

*(الجزء الاول) *

— ٤٩٤ — * ٤٩٤ —

من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النية خاتمة المحققين الشج

تجد أمين الشهير بان عابدين المسماة ورد الحنار على

البرائتوا شرح تنوير الابصار في وقته

مذهب الامام الاجتنام في حاشية

الذم من منع الله

أهل الامان

آمين

واما شرح المذكور مع بعض تقريرات لبعض الافاضل

١٣١٠
١٣١٠
٢٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك يا من تنزهت داته عن الاشياء والنظائر * وشكرك شكراً استزيد من دور بردانوا زواهر
الجواهر * وأسألك غاية الدراية * ودوام العناية * بالهداية والوفاية * في البداية والنهاية * وفي
باب المنع من مبسوط بحر فضلك المحيط لايضاح الحقائق * وشعخوذ الاسرار لا استخراج دراهم ارمين
كنز الدقائق * وأصل وأسلم على ربك السراج الوهاج وصدر الشريعة * صاحب المعراج وسواى المقادير
الرميعة * وعلى آله الطاهرين * وأصحابه الظاهرين * والائمة المجتهدين * وتابعيهم بإحسان الميعوم
الدين * (أما بعد) * فقول أحوج المفتقرين إلى درجة أرحم الراحمين * محمد أمين الشهير بابي عبيد
* أن كتاب الدر المختار * شرح تنوير الابصار * قد طار في الاقطار * وسافر في الامصار * وفاتح في الاشهر
* على الشمس في رابعة النهار * حتى أكتب الناس عليه * وصاروا يفرغون اليه * وهو الحري أن يطلب
* ويكون اليه المذهب * فانه العار والذهب في المذهب * فلتسبحوا من افروغ المنة * والمثل
المصنعة * ما لم يحوه غير من كبار الاسفار * ولم تنعم على مواله يد الادكار * يد الله فرجه * وودور
عالمه * قد بان في الانجاز * الى حد الاعجاز وتجمع باعجاز الجواز * في ذلك ان از * من انزال الافراز * بين
الحقيقة والحجاز * وقد كنت صرقت في معاناته رهة من الدهر * وبدلت له مع المشقة شقة من جددا العمر
* واقتضت بشبكة الافهام أجسل شوارده * وقيدت باوتاد الاقلام جل أوأده * وصبرت في الليل والنهار
سميره * حتى أتراني سره وصميره * وأطاعني على حور المعصورات في الخيام * وكشفت من وجوه
شجراته اللثام * طفقت أوتى حواشي صفائح صحائفه المأينة * بما عرفت الحقيقة بياض الحقيقة * ثم
أردت جمع تلك الفوائد * وبسط سمعها تلك الموائد * من مفرقات الحواشي والرقع * ورواها من
الضياع * ضاماً إلى ذلك ما حوره العلامة الحلي والعلامة الطحطاوى وغيرهما من مشي هذا الكتاب
* ووربما عزوب ما فيه إلى كتاب آخر لزيادة الثقة بعد النقل لا لا سراج * وادأتم في كلامهم ما لا
الصواب أو الاحسن الا هم * أقر بالسكلام على ما يناسب المقام وأشير الى ذلك بقولي دأوم * ولا أصرح

الاعتراض عابثا * تأديبه معهما * وقد التزمنا فيما يقع في الشرح من المسائل والنوازل * مراعاة أمهله
 للقول عنه وغير متوقفا من اسقاط بعض القبول والشرايط * وزدت كثيرا من قروع مهمة * فواتدها جمة
 * ومن الوقائع والحوادث * على اختلاف البواطن * والابحاث الرائقة * والنكت الفاتحة * وحل
 المعويصات * واستقراج الغويصات * وكشف المسائل المشككة * وبيان الوقائع المعضلة * ودفع
 الايرادات الواهية من أبواب الحوائثي * والانتصار لهذا الشارح الحق بالحق ورفع الغوائثي * مع عزو
 كل فرع الى أصله * وكل شيء الى محله * حتى الحجج والدلائل * وتعليقات المسائل * ما كان من متكررات
 فكرى الفاتر * ومواقع نظارى القاصر * أشير اليه * وأنبه عليه * وبذلت الجهد في بيان ماهو الاقوى
 * وما عليه الفتوى * وبيان الرابع من المرجوح * مما أطاق في الفتاوى أو الشروح * معتمدا في ذلك على
 ما حره الأئمة الاعلام * من المتأخرين العظام * كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة فاسم وابن أمير حاج
 * والمصنف والرمي وابني تحبير وابن الشلي * والشيخ اسمعيل الحائثي والحائثي السراج * وغيرهم ممن لازم
 علم الفتوى * من أهل التقوى * وقد أولت حسواشي هي العريضة في بابها * الفاتحة على أثرها * المسطرة عن
 نظام * اعلام او خطابها * قد أولت شدت من استاخر من الطلاب * في فهم معاني هذا الكتاب * فلها اسميتها
 ودلائلها * على الدراختار * واني أقول ماشاء الله كان * وليس الخبر كالعيان * فسيجدها معانيها * بعد
 الخوض في معانيها

جعلت بتوفيق الاله مسائلا * رفاق الحوائثي مثل دمع المتيم
 وما سر شمساً شرقت في علوها * نحو دحسود وروهن نورها عبي

واني أسأله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم * صلى الله عليه وسلم * وأول طاعة من كل ذي مقام على
 مقام * وقد رونا الامام الاعظم أن يسهل على ذلك من انعامه * ويعين على اكمله وانعامه * وأن يعطو
 عن زلي * ويتقبل معنى على * ويعمل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفرز لديه في جنات النعيم * و يرفع
 به العباد في علوة البلاد * وأن يسلك في سبيل الرشاد * ويلهمني الصواب والسداد * ويستر عثراتي ويسمح
 عن هفواتي فاني متعاقل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك * واسكني أستمعن طوله * واستعد بقوته
 وحوله * ومانوني في الابانة عليه فوكت واليه انيب هذا واني قد قرأت هذا الكتاب * العذب المستطاب * على
 ناسك زمانه * وفقه أوانه * مفيد الطالبين وحر في المريد * سيدى الشيخ سعيد الحلي المولد * دمشق
 الحمد * ثم قرأه عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلي الى كتاب الاجارة عند قرأتى عليه البحر الرائق قراءة
 اقرب من تأمل واعان * واقتبست من مشكاة نوأده * وتخلت من عقود رائده * وانفعت بافهامه الطاهرة
 * وأخلاقه الفاخرة * وأجازني بروايته وروايته * أمتع الله تعالى المسلمين بطول حياته * بحق
 روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد شاكر العقاد السالى العسمرى عن فقيه زمانه منلا على
 التر كنى أمين الفتوى بدمشق الشام عن الشيخ الصالح العلامة عبد الرحمن الجادع من مؤلف عمدة المتأخرين
 الشيخ علاء الدين * وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر بقراتى عليه له فضة وهو يرى الفقه النعماني
 عن شمسى هذا الكتاب العلامة الشيخ مصفى الرضى الانصارى ومنلا على التر كنى عن فقيه الشام ومحدثها
 الشيخ صالح الجبيني عن والده العلامة الشيخ ابراهيم جلع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفقه العلامة حسين
 الدين الرملى عن شمس الدين محمد الحنفى عن العلامة أحمد بن تونس الشهير بناس السلي بكسر فسكون
 وتقديم الامام على الباء الموحدة * ورويه شيخنا السيد شاكر عن شمسى هذا الكتاب العلامة الفخرى بالشيخ
 ابراهيم الحلي المداوى وعن فقيه العصر الشيخ ابراهيم العزى السابحاني أمين الفتوى بدمشق الشام كلاهما
 عن العلامة الشيخ ساميان المنصورى عن الشيخ عبد الحى الشرنبلالى عن فقيه النفس الشيخ حسن
 الشرنبلالى ذى التاليف الشهيرة عن الشيخ محمد الحى عن ابن الشلي * وأرويه بالاجازة عن الاخوين

حقق بها كأن أظهر الحزن والتعسر وانما حقق بذلك اللفظ فان الاشياء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله
الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الا لزمري بدونه وما نحن فيمن قبيل الثاني * ثم ان المراد بالاسم
هنا ما قابل المكتوب للقب فيمثل الصفات حقيقة أو اضائية أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة
بجميع أسماؤه تعالى والله على الذات العلية المستعانة بالصفات الجيدة كقوله السعد وغيره والخصومة
أي بل اختصاره أم لا كقوله العمام قال السيد الشرف كانه ذات العقول في ذاته وصفاته لا لا
بنورا والظلمة تحجب أضاني الظلمة الدالة على الذات كانه انعكس اليها من تلك الاول ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^٤

قوله مشفق الطاهر أن
معادله ساقط من قلبه أى
أو جامد كما يظهر أيضاً أن
الخلاف فى الارتجال ساقط
بشقيه وقوله من غير
اعتبار أصل منه الطاهر أن
كله منه محرف عن فيه تأمل

ذاته فانه بسط بساط الوجود على تمسكاته لا تحصى ووضع عليه سائر المذكرة التي لا تنفصل عن كل ذرة من ذرات
 الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذا للدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أجهى شامخ
 عليك أنت كما أثبتت على نفسك ثم ان الحمد مصدر يصح أن يراد به معنى المبنى للفاعل أي الحمدية أو المباح
 لا يفعل أي الحمدية أو المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر وعلى كل حال في قولنا الحمد لله اما العنصر
 أو لا يستلزم اق أو لا عهد الذهب أي الفرد الكامل المعهود ذهنا وهو الحمد القديم فهي اثنا عشر ضرورة
 واختار في الكشف اجانب لان الصيغة يتجورها تدل على اختصاص جنس الحمد به تعالى ويزن مشبه
 اختصاص كل فرد اذ لو شرح فردهم بالخرج الجنس به تعالى بمقتضى مقتضى فيكون اختصاص جميع
 الافراد ثابتا على برهاني وهو أقوى من اثباته استداه فلا حاجة في تأدية المقصود وهو ثبوت
 تعالى وانتفاؤه عن غيره إلى أن يلاحظ الشمول والاحاطة واختاره غير الاستعراق لان الحكم على الحقيقة
 بدون اعتبار الافراد قليل في الشرع وعلى كل حال صرح ادعاء شمول على لباسه تنزيلا لمعنى برهاني
 منزلة العدم أو حقيق باعتبار أنه واجب اليه التمكن به تعالى واتدوا العبد عليه وقد يقال انه جعل الجنس
 في المقام الجملي منصرفا إلى الكامل كانه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك الاحتجاب والاحتجاب هو
 المحصر بطريق المفهوم أو المطلق قبيل بالمطوق وديان آل تدل على العدم والشمول فليس في
 جزء مفهومها وات كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لا يفيد المحصر وبسبب التفتيش في
 الحرير بان كلامهم مشعرون باعتبار ما وقد تكرر الاستدلال منهم في في اليمين عن الذي قوله عام
 الصلاة والسلام واليمين على من أنكر قال في الهداية جعل جنس الأيمان عن المنكر من ولاء
 الجنس نفي وعلى كل من الصور الانتي عشر سلام لله اما الملك أو لا استة أي أولاد اختصاص به
 وثابوب وعلى الأخير فهي لتأكيد الاختصاص المستفاد من آل بقالة السيد من أن كلامه جليل على
 اختصاص الحمد به تعالى وقيل ان الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بدعوى شموله
 لا اختصاص ذلك الاختصاص به تعالى وبما في شرح آداب البحث (أقول) يظهر من آل لا يفيد
 الاختصاص أصلا كما مر منسوبا بالحقية واما هو مستفاد من التسمية أو من اللام لما صرح به في التلويح من
 أن آل لا تعريف ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما إلى حقيقة معينة أو إلى حقيقة
 أي الخارج كجاء في رجل فأكرمته الرجل واما إلى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بمعنى لا يفترق
 الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر الوجودات
 توجد قربة البعوضة كفي أفضل السواد وهو العهد الذهبي أو لا وهو الاستعراق كان الانسان لقي خسر
 احترازا عن ترجيح بعض المساويات الامر بحال العهد الذهبي والاستعراق من دواع الحقيقة ولها ذهب
 الحقيقة ونال آل اللام لتعريف العهد والحقيقة لا غير الان التوهم أخذوا بالحاصل وجعلوا أربعة أقسام
 اه موضحا فهد معنى آل فاذا كان مدخولها موضوعا وحصل عليه معقرون باللام التي هي للاختصاص
 فأدات اللام أن الجنس أو العهد ومختص مدخولها وان كان المحمول غير معقرون به فان كان في الجملة ما يفسد
 الاختصاص كعريف الطريق ويحدها الا فان كانت آل للامر والماهية فليس السبب في
 الاختصاص اذ لو شرح فرد من أفراد الموضوع لم تصدق النسبة لتلويح الجنس مما يخرق كلام الكشف
 ولذا قال في الهداية وليس وراء الجنس نفي والحاصل أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوعه أو من
 النسبة لكن اذا كانت آل الجنس والماهية كفي حديث واليمين على من أنكر اما اذا كانت آل للاستعراق
 ولم يقتصر المحمول بالام الاختصاص ويحدها كقولك الرجل يا كل الرتبة فلا اختصاص أصلا هذا ما ظهر
 له في القاصر فتدبروه به اندفع ما في الخبر من التضعيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستعراق فلا
 اختصاص وان قاما آل تفيد لاختصاص ملك الجد أو استحقاقه بدخول اللام لا ينافي ثبوت الحمد

لا تزل يمار بنى الملك أو الاستعاضة تأمل ثم هذه الجملة تحتل التغيير يصدق عليها التعريف لان الاخبار
 بالحد وصف بالجمل الخ أو فعل بنى الخ وإذا كانت آل فيها الجنس فالقضية مهمة أو الاستعاضة فكلية أو العهد
 الذهبى بقرينة ولوجع جعلها للعهد الخارح فتخصيصه ويحتمل أن تكون منه قوله الى الانشاء شرعا أو بخاروا
 من لازمه منها ما قصودا لاجداد الجدين نفس الصيغة أى انشاء تعاطيه تعالى واختصارا فى الجملة الاخبار به اذا
 استعملت فى لازمه منها كالمسح والانشاء والمجاء هل تصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثانى
 قال لثلاث ابرام اختلاف الجملة من نوع معناها قبل ولا نه يلزم عليه هنا انتفاء الانصاف بيلجس قبل جمل الحمد
 ضرورية أن الانشاء يقارن لغفله معناه فى الوجود ودان اللازم انتفاء الوصف بالجمل لا الانصاف والكلام
 فيه * (تتمه) * تأتى الاحكام الشرعية فى كل من البسملة والجملة أما البسملة فتجب فى ابتداء الذبح وروحى
 الصدق والارسال اليه لكن يقوم مقامها كل ذكر خالص وفى بعض الكتب انه لا يأتى بالرجن الرحيم لان
 الذبح ليس علامته لكن فى الجوهرة انه لوله البسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفى ابتداء الفاتحة كل
 ركعة قبل وهو قول الأكثر لكن الاصح أنها ستؤتى فى ابتداء الوضوء والا كل وفى ابتداء كل أمر ذى
 بالوتغوى أو تسحب فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف الا فى سجدة ان شاء الله تعالى وتباج اضافى
 ابتداء المشى والقيام والقعود وتكره عند كشف العورة أو جعل التماسات وفى أول سورة براءه أو اوصل
 قرأته بالانفال لا يذبحه من الضاحى قبل وعند شرب اللسان أى ويحرم من كل ذى راحة كبرية كما كل يوم
 وبصل وتحرر عند استعمال محرم بل فى البراز به وتغبرها يكفر من يسلم عندما مباشرة كل حرام قطعى الحرمة
 وكذا تنرم على الحبس ان لم يقصد بها الذكر اه طه لخصاص بعض زيادات وأما الجملة فتجب فى الصلاة وتؤتى
 فى الخطاب وقبل الدعاء بعد الاكل وتباح بلا سبب ونكره فى الاماكن المستنقرة وتحرم بعد كل الحرام
 بل فى البراز به لأنه اختصار فى كفه (قوله ان) آثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على استعماله لجميع
 صفات الكمال اشار الى أن هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة على فى الكلام بل وبما
 يدعى أن ترك ذكر كراميل عليه أوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على أن قوى العباد تحرك الاقبال ودانى
 التوجه الى جباه على الكمال حتى حاطه مشربا به تعالى كانه مشاهد له حالة الجدل غاية مرتبة الاحسان
 وهو ان تعبد الله كما تلتزاه أو بأنه تعالى فريضة من الحمد كما قال تعالى ونحن أقرب اليك من حبل الوريد وان
 كل الحاصل لثقتنا فى كمال العبد كبدل عابسه كلمة بالموصوفه لنداء العبد على ما قيل فى الانبياء بها
 هضم لنفسه واستعدادا ما عن فلان الزانى كما أهاده الخطا والبزدي (قوله يامن شرحت) الاولى شرح كما
 صيرى مختصر المعانى لان الاسماء الظاهرة كالحائض سواء كانت وصولة أو موصوفة كالحائض حبه فى شرح
 المقتض لم يكن عراة جانب لنداء الموضوع لخطاب بسوغ الخطا بطار الى المعنى وذكر فى المنول أن
 قول على كرم الله وجهه * أما الذى من أى يدره * فيجب عند التكوين واعرته حسن جللى بان
 الالتفات من أتم وجوده فحين الكلام فلا وجه للتنقيح لانه التفتت من اصبه الى التكميم فيه تعابى بان
 للمعنى على جانب اللفظ على أنه برعلى الخوين بل أنهم قرءتم تتكلمون فلو كان فيه فباحثا وقع فى كلام هو
 فى أهلا طعان البلاغة اه أقول ولا يخفى ما فى قوله على أنه بدال من الطائفة عند الفخره وفى معنى
 اللبيب بحيث لا يشهد بالى تحتاج الى رابط أن نحوأت الذى فعلت مقبس لكه قلس واذا تم الوصول
 صلته انصب عليه حكم الخطاب ولهذا قبل يتم ومن زعم أنه من باب الالتفات لان أمورا عابسة وقتم
 مواجعة فقد سدسها ولا يخفى أنه فى ما نحن فيه لم يتم الوصول بصلته أى لم يأت الضمير بدغم الصلة
 فدعوى الالتفات فيه محيطة (قوله شرحت مدونا) أصل الشرح بسما اللهم وتوحيه ومنه شرح الصدر رأى
 بعله هو الرأى وقيل معناه التوسعة مطلقا وقوله الضيق لقوله تعالى بن برائه أن بده الآية
 يورسرى آية ثم شرحت توسعة بما أودع فيه من العلم والحكمة وخص المدور لانه معروف القلوب

لك يامن شرحت مدونا

المثلثة على سائر الجوارح لانهم يحمل العقل كما يأتي في باب سحر العيب أو المراجحة القلوب واتساعها كتابه
 عن كثرة ما ينحل فيهم من الحكم الالهية والمعارف الربانية (قوله بأنواع الهداية) قال البهائي في
 تفسير الهداية دلالة بلطف ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجيم على التثنية وهذا
 اية تعالى تنوع أنواع الانجذاب بعد ذلك كما تنحصر في أجناس مترتبة الاولى انجذاب القوي التي هي ما يمكن
 المار من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة والثاني انجذاب الدلائل
 الظاهرة في الحق والباطل والملاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع أن
 يكشف على قلوبهم السراير ويربيهم الاشياء كما هو بالروح أو الالهام أو الملمات الصادقة وهذا مختص
 بالانبياء والاولياء اه ملخصا (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدورنا قابلة للغيرات حال
 كون الشرح سابقا وصفة ذلك المصدر اه ط أقول أو صفته زمان أي زمانا سابقا فهو منصوب على
 الظرفية أي حين أخذ الميثاق أو حين الفطرة أو عقل الدين الحق ولما قرنا السقاء عليه (قوله ونور
 بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها ظاهرة للغير وهو النباه أو نور من واهم ولذلك ضيف الى الشمس في
 قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدرت طرق بينهما ان الله به صوتهما والنور ذو
 عارض وقد يقال ينبغي أن يكون النور أقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض وانما به
 اذا لم يكن معناه الاية الملتزمة وقد جعله أهل التفسير على ذلك اه حسن جاي على القول والبصائر جمع
 بصيرة وهي قوة القلب النور سورا تقدس يرى بها حقائق الاشياء بآية البصر لمفسر في قوله تعالى السيد
 (قوله بنور الاضفار) الباء سببية فالانسان نور وبصره خوارق الحواس سببها نورها تعالى وال
 الكتب الماسة وغير ذلك مما يكون سببا في العادة تنوير المفسرة باكتساب المعارف (قوله لاحقا)
 الكلام فيه كالمادة في سابقا وانما كان تنوير البصائر لاحقا في ما أخرجه من شرح المصدر ولان شرحها
 بالاهتداء الى الاسلام كالشعر اله قوله تعالى في رفاقته لم يدرك الاية وهذا سبب علة على سبب البصائر
 بما ذكرنا قال الخطابي في حاشيته المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القلب لان النور وعاء القلب ومركزه
 مقدم لتحويل النور في القلب (قوله وأضئت) يقال أضاء الماعلى به شيء أي أفرجه فموسى (قوله من
 أضئته) جمع شعاع والشم وهو ما من الشمس كأنه الحبال المعبرة عاكس اذا انشئت اليها أو ما يشرع
 ضوءها فموسى والشمعة فعلية بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله حقيقة والتي صل الله عليه وسلم
 مجازا والشمع قول الله والذين شئوا وحدهم شرب ما كونا الله تعالى قد شرعها والشمع في الاصل المار به
 يورد دلالة استقامته طلقت على الاحكام المشروعة لبيان او وصوحوها والاتصال الى ما به الهداية والهداية
 تكون ما أملت عاينان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للدين بالكلية أي للتعمد اه ط وعلى
 من الدين والشمع يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة قائم الاتصاف الا ان النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى ولا ملة زيد فانه المظهر والراعي مجرى بهما
 ويشكل ما قاله القضاة في انهم انضاف الى اعدا الامة فتستأني في شرحه الى الكبرياء بعد قوله لحي الانبياء
 بالافاضة والبر أن يقول من شاء بيبعثوا هو جمع شؤوب الجماعة من المذنبين في المة موسى اه أي
 بهما على أي شبه الشمع بالشمس تتجاعل الاهتداء وهو استعاره بالكتابة والاشعة متشابهة وكل من الهداية
 والبر لا تلامح ادعاء الشمع من امراد الشمس الذي هو صبي الاستعارة ولا ينبغي أن يستأني غير تعين
 لحوا أن تشبه أحكام الشمع بالاشعة من حيث الاهتداء وهو استعاره صرخة والشمعة استعاره بالاشعة
 الى الشمعة ثم قدمه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث الارتفاع أو استعاره بالاشعة وهو استعاره بالكتابة
 والافاضة استعاره بغيره والبر زعيم وقد اجتمع فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى ذاقها الملبس
 الجوع والحرق ويحذر ان يقال اضافة الاشعة الى الشمع بعمق انما قاله بدو الى المشبه وشبهه بالمسائل

بأنواع الهداية سابقا
 وتوزن بصائرنا بتنوير
 الابصار لاحقا وأضئت
 علينا من أشعة شريعتك
 المظهرة بمراتنا

الشريعة بالمرحوم الكثرة أو النفع فهو استعارة تصرف بحجة الاضافة ترشح فافهم (قوله وأعدت)
 أي أكثر في التنزيل لاسمة فيهم ماء غدا أي كثير اصباح (قوله ليدب) أي عندنا وقبل الابدى تنقضي
 الحضرة بخلاف عند قول مندى فرس اذا كنت تملكها وان لم تكن حاضر في مكان التكلم ولا تقول ليدب
 الا اذا كانت حاضرة (قوله تملك) جمع من توهى العطية (قوله الوفرة) أي الكثرة (قوله نهر افانقا)
 الفائق الخياوم من كل شيء قاموس وفيه اسم متروكة تصرف بحجة ايضا فافهم ما مر ولا يخفى ما في الجمع أي اسامي
 السكب من الهداية والتبور والجور والنهر من الطافة وحسن الاجام واسم الاراد من انفس الكتب
 فبهم السكاف وفوات السكاف البدعية في اليف الكلام ولانه غير المؤلف ومن هذا المقام بين العلماء
 الاعلام فافهم (قوله وأتممت) أي أكملت نعمتك أي انعمت أو ما أنعمت به ط (قوله عليا) الضمير
 للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه صفا وأي ضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جازر عند
 الفقهاء والمحدثين أو الضمير لمعاشر الحشبة باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على ان
 الخليفة ألفت بعد ابتداء هذه الكتاب بل على أنهم أتمت أخروعه ط (قوله حيث) الخليفة للتعامل أي لانك
 يسرت أي سهلت أو لتيسر أي أتممت وتيسر ادعاء المبلغ والاول أولى ط (قوله تايض) هوفى
 اصفا اخرج المصنف صاعرة عن كل شيء على وجه الضبط والتميز بر من غير شعاع بعد كماله كيفما اتفق
 اه حوى (قوله هذا الشرح) الإشارة الى ما في ذهن من الانفاط المتعدي الى المعاني وهذا هو
 الاول من الاوجه السبعة المشهورة ط وهي كون الإشارة الى واحدة من الانفاط أو ليقوس أو المعاني
 أو الى اثنين مما أو الى ثلاثة وعلى كل الاشارة بجزء من الشرح بمعنى الشارح أي المين والكاشف
 أو جعل الانفاط شرحا لمعنى (قوله التيسر) الاختصار لتبليغ المعاني وهو الإيجاز كفي
 الفاضل (قوله تايض) في القاموس وجعلته علمه أي تلقاه وجهك (قوله منبع الشرع) أي محل
 وهو ظهورها شبه الظهور بالسبع ثم اشق من النعم أي الفؤاد رشح بعض مظهر فهو استعارة
 تصرف بحجة أو شبه الشرع بالماء والله سبحانه جل فهو استعارة بالكافة والمعنى وجده صاحب منبع الشرع
 (قوله والدرر) أي الفؤاد الدرسي والاحرورية الشبهة بالدرر في العاسة والانتفاع وهو استعارة تصرف بحجة
 ودقة على الشريعة من عطف العلم على الخاص ودينام لليف كتاب الدرر (قوله وخصيه) عطف
 على منبع تايض صبيح بمعنى متابع وهو من اضطلع بحده آخر لا يصل وأطلق عليه ما يعين
 لقرن ما صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليل) أي العليين (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسرت
 أو ابتداء وكذا الاذن للشرح حصل منه صلى الله عليه وسلم صر عامر به مسلم أو بالوامر وبركه صلى الله
 عليه وسلم فان هذا الشرح على غيره يهتدق منه حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم فقال له مستقبلا
 واءت عجزا ولفقه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف بكاه في الملح فذكر من المخر والشرح من آثار
 بركه صلى الله عليه وسلم لا غرور وشاع ذكرهما وهما وعنه فهم في الآفاق (قوله صلى الله عليه وسلم)
 فعل ماض تايض مصدره التايض وهو مجبور لم يسمع هكذا قاله غير واحد يؤيده قول القاموس صلى
 صلاة لا تصلي دعاء اه وورده ما أشبهه بعب

* وأعدت ليدبنا من بحار
 منصل الوفرة نهر افانقا
 وأتممت نعمتك عليا حيث
 يسرت ابتداء تبييض هذا
 الشرح المتصرف تايض وجه
 ميسر الشريعة والدرر
 * وصحبي عي الجليلي أبي
 بكر وعمر * بعد الاذن منه
 صلى الله عليه وسلم

تركت القيان وعزف القيان * وأنعمت تصليته وابتلا

القيان جمع قيمة وهي الامعة وعزفها صوتها قال والتصليق من الصلاة وابتلا من الدعاء اه وقد ذكره
 الزوزني في مصادر وفي القهستاني الصلاة اسم من تصليته وكلاهما معتل بخلاف الصلاة بمعنى أداء
 الركز كال مصدر لم يستعمل كذا كره الجوهري والجوهري على انها حقيقة معنوية في الدعاء بخلاف العبادة
 المخصوصة بخلافه السعد في حواشي الكشاف ونماه في حاشية الاشياء المعنوية وفي البحر بره في موضوعه
 بالاعتناء بطهار السرف وحققت منه تعالى بل حجة عليه من غير بالعدة وهي من قبل المشترك المعنوي

وهو أن من المشترك القلبي أوهى مجازي الاعتناء المذكور اهـ وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان
الله ولائكم بصاوت على التي الاية على جوار الخسعين معنى المشترك القلبي ولمهاهاس معنى العلم
عدت بعلى لا منفعة وان كان المتعدى بها المعصرة بسا على ان المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى
الآخر ولا ينعزل عن الاصوليين والجلية خبرية لفظه مقولة الى الانشاء أو مجازية بمعنى اللهم صل اد
المقصود بعبادة الصلوات الا لا مرقا القهستاني ومصداها التمام الكامل الآن ذلك ليس في وسعها فأمرها
أن تسكن ذلك اليه تعالى كقوله تعالى وفضل العبادات على ما قال المرزوق اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وقيل هو العظيم فالصلى اللهم عليه في الدنيا باعلاذ كرموا فنادى بعته وفي الآخرة
بتضعيف آخر. وتضعيفه في آية كجاءه ابن الاثير اهـ وعطف قوله وسلم بصيغة الماضى ويحمل صيغة الامر
من عطف الاشياء على الاشياء لفظاً أو معنى وحذف معموله لئلا ينافيه عليه أى وسلم عليه ومصدره التسليم
واسم مصدره والسلام ومعناه السلام فمن كل مكروه فان الجوى وجمع بين جاح وجاحين خلاف من كره افراد
أحد هما على الآخر وان كل عد لا يكره كصرح به في منية المقتى وهذا الخلاف في حق دينيما على الله عليه
وسلم وأما غير من الانبياء فلا خلاف في عموم ادعاءه ما به أن يورد في صلاصير بها ولا يحد اليه سبيل كذا في
شرح العلامة برك على الشمايل اهـ أقول وختم العلامة أسامير حاح في شرحه على التحرير بعد صحة
القول بكونه ما لا افراد واستدل عليه في شرحه المسمى حليفه على في شرح صيغة الماضى على فاسى انسانا ساند
صحيح في حديث القرون وسلم على النبي ثم قالع أسف في توه تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباده
الذين اصطفى على البرزخية فمؤسسة اهـ وعين رد القول بالكرامة العلامة على القاري في شرح
الجزوية فراجع (قوله وعلى آله) اشتد على المرادهم في هذا الموضع فلا كثرون أنهم قرائن صلى الله
عليه وسلم الذين صحت عليهم اصدقة على الاختلاف بينهم وقيل جميع أمة الانبياء واليسم مال مالك واختاره
الزهري والناووي في شرح مسلم وقيل غير ذلك في شرح التحرير رد كراهية شافى في الثاني مختار المحققين
(قوله وصية) جمع صاحب وتسل اسم حمله قال في شرح التحرير والعصيان عند المحدثين وبعض
الاصوليين من لوق النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام أو قبل البيعة ومات قبلها على الحيوية
كر يدن عربوس قبل وأرت وما دعى. انه وعد جمهور الاصوليين من طالت صحبة منتهى له مدة ثبت معها
الاطلاق صاحب لان عرفه بتحديد في الإصح اهـ وظاهره أن من ارتد ثم أسلم تعود صحبته وان لم يلقه بعد
الاسلام وهذا ظاهر حتى يذهب الشافعي من أن المرد لا يحصى عمله ما لم يعت على الردة أمامه ما جرد الردة
يعطى العمل والعصيان فمن أشرف الاعمال لكتبهم فلو انه بالاسلام تعود أعمامه مجردة عن الثواب ولذا
لا يجب عليه ما عدا ما سوى عبادة في سائر الخلق وكذا لا صلاها فان دعى أسلم في وقتها وعلى هذا فيقال
تعود صحبة بمجرد عن الوارد وقد قال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا ود صحبته ما لم يلقه ليقام
سبابة (قوله الذين حاروا) أى جعوا (قوله من صالح) أى صنعاء التوجه بحسب ذكر أسماء الكتب
وهي المسمى بامصنوع وانه شرح السند اية للحق أسامير العلم والكشف شرح المذلل الشافعي والفيض
للكركم كذا في الترافى من السكتى لاسبق ٢ والمحقق شرح مطبوعة النسفى ومبعض حسن الانهم بذكر
ما له معنى ثم يذهب عن يسود أو أراد المعنى اليه بوجه المعاني للاعبية مبادون الاصطلاحية لاهل المذهب
أى حاروا من عبادته تشدب كشف شى يظهر ويض أى تميزت أى انفصلت الوافى أى التام حقائقا
أى أموراً مقيدة وجمعة المصنفات رابعه من ادراج الاسماء التي عدت لبالفصاحة الادام مثل
على لسانه فله يذ الكلام ملاحدة واطاعة يكون من أنواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى
د كرو حركت وقوله قد كذا في آج عرب (نزيه) حقائقا بالالف الصصح مع أنه مجموع
من الصرف على الاء العلة هو ونسبه هاهنا على حد قوله تعالى سلاسل وأعلا وقوله تعالى قوارى فى قراء

وعلى آله وصحبه الذين
حاروا من مع فتح كشف
فيض فصل الوافى حقائقا

٢ له والوافى شرح من
الكلى أو نحو ذلك ويحذر
اه مصححه

مطلب
أفضل صيغ الصلاة

من يؤمن بما ذكره من ذلك أوجهها المتناسب ومنهم من ثرأ سلاسلها بالعبودون تنوس (قوله
 جد) يؤمن بما ذكره من ذلك أساليب إلى أساليب آخر لا يكون بينهما مناسبة فيس من الانتساب
 المشوب بالخاص واختلاف في أول من تكلم بما ذكره أقرب وهي صـ ل الخطاب الذي أوتيه هو من
 الظروف الزمانية أو المكانية المقطعة عن الإضافية مبنية على الصم ليستعنى المضاف اليه ومضوية غير
 مبنية لنية لفظه ومبنية على لم ينو لفظه ولا معناه والناظر لا يحتمل هنا لعدم مساعدة الخطأ الأعلى لعدم
 لا يكتب إلا بالمدولة هي التنو من حال الصب وبلى كل لا بدلهام، متعلق بأن كانت الواو هائنة عن أما
 كنه المشهور فغلقها أما الشرط أو الجزاء أو الكافي أو النفي لا يفسد تأكيدها لوقوعه لأن التعليل على أمر لا بد
 من وقوعه، فيدفع وقوعه المعلق البتة والتقدير مهما يكن من شيء يقول بعد البسملة والحدوة والتسليمة وإن
 كانت الواو العطف وهو من عطف الفصاة على القصيدة ولا يستأنف فالعامل فيها يقول ويريد فيه الغاء
 لتوهم أما الجراء للوهم بحري الحق كافي ولا سابق بالخروج والتقدير ويقول بعد البسملة وعلى الأول فهمي
 في جواب الشرط لبينة الواو عن أداته وأعرضه من جاني في حواشي التلويح بأن النباية تقتضي مناسبة
 من النائب والموب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ١٥ ولا يصح تقديره أما دور الواو لأن أما لا تحذف إلا إذا
 كان الجزاء أمراً أو نهيًا بما يصلح لفظه أو مفسر له كافي الرضى وما هاليس كذلك (قوله فقير ذي اللطف ٣)
 أي كثير الفقر أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرزق والبر بعباده والاحسان إليهم (قوله الحق) أي (قوله الحق) أي
 الظاهر فأنه من أسماء الاستدراكات لطفه تعالى لا يخفى على شخص في كل شخص أو المراد الحق عن العبد
 بأن يدبره الأمر من غير تعان معه ومشتق من قوله أمور دنياه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء
 قدير ط (قوله محمد) يدل من فقير أو عفا بيان وعلا العبد لبقه أي عليه وراضه بالعامل به وبيان أحكامه
 ومع بعضهم من التسمي بمثل ذلك مما فيه تركية فسر ورائي تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة
 أن شاء الله تعالى وهو روجه الله تعالى كفي شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن علي
 ابن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحنفى الأثرى المأمور وفالحصكي صاحب
 التصانيف في الفقه وغيرهم بهذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار في الأصول وشرح الفطري الخو
 ومختصر الفتاوى الصوفية وجميع بين فتاوى ابن نجيم جميع التمرنشي وجميع ابن صاحب اوله تعالى فقه على
 صحيح البخاري تنابع نحو ثلاثين كتاباً وهي تفسير الأيضوي من سورة البقرة إلى سورة الاسراء وحواش
 على الدرر وغير ذلك من الرسائل والتحريرات وقد أقره بالفصل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال
 شيخه الشيخ خير الدين الرملي في أحزانه له وقد بدأ في بطلانها فأسست له وقفتها على كل روايته وسعملكنه
 فأحبه فقير ومع عليه فكره على ما هو أعلى من ذنوبه فزاد من آيات حواشيه في غاية المكنة والسبق في حديث
 له الغاية في ثباتها مستبحر بحال يحقق مستبحر الإيداع فلما بين أن الرجل الذي حدث عنه وصات به
 إلى حاله يأخذ مني وأخذ مني إلى أن قال في شأنه

فيما له شئك دونك فأسأل * تسعد جمالي العلم غير مختل
 يباري قول الفقه ديماريه * ويرز لميدان غير منزل
 يقتصر على العالم قسوره * ويأتي بما يتخذه من مفصل
 ويقوى على الترجيح ديبه * من المهتم والادرك غير محوّل
 وفكره إذا ما حوّل الصغر قله * وإن ومثّل الصعب في الحال ينجلي
 وما قلت هذا القول إلا بعد ما * سببت خساياه بأفهم مقبول

وقال شيخه العلامة محمد آدمي الحنابلة في أحزانه له أنضائه من شأله الصائل طهه وتنهله * والرسعة في
 العلم تقر به ما يحاوله من ذلك وتسهله * حتى باليس قد أحل القدر المعلى * وهاز عاوشه صدر

وبعد في قول فقير ذي
 اللطاف الحق * محمد علاه
 الدين

٣ قوله فقير ذي اللطاف
 الذي في النسخ التي يبدى
 وكتب عليها فقير رجه في
 اللطاف فقلها سقطت من
 نسخة هذا النسخي اه

محمده

الباهة وحلي * وكان لي على الفوص على غير الفوائد أعظم معين فأعاد واستعاد * ونهم وأجاد *
وترجمه تليد من ثمة البقاء المعنى في تاريخه فقال له الحصة أنه كان عالما بحمد ناصيهما بتوا كبير الحز
والرويات طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير والتحري ووقفي عاشر سؤال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث
مستندة وفيه من ثمة البقاء المعنى في تاريخه فقال له الحصة أنه كان عالما بحمد ناصيهما بتوا كبير الحز
الصادق الملتزم في الكفا وفي آخرة * وبه النسبة إلى حصن كبراهو من ديار بكر قال في المشترك
وحسن كيفا على دجلة بين حريرة ابن عروميا فارقين وكان القياس أن ينسبوا إليه الحصى وقد نسبوا إليه
أيضا كذلك لكن إذا نسبوا إلى أبيهم أصبهب أحد ههنا إلى الآخر كوا من مجموع الأسماء اسم واحد
ونسبوا إليه كما جعلوا ههنا كذلك نسبوا إلى رأس عين راسعي وإلى عبد الله وعبد شمس وعبد الله وعبد
وعشعي وعبد ربي وكذلك كل ما كان فاعبر هذا ذكر الحصى في تاريخه في ترجمة إبراهيم بن الملا **(قوله)**
يجمع بين أبيه معاق بالامه وناها يعني في ط وقد بدأ الوليد بن عبد الملك الأموي نقل الله أفق عليه ألف
أمدنار ومات في القديس فيمير من يحيى مذكر بأعماله - لادم في حاشيته القبطي - مقام هو عليه
المدنار ومات في القديس فيمير من يحيى مذكر بأعماله - لادم في حاشيته القبطي - مقام هو عليه
دمشق وسكن في دمشق الله هو عليه السلام وأنه كان فيه شعر التبرقذ أن يبيته الوليد اله فهو المعبود
القد بر الذي تشرق لانه أيامهم السلام وصل في الصلاة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الفصل
من المساجد الثلاثة كان أقدم من ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند إلى شيان الزوري أن الصلاة في
مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو وثقه الجدي وثقه الجدي وهو بالعبادة تجمع العلم والأمانة ولا يزال
ذكر في تاريخه تعالى إلى أن ط على مشرقة الشرقية البيضاء عيسى بن مريم عليه السلام إلى أن يرث
الله الأرض ومن عليها من عاينهم الإمام **(قوله ثم المشرق الح)** أما أن الاعتناء بتجمع مع الإمامة وانما تخرج عنها ط
وفي تاريخ الحصى المدلول لادع سر سني وكذا مختصر في أمر الفتوى غاية التحري ولم يصطط عليه من
طاعه القبول المصح **(قوله يدمشق)** يعني المير وقد سكر قاعدة الشام سميت باسمه دمشق من كعبان
قاموس وتبينها غسانم الاسكندروا هدم دمشق أو دمه دمشق وهي أمة بلاد الله تعالى قال أبو بكر
الحاروري جيبان المدار مع غوطه دمشق وصعد سمرقند وسعد بن نوان وجزيرة الألبه وفصل
توطه دمشق على الألبه كفضل الألبه على سائر الدنيا وماهيك ماورد فيها خصوصاً في الشام عوما
من الأحاديث والآثار **(قوله الحقي)** ذكرنا في آخر شرح ألفية الحديث أن النسبة إلى المذهب أبي
حبيقة وإلى القبلية وهم بر حبيقة لغته واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفصلى محمد بن طاهر
المعشري القزويني من رواية في السنة للمذهب ويقولون مني وأنه قال أبو الفصلى لم أجدها من
أحد من القزويني ناصي أب بكر الاندلسي **(قوله لما ينبت)** الجمله إلى آخر الكتاب في محل يصعب قول
القول أو قل جاز من سكان المدينة نسب الله على أن حرماته وله محل أو ليس له محل وهما قولان ط **(قوله)**
من جازن لا راو انما في جزم خزانة أئمة زامة غلب في الجمع ههنا كذلك في الآية
والمدنار يدعى في واحد * ههنا يرى في مثل كالفلاذ

الحصصكي * ابن الشيخ
على الإمام يجمع في ثمة
ثم المشرق يدمشق الحصة
الحصصكي * لما ينبت المشرق
الاول من خزانة الاسرار
وبدائع الاسكار في شرح
تويزاد بشار * وجامع
انصار

تتمة من رواية من تحت تصرفه ومعاشه من الباء في الفرد الأساسية فتكتبه من ابن عبد
الزوري (١٠٠) من مناصب الحقي في السنة من شأنه من الحزانة والقصة أي قرآن البائع أو بالكسر
وكان قوله في الحزانة ولا تكسر في لغة جمع يدعى ابتداع الشيء ابتدأ **(قوله)**
الاسكار) جمع ذكرنا في الحزانة ولا تكسر في لغة جمع يدعى ابتداع الشيء ابتدأ **(قوله)**
فتكتبه من الحزانة وحسن الترتيب والوسع وما يتبدل به المتبدل واستفهم من الآية الشريفة وهذا
له في شرحه أنه قبل الغاية له ههنا موع اسم لا كذب **(قوله في شرح)** أن كل من جزاء العلم والابح

الدار فمقتولا لا لا والى حذف لان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وطاهر الطريقة بمعنى المتعارفة تأهده
 عجايبه وقد ترقا في وحل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا بهما وكن ان تتعلق بمحذوف حالاً وانظر في
 ط الحجاز في مثل ولكم في القصص حياة يمكن تعلقه عند كورسار الى المعنى الاصلي قبل العجلة فان الاعلام
 كان كمال المراهمة للفظ قد الاحاطة بها المعاني الاصالة بالتسوية ولها نادى بعض الكثرة أباً كرمضى الله عنه
 نأبى القليل تأهده حسن حلى في حاشية التالوج معد قوله الموسوم بالتالوج الى كشف حقائق التقيج **قوله**
 قدرته في عشر مجلدات كثر) مجلدات جرح بمجلد واسم المفسر ومن غير العادل اذا جرح مجمع مجمع تأيبت
 كمحفوظات ومروعات ونصوبان والمراد آخراً لان العادة أن الجزء يوضع في مجلد على حدة ط أى انه
 لم يفيض الجزء الاول منه فدرأ تمام الكتاب على موال ما يفيض منه يبلغ عشر مجلدات كارد كراحي
 وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الوزر والظاهر أنه لم يكمله في المسودة أيضاً وإنما ألغى منه هذا الجزء
 الذي يفيضه والله تعالى أعلم **قوله** فصرفت عيان العباية العيان بالكسر مواصل الخاتم الفرس والعباية
 القصد وفي نهاية الحديث يقال عيت ولا عباية اذا قصدته ونشبهه العباية بصورة الفرس في الايصال الى
 المطلوب استعمال بالكتابة وثابت العيان استعارة تخيلية بقود كرا الصر ترشح وفيه الايام بكتاب العناية
 اه ابن عبد الرزاق **قوله** نحو الاختصار أى جهة اختصار ما في خزائن الاسرار **قوله** هو سميت بالدر المختار أى
 سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبيين هذا الشرح وسمى يتعدى الى
 مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجر كها أو بمسمة كها بى مجدا دل ابن حجر وما شتهر أن
 أسماء الكتب علم جرس وأسماء العلوم علم شخص وأما التفرقة فهي تحكم وترجع بلا مراح اه والرا الجوهر
 علم جرس وان نظر الى اتحاد العرف في علم شخص وأما التفرقة فهي تحكم وترجع بلا مراح اه والرا الجوهر
 وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذى يؤخذ على غيره تأهده ط **قوله** الذى فاقى
 لتویر الاصول للدر المختار اه ح وهذا ساء على ان قوله في شرح تنوير الاصول متعلق بمحذوف حال من
 الدر المختار ليس جزءه فلا يرد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد بطرديه الى ما قبل العجلة فكيف مناه فهم
قوله هذا الفن في القاموس الفى الحال والنسب من الشئ كالأقرب جمعه أمان وفون اه والمراد
 به هاهنا لانه نوع من العلوم **قوله** فى الضبط هو الحفظ بالحرم قاموس والمراد به هاهنا الضمير
 ومثابه التعبر فهو مضبوط لكلل الخزوم **قوله** والتصحيح أى ذكر الاقوال المصحة الاما ندر
قوله والاختصار تقدم معناه هو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التناول **قوله** ولعمري
 قال في المغرب العسر بالصم والعق البقاء الآن الفتح غاب في القسم حتى لا يجوز فيه الصم يقال
 لعمرى ولعمري لا يعان وارثه على الازدراء وخبره محذوف اه أى قسمي وأعيدى والواو
 لا تدنى واللام لا بد له قال في القاموس ولذا سقط اللام صا صا المصاد وطاع في الحديث الهى
 قول لعمرى اه قال الجوى في حاشية الاشهاد على هدا ما كان به للصم مع أن يأتى هذا القسم
 لجاهلى المسمى به اه وفي شرح الباقية لافقه ان لا يجوز أن يحلف بعمرى الله تعالى ويقال لعمرى لان
 اذا حلف ليس له أن يبرر بل يجب أن يحث فان البرية كفر عسدهم كفى كفاية الشعى اه أقول
 تصح قال فاضل الروم حسن حلى في حاشية المطول قوله لعمرى يمكن أن يجعل على حذف المضاف أى
 اهاب عبرى وكذا أمثاله مما أقسم به بعد بر الله تعالى كقوله تعالى والشس والبسل والقمر وتظاير
 أى ورب الشمس الجوى يمكن أن يكون المراد بقولهم لعمرى وأمثاله ذكر صوراً أقسم لتأ كبد ضاوت
 الكلام وزوجته فقط لانه أقوى من سائر الاوكداث وأسلم من التأ كبد بانه سمى الله تعالى لوجوب البرته
 لبس العرض اليقين الشرعى ونشبهه بغير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير اسمه تعالى
 سعادته ورجل مكر وه بصرح به النو وفي شرح مسلم بل الماهر من كلام مشايخه أنه كفر ان كان
 اعتاده أنه حلف بغير الله به وحرام كل بدونه كذا ح به بعض الصلاوة كصورة القسم على

قدرته في عشر مجلدات
 كثر * سموت عسان
 العباية نحو الاختصار
 * وسميته بالدر المختار *
 شرح تنوير الابصار
 * الذى فاقى كتب هذا
 الفن في الضبط والتصحيح
 والاختصار * ولعمري لقد

عنه. فشرح يقول البدو شرح المنار وشرح مختصر المنار وشرح السكراني كتاب اليعان وحاشية على
ط. ثم يتم وسائل كثير منها رسالة في العشرة المشرية بالجلوس في عصاة لا يباح في دخول الحمام وفي لفظ
في ذلك بتقديم الجهم وفي القضاء في الكائن وفي المزارعة وفي الوقوف يعرف وفي الكراهة وفي حصة
• ثم اختلف الامام وفي حوزة الاستنباط في الخطبة وفي أحكام الدروز والاراض وفي مشكلات مسائل
وشرح حواويل رسالة في التصوف وشرحها ومنقولة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره
بهضم **(قوله الترمذي)** نسبة الى تراث نقل صاحب مرصد الاطلاع في أسماء الاماكن والمقاع أن
تراث بن هبة بن وسكون الراموتاء والفوشين بمجتمعاتهم في قرى خوارزم اه ط قلت والاقرب اليه نسبة
الى جده تراث بن كاتدمناه **(قوله العمري)** نسبة الى غزهاشم وهي في القاموس بلد بفلسطين ولدها
الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هشام بن عبد مناف **(قوله عدة المتأخرين)** أي مذهبهم في الأحكام
الشريعة **(قوله الانصار)** جمع خبر كثير التشديد كثير الجهر **(قوله فاني أرويه)** تهرى على قوله لسمع شعبا
الحرفان الجازم بسنة اليه أفادت ذلك واصل اليه بالسنن والاضحى لكونه روى عنه ابن
يحيى باعتبار السائل التي يسمع قطع الطر عن صورته الشخصية كأماده ح أو اضحى لعلم المذكور وفي قوله
لقد أصبحت روضة العلم كأماده ط **(قوله اسع من عجم)** هو الشيخ زين بن ابراهيم بن عجم وزير اسمه
العلي ترجمه الختم الغزي في السكوك السائرة فقال هو الشيخ العلامة الحق المدقق الفهامة زين بن العابد بن
الحق أخذ العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشافعي والشيخ أمين الدين
ابن عبد العال أو الفض السلي وأما هذا الفتاة والتدريس فاقى ودوس في حياة أشباهه وانتفع به
خلأ قوله عدة مصنفاتها شرح الكثر والاشياء والظواهر وصار كتابه عدة الخفية ومجمعهم وأخذ
الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الحضري وكان له ذوق في حل مشكلات القوم قال العارف
المشرف في حجة تشرية فزار أيت عليه شيئا بشيء وبجفت معه في سنة ٩٥٣ فرأيت على خلق عظيم
مع جيران وعلماء ذهابا ويا باع أن السفر يسفر عن اخلاق الرجال وكانت وفاته سنة ٩٦٩ كما أخبرني
بذلك تلميذه الشيخ محمد العلي اه (قلت) ومن تأليفه شرح على المنار ومختصر التحرير لاسيما في العلم وتعليل
على الهداية من التبع وحاشية على جامع الفصول وله الفوائد والآلوي والمائل الى زيد مومن
تلاميذه أخوه الحق الشيخ عمر بن يحيى صاحب المهر **(قوله بسند)** أي حال كونه راويا بذلك بسنده
يقدمنا تمام السند **(قوله المصنف)** من الصفة وهو الخالص والاصطفاء الاختيار لال الاسباب لا يصطفي
اذا كان خالصا لمصنعه وقوله المختار بمصنعه وهذا انما من أسماءه صلى الله عليه وسلم ط **(قوله كنهو)**
نمن قوله بسنده **(قوله عن المشايخ)** متعلق بمخبر حالم اخذنا أي المروية عنهم أو باجرائنا
منه مع رويانا ومن جهة شايحه القطب الكبير والعالم الشهير سيدي الشيخ أبو الجاوي الحنفى
بالدور والفرع كلاله من اللاتخسر والدور هو شرح العرر **(قوله له أعمره)** أي لم أسبغ من
أجزوا له المفعول منه معزوق قد ذكره بالتصريح أو عجم معزى بالاعلال قال في اللغية

ومجمع المفعول من نحو عدا * واهله ان لم يقر الجودا

يروى بالوجهين قول الشاعر * أنا البيت عديا عليه وعاديا * والثاني هو الجارى على ألسنة الفقهاء
وله وما زاد من نقله أي وما زاد على ما في الدور والعروزة قوله أي قل قل في الكتب المتروكة عزونه
له في بعض النسخ وما زاد من نقله أي وما زاد من المدفول في الدور والعروزة عجمي على والمصدر عجمي
المفعول **(قوله روم)** أي قصد الاختصاص له لقوله لم أعمره وفيه إشارة الى كثرة نقله عن الدور وما اعتمد
أداة المصنف في تشريره وهو بذلك حقيق بأنه كاتبه على غاية التحسين **(قوله له أمولى)** من الامال
نحاده **(قوله لمن الساطر)** أي المتأمل قال الراعي الساطر قد راد به الدال والبعض وقد راد به المعرفة

الترمذي الحنفى الغزي
عدة المتأخرين الانصار
فاني أرويه عن شيخنا
الشيخ عبد الله الخليلي
عن المصنف عن ابن عجم
المصري بسنده الى صاحب
المذهب أبي حنيفة بسنده
الى النبي صلى الله عليه وسلم
المصطفى المختار * عن
جابر بن عبد الله الواحد
القهار * كما هو موسط
في اجازنا بطرق عديدة
عن المشايخ المتحسين
الكبار * وما كان في الدور
والعروزة لم عره الا ما ندر
وما زاد من نقله عزونه
لقائله روم للاختصار
وما مولى

الحاصلة بعد التخصيص واستعمال النظار في البصيرة أكثر عند الخاصة العامة بالعكس اه وتامة في حاشي
الحجوى (قوله) به أى شرح هذا (قوله بعين الرضا) أى بالعين الدالة على الرضا ولا يتعارف بعين الحق اه
من نظره تبيينه الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كناية * كأن عين السخط تبدى المساويا
أو أنه شبه الرضا بناسه عين تشبهه مضمرا في النفس وذكر العين تقييد ط (قوله والاستبصار) السبغ
والتمهيد زائد ثان أى والابصار والمراد به التمعن والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أى يتدارك أى القاموس
تلافاً تداركه (قوله تلافى) الذى فى القاموس وجاء مع اللغاة ولسان العرب التلافى الهلاك ولم يدكروا
التلافى فليراجع اه ح ووقع التعبير به ليعبر الشارح كالامام عمر بن الفاروق قدس سره في قصيدته
السكاكية بقوله

وتلافى ان كالم فيه اتلافى * بل عمل به جعلت مدا كا

ويجتمعت أن الالام شبايع وحوله تقوم ط ومسر العلامة البيهقي في شرحه على ديوان اس الفاروق
التلافى بالتلف وكذا قال السيد عبد العلى الباباى في شرحه عليه وتلافى بمصدر مضاف الى التكمال ووقع
فى كلام الشمره اكثيرا ومعه قول ابن عبيد يخطب بعض الملوك وكان مرضا

انظر الى نبي ولى لم يرل * بولى الدوى وتلافى قل تلافى

أنا كلالى احتاج ما يحتاجه * فاعلم دعائى والنساء الوافى

جماعة الميث بالفد سار وقاله استأدى وهذه الصلة وأما العائد (قوله بتدارك الامكان) متعلق بقوله يتلافى
والاصطفاء بناية أى اذار أى نفسه عما يتداركه بامكانه بان يحمله على مجمل حسن حديث أمك أو يصحله بتعبير
لفظه ان لم يمكن أو يله (قوله أو يصفى) فى بعض النسخ بالواو أى يسمع ولا يسمع والصريح فى الأصل المثل
بصفحة العرق ثم أراده مطلق الاعراض (قوله ايه قم عنه الخ) لان الجراء من منس العمل (قوله
الامرار) بكسر الهمزة مصدره رأسا ناسا الاصمبار وان احتمل أن يكون فتحها مع سر اه ح وعلى
الاول فحذف الاصمبار عليه عطف مرادف وعلى الثانى عطف معيار قال ط والاولى أى قول بدل

الاصمبار والاطهار ليكون فى كلامه مصححة اطلأ وهو الجمع بين له طين متقالي المعنى (قوله ولعمري)
تقدم الكلام عليه وهذه لفظة وقعت فى خطبة الهر (قوله الحمار) هو الاشراف على الهلاك والمراد به
هنا النسي الشاق وهو الحما أو السهو المعبر عنه بالتلافى (قوله بحر) على وزن يقل أى على كل القاموس
والمادة تاتى بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى المظلمة كما اقدم فى القاموس وكل صحيح فأدا

ط (قوله البشر) اسم جنس البشر طاهر الشرف وهو ما طهر من الحسد والجن ما نشق من الاجتنان وى
الاستنار ط (قوله ولا غرو) بفتح العين المحجمة وسكوها الزاء المهملة مصدر عر امن باب دعائى بحسب نوبى
مرح أى لا يخف اه ح أى من عره السلامة بمذكر (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية أى لان النسيان

الذى هو سبب التلافى المتقدم ط وعمره فى التعر بر بأنه عدم الاستحضار فى وقت الحاجة قال شبل السر
لان الله لا ينورق بهما اه (قوله من خصائص الانسانية) أى من الامور الحاصلة بالحقيقة الانسانية و
ما راجعها وبالله التمس على الجرد معمار وى عن ابن عباس أنه قال سمى انسانا لانه عهد اليه نفسى وقال الشاعر

لا تسع ثلثة العود دعتا * سميت انسانا لئلا ناسى

وقال آخر يست وعدك والنسيان معتقر * ما نخر فأول ناس أول الناس

وقيل لاسمه بامتثاله أو مرة تعالى قال الشاعر

وما يحى الانسان الا لانه * ولا انقلب الا انه يقاب

(قوله والحما) هو أن يقصد ما يفعل غير المثل الذى يقصد به الجناية كالذى الى الصيد فاصاب آدميته

يوس الخصاص والصواب ثم قال والخطأ ما لم تعدد (قوله من شعائر الآدمية) الشعائر العلامات كقبي
وس ح قال في معراج الدراية وشرعاً ما يؤدى من العبادات على سبيل الاستظهار كالأذان والجماعة
والجمعة وصلاة العبد والاصحبة وقيل هي ما جعل علماء على طاعة الله تعالى اه قال ط واعمالهم بها
وفي تقدم بعضها لأن النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزلل يكون منه ومن غيره حتى من
اللائكة كقوله لا يلبس بنسبنا على انه منهم ولهاروت وماروت على ما قيل كقولهم أتجعل فيهم يسديها
وكظفر بعض اللائكة الى مقامه في المادة وأما الخن فذلك أكثرهاهم (قوله واستغفر الله) أى أطلب
منه ستر حتى وكأنه أتى به لا بما ذكره قبله فيه نوع تزيه لانفس وهو مما لا ينبغي بل الأولى نعم النفس
بالخطأ والنسيان وان كانا من لوازم الانسان (قوله مستعبدان) حال من فاعل أستغفر والعود للالتجاء
كأنه يبادو المعاذاتو التعوذ والاستعداد والعود والتعريك الخأ كالمعاذ والعباد فاموس (قوله من حسد) هو
تمنى زوال نعمته المحسوسه أى انتقالها اليه آم لا ويطبق على العطية تحوزا وهي تمنى مثل تلك النعمة من
غيره واذا في والهاع صاحبها وهو غير مدوم بخلاف النول لانه يؤدى الى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال
عليه الصلاة والسلام يا اكرموا الحسد فان الحسد اكل كل الناس الا لحب وسماه عليه
الصلاة والسلام عاقبة الدرس لحالقه الشعر وقال تعالى ومن شر حاد را احسدوا الحسد طالم لنفسه حيت
أتعب نفسه وأحزنوا وأوقعتها في الآثم ولغيره حيث لم يحب له ما يحب نفسه ولذا قال أبو الطيب
وطالم أهل الارض من كان حاسدا * لمن بات في نعمائه يتقلب

(قوله بسد باب الانصاف) صفة كيدية لان حقيقة الحسد شعرتهم اذا الانصاف هو الحرى على سبيل
الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأى وجوده مع الحسد والعرض من الانبياء بهذا
الوصف التأكدي الداعى الى كمال شاعة الحسد وتقر رذمه والتفريعه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة
الكسوة والغفيلة والتشجيع (قوله ويرد) أى يصرف صاحبه عن حيل الارصاف أى عن الانصاف
بالاوصاف الجلية أو عن رؤيته فى المسود فلا يرى الحاسد له وصفا جليلا أن عن السخط تدرى المساويا
وردد يمدى نفسه ويتمدى بعض الى مفعول ثان وان لم يد كرهه فى القاموس من شى هو ادها الحقول الشاهر
أ كفر بيه ورد الموت على * وبعد عطاءك المائة الزنا فاههم

وهذه افقر بمعنى التى قبلها من الفقر تب من أنواع التدبير الترميع وهو أن يكون مافى احداهما من
الالفاظ أو أكثره منى ما يقابلها من الأخرى فى الوزن والتقسيم والجناس اللاحق وهو اختصار فى اللفظ
المختار سبب فى حزين صميمه عار بى وولم لا يلزم وهوها الاتيان بالصدق قبل الالف فى الانصاف
والاوصاف وتند أقمها من الفقرين المصنف فى المعواس السخية فى شرح الوهابية وسهها الى ذلك اس
مالت الى التسهيل (قوله ألا) أداة متفحاح يستفحهم الكلام (قوله حسد) يحتمل شوك السعدان
والسعدان بيت من أفضل مرعى الابل كقلى الفاموس ح وهذا من التشبيه الذى هو على حذف الاداة
أو تحويره استمارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسد الجناس اللاحق أيضا (قوله به عاق
به هلك) يشترى وجه الشهة فان الحسد اذا تعلق باسان أهلكه لانه بأ كل حسنة ط وطاهره آن الصبر
فى عاقبة الحسد لمن والاسباب احاطه لمن (قوله وكفى للباعد المالح) كفى فعل ماض وللادمى الى السد وائدة
فى المفعول به على غير قياس ودما تغيير وتعبير كفى غير محمول على شى كذا كرهه الماعين فى شرح التسهيل
ومثله امتلاء السكر زماموا آخر بالرفع فاعل كفى ولم يرد الباع فى طاعها لانه غير لازم بل غالب بخلاف ما دغم
فى فاعل الفعل فى التعميد فاعلم الامة لكى قال الدما يفسر ان كل كفى معنى أجزأ أى أو بمعنى وفى لم ترد
الباع فى طاعها كذا قيل ولم أربن أضع مع معنى كفى الذى تعلبز يادما الباع فى طاعها وفى كلامهم
ما يشير الى أن ما قصده من تورية وفى كلامهم تلافى ذلك اه فاههم وجهه انهم أنه تعالى أسد

من شعائر الآدمية *
وأستغفر الله مستعبدان
من حسد بسد باب الانصاف
ويرد عن حيل الارصاف *
ألا وان الحسد حسد *
تعلق به هلك * وكفى للباعد
ذما آخر وسو رة الخلق *

البشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة منه وأي ذم أعظم من ذلك (قوله في اضطرامه)

بكتفى أو بمحذوف حال من الحاسد أو في التعليل كقبي حديث أن امرأته دخلت النار في هرة رجستها أو بمحذوف

كقبي ادخلوا في أعم والاضطرام كقوله ح عن جامع اللغة اشتعال السور في ما يسرع اشتعالها فيه قال

شمسه فتعصر لغوات عرصة بالاشتعال (قوله بالانطق) هو بالخر لك الانزعاج قاموس (قوله لله

در الحسد) في الرضى الذي الأصل ما يبرأ أي ما يبرأ من الضر عن اللبوس العيون من المطر وهو ما كابة

عن فعل المجدوح الصادر عنه وبما نسبته لله تعالى فقد التفتع منه لأن الله تعالى منشئ الجبابرة وكل

شيء فاعلم بر يدون التفتع منه بنسبته إلى تعالى ويضيقونه إليه فبقي لله دوره ما يحب فعله وفي القاموس

وتولهم وفقدوه أي عمله كذا في حواشي الجاهل للمولى عصام ثم قال يقول الشرح يعنى الجاهل لله خيره يجعل

المركب كناية عن التحصيل لا يوافق تحقيق العلة اه ابن عبد الرزاق (قوله ما أعدله الخ) تعجب ثمن

متضمن لبيان منشأ التفتع وفي الرسالة القشيرية قال معاوية يقرض الله عبدا ليس في خلل الشر خلة أعدل

من الحسد تقتل الحاسد فحاصل المجرور اه لكن شرط ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كده * كفضله مهلهيب السارق كده

ألم تد الحسد فست كرتبه * وأسكت فقد عذبت به يده

وقال آخر وقد أجاد

أصر على كبد الحسود * دهان صبرك يقتله السارنا كل بعضها * ألام تخدمنا أكله

(قوله وما ألاح) البيت من المظومة الوهبانية لشارحها العلامة عبد البر بن الشامة الكندي الحديدي

والمكر والحسود فعول من الحسد فيمفعلة في معنى الحاسد والآخر المظمر ولا محل عطاف على الحسود

يعنى ولا من كبداهل ويرى بفتح التفتع شري عايد اداعله واستهزأه أو نكر عليه ولم يعد له شأن أو

تهانوه وبمحذوف ههنا أن يرى قال في القاموس لكه قليل ورزى وأزرى بانه أدخل عليه عبدا وأمر

بريد أن يلبس عليه ولا تشدد عطف عليه أو لا تتعسف في عواقب الأمور وسبب هذا البيت أنه ابتلى بما

أبتليت به من حسد الحاسدين وكيد المعادين والله السؤل أن يجعل كيدهم في تحريمهم فعرضهم استكثره

عليه والبعض قال أنه مسبوق إليه اه ملخصا (قوله هم يحسدوني) أهله يحسدوني حدثت إحدى

النويس تحفيضا اه ح وشرا فعل تفضيل حدثت ههنا ككثرة الاستعمال كحدثت من تحبير وإسمائها

للعظيمة أو دية كقبي القاموس وكلهم بالحرف كيد الناس لا مادة الشهول ولا يقال الكافر شر من لم يحسد

فكده يكون من لم يحسد شر أمه لا بقوله ومن جلة من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى

أحسبون أنما نعدهم إلا آية فافهم وفي الناس يعنى معهم يوما طرف العاش وغيره ما لا يصح حال وقد أتى

الناس ح م د البيت تعالى الشدة تسلية النفس فان الحسد لا يكون إلا لدى الكمال المتصعب بالكل

الحاصل وفي معناه ما نسب إلى علي كرم الله وجهه

أب يحسدوني فاني خير لا هم * قولي من الناس أهل الفصل قد حسدوا

وذا من وجههم ما في وماهم * ومات أكسرتنا غيظا عما يحسد

(قوله ادلا يسود) أي لا يصبر داء ودود داء وأصله يسود كيمصر فانت حركه الواو إلى الساكن قبلها

فكبت الواو وهذا فعله لمفهوم من الناس لأنه إذا كان شر الناس من لم يحسد فحق أن يحرمهم من يحسدوا

كان ذلك به في سياقته لأن المدح يرتفع عليه إلى راسة والسود والقدح به يرتفع عليه إلى العلم والحمد

والصع وذلك بسبب في السادة أيضا اه ط (نات) والحسود أيضا بسبب في السادة من حيث أنه سدر

لشر ما يطوى من الفضائل كقوله القائل

وإذا أراد الله شرفا ليه * طوبى لأناح لها السان حسود

السيد) أصله س. وادجعت الواو الياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء
 لا يطاق في الاعلى الله تعالى لما رأى عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يسجدنا قال انما السجد لله وسبحه
 عليه الصلاة والسلام قال ما يسجد ولد آدم وقال تعالى وسجدوا وحورا وقيل لا يطلق عليه تعالى وعزى
 الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معرافي غير مسكرا او الصبح جزاءه مطلقا وهو في حقه تعالى بمعنى العليم
 المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس ونحتمل في حاشية الخوى (قوله بدون) أى بهير وهو
 أحد الخلقان لهواؤنا في بمعنى المكان الأدنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحفا ومن (قوله
 وحسود يقدح) أى يطلع ولا يخفى ما بين ودود وحسود من الطباق وبين مدح و يقدح من الجباس الملا حق
 وزر وما يلزم وما في ذلك من الترسيع (قوله لان من زرع) تعليل لما سألناه من زعمه الكلام السابق لان
 قدح الحسود اذا كان سبافى زادة الحسود الموحدة لكده كان زوعا الحسد من محاله الجن واليابلوا الاذن
 جمع ادة بالكسر دما هو الحقد كفى القاموس اه ح ويحتمل أنه لتلليل لقوله سابقا لاوان الحسد
 حسك من تعلق ذلك بالحسود الالهلال الموحدة لتعلق ط وتشبيه الحقد بما زرع استعارة
 بالكتابة واثبات الزرع تحييل وذكر الحسد رشح (قوله فالتب بهصح) من الزوم بالضم ضد الكرم يقال
 لؤم ككرم لؤما فهو لؤم جمع لؤم ولؤما و يقال فعنه كده كشف مساو به والاصلاح ضد الاسداد فقاموس
 وهذا مرط بعله ادلاسا وسيدنا الخ فالتب هو الحسود والكريم هو الودود وسيد به لصو وشمر شؤ أو
 بقوله وما مولى من الناطق به الخ و لوقال والكريم يصلح أو يصح لكان أوضح (قوله لكن بأى الخ)
 لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه قوله بعد الوقوف وهو طرفه يصلح كأفاده ح أى يصلح
 دعوتو وما واطلاعه على هذه الكتب لا يعجزه الخ وفور بالنال ويصح تعلقه بقوله وأبى يتساقى فلا بد ويحتمل
 تعلقه بقوله فصرفت عيان العباية نحو الاختصار أى انما اخترته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال
 المسائل ويعرفه من بعضها من قوبها ويدلله قوله مع تحقيقه ان سبع الخ ويدل الاول لقوله وبأبى ان الله الخ
 أفاده ط (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالحيوان الناطق للانسان بحسب اختلاف
 الضاحك والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدون تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة
 الشيخ بن يحيى وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب البحر وهو العلامة الشيخ عمر سراج
 الذين المشهور ما بن يحيى العقبة المحقق الرشيق العساة الكامل الاطلاع كان متجرا في العاصم الشرعية
 فواصلا على المسائل العربية متحققا الى العباية وجهاء را الحكم معطما عبد الخا ص العالم توفى سنة خمس
 بعد الالف ودين عند شيخه وأخيه الشيخ بن يحيى لمحاولة كسب احاطة السائل في اختصار دفع الوسائل
 وغير ذلك (قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكرك قال التميمي في طبقات الحنفية ابراهيم بن
 عبد الرحمن بن محمد بن اسمعيل الكركي الاصل القاهري المولد والوفاء لازم التقى الحصى والتقى الشصى وحضر
 دروس الكاشغري وأحدث ابن الهمام وزجها السخاوى في الصوعية ترجمته طالة وذكر أنه جمع في الفقه
 فتاوى في مجلسين وأوله حاشية على توضيح ابن هشام اه لمصاوتوق في سنة ٩٢٣ وأردنا ناساوى
 الفاضل المذكور والمعنى فيض المولى الكريم على عبده ابراهيم وقد قال في حقه انه من ميثى كل هذا ما هو
 راجع والمعتد انقطاع بعض ما لو جد به موهبة تمتد (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله وجددا
 المرحوم) هو الشيخ محمد شارح الوفاية اه ابن عبد الرزاق ولم أفصله على ترجمة (قوله وعزى زاده)
 هو العلامة مصطفى بن محمد الشهير بعزى زاده أشهر متأخري العلماء لمروا عزهم مائة في المطبوع
 والمفهوم ودون التاليف الشهير بمصاحفة على البر والعدو وحاشية على شرح المنار لما ملك توفى
 حدود سنة ١٠٠٠ بعد الالف يحيى لمصا (قوله وأخى زاده) قال الحصى في تاريخه هو عبد الحلیم بن محمد
 الشهير المعروف بأخى زاده أحد أمراء الدولة العثمانية وسراة علمائها كان يسمو وحسبه في تقو بالذهن

سيد بدون ودود مدح
 وحسود يقدح لان
 من زرع الاذن حسد
 الحسن فالتب بهصح
 والكريم يصلح لكن
 بأى بعد الوقوف على
 حقيقة الحال والاطلاع
 على ما حوره المتأخرون
 كصاحب البحر والنهر
 والفيض والمصنف وجددا
 المرحوم وعزى زاده وانى
 زاده

وصحة الادراك والنظم من العلوم وله تأليف كثير من شرح على الهداية وتعليقات على شرح
 وجامع الفصول والذوق والعز والاشياء والمطائر ونوبل سنة ثلاث عشرة بعد الالف اه ملخص
 اسعد الزاقي أن الذي في الخزانة حتى جاي بذل آخر زاده وهو صاحب حاشية صدرا الشرح في الهداية
 بتخريجه العتيق واسم هو بس حيد وهو تلميذ لاسخرو اه **(قوله وسعدى أفندي)** اسمه سعد الله بن
 هيمي بن أمير خان الشهير بسعدى حاشي معنى الديار واليه حاشية على تفسير البصاوى وحاشية على
 العنايه شرح الهداية ورسائل ونشر براسة معتبرة ذكره حافظ الشام البدارى العارفى في رحلته وبالبحر
 في البناء عليه والتمس في الطبقات ونقل عن الشفاق العمانية أنه توفي سنة ٩٤٥ **(قوله والزاقي)** هو
 الامام حر الدين أبو محمد عثمان بن علي صاحب تبيين الحقائق شرح كزالدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥
 وأثنى ودرس وصف وانتفع الناس به كثيرا ونشر الفقه ومات سنة ٧٤٣ **(قوله والاكمل)** هو الامام
 ائحق الشيخ أ. ل. الذي محمد بن محمد بن أحمد الباقى والذي نضم عشرة فوسعه عاين وأخذ عن أبي حنيفة
 والاصفي في جميع الحديث من البلاص واسم الهداى وكان علامة فاضل وافر العقل قوى النفس
 عظيم الهيئة أحد مدعي العلامة بسعد الشريفة والعلامة العنزي وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير
 وشرح المشاور وشرح مختصر اس الحاشي وشرح عقيدة الطوسي والعناية شرح الهداية وشرح
 السراجية وشرح الفقه ابن معلى وشرح المداري وشرح الطب من المعاني والتقرير شرح اصول العزدي
 توفي سنة ٧٨٦ وحضر جنازة السلطان في دنه ودفن بالشويخية في مصر **(قوله والاكمل)** هو
 الامام الحق حيث أطلق محمد بن عبد الراسم بن عبد الجيد السيوطي ثم السكندري في الدين من الهام
 ولد بتقريب سنة ٧٩٠ وتفقه بالسراج فأرأى الهداية والقاصى محمد الدين من السبعة لم يوجد له في
 التحقيق وكان يقول أنا أفندي المعقولات أحسدا وقال العزاد الاساسي وكان من أقرانه لو طلت حج
 الدين ما كان في بلد من يقوم به غيره وكان له نصيب وافر مما لا يحصى الاحوال من الكتب والمكرامات
 وكان يقرأ في الصلاة فيقول له أهل الطريق ارجع فان للباس حادثة عليك وكان ياتيه الوارد فيأتي
 السادة الصوفية لكنه يذبح عنه سره على البتة للباس وشرح الهداية بشرح لا يطهره مناه فق القدر
 وصل به إلى أن شاء كتاب الوكالة وله كتاب التفسير في الاصول الذي لم يؤلف مثله وشرحه تلميذ اس أمير
 له المسامحة في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازة السلطان في دنه
 في طبقات التميمي ملخصا **(قوله واس الكمال)** هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة
 الرحلة الشهامة كان ذاعا في العلم وقيل أن يوجد في الاول به مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة بحجة
 السلطان سليمان فاجتمع له من بذل الخزانة شهاده أهلها بالفضل والافتقار وله تفسير القرآن العزيز
 وحواش على الكشاف وحواش على أوائل البصاوى وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والايضاح في
 الفقه وتعبير النقيض في الاصول وشرحه بتفسير السراجية في الفرائض وشرحه بتعبير المتنازع وشرحه
 وحواش التلويح وشرح المفتاح ورسائل كثيرة في دنه عديدة العاهل في يد تلميذاته منسالة ونصايب
 في الهادسة وتاريخ آل عثمان بالتركيب وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة اوسع الاطلاع في
 الديار والروية كجلال السيوطي في الديار المصرية وسعدى أنه أدق من السيوطي وأحسن فهماعلى
 أمما كانا حال ذلك العصر ولم يزل في تباين دار السلطنة إلى أن توفي سنة ٩٤٠ اه تجميع ملخصا **(قوله)**
 مع شتيقتان حال من ماحرزه اسمه احما ماحرزه ولا الائمة لتحقيقات اه ح والمراد من حصل المعاني
 المرمية وتدوم الاشكال الموردة على بعض المسائل أو على بعض العلل وتفسير المرام من العبادات
 المتصلة ويحذف ذلك والاندات القروغ الفقهية لا تدعى بالقل من أهلها **(قوله شيخه بالبال)** في
 القاموس شيخه رأى كعب سمعوا سمعوا وشعاعرضه بكعبا عرض ولم يصرح اه على الاول هو

وسعدى أفندي الزاقي
 والاكمل والاكمل وابي
 الكمال مع تحقيقات شيخه
 به المال

الكتاب مثل أخذت القلادة في رأسي والاسل سحبت أي عرست بالنال أي في خاطري وقلبي
 الثاني لا قلب والحق عليه ان قلبي واسطري عرض هو لم يصرح وهذا ما حوت عليه دلالة وجه الله تعالى
 التعريض بالزو والحقية كجيشير اليه فرياً (قوله وتلقينا) أي أخذتها من أشياخي حول الرجال أي
 الرجال المحول الفاتحة على غيرهم في القاموس الفعل الذكر من كل حيوان و دخول الشعر والعالمون
 بالهجوم على من هاجمهم اه قال ح وأورد أن من الجلس تافيات النال اذا اشكر هذه التحقيقات
 حدها فكيف يكون تارة الهاجم هاجع حول الرجال وقد يجلب انه على تقدير صاف أي صعب بعضها
 البال وتارة بعضها من حول الرجال اه أي فهو على حد قوله تعالى ومن الجبال حديد يص وجر (قوله
 ويرأى الله العصفه الخ) أي الشيء بأناه و بأبه الباه و باعة كسرهما كرهه قاموس وهذا اعتدائه وجه الله
 تعالى أي اهدا الكتاب وان كل من تلاعي لمحرره المتأخرون وعلى التحقيق ان ذكره كونه كسرهم
 موصوم أي غير مسموع من وقوع الخطأ والسهو فيه فان الله تعالى لم يرض أوله بقدر العصفه لكسب غير كسبه
 الذي الغرض قال به لا يأنه الباطل من يديه ولأن خاتمة غيرهم من الكتب يرفع فيه الخطأ والزلل لانها
 من تأليف السور والخطأ والزلل من شعارهم ٢ (تمهيد) قال الامام العلامة محمد بن العربي النجاشي في شرحه
 على أصول الامام البرزوي ما منه روى الذي ينسب عن الشافعي رضي الله عنه انه قال انه ان صفت هذه
 الكتب فلم آل لمب الاصواب ولان أب يوجد فيها ما يحالف كتاب الله تعالى وسنة رسول صلى الله عليه وسلم قال
 الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً فاجوبه في ما يحالف كتاب الله تعالى وسنة
 رسول صلى الله عليه وسلم فافترجحه على كتاب الله تعالى وسنة رسول صلى الله عليه وسلم قال المرفي تراث
 كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فمما سره الاكواك يقف على خطا فقال الشافعي هي ان الله أن يكون
 كتاباً يصح ما غير كتابه اه (قوله قابل خطا البر) أي عظام المرء البليل هو من اصابة العقول لموصوفه غير
 بالخطا اشار الى أن ذلك واقع لا عن اختياره فلاحتم وقوعه والواثبات ٥ (قوله في كتبه صوابه) متعلق
 بحدود حال من الخطا أي الخطأ القليل كاتفي أثناء الصواب الكثير أو باعتق وفي معنى ما أوله تليس
 أقاده ط ولا يتجنى ما في الجمع بين قليل وكثير وخطا و صواب من الطائفت (قوله ومع هذا) أي مع ما حواه
 من الثغرات والتحقيقات اه ح قسنا الاول و قوله من خطا بقوله و رأى الله أي مكرهه غير محفوظ
 من الخلل في أنه مكتة قول ولا يصح ومن ذلك وهو أحسن حال من فلات ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر
 من قرئت بالفاء لعموم المذاق السطر والمراد بالفقه من يخطئ في الفروع الفقهاء وعبره ادراك في
 الاحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسأني الكلام على معنى الفقه لعدم اصطلاح ط (قوله الماهر) أي
 الحاذق قاموس (قوله ومن غير) في القاموس الظاهر من الغرض الماطون طهره وطهره وعابسه
 (قوله بما فيه) أي من الثغرات والحققات والفروع الجمة والمسائل المهمة (قوله في قول) أي بين
 التفتيش لان ذلك يكون عند السؤال أو لما لم يرفع الاحوال عاباً وأنها أشبه أقاده ط أوله بما يكون
 بعد اطلاعه على غير من الكتب حتى حزه غير وطوله ياقبل الاقوال الكثيرة والتعليقات الشهيرة
 واختلاف المذاهب والاستدلالات مع جواهر من تكثر في الفروع والتعويل على المذهب ما كمال ثم وح
 الهداية وغيره هاهنا اطاع على ذلك على أن هذا الشرح هو الدرر الفريد الجامع لتلك الاوصاف الجيدة ولذا
 أكسب عليه أهل هذا الزمان جميع المبادئ (قوله مثل روية) المني بالكسر اسم ما يابده الاءاداة لانه لا
 وبها ههنا الامتلاء ومصدره من قاموس وجده ما سخره قصر بحث حيث أنه الكلام الصريح الذي
 يستحسنه قائله ورقيب ولا يتجنى عن الجهر بما جلاء الامام جامع بلوغ كل الى الهياك أومكية حيث
 الفهم بالاناء والى تحصيل وهو كناية عن الايمان بما القول جهره ان توف ولا خوف من تكذيب طاع
 وبين قوله فيوه بما يناس التام (قوله كمره الاول لا شمر) مقول الممول وكم خبرية لا تكثيره معول

● وتلقينا من حول الرجال

● ويرأى الله العصفه لكسب

● غير كسبه ● والنصب من

اعتق قليل خطا المرفي

كسر صوابه ● ومع هذا في

أش كتابي هذا فهو الفقيه

الماهر ومن طفر بمائيسه

فيقول على نفسه كم ترك

الاول لا شمر ومن حصله

فقد حصله

ترك والمراعاة الأولى والأسرع حسن من تقدم في الزمن ومن تأخر وهذا في معنى ما قاله ابن مالك في خطبة إلى
 وإذا كانت العلوم مضافاً إلى بقومها اختصاصاً فغير مستعد أن يدخل بعض المتأخرين ما سبق
 كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب التأخر تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار ووجوه
 الالفاظ وجمع المسائل لأن المتقدمين كان مصروف أذهانهم إلى استنباط المسائل ونقوب الدلائل فالعالم
 المتأخر يصرف ذهنه إلى تفحص ما قاله وتبيين ما أجلاه وتبسيط ما أطلقه وجمع ما فرقوه واختصار
 عباراتهم وبيان ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم فهو كالشطحة عروس رباهما أهلها حتى صلت إلى واحد
 ترهبها وتعرضها على الأزواج وعلى كل ما فضل للأوائل كما قال الخليل

كالبحر يسقى المحبوب وماله * فضل عليه لانه من مائه

نعم مثل المتأخرين على أمثالهم انتم على رحم الله الجميع وشكر سعيهم آمين (قوله الحظا) أي النصيب
 والوهم الكثير (قوله لانه) تعليل للعمل الثلاثة له والضمير يرجع إلى الكتاب ط (قوله هو البحر)
 تزييه بليغ أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل الساحل) ولف البحر وشاطئه ثمة لئلا يلبس الماء به و كان
 القياس مستحولاً فاقا وس واداً كان لا ساحل له وهو في غاية الاتساع لأن نهاية البحر ساحله فهو من تأكيده
 المدح غايته المذم حيث أنشده صفة مدح واستثنى من صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب يد أي من
 قرين وهو أ كدى المدح لئلا يفسد المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة تكملة بمدح فصار إلى
 استثناء صفة مدح له نوع ثان وهو أن يبدى من صفة مدح معني التي صفة مدح كقوله

ولا عيب بهم من يرأت سبوقهم * من قولهم فراع الكتاب

أي في حده كسر من مضار بن الحوش وهذا الثاني أبلغ كس في محله فاقوم فيه أي يأسأ أنواع الديدع
 نوع من أنواع المذمة وهو الإعراف حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً متبع عادة (قوله ووايل القطر)
 الزايل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أي القطر الوايل ط (قوله غير أنه متواصل) أي تواصل
 بأوامر يرمي مدح رتبة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح غايته المذم (قوله بحسن عبارات)
 الباطل لعل على مثل فعله أو لأمه صاحبه مثل الخط بسلام أو لأمه لاسه وهي معقبة البحر لانه في معنى المشتق أي
 الواسع مثل حاتم في حرمه ومثل قول الشاعر * أسد على وفي الحروب عامة * لتأوله بكرم وحري أو
 يمدح في حال من الصبر في لانه أو من كمال (قوله ورضا اشارات) هما معنى واحد وهو الإيعاء بالعين أو اليد
 أو يحوهما كفي القاموس وكانه أراد أن الطاف أنواع الإيعاء وأخفاها بما يصبر به بعد بقوله معتمداً في
 دفع الإرادة أنصف الإشارة (قوله وتفتح معاني) أي تهديها وتبقيتها ويحتجمل أنه من إضافة الصفة إلى
 الموصوف ومثله قوله وتفتح يرمي وفي القاموس تحير الكتاب وغيره تقويمه اه ومباني الكلمات
 ما تأتي عليه من الحروف والمراد من الالفاظ والاعتماد من إطلاق الحرف على الكل وفي قوله المعاني والمباني
 مراد الطير وهو الجمع بين أمر وما يابسه لانه لا تضاد نحو الشمس والقمر بحسب ما تم الموجود في التفتح
 رسد بها إلى ما مع ان القياس حذفها والوف على البوسا كمثل فافض ما أت فافض (قوله وليس الحسب
 كالعباب) كسر العيب العلية والمشاهد توهها لانه في أي أمارة تشبه به يحتمل الصدق والكذب
 وبعد هذا لعل على أن السليم المدكور ما من ماد كثره لث ونحقيقه للمشاهدة لأن الخبر ليس كالعيان أفاده ط
 وفي هذا الكلام احتشام ما رواه أحدوا الطير في غيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالعناية
 وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم كفي المواهب اللدنية وقصه من القول الشاعر

يا أي الكرام ألا توفيتهم ما ج قد حدثوا لك ما لا يمكن سماعها

(قوله وسفر) أي انظر بالصبر والبرد وعينه تفر بالصبر والفقر قوة وضم وقروا وردت وانقطع كماؤها
 أو أدت ما كانت مشغولة بالقاموس وكانه وصف العيب بالبر ودنس القاموس أن أدعته السرور بآرد ودعته

الاصح **(قوله بعد التأمل)** أي التفكير به والتدبر في معانيه ط **(قوله فخذ)** الفاء صيغة أي إذا كان كما
 أنك أو إذا تأملت لم تقرب به عيالك فخذ الخ ثم أعلم أنه من هذا إلى قوله كيف لا وقد يسر الله ابتداء تبيين
 من هذا من كثير من النسخ وكان من الحقايق الشارحة فقلت من تحت عقل الخ لا فخذ من هذه الزيادة
 والله تعالى أعلم **(قوله من حسن روضه)** الحسن الجمال جمعه محاسن على غير قياس فاقوم وهو اسم واحد
 لاصفة فالإضافة بـ لا مية فاهم والاصمى أفضل تعضيل من السمو أي الأعلى من غيره قال ط وفي الكلام
 استعارته صابرة الحسن بالروض وجمع العاسة وتعاقب القفوس بكل والقرينة إضافة الروض إلى الصمير
(قوله عن الحسن) الظاهر أنه يصح الحاء المعنى دع الحسن الصوري المحسوس وانظر إلى حسن روض هذا
 الشرح الأعلى قدرا اه ح **(قوله وسلي)** امرأته معشوقان العرب المشهورات كليلي ولبيبي وسعدى
 وبشيرة وبه وغيره فليس المراد بها المعنى العلى وإنما المراد الوصف لاشتهارها بالحب كاشتهارها بالكرم
 يقال فلان صاحب كرم ط الرادع الجمال والجليل **(قوله في طلعة)** خدبة دم وما به لبنة بدء أممخرو المعنى
 أن طلعة الشمس أي طلوعها يكمل من نور الكوكب المسمى برجل نزل كطبه منزلة الشمس بجمع الاحتذاء
 بكل ورل غير منزلة زحل ولا شلت نور الشمس والاحتذاء به لا يكون لغيره من الكواكب ورل أحد
 الكواكب السيارة التي هي السبع جمعة الشعر على ترتيب السموات كل كوكب في سماه قوله
 زحل شمس مريم من شمس * قترهت لعل الرادع انقار ط
قوله هذا أي خذ هذا الذي ذكرته وأزاده الانتقال عن وصف الكواكب إلى التنبيه على عدم الاعتراض بما
 يشع به مساد الزمان المعبرون في وجوه الحسنات

كمرأنا الحسنات فلوحها * حسدا أو ما نه لم

بعد التأمل العيان * فخذ

ما ظفرت من

حسن روضه الاسمي *

ودع ما سمعت من الحسن

وسلي

فخذ ما ظفرت ودع شيئا

سمعت به *

في طلعة الشمس ما يعينك

عن زحل

هذا وقد أصبحت أعراض

المصطفى أغراض سهام

أسلة الحساد

وقائس تصانيفهم معرفة

بأيهم سم تكتب فوائدها

ثم رتبها بالكساد

أحال العلم لا تهل بعصب مصنف

ولم تنق زلة منه تعرف

فكم أقصد الراوى كلاما

بعقله

وكم حرف الأقوال نسوم

وخطوا

قوله أعراض جمع عرض بكسر العين محل المدح والتمن ط **(قوله أعراض)** أي لأعراض خمر أضحت
 هو تشبيه بلعج بالأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهام فكأن العرض يرى بالسهام
 كذلك أعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة القبايح كقَالَ تعالى والذين
 رموا أزواجهم والذين يرمون المحصنات وبين الأعراض والأعراض الجاسم المخارط ط وفي تشبيه
 الكلام القبيح بالسهام استعارة ترميحية والقرينة إضافة إلى الاستسما والجامع حصول الأمر بكل
 لا يحتمل أن يكون من إضافة المشبه إلى المشبه أي الاستسما التي هي كالهوام لكن تشبيه الكلام بالسهام
 أظهر من تشبيه الاستسما تأمل **(قوله وقائس تصانيفهم الخ)** العائس جمع بقية يقال شئ غيبس أي
 يناسي يبدو وربما هو من إضافة الصف إلى الموصوف مرفوع بالعطف على اسم أعصى أو مرفوع على أنه خبر المتدا
 والاولاد ستمتاف والأولاد معروضة بشديد الراء مصوب على أنه خبر أعصى أو مرفوع على أنه خبر المتدا
 وأبليسهم متعلق به أي مصوبة بآبليسهم من قولهم جعلت الشيء عرضة أي امت أو هض الرأ مشقة من
 أعرض بمعنى أظهر أي ظهره في أبيهم والصبر الحساد وجلة تنبأ أي الحساد بالسالة بالموجبة أو خير
 بعد خبر أو هي الخبر ومعروضة بالوروم بالكساد كناية عن جهرها ودمها والمعنى أن الحساد لا يستعوب
 صنبال يستون وداشواو يتفخون بها ثم يعمون ثم يقولون انم اساعة كاسدة **(قوله العلم)** مهادى على
 حذف أداة البدء والاحسن والسبب والصدق والاصح كقلى القاموس والمراد الأخير **(قوله بعيب)**
 مصدر مصاف إلى فعله وان جعل العيبا مملو بحالهم فهو على قدر مضى أي مذكري ط
(قوله مصنف) بكسر الهمزة وفتحها **(قوله ولم تنق)** جملة سالية ط **(قوله منه)** متعلق بمحذوف صف لآلة
 وجلة تعرف صفة تارة أو حال أو معنات تعرف بالجملة صف لآلة **(قوله حكم)** خبر **(قوله لا تكبر)** برقى بل رفع
 مبتدأ أو الجملة بعد خبر كاهو القادر في ما إذا أولها فعل متعددا - ده فعله فافهم **(قوله له قوله)** الإلهالات
 أي إن عقوله هو الآلة التي لا الاساد ط **(قوله وكم حرف)** التخرع التخيير والتصنيف الخيا في الصفة

فأمون لكن في شئ أن أفضت العراق للقاضي زكريا بالخرى الحطاطي والخرى بالشكل
الحطاطي فيها بالقطر والخرى الحطاطي في الإحزاب اه وفي ترميزها السبعة تحسب الخريف هو
الاختلاف في الهيئة كبرود ورتوب تحسب التخصيف أن يكون البارق فقط كائق وأتق اه (الخرى)
أصحى لغني معيار) الام في لغني رائد لا تقويه لتقدم المفعول على عامله أم أن العامل يحول على الفعل
ضعف عن المفعول وتفسير الناصح المعنى سبب تغيير الالفاظ ووجه ولاء الجموع كدة وهذا معنى ما قال
الناصر عز المؤلف (قوله من هذا) أي التأليف (قوله أن يندرج) أي يجري وفي القاموس درجت
الرجح بالخفي أي حوت عليه ما يشاء ديدا (قوله من المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الاشياء الكثيرة
بحسب طاقها عليها اسم الواحد سواء كان له منها نسبة إلى بعض المتقدم والآخر ولا عليه فيكون التأليف
أعظم من الترتيب اه تعرفت السيد بل وأعمهم التصفيف لأنه مطلق الصم والتصفيف جعل كل صم
على حد موقبل المؤلفين مجتمع كلام غيره المصنفين مجتمع معترك أم فكره وهو معنى ما قبل واضع
العلم أول بلم المصنفين المؤلفين (قوله راص) في القاموس راص الممرر ياصور وياصنة دله اه
ومنه قولهم مسائل الرياضة قال الشنشو رى أي التي روض الممرر ولا يعلما بهما من التمرين على العمل
(قوله القرحه) في الصحاح القرحه أول ما يبسط من البروم منه قولهم لعان قرح تحفجيدة براد استباط
العلم بقوده الناصح اه والمراد بهما آلة الاستمط وهي الدهش (قوله ودعاء) صاف على العفران
(قوله وما على) ما ناهى على شجرة تراجيد وفي آه على بان أو ما سمعها ممتدة أو على الخبر (قوله)
مستبقونه المفعول قد رتب المؤلف راعه وأعماء فوق قماص وهو دليل صدق أو خلاصه من رجا الله تعالى
وخرا حيرا (قوله ترمي الفتى) رأى الفتى والفتى مفعول أول وهو في الأصل الشاب والمراد به همام طائر
الشخص وخلفه بكره مفعول ثان أو نصرته ولا يردن الأسكار بما يلدرك بالصر لأنه قد تولى أماراته اه
انه ادخلت نصرته بحله يسكر حال المفعول لها حتى يرد ذلك فادهم (قوله لوما) مهموز زاعين مفعو
لاحله (قوله مادام) أي ما والعادة أن ما عداد رائدة (قوله الخ) بابعين من الناح وهو الحصور
كلما انما موص اه ح وصمه معنى أشد منه ما شاء ط (قوله الخرص) طلب الشيء باجتهاد في أصابته
تعرف غلات اليد (قوله على نكتة) متعلق بالخرص والسكة هي مسئلة الناحية أخرجت منه بطر وأمعاز
فكر من سكت ربحه مريض اذا أفرم أو سميت المسئلة بالديقه سكتة أو طر أو طر في استمطها سيد (قوله)
يكنم اه حال من الصبر الجور أو صفة لسكة أي ربحا تبها (قوله بهالك) اسم رجل بمعنى خد (قوله مهدبا)
بالكسر تصيغة المفعول فرب سة قوله سلوا وهو أولى من الاختلاف أقل كفا والام يدب التيقه والاصلاح
وقوله امهات دجول والام لا مويه وهو جمع موجهة منهنه تحصيله (قوله استعمات) أي أعلت والسبي
والامهات أن تاعيرهم بالشاره إلى الامعاء والاجتهاد ط (قوله ميا) أي شجر رها ط (قوله حن) أي
سرا لشدة اضطراره والامهات دل على الاستتار كخن والجان والحق والحقو انما خص اللبس لكونه محل
الاحتكار اه أو صبر كوالهم نفاخر الحركه فوعاده الالهام يلدون بالسهري القري والمساائل كما قال
الناصح السكى وجرأه

وكذا ناصح أصحى لغني معيار اه
وحله شئ لم يرد المصنف
وما كان قصدي من هذا
أن يدرج ذكرى بين
المررين من المصنفين
والمؤلفين بل ان قصد
رياض القري يحفظ
الفرع الصيغة مع
رحا العفران و دعاء
الاخوان وما على من
اعراض الحاسدين اه
حال حيني و مستبقونه
المفعول استأله الله تعالى
بعد وفاته كما قبل
ترى الفتى يسكر فضل الفتى
لوما ونبها فاذا ما دعب
لجبه الخرص على سكة
يكنم اعنه بام الذهب بهالك
مؤهله مهذبا لمحات هذا القري
مظهر الدقائق استعملت
الفكر مهذا اما لا لجن
محرر بأروع الانوال

سهرى لسميع العلم الذي من وسيل عابته وطيب عناق
وفا نبي طر الخلق عويصة اه في الاله الخ من مدامة ساق
وصبر برأى على صفحتها اه أشهى من الدوكاه والاشاف
والله من نفس العتاة لدها اه يقرى لائق الريل عن أوراف ط
الخرى ترمي اه الالهات وان ترمي طلب آخرى الترمي و الهاء د (قوله أروع الأقوال)
الاراء اه وهو ما باعتبار حال ما فيه ولا يرد كقولنا صبحين أو يد كقولنا صبحين دور

وأوجز العبارة * معتمد

في دمع الإراد الطلف
الإشارة * فرعنا لفتنى
حكم أودل * تحميم
لا اطلاع له ولا فهم عدولا
عن السبل * ورمعنا
نبحا لمناح عليه المصنف
كله أوسحا * وما درى
أن ذلك ليسكسندق عن
نظرة وتحتى * وقد أنشدنى
شعنى الحبر السائى *
والنصر الطائى * واحد
زمانه وحسنه أوله * شيخ
الاسلام الشيخ خير الدين
الزملى أطال الله بعاده

قل لمن لم بالعاصم شأ
ويرى للأوائل التقديما
أن ذلك القديم كان حديثا *
وسبق هذا الحديث قديما
على أن المقصود والمراد *
ما أنشدني شعنى رأس
الحقبة النقاد

٢ قول الحاشية أن هذا
الحديث كذا بخط الخشبى
والموافق للشارح أن يقول
أن ذلك القديم كذا
الرواية في البيت ١٥

٣ قوله الغائل هو بالفاء
أى ضيف إلى أى وقوله ولا
لحديثه الخ لفظ المبرد على
ما نقله صاحب القاموس
في الحلة منه ولا لحديثه
يتمضم الصيب ١٥ قاله
نصر الهورى

الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أى أنصهرها أو الاضافة على معنى من ط (قوله معتمدا) حال أنصاعا مترادفة
أو متداخلة أى معولا ط (قوله الإراد) أى الاعتراض (قوله الطلف الإشارة) كأن يذ كفى الكلام
مضاها أو قيدا أو تحولا ذلك مما يدع به الإراد ولا يظهر ذلك إلا من اطلاع على كلام المورد فإذا رأى ما ذكره
الشارح علم أنه أشار به الدفع ذلك ورمعنا صرح بما يشير إليه أيضا (قوله في حكم) أى يذ كرا باحتما ذكر
غيره كراهته مثلا (قوله أودل) بأن يكون دليل فبه كلام يذ كره غير مسلم وهذا كله غير ما صرح به
ويشبه عليه كقوله ما ذكره فلا نخطأ ونعودك (قوله حسه) أى ظن ما خالف فيه نظرى (قوله من
لا اطلاع له) أى على ما لطاعت عليه ولا فهم له بما قد تد (قوله عدولا) أى ملاحى السبل أى الطريق
الواضح (قوله تعالى صرح عليه المصنف) فإن المصنف لما صرح به غير منه بعض ألفاظ منها على التغير
دعيت نسخ المتر الجرد في اللغة لفظا المتر المشروح فتعاله الشارح فيما عده دور ما غير ما لم يعبره المصنف
(قوله وما درى) معانوف على محذوف أى ما عثر وما درى أفاده ط (قوله وقد أنشدنى) أنشد الشعر
قرأه قاموس والمراد أى سمع هذا الشعر (قوله الحبر) بالكسرو يفتح العالم أى الصالح قاموس (قوله
السائى) أى العالى القدر (قوله الطائى) أى اللات قاموس (قوله واحد زمانه) أى المصنف فى زمانه
بالصنات (قوله وحسنه أوله) أى الذى أحسن الله تعالى به على الخلق فى أوله أى زمانه أفاده ط أوله
بعد حسنة لزمانه الكبير فضلا على أنائه (قوله الشيخ خير الدين) الطاهر أنه اسمه العلى أتدبر جماعة
فلم يذ كر واخبرهم سمع الامير الخال خير الدين س أجدن نور الدين على س ز بن الدين بن عبد الوهاب
الابوى نسبة إلى بعض أجداده العالمى بالصمم نسبة إلى سدى على س عليم الولي المشهور الفاروق نسبة إلى
الفاروق ع من الخطباء روى أنه تعالى عنه الزملى الامام المفسر الحديث الفقيه العوى الصوفى النجوى
الديانى العرومى المطابق المعاصر شيخ الحنفية فى عصره وصاحب الفتاوى السافرة وغيره من التاليم
الناجدة فى الفقه منهاجوشية الخ وعلى شرح السكر العجوى وعلى الاشياء والطاوى وعلى البحر الرائق وعلى
الزباوى وعلى جامع الفصول ورسائل ودواش شعر مرتب على حروف المعجم ولسه ٩٩٣ ووفى ببلاده
الزمانية سنة ١٠٨١ وأطال في ذكره زمانه وأحواله وبيان مشايخه وبلاده ط (قوله أطال الله
بعاده) أى وجوده والمراد الدعاء بالبركة فى عمره لأن الاجل محتوم وكر ط عن الشعر عتوشها ما يفيد
كراهة الدعاء بذلك (أقول) برده عليه أنه عليه الصلوات والسلام دعا لحادمه أس رضى الله تعالى عنه بدعوات
منها وأطال عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء يقع وإن كان لشيء بقدر واستغفروا كلام الشارح أنه
ألف كلمة هدا فى حديثه المذكر وهو كذلك فانه سبب ذكر آخر الكتاب أنه من عمن تألهه سنة
١٠٧١ مكره قدس عن أن ينفق لمون شيخه المذكور بعشر سنين (قوله أن هذا الحديث الخ ٢)
ويعنى أنواع البديع المذهب السكالى وهو ايدجته لله ما لوب على طريقة أهل الكلام يتناول كل فيها
آله الا الله بقدرنا وبناه أن فضيل المبرد أوصاه لا يتقدمه لأن كل متقدم قد كان حادثا فلم يرد بتقدمه
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر سيمى عليه زمان صغيره فديما إذا وصلت ذلك المتقدم بوصافه
لنمك تفضيل ذلك المعاصر الذى سبق فديما بوصافه أيضا وهذا معنى قول الامام المبرد ليس تقدم العهد
يفضل فى الغالب ٣ ولا لحديثه سمعهم المصنف ولكن يعنى كل ما يستحق ١٥ قال المصنف سى شرح
التسهيل بعد نقل كلام المبرد ذكره من المعاصر من غرى هذه البيئة الثالث ما فتراهم اذ هو عواش من السكت
الحسنة غير من والى معى استخمدوه بله على أنه لله تقدم ما عاى ١٥ بعض أماء عصرهم بكسوا على
الاعتقاب واستخمدوه أو ادعوا إلى صدور ذلك عن عصرى ستبعد وما الحامل لهم على ذلك الا حسد دميم
وفى مرتبه ونجم ١٥ لمحا (قوله على الخ) بملة الاستدراك على ما يتوهم من قوله فقال الخ من أن
المراد من نفسا وآله وأن الفاضل هو تاليف ط (قوله شعنى) فى بعض النسخ يادور كى

وولي نعمتي قال ط الحركة انشاع الطير وولي فعل معنى فاعل أي متولذ بمعنى والمراد بالعمية زعماء العلم
 التي هي من أعظم العلم اه (قوله محمد أمدي) قال الحقي في تاريخه هو اس تاج الدين بن أحمد الحماصي
 الدمشقي الخطيب جامع دمشق أشهر آل بيت حماس وأصلهم كان وخصلا كاملا أدبيا بيا لطيف الشكل
 وجهه لهما الحماس الاخلاق حسن الصوت وله خطابة جامع السلطان سليم بصاحبة دمشق في صاوامها
 بتعلم بي أمة وخطيبا بيه وقرأه مع مسهل وكتب عليه بعض تعالين وولي درس الحديث ثم تفتة
 السر من الجامع المذكور وكان فصح العبارة وانفع به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة الحق
 الشيخ علاء الدين الحصكفي مفتي الشام وله شرح حسن ونصر رات تدل على علمه والسنه ١٠١٢ وتوفي
 سنة ١٠٧٣ ورواه شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد العلي البابلي بقصيدة فخرية الى العلية ماعلمها قوله

لبن رعاع الناس وليفرح الجبل * فمعدلا لارجو البقاء له عقل

أيا حسنة فرت عنون أدلى الهوى * بها زنا حتى تداركها الحبل

اه ملحها (قوله لكل بي الدنيا) أي لكل واحد من الناس الموحدين فيها وهو أناسها لا هم منها مادة
 وغدا هم والتمتعهم ومبتهر بينهم وهي اسم لما تمل الآخرة قد تهاون بها ويحتمل أن يراد بأناسها
 الطالون لها المسمكون فيها (قوله همه) أي في الجسد وراع عما يشعل عن الآخرة (قوله لا ناخ) علة لغو له
 وأن مراد الخ (قوله ما عا) مذكره موصوب على المفعول في المطابقة (قوله في الجنات بلاع) أي ايصال
 من الله تعالى الى المراتب العالية فهو اسم مذكر وقال في التاموس البلاغ كسها الكفاية والاسم
 الابلاغ والسابع وهذا ايصال اه (قوله في مثل هذا) أي هذا المراد المذكور والغاء للسببية مفيدة للتعليل
 والجار والمجرور معقوب راس (قوله طيباس) أي عصب والغار لا تدرك كدة لاوله لهما في قول
 الشاعر * واداهلكت بعد ذلك فخرى * (قوله اولو الهوى) أي أهداه العفو وأما غيرهم فمما ستم
 في الدنيا (قوله وحسى) مبدأ أي كافي ط (قوله الفروز) فعول يستوي فيه المذكور والمؤنث أي
 العارة اه ط (قوله بلاع) أي مقدار الكفاية وهو خير المستداين به من بلاع الاول الجاس التام
 الحظي اللغلي فأده ط (قوله في الفوز) أي النجاة والغفر بالخير قاموس والغاء للسببية عاطفة على جملة
 يساعس مفيدة للتعليل (قوله الا في نعم الخ) في بمعنى الباء لهما في قول الشاعر

ويركب يوم الروع مافوا رس * يصير وبي في طس الانهار والكلي

لا نأر تعدى بالبناء وفي الطريق قوله المراد بالنعيم محله وهو الجنة اسم اطلاق اسم الحال واردة الجمل من فعل
 رحمة الله بهم وبها حال دون وعلى كل فالقورمة دواخار والمجرور في محل الخبر والقدير ما الفوز حاصل نشئ
 الابهيم أو ما الفوز حاصل في محل الا في محل نعم والخير محذوف والجار والمجرور مضاف بالخور أي ما الفوز
 مع ترا لابهيم والهاء في السابعة على الاول أي جعل في بمعنى السامو للظرفية على الثاني مثل ولقد نصركم الله
 بدرحمتهم بصريح (قوله العرش) أي العرشة التي تعيش بها من الطعام والمشرود وما يكون به الحياة قاموس
 (قوله بعد) يسكون العرش المحبة أي واسع طيب ح عن القاموس (قوله ساع) أي يسهل تدوله في الخلق
 ح عن القاموس (قوله قدامه) بالرفع خبر لما محذوف أي قدمه مقدمة أو بالصيغة قول لعل محذوف
 أي قدمه مقدمة وهي تكسر الدال كما هو ح في الفائق فهي اسم فاعل من قدم المتعدي أي مقدمة من ههنا
 على غير طر اشتقاق عليهم تعريف الصفة واسم اطلاق وصورة واسم اطلاق وهو محذور ومما هو محذور
 العلم وعلو وقور حة لا لم وعبر ذلك وأما في اللام على يسد أي مقدمة فذا شاعلي غير ما يجوز فتح
 الدال اسم مفعول من المتعدي أي قدمها أرباب العلم على غير هذا لما اشتجعت عليه وهي في الأصل صفة
 ثم جعلت اسما للصفة المقامة رمت في الجيش ثم رقت الى أول كل شيء ثم جعلت اسما للالفاظ المحصورة
 حقيقة ردة في لوحها أهم رده. أفردا الفهوم السكلي أو مجارا للوحظ خصوصها وهي قسمان مقدمة

محمد أفندي الحماصي وقد

أجاد

لكل بي الدنيا مراد ومقصود

وان مرادى همه قور فخر

لا يلف في عالم الشريعة مبلعا

يكوب به في الجنات بلاع

في مثل هذا الميناس

أولو الهوى

وحسبي من الدنيا العرور

بلاغ

فما الفوز الا في نعم مبدأ

به العيش وعبدوا الشراب

يساع

(مقدمة)

العلم وهي ما يتوقف عليه الشرع في مسائله من المعاني المخصوصة مقدمه الكتاب وهي طائفة من الكلام
 قدمت أمام المصنف ولا يرتبط بهما وان شاع لم ياب وتعم تحقيق ذلك في الطول وحواشيه (قوله حق) أي
 واجب صاعدا ليكون شروعه على بصيرة صوابا ليعلم على العبث (قوله على من حاول) أي رام علما أي
 علم كان من العلوم الشرعية وغيرها فالشرعية علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغير الشرعية
 ثلاثة أقسام أدبية وهي انشاع شك في شئ من زاده وعدا من زاده أو بعشرة المعاني الاشتقاق والتصرف
 والنحو والمعاني والبيان والسديس والعروض والقوافي وقريض الشعر وانشاء الشعر والحكاية
 والقرآن والمصائر ومساكنه * ورواية شريفة عشرة التصوف والهندسة والهيئة والعلم التعليمي
 والحساب والخبر والموسيقى والسباسة والاشلاق وتبديل المثل * وعقلية ما زاد ذلك كل لائق
 والجدل وأصول الفقه والدين والعلم الإلهي والطبي والطب والميقات والفلسفة والكيمياء كذا ذكره
 بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يتصوره بمده أو رسمه) الخدما كل بالذاتيات كالخوار الساطق
 للآسان والرسم ما كان بالعروض كالضاد له وعلم انهم قد ادخلوا في أسماء العلوم فقبل انها اسم
 جنس لشيء أول عام هو قبل علم جنس واختاره السيد قبل علم محض كالنجم لثلاث واختاره ابن الهمام
 وهل مسمى العلم ادخال المسائل أو المسائل بمسألة أو الملكة الاستحصارية قال السيد في شرح المفتاح المعنى
 الحقيقي للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو بالعلوم وله تان في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه
 في المقام هو الملكة وقد أطلق العلم على كل منها اما حقيقة عربية أو اصطلاحية أو مجازا مشهورا اه ثم
 اعلم أن التعريف اما حقيق كتعريف الماهيات الحقيقية اما اسمي كتعريف الماهيات الاعتبارية وهو
 يعني أن هذا الاسم لا يثبت في موضع وتعمد في التوضيح أصدر الشرعة وذكر السيد في حواشي شرح
 الشريعة أن أرباب الالاصول يستعملون الخلق في المعرف وأن اللفظ اذ وضع في اللغة أو الاصطلاح
 لفهوم من كتب ما كان داخلية كان ذاتية ما كان خارجية كان مرصدا فحدوده هذه المفهومات
 ورسومها اسمي حدودها ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها بحسب الحقيقة
 اذ اعلمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغير من العلوم حد اسمي تبيين ما تعقله الواضع ووضع الاسم بآرائه فادرا
 جعله مقدمة للشرع وجوز بعضهم كونه حد حقيقة اوعا به فقيل لا يكون مقدمة لان الحد الحقيقي يسرد
 العقل كل المسائل أي يتصور جميع مسائل العلم المحدود ذلك هو معرفة العلم به لا مقدمة للشرع وبه
 وتبين جزأ أحد جنس وصل له بلا حاجة إلى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة جعل في النحر بالخلاف
 انظما وتعم تحقيقه فيه فاهم (قوله ويرف موضوعه الخ) اعلم أن سادى كل علم عشرة طامها لذكرى
 في تحصيل المقاصد قد قل

حق على من حاول علما
 ما أن يتصوره بمده أو رسمه
 و يعرف موضوعه وغايته
 واستمداده فالفقه لغة
 العلم بالشيء ثم نحن نعلم
 الشرعية وقته بالكسر
 فقهها علم وفقهها بضم فقه
 صار فقهها اصطلاحا عند
 الاصوليين

قوله على كل منها كذا
 بخطه ولعل صوابه منها
 بصير الزئمة اذ أطلقه على
 الاول حقيقة لغوية كما
 يفهمه صدر العبارة تأمل
 اه مصححه

فاؤل الابواب في السادى * وثلاث عشرة على الميراد

الحدود الموضوع ثم الواضع * والاسم واستمداد حكم الشارع

نصق والمسائل الفضيلة * وسبعة فائدة حليسة

من الشارح منها أربع ستة فواضع أو حقه فوجه الله تعالى واسمه المنقح وحكم الشارع فيه وجوب
 تحصيل الملكات بالابدية فهو مسائله كل جملة موضوعها جعل المكاف وبجملها أحد الاحكام المستفص
 هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه ونسبته
 لصالح الظاهر كتسبة العقائد والتصوف لصالح السائل فاده ح (قوله ثم خص بعلم الشريعة) بقوله في
 البحر عن ضياء الخاف (قوله وقته الخ) قال في البحر بعد كلامه والحاصل أن اللفظ اللغوي مكسور واللفظ في
 الماضي والاصطلاح مصغر مهابة كخص به الكرماني وقيل العلامة لم يلف في حاشيته عليه أنه يقال فيه
 بكسر التانيق اذ ادهم ونفخها اذ اسبق غيره الى الفهم وصحها اذ صار الفقه بحية (قوله واصطلاحا)

قوله وقوله عن أدلتها التي
في نسخ الشارح التي
بايد بنان أدلتها اه

العلم بالاحكام الشرعية
الشرعية المكتسب من
أدلتها التفصيلية وعبد
الفقهاء حفظ الفروع
وأقله ثلاث عند أهل
الحقيقة الجهم بن العلم
والعمل لقول الحسن
البصري إنما الفقهاء المعروض
عن الديار الهدى لا سحر
الصبر يعيوب نفسه

الاصطلاح لغة الالتحاق واصطلاحاً طائفة مخصوصة على اشراج الشيء عن معناه الى معنى آخر (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن الحق اس الهسمام أبداً العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً أو ظاهراً باسماً أو خفياً بناء على أن الحق كله قطعي فالظن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المطلوبة ليساس الفقه وبعضهم بانه بالظن فيخرج عنه ما علم ثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل السلف والخلف وتعلمه في شرح الخبر في المراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المصنف وعلى الاول فالمراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الاصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه طي فلم أطلق العلم عليه بجوابه أولاً أنه مقطوع به فان الجملة التي ذكرنا أنما ساقته وهي ما قد ظهر من قول الوجيه وما بعد الاجماع عليه قطعة وثاني أن العلم بطائفي على الظنيات ونظامه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ورد صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ثابت بالحطاب كالوجوب والحرم متجسراً كالحاق على الخلق ثم صرح بقرينة ووجه حرم العلم بالذوات والاصفات والافعال والمراد بالشرعية كقبي التوضيح ما لا يدرك لولا غلط الشارح سواء كان الخطاب بنفس الحكم أو بغيره المعين هو عليه ~~مسائل~~ الفاسية فيخرج عن ما مثل من سبب الاعيان والاحكام المأخوذة من العقل كالعلم بان العالم حادث أو من الحسن كالعلم بان النار محرقة أو من الوصف والاصطلاح كالعلم بان الفاعل مرفوع أو ان الزاد بالشرعية المتعلقة بمسائل الفروع وعبر عن الاصولية ككون الاجماع والقياس محتوي أملاً على تقديره ككون الاعيان واجبا لشرعية كالتقدم فادهم وقوله عن أدلتها أي بأشاعتين أدلتها حال من العلم أي أدلتها الارادة المخصوصة وهي الكتاب والنسبة والاجماع والقياس وخرج علم القصد فانه وان كان قول المجتهدين دليل لانه لكنه من تلك الادلة المخصوصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في الخبر واختلف في علم الذي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهد أهل يسمى فقها والظاهر انه ما يتأول دليل شرعي الحكم لاسمي فقها باعتباره حصوله عن دليل شرعي يسمى فقها اصطلاحاً اه وأما المعلوم من الدين بالضرورة ومثل الصوم واصلاته فيقال انه ليس من الصفة اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح معول ولوجه أو صوله الى حد الضرورة عارض كونه صار من شعائر الدين فلا ينافي كونه في الاصل ثابتاً بالدليل اذ ليس هو من الضروريات الدينية التي لا تحتاج الى نظر واسدلال ككون الكل أعظم من الجزء نعم يحتاج الى احواله على قول من خص الفقه بالطي وقوله التخصيص تصريح لازم كما حقق في الخبر وعلما من جعله للاحتراز وفي هذا المقام تحقيقاً ان ذكرتها في خمسة الخالق فيما علقه على البصر الرائي (قوله وعبد الفقهاء الخ) قال في الخبر فالخالف أن الفقه في الاصول علم الاحكام من دلائلها كالتقدم وليس الفقيه الاجتهاد بعدهم واطلاعه على المقلد الحافظ للمسائل محذور وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقف والوصية للفقهاء اليهم وأقله ثلاثة أحكام كقبي المتفق وذكر في التخصيص رأب الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أولاً اه لكن سيد كرفي باب الوصية لا لا قارب أن الفقيه من يوفق في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها حتى قيل من حفظ ألوما من المسائل لم يخل تحت الوصية اه لكن الظاهر أن هذا حديث لا عرف والا فالعرف أن هو ماد كرفي الخبر رأب الشائع وقد صرح الاصوليون بان الحقيقة بترك دلالة العادة وجيشد مبصرف في كلام الواقف والموصي الى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العربية فتترك له الحقيقة الاصلية (قوله وعبد أهل الحقيقة) هم الخامعون بين الشريعة والطريقة والوصية الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسبأ في نظامه (قوله الراهدى الاشوح) كدافي الجبر والدي في العروة بالراغب الاشوح ابن عبد الرزاق أقول وشهد في الاحياء للامام العراقي بزيادة حيث قال سأل

فقد السجى الحسن عن شئ فأجاب فقال ان الفقهاء يخالفون في ذلك فقال الحسن نكتلن آمن وهل رأيت فيها
 في ذلك انما الفقيه الزاهد في الدنيا راغب في الآخرة البصير يديه المداوم على عبادته في الورع الكفاف
 أعراض المسير، العفيف عن أموالهم الباصح لخاصتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع كل علم
 بحث فيه من عوارضه الدائمة فالق الجبر وأما موضوعه فعل المكلف من حيث أنه مكلف لانه بحث فيه
 يعرض لفعله من حل وحرمه ووجوب وتنب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من
 موضوعه وصحاب المتلفات ووقفه الوجبات انما مخاطبهم لا إلى الصبي والمجنون كخاطب صاحب البهيمة
 من ما أنافسته حيث حرط في حفظها لئلا يربل معها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما محضة عبادته الصبي كصلااته
 ومه الثابت علمها في عقله فمن باب هذا الأحكام بالاساس ولذلك يمكن مخاطبهم بل ليعتادها فلا يتركها
 بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد ما يحثيه لتكليف لا من فعل المكلف لانه حيث التكليف ليس موضوعه
 بله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اه (قوله ثبوتنا أو لا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالأجاء
 لحرام أو سوله كالمندوب والمباح وقد ثبت ذلك دفع ما قد يقال ان قيد الحثية مراعى لما قد فعل المكلف من
 حيث أنه مكلف كما مر فربما يهمل أن فعل المكلف المدرب أو المباح من موضوع الفقه أيا صاغه أنه لا تكليف
 به لجواز فعله وتركه والحوال أنه بحث في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف
 (تبيينه) قال في المراجع أن الفعل يباقي على المعنى الذي هو وصف للفعل موحود كالمسألة المسماة الصلاة
 والقيام والقرآن والزكوة والصوم والحياء وهو الامساك عن المفطرات
 باض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الخاص بالصدر وقد بطل على نفس اتباع الفاعل هذا المعنى
 بل لا بد من الفعل بالمعنى العصري أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى
 لاو لا الثاني لان الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجوده في الخارج ادلو كان موجودا لكان له موقع
 يكون له ان يقع وهذا لا يمكن التسلسل انما لا يحكم هذا فانه يبعد عن كثير من المحال اه (قوله
 استمداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما ما يعض قبلنا فانه للكتاب وأما أقوال الصحابة
 متبعة للامة وأما تعامل الناس فمذاهب لا إجماع وأما الفروع واستصحاب الحال فتابع للناس يتعروى بيان
 اد كرى كتب الأصول (قوله وعائنه) أي ثمرته الماترة فعليه (قوله تسعاده الدارين) أي دار الآخرة لا قبل
 منه من حصص الجهل الى ذروة العلم وبسبب ما للناس وما عليهم اقطع الحصص ما تداروا لا تخوف بالنسب
 فاسره (قوله من غير سماع) أي من العلم واذا كان بالطرق والمطالعة وهو دون السماع أفضل من قيام
 بل فمالا بالسماع اه ح أقول وهذا اذا كان مع العلم ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم من فهم
 يادة أي على ما يكفيه وقد رآه يلاوي يعطى في العلم ثم افاضه في العلم ثم اولى لا أفضل اه (قوله
 صل من قيام الليل) أي بالصلاة نحوها ولا هو من قيام الليل ولما كان أفضل لانه من فروع الكمالية
 كان رتبة أعلى ما يحتاج اليه لا يفرص عن (قوله وتعلم الفقه الخ) في البراءة من تعلم بعض القرآن وجد
 اعاقا لا فصل الاشتغال بالفقه لا بد فقط ان قرأ فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الله فرضه عن قال في
 رتبة وجب الفقه لا بد منه قال في المناقب على محمد بن الحسن مائتي ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد
 من حفظها اه وظاهر قوله وجب العقل لانه أنه كاه فرضه عن لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع
 من فلا يكون فرضه عن على كل واحد ولما يفرضه على كل واحد تعلم ما يحتاجه لا بد تعلم الرجل
 مسائل الحفظ وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا هاهم البعض سقط عن الباقي
 بمثله حفظ ما زاد على ما يكفيه للصلاة قد يقال تعلم باقي الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن كقوله فاجاه العادة
 انه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الجملة تأمل (قوله أن يعرف) أي يشتر به وفيه
 شارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعم به على المقصود لا بما عدا الفقه وسيله الى فلا ينبغي أن يصرف

قوله السجى كذا بالاصل
 المقابل على خط المؤلف
 والذي يستفاد من القاموس
 أنه سجن بباء فله ونصبه
 في مادة س ب خ واسبعة
 موضع بالبرقة منه فرقد
 ابن يعقوب اه مضمومه

مطلبه

الفرق بين المصدر والحاصل
 بالمصدر

وموضوعه فعل المكلف
 ثبوتنا أو لا واسمه اده من
 الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس وغايته الفرز
 بسعادة الدارين وأما فضله
 فكثير شهير ومنه ما في
 الخلاصة وغيرها النظر في
 كتب أصحابنا من غير سماع
 أفضل من قيام الليل وتعلم
 الفقه أفضل من تعلم باقي
 القرآن وجميع الفقه لا بد
 منه وفي المنتقى وغيره عن
 محمد لا ينبغي للرجل أن
 يعرف بالشعر والنحو لان
 آخر أمره

عمره في غير الهم وما أحسن قولها في الردى

والعمر عن تحصيل كل علم * يقتصر فائدته بالاهم

وذلك الفقه فان منه * مالا يعنى في كل حال عنه

الى المسئلة وتعليم الصبيان
ولا بالحساب لان آخر امره
الى مساحة الارض ولا
بالنفس لان آخر امره الى
التدبير والقصص لا
يكون علمه في الحلال
والحرام وما لا بد منه من
الاحكام كقائل

اذا ما اهتدو على علم
فعلم الفقه أولى باعتزاز
فكم طيب فوج ولا كسل
وكم طير طير ولا كاري
وتعلمه مدحه الله تعالى
بسمه متبراً بقوله تعالى
ومن وث الحكمة فقد
أوتى خبراً كثيراً وتدرس
الحكمة زهرة أرباب
التدبير يعلم المروء
الذي هو علم الفقه ومن
هنا قيل

وتدبر علوم علم فقلانه
يكون الى كل العلوم توسلا
فان فهموا واحد تروعا
على ألف دى زهد تفضل
واعلى
وهما مأخوذان مما قيل
للامام محمد الفقيه
نقطة نال الفقه أفضل قائد
الى البر والتقوى واعسل
قائد

وكن مستفيدا كل يوم زيادة
من الفقه واسع في محور
انقوائه
فان فهموا واحد مامو رعا
أشد على الشيطان من
ألف عابد

(قوله الى المسئلة) أى سؤال الناس بان يحسم بشعره فيعطونه دعالشعره وخوفهم من جهوده وهجره و
وتعليم الصبيان أى تعليمهم النحو والحدود لهم الشهور ان النحو علم الصبيان ادقلم يتعلمه الكبير
كلامه انفس مرتب (قوله التدكير) أى الوعظ (قوله والقصص) الانسب أن يكون بفتح الف
ليكون عطفه على التدكير عطف مصدر على مصدر وان كان يكون بكسر هاء جمع فصح اه ح (قوله
يكون علمه) أى الذى يعرف ويشهر به (قوله كقائل) أى أقول ذلك مما لا لائق لاولا لجل ما
فالكاف للتشبيه أو لانه لعل (قوله باعتزاز) أى باعتزاز صاحبه (قوله ولا كسل) الواو اما للعطف
مقدور أى لا كعنب ولا كسل وتكته الحسد والمبالغة زهد النفس كل مذهب ممكن أو للصلابة
من أى ولا يحوج كسل (قوله ولا كاري) يستعمل بالياء المشابة الخفية بعد الزاى وبدونها كفى الصامو
(قوله زهرة) بالنص الفوح والجماعة في تفرقة قاموس (قوله وسها) أى من أجل ما ذكرها من مد
أنه تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا في بارأى من النسخ وكأن نسخة ط الى كل المعالى حيث قال
متنقيا بتوسلا والمعالى المراتب العالية جمع معلات محل العلو اه والنوسل التقرب أى دافئ الى المعالى
أو الى العلوم لان الفقه المنجز للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم الساعية للمنازل المرتفعة لقوله تعالى
واتقوا اللهو بالمحكم الله والهدى من عمل عاظم عليه الله علم ما لم يعلم (قوله فان فهموا) لان العابد اذا لم
يكن قشمار بما أدخل عليه الشيطان ما به سدد عبادته وقد افقه بالتورع اشارته الى ثمر الفقه التى هى
التقوى لا بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال فى الاحياء لاورع
أر مع راتب الاولى ما يشترط فى عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الطاهر الثابتور ع الصالحين
وهو التوقى من الشهوات التى تقابل فيها الاحكام الاتى التامور ع المتقسين وهو ترك الحلال المحض الذى
يحافسه أدائه الى الحرام الاربعة تورع اصدق وهو الاعراض بما سوى الله تعالى اه ملخصا (قوله
على ألف) متعلق بقوله اعلى ويؤيد ظاهره لفعلى اه وهو من باب التنازع على القول بحوار فى المقدم
(قوله دى زهد) مفعول موصوف محذوف أى ألف شخص صاحب زهد والزهدي العسة ترك الميل الى الشهو
وفى اصطلاح أهل الحقيقة عو بعض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا طملا لراحة الآخرة
وقيل هو أن يتلو قائلين بما حدثت به يدك اه سيد (قوله تفصل واعلى) أى زادت الفصل وعلاو الزيادة (قوله
وهما مأخوذان) أى هذان البيتان مأخوذهما هما (قوله مما قيل) يحتمل المراد مما نسب أو مما أش
فعلى الاول تكون الايات لالامام محمد على الثانى لغيره أشدها بعض أشانه (قوله نقطة) أى ص
فهما واتقاهما معى الموصلى والبر قال فى القاموس الصلة والجمعة والخير والاتساع فى الاحسان اذ
والهوى قال السبهي فى اللغة معى الاتقاء وهو اتخاذ ما يوقاه ويعداهل الحقيقة الاحتراز لنعاة الله تعالى
عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل أو ترك والقاصد قال فى القاموس القرد
أى أو دل طريق قرب ويحتمل أن يكون معنى مقصود كسبل بمعنى معقول والزيادة مصدر بمعنى
المحصول وتركه من الفقه متعلق بزيادة أو بمستفيدا والسبع قطع الماء وهو ما يشبهه التقفه استعاره تصريحا
وزيادة الجحور الى القوائد من اضافة المشبه الى المشبه والعائد معات تغذيه من علم أو مال والمراد هنا الاول
والشيطان من شأ بهى احترق أو من شطن بمعنى بعدل عذره فى الصلاة والاصلا ولقد عقد فى البيت
الخير بعض ما ذكر فى الاحكامور والادوات على والسبق من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله شئ أفضل
من نصف الدين واجهه بواحد أشده على الشيطان من ألف عابد على كل شئ عابد عبد الله فى الفقه (قوله

كلام على رضى الله عنه الخ) فهذه الايات في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثابتة في دوائه المسود

لها **المناس من جهة الثمن اكفاء * أوهو آدم والام حواء**

وانما أمهات الناس أوعية * مستودعات وللحسان آباء

المن يمكن لهم من أصلهم شرف * يفاخرونه فالطسين والماء

وان أثبت بفخر من دوى نسب * فان نسبنا جود علينا

قوله ما الفصل) الذي في الاحياء ما العجز وأل في العلم لا عهد أى العلم الشرعى الموصل الى الآخرة قوله

نهم) بفتح الهمزة على حذف لام الة أى لانهم أو بالكسر والخلة استثنائية والمقصود منها التعطيل ط

قوله على الهدى) أى الرشاد فاهو من وهو متعاقب قوله أدلاء جمع الدال اسم ما عمل من دل وكذا قوله لمن

متهدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسبه عما كان بحسبه فأفاده المضامى

تدرا الصانع على مقدار صنعتة ومن أحسن علومه الادب قدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه قدره

فخبره فلهما حاصل أن من أحسن شئ يقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أى عالم الشرعى

شغل العلمين بعير بل هم أشد عداوة لعلماء الدين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجهل عدم

معرفة الحق اذا أفتى عليه أو أى من باب الجواب رأيه ورؤيه اقبال الناس عليه (قوله ولا يتجهل به أبدا)

لهى في الاحياء ولا تبنى به دلا (قوله الناس وى) أى حكماء لعدم النفع كالزور المذنة التى لا تمت مال

الى أى من كلامه أفادنيها أى جاهل لا يعلمها وجعلناه يورادنى به في الناس وهو العلم كن مثله في

فالمات وهو الجاهل العارف في طلمات الجهل أو موتى القلوب قالى الاحياء وقال فعلى الموصلى المريض

امنع الطعام والشراب والدواء أليس موت قالوا بل قال كذلك العالم اذا مضعه الحكمة والعلم ثلاثة

بهم موت ولقد صدق فان عداء العلم والحكمة وبه حياته كإب عداء الجسد الطعام ومن فقد العلم

فليس مرض وموته لازم الخ قال الشاعر

أفسد العلم حتى خالف بعد موته * وأوصاله تحت التراب مرمم

ودوا لجهل ميت وهو ما ش على الترى * يضل من الاحياء وهو عديم

قوله العلم برؤى المملوك الخ) قال في الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشر فبشرها

زعم المملوك حتى تجلسه بجلس المملوك ودرهمه على ثمرته في الدنيا ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى اه

د كمن سالم من أبي الجعد قال اشترى منى مولاي بثلثمائة درهم فاعتقى صفات ماى حرة ماى حرة أحترف فاحترفت

اعلم فقامتلى سنة حتى أثنى أمير المدينة زائرهم آدله (قوله واعلم العلم الخ) هذا من بحر السربح

قوله لا رابيه متعاقب محذوف حال من ولاية لأن نعت السكران اقدم علم ا أعرب سالرا أسدفة العلم وانما نام

بمن صالحة لانه ولاية اله فلا سبل له ما دل عز منهاو للعتمد أن أولى الامر في حوله تعالى أطيعوا الله

وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم هم العلماء كماله يد كره المارح آخوال الكتاب وفي الاحياء قال أبو

الاسود ليس شئ أعز من العلم المملوك حكماء على الناس والعلماء حكماء على المملوك اه وفي معناه قول الشاعر

ان المملوك ليحكم على الورى * وعلى المملوك لتحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيت من بحيرة الكامل المراد على معنى أن الامير اكمل ليس عوم من اد امر لى صار من

اد الرعية بل هو الذى اد اعزل من امارة الولاية بقى متصفنا امامرة الفضل والعلم (قوله واعلم أن علم العلم

الخ) أى العلم الموصل الى الآخرة أو لاسمهم قال الهلاخى في فصوله من فرائض الاسلام تعلم بما يحتاج اليه

امبد في فامة دينيه واحلاص علمه تعالى ومعاشرة مائه مرض على كل مكاف وكما تعد له علمه على الدين

انه ذابيه تعلم علم الوضع والعسل والصلاح والصوم وعلم الزكاة له نصاب والخ يابى وجب على المومنين

على اختيار الحجة واصل انبهات والمكر وهات في سائر المعالاب وكذا أهل الحرف وكان من الشغل شئ

ومن كلام على رضى الله عنه

الفصل الا لاهل العلم انهم *

على الهدى لمن استهدى

أدلاء

وورن كل امرئ ما كان

بحسبه

والجاهلون لاهل العلم

اعداء

فقر يعلم ولا يتجهل به أبدا

الناس موتى وأهل العلم

أحياء

وقد قيل العلم وسيلة الى كل

فضيلة العلم برؤى المملوك

الى مجالس المملوك لولا العلماء

لهلك الامراء وأعمال العلم

لأربابه *

ولاية ليس ليعزل

اب الامير هو الذى

يصحى أميراً بغيره

ان زال سلطان الولا

به كلبى سلطان مثله

واعلم أن تعلم العلم يكون

مرض عيين وهو يفسد

ما يحتاج اليه

يفرض عليه علمه وحكمه ليجتمع من الحرام فيه اه وفي تبين الحرام لاشك في فرضية علم الفرائض انه
وعلم الاخلاق لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الياغل العائد من ومن ثم
بالربا وعلم الحسد والجبا اذ هما ياكلان الامس كائنا كل التواخلط وعلم البيع والشراء وان
والطلاء لاني اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الاقاط المحرمة أو المكفرة واهمى هذمان أهم المهمات
هذا الزمان لان تتبع كثير من العوام يتكلمون عما يكفرون عنها عاقلون والاحتياط أن يتعدوا الجاهل
ايمانهم كل يوم ويحدد كاح امراته عند شاهد من كل ششهر مرة أو مرتين الاطأ وان لم يضر من
الرجل فهو من السنة كثر **قوله** وفرض كفاية الخ عرف في شرح الفجر بالمتعمق المقصود حصوله من
غير نظر بالذات الى ماعله قال فيناول ماهوديني كصلاة الحنابلة ودينوي كالصائغ المحتاج اليه اوضح
المستون لانه غير محتتم وفرض العين لانه مغلو بالذات الى ماعله اه قال في تبين الحرام وانما فرض
الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام الوجود الدنيا كالطب والحساب والتجربة والاعمال والكل
والقراآت وأساليب الحديث وقسمه الى صايل الموارث والسكينة والاعمال والديع والبيان والاصوا
ومعرفة الناس والمذبح والمواعظ والخاص والنص والظاهر وكل هذه آله تعلم الانفس والحدوث وكن
علم التنازل والاحبار والعلم بالرجال واسلمهم واسأى العصاة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الزاوية والاه
باحوالهم لغير الضعيف من القوى والعلم بامرارهم وأصول الصداقات والالاحة كالحاكم والسبا
والجامعة اه **قوله** وهو ما اراد عليه أي على قدر يحتاج اليه في الحال **تنبه** * فرض العين أفضل
من فرض الكفاية لانه مفروض حقا للنفوس فهو أهم عدها وأكثر مشقة لخلاف فرض الكفاية فانه
مفروض حقا للكافة والكافر من جلتهم والامرا اذا هم خبوا واحصوا قبل فرض الكفاية اوضح
لان فعله مسقط للعرض عن الامة ناسرها وتركه يعنى التمكن من سنة كاهم ولاشك في عظم وقع ما هدر
صفته اه طوافي وقيل ط أن المنة الاول **قوله** وهو انما في الفقه أي التوسع في العلم والاطلاع
على غوامض كادها من العلوم الشرعية وآلاتها **قوله** وعلم القلب أي علم الاخلاق وهو صلي يعرف
به أنواع الفضائل وكيفية كسابها وأنواع الرذائل وكيفية احتسابها اه ح وهو موقوف على الفقه
لا على التجربة علمت من أن علم الاخلاص والنجب والحسد والربا فرض عين ومثلهما غير اه أفتا
النفوس كالكر والشح والحق والعدو والعش والاصص والعداوة والفضاضة والطمع والبخل والبطر والخيلاء
والخيانة والمداينة والاستكثار عن الحق والمكر والمجادعة والقسوة وطول الأمل ونحوها مما هو من
فرض عين المهلكات من الاحياء قال فيه ولا يدعى علمها بشرطه أي يتعلمهم ما يرى بعينه تاجا للعلم
واذا انتها فرض عين ولا يمكن الا بغيره فحدودها وأساسها وعلاقتها واولاها من لا يعرف الشر
يقوم به **قوله** والافلسفة هو لفظ يوناني وتعني به الحكم المعقولة أي من رتبة الطاهر فادارة الباطن
كالقول بقدوم العالم وغيره من المكفرات والمحرمان ط وذكر في الاحياء انما البست علمها من أسهلها هي
أربعة آخر اه أحدها الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه أن يتجاوزهما الى
علوم مدمومة وانما الثاني المنطق وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان
في علم الكلا والالتفات الى الهيات وهو بحث عن ذات الله تعالى وصفاته اهدوا فيه بدها بعضها كقوله
واعتدوا دعوا الراسع الطبعات وبعضها الخرافة الشروح وبعضها بحث عن مسلمات الاجسام ونحوها
وكيفية استحسانها وتبنيها وهو يشبه نظر الاطباء الآن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من
حيث يمرض ويصبر بهم ينظرون في جميع الاجسام من حيث تغير وتغير وتغير ولكن القلب فضل
لانه يحتاج اليه وأما علومهم في الطبيعيات فلاحاجة اليها اه **قوله** والشعبية الصواب الشعبية وقوله
كل في القاموس شعبة اليد كالشعر ترى الشيء بعينها عليه أصله اه حوى لكن في المصباح شعير الرجل

مطلب
في فرض الكفاية وفرض
العين

قوله في الرواية هكذا يحطه
والانساب قوله بعد العلم
باحوالهم أن يقول في الرواية
ثامل اه مصححه

مطلب
فرض العين أفضل من فرض
الكفاية

وفرض كفاية وهو ما زاد
عليه لمفع غير ممدونا
وهو التجربة في الفقه وعلم
القلب وحواها وهو علم
الفاستقوا الشعبية

قوله والفلسفة هكذا يحطه
والاصوب عاني لمنع الشارح
كلا ينبغي اه مصححه

حذرة ومنهم من قال شيد شعدة وهو مالدال المحجة وليس من كلام أهل البادية وهي لعب يرى الانسان
 الوهمانيس له حقيقة كالسحر اه اس عد الزاق وأقبح العلامة اس يحرق أهل الحق في الطرقات الدرس ايم
 القود رية قطع رأس انسان واعادته وحمل حدودها من التراب وغير ذلك بانهم في معنى السحرة اس لم
 يروهم فلا يحوراهم ذلك ولا احد أن يقف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن الذي يقطع
 بالرجل أو يبدل السكين في حو حمان كان يحرقه قتلا ولا عوب (قوله والتصميم) هو علم يعرف بالاستدلال
 التشكلات الملكية على الحوادث السطية اه ح وفي مختارات السوال لصاحب الهداية ان علم النجوم
 به حسن غير مدموم ادهو ح حاسبى وابحق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس
 القمر بحسبان أى سيرهما بحسبان واستدلانى بسير النجوم وحركة الاملاك على الحوادث بقضاء الله تعالى
 قدره وحسبان كاستدلال الطبيب بالبص من البصمة والمرص ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى أو ادعى العيب
 نفسه بغير ثم تعلم مقدار ما يعرف به ما ثبت الصلوة القليلة لأبيه اه وأعاد أن تعلم الزاد على هذا
 تقديره ما من بل صرح في الفصول بحرمته وهو ما شئ عليه الشارح والظاهر أن المراد ان القسم الثاني
 من الاول ولذا قال في الاحكام علم النجوم في نفسه غير مدموم لذاته ادهو قسما بان ثم قال ولكن
 مدموم في الشرع وقيل غير تعلم وان النجوم مانته دونه في البر والصحة ثم أمسكو او اعمار حرمه من ثلاثة
 وجه أحد هاله مصر ما كثر الخلق فانه ألقى اليهم ان هذه الآثار تحدث عقيب سبر الكواكب وتوحي في
 نحوهم أنهم المؤثرة وانها باأحكام النجوم تخفى من بعض ولقد كان منزة لادرس عليه الامم فيما يحتج
 نداد من وثائها بل فائدة في ما فادركا والاحتراز منه عبر يمكن اه ملخصا (قوله والزاد) هو
 لم صروب أشكال من الخطوط والنقط وهو عدم معلومة تتفرح حروفها تجمع ويستخرج جلة دالة على
 الآراء وقد علمت أنه حرام طعاما وأصله لادرس عليه السلام ط أى فهو من يعقده مسبوخة وى
 اس يحرقان تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من إيهام العوام ان فاعله يشارك الله تعالى في
 (قوله وعالم الطائمين) العلم الطبيعي علم بعض فيه من أحوال الجسم المحسوس من حيث هو مبرص
 تسمى في الأحوال والصفات فيها اه ح وفي فتاوى ابن حجر ما كل منه على طريق الفلاسمة حرام لانه
 يؤدى الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمته من شأنه طرفة التصميم من حيث افشاء ككل الى
 لعدة (قوله والصبر) هو علم يستاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على أفعال غريبة لا بسبب
 فية اه ح وفي حاشية الايضاح لبري زاده دل الشئى تعلمه وتعليمه حرام أقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم
 دفع الضرر عن المسلمين وفى شرح الزرقانى السحر ح ح سادوا وحده وتصوره وآثره وفى ذخيرة الساطر
 مريض لرد ساحر أهل الحرب وحوله تروى بين المأثور وحواها وآثره وفى بينهما اه اس عد الزاق
 ن ط بعده تعلمه عن بعضهم عن الخط وفيه أنه ورد في الحديث الهى عن التوبة لوزن عنه وهي ما يفعل
 من المراتل زوحها اه أقول بل نص على حرمته في الحلية وعلمها من وهما بان صرب السحر قال
 النصبه ومقتضاها انه ليس بمحرمة آيات بل فيه شئ زائد اه وسبب اني علمه قبيح لاجتماع احوالات
 الله تعالى ود كفى في دفع القدير أنه لا تميل توبة الساحر والزندني في ظاهر الهدى يجب تبتل الساحر
 تناب بسببه بالفساد لا يحذر د علمه لا يمكن في اعتقاده ما يجب كثره اه ود كفى بين المحارم عن
 م أى من صور أن القول بان السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقةه فان كان في ذلك رد
 في شرط الايمان فهو كفر والا فاداه أقول وقد ذكر الامام انقرا فى السكتى الهرقى بين ما هو محرم وكفر به
 بغيره وأطال في ذلك بما يلزم من اجتهاده من أو اخر شرح التانى الكبير على الجوهر ومن كتاب الاعلام
 قواطع الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة أنواع الاول السيموهى ما يركب
 خواص أرضية كدخان خاص أو كرات حاصلة فوجب ادراك الخواص انفس أو بعضها لعماله وجود

مطلب

في التصميم والزمل

قوله من العصة والمرض

هكذا يحطه والانسب ابدال

من يعلى كاهو ظاهر وقوله

ما تمشدوا به ان كانت

الرواية هكذا هذف النون

للتخصيف اه

والتصميم والزمل وعلم

الطباييين والسحر

مطلب

السحر أنواع

حقيق أو يماهو تخيل صرف من مأ كول أو مشهور أو غيرهما الثاني الهيماء وهي ماوجب ذلك مط
لا تار سماوية لا أرضية الثالث بعض خواص الحقائق كإثبات خدس سبع اجزاء من سهاون عن الكائنات
اداري يحصر عهه فاذا اعضها الكلب وطرحته في ماعين شره ظهرت عليه آثار خاصة فهدأ أنواع السبع
الثلاثة فتدفع بمهاو كفرن لفظا واعتقادا وفعل وقد تقع بغيره كوضع الاجزاء والسبع وصول كثيرة
كتهم فليس كل مايسمى مصرا كمر الذليل التكبير به لما يرتب عليه من الضرب لما يقع به بمهاو كد
كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية واهابة قرآن أو كلام مكفر وتعد ذلك اه ملصقا وهذا موافق
لكلام امام الهوى أى مصورا لما يرى ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقا عدم قتله لان قتله بسببه بعد
بالعدا كمر فاد ثابته امراره بمصر ولو بعد بمكفر يقتل دونه لشره كالحنا وقطاع الطر بق (قوله)
والكهانة وهي تعاطى الحبر من الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث
وقد كان في العرب كلمة كشق وسطع فهم من كان زعم أنه ناعا ياتي اليه الاخوان عن الكائنات
ومهمهم أن يعرف الامور عند ما تبذل بها في موافقها من كلام من سألها أحواله أو فعله وهذا حصوة
باسم العراف كادعى معرفة السرور في حقه وحديث من أتى كاهنا يشعل العزاف والنجم والعرب تسمى
كل من يتعاطى علم دقيقا كاهنا ومهمهم من يسمى النجم والطيب كاهنا اه اس عبد الرزاق (قوله) ودخل
في الفلسفة المطلق لانه الجزء الثاني منها كإدماه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهب
السايلة أما مطلق الاسلام الذي مقدماته قواعد سلامة ولا وجه للقول بحرمته بل سماه العزاف مع
العلوم وقد ألف عليه السلام ومهم الحق اى الهمام فانه اى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة
النصرير الاصول (قوله) علم الحرف يحتج على أن المراد به السكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولا شك
حرته الماهية من صناع المال والاشتغال بالاعمال ويحصل أن المراد به جميع حروف يتجرهم
على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف ما وافى الاستخدام وعبر ذلك اه ط ويحتمل أن المراد
الطلسمات وهي كافي نسخ القامى نقش أسماء خاصة لها تعاق بالافلاك والكواكب على زعم أهل
العلم في أسماهم المادان وعبرها تحدث لها خاصه بطلت في بحارى العادان اه هاد وقد ذكر التلخيص
اس بحرى باب الاحسان من الحقيقة أنه اختاف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالحسان الى الذهب هل هو ثابت
فقبل لم انقلاب العاصم بالحققة والاطل الاعجازي بل لا يلز أن يكون الحقائق بحال والحق الاول أن أن
قال شبه كثيرا ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه على أولادهم بل قد كاد ما في ذلك والذي يظهر أنه يدعى
على هذا الخلاف على الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علما بقضايا حله علمه وتعليمه اذ لا يجوز
بوجه أو قلنا الثاني أولم يعلم الانسان ذلك العلم القيرى وكان ذلك وسيلة الى العيش فلو جبه الحرمة
ملصقا خاصة له أنه اذا قلنا بان قلب الحقائق وهو الحق جزا العمل به وثم انه لا يلبس بعش لان العباد
يقلب ذهنا أوصفة حقيقة وان لما انه غير ثابت لا يجوز ولانه غش كإلحاق زلزل لا يعلمه حقيقة قلنا فيه
اتلاف المال أو عيش المسلمين والظاهر أن مذهبا شوب انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره في انقلاب بل هم
الخاصة كاحلال الحرخل والنم كالعز ذلك والله أعلم (قوله) وعلم المو بسقى كسمر القاف وهو
رباض يعرف منه أحوال العلم والبقاات وكيفية تاليف اللحن واجبا لا لا وتوصوع الصوت اختلا
هقة تانيز في الموسى باعتبارها في طبقته وزمانا ثم تبه بسط الارواح وتديها لتقريبها لفتحها كمر
(قوله) وهو أشعار المولدين اى الشعراء الذين جدوا بعد شعراء العرب قال في القلموس المولدة الخواص
من كل شيء ومن الشعراء الخواص وهم في آخر الحياة لشهاب الحجابي بلعاه العرب في الشعر والحطب على
طبقات الجاهلية الاولى من عادو خطان والمصريون وهم من أدرك الجاهلية والاسلام والاسلاميين
والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن الخلق منهم من العصرين والثلاثة اولهم ماهم في البلاد والجزر ونحوهم

مطلب
في الكهانة

والكهانة ودخل في
الفلسفة المطلق ومن هذا
القسم علم الحرف وعلم
الموسيقى ومكرها وهو
أشعار المولدين

وقد شعرهم رواية ودواية عند هذه الاسلام حرص كفايه لانه به تثبت قواعده العرسه التي لم يعلم
 وبالسنة المتوقعة على معرفتها الاحكام التي يتميز بها الحلال من الحرام وكلامه وان جاز فيه الخطا
 معاني ولا يجوز فيه الخطا وفي التركيب المعاني اه (قوله من العزل) المراده ما فيه وصف النساء
 بالمعسوف في الاصل كقوله القاموس اسم لحادثه النساء عطف عليه قوله والبطالة عطف عام على خاص
 وعملها شمل وصف حال المصع المحبوب او مع عداله من الوصل والمهجور والوعتو العرام وهو ذلك
 مما سمح المطالة فنقص العانة من نسل الاحبر من العمل فهو طلال بين البطالة بالمتع وحكي بالكسر
 وروى ما قيل بالصم ود كراس عبد الرزاق انه وجد من امش المصاعح بخط مصنف ما حاصله الفعالة
 ان يكون وصفا للطبيعة كالزانه والحيلة وبالكسر للصاع كالتجارة والصم لما روي كالفلاحة وقد
 ن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحرف كان الثلاثة فالطالة بالفتح لانه وصف ثابت وبالكسر لانه أشبه
 بامعة للمداومة عليها بالصم لانتم بما يرضى اه أقول وعلى هذا يمكن أن يكون إشارة الى أن المكروه
 ما دام عليه وصحله صاعقه حتى غلب عليه وأشعله من ذكر الله تعالى وعن العالم الثمري عتبه من سر
 دبت المتفق عامه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن عليا خوف أحدكم قد أحرم من أن يعلني شعرا ليسير
 ذلك لأناس به ان تصدبه اطهار المسكن والطائف والتشابه الماثقة والمعاني الرائقة وان كان في وصف
 لمودود والقودودان عاملا للديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر
 قيس الهمامي في اشهاداته دفع القدير أن المحرم معها كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الد كور المرأة
 يسيرة الخيفة وصف الجرم الملعن البها والمجان والهماعا لم يودى اذا أراد المنكح همها فلا اذا أراد انشاد
 شعر للاستشهاد به أوليه فصادقوا ولا تعتوا بدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع انشاد أبي هريرة
 صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو جرح وكذا ما عاين من رضى الله تعالى عنهم ما يحيا يقطع به في هذا قول كعب بن رضى
 عنه بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سعاد هدايتي ادرى لولا * الا ان غصيص الطرف لم يحول

تجاول في ارض ذي طم اذا التفتت * كأنه مهمل بالراح مصلول

كثير في شعر حسن رضى الله تعالى عنهم هذا كقولهم وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم

تلمت مؤاندي في انعام حريدة * تسقى الصبيح ببارد سام

اما الزهريان المجرد عن ذلك المتضمنه وصف الرايح والازهار والمياه ٣ فلاحولها مع عدم ادقيل على
 الاهي امشع وان كان موعطا وحكما اه ملخصا وفي النخبة عن الوازل تراعى شعر الادب اذا كان فيه
 كركس الفسق والجور والعلام يكره الاعتماد في العلام على ما ذكر بان المرأة أي من أهناء كانت مهيبة
 ممة بكرة وان كانت ممتعة فلا وسباني غام الكلام على ذلك انصافا قيل باب الوتر والووال ان شاء الله
 مالي (قوله السقي لا تسحب دها) أي ليس فيها استحقاق باحد من المدامي كذكره وانه والاخذ في
 رصولي بعض اصحاب الاشياء لا تخف منها أي لارة وحفنا من عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في القوائد
 حالف الثالث من الاشياء ان الما قبل البرازي وذ كرك الحلي عمارته شملها وادتصر اشراح على حملها
 في المقصود منها (قوله ودها) أي في الاشياء نقل عن شرح السبعة للعراقي (قوله غير الانبياء) كان يعني
 بقول والمبشرين بالجنة كالعشر رضى الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد العلي الدابلي في شرح هدية
 النعماد (قوله) أي من الثواب الجبريل حيث أرادته تعالى الخير (قوله و) أي ولا يعلم ما أراد الله
 سالي به من الصفات الحيدة (قوله الا للفقهاء) المراد من العلما باحكام الله تعالى اعتقادا وعلالا
 سمعة علم الفرو وعرفقا نسمة حادثة قال سيدي ع بالغوي وبو يده ما من قول الحسن البصري اما
 فنية المعرض عن الدين الراعي الا تحوالح (قوله ودها كل شيء الخ) نقله في الاشياء من الفصوص

مطلبه

في الكلام على اشاد الشعر

من العزل والبطالة ومساها
 كاشعاهم التي لا يستحق
 فيها كذا في فوائده شفي
 من الاشياء والنظار ثم
 نقل مسئلة الى ابيات
 ومحاها ان الفسقة هو مرة
 الحديث وليس فواب الفقه
 آكل من فواب الحديث وفيها
 كل اسباب غير الانبياء
 لا يعلم ما أراد الله تعالى له
 وانه لانه ارادته تعالى غيب
 الا الفسقة فانهم علموا
 ارادته تعالى بهم بتحديث
 الصادق المصدوق من يرد
 الله به خيرا يفتقه في الدين
 وفيها كل شيء يستل عنه
 العند يوم الصيامة

٣ قوله فلاحولها مع عدم ادقيل

خطه موالا في شعرها كما

لا يجي اه معصية

والظاهر أن خصوص الحكم الشيخ الأكبر قدس سره الأور (قوله لا اله الا الله) أو رده عليه الجوى انه قد
 الحديث ما يفيد السؤال على العلم ونظرة لا تنزل قد قد ما عديم القيام حتى يستل عن أو يدع عن غيره
 أنما هو عن شبهة فيما لا يلو عن ماله من أى شئ؟ كتبه هو عن علمه ما دام صبح به وأوجب بان المراد الا
 لنزاد من العلم وبه يصح التعليل واعتراض بأنه يستل عن طبعه الياء أو الجاه ويدل عليه
 الحديث السابق ولكن تعلقت العلم ليقال علم وقد قبل الخ أقول الوجه أن يقال المراد به العلم
 الموصول الى الله تعالى وهو المعلوم بحسن البتبع العمل به والتخلص من آثار النفس فلا يستل عنه
 محض بخلاف غيره فإنه يستل صاحبه عنه بعد به كإدلال عليه تمام الحديث السابق ولذا ورد في الخ
 الله تعالى يستل الصلاد يوم القيامة ثم يبعث العلماء ثم يقول يا معشر العلماء اني لم أصع على فيكم
 بكم ولم أصع على فيكم لاعدكم ادهوا فقد عرفت لكم هذا ما طهرنى والله تعالى أعلم (قوله وفيها) ^{أشهر}
 الاشياء من آخر الحصى الا لامل السنى (قوله عن مذهبها) أى عن مذهبها لمعى اذا سلمنا أى المذهب صرحا
 ط (قوله بمخالفتها) أى من مخالفتها في العرو عن من الائتحة المتجديس (قوله فالحال) لاننا لو قلنا فالتقول لما
 قولنا ان المتجديس يعنى وبسبب أشباهه أى لا يجوز بان مذهبها صواب البتة ولا بان مذهبها خطأ فخطاها
 بساء على المتأخرين أن حكم الله في كل مسئلة واحد من وجب طبعه أصابه وهو المصيب ومن لا هو والمخطئ
 ونزل عن الائتحة الا به ثم المختار أن المخطئ مأخوذ كإلى التخرير وشرحه ثم اعلم أنه قد كفى التخرير وشرحه
 أيضا أنه يجوز تقليد المصول مع وجود الفصل وبه قال الحنفية والمالكية وأكثرا الحنابلة والشافعية
 ورواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز ثم ذكر أنه لو اترهم مذهبها معيا كائى حديدة والشافعية
 قبل بلها وتبيل لا وهو الأصح اه وقد شاع أن العاى لا يذهب له ادعاء ذلك مظهر لك أن ما ذكره الم
 النسفى من وجوب اعتقاد أن مذهبها صواب يحتل الحناء مسمى على أنه لا يجوز تقليد المصول وأنه يلزم
 التزام مذهبها وأن ذلك لا يتأتى في العاى وقد رأيت فى آخرها من سائر العقيدة الصريح بعض ذلك فاع
 سئل عن عبارة النسفى المذكورة ثم حرر أن قول أنه الشاذية كذلك ثم قال ان ذلك مسمى على المصعب من ا
 يجب تقليد الا لعمدون غيرهم ولا يصح أنه بجبري تقليد أى شاعروا، وصروا وان اعتقد كذلك وحيداً
 أن يقطع أو يبين أنه على الصواب بل على المقلدان ينقد أن مادها اليها ما مسمى يحتل أنه الحق فالأصح
 ثم رأيت الحق أن الماهم صرح بما يؤيده حيث قال في شرح الهداية ان أخذ العاى بما يفت قلبه ان
 أصوب أولى وعلى هذا اذا استفتى مجتهد من فاختار عليه الاوى أن يأخذ بما يميل اليه قبله مما وجد فى ان
 لو أخذ بقول الذى لا يميل اليه لانه لا يملكه وعدم مسواه والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل (قوله عرو
 معتقداً) أى بما اعتقده من غير المسائل العربية مما يجب اعتقاده على كل مكلف بالتقليد لاحد وما عليه
 أهل السنن واجماعهم الا شاعروا بالتردية وهم متوافقون الا فى مسائل يسيرة أو وجهية يستلهم
 الخلاف الا فى مسائل يكتفى فى محله (قوله ومعتقدها) أى من أهل البدع المنكفرون وغيرها كالتأثيرين بدم
 العالم أو بنى الصانع أو بعدد بعض الرسل والعائنين بخلق القرآن وعدم ارادته تعالى الشروع وذلك (قوله
 علم أصح وما استتر) المراد بصح العلم بقررتوا عدمه ونشر بيعه وعهاده وتوضعه مسائلة والمراد باحترافه بالوص
 الهاية في ذلك ولاشك أن العرو والاصول يلبسها الهاية في ذلك فأده ح والظاهر أن المراد بالاصول أصو
 الفقه لا أصول الاعتقاد في غاية التخرير والتصح تامل (قوله وهو علم البايان) المراد به ما يميز العلوم الثلاثة
 المعانى والبيان والبديع ولذا قال المحققون ان درلة علم البايان من العلوم ^{ثلاثة} ^{الاولى} العلم بالارض
 بقوى اعلى ما فى القرآن جمعى بلاهة ووصاحه موصى به نذيعانه لى على الترو اليسير قال الله تعالى
 ان اجتمع الناس والجن على أن يأقوا على هذا القرآن لا يؤمن به ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً واول
 ذلك ما يميزه البلاغة ط (قوله والنسب) أى تمييز القرآن بتعدد كرم السوطى فى الاقتبان القرآن

قوله فيما أنما هو فيما أبلاه
 كذا بآيات ألف
 ما الاستفهامية بعد الجار
 فان كانت ال واية هكذا
 فلهذا حكاهما الشيخ حاد كفى
 الصبان اه معبره

مطالب
 يجوز تقليد المصول مع
 وجود الفصل

الا لعل له طاب من يبه
 أن يطالب الزيادة منه
 وقل رب زدنى علماً فكيف
 يستل عنه وفيها اذا سلمنا
 عن مذهبها ومذهب مخالفتها
 قلنا حوا بمذهبها صواب
 يحتل الخطا ومذهب مخالفتها
 خطأ يحتل الصواب واداء
 سئلنا عن معتقدها ومعتقده
 خصوصاً ما قبل ما عليه
 ما نحن عليه والباطل ما عليه
 خصوصاً ما فيها العلوم ثلاثة
 علم أصح وما استتر وهو علم
 الفقه والاصول وعلم الأصح
 ولا حرق وهو علم البيان
 والتفسير وعلم أصح واستتر
 وهو

في الفروع المحفوظ كل حرف منه بغيره جبل قاف وكل آية تختصم في التفسير مالا يله الله تعالى ط (قوله)
علم الحديث) لانه قدم المراد منه ذلك لان الحديث من جزمه الله تعالى خبرا ووضعا ككتابي أسماء الرجال
وسمهم والفرق بين أسمائهم وبيدوا في الحفظ منهم وفساد الرواية من تحججهما ومنهم من جعل المائة ألف
والثلاثمائة موصرا ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة وبيدوا الاحكام والمزاد منها ما اكتسفت
حقيقته ط (قوله والصدقة) لانه حوادث الحلال في كل اختلاف موافقها وشتتاتها من قومه بعينها
وما يبدل عاينها بل قد تكلم الفقهاء على أصولها لا على أصولها واقع ما رواه ائمتنا ما يمكن منصوصا صادر وقد يكون
موصوفا غير ان الساطع يقتصر على البحث عن محله او عن فهم ما يبيده معاهود موصوفا عنهم او موقوف
ط أو يقال المراد بالصدقة ما يشمل مذهب وغيره فانه قد المثل لا يقلل الزيادة أصلا فانه يجوز زيادة
قول خارج عن المذهب الاربعة (قوله وقد قالوا الفقه) أي الفقه الذي استنبطه أو ترجيحه أو أعم (قوله)
زوجه) أي أول من تكلم باستنباط فروع الله من مسعود الصحابي الجليل أحد السابقين والدورين
والعلماء الكبار من الصحابة أسلم قبل عمر رضي الله تعالى عنه ما قاله السويدي في القربى وسرفق أنه قال
انتهى علم الصحابة إلى الستة وعمر رضي الله عنهما في الرداء واسم مسعود ثم انتهى علم الستة إلى علي وعبد
الله من مسعود (قوله وسقاه) أي أبدو وصحبه عاقبة من قبس من الله من مالك النجاشي الغنيبه الكبير علم
الاسود من يريدها ابراهيم النخعي والذي حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأند انقرأ والده لم ين ابن مسعود
وعلى وعمرو بن الرداءة وعاش في زمن أبي عبد الله (قوله وحده) أي جمع ما تفرق من موانئه ونواذره
وهذا لا يتناقض ابراهيم من يريده من الاسود أو عمران النخعي الكوفي الامام المشهور والصالح الزاهد
روى عن الاعشى وخلقا قومي فاستأجره وجسده تسعين (قوله وداه) أي اجتهد في تحقيقه وتوضيحه مجاد
اسم الكوفي شيخ الامام ودعرج وأخذ حيا بعد ذلك عنه قال الامام ما صابت صلاة الاستغفر فله
مع والذين مات سنة مائة وعشرين (قوله وطعنه) أي أكثر أصوله وفرع فرعه وأوصى سبيله امام الأئمة
وسراج الأمة أو جميعا والحداد فانه أول من دون العقود ربه أو بابا كساع في شعوم عليه اليوم وتعمه مالك في
موطنه ومن قاله انما كانوا يعتمدون على حقه وهو أول من وضع كتاب الفرائض وكتاب الشروط
كران الحبران الحسان في ترجمة أبي حنيفة العبادي لعلامه من عمر (قوله ونجيه) أي دفع الطرق قواعد
الامام وأصوله واجتهد في زيادة استنباط افروعه وما والاحكام تليد الاسم اعظم أبو يوسف يعقوب
اس ابراهيم فاضل القضاة فانه كراول الحلي في تاريخه أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي
حنيفة وأولى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الارض وهو أفتة أهل عصره ولم يقدمه أحد في
زمانه وكان الهادية في العلم والحكم والرياسة والسنة ١١٣ ووفى بعد ائمة ١٨٢ (قوله وخبره) أي زاد
في استنباط الفروع وتبقيها ونهجه يهاوت عمر رهاجيت لم تقص على شيء أحوال امام محمد من الحسن الشيباني
تلمذ أبي حنيفة في يوسف بن عمر المذهب النعماني الجمع على فقهاته وسأته روى انه سأل رجل المرنى
عن أهل العراق فقال ما يقول في أبي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال انعم الحديث قال محمد
ابن الحسن قال أكثرهم نفعنا قال فمروان أحد هم قاسوا لسنة ١٣٢ ووفى بتاريخ سنة ١٨٩ (قوله)
من خبره) بالصم أي محمد بن أبي حنيفة من خبره من غير أبي يوسف من طبعه أبي حنيفة والداري الخطيب عن
الربيع قال سمعت الشامي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه كان أبو حنيفة في وقوله الفقه (قوله)
فقال) أي من غير السبط و ترتيب هذا العلم بتلخيص الترتيب قبله وسقط مع مجاد (قوله علمه) أي محمد
(قوله كالجلباب) الصبر والكبر وقد ألفت المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما يروى عن أبي ربيع
وكل تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته من أبي يوسف عن الامام وأوصف بالكبير فروا نعم
الامام بلا واسطة ط (قوله والنوادر) الأولى ابداله بالسير لان هذه الكتب الجمعة هي كتب محمد المشتهرة

عالم الحديث والفقه
قالوا القمزي وعميد الله
ابن مسعود رضي الله عنه
وسماه علقمة وحسبه
ابراهيم النخعي وداسه
حماد ولجسه أبو حنيفة
وعنه أبو يوسف وخبره محمد
صائر الساس يأكلون من
خبزه وقد نظم بعضهم فقال
القمزي ع ابن مسعود
وعلقمة

محصاه ثم ابراهم فواس
 نعمان طاحنه يرب عاجنه
 محمد نازوالا كل الناس
 وقد طهر علمه تمانينه
 كالجاسمين والميسوط
 والازادات والنواذحي
 قبل انه صمم في العلوم
 الدنيه تسعمائه وتسعة
 وتسعين كتابا ومن تلامذته
 الشافعي رضي الله عنه
 وتزوج بلم الشافعي وقوت
 له كنبه وماله

تقلوان الشابة منتمية لثافتها وأما الجوز فها حذور الجماعة عند الامام الا في الظاهر والعصر والجمعة أي
وعدهما معاطفا لا يقتضيهما الجازي في الكل بخلاف الكل ولا اعتماد على مذهب الامام اه قال في البر
ويع نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه اعلم بها القيام الحامل وهو مرط الشهوة بساء على أن
الشفقة لا يشرى في المعرب لانهم بالطعام مشغولون وفي القهر والعشاء مأثور فإذا درس اشتادهم في
هذه الاوقات لعلة يستقيم كافي زمانا بل يحرم بابها كالمعصية بها طمحين من الظهور اه واثبتوا
ما به من التوراة اللطيفة وقال الشيخ اعجب وهو كلام حسن الى الاعابة (قوله واستثنى الكل الخ) أي
بما أفتي به المتأخرون لعدم العلة السابقة في الحكم وعلى قول الامام فاهم (قوله اسم معين وحل
غيره) طاهره أن الحلوة لا يجنبه لا تنفي بوجود امرأة أجنبية أخرى وسنفي بوجود رجل آخر أمل (قوله
كاشفته) من كلام الشارح كذا في نسخة في عدة نسخ وكذا في نسخة في الخزانة حيث كنهه بالاسود وأعاد الراد
بالمرميا كنه من الرسم لما قالوا من تركه الحلوة لا تحت وصاها والوصة قاله تامل (قوله أو زوجه أو
أخته) بالمرع عطف على رجل أو صهر لا بالمرع عطف على أخته سماعلة الى ليس من المتن وحديثه لا حاجة الى
دعوى تغليب الحرم فاهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الحلوة به وفيه الاحتكام بوسعه لا بدولة كنه
بأن يروى (قوله أما الواحدة فتأخر) ولو كان معها رجل أيضا فيعينه ويمنعها المرأة لا دفعه لولو رجلان
يقسمها نصفين للمراة المستطهر ما تحر وتأخر الواحدة فتأخر إذا اقتدت برجل لا امرأة فاهم الخ العبد جدي
(قوله هل المذهب) حلالا لما عي محمد من انه يجعل أصابعه عددا في الامام يحرم ويأمره الامام بذلك أي
بالوقوف من عي محمد من الشرع وأشار اليه به في حديث ابن عباس انه قال من يسألي عن الله عليه
وسلم فانه من عي سراج (قوله بل بالقدم) فلو كانا بالقدم ووقع سجودا معقبا على ذلك من القدي
أطول من اياه لا يهر ومنه الخاذل بالقدم المحاذية لقدمه لا يضر بتقديم أصابع القدي على الامام حيث
خاذا بالالعقب بالقدم فيشخص التفاوت بين القدمين حتى لو شخس بحيث قدم أكثر قدم القدي اعظم قدمه لاجل
كما أشار اليه بقوله ما لم يقدم الخ في البر وأشار الى ما عي في أن العدة اعظمها قدم لا الرأس ولو كان
الامام أقصر من القدي يقع رأس القدي قد قدم الامام يجوز بعد ذلك ان يكون محاذيا لقدمه أو أعززا
وكذا في محاذي الرأس كما سأل وان تفاوتت الاقدام سعرا وكبر ادمه لا بأس والركب والامام والقدم
أكثر قدم القدي لا تصدق له كذا في عني انتهى هذا كره الشارح ليس هذا الخا لاندوم بموهوم من
وامه وفي القصة في هذا في غير الموضع والميرة في الموضع الرأس حتى لو كان رأسه خطامه وهو حلال
رجل معص والى العكس لا يصح كذا في الزاهد في غير ما ينسب أقول في أن لا يكون قوله رأسه منخل
امامه قبل ذلك اذا ساء على قياس ما تقدم ويصفي أيضا أن يكون هذا في الموضع القدي ويصعب
بجوده وكالكل منها فاهم أو يستلحقا رجلاه الى القبلة أما على جنبه ويترط كون المؤخر مصلحا
حاصل طهر امامه ولا عيب في الرأس فلا (قوله) أي افراد القدم في كلام الشارح كرهه بعد أن انشأ
تعتبر بواحدة أو قدم واحدة معطاه طاهر أو لم يكن معطاه على قدم واحدة فاهم طاهرها ولو على القدمين فإن كانت
احدها محتاجة وبالاخرى مع آخر فلا كلام في الحق وان كانت الاخرى مقدمة فهل مع من المعاذية
أو لا نظر في المقدمة في نظر الطاهر الثاني حصل الطاهر على المعص كذا في جوابي كانت إحدى
الصدق على والاسرى في الحرم وقد رأيت في كتب الشافعية قال لا يرضع (قوله) (قوله) (قوله)
منه الخ القدي على سلع وقام بعده أو رأس الامام ذكر الخواص لا يرضع ورأسه يرضع يجوز (قوله)
كرهه الخا ظاهر أن الصكرامة ترضع فله طاهرها في الزوجة وبها طاهرها في الزوجة وفي الزوجة
جاء وأنه وقد اقبله الزبلي عن محمد بن عيسى كرهه الخا في أول بحثي الصلاة فاهم في أنهم في أن الصلاة
دون الكراهة وأهس منهم أو قسايم انهم ادركوا كراهة التحريم وأهس من كراهة التحريم فاهم

واستثنى الكل بحثا العاهر
المتفاسدة (كأنكر امامة
الرجل ان في بيت ليس
معين رجل غير ولا
صهر منه) كاشفته (أو
زوجه أو أخته أما إذا كان
معين واحد من ذكر أو
أمة من المصدا لا يكره
بشر) ويقف الواحد ولو
صدا أما الواحدة فتأخر
(صدا) أي مساويا
(اليمين امامه) على المذهب
ولا عيب في الرأس بل بالقدم
طاهره لا يصح ما تقدم
أكثر قدم المؤخر لا تصدق
(قوله) (قوله) يسأله كرهه
انما (قوله) (قوله) تحلفه
على الاصح) لما افتتحة السنة

مطالع على الاسعة دون
الكرامة أو غيرها

لم يحل منه مشي وعملاته الكراهة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف أي عبادتك الحق الحق
 التي تليق بحلالك بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن عرفك) استبرأ على ما يتوهم من ان علم
 عبادته حق العبادته نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الذاتية على كبريائه ومجده واستحقاقه دوام
 مشاهدته وصرافه وادراسه المراد معرفة كماله ذات والصفات فانه من المستحيل ط (قوله يجب) من الالهة
 وهي العظمة يقال وهت له أي أعطت فانه الخدمة لكل الالهة أي شفع هذا ما تكلى به من سببنا حسنا
 (قوله ولان اتعلم) أي في الخدمة والمعرفة أو فيما أذى اليه الاحتياك من الاوامر والواهي ولم يزع عنها
 لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيامة) متعلق بكان التامة أو ما عك (قوله وقيل لاي حجة) ذكر في التعاليم
 هذه العبارة عن أبي يوسف ثم قال قيل لاي حجة فترضى الله تعالى عنه ما أدركت العلم قال انما فكرت العلم بالجهد
 والشكر وكما فهمت ووقف على فقه وحكمة فثابت الحديث ما زاد على ط (قوله وما استمكنك) أي أمنت
 وامتنعت (قوله مسافر سكرام) الذي رأته في مسافر متعدد فسكر عن كرام تكسر أو لهما وكذا ما بالذال
 (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قد امانا ما على جميع الاحتياك من الاعتقاد من قلدها السابق انه سالو غم
 كالمسافر وأن لا يكون فرط في الاشتغال بنفسه (قوله وقال) أي مسرعا لكن ذكر في المقدمة العربية
 هديس النبي وأنه أشدهما أبو يوسف فأاده ط (قوله حسي) أي كافي مستند بحجبه ما أعدده أي
 هيأته ويوم القيامة متعلق بحسي أو بأعدده أو برضاوي للسببية ودين بدل من ما (قوله وأنا أخرج
 العبر والافكار) بالفتح بالحاصل أي يد كرم - إنه نعم الله تعالى عليه أن جعل من أتباعه - والرجل الذي
 شديد الذي بعد انقراض العبادة وأكثرت النعمان ونعمه لا يحصى من الامم وموسى في الاجتهاد وتدين
 الفقهاء من بعده من النعمة وأعظمهم بأفعاليه وفوائده الحق على استنطاق الاحكام المهمة (قوله الصبيان
 المعوي) هو من عدمه العربي للقاضي أبي القاسم الصيام المسكي (قوله وتولوا الجوزي) أي باقلا
 عن الخط - بالعدا (قوله لانه روى بطرق مختلفة) اسقطها العلامة طاش كبرى بشره بان له أصلا لا أقل
 من أن يكون صحيحا فيقبل اذ لم يرتب عليه اثبات حكم شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج
 يستضاء منور وعلمه يهدي بشارت بهمه لكن قال بعض العلماء انه قد أقراس الجوزي على عدم هذه الاحار
 في الموضوعات الحافظة الذهني والحفاظ السبوطي والحافظ من عمر العسقلاني والحافظ الذي انتهت اليه
 رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمانه الشيخ قاسم الحنفي ومن ثم لم يورد شيئا منها في أئمة الحديث الذين صنفوا في
 مناقب هذا الامام كالمطاهري وصاحب طبقات الحنفية يحيى الدين القرشي وآخرين من محققين ثقات اثنان
 نقاد لهم اطلاع كثير اه وقال العلامة أبي عمر المسكي في الخبرات الحسان في ترجمة أبي حنيفة له ما هو من
 اطلاع على ما يأتي في هذا الكتاب من أصول التي حجة وكراماته وأخلاقه وسيرته عمل له شيء عن أن
 يستشهد على فضله بمحرم موضوع قال وما يصلح للاستدلال به على عظم شأنه في حجة ما روى عنه عاينه
 الصلاوة والسلام قال تاريخ زبدة الدين تباينة جسد ومائة ومن ثم قال شمس الائمة الكرد في هذا الحديث
 محمول على أبي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال ايضا قد وردت أحاديث صحيحة تشير إلى فضله مها قوله
 صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن أبي هريرة الطبراني عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لو كان الامعان عبد لربنا تناوله وحال من أبناء فارس وزواة نورع من أبي هريرة الطبراني والطبراني
 عن تيسر من سعد بن ادع بلط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كان العلم معلقا عند ربنا تناوله وحال
 من أبناء فارس ولعل الطبراني عن تيسر لانه العرب لانه حال من أبناء فارس وفي رواية مسلم عن أبي
 هريرة قال كان الامعان عبد الرب بالذهب وحمل من أبناء فارس حتى تناوله وفي رواية للشيخين عن أبي
 هريرة الذي يفتي به في كل الذي معلقا انما تناوله وحال من أبناء فارس وليس اراد انفس الابدان المعروفة
 بل جسد من الجسم وهذه الفرس لطبراني في خبر الجرم فارس وقد كان جد أبي حنيفة من فارس على ما عاينه
 الاكثرين وقال الحافظ السبوطي هذا الحديث الذي رواه الشيخان أصل صحيح - مدع في الاشارة

حق عبادتك لكن عرفك
 حق معرفتك فذهب نقصان
 خدمته لكل معرفته فتهتم
 هاتف من جانب البيت
 بألحذية قدس فتشاقق
 المعرفة فوضعه تراه أحسن
 الخدمة مقدس بالذال ولن
 اتبعك من كل على بهنك
 الى يوم القيامة وقيل لاي
 حجة فترضى الله تعالى عنه ما
 ما بحثت بالافادة وما
 استمكنك عن الاستفاضة
 قال مسافر سكرام من
 جعل أنا حنيفة ينمو من
 الله وحسب أن لا يخاف
 وقال به
 حسي من الخبرات ما أعدده
 يوم القيامة في روض الرحمن
 دين النبي محمد بن الوري
 ثم اعتقادي مذهب الامان
 وعنه عليه الصلوة والسلام
 اب آدم اخبرني وأنا اخبر
 من حلي أمي اسمه بهمان
 وكذنه أبو حنيفة فهو سراج
 أمي وعنه عليه الصلوة
 والسلام ابن سائر الانباء
 ينشرون وأنا اخبر بابي
 حنيفة من أخيه مقدس حسي
 ومن أخيه مقدس حسي
 كذا في الترمذي شرح حجة
 أي البيت قال في الضميمة
 المعوي وقول ابن الجوزي
 انه موصوع تصب لانه
 روى بطرق مختلفة وروى
 الحر جاني في صباه مسنده
 لسول عبد الله

حجة وهو متفق على صحته وبه يستعي بما ذكره أصحاب المناقب ممن ليس له دراية في علم الحديث فان في
سنة كدرايين ووضاعين اه لمخصا وفي حاشية الشرح المسمى على المواهب عن العلامة الشافعي تلميذا الحافظ
السبكي مولى قال ما خرج به شيخنا من أن أحقية هو المراد من هذا الحديث طاهر لا شاك فيه لانه لم يردخ من
أبياه ما روى في العلم مملعه أحد اه (قوله التستري) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاعهد الميثاق
الذي أعد الله تعالى على في عالم الدر واني لارى أولادى من هذا الوقت الى أن أرحمهم الله في عالم الشهود
والماهور ط (قوله لما تروى والرح) أي لماداه واعي ديمهم الساطل واعتقادهم العاطل ولم يقدموا ما أدخله
عليهم علمواهم من الدساتين فاعوهم عجاياه به نسيان الغائس فانهم لم يقولوا ذلك الا له فاهم الفاسد
ورأيهم النكاسد ولو كان ديمهم ماله عز العلم ثاقب الفهم فاقنا بالصدق عارفا بالحق لردجيم ذلك
وأنت قد من المهالك قل عوهم وتمكس الشبه في عقولهم فان كونه واحدا منهم يكون لكلامه أمسل
فالجنس الى الجنس أمسل فلا تفضيله على نبينا المكرم صلى الله عليه وسلم فاهم (قوله ومناقبه
أكثر من أن تحصى) هذان من مشكل التراكيب وان طاهره تفضيل الشيء في الأكثرية على الاصحاء ولا معنى
له وظاهره كثيرة قل من يتسه لاشكها ووجهه وأوجهه متعددة انتهى رسالتى المسجلة والفوائد الجيدة
في اعراب الكلمات العرة أحسنها ما ذكره الرضى أنه ليس المراد التفصيل بل المراد العدد من الكثرة فمن
متابعة ما فعل التفصيل معنى تجاوز وباب التفصيل (قوله بسط) قيل الاساط الاولاد خاصة وقيل أولاد
الاولاد وقيل أولاد الساتن اية الحديث والمشهور الثالث (قوله وسماه الانتصار) اعلم بماه ذلك لان
الامام رضى الله عنه لما شاعت صفاته وعمت الحائقي مواصله حرت عليه العادة القديمة من اطلاق اللمسة
الحامسة فيه حتى طعوا الى اجتباها وعقيدته عما هو معرأه من قطع الصدقات بظفر رآته وبأنى الله الألب
بثوره كجنتكم بعضهم في مالآ وبعضهم في الشافعي وبعضهم في أحمد بل قد تركت رفته أن يكر وعمر
ورفته في عثمان وعلى ورفقه كفرت كل الصلابة

ومن ذا الذى يخون الناس سالما * وللاسف قال الطيوني وقيل

ومن انصر لامرجه الله تعالى العلامة السبكي في كتاب سماه تنبض الحقيقة والعلامتا سبكي
كتاب سماه الخيرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الحنظلي في محاذير كبير مما تروى بر الحقيقة وذكر
فيه من ام عبد البر لا تكلم في أى حقيقة يسوء ولا تصدق أحد ادسي القول فيه فاني والله ما رأيت أفضل
ولا أروع ولا أفة منه ثم قال ولا يعترا أحد بكلام الخطيب فان عبدة العصية الزائدة على جماعة من العلماء
كأى حية متوالامام أحمد ونص أصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصف فيه بعضهم السهم الصبي في كبد
الخطيب وأما باب الحوزى فانه تادع الخطيب وقد عجب سطره منه حيث قال في مرآة الزمان وليس العجب من
الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء وانما العجب من الحديث كيف سلك أسواره وحله بما هو أعلم قال ومن
المتعصب على أى حجة البارطقي وأبو يعقوب فانه لم يذكره في الحلية وذكر من دونه في العلم والزهاد اه ومن
انصره العارف الشعراني في الميراث بما يتبع من ماله الله قال في الحسرات الحسان وبطرس صحة ما ذكره
الخطيب من القدح عن قائله فلا يعتد به فانه ان كان من غير أقرب الامام فهو مملعا فانه أكرهه أعداؤه أو
من أقرانه فكذلك لا يقول الاخران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الدهلي والسبكي في الاول
سماه الاخرانه لعداؤه وأولدها الحد لا يخون منه الامن عصمه الله تعالى قال الدهلي وما علمت ان عصرا
سلم أهله من ذلك العصر البيه عليهم الصلوة والسلام والصديقين وقال التاج السبكي ينبغي لك أن يها
المستريد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة المصائب ولا تطرأ الى كلامهم بعضهم في بعض الا اذا أتى به هذان
واصح من دونك على التأويل وتحسين الطعن دونك والا يضر صفحا ما يالك ثم يالك أن تصنى الى ما اتفق
بين أى حجة وسماه الثوري أو بين مالآ واس أى ذنب أو بين أحمد بن صالح والنسائي أو بين أحمد

التستري أنه قالو كان في
أمنى موسى وعيسى مثل أبى
حنيفة لما تمردوا ولما
تنصروا ومناقبه أكثر من
أن تحصى وصف بها سبط
ابن الجوزى بجلسه
كبير بن وسماه الانتصار
لامام أئمة الامصار

والحرث الحاسي وذكر كلام كثير من منظاره مالك فيه وكلام ابن معصين في الشافعي قال وما ملئ من تكلم
فيمها وفي نظائرهما لا كما قال الحسن بن هانئ

يا جامع الجبل العالي ليكلامه * أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

اه ملخصا وقد اطلت في ذلك وفي ذكر من أتى على الامام من أئمة السلف ومن بعدهم وما نقول من سعة عمله
وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام
الغزالي برقمه ما ذكر في احبائه المتواتر منه حيث ترجم الائمة الاربعة وقال وأما أبو حنيفة فقد كان أيضا
عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خاشعا منه مريدا وجاهد الله تعالى بعلمه الخ أقول ولا يجيب من تكلم السابح في بعضهم
كيقول للصحابه لانهم كانوا يجتهدون فينبكر بعضهم على من خالف الا سوسما اذا قام عنده ما يدل على خطا
غيره وليس قصدهم الا الانتصار للدين لا الانتصاهم وانما العجب من يدعي العلم في زماننا وما كاه ومشره
وملسه وهقدروا انكسبه وكثير من بعدهم يقلد فيها الامام الاعظم ثم يعارضون في ابحاثه وليس مثله
الاكمل ذنابة وتعت تحت ديب حواد في حالة كره وزهده وليت شعري لا شيء يصدق ما قيل في أبي حنيفة
ولا يصدق ما قيل في امام مذهبهم ولم لا يقلد امام مذهبهم في أدبه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء
الائمة الثلاثة على أبي حنيفة وتأديبهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكامل لا يصدر منه
الا الكمال والساقص يصدده بكنى المعترض حرمته تركته من يعترض عليه أعاذنا الله من ذلك وأدامنا على حب
سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وحشرنا في زميرهم يوم الدين وما روي من تأديبه معه أنه قال اني
لا تبرك بأبي حنيفة وأجيأ الى قومه فاذا عرضت لي حجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى صدق قوله فقتضى
سريره لو ذكر بعض من كتب على المباح أب الشافعي صلي الصبح عند صدقه فلم يفت فقيل له لم قال تأديب
صاحب هذا القبر وزاد غيره أنه لم يحجر باليسيرة وأما ما روي ذلك أنه قد يعرض للسبب ما روي عن تركها عند
الاحتياج اليه ترجم أصحابه سادس وعام حائل ولا شأن ان أبي حنيفة كان له حساد كثيرون والياد بالقل
أظهر منه ما نقول فينا فعله الشافعي رضي الله تعالى عنه أفضل من فعل القوت والجهر أقول ولا ينبغي علينا
أن ذلك الطاعن الحق طاعن في امام مذهبهم ولما قال في الميزان سمعت عديا الخواصر رجه الله تعالى
مرارا يقول ينبغي على أتباع الائمة أن يعطوا كل من مدرسه امامهم لا امام المذهب الدمدح عالما وحب
على جميع أتباعه أب مدحه تفلسد الامامهم وأن يتزوه عن القول في دين الله بالرأى وقال أيضا لو أنصف
المقادير للامام مالك والشافعي لم يصف أحد منهم قولاً من أقوال أبي حنيفة بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له
ولو لم يكن من التوبة برقمه تقبلاه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القوت في الصبح لمصلحة
صدقه ولكن فيه كفاية في لوم أدب مقلديه معه اه (قوله وصف غيره) كلاما المعادى والحياط
الديهي والكزدرى وغيرهم ممن قد نههم (قوله من أعظم هجرات الخ) لا به صلى الله عليه وسلم قد أخبره
قبل وجوده بالحدائث الصحيحة التي قدماها فانما المجولة عليه بلا شك كقصد مدح الشافعي صاحب السيرة
وشذو السوطي كما جل حديث لا تسبوا قريشا فان عالمنا لا الارض علماء على الامام الشافعي لكن جعله
بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامم وزجبال القرآن كجل حديث
يوشن أن يصير الناس أجبدا لابل يعلمون العلم فلا يجدون أعلم من علم المدينة على الامام مالك لسكته
يحتمل لغيره من علماء المدينة المنورة في زميرهم بخلاف تلك الاحاديث فانما ليس بالجليل الا أبو حنيفة
وأما ما كآفاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه وهو وائل أصل من أبي حنيفة من حيث
الخصه ولم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدو س أحكامه كأي حنيفة فوجد في الفصول ما لا يوجد
في الفاصل وبمى ذلك مع زنه على أن المراد بالمدح في تعريف الميزة فهو دعوى الرسالة وهو قول
المحقق كفي المواهب وقيل المراد به طالب المعارضة والمقابلة وعابه وذلك كرامة لا مميزة فاهمهم (قوله بعد)

وصنف غيره أكثر من ذلك
والحاصل أن أبي حنيفة
البعث من أعظم
مجزات المصطفى بعد

القرآن) متعلق بأعظم أي لانه أعلن المجزأت على الإطلاق لانه محجزة مستمرة دائمة لا يخاف في ذلك وان
 صريح التعيينية الثلاث وهم مسلوقة هذه المجزأة لتلك من المشاركة في الأعطية تصديق بالساواة تدبر
 (قوله) اشترازمذهبه أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهب كبلاد
 الروم والهند والسند وما وراء النهر ويحرقون وقد نقل أن جواترة الحمد بن دفين جهاجوس أو بعثته نفس
 كل منهم يقال له محمد ص وأخوه وأحد عصبه الجهم العفري وامان صاحب الهداية سمعوا قدسهم فاذن
 بقره ما وروى أنه نقل مذهبهم يحجون أربعة آلاف بطرولاً وأن يكون لكل أصحاب وهم حرا وقال اسبح
 قال بعض الأئمة لم يظهر لاحد من أئمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاعصاب والتلاميذ ولم
 ينفع العلماء جميع الناس بمثل ما تنفعوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المشتملة والمسائل الدينية نطقة
 والوزل والقضايا والاحكام خواهم الله تعالى الخير النام وقد ذكرهم بعض المتأخرين الحديثين في
 ترجمته مما عايناهم مع أصحاحهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله) قولاً أي سواء ثبت عليه أو رجع
 عنه ط (قوله) الاخذ به امام أي من أصحابه بعباله فان أقوالهم مروى عنه كإسباني أو من غيرهم من
 المجتهدين موافقة في اجتنبه لان المجتهد لا يقادح مجتهد فأفاده ط (قوله) روى عنه الى هذه الايام والدولة
 العباسية فان كان مذهبهم مذهب حدهم ما كثر قوتها وشيخ الاسلام حنيفة يظهر ذلك في تصحيح كتب
 التواريخ وكان مذهبها كهم جميعاً نسبة تفرسا أو أمأما المولود الخو قيرين و بعدهم الحواريون فكلمهم
 حنفيون وقصة أعمالكم غالباً حنيفة وأما مولود زمان اساطير آل عباس أي الله تعالى دولتهم ما كثر
 الحديثان في تاريخه سمعنا في يوم هذا يقولون القضاء وسائر مناصبهم اللعنية قاله بعض الفضلاء
 وليس في كلام السراج ادعاء التخصيص في جميع الاماكن والازمان حتى ردأ القضاء مصر كان مختصاً
 بذهب الامام الشافعي الرمن الطاهر يرس البددقاري وذهبهم (قوله) الى ان يحكمهم بذهبهم يعني عليه
 السلام) تبع فيه القهستاني وكان له آخذه مما ذكره أهل الكشف أن مذهب آخر المذاهب انقطاعاً بعد
 قال الامام الشافعي في الميراث ما ذهبه قد تقدم أن الله تعالى لسان على الاطلاع على عيب الشر بعزيت
 المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذهب الاثني عشرية تجري حداولها كهاورأيت جميع المذاهب
 التي اندرست دراستها حادثة ورأيت أصول الاثني عشرية والامام ان حنيفة وبابيه الامام مالك ويلي
 الامام الشافعي ويلي الامام أحمد وأقصرهم حداولها الامام داود وقد اقرض في القرن الخامس وأولت
 ذلك يقول من العمل بذهبهم وقصره فكل كان مذهب الامام أي حنيفة أول المذاهب المسدودة
 فكل ذلك يكون آخرها فتراصو ذلك قال أهل الكشف اه لكن لا دليل في ذلك على أن الله يعني
 على يساويه عليه الصلوة والسلام يحكم بذهب أي حنيفة وان كان العلماء حنوفين في زمانه من دليل
 ولهذا قال الحافظ السيوطي في رسالة سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بذهبهم من المذاهب
 الاربعة باطل لا أصل له وكيف يملن بني أبيه لا يستند لهم أن احاد هذه الأئمة لا يجوز له التقليد
 وبما يحكم بالاحتياط أو بما كان يعلمه فكل من شرعنا ما لوحي أو بما تعلمه مهاووه في السماء أو أنه
 ينظر في الدنيا فطعمه من ذلك كان بهم بنبأ عليه الصلوة والسلام اه واقصر السك على الاحيرود كر
 مسالحي الى أن يرى أن الحافظ اسبحر العسقلاني سبيل هل يرسله عن علي السلام حاطة القرآن
 والسنة أو يتلقاها عن علماء الزمان وأطرافه في ذلك نبي صريح والذي يليق بقامه عليه السلام
 أنه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسليم يحكم في أمته كما تلقاه من لانه في الحقيقة حليقة اه وما
 يقال ان الامم المهدي هذا ما حنيفة قد رده على القوم في رسالته المشرب الوردى في مذهب المهدي وقر
 فيها أنه مجتهد مطلق ورد فيها ما وضع بعض الكبار من قصص طرية حاصلها أن الحصر عليه السلام تعلم من
 أن حنيفة الاحكام الشرعية ثم عليها الامام أي القاسم القشيري وآن القشيري صنف فيها كتاباً وضعها في

القرآن وحسب من مناقبه
 اشتباه مذهب ما قال قولاً
 الاخذ به امام من الأئمة
 الاسلام وقد جعل الله
 الحكم لاصحاب وآئمه
 من روى عنه الى هذه الايام
 الى أن يحكم بذهبهم يعني
 عليه السلام

صندوق وأمر به من يده بالقائه في جحون وأن عيسى عليه السلام بعد نزوله يخرجهم من جحون ويحكم
بما فيه وهذا كلام باطل لا أصل له ولا تنوز حكايته إلا لده كما أوضحه ط وأطال في برده وإطالة فراحه
(قوله وهذا) أي ما تقدم من الأحاديث ومن كثرة المناقش كون الحكم لا يصح له وأتباعه ط (قوله سائر)
بمعنى باقي وأجمع على خلاف بسطه في دورة العواص (قوله كيف لا) أي كيف لا يخص بأمر عظيم (قوله)
وهو كالصديق) وحه الشبه أن كلامهما أنتد أمر المسق اليه فلو تكرم صلى الله عليه بتد أجمع القرآن
بعد وفاته صلى الله عليه وسلم عشرون مرة وأوحى فيه أنتد أن تدو من الفقه كذا مره أو أن أبكر أول من آمن
من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حواشي الاشباه قال شيخنا البعل في شرحه عليها والاول وأولى لاد وجه
الشبه أنه قول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع لا يتصور جمعه غير ظاهر فانه قد جمع نائبا
والخامع له فثمان رضى الله تعالى عندها فان التصديق رضى الله تعالى عنه لم يجمع في المصاحف وجمعه عثمان
كله وعلوم اه تأمل (قوله) أي لا أمام أحده أي أحرجل نفسه وهو تدو من الفقه واستخرج حروجه
ط (قوله وأحر) أي ومن مثل أحرم دون الفقه أي جهة وأصله من التدو من أي جهة في التدو وهو بكسر
وفتح اسم لما يكتب فيه أسماء الجيش للعلماء وأول من أحده غير رضى الله عنه ثم أريد به مطلق الكتب بخارجا
أوسع ولا اصطلاحا بخبر قوله وألفه عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه يعني أن لا أن التاليف جمع
على وجه الالفة (تسبه) وروى الصحيح أنه لا تقتل نفس ظلي الا اكل على أن آدم الاول كمل مهو من سن
سنة خمسة كماله أحرها وأحر من عمل في يوم القيامة من غير أن يعص من أموره شيء ومن سنة
سنة كان عامه موزها ووزم من عمل في يوم القيامة من غير أن يعص من أموره شيء ومن دل على خير
فله مثل أجره قال الحديث قال العلماء هذه الأحاديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدء شأنا من
الشر كان كائنه قتل وزمن اقتدوه في ذلك فعلم مثل عمله في يوم القيامة وكل من ابتدء شأنا من الخير كان
له مثل أجر كل من يعمل به في يوم القيامة ونجماه في آخر هذه المر بدلقاني (قوله في يوم الحشر) تنازع فيه
كل من دون وألف وخرج (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كاص بق أي كيف لا يخص وقد اتبعه الخ
والاتباع بقلبه في طاه ط (قوله من الاولياء) متعلق بمعدود صفة كبر للبيان والولي بعمل بمعنى الفاعل
وهو من قولت طاعة من صغير أن يتبعها عصبان أو بمعنى المفعول فهو من يتو الى عليه احسان الله تعالى
واصله ثم بقاء السيد ولا بد من تحقق الوصية حتى يكون وليا في نفس الامر بشرط فيه كونه محظوظا كما
يشترط في الذي كونه معصوما كفي رسالة الامام القشيري (قوله من اتصف) يدل من قوله من الاولياء أو
حال (قوله بنبات المجاهدة) من اصاحه الصفة التي موصوفها أي المجاهدة الثالثة أي التي لا تتو المجاهدة لعة المجاربة
وفي الشرح بخار به النفس الامارة بالسوء بتجملها ما يشق علمها هو مطلوب في الشرع نعرها وتقدورد
تسمية ذلك المجاهد الاكبر كفي الاجابة قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الحنبل في
نار تحفه عن جابر فانما تقدم النبي صلى الله عليه وسلم من غير فقال عليه الصلوة والسلام قد تم خير مقدم وقد تم
من الجهاد الاعمر الى الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال المجاهدة العبد هو اه (قوله المشاهدة) أي
مشاهدة الحق تعالى ما تراه (قوله كراهم من أدهم) من مصور الخطي كالمن أساء الملوك خرج مصدا
تفت به فأن أهدا حاققت فتزلص دابة وأندج ذراع وسار حتى دخل مكة ثم أتى الشام ومات ما كذا
في رسالة الفشيري (قوله وشقيق الحبي) من ابراهيم الزاهد العابد المشهور بحب أبي يوسف القاضي وقرأ عليه
كتاب الصلاة ذكره أبو القاسم في المقدمة وهو أن ساد خان الاصح وصحاب ابراهيم من أدهم مات شهيد سنة ١٩٤
غني (قوله ومعروف الكرخ) من فيروز بن الملق الكرخ بحسب العبد يستقي بقبره وهو أن نادر السري
القطبي مات سنة ٢٠٠ (قوله وأبي زيد البسطامي) شيخ الشافعي ودوا القدم الرابع واهم بطيور س
عيسى كان جوده مجوسا وأسلم مات سنة ١٦١ (قوله وفصل من عياص) الحراساني روى أنه كان يقنع

وهذا يدل على أمر عظيم
اختص به من بين سائر
العلماء العظام كيف لا وهو
كالصديق رضى الله عنه
أحر وأحر من دون الفقه
والله وخرج أحكامه على
أصوله العظام الى يوم الحشر
والقيام وقد اتبعه على
مدحبه كثير من الاولياء
الكرام من اتصف بنبات
المجاهدة وكفى في ميدان
المشاهدة كبراهيم بن
أدهم وشقيق البقي
ومعروف الكرخي وأبي
زيد البسطامي وفصل من
عياص

التحوى للعلمي الاديب الكاتب القشيري الشجاع السطلي لم يمثل نفسه ولا رأى الراؤوس مثله وانه الجامع
 لانواع الخماس ولسنة ٣٧٧ وسيمع الحديث من الحاكم وغير موزى عنه الخطيب وغيره وصنف
 التصانيف الشهيرة وتوفى سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاتي على الواهب (قوله في رسالته) أي التي كتبها لي حناعة
 الصوفية ببلدان الاسلام سنة ٣٧٧ ذكر فيها شيخ الطريقة وفسر الفاظا تدور بينهم بعبارات أبينة
 (قوله مع صلاته) أي قوته وتمكنه ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 أو طريقة أهل الحقيقة ط (قوله سمعنا) مع قول القول وأقول على هو الحسن بن علي الدقاق وأبو القاسم
 هو ابراهيم بن محمد المصري اباذي بالمدال المحمدي شيخ خراسان جاور بمكة ومات سنة ٣٥٧ والششلي هو
 الامام أبو بكر دلف الششلي البغدادي المالكي المذهب محب الجيديدات سنة ٣٣٤ والسري هو أبو
 الحسن بن معالي السقطي حال الجيديد واستاذ توفى سنة ٤٥٧ (قوله من أبي حنيفة) هو هارون هذا
 المدداني صاحب علم الحقيقة على العلم والعمل وتصنيفه النفس وقد وصفه بذلك عامة السلف فقال أجد بن
 حنبل في صحفه كان من العلم والورع والزهد والارواح لا يترك أحد من أتباعه ولا يترك أحد من أتباعه ولا يترك أحد
 القضاء فلم يعمل وقال عبد الله بن المبارك ليس أحد حق من أبي يقتدى به من أبي حنيفة لأنه كان اماما تقيا
 تقيا وورعا عالما فيها كشف العلم كشافا لا يكشفه أحد يصبر وهم وقطة وتوفي وقال الثوري لم قاله جنتهم
 عبد أبي حنيفة لقد تمس عبد أهدل الارض وأسأل ذلك مما نقله اس حمر وغيره من العلماء ذات
 (قوله دعيا) هو مفعول ط أطلق أي فأنجب له هذا الخطا بل أسكر فضله أو حاله قوله ط (قوله
 ألم يكن) استهزاء بقري بن عبد الله بن أبي وهب أو اسكرى عن أبي كالد بن عبد (قوله أسوة) بكسر الهمزة
 ومعها أي قدوة (قوله في هؤلاء) متعلق بأسوة وفي معنى الماء أو للفرصة المجازية على حد قوله تعالى لقد كان
 لكم في رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أنعمه هذه الطريقة) في رساله المتوحات للقاضي ذكر يا
 الطريقة أولها طريق الشريعة أو الشريعة أعمال الشريعة أو الحقيقة ثلاثة متلازمة لان الطريقة
 اليه تعالى ظاهر وباطن فظاهر الطريقة والشريعة معهما بالحقيقة فبطون الحقيقة في الشريعة
 والطريقة كبطون الرب في الله لا يتغير برده بدون شخصه والمرا من الثلاثة إقامة العمودية على الوجه
 المراد من العدد اه ان عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أي من أتى بعده هؤلاء الأئمة في الزمان ما يكفي
 هذا الامر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تانع لهم ادهم الأئمة فيه يكون هر باتصال سبهم من الامام
 كما كان ذلك هر الأئمة المذكورين الذين افترعوا بذلك وتعمدوا في حقيقته ومشره واقتدى كثير منهم
 بطريقته ومذهبه (قوله فاهم) متعلق بقوله يسع وهو بالفتح بكسر الهمزة تانع حرم لمتداخلة والجهة
 خبر من دخلت عليها العا لاس فيهما معنى العموم فاشبهت الشريعة (قوله وكلما) أي كلما رأى
 (قوله ما اعتدوه) من التما عليه والافتخار به من حيث أخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومستعد) بالنساء
 للمعقول أي محدث لم يسبق سطر (قوله وبالجهل) أي أو قول قول لا مناسبا للجهة أي جهة ما نقل في هذا
 المقام (قوله قد زان الدالاح) من الرمي وهو الصديقي يقال له وآرانه وزيسه أو زيمه بكفي القاموس
 والبس الدجاج بل نك قاعه من الارض مستحيرة عامرة أو عامرة قاموس ومن عليها أهلها وقوله بأحكام
 متعلق بزبان وجعه ذلك أن استمطاط الاحكام الشرعية وتدو بها وتعلمها الناس سبب للعمل بها
 ولا شئ أن الا شيا لا احكام الشرعية وعمل الاحكام بها والزعيم من الملادو العباد ينظم به أمر العباد
 والمعادو يصد الجهل والفساد بانه شبي وندار للديار والاعمار (قوله وأثار) جمع أثار فل النوروي
 شرح مسلم الا عند الحديث بع المروع والموقوف كالحبر والخطا اطلالة على المروي مما طاقوا كان
 عن الصحابي أو الصالحين صلى الله عليه وسلم ونصه فيها خراسان بالوفوف على النصاب والحبر المروع
 ولقد كان رحمه الله تعالى اماما في ذلك فانه رضي الله تعالى عنه أحد الحديث عن أربعة آلاف شيخ من

في رسالته مع صلاته في
 مذهبه وتقدمه في هذه
 الطريقة سمعت الأستاذ أبا
 على الدقاق يقول أنا أخذت
 هذه الطريقة من أبي
 القاسم النصر اباذي وقال
 أبو القاسم أنا أخذتها من
 الششلي وهو أخذها من
 السري السقطي وهو من
 معروف الكرخي وهو من
 داود الطائي وهو أشد
 العلم والطريقة من أبي
 حنيفة وكلهم أنى عليه
 وأقر فضله وبجلا يأنى
 أم يكن لك أسوة حسنة
 في هؤلاء السادات الكوا
 أ كانوا منهم في هذا
 الاقرار والافتخار وهم
 أنعمه هذه الطريقة وآر باب
 الشريعة والحقيقة ومن
 بعدهم في هذا الامر فاهم
 تبع وكل ما خالف
 ما اعتدوه مردود ومبتدع
 وبالجهة فليس أبو حنيفة في
 ربه وهو وعه وعادته
 وعلمه وفهمه وشكركم
 قال فيه اس البارز منى
 الله عنه

أقدروا ان البلاد ومن عليها
 امام المسلمين أبو حنيفة
 بأحكام وآثار

أمة للتابعين وغيرهم ومن ثم ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ من الحديثين ومن زعم قولهما
بالحديث فهو إما لتساهله أو حسده أو كيف يتأني من هو كذلك استنباط مثل ما استنبط من المسائل
مع أنه أول من استنطق من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف في كتب أصحابه وأجل اشتغاله بهذا
الأهم لم يظهر حديثه في الخارج كما نأينكر وعرضي الله تعالى عنه مما لا يشتمل على صالح المسلمين
العاملة لم يظهر عنهما من رواية الأحاديث لم يظهر عن صغار الصحابة وكذلك ما لا الشافعي لم يظهر عنهما
مثل ما ظهر عن غيره من الرواية كما في زعمنا ومعنى لاستعمالهما في الاستنباط على أن كثرة الرواية
دون دراية ليس فيه كثير مدح بل عقدها من هذا البر ما في زعمه ثم قال والذي عليه فقهاء جماعة المسلمين
وعلمهم ثم دم الأكرام الحديث دون ثقة ولا تدبر وقال أس شربة أقل إلى رواية ثقة وقال أس المبارك
أي الذي يعتمد عليه الأثر وخد من الرأي ما يفسر الحديث ومن أعاد أو أي خيفة قرص الله تعالى

ما يقوده قوله لا ينبغي للرحل أن يتحدث الحديث إلا بجملة يوم معالي يوم يحدثه فهو
لا يرى الرواية إلا في حفظ وروى الخطيب عن إسرائيل بن يونس أنه قال نعم الرجل النعمان ما كان
أحفظ الكل حديث به فقهوا أشد فقهه وعلمه عابدين الفقه ونعمان في الخبرات الحسان لا سحر
(قوله وثقه) المراد به ما يعين التوجيه فإن الفتحة كما نرى في الإمام معرفة الحس ما لم يعلمها ط (قوله
كأن في الزور) الدشقي الأصاح والبيان لا في الأحكام لأن الزور ما عاين به عمل أنه يشبه في
الرؤية والمعنى أنه زاد ما ذكر كذا في القوش الطروس ط (قوله معالي المشرق) المشرق يحمل
الشروق أي الطلوع والمغرب يحمل العروب ونهاهم مع كل كلا نهما واحد كما في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغرب يعني إلى إرادته شرق الشمس والصيف ومع بهما قاله البيضاوي وقبل مشرق الشمس والمغرب
ومغرب الشمس والشرق أو شرق الشمس والقمر ومع بهما وجعل قوله تعالى أر المشرق والمغرب
ما عتدرا لا افعال أو أياهم أو المبال أو أفاده ط (قوله ولا تكوفه) حصا باله كرفع أن المراد المشرقين والمغربين
وما بهما مرة بقية المقام لأنها لمده ولأنهم من أعظم بلاد الإسلام ومن ثم قال في القاموس الكوفة لمرأة الجفرة
المستديرة أو كل رملتها تخالفها صاعدا مدينة العراق الكوفة وقلة الإسلام وادهم في المسلمين بمصر هاسعد
أس أفوقا قرص الله تعالى به وكانت مملوكة فوجي مسجد هاسمي لا سحر أرشوا واحتجاج الناس بها
ويقال لها كوفان ويغفر كوفة الجسد لاهم الاحتفات بها سقط العرب أيام عثمان رضي الله تعالى عنه
سقطها لاله أس الأقرع الثقفي الخ (قوله بيت مشير الخ) التشير الحدو التثيؤ فاموس وسهر فعل
ماض والجثة حال على أصهار قد مثلها في قوله تعالى أو أحوكم حصرت صدورهم أو صفقت مشهوا لاول أنسب
بهم له وصام وثقه متعلق وصام وخيفه معقول لاجله وزاد في تنوير العصفية بعد هذا البيت بيتين وهما

وصام سألته عن كل أمك * وما زالت جوارحه عصفية
نصف عن الحارم والملاهي * ومرضاة الإله وظيفه

وسهل زنده سألته هذه الآيات عن أس حرقا الحافظ الذهبي قد تواتر فيها بالليل وتهمه وتعبده
أي ومن ثم كان يسمى النول كرامة بأه بالليل بل أحباء قراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يسمع بكاه
بالليل حتى يرجمه حيرته وقدر رجل فيه عذاب المبارك فقال ويحك أتقع في رجل صلي جسا أو أربعين سنة
الحس ما لوت لوصوع واحد وكتاب جميع القرآن في ركعة وتعلمت معا عدى من الفقهاء وما عساه الحسن بن
عساة قال وحل الله وعمل لاله بعلمه من الأبرسة وقد أهدت من بعدك وذهبت القراءة وقال الفضل بن
دكس بن هادي كاهم الأجواب ولا يجوز في الأبي ولا يستمع إليه وقبله اتق الله فانقض وطأ
رأسه ثم قال يا بني حرك الله شريكك التثيؤ لما أحوح أهل كل وقت إلى يد كرم الله تعالى وقال الحسن بن صالح
كان شديد لوالده عائنا الحرام أو كالتثيؤ من المبالغة في الشبه تملأ أنت فقبها أشد منه صبيانية لنفسه

وقته
كأن في الزور على صفة
معالي المشرقين ولا تكوفه
ولا في المغربين ولا تكوفه
بيت مشير لاله الباني
وصام نهاده متوجه
فمن كأن خيفة في علاه
إمام العافية والخلقة

قوله الجفرة فكذلك تصلحه
والذي في عساة القاموس
الجسراء ماله التانيث
للمدودة وله الصواب
له مصنفه

(قوله رأيت) أي علمت أو أبصرت وعلى الأول والعائين مفعوله الأول وهو جمع عائب أعلمت عنه بالهجرة
 كقائل و تابع فاهم وسفاهة مفعوله الثاني قال في القاموس سفك كفر وكرم عليا جعل كسافه فهو شبه
 جمعه سفاهة وسفاهة وسفاهة الحق صفة أي مخالفين أو ذوي خلاف والخ جمع حقنا الضم وهي البراءة
 سبها ما بذلت بهاء في زعم العائين والاهشي شبه أو أوهام فاسدة (قوله اس ادريس) بالنون لغير ضرورة
 والمراد به الامام الرئيس ذوالعلم النفس محمد بن ادريس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه وبعبارة في
 الدار سر أمين ومقاله مصدر قال مصروب على المعنوية لما لفظه وصرح النزيل له وله وصية فتمسكه مصافاة
 الى ما عليها أي صمغ ثقله عنه قال اس بن جبر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من أراد أن يتحرر في الفتنة فهو عيال
 على أبي حنيفة قاله من وقف له الفقه هدر واية حمله عنه وهو واية الربيع عنه الساس عيال في الفقه على أبي
 حنيفة ما رأيت أي ما علمت أحدا أوقفه معه وجاهه عنه أهان لم ينظر في كنهه لم يتحرر في العلم ولا يتفقه اه
 (قوله في حكم) أي في ضمن حكم اطيعه لم يصرح بمنها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العائين به وبيان
 اه تقدمه في هذا الامام والافراد الفاضل للعقود (قوله بان الساس) الباء راءة أو لتأخره في ضمن قاله يعني
 صرح وكونه مما يتعدى اليه وفي مقدمته متعلق به قال من عاله اذ اكتمل له بالفتنة وتوحيها (قوله على من ورد
 قول أبي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية متحقرا لها هات في الشموح بالفتنة والافراد
 لا يجره دالطن في الاستدلال لان الاتم لم يزل يرد بعضهم قول بعض ولا يجره دالطن في الاسم له سلبا عاين
 الحرمة فلا يوجد العن لكن ليس فيه ما من شخص معبر فهو كاس الكدس ونحوهم من العصاة فاهم
 وفي هذا البيت من عيوب الشعر الابطاع على أنه لم يدرك في تنويع الصيغة قاله ابن عبد الرزاق (قوله
 وقد ثبت الخ) في تاريخه من سكنه من العاطب أن حيد أي حقة قاله ابن الساميل من حادس العمام
 ثابت من العمام من المرزبان من أبناء فارس من الاحرار والله ما وقع عليا رقط والحدس أي أوحى في حقة
 ثمانين وذهب ثالثا على أن أبي طالب الصري رضي الله تعالى عنه وهو مصعب فعليه بالبركة فيه وفي ذريته
 ويحتمل أن يكون الله تعالى قد استجاب له في مساو العمام من المرزبان أو ثمانين والذري أي أهدى له في
 الفالو في يوم مهران فقال له على مهران جونا لم يوم هكذا اه ويا طهر أن ما في بعض الكتب قوله
 وذهب ثالثا على أن الخ صبر ظاهر لان عليا ما سنا من من الهجرة كافي ألقية الم إلى الطاهر
 أن لفظة تحدى من زيادة النسخ أو الساء راءة وأصله جدرى (قوله وضع الخ) قال بعض متأخري
 الحديث من صنف في مناقب الامام كانا حاضرا لما حصله أن أصحابه الاكابر كآبي يوسف ومحمد بن الحسن واس
 الماركة وعبد الرزاق وغيرهم لم يعلقوا عليه من ذلك ولو كان لقلوه فانه مما يتناس فيه الحديثون وبعث
 افتخارهم و أن كل سب فيه أنه سمع من صحابي لا يتكلم كذا وادركه ولا سوادا كنه جماعة من
 الصحابة بالنس فصحاء لاشك فيهما ما وقع له على أنه أثبت سماعه الجماعة من الصحابة زعمه ما صاحبه الشيخ
 الحافظ قاسم الحنفي والطاهر أن سب عدم سماعه من ذكره من الصحابة أنه أول أمره ما فعله الا كساب
 حتى أدرشه الشعبي لما رأي من ياهر تجابه الى الاشغال بالعلم ولا يسمع له أدنى المسامع بل الحديث دخل
 ما ذكرته اه لكن يؤيد ما قاله العيني قاعدة الحديث ابن راوي الاتصال به عدمه من راوي الاصال
 أو لا يقال علان به من يافته لم ياحظه ذلك فانه مسم كذا في عقدا لا في والمرح الشرح اسمعيل الجاوي
 الجراخو على أن قولهم التامعين ومن حرم ذلك الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال
 العسقلاني انه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة بعد موته ثمانين واثنت ذلك لاحد من
 آئمة الامصار المعاصر له كالأوزاعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 والاثني عشر جسر (قوله وأدرك بالنس) أي وجد في زعمهم وان لم يرههم كاهم (قوله كاسط في أوائل
 الصبا) يقال هم اس مبل وواثله وعد الله بن عمر وابي أنوف واس جروعة قوله تقدم ادواس سر واس

(١) هي المختلف بيده من
 رواية الامام عس بن
 الصبا

نطلبه وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن زيد ومحمد بن لبيد ومحمد بن الربيع وأبو أمامة وأبو الطفيل
فهؤلاء (١) ثمانية عشر صحابياً ورعاً أدركهم من لم يظفروا به المحضون زادوا تنويراً للصحة
مروى عن يحيى بن عمار بن سليمان بن عباس وسهل بن مديني (٢) ثم قال وعبر هؤلاء من أمثال الصحابة
رضي الله تعالى عنهم اه اسعبدالرزاق (قوله مذهب) تسكون الساعات ورواه العظم وهو مضاف وعظيم
مضاف اليه اه سح (قوله الفتي) من الفتوة وهي السعادة والقوة (قوله سابق الاثمة) أي الاثمة الثلاثة
بالعلم أي بالاجتهاد فيه أو كل الاثمة المجتهدين يدنو به منه أول من دونه كاسم (قوله جمعاً) مفقولة أدرك
المدكور بعده ما فهم (قوله من الصحابة) شرح الهمزة لنقل حركاتها إلى النون فلهذا ألف أدركاً للاشباع
كأنه سلكا (قوله انهم) بكسر مكسور مع اشباع الميم أي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو بهما
وسكون الميم أي خبرهم فهو مفعول افتنى وطر يفتقه مفعول ساك والمراد به الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
والعلم والعمل والمجاهدة في الأصل الطريق الواضح وأراد هاهنا طريقي وأصاف واصحها اليه (قوله
الداعي) شديد الفتنه قاموس (قوله وقد روى عن أنس) هو اسعبداللّه الصفي الجليل خادم رسول الله
صلى الله عليه وسلم مات بالمصر سنة ثنتين وقيل ثلاث وتسعين ورحله البصري وغيره وقد حازوا المائة قال اس
خبر قد صرح بك قال الله صلى الله عليه وآله وهو صغير وفي رواية قال رأيت عمراراً وكان يصعب بالخره وجاءه من طرف أنه
روى عنه أحاديث ثلاث لكن قال أثمة الحديث مدارها على من اتبعها الاثمة فوضع الاحاديث اه قال بعض
الفضلاء وقد أطلاله الامة ما ش كبرى في سرد القول للصحة في اثنتي عشرة مائة من الكتب مقدم على الباقي
(قوله ومار) أي اسعداته واعتبر بأنه مارة سنة ٧٩ قبل ولادة الامام سنة ثمان مائة قالوا في الحديث
المروى عن أبي حنيفة عن حاوره صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرق ولما كثرة الاستعانة
والصدقة فعمل قوله تسعة كونه حديث موضوع اسعبداللّه بن نفل ط عن شرح سبط الطبري على
مسند الامام أن الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن حاوره قال سمعت واما ما عن سائر
هو عادة التامس في ارسال الاحاديث يمكن أن يقال انه يشي على القول بولادة الامام سنة ٧٠ اه أقول
والحديث المذكور ان كان موخوداً في مسند الامام فعليه ما به من قبل وأما الحكم عليه بالوضع فلا وجه
له لان الامام سمعته لا يصح ولا يروى عن وصاح (قوله واس أي أوفى) هو عبد الله اخو من مات من الصحابة
بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سبطي في شرح التفسير قال اسعبداللّه بن نفل روى عنه
الامام هذا الحديث المتواتر من بني لله محمد اولو كمن خص فطاه في الله يبتغي الحجة (قوله أعني أبا
الاعقل) أي أقصد به اسعبداللّه بن نفل روى عنه اسعبداللّه بن نفل روى عنه اسعبداللّه بن نفل روى عنه
الاطلاق في بكة وقيل بالكوفة سنة ثمان مائة كآخره العرافي وغيره في المسلم وسمي الله سنة ثمان مائة
وقيل سبع وعشرين (قوله واس أنيس) هو عبد الله الحنفي أخرجه عنهم بسنده الى الامام أنه قال ولدت
سنة ثمان مائة وقدم عبد الله بن أنيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكوفة سنة أربع وتسعين
ورأيت وسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً يعني بصم واعترض بأن في سند مجهولين
وأن اس أنيس مائة سنة ٥٤ واحب ان هذا الاسم خمسة من الصحابة فاهل المراد عبر الحنفي ورد بأن
غيره يدخل الكوفة (قوله ورواه) هو بالشاء المثلثة أيضاً كما في القاموس اسعبداللّه بن نفل روى عنه
بالشام سنة خمس أو ثلاث أو ست وثمانين سبطي وروى الامام عمن حديثين لا تظهر الشبهة لاختلاف
وبعده الله وينتقل دع ما يربك الى ما لا يربك والازل رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه الثاني جاء
من روايته جمع من الصحابة وصححه الاثمة اسعبداللّه بن نفل روى عنه اسعبداللّه بن نفل روى عنه اسعبداللّه بن نفل روى عنه
وسكون الرأى والهازم قال يدي نعمم الراي معصرا واعترض أنه مائة سنة ٨٦ بمصر بسطة طرابا قرية
من العربية تترسم ودود الحجة وكان معيها ما وأما ما عمن أي حنيفة من انه جمع اثني عشر سنة ٩٣ وأنه

معتداه مذهب عظيم الشأن
أي حنيفة الفتي الصحابة
التابعي سابق الاثمة

بالعلم والدين سراح الامة
جمع من الصحابة التي أدركا
أنهم قد اتفقوا وسلكا

طريقة واحدة المنهاج

سالمين الضلال الداعي

وقد روى عن أنس ومار

وان أبي أوفى كذا عن عاصم

أعني أبا الاعقل داب ورواه

واب أنيس الفتي ورواه

عن ابن خزيمة قد روى الامام

(١) قوله ثمانية عشر هكذا

بخطه والذي ذكره ستة

عشر فقط فليحسره اه

مصححه

(٢) قوله وسهل بن مديني

هكذا عاصم والمروى وسهل

ان حنيفة كزبير ولجبر

اه مصححه

وأى عبدالله هدايدرس بالسجد الحرام ومعهم من حديثا فرد جماعة عنهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سد ذلك
ومثله وتعريفه بكونه كتابا نافعا وبأنه من خرمات مصر ولا يحقيقة ست سنين وبأنه من خرمات مصر
الكوفة في تلك المداين بحر (قوله بنت محمد) اسمها عائشة واعترض بأن حاصل كلام الدهي وشع
الاسلام من بحر العدة لا في أن هذه لا صحة لها وإنما لا تصح ولا تعرف وذلك لما روى أن أباحقة وروى عنها
هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الأرض الجبل ادلا كله ولا حرمه من بحر الهيمى وزاد على من ذكر

هنا من روى عنهم الإمام فقال ومهم سهل من سعد ووفاته سنة ٨٨ وقيل بعدها ومهم السائب من يزيد
من سعد ووفاته سنة إحدى وأثنتين أو أربع وتسعين ومهم عبدالله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومهم
السائب بن يزيد بن سعد ووفاته سنة إحدى وأثنتين أو أربع وتسعين ومهم عبدالله بن بسر ووفاته سنة

٩٦ ومهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضى الله) الأصوب فرضي بالغاء كفى بسخة ليم
الوزن ويسلم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله ليل القضاء) أى قضاء القضاة لتكون قضاء الاسلام من
تحت أمره الطالب له والمصور وهاهنا مع نفسه وكان يخرج كل يوم فيصير بعشرة أسواط ويأدى عليه

في الأسواق ثم ضرب بصره وجعته حتى سأل الله على نفسه وروى عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه تشييعا شديدا
حتى في ما كلفه مشربه وكفى وأكاد الدعاء توفي بعد خمسة أيام وروى جماعة أنه دفع إليه روحه سم
ما منع وقال لأعين على قتل نفسي فصب في فيه فمهر أغيل ذلك بحضرة المصور وروح أنه لما أحس بالموت
سعد يمات وهو ساجد قتل والسبب في ذلك أن بعض أعدائهم من آل المصور أنه هو الذي أثار عليه إبراهيم

ابن عبدالله بن الحسين بن الحسين بن علي رضى الله عنهم الخارح عليه البصرة فطالبه القضاء مع علمه
بأنه لا يقبله لتوصل إلى قتله اه لمخاض من الحسرات الحسان لا من مجرد ذكر التعمي أن الخطيب روى
سعد أب أباه مرة كان عامل مروا على العراق فكلم أباحقة أن يلى قضاء الكوفة فأبى فضر به مائة

سوط وعشرة أسواط ثم خلى سبيله وكان أجد من حنبل إذا ذكر ذلك حتى وترحم عليه خصوصا بعد أن
مرب هو أيضا اه فالظاهر تعدد القصة بومروان قبل المصور ووفاته من بني العباس قصة أخرى هيرة
كانت أولادها أعلم (قوله وله) أى من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفي مما قبله بيان المكان
وهذا بيان الزمان (مائة) قد علمت أنها حقيقفة والسنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة

وقد ولد الإمام مالك سنة ٩٠ ومات سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة وثمانين والسنة ١٥٠ ومات سنة
٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأجد والسنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد علم جميع
ذلك بعضهم مشير إليه بحروف الجمل لكل إمام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب وقال
تاريخ نعمان يكن سيم سبطا ومالك في قطع جوف ضبطا

والشافعي صبي يبرئ وأحمد يسبق أمر محمد
فاحسب على ترتيب علم الشعر * ميلادهم موتهم كالعمر
(قوله فاهن الخ) لله در هذا الصبي ما أحكمه حيث علم أن سقوطه وانصر به حسد وحده ولكنه لا يضر في

الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه إذا كان قبل بدل الجهل وفي نيسل
المقصود يلزم منه سقوط غيره من اتبعه أيضا فيعود صرهم عليه وذلك صر في الدين على حد قوله تعالى فانها
لا تعمى الانصار الآية أى العمى الضار ليس على الانصار ولا على العمى القلوب (قوله في شذ الخ) روى

الإمام أبو جعفر الشيرازي عن شقيق الحلي أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس وأعمد
الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتباطا في الدين وأوسعهم عن القول بالزنى في دينه عز وجل وكان
لا يصح مثله في العلم حتى يجمع أصحابه علم أو يعقد عليهم مجلسا فادافق أصحابه كلهم على موافقتها لشرعية
قال أبي يوسف وأعيدها إلى الباب الغلاني اه كذا في المبررات للإمام الشعراني قدس سره ونقل ط عن

و بنت محمد رضى الله التمام
رضى الله الكريم دائما
عنهم وعن كل الصحاب
العلما

وفوقه بعد ادقيل في الضمن
لبي القضاء وله سبعون سنة
بتاريخ حسبي ومائة قبل

ويوم توفي ولد الإمام الشافعي
رضى الله عنه ممد من مناقبه
وقد قيل الحكمة في مخالفة

تلاميذه له انه رأى صبيبا
يلعب في العاين فخره من
السقوط وأجاب بأن احذر

آب السقوط فان في سقوط
العالم سقوط العالم فحيث
قال لا يحناه

قوله أباه هيرة له أبي هيرة
مطلبه
في ولد الأئمة الأربعة
وفاتهم ومدة حياتهم

مسند الخوارزمي أن الإمام اجتمع معه ألف من أصحابه أفضلهم وأفضلهم أربعون قد بلغوا أحد الاجتماع
 فترجمهم وأدناهم وقال لهم إنى ألجت هذا الفقه وأسرجتمكم فاعنوني فإن الناس قد ساءوا في جسر على
 السراقات انتهى يعبري بالعب على نظري وكان إذا وقعت واقعة شاورهم وباطرهم وهاورهم وسألهم
 يسعم ما عندهم من الاختصار والاثار ويقول ما عده ويناظرهم شهر أو أكثر حتى يستقر آخرا لاقوال
 فيشته أبو يوسف حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج شوري لأنه لا تفرق بذلك كعبه من الأئمة اه (قوله)
 أن نوحه لكم دليل أي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما أقول ط (قوله فتقولوا له) وكان كذلك
 فصل الخالفين الصالحين في نحو ثلث المذهب ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الإمام ط (قوله فكان
 كل يأخذ برأيه) أي ليس لأحد منهم قول سارح عن أقواله ولذا قال في اللؤلؤ الحبيبة من كتاب الجنائيات
 قال أبو يوسف ما قلت قولاً خالف فيه أباحيفة الاقوال قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما اختلفت أباحيفة
 في شيء الا قد قاله يرجع عنه هذا اشارة الى أنهم ماسكوا بطريق الخلاف بل قالوا ما لزموا عن اجتihad ورأى
 اتباعا لما قاله أساتذتهم أبوحيفة اه وفي آخر الخوارزمي القدسي وإذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا
 أنه يكون به أخذ بقول أبي حيفة فإنه روى عن جميع أصحابه من الكبار كابي يوسف ويحمد وزر والحسن
 أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الأهور وابقنا عن أبي حيفة وأقسموا عابه أعما باغلاط لم يحقق
 اداني الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسأل في غيره الا بطريق الجواز والواقعة اه فان قلت
 اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قول له بل صرح في قضاء البصر بان مارجح من طاهر الرواية فهو مرجوع
 عنه وان المرجوع عنه ليس قول له اه وفيه عن التوشع أن مارجح عنه المجتهد لا يجوز الاخذ به
 فاذا كان كذلك فما له أن يحمله مخالفين له فيه ليس مذهبه فحينئذ صارت أقوالهم مذاهب لهم أم
 التمس تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان مذهبا حائقا لا يوسق ويحور (قلت) قد يجب بان الإمام
 أمر أصحابه بان يأخذوا من أقواله بما اتجه لهم بهما عليه الدليل صار ما قاله قول له لا يشأه على قواعد التي
 أسسها لهم ولهم لكن مرجوعا عنهم كل وجه يكون من مذهبه أيضا ونظيره ما قاله الإمام في
 في أول شرحه على الشبهة عن شرح الهداية لاس الشبهة ومما ادفع الحديث وكان على خلاف للمذهب
 عمل بالحديث ويكون ذلك مذهب ولا يخرج مقلده من كونه حفيضا بالعمل به فقد صرح عنه أنه قال ادفع
 الحديث فهو مذهبي وتدعى ذلك اسم عبد البر عن أبي حيفة وغيره من الأئمة اه ونقله أيضا الإمام الشعراي
 عن الأئمة الاربعة ولا يخفى أن ذلك بان كل أهل السلا للظفر في النصوص ومعرفة محكمة هاهن منسوخها فادانظر
 أهل المذهب في الدليل ومجاوبه صعب سبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب ادلا شاك أنه لو علم
 ضعف دليله يرجع عنه واتباع الدليل الاقوى ولذا رد الحق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث أقروا
 بقول الإمامين بالله لا يعدل عن قول الإمام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا أي وهذا
 القول علم بمعنى دليل علمه بان الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضم وهو الماسب (قوله بان
 الات تلاف) أي ليس المجتهد في الفروع لاطلاق الاختلاف (قوله سائر الرجة) فان اختلاف أئمة الهدى
 توسعة للناس كما في أول التنازعية وهذا يشير الى الحديث المشهور على ألسنة الناس وهو اختلاف أئمة رجة
 قال في المقاصد المستقر واه السبق بسلمة طعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مهما أتيتهم من كتاب الله فاعمل به لا بدرك لاحد في تركه وان لم يكن في كتاب الله فاستمع
 ما صبه فان لم تكن سمعته بما قال أصحابي ان أصحابي يبرأه الخوف من السماء فأبما أحدثتم به اهتديتم
 واختلاف أصحابي لكم رجوعا ورواه من الخاجب في المختصر بلفظ اختلاف أئمة رجة للناس وقال متاعا على
 القاري ان السبوطي قال أخرجه عن المصنف في الجزء واليه في الرسالة الاشعرية بعبر مسند ورواه
 الحليمي والقاضي حسين وأمام الحرمين وغيرهم ولعله حرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل اليها ونقل

مطلب
 في حديث اختلاف أئمة
 رجة

مطلب
 صرح عن الإمام أنه قال ادفع
 الحديث فهو مذهبي

ان نوحه لكم دليل فتقولوا له
 فكان كل يأخذ برأيه
 فهو مرجع هاهن عابه
 احتياطه ووجهه وعلم بان
 الاختلاف من آثار الرجة
 فهما كان الاختلاف أكثر

السيوطي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما سرفى لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا
لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة تخرج الخطيب أن هر ون الرشيد قال مالك برأس يا أبا عبد الله نكتب
هذه الكتب ببعض مؤلفات الإمام مالك ونفرد بها في آفاق الإسلام لنحمل عاهة الأمة قال بأمر المؤمنين أن
اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة كل ينسج ما صرح به وكلمهم على هدى وكل برأيه
عالي ونظامه في كشف الحفاء وحريل الألباس لشيع مشايخ الشيع اسمعيل الجراحي قوله كانت الرحمة
أوفر أي الانعام أزيد ط (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق
وعبره ويحتمل أنها كافي معلق حرفها النسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جعله قوله رسم المقتضى مقول
القول ونسج التعليل على التخيير في الاختراع القولين المصعبين فإن ذلك رحمة وتوسعة ط (قوله رسم
المقتضى) أي العلامة التي تدل المقتضى على ما يقتضيه وهو مبتدأ قوله أن الخ خبره قال في دفع القدر وقد استقر
رأي الأصوليين على أن المقتضى هو المجتهد فأما غير المجتهد ممن يحفظ أحوال المجتهد وليس بمقتضى والواجب عليه
إذا سئل أن يدرك قول المجتهد كالإمام على وجه الحكاية معترف أن ما يكون في زمان من فتوى الموجودين
ليس بفتوى بل هو نقل كلام المقتضى ليدل عليه المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد لحدس أمرس أمان
يكون له سند فيه أو يأخذ من كلام معروف تدولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ويحيى هالاه عزلة
الخبر المتواتر أو المشهور وانتهى ط (قوله في الروايات الطاهرة) اعلم أن مسائل أصحاب الحنفية على
ثلاث طقات أشهر الباسا بقا لمحة ونظمها * الأولى مسائل الأصول وتسمى طاهر الرواية أيضا وهي
مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم أبو يوسف وشافعي ومحمد بن يعقوب بن زهر والحسن بن زياد
وغيرهما ممن أخذوا من الإمام لكن الغالب الشائع في طاهر الرواية أن يكون قول التسلط وكتب طاهر
الرواية كتب محمد الستة المبسوط والريادات والجامع الصغير والسير صغير والجامع الكبير وما سميت
بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد بن رباب الثقفي وهي ثابتة عنه ما متواترة أو مشهورة * الثانية
مسائل الوادوهي المروية عن أصحاب المذركورس لكن لافي الكتب المذكورة بل في أمان في كتب آخر لمحمد
كالنكاحيات والهاوريات والجرحائيات والزيات والناقل لها غير طاهر الرواية لأنهم لم يرو عن محمد
بن رباب ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى وأمان في كتب غير كتب محمد كالحجر والحسن بن زياد وغيره
ومنها كتب الأمان المروية عن أبي يوسف والأمان جمع أملاء وهو ما يقوله العالم بما فتح الله تعالى عليه
من طهر قلبه ويكتبه التسامد وقد كان ذلك عادة السلف وأما برواية مفردة كرواية اسم سمعوا المعلى بن
منصور وغيرهما في مسائل معينة * الثالثة الواقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون
سئلوا عنها أو يجدوا فيها رواية وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهم حواهم كثير ومن
أصحابهم أمثال عصام بن يوسف وأبي رستم ومحمد بن سماعة وأبي ساجان الجرجاني وأبي حفص البخاري
ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم أن
يخالقوا أصحاب المذهب لئلا تقل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع فتواهم فيما بلغنا كتاب الوازل
للأفقيه أبي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتاب آخر كجموع الوازل والواقعات للناطفي والواقعات
للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختارة غير متبركة كفي فتاوى فاضلجان والخالص وغيرهما
ومير بعضهم كفي كتاب المحط إلى أبي الليث السرخسي فإنه ذكر أولا مسائل الأصول ثم الوادوهي ثم الفتاوى
ويعمل بعمل * واعلم أن من كتب مسائل الأصول كتاب الكافي للعالم الشهيد وهو كتاب معتد في نقل
المذهب ثم حجه جماعة من المشايخ منهم الإمام شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بمسوط السرخسي قال
العلامة الماروسي بمسوط السرخسي لا يعمل بما خلفه ولا بكن الأيو لا يفتي ولا يقول إلا بعد موافق
كتب المذهب أيضا للشيخ له أيضا لأن فيه بعض الوادواعلم أن نسخ المبسوط والروى عن مجمدة متعددة

مطلب
رسم المقتضى

كانت الرحمة أوفر لما قالوا
رسم المقتضى أن ما اتفق عليه
أصحابنا في الروايات الطاهرة
يقضي به قطعاً واختلاف فيما
اختلفوا فيه

مطلب
في طقات المسائل وكتب
ظاهر الرواية

وأظهره ليسمى على سلبان الجوز حافى وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الاسلام بكر المعروف
 بخوارزمي زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأتمة الخوافي وغيرهما وسموا طائفة مشروحة في الحقيقة
 ذكرها مختلطة بمسبوط محمد كاجعل شرح الجامع الصغير مثل فقر الاسلام وقاضخان وغيرهم يقال
 ذكره قاضخان في الجامع الصغير والمراد شرحه كذلك إلى غيره اهـ ملخصا من شرح البري على الاشياء
 وشرح الشيخ اسمعيل النابلسي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فانه مهم كحفظ طبقات مشايخ المذهب
 وسند كرها في بيان شأنا لله تعالى وفي كتاب الحج من القرآن كافي الحاكم هو جوع كلام محمد في كتبه
 الستة التي هي طاهر والاية وفسر في مراح الدواية قليل باب الاحصار الاصل بالمسبوط وكتاب العيدين من
 البحر والنهر أن الجامع الصغير صفة محمد بعد الاصل فأيده هو المفعول عليه ثم قال في البحر سمي الاصل أصلا
 لانه صدف أولًا ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزادان كذا في غاية البيان اهـ وذكر الامام شمس الأتمة
 السرخسي في أول شرحه على السير الكبير أن السير الكبير هو آخر تصنيف صفة محمد في الفقه وفي شرح
 المسبوط لا أمير جاح الخ في بحث النسيمع أن محمد أقرأ كثير الكتب على أبي يوسف اما كماله ما سمي
 الكبير فانه من تصنيف محمد كالصارفة الكبير والزراعة الكبير والمذون الكبير والجامع الكبير والسير
 الكبير ونظام هذه الأبحاث في منطوق مشافير رسم الفتى وفي شرحها (تمة) قدمنا من دفع التقدير كيفية الافتاء
 مما في الكتب فلا يجوز الافتاء بما في الكتب العرصة وفي شرح الاشياء لشعبا المحقق هبة الله البعلبي قال شيخنا
 العلامة صالح الحنيني انه لا يجوز الافتاء من الكتب المختصرة كالمهر وشرح الكرمي والبرهان وشرح
 تنوير الابصار أو لعدم الاطلاع على حال مؤلفها كشرح الكرمي لاسمك وشرح القاية للفقهاء أو
 لقل الاقوال الضعيفة فيها كالقصة لزا هدي ولا يجوز الافتاء من هذه الاداء على المقول عنه أو أحده منه
 هكذا سمعته منه وهو علام في الفقه مشهور والعهد عليه اهـ أقول ويرى الحاق الاشياء واطرافها
 فان فيها من الابتجاز في التعبير لا يفهم ما لا بعد الاطلاع على ما أخذ بل هي في واصل كثيرة لا يجاز
 الحل يظهر ذلك لمن مارس مطالعة النافع الخواشي ولا يأتين المفتي من الوقوع في العلق اذا انصرف إليها فلا بد
 من مراجعتها كتب علمها من الخواشي أو غيرها ورايت في حاشية في السعة والاذهر في شرح مسكن
 أنه لا يعتمد على فتاوى أبي نجيم ولا على فتاوى الطوري (قوله) والاصح كافي السراجية (قوله) عبارتها
 الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن ياد وقيل
 اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي بمجتهد اهـ مقابل
 الاصح عبره كور في كلام الشارح فافهم (قوله) بقول الامام قال عبد الله بن المارث لانه رأى الصحابة
 وزادهم التابعين في الفتوى فتوله أسدوا أقوى ما لم يكن اختلاف عصر وزمان كذا في تصحيح العلامة
 قائم (قوله) على الاطلاق أي سواء افر دوحه في جانب أو لا كما يفهمه كلام السراجية من مقابلته بالقول
 الثاني المصل فافهم (قوله) ثم قول الثاني أي ثم اذا لم يوجد للامام رواية يؤيد بقول الثاني وهو أبو
 يوسف فان لم يوجد له رواية يصادف حديثه قول الثالث وهو محمد (قوله) وصح في الخوافي القدسي قوة
 المدرك أي الدليل وبه عبر في الخوافي قال ح والذى يظهر في التوثيق أي بين ما في الخوافي وما في
 السراجية أن من كان له قوة ادراك لقوة المسدرك بقى بالقول القوي المدرك والافتاء ترتيب اهـ أقول يدل
 عليه قول السراجية والاول اصح اذا لم يكن المفتي بمجتهد فهو صريح في أن المجتهد يعي من كل أهلا للنظر في
 الدليل يتبع من الاقوال ما كان أقوى دليلا ولا اتسع الترتيب السابق ومن هذا تراهم قدس بحون قول
 بعض أصحابه على قوله كل نحو اول زفر وحده في سبع عشرة مقسلة متتابع ما رجوه لانهم أهل النظر في
 الدليل ولم يدكر ما اذا اختلفت الاريات عن الامام أولم يوجد صفة مولاهن أعجابه رواية أصلا في الاول
 يؤخذ فتواها حجة كافي الخوافي ثم قال والامام يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب طاهر وبكلامه

والاصح كافي السراجية
 وغيره انه يعني بقول الامام
 على الاطلاق، قول الثاني
 ثم يقول الثالث ثم يقول
 زفر والحسن بن ياد وصح
 في الخوافي القدسي قوة
 المدرك

المشايع المتأخر ون قول واحد يؤخذ به فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثر ثم الأكثر من مما اعتد عليه
 الكبار المعروفون منهم كآبي حفص وآبي جعفر وآبي الليث والطحاوي وغيرهم ممن يعتمد عليه وإن لم يوجد
 منهم جواب السنة نصا يطر المقتضى بها نظراً وأمل وتدبر واجتمع ليدفع ما يقرب بالحر وروح عن العهدة
 ولا يشككم بها سزاو يفتي الله تعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتخذ سر عليه إلا كل جاهل شقي اه * (نقطة) *
 قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الأعظم في العبادات مطلقاً وهو الواقع بالاستعانة ما كان عليه رواية
 كقول الخالف كإيفاء طوارة الماء المسد وتعمل والتزم فقط عند عدم غير بعيد الأمر كذا في شرح المنسبة الكبير
 للعالي في بحث التيمم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء
 والظاهر الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كإيفاء القسيو بالزانية اه أى لحصول زيادة العلم له
 به بالخبرة ولذلك رجع أبو حنيفة عن القول بأن الصدقة أفضل من سح التلوع لما جوع عرف سنة فتوى في شرح
 البيهقي أن الفتوى على قول أبي يوسف أيضاً في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة حروثها في رسالة
 ويبي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتحصيص والاطمئنان في المتون كالأختي لان اصارت
 متواترة اه وإذا كن في مسألة قيام واستحسان فالعمل على الاستحسان في مسائل معدودة مشهورة
 وفي باب قضاء الفرائض من الجرام المسئلة اذ لم تذكر في ظاهر الرواية ونسبت في رواية أخرى تميم المصير اليها
 اه وفي آخر المستقصى للامام النسفي اذ ذكر في المسئلة ثلاثة أقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسطة
 اه وفي شرح المدينة ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذ اوافقها رواية اه ذكر في واحسان الصلابة
 معرض ترجيح رواية وجوب بالرفع من الركوع والسجود لادلة الواردة مع أنها خلاف الرواية المشهورة
 عن الامام (قوله وفي وقف الجراي آخر) هذا المحمول على ما دلل يمكن لفظ التحصيص في أحدهما أكس
 الآخر كما فاده ح أى ولا يجزى بل يشرع الا كذلك أى أقول ويبي تقييد التعبير أيضاً بما دلل يمكن
 أحد القولين في المتون لما قدمناه فاعن البيهقي وابي في قضاء الفرائض من الجرام من اذ اختلف التحصيص
 والفتوى فالعمل بما وافق المتون أولى اه وكذا لو كان أحدهما في الشروح والآخري في الفتاوى لما
 صرحوا به من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا
 عند التصريح بتحصيص كل من القولين أو عدم التصريح أصلاً أما لو ذكرت مسألة في المتون ولم
 يصرحوا بتحصيصها بل صرحوا بتحصيص مقابها فقد أفاض العلم ما قسم ترجيح الثاني لانه يصحح صريح وما في
 المتون تصحح التزامي التحصيص الصريح مقدم على التحصيص الانترامي أى التزام المتون ذكرها هو الصحيح في
 المذهب وكذا لا يتخير لو كان أحدهما قول الامام والآخري قول غيره لانه لما تعارض التحصيصان تساقطا
 ذكر جعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الحبرية المقررة بأنه لا يفيق ويعمل الا
 بقول الامام الاطعم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيره ما لا ضرورة كسئلة المراجعة وان
 صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المقدم اه وفي الجرح عند الكلام
 على أوقات الصلاة وبمن كذب القضاة يقول الامام بل يجب وان لم يعلم من أن قال اه وكذا لو
 علوا أحدهما مدون الا حركان التعليل ترجيحاً للمعان كإفاد الريلي في فتاوى من كذب العصب وكذا لو
 كان أحدهما استحساناً الا حرقاً سالان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى قد قدمه فيرجع اليه
 عند التعارض وكذا لو كان أحدهما ظاهر الرواية وقد صرح في كذب الرضاع عن الجرح حيث قال الفتوى
 اذا اختلفت كل التراجع لظاهر الرواية وفيه من باب المصرف اذا اختلف التحصيص وحسب الفحص عن
 ظاهر الرواية والى جوع البها وكذا لو كان أحدهما أنفم للوقف لمسألة في الوقف والاحكام أنه يفي
 بكل ما هو أنفم للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان أحدهما قول الأكثر من ما قدمناه عن الحواي
 والخاص أنه اذا كان لأحد القولين من مرجع الى الآخر ثم صحح المشايخ كل من القولين ينبغي أن يكون

مطالب
 اذا تعارض التحصيص

وفي وقف البصر وغيره متى
 كان في المسئلة قولان
 مصححان حازا لقضاء والافتاء
 أحدهما وفي أول المصنفات
 أما العلامات للافتاء فقوله

وعليه الفتوى وبه يقتضيه
 بأخذ وعليه الاعتماد
 وعليه العمل اليوم وعليه
 الامتثال وهو الصحيح أو الأصح
 أو الأظهر أو الأشبه أو
 الوجه أو المختار ونحوها
 مما ذكر في حاشية البردوي
 اه وقال شيخنا الزملي في
 فتاويه وبعض اللفاظ
 أكد من بعض لفظ
 الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح والأصح والأشبه
 وعسيرها ولفظا وبه يقتضيه
 أكد من الفتوى عليه
 والأصح أكد من الصحيح
 والأصح أكد من
 الاحتياط انتهى فالتلخيص
 في شرح المدة الحاشي عند
 قوله ولا يجوز من مصنف
 الإبهام إذا تعارض إمامان
 معتبران عسير أحدهما
 بالصحيح والأصح والأصح
 فالأصح بالصحيح أو لا ثم
 اتفق على أنه صحيح والأصح
 بالمتفق أو في ملخصه ثم
 رأيت في رسالة آداب المفتي
 إذا دلت رواية في كتاب
 معتد بالأصح أو الأولى أو
 الأولى أو غيرها فاصله أن
 يقتضيها وبها يتفاهر أيضا
 بأشياء وإذا دلت بالصحيح
 أو المأخوذ به أو به يقتضيه
 عليه الفتوى لم يتفاهر

للمأخوذ به ما كان له مرجح لأن ذلك المرجح يزول بعد التصحيح فيبقى جبراً يادونه ثم لا يرد في الآخرة هذا ما ظهر
 لي من بعض الفتاح العظيم (قوله وعليه الفتوى) مشتق من الفتوى وهو الشايع القوي وسبب بلان
 المفتي بقوى السائل بجواب حادثه من عدم الزيادة عن شرح الجمع للفتوى والمراد بالاشارة فيهما ملاحظة
 ما أباعته الفتوى من القوة والحدوث لاحقة منه كاقبال (قوله وعليه عمل اليوم) المراد اليوم مطلق
 الزمان وأل فيه لغو وروا الأضادة على معنى في وهي من الله المصدر الزمانه كصوم رمضان أي عليه عمل
 الناس في هذا الزمان الخاص (قوله أو الأشبه) قال في البرازيتمناه الله المصنوع ورواية والراجح
 دوايه فيكون عليه الفتوى اه والرواية بالدلالة المهمة تسعمل بمعنى الدليل كافي المستصفي (قوله أو
 الوجه) أي الأظهر وبهما من حيث أن دلالته الدليل عليه متخذه طاهرة أكثر من غيره (قوله ونحوها)
 كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علماءنا ط (قوله وقال شيخنا) المراد به حيث
 أطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الزملي (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتاوى
 بالالف أيضاً وهي هاء اسم لفتاوى شيخه المشهور العلامة الفقاوي الحسبي به لفظ البر به وقد كذا في
 آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أي أقوى فتقدم على غيره وهذا التقدير راجع لأصح كما
 يقدره ما يأتي عن شرح المدة (قوله فاعطى الفتوى) أي اللفظ الذي به جرى عمل الفتوى الأصلية نأى
 صيغة عبر بها ط (قوله أكد من لفظ الصحيح الخ) لا بمقابل الصحيح أو الأصح ونحوه قد يكون هو المفتي به
 لكونه هو الأحوط أو الأرق بالناس أو الموافق لتعاليمهم وعبر ذلك بما جرى العمل في المذهب داعياً إلى
 الاتباعه فإذا صرحوا بلفظ الفتوى في قولهم علم أنه المأخوذ به وباهر في أن لفظ به نأخذ وعليه العمل
 مساو لفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الأمة لأنه يفيد الإجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كالأحوط
 والأظهر وفي الصياغة المعنوية في مستحبات الصلاة اللفظة الفتوى أكدوا أن بلغ من لفظ المختار (قوله
 أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الأول بعد الحصر والمعنى أن الفتوى لا تكون
 إلا بذلك والثاني يفيد الأصحية اه اسعد الزقاق (قوله والأصح أكد من الصحيح) هذا هو المشهور
 عند الجمهور لأن الأصح مقال للصحيح وهو أي الصحيح مقابل للصحيح لكن في حاشي الاشياء البيروني يعني
 أن يفيد ذلك ما غالب لا يوجد ما قبل الأصح الرواية الشاذة كما في شرح الجمع اه اسعد الزقاق (قوله
 والأحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عجز به بفضل ط والاحتياط العمل بانوى الدليلين
 كإلى النهر (قوله قلت لكن الخ) استدراك على ما يفهم من كلام الزملي حيث ذكر أن بعض هذه اللفاظ
 أكد من بعض فانه طاهر في أن مراده تقديم الآخر كدلى غيره ولا يلزم منه تقديم الأصح على الصحيح وهو
 مخالف لما في شرح المسببة وأما كون مراده مجرد بيان أن الأصح أكد منه في فعل التفضيل وذلك
 لا يأتي بتقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البره على أنه لا يأتى في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد
 ولا معنى لاستدراكه لا يقتضيه على غيره كالأصح فاهم ويدل على أن مراده ما قلناه أو لا ما قلناه في الحسبي به
 أصلي كتاب الكفاية بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو الأصح وعليه
 الفتوى اه (قوله إمامان معتبران) أحسن أمه الترجيح ط (قوله لا نهما اتفاق الخ) أي وابعد أحدهما
 يجعل الآخر أصح قلت والعله لا يخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والوجه والأحوط والاحتياط والأحوط
 فأده ط (قوله إذا دلت رواية الخ) أي جعل في دليلها أي في آخرها والمبادر من هذه اللة باردة أن التديل
 بالصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض من الصحيح لكن إذا كان التصحيح بصيغة أفضل
 التفضيل فأدأ الرواية المخالفة صحيحة أيضاً اللة الاتباع بأي شاءهما وإن كان الأولى تقديم الأولى في زيادة
 الصحة فيها وسكنت عنه لظهوره وأما إذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح
 والمأخوذ به ونحوهما لم يقدر ضعف الرواية المخالفة لغير الاتباع فلهما المسألة أي أن الفتوى بالمرجوح

جهل وهذا بخلاف ما إذا وجد التصحيح في سلك آخر للرواية الأخرى فإن الأولى تقدم إلا كدمهما أو
 المتفق عليه على الخلاف الماروبه ظهر أن هذا تفصيل آخر زاد على ما مر غير مخالفه فاهم (قوله إلا إذا
 كان المصحح استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطريقين والمستثنى منه فيما إذا لم يزل
 مخالفاً له بشئ كما مر فائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف الجرح وبين المراد من التخيير فليس فيه تكرار
 فاهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذي شرح به كتابه الوافي أصل
 السكتز والظاهر الثاني (قوله فيختار الأقوى) أي أن كان من أهل الطرق الدليل أو من العلماء على ذلك
 ولا تفسر ما قدمناه من شدة قبول التغيير (قوله والألق) أي زمانه والأصل الذي يراه مناسباً في تلك الواقعة
 (قوله ملحظاً) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم أن اتفق عليه أصحابنا بقي به قطعاً ولا أماناً بل يصح
 المشايخ أحد القولين به أو كلاهما ولولا في الثالث بتفسير الترتيب بأن يفتي بقول أي حنفية ثم يقول
 أي يوسف المصحح أو يعترف بالدليل وقدم التوفيق وفي الأول أن كان التصحيح باطل التفضيل خبره المقتضى
 والأدلة بل يفتي بالمصحح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة وفي الثاني أماناً بكون أحدهما باطل التفضيل
 أو لا في الأول بل يفتي بالأصح وهو المقول عن الحنفية وقيل بالمصحح وهو المقول عن شرح المشية وفي
 الثاني يخبر النسفي وهو المقول عن وقف الجرح الرسالة فأداه (قوله في تصحيحه) أي في كتابه المسمى
 بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القندوري (قوله لا فرق) أي من حيث أن كلا منهما لا يجوز له
 العمل بالنسبة بل عليه اتباع ما روي عنه في كل واقعة وإن كان المفتي يخبره والقاضي ما لم يزل المراد
 حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فاهم (قوله وإن الحكم والفتيا المصحح) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة
 الشرنبلالي في رسالته العقد العريذ في حوزة التقليد مقتضى مذهب الشافعي كقوله السبكي مع العمل
 بالقول المرجوح في القضاء والافتادون العمل لنفسه ومذهب الحنفية للمع من المرجوح حتى لنفسه
 لكون المرجوح صار منسوحاً له بالحجة وقيد السبكي بالماضي أي الذي لا رأي له يعرف به معنى
 الموضوع حيث قال هل يجوز للإنسان العمل بالمصحح من الرواية في حق نفسه ثم إذا كان له رأي أماداً
 كان عاملاً أم أنه لا يمكن مقتضى تقييده في الرأي أنه لا يجوز للماضي ذلك قال شخراة والروايات العالم الذي
 يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الرواية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفاً لمذهب أهله
 قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض الجرح في بحث ألوان الدماء أقوالاً الضعيفة ثم قال
 وفي المراجع عن غير الاعتدال في مقتضى شئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة وطالب التفسير كان حسناً
 وكذا قول أبي يوسف في المني إذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به العمل بضعف وأجازوا العمل به للمساواة
 أو الضعف الذي حاف الرية كحاشيتي في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول المرجوح) كقول
 محمد مع وجود قول أبي يوسف إذا لم يصحح أو يتوجهه وأقوى من هذا بالاطلاق الاعتناء بخلاف ظاهر الرواية
 إذا لم يصح أو لا الاعتناء بالقول المرجوح عنه أهـ ح (قوله وأن الحكم الملق) المراد بالحكم الحكم الوصي
 كالحجة مثاله متروك من سال من يدينه وليس امرأة ثم قال في صحة هذا الصلة ما لم يقتضه مذهب الشافعي
 والحنفى والتقليد باطل وصحة مشيئة أهـ ح (قوله وأن الرجوع المصحح) صرح بذلك الحق ابن النعمان
 في تحريره ومثله في أصول الاتدى وأساس الحجاب وجميع الجوامع وهو محمول كقالب الس حرو والرسلى في
 شرحهما على المباح وأساس فاسم في حاشيته على ما إذا بقي من آثار الفعل السابق أثر يرد إلى تليق العمل
 نسي لا يقر له كل من المذهبين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة
 واحدة وكذا قول أبي سبيو تزوجته بطلاقها مكرهاً ثم كنع آخرها مقلداً للحنفي بطلاق المكره ثم أفتاه شافعي
 بعدم الحنفية فيمنع عليه أن يها الأول مقلداً للشافعي والثانية مقلداً للحنفي أو هو محمول على مع التقليد في
 تلك الحادثة بعينها أمثالها كما مر حبه الإمام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كالموصلين لظاهر ما مر

مطالع

لا يجوز العمل بالضعيف
 حتى لنفسه عندما

الإذا كان في الهداية مثلاً
 هو المصحح وفي الكافي
 بمخالفة هو المصحح فخصير
 فيختار الأقوى عنده
 والألبق والأصلح أهـ
 فالحفظ وحاصل ما ذكره
 الشيخ فاسم في تصحيحه أنه
 لا فرق بين المفتي والقاضي
 إلا أن المفتي يخبر عن الحكم
 والقاضي مسلم به وأن
 الحكم والفتيا بالتول
 المرجوح جهل وحرف
 للاجتماع وأن الحكم
 الملق باطل بالإجماع وأن
 الرجوع عن التقليد يرد
 العمل باطل إنفاً وهو
 المختار في المذهب

مطالع

في حكم التقليد الرجوع
 ٥٥

الرأس مقلدا للبحر فليس له إقبالها باعتقاد من ومسح السكل مقلدا للمالك وأما الوصولي فوما على مذهب
وأود أن يصل يوما آخر على غيره فلا عثم منه على أن قد دعوى الاتفاق نظرا لقد حتى الخلاف فنجوز اتساع
الغالب بالحوار كذا فأداه العلامة الشرنبلالي في العقد الفردي ثم قال بعدد كرمه عن أهل المذهب
صريحة بالحوار وكلام طويل فحصل مما ذكرناه أنه ليس على الإنسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له
العمل بما يخالف ماعه على مذهبه مقلدا فيه غير إمامه مستحجعا بشروطه يعمل بأمر من متفادين في
حادثتين لا يتعلق لواحدة منهما بالآخر وليس له انطالق على ما فعله بتقليد إمام آخر لأن إضفاء الفعل كله ضياء
القاضي لا ينفذ وقال أيضا إن له التقليد بعد العمل كما دأب على ما مضى على مذهبه ثم تبين بطلانها في
مذهبه، وصحها على مذهب غيره وله تقليد ما يحترى بتلك الصلاة على ما قال في النزاع بأنه روى عن أبي يوسف
أنه صلى الجمعة بمسجد سليمان الحام ثم أخبره أنه رفته يستفي بتر الحام فقال يأخذ بقول أخواننا من أهل المدينة
إذا بلغ المساء قلن لم يعمل حدثا اه **(قوله)** وأن الخلاف أي بين الإمام وصاحبه فيما إذا قضى بعينه رأيه
عمدا هل ينفذ تعدد نعم في أضغ الروايتين عندهما لا كلفا للحرير وقال شارحه نص في الهداية
والحلي على أن الفتوى على قولهما بعدم الفاذي للعمود ههنا وهو مة قدم على ما في الفتاوى الصغرى
والحاشية من أن الفتوى على قوله لأن المجتهد مأور بالعدل يقتضى طهرا جاعا لو هذا خلاف معتصم طه
اه وقد استشكل بعضهم هذه المسئلة على قول الأصوليين أن المجتهد إذا اجتهد في واقعة حكم يتبع عليه
تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل اجتهدا فيها والاكثر على المنع فهذه المسئلة تطول دعوى
الاتفاق وأحسب في الخبرين قول الإمام بالمذا لأوضح حل الإقدام على هذا القضاء ثم وقع في بعض
المواضع ذكر الخلاف في الحل وبحسب ترجيح رواية علمه اه وحيد فلا إشكال فافهم **(قوله)** وأما
المقلد الخ نقل في القنية عن الشيخ وغيره وحزمه الحق في دفع الغدير وتقليده العلامة فامم ودعى في البحر
أن المقلد إذا قضى بغيره أو بربواية صعبة أو يقول لصعد ينفذ وأقوى ما قلناه من أن النزاع بين
شرح الطحاوي إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالهوى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس له غيره
نفذه، وله أن ينفذه كذا في مجتهد وقال الثاني ليس له أن ينفذه أيضا اه قال في البرهان في الفقه يجب أن
يقول عليه في المذهب وما في النزاع بمجمل على أنه رواية عهدهما قد صاوى الأمر أن هذا منزل بركة الناس
لهم، وقد مر عهدهما في المجتهد أنه لا ينفذ المقلد أولى اه **(قوله)** في منشوره المنشور ما كان غير مختوم من
كتب الساطن فامم **(قوله)** فكيف بخلاف مذهبه أي فكيف ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه لأنه إذا انتهاه
عن القضاء بالأقوال الضعيفة في مذهبه لا ينفذ قضاءه فيها فضلا عن مذهبه بالأولى وحتى ذلك على ما قالوا
أن قولية القضاء تحصى بالزمان والمكان والشخص ولو ولاد الساطن أمة صا في زمان مخصوص أو مكان
مخصوص أو على جماعة مخصوصين تبين ذلك لأنه بائنه عهده ولو نهاه عن سماع بعض المسائل لم ينفذ حكمه
فيها كما دأبهم عن سماع حادثة قضى عليها جس عشرة سنة بلا مانع شرعي والحصم مسكرو قد ذكر الجوى في
حاشية الشياه أن علامة سلاطين زمانا إذا تولى أحدهم عرض عليه قانون من قبله وأمر بإبائه **(قوله)**
ويقتض لا صاحبة إلا أنه إذا كان معزولا بالاسبب لم يدر كرا يصح له قضاء حتى ينفذ لأن القضاء إنما
يكون للثابت الآن ينفذ أنه قضاء بحسب الظاهر ط **(قوله)** قال في البرهان هو شرح مذهب الرجن
كلها العلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الأوقاف **(قوله)** بالواجد هي أم رأس الحلم
كافي المعرب والكلام كناية عن غاية التمسك كأن قولهم محض حتى بدت فواجهه صار عن المبالغة الصل
والالتماس وبالصلح عادة كحقيقة الإمام الزنجشیری **(قوله)** دم أمر الأمير الخ تصديق للمسلم واستدراك
بأمر آخر كالاستثناء مما ذهب به هكذا عرف المصنف في مثل هذا التركيب **(قوله)** ينفذ أمره ان كان المراد
بالأمر الطلب بالأداء فظاهر وعليه فالمراد بالاداء جود الامتثال وهذا الذي رأيت في سير التاتار حاشية

وأن الخلاف خاص بالقضاء
المجتهد وأما المقلد فلا ينفذ
قضاءه بخلاف مذهبه أصلا
كأبي القنية قلت ولا سيما
في زماننا من السلاطين
يصف في منشوره على غيره
عن القضاء بالاقوال
الضعيفة فكيف بخلاف
مذهبه ويكون معزولا
بالنسبة لعين المجتهد من
مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه
وبعض كاسم في قضاء
الفتوى والبرهان وغيره
قال في البرهان وهذا صريح
الحق الذي يصف عليه
بالواجد نعم أمر الأمير
متى صادف وصلا لمجتهدا
فيه نفذ أمره

الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذ امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر ان يطيعه وفي ذلك الا ان يكون المأمور به معصية يتيقن اه ولكن لا يحمل اذ كرهه انما وان كان المراد به القضاء فقد مر ان القول بالصغير في حكم المنسوخ وان الحكم به جهل وحرف لا لاجماع على ان الامير ليس له القضاء الا في بعض من الامام فار في الاشياء التي رضاء الامير الذي تولى القضاء وكذلك كان له الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقط لما لا يجوز كذا في الماتعة وقد اُتيت بآثار تولية ما شامر قاضيا للحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلا لانه لم يعرض اليه ذلك اه (قوله سير) جميع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في معاربه هداية (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام عن غير واسطة ط قال في المعبر وقالوا السير الكبير موصوفه وانصفة للذكر لقيامه بمقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسيرة الكبير خطا لتمام الصبر وجامع الكبير اه (قوله وأما اقتيد داخ) فيه امران الاول ان المجتهد المطلق أحد السبعة الثاني ان بعض السبعة ليسوا بمجتهدين خصوصاً السابعة فكان عليه ان يقول والقهاء على سبعم مراتب وقد اوضحها الحق في اس كتابنا في بعض رسائله فقال لا بد لمحقق ان يعمل حال من يبقى بقوله ولا يكفيه معرفته بامه ونسبه بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الزيادة وطبقته من طبقات الفقهاء ليس كقول علي بصير في التمييز بين القائلين المتخالفين وفرد كفاية في الترتيب بين القوابل للمعارضي الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعه رضي الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول وبتأويله في غيرهم الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب أبي حنيفة القادري على استمراخ الاحكام من الادلة على مقتضى القواعد التي قررناها استادهم اوشنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكن بقدرونه في قواعد الاصول لوجه يتنازرون عن المعارض في المذهب كالشافعي وغيره المعاصرين في الاحكام غير مقلدين في الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا يصح فيها صاحب المذهب كالخفاف ابي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الخوافي وشمس الأئمة السرخسي وغير الاسلام البرودي وغير الذين قضت وأمثالهم فانهم لا يقدرون على شئ من المسئلة في الاصول ولا في الفروع لكنهم يستطيعون الاحكام في المسائل التي لا يصح فيها على حسب الاصول والقواعد الاربعة طبقة اصحاب التصريح من المعاصرين كالرواري وامرانه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا لكنهم لاحاطتهم بالاصول ووضعتهم للما حديققدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم مبهم مجمل لا من منقول عن صاحب المذهب أو أحدث أمهانه أو بهم ونظرهم في الاصول والمقاييس على أمثاله ونظرهم في الفروع وما في الهداية من قوله كذا في تصريح الكرخي وغيره في الرأى وهذا القيسيل الحامسة طبقة اصحاب الترجيح من القادريين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأما الهاشمي وشأنهم تفضل بعض الروايات على بعض قولهم هذا أولى وهذا أصح رواية وهذا أقوى للناس والسادسة طبقة المقلدين القادريين على التمييز بين الاقوي والقوي والاصيف ونظار المذهب والرواية الباردة كالاصحاب اتون المقسمة من المتأخرين مثل صاحب الكرخي وصاحب الحارثي واصلب اوقية وصاحب المجمع وشأنهم ان لا يقولوا الا قول المردودة والروايات الضعيفة والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين العث والسبعي اه بوع اختصار (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والحواس مأخوذ من تصح الشيخ باسم (قوله) كالأوتوا في جانبهم أي كمنعهم لو كانوا أجلاء أو ثقاتاً بذلك فانه لا يستعان بهم (قوله بلارحج) أي صريحاً أو صريحاً ظاهر محاذ كمرساقوا الصبي ما بهما له عده قوله وفي وقت الضرر فانه اذا كان أحد القوابل ظاهر الرواية والاخر غير ظاهر صرحوا الجبال ان لا يعدل عن ظاهر الرواية وهو ترجح صريح

كافي سير التواريخ وشرح
السير الكبير لمطبقنا وقد
ذكر وال المجتهد المطلق قد
قدروا ما المقيد على سبع
مراتب مشهوراً ما نص
عليها تساع ما رجوعها
صحة كالأوتوا في جانبهم
فان قلت قد يحكون أقوالاً
بلا ترجح وقد يختلفون
في الصحيح قلت يعمل بثل
ما عسلا من اعتبار تعبير
العرف وأحوال الناس
وما هو الاوفق وما ظهر
عابا التعامل

مطلد —

في طبقات الفقهاء

لذلك ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بل أثر جميع مخرج لمقاتله وكذا لو كان أحد القولين في المتون أو الشروح أو كقول الامام أو كان هو الاستعسان في عسبره استثنى أو كان أجمع للوقف **(قوله وما توى وجهه)** أي دله المعقول الحاصل لا المستحصل لأنه رتبة المتهند **(قوله ولا يتناول وجوده)** أي الموجدون أو الزمان **(قوله حقيقة)** الظاهر وجوهه إلى قوله ولا يتناول وجوده لأنه حقيقة المقياس من حق الامور إذا ثبت واليقين ثابت ولذا عطف عليها قوله لا طوارح بذلك أخذ بما رواه الجباري من قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفتان مني طاهرتين على الحق حتى يأتي أمر الله ورواية حتى تأتي الساعة **(قوله وعلى من لم يعبر)** أي شيئا عمدا كركا كثر انقضاء العتق في رماه بالآحاد من المناسب للبال والمرات وعبر على العبادة لوجوب الامر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكرا إن كنتم لا تعلمون **(قوله فاسأل الله التوفيق)** أي إلى اتباع الرأى بعد الاتعة وما واصل إلى رابعة لأنه هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء أو الاقتناء والتوفيق خلق قدرة الطاعة في البدن مع الدواعي إليها **(قوله والقول)** أي قبول سمع في هذا الكتاب بان يكون حاصلا وجه الكرم ليحصل به المع العجب والثواب العظيم **(قوله تحاء)** متعلق بمحذوف حال من فاعل يسأل أي سألته متوسلين طلبت البهالة لقسمة لأنه لا يتجرز إلا بالله تعالى أو بسقفة من صفاته والجاه القدر والمهرة فالمرس **(قوله كيف لا)** أي كيف لانسأله القول وقد يسهل الله تعالى ما يفيد الطن بحصوله **(قوله في الروضة)** هي ما بين المير والقد الشريف وتطلق على جميع المسجود السوي أيضا كالمصرح به بعض العلماء وعليه يظهر قوله تحاء وجهه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لأنه على المعنى الأول لا يمكن، واجهة الوحده الشريف **(قوله والنبالة)** أي الشجاعة كأي القاموس **(قوله الصراعي)** تشبيه صراع كرم بال وهو الادرو يقال له أيضا صرع كعصر كأي القاموس وثنية الثاني صرغين كعصرين فاهم **(قوله ثم تحاء)** صطف على تحاء الاول لأنه ادعاء الحقيق تحاء صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي تحاء الكعبة ط **(قوله والحطيم)** أي اعظمهم معنى لأنه حطيم من البيت وأخرح والباطل لأنه يحطيم الدروب ط **(قوله والمقام)** أي مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال ساء اليه البيت الشريف وتبل غير ذلك ط **(قوله المبسر)** أي المسهل ويتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوقيف وان صرح معناه على ما هو المشهور **(قوله لثمام)** مصدر تهم واسم لثيم به الشيء كأي القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوع التهام وكذا يقول أسير الدروب ط مع هذه الاوراق واسم لثيم مولد الكرم متوسلا بسببه العفليم وبكل دى جاء عمده تعالى أن عن عليه كرم ما وصله بقبول هذا السعي والنفق به العباد في عملة البلاد و بلوع المرام يحسن الختم والاحتتام آمين

﴿بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة﴾

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار أمور الدرس على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات والعقوبات والآلات ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة كأثر الصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة العاوضات المبالسة والمناسكات والمماسمات والامانات والتركات والعقوبات خمسة القصاص وحده السرقة والزنا والقدف والردة **(قوله اهتماما بشأها)** وجهه أن العبادات تخلق الايمان بالله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون **(قوله والصلاة الخ)** شروعي بيان وجه تقديم الصلاة على غيرها من العبادات وتقدم الطهارة عليها **(قوله نالية للايمان)** أي نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وكذلك نبى الاسلام على جس عمر (أقول) ودواعيها بان أول واجب بعد الايمان في الدواعي الصلاة لتسريع أسبابها بخلاف كالمصوم والحج ووجوب بال أول ما لوجب الشهادة بان ثم الصلاة ثم الزكاة كالمصرح به ابن حجر في شرح الاربعين وصلا كما قال الشرنبلاني ان الاجماع معقد على أصلها بدليل أي الاجماع أفضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها **(قوله والطهارة مفادها الخ)** أي وما كان

وما توى وجهه ولا يتناول وجوده من غير هذا حقيقة لا طنا وعلى من لم يعبر أن يرجع لمن يعبر لبراءة فتمت فسال الله تعالى التوفيق والقبول بحجة الرسول كيف لا وقد سأل الله تعالى ابتداءه يتيممه في الرخصة المحروسة والقضاء المأثورة تجاه وجه صاحب الرسالة وحائر الكمال والنبالة وضجعية الخليلي الاضراء بين الكلامي رضي الله عما جاء وعن سائر الصالحين أجمعين والدينا وما قلدهم باحسان إلى يوم الدين ثم تحاء الكعبة الشريفة تحت الميرابوى الطهارة والمقام والله الميسر للتمام

﴿كتاب الطهارة﴾

قدمت العبادات على غيرها اهتماما بشأها والصلاة نالية للايمان والطهارة مفتاحها

مقتاح الشئ وشرطه فهو مقدم عليه طبعاً يقدم وصفاً (قوله بالنص) وهو ما رواه السوطي في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتح الصلاة لله وهو وحده حسن قال الرافعي الطهور رضى الله عنه في ما يفتيهم ويجوز الاعتقاد العمل بما يفتي به إلا أنه قال إن العربي هذا يجازيهم بها من غير علمه ذلك أن الحديث ما عندهم كالمعنى المحدث حتى إذا قوضاً على القول وهذه استعمارة بدعية لا يقدر عليها إلا السوء اهـ من شرحه المعلق (قوله ما يختص) الأصل في لفظة الخصوص وما يفتى عنه أن يستعمل بأدخال الساعات على المقصود عليه أى ما له الخاصة يقال خص المال بريد أى المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصود أى الخاصة كقولك اخص بريدك المال وما من قبل الأول ادلاحي أن الخاصة متى اشترط الطهارة دون الصلاة طاعتها أنها شرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها إلى غيره من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكانت خاصة أن يقال تختص الصلاة ما فيها والمراد أنها شرط صحة فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصعدونها ولا يرد البنية لأنها ليست مشتقة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادت ولا يستقبل القبلة فإنه قبل بشرط كفى الصلاة على الماء أو صلاة السجود من مرض وهو موثقه ستر العورة أو ما وجوبه في خارجها ليس على سبيل الشرطية (قوله لازم لها في كل الأركان) أقول لم تطهر في فائدة هذا القيد في كلامه نعم ذكره الجوزي عند التعليل بعدم السقوط أصلاً للاختراع البنية لأنها لا يشترط استعمالها لكل ركعة وقد علمت الاختراع البنية باختصاص على أنه مذكور في الفض أن الطهارة قد تسقط أصلاً فليس شرطاً لتمامها أو أن يرد لها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانهما كالمطهر في ذلك تأمل (قوله وما قبل) فائده الامام السبكي صاحب النهاية وهو أول شرح للهداية (قوله لا يسقط أصلاً) أى لا يسقط لعدم الاعتذار بنية (قوله فأكد الطهورين) أى الماء والتراب كجس وتيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أى شرط لا يسقط أصلاً (قوله مردود كل ذلك) أى كل من دعوى عدم سقوط الطهارة أصلاً وأما فائدة الطهورين يؤخر عن البنية لا تسقط أيضاً حتى ردها الثلاثة فيمرتب (قوله أما البنية) أى أما وجه الدعى فدعى عدم سقوط البنية أصلاً وهذا الرد الذي بعده لصاحب النهر (قوله في القضية وغيرها) كالجنسي وهو أيضاً للعلماء مختار من مجموع الزايد صاحب القضية وكل القضية مشهور بصحة الرواية وقد نقل هذا الفرع من شرح الصاوي (قوله تنكف البنية بلسانه) إطلاق اللفظ مجازاً أى لأن النية عمل القلب لا اللسان وأما المذكور باللسان كلام من ثم حتى الإسماع على كونها بالقلب فقد سقطت البنية لها العذر فقد سقط القول بعدم سقوطها في أن التلطف من العجز كان غير شرط فلا إشكال ولذا اختار في الهداية أن التلطف من العجز لم يفتقر إلى عجزه وان كان شرطاً كما هو المتأخر من كلام القضية وروى عليه ما في الحلية شرح المشية لا أرى حاجاً إليه نصيب بل رأى وهو مجموع الآن يظهر دليله وأقر في المح (أقول) وما قاله الجوزي من أنه بحيث كان لا يقدر على نية القلب صارت ذكر ما بالان أصلاً لا لأنه دعوى بلا دليل وأيضاً هو مشتركة الزايد فان نصب الشرط الأصلية لا بد لها من دليل أيضاً وهذا كما مضى كذا الفرع المذكور من تخارجت بعض المتأخرين كما هو ظاهر أماراً كان مقولاً عن المنبه دلائلهم المقادير دليله (قوله بوجه من حجة) قد به له لو كل سلباً محص على الجدار قصد التيمم وسكت عن الرأس لأن استئصاله حرج والوطء في حيد التيمم ولكن سقطت اقتدرت وهما البدان اهـ ح (قوله يصلى بلا وضوء) أى سقط قولهم أن الطهارة لا تسقط أصلاً لكن ذكر الجوزي في رسالته أنه قد قبل المراد بعدم السقوط لعدم ما هو به ما كان في الجله وما هاراجع إلى زوال الأهلية لعدم الحلية على أن التلطف في مادة واحدة لما يقع لا يندرج في السكينة فلا يفتى على أصحاب الروية (قوله وأما فائدة الطهورين) هذا من الشارح للدعوى الوسطى ط (قوله تنكف) أى باللسان وجوباً فتركه ويسجد بوجه كما يابساوا الأوتى فأنتم بعيد كما

بالنص وشرط بها مختص
لازم لها في كل الأركان
وما قبل قدمت لكونها
شرطاً لا يسقط أصلاً ولذا
فائدة الطهورين يؤخر الصلاة
وما أورد من أن النية
كذلك مردود كل ذلك أما
النية في القضية وغيرها من
قوات عليه المهم تنكف
النية بلسانه وأما الطهارة
في الطهارة وغيرها من
قوات يدها ورجلها بوجه
حرجة يصلى بلا وضوء ولا
تيمم ولا يفتى في الأصح وأما
فائدة الطهورين ففي
الفض وغيرها ينكف
عندهما واليه يرجع
الامام وعابه الفتوى قلت

قال بعض الأفاضل

أ (قوله أقول لم يظهر الخ) فيه
أن فائدة الخواص الاستقبال
والستر لا لاخراج البنية
المعترض هو عليه بانها
حرجت عبادة الاختصاص
الح ودعوى مساواة
الطهارة للاستقبال والستر
سيأتي رد هاتين لأن الحلي

وط اهـ

٣ قوله لا بد لها هكذا
بطله ليس الأولى لا بد له
بلاحي اهـ

سما يأتى التيمم ويقتل طه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه أن هذا لا يصلح رد الان هدهد سورة الاذ لا يست بملة
 حقيقة لما أنه يطالب بعد ذلك بفعلها ولذا قال ح الاولى المداينة بالمداينة أى اذا اوصا على السيلان
 وصلى فى الوقت فانه يصدق عليه أنه صلى بغير طهارة وفيه انظر لان هذه الطهارة من المعدوم معتبرة تسرعاً اه
(قوله وبه) أى عملى الظاهر به لانه الذى يتضرع كره ط **(قوله غير مكفر)** أشار به الى الرد على بعض
 المشايخ حيث قال الحنابلة أنه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بانثوى النقص والى غير القسالة لجواز
 الاخيرين حاله العذر بخلاف الاولى فانه لا يؤتى بمحال فكيف قال اصدر الشيعيون ما يحد كره فى
 الخلاصة والشيخين فو بحث فيه فى الحلية بنوحى أحدهما ما أشار اليه الشارح فانه ما أن الجواز به رد لا يؤتى
 فى عدم الاكثرة بل بعد لان الموجب للاكفر فى هذه المسائل هو الاستهانة حيث تمت الاستهانة فى الحال
 تساوى الكل فى الاكفر وحيث انتفى ما تساوى فى عدمه وذلك لانه ليس حكم القصر من لزوم الكفر
 بتركه والاكال كل تارك له فرض كافر او اعما حكمه لزوم الكفر بجمعه بلا شبهة قد ائنه اه لمصالحى
 والاستهانة فى حكم الخلود **(قوله كفى الحانية)** حيث قال بعد كره الخلاف فى مسئلة الصلاة لا طهارة
 وان الاكفر روى الوداد وفى طاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذا صلى لاعلى وجه
 الاستهانة بالدين فان كان على وجه الاستهانة ينبغى أن يكون كفراً بعد الكل اه **(أقول)** وهما مؤيد لما
 بحثه فى الحلية لكن بعد اعتبار كونه مستحقة ومستهما بالدين كما علمت كلام الحانية وهو عيب الاستهانة
 والنظرية به أمالو كان عيباً عد ذلك الفعل فحيه وهبما عيباً استهانة اولاً بغيره بل مجرد الكسل أو
 الجهل فنبغى أن لا يكون كفراً بعد الكل تأمل **(قوله مع العمد)** أى حال كونه صاحب العمد ط **(قوله)**
تأمل أى اختلاف بين أهل المذهب والعمد عدم التكثير كما ظهر طاهر المذهب لقالوا وقد مدسعون
 روايته فتعقلى تكثيرنا مؤسس ورواية ولو صيغة به مدسعون تأخذ الملقى والقاصى م ادون بيهوا الخلاف
 بخصوص بغير مخرج الطهارة أى ما هو فصلانه وأما عليه بغير طهارة لا من الشارح له بذلك ط **(قوله بشار)**
 أى يكتب **(قوله ثم هو)** أى كتاب الطهارة وثم الترتيب المذكور وقد تأمل للاستنباط ط **(قوله متدا)**
 أو خير أى كتاب الطهارة هذا أو هذا كتاب الطهارة واختلف فى الاول بينهما فقيل الاول لان المتدا هو
 الركن الاعظم الشديداً الحاجة اليه بما روى أولى ولا ان القور فى آخر الحلة أسهل وقيل الثانى لان الخبر
 يحا الفائدة **(قوله لفعل محذوف)** يتوخد وأقرأ **(قوله فابا يدا المتداد)** أى تعديده مع الكتب الائمة
 بلا قصد اساد كالأعداد المسرودة **(قوله بنى على السكون)** شبه الحرف فى الاهمال ط زاد القهستانى
 ويحوز الفتح على النقل والصم على الحذف اه لكن فيه أن نقل حركة الهمة شرطه كونها المقلة وقد
 يحاط بما ذكره الخشمرى فى الم انهم من أبهم فى حكم الوقوم والهمزة فى حكم الثابت وانما حدث تخفيفاً
 وألقى بتركها على ما قبلها للدلالة عليها بأمل والظاهر أنه أراد بالصم حركة الاعراب وما لحذف حذف
 المشدداً والآخر ويؤيد أنه لم يدرك حكم الاعراب بعد كرا الشارح له فى شرحه على الملقى مدرك حكم
 الاعراب قبله عرصرى تأمل **(قوله واصانته لامية)** أى على معنى لام الاختصاص أى كتاب الطهارة أى
 مختص بها **(قوله لامية)** كذا فى كثير من النسخ تبعاً للهمز والصواب ما فى بعض النسخ لامية تخفيف
 البون وتشديد اليا لاسم الى من التهى من حروف الجر ووجه ما ذكره أن التهى من البيانية بشرطها
 كون المصاف الية أصلاً للعصاف ومخالفاً لآخره وبه وأن يكون بينه وبين المصاف عموم وخصوص
 من وجه وزاد فى التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البيانية وكل ذلك مقود وهما قال فى الم وليس
 على معنى اه أى لان مصانها كون الثانى طرفاً للأول نحو مكر الليل وطالعها المصطفى فى الجمع
 واختار كونهم بجمعها وقال وهو الاوجه وان كان قليلاً اه لكن الطريقة حيث تدحاز به وهى كثيرة
(أقول) ونؤيده أنه قد يصح فى ويقال صلى كذا بنى كذا وهى من طرفة الله الى المدلول بهاء

وبه طهر أن تعد الصلاة
 بلا طهر غير مكفر كصلاته
 لغیر القبلة أو مع ثوب
 نجس وهو طاهر المذهب
 كفى الحانية وفى سير
 الوهانية
 وفى كفر من صلى بغير
 طهارة

مع العمد تخافى
 الروايات بشار
 ثم هو مكر كفاً فى استدأ
 أو خير أو مع فعل الفعل
 محذوف ما رى بالعدد
 بنى على السكون وكسر
 تخلفاً من السكسين
 واصله لامية لامية

(قوله والمتعد الخ) هذا
 لا يظهر الا اذا قلنا به صلى
 لاعلى وجه الصبر به لانه
 هو موضع الخلاف كما علمت
 وأما اذا قلنا ولو على وجه
 الصبر به يكفر بعد الكل
 كما قلناه فى الحانية اه

على أن المراد بالكتاب والفصل وهو هما من التراجم اللفاظ المعيبة الدالة على المعاني المخصوصة كجمله مختار
 من هذا المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون من طريقة الدلول في
 الدال نأمل (قوله) وهل يتوقف حده لقباً أي من جهة كونه لقباً فهو منصوب على التفسير وقد سألنا
 المراد بالحد في مثل هذا الرسم أو أراد بالقب العلم ادليس فيه ما يشعر برفع المعنى أو صنعتوا في الاستفهام
 لواقع الخلاف فيما أتوا فيه على ذلك من حيث كتبه من كتاباً اضافاً لا شبهة فيه ولا ينبغي أن يذكروا
 قبل ذلك حده القى بأن يقول هو علم على جملته من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً من المسائل مستقلة
 فهو بيان لمعنى المضاف لا للاسم القى الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع) قال الابن
 في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والركب الاضافي قبل حده لقباً يتوقف على معرفته لأن العلم
 بالركب بعد العلم بجزأيه وقيل لا يتوقف لأن التسمية سالت كلاماً من حراً به عن معناه الا فرادى وسيرت
 الجميع اسمها لشيء آخر وروى الأول بأنه أتم فائدة اه واستحسنه في النهر (أقول) أما كونه أتم فائدة فلا
 كلام فيه وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى حراً به في حيز المعطاة فهم المعنى العلمي من امرئ
 التيس مثل يتوقف على فهم ما وقع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر الشهور وان جعل معنى كل من مفرديه
 فالحق القول الثاني ولذا انصرف في الخبر وروايتوه وغيره في تعريف أصول الفقه على بيان معنى المفرد
 من حيث كونه مركباً اضافياً فقط (قوله ما كان) تفرع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل
 عن قول البحر والعبارة هو جمع الحروف لسا أو رد عليه أن الكتاب والسكابة لغة الجمع المطلق لأن التوب
 تقول كتبت الخليل إذا جمعا اه وراى البرز احتمال كونه فعالاً للمفعول كالناس بمعنى المايوس قال
 وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع (قوله لغة) منصوب على برع الخاص أو على التبرير أو على الحالة
 ويشد شرعاً واصفاً لا وبان ذلك معار ذلك في رسالتنا العوائد النجفية في أعراب الكلمات العربية
 (قوله جعل) أي الكتاب لا يصدق كونه مصداقاً للطهارة بل أعظم مهاد من الصلوة ويجوز هالاً في صدد بيان
 المضاف بجزءه كآثاره إليه (قوله شرعاً) الأولى اصطلاحاً لا للتعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان
 هو الغالب عندهم لكن قيد به نظر المقام فأداه ط (قوله عروا) أي عارضة كرسد السكالكلام
 (قوله مسائل) أي لألفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعته وتعلمه في اليهود كرفي التواريخ المركب
 التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم فتنبيه من حيث احتماله الصدق
 والكذب خبراً ومن حيث يطالب بالليل واليا ومن حيث يحصل من الدليل فينبغي من حيث يقع في العلم
 ويسئل عنه مسألة فائدة واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم
 توقف نصها على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الإصالة المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود
 أماله ودم التعريف ما كان تحتها نوع واحد ككتاب القطة واللقوق والمفقود أو أكثر كالطهارة ونحوها
 مما تحتها أنواع من الاحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صده من المسائل أو أكثر كل صنف
 يسمى فصلاً وأدب بعضهم مطلقاً بقوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل المعقوبة
 اعتبرت مستقلة مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعيتها للغير لها من مع الحقيق تابع للوصوع والوضوء
 مستتبع له وقد اعتبر المستغنيان الفارق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون بعلو قد لا يكون
 بخلاف الباب أي فانه لا بد أن يكون تامة أو مستتبعاً اه وقد يقال أن الموطأ في الكتاب حسن المسائل
 لا باعتبار نوعها وفصلها عاقلها والخشبة مراد في التعر يعول هذا قال بعض العلماء أن المسائل
 باعتبار تبعيتها تصدر بالكتاب لأن الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الأنواع عاقلها يكون معنى الجمع
 مناسباً للمعنى الجنس وإن اعتبرت بنوعها تصدر بالآب لأن الباب في اللغة النوع فيكون ذكرها مناسباً للنوع
 المسائل وإن اعتبرت بصفاتها ونوعها قبلها تصدر بالفضل لأن الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره

وهل يتوقف حده لقباً على
 معرفته مفردة الرابع
 ما الكتاب مصدر بمعنى الجمع
 لغة جعل شرعاً عروا
 مسائل مستقلة

(قوله وأراد بالقب العلم)
 أي الاسم الدال على الذات
 فقط من غير دلالة على رفعة
 أو صفة وبني عليه قوله
 لا تى وأما توقف فهم معناه
 العلمي على فهم معنى حراً به
 في حيز المعطاة وما شيعنا
 هو لقب حقيقة لأن معنى
 المفرد جمع النظافة ولا
 شأن هذا يدل على المدح
 كإن هذه بمعنى جمع النجاسة
 يدل على النعم إذا سمى به
 عند يتوقف على معرفة
 معنى حراً به ليعلم دلالة على
 المدح أو الذم وبه تعلم ما في
 عبارته الأخيرة اه

مطلب

في اعتبارات المركب التلم

مناسبا للمسائل المنقطعة بحالها قالوا كثيرا المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة اه
(قوله بمعنى المكتوب) واجمع لقوله فالكاتب مصدر وهو مصدر مراد به اسم المفعول كقوله البهر ط فالتناسب
 ذكره قبل قوله جعل شرعا **(قوله والطهارة)** أي بفتح الطاء مصدر وأما بكسر هاء هي الآخرة فبضمها أفضل
 ما يظهره كداني العرو والنهر وفي القصة أي أنها بالضم اسم لما ينظر به من الماء تأمل **(قوله الفتح)** أي
 فتح الهاء **(قوله وبضم)** أي وكذا بكسر والفتح أصح فهتاف **(قوله بمعنى الطهارة)** أي عن الأدا حسية
 كالاحتساب أو معنوية كالعبود والذوب وقيل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما أدا المحدث
 دس حكوى والتخاسا الحقيقة دس حقيق وزوالهما طهارة تهر **(قوله ولذا أوردها)** أي لكونها مصدرا
 ودوا اسم جنس يشمل جميع أنواعها وأمر أداها فلا حاجة إلى الجمع ولذا قيل المصدر لا يشي ولا يجمع **(قوله)**
 الطهارة عن حدث أو خبث شمل طهارة ما لا تتعلق به بالصلاة كالآنية والأطعمة وأراد المحدث ما يعم
 المعمور كإبراهيم على أيضا الموضوع على الموضوعات القريبة لاه معطوف للذوب وعدل عن قول العرو زوال حدث
 أو خبث ليشمل الطهارة الأصلية لأن الزوال شعر بسبق الوحدوع قول النهر إزالة ليشمل الطهارة لأن
 قصد كروال المحدث في الماء لا يساحقه وأعلم أن أوهنا التقسيم والتوسيع لا يتردد في التسميات المتخالفات حقيقة
 متشاكل في مطلق الماهية وليس المراد أن الحد أداها وأما هدا على سبيل الشك أو التشكيك لبيان الحد
 المقصود به بيان الماهية من حيث هي على أن ما هدا رسم لا حد كذا من باب انه قال في السلم
 ولا يجوز في الحدود ذكر أو * وجاز في الرسم فادرمار ووا

(قوله ومن جمع) أي كصاحب الهداية حيث قال كذب الطهارات **(قوله ينظر لأواعها)** أي فأنتم امتنعوا على
 وهو غسل وتميم وغسل بدن أو ثوب ونحوه وأورد عليه أن اللام تبطل الجملة لأنها مجاز عن الجنس ودفع
 بأن هذا عدم الاستعراق والهدو وانتفاؤها هاهنا مع أولسما فاستواء هذا الجمع والفرد متمم لما في
 لفظ الجمع من الإشارة بالعدد وان لفظ معنى الجمعة وتما في البهر والحاصل معنى اطلها الجملة أن
 مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا معنى أنه لم يبق صالحا للكثير فان قيل المصدر لا يفي ولا يجمع
 قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كجميع العلم والسبع قاله في المستصفي وقدمنا الفرق بين المعنى
 المصدر والحاصل بالمصدر **(قوله وحكمها)** بكسر الحاء جمع حكم أي ما شرع الله لجملة **(قوله شهيرة)** مه
 تكفير الذنوب ومع الشيطان عنه ط وتحسين الأعضاء في الدنيا بالتطهارة وفي الآخرة بالتصديق إراد
(قوله وحكمها) أي أثرها المترتب عليها **(قوله استباحة)** السبي والثنا زائد ثان والصلوة في القرآن
 يد كروا من حكمها الثواب لأنه ليس بلامر فيها التوقع على السبوقه ليست شرطها ط **(قوله أحاسب)**
 وحو بها قدر المصاف لظهور أن الصلوة تلايست بسبب وجود الطهارة اه **(قوله الما لا يجل)** أي إرادة
 ما لا يجل وقوله مرصا كن تعميم لقوله فعله وقوله كالصلاة فيما القسمان الفرض وغيره ها وقوله ومس
 لمصنف فاصر على غير الفرض ط **(قوله صاحب العرف قال الخ)** ذكره عقب كلام المصنف فيبدأ
 كلام المصنف على تقدير مضاف هو الإرادة كقوله ما لا يجل فكذلك ما لا يجل هو وجوب وقد يقال لا يقدر
 أصله لأن مراد ذات ما لا يجل الإلهاسب الوجوب فقد ذكر الاتفاق في غاية البيان وغيره أن السبب
 عند الصلاة دليل الإصانة اليهودي إلى السببية اه وقوله في شرح التحرير عن خمس الأئمة السرخسي
 وغيره الإسلام وغيره ما يمكن كلام المصنف أشمل لشعيرة الصلاة وغيرها تأمل **(قوله الاتوال)** أي الأربعة
 الأربعة **(قوله هو الإرادة)** أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصلاة لم
 يتصور أن يتم ولزم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين أحدهما ما يأتي عن الرابلي والثاني أن
 السبب هو الإرادة استلحقه للشرع اه **(أقول)** يرد عليه أن سبب الشيء مقدم عليه لم يعلم أن تعجب
 الطهارة قبل الشرع لأن الإرادة المستلحقه مقارنته مع أنه لا يمكن قدمها عليه لكونه بشرط الصحة تأمل

بمعنى المكتوب والطهارة
 مصدر طهر بالفتح وبضم
 بمعنى الطهارة لغة ولذا أوردنا
 وشرع الطهارة عن حدث
 أو خبث ومن جمع نظير
 لأنواعها وهي كثيرة
 وحكمها شهيرة وحكمها
 استباحة ما لا يجل بدونها
 (وسببها) أي سبب وجوبها
 (ما لا يجل) فعله مرصا كل
 أو غيره كالصلاة فوس
 المصنف (الاجها) أي
 بالهارة صاحب العرف قال
 بسبب سرد الأفعال ونقل
 كلام الكل الظاهر أن
 السبب هو الإرادة في
 الفرض والمهل لكن يترك
 أرواده النقل بسط الوجوب

(قوله ذكره الزيلعي) أي هذا الاستدلال حيث قال إنه إن أراد الصلاة وحث عليه الطهارة فأدركه ترك التيمم سقطت الطهارة لأن وجوبه بالأجلها ط (قوله في الطهارة) أي في شرح قوله وعوده عزمه على تركه وطهأه اه ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا أظهر لأن ما ذكره في البحر يقتضي أن لا ياتم على ترك الوضوء إذا خالف الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية قبل على تفويت الصلاة قطعاً وأنه إذا أراد الصلاة انظر مثلاً قبل دخول وقتها أي يجب عليه الوضوء قبل الوقتين كالهما ما طل اه ح (أنزل) فيه أنه صلاة الظهور قبل وقتها متقدمة ما لا يقبض الطهارة بأدائها أمل (قوله الصبح الخ) مشى عليه الحق في دفع القدير واستوحش في التبرير برصحه أنصاف الصلاة كما لا يمكنه أن يشبه غير الصلاة الواجبة فلو أراد عليه ما قوله أو أراد الخ وما مر من الزيلعي ملاحظنا أيضاً (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجوده لأن وجودها شروطاً مفكلاً متأخراً عنها والمتأخر لا يكون سبباً للمتقدم اه عناية وطاهره أنه بدخول الوقت يجب الطهارة لتكمه وجوبه ومع كوجوب الصلاة فإذا أصاب الوقت صار الوجوب فيه مأمراً مضيقاً بجر (قوله وقيل) سنهال الحدث أي بدور انتهائهم موجوداً وعوداً مع كوجوب الدوران دليلاً ولئلا يسلم فالدوران هامفة ودلالة قد وجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كقيل بدخول الوقت في حق غير البالغ ونحوه اه في البحر لكن سابقاً ما يؤيده (قوله وما قيل) القائل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة تتبعاً لصاحب الفتح كما نقله عنه صاحب البحر ثم قال وهو يعرف بالحكم بذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كونه هذا التعريف يعرف بقا الحكم نظر احكم الشيء ما كل أثر له خارج عنه مترادف عليه والمعاملة المذكورة ليست كذلك وإنما يحكم الحدث عدم صحة الصلاة به وحيث تمس المصنف ويحذف ذلك كجوه طاهره التعريف بالحكم كما يقال مثلاً الحدث هو الاتصاف بالصلاة معه ونحو ذلك فنأمل اه كذا في حاشية الشيخ خليل القتال (قوله شرعية) أي عبرتها الشرع مانعاً ط (قوله إلى غاية استعمال) الإصابة للبيان والسبب والتأثير أن ط (قوله تعرف بالحكم) علمت ما به على أنه مستعمل عند الفقهاء لأن الأحكام محل موانع أظاهرم (قوله وقيل سبها القسام إلى الصلاة) ذكر في الجرحه صحه في الخلاصة قال صرح في غاية البيان بفساده لصحة الاكتفاء بوضوء واحد لصاوات مادام مظهره وقد دفع بأنما سبب شرط الحدث ولا يلزم ما ذكر خصوصاً أنه طاهر الآية اه (أنزل) هذا الرفع طاهر والأورد الفساد المذكور على القولين الآتين في كلام الشارح (قوله ونسأ) أي القول بسببينة الحدث والحدث والقول بسببينة القيام اه ح (قوله إلى أهل الطاهر) هم المتقدمون بطواهر النصوص من أصحاب الأمام الجليل أبي سليمان داود الطاهري واعترض بأن المنسوب إليهم هو الثاني من القولين أما الأول فمهما نسبنا الأصوليون إلى أهل الطرد وهم المتقدمون على غيره الحكم بالطارد والعكس ويسمى الدوران كالنام الرأزي وأتباعه وحالفهم فيه الحنفية وبمحقق الأشاعرة (قوله وفسادهما طاهر) لما علمته مما ردد عليه ما لكن علمت الجواب بما ردد على الثاني فكان عليه أفراد الضمير في الموصفين (قوله أن أثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي في التعاليق ونحوها كما صدق الأجبار بوجوب الطهارة وتكذيبه فأده ط وفيما إذا استشهدت بالخائض قبل انقطاع النيم فقد صح في الهداية أنهم يفعل فكان تصحيح النكوب السبب الحدث أي الحيض فأده في البحر أي لأن الغسل وجب عليها بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع النيم بالموت وهذا مؤيد لقول أهل الطرد (قوله فأنت طالق) أي تنطلي بإرادة الصلاة على الأول بوجوبه على الثاني وبالحدث أو الحب على الثالث وبالقسام إلى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي وأحببت أوصى إرادة الصلاة والقيام بها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غسل البحر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والغسل على الحب والخائض والنساء قبل وجوب الصلاة أو أراد أن لا يعمل

ذكره الزيلعي في الطهارة وقال العلامة قادم في سكته الصحح أن سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحصل إلا بها (وقيل) سنهال الحدث في الحكمية وهو وصف شرعي يعمل في الأعضاء من الطهارة وما قيل أنه مأمية شرعية قائمة بالأعضاء في غاية استعمال المسزيل فتعريف بالحكم (والحب) في الحقيقة وهو عين مستقدرة شرعاً وقيل سبها القسام إلى الصلاة ونسأ إلى أهل الطاهر وفسادهما طاهر واعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر في نحو التعلق فنحو وجب عليك طهارة فانت طالق دون الأتم للإجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح

الانه اه (أقول) الظاهر أن المراد بالوجوب والاداء ثبوت الاختلاف في سبب الطهارة فيلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في المروفي بذلك من كلام الهندسي وما قدمناه آنفاً عن الهداية (قوله) انه اندمع مافي السراج الخ) هو شرح مختصر القدوري للحدادي صاحب الحويزة وذلك حيث ذكر أن وجوب العسل من الخيض والنفاس الانقطاع عند الكرخي وعامة العراقيين ووجوب الصلاة عند البخاريين وهو المختار ثم قال وما نداه الخلاف فيما اذا انقطع الدم بعد طلع الشمس وأحر العسل الى وقت الطهر فتأتم على الأول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء بعد الغرقيين بعد الوضوء للحدث وبعد البخاريين للصلاة اه (قوله بل وجوبها) أي الطهارة (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لم يتعلق بقوله موسع وكوون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمناه عن العلامة فاسم من أسباب وجوبها وجوب الصلاة وجوب الصلاة أيضاً بدخول الوقت اه ح (قوله بهما) أي في الطهارة والصلاة (قوله وثم انطها) أي الطهارة قال في الحلة هو جمع شرط على خلاف المعروف من القاعدة الصرية ادلي بحفظه فاعمل جمع فعل بل جسمه شرط (قوله شرط وجوبها الخ) أي الطهارة أهم من الصغرى والصغرى وشروطها الوجوب هي ما اذا اجتمعت وحث الطهارة على النقص وشروطها النقص ما لا تنص الطهارة الا بها ولا تزم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الخيض والنفاس شرط للوجوب من حيث الخطأ ولا يصحتم حيث أداء الواجب أفاده ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مصنف فيم وهو ممتدأ خبر العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تحب على مجزئ ولا على كافر بناء على المشهور من أن الكفار غير مخاطبين بالعادات ولا على عاجز عن استعمال المطهر ولا على فاقداً للماء أي والارتفاع لا على صبي ولا على متاهر ولا على حائض ولا على هساع ولا مع سبعة الوقت وهذا الأخير شرط لوجوب الاداء وما نسبته لاسل الوجوب (قوله لما) بل رفع والتوسيع على اسقاط العاطف وقد يضاف أي ووجوبه ما سلق طهور ركاف أو ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحه الخ) الصحة زنب المقصود من الفعل عليه في المعاملات الحل والمالك لانهما المقصودان مهووف في العادات عند المتكلمين وواقعة الامر مستحكمة ما يوقف عليه ويندر افعها به زيادة قبحه وانفعا وجوب القضاء فصلا طان الطهارة مع عدمها صححة على الأول واقعة الامر على طه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وغناؤه في التحريم وشرحه (قوله عموم الشريعة الخ) أي أن يوم المأجج الحل الواجب استعماله فيه (قوله في المرة) بدو همزة وثبت مره يقال فيها مرة أو مرة واثراً ذكر الثلاث في القاموس (قوله قد نفاسها وجبها) أي وقد جيبها وجبها شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أي من يجوز من وشيع وهذا الشرط الرابع يعني به الاول والاولى مافي الجرح حيث جعل الرابع عدم التماس في حالة التطهير بما يقضي حق غير المدور بذلك (تسمه) جميع الشروط الاول يرجع الى ستة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المطهر ووجوب حدث وقد التماس في حيض وهامس وصق الوقت والاخير ترجع الى اثنين تعميم العمل بالطهر وقد التماس في حيض ونفاس وحدث في حق غير المدور به وقد نظمتها بقولي

وهو اندمع مافي السراج من اثبات الثمرة من جهة الانتم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مصيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الانشاء ثمراتها وجوبها تسعة وشرائط بعضها أربعة ونظمها شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم السكر قال شرط الوجوب العقل والاسلام وقد رتبنا والاحكام وحدثت في حيض وعدم نفاسها وضيق وقت قد جهم وشرط صحة عسوم الشبهة بمائة الطهور ثم في المرة فقد نفاسها وجبها وان يزول كل مانع عن البدن وجعلها بعضهم أهراً لعشر شرط وجوبها الحسى

شرط الوجوب طه من ست * تكليف اسلام وصيق وقت
وقدره الماء الطهور والكافي * وحدث مع اتفان المساق
واثنان للصحة تعميم المحلل * طه مع قد صاف للعمل

(قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نسل هذا التسميم العلامة الى يرى عن شرح القدوري الى لا مدى (قوله أربعة) أي أربعة أنواع في الأول ثلاثة تؤكد الثاني وفي الثالث أربعة في الرابع اثنا عشر (قوله وجوبها الحسى) أي الذي يصير به الطهارة موحودة في الحس والمشااهدة أي يصير فعلها موجودا والافهى وصف شرعي لا وجود له في الخارج ثم لا يخفى أنه ليس الصميرى وجودها للشرط بخير بل القدرة

لا وجود لها بهم (قوله وجود الزيل) أي الماء أو التراب (قوله والمرأه) أي الاعصاء (قوله مشروع الاستعمال) أي بان يكون الممسح مطلقا طاهرا أو مظهر (قوله مثله) أي مثل المشروع ولو قال مشروع الاستعمال فيها أي الطهارة لكان أولى ونحوه يجوز اليت فانه مشروع الاستعمال لكن في الدهن مثلا ط أول وفي بعض السبخ في محله وهو الأول (قوله التكيف) تحته ثلاث تنوي العقل والبلوغ والاستسلام ببله على ما قدمه من المأثور (قوله والحدث) أي الأصغر والألا أكبر (قوله من أهله) بان لا تكون عائضا ولا نفاسا وهذا يدكره في النظم الاتي (قوله في محله) وهو جميع الحسد في العسل والاعضاء الاربعه في الوضوء وتقدم أن هذا أيضا من شروط الوضوء ويحتمل أنه أراد به تعميم البشرة (قوله مع فقد ما نه) بان لا يحصل ناقص في خلال الطهارة لغيره مذكوره (قوله ونظمها) عطف على جعلها وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي الشعر يدالحاء المهملة وهو الاختلاف في الضرب فبالصرب البيت الأول والبيت الرابع محذوف وزنه وعوان وباقى الالفاظ أضربها تمامه وزن مفعول لم يمسك الباس تقول في البيت الأول مفعول في عشرة بعده الشان في البيت الرابع مفعول في عشرة بعده الشان في البيت الرابع مفعول في عشرة بعده الشان (قوله علم) فعل أمر (قوله الوضوء) ومثله العسل (قوله سلامة أعضاءه) إشارة إلى المزالعه اه ح أي لانه من إضافة الصفة إلى موصوفها أي أعضائه أضافه ط (قوله وقدرة ما كان) أي تمكن من الإزالة (قوله المستعمل) صفة قدرة أو المكان (قوله القراح) كسحاب أي الخالص قاموس (قوله وهو) وهم الهاء واسكان الواو بعدها لا تنو وزن جرح الماء (قوله بما) طرف مصبوب لقطع عن الإضافة متعلق بمحذوف خبره وأصله معهما وانما خص على انضمامه اليهما لأنه ذكر الماء على كونه مضادا اليه فربما يتوهم أنه ليس قسميا برأسه وأنه من تفة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود الزيل اه ح (قوله ونسرت) بالنصب مفعول محذوف واسره قوله الاتي تحذفه أي الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف وهو أولى من الرجوع إلى الابتداء لنتبره قوله خذها أو قوله عطف على الإخبار بالجهة الطبية أو اقتران الخبر بالغائه (قوله ما مان) أي شائل واتقنا ط (محطاه) من إضافة الصفة للموصوف وهو خبر مبتدأ محذوف والمراد كون الماء طاهرا والطاهر كال ط انه هذا الشرط من عن الطهارة والطهارة أي لا تعتبر الطاهر وغير الطاهر غير مطابق (قوله مع) يسكون العيني ط (قوله ونسرت) بالنصب أيضا لغيره صنف على شرط المصوب أي ونسرت وحوب الخ إذا ليس بعد ما يصح الإخبار به (قوله مالم) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط أي لا ذات بالغ (قوله التمييز) بتحدف العاطف فيحتمل انه معارف على اسلام فيكون مردوعا أو له في الحدث فيكون مجرورا ط (قوله يا غاف) أي يا قاصد الفوائد وهو أولى من تفسيره بالاسبرأ فاده ط (قوله ونسرت) مبتدأ وزوال خبره ط (قوله بعد) بتشديد العيني (قوله من اذنان) بنقل حركة الهمزة إلى النون وهو بيان لسوا اللب والوسع قاموس (قوله شمع) يسكون اليه لغة تقليد أو أنكرها المزمع فقال الفتح كلام العرب والمولودون يسكنونها لكن قال ابن فارس وقد تنوع الم قال في المصاح فافهم أن الاسكان أكثر (قوله وروص) يقع الزاوي الميم والصادوسم يحتمل في الموقع مما إلى الانف وسكنت الميم لصورة النظم اه ح (قوله لم يتخلل الوضوء) اللام من الوضوء آخر الشطر الأول والواو منه أول الشطر الثاني (قوله مناه) كمرور ويحتمل ط أي لغير المندود بذلك (قوله يا غافيم ذوى الشان) أي الغفيم أي غافليه هم وفي نسخة ذى وليست أصواب لا ختم لال العلم ط أقول والذى رأيت به من المسخ يا غافيم الشان وهو خطأ أيضا (قوله ويزدلى هذين) أي شرطى الجمعة ط (قوله تقاطر) وأقله قطرات في الأصح كباقي (قوله مع العسلات) أي المفروضة وأحرجهم المسخ ولا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو للتقاطر مع شرط عند الامام أي يوصف به بقدر رضى الله عنه والمعتمد الأول ط «(تيسيه)» براد على ما ذكره من شروط الجمعة بقصد الخفيض والعسل كالمرو وهو من شروط

الوجود الشرعي أيضا كعدمه من شروط الوجوب والذي يظهر لي أن شروط الوجود الشرعي شروط لصحة
وبالعكس لا دافع يظهر بتدبر (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض) أي قطعي ط (قوله الصلاة)
فرضها ونظما ط (قوله وواجب) الأولى واحدة (قوله يقول الخ) يعني أنه قيل بأنها واجبة من المصنف
لا فرض لا اختلاف في نفي البراءة فلم تكن قطعية البتة حتى ثبت الفرضية لأن قوله تعالى لا يحسب الله
المطهرون قيل أنه صفة لكاتب مكنون وهو الموضع وقيل صفة لقراءته وهو المصنف فعلى الأول المراد من
المطهرون الملائكة المقربون لأنهم مطهرون عن آداس الذنوب أي لا يعلق عليهم سواهم وعلى الثاني المراد
منهم الناس المطهرون من الأحداث وعليه أكثر المفسرين ويؤيدها من جهة حل المس على حقيقته والأصل
في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها لا دليل لا يقدر في صحة الاستدلال إذ قل أن يوجد دليل بالإحتمال
فلا يفي ذلك القطعية فلما والله تعالى أعلم أشار المشرح إلى احتياط القول بالبرصية وقوله الحسني الحلبي
وهو اختياره الشرع بل إلى كسب ما أتى أن الفرض ما قطع به وهو محقق كغير واحد وهذا ليس كذلك لما في
الخلاصة أنه لو أنكر الوصو لعبارة الصلاة لا يكفر عنه ما لا أن يحجب بالله من الفرض العمل وهو أقوى فوجب
الواجب وأضعف فوجب الفرض فلا يكفر واحد كما يأتي بيانه ويحصل التوفيق بين القولين والله الموفق
(قوله وسنة الصوم) كذا في شرح المتن لكن عدمه الشرع بل لا وعيد في المبدوء ما توجه من الأنواع ثلاثة
طريقا من صدر الزاقي (قوله في ينف) قال في المختار اليعقوبيون الهن إلى ينف يتكفف ويبدو به إلى عشرة
وينف ومائة وينف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى ينام العقد الثاني اه ط (قوله ذكرتها في الخبرين)
ذكرها في مكرهات الوصو فنها بعد استيقاظ من نوم ولما دأب عليه والوصو على الوصو عادات تدل على
وغيره من وجوه الوقت كل صلاة وقتل غسل جارية ولحنب عمد كل ورش ونوم وطه ووضوء وقراءة
وحدث ورواية ودراسة علم وأداء وقامت خطبة ولو سلكوا زيادة النية في الله عليه وسلم وقوف وسعي
شرب إلى ومن كتب أربعة أعطى مالها أمداد وسعى ونظر لحسن أمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره
المياه وفي ابتداء العمل كما يأتي في محله ولكل صلاة لوموم ثلاثة وعشرون ركعة أو ثمانية ركعات أو ثمانية ركعات
برفع الأثمن فتاوى الصوفية فهي مع السبعة التي هي هاديت وثلاثون كركه أأاده ابن عبد الرزاق (قوله)
بعد كذب وغشوة) لأنهم سامن الغشاة المعصية ولد البحر من الكاذبين تنبأ عنه الله الخافض كما
ورد في الحديث وكذا أنعمه صلى الله عليه وسلم عن ربيعة بن أبي عبد الله الذي يتناول الناس والمؤمنين ولا لب
ذلك مساواة ثلاثة أوقافها لا تظهر لها كالمساكن في صلاة الدباغ وسباني أرشاه الله تعالى في كتاب الخطير
والإباحة الكلام على لكد والعبية وما يخص منها (قوله وثيقة) لأنها لما كانت في الصلاة جارية
نقض الوصو أوجب نقصان الطهارة فطرحها فكان الوضوء منها مستحبا كاد كرمه يدى عبد العلى
الباسمي في نهاية المراد على هدية أس العباد (قوله وشعر) أي قص أمداد وقدم بيان الشيخ محمد وغير
القصص عند الكلام على المقدمة ومن أراد من بيانه نهاية المراد عليه بهاية المراد (قوله وكل جزور)
أي كل لحم حرم ورأى جل لقول بعضهم بوجوب الوضوء مع هذا يدخل في عموم قوله بعدو لغرض من
خلاف العلماء أأاده ط (قوله وبعد كل خطئة) فعمل عام على خاص بالنسبة إلى ما ذكره بما هو خطئة
ودلت لما ورد في الأحاديث من تكفير الوضوء للذنوب (قوله وللغرض من خلاف العلماء) كس ذكره
ومن أمراء (قوله وذكرها) هو في اللغة الجانب الأخرى وفي الاصطلاح الجرة الدائرية التي تتركب الماشية
منه ومن غير شرح المسألة العلى (قوله غسل ومسح وزوال الخس) أي مجموع الثلاثة في الخساء المرتبوع وال
عي الخس وفي غير المرتبة والحدث الأكبر غسل فقط وفي الحديث الأصغر غسل ومسح وأما نحو العصر
والثلاثين من الشروط (قوله وبخوها) من مانع ذلك كاتو غير ذلك مما سباني في العاهرات (قوله)
وهي مدينة) لأنها المأذونة من آخر القرآن ولا (فائدة) * الذي تناول بعد الهجره وان كان في

وصفتها فرض للصلاة
وواجب للطواف قبل ومن
المصنف القول بأن المطهرون
الملائكة وسماه للصوم
ومدوب في نيف وثلاثين
موصفا ذكرتها في الخبرين
منها بعد كذب وعيشة وثيقة
وشعروا كل جزور وبعد
كل خطيئة وللغرض من
خلاف العلماء * وروايتها
غسل ومسح وزوال الخس
وأنها مؤثر أبويهما
ودلتها آية إذا تسم إلى
الصلاة وهي مدينة بجماعا

غير المذنب والمسيح ما نزل قبلها وان كان في غير مكة فهو الاصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان ط (قوله واجمع أهل السير) جمع سيرة أى المعارى وهذا يدل على أن تكون الصلاة بلا وضوء الى وقت نزول آيه الوضوء فلا بد كرت أن يقال الوضوء مدبوع ان الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب من فتح الباري أنه كان صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصل قطعاً وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخس شئ من الصلاة أم لا فقيل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها والقوله تعالى وسبح بحمده بان قبل طلوع الشمس وفي غروبها اه (قوله مع فرض الصلاة) ان أر يدبها الصلوات الخس أشكل بمقابلة نفا أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل قبلها قطعاً والطاهر أن المعية لا يمكن لا للمراب فلا يلزم أن تكون صلاته قبل الافتراض بالوضوء ولا نعم بعده بقوله وأنه عليه السلام الخ (قوله بل هو شر بعد من قبلنا) انتقال الجواب آخر وهو موسى على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل معيته كان متعبداً بشرع من قبله لا بالتكليف بل بقطع من نعمته آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتظاهر روايات صلاته وضوءه ويحتمل أن يكون طاعة بلا شرع لأن الطاعة واقعة الامر وكذا عدمه منه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير وشرحه سيبان أول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) أي بدليل الحديث الذي رواه أحد الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره دعاءهم توصلاً ثلاثاً قال هذا وضوء الخ ودفع بان وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في أممهم ولهذا قبل انه من خصائص هذه الامم بالسما على بقية الامم دون أنبيائهم حديث الحارثي ان أمي يدهون يوم القيامة غزراً يحجبهم من نار الوضوء وأجيب بأن الطاهر منه أن الخاص من هذه الامة العرة والتحصيل لا أصل للوضوء وان الأصل ان ما ثبت للانبياء ثبت لأممهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع الملك انه لما هم بالذوق تمها فالت وضوءاً وصلى ومن قصة عرج الرهبان فام توصلاً قبل عكس جعل هذا على الوضوء العلوي أقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء يحجبهم هذا وضوء الخ فهل الوضوء الثابت لأممهم بالقسمة المذكورتين على العلوي لا بد منه من دليل لان الأصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) أفاذ أنه لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه أما الوضوء بما يقتضيه بالانكار كما في قوله تعالى حوا عليهم شعورهم الآية فانه أسكر قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى الآية وكثير من السبأ وطهر نسجه بعد ازاره كالنوجم الى بيت المقدس ولا يكون شرعاً بالاختلاف نحو وكتبا عليهم ميا ونحو صوم عاشوراه (قوله ففائدة نزول الآية الخ) حوا بما يقال اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة فهو أيضاً شرع من قبلنا قد ثبت فرضيته بما فائدة مبول آية المائدة أفاده ط (قوله تقرير الحكم الثالث) أى تشيئه فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة أحتمل أن لا يتم الامتثال به وأن يتساهلوا في شرائطه وأما كونه بطول العهد عن زمن الوحي وانتفاص الغالبين يومياً وبما يختلف ما لا ثبت بالصلوات المتواترة الباقى في كل زمان وعلى كل لسان اه دور (قوله وثاني) مصدر تاتى معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أى المجتهدين في النسبة والدلك والترتيب ونقصه بالصلوات وقدر الممسوح (قوله على يفسر سبعين حكماً) مهابان المرداد بالقيام لادته وانتفاء القاطع بحاجب العمل عبه لانه يحكم وأن الواجب الاساهة دون المسح بلا اشتراط الدلك ولا النسبة ولا الترتيب ولا الولاة جو ازمع من الأمر من أكجانب كان ودلائلها على بطلان الجمع بين العمل والمسح وعلى جواز الجمع الخطين وعلى أن الاستسجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في العمل وعلى وجوب المحصنة والاستنشاق فيه وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الصرع على جواز في كل وقت وعلى جوازها لمسمع وعذر وعلى جوازها للعب وعلى أن نسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة يلزم الوضوء وعلى جواز الوضوء عماء بنسب التمر اه لمحصان شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصر على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها البعض (قوله كلها) أى التيمم أى كل واحد منها فيه شيئاً بالجملة ستة

مطلب

في تعدده عليه السلام
شرع من قبله

مطلب

ليس أصل الوضوء من
خصوصيات هذه الامة
بل العروة التحصيل

وأجمع أهل السير أن
الوضوء والصلوة فرضاً
مع فرض الصلاة بهلم
بغيره عليه السلام وأنه
عليه الصلاة والسلام لم يصل
قطاً بالوضوء بل هو شرعة
من قبلنا بدليل هذا وضوء
وضوء والانبياء من قبل وقد
تقرر في الامور أن شرع
من قبلنا شرع لنا اذا قصه
الله تعالى ورسوله من غير
انكار ولم يفسر نسجه
ففائدة نزول الآية تقرير
الحكم الثالث وتأنى
اختلاف العلماء الذي هو
وجه كلف وقد اشتملت
على نفس وسبعين حكماً
منسوبة في فهم الصاه من
قوائد الهداية وعلى غلبة
أموركها مشي

التصريح بالحدث فيها وجه أن العسل يندف في واضح ويسن في آخره وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء لثبوته
نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيه ما أن يكون فرضاً ط لکن في النهاية لا يقال إن العسل سعة للصلاة
ثبتت الشروع فيه لا بأقول المدعى أنه لا يسن لكل صلاة أو نقول إن اختيار البردوي أنه سعة للصلاة
لا للصلاة (قوله والوضوء على الوضوء نور على نور) هذا اللفظ حديث ذكره في الأحياء وقال الحافظ
العراق في غير صحيحه عدمه وسبق له أن الحافظ المندوي وقال الحافظ بن حجر حديث ضعيف ورواه
رز بن في مسنده اه حراحي بن دروي أحمد باسناده حسن مردود على أن أشق على أن يلقى لأمرهم عند كل
صلاة وضوء يعي ولو كانوا غير محدثين وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه مردود عن نوحاً على طهر
كتبه شرح حسنة ولم يقيد الشارح باختلاف المجلس ثم الظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه إن شاء
الله في سنن الوضوء (قوله عبر بالاركان) أي لم يصح بالفرائض كما عبر غيره (قوله لأنه) أي التعبير
بالمأخوذ من عبر (قوله أميد) أي أكثر ما ندفعه قال في الخصال الركن أنحص وينبغي على أن مراد من عبر
بالفروض الاركان اه (قوله مع سلامته الخ) اعترض بالركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو
أنحص من مطلق الفرض ولازم لعدم لازم الإحصاء وأجيب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزءاً الماهية
وإن لم يكن ههنا أن يكون مراد من الماهيات الاعتدالية ما عدا غيره الواضح عند وضع الاسم لها ولم يعتبر
في الركن ثبوته بقاعلي أو طي (قوله بالربيع) أي رسم الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فإنه لم
يشتبه شيء بهما قاعلي وإنما بغير الحالف فيها اجتماعاً كذا في الخلية (قوله برد المغسول) أي من الأعضاء
الثلاثة سوى المرفقين والكعبين زاد في المأخوذ بأن أريد بالبرم عموم المستتر أو إرادة الحقيقة والجماع
اه (قوله بالخصاصة الخ) أي من أنه من عموم الجماع والفرق بينهما من الجميع بين الحقيقة والجماع
الحقيقة في الأول تجعل فرداً من الأفراد بن برادعى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة تباد
بها الوضع الأصلي والجماع برادعى الثاني الوضع الثاني وهما استعمالان متباينان أو من أن المراد القاعلي وبحاج
عن إيراد المصوح بأن المراد أصل المصوح فيه وذلك قاعلي لثبوته بالكتاب والعمل وبحاج من أن إيراد المغسول
بأن المراد الفرد في الكل ولاشك أنه من هذه الحاشية على خلافه زعم في المرفقين والكعبين وأبي يوسف فيما
بين العذراء والأدب قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك أنه أن يقول إطلاق الفرض عليه ما حقيقة
عربية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه أقول والي هذا أشار في النهاية حيث أجاب بأن
الفرض على نوعين قاعلي وطبي وهو الفرض على زعم المجتهدين كحاجب الطهارة والقصد والجماع فانه لم يزل
يفترض عليه الطهارة عند إرادة الصلاة اه وبأن يمانية تر بما (قوله ثم الركن) ترتيب اختصار ط (قوله)
ما يكون فرضاً ومعناه لغة الجانب الآخر كقوله (قوله داخل الماهية) يعني بأن يكون جزءاً منها يتوقف
تقوُّها عليه والماهية مقابلة الشيء هو هو يتوقف ما لأنه يسئل ضاعها هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة
العلم متوقف اصطلاح ما يلزم من عدمه لعدم يلزم من وجوده وجود لا عدمه قوله فيا يكون خارجاً
بأن المراد به هو المراد ما يجب بقده عليها واستقراره ما حقيقة أو استحكاكاً للشرط والركن من أن يثبت كذا
في الخلية (قوله فالفرض أعظم منهما) وقد يطلق على ما ليس واحداً معاً أكثر من مآثر غير مكروفي
ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجدة على السجود وان
هذه الترتيب كلها فرض ليست بآركان ولا شروط كذا في شرح المباني (قوله وهو ما قطعنا زعمه)
مأخوذ من فرض بمعنى قطع شرط ويسمى فرضاً لما هو عمل لا روم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر)
بالماء المصحول أي ينسب إلى الكفر من أكرهه ادعاء كافر أو ما يكفر من التكفير غير ثابت ههنا
كان حائزاً لكافة في العرب والأصل حتى يكفر الشارح أحد سواه أكرهه قولاً أو اعتقاداً كذا في شرح
الملاوس بحميم فقال (قوله كأصل مع الرأس) أي مجرد عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق

مطلب

في حديث الوضوء على
الوضوء نور على نور

والوضوء على الوضوء نور
على نور

(أو كان الوضوء أربعة)
صبر بالاركان لأنه أفيد مع
سلامته كما يقال إن أريد
بالفرض القاعلي برادعى
المصوح بالرسم وإن أريد
العقلى برادعى المصوح وإن
أجيب عنه بما حسناته في
شرح المتن في ثم الركن
ما يكون فرضاً داخل
الماهية وأما لشرطها
يكون خارجاً بالفرض
أعم منها وهو ما قطع
لزمه حتى يكفر ما حده
كأصل مع الرأس وقد
يطلق على العقلى وهو ما
تفوت العصاة نفسوانه
كالتقدير الإحتيادي في
الفروض

مطلب

الفرق بين عموم الجاز
والجمع بين الحقيقة والجماع

مطلب

قد يطلق الفرض على ما ليس
بركن ولا شرط

فلا يكفر صاحبه (فصل
الوجه) أي أسالة المسمع
التقاطر

مطلب

في مرض القطعي والنافي

(الح) قال في البحر والطاهر من كلامهم في الامول والفروع أن الفرض على نوعين فبأي وظى هو في
قوة القطعي في العمل بحيث يغتلب الجواز فواته والمقدار في معر الرأس من قبل الشاي وعند الإطلاق
ينصرف إلى الأول لكلاهما والفارق بين النفي القوي المثبت للفرض وبين النفي المثبت للواجب أصله بالاحاطة
بخصوص المقام اه أقول ببيان ذلك أن الأدلة الجمعية أربعة الأول قطعي الثبوت والدلالة كونه من
القرآن المفصلة أو المحكمات والسنة المتواترة التي مفهوما قطعي الثاني قطعي الثبوت وطى الدلالة كالاتيات
الناوذة الثالث عكسه كاختيار الآحاد التي مفهوما قطعي الرابع ظنيهما كاختيار الآحاد التي مفهوما ظني
فبالأول يثبت الفرض والحرام وبالثاني والثالث الواجب وكراهة الفحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم
إن المجتهد قد يقوى عنده الدليل القطعي حتى يصير قريبا عنده من القطعي فثبت به بسمه مرضا علميا لانه
يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل وبسبب وجوب العمل إلى طمأنينة له وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف
نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي ولذا قالوا إنه إذا كانت متابعيا بأصول جاز أن يثبت
الركن به حتى تثبت ركيزة الوقوف به فأن يقول صلى الله عليه وسلم الخ عرفة وفي التلويح أن استعمل
الفرض فيما ثبت قطعي والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض فاعلم الواجب يقع على ما هو فرض علميا
وعلا كصلاة العبر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالزجر حتى يمنع ذكره جهة الفجر كذكر العشاء
وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وموقوف السنة كتعيين العائفة حتى لا تفسد الصلاة كإتيان السجدة
سجدة السجود اه وتعم تحقيق هذا المقام في فصل الشرع وعان من حواشينا على شرح المار في أربعة فأن
لا يتجه في غيرها (قوله ولا يكفر صاحبه) أي التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاد بيقينه الثبوت دليل
طى وبسبب الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بما وجبه للدلائل الدالة على وجوب اتساع الظن بها حده
لا تكفر وتارك العمل به أن كالمسؤول لا يفسد ولا يصلح لالتموز بل في مظان من سيره السلف والأمان
كأن يتجه باضال لأن رد خبر الواحد والقياس بدعوى أن لم يكن مؤولا ولا مستحفا يسقط طروجه من
الطاعة بترك ما وجب عليه اه أقول وما ذكره العلامة الأكل في العاية من أن الأصل عدم التكفير لحاجد
مقدار المسح بالأتا بل لعله منى على ما ذهب إليه كصاحب الهداية من أن الأصلية تتجمل في حق المقدار
وأحدث العبرة من مسحه عليه الصلاة والسلام بإصبعه الحق بيانه لها فيكون ثابتا بقطعي لا بخبر
الواحد إذا التحق بيانه للجمع كان الحكم بعده مصافا للجمع لا للبيان وما رده في البحر على صاحب
الهداية أجبت عنه فيما علقته عليه (قوله غسل الوجه) غسل بفتح العين له إزالة الوسخ عن الشيء
بإحرام الماء عليه وبهما اسم لغسل تمام الجسم والماء الذي يغسل به وكسرها ما يغسل به الرأس من
خطمي وغيره والمراد الأول وبإضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أي غسل
الترصعي وجهه لكن يرد عليه أنه يكون مفعولا للفاعل وهو غير شرط أدلوا صاها الماعن غير فعل كفي فالأولى
جعل له مصدر المبنى للجهول على إرادة الحاصل بالمصدر أي معسولة الوجه قال في حواشئ المطول المصدر
يستعمل في أصل النسب وفي الهيئة الحاصلة منها المتعلق معوية أو حسمية كهيئة الفجر كهيئة الحاصل من
الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وذلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحريك والاقتراب من الجرح كقوله القيام
أو للفاعل والمفعول للتعدي كالعالمية والمعلوم من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال
الشيء في لازم معناه تنبى أي وهو مجاز مرسل (قوله أي أسالة الماء الخ) قال في البحر واختصاصه بمسح
الشري فقال أبو حنيفة ومجده والأسالة من التقاطر ولو طر حتى لو لم يسسل الماء بأن استعماله استعمال
الدهن لم يصر في ظاهر الرواية وكذا لو تضاف إلى الخ ولم يقتر بمشيئ لم يصر وعن أبي يوسف هو مجزئ غسل الخ
بالماء غسل أو لم يسسل اه وأعلم أنه صريح كسيره ذكر النقاط طر مع الأسالة وإن كان حده الأسالة أن
يتعاطر الماء لتأكيده زيادة التنبه على الاحتراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحليسة عن الذخيرة

وعبرها أنه قبل في تأويل هذه الرواية أنه سال من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتداركها وإظهار أن معنى لم يتدارك لم يقتر على الفور بأن قطر بعدمه فعله هذا يكون تكرار السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يلزم دفع ما ورد على هذه الرواية من أن اللب لا يتقاطر مع فيلزم أن تكون الأعضاء كلها مسبوقة مع أنه تعالى أمر بالفسل والمصح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر معنى أصل الفعل احم (قوله أظله قطرتان) يدل عليه صيغة التفاعل احم ثم لا يخفى أبعد بيان للفرض الذي لا يحزى أقل منه لأنه في صدد بيان لعل المفروض وسيأتي أن التقدير مكره ولا يمكن جعل التقدير على مادون القطر تبين لأن الموضوع حبيد لا يصح لما علمت فتعين أنه لا يفتي التقدير إلا بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر طاهر البكون غسلاً بغيره وبدونها يقرب إلى حد الدهن وربما لا يتبين بسيلان الماء على جميع أجزائه العضو كذا ردهم (قوله لأن الأمر) وهو ما قوله تعالى ما غسلا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزم بل لا يحتاجه في الصحيح عدنا وما عايناهم في دليل خارجي كتركوا الصلاة لتكرار أو فاتها (قوله مشتق الخ) المراد بالاشتقاق الأخذ بجزء من أفعاله أو الاطلاق والتقدير إذا الاشتقاق في الصرف أخذوا واحداً من الأشیاء العشرة من المصدر وهي الماسح والمصارع والامرواسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها أحم لك في تعريفات السديد الاشتقاق فرع لفظاً من آخر شرط ما سببتهما معي وترك ما عايناهم في الصيغة فإب كان بهما متاسبين في الحروف والترتيب كصرف من الصرف فهو اشتقاق صغير أو في اللفظ والمعنى دون لترتيب كد من الجذب فكبر أو في المخرج كعق من البقي فكبر أحم ويحذف في شرح الثوري قال وقد تسمى أصغر وصغير أو أكبر وقد تسمى أصغر وأوسطاً وكبر والاول أشهر وما نحن في القسم الاول فافهم (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظام الصفتين كما ترمي واحد وفي هذا لا فرق بأن يكون المشتق منه ثلاثياً بخلاف أن يكون المراد أشهر وأقرب لفهم من الثلاث ككثر استعمال فعوض كذا الاشتقاق لا يصح معناه وإن يكن المراد أصالة أفاده في نهاية (قوله من الارتداد) أي الاضطراب أخذ منه الرد لاصطراجه في السماء أو اضطراب السحاب به (قوله واليم) وهو البحر من التيم وهو القصد قال في الكشف لا بد من الساس بقصوده وقال أيضاً واشتقاق البحر من التبرج لظهوره وقال في العائني والجن من الاحتجاب لاستئثارهم من العيون (قوله سطح جهته) أي أعلاها ط (قوله بقرصة الخاتم) وهي كون المتوحي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل أحم ط (قوله أي مبتأسانه السفلى) تفسير للذين بالتحريك أي إلى أسفل العظم الذي عليه الاسنان السفلى وهو ما تحت العفقة (قوله طولا) منصوب على التمييز ط (قوله كان عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويحرك قاموس (قوله عدل عن قولهم) أي عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالسكر والملتقى ط (قوله قصاص) بثلاث العواف والضم أعلاها حيث ينتهي بناه في الرأس نهر (قوله الجاري) صفة لقولهم ط (قوله على الغالب) أي في الأشخاص اد الغالب فيهم طواع الشعر من مد أسطح الخفة من غير الغالب الاغصم وأخوه ط (قوله إلى الطرد) أي العام في جميع الأفراد ط (قوله ليم الاغم الخ) هو الذي سال شعر رأسه حتى صبيق الجمجمة والاصلع هو الذي انحسر مقدم شعر رأسه والاربع هو الذي انحسر شعر من حاشي جهته أحم ح عن جامع اللغة أقول لو بقي الاربع وهو من ذهب شعر رأسه قاموس (قوله شحني الاذن) أي ما لا نعهما والاذن نصم الدال ذلك اسكانها تحفيماً أفاده في الهر وانظر ما وحده التحديد بالشحني مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشعرية لما اتصلت به بعض الوجه وهو البياض الذي تخطف العذار صار مظنة أن يحجب غشاهم فلا تعلقوا الخدم مع ذلك تأمل (قوله وحيدش) أي حين انزعجت الوجه طولا وعرضاً ط (قوله فحجب غسل المياقي) جمع وقوه هو على مافي النسخ بالياء المدودة بعد الميم بالصواب

مطلب
في معنى الاشتقاق وتقسيمه
إلى ثلاثة أقسام

ولو قطرة وفي الفرض أقله
قطرتان في الأصح (مرة)
لأن الأمر لا يقتضي التكرار
(وهو) مشتق من المواجعة
واشتقاق الثلاثين من المريد
إذا كان أشهر في المعنى
شائع كاشتقاق الرد من
الارتداد واليم من التيميم
(من مسدأ سطح جهته)
أي المنسوخ في بقرصة
المقام (إلى أسفل ذقنه)
أي عنت أسنانه السفلى
(طولا) كان عليه شعر
أولاً عدل عن قولهم من
قصاص شعره الجاري على
الغالب إلى المطرد لسمع
الاعم والاصلع والاربع
(وما بين شحني الاذن)
عرصاً وحيدش (فيجب
غسل المياقي)

بالبهمة المدودة فتد كرفي القاموس في باب القاف عشر لغات في الموق منها ما قى بالهمة ومودوما قى
 حمزة قبل القاف وهمة بعد دها وهو طرف العين المتصل بالانف ثم ذكر بعد الكل أربعة جوع أماق
 وأما قى أي بهمة تمدودة قى أوله أو قد ل آخره موافق وما قى ولم يدكر الباقي لافي المفردات ولا في الجوع
 هذا وفي الجرح ولم تدت عنه فرصت بحسب اتصال الماء تحت الرص أن بق جار حاته تعريض العين والاولا
 اه هذا وفي بعض السخ يجب غسل الملاقى يعني عنه قول المصنف الا قى وغسل جميع العجبة فمرض لان
 المراد بالملاقى ما لا في الشرة منها كقلى الدر وفي شرحها الشيخ اسمعيل والملاقى هو ما كان غير جارح عن
 دائرة الوجه وهو احترار عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب غسله ولا مسح به بل بسن اه
 وبأني عام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أي يفترض غسله كما يحسه في الطلعة وقبل الشدة تسع لغم أفاده
 في البحر (قوله عند انصافها) أشار بصيغة الاعمال إلى أن المراد ما يظهر عند انصافها الطلعي لا عند
 انصافها شدة وتكلف اه ح وكذا لو غرض عنه شدة لا يجوز بحر انك نقل العلامة المقدسي في
 شرحه على نظام الكثر أن ظاهر الرواية الجوار وأثره في الشرة الآية تامل (قوله وما بين العداء والادب) أي
 ما بينهما من البياض (قوله به يفتي) وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال في السدائع
 وعن أبي يوسف عدمه وطاهره أن مذهبه بخلافه بحر لأن كلمة تنقيد أنه رواية عنه والخلاف في الملتقى أما
 المراد أو الأمر والكوم فيفترض العمل اتفاقا دون متق (قوله لا يغسل باطن العينين الخ) لانه شحم بصره
 الماء الحار والبارد وللهذا احتج بكعمل كعمل لا يجب غسله كذا في مختارات الموازل لأصحاب الهداية
 (قوله والانس والهم) معطوفان على العينين أي لا يجب غسل باطنهما أيضا (قوله وأصول شعر الحماحين)
 يجعل هذا على ما إذا كانا كسيفين أما إذا ثبتت البشرية فيجب كإيائيه قوله راعى البرهان وكذا يقال في العجبة
 والشارب وقوله ح عن عصام الدين شارح الهداية ط (قوله وبه دباب) أي حرقه وقال في بحث
 العسل ولا يخفى الطهارة وبه دباب وروع ولم يسل الماء تحتها وحماءه ولو حرقه به يفتي ودرج ودهن وتراب
 وطبخ الخ (قوله للعرج) اه لقوله لا يغسل الخ أي فاته هذه الدكرات وإن كانت داخلية في حد الدواجنه
 المذكور أو لا أهم لا يجب غسلها للعرج وعلى في الدرر بان يحل الفرض استتر الحائل وصار بحال لا يواجه
 الباطن إليه سقط الفرض عنه وتحول إلى الحائل (قوله أسقط لفظ مرادى) تعريض لصاحب الدر وحيث
 قديبه اه ح ومعناه غسل كل يده مفردة عن الأخرى ط (قوله لعدم الخ) أي لانه في صدق يسيل فرائض
 الوضوء فيه مركزا له بأن الأبرار لا يزم مع أنه لو غسلهما مع سقط الفرض (قوله الباديتي) أي الظاهرتين
 اللتين لا خفي عليهما ط (قوله فالحجروحتين الخ) اه لا تنقيد بالقيدين السابقين على سبيل ألف وانشر
 المشو ط (قوله وطيفتهما المسح) لكثرة اختلاف الكيفية كإيائيه ط (قوله لنامس) أي من أن الاسم
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقي) تنبيه مرق بكسر الميم وفتح الفاء وفيه العكس اسم الملقى العظمي
 عظم العضد وعام المذراع وأشار المصنف إلى أن في الآية معنى مع وجوب الغسل إلى المنكب لانه كعمل التميمص وكه
 وعائيه أنه كافر إذا مر من العام وذلك لا يخرج غير بحر والجواب أن المراد من اليد في الآية من الأصابع
 إلى المرفق لا إجماع على سقوطه ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي المحتمة لدخول المرفقين والسكبين
 وعدمه في التبرع مع العمر بحجة الدخول لا احتراز عن القول بعدمه المشار إليه بقول الشارح على المذهب
 أي خلافه لا يزعم قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والسكبين) هما العظامان البارزان
 من حاشي القدم أي المرفقان كذا في العرب وصححه في الهداية وغيره وروى هشام عن محمد أنه في طهر
 القدم عدمه عند الشرع قالوا وهو سهل لأن محمد أقال ذلك في الحرم إذ لم يجد العلي حيث يقطع
 خفيه أسفل من الكعبين وأشار محمد بنده إلى موضع التطع فذلك هشام إلى الطهارة ونعمه في البحر وغيره

وما يظهر من الشفة عند
 انضمامها وما بين العداء
 والاذن لدخوله في الحد
 وبه يفتي لا يغسل باطن
 العينين والانس والهم
 وأصول شعر الحماحين
 والجميع والشارب ونيم
 ذاب للعرج (وقسل
 الدين) أسقط لفظ مرادى
 لعدم تقيد الفرض
 بالانفراد (والرحلي)
 الباديتي السليتي فإن
 الحجر وحتين والمستورتين
 ياتلف وطيفتهما المسح
 (مرة) لنامس مع المرفقين
 والكعبين على المذهب

(قوله وماذكروا) أي في الجواب عما أوردناه يسغي غسل يدورجل لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام
 الاحاد على الاحاد (قوله بعسارة النص) أي بصريحه السوقله ط (قوله بدلالته) أي انه مفهوم منه
 بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الي) أي في كونها تدخل العابة أو لا تدخلها والامر محتمل والمرح
 القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر ط (قوله وفي القراءة) أي قرائن الجرو والمصنف في أرجلهم من
 حل الجري على حالة التخفيف والمصنف على غيرها وأن الجري الجوار لان المسمع غير معيان للكعبين إلى آخر
 ما أطال به في البرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحت) أي لا فائدة فيه من الخبر ما في قوله وماذكروا
 أفاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) أي على افتراض غسل كل واحد من الدين والرجلين وعلى
 دخول المرفقيين والكعبين وغسل الرجلين لمصحبهما أفاده ح أقول من استدل بالآية كالقدوري وغيره
 من أصحاب المتن يحتاج إلى ذلك لئيم دليله على أن في ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاما لانه في البحر
 اخذ من قول الامام الشافعي لا نعلم مخالفا في اجاب دخول المرفقين في الوضوء وفي النهر بأن قول المجتهد
 لا أعلم بخالفا ليس بحكمة لا لاجماع الذي يكون غير مجموع حله فقد قال الامام الاشمي في أصوله لا خلاف
 أن جميع المجتهدين واجتمعوا على حكم واحد ووجد الرصامن الكل نصا ككل ذلك اجماعا ما دأب
 البعض وسكت الدوق لان خوف بعد اشتهار القول لمعلمة أهل السنة ان ذلك يكون اجماعا قال الشافعي
 لا أقول انه اجماع ولكن أقول لا أعلم فيه خلافا وقال أبو هاشم من المعتزلة لا يكون اجماعا لو يكون صحة إيصاها
 وقدمه أيضا عن شرح النسبة أب غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض قطعي بل هو مرض عملي كرفع
 الرأس ولذا قال في النهر أيضا لا يحتاج إلى دعوى الاجماع لأن الفروض العملية لا يحتاج في ثبوتها إلى
 القاطع (قوله ومسح برع الرأس) المسح لغة امرأ باليد على الشيء وعبر بالاصابة الماء للوضوء وأعلم أن في
 مقدار فرض المسح وبات أشهر هالفا في المتن الثانية مقدار الناصية واختارها القدوري وفي الهراية وهو
 الربع والحقيق انهم أقول منه الثلثة مقدار ثلاثة أصابع وهاهنا من الامام وقيل هي طاهر الزاوية
 وفي السدائع انها زاوية الاصول وصحفي في الغنم شعيرها وفي الظاهر يقولها الفتوى وفي المعراج
 انها طاهر المذهب واختار عامة المحققين لكن سهبا في الخلاصة إلى محمد فيعمل ما في المعراج من انها طاهر
 المذهب على انها طاهر الزاوية بن محمد توفيقا ونعمه في البر والبحر والحاصل أن المعتدروا بنه ربع
 وعابها من المتأخرين كابن الهمام وتلبسه ابن أمير حاج ومصاحب النهر والبحر والمفتي والمصنف
 والشرنبلاني وغيرهم (قوله فوق الاديبي) فلو مسح على طرف ذؤابة شددت على رأسه لم يحرم مقدسي (قوله
 أو بلل باق الخ) هذا اذا لم ياحذ من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يحرم مطلقا بحر أي سواء كان
 ذلك الفضو معسولا أو مسكوحا در (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالفتح وخطا معلمة المشايخ
 وانصره الحق ابن الكل قال الصحيح ما قاله الحاكم مقدس السكر حتى في جملة الكعبين على الزاوية
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه اذا مسح رأسه بفصل غسل دواحيه لم يجز الاجماع بدلالة قد ظهر به مرة اه
 وأقره في النهر (قوله الآن يتقاطر) كذا ذكره في البر ولانه كاحد ما جديد (قوله ولو دما الخ) أي مد المسح
 حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة أصابع ولم يدها لم يجز رواية الثلاث أصابع لا الربع
 ولو مسح بها مسح به غير موصوغة ولا محدودة الا بالذات بانفسد الفروض أي وهذا الاجماع كافي النهر
 فلو مسح حتى باع القدر المفروض لم يحرم عند علمائنا الثلاثة خلافا لزم وكذا الخلاف في الاصبع والاصبعين
 اذا مدها وبلغ القدر المفروض اه لمصافي ما دأب وضع ثلاث أصابع ومدها وبلغ الربع قال في الفقه لم
 أرويه الا الحوازي وتعب في النهر بقوله قد وقتت على ما هو المقول يعني قول البدائع فلو دما الخ أقول في نفسه
 بطرأ لا يصح في قول البدائع فلو دما الخ عاذه على المصوغة أي بان مسح باطرافها لا الموصوغة على أنه قال
 في البحر لو مسح باطراف أصابعه والماء يتقاطر حاز ولا دلالة اذا كثر متقاطر الماء به بل من أصابعه إلى

وماذكروا ومن أن الثابت
 بعسارة النص غسل يد
 ورجل والاخرى بدلالته
 ومن البحث في الي وفي
 القراءة في أرجلهم
 قال في البحر لا طائل
 تحت بعد انعقاد الاجماع
 على ذلك (ومسح برع
 الرأس مرة) فوق الأذنين
 ولو باصايلة مطسر أو بلل
 باقي بعد غسل على المشهور
 لا بعد مسح الا أن يتقاطر
 ولو دما أصابع أو أصبعين

أظهر فيها إذا ما ده صار كأنه أخذ ماء جديدا كداني المحيط ودكر في الخلاصة أنه يجوز مطلقا هو الصحيح اه قال الشيخ اجمعين ونحوه وفي الروايات والفيض (قوله لم يجوز) قبل لأن الله صارت مستعملته وهو مشكل بأن الماء لا يصير مستعملا قبل الانفصال وأنه يستلزم عدم الجواز عند الثلاث على رواية الربع وقيل لأن الماء موزون بالمسح واليدو لا يصنعان معها لا تسمى بذلك إلا في العلة لأن الملة ثلاثية وتفرع عن ذلك بغير خلاف ما لو لمده الثلاث ونعم اه في دفع القيد (قوله الآن) يكون مع الكساح (لأنه جامع للكس أو مسح مائين الإجماع والسمانة يصيران مقدار ثلاث أصابع أو أكثر ما دام دهما وبلغ قدر الربع حانز أمادون مد فيوز على رواية الثلاث كما صرح به في الترتيبات (قوله أو عياله) قال في البحر ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأعادها إلى المائين في كل مرة فافترق رواية محمد ما عده همدان يجوز اه أي على رواية الربع لا يجوز فنفى في ذلك المتيقن من أنه يجوز اتفاقا فيه نظر كذا قيل وأقول فيه نظر لأن عمارته لو كانت بمائة مواضع مقدار الفرض جاز اتفاقا فهو مقدار الفرض شامل لرواية الثلاث أصابع ولرواية الربع في الإسداء مع الوضوء مسح بأصبع واحدة بطنها وطهرها وحائضها لم يدكر في ظاهرها والرواية متلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز زوال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح ثلاث أصابع اه قال في البحر ولا يخفى أنه لا يجوز زوال المذهب من اعتبار الربع وما في شرح المجمع لأن ذلك من أنه لا يجوز زوالا في الأصبع عليه اه (قوله أجزاء) أي أن أصاب الما قدر الفرض ط (قوله ولم يصير الما مستعملا) لأن الماء لا يعطى له الاستعمال إلا بعد الانفصال والذي لا في الرأس أي وأشبهه أي الخلف والحذرة لصق به فظهر وعبره لم يلاقه ولا يستعمل وهو ينزل كذا في المنع (قوله اتفاقا) أي بين الأصابع (قوله على الصحيح) قبل للاتفاق ومقابل ما قيل أنه لو يجرى عند محمد (قوله جميع العينة) تكسر اللام وفيه ما ظهر وطاهر كذا منهم أن المارح الشمر البابت على الحديث من عدار وعارض والفق في شرح الإرشاد للعينة الشعر البابت يجمع الحديث والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الحادى لأن ذلك يتصل من الأعلى بالصاعد ومن الأسفل بالعارض بصح (قوله يعني عاليا) ذكر بعضهم أن التفسير بأى اللسان والتوضيح والتفسير يعني دفع السؤال وإزالة الهم كذا في حاشية البحر العمير الرملى وهنا كذلك لأنه دفع ما يتوهم من إطلاق الفرض أنه القطعي مع أن الآية لا تدل على قطعية على انتقال حكم ما تحت العينة من البشر إليها (قوله أيضا) أي كإن مسح ربع الرأس كذلك ط (قوله وما عاده هذه الرواية) أي من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقى البشرية أو غسل الربع أو الثلث أو عدم غسل المسح والمجموع ثمانية (قوله كفى الدائم) هذا الكساح لحبل الشان أوله همدان كسنا وهو لا مام أي بكر من مسعود بن أحمد الكاساني شرح به تحفة الفقهاء لشيخه همدان بن العمري فدى فلما عرضه عليه زوجه بأنه فاطمة مده ما خطها الما من أبيها فامتنع وكانت الفتوى تحرج من دراهم وعلمها خطها وخط أسها ووجهها (قوله لم يخلو) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات ط (قوله أن المسترسل) أي الخارج عن دائرة الوجه وصبره أي يخرج في شرح المهاج على ما في وجهه قوله لخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا ما لبست على أسهل الدق لا يجب غسل شيء مملأ به عجزه وهو يخرج عن حد الوجه لأن ذلك جهة قوله وإن كان لو بدلى في موق لا يخرج عن حد الوجه وكذا البانت على أطراف الحبل من العينة وأما البانت على الحديث فيجب غسل ما أدخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها وأما في البدائع الصحيح أنه يجب غسل الشعر الذي لا في الحديث وطاهر الدق لا ما استرسل من العينة عند ما وعد الشافعي يجب لأن ما استرسل تابع لما اتصل ولتبع حكم الأصل ولما أنه اعياها وحده المتصل عادة لآلى المسترسل فلم يكن وجها ولا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد القدير قال ما عده وفي الحديث قال العالى وما لم ين شعر العينة من الدق ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعي اه ولا رواية في غسل النواثين إذا جازوا في القدمين في

لم يجوز إلا أن يكون مع الكف أو بالاسم والسمانة مع ما بينهما أو بغيره ولو أدخل رأسه إليه أو خطه أو جبيرته وهو محدث أجزاء ولم يصير الما مستعملا ونوى اتفاقا على الصحيح كذا في البحر عن السدائ (ونعم) جميع العينة (فرض) يعني عاليا (أيضا) على المذهب الصحيح المفق به المبرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كذا في البدائع ثم لا خلاف أن المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه

بل يسن وأث الخفة. **قوله** بل يسن
نرى بشرتها يجب غسل
ما تحتها كدائي المهروق
البرهان يجب غسل بشرتها
بسترها الشعر كالجانب
وشارب وعصقة في الختان
(ولا زاده الوضوء) بل ولا بل
الحلق (بحاق رأسه وحلقته
كلا يعاد) الغسل للعل
والوضوء (عقل شارب
واسجعه وقلم ظفرو) وكشط
جلده (وكذا الكا على
أعضاءه وضوءه قرحة)
كالملة (وعليه الجدة رفقة
فوتوا وأمر الماعلها تم
نزعها بالبرم إعادة غسل
على ما تحتها) وان تألم بالترع
على الأشبه بعدم البدلية
بمخلاف ترع الخلقه صارت
لوسم خففه حتى أقره
(دروع) في أعضائه شقاق
غسله بغدر والامحه
والانز كهو لوبده ولا يقدر
على الماء تيمم ولو قطع من
المرفق فغسل محل القطع
ولو خلق له بدن وجلات
فلو يطش بهم ما غسلها ولو
ماحداها هي الأصلية
فيسلها وكذا الزائدة ان
ننت من محل الفرض

الجناية وكذا السلعة اذا دلت عن الوجوه العجم أن يجب غسلها في الجناية وعسل السلعة في الوضوء أيضا **قوله** بل يسن
أي المسح لكونه الآخر سار جمع الصبر وعبارة المنيصير بحق ذلك كدائي ح **قوله** التي
نرى بشرتها) فسد بذلك لانه الذي لا خلاف فيه ما مافي البدائع من أنه اذا ابت الشعر بسقط غسل ما تحته
عند عامة العلماء كذا كان أو خفيفا لان ما تحته ح من أن يكون وجهه لانه لا واجبه أه معمولا على
ما دالم بشرتها كالجانب العليل والحقيقة قد سمان والفرق بينهما للمعنى الثاني بين الكشف والعرف كما
هو وجهه عند الشافعي والصحيح عدمه أن الحصة مع نرى بشرتها في مجالس الخطاطب فاده في الخلية **قوله**
لم يسترها الشعر) أما السورة فاسقاط غسلها للعرض ط وبسبب من مامدا كان الشارب طوي لا يسر حرة
الشفتين مافي السر اجبة من أن تحلل الشارب الساتر حرة الشفتين واجب اه لانه يمنع طاهر اوصول الماء
الى جميع الشمة أو بعضها ولا سيما ان كل كيهوا تحليه بمحقق لوصول الماء الى جميعها وتعلمه في الخلية **قوله**
ولا يعاد الوضوء الخ) لا المسح على شعر الرأس ليس بدلاء المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح
البشره ولو كان بدلا لم يحز اه محر في ما اذا كانت العينة كثيفة فان طاهر ما قد سمانه من البرد عند قوله
للعرض أن غسلها بدل عاصتها ومقتضا إعادة غسله على الشعر فراجع لكن قول البرهانه يجوز مع
القدوم الخ بعد انه ليس بدلا لانه يصح غسل بشرتها تأمل **قوله** ولا بل الحلق) عبر بالمثل ليشمل المسح
والعسل **قوله** العسل للحلق الخ) الاولى تقدم الوضوء لانه المذكور في كلام المصنف يعود الصبر عليه
بل الاولى عدم كثرته لظهور المراد أه ط **قوله** ظفرو) مثل الظلة ط **قوله** قرحة) أي حواجة
ط **قوله** كالملة) ما حوز دمل بالفتح بمعنى أصح يقال دملت بين القوم بمعنى أصحلت كذا في الصحاح
وصلاحها برئها قسمية القرحة لا لتأخرها كالتأخر والمفارقة ط **قوله** وان تألم بالترع) في بعض النسخ
بدون واو و الاصول وان تألم كما فاده ط لانه ذكر في الترتيبات وغيرها ان ترع الجدة درما برئ
بحيث تألم فعلة العسل وان قبله بحيث تألم فلا الاشبه انه لا يلزمه العسل فيه ما جاعها والمأخوديه اه
ملخصا لانه التألم لا خلاف فيها فاذا قال وان تألم يعلم عدم لزوم العسل مع التألم بالاول لان القاعدة ان
تقصيص ما بعد ان ولو الوصلتين أولى بالحكم وممكن الخواب مانه أنى بالواو بدون مل الماحلة للعليل بعدم
البدلية لان اشتفاء البدلية بعد عدم التألم أولى منه عند التألم تأمل وعلى كل مسخفان تألم بدون واو غير
صحيحة فادهم **قوله** لعدم البدلية) على لعدم الاعادة في المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعدد
الاصل **قوله** بخلاف ترع الخلق) أي فانه يزعمه يغسل ما تحته بدل عن غسل طاهر الخلقه عسرى الخلد
الى التقدم ط **قوله** حصار) أي ما ذكر من الخلق والقلم والكشط **قوله** ثم حته أو قشره) هما بمعنى واحد كما
في القاموس أي حث على المسح منه **قوله** شقاق) هو الصمم وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد
أو دبر في اليدين والوجه وقال الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحيوان وأما الشقوق
فهى صدوع في الجبال والارض وفي التكملة عن يعقوب يقال يد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق
في الدواب وهي صدوع في حوافرها أو رأسها معرب **قوله** ولا انز كه) أي أو لم يسعه بالبرم يقتره على
المسح تركه **قوله** ولا يقدر على الماء) أي على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه
و رأسه في الماء **قوله** ينيم) زائد في الخرائص وصلاته حاتر وعده خلاها ما ولو كان في وجهه فجعل فيه الدواء
يكفيه امر الماء فوقه ولا يكفيه المسح ولو أمره مسقا من أن يرو بعده والادلا كافي الصبرى اه ابن جر
الزراق **قوله** ولو قطع الخ) قال في الجرد ولو قطع يده أو وجهه فلم ينقص المرفق والكعب شي سقط العسل
ولو بقي وجب اه ط **قوله** ولو خلق له) أي من جانب واحد **قوله** ولو يطش) بالضم والكسر كذا
القاموس والظن قاصر على البدن ولو قالو عيشي بمناظر الى الحلق لكان حساسا ط **قوله** ولو
باحداها الخ) أي ولو يمشي بأحدها فهي الأصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت

٣ **قوله** والاصوب الخ) قال
شيخنا الأصوبية أصلا لان
الترع في صلاة التألم ومحمل
توهم بدلية فصل الجانبة
تحتها في البدلية في هذه
الحالة يقتضى نفيها حالة
عدم التألم بالاولى أه أقول

ويؤيده تأمل الشارح بقوله لعدم البدلية وجهه اعلم ما في قول المحشى فاذا قال وان تألم يعلم الخ وتستغنى عن جوابه اه

تامة في النهرو لم أرحكم مالو كانتا متين متصلتين أو منفصلتين والطاهر وهو يغسلهما في الأول وغسل واحد في الثاني اه فلم يصبر العيش والظاهر أنه يعتبر العيش أولاً فان غسلهما واحد أو كانا متينين متصلتين وجب غسلهما وإن كانتا منفصلتين لا يجب الاعسل الاصلية التي يبطل بها وهو حسن
 جمع بين العبارتين ط (قوله كاصبع) تطهير لا تمثيل لان الكلام في اليد (قوله وسنه الخ) اعلم ان المشرع وان أربعة أقسام فرض واجب وسنة وبطل فما كان فعله أولى من تركه منع الترك ان ثبت بدليل قطعي
 ففرض أو بطل فواجب بلا منع الترك ان كان معاً وأوجب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والخالفة
 الراشدون من بعده فسنة والاشدوبون بطل والسنة نوعان سنة الهدى وتركها في حياها جباة وكرهية
 كالجماعة والادان والاقامة ونحوها وسنة الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كسائر ما في الصلاة والسلام في
 لباسه وقبائه وقعوده والصلوات منه المدبوبات فاعله ولا يبي تاركه قبل وهو دون سن الزوائد وبر عليه
 أ. المفل من العبادات وسن الزوائد من العبادات وهي يقول أصحابنا فاعله الخ دون التيامن في التعل
 والتركيل كداحقة العلامة في السكال في تعبير التقيح وشرحه أقول فلا فرق بين المفل وسن الزوائد
 حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل معجاءوا في الفرق كون الاول من العبادات والثاني من العبادات لكن أورد
 عليه أن الفرق بين العبادات والعبادة هو البنية المنضبة للاخلاص كالتي الكافي وغيره وجب جميع أعماله صلى الله
 عليه وسلم مشقة عليها كجبي في محله وأقول قد مر أو السنة الزوائد أصابتها بطل عليه الصلاة والسلام القراءة
 والركوع والسجود والاشد في كون ذلك بعبادة وجب بدفع كونه سنة لزوائد علة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأوجب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها إلا بالانسان السمة هي الطريقة المسلوكة في الدين هي في
 نفسها عبادة وسنة عادية كذا كروا لما لم تكن من مكمالات الدين وشعائرهم سميت سنة الزوائد بحال سنة
 الهدى وهي السن المؤكدة التي يفتي الواجب التي يصل تاركها لالتزكها الاستحطاف بالدين وبحال
 العقل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة سوعاً أو لاداء معجاءوا دعاوا جعلوا منه
 المدبوبات والمسنحة وهو ما ورد به دليل نذب محصه كافي القهر في الفلح ما ورد به دليل بدعوماً ونحوها
 ولم يوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كالدون سنة الزوائد كادرسه في التقيح وقد يطلق الفعل
 على ما يشتمل السى الروايت وسنة قولهم باب الوتر والموافق ومنه تسمية الخ باله لان المفل الزيادة وهو زائد
 على الفرض مع انه من شعائر الدين العلية ولا شك أنه أفضل من تثليث غسل اليدين في الوضوء ومن دفعهما
 للمحر يمتنع انهما من السن المؤكدة فتعين ما قلنا به اذ دفع ما أورده ان السكال فاعتم تحقيق هذا العمل فالت
 لا تحذف عن هذه الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أذا دخل) حيث ذكر السى عقب الاوكار اه وفى
 العسل ولم يد كرهاً واجبا ولم يكن كلامه مهبطاً لذلك لقد مد كرهاً واجب على السن لانه أقوى بمقتضى
 الصبغة يتدبه وأراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل وهو أصعب نوع الواجب لا ما يشتمل النوع
 الآخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل الرقيق والكعبين ومغبر ربع الرأس من هذا
 النوع الثانى وكذا غسل القدم والاشد في العسل لان ذلك ليس من الفرض القطعي الذي يكفر حادثة تأمل
 ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الدر والشج اسمعيل واشترطه قوله للوضوء والعسل عن هذا الوضوء
 والعسل بان الوضوء يكون فرادى واحداً وصلة ولا كبقدمه الشارح وكذا العسل على ما يأتي في محله (قوله
 وجعها) أى السن حيث أتى بما يصبه الجمع ولم يأتي بما مرده كما قال في الكنز وسنة (قوله مسئلة بدليل
 وحكم) قال اس الكلال أما الاول فظاهر من تأمل في الهداية وسائر الكتب المطولة وأما الثاني فالحال
 ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل مما أوتركه معصية كانت
 أو مجتعة مع أخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء بجمع غسل الاعضاء الثلاثة ومسمع
 الرأس لان كلاً منها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك أنزله صيغة المفرد من لم

معليه

في السنة وتعرفها

كاصم وكف وأدين ولا
 فما حاذى مهمما مجمل
 الفرض غسله وما لا فلا
 لكن يندب مجتبي (وسنة)
 أقاد انه لا واجب للوضوء
 ولا للعسل والالتدبه
 وجعها لان كل سنة
 مسئلة بدليل وحكم
 وحكمها

يتنبه لهذه الدفقة الأنيقة سلك في الموضوع مسلك الإفراد اه وعلى هذا فكان الدسب للمصنف أن يقول فيهما موزن الوصو بالمراد الاتحاد الدليل وهو الآية واتخاذ الحكم بدليل فساد البعض ترك البعض قاله في البحر فافهم (قوله ما يؤخر الخ) ما صدر به لا موصولة أو موصوفة فواقعة على السلة الحكم الثابت لها الاجر والرم على الفعل والترك وليس الحكم هو الهمل الذي يؤخر عمله الآن يقال انهم موصولة أو موصوفة فواقعة على الاحر والعاشد مخدوف أي الاحر الذي يؤخر عمله كل ما لم يناسب تأنيث الضمير فعليه وزن كاهمهم (قوله يلام) أي يعاتب بالتاء لا يعاقب كما أفاد في الضرر والهرلك في التوايح ترك السنة المؤكدة قريب من الخمرام يستحق حرمات الجماعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم يزل شقاقا اه وفي الخبر برأت ناركها استوجب التطليل والوهم اه والمراد الترك بلا مصدر على سبيل الاصرار كما في شرح الخمر برأت أمير حاج يؤيده ما سياتي في سنن الوصو عن أنه لو اكتفى بالعسل مرات ثمانية اعتادهام والا وفي الخبر من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب ان الاثم موطر ترك الواجب أو السنة ما يؤخره كدفعه على الصبح لتبريحهم بأن من ترك حسن الصلوات الجس قبل الاثم والنجاسة باثم ذكر في مفتح القدير وتصريحهم بالاثم ترك الجماعة مع انجاسة مؤكدة على الصبح وكذا في طائر على تتبع كلامهم ولا شك أن الاثم مقول بالاشتيك بعصه أشد من بعض فلا تم لتارك السنة المؤكدة أحد من الاثم لتارك الواجب اه قال في المهر هناك يؤيده ما في الكشف الكبير معر بالي أصول أبي السر حكم السنة أن يدب إلى تحصلها ولام عن تركها مع لحوق اثم يسير (قوله وكثيرا الخ) مفعول لمطابق وما زاد ثلثا كبسدا لكثرة أي يزعمون بالحكم تعربا كثيرا (قوله لانه الخ) الخطأ موضع الخطأ مقابل الرفع وواقعة جمع موقع مصدر بمعنى الوقوع والانتظار جمع بطر بمعنى التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محل وقوع انتظامهم أي انه المقصود للفتقاه (قوله وعربها الشهي) أي عرف السنة اصطلاحا أمالي لغة الطرية بمقتضاها لوجبة ط (قوله أو بفعله) ينبغي زيادة أو بقرير الاله داخل في الفعل لانه عدم المسمى بما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف حمل من أفعال المص ط (قوله وليس واجب) مراده ما من الفرص ط (قوله لكنه تعريف لما قلناه) أي لمطابق السنة الشامل لقسمها وهما السنة المؤكدة المحسنة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد أما المسحوب المرافع لثقل والمسحوب فهو قسم لها لا قسم منها كما ندبرها فافهم وأفاد بالاسناد ان المرامس السنة هناهو القسم الأول وبه صرح في التمهات مل (قوله ولو حكا) كعدم الإنكار على من لم يفعل لانه يعزل به الترك حقيقة حدسنا الاشتكاف في العشر الأخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان اطع عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لم يلجأ بترك عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة لانه الترك حقيقة المراد أيضا المواطسة ولو حكا لتدخل التوايح فانه صلى الله عليه وسلم بن العذر في الخلص عنها وهو يخوف أن تفرض عليها ط عن أبي السعد ومعهاده المواطسة لا ترك تفيد الوجوب قال في البحر وطاهر الهداية بحاله فانه في الاستدلال على سببه الصحة والاستشاق لا لانه عليه السلام فعلها على المواطسة ثم قال في البحر والذي طهر العبد الضعيف أن السنة ما طاع عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لاهم الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك أحيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فانه يحصل التوقيق اه قال في النهرو ينبغي أن يقيد هذا عماد الم يكن ذلك العمل المواطع عليه مما يخص وجوهه به عليه الصلاة والسلام أما إذا كان كصلاة الضحى فان عدم الإنكار على من لم يفعل لا يصح أن يعزل به تركه ولا بد أن يقيد الترك بكونه لعبه على كفي الخبر بل يخسر المترولك لعدم كالتزام المفروض وكأيه اهما ترك لانه الترك لعدم لا بد من ترك اه (قوله أو ورد على الخ) أي على تعريف الشهي وعاصمه الغض

ما يؤخر عمله ولامه ولام على تركه وكثيرا ما يعربون به لانه محط مواقع انتباههم وعربها الشهي بما ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام أو بفعله وليس بواجب ولا مسحوب لكنه تعريف لما قلناه والشرط في المؤكدة المواطعة مع ترك ولو حكا لكن شأب الشرط أن لا تدرك في التعريف وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المصور من أن الاصل في الاشياء التوقيق

يعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء التوقف على عدم العلم بالحكم هل هو الاباحية أو الحظر لا تعلم
 الاباحية بالاحكام عليه الصلاة والسلام أو فعله فيدخل في تعريف المسئلة لأن برادى التعريف ولا مباح
 قال ط وكذا ورد بالمساح على القول بأن الاصل الحظر (قوله الآن الفقهاء الخ) جواب عن البرادى
 في الصحاح المصحح بالثبوت للووع به وقد لمع بالسكس يلمع لهما اذا ترى به اه والمعى انهم منعوا من به
 كثيرا ط أقول وصرح في التحرير بأن المختار أن الاصل الاباحية عند الجمهور من الحنفية والشافعية اه
 وتبعه تليده العلامة قاسم وحوى عليه في الهداية من فصل الحداد وفي الحاشية من أوائل الحظر والاباحية
 وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية وأكثر الحنفية لا سيما العراقيين قالوا
 وبالله أشار محمد بن هدد بالقتل على كل الميتة أو شر بالجر في فعل حتى قتل بقوله خفت أن يكون آثما
 لأن كل الميتة وشرب الخمر ما لا يملك بهما جعل الاباحية أصلا والحرمة اعراض النهى اه وقيل

مطلب
 المختار أن الاصل في الاشياء
 الاباحية

الآن الفقهاء كتبوا
 ما يلحقون بأن الاصل
 الاباحية والتعريف بقاء
 عليه (البداهة بالنية) أى
 نية عبادة لا تضع إلا بالطهارة
 كوضوء أو زرع حدث أو
 اعتزال أمر

مطلب
 الفرق بين النية والقصد
 والعزم

مطلب
 الفرق بين الطاعة والقربة
 والعبادة

أباحت أو فعله عليه السلام فلا يقيم وقد نص في التحرير على أن المساح يطلق على متعلق الاباحية الشرعية لا الحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبة
 لا يثبت شرعيته بالمساح غير منسوب الفعل واعماله غير فيه (قوله البداهة) قيل الصواب البداهة بالهـ مرة
 وفيه نظر وقد ذكر في القاموس من البناء بيت المثلث وبيت الشاذل اه أى دفع الدال وكسر هـ (قوله
 بالنية) بالتشديد وقد خفف في ستاني وهي لغة ترمز القلب على الشيء واصطلاحا كل ما يتلوه قصد الطاعة
 والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل وخصل فيه المهيئات فان المكلف به العمل الذي هو كلف النفس ثم
 العزم والقصد والنية اسم لأن رادها حادثه لكن العزم المتقدم على الفعل والعقد المتقدم على النية والمقترب
 به مع دخوله تحت العلم بالمعنى ونعم ما في البحر (قوله أى بعبادة) الأولى التحريم بالطاعة ليشمل تحريم
 المحض فقد ذكر شيخ الاسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يثاب عليه وتوقف على نية أو لا يرفس بفعله لا جله
 أو لا والقرية فعل ما يثاب عليه بعدمه فمن يتقرب إليه وإن لم يتوقف على بقائه العادة ما يثاب على فعله
 ويتوقف على نية ففعلوا الصواب الحسن والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية طاعة
 وعبادة وقراءة القرآن والوقوف والحق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية فله طاعة لا عبادة والطاهر
 المؤقت إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربا ولا عبادة اه وقواعد مذهبية لا تأباه جوى وإجماع بين الطار
 فترى لعدم المعرفة بالمقرب إليه أن المعرفة لا تحصل بعده ولا بد أن عدم التوقف على النية (قوله لا تضع)
 الأولى لا تشمل كل النية ليشمل مشمل من المحض والطواف اه ح وفيه أنه لو قصد من المحض لم يكن
 آتيا بالنية كما أنه لو تيمم لم يتجزأ الصلاة فان النية المسبوبة في الوضوء هي المشروطة في التيمم كذا في حاشية
 شيخنا شيخنا الرضى وبيانه أن الصلاة تصح عبدا بالوضوء ولو لم يكن موقفا أو غائبا عن الله في الوضوء لكان
 عبادة لأنه بدونها لا يسمى عبادة معارضا كما يأتي وأن صحته الصلاة بخلاف التيمم فان النية شرط لصحة
 الصلاة فالسنة في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما نفع الصلاة بالتيمم المسمى
 به استباحة من المحض علم أن الوضوء المسمى به ذلك ليس عبادة فكذلك لا يلزم من عدم صحة الصلاة
 بالتيمم المد كونه عدم كونه الوضوء عبادة لأن صلاة أخرى على أن طهاره التيمم ضرورة به فيحتاج
 في شرطه ولا يشرط في التيمم بعبادة مقصوده وظاهر كلامهم هذا أن كونه العبادة مقصوده ضرورة شرط
 في النية المسبوبة للوضوء فيدخل مثل من المحض والله تعالى أعلم (قوله كوضوء الخ) أيه الوضوء ورفع
 الحدث ليس عبادة لعدم توقيفه ما على النية ما على القربة وطاعة كما علمت على أمهات المسائل لا يتصل إلا

بالطهارة كما أفاده ح لان الموضوعين الطهارة ورفع الحدث وكذا امثال الامر بالوضوء لا زمان من لوازم
 وجودها بقوله **كصوم** ليس بمثل للعبادة بل تنظر للمنى ولا يتحقق أن الاصوب أن يقول أو وضوء
 بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما خرج به في الفسخ وأيده في الجهر والنهر حيث ذكر
 ان المستفاد من كلامهم أن بنية الطهارة لا تنكفي في تحصيل السقوة كأنه ما تنويع الى ازالة الحدث والحدث
 فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لنوى الموضوع كنى لانه ورفع الحدث سواء بل هو اخص منه لان
 رفع الحدث يشمل الغسل فكان الوضوء أولى اه لاية لا تنوع رفع الحدث الى الوضوء والغسل يقتضى
 ان يكون كالطهارة لا ما قول توسعه لا يقتضيان الغسل في صممه وضوءه فليكن باو بالخلاف ما أراد بخلاف
 تنوع الطهارة فاهمهم وقدمشى القدورى في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراح لكن
 ظاهر كلام الرابى انه خلاف المذهب وفي الاشياء وعند البعض بنية الطهارة تنكفي أقول ويؤيده ما في تيم
 البدائع من القدورى الصمخش المذهب أنه اذا نوى الطهارة أحزاه وجزم به في الجهر هالكين يفرق بأن
 الطهارة بالتراتب لا بشوع غسلها بالماء وذكر في الجهر هالكاً أيضاً بنية التيم لا تنكفي للصحة على المذهب
 خلافاً لما في الواو ولا يعتمد عليه بل المعتمد اشتراطية بخصوصه اه ولعل الفرق بين التيم والوضوء أن
 كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيم فالمصداق تصح به الصلاة كالتيم ليس مصحف فلذا تصح بنية التيم
 المطلق تأمل هذا وأورد في الجهر على قوله أو امثال أمرانه لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس بأمر به إلا الآن
 يقال ان الوضوء لا يكون هلالاً لأنه شرط للصلاة وشروطها فرض ولا يتحقق ما فيه اه وأجاب ط بأنه مأثور
 به على طريق السبب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المدفوع منها فصل من الفرض اه أقول
 وعلى القول بالسبب وجوبه بالحدث يكون مأثور به قبل الوقت وجوباً موسماً الى اقسام الى الصلاة
 كما سبق تقرر به في هاشمى وهو ان اذا أراد بتعدد الوضوء لايوى ازالة الحدث ولا اتمام الصلاة يمكن دفعه
 ما ينوى التخييد فإنه مندوب اليه فيكون عبادة تكفى شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندى أقول به أن
 التخييد ليس عبادة لا لخلل بالباطل الطهارة فالحسن أن يقال انه ينوى الوضوء بناء على أن بيته تنكفي أو ينوى
 امتثال الامر لان المدب مأثور به حقيقة أو مجازاً على الخلاف بين الاصويين **(قوله)** وصرحوا بأنه بدونهما
 أى الوضوء مندوب اليه ليس عبادة وذلك كان دخلاً للماء مدفوعاً واختيار القصد التبريد وأجبر دارالة الوضوء
 كفى الفسخ قال في الزهراء اربعاً لا يحاسبها أى مع الشافعى في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية اتفاقاً
 نزعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به وأشار أبو الحسن الكرخى الى هذا وقال الدلويسى في أسرار
 وكثير من مشايخنا يفتون أن المأمور به من الوضوء يتأدى من غير نية وهذا غلط فاب المأمور به بعبادة والوضوء
 بغير نية ليس بعبادة وفي مبسوط شعب الاسلام لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية لكن صحة
 الصلاة لا توقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود واعمال المقصود الطهارة وهى تحصل بالمأمور به
 وغيره لان المسامع بطبيع اه **(قوله)** وأتم بتركها أى التماسيها كما قدم مساعن الكشف والمراد
 الترتيل لا بد على سبيل الاصرار كقده اه أيضاً من شرح التخرير وذلك لانها ستمتوا كدقوا لظنه صلى الله
 عليه وسلم علماً كحقيقة في الفسخ اذا دلى القدورى حيث جعلها مستحبة **(قوله)** بأنهم ارض الخ الصواب
 أن ية قال وانه شرط في كون الوضوء عبادة لا مقناحاً للصلاة بل نارك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض
 وانتهاء اللازم بتلزم انتفاء المزموم والشرط لا يكون فرضاً الا اذا كمل شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو
 شرط في كون الوضوء عبادة فقط اه ح يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كحقيقة
 العلامة اس كالى شرحه على الهداية ونقله عنه الجوى في حاشيته الى الاشياء في البحر ولبست النية بشرط في
 كون الوضوء مقناحاً للصلاة انتهى شرط في كونه سبباً للتوابع الاصح وقيل يشاب بغيرية اه **(قوله)**
 بسو وجار **(قوله)** في الجهر عن شرح الجميع والوقاية معز بالاكفاء وفي الفسخ واختلطوا في النية بالانوضوء به

وصرحوا بأنه بدونهما
 بعبادته وبأنه تركها أو بأنه
 فرض في الوضوء المأمور
 به وفي التوضؤ بسو وجار

والاحوط أن يتوى اه والظاهر أن المراد أن الاحوط القول بل روم البية تأمل (قوله وينه ذكر) أي على القول الضعيف يجوز الوضوء وهو كالتيمم لأنه بدل عن الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء بقتضيه إذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن أصحابنا ففتح والظاهر أن العلة في سؤر الجمار كذلك لأنه اعتمد وضأه مع التيمم عند فقد الماء كإتيان (قوله وانوتها) معلوف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأته في الاشياء يكون بالياء التخيية أي يكون وقتها فعل الأول بمعنى بمعنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام الخش فبالاقل فهو المتبادر من الاشياء (قوله قات لكن الخ) استدراك على الاشياء بانها محتمة مقول كذا ذكره الجوى والظاهر أنه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في إمداد الفتح وأما وقتها ومبدأ الوضوء حتى قبل الاستحشاء اه أي لأن الاستحشاء من سبب الوضوء بل من أقوى سببه كاحترائه وإلهذا قيل كالبسعى ذكرهما (قوله قل سائر الس) سائرهما معنى باقي لا بمعنى جميع والالسان يحذفها قبل نفسها اه ح وأما في القاموس أن استعمله بالمعنى الثاني وهم أو قيل (قوله فلا تسن الخ) حاصله أنه ليس محل سنيها بعد ما هو محل فرضتها عند الشافعي الذي هو قبل غسل الوجه (قوله لدى الفهم) أي الأدرى للتعليق وقوله أثبت أو قوله تحكى أي ذكر أو سؤالات أو ما منته مثله قوله في النية لكن ير بدهله سؤالاته لعله عالم على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قدما بيان حقيقة ما لعله واضحا (قوله حكم) هو أنها في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد العبادات كالأصالة والركعة وفي التيمم وفي الوضوء بنبيد الترويض والركعات في صبر وركعة التيمم ما عدا (قوله محمل) هو القاب فلا يكتفى بالتلفظ بالأسانيدونه الألب لا يشترط أن يحصر قاسمه ليؤى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وهل يستحب التلوة ما أو يسن أو يكرهه أو قال انخار في الهداية الأول لا لا تتجمع من غيره وفي الفتح لم يبق من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه التلفظ إلا في حديث صحيح ولا يصح وزاد من أمر حاح ولا عن الأئمة إلا بعد وتام في الاشياء في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كالمواظبة على الصلاة في بيته ثم حصر المسجد وفتح الصلاة لأنه النية بلا فصل مع الساء كبركة الزكاة عند عز ما وحب ونسبة الصوم عند العرب والحج عند الاحرام كما سلف في الاشياء (قوله وشرطها) هو الاسلام والتمييز والعلم بالمواظبة وأن لا يأتي عناف بين النية والمواظبة وبيان في الاشياء (قوله والقصد) أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الاشياء فالو المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتيمم بعض العبادات عن بعض كالامتناع عن المفطرات قد يكون حية أو لهدم الحاجة اليه بما لا يكون عادة أو لا يتأس بعينه لا تشترط كالاعتناء بالله تعالى والعرف والخوف والرجاء والنية وقرعة القرآن والاداء (قوله والكيفية) أي المشققة ومنسوب لكيفية اسم الاستعمال لانها شأنها أن يستلهم من حال الاشياء ما يحتاج به يقال فيه كيفية وهي الهيئة التي يحاسب السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كونه كيف زيد فتقول صحح أو سقم بوجه الهابوي في الوضوء والغسل والتيمم استباحة العمل بالاطهارة أو رفع الحسد مثلاً هذا ما ظهر ثم رأيت نحو في الامداد ما فهم (قوله قولاً) أشار به إلى أنه لا تأتي بسبب ابتداء ما هو بالنية وغسل اليدين لان السبب محال القلب والتسمية فتحال اللسان وغسل اليدين بالفعل فأداه ط لكن في السر ملالة أن مراعاة استحباب التلوة بالنية هي التسمية حقيقة فتكون أصابها اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلا كبراً وإلهذا وجد كالمعنى بالنية بمعنى لأصلها ولكلها بما يأتي أفاضه في المهر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح لعلها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وقيل الأصل باسم الله الرحمن الرحيم بعد التعمد وفي التيمم يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعلامة المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة باسناد حسن اه (قوله قبل الاستحشاء) لانه من الوضوء والبداءة في الوضوء شرعت بالتسمية حلية

عالم

سائر معنى باقي لا بمعنى جميع

وينه ذكر التيمم وادوتها

عند غسل الوجه وفي الاشياء

ينبغي أن تكون عند غسل

اليدين ليس معنى لسان ثواب

السنة قات اصك في

الفهنا في وسجلها قبل سائر

السنة كافي الحقيقة فلا تسن

عند ما قيل غسل الوجه كما

تفرض عند الشافعي اه

وقها سمع سؤالات

مشهورة لهاها العراقي

فقال

سمع سؤالات لدى الفهم

أثبت

تحكى لكل عالم في البية

حقيقة حكم محمل زمن

وشرطها والقصد والكيفية

(و) البداهة (بالتسمية)

قولا وتحصل بكل ذكر

لكن الوارد منه عليه

السلام باسم الله العظيم

والحمد لله على دين الاسلام

(قل الاستحشاء)

وفيهام هذا كله أي ما ذكر من ألباط التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الحلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور وأبو حاتم وأبو السري في أوله بسم الله والخبث يفتن بين ويجوز تسكين الدعاء على الأصح جمع خبيث والخبائث جمع خبيث ثقيل المراد من الخبث ما كرا من الشياطين والخبث وقيل غير ذلك **(قوله)** بعده لأنه حال مباشرة الوضوء وفيه من بعض المشايخ نس فيله وعيد بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاصيا **(قوله)** الأحال انكشف الخ الطاهران المراد أنه يسمى قبل رفع ثيابه ان كان في غير المكان المحدث لغضاه الحاجة لا قبل دخوله فلو رسي فيها سمى بقلعه ولا يحرك لسانه ثم طمس الاسم الله تعالى **(قوله)** المندوب **(قوله)** قال في السراج أنه يأتي من الثلاث لظهوره وصورة عملها قالوا أنها بعد غسل كل عضو ومدونة ثم **(قوله)** وأما الال الخ أي إذا نسها في ابتداء الوضوء لم ينال في ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء قال بخلاف الال كل الال الوضوء على واحد بخلاف الال فإن كل لقمة فعل مستند قال في البحر وله سد في الحائصة لو قال كذا كذا لم يكتب العلم لله على أن تصدق بدهم عليه بكل لقمة قدوم لأن كل لقمة أي كل اه وذكر في النسخ أن هذا التعديل يستلزم في كل تحصيل السنة في السابق لا استدراك ما فات وقال شارح المنية والاولي أنه استدراك لما فات لقوله صلى الله عليه وسلم إذا كل أحد كرهني أبى كره كرام الله على طعامه فليقبل بسم الله أوله وآخروه أو داود والترمذي ولأحدث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله أوله فإنه لا يمكن الاستدراك في الوضوء قوله بسم الله أوله وآخوه لأن الحديث وارد في الال كل ولأحدث في الوضوء وقد يقال إذا حصل به الاستدراك في الال كل مع أنه أفعاله ثم دونه يحصل في الوضوء الأولى لأنه فعل واحد فيستدرك بذلك بدالة النص لا بالقياس ويؤيده ما نقله البعض في شرح الهداية عن بعض العلماء أنه إذا سمى في أثناء الوضوء آخره **(قوله)** ويلق بسم الله الخ أي إذا أراد تحصيل السنة فيما فات وكان الأولى أن يقول لما يقبل (تمة) ما ذكره المصنف من أن الدعاء التسمية سنة وهو مختار للطحاوي وكثير من المتأخرين ورجع في الهداية ندمه قبل وهو ظاهر الرواية ثم روي صاحب البحر من المحققين أن الهمام حيث رجع وهو جالس ثم أخذ في كفاي شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماء أوامس أنهم لم يستحجبه كبر وقد قال الأمام أحد الأعلام في هذا حديثنا **(قوله)** والبداء أنه لم يديه **(قوله)** قال السالك السنة بتقديم غسل اليدين وأما نفس العمل فمعرض ولا إشارة إلى هذا المعنى قال الرازي فعلى يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه **(قوله)** الطاهرين اما غسل التنجيس فواجب بحر **(قوله)** ثلاثا لم يكتبه وقال المصنف الآتي وثبت العمل لأن المتأخرين أنه أراد به غسل الأعضاء الثلاثة فافهم قال في الحاشية الطاهر أنه لو نقص غسلها من الثلاث كان آثما بالنسبة تاركها كالمالك على أنه في رواية عديد أصحاب السنن الأربع لم يثبت المستيقظ أنه صلى الله عليه وسلم قال من أتى ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح **(قوله)** قبل الاستنجاء وبعده قال في البحر ولا يخفى أن الابتداء يطلق على الحقيقي يطلق على الاصافي وأما وهو ما يستأن لا واحدة اه **(قوله)** وقيد الاتيقاظ أي الواقع في الهداية وغيره باعتبار الحديث الصحيحين إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغسل يديه إلا ما حتى يغسلها ولو لم يغسلها حتى يغسلها ثلاثا لم يدرى أن باتت به **(قوله)** اتفاق أي غير متصور لأنه كرا لا حترار عن غيره قال في العاية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالنسبة تتركها بقاء الحديث والسنة تشمل الميسقط وغيره ولا يترون اه ومنهم من قال أنه مقصود وإن عا لهم العبر المستيقظ أدرك في السراج وفي المهر الأصح الذي عليه الأكثر أنه ستمطلقا لكنه بعد توهم الخمسة سنة مؤكدة كما إذا نام لأن استنجاء أو كان على يديه نجاسة وغيره مؤكدة بعد عدم توهمه كما إذا نام لأن شئ من ذلك أولم يكن مستيقظا عن نوم اه وبحو في البحر **(قوله)** ولدا أي ليكون التقيد اتفاقا وإن العسل سنة مطلقا **(قوله)** وقت الحاجة أي إلى إحاطتهما بالأمس كال يكون مقصومه أنه إذا لم يتح

وبعد (الأحال انكشف
وفي محل نجاسة فيسمى بقلعه
ولونسيها فيسمى في دخاله
لا تحصيل السنة بل المندوب
وأما الال كل فتحصل السنة
في باقيه لا في ما فات ويلق
بسم الله أوله وآخوه (و)
البداء (بمسح اليدين)
الطاهرين ثلاثا قبل
الاستنجاء وبعده وثبت
الاستيقاظ اتفاقا ولأن
يقبل قبل إحاطتهما بالأمس
لست يتوهم اختصاص
السنة بوقت الحاجة

قوله يغسل يديه (لعلها
نصته التي كتب عليها ولا
فالتى في نسخ الشارح
بغسل اليدين اه معجمه

لان مفاهيم الكتب مختلفة
بجذالات أكثر مفاهيم
الصيغ كذا في الفهرس
وقيسه من الخ المفهوم
معتبر في الروايات اتفاقا
ومنه أقوال الصانع قال
وينبغي تقييده بما يدرك
بالأى لا ما لا يدرك اه
وفي القسطنطيني عن حدود
النهاية المفهوم معتبر في
نص العقوبة كفى قوله
تعالى كلاً منهم عن دمهم
يومئذ مجموعون وأما
اعتباره في الرواية ما كثر
لا كلى (الى الرسعين)
بالصحة فصل الكتب
الكرع والكرسوع وأما
السوع في الرجل قال
وعظم إلى الإبهام كوع
وما يلي
تلفظه الكر سوع والرسع
في الوسط
وعظم إلى إبهام رجل ملقب
بوع هذا العلم واحد من
العلم
ثم لم يمكن وضع الابه
أفضل أصابع يساره
مضمومة
٣ قوله مفهوم الصفة الخ
هو قوله صلى الله عليه
وسلم في العلم الساتمة الركة
والشرط كقولك اذا جاء
الوقت وجبت الصلاة العاية
كقوله تعالى وأتموا الصيام
الى الليل والعهد كقولهم
ه الا في خمس وعشر من
الابل يستخص وفي كل
حس شاة والقبس أي مثله

الى ذلك بأن كان الانعصام يمكن رفعه والصحة له بالنسب غسله ماع أنه بسن مطلقا (قوله لان مفاهيم
الكتب مختلفة) عليه القول هو أي انه لو قال ذلك لتوهم ما ذكر لان الخ وانها جميع مفهوم وهو دلالة اللفظ
على شيء مسكون عنه وهو تضمنان مفهوم الموافقة وهو أن يكون المسكون عنه أي غير المذكور موافقا
للمتلوق أي المذكور في الحكم كدلالة النهي عن التحديق على حومة المضرب وهذا يسمى عند دلالة
النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم الخالفه هو أقسام مفهوم ٣ الصفة والشرط والعامة والعدد
واللقب وهو معتبر في الشافعي المفهوم اللقب قال في التجريب والخصية يقول مفهوم الخالفه ما تضمنه في
كلام الشارع فقط اه فأداته في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه حتى مفهوم اللقب وهو نوع الحكم
بحمد كقولك صلاة الجمعة على الرجال الاحرار فيهم منه عدم وجوبها على النساء والعبد وفي شرح
الفرع عن شمس الأئمة الكردى أن تخصيص الشيء بالذ كر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات
الشارع وأما ما في مفاهيم الناس وعرفهم وفي العامة من العقليات فبدل اه وتوضيح هذا المحل بالنسبة
حواسين على شرح المار (قوله بخلاف أكثر مفاهيم الصيغ) كالات والاحاديث كقولهم من
حوامع الكرام فتجمل مؤان كثره تقتضي تخصيص المطلق بالذ كر ولا ترى الخلف بتقدير مفهومها ما لم
يدركه السامع بخلاف الرواية فإنه كلما يقع فيها تفاوت الاطوار والمراد مفاهيم الخالفه أمامها في الموافقة
فغيره مطلقا كقوله ما هو قديما كثر لان من الصيغ ما يعتبر مفهومه كص العقوبة كجائتي (قوله وفيه
من الخد) أي في الهرم من ثياب الخد عند ذكر الحائضات (قوله في الروايات) أي عن الأئمة والمراد في
أكثرها كجائتي (قوله وفيه) أي من الذي يعتبر مفهومه ما مضافا ط (قوله بتقديره) أي ما ذكر
من اعتبار المفهوم في أقوال الصانع ط (قوله ما يدرك بالأي) أي ما لا يقع فيه مجال وتعرف ط (قوله
لا ما لا يدركه ٤) أي لانه في حكم المردوع والص لا يعتبر مفهومه ط أقول ولهد اتفق
أصحابنا على تقليد الصانع فيما لا يدرك بالأي كفى أقل الخد قالوا لانه ثلاثة أيام أشد يقول بحرصى الله
عمله بنى حجة السماع (قوله كما في قوله تعالى الخ) لان أهل السنة كروا من حجة الأدلة على حواررويته
تعالى في الآخرة هذه الآية حيث جعل الخد من الرؤى بتقوى به الفقهاء فيهم منه أن المؤمنين لا يجحون
والإيمانيك ذلك عقو به الفقهاء (قوله ما كثرى لا كلى) يجعل علمه ما من عن الهرم من غيرا أكثر ما من
تقدير الهداية بالسيف (قوله الى الرسعين) تبيينه من الناس والصادو صم مسكون أو بصمته في أقدامه
القاموس (قوله فصل الكتب) على وزن مسرمانتي العلم من الحسد فاموس وهو اسم حسن يصدر
على ما هو في الواحد فلداساع تصغير المائى به تأمل (قوله قال) أي الشارح وتساها لوفى حذف فاعله لانه معلوم
لانه لا يقول العلم الا شارح ط (قوله لخصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض
النسخ ما وسطا أي ما توسط بينهما (قوله هذا العلم) الساعزاة أو أصله ما والفعل لا يحذف أي خد هذه
المسائل يعلم لان لا به تدبر في العاط أوصن خد معنى العطر (قوله ثم لم يمكن الخ) ثم للترتيب والترجيح
في الاختزال لانه من تنه أول الكلام وفي كيفية العمل بفصل ذكر الشارح الخي مفهومك الطاهر قال
في الهرم كيفية هذا العمل أ الابه ان أمكن دعه فعمل الابه ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لك مع الابه
صغيره فكدك والاول اثنى أصابع يده اليسرى وهو يدون الكف ومس على الابه ثم يدخلها ويعدل
اليسرى اه وفي الخبر قالوا بكرة اذ حال اليسرى في الابه قبل العمل للهديشوهى كراهة تنزيه لان النهي
فيه مصرع في التحريم قوله أنه لا يدري أين كانت يده انتهى بحول الى الابه الصغرى أو الكبرى اذا كان
معه الماء غير فلا يدخل اليد أصلا وفي السكبر على اذ حال الكف كذا في المستصف وغيره وفي شرح الاطعم
بكره الوضوء بالماء الذي أدخل المستصف يده به لا احتمال الخساسة كالماء الذي أدخل الصبي يده فيه اه
أقول وظاهر التعليق انه لو لم يستعمل ولا نجاسة عليه لا بكرة اذ حال بدو الوضوء مما أدخل يده به فعدم
احتمال

احتمال الخامسة تأمل (قوله وصب على البني) أي ثم يدخلها ويغسل اليسرى بكم (قوله لاجل الثيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة إلى الصب على كل واحد من كفيه على حدته لا يمكن غسل الكفين عما صبه على الكف اليمنى كغير العادة وذهب في الدرر بأن فيه ترجيح العادة والروايات على عرف الشرع أي لا يعرف الشرع البدء باليمين وإن نقل اليمنى في الوضوء من إحدى اليدين أو الرجل إلى الأخرى لا يجوز بخلاف غسل اليمين أه أقول لكن ذكر في الحليسة أن طاهر الأحاديث الجمع بينهما وأنه نص غير علمائنا على أنه لا يستحب الثيامن هنا كافي غسل الخدين والمخبرين ومسح الأيدي والخفي إذا تعذر ذلك فغسل يديهما اليمنى منهما والقواعد لا تنبئ به أه لمخلص الكف يشكك عليه مسئلة نقل البلية وقد يجاب بأن نقل البلية يجوزها بدليل طاهر الأحاديث فتكبر حيث تدعوها العوالم وموافقة لعرف الشرع ولما قال ابن حجر في التفتة وبن سبيلهما على الاتباع انتهى طيناً (قوله ولو أدخل الكف الخ) بمحترز قوله أدخل أصابع بصره (قوله إن أراد الغسل) أي غسل الكف (قوله صا الماء مستعملاً) أي الماء الملاقى للكف إذا انفصل لجميع الماء بغيره كالم طويل سباني في بحث المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملاً ومثله إذا وقع الكوز في الحب فدخل يده إلى الرافق فيحرق ذلك للراحة وإن حدثت له الاستعمال وهو وقع الحديث كما أفاده ح (قوله ولو لم يعمه الاعتراف الخ) في الجرو والمهرج الصبر اتلو يديه مستحسناً أمر غيره بالاعتراف والصباء لم يجد أدخل مديلاً يغسل بها فاقطع يده فإن لم يجد دفع الماء بغيره فإن لم يجد توهم وصل إلى العادة عليه أه قال في الجرو في مسئلة دفع الماء فيها اختلاف والصحيح أنه يصير مستعملاً وهو يزيل الحث أه أي يزيل ما على يديه من الحث ثم يغسلهما بالوضوء أفاده ط (قوله وهو وسه) أرادهم بملفها الشامل للمؤكدة وغيرها ح أه لأنه عند توهم الخامسة ستمؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كقائه ما (قوله كما أن الفاتحة) أي قرأها واحدة وتوب عن الفرض وأعلم أن ما ذكره هاهنا أنه سنة تنوب عن الفرض هو ما احتار في الكافي وتبع في الدرر وهو أحد أقوال ثلاثة لكنه تغالبنا أشار إليه صدر كلامه حيث عبر بالبداهة يغسل يديه فإنه ظاهر في أنه إذا قال بأنه فرض وتقدمه سنة كما قدمناه من إسأل وهل هذا ما اختاره في الفتح والمفرد والحدار به والسراج لقول محمد في الأصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلابح غسلهما ما قال في الجرو وطاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الأصم عدي أنه سنة لا تنوب عن الفرض في عدم غسلهما واستشكل في الدخيرة بأن المقصود التطهير وقصده وأجاب الشيخ اسمعيل السامري بأن المراد عدم البياضة من حيث ثوب الفرض لو أتته مستقلاً قصداً إذا السنة لا تؤديه ويؤديه اتفاقهم على سقوط الحدث ببلية أه وحاصله أن الفرض سقط لكن في معنى الغسل المستحسن لا قصد أو الفرض المحايث عليه إذا أتى به على قصد العريضة كمن عليه جباية قد سبها أو اعتل لعمته فلا فإنه يرتفع عنه محالاً ولا يثبت ثوب الفرض وهو غسل الجباية ما لم يزل ولا ثوب الإباة وحينئذ ليس أن يغسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصداً ولا ثوب الغسل الأول منابه من هذه الجهة وإن تاب منابه من حيث أنه لو لم يعد سقط الفرض كما سقط لو لم يسلوا بفعله على هذا أنه لا خلاف بين الأقوال الثلاثة لأب القائل بالفرضية أراد أنه يخرج عن الفرض وإن تقدم هذا الغسل الجبري عن الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والطاهر أنه على هذين القولين يس إعادة الغسل لما مر فتجد الأقوال والله تعالى أعلم (قوله وبن الخ) بقوله في التهرج الناس الأئمة وفيه وجه تأييد لاد كرماء نفاحيهم بقصد ما أحداً الأقوال لا يبعد القول بأن إعادة غسلهما عبث وإسراف فافهم (قوله والسؤال) بالكسر بمعنى العود الذي يستأنه وهو بمعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد بهما لاحاجة إلى تقدير استعمال السؤال أه طارداً الاستدراك قال الشيخ اسمعيل وبه عرفت الفتح وصرح في العلية وغيره هاو نقله من فارس في مقباس اللغو هو المصباح الميراني صا لا يرد ما قيل

وصب على اليمنى لاجل
الثيامن ولو أدخل الكف
إن أراد الغسل صار
الماء مستعملاً وإن أراد
الاستعمال لا ولو لم يعمه
الاعتراف بشئ وبه
نخصت أن تيم وصل ولم يعد
(وهو) سنة كما أن الفاتحة
واجبة في ثوب عن الفرض
ويستعملانها يصلح
لثاوي (والسؤال)

انه لو وجد في الكتب المغتربة اه ونقله فوح أمدي أياصاع الحافظ ان حجر والعراق والكرب ما في قال
 وكنهم حجة **(قوله سنة وكدة)** خبر لم تدع حذف ان قدر قوله والسواك معلوم على ما قبله لا مستدأ
 وعلى العطف وهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في الخبر على ما يلي الشايفيد ان الاشتداء سنة
 أيضا واستظهر في النهر الأول لترجم كونه عبد المصنعة ثم قيل انه مستحب لانه ليس من خصائص الوضوء
 وصححه الرباعي وغيره وقال في الفتح انه الحق لكن في شرح المصنف الصغير ورد عنه الصدوري والا كثر وزن
 من السنن وهو الاصح اه قلت وعابه المتون **(قوله عبد المصنعة)** قال في الخبر وعليه الاكثر وهو الاول
 لانه أكمل في الاقضاء **(قوله وهو للوضوء عبدا)** أي سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في الخبر وقالوا
 طائفة اختلفوا في ظهوره في موضع واحد صوابا وكفه عبد بالاعندوه وله السراح المهدى في شرح
 الهداية بأنه اذا استسك للصلاة عما يخرج دم وهو يحس بالاجتماع وان لم يكن باصا عبد الشافعي
(قوله الا اذا نسبه الخ) ذكره في الخوهر وهو معاذة أنه لو أتى به عبد الوضوء لا يسئل به أن يأتيه عبد الصلاة
 لكن في الضع عن العروة ويستحب في خمسة مواضع اصغر ارالس وتغير الرائحة والقيام من النوم
 والقيام الى الصلاة وعبد الوضوء على ما في الخبر اديه ساعة من أنه عبد بالوضوء لا للصلاة وفق
 في النهر يحمل ما في العروة على ما في الخوهر أي أنه لا وضوء اذا نسبه بغير مدد بالصلاة للوضوء
 وهذا ما أشار اليه الشارح لكن قال الشيخ امجد في تفسيره نظر بانظر الى تعدل السراح المهدى المتقدم
 اه أقول بهذا التعليق على تقدير ان ذلك أمر متوهم مع أنه على شافعيه لا يدعي بغيره
 الترتيب بأن معنى قولهم هو للوضوء عبدا بياض ما اتصل به العصبية الواردة فيما رواه أحد من قوله
 صلى الله عليه وسلم صلاة بوالأفضل من سبعين صلاة بغير سواك أي انها تكمل بالاتباع عبد الوضوء
 وعند الشافعي لا تكمل الا بالاتباع عبد الصلاة تعدد كل صلاة هذا ذلك الوضوء لها هذه الفصله خلافا
 له ولا يلزم من هذا اني استحبابه عبد الكل صلاة أيضا حتى يحصل التمام وكيف لا يستحب للصلاة التي هي
 مساجدة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس قال في المصنف القناع وليس السواك من خصائص
 الوضوء فانه يستحب في حالات مهمات تغير الغم والقيام من النوم وإلى الصلاة ودخول البيت والاجتماع
 بالناس وقراءة القرآن لقول أي حفيظة ان السواك من سنن الذين فسدت في الاحوال كلها اه وفي
 القهستاني ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في طاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب
 في جميع الاوقات وبو كذا استحبابه عند قصد التوضؤ فيسن أو يستحب عبد كل صلاة اه ومن صرح
 باستحبابه عبد الصلاة أيضا الخافي في شرح المصنف الصغير وفي هدية اس العماد أيضا وفي الخافضة عن
 التتمة ويستحب السواك عبدا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير الغم وعبد البيهقي اه فاعتمد هذا الخبر
 الفريد **(قوله وأخاه الخ)** أقول قال في المعراج ولا تقدر فيه بل يستسأل الى أن يطمئن قلبه ويرى السكينة
 واصغر ارالس والمستحب فيه ثلاث ثلاثين اه والطاهر أن المراد لا تقدر فيه من حيث تخصيص
 السنة وانما تحصل باطمئنان القلب ولو حصل بأقل من ثلاث والمستحب أن يكملها كما قالوا في الاستتاء بالخبر
(قوله في الأعلى) ويستدأ من الجانب الايمن ثم اليسرى وفي الاسناد كذلك بخبر **(قوله بسمه ثلاثة)** بان
 يسهل في كل مرة **(قوله ويندب امساكه بسمه)** كذا في الخبر والنهر والى الذي رواه في المقول المتواتر اه
 وطاهر أنه معقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال بحسبه العلامة فوح أمدي أقول دعوى العقل
 تحتاج الى نقل ولم يوجد عليه ما يقال ان السواك ان كان من باب التغير استحباب باليسر كما في المصنف
 كان من باب إزالة الادي بغيره الثاني كجروى من مالك واستدل بالآلة بما ورد في بعض طرق
 حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يجهجه التيامن في زجله وتسلطه وطوره وسواكه ورد بان المراد
 البداءة بالجانب الايمن من الغم اه لمصاوفي الخبر والنهر والسنة في كيفية أخذه أن يجعل الجهر أسفله

سنة مؤكدة كافي الجوهرة
 عبد المصنعة وقيل قائلها
 وهو للوضوء عبدا لا اذا
 نسبه فيندب للصلاة كما
 يندب لا صغار سنن وتغير
 رائحة وقراءة قرآن وأخاه
 ثلاث في الأعلى وثلاث في
 الاسافل (أي) ثلاثة
 (ويندب امساكه بسمه)

والاجسام أسفل رأسه وباقى الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا في النص وفي السراج يستحب أن يكون السواك لربطه بقلوبنا لانه لا ينزل القطع وهو وسخ الاسنان ولا يابس البحر حلا للنفوس
 منبت الاسنان اهـ فالمراد أن رأسه الذي يحمل استعماله يكون لنا أى لا في غاية الحشونة ولا غاية النعومة
 تأمل (قوله بلا عقد) في شرح درر المعارف بل العقد (قوله في علق الخضر) كذا في المعراج وفي
 الفتح الاصبع (قوله وطول شبر) الطاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضر قصه بعد ذلك لا تقطع منه
 لنسوته تأمل وهل المراد شبر المستعمل أو الملتصق بالظاهر الثاني لانه يحمل الاطلاق غالبا (قوله ويستاك
 عرضا طولا) أى لا به يخرج لحم الاسنان وطول في العروق طولا وعرضا والاكثر على الاول يخرج لكن وفق
 في الحلية بأنه يستاك عرضا في الاسنان وطول في اللسان جميعا في الاحاديث ثم يدل عن العزوفى أنه يستاك
 بالمداواة خارج الاسنان ودالمها أعلاها وأسفلها ورؤس الاصراس وبين كل سبي (قوله ولا يعضه) أى
 يمدد على خلاف الهيئة المسبوبة (قوله ولا يعضه) يعض المم كبيض وأمانع الريق بلامض في الحلية قال
 الحكيم الترمذى وبلغ ريقك أول مستاكك فانه يعض الجدام والعرض وكل داء موى الموت ولا يبلغ بعده
 شأفانه يورث الوسوسة ويور يد يادى علاقة اهـ (قوله ولا يعضه) أى لا ياقبه عرضا بل يعضه طولا
 قال القهستاني روى عن سواكه صلى الله عليه وسلم من أدنه موضع القلم من ادن الكاتب وأسوكه أحبابه
 خباب أدنهم كذا قال الحكيم الترمذى وكان يعضهم بضعه في طي غمامته اهـ (قوله ولا يخط الحبوب) فانه
 يروى عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض يفسد من ذلك فلا يلون الانفسه حلية عن الحكيم
 الترمذى (قوله ويكره جود) قال في الحلي جود كره واحد من العلماء كراهته بقصان الزمان والربحان
 اهـ وفي شرح الهداية للهي روى الحرثي في مسنده عن جبير بن حبيرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن السواك بعد الربحان وقال انه يجرد عرق الجدام وفي النهرو يستاك بكل عود الا الزمان
 والقبض وأفضله الاراك ثم الخيتون وروى الطبراني في السواك الخيتون من شجر مضارة وهو سواك
 وسواك الانبياء من قبل (قوله ومن ما فعله) في الشريعة لانه عن حاشية صحيح البخاري للفرغى أن
 ما به ان يعطى بالشيب ويعد البصر وأحسبها أنه شفاء لادن الموت وأنه يسرع في المشي على الصراط اهـ
 ومنها ما في شرح المديسة وغيره انه مطهر للعلم ومروضة للرب ومفرجة لاملاتكة ومجسلة للصر ويدبه الجفر
 والحفر وبيض الاسنان ويشد الثنية ويصمم الطعام ويقطع العلم ويصاعب الصلاة ويظهر طريق
 القرآن ويبيد الفصاحن ويقوى المعدة ويصط الشيطان ويرد في الحسان ويقطع المرو يسكن
 عروق الرأس ويحس الاسنان ويطيب الكهفو يسهل خروج الروح في النهر وما به وصلة الى
 نيب وثلاثين مفعلة أدناها ما طاعة الادي وأعلامها كبر الشهادة عند الموت ورضا الله ذلك مجنسه وكرمه
 (قوله عنده) أى عند الموت (قوله أو الاصبع) قال في الحلية ثم أى أصبع استاكه لأب سبه والاصل
 أن يستاك بالسبابة يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك يامه اليمى والسبابة اليمى يبدأ
 بالام من الجانب اليمين فوق وتحت ثم بالسبابة من اليسر كذلك (قوله كيا يقوم الخلك مقامه) أى في
 الثواب اذا وجدت السبابة وذلك ان الواطبة على نصف اسنانها يستحب لها فعل البحر وطاهره انه لا يتغير
 بحال المصضة ط (قوله ولاناعب بالاعل) اما إذا لم يستعاب يفاد بالاعل دون المضمضة والاستنشاق وبه
 نظر فانما حكا ذلك بالمضمضة اصطلاحا استعاب الماء جميع العلم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحا
 اتصال الماء الى المارن ولعمرة من الشق وهو جدر الماء ويحود ويرج الالف الى داخله بحر وأجيب بأن المراد
 ما قاله الربيعي وهو أن السبابة هي الماء الملعقة والعسل أدل على ذلك وأورد أن الملعقة المذكورة ليست نفس
 الاستعاب على أن الملعقة سنة أخرى فالتعريض عما وعن أصلها بعبارة واحدة فهم أنها سنة واحدة وليس
 كذلك شهر وأيضلا ياسب ذلك من صرح بسببية الملعقة كالمصعد قلت فالحسن أن يقال ان التعريض

وكونه لنا مستويا بالاعقد
 في علق الخضر وطول شبر
 ويستاك عرضا طولا ولا
 مصطفا فانه يورث كبر
 الطحال ولا يعضه فانه
 يورث الباسور ولا يعضه
 فانه يورث العشى ثم يعضه
 والا فاستاك الشيطان به
 ولا يراد على الشبر والا
 فالشيطان يركب عليه ولا
 يضع بل ينصه والا فخطر
 الجنون تهستاني ويكره
 يؤخذ ويحسرم ينى سم
 ومن مفاعله انه شفاء لما
 دون الموت ومد كرا لشهادة
 عدوه وعند فقد أوفقه
 أسنانه تقوم الحرقنة الخشنة
 أو الاصبع مقامه كيا يقوم
 العلك مقامه المرأفصع
 القدرة عليه (وعسل
 العلم) أى استيعابه ولاناعب
 بالاعل

مطلـــــــــــــــــبـــــــــــــــــ
 في مناقب السواك

بحسب الفم والناف أود على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر إلى المعنى اللغوي تأمل (قوله
أولاً اختصار) أو دعه أن الاختصار مطلوب ما يفوت فائدة مهمة فإن المضمضة أدار الماء في الفم ثم حبه
والعسل لا يدل على ذلك وأما في البهر بأن كون الخ شراً فيه هو رواية عن الثاني والأصح أنه ليس بشرط
لما في الفم فلو شرب الماء ما أضره من المضمضة وقيل لأوصاف البحر به هذا وأبدي الغبي وحها وأنشأه التيسر
على حديثهما (قوله) يياه انما قال يياه ولم يقل ثلاثاً لئلا يدل على أن المسنون الثلاث معاً جديدة فأدعى المنع
ط (قوله المار) هو المار من الأنف فاموس (قوله) وهما ستان مؤكداً (قوله) فلو تركهما أي على الصحيح
سراح قال في الحلية له على محمول على ما إذا جعل الترك عادة من غير عدد كما قالوا مثله في ترك الثلاث كما يأتي
(قوله) مشتبهتان أي مشتل كل منهما على سحس وباعتبارهما تكون السن اثنتي عشرة سنة فافهم ثم قد
يقال الترتيب مستوحاة من حيث الترتيب في الحر عن المراح أن ترك التكرار مع الاستحسان
لا يكره وأيدى في الحلية بأنه ثبت عليه صلى الله عليه وسلم أنه تمحض واستشقى مره كما أخرج أبو داود ثم قال
وينبغي تقييده بما إذا لم يحل الترك عادة (قوله) وتجديد الماء أي أخذه ماء جديد في كل مرة فافهم (قوله)
وفعله ما بالمعنى أي ويحفظ باستمرار اليسرى كفي المية والارح (قوله) والمياه امة فافهم هي السعة الخامسة
وفي شرح الشيخ السمعاني عن شرح المية والطاهر أنها مضمضة (قوله) بالعرصة أي في المضمضة بمحاوزة
المبار في الاستنشاق وقيل المياه امة في المضمضة تنكسر بالماء في علة الفم قال في شرح المية والاول أشد
(قوله) وسر قد عهدها أي حكمته ردهما على فرائض الوضوء (قوله) اعتباراً ووصاف الماء على حذف
مضاف أي الوضوء على تمام أوصاف الماء فإن أوصافه اللون والطعم والريح فالقول يرى بالضرورة وما
يحصل تمام الأوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله) ولعود معاً الخ في شرح الزاهد عن الشفاء المضمضة
والاستنشاق ستان مؤكداً من تركهما يأم تركهما يأم قال الزاهد في حديث ابن عمر عندهما الوضوء مرة
معهما وثلاثاً بدوهم فانه يتوصاه مرة فافهم اه كذا في الحلية أي لأن ما أكدم الثلاث بدليل الأثم
بتركهم الكس قد سماه الخ على اعتبار الترك بلا عدد على أن الثلاث كذلك كما يأتي والاحسن قول ح
لا النبي صلى الله عليه وسلم ورد عه ترك الثلاث حيث فصل مرة مرة فافهم فافهم لا يشق الله الصلاة الا
به ولم يرد عه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله) أجزأه أي عن أصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنة التحديد
(قوله) وعكسه أي بأن قدم الاستنشاق لا يجر به لصيرورة الماء مستعمل بحر أي لأن ما في الأنف لا يمكن
امساكه بخلاف ما في الفم والمراد لا يجر به عن المضمضة والا لاستنشاق صح وان فاته الترتيب تأمل (قوله)
الاولى بم طاهر ولو تسوّل لاحتقال أن يغفل من أجزاء السواك شيء أو يفتي أن طعام لا يجر حه السواك
وليجرد ط (قوله) وتخليل اللحية هو تعريق شعرها من أسفل إلى فوق بجر وهو سهو عند أبي يوسف وأبو
حبيب محمد يفضلان روح في المنسوط قول أبي يوسف كافي البرهان شره لا يفتي في شرح المية والاولى بترجحه
وهو الأصح اه قال في الحلية والطاهر أن هذا كما في الكفة أما الحفة فموجب اتصال الماء بالمتنحها اه
وحزم به الشعر ثلاثاً في قمته (قوله) لغير المحرم فافهم (قوله) بعد الثلاث أي تليث غسل
الوجه امداد (قوله) ويجعل طهر كفه إلى عقه بقوله العلامة في شرحه إحدى عن بعض الفضلاء بلفظ ويصبي
أن يجعل الخ وكفى بالهائم أنه الغافل البرحدي وقال في المعنى وكيفيته على وجه السمة أن يدخل أصابع
اليد في فروجها التي بين شعرها من أسفل إلى فوق بحيث يكون كعب اليد الخارح وطورها إلى المتوصئ
اه أقول لك روى أبو داود عن أنس قال صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفه من ماء تحت حنكته فخل
به لحته وقال هذا أمرني به زيد كره في الحر وغيره والتداووسه ادخال اليد من أسفل بحيث يكون كف
اليد داخل من جهة العنق وطورها إلى خارج لم يمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على
الكيفية المارة فلا يبقى لأخذه فائدة فافهم وما في المحرم إلى الكفاية والذي رأيته في الكيفية هكذا

وكيفيته أن تخلخل بعد التثليث من حيث الأسفل إلى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد اليمنى كما شرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر أنه يدخل أصابع يديه في خلل الحية وهو خلاف ما مر تدبر (قوله) وتخلخل (الأصابع) هو سبعة وكذا تفا فاسراج وما في الشرنبلال يمتن ذكر الخلاف انما ذكر في تخليل اللجعة كما قدمناه فافهم قال في البحر وقيد في السراج أي التخليل ما يكون مما اعتصمنا في تخليل الأصابع ولم يقيد في تخليل اللجعة اه أقول قد علمت من الحديث المار التثليث في تخليل اللجعة يأخذ كخمس ماء وفي البحر ويقوم مقامه أي تخليل الأصابع الادخال في الماء ولو لم يكن حار يابسه من الطهر يان التخليل انما يكون بعد التثليث لانه سعة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عدد كره استعمال الاصعاء بالعدل في كل مرة انه يؤخذ منه سبعة ان تثلثه ثم روى عن الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح جدين عثمان رضى الله عنه أنه قوصاً خلل بين أصابع قدمه ثلاثاً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ما فعلت (قوله اليد اليمنى) أي أصابع اليد اليمنى ط (قوله والتثليث) قل في البحر بصيغة قبل وكيفيته كما قاله الرضائي أن يحصل نظراً لبلل ثلاثين يكون أشبه بالغالب (قوله والرجل اليمنى) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال ذلك ورد الجبر وكذا ذكره القذوري مره بفتح قصيد التخليل يكون من أسفل وتعقب في الفتح وروى هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ورواه فيما يظهر أمراً تفاسي لاستقصاءه قال تلمذه اس أمر حارح الحلي في الحلية شرح الميمسكن الذي في سراسر ما حه من المسنود شاد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قوصاً خلل أصابع وحليه بمحصره وأما كونه بمحصر يده اليسرى وكونه من أسفل فانه أعلم به وبشكل كونه بمحصر اليسرى أي من الطهارة والتسحب في ماها اليمنى ولعل الحكمة في كونه بالمحصر كونه بأذن الأصابع يميني بالتخليل أسبغ في كونه من أسفل انه أبلغ في اتصال الماء اه ثم نقل بدب هذه الكيفية عن الشافعية ثلث ويحجب عن قوله وبشكل الخ ما من الرجل اليمنى محل الوسخ والقذو ولا سيما ذكر الشارح أن أساليب غسلها باليسار (قوله باداً) أي وحاشا بمحصر رجله اليسرى لان محصر الرجل اليسرى هي أي أصابعها وامام اليسرى كذلك أي والتباس سبعة أو مستحب أو أده في الحلية قال في البحر وقولهم من أسفل إلى فوق يحتدل شيشب أن يبدأ من أسفل إلى فوق أي من طهر القدم أو من أطرافه كما خرمه في السراج الاول أقرب اه أي ويدخل محصره من جهة طهر القدم فخلل من أسفل صاعداً إلى فوق من جهة طهره (قوله وهذا) أي كون التخليل سعة (قوله فرص) أي التخليل لانه حينئذ لا يمكن اتصال الماء إلا به فافهم (قوله وثبات العسل) أي جعله ثلاثاً مجموع الثانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن يصح في السراج انها ستة من كد ثلث قال في الثمر وهو الماء سلاستدلالهم على السنة قيامه عليها الصلاة والسلام لما أن قوصاً مرتين مرتين قال عدوا وضوء من يضاهيه الاحمرتين ولما أن قوصاً ثلاثاً قال هذا وضوء والابناء من قبل من زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وطلم فعل الثالثة من استقلا وهذا يؤيد باستقلاها لانهم حرموا سنة ثلث لاثبات ما بها وحدها اه وقيد بالعمل الا لا يطلب ثبات المحصر كما يأتي (قوله المستوعب) الموقف في الماء الاول وبق موضع باس ثم في المرة الثانية أصاب الماء بعضه ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون عسلاً للامضاء ثلاثاً لجن فتناولوا الحية (قوله ولا عبرة بالمراب) أي العبر المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار العسلات المستوعبات لا العرفات اه بق ادالم تنوع لاني الثالثة كما قلنا هل يحسب الكل عسلاً واحدة فيعيد العمل مرتين أو يبعد عسل ما لم يصعب الماء فقط والمتنادر من عبارة البحر الاول والبحر (قوله ان اعتاده أثم) قال في النهر ولو اتقصر على الاولى في انعمه قولاً قبل ما ثم اترك السنة المشهورة وتقول لانه قد أتى بما أمره كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده أثم والا لا يتبع أن يكون هذا القول بمحل القولين اه أقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالاثم واعمال قال ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر ثم هو موافق لما قدمناه عن شرح البحر من جعل اليوم والتضليل لترك السنة المأثورة على الترتل مع الاصرار

(و) تخليل (الأصابع)
اليمنى بالتثليث والرجل
بمحصر يده اليسرى باداً
بمحصر رجله اليمنى وهذا
بعد دخول الماء خلالها ولو
منضمة مفرض (وتثليث
العسل) المستوعب ولا عبرة
للعرفات ولو اكتفى بمرتان
اعتاده أثم

بلاذرع وقد نأ أيضاً صريح صاحب البحران الظاهر من كلام أهل المذهب ان الاثم موقوف بترك الواجب
والسنة الموقدة على الصبح ولا يخفى أن التثنية حيث كان سمة مؤكدة أو أمر على تركه يأثم وان كان بعقده
سنة أو أمراً لم يوجب في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي فذلك في الترتيب ولو مره تدليل ما قلناه به
ان دفع ما في النص من ترجيح القول بعدم الاثم أو اقصر على مرة مائة أو أتم نفس الترتيب لما احتج إلى هذا الجمل
اه وأقره في البر وغيره وذلك لانه مع عدم الاصر واجتماع اليه قدس (قوله ولا) أي وان لم يتركه بعد ذلك فعليه
أحياناً أو فعله لغيره ما لم أره أو بعد الرد أو الخلة لا يكره خلاصة (قوله ولو راد الخ) أشار إلى ان الزيادة مثل
المقصود في الجمع بها لا بد (قوله لطما بنية القلب) لانه أمر بترك ما ربه الملائكة بمو يسى أن يقيد
هذا بغير الموسوس أماد وفيه لم يقطع مادة الوسواس عنه وعدم الزفاته إلى التشكيك لانه فعل السبطين وقد
أمر بما جادته وبخالفته وحتى يؤيد به ما سدد كره قبل فروض العسل عن التثنية لانه لو شئت في بعض
وصونه أعاده الاداء كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادله فانه لا يعيده ولو في الفراغ قطعاً بالوسوسة عنه
اه (قوله أو لقد الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الاول يكرر في التثنية بقى الباقي لو زاد على
الثلاث فهو بدعة وهذا الم يفرغ من الوضوء اما ادفع ثم استأنف الوضوء ولا يكره بالافتقار اه وله في
الخلاصة وعارض في البحر دعوى الانفاق على السراح من ابه مكره وفي مجلس واحد واجب في المهرمان
ما سجد ما اذا أعاده مرة واحدة قد مضى السراح فيه اذا كرره مراراً ولطما في السراح لو تكرر الوضوء في
مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف قدس اه قلت لكن يرد ما في شرح المبية الكبير
حجب قال وفيه اشكال لا طاقهم على ان الوضوء عبادة غير معصودة قد انتم افعالكم يؤدونه عمل مباح المقصود من
تكريره كاصلا لا سجدة التلاوة ومن المحب ينفى ان لا يشرع تكراره وقد لا يكونه غير معصودة لانه
ويكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في الحديث لم تكن معصودة لم يشرع التقرب بهما سنة قلته وكانت مكرهه
وهذا أولى اه أقول ويؤيد ما قاله اس المعاد في حديثه قال في شرح المصاحب واعيا يستحب الوضوء اذا صلى
بالوضوء الاول صلاة كذا في السرعة والقسية اه وكذا ما قاله الماوي في شرح الجامع الصغیر للسوطي عند
حديث من قوصا على ظهر كتفه عشر حسنة من ان المراءا يظهر الوضوء الذي صلى به فراقاً ونظراً كما فيه
فعل راوي الخبر وهو ان عمر لم يصل به شيئا ليس له تجديده اه ومقتضى هذا كراهته وان تبدل المجلس
ما لم يؤد به صلاة أو نحوها لكن ذكر سيدي عبد العزى البائلي ان المفهوم من اطلاق الحديث مشروعية
ولو بلا فصل صلاة أو مجلس آخر ولا اسراف فيما هو مشروعه اما لو كرره ثلاثاً او اربعاً شرط لمشروعيته
المصل عند كرهه والا كان اسرافاً محضاً اه فامل (قوله لا بأس به) لانه نوعي لو ورد أمر بترك ما يربيه
إلى الملائكة به معراج وفي هذا التعليل انه بشر مشوش وفيه إشارة إلى ان ذلك مبدوب وكما لا بأس
وان كان الغالب استعمالها فيما تركه أو في كتمانها قد تستعمل في المدبوت كصرح به في الخبر من الجمار
والجهدا فهم (قوله وحديث فقد تدي الخ) جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث في
عبارة المهر قال في البحر واختلاف معنى قوله عليه الصلاة والسلام من زاد على هذا على أقوال فقيل على
الحديث ردد وهو مردود وقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع معكم أن يطيل عمره فليفعل والحديث
في المصاحب وطالة العزم تكون بالزيادة على الحد المحمود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل إلى زيادة على العدد
والقصص عنه والصحيح ان يجوز على الاعتقاد ونفس الفعل حتى لو زاد أو قصص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لمع وشرا لا الزيادة يرجع إلى الزيادة
والدائم إلى القدر اه أقول وصريح ما في البدائع انه لا كراهة في الزيادة والمصاحب مع اعتقاد سنة
الثلاث ولما كرى البدائع أيضاً ترك الاسراف والتعدي ووبى الواقعة ما في التثنية لا يكره الا ان
يرى السنة في الزيادة وهو مختلف لما من بالوا كفى بحر عقائدهم ولما سألني بعد ذلك عن الاسراف

هـ ما لا بأس به
في الوضوء على الوضوء

والا لا ولو زاد لطما بنية القلب
أول قصد الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث قد
تعدى يجوز على الاعتقاد

هـ ما لا بأس به
كلمة لا بأس قد تستعمل في
المدبوت

مكروهة تضر بمحاوئه التي يادة على الثلاث ولهذا راع في الفتح وغيره على القول بجعل الوعد على اعتقاد سنية
 التي يادة أو النقص به قوله فلماذا لنقص الموضوع على الوصية وألغيا لأنه القلب عند الثالث أو نقص الحاجة
 لآياس به فان مفاد هذا التمر يع انه لو أراد أن ينقص بلا عرض صحيح بكرة وان اعتقد سنية الثلاث به صرح
 في الحلية فقال وهل لو ادعى الثالث من غير قصد لاد كيركه الطاهر ثم لانه اسراف اه لكن لو كان
 قصده ما زاد الموضوع على الوصية انما تثنى الكراهة اذا كان بعد الفراغ من الاول وصل به أو تسفل
 المجلس على ما مر والا فلا روع على كل يحتاج الى التوفيق بين مافي الدائع وغيره يمكن التوفيق بما تقدمنا من
 انه اذا فعل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقد سنية وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتقد سنية الثلاث الا اذا كان
 لغرض صحيح هذا ما ظهر لفهمي القاصر فترده (قوله ولعل الخ) جواب عما أورده في الجرم من أن قولهم
 لو نوى الوصية على الوصية لآياس به بخلاف في السرا من أن تكراره في مجلس مكروه وحله على اختلاف
 المجلس بعد واصل الجواب حل الكراهة على التبرية ولا تثنى في قولهم لآياس به لان غالب استعملها
 فبما تركه أو في قول وفي هذا الجواب لعل ما تقدمنا من تعليمهم بأنه فروع على مذهب مستعملة في المدوب
 لا يبرأ تركه أو في الجواب لعل ما تقدمنا من النهر من أن المكروه بكرة في مجلس مرارا (قوله بل
 في القهستاني الخ) ترك في الجواب وهو بخلاف لآياس في من أن الاسراف مكروه ولو بجه الباء لولا قال تأمل
 وبأن تمام الكلام عليه وقد يقال أطلق الجائر وأراد به ما يكره في الحلية من أصل لان الخاجب
 أنه قد يطلق ويراد به ما يتبع شرعوه يشغل المباح والمكروه والمدوب والواجب اه لكن الظاهر أن
 المراد المكروه تدرج الابن المكروه تضر بما يتبع شرعا مع الا زما (قوله معر يا) يقال عروته وعبرته لعة
 اداسية صحاح فهو اسم مفعول من البلى اللام أصله معروى فقلت الواو ياء ثم أذمت ويحوز أخذ من
 الواو اي أضاف القياس فيه معز مثل معروى فكيف قد قلب الواو اليه ياء وهو صحيح كما يصح عليه
 التفتا في شرح التصريف (قوله مره) لولا بدله بجاه واحد كأي المسية لكان أولى لما في الفتح روى
 الحسن في حبيفة في الجرد اداس مع ثلاثا مع واحد كان مسوبا اه وعلمه حل في الهداية وغيره
 ما استدله الشافعي من رواية الثابت جمع اب الاحادث ولا يقال ان الماء يصير مسعة لآياس في الاولى
 فكيف يسن التكرار لما في شرح المسمن انهم اتفقوا على أن الماء اذا دم في العضو لا يكون مسعة لآياس (قوله
 مستومة) هداية أنصا كحرم به في الفتح ثم نقل عن القبة انه اذا دام على ذلك الاستعجاب لا عذر يا ثم
 قال وكاه لفا هو رعبه عن السنة قال الرباعي وتكلموا في كفية المسح والاطهر أن يضع كفيه وأصابه على
 مقدم رأسه ويدعهما الى الفتات وجهه يستوي جميع الرأس ثم يجمع أدنيه بأصبعيه اه وما قيل من
 انه يحا في المسيحية والام يمين لم يصح ما اذ بين والكيفية لم يصح مما حاشي الرأس خشية الاستعمال
 فقال في الفتح لآياس في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والادب من الرأس (تنبيه) لو مسح
 ثلاثا بجمه يكره وقيل انه يدعوق لآياس به وفي الحلية لا يكره ولا يكون مسعة ولا أدب قال في الجرم هو
 الاولى اذا دلل على الكراهة اه قلت لكن استوح في شرح المسية القول بالكراهة وقد كرت ما نؤده
 فيما قلته على الجرم راجعه (٣) وسأقي في المتن عدم المبهات (قوله وأذنيه) أي ما طهما سلطان
 السبائين وطاهرهما سلطان الامم في قهستاني (قوله معا) أي ولاتبا من فيها كما سبذ كره (قوله
 ولو معاه) قال في الخلاصة لو أخذ لآياس ما عذب أهو حسن وذكره معلا مكي رواية عن أبي حبيفة
 قال في العرافة قد دمنه أن الخلاف يبدأ وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ما عذب أو مسح باليد الباقية هل
 يكون فيها السنة بعد ما دم وعد لا أمال أو أخذ ما عذب ما عذب الله فانه يكون مقبها السنة اتفاقا اه
 وأقره في النهي أو قول معتضد ان مسح الأذنين بجاه جديد أولى من راء الخلاف ليكون آتيا بالسنة نظا فاهو
 مفاد تعسير الشارح بالاولوية تنعنا للشر تلتا وصاحب البرهان وهذا معنى على ثالث الرواية لكن شقيد

ونعل كراهة تكراره في
 مجلس تنبيهة بل في
 القهستاني معز بالجوهر
 الاسراف في الماء الجارى
 جائز لانه غير مضيع فتأمل
 (ومع كل رأسه مرة)
 مستوحبة فلون كره وادام
 عليه أم (وأذنيه) معاولو
 (عائه)

مطلب

قد راعى الحائز على مالا
 يتبع شرعا ويشمل المكروه

مطلب

في تصريف قولهم معز يا

(٣) أقول حاصل ما ذكرته
 هناك أن اثبات عددهم
 أن السنة المسح مرة من
 فعله عليه الصلاة والسلام
 فالتثنية راء وقد قال
 عليه الصلاة والسلام من
 زاد على هذا أو نقص فقد
 نعدى وطلم والاشارة ترجع
 الى ما ثبت من فعله صلى الله
 عليه وسلم اه

سائر المتون بقولهم عاتنه فيدخلك ذلك وكذا هو برئاس الهداية وغيرها واستدل بالهم بقوله عليه
 الصلوات والسلام انه أخذ غزوة فمسخ موارسه وأذنيه بقوله الاذن من الرأس وكذا اجوامهم مما روى أنه
 صلى الله عليه وسلم أخذ لذنيه ماء حديدا به يحب على انه لغناء البسلة قبل الاستيعاب جميعا في الاحاديث
 ولو كان أخذ الماء الحديدي مما يستعمل الاحتيج الى ذلك وفي المراح عن الخارز يقولان من تعبد بالماء في
 كل بعض من أبعاد الرأس فلا ينس في الاذن بل أولى لانه تاسع اه وفي الحلية السبعة عند واحد اجد أن
 يكون بجاء الرأس خلخال مالك والشاهي وأحد في رواية اه وفي التاترخانية تومن السنة سبعه بجاء
 الرأس ولا يأخذها ما عجد اء وفي الهداية والبدائع وهو سبعة بجاء الرأس قال في العناية أي لا يجامع جدي
 ومثله في شرح المجموع وفي شرح الهداية للغبني استيعاب الرأس بالمسح بجاء واحد سنة ولا يتم بدونهما حيث
 جعلنا من الرأس أي كافي الحديث المار وفي شرح المبرر للشيخ اسمعيل ولو اراد بالمسح بجاء جدي كذا قال
 الشاهي لصار الأصل والاحوز اه ضد طهر ك ان مامشي عليه الشارح بخالف لرواية المشهورة التي
 مشي عليها أصحاب المتون والشرح الموضوع على المذهب هذا ما طهر لي ولم أزم نه على ذلك فذروه ثم
 بعد مدقروا ثبت المصنف عليه في شرحه على راد الفقيه حيث قال بعد ذكره عبارة الخلاصة السابقة فانه
 قات قوله ولودع فيمن مشكل لانه يكون خلاف السنة وخلاف السنة كعب يكون حسما والله أعلم اه
 (قوله لكن الخ) ذكره في شرح المية ولعله محمول على ما اذا نعتت البلبة بس العمامة قال في الفتح واذا
 اعدمت البلبة لم يكن بمن الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقا لانه بس العمامة يحصل الاضمار
 فيحكم على الله بالاستعانة على هدايته أن يقال لم يصح رأسه يديه ثم رفعها قبل مسح الاذن ولا بد
 من أخذ ماء حديدا ولو كانت البلبة نافية تأمل (قوله المذكور في الص) أي الترتيب المذكور في آية الوصوه
 وجه اشارة الى انه ليس المراد في قول السكر وغيره الترتيب الموصوف الص الاصول بل المراد المذكور
 اذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوحا عليه فيها (قوله وهو مطالب بالدليل) أي انه لا حاجة لنا الى
 الدليل على عدم الاختراض لانه الاصل ومذهب مطالبه ولم يوجد وقد علم الترتيب من فعله عليه الصلاة
 والسلام فقلنا سببته أعاده في البحر (قوله والولاء) اسم مصدر (٣) والمصدر المرواة قال الجوى
 لا تتحقق المرواة الا بعد غسل الوجه اه وجه تأمل اذ ما ذكره عما يفيد أنه لو كانت المرواة معتبرة في جانب
 فراض الوصوه فقط وهو خلاف الطاهر ط عن أبي السعود (قوله بكسر الواو) أي مع المد وهو لغة
 التنازع قال ط وأما فتحها فهو صفة فوحسب فامته التعصبل أعقته مثلا (قوله غسل المتأخر الخ)
 عره الزاوي يعمل العضو الثاني قبل جفاف الاول وادخل ادى مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العدر
 وعده ما لا يكفي في التعرير بالتتابع في الاعمال من غير أن يتخللها جفاف عصوم اعتدل الهواء وطاها رانه
 لجفف العضو الاول بعد غسل الثاني لم يكن ولاء وعلى الاول يكون ولاء في البحر وهو الاول وفي البحر
 الظاهر لا يكون ولاء لما في المراح عن الخوازي ان تحضيف الاعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولاء فيجعل
 الثاني في كلام الرلي على ما بعد الاول اه أي مراد الثاني جميع ما بعد الاول لا ما يليه فقط ولا يخفى بعده
 لما في السراح حده أن لا يحس المانع العضو قبل أن يعمل ما بعده وفي شرح المنية عوان يغسل كل عضو
 على أثر الذي قبله ولا يفضل بينهما بحيث يحس الساق ولا ينبغي أيضا ما مر عن الخوازي صادق على
 التعريفين وأن حمل التعريف الثاني على الاول أقرب من عكسه بان برادس قوله من غير أن يتخللها جفاف
 عصو أي من غير أن يجع عصو قبل غسل ما بعده وكذا قال في غرر الافكار هو غسل جفافا متقدما
 اه وعلمه بعمل كلام الشارح بدليل قوله تبعا لابن كمال أو مسحه فانه كما يشمل مع الحب يشمل مع
 الرأس فلا يمكن حمل المتأخر في كلامه على جميع ما بعد الاول حقيقة فافهم نعم مامشي عليه في النهر هو
 المتأخر من تعريض الدرره او قد عرته في الدائع مان لا يشعل بين أفعال الوصوه على بس منه ولا يخفى ان

لكن لو مسح ماله فلا بد
 من ماء جديد (الترتيب)
 المذكور في الص وعند
 الشاهي رضي الله عنه
 فرض وهو مطالب بالدليل
 (والولاء) بكسر الواو غسل
 المتأخر أو مسحه قبل جفاف
 الاول بلا عذر

(٣) قوله الولاء اسم مصدر
 الخ فيه نظر بل الظاهر أنه
 مصدر لولي كالأفعال
 الخلاصة
 لفاعل الفعل والمفعول
 تأمل اه معصمه

هذا أعم من التعريف السابق من وجه ثم قال وقبل هو أن لا عكث في أنما تم مقدار ما يخفى فيه العضو
أقول يمكن جعل هذا توضيحاً لما مر من أن المراد حذف العضو حقيقةً ومقداره وجباً فيجهد كالمصح
عالم يمكن مع المعجزة أو الرأس وبين ما بعده مقدار ما يخفى به عضو معسول كأن تاركاً للولاء يؤيده
اعتبارهم والولاء في التيمم أيضاً كما يأتي قريباً من أنه لا غسل به ما عنته هذا الخبر (قوله حتى لو لم يأت
الح) بيان للعدول (قوله لا بأس به) أي على الصحيح سراح (قوله ومثله الغسل والتيمم) أي إذا فرغ من
أعماله المعدولة لأسبابه في السراح ومفادها اعتبار سببية الموانع (قوله ومن السنن) أي عن الإشارة إلى
أنه بقي غيرها في الفتح ومن السنن الترتيب بين المصطفوا والاستنساخ والبداهة من مقدم الرأس ومن رؤوس
الاصابع في البدن والرجلين اهـ ودكر في المواهب بدل الأزل التيامن ومصحح الرقعة قال وقبل الاربعة
مسحجة (قوله الثالث) أي ما رواه أبو اليسر ويحوي على الأعضاء المعسولة حلية وعده في الفتح من المدد بان ولم
يتابعه عليه في البحر والهر ثم تابعه المصنف بما سأتى (قوله وترك الاسراف) عده في الفتح من المدد بان
أيضاً ولم يتابع أيضاً بل صرح في الهر اضغغو قال إنه سمعوا كدلاً طلاق النبي عن الاسراف اهـ ويأتي
عنايه (قوله وترك الطعام للوجه) جعله في الفتح أيضاً من المدد بان ويصير المصنف كالرطب بذكر اهـ
قال في البحر فيكون تركه سنة لا لأدب بل كسر قال في البحر انه مكروه ثم (قوله وغسل فرجها الخارج)
أقول في تفسيره المراد به تطهيره في المسئلة الاستنجاء من سنن الوضوء وفي النهاية أنه من سنن الوضوء
بل أقوالها لا مشروعة لإزالة النجاسة الحقيقية وسائر الأسس لإزالة الحكمية وجعل في البدائع سنن الوضوء
على أنواع نوع يكبر قبله ونوع في ابتدائه ونوع في أنائه وعده من الأول الاستنجاء بالخروج من الثاني
الاستنجاء بالماء (قوله ويسمي مدلولاً) رادعاً وهو لا يطهره ولا يطهره على ما عليه الأصوليون وهو
المختار من عدم الفرق بين المسحوب والمدوب والادب كما في حاشية فوح أمدى على الدرر فيسمى مسحوباً
حيث إن الشارح يحده ويؤثره ومدوب ما لم يصبه من ثوابه وخصيته من ثواب الميث وهو تعدد بحسبه
وفلان حيث إن زائد على العرض والواجب من ثوابه الثواب وتطوعاً من حيث إن فاعله يفعل به ثمران غير
أب يؤثر به حتماً اهـ من شرح الشيخ السمعاني عن البرحمدي وقد يطلق عليه اسم السنن وصرح القهستاني
بأنه دون سنن الزوائد قال في الإمداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم التام على الترك اهـ وهل يكره
تركه ثم ياتي بالهر لا بواجبه في التبرع بما في الفتح من البناير والشهادات أن مرجع كراهة التبرع بخلاف
الأولى قال ولا شأن بترك المدوب بخلاف الأولى اهـ أقول لكن أشار في الخبر إلى أنه قد يفرق بينهما
بان خلاف الأولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه ثم ياتي في الحلقات هذا
أمر يرجع إلى الاصطلاح والقرامه غير لازم والظاهر تساويهما كما أشار إليه اللامشي اهـ لكن قال
الزبياني في الأكل يوم الضحى قبل الصلاة اختياره ليس ب مكروه ولكن يستحب أولاً كل وقال في البحر هناك
ولا يلزم من ترك المسحوب ترك الكراهة لا بدلهما من دليل خاص اهـ أقول وهذا هو الظاهر إذا تشبهت
أن الأول من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما معاً على أن من تركها بلا عارض ولا يقال إن تركها
مكروه ثم ياتي ما ليس فيه ما شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (قوله وفضيلة) أي لا غسله بفصل تركه
فهو محرم فاصل أول أنه يصير فاعله ذاته في مكروهات الصلاة (قوله وهو الخ) يرد عليه ما رغب به عليه السلام
ولم يفعل في الأولى ما في الخبر إن ما أوجب عليه مع تركها بلا عذر مستوفى ثم أتت عليه بمدوب ومسحوبان
لم يفعل به ما رغب به اهـ بحر (قوله التيامن) أي المداية باليمين إلى الكتب الستة كان عليه الصلاة
والسلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتعمله وتركه وشأنه كله الظاهر بها نص الطاعة التي جعل
مشط الشعر دسماً وحقق في الفتح أنه سنة لتوثيق المواظبة قال في الهر لكن قدما أنهم يفتيدون السنية إذا
كانت على وجه العادة لا على العادة سيما أنها كانت على وجه العادة لكن عدم الاختصاص يتألفها كما

حتى لو لم يأت
لا بأس به ومثله الغسل
والتيمم وعدهما كالفرض
ومن السنن الدالك وترك
الاسراف وترك الطعام للوجه
بالماء وغسل فرجها الخارج
(ومسحبه) ويسمي مددوباً
وأدباً وفضيلة وهو ما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم
مرة وتركه أخرى وما
أحبه السلف (التيامن)
في اليسرى والرجلين

مطلب

لا فرق بين المددوب
والمسحوب والطل والنطق

مطلب

ترك المددوب هل يكره
ثم ياتي وهل يفرق بين
التبرع وخلاف الأولى

قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشأنه كانه ينافي كونه سنة ولو كانت على وجه العادة فيكون مندوبا بحكم كفاي التعل والترحل قلت رد عليه الواطية على النية والسؤال بالاختصاص بالوضوء مع انهم اعمى سنه تأمل (قوله ولو مسحها) أي كفاي التيمم والحيرة وأما الخلف فلم يؤمن ذكر التيامن فيه ولما قالوا في كيفية أن يصح أصابع يده اليمنى على مقدم خطفه الايمن وأصابع اليسرى على مقدم خطفه اليسرى وعدهما إلى الساق وطاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذن) أي في مسحهما معان أمكهما حتى اذا لم يكن له الاذ واحدة أو باحدى يديه فإنه لا يحكمه مسحهما معا بل الاذن اليسرى ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصخر وقبل انه سنة كفاي الصخر وغيره (قوله بنظر يديه) أي لعدم استعمال يديه في مسح الرقبة المسببة بحد لا حاجة اليه كفاي شرحها الكبير وغيره في المية نظهر الاصابع ولعله المراد بها (قوله لانه مدعة) ادلم يرد في السنة (قوله إلى يني وسين) عبارته في الدر المنقي إلى يني وسين واليهب بتسديد اليه وقد خفف ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني فاموس واعلم أن المذكور منها هاتمتا وشرحا يني وعشرون ولدت كرامتي مهمان الفتح والخزان فيها كفاي الفتح ترك الاسراف والتقتير وترك التمسح بحرقه في مسحهما وضع الاستسقاء واسنة أو الماء بمسحه والماء إلى ستر العورة بعد الاستسقاء وروع خانة علمه باسمه تعالى أو اسم نبيه حال الاستسقاء وكوب أن يتيمن من خرف وأن يغسل عروه الاثر بق ثلاثا وروعه على يساره وان كان ياء يعبتر فيه فعن ع سه ووضع يده حاله الغسل على عروته ولا رأسه وذكر الشهادتين عند كل عضو واستسقاء اليه في جميع أفعاله وأن لا يلمس وجهه بماءه وملا آنية يتيمنه استعدادا والامتناع باليسرى والتأني واهرا واليد على الأعضاء الميسورة والذالك اه لكن قدما أن الاول والاخير سنة ولعل المراد بما نقله امرأه راعيا لم يوليه قبل الغسل تأمل زاد في البحر وعمل ما تحت الحجاب والشاوب والتوضؤ في مكان طاهر لا يساء الوضوء حرمتو البدء بأعلى الوجه وأطراف الاصابع ودمق الرأس لكن قدما أن الاخيرين سنة ورا في الامداد وتوله الخلاصة تور الرأس وعدم التوضؤ عما مضى وان لا يتخلص ياء له مسه وترك النظر للوضوء والقاء البصاق والمخاط في الماء أو أن لا يقصه من يد وغسل الفهم والاناب باليمنى وزاد في المية الوضوء على الوضوء وعدم نفيه في الماء حال غسل الوجه والتشبه بعد غسل كل عضو وزاد في الخراش وترك التكلم حال الاستسقاء وترك استقبال القبلة واستدبارها في الخلاص واستقبال عبي الشمس والقمر واستدبارهما وترك مس فرجه بعد فرجه والاستسقاء باليسار ومسحه بعد ذلك على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرح وعلى السروا والبعد الوضوء والتوضؤ من متوصا العامة واهراخ الماء بمية فقد بلغت بفا وسين كما قدمناه عن الدر المنقي وقدما ان ترك المسدوس ومكروه تزيها فبراد ترك ما يكروه فعله ولا يخفى أن ما مر منه ما هو من آداب الوضوء ومعه ما هو من آداب مقدماته ومما تتركه على ما ذكر بكثير ما نهى في الاستسقاء آداب كثيرة سنأتي (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وقوله في المرة الاولى عرا في النهر إلى المية لم يكن له كره في المية هنا واما كره في الغسل وعلا في الشرح بقوله ليع الماء الدن في المرتين الاخيرتين اه لكن قال في الحلية الظاهر أنه قيدنا في (قوله وتقدم الخ) لان يسه انتظار الصلاة ومطار الصلاة كس هو فيها بالحدث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تنبيهه عنها شرح المية الكبير وفي الحلية وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لدفع الصلاة اه (قوله وهدم) أي مسئلة تقدم على الوقت (قوله المستسقاء من قاعدة الفرض أفضل من البول) هذا الاصل لا سبل إلى بقصه بشئ من الصور ولا بالاحكام على ما هيتهما بخير من ما هيته أخرى كالحل خير من المرأة لم يكن أن تفصلها الاخرى بشئ من تلك الحية فان الرجل اذا حصل المرأة من حيث انه رجل لم يكن أن تفصلها المرأة من حيث انها غير الرجل والاحتكاك بالثياب وهذا يدعي نعم قد تفصل المرأة رجلا تامن جهة غير الله كونه والاوتة اه جوى أقول يعلى هذا الاستسقاء حقيقة لا خلاف حجه الاضلية بيا ذلك أن الوضوء للصلاة

ولو مسحها الاذنين والحدين
فيا ترى عضو من لا يستحب
التيامن فيهما (ومسح
الرقبة) بنظر يديه
(لا الخلقوم) لانه بدعة
(ومن آذانه) عبري لان
له آذانا آخر وصلها في الصخر
إلى يني وعشرين وأن وصلها
في الخزان إلى يني وسين
(استقبال القبلة وذلك
أعضائه) في المرة الاولى
(وادخال خصره) المبالغة
(صباح أذنيه) عند
مسحهما وتقدمه على
الوقت لغير المعدور وهذه
احدى المسائل الثلاث
المستثناة من قاعدة ان فرض
أفضل من النفل

مطلب
في تيمم مندوب الوضوء

مطلب
الفرض أفضل من النفل
الافى مسائل

قبل الوقت يساوي الواقع بعدم من حيث امثال الامر وسقوط الواجب به واعمال الاول فضيلة التقدير وكذا
 انظار المعسر واجب بعد الاداء لما لا يستوي اياه ذلك مع زيادة اسقاط الذي عنه بالكتابة فلا يبرأ بزيادة
 فضيلة الاسقاط وكذلك اشفاء السلام سقلا ما هو التوادي بين المسلمين وفي ذلك ايضا السكن وجب الرخاء
 يلزم على تركه من العداوة والتخاص فاشواؤه اصل من حيث اشداء القسوة باظهار المودة فله فضيلة
 التقدم في المسائل الثلاث انما حصل التفضل على العرض لامن جهة الغرضية بل من جهة اخرى كصوم
 المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو افضل مع انه سفتو كالنكر في صلاة الجمعة فانه افضل من
 الذهاب بعد النداء مع انه سفتو الثاني فرض وكن اضطر الى شربة ماء أو كل لقمة فدفعت له أكثر مما
 اضطر اليه دفع ما اضطر اليه واجب والزائد بغير ثوابه أكثر من حيث ان نفهه أكثر وان كان دفع قدر
 الضرورة افضل من حيث امثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفعت درهمين أو وجبت عليه أخصية
 فضي شاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو بغير اشتغال على الواجب وزاد لكن
 تمنهه نفعلا من حيث تلك الزيادة أمام من حيث ما اشتغل عليه من الواجب وهو واجب وثوابه أكثر من
 حيث تلك الزيادة فلا يخرج من حيث القاعدة المأخوذة مما صحح عليه صلى الله عليه وسلم كإتيان جميع الجاري
 حكاية عن الله تعالى وما تقرّب إلى عبدي بشئ أحب إلي مما افترضت عليه ومما روي في صحيحه من أن
 الواجب يفضل المستدوب بسبعة درجته وان استشكاه في شرح الفجر بروايتهم ذلك فانه من قبض
 الفتح العام ثم رأيت بعض المحققين من الشافعية منعه على ما قلته وتوابعه الخ قوله لان الوصو الخ وقوله
 التهم لغير راحي الماء كاستأني في عمله عن الرمي قوله اصل من رده وقيل أحرأرد أكثر لانه مرض حوى
 عن كراهة الصلابة قوله ولو الواو زائد أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء مثله الاول أولى ط
 قوله له متعلق بأكثروا الصبر بالفرض أو متعلق بجمعوا الصبر للتطوع ط قوله بأكثر حو
 بالقسرة لأجل الزوى قوله وابتداء آت ابتداء من المصراع الاول وهو من المدة من المصراع الثاني
 قوله انرا بالقصر للضرورة قوله ومثله القوط أي في العسل والافلام تدخله ههنا لا يعلق في الاذن
 فاموس قوله وأما استعانة عليه السلام الخ كذا في البرازية ومفاده أن الاستعانة مكروهة حتى احتج
 الى هذا الجواب وظاهر ما في شرح المسألة أنه لا كراهة أصلا إذا كانت لطيف قلب ومحبسة من المهيمن غير
 تصكيف من المتوضّع وعليه معنى في هذه آية العباد لك ذكر في الحاجة أحاديث كثيرة من الصحب
 وغيرهم انما يصبر على الماء عليه عليه وسلم بدونه ثم قال فعليه صلى الله عليه وسلم في مثل هذا المجمول على
 الخواز الذي لا تجامعه الكراهة لان الحزم بعدم ارتكابه المكروه ومن غير معارض واقع في حقه قد يكون
 الفعل معينا بالخواز اسكن بعد قيام الدليل القسوة للكراهة فادام رقم ثم أصبح أن يقال الكراهة ثم يعطل
 ما ورد من الفعل أنه بيان للخواز ولم يجد دليل معتبر بعيد الكراهة بها واءلورد في حديث ضعيف أن
 عمر رضي الله عنه قال اني لأحب أن يعنني على وضوء أحد وورده صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره
 الى أحد وهو ضعيف أيضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة الاحاديث المارقة احتمال المراد أنه هو الذي
 يباشر غسل أعضائه ويحسها بنفسه لان الظاهر أنه من السنن المأثورة فيكونه للشخص أن يفعل له ذلك غيره
 بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الانتصار بذكره أب يستعين في وضوءه بغيره الا عند العجز ليكون
 أعظم ثوابه وأخلص لعبادته اه ملخصا وحاصله أن الاستعانة في الوضوء ان كانت نصب الماء واستعانته
 أو احضاره فلا كراهة فيها أصلا ولو لم يظنه وان كانت بالعسل والمسح فمكروه لا عدول إذا قال في التاترجانية
 ومن الأكاذيب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون العاقل غيره بل يعسل بنفسه
 قوله ثم خروا الخ لوقوع الخلاف في نعتاشه ولانه مستفتر ولذا كره شره والخص به على القول بالصحة
 بطهارته قوله أثمبل أي أعم لانه قد يكون مستعليا ولا يتحيط ط قوله هده أي الطريقة التي مشى

لان الوضوء قبل الوقت
 مستدوب بعد فرض
 الثانية اياه المعسر مستدوب
 أصل من انظار الواجب
 الثالثة الابتداء بالسلام
 سسة أفضل من رده وهو
 فرض ويطعمه من مال
 العرض أفضل من تطوع
 عائد
 حتى ولو قد جاءه بأكثر
 الا التطهر قبل وقت رابدا
 السلام كذلك ابراهيم
 وتحرر يكافئه الواسع
 ومثله القوط وكذا الصق
 ان علم وصول الماء والا
 فرض وعدم الاستعانة
 بغيره الا عند زوايا استعانة
 عليه الصلاة والسلام
 بالمسيرة فلتعليم الجواز
 عدم التكلم بكلام
 الناس الا الحاجة لقوته
 والجلاوس في مكان مرتفع
 خروا عن الماء المستعمل
 وعبارة الكمال وحفظ زمانه
 من التقاطر وهي أثمبل
 والجمع بينية القلب وفعل
 اللسان هذوثرته وسعوى
 بين من سمن التلطف بالنية
 ومن كرهه لعدم تقفه عن
 السلف

مطلب
 في مباحث الاستعانة في
 الوضوء العبر

عليها المنصف حيث جعل التلفظ بالنسبة مدو بالاستة ولا مكرها (قوله والنسبة كالم) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام و زاد في المنية الشهادتها أيضا بعد الصيغة الجامع لقا شيخان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوكل بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحة ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها الباب فان قام من وقت ذلك فصل ركعتين يقرأ فيهما ما يعلم ما يقرأ لا ينسئل من صلاته كبر ومولده

أما ثم يقال استأجر العمل زوايا الخاصة المستعرة وقال حديث حسن اه (قوله والدعاء للوارد) فيقول بعد التسمية عند المضغفة اللهم آمين على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحمني راحة الجنة ولا ترحني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجهي وتودح وجهي وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعط يميني حسبا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كفاي شيئا ولا من وراءه طهرى وعند مسح رأسه اللهم أطحي تحت عرشك يوم لا ظل عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعتق رقبي من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل يدي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتني لن تنزلني الأمجاد والدر وعبرهما وخر وأبانت أحد كرهاني الحلية وغيره أو سألني أنه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فاجمع ما يدكر عند كل عضو والتسمية والشهادة والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم امكن قال صاحب الهداية في مختارات الوائلي يسمى عند غسل كل عضو أريد الدعاء أو فوربه أو يد كركلة الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأتى في الجميع بواو لكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو والواو في الواقع طير اجمع (قوله من طرف) أي يقوى بصها بعضا يرتقي الى مرتبة الحسن ط أقول لكن هذا اذا كان معه لسوء حفظ الراوى الصدوق الامين أو لا رسال أو تدليس أو جهالة حال أو ما كان لغسنى الراوى أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقي بذلك الى الحسن كالمصرح به في التقریب وشرح في بند يحتاج الى الكشف عن حال الراوى لهذا الحديث لكن ظاهر عمله به أنه ليس من القسم الأخير كما يظن (قوله بعمله) أي هذا الحديث وعبارة الرمي كافي الشريعة لبلالة العمل بالحديث الضعيف الخ (قوله في فصائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال اس بحر في شرح الاربعين لانه ان كان صحيحا في نفس الامر فقد أعطى حقه من العمل والالم يقرب على العمل به فسد تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للعرب في حديث ضعيف من بله معنى ثواب عمل عمله حصل له أو هو وان لم يكن قلته أو كما قال اه ط قال السيوطي ويعمل به أيضا في الأحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان أسكره الووى) جل الرمي كافي الشريعة بلالة إنكاره من جهة الصحة قال اما باعتبار ورود ومن الطرق المتقدمة فله لم يثبت بعده دلالة أو لم يستحصر ميتة (قوله فائدة) الى قوله وأما الموصوع من كلام الرمي (قوله عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يحلوط ريق من طرفه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله اس بحر ط قلت مقتضى عملهم بهذا الحديث أنه ليس شديد الضعف فطرقه رقبته الى الحسن (قوله وأن لا يعتمد ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي في شرح البقرى بالتالي أن لا يعتمد العمل به فلو أنه بل يعتمد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه (قوله وأما الموصوع) أي المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجتماعا قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام من قال على عالم أقل فليتوا مقدمي النار ط (قوله مثال) أي ولو في فصائل الاعمال قال ط أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في أصل عام فلا مانع منه لاجل حديث بل لا يتحمله تحت الأصل العام اه نامل

(والنسبة) كالم (عند غسل كل عضو) وكذا المصوح (والدعاء للوارد) عنده أي عند كل عضو وقدر واه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من طرقت قال محقق الشافعية الرمي يفعل به في فضائل الاعمال وان أنكره الووى (فائدة) شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتمد سبب ذلك الحديث وأما الموصوع فلا يجوز العمل به بحال ولا رايته

مطلب
في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن

(قوله الاذا قرن) أي ذلك الحديث المروي ببيان وضعه أما الضعيف فقبح زوايته بلا بيان
ضعفه لكن إذا أردت روايته هراساد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كدا وما أشبهه من صبيغ
الجرم بل قل روى كدا وبلغا كدا أو ورد وأحياه ونقل عنه ما أشبهه من صبيغ التمر رض وكدا ما شئت
صحته وضعفه كما في التقريب (قوله أي بعد الوضوء) صر الصبر بذلك مع تبادر ما في الزيلعي لأن المصنف
في شرحه فسره ذلك وهو أقوى مما عاده (قوله وأن يقول بعده) راد في المنية وغيرها وفي خلاه لكن قال في
الحلية أن الورد في السنة بعده متصلا عما تقدم من ذكر الشهادات كما هو في رواية الترمذي اه وراوى
المنية أيضا وأن يقول بعد ما يغاهه من اللهم وعمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستعفرك وأتوب إليك
وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك ما طرأ إلى السماء (قوله الزاين) هم الذين كذبوا أو تابوا والمتطهرون
الذين لا ذنب لهم زاد في المنية واجعلنى من عبادك الصالحين واجعلنى من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
(قوله وأن يشرب بعده من فضل الوضوء) يفتح الواو ما يتوضأه في درر والمراد شرب كل ما يفيضه كافي شرح المنية
وشرح الشرع يقول عقبه كافي المنية اللهم اشقي شغائلك وداوئى بدوائك واجمع بيني من الوهل والأمراض
والأوجاع قال في الحلية والوهل هباب البحر يك الضعيف والفزع ولم أقف على هذا الدعاء أو رواه
حسن اه بقى شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء طاهر محال لو صامناه كابر بقى فلا أمال لو صامناه
بحوض فهل يسمى ما به فضل الوضوء فشرب منه أولا فليجرح هذا وفي الخبرية عن فتاوى أبي الليث
الماء الموضوع للشرب لا يتوضأه ما لم يكن كثيرا والموضوع الوضوء يحوز الشرب منه ثم ينقل عن أبي
الفضل أنه كان يقول بالعكس على هذا أنه الشرب من فضل الوضوء لأنه من قواعده أولا والفناظر الأول
تأمل (قوله كما يفرغ) التشبيه في الشرب مستقلا فاعلم أن كونه بعد الوضوء قلدا قال ط الأولى
تأخير به من قوله فاعلم (قوله أو فاعلم) أماد أنه يخفى في هذا الموضعين وأنه لا كراهة فيهما في الشرب
فإنما يخالف غيرهما وأن المدب هما هو الشرب من فضل الوضوء ولا يشيد كونه فاعلم خلاف ما اقتضاه
كلام المصنف لكن قال في المعراج فاعلموا بخبره الحلواني بن القيام والقعود وفي التعقيب قال شاء فاعلم
وأقره في البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر والمنية والهر وقبرها وفي السراج ولا
يسحب الشرب فاعلم أن في هذا الموضعين ما يستبعد ضعهما شئ عليه الشارح كما به عليه ح وغيره
(قوله وفيما عداهما يكره الخ) أماد أن المقصود من قوله فاعلم عدم الكراهة لا تدوله تحت المستحب وإذا
راد قوله أو فاعلم أعلم أنه ورد في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يشرب أحدكم من فضل مني
طليستغنى وفيها أنه شرب من فضري فاعلم وروى البخاري عن علي رضي الله عنه أنه بعد ما توضأ قام فشرب فضل
وضوئه وهو قائم ثم قال إن ما يكرهون الشرب فاعلم وإن السبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت
وأخرج ابن ماجه والترمذي عن كبش أن أنصاره رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها
وعدها ثم تعلقه فشرب منها وهو قائم فقلعت ثم القرنة تنقيركة موضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال الترمذي حسن صحيح عيب قلدا اختلف العلماء في الجمع فقلد ابن الهيثم باخلف للفعول وقيل بالعكس
وقيل إن النهي لا يثبت به والفعل ليس بالجواز قال أبو داود في الصواب واعتبره في الحلية تعدد ثل على المار
حيث أنكر على القائلين بالكراهة وما أخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كأنما كل في يهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونحن غشي وشرب ونحن قيام قال وجمع الطحاوي إلى أنه لا بأس به وأن النهي
لخوف الصر ولا عبرة بذكر وعن السبي قال إنما كره الشرب فاعلم أنه يؤذى في الحلية والكراهة على
ما صوبه أبو وهى شرعية يثبت على تركها وعلى هذا رشاديه لا يثبت على تركها ثم استشكل ما صر من استثناء
الموضوعين أي الشرب من ما يفرغ ومن فضل الوضوء وكراهة ما عداها بأنه لا يتمشى على قول من هذه
الأقوال نعم على ما جئنا إليه الطحاوي يستفاد الجواز مطلقا أن الصر رأما للدب ولا الآن يقال فيبد

الاذا قرن ببيان (والصلاة
والسلام على النبي بعده)
أي بعد الوضوء لكن في
الزيلعي أي بعد كل عضو
(وأن يقول بعده) أي
الوضوء اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من
المتطهرين وأن يشرب
بعد من فضل وضوئه
كما يفرغ (مستقبل القبلة
قائما) أو فاعلم وفيما
عداهما يكره فاعلم نزيها

مطلب

في مباحث الشرب فاعلم

الندب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذي في حديث علي وهو أنه قام بعد ما غسل قدميه فأنفذ فضل طهره
 فشر به وهو قائم ثم قال أحسنت أن أركبكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ابن فيه
 شعاع من سبعين دعاء ما رواها الهير لكن قال الحفاظ أنه واه اه لمصا الهير بالضم مسره في الخلاصة يتنازع
 النفس وفي المأمور أنه انقطاع النفس من الاعضاء والحاصل أن انتفاء الكراهة في الشرب قائما في
 هذين الموضعين محل كلامه صلا عن استحباب القيام بهما ولعل الواحده عدم الكراهة أن لم نقل
 بالاستحباب لأن ما عزم من شفاء وكذا فضل الوضوء في شرح هدية ابن العماد ليدى عبد العلي السالسي
 ومما يشتره أن إذا أصاب من مرض أقصد الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل له الشفاء وهذا إذا
 اعتماذ على قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوي الصحيح (قوله وعن ابن عمر الخ)
 أخرجه الطحاوي وأحدوا من ما به والتزمى وصححه عليه وقصد بذكره ما يحكمه الاكل لكن أخرجه
 أحمد ومسلم والترمذي عن أسس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت
 لأنس قال لا تاكل فقال ذلك أشد وأخبر وفي الجامع الصغير للسويطي نهى عن الشرب قائما والاكل قائما
 ولعل النهي لا مرطى أيضا يكسر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العبادى وكرهه الاكل
 والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما ولا بأس بما شيا وخص ذلك للمساكين
 اه (قوله ورنحس الخ) ليس من ثمة الحديث (قوله تعاده موقيه) ثمة موق هو أحواله من جهة
 الانف أو لاحتمال وجوده من وقدمه أنه يجب غسل مانتحه أن يفرجها عن تعريض العين والادلا (قوله
 وكعبه الخ) ههنا العطشان الثالث في الرجل والعروق العصب العليط الذي فوق العقب والاحص من
 باطن القدم ما يصب الأرض قاموس (قوله وإطالة عرته وتجهيله) لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أن من أتى يدعو يوم القيامة عن تجهيل من آثار الوضوء
 في استطاع مسكه أن يطيل عرته فليقل وفي رواية في استطاع مسكه فليطيل عرته وتجهيله عليه وبه علم
 أن قول الشارح وتجهيله بالجر عطف على عرته وفي الصرح وإطالة العرة تكون بالزيادة على الحد الأدنى وفي
 الحديث والتجهيل يكون في البدن والرجل وهل له حد أم لا فبه على شيء لا يجهلها وبطل الروى اختلاف
 الشافعية فيه على ثلاثة أقوال الأول أنه يستحب الزيادة فوق المرقين والتكبيرين بالوقوف الثاني إلى
 نصف العضد السابق الثالث إلى السكبور كمن قال والاحادىث يقتضى ذلك كله اه ونقل ط النابى
 عن شرح أخرجه مقتصر اعانه (قوله وغسل رجلاه بيساره) لعل المراد به ذلكهما باليسار لما قدمناه أنه
 يندب أنواع الماء بيمينه ثم رأيت في شرح الشرح اسمعيل قال يفرغ الماء بيمينه على رجليه وبيساره ما يساره
 اه وأخرج السويطي في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه إذا وضأ أحدكم فلا يغسل أسفل
 رجلاه يده اليمنى (قوله وباهما الخ) أى الرجلين لكن في الصرح عدم الكلام على غسل الواحده عن خلفه
 أو أن أنه قال بمقتضى المنصوص في الشتاء أن يبل أعضائه بالماء شبه الدهن ثم يغسل الماء على لسان الماء يتحاشى
 عن الاصطافى في الشتاء اه (قوله والتمسح بتدليل) ذكره صاحب الميعة في العمل وقال في الحلية ولم أر من
 ذكره غيره وما وقع الخلاف في الكراهة في الحائض ولا بأس به للمتنوصى والغتسل روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه كان يذله ومهم من كرهه ذلك ومهم من كرهه للمتنوصى دون الغتسل والصحيح ما قلنا
 الآيه يبنى أن لا سالع ولا يستقى فيسقى أثر الوضوء على أعضائه اه وكذا وقع باطل لأناس في حوايه
 الاكل وغيره أو عراه في الخلاصة إلى الاصل اه ما في الحلية ثم ذكر أدلة الاقوال الثلاثة والقائلين بمن
 السلف وأطالوا طاب كاهو أنه رحمه الله تعالى وقد ماض الفرج أن من المذود بأن ذلك التمسح بحرة
 يصح بها وضع الاستسقاء أى التي يصح بها ما لا يستسقاء لا تستقارها وليس فيها شيء يترك التمسح بغيرها
 فاقوم (قوله وعدمه بفضله) الحديث لا تنقضوا أيدكم في الوضوء فها هو أرواح الشيطان ذكره في المراح

مطلب
 في الفرة والتمسح

وعن ابن عمر كما كل على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم ونحن نغشى وبشر
 ونحن قيام ورنحس للمساكين
 شر به ما شيا ومن الآداب
 تعاده موقيه وكعبه
 وعرقه موقيه وأحصبه
 وإطالة غسره وتجهيله
 وغسل رجلاه بيساره
 وله ما عدا ابتداء الوضوء
 في الشتاء والتمسح بتدليل
 وعدمه بفضله

مطلب
 في التمسح بتدليل

لكن حديث ضعيف كما ذكره الماوي بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمون بن زكريا رضي الله عنه أنه إجماعه بحرقه
بعد الغسل فردها وجعل ينفض الماء بيده **أصل** (قوله وقراءة سورة القدر) لا بأس بوقوعه فيها كراهة
الفتية أبو الليث في مقدمته لكن قال في الحلية **سئل** عنها شيخنا الحافظ من حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت
منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والعلماء يتساهلون في ذلك كالحديث الضعيف
والعمل به في ضائل الأعمال اهـ (قوله وصلاته ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما من أن النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاته ركعتين يقبل قلبه ويوجهها إليهما لا وجب له الجلوس فيهما (قوله وغير وقت كراهة)
هي كالأوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والعروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن تركه المكروه
أولى من فعل المدب كجئ شرح المية ط * (قمة) * ينبغي أن يراعى في المدب أن لا يتطهر من ماء أو تراب
من أرض معصوب عنها كما يأتى في قدس النواحي على كراهة التطهير منه بل نص الحلية على المنع
منه تطهره وأنه لا يصح عدمه ومراعاة الخلاف عدله مطلوب وكذا يقال في التطهير بفضل الماء المرأة كما يأتى
قريباً في المناسبات والله أعلم (قوله ومكروهه) هو ضد المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدروري في مختصره
ومن سئل الماور في أمره يوم الجمعة قبل الصلاة أمام ولا دلالة كونه ذلك وعلى المكروه وتحرر عما هو ما كان
إلى الحرام أقرب ويسمى بمحذور ما يطاوع على المكروه تبرعاً بما هو ما كان تركه أولى من فعله ويرادف
تخلوا الأولى كإفهامه وفي الحر من مكروهات الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما كره
تحرر عما هو ومنه عند طلاقهم الكراهة كقوله في كراهة القدر بوزن كراهة في رتبة الواجب لا يثبت إلا بما
يثبت به الواجب يعني بالثبوت في أنفسهم المكروه تبرعاً بما هو من جملة ما تركه أولى وكثير ما يطايعونه كما
في شرح المية فينبغي إذا ذكر أمركها فلا بد من النظر في دليله هل كان منها ما يطايعون به كراهة التحريم إلا
أعلاف الهوى عن التحريم إلى المدب فإن لم يكن التدبيل فيما من كل ما فسد لا تركه العبد إلا بغيره تبرعاً
اهـ (قوله أو غيره) أي غير الوجه من الأعضاء وفي الحواوي وأهل المصنف اقتصر على الوجه من مريد
الشرف (قوله تبرعاً بها) لما قد مضى من الغف عن أدب كراهة في الحلية لأنه وجب انتصاح الماء المستعمل
على ثباته تركه أولى وأما خلاف التؤدة والبقا فلهي عنه نهى أدب اهـ (قوله والتقية) أي أدب
يقرب إلى حد الله ويكون القاطر غير طاهر بل ينبغي أن يكون طاهر البكر غسلاً يقين في كل مرة
من الثلاث شرح المية (قوله والاسراف) أي ما يستعمل منه فوق الحاجة السريعة لما أخرج من ما حجه
وغيره عن عبد الله بن عروس العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم منعه وهو يتوضأ فقال ما هذا
الصرف فقال أي الوضوء اسراف فقال لم يعمى كس على غير حال حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف التي يأنى
على الثلاث أي في المسلات مع اعتقاد أن ذلك هو الذي يملكه من أن يصح أن الهوى يحول على ذلك
فلا ينبغي اعتدال ذلك وضد الطهارة ثمة عند السلسل أو ضد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه ولا كراهة كسر
تقريبه (قوله) أي في الماء (قوله تحريم الخ) نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية
وتبعه على في الضرورة وهو مخالف لما تقدم من الغف عن عدم ترك التقير والاسراف من الأدب وباتوجهه
في الدائم وغيره الكبر قال في الحلية في الخواص أنه قد علمه مني قاضي حلب وهو وجه اهـ
واستوجهه في الجرائد كما ذكر في المهر والمارادية لسمه المؤكدة لا طلاق الهوى عن الاسراف وجعل
في المتن لاسراف من المبيات منكون تحريمه لأن إطلاق الكراهة مضمون إلى التحريم وبه يذهب جملته
مندوباً أو قول قد تقدم أن الهوى عن حديث غير زائد على هذا أو نقصه فقد تدرى ويظلم على الاعتقاد
عندما كسر حبه في الهداية وغيره أو قال في البدائع أنه أصبح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد وقد علمته صريحاً في عدم كراهة ذلك يعني كراهة تحريم فلا يبيح الكراهة التي تبرعاً بها شيء
عليه في الغف والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوباً يعني على ذلك التحريم فيكره تبرعاً أولاً بما هو

مطالع

في تعريف المكروه وأنه
قد يطلق على الحرام
والمكروه تحريم ما يتزجرها

وقراءة سورة القدر وصلاة
ركعتين في غير وقت كراهة
(ومكروهه طعم الوجوه)
أو غيره (لماء) تبرعاً
بالتقية (والاسراف) ومنه
الزيادة على الثلاث (فيه)
تحرر عما هو والنهر والماء
له أما الموقوف على من
يتطهر به ومنه ماء المداوس

مطالع

في الاسراف في الوضوء

من المنيات كما عد من العلم الوجه بالماء فان المكروه تترجم انتهى عنه حقيقة اصطلاحاً وحجازاً لغةً كما في الخبر
 وأيضاً فعدد في الخبر أن السمر قد يدين من المنيات لكن قد يعدم اعتقاد علم السمة بالاثلاث كما نقله الشيخ
 اسمعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سمة وليست الكراهة مصروفة إلى التبريم مطلقاً كما ذكره أربابنا
 على أن الصارف انتهى عن التبريم ظاهر فإن من أسرف في الوضوء بماء البهر مثلاً مع علم اعتقاده بذلك
 ظاهراً من ملأه من النهر ثم أفرغه وهو ليس في ذلك بخبر سوى أنه عتلاً فائدة وهو في الوضوء زائد على
 الأمور به ولذلك استحي في الحديث أسرافاً في القاموس الأسراف التبرير أو ما يقع في غير طاعة ولا يبرم من
 كونه زائداً على الأمور به وبغير طاعة أن يكون حراماً مالم إذا اعتقد سميته يكون قد تعدى وطلم اعتقاده
 مالم يسبق به بقرينة فلا إذا حصل علماً أو انتهى على ذلك فقد يكون متبرعاً به ويكون تركه سمة مع كونه
 ويؤيده ما قدمه الشارح عن الجوهر من أن الأسراف في الماء الجاري بآخر ثلاثه غير مضيق وقدمه أن الجائر
 قد يطلق على ما لا يتبع شرعاً فيشمل المكروه تزجيماً وهذا القول يرتفع عن إصرارهم وأما ما ذكره الشارح
 هنا فقد علمت أنه ليس من كلامه من شاي المذهب فلا يعارض ما صرحوا به وصححه وهذا ما ظهر لي في هذا المقام
 والسلام (قوله هرام) لأن الأداة غير ما ذكره لأنه إنما يوقف ويساقط بنحو ما أوصى الشرع ولم يقصد
 إباحته العبد ذلك حليقاً ويبقى تعديده بما ليس بحجاز كالذي في صهرج أو حوض أو عواريق أو ما يجري
 كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كالماء كالأداة الرجعي (قوله ومنه) بيانه) يشمل المكروه
 تترجم فانه منى عنه اصطلاحاً حقيقة كما قدمناه من الخبر رأينا فافهم (قوله التوضؤ) قال في السراج
 ولا يجوز للرجل أن يتوضأ بعنق فضل المرأة اهـ ومفاده أنه يكره تعريض عنقه عند الإمام أهداً إذا خلت
 امرأته مكشوفة عما قبل كالأداة كالحج وتطهرت به في خلوتها طهارة كاملة من حدث لا يصح لرجل أو خشي أن
 يرفع به حدثه كالجوامع في معتون مذهبهم وهو أمر تعبدى لا يراه الحجة أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
 يتوضأ الرجل بفضله ظهور المرأة قال في غرر الأمل كاشح حذر الجار في فصل المياه بعد ذكر المسئلة ولنا
 ما روى مسلم أن ميمونة قالت اغتسلت من جفة فغسلت فيها ميمونة لئلا يلمسها صلى الله عليه وسلم يغتسل فقلت
 إنني قد اغتسلت من ماء لم يمس عليه سبحانه وما روى أحمد مسجوحاً اهـ أقول مقتضى النسخ أنه
 لا يكره تعريضه عما قبل ولا تترجمها وهو وجه العلم من السراج وفيه أن دعوى النسخ تنوقف على العلم
 بتمام النسخ ولعله مأخوذ من قول ميمونة أني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمه بالنسخ وقوله ويكون النسخ
 متأخراً والله أعلم وقد صرح الشافعية بالكراهة فينبغي كراهته وان قلنا بالنسخ من أعاد الخلاف فقد صرحوا
 بأنه مباح لم أعاد الخلاف وقد علمت أنه لا يجوز التطهير به بعد أحد * (تنبيه) * ينبغي كراهة التطهير أيضاً
 أحد أعماد كراواتهم أوله لأحد من أئمتنا بماء أو تراب من كل أرض عذب عليها الأثر لا ينافي أرض غود قد
 صرح الشافعية بكراهته ولا يباح بعد أحد قال في شرح المنتهى الحنفية حديث ابن عمر أن الناس نزلوا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجرا أرض غود فاستقروا أمأرها ويحجوا به النجس فأمرهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقروا من أمأرها ويلقوا الأبل النجس وأمرهم أن يستقروا من البئر التي كانت
 تردها إلى القحط حديث متفق عليه قال وظاهرهم مع الطهارة به ونرى الساقية التي تراكبها في أرضها إلى الجراح في
 هذه الأربعة اهـ (قوله والاحتياط) معطوف على القاء قوله في الماء متعلق بأحدهما على التامع (قوله
 وينقصه الخ) القضي في الجسم طيناً يلحقه في غيره أخرجه عن إمامه المقصود منه كاستباحة الصلاة في الوضوء
 بجراً وأدبقوله خروج نجس أن الناقض خروج وجهه لا يسهل شرط الخروج واستطهر في الفتح الثاني بما علمه
 أن الطهارة ترتفع بضدها وهي النجاسة القائمة بالخارج لأن الصدور المؤثر في دفع ضده وبحث فيه في شرح
 المسألة الكبير مراجعه (قوله كل خارج) لعل فانه لا يعم من أول الأمر لثلاثة وهم احتصاص النجس
 بالمعاد والكثير تأمل (قوله في الفتح ويكسر) أشار إلى أن الفتح أولى لقول صدر الشرع وبالرواية النجس

غرام) وتثبت المسمى به
 حديد) أما بماء واحد
 فغروب أو مسنون ومن
 منيائه التوضؤ بفضله ماء
 المرأة وفي موضع نجس
 لأن ماء الوضوء ميمونة أو في
 المسجد إلا في ماء أو في موضع
 أصلي ذلك والقاء النجاسة
 والاحتياط في الماء (وبعضه
 خروج) كل خارج (نجس)
 بالفتح ويكسر (معه)

مطلب
 فوائد الوضوء

وفتح الحيم وهو عين النجاسة وأما بكسر هاء لا يكون طاهر اهداف اصطلاح الفقهاء وأما في اللمعة قال بعض
 المتأخرين فهو بحس وبحس اه فمالة لا يكون طاهر أى سواء كان بحس العين أو عارض النجاسة
 كالحصاة والخارجة من البرز والبراقض في الحقيقة النجاسة العارضة لها فكان الفتح أى من هذا الوجه أيضاً
 وإن قال في الحران ما بالكسر أعم تأمل ثم على الفتح يكون بدلائم قوله خارج لاصفة لانه اسم عام يختلف
 المكسور وانه بمعنى متنجس تأمل (قوله أى من المتروك) تفسيره لا يفسر استخدام المقام والمتروك من انصف
 بالوضوء واحقرز بالحى عن الميت فانه لو شرب منه نجاسة لم يعد وضوءه بل يغسل موضعها فقط ادل كان
 الخروح حدثا لكان الموت كذلك اذ هو وقوعه ثم فى النهر (قوله معنادا) كاللول والعاثما وأولا
 كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله بحس منه على خلاف الامام مالك حيث قيده بالمتاد كآبىه بماء على
 خلاف الامام الشافعي حيث قيده بالخروج من السيلين (قوله أى يلحقكم حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم
 دمع ورود داخل العين وباطن الخرح اذ حقيقة التطهير فيه ممكنة سواء على الساقط حكمه من سراح ويقاوم
 منه أن السكلام في جرح بصره العسل بالماء فلو لم يصره نفس ماسال فيه لان حكم التطهير وهو وجوب غسله
 غير ساقط والمراد بالتطهير ما بين العسل والمصح في العسل أو في الوضوء كجد كره ابن السكالي ليشمل ما لو سأل الى
 جعل يمكن مسحه دون غسله لا بدور كما أشار اليه في الحاشية أى ما زاد في شرح المية الكبير بعد قوله في العسل أو
 في الوضوء قوله أى في إزالة النجاسة حقيقة للثلاث ما لو اذ قد شرح المية الكبير بعد قوله في العسل أو
 ناقض مع انه لم يسأل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سأل الى المكابر دون البدن وبزائدة ذلك لا بد لان المكان
 لا يجب تطهيره في الجمل للصلاة عليه ولو اذ اعم في الجرح ما يلحقه حكم التطهير بقوله من بدن ونوب ومكان أقول
 برده على ما لو سأل الى ثمر وعوده مما لا يصلح عليه ما لو سأل الى العلق أو القراد الكبير وامثلاً ما هاهنا ناقض
 كسب أى متماثل للحسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد السيلان ولو بالقوة أى فان دم الفصد
 ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكاه تأمل على علم أن ارادنا الحكم الوجوب كما يحسب به غير واحد وزاد
 في الفتح أو السلب وأيدى في الحلية وتعنى البحر يقولهم ادنزل الدم الى قصبة الانف ينقض وليس ذلك الا
 لكون البلاء على الاستنشاق لغير الصائم مسبوقة وحدها أن يصل الماء الى ما اشتد من الانف ورد في النهر
 باب المراد بالقصبة ما لان من الانف ولد عبر به الى بلقي كالهداية ومعاً يوم أن ما لا يجب تطهيره لا يجب فلا
 حاجة الى زيادة السلب أقول صرح في غاية البيان بان الرواية مسطوذة في كتب أصحابنا به اذ وصل الى
 قصبة الانف ينقض وإن لم يصل الى ما لا خلاف في ذلك وأن قول الهداية ينقض اذ وصل الى ما لا بيان
 لاتفاق أصحابنا جميعاً أى لتكون المسئلة على قول زفر أيضاً فالان عدده لا ينقض ما لم يصل الى ما لان لعدم
 الطهور وقوله هذا صريح في أن المراد بالقصبة ما اشتد عظم هذا التحريم المفرد المخلص مما علقه على البحر
 ومن رسالتنا المسماة بالقرائن المخصصة بأحكام كالحصاة (قوله بمجرد الطهور) من اضافة الصفة الى
 الموصوف أى الطهور بمجرد السيلان ولو لم يزل البول الى قصبة الذر لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة
 فانه يبروه البياض الوضوء وعدم وجوب غسلها للخرج لا لانها في حكم الباطن كما قاله السكالي ط (قوله
 عين السيلان) اختلعت في تفسيره في المحيط عن أبي يوسف أى يعلو ويصدر عن تجديد الاتساع على رأس
 الجرح وصاروا كثر من رأسه ونقص والصحيح لا ينقض اه قال في الفتح بعد نقله ذلك وفي النواية جعل قول
 محمد أصح ويختار السر بنسى الاول وهو أولى اه أقول وكذا احتجنا قاضي حان وغيره في البحر يعرف تبعه
 عليه ط فاحتبه (قوله لما قالوا) علة للمبالغة ط (قوله لمسمع الدم كمنحرج) وكذا اذ وضع عليه
 قطسة أو شيئاً آخر حتى يشف ثم وضعه ثانية وثالثاً فانه يجمع جميع ما نشف ما كان بحيث لو تركه سال
 نقض واعيا يعرف هذا بالاجتهاد وغالب اللحن وكذا لو لقي عليه مراداً أو زاباً ثم ظهر ثانية فترفع ثم ثم هاهنا
 يجمع قالوا لما يجمع ادا كان في نجاس واحدة بعد أخرى بل في نجاس ولا تارة نجاسة ومثله في البحر

أى من المتروك الحى
 معنادا وأولاً السيلين
 أولاً (الى ما يطهر) بالبناء
 للمفعول أى يطفئه
 حكم التطهير ثم المراد
 بالخروج من السيلين بمجرد
 الظهور وفي تفسيرهما عين
 السيلان ولو بالقوة لما
 قالوا لمسمع الدم كمنحرج
 ولو تركه لسال نقض والا

أَقُولُ وَعَلَيْهِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْجَرَحِ الَّذِي يَنْزِلُ أَيْ لَا يَسِيْرُ فِيهِ قُوَّةُ السَّيْرِ لَانَّ وَلِسْكَهَذَا تَرْكُ يَقْوَى بِاجْتِمَاعِهِ
وَيَسْبِيْلُ جَلَسٍ فِيهِ فَذَاذَا انْتَفَعُ أَوْ بَعْدَهُ بِحَرْفٍ مُصَارَكًا خَرَجَ مِنْهُ مَشْيٌ تَسْرِعُ بِهِ الْحَرْقَةُ بِطَرَانٍ كَانَتْ مَأْتِشْرَتَهُ
الْحَرْقَةُ فِي ذَلِكَ الْجَلَسِ شَيْءٌ أَجْبَحْتُ لَوَزْنُهُ وَاجْتِمَاعِ لِسَالٍ بِفَسْطِهِ تَقْضُ وَالْأَلَا وَاجْتِمَاعِ مَا فِي جَلَسٍ إِلَى مَا فِي
جَلَسٍ آخَرَ وَفِي ذَلِكَ تَوْسِطَةُ عَاطِفَةٍ لَصَاحِبِ الْقَرْحِ وَاجْتِمَاعِ كَيْ الْجَمْعَةِ مَا عِنْتُمْ هَذَا الْعَاقِدُ وَكَأَنَّهُمْ قَامُوا هَا
عَلَى الْقِي وَالْمَالِ يَكُنْ هَذَا الْخِلَافُ سَبَبُ تَعْيِينِ اعْتِبَارِ الْجَلَسِ فَتَسْهَى (قَوْلُهُ كَالْوَسَالِ) تَسْهَى فِي عَدَمِ الْقَضِ لَانَّهُ
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَا يَلْقَاهُ حَكْمُ التَّطَوُّرِ كَمَا قَدْ مَدَّه (قَوْلُهُ أَوْ جَرَحَ) بَصَمَ الْحَيْمِ قَامُوا مِنْ أَمَامِ الْفَعْلِ فَهُوَ الْمَصْدَرُ
(قَوْلُهُ لَمْ يَجْرَحَ) أَيْ لَمْ يَسْلُ أَقُولُ وَفِي سِتْرٍ عَنِ السَّابِعِ النِّمَ السَّائِلِ عَلَى الْحَرَاةِ الدَّالِمِ لِيَاخُورَ قَالَ
بَعْضُهُمْ هُوَ مَظَاهِرٌ حَتَّى لَوْ سَلَى رَجُلٌ بِحَرْفٍ وَأَصَابَهُ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الزَّهْمِ حَاوَزَتْ صَلَاتُهُ وَهِيَ ذَا الْحَدِّ
الْكَرْخُ وَهُوَ الْإِظْهَرُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحْسُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ ١٥ وَهِيَ تَعْدَاةُ غَيْرِ مَنَاصِلَ لَانَّهُ بَقِيَ ظَاهِرُ رَأْسِهِ
الْإِصَابَةِ وَإِنْ الْعَبْرُ وَجَدَ إِلَى جَعْلٍ لِحَقِّهِ حَكْمُ التَّطَوُّرِ ٣ مِنْ بَدَنِ صَاحِبِهِ مَا يَتَأَمَّلُ (قَوْلُهُ وَكَدَمُ) أَيْ بِالْعَلَةِ
كَاسِيَانِي وَهُوَ مَعْلُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَالْوَسَالِ (قَوْلُهُ عَلَى مَا سَدَّ كَرَمَ الْمَصْرَفِ) أَيْ فِي مَسَائِلَ شَيْءٍ أَسْرَ الْكَلْبِ
(قَوْلُهُ وَلِصَادَةِ كَلَامٍ) بِقَلْبِهِ وَصَاحِلُهُ أَنَّهُ قَوْلُ صَدِّقٍ وَتَوَجُّعٍ غَرِيبٍ فَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ ط (قَوْلُهُ وَجَرَحَ
الْجَرَحَ) عَاطِفٌ عَلَى قَوْلِهِ خَرُوجَ كُلِّ جَرَحٍ (قَوْلُهُ مَثَلُ رَيْحٍ) فَانْتَقَضَ لَانَّهُ مَعْتَقَدٌ عَلَى جَعْلٍ الْخَاصَّةِ لَانَّ
عَيْنَهَا مَحْسُوسَةٌ لَانَّ الصَّحْبَ أَيْ عَيْنَهَا ظَاهِرٌ حَتَّى لَوْ لَبِسَ سِرَاقٌ بِلَ مَثَلَةً أَوْ أَمْسَلَ مِنْ أَيْ لَيْسَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَرَاهُ
الرَّيْحُ نَجْرُحَ الرَّيْحَ لَا يَتَجَسَّسُ وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ وَمَا قُلْتُ عَنْ الْخَوَالِ فِي أَنَّهُ كَالِ لَا يَصِلُ سِرَاقٌ إِلَيْهِ فَرُوعَ مَعَهُ
يَجْرَحُ (قَوْلُهُ مِنْ دَبْرٍ) وَكَدَمِنْ دَكْرٍ أَوْ مَرَحٍ فِي الدُّودَةِ وَالْحَصَاةِ بِالْإِجْعَاعِ كَمَا سَدَّ كَرَمَ الشَّارِحِ لِسَانَهُ بِمَا سَمِعَ
الْخَاصَّةَ كَمَا اخْتَارَهُ الرَّايِ أَوْلَتْهُ الدُّودَةُ مِنَ الْخَاصَّةِ كَأَنَّهُ الدَّائِعُ وَعَلَى الثَّانِي عَفَافٌ أَوْ دُودَةٌ مَعْنَى عَفَافٍ
الْحَاصِلُ عَلَى الْعَامَّةِ لَانَّهُ تَحْتَ قَوْلِهِ خَرُوجَ يَحْسُ إِلَى مَا يَظْهَرُ وَكَدَمَ عَاطِفًا وَطَعْلًا لِحَصَاةٍ عَلَى التَّعْلِيلِ لِأَنَّ
لِلْحَقِّ خَرُوجَ الْإِجْعَاعِ الْفَصْلُ وَهُوَ مَا عَاطِفًا عَلَى كُلِّ قَوْلِهِ ١٥ وَدُودَةٌ مَعْلُوفٌ بِالْفَرْقِ إِلَى كَلَامِ الشَّارِحِ
عَلَى قَوْلِهِ وَجَرَحَ غَيْرَ يَحْسُ لَعَلَّ رَيْحٌ تَدْبُرُ (قَوْلُهُ لِأَخْرُوجَ ذَلِكَ) أَيْ الْمَذْكُورُ مِنَ الثَّلَاثَةِ قَالَ ح وَهُوَ
يَقْضِي أَنَّ الرَّيْحَ تَخْرُجُ مِنَ الْجَرَحِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَأَنَّهُ تَهَنُّتُ أَيْ حَكْمُ الدُّودَةِ مَكْرُمٌ مَعَ قَوْلِ الْمَصْدَرِ نَعْدَ
وَدُودَةٍ مِنْ جَرَحٍ ط (قَوْلُهُ أَمَّا هِيَ) أَيْ الْمَضْطَّةُ وَهِيَ الَّتِي اخْتَلَطَ سَيْلُهَا بِأَيِّ مَسَالِكِ الْبُرُولِ وَالْعَاطِطِ
يَسْبِيْبُ لَهَا الْوُضُوءَ مِنَ الرَّيْحِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ بِجَبَابَةٍ طَابَتْ أَنْ تُحْسَدَ أَوْ جَفَصَ وَجَرَحُ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّ الْعَالِي فِي
الرَّيْحِ كَوْنُهَا مِنَ الدَّبْرِ وَمِنْ أَسْكَهَا أَنَّهُ لَا يَحْتَلِهَا الرُّوحُ الثَّانِي لِأَنَّ الدَّالِمَ تَجَسَّسُ لِحَبْتِ الْوُطْءِ فِي الدَّبْرِ وَأَنَّهُ
لَا يَحْتَلِ وَطْئُهَا إِلَّا أَنْ أَمَكْنَ الْإِتْيَانُ فِي الْقَبْلِ وَلَا تَعْدُو أَمَّا لِي اخْتِلَافُ مَسَالِكِ بُرَايَا وَطْئِهَا فَيَبْقَى أَنَّ لَهَا تَكُونُ
كَذَلِكَ لَانَّ الصَّحْبَ عَدَمَ الْقَضِ بِالْوُجْهِ الْحَارِجَةِ مِنَ الْفَرْحِ وَلَا يَكُنْ الْوُطْءُ فِي مَسَالِكِ الدُّوَلِ فَأَمَّا فِي الْجَرَحِ
(قَوْلُهُ وَقِيلَ لَوْ سَمِعَتْ) أَيْ لَانَّ سَهَادَاتِ لِي أَنَّهُ مِنَ الدَّبْرِ وَهِيَ أَرَادَتِ الشَّيْخَ سَمِعِيلَ وَقِيلَ إِنْ كَانَ سَمِعُوا أَوْ ظَهَرَ بَنُوهُ
فَهُوَ حَدَّثُ الْوَالِدِ (قَوْلُهُ وَدَكْرٍ) لِأَجَابَةِ الدَّكْرِ مَعَ تَعْلِيلِ الْقَبْلِ بِأَنَّهُ كَأَنَّهُ هَذِهِ أَسْمَةُ عَمَالِهِمْ ١٥ ح
(قَوْلُهُ لِأَنَّ اخْتِلَافَ) أَيْ لَيْسَ بِرَيْحٍ حَقِيقَةٍ وَلَوْ كَانَ بِحَدِّ الْمَلِيسَةِ بِمَعْنَى جَعْلٍ الْخَاصَّةِ فَلَا يَقْضُ كَمَا قَدْ مَدَّاهُ
(قَوْلُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ) أَيْ يَنْقُضُ لَانَّ الطَّنَّ كَلَفٌ فِي هَذَا السَّبَبِ ح أَيْ الْطَّنَّ الْعَالِي وَقَالَ الرَّجُلِيُّ شَرْطُ الْعِلْمِ بِعَدَمِ
كَوْنِهِ مِنَ الْأَعْلَى فَأَمَّا الدَّقْضُ عِنْدَ الْإِسْتِنَادِ تَعَالِي فِي شَرْحِ الْمَلِيسَةِ وَفِي الْمَعْنَى مِنَ الْخِلَاصَةِ مَعَ الدَّقْضِ
الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مِنَ الْأَعْلَى فَلَا يَقْضُ مَعَ الْإِسْتِنَادِ وَهُوَ مَوْفِقٌ لِلْعَقْدِ وَالْحَدِيثِ الصَّحْبِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا وَيَسْمَعُ بِحَسَا
وَهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنَ الْأَعْلَى (قَوْلُهُ مَعَهَا) أَيْ مِنَ الْقَبْلِ وَالِدُ كَر (قَوْلُهُ لَطَاهُرُهَا) أَيْ الدُّودَةُ وَالْعِلْمُ وَطَاهَرَةُ
الْعِلْمُ بِالْإِسْنَادِ الْيَعْقُودُ قَالُوا مَا يَسِيْرُ إِلَى كَيْفِيَّتِهِ الْإِنْفِ حَقَّ مَعَهُ حَتَّى لَا تَفْرُدَ صَلَاتُهُ إِذَا جَعَلَ ط وَفِي بَعْضِ
السَّيْخِ يَصِيرُ الْفَرْدَةُ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيْ السَّلَاسِلُ مِنْ عِبَرِ السَّيْئَاتِ بِمَا طُفِئَ أَيْ عِلْمُهُ ط (قَوْلُهُ وَالْمَرَحُ
بَعَصَرٍ) أَيْ مَا خَرَجَ مِنَ الْقَرْحَةِ بِعَصْرٍ وَكَانَ لَوْ لَمْ تَهْضُرْ لَيَخْرُجُ شَيْءٌ مَسَالِكُ الْخَارِجِ بِفَسْطِهِ حَلَاةً لِلصَّاحِبِ

جَرَحَ أَوْ ذَكَرَ لَمْ يَخْرُجْ
وَكَدَمُ وَعَرَفَ الْأَصْرَقُ
مَسَدٌ مِنَ الْفَرْحِ مَقَاضٍ عَلَى
مَا سَدَّ كَرَمَ الْمَصْرَفِ وَلَنَا
فِيهِ كَلَامٌ (د) خَرُوجٌ غَيْرُ
جَعْلٍ مَثَلُ (دَجٍّ أَوْ دُودَةٍ) وَ
حَصَاةٌ مِنْ دَبْرٍ لَا خَرُوجَ
ذَلِكَ مِنْ جَرَحٍ وَلَا خَرُوجَ
(دَجٍّ مِنْ قَبْلِ) غَيْرُ مَضْمُونَةٍ
أَمَّا هِيَ فَيَسْبِيْبُ لَهَا الْوُضُوءَ
وَقِيلَ يَحْسُ وَقِيلَ لَوْ سَمِعَتْ
(وَذَكَرَ) لَانَّهُ انْتِخَالَحَ
حَتَّى لَوْ خَرَجَ رَيْحٌ مِنَ الدَّبْرِ
وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ
الْأَعْلَى فَهُوَ انْتِخَالَحَ فَلَا
يَقْضِي وَانْتِخَالَحَ الرَّيْحَ لَانَّ
خَرُوجَ الدُّودَةِ وَالْخَاصَّةِ
مِنْهَا مَا يَنْصُ إِجْعَاعًا كَأَنَّهُ
الْجَوَهَرَةُ (وَلَا) خَرُوجَ
(دُودَةٍ مِنْ جَرَحٍ) أَوْ أَمَّا
أَنْفٍ أَوْدَمَ (وَكَدَمَ) الْحَمِ
سَقَطَ مِنْهُ لَطَاهُرُهَا وَمَعَهُ
السَّيْلُ لَانَّ فِيهَا عِلْمُهَا وَهُوَ
مَقَاطُ الْقَضِ (وَالْمَرَحُ)
بَعَصَرٍ (وَالْمَرَحُ) بِطَبْعِهِ

٣ (قَوْلُهُ مِنْ بَدَنِ صَاحِبِهِ)
مَعْنَى يَجْرَحُهُ أَيْ سَيْلَانَهُ
مِنْ بَدَنِ صَاحِبِهِ وَلَيْسَ مَعْنَى
تَحْلٍ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ
أَصْلَبَ بَعْضُ أَوْ خَرُوجَ
الْمَرَحُ يَكُونُ مَقْصُودًا
الْحَكْمُ تَحَالُفُ الْمَسْأَلَةِ
الْإِجْعَاعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا
تَأَمَّلْ ١٥

١٥ قَوْلُهُ أَوْ دُودَةٌ كَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ
الْمُقَابِلَ عَلَى خَطِّ الْمَوْلَفِ
وَالَّذِي فِي الْمَثَلِ وَلَا دُودَةَ ١٥

الهداية وبعض من أحوالهم كصاحب البرز والمثني (قوله سيان) تشيئتمى وهم السعوى عن شئبة
سواء كفى المعنى (قوله فى حكم النقص) الاضاعة للبيان ط (قوله قال) أى صاحب البرازية ط
(قوله لان فى الاخراج خروجاً) جواب عما لوحده القول بعدم النقص بالخرج من أن الناقض خروج
النقص وهذا اخراج والجواب أن الانحراح لم يخرج وحده ولكن قال فى العاية ان الاخراج
ليس بمصنوع عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير قسدى ولا معتبره اه وقيل انه لا تأثير يظهر
للاخراج وعدمه بل يكون خارجاً عن النقص وذلك يتحقق مع الاخراج كما يتحقق مع عدمه صار كالفرد كيف
وجميع الادلة المورد من السمة والقياس تفيد تطبيق النقص بالخراج النقص وهو ثابت فى النخرج اه فتح
واستوحشه فليده ان أمير حاح فى الحلية وكذا شارح المبينة والمقدسى وارتضى فى العر ما فى العاية حيث
صعبه ما فى الفتح ولك أن تجعل ما فى الفتح مضطراً له فيقرر ما به على أن الناقض الخارج النقص لا يخرج
وفى حاشية الرمى لا يذهب عن أن تضعيف العاية لا يصادم قول شمس الاتفه والاصح (قوله واعتمده
القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقص سادساً لانه لم يرد ما به لوانخرج الريح أو العائلاً أو غيرهما من
السبيل لكان مبرأ من النقص اه (قوله ومعناه الخ) أنه فى الاشياء البرازية وقدمناه فى رسم المعنى (قوله
بذلك موصو روايه) أى بالذى يص عليه من جهة الرواية لادلة المورد من السمة أو بالفرع المروى عن
المجتهد (قوله والراجح دوائية) بالرفع عطفاً على الاشياء أى الراجح من جهة الدراية أى ادراك العقل بالقياس
على غيره كسلبه القصد ومن العاقبة فأنما بما لا خلاف فيه وهو اخراج الريح ونحوه وهذا المقرر يرمى ما قدمناه
آغاى الفتح ط الراد بالرواية الموصو من السمة أو من المجتهد وللراية القياس فاهم (قوله فيكون)
تصريح على قوله ومعناه الخ اذهو من عبارة لبرازية فاهم (قوله وينضف فيه) أفرد به لاد كرمع دخوله
فى خروج بحسب المعنى له فى حد الخروج وأما السيلان فى غير السبيل مستفاد من الخروج نهر (قوله
بان يضبط) أى بمسلك يتكافؤ وهذا ما مضى عليه فى الهداية والاحتياط والكافي والحلاصة وصححه
غير الاسلام وقاضى حان وقيل لا يقدّر على ما سلكه قال فى السدائع وعليه اعتماد الشيخ أو موصو وهو
الصحيح وفى الحلية الأول الاشبه (قوله بالكسر) أى مع تشديد الراء المهملة وهى أحد الاختلاط الاربعة
الدم والمرارة السوداء والمرارة الصفراء والبلغم اه غاية البيان (قوله أو علوق الخ) العلق لغة قدم معقد كاهو
أحده معناه لى لكن المراد بها سوداء شترقة كفى الهداية ولس بدم حقيقة كفى الكافي ولقد اعتبر فيه
ملء الغم والافروح الدم باض بلا تفصيل بين قلله وكثره على المختار اه أى حلى وغيره (قوله فغير
ناقض) أى اتفاقاً كفى شرح المبدؤ كفى الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو ما لا ألفم ناقض
والحاصل أنه ما أن يكون من الرأس أو من الجوف اتفاقاً اتفاقاً فالمراد باللفظ وان سائر اللفظ ناقض مطلقاً
وعند محمد لا ينافى مع اللفظ كذا فى المبينة وشرها والتاخر حاشية وذ كفى الجرح قول أى يوفى مع الامام وقال
واختلف الصحيح يصح فى السدائع ولها ما قال به أخذ عامة المشايخ وقال لا يلى انه المختار وصح فى الجملة
قول محمد وكذا فى السراج معزى بالى الوحيه اه واعلم أنه وقع فى عبارة كل من الجرح والهرو والى الى ايهام
و بمائة ثمان من الحاصل تصح المرام (قوله وهو بحسب عاقل) وهذا اصح جوابه فى باب الاحتياط وصح
فى المجتبى أنه مخفف قال فى الفتح ولا يرد على أن شكال ونما فى البر (قوله هو الصحيح) مقابلة ما فى المجتبى
عن الحسن أنه لا يقضى لانه ظاهر حيث لم يستحل وإنما اتصل به قليل الذى ولا يكون حسداً قال فى الفتح ذيل
وهو المختار ونقل فى البحر تصحيحه عن المراجح وغيره (قوله ذكره الحلبي) أى فى شرح المبينة الكبير حيث
قال والصحيح ظاهر الرواية أنه بحسب العاية النجاسة فتداحها فيه بحسب خلاف البلغم اه أقول وحيث صح
القولان فلا يبعد عن ظاهر الرواية ولا يخبر به الشارح (قوله ولو هو فى المرى) بمخرجه لانه لا يوصل الى

(سيان) فى حكم النقص
على المختار كفى البرازية قال
لان فى الاخراج خروجاً
صار كالفرد وفى الفتح عن
الكافي انه الاصح واعتمده
القهستاني وفى الفتح وجامع
الفتاوى انه الاشبه
انه الاشبه بالمصنوع روايه
والراجح دوائية فيكون الفتوى
عليه (و) ينفقه (قوله صلا)
ماه بان يضبط يتكافؤ
(من مرة) بالكسر أى
سفره (أو علوق) أى سوداء
وأما العلق النازل من
الرأس فغير ناقض (أو طعم
أو ماء) اذا وصل الى معدته
والم يستقر وهو نجس
معامل ولين مسمى سامة
او تصامم هو الصحيح لحاشية
النجاسة ذكره الحلبي ولو
هو فى المرى فلا يقضى اتفاقاً
كفى حاشية أو دود كبر

معدته قال ح المري يفتح الميم وهو الزاخر جري الطامد والشراب اه (قوله لطهارة في نفسه)
 أمر الضمير لان العطف بأوط ويبنى النقص اذ لملا الفم على القول نجاسته بحر وهو ولكن سيباني
 في باب المياه ان الحلية البرية تقصد المياه اذ لمات فيه ومقتضاها انما نجاسة فاعلم ماها محمول على ماذا كانت
 صغيرة جدا بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حيث لا تصد الماء فتكون طاهرة كالنود (قوله في نفسه)
 أي وما عليه قليل لا يخل الفم ولا يعتبر انضا ط (قوله مطاوعة) أي سواء كل من الرأس أو من الجوف أصغر
 من هذا أولا (قوله يفتي) كذا في البحر من التخميس أي خلافا لما احتاره أو يصرون أنه لو صعد من الجوف
 أصغر منها كان كالمقيع ولو قل أي يوصف به يحس (قوله كفي عبي جرأ بول) أي بان شرب خرا أو بولا
 ثم جاء نفس الجر أو البول (قوله وان لم يقض لقلته الخ) أي وان لم يكن بافضال لقلته لو فرض قليل فهو
 أيضا يحس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعام فانه انما يحس بالمجاورة اذا كان كثيرا لم يلزم من ذلك
 القليل منه ولا ينس (قوله لثنته) على لقوله لم يقض وقوله لثنته على لقوله بخلاف ح والاولى جعله
 على التشبيه بما دم الميت فافهم (قوله أصلا) أي سواء كل صاعد من الجوف أو نازل من الرأس ح خلافا
 لابي يوسف في الصاعد من الجوف وأنه أشار بقوله على المتعمد ولو أحوال كان أولى (قوله في اعتبار العالب)
 فان كانت العلبة للطعام وكان يحال لو انقردملا الفم بقص وان كانت العلبة لليلعوم وكان لو انقرد
 ملا الفم كانت المسئلة على الاختلاف اه فانزعاجية (قوله فكل على حدة) فان كان كل منهما
 سلا الفم انتقض الوضوء بالطعام اتفاقا والاصلا اتفاقا ولا يصح أحدهما على الآخر ولا يعتبر
 مل الفم منهما مجامعا (قوله مائع) احذر ان على القول قد صرح ابي مالك بان الحارح من الجوف اذا غلبه البراق لا يقض
 كلام الشارحين وصدا صرح ابي مالك بان الحارح من الجوف اذا غلبه البراق لا يقض
 اتفاقا وطاهر كلام الريلي انه يقض وان قل ولا يفتي عدم صحته في المسألة ولو مع عدم تعقل فرق بين
 الحارح من الفم والحارح من الجوف المحتاطين بالبراق بحرق عبارة الهره ما قبله من كتب مورد الرحي ما في
 الجربان كلام ابي مالك لا يعارض كلام الريلي لعلو من تبة الريلي وبان قوله مع عدم تعقل فرق الخ
 يقال عليه وهو متعقل واصح لان العلون الحارح من الفم لم يجرح بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما
 علوه بذلك والحارح من الجوف قد خرج بقوة نفسه لانه لم يختلط بالبراق الا بعد حرج ومن الجوف لان
 البراق لا يخرج من الجوف بل يحمله الفم انتهى وحديثه ما طلاق الشارحين محمول على غير الحارح من
 الحرف فلا يكون كلام الريلي مخالفا للمقول والله أعلم (قوله علب على براق) بالزاي والسبي والصاد كما
 في شرح المسبوق علامة كون النيم عاليا وسواها بان يكون البراق أجرو علامة كونه معلو بان يكون أصغر
 بحرط (قوله احتياط) أي لاحتمال السيلان وعدمه فرج الوجود احتياطيا بخلاف ما اذا شك في الحدث
 لانه لو شك في الحدث والشك لا يبرأه مع اليقين بحرج الخطأ (قوله والقيح كالدم) قال العلامة الشيخ اسمعيل
 لم أقص لاحد على ذكر علامة العلقه وعدمها به (قوله والاختلاط بالمخاط الخ) وما قل على الزاني من نجاسة
 المخاط لضعف نعم حتى في البراز به كراهه الصلة على خوفه من عدده الا لاحتلاله بالتهطيط وفيه للمدة انترس فقط
 من أنه كذا قدم لم ينقض اه أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه دما ما تراه او اعتمادا شرح (قوله
 علقه) دوي يفتي الماتص الدم فاموس (قوله وامسلاط) كذا في الحلية وقال لانها لو شقت بحر ح
 مهادم سائل اه والظاهر أن الامتلاء بغير قذالان العبرة للسيلان كما فاده ط (قوله القراد) كمراب
 دويبة قاموس (قوله كذلك) أي بان لم يكن العلقه امتلاء بحيث لا يسيل دمه وان لم يكن القراد كبيرا (قوله
 وفي القهستاني الخ) يحمل ذكره ما لا يوافق بعد هاء وقوله ويقضه خروج يحس الى يظهر ح (قوله
 لا تنقض الخ) أي لو روم رأس جرح طاهر به قمع ونحوه ولا ينقض ما لم يتجاوز الزود لانه لا يجب غسل موضع
 الزود لم يتجاوز الى موضع بخره حكم التطهير اه فخرج عن المسوط أي اذا كان يصير غسل ذلك المتورم

لطهارة في نفسه كما هو
 السابق طاهر مطلقا
 يفتي بخلاف ما دم الميت
 فانه يحس كفي عين خرا أو
 بول وان لم يقض لقلته
 لنجاسته بالاصالة لا بالمجاورة
 (لا) يقضه في من (العلم)
 على المتعمد (أصلا) الا بالمخاط
 يطعم ميتا العالب ولو
 استويا فكل على حدة
 (و) يقضه (دم) مائع من
 جوف أو دم (علب على
 براق) حكم العالب (أو
 سواء) احتياط (لا) يقضه
 (المسبوق بالبراق) والقيح
 كالمخاط والاختلاط بالمخاط
 كالبراق (وكذا) يقضه
 علقه صحت عصوا
 وامسلاط من النيم ومثلها
 القرادان) كان (كبير)
 لا حيث لا يخرج منه دم
 مسفوح) سائل (والا)
 تكن العلقه والقراد كذلك
 (لا) ينقض (كبحوض
 وذباب) كافي الحلية للعلم
 الدم المسفوح وفي القهستاني
 لا ينقض ما لم يتجاوز الزود

ومعه والا فبني أن يقتضى له من ذلك حلية (قوله ولو شدد الخ) قال في الدائع ولو أتى على الحرح
 الرماد أو التراب فنشرب فيه أو ربطا عليه رباطا مثل الرباط ونفذ قالوا يكون حدثا لأنه سائل وكذا لو كان
 الرباط داطا طبق فمذال أحدهم الملقا اه قال في الفروع يجب أن يكون معاددا كان بحيث لولا
 الرباط سال لأن القميص لو رده على الحرح فاسئل لا ينحس مالم يكن كذلك لأنه ليس يحدث اه أي وإن
 نحس كفي المبتوية يأتي (تتبعه) علمنا هذا بمرام من أنه لا يفرق بين الحارح والحرح حكم كالحصة
 وهو انه إذا كان الحارح مسددا أو قيدا أو صديدا أو كان بحيث لو ترك لم يسل وانما هو مجرد شع وندوة
 لا ينقض وإن عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قد مناه من أنه انما يجتمع إذا كان في مجلس
 ثم إن كان الحارح ماء صافيا فهو كالماء وعن الحسن أنه لا ينقض والصحيح الأول كذا ذكره فاضحة لكن في
 الثاني فوسئل به جردى أو حجب قاله الامام الحلواني ولا بأس في العمل به هاعند الضرورة (١) وأما ما قبل
 من أن العصابة ما دامت على النحر لا ينقض الوضوء وان امتدلت فبها ودماء غسل من أطرافها أو نخل
 به يوجد فيها مية قوة السبلان لولا الرباط فبقتضه حين الحال لا قبله لغايتها موضع الحارح فقد أوقفنا
 ما فيه في رسالتنا لفوا الحصة خاصة أحكام كالحصة (قوله ويجمع متفرق الخ) أي لو قام متفرقا بحيث لو
 جرح صاير لم يعم الخ أو يوسع يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملء القدم في مجلس واحد تقضى بعده وإن تعدد
 العتيان ويحذف يعتبر اتحاد السبب وهو العتيان اه درر ونفسير اتحاده أن يبقى ثانيا فغسل سكون النفس
 من العتيان فإن بعد سكونها كان مختلفا لغير المستلزم ماعية لأنه أمان يتجدد فيض اتفاقا أو بعد عدد املا
 اتفاقا أو بعد السبب فقط أو المجلس فقط وفيهما الخلاف (قوله وهو العتيان) أي شلانه قد يكون نحو
 صرب وتكيس بعد امتلاء المعدة اه غشي وضبطه الجوى بفتح العين المحفوظ للثاء المثلثة والياء المشددة
 الضمنية ضم العين وسكون الثاء من عت نفسه حاجت واضطر شرحه في الصحاح والمراد ههنا امر
 حادث في مزاج الاسباب منشؤه تغير طبعه من احساس الراس المكروه اه ط عن أبي السعد (قوله
 اصابة الاحكام) كالقبض وحرر وهو الثلاث ط (قوله الى أسبابها) كالعتيان والثلاوة ط أي لاني
 مكانه لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله الامناع) أي اذا تعدت اصابتها الى
 الاسباب فتضاف الى المحال يبقى هذه الثلاثا إذا تكررت بها في مجلس واحد أو اعتبر السبب وانتهى
 التداخل لان كل ثلاث سبب وتماهى في الجرح وهما كلام نفس يطلب من شرح الشرح على البرر
 (قوله أصلا) أي في كل وقت ولا يرد الحارح من الحديث من أصحاب الاعذار لان انتفاء الانتقاض يحخص
 بوقت خاص فاستأنى أي بهذا السبب يحدث مع به يحس فلذا أخرجه بقوله أصلا المستعاضة زيادة الساء التي
 هي لما كبدي في الخبر وقد يقال المراد ما يحس من بدن المتطهر وهو المتبادر وأما ما يحس من بدن العذور
 فهو حدث لكن لا يظهر أثره الا بخرح الوقت كما صرح به (قوله ليس بنجس) أي لا يعرض له وصف
 النجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من في معنى الخروا والبول فانه وإن لم يكن حدثا لقلته لكنه نجس
 مالا لانه لا يلحظ حده ما يطهر في تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح الوفاية انه ظاهر
 الرواية عن أصحابنا الثلاثة اه جعل (قوله ما شاء) أي كما لم يحضره ما في الثياب والابدان يعني يقول أبي
 يوسف (تتبعه) ما ذكره المصنف فبعضه سائلة كلية لا مهمة لان ما لم يحرم وكل ما دل عليه فهو سور السكينة
 كفي المطول وغيره فبمعكس القميص الذي قولنا كل محس حدث لانه جعل يقبض الثاني أولا ويقبض
 الاول ثانيا مع قلته وكيف والصدق بحاله وما في الرواية من أنهم اتعكس فلا يقل ما لا يكون مع الا يكون
 حدثا لان الروم والجون والانجاء وغيره ما حدث وليست بنجسة اه يريده العكس المستوي لأنه جعل الجزء
 الاول ثانيا والثاني أولا مع قلته الصدوق وكيف يحالها هو السالة الكلية فبمعكس في سالة كلية أيضا لو كانت
 في شرح الشرح اه جعل (قوله وينقض حكما) نه على أن هذا شرو ع في الناقض الحكمي بعد الاحتقن ساء

ولو شدد بالرباط انفسد

البال الحارح نقض (ويجمع

متفرق الخ) ويجعل

كفي مواسد لاتحاد السبب

وهو العتيان عند محمد

وهو الاصم لان الامسئل

اضافة الاحكام الى أسبابها

الامناع كالمسح في الكافي

(و) كل (ما ليس يحدث)

أصلا يريسه زيادة الباه

كفي قليل ودم لو ترك لم يسل

(ليس بنجس) عبد الثاني

وهو الصحيح رفضا ما يحس

الفرح خصالا فالحمد وفي

الخويرة يفتي بقول محمد لو

المصاب ما عا (و) ينقضه

حكما

مطلب في حكم كالحصة

اقوله وأما ما قبل القتال

سدى عبد الغنى النابلسي

اه منه

اقوله وانت في التداخل هكذا

في نسخة المؤلف وفي بعض

النسخ لاتسفي الخ وزعمه

الاطهر اه معصيه

على أن عينه غير نقص بل لا يتخلو عنه الباطن وقيل ناقص ورجح الأول في السراج وبه حرم الرابح لسكر
في التوسيع الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون فيه ما قصا اتفاقا في فيه ما فلات ربح أما لا يتخلو عنه الباطن
لوتحقق وجوده لا يقصر ما تلوهم أولى ثم رقت فيه تبارك والاحسن ما في فتاوى ابن السكيت حيث قال سملت
عن شخصه أنه أفلات ربح على نقص وصوره باليوم ما حبت بعدم النقض بناء على ما هو الصحيح من أن اليوم
فيه ما ليس ناقصا وإنما الناقص ما يجرى ومن ذهب إلى أن اليوم ناقص لزمه النقض (قوله نوم) هو
فترة طمعية تقتضي للاسنان بلا اختيار منه تمنع الحواس الطائفة والمالعة من العمل مع سلامتها
واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن أداء الحقوق بغير (قوله بحث) حيثه تقيد أي كالمأمن هذه
الجهتوم إذا اعتبار وفي التلويح لفظا حيث موضوع للمكان اسمه لجهة الشيء واعتباره يقال المرحوم من
حيث أنه وجود أي من هذه الجهة نوم هذا الاعتبار اه فالمراد والاقتران المسكتة من هذه الجهة التي
ذكرها بعد تفسيرها قوله وهو اليوم الم لا بد منه قدر طول المتعددة لا يحصل المقص كالنوم في السجود
(قوله وهو) أي ما تزل به المسكة المذكورة (قوله أو زركيه) الولد بالفتح والكسر وكشف ما هو موقوف
ونزعه عنه أو زرك ما ليس ويلزم من الليل على أحد الوجهين سواء اعتمد على المرفق أو لا زال مقعده عن
الأرض وهو المراد بقول الكرويتونك حيث عدم ما قضا كأي البحر اه أقول وهو غير المتورك الآتي
قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله في الصلاة ما في شرح الوهابة طاهر الرواية
أن النوم في الصلاة إنما إذا قاعد أو ساجدا لا يكون حدثا أو غلظه اليوم أو تعدد موافق أو جامع الفقه أنه
في الركوع والسجود لا يقص ولو تعدد ولكن نقص صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزال
المسكة ط (قوله لو أنزل لسقط) أي لو أنزل ذلك الشيء لسقطا الباطن ما في الشريعة تصفة لشيء (قوله
على المذهب) أي على طاهر المذهب عن أبي حنيفة به أنه عدمه في الأصح كأي الدائع واختار
العلما والفقهاء وصاحب الهداية النقض ومشي عليه بعض أصحاب التواتر وهذا إذا لم تكن مقعده
زائنه عن الأرض والنقض اتفاقا كأي البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا قائما أو راكعا بالاولى والهاء
المسبوبة بأن يكون واقفا طمعية بها به محايطة صديقه عن حنيفة كأي البحر قال ط وطاهره أن المراد
الهيئة المسبوبة في حق الرجل لا المراد (قوله ولو في غير الصلاة) ما لعله على قوله على الهيئة المسبوبة لا على قوله
وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسبوبة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وهذا التقدير بوافق كلامه
ما عدا ما في الحاشي في شرح المسبوبة كما يظهر (قوله على المذهب) اعلم أنه اختلف في عدم ساجدا فيكون
حدثا في الصلاة وغيرها وصحبه في الحقيقة ذكر في الخلاصة أنه طاهر المذهب وقيل يكون حدثا ولو كثر
الحاجة أنه طاهر الرواية السكت في الحديث أن الأول هو المشهور وقيل أن سجد على غير الهيئة المسبوبة كان
حدثا لا فلا قال في الدائع وهو أقرب إلى الصواب الآثار كما هذا القياس في حالة الصلاة للصحة كذا في
الخطبة لمصباحي الريلي ما في الدائع فقال إن كان في الصلاة لا ينقض وضوءه وقوله عليه السلام
لا وضوء على من لم يلم فائما أو راكعا أو ساجدا وإن كان نائحا أو كذا في الصحيح أن كل على هيئة السجود
والا ينقض اه وبه جرم في البحر وكذلك العلامة الحاشي في شرح المسبوبة الكبير وقيل فيه عن الخلاصة أيضا
أن سجود السجود والتلاوة وكذا الشكر عندهما كسجود الصلاة قال لا طلاق لفظا ساجدا في الحديث فيترك
به القياس فيها هو معوضا ويبقى ما عداه على القياس فيبقى أن لم يكن على وجه المسألة اه لكن اعتمد
في شرحه الصبر ما عداه إليه الشارح من اشتراط الهيئة المسبوبة في سجود الصلاة وغيرها وذكر في شرح
الوهابية أنه خبر في الحاشي وقال وهو الصحيح ومشي عليه في فور الإصاحب أو ما قوله في البحر أنه لم يوجد في
المحيط الرضوي فله أن يحيط رضى الذي ثلاثة نسخ كبريه وهو غير وأوسطا على أنه قد يكون المراد محيطا
الشرعي والله أعلم (تم) ه لو لم المريض وهو صلى مضطحا قبل لا تقص طاهره كالنوم في السجود

مطلب نوم من به انذلات
ورج غير ناقص

مطلب لفظ حيث موضوع
للمكان وبسته لجهة الشيء

(نوم من بل مسكته) أي
قوته المسكة بحيث تزل
مقعده من الأرض وهو
النوم على أحد جنبيه
أو زركيه أو قاعه أو وجهه
(والا) يزل مسكته (لا)
ينقض وإن تعدد في
الصلاة أو غيرها على المختار
كالنوم قاعا أو لوم سدا
إلى ما لو أنزل لسقط على
المذهب وساجدا على الهيئة
المسبوبة ولو في غير الصلاة
على المذهب ذكره الحاشي

والصبي النفس كافي الفتح وغيره زاد في السراح وبه تأخذ (قوله أومتوركا) بأن يلقى قدمه من جانب
 و يلقى ألبته بالأرض فتح (قوله أومتوركا) بأن جلس على ألبته ونصب ركبته وسد ساقه إلى نفسه
 بديه أو شئ يحيط من ظهره عليهما شرح المسبة (قوله ورواها على ركبته) غير قديم أعزاده بالرد على
 الاتفاق في غاية المبالغة حيث ذكر الآكامه الماض للوصف هذه الهيئة قال في شرح المسبة هذه الهيئة لا تعرف
 في اللغة اتكاعا فاعلموا ما يسمى احتساء وانما سماها الاتفاق بذلك وتعبه وبه من لا خبر به ولا صفة عنده اه
 (قوله أوشه المنكب) أي على وجهه وهو كافي شرح الهداية أن يسه واضعا ألبته على عقبه و يلبسه على
 فخذه ونقل عدم القبض به في الفتح عن الخيرة أيضا ثم نقل عن غير هؤلاء ما مر معا ورواه على فخذه نقض
 قال وهذا مخالف ما في الشريعة واختار في شرح المسبة القبض في مسئلة الشريعة لا ارتفاع المقعدة وزوال التمكن
 وإذا قبض في التربع مع أنه أشد تحكما كالوجه الصبي القبض هنا ثم ألبه في الكفاية عن المسبوط من
 أنه لو لم يراع ذلك وضع ألبته على عقبه وصاروه المنكب على وجهه قال أبو يوسف عليه الوصو (قوله أو
 في مجمل) أي الاداء الصلح فيمسبة (قوله أو كاف) بدون ياء ودعوة الجار هو ككتاب وغراب والمصدر
 الإيكاف ط عن القاموس وأفاد الشارح أن النوم في سرح أو كاف لا يقض حال الصعود وغيره وبه
 صرح في المسبة (قوله عريانا) قال في المعرب في سرح عري لا سرح عليه ولا لدوجه أعراه ولا يقال فرس
 عريان اه قلت لكن في القاموس فرس عري بالضم لا سرح وأه روى عن سركب معريانا (قوله
 يقض) ليجافي المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والام) بأن كان حال الصعود أو الاستواء مسبة (قوله
 سقط) أي عسدا صالة الأرض بلا فصل شرح حنية وكذا قيل السقوط أو في حال السقوط أمالوا استقر
 ثم انتهى يقض لأنه وجد اليوم معصا عليه (قوله يقضي) كذا في الخلاصة وتقول إن ارتفاعه مقعدة
 قبل انتهاء يقض وألم يسقط وفي الحانيتها عن شمس الآلة الخالو في أنه طاهر المذهب وعليه معنى في نور
 الانضاح قال في شرح المسبة والاول أولى لأنه لا يتم الاسترخاء بعد من الية المقعدة حيث انته دورا (قوله
 كاعس) أي إذا كان غير ممكن وقوله يفهم عبر به في البر معزى إلى شرح الهداية وعبر في السراح
 والي بلي والتا حاية يسرع وفي الحانيتها للعاس لا يقض الوضوء هو قليل يوم لا يشته عليه أكثر ما يقال
 عنده قال الرجعي ولا ينبغي أن يعزى إلى سبب سبقه لأنه لم يمسح بغيره اليوم ويحل خلافه (قوله والعته)
 هو أمة توجب الاعتلال بالعقل بحيث يصير مختلا الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم بحر
 (قوله لا يقض) قال في الجبر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العتة وطاهر كلام الكل الاتفاق على
 صحة أدائه العبادات أمان جعله مكافيا لظاهر وكذا من جعله كالحصى العاقل وقد صرحوا بصحة عبادات
 الصبي فيفهم منه أن العتة لا يقض الوضوء (قوله كدوم الأبياء) قال في الجبر صرح في الفتية بأنه من
 خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا وفي الصحيح أن صلى الله عليه وسلم لم يفتح ثم قام إلى الصلاة
 ولم يشوأ لمالو ردف حديث آخر أن عبي سامان ولا ينام قلبي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح من أنه صلى
 الله عليه وسلم لم ينام ليلة أربعين حتى طلعت الشمس لأن القلب يقطن بحس بالخشوع وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقاب أو مما يدرك بالعين
 وهي بائنة وهذا هو المشهور في كتب الحديث والعقلاء كذا في شرح التهذيب اه وأجاب القاضي عياض
 في الشفاء بأجوبة أخرهما أن ذلك انحصار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام لومه مستغفرا فافضل الوضوء (قوله
 طاهر كلام المسبوط) كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح الكبر لا الشلبي قال بعض القضاة لا يراه
 إن عليه عدم القبض يومهم هي فقط فلو فهم مع هذه الهيئة موحدة حاله انغماسهم قال في المواهب اللدنية
 أنه السكبي على أن انغماسهم بمخالف انغماس غيرهم وانما هو عن عللة الاوحاع للعواس الطاهر ندور القلب
 وقد ورد بهام أعينهم لا تلوح فاداء فطت فلو فهم من النوم الذي هو أخف من الانغماسه بالاولى اه اس

أومتوركا أو محتسباً رأسه
 على ركبته أو شبه المنكب
 أو في مجمل أو سرح أو
 كاف ولو الدابة عريانا
 مان حال المسبوط يقض
 والا لوليام قاعدة بمشاييل
 سقطت إن انته حين سقط
 فلا تقض به يقضي كعس
 يفهم أكثر ما قيل عنده
 والعته لا يقض كنسوم
 الأبياء عليهم الصلاة
 والسلام وهل يقض
 انغماسهم وعشيم طاهر
 كلام المسبوط بم

قوله بأنه من خصوصياته
 صلى الله عليه وسلم لهله
 من خصوصياتهم كان غلط
 عن القصة اه

مطالع
 يوم الأنبياء غير ناقض

عبد الرزاق وفي القهستاني لا تنقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام مقتضاه التعميم في كل النواقص لكن
 نقس ط ص شرح الشافعي على القاري الاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقص الوضوء كلامه
 الامام ص من استثناء اليوم اه (قوله وينقضه الغسل) هو كافي الخبر يرا في قلبه أو النماز تعطل
 القوى المدركة والخبر كمن أفعالها مع بقاء العقل مع ما ينهر (قوله ومعه العشى) بالضم والسكون تعطل
 القوى المحركة والحساسية لضعف القلب من الخروع وغيره قهستاني زاد في شرح الوهابية قطع فسكون
 وبكسرتين مع تشديد الباء وكونه نوعا من الانغماس في القاموس وحدود المتكلمين في ذلك النهر الا
 أن الفقهاء يفرقون بينهما كالطه اه أي مانه ان كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه
 بسبب يخففه في داخله فلا يبيحهم فدا هو العشى وان لامتناء بطون الدماغ من بلغم فهو الانغماس ثم لما كان
 سلب الاختيار في الانغماس أشد من اليوم كان ماقتضاه على أي هيئة كان بخلاف اليوم اسمعيل (قوله
 والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف الانغماس فانه مغلوب والاطلاق ذال على أن القليل من كل منهما
 بائض لانه في النوم مضطجع قهستاني (قوله وسكر) هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من البجرة
 المتصاعدة من الجرح ويحده تعطل معه العقل المبر من الامور والحسنة والقيمة اسمعيل عن البرجندي
 (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف في حده ها وفي الاجماع والحدود قال الامام انه سرور بريل العقل
 فلا يعرفه السامع من الارض ولا الطول من العرض وخو طبع زحاه وقال ابل يعلب عليه في ذى أكثر
 كلامه ولا شأن أنه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد لا أكثر يقيد أن الصف
 من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقدر نحو اقولهما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفقه وأكثر
 المشايخ على قولهما واختلافه لا يفتوى وفي نواقص الجنبي الصبح قولهما اه أي ولا يشترط في حده
 أن يصل الى أن لا يعرف الارض من السماء (قوله ولو بأكل الحبيشة) ذكر في النهر بحثا واستدل به
 بما في شرح الوهابية من أنهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر من زحاه قال الشيخ اسمعيل ولا ينبغي أن يقول
 البرجندي من الجرح ويحده شامل له اذا تعطل العقل وقول الجرح عبارة عن بعض الاسباب اه * (فرع) *
 المصروع اذا أفاق عليه الوضوء ترحانية (قوله وتقهة) قبل انهم من الاحداث قبل لاواعا وجب الوضوء
 بهما قوه بنو زحاه وائدة الخلاف في من المصنف يجوز على الثاني لا الاول كافي المراجع قال في النهر ويصح
 أن يظهر أيضا في كلمة القراء أو ما قبل الطواف بهذا الوضوء فيه تردد والحاذ الطواف بالصلاة يؤخذ به
 لا يجوز تدرجه وروى في البحر القول الثاني بما قبله للقياس لانهم ليستطروا حاصلا به صوت كالسلام
 والكاهن بما قبله لا يحدث المرويه فيها اذ ليس فيها الا امر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها
 حدثا اه وأدبه في النهر يقول المصنف وغيره بالغ ولو كانت حدثا لا استوى فيها المانع وغيره بترجيحهم عدم
 القبض بتقهة السام أي لعدم الجباية منه كاصي أقول ثم لا ينبغي أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء
 بالتقهة في حق الصلاة زحاه كطلان الارث بالقتل وان لم يطل في حق غيره لعدم الحدث وليس معناه أن
 الوضوء يطل وإنما امر باعادة زحاه حتى يرد أنه يلزم أنه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة وجوب الاعادة
 ويكون مخالفا للاصل المذهب ما فهم (قوله هي ما يجمع جيرانه) قال في الخبر هي في اللغة مبرومة وهي أن
 يقول فتحة واصلا محلا يكون مسموعا له وجيرانه يدت أسانه أولا اه وفي المسية وحده التقهة قال بعضهم
 ما يظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له وجيرانه وقال بعضهم اذا دبت واخذوه ومعه من القراءة اه
 لكن قال في الحاشية لم أقف على التصريح باشتراط اظهار القاف والهاء لاحد بل الذي توارده على كثير من
 المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسموعا له والجيران طاهره توسع في الطلاق
 التقهة على ما له صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما اه واخرجه عن الصلح وهو لونه
 أهم من التقهة واصلا حاميا كان مسموعا له فقط فلا ينقض الوضوء بل يطل الصلاة وعن التيسم وهو

قوله والجنون هكذا يحاطه
 والذي في الشارح وجنون
 بالتشكيك اه معصيه

(و) ينقضه (انغماس) ومعه
 العشى (وجنون وسكر)
 بان يدخل في مشيئة غاييل
 ولو باكل الحبيشة
 (وتقهة) هي ما يجمع
 جيرانه (بالح)

قوله وقول البرجندي
 بعض الاسباب أي كذا
 يعني أنه شامل له كقول
 البرجندي في كلامه
 حذف نامل اه معصيه

ما لصوته أصلاً بل تبدو أسنانه فقط فلا يطلعها وتغامر في الجهر ولم أر من قد راها في شيء ومقتضى
 ثم يرفع الضلع عما كان مسموعاً له فقط أن القهقهة إنما يسمع بها قهقهة من أهل مجلسه فهم جبراهه لا خصوص
 من عن يمينه أو عن يساره لأن كل ما كان مسموعاً له يسمع من عن يمينه أو يساره تأمل **(قوله ولو امرأة)** لأن
 النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا بد أن قوله بالغ صفة الحمد كلاله يقل صار به بالغ كافي القاموس
(قوله سهواً) أي ولو سهواً وهو من مدحول المبالغة وكذا النسيان وكذا المراجعيهم رواه تير وروى في
 الجبر رواية القهقهة من جهر الخز أن يلقى في النسيان ولم يدكر السهو فادهم **(قوله به يعني)** لما قد سماه من أن
 القبض لا رجوع العقوبة والصلى والناظر ليسان أهلها وصرحوا بأن القهقهة كلام فتفسد صلاتهم ما لو
 أن قول أنصح بعضهم بسوطة في الجهر **(قوله كالباقي)** أي من سبقه ما حدث في الصلاة فاد أن يبي على
 صلاته فقهره في الطريق بعد الوضوء ويقض وضوءه وهو واحد رواه تير وبه خزن إلى باقي القهقريل
 وهو الاحوط ولا تراعى في نطق صلاته اه **(قوله مستقلة)** تصرح بمفهوم قوله مصرى بأنه يفهم أنه لو
 كان يصلي بطهارة كبرى وهي العمل لا يفتقر الوضوء الذي في صحتها كان الانصر حده الآن يقال
 احتجز بصري عن بعض طهارة العمل فلا يلزمه أعاده وبجتهلة عن الصعري التي في صحتها تأمل **(قوله)**
 والفتح والهمز لانه ذكر في الفتح عن المخطأ أنه الصحيح وصريح مقابله يقبل وفي الهز ذكر أنه الدرج
 المتأخرون وحيث لم ينفقه مع اقتضاه عليه وحزمه اقتضى ترك حمله ولذا لم يعز جهره إلى الجهر لكونه
 ذكر القولي حيث قال في قول عامة المشايخ لا تنقض وصحح المتأخرون كفاً صاحب القهقهة مع اتفاقهم على
 بطلان صلاته اه **(قوله عقوبة له)** لاسلته في حال مساجاته له تعالى **(قوله وعليه الجهور)** أي من المتأخرين
 كما علمت **(قوله كلمة)** أي دان تركوه عوجوداً وما يقوم مقامه من الاعاء بعدد زوا كالقولي بالفضل
 أو ما يفرض حيث يجوز لا تنقض في صلاة تجازة وسبعة تلاوة أي خارج الصلاة لكن يسلطان ولا لو كان
 را كالقولي بالتطوع في النصر والقرية لعدم جوار الصلاة عدده خلافاً للثاني بحر **(قوله ولو بعد السلام)** أي
 قبله وهذا التمهيد رر وركد لو في سجود السجود بحر عن المخطأ **(قوله عدا)** أي ولو كانت القهقهة عدا وفيه
 رد على صاحب الدرر حيث قال لا يتبعه دوسية في باب الحديث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء والقهقهة
 عدا بعد القعود قدر التمهيد لوجودها في حومة الصلاة **(قوله لا الصلاة)** لانه لم يدرك من فراصتها نزل
 السلام لا يصري في الصفة امداد **(قوله خلافاً لزم)** حيث قال لا تبطل الوضوء كالمصلاة شرعية بل لا ينفك
 امامه الخ أي بعد القعود قدر التمهيد **(قوله ثم قهقهة ما لزم)** أمالو قهقهة قبل امامه أو بعده بطل وضوءه دون
 صلاته لوجودها في حومة الصلاة سراح **(قوله ولو سهواً)** رد على الدرر **(قوله ولا نقض)** أي الوضوء المؤتم
 لا بقهقهة وقعت بعد نطق صلاته فقهره امامه خلافاً لما في المسروق حيث قال لا تنقض صلاته و يقوم
 إلى قضاء ما فات وفي سد الصلاة الآخر وأبان عن أبي حنيفة سراح **(قوله بخلافها)** أي بخلاف قهقهة
 المأموم بعد كلام الإمام عدا وكذا بعد سلامه عدا انهم ما طاب للصلاة لا مفسد ادل بقا نطقها وهو
 الطهارة فلم يفسد بها شيء من صلاة المأموم فينبغي وضوءه بقهقهة أمجد ثم عدا وكذا قهقهة عدا
 فمؤن الطهارة فيفسد جهره إلا بقاءه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهة المأموم بعد الجهر من
 الصلاة لا تنقض وتغامر في حاشية فوح امدى **(قوله في الأصح)** مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم
 فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الإمام أو سلامه عدا قال في القهقريل وقهره بعد كلام الإمام عدا
 فسدت كسلامه على الأصح على خلاف ما في الخلاصة اه أقول وما في الفتح صححه في الحاشية أيضاً **(قوله)**
 الامتحان أي احتياطاً من الطالب **(قوله السمع)** أي سمع الحنف أو الراس أو الجبهة قال ط وكذا النسي
 غسل بعض أعضائه إذا لم يسمع ليس قيداً على ما يظهر **(قوله قبل قيامه الصلاة)** أي قبل شروعه فيها كأن قهقهة
 حال رجوعه **(قوله انتقض)** لانه في الصلاة كما هو هذا على ما جزمه الزيلعي من إحدى الروايتين من انتقاض

ولو امرأة سهواً (يعظان)

ولا يبطل وضوءه متى ونائم

بل صلاته ما به يقضي (يصل)

ولو سكب كالباقي (بطهارة)

مصري ولو نجا (مستقلة)

صلا يبطل وضوءه في ضمن

العسل لكن روي الثانية

والفتح والهمز النقض

عقوبة له وعليه الجهور

كافي الناصر الاثرية

(صلاة كلمة) ولو بعد

السلام عدا فانها تبطل

الوضوء لا الصلاة خلافاً

لزم كالحرف في الشرعية بل لا

ولو قهقهة امامه أو أحدث

عدا ثم قهقهة المؤتم ولو

مبسوقاً فلا نقض بخلافها

بعد كلامه عدا في الأصح

ومن مسائل الامتحان ولو

نسي الباقي المصح فقهره

قبل قيامه الصلاة انتقض

في البحر وفيه نظر بل الظاهر اذا كان الخارج قبحاً أو صديقاً القبح سواء كان مع وجع أو بدونه لان ما
لا يجر حال الا عن علمه ثم هذا التخصيص حسن فيما اذا كان الخارج مائة ليس غيرها وأما في السر تالفة
وأما بصاروه القبح الجرح والخطوة وما لا تدور والسرقة الاذن اذا كان لعلة سواء على الاصح اه
في كمال للماء فقط فهو مؤيد لكلام العرويه اشارة إلى أن الوجع غير قابل لوجود العلة كالماء مجتمعه
في البحر مأخوذه من الخلية واعتبره في المهر بقوله لا يتجاوز أن يكون القبح الخارج من الاذن عن جرح
برأه علامته عدم التألم بالمحصر مجموع اه أي المحصر بقوله لا يجر جان الا عن علمه وانت خبير بان
الخروج دليل العلة ولو بلا ألم واعمال الا بشرط للماء فقط فانه لا يعلم كون الماء الخارج من الاذن أو العين
أو نحو هذا ما متغير بالا بالعلم والدليل على اختلافه هو العلم والقبح ولذا أطلقوا في الخارج من غير السبيلين
كالتم والقبح والصدية ان يقض الوضوء بشرط وسوى التجاوز الى موضع لم يحكم التطهير ولم يقدروه
في المتون ولا في الشرح بالآل ولا بالعلة لا للتقيد بذلك في الخارج من الاذن مشكك لما قلناه من ان
وعش هو صعب الرؤية مع سيلان الدم في أكثر الاوقات ودرو قاموس (قوله ما قضى الخ) قال في المسئلة
محمد اذا كان في عيبه ومد وتسيل الدمع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لا في أحاف أن يكون ما سيل منها
صديقاً فيكون صاحب العذر اه قال في القبح وهذا التعديل يقتضي أنه أمر استحباب وان الشك والاحتمال
لا يوجب الحكم بالقض الا لليقين لانزول الشك ثم اذا علم بانها الاطباء أو بعلمات تعلب على التسلط
يجب اه قال في الخلية وبشده قول الزاهد في عقب هذه المسئلة وعن هشام في سامعه ان كان قبحاً
وكما يستعصم والادراك للصحيح اه ثم قال في الخلية يتولى هذا ينبغي أن يعمل على ما اذا كان الخارج من
العين متغيراً اه أقول الظاهر أن ما استشهد به رواية أخرى لا يمكن حل ما مر عليها بل قول محمد لا في
أحاف أن يكون صديقاً له اذا كان متغيراً يكون صديقاً أو قبحاً فلا يبايناه التعليل بالخوف وقد استدركنا
في البحر على ما في القبح بقوله لكن مرجح في السراح بأنه صاحب عذر وكان الامر لا يستجاب اه وبشده
قول المجتنب ينتقض وضوءه (قوله مجتنب) عبارة العلم والقبح والصدية وما الخارج والنفطة وما البقرة
والذي والعين والاذن اه سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن دليل على أن من ردت عينه فسأل
مهما ما بسبب الرمد ينتقض وضوءه وهذه مسألة الناس صهاغليون اه وظاهره أن المدار على الخروج
لعلة وان لم يكن معه وجع نامل وفي الحاشية العرب في العين عزله الجرح فيما يسيل منه فهو نجس قال في
المعرب والعرب عرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعى الاصمعي يعسبه عرابا كانت
تسيل ولا ينقطع دموعها والعرب بالبحر ينزل روم في الناف في وعى ذلك مع التصريف والتسكين في العرب
اه أقول وقد سئل عن رمد وسال مدحه ثم استمر سائلاً بعد زوال الرمد وصار يجرح الا وجع ما جبت
بالقبح أشد مما صرا لا عن رمد مع الزمد دليل على أنه لعلة وان كان لا يلزم ولا وجع خلا فظاهر
كلام الشارح قدس (قوله احليل) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكر بحر (قوله هذا) أي النقض عما
ذكره مراده بان المراد من الطرف الظاهر فانه ما كان عالياً عن رأس الاحليل أو مساوياً له أي ما كان
خارجاً عن راسه وانما عليه أو محاذاً بالأسه لتحقيق خروج النفس بالنبالة بخلاف ما لا البتل الطرف وكل
منسفل عن رأس الاحليل أي عاتياً به لم يحاذه ولم يعلم قوته فان ابتلاه غير ناقض إذ لم يجرح فخرج فهو
كابتلال الطرف الآخر الذي في داخل القصبة (قوله والفرج الباسل) أما لو احتشيت في الفرج الخارج
فانتل داخل الحشو ونقض سواء نفذ البليل الى خارج الحشو أو لا ليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو
المعبر في الانتقاض لان الفرج الخارج بعزله القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبة الذكر البهاون لم يجرح
مهما كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يجرح من الخارج اه شرح المسئلة
(قوله لا يقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقط الخ) أي لو خرجت القلفة من الاحليل وطمة بقض

أو عيش ناقض فان استمر
صاردا عذو مجتنب والناس
عنه غافلون (ك) يقض
(لو حش الاحليل بقطنة وانتل
الطرف الظاهر) هذا
لو القطة عالبة أو محاذية
لرأس الاحليل وان منسفلة
عنه لا يقض وكذا الحكم
في الدر والفرج الباسل
(وان ابتسل الطرف
الداخل لا يقض ولو
سقطت فان وطمة انتقض
والا لو كذا لو أدخل اصبعه
في دبره

قوله قوله وعش كذا بالاصل
المقابل على خط المؤلف
والذي في نسخ الشرح
أو عيش وكذا قوله عينه
بالثبوت مع اوجاع غيره منها
الي بالافراد اه

(قوله أخذ ما صرا الخ) أي
من مسألة الصديق بضع على
ما قاله صاحب البصريات
خبر بان هناك فرق جلي
بين ما هو بين ما هناك
كون الصدق باشتاعن العلة
ظاهر وأما الجمع ليس
بلازم ان يكون عن علة اه

تفروح الخامسة وان قلت وان لم تكن رطبة أى ليس بها أثر الخامسة أصلاً فلا تقص كاللؤلؤ فطر المدهن في
 احليله صاختلف ما يغيب في الدرقان فخر وجهه يقص وان لم يكن عليه رطوبة لأنه لا يتحقق على الامعاء
 وهي محل القدر بخلاف قسمة اللد كروكد الوخرح الدهن من الدبر بعد ما احتقن به يقص بلا خلاف كما
 يفسد الصوم كما في شرح المية قلت لكن سداد الصوم بالاحتقان بالدهن لا بحروجه كالبخا في وان أوهم كلامه
 خلافه (قوله ولم يعضها) لكن الصحيح انه تعتبر البهة أو الرأخ في كره في الحق لأنه ليس بداخل من كل وجه
 ولهذا لا يفسد صومه فلا يقص وضوءه اه طبعه شارح الجامع لقاضيا فادا وجدت البهة أو الرأخ في
 يقص وفي المية وان أدخل الحقبة ثم أخرجها وان لم يكن عليها بهة لم يقص والا حوط أو يتوضأ اه وفي
 شرحها وكذا كل شئ يدخله وطرفه خارج غير الذكركر (قوله فان غيبها) قال في شرح المية وكل شئ غيبه ثم
 خرج يقص وان لم يكن عليه بهة لأنه الحق على البطل ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا
 اه وفي شرح الشرح اجمعيل عن السابيع وكل شئ غيبه في دبره ثم أخرجها أو خرج يقص الوصوه
 والصوم وكل شئ أدخل نصه وطرفه خارج لا يفسد انتهى أقول على هذا ينبغي أن تكون الأصبع
 كالحقبة فباعتبارها بالسلة لان طرفها يبقى خارجا لصالها بالسد الا أن يقال لما كانت عضوا مستقلا فادا
 غابت اعتبرت كالمفصل لكن ما سبأ في الصوم مطلق فانه سبأ في أنه لو أدخل عودا في مقعره ونه وغلب
 فسد صومه والا فلا وان أدخل أصبعه المختار انهم لو بهة فسد والا فلا مأمول ولذا قال في البداية ع هذا
 يدل على ان استقرار الدخول في الجوف شرط فساد الصوم (قوله فطل وضوءه) وضوءه أى في المستطين
 لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار الا ان يفرق بين مجرد ادخال الاصبع وتعيينه او بفتحها الى نقل
 صرع فانه ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه لغاوض امرئ منه مطلقان الوضوء
 يرجع الى قوله ولوعبها وقوله وضوءه يرجع الى قوله أو أدخلها عند الاستنجاء قلت لكن لو أدخلها
 عند الاستنجاء لم يقص وضوءه أيضا لانها لا تحلوس البهة اذا لم يصب كفى شرح الشرح اجمعيل عن الواقعات
 وكذا في الترخائية لكن قبل فيها أيضا عن الدخيرة عدم القبض والذي يظهر هو القبض لخروج البهة عنها
 والحاصل أن الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فادا أدخل عودا حافا ولم يعمله لا يفسد الصوم لأنه
 ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبع وان غيب العود فسد لاحتقن الدخول وكذا لو كان هو أو الاصبع
 مستلا استقرار البهة في الجوف وادا أخرج العود بعد ما غلب فسد وضوءه مطلقا وان لم يعب فان عليه بهة أو به
 رأتحة فسد الوضوء والا فلا (قوله يده) أو بحرقه بخر (قوله انتقص) لأنه يلتزم به شئ من الخامسة بخر
 أى فيتحقق خروجها (قوله لا) أى لا ينقص لعدم تحقق الخروج لكن ذكره في العبر عن الحلول الى أنه
 ان تقص خروح الدبر ينتقص طهارته بخرح الخامسة من الماطل الى الظاهر اه وبه خرم في الامداد
 (قوله وكذا) أى في عدم البهة وهذا ذكره في العبر عن الترخية بخرح مية مسئلة الباسورى (قوله
 قد دخلت) الاولى حذسه ليكون التشبيه في طرف الادخال والدخول ط (قوله من اد كره الخ) فيه ايجاز
 وأصل العبارة كما في الحاشية قلو كان ذكر الرجل حرج له رأسان أحدهما بخرح مية الذي يسيل في
 مجرى البول والثاني ما لا يسيل فيه فالاول بخرح الاحليل اذا ظهر البول على رأسه يقص وان لم يسيل ولا
 وضوء في الثاني ما يسيل (قوله فرجه الاستخ) أى المحكوم بزادته على أصل خلفته (قوله كالجرح) أى
 لا ينقص الوضوء ما بخرح مية ما يسيل حائيقه بخرح في الفخ وغيره لكن قال الرابى وأ كثرهم على استحباب
 الوضوء عليه قال في النهر الأبا الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) أى بالخارج من كل بخرح
 التناويع لا بالاحوط كما في التوضيح ط (قوله مسكر الوضوء) أو وضوءه (قوله نعم) لانكاره النص
 القاضى وهو آبه اذا قم والابجاع (قوله ولغيرها) طاهره ولو لم يمسحف لوقوع الخلاف في تفسير آبه
 كما مر ط (قوله شلت في بعض وضوءه) أى شلت في تركه من أعضائه (قوله والا) أى وان لم يكن في

ولم يقبها فان غيبها أو
 أدخلها عند الاستنجاء
 بطل وضوءه وضوءه
 * (فسر) * يستحب
 للرجل أن يتخشي أن يراه
 الشيطان ويجب ان كان
 لا ينقطع الابه قدرا يبلى
 * باسورى خورج دبره وان
 أدخله يده انتقص وضوءه
 وان دخل بنفسه لا وكذا
 لو خرج بعض الدودة قد دخلت
 * من اد كره رأسان بالذى
 لا يخرج منه البول المعتاد
 بمنزلة الجرح * الحشى غير
 المشكل فخرجه الاخر
 كالجرح والمشكل ينتقص
 وضوءه بكل * مسكر
 الوضوء وهل يكفر ان أسكر
 الوضوء الصلاة نعم ولغيرها
 لا * شلت في بعض وضوءه
 أعاد ما شلت يعملى خلافه
 ولم يكن الشلت عادته والا
 * ولوعلم أنه لم يفسد عصا
 وشلت في تعينه

خلاله بل كان بعد الفراغ مسموان كان أول ما عرض له الشك أو كل الشك عادة له وان كان في خسلاله فلا
يعيدش أبطله الروسوسه عنه كافي التاترا خاصه غيرها (قوله غسل رجله اليسرى) قال في الفتح ولا يفتي أن
المراد إذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه أنه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الأخير كما إذا علم أنه لم يغسل رجله
يساراً وعلم أنه ترك فرضاً ما قامها وشك في أنه ما هو صحيح وأسهو الفرق بين هذه والمسئلة التي قبلها أنه لا يتيقن
بترك شيء هناك أصلاً اهـ (قوله ولو أيقن بالطهارة الخ) حاصله أنه إذا علم سبق الطهارة وشك في عروص
الحدث بعدها أو بالعكس أخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح لا بد باللاحق فمن جمده علم المتوضئ
دخول الخلاه للحدث وشك في قضاها قبل خروجه عليه الوضوء أو علم جلوسه للوضوء بانه وشك في إقامته
قبل قيامه للوضوء اهـ (قوله وشك بالحدث) أي لحقيق أو الحكمي ليشمل ما لو شك هل دخل وهل نام متمكناً
أولاً أو زالت إحدى ألبتية وشك هل كان ذلك قبل القطة أو بعدها اهـ حوى (قوله فهو متعاهر) لان
العالم أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية الحوى عن فتح المبدى للعلامة محمد السديسي من يتيقن
بالطهارة أو الحدث وشك في السابق يؤمر بالتدكير فيما قبلهما فان كان محمدنا فهو الات منطهر لانه يتيقن
الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انقضاءه لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها أو بعدها وان كان متطهراً
فان كان رمتاد التحدث فهو الات محمدنا لانه متيقن حدثاً بعد تلك الطهارة وشك في رواله لانه لا يدري هل
الطهارة الثانية تمت أو قعه أم لا باب كويون في الطهارة اهـ قال الحوى ومعه يعلم في كلام المصنف
يعني صاحب الأشباه من القصور (قوله ولو شك الخ) في تاترا حاشية من شك في أنه أو فوه أو بدنه أصابته
بجاسة أو لا وهو ظاهر ما لم يستيقن وكذا الآبار والحياض والحلب الموضوع في الطرقات ويستقي منها
الصغار والكبار والسلون والكفار وكذا ما يتخذ أهل الشرك أو الجاهل من المسلمين كالسنن والمخير
والاطعمة والنجيل اهـ ملخص (مفع) لو شك في السائل من ذكره أمه أو أمه أو لم يول ان قرب عنده طهارة
أو تكرمه في الأعداء بخلاف ما لو غلب على ظنه أنه أحدهما فتح (قوله وفرض العسل) الزاوا للاستنباط
أو للعطف في قوله أو كان الوضوء والفرض بمعنى المفروض والعسل بالصم اسم من الاعتسال وهو تمام
عسل الجسد واسم لما يغسل به أي صامه في حديث ميمونة فوضعت عسلاً مغرب لكن قال النووي انه
بالفتح أقصع وأشهر لغة والصم هو الذي تستعمله العقها بحجر (قوله ما يعم العسل) أي ليشمل المصمصة
والاستنشاق فانهم ليسا قاطعين لقول الشافعي بسببتهما اهـ ح (قوله كالمز) أي في الوضوء وقدمنا
هناك بيانه (قوله والعسل المفروض) أي عسل الحنابلة والخيف والنحاس سراح قال للعهد (قوله يعنى
الخ) مأخوذ من الخ قال ط والمراد بعدم الفرضية أن مصحة العسل المسنون لا تنوقف عليها وأنه لا يجرم
عليه تركهما وطاهر كلامه أنه ماذا في كذا يكون أتما بالعسل المسنون وفيه نظر لانه من الجائز أن يقال
انه ان يستقر تركه كذا كما قد غمض وترك الاستنشاق اهـ أقول فيه أن العسل في الاصطلاح غسل البدن
واسم البدن يقع على الظاهر والباطن الأما بعدوا يصل الماء اليه أو يتعسر كافي الخصر كل من المصمصة
والاستنشاق حرام مفهوماً وهو لا توجد حقيقة العسل الشرعية بدونهما ويدل عليه في الدائع ذكر ترك
العسل وهو إرسالة الماء على جميع ما تمكن أسالته عليه من البدن من غير سحق ثم قسم مصحة العسل إلى فرض
وسنة ومسحوب ولو كانت حقيقة العسل المفروض تخالف غيره لما صم نفسه العسل الذي ركه ما ذكر في
الاقسام الثلاثة يتعين كون المراد بعدم الفرصة عدم الاتم كالمز المتبادر من تفسير الشارح لعدم
توقف الصحة عليها لكن في تعديده بالشرطية نظر لما علمت من ركنيهما تدبر (قوله غسل كل ما الخ) عبر
عن المصمصة والاستنشاق بالعسل لا فائدة لاستيعاب ولا اختصاص كقدمه في الوضوء عومر الكلام عليه ولكن
على الأول لاحالة إلى زيادة كل (قوله ويكفي الشرب عبا) أي لا مضافه وهو بالعين المهملة والمراد بهما
الشرب بجميع العلهم وقد هو المراد بما في الخلاصة ان شرب على عبر وجه السفة يحترح عن الحنابلة والأفلا

غسل رجله اليسرى لانه
آخر العسل ولو أيقن
بالطهارة وشك بالحدث
أو بالعكس أخذ باليقين
ولو تيقنهما وشك في
السابق فهو متطهر
ومثله التيمم ولو شك في نجاسة
ماء أو ثوب أو طيلان أو عتق
لم يعتبر ونجاسة في الأشياء
(ومرض العسل) أو رادبه
ما يعم العمل كالمز وبالعسل
المفروض كافي الجوهرة
وطاهره عدم شرطية غسل
نحو أن نفقه المسنون كذا
البحر يعنى عدم فرضيتهما
فيه والادبها شرطان في
تحصيل السنة (عسل) كل
(فه) ويكفي الشرب عبا

مطلب في أبحاث العسل

وبما قيل ان كان ساجدا حازون كان عالما فلا أي لان الحاصل يعيب والعالم يشرب مصا كهاو السنة (قوله لان
 الملح) أي طرح الماعن الغم ليس بشرط للمضفة خلافا لما ذكر في الخلاصة ثم هو الاحوط من حيث
 الخروج عن الخلاف وعلوه بالمكره وكافي الحلية (قوله حتى ماتت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس
 في الانف كالحبر المضوع والعين جمع اه وهذا غير الدرن الا في متنا وقيد باليابس لما في شرح الشيخ
 اسمعيل ابن في الرب اختلاف المشايخ كافي القصة عن المحط (قوله لكن) استدراك على ظاهر المتن حيث
 أطلق البدن على الجسد لان المراد ما يعي الاطراف والذي في القاموس البدن يحرك من الجسد ما سوى
 الرأس ط (قوله في المغرب) جميع مصمومة معين مجعسا كسمة اسم كذب في اللغة للاعلام المطر زى تليد الاعلام
 الزخشي ذكر في الاقطار اللغوية الواقعة في كتب فقهائها وله كتاب اكبره وسماه المغرب بالعين المهملة
 (قوله خلافا لما لك) وهو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب
 المصطلح عليه (قوله وشارب وحاح) أي شربة وشهرا وان كتب بالاجماع كافي المسبة (قوله لما في
 ظاهره) ومن المبالغة علة لقوله ويجب وكان الاولي تأخير عن قوله وخرج خارج الخ أي لانها صيغة مفاعلة
 تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولون وجهه كالاشياء المذكورة ودور بدنه ذلك أنه أمر من
 باب التعميل مصدره اظهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وصم الهاء المتشددين أسله تظهر قابلية التاء ثم
 حسم مرة الوصل وبجرده اظهر بالتخفيفور بادة التاء عند عني زيادة المعنى ولصاحب الجرحها كلام خارج
 عن النظام أو خصها فيما علقه عليه (قوله لا داخل) أي لا يجب غسل فرجها وغسل (قوله ولا تدخل
 أصبعها) أي لا يجب ذلك كافي الشرب ليلية ح أقول وهو مأخوذ من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبع
 في ثيلها وبه يفتي اه فاعلم وفي التارخانية ولا تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند العسل وعن محمد أنه لم
 تدخل الاصبع فليس يتطافف والمنازاهو الاول اه فقول الشرب ليلية تعالفا لغير لا يجب ادخالها ودلوه
 الرواية وظاهره أن المراد بها الوجوب وهو بعد تأمل (قوله كعبين) لان في غسلها من الخرج ما لا يخفى
 لانها شتم لتقتل الماء وقد كف بصر من تكافله من العصابة كان عرج واس عساس عرج ومعهما عدم
 وجوب غسلها على المعنى خلافا لما في حيث بناء على أن العلة أي يورث المعنى ولهذا قيل أبو السعد
 عن العلامة مري الدرس أن العلة الصحيحة كونه يضر وان لم يورث المعنى فيسقط حتى عن الاعشى اه (قوله
 وان اكتمل الخ) الظاهر أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب غسلها وهو استئناف لبيان مسئلة
 أخرى لان العسل المذكور قل غسل بحاسة حكمه وهذا غسل بحاسة حقيقة فلا يصح جعل ان وصليته تأمل
 (قوله وقعب اصم) قال في شرح المنهق وان اصم القعب بعدد عسل القروب وصار بحال ان أمر عليه الماء
 بدخله وان غسل لا فلا بد من امر او لا يتكاف لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان المخرج مدفوع اه
 (قوله ودخل قلعة) القلقو والعلة بالعاقب والعين الجادة التي يقطعها الحاشي نحو زفيرها في القاف وصمها
 وراد الاصمعي فتح القاف واللام حلية (قوله مسقط الاشكال) أي اشكال الزايعي حيث قال لا يجب لانه
 خاتمة كقصة المذكور وهذا مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة ينقص الوضوء فغسله كالحارج في هذا
 الحكم وفي حق العسل كذلك داخل اه ووجه السقوط أن علة عدم وجوب غسله المخرج أي أن الاصل
 وجوب العسل الا أنه سقط للمرح واما رد الاشكال على التعديل بكونها خاتمة ولهذا قال في الفتح والاصم
 الاول أي كونه عدم الوجوب المخرج لا لكونه حلقة وقال تلميذ في اوقاص الوضوء بعد ذكر الاشكال لكن
 في الظاهر به امتناعه بالمخرج لا بالخلة وهو للتعذر ولا رد الاشكال اه (قوله وفي السعدوي الخ) مشي
 عليه في الامراد به يحصل التوفيق بين الدول لانه اذا أمكن وحتمها أي بأد أمكن فلم يوطأ وهو الخشفة
 مهرا لا حرج في غسلها فوجب الا أن لم يكن بها سوى ثقب يحرج منه البول ولا يجب للمرح لكن أورد
 في الحلية أن هذا المخرج بمكة ارا التباختار ثم قال اللهم اذا كان لا يطبقه بأد أسلم وهو شيخ ضعيف

لان الملح ليس بشرط في
 الاصم (وأنته) حتى
 ماتت الدرن (و) باقي
 (بده) لكن في المغرب
 وغيره البدن من المسكب
 الى الالية وحيث فالرأس
 والعنق واليد والرجل
 خارجة لفة دائمة تدعى
 شرعا (لذلكه) لانه ممت
 فيكون مخصصا لشرط
 خلافا لما لك (ويجب) أي
 يفرض (فصل) كل ما يمكن
 من البدن بالخرج مرة
 كاد و (سرة وشارب
 وحاح) اثنان (طبعة)
 وشعر رأس ولو تلبس بالما
 في مظهرها من المبالغة
 (وبرج خارج) لانه قالهم
 لا داخل لانه ما طس ولا
 تدخل أصبعها في ثيلها به
 يبقى (لا) يجب (عسل)
 ما يصح ح كعبين وان
 اكتمل بكسب كعبين
 (وقعب اصم) لا داخل
 قلعة بل يتدب هو الاصم
 قاله الكمال وعلله بالمخرج
 فسقط الاشكال وفي
 السعدوي أن ما يمكن مسح
 القائمة بلا مشقة يجب
 والا (وكفي بل أصمل

(قوله من غيرهما) المراد الجنس الصادق بجميع الضغائر ط (قوله للحر) والاصل فيه مازواه مسلم وغيره
 عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله في امرأة إذا مضى زفر رأسها فبعضه لعل الجنباء فقال لا أحيا بكليتك أنت
 تحيي على رأسك ثلاث خشافات ثم تقضي غسل الماء تطهر من وقتضى هذا الحديث عدم وجوب الإيضاح
 إلى الأصول فتح ليكن في المسوط وانما شرط تسليق الماء أصول الشعر لحديث حذيفة فإنه كان يجلس إلى
 جنبه امرأته إذا اغتسلت فيقول يا هذه أباني الماء أصول شعرك وشؤون رأسك وهي تجمع عظام الرأس
 ذكره القاضي عياض بحر واستفيد من الإطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر المسترسل إذا بلغ الماء أصول
 الشعر وبه صرح في المنية وعزاه في الحلية إلى الجامع الحسبي والحلاصة ثم قال ومن نص أ يضاع إلى أن غسل
 ظاهر المسترسل من ذواتها لم يصح عنها البرزوي والصدور الشهيد وغيره بالصحيح في الحية البرهاني
 ومشي عليه في الكافي والفتحية اه (قوله اتفاقا) كذا في شرح المنية وفيه نظر لأن في المسئلة ثلاثة
 أقوال كافي الصريح والحلية * الأول الاستغناء عن الوصول إلى الأصول ولم يتقوض ظاهر التحية أنه ظاهر
 المذهب ويدل عليه ظاهر الأحاديث الواردة في هذا الباب * الثاني التفصيل المذكور ومشي عليه جماعة
 منهم صاحب المحیط والبدائع والكافي * الثالث وجوب بلل الرأس وتبع العصر وجميع وتعمم تحقيق هذه
 الأقوال في الحلية ولها آخرون ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتن (قوله ولو لم يبتل أصلها) بأن
 كان متلبدا أو فز بر المداد أو مضى زفر رأسها فبعضه الماء ط (قوله مطلقا) قال ح لم يظهر لي
 وجه الإطلاق اه وقال ط أي سواء كان في صرح أم لا وقوله هو الصحيح بمقارنه أنه لا بد من عصر الشعر
 ثلاثا سدسه مقوضا ومقتضا اه أقول كان ينبغي في الشارح أن يقول يجب غسلها بل وقوله يجب
 نقضها بقوله مطلقا معناه سواء كان مضى زفر أو لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول الأول والثالث
 الأقوال الثلاثة فتدبر * (تبيين) يؤخذ من مسئلة أهمية أنه لا يجب غسل هذا الشعر المعلق بنفسه لأن
 الاحتراز منه غير ممكن ولون شعر الرجل ولم أر من يهلعلم علم أن تأمل وإذا مضى شعره تم غسل ظاهر
 وجوب غسل محله لا انتقال الحكم إليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) أي نحو فامن وجوب غسل عليها إذا
 وطئها لأنه حق ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله ويسجي في التيمم) أي في آخره (قوله ولو لم يأت
 تركا) هو الصحيح لعدم الضرورة ولا احتياط وفي رواية لا يجب نظر إلى العادة كما في شرح المنية (قوله
 لا مكان حاجته) أي بخلاف المرأة فأنها مهمة عنه بالحديث ولا يمكنها شراؤها فاهم (قوله ويسجي في التيمم) ظاهر الصحاح
 والقاموس أن ألونيم مختص بالذي يوحى فندى وهذا بالنظر إلى اللغة والأعمال أدهنا ما بشل البرغوث لأنه
 أولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحتها) لأن الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يقضي) صرح به في المنية عن
 الدعي في مسئلة الحياء والطهر والذين معللا بالضرورة قال في شرحها ولا يلزم من هذا ما ذهبوا إليه وعدم له وجه
 وصلايته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب غسل وهو
 اسئلة الماء مع التقاطر كحرق في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الأشياء تمنع الاسئلة فالظاهر التعليص
 بالضرورة ولكن قد يقال أيضا أن الضرورة في دون الألف أشد منها في الحياء والطهر لسدورها بالنسبة
 إليهم أنه تقدم م أنه يجب غسل ما تحتها فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول
 القاموس من الذين الوضوء وأشار هذا إلى أن المراد بالذين هنا المتولين من الحسد وهو ما ذهب إليه في الجامع
 بخلاف الذين الذين يكون من خطا الأنف ما به لو ياسبب إيصال الماء إلى ما تحتها كحرق (قوله وكذا
 ذهن) أي كزيت وشبرج بخلاف عو شحم ومن جلد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشرح بلالية
 قال المقدسي وفي الغناوى ذهن رجا به ثم قوض وأمر المصالحى رجليه ولم يقبل الماء لدسومة ما جاز وجود غسل
 الرجليين اه (قوله في الأصح) مقابله قول بعضهم يجوز للغر ولأن درنه من التراب والطهر فيغسل الماء
 لا المدنى لأنه من البول شرح المنية (قوله بخلاف نحو عيين) أي كعلائق وشحم وقشر سمك وخبر مضوع متلبد

من غيرهما) أي شعر المرأة
 المنفرد والحرع أم الملقنوض
 فيفرض غسل كلها تنافا
 ولو لم يبتل أصلها يجب نقضها
 مطلقا هو الصحيح ولو ضرها
 غسل رأسها ركنه وقبل
 تمسحه ولا تغسغ نفسها من
 ز وجهها ويسجي في التيمم
 (لا) كسفي بل (من غيرهما)
 فيغسلها وجوبا (ولو علوا
 أوتركا) لا يمكن حلقه (ولا
 تمنع الطهارة (ونيم) أي
 خرمه ذباب وبرغوث لم يصل
 الماء تحته (وحاء) ولو
 حرمه

٣ (قوله أنه يجب غسل الخ)
 فيه أنه لا يقال ذلك مع
 وجود البص بجلدها وأما
 يلزم التأمل في وجه الفرق
 ويظهر أن عليه عدم منع
 الطهارة في هذه الأشياء
 الضرورة مع وجود وصول
 الماء ولو يسير التقاطر
 بخلاف درن الأنف فان
 الضرورة وجدت فيه إلا
 أن الوصول لم يوجد وهذا هو
 الفرق ويؤيده كثرة ما
 يقصر بان الحائض الضيق مع
 أنه يمنع الاسئلة تأمل اه

به يشفى (ودون ووسخ) عطف نفسه ويركضه
 ودسومة (وزراب) وطس
 ولو (في نظر مطلقا) أي
 قرو يا أومد نسا في الاصح
 بخلاف نحو عمن (و لا
 عمن) ماعلى ظفر صباغ (و
 لا) طعام بين أسنانه (أوفى
 سنة الموقوف به يعنى وقيل
 ان صلبه نزع وهو الاصح
 (ولو) كان خافه ضيقا
 نوصه أو حركه وجوبا
 (كقسط ولو لم يكن بثقب
 اذنه قسط فغسل الماء
 فيه) أى الثقب (عند
 مروره) على اذنه (أجزء
 كسرة) وأذن دخلهما الماء
 (والا يدخل) أدخله (ولو
 بامسه) ولا يتكلم بحشب
 ونحوه والمعتبر غلبة طسه
 بالوصول (مروغ) نسي
 المضغصة أو جزأ من يده
 فصل ثم تذكر فلو غفل لم
 يعد لعدم صحة شرعه
 عليه غسل وثمة رجال
 لا يدعوه وان راو أو المرأة
 بسبب رجال أو الرجال ونساء
 تؤخره لاسيما نساء فقط
 واختلاف في الرجل بين رجال
 ونساء أو نساء فقط كما سطره
 ابن الشعبة وبنى لها أن
 تقيم وتصل ليخبرها شرعا
 عن الماء وأما الاستنجاء
 فيترك لمطاعا والفرق لا يخفى

جوهرة لكن في النهرولى أطفاه طس أو عجن فالقترى على أنه مغفر قرويا كان أومدنا اه نم ذكر
 الخلاف في شرح المنية في العجن واستظهر المنع لانه في زوجة وصلاة تمنع فلو ذالماء (قوله به يقى) صرح
 به في الخلاصة وقال المناشى لطيف بصل تحتها غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه ونفا وفاداه عدم الجواز
 اذا علم أنه لم بصل الماء تحتها قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلبا) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو
 الشد بجلبة أى ان كان مضموعا معامتا كذا بحيث اذا خلطت أجزاء وموار له زوجة وعلا كالكسبي
 شرح المنية (قوله وهو الاصح) صرح به في شرح المنية وقال لا شاع فلو ذالماء مع عدم الضرورة والخرج
 اه ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافى ما قبله فافهم (قوله كقسط) بالهمزة ماعلى في شعبة الاذن (قوله ولا
 يشكاف) أى بعد الامرار كما قدمناه عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شرعه) أى والنقل انما يلزم اعادته
 بعد صحة الشروع فيه بقصد أو سكوت عن الغرض لظهور أنه يلزمه الاتيان بمطلقا (قوله لا يدعوه وان راو)
 عزاء في القس على الوري قال في شرح الحلية وهو غير مسلم لان ترك المني مقدم على فعل المأمور والغسل
 حلف وهو التيم لا يجوز كشف العورة لاجله عند من لا يجوز نظره البها بجلب الحلتان وتماه فيم وكذا
 استشكل في الحلية على النهاية عن الجامع الصغير الامام الترمذى عن الامام الباقى لو كان عليه تحاسة
 لا يمكن غسلها الاظهار عورته يصلى معها لان اطهارها مسمى عمو الغسل مأمو به واذا استمعها كان
 انتهى أولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله واختلاف الخ) طاهره يعنى أن المسئلة نصت في المذهب
 وتذوق مع اختلاف وليس كذلك كما ستقف عليه ط (قوله كاسطره ان الشحنة) أى في شرح الوهبانية
 حيث نقل عن شرحها لاطهارها لم يقف مباحلى نقل وأن القياس أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين
 الرجال والنساء وأيدما بس الشحنة عما في المبسوط من أن نظره الجفس الى المجلس مباح في الضرورة لاقباله
 الاختيار وانه أنصف فطر الجفس الى خلاف الجنس اه هذا وقال ح واعلم أنه ينبغي أن لا تكشف
 الخنثى للاستنجاء ولا للعسل عند أحد أصلا لانها ان كشفت عند رجل احمل أنها أنثى وان عند أنثى احتمل
 انها ذكر فصاروا لاجل أن مريد الاغتسال اما ذكر أو أنثى أو خنثى وعلى كل ما بين رجال أو نساء أو خنثى
 أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهو أحد وعشرون يغتسل في
 صورتين مباحا رجل بين رجال وامرأة بين نساء يؤخر في تسع عشرة صورة اه (قوله وينبغي لها)
 أى للمرأة أو مؤمنا فميا يظهر الرجل حيث قلنا انه يؤخر أيضا ولا يخفى أن: أخيرا العسل لا يقتضى عدم التيم
 فان المنيج وهو العجز عن الماقد وجد ما لم يقى هاشى لم يد كرهوه أنه هل تجب إعادة تلك الصلاة في هذه
 المسئلة وفي مسألة النهاية السابقة قال في الحلية فيه تأمل والاشبهه إعادة تغرى ماعلى ظاهر المذهب في
 المنوع من إزالة الحدث اصنع العباد انهم وصلى اه وسيد كرا الشارح في التيم أن الجبوس اذا صلى
 بالتيمم ان في الممر أعادوا الاغلا واستظهر الرجى عدم إعادة قال لا العذر لم يأت من قبل المخلوق فان المانع
 لها الشرع والحياة وهما من الله تعالى كما قالوا التيمم بخوف العدو فان توعد على الوضوء أو العسل بعدد لابل
 العذر أن من غير صاحب الحق ولو خاف بدون توعد من العدو فلا لال الحرف أوقفه الله تعالى في قلبه فقد
 جاء العدو من قبل صاحب الحق فلا يلزمه إعادة اه (قوله مطلقا) أى سواء كان بين رجال أو نساء أو
 بينهما ط (قوله والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة بهما اذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم
 وعدم هتتم مع الحكمة رأسا اه ح وأدى شرح الوهبانية أن الغسل مرض لا يترك لكشف العورة
 بخلاف الاستنجاء فانه وتركها أولى من الكشف لحرام وعرض الجوى للفرق الاول باب الحكمة
 فديعنى عن قلبها أيضا فان الجبزين يجوز ترك المسح عليهما وان يضرب المسح عند الامام مع أن تحتها حدثا
 اه ومه فطر لان وقوع الحدث لا ينجزأ فيكون غسل باقى الجسد واقعا لجميع الحدث وصار كانه غسل
 ماتحتها حكاهم الفرق الثاني غير مؤثر لما علمت من أنه لا يجوز كشف العورة لغسل التماس مع أنه فرض

تعرضه من اثنتا أقول ورأيت في شرح والده الشيخ اسمعيل على الدرر والعروذ كره ما زماه لكنه لم يزد على أحد والله تعالى أعلم (قوله فانصرف الى الكامل) أي جمعه من سنه ومثله كان في البحر قال ويجمع فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) أي ولو كان واقفاً محل يتجمع فيه ماء العسل وهذا القول هو ظاهر الحلق المتي كالكر وغيره وهو ظاهر ما أخرجه البحاري من حديث عائشة ثم توساً وضراً للصلاة وبه أخذ الشافعي وقيل يؤخر طهارة وهو ظاهر الحلق الأكثر وأحلق حديث ميمونة المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في جميع الماء فيؤخر ولا فلا يصح في الجفسي وجرم به في الهداية والمسوط والكافي قال في البحر ووجه التوفيق بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الأولي لا في الجواز (قوله لما أن الخ) جواب عن قول الشافعي القائلين بالثأخير أنه لا تأخير في بقائه غسلهما لأنهما يتولان بالعسلان بعد فيحتاج إلى غسلهما ثانياً وحاصل الجواب أنه لا حاجة إلى غسلهما ثانياً لأن الغنى به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي إن هذا أعني تأخيراً على رواية نحاسه (قوله على الخ) تروفي الجواب وحاصله منع كون الماء مستعمل ما ذكره الشارح من عدمه بجلاله في الماء لا يتركب عليه الاستعمال لعدم تحقق الانفصال ما ذكره من الماسك بماء استعماله وليس به منتهى بعد حروجه وإرجاعه إلى إعادة غسل الرأسين وإعلم أنه اختلفت الرواية في تحريم الطهارة وقدمه وقائده الاختلاف أن يكون بعض الجلب أو غسل يديه هل يحصل به القراءة ومن المصحف على رواية التجزئ دم وعلى روايته عدمه فذهب بعض العبسية لأن زوال الجلب وقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء لا يتركب استعمالاً دون الانفصال، يتفق عليه كبحر سبه في البحر فصنع ساءه على كل من هاتين الروايتين فذهب ثم علم أيضاً أن ما ذكره الشارح صحيح دعاه القول بأنه لا تأخير في تقديم غسلهما على رواية نحاسه تأمل المستعمل أيضاً لا يتركب استعماله ونحاسه لا بعد الانفصال فلا حاجة إلى غسلهما ثانياً على هذه الرواية أيضاً وأصحابنا يهرهنا كلام فيه نظير من وجوه وأصحابنا هاهنا لقاه على البحر (قوله إذا كان الخ) أي في لومه غلظه لهما للنجاسة فقط (قوله ولعل القائلين الخ) ذكر في البحر عبارة قوله في الحلية عن القرطبي ثم قال ولعل ههنا بعضهما تأييداً لما سبقه أو أصابهما طين أو كائناً في جميع الماء أو لا (قوله لا يستحب الخ) قال إنه لا لزوم فوحدهم بل ورد ما يدل على كراهته أوجح الطواف في الأوسط على ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد العسل فليس منا اه تأمل والطاهر أن عدم استعماله لو أقي متوضأ إلى فروع العسل ولو أحدث قبله ينسب إعادته ولم أره تأمل (قوله واختلف الجالس) كذا في البحر وقدمنا السلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) أي بسم الإشارة إلى الترتيب وأعمال يقل ثم يفيض ويستند ثم يفيض للإشارة إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في العسل بالنسبة فثبت ما يفرض ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر الخ لم يصب لم يكن العسل مستوي أو زال الحدث اه وهذا لو كان في ما عدا كذا أمالوكم في ما عدا قدام الجريان مقام الصب كالمعاد مناهة قريباً (قوله على كبدته) زاد كل مدوع فوهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء مع الحدث بها ط أقول لم أر من صرح بأنه من ذلك وإنما يعهم ذلك من عباراتهم ونظير ما عدا في الوضوء من أنه يسن إعادة غسل اليدين بعد غسل الذرايين (قوله ثلاثاً) الأولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح سراح (قوله مستحباً) أي في كرهه لفصل ستة الثابت ط (قوله وهو تأييداً أو طال) أي بالبعد في دهي صاع عراق وهو أربعة أمداد كل مد طرلان وبه أخذ أوجه فقه الصاع الجازي خمسة أو طال وثلاثه وبه أخذ الأصحاب والاعنة الثلاثة لما ذكره حديث رطل وثلاث والرطل مائة وثلاثون درهماً وقيل مائة وعشرون درهماً أو أربعة أسباع درهم وسماه في الحلية قلت والصاع العراقي نحو نصف مد فحسب ما ذكره أو صاعاً وغتسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ) لا صوب مد في بل الحلق الحلية أنه يقل غير واحد إجماع المسلمين على أن ما يتجرى في الوضوء والعسل غير

فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قديمه ولو في جميع الماء لأن المعتمد طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف بالاستعمال إلا بعد انفصاله عن كل البدن لأنه في العسل كعض واحد فيغسله لا حاجة إلى غسلهما ثانياً إلا إذا كان بدنه نجس ولعل القائلين بتأخير غسلهما إنما استحبوه ليكون البدء والختم بأعضاء الوضوء وقالوا توساً أولاً لا ياتي به ثانياً لأنه لا يستحب وضوء أن يغسل اتفاقاً أمالو قوماً بعد العسل وإن تلف المجلس على مذهبه أو وصل بينهما بصلاة كقول الشافعية فيصعب (ثم يفيض الماء) على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً من الماء المعمور في الشرع للوضوء والعسل وهو غاية أو طال وقيل المقصود عدم الاسراف

مطلب
في تحصيل الصاع والمد
والرطل

مقدور بمقدور ما ظهر الزاوية من أن أدنى ما يكتفى في الغسل صاع وفي الوضوء عند الحديث المتفق عليه
 كان صلى الله عليه وسلم يتوصاً بالمد ويقتل بالصاع الى خمسة أمداً ليس بتقدير لازم بل هو بيان أدنى
 القدر السنون اه قال في الصرح في أن من أسخس بدون ذلك أخرأون لم يكفه زاعده لان طباع الناس
 وأحوالهم مختلفة كدافي الدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره **(قوله في الجواهر الخ)** قدعنا السكلام
 علم في الوضوء عسوت في **(قوله ثم الاسير)** أي ثلاثاً أيضاً وقوله ثم رأسه أي بعلمه مع بقية البدن ثلاثاً أيضاً
 كآلى الحلية وغيره هاتين الايتين في كلام المتن غده للرأس وحده **(قوله ثم على بقية بدنه)** أي ثم يفيض
 على بقية بدنه واما قدروا الشارح لفظه على ولم يفته معلوماً على مجرور الماء المتعلقة بقوله بالان عدم صحة
 المعنى لان ذلك شتم **(قوله مع ذلك)** قيد في السئلة الاولى وعلم في الحلية بكونها سابقة في الوجود
 فهي بالذات اولى **(قوله نديا)** عدم في الامداد من السن وبو بده ما مر في الوضوء **(قوله وقيل بنى بالرأس)**
 أي بدأ بالاعن ثلاثاً بالرأس ثلاثاً بما يسير ثلاثاً لحلية **(قوله وقيل بد بالرأس)** أي ثم بقية البدن درر
(قوله وظاهر الزاوية) كذا عبر في النهرو الذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية **(قوله والاحاديت)**
 قال الشيخ اسمعيل وفي شرح البرجدي وهو الموافق لعدة آحاديت أوردها البخاري في صحيحه اه فافهم
(قوله تصح الدرر) هو ما مضى عليه المصنف في قسمتها **(قوله وضع يده)** بكسر الهمزة أو السكون **(قوله)**
الى مصو آخر) مفادته لو اتحد المصو مع في الوضوء أصلاً كما مر في القسطنطيني **(قوله في)** أي في العسل
 قال في القبة ولو وضع الجانب احدى رجله على الاخرى في العسل قلها السقطي ماء العلياً بخلاف الوضوء
 لان البدن في الحلية كعضو واحد اه **(قوله بشرط التقاطع)** صرح به في فتح القدير **(قوله لئلا)** أي
 قريباً في قوله لانه في العسل كعضو واحد وهو على قوله لم وضع لاق في الوضوء لانه يفهم منه ان أعضاء
 الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط وقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس ببلل ياتي بعد غسل لاصح
 وهو ليس سفل **(قوله وفرض العسل)** الطاهر انه أراد الفرض ما بين العلى والعمل لانه مدبره متسقة
 بل لا يس مما ثبت بدليل لا شبهة فيه كما علم في الحلية قوله اخالف فيه أبو يوسف بكسبه في **(قوله عند خروج)**
 لم يقل بخروج لان السبب هو الايجل مع الجابية كما اختاره في الفتح وسيد كره الشارح في قوله وعند
 انقطاع جوف ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان أظهر لانه لا يحسب قبل السبب **(قوله مى)** أي معنى
 الخارج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة في الرجل كما يشتمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما سيذكره
 المصنف **(قوله مى العضو)** هو ذكر الرجل وفرح المرأة لما شمل احترازا عن خروج من مقره ولم يخرج من
 العضو بان نفي في قصة الذكر أو الفرح الداخل أو الخارج من جرح في الحصة بعد انفصاله عن مقره شهوة
 فاطاهر احتراض العسل وايراحه **(قوله وزايب المرأة)** أي عظام صدرها كآلى الكشاف **(قوله وبسبه)**
 أبيض الخ) وأضاميه حار ومتهار فيق **(قوله ان منها)** أي بقية ما لم يوشكت فيه ولا تعبد العسل انغافاً
 لا احتمالاً ولا اولى الا انغاف في قولهما احتياطاً فاح أي مدى **(قوله لا الصلاة)** كأن الرجل لا يعبد ما صلى ادا
 خرج منه بقية الماء بعد العسل انغافاً كآلى الفتح لكن قال في المتن بخلاف المرأة يعني انها تعبد تلك الصلاة
 وفيه طر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل كدافي الحلية وتبني في البحر وأجاب المقدسي بحمل قوله بخلاف
 المرأة على أنها لا تعبد أصلاً ولا العسل ولا الصلاة لان ما يخرج منها يحتمل انه ماء الرجل اه أقول أي ادم
 تعلم انه ماؤها **(قوله والا لا)** أي وان لم يكن معها بل من الرجل لا تعبد شياً وعليها الوضوء على عن التترحية
(قوله بشهوة) متعلق بقوله مفصل احترازه عما لو انفصل بضر أو حمل تعيل على نظره فلا غسل عند ما خلاها
 لاشاعى كآلى الدرر **(قوله كعظم)** فانه لا لعله بقية الفقار كما ط شتم وقال الرجس في أي ادارى
 الدليل ولم يدرك اللذة لا يمكن انه أذكر كانه دهل عنها فجعلت اللذة حاصلة حكاه **(قوله ولم يذكر الدفق)** إشارة
 الى الاعتراض على التكرار حيث ذكره فانه في البحر يزيف كلامه وجعله متناقضاً وقد اجاب عنه فيما علقناه

وفي الجواهر لاسراف في
 الماء الجاري لانه صغير
 مضع وقد قدمناه عن
 القسطنطيني (بأن لا يحكمه
 الا عين ثم الايسر ثم رأسه ثم
 على بقية بدنه مع ذلك)
 نديا وقيل بنى بالرأس وقيل
 بسد الرأس وهو الاصح
 وظاهر الزاوية والاحاديت
 قال في البحر وبه ضعف
 تصح الدرر (وضع يده)
 عضواً (على) (قوله آخره)
 بشرط التقاطع (لا في)
 الوضوء لئلا أن البدن كله
 كعضو واحد (وفرض)
 العسل (صد) خروج
 من العضو والا فلا
 يفرض انغافاً لانه في حكم
 الباطن (مفضل عن مقره)
 هو صلب الرجل ورتاب
 المرأة ونسبه أبيض وسبها
 أصفر ولو اعتسلت فخرج
 مما سني ان منها أعادت
 العسل لا الصلاة والا لا
 (شهوة) أي لذة ولوحكا
 كعضو لم يذكر الدفق
 يشتمل على المرأة لان الدفق
 فيه

غير ظاهر وأما استناده
اليه أيضا في قوله تعالى
خاسق من مءادق الآيات
فيحتمل التعليب المستدل
بها كالفهستاني في تعاليجي
جلبي غير معيب تأمل ولأنه
ليس شرط عندهما خلافا
للسائق ولذا قال (وان لم
يخرج) من رأس الذكر
(جا) وشرطه أبو يوسف
وبقوله يلقى في صيف خاف
رمة أو استحي كفى الاستحي
وفي الفهستاني والتأخر حجية
مع بالانوار ولقول أبي
يوسف تأخذه أسير على
المسلمين فاشوا لاسيما في
الشتاء والصفى والحاجة
يخرج من بعد البول وذكره
من أشهر زعماء العسل في
البحر ومجمل ما وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم
العسل بخر وجه بعد البول
(و) عند (الإباح حشفة)
هي ما فوق الحنان (أدى)
استرازة من الجلي يعني إذا لم
تزل

على البحر ولا يعنى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس الذكر لا من مقربه وأما أحابيه في البحر
عن الكثيرين أنه يصح كونه دافعا من مقربه بناء على قول ابن عطاء الله يكون دافعا أي حقيقة لا مجازا لأن
بعضه يدفق بضامته قال صاحب البحر بهما في لم أر من عرج عليه ما فهم (قوله غير ظاهر) أي لتساع
بجمل (قوله) وأما السادة (الح) أي أساد الدفق أي المراء أيضا أي كاستناده إلى الرجل (قوله) فيحتمل
التعليب أي تعليب ما الرجل لافضائته على ما المرأة (قوله) فالمستدل بها أي بآية على أن في منبها دافعا
أي بصار (قوله) تأمل لعله يشير إلى إمكان الجواب لأن كون الدفق منبها غير ظاهر يشير بأن فيه دافعا وإن يكن
كأن الرجل أقامه من عبد الرزاق (قوله) ولأنه معطوف على قوله ليشمل والضمير للدفق بل على الذي ذكرناه فافهم
(قوله) ولذا قال (الح) أي لكون الدفق ليس شرطاً قال المصنف وإن يخرجها أي شهوة فإن عدم اشتراط
الخرج من مستلزم لعدم اشتراط الدفق ادلا بحد الحق بدونها (قوله) وشرطه أبو يوسف أي شرط الدفق
وأما الخلاف بظاهر فبالاستلزام وأما بشرطه فبالسند ذكره متى سكنت شهوة ثم أرسله فالزواج واجب عندهما
لا بعدهم وكذلك يخرج منه بقية المأوى بعد العسل قبل النوم أو البول أو المشي الكثير غير أنه لا بد من أن الوم
والبول والمشى يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني فإلا عن مكانه بلا شهوة فلا يجب العسل
انقضاء بل يلقى وأطلق المشى كبروقه في المحتجب بالكثير وهو أوجه لأن الخطو هو الخطو لا يكون من جاذبة
حامية وبحر قال المقدسي وفي حطاري أنه عدله أريه من خطو فليفتقر اه (قوله) ناف رية أي شهوة
(قوله) وهو قول أبي يوسف تأخذ أي في الضيف وغيره في الدخيرة أن الفقه أبا الليث وخلفس أبو أخذ
يقول أبي يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسمعيل (قوله) قلت (الح) ظاهره الميل إلى اختيار ما في
الروايل وليس أكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر ولا يستند كروا أب قوله قياس وقوله ما
استحسن وأنه لا يحوط بمنفى الاقتناع قوله في موضح الضرورة فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسمعيل عن
المصنوعة قال الإمام فاصبحان ويخبر قول أبي يوسف في صلوات ماصية فلا يعاد في مستقلة لا يصلي ما لم
يعتسل اه (تنبيه) * إذا لم يزل العسل مستند ذكره حتى يزل إلى خارجا جليا اتفاقا فاذ انشأ الربة
تستريح لهما أنه يلقى بغير رافة ونه وتخرج منه فرفع يده ويقوم ويركضه المصلى اعداد (قوله) ومجمل أي
ما في الحانبة قال في البحر ويدل عليه تعاليله في الخمس باب في حالة الإرسال والخرج والانعصال جمعا على
وجه الدفق والشهوة اه وعبارة المحيط كافي الخلية ترجل مال خرج من ذكره مسمى أن كل مستتر أعليه
العسل لأن ذلك دلالة تخروجه عن شهوة (قوله) وهو أي ما في الحانبة (قوله) تنبيه قولهم أي في ذلك عدم
وجوب العسل بخر وجه بعد البول اتفاقا إذا لم يكن ذكره مستترا فلا يمتنع وأوجب لأنه أزال جليد وجده معه
الدفق والشهوة أقول وكذا بقيد عدم وجوبه بعد النوم والمشى الكثير (قوله) وعدا (إباح) أي إدخال وهذا
أعم من التعبير بالنقا والحنا من شهوة الذكر أيضا (قوله) هي ما فوق الحنان كذلك القاموس زاد الرلي
من رأس الذكر وفي باب شهوة نوح أمدى هي رأس الذكر إلى الحنا وهو أي الحنا موضع قطع جلد الخافقة
اه موضع القطع غير داخل في الحشفة كافي شرح الشيخ اسمعيل ومثله في الفهستاني وفي شرح الملبه الحشفة
الكبرة أقول وهذا هو المراد بما فوق الحنا وأما كون المراد من رأس الذكر إلى الحنا ما طالعاه وإنه
لا يقول له أدخل لأن خصوص الدكر فيلزم عليه أن لا يجب العسل حتى يعيب نصف الدكر (قوله) احتراز
عن الجلي) ففي المحيط لو قال سمع حتى يأتي مرارا أو أجدا ما أجرا دافعا معنى زوحي لا غسل عليه إلا تعاد به به
وهو الإباح أو الاحتلام ذكر وقوعه في البحر والعط وغيرهما يأتي في النوم مرارا وطاهر أنه رؤية مسام
لكن صفة السبع اسمعيل دليله الله التحدث بالبول أقول يدل عليه قوله في الخلية هذا إذا كل واقعا في
المناء دافق في الماء ولم يشك أنه من التعصبل بالأختلام (قوله) يعني إذا لم تزل في قبه في الفتح حيث قال ولا
يخرج أي مية رجا إذا لم تزل الماء فإن رآته صريحاً وجب كانه احتلام اه قال في البحر وقد يقال ينبغي وجوب

واذا لم يظهر لها في صورة الآدمي كافي الجبر (أو) ايلاج (قد رها من مقطوعها) ولو لم يبق منه (١١٩) قدرها قال في الاشهاد يتعلق به حكم

ولم أره (في أحد مسيل
آدمي) حتى (يجماع مثله)
سبحي عن نزه (عليهما)
أي الفاعل والمفعول (أو)
كانا (مكافين) ولو أحدهما
مكلفا فعليه فقط دون
المراهق لكن يمنع من
الصلاة حتى يشغل ويؤخر
به ان عثر تأديسا (وان)
وصلية (لم يزل) منسا
بالاجماع يعني لو في ذم غيره
أما في نفسه فهو صحيح في
المر عدم الوجوب الا
بالزوال ولا يرد الحسن
المشكك فانه لا غسل عليه
بإلحاح في غسل أو در ولا
على من حمله بالزوال لان
الكلام في حشفة وسيل
محققين (و) عد (رؤية
مستقطا) خرج رؤية
السكران والمعي عليه المدي

١ قوله وسو وضع الخواب
حاصله أن معاملته بالأض
والاحوط ليس دائما بل
قد يكون مستحبيا في مواضع
مما هذه وجهه أن اشكاله
أورد شبهة وهي ان رفع
الثابت يثبت في كانه طهارة
هنا بخلاف نحو قوروشه
لان شرط الارث تحقق فيه
معمل فيه بلا ضرر لعدم
تحقق ما يثبت له الاضغ
بدل عايشه في غاية اليأس
اذا وقف في صف النساء
أحب الي أن بعد الصلاة
كذا قال محمد في الاصل
لان المسقط وهو الاداء

الفصل من غير انزال الوجود الا بلاح لانها تعرف انه يحكمها كما لا يتنى اه أقول ان كان هذا متناهما فهو غير
صحيح لان ان ظهر لها بصورة آدمي فهو البحث الآتي والادهر أصل المسئلة والمقول فيها عدم الوجوب لعدم
سببه كالتحتم والبحث في المقول غير مقبول (قوله وادام لم يظهر له الخ) هو بحث لصاحب البحر وسببه اليه
صاحب الحلية لكنه ترد فيه فقال أما اذا ظهر في صورة آدمي وكذا اذا ظهر للرجل جنية في صورة آدمية
فوطها وجب الفصل لوجود الجاسة الصورة المبقدة لكلال السببية اللهم الا أن يقال هذا التحاين لم يرد
ببهمامية معنونة في الحقيقة ومن ثم على به بعضهم حجة التاكيم بهما فاذني أن لا يجب العسل الا
بالزوال كافي البهيمة والمبينة لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطه وحسب العسل مجازا يظهر لانها ما يفيد
قصور والسببية (قوله من مقطوعها) أي من ذكره مقطوع الحشفة بئ لو كان مقطوع البعض بهما لم ينط
الحكم بالبقية منها م يقدم من الذكر ثم راد به سببها كما يقدر منه لو كان الذهب كاهل أمه تأمل (قوله قال
في الاشهاد الخ) جوابا لوعايرته في أحكام عيوبه الحشفة من الفن الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء
من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أره الا اه ونقل ط عن المقدسي انه يفهم من التقدير
بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويقتضيه عند السؤال اه أي لان مفاهيم الكتب معتبرة كما تقدم (قوله
آدمي) استلزم الهمة كإباني وعن الحية كاسر (قوله سبحي عن نزه) أي محض ترك ما ذكر من العبود
الثلاثة (قوله مكافين) أي عايشين بالغين (قوله ولو أحدهما الخ) لكن لو كانت هي المكلفة فلا بد أن يكون
الصبي ممن يشبهه والا فلا يجب عليها أيضا كما يأتي في الشرح (قوله تأديسا) في الحاشية فوضعا بها يؤخر به
اعتدادا بخلافه كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي القبة أنه لا يجد وطهارة صبي يجامعها مثا لم يحكم لها أن تغسل
كأنه لم يرحبها و تأديسا على ذلك وقال أبو علي الرازي تصرع على الانغسال به بقوله وكذا اعلام المراهق
يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) للمعاني الصحيحة من حديث أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شيئين الأربع ثم جاهد هادق وجب العسل أرل أولم يزل أو ما قوله عليه
الصلاة والسلام إنما الحسن الماهم فسوخ بالاجماع ووجهه على المفعول به في الذكر بالقياس احدا ط
ونماه في شرح السيرة (قوله يعني الخ) تنبيه لقوله في أحد مسيل آدمي فانه شاذ لم يفسد المولخ (قوله فرج
في النهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في القبة وغيرهما قال في النهر والدي ينبغي أن يقول عليه عدم الوجوب الا
بالزوال ادهر أو من الصغر والمبينة في قصور الناحي وعرف بعد عدم الوجوب بإلاج الاصم (قوله ولا
يرد) أي على اطلاق المصنف الحشفة أحد السيلبي (قوله فانه لا غسل عليه الخ) أي بلواز كونه امرأة
وهذا الذكر منها أن يفيكون كالاصم وأن يكون رجلا فبرجه كالفرج فلا يجب بإلاج فيه العسل بحره
قلت ويشكل عليه معاملة الحنثي بالاصري أحواله وعليه يلزمه العسل فليتأمل اه امداد أقول بسد كر
الشارع عند الاشكال أحرار كافي في كتاب الحنثي ١ وسو مع الجواب هل ان شاء الله انه في ذكره
هنا عايشا غفلة على البصر (قوله ولا على من جاعه) أي في قوله فلو لمعه وحل في ذم وجب العسل عليه كما
أفاده ط أي لعدم الاشكال في الذكر وكذا الاشكال في الجاع وجوع لتحقيق جبانته باحدا العلي
(قوله لان الكلام) على قوله ولا يرد (قوله وسيلبي) أي واحد سيلبين فهو على قدر مصاف دل عليه كلام
المتن السابق وللهو قال محقق أي الحشفة أحد السيلبين فاهم والاحسن بدل السيلبين بالقتل كافي البحر
لان السيلب يشمل الذكر وهو من الحنثي محقق (قوله ودر رؤية مستقطا) أي فغسله أو فوه بحره والمراد
بالرؤية العلم ليشمل الاعي والمرأة كالرجل كافي القبة ستان (قوله خر حرر به السكران والمعي عليه المدي)
أي بعد فاقته ما جبر والفرق أن النوم مظنة الاحتسالم بحال عليه ثم يحتمل انه مري وقنا هو أو لا عداء
فاعتبر ما بها احتياطا لا كذلك السكران والمعي عليه لانه لم يظهر فيها هذا السبب بحره وقوله المدي
مفعول لرؤية وهما موجودان في بعض السبع ولا يبعد ما لان برؤية التي يجب العسل كاسر حره في المديسة

معلوم والمفسد وهو المحادته وهم وان قام في صف الرجال بعيد من عيبه وساروا خلفه استجبنا باتوهم المحاذاة اه منه

وغيرها قال ط وأشار به أي بالتقييد بالمدى إلى أن في مفهوم المستقط تفصيلا وما أحسن ما صنع ولا
تسكت فيه اه فافهم (قوله منيا أومذيا) اعلم ان هذه المسئلة على أربعة عشر وجهالا ه اما أن يعلم أنه مني
أومذى أو ودى أو شئ في الأولي أو في الطرفين أو في الأخير أو في الثلاثة وتو على كل ما أن يتذكر احتمالا
أو لا يجب العسل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذى أو شئ في الأولي أو في الطرفين أو في
الأخير من أو في الثلاثة تذكر كاحتمالها فيها أو علم انه مني مطلقا ولا يجب اتفاقا فيها ما اذا علم انه ودى مطلقا
وفيما اذا علم انه مذى أو شئ في الأخير مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندها فيها اذا شئ في الأولي أو
في الطرفين أو في الثلاثة احتكاما ولا يجب عند أي يوسف للشئ في وجود الموجب واعلم أن صاحب البحر
ذكر ان تبقى عشرة صور وتوزد في الثلاثة تذكر أو لا أخذ من عبارته اه ح أقول اذا عرفت هذا
فاعلم ان المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه محال في الحكم لما ذكره كمال يخفى
ما فهم نعم قوله أو مذيا يقتضي انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتمالا لم يجب العسل وقد عرفت خلافا مع عبارة
القاية كما عرفت المصنف وأشار القهستاني إلى الجواب حيث ذكر قوله أو مذيا بقوله أي شئ يسأل فيه انه مني
أو مذى لا لا لا موجب العسل بالمدى أصلا بل للمدى الا انه قد ربح طالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى
لاحقته كالتي الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من الحكم
الناظم والسكون اسم لما راد السام ثم علب على ما راعى الجماع نهر واعلم انه اختار في الواو في طاهر هذا
التركيب فيقول انها للعل أي والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب العسل وبقيهم وجو دادا تذكر
بالاولى وقيل للعطف على مقدار أي ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله أو مذيا
مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المطلق سواء جعلت الواو للعل أو للعطف لكن جعلها
للعال أظهر ادليس في الكلام ثم يتقرر ولو جعلت للعطف وعما يتوهم ان الاستثناء مفرغ مع عدم
التذكر المطلق ومع التذكر المقدر فلا يصح قوله الا اتفاقا ثم اعلم ان الشارح قد أصح عبارة المصنف
فان قوله أو مذيا يستعمل أن يكون المراد به أنه ودى مذيا بقية بان علم انه مذى أو انه رأى مذيا بصورة أن
رأى لا لا شئ في انه مذى أو ودى أو شئ انه مذى أو مني فاستثنى ما راد الاخير وصار قوله أو مذيا مفرضا
فيما اذا شئ انه مذى أو مني فقام كذا في هذه الصورة يجب فيها العسل وان لم يتذكر الاحتلام لكن
بقيت هذه مصادقة بما اذا كان ذكره متسرا قبل اليوم أو لامع انه اذا كان متسرا لا يجب العسل فاستثناء
أيضا صار جهة المستثنى ثلاث صور لا يجب فيها العسل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كقوله ما يوم هذا الحل
الذي هو من فض الفساح الليم طهر أن هذا المتعاطفات مرتبطة بعضها وان الاستثناء فيها كقوله متصل
وتلوه هذا الشارح الفاصل فذكر ما احتجى اشارته على المعتصم وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله
كلودي) فانه لا يصلح فيه اتفاقا وان تذكر كمال (قوله لكن في الجواهر الخ) استدلال على المسألة الثالثة
وحاصلها انه لا يطلق عدم العسل بهاته الكثير وهو مقيد بثلاثة تدبر وان يكون يومه قائما أو قاعدا وان
لا يتبين انه مني وان لا يتذكر كمالا فادافه واحد منهم بان مام مصطفا أو يتبين أو تذكر وجب العسل وقد ذكر
المثاني في مية المصلي فقال وان استيقظ فوجد في أسباليه لا لا ولم يتذكر كمالا كان ذكره متسرا قبل
اليوم فلا عسل عليه وان كان كمالا به العسل هذا اذا مام قائما أو قاعدا أما اذا مام مصطفا أو يتبين انه
من عليه العسل ودامد كور في الخيط والمخير وقال شمس الآلات الخواص هذه المسألة يتقرر وعوار الناس
عنها فلو ان اه والحاصل أن الاشتراك في اليوم سبب لخروج المذى في غير ايم جعل عليه المالم تذكر كمالا
ويعلم انه مني أو يمكن مام مصطفا لانه سبب للاسترخاء والاسترخاء في اليوم الذي هو سبب الاحتلام لكن
ذكر في الخلقية واحر النخيرة والخيط البرهاني في طريقة عدم العسل عما اذا مام قائما أو قاعدا ثم بحث
وقال ان الفرق بين اليوم مضطضا غير طاهر (قوله أو يتبين) عبرته بتعالية قوله عبر العالم لكن اولى

(منيا أومذيا وان لم يتذكر
الاحتلام) الا اذا علم انه
مذى أو شئ انه مذى أو
ودى أو كان ذكره متسرا
فبطل النوم فلا عسل
عليه اتفاقا كلودي لكن في
الجواهر الا اذا مام مصطفا
أو يتبين انه مني أو تذكر
كمالا عليه العسل والناس
عنها فلو ان (لا) يفترض
(ان تذكر

مطلب في طوبى الفرح

على الفاحش (و) لا عند
(الخال اصبع وعده)
كذلك غير آدمي وذكر
خشني ويصوي لا يشتهي
وما يصنع من نحو شوب
(في الفرج أو الغسل) على
المختل (و) لا عند (وطء
بهيمة أو بيسة أو صغيرة
غير مستهبة) بان تصير
مفضاة بأوطء وان غابت
الحشفة فلا ينقض الوصوه
فلا يلزم الاغتسل الذي ذكر
فهيستأني عن الظلم
وسيجي أن طوبى الفرح
طاهرة عند مقتضى (بلا
انزال) لقصور الشهوة أمامه
في حال عليه (كما) لا يغسل (لو
أنى عذراء ولم يزل عذرتها)
بصم فسكون البكارة فانها
تمنع التقاء الختانين الا اذا
حلت لانزالها وتبعد
ماصلت قبل الغسل كذا
قالوا وقبه فان لا خروج
مباين من فرجها الى داخل
شرط لو جوب الغسل على
المقبي ولم يوجد فانه الحلي
(و) يجب

نزع كذا فسر في الخزانة والتبيين فالاشكال انما يريد على من اقتصر في تفسيره على ما جرح بعد البول (قوله
على الطاهر) أي ان قائلان وجوب الوضوء عندهم ومن البول ذاع على طاهر الرواية من مسسائي البس
السائقين وذكر المحقق في النعم أن الوضوء من الحدث السابق وان السبب الثاني لو جوب شبه الاستحالة
تحصيل الحاصل الا اذا وضعا كاش وعي وبال معا كثره الا مدى قال وهو معقول يجب قبوله وهو قول
الجربا من مشايخنا والحق أن لاته في بين كون الحدث الاول فقط وبين الحدث لانه لا يلزم ماؤه على تعدد
الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن نوصا بعد البول وورعا نوصا منهما (قوله غير آدمي) بجني وقد
وحار (قوله خشني) أي مشكل (قوله وما يصنع) أي على صورة الدكر (قوله في الفرج) متعلق باحال
(قوله على المختار) قال في التحسين رجل أدخل أصبعه في ذروه وهو صائم اختلف في وجوب الغسل والقضاء
والختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصارت بمنزلة الحشفة قد كثر في الوضوء
وقيد بالبولان المختار وجوب الغسل في القل اذا قضيت الاستمتاع لان الشهوة فيه غالبه فقام السبب بمقام
السبب دون الذر بل بعدهما فخرج اعني أقول آخر عبارة التحسين ع. بد قوله بمنزلة الحشفة وقد راجعها به
فقرأتها كذلك قوله وقيد الخ من كلام روح امدى وقوله لان المختار وجوب الغسل الخ بحث مسهقة
المشارحة المنة حيث قال والاولى أن يجب في القل الخ وقد نفيه في الامد اذا ضاعلى أنه بحث من شارح
المسألة فهم (قوله ولا مد وطء مع الخ) محترز أن قوله في أمد سبيل آدمي حتى يجمعه ثم يوفي القبة فمرز
أحاسن الباطني فخرج الهيمه كلها لا يغسل فيه بغير ازال ويعرود مع الهيمه وتفرق على وجه الاستحباب
ولا يحرم كل لجهاته اه وسأني في الحدود (قوله بان نصير مفصلة) أي تحتاطة السيداي وفي المسئلة
خلاف فيسبل يجب الغسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح انه اذا أمكن الابحاح في محل الجماع من الصغير ولم
يفضها فهو ممن تجلب يجب الغسل سراح أقول لا يتعين أن الوجوب بشرط معا اذا زالت البكارة لانه
بشرط في الكبيرة كجائتي خريه انها بالاولى وهو في الجرد قد قال بان بقاء البكارة دليل على عدم الابحاح
فلا يجب الغسل كاختاره في الهياه فيه نظر فتدبر (قوله تهستانی) أقول عماره وط الهيمه والمية غير انص
لوضوء بل انزاله لا يلزم الا غسل الذكرك في وضوء الظلم اه وكأن الشارح قال الصغير عايم جاتا مل
ويؤخذ من هذا ان المشرقة الفاحشة لا تقتضي الوضوء لانه لا تكون بين منتهيين كما قدمناه (قوله
وسيجي) أي في باب الاحتباس (قوله الفرج) أي الذنا داخل أما الخارج فخرطوه طاهرة فوافق دليل
جعلهم عليه سمة في الوضوء ولو كانت حكمة عددهما المعرض عنه اه ح أقول قد يقال بان التماسه
مادامت في محلها لا عبرة لها اولها كان الاستحشاء سة لارجال والساق في غير الـ مع ان الخارج يجب اتفاق
فلا تدل سنية الغسل على الطهارة فقد برهن بدلي على الاتفاق كونه له حكم خارج الدين شرطه كطوبى الفرج
والانف والفرج الخارج من البدن (قوله وبه) أشار به الى أن ما في الظلم على قوله ما لا يعمل وتطلى
من خزبه أنا متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أي التي أقيمت مقام الارال في وجوب الغسل عند الابحاح
لكن بردي عليه خلع عجزوا شوهاء لا تشهي أصلا وتظهر في الجواب ما قد ثبت لها وصف الاشتباه بما
مضى فسق حكمه الآن مادامت حية كذا كروه في سئلة الجاد في الصلاة بخلاف الهيمه والمية را صغيرة
تأمل وهذا لانه لعدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أمية) أي أما نعل هذه الاشياء المصاحبة للارال في حال
وجوب الغسل على الارال ط (قوله تمنع التقاء الختانين) أي ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة
وهو موضع قطع جلد قدم الكرم الذي فوق الفرج فاذ غابت الحشفة في الفرج فقد حادى ختانه فختانها
وتعام بينهما في الفرج (قوله الاداحات) فيكون دليل ارالها عليه الغسل قال أو السعدوك د كذا يلزم لانه
دايسل ارالها أيضا وان حفي عليه (قوله قبل الغسل) أي لو لم تكن اعتسأت لانه طهر أتم ما يصلح بالطهارة
(قوله قاله الحلي) أي في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا نكأ أمية على وجوب الغسل عليها بعد

افصال مهابالى وجها وهو خلاف الاصح الذى هو طاهر الرواية **(قوله أى يفرض)** أشار به الى أنه ليس المراد ان وجوب هذا المصلح عليه عند ما كان الاول فيه وفيما بعده التعبير بفرض اه ح وعن مخرج بالفرضية بما صاحب الواقى والسر وجواس الهـ جام مع به الاجماع عليه لكن على فى البحر بان هذا الذى هو واجباً ويقون الجواز بقونه قال الشارح فى الخزانة قلت هذا التعليل يفيد انه فرض على لا اعتقادي وهو كذلك لأنه ليس ثابتاً بل قطعى ولا متفقاً عليه فعلهم غير والواجب الاشعار بالمعطاط رتبة هذا من ذلك فأتأمل اه قلت لكن هذا طاهر فيما غسل الميت فتأمل **(قوله كفاية)** أى بحيث لو قام به بهنهم سقط عن باتهم والأتوا كلهم ان علموا به وهل يشترط لسقوطه عن المكففين السبى استظهر فى جهة اثر الغترنم وقيل فى البحر عن الحائنة وغيره اخلافة **(قوله اجزاء)** قيد لقوله يفرض قال فى البحر وما قبله مسكبر من قوله وقيل غسل الميت سبعة وكدة فيه سطر بعد نقل الاجماع **(قوله بالتخفيف)** أى تخفيف السبى وعون المصل بالغنى قال فى السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجباية نعم العين وغسل الميت وغسل الثوب بفهمه واداءه ان اذا اوصفت الى الموصول فمختو اذا اوصفت الى غير الموصول صحت اه **(قوله الميت)** بالتخفيف وبالتشديد مراد الحى أو المخفض الذى مات والمشدد الذى لم يموت بعد اذاده فى القادوس **(قوله المسلم)** أما الكافر المردم فحمله الاوليه المسلم يسبيل عليه الماء كالحرق فى النجاسة غير ملاحظة السمة ط **(قوله فيهم)** وقيل يعمل بشبهه الاول أو لى محذور **(قوله كيجب)** أى يفرض بحر **(قوله ولو بعد الانقطاع)** أى انقطاع الحيض والنفس لكن فى دخول ذلك فى كلام المصنف نظراً لان الحائض من انصفت بالحض وبعد انقطاعه لا تسمى حائضاً ولذا قال فى التشرى نملاية ان وما اشار الى ان المواقيع بعضها تم أسأت لاعسل علما **(قوله على الاصح)** مقابله ما قبل انها لو أملت بعد الانقطاع لاعسل عليها بخلاف الجلب والعرق أن سقفة الجباية باقية بعد الاسلام فكانه أوجب بعدد والاقطاع فى الحوض هو السبب ولم يتحقق بعد هذا لو أملت قبل الانقطاع لمها **(قوله وعلمه)** أى على الاصح **(قوله فاما الحديث الحكمي)** حاصله مع العرق بين الحيض والجباية لان التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب العسل لاسبب ومنى العرق على انه لا يثبت لها بالحض والنفس حدث حكمى يستمر مثل الجباية وهو مجموع دليل أن المسألة توثقت بعد الانقطاع خرجت من الحوض فادوا وجدت الماوجب عليها العسل وصارت غزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمى بعد الانقطاع هذا خلاصاً مما حققه من الكمال وقد حقق فى الخلية هذا المقام بما لا مرد عليه **(قوله بل بالزوال)** عام فى العلم والجارية والحيض فامر عليها كالأداة ط وقيل لو لم يزلزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحض كفى البحر **(قوله)** أو ولدت ولم تر دماً هذا قول الامام هو أشد كثر المتابعين وعند أبى يوسف وهو رواية عن محمد لاعسل عليها لعدم الدم وجهه فى التبيين والبرهان كإسقاطه فى التشرى نملاية ومشى عليه فى نور الايضاح لكن فى السراج أن المختار الوجوب باحتياط وهو الاصح انتهى **(قوله وأصاب الخ)** كذا عده بعضهم هامان الاعتسالات المروضة قال فى الخلية ولا يخفى أنه ليس مما يحسن فيه عدم ذلك فهو اه أى لئلا الكلام فى النجاسة حكمية لا الحقيقية **(قوله وراجع للمعجم)** فيه نظر فقد ذكر الالهة فوج امدى الاتفاق على وجوب العسل على من أملت ما فاقسل الانقطاع وعلى من بلغت بالحض وسبب ذكر الشارح فى باب الاحتباس أن المختار أنه لو حصى محل النجاسة يتكفى غسل طرف الثوب أو البدن هذا فى بعض النسخ هاما نصه وفى التنازع خاتمة غير بالاعتقاد متواختار وجوبه على مجموع أو أوقات وهو بخلاف ما فى متنه الا أن يجعل أنه رأى ميه وهل السكران والمعصى عليه كذلك ارجع اه قبل وهذات فى نسخة الشارح الاصلية ساقط من النسخة المطبوعة قولون يؤيد هذا الجمل ما فى التنازع خاتمة أنصار السراج المحذور اذا أوجب ثم أبقى لاعسل عليه اه وكأنه مسمى على القول بعدم العسل على من أسلم بعد العلم بالشك وقت الجباية لكن

أى يفرض (على الاحكام)
المسلمين (كفاية) اجزاء
(أن يسألوا) بالتخفيف
(الميت) المسلم الا حديث
المشكل فيهم (كيجب)
على من أسلم جنباً أو حائضاً
أو وضاه ولو بعد الانقطاع
على الاصح كفى التشرى نملاية
عن البرهان وعلمه ان
الكامل بقا الحديث الحكمي
(أو بلغ لابس) بل بالزوال
أو حض أو ولدت ولم تر
دماً أو أصاب كل بدنه نجاسة
أو بعضه ونفى مكانه ارجع
الاصح وراجع للمعجم
وفى التنازع ساقط
العتامة والمختار وجوبه
على مجزوء أو أفقث وهو
بخلاف ما فى متنه الا ان
يجعل أنه رأى ميه وهل
السكران والمعصى عليه
كذلك ارجع (والا)

الاصح خلافه كما عرفت فلما كان الجنبون كذلك وقوله وهبل السكران والمعنى عليه كذلك أي في حركات الخلاف مما للوراء بابيا لعدم التكليف وقال يراجع له رؤيته ذلك وفي الترخايب أعشى عليه ما فاق ووجه هذا وأما ما غسل عليه اه ومقتضاه حركات الخلاف أيضا إلا أن يقال المراد أنه رأى بالاشكال أنه متى أو مذى وقدم الشارح عند قوله رؤيته مستيقنا أنه خرج رؤيته السكران والمعنى عليه المذى وقدمنا ههنا عن المبتدع يرهان رؤيته أي يحب الغسل (قوله بان أسلم طاهرا) أي من الحداثة والحيض والهماس أي بان كل اغتسل أو أسلم غير مأبل (قوله أو باع بالنس) أي بلا رؤيته بثمن أو سأل البوع على المفتى به جسر عشرة سنين في الحارة والعلام كسأني في محله (قوله وسن الخ) هو من سن الروايات واعتنا بتركة كل في القهستاني وذهب بعض مشايخنا إلى أن هذه الامة آلات الاربعه مستحقة أخذها من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسنة وكثر في شرح المذبة أنه الاصح وقوله في الفتح لكن استظهره المذاهب أمير حاج في الحلية استدلته بالجمعة لذات المواظبة عليه واه ما ذلك من بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يحاجها في الضرعية (قوله هو الصحيح) أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو طاهر الرواية ان يكلمه وقول أي يوسف وقال الحسن بن زبادة لليوم ونسب إلى محمد والخلاف المذكور حارفي غسل العبد أيضا كذا في القهستاني عن الخقف وأما الخلاف في لاجعة عليه أو اغتسل ومن أحدث بعد الغسل وسلي بالوصو قال الفضل عند الحسن لاجعة الثاني قال في الكفاي وكذا ابن أبي اسحق قبل الفهر وصل به باله الثاني لا عند الحسن لانه اشترط اقامته اطهارا الشرفه ومن يدخله صديقه كذا في الكفاي ابن خزيمة ومن اغتسل في الضرورة واستظهر في البحر ما ذكره الشارح عن الحاشية من انه لا يمتنع اجتماعه لان سبب مسرعه وبعثه مع حصول الاذن من الرضا عند الاجتماع والحسن وان قال هو لليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا يصح تحلل الحديث بيده بن الغسل عنده وعند أبي يوسف يصير اه وليس يدي عدا العي البالي شيئا من طيبس ذكره في شرح هدية آس العباد حله انهم صرحوا بان هذه الاعمال الا ربعة لا ينافيها لا الطهارة مع انه لو تحلل الحديث زادا اضافة الوضوء ثانيا ولما كانت الطهارة ايضا فهي حاصلة في الوضوء ثانيا مع اداء الطهارة الاولى عندى الاجراء وان تحلل الحديث لا يمتنع في الحادث الواردة في ذلك طاب حصول الطهارة فقط اه أقول وبه طلب لتكبير للصلاة وهو في الساعة الاولى أو غسل وهي الى طوع الشمر في عايسر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا يمتنع في أطول الايام واعادة الغسل أعسر وما غسل عليه في الدرس من حرج وربما أدام ذلك الى أن يغسل حاتا وهو حرام وبه أيضا في العراج أو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استبان ما في حصول المقصود وهو وقوع الرخصة اه (قوله في عروا لا ذكر) هو شرح دور اعمار المؤلف في مذاهب الائمة الاربعة الكبار وذهب صاحبها على طريقه فيجمع البحرين مع غاية الاحتراز والاختصاص بالسلامة والقوى الحسنة وقد ذكر في آخره انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للامامة محمد الشيرازي الشيخ البجلي في سنة ١٢٠٠ رآه في نسخة بالعلامة فاسم تعالى بعثنا لراس السهام ولعله الذي نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كالأداة وصور السيرة والبرور وشروح الجمع والريالي (قوله اجتماعه جمانية) أقول وكذا لو كان معهما كسوف واستنقاه وهذا كما ادانوى ذلك يحصل له نواب الكل مأبل (قوله ولاجل الحرم) أي يجمع أو غيره أو به ما لم يدا ولاطن أحدنا انه لليوم فقط نهر (قوله وفي محل عرفة الخ) أراد بالحل ما يشبه السهل من كل ما يصح للوقوف وما أعظم له طبعه في اشارة الى أن الغسل للوقوف لا يتناول عرفات ولا لليوم وما في البدائع من أنه يجوز أن يكون على الاختلاف أيضا أي أن يكون للوقوف أو لليوم كفاي الجمعة في الحلية بان اظهر أنه لا يفرق في حال وما أطى أن أحد اذهب الى انه ليوم عرفة فلا يصح عرافا اه وأقرب في البحر والاهر لكن قال المقدسي في شرحه على نظم الكبر أول لا يبعد أن يقول أحد به في اليوم اغتسلت من حق

بان أسلم طاهرا أو بالغ بالنس
(قدوبوسن لصلاة الجمعة)
(ولصلاة عيد) هو الصحيح
كفي ضرر الاذكار وغيره
وفي الحاشية لو اغتسل بعد
صلاة الجمعة لا يمتنع اجتماعا
ويكفي غسل واحد بعد
وجبة اجتماع جنابة
كالمفروض جنابة وجب
(ولا غسل (الحرام) في
جعل (عسرة) بعد الوال
(وبد غنموني أفاني وكذا
للمعنى عليه كذا في ضرر
الاذكار

قوله وبين الغسل كذا
بخطه ولغسل صوابه
الصلاة كلفه في نسخة
أخرى اه

مطلب يوم عرفه أفضل من
يوم الجمعة

وهل السكران كذلك
لم أراه (وعند جماعة في
ليلة الزامة) وعرفة (وقدر)
أدراكها (وعند الوقوف
بزدلفة غداة يوم النحر)
لا الوقوف (وعند دخول مي
يوم النحر) (لري الجسرة
(د) (كذلك البقية لري
(د) (عند دخول مكة لطواف
الزيارة (وليلة كسوف)
وخسوف (واستسقاء
وقرعة طامة موعج شديد)
وكذلك النحول المذبة والحضور
بجمع الناس وإن ليس نوبا
جديدا أو أفضل ميتا أو
براد قتلته ولتائب من ديب
ولقادم من سفر واستسقاء
انقطع دمها (ثمان ماء
اعتسها أو وصوئها عليه)
أي الراجح ولو غنيسة كئبي
الفض لأنه لا بد لها منه فصان
كالشرب فأحرق الجسم عليه
ولو كان الغسل لا عين
جبانة وحض بس ل لزالة
الشعث والتث قال شيخنا
الطاهر لا يلزمه (ويجوز
(الحديث) (الاصح
دخول مسجد لاصلي
عبدو جنان زور باط مدرسة
ذكره الصنف وغيره في
الحض وقيل للزور

لوحلف بطلاق امرأته في أفضل أيام العام تطلق يوم عرفه صنف كره من ملك في شرح المشارق وقد وقع
السؤال عن ذلك في هذه الأيام ودار بين الأقوام وكتب بعضهم بأصلية يوم الجمعة والقل بحلله اه (قوله)
وهل السكران كذلك الظاهر نعم وقادمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما إذا رأى ميتا ما هنا المراد
أدلم رميا بكفى الجحون والمعنى عليه فلا تكرر أفعالهم (قوله) (وعند جماعة) أي عند الغفران معهما الممداد
لشبهه الخلف بجر (قوله) (ولي ليلة الزامة) أي ليلة الصنف شعان (قوله) (وعرفة) أي في أمتهاتنا تاريخية
وتهمسة في وطاهر الاطلاق عمله للحاح وغيره (قوله) (أدراكها) أي بقيد أو عملا بما ورد في وقتها لاحتياجا
امداد (قوله) (غداة يوم النحر) أي صبيحتها (قوله) (لري الحرة) معناه أنه لا يسن لنفس دخول مي
دلو أو لري إلى اليوم الثاني لم يمدد لأجل ذلك ول وهو خلاف المتأخر من المتن ومخالف لما في شرح
العرفية بحيث جعل غسل لري يوم النحر يغسل دخول مي يوم النحر (قوله) (وعند دخول مكة) استظهر
في الخلية يستعمل في الواطئة (قوله) (طواف الزيارة) لم يقيد ذلك في الغن والخروج بل جعل في شرح ذور الحلو
كلام دخول مكة وطواف قسما أو أسبوعه وحل الاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف
بزدلفة (ويوم الجمعة) (تنبه) (طهر بمحاذ كرماء الاستسقاء يوم النحر رجسة وهي الوقوف بزدلفة
ودخول مي وري الحرة ودخول مكة والطواف وظاهر أنه وبها عمل واحد بنبته لها كما يوجب عن
الجمعة والعيد وتعد ذهابا لا يقصدهم ذلك بأمل (قوله) (وطلة) أي ثم أو الممداد (قوله) (والحضور بجمع
الناس) عرافي العراق المو وي وقال محمد أحدنا أن قول وفي مراح الزيارة قبل يستحب الاعتساق
لصلاة الكسوف وفي الاستسقاء وفي كل ما كان في ذلك كاجتماع الناس (قوله) (ولي ليس نوبا
جديدا) عرافي الحارث إلى التنبه (قوله) (أفضل أمية) للروح من الخلاف كئبي الغن (قوله) (أو براد قتلته
الح) عرافه المذكور أن في الحارث إلى الخلية من خزانة الاسل (قوله) (واستسقاء قطع دمها) وكذلك الختم
أراد معاودة أهله على مسابقي وكذا لم ينع أسبوعا طاهر أكرم قد بلغت في فواتين قال في الامداد
ويند غسل جمع بدنه أو فوه إذا ضاعته بحاسة وخفي مكانها اه وفيما مع مخالفا لما قدمه الشارح
تبعه للنحر وغيره لكن قدمه الشارح سيد كرمي الاعتساق أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب مما
الامد امضى عليه قد يجر (قوله) (عن ما اعتسها) أي من جانب أو جيب أو قطع أمشيه أو قل وفصل في
الشارح بين اعتساق الجيب لعشر فعليه لاحتياجا إلى الصلاة ولا قل فعليه لاحتياجا إلى الوطئة قال في
النحر وقد يقال ما يحتاج إلى الصلاة لأنه ما واجب عليه سواء كان محتاجا إليه أو لا لوجه الاطلاق
اه (قوله) (ولو غنيسة) وبه طهره ما في الخلاصة من أن غن ماء الوضوء عليه الوضوء أو لا ما أن يعله اليها
أو يدعها تظلم بنفسه بالنحر من باب الدقة (قوله) (أحرق الجسم عليه) ذكره حقيقة النحر محتاجا لثمن غن ماء
الاعتساق لكن له مع هذا الجسم حيث لم تكن نفسه اه وما ينع به قوله الرمي عن جامع الفصولين فإن
حزمه الشارح فاتهم (قوله) (الشعث والتث) بحر كان ولا ولا انتشار الشعر وعافره أكلة التهود والثاني
بمعنى الوسخ والردن وسوى به ما في الفموس واعتصره الشافعي في مختصره (قوله) (قال شيخنا) أي العلامة
خير الدين الرمي في حاشيته على المنح (قوله) (الطاهر لا يلزمه) لأنه لا يكون كماء الشرب حتى يكون حكم
الفة قبل الترس للروح يكون كالغبار حتى والظاهر أنه لو أمرها بالزلة ليلزمه إلا إذا دفع لها من ماله
أمل (قوله) (لا يصلي عيود جازة) فليس لهم حكم المصطفى إذا نوا كل لهم ما حكمه في هذه الأثناء
والم تحمل المصروف ولهم ما لماله المصروف في النحر (قوله) (ورأى) هو حاكمه الصوفية ح وهو
متقدمهم وفي كلام أسوفي بهما الله ما بهدائم بالثقافة فانه قال الحق في اللغة التعتيق والحقن الطريق
الصيق وهو سميت الزاوية التي يسكنها صوفية الروم الحنفية لثمة بمقتهم على أنفسهم بالشرط التي ياتر موما
في ملازمها ويقولون فيها أصنام عاب عن المحضوعا بعبادة الأهل الخوايق وهي مصابيح اه ط ووجه

تسميها بطائفة من الرضا أي الملائمة على الأمر وسمي القلم في غير العذر بباطل وسببه قوله تعالى
 وصاروا وبطلوا معنهما تنظرا للصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام ولستم لكم الرضا أفاده في
 القاموس (قوله لكن الخ) في هذا الاستدلال نظر لأن كلام القنينة في مسجد المدرسة في المدرسة نفسه بالأنه
 قال المساجد التي في المدارس مساجد لا يعمون الناس من الصلاة فيها وإذا غفلت يكون فيها جماعة
 من أهلها اه وفي الحاشية دارهم مسجد لا يعمون الناس من الصلاة فيها إن كانت الدار لو غفلت كان له
 جماعة ممن فيها مسجد جماعة تثبت له أحكام المسجد من حرمة السبع والثقل والافلاوان فكانوا
 لا يعمون الناس من الصلاة فيه (قوله ولولا لم يرد) أي المروءات أخرجه أبو داود وغيره عن عائشة قالت جاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال وجوه هذه البيوت فإني لأجل المسرة
 لحاضر ولا حجب والمراد بما يرى سبيل في الآية المارون كلهم مقول من أهل التفسير فالمساجد مستثنى
 من العموم الصلاة لا اعتدال فيها في الآية أن حكمه التعميم وتعمم الآية من السنة غيره اه وسقط في
 الخبر وفيه وقف على أن دخوله صلى الله عليه وسلم المسجد حينا ومكة يمين خواصه وذكر اهوس خواص على
 رضي الله عنه كورد من طرق ثقات تدل على أن الحديث صحيح كذا كره المصنف اه وسقط وأما القول بخراجه
 لأهل البيت وكس الخبر بلهم فهو اختلاق من الشيعة (قوله الأصروا) قبله في الخبر وكذا في حديث
 للذهب للكاكا كشارح الهداية وكذا في شرح در البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كأن يكون باب به
 إلى المسجد ورأى ولا يمكنه تتويجه ولا يقدر على السكينة في غير مسجد قلت يدل عليه الحديث المارون
 صورده في العتبة ينسب إلى مساجد من مسجد به عني ما هو حجب ولا يجده به ما يتم للدخول المسجد
 عندنا اه (قوله ثم يبالغ) أفاد ذلك في الخبر وقيل بغير إطلاق ما يفيد الجواب وما يفيد الدليل أقول
 والظاهر أن هذا في الخروح أما في الدخول فيجب كإيمانه ما يشاءه نافع العتبة ويجعل عليه أيضا
 ما قد ورد في العلم من قوله ولا يخرج العيون وفي المسجد بلانهم شرأيت في الحلية عن الخط ما يده حيث قال
 ولو أصابته حذابة في المسجد قبل لا يباح له الخروح من غير تيمم اعتباره بالدخول وقيل يباح اه فخل
 الخلاف في الخروح دون الدخول والوجه فيه ما راجع في على الماهر وعليه ما ظاهره وجوبه على من كان
 بابه إلى المسجد وأراد المروءية أمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لأنه لا يبو عهده مقصود فوهذا دفع القول
 بأنه لا يصلي به كالمسطة في الحلية (قمة) ذكر في الدرر النازحانية أنه يكره دخول المسجد مسجدا
 من المساجد وطوافه الكعبة اه وفي القهستاني ولا بد من على منتهى تحاسة ثم قال وفي الحاشية وإذا
 فساق المسجد لم يرضهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتجح اليه يخرج منه وهو الأصح اه (قوله ولاوة
 قرآن) أي ولو بعد المصنعة كما يأتي في حكمه من نسخ التلاوة على ما سنده كره (قوله ولودون آية) أي
 من المركبات لا تردان لأنه يجوز للمعاض الملمسة تعلمه كالمكة بقرب باشا (قوله على الخمار) أي من
 قوام مصفى ناسه مائة لا يصح ما دون آية نور عدها من الهمام بابه لا بعد قارة المداون آية حتى جواز
 العمدة فكذلكها واعتدلت في البحر بما للعبة باب الأحاديث ثم تفصل بين القليل والكثير والتعليل في مقابلة
 النص مردود اه والأول قول السكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ويجعله ما إذا تمكن طوله لم يتركه كات
 طوله كان بعضها كآية لأنها تعدل ثلاث آيات ذكر في الحلية عن شرح الجامع لغير الإسلام (قوله
 دلوقة الدعاء) قال العيون لا يثبت قرأ الفاتحة على وجه الدعاء وشبه أس آيات التي فيها معنى الدعاء
 ولم يرد القراءة لأبأس هو في العتبة أنه المختار وإن تارة ما لو لم يكن قال الله - رواه في آية وبأبوس من
 الإمام واستظهر في البحر صحة الصلاة في نحو الفاتحة لأنه لم يزل قرأ بالخطا ومعنى مجر معتد به بخلاف نحو
 الحديث وما روى في الخبر بآية كونه قرأ في الأصل لا يعم من إخراج عن القراءة بالعمد مع ما ظهر القيد
 بالآيات التي فيها معنى الدعاء بهم أب ما ليس كذلك كسورة آية لطلب لأبوس في قصده غير القرآن بل كسورة آية

لكن في وقف القبة بالمدرسة
 ادالمجمع أهلها الناس من
 الصلاة فيها فهي مسجد
 (ولولا لم يرد) تنظرا
 للشايعي (الأصروا)
 حيث لا يمكنه غيره ولولا
 فيه ما روي مسرعا تبهم
 بها وإن مكث لحسوف
 وهو ناولا به ولا يقرأ
 (و) يحرم - (تلاوة قرآن)
 ولودون آية على المختار
 (بعضه) دلوقة الدعاء
 أو الأما

معالم يعاقب الدعاء على
 ما يشمل التذات

التصريح به في كلامهم اه أقول وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة والطاهر أن المراد بالاعتماد على
 الثناء لأن الفاتحة تصفها تساع ونصفها الاستحسان فقول الشارح أو الثناء من عطف الخاص على العام
 (قوله أو احتياج أمر) كقوله بسم الله لافتتاح العمل تبركاً بآثاره (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين
 الخاص والعام بأن الخاص مصطوره لأنها لا تقدر على رفع حديثها بخلاف الحسن والمختار أنه لا فرق في
 (قوله ولحق كلة كلة) هو المراد بقول المفسر فاحرها كما فسره في شرحها والمراد مع القطع بين كل كليل
 وهذا على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي يعلم نصف آية ثمانية وغيره أو على قول الجرجاني الكرخي
 قائل باستواء الآية وما دونها في المنع وأجاب في السر بأن مرادهم ما دونها من اسمي قارئ أو ما لتعليم كلة كلة
 لا بعد قارئ اه وبؤيده ما قد سئل عن العقوبة في ما لو كانت الكلمة آية كص وق فنقل في نوح
 إحدى عن بعضهم أنه ينبغي الجواز أقول ويبنى عدمه فيه دهامتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تفرغ
 على معناه وما قبله من أن القرآن يحرق عن القراءة قصد غيره (قوله إلا إذا قصد الخ) استثناء من
 الضمير المذكور أي والمراد المصلي الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فإنما يخزبه) الضمائر
 ترجع إلى القراءة العلوية من المقام أو إلى الفاتحة ط (قوله فلا يذم من كملها) وهو سقوط واحد
 القراءة (قوله بقصدته) أي الثناء (قوله ومسه) أي أس القرآن وكذا سائر الكتب السماوية قال
 الشيخ اسمعيل وفي المتن ولا يجوز من التوراة والنجيل والابوروكيب التفسير اه وبذلك علم أنه لا يجوز
 من القرآن المسوخ ثلاثون ولم يسم قرآنه تعدد تلاوته شلاً لما يحتمل أن التوراة ونحوها مما
 سمع ثلاثون وحكمها ما فهم (قوله مستدرك) أي مدرك للاعتراض والمعنى أنه معترض بما تقدم من قول
 المصنف وبه وبالأصغر من معصية فانه يعنى عنه وفيه أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم ولو عني في مركزه ط
 أي بل بالعكس (قوله ساقطاً) أي يسقط قياساً بما من سمع الشرح الا قوله ومسه ح (قوله لوجوب الطهارة
 فيه) حتى لو لم يكن ثقبه بعد لا يحل فعله بل يوم اتعاه في البحر قال الرحمن وكان المسألة أن يدكره أي
 الطواف مع ما بعده لأنه يكتب الطهارة فيه من الحدث الأكبر تحسب من الأصغر كسباقي وصرح به ابن أمير
 حاج في هذه الواجبات قال والطاهر نفس من الحدث الأكبر والأصغر اه (قوله من معصية) المحض
 بثلاث الميم والضم فيه أشهر سمي به لأنه أمع في أي حرم فيه الصفات حلية (قوله أي ما فيه) أي الخ أي
 المراد ما قل ما كتب فيه قرآن مجازاً من إطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الأطلاق والتقدير قال ح
 لكن لا يحرم في غير المحض إلا المكتوب أي موضع الكتابة كذا في باب الحيز من البحر وقيد بالآية
 لأنه لو كتب ما دونها لا يكرهه كتحيز القهستاني وينبغي أن يعبريها ما جرى في قراءة ما دون آية من
 الخلاف والتفصيل المأثور هناك بالآية لأن المس يحرم بالحدث ولو أصغر بخلاف القراءة فكانت دونه
 تأمل (قوله طاهر كلامه لا) قال في البحر وطاهر استدلالهم بقوله تعالى لا تحموا الأطلال وتنهوا على
 أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المدح به اه لكن قد ما أنفاس المتن أنه لا يجوز وكذا قبله
 ح عن القسستاني عن النخعي ثم قال وليس بعد العقل إلا الوجع البع واستدلالهم بالآية لا يوجب بل
 وبما تلقى سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لا شتر له الجميع في وجوب التعليم كذا لا ينبغي نعم ينبغي
 أن يحصى عالم يدل كسباقي نظيره اه (قوله غير مشرر) أي غير مخيط به وهو تفسير لا يحتاج إلى
 العرب معصية مشرر آخر ومثله دون مصها إلى بعض من الشبهة وليست عربية اه والمراد بالآية
 ما كان مفصلاً كالطريقة وهي الكيس ونحوها لأن التصل بالمعصية حتى يدخل في بيعة بلا ذكر
 وقيل المراد به الجدل المشرر وصحة في الخط والكافي وجمع الأول في الهداية وتكرير الكتب وزاد في
 السراج أن تعناه التوراة وفي البحار أنه أقرب إلى التعليم قال والخلاف فيه على أنكم أبا في الخط لا يكره
 عند الجاهل واختاره في الكافي معلاً لأن المس اسم للجماعة بالذلة لا في الرواية أنه يكره وهو الصحيح

أو افتتاح أمر أو التعليم
 ولحق كلة كلة حصل في
 الأصح حتى لو قصد بالفاتحة
 الشاء في الجازة لم يكره إلا
 إذا قرأ المصلي قاصدا للثناء
 فإنما يخزبه لأنها في صحتها
 فلا يشترط كملها بقصدته
 (ومسه) مستدرك بما بعده
 وهو ما قبله ساقطاً من نسخ
 الشرح وبذلك علم أنه لا يكره في
 الحيز (و) يحرم
 (طواف) لوجوب الطهارة
 فيه (و) يحرم (به) أي
 بالأكبر (و) بالأصغر من
 معصية أي ما فيه آية
 كدرهم وجد أو وهل من
 نحو التوراة كذلك طاهر
 كلامه لا (أ) به خلاف
 متعاف غير مشرر

قوله إلا إذا قصد الخ هكذا
 بحمله والذي في نسخ
 الشارح إلا إذا قرأ المصلي
 قاصداً الخ وهو كذلك في
 نسخة أخرى اه معصية

أو بصرفه يلقى وحل قلبه
يعودوا تنافوا في مسامحة
أعضاء الطهارات وما غسل
منها في القراة بعد الغضه
والمنسح أصح (ولا يكره
النظر اليه) أي القرأت
(لجنب ومائض ونفساء)
لان الجلبه لا تخل العين
(ك) جلاستكره (أدعية)
أخر غير بما لا مالموضوع
لمطلق الذكركندوب وتركه
خلاف الأولى وهو مرجح
كرهاه التزبه (ولا يكره
مس ص) المصحف ولو ح
ولا يمس بدفعه اليه مطلقه
منه الضرورة اذا لحظ في
الصبر الكس في الجبر (و)
لا يكره (كلمة قرأت
والصبيغة أو ألواح على
الأرض عند الثاني) خلافا
لهمدو يسى أن يقلاب
وصع على الصبيغة ما يحول
بينها وبين يده يؤخذ بقول
الثاني والأقول الثالث
قاله الحلبي (و يكره قراة
قوراة واحيل وزبور) لان
الكل كلام الله وما رتل
منها عيرعين وختم العبي
في شرح الجمع بالحرمة
ونصفها بالنهر

٣ قوله قال ط وكلامهم
الحلبي ان الدار على تحق
العلة في الصبي لا يشترط
وجودها في كل مرفه يتك
ينق كلامهم على الخلافه
ولا يجوز تحميمه بالصبي
العلم اه

لانه ناع له وعز في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه أقول بل هو
ظاهر الرواية يكتفي الحائض بالتقيد بالكم اتفاقا فانه لا يجوز مسه بعض ثياب البدن غيرا لكم كافي
الغرض عن الفتاوى ومبه قال بعض الاخوان يجوز للمسديل الموضوع على العنق قنثلا لا غسل فيه
بقلا والذي يظهر أنه ان تحرك طرفه محركه لا يجوز والاحراز اعتبارهم بانه متبناه ككده في الاول دون
الثاني فيما اوصى وعليه عمامة نظرها للملاقاة خاصة مائة وأقر في النهر والنهر (قوله أو بصرفه) راجع
للدرهم والمراد بالبصرة ما كانت من غير ثيابه التابعة له (قوله وحل قامه يعود) أي قلبه أو راق
المصحف يعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله غير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الأصغر وأما في
الاكبر فلا أعضاء كلها أعضاء طهارة ط أي طحلا أي ما هو في الحدث لا في الجنب لان الحدث يحل جميع
أعضائه (قوله وما غسل منها) أي من الأصنام على الاطلاق في غير الطهارة لا في الجنب لان الحدث يحل جميع
السراخ والمصحف أنه لا يجوز لان بدله لا ترتفع حاشاته ومثله في الضرر داس أمهل الفصل على بانه (قوله
لان الجلبه لا تخل العين) تقدم ما يقيد الجلبه لا تخلها سقط عنها للعرض ط والاولى أن يعال بعدم
المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا المأذاه (قوله والا) أي ان لم يكن المراد بالكرهاه المنهية كرهاه
التحريم لا مطلق الكرهاه (قوله ممدوب) وهو من في أداب الهداية على استحباب الرصو عند كراهه تعالى
(قوله وهو مرجح كرهاه التزبه) أي طادوا بقوله أي غير بما قصد بذلك الدعي قول الضر وتولى
المستحب لا يوجب الكرهاه وتوسما الكلام على الثاني ممدوب وان الوصوه (قوله ولا يكره مس ص) الحل
فيه أن الصبي غير مكاف والطاهر أن المراد لا يكره ما لم يقر به جميع خلاف ما لو آه بشر حواه سلالانه
لا يجعل تركه (قوله ولا يمس بدفعه اليه) أي لا يمس بدفعه اليه بالجمع المتعارف المصحف الى الصبي ولا تنوهم
حوازه مع وجود حدث البالغ ح (قوله الأصغر وره) لا في تركه كلف الصبي وأمرهم بالوضوء وحواهم
وفي تأشيرته الى اللوح تقليل حفظ القرآن درو قال ط وكلامهم يقتضي مع الدفع والقلب من الصبي اذا
لم يكن معلما (قوله اذا لحظ الحل) تو بر على دعوى الضرر والجملة لتجلب الدعوى قبل الصبر ووله
كالمعشر في الخبر أي من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الحاشية وهذا حديث أخرجه الشيخ في المندخل
لكن باعفا العلم في الصبر كالمعشر في الخبر ومما أثبت فقط به اه

أرى أنسى ما تعلمت في الكبير * ولست بأس ما علمت في الأصغر
وما العلم الا بالعلم في الصبي * وما العلم الا بالعلم في الصغير
وما العلم بعد الشيب الا بعصف * اذا كل قلب المرأة والسهم والصبر
ولو فلق القلب العلم في الصبي * لا يصير به العلم كالعلم في الخبر

اه مثال (قوله خلافا لعمد) حيث قال أحب الى أن لا يكتب لان في حكم المس للقرآن حلية على المحيط
قال في الشرح والاول أقبس لانه في هذه الحالة ماس بالقرء وهو واقامه له فكان كصوف مفصل الأذن عنه
بيده (قوله ويسى الحل) يؤخذ هذا عمدا كرمان العق ووفق ط بين القولين عاير مع الخلاف من أصله
محمل قول الثاني على الكرهاه الشعر عيتم قول الثالث على التزبه بدليل قوله أحب الى الحل (قوله على
الصبيغة) قد علم الان بحواله لا يعلى حكم الصبيغة لا يجوز المس المكتوب مسه ط (قوله قاله
الحاشي) هو الشيخ اراهيم الحاشي صاحب المتو وشارح المسية (قوله ولا يكره الحل) الاولى لهم أي الغناب
والخاتمة والفساء هداو جمع في الخلاصة تقدم الكرهاه قال في شرح المبدى تلك المسح الكرهاه لان
ما بدله بعض غير معين والمبدى لعال وهو واجب التعليم والصواب اذا خضع الحرم والمنع غاب الحرم
وقال عليه الصلاة والسلام دعاير بك الى الدار يسلموه ما طهره ما تقول من لا يجوز الاستنجاء على

أدبهم من التوراة والاعمال من الشريعة فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يحبر بآياتهم بلدها عن آخرها
 وكونه منسوخا لمجرد من كونه كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن اه واختار سبدي
 عبد العتيق مافي الخلاصة اطلال في ترجمته قال وقد تمتعنا في سببها وسواء بقها البيا السكتار اومن
 أسلم منهم (قوله عالم يدي) أماما علم أنه مدلول كتب وحده ويؤيده كرمهم أم من التوراة فده
 شريعتهم بقدمه مادامت الشهوات والارض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد أنه قيل أول من اختلفه
 لاجم وداس الزاويدي ليعارض به دعوى سببها بمدعى الله عليه وسلم (قوله لا تفرقون) هذا ظاهر
 المذهب وعن محمد أنه يكره احتياط المآل له شبهة القرآن لاختلاف الصحابة لان آيا ٣ جعله سورتين من
 القرآن من أوله الى اللهم ياك نعبدو ربهم من ههنا الى آخره أخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه
 ليس بقرآن قطعا ويقينا بالاجماع ولا شبهة فوجب الاحتياط المذكور في سببها لوضوح كراهته تعالى
 وتماه في الخلية (قوله بعد صل يدوم) أمافله فلا ينبغي لانه يصير شاربا الماء المستعمل وهو مكره
 تبرها ويده لا يتناول الحسنة ينبغي عملها ثم كل بدائع في الحرمان وان ترك لا يصير وفي الحسنة لا بأس
 بها وبها واختلاف في الحاضر قبل كالحب وقيل لا يتحب لبال غسل لا يريل بحسنة الحوض عن الفم
 واليد وتماه في الخلية (قوله لم يأت أهله) أي ما لم يعتدل للشاركة الشيطان كما أقاده مكن الاسلام وفي
 الدنيا قال اس المقرب أي الولد نجس أو أحملا يعامل (قوله قال الحاي الخ) هو العلامة محمد بن أمير
 حاج الحاي شارح المبية والتحرير بالاصولي (قوله طاهر الاحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام
 أحاديث والحال بأن نقف فيه على حديث واحد والدي ورواه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل
 واحد ورواه طاف على نسائه واعتدل بعده وعدهه وقلمنا باستحبابه وأما الاحتلام فلا ريب في
 من القول والفعل على أنه من حصة الفعل بحال لان الانبياء صلات الله عليهم وسلامه معصومون عنه عاية
 ما يقال انه لمدلل الدليل على استحباب الغسل لى أراد اجماعه على استحبابه لعلب اذا أراد ذلك سواء كانت
 الجنابة من الجماع أو الاحتلام اه نوح احدى وهو كلام حسن الا أن عبارة الخلية ليس فيها الاستدلال
 بالاحاديث على الدب وبما في الدليل على الوجوب والشارح تنوع صاحب الجرح في عزه وههنا عبارة اليه
 ويصعب اذا الحاي في الخلية عند نقله هذه احاديث فيستغاد من هذه الاحاديث أن العمادة من غير وضوء ولا
 غسل بين الجماعين أم حارثا وأن الأصل أن يغتسل الغسل والوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن
 المتني بالعبي المحقة وهو قوله اذا احتلم لم يأت أهله هذا لم يعمل على التدبير في عدم الدليل في ظاهر
 يدل على الحرمة اه (قوله من كلامه) أي كلام المتني وأيس في عبارته اشارح ما يرجع اليه هذه التفسير
 (قوله والتفسير كمصنف) طاهر حرمه المس كما هو مقتضى التشبيه وقبه فارادنا فيه بحسب اختلاف المصنف
 فالما سبب التفسير بالكرهه كما غير غيره (قوله لا الكتب الشرعية) قال في الخلاصة ذكره من المحدث
 المصنف كما يكره للكتاب الاحاديث والفقهاء وعدها والاصح أنه لا يكرهه عده اه قال في شرح
 المبية وجه قوله أنه لا يسمى ما سأل القرآن لان ما فيه من عدة التامع اه ومضى في القبح على الكراهة قال
 فالو كره من كتب التفسير والعقود والسنن لانها لا يتناول آيات القرآن وهذا التعليل مع من مروح
 الخو ٣ اه (قوله لكن في الاشهاد الخ) استدلوا على قوله والتفسير كمصنف فان ما في الاشهاد صريح في
 حواجز التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل طاهر أنه قول أصحابنا اجمعين وقد صرح بحواجزه أيضا
 شرح درر البحار وفي السراج عن الايضاح أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن من أوله أن يحس
 عنه بكونها كتب العقيدة اذا كان مذهبها من القرآن بحسب اختلاف المصنف فان الحق فيه تسع للقرآن اه
 والحاصل أنه لا يرقب في التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في البحر
 ولا ينبغي ان يقتضى مافي الخلاصة عدم الكراهة مما قالنا من أنها حتى في التفسير نظر الى ما فيها من

٣ قوله لان آيات الخ أقول
 وفي صلاة التنية روى أن
 أبي سبب كتب في
 مصنف مائة وست عشرة
 سورة تراجمه سورتين
 دعاء الوتر لانه سمع النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأها
 في دعاء الوتر من أنهما من
 القرآن ثم وجع الى الامام
 الجمع عليه لعله أن ذلك
 كان هو هاهنا وهو
 ما تسميه الامام وهو مصنف
 عثمان بن عفان رضى الله
 عنه باجماع الصحابة اه
 بنام سبب (لا) قرأة
 (قوت) ولا أكله وشربه
 بعد غسل بدوهم ولا معاودة
 أهله فسل اعتداله اذا
 احتلم لم يأت أهله قال الحاي
 طاهر الاحاديث بما يشهد
 التدبير في الحواجز المقاد
 من كلامه (والتمسير
 كمصنف لا يكتب
 الشرعية) فانه ضمن
 مسها باليد والتفسير كلى
 البر عن مجمع الفوائد
 وفي السراج المنع أن
 لا يأخذ الكتب الشرعية
 بالكم أيضا نعتيها ما كان
 في الاشهاد من قاعدة اذا
 اجتمع الحلال والحرام
 ربح الحرام وقد حوز
 أصحابنا من كتب التفسير
 للحدث ولم يفسدوا بين
 كون الأكثر تفسير أو قرأنا

٣ قوله من شروع النحر

(١٧ - ابن ماجه - اول) هكذا بالاصل المتأخر على حقيقة المؤاخذة لم يشرع النحر أو على حقيقة مؤاخذة اه

الآيات ومن نفاها نظر الى أن الأكرليس كذلك وهذا من التفسير أيضا الآن يقال أن القرآن فيه أكثر من غيره أه أي فكره مسعود وغيره من الكتب الشرعية كالحري عليه المصنف نهالادورومشي عليه في الحواشي القدسي وكذا في المراح والخفة تلخص في المسئلة ثلاثة أقوال قال ط وما في المراح أوفي بالقواعد اه أقول الاظهر الاحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره املوه والفرق فان القرآن في التفسير أكثر منه في غيره مود كريمة مقصودا مستقلا لا لتعاضده به بالمصنف أكثر من شبهة بذلك وشوا الطاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن يحل في غيره كمن اسحق الكشاف تأمل (قوله ولوقيل) (هـ) أي محمدا التفسير بان يقال ان كان التفسير أكثر لكان يكره من كل القرآن أكثر يكره والاولى الخاف المساواة بالثاني وهذا التفسير وبما يشير اليه ماد كرماعن الهرم به يحصل التوفيق بين القولين (قوله) قات لكه الخ استدراك على قوله ولوقيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطابقا فتقدير الكراهة إذا كان القرآن أكثر مخالفة ولا يبحي أن هذا الاستدراك غير الأول لأن الأول كان على كراهة من التفسير وهذا على تنبيه الكراهة فاعلم (قوله فتدبر) له بشير به إلى أن يمكن ادعاء تنبيه اطلاق المتن بما دلل على أن التفسير أكثر من الايضاح في التفسير (قوله يدين) أي يحصل في خفة طاهرة ويدين في يحصل من يرميتم لا يوطأ وفي الدخيرة وينقي أن يحد له ولا ينشقه لانه يحتاج الى اهالة التراب عليه وذلك في تحقير الاداء جعل وقوة سقا بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن أيضا اه واما عن الكتب وسباني في الحواش والاباحه الله يحيى عنها اسم الله تعالى وملائكته موصولة ويحرق الحق ولا بأس بان يلقى في مائة كالحق أو تدبر وهو أحسن اه (قوله كلسلم) فانه مكرم وادامان وعدم بغيره مكرم وكذلك المصنف ما يرد فيه اهالة بل ذلك اكرام خواس الامتياز (قوله ويجمع الصرائي) في بعض النسخ الكفار وفي الحاشية الخرو أو الذي (قوله من) أي المصنف بلا قيده السابق (قوله وحزق محمد انا عتسل) حزم وفي الحاشية لا حكاية خلاف قال في الجرو عدمه مطلقا (قوله ويكره وضع المصنف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يجوز ط أنول الطاهر ايام كناية به المسئلة التالية ثم يأتي في كراهة العلا (قوله الا للفظ) أي حفظه من سارق ويحرمه (تنبيه) سئل بعض السامعة عن اصطر الى ما كقول ولا يوصل اليه الا بوضع المصنف تحت رجليه فأجاب الطاهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولومن غير الآدمي ولأن شرفت سفي على العرق واخضع الى الانشاء أي المصنف حفظ الروح والصرو وفتح كونه امتنا كما لو اصطر الى السجود لصنع حفظ لوجه (قوله والمظلة) أي الدواء (قوله اللالكاة) الطاهر أن ذلك عند الحاجة الى الوص (قوله ويجمع الخ) أي على سبيل الاولوية وعناية للتعظيم (قوله النحو) أي كتبه والعملة الخ في البحر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الزوايا كاس سبر من واس شاهين لاصب لتيكونه تفسير لما هو خرم ستة أو اربعين خزان البيت وهو الزوايا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهان معظم أدلته من الكتاب والسنة ويكثر بعد كرايات والاحاديث بخلاف علم الكلام فان ذلك خاص بالسبعيات مسهطة تأمل (قوله ثم الاخبار والمواضع) عبارة البحر عن القصة الاخبار والمواضع والدعوات المروية اه والظاهر أن المروية منه لكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في الجرو والتفسير فوف ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القرآن زاد الزملي عن الحواشي والمصنف فوق الجسم (قوله) الا اذا كثره) فحينئذ لا يكره كالأبكره مسهطة لظروف الحروف أو لأن السابق دون آية (قوله ردية الخ) الطاهر أن المراح بما يسمونه الآن بالهكل والحاشي المشتمل على الآيات القرآنية فاد كان علاه مفصلا لعله كالشمع ويحرم جاز دخول الحسالة ومعه وحله للحم وبسفلاده أن ما كتب من الآيات ندية الدعاء والثناء لا يحسن حرم كونه قرأنا بخلاف قراءته به هذه المية فالدبة تعمل في تعبير المطوق لا المكتوب اه من شرح سيدي عبد الله (قوله لاهترامه) أي بسبب ما كتب من آيات الله تعالى ويحرمه على أن

ولوقيل به اعتبار الغالب
لكن حسنا قلت لكنه
يضاف ما مر فتدبر
* (فروع) * المصنف اذا
صاحب بال لا يقرأ يدين
كالمسلم ويجمع الصرائي من
مسه وجوز مجازا فاعتل
ولأنه ناس به ليه القرآن
والفقه عسى يبتدى
ويكره وضع المصنف تحت
رأسه الالفاظ والمظلة على
الكتاب الا لا يكتب موضع
البحر ثم التعبير ثم الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواضع
ثم التفسير * تكره اذابة
دوهم عليه آية الا ذكره
* ردية في خلافه مخاف لم
يكره دخول الحسالة
والاحتراز أفضل * يجوز
رعي رواية القلم الحدي ولا
رعي رواية القلم المستعمل
لاحترامه كمن يشي المسعد
وكلاهما

محوه ليلف فيه شيء ويحوي
بعض الكتابة بالبرقي يجوز
وقد ورد النهي في نحو
اسم الله بالبراق وعنه عليه
الصلاة والسلام القرآن
أحب الى الله تعالى من
السموات والارض ومن
فيهن * يجوز ذر باب المرأة
في بيت بضع مئة مرة *
بساط أو غيره كتب عليه
المالك لله بركه بسطه واستماله
لا تملقه لئلا يتو بنفي أن
لا يكره كلام الناس مطلقا
وقيل يكره مجرد الحروف
والاول أوسع وعلمه في
البحر وكرهية القنية قلت
وطاهره استغناء الكراهية
بمجرد تفضيه وحطه علق
أولاً زينه أولاً وهل
ما يكتب على المراء وحجر
الجوامع كذا بحر

باب الماء *

جميع ماء بارد يقصر أمره
مؤقت الزوال ألفا والهاء
همزة وهو جسم لطيف
سبيل به حياة كل نام (رفع
الحدث) مطلقا (عامه مطلق)
هو ما يشار عن الاطلاق
(كجاء سماء وأودية وعيون
وآبار وبحار ونحو مذهب)
بحيث يتقاطر ويرود جدد
ونذا هذا تقسيم باعتبار
ما يشاهد أو لا ما سئل من
السماء لقوله تعالى ألم
تران الله أنزل من السماء
ماء الآية المتكروية ولو كانت
في مقام الامتنان تم وماء

الحروف في ذاتها احترام (قوله لا ياتي) أي ما ذكر من الحشيش والكسكة (قوله في كانه) هو القرماس
معر باقوام وهو نفع العين المجمة كما قل من المصاح (قوله يجوز محوه) المحو اذهب الاثر كما في القاموس
قال ط وهل اذا طس الحروف بنحو محو يجوز (قوله ويحوي بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأ بوقيد
بالماء لخرأح اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكروه غير عا وما لعله بلسانه وانتلاعه
فاذا حرجه انه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره من النبي صلى الله عليه وسلم والمسئلة ذات خلاف والاعوط
الوقت وهو عن الموصولة للعالم لان غيره توسع ولعل ذكر هذا الحديث لا يشاره الى أن القرآن الخلق
باسم الله تعالى في الهوى عن محوه بالبراق في بعض قوله ويحوي بعض الكتابة الخ بعين القرآن أيضا لعلنا ط
(قوله مسرور) طاهره م حوازه اذا لم يسترط أقول وبعبارة الخاية ولا بأس بالخلو في الجامعة في بيت فيه
معه لان بيوت المسلمين لا تخلو ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وعلمه في البحر)
حيث قال وقيل بركه حتى الحروف المفردة أو أي بعض الاثنية ساء يرمون الى حذف كتب فيه أو بوجه لعله
الله سبحانه عنهم ثم صرحهم وقد نفعوا الحروف صباهم أيضا وقال لغاتهم ينسكم في الابتداء لاجل الحروف اذا
يكره مجرد الحروف لسلك الاول أحسن وأوسع اه قال سيدي عبد العلي ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء
قرآن ترأت على هود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في تجلله الاشوار في علم القرآن أت اه
(قوله قامت بظهره الخ) كذا هو حذف بعض السج أو طاهر قوله لا تملقه لئلا يكره (قوله بحر)
فتح القدر وتكره كتابة القرآن أو أسماء الله تعالى على الدراهم والمجاريب والجدران وما يفرش اه والله
تعالى أعلم

باب الماء *

شروع في بيان ما يتعلق به الطهارة السابق بيان الواجب لعل ما يتوصل منه الى غيره واصلها اسم طهارة مختصة
من العلم مشبهة على حصول وسائل غالباً (قوله جمع ماء) هو جمع كثره ويجمع جمع على أي ماء بحر (قوله
ويقصر) أشار تمييز التبعير الى قلته ولو لا قال في الهرو عن بعضهم قصره ط (قوله والهاء همزة) وقد تبت
على حالها يقال ماء الهاء في القاموس (قوله به حياة كل نام) أي راينهم حيوان أو نبات ولا يرد أن الماء
المحلى فيه حياة لان ذلك عارض والاصل فيه العدو به كافي حاشية أي السعدو أي لان أصله من ماء السماء
تجاني (قوله مقاماً) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله هو ما يشار عن الاطلاق) أي ما يسبق
الى الفهم مطلق قولنا ماء لم يقم به بحث ولا معنى يجمع جواز الصلاة فخرج الماء المقدر للماء المتنجس والماء
المستعمل بحر وطاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع اسمه لكن بعد العالم بالنجاسة والاستعمال
ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بحاله * واعلم أن الماء المطلق أخص من مطلق ماء لاخذ
الاطلاق به قيد اولنا صرح الخراج للقدح وأما مطلق ماء معناه أي ماء كان يدخل فيه التمسيد المذكور ولا
يصح ارادته هنا (قوله كجاء سماء) الاضافة للتميز بخلاف الماء المقيد بالانطلاق لا يتعلق الماء عليه
بدونه كجاء الورد بحر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) عند الهمزة وضع الياء بعدها ألفو بقصر الهمزة
واسكان الباء بعدها همزة تمددة بالجمع ثم شرح المية (قوله بحيث يتقاطر) وعن الثاني الجواز
منافوا الاصح قوله ما بحر (قوله ويرود جدد) أي مداب أيضاً (قوله ونداء) بالفتح والقصر قال في
الامداد والاطل وهو ماء على الصحح وقيل بهس دابة اه أقول وكذا الال لال لم يبحر وهو بحر حرم
جوف صورة توجد في نحو الخ كالجوار وليست تتحرك وان تحقق كل تحسالاته اه نعم لا يكون
مستعددا ما لم يعلم كونه حيوانا لموايعة الحذب به فلا يصح وان كان غير دموي (قوله والكل) أي
كل الماء المذكور في الطول ما في بعض الاس (قوله والسكره) حواشيه ان الماء في الآية متكررة في
سياق الاثبات لا تنوع وان الحواش ان السكره في الابدان قد تم لقريه لفظية كما اذا وصفت بصفة فعمامة

فخرهم بلا كراهة فون أحديكم (و جاء قصد تشجيسه

مثل ولعبه ومن خير أو غير لفظه مثل علمت نفس ومثل تم تحريم من جرادوها كذلك فإن السباغ في الامتنان وهو تعداد النعمان الممنوع فيفسد أن المراد أن يزل من السماء كل ماء فسلكه يتابع لانهض الماء حتى يفسد أن بعض ما في الأرض ليس من السماء لأن كمال الامتنان في العموم ونسب إلى الألبان به أن يصعد في طهارته إذا لامعة بالنفس (قوله بلا كراهة) أشار بذلك إلى ما في التصريح مع دخوله في قوله وأما زوسيد كراش في آخر كتاب الخ فإنه يذكر الاستحباب مع ما في الأعتسالة واستبعد منه أن يفي الكراهة خاص في دفع الحديث بخلاف الحديث (قوله قصد تسميته) قيد اتفاق لأن المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تسمى نفسه كذلك (قوله وكراهة) أول المصرح به في شرح ابن حجر والزملي على المنهاج أنها شرعية تنزيهية لا طينية ثم قال ابن حجر واستعماله بحسب منه الأرض كما صرح عن عمر رضي الله عنه واعتمد بعض مجرى الأطباء لقض زهوه تعالى في مسام البدن فحس الدم وذكر شروط كراهته وعدمه وهي أن يكون قطار حار وفي أناته منطبع غير تقروأستعمل وهو أقول وقسماني بنديان الوضوء والامداد أنه من أن لا يكون بماء مشمس وبه صرح في الحديث مستدلًا عما صرح عن عمر بن الخطاب ولا مصرح في الفتح كراهته ومثله في الجوز قال في معراج النارية وفي التفتيش وتكره الطهارة بالشمس لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين سخط الماء بالشمس لا تفعلي يا جبراء فإن لو زنت البرص عن غير مثله ورواية لا يكرهونه قال أحد واثباته والشافعي يكره أن قصد تسميته وفي المعاني ذكره بالشمس في قطار حار في أواسط مطبوعة واعتبار القصد ضعف وعدمه غير مؤثر اهـ ما في النراج وقد علمت أن التعمد الكراهة عند الأصحاب لا أثر وأن عدمه ورواية واقفاه أنها تسمية عندنا بشايد بل علمه في المبدونات لا فرق بين من مذهبنا ومذهب الشافعي فاعتن هذا التقرير (قوله لبقاء الأول الخ) هذا الفرق أبداه صاحب الدرر بعد ما نقل الأولى عن عيون المآخذ والناحية عن الخلاصة واهتم بحسب العلامة فوح أحد ياب عبارة الخلاصة ولو قسماً بماء الخ لا يجوز فالق البراز لأنه على خلاف طبع الماء لأنه يحدس فيقار يذوب شتاء وقال الباوي لا يجوز بماء الخ وهو ما يحدس في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء أو قسماً بحب الصبر والامانة المقدسة ومقتضاه أنه لا يجوز لماء الخ مطبوقة أي سواها اعتد لها ثم دأب أولاهو الصور عدى اهـ ملخصاً (قوله أي مقتصر) إشارة إلى أن عصر اسم مفعول (قوله من شعر) يعني أن يعم بماء ساق أو لا يشل إلى رباس وأوراق الهندباء وغير ذلك في البرجدي اسم فعل (قوله أو غير) علة فمن كان غيب (قوله من الكرم أخرج السيوطي) لأنه في العيب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لأن هذه اللفظة تدل على كثرة الخسر والمداغ في السعي ما وقلب المؤمن هو المستحق لذلك وهما المراد الهسي عن تخصيص شعر العيب هذا الأساط وإن قلب المؤمن أولى به منه فلا يجمع تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته به مباح اتحاد الخسران وصف بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الحب المحرم وذلك ذوقه إلى مدح المحرم ونهج الطوس إليه مفضل اهـ مساوي وحرم في أقاموس بالاحتمال الأول وفي شرح الشريعة الثاني (قوله وهو الأطهر) وهو المصرح به في كثير من الكتب وأقصر عليه في الحانة والميط ومدروني الكافي وذكر الجواز قبل وفي الحديث أنه لا وجه لكل الامتناع بغير غيره وقال الزملي في حاشية المصنف ومن راجع كتب المذهب وجد أن كراهة عدم الجواز يكون المعول عليه في هذا المتن مرجوح بالنسبة إليه اهـ (قوله والأعضاء الخ) طارده الحروط (قوله وكذا ما في الدواخ الخ) أي كراهة الكرم في الخلاف وفي أن الأطهر عدم جواز دفع الحديث ثم أول أحد يعمد عدى من كتب اللغة عطاء الدواخ على طابع ح ونقل بعض المحققين عن كتب الطب أن البصيص الأخضر يقال له الحب والدواخ عطاء الدواخ وقال وعلى هذا ينبغي حل المطبق في كلام الشارح إلى الأصغر المسمى بالخمر (قوله وكذا ما في النهر) أي في أن الأطهر وعدمه الخوارص وفضله عاتقاً لأنه ليس منه من قسم العلوب الذي زال اسمه كأي ذكره زيبا (قوله ولا بماء

بلا كراهة) وكراهته عند الشافعي طبيعياً وكراهة أحمد المحتج بالخاصة (و) يرفع (بماء) يعقبه ملح لاجتماع حاصل بذوان (ملح) لبقاء الأول على طينته الأصلية وانقلاب الثاني إلى طينة الملح (و) لا (يعصير نبات) أي معتصر من شجر أو غير لأنه مقتيد (بمخلاف) ما يقتصر من الكرم أو القسوة (ف) نفسه طاهر بغير الحدث وقيل لا وهو الأطهر كأي الشريعة لآلية من البرهان واعتمده القهستاني فقال والاعتناء بيم الحقيقة والحكمة في الكرم وكذا ما في الدواخ عطاء الطبع بلا استحقاق وكذا يبيد النهر (و) لانه

مطلب في حديث لانه هو العيب الكرم

معلون) التقيد بالعلوب بناء على الغالب والافتدح التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله العلمية الخ)
 أعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع الحديث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء إذا اختلط به
 طاهر لا يجرجه من صفته لا إطلاق ما لم يعلب عليه، وبين العلماء اختلاف في معادون فقهاؤنا وقد اتفقهم الامام
 نضر الدين الزياي التوفيق بينهما صانط مقيد آخر عليه من بعدهم من المتحققين كاس الهمام وابن أمير حاج
 وصاحب النور والبر والنهر والمصنف والشارح وغيرهم وهو ما ذكره الشارح من غير ما رواه الطائفة
 إشارة (قوله بتسرب نبات الخ) يدل من قوله بكال الامتراح أو متعلق بمحذوف حال اسم هو هذا يشمل
 ما نحر به علاج أولا كاس (قوله بما لا يقصده التطيف) كالمرق وماء الباقلا أي القول بأنه يصير
 مقيدا أو تعبير شي من أوصافه أولا وسواء بقيت فيه مرق الماء أو لا في المتار كما في البحر واحترز عما إذا طمح
 فيه بما يقصده المبالغة في النظافة كالأشباب ويحوى فإنه لا يصير ما لم يعلب عليه يصير كالسويق المحلوط لزوال
 اسم الماء عنه كفي الهداية (قوله وأما لعلة الخ) مقابل قوله أما بكال الامتراح (قوله مشددة) أي العلمية
 شعبة الماء أي لا يتقاع وقت وجوبه على الأعضاء بل على وأما في الفتح أن الماسب لا بد كرهه القسم
 لأن الكلام في الماء وهذا اقتدار على اسم الماء كإشارة إلى كلام الهداية السابق (قوله ما لم يرل الاسم)
 أي ما إذا زال الاسم لا يعتد به في مع التعلم به العناية بل يصروا في رقت وسيلانه وهذا زاد في البحر على
 ما ذكره الزياي أقول لكن يرد عليه ما قدمنا من الضعف تأمل (قوله كسيد نخر) وهو أنه الزعفران إذا حاطط
 الماء وصار بحيث يصبغ به فليس بماء مطلق من غير نظر إلى النجاسة وقد ادخل طرحه في نزاع أو غصص وصار
 ينقش به لزال اسم الماء عنه فأدغم في العروسيه عليه الشارح (قوله ولو ما نعا) عطف على قوله ولو ما حادها ثم
 المانع ما مانا في جميع الأوصاف أعني الطعم واللون والريح كالخل أو موافق في بعض مبادئ في بعض أو
 مماثل في الجميع وذكره تفضيله وأحكامه (قوله مبتغيا كثرها) أي العلمية بتعبيرا كثرها وهو وصفان
 فلا يصير طهورا وصف واحد في المسمى أوصاف الخل مثلا (قوله كاس) فإنه موافق للماء في عدم الرائحة
 ما ينال في الطعم واللون وكذا العناج أي بعض أوضاعه فإنه موافق له في عدم اللون والرائحة فسانه في الطعم
 هذا وفي حاشية الرمي على العرائر المشاهدة في التي مخالفتها للماء في الرائحة (قوله جادها) أي طهنته
 بتعبير أعد الأوصاف المذكورة كالطعم أو اللون في الأرو كالطعم فقط في البطح فاعلم (قوله كستعمل)
 أي على القول بطهارته وكلماء الذي يؤخذ بالتحطيم من لسان النور وماه الورد المنقطع الرائحة نحر (قوله
 والالام) أي وإن لم يكن المطلق أكثر من أن أقل أو مساويا لا يجوز (قوله وهذا) أي ما ذكر من اعتبار
 الأجزاء في المستعمل يتم المانع بالماء المفعول أي ما كان مستعملا من خارج ثم أحد وأثنى في الماء المطلق
 ونحاط به والملاقى أي والذي لا في العوض من الماء المطلق القليل بان انعمس به محدث أو أدخل به فيه
 (قوله في الفساق) أي الحماض الصغار يجوز النور ثم مع عدم جريانها أو تفريع على ما ذكر من

(مغلوب) شيء (ظاهر)
 العلمية أما بكال الامتراح
 تسرب نبات أو طين
 لا يقصد به التطيف وأما
 لعلة الماء الطاف ولو ما حادها
 فشدته ما لم يرل الاسم كيد
 نخر ولو ما نعا ولو ما نعا
 لاوصاه فبتعبيرا كثرها أو
 موافقا كلب فأحدها أو
 مماثلا كستعمل قبل الأجزاء
 من المطلق أكثر من النصف
 حاز التطهير بالسلك والالا
 وهذا يتم المانع والملاقى في
 الفساق يجوز التوضؤ ما لم
 يعلم تساوى المستعمل على
 ما يقتضيه البحر والنهر المصح
 قلت لكن الشرب يسلا في
 شرجه للهو بانية

مطلب في مسألة الوضوء من
 الفساق

الزهم ومن جهة الفساق معطس الحمام ورن المساجد ويحوى ما لم يكن حار أو ياب أو يابغ عشرين عشر على
 هذا القول يجوز فيها الاعتسبال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لا في أعضاء المتطهر من مساوى المطلق أو غاب
 عليه (قوله على ما يقتضيه البحر الخ) حيث استدل على ذلك ما طالع فهم المقيد للعموم كحرم وقبول البسائط
 الماء القليل أو ما يحجر عن كونه مطهر باختلاط غير الطاهر به إذا كان غير الطاهر غائبا كما في الورد واللب
 لا معلو ناهها الماء المستعمل ما لا في الدن ولا شدة أنه أقل من غير المستعمل فكيف ينجر حبه من أن
 يكون مطهرا له ويحوى في الخلية لاس أمير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين فاري الهداية التي جمعها
 نقله الحق ابن الهمام يسل عن مسقية صغيرة تشوصها بالاسم ويرل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم
 يرل فيها ما يدخل في جوار الوضوء فيها أحباب الإيقع ثم اتبر الماء المذكور لا يصير أهيا وأما إذا وقت
 وبها نجاسة فنجست أصحها وقد استدل في البحر بعبارات أخرى لا تدل كما يظهر للمتأمل لأم إلى المانع والبراع

في الملاقى كما أوضحناه في معلقنا عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا **(قوله فرق بينهما)** أي بين الملقى والملاقى
 حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجرء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء صير ذلك الجرء مستهلكا
 كثير فهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكوا وليس كالعالم بصيب القليل من الماء فيه اه وحاصله
 الرد على ما مر من السدائع بان المحدث اذا انعمس أو أدخل يده في الماء صار استعماله لجميع الماء حكوا
 كل استعمال حقيقة فهو الملقى بالعضو فقط بخلاف ما لو ألقى فيه المستعمل القليل فانه لا يحكم على الجميع
 بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك واعمال المستعمل حقيقة وحكمه وذلك ان الملقى فقط
 ومخلصه أن الملقى لا يصير به المستعملة عملا الا بالعلية بخلاف الملقى فان الماء صير استعماله عملا كما يعرفه لاقاة
 العصور وله رد ذلك في الحرر بانه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط في الصورتين وسؤال القائل
 أن يقول القاء العسل في حارح أقوى تأثيرا من غيره تعين المستعمل فيه اه ولذلك أمر الشارح
 بالتأني واعلم أن هذه المسئلة بما تحيرت فيها أفعالهم الاعلام ووقع فيها بينهم المراءى وساعذاف
 وأنف فيها العلامة فاسم رسالة ما هار مع الاستعمال من مسئلة المياه حقق فيها عدم الفرق بين الملقى والملاقى
 أي فلا يصير بالمستعمل عملا بمجرد الملاقاة بل تميز العلية في الملقى كما تعتبر في الملقى وواقعة نهض أهل عصره
 وتعبه غيره منهم ثم لم يلبث العلامة عبد الرزاق الصنعدي دعاه مرة الى سماها زهر الرزاق في مسألة الحوض
 وقال لا تعجز عما ذكر شيخنا العلامة فاسم ورد عليه أيضا في شرحه على الوهبانية واستدل على المسألة
 وغيره بالادخل يده أو رجله في الماء لا يتردد صير الماء مستعملا لا بهتمامه ورد في الاسرار لعلام أقر به
 الربوسي حيث ذكر ما مر من البراءة ثم قال لا أنعمد ان يقول لنا استدلال في الماء القليل صار الكل مستعملا
 حكاه اه ومن ههنا نشأ الفرق السابق وبه أتى العلامة ابن الشاوي واشترى في البحر للعلامة فاسم وألف
 رسالة سماها الحير الباقى في الموضوع من الفساق وأجاب عما استدلل به ابن الصنعدي بانه مدعى على القول
 الصعيص بخاصة الماء المستعمل ومعلوم أن الخاصة لا تؤول في تعبد الماء القليل وأقر العلامة الباقي والشيخ
 السعيد النابلسي وولده سبدي عبد العلي وكذا في البر والمع وعلت انضمام افقته للتحقق ابن أمير حاج
 وقارئ الهداية واليه عمل كلام العلامة نوح أفندي ثم رأيت الشارح في الخراسان مال في ترجمته وقال انه
 الذي حوره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونفذ عسائر انما المضطررر ظاهر اوعلى ما أتى في هذا
 الخصوص من الرسالة وأقام على هذه الدعوى الصادقة الدينة العادلة وقد حوت في ذلك رسالة حامله كاد
 بذلك متعمده لتحقيق ما هالك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين العزى يحشى الاشباة الى ذلك كذلك
 اه لمحصلات وفي ذلك نوسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيره في بلادنا
 ولكن الاحتياط لا ينبغي فينبغي لمن ينشئ ذلك أن لا يعتمد على أعضاء في ذلك الحوض الصغير بل يعرف به
 ويسهل حاله وان وقت العسالة فيه ليكون من الملقى لامن الملقى الذي فيه البراءة فان هذا المقام فيه
 للمقال بحال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال **(قوله ويجوز)** أي بهم وان لم يحل في نحو الماء المصوب وهو
 أولى ههنا من ارادة الخل وان كان العالم ارادة الاول في العقود الثاني في الالفاظ فانهم **(قوله عماد كرم)** أي
 من أقسام الماء المطلق **(قوله غيره موى)** المراد لادمه سائل لما في القهستاني أن المعتزلة عدم السيلان
 لادمه أصلا حتى لو وجد حيوان له دم جامدا لم ينحس اه أقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل
 ونحو الله موى سواء كان دمه من نفسه أو اكتسب بالخص كالغلق عليه بفساد الماء كإتاني والمراد الله موى غير
 الماء بدليل كروا المني هذه **(قوله كرمود)** يضم الرأى وهو أنواع منها لصل ثمر **(قوله أي)**
 عرض في البحر ودرائه كالألوا عرضمكن في القاموس القعة العوصة ودو بغير طعة أي عرضة
 حرارة مسة والقاهر أن الثاني هو المراد قوله وقيل في الحشبو بؤيده ما هو الحاشية وقد يسمى به
 الفمخس في بعض الجهات وهو حيوان صغار اذ شدد السنت وعماة السراع وقيل في المكان

فرق بينهما راجعه متأملا
 (ويجوز) وقع المحدث (عما)
 ذكر وان مات فيه (أي)
 الماء ولو قليلا (غير موى)
 كرمود (وهو موى)
 أي موى وقيل في الحشبو
 وفي المجتبى الأصح في علني
 من الدم أنه بفسد

٣ قوله وحفاته الخ هكذا
بالاصل وحاشية الخطاوى
وليس له وجود فى القاموس
ولا فى الصحاح ولا فى
المصباح ولا فى حياة
الحيوان ولعله محرف عن
الحماة بزيادة ميم اه
مختصة

ومنه يعلم حكمه فى وقراء
وعلقه فى الوهانية بخود
القر وماؤه وزره وحرقه
طاهر كدوده وماتن
عجاسة (ومائ مولد)
ولو كلب الماء وخد زره
(كسبك وسرطان)
وضفدع الاب باله دم
سائل وهو ملاس تره بين
أصابعه فيفقد فى الاصع
كسكة برة ان اهانهم والا
(وكذا الحكيم (لومان)
ما ذكر (خارجة نقي فيه)
فى الاصع ولو توقفت به نحو
صفدع حاز الوضوء به
لاشبهه لحرسمة لجه
(و يخس) الماء القليل
(بموت ما معاش برى مولد)
فى الاصع (كسك واوز)
وحكم سائر المائعات
كلها فى الاصع حتى لو وقع
بول فى عصر عشرين عشر لم

مطلب حكم سائر المائعات
كلها فى الاصع

وفى القاموس السكّان دويصة جراء لساعة اه والظاهر أنه النفس (قوله ومنه يعلم الخ)
أصل عبارة الجنس ومنه يعلم حكم القراء والحلم اه أى يعلم أن الاصع انه مفسد وقال فى البحر
والترجى فى العلق ترجى فى الدق اذالم يمه استمار اه أى مكسب ما درح الشارح الذى فى عبارة الجنى
مع أنه بحث لصاحب النهروانية نظر للفرق الظاهر بين البق والعلق لأن دم العلق وإن كان مسدداً معار الكسبة
سائل ولذا يقضى الوضوء بخلاف دم البق فإنه لا ينقض كالدماء لعدم الدم المسفوح كما مر فى محله وقد علمت
أن الدموى المفسد ماله دم سائل وعلى هذا يستقيم العلق والقراء هما بالأكبراد الصغرى لا يقضى الوضوء
كما مر يميني أن لا يقضى الماء أيضاً لعدم السيالان (قوله وعاق) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها وحلم وهى
الصواب الموافقة لعبارة الجنسى وهو جمع كلمة البحر ين وفى النهر عن الخطب الحسنة ثلاثة أنواع أفراد
٣ رحانة وعلم القراء أصغرها والحماة أوسطها والخلة أكبرها ولها دم سائل اه وذكر فى القاموس
أنه انطاع على الصغبر وعلى الكبير من الاصداد وعلى دودة تقع فى جلد الشاة فادسغ وهى موضعهما
(قوله ودودة القر) أى الذى يتولد منه الحبر (قوله وماؤه) يحتفل أن يكون المراد به ما يوجد به علم كالمه
قبل ادراكه وهو شبهه بالبرق الذى على وجهه حله حر او صدى أن المراد الاول لى الصغرى ولو طوى
دودا القر فاصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم تحوز لاته معه اه من شرح اس الشخصية (قوله وبوره) أى
بعضه الذى به الدود (قوله وخروءه) لم يحزم بهلارنه فى الوهانية بل قال وفى خودودا القر خلف ومنه فى
شرحها (قوله كدودة الخ) فأنم ظاهره ولو حرست البر والفض انما هو لماعلها لانها ط وقدمنا
قولا بخصايتها وعلى الاول فاذا وقعت فى الماء لا يخس لكن لو بعد غسلها كما تقدم فى البرزاة فى غنى القيمين
أنه يخس بحمول على ما دل العسل (قوله ومائ مولد) عطف على قوله غير دموى أى ما يكون قوله دودة
فى الماء سواء كانت له نفس سائلة أو لا فى ظاهره والوايه تحرر عن السراح أى لا ذلك ليس بدم حقيقة
وعرف فى الخلاصة المائى بما لا يحس من الماء يموت من سكتة وان كان يعيش وهو مائى ويرى فعمل بين
المائى والبرى قسما آخر وهو ما يكون مائى او برى ولكن لم يذكره حكما على حدة والقصص المالحق
بالمائى لعدم النموية شرح الميسة أقول والمراد به سد القسم الاخر ما يكون تولده فى الماء ولا يموت من
ساعة لو أنحر جسمه كالسرطان والصفدع بخلاف مايتولد فى البر ويخش فى الماء كالط والاور كيانى
(قوله ولو كلب الماء وخد زره) أى بالاجتماع خلاصة وكلمته نبر القول الضعيف المحكى فى المعراج آحاد
فى البحر (قوله كسبك) أى بسائر أنواعه ولو طابا بانه لا لعله اوى كفى النهر (قوله وسرطان) بالبحر ين
ومناه كثيرة تسهلها فى القاموس (قوله وضفدع) كبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا أقل أو مردود
فاموس (قوله يفسد فى الاصع) وعلمه اخر من فى الهراية من عدم الافساد بالصفدع البرى وصحده فى
السراح بحمول على ما دل له سائل كفى البحر والبر عن الخلطة (قوله كسكة برة) أما المائىة فلا تفسد
مطلقا كعلمه مسامر وكالية البرية والورع ولو كبرية لها دم سائل مية (قوله والا) أى وإن لم يكن للصفدع
البرية والخالصة البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكر) أى مائى المولد وغير الدموى ط (قوله لخرمة
لجه) لانه قد صارت أجزاء فى الماء فبكره الشرب تعبر عما كفى البحر (قوله القليل) أما الكثرة برمانى
حكمه بعد (قوله فى الاصع) أى من الرابى لان له نفسا سائلة واتقت الى واباد على الافساد فى غير الماء
كذا فى شرح الجامع انما يصح ان مائى الجنى من تصح عدم الاساد بغير طاهر نر (قوله كسك واوز)
فسر فى القاموس كلامهما بالاحرهما لانه وان والاور يكسر فتشوزاى مشدنتوقد تحذف الهزة (قوله
وحكم سائر المائعات الخ) كل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء وهو الاصع محيط وتختفوا لاشبهه بالبق
بداشع اه بجر وديمن موضع آخر وسائر المائعات كالما فى العلة والكثرة على كمة ولو كان ماء
يخس فاذا كان غيره يخس اه ومنه فى النج (قوله فى تصير) أى فى حوض به تصير ط (قوله لم

تاجيده العلامة ابن أمير حاج في الحلية وكذا أيده سيدي عبد العلي بما في عدة المفتي من أن الماء الجاري يظهر
 بعضه بماء عافى الفتح وغيره من أن الماء النجس إذا دخل على ماء الخوض الكبير لا ينجسه ولو كان غاليا
 على ماء الخوض قال فالجاري بالاولى وتعلمه في شرحه (قوله وقيل الخ) الاول قول أبي يوسف وهذا قولهم
 كافي السراج ومشي عليه في المسئلة وقوله شارحه الحلبي وأجاب عافى الفتح وفي الخبر أنه الواحد وهو
 المذكور في أكثر الكتب وصححه صاحب الهداية في التقييد للفتي في وجود النجاسة فيه بخلاف غير
 المرتبة لانه اذا لم يظهر أثره اعلم أن الماء ذهب بعينها وأيده العلامة نوح أسدي وأبهرت على ما في النهر
 وأطال الكلام وأوضح المرام والخاصل أنهم اقوال مصححاتنا بما أحاط به كمال الشارح قال في
 المسئلة وعلى هذا الماء الطهر اذا جرى في الميزاب وعلى السطح عذرات الماء طاهروا كانت العذرة عند الميزاب
 أو كان المسألة أو نصفه أو أكثره بل في العذرة فهو نجس والاطهار اه وعلى ما رجحنا الكمال قال في الحلية
 ينبغي أن لا يمتنع في مسألة السطح سوى تعرض أحد الاوصاف اه أقول وعلى هذا الخلاف ما في ناريمان
 أمم المسئلة التي تجري بالنجاسات وترسب فيها الكفا في النهار يظهر منها أثر النجاسة وتعتبر ولا كلام في
 محاسنها حيث وأما الليل فانه يرول تعتبر بها فيجري فيها الخلاف المذكور لحرر بان الماء فيه فوق النجاسة
 قال في خزانة العتاي ولو كان جميع نطن النهر يحس فان كان الماء كثيرا ليري ما تحته فهو طاهر والادلا وفي
 الملحق قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جاريا اه (تبيينهم) قد عابده في بلادنا القاه
 ز بل القواب في مجاري الماء الى البيوت لسد خل تلك المجاري المسماة بالقساطل فيرسل فيها الزل ويجري
 الماء فيها وهو مثل مسئلة الجيفة وفي ذلك شرح عظيم اذا قلنا بالنجاسة قولا طرحه مدوع بالص وقد
 تعرض لرد المسئلة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي معنى دمشق في كتابه هدية اس العماد واسمأس
 لها بعض فروع والقاعدة المشهورة من أن المشقة تجلب التيسير ومما عرّفوا عليها كذا في الاشهاد
 وقد أطال الكلام سيدي عبد العلي بالمسئلة في شرحه على هذه المسئلة ما حاصله انه اذا رسل الزل في
 القساطل ولم يظهر أثره بالماء طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيرا ونزل في حوض صعب أو كبير
 فهو نجس وانزل في تعبيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره ونجسه الاداري به وذلك بما صاف فانه
 حيث يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الخوض صعبا والزل رسل في أسفله نجس مالم يصر
 الزل حادة وهي العين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف ثم انقطع لا ينجس وهذا كله بناء على محاسبة
 الزل بعد دوس وحرر وشماؤ كل لحم طاهر وفي البتني بانها النجاسة الارواث كلها نجسة الارواث من غير
 أنها طاهرة للساوي وفي هذه الرواية توسعة لآب الدواب فقلنا يسلمون عن التلخ بالارواث والاختفاء
 فتحفظ هذه الرواية اه كلام المفتي وادقا ما بدلت هذا لا بعد لان الضرورة داعية الى ذلك كما اخبرنا
 بقول محمد بطاهر قاله المستعمل للضرورة وبحود ذلك وفي شرح العنان لا يخر بساء على قول الامام
 الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يصر تعير آخر الشام بما فيها من الزل ولو لم يسهل لانه لا يمكن حرمها بالخطر
 اليه الناس الا به وظاهره أن المفتي رحمه الله لا يصر تعير آخر الشام بما فيها من الزل ولو لم يسهل لانه لا يمكن حرمها بالخطر
 أقول ولا يخفى أن الضرورة داعية الى العفو عن العين أيضا فان كثيرا من الحالات البعيدة عن الماء بالاداء
 يكون مأثقا قليلا وفي أغلب الاوقات يستعجب الماء عن الزل ويرسب في أسفل الخوض وكثيرا ما ينقص
 الخوض بالاستعمال منه أو يقطع الماء عنه فلا يبقى حاريا ولا سماعا كرى الانهر ورواها على المسئلة الكلية
 أياما فاما هذه وانما الاستفاد من تلك الحياض بالماء من الزل يلزمهم الخرج الشديد كما هو مشاهد
 فاحتياجهم الى التوسعة أشد من احتياج آباء الدواب وقد قال في شرح المسئلة المعالوم من قواعدنا
 التمهيل في مواضع الضرورة والسوى العامة يكفي مسئلة آباء الفلوات ونحوها اه أي كالمفوض بحاشية
 المذرووعن طين الشارع العالب عليه النجاسة وعبر ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التعبير فيربل الماء

تبيينهم في طرح الزل
 في القساطل

وقيل ان جرى على ما نصه
 فاكتمل بجس وهو أحوط

الى الحوض أعصر فيه عبي الزبل فيجس الحوض لوصغيرا وان كان جار بالان جريانه بما عمنس ولا ضرورة
الى الاستعمال منه في ثالث الحالة فينتظر صفاءه ثم يعنى عفى القساطل وما فى أسفل الحوض للماء المتمن
الصروق ومن أن المشقة تتطلب التيسير ومن أنه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله) وألحقوا
بالجارى حوض الحمام) أى فى أنه لا يجسر الانسلاخ أو تراى الخفاصة أقول وكذا حوض غير الحمام لانه فى
الطهر به ذكره الحكيم فى حوض أقل من عشرين ثم قال وكذا حوض الحمام اه (قوله) فليحفظ (قوله)
والعرف تدارك (جمله) خالية أى متنازع وتفسيره كفى البحر وغيره أن لا يسكن وجه الماء فيجرباين الغربى
(قوله) ويخرج من آخر) أى نفسه أو يعبر لمضى التارخية لو كان يدخله الماء ولا يخرج منه لكن به
انسان يغسل ويغرح الماء باعتسائه من الجانب الآخر متدارك لا ينحس اه ثم ان كانه هم ظاهره أن
الحرو من أصله ولو كان يخرج من ثقب فى أسفل الحوض لا بعدد بالان العبرة ولو جسه الماء بدليل
اعتناهم فى الحوض الطول والعرض لا العمق واعتناهم الكثرة والقلة فى أعلاه فقط كما سذكره
الشارح وفى المية إذا كان الماء يجرى ضعيفا ينبى أن يتوصلى الى الفار حتى يجرى به الماء المستعمل ولم أر
المسألة مصرحاً به رأيت فى شرح سيدى عبد العلى فى مسئلة خزانه الحمام التى أجابها أبو يوسف روية فارة
مهم اقال به اشارته الى أسعاده الخزانة اذا كان يدخل من أسفله ما ليس يحلو اه
وفى شرح المية يظهر الحوض بعدد ما يدخل الماء من الأسفل ويفيض من الحوض هو المتدارك لعدم يتقن
بقاء الخفاصة فيه ومبروته حاربا اه وظاهر التعليق الاكتفاء بالحرو من أسفل لكه خلاف قوله
ويفيض فى أمل وذراع (قوله) مطلقا) أى سواء كان أربع أو أربعين أو أكثر وقبل لو أكثر يتجسر لان
الماء المستعمل يستقر فيه الألب توشأ فى موضع الدخول أو الحرو كفى المسقوط ظاهر الاطلاق أيضا
انه اذا لم يعدم حرو الماء المستعمل لضعف الجرى لا يصير وليس كذلك لمضى المية عن الحاسبة والاصح
أن هذا التقدير غير لازم فان حرج الماء المستعمل من ساقطة لكثرة الماء ونوته يجوز والاصلا اه وأقره
الشارح ونادى الخلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال فى التارخية بعد ما مر وسكن عن الجوانى انه قال
أن كان يقصر الماء من جريانه يجوز وأجاب دكر الاسلام السعدى بالجواز علة قال انه معاوار الجارى
يجوز التوضؤ به وعليه الفتوى اه ثم هذا كفى الحاسبة على بحارة الماء المستعمل وأما على الاصح
المتاخير والوصول ما لم يعلب على طهه أن ما يعتريه أو وصفه فصاعدا ما مستعمل اه أقول لكن اذا وقع
فيه بحاسة حقيقة كان التفرع على طهه (قوله) وكفى الخ) يعنى به الاطلاق السابق كما فاده ح (قوله)
يبسح الماء منه) أى من العيون وذكره المبراهة تدارك المكان (قوله) ومعرا بالثنية) فيه أن عبارة القهستاني كفى
الزادى وغيره (قوله) وكذا يجوز أى رجع الحث (قوله) راكز) الركون السكون والبيان فاموس (قوله)
أى وقع به بحس الخ) مثل ما لو كان النحس عالا ولنا قال فى الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير
لا ينحس الحوض وان كان الماء النجس عالا على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالمحوض صار ماء الحوض
عابلا به اه (قوله) لم يترأه) أى من طعم أولوب أو روه هذا القيد لا يندم وان لم يذ كفى كثير من
المسائل الا تبه ولا تفعل به وقد ما أن المراد من التارخية ههنا دون ما الطها محل ويحرم (قوله) به
يمنى) أى يعلم الفرق بين المية نوعيها وعراة البحر التى شرح المية من الصاب وأراد بشرح المية
المياه لابس أمير حل وقد كر عبارة الصاب مسئلة الماء الجارى لاهما على أنه يشكل عليه ما فى شرح
المية لمضى عن الخلاصة انه فى المية ينحس موضع الوقوع بالاجماع وأما فى غيرها فاقبل كذلك وقبل لا
اه ومثله فى الخلية وكذا فى الدرع لكن عبر ظاهر الزاوية بدل الاجماع قال ومعه أن يترك من موضع
النجاسة قدر الحوض الصغير ثم توشأ اه وقد رد فى الصفابة باربعة أدع فى مثله أو قيل يعمرى
ما وقع تحريمه أن النجاسة لم تحصل الى هذا الموضع فوصا مسه قال فى الخلية قلت وهو الاصح اه وكذا

والحقوا بالحواى حوض
الحمام والماء بالان والعرف
متدارك كحوض صغير
يدخله الماء من جانب
ويخرج من آخر يجوز
التوضؤ من كل الجوانب
مطلقا به يقتضى وكفى عفى
نجس فى حوض يتبع الماء
منه به يقتضى فاستأنى معزبا
للتمتعة (وكذا) يجوز
(براكذ) كثير (كذلك)
أى وقع منه نجس لم يترأه
ولوفى موضع وقوع المية
به يقتضى بحر (والغتر)

مطلبـــــــــــــــــ

لو دخل الماء من أهلى
الحوض وشرح من أسفله
ليس بجار

خزم في الحانية بنفس موضع الرتبة بلا نقل خلاف ثم نقل القولين في غير المرتبة وفتح في المسوط أو أهما
 وفتح في البدائع وغيرها ثانياً ما تم في الخبرين والفتوى على عدم التنحس مطابقة الأباة بالتعبير بالقرينين
 المرتبة وغيرهما العموم البولي حتى قالوا يجوز الموضوع من موضع الاستحالة قبل التحرك لكل المراحح من الجنى
 ١٥ وقال في القبح وعن أبي يوسف أنه لا تجزى لا ينحس إلا بالتعبير وهو الذي ينبغي تصحيحه في عدم الفرق
 بين المرتبة وغيره لأن الدليل العايق معى عدم التنحس إلا بالتعبير من غير فصل ١٥ فقد ظهر
 أن ما ذكره الشارح من على طاهر هذه الرواية عن أبي يوسف حيث جعله كالجارى وقدمه عليه أنه اعتبر في
 الجارى ظهوره ولازمة طلاقاً وأنه ظاهر المتن وكذا قال في الكفر ما هو كالجارى ومثله في المتن وظاهره
 اختيار هذه الرواية فالذاختارها في القبح واستخدمها في الحلية واعتصم بها في غيرهما صريحاً في الجارى قال ويشهد له
 ما في أس ما جبه عن جابر رضي الله عنه قال أنهيت إلى غدير فاداه حمار ميت فكففتها عنه حتى انتهى
 إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الماء لا ينحس حتى فاسق قتلوا أو يؤبوا جالماً ١٥ وهذا وارد على
 نقل الإجماع السابق والله أعلم (قوله في مقدار الركاك) يعنى عدم قول الأصحاب في المعلق بالمعبر إلا أولى
 ذكره بعد تفسير المرحوم الصمير (قوله أكبر رأى المتلى به) أى عليه طه لا تخفى في حكمه بقى والاولى
 حذف أكبر لظهور التحصيل بعده ط (قوله والا) صادق بما اذا ساب على طه والخصوص أو أشبهه عليه
 الامران لكن الثاني غير مراد لما في التاخر حانقوا الشبهة المخصوص فهو كادار لمخلص ١٥ فافهم (قوله
 واليه رجوع محمد) أى عدم ما قال بتقديره بعشر عشر ثم قال لا وقت شيئاً كما قاله الآية الثالثة عنه بغير
 (قوله وهو الأصح) زائد في القبح وهو الابق ماضى أى حقيقة أعنى عدم التحكم بتقديره فيما رده بتقدير
 شرعى والتفويض فيه إلى رأى المتلى بناء على عدم صحة ثبوت تقديره شرعاً وأما تقديره بالفتن كقوله
 الشافعي حديثه غير ثابت كما قاله أس المديني وصفه ما لحاظ أس عبد البر وغيره وطال السلام عليه في القبح
 والبحر وغيرهما من المأثورات (قوله وحقق في الصرائه المذهب) أى الروى عن أنفس الثلاثة وأكثرت من
 القول الصريح بحقيقة ذلك أى أن طاهر الرواية عن أنفس الثلاثة لأنه تنويع الخلوص إلى رأى المتلى به بلا
 تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر عشر لا بد من تقديره بعشر عشر وهو
 لا يلزم فيه لأنه لما وجب كونه ما استكثره المتلى فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع
 في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب معاً على العاقل تقليد المذهب ذكره الكمال ١٥ أقول لكن
 ذكر في الهداية وغيرها أن العذر العظيم لا يتحرك أحد طرفيه بغير ذلك الطرف الآخر وفى المراحح أنه
 طاهر المذهب وفى الرأى قيل بغيره بالتحريك وقيل بالنساحة وظاهر المذهب الأول وهو قول المتقدمين
 حتى قال في البدائع والمنهاج اتفقت الرواية عن أصحاب المتقدمين أنه يعتبر بالتحريك وهو أن يطع
 و ينفض من ساعته لا بمد المكث ولا بغير أصل الحركة وفى التاخر حانقاً أنه المروى عن أنفس الثلاثة فى
 الكتب المشهورة ١٥ وهل الاعتبار بحركة العسل أو الوضوء أو اليد أو يات ثانياً أصح لأنه الوسط كافى
 المحيط والمأوى القدسي وتناميه في الحلية وغيره لا يخفى عليه أن اعتبار الخلوص بعلقة العين بلا تقدير
 بثنى بخلاف في الطاهر لا يبارها بالتحريك لأن عليه الطل أمر باطنى يختلف باختلاف الطائفتين وتحررك
 العارف الآخر أمر حسى مشاهد لا يحتاج مع أنه كلام مهم ما قول عن أنفس الثلاثة في طاهر الرواية ولم
 أؤس تكلم على ذلك و يظهر أن التوفيق بأن المراد غلبة العين بأنه لو حولك لوصل إلى الجانب الآخر أو وجد
 التحرك بل بالفضل فإني أأمل (قوله ورد الخ) حاصله أنه صدر الشرع بغيره بتقديره بعشر عشر على أصل وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم من حذر ثرائه حولها أو دعوت ذراعاً يكون له من جهات كل جانب عشرة جميع غيره من
 حذر برقى حوله الخ لا يحد الماء إليها ويقص ما لا يرى ويجمع أحياناً حفر بالوعة فيه ثلاثون
 الحصة إلى السعة ولا يحد جوارها لغيره وهو عشر في عشر قاله لم أن الشرع اعتبر العشر في العشر

في مقدار الركاك) أى أكبر
 رأى المتلى به فيه ما طلب
 على طه عدم خلاص أى
 وصول (النساسة إلى
 الحانية الآخر حازوا إلا)
 هذا ظاهر الرواية عن
 الامام واليه رجوع محمد
 وهو الأصح كافي العاية
 وغيرها وحقق في البحر أنه
 المذهب به حمل وإن
 التقدير بعشر في عشر
 لا يرجع إلى أصل بعده
 عليه ورد ما أجاب به مصدر
 الشريعة

عدم سرياء النجاسة وقد في البحر بان الصبح في الحرمة انه أوبعون من ككل جانب بأن تقوم الارض
أصعاف قوم الماء فقياسه عليها في عدم السرياء في مئة قسمين وان المختار المتمدد في البعد من البحر والبالوة
نفوذ النجاسة وهو يختلف بصلابة الارض ورخاوتها (قوله لكن في الهرالخ) قد تعرض لهذا في البحر أيضا
ثم ودلله انما يعمل بما يصح من المذهب لا يتولى المشايخ والوجه مع صاحب الجرواد اطاعت على كلامهما
حزمت بذلك فأده ط أقول وهو الذي يحط عليه كلام المحقق اس الهمام وتليده العلامة اس أميرحاح
لكن ذكر بعض المحققين من شيوخ الاسلام العلامة سعد الدين البدر في رسالته القول الرافعي في حكم ماء
الفساق انه حقق فيها ما اختاره أصحاب المتن من اعتبار العشر ورد فيها على من قال بخلافه رد اباعا وأورد
نحو مما نقل باطقة الصواب الى أن قال شعر

وإذا كنت في الدائر كثر * ثم انصرفت سادقا لا تماري

وإذا لم تر الهلال فسلم * لئلا تراه بالابصار

ولا ينبغي أن المتأخر من الدين أقوال العشر كصاحب الهداية وقاصحان وغيرهما من أهل الترجع هم
أعلم بالمذهب ما فعلوا اتباعهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم المقي وأما نحن ودليله اتباع ما روي
وما صحه وكأولاً فتوفي في جانبهم (قوله أي في المربع الخ) أشار الى أن المراد من اعتباره في العشر
ما يكون وجهه مائة ذراع سواء كان مربعاً وهو ما يكون كل جانب من جوانبه عشرة وتحوّل الماء أو دون
وروجه مائة أو كان سدوراً أو شاطئاً كان كل من السدور والثلث إذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح
يكون وجهه مائة وأدابع يكون عشرين في عشر فاهم (قوله وفي الدور بستة وثلاثين) أي إن يكون
دوره ستة وثلاثين ذراعاً وقطره أحد عشر ذراعاً وجس ذراعاً ومساحته أن تصير نصف القطر وهو خمسة
ووصف وعشرين في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراعاً واحة جساس ذراعاً اه سراح وما ذكره
هو أحد أقوال جساس في الدور في الظاهر به هو الصحيح وهو مره عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالي
رسالة تبينها الرد الصير على الخوض المستدير أو وضع فيها البرهان المذكور مع رد بقية الأقوال والخص
ذلك في جانب مائة الدور (قوله وربع جساس) في بعض النسخ أو جساساً بالواو وهي الأصوب بناء على
الاختلاف في التعبير فان بعضهم كوح إحدى عشر بالربح وبعضهم كالشرنبلالي في رسالته عبر جساس
وهو الذي مشى عليه في السراح حيث قال أن كان مثلثاً فانه يعتبر أن يكون كل جانب مائة خمسة عشر ذراعاً
وجس ذراعاً حتى يبلغ مساحته مائة ذراعاً بان نصب أحد جوانبه في نفسه فهاصح أخذت ثلثه وعشرة فهو
مساحته بانه أن نصب خمسة عشر وجساس في نفسه يكون مائتين وأحدى وثلاثين وخمسة عشر
جزأ من ذراعاً ثلثه على التقريب سبع مئة وسبعون ذراعاً وعشرة على التقريب ثلثه وعشرون وذلك مائة

ذراعاً وشي ثلثه يبالغ عشر ذراعاً اه أقول وعلى التعبير لم يبالغ ذلك الشيء القليل يجوز ذراعاً طائفة
بأناس أولى كلابي فكأن بغير الشارح للاقتصار عليه فاهم (قوله بضاع الكراس) بالكراس أي
ثياب القطن ويأتي مقاداره (بنيته) لم يبد كرم مقدار المعنى إشارة الى انه لا يتقدر فيه في طاهر الرواية
وهو الصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بحال لا يحس بالاعتراف أي لا يستكشف وعاءه الفتوى
معراج وفي البحر الأول أو حله ما عرف من أصل أي حقيقة اه وقيل أربع أصابع مفتوحة وقيل ما بلغ
الكعب وقيل قبل أربع ذراعاً وقيل ذراعاً فهاصح (قوله لئلا يباع الخ) كأن يكون طوله جسيماً وعرضه
ذراعين مثلاً ولو ربع صار عشرين في عشر (قوله حازت تسيراً) أي حال الوضوء مع سماعه على نجاسة الماء
المستعمل والمراد بالمراد وان وقعت فيه نجاسة سقط هذا أحد قولين وهو المختار في الدور من عيون المذهب
والظاهر به وتوجهه في المحيط والاختيار وغيره ما إذا كان في الفتح القول الآخر وصححه تلميذه الشيخ فاسم
لان مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر ولا شئ في عملة الخالص من جهة العرض

لكن في النهر رأيت شبيب
بان اعتبار العشر أصح
ولا سبيل في حق من
لارأيه من العوام فلدا
أعنت به المتأخرون
الاعلام أي في المربع
بالربح وفي المدور ستة
وثلاثين وفي المثلث من كل
جانب خمسة عشر وربما
ونجسا بذراع الكراس
ولوله طول لا عرض لكنه
يلغ عشرين في عشر جاز
تسيرا ولو اعداه عشر
وأقله أقل جاز

(قوله وقطر الخ) القطر
هو الخط المار على المركز
حتى ينتهي الى الجانبين
المحيط ونصفه هو هذا
القاطع لنصفه بالمشاهدة
بهذه الصورة

الدور ٣٦



انتهى منه

ومثله لو كان له عرق بلاسعة أي بلاعرض ولاطول لان الاستعمال من السطح لامن العمق وأجاب في البحر فان
 هذا وان كل الوجه الأتيم وسعي الامر على الساس وقالوا بالصم كما أشار اليه في التجبيس بقوله يسيرا على
 المسيلين اه وعلاهم مصم بان اعتنوا طول لا يتجسسه واعتادوا العرض يتجسسه فيق طاهر على أصله لاشك
 في تجسسه وتعلمه في حاشية فوخ افدى وبه هار قوله اه عرق بلاسعة (قوله حتى يبلغ الاقل) أي وأدابع الاقل
 فوقعت فيه تجاسة تجبس كقبي المية وتشيل الخماسة الماء المستعمل على القول تجاسته وإذا قال في البحر وان
 بقص حتى صار أقل من عشر في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يتعرف به ويتوضأ اه أعام على القول طاهرانه
 فهي مسئلة التوضؤ من الفساق وفيها الكلام البارهاهم ثم لو امتلأ بعد وقوع الخماسة بقي يحصل وقيل
 لامتنية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المية فالخاص أن الماء اذا تجبس حال قلته لا يعود طاهرا
 بالكثره وان كان كثيرا قبل اتصاله بالخماسة لا تجبس بها ولو نقص بعد سقوط طهاه حتى صار قليلا فله فقلت
 وكثرة وقت اتصاله بالخماسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو التمازاه وقوله أو ورد عليها يشي برأى
 ما اختار في الخلاصة والحادية فمن أن الماء ان دخل من مكان تجس أو اتصل بالخماسة شيئا ففسد فهو تجبس
 وان دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرين في عشر ثم اتصل بالخماسة لا يتجس (قوله ولو بعكسه)
 بان كل أهلا لا يبلغ عشرين في عشر وأسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا اهماز وان كان ما في أهلاه
 أكثر مما في أسفله أي مقدار الاسحافة في البحر عن السراح الهدي أنه الاشبه اه أقول وكأهم لم يعتبروا
 حالة الوقوع بالان ما في الاسفل في حكم خوض آخر برب كثره مساحته وإن لو وقعت فيه الخماسة
 ابتداء لم يعتبر بخلاف الملة الاولى تدبر وهذه يلزم فيها بقاء ماء كثير وقعت فيه تجاسة تجبس ثم اقل طهر
 بقي ما لو وقعت فيها الخماسة ثم قص في المسئلة الاولى أو امتلأ في الثانية قال حليم أجد حكمه وأقول هذا عجيب
 فانه حيث حكمه طاهرانه ولم يعرض له ما تجسبه هل يتوهم تجاسته نعم لو كانت التجاسه ممرئية وكانت باقية
 فيه أو امتلأ قبل خفاف أعلى الخوض تجبس أما اذا كانت غير ممرئية أو ممرئية وأخرجت منه أو امتلأ بعد
 ما حكم طاهرانه جواب أهلاه الخفاف فلا دلا لا يقتضي الخماسة هذا ما طهر في (قوله ولو جدماره) أي ماء
 الخوص الكبير أي وجه الماء منه (قوله منقب) أي ولم تبلغ مساحة النقب عشرين في عشر (قوله منفصلا
 عن الجند) أي منفصلا عنه غير متصل به بحيث لو حرك تحرك (قوله وان متصلا) أي لا يجوز الوصل وعنه
 وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن البارك وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والأول أحوط وقالوا
 اذا حرك موضع النقب تحرك كباقي الماء علم عدده أن ما كان راكدا ذهب واما ما جديدي يجوز فلا خلاف اه
 بدائع وفي الحاشية ان حركة الماء عند ادخال كل عضو ممرجاز اه والظاهر أن القول الاول هو الاشبه كما مر
 عن السراح الهدي ثم رأيت في المية صرح باب الفتوى عليه وفي الحلية أن هذا مسمى على تجاسة الماء
 المستعمل (قوله تجبس) أي موضع النقب دون التسفل ولو نقيب في موضع آخر وأحد الماء منه وتوضأ
 كافي التاخر حاشية قوله لا لو وقع فيه الخ أو لا تجبس موضع النقب لان الموت يحصل عالمه التسفل ولا
 ما تجسبه ككثيره لكن في تصوير المسئلة بتوضوع الكل نظر لجس النقب بخلاف الماء لعموم أهله وبالله
 صورته في المية بتوضوع الشاة وفي شرحها اذا علم أن الموت حصل في النقب قبل التسفل منه أو كان الحيوان
 الواقع متجاسا يندس ما في النقب (قوله بغير حر به) أي بان يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله
 وان لم يخرج بغير قال ابن الشهادة لا يصارح باحقه وقبحه مع موضع الشاة في بقاء التجاسة
 فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يظهر حتى يخرج قدمه وقيل لانه أمثاله بغير خروج لا بدخول كائن
 فيه من قبل فليس بمخرج ولا يلزم أن يكون الخوص ممتلئا في أول وقت الدخول لانه اذا كان باقاه خصله
 فالمعنى امتلأ وخرج وعنه طاهر أيضا ولو كان باقاه ممتلئا لم يجس كما حقه في الحاشية ودكرها بان
 الخارج من الخوص تجبس قبل الحكم عليه بالطهارة اه أقول هو طاهر على القولين الاخيرين لانه قبل

حتى يبلغ الأقل ولو بعكسه
 فوقع فيه تجبس لم يخرج حتى
 يبلغ العشر ولو جدماره
 فغيب الماء منفصلا عن
 الجند حاز لانه كالسقف
 وان متصلا لانه كالصفعة
 بحيث لو وقع فيه كلب
 تجبس لا ولو وقع فيه دابة
 انفسه ثم اختار طهارة
 المتجسس بغير دبره

معالم
 مطلب طاهر الخوض بغير
 الحار دن

خروج المثل أو ثلاثة الأمثال لم يحكم بطهارة الخوض فيظهر كون الحار حاراً وبما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الحار حاراً ما لم يتغير في الظاهر به وبصحة الصحيح أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما به وإن وقع إنسان من ذلك الماء الذي خرج وقوة أنه حار أنه الله الجلود لكن في الطهارة أيضاً حوض يحس امتلاء ماء وفارماؤه على جوانبه وجف حوائطه لا يظهر وقيل يظهر أنه وفيها ولو امتلاء فتنشرب الماء في جوانبه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر أنه وفي الخلاصة المختار أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما به ولو امتلاء الخوض ونحوه من جانب الشط على وجه الجريان حتى يلبس المشعة يظهر ما فاذر ذراع أو ذراعين فلاهه فليست أمثل (قولهم) كذا البئر وحوض الحمام أي يظهر أن من التجاسة بغير الجريان وكذا في حكمه من العرف المتداول كالمسحوق (تنبيه) هل يلحق نحو القصة بالخوض إذا كان فيها ماء يحس ثم دخل فيه سائداً خارجي فليس جوارها على طهره هي والماء الذي فيها كالحوض أم لا لعدم الضرورة في عملها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزائنه أنه إذا سدد ماء الخوض فأخذه به بالقصة وأمسكها تحت الأنوب دخل في السواحل ماء القصة وقضائه لا يجوز أنه وفي الطهارة في مسألة الخوض لو خرج من جانب آخر لا يظهر ما لم يخرج مثل ما به ثلاث مرات كالقصة عند بعضهم والصحيح أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما به أنه فظاهر أن ما في الحارة يمتد على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع بعد حكايته الأقوال الثلاثة في جريان الخوض حيث قال ما نهضوا على هذا حوض الحمام أو الأولى إذا تنجس أنه ومقتضاه أنه على القول الصحيح يظهر الأولى أي يصبح جدار الجريان وقد فعل في السدائع هذا القول بأنه صار ماء جارياً ولم تستشبهه التجاسة فيه فأنصف الحكم ولله الجود بقي شيء آخر (٣) سئل عنه وهو أن ذلوا تنجس فأخرج وب رجل ماء حتى امتلاء وسأل من حوائطه هل يظهر بمجرد ذلك أم لا والذي يظهر في الطهارة أحد ما ذكرناه هو ما عمن من أنه لا يشترط أن يكون الجريان مجرد وما قيل أنه لا يبعد في العرف جاري ما يمنع من الماء من أنه لو سأل دم رجله مع العير لا ينجس وكذا ما ذكره المصنف من أنه لو حفر نهر من حوض من غير أن يصب الماء في طرف الميراس الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الحارة والنجس من المسائل فكل هذا اعتبره وما رايه فكذلك وأدبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أتى بذلك حتى في المائعات وأنهم أسكر وأعلمه ذلك وأقول مسألة العصر تشهد لما أتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالعلم في الأصح ما خلاص أن ذلك شواهد كثيرة في أنكر ما ودعي خلاصه يحتاج إلى اثبات مدعى به قبل شرح لا مجرد أنه لو كان كذلك لذكر في طهارة المائعات كالمسحوق ويحتمل على أن رأيت بعد ذلك في القهستان في أول فصل الخاصات ما يدل عليه حيث ذكر أن المائعات كاللؤلؤ والدر وغيرهما طهارة ما جازيها شمع جسمه من طهارة كبروى عن محمد بن أبي النضر ثنائي وأما الخلط مع الماء كالأداج جعل البهني في الحاية فهو صمد ماء مثله وحل ثم ترك حتى يلوأوقب أسفلها حتى يخرج الماء هكذا يغسل ثلاثاً فإنه يظهر حتى الزاوي الحيد مصدر جري بأنه يظهر بالأجزاء بغير ما قد ساء من الحارة وغيره من أنه لو جري ماء ما من أحده سماجس في الأرض أو صمد سماجس على ما خلاصنا طهارة بجزء من ماء جازيها على ما قد ساء من الخلاصة من تنجس الجريان بأن يكون أكثر من ذراع أو ذراعين ينقيد بذلك ما السكت بخلاف لا ما لا فهم من طهارة الخوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكرى السقم وحق كل ذي علم عليم (قولهم) المختار ذراع الكبراس وفي القواعد أن عليه العتوى واختاره في الدرر والطهارة والخلاصة والطهارة قال في البحر في الحايصة فوسعير هاد ذراع لما حقه وهو سبع قصبات فوق كل قصبة أو سبع فائتة في المحيط والكافي أنه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في البرهروا لا ينبغي قلت لكن رده في شرح المبدية ما المقصود من هذا التدبر غاية الغنى بعدم شمول الخاصة وذلك لا يختلف باختلاف الأزمدة والامكة (قولهم) وسبع قصبات فقط أي بلا أصبع قائمه وهذا ما في الورا الحيس في البحر أي في كثير من الكتب أنه سبع قصبات ليس فوق كل

وكذا الدرر وحوض الحمام
هو وفي القهستان في المختار
ذراع الصكر باس وهو
سبع قصبات فقط

مطلب في الحاق عكس
القصة بالخوض

(٣) تسوله وبقي شيء الخ
أقول رأيت بعد كتابي لهذا
المحل في حاشية لا نسباه
والطائر في آخر الفن الأول
للعلامة الكفيري التي
أقامها عن شيخنا الشيخ
اسماعيل الحائلي مفتي دمشق
ما نهضه مسئلة إذا كان في
الكوز ماء مختص به
عاب ماء طاهر حتى جرى
الماء من الأنوب بحيث
يعد جرياً ولو لم يتغير الماء
فانه ينجس بطهارته أنه

مطلب في مقدار الذراع
وتعيينه

قصة أسمع فأنه هو أربع وعشرون أصبعاً بعد حذف لاله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
 القامة ارتفاع الابهام كقوله الياس اه والمراد بالقصة أربع أصابع مضمومة فوح أقول وهو
 قريب من ذراع البدانة ست قصات وشئ وذلك شعيرات **(قوله فيكون ثمانين ثمان)** كله نقل ذلك عن
 القهستاني ولا يخفى وصوابه فيكون عشري ثمان ويبدأ بذلك أن القصة أربع أصابع وإذا كان
 ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث أصابع فيكون حساً وثلاثين أصبعاً وإذا ضربت العشري ثمان بذلك
 الذراع تلح ثمانين فأصبر ما في خمس وثلاثين تلح ألفين وثمانمائة أصبع وهي مقدار عشري عشر
 بذراع الكرباس المقدور تسع قبضات لأن الذراع حينئذ ثمانية وعشرون أصبعاً والعشري عشر مائة
 فإذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة بلغ ذلك المقدار أو ما على ما قاله الشارح ولا تلح ذلك لأنك إذا ضربت
 ثمانين في ثمان تلح أربعاً وستين فإذا ضربت في خمس وثلاثين تلح ألفين ومائتين وأربعين أصبعاً وذلك
 ثمانون ذراعاً بل ذراع الكرباس والمطوب مائة والصابون مائة **(قوله ولو حكما الخ)** تكرار مع قوله
 ولوله طول لآخر الخ ط **(قوله عققها)** بالفتح والضم وصحبت قمر السمر ونحوها مأموس **(قوله في)**
الاصح ذكره في الجنتي والبرثاني والاصح والمنفي وعرا في القصة التي شرح صدر القضاة وجمع التفريق
 وهو متوغل في الأثر بالمال المطلقة وهو والاصحاب كقوله في شرح الوهبية **(قوله وحيد)** أي إذا
 اعتبر الحق بلاعة **(قوله بقدر الشعر)** أي بقدر المراع الذي هو عشري عشر **(قوله وحيد)** الأولى
 حذبه لا عما قبله عنه **(قوله فعمق الخ)** حاصله أنه إذا كان بدر عشري عشر فعمقه خمس أصابع بقدر ما
 كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقدمنا الأقوال في مقدار الحق وليس فيها قول تنقيد به خمس أصابع **(قوله)**
 وثلاثمائة في بعض النسخ وثمانمائة والموافق لما في القهستاني الأول **(قوله ما)** قال في القاموس المكي
 أميران أو طران كلما جمعه أسنان وجمع الماء ماء والرطل بالفتح يكسر ثمانمائة وثلاثة وألوفية
 أربعون درهما **(قوله فعمق خمس أصابع الخ)** الأولى باعتبار الارتفاع لانه المقول كما قدمناه من
 القهستاني ولانه أسهل وعلمه يسلع في المربع ما طوله وعرضه وبعمقه ذراعاً ونصف ذراعاً وأصبع وثلاث
 أصابع وفي الثالث ما طوله وعرضه ثلاثة أذرع وجمعه أسداس ذراع وعمقه ذراعاً ونصف ذراعاً وأصبع
 وثلاث أصابع وفي المدور ما طوله وعمقه ذراعاً واحداً وعشرون أصبعاً وجمعه أسداس أصبع ووزن
 ذلك الماء بالقليل سبعة عشر مثقالاً وثلاث حس قلة والقصة مائتان وحسوت رطل بالعرفي كل رطل مائة
 وثمانية وعشرون درهما وأربع أصابع درهم وجملة ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعة مائة رطل واحد
 وستون رطلاً وعشراً وأربعاً وحسوت درهم وثلاثة أسباع درهم كل رطل سبع مائة درهم وعشرون
 درهما **(قوله زال طبعه)** أي وصفه الذي خالف ماله تعالى عليه ط **(قوله والادمان)** اقتصر الزاوي عليه
 لاستلزامه الأروادون العكس فان الأثرية تروى ولا يثبت والماء الخ طبعه لا مات الا انه عدم منه لعارض
 كما لما الخ ط **(قوله بسبب طبع)** أي بعينه معبراً عن بعض الماء بدون خلط لا يسمى طبعاً ط عن أبي
 السعد داني الطبع هو الانضاج استواء مأموس **(قوله وما بالقاء)** أي وهو لو مختصص مع المدوم شديد
 ويخفف مع القصر كقوله القاموس ورسب الاول بالالف والثاني بالباء **(قوله ابقي رفته)** أمالوصار
 كالسويين الخوط ولان اسم الماء صه كما قدمنا من الهداية **(قوله أو بما استعمل الخ)** اعلم أن
 الكلام في الماء المستعمل يقع في أوله مأموس اصح الاول في سببه وقد أشار إليه بقوله اقربه أو وقع حديث
 الثاني في وقت نبوته وقد أشار إليه بقوله اذا استعمر في مكان الثالث في صفته وقد بينا بقوله مظهر الرابع
 في حكمه وقد بينا بقوله لا مظهر اه بحر **(قوله أي ثوب)** قدمنا في سنن الوضوء أن القربة تعمل ما يشاء
 ما به بعد معة فمن يتقرب بالمهبة وان لم يتوقف على نية كل وثق والعق وفي الخبر عن شرح المقايمة أنها
 ما تعان به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب اه وفي شرح الاشياء لا يرى قال علماء في ثواب العمل في

يكون ثمانين ثمان بذراع
 زماننا ثمان قبضات وثلاث
 أصابع على القول الخفي به
 باله شر أي ولو حكما ليعلم ماله
 طول بلا عرض في الاصح
 وكذا يستعملها عشري
 الاصح وحيد فلو ماؤها
 بقدر العشري بخمس كقوله
 المنية وسيد فعمق خمس
 أصابع تقر مائتان لاله آلاف
 وثلاثمائة وثمان عشرة مائة
 الماء الصافي ورسبه قد
 كل صلح منه طولاً وعرضاً
 وعمقه ذراعاً وثلاثة أذرع
 ذراع ونصف أصبع تقر بما
 كل ذراع أربع وعشرون
 أصبعاً اه قلت وفيه كلام
 اذا تعمد عدم اعتبار الحق
 وحيد فبعض ولا يجوز
 بماء بالمسد زال طبعه
 وهو السيلان والارواء
 والابيات بسبب طبع
 كرق وماه باقتلاء الابما
 قصده التظليل كاشان
 صابون فيجوز ان يبقى
 وقتاً أو يام استعمل
 لاجل قربة أي ثوب
 به الماء المستعمل

مطلب في تفسير القربة
 والاثواب

الانوى عبادة عما أوجبه الله لعبده من غير ان يعمله بتفسير الشارح القرية بالشوا من تفسير الشيء بحكمه وهو
 شائع في كلامهم كالمرو وهو المتأخر من غير المصنف بلام التعليل أى لاجل نيل قربة نعم قول المصنف في
 قرية لعين تفسيره بالهمل فافهم **(قوله ولو لمع رفع حدث)** يشير به بقوله الاقوى ولو لمع قرية الى أن اقوى
 قوله أو رفع حدث ما لمع الحلو لاما لمع الجاع لان القرية ورفع الحدث قد يجتمعان وقد يرد كل مع ما عن
 الآخر كسب يظهر فيهما معاً ومخصوص وجهى **(قوله أو من يميز)** أى اذا قوضاً برؤية التمييز كفى
 الحائبة وهو ما علم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد ذلك لم يصير مستعملاً تأمل **(قوله أو حاض الخ)**
 قال في الهر فالوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يسحب لها الوضوء لكل من يضوء أن تحلس في مصلها
 قدرها حتى لا تنسى عبادتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفرصة وسبق أن أوردنا أن لله عداوى أو
 صلاة تسمى وجبت في مصلها أن يصير مستعملاً لم أره لهم اهـ وأثره الرمي وشبهه وجهه ظاهر فلذا
 حرم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لما في الفتاوى فإنه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتحلس في
 مسجد هاتس وتعالى مقدار أقدام الثلاثين لعلها لا تنسى العبادة **(قوله أو غسل ميت)** معطوف على رفع حدث
 وكون غسل الميت مستعملاً هو الأصح وإنما أطلق محمد بحاسته لاثم الاتحوا عن التجاسة فاجزأ بقول قد يقال
 انه مبني على ما هو قول العامة في الدائع من أن نجاسة الميت نجاسة لانه حيوان دمي لا نجاسة
 حدث وعائيه لاجباً في تأويل كلام محمد وسوسه في أول فصل النثر ويجوز عطفه على يميز أى ولو لم
 أجل غسل ميت لانه يدب الموضوع غسل الميت كالمرو **(قوله بنية السعة)** فينبغي في الجهر أن يحد من قول
 المحط لانه أقام به قرية لانه سنة اهـ قال في الهر وعليه يسبى اشتراطه في كل سعة كسمل الفهم والاب
 ونحوهما وفي ذلك تردد اهـ قال الرمي ولا تردده حتى لو لم يكن جذواً وصديس الفهم والافضو ونحوهما
 مجرد التتابع لاقامة القرية لا يصير مستعملاً **(قوله أو لاجل رفع حدث)** مفاد الالام أنه قد قدمه الحدث
 فيكون قرية أيضاً من المرداها هو أسم كفاة الشارح بقوله ولو لمع قرية فكان الاولى أن يقول اقوى
 رفع حدث تأمل **(قوله كونه محدث)** فإنه ان كان مسمى بالاجتماع فيه الامراء والا كالأكل للحدث برفع
 الحدث فقط **(قوله ولو لا ترد)** قيل فيه بخلاف محمد بماه على أنه لا يستعمل عبده الا اقامة القرية أحداه من
 قوله فيكون انعس في النثر اطلب البدل بأن الماء طهور وقال السرخسي والصحيح ٢٠ استعمله بالازالة الحدث
 الا لضرورة كسئلة النثر وعمل في البحر **(قوله ولو قوساً متوضى الخ)** يحترق قول المصنف لاجل قرية أو
 رفع حدث لكن أورد أن تعليم الوضوء قرية فيجب أن يصير الماء مستعملاً وأحب في البحر وتبع في الهر
 وعبره بأن التوضوء ليس قرية بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولما يحصل بالقول **(قوله أو طيب)** أى
 ونحوه كونه لعدم ازالة الحدث واقامة القرية وكذا لو وصلت شعر آدمي بدؤها فاعلمه لم يصير مستعملاً
 لانه لم ينقله حكم البدن بخلاف ما لو غسل رأسه مقتول قد مات منه وتعلمه في البحر * **(قوله)** قال سيدي
 عبدالحى الطاهر أن الحديث تكفيه غسله واحده عن الطيب ونحوه وعن الحديث بخلاف الخاصة كقائه ماء
(قوله) لا يسهة قرية) بأن أراد أن يادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ أما لو أدامه ابتداء الوضوء صار
 مستعملاً بدائع أى اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كابدعة كمر في محله ولا يصير الماء مستعملاً
 وهذا أيضاً اختلاف المجلس والا فلا يانه مكروه بغير لكن قد ما أن المكرر وتكراره في مجلس مراراً **(قوله)**
 نحو غفد) أى مما ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لاجب وقيل يصير مستعملاً ناه على القول بمحاول
 الحدث الاصغر بكل البدن وغسل الاعضاء رافع عن الكل تحفه فاولا الختلافه اعادة في الهر وأما قد سدى
 عند العنى أن الظاهر أن المراد أعضاء الوضوء ما يشمل السبوبة مع بنية فعل السبوبة تأمل **(قوله أو نوب)**
 ظاهر) أى وعونه من الجاهدات كالقدور والقصاص والنجاسات تانى **(قوله أو دانه تزك)** كدافى
 البحر من المتبقي قال سيدي عبدالحى وتقيده بالأكولة فانظر لان عبره كذلك لا تجس الماء ولا تساب

ولو لمع رفع حدث أو من
 يميز أو حاض لعادة عبادة
 أو غسل ميت أو بدلاً كل
 أو من بنية السعة (أو) لاجل
 (رفع حدث) ولو لمع قرية
 كوضوء محدث ولو للتبريد ولو
 قوساً متوضى لتبريد أو
 تعليم أو طيب بيده لم يصير
 مستعملاً اتفاقاً كزيادة
 على الثلاث بل بنية قرية
 وكه غسل نحو فداً أو نوب
 ظاهر أو دانه تزك

(أو لاجل اسقاط فرض)

هو الأصل في الاستعمال
كانه عليه الكيل بأن
يفسّل بعض أعضائه أو
يدخل يده أو رجله في حب
لغير اغتراف ونحوه فانه
يصير مستعملاً لسقوط
الفرض اتها فإوان لم يزل
حدث عضو أوجبا منه
ما لم يتم لعدم تحقق جهات أو لا
وتوابعها المتعددة قلت
ويبقى أن يرد أوسمة
ليم المصنعة والاحتشاق
فتأمل (إذا انفصل عن
عضو أو لم يستقر) في شئ
على المذهب وقيل إذا استقر

٣ قوله والذي يعقله ان
كلا الخ قال ط اعما
استعمل الماء بالقرينة
كالوضوء على الوضوء لا على
قوى القرينة مقدار تطهارة
فلا تكون تطهارة جديدة إلا
بإزالة نجاسة الحكمية حكما
فصارت الطهارة على الطهارة
وعن الحديث سواء أادنى
البحر اه قال شيخنا فعلى
هذا الحاجة إلى قول الكيل
والذي نعتقه الرجوع
التقرب إلى اسقاط الفرض
لأن وجه الاستعمال في
اسقاط الفرض انتقال
النجاسة الحكمية وهذا
المعنى موجود في التقرب
أيضا حكاه

طهوريته كالجارو والفار وتوسيع البهائم التي لم يصل الماء إلى بها اه وذكر الرجس نحوه (قوله
أو لاجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله أو لاجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال وإدخاله في الفتح أخذنا
من مسئلة الحلب المذكورة ومن تعليلها المقول عن الإمام بسقوط الفرض لانه ليس بقوله لعدم اليقينة
ولا رفع حدث لعدم تحققه كما يأتي (قوله هو الأصل في الاستعمال) أي هو الأصل الذي ينبغي عليه الحكم
بندس الماء قال في الفتح لأن المصالح من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القرينة
تندرس كالأثر كانه يندس باسقاط الفرض حتى جعله من الإوساخ ثم قال بعده ٣ والذي يعقله أن كلام من
التقرب والاسقاط مؤثر في التغيير ألا ترى أنه انفرد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثره في بحر حتى
حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعمدات كلاً من غير اعتبارها اه أقول ومقتضاه أن القرينة أصل
أي لا يختلف رفع الحدث لانه لا يتحقق إلا في عين القرينة أو اسقاط الفرض أو في عينه من غير اعتبارها
وهذا أظهر أنه يستلزم جماعه فيكون المؤثر في الاستعمال الأصلان فقط فيقال هو ما يستعمل في قرينة
سواء كان منها رفع حدث أو اسقاط فرض أو لا أو في اسقاط فرض سواء كان معترفاً أو لا أو رفع
حدث أو لا وهذا ما ظهر في من يفرض الفتح إليه لم ينعشهم (قوله بان يصل) أي الحدث والخالب
بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احتراز عن غسل الحدث نحو العهد كما مر ثم الطاهر أنه أراد الغسل
بغير وقوع الحدث ليعاير قوله أو يدخل يده الخ قال في البراءة وإن دخل النكاح للغسل فسد تأمل ثم
في الخلام مستوعب غير هاتان كان أمراً أو كتر دون النكاح لا بصرفه قال في الفتح ولا يتحقق من حاجته إلى تأمل
وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجرة أو المصنعة منها فاموس (قوله اعتراف) بل لا يرد أو يغسل
بدهن طبي أو يجبيس أو يوقد الاحتراق ويحوى كاستفراخ كوز لم يصير مستعملاً للضرورة (قوله فانه يصير
مستعملاً) المراد أن التأمل بالعضو وانفصل عنه مستعمل على ما مر يأتي (قوله اسقاط الفرض) أي
لا يلزم ما أعاد غسل ذلك العضو بعد غسل بقية الأعضاء وهذا التعليل موقوف عن الإمام كما مر ولا يقال إن
العله زوال الحدث والامور فأكدا في البصر على أن الأصل التعليل بما عاين الأصل وقد قلت أن زوال الحدث
فرع (قوله وان لم يزل الخ) كل الأولى اسقاط أو زيادة أو لم تزد حدثه القرينة كما يعمل في البحر ليكون
إيصالاً إلى ما يراه هذا السبب الثالث وأنه لا يعنى عنه ما قبله من السببين كما قدمناه وما في النهر من أنه إنما يتم
زيادة بتقدير أن اسقاط الفرض لا يوجب فيه ولا كان قرينة اعترضه ط بان اسقاط الفرض لا يتوقف على
السبب ولا يوجب بدونها فكيف يمكن أن يكون قرينة (قوله حديثه) أي جذابة العضو الموصول في صورة
الحدث لا كبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يصل بقية الأعضاء (قوله على المذهب) قال الشيخ فاسم في حوائج
الجميع الحديث يقال بعين معنى المانعة الشرعية عما لا يصل بدون الطهارة وهذا لا يخفى بل لا خلاف عند
أبي حنيفة وصلحبه وبني النجاسة الحكمية وهذا لا يخفى أشوتنا وإثباته لا خلاف أيضاً وسيروا الماء
مستعملاً بالآلة التسمية اه أقول والطاهر أنه أراد تجري الثاني وثنا كأي الحديث الأصغر بالنسبة
لأن كبره لا يحيل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجري الأول لا خلاف بطريقنا قدمه الشارع من الخلاف
في جواز اقترافه من المصنف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يزداد أوسمة) هي ألبسة السبب
لاتقام إلا بنيتها فيدخل في قوله لاجل قرينة أو قصد بغسل نحو السهم والادب مجرد التنظيف لم يصير مستعملاً
كما مر عن الربيع لم توجد السمة ثم أنه في حاشية ح ثم قال وكأنه إذا أشار بقوله فتأمل (قوله وقيل
إذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض أو ثوب أو ثوب يسكن عن التحرك وحده فانه أراد
بالاستقرار أن يثبتها به وهذا قول طائفة من مشايخ وأخبارهم في الإسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره اه
اجتماع الآن الجملة على الأول وهو الأصح وأن الخلاف يظهر فيما انفصل وصفا على أن سائر ما جاز عليه صعب
على الثاني لأن الأول هو الثابت وقد مر أن أعضاء العسل كعضو واحد أو غلغل من مذهب على عضو آخر من

أعضاء المعتسل فاجاء عليه صرح على القولين **قوله** (ورج الحرح) لانه لو قيل باستعماله بالا بفصل فقط لتخص
نوباً متوالية على القول بخساسة الماء المستعمل وجب صرح عظيم كافي غاية السباب **قوله** (عفو اتماماً) أى
لا مؤخذة فيه حتى عند العاقل بالخساسة للصورة كفى الدائم وغيرها **قوله** (وهو طاهر الخ) رواه محمد عن
الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليها الفتوى لا فرق في ذلك بين الجنب
والجسد واستثنى الجنب في التجبيس الآن الاطلاق أول وعنه التخييف والتعاطف ومشايخ العراق نفوا
الخلاص وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير بطور
فالا شغال بتوجيه التعاطف والتخفيف مما لا جدوى له خبر وقد اطلق في الحرحى توجيه هذه الروايات ورج
القول بالخساسة من جهة الدليل لقوته **قوله** (وهو الطاهر) كذا في الذخيرة أى طاهر الزاوية وبمن صرح
بان رواية الطهارة طاهر الرواية وعليها الصوى في الكافي والمصنف كافي شرح الشيخ اسمعيل **قوله** (لكن
الخ) ادفع لما قد يتوهم من عدم كراهته على رواية الطهارة ومثل الثمران التصوي المجرد من غير
ما أعده وفي الخبر عن الحائض توصاً في الماء في المجدد عن عدهم **قوله** (وعلى) متفق يتكره محذوف ما عطف
على يكره المذكور **قوله** (تقر بها) قال في الخبر ولا يخفى أن الكراهة على رواية الطهارة أماماً على رواية
الخساسة فمراد بقوله تعالى ويحرم عليهم ان يخافوا خشية من الله وأجاب الشارح تعالى لا يكره
الخير يحمل الكراهة على الثمرة لان المطلق منها ينصرف اليها قلت يؤيده أن حساسة المستعمل على
القول بما في طهارة رواية ولما عدا بالكره في علم الحار ومحوه **﴿ فرع ﴾** الماء اذا وقعت فيه حساسة
فان تعبر وصفه بغير الانتفاع به بحال الاجاز كبل الطين وسقي القواب بغير من الخلاصة **قوله** (ليس
يظهر) أى ليس يظهر **قوله** (على الزاح) مراد ما يقوله بل لحث أى حساسة حقيقة فانه يجوز ان يتغير الماء
المطلق من المتعاطف لا فالحمد **قوله** (فرع الخ) هذا ما عبر عنه في السكر وغيره بقوله ومثله الترخيطة فاشار
بالجزم الى ما قال الامام ان الرجل والماء حساس وبالحال الى ما قال الثاني انهما حساسا وبالحال الى ما قال
الثالث من طوارقهما من اختلاف التصحيح في حساسة الى جل على الاول قبل الحداثة ولا يخفى أن القول
لحساسة الماء المستعمل فيمراد ان غسل ما لا يستظهره في الحائض قلت ومضى الاول على تحسن الماء لسقوط
فرض الغسل عن بعض الاعضاء ما لو الملاقة قبل تمام الاغسال والى على أنه بعد الخروج من الحمامة
كيفية ما في الخبر عن الحائض ونسرح الهداية ويصحب على الاول أن تكون الخساسة تحساسة الماء أيضاً
لا الحداثة فقط تأمل معنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الحمامة في غير الماء الجاري وما في
حكمه ومضى قول الثالث على عدم اشتراطه ولم يصير الماء مستعملاً للصورة كذا في قوله وفي الخبر وغيره **قوله** (في
صحت) أى حدثاً أصحراً أو كبرجاً أو أوجياً أو فاسداً بعد اقطاعها ما قبل الانقطاع وليس على
أعضائها حساسة فيما كان طاهراً اذا اجتمع للثبوت بعد خروجها من الخبيص لا يصير الماء مستعملاً بغير
عن الحائض والخلاصة وتقام في ح **قوله** (في بشر) أى دون عشر في عشر شرح أى وليست حارة **قوله**
(لدلو) أى لا يستخرج منه فقيده لانه لو كان لا يغتسل من مستعملاً لكان قال في الخبر أى بين الامام والثالث
لما صرح من اشتراط الصب على قول الثاني اه ودكر في الخبر بمقتضى قول الطاهر أن اشتراط الصب
على قول الثاني عند عدم التيقن بتمامها كيدل عليه ما يأتي من تصريحه بقيام التذلل مقامها فتدبر
قوله (أو تبرد) تبص في ذكره صاحب الجواهر والنهر بما على ما قبل انه عند مجر لا يصير الماء مستعملاً لانه
القرية وقدم ما من ذلك خلاف المعصم عدمه أو عدم الاستعمال في مسئلة التبريد هي الصلوة لا ضرورة
في التبريد بل انصرف في الهداية على قوله اطلب الدلو **قوله** (مستحباً بالماء) قيده لا بدلو كان لا يجوز تحسن
كل الماء اتفاقاً كفى البراية خبر قلت وفي دعوى الاتفاق بطرف قد نزل في التواضع اخذ خلاف المعصم
في التجبيس وعدمه أى ساء على أن الجرح يخفف أو يظهر ورجى في الفقه الثاني لم يرد في أكثر الكتب ترجيح

ورج الحرح ورجان
ما يصيب عند بل المتوضئ
وثبانه عفو اتفاقاً وان كثر
(وهو طاهر) ولولم جنب
وهو الطاهر لكن يكره
شره وبالحسن به تزجها
للاستقدار وعلى رواية
بحساسته غير بما (و) حكمه
أنه (ليس بطهور) حدث
بل لحث على الزاح العمد
﴿ فرع ﴾ اختلاف في حديث
انعصر في بئر لدلو وتبرد
مستحباً بالماء

قوله في الكافي الخ هكذا
بخطه ولعل الاولى أن
يقول صاحب الكافي الخ
أو نحو ذلك تأمل اه
معجمه

مطلب مسئلة البئر خطه

الاول كما فاده في تنوير الصائر ونعم الكلام عليه سيأتي في فصل الاستحسان شاء الله تعالى **(قوله ولا يحس عليه)** عطف علم على حاصله ولو كان على بدنه أو فوهة نجاسة تنجس الماء اتفاقا **(قوله ولم ينو)** أي الاختصاص فلا يوافقوا ماصور مستعملا بالاتفاق الا في قول زعفرانج وهذا مؤيد لما قدمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضا والمراد أنه لم ينو بعد استعماله في الماء فلا ينافي قوله لا يوافقاده ط **(قوله ولم يتدك)** كذا في النسخ والخلاصة وطاهره أنه لو نزل الدلو وتلك في الماء صار مستعملا اتفاقا لان التدك فعل مبهمة فاقم مقام البتة فصاعدا كقولنا للاغتسال بحر ونهر فتنه وقيد في شرح النية الصغيرة بما اذا لم يكن تدك له كذا في الوسخ **(قوله والاصح الم)** هذا القول غير الاقوال الثلاثة المارة الرموز اليها بمقتضى ذكره في الهداية رواية عن الامام قال في البحر وعن أبي حنيفة أن الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الاغتسال من الغسل قال الرازي والهدى وغيرهما تعال صاحب الهداية وهذه الرواية أو في الروايات أي للقياس وفي فتح القدر وشرح الجمع أنهم الرواية المصححة ثم قال في البحر فعلم أن المذهب في هذه المسئلة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير ظهور أما كون الرجل طاهرا فقد علمت تصحبه وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضا مما قدمناه ومثله في الحديث به علم أن هذا ليس قول لمحمد بن عبد الله بصير الماء مستعملا لغيره وكما هو أما الامام فلم يعتبر الصبر وزنه بل حكم باستعماله سقوطا الفرض كما تقدم نقره ولو اعتبر الصبر ولم يصح الخلاف الرموز له دم ذكر في البحر عن الجرحاني أنه أنكر الخلاف اذ لا يصح فيه وأنه لا يصير مستعملا كالواغترى الماء بكفة للصبر ولا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من اثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الصبر وهو مجرد فقط وكأن عير لم يعتبر بالحدود الاحتياج الى الاغتسال بخلاف الاحتياج الى الاعتراف بالدهاقهم **(قوله والمراد الم)** صرح به في الحاشية والبحر والنهر وردده العلامة المقدسي في شرح معالم الكرم بأنه تاويل به دجدا وقوله على ما مر أي أنه لا فرق بين الملقى والملاقى وهذه مسئلة المساق وقد علمت ما بين المعتبر العظيم بين العلماء المتأخرين **(قوله وكل اهاب الم)** الاحاب بالكسر اسم للحد قبل أن يدبغ من ما كثر أو غير مدبغها هب صميتي ككتاب وكتب واداد دبع صمى أددع صر ما وحرأ كافي النهاية وانما ذكر المصنف الدعاء في بحث الماء وان كان المناسب ذكره في تطهير النجاسات استطرادا اما الصلوح الاحاب مدبغة أن يكون وعاء للصباء كأي النهر وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوصاه أولان ٣ الدبع مطهر في الجملة كأي القهه ستاني أولان في قوله ولو ساجوز الوصوم بما وقع فيه اهاب دبغ كما نقل عن حواشي عصام **(قوله ومثله المنة والكروش)** الآية وضع البول والكروش بالكسر وككتف لكل بخر عير المنة لالسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر عن العجيب أصح أمعاء شاة صمى وهي معجزة لانه يتقدم الاموات وهو كالدباغ وكذلك دبغ المنة لفعل فيها لس سائر كذلك الكروش ان كان به دبر على اصلاحه وقال أبو يوسف في الاملاء لانه لا يظهر لانه كالعم اه **(قوله فالاولى وما دبح)** أي حيث كان الحكم غير قاصر على الالهاب فالاولى الاتيان بما الدالة على العموم ط **(قوله دبغ)** الدباع ما يغيب السنن والفساد والذي يقع على نوعين حقيقة كالقرط والشب والعفص ويحوم وحكمي كالتريب والتشميس والالتقاء في الرجم ولو جف ولم يستعمل لم يظهر زايي والقرط بالطاء المجبة لا بالضاد وقر شمر السهم بتخفيفه والشب بالباء الموحدة وقيل بالثاء المثلثة وذكر الأزهري أنه تصفيف وهو بت طيب الرائحة حمير الطعم دبغه فاده في البحر **(قوله ولو شمس)** أي ونحوه من الدباغ الحكمي وأشار به الى خلاف الامام الشافعي والى أنه لا فرق بين نوعي الدباغ في سائر الاحكام قال البحر الى حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا باتفاق الروايات وهذا الحكمي فيسره واثبات اه والاصح عدم العودة فتنه اتني عن المصبرات وقيد الخلاف في مختارنا والازل بما ادبغ بالحكمي قبل الغسل بالماء قال ما بعد لا يعود نجسا متاعا **(قوله هو يحتملها)** أي الدباغة المأخوذة من دبغ وأما د

ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدك والاصح أنه طاهر والماء مستعمل لا لشروط الاغتسال للاستعمال والمراد أن ما اتصل بعمائه وانفصل عنها مستعمل لكل الماء على ما مر (وكل اهاب) ومثله المنة والكروش قال القهه ستاني فالاولى وما دبغ ولو شمس (وهو) يحتملها

٣ (قوله أولان الدبغ الم) فيه ان هذا لا يبلغ وجهها لا شطرا دكرها ما على ان القهه ستاني لم يكره لذلك بل ذكره لاستحقاقه الذكر في باب تطهير الانجاس اه

مطلب في احكام الدباغة

في الجبر انه لا حاجة الى هذا القيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) يضمن الهاء والتخفيف أصح جوى (قوله يصلى به الخ) أما طهارة طاهره وابطنه لا تطلق الا حاديت الصيغة فتلا بالماء لكس اذا كان جلد حيوان ميتاً كقول النعم لا يجوزاً كالموهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا خبرها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة ميتة رضى الله عنها انما يحرم من الميتة كلها أمر لهم بالدباغ والانتفاع أما اذا كان جلد ما لا يؤكل فإنه لا يجوزاً كاله اجاعا لان الدباغ فيه ليس باقوى من الذكاة وقد كان لا يتبعه فكذا دباغه يحرم عن السراح (قوله وعليه) أى وبما على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أى لهدام أمالها لدباغها طاهرة لما تقدم أنهم لو ودعوا في الماء لتفسده أهاده ح (قوله أمانتها) أى الحية كالحية عن السراح وظاهره ولو كبره قال الرجعي لأنه لا تحل الحية فهو كالشعر والغنم (قوله وماره) بالهمزة وتبدل ألفا (قوله بذكاة) بالدال المجهة أو دمع (قوله لتقيدهما) أى الذكاة والدباغ بما يحتمله أى يحتمل الدباغ وكان الاولى ايراد الضمير ليودع على الذكاة فذات لا تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وعسارة العرس القديس لان الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمله وفى أى السعد وعن خط الشربلى الذى يطهر فى الفرق بين الذكاة والدباغة لم يروح الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه ثالث لكن أكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتى (قوله خلا جلد شعر الخ) قبل اسجد الا ترى كمالا لم يرد فى عدم الطهارة بالدباغ اعدم القابلة لان لها جلوداً ثم اذ قد بعض ما فوق بعض فلا تستعمله بقطع وقبل ان جلد الا ترى اذا دابغ طهر لكن لا يجوز الانتفاع به كسائر أجزائه كما صرح عليه في العاية وجب دباغه ولا يصح الاستثناء وأجيبان معنى طهر جازاً استعماله والعلاقة السببية والمسببة لا لزوم انما قبل اذ لا يزم من الطهارة جواز الانتفاع كما علمته لكن طهره عدم الانتفاع به باختلافه فى الخبر بل اعدم الطهارة وفى الا ترى لكرامته كما اشار اليه الشارح قال فى المبرور هدام ما فيه من العود عن المعنى الحقيقي أولى اه أى لما اقتضه المدعى فى المذهب والى اختياره أشار الشارح بقوله ولودع طهر قال ط واحتمل جلد لان الكلام به لا فى كل الماهية (قوله ولا يطهر) أى لا يحس الهوى بمعنى ان دانه بجميع أجزائه متعسب بما يؤمنها وبست محاسنها وبه من الدم كتحسينه غيره من الحيوان فلهذا لم يقبل الطهارة فى طاهر الرواية عن أصحابنا الا فى رواية عن أبى يوسف كراهى فى الميتة (قوله وقد علم) لما كانت البداية بالشئ وتقدمه على غيره فتفقد الاهتمام بشأه وشهد على ما بعده من ذلك فى غيره تمام الاهة: أما به ولا شرف يؤخر كقوله تعالى لهدمت مراع الاتية لان الهوى هانة تقدمت مراع الصابئة أو الزهبات وبيع المصارى وصوات اليهود أى كاستهيم وأخرى من ساجد السبل لشرفها وهذا الحكم اعدم الطهارة هانة كذا قيل أقول وانما طاهر هذه النكتة على أن الاستثناء من الطهارة لا من جواز الاستعمال الثابت للميتة منه فان عدمه الثابت للميتة ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) أى استعمال جلداه واستعمال الا ترى معنى أجزائه وبه يظهر التفرع بعده (قوله احتراما) أى لا يجلسه (قوله وأما كلامه) حيث لم يستقر من مطلق الاهداب سوى الحشزر والادعى (قوله وهو المقتصد) أى ما فى السكب فيه على أنه ليس بنفس العيب وهو أصح التبعين كما يأتى وأما الفيل فكذلك كما هو قولهم هو الاصح خلافاً لعمد فقد روى المبيق أنه صلى الله عليه وسلم كان يتشرباً بمسطح من عاج وحمره الجوى وعيره بعظم الفيل قال فى الحلية وخطى الخطا فى تشربه بالليل اه والذيل بالدال المجهة جلد السمكة الجصرية أو البرية أو عظم طهر دابة بحرية قاموس وفى الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن جهمه بن الفيل (قوله بدباغ) بدل من الصمير الجوى ورواؤه الجوى لا يطهر بدباغاً لا يطهر بدباغاً بل باصباح مما لا يحتمله كحمر دابولى ومعها بدباغاً بدباغاً كثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته كفى الشيط والخامية والوالا الجسية

طهره (يصلى به وينوضاً منه (وما لا يحتمله) (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة قد كره الزبلى أما قبضها طاهر (وارة) كما أنه لا يطهر بدباغاً لتفديهما بما يحتمله (خلا) جلد (شتر) فلا يطهر وقدم لان المقام لا هانة (وأدى) فلا يدع لكرامته ولودع طهره وان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه فى دقيق لم يؤكل فى الاصح احتراما وأما كلامه طهارة جلد كلب وقيل وهو المقتصد (وما) أى اهاب (طهره) بدباغ (طهر بدكاه)

وما في الخلاصة من أن الحية والفارة وكل ما لا يكون سوًر متجسداً الوصل إلى محله مدبوحة لا تحق زمناً شكل كافي
 الفتح وتغاية في الحلية قلت وعليه فالوصل معه وتباين فيه لحم حية مدبوحة لا تحق زمناً شكل كافي
 وصريح في الوهابية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتدبره صريح الخبر بأنه لا يظهر بالذهب كاسر فلا يظهر بالذهب
 كافي الحية والظاهر أن الأذى كذلك وان قلنا صلاها في جلد مدبايع فلو صرح لم تثبت الشهادة ثم قدم في ما
 قليل قبل تعسبه أنه قد عول أم صرح به مرة أخرى في صديعه والافكار أن الله كاذب لا يعمل في الخبر
 والأذى كالاتم في البداية في جلدهما تأمل **(قوله على الذهب)** أي ظاهر المذهب كافي البدائع صرح
 حديث لا تنفخه وامن المستطاع رواه أصحاب السنن والأهاب ما لم يدعي قبل على توقف الانتفاع قبل البسخ
 على عدم كونهم أمية أي والد كاذب لم يأتهم في شرح المسية وقيل أعيانها يظهر جلده بالذهب كاذب لم يكن
 سوًر متجسداً **(قوله لا يظهر لجه)** أي سلم الحيوان ذي الأهاب فالصبر عما في ما على تقدير مضاف أو بدونه
 والاضافة لادنى مناسبة تأمل **(قوله هذا أصح ما يقتضيه)** أي أفاضل مقابله مصححاً بضم الصاد قد صححه في الهداية
 والتحفة والردائع ومشي عليه المصنف في البسخ كالتكبر والدور والاذل فتنازع شرح الهداية وغيرهم وفي
 المعراج أنه قول المحققين وما ذكره الشارح عارضه وقال في شرحه المسمى بالبرهان بعد كلام
 خزانة تعتبر الله كاهله جلده لا يحتاج إلى الصلاة فيه وعلمه بالدم الحار والبرود سائر العورة بالنسبة
 لجه لعدم حل كاهله المقصود من طهارته وتغايه في حاشية نوح والحاصل أنه كاذب الحيوان مطهر جلده وله ان
 كالحيوان ما كولا والألوان كالبحر العبي فلا يظهر شيأ منه والألوان كان جلده لا يحفل بالذبايع فكذلك
 لأن جلده حيث يكون عورة اللحم والاد يظهر جلده فقط والأذى كالحبر برمياد كز غطامه **(قوله من
 الأهل)** هو أن يكون الدابة مسلماً لا حارحاً خرم أو كذا **(قوله في الحبل)** أي في بابي البية والتيسين
 وهذه الذكاة الاختيارية وبالظاهر أنه ملها الصرور في أي موضع انفق حليسة واليه يشير كلام القنية
 فوسـتاف **(قوله بالنسبة)** أي حقيقة أو حكماً أو تركها **(قوله الأول أظهر)** وهو المذكور في
 كثير من الكتب **(قوله لا يدع الجرحي)** أي ومن في معناه ممن لم يكن أهلاً كالوثني والمرد والمجروح **(قوله
 كلاب)** حكم الشرع بأنه ميتة فأيئ كل **(قوله وان صحح الثاني)** بوجه أن الأول لم يصح مع أنه في القنية
 فصل لصحة القول وكان الأولى أن يرد أنصار **(قوله وأقره في الجرح)** حيث ذكر أنه في المعراج نقل عن
 المجتبى والقنية صحح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الأمام الزاهد في المشهور وعلمه
 وفقهه يدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب الهابة ذكر هذا الشرط أي كواب الله كاشفة صبيحة
 قبل معز إلى الحلية اهـ **(قوله كسحاب)** بالكسر أي جلده **(قوله فخص)** أي فلا تحق زوال الصلاة فيه
 ما لم يعمل ميتة **(قوله غسله أصل)** لأن الاشتعا هو الوثيقة في موضع الثلث أصل الدال يؤد إلى الجرح ومن
 هنا قالوا بأن من لبس ثياب أهل النعمة والصلاة فيها الإلزام والسرأول فإنه تكرر الصلاة فيها لقرمهم
 موضع الحدث وتحتو لأن الأصل الطهارة وللتوارث بين المسلمين في الصلاة ثياب العام قبل العمل وتغايه
 في الحلية ونقل في القنية أن الخلود التي تدعى في بلادها لا غسل معها ولا تنقو في التجاسات في ديهها وما قولهم
 على الأرض الخصوة لا غسلها ثم انهم لم يلبسوا في طاهره وتحتو في الحلقاء والمكاتب وغلاف
 الكتب والمنسطة والقراب والدلاطل وأرباس اهـ أقول ولا ينبغي أن هذا عند الثلث وعدم العلم بنجاستها
(قوله وهو لم يمت الخ) مع ما عطف عليه من قوله الاتي طاهر لما من حديث الصحيبين من قوله عليه
 السلام في السلام في شاة ميتة بأنها حرم كاهلها وفي رواية تلخها فدل على أن ما عطف اللهم لا يتجرم فدخلت
 الأجزاء المذكورة فيها أصلاً ثم تحق في الصرور وغيره ولأن اليهود دموا قبل الوت الطهارة فكذلك
 لأنه لا نجاستها وأما قوله تعالى من يحيي العظام الآتية هو الله مع ترميص الموت بأن وجوده أي أطال فيه
 صاحب الجرح فراجعوا كذا في بحث النبأ لاجل أنه إذا وقع فيها لا ينسها وفي القنية ستاني الميتة ما زالت

على المذهب (لا يظهر الخ)
 على قول (الأكثرون)
 كان (غير ما كقول) هذا
 أصح ما يقتضيه وان قال في
 الفض الفتوى على طهارته
 (وهل يشترط) الطهارة
 جلده (كون ذلك)
 شريعة) بأن تكون من
 الأهل في الحبل بالنسبة
 (فيلزم) ونيل الأول
 أظهر) لأن دمع الجرحي
 وتناول التسمية محمداً كلاً
 ذبح (وان صحح الثاني) صححه
 الزاهد في القنية والجرحي
 وأقره في الجرح (مخرج)
 ما يخرج من دار الحرب
 كسحابان علم دمع بطاهر
 طاهر أو نجس فخص
 وان شئت غسله أصل
 (وشعر الميتة) غير الجرحي

قوله يجوز اتحاد الخ لعله
 سقط من قوله صلاة اتحاد
 وهو لعمري ما اهـ

روحهم بلائذ كية (قوله على المذهب) أي على قول أبي يوسف الذي هو ظاهر الرواية أن شمر نفس وصحبه في
البدائع ورخصه في الاختيار والوصلي ومعهم منه أكثر من قدر الدرهم لا تخوز ولو وقع في ماء قليل بحسه وعده محمد
لا ينجسه أقاده في البحر وذ كرفي الدرر أنه عده محمد طاهر لصروته ماله أي الحرار من قال العلامة المقدسي
وفي زماننا استغنوا عنه أي ولا يجوز استعماله لروال الضرورة الساعة الحكم الطاهرة فوح امدى (قوله على
المشهور) أي من طهارة العصب كخبره في الوقاية والدرر وغيرهما بل ذ كرفي البدائع وتبعه في الغض أنه
لا خلاف فيه لكن تعقب في الحرمانه في غاية البيان ذكره بوا يتبين احدهما أنه طاهر لأنه صطم والاخرى
أنه يحسن لأن فيه سبابة والحسن يقع به وصح في السراح الثانية (قوله الخالية عن السمومة) قيد للجميع كأي
القهستاني نهرح الشعر المتوف وما بعده إذا كان فيه سمومة (قوله وكذا كل ما لا تلح له الحياة) وهو
ما لا يتأثر بالحيوان بقطعه كالريش والمقار والظاف (قوله حتى الانفة) تكسر الهاء زود تشدد الحاء وقد
تكسر القاء والمفعول الشفة شيء واحد وسخر من بطن الجدي الرابع أصغر فصر في صفة معطاه به
الجب فادأ كل الجدي هو كرش وتفسير الجوهري أن الجدي نال كرش سهو فاموس ما حفر فاهم (قوله
على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر من صرح بترجيحه ولعله أخذ من تقديم صاحب الملتقى له وتأخير
قوله ما كونه لأنه يميز بينهما بانه مع الشرح وانفعة الميتة ولو ما نعت ولها طاهر كالذ كاخلاها هما
لتجبههما التحاسة الخلف في المتحاسة تلافوا في حال الحياة إذا لم يلبس الحار ج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد
الموت اه ثم اعلم ان الصمغ في قول الملتقى ولما عاين في الميتة والمراودة التي التي صرعه وليس عاين
على الانفة كقوله المحشى حيث سربها بالجلدة وعزا الى الملتقى طهارتها لان قول الشارح ولو ما نعت صرح
بان المراد بالانفة ما للبي الذي في الجلدة وهو الواقع لما صر من الفاموس وقوله لتجبهما صرح في أن
جلدتهما يحسونه صرح في الخلية حيث قال بعد التعليق الماروقه عرف من هذا أن نفس الوعاء يحسن بالانفا
اه ولدمع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال وكذا التي الميتة وانعتها وبجساده هو الاظهر لأن
تكون حامدة فظهر بالعسل اه وأما ذ جج قوله ما كونه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح
فاهم (قوله وشعر الانسان) المراد به ما أبى منه حيا والافطارة ما على الانسان مستعينة عن اللبن
وطهارة الميتة مدروحة في بيان الميتة كذا نفع عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا ومن يحد في بحاسة شعر
الآدمي وظفره وعظمه وريثان والعجم الطاهر سراح (قوله غير المتوف) أما المتوف فيجس بحر والمراد
رؤسه التي فيها السمومة أقول وعليه فحاق بين اسنان المشا يجس الماء القليل اذا لم يهتق التوسع
لكن نؤخذ من المسئلة الثانية كقَالَ ط أن ما نخرج من الخلد مع الشعر لم يبلغ مقدار الظفر فلا يفسد
الماء تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان سه أو من غيره من حي أو ميت قدر الدرهم أو أكثر جله معه أو أخته
مكانه كأي من الخلد والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصريح في البدائع والكافي وغيرهما
أن سائر الأسمي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لأنه لا دم فيه أو المتجس هو الدم بدائع وما في البحيرة
وغيرهما من أنها تلحس ضعيف اه (قوله في البدائع بحسة) فانه قال ما بين من الختان كن خزأ به
دم كلبس والاذن والانب وتجوها فهو يحسن بالإجماع والا كالشعر والظفر طاهر بعدنا اه لمصا
(قوله وفي الخلية) حيث قال صلى وأدبه كذا وأعدها الى مكانها تخوز صلاته في طاهر الرواية اه
لمصاؤه في التجسس بان ما ليس يلحم لا يلح الموت فلا يتجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستسكاه
في البحر بما صر في البدائع وقال في الحاشية لا شأن لهم بما تلحها الحياة ولا تعمر عن اللحم فلذا أحد
الفقيه أبو الشيتان التماسه وأقر جماعة من الأدعرب اه وفي شرح المقدسي قلت والحوابع من الاشكال
أن أعاده الأذن وثابتها بما يكون غالبها بعدو الحياة اليها فلا يصدق أنه مما بين من الحي لا مما بعدو الحياة اليها
صارت كأنهم الذين ولو فرضنا اختصاصات ثم أعيدت حياته معجزة أو كرامة له ادا طاهرا اه أقول ان عادت

على المذهب (وعظمه)
وعصمها على المشهور
(وحارها قرخم) الخالية
عن السمومة وكذا كل ما لا
تلحس الحياة حتى الانفة
والن على الرابع (وشعر
الانسان) غير المتوف
(وعظمه) وسنم مطلقا على
المذهب واشتاق في اذنه
وفي البدائع يحسب متوفى
الخالية وفي الاشياء

الحياة لها بهو مسلم لكن يبقى الاشكال لوصلي وهي في كتمانها ولا حسن ما أشار اليه الشارح من الجواب
 قوله وفي الاشياء الخ ٣ وبه صرح في السراج في الخانقين حوازلاته ولو الاذن في كتمانها انتهى في حقه
 لانما أذنه فلا ينافي ما في الدار مع مقتضاه على الاشياء (قوله المفضل من الخ) أي ما تحتها الحياة كالمس
 والمراخي حقيقة وحكاية احترام الخ الحي بد الذبح كإساقى بيانه آخر كتاب الدين بان شاء الله تعالى وفي
 الخلق من سائر أي داود والترمذي واس ماسه وعبره او حوسه الترمذي ما قطع من البهية وهي حبة فهو
 ميت اه (قوله ويفسد المله) أي القليل (قوله من جلده) أي أوله مختارات النوازل وادي البحر من
 الخلاصة عبرها وأفسره وان كان في المثل ما يتنازل من شقوق الرجل وبحوله لا يفسد الماء (قوله لا باطفرح)
 أي لانه عصب بحر وطاهر أنه لو كان عديم دسومة فحكهها كالخلاد والعم تامل (قوله ودم سكت طاهر) أولى
 من قول الكرم انه معقود صلاه ليس بدم حقيقة دليل انه يبيض في الشمس والشم يسود دم اترابي (قوله ليس
 الكتاب نفس النبي) بل بحاسته بخاسة لدمه ولا يظهر حكمها وهو حي مادامت في معدنها كخاسة
 باطن المصلي فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعياه الفتوى) وهو الصبح والاخر باطن الصواب بدائع وهو
 ظاهر التورن بحر ومقتضى عموم الأدلة دفع (قوله يباع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت أحكامها في الكتب
 هكذا وبعضها بالنكس والتورن في الشعر على القول ليس بحاسة في البحر وفي الخانقة من تقيد بالسمع
 بالمعنى بالظاهر أنه على القول الثاني بدليل أنه ذكر أنه يجوز بسمع السنور وسباع الوحش والطير معاً
 كان أولاً تامل (قوله وبوحي) الطاهر تقيد بالمعنى ولو لم يأت في الأجزاء في المنافع والاعتقاد في عمدة
 الفتوى بقوله والسور ولا يعرفه لا يعلم (قوله ويصمن) أي لو أتلفه إنسان صمن ثمنه لصاحبه (قوله ولا
 التي بيات ففاهه) وفي الولوالجية وغيرها الذنوح السكب من الماء وانتفض فاصاب ثوب انفس أمسه
 لا لوانه ما لم يطرأ في الأول بدمه وهو يحس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول
 بتجاسده كغيره في الجرو ويأتي تمامه قريبا (قوله ولا نهضه) أي عض السكب الثوب (قوله ما لم يريقه)
 ما عتبر به بة البلاء وهو المنة ليرى من الصبرية وعلماها ابتلال بدمه ما عتبره وقيل لو عض في الرضا حكة لانه
 يأخذ شقة الرطة فلا في العض لا خد به بأسانه (قوله ولا صلا حمله الخ) قال في الدائع قال شيخنا
 صلى في كسبر ويحور صلاته وفيه العقبه أبو جعفر الهروي يكون مشدودا لغم اه وفي الحياضلى ومعه
 جركوب أو ما لا يجوز الوضوء بغيره وقيل لم يجوز الاصح أنه ان كان معه فتوحا لم يعزل لعابه يسيل في كفه
 فيحس لو استمر من ذلك درهم ولو مشددا بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه حال ظاهر كل حيوان طاهر ولا
 ينحس الا بالوث وبخاسة طاهرة في معدته فلا يظهر حكمها كخاسة باطن المصلي اه والاشبه اطلاق
 الجواز عند من سيلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كظاهر طاهر ما في الدائع حلية ما أشار الشارح
 بقوله ولو كسيرا الى أن التقيد بالخبر ونهضة التصبر يكون في كفه كافي للبر وشرح المقدس في الما طه في
 البحر من أن الكبير ماواه الحاسات ولا تضع صلاته حمله فانه يرد عليه كمال المقدس أن الصغير كذلك ثم
 الفاهر أن التقيد بالخبر في الكم مثلا لا يحس ما لو جالس السكب على المصلي فانه لا يتقيد برط فلهما صرح
 به في الطهيرة من أنه لو جلس على حجر مضي ثوبا يحس وهو يستسبل نفسه أو وقفت على رأسه حمام
 يحس حاز صلاته اه تامل (قوله بشرط الخواص) صوابه الهندوان كالمرو وهو الملو حود في البحر
 والنهر وعبرهما (قوله ولا خلاف في بحاسته) ولذا انفقوا على بحاسته ورواها المتولم لمعنى القول
 اظهار تقيده طهارة ذاته مادام باظهاره طهارة بالبيع والد كقوله طهارة ما لا تحسله الحماق من آخره كغيره
 من السباع (قوله وطهارة شعره) أحده في البحر من المسئلة المارة آ شاعن الولوالجية فانها مبنية على
 القول بخاسة شعره وقد صرح في الفاهر شعره ومسمى السراج أن حاد الكلب يحس وشعره طاهر هو
 المختار اه لان بحاسة جلده مبنية على بحاسة عينه فقد اتفق القول بخاسة عينه والقول بعدمها على طهارة

قوله وبه صرح في السراج
 أي حيث قال والأذن
 المقطوعة والسن المقطوعة
 طاهر تان في حق صاحبهما
 وان كانتا أكثر من قدر
 الدرهم الخ اه منه

المنفصل من الخى كيمته
 الا في حق صاحب طاهر
 وان كثر ويفسد الماء
 وقوع قدر الظفر من جلده
 لا ينفق (ودم سمك
 طاهر) واعلم أنه (ليس
 الكلب يحس العين) عند
 الامام وعياه الفتوى وان
 رجع بعضهم الخاسة كما
 بسط ابن السكينة فيباع
 ويؤجر ويضمن ويغضد
 جلده مصلى ودلو أو لخرج
 حيا ولم يصب منه الماء
 لا يفسد ماء البحر ولا الثوب
 بانتفاضه ولا بعضه ما لم
 يبقه ولا صلا حمله ولو
 كبير أو شرط الخواص شدد
 قولا خلافا في نخاسة لجه
 وطهارة شعره

شعره ويغفرهم من عبادة السراح أن القائلين بحساسة عينه اختلفوا في طهارته وشعره والخثار الطاهر وتو عليه يمتنى
 ذكر الاماكن لكن هذا مشكل لان بحساسة عينه تقتضي بحساسة جميع أجزائه ولعل ما في السراح محمول على
 ما إذا كان مبتا لكن يتابعه ما مر من القول الجائز في الخ في طاهر الرواية أطلق ولم يفصل أي أنه لو
 انتقض من الماء فأصاب ثوبا ناسن أفسد سواء كان لبلا وصل الجلوده أو لا وهذا يقتضي بحساسة شعره
 فتأمل (قوله طاهر حال) لانه وان كان قد اهدت به في نفسه طاهرا كرمادا العذرة تمانية والمراد بالتعبير
 الاستحالة الى الطيبة وهي من المظاهر عند بلوغه لانه لا يلزم من الطهارة الخلل في كافي التراب مع
 أي ما من التراب طاهر ولا يتحل أكله قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم إن المسك أطيب
 الطيب كحلر والمسلم وحكى النووي إجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه (قوله في كل حال) يعني
 أي في الأطعمه والأدوية لضرورة الإلزام في القاموس انه معقول القلب مشجع للسوداوى باع للقطعات
 والرياح الخفيفة في الأعمال السخوم والسدد بها (قوله وكذا ما في) بكسر الفاء ومع الجهر وهي جلدته
 يجمعهم المسلم معربا به اه شع اسمعيل عن بعض الشروح لكن قال في الميعاقم ما هو متفق على أكثر
 كتب اللغة (قوله مطلقا) أي من غير فرق بين طهرا وباسهوا بين ما فصل من المذوق وغيرها وبين
 كونها بمحال أو أصاب الماء فسدت أولا اه اسمعيل عن مفتاح السعادة وهو ظهر أن ما في الدرر من أنها لو
 كانت رطبة من غير المذوق ليست بطاهرة على خلاف الأصح (قوله مع) وكذا في الزي بلى وصدر الشريعة
 والبر ٣ (قوله وكذا في) بلاد شام اه أي قاعدة المشقة خطب التيسر وكذا العنبر في الدر المنثور وكذا في
 النقع والخلية طهارة في بادئها ولم يحدف بعدة بل لا لكن في شرح الاشياء للعلامة البكري قال في خزانة الروايات
 ما نقلنا عن جواهر الفتاوى في بادئها ولا يقال انه عرق الهرق وأنه مكر ولأنه وان كان عرقا فالله تعالى
 وصار طاهرا لا كراهة في شرح المواهب سمعت جماعة من الفقهاء من أهل الخبرة بما يقولون انه عرق
 سنو زغلي هذا يكون طاهرا وفي النهاية من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان قد اهدت به في نفسه
 وكذا في بادئها وكذا العنبر وفي النهاية قبل ان المسك والعنبر ليسا طاهرين لان المسلمين
 دابة حيتو العنبر دابة في البحر وهذا القول لا يقول عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به فاصحاح وأما العنبر
 فالصحيح انه في البحر غزلة القسبر وكلها طاهر من أطيب الطيب اه ملحة وفي تحفة ابن جرير وابن
 العنبر ورواها في الحديث في بادئها وفي النهاية في البحر اه والعلامة البكري وسأله عما إذا كان المراد في جواز
 استعمال المسك والعنبر وال (قوله وطهره بمجد) أي حديث العنبري الذي رخص لهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يشربوا من أنوال الابل لسقم أصنامهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يعلب عليه فيض جمعه
 الطهارة به والمتنوع على قوله ما إذا كان في الامداد والفتوى على قوله ما (قوله لا للتدوي ولا لغيره) بيان
 للتعظيم في قوله لا أصلا (قوله هـ) أي حبيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وإن وادع على أنه يحسن حديث
 استنزهه من البول لأنه أفاضله في الحديث العنبري وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن
 حديث العنبري بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاههم به وجاؤم بيقين شفاههم به لابل المجمع فيه
 الاطباء وقولهم ليس بمجمع حتى لو تبيح الحرام ودعا لله لابل على كليلة والجر عند الضرورة وقامه في العصر
 (قوله اختلف في التدوي بالمحرم) في النهاية من النسخة يجوز ان علمه مشعلا ولم يعلم وداعه في النهاية
 في معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاه لم يباحم عليكم كبر واما الحارثي أن ما فيه شفاه
 لا بأس به كجمل الخمر لا عطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في التحريم فقال ولو عذب فكتب
 الشافعية بالنسبة الى جهة وأما جاز لا شفاها بالبول أيضا ان علمه شفاه لا بأس به لكن لم يقبل وهذا لأن
 الحرمه ساقطه عند الاستشفاء لكل الخمر والماء لا عطشان والجائز اه من البحر وأما سدي عبد العيانه
 لا يظهر الاختلاف في كلامهم لا تفاتهم على الجواز للضرورة واشترطه صاحب النهاية العلم بإفادته اشتراط

(والمسك طاهر حال)

فيقول كل بكل حال (وكذا)

ما في طاهر (معلقا على)

الأصح ومع وكذا الزيادة

أشياء لا يمتنع في الطيبة

(وبول ما كول) القسم

(عكس) بحساسة مخففة

وطهره بمجد (ولا يشرب)

وله (أصلا) للتدوي ولا

لغيره عند أبي حنيفة

* (مسروعة) * اختاف

في التدوي بالمحرم

(قوله ما إذا كان مبتا الخ)

أي إذا كان مبتا يكون

جلده يحس وشعره طاهر

على الخثار ويكون ما في

السراح حاريا على القول

بطلانه فإنه وعلى هذا

يصل قول المحشى ويغفرهم من

عبادة السراح الخ تتم بيني

الاشكال المستدرك به

وحيث لا خلاف في طهارة

شعره وما منعت نفس العين

أو طاهرها اه

مطلب في المسك والزيادة

والعبر

مطلب في التدوي بالمحرم

من بعده الشفاء وإذا قال والذي في شرح الدرر أن قوله لا للتداوي بحمول على المداون والآخر ما بقي
 اتفاقاً كبحر في الحصى اه أقول وهو ظاهر ما أقول من في الاستدلال أقول لا أمام لكن قد علمت أن
 قول الأطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن البحر به يحصل ما علمه الطن دون اليقين إلا أن يريدوا ما علم غلبة
 الطن وهو شائع في كلامهم تأمل **(قوله وظاهر المذهب الميم)** يحول على المطنون كملته **(قوله لكن نقض)**
 المصالح معقول نقل قوله وقيل برخص الح والاسندرك على إطلاق الميم وادخبا بالمطنون فلا استدرك
 ونص ما في الحواشي القدسي إذا سأل الميم من أفع انسان ولا يقطع حتى يحصى عليه الموت وقد علم أنه لو كتب
 فاتحة الكتاب أو الاختصاص بذلك الميم على سبته يقطع ولا يرخص له فيه وقيل برخص كإرخص في ضرب
 الجرلة ملشبات وأكل الميتة في الحمصة وهو الفتوى اه **(قوله ولا يعلم دواء آخر)** هذا المصريح به في عبارة
 النهاية كالمرو ليس في عبارة الحواشي لأنه يفاد من قوله كإرخص الح لا أن حصل الخمر والميتة حيث لم يوجد
 ما يقوم مقامهما فأداه ط قالون نقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز التداوي به وإن نعين والله تعالى أعلم
(وصل في البئر) * لماذا كترت خمس الماء القليل وقد وقع خمس فيه حتى يراق كله أو دقة بين مسائل
 الآثار لا منها ما يخاف ذلك لا يثبت على متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فإن القياس ما أن
 لا تظهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط الخمسة والاحوال والحدوث والماء ينسج شيئاً مشأً وأما
 أن لا تتخمس حيث تعدد الاحتراز أو التظاهر كبقول من محمد أنه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء
 البئر في حكم الجاري لأنه ينسج من أسفل ويؤخذ من أعلاه فلا ينسج كخوض الحمامة للماء عالياً لا نزح
 منه الماء لأخذ بالآثار ومن الطرق أن يكون الإنسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم
 كالأعشى في يد القناط اه ثم ذكر بعد ذلك آثار الواردة في سائر ما راجع وفي البحر على المروى البئر
 مؤثرة منهم وزعموا بخوض تخفيفها من بئر أي حثرت وجهها في القلة أنور وأما حرمة عدم الماء من
 العرب من لب الهيم في آثار وبقاها بقول آبار وجهها في الكثرة ثم كسرهمزة **(قوله ليست)**
 بيمين) قد بدلت لال المصنف من أحكام الحيوان بخصوصه ووصلها **(قوله ولو لم يطفئ)** لأن آثار التطفيف
 وهو الغفر بعد ادون الريح لا يظهر في الماء وأما ط أنه لو أصاب هذا الماء ثوباً ما لظاهر أنه لا تعتبر هذه
 النجاسة بالطفئ **(قوله أو تظلمة)** أي لو بول ما كره الجمع كالمرو وسبب أني استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه
 كبول الفأرة **(قوله لم يسمع)** أي لم يجعل في محل القطع منه الذي لا يفلح عن به نجاسة ما يمنع أصابة الماء كشمع
 وبحره **(قوله فيه ما في الفأرة)** نقسه في الحر من السراح أي ولو اجب فيه من عشر دول ما لم ينفع أو
 يتفسخ **(قوله على ماسر)** أي من المعتبر به أكبر رأى المستل به أو ما كان عشر في عشر **(قوله على المعتمد)**
 مقابله ماسر من أنه لو كان عقها عشر في عشرة فهي في حكم الكثير ومات أن تصح هذا القول عرب
 مخالفاً لما أطلقه الجمهور ولما قال في البحر لا ينجي أن هذا التصح لو ثبت لانهدمت مسائل أصحاب المذكرة
 في كتبهم اه وما قوله المقتضى رده نوح أحمدي **(قوله ولو فارة يابس على المعتمد)** وما في نواة الفتاوى من
 أنها لا تنسج البئر لال البرس وباقة ضعيف كافي البحر وأضعفه في الحلية **(قوله النطف)** أي من نجاسة دم
 مسائل كافي الحلية وسبب أني في النجاسات أنه يعنى عن دم الشهيد مادام عليه وفاد أنه لو كان عليه دم لا ينسج
 الماء وإذا قال في الحلية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا سأل الميم الدم اه لكن الظاهر أن معناه
 أنه لو خرج منه دم مسائل ينسج الماء احترازاً عما إذا كان ماحض منه وليس فيه قوة سيلان وليس معناه أنه
 سأل الميم في الماء تأمل يعنى في تشييد التنجيس بما عليه مما فيه قوة سيلان بما إذا تخلل في الماء أو ما لم يطفئ
 عنه فلا ينسج تأمل **(قوله والمسلم المسلول)** أما قبل غسله مصوا على أنه يفسد الماء القليل ولا يصح صلا حمله
 وذلك استدلال في الخطأ على أن نجاسة الميت كما سقت لانه حيوان دموي فينجس بالون كغيره من
 الحيوان لا نجاسة حدث ويحتمل الكافي ونسب في الداع إلى عامة المشايخ كافي حاشا البحر أقول وهذا

وظاهر المذهب المنع كافي
 وضاع البحر لكن نقض
 المصنف ثمة وهناك
 الحواشي وقيل برخص
 إذا علم فيه الشفاء ولم يعلم
 دواء آخر كإرخص البحر
 للعاشقان وعليه الفتوى
(وصل في البئر) *
 (إذا وقعت نجاسة ليست
 بيمين ولو لم يطفئ أو فارة
 بول أو دم أو بذر فارتفع
 بشمع فلو شمع فيه ما في
 الفأرة في بئر دون القدر
 الكثير) على ماسر ولا حجة
 للعق على المعتمد (أومات
 فيها) أو خارجها أو التي فيها
 ولو فارة يابس على المعتمد
 إلا الشهيد النطف والمسلم
 المسلول أما الكافر فينجسها

يؤيد ما حمله عليه كلام محمد في الأصل من أن غسالة الميت تحسنه وضعف ما من تصحيح أنهم استعملوه فادهم
 (قوله مطلقاً) أي غسل أولاً وفي حناجر البصر واتفقوا على أن الكافر لا يطهر بالعسل وأنه لا تصح صلاته حمله
 بعده اهـ أقول وهذا مذهبنا أيضاً لقول بأن نجاسة الميت لا تمتد إلى الحديث ومثلاً لقلده أنفا فادهم (قوله
 كسقط) أطلقه تبعاً للجمود القهستاني وقيد في الحاشية بما إذا لم يستعمل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل
 أماداً استعمل فحكه حكم الكبريان وقع بعد ما غسل لا يفسد اهـ وعلى هذا حكم صلاته حمله كافي الحاشية
 أيضاً ومذهبنا أيضاً البيضا الرطبة والسجدة أو وقعت من النجاسة أو الشاة في الماء لا تصفد اهـ فادهم (قوله
 لاسار) أي في باب المياه من أن غير الدموي كزور وصرير لا يفسد الماء وكذا ما في المولد كسمك وسرطان
 فهو تحليل للشيدس فادهم (قوله وانفتح) أي قورم وتغير عن صفته الحيوان قهستاني وقوله أو غمط أي سقط
 شعره وقوله أو نفخ أي نظرت أعضاءه وعضوا ولا فرق بين الصبر والكبر كالنفاذ والادوي والليل
 لانه تنفصل بلموهي نجاسة ما عدا صرير كقطر ونحوه لا يقع ذنب ما ذبح من الماء كما يحرم به ظهر أنه
 لو جرح الحيوان لا تفسخ ويحرم من الجميع كافي الفتح وأن قطعة منه كتنفخ موله إذا قال في النجاسة قطعة
 من لحم الميتة تفسد (قوله يترج كل ما في) أي دون الطيبين ولورود الأثر يترج الماء لكن لا يطيب المسجد
 بطيبها احتياطاً بغير (قوله الذي كان في وقت الوقوع) فلو زاد بعده قبل التزج لا يجب نزح الراتد وهو
 أحذق لرب وسأني اعتبار وقت النزح وعليه يجب نزح الراتد يأتي غلامه بقي لولم يكن فيها القدر الواجب
 وقت الوقوع ثم زادو بله هل يعتبر وقت الوقوع أي ضا طاهر كلامه فمقدد كرفي البحر أنه لو بلغه بعد
 النزح لا يبرح منه شيء (قوله بعد إخراجها) إذا نزح قبله لا يبرح لأن الواقع سبب النجاسة ومع بقائه لا يمكن
 الحكم بالطهارة بغير (قوله إلا إذا تعذر الخ) كذا في السراج وأعرض في البحر ما به هذا الماسبق فيما إذا
 كانت البئر معبداً لا تنزح وأخرج منها المقدار المهر وف أماداً كانت غير معبداً فانه لا بد من إخراجها لوجوب
 نزح جميع الماء اهـ أقول قد يستعمل الإخراج وإن كان الواجب نزح الجميع لأن الواجب الإخراج قبل
 النزح لا بعده كما علمه (قوله متحسنة) نعت لكل من الحشيشة والخرفنة وإنما أمرده العطف بالواو هي لأحد
 الشئيين وأشار بقوله متحسنة إلى أنه لا بد من إخراجها عن النجاسة كلهم ميتة ونحوه ر ر ح قلت ولو تغير
 أعضاؤه في القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفوره بها فغير راعن إخراجها مما دام فيها متحسنة فتزك مدة يعلم أنه
 استحلال وصلاً فقول مدة ستة أشهر اهـ (قوله مبرح) بالباء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله يطهر
 الكل) أي من الدلو والرشا والبكر تويد المستنقي تبعاً لجان نجاسة هذه الأشياء خاصة البئر فطهر بيطهراتها
 للبرح كدس البئر يطهر تبعاً لآثار خلا وكيد المستنقي يطهر بيطهارة الخمل وكعروه الأريق إذا كان في يد
 المستنقي نجاسة رطبة يعمل بدها عليها كما صب على الدفاداعسل البئر لا تطهرت العروة بيطهارة البئر
 (قوله خلاصة) ومثله في الحاشية وهو مبني على أنه لا يشترط التوال وهو المختار كافي البحر والقهستاني (قوله
 وليس بنجس العين الخ) أي بخلاف الحيز وكذا السكب على القول بالاحتواء بنجس الدم مطلقاً بخلاف
 المحدث فانه يبدى فيه نزح راعن يكد كرو بخلاف ما إذا كان على الحيوان نجس أي نجاسة فاعلم بها فانه
 بنجس مطلقاً قال في البحر وقيد بالاسم لأنهم قالوا في البقر ويحرم حيزاً لا يجب نزح شيء وإن كان الطاهر
 استعمل ولها على أي حال لكن يجعل طهرتها ما ن سقطت عقيب دخولها مع أن الأصل الطهارة اهـ
 ومثله في الفتح (قوله لم يبرح شيء) أي وجوب بالماء الحاشية ولو وقعت الشاة وحجبت نجاسة يترج عسرون
 دلو التسكين القلب لا يظهر حتى لو لم يبرح ولو ضا جاز وكذا الجمال والبعل ونحوه حيزاً لم يصبه الماء وكذا
 ما يؤكل كل لحم الأبل والبقر والعم والطيور والنجاسة المحبوسة اهـ ومثله في مختارات البازل (قوله كذا
 في الحاشية) أقول لم أر في الحاشية وأما الذي به انه يبرح في البعل والخارج جميع الماء إذا أصلبه الماء وكذا
 في البحر مع ما يالهوا إلى غير ما هو مثله في الدرر وعرا مشرحة إلى البني وكذا في البدائع والقهستاني والأمداد

أقول وجه مسئلة السقط
 انه اذا لم يستعمل لا يعطى
 حكم الاذى من كل وجه
 ولذا لا يصلى عليه ولو كان
 يطهر بالعسل لصلى عليه فهو
 في حكم الحيضة من سائر
 الحيوانات بخلاف ما اذا
 استعمل أي علمت منه علامة
 الحيضة بعد الولادة فانه
 كالغير كذا كذا ظهر
 لي اهـ منه

والحاوي القديسي ومختارات الموازل والبرزازية وغيرهما وقال في المسبة كذار وي عن أبي يوسف وقال
 شارحها الحلي ولم يرو عن غير مخرجه اه وفي الفتح وان أدخل فيه الماء نزع السكل في النجس وكذا انما امر
 كلامهم في المشكوك اه وفي الجوهر وكذا كل ما سوره نجس أو مشكوك يجب نزع السكل وفي السراج
 وسور البعل والجارح كل الماء لانه لم يبق طهورا وكذا على في الحلية بقوله لصيرورة الماء مشكوكا وهو
 غير محكوم بطهوريته على ما هو الاصح بخلاف المكروهاته غير مساو بطهوره كالماء المستعمل
 البحر عن النجس ولو وقع سور الجارح في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يعل عليه لانه طاهر غير طهور كالماء المستعمل
 عند مجده اه قلت لكم خلافا لما انفرد به كلامهم كما علمت وان شئى عليه الشارح في مسائلنا في الآثار
 وسنسه عليه الحاصل انه اذا أصاب في الجارح الماء صا مشكوكا ينزع السكل ككادي سورمهس قال في
 شرح المسبة لاشتراكهم في عدم الطهور به وان افترقا من حيث الطهارة فالذي نزع رجا يظهر به أحد
 والصلابة وحده غير مجزئة ويرح كله اه قال في الحلية وهذا بخلاف ما إذا لم يصب فيه الماء فان النجس انه
 لا يصير الماء مشكوكا به كفي الحقيقة وانما ينزع منه عشرين دلو كالماء كافي الحاء اه اقول له به يظهر أن
 قول المهر لكن في الحلية النجس اه في البعل والجارح لا يصير مشكوكا ولا يجب نزع شئ ثم ينبذ نزع عشرة
 وقيل نزع عشرين منشؤه اشتراكه في وصول الماء بحاله عدم الوصول وتبعه الشارح فذهب ثم رأيت شيخ
 مشايخنا الرجعي يهمل ذلك كذا كثرته (قوله كادي يحدث) انه انه ينزع فيه أو يكون كاهرا في الترابية
 الى فتاوى النجاسة ثم عز الى البيان انه به رح فيه الجميع وفي شرح الوهانية والتحقيق الروح للحميع عند
 الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أر بعون عند، ومذهب محمد أنه بسلبه الطهور به وهو
 الصحيح عند الشيخين فيرح منه عشرين ولا يصير طهورا وتعلمه فيه المراد بالحدث ما ينسل الحسب واستشكل
 في السدائع ربح العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يصير ما لم يعل على المطلق كسائر المائعات ثم قال
 ويحتمل أن يقال طهارته بغير مطلق مع الخلاف فيها بخلاف سائر المائعات فيرح أحد ما ورد به الشرع
 وذلك عشرين احتياطا اه قلت وهذه المسئلة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملقى والملاقى في الماء المستعمل
 وأن المستعمل ملاقى الأعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والوحي نزع الجميع لانه اذا وجب نزع فيه
 المشكوك في طهوريته بمعنى المستعمل المحقق عدم طهوريته بالاولى وتؤيد ما قاله صاحب العزم أن الفروع
 التي استدل بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على روايه بنجاسة الماء المستعمل والله أعلم (تمت) نقل
 في التذخير عن كتاب الصلاة للحسن أن الكافر اذا وقع في الترو وجرى نزع الماء وفي البدائع أنه رواية عن
 الامام لانه لا يتناول نجاسة حقيقة أو حكمية حتى لو اعتسل موقع فيما من ساعته لا يبرح من حيثئذ اقول ولعل
 نزعها للاحتياط نامل (قوله لان في بولها مشكوكا) وقد مر أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة وعوها ثم
 هذا الجواب، شاع على القول بأن بول الهرق وانفارة نجس البتة وكلامه يأتي (قوله وان تعدد) كذا عبر في
 الهداية وغيرهما وقال في شرح المسبة أي يجب لا يمكن الا بمرح عظيم اه والمراد به التعمير به عبر في الدرر
 (قوله لكونها نجسا) القياس معصية لان الترموث من جماع الآثم ذكره واجلا على اللفظ أولان ومبلا
 بمعنى مفعل يستوي به المذ كرو الموث أو على تقدير ذاتهم وهو الماء يجرى على وجه الأرض اه
 حليمه قول ليس المراد اكلها بل بالآتي بل كما قال في البحر أنهم كلما رحو انبسط منها مثل ما نزعوا أو أكثر
 (قوله وقت ابتداء النزع قاله الحلي) أي في شرح المسبة معر بالآتي الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو
 ما قدمه الشارح عن ابن السكال وعليه جرى ابن السكال هاهنا به او منه في الامدادو يشير به قول الهداية
 يرح، قد اوماستعن ما هو في الترتيب من سعة السيطر او اذ قبل الرح فقبل يرح مقدوما كان بهلوقت
 الوجوع وقيل وقت الرح قال في الحلية فيؤخر ذلك فيما اذا ربح البعض ثم وجده في العدا كثر مشارق نقل
 ينزع السكل وقيل مقدوما في عدا انترك هو الصحيح قال في شرح المسبة هذه التربة على اعتبار وقت

كادي يحدث ثم هذا لم
 تكن الفارة هاربه من هر
 ولا الهر هاربا من كلب ولا
 النجاسة من سبيح قال كان
 نزع كلامه مطلقا كافي الجوهر
 لكن في التبرع عن النجس
 الفتوى على خلافه لان في
 بولها مشكوكا (وان تعدد)
 نزع كلها لكونها نجسا
 (فقد مر ما بينا) وقت ابتداء
 النزع قاله الحلي (يؤخذ
 ذلك

الزح لا وقت الوقوع فسلم أن الصحيح ما في الكافي ١٥ أقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لا المراد أنها
ثمرات الخلفاء فالظاهر أن ما في الحاشية الصحيح لقول باعتبار وقت الوقوع لأن حاصل الخلاف أنه هل يجب زح
الرائد على ما كان وقت الوقوع أو لا فالقائل بأن المتبر وقت الزح أراد أنه يجب زح ما زاد سواء كانت الزيادة
قبل ابتداء الزح أو قبل انتهائه مبني على الحاشية على صورة الزيادة قبل انتهاء الزح فلفظها هو صرح بأن الصحيح
زح مقدار ما بقي وقت الزكاة أي فلا يجب زح الرائد بهذا نصيح لقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب
زح ما زاد بعده فسلم أنه تصحيح لخلاف ما في الكافي هذا ما طهر لي تدبره (قوله بقول جليل الخ) فان قالان
ما دهم ألف دلوه سلا زح كذا في شرح المبينة (قوله به بقي) وهو الأصح كافي ودر وهو الصحيح وعليه الفتوى
ابن كمال وهو المختار معراج وهو الاشبه بالحق هداية أي الاشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لأن
الاعتدال قول العرف فيقال يشتر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الدكران كنتم لا تعلمون كافي خزانة
الصدوق الشهادة عن أبي (قوله وقيل الخ) حرم في الكفر والملق وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة
وتأريخا عن النصاب وهو المختار معراج عن العنابة وجعله في العناية رواية عن الإمام وهو المختار والايصر
كافي الاختيار وأما في الهرم المأتمن واحتجاب والمائة الثالثة فتدبره فقد اختلف النصع والفتوى
وهذه في القول في الخلق وتعم في البحر بأنه اذا كان الحكم الشرعي زح الجبيع فلا تقصير على عدد
مخصوص يتوقف على دليل يبيحه أو في ذلك المأتمن ابن عباس وابن ابي ربيعة عن أبي عبد الله
الماء كله منية ما نزع في تمرز مرم وأما في ذلك الترمع دفع ما أوردته عليها بسوط في البحر وغديره قال في
الهرم وكان المشايخ ائمة الاختار وما عن محمد لا تضابطه كالعشر تسيرا كالماء قلت لكن مروى في أن
مسائل الأبار منية على اتباع الآثار على أنهم قالوا ان محمد أتى بمشاهد في أبار بعدد ما فيها كثيرة الماء
وكذا ما روى عن الإمام من زح مائة في كل أبار الكوفة فقلته ما فيها من جمع إلى القول الأول لأنه تقدير من
له بصيرة فخره فالماء في تلك المواضع لا يكون ذلك لازما في أبار كل جهته والله أعلم (قوله وذلك) أي ما في
المن أحوط للبروح عن الخلاف ولما افقت لا زح (قوله طهرت) أي إذا لم يطهر أثر النجاسة (قوله كالماء)
أي في قوله ويجوز بحار وقعت فيه نجاسة (قوله وسجى) أي بعد اسطر (قوله ما أخرج الحيوان) أي
الميت (قوله كادى) أي مما عادله في الجنة كالشاة والسكاب كافي البحر (قوله وكذا سقط الخ) فأدان
ما ذكره وأبسه نوحه مقدرا الفرق بين كبير ومديره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة إذا كان صغيرا
فكالماء وكان شجره به عيار لهم كافي البر جدى اه وكذا قال ولد سيدى عبد الله الظاهر أن الاتى إذا
خرج من أمه صغيرا أو كان سقطا فهو كالماء ولان العبرة بالمقدار في الحنة لا في الاسم اه قلت لكن قد مرنا
عن الحاشية أن السقط ان استعمل حكمه كالكبير اذ وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وان لم يستعمل أمه
وان غسل وتقدم اه يصال ذنب الفاروق ثم يمسح فيه معنى الفارة ثم أبت في القهستان قال ولو وقع فيه سقطا
ينزح كالماء وعن أبي حنيفة أن الجدى كالماء وأنه والسحلة كالدجاجة كافي الزاهد اه فعلى أن
في الجدى رواية والظاهر أن مثله السحلة وهي ولد الشاة والحاشية بالسقط الكبير يؤدى إلى دلالة منهجهما في
الشارح الأول بالكبير تبع الصلوة قال ما المصير فكأنه مؤيد الثاني في السراج أن الأوزة عدد
الإمام كانت في رواية وكالماء في أخرى اه أقول وهذا التام يحتاج إلى تحرير وتبديل فاعلم أن الماء نور
كما ذكره أئمتنا هو زح الذك في الأذى والأزب في السحلة والعشر في الفارة فإذا كانت للزح
ثلاثة كالماء كروى عن هذا أو وفق المصنف في مسائل الأبار منية على اتباع الآثار والنص وروى في
الفاروق والنجاسة والأذى فكيف يقاس ما دللهم باسم أجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الأصل ما كان كالماء ثبت
على وفق القياس في حق التفرع عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه لرأى مذكلا وإس كذلك
وقال جلال في أن يقال أنه الحاشية بطريق الدلالة لا بالقياس كما اختاره في المعراج اه ادعيت ذلك طهر لك

بقول جليل هذين لهما
بصيرة بالماء) به بقي وقيل
يفسح عائلتي إلى ثلثمائة
وهذا أيسر وذلك أحوط
(فان أخرج الحيوان غير
متنفع ولا متفهم) ولا
شتمعل (فان كان كادى)
وكذا سقط وسحلة وجدى
واوز كبير (زح كالماء)
كان (كالماء) وهو زح
أوبون من الدلاء) وجوبا
إلى ستمين ندبار (ان كان
(كالماء) ودارة
(عشرون) إلى ثلاثين

٣ قوله قوله طهرت وكذا
قوله كالماء وسجى
ثلاثمائة لا جود لها فيما
يبدى من نسخ الشارح
ليحذر اه مصححه

أما ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وتوافق النص ولهذا
 يختلفوا في السطوح بخلاف ما ألحق بذلك كالسطح والاوزة فإنه قد يقال إن صغيره أكبره أيضاً فالملحق
 به وقد يقال بالفرق اعتبار الحجة لنداء وقع فيه الاختلاف هذا ما ظهر لي من فضيل الفتاح العليم ما غفقه (قوله
 كبر) أي باب يقال العشر والحوبي والرائد اللدب * (تدبيره) طاهر أفاضوا المصنف على ما ذكره
 يفيد أن المراتب ثلاث لانها الواردة في النص كما قدمناه وروى الحسن عن الامام أن في القرد الكبير
 والفاوة الصغيرة عشر دلاء وأثنى الحاشية ثلاثين بخلاف الهرة فالمراتب خمس لكن الذي المتون هو الأول
 وهو ظاهر الرواية كقافي البحر والتهستاني (قوله وهذا) أي نزع الاربعين أو العشرين لتطهر البئر
 (قوله يختلف نحو صهر مع وجب الخ) الصهر مع الحوص الكبير يجتمع فيه الماء فاموس والحب أي
 يصم الحاء المحملة الحاشية الكبيرة فصاح وأراد بذلك الرد على من أثنى نزع حشرين في فارة وقعت في
 صهر مع كنفه في المهر من بعض أهل عصره متسكياً باقتضاء طلائعهم من عدم الفرق بين المعين وغيره
 ورده في المهر تلحق بالمرادع والبدائع والكافي وغيرهما من أن الفارة وقعت في الحبس ثم قال
 ووجهه أن الاكتفاء نزع الحوص في البئر من غير ما نزع في البئر من غير ما نزع في البئر من غير ما نزع في البئر
 الرداعاً يتم سماعه في أن الصهر مع الحوص من معنى البئر في شيء اه أي فإذا ادعى دخوله في معنى البئر
 لا يكون مخالفاً لاسنارو يؤيده ما تقدمناه من أن البئر مستقيمة من بئر أي حفرت الصهر حفرة في الأرض
 لا تصل إلى الماء بخلاف الحب والحوص واليصال العلامة المقدس قال ما استدل به في البحر
 لا يحنى ومعه وأن الحب من الصهر مع لاسي الذي يسع أو لم يسله اه لكن خلافه في النصف (قوله
 جبراق الماء اه) أقول وهل يظهر بغير ذلك أنه لا بد من غسله ومده ثلاثاً والظاهر الثاني ثم رأيت في
 الترخا قال ما صه وفي رواية أخرى الخ مثل عند الله من المراكب من الحب المركب في الأرض تحس قال بعسل
 ثلاثاً ويجرح المصنعة كل مرة من مطهر ولا يقلع الحب اه (قوله ويحرق في النصف) يقول أقول أي يحرق في
 البحر والهرق قال ابن عبد ران ولم أره في كتاب النصف اه أقول رأيت في النصف ما صه وأما البئر فهي التي
 لها مواد من أسفلها اه أي لها مياه تحدها وتبع من أسفلها ولا يحنى أنه على هذا التعريف يحرق
 الصهر مع الحب والآثار التي تخلص من المطر أو من الانهيار فهو مثل ما في البحر والهرق (قوله وتقبل) أي
 المصنف وهو تأييد لما أثنى به ذلك العصري (قوله إن حكم الركية الخ) الركية على وزن عطية قال ح
 هي البئر كفي القاموس لكن في العرف هي بئر يجتمع ماؤها من المطر اه أي نفس بمعنى الصهر مع (قوله
 واه) أي أو ساء على ما نقله عن القيسية والفوائد (قوله والبر الكبير) أي الذي هو بمعنى الحب
 المذكور في الفوائد قال في القاموس البر بالكسر البدن بالفتح الرقود العظيم أو أطول من الحب
 أو أصغر له عسعس أي دنبل لا يعد إلا بحفره (قوله نزع خمسة كالبر) أي يقتصر في الحاشية على
 أربعين وفي الفارة على عشرين أقول وهذا مسلم في الصهر مع دون البر ونحوه من معنى البئر وكون
 أكثره مأمور أي أي مدح في الأرض لا يخله فيه لاء ولا لعة كما قدمناه وفي الفرائض معارض باطلاق
 ما مر من البدائع والكافي وغيرهما ورفق ظاهره بين الصهر مع كنف مناه عن المقدس فافهم وقال
 المصنف في مطروحة مقابلة الآثار

كأمر وهذا يمين المعين وغيرها
 بخلاف نحو صهر مع وجب
 حيث يسرق الماء كله
 لتخصيص الآبار بالآثار
 بحر ونهر قال المصنف في
 حواشيه على البئر ونحوه
 في النصف وتقبل عن القيسية
 أن حكم الركية كالبر
 وعن القيسية أن الحب
 المأمور أكثره في الأرض
 كالبر وعليه فالصهر مع
 والبر الكبير يسر منه
 كالبر فافهم هذا التعريف
 (يدل وسطاً) وهو دلالة
 البئر

ثم قوله العرف وفي نسخة
 المهر ب اه منه

مطروحة أكثره في الأرض * كالبر في النزع وهذا مريض
 قال به بعض أولي الانصار * وليس مرضياً لدى الكار
 طان نزع البعض مخصوص بما في البئر مع جميع جل النطا
 (قوله وهو دلالة البئر) هذا هو ظاهر الرواية كقافي البحر وقيد بحسبه الزملي بما ذكره من دلوه المعتاد
 كبراجد ولا يجب العدادان كذا وقال وهو الذي يفتحه بطنه من العقب اه ثم إن الشارح قد تبع صاحب

الجهر في تنفسه بوسط بذلك وفيه نظر لانه قول آخر وهو يشعر كلامه الذي يلي وغيره وفي البدائع اختلاف في
 البلوغ قبل المعتبر ولو كل بر سقي به منها صغيرا كان أو كبيرا وروى عن أبي حنيفة أنه قد راعى وقيل
 المعتبر هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان أو كبيرا راعى اختلافهما بمجسه الى المثل تأمل
 (قوله ما لم يكن الخ) أي هذا ان كان لهادولان لم يكن بالمعتبر ولو بيع صاعا وهذا التفصيل استعمله
 في الجهر وقال هو طاهر ما في الخلاصة وشرح الطحاوي والسراج (قوله وغيره) أي غير البلوغ كقول
 بان كان أصغر أو أكبر بحسبه بل ورح القدر الواجب بل وواحد كبير آخر وهو ظاهر المذهب حصول
 المقصود محر (قوله ويكتفى ملء أو كثر الدلو) فلو كان محرا فاما كان يفي أو كثر ما به كفي والألاز به
 وقهستاني (قوله وزح ما وجد) أي ويكتفى أيضا بزح ما وجد هو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد
 الزح لا يجب رح شيء فلهذا مناه عن الجهر (قوله وحريان بعضه) أي يكتفى أيضا بان يحرق لها منقذ يخرج
 مسه بعض الماء كفي الفتح (قوله وغور قدر الواجب) وإذا عاد لا بد بحسان جف أسفله في الأصح
 والأعاد كفي الجهر عن السراج (قوله بطريق الدلالة) أي دالة النص وهي دالة مقطوعة على ما حكته عنه
 بالاولى أو بالنسابة = دالة حزمة التاميف وكل مال النيم على حزمة الصرب والائلاف كما أوضحنا في
 حواشينا على شرح المنار الشارح وأشار بذلك الى الجواب عما قدمناه من المستضي (قوله كما رضع هره)
 أي فان ما تنازع أو رعون والأدلة زح وان ماتنا الفأرة فقط أو حوت أو بالجب زح الكل سراج وربي
 من الأقسام موت الهرة فقط ولا شك أن فيه أر بعين نهر (قوله ويحوي الهرتين) أي ما كان مقدارهما في
 الجنة (قوله ويحوي الفأرتين) أي ولو كانتا كهنة الدجاجة التي رواية عن محمد بن مسباحة ثم ذكر
 (قوله على الظاهر) أي طاهر الزاوية كفي الجهر وهو قول محمد بن يوسف الجسني إلى التسع كهره
 والعشر كشانه جزم في المواهب يقول محمد بن أبي الفوارس (قوله معللة) بيان لمصلحة النجاسة وقدر
 أن الخفيف لا يطهر أثر في الماء (قوله من وقت الوقوع) أي وقوع ما مات فيها (قوله لم يعلم) أي الوقت
 أو غلب على الظن قهستاني ومما صدقنا في جرحنا بنور قه هاهم كذا كفي السراج (قوله والا) أي بأن لم يعلم
 ولم يعلم على الظن نهر (قوله وهذا) أي الحكم بنجاسة النهر وما ولد له ط (قوله في حق الوضوء والعلل)
 أي من حيث إعادة الصلاة يعني المكتوبة والمذكورة الواجبة ومسرة النجس اه حاشية وسأني أن سسمة الجهر
 إنما تقتضي أذا مات مع الغرض في يومه ما قبل الزوال فاهم (قوله وما نحن به) معلوف على أي وضوء (قوله في طعم
 للكلاب) لأن ما نتجس باحتلاط النجاسة وبالنجاسة معلوبة لا يباح أكله وبإباح الاستفاعة به مما وراءه
 الاكل كذا من النجس يستصحب به اذا كان الطاهر غائلا فأكذ هذا حاشية عن البدائع ويقفه من أن الجبين
 ليس بقيد صغير من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقيل يباع من شاذي) لأنه يرى أن الماء لا ينجس
 اذا بلغ ثلثين ليكن في الشربة وعن أبي يوسف لا يطعم من آدم اه ولهاذا عن هذه الشارح بقيل وجزم
 بالأول كما صاحب البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الحنفي نجس ولا ينظر الى اعتقاده به ولذا الاستفاعة به
 لا يقتضي إلا ما يعتقد (قوله أمان في حق غيره) أي غير ما ذكر من الوضوء والعلل والجسني (قوله في حكم
 بنجاسته) الأولى بنجاسته أي النهر كما عرفت في الجهر وقوله في الحال أي حال وجود الفأرة إلا أن يوم وليد له
 ولان وقت غسل الثياب ولها قال الربيعي أي من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا
 كانوا غسلوا الثياب غسلها لم يلزمهم الاغسلها في الأصح اه وعرفنا في الجهر الى انجس ما أيضا وعرضه بعض
 محشي صدر الشريعة انه اذا حكم بنجاسة البئر في الحال فلم أن لا تنجس الثياب التي غسلت غسلها قبله ولا
 يلزم صاعدا فلا معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا عرضنا في الحاشية بما حصل أنه اذا لم يغسل الثياب
 ليكن ثوبا غسلت به هذا البئر فكيف لم يتحكم في الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت غسلها الشيق حصوله
 قبل وجود الفأرة وإنما انقصر على وقت وجودها مع أنه لا ينجس على قول الامام لانه لو جوب مع غسل النسل الاعادة

بان لم يكن فما يسبح صاعا
 وغيره بحسبه ويكتفى ملء
 أكثر الدلو وزح ما وجد
 وأقبل وحريان بعضه
 وغوران قدر الواجب وما
 بين حاشية وقفارة في الجنة
 (كفارة في الحكم) كما
 ان ما بين حاشية وشاة
 كدحاجة فالحق بطريق
 الدلالة بالأصغر كما أدخل
 الاصل في الاكثر كما رضع
 هره ويحوي الهرتين كشاة
 اتفاقا ويحوي الفأرتين
 كفارة والنسلات الى النجس
 كهره والنس كشاة على
 الطاهر (ويحكم بنجاسته)
 معللة (من وقت الوقوع
 ان علم والابدي يوم ولد له ان لم
 ينتفع ولم يتنعم) وهذا في
 حق الوضوء والعلل وما
 نحن في طعم للكلاب وقيل
 يباع من شاذي أما شق
 حاشية كسئل ثوب بمحكم
 بنجاسته في الحال

ولاعلى قولهم لانهم لا يجبان غسل الثوب أصلا اه وأثره في الحر والنهر وغيرهما أقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزبلي يخالف لاطلاق الثوب فاطلبه فانهم حكموا بالخاصة قولهم بفصلوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ويختصر القدوري أعدل وأصله يوم وليلة اذا كانوا وضوءا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها اه وشرح الجامع الصغير لا يخفى ان كانت منتفخة أو أعدل أو صلاة ثلاثة أيام وبالهداية ما أصاب الثوب من سفى الثلاثة أو فسدها من غير ما يؤكل كل خبث اه ومثله في المنب ومشرحاته أثبت بعض محسنى صدر الشريعة تعقل ما نقله وقال انه المذكور في اعلام المعتبرين والمشهور في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظهر أن الصواب عدم الاتصال على الحال وبه يزول الاشكال ثم أشار في الدرر إلى أن ما قاله الزبلي ملغى من قول الامام وقوله ما حيت قال بعدة كلام الزبلي يؤيده ما قال في معراج النראה ان الصباغي كل يلقى هذا انتهى أى بهذا التفصيل قال في البحر كان الصباغي يلقى بقول أى ح فيما يتعلق بالصلاة ويقوله ما يمساه كذا في معراج النראה اه وأقول لا يخفى أن مقتضى ما أتى به الصباغي أن يجب إعادة الصلاة لا يجب عمل الثياب وهذا عكس ما قاله الزبلي وأن التأييد نعم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزبلي زائد أقول وكذا وجدته سابقا في نسخة قديمة مصححة وكذا وجدته في نسخة مضروبة عليه وقد ظهر بما قرأه أن ما ذكره الشارح من التفصيل نادر فيه الزبلي وهو مخالف لما في عامة المعتبرات مع ما دبر من الاشكالات فلا يقول عليه وان أثره في السر والنحر ولهذا يرجع عليه في فتح القدير باعتقده هذا الثغر الذي هو من مع العلم الحميم **(قوله وهذا لو طهر الخ)** الاشارة في عبارة الجوهرة الى عبارة القدوري التي قد منها تم ان ما ذكره في الجوهر غير ما أتى به شيخه وفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن المساعصا مسكوكا على طهارته وبحاسته وان كانوا محدثين يبقين لم يزل حديثهم معاه مسكوكا فمسحوا ما كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بما مسكوكا في بحاسته لا بالبقية لا يرتفع بانك اه أقول هذا أيضا مخالف لما خلا من عبارات اله تبرا من لزوم إعادة الصلاة وغسل كل شيء أصابه ماؤها في تلك المدة فانه يشل الاعادة عن حديث وغيره والعلى ثوب أو بدن من حدث أو بحاسته أو شرب أو غيره أو أيضا ينقصه مسالة الجنب فانه يلزم عليه أن يكون طاهر اسلا لا يكون مسكوكا طاهره فلا تزول طهارته بجماع مسكوكا فيه مع انه يخالف ما صرحوا به في عامة كتب المذهب أيضا فقد رد جوهر أقول الامام يحكمه بالخاصة فمن يوم أو ثلاثة أيام بانه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى **(قوله استحسانا)** الاستحسان كما قال الكرخي قطع المسئلة عن نظائر هالها هو أقوى وذلك الأقوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذي تنسب اليه أقول اه ثبت من نصا كان أو اجما أو قياسا خفيا وقامه في فتاوى العلامة قاسم **(قوله وقال الخ)** قولهم ما هو القياس الجلي وبان وجهه كل في المألوات **(قوله فلا يلزمهم)** أى أعجاب الترتيب من عدة الصلاة أو غسل ما أصابه ماؤها كما صرح به الزبلي وصاحب البحر والميض وشارح الرية يقول الدرر بل يغسل ما أصابه ماؤها قال في الشر ثلاثة لعل الصواب خلافه **(قوله قبله)** أى قبل العلم بالخاصة **(قوله قبله)** وبه يلقى قائله صاحب الجوهرة وقال العلامة قاسم في تصحيح القدوري قال في فتاوى المتابع قولهم سمعوا المختار لم يوافق على ذلك فقد ادعى قول الامام البرهاني والسقي والموصلي وسدر الشريعة يقولون دليله في جميع المسئلة نفاذ صريح في البدائع بان قولهم ما ليس وقوله استحسان وهو الاصول في العبادات اه **(قوله أعاد من آخر استحسان الخ)** لم ونشر من تبين في بعض النسخ من آخره وهو المراد بالاحتلام لان اليوم سببه كانه في الحر **(قوله وراف)** هذا طاهر اذا وقع له رافع ولم يبرأ حكمه ما دام لم يقع له ولا حل هذا والله تعالى أعلم لروى ابن رستم أن النعم لا يجد فيه لاد من غير قد يصيبه طاهر أن الاصابة لم تقدم برمان وجوده كحلاله في ما نمنى غيره لا يصيب فوه طاهره أنه مبيحته من وجوده من وقت وجوده حتى لو كان ثوب بجماعه

وهذا لو طهره عن حدث أو غسل عن خبث والام يلزم شي اجاعا لجوهرة (ومد ثلاثة أيام) بالمالها (ان) انتفخ أو تسفع استفسا وقال من وقت العلم صلا يلزمهم حتى قبله قيل وبه يلقى (فرع) وجد في ثوبه منيا أو بولا أو دما أعاد من آخر احتلام وويل وراف ولو وجد في جنبه فارقتة فان لا تنجب فيها أعاد مسد وضع القطن والافشاة أيام

مطلب مهم في تصريف الاستحسان

هو وغيره يستوي به حكم المي والميم واختار في الميط ما رواه مسندهم ذكره في البحر وقوله ما طاهر أن
 الاصابة الخ لا يظهر في الخافط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة كثر من نذر القروح ولم يعلم
 بالاصابة لم يعد ثوبا لا حياض وهو الاصح اهـ قلت وهذا يشمل الدم فيقتضي ان الاصح عدم الاعادة طافقا
 تأمل **(قوله لو شغف أو واشقة الخ)** ذكره في البحر بحثا فقال بعد قولهم فثلاثة أيام ويبقى على قياس
 ما سبق تقديره كونه من شغف أو واشقة وان لم يكن أعاد يوما وليله اهـ **(قوله في قول فأن في الاصح)** وسد ذكر
 في الانحصاص أن علمه الفتوى وأن نحرأه لا يفسد ما لم يظهر أثره أو أن قول السنور عوفي غير وأنى الماء وعليه
 الفتوى اهـ أقول وفي الحاشية أن قول الهرقة والفأرة ونحوها محس في أطهر الروايات بفسد الماء والثوب
 اهـ ولعلمهم رجوع القول بالغفو للضرورة **(قوله بخره)** بالغفو والصم كأي للعرب **(قوله حمام وعصفور)**
 أي ويحويهما ما يأتى كل جنس الطيور روي السباح والاوز **(قوله في الاصح)** وراجع الى قوله وكذا سباع
 طير أي مما يأتى كل جنس الطيور وهذا ما صححه في البوط وصحح فاصحاب في جامع النجاسة بحر **(قوله)**
 لتعدرونها أي لترصه أي عن غيرها ما ذكره في التغليل انه محس معقوقه للضرورة وفيه اختلاف
 المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتبة انه ليس بنفس عسيرا لا حياض العسلي على اقتناء
 الحمامات في المسجد الحرام من غير تكبير مع العلم بما يكون منها في البحر قال ولم يدركوا الهدى الخلاف فائدة
 مع أنفقهم على سقوط حكم النجاسة اهـ قلت عكن أن تظهر في التعاليق وكذا إذا رما في الماء فسد ما به
 لا ضرورة في ذلك لكونه طهرا وما في البحر من أنها يمكن أن تظهر في الماء وجدها في ثوب بعد ما هو حال
 عنها لا يجوز الصلاة فيه على القول بالبقاء للضرورة ونحوه في الطهارة اهـ قال ط فيه نظر انقصناه عدم
 جواز التطهر من هذا الماء حيث وجد غيره **(قوله ولا يتقاطر بول الخ)** تسع فيه صاحب الضر وأشاري
 الفاضل الى ضيقه وذكر القسما في الاصح انه ان وقع في الماء محس في الاصح وكذا ذكر الحدادي
 عن الكفاية معالمان طهارة الماء كدونه لا حرج في الماء أي بخلاف الدون والثوب وبه حزم الشارح
 في الانحصاص أيضا علم أن كلام المصنف مبني على القول بالضعف كما به عليه العلامة فوج أفندى **(قوله)**
 كرؤس (ر) ومثل الرؤس الجهة الأخرى ط وسأني إشباع الكلام على هذه المسئلة في باب الانحصاص
(قوله وغار محس) بالاضافة وعدمها وفي الجنب الفخ والكسر ط **(قوله وبعري بل وغم)** أي لا ترح
 هم ما وهذا استحسان قال في الفيض فلا نجس الا اذا كان كثيرا سواء كان رطبا أو يابس محس أو منكسرا
 ولا فرق بين أن يكون للبرح كالمذن أو لا كالهواته والصحيح اهـ وفي التارخانية ولم يذكر محس في
 الاصل رؤس الحمار والخنثى واختاره ما به فيل نفس ولو قيل لا أو يابس أو قيل لو يابس فلا أو كثرهم على انه
 لو فيه رطوبة لا نجس والانحصاص اهـ **(فائدة)** قال فوج أدنى الرؤس للفرس والعل والحمار
 والخنثى بكسر فسكون للبرق والفل والبعير للابل والفرس والحيرة والطيور والنحو للكلب والعمرة للادسان
(قوله في محس) بكسر الميم محسب فيه قاموس **(قوله وقت الحجاب)** ولو وقعت في غير رمان الحلب فهو
 كوقوعها في سائر الأواني تنحس في الاصح لان الضرورة عما هي زمان الحلب لا من عاتنها أي تبعد ذلك
 الوقت والاحتياط انعه غير ولا كذلك غيره اهـ شارح حجة **(قوله قبل فقت وثلاثون)** قال في العباية تبعها
 للعباية ولو فقتت أو أوحدا إلى لو تنها نجس اهـ فقال **(قوله والتعير بالبرتين)** أي في سئلتي الثروا محسب
 كما فاده في الشرب لا ينعن الفيض **(قوله انما في)** اعلم أن بعضهم فهم من تقيدهم في الجامع الصغير بالعمرة
 أو بالعيرين انه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدة في الزاينة تعتبر قال في البحر وهذا انفهم عما يتيم
 لو انصرف بعد على ذلك مع انه قال لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحتراز الثلاث ليس بكثير ما حش كذا في عبارة
 الجامع في الحديث وعبره اهـ فأشار الشارح إلى أن قول المصنف وبعري بل وغم والعمرة الفيلس
 لا خصوص الذين روي قوله وقيل الخ على يابس القلب والكثير ليعفد ذلك ليس قول آخر كقند

لو منقعة أو واشقة الا بصوم
 وليله (ولا ترح) في قول فأن
 في الاصح بغير ولا بخره
 حمام وعصفور وكذا
 سباع طير في الاصح لتعدرونها
 صونها (و) لا يتقاطر
 بول رؤس بر وغبار
 محس) لا يفسد ههنا
 (و) بعري بل وغم (كما
 يعني (لو وقتنا في محس)
 وقت الحلب (فوميتا) فورا
 قبل فقت وثلاثون والتعير
 بالبرتين اتفاقا لان
 ما روي ذلك كذلك

مطابق في الفرق بين الروث
 والخنثى والبعر والخره
 والنحو والعمرة

مطلب في السور

ذكره في الفيض وغيره
ولذا قال (قيل القليل
المعقوب عما يستقله الناطق
والكثير بعكسه عليه
الاعتقاد) كما في الهداية
وغیرها لأن أبا حنيفة
لا يقدوسيا رأى (فرع)
العددين السور والذوالة
بقدر ما لا يظهر الجنس أثر
(ويعتبر سور غير) اسم
فاعل من أسأ رأى أبق
لاختلاط بلعابه (سور
آدمي مطلقا) ولو حنبا أو
كافرا أو امرأة لم يكره
سوره بالر بسجل كركسه
للاستلذا واستعماله في
العبر وهو لا يجوز جنسي
(وما كوله) ومنه
الفرس في الأصح ومنه
ملاذله (ظاهر الفم) قيد
للكل (ظاهر) ظهور بلا
سكراهة

يتوهم وانما عنه المستصحب بقوله وقيل لم يسد وقوع الخلاف في حده فان فيه أقوالا صحيحة مضافا لول
أرجحها هذا والثاني أن ما لا يتولد من يعر فهو كثر محتمل في التناهي وعزاه إلى المسوط فانه لم يذكره
في الفيض) لم يصح في الفيض هذه العبارة واعمالهم من قوله الا اذا كان كثيرا كما قدمناه (قوله) وعليه
الاعتقاد) وصح في الدائع والكافي وكثير من الكتب بحر وفي الفيض به يفتي (قوله لا يترشح) أي
أن عادة الأنام حرجه الله تعالى أنما كان محتاجا إلى تقدير بعد أو مقدرا بخصوص ولم يرد فيه نص لا يقتدر
ما رأى واعمالهم في رأى المبني فلذا كان هذا القول أوسع (قوله البعد) اختان في مقصد البعد
الماتع من وصول نجاسة السورة إلى الشر في رواية خمسة أذرع وفي رواية سبعة وقال الخوافي المختار الطم
أو اللون أو الریح فان لم يتغير حاز أو الأولو كان عشرة أذرع وفي الخلاصة والحانية والتعويل عليه محتمل في
المختار بحر والحاصل أنه يختلف بحسب سخاوة الأرض وصلا بها ومن قدر ما عثر حال أوشه (قوله) ويعتبر سور
بشر) لما خرج من بيان فساد الماء وعدمه باعتباره وقوع طس الحيوان فيه ذكرها باعتبار ما يتوهم منها
والسور والصبر وهو لا يمتنع فيسبب الماء التي بقيا المشار في الأداة وفي الخوض من اسمته بلقية الطعام
وغيره والجمع الأسا والفعل أسأ رأى أي يمشي بحر وغيره وظاهر القاموس أن السور حقيقة في مطلق
البيعة والمشي أن السور يعتبر بطم مسيره فاب كل طم مسيره ظاهر فسرته طاهر أو نجسا نفس أو مكرها
مكرها ومشكو كلفه كوله اسم ملك (قوله اسم فاعل من أسأ) أي مسير اسم فاعل قياسي مأخوذ من
مصدر أسأ أو سأل وسم فاعلهما السماعي سأل سكارا والقياسي جاز كافي القاموس (قوله لا تلتلظه
بلعابه) علة له تبراى ولعابه متولد من لجمه فاعله طهاره وبما سكره أو كره أو شكاهه ط (قوله) ولو حنبا
الخ) بيان لا تطلظه فان قيل سعى أن يتجنس سور على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا
الشرب على الرأ حقلنا المستعمل هو الشراب لا مائتي ولو سلم فلا يستعمل العرج كدلالة البدي في الحب كسوز
ونجاسة العرج (قوله أو كرا) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بعض المشركين في المصعد على مافي الصبيحي
فالمراء بقوله تعالى أعم المشركون بحس النجاسة في اعتقادهم بحر ولا يشك في روح الشر به ولو أخرج حيلان
ذلك لما عليه في العالين النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قدمناه (قوله أو امرأة) أي ولو أنصا أو نجسا
لماروى مسلم وقهره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأولاه إلى صلى الله عليه وسلم
فبعض فاعلى موضع في بحر (قوله) لم يكره سورها الخ) أي في الشرب لا في الطهارة بحر قال الربلي ويجب
تقديمه غير الروي والتمامهم اه وأورد بعضهم على قول البحر لا في الطهارة ما مر في الوصوم أنه يكره
التوضي بفصل ماء المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي توضع فيه في خلوتها كما وصدها بماء
مقدور (قوله لا تستلذاد) قال شيخنا وبسته فادسه كراهة الخلاق الامرداد وجد الحلو في أسه من اللذة
ما يرد على ما لو كان مائجا اه فكراهة التكريس وغيره الرحي واليسيد من الاسرد في الجسم بالاول
ط (قوله) واستعماله في العبر) اعتبره أبو السموه بيشل سوزا للرجل والرجل والمرأة المراء فظاهر
الاتصاف على التعليل الاول كامل في النهر اه أي لا صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعلى الاما من
عن غيره ويقول الامن فالين نعم عبري المنع الاجبية وبسته نظرا أيضا والذي يظهر أن لعابه الاستلذاد فقط
وفهم منه أنه حيث لا تستلذاد كراهة ولا سيما اذا كان بعابه (قوله) محتمل أي قبيل سخط الوصايا
وكان الماسد كره قبل التعليل لا في أمه في الختم (قوله) وما كوله لم) أي سوى الجلالة فإنه مكره
كما يأتي (قوله) وبه الفرس في الأصح وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهم أو كراهة لجمه بعده لاحتراجه
لأنه لا الجهاد لا لتنجاسه فلا يترتب كراهة سورده بحر والفرس اسم جنس كالخار فيم ذكره والاني
ط (قوله) وماله ملامد له) أي سائله سواء كان يعيش في الماء أو في غيره ط عن العرج (قوله) قيد للكل
أي لا لا يمتنع وما كوله الجسم وملاذله ط (قوله طاهر) أي في ذاته طهور رأى مطهر لغيره من

(و) سؤد (خزير وكاب

وسباع هاشم) ومنه
الهرة البرية (وشار بحر
موزر هاشم) ولوشار به
طويل الاستقامة للسان
فصيص ولو بعد زمان (وهو)
فوراً كل واربعين) معطفا
(د) سؤرهرة (دساجة
مخلدة) وابل وبقرجالة
فالحسن ترك دساجة ايم
الابل والبق والعنم
قوسناني (وسباع طير)
لم يعلم من طاهرها من قارها
(وسوا كن بيوت) طاهر
للمسرة

قوله لانه يلزم المخ أي لان
الكاب معطوف على
الذي وهو معمول
للمضاف أي سؤرهرة
معطوف على طاهر وهو
معمول للمبتدأ أي سؤر
فكان فيه العطف على
معمول وهما الاذي
وطاهر لهما مابن وهما المضاف
والمبتدأ هذا اذا كان
المضاف عاملاً في المضاف
اليه أما اذا كان العامل هو
الاضافة فلا اشكال انه من
باب العطف على معمول
عاملين مختلفين اه بحر
وأشار بقوله فلا اشكال
الى أن في التقرير السابق
اشكالاً لا يسمي على تنزيل
اختلاف العمل مثله
اختلاف العامل لان
العامل وهو سؤر واحد في
الطبقة لكن عطف
المضاف اليه في تاليه بخلاف
دكانه عاملاً اه منه

الاحداث والانتجاب ما (قوله وسؤرخزير) قدر لفظ سؤر إشارة الى أن لفظ خزير مجرور بضمير مضاف حذف
وأني عمله وهو قليل والاولى رصه لقيام مقام المضاف قال اربلي ولا يجوز عطفه على المجرور دلالة بزم
منه ٣ العطف على معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في البحر (قوله وسباع هاشم) هي ما كان يصطاد
شابه كالاسد والذئب والفهد والنمر والعلف والفل والنسج وأشياء ذلك سراج (قوله موزر هاشم) أي
مختلف ماذا مكث ساعة أو اقل بقية ثلاث مرات بعد طرس شقبة بلسانه ويريقه ثم شرب فانه لا ينقص ولابد
أن يكون المراد اذا لم يكن في راقته أو لم يخرج من طعم أو ربح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يشك
أن يعمه بقية (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان كثر به الماء بعد زمان طويل وفي انحاس التاتر خاتمة عن
الحاوي وقيل اذا كان الابهاء لم ينجس للماء والابهاء علاقه فله والادلاء اه أي لانه اذا لم يكن بماء لم يكون الماء
واردا على الشاب فادابا لعله يكون كالجارى (قوله فوراً كل فارة) فان مكثت ساعة فلو حست فها ففكره
منية ولا ينقص عندهما وقال محمد بن يحيى لا ينقص من الماء بعد زمان طويل يعني أن لا ينقص على قوله اذا
عانت غيبة يجوز معها شربها من ماء كبير حلية (قوله معطفا) وقد روي عنه الثاني أن سؤر ما لا يؤكل كقول
ما يؤكل والذي يظهر من جميع الاول بحر (قوله مخلدة) تشديد اللام أي مرسله فخطا التماسات ويصل
منقارها الى ما تحت قدمها أما التي تجس في بيت وتعلف بالكره سؤرها لانه لا يتعد دراهم غيرها حتى تحول
منها وهي في عدران فلهذا لا تحول بل تلاحط الحبيبة وتقطعه كما تحفه في الفخ وتغامه في البحر (قوله
وابل وبقرجالة) أي تأكل كل النجاسة اذا جعل حالها ما علم حالها طاهرة وبخاصة سؤرها مثله اه مقدس
أقول الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التي أثنى عليها من أكل النجاسة ولو أثنى على طاهر الكراهة بلا تفصيل
لأنهم صرحوا بأنها لا ينقص ما كان في النجاسة قال في شرح الوهبانية في المتن في الجلالة المذكورة التي
اذا قربت وجدت منها النجاسة فلا تؤكل ولا يشرب لساها ولا يعمل عليها ويكره يديه ما وهنتها وتأكل سالها
ود كر القائل أن من قربها تنقص اه وصرح المصنف في الخطر والامانة بذكر علم الاثان والجلالة
قال الشارح هناك وتنجس الجلالة حتى يذهب نيت لها وقدر بشلالة أي لم يدساجة وأربعة
لشاة وعشرة لابل وبقر على الطاهر ولو أكلت النجاسة وعبرها بحيث لم يبق طهرها حلت اه وبه
علم أن الجلالة التي يكره سؤرها هي التي لا تأكل كل النجاسة حتى أثنى عليها لانه احشده دغبراً كقوله
ولدا قال في الجوهره فان كانت خطا أو أكثر عطفها على الدواب لا يكره سؤرها اه قلت في شيء وهو
أن العالب أن الابل تجوز كالعنم وحربها نجسة كسرقها كسابقاً ومقتضاء أن يكون سؤرها مكرها وان
لم يكن جلالة لم أرس تعرض له وانما المعلوم من اختلافه عدم الكراهة فليتأمل (قوله لم يعلم من طاهرها
مقارها) لما روي الحسن عن أبي حنيفة أن كان هذا الطريق لا يتناول الميتة مثل السائر الا لهي وعنده لا يكره
الوصو وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروي عن أبي يوسف أن يضاف مثله حلية (قوله وسوا كن بيوت) أي
بما له دم سائل كالغزالة والحبيبة والوزغة بحكم الاطلاق لا يكره الاضطرار والعنقرب فانه لا يكره كسرق
وتعام في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في البحر نجاسة سؤرها لانه مختلط بالنجاسة
التولد من نجاستها النجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقاً بعلية الطواف الموصوفة قوله صلى الله عليه وسلم انها
لبست نجاسة انهما الطوافي عليكم والطوافات أخرجها عن الحسن السنن الا بغيره غيرهم وقال الترمذي
حسن صحيح يعني أنها تبدل المضائق ولازمة مشقة الحاة لطف بحيث يتعدون السنن الا بغيره غيرهم وقال الترمذي
البيوت للهالة المذكوكة وسقط حكم النجاسة لاهرو وروى بقية الكراهة لعدم تعامها بالنجاسة وإنما
الحالة طاهرها طاهر سؤرها كذلك لكن لما كانت أكل العذرة كره سؤرها لم يتكف بها بل لا تشك حتى
لو علمت النجاسة في نجاستها ولو علمت الطهارة نبت الكراهة وأما سباع الطير فانها نجاسة نجاسة سؤرها
كسباع البهايمة جميع حرمة لجها والاسحسان طهارة لانها اشرب بمقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع

وحده دور وجهه فلا يكون الاداء بلاها ومن كل وجه لا يلزم الكفر كلوصلى حتى بعد تحو الجاهة لا تحوز
صلاته ولا يكفر فلا اختلاف بخلاف الموصلى بعد النول يعبر عن الفراع والظاهر أن الاولى الجمع بينهما
في اداء واحد للتباعد عن هذه الشبهة ثم رأيت في الشرع بلالية نقل عن شيخه الشمس المحيى أنه لوصلى بالوضوء
ثم بالتيمم قال لم يحدث بينهما كراهة في الاولى دون الثانية وان أحدث كراهة ما هو وجهه ظاهر فتدبر
وهو ظهر أن قول النهر فيهما ثم أحدث غير قديم فيهم منه أنه لم يحدث بصح بالاولى لات الصلاة الثانية
تكون بالطهارة وفي النهر عن الجمع واختلاف في التيمم والجوار والاحوط أن ينوى اه أى الاحوط
القول هو حرمه فقد قدمنا في بحث التيمم عن الجمع والبقاء بمنزلة الى السكاية أنها شرط
فيه وفي تبيد التيمم (قوله ان قدما مطلقا) اما اذا وجد تيمم المصير اليه ولو وجد بعد ما نوى السور
وتيمم لا يصلى ما لم يتوضأه ولو لم يتوضأه حتى قدّمه معه السور أعاد التيمم لا الوضوء بالسور فانما
(قوله في الاصح) والاصل تقديم الوضوء عناية لقول زفر لم يمداد (قوله ثم أراقه) أمال أراقه
أولا حتى صار عادا للماء لا يلزمه بل عن نصير بمشيى أن لم يحدث الاسر والجوار هر يقفه ثم يتيمم قال
الصغار وهو قول جيد عن جامع المبحر (قوله لاحتمال ظهوره) أى فحتمل اتصاله بالطلان
فما ذكر في الزايم يتيمم رأى سؤ رجاء وهو في الصلاة أنهما ثم توضأ به وأباه لاحتمال الطلان اه
(قوله ويقدم التيمم على يد التيمم) اصله انه روى في البيهقي الامام ثلاثا واثبات الاول وهو قوله
الاول اه توضأ به ويستحب أن يصيب اليه التيمم الثانية الجمع بينهما كسؤ والجمه روه قال محمد
ورجحه في عناية البيان والثالثة التيمم فقط وهو قوله الاخير وقد رجح اليه وبه قال أبو يوسف والائمة
الثلاثة وانما اراه الطحاوى وهو المذهب المصحح المحدث بعد ما جرح اذا علمت ذلك ظهر أن آثار كلام
المفسر مسمى على الرواية الثانية فهو به ظاهر، بسند كره في بحث السور ولكن يباحيه قوله على المذهب
دعني جل قوله ويقدم الخ على انه قدم في التيمم لا في المال أى أن التيمم رتبته التقدم على الوضوء بان لا
يقصر على الوضوء ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في النهر ويحل الخلاف ما اذا أتى في الملة تيممات
حتى صار حواجر قاعه مطنوخ ولا سكران لم يحل ولا خلاف في جواز الوضوء أو أسكر ولا خلاف في عدم
الجواز أو طح فكدلك في الجمع كفى بالسوط ورجح غيره الجوار الأنا الاول وأولى موافقة مسلم من
الضاغط أى الدكر وفي المياة (قوله لان المجتهد الخ) علة لكونه ما ذكره المذهب المفتى به دون غيره
فاهم (قوله وحكم عرف كسؤ) أى العرف من كل حيوان حكمه كسؤره لتولد كل مسلم من الملة من
قاولوا لنعناه أن التيمم هو العباد أى لا السور لكن أطلق عليه للعامة نهر (قوله عرف الجوار الخ)
أفردنا بعض عليه لان بعضهم كصاحب المسية استنبه فقال الآن عرف الجوار طاهر عند أبي حنيفة في
الروايات المشهورة كجد كره القدرورى وقال شمس الاثمة الخ لوانى يحس الانه جعل عرفا في الثوب
والبدن لا ضرورة قال في شرح المسية وهذا الاستنباه انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة اذا قيل
ان سؤ والجوار مشكوك في طهارته ويحسد تنوع عرف كل شئ كسؤره مع أن يقال الان عرف الجوار طاهر
أى من غير شك لا بد من الله عليه وسلم ركب الجوار معروف وفى حواجر الجوار العباد أنه يعرف ولزم وأنه عليه
السلام والسلام غسل يديه أو فوه به اه ومعرو رباحا من الفاعل ولو كذب من المفعول اتبع معروفى
كذابى المغرب قلت وأيسر المعنى انه عليه السلام ركب وهو عرف باب كايومه كلام النهر وغيره اذ لا يخفى
بعده لال مراد أنه ركب حال كونه معروفى والجوار هو اسم ماعلى س اعروى المتعدي حذف مقوله للعلم به
يقال عرف وروى الغرس ركبته رابته (قوله صار مشكوكا) يعنى صار المياة مشكوكا أى في الطهارة
فجمع بينه وبين التيمم كفى لعنه ويحوز ربه من ذلك المياة حتى السراج (قوله وفى الخط الخ) واما ما ورد
من القهس ثاقى ونصوى اليه أن عرف الحلاية كالجوار والبعل وغيرهما يحس وفى فاصحان أن عرفتهما

(ان قدما) مطلقا (ومع
تقديم أهم ما شاء) فى
الاصح ولو تيمم وصلى ثم
أراقه لم يعد التيمم
والصلاة لاحتمال ظهوره
(ويقدم التيمم على تبيد
النهر على المذهب) المصحح
المفتى به لان المجتهد اذ وجع
عن قول لا يجوز الاستدبه
(و) حكم عرف كسؤ
فمرق الجوار اذا وقع في الملة
صار مشكوكا على المذهب
كفى المستحق وفى الخط
عرف الجلالة عطفوف الثوب
والبدن وفى الخاية انه
ظاهر على الظاهر

أوصاف مخصوصة وما مر من الارادة على ذلك بأن القصد شرط يظهر له غير وارد لان الشرط هو قصد عبادة مقصودة الى آخر ما أتى لا قصد نفس الصبي على أن المعاني الشرعية لا توجد بدون شرط طهارة فسل على طهارة مثلا ثم حرمه صلا مشرا على ما يذكر الشرط حتى يقتض المعنى الشرعي فلذا قالوا بشرط طهارة مخصوصة كما مر ولما كان الاستعمال وهو المسموع المصروف هو الوجه واليد من تمام الحقيقة الشرعية كره مع القصد تيمما للتعريف فاعتبر هذا التبرير المبني **(قوله)** بصفة مخصوصة وهي مائي الدائع من أي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التيمم فقال التيمم صر بنان صرية للوجه وضربة باليد من المردفين فقلت كيف هو ضرب بيديه على الصبي فاذل مما أو أدر ثم يفضها ثم مسح بها وجهه ثم أعاد كذا على الصبي فاذل ما أو أدر ثم نفضها ثم مسح بذلك طاهر الزايعين و باطنهما الى المرفقين ثم قال في الدائع وقال بعض مشايخنا ينبغي أن يمسح ساطن أو ربع أصابع يده اليسرى طاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع الى المرفق ثم مسح بكف يده اليسرى دون الأصابع باطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ثم يمر باطن يده اليسرى على طاهر يده اليمنى ثم يمسح باليد اليسرى كذلك وهذا الاقرار بالاحتياط للمناسبة من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدح المعكن اه لمصاحبه في الحديث عن الحنفية والخلفاء والمحيط وزاد الفقهاء **(قوله)** وهو الاصح (الحوط) هذا ما ذهب اليه السيد أبو شعاع ومجيبا لما في وفي الصواب وهذا المستحسن و به تأخذه وهو الحوط وقيل يساركن واليه ذهب الاصحاحي واصحابنا واليه مال في العروة والزاوية والامداد وقال في الفقه انه الذي يقتضيه السطر لان المأمور به في الآية المسموع ليس عسير ومجمل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم صر بنان ما على ارادة الصرية أعم من كونها على الارض أو على العنبر مسحا أو أنه يخرج مخرج العنبر اه وأقر في الحديث في شرح الوهبية وقال العلامة قاسم الكحل والمراد بيان كفاية الصرية لانه لا بد منهما كيم وقد كفي كتاب الصلاة لو كس دارا أو هدمها طاهرا أو كالمحطة فاصاب وجهه وذراعيه عمار لم يخرج ذلك عن التيمم حتى يمر يده عليه اه أي أو يتوكل وجهه ويديه بيده كاستبان عن الحلاصة وقال في البحر المراد الصرب أو ما وقوم مقامه أو ما مشى الشارح وفيما سبأ في تظهر غرض الخلاف في البحر فيما لو صر بيده فقل أن مسح أحد وجهيها إذا قوي بعد الصرب وفيما إذا ألقت الرمح العار على وجهه ويديه فمسح بيده التيمم أحزاه على الثاني دون الاول **(قوله)** لاجل إقامة القرينة أي لاجل عادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة كاستبان في بيانه **(قوله)** فانه لا يصلي به لان التعليم يحصل بالهول ولا يتوقع على الطهارة **(قوله)** والاستيعاب الذي يظهر أن الركن هو المسموع لانه حقيقة التيمم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بمعاد كونه **(قوله)** وشروطه ستة بل تسعة كاستبان **(قوله)** ثلاث أصابع ما كثر هو معنى قوله في البحر باليد أو بأكثرها أو مسح بأصبعين لا يجوز ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه إذا مسحها مرارا بأصبع أو بأصبعين أو بحديد أسكل حتى صار قد روى مع الرأس مسح اه امدادو محروقتا لكن في التاتر حاشية ولو لم تكن الترابية التيمم فاصاب التراب وجهه ويديه أحزاه لان المقصود قد حصل اه فعلم أن اشتراط أكثر الأصابع محله حيث مسح بيده أو باليد **(قوله)** والصعيد كونه شرطا لا في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما تقدمناه سابقا فاهم **(قوله)** وقد الماء أي ولو حلك النسل نحو الارض فاهم **(قوله)** وسنة غايية بل ثلاثة عشر كسدد كره **(قوله)** الضرب ساطن كليمه أو قول كفي في الذخيرة أنه أشار محمداني ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أسطر والاصح انه يصرب باطنه ما طاهره ما على الارض وهذا بصير ورأه أخرى غير ما أشار اليه محمد اه وقد اقتصر في الحاشية على نقل عبارة الذخيرة على أنه لا يوجب الضرب في اليد أو في قوله و طاهرهما على حقيقة التيمم أي أو تخللا لما فهمه في البحر وقوله في النهر أن البحر حاصل ما بها كالم

(صفة مخصوصة) هذا يبيد أن الضرب يشين ركن وهو الاصح (الحوط) (1) أجل (اقامة القرينة) خوخ التيمم للتعلم فانه لا يصلي به * وركنه شيان الضرب بنان والاستيعاب * وشروطه ستة النبي والمسموع وكونه ثلاث أصابع ما كثر والصعيد وكونه مطهرا وقد الماء * وسنة ثمانية الضرب بباطن كفيه

ثم الضرب بالطن ستة اه فان صرح بالخبرة كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنقي
 الاصح وقد ظهر ان ما ذكره الشارح تبعاً للآخر خلاف الاصح فتدبر (قوله وانه الهما وادارهما) أي بعد
 وضعهما على التراب ثم وكذا يقال في التفرغ ط (قوله ونفضهما) أي مرة وورى مرتين وليس باختلاف
 في المعنى لان المقصود تذاثر التراب ان حصل مرة فيها والآخرتين بدائع ولذا قال في الهداية ونفضهما قدر
 ما يتناثر التراب كي لا يصير مثله اه بجر قال الرمي على هذا اذا لم يحصل مرتين بنفض ثلاثا وهكذا اه وظهر
 من هذا انه حيث لا تراب ايسر لا يسر البض تأمل (قوله وتفرغ أصابعه) تعليقهم سيقا لتفرغ بدخول
 العار أشاء أصابعه بيد أنه لو نهى على حجر أمس لا طرح الآن يقال العلة تراعى في الجنس اه ح (قوله
 وتسمية) الظاهر أنهم اعلى صعد ماد كفي الوضوء والعطف بالواو لا يفترق فيه اختلاف وان التسمية تكون عند
 الضرب ط (قوله وترتيب) أي يذكرك في القرآن ط (قوله وولاه) بكسر الواو أي مع المتأخر عقب
 المتقدم بحيث لو كان الاستعمال بالمال لا يتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط التنية
 يقتضي عنه لأم لا تصح من كل الزاد الآن يقال صرح به وانما تستلزمه التنية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن
 وهبان كون المسح بثلاثة أصابع وعدها ستة أصابع قال

وعذر كل شرط ضربتان نية * والاسلام والمسح الصبيح والمظهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الصبر شي شرطوا لفهما ذكر (قوله زدته) هذا يقتضي انه زد على
 السنة المتقدمة فالاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من السنة كونه بثلاثة أصابع ما كثر وزاد
 الصبر والتعميم أي الاستيعاب فصارت نماذج ما في الشرط على الاخير من بناء على ما قلناه ان غايتهم
 (قوله وغير شرط بينه الاول) بينه هو ما قدمناه لا يخفى أن التعبير وقع في الشرط (قوله والاسلام)
 بقتل حركة الهمزة على اللام الوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي) بأشباع حركة الميم
 (قوله وبن) أي اضرب باطن الكف على الارض وقد علمت ما هو الاصح * (تمة) * زاد في نور
 الايضاح في الشروط شرطين آخرين الاول انقطاع ما يابسه من حبس أو فاس أو حصد والثاني زوال
 ما يمنع المسح على البشرة كشمع وشحم لكن يعي عن الثاني الاستيعاب كالاحتيا في زوال المسح طلب الماء اذا
 غاب على طه أن هلك ماء وسيد كره لأصناف قوله وبطلب غلوة أن طه قرب وزاد سبيد عبد العبي
 السن ثلاثة الاولى التيام كالحق جامع الفتاوى والمختار الثانية خصوص الضرب على الصبيح واقتضاه حديث
 قال في الحاشية ذكر في الاصل انه يضع يديه على الصبيح وفي بعض الروايات يصبر بيديه على الصبيح وهذا
 أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح باليمين فيكون المسح موصفاً لتي قدمنا ما عن
 الدائمي وفي الباطن وبطلان حذنه وأما نحوه وبجر الحاتم والقرط كل وضوء والعسل اه قلت لكن في
 الحاشية أن تعجيل الاصابع لا بد منه لئلا يستيعاب وقال في الضرر وكذا نوع الحاتم وأخبر بكه اه فبق غليل
 الطين من السن فصار المزدبذر يعقوب زاد خمسة وهي كون الضرب بظاهر الكف أيضاً كما علمت بتجسس ولم
 أر من ذكر السواك في السن مع أنهم ذكره في الوضوء والغسل فبني دكر تأمل ما حاصل ان ذكر
 التيمم شيئاً للضرب أو مائة ومم مقامه ومسح العيون وشرطه تسعوهي السنة التي في بيت الشارح
 وكون المسح بأصبع اليد واليد اباجه وطلب الماء لوطن قرب وسنته لانه عشر الثانية التي نظمها
 والحاجة التي ذكرها أضافاً وقد علمت جميع ذلك فقلت

ومسح ومبر وكنه العذر شرطه * وقصد والاسلام صبيح ومظهر
 وطلاب ماء طن تعميم معصيه * يا كثر كف ففدها الحاض يد كر
 وس خصوص الضرب بنفض تيمان * وكيفية المسح التي فيه تؤثر
 وبم ووت والبطن وطه ورن * وخسلى وفرح فيه أنبيل وتدبر

واقبالهما وادارهما
 ونفضهما وتفرغ أصابعه
 وتسمية وترتيب ولا وزاد
 ابن وهبان في الشرط
 الاسلام فزدته وضمت
 سنة الثمانية في بيت آخر
 وغير شرط شرط بينه الاول
 فقلت
 والاسلام شرطه ووضرب
 ونية
 ومسح وتعميم صبيح ومظهر
 وسنته سمي ويطن وفرج *
 ونفض ورتب وال أنبل
 وتدبر

قوله ما لا خلاف في مريض لا يقدر على الاستقبال أو التحول من الفراش الشخص ووجدهم بوجهه أو يحوله لأن عده لا يعتبر المكاف قادر بقدره العبر والفرق على طاهر المذهب أن المريض بحال عجز بزيادة الوحيم في قيامه يتحوله في الوضوء اه اقول حاصل الفرق أن زيادة المرض حاملة بالاول بالثاني لأن فرض المسئلة أنه لا يتحالف الاستعداد ولا الامتداد بل يكتفي عاجز حقيقة فيلزمه الاستعانة على وضوئه ولا يجوز له التيمم بحال الاول لأنه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستعانة وفيه نظر ما في الثاني وإن لم يكن الزيادة تكفيه لا يقدر سمعه وهو عاجز حقيقة أيضاً وليس الميع التيمم هو خصوص زيادة المرض تأمل ٣ وفي الجهر وطاهره في التحسين أن أوله مال يستأجر به أجبر الا يتيمم قل الآخر أكثر وفي المتن خلافه وأطاهره عدم الجواز لقيل اه والمراد بالقبيل أجر المثل كما يحتمل في الجهر والحديث به حرم الشارح (قوله وفيه) أي الجرح حيث قال المال كالم على السيد تعاهد العبد في مرضه كل على عده أن يتعاهد في مرضه والزوج قبله لم يكن عليه أن يتعاهد في مرضها فيما يتحقق بالصلاء لا يجب عليه ذلك إذا مرض بالصلاء قادراً فعلمنا اه لكن قدّم أن طاهر المذهب لا يجوز له التيمم إن كان لو استعان بالزوجة تعينه وإن لم يكن ذلك واجبا عليها (قوله في معنى) بالتمام الفوق في أوله وفي آخره هم قبلها بأنه مودود صدوره بالتشديد مثل وترح نفر عا (قوله يجب) أي يجب عليه أن يوصي بماله وكذا عكسه وهو طاهر (قوله لم يكن الجنب أو عجزه) قد راجع لأن المحدث لا يجوز له التيمم للعذر في الجميع خلافاً لبعض المشايخ كفي الحائض والمعدة والاسنة وغيرهما وفي المعنى أنه لا يجاع على الأصح في الفتح وكأنه لا يعدم تحقق ذلك في الوضوء عادة اه واستشكله المولى بما صححه في الفتح وغيره من مسألة المص على الحميم أنه لو لم يسقط وجبه من الرد بمضى مدته بجوز له التيمم قال وليس هذا التيمم المحدث لحوقه على عضو منجبه معاني الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ اقول المختار في مسئلة الجنب هو المسح لا التيمم كما سألني بحاله أن شاء الله تعالى نعم مفاد التعليل بعدم تحقق الشرط في الوضوء عادة أنه لو تحقق خارجيه أجزأه اتفاقاً ولذا منى عليه في الامداد لأن الخرج مدعوع بالهر وهو طاهر اطلاق التوثيق (قوله ولو في المص) أي خلافاً لهما (قوله ولا ما يدشت) أي من ثوب لبسه أو مكان يابو به قال في الجهر صار الأصل أنه متى قدر على الاعتسال بوجهه من الوضوء لا يباح له التيمم إجماعاً (قوله وما قبل الخ) أي قال في بعضهم أن الخلاف مبني على أن أحوال الجنب في زمان الإمام كان يؤخذ قبل الفتح أو ما في زمانه ما فيه يؤخذ بعده فادخل من الاجرة دخل ثم يتعل بالسرقة بعد بالاعطاء (قوله فيما ياذن به الشرع) وأن الجماع لو علم حاله لا يرضى بدخوله فيه فغير وهو غير جائز قال في الضر تعال عليه من ادعى إحاطته فضلا عن نفسه فعلمه الديان (قوله لم الخ) عزاً إلى الجرح إلى الحلية وأقره (قوله على نفسه) متعلق بحرف ط (قوله ولو لم يمسك) بأن كان مسداً لما عرفت المرأة مسه على نفسها بغير الأمر في حكمها كإلحاحي (قوله أو حاس عزم) بأن كل ما يجب اليأس عند الما عواطف المدون المعلى من الحاس بغير ومفهومه أنه لو لم يكن معسر لا يجوز له طالع بالطل (قوله أو أنه) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر على تقديره وسند كرم التاتر حانية ما يحددهم بغيره كجوز قطع الصلاة (قوله ولو أمامة) عدالة ما له باعتدال وضع اليد عليها ط (قوله ثم إن شاء الحرف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء أن كان من قسب العباد كآسير معه الكفار من الوضوء وبحسب في الصحن ومن قبله أن توصات قتال حازله التيمم وبعد الصلاة إذا زال المانع كذا في الدرر والوقاية أي وما إذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يبعد وجع في الخلاصة وغيرها أسير معه العذر من الوضوء الصلاة وتيمم ويصلي بالاماء ثم يعيد فتسديداً لأماء لأنه مع من الصلاة أيضاً فلو مع من الوضوء عفا صلى ركوع وجهه كجهر طاهر الدرر أعاد ركوع أهدى ثم اعلم أنه اختل في الحرف من العذر هل هو من الله تعالى ولا أعاده ومن العذر فتعبد بغير العذر الخ إلى الثاني وفي النهاية إلى الثاني وفي البصر يحتمل الثاني

٣ (قوله بزيادة المرض تأمل)
 فرق شخصين المستثنين
 بأنه حيث خيف زيادة
 المرض في الأولى سقطت
 غير قادر بقدره المعروف عنه
 محلل الثانية وإن كان
 العجز موجوداً في المستثنين
 اه

وبه لا يجب على أحد
 الزوجين توصي صاحبه
 وتعهده في ماله كما يجب
 (أو برد) بل لأن الجنب أو
 عجزه ولو في المص إذا لم
 تمكنه أجرة حمام ولا
 ما يده وما قبل أنه في زمانا
 يغيب بالعدف فإما ياذن به
 الشرع نعم إن كان له مال
 غائب يلزمه الشراء بسنة
 والا (أو خوف صدق)
 كنية أو بار على نفسه ولو لم
 فاسق أو حاس غريم أو ماله
 ولو أمامة ثم إن شاء الحرف
 بسبب ويحددهم بغيره كجوز قطع
 الصلاة (قوله ولو أمامة)

على ما إذا حصل ويعد من العبد تشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وجعل الاول على ما إذا لم يحصل ذلك
 أم لا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لغيره من مباشرة السبب وان كان السبب منه تعالى خلقا
 واردة قال ثم رأيت في الحلية شرح عما همته وأقر في النهر وغيره ما أشار اليه الشارح وجه الله وقدم
 الشارح في العمل أن المرء يبرح حال تنبيه وقدم ما أن الرجل كذلك وأن الطاهر أنه لا علة قلبه ولا عليها
 لأن السابغ شرعي وهو كشف العورة عند من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياء وحرف الله تعالى وهما من
 الله تعالى لا من قبل العباد * (مرع) في البحر عن المتشبه بالعين المجبة أثير لا يجد الماء الا في نصف ميل
 لا يعرف التيمم وان لم يذنه المسافر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة أخرى وهو يدكر هذه تفسد (قوله أو
 عطش) عطش على عدو أي لأنه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالمدوم بحر (قوله ولو لم يكن له)
 في البحر والبحر نكب الماشي إلى الصلوة وفادته لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم والطاهر أن كلب
 المراسلة لا ملر مثلها ط (قوله أو روي القائله) سواء كان روي القائله أو آخر من أهل القائله بحر
 وعطش دابة رقيقة كعطش دابة نوح (قوله حالاً أو مالا) طرف لعطش أوله ولردي على التنازع كقال ح
 أي الرقيق في الحال أو من سجدته قال سيدي عبد الحميد عنده ما كثير في طريق الحاج وغيره وفي
 الركب من يحتاج اليمن المقرا يعوزه التيمم ولو عايناً إذا تحقق احتياجه يجب بذله اليهم لا جفاء
 بهم (قوله وكذا الجعبي) ولو احتاج اليه لا يتعد المرقلة لا يتيمم لأن حاجه الطبع دون حاجة العطش بحر (قوله
 أو رالة بحس) أي أكرم من قدر الدرهم كقدر الدرهم في الفيص لو مع ما يعطى بعض النجاسة لا يلزمه ما قلت
 وينبغي تقديره ما إذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم وإذا كان في طرف فوه بجافه كان لا بأس أحد الطرفين
 بقي ما في الطرف الآخر أقل من قدر الدرهم يلزمه ما فهم (قوله كاسيحي) أي في الواقع (قوله بعد
 الاماء) بما في بقدر ط (قوله المضطر أخذه) أي إذا امتنع صاحب المأوى دفعه وهو غير محتاج اليه
 للعطش وهذا مضطر اليه المضطر كان له أخذه مضطر أوله أن يقاتله سراح وقلت ينبغي تقديره ما إذا امتنع
 من دفعه مع ما أن بالشرع مضطر عنه وسأني في فصل الشرب أنه لو يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك
 تباعضه ولا ينبغي هذا في غير الحرز بالأواني والأمانه به سراح إذا كان فيه فصل عن حاجته لم يكن له
 بالحرز وأما ما رواه الطعامة وقبل في البر والبحر ها الأولى أن يقاتله بغير سلاح لا به أو تكب معصية فكان
 كالتعزير كالنكاح (قوله ما قتل) بالباء للمجهول (قوله يهدو) أي لأقصاص به ولا بد ولا
 كفارة سراح وينبغي أن يصح المصطفية الماء شرباً لئلا (قوله بقود) أي بخصاص أو كال قتل عدو
 كأن قتله بعدد (قوله أوديه) أي أب كاس به عدو أو خطاً أو جرحى بحرى الخطأ والدية على القائله وعلى
 القاتل الكفارة وأدنى البحر ط قال في السراج وان كان صاحب المأوى محتاجاً اليه للعطش فهو أولى به من
 غيره فان احتاج اليه الاجبي لوصوه لم يلزمه بدله ولا يجوز للاجبي أخذه منه فها (قوله طاهرة) أما النجسة
 فكأنهم (قوله ولو شاشا) أي وتوهم بما عكس ادلاؤه واستخراج الماء به قليلاً وعصره (قوله وان نص الى
 قوله تيمم) نقله في الترويض عن كتب الشافعية قال وهذا كما هو الحق لقواعد وأقره في البحر وكذا
 أثره في البر وغيره وهو ظاهر ولكن رأيت في التفرغ حاشية ما يحالفه حيث قال القاضي الامام غفر الله
 ان نصت قيمة المسد في قدر درهم ثم واپس عليه ابرسه ولو أقل فلا يجوز رأي المصلي من يسرق ماله فان
 كان قدر درهم يقطع الصلاة والا فلا كذا هما وأنت شير بان مدكر الشافعية أقرب إلى القول بعد
 لا لو وجد الماء يباعه بغير مشروطه المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن السجوع إلى الموقوف في
 المذهب بعد الطاهر بـ أول وأعلو هذا الفرق أن الشرا هو ان يبعه لا يسمي اتلا ماله بعوض بخلاف
 اتلاف المسد بل يتصور بالادلاء أو بالتسليم فانه اتلاف بالهوى وهو سعى شرعاً لاجل قطع الصلاة بعد
 الشروع فيها لئلا يلزم درهم علم أن الدرهم قدر معتبر له حار ولا يجوز اتلافه بغيره من ماله بخلافه

(أو عطش) ولو لم يكن له أو
 رقيق القائله حالاً أو مالا
 وكذا الجعبي أو رالة بحس
 كاسيحي وقد داس السكال
 عطش دابة رقيقة كعطش
 الصالة لعدم الاماء وفي
 السراج المضطر أخذه
 فها روقته ما قتل ريب
 الماء بعد رواب المضطر
 صنف بقود أوديه (أو عدم
 آله) طاهرة يستخرج بها
 الماء ولو شاشا وان نص
 بالادله

شرافيتهم واذ ازاله التيمم فيما اذا كل نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل عادما للعلماء من اعتلحقه
 يجعل عادما للعلماء هنا أيضا من اعتلحقه وحق الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنهي عنه هذا ما ظهر لفهمي
 السعير والله العليم **(قوله أو شقه)** أي أدا كل لا يصل إلى الماء بدونه **(قوله قدرة بماء الماء)** أي وآلة
 الامة كذا كره في العرف في صورة الشق والظاهر أن صورة الامة كذا تأمل **(قوله ماحر)** أي أحوال مثل
 فيلرمع لم يحز التيمم والاحراز لا إعادة يحرض التوضيح **(قوله حتى لو تيمم)**
 الخ أشار بالتفريع المذكور إلى أن كل عذر منها بما يسمى عذرا مادام موجودا ولو زال بطل حكمه وان
 وجد بعده عذرا خلوها سابقا أنه بقدره زال بما أباحه فادهم **(قوله ثم مرض الخ)** صادق ثلاث صوران
 يكون وجد الماء قبل المرض أو بعده أو بوق عادما ولا شبهة أنه في الأولى بطل التيمم واما الثالثة والظاهر أنه
 لا يبطل لعدم زوال الماء أباحه ولا اختلاف السبب لا يظهر إلا إذا زال الأول والظاهر أن المراد الثانية فقط فإذا
 تيمم لفقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده لا يبطل التيمم السابق لأنه كان لفقد الماء والات هو واحده
 يبطل تيممه لول الماء بأحدهما كان له منيع آخر في الحال ونظيره ما ذكره في الجفر في النواض بقوله فإذا
 تيمم للمرض أو للبردم وحود الماء ثم فقد الماء ثم زال المرض أو البرد ينقض قدرته على استعمال الماء
 وإن لم يكن الماء موجودا اهـ ومثله في النهر أقول لكن بشكل علبه مافي البدائم لم يمتنع على ماء
 لا يستطاع النزول به لطوف عذرا أو سجع لا ينقض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا
 قياس قول أصحابنا لا غير واحد للعلماء مع ما كان لمحقا لعدم اهـ ومثله في المية لا يخفى أن خوف
 العدو وسب آخو في الذي أتاه له التيمم أولا فإن الظاهر في فرض المسئلة أنه تيمم أولا لفقد الماء اللهم إلا أن
 يحاط بان السبب الأول هابطا وفيه بحث ما تامل **(قوله لا اختلاف أسباب الرخصة الخ)** الرخصة هنا
 التيمم وأسسها ما تقدم من الإصدار المذكور ونحوه تحقيق هذه القاعدة في باب الإزالة **(قوله جامع)**
 الغضوب اهـ هو كمال معتبر لا يفتي في حصول العمدى وصول الاستسرة وشي وقذا ذكر
 هذه المسئلة في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى **(قوله مستوعبا)** أي تيمم تيمما مستوعبا
 وهو صنفان من محذوف وهو أول من جعله حالا في بدائه وكفى الخالية صير شرط طهار جاعن الماهية
 لأن الأحوال شرط على ما عرف أفا في الجهر **(قوله حتى لو ترك شجرة)** قال في الفخر معص من وجهه
 ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اهـ وكذا العدا والباس عنه عا لاون يجتني وما تحت الحاجب من فوق
 العينين محيط كذا في العرف **(قوله أو ترعة منخرة)** هي التي بين المنخر من اس كحل لكن في القاموس الوتر
 منخر كمنخر المعروف والترعة تعجب ما بين المنخرين **(قوله وبديه)** معص بالواو دون ثم أشار إلى أن الترتيب
 فيه ليس بشرط كالمعروف والحكم في البدائنة كالوضوء ط **(قوله يستترع الحائض الخ)** قال في الحائنة
 ولو لم يعزل الحائض أن كان مسبقا وكذا المرأة السوا لم يحز اهـ ومثله في الولو لا يجز وجهه من الشعر بل
 معص لانتخته إذا شرط السج لا وصول التراب فاحصه لكن التقييد بالصبي بهم أنه لو كان واسعاعلا يلزم
 تخويله والظاهر أنه يقال فيه مساند كره في التخييل **(قوله به يفتي)** أي بالبروم الاستيعاب كافي شرح
 الأوبة وهو الصحيح حانية وعبرها هو ظاهر الرواية لم يمت ومقابله ما روى أن الأكثر $\frac{1}{3}$ الكل **(قوله)**
فيمسحه أي المرفق المفهوم من المرفق ط **(قوله لا قطع)** أي من المرفق أن يقي شي منه ولو رأس العمد
 لأن المرفق مجموع رأسي العمد من وحتى فلو كان القطع فوق المرفق لا يجب أنفا ط **(قوله صرتي)**
 متعلق بنميم أو مستوعبا أو أدا في النهرو عا آ نعه لاه الصرب على عبارة الوصع لكونه مادا أو فوالا دهى
 ليست بصربة لأرباب محمد اقدن في بعض روايات الأصول على أن الوضع كالمرا ديبان كناية
 الضرب بشي لأنه لا ينف التيمم منها ما لا يخلو وقد ما غنام عبارته وسه على أن ما نذا العدد أنه لا يحتاج إلى
 صيرة ثلاثة كناية **(قوله ولو لم يغيره)** بل أو غير يمين بمجاز بشرط أن يسوى الأيمن بحر قال ط وطاره

أو شقه نصفين قدر قيمة
 الماء كذا لو وجد من ينزل إليه
 باصر (تيمم) لهذه الأعذار
 كما لا يخفى لو تيمم لعدم الماء
 ثم مرض مرضا يبيع التيمم
 لم يصل بذلك التيمم
 لأن اختلاف أسباب
 الرخصة يجمع الاحتساب
 بالرخصة الأولى وتغير
 الأولى كائن لم تكن جامع
 الغضوبين فليحفظ (مستوعبا
 وجهه) حتى لو ترك شجرة
 أو ترعة منخرة لم يحز (وبديه)
 فيترع الحائض والسوا أو
 يعزل به يفتي (مع رقبه)
 فيمسحه لا قطع (بشرطين)
 ولو لم يغيره

قوله وبديه بحث وجهه أنه
 إذا تيمم أولا لعسفه من
 الماء فهو ما قبله حقيقة
 وخوف العدو قدس معنى
 فالحق في فذل أو عقبه
 المعنوي فلا فرق بينهما
 المرض إذا وجد بعد الفقد
 الحقيقى اهـ منه

ابن كمال عن الحقيقة (قوله نعم) فغضب فسكون كما قال تعالى فأذن به بقا (قوله لم يحض الخ) أى لم يخل من غير
 ضربه وليس المراد أنه لا يخلل أصلاً من الاستبعاد من تمام الحقيقة قال الزباجي ويجب تحليل الأصابع ان لم
 يدخبل بينها فبغير وفي الهدية والصبح أنه لا يمسح الكف وصريحه أبقى أهاده ط أقول والظاهر ان ماتحت
 الخاتم الواسع ان أصابه الصار لا يلزم تحريكه ولا الازم كالتقليل المذكور (قوله وعن محمد بن جراح البجلي) ان
 عنده لا يجوز التيمم بلا صابون بل يدخل بين الأصابع ليدسه ما على قوله (قوله وهو ٣) أى العبر (قوله
 يصرب ثلاثاً) أى لكل واحد من الأعضاء مرة وهذا قوله القهستاني عن العمان وهو كقول قريب
 والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التيمم ضرب ثلاثاً الا ان يكون المراد
 ادا مسح يد المرء بغير تكايد به بحيث لا يشبهه في انه يحتاج الى مرة ثالثة فيمسح بها يد الاخرى (قوله وبه
 مطلقاً) أى ويقوم بالرفع مطافاً خلافاً لابي يوسف فعده لا يتيمم به الا بعد الجوز ويجوز بعده الا ان يرب
 والزمل فهو مائة الحادى القدسي من أنه هو المختار غريب مخالف لما اعتمدته أصحاب المتنون على (قوله ولا
 يجوز بلوا الخ) تفريع على قوله من جسد الارض (قوله ان تولد من حيوان البحر) قال الشيخ داود
 الطيبي قد كره أنه أصله ودفع حتى يمسح طائفة الماء على طرف حتى اذا سقط فيه انطلق وعاصم - يباع آخره
 (قوله ولا يجرى الخ) كذا قال في الغنى وخزم في البحر والهرابه وهو ان الصواب الجواز في كل طاعة
 الكتب وقال المصنف في هذه أقوالاً فانه يرى ان ليس له ان يمسح جواز التيمم به لما قام عدده من
 انه يجب تقديم الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في مسح الجواز والقائل بالجواز انما قاله لما قام
 عدده من ان فيه حيلة أخرى الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والى دل عليه كلام أهل الحجة
 ما لجواهر أنه شبه شيئا من السات وسما العاد من به أقصه اس الجوزى فقال انتم وسطا بين على الابان
 والجاذب فيه شبه الحماض فصح به يشبه السات يكونا أشجاراً بابنة في قعر البحر ذوات عروق وآذان خضر
 متشعبة قائمة اه أقول وحاصل المسئل ان ما قاله في الغنى اقدم تحقيق كونه من أحرار الارض وما لم يحسبه
 الرولى انما في عامة الكتب من الجواز ولكن وجهه ان كونه أشجاراً في قعر البحر لا ينافي كونه من أحرار
 الارض لان الأشجار التي لا يجوز التيمم عليها هي التي ترمد بالارض وهذا البحر كافي لانها بحر في قعر
 على صورة الأشجار فانه يجوز ان عامة الكتب بالجواز يتبعه المصير اليه وأما ما في الغنى فينبغي حمله على
 معنى آخر وهو ما قاله في القاموس من أن الارحاح صغار اللؤلؤ ثم رأيت مقتولاً عن العلامة قلنقى فقال
 مراد صغار اللؤلؤ كما صرح به في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما أرادوه في عامة الكتب اه وبه يظهر
 أن قول الشارح لشبهه للسات الخ في غير محله بل العلة على ما مر من تولد من حيوان البحر وأما ما جرح في
 قعر البحر فيجوز وان أمسه النبات فاعتمد هذا الخبر (قوله ولا يطسج) هو ما يقطع ويأين كالخديد
 مع (قوله وزجاج) أى المتحد الزمل وغيره (قوله ومترد) أى ما يتحرك بالارض فيصير ماد البحر
 (قوله الاراداد الخ) كصن وكاس (قوله كبحر) تعبير لا تخيل (قوله أو معسول) مسالعة في عدم اشراط
 التراب (قوله غير مدهونة) أو مدهونة بغير مسح من حبس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة
 بالطين والمترد ط (قوله غير مغلوب) أماد اصار مغلوباً بالماء فلا يجوز التيمم به على ما صرح به
 حيث كان رقيقاً لا يجري على العصور على وسيد كزأ المساوي كالغالب (قوله لكن لا يبي الخ)
 هذا ما حوره الرولى وصاحب النهر من عبارة اللؤلؤ الجيب فتلا ما افهمه معنى البحر من عدم الجواز قبل
 خوف خروج الوقت وظاهره انه أراد به عدم الصحتة وحاصل ما في اللؤلؤ انه اذا لم يجد الماء لم يبي الخ فانه
 منه فاذا جف تيمم به وان ذهب الوقت فليس له ان يمسح لا يمسح به بعد في يوسف لان عدله لا يجوز الا بالتراب
 أو الرمل وعدا في حقيقة ان حله في الوقت تيمم به لان التيمم بالطين عدله لا يجوز الا بالتراب
 بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كعاسه بيت الجواهر

٣ قوله وهو ليست كلمة هو
 هذا الخ في نسخ الشارح
 التي يبدى في بحر اه

معجمه

(نعم) أى غبار فاولم يدخل
 بين أصابعه لم يحض الخ الى صرته
 ثالثة لا لتحل وعن محمد بن جراح
 البجلي ان لم يمسح يديه بغيره يصرب
 ثلاثاً للوحده والمبسى
 والبصرى فاستثنى (وبه
 مطلقاً) عن عمر عن التراب ألا
 لانه تراب رقيق (فلا يجوز)
 بالؤلؤ ولعمروفا لتوانه
 من حيوان البحر ولا
 ربحا لشبهه للسات لكونه
 أشجاراً بابنة في قعر البحر
 على ما حره المصنف ولا
 (بمطسج) كطعة وزجاج
 (ومترد) بلا حروف الا
 رماد الخبز فيصير كبحر
 مدقوق أو معسول وحاط
 مطسج أو مجصص وان
 من طين غير مدهونة وطين
 غير مغلوب بماء صكن
 لا يبي التيمم به قبل خوف
 فوات وقت ثلاثين مرة
 بلا صرورة ومعادن

في منها أو تعسّل أو يكون تيممها كاملاً بأن يكون عند فقد الماء أما التيمم بخوف فوف الجازة أو العبد
غير كامل وقد مناقر بن عامر بتحقيق المسئلة ما فهم (قوله به يفتي) أي هذا التفصيل كافي الخبرات وعند
محمد بن عبد الله كل حال تهتافي (قوله أو زوال شمس) هذا إذا كان اماماً وأما وما وعلم أنه سبأ أن صلاة
العبد تؤخر بعد في الغطر الثاني في الأصح الثالث إذا اجتمع الناس في اليوم الأول قبل الزوال والإمام
بغير وضوء وكان بحيث لو وضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عزراً أو يؤخر ولا يتيمم أم يتيمم ولا يؤخر لكن
قول الشاويح لأن الماط خوف الفوت لا في ذلك يقتضي التأخير فلا يرجع اهـ ح أقول يصيرح الشارح
هناك ما تم إقصاء في اليوم الثاني ويجب لو عاها كالتيمم التي يحلفه العاصم من صرحوا عما قبلها ولو
تفوت بر والشمس فيعلم منه أنها لا تؤخر لذكره هذا ما ظهر في تأملها وانظر ما عطفاه على البحر (٣)
(قوله ولو كان بين يديه) كذا في النهر وفيه إشارة إلى أن قوله بقاءه معول مطلق ويحتمل جعله حالاً أي
ولو كانت تيمم في حال كونه ناسياً ويجوز كونه معقلاً لا لاجله كاتقضي عبارة الدرر لكنه معنى على ما ارتضاه
الحق الرضى من أنه لا يلزم فيه أن يكون فعله لا (قوله بعشر وعشرون) في المسئلة تفصيل مسوط
في البحر وحاصله ما ذكره القسطنطيني بقوله أن سبق الحديث في المصلي قبل الصلاة فإن راداً لثنتين منها بعد
الوضوء لا يتيمم وأن شرع ما خاف زوال الشمس تيمم بالإجماع والأما جازاً ما لا يتيمم والأما تشرع
به تيمم إجماعاً ما شرع بالوضوء عند ذلك عند محسناً لهما اهـ وهو محمول على ما إذا خاف خروج الوقت
إذا ذهب يتوضأ أو لا يندم في الوضوء لأن الفوات لأنه يحكمه كمال صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد
اقتصروا في تصور مسئلة البناء على صلاة العبد ود كفي الإمداد أنه ليس إلا فترز عن الحسائر لأن العلة
فيها واحدة (قوله في الأصح) يرجع إلى قوله بعشر وعشرون وتأمل قوله لا يفرق ومقابل الأصح في
الأول قوله لهما ومقابل في الثاني ما روى الحسن بن الإمام أن الإمام لا يتيمم ط (قوله لأن الماط) أي الذي
تعاقد به الحكم المسدود وهو التيمم بخوف فوف الصلاة لا بعد عن الماء (قوله غارز لا يفرق) الخ
تفرع على التعليل ومصادره ما بين الحروف ط وهذا إلى قوله وحدها ذكره العلامة ابن مبرحاح
الحلي في الحلية عنها وأقره في البحر والنهر (قوله وسر واتب) كالتن التي به الظاهر والمرج والعشاء
والجعة إذا أخرها بحيث لو وضأ ماتت بتهافت التيمم قال ط والطاهر أن السجدة كذلك لعونه بفوت
وقته كما إذا صاق وقت الضحى وعوض الرصوة فتيتم به (قوله حاف فوف واحد) أي يتيمم على قياس
قولها ما على قياس قول محمد فلا تناد إذا ما شغلته بالفرض مع الجماعة بفضها بعد ارتفاع الشمس
عنده وعند ما لا يقضيها أصلاً بضرورة وتم أوجدها لو عده شخص بالماء أو أمر غير منجزه من بر
وعلم أنه لو اضطره لا يترك سوى الفرض يتيمم لاسمته ثم توضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع ويؤخرها سباً
بما إذا تمتع الفرض وأراد قضاءها لم يبق الخ والشمس مقداره الوضوء ولا تركعتين يتيمم
ويصلها قبل الزوال لأنها لا تقضي بعده ثم توضأ وصلى الفرض بعد ذلك ط صورتي أخريتين
٣ (قوله ولوم الخ) أي عند وجود الماء لا الكلام فيكون في العزم أن التيمم عند وجود
الماء يجوز لكل عبادة تدخل بدو الطهارة ولكل عبادة تفوت لا إلى الخلو وبس القاعدتين بحرم وجهي
بجتمه من في رد السلام لأنه لا يعمل بدو طهارته فيوت لا إلى خلو وتفوت الأولى في مثل دخول السجدة
لأحدثه ما يعمل بدو الطهارة من الحديث الأصح ولا يصدق عليه أنه يفوت لا إلى الخلو وتفوت الثانية في
مثل صلاة الختان فأنفقوا لا إلى الخلو ولا قبل بدو الطهارة ح لكن القاعدة الأولى في بحث كاتطلع
عليه (قوله ولو لم تمر الصلاة) أي وقع طهارته ولو أنه بقا كافي الحلية لأن التيمم لا يهتات جهته
في ذاته وجهته الصلاة الثانية متوقفة على الجزع الماء وعلى يتعبد بمتصودة لا تصح بدو
طهارته كما سيأتى بيان وأما الأولى فمخصص بنية أي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لا تصح إلا بالطهارة

والالاه يفتي (أو) فوت
(عبد) بفرع امام أو زوال
شمس (ولو) كان بين
(بينه) بعشر وعشرون
وسبق حذنه (لا يفرق بين
كونه اماماً أولاً في الأصح
لأن الماط خوف الفوت
لا في بدل غارز لا يفرق
وسنن واتب ولو سنة
بفرع فوف واحد
ولوم وسلام وده وان لم
تقر الصلاة قال في البحر

(٣) قوله وانظر ما عطفاه
على البحر الذي عطفاه عليه
هو أنه قد عطفه على ما كانت
تصل بجميع حاف ولو أن
لهذا العذر بما يؤدى إلى
فوفه بالكلية بخلاف ما إذا
أخوت بعد رضة أو عدم
ثبوت رؤية الهلال الأبعد
الزوال فإن كل الناس
يستعدون أصلاً في اليوم
الثاني وعدم قصر بجهنم بان
ذلك من الأعداد التي تؤخر
لاجلها دليل على أنه ليس
منها تأمل اهـ صه

قوله أخرتين هكذا يجعله
وصوابه أخريتين اهـ معصية

كالملة وكالقرعة للجب وأخبر بمقصوده كذلك كدخول المسجد لعنبت أو تحمل بدونها كدخوله للمحدث
 أو مقصوده وتتحمل بدونه طهارة كالقرعة للمحدث التيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كأوضحه **(قوله)**
 وكذا الكل مالا يشترط له الطهارة أي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذا إحدى القاعدتين السابقتين
 وفيها طرس يظهر **(قوله)** لكن في المهرالخ استدل بالنسبة إلى استدلال البحر بعبارة المتني على إحدى القاعدتين
 المذكورتين وهي حوازي التيمم مع وجود الماء لكل عبادة تحل بدونه الطهارة وبيان الاستدلال أن
 الدليل على ما يتبادر على إرادة الدخول للمحدث ليكون محالاً لشرطه له الطهارة وإذا كان مراده بالجب
 سقط الدليل لأنه لا يحصل له الدخول بدونه الكر كونه المراد بالجب نظيره العلامة ح بأنه لا يحملوا ما
 أن يكون الماء الملوحد خارج المسجد وهو باطل أي لعدم سوا دخوله جسيماً مع وجود الماء خارجاً به وأما
 أن يكون الماء الملوحد وهو صحيح ولكنه مبني من عبارته بدليل قوله وللوم وبما هو عليه فالظاهر أن مراد
 المتني دخول المحدث فيه الدليل لكن لقائل أن يقول إن مراد المتني أن الجب إذا وجد ماء في المسجد
 وأراد دخوله لا تغسل التيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتل الماء خارجاً به وخشى من الخروج يتيمم
 وبما فيه أن لا يغسل الخروج قال في المتنبة وإن احتل في المسجد تيمم للخروج إذا لم يجف وإن ساق بجلس
 مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اهـ ويؤيد ما قلناه من نفس اليوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وأما
 هو لأجل مكنته في المحدث أو لأجل مشبهه فيه للخروج **(قوله)** قلت الخ اعترض على البحر بأصلان عبارة
 المنيبة شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو محال لشرطه له الطهارة في باقي البحر لكن أحاط ح
 بتخصيص الدخول بالجب فلا ساق في قول ولا يجزئ أنه خلاف المتأخر ولذا علم في شرح المشيخ كره
 الشارح وعاله أيضاً بقوله لأن التيمم إنما يجوز ويعتري الشرع عند عدم الماء حقيقة أو كمالاً ولو لم يحد
 واحداً منهما فلا يجوز اهـ فيبعد أن التيمم محال لشرطه له الطهارة غير أنه لا يصح وجود الماء إلا إذا
 كان مما يحل فيه وأنه لا يحد التيمم المحدث للوم أو لدخول المسجد مع قدرته على الماء وهو لو خلا
 نيمه لولد السلام مثلاً لأنه لا بد منه لانه على الفور ولذا علم صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التعويل
 عليه **(قوله)** لكن في القهستاني الخ استدلال على ما يفهم من كلام البحر من أن عبادة لا يحل فيه التيمم لها ط
 لا يتيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام المنيبة أن كل عبادة لا يحل فيه التيمم لها ط
 قال ح وهو يقل صعبه مصادم للقاعدة لأن عبادة التلاوة لا تحمل إلا بالطهارة ونفوت إلى خلاف اهـ أتول
 بل لا تفوت لأنها لا وقت لها إلا إذا كانت في الصلاة ولهذا نقل القهستاني أيضاً من القدر وفي شرحه
 أمه لا يتيمم له أو علمه في الخلاصة عاناً **(قوله)** لكن سيجيء أي في الفرع وهذا استدلال على
 الاستدلال وهذا التقييد المذكور في القهستاني أنصاه ودورتي بقلاص شرح الأصل عاله بعدم
 الضرورة في الحصر أي لوجود الماء به خلاف السفر فأذا كان جواز عدمه بقدم الماء به في ما قبله من
 المختار من جوازه مع وجود الماء كالأجنبي فافهم **(قوله)** في الشريعة أي شريعة الإسلام العلامة أي بكر
 الجار ط **(قوله)** وشروحه رأيت ذلك مقولاً في شرح الفاضل على زاده ط **(قوله)** قال أي في
 الشريعة وشروحه **(قوله)** فظاهر البرازية الخ هـ عبارة ظاهر لأن عبارة البرازية ولو لم يفهم عدم
 الماء لقرعاً تقرر عن أي طهر قلب أو من المصحف أو لمسه أو لدخول المسجد أو نحوه أو لدن أول بارزة
 قبر أو الأذان أو الأقامة لا يجوز أبداً يصلي به عسلاً لعامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اهـ
 فان قوله لا خلاف في عدم الجواز أي عدم جواز الصلاة طاهر في عدم محتم في نفسه عدم وجود الماء في
 هذه المواضع لأن من جازها التيمم ليس المصحف ولا شمس في أنه عدم وجود الماء لا يصح أصلاً والمنازع
 المبني في شرحها من أنه مع وجود الماء ليس بشئ بل هو عدمه والحاصل أن ما يحل في البحر من محتم التيمم لاهده
 الانشياء مع وجود الماء لا بد له من دليل وانس في شئ مما ذكره الشارح ما يدل عليه ما يدل على

وكذا لكل مالا يشترط له
 الطهارة لما في المتنبي وجاز
 لدخول المسجد مع وجود
 الماء وللوم فيه وأقره
 المصنف لكن في النهر
 الظاهر أن مراد المتني
 للجب سقط الدليل
 قلت وفي المتنبة وشرحه
 نيمه لدخول المسجد ليس
 صحيحاً مع وجود الماء ليس
 بشئ بل هو عدم لانه ليس
 لعبادة لا يحل فيه التيمم لكن
 في القهستاني الخ المختار
 المختار جوازه مع الماء
 لاجد التلاوة لكن سيجيء
 تقييده بالسفر لا الحصر
 رأيت في الشريعة وشروحه
 ما يؤيد كلام البحر قال
 مظاهر البرازية جواز
 تيمم مع وجود الماء

وان لم تجز الصلاة قلت

بسل لعشر بل أكثر لمصر
من الضابط أنه يجوز لكل
مالات شرط الطهارة له
ولومع وجود الماء وأما
ما شرط له في شرط فقد الماء
كتبهم لمص مصف فلا يجوز
لواجب الماء وأما لقراءة
فان بعد تأدي كالاول وأجبنا
فكالتاني وقالوا لو تيمم
لفتحول مسجد أو لقراءة
ولومن مصف أو مسه أو
كاتبه أو تعليقه أو زيارته أو
أو عبادة مريض أو دفن
ميت أو أدات أو إقامة أو
اسلام أو سلام أو دلم
تجز الصلاة به عند العامة
بجداً بغير صلاة جازة أو
سجدة تسلاوة فتاوى شيئا
شهير الدين الراسي قلت
وطاهر أنه يجوز فعل ذلك
فأمل (لا) يتيمم (لغوت)
جسمة ووقت ولو زنا
لغوتها إلى بدل وتقول يتيمم
لغوت الوقت قال الحلبي
فلا حوط أن يتيمم ويصلي
ثم يعيد

٣ قوله ولم يجز لهم عليه الخ
أي أن العتقاء ودوا على
زفر ولم يتوجه لهم في الرد
عليه سوى أنهم قالوا من
أخر الصلاة أي آخر الوقت
كل مقصراً أو قصير معناه
من قبله فلا يستحق
الترخيص له بجواز التيمم
ولكن هذا الذي زعمنا
تيمم لو أخر العذر لم يجرهم
أبداً بغيره الصلاة

حلالها كانت وأما عبارة المتن فقد علمت ما بها فظاهر عدم الصحة إلا بما يحذف منه كإبراء
قبل فندر (قوله وان لم تجز الصلاة) لان حواراه به بشرطه فقد الماء أو خوف الغوت لا إلى بدل بعد
أن يكون الموى عساة مقصوداً لا يصح بدون طهارة ولم يحدد ذلك في شيء مما ذكر (قوله قلت بل
لعشر الخ) من هذا إلى قوله قلت وظاهره مساق في بعض الأصحود كراسه بالزراف أنه من لفحات الشارح
على نسخة الثانية (قوله أنه يجوز) بدل من ما أمسن الصابط (قوله ولومع وجود الماء) غير مسلم كما
علمت (قوله فلا يجوز) أي التيمم لمص مصف سواء كان عن حدث أو عن جنبه (قوله فكالتاني) أي
كالتاني لا بشرطه الطهارة ويتيمم مع وجود الماء ط (قوله فكالتاني) وهو ما بشرطه الطهارة ط (قوله
لم تجز الصلاة) أي لعقد الشرط وهو أمر أن يكون الموى عساة مقصوداً وذكرنا التحلل إلا بالعادة أما
في دخول المسجد ففي الحديث فقد الاسرار وفي الحب فقد الاول وأما القراءة لم يحدث ما فقد الثاني ولا
براد الحب هلما تقدم قريمان قوله أوجبنا فكالتاني أي تجوز الصلاة وأما مسلم مطلقاً فافقد الاول
والسكابة كالمس الاداء كتب المصنف على الأرض على ما رواه التيمم ذلك كانت العلة فقد الماء
والتعلم أن كان من محدث فافقد الثاني وإن كان من حسب وكال كفة فافقد الثاني أو صاعداً
التعلم لا يغير حجه عن كونه قراءة ولا يراد الجلب هذا إذا لم يكن التعليم كة كلفهم أو زيارته أو دفن
وعادة المريض ودفن الميت والسلام بورد، فافقد الثاني وأما الاداء بالنسبة إلى الحب فافقد الاول
ولم يحدث فافقد الأمرين وأما إقامة مطلقاً فقد الاول وأما لا سلام فخرى بسببه على مذهب أبي يوسف
القاتل بعبه في دانه اه أقول لا يصح عدم الصلاة حاله بهم صحة تيممه لكن لا تجوز الصلاة به
وليس ذلك قولاً لأحد من علمائنا إلا أن تلاته عبد أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة به عدة كالحرجه
في البحر وأما معدها فلا يصح أملاً وهو الأصح كفي الآءاد وغير ما فهم (قوله بخلاف صلاة جنازة) أي
فان تيممه لا تجوز به سواء الصلوات لكن عدمه فقد الماء وأما عدم جوده اداء في وقتها فاعلم تجوز به
الصلاة على جنازة أخرى إذا لم يكن بينهما فاصل كما هو لا يجوز به تغييرها من الصلوات فأداه ح (قوله أو
سجدة تسلاوة) أي تضعه إلى الصلاة التيمم لها عدم الماء أو وجوده فلا يصح التيمم لها ما لم تكن أم
تقوت إلى بدل ط (قوله وطاهر الخ) أي طاهر قوله لم تجز الصلاة أنه التيمم لهذه المدكو رات التلات
شهر الثاني لا بشرطه الطهارة صح في نفسه ويجوز به وجه طهارة ذلك أنه لو لم يكن صح في نفسه لكن
المعاصي أن يقال يصح التيمم لها ولو لم يجز لانه أعم وأقول أن كل مراده الجواز عدمه فقد الماء فهو مسلم
والأفلا وظاهر أن مراده الثاني واهتملاً أقدمه من البحر ولقوله طاهر البراز به جوازه اتسع مع وجود
الماء الخ وقد ما به غير طاهر وأنه لا بد من قل يدل عليه ولم يوجد أو استدلال الجبر على المتي لا يفيده
بعم ما يحذف منه بل يدل من هذه المدكو رات يجوز مع وجود الماء نظائر الجواز لأن فافقد الماء عساة يشمله
المص بخلاف ما لا يحذف منه فلا يجوز تأدي لالان النص وديعشر وعبد التيمم عرفة فقد الماء فلا
يشرع عدم وجوده حقيقة وحكوا له لعل هذا أمر بالتأمل فافهم (قوله لغوتها) أي هذه المدكو رات
التي بدل فبذل الوتبات وأثر القضاء وبدل الجمعة الطهر وهو بدلها بصورة عدم الغوت وإن كان في طاهر
المذهب هو الأصل والجمعة خاف عه خلافاً في تركي البحر (قوله وتقول يتيمم الخ) هو قول زفر في القبة
أنه رواية عن مشايخنا بغيره ونما نرد الخلاف (قوله قال الحلبي) أي البرهان إراهم الحلبي في شرحه
على الملبود كرمته العلامة اس أبرحاح الحلبي في الحليسة شرح المنيحة حيث ذكر ردوعاً عن المشايخ ثم قال
ما حمله ولعل هذا من هؤلاء المشايخ اختار قول زفر لقوة دليله وهو أن التيمم اغتسار في القمحة إلى آداء
له لا في الوقت يتيمم عند خوف فوته قال شيخ الاسلام الهمام ٣ ولم يخبرهم عما سوى أن التصبر حاصل
فله لا يوجب التيمم عليه وهو باعتبار آداء آخر لا بد له اه وأقول إذا أخر العذر وعاص والمذهب

لعد على أنه لو أخر العذر لا يجبه أيضاً لان عاتمه عاص بالتأخير والعاصي عندما كان طبع في ثبوت الترخيص له اه مه

نفسه الا يلزم بقى البدلية يصح أن يجعل مقصودا بخلاف الموضوع فانه طهارة أصلية والا قرب أن يقال ان كل
 وضوء تستباح به الصلاة بخلاف التيمم فان منه ما لا يستباح به فلا يكفي للصلاة التيمم المطلق ويكتفى بالوضوء
 المطلق هذا ما طهرنى والله أعلم (قوله ولو صلاحتنا) قال بنى البحر لا يخفى أن قولهم يجوزوا الصلاة بالتيمم
 للصلاة الجازية يجوز على ما إذا لم يكن واجباً للعلماء كتدبير في الخلاصة بالسائر أما إذا تيممها مع وجوده
 تلحق الفوت فان تيممه يعطل بغير اعتناء اهـ لكن في الخلاف بطلانه بغير دليل أنه لو حصره بارة
 أخرى فسل إمكان إعادة التيمم له أن يصلى عليها، فالأولى أن يقول فان تيممه لم يصح إلا ما هو وضوء الصلاة
 الجسادة فقط بدليل أنه لا يجوز له أن يصلى به ولا أن يمس المصحف ولا يقرأ القرآن لو جنباً كما اقره شيخنا
 حفظه الله تعالى (قوله في الأصح) هذا بناء على قول الامام انه مكرهه أما على قولهما المقتضى انهما
 مستحبان فبني صحة وصحة الصلاة به أحدهم (قوله مقصودة) المراد ما لا يجب في معنى شيء آخر طريق
 الشبهة ولا ينافي هذا ما في كتب الأصول أن عدة التلاوة غير مقصودة لان المرادها انما شرعت
 ابتداء تقرباً إلى الله تعالى لاتبعها عليه باختلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراعاة في الأصول أن
 هيئة السجود ليست مقصودة بل انما عند التلاوة بل لا شتمها لها على التواضع وتعمده في النحر (قوله
 خرج دخول مسجد الخ) أي ولو لم يجب بأن كان الماء في المسجد وتيمم بخوله للمسح فلا يصلى به كالمسح
 وشرح أيضاً الادان والاقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة فلا عتكا لان العادة هي الاعتكاف
 والمسحول تسع له فكان عبادة غيره مقصودة كفى البحر (قوله ليم قراه القرآن للجب) قيد بانسب لاس
 قراه لما حدث قبل بدو الطهارة فلا يجوز أن يصلى بذلك التيمم على الجنب وهذا التفصيل جعله في
 النحر هو الحق بخلاف ما على إطلاق الخوازمى وأطلق المصنف وأشار الشارح إلى أن القراءة عبادة مقصودة
 وجعلها في النحر هو العادة راد في الضابط بعد قوله مقصودة وأجزم ادخالها أو اعترضه في النحر بانه
 لا حاجة اليه لان وقوع القراءة غير عبادة من وجه لا ينافى وقوعه إعادة مقصود من وجه آخر لا ترى
 أنهم أدخلوا السجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العادة لتي هي الصلاة اهـ (قوله شرح السلام ورد)
 أي فلا يصلى بالتيمم لها ولو بعد فقد للماء وكذا قراءة المحدث ورواية النور وأما الاسلام فلا يصح ذكره
 هنا لانه عند أبي يوسف يصلى به ويعد حلالاً يصح أصلاً كنهنا عليه سابقاً من عدلهما لم يصح (قوله طما
 الخ) تفرع على اشتراط النية أي لما شرطها فيه من شرائط صحتها الاسلام لها تيمم الكافر سواء
 لوى عبادة مقصودة لاصح الا بالاهارة أو لوجه ووجه لعدم اشتراط النية فيه ولما بشرط طهارة سوى
 ييمها نحر (قوله بنية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء وعلما علمت من اشتراط نية التطهير نحر وأشار إلى أنه
 لا تشترط نية التبريد بين الحدين بخلاف الحصص كالمسح التيمم عن الجنبية بنية وقوع الحدث الأصغر كفى
 العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير ماء، وقال في الوفاية اذا كان له حدثان كالجنبانية
 وحدث بوجوب الوضوء يفي أن يوى عهـ ما فان يوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم
 واحد منهما اهـ قوله لكن يكفي يعنى لو تيمم الجنب عن الوضوء كفى وبازر صلاته ولا يحتاج أن يتيمم
 الجنبية وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنبية ولهدا قال الرازى وابن جديله يكفي غسل أعصانه
 مرة طهر في الحدثان لان تيممه للوضوء وقدم له للاعتناء وان كفى عهـ ما فتأمل اهـ ما في شرح الراد (قوله
 يفي) كذا في الحلية من المصنف (قوله راجع قويا) المراد به غلبة العلم ومثله النقص في الخلاصة والادلا
 يؤخر لان فائدة الاعتناء أداء الصلاة بالكل الطهارة تبرير (قوله آخر الوقت) بوجه آخر على أنه ثابت فاعل
 نذب وأصله المصطفى الطهارة ولا يصح نصبه على أن يكون نذب بغير يهود على الصلاة هو ثابت الفاعل
 لانه كل يجب أن يثبت الصبر يتم وجاثر في الشعر ما فهم ولا على أن يكون نذب بغير يهود على التيمم لاس آخر الوقت لم
 الوضوء لا التيمم لانه فرض المستل (قوله المسحوب) داهو لاصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كل على نية

ولو صلاحتنا أو سدة
 ثلاثة لا شكر في الأصح
 مقصودة خرج دخول
 مسجد ومس مصحف
 لا تفصح أي لا تحصل ليم
 قراءة القرآن للجب
 بدون طهارة خرج
 السلام ورد طفا تيمم
 كافر لا وضوء لانه ليس
 باهل البنية فما يفتقر اليها
 لا يصح مسه وصح تيمم
 حسب نية الوضوء يفي
 (وبدليله) راجع قويا
 (آخر الوقت) المسحوب ولو
 لم يؤخر وتيمم وصلى جازان
 كن ييمه بين الماء ميسل
 والا (صلى)

من الماء إلى آخر وقت الجواز وان على طمع إلى آخر وقت الاستصحاب سراج وفي السدائم بحر إلى مقدار ما لو لم يجد الماء لامكه أن يتيمم ويصل في الوقت وفي الزمانية عن المحيط ولا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكره واختلافوا في تأخير المغرب قليل لا يؤخر وقيل يؤخر اهـ والحاصل أنه إذا كان حال الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهية وإن كان لا يرجو الماء يصل في الوقت المستحب كوقت الاستسقاء في البحر والاراد في طهر الصبغ ويحذر ذلك على ما بين في بحله لكن ذكر سراج الهداية وبعض سراج المتوسط أنه إذا كان لا يرجو الماء يصل في أول الوقت لأن أداء الصلوة فيه أصل الأداة تمنع التأخير دمجلة لا تحصل بدونه كتكميل الجماعة ولا تأتي هذا في حق من في المفارقة مكان التجبيل أولى كقوله في النساء لأنهم لا يصلون بجماعة وتعتقهم الاتفاق في غاية البيان بأنه سهوهم لتصريح آية الاستصحاب تأخير بعض العلوان بلا اشتراط جماعة وأما في السراج فإن تصر بهم محمول على ما إذا اتهم التأخير وضيلة والتم يكن له فائدة فلا يكون مستحباً أو تصير في الحر للاتفاق في جوابه نظر كما أوضحناه في إقامته عليه والذي يؤيد كلام الشراح أن ما ذكره اعتدلس استخدام الأسماء بالنظر والإيراد مع الصبغ مع ما بين فيه تكميل الجماعة وتأخير العصر لا يصح وقت الزوال وتأخير الصلاة ممن قطع العصر المنهي عنه وكل هذه الحال مفردة في حق المسافر لأن في الماء يصل مفردة ولا ينزل بعد العصر ويباح له الصبر بعد العشاء كجسدي في مكان التجبيل في حق أفضل وقولهم كتكميل الجماعة مثال للفصلية لا حصر فيها (تدبيره) في المراح عن التجبيل تتخلل في قولي فيما إذا كان يعلم أنه أن أخر الصلاة إلى آخر وقت يقرب من الماء بمساره أقل من ميل أمكن لا يتكسر من الصلاة بالموسم في الوقت الأول أن يصل في أول الوقت ثم راعا خلق الوقت وتحسين الخلاف اهـ واستحسنه في الحلية (قوله) ليس في العمران أي سواء كان مسافراً أو قاصداً مع وروح أو قدى عن شرح الطامع لغير الإسلام أمام في العمران فتجب عليه إعادة لأن العمران بهاب فيه وحود الماء وكماله عليه طلبه فيه وكذا فيما تقرر به كآخرة ما هو ظاهر أن الاختصة بغير العمران لأن إقامة الأعراب معها لا تتأني بدون الماء وجوده غالب جداً وأما عليه فيشكل قولهم سواء مسافراً أو قاصداً فليتمل ٣ (قوله) ونسي الماء) أو شل كافي السراج نهر أو مله وسق قن لأن عبارة المراح هكذا أقيد أن انسان احترازا عما إذا شل أو ما أن ماءه قد قسى صلى ثم وجده فانه به يداجا (قوله في رحله) الرجل لا يعبر كالمسرح للادابة ويصل لمرل الانساب وما وادخل أو بأوصافه صلى الماء في رحله معرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرجل فيقيد أن المراد بالرجل الأول بحر وأقول الظاهر أن المراد به ما هو موضع في الماء عادة لأنه مفرد مصاف ويم كل رجل سواء كان منزلاً أو رحل بهير وقصصه ما دهمهما الأثران عليه نهر (قوله) وهو مما يسمى عادة) الخلة حاله ويحترق قوله كقوله في صفة الخ (قوله إعادة عليه) أي إذا نذر كرهه بعد ما عرفه وصلاحه فلو نذر كرهه ما يقطع ويعد اجتماع سراج وأطلق قسمل ما لو بد كفي الوقت أو بعده كفي الهداية وعبرها خلافا لما توهمه في التمسك ومالو كان الواضع لله في الرجل هو أو غيره يعلم بأمره أو بهير أخره خلافاً ليوستف أما لو كان عبده لانه فلا إعادة له أحلية (قوله أعادته أفا) لأنه كان عليه وطهر خطأ الطل حلية وكذا الوشاة كتكميله من السراج وهو مفهوم بالاولى (قوله في عبته) أي عبق نفسه (قوله أو في مقدمه الخ) أي مقدم رحله واحترقه في التمسك في مؤخره كما هو مقدمه سابقا على الاختلاف وكذا إذا كان قائداً مطلقاً بحر (قوله أو مع بحس) فخرج الجيم أي أن كان سائداً له أو قدياً وكان أكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله أو سي والطرف متعلق صلى محمد والجميع المقام ولا يصح مطلقه على غير ما يتعلق صلى المذكور المقيد بقوله صلى قوله لأن سبيل الزا وبهذا الدحل (قوله ثم ذكر) أي بعد ما فعل جميع ما ذكره كراهية (قوله أعاد اجاماً) راجع إلى الكل لكن في الرابح أي مسئلة الصلاة في نوب بحس أو غير ما ينافي الاختلاف وهو الأصح اهـ (قوله) ويطهروا على المظهر أي طاهر الرواية من أصحاب الثلاثة كتسديد كره

من ليس في العمران بالتيمم (ونسي الماء في رحله) وهو مما يسمى عادة (لإعادة عليه) ولو طس ماء الماء أعاداً اتفاقاً كقوله في هتفه أو ظهره أو في مقدمه راكبا أو مؤخره سائداً أو نسي قوله وصل في زماناً أو في نوب بحس أو مع بحس ومما ينافي له أو قسماً عليه نوس أو صلى محمد نام ذكر أعاد اجاماً (و يطهروا) وجوباً على المظاهر

٣ (قوله أو مع ما يمتلأ) أي حيث عل يعسدم تأتي الإقامة بدون ماء فلا معنى لهذا التعميم لأن المقام في غير العمران لا تتأني إقامته بغير الماء اهـ شيحا حفظه الله تعالى

مع تطلبه وكونه طاهر الزاوية عنهم أشهد في الحرم من قول المبسوط عليه أن يسأله الأعلى قول الحسن بن
 زياد أن في سؤله مثله ورد به ما في الهداية وغيرهما من أنه يلزمه عدمه لا بعده ووفق في شرح المصنف الكبير
 بالاحسن رواه عن أبي حمزة في غير طاهر الزاوية وأحد هو به فاعتمد في المبسوط طاهر الزاوية واعتقد
 في الهداية رواية الحسن لكونها أنسب بذهب أبي حمزة فمن عدم اعتبار القدر بالبر أو قول وبقول
 الامام حزم في الجمع والمثلث والوقاية واس الكلال أيضا وقال هذا على وفق ما في الهداية والابصاح
 والتقرير وغيرهما في التحريز ذكر محمد مع أي حجة في قوله في الذخيرة عن الحصاص أنه لا خلاف فان قوله
 فيما ادع على طه سمعه ياب وقوله ما عندنا على الطل بعدم المنع اه أقول وقد مر على هذا التفصيل
 في الزيادة والكافي وهو قريب من قول الصفار أنه يجب في موضع لا يعرفه الماء إلا بخفي أنه حيث قد
 لا يجب على الطل المنع وقال في شرح المسئلة المختار وفي الحلبة أنه لا وجه لان الماء جرم ذو ثبات في السفر
 خصوصاً في موضع عرته فالجزم في تحقق ما لم يزل الدع اه وميث نص الامام الحصاص على التوقف عما
 ذكرنا من الخلاف ولا يبعد جعل ما في المبسوط على ما يكسب شير البره وأما الموقوف (قوله من رقيقه) الاولى
 حذفه وأما المتن على عموم ط ولذا قال أبو أحمد وغيره ذكر الرقيق جرى مجرى المادة ولا يمتثل من
 حضر وقت الصلاة حكمه كذلك رقيقا كان أو غيره اه وقد يقال أن ذلك رقيق من مع من أهل المادة وهو
 معروض فيهم ثم خصصه بقوله كلفه نظير ما مر (قوله من هو) أي الماء الكافي للتأخير (قوله من
 الطالب من كل فرد وطلب رسول كلفه نظير ما مر) أي الماء الكافي للتأخير (قوله من هو) أي الماء الكافي للتأخير
 مثله) أي في ذلك الموضع يدافع وفي الحاشية في أقرب المواضع من الموضع الذي يعرفه الماء قال في الحلبة
 والطاهر الاول لأن لا يكون الماء في ذلك الموضع فيتمتع لومة كما قال في تقريب الصيد (قوله له ذلك) أي
 وفي ملكه ذلك الشيء وقد سأل له مال غائب وأمكنه الشراء بثمنه وجب بخلاف ما لو حرم بقرضه لأن
 الاجل لا يملك ولا يملكه بل حله بخلاف انقراض بخر (قوله فاصلا عن حاحته) أي من زاد وجوه من الحوائج
 اللازمة متباعدة قلت وهو ما عارضه فيه تأمل (قوله لا يتيم) لأن القدرة على الدل قدرة على الماء بخر (قوله
 وهو ضعف قيمته) هذا ما في النواذر وعليه ما قصر في السدائع والنهاية بمكان هو الاول بخر لكونه خاص
 بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن العبد الفاضل ما يذهب تحت قويم المقومين اه ح أقول هو
 قولهم أيضا لو في شرح المدينة في الاوقاف (قوله في ذلك المكان) سعى على ماء قلده من الرزاق (قوله) ولو
 مالاً العاوي عن الثوب قيل لا يجب شراؤه في يجب كلاله سراج وحزم الثاني في المواهب (قوله عن ذلك)
 الاولى حذف عن لاسم الاشارة راجع اليه الى الماء ط (قوله وأما العطش) أي هذا الحكم في الشراء
 للوضوء وأما الخ (قوله من كره في الاشياء) أي في أحرها وليس مما يحسن به فلا يلزم مرادها (قوله
 وقبل طه ما الخ) مفهوم قوله وبطله وهو ما الخ ح وفي النهاية لم أن الرائي له مع رقيقه أما أن يكون
 في الصلاة أحرها هو بلى كل ما أن يجب على طه الاعطاء أو عدمه أو شئ وفي كل ما أن يسأله أو لا يوق
 كل ما أن يعطيه أو لا يعطيه ثم مع عشرة وبنان في الصلاة وعلى طه الاعطاء قطع وطالب فان لم يعط
 بقي تيممه ولو أعطاه ثم سأل ما أن يعطاه استأنف وادعت كلاً أو أعطاه ذلك لا يلزم أن يعطيه أو عدمه أو شئ بل
 لا يقطع فلو أعطاه بعد ما أن يعطاه انبالت والاواب خارجها فاصل بالتيمم وسؤاله على سابق فلو سأل بعد ما
 وأعطاه أعادوا للاسواء طن الاعطاء والممنع أو شئ وان مع طه اعطاه أو ما لم يسأله ولا يأتي في هذا التسم
 طن ولا شك اه (قوله لا تملكه مدول غلده) أي عاها وبادا شأه إلى أنه لو كان في موضع يعرفه ويوجب على
 الطل منه وعدمه بذه أي يجوز التيمم لتحقق الجهر كذا ما لا يابى ما قد سأل من التوقي ولذا قال في
 التيمم العاوي عن الضمة الماء حتى لو كان في موضع يعرفه عليه الماء فلا يجب الطلب به (قوله وما الخ) أي
 بما على طه الزاوية فيصالح وقد نقل الوجوب في الحرم من المراجع ثم قال لكن لا يجب في الغنم وغيره

من رقيقه (من هو معه فان
 معه) ولو دلالة بأن استهلكه
 (يسم) لتحقيق بخره (وان لم
 يعطه الابتن مثله) أو يعين
 يسير (وله ذلك) فاصلا عن
 حاحته (لا يتيمم) ولو أعطاه
 بأكثر (يعني يعين فاحسن
 وهو ضعف قيمته في ذلك
 المكان (أو ليس له) ثمن
 (ذلك التيمم) وأما العطش
 فيجب على القادر شراؤه
 بأضعاف قيمته أحياء
 لنفسه ولا يعتبر المثل في
 تسعة عشر موضعا مذكورة
 في الانباه وقبل طلبه الماء
 (لا يتيمم على الطاهر) أي
 طاهر الزاوية عن أصحابنا
 لا يمددول عادة كافي البصر
 عن المبسوط وعابه الفتوى
 فيجب طلب الدلو والرشاة

استقروا من غير حرج
ولو كان في الصلاة ان
طس الاعطاء قطع والا
لاكن في التمسكتاني من
الحيط ان طس اعطاء الله
أو الالة وجب الطلب
والالا والحدود فائدة الماء
والتراب (العلووين) بان
يحبس في مكان يحس ولا
يتكسر انحراف تراب مطهر
وكذا العالج عهنا مرض
(يؤخر هاء مدو قالا يشبه)
بالصلي وجوبه بغير كعب
ويصدق ان وجد مكانا بابا
والا يوجب قائلنا بغير
كالصوم (به يفتى والله صم
وجوبه) أي الامام كفي
الفيض وجبه أيضا (مطوع
الدين والرجاء اذا كان
بوجهه حراجه صلى بغير
طهارة ولا يتيمم (ولا يبعد
على الاصح) وهذا مطهر
أبعد الصلاة بلا طهر غير
مستكمل فليحفظ وقدم
وسجدة في صلاة المريض

٣ قوله فكان الواجب
تسديده) أي عند قوله
ويطلب من هو مع الح وقال
شيخنا الاحسن صبح
الشارح ليكون استدراكا
على قوله فوجب طلب التلو
والشاحيد ذكر من غير
صل بين الطل ووجهه
لوقد تم على قوله ولو كان
في الالات لكأن أولى
وهذا ظاهر اه

مطلب فأقداطه ورس

وفي السراج قبل يجب الطلب اجتماعا وقيل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاول ساء على الظاهر والثاني
على ما في الهداية اه أي من اختيار رواية الحسن كقوله ما قلت وهو قديم حسن فادأشوا له الشارح
حيث جعل الواجب مبنيا على الظاهر لكن يخالفه ما في المعراج اه قال ولو كان مع رقبته وجب أن
أن يساه بخلاف الماء اه ومثله في التارحاسية فليتأمل ثم لا يطهر وحبوب الطلب كلمة كافي الواهب
واقصر عليه في الفيض الموضوع لقل الرابع المعتمد كافي في خطبة وبني عقيدة عما ادعاه على طه
الاعطاء كلمة الا أن يفرق بأنه ليس مما شفع به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله) وكذا الانتظار
أي يجب انتظاره للدلالة قال الخ لكن هذا قولهم ما وجدناه لا يجب بل يستحب أن ينتظر إلى آخر الوقت
فإن حاف وقت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رقبته فوجبه بان يقال أنتظر حتى أصلي
وأدعه باليسن وأجروا أنه اذا قال أعثت لك ما لي انفع به أنه لا يجب عليه الخ وأجروا أنه في الماء ينتظر
وان خرج الوقت ومثله الخلاف أن القدوة على ما سوى الماء هل تثبت بالأداة بعد لا عندهم انهم كذا
في الفيض والغزو التارحاسية وعبرها وخ في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم تر حجه وفي الحلية
والفرق كلامهم أن الامام لا يصل في الماء الا بالاحتياط في غير موضع فليتأمل في الوجوب بالقدوة الثانية بالأداة
ولا كذا ما سواه لا يثبت الا بالملك كافي الخ اه فتمت (قوله) ان طس الاعطاء قطع) أي ان علب على
طه قال في النهر لا تطل بل قطعها فان لم يفعل قال أعطاء بعد الفراع أعطاء والا كما حفره الزيلعي
وغیره فليحزم به في المقصود أنها تطل فبغيره لم يذكر في الحلية عن محمد أنها تعال بغيره والطن وقع
غلبته أولى وعليه يحمل ما في الفتح اه (قوله) لكن في التمسكتاني) استدراله على المقصود كاهو سابق
التمسكتاني فكان الواجب تسديده ٣ ثم الجواب عن المحيط أنه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد عثت
الوقوف بما رماه عن الجصاص من أنه لا خلاف في الحقيقة بقول المصنف وطله الخ أي ان طس الاعطاء
بأن كانت في موضع لا يتزعمه الملبس قد من شروح المسئلة أنه المختار وأنه لا حقه فتمت (قوله) فبالزعم
صحة المصروف والامام فيه المهور الذي فكيف في حكم السكرتو المصنف على الحال كذا أو أنه يحسب الشارح
(قوله) ولا يمكن ارجاع تراب مطهر) أمالوا تمك به في الأرض أو الحائط بشئ فانه يستخرج ويصلى بالاجماع
بحرر الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله) يؤخر هاء مد) لقوله عليه
الصلاة والسلام الصلاة لا تطهر وسراج (قوله) ولا يشبهه بالصلين) أي استمرامال الوقت قال ط ويقرأ
كفي أي السعد وسواه كان حديثه أصغر أو أكبر اه ذات طاهره أنه لا ينوي أيضا لأنه تشبه الصلاة
حققة تأمل (قوله) ان وجد مكانا بابا) أي له من التلوث لكن في الحلية الصحيح على هذا القول أنه
يوجب كيهما كان لأنه لو وجد صار مسة مملأ للحاجة (قوله) كالصوم) أي في مثل الخائض اذا طهرت في رمضان
فانما تملك تشبه بالصائم حرمة الشهر ثم قصي وكذا المسافر اذا اضطر فأقام (قوله) مقطوع (الدين الخ)
أي من فوق المرفقي والكعبين والاصح يحمل القطع كاتقدم لكن سيأتي في آخر خلاصة المرض بعد حكاية
المصمما ذكرها وقيل الصلاة عليه وقيل يلزم غسل موضع القطع (قوله) اذا كان بوجهه حراجه
والاصح على التراب ان لم يحكه غسله (قوله) ولا يبعد على الاصح) ليظفر الفرق بوجهه بين فائدة الطهور بين
لمرض فانه يؤخر أو يشبهه على الخلاف المذكور اه كما علمت مع اشتراكهما في إمكان القضاء بعد البره
وكون عذرهما معا ياتأمل (قوله) وهذا ظاهر الخ) ردنا في الخلاصة وعبرها عن أي على السهوى من
أنه لو صلى في الثوب النجس أو إلى غير القليلة لا يكره لانها حادثة العذر أمال الصلاة لا وضوء ولا يوجبها
بحال فكيف قال المصنف والشهد به تأخذ اه ووجه الرد أنها حادثة في مسألة القطع ع المذكورة
في ث كات عليه عدم الا كما راجح ازالة العذر لزم القول به في الصلاة لا وضوء فاهم (قوله) وقد سئل
في أول كتاب الظاهر وقد سماها بالحق في هذه المسئلة وأن عليه الا كذا وانما هي الاستحباب

(قوله أعاد) لأنه مانع من قبل العباد (قوله والا) هـ لأنه مانع العاين في السفر عدم الماء قال في الحلية وهذا بشر إلى أنه لو كان يحضره أو يقرب منه ماء فحب الإعادة لتعوض كون المذبح من العدد (قوله ان في السفر نعم) المأكلت (قوله والا) هـ لعدم الضرورة فمستأنى عن شرح الأصل ولعل وجهه أنه إذا قدم الماء وقت التسلاوة تعبد بعد هذا لأن الحضر فقلة الماء لا ضرورة بخلاف السفر قال العاين فيه مقدار الماء وتأخيرها إلى وجوده ضرورة تسليمتها تأمل (قوله المسبل) أي الموضوع في الحجاب لابتداء السبل (قوله لا يمنع التيمم) لأنه لم يوضع الموضوع بل لشر به فلا يجوز الوضوء به وإن صح (قوله ما لم يكن كثيراً) قال في شرح المبينة الأولى، الاعتبار بالعرف لا بالكثرة إلا إذا اشبه (قوله أيضاً) أي كالشرب (قوله ويشرب بالماء الوضوء) مقابل المسئلة الأولى لأنه يفهم منها أن المسبل للشرب لا يتوضأ به فذكر أن ما سبل الوضوء يجوز الشرب منه وكأن الفرق أن الشرب أهم لأنه لأحياء فهو بخلاف الوضوء لأنه لا يأتى من صاحبه بالشرب منه عادة لأنه أنفع هذا وقد مر في التسمية بالسبلين كما خففنا قال وقال ابن الفضل بالعكس فهو ما قال في شرح المنية الأولى أصح (قوله الجنب أولى بمباح الخ) هـ بالإجماع تأخرنا فيه أي ييمم الميت ليصل عليه وكذا المرأة والحديث، بقدر ما ينه لا الجنبية أعظم من الحدث والمرأة لا تصلح إماماً لكن في السراح أنه الميت أولى لأن ضلوعه بالانظاف وهو لا يحصل بالتأرب اهـ تأمل ثم رأيت خطأ السراح عن الظاهر أن الأول أصح وأنه حذر به صاحب الخلاصة وغيره اهـ وفي السراح أيضاً لو كان يكفي للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع حدثه (قوله هو أولى) لأنه أحق عليك سراح (قوله ينبغي صرفة الميت) أي ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث كان كل واحد لا يكفي نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستعمل الكل لأنه مشمول بحصة الميت وكون الجنبية أعظم لا يمنع استعماله حيث أيت فليكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحاً فإنه حيث أمكن يرفع الجنبية كان أولى فافهم (تتمه) قال في المراح والأب أولى من انسه لجواز تركه ما لا منه اهـ (قوله حاز) لأنه لم يصره معاملة معاملة الميت ما يفصل عن الحيض بعد المسح قياساً على الماء شرح المبينة ويحكم ما قدمه عن المهر وهو المدكوف في الحلية فافهم (قوله ولا يباح للعطش) أي خافه لا يحتاج إلى حله لا لاشتغاله بحاجته الأصلية والظاهر أن عطش غيره من أهل الجماعة كعطشه وإن كان لا يصبهم منه إذا وضأ أحدهم لم يوجب حله عليهم فيما يظهر ولذا حازله قاله كفاً (قوله عاين عليه) أي يشق بغيره عن كونه مأمراً مطلقاً كما هو رد أو سكر مثلاً (قوله أو يجه) أي بمن يشق بأنه رده عليه بعد ذلك فافهم (قوله على وجهه الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول فاصبحنا أن قولهم الحيلة أنهم ممن غيره وبما ليس يصح صدق لأنه لا يتممكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المبينة وهو الفقه بعينه والحيلة الصحيحة أن يخطئه الخ قلت لكن بدع هذا قوله على وجهه عن الرجوع أي بأن تكون الهبة بشرط العوض وأيضاً قد أجاب في الهبة بأن الرجوع في الهبة مكر وهو ما لو بالعدم شرعاً فيجوز أن يعتبر المانع وما يمتنع إلا لأن وان قد رعله قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضا والقضاء لكن قد يقال إنه ما وجهه إلا يستردمو الموهوب بمنه لا يجمعه إذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم والجواب أنه يستردم به أشرعاً لا بالرجوع ولا يلزم المكره والموهوب به ما دام على الحيلة يتبع من دفعه الوضوء تأمل (قوله وياضه ناقض الأصل الخ) أي ما جعل التيمم بدلاً عنه من وضوء وغسل واعلم أن كل ما ناقض العسل مثل المني، بقض الوضوء يرد الوضوء، ينقض بمثل البول والتغير بما ناقض الوضوء كالماء الكثر يشمل ناقض العسل يساوي التغير بما ناقض الأصل كالماء البخر واعتبره المصنف في جمعه بما حاصله أنه وإن نقص بيم الوضوء كل ما ناقض العسل لكن لا يفيض تيمم العسل كل ما ناقض الوضوء لأنه إذا تيمم عن جواز ثم قال مثلاً هذا ناقض الوضوء لا ينتقض به تيمم العسل بل ينتقض به طهارة الوضوء التي في صفة فثبت له أحكام الحدث لأحكام الجنبية ففقد وجداً ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنبية بظهر أن

﴿فروع﴾ صلى المجهوس بالتيمم إن في الممر أعاد والا ﴿هل ييمم لمعدة التسلاوة ان في السفر نعم والا﴾ الماء المسبل في الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيراً قبله أنه للوضوء أيضاً وشرب ما للوضوء ﴿الجنب أولى بمباح من حائض أو محدث ويشتد ولو لاحدهم فهو أولى ولو مشركا ينبغي صرفة الميت حاز تيمم جماعة من أهل واحد حيلة جواز تيمم من معهما زمزم ولا يخاف العطش أن يخطئه بما يعليه أو يجهه على وجهه يمنع الرجوع (واقضه ناقض الأصل) ولو غسلا

التعير يناقض الأصل أولي من ناقض الوضوء لشبهه التيمم عن الحدثين فإن المساواة اهـ لكن في عبارة
 المصنف في المنع حذف المضاف من بعض المواضع وذكر بأنه ليزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) فترجع
 صحيح دل عليه كلام المتن لأن منطوق عبارة المتن أنه لو تيمم عن حدث انتقض بما قص أصله وهو الوضوء وذلك
 ككل ما انتقض الوضوء والعسل كإيمر ولو تيمم عن جناية انتقض بما قص أصله وهو العسل ومفهومه أنه
 لا ينتقض بغير ناقض أصله فترجع على هذا المفهوم كما هو عاده في مواضع لا تخصي أنه إذا تيمم الجنب ثم أحدث
 لا ينتقض تيممه عن الجنب لأن الحدث لا ينتقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنباً أو غاصباً بخلاف ما في الحديث
 العارض فافهم (قوله فيتوضأ الخ) فترجع على التفريع أي وإذا صار محدثاً فوضأ حديثاً وجسمه ما يكفي
 للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان ليس الحلق بعد ذلك التيمم وقبل الحدث بزمعه وغسل لأن طهارته
 بالتيمم ناقصة معنى ولا يصح إلا إذا لبس على طهارة تامة وهي طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما علمت ثم بعد
 ما توضأ وغسل رجله بجمع لا نه لبس على وضوء كامل والمسه للحدث لا للحياة إلا إذا أمر بالماء الكافي للغسل
 فحينئذ لا يصح له بطلان بجمعه من أصله ويعود جنباً على حاله الأول ولو أوجز الماء ولم يتسلل تيمم العناية ثم
 إذا أحدث وجده ما يكفي للوضوء فقط توضأ بزع الحمر وغسل لأن الحياة لا يعمها الحلق كإيمر ثم بعده
 بجمع ما يمر بالماء وهكذا (قوله مع الخ) فترجع على قوله فيتوضأ حديثاً فإنه إذا وجد ماء يكتفيه للوضوء
 فقط احتجاً بتوضأه إذا أحدث بعد تيممه عن الحياة أم لو وجد وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عسداً للوضوء
 به عن الحدث الذي مع الحياة لأنه عتد إذا لاند منه من التيمم وعلى هذا فقوله صدر الشرع بعة إذا كان الحلق ماء
 يكفي للوضوء لا العسل يجب عليه التيمم للوضوء خلافًا لما ذهبوا إليه أيا كان مع الحياة حدث فوجب للوضوء
 يجب عليه للوضوء فالتيمم العناية بالاتفاق اهـ مشكل لأن الجنب لا يغسل عن حدث فوجب الوضوء وقد
 قال أولاً لا يجب عليه التيمم للوضوء فقله ثانياً يجب عليه للوضوء بغير وضوء وحواجه كإيمر القوس على أن مع في
 قوله مع الحياة بمعنى بدلنا كإيمر في هذا التفريع والخواص ذقوه وشهوه ودفع الاعتراضات المشبهة على صدر
 الشرع بعة أمر بالتيمم ولتدبره الشارح على هذه المورالت هي مفاتيح الكور (قوله ولو اباحه) مع قول
 معاليق أي ولو أباحه ما كمل به أباحه كان قادراً أو تخيير أو حال أي ولو وجدت القدرة من جهة ما أباحه أو في
 حال الإباحة أو أطلقه فمثل ما لو كان أوجاهة والماء المساح يكفي أحداهم فقط فينتقض تيمم الكل لتحقيق
 الإباحة في حق كل منهم بخلاف ما لو وجب لهم فقد ضوؤاً لأنه لا يصيب كلهم ما يكفيهم وعنده في الغرض (قوله
 في صلاة) من مدت ول المسالعة أي ولو كانت القدرة أو الإباحة في صلاة بنية التيمم وتطل الصلاة التي هو
 فيها إلا إذا كان المكان المماس وحواجه يعني فيها ثم بعده ناسو الجمار لما أمر أنه لا يلزم الجمع بهم ما في فعل
 واحد في المسموعين أنها قد غفر عنهم كما ذكره الشارح وأوصل بالتيمم ثم وحد الماء في الوقت لا بعد مية
 أي إذا كان العدو المبيع من قبل العدو وجد ولو بعد الوقت كما مر منه مسلمة (قوله كاف لظهور) أي
 للوضوء ولم يوجد أو لا تغسل أو جنباً واحترز به بما إذا كان يكفي لبعض أعضائه أو يكفي للوضوء وهو وجب
 فلا يلزم استعماله عسداً ابتداء كما مر فلا يفيض كفي الحلية (قوله ولو مرة مرة) ولو غسله كل عضو مرتين
 أو ثلاثاً نقص عن إحدى رجله انتقض تيممه هو المختار لأنه لو اقتصر على المرة كما لا يخفى عن الخلاصة (قوله
 وغسل بحس مائع) فلو لم يكتفه يلزمه أيضاً تقبل الخساسة كما يفهم من تعاليها في كبر من السرور لكن في
 الخلاصة لا يلزمه تمر أي إذا أمكن أن يني أقل من قدر الدرهم كاحتسابه فيمساك فيلزمه ولا ينتقض تيممه
 (قوله وإما جنباً) أي لو اغتسل وشمت على بدنه لم يصب الماء فتيمم لها ثم أحدث فتيمم ثم وجدهما
 بكتفها فقط فانه يغسلها ولا يبطل تيممه للحدث ثم اعلم أن هذه المسألة على خمسة أوجه الأول أن يكتفها
 معاد غسلها يتوضأ أو يبطل تيممه لهما * الثاني أن لا يكفي واحد منهما ما في تيممه لهما ولا يغسل به
 بعض الجمعة لتقليل الجنبية * الثالث أن يكفي الجمعة فقط وتدماء * الرابع عكسه توضأاً وبيق تيممه

فلو تيمم العناية ثم أحدث
 صار محدثاً لا يجب أن يتوضأ
 ويترج خفيه ثم بعده
 بجمع عليه ما يمر بالماء
 فتح في عبارة صدر الشرع
 يعني بعد كفي المس مع العسر
 يسرافاً فافهم (وقدر ماء)
 ولو اباحه في صلاة (كاف
 لظهور) ولو مرة مرة (فصل
 عن حاجته) كعش وعين
 وغسل بحس مائع ولعمدة
 جناية

له على حاله الخامس أن يكفي أحدهما بغيره غير عين فغسل به اللهم ولا ياتيه من سبب الحدث حسد أبي
 يوسف وعند محمد بن شعبة وفاهش الأول أو حاد وهذا الدواجد الماء بعد ما يتم الحدث فلو قبله على خمسة
 أوجه أيضا في الوحدة الأولى بفساهاو يتوصلا للحدث وفي الثاني يتم للحدث يغسل به بعض المعة أن شاء
 وفي الثالث بفساهاو ويتم للحدث وفي الرابع بفساهاو ويتم له وفي الخامس كالنائب لا لا الجانية
 أغلظ لكن في رواية يلو مفساهاو للتيتم للحدث بفساهاو لما جاءه وفي رواية بفساهاو لمصان الحلية
 وعلى الرواية الأولى ان تصرف المسبة (قوله لا المشلول الخ) ارتكبت في التعطيل التشر المشوش ط (قوله
 كالأبدوم) ولما طاله التجم ابتداء وتذاخر من سبب في البحر تعال عليه على قولهم لو كان بنو به بحاسة
 فتمتجم ولا تم فساهاو للتيتم اجاعا لانه تيم وهو قادر على الوضوء فقال فيه تعال على الفاهش حوا للتيتم
 مطلقا لان المستحق الصرف الى جهة معدوم حكى كسبه المعة على أي رواية التخيير قلت لكن فرق في
 السراح يدم ما ناهيها قاله على ما لو تواتر به جازي بخلاف مسئلة المعة لانه عاجز عن الوضوء في الماء اه وهو فرق
 حسن دقيق متدبره (قوله لا تصدروا) أي فيصلي به اذا أسلم لان الحاصل بالتيتم صفته الطاهر وتوا الكفر
 لا يابها كالوضوء والزمه بدل نواب العمل لا زوال الحدث شرح القاية (قوله بدل بفساهاو الخ) أي لقدرته
 على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا بحر وسد الوضوء اهدم الماء ثم مرض كاذبه عن جامع
 الفقه ولين وفندهما الكلام عليه مع ما في المقام من الاشكال (قوله والحاصل) أوله التنبه على أن ذلك
 قاعدة كلية تعمى عن ذكر قدرة الماء الكافي فادوم (قوله وبالأجمع الخ) وذلك كوجود الماء عند الملبس
 العاخر من استعماله (قوله في الابتداء) متعلق بوجوده أو بالتيتم (قوله بذلك) متعلق بوجوده واسم
 الإشارة على ذلك التيم والتيتم بالصب مفعول ناقض وعارضة الشارح في الحرائن فلا ينقض وجوده بعده
 ذلك التيم وهي أظهر (قوله ولو قال) يعنى بعد قوله وناقض ناقض العمل (قوله لاو يتم الخ) ذكره
 الفقه في بحثه قوله يعني أي ينقض تيمه لانه قدره على الماسك لو يدم ما قال لاهدى أي عدم الماء
 شرط الانتداء وان كان شرط الماء اه ولطوور مزعم به الشارح (قوله ما تنقض) أي البعد من مل
 بسبب السبر وهو بالصادق للهداية وقوله انتقض أي التيم وهو بالصادق للهداية فبمجانس (قوله ومرو باعس
 الخ) مثله أخذ خبره قوله كسب بقطض وهو الباعس هو الذي يعنى أكثر ما يقال عنده ولو نزل قوله الماسكة ط
 واعلى أن مرو والباعس على الماء بفساهاو تيمه سواء كان عن حدث أو عن جناية متمكنا أو لا ومرو والناس
 مثله أي لو كان غير متمكن مقعده وكان تيمه من حدث يكون الماتض النوم لا المرو وكما يعلم من البحر
 و به يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب أن يقول مرو وباعس مطلقا أو نائم متمكن من جناية أو عن
 حدث وكان متمكنا فادوم (قوله بفساهاو) نتيجة التشبيه بالتيتم (قوله وأما تيمه) أي أبى
 الصاحبان تيمه بغيره عن استعمال الماء (قوله وهو) أي قول صاحب الرواية للمصحة نفسه على ص
 الامام وهو متعلق بالرواية وروايت بخط الشارح في هاهنا الحرائن انه صحها في التحنيس وشرح المسنة
 ونسكت الصلاة فاسم بهما للكل وانما هو في البرهان والبحر وغيرهما اه وروى في النية وقال
 في الخلية كذا في كتاب من الكتب الملهمة المعبر وهو الحق قال شيخنا الماهد وإذا كان أو جسيمة
 يقول في المسئلة ط حقيقة على شأني ثم لا يعلم ببحر زيمه فكيف يقول في المسئلة حقيقة بانه ناقض
 تيمه اه ونقل في السمر لا ينعى البرهان موافقا للماهم ثم أجاب عنه راجعها وبنى في الهداية
 وغيره على ما في المتن (قوله انما للفتوى) عبارة البحر في الفتاوى (قوله أي أكثر أعضاء الوضوء الخ)
 الأولى أن يقول أي أكثر أعضاء في الوضوء الخ لا أن الله يبر في أكثره على الرجل التيم مع تدبر
 مصاف وهو الأعضاء الصادقة على أعضاء الوضوء وغيرها تأمل هذا وقد اختلفوا في حد أكثره فهم من
 اعتبر بها في نفس العضو حتى لو كان أكثر كل عضو من الأعضاء الواجب غسلها بحر يمتحان تيم وان كان محبها

لان المشغول بالمحاسة
 وسبب الكافي كالأبدوم
 (لا) تنقضه (ردة وكذا)
 يقضه كل ما يمنع وجوده
 التيم اذا وجد بعده لان
 ما حاز بعدو يطل بزواله ولو
 تيم لم يضر يطل بمرئه أو
 لم يضر بطل زواله والحاصل
 أن كل ما يمنع وجوده التيم
 نقض وجوده التيم
 (وملا) يسع وجوده
 التيم في الاندفاع (فلا)
 ينقض وجوده بذلك
 التيم ولو قال وكذا زوال
 ما أباحه أي التيم لكان
 أظهر وأخصر وعليه ما
 تيسم بعد ميسل فساد
 فانقض انتقض فلو سقط
 (ومرو باعس) تيم
 عن حدث أو نائم غير متمكن
 متمكن من جناية (على ماء)
 صكاف (كسب بقطض)
 فيتنقض وأما تيمه
 وهو رواية المصحة عنه
 المختارة للفتوى كالأبدوم
 وبقوله ما لا يعلم به كافي
 البحر وغيره وأقر المصنف
 (تيمه لو) كان (أكثر) أي
 أكثر أعضاء الوضوء عددا

يعسل وقتل في عدد الاعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه يداً مجزوعتين وحذون وجملته لا تتم وفي العكس لا
 در والصار قال في الجروح الحقائق المختار الثاني ولا يخفى أن الخلاف في الوضوء أما في العسل فظاهر اعتبار
 أكثر البدن مساحته اهـ وما استظهره أثره عليه أخوه في النهز وقوله فوح أحدني عن العلامة مـ فدارا
 جزم به الشارح (قوله جذري) بضم الجيم ونحوه ما وقع في الشرح المبسطة (قوله اعتبار الالاء كثر)
 على لقوله تيمم ط (قوله وبكس) وهو ما لو كان أكثر الاعضاء مجزوعاً يسل الخ لكن إذا كان بمكة غسل
 الصحيح بدون أصابة الجرح والرجح الاتيمم حلية ولو كانت الجراحة بظهره مثلاً أو أقدامه المساءل عليها يكون
 ما فوقها في حكمها فيضم إليها كما يحتمل الشرع سلباً في الأقدام والقدمين أو ما ذكره صاحب مرجع فيه (قوله
 ويجمع الجرح) أي أن لم يضره والاعضاء مخففة ومسهة فوجاهة في غيره أو فاده كما قال ط أنه لم يضره
 شد الجرح أو لم تكن موضوعة (قوله وكذا الخ) فصل بكذا الإشارة إلى أنه هو الذي دما الاختلاف لا سمي
 (قوله ولا روية في العسل) أي لا روية في صورة المساواة بين أمتنا الثلاثة وأعدادها باختلاف المشايخ
 قيل: يتيمم كل واحد لا أكثر من عسل العسل البعض طهارة ماسة في التيمم طهارة كاملة وقيل: غسل الجميع
 ويجمع الجرح كعكس الأول لأن العسل طهارة تحققة بغير اختلاف التيمم واختلاف الترجيح والتيمم كافي
 الخليفة تورع في الجرح فصح الثاني بأنه أحوط وتبعه في المتن ثم اعلم أي لم أر من خص في الرواية في صورة
 المساواة بالعسل كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ماضيه وفي العيون عن مجازها أن كل على الدير قروح
 لا يدر على عساها ووجهه مثل ذلك تيمم وإن كان في يده حاصه عسل ولا يهتم وهذا يدل على أنه يتيمم
 مع جرحه النصف انتهى كلام السراج فقد وجدته الرواية عن مجدي الوضوء وقوله لم أر روية أي في
 العسل كما قال الشارح لكن بردي الشارح أنه جعل حكم المساواة في الوضوء العسل والمسح والي في
 العيون التيمم فندبر (قوله مهاب) أي من أعضاء الوضوء بقاءه ما فاه وعلت ما فيه (قوله وهو لا يصح)
 صحه في الخطيب والخطيب جبر (قوله وغيره) كالخلاصة والفتح والي في الاعتبار والمواهب (قوله
 لو الجرح يسديه) أي ولا يكره إدخال وجهه ورجليه في الماء فلو أمكنه فعل الاتيمم كالأجبي ولا ينافي
 ما قدمناه عن العيون (قوله وإن وجد من وضيه) أي ساءل على ما من أنه لا يدر فإذ بقدره غيره
 عند الامام لكن ما عمن هذا في التيمم والي في قبيل جاز ما بالتحصيل وهو الموافق لما في المرض العاجز
 من أنه لو وجد من يديه لا يقيم في ظاهر الرواية فتنبه لك (تق) هو لو با أكثر أعضاء الوضوء حواجة بصرفها
 الماء وبأكثر موضع التيمم جرحه بضرها التيمم لا يسل وقال أبو يوسف يعسل ما قدر عليه ويسل ويغسل
 زباني (قوله ولا يجمع بينهما) لما قدم من الجمع بين البدل والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسوء الجرح لأن
 الفرض يتأذى بأحد جسمه لا يجمع بينهما بينهما الشارح جبر (قوله وغسل) فتح العيون في التيمم الطهارة ج
 (قوله ولا يجمع) عدم الجمع في جميع ما يأتي بمعنى المعاقبة من الطرفين أي كل واحد واحد متبع وجود
 آخر أو ليس المراد عدم الجمع ولو من أحد الطرفين لأن ذلك لا يتصور في عدد كالحض مع الصلاة والنوم أو
 الجمع وكذا العبادان بالمره مع الكفر ويحذر ذلك (قوله بين حض وحل أو استحاضة أو نفاس) أي لا يجمع
 بين الحض وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل لكل واحد الحض لا واحد واحد ما وكل واحد
 واحد منها لا واحد الحض وكذا يقال فيما بعد وجوه ولا بين نفاس واستحاضة أو حض قبل كذا في أصل
 نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو قبل بدل قوله أو حض وعليه لا تكرار لكن قد يقال ط أن النفاس
 قد يجمع مع الحل في التروا إلى ما ذكره ومن أب النفاس من الأول والحاصل أن الاحتياطان ستة
 ثلاثة منها الحض مع غيره أو ثلث نفاس مع غيره والد اندس جيل مع استحاضة حال ح وتركه الشارح
 لأن الجمع بينهما صحيح (قوله ولاز أكثر عشر أوج) لأن كل ما كان الواجب فيه الزكاة يجب فيه عشر ولا
 جرح وهو ظاهر وكذا أتت به كل واحد عشر الخارج من الأرض له شربة أو أدى جرح الأرض المباحية

وفي العسل مساحته (جرحاً) أو به جذري اعتباراً
 لا أكثر (وبكس يعسل)
 الصحيح ويجمع الجرح
 (و) كذا إن استوفى العسل
 (الصحيح) من أعضاء الوضوء
 ولا روية في العسل
 (ومسح الباقي) مهاب (وهو)
 الأصح لأنه (أحوط) مكان
 أولى ويصح في التيمم
 وغيره التيمم كالتيمم لو
 الجرح يديه وإن وجد
 من يديه بخلاف لهما
 ولا يجمع بينهما أي تيمم
 وغسل كالتيمم بين
 حض وحل أو استحاضة
 أو نفاس ولا يسل نفاس
 واستحاضة أو حض ولا
 ذكاة وعشر أو جرح

من الخراج منها فوفى فبما بقى التجارة وعال عليه الخول فلاز كاذبه وكذا الوشري أرضا خراجية أو
عشرية بناو بالتجارة ثم احوال الخول بتأسيس كره الشارع حتى كذب الزكافين أنه لا تصح نسبة التجارة فيها
خرج من أرضه العشرية وأخر اجابية لا يتجتمع الخقاب وكذا الوشري أرضا خراجية بناو بالتجارة أو عشرية
وزرعها لا تكون للتجارة لقسيم المانع اه (قوله أو فطرة) بعيد الحسنة منهم الفطرة ولاز كاذبه وعبد
التجارة إذا حال عليها الخول فيها لا كافو لفطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) أي أن كانت الارض عشرية
ففيها عشر الخراج وان خرجت فخرج الخراج واعلم ان الاحتمالات في هذه الارض مئة أيضا لا تفي اجتماع
الزكافين غيرهما وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر أو مع الخراج تركها لعدم
نصورها فأده ح (قوله ولا فدية وصوم) فن وجب عليه الصوم لا لفدية فدية ومن وجبت عليه الفدية
لا يجب عليه الصوم مادام عارا ما إذا فدية يصوم لكن لا يفي ما إذا فدية لان شرط العجز الدائم فلا
يجع فأده ط (قوله أو قصاص) أي ولا يفي فدية أي كفاوة قصاص فأراد الفدية بما يشمل الكفاوة
والأولى التعبير بها كفى البحر فافهم وذلك لان القصاص في العمدة والكفاوة في غيره فوجب أحدهما
يجب الآخر (قوله ولا ضمان وقطع) فان السارق إذا قطع أو لا يضمن العيب الهالك أو المستهلك أو إذا
ضمن القيمة أو لا يقطع بعد ملكه مستد الزمان لا يضمن مع القطع ضمان القصاص فيما اداشق
التوب قبل إخراجها لك ضمان تلافى لضمان مسروق فيجب الصمان بما وجبه القطع فافهم (قوله
أو أجر) أي ولا ضمان وأجر كذا استأجره أو أجر كذا ففهم وجب الآخر ولا ضمان وان عطلت ولو أركها
غيره عطلت ضمانها أو عليه وأما دالة تجر الخال فمقدار فعمل أكثر منه ولا تطبق ذلك عطلت عليه
الاحول لجل الخال والضمان لجل الزاد فليجب الصمان بما وجبه الاجر بل غيره (قوله ولا حد مع
رجم) لان الحد المذكور والرجم للجمعين (قوله أو فني) المراده تعريض علم كذا من الشافعي وأما إذا كان
بمعنى الحبس فيجمع مع الحد فأده ح والمراد أن الكرا إذا جلد لا يفي بالمرء الامام عليه السلام سياسة وليس
المراد أنه إذا فني لا يحد في عده هانظر تأمل (قوله ولا مهر ومعة) فان الماطة تقتل الدخول أو يسمي لها مهر
لها نصفه والألمنة معة وهذا في المعة الواحدة أما السخينة فمعة مع المهر (قوله ولا مهر
وحد بل كان الوطء فالحظ ولا مهر ولا مهر ولا حد ح (قوله أو ضمان افشاءها) أي ولا مهر ضمان
افشاءها فبما إذا وطئ زوجته فأفشاءها لا يجب ضمان الافشاء عند أي سيدة وتحمده مسئلة المهر مع الموت من
الوطء ح وهذا بالغة اختار معة فوطئه والامر معة بها كذا كرهوا الشر لا في شرح الوهبانية
ثم هذا أيضا في ذكره هانظر أليس المراد أنه إذا زنى الصمان في الزوجة لا يلزم مهرها فعدم الاجتماع من
أحد الطرفين فقط وسأيت أن شاء الله تعالى في المنايات قبل باب الشهادة في القتل ما كان ذلك بأجنبية
وأنه بضامنكم كرهه بلمره الحسد وأرض الاصاوه وثالث الدية أن كانت تستمسك بنواها والاعقل الدية
فافهم (قوله من جماعه) أي جماع الزنا ح (قوله ولا مهر مثل) لأنه إذا جماعها من المهر وحب
وان لم يسم أصلا أو سمى ما لا يجوز كمن تزوج ورجع وحب مهر المثل ط (قوله ولا مهر ميثاق) فن يستحق
المهر ولا يستحق الميثاق وكذا بالعكس أي فيما كان من رذيله ما إذا أوصى أحد الزوجين الآخر ولا
وارث غيره واجتمعوا به وكذا اجتمعان إذا أجازة الورثة (قوله وغيرهما مسيحي) ذكر الخولي في
شرحه على الكتز جلد منها القصاص من الدين أو أجزأه من نصيبه من يرضى الخولي على حقة الدار
المسيرة لا يجوز أن يكون له صيب منها وبالعكس والظاهر مع الجمعين كان الوحد عليه الطاهر كالسافر
لا تخب عليه الخفية وكذا بالعكس والشهادة مع العيب حتى لم أحد الخصمين الدية لا يلزم الآخر العيب
وبالعكس تأمل وأما أحد الطرفين فيصوّرهما أدا الدعي وأقام البيئة فلا يخالف المدعي عليه وكذا
لا يخالف الشهود على المعة وجمعا إذا أقام شاهد واحد أو خائف فدية بل شاهد عيني عسدا ومهما السكاح

أو فطر ولا عشر مع خراج
ولا دية بقصوم أو قصاص
ولا ضمان وقطع أو أجر ولا
جلد مع رجم أو فني ولا مهر
ومعة وحد أو ضمان
افشاءها أو مهرها من جماعه
ولا مهر مثل ونسبة ولا
وصية وميراث وغيرها
سبحي في عمله ان شاء الله
تعالى (من به وجع وأمس
لا يستطيع معه مسحه)

مع ملكه العين فمن كان يظاً بالسكاك لا يمكن أن يكون مالكاً للرقبة والعكس الآن يعقد على أمته للاحتياط
والاجماع الشركة في محل الشتر لظن أن الرقبه القسمه قيمه أمة مملوكة زنى بها يقتلها على أبي يوسف
وأما عندهما صاحب الحدبا لربا والقيمة بالقتل وهو ما شى عليه المصنف في الحدود ودوا المصنف قيمة أفضاه
أمة مملوكة زنى بها فاضاها في بعض الصور على ما شى في تفصيله في الحدود شاء الله تعالى والطاهر أن
هذا الدال يمكن الوطء شبهة ولو كانت شبهة لا حد بل تنبى القيمة في الصور تير ومما القيمة مع الثمن فان البيع
لو صح وجب الثمن ولو فاد أو تعدر رده على البايع وجبت قيمته والمذموع للعبان وأجره لظن الطاهر إذا عمل مع
العبد على الدار الموقوفة فبالبه آخر العمل لا العارضة اهـ ح موهافهده أحد عشر موشعا والذي
الشتر ثلاثون عشر ون والجموع أربعة وثلاثون (أقول) وردت الرهن مع الأحار وفيها اداهن شياً ثم
آخره أو بالعكس أو مع العارة كذلك والمساواة مع الشركة والعسل مع المصنف في الحنفى في أحد رى الرقاب
والخ مع العمرة للمذمور والسكاك مع أجرة الرصاع ثم رأيت الشتر لادى رادى الامد اقل القمل الوصية أو مع
الميراث وخفى ضعف مع آخره التبع بين الحصر (قوله بخدنا) حال من فاعل يستطيع (قوله أو فنى فارى
الهداية الخ) هو العلامة شرح على الوهبية وقال انه مهمة قطعها العراشوا عدم وجودها في غالب الكتب
(قوله تولان) ذكر في البرهن البدائع ما يفيد ترجم الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التحويل عليه اهـ
بل قال في البحر والوصاب الوجوب يأتى تخامد في آخر الباب الآتى (قوله وكذا سقط غسله) أى غسل
الرأس من الجنابة (قوله ولو على جبهة) ويجب شهاها لم تكن مشدودة ط أى أب أمه (قوله ولا)
أى مان صر والمصنف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المسح على الخفين)

ترجم مع انه زاد عليه المسح على الجبهة قوله لا يجب غسله بل المعب لوزن جم شى ونقصه ونفى الخلف لانه
لا يجوز المسح على شى واحد الا عند كساسة أى وفى البحر وغيره ما يسمى بخلفه الحكم به من العسل الى
المسح أقول فيه موضوع لوى قبل ورود الشتر عود نقل الرمل أب المسح عليه من خصائص هذه الأمة
وكيف يعقل به للوضع السابق عليه الآب يجب أن الواضع هو اد تعالى فهو قول الأشعرى وفوته على
علم ما يشترعه على لسان يمه على انه عا يوسلم تأمل (قوله آخره) أى عن التيمم لشونه بالنسبة فقط على
الصحيح كما يأتى والتمم ثابت بالكفاك كما مر بالنسبة أيضاً كالك أو بآلة تيمم وان اشتر كفى انترخص
م ما أو أيضاً التيمم بدل عن الشكل وهذا من البعض ثم ان البداء الشارح كسكة الأناجيل للتد كبر والاد كفى
ما مر لانه قد روى وجه تأخير التيمم عما قبله وبصم وجه تأخير المسح عنه وقد روى يحتاج الى بداهة وجه
ذكره عقبه بلا فصل وهو أن كلامه شاعره رخصة ومقتوا وهو دلا (قوله وهو لغة) الصبر واجمع
الى المسح فقط واعتبار تساطعه على قوله وشرة واجمع الى المسح المتجدد بالخارج على طر بقعة شبهة الاستحرام
فان المسح من حيث هو غير من حيث القيد فأداه ح (قوله إصابة البلية) بكسر الهمزة أى الدوة ما موشى وشى
ما لى كانت يد أو غيرها كطير وفى المسح من المحيط لوصاً ومسح بيلة يثبت على كفيه بعد العسل بجوزلو
مسح رأسه ثم مسح بيلة يثبت بعد المسح ويجوز أنه أى لان المسح على الأول ما سأل على العضو فصل
وفى الآثار إنما أصاب المسح وهو باقى الكف (قوله خلف مخصوص) اللام زائدة لتقوى به العمل لصعفه
بكونه فرعان القول في العمل والخلف المحصوص ما يشرط الآية (قوله في من مخصوص) وهو يوم
وليلة التيمم وثلاثة أيام بلياليها لا المسار و يوجد في بعض المسح زيادة على محل مخصوص والمراد به أن يكون
على طاهرهما ط (قوله فاكتر) أى بما فوقه من الساق والسطحة إليه لانه ملحوظ عن مسمى الطب
الشتر تأمل (قوله ونحوه) أى بما لا يجمع فيه الشتر والآية ط (قوله بشرط مسحه) أى مسحه على

محدثا ولا تسفه حفا في
القبض عن غير الرواية
يتيم وأبى فارى الهداية
انه يسقط عنه فرض
مسحه ولو عليه جبهة في
مسحه قولان وكذا يسقط
تسفه فيه مسحه ولو على
جبهة أو لم يصروا الا سقط
أصله وجعل عادما لذلك
المصنف حكما كفى المصنف
حقيقة

(باب المسح على الخفين)
أخوه لشونه بالنسبة وهو
له استمرار البسطة على الثمن
وشرة إصابة السلة لطف
مخصوص في زمن مخصوص
والخلف شرعا السابق
للكسبية فاكتر من جلد
ونحوه (شرط مسحه)

المفهوم من الخفي وألحقه الحس الصادق بالواحد والاثني ولم يقل مسخوماً لأنه قد يكون واحد الذي وجل
 واحدة (قوله ثلاثة أمور) زاد الشرنبلال لبسماعلي طهارة وتخلق كل منهما عن الخلق المانع
 واستمسكاً كما على الرجلين من غير شدة ومعهم الوصول المانع إلى الرجل وأن يبقى من القدم قدر ثلاث
 أصابع اه قلت ويزاد كون الطهارة المذكوورة غير النجس وكون المانع غير جنب وسبأ في بيان جميع
 ذلك في محله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) مصوب بأن مقدرة والمسبب معطوف على
 كون الأول ط فهو نظيره قوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله نقصانه) أي نقصان الحف الواحد ولو كان واحداً
 أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر الاجتماع منها (قوله الحرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفخ
 المصدر ح والظاهر أوداة الأول ط (قوله يجوز على الزبول) بمعنى الزاي وسكون الراء هو في عرف
 أهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر اه ح وهذا تفرع على ما فهم مما قبله من أن النقصان
 عن القدر المانع لا يضره ط (قوله لو مشدوداً) لأن شدة بمنزلة الحياطة وهو مسمك بنفسه بعد الشد كالط
 المحيط بعضه بعضاً ما فهم في البحر عن المراح ويجوز على الجاروق المشقوق على طهر القدم وله أضرار
 بشدها عليه تسد لانه كغير المشقوق وإن طهر من طهر القدم شيء فهو كغيره والحف اه قلت والطاهر أنه
 الحف الذي يلبسه الإنسان في زماننا (قوله وجوز الخ) في البحر عن الخلاصة المصع على الجاروق أن كان بستر
 القدم ولا يرى منه ولا من الكعب الا قدراً أصعب أو أضعف يجوز ولا يمكن كذلك ولكن ستر القدم بجلدان
 كان الجلد متصل بالجاروق بالحز حاز أيضاً وإن شددت في دلو ستر القدم باللفافة جوز مع شاع ستر قدوم
 يجوز مع شاع يحاوي اه قال ح والحق ما عليه مشاع بخاري لأن المذهب أنه لا يجوز المصع على الحف
 الذي لا يستر الكعبين الا إذا خط به شيء كخوخ كاذ كرمه في الامداد كراهه الشارع صعب اه أقول
 أي لأن التبادر من اللفافة أنها ما يلف على الرجل غير مخزوف بالحف فكون حكمه حكم الرجل بخلاف ما إذا
 كانت متصله بالحف فتكون تعالاه كطائفة مواد داخل كلام السمرقنديين على ما إذا كانت صلة ولا يسلطه
 ضعيف لما في الهم والراي وغيرهما وانكشف الظاهرة توفي دانه لها طائفة من جلد وحوطة مخزوفة بالحف
 لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث أصابع وكأه لم يقبده لانه كذا في الحلية وفي المجتبى اذا دأب ثلاث
 أصابع من طائفة المحدثون الرجل قال الفقهاء أبو جعفر الأصم أنه يجوز المصع على الكل لانه كالخروب
 المصل اه وفي شرح النية الكبير بعد كلام طو بل قال علم من هذا أن ما يعمل من الخوخ يجوز المصع عليه
 لو كان خنجره بحيث عكس أن عسى معه درخماس غير تحل ولا تعجل وإن كان بقبعة ثم التجليد والتعجل
 ولو كان كبره ثم يعرض بعض الناس أنه لا يجوز المصع عليه ما لم يستوعب الجلد بجميع ما يستر القدم إلى السابق لما
 كان يلبس وبين الكرماس فرق وأطال في تحقيق ذلك مرارعة (تنبيه) يؤمن هذا أن من اعتقه
 الحف من طائفة متصلة به لا يشترط فيها أن تكون خنجرية بل قد كرم الحرفة طائفة تكون غالباً الأريفة
 ويؤخذ منه أيضاً أن يجوز المصع على المصبي في زماننا بالقماش إذا خط فوق جورب زرق سافروان لم يكن
 جلد القماش وأصل إلى الكعبين كجوه مريم منقشاه من شرح المسقوف يعلم أنه منقشاه جواز المصع على
 الحف الخفي إذا خط بما يستر الكعبين كالسروال المنسجي بالشعر كما قاله سيدي عبد العلي وله مبرر سالة
 ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد بها على من قال بالحوزم تدافى ذلك إلى أنهم لم يدكروا حوار
 المصع على الجوز بل إذا كانا قيعين معاً على لا شتراطهم أمكان السفر ولا يأتى في الرقيق والغلمان أنه أراد
 الرد على سيدي عبد العلي فإنه عاصره ما ولد قبل وفاته الشارح بشاية وثلاثين سنة أو تأخير بالفرق الواضع
 بين الجوزب الرقيق المصل أسعاه بالجلد وبين الحف القصير عن الكعبين المستورين بمصا أصلاً من الجوخ
 الرقيق لانه يمكن تب السفر وإن كان قصيراً بخلاف الجوزب المذكوورة على أن قول شرح المصنف أن كان بقبعة
 فمع التجليد أو التعجيل المصريح في الجوزب الرقيق المصل أو بالجلد أو كالعلى أو الحادوثو يمكن السفر

ثلاثة أمور الأول (كونه
 سائر) محل فرض الفصل
 (القدم مع الكعب) أو
 يكون نقصانه أقبل من
 انفسق المصع فيصو على
 الرزول لو مشدوداً الآن
 يظهر قدر ثلاثة أصابع
 وهو زمشاع ستر قدس ستر
 الكعبين باللفافة

مطلب في المصع على الحف
 الخفي القصير عن الكعبين
 إذا خط به بالخنجر

وهو يعلم ما هو في مسئلة الخلف الح في المذكورة الاولى وقد علمت أن مذهب السمرقنديين انما يسلم
 ضعفه لو كانت الفافه غير مخروزة والادلا بجملة كلام السمرقنديين عليه ويكون منه في المسئلة قولان
 ولم يرد من مشايخ المذهب ترجيح أحد ههما الى الآخر بل وجدنا ما يرد على قول السمرقنديين كما علمت
 وسند كرامته هذه ايضا ثم رأيت رسالة أخرى لسيدى عبد الغنى رد فعلى رسالة الشافعى وسماهه الرد الولى
 على جواب الحصنى في مسئلة الخلف الحنى وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة بتبعية المكتفى في حواز
 المسج على الخلف الحنى وبين فيها أن ما استدله الشافعى في رسالته لا يدل له لآل النصيب على الشى لا يلقى
 ما عدا ما الى غير ذلك مما يشفى من راحته ولكن لا يخفى أن الموضع في الاحتياط وانما الكلام في أصل الجواز
 وعدمه والله تعالى أعلم (قوله والذى كونه) أى كون الخلف والمراد جعل المسج منه بتأيد الفريغ الى الألف
 (قوله) ولم يقدم قدمه اليه لم يحز (لانه لما مسج على الموضع الخالى من القدم لم يقع المسج فيه وهو بطور القدم
 كما باتى فلم يتع سرية الحدث الى القدم ولو قدم قدمه اليه ومسج حاز كلى الخلاصة ومنها أيضا ولو زال رجله
 من ذلك الموضع أملا المسج وبه في التجنبين عن أى على الدفاق ثم قال وفيه بطور يد كروجه قال ح وقد
 ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه الطرائف أنهم اعتبروا خروج أكثر القدم من موضع يمكن
 المسج بها وهذا وإن حدث من موضع مسج على لم يخرج من موضع يمكن المسج عليه اه (قوله ولا يضر
 الخ) الاولى ذكره عدد الكلام على الشرط الاول كما علمه في الرد وقوله الايضاح يكون اشارة الى أن المراد
 ستره للكسحين من الجواز لاسلام الاعل وسعى ذلك خلاف الامام أحمد فيه قال في رد العار وغيره أجداد
 كاب الخلف وإن عاينته يرى الكسب لا يجوز المسج (قوله المشى المعتاد) بأن تكون في غاية السرعة ولا في
 غاية الطول بل يكون وسطا ولو بطيره ما قاله في السير المعتاد في مدة السير اقصر الصلاة (قوله من سحافا كثر)
 تقدم أن الفرج ثلاثة أميال انما عثر العنطولة وعدمه في السراج مع بالى الايصاح بمسألة السفر وبه
 جزم في النفاية وقال القهستاني أى الشرعى كما هو المأذ وبذلك عليه كلام المحققين بظاهره كلام حاشية الهادي
 حيث قال ما يمكن المشى فيه من سحافا كثر اه أه أول ويمكن أن يكون محل القوار على اختلاف الخلفين في
 حالة الإقامة باعتبار الفرج لا بالتحقيق لا يثبت بعداده يوم لا على هذا التقدير أى المشى لآل الحواشى التي
 تلزم لآل عل الناس وفي حالة السفر يتسبب مدته ويقرب منه ما اعتبره الشافعية فمن التقدير بمائة مشى
 للمقيم وما وليه ولا مسافر ثلاثة أيام ولياها اعتبارا بعد السح يمكن قد يقال لما ثبت أن هذا السح صالح
 للمسج عليه للمقيم قطع الطر عن حالة السفر لآل مسافر في الغالب يكون ذلك لا يرد يمشى غالب على
 مقدار الفرج صالح فلهذا ظهر اعتبار الفرج في حقهما ومجمل قولهم قاله سادة السفر على السفر لا يرمى دون
 الشرعى كما يشترى الكلام القهستاني السابق تأمل (تنبه) المتأدوس كلامهم أن المراد من مساله لقطع
 المسافة أن يصلح ذلك مدته من غير لاس المدا من فوقه فانه قد يرق أسفله ويمشى به فوق المدا من أياما وهو
 بحيث لو شى به وحده من سحافا كثر قد المانع على الشخص أن يتقدم به على يد عابسة طيه وقد وقع
 اصطبار ابن بعض الفهرين في هذه المسئلة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط أيضا وقد تأيد ذلك على
 رؤى يار آيت فيها الذى صلى الله عليه وسلم بعد شتر بره هذا المحل بأيام مسألته عن ذلك فأجابنى صلى الله عليه
 وسلم بأنه اذا رقى الخلف قد نزلت أصابع منع المسج وكل ذلك في ذى القعدة سنة ١٢٣٤ وبالحديث
 رأيت النصير بذلك في كتب الشافعية (قوله ولم يحز الخ) وكذا المؤلف على وجهه خروجه بغير المسج لانه
 لا تقطع به مسافة السفر اه سراج عن الايصاح (قوله فاعسل أفضل) وبه التفريق بينه لو كان المسج
 أفضل لكان المناسب أن يقول وهو مستحب فعدوه الى قوله وهو جائز به بدأ الغسل أفضل منه لأنه أشق
 على الدن (قوله الاثمة) أى لظها عنه لان الروافض والخوارج لا يرونه وانما يرون المسج على الرجل
 فادامسح لخصائت التهمة بغير ماذا غسل فآل الروافض قد يعسولون بغيره ويحبوا الغسل فاعلمه قام

قوله شيخنا السيد هو
 العلامة الحق السيد على
 الضرير السبواشى اه منه

(و) الخلف كونه مشعولا
 بالرجل) لمسح سرية
 الحدث ولو اضعاف مسج
 على الرائد ولم يقدم
 قدمه اليه لم يحز ولا يضر
 وقية وجبهه من أصلاء
 (و) الثالث (كونه مما
 يمكن متابعة المشى) المعتاد
 (فيه) من سحافا كثر لم يحز
 على مخذ من رواج أو
 خشب أو حديد (وهو
 جائز) فاعسل أفضل الا
 لثمة فهو أفضل

المسح شبهة الحلق في العسل فيتم أفاده ثم إن ما ذكره الشارح بقوله القهستاني عن الكرماني ثم قال لكن في المصبرات وغيره أن العسل أفضل وهو الصحيح كقوله الرازي اه وفي البحر عن التوشع وهذا مذهبنا وبه قال الشافعي ومالك وقال الرستقي من أصحاب المسح أفضل وهو أصح الروايات عن أحمد لما نقل التهمة أول العمل بقرء البحر وعلمه به (قوله بل ينقي الخ) أصل البحث لصاحب البحر أنه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال ونحوه ما عدنا تأباه (قوله لا ما يكتفه) أي يكتفي المسح قطعاً عن كل غسل به وحله لا يكتف به للوضوء ولو قوضه ومع كفاه (قوله أو خاف) عطف على صلته من (قوله أو قوف) أي أنه إذا غسل برجليه يدركه الصلاة لكن يخاف موت الوتوفاء مع قواذ اسم يدركهما جبراً يجب المسح بل لو كان بحيث لوصل فإنه الوتوفاء قدم الوتوفاء لا شقاً كقوله النهر لكنه أحدثوا بين حكاية العباد في مناسكه (قوله رخصة) هي ما بين على أعداد العباد ويقابلها العز وهي ما كان أهلها غير مربي على أعداد العباد وهو الأصح في تدبيره فمحرر (قوله مسقة للزينة) أي مسقة لشر وعينها فلا تنقي العز عتشر وعه فإذا أراد تحصيل الزينة فمع فناء سبب الرخصة يأمركه فلا يثني له تحصيلها كما إذا أدى الطهر أربعاً في السفر ما لا يثني له غسل الأربعة فرضا بل الفرض الأول إذا انعقد القعدة الأولى واثمة بتدليله النقل على الفرض وقد يثني له تحصيلها كعسل الرجلير مادام متخففاً أفاده ح عن شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسقة عن رخصة التزينة فإن العز يثني فيه بمشروع مع بقاها سبب الرخصة كالصوم في الصمر (قوله ينبغي أن يبرأ تماماً) أي لما علمت من أن العز يعلم تنقي مشروعه مادام متخففاً كسبب الف ماذن ع وعسل لروايت سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزبائي في جعلهم المسح رخصة إسقاطاً بأن المصوم عليه في عامة الكتب أنه لو ناسخ ما يحضه فأنفسه أكثر منه بل المسح وكذا لو تكف عن إلهام من غير تركه من العسل حتى لا يبطل بعض المدة قال وهو لم أن العز يمتنع مع الخفاه ودفعه في الغض مع جهة هذا الفرع لافترافهم عن أن الخفاه اعتبر شرعاً لتعسرية الحديث في القدم فتقيد القدم على طوائفها ويجعل الحديث بالخفاه في المسح يكون غسل الرجل في الخفاه وعدمه سواء في أن لم يزل الحديث لأنه في غيره لم يزل الحديث في غير الخفاه وعلى الزبائي مع تسليم جهة الفرع المذكور عما أشار إليه الشارح من أن الشرع يمتنع في قولهم أن المسح رخصة مسقة لمشروع وعية العز يمتنع ليس المراد بها الصفة كما فهمه الزبائي باعتبارهم بالفرع المذكور وإنما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب كالتخفيف مادام متخففاً لا يجوز له العسل حتى إذا تنكب غسل يلازمه ثم وإن أجراه عن العسل وإذا تركه زال الترخيص صواب العسل مشروعا يثبت عليه وقد اتصرت البرهان الخلق في شرحه على المنية للأمام الزبائي وأجاب عما في الغض والدرور، وإنما في كلامه من الطرديما عقابه على البحر والحاصل أن ما ذكرنا من الزبائي من الفرع المذكور وبالعامة الكتب مسلم لوجه غير واحد كما سجد ذكره الشارح في النواص وما ذكر في الفقه مع جهة موافق لمائة في الهدى وغيره واستظهره في السراج ومشي عليه ما صنف فيما ساقى وبأن الكلام عليه فافهم (قوله رخصة) متعلق بقوله حائره وأصله الطرقة والعباد توصلوا إلى العبادات السائلة وفي الأدلة وهو المراد بما روي عن علي أنه عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو إمعاناً مع السمع روي قولاً أو فعلاً (قوله مشهور) المشهور في أصول الحديث ما روي به أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حد التواتر وفي أصول الفقه ما يكتفى به الأحاديث في العصر الأول أي عصر الصحابة ثم نقله في العصر الثاني وما بعده قوم لا يتوهم قواطرهم على السكت بان كان كذلك في العصر الأول أو أضعاف التواتر وإن لم يكن كذلك في العصر الثاني أيضاً فهو الآحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر عند الأصوليين فسمي الآحاد والمتواتر أو ما عند الحديث ثم هو قسم من الآحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي وقع الخلاف في تدبيره مسكراً أو تكهيرة هو المشهور والمصطلح عند الأصوليين لا عند الحديث فافهم (قوله وعلى رأي الثاني كافر) أي على ما جعله المشهور وقسمان المتواتر لكن قال في البحر يراد بالحق

بل ينبغي وجوبه على من ليس معه إلا ما يكتفيه أو خاف موت أو وفوف
عز فبحر وفي القهستاني أنه رخصة مسقة للزينة
ولهذا لو صب الماء في خطفه
بينة العسل ينبغي أن يصبر
أنما (بسمه مشهور)
فكره مبتدع وعلى رأي
الثاني كافر

مطلب تعريف الحديث
المشهور

الاتفاق على عدم الاكتفاء بالنكار المشهور ولا حادية أصله ولم يكن تكذيبه عليه الصلاة والسلام بل ضلالة
 لخصمته المتهمة **بن** **(قوله وفي التحفة)** أي للإمام محمد السمرقندي التي شرحها له هذه الكشاف في شرح عظيم
 سماه الدائع **(قوله بالاجماع)** ولا عبرة بخلاف الراضة وأما من لم يره كاس حاس وأنى هر بر وعائشه
 رضي الله عنهم فقد صرح بوجه **ح** **(قوله بل بالتواتر الخ)** كرس هذا من عبارة التحفة بل عراه الفقه ساني
 إلى ابن عمر ثم الطاهر ابن هذا على أن ذلك العديد يقيد باليقين والعلم الضروري ويرفع ثمرة السكوت
 بالكيفية وكان الإمام قوف في مادته ذلك أولم يثبت عند هذا العدد ولذا قال أخاف الكفر على من لم يره
 المسح على الخفين لأن الآثار التي جاءت في خبر التواتر **(قوله روانه)** أي من الصحابة رضي الله عنهم
 أجيب **(قوله وقيل بالكتاب)** أي قراءة الجري أو أو جلكم بلاء على إرادته المسح من العطفها على المسح
 جمع بينهما من قراءة الصب المراد من العسل لعطفها على المعسول **(قوله فالجواب)** أي في قوله
 تعالى عذاب يوم يحيط وورع من المعطوف على ولدان مخلدون لآل أي كواب إذا عطفوا بهم الزناد
 بالجور ونظير في القرآن والشعر كثير وهو في المأى معطوف على المصوب وإنما عدل على الصب لأنه على
 أنه ينبغي أن يقتصر في ص الملاء عليهم أو يعلا سلا خفيفا ثم الماسح كفي الدرر وعبره **(قوله لحدث)**
 متعلق بقوله جاز وشمل المرأة كما سيبرح به قال في عر الأفكار والمحدثات في معرفة روين من أمهات حديث
 بوجه الوصو **(قوله طاهر الخ)** البحث والجواب للفهستاني وأقول فديقه قال أن حواجز ليجرد الوضوء بعد
 بالاولى لأن ما وقع الحديث الحقيقي يحصل بتجديد الطهارة بالاولى على أن قوله لا يجنب يد بالمقاله على أن
 الحديث استراعى الجنب فقط تأمل **(قوله الآن يقال)** استدل به مفرع من أهم الظواهر لأن الله اردف
 تقع طر وما تحو أن تلك مألوف الفهر أي وقت طلوع الفجر والصدور المسكين ههنا هذا التيسيل لما في ظاهره
 ما ذكر في جميع الاوقات الا وقت غسل الساجد الخ كذا إذا ههنا الحق صدر الشريعة في أوائل الترميز
(قوله والمق لا يلزم تصويره) أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها في الدهر **(قوله وفي الخ)** البحث
 لفهستاني أنه أن النبي الشرعي أي الذي أسلفه من الشرع يتوقف على كمال تصور ما في به ولا والام
 يكن من تعاد من الشرع بل من العقل فتولنا لا اجتماع الحرك مع السكوت ومقرر له صوراه هاتين مع
 الجنب ثم ليس الخف ثم أحدث وحدهما يكي للوضوء فمعا لا سمح لال الحنا تسرت إلى القدمين وانما يتم
 ليس طهارة كاملة ومثله المناض اذا انقطع دمها واعرته في الجنب أن ما ذكره يبرح لأن الحديث لا تعود
 على الاصح اه أقول أي لا تعود إلى أعضاء الوضوء ولا غير هالانه لم يقدر على الماء السكافي والحنا لا تتحرأ
 فهو محدث حقيقة لا حسب وليس الكلام فيه فاعتراض البحر على الجنب بأنه عا لا حبار مؤيد الاء ببر وورد
 كلابني فالصحيح في تصو بر معاني الجنب فيما اذا قوا وأليس ثم أحسب ليس له أن يشترط فيه فوق الذكر
 ثم يغسل ويضمع اه أو يعتدل فاعدا اوصار عليه على شئ ثم يطع ثم يمسح ثم له الحاضر ولكن لا ياتى
 الأعلى قول أبي يوسف من أن أسئل الجنب عنه يوم موافا ذكرنا الما فادا كانت المرأة مسافرة وتوضأت
 ابتداء مدة السفر وليست الخف ثم حصلت هذا المقدار فديق من المدة محس ساعات ولا يجوز لها أن
 تمسح بماء أو ما على قوامها فلا يتصور أن أقل مدة الخيض لأنه أيام تنقضي فمعه لا مسح أو مسح
 في الحر ولم يذكر المسح وصورتها كفي البحر أهم السكت على طهارة ثم رقت وانقطع قسب لثلاثة مسامره
 أو ثلث يوم وليلة مقيمة **(قوله ثم طاهره)** أي طاهر قوله لا الجنب ثم هذا الكلام الخ لفهستاني **(قوله)**
 وليس كذلك الخ عبارة الفهستاني ويرى أن لا يجوز في ما في الماسوط اه وعاد أنه في الماسوط ذكره
 لفظ ينبغي لال سبل الجرم طدا قواه بقوله ولا يبعد ولا لا يتجفع ذلك **(قوله ولا يبعد الخ)** أي لا يبعد أن
 يجعل غسل الجنب حكم غسل الجنابة يعنى أن كلام الماسوط غير بعيد اه ووجهه أن ماهية غسل
 المسو هو ماهية غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن غسله من البدن فقوله لا الجنب في المشروعة

وفي التحفة نبوته بالاجماع
 بل بالتواتر وأنه أكثر من
 ثمانية منهم العشرة فستاني
 وقيل بالكاتب وردانه غير
 معناه لكعبين اجاعا الجبر
 بالجوار (لحدث) طاهره
 عدم جواره بحد الوضوء
 الآن يقال لما حصل له
 القس بذلك صار كأنه
 محدث (لا الجنب) وماض
 والمق لا يلزم تصويره فيه
 أن النبي الشرعي يعتق أن
 اثبات عقل ثم طاهر محواز
 مسح معتدل جمعة وصوره
 وليس كذلك على ما في
 الماسوط ولا يبعد أن يجعل
 في حكمه

مطلب اه راب قولهم الآن
 يقال

المسح في العسل سواء كان من حباته أو غيره كما أن اثبات مسحه وبعمته للحدث هو اثبات لشروعيته في
الوضع سواء كان على حدث أو غيره لأن ما به الوضع في حقهما واحدة أو كانا وسدا كما قلنا في العسل
(قوله لا لحسن الخ) أي الأحسن تغيير المصنف بذلك ليشمل المتوصي بمجدد الوضوء والمعتدل معتدل الحجة
والعبد الملتزم ويل في العبارة (قوله والسنة الخ) أعاد أن يظهر الخطوط ليس شرط وهو ظاهر الرواية
أن هو شرط السنية في المسح وكيفية تكاد كرهه فاضحى في شرح الجامع الصغير أن يضع أصابع يده اليمنى على
مقدم خضه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خضه الأيسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت الأصابع
بمدها حتى ينتهي إلى أصل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما مرض العسل ويلحقهما مسنة
المسح وإن وضع الكعبين مع الأصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد اه بحر أقول وظاهره أن التيامن
فيه غير مبرور كفي مسح الأذنين وفي الحليته والسجدة أن يمسح يداها بالسبلا بظاهرها (قوله قليلا)
ذكر في البحر في الخلاصة (قوله وبحمله) زاده على المتأخر ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهر خضيه)
فيه به ادليحوا المسح على البطن والخصب والساق دور (قوله من رؤس أصابعه) طاهره أن الأصابع
لها دخل في محمل المسح حتى لو مسح عليها مع أن حصل قدر الفرص وذكر في البحر أنه مذهب باقي الكثر
وعده من المتون والشروح وعلى ما في أكثر الفتاوى لا يجوز لأنهم قالوا في مسحه المسح أن يمسح على ظاهر
قدميه ما بين أطراف الأصابع إلى الساق فهذا يفيد أن الأصابع غير داخله في الحلية وبه مذهب في الحلية
فالتبديل أنه المخلصا عرضته في البحر وأن ما في الفتاوى به يدخولها لأن أطرافها أو أطرافها
رؤسها أو أفضه قول المتقي طهر القدم من رؤس الأصابع إلى مذهب الشراك أقول وما في البحر هو ما فهمه
في الحلية من عبارة الفتاوى فقال إن رؤس الأصابع وما بين أطراف الأصابع واحد لأن أطرافها
هي رؤسها ثم قال في في الذخيرة ومسحه المسح على الخفين أن يمسح على ظهر قدميه ما بين الأصابع إلى
الساق وعن الحسن عن أبي حنيفة المسح على ظهر قدميه من أطراف الأصابع إلى الساق اه فالأصابع
على ما ذكره في الذخيرة أولا غير داخله في الحلية وعليه ما في شرح الطحاوي لو مسح موضع الأصابع لا يجوز
وبه مذهب في الخلية وعلى رواية الحسن داخله وبطهره ثم الأولى ويشهد له حديث ما روى في
الوسطا لأطراف من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة ورجح بين أصابعه
فدامش على أطراف الفتاوى اه أقول والحاصل أن المسئلة اختلاف الرواية وحدث كانت رواية
الدخول هي المتأخر من عبارات المتون والشروح وكذا من أكثر الفتاوى كما علمت كان الاعتناء عليها أولى
ولذا اختارها الشارح في البحر والحلية فافهم (قوله إلى مذهب الشراك) أي المذهب الذي به قدمه عليه
شراك العلل بالكسر أي سيرة فالرأيه الفصل الذي في وسط القدم ويعني كعبا ومسحه قولهم في الأحكام
يقطع الخفين أسفل من الكعبين ثم أن قوله من رؤس أصابعه إلى مذهب الشراك هو عبارة المتقي كما تقدمناه
والمراد به بيان محل الفرض اللازم والأفاسفة أن ينتهي إلى أصل الساق كما تقدمناه عن شرح الجامع فلا
مخالفات بينهم كما لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالباطن أسفله بما يلي الأرض لا ما يلي
الشرة كما حقيقة في شرح المبدع فتلا في الفخذ وأود كرهه الشارح تسمع به صاحب البحر حدث قال
لكن يستحب عند الجمع بين الطاهر والباطن في المسح إذا كان على يافته بحساسة كذا في البدائع اه
وأقول الذي رأيت في بعض البدائع أنه من الشافعي فإنه قال وعن الشافعي أنه لو اقتصر على الباطن لا يجوز
والسجدة بعده الجمع الخ فغير الغيرة والجمع إلى الشافعي وهكذا رأيت في التارخية وقال في الحلية للمذهب
عده أعمامه أن ما سوى طهر القدم من الخلف ليس بمحل الجمع لأمره ولا مستوفيه قال أحد وقال الشافعي
يس مسحهما في الصلوة في المحيط ولا يس مسح يداها بالخضف مع طاهره خلافا للشافعي لأن السنة مشترعة
كماله لأمره والا لعل ما يتحقق في محل الفرص لا في غيره اه وفي غيره من الاستصحاب وهو المراد اه

فالأحسن لتوضي لا للعسل
والسنة أن بخطه (نحوها)
بأصابع يده (مفرقة) قليلا
(بدن) قبل (أصابع)
رجله (متوجها) إلى (أصل)
(الساق) وبحمله (على ظاهر)
خضيه من رؤس أصابعه
الجمع عند الشراك ويستحب
الجمع بين ظاهر وباطن
طاهر

كلام البحر أرى وفي غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول المحيط لا ينس وفي معراج البراءة السنة عند الشافعي ومالك مسم على الخوف وأسفله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم مع على الخوف وأسفله وعندنا وأحمد لا مدخل لأسفله في المسح الحديث على رضي الله عنه ولو كان الذي بالذي السكاب أسفل الخوف أول المسح عليه من ظاهره وقد أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع على الخفيس على طاهرهما وأهـ وأبو داود وأحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وملاواه الشافعي شاذلاً يعارض هذا مع أنه صفة أهل الحديث ولهذا قيل أنه يحتمل على الاستصحاب أن تنبئ عن بعض مشايخنا يستحب الجمع اهـ فقد ظهر أن استصحاب الجمع قول له من مشايخنا لا كمنه في الهرم من أنه المذهب فتشبه ذلك والله الجدل (قوله أوجز موقية) يضم الحميم بجليس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره على المشهور وقهستان في رواية له الموق وليس غيره كما

(أوجز موقية) ولو موق خف أولافاة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذل أنه رجل مجهول لا يقبل في التالف القول (أوجز موقية) ولو من غزل أو شعر (التفصيل) بحيث عني مرخاوي ثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته

كر باس لا يجوز ولو موق الخف الآن يصل بال المسح إلى الخف ثم الشرط أن يكون ما يجبت لونه سرد يصح منه ما حق ولو كان مما خرق مانع لا يجوز المسح عليه ما سرح وأن بابيه ما قبل أن يجمع على الخف وقيل أن يحدث فلو كان مسح على الخف أو أحدث به ذلك هما ثم ليس الجرموق لا يجوز المسح عليه ما تقافا لا ما أحدث ذلك كان يتبع الخف صرح بهذا الشرط في السراح ونحوه الجمع ومعية الماصلي وغيرهما ومقتضاه أنه لو توضأ ثم انس الخف ثم جرد الوضوء قبل الحديث ومع على الخف ثم ليس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الخف فلا يصير الجرموق متعاضداً للشرائح في الخزان وهذا إذا كانا صالحين للمسح أو رقيقين ينفذ إلى الخف قدر الفرس ولو يكن أحدث ولا مسح على خضبه قبل ما أحدث ذكره اس السكال وأما ذلك اهـ هذا وفي البحر والجمع على الخف كالجرموق عندنا في سائر أحكامه متالصة (قوله أوامدة) أي سواء كانت معلقة على الرجل تحت الخف أو كانت مغطاة بسوفة متعلقة كما أفاده في شرح الحديث (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذل) بالذال المجهولة ما رأيت في النسخ أن يكون الذي أيتبعه الشارح في خزان الاسر بالذال المجهولة التي في هذه الفتاوى هو ما نقله عن أبي شرح النجيم من التمهيل وهو أن ما يلبس من الكرباس الجرد تحت الخف يجمع المسح على الخف لكونه فاصلاً وقطعة كرباس ناع على الرجل لا تجمع لأنه غير مقصود باللبس وقد أطل في رد في شرح السنة والهدى والبحر لتمام جماعة من فقهاء الروم قال ح وقد اتفقنا بقولنا بشارتخنيق هذه المسئلة في كراسية مبدية اللحو الزا لاسأله السلطان سليم خان (قوله أوجز موقية) الجرموق لافاة الرجل قاموساً كأنه يفسر بآية الامة أنكر العرف خص الافة بما ليس بمخيط والجور بياخيط ويحده الذي يلبس كالبس الخف شرح الحديث (قوله ولوم غزل أو شعر) دخل فيه الجوخ كالحققة في شرح المنسوبة لولنجي حسمه ما كان من كرباس بالكسر وهو النوب من القطن الأبيض ويلحق بالكرباس كل ما كان من نوع المحيط كالسكان والابر بسم ونحوه اهـ أو توف ح في وجه عدم جواز المسح عليه إذا وجد به بالشرط الأربعة التي ذكرها الشارح وأقول الطاهر اهـ إذا وجدت فيه الشرط ويجوز وأنهم أخرجوه لعدم تأني الشرط وبما عابا بديل عليه ما في كافى السفي حيث على عدم جواز المسح على الجور بس كرباس يأن لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يشبهه لو أمكن حذر وبذل عليه أوصافاً ط عن الحائض أن كل ما كان في معنى الخف في إدامان المشي عليه وقطع السد فربه ولومين ليد روى يجوز المسح عليه اهـ (قوله التفصيل) أي الذي ليس بمحاذين ولا مملعين خبر وهذا التقيد مستفاد من صنف ما بعده عليه به يعلم أنه نعت الجور بينه فقط كاهو صريح عبارة الذكر وأما شرط الخف فقد ذكرها أول الباب ومثله الجرموق لكونه من الخلد عالم بقدره بالبخا المفسرة بما ذكره الشارح لأن الجلد لا وس لا يكون إلا كذلك عادة (قوله بحيث عني فرسخاً) أي ما أكثر كالمرو وتدل على صير به ود على الجور بر الإسناد إليه مجازي أو على اللباس له والعائد بمسح ووف أي به (قوله بنفسه) أي

من غير شط **(قوله ولا يشف)** بتشديد الفاء من شفا الثوب رق حتى رأيت له أوزاعه من باب صرب معرب
وفي بعض الكتب يشف بالنون فسل الشب من نشف الثوب الفرق كسمع ونصرته به فأموس والثاني
أولى ههنا لا يشكر مع قوله تعالى يا بني ولا يرى ماتحته لكن وصرفا الخاتمة الأولى بأن لا يشف الجيوب الماء
إلى نفسه كالأموس والصرة وفي الثاني بأن لا يجاوز الماء إلى القدم وكأن تفسيره الأول مأخوذ من قوله
اشتب ما في الألبان به كانه كافي الأموس وعليه فلا تكرر ما فهم **(قوله إلا أن يشف)** أي من البلل وهذا
راجع إلى الجرموق لا الجيوب لأن العادة في الجيوب أن يلبس وحده أو تحت الحف لا دونه **(قوله سمع)**
الحف والموق الباقى أي سمع الحف البادى وبعيد المسح على الموق الباقى لا تقاض وطبقتهما كثر ع أحد
الحف لأن التقاض المسح لا يقرب البحر وهذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه سمع على الحف البادى لا غير
وعن أبي يوسف يرفع الموق الباقى ويضع الحف حانية **(قوله ليحيز)** هذا إذا لم يكن في الموقين خرق ما مع
دلو كان قال في المبتدئ له المسح على الحف أو على الجرموق لأنهما كنف واحد لكن بحث في الحف فوثر به
في البحر بأنه ينبغي أن لا يجوز إلا على الحف لما علم أن الخنجر خرقا ما مع حوده كعدمه وكانت الوظيفة لف
فليجوز زعني غيره به من صرح في السراج كاند مساه **(قوله يسكون النون)** أي من باب الألف لمن أفعل لكن
صرح في الفاموس بمعنى من باب التفعيل يقول الصحاح يقال أنه لم يفت حتى ودانق ولا تفل نفلت أي التحفيف
بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعيل على وفق ما في الفاموس وحيدته فلا مائة وقول المغرب أفعل
الحف وعله أي بالتشديد ولا مائة أيضا فلا ما في الهراهم **(قوله ما جعل على أسفله جلدة)** أي كالجلد
للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون إلى الكعباس كمال **(قوله والمجدل)** الجلد ما جعل
الجلد على أعلاه أسفله اس كمال **(قوله)** ما ذكره المصنف من جواره على الجلد والمعل مشق عليه صديا
وأما الشيعي فهو قولهما وعنه أنه رجس إليه وعليه الفتوى كذا في الهداية وأكثر الكتب بحر هذا وفي حاشية
أخي جلبي على صدور النشر معان التقييد بالثبني صرح بعير الثبني ولو لمجدل ولم يتعرض له أحد قال والذي
تحص عندي أنه لا يجوز المسح عليه إذا جعل أسفله فقط أنواع مواضع الأصابع بحيث يكون يحمل الفرض
الذي هو طهر القدم ما ليس بالجلد بالكلية لأن ما استتلاف بين الأمام وصاحبه كتفه ووجهه مجرد
الثباني وعدم اكتفائهم بل لا بد منه مع الثباني من العل أو الجلد اه وهذا طال في ذلك أقول له هو
مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الأكثر وغيره على الجيوب المجدل والمعل والشم من مفاده أن الجلد
لا يقيد بالثباني وقد علمنا من شرح الملة أنه لا يشترط استتباب الجلد جميع ما يستر القدم على خلاف ما رآه
بعض الناس وقال في شرح المسية أيضا صرح في الخلاصة بخوار المسح على مجلد من الكرماس اه وبؤخذ
من هذا ولو مما قبله أنه لو كان يحمل المسح وهو طهر القدم مجلد ما مع أسفله أنه يجوز المسح عليه كاند مساه من
سبدي عبد العبي في الحف الحفي الميط بالثبني يروى لا يعكر عليه اشتراطهم أن يشف على السابق نفسه لأن
ذلك في الجيوب الشيعي العير الجلد والمعل كافي التمرود **(قوله مرة)** قيد للمسح المفهوم فلا يس تكراره
كمسح الرأس بحر **(قوله ولو أمان)** تعدد لقوله لحدث أو لفاعل بدأ **(قوله مليوسين)** حال من قوله
سبحه وما تعاف عليه ط **(قوله لا يمسح عليه)** لأنه لم يلبس على طهارة فعله أي يمسح على الحف لاسترا
حكم المسح عليه كاند مساه **(قوله حرج المانص)** أقول وخرج أيضا ما لو قام الحجب ثم تخفف ثم أحدث ثم
غسل بقل بدنه لا يمسح أماغل الصمغ من عدم تحري الحدث تبو نازوا لا يطاهر وأما على مقابلة ما عدم التهام
ولم أزد نعرض لهذه المسئلة من أشتاتأمل وتعلم الأولى من قوله كلمة **(قوله كلفه)** يعنى كلفه وفيت فيه
لمة من الاعتناء بصفا الماء قبل لمس الحف **(قوله كسيم)** أي إن اللبس لو كان بعد التجمي وحده بعد الماء
لا يجوز المسح على الحف بل يجب العسل **(قوله ومعذور)** أي وطهر معذور هو على تقدير ضاف **(قوله)**
فانه لم يصير للمعدو وهذا بيان لوجه كون طهره ما تصامم به لا يحل لو أمان يكون العذر ممتنعاً

ولا يشف الآن به فذال
الحف قدر الفرض ولو زرع
موقبه أعاد مسح خطيه
ولو زرع أحدهما مسح
الحف والموق الباقى ولو
أدخل يده تحتها مع
خطيه ليحيز (والثباني)
يسكون النون ما جعل على
أسفله جلدة (والجلدين
مرغوا لمرأة) أو حتى
(مليوسين على طهر)
أحدث ومسح تحفه أول
مسح طهر موقه لا يمسح
عليه (نام) خرج المانص
حقيقه كلمة أو معنى كسيم
ومعدور فانه يمسح في الوقت
فقط إلا إذا فرأى وليس على
الاعتناء فكالمصم

وقت الوضوء واللبس مع أو موحوداً فمما أو منقطعاً وقت الوضوء موحوداً وقت اللبس أو بالعكس فهي
 رابعة في الأول حكمه كالإحصاء لو حوداً اللبس على طهارة كاملة مع سبابة الحديث لا تقدم وفي الثالثة
 الباقية جمع في الوقت فقط ما إذا خرج ترك وعسل كافي البهر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمقدور
 تعديه إلى باقي قال في البهر دعوى بانه لا ينقص فيها ما بقي شرطها وانما لم يجمع التيمم بدلالة الماء
 والمقدور بعد الوقت لظهور الحديث السابق حديثه على التقدم المسح بما يزيل ما حل بالمسح لا بالمسح
 ولا حذر بل لا يبعد المسح في الوقت كذا توصلنا حديث غير الذي روي به إذا كان اللبس ملاحاً لم يمسح
 واللبس (قوله عند الحديث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاماً وقت نزول الحديث لأن الحنف يجمع سبابة
 الحديث إلى التقدم فيعتبر تمام الطهر وقت الميع لا وقت اللبس خلافاً للشافعي (قوله جاز أن يجمع) لو جرد
 الشرط وهو كون تمام ما لم يمسح على طهر تام وقت الحديث وهو له ما لو عجل وجلبه ثم تخفف ثم تم الوضوء أو نزل
 رجلاً من فوقه ثم الأخرى كذلك كافي البهر بخلاف ما لو تيمم أحدث قبل وصول الرجل إلى قدم الحنف فـ
 لا يمسح كذا كره الشافعية وهو ظاهر (قوله لو ما وليه) العامل فيه الصبر في قوله وهو حذر بعد على المسح
 أو المسح وقوله شرط مسحه فأداه ط (قوله وإن شاء الله) قدوة ليفيد أن من في كلام المصنف اندائية
 وأن الحار والمجروح ينهض بعد واحد فذلك المقدور ط (قوله من وقت الحديث) أي لا من وقت المسح
 الأول كظهور رواية عن أحمد ولا من وقت اللبس كما حكى عن الحسن المصري وتماضي في البهر وذكر الروي إلى أن
 صريح كلام البهر أن المدة تعتبر من أول وقت الحديث لأن آحاداً وهو بعد الشافعية وما قبله الأول لا وقت
 على الحنف ولم أرس ذكره في خلافاً عما اهـ وعليه ما لو كان حديثه بالموم فادناه أدغم أول ما نام لابس
 حين الاستيقاظ حتى لو نام أو سب أو أغشى عليه مدته بطل مسحه (قوله ستا) صورته لبس الحنف على طهر أو تم
 أحدث وقت الاستيقاظ ثم توصلاً ومعه وصل في قبل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الغفرح وقد
 يصل في سبب على الاختلاف بغير أي الاختلاف بين الإمام ومصاديقه بأن أحدث في ما بين الأمان ثم صلى الظهر
 في اليوم الأول على قول الإمام بعد المثل والعصر أنه بعد الأمان وفي اليوم الثاني صلى بالظهور لـ المثل (قوله
 لما نمت) أحدث أنه لا يحكم صلاة الصبح في اليوم الثاني لبطانته بالضعف بعد المسح في آخره كسبابة في
 الأثرية غير (قوله لا على عامة الخ) العامة معروفة وتسمى الشاش في زمانها والقاسوة فتح القف
 واللام والواو وسكون الون وصم السبب في آخره اهـ التائب ما يلبس على الرأس ويتعمم فوقه والبرقع
 صم الماء الموحدة وسكون الراء وصم القاف وفتحها آخرها يمسح ماله ما يلبس على الوجه فيه خواتم للبرقي
 والفتقار ضم القاف وتشديد الراء بالفتح ثم زاي ثم يلبس على اليد يمسح بطنه وركبتي الساعد
 اهـ ح (قوله بعد المخرج) عامة لقوله لا يجوز وأصل ما ورد في ذلك شاذ لا راد عليه على الكتاب العزيز لا التمسك
 بالاصل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الحنف وقال الإمام محمد في موضع ماله بأن المسح على العصامة كان ثم
 تركه كافي الحنف (قوله عملاً) أي فرضه من جهة العمل لا الاعتقاد وهو أعلى قسمي الواجب كذا فهمه ما قرره
 في الوضوء وسبب (قوله قدر ثلاث أصابع) أشار إلى أن الأصابع غير شرط وإنما الشرط قدرها ثم إن دلالة
 بلو أصابع موضع المسح ماء أو قدر ثلاث أصابع حازو كذا الوضوء في خشيش مثل المظفر وكذا ما لبس في
 الأصبع وقيل لا يجوز لأنه نفس دابة في البحر يحده الهوامع (قوله أصعرها) بدل من الأصابع ط أو
 بعث وأمره لأن العاصي في أفعال التعليل المضاعف إلى معرفة عدم المطابقة لهم (قوله طولاً وعرضاً) كذا في
 شرح الحنفية أي فرضه مقدار طول الثلاث أصابع وعرضها قال في البحر عن الدراغ ولو سمع بثلاث أصابع
 مسبوكة غير موصولة لا يحد ولا يجوز بل خلاف بين أصحابنا (قوله من كل رجل) أي فرضه هذا المقدور
 كما تمس كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على إحدى رجله بمقدار أصبعه وعلى الأخرى مقدار
 خمس أصابع لم يجر (قوله لا من الحنف) لما تقدم أنه لو واسع المسح على الرأس لم يقدمه عليه لم يجر ولما

(بعد الحديث) ولو تخفف
 الحديث ثم غاض الماء ما نزل
 قدماه ثم تم وضوءه ثم أحدث
 جاز أن يمسح (قوله ما وليه) القيم
 وثلاثة أيام ولياها المسافر
 واستداه المدة (من وقت
 الحديث) فقد يمسح القيم
 ستاً وثلاثة أيام
 أربع كسباً توصلاً وتخفف
 قل الشعر لما طام صلى
 فلما شهد أحدث (لا يجوز
 على عامة القاسوة) ورفع
 وفتقار (من لعدم المخرج
 وورعه) عملاً قدر ثلاث
 أصابع اليد أصعها طولاً
 وعرضاً من كل رجل لامن
 الحنف

يأتى من قوله ولو قطع قدمه الخ **(قوله يدعو الخ)** شروعه في التفرع على ما قبله من الشهود **(قوله مد**
الاصبع) أى حرها على الخشب حتى يبلغ مقدار ثلاث أصابع وظاهره ولو لمع بقاء السلسلة لان اصبر مستعملة
تأمل وفي الحاشية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالاهام والسبابة مفتوحتين مع ما ذهب جابر بن الكنف أو
معصم بأصبع واحدة: لاث مرات في ثلاثه مواضع وأخذ لكل مرتبة فجوز لأنه بمرة ثلاث أصابع وكذا
لو مسح بواحدة الاصبع في الصحاح والطاهر تقييد وقوعه في أربعة مواضع اه **(قوله)** بحر إلا أن ينبت
الخ كذا في المبني قال الزاهدى فأتى أو كانت تترك السلسلة البها عند المد اه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا
حاشية فأما أن الشرط اما لا يتلألأ للمذكور أو التقاطر قال في شرح المسية لان الاصل مستعملة ولا تعجز
الاصابع قصير مستعملة ثانيا في العرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا لان التي مسحها باصبعه الأولى
وبخلاف اقامة السلسلة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدوها ولم يكن متقاطرا الا بالفل بعثرة سمها لا يعجز في
الفرض وهو ناسخ له يؤدى بدلتها متعاصرون وقد عجزت عن سرعة التكرار ونحوها فيه **(قوله)** ثم قال الخ قد علمت
أن الشرط أحد الأمرين لا ممانعة بين القائلين لان الدار على عدم المسح، له مستعملة **(قوله)** والاولا صحح في
الحاشية الخوازمي متقاطرا معصم أولى بكفى الحلية والخبر **(قوله)** من طهره أى القدم وقيدته لأنه يحمل المسح
فلا اعتبار بما يمسح من العقب ط **(قوله)** والاعسلى أى غسل المقطوعة والصحية أيضا لا يلزم الجمع بين
الغسل والمسح **(قوله)** من كعبه أى من المصل لجوب غسله بكفى المسح غسل الرجل الأخرى ولا يجمع **(قوله)**
رجل واحدة بان كانت الأخرى مقطوعة من فوق الكعب **(قوله)** مسحها لعدم الجمع **(قوله)** خف معصوم
المراد به المستعمل على وجهه معرم سواء كان معصا أو سرقا أو احتلاسا ط **(قوله)** رجل معصوم اه
المعصم على ذلك مساهله وصورته استحق قطع رجله لسرقته أو قصاص دهر بوضار يتوصلا عليها ط **(قوله)**
والخرف اهم الحاشية والموضع ولا يصح ما افترقه لانه مصدر ولا يلائم الوصف بالكبير ثم رأيت ط نه على ذلك
أيضا فاتهم ثم المراد ما كان تحت الكعب فالخرف موقعا لا يجمع لان الزائد على الكعب لا يعرفه بل على **(قوله)**
عوضه أو مثله أى يجوز فخره الكبير باله الواحدة أى التي لها طنة واحدة ويجوز أن يقرأ الكبير بالثاء
المثلية التي لها ثلاث طنة وهذا النظر إلى أصل الرواية والسماع والا فالمرسوم في المتن الأول وفي البر وغيره
من شيخ الاسلام جواهر زاده لا الاصل لان الكعب المفضل يستعمل به الكثرة والقلة وفي المصطلح الكبير
والصغير ولأن الحرف كهم متصل وفي المعرب الكثرة تستعمل به الكثرة والقلة وتعمل به الكثرة والقلة
الحرف الكثير وفاده استعمال الكثرة في المتصل وكأن الكثير الشائع هو الأول **(قوله)** وهو قد وثق ثلاث
أصابع يعنى طول او عرضا بان سقطت حدة مقداره طول ثلاث أصابع وعرضها كذا في حاشية بقية
باشعالي مصدر الشرب بفتحها **(قوله)** أصابع القدم الاصغر صححه في الهذابة وغيره وهو اعتبار
الاصغر لانه لا يباذ وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد عجز وأطلق الاصابع لان في اعتبارها معصومة
أو مفرقة باختلافها فاستفى **(قوله)** كمالها هو الصنف خلافا لما روي عن السرخسي من المنع لها والادبال
وحدها شرح النسب والادبال رؤس الاصابع وهو صادق ما اذا كانت الاصابع تفرح مع بعضها لكان
لا يبلغ قدرها طول او عرضا **(قوله)** باصابع مماثلة أى باصابع شخص غيره مماثلة في القدم صغرا
وكبرا والتيميد بالمماثلة فادعى البر ودمي على اختياره القول باصابع مماثلة باصابع شخص ولو فاقته على القول
بأنه اربعة أصابع غيره لم يوافقنا في الصغر والكبر بان تقديرا ليربى الاول يفيد أن عليه المعول وأنه بعد
اعتبار المماثلة لا تواتر وبان الاعتبار بالموجود أولى فأدح أن ما في البر يرجع نداء التأميل إلى ما في
البحر **(قوله)** في مسح عليه أى على الخف الا سحر أو الحرم ولا العبرة الا على حيث تنظر والطريقة
على الا سهل **(قوله)** وهذا أى التقدير بالثلاث الاصابع **(قوله)** لو علم الخ تفرع على القيود الثلاثة
على سبيل التشر المرب **(قوله)** اعتبر الثلاث أى اتى وقعت في مقابلة الخرف لا كل أصبع أصل في موضعها

فجوز فيه مد الاصبع
فلو مسح رؤس أصابعه
وحاشي أصوله لم يعجز الآن
ينبت من الخف عند
الوضع قدر الفرض قاله
المصنف ثم قال وفي
البخيرة ان الماء متقاطرا
حاشي الا لا ولو قطع قدمه ان
بقى من طهره قدر الفرض
مسح والاعسلى كمن قطع
من كعبه ولوله رجل واحدة
مسحها وحاشي مسح
معصوم خلافا للغبالة كما
حاشي غسل رجل معصومة
اجماعا **(والخرف الكبير)**
مؤحدة أو مثله **(وهو قدر**
ثلاث أصابع القدم
الاصابع) كمالها ومقطوعها
بغير باصابع مماثلة **(بغناه)**
الان يكون موقعا خف آخر
أو حرم في مسح عليه
وهذا هو الخرف على غير
أصابعه وعقبه ويرى
ما تحته فلو علم اه
الثلاث ولو كانا

فلا تعتبر غيرها حتى لو انكشف الالهام مع حارثا وهما قدر ثلاث أصابع من أصغر هاتين أو المسح وان كان
مع حارثا لا يجوز اه زيلي ودرر وغيرهما وصحة في التهمة كافي المر (قوله ولو عليه) أي العقب
اعتبر بدو أي ظهور أكثره كذا د كاضحان وغيره وكذا لو كان الحرق تحت القدم اعتبر أكثره كما
في الاختيار ونقله الزبلي عن العاية بهما قبل قال في البحر وظاهر الفتح اختيارا اعتبار ثلاث أصابع مطلقا
وهو ظاهر الترتين كالا يخفى حتى في العقب وهو اختيار السرخصي والقدم من الرجل مابطا عليه الانسان
من الرسخ الر مادون ذلك وهي مؤنة والعقب بكسر الفاء مؤخر القدم اه (قوله عند المشي) أي عند
رفع القدم كما في شرح المسئلة الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض أيضا ويرى عند الوضع
فقط وأما بالعكس فيهما فيمنع أماده ح وانما اعتبر حال المشي لأجل الوضع لأن الحرف العشر يابس دور
(قوله كذا لو انصفت الظهارة الخ) بأن كان في داخلها بطة من حلد أو خرقه مخروزة بالحرف فاه لا يمنع زيلي
وقدمناه (قوله وتجمع الحرق الخ) اختار في الفتح جثاء عدم الجمع وقوام تلك في الحلقبة في انقصة الماروي
عن أبي يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره في البحر لكد كرقه أن الجمع هو المشهور في المذهب
وقال في التبريط اتفاق عامة المتون والشروح عليه. وودن ترجمه (قوله لاهيما) أي لو كان في كل واحد
من الحلقين خرق وغيره مائة لكن إذا جتمعتا تكون مثل القدم المانع لا تمنع وضع المسح اه ح (قوله
يشترط الخ) متعلق بحصة المسح التي تضمنها قوله لاهيما كما قرروا أماده ح وهذا الشرط استظهره من
صاحب الحلية ونقل عبارته في البحر وآثره عليه ولطهور وجهه فخره الشارح (قوله فرضه) أي فرض
المسح وهو قدر ثلاثة أصابع (قوله على الحلق نفسه) لأن المسح بما يجب عليه لا على الرجل ولا ينافيه
ما قدم من قوله من كل رجل لأن الحلف لا معناه أنه لا بد أن يضع المسح بالثلاث إلى اليمين أو لا بد أن يضع
من الحلق لاهيما إلى اليسار الحلق عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح الحلق) أي الذي يراد وقوعه حالا
والاستدلال أي الذي يراد بقاءه فيما بعد الزمن الحاضر ط (قوله كايه قبض الماضوي) بأن فرض بعد
المسح (قوله ومر) أي في التيمم في قوله كل ما تم مع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم (قوله أن ناقض
التيمم) أي ما يطله (قوله يجمع ويرفع) أي يجمع وقوعه في الحال والاستدلال ويرفع الواقع قبله والرفع
يقضي الوجود بغيره والرفع وحاصل المعنى أن مطلق التيمم مثل الحرق المطلق للمسح في أنه يمتنع استدعاء
ويرفعه انتهاء (قوله كعامة) تطير لا تأجيل ح والمعنى أن التيمم المانع للصلاة استدعاء وقوعها
عروضا وما لها الانكشاف ط (قوله حتى انقضاءها) أي الصلاة فهو مردوب لكونه معطوفاً على
المفعول به المقدور في الكلام تقديره كعامة وانكشاف ما تم بجمعان الصلاة أو غيرها ما تم حتى انقضاءها
والمراد بانقضاءها التحريم وانما عطفها بالشرط وعلمنا بالشرط وبشيء على شرطتها عدم اشتراط الشرط
لها لكن الصحيح اشتراط الشرط لها لا لكونها كابل لشدة اتصالها بالركان كساية أي ح وانما أطلق
الاعتقاد الذي هو صحة الشرع على التحريم لا بشرط فبه أماده ط (قوله كايه قبض) أي في باب شروط
الصلاة من أنه يشترط للتحريم بما يشترط للصلاة ط (قوله المسئلة) بكسر الميم الامة العظيمة صحاح (قوله الحلقا
له) أي لما دون المسئلة بمواضع الحر التي هي معقوفة اتفاقا ط (قوله متفرقة) أي في نصب أو نوب أو بدت
أو مكان أو في المجموع ح (قوله وانكشاف عورة) فاه إذا تعددت مواضعها فاه بلغ ربيع أو فاه مع
كساية أي أماده ح (قوله وطيب محرم) فانه يجمع في أكثر من خصوص بالاجزاء حتى يبلغ عصى كساية ح
(قوله وأعلام نوب) أي إذا كان عرض النوب أعلام من حررتهم فادارت على أرفع أصابع
تحرم لكن سيد كراشوح وفضل الأسس من ثياب الخطر والامانة أن طاهر المذهب عدم جزم المتفرق
ود كرا أعلام النوب ههنا على خلاف ظاهر المذهب (قوله فانها) أي هذه الامة تقيم مطلقا أي سواء
كانا متفرقا أو متبعا واحدا أو في مواضع ح وذلك لوجود المقدور المانع وأما الحرق في الحلق فاه مع

ولو عليه اعتبر بدو أكثره
ولو لم ير المقدور المانع عند
المشي لصلاته لم يجمع وان
كثر كالأصابع المتفتت الظهارة
دون السطاة (وتجمع
الحرق في حلق) واحد
(لاقيهما) يشترط أن يقع
فرسه على الحلق نفسه لا على
ما ظهر من خرق يسير (وأقل
نوع يجمع للمسح)
الحلق والاستدلال كما
يقص الماضوي فاستأنف
قلت ومر أن ناقض التيمم
يمنع ويرفع كعامة
وانكشاف حتى انعقادها
كايه قبض المانع (ماتدل
فيه المسئلة لأمادونه) الحلقا
له بمواضع الحرز (بجاء
بجاسة) متفرقة (وانكشاف)
عروضا وطيب محرم (وأعلام
نوب من حرز) فانه يجمع
مطلقا

لا متناع قطع المسافة مع هذا المعنى مقلود فيما اذا لم يكن في كل خف مقدار ثلاث أصابع كأشار اليه في
 الهداية (قوله واختلاف الخ) فقبل تجمع في أذني حتى تبلغ أكثر أدن واحدة فتعقب وقيل لا تجمع الا في أدن
 واحدة كافي الخف ح (قوله وينبغي الخ) قاله في الخ (قوله ويرى خف) أراد به ما يشعل النار واعما
 نقض لسراية الحدث اني القدم عند ذوال المانع (قوله ولو لو احدا) لا بالانتقاض لا يفتقر أو لا يلزم الخ
 من العسل والمصع وأشار الى أن المراد بالجمع الجنس الصادق بالواحد والانتدين (قوله ومضى المسدة)
 للأحداث الدالة على التوقيت ثم ان الناقص في هذا الذي قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن لظهوره
 عندهما أصناف العرض البها مجاز البحر (قوله وان لم يمسح) أي اذا لمس الخف ثم أحدث به - ده ثم مضت
 المدة بعد الحدث ولم يمسح فيها ليس له المسح (قوله ان لم يمسح الخ) يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر
 ويحتاج ذهاب رجله من البرد لوزع خبطه مسار المسح كذا في الكافي وعمون المذهب اه در ذوال ح
 ومفهومه أنه ان خشى لا يتنقض بالمضى بل ان أحدث بعد ذلك فتوصا بهما بالمسح كالجيرة وعدم
 الانتقاض بالمضى مع الخوف في هذه نظير عدم بطلان الصلاة الذي هو الاصح في مسئلة مضى المدة في الصلاة
 مع عدم الماء اه أقول وظاهره أنه اذا تمت المدة ولم يحدث شيء حكم مسحه السابق فلا يلزم تخديد
 المسح ويؤيده مسئلة الصلاة الاتية حيث يعني بها وكذا ما في السراج عن الوجيز اذا انقضت المدة وهو
 يحتاج الصبر من البرد ادبره احاله أن يصلي به فان طاهره أنه يصلي بلا مسح جديد لكن في المراح
 لو مضت وهو يحتاج البرد على وجه يستوجب بالمسح كالجائر ويصلي وعليه عدم الانتقاض المهور ومن المتن
 معناه عدم لزوم العمل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم من عبارة
 البر المارقة فالخاص أن المسئلة مضروبة فيها انقضت مدة المسح وهو متوضي وخاف ان نزاع الخف لعسل
 وجلبه من البرد أو الاشكال تصور المسئلة لانه اذا لمس على رجله يلزم منه الخوف على رقة الأعضاء فانهما
 أعاطف من الرجلي واذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فليزمه الدول الى التيمم بدلا عن الوضوء
 بتمامه ولا يحتاج الى مسح الخف أصلا مع التيمم حيث تحقق الضرورة المجبهة له لا يحتاج الى الاشكال
 بانهم ينوون ذلك على ما قالوا من أنه لا يصح التيمم لاحسن الوضوء وقد ما فيه في بلد رافعه هو داو قال ح
 أيضا الذي يعني أب يفتي به في هذه المسئلة ان نقاض المسح بالمضى واستأنف مسح آخر بمسح الجائر
 وهو الذي سبق في حق التقدير اه أقول الذي حقق في الفقه بحث الزوم التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن
 جوامع الفقه والمطابق أنه ان خاف البرد له أب يصح طائفا أي بلا توقيت قال ما نصه في نظره ان خوف البرد
 لا أثر له في مسح السراية كأن عدم الماء لا يجعها فعليه الأمر أنه لا يبرع لكن لا مسح بل يمسح لحوف البرد
 اه وأقر في شرح المصنف وطبق في حقه وهو صريح في انتقاض المسح لسراية الحدث ولا يصح له الا بعد
 التيمم بالمسح ولكن المقول هو المسح لا التيمم كمرس الكافي وعمون المذهب والسراج عن المسكول وكذا في
 الزاوي وقاصحان والفقه الثاني عن الخلاصة وكذا في الترخائنية والولولجية والسراج عن المسكول وكذا في
 مختارات البوازل لصاحب الهداية به صرح أيضا في المراح والحاوي القدسي به يادفعه كالجيرة فوله
 مشي في الامداد وقد قال العلامة قائم له صرح بانبحث شيئا يعني اس الهمام ادخالها المقلول فاهم (قوله
 للصورة) علة لعدم النقض المفهوم من قوله ان لم يمسح (قوله ويستوعبه) أي على ماهر الاولى أو أكثره
 وهذا التاميم اذا كان محسب الجيرة يصدق عليه اه فتح وأجاب في البحر بان مقدار ما في المراح الاسناب
 وأنه لمحق بالجائر لاجيرة حقيقة اه أي لما ردت عليه بالجيرة في الاستدلال به كونه مسح فلا لانه
 جيرة حتى لا يجوز مسح أكثره (قوله معنى في الاصح) كذا في الحاشية مع جلالة لا فائدة في الترخا لانه لا عمل
 اه وعلى هذا فالمسح من النقض بمعنى "المدة" لانه وانها اذا خاف البرد أو كان في الصلاة لا ماء في
 السراج (قوله وجعل الاشبه) قاله الزاوي واستظهره في التبع بان عدم الماء لا يصلح مانعا لسراية الحدث بعد

مطلب فواضع المسح

(واختلف في جمع (خوف
 أدنى أخية) وينبغي ترجيح
 الجمع احتياطا (وباقصه
 ناقض الوضوء) لانه بعضه
 (وزع خف) ولو واحد
 (ومضى المدة) وان لم يمسح
 (ان لم يمسح) بعلية العطن
 (ذهاب رجله من برد)
 لضرورة في مسح كالجيرة
 فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف
 ولذا قال الوقت المذهور في
 صلانه ولا ماء مضى في الاصح
 وقيل يفسد ويذهب وهو
 الاشبه (وبعدهما) أي
 الزرع والمضى

تمام المدة فيتم بالرجلين بل للكل لان الحدث لا ينجز أكن غسل اشتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء
 فيتم الحدث القائم به فانه على حاله ما لم ينم الكل وقامه به وهو تحديق حسن فرغ عليه في الغض ما قاله في
 المسئلة الاولى لكن عانت الفرق بينهما وهو انه يلزم عليه صحة التسليم في الوضوء خوفا ان ارد ما هما فانه لا يقد
 الماء وهو حار تخلط بهما (قوله غسل المتوضي وحده لا ينجز) يعني ان يستحب غسل الباقي انما امر اعاد
 للولاء المستحب وخروجهم من الماء كما قاله سدي عند العري وسعد على هذا في العقوبة ثم رآه في الدر
 المنثور عن الخلاصة صرحا بالاولى اعادته (قوله لحوال الحدث السابق) او رآه لا يثبت وجوب ودحتي
 يسري لان الحدث السابق حل بالحطب والسبع قد زال فلا يعود الى الجرح تحس وشعوه واجب بخلافه وان
 يتغير الشارح او ارتفاعه مع الحطب مقيد بحدوده غير (قوله فيتم) متى على ما قدمه اهل الفقه وعلمت
 مادته على ان الشارح مسمى او لا على خلافه حيث اخفاه بالحبرة (قوله من الحطب الشري) أي الذي اعشره
 الشرع لازما بحيث لا يجوز السمع على أنقص منه وهو السائر لا كعين فقط قال اس الكمال السابق صرح من
 حد الحطب الفتح برفق هذا الذي هو ح القسدم المخرج من الحطب (قوله وكذا الخواجة) فسر
 بما فهم من الجروح بالاولى لان في الاخراج جرحا وهو يذوقه في العود (قوله في الاصح) يصدق في الهداية
 وعبره ان جزم في السكر والماتني وعن محمد بن اقرن قد رحل الفرض نقض والا وعلية أكثر المشايخ
 كافي ومعراج وصححه في الصابيح (قوله اعتبارا لا كثر) أي في دلالته منزلة الكل (قوله وما روى) أي
 عن أبي حنيفة (قوله بزوال عقبة) أي جرحه من الحطب الى السابق والمراد أكثر العقب كما صرح به في المنية
 والبحر وغيرهما وعلو ماله حيث لا يمكن معه تباينة المشي المتداولة في الدلائل والفتوح والحلبة والبحر
 ومشي عليه في الوفاية والبقاية (قوله فقيد الخ) أي لا يساقى قوله ولا يعبر جرح عقده لان المراد جرحه
 بنفسه بلا صدق والمراد من المروى الاخراج (قوله أو غيرها) لعل المراد ما اذا كان عبر واسع لكن أخرجه
 غيره وهو في نومه (قوله فلا ينعض بالاجماع) والواقع الناس في الجرح الى سببهاية (قوله وكذا القهستان)
 أي وكذا يعلم من القهستان في معنى بالهاية أيضا (قوله لكن باختصار) نص مما رآه هذا كله اذا دأب
 ينزع الحطب في كونه وأما ازال السبعة وأغبرها فلا ينعض بالاجماع كافي النهاية (قوله انه) أي
 القهستان في حوف الاجماع أي سبب اختصاره ط أي لا يوم النقص فيجوز الضرب به مع أنه لا ينقض
 ما لم يجرح العقب أو أكثره الى السابق ستة وأما ما راجع الضمير في أنه الى القول بالنقص جرح العقب من
 عبره فلا يباسه التعديل بالرغم لانه موافق لقول الشارح فلا ينقض بالاجماع ويلزم التكرار أي يصحوا في
 كلام الشارح في شرحه الى المتلقي أن الضمير راجع الى ما روى وعابه فقوله حتى زعم بعضهم غايته لقوله فيزيد
 وعبارته في شرح المتلقي هكذا حتى زعم بعضهم أنه جرح الاجماع وليس كذلك في هو من الحسن ولا يباط
 بمكان اذ لم يسهل أن جرح أو أكثر القدم ناقض كالجرح وواح أو أكثر العقب ناقض لآخر وجهه وهو على
 القول به ناقض آخر قد روي أنه أي ان القول بالنقص بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقص بأكثر القدم
 (قوله ودخل المسألة منه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاد جرح وقدمه (قوله وجهه)
 عبر واحد) كما صاحب الفخر والظاهر به وقدمه ان الرافعي أنه المصوص على ما علمت الكتب وعابه يسري
 في نور الاصباح وشرح المسئلة (قوله وهو الاظهر) صعب ترجع فيه العري وتقدمه اذ أول لما ح وحسن
 في الشرنبلال أن اضاعل صفه وما قبل من أنه مختار اصحاب المتن لانهم لم يدكروه في الواقعه وهو في لابل
 المتن لا يذكر فيها الأصل المذهب وهذا المسئلة من غير بحث المسألة واحتمال كونها من اختلاف
 الرواية لا يكتفي في جعلها مسائل المتن مع اختار في الفقه هذا القول لما ذكره الشارح من التعديل وبه
 تأيدها من أمير حاج في الخلية وتوابعه ما لم يوافقوا في جعلها الجرح وقدر مسجع على الحطب فانه لا يجوز
 لوقوع المسح في غير محل الحدث (قوله في غسلها ثانيا) نثر يسر على القول الثاني وبين أنه خلاف وقد

(فصل المتوضي رجله)
 لا ينجز لحوال الحدث
 السابق قدمه لا يمنع كبر
 فيتم حيثن (وخرج
 أكثر قدميه) من الحطب
 الشري وكذا الخواجة
 (نزع) في الاعم اعتبارا
 لا كثر ولا عبر بغير جرح
 عقبه ودخله وما روى
 من النقص بزوال عقبه
 فقيد الخا اذا كان به نزع
 الحطب أما اذا لم يكن أي
 زوال عقبه فيشبه له لعم أو
 عبره فلا ينقض بالاجماع
 كما يعلم من العبدى معز
 بالهاية وكذا القهستان
 لكن ينقض حتى زعم
 بعضهم أنه خول الاجماع
 فتنبيه (وينقض) أيضا
 (يعمل أكثر الرجل به)
 لدخل الماء تحفه وصححه
 غير واحد (وقيل لا) ينقض
 وان بلغ الماء الركبة (وهو
 الاظهر) كافي البصر عن
 السراج لان استواء القدم
 بالحطب يمنع سريه الحدث
 الى الرجل فلا يقع هذا غسل
 من غير اولي يجب بطلان
 المسح غير في غسلها ثانيا
 بعد المدة أو النزع

علمت اعتبار صاحب الفتح لهذا القول لكن وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانياً وخالفه في الخلية لانه
عندنا نقصا المدة أو الترفع بعمل الحدث السابق عليه فيحتاج الى المزبل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث
طارئ بعده وأجيب بان الغسل السابق وحده حدث حقيقة لكنه عالم بعمل المانع وهو الحدث فإذا
زال المانع طهر عليه إلا أن تأمل * (تنبيه) * تظهر الثمرة أيضاً في أنه إذا توضأ ثم غسل رجله إلى الكعبين
دأخل الحصى ولم يرفعهما تحسبه مدة المسح من أول حدث بعده الوضوء على القول الاول وأما على الثاني
فحسبه من أول حدث بعد الوضوء الاول (قوله كافر) أي أن هذا العمل حدث لم يقع معتبراً كان لغرض إزالة
العدم فصار نظيره ما تقدم من أنه ادم لم يعمل وزرع أو مضت المدة فغسل رجله لا غير أو أن المراد به سلهم ما لم
يخش ذهاب رطله من رد كافر فاهم (قوله وبقى من فواته الحرق الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقاً بحث قال
في الحرق كإيقاض الماضى وقول في المذخور فانه مسح في الوقت لكن ذلك استعير ادفعاً أعاد
ذكرهما في محلها للتسهيل فشدوا واقتضوا وأنها بلغت ستة فاهم نعم وأورد سيدى عبد الغنى أن خروج
الوقت للمعدور باقضى لوضوءه كماله لاجلهم فقط فهو داخل في باقضى الوضوء وقد ساء أن يصح له المذخور ورابعة
دلائلهم * (قوة) * في الترخايبية عن الأئمة من أحدثت وعلى بعض أصلاء وضوءه جازي توضأ
ومسحها ثم تحفف ثم روى لم يغسل قدميه ولو لم يحدث بعد أس الحصى روى وألقى الجواز وصل موضعها
ثم أحدث فانه يتوضأ ويمسح على الخفي اه أي لانه في الأولى طهر حكم الحدث السابق فكن لانس
الحصى على طهارته بخلاف الثانية ونفى عندهما من الواقتضى قصر سبعة (قوله مسح مقيم) قد سمع
لأنه إذا راعا أسافر المقيم قبل المسح فانه ما علم بالاولى بل للثبته على خلاف الشافعى (قوله بعد حدثه)
بخلال ما لم يمسح اتحد بد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله مسافر) بأن جاز العمان من بدله نهر وقبيلة
معية فاجمعه (قوله ولو بعده) أي بعد القيام برع وتوضأ أو كان محدثاً ولا يغسل رجله فقط (قوله
مسح ثلاثاً) أي نعم هذه السفرة الحكم المؤقت باعتبار جبره أو الوقت ملحق وشرحه (قوله فرجة) بمعنى
الجراحة قالى القائموس وقد ادها ما جرى على البدن من بدور وفي القاف الصم والفتح نهر (قوله
وموضع) بالجرح عطف على فرجة ط (قوله كصانة حواجة) العناية بالكسر ما يصبه وكأنه خص
الفرجة بالهوى الثاني أو أباد بجر ثبتهما موضع عليها كالفرة فلا تكرر أفاده ط (قوله ولو رأسه) خصه
بالد كرماني المتن أنه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا بدله اه والصواب خلافه لأن المسح على الرأس
أصل بنفسه لا بدله غير أنه أن يبقى من الرأس ما يحوز المسح عليه مسح على الأذن على العصاة كفى البائس أفاده
في البحر أو قول قوله والصواب خلافه مع دأ كلام المتن خطأ أي بناء على ما فهمه معنى الدائس وهو
يعود الظاهر أن معنى قول المبتلى لانه لا الخ المسح على الخبيرة بدل عن الغسل وإذا وجب مسح الخبيرة
على الرأس الذي وطئته المسح لزم أن يكون المسح على الخبيرة بدلاً عن المسح لاجل الغسل والمسح لا بدله
فالمسح حينئذ قول لهرام من الدائع جدير بحج الحرب وهو الذي سبق القول عليه اه أي بناء
على مسح قوله المسح بدل عن الغسل وقد أوضح مع البدل في البحر فاجمعه (قوله يكون فرجاً) أي حيث لم
يصره كلبسائى (قوله يعنى عالياً) دفع لما يفتقسه طاهر التثنية لان الغسل فرض قطعى والفرض
العملى ما يفوت الحلو فزفونه كشمع ربح الرأس وهو أقوى نوعى الواجب وهو فرض من جهة العمل ولزم
على تركه ما يلزم على ترك العرض من السداد لاس جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد كفى بمجرد
العرض القطعى بخلاف البرع الاختصاص الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم تركه الفساد ولا من
مخوده لا كقوله (قوله لثبته بطى) وهو ما رواه أس ما حجه عن عيسى رضي الله عنه قال انكسرت إحدى
ويدي فمسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرني أن أمسح على الحسائر وهو صغيره ويتوضأ من طهره
ويكفى ما حجه عن أس رضي الله عنه أنه مسح على العصاة فانه كالموضع لان الدال لا تصب بالرى

كأمر وبقى من فواته الحرق
وخروج الوقت للمعدور
(مسح مقيم) بعد حدثه
(قوله قبل تمام يوم وليلة)
ولو بعده زرع (مسح ثلاثاً)
ولو أقام مسافراً بعد مضي
مدته مقيم زرع والأهنا
لانه صار مقيماً (وحكم مسح
خبيرة) هي عيدان يجبر بها
الكسر (وخوطة فرجة
وموضع قصد) وكى
ذلك كصانة حواجة ولو
برأسه كسمل للمتنها
فكون فرضا يعنى عملياً
لثبوتها بطى وهذا قولهما

مطلب الفرق بين الفرض
العملى والقطعى والواجب

بحر (قوله واليه يرجع الامام الخ) اعلم ان صاحب الجمع ذكر في شرحه أنه مستحب عنده واجب عندهما
وقيل واجب عندهم فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحيط ولا
يجوز تركه ولا الصلاة بدونه عندهما او الامعاء أنه عندهما واجب لا فرض فيكون الصلاة بدونه وتركها
التجريد والعبادة والتجسس وسعيها ولا يخفى أن مصرحنا أنه فرض أي على عندهما واجب عنده قد
اتفق الامام وصاحبا على الوجوب بمعنى عدم جواز التارك لكن عندهما بقوت الجواز بقوته فلا يصح
الصلاة بدونه أيضا وعنده ياتم تركه قطع مع هذه الصلاة بدونه ووجوبها عندنا فهو أراد الوجوب الاذن وهو
أراد الوجوب الاذن ويدل عليه ما في الخلاصة أن أبا حنيفة يرجع إلى قولها بعدم جواز التارك فبقية عدم
جواز التارك لأنه لم يرجع إلى قولها بعدم صحة الصلاة بتركها أيضا فلا يساق ما مر من تصحح أنه واجب عنده
لا فرض وعليه بقوله في شرح الجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز التارك لرجوع الامام عن
الاستحباب اليه فاقس المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحد هذا ما طهر في ثم رأيت فوح آدمي أنه عن
العدالة فاقس في حواشيه على شرح الجمع بقوله معنى الوجوب يختلف بعدد بعض الوضوء بدونه وعندهما
هو فرض على بقوت الجواز بقوته اه والله الجدل فاعلم هذا التقرير الفرق بينه وبين مقتضى على الشارح
والمصنف في الملح وصاحب البحر والنهر وغيرهم فاعلم هذا وقد عرفت عن الفتوى قول الامام به غاية ما يراه
الوارد في المسح عليها لعدم الفساد بتركها أقعد بالاصول اه لكن قال نليمة الصلاة فاقس في حواشيه
أن قوله أقعد بالاصول وقوله الخوط وقال في العيون الفتوى على قولها اه (قوله وقدم الخ)
جواب عما في المحيط وغيره من تصحح أنه واجب عنه لا فرض حتى يجوز الصلاة وأنه أي أن هذا التصحح
لا يعارض لفظ الفتوى لأنه أقوى وهذا مسمى على ما فهم به العيون من استحباب الوجوب في إعادة شرح
الجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل وقد عرفت خلافه وأنه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم اه)
أي مع الجبرية ثم التراجع في الذكر (قوله كرمها) أفادتها أكثر وهو كذلك (قوله ولا بدوث)
أي بوقت معين والادعوى موقت بالبر بحر (قوله حتى يؤم الامعاء) لأنه ليس بشيء شرط ولم يعطى
وسه هذا التفرع بها ثم رأيت في خزائن الاسرار ذكر التفرع بعقد قوله الاتي لا يصح تخفيفها
بل تخفيفه بدوله لأن طهارته كاملة حتى يؤم الامعاء اه وهو ظاهر لأن عدم الجمع بين مع الجبرية
ومع الحلف مبني على أن مسحها كالغسل كانه كره (قوله ولو بدلها الخ) هذان الوجهان زادتهما
الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن الثاني أنه يجب المسح على العصابة
الباقية بشر (قوله لا يصح تخفيفها الخ) أي لا يجمع مع جبرية فزجل مع مسح اليد الاخرى الجبرية لأن
مسح الجبرية بحيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والسحب لا بد من تخفيف الجبرية أيضا ليعتد
على الخفيف لكن لو لم يترك على مسح الجبرية المسح على خفيف الجبرية مصرح في التنازع اية لأنه
كذلك احدى الرذائل (قوله بالاصوة غسل) بضم السين بقرينة الاصل وهو ما هو الثالث ولا يتكرر
مع قوله الاتي في الحديث والجب الخ لا بد من انذاره على الحديث أو الجلبة وذلك فيما اذا أحدث
أو أوجب بعد ذلك أهله اه (قوله ويترك المسح كالغسل) أي ترك المسح على اليد التي لا يتكرر الغسل
لمسكتها وهداهما والزاعج (قوله ان مصر) المراد الصراقة لا بماقته لأن العمل لا يكون عن أدنى
ضرورة ذلك لا يصح التارك ط عن شرح الجمع (قوله والا لا تترك) أي على الصحيح المعنى بكامله (قوله وهو
الخ) هذا الخامس (قوله على مسح نفس الوضوء) أي وعن غسله وانما تركه لأن الجبر عن المسح يستلزم
التعزير في الغسل (قوله ولو بغيره) نص عليه في شرح الجامع لقاضيهما وادعوا على الفتوى بغيره
بالقدوة عليه وعلى السراخ أنه لا يجب الظاهر الاول بحر (قوله نحو مقتصد الخ) قال في البحر ولا فرق بين
الجبر الحق وغيره كالسكن والكسر لأن الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصابة) أي على كل فرد من

واليه يرجع الامام خلاصة
وعليه الفتوى شرح بجمع
وقد علمنا أن لفظ الفتوى
أسكد في التصحيح من المتأخر
والاصح والصحيح ثم انه يختلف
معظم النظم من وجوه
ذكر منها ثلاثة عشر فقال
(ولا يتوقف) لأنه كالغسل
حتى يؤم الاصله ولو بدلها
بأخرى أو سقطت العالم
يجب إعادة المسح بل يجب
(ويصح) مسح جبرية فزجل
(مع) أي مع غسل الاخرى
لا يصح تخفيفها بل تخفيفه
(ويجوز) أي يصح مسحها
(ولو شدت بلا وضوء)
وتغسل بعدها للبرح
(ويترك) للمسح كالغسل
(ان صرولا لا) يترك
(وهو) أي مسحها (مشروط
بالجبر من مسح) نفس
(الموضع) فان قدر عليه فلا
مسح عليها والحاصل لزوم
غسل الخ ولو بغيره ما كان
صريحه فان مصرح مسحها
فان مصرقا أصلا (ويصح)
نحو (مقتصد وجري على
كل عصابة)

أفرادها سواء كانت عصابة تختلج واحتوى بقدرها أو زائدة عليها كعصابة القصد ولم يكن تختلج إراحة أصلا بل كسر أو كذا وهذا معنى قول الكثر كان تختلج إراحة أو لا لكن إذا كانت زائدة على قدر الإراحة فإن ضرر المخلو والعسل مع الكل تعا والافلا بل يعسل مأحولا لإراحة وجمع عليها الأعلى الحرقسة ما لم يضره مسجها فيجمع على الحرقفة تأتي عليها ويسعل حواها وما تحت الحرقفة الزائدة لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في حصصها في البحر من الجيما والغص ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المصع يجب على كل العصابة ولا يكتفى على أكثرها لكن يباديه أنه يصير بأنه لا يشترط الاستيعاب في الأصح فينباض كلامه وأنه كان الأولى حينئذ تعريف العصابة لأن العالجب على كل عدد عدم القرينة أنها إذا شلت على مسكر أو أدت استعراق الأفراد أو إذا دخلت على معرف أو أدت استعراق الأجزاء ولذا يقال كل زمان مأ كولا ولا يقال كل الزمان مأ كولا لأن قشره لا يؤكل ومن غير العالجب مع القرينة كذلك يعلس الله على كل قلب متكبر كل الطعام كل حلا وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوم والمعالجب على عقله فاقصم (قوله) خرج جنتها في الأصح أي الموضع الذي تستر العصابة من العصابة فلا يجب عليه خلاصها في الخلاص بل يكفيه المسح كما صححه في الخبر وغيره هاذا فوسل ربما يتل جسع العصابة وتفقد الله إلى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن غير (قوله) ضار الماء أي العسل به أو المصع على المحل ط (قوله) أو حلاها أي ولو كان بعد البرء بأن التمسكت بالغل بحيث يعسر برعها ولكن حينئذ يصح على الملتصق ويعسل ما قدر على غسله من الحوائط كالمزقة المستله وبأية كما أنشأوا في الخزان لأنه أضره المخل وجمع سواء عصره أيضا المصع على ما تحتها أولا وإن بصره المخل ماما لا يضره المسح أو إذا فعلها ويغسل ما لا يضره وجمع ما يضره وأما أن يضره المسح فيحلاها ويعسل كذلك ثم يجمع الجرح على العصابة إذا ثبت بالضرر ولا يتقدر بقدرها اه (قوله) ومنه أي من الضرر ط (قوله) ولا يتحمل برعها ط ذكر ذلك في الغص ولم يدكر في الحاية قال الشيخ اسمعيل والذي يظهر أن ما في الحاية مسمى على قول الإمام أن وسع العير لا يعد وسعا وما في الغص هو قولها اه (قوله) فعل عليه دواء أي كعاقب أو ضرهم أو جلد مزارة بجر (قوله) أخرى الماء عليه لم يشرطه في الأصل من غير ذكر خلاف وشرطه الحلاوي وعرفه الخالي علمة الكتب العثماني (قوله) أو المصع هل يكتفى بجمع أكثره ليكون كالخبر بأم لا يمس الاستيعاب فليراجع اه ح (قوله) والمصع يطله الخ هذا هو الوجه السادس لأن سقوط الجنب بطل المسح بالشرط ح (قوله) سقوطها أي الجبيرة أو الحرقفة وكذا سقوط الدواء خوفا وعز الانبياء في هاهنا الخرائط إلى التواريخ في قصور الشرع وصرح به السارح ههنا بصار (قوله) عن برء بالفقع ههنا أهل الخجاز والعجم عندهم أي بسبب صحة العضو فتساقى عن معنى الساعنل وما يتعلق عن الهوى أو معنى اللام مثل وما نحن بشارك ألتهنا عن قولك أو بمعنى بومرئ عائليل يصيبن ناديس (قوله) أو لا أي بأن سقطت لأن برء وهذا صريح في مفهوم كلام المصنف وهو الوجه السابع (قوله) استأنها أي الصلاة أي بعد غسل الموضع لأنه طهر حكم الحديث السابق على الشرع وصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع وهذا إذا سقطت عن برء مثل القود قد ذكرنا التشبه فلو عن غير برء في صلته أو بعد العود فهي إحدى المسائل الاثني عشرية الثانية كلى البحر (قوله) وكذا الحكم أي من التفصيل بين السقوط عن برء وعدمه ط (قوله) أو برء موصها ولم تسمها ههنا هو الثامن بخلاف الحنف فان العبرة فيه للبرء بالغسل (قوله) فان مره أي أرا أتم السدده لصرفها وبخروج (فرع) في جامع الجوامع رجل يرمد دواؤه وأمر أن لا يعسل فهو كالجبيرة ثم يلباها (قوله) والمحدث والجنب الخ هو التاسع (قوله) عليها أي الجبيرة فعلى روايتها كقصة القرحة وموضع الفصد والسحق ط (قوله) الأصح قد لعدم اشتراط الاستيعاب والتكرار أي بخلاف الجنب فإنه لا يشترط فيه ذلك بل يقع وهذا العاشر والحادي عشر وأدال الجنى أن قوله وتكرار من قبيل * عامتها أو ما عابدا * أي ولا يسن

مطلب في لفظ كل إذا دخلت على منكرو أو معرف

مع فرجتها في الأصح (ان ضره) الماء (أو حلاها) ومسه أن لا يتكسر برعها بنفسه ولا يخدم برعها (انكسر طفره) في غسل عليه دواء أو وضعه على شقوق وجهه أخرى الماء عليه ان قد رولا مسجها الآخر ك (و) المسح (يطاله سقوطها من برء) والا (ال) سقطت (في) الصلاة استأنها وكذا الحكم (أو) سقطت الدواء أو برء موصها لم تسقط تجبى وينفى تشيدها إذا بضر ألتها فان ضره فلا بجر (والر) جبل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى نواحيها سواء اتفاقا (ولا يشترط) في مسجها (استيعاب وتكرار) في الأصح

فبكتي مسعأ كثرها مرة
به يقني (وكذا لا يشترط)
فيها (نية) اتفاقا بخلاف
الحلف في قول وما في نسخ
المثني رجع عنه المصنف في
شرح

باب الحضيض

عنونه ككثرتها وامالته
والادوية ثلاثة حوض
ونفاس واستحاضة (هو)
لغة السيلان وشرا على
القول بأنه من الاحداث
ما به بشرعية بسبب الدم
المدكور

٣ قوله لا يجب الا غسل
موضعها فدل على ان كانت
في اعضاء الوضوء وشدها
وهو محدث ثم نوصا ومصحها
ثم ليس الحلف ثم يراد منه
غسل قدميه فتنبه اه منه

٣ قوله والا ستحاضة
هكذا جمعها والذي في نسخ
الشارح اني يسدى والا
فهي ثلاث حوض ونفاس
واستحاضة الخ ويجوز اه

معه

تكرار لان مقابل الاصح انه ينس تكرار المسح لانه بدل عن العسل والعسل ينس تكراره. وكذا قال في
الحج وينس التثنية عند البعض اذ لم تكن على الرأس اه وهذا بخلاف مسع الحلف ولا ينس تكرار واجبا
(قوله) بكتي مسعأ كثرها لما كان في الاستيعاب صادقا لجميع الصف ومادونه لا يكتفي بين مانه
الكناية وهذا بخلاف مسع الحلف وهو الوجه الثاني عشر (قوله) وكذا لا يشترط فيه نية هو الثالث عشر
واعلم ان الشارح زاد على هذا الاثني عشر وجها وجهين كقوله مانه وزاد في الحرسة اذ سقطت عن برة
لا يجب الا غسل موضعها ٣ اذا كان على وجهه وتختلف الحلف فانه يحس غسل الوجهين واذا مسحه فانه
شد على آخرى حار المسح على الفوقاني بخلاف الحلف اذ ادمع عليه لا يجوز المسح على الفوقاني واذا غسل الماء
تحت الابطال المصح واذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من ثلاث أصابع كالسد المقطوع عساه جاز المسح
عليها بخلاف الحلف الخامس ان مسع الحيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا السادس انه يجوز تركه في رواية
بخلاف الحلف وزاد في النهي وجهه وان لم يكن خلفا عن غسل ما تحتها ولا لا بخلاف الحلف فانه ان
والدليل ما لا يجوز عدم القدرة على الاصل كالتيه والحلف ما يجوز قال ح وردت وجهها وهو أن مسع
الجيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الحلف اه وزاد الرخصي أربعة أخرى انه مسع على
الجزء من يديه والحلف شخص بالقدم وأن المسح على خرق الحلف ولو صعبا لا يكتفي بالمسح على طرف الفرعة
من طرفي القدمين بحري وأن يحمل المسح من الحظ مكاف معين وهو مصدر التدم بخلاف الحيرة وأه
المروض في مسع الحفة قدر ثلاث أصابع لا كثر ولا يجزعه أقول فالجوع سبعة وعشرون وجها
وزدت عشرة أخرى وهي أن الجيرة على الرجل لا يشترط فيها إمكان متابعتها المني عام ولا أنتم أولا
كتر من ثمانية ولا شرا حال الحمل ولاه جهات والماء ولا استمسكا كهابه فيها ولا يملكها فوق كبري وليس غسل
ما تحتها أفضل من المسح واذا سقطت عن برة وعاف ان غسل رجله أن تسقط من الردي ثم بخلاف الحلف
والعاشر اذ اعجمها في أيام من يديه المسح عليه بالماء ويجوز أقصد الماء بخلاف الحلف ومسح الرأس لا يشترط ويجوز
عدا الثاني خلافا لمحمد في المعطوف وشراها السابق والفرق السابق أن المسح تأذي بالأسنة فلا يبر الماء
مستعملا ويجوز المسح أمامه مع الحيرة فكما ليس لما تحتها والله اعلم

باب الحضيض

اعلم أن باب الحضيض من عوامض الابواب خصوصاً المتحيرة وتغار بعها ولهذا اعتنى به الحق وأمر به تدبر
في كتاب مستقل ومعرفته من أعظم المهمات لما يرتب عليه من الامتناع من الاعكام كظهور الصلاة
والقراءة والصوم والجمعة والحج والباوعز والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان من اعظم
الواجبات لان معظم منزلة العلم التي تحسب مبراة صر والجعل به صر والجعل غسائل ما يضيئ أسرار صر
الحول ويعرجها حسب الاعتدال فيقولون ان كان الكلام فيها طو لا يمانع المحصل يشقوا في ذلك ولا اتفاق
ان كراهة أهل البطالة ثم الكلام في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرا عاوسه مذكور وشرا طوقه وأولاه
وأولاه ووقت ثبوتها والاحكام المتعلقة به بحر (قوله) عنونه أي جعل الحضيض صرا على ما يد كرف هذا
الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله) لكثرة أي كثر وهو عاوسه بالاسئلة إلى غيره (قوله)
واصلاته أي واكنه أصلا في هذا الباب بان الاحكام والاصل يطلق على الكثير العاوس (قوله) ولا أي
وان لم يقل انه عنونه وحده لما ذكر لكساك الماسد ذكر غيره أيضا فان الدماء المجرى شها من ثمانية لثلاثة
والاستحاضة ٣ أي وان لم يكن واحدا منهم فهو استحاضة وتخص ما عداها بالاحتحاضة لانه على من يمي
ماراه الصبر بدمه صادلا استحاضة (قوله) هو واجهة الب (الار) بسال حاضر الرواية اذ اولى الحيض عاوسه السبلانه
في أولاته (قوله) بأنه من الاحداث أي ان سمها أحدث الكثرة من الدم كالجزء من غير التحريث الحضيض
لا الهاء الحاض بحر (قوله) ما نية شرعية أي صفة شرعية ما عدا شرطه العاورة كالمسح لا فوس

المعصف وعن الصوم ودخول المسجد والقرآن بسبب الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن
اختياره قبل ولائمة هذا الاتفاق (قوله دم) شمل الدم الحقيقي والحكمي بحر أي كالمظهر المختل بين
الدمين ولا رد أنه يلزم عليه أن لا يسمى المرء أمتاً صافى غير وقتئذ والدم فانهم (قوله خرج الاستحاضة) أي
بسبب أن المرء انزل الدم وعاء الولد الفرح خذلاً لما في العرو حرج دم الرغاب والجرارات وما يخرج من
دبرها وإن دبب مائل زوجها ناعوا واعتلها منه وما يخرج من رحم غير الاستحاضة كالزنب والصبيح
والخفاش قالوا لا يجب فيه هاتين الحيوانات نهر وكان الأول المعصف أن يقول رحم امرأة كفى الكفر
لأجراح الأخير (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وكذا الصبيح نظر الكون دائماً (قوله صغيرة) هي كباقي
من لم تبلغ تسع سنين على المعتقد (قوله وأبسة) ساقى بانها امتنا وشراح (قوله ومشكل) أي خشي مشكل
قال في الطهارة ما منسه الختم المشكل إذا خرج من المني والدم فالعبرة للمني دون الدم اه وكاهلان المني
لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض يشبهه بالاستحاضة اه ح وهل اعتباره في وال الاستحاضة الأولى ولم العسل
مه فقط لأنه يستوي فيهما كد والشيء يدل على ذلك كونه فليبر اصمح وعلى الثاني وجه تسمية الشراح
هـ هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الأول فتأمل (قوله ابتلاء الله لحواء الخ) أي وبني في بناتها في يوم
القيامة وما قيل له أول ما أرسل الحيض عن بني إسرائيل فقد رده الجناري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه
وسلم أكبر وهو ما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ
كتبه الله على نساء آدم قال النووي أي أنه علمي جميع نساء آدم (قوله وركبه) والركب من الرحم) أي
طوره ومنه إلى خارج الفرج الداحل ولولول إلى الفرج الداحل فليس يحض في ظاهره ولو به بقى
فهو شئ وعن محمد الأحساس به وغيره في جملة الوضوء أنت وضعت الكرسف ثم أحسنت بزول الدم اليه قبل
العروب ثم ردت بعده فتعفى الصوم عدة خلافا لما يعي إذا لم يحاذر الفرج الداحل فابعداته السلة
من الكرسف كان حياً وفاسداً اتفاقاً وذكر الحديث بالول اه بحر (قوله نصاب الطهر) أي خمسة عشر
يوماً أكثر (قوله ولو حكا) كذا كانت بين الحيضتين معولة بدم الاستحاضة فأنها طاهر حكا اه ح
(قوله ودم نفسه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كذا في ط (قوله البروز) أي وجود الركن على
ما بنا (قوله ده) أي والبروز ترك الصلاة وتنبهة لا حكم ولا سكن هذا ما دام مستمر الماسية أي من
أنه لو انقطع لدون أقله تنوعاً وتعالى الخ (قوله ولو مبدأه) أي التي لم يسبق لها حض فيس بلوغها أو قبه
المتواتر سم وعليه الفتوى أي فأنه ترك الصلاة والصوم عدداً أكثر من شئ يحاذر وعن أي حنفية لا تترك
حتى يستمر ثلاثة أيام بحر (قوله لان الأصل الصحة) أي صحة الجسم والمرض المختص بالاستحاضة غلو وهذا
تعليق لقوله فيه تترك الصلاة ط (قوله أقله) أي مده أقله وأقل مدته على طريق الاستخدام فهو شئ
أي حيث رجح الصبر إلى الحيض على المدة ط أو أقل الحيض ونوله ثلاثة أيام على الوجهين الأولين
وبالمص على الطريقة على الثالث فاهم (قوله الاضافة الخ) أي أن اضافة الليالي إلى صبيح الأيام الثلاثة
ليالي أن المرء بمجرد كونها ثلاثاً لا يكونها ليالي تلك الأيام ولو رآته في أول النهار بأكمل كل يوم باليلة المستقلة
ولذا صرح الشارح باطالثلاث بالفر دعه عليه طاهر فاهم (قوله بالساعات) وهي انسان وسبعون ساعة
والفائكة هي التي كل ساعتها خمس عشرة درجة تسمى المدة أيضاً واحترده عن الساعات المعربة
ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمان تسمى المعوجة وهي التي كل ساعتها سبعون اثني عشر حراً
من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها أو الليل الذي هو من غروب الشمس إلى طلوعها فتارة
تساوي الفائكة كفي يومين الليل والسرايا وتارة يزيد عليها كفي أيام البروج الشمالية ولبالي البروج
الجنوبية وتارة تنقص عنها كفي ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية ح ثم اعلم أنه لا يشترط
استمرار الدم بها بحيث لا يقطع ساعة لذلك لا يكون الأنا ذوال ابتطاعة ساعة أو ساعتين فصاعداً غير

وعلى القول بأنه من الانحسار
(دم من رحم) خرج
الاستحاضة ومنه ما تراه
صغيرة وآيسة ومشكل
(للولادة) جرح الفاس
وسببه ابتداءه ابتلاء الله
لحواء لا كل الشجرة وركبه
برز الدم من الرحم وشرطه
تقدم نصاب الطهر ولو حكا
وعدم نقصه عن أقله وأوانه
لعدا لتسبع وقت ثوبه
والبروز فيه تترك الصلاة
ولو مبدأه في الأصح لان
الأصل الصحة والحيض
دم حجة شئ وأقله ثلاثة
أيام بلياليها) الثلاث
فلاضافة لبيان العدد المقدر
بالساعات الفاصكة
لأن أخذ خاص فلا يلزم
كونه بالي ثلاثاً أيام وكذا
قوله (وأكثره شرة) به شمر
ليال كذا رواه الدارقطني
وعبر

معامل كذا في المستعنى بحر أي لان العبرة لآله وآجره كما سيأتي (قوله كذا) واه الدار قطي وغيره)
 الاشارة الى تقدير الاقل والاكثر وقدره وذلك عن سقمس الهجاء فعارض متعديا بمقابل رفع بها
 الضيف الى الحسن كما ساعدت السكال والعين في شرح الهداية ولخصه في الجر (قوله والناقص الخ) أي
 ولو ييسر قال انهم يستأنفون ولو رأيت المتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع
 حين طلع ربعه كان استحاضة الى أن يطالع نصفه فيستدركون حصوا المعتادة بحصة متلادار أنت الدم حين
 طلع نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلع ثلثه لانه لا يلد على الجسمة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر
 السدس اه أي سدس القرص (قوله والرائد على أكثره) أي في حق المبتدأة أما المنة فزاد على
 عادتها وازال السر في الحيض والار يعني في النفاس يكون استحاضة كما أشار إليه بقوله أو على العادة الخ
 أما اذا لم يتجاوز الأكثر فمافيه وانقال للمادة فمافيه يكون حصوا بها سار حتى (قوله وأباسة) هذا الذي يمكن
 دما صالحا على ما سيأتي (قوله ولو قتل حروح أكثر الولد) حتى العادة أو يقال ولو بعد حروح أو حل الولد (قوله
 استحاضة) خبر قوله والناقص وما عطف عليه (قوله بين الحيض الخ) أي الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل
 الطهر الفاصل بين النفاس وبين ذلك نصف حول كما سيأتي (قوله والنفاس والحيض) هذا الذي لم يذكر في هذه
 النفاس لان الطهر فيه الانفصال بعد الامام سواء قتل أو كثر فلا يكون الدم الثاني حصة كما سجد كره (قوله وإن
 استغرق العهر) صادق بلاشعر والاولى أن يسلع بالنس وتبقى للدم طول عمرها متصو وتعلو وبأنها
 زوجها وعبر ذلك أبدا وتقتضي عدتها بالشهر الثاني أن ترى الدم عدل الولع أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم
 يستمر ابعطاء وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حضا ثم يستمر ابعطاء وحكمها كالاولى الرابعة
 لا تبقى لواء العادة لا بالحيض أو طرأ الحوض عليها قبل سن الاياس وإن لم يطرأ قبل أشهر من التبرع راس
 الاياس كافي المدة اه ح (قوله بعد) الفاء صريحة أي اذا علمت أن الطهر لاحد لا كثر الا في وس استمرار
 الدم بعد الخ ثم علم أن تغييره بالعدة خاص بالخبر وقيد بالمشهر من خاص بها بالمعتادة في بعض صورها كما
 يظهر فيما (قوله به) يعني مقابلة أقوال في الهماية من المحيط متدأ فزادت عشرة دما وسعة طهرها ثم استمرها
 الدم قال أبو بصير حضيضها وطهرها ما رأته حتى ان عدتها تقتضي اذا طلق ثلثا سبسي والثلثين يوما وقال
 الامام المبدئي في تسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لجوار وقوع الطلاق في حالة الحيض فاحتاج لثلاثة أشهر
 كل طهر ستة أشهر الاساعة وكل حضة عشرة أيام وقبل طهرها أربعة أشهر الاساعة والحاكم الشهيد
 قدوة مشهرين والغتوى عليه لانه أبسر اه قلت وفي الهماية ان قول المبدئي عليه الاكثر وفي الترحابة
 هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف اعماه في المعتادة لا مطلقا بل في صورها اذا كان طهرها ستة أشهر
 فأكثر ولا في المتدأة التي استمرها الدم واحتج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف في كتاباتي خلافا لما يقيد
 كلام الشارع (قوله وعم كلام المنة الخ) قال العلامة البركوي في رسالته المولدة في الحيض المتدأة من
 كانت في أول حوض أو نفاس والمعتادة من سبق مهادم وطهر صحاح أو أحدهما بالمتدأة ونسب الصالة
 والمخير من نسبت عدتها ثم قال في المصل الرابع في الاستبراء اذا وقع في المبتدأة فحصى من أول الاستبراء
 عشرة وطهرها عاشر ثم بذلك أنها وبما سجد اه ربحون ثم عشرين وطهرها ثلاثون إلى نفاس وحوض ثم
 عشرة حصصها ثم بذلك أنها وبما وقع في المعتادة فطهرها وحوضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان
 طهرها أقل من ستة أشهر والافتراء الى ستة أشهر الاساعة وحوضها حاله وان رأيت مبتدأة ما طهرها صححين
 ثم استمر الدم تكون معتادة وتكون حكمها مثاله من اعتدت أن حصة دما أو ربعي طهرها ثم استمر الدم حصة
 من أول الاستبراء حوض لا تصلي ولا توطأ وكذا سائر أحكام الحيض ثم لا ربحون طهرها تسعة
 هذه الثلاثة وغيرها من أحكام الطهارات ثم قال في فصل الخيرة لا يقدر طهرها وحوضها الا في حق العدة في
 الطلاق فيقدر حوضها عشرة وطهرها ستة أشهر الاساعة فتقتضي عدتها تسعة عشر شهرا وعشرة أيام غير

(والناقص) عن أنفسه
 (والرائد) على أكثر أو
 أكثر النفاس أو على العادة
 وجاوز أكثره (وما تراه)
 صغيرة دون تسع على المنة
 وأباسة على طاهر المذهب
 و (حامل) ولو قتل حروح
 أكثر الولد (استحاضة) أقل
 الطهر بين الحيضتين أو
 النفاس والحيض (حصة)
 عشر يوما ولياها الجاعا
 (واحدا لا كثر) وإن
 استغرق العهر (الاعتد)
 الاحتياج الى (نصب عادة
 لها اذا استمر) بها (الدم)
 فيعد لاجل العدة بشهرين
 به يبقى وعم كلامه المبتدأة
 والمعتادة ومن نسبت عدتها
 وتسمى الخيرة والمضلة
 واصلاها

بحث في مسائل الخيرة

أربع ساعات **هـ** والحاصل أن المبتدأ إذا استمر معها حتى مضى كل شهر عشر طهرها عشر ون كافي عامة الكتب بل يقل نوح أفندي الاتفاق عليه خلافا لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والاعتدال ترد الى عادتها في الطهر ما لم يكن ستة أشهر فانه ترد الى ستة أشهر غير ساعة كالتخيرة في حق العدة فتقوله ا على قول المذاهب الذي عليه الاكثر كاقدمناه وأعلى قول الحاشية كهم الشهيد فترد الى شهرين كذا كروا شارح وظهر أن التقدير بالشهرين أو بالستة أشهر الاسعاه خاص بالتخيرة والاعتدال التي طهرها ستة أشهر أما المبتدأ والاعتدال التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في التخيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فله وقد واطهرها بكونه لعدة قبل المصريح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما هو وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فافهم **هـ** (نقطة) ولم أر ما لو رأت المتخيرة في العدد والمكان أفضل الطهر ثم استمر بها الدم والنظار أحكامها في الاستمرار حكم المبتدأ **قوله** اما بعد أي عدداً بانه في الحضيض مع عليها بكانت من الشهرين أو في أوله أو آخره مثلاً في التاخر ثمانية وان علمت انهم اطلعوا في آخر الشهر ولم يدر عدداً بانه ما هو من الوقت كل صلاة الى العشرين لانها تتيقن الطهر ثم اتم في سبعة بعده تواتراً كذلك للشك في الحضيض والظاهر وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقن بها الحضيض فيها ثم تعتدل في آخر الشهر لعلها بالخروج من الحضيض به وان علمت انها ترى الدم اذا طهر العشرين ولم يندركم كانت أيامها اندع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تضي على العشرين الى آخر الشهر **هـ** ومثله في رسالة البركوي فافهم **قوله** أو بكان أي علمت عدداً بانه حضيضها وسبب مكانها على التحسين والاصل أنهم اذا أضلت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا تيقن في يوم منها يخص بحال ما اذا أضلت في أقل من الصغف مثلاً اذا أضلت ثلاثة في حصة تتيقن بالحضيض في الثالث فانه أول الحضيض أو آخره فقول ان علمت أن أيامها ثلاثة وأضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأت لها في ذلك تضي ثلاثة أيام من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للترديد الطهر والحضيض ثم تضي بعده الى آخر الشهر بالعسل لوقت كل صلاة لترديد الطهر والحروج من الحضيض وان أو بعنف في عشرة تضي لآخر عشرين أول العشرة بالوضوء ثم بالاعتدال الى آخر العشر مثلاً قلنا وقسم عامية الخمسة واسمعة في عشرة تتيقن بالحضيض في الخامس والسادس فتترك لهما الصلوة وتضي في الايام التي قبلها بالوضوء وفي التي بعدهما بالعسل وان سبعة في عشرة تتيقن بالحضيض في أربعة ودار الثلاثة الاول وان ثمانية فيها تتيقن به في ستة بعد الاولين وان تسعة فيها تتيقن به في ثمانية بعد الاول فتترك الصلاة في المتيقن وتضي بالوضوء فيما قبله وبالعسل فيما بعده لقلنا ركوي وتاخر حابة **قوله** أو بكان أي العدد والمكان فان لم تعلم عدداً بانه ولا مكاناً من الشهر وحكمها ما ذكره بعده **قوله** وحاصلها الخ أي حاصل حكم المضاة فانما وقعها فقد صرح البركوي بانه حكم الاصل العام **قوله** انها تقر أي أن وقع تحريمها على طهر تعطى حكم الطهارة وان كان على حضيض تعطى حكمه **هـ** ح أي لان غلبة الظن من الأدلة الشرعية يستقر **قوله** ومتى ترددت أي ان لم يعلم طهرها على شيء جعلها لاخذ بالاحوط في الاحكام ركوي **قوله** بين حضيض الخ أي لم يترجح عنده انها تناسق بالحضيض أو أنما دخل فيه أو انها طهرها قبل تساوت الثلاثة في طهرها وانما الظاهر أن قوله ودخول فيه لا مذاهب وبإدراكه في البحر **قوله** تتوصل لكل صلاة لانها استعملت طهرها وانما ساقض مقدس ترى فعل الصلاة وتوكل في الحل والحرمه والباب باب العادة فصحت ما هو متصل لانها لم تلمها وليس عليها كون خبرها من أن تركها وهي عليها آثار خالصة ثم إن عبارة البحر والتاخر حابة والبركوي تتوصل لوقت كل صلاة متينه **قوله** وان بيهما أي بين الحضيض والظاهر كما في البحر وتوله والدخول فيه أي في الطهر وعبر في البحر بالحروج عن الحضيض وهو بجماء ومثال هذه القاعدة والتي قبلها المراد أن ذكر أن حضيضها في كل شهر مرة واقتطاع في النصف الاخير ولان ذكر غير ذلك طام في النصف الاول ترددين الحضيض والظاهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر وأما الذي ذكره شياً أصلاً

اما بعد او بكان أو بجهما
كيسط في البحر والحاشي
وحاصلها انها تقرى ومتى
ترددت بين حضيض ودخول
فيه وطهر تتوصل لكل
صلاة وان بينهما والدخول

فهى مرددة فى كل زمان بين الطهر والحض حكما حكم التردد بينهما والدخول فى الطهر (قوله تعسلى لكل صلاة) لجواز أنه وقت الحروج من الحيض والدخول فى الطهر كفى بالحر قال فى التاتارىخية وعن الفقيه أبى سهل اتم الاذعنات فى وقت صلاته ووصلت ثم اعتدت فى وقت الأخرى أعادت الأولى قبل الوقتية وهكذا فصنع فى وقت كل صلاة احتياطا اه لا احتمال حيضها فى وقت الأولى وطهرها قبل خروجها قبلها القضاء احتياطا واختاره البركوى (تنبه) تعذر الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما فى البحر والفتح وغير البركوى فى قوله أنه لو ثبت كل صلاة قال فى حواشيه اتم اذا استحضر والقصاص أو تعسلى فى كل ساعة لانه ما من ساعة الا ويحتمل أنه وقت من وجها من الحيض وقال السرخسى فى المحط والسنن فى الصحيح أنها تعسلى لكل صلاة ومما قاله صاحب بر مع أن الاحتمال باق بما قاله الجواز الاقطاع فى أثناء الصلاة أو بعد العسل قبل الشروع فيها خسرنا الاستحسان وقد قاله البعض وقدمه مرهات الدين فى المحط وتدار كدالك الاحتمال باختياره قول أبى سهل انها تعيد كل صلاة فى وقت أخرى قبل الوقتية فتدبر بالظاهر فى احداهما ولو وقعت فى طهرها أقول وهو تحقيق بالقبول تحقيق (قوله ونترك غير مؤكدا) متعلق بقوله وان بينهما الحد كره ح وط أقول وهو تخصيص بالخصوص ادلا فى ظاهره وبجداح الى بقول طابرج واعمالنا ترك السنن كدوة مثلها الواجب بالذوق لكونها شرعت بحسب القصد انما يحسن فى الحرأض فيكون حكمها حكم الحرأض ثم اعلم انها تقرأى كل ركعة الفاتحة وسورة قمره نورأى الاخرين من الغرض الفاتحة فى الصحيح وتقرأ القنوت وسائر الدعوات بركوبه وغيرها (قوله ومجسدا وجسعا) أى ترى كهماء بالاندحس السعداى الاطواف كيعلم بما مره ولا يمكن زوجهما من جساها وكذا لانس المحفل ولا تصوم قنوتها وان سمعت سجدة فصعدت للعال سقطت لانها لو طهرها صبح أذاهوا والام تلزمها وان أحرمتها أعادتها بعد عشرة أيام للتيقن بالاداء فى الطهر فى احدى الترتيب وان كانت عليها صلاة فائنة فعرضها عليها أعادتها بعد عشرة أيام قبل أن تزد على حصة عشر والا احتمل عود حيضها تاريخية وركوبه وبحر (قوله ثم تعسلى عشرين يوما) أى لا احتمال أن لا الحيض عشرة أيام فواصل عشرة أيام فى العشرين التى قضتها اه ح (قوله ان علمت بدايته ليلا) لانه ان بدا ليلا ختم ليلا بين الاثنين عشرة يومه من صومها سوى عشرة أيام فى رمضان وعشرين فى القصاص (قوله والا) أى وان علمت بدايته نهارا وذلك لانه ان بدا نهارا احتسب نهارا وحادى عشر الاول ففسد أحد عشر يوما من صومها فى رمضان ومثلها فى القضاء ح ومثله ما اذا لم تعلم شيئا كفى الخراش ثم اعلم أن هذا ان علمت انها تخير فى كل شهر مرة والا فام لم تعلم ان ابتداء حيضها بالليل أو بالنهار وعلمت انه بالنهار وكان رمضان كله ٣٠ فصت اثنين وثلاثين ان قصت موصولا برمضان أى فى ثانى سؤال وان مفسولا فثمانية وثلاثين وان كان رمضان ناقصا فى الوصل اثنين وثلاثين وفى الفصل سبعة وثلاثين وان علمت أن ابتداءه بالليل والشهر كامل تقضى فى الوصل والعسل حصة وعشرين وان كان ناقصا فى الوصل عشرين وفى الفصل أربعة وعشرين ونظام المسائل فى البركوى وتوجهها فى شرحها عليها وكذا فى البحر لكن بهتم بغيره فقط بغيره (قوله واصلدر) بالبحر ين هو طواف الوداع وهو واجب على المرأة التى وسكت عن طواف النجاسة لانه سنة متكررة (قوله ولاته يده) لانها ان كانت طاهرة قد سقطت والا فلا يجب على الخائض بحر (قوله وتعد اطلاق) كوفى لا يقدر لعدم طهر ولا تقضى عدتها ابدا (قوله على المفتى به) أى على القول السابق المفتى به من أنه يقدر طهرها لانه تسعيرين فتعسلى تسعة أشهر لا احتياجا الى ثلاثة أطهار بسنة أشهر وثلاث حضرات وشهر وركب الشارح فى هامش الخراش ما نصه قوله وعليه الفتوى كذا فى النهاية والعباية والكفاية وفقه القدر واحتضاره فى البحر وخزمه فى البحر اه لكن فى السراج عن الصيرى انها تقضى عدتها بسبعة أشهر وعشرة أيام الا ساعة لانه بما يكون تلقيا فى أول الحيض ولا يجزئ ذلك الحيضة فاحتج الى ثلاثة أطهار وهى سنة ثم أشهر

تعسلى لكل صلاة ونترك غير مؤكدا ومجسدا وجسعا ونصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوما ان علمت بدايته ليلا والا فثمانين وعشرين وتطوف لى كن ثم تعده بعد عشرة واصلدر ولا تعده وتعسلى ثلاثين بسبعة أشهر على المفتى به (ومازاه من لون)

٣ قوله نصف اثنين وثلاثين الخ أى لجواز حيضها فى أول نهارا بفسد أحد عشر وفى آخره نفسد حصة ولوم العيد سادس حبسها فلا تصوم ثم لا يجزئ بها حصة بعده ثم تجزئ أربعة عشر ثم تجزئ فى يومين والحسبة اثنتان وثلاثون وأما فى فصل ولا يجزئ بمصومها فى أحد عشر من رمضان ثم يجزئ فى أربعة عشر ثم لا يجزئ فى أحد عشر ثم يجزئ فى يومين والجملة ثمانية وثلاثون وعلى هذا التخرج

اه مه

وعشرة أيام الاساعة وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع فيه الغلاق (قوله ككذرة وتوربية) اعلم
 أن ألوان البعاضة مستعدان والسواد والجرن والصفرة والخضرة ثم السكدر وما هو كالماء الكدر والتراب يتنوع
 من السكدر على لون التراب شديد البياض وتخفيفها بغير حمرة نسق إلى التراب عبي التراب والصفرة كصفرة
 القرو التراب أو السمن على الاختلاف ثم المعتبر حالة الرطوبة لا حالة التعرير كلو رأت باضا صفرا بليس أدراأت
 حرة أو صفرة فابيضت بليس وأسكر أو يوسف الكدر وفي أول الحيض دون آسوم ومهم من أسكر
 الخضرة والعصم أنها حيض من دوران الاقراعدون الا يستمر بعضهم قال فيما عدا السواد والجرن ولو وحده
 محو ز على الكرسف فهو حيض ان كانت مدة وضعه قريبا والادلا في المراح عن غير الاثنا أو حتى مفت
 نشي من هذه الاقوال في مواضع الصرورة طلبا للتيسير كل حسبا اه وخصه بالضرورة ثلاث هذه الألوان
 كالحا حيض في أيامها في موطلما لك كان النساء يعثرن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم
 الحيض انظر إليه فتقول لا تلجلج حتى ترين العصاة البيضاء فربذلك الطاهر من الحيض اه والدرجة
 بصم الدال وقع الحميم خرقه ويحويها نخلها المرأه في فرجها تعرف أنزال الدم أم لا والقصة بفتح القاف
 وتشديد الصاد المهملة الحصة وانما هي أسخر ح الدرجة كأنه اقصة لا يحاطها صفرة ولا زينة وهو يجازي
 الانقطاع وشرح الوفاية وضع الكرسف مستحب للبكر في الحيض وللتب في كل حال وموضع موصوع
 الكاذرة يكره في الفرج الداحل اه وفي غيره منه سبعة لا يلب في الحيض مستحب في الطهر ولو صلته ببدونه
 حاز اه لمصاص الحرة وغيره والكرسف بصم الكاف والسبب المهملة بينهما جوارعا سكة القطان وفي
 اصطلاح الفقهاء ما موضع على دم الفرج (قوله في مدته) احتراز عما تراه الصغيرة وكذا لا ينفى في كل ما تراه
 مطلقا وأسوى الدم الخالص على ما سافى (قوله المعتادة) احتراز عما زاد على المعتاد واوز العشرة فانه ليس
 بخصص (قوله ولو لم تر طهر الخ) مرادهم بالظاهرها المقام المأدى عدم الدم ثم اعلم أن الطهر المختل بين
 الدم اذا كان جسمة عشر يوما أكثر يكون فاصلا بين الدم في الحوض اتفاقا ما صلح من كل من الدمين
 بما يجعل حياوانه اذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا وان كل أكثر من الدمين اتفاقا واختلوا
 فيما بين ذلك على ستة أقوال كلها رويت عن الامام أشهرها ثلاثة الاولى قول أبي يوسف ان الطهر المختل بين
 الدمين لا يفيض بل يكون كالدم المتو الى بشرط احاطة الدم لطرفي الطهر المختل فجور بداية الحيض بالظاهر
 وختمه به أيضا ولو رأت مبتدأه يومادما أو أربعة عشر طهر او يومادما فالعشرة الاولى حيض ولو رأت المعتادة
 قبل عادت يومادما وعشرة طهر او يومادما فالعشرة التي لم تر فيها الدم حيض ان كانت عادت والارث إلى أيام
 عادت بها الا ان يثبت أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز بداية الحيض بالظاهر ولا ختمه ولو رأت
 مبتدأه يومادما وختمه طهر او يومادما فالعشرة حيض ولو رأت معتادة قبل عادت يومادما وتسعة طهر او يوما
 دما لا يكون شي بمحض وكذا العاص على هذا الاصل * الثالثة قول محمد بن الشرط أن يكون الطهر
 مثل الدم أو أقل في مدة الحيض ولو كان أكثر فصل لكن يطرأ كال في كل من الحائضين ما يمكن أن يجعل
 حياضا سابقا حيض ولو في أحدهما فهو الحيض والا سخر استخاضوا الا بالكل استخاضوا ولا يجوز بدء
 الحيض بالظاهر ولا ختمه ولو رأت مبتدأه يومادما ويومين طهر او يومادما فالعشرة حيض لان الطهر المختل
 دون ثلاث وهو لا يفيض اتفاقا كما هو رأت يومادما وثلاثة طهر او يومين طهر او يومادما فالعشرة حيض ولا يستواء ولو
 رأت ثلاثة يومادما وسبعة طهر او يومادما فالثلاثة حيض لعلية الطهر فصار ماصلا والمقدم أمكن جعله حياضا
 حلالة ما في شروح الهداية وغيرها وقد روي محمد بن الجبوت والحجوة وعليها الفتوى في الهداية
 الاحد بقول أبي يوسف أسير اه وكثير من المتأخرين أفتوا به لأنه أسهل على الفتى والمستحق سراح وهو
 الاولى فتح وهو قول أبي حنيفة ثلاثة أيام أو ما لا رابة الثانية في البحر قد اختارها أصحاب التوفيق لم
 تصح في الشرح * (تتمه) * الطهر المختل بين الاربعين في الفاس لا يصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة

مطلب لو أفنى مفت بشئ
 من هذه الاقوال في مواضع
 الضرورة طلبا للتيسير
 كان حسنا

ككذرة وتوربية (في مدته)
 المعتادة (سوى بياض
 حاض) قبل هو شي يشبه
 الحياض البياض (ولو المرئ
 طهر مختل) بين الدمين

عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمى بطرفه ككلم المتوالي وعليه الفتوى وعندهما خمسة عشر تفصل
 دواوأت بعد الولادة يوما خمسا وثلاثين طهرا و يوماد ما بعد الأربعين نفاسا وعندهما الدم الأول ولو
 رأته من بياض بالجل بعد الولادة خمسة عشر طهرا ثم خمسة عشر طهرا ثم خمسة عشر طهرا ثم خمسة عشر طهرا
 بعده نفاسا خمسة عشر ووب وعندها نفاسا خمسة عشر طهرا وحدها خمسة عشر طهرا وفيها ثمانية في التاترا خمسة
 (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المنداد وهو قوله وما تراء (قوله وعليه المتون) أي على أن
 الشرط في جعل الطهر المتخلل بين الدمى حيضا كون الدمى المتخلل به في مدة الحيض لا في مدة الطهر
 (قوله فيحفظ) أشار إلى أن اختيار أصحاب المتون له ترجيح أقول لكنه يصحح الراي وقد صرح العلامة
 فاسم بأن التصحيح الصريح مقدم على الاتراي (قوله ثم ذكر أحكامه) أي بعضها للاعتداد و بعضها في البحر إلى
 اثني عشر من مذهبنا أنه يعم مدة الطهارة التي يقدّمها للتطيف كالغسل والحج ولا يحرمها القولهم يستحب
 لها أن تتواضعت كل صلاة وتقتدي على مصلاتها سبع ونهال وتكره بقدر أدائها كما تنسى عداها وفي
 رواية يكتب لها ثوب أحسن صلاة كانت تلي وأنه يجمع الاعتكاف ويجمع حجة وبفسده إذا طار عليه ويمنع
 وحوب طواف الصدر وبحرم الطلاق وتناع به الصبي ويتعلق به انقضاء العدة الاستبراء ويوجب العمل
 بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل وأهل خلاف كراهة الدمى وبحوها وكل أحكامه
 تتفق بالنفاس الأجنبية أو مدة على ما سباني (قوله يعم) أي الحيض وكذا النفاس خزائن (قوله صلاة) أي
 يجمع حجهما ويحرمها ول يعم حرمها وهو الذي في الإداء أو القضاء أم لا وتوسط للهرح خلاف وعندهم
 على الأول وسطا الكلام على ذلك فيما اقتضاه على العهر (قوله فالحق) أي كالأول مع الشئ مع
 لا ما منه (قوله ولو عده سكر) أي أو تلاوه فجمع حجهما ويحرمها ماعر (قوله وصوما) أي يحرمه
 ويجمع حجهما لا وحده فاد قصبه (قوله وجماعا) أي يحرمه وكذا ما في حكمه كالأول (قوله وتقصيه) أي الصوم
 على التراخي في الأصح خزائن ومنزاع في هامشه إلى الصلاة مسكر وغيره (قوله للهرح) علة لقوله دونها أي لأن
 في قضاء الصلاة حرجا يتكرر وهما في كل يوم وتكرر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فإنه يجب في الشهر
 واحد وعليه ما بعد الإجماع حديث عائشة في الكتب الستة وتعمه في البحر ويجهل بذكرها إقضاء الصلاة
 لم أره مصرحا ينبغي أن يكون خلاف الأولى قال في النهر يدل عليه قوله لو غسل رأسه بدل المسح كراهة
 تأمل وهل يكره لها الله شيء بالصوم أم لا مال بعض المحققين إلى الأول لأن الصوم لها حرام والتسبيبه مثله
 واعتراض بأنه يستحب لها الوضوء والقعود في مصلاتها وهو تسبيبه الصلاة تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا
 فيها) أي في الصلاة الصوم أما المرض في الصوم تقضي دون الصلاة وإنه من الوقت ما حكمها إذاؤها
 فيه لأن العبرة بعد الإحراق الوقت في الميعاد (قوله خاصا) أي في أثنائها (قوله فاضتها) لأن زوجها
 بالشرع (قوله خلافها لما عده صدر الشريعة) أي من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لنفل الصوم ط (قوله
 بحر) ذكر في البحر قبيل قول المتن والطهر المتخلل بين الدمى في المسد حيف ونفاس وتفضل التسوية
 بينهما من الفقه واليهما ولا استيجابي ثم قال وفيه أن ما في شرح الرواية من الفرق بينهما ماعين صحيح اه
 (قوله وبكسه) أي عكس التصور المذكور بأن ما مناصا وقامت طاهرة أي وضعت الكرسف وبانت
 فلما أصبحت وأت عليه الطهر لا عكس الحكم لأنه ينع قوله مد بامت أي حكمه يحضه هان حين بامت فافهم
 (قوله احتياطاً) أي في الضرورتين تقتضي العشاء هان لم تكن مد بامت كافي البحر حتى لو بامت قبل انقضاء
 الوقت ثم ثبت بعد دخوجه حائضاً يجب عليها قضاء تلك الصلاة ما جعلها طاهرة في آخر الوقت حيث
 لم يحكم بحضها إلا بعد دخوجه ولو بامت حائضاً وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي
 بامت عليها ما جعلها طاهرة من حين بامت وحيث حكمها بابطالها في آخر الوقت وجب القضاء ولو بالدم
 حادث الأصل فيه أن بصف إلى أقرب أوقاته فجعل حائضاً ما قامت والانقطاع عدم وهو الأصل ولا يحكم

فيها حيض) لأن العبرة
 لأوله وآخره وعليه المتون
 فليحفظ ثم ذكر أحكامه
 بقوله (يمنع صلاة) مطلقاً
 ولو بعبدة شكر (وصوما)
 وجماعاً (وتقصيه) لزوماً
 (دونها) للهرح ولو شرعت
 تطوعاً فيها ما كانت
 قضتها مخالفاً لما عده صدر
 الشريعة بحر وفي الشفيع
 لو بامت طاهرة وقامت
 حائضة حكم بحضها منذ
 قامت وبكسه مد بامت
 احتياطاً

بخله الابدليل ولم يعلم دور الدم في نومها جعلت طاهره فذمت فقد ظهر أن الاحتياط في الوجهين لافي
العكس فصار حتى فاضهم نعم في قول الشارح وبكسر ممد ملت بهم والراد أنه يحكم بأنها كانت عاتفا
حي نومها وطهرت قبل خروج الوقت ولو قال حكم طهرها من ذمت وكذا في بكسر له لكان أوضح (قوله)
ويتم حل قدر لفظه حل حاله وما بعده لان ما قبله المبع يمين الحل والصحة طذا أطلق التبع (قوله)
دخول مسجد أي ولو مسجد مدرسة أو دار لاعتق أهله الناس من الصلاة فيه وكانوا علقا يكون له
جناعتهم والاملا تيمنه أحكام المسجد إذا قديما في بحث العسل عن الحائبة والقيتوخ معصلي العبد
والجائز وان كان الها حكم المسجد في هذه الاقتداء مع عدم اتصال الصفوف وأقامتغ النحول ولو للمرور
وقدم في العسل تنقيده بعدم الضر ومثبت كانه الى المسجد ولا يمكن تحويله ولا السكنى في غيره وذكرنا
هناك أن الظاهر جديده ان يجب التيمم للمرور أحد ما في العباية عن المسوطة مسافر ع - عذبه عين
ما هو حسب ولا يحد غيره فانه قد دخل المسجد عذبا اه وكذا لو مكث في المسجد ما من الخروج

(و) يمنع حل (دخول مسجد

(و) حل (الطواف) ولو بعد

دخولها المسجد وشروعها

۴.۹ (وقوع مان ماتحت ازاد)

بعض عاينين سے قود کیمہ ولو بلا

شہرہ و حلا و اعلاء و طاقا

شهوة وحل ماعناه مطلقا
وحل مطلقا

وهل يحل التطروم بها

له قیہ تردد

قوله الا اذا قوضت الخ أي

لقصد القرية المستعينة من

الجلوس قدراً أداء فرض

الصلاة الحرامين وقلمناه

فما بعد وقتها

قبل خروجي الى

بمختلف ما لو احتسب فيه أو أمكنه الخروج مسرعاً فإنه يستدله التيمم لظهور الفرقين الدخول والخروج
(قوله وحل الطواف) لأن الطهارة واجبة ففكرت في الخروج مع كثرة الجرو وغيره (قوله ولو بعد دخولها
المسجد) أي ولو خرج الحاض بعد دخولها المسجد فعد الخلل دافئاً له لاعتد بدخول المسجد ط حنن ولم
يكن في المسجد لأجل غير (قوله وترى ما تحت أزار) من إضافة المصدر إلى المفعول والتقدير وإنما الحاض
بأن زوج ما تحت أزارها كثرة البحر (قوله يعني ما بين سروركة) فيجوز الاستئناج بالسرة وما فوقها
والركبة وما تحتها ولو لأحائل وكذا بما بينهما مما تحت بغير أو طع أو تلطخ دما ولو لا يكره طبعها ولا استئناج
ما بينهما من غير أوماء وبحوهما إذا دافعتا بقصد القربة كما هو السجبان به يصير مستعملاً في الوطأة الجنية
ولا ينبغي أن يزل عن فرضها لأن ذلك يشبهه فعل اليهود بحرق وفي السراج بكرة أي نزع لها في موضع
لا لا يحل لها فيه هذا وأعلم أن المرح به عندنا في كتاب الحط والابادة أن الركعة من العزوف مقضاه كما أفاها
الرجعي حمة الاستئناج بالركعة لاستدلالهم بها قوله عليه الصلاة والسلام ما دون الأزار ومحل العورة التي
يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقاً) أي بشهوة أولاً (قوله وهل يحل النظر) أي بشهوة وهذا كالاستئناج
من غير حمل ما عند القربان وأصل التردد لصاحب البحر حيث ذكر أن بعضهم غير بالاستئناج ويشمل
الطريق بعضهم بالباشرة وبالشبهه وما إلى الثاني وما لأخوه في النهي الأول ما تنصير العلامة ح للآول
وأقول فيه نظر لأن من غير بالبشرة أي القماء البشرية كما كثرة الظروف من غير بالاستئناج مانع للطر
فيؤثره لتقدمه على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستئناج عن الخفوق الحائض يجب أن الرجل
من الحاض ما تحت الأزار عند الامام وقال بخبر يجنب شعار المم بغير الجماع فقط ثم أضافوا في تفسير قول
الامام قبل لا يباح الاستئناج عن الطرد بحو ما دون السرة إلى الركبة ويباح ما وراءه وقيل يباح مع
الأزار اه ولا يخفى أن الأول صريح في عدم حل الطر إلى ما تحت الأزار والثاني قريب منه وليس بعد
العلق إلا الرجوع للمهاهم (قوله وما سترته) سبب تردده في الماشرة تردد البحر فما تحت قال ولم أولهم
حكم مباشرته ولعلنا أن نعلمه أنه لما حرم تحكيمه استئناجهم ما حرم فعله بالاول ولعلنا أن يجوز
أن سترته عليه لكونها سائفاً وهو مقفوف في حقه فعلها الاستئناج به ولا غاية سببها كرهه استئناج
بكتفها وهو جائر قطاً اه واستظهر في النهي الثاني لكن فيما إذا كانت مباشرته لها بين سرته وركبته كما
أدوا صحت يدها على رجة كإتصاف كلام البحر لانا كانت ما بين سرته وركبته كما أدوا صحت رجوها على يده
فهذا كاترى تحقن كلام البحر لا اعتراض عليه فهم وهو تحقيق وجبه لانه يجوز له أن يأس بجميع يده
مضى ذكره جميع يدها إلا ما تحت الأزار فكذلكها لها أن تأس بجميع يدها إلا ما تحت الأزار جميع يده
سقط كرهه الأول كان لمسبأه كره ما حرم علماء تحكيمه من نفسه كره ما عند ما تحت الأزار وما إذا

حرم عليه مباشرة ما تحت أزارها حرم عليها تمسكه منها في حرم عليها ما شرب ثم إنه بما تحت أزارها الأولى **(قوله)**
 وقرأه قرآن أي ولودون آية من المراكبات لا الفردان لأنه حوز الحائض المعانة تعليمه كلمة كلمة كما تقدمناه
 وكالقرآن التوراة والإنجيل والى بور كذا قدمه المصنف **(قوله مقصده)** ولوقرأت الفاتحة على وجه الدعاء أو
 شيأ من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأنه لا بأس به كما قدمناه عن العيون لا في البيت وإن مفهومه
 أن ما ليس فيه معنى الدعاء كونه آية لم يثبت فيه قصد غير القراءة **(قوله وموسه)** أي القرآن ولوى
 لوح أو درهم أو حائط لكن لا يمنع الأمن من المكتوب بخلاف المصحف ولا يجوز من الجلد وموضع البياض
 منه وما لم يصح يحوز وهذا أقرب إلى القياس والمع أقرب إلى التطعيم كأي البحر أي والصحيح الجمع كما ذكره
 ومثل القرآن ما سائر الكتب السماوية كما قدمناه عن القهس تاني وغيره في النفس سيرة والكتب الشرعية
 خلافه **(قوله)** لا يعلنه المصنف أي كالخراب والخرقة دون التصل كالحلج المشركه والصحيح
 وعليه الفتوى لا في الجلد تبع له سراح وقدمنا أن الخرقعة الكيس أول وهلهما صدوق إلى به وهل مثلها
 كرسى المصحف إذا سمي به يراعى **(قوله وكذا يجمع جله)** تسع فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعداد
 أحكام الخيض وفيه أنه أراد جله استقلاله أي عند كماله أو تبعاً لإيجاعه وفي الحلبة عن أبيه
 لو كان المصحف في صدوق فلأن اللعب أن يحمله وفيها قالوا لا بأس بأن يحمل خرجه مصحف وقال بعضهم
 يكره وقال آخر يكره أخذ زمام الابل التي عليها المصحف قال الجوابي بولكنه يعيد وهو كخالد اه أنقول وقد
 يقال يمكن تصوّر الجبل يدور معه وتبعية كتملة منوطا المحط مثلاً لكي الطاهر حوزة ما بل **(قوله)** فيه
 آية قيد بالآية لأنه لو كتب ما دون الآية لم يكرهه كفي القهستاني ح **(قوله ولا بأس)** يشير إلى أن
 وقوع الخبث لهد الأضواء مستحب كوصو المحدث وقد تقدم ح أي لا بأس بالأسبغ به وبه يستحب خلافه
 لكن آية من ذلك ط الأكل والشرب بعد المصنوعة والعسل دليل قول الشارع حرأما قبله ما يكره
(قوله) فراهه أدمية الخ شمل دعاء الله وتو هو طاهر المذهب كقدمناه **(قوله)** يكره ليليل لأنه بصير
 شار بالعلم المستعمل أي وهو كرهه ترميها ويدخل تحتها من الخامسة فيبقى غسلها ثم يأكل كل بدائع وطاهر
 التعليل أن استحباب المصنوعة لاجل الشرب وعسل البيد لاجل الأكل فلا يكره الشرب ولا غسل بدو لا لاكل
 بلا مصنوعة وعليه في كلام المتأخرين وعسل البيد لا يكره لاجل الأكل فلا يكره الشرب ولا غسل بدو لا لاكل
 له أن يعمل بديه ويصنع اه تأمل ود كفي الحلبة عن أبي داود وغيره أنه عليه الصلاة والسلام إذا
 أراد أن يأكل كل وهو حب غسل كفيه وفقر وابه مسلم ثم صا وصورة للصلاة **(قوله)** الحائض في الحاية
 قبل الماء كالجنب وقيل لا يستحب لابل العسل لا يزل بحاسة الخيض عن الفهم واليد بخلاف الجنابة اه
 أقول يعني أن يستحب لها غسل البدن لا بخلاف لأنه يستحب لها طاهر فهي أولى ولنا قال في الخلاصة
 إذا أراد أن تأكل كل تعمل بيه وفي المصنوعة بخلاف **(قوله)** ما لم يتحاطب بعسل أي لا يكره لهامدة عدم
 خطاطم التكليف بالعسل ودعا ما يكون بعد الطهارة من الخيض **(قوله)** الكراهة أي التحريم ط **(قوله)**
 وهو أحوط وفيه ما من الحائض أن طاهر الرواية يقره اه في الخلاصة إلى علمه الشيخ قال في البحر مكان أولى
 وقد مناعى الفتوى أن التقيد بالكم اتفاقاً لأنه لا يجوز منه غير الكم أي ما من بعض ثياب البدن **(قوله)** إذا
 انقطع حصه الأكل كثره مثله القفاص وحل الوطء بعد الأكل ليس بموقوف على انقطاع الدم من حيث
 انقباضه وإنما بهية وعبرهما وانما ذكره لبيان عليه ما عده قال ط ونؤخذ منه جواز الوطء حال برود دم
 الاستحاضة اه وقدمنا أن البحر لا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بحال من غير الوطء ولو تاطفح دما
 اه وهذا في الحائض فيدل على حوا وطء المستحاضة وإن تاطفح دما وسبأت ما يوقد فافهم **(قوله)** حوا
 معرب بامل محذوف أي بلا غسل يجب وجوباً مؤمناً له ببل بدبا **(قوله)** بل بدبا لأن فراهه في طاهر
 بالتدبير تنص حرم الوطء إلى غاية الاعتسالم له لها على ما إذا كان أياها أقل من عشرة دفعات لا تارص

(وقرأه قرآن) يقصده
 (وموسه) ولوه مكتوباً
 بالفارسية في الأصح (الآ)
 بعلافه) المصنف كما مر
 (وكذا) يجمع (جمله) كلوح
 وورق فيه آية (ولأنه)
 لحائض وجب (شريعة)
 أدعية ومساها وحواود كره
 الله تعالى (وتسمع) وريادة
 قبول ودخول مصلى عيد
 (وأكل وشرب بعد مصنوعة)
 وعسل (يد) وأما قبله ما
 فيكره ليليل لاحتض مالم
 يتحاطب بعسل ككره
 الحاي (ولا يكره) شرب عا
 (من قرآنكم) عند
 الجمهور يسيرا وصح في
 البسدية الكراهة وهو
 أحوط (ويحل وطئها)
 إذا انقطع حبصها لا كثره
 بلا غسل وحوا بل بدبا
 (وان) انقطع

بين القراءتين فظاهره ثبوت شبهة فلذلك لا يستحب نوح عن الكافي **(قوله لا يلوّن أظفله)** أي أظفل الحيز
وهو ثلاثة أيام **(قوله في آخر الوقت)** أي وجوبه باركومي والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كجهو
طاهر سياف كلام البرز وسد الشريعة قال ط وأهمل الشارح حكم الحياض وظاهر عدم حله بدليل
مسند إلى الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيز وعدمه وباطر ما قد قيل
قوله وبالفاس لا أم التواهي **(قوله وان لا ظله)** اللام بمعنى بعد ط **(قوله لم يحل)** أي الوطء وان اغتسلت لان
العودي العادة غالب بحر **(قوله وتغتسل وتصل)** أي في آخر الوقت المستحب وتأخيره اليه واجب هنا ما لم
صورة الانقطاع لتتمام العادة فانه مستحب كافي النهاية والفتح وغيرهما **(قوله احتياطا)** علة لا لفعال الثلاثة
(قوله وان لعادتها) وكذا لو كانت متداورة **(قوله لم يحل في الحال)** لأنه لا اغتسال عابها لعدم الحطاب
فان أسلمت عد الانقطاع لا تعتبر الاحكام ونعامة في العبر **(قوله حتى تغتسل)** قد علمت انه يستحب لها تأخير
الى آخر الوقت المستحب دون المكروه ذل في الماسوط اص عاينه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء
تؤخر الى وقت عيكها بان تغتسل فيه وتصل قبل انصاف الليل وما بعد نصف الليل مكر ومحر **(قوله بشرطه)**
هو فقد الماء والصلاة على الصبح كما يعلم من النهرو وغيره وم راطهر أن المراد التيمم الكمال المأمور للصلاة مع
الصلاة به أي لعل وجه شرطهم الصلاة به هو أن شرط التيمم عدم الحيز فاذا صلت به وحكم
الشرع بغيره فلا يكون حكمه بغيره ثم هو ما انصرف به من الحيز كما يحكم بحر وجه من الحيز
وقايم باعتزلة الخبب فإذا انقطع لتتمام العشرة أو صارت الصلاة في وقتها لم يحكم الشرع عليها بحكم
من أحكام الطهارة ولو لم يحل لزوجهما أن يتقرا بها وان لم تغتسل كما يأتي تقر به وقد ظهر بما قرره ربه
ما ذكره الطاهرية من أنه يجوز للعائض التيمم لصلاة الجيزة والعبر اذا طهرت من الحيز اذا كان أيام
حيضها عشرة وان كان أقل فلا اه شرط لجواز تيممها الصلاة الجيزة أو العبر انقطاع الحيز لتتمام
العشرة لان المردم هذا التيمم هو التيمم الناقص الذي يكون عند وجود الماء لحرف دون صلاة تغتفر
لا يبدل وانما كان ناقصا لأنه لا يصح به الفرض بل يطل وهو الفراغ من ذلك الصلاة حتى لو حصرت جواز
أخرى لصح الصلاة بما بعد التيمم على ما تقر به في محله واذا كان هذا التيمم ناقصا لخرج به
الحائض من الحيز لما علمت من اعتبار التيمم بشرط مع الصلاة معه وأما اذا انقطع حيزها في تمام العشرة
فيجوز تيممها الصلاة الجيزة أو العبد لا تخرج من الحيز بالانقطاع المذكور ولو انقطع لاقبل من
العشرة لا يجوز لها أن تيمم لله اذ أو العبد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة لأنه ناقص لا تخرج به من
الحيز ومن شرط صحة التيمم عدم النقص من الماء أو الحيز ما لم يمتد إلى تمام العشرة قد خرجت
من الحيز وصارت كالسبب في صحة تيممها المذكور كما يصح من الجب وكلام الطاهرية به صحيح لا غبار عليه
كما أوضحناها وفي باب التيمم لكن ينبغي تهديد قوله والاولى بما اذا انقطع لدون العشرة ولم تقصر الصلاة
دينا في ذلك ولو انقطع لدون العشرة ولتمام عشرين أو مئتي عليه وقت صلاة خرجت من الحيز وجاز لزوجهما
قرائتها ينبغي صحة تيممها الصلاة الجيزة أو العبد **(قوله يسع الغسل)** أي مع مقدمه كالاستبراء وخالفه
والاستبراء في شرح البردوي ولم يذكره وأن المراد به الغسل المسبوق أو الفرض وانما هو الفرض
لأنه ثبت به وجوب طهارة الجيزة أو العبد كما في شرح النحر لاسيما في حجاج **(قوله والنحر علة)** وهي علة في
حقيقة واحدة كبر عدد أي يوسف والفوي على الاول كافي المصبرات ففسد **(قوله يعني من آخر وقت)**
الصلاة الخ اعلم انه اذا انقطع دم الحائض لاقبل من عشرة وكان تمام عادتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد
الاعتسالة أو التيمم بشرطه كما لم يصار طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة دينيا في ذلك وان
يقطع ويصحب عليها في وقت صلاة من آخره وهو قد رما مع الغسل والنحر والنحر علة كانه لا يقع
قبل الوقت أو في أوله أو قبل آخره قد رما مع الغسل والنحر والنحر علة كانه لا يقع

لدون أقله ثم واصل
في آخر الوقت وان (لا ظله)
فان لدون عادتها لم يحل
وتغتسل وتصل وتقوم
احتياطا وان لعادتها فان
مطابقة حل في الحال والا
(لا يحل حتى تغتسل)
أو تيمم بشرطه (أو بمعنى)
عليها من يسع الغسل
وليس الباب (والنحر علة)
يعني من آخر وقت الصلاة
لنحليها فوجوه في ذمتها
حتى لو طهرت في وقت
العبد لا بد أن يعني وقت
الطاهر كافي السراج وهل
تقتصر النحر على الصوم

يدخل وقت العصر لانها لم تضي عالم آ خر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة دينيا في ذهاب لان المعتبر في
 الوجوب آ خر الوقت واذا صارت الصلاة دينيا فتمت باصارت طاهرة حكم لانها لا تغيب في الله الاعد الحكم
 عليها بالطهارة وكذا الوان قطع في آ خره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر وله وطؤها بعد دخول
 وقت العصر لم يلقاها اذا كان يذهب ما ودل ذلك فلا يجعل الاعد العروب لصيرورة صلاة العصر دينيا فتمت
 دون صلاة الظهر لانها لم تدرك من وقتها ما يغلب الشرع فيه فادخلت ذلك طهرت ان عبادة المصنف موهمة
 وليست على اطلاقها لانها لو لم أنه يجعل معنى ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد
 الطلوع الى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آ خره مع انه لا عبرة بالوقت المهمل ولا لاول وقت الصلاة كما
 صرح به ابن السكال ودل عليه التعليل فوجوه اذ ينفي ديمتها فانها لا تغيب كذلك لا البحر وج وقتها خلافا لما
 عاها فيه بعضهم كانه عليه في الضع والجبر فلما قال الشارح يعي من آ خر وقت الصلاة للاختلاف في موضعها واتي
 بالنعيا التي اوتى بها في موضع الخلاف لاد كرامن الاجتهاد ولو بعد المصنف كالجبر الكروي بقوله أو تغير
 صلاة دينيا فتمت الحكم بأخصر وأظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به قصر الصلاة دينيا فتمت وهو معنى هذا
 الزمان من آ خر الوقت ثم هذا كله اذ لم يتم أكثر المدة قبل العسل كأي البركة بل طهرت لها عشرة أيام قبل
 حروح الوقت والعسل لا يحتاج الى معنى هذا الزمن (تنبيه) اعلم وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة
 لصيرورة الصلاة دينيا فتمت لانها صارت كالحيض وحجبت من الحيض حكمها به يعلم انه لا يجوز لها مراعاة
 الفرائض كما قلنا ط على البرجندى بخلاف ما اذا اغتسلت وحيث صارت كالحيض فبقي ان يجوز لها التيمم
 لصلاة حاضرة أو بعد حادثة فتمت كما يجوز ذلك للحيض كما ترى اه (قوله الاصل لا) أي اولا قطع قبل العصر
 في مصابة ربة مباسع العسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء النساء ما لم تدرك قدر تحريم
 الصلاة أيضا وهذا ما صححه في البتة وقل بعد في الجرح عن التشريع والسر احر انه لا يجبرها صوم ذلك اليوم
 اذ لم يق من الوقت قدر الاعتدال والتحريم لانه لا يحكم بظهورها في الصلاة اذ ان بقي قدره ساجد في الصلاة
 النساء صارت دينيا علم بانها من حكم الطهارات حكم بظهورها صيرورة اه وبحوجه في الزباني وقال في
 البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قال في المنبر وفيه نظر ولم يبين وجهه أو قول ولعله ان الصوم على انشاؤه
 في النهار فلا يتوقف وجوده على ادراكها أكثر مما ينبغي فقدر العسل بخلاف الصلاة لكن فيه ألو أغزها
 الصوم بمجرد ادراك قدر العسل لم أن يحكم بظهورها من الحيض لان الصوم لا يجوز من الحيض ولو لم أن
 يجعل وطؤها كالمسافر في رمضان مع انه خلاف ما طبقوا عليه من أنه لا يجعل ما لم تغيب الصلاة دينيا
 ديمتها لا تغيب الا بادر العسل والتحريم على يد يظهر ما قال في البحر انه الحق ثم لا يجبي أن لبس الثياب
 مثل التحريم اذا لا تغيب الصلاة بدونه كما لم يكن هذا على القول باشتراط التحريم على ما صححه الشارح
 تبع المعجني فاهمهم (قوله هو) أي التحريم أي زمانها من الطهر أي من زمنه (قوله طاعة) أي سواء
 كان الانقطاع لاكثر الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا العسل) أي العسل مثل التحريم في انه من
 الطهور والانتفاع لاكثره ولولا فله فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق القران والاضاع الرجعة
 وحوا الترتيح بأخرى حق جميع الاحكام ألا ترى انها اذا طهرت عقب عيبه الشق فمأخذت عند
 العصر الكاتب ثم أتت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من
 وقت الاعتدال اه يحرس المحتج أي اولا قطع ديمتها تمام العشرة حل لز وجهها قرانها قبل العسل لان
 زمن العسل حشد من الماهر فصار والمطاني الطهر وكذا انقطع الرجعة بعد طهرها تمام العشرة
 الحيضة الثالثة فلو كانت معلقة طلالا رجعا وبحوازلها الترتيح بأخرى لانها من الأول بانقضاء العدة
 واما لو كان الانقطاع لدون العشرة ولتمت عاقبتها فلا تغيب هذه الاحكام ما لم تغتسل لان زمن العسل حينئذ
 من الحيض فالز طهارتها وقبل العسل كل ما طافى من الحيض وكذا لا تغيب عدها ما لم تغتسل

الاصح لا وهي من الطهر
 معلقة وكذا العسل لولا كثره
 والابن الحيض

وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عليها وإن لم تعتدل لكن بشرط إدراك زمن التيمم (قوله فتقضى الخ) أي إذا علمت أن زمن التيمم عمن الطهر مطلقاً وأن زمن الغسل من الحيض في الشطآن لا تفتقضي الصلاة إن بقي قدر الغسل والتيمم فلا يكفي إدراك قدر الغسل فقط بل لابد من إدراك قدر التيمم أيضاً وليس الشيب كإيم (قوله ولو عشرة الخ) أي ولو انقطع عشرة فتقضى الصلاة إن بقي قدر التيمم فقط والحامل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لآفة لانها لا تباين طهر بعد الغسل فإذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع الغسل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة لأنها لم تنقض من الحيض في الوقت بخلاف ما إذا كان يسع التيمم أيضاً لان التيمم عمن الطهر يجب انقضاء وأما إذا انقطع لاكثر فأتم التيمم من الحيض بمقدار ذلك فيكون زمن الغسل من الطهر والآن أن تزيد مدة الحيض على العشرة فإذا أدركت من آخر الوقت قدر التيمم بنحو القضاء وإن لم تتمكن من الغسل لأنها أدركت بعد الحرج من الحيض حرجاً من الوقت وإباحة الوطء في الشطآن لاكثر مطلقاً وقفه على الحرج من الحيض وقد وجد اختلاف في وجوب الصلاة لتوقفه على إدراك جزء آخر بعده (قوله ووطؤها) أي المباحض قال في الشرح لا يقول أركبكم وطءاً لضعف حيث التكبر أما الحرمة فصرح بها وأعرضه الشارح في هامش الخرائج قوله وأقول قد قدم قسلاً ذلك أن النفساء كالحائض في الأحكام وقال في الجوهرة والشرح الوهاج والضياء المعوي وغيرها وبكم النفساء حكم الحائض في كل شيء إلا ما استثني وهذا صريح في ما ذهبنا إليه الحكم لهذه المسئلة لأن البت بما استثنى كالأخت في على المتزوج منه أه أقول والمستثنى سبع سنائي (قوله كالجزمه غير واحد) أي جماعة ذوو عدد منهم صاحب البسوط والاختيار والفقه في الضر (قوله وكذا استعمل وهذه البر) أي در الحائض أمادير العلم المظاهر عدم حريان الخلاف في التكثير وإن كان التعديل لا يتطهر فيه ط أي قوله لأنه حرام لغيره أقول وسنأتي في كتاب الأكرام أن الموطأ أشد حرجاً من الزبالة ثم يعزى في تناو لكون قبحها عقلاً ولذا تكون في الجفة على الصحيح أه (قوله مناصرة) لم يذكر في البرص الخلاصة لوطء البر (قوله طهره بفيد التوفيق ٣) أي بحمل القول بكفره على استحلال الموطأ بغير المدكورين والقول بعدمه عامهم (قوله لأنه حرام لغيره) أي حرمته لضعفه بل لأمر راجع إلى شيء خارج عنه وهو الإبداء قال في البرص الخلاصة من اعتقد الحرام حلالاً أو على القاب بكفر إذا كان حراماً لضعفه وسنثبت حرمته ببسبيل قطعي أما إذا كان حراماً لغيره بل قطعي أو حراماً لغيره بأخبار الأسناد لا بكفر إذا اعتقد حلالاً أه ومنه في شرح العقائد النسبية (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لا حائل الخ) هو على سبيل الإبهام والنشوش والظاهر أن الجاهل المأين في كونه كبيراً لأصل الحرمة لا لعدو الجاهل بالأحكام في دار الإسلام فأباده ط (قوله ويدب الخ) ١. إزاره أجدود وأردود والتمرد والنساء عن اس عباس مروى في الذي يأتي أمر أنه وهي حائض قال يصدق بدينار أو نصف دينار قيل إن كل الوطء في أول الحوض حديد أو آخره بنصفه وقيل بدينار أو نصف دينار أو نصفه أو مفرق قال في الجوهرة يدل له وأما إذا ودوا الحاكهم وصحبه إذا وقع إلى حل أهله وهي حائض إن كان دماً أو حراً فليتصدق بدينار وإن كان أصغر فليتصدق بنصف دينار أه (قوله قال في الضياء الخ) أي الضياء المعوي شرحه مقدمة العروى وأصل البحث للحدادي في السراج يؤيده طاهر الأحاديث وطاهرها إصانته لا فرق بين كونه حائضاً بحضه أو لا (تمت) * ثبت الحرمة بأخبارها لو كان كذباً فصح وبركرو في الأمر أن هذا إذا كانت عتيقة أو عاب على الطل صدقها أو ما لم يصدق لم يلب صدقها إن كانت غير أو أن حضها لا قبل قولها اتفاقاً (قوله وتسا كمالاً) طرف لقوله دائم والاولى عدم كرها البتة أي قيد الزمان لأنه في حكمه في الأول ومعه ط (قوله لا يمنع صوماً الخ) أي ولا تقرأه وتسع معصم ودخول معصوم وصدا لا يمنع عن الوطء إذا استمنن الثوب وقفه في صحرانة ط (قوله وجعاً)

فتقضى إن بقي بعد الغسل
والتيمم ولا عشرة فتقدر
التيمم فقط استلاني بد
أيامه على عشرة فيلحفظ
(و) ووطؤها (يكفر مستحله)
كجزمه غير واحد وكذا
مستعمل وطء البرص عند
الجهور يستثنى (وقيل
لا) يكفر في المسائين وهو
الصحيح خلاصة (وعليه
المعول) لأنه حرام لغيره
ولما يجيء في المسرد أنه
لا يفتي بكفره مسلم كان في
كفره بخلاف ولورواية
ضعيفة ثم كونه كبيرة أو طعدا
مختاراً عالماً بحرمة لا جاهلاً
أو مكراً أو ما سبقت لومه
التوبة ويدب تصدقه
بدينار أو نصفه ومعه
كر كذا وهيل على المرأة
تصدق قال في الضياء
الطاهر لا (وعدم استحضانه)
حكمه (كر عاف دائم) وتنا
كلاماً لا يمنع صوماً
ولو فلا (وإما)

٣ قوله فاعله بفيد التوفيق
هكذا ينحطه ولا وجود للثلاث
في نسخ الشارح التي يدي
فليجرد

وتمامه فمعاقبته على المتفق (والنفس لام فرأى من الأول) هـ ما ولد أن بينهما دون نصف عيول وكذا الثلاثة ولي بن الأول والثالث
أكرمته في الأصح (و) انقضاء (العقد من الأخير وفاة) لتعلقه بالفرع (وسطاً) مثلاً السنين أنى سقوط (ظهر بعض تعلقه كيد
أورجل) أو أصبح أو طغر أو شعر (٢٢٠) ولا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوماً (ولد) حكماً (فتنير) المرأة (به نفسها والامة أم ولد

أجل أنه وكفى الرسالة أن الأصل فيه أن الحافظة للعادة أن كانت في النفس فإن حاز الدم الأزرق بسبب
العادة بما قد ترد إليها الباقى استحاضة وإن لم يحاوز انتقلت العادة إلى ما رأتها والكل نفس وإن كانت في
الجوف فإن حاز العشرة فإن يقع في زمان العادة تصاب بانتقال ما رأت العادة به بعد من أول ما أتت وإن
وقع ما وقع في زمانها حفظت حتى والباقي استحاضة فإن كان الواقع مساوياً بالعادة بعدد ما بالعادة فإذ كان
انتقلت الحاضة عددا إلى ما رأتها فاصا وإن لم يحاوز العشرة فأكلت حتى فإن لم يتساو ما صار إلى العادة
الإلهية بعدد حاضته ثم ذكر ذلك أن أمثلة أو مع ما المقام فراجعهم شرحنا عليها **(قوله)** وعلمه الخ) ذكر فيه
ما قد سماه نطفة السراح والظهير واجع إلى المجموع فإذا ذكره إلى المسئلة إلى أنه لا يفتقر إلى ما قد سماه
مهما خافهم (تته) احتفاء وإلى العتادة هل تترك الصلوات والعموم بعد ردو بها إلى ما قد سماه نطفة السراح
لا الاحتمال الذي ياد على العشرة وقيل نعم استحاضة لا الأصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وذكر أن الحكم
في النفس واستخفافا في المستدرة أصا والصحيح أنها تترك بعد ردو بها إلى ما قد سماه نطفة السراح
لا أنها لو وجبها حتى يتبين حالها من أمدى **(قوله)** والدم ليس لدم قرأه) يقع التأويل وسكون التو واللون
الهمزة فتبين فيهم ولقد كان معاً حرفي من واحد فستأني **(قوله)** الأول والمرئي عقب الثاني
أن كان في الأزرقين من نفس الأول والافاضة ٣ وقيل إذا كان بينهما ما يكون يجب عليها
من الثاني والصحيح هو الأول نهاية ويجوز ما ذكره المصنف قوله ما وعد محمد وزعم النفس من الثاني والأول
استحاضة وتفر الخلاف في النهر **(قوله)** وماذا) أشأوني في المسئلة الأولى خلافاً كما ذكرنا **(قوله)** إمامة
ما طرأ) أي تعلق بقضائه العدة فزاع الرحم وهو لا يفرع إلا بغيره كمرأته ط **(قوله)** مثل
السب) أي يجوز به تغير يكما بالمركان الثلاث قال التفتتاني والكسرا أكثر **(قوله)** أي مسعوط الذي
في البراءة التعسير بالساقط وهو الحق أفظا ومعنى أفاضها فلا تنسقط لازم لا يفتقر منه باسم المفعول وما مع
ولأن المقصود سقوط الولد وساقطاً بنفسه أو أخته عليه غيره ح **(قوله)** ولا يستبين خلطه الخ) قال في العبر
المراد في الروح والآن شاهد طهور خلطه قلها اه وكون المراد به ما ذكره مجموع وقود وجه في الدائم
وعبره بأنه يكون أو يعين أو ما طفق أو يعين علقوا أو يعين وضعت جوارته في عقد الفرائد والواج
أها أن تعالج في أسد نزول الدم فدام الحبل مسدداً وعلقوا في بخاله عضو وقد رواه أن الله تعالى في عشرين
يوماً وما أنحوا ذلك لأنه ليس بأحد أي كذا في النهر أقول لكى يشكك على ذلك قول العبر أن المشاهد
طهور خلطه قل هذه المدقوه هو ما قال في بعض روايات الصحيح أدامها بالطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث
الله إليهم كاصحورها وخلق جمعها نصرها وحلدها وأيضها ومراق لها كمرأته الطيبة فقد ذكر
الشيخ داود في ذكره أنه يقول عظاما مخلطة في النسي والأنيث ومما إلى حسب غممت عند الدعاء ويكتفى
العلم إلى خمس وسبعين نطفة فيه العادة والنامية ويكون كالسبات في نحو المائتين فيكون كالجوارح
النائمة إلى عشرين يومها انتفع به الروح الحقيقية الأسانية إلى ما طالع من قبل بعضهم أنه اتفق العلماء على
بضع الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر أي عقبها كأمس حبة جاعة وعن ابن عباس أنه بعد أربعة أشهر
عشرة أيام به أعدوا ولا ينافي ذلك طهور الحلق قبل ذلك لأن نفع الروح إنما يكون بعد الحلق ونعم
لكماله في ذلك ما بسوط في شرح الحديث الرابع من الأوبى في الرواية فراجع **(قوله)** والأمة وأول) أي

٣ وروى أن أبا يوسف
قال للإمام أربأنت لو كان
بين الولدين أربعون يوماً
قال هذا لا يكون قال فإن
كان قال لا فافس لها من
الثاني وإن رغب أتب أي
يوسف وليكما تغسل وقت
أن تضع الولد الثاني وتصل
وهو الصبح بكى الضياء
وغيره من هاهنا الخزان
يعطيه الله

٤ ذكر الشحم داود
الادماكي في التذكرة في
بحث الحلب أن أطوارا حل
سبعة الأول المسالي أسود
ثم يتألف بعده الشده
الحارح ويشتد داخله
ويحول إلى الطفة وهو
الطور الثاني وقرص فيه
الامتدادات إلى ستة عشر
وما يكون علة تجرأ وهو
الثالث ثم مضطربة الرابع
وبرسم في وسطها شكل
القلب في النماذج في رأس
سبعة وعشرين وما ثم تحول
عظاما مختلطة متصلة في
أنسي وثلاثين وما وهي
أقل مدة يتأخر فيها الدكور
إلى تحسب وما أقل ولا
أكثر وهو الطور الخامس
ثم تحذب العذاء ويكتسب
العلم إلى خمس وسبعين وما

وهو الطور السادس ثم يقول خلفا آخوه ان المسبق وقتلته بتأويله بالعربية وتظهر فيه العادة بل الباعية الطبيعية وهما يكون كالسائر الى نحو الباطنة فيكون كالحيوان الباطن الى عنصر من بعدهما فيتم فيه الروح الحقيقة والوهم فيز ثقب الحلال بين الازل لا تمتح حكموا بفن الروح في ارض سبعين وبين ما ذكره الشارع على الله عليه وسلم فان الاول الروح الطبيعية وهي صفة للبيان والثاني الروح التي تستعمل بالانسانة اهلها صفة

ان ادعاء المولى فحسبنا في شرح الطحاوي (قوله ويحسب في تعليقه) أي يقع المعلق من الطلاق والعنف وغيرهما بولادته بان قال ان ولدت فانت طالق أو حرة فحسبنا (قوله غايص بشئ) قال الرمي في حشيشة المنع بعد كلام وحاصله أنه ان لم يظهر من خلقتي فلا حكم له من هذه الاحكام راد انظر ولم يتم بلا غسل ولا بصلي عليه ولا بصي وتحصل هذه الاحكام واذا تم ولم يستهل أو استهل وقيل أن يخرج أكثر من مائة فظاهر الرواية لا يغسل ولا يصحى والمختار خلافه كجلى الهداية والخلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارثه و يلغى في حقوقه ويدفن وفاقا واذا خرج كاه أو أكثر من مائة مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويورث الى غير ذلك من الاحكام المتعاقبة بالا دعى الحنفى الكامل اه قات لك قوله والمختار خلافه اعلموا فبين لم يتم خلقه أماما من ثم فلا خلاف في أنه يغسل كاستباني غير بره في الجائز ان شاء الله تعالى (قوله والمرق) أي الدم المرق مع السقط الذي لم يظهر من خلقتي (قوله وتقدم) أي وجد قبله بعد حيضها السابق لم يصير فاصل بين الحضة تين و زاد في النهاية قيدا آخر وهو أن توافق تمام عادتها وله له بصي على أن العادة لا تتنقل بمرة المعتد لخلافه فامل (قوله والاستعاضة) أي ان لم يتم ثلاثا لتقدمه طهر تام أو دام ثلاثا لم يتقدمه طهر تام أو لم يتم ثلاثا ولا تقدمه طهر تام ح (قوله ولولم يدر حاله) أي لا يدرى أم يستبي هو أم لا بان أسقطت في المخرج واستقر به المالم فالذا كذا مثلا حيضها عشرة طهرها عشرة وبها سها أو بعين فان أسقطت في أول أيام حيضها تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما حاض أو نفاست ثم تغسل وتصل عشرة بربا لئلا احتمال كونها لنفسها أو طهره ثم تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما نفاست أو حاض ثم تغسل وتصل عشرة يمين لا ستقاء الاو بعين ثم بعد ذلك دام حيضها عشرة طهرها عشرة وبها سها وان أسقطت بعد أيام حيضها فانها تولى من ذلك الوقت قدر عادت في الطهر بالثلث ثم تركت قدر عادت في الحيض بيمين يمين وحاصل هذا كاه أنه لا حكم للشك في الاحتياط من البحر وغيره وتعلم تفاوت بين المستبينة في التاخر حاشية ونسب في الفقه على أن في كثير من نسخ الخلاصة عطفا في التصو بمن السابح (قوله ولا عدد أيامها) هذا زاد في النهر بقوله وكاب ينبغي أن يقال ولم تعلم عدد أيام حيلها بانقطاع الحيض عنها أم لا ولم نر هاتين وعشرين من يوانها أسقطت في المخرج كان مستبين الحلق اه (قوله تدع الصلاة أيام حيضها يمين) أي في الأيام التي لا تنقضي فيها بالظاهر ويشمل ما يحتمل الرئي منها أنه حيض أو نفاس كاشرة الاولى من الاربعين والعشرة الأخيرة وما يتبين انه حيض فقط وقوله ثم تغسل الخ أي في الأيام التي تتردد فيها بين النفاس والظاهر أو يتبين فيها بالظاهر فقط فله درهم هذا الشارح فمقد أدى جميع ما تقدمناه من البحر وغيره مع زيادة في النهر وأن صلاتها صلاة المدة ورواها بوجز عبارة فاهم (قوله ولا يعتد باليوم) هذا رواية عن أبي حنيفة كجلى عدة الفم عن المحيط ثم ان الاياس مأخوذ من الأياس وهو الوطو ضد الرجاء قال الحارثي أصله أياش على وزن افعال عن أياساء انا جعله بأيساء قطع الرضاء فكان الشرع جعلها مدة قطع الرضاء عن رؤيته الدم حدث الهرة التي هي عن الكامة تحقيقا اه نوح (قوله مثلها) قال في الفقه باب العدة يمكن أن يكون المراد المماثلة في تركيب البدن والسنن والهرال اه ويقال لا بد أن يجمع ذلك حاشية الماذ كره بعد في الفم عن محمد انه قدره في الروميان بحسب وحسب وفي غيره عن بستين ورواية بنو القطر أيضا لبحر رزقي (قوله فاذا بلغت) فالولم تبعه وانقطع دمها بعددتها بالحيض لان الطهر لا بد لاكثر من رزقي وعليه ما رزقي التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقضي عدتها بالانحاض يا سيباني التصريح به باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن الموصفة ان تم حيضها لاجلته حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة اه (قوله واطع دمها) أمالو لبعثه والدم يأتيها غايص بآيسة ومعناه اذ رأيت الدم على العادة لانه حينئذ يظهر في أنه ذلك المعتد وعود العادة بسقط الاياس ثم قسم بعضهم هذا بأن ترأسا ثلاثا كثيرا استراعا اذ رأيت بلاء بسيرة ونحوه وقيدوه بان يكون آخر أو

مطلب في أحوال السقطه
وأحكامه

ويحسب في تعليقه
(وتنقضي به العدة) فان
لم يطهر له شيء فليس بشئ
والرئي حيض اذ دام ثلاثا
وتقدمه طهر تام والاستعاضة
ولولم يدر حاله ولا عدد أيام
جلها ودام الدم تدع الصلاة
أيام حيضها يمين ثم تغسل
ثم تصلى لعدة دور ولا يعتد
اياس عدة بل هو أن تطلع
من السن ما لا يخفى مثلها
فيه فاذا بلغت ما سقط
دمها

مطلب في أحكام الآيسة

حكم ما يابسا (فإن رأته بعد
 الانقطاع حبس) فيبطل
 الاعتداد بالاشهر وتفسد
 الانكحة (وتبطل بحسب
 بحسب سنه وبعدها للموت)
 والعنوى في زمانها حتى
 وغيره (تسيرا) وحده
 في العدة بحسب سنين
 قال في الضياء وعده الاعتداد
 (ومارأته بعدها) أي المدة
 المذكورة (وإنه يحبس
 في طاهر المذهب) الإدا
 كان ماله الصافي حتى
 يعطيه الاعتداد بالاشهر
 لكن قبل تمامه لا بعده
 حتى لا تفسد الانكحة وهو
 المختار للفتوى جوهرة
 وغيرها وسهقة في العدة
 (وصاحب مدرسه به ساس
 قول) لا يحكم ما سأكه (أو
 استطلاق يطن أو افلات
 وج أو استعاضة) أو بعده
 رمد أو عس أو عرج أو كذا
 كل ما يجرح لوجع ولو
 من أذن وتذرى وسرة (أن
 استوصه فزده تمام وقت
 صلاحه فزوده) رأى لا يجد
 في جميع وقتها ما يبرأ
 ويصل فيمات بالعين الحدث
 (ولو كذا) لأن الانقطاع
 ليس بمنع بل بالعدم (وهذا
 شرط) المدر (في حق
 الإبداء وفي) حق (البقاء
 كسفي وجوده في جزء من
 الوقت) ولو مره (وفي
 حق (الزوال) يشترط
 (استعاضة الاقطاع)
 نعلم الوقت (حقيقة)
 لاد الاقطاع الكامل

أسود فلو أصغر أو أنضر أو ترسب لا يكون حبسا وهو مهم لم يتصرف فيه فقال إذا رأته على العادة الحاررية
 وهو بعيد أم إذا كانت أدنى قبل الإياس أصغر مرأته كذلك أو علقا فمرأته كذلك كان حبسا أه نفع من
 العدة الذي يظهر هو الثاني حتى (قوله حكم ما يابسا) فائدة الحكم الاعتداد بالاشهر إذا لم ترق أثناءها
 دماط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في الجبر وهو قول شيخنا بخارى وخوارزمي وخ
 الشارح في هامش الخزان قال فاضحان وغيره وعليه الفتوى في نكته العلامة قاسم بن المقداد الخ
 وشله في العيص وغيره أه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الحسبون أو الخمسة والخمسون ط (قوله
 فاعس بحسب) ولا يخل به الاعتداد بالاشهر ط (قوله ما خلاصا) أي كالأود والاجر القاني در قال
 الرجعي ونعم من افق أنه لو لم يكن حاله أو كانت عاقبتها كذلك قبل الإياس يكون حبسا (قوله حتى بطل)
 مر يسع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالاشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط
 (قوله وسهقة في العدة) مرارته هناك آسة اعتدت بالاشهر ثم عادها على حاربي العادة أو حلت من روح
 آخر بانف عدها وشد نكاحها واستأنفت بالحض لا بشرط الحليصة تحقيق الإياس عن الأصل وذلك
 بالجماع الموثق وهو ظاهر الراجح وبه يكتفى بالإجابة واختاره في الهرة فتبين المصير إليه قوله في البحر ومدح كايه
 ستة أقوال صحيحة وأقره المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره الشهرستاني أن رأته قبل تمام الاشهر
 استأنفت لا بعده ها قلت وهو ما اختاره صدر الزمير بمقتضى الاحتسار والافاق وأقره المصنف في باب الحسب
 وعليه بالسكاح حائر وتعد في المستقبل بالحض كما يحسنه في الخلاصة وغيره أو في الجوهرة والفتوى
 الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي بعض القسود وفي هذا التمهيد أولى من تفهم الهداية وفي الهرم
 أعدل الروايات أه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله به ساس بولستدا مؤخر لانه معرفة
 والاول بكثرة فاعهم قال في الهرم فيل السلس بفتح اللام نفس الحارح وبكسر هاء به هذا المرض
 (قوله لا يحكم ما سأكه) أم إذا أمكنه مخرج عن كونه صاحب عذر كأي ط (قوله واستطلاق يطن) أي
 حر بان ماعيه من العاطط (قوله أو افلات رج) هو من ذلك جمع معذته لاسترحامه ماسا (قوله أو
 بهيمه رمد) أي ويسبل منه النعم ولم يقيد بذلك لانه ألعاب (قوله أو عس) صفة الزؤنة مع سبلان
 الدمع في أكثر الأوقات ح عن القاموس (قوله أو عرج) قال المارطري هو عرج في جرح الدمع يسقي
 فلا يبرئ من السور وعن الأصمعي بهيمه عرج إذا كانت تسبل ولا تقبل دمعهما والعرب بالتمريك
 وزم في المأ في أه فاعهم (قوله وكذا كل ما يجرح بوجع الخ) ظاهره يوم الانف إذا زكم ط لكن
 صرحوا بان ماعه الباطن ظاهر ولوه تنافأمل وعنده شرح الملية كل ما يجرح بوجع فاعهم غير قد كمر
 وفي الجرحي الدم والنج والصديد وماء الجرح والنفطة وماء الترة والندى والعي والاذن لعسله سواء على
 الأصح أه وقدمنا في نواقض الوضوء عن الجرح وغيره ان التقيد بالعله ظاهر فيما إذا كان الحارح من
 هذه المراضع ما فقط بحال ما إذا كان قضا أو سدينا وقد منهاك أيضا بقية للباحث المتعلقة بالنعم
 فراعها (قوله مفر روضة) احتز به عن الوقت المفسد كأي الجالوع والزوال فانه وقت لصلاته غير
 دفروسة وهي اله والصحى كأي شيراله ولو امتع به لا يصير معذرا وكذا الوضوء لا يقطع إلا يكون
 رأ أفاد الرسمى (قوله ولو كذا) أي ولو كان الاستعاضة حكما بان اقطع العدة في زمن يسير لا يحكم به
 الوضوء والصلاة لا بشرط الاستعاضة الحقيقي في حق الابتداء كحقيقة في الفتوى والدرر خلا ما لم فاعهم
 الرابعي كأي سطل في الجرح قال الرجعي ثم هل بشرط أن لا يكتنع سبها أو الانتصار على فصرها با رجع أه
 أقول العاطرا الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أي في حق ثبوته ابتداء (قوله في جزء من الوقت)
 أي من كل وقت بعد ذلك الاستعاضة بامداد (قوله ولو مره) أي يعلمها بقاؤه بامداد (قوله وفي حق
 الزوال) أي زوال العدة وخرج صاحبها عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت حقيقة) أي بان

لا يوجب العذر في جزء منه أصلاً فسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء أو الصلاة ودام
الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني بعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار إلى آخره فإن لم يقطع بتوضاً
ويصل ثم انقطع في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الصلاة أو استوعب الوقت الثاني لا يبعد لتوث العذر
حداً من وقت العروض اهـ مركوبة ويحوي في الزلج والطمس به وذكري البحر عن السراح أنه لو
انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود قدر التشديد لا يعدل والعدو بعد الفراغ كالتيم اذارأي
الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أي العذر أو صاحبه (قوله الوضوء) أي مع القدرة عليه
والإلتيم (قوله لا يغسل ثوبه) أي إن لم يجد ثياباً يتوضأ (قوله ويصوه) كاللذن والمكان ط (قوله
اللام للوقت) أي ما هي للوقت كل صلاة فريضة قوله بعده فاذ اخرج الوقت بطل ولا يجب لكل صلاة خلافاً
لشافعي أخذنا من حديث توصي لكل صلاة قال في الأدهم في شرح مختصر الطحاوي روى أبو حنيفة عن
هشام بن سرور عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما طمعت أني حديث
توضي لوقت كل صلاة لا تسلك أنه يحكم لأنه لا يحتمل غير متغاي حديث لكل صلاة فان افظ الصلاة شاع
استعمله في لسان الشرع والعرف في وقتها وجب عليه على الحكم وتماهيه (قوله ثم لم يه) أي
بالوضوء فبه أي في الوقت (قوله فرضاً) أي أي فرض كان ثم رأى فرض الوقت أو غير من الفرائض
(قوله بالاولى) لانه اذا عاذه الفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب بالاولى أعاده ح أولاه
اذا جاز له الاصل والادنى والاولى (قوله فاذ اخرج الوقت بطل) فأذا انقض الوضوء انما يبطل
بحر وج الوقت فقط لا بدخوله خلافاً لزم ولا يكمل منهما خلافاً لثاني وثاني عمدة الخلاف (قوله أي طهر
حديثه السابق) أي السابق على خروج الوقت وأما أنه لا تأسير للعروج في الانقضاء حقة وعما
الماضي هو الحدث السابق بشرط الخروج والحدث يحكم بارتفاعه إلى غاية معاداة مطهر عندها
مقتصر الاستدلال كحقيقته في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) فترجع على قوله أي طهر حديثه السابق بان
معناه أنه يظهر حديثه الذي فارق الوضوء وألذي طرأ عليه بان توصل على السيلان أو وحد السيلان
بعد في الوقت أي فاما اذا توصل على الانقطاع ودام إلى الخروج والحدث بطل هو طهارة كاملة
ولا يبطل بالخروج (قوله ما يطرأ الخ) أي فانه بعد الخروج لو طرأ أي عرضه لحدث آخر أو سال
حديثه بطل وضوءه بذلك الحدث فهو كالصحيح في ذلك مذهب (قوله كسيلة مسح خه) أي التي قدمها في
باب المسح على الخبي بقوله انه أي المندور مسح في الوقت فقط الا اذا توصل إلى الانقطاع فكما الصحيح
اهـ ودمسأتمار داعية لانه امان يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجو حدث مسح الوضوء أو مع اللبس أو
معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى فقط التي استقامت المسح في الوقت فقط وهي المراد بها ما كان
حكم هذه المسئلة هو ما وجد من مرجعها بأنه كالصحيح أي انه مسح في الوقت وحارحه إلى استيفاء المسح
أراد أن يبين أن من توصل على الانقطاع ودام إلى الخروج فهو كالصحيح أيضاً فاذ اخرج الوقت لا يبطل وضوءه
مالم يعارض حدث آخر فثبت بمسئلة الوضوء مثله المسح من حيث ان كلامهم ما حكمه كالصحيح وان كان
حكمهما مختلفاً من حيث انه في الاولى يبطل وضوءه وطرأ والحدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مذهب
المسح يعني انه لا يبرمه عن المسح والعسل به في الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرابعة فهم (قوله وأما
أي بقوله فاذ اخرج الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا الضمير (قوله لم يبطل الا بخروج وقت الطهر)
أي خلافاً لمرأني يوسف حيث أبطل ما بدخوله وان توصل قبل الطلوع بطل أيضاً بالطلوع خلافاً لمرقة
لعدم التدخول وان توصل قبل العصر بطل انما قالوا جودا لخروج والاحتول والاصل مام (قوله هو المختار
للقوى) وقيل لا يجب غسله أصلاً قبل ان يكلم فيسأل أن لا يصيبه مرة أخرى يحبوا ان كان يصيبه المرة بعد
الأخرى ولا واختاره السرخسي بحر قلت بل في البسداء انه احتياطاً مشامها وهو الصحيح اهـ فان لم يكن

(وحكمه الوضوء) لا غسل
ثوبه ويصوه (لكل فرض)
اللام للوقت كقولنا
الشمس (ثم يصلى) به
فيه فرضاً بطلا ودخل
الواجب بالاولى (فاذا اخرج
الوقت بطل) أي طهر
حديثه السابق حتى لو توضأ
على الانقطاع ودام إلى
خروجه لم يبطل بالخروج
مالم يطرأ أحدث آخر أو
يسبل كسيلة مسح خه
وأما أنه لو توضأ بعد
الطلوع ولو بعد أو صهي
لم يبطل بالخروج وقت
الطهر (وابدأ على ثوبه)
وقد التزمهم (حازله أن
لا يغسله ان كان لو غسله
تخص غسل الفراغ منها)
أي الصلاة (والا) يتخص
قبل مراعاة (ولا يجوز زلة
تغسله هو المختار للقوى

التوقيع بحمله على ما في المتن فهو أوسع على المدورين ويؤيد التوقيع ما في الحاشية عن الزاهد عن النعماني
 لو علمت المستحقة أن لم يغسله يبق طاهراً إلى أن تصلي بحسب الإجماع وإن علمت أنه يعود نجساً لم يعد
 أبي يوسف دون محمد اهـ لكن ديهان الزاهد أيضاً عن قاضي صدرو أنه لو بقي طاهراً الزمان فخرج
 من الصلاة لا يبق إلى أن يخرج الوقت فعدنا تصلي بدون غسله خلافاً لما سبق لأن الرخصة تعد ما قدرة
 يخرج الوقت وعنده الفراغ من الصلاة اهـ لكن هذا قول من مقاتل الرازي فإنه يقول بحسب غسله في
 وقت كل صلاة بما سأل الموصي وأجاب عنه في السدائع بأن حكم الحدث فيه ما به الصلوات وحاشية الأوب
 ليست في معناه ولا تلحق به **(قوله وكذا مريض الخ)** في الصلاة مريض بجروح تحته ثياب نجسة أن كان
 بحال لا يسهل تحته ثياب الأتخس من ساعتها أن يصلي على حاله وكذا لو لم يجس الثياب إلا أنه يردا مريضه
 له أن يصلي فيه بحر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد قوله من ساعتها أن يجس ثيابه أن لا يقبل
 المخرج من الصلاة كما أشار إليه الشارح قوله وكذا **(قوله والمدور الخ)** تقي لما علم محرم من أن
 وضوءه يبقى مادام الوقت ثابتاً **(قوله ولم يطرأ)** بالهمز قال في المعر دوطرأ علينا إعلان جاء من بعده
 من باب مع ومصدره الطر وعوق لهم طرأ الجدول والطرأ خلاف الأصل فالصواب اللهم زدوا الطرأ
 خطأ أصلاً اهـ فافهم **(قوله أما ذنوبنا حدث آخر)** أي حدث غير الذي صار به معدوم أو كان حدثه
 منقطعاً كما في شرح المنتبه أما إذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثاً آخر ثم توشأ فلا ينقض بسبب لأن
 عذر وكما هو ظاهر التقيد لأن وضوءه وقع لهما ثم إن ما ذكره الشارح يحتمل زقوله إذا توشأ العذر وجه
 النقض فيه بالعدول عن وضوءه بغيره فكان عدماً في نفسه بدائع وكذا لو توشأ على الانقطاع ودالم إلى خروج
 الوقت ثم حدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انقض لا تحدد الوضوء فوقع من غير حادثة فلا ينفذ بخلاف
 ما إذا توشأ بعد السيلان زيلي **(قوله أو توشأ العذر الخ)** يحتمل زقوله ولم يطرأ عليه حدث آخر وجه
 النقض فيه كما في البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة فكان هو البول والغائط سواء
 اهـ **(قوله بأن سال أحد مختصره)** أما لو سال منها جرحاً ثم قطع أحد هذه أوجع على وضوءه ما بقى الوقت
 لأن طهارته حصلت لها جميعاً والطهارة متى وقعت لعدولها لا يضرها السيلان ما بقى الوقت حتى هو صاحب
 عذر بالخبر الآخر وعلى هذا صاحب القروض إذا قطع السيلان عن بعض هذه البدائع **(قوله ولو لم يجرى)**
 بصم الجرح وضع الدال ط وبخط الشارح في هامش الحرائر قوله أو قرحتيه يشعل من به جدرى سال
 منها ماء فتوشأ ثم سألها بخرقة أخرى فإنه ينقض لأن الجدرى فروج من عده هذا وجه جرحه في
 موضعين من البدن أحداهما لا يقرأ أو توشأ لاجله ثم سال الآخر حتى في شرح المنتبه اهـ **(قوله ولا يبق طهارته)**
 جواباً أما **(قوله أو توشأ له)** أي أن لم تكن هذه النكبة **(قوله ولو صلاحه موثلاً)** أي كما إذا سال عن السجود
 ولم يسجد بدونه فيموت قائماً أو قاعداً وكذا لو سال عن القيام صلى فاعداً بخلافه من لو استلم حتى يسجد فاعداً
 لا يصلي مستقبلاً اهـ بركوية **(قوله وبرده لا يبق داعر)** قال في الخبر متى قدر المدور على رد السيلان
 برباط أو حشراً أو كذا ولو جلس لا يسجد ولو قام سجد وحده وخرج برده عن أن يكون صاحب عذر
 ويحتمل أن يصلي جالساً بما عدا أن سال ما لا إلا أن ترك السجود أهو من الصلاة مع الحدث اهـ واستفاد
 من هذا أن صاحب كل الحصة غير معدوم لا كماله بالخارج بردها ط وهذا إذا كان الخارج منه فيه قوة
 السيلان نفسه لو لم يركب أو دفعها بغيره سيلة أو كان يجده على ما يجده من السيلان والشر كعوضه
 أما إذا كان لا ينقطع في الوقت بردها ولا يمكنه ربط المذكر فهو معدوم وقدمه باقية الكلام ٣ في أو ائض
 الوضوء **(قوله بخلاف الخافض)** لأن انشراح اعتبر دم الخيفض كالخارج حيث جرحها ما خافضاً وكان القياس
 خلافاً لعدم دم الخيفض حداً اهـ حاشية وهذا إذا منه تيمم عذره إلى أن فرغ الخارج كما إذا ه البركوي
 بأسرته لا يثبت الخيفض إلا بالبر ولا بالأحساس به بخلاف ما ذهبوا إليه حيث به فرضت المكرس في

وكذا مريض لا يسجد ثوباً
 الاتخس فصوراً له تركه
 (و) المدور (الخاتمي)
 طهارته في الوقت بشرط
 (إذا) قوضاً له ذرو (لم يطرأ)
 عليه حدث آخر (أما إذا)
 قوضاً لحدث آخر وعذره
 منقطع ثم سأل أو توشأ
 لعذره ثم (طرأ) عليه حدث
 آخر إن سال أحد مختصره
 أو جرحه أو قرحتيه ولو
 من جدرى ثم سأل الآخر
 (صلاً) تبقي طهارته
 (فروج) بحسب عذره
 أو تقطعه بقدر قدرته ولو
 بصلاته موثلاً برده لا يبق
 ذاعذره بخلاف الخافض
 ولا يصلي من به فلا تبيع
 تخلف من به سأل بول

٣ قال في الزبارة إذا
 قد دون المستحقة أو ذو
 الجرح أو المقتصد على منع
 دم برط وعلى منع النش
 بحرقة الربط لم وكان
 كلاً معاً فإن لم يقدر على
 منع النش فهو ذوه اهـ
 منه

من أن قول الماء كونه يظهر أتماعاً وانما الخلاف في إزالته للحاجة الكاشفة (قوله خلاف انتشار) وعلى
ضيقه ظاهر بالدلالة على ما لا يسوّمه يسه بحر (قوله ويظهر خف ونحوه) احتراز (عن التور والدين ولا
يظهران بالدلالة على المسى وتعمد في البحر وأطلقه فمثل ما إذا أصاب الشخص وضع الوطء وما وقع وهو
الصحيح كفي حاشية الجوى (قوله كعل) وثله الفرو اه ح عن انتهائي والجوى أى من غير حجاب
الشعر وقيد العمل في البحر بعسر الرقيق ولم أره أعبره وأما قول البحر قدرة أو يوصف دوراً في قوله فلو رده
النفس والجرم ومثله في المراح والبحر والبول والعصير في عبارة البحر للنفس لا يحصل (قوله بذي جرم)
أى وإن كان رطاباً على قول الثاني وعليه أ كثر المانع وهو الأصح المختار وعليه القوي وهو عموم الملة
ولا إطلاق حديث أبي داود إذا جاء أحدكم المسحوط فليطأه فإن رأى في يده أذى أو فؤاداً طبعه فليطأه به
كأن في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى بعد الحفاف) أى على ظاهر الحفاف كالمدة واللام وما لا يرى
الحفاف وليس بذي جرم بحر وبأن يغمره ربا (قوله ولو لم يوس غيرهما) أى ولو كان الحرم المرص غيراً له
(قوله كعمرو ونول الخ) أى بأن تشمل الحفاف بحمره حتى على رمل أو روماء فاستبعد معصيته بالارسل
تأخر ظهوره وهو الأصح بحمره الزايل أقول ومعه أذن الجرم والبول ليس بذي جرم مع استحقاقه
الحفاف فالردي الجرم ماتك وبذاته مشاهد حتى الصرو وبه لا يتكبر كذا كذا كذا
مع ما يمد من البحث عند قوله وكذا يظهر على محاسبة مرتبة (قوله بذلك) أى بأن يسهل على الأرض
قويماً ومثل ذلك الحلق والخفاف على مائ الحامض الصعير في العرب الحث القشر باليد أو العرد (قوله
يروله أنرها) أى الآن يشق ذواله نهر (قوله والأحمر لها) أى وإن كانت الخاصة للمهرمة من الماء من حر
لها (قوله فيعمل) أى الحفاف في التشريق والخفائر ينسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى يقطع
الخطا وتذهب الداوة ولا يشترط اليس (قوله مصقلة) احتراز به عن نحو الحدباء كل أبيض
أو مرقش أو يقوله لاسم له عن الثوب المصقل فإنه مسامح عن البحر (قوله وآ يمهدهو) أى
كأن يده السمين عليه (قوله أو حراطين) يقع الحاء المعجمة والواو المشددة بعدها ألف وكسر الطاء
المهمة آخره بأعمدة تدنس إلى الحراط وهو خشب يحرقه الحراط فيصير مصقلاً كالأحمر (قوله سم)
معلق يظهر وإنما اكتفى بالمصلا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلقون الكفار بسبوقهم
بمخسوها ويصلون معها ولأنه لا تشد داخله الخاصة وما على ظاهره من زل بالسم بحر (قوله معلق) أى سواء
أصابه بحس له جرم أو لا رطاباً كان أو يابس على التنازل فتوى شريلاً يسه عن الرداء ذلك الحاشية والذى
يظهر أنها لو يابسة ذات جرم تظهر بالحث والمسخ بما به بل طاهر من حرقة أو غيرهما حتى يذهب أثرهما
عما هو ولو يابسة ليست بذات جرم كالبول والجرم بالمسخ عدا كراهة لا غير ولو رطاباً ذات جرم أو ذهاب المسخ
بحرقه مثله أو لا (تنبيه) يفرق عما يظهر بالمسخ موضع الجملة في الظاهر بذهاب مسخها ثلاث حرق رطبات
لطاف أجزأ عن الغسل وأخر في الشعر فاس عاب ملحول بحمل الفساد إذا طلع وحاف من الاسائة
السريان إلى النقب قال في البحر وهو يقتضى تقييد مسألة المحام بما إذا طاف من الاسائة صراوة والبول
مطلق اه أقول وقد نقل في القسبة من يحتمل الإثبات كقوله ما بالمسخ حر واحدة إذا لم يلدن لكن في
الخاتبة لموضع موضع الجملة ثلاث حرق مسألة يجوز أن كان الماء مراً طاراه والظاهر أن عدمه على
قول أبي يوسف في المسألة لم يرم الغسل كما فعله في الحديث من المحيط يدل عليه ما في الحاشية قبل هذه المسألة
عن أبي جعفر على يده بحاسة فمسحها حرقة لوله ثلاثاً يظهر لو لم يستطاع على يده اه فإنه مع التمه
يكون غسله لا محالة في الأول الخاتبة أصابه بحاسة قبل يده لا يؤمسحها إن كانت اليدين يده مغطاة فلو أنه
يكون غسله لا محالة (قوله بخلاف نحو ساط) أى وحصره ونوبه من ليس أرضاً ولا مائة إلا بها اتصال
فراق (قوله يسهها) أى سمن أبي داود بأن طوى والأرض إذا يستساق يسده عن أبي عمر قال كنت

قوله ولا يصل فيها هكذا
بغضه وإله فيها أى النمل
ولبحر ولطف الحديث تأمل
اه معصية

خلاف المختار (ويظهر
خف ونحوه) كعل تجس
بذي جرم) هو كل ما يرى
بعد الحفاف ولو لم يوس غيرهما
كعمرو ونول أصابه قرباب
به يفتى (بذلك) يروله
أنرها (والا) حرم لها كبول
(وبعد) يظهر (مقيل)
لا مسامحة (كرأه) وظفر
وعلم وزجاج وآنية
مدونة أو خرطى وصفاً
فضة غير مرقشة بجميع زول
به أنرها مطلقاً به يفتى (و)
ظفر (أرض) بخلاف
نحو ساط (يسهها)

قوله فإن له مسامحة هكذا
بغضه ولم يسل صوابه مسام
بحدف الألف لكونه على
مسألة منتهى الجوع كما
لا يفتى اه معصية

أثبت في المحقق في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب شابا عز و كانت الكلاب تمول وتقبل وتدبر في
المسحور لم يكونوا يرشون شيئا من ذلك اه ولو اريد تطهيرها لعل يصيب عليها الماء ثلاث مرات وتحقق في كل
مر مرة طاهر وقد كذا الوصف عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر الانجاسة من حيث المية وقع وهل الماء في الصورة
الثانية خمس أم طاهر بفهم من قول العريص علم الماء كثيرا ثم تركها حتى شفت طهرت أنه بحسب لاه
عاق طهارتها بنشائها أي باسم اونه مر في التثا حانية عن الجعة - حيث قال يرتجس الموضوع الذي انتقل
الماء اليه وفي الدائع ما يدل عليه الظاهر أن هذا حيث صر الماء جاريا بغيره أو ما لوجي بعد انضائه عن
محلها ولم يظهر فيه أثرها فيبقى أن يكون طاهر إلا الجاري لا يرتجس وإن لم يكن له مدد ما لم يظهر فيه الاثر يدل
عليه ما في الردية وعرض الحسن من أبي مطيع إذا صب عليها الماء فري قدر ذراع طهرت الأرض والماء طاهر
غيره الماء الجاري وفي المتن أصح المطر عا. أو حوى عليها ذلك مظهرها ولو قليلا لم يرتجس عليها لم يظهر دوسل
قدمه وخفقه من يده إذا كان الطر قابلا لونه مني عليها اه وهذا في المقصود والله الحمد وسد كرا آخر الفصل
تمام ذلك (قوله أي حذاهما) المراد به دهاب اليد وقصر الشارب به لانه المشروط دون الدبس كذا ثبت علمه
صدارات الفقهاء في مسكني في صرحه من السكك عن الميرة (قوله ولو يريج) أشار إلى أن فسيده الهداية
وعيد هيا الشمس تعاقب فانه لا فرق بين الخفاف والشمس أو البارد أو الريح كذا في الفقه وغيره (قوله يكون
ورج) أدلت الكاف الطمعه به صرح في البير والردية وغيرهما (قوله وله الطهورية) لأن الصبي علم
قبل التمس طاهر أو طهور أو لا يتمس علم زوال لوصف يرتب بالخفاف شرعا أحدهما أي الطهورية في
الآخرة على ما لم يرس زواله وإذا لم يكن طهورا لا ينميه اه وقع (قوله مفروش) أما لو صوغا غير مثبت فيها
يقبل ويجوز فلا يمتنع العسل لأن الطهارة بالخفاف أنما وردت في الأرض ومثل هذا لا يسمى أرضا فلو لم
لا يدخل في بيع الأرض - كما لعدم اتصاله بها على جهة القراء لا يطقم أشار إلى الحلية وإذا قلع
المفروش بعد ذلك هل يعود بحسابه من أيتان قلت ولا شبه عدم العود اه وفي الجرجن الخلاصة أنه المتأخر
(قوله بالخلاء) أي المجنة الصعوبة والصاد المهمة المشددة (قوله تحميرة سطح) من الجرح والفقر وهو الملع
وسمى في الدرر ربيعة الصدور والشر ربيعة بالسرقة التي تكون على السطوح أي لأنها تنبعث من الظفر إلى من هو
خلفها وسمى في العرب والعجم باليت من القصب (قوله وكلام) وزن سهل قال في العرب واسم لما يرعه
الدوار رطبا كل أو يأسا (قوله وكذا الخ) ومثله الحصادا كان متداخلا في الأرض كذا في المية وفي
التأخر حاية أما إذا كان على وجه الأرض لا يظهر اه وانظاره أن التراب لا يتغير بذلك والارم تقيده الأرض
التي تظهر باليابس بالآثار عليها تأمل (قوله الأخر اخذنا الخ) في الحلية ما فيه الجردا أصانته الانجاسة أن
كان بها يترسب النجاسة كحجر الرجي يكون به طهارة وإن كان لا يتسرب لا يظهر إلا بالهسل اه ومثله في
الجور ويثبت فيه في شرح المية فقال هذا بناء على أن النص الوارد في الأرض معقول المية لا الأرض تتجلب
النجاسة وهو اعني حقه ما يقاس عليه ما وجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاحتجاب ولكن يلزم من أن يظهر
اليابس والآخر بالخفاف وذهب الآثروا أن تكون مفصلا عن الأرض لوجود النشور والاحتجاب اه وعن هذا
استظهر في الحلية حل ما في الحلية على الجرجن المفروش دون الموضوع وهذا هو المتأخر من عبارة الشربلية
لسن برعا به أنه لا يظهر من حيث تدبب الحشن وغيره إلا في حله على المية فصل كاهو المفهوم المتبادر من
عبارة الحلية والعرض ويحجب عما يحتمل في شرح المية بأن اللبس والآخر قد حجاب الطبع والصعوبة عن ماهيتها
الاصمية بخلاف الجرجان على أصل خاتمة فاشبه الأرض بآله وأشبهه غير ما ينفصله عنها فقلنا ما كان خشنا
فهو في حكم الأرض لانه يترسب النجاسة وإن كان أمس فهو في حكم غيرها لانه لا يتسرب النجاسة وأنه أعلم
(قوله يركل) هو الحبل اليد حتى يهتت عكر (قوله ولا يصير بقاء أثره) أي كذا فانه بعد العسل يجر (قوله ان
طهر رأس حشة) قيل هو معة أيضا بالذات معة مدي فأسفة فلا يظهر إلا بالعسل وعن هذا قال شمس

أي جفافها ولو رجع
(وذهب أثرها يكون)
ورج (له) أجل (صلاة)
عليها (لا يتسم) بهالان
المشروط لها الطهارة وله
الطهورية (و) حكم (أجر)
ومعوه يتسب (مفروش)
وشص) بالخاء تحميرة سطح
وشص وكذا فاعني في أرض
كذلك أي كواض فيطهر
بحفاف وكذا كل ما كان
بنافسها لا يندره حكمها
بأنصاه مما لم يفسل يقبل
لا يجر لا يجر احتسابا كرسى
فكأرض (ويطهر مني)
أي محله (بابس يركل) ولا
يصير بقاء أثره (ان طهر
رأس حشة)

الاعتقاد الخاطئ مسئلة الى معسكة لان كل فعل عدى ثم يعي الآن يقال انه معلوب بالي مستهلك فيه فيعمل بها
 اه وهذا طاهر فانه اذا كان كل فعل كذلك وقد طهره الشرع بالفرك بايساء لم انه اعتبر مستهلكا لا ضرورة
 بخلاف ما اذا بال ولم يستعمل بالماء حتى أمضى لعدم المني اه فتح وماني الجرمين أن طاهر المذون الاطلاق
 الذي لم يعرف عنه الاستحالة لا ضرورة فكذلك البول وده في الهر بان الاصل أن لا يعمل الجنس تسعا
 لغيره الا بدليل وقد قام في المدي دون البول اه قال الشيخ اسمعيل وهو وجهه كالا يفتي اه وقال العلامة
 فوح والحق أن المدي المعاصي عنه للصورة لا للاستهلاك ثم أطلق في رد ماني حاشية أي جلي من أن
 اللائق بحال المسلم أن لا يكتفي بالفرك في المني أبد الا ان القيد للمعتبر فيه مما يستعمل رعاياه عادة فراجع
 (قوله كان كال مستنجبا) أي بعد البول واخر عن الاستنجاء بالخر لانه مقال الحاشية لا بالغ اها فامر
 في مسئلة الشعر قال في شرح المية ولو بال ولم يستعمل بالماء فيل لا يظهر الى الخارج بعد بالفرك فانه أبو
 اسحق الحافظ وعكداري الحسن عن أحمد ابننا فيل انهم ينشرون البول على رأس الذكرو لم يجاورا انتب
 يظهر به وكذا ان نشر ولكن شرح الى دفع لانه لم يوجد مردوه على البول الخارج ولا أثر له وده على
 الدخول لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كقوله فوح أن أدى ما أتت ينشركل من البول والمني أولا ولا
 أو البول فقط أو المني فقط في الاول لا يظهر بالفرك وفي الثلاثة الأخيرة يظهر (قوله انما تيمنا) فدي قال
 ساء على القول المأثور بقائه اذ صحح الى ولم ينشر على رأس الذكرو لا يوجب غسله فأده ط (قوله بطوبة
 الفرح) أي الدخول بدليل قوله ألغ وأما رطوبه الفرح الخارج فطاهرة اتفاقا ح ح وفي منهاج
 الامام النووي رطوبة الفرح لو لم تنجس في الاصح قال اس مخرف في سره وهي ماء أنض متردب في المني
 وانعقد فخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا ومن
 وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا كمثل خار حمر الباطن كالسقاء الخارج مع البول وقيله اه وسرد كر
 في آخر باب الاستنجاء أن رطوبة البول طاهرة وكذا السقطه والصفحة (قوله أماعده) أي عد الامام وطاهر
 كلامه في آخر الفصل الآتي انه المعتمد (قوله أولادها طاهرة) أو ما عداها من طرة الجمع ومصرق بما اذا
 كان باسواء رأسها غير طاهر أو رطوبه أو رأسها طاهر ولم يكن باسواء رأسها طاهر أو في بعض السوء والواو
 بدل أو وهو ومن النسخ ح ح أقول لا سهو بل غاية ما يلزمه انه تصرع بعض الصور وهو ضرورة
 الجمع دون صورة الانفردا فهم (قوله ولود ما عبطا) فانه من المهملة أي طر يامر بوقوس أي ولوات
 النجاسة كما عبطا طاهر لا تظهر الا بالعمل على المشهور لتصرح بهم بأطهارة الوو بالفرك أماعده وفي
 المني لا في غيره مخرفا في المني لو أصاب الثوب دم جميعا فيس خفه طهر كلتي وشا فمر وكذا ما في التمه ناني
 عن الدوازل ان الثوب يظهر عن العدة العظيمة بالفرك قياسا الى المني اهنم لو نوح المني دما عبطا فظاهر
 طهارته بالفرك (قوله بالارق) أي في ذكره ينساو غسله طر با (قوله ومسا) أي المرأة كما يحكم في الحاية
 وهو طاهر الرواية بعدما كاتى مختلفان التوازل وحزم السراج وغيره بخلافه وهو محقق الحاية بما حاصله
 ان كلامهم متطابق في أن الاستنجاء بالفرك في المني استنجاء بالارتجى خلاف القياس فلا يقوى له الاماني
 معنهم كل وجهوا النص ورد في من الرجل ومن المرأة ليس له لثمنه وغلط من الرجل والفرك انما يؤثر
 زوال المفرك أو توقيله وذلك لجماله حرم والريق المائت لا يحصل من فركه كذا العرض ويدخل من المرأة
 اذا كان علفا ويخرج من الرجل اذا كان رقيقا عالواض اه أقول وقد يؤيد ما يحكم في الحاية بما حاص
 عن عائشة رضي الله عنها كنت أحل المني من نوس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولا حياءه أنه كان
 من جاعل الا لبيبا لا يتعلم ولزم اشتراط من المرأة فيسدل على طهارتها بالفرك بالارتجاء بالارتجاء
 وتندر (قوله كالجنة الدافئ) اعلم في شرحه على القاية وأما في شرحه على المني في أحداه وسد على
 ذلك المستأنف وقال المني شامل لكل حيوان فيس في أن يظهر به اه أو بالفرك وفي حاشية أي السوء

كأن كان مستنجبا بماء
 وفي المني أو لم يفرغ
 ونزل لم يظهر الا بعسله
 لتلونه بالخص انتهى أي
 بطوبة الفرج فيكون
 مفرعا على تولوها نجاستها
 أما عنده ففي طهارة
 كسائر رطوبه فان البسند
 جوهرة (والا) يصن
 ياسا أولاد رأسها طاهرا
 (يجعل) كسائر النجاسات
 ولود ما عبطا على المشهور
 (بالرق بن ميسه) ولو
 وقيل لرضه (ومسا) ولا ي
 مني آدمي وغيره كالجنة
 الباقى (ولا يثوب) ولو
 جديدا أو مبطا في الاصح
 (ودن على الظاهر) من
 المذهب ثم هل يعود نجسا
 ببله بعد مكره المعتمد لا وكذا
 كل ما حكم بطهارته

الخبز رملها كما سبأني منها (قوله الحفر) أي قلب الأرض يجعل الأعلى أسفل (قوله وتخلل) أي تختلبل
 الخبز بالقاشي بهما وهو كالخلل بنفسها وهذا اختلاط في انقلاب العين كما يعلم من الخبر قال في الغص ولوصف
 ماء في جر أو بالعكس ثم صار خلطه في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيها أرة ثم أخرجت بعدما تخلل في الصبح
 لانما تجسدت بعد الخلل بخلاف ما لو أخرجت قبله اه وكذا لو تمت في العصور أو وقع فيه كلب ثم تجمر ثم
 تخلل لا يظهر هو المتأخر عن الخلاصة وفي الخامسة نخرج صفي قدوا الطعام ثم صب فيه الخل وصار طعنا
 بحيث لا يمكن أن كله لوضئه وجوضئه جو صفا للخل لأبأس ما كله وعلى هذا كل ما صب فيه الخل وصار لا
 وكذا لو وقعت أرة في خر واستخرجت قبل التخمير ثم صارت خللا بعد ذلك والخل والنسب اذ اصب في خر
 صار خللا بكونه بحسب الان النجس لم يتغير وإذا ألق في الجر وعقب أو وصل ثم صار الخل خلا فصاعداً طاهر
 اه وسبأني شئني من ذلك في المروغ آخر الفصل الآتي (قوله كذا) أي دمج حيوان فانه يظهر الخل وكذا
 اللحم ولوم عير ما كوله على أحد التخصيص كما سرفي عمله (قوله والنسول) أي دخول الماء الطاهر في
 الخوض الصغير العصب مع خروجه من جاس آخر وان قل في الصحيح كلس (قوله التعز) أي عروان ماء
 البئر كذا ما تحب زعمه بهاء طهرها كالبرح كما تقدم (قوله صر في الدف) أي من نحو حذبة نس
 بعضا أو التصرف بعم الكل والبيع والهبة والصدقة أو أدهم وهذه المسئلة تأتي متوالي في تنبيه
 التصرف بان يكون بقية دار ما نجس بها أو أكثر لا أقل كيفية بعد ما قبله اه في السدق عن ابي هرير (قوله
 ونزحها) أي نزع الدبر (قوله ونار) كالأوقية موضع الدم من رأس الشاة بغير وله نظائر تأتي في سبأنا لا تفسد
 ان كل مادة تلتصق بالار يظهر كالبعض عن بعض الناس انه توهم ذلك بل المراد ان ما سالت به النجاسة بالار
 أو زال أثرها ما يظهر ولذا قيد ذلك في المسئلة بقوله في مواضع (قوله وغلي) أي بالماز كالماء والدهن أو الماء
 فلان على ما سبأني به انه (قوله غسل دهن) أي بعض نحوون نجس ثم ماء كلب أي الكلام عليه (قوله
 تقور) أي تقو برحوم من مدام حوايب النجاسة فهو من استعماله صورا لا زمني المتعدى كما طهارة
 بمعنى التطهير كما أفاضه الجوى وحرح بالحامد الماتع وهو ما يصيب بعضه الى بعض فانه ينقسم كله الى ما يغ
 القدر الكبير على ما سرفاه فتح أي بأن كل عشرة في عشرة وسبأني كيفية تطهيره اذا نجس (قوله
 وبطهر ريت الخ) قد ذكر هذه المسئلة العلامة فاحق في تناواه وكذا ما سبأني متناوشر من مسائل التناوير
 بانقلاب العين وذكر الادل على ذلك مما لا مزيد عليه وحقوق كل واحد به رحمة الله تعالى ولما اجتمع ثم عده
 المسئلة قد مره على قول محمد بالطهارة ما غلب العين الذي عليه الهوى واختاره أكثر المشايخ لا زلا
 يوسب كافي شرح المدة والعق وغيرهما وعبارته التي جعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارة لا بد
 والتعير بطهر عند محمد يفتي به للابوا وطاهره أن دهن المدة كذلك لتعير بالنجس دون النجس الآن
 يقال فوحاص بالنجس لان العادة في الصابون وضع الزيت دون بقية الادهان تأمل ثم أريت في شرح المدة
 ما يربد الاول حيث قال عليه ينفرع ما لوقع اسنان أو كلب في قدر الصابون وصار صابون يكون طاهر التناول
 الحقيقة اه ثم اعلم أن العلة عند محمد في التعير وانقلاب الحقيقة وتوايه يفتي به للابوا كما علم مما مر وقد قضاه
 عدم اختصاص ذلك بالحكم بالصابون فيدخل فيه كل ما كان فيه تعير وانقلاب حقيقة وكل ما به الهوى غلبة
 فيقال كذلك في الدرس المطبوع اذا كان ربيعة متحسنا ولا سيما الفأر يدخله يبول ويرعيه وقد يمتد فيه
 وقد بحث كذلك بعض شيوخ حاشا فقال وعلى هذا اذا نجس السمسم ثم صار طعنا يظهر حصوه او د
 عتبه الهوى وقاسه على ما دأب مع صفوق في نحر طيه الا يلزم احرار الاستحالة طهارة لكن قد يقال
 ان الدرس ليس فيه انقلاب حقيقة لانه صغير جزو الطبع وكذا السمسم اذا درس واختلط دهنه باحراره وفيه
 تعير وصف فقط كاي صار حسا ورماد طعنا وطعنا صار غير متجانس في جرمه لا خلا جار وقع في غلبة
 صاومها وكذا وردى حرصا ورماد طعنا ورماد او حشا فان ذلك كله انقلاب حقيقة الى حقيقة

والخبر يدكر
 ونسب وتخلل كالتخلل
 وروا ذلك والنسول
 التعز
 قسره في العصب ندف
 درجها
 وروا على عمل بعض فقور
 (ز) يهور (ويت) تنفس
 (يصله ما يوبا) به يهتدي
 البسولي كسوز

أخرى لا يجد انقلاب وصف كما سألنا والله أعلم **(قوله)** رشح بماء تحس أي أو بالدم صبي أو مبيع تحفة
 مبتلة تحس طلبة **(قوله)** لا بأس بالحرفه أي بعد ذهاب الهبة التحس بالنار والالتحس في الحانية **(قوله)**
 ذكره الحلبي وعلمه بقوله لا يصح لال التحس بالدار وزوال أثرها **(قوله)** وعفي الشارع فيه تعبير لفظ
 المتن لأنه كان مبيعا للمجهول لكنه قصد التنبيه على أن ذلك مروي لا يخص قياس فقط قال في شرح المبينة
 ولما أن القليل عفو واجعا عاد الاستحباب بالجر كاف بالاجتماع وهو لا يستأصل التحس والتقدير بالدرهم مروي
 عن عمرو على وأسمعه وهو محال يعرف بالروى يجعل على السماع اه وفي الحلية التقدرب بالدرهم
 وقع على سبيل الكتابة عن موضع خروج الحد من الدر كما أفاذه إراهم النعي بقوله انهم استكروا ذلك
 المتعاقدين بمجالسهم فكروا معه بالدرهم ويصدمنا ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن القليل من الخامسة
 في الثوب فقال اذا كان مثل نظري هذا لا يجوز الصلاة قالوا وطرفه كان قريبا من كها **(قوله)** وان كره
 تحريم أشار إلى أن المفروض بالنسبة إلى صحة الصلاة فلا ينافي الاسم كما استنبطه في البحر من عبارة
 السراج ويحوى في شرح المبينة أنه ذكر ما ذكره الشارع من التفصيل وقد قبله أيضا الحلبي عن أبينا يع
 لكنه قال بعده لا أتوب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب العلم به والقدرة على عمله تركه جديداً على
 الأولى ثم الدرهم غسله أكد ما دونه ثم كرهه كرهه كما يستفاد من غير ما كمال من مشاهير كتب المذهب
 في الحلية بكره أن يصلي ومعه قدر درهم أو دونه من الخامسة غالباً لاختلاف الناس فيه زائد في مختارات
 البورال قادر على إزالة التوضيد تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ثبت ولو ثبت غسل على
 استحباب الإعادة فوفقاً بيسمى ويراد عليه الإجماع على سقوط غسل المرح بعد الاستنجار من سقوط
 قدر الدرهم من الخامسة معاً اه لمخصراً أقول ويؤيده قوله في الفتح والصلاة بكرة مع ما لا يع
 حتى قيل لو قيل قليل الخامسة عليه في الصلاة رفضها ما لم يخف فوت الوقت أو الجماعة اه ومثله في الهابة
 والمخط في البحر فقد روي بن الدرهم ومادونه في الكراهة فروع الصلاة ومع لم أن مادونه
 لا يكرهه ثم عدا بالقاتل به فالتسوية في أصل الكراهة التزيمية سواء تفاوتت فيهما ويؤيده
 نعل في الحلية للكراهة باختلاف الناس فيه لا يستلزم التحريم وفي السلف ما تفسر به قالوا واحدة اذا كانت الخامسة
 أكثر من قدر الدرهم والماله اذا كانت مقدار الدرهم ومادونه وفي الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يع
 ويكون مسيئاً وان قل لا يصل أن يعب لها ولا يكون مسيئاً اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم لقول
 الأصوليين أن الإساءة دون الكراهة نعم يدل على أن كذا التسوية على مادونه فيوافق ما مر عن الحلبي ولا
 يحال في الفتح كلاً يعني ويؤيده خلاف أصحاب المتن قولهم وعفي قدر الدرهم فانه شامل لعدم الأثم
 فتقدم هذه الأقول على ما مر عن أبينا يع أعلم **(قوله)** والعبرة بوقت الصلاة أي لو أصاب ثوبه دهن
 نحس أقل من قدر الدرهم ثم أبسط وقت الصلاة إذ على الدرهم قبل مجرده أخذ لا كثرة أو كافي البحر عن
 السراج وفي المبينة يؤخذ وقال شارحه وتحقيقه أن المجترى المقدار من الخامسة الرقيقة ليس جوهر
 الخامسة بل جوهر المتحس عكس الكثيفة فليتام اه وقيل لا يع اعتبار الوقت الإساءة قال التهستاني
 وهو المختار وبه بقي وطاهر الفتح اختياره أيضاً وفي الحلية وهو الأشهر روي عنه مال سدي عبد الغني
 وقال فلو كانت أزيد من الدرهم وقت الإساءة ثم جفت خفت فصارت أقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا
 به برفود المقدار إلى الوجه الآخر لو الثوب واحد اختلاف ما اذا كان ذاتا قين كدرهم من نحس الوجهين
 اه وما في الحاشية من أن المصنف عدم المع في الدرهم لأنه واحد وفي الخلاصة أنه المختار قال في الحلية الحق أن
 الذي يظهر خلافه أن نفس ما في أحد الوجهين لا ينفذ إلى الآخر لم تكن الخامسة متحدة في متعدد وهو
 الما اه * (تمة) * قال في الفتح وغيره ثم لما اعتبر المانع مضافاً إلى المصلى ولو جلس الصبي أو الجاهل
 المتحس في حجر مازن صلاته ولو الصبي مستكماً نفسه لأنه هو الحامل لها اختلاف غير المستك كالرصيع

وسبب سبب
 بالحبر فيه كطين نحس
 فعل منه كوز بعد حله
 على النار يظهر أن لم يظهر
 فيه أثر النحس أو التوضيغ
 ذكره الحلبي وعفي
 الشارع (ص قدر درهم)
 وان كرهه تحريمه يجب
 عمله ومادونه زهراً يسيراً
 ووقته معتل يفرض
 والعبرة بوقت الصلاة
 لا الإساءة على الأكثر ثم

قوله قالوا الحرفه ما قالوا
 في علم الثوب أنه محال اذا
 كان عرض أربع أصابع
 فصيل المراد من أصابع
 السلف كالصبي عمره في
 الله عنه فأنهم قد سرباه اه

(وهو متقال) عشرون
غير الحار (في نجس) كنيف
له جرم (وهو صفة متعسر
الكيف) وهو داخل
مفاصل أصابع اليد (في
وريق من مغلفة كعدرة)
أدى وكذا كل ما خرج منه
موجبا لوضوء أو غسل
مغاط (وبول غير ما كول
ولون صغير لم يلطم) الابول
الحفاش ونحوه فطاهر
وكذا بول الفارغة تهلل العز
منه وعليه الفتوى كما في
التائز غايته وسبغها
الكتاب أن نحوها لا يفسد
مالم ينظر أثره في الأشياء
بول السور في غير أواني
ألباه وغو وعليه الفتوى
(وادم) مسطوح من سائر
الحيوانات

مطلب في طهارة بوله صلى
الله عليه وسلم

قوله استنزوه البول هكذا
يحطوه المعروف في الحديث
استنزوه من البول ولجبره
أه مصححه

بحث في بول الفارغة بهرها
وبول الهرة

الصغير حيث يصبر مضافا إليه وبحث فيه في الحلية بآه لا أثر فيها يظهر للاستسقاء لأن المصل في المعنى حامل
للنجاسة ومن ادعى فعله اليان أقول وهو قوی لكن المقول خلافه وهو باسناد حسن عن أنس رضي الله
تعالى عنه قال رأيت رسول الله لي الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فإذا سجد سجد ولا يثني إن الصغير
لا يتحول في النجاسة عادة فهو موقوف بالمسحوق (قوله وهو متقال) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان ربه
بحر وأما أن الدرهم هاشم في باب الكافنة هاشم كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس
كشفي) لما اختلف تعسر محمد الدرهم فتارة يسره بعض الكف وتارة لا تقبل الاختلاف المشايخ بسبب ووفق
الهندواني بنعمه ما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزياي والزهدي وأقره الفتح لأن أعمال
الروائيين إذا أمكن أولى وتعامه في الحر والحلية ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكشفة لو كان من مسطوي
الثوب أكثر من عرض الكف لا يعم كذا كرسيدى عبد العلى (قوله حرم) تفسير للكيف وعده منه في
الهداية الدم وعده فاضحيا محال ليس له حرم ووفق في الحلية يحمل الأول على ما إذا كان غليظا الثاني على
ما إذا كان رقيقا قالوا يشي أن يكون للمي كذلك أه فالمراد في الجرم ما شاهد بالبصر ذاته لا أثره كما
ويأتي (قوله وهو داخل مفاصل أصابع اليد) فالصلا مسكن وطريق مع فته أن تعرف الماء باليد تبسط
فما في من الماء وهو مقدار الكيف (قوله من معاملة) متعلق بقوله عني ط أو جود فصفه الكيف ووفق
أي كائنين من نجاسته معاملة وبال في الدرهم ملو بقدر الدرهم ثم أعلم أن المعامل النجاسة عند الامام ما ورد
فيه نص لم يعارض؛ ص آخره من عرض ص آخره خفف كقول ما يؤكل لجهان حديث استنزوه البول
يدل على نجاسته وحديث العربي يدل على طهارته وعده ما احتلف الأئمة في نجاسته وهو خفف فالروث
معاطة زه لا عليه الصلاة والسلام مما ركسوا لم يعارضه من آخر وعندنا مخفف بقول مالك بطهارة
لعموم الأولى ونظام تنقية في المطولات (قوله كمدرة) تزيل المعاطة (قوله وكذا الخ) برده على النجاسة
طاهر ط أي على الصحيح وقد يقال أن الكيف والرتيق والبر ليس من نجاسته فليست أملا أو يقال
ما في كل ما وقع على النجس لأن المراد بياض التعاط (تنبه) صحيح بعض أئمة الشافعية طهارة بوله صلى الله
عليه وسلم وسائر فضلانه وبه قال أبو حنيفة كما نقله في المراهب الدلية عن شرح الصاري للهيبي وصرح به
البري في شرح الأشياء وقال الحفاظ إن حجر أطا عرف الأدلة على ذلك وعد الإعتدال من خصائصه صلى الله
عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لما على القاري قال أنه اختاره كثير من أصحابنا أو ظاهرا في تنقيته
في شرحه على الشمايل في باب ما حقه في تطهره عليه الصلاة والسلام (قوله معاطة) لأحاجة إليه مع قوله كذا ط
(قوله لم يلطم) يفتح الباء أي لم يكل فلا بد من غسله واكتفى الإمام الشافعي بالصبي في بول الصبي ط
والحارب بما ساء له في المطولات (قوله الابول الحفاش) بوزن زمان وهو الوطواط يسمى به لصغر عينه
وشبهه صر قاموس وفي البدائع وغيره بول الحفاش ونحوه ليس بنس لتدو صيانة الثوب والأواني
صلا لا يتول من الهواة وهي فارة طيارة فلهذا ينول أه ومقتضاه أن سقوط العاجسة للضرة وهو
منه على القول بأنه لا يلو كل كعزاه في الضرة إلى بعض الموضع فلا يزاله ما لم يمش عليه في الحائنة
لكن اطهره في غاية البيان بالذات الباب عما ينسب عنه إذا كان يصطاد سابه أي وهذا ليس كذلك وفي المبني
قبل بول كذا قيل لأورد في العماد من الشافعية عن محمد أنه حسلا وعياه فلا تسكال في طهارة بوله ونحوه
ونماه في الحلية أقول وعليه يشي قول الشارح فطاهره والكل الأولى أن يقول يعقوبه ما فهم (قوله
وكذا بول الفارغة الخ) أعلم أنه كفي في الحائنة أن بول الهرقة والفارغة وأنها محس في طهر الروايات يفسد
الماء والثوب ولوطن بعر الفارغة مع الحطلة ولم يظهر أثره يعني عمله لا ضرر وفيه الخلاصة إذا بولت الهرقة
الأناء أو على الثوب نجس وكذا بول الفارغة وقال الفقيه أبو جعفر نجس الأبعادون الثوب أه قال في الفتح
وهو حسن لعادة تحمير الأواني بول الفارغة رواه تالاس والمشايع على أنه نجس لحمة الصر ورتب الخلاف

خرمها فان ضرورية في الحسطة اه والحاصل أن ظاهر الرواية بحساسة الكل لكن الضرورة متحققة في قول
 الهرة في غير المباحث كالتأليف وكذا في خواص الفار في نحو الحسطة دون التأليف والمباحث وأما قول الفار
 فالضرورة غير متحققة لأعلى تلك الرواية المأثورة التي ذكر الشارح أن عليها الفتوى بسكن عبارة
 التاخر خاتمة قول الفار وغيره وانما قدس قولهما فهو عنه وعليه الفتوى وفي الحق الصحيح أنه نفس اه
 ولعل الفتوى وإن كان أكدم من لفظ الصحيح إلا أن القول الثاني هنا يدركونه ظاهر الرواية فاهم لم يكن
 تقدم في فصل التبرأ الاصح أنه لا يفسد وقد يقال في الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاول في لانه لا يفسد
 كالمقتدر (قوله الامام شيد) أي ولو لم يفسد كما اقتضاه كلامه وكلام البحر (قوله ما دام عليه) ولو
 حله المصلح حافظ صلاته الا اذا أصابه منه لانه راعى المكان الذي يحكم بظاهره حتى يحوي ونحوه في الحسطة
 (قوله وما نقي في لحم الخ) هوهم أن هذه الدماء طاهرة ولو كانت مفسوخة وليس يراد منه شيء خارجة بقيد
 المسفوح كما هو صريح كلام البحر فاهاه في المرازبة وكذا الدم الباقي في عروق المذبة كقوله الذبح
 وعن الامام الثاني انه يفسد التوب اذا غش ولا يفسد القدر للضرورة والا توهمه كان يرى في رمة عاتشة
 رضي الله عنها فقدم العرق والدم الخارج من الكبد لوم في غيره ونفس وان سمه طاهر وكذا الدم الخارج
 من اللحم المنزول عند القطع من سمه طاهر والا فلا وكذا دم طلق اللحم ودم القلب قال القاضي السكند
 والظاهر طاهر ان قبل المسح حتى لو طلى به وجهه الحف وصل به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من يدين
 الانسان بحر لكن في حواشي الحوى أن التقييد بالانسان اتفاق لان الظاهر أن غيره كذلك (قوله ودم
 سمن) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا سمن يبيض والدم يسود وشمل السمن الكبير اذا سال منه شيء في طاهر
 الرواية بحر (قوله وقيل وبرعوثوق) أي وان ذكر بحر ومنه فوجه تعرض عما عن بعض الشافعية انه
 لا يفي عن الكبرية وشمل ما كان في البدن والثوب بغيره فاهاه أولا حليق عليه فلو قتل القمل في
 ثوبه يعني عنه ثوبه في الحليق ولو اتفق في شوبه لم يفسد ما لم يفسد في كل الطهارة من أن موت ما لنفس
 له سائله في الياه لا يفسد وفي الحلية البرغوث والضم والفق قليل (قوله كرماء) هو الغمر المعروف (قوله
 دويسة) وهم دفع مسكون للباع المتأقش وتشد بالدها المسودة تصع برداة (قوله لساعة) أي شديدة السبع
 وهو الغرض ونحوه في ح (قوله خير) هدا ما في علمه المتلون وفي القهستاني من فتاوى الديباجي قال الامام
 خواهر زاده الخرم جمع الصلاة وان قلت بخلاف سائر الخفايا اه (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة
 ولو نبذ على قول محمد المفسر به ط (قوله وفي الهراوسا) واستدل بما في المسية صلى في ثوبه دون
 الكثير الفاخس من السكر أو المصف مخز به في الاصح قال ح وهو نص في التخفيف فكان هو الحق لان
 فيه الرجوع الى العرع المصوص في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فمضممه اه قلت لكن في
 القهستاني وأما سوى الخرم من الاشربة المرسمة فليط في ظاهر الرواية تخفيفه على قياس قولهما اه
 وأما في التخفيف مبنى على قولهما أي لثبوت اختلاف الائتمات السكر والمصف وهو الذاق قال بجلهما
 الامام الاو اعني يظهر في التوفيق بين الروايات الثلاث بان رواية التعليط على قول الامام ورواية التعليط
 على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة وينبغي ترجيح التعليط في الجميع يدل عليه ما في عرو
 الاكابر من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة مسددة وموافق كبر بلا تفاوت في الاحكام وجمها
 ينفي في زمانها اه فتقوله بلا تفاوت في الاحكام يقتضي أنهم لم يغلطه فتدبر (قوله لا يذوق) بالالامجة
 أو بالرايح عن القاموس (قوله كذا أكل) أما ان كل يطير ولا يهش بين الناس فكالمجتمعة بجرع
 البرازية وجعله كالمجتمعة وافي رواية الكرخي كذا في (قوله ودحاح) تثليث المبالغة على الذكر
 والانتى حلية (قوله فان ما كولا) كهماء وعفور (قوله طاهر) وقيل معفو عنه ولو قيل لا عموم للووى
 والاول أشبه وهو طاهر البدائع والخاصة حلية (قوله ولا تخفف) أي ولا يكن ما كولا كالصقر

الا دم شهيد ما دام عليه وما
 نقي في لحم مهزول وعروق
 وكبد وطحال وقلب وما لم
 يسئل ودم سمن وقيل
 وبرعوثوق في ذائق السراح
 وتجان وهي كالي القاموس
 كرماء دوية حرا لساعة
 فالمستشفى اشاعشر (وجر)
 وفي باقي الاشربة روايات
 التعليط والتخفيف والطهارة
 ورعي في البصر الاول وفي
 الهراوسا (وترو) كل
 طير لا يذوق في الهواء كبد
 أهلي و (دحاح) أما
 ما يذوق فيه فان ما كولا
 طاهر ولا تخفف

والبارز والحدأة فهو يحسن مختلف عندهم فافظ عندهما وهذو واية الهندوا في دور وي الكرنى أنه طاهر
عندهم ما عطفه عند مجدو ونما في الصروباني (قوله ورث وثنى) قدمنافى فصل الثمران الورث للفرس
والغسل والجرا ونحفي بكسر فسكون القرو والفصل والعر للابل والغسم والخر للطيور والنم والكلب
والعذرة للإنسان (قوله أأدهم ما تحاسنوه كل حيوان) أراد بالتحاسن المعطلة لأن الكلام فيها ولا يصرف
الاطلاق إليها كجائتي وقوله وقال لا تخفوه وأراد ما لحول ما له روث أو خشي أي سواء كان مأكولا
كالفرس والقر أو لا كالحمام والأخرا لا تحي وساعها الهائم متفق على تعاطفه كالفي الفخ والبر وبرههما
فأدهم (قوله وفي الثمر لبليلة الخ) عزاهم إلى موأهب الرجن لكن في السكت للعلامة فاسم أن تول
الامام والتعليل في رجنه في المسوط وغيره اه ولداسرى عليه أصحاب المتون (قوله وطهرهما مجدا نرا)
أي في آخر أمر محسن دخل الزى مع التعليل فتورأى بلوى الناس من امتلاء الطرق والامات ما وقاس
الشيخ على قوله هذا عين بحارى فتح (قوله وبه قال مالك) فيه أنه يقول ما أكله جموله ورويه طاهر
فقط لا يقول بظاهر ورث الجار ط (قوله كفى التاهيرية) ونفسها على ما في الجروان أصاب قول الشاة
وبر لا تحي تحمل الخليفة متعا للعليلة اه وطاهر ولو الخليفة أكثر من الغلظة كانا ط قلت لكن
في القهستاني تجمع التجاسة المتفرقة فعمل الخليفة متعا للعليلة إذا كانت نصف أو أقل من العيلة كفى المية
اه وعوه ما في الفية نصف التجاسة الخليفة ونصف العليلة يحسمان اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه
إذا دخلت العليلة نصف التجاسة الخليفة جعلت متعا للعليلة فإذا ردت على الدرهم معت الصلاة كالأهملت الاعامة
بما طاهر ومعنى الثاني انه إذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما ما يفرضه القدر المانع وترج
العليلة لو كانت أكثر أو مساوية للفة فلهذا إذا رجعوا على الدرهم مع ولو كانت العليلة أكثر رجت
فأدب على مجموعهم ربع الثوب مع والحاصل انه ان احتلما ترج العليلة مطلقا والأصل تساويا وأردت
العليلة وكذلك لا ترج الخليفة فاعتنت هذا الخبر (قوله ثم أي أطلقوا التجاسة الخ) أي كالألقوم
التجاسة في الأسار التجاسة في حد الحية وان كانت مذبوحة لأن حله لا يحتمل الدبابة اه صر (قوله
فطاهروا تعاطا) هو لاصحاب الخبر حيث قالوا فطاهروا ثم أماعطوا ثم المراد عند اطلاقهم (قوله دون)
ما رجع نائب فاعل على (قوله ونوب) أي ونحوه كخلف فاه بعنبره قدر الرفع والمراد ربع ما دون
الكعبين لما عطفهم لانه زاد على الخف اه حاشية (قوله ولو كبير الخ) اعلم انهم اختلفوا في كيفية
اعتدال ربع على ثلاثة أقوال فقبل ربع طرف أصابة التجاسة كالذيل والكمم والخرنيس (١) ان كان
المصاب ثوبا وربع العنصر المصاب كالدور ان كان دنوا معصمه في النخعة والجماد والمجتي والسراج وفي
الحقائق وعليه الفتوى وفي ربع جيب الثوب والذن وجهه في المسوط وهو ما ذكره الشارح وتيسل
ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالنزع والاقطع وهذا أصح ما روي فيه اه لكعبه فاصر على الثوب فقد
اختلف التصحح فترى لكس تر = الاول بان الفتوى عليه موافق في الفقهين الاخيرين بان المراد تبار
ربع الثوب الذي هو عليه سواء كان ساترا لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اه وهو حسن جدا
ولم يقل القول الاول أصلا صر (قوله ورجنه في النهر) أي بانه طاهر كلام الكرم وشيعه المبسوط له وبان
المانع هو الكثير العاش ولاشأن أن ربع المصاب ليس بكثير اصلا صر أن يكون فاحشا اه أقول تصح
المسوط معارض بتصحيح غيره والمراد بالكثير الفاحش ما أكثر بالنسبة إلى المصاب من ربع الثوب بكثير
بالنسبة إلى الثوب وربع الذيل أو الكعبين سلا كثيرا بالنسبة إلى الذيل أو الكعبين وكذا ربع أدنى ثوب
تجوز فيه الصلاة كثيرا بالنسبة إليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظر لان لفظ
الفتوى آكد من لفظ الاصح ونحوه ومن مفاد ترجم القول بربع المصاب وهو مفاد ما صرح به الجرجاني
اعترضه الحبر الرمي بان هذا القول يؤدي إلى التشديد لا إلى التخفيف فانه قد يلبس بربع المصاب الدرهم

(ورث وثنى) أأدهم
نحاسة ثور كل حيوان غير
الطيور والاختلاف في
الثمر لبليلة قولهما أظهر
وطهرهما مجدا نرا السابو
وبه قال مالك (ولو أصابه
من) نجاسة (غليظة
(و) نجاسة (خفيفة جعلت
الخميسة تبعا للعليلة)
احتياطا على الظاهر به ثم
مضى أطلقوا التجاسة
فطاهروا التعاطا (وعنى دون
ربع) جميع بدن (ثوب)
ولو كبيره أو المختار ذكره
الحاشي ورجنه في النهر على
التقدير ربع المصاب
كيدوكم وان قال في الحقائق
وعليه الفتوى (من) نجاسة
(خفيفة كبولما كول)

١ قوله والدخرين هو
بكسر الدال المهملة وسكون
الحاء الموحدة والصاد
المهملة قبل مريد وقيل عرى
وهو عند العرب البليقة
والدخرين والدخر ومسة
لغة والجمع دخارص كافي
المصاح اه من شرح الشيخ
احميد اه منه

فيلزم جملة ما تنافي الحقيقة مع أنه معقود عنه في الخلطة اذ لو كان المصاب الاثمة من البدن يلزم القول بجمع
 زعمها في القول بجمع ربع المصاب اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم كالدور الرجل اعتبار كل من اليد
 والرجل بجملة عضو واحد فلا يلزم ما قال تأمل (قوله ومنه الفرس) أي من الماء قول وانما منه عليه لثلا
 يتوهم أنه داخل في غير الماء كقول عند الامام ويكون معطالان الامام كما ذكره لجمته تنزيهاً وأتجر بما على
 الاختلاف التصحيح لانه آلة الجهاد لا لاجل نفسه بل لئلا يتوهم أنه كافي في البحر (قوله وطهره بمجد)
 الضمير لول الماء كقول الشامل للفرس ح (قوله وضح) صحه في المسوط وغيره وهو رواية الكرخي كسمر
 وروى الهدواني الخامس صحه الرباعي وغيره قال في البحر والاولى اعتماد ما رواه المتون ولما قال في
 الحلية أنه أوجه (قوله ثم الحفة عما تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر
 والبدن كالثياب ولما عجم الشاويح لكن الظاهر من كلام الكافي الاحتراز عن الماشعات لاسيما خصوص
 الماء والحاصل أن الماشع مع أصابته بحاسة خفيفة أو فظيمة وان قلت تخص ولا يثبت فيه ربع ولا درهم ثم
 آثار الحفة فيما اذا أصاب هذا الماشع ثوباً أو بدناً متسربة إليه ربع كما أمدد الرختي واستثنى ح خوطير
 لا يؤكل بالنسبة إلى الثوب لانه لا يتجسم التعذر وثوبه كما تقدم في الثوب (قوله وعني دم سلك) صرح بالفعل
 إشارة إلى أن قول المصنف دم سلك مع ما عرفت على قوله دون ربع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما
 قال ذلك لأن المتن يقتضي نجاستها بما على ما روي عن أبي يوسف من نجاسة دم الملك الكبير بحاسة خفيفة
 وسوء الحار والبعل بحاسة خفيفة كما ذكر في فاش الحزائن والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة
 لاحقة وأبو هريرة طاهر فلعنا الشك في ظهور شبهة فيكون لعنا ما طاهرا (قوله وبول انتضع) أي
 ترش وشمل بوله وبول غيره محروك البول الدم على قول القصاب حلية عن الحلو القديسي وطاهر التقيد
 بالقصاب أي الجماع أنه لا يفتي عنه في ثوب غير القصاب لأن الهلة الصرورة ولا صرورة له وبه وتأمله مع قول
 الضر الماز وشمل بوله وبول غيره (قوله كروث ابر) بكسر الهمزة وجع ابر واستراخ المسألة كما في شرح
 المسند والاضح (قوله وكذا لسانه الاسخ) أي خلا لا يجمع سفر الهدواني حيث منع الجانب الآخر
 وغيره من المشايخ قالوا لا يعتد بالجانب الاخر واختاره في الكافي حلية فروس الاربعين للتقليل كفي القهستاني
 عن الطائفة لكن فيه أيضاً الكرخي أن هـ دام على الثوب والواجب غسله اذا صار جامع أكثر من
 قدر درهم اه وكذا أنه عليه في شرح المسألة وقالوا التقيد بعدم ادخال الطرف ذكره المعلى في نوادره عن
 أبي يوسف واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم تصريح بحلله يجب أن يعتد برسمه والموضع
 موضع احتياط ولا حرج في التفرغ عن مثله على ما لا يرى كافي أنما راجل الدياب دار في التفرغ عنه حرجا
 طاهرا اه أقول الذي يظهر لي أنه هذا التقيد موافق لقول الهدواني وقد علمت تصريحه غير من المشايخ
 بحلله لان مقداره الجانب الاخر من الاربعة يتركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما غايه البيان من
 أن التقدير رأس الاربعين من رؤس المسألة هو باع من الهدواني أشبه ما وجه المراد بما في نوادر المعلى اه
 وهذا عين ما فهمت والله الحمد والحاصل أن في المسألة قولين مبيدين على الاختلاف في المراد من قول محمد
 كروث ابر أحدهما أنه قيد احترازه عن رأسها الجانب الاخر وعن رؤس المسألة وبو يدر رواية المعلى
 عن أبي يوسف من التقيد بما لا يذكره العارف ثانيهما أنه يرد ويد وما هو بمنزلة التقليل وعني عنه سواء
 كان مقداره رأسها من جانب الحز أو من جانب الثقب ومنه ما كان كروث المسألة وقد علمت أنه في الكافي
 احتراز القول الثاني ولكن طاهر المتون والشروح اختيار الاول لان الهلة الصرورة قياسا على ما عرفت
 البلوى بما على أرجل الدياب فانه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا يستطاع الاحتراز
 ولا يتجسس لاحدا استعدادا في البول لولا جلاء وروى أن محمد بن علي زين العابدين سكب لبنيت الجلاء ثوبا
 ثم ركه وقال لم يشكاه لهدام هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلاف ما روى الله عنهم اه

ومنه العرس وطهره بمجد
 (وتو طير) من السباع أو
 غيرها (غير ما كقول) وقيل
 طاهر وضح ثم الحفة انما
 تطهر في غير الماء ما عرفت
 (و) عني (دم سلك) وبعول
 وبعول وجمار والمذهب
 طهارتها (وبول انتضع
 كروث ابر) وكذا حاشيا
 الاسخ وان كثر باصانة
 الماء الضرورة لكن لو وقع
 في ماء قليل

طلب اذا صرح بعض
 الأئمة بقيد لم يصرح بغيره
 بحلله وجب اتباعه

وقد يقال ان قول المتون كرو س الابرتابع لعمارة محمد لا لاحتراز عن الجانب الاخر ولما يجعله
 للاحتراز الا اللهسند وانى ومخالفة تفسيره من المشايخ مع ما يدعى الخرج ولا شك في وجود الخرج في ذلك ولما
 اختاره في الكفاية اتباعا عليه أكثر المشايخ وقال في شواهد الربيع عن رشاش قول كرو س الابرتابع
 وقيل يعتبره أي أبو يوسف ان رؤى أثره ما قد يقبل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المعلى السابعة
 وقد ظهر مما قرأناه أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الأثر هو القوة وعدم اعتباره بما
 مشى عليه الشارح وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الابرتابع من الجانب الاخر لا كبر من ذلك وظهر أيضا
 ان ما لا يدركه الطرف ما كان مثل رؤى الابرتابع وأرجل الثياب لأنه لا يدركه الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جدا
 أي مع ما يرون الرشاش للوب الثوب والاعتدال يرى أصلا وينبغي أن لو سئل أنه يدركه بالطرف أم لا أنه
 يعني ما يتفق اقلان الأصل طهارة الثوب وشك فيما يخصه هذا ما ظهر في هذا المثل والمعنى أنه لم يقبل
 الأصح قال في الحاشية ثم وقع هذا الثوب المنتصف عليه البول مثل رؤى الابرتابع في الماء القليل هل ينحس في
 الخلاصة عن أبي حنيفة لقائل أن يقول ينحس ونقائل أن يقول لا ينحس وهذا فرع عن مسألة الاستحسان يعني لو
 استنحي بغير الماء ثم استدل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فاحتار أنه ينحس ان كان أكثر من
 قدر الدرهم أه ثم ذكر في الحاشية عن الكفاية ما يفيد أن الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المنته اه
 وبذلك عليه ما قد مناه من احتياط أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤى الابرتابع من الجانبين خلافا لما قد ادعى وقول
 الخلاصة الماء الماخرا أنه ينحس ان كان أكثر من قدر الدرهم غير طاهر لان الماء ينحس بماء قل وكثيره الم
 ينحس اقل من الدرهم لا ينحس بالأكثريه ثم أعلم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداء مثل وقوع هذا الثوب
 في مكان السراج وغيره وفي القهستاني عن المترثاني ان استبان أثره على الثوب بأن تذكره العين أو على
 الماء بأن يفرح أو يفكر فلا عبرة به وعن الشيخين أنه معتبر اه وطاهره أن المعتد عدم اعتبار ما ظهر
 أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييد لما قد مناهمهم (قوله جوهرة) ومثله في القهستاني وقد مناه عن الغيض
 أيضا خلافا لما مشى عليه المصنف تعالى في فصل البتر فاهمهم ثم يؤيد ما قبله القهستاني أن نقاض المترثاني
 وأنه أعلم (قوله لو اتصل وانسط) أي ما يصيب الثوب من رؤى الابرتابع هو عورة القية ونقاها البخر
 فاهمهم (قوله) ينبغي أن يكون كاللهي الخ أي فيكون ما حاله لا نوجه الحاقه بالهين أب كل ما منهما كان ولا
 غير ما مع ثم يحس بعد ذلك بانه على الدرهم لكن قد يفرق بينهما ما بال البول الذي كرو س الابرتابع كانه قد من
 للصورة ولم يعتبر واجبه قدر الدرهم بدليل ما في البحر أنه معقوبه للصورة وانما مثله الثوب اه ومعلوم
 أن ما عاين الثوب يز يدعى الدرهم وكذا قول الشارح وان أكثر باصا به الماء فانه لا فرق بين كثرة بل ما هو
 اتصال بعضهم ببعض ونظيره ما ليس فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فانه ساقط الاعتدال وان كثرة
 الثوب وقد صرح في الحاشية بعين ما قلنا فقال ما ليس بكثير من التجاسة منه ما هو مذهب الاعتدال ولا يصح بحال
 وعليه ما في الحاشية القدسي أنما أصاب من رؤى البول مثل رؤى الابرتابع هو عورة القية على ثوب القصاب وما
 لا يتنقض الوضوء له الخرج أو التي مع معقوبه وان كثرة ما في المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ما به
 فانه لا ينحس اه نعم لو كان الرش مما يدركه الطرف بأن كان أكثر من رؤى الابرتابع من الجانب الاخر على
 ما مره فانه ينحس مع ومع وان كان في موضع متفرقة كما يعلم مما قد مناه عن القهستاني عن النكراني وفي
 القهستاني أن الأصل أصاب قدر ما يرى من التجاسة أو ما عاينه وقصا وراويل مثل ما من الصلة دا كان
 بحيث اذا جمع صار أكثر من قدر الدرهم اه لكن كلام القية صريح في أن الذي يجمع وعي ما كان مثل
 رؤى الابرتابع ما به يرد عليه ما علمته من أن ما كان كذلك فهو مذهب الاعتدال ولا ينفعه هذا التأويل فاهمهم
 واغتنم هذا التحريم (قوله وطین شارع) مبتدأ أخبره قوله عفو والشارع الطريق ط وفي الغيض طین
 الشوارع عفو وانما لا الثوب للصورة ولو لمخطا بالعدوات ونحوها الصلة مع اه وقد مناه هذا

نحس في الأصح لان طهارة
 الماء كدجوهسرة وفي
 القية لو اتصل وانسط وازاد
 على قدر الدرهم ينبغي أن
 يكون كالهين العيس اذا
 انسط وطین شارع

مناب في المعقوب طین
 الشارع

فأسه المساجع على قول محمد أحاطها به الزور والنجي ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يشقه الامام الحوافي في
الحلاصة قال في الحلية أي لا يقل كونه طاهراً وهو محتمل لاشبه المبع بالتدوير الفاحش منه إلا أن يأتى به
بحيث يعى وبذلك في أيام الاصلاح في بلادها الشامية لعدم انفكاك طرقهما من التجاسة فقال المصنف
الاحتراز بخلاف من لا يحرمها أصلاً في هذا الحالة لا يعنى في حقهما حتى أن هذا الاصطلاح في ثوب ذلك أهـ أقول
والغفوة بعيدا عما يلطهر فيه أثر التجاسة كما نقله في الفتح عن التميمي وقال القهستاني أنه الصحيح لكن
سكى في القبية قول أبي الوضائحي وأرضاهما حتى عن أبي نصر الدوبسي أنه طاهر إذا رأى عن التجاسة وقال وهو
صحيح من حيث الزوايا وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال أن علقت التجاسة لم يحز وأب غلب
الطين فطاهر ثم قال وأنه حسن عند المصنف دون المعاند أهـ والقول الثاني معنى على القول بأنه إذا اختلط
ماءه وتراب وأحد هاتحين فالنوع للعالم بوجهه أقول استأنى في الفرع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث
كان الطين للضرور وقد عدم إمكان الاحتراز أن يقال بالغيروان غلبت التجاسة فلم يرعها الوضوء بل بقصد
وكل ممن يذهب ويحجى عن الافلا ضرورة وقد حكى في القبية أنه أيضاً قولين فيما لو أتت قدسما بما شرب في
الاسواق العالية التجاسة ثم نقل أنه لو أصاب ثوبه طين السوق أو السكة ثم خرج الثوب في الماء تنص (قوله)
وبما وجس في الفتح مرث الرجاء بالعدوات وأصاب الثوبان وحدثت وأغتمت تنص لكن نقل في الحلية
أن الصحيح أنه لا ينص وما يصيب الثوبين بجماران التجاسة قبل تنجسه ولا لاداهو الصحيح وفي الحلية
استحبى بالماء وخرج منه مخرج لا ينص عندنا المشاع وهو الأصح وكذا إذا كان سراويله مبتلوا في الحلية
ماء الطابق بحسب قياسه لا استحساناً ومورثه إذا أحرق العذرة في بيت وأصاب ماء الطابق ثوب إنسان
لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر التجاسة فيه وكذا الاصطلاح إذا كان حاروا على كونه طابق أو كونه
كوزمعا في ماء فخرج وكذا الجم لوجه التجاسة تعرف حيطانها وكذا أثارها وقاطر قال في الحلية والظاهر
العمل بالاحتسار وإلا اقتصر عليه في الحلاصة والعلاني القطع العفيم من الزحاح واللين أهـ وقال في شرح
المبية والظاهر وجه الاحتسار فيه الضرر ولتعدد التحرز وعليه فلا تستقرن التجاسة ما شئت بها حسنة
لانتهاه السرور وتوفي القياس بالمعارضة به يعلم أن ما يستقطر من دودي الجرو وهو المسمى بالعرق في
ولاية الزوم بحسب حرام كسائر أصناف الحار أهـ أقول وأما الوشادر المستجمع من ذنات التجاسة فهو
طاهر كما يعلم بمماررو وأخضعه سيدي عبد الله في رسالة سماها تحائف من ياد إلى حكم الوشادر (قوله)
وغيره (مرفق) بكسر السين أي يربو يقال سرح حسب كافي القاموس قال في الغيبة قال لا عبرة للغيران نجس
إذا وقع في الماء ما عدا العبرة للتراب أهـ وعلامة المصنف في أزجوزته وعلفه في شرحها بالضرورة (قوله) ومحل
كلاب في المبية مسمى كلب على الطين وضع رجل قدمه على ذلك الطين تنص وكذا إذا دام على نجر طرب
ولو حامدا فلا أهـ قال في شرحها وهذا كما به على أن السكب بحسب العين وقد تقدم أن الأصح خلافه
ذكره ابن الهمام أهـ ومثله في الحلية (قوله) وانتضاح غسالة الخ رد كالمسلة في شرح المنسبة الصعير من
الحانية وقد أثنى في الحانية ذكره في بحث الماء المستعمل لكن عساه التجاسة كسالة الحدث بناء على
القول بنجاسة الماء المستعمل وبدل لها ما قدس منه من القهستاني عن القرنائين وفي الفتح وما ترش على
العاملين من غسالة الميت مما لا يكد له الامتناع عنه مادام في علاجه لا يتجه لعدم البولي بحسب اختلاف العسالات
الثلاث الاستدعت في موضع فأصاب شيأ بحسنة أهـ أي يعلم في ماعلة العالم من أن نجاسة الميت نجاسة
حيث لا يحدث كالجرو به في أول فصل البتروا حذر في الثلاث عن العسالة في المرة الرابعة بأنها طاهرة (قوله)
وماء مبتدأ أخبره قوله بحسب الكسر وبحسب الأول بالفتح قال القهستاني ويجوز فيه الكسر (قوله) أي
جرى السرور وبه ليتأمله التفصيل والحلاصه اللان ذكرهما والألا ورود ما علمه يشمل ما ذكره
عليها وهي على أرض أو سطوح وما دأب فوقها في أسيمة بدون حران أو أياضان الجريان أو بلغ من الصب

و بخار بحس و عبا سرقین
و محمل کلاب و استضاح
غساله لاتا طهر مو اقع قطرها
فی الایاء علو (وماه) بالمد
(ورد) ای حری (علی بحس
نحس) اذا ورد کاه او اکثره
وله آخره لا

طالب العرقى الذي يستقطر
من دردى الحر نجس حرام
بخلاف النواشدر

المذكور في شرح به مع علم حكم الصببه بالاولى دفعنا لتوهم عدم ارادته فافهم نعم كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره لانه اشار الى خلاف الشافعي حيث حكم بطهارة الوارد دون المورود وايضا فان الحارثي يسه تفصيل وهو انه اذا جرى على نجاسة فاذ هما واستهلكا لم يظهر أثرها فيه فانه لا ينحس كقد منه في طهارة الارض المتنجسة فتقدم ما يدل عليه في باب المياه عند السكلام على تعريف الماء الجارى وتقدم ههنا أن الحارثي لا ينحس ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وأنه يسمى حار ياوانا لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في مزباز فتصبه بحال حرمانه لا ينحس على رواية نجاسة المستعمل وأنه لو سالت دم وجهه مع العصير لا ينحس خلافا لمحمد وقده اعين الحرثية والخلاصة ما آراءه أحدهما ظاهر والآخرة ينحس صبها من مكان عال فاحتلطا في الهواء ثم رزلا طهر كلوهما وأجرى ماء الياض في الارض صار ماء نزل ماء جار اه وقال في الضبايع فصل الاستسقاء عذ كرفي الواقعات الحسنة وتوخذ الياض فص الماء على يده للاستسقاء فوصلت قطراته الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض المشايخ لا ينحس لانه حار فلابد أن يركب ذلك قال حسان الدين هذا القول ليس بشئ والارز أن تكون عسالة الاستسقاء برنجسة قال في المصبرات وفيه نظر والفرد الماء على كس المستنحي ليس بحر والى سلم وأثر النجاسة يظهر فيه والحارثي اذ طهر فيه أثر النجاسة صار نجسا والماء النازل من الياض من وصوله الى الكف حار ولا يظهر فيه أثر القطرة فانقياس أن لا يصير نجسا وههنا قال حسان الدين ساحة اه ويؤيد عدم النجس ما ذكره من الفروع والله أعلم وهذا بخلاف مسئلة الحنفية فان الماء الجارى ليس لهل يذهب بالنجاسة ولم يستهلكها لم يبق في محلها لو عنيها فاقعة على أي مذهب الاحتلاف ولهم الاستدراك انشراح بقوله ولكن بماء البيرة الاثر فاعتمتع بحر هذه المسئلة فابطلنا في عيرها الكفار واليهما يتدالان الوهاب (قوله كسبة في فن الخ) أي فانها اذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أقله فطاهر (قوله) لكن قدم الخ أي بحث المياه ونجسها السكلام في ذلك مسئلة في فن كره بلراجمعة (قوله أي دوردب النجاسة) سواء كانت مجردة أو مصحوبة بشوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله اجامعا) أي ما من الشافعي بخلاف المسئلة الاولى لا يظهر فيها (قوله لكن الخ) استمدوا في قوله تنحس فانه يقتضي نفس الماء بغير وضع الثوب مثلا به كيان نجس بمجرد وقوع العذرة ثلاثا فحذر من تنحس عن عين النجاسة كالعذرة أفاده ح (قوله ما لم يفصل) أي الماء والشيء المنجس قال في البصر اه لم أن القيلص به معنى تنحس الماء أول المسئلة النجاسة لكن سقط للصر ورة سواء كان الثوب في اجابة أو ورد الماء عليه أو بالعكس صدى فطهر في محل نجس اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في المايين اتفاقا أما الثالث فهو نجس عذره لان طهارته في محل ضرورة تطهيره وتذالط طاهر عذمه هذا الفصل والاولى في غسل الثوب النجس وصعته في الاجابة من غير ما خصص الماء عذمه لا وضع الماء أو لاخر وحان بخلاف الامام الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المنجس والعصا اه ط (قوله قدر) يقع القاف والبال المجبة والمراد به العذرة والثوب كانه في المية (قوله والاه) أي وان لا تغسل انه لا يكون نجسا وطاهره أن العسلة الصر ورة فصرع الدرور فغيرها أن الله هي انقلاب العين كيانا في لكن قدمنان على حتى أن العذرة هذه وأن الفتوى على هذا القول لما ورد في فاده ان عوم البولي هالة اختار القول بالطهارة العالية باقتلاب العين صدر (قوله كان حاروا أو خربرا) أفاد أن الجار من المال لا يقصد احترازي وأشار بطلانه الى أنه لا يلزم وقوعه وهو حى فانه لو وقع في الحلة بعد موفته فهو كذلك كفى شرح المية (قوله جامة) يقع الحاء المة وسكون الميم وفتح الهمزة جهاء ثابت قال في القاموس الطين الاسود المين ح (قوله انقلاب العين) هالة لا لكل وهذا قول محمد وكرهه في التحريم فوالجبهة انا حقيقة حلية قال في الصغ وكثير من المشايخ اختاروه وهو المختار لان الشرع عذب وصف النجاسة على ثلاث الحقيقة وتبقى الحقيقة فانه بعض آخرهم وهو ما فكيف بالكل الخ الخ عبر العلم والهم فادامه له ان تبس حكم الخ وطهره في الشرع المطة فحسة وتصير

كسبة في فنر أو نجاسة على سطح لكن قدما ال العسلة لا أثر (كسبه) أي اذا وردت النجاسة على الماء تنحس الماء اجامعا لكن لا ينحس بنجاسة اذا لا في النجس ما لم يفصل فليط (لا) يكون نجسا (وما قدر) والارز نجاسة اطهر في سائر الاما (و) لا (ملح كان حاروا) أو خربرا ولا قدر وقع في ثوب صارا جامة لا يوجب العين به يفي (وعلى طرف ثوب) أو بدت (أصابت نجاسة) مجامعة

علة فهو في تحسنة وتصريفه مطهر والعصير طاهر فبصير خرافة ينجس ويصير تحسنا فيطهر فعدا أن
استعمال العين تستمع زوال الوصف المرتب عليها اهـ * (تنبيه) * يجوز أن كل ذلك الملم والصلابة على ذلك
الرماد كافي للمسة وغيرها وما يهايم أنه لو وقع ذلك الرماد في الملاءة أصبح أنه ينجس فليس يصح الاعل في قول
أبي يوسف كذا كره الشارح * (تنبيه آخر) * مقتضى ما مر من أن انقلاب الشيء عن حقيقة كالتحس
إلى الذهب وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق بالتحال والحق الأول بمعنى أنه تعالى
يخلق بدل النحاس دهباً على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلط عن أخراة النحاس الوصف الذي به ما رتبنا
ويخلق فيه الوصف الذي يصير به دهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر واستوائه في
قول الصنفين والمحال إنما هو انقلابه دهباً مع كونه بحسب الامتناع كونه الشيء في الزمن الواحد نحاساً
ودهباً يدل على ثبوته بأحد من الاعتبارات كما تفقد عليه أئمة التفسير قوله تعالى فإذا هي حبة نسي ولا
لعل الاعراض وينتجى على هذا القول أن علم أن كيميائية الموصل إلى ذلك أن القلب يجوز أن عمله علماً فبما أن
يملو بعمله ما على القول الثاني ولأنه غش وقطامه في تحفة ابن حجر وقدمه في صدر السكابر في فعل
ذلك (قوله ونسي الحبل) بالنسبة للمجهول ثم إن النسيان يقتضي سق العلم والظاهر أنه غير قيد وأنه لو علم
أنه أصاب الثوب بحسبة وحمل حملها بالحكم كذلك ولما عبر بصهرهم بقوله واشتبه حملها بأمل (قوله هو
الختار) كذا في الخلاصة والفض وخزم به في النقابة والوقاية والدرر والمتسق ومقابلته القول بالخرى
والقول بعسل الكل وعليه مشي في الطهيرة ومونية المعنى واختاره في البسائط احتياطاً قال لأن مواع
النحاس غير معلوم وأبى البعض الأولى من البعض اهـ وبأنه ما علة نوح أفندي عن المحط من أساطير
من الفلاس كره هشام بن محمد من أنه لا يجوز التحري في ثوب واحد اهـ وعلا القول المختار وقوع
الشيء بعد الغسل في سقاء النحاس فأسوه على مافي السير الكبير إذا احتج صاحبنا وهو هم دعي لا يعرف لا يجوز
قتلهم لقيام المانع بغيره فلو قتل البعض أو أخرج محل قتل الباقي للشيء في قيام الحرم فكذلك أهلاً واستسكه
في الفتح بأن الشك المأثور لا يرجع حكم اليقين السابق وأطال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح المينو وأطال
في تحقيقه أيضاً بأن محله مريباً (قوله وفي الظهيرة الخ) هذا هو من الشاوش نزع فيه الهر وعصار
البحر هكذا في الظهيرة إذا أرى على ثوبه بحسبة ولا يدري متى أصابه ففيه تقاسيم واختلافات والمختار هـ
أي حفيظة أنه لا بعد إلا الصلاة التي هو فيها اهـ ج (قوله حر) نعم من جمع حمار (قوله نصلها الخ)
أي مع علم الحكم في غيره ما لا بد إلا من كمال (قوله فقس الخ) الطاهر بغيره بما إذا كان الذاهب منه قدر
ما يخص منه أن قدره كقدره (قوله كاسر) أي في الآيات المتقدمة حديث صهر بقوله تصرفه في العوض
وهو مطلق ط (قوله لاحتمال الخ) أي أنه محتمل كل واحد من القسمين أعنى الرافق والذاهب أو الموصول
أن تكون النحاسية فيه ولم يحكم على أحد هـ ما علة بقاء النحاسية فيه وتحقيقه أن الظاهرة كانت ثابتة
بقياها لمعلوم وهو جمع التوسم ثلاثه ثبت ضد هـ وهو النحاسية بقياها لمجهول فإذا غلب بصورع الشك
في بقاء ذلك المجهول وسدده لتساوي احتشائي البقاؤه عدمه فوجب العمل بما كان تأدية بالجميع المعلوم
لأن اليقين في محل معلوم لا يردول بالشك بخلاف اليقين محل مجهول ونعم تحقيقه في شرح المسئلة الكبير (قوله
أما عصبها) أشار به إلى فائدة قوله محل حيث زاده على عبارة الكثر ولا رد طهارة الخمر بالقلعها من أصلها
بصبر ورنه مسكلاً لأن من الشيء حقيقة وحقيقة الخمر والدم دهب وخلفته حقيقة أخرى وإنما رد ذلك
لوقائمه حقيقة الخمر والدم مع الحكم بظهورها أمل (قوله بعد حذاف) ظرفاً لمرئاة لا يظاهر
وقيد به لأن جميع الخصائص ترى فيه وتقدم أن ماله جرم هو ما يرى بعد الحذف فهو مساو للمرئاة في نفعه
منه في الهداية الدم وعدة فاصحان مما لا جرم له وقدمنا من الحلية التوفيق بعمل الأول على ما إذا كان
خاطباً والثاني على ما إذا كان قاصداً قال في غاية البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد الحذف كالعذر والدم وغير

(نسي) النسي (معارفه)
(وان) وقع العسل (بهر)
(نصر) هو النصار ثم لوطهر
(أشبه) طرف آخر
(هو سق الخلاصة) هو سق
الطهيرة المختار أنه لا بعد
الإصلاح التي هو بها (كما
لولا جرح) خصها بالتعلق
لولا اتفاقا (على) هو
(خلفه) تدويرها فقس (أو)
فصل بعضه أو ذهب منه
أو أكل أو بيع كاسر
(حيث يظهر الباقي) وكذا
الذهب لا خيال وقوع
النحاس في كل طرف كسلة
الأوب (وكذا يظهر محمل
حاسة) أماعينها لا تقتل
الظاهرة (مرئاة) بعد
جفاف كرم

المرثية بما لا يكون مرثية بعد الجفاف كالبول ونحوه اه وفي تيممة الفتاوى وغيره المرثية ما لا يحرم وغيره
 ما لا يحرم لها كان له الموت أم لا اه وبه يظهر أن مرثية البياض بالمرثية ما يكون ذاته مشاهدة بحسب البصر
 وغيره ما لا يكون كذلك فلا يخالف كلام غيره ورشد إليه أن بعض الأول قد يرى له لو بعد الجفاف أفاده
 في الحديث هو إيقاع التوقيف المألوف في نفسه نظر لأنه يلزم عليه أن الدم الرقيق والبول الذي يرى لونه من
 النجاسة لعين المرثية وأنه يكتفي فيها بالنفس ثلاثا ثلاثا تراط زوال الأثر مع أن المذهب من كلامهم أن غير
 المرثية لا يرى له أثر أصلا لا كنفائهم فيها بمجرد العسل بخلاف المرثية المشروطية زوال الأثر ما لم يصب ما في
 غاية البيان وأن مرثية البول لا لونه ولا كان من المرثية (قوله قلهها) فيه إجماع إلى عدم اشتراط العصر
 وهو الصبح على ما يعلم من كلام الرابلي حيث ذكر بعد الإطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه ما
 يبقى في البدن البلية بعد زوال عين النجاسة طاهر تبع الطهارة البدنية في الاستنجاء بطهارة الجمل وله نظائر كثيرة
 الإبريق طاهر بطهارة اليدين وعلى هذا إذا أصاب خضبة في الاستنجاء من الماء المتنجس فأنه ما طهرت بطهارة
 الجمل تبعه حيث لم يكن مخرج حرق اه أبو السعد عن شيخه (قوله وأثرها) يأتي بيانه قريباً (قوله ولو غرق)
 يعني أن زوال عين النجاسة بمجرد واحدة تطهر سواء كانت تلك العسلة الواحدة في ماء حار أو بارد كد كبير أو بالصب
 أو في إصاة أما الثلاثة الأولى وطاهر وأما الإصاة فقد نص عليها في الدرر حيث قال غسل المرثية عن الثوب في
 أصابة حتى زالت طهر اه (قوله وأما دوق ثلاث) أي أن زوال العين والأثر ثلاثاً ثم بدعها إلى
 أن تزول العين في زوال الأثر (قوله في الأصح) بقوله ولو غرق قال القسستاني وهذا طاهر الرواية وقيل
 يغسل بعد زوالها مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كفي الكافي اه (قوله ليم نحو ذلك ومثل) أي ذلك الخف
 ومثل من وأرد نحوه نظائر ذلك مما يرى على العين من الطهارة بدون غسل كدخ جلدو بس أرض ومسح
 سيف ليد على ماله وجفت على البدن أو الثوب لذهب أثرها فقد زالت عنها مع ذلك لا تطهر وأجيب
 بأنه قد أشار إلى اشتراط المظهر بقوله يطهر ففهم منه أنه لا بد من مطهر كذا في الجواهر توبه نظر (قوله
 كاون وريح) الكاف استقصائية لا المراد بالآخر هو ما ذكره في الجواهر في الجهر والفتح وغيره ما هو أما
 الطم فلا بد من زواله لأن مقامه يدل على بقاء العين كما نقل عن الرجمي واقتصر القسستاني على تفسير الأثر
 بالريح فقط وطاهر أنه يعني عن الرائحة عند زوال العين والأثر بشق زوالها وفي الجواهر ما في غاية
 البيان أقول وهو مريح ماله فوح أمدى عن المحيط حيث قال وغسل الثوب عن المرثية ثلاثاً ورائحة باقية
 طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة (قوله لازم) أي ثابت وهو بعث لأثر (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله
 ونحوه) أي كرض وأشنان (قوله بل يطهر الخ) أصراً بانقائ ط (قوله نجس) بكسر الجيم أي متنجس
 ادلو كان بعين النجاسة كالمم وجب زوال عينه وطعمه ويحتمل بصر مقامه كجواهر طاهر من مسئلة الميتة
 أفاده ح (قوله الأولى غسله الخ) اعلم أنه ذكر في المسئلة أنه لم يدخل يده في الدهن النجس أو انقضت المرأة
 بالحاء نجس أو صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثاً طهر ثم كره المحيط أنه يطهر أن يغسل
 الثوب حتى يصفر الماء ويصل أبض اه وفي الحاشية إذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم
 يغسل ثلاثاً طهر كالأثر إذا انقضت نجاسة محض اه ود كرس مسئلة الحياء في موضع آخر طالقة أيضاً ثم
 قال وبني أن لا يظهر مادام يحرق الماء لم يلبس بالون الحياء علم أن اشتراط صفو الماء ما قبل ثاب كأي شيء به
 كلام المحيط أو هو قيد لا إطلاق القول الأول وبأنه كأي شيء به قول الحاشية وينبغي وعلى كل وكلام
 المحيط والحاشية يشعر بانتفاء ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد كرس يدى عبد العزى
 كلاماً مناسباً إليه صاحب الحاشية وهو أن مسئلة الاختصاص أو الصبح بالحاء أو الصبح بالنجس ونحوه
 اليد في الدهن النجس مبني على الأصل على أحد قولين إما على أن الأثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وإما على
 ما روی عن أبي يوسف من أن الدهن يطهر بالعسل ثلاثاً بأن يجعل في إناء يصب عليه الماء ثم يرفع و يراق

بقلمها) أي زوال عنها
 أثرها ولو مرة أو بما فوق
 ثلاث في الأصح ولم يقبل
 سماعه لم يرد ذلك ومثل
 ولا يضر بقاء أثر
 وريح (لازم) فلا يكفى في
 زواله إلى ماء حار أو صابون
 نحوه بل يطهر ما صبغ أو
 دسب بنفسه لثلاثاً
 الأولى غسله إلى أن يصفر
 الماء

طلب في حكم الصبح
 الانتصاب بالصباح أو
 الحاء النجس وفي حكم
 قس

الماء وهكذا ثلاث مرات فإنه يطهر وعليه الفتوى خلافاً لمحمد كفى شرح المسبقة في ذلك على الأول اشترط
 في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي أتراسق زواله يعني صموان كأنه باقض على ثوب آخر أو
 طهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول بالستر أو غسله ثلاثاً بعد صفو الماء ضعيف ومن ينظر في الثاني
 اكتفى بالغسل ثلاثاً لان الحياء والصنع والذهن المتجسبات تصير ظاهرة بالغسل ثلاثاً فلا يشترط بعد ذلك
 خروج الماء صافياً اه وقد أطال في الخلفية في تحقيق ذلك كاهود أنه ثم جرح إلى البقاء على الأول وقال أنه
 الاشبه بليكن التحويل عليه في الفتوى اه ولا ينبغي أنه ترجيح لما في الخطأ والحياء والغنى وكان على
 الشارح الحزم به إذ لم يرد رجحان خلافه فافهم ثم قال سيدي عبد القوي وهذا بخلاف المصروع والممك كالثياب
 الحجر التي تجلب في زمان من ديار بكر فلا تطهر أداما لم يخرج الماء صافياً ويعني عن اللون ومن هذا القبيل
 المصروع بالدودة فإنه مائة يتجسد فيها الدم الغس المم تكن من دود يتولد في الماء فتكون ظاهرة لكن
 بهما باطل ولا يضمن مثلهما ولا ذلك ثمنها بالمقضى لان الميتة ليست بحال اه ملصقاً أقول الذي يظهر أن هذه
 الدودة إن كانت غير مائة المولد وكان لها دم مائل فهي بحسب الأظاهرة فلا يحكم بتنجسها ثم اتفق العلم
 بحقيقةها وأما حكم بهما ففي جواز كذا أجاز وأبى المرقبي الاتفاق به وكذا أبى دود القز وبضه لانه
 مال يضمن به وهو الفتوى وكذا أبى الخل والحق مع أنه ينجسهم بأنه لا يجوز بيع الهوام وهذه الدودة تعد
 أهـ لزمان من أجناس الأموال وأبى هـ هو الضمة بها أكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة نوعان نوع منها
 حيواني فيتحقق بالخل أو بالخرنوع مهاباتي والاجود في الصبغ الأول والله أعلم (تنبيه مهم) يستفاد
 من حكم الوشم في نحو اليد وهو أنه لا يختص بأبى الصبغ بالنجس لانه إذا غرزت البندى والثقة مثلاً بآرة
 ثم خشي محلها تكمل أو نية لتعصر تنجس الكحل بالدم فإذا جدد الدم والتأم الجرح بقي محله أخضر فإذا غسل
 طهر لانه أثر شق زواله لانه لا زال ولا يسلج الجلد أو جرحه فإذا كان لا يكاف بازاله إلا أن الذي يرول بعاء حلو
 أو صابون فعدم التكاثر ههنا أولى وقد صرح به في القصة فقال ولو اتخذ في يده وشماً بالبرص السمل اه لكن
 في الذخيرة لو أن عاذه ناسياً وشقوى ما أبكى قلعه بالضرر فقلعه والادلاء تنجس في ولا يوم أحد من
 الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البريومي يعلم حكم الوشمة
 ولا يربى علم جواز كونه أماً على جميع النجاسة ثم قل عن شرح الماشرح للعلامة الاكل أنه قيل يصدر ذلك
 الموضوع كصافان لم يكن إزالة إلا بالجرح فإن خفف منه الهلاك أو فوات عضو لم تنجس ولا وجبت وبناؤه
 بآثم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لو أصاب مائة قليلاً أو مائة نجسه لكن تغييره لا يكل بقيل بقيد
 عدم اعتداده وهو مذهب الشافعية فإنها ناهية أنه نقله عنهم والفرق بين الوشم وبين السن على القول
 بنجاستها ظاهر فإن السن عيب النجاسة والوشمة أثر فإن أدى أن بقاء اللون دلل على بقاء العيب وديان
 الصبغ والاختصاص كذلك ولزم عدم طهارته وإن فرق بين الوشمة ما ترجحت بالعلم والامتناع به بخلاف
 الصبغ يقولون ما تدخل في العلم لا يؤمر به لانه لا يكثر بث النجاسة في يده ولا على ما سلط الخلف على
 الحياء والصبغ وقد صرحوا بأنه لو اكحل تكمل نجس لا ينجس غسله وإلحاق صلى الله عليه وسلم في أحد
 جاءت فاطمة مرضى الله عنها فخرت حميراً وأكدت به حتى التقي بالجرح فاستمسك الدم وفيه مسدات الصلاة
 من خزنة الفتاوى كبر عظيمة فوصل لعظم الكاب ولا يزع الاصر رجأت الصلاة ثم قال ليد في تصاور
 ويوم الناس لا تترك ما دامته اه وفي الفتاوى الجبرية من كتاب الصلاة في رجل على يده وشم هل يصح
 صلاته وامامته معه أم لا جواب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الاذهن وذلك ميتة)
 الاولى أن قول الاول ذلك دهن ميتة لان ذلك الدم كافي القاموس (قوله حتى لا يذبح به جلد) أي لا يحل
 ذلك وإن كان لو دبح ثم غسل طهر قال في القصة السكتة المدعو غدهن الجوز إذا غسل طهر ولا يضر
 بماء الاثر وفي الخلاصة وإذا ذبح الجلد بالدهن النجس يغسل بالماء ويظهر والتشرب بغيره اه (قوله بل

مطلب في حكم الوشم

ولا يضر أثره من الادهن
 وذلك مستلانه عين النجاسة
 حتى لا يذبح به جلد بل

يستخرج به الخ) ظاهر ما سألني في باب البيع الفلسد أنه لا يحل الاتقاع به أصلاً وانما هذا في الدهن
 المختص فقط يؤيد بما في صحيح البخاري عن سائر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لعالم الفقه يقول وهو
 بركة ان الله يحرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقبل بالرسول الله رأيت شعوري الميتة فانه يعلى ما
 السفن ويدهن به الجلود ويستخرج من الناس قال لاهو حرام الحديث (قوله والا لا يستعمل) أي وان لم يكن
 العاسل مكافئاً كان صعباً أو محسوراً يعترضن الميتة لثوب لانه هو المتاح البز بل في (قوله طهارة)
 بالمصنف فعول ثلث (قوله بلا عدي به) كذا في المتن طهارة أنه لو غلب على طهارة الهامزة أخره به
 صرح الامام الكرخي في مختصره واختاره الامام الاستاذ وفي غايه البيان أن التقدير بالثلاث طاهر
 الرواية وفي السراج اعتبار غاية الطل مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين وانظروا الاول
 ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني اه بحر قال في النهر وهو قوي وحسن اه وعليه حرمي
 صاحب المختار انه اعتبر غلبة الطل الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد
 مشى الجمل التقدير عليه في الاستحباب اقول وهذا مسمى على تحقيق الخلاف وهو أن القول بعلية الطل غير القول
 بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد بكلام الخاوي القدسي والبيهقي اقول وهو خلاف ما في الكافي
 مما يقتضي أنهم جازوا واحد وعليه مشى في شرح المصنف قال في هذا ان المذهب باعتبار غلبة الطل وانما
 مقدرة بالثلاث لحصولها في العالم بقطعة الموسوسة وانه من اقامة السبب انظرها مقام السبب الذي
 الاطلاع على حقيقته صرح كالسفر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهذلي وغيره واقتصر عليه في
 الامداد وهو ظاهر المتن حيث صرحوا بالثلاث وانه أعلم (قوله موسوس) قدره اختيار الماء مشى عليه
 في السراج وغيره بناء على تحقيق الخلاف والافكام المصنف تبعاً للدركم في الكافي والمرواية وغيرهما
 ظاهر في خلافه والموسوس بكسر الواو لانه محدث عما في صعبه ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اولى بأي
 باقي اليه الموسوسة وهي حديث النفس كافي للمغرب (قوله ثلاثا) قبله غسل والاصغر معاً على سبيل التنازع
 أولاً عصر فقط ويقدم منه ثلث غسل فانه اذا عصر مرة تحبث لا يفي التقاطر لا يصير مرة أخرى الا بعد
 أن يغسل اه فوحتم اشتراط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن محمد بن عيسى رواية الاصول
 يكفي به في المرة الأخيرة وعن أبي يوسف أنه ليس بشرط المية (قوله أو سهماً) ذكره في الملق
 والاختيار وهذا على جهة الذبح أو سمان خلاف الامام أحمد رحمه الله تعالى ويسدب أن يكون
 احدها بشراب خرو حمان خلاصه وخلاف الشافعي أيضاً النجاسة كناية (قوله بماء عصور) أي بغير
 الطهارة بالعصر اعاده وماء يصبره بأن يمتزج من ماء (قوله بحيث لا يقطر) تصور للجمعة في العصر
 وظاهر إطلاقه أن المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدرر شرطاً للمرة الثالثة فقط وكذا في
 الاصحاح لاس الكلال ومصدر الشرع كافي النسق وعرف في الحلية إلى ما في أي الحديث وعبرها ما قال
 وينبغي اشتراطها في كل مرة كاهو ظاهر الحلية حيث قال غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقونه
 أكثر من ذلك ولم يبالغ بمصانعة للثوب لا يجوز اه تأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لال كل أحد كما
 بقدرته ووسعه ولا يكف أن يطلب من هو أقوى لعصره به شرح المصنف قال في البحر خصوصاً على قول أي
 حصة من قدرة العبر غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الا طهر بماء عصور) كذا في البحر عن السراج أي ثلاثا
 يلزم اضاءة المال قال في البحر لكن احتار في الحلية عدم الطهارة اه فلو حرم بالدرز عليه فالطهارة
 يعطى حكم ما لا ينضم من ثلث الخفاف (قوله بثلث خفاف) أي جمعاً كل غسل من الغسلات الثلاث
 وهذا شرط في غير البدن ويحده اتمامه بمقوم مقامه توالى الغسل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلام
 التوالى والخفاف ليس بشرط به وقد صرح به في الروايات وفي الخبر ما وافقه اه وأقر في البحر وفي
 الحلية أحاديث مائة الاستحباب تحت الخفاف ولم يدل عليه إلا بأس به ويطهر الخفاف تبعاً لكان في عروة الا يرق

يستخرج به في غير ميعود
 (و) يطهر بماء عصور
 أي غير مرتبة (بعلية طل
 غاسل) لو مكلفه ولا
 فستعمل (طهارة طهارة)
 بلا عدي به (وقدر)
 ذلك الموسوس (بمسسل
 وعصر ثلاثا) أو سبعاً
 (بمائية عصر) بماء عاصبت
 لا يقطر ولو كان وعصره
 غيره فطهر بالنسبة اليه
 دون ذلك العبر ولو لم يبالغ
 لوقته هل يطهر الا طهر ثم
 لآخر مرة (و) قدر (بثلث
 خفاف)

إذا أخذها يدنحصة وغسل يده ثلاثا تطهر العروة تبعاً للسيد (قوله أي انقطاع تقاطر) وإذا انقضت في
 وذهب البداءة وفي التارخية بعد التحفيف أن يصير بحال لا يتلبس به اليد ولا يشترط صبر ورثه بإسباغها
 اه ثم هل يلزم ذهاب أثر شق زواله ذكر في الحليسة أنه من عاد ما في المنية عن الحيط دم بخلاف الثوب وقال
 والنفرة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقر في البحر والبرك في شرح المنية تعقيباً في الحيط ثم قال
 فالحاصل أن زوال الأثر شرط في كل موضع ما لم يبق كشماعا كان التطهير وبأي شيء كان لمحضفا ذلك اه
 ونحوه في حاشية الوافي على الفرر (قوله أي غير معصر) أي بأن تغزو عصره كالخرف أو تعسر كالسباط أطاهه
 في شرح المنية (قوله مما ينشرب النجاسة الخ) حاصله كافي البداءة أن التجسس إما أن لا ينشرب به أجزاء
 النجاسة أصلاً كالأواني المتحدشن الطر والخاص والحرف العتيق أو ينشرب به قليلاً كالبدن والنجس
 والدخل أو ينشرب كثيراً في الأول طهارته زواله عن النجاسة المرمية أو ياله ودخل ما روى في الثاني كذلك لأن
 الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته وأما في الثالث ما كان مما يمكن عصره كالتياب فطهارته بالعسل
 والعصر الزوال المرمية وغيرهاتنليه ما هو أن كان مما لا يعصر كالخضر المتخذ من البردى ونحوه أن علم
 أنه لم ينشرب به بل أصاب طاهره يظهر بإزالة العن أو بالعسل ثلاثاً لا عصر وأن علم ينشربه كالخرف الجديد
 والخلد المدبوع بغيره بحس والحطة المستعجة بالحنس صمد محمداً يظهر أياً وعسد أبي يوسف ينقع في الماء
 ثلاثاً ويحفظ كل مره الأول أقيس والثاني أوسع اه وبه يفتى درر في الفتح وينبغي تقييد الحرف
 العتيق بما دانتهم وطبوا الأفرح كالجديد لأنه يشاهد اجده اه وقالوا في البساط النجس إذا جعل في
 خمر ليلة طهره قال في البحر والتقييد باليلة قطع الوسوسة والأمالد كور في الحيط إذا أجرى عليه الماء على
 أن يتوهج زوالاً طهره لأن أجزاء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد باليلة اه ومثله في البدن المتقي عن
 الشهي واس الكمال ولو توهج الحدريد الماء النجس عي بالطاهر ثلاثاً طهره خلافاً لمحمد فسد له يظهر أياً
 وهذا الخ في الصلاة أمال يغسل ثلاثاً ثم قطع به نحو قطع أو وقع في ماء قليل لا ينحس بالعسل يظهر طاهره
 اجتماعاً وعلمه في شرح المنية (قوله والأدوية الملبس) بفسله لأن الكلام في غير المرمية أي لا ينشرب
 النجاسة محالاً يصير يظهر بالعسل ثلاثاً ولو بدعة بلا تحفيف كالخرف والآجر المسحلي كالمروك كالمسك
 والمرأة ومثله ما ينشرب به شيء قليل كالدن والجل كقصد مائة (قوله وهذا كله) أي العمل والعصر
 ثلاثاً يصير وتليث الخفاف في غيره ط (قوله في الحانة) بالكسر والتشديد ماء تعسل فيه الشياح
 والجسم أحاجين مصباح أي أن هذا المذكور إنما هو إذا غسل ثلاثاً في حانة واحدة أو في ثلاث أحاجات قال
 في الإمداد والماء الثلاثة متفاوتة في النجاسة فالأولى يظهر ما أصابته بالعسل ثلاثاً والثانية بشتين والثالثة
 بواحدة وكذا الأواني الثلاثة التي غسل بها واحدة بعد واحد تو قيل يظهر الأمانه الثالث عجزه إذا راقوا الثاني
 بواحدة والأول بشتين اه بقى ليعسل في حانة واحدة قال في الفيض تعسل الإحاة بعد الثلاث مرة اه
 ومثل كلامه ما لو غسل العترة في الإحاة فانه يظهر عسدهما قال أبو يوسف لا يظهر ما لم يصب عليه الماء
 وعلى هذا الخلاف لو أدخله في حباب الماعول في حوائش مثل يخرج من الثالثة طاهر أعدل أبي حنيفة خلافاً
 له ما لا يشترط محمدي غسل النجاسة الماعول في حوائش مثل يخرج من الثالثة طاهر أعدل أبي حنيفة خلافاً
 الجله في البحر من السراج وثالثه من بعده حتى الشرب إلى وقد صرح في شرح المنية عند قوله روى عن أبي
 يوسف أن الجلب إذا تروى في الحمام وصيب الماء على جسده ثم على الأزار يحكم بطهارته الأزار وإن لم يصبر وفي
 المتنقير العصر على قول أبي يوسف بما صه تقدم أن هذا طاهر الرواية على قول الكل ولو غس الثوب
 في خمر جارم وعصره يظهر وهذا قول أبي يوسف في غير طاهر الرواية وذكر في الأصل وهو طاهر الرواية
 أنه يحسل ثلاثاً يصبر في كل مره وعن محمد في غير طاهر الرواية أنه يغسلها أي النجاسة العير المرمية ثلاثاً
 ويصبر في المره الثالثة وقد تقدم أنه غير رواية الأصول وقال في الفتح لا يخفى أن المروى عن أبي يوسف في

أي انقطاع تقاطر (في
 ضيره) أي غير معصر
 مما ينشرب النجاسة والا
 قبلها كالمرو وهذا كله
 إذا غسل في حانة أمال
 غسل

الأرض ورؤسها العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه **اه** أقول لكن قد علمت أن المعبر في تطهير النجاسة المني بغيره أو لو غسله واحدة ولو في إحاطة كحاشي لا يشترط فيها ثلاث غسل ولا عصر وأن المعبر عامة الظن في تطهير غيره المرتبة بلا عدد على المقتضى به أو مع شرط الثلاث على ما مر ولا يسلك أن الغسل بالماء الجاري وما في حكمه من العذر أو الصب الكثير الذي يذهب بالنجاسة أصلاً ويتألفه غيره مراراً بالجرىات أقوى من العسل في الإحاطة التي على خلاف القياس لأن النجاسة فيها تلاقى الماء ونسرى مع بعضها جميع أجزاءه لا يوجد كل البدن التسوية بينهما في اشتراط الثلاث وإيسر اشتراط حكمه بعد ما حتى يلزم وإن لم يغسل بماء ولهذا قال الامام الحنفا في على قياس قول أبي يوسف في إزاله الجمل أنه لو كانت النجاسة دماً أو لوب أو صب عليه الماء كغسله وقول الفتاوى ذلك لضرب رؤسها العورة كحاشي رده في العرج عاني السراح وأقره في النهرو غيره **(قوله في غدير)** أي ماء أمه عليه حكم الجاري **(قوله)** أو صب عليه ماء كثير أي

بحيث يفرغ الماء ويغسله غيره ثلاثاً الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو العصر الصبح سراح **(قوله)** لا يشترط عصر أي فيما يصغر وقوله ويغطف أي في غيره وهذا بيان للامام طلاق **(قوله)** هو الخمار عبارة السراح وأما حكم العذر فإن غسل الثوب به ثلاثاً وقيل بالبحرين وهو الخمار مقدور على أن يغسل في العذر ثلاثاً يطهر وإن لم يصغر وقبل بشرط العصر كل مرة وقبل مرة واحدة **اه** وحاشي لا يشترط العصر في الغسل في العذر ثلاثاً عندهم مع اشتراطهم في العصر مثله **(قوله)** يطهر لبن وغسل الخ قال في البرز ولو تم الغسل بغيره أن يصب فيه ماء بقدره يعني حتى يعود إلى مكانه والدهن يصب عليه الماء يعني يملأ بالدهن الماء ويرفع ويشي هكذا ثلاث مرات **اه** وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشرح السجمل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الطرية طاهر كالماء خلاصة عدم اشتراط الثلاث وهو مسمى على أن غسله الطل بمنزلة الثلاث فيه اختلاف تعميم ثم قال إن لفظة صب يعني ذكر في بعض الكتب والطاهر أنهم من زائدة النسخ فالمراد من شرط تطهير الدهن الحليان مع كثرة الماء في المسئلة والتبعية لها إلا أن يراد العطر بل يجوز أن يحدده في جميع الروايات وشرح القدوري أنه يصب عليه مثله ماء ويجعله فتأمل **اه** أو يجعل على ما إذا جدد الدهن بعد تنصه ثم رأيت أن شرح صرح بذلك في الخمرات فقال والدهن السائل يلحق به الماء والجسماء على به حتى يغسل الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل أو الدهن من موافق لما في شرح المجمع عن الكافي ولم يذكر في الفتوى والعصر وذكر القهسب أن في بعض المذهب الاكتفاء في العسل والدهن بالنسب قال لأن في بعض الروايات قدر من الماء قلت يحتمل أن قدره نصفه عن قدره بالصغير ووافق

ما ذكره من شرح المجمع وبه يسقط ما نقله عن بعض المذهبين هذا وفي القصة عن ركن الاعتصامي أنه حرم تطهير العسل بذلك فوجدته مراد كفي الخلاصاته لو كانت أوفد في النساء يطهر بالغسل إن تهاهى أمره والأول **(قوله)** ولحم طلع الخ في الطهيرة ولو لبست الخرقه قدر فحلم أن كان قبل الغسلان يطهر اللحم بالعسل ثلاثاً أو بعده ثلاثاً وقيل يعني ثلاثاً كل مرة غمها طاهر ويغطف في كل مرة ويغطفه بالترديد به بحر قلت لكن يأتي قول أبي يوسف في الأول وفي الحاشية إذا صب الطيب في الفدوم كان الحبل خيراً أعطاه لكل بحس لا يطهر أبد أو ما روي عن أبي يوسف أنه يعني ثلاثاً لا يؤخذ به وكذا الحاشية إذا طحنت في الخمر لا تطهر أبد وصعدى إذا صب فيه الحبل وترك حتى صار الكحل خلافاً به **اه** فإما شىء عليه الشارح ما صعب **(قوله)** وكذا إذا جلبة الخ قال في الفتوى إن الطهر أبد الكحل على قول أبي يوسف تطهر وأغسله والله أعلم بشرها النجاسة أو أسطه الغليان وعاء يشتهر أن الجسم السميط بمصر بحس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يثبت اللحم بعد الغليان زماناً بقي فيه ثم التشرى والدخول في باطن اللحم وكل جسم ما بقي في السميط حيث لا يصل إلى الحد العائز ولا يترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى طاهر الحلة لتخلف مسام الصوف بل لو ترك جميع اقلاع الشعر فالأول في السميط أن يطهر بالعسل ثلاثاً فاتهم لا يتحسرون به عن التجسس وقد لا شرف

في غدير أو صب عليه ماء كثير أو جرى عليه الماء طهر مطلقاً لا يشترط عصر وتغفيف وتكرار غسل هو الخمر أو يطهر لبن وغسل وديس ودهن يعني ثلاثاً ولحم طبع بحر يعني وتبريد ثلاثاً وكذا إذا جلبة مقلقة حالة على الماء للتفت قبل شفافه

مطلب في تطهير الدهن والعسل

نلا لاولو عن خبز بخر صبيد

خل حتى ذهب أو يقطر

﴿فصل الاستنجاء﴾

أزاله نجس عن سبيل فلا

يس من روج وحصة ونوم

وقصد (وهو سنة) مؤكدة

مطلقا وما قبل من افتراضه

لنحو حبض ومحاوذة يخرج

فتمسح (وأركانه) أربعة

شخص (مستمع و) شيء

(مستحي) كاه وعمر

الائتمار في الدسابة والكسر والسميط اهـ وأقره في البحر (قوله وفي التخييس) هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال جمان هذا الكتاب لبيان ما يستعمله المتأخر ولم يصح عليه ما لم تقدمون وعبارته هنا ولو طخت الحطفة في الخرق قال أبو يوسف تطيح ثلاثا بالمال وتطحن في كل مرة وكذلك اللحم وقال أبو حنيفة إذا طخت في الخرق لا تطهر أبد وبه يفتي اهـ أي إذا جعلها في نخل كافله بعضهم عن مختصر الخط وقدماء عن الحانية فاهم (قوله ولوا تنفقت من قول الخ) أن كان هذا قول أبي يوسف فظاهر أن كان قول الإمام فقد يفرق بينهما وبين طبعها بالخبر بزيادة التمسح بالطحل لا يعكس هذا ظاهرها جعلها في الحسل لأن البول لا يلقب بخلاف البحر (قوله وحطفت) ظاهره أن المراد الخفيف إلى أن يزول الانتفاخ في كل مرة (قوله في طهر) لا يلقاها مع من أجزأه من خلا والله أعلم

﴿فصل الاستنجاء﴾ بصافه فصل إلى الاستنجاء وهو خبره تداسخ وذو غماذ كره في الاستنجاس مع أنه من سنن الوضوء كقدماء لأنه إزالة الحاسة عنية كافي البحر (قوله أزاله نجس الخ) عرفه في الخبر ببله مع موضع التهو وهو ما يصح من المثل أو عسده وأورد عليه في البحر أنه يشتمل الاستنجاس من الحطاف مع أنه لا ينس كالمصرح به في السراح إذا عدل عنه الشارح وأيضا فإنه لا يشمل ما لو أصاب المرحح حاسة أو سعدة أكثر من الدرهم مع أنه يظهر بالخبر كمشي عليه الشارح فيما يأتي وحزمه في الامداد وبأن تمام الكلام عامه (قوله ولا يس من روج) لأن عنها ظاهره وإنما قصت لبعثها من موضع الخاصة اهـ ح ولأن بخروج الريح لا يكون على السبيل شيء ولا يس من روج هو بدعة كافي التخييس بحر (قوله وحصة) لأنه أن لم يكن عليها بل أو كان ولم يتلوته الله به في حرجة بقوله عن سبيل وأن تلوث منها لا الاستنجاء بمثل الخاصة لا الأعضاء اهـ ح (قوله ونوم) لأنه ليس بنجس أيضا اهـ ح (قوله وقصد) أي النهم الذي على موضع الفصل لأنه وإن كان نجسا لكنه ليس على السبيل لبرال عنه اهـ ح (قوله وهو سنة مؤكدة) مخرج به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا إلى الأصل وعليه في الكافي بما روي عنه عليه وسلم ونقل في الحلية الأحاديث الدالة على الواجب وما يصرفها عن الوجوب فخرجه وعليه بغيره ككافي الختم مستدركا على ما في الحلية من نفي الكراهة ونحوه في الحلية (٢) وأوصع المقام الشيخ اسمعيل في شرحه على الدرر راجعه ثم أثبت في الدائع مخرج الكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا أم لا وطيا أم لا ط وسواء كان بالماء أو بالخر وسواء كان من محدث أو حب أو ما ضأن أو نفسه على ما ذكره ما (قوله وما قبل الخ) دفع ليما تحالف الاطلاق المذكور والقائل بذلك صاحب السراح والاحتياط ونزابة الفقه والحاوي القدسي والراعي وغيرهم وأقرهم في الحلية واعتزهم في البحر بأنه لا تسامح لأنهم من باب إزالة الحدث أن لم يكن على المرحح شيء وإن كان دهم من باب إزالة الحاسة الحقيقية اهـ أقول لا شك أن غسل ما على المرحح في الجنابة يسمى إزالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه تعريف الاستنجاء وإن كان فرضا أو ما إذا تجاوزت الحاسة فخرجهما كان المراد غسل المتجاوز إذا دخل الدرهم فكونه نجسا ظاهره لأنه لا يصدق عليه التعريف المذكور وإن كان المراد غسل ما على المرحح بعد التجاوز بنائه في قول محمد إلا أني لا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنجاء على خمسة أوجبات وأحيان أحدهما غسل بماء المرحح في العسل من الحاء وتواحيض والخاص كذا لا يشيع في بدنه والثاني إذا تجاوزت فخرجه ما يجب عند محمد أقل وأكثر وهو الاحتياط لا يرد على قدر الدرهم وعندهما يجب إذا حو زنت قدر الدرهم لأن ما على المرحح سقط اعتباره والمعتبر ما ردها والثالث سنة وهو أن لم يتجاوز التخييس فخرجهما الرابع مع مسخوب وهو ما دأبوا ولم يتعوط بعمل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح اهـ (قوله وأركانه) قال المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فسميها على ما وجدته تسامح لأن هذا لا يوجب شروطا للوجوب في الخارج لا أن كان ما على الحلية ترك الشيء فإنه الأقوى وفي الاصطلاح ما به الشيء أوجبه مما توقف تقومها عليه ما أثره والركن متباينان باعتبار الخروج عن

(٢) قوله وأوصع المقام الشيخ اسمعيل أقول عبارة الشيخ اسمعيل هكذا قبل وكان بدني أن يكرهه كسائر السنن المؤكدة غير أنها أي الكراهة سقطت بقوله عليه الصلاة والسلام من استنجم فليوتر ثم يعل نجس من لا فلاح حقت حاز أن يكون قوله ومن لا فلاح شتما لا يتناول دون الاستنجاء ما رأى من لم يوتر فلاح حقت وموطأه لنبي صلى الله عليه وسلم تقتضي كراهة الترك فلا يترك هذا الدليل المحتمل ولو سلم أنه متصل بالاستنجاء أي من ترك الاستنجاء فلاح حقت عليه ففي المخرج عن تاركه والسنة هو الاستنجاء بالماء أو بالبحار لا بالاعوان خاصة على أن في المرحح لا يوجب في الكراهة والائتمار أن لا يكون سؤا والهرنكرها لأن سقوطه بحجته سؤرها ليس إلا دفع المخرج ولو كان في الكراهة مخرج أيضا

لست في الكراهة كما سقطت الحاسة الآن يقال قوله ومن لا فلاح حقت تصبص في المرحح والمنصوص ينصرف إلى السكالم ولا يكمل

ماحية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء أو جزأه الدائسل فيه اه قال ح وحقيقة الاستحباب الذي هو إزالة النجس عن سبيل لا تقوم ولا لواحد من هذه الاربعة فان قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف الازالة واضافة إلى النجس لان نفس النجس كالمصرحوا به في قولهم المعنى اه البصر فان أجزاء التعريف البصر واصافة إلى البصر لان نفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فان جزءا التعريف الازالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل والارم أن تكون الدوات أجزاء من المعنى والزم أن يقال أن كان التيميم متيمم بوجه الخ وكذا في الوضوء وغيره اه (قوله وبمس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو قرح خرج من أحد السبيلين فيظهر بالخارجة على الصحيح زياي وقيل لا يظهر بالإناء وبه جزم في السراح نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي يظهر بالخارجة فيسيل الصحيح أنه لا يظهر إلا بالسيل زياي قال في الجرد وقد نقلوا هذا النصيبها بصيغة التبريض فالظاهر بخلافه اه قال فوخ اندى وروهم أنهم نقلوه في جميع الكتب جامع أن سراح المعنى والقبالة بقوله عن القيمة يدنو اه أقول يؤيده أن الاكتفاء بالخارجة وارد على خلاف القياس لأمر ورقة الضرورة فيما يذكر لا فيما يذكر كقوله الصورة ثم رأيت ما يحتج في الحلية حيث نقل ما في القيمة قال وهو حسن لأن ما ورد على خلاف القياس يقتصر عليه في الوارد اه لكن رد كالمصنف في شرح الحاء العفراء ما نقله الريلي وغيره عن القيمة تدبر موحود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات الموازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أنه قد أورد الفقيه إبراهيم اه (قوله وإن قام) أي المستحب من موضعه فانه يظهر بالخارجة أيضا قال في السراح فيسيل انما يخرج إلى الجرادا كان المأطوط بالمعنى ولم يتم من موضعه أما إذا قام من موضعه أو جب العائط فلا يخرج إلى الماء لأنه يعينه جبل أن يستغنى بالخارجة ولول العائط عن موضعه ويخارج زجره معجزة لا ينزل به الجرد فوجب المعافاة اه أقول والتحقيق أنه استعاض عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أوجب بحيث لا يربطه بالخارجة بل من الماء إذا أراد أن الله (قوله على المعتد) كانه أخذ من خزمه في الجرد وتعتبر السراح عن مقابلة يغيل (قوله بمسحاهو عن طاهر الخ) قال في الدائع السعة هو الاستحباب بالاشياء الناهرة من الاحجار والامداد والتراب والخرق السوالي اه (قوله لاقية لها) يستغنى بمسح الماء كفي حاشية أن السعود (قوله كمد) بالخارجة نفع العين إلى السقام ومثله الحداد أو الجرد غير كقوله وبه وكفى شرح القائه للقارئ لكي ذكر في الجرد هنا حوازه بالجدارة مطلقا ود كفي باب ما يجوز من الاحارة أن المستأجر الاستحباب بالحائط ولو بالدار مسيلة اه قال شيخنا وتزول المحالفة بحمل الاول على ما دللنا بكم مستأجرا أبو السعود (قوله مسق) تشدد القاف مع فتح الوب أو تحذفها مع سكونها من التيقية أو الانقاء أي بمقابل غرر الامكان قال في السراح ولم يرد به حقيقة الانقاء بل تقليل النجاسة اه ولذا ينحس الماء القليل اذا دخله المستحب ولقاتل مع مجازا اعتبارا لثمر طهارته بالمسح كالنعل وقدمه كحاية الر ولا ينس في نحو المني اذا ترك ثم أصابه الماء وأن المتأخر عدم عود نجاسة وقياسه أن يحوي بأصاها وأن لا ينحس الماء على الراح وأن جمع المتأخر على أنه لا ينحس بالعرق حتى لو ساهما وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع طهارته بالخارجة ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستحب روث أو عظم وقال انهم لا يطهران اه لمصن من القميص تدسه في البحر قال في الجرد وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستان وهو الأصح ونقل في التائرجانية اختلاف التصحيح لكن قد مناه يسيل بحث الله باعة أن المشهور في الكتب تصحيح النجاسة والله تعالى أعلم (قوله لاه المقتصد) أي لأن الانتفاء هو المقصود ومن الاستحباب كافي الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد بالخ) أي بسا على ما ذكر من أن المقصود هو الانتفاء فإسالة له كنهية مساهمة من بعضهم وقيل كنهية في المعرفة في الصلح لرجل اديار الجرد الاول والثالث واخيل الثاني وفي الستاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمان كفي الخطأ وله كيفيات أخرى

(و) ينحس (جرح) من أحد السبيلين وكذا لو أصابه من خارج وإن قام من موضعه على المعتد (وخرج) دبر أو قبل (نحو حجر) مساهو عن طاهرة فالسعة لاقية لها كمد (منق) لأنه المقصود ويختار الاناء والاسلم عن التلووث ولا يتقيد بالة ل وادمار شفاء وسيف (ولس العدد) لا (يسون فيه)

هـ طلب ادخل المستحب في عماتيل

الانتفاء بالتركاه اختلاف الهرة فالانتفاء الحرج فيها ليس بمخصوص ولا ينصرف إلى السكامل كذا في شرح الهلاوي اه منه

النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر أن يأخذ شمسه ويعر على حجر أو جدار أو مدرك في الزاوية اه
 قهسته اني وشتا ما ذكره الشارح في المجتبى والقبح والبحر وقال في الحلية انه الاوجه وقال في شرح المنيب ولأمر
 المشافعي في حق القبل للمرأة كسفة مع في الاستحالة بالاحجار اه ثلث بل صرح في العروة به بأنها نفعل
 كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فانهم الاستبراء عليها بل كما فرغت من البول والعاطش تصبح ساعة لطيفة ثم تمسح
 قفله وديها بالاحجار ثم تستغنى بالماء اه (قوله بل مستحب) أشار الى أن المراد في السنة المؤكدة لأصلها لما
 وروى من الأمر بالاستحالة ثلاثة أحاديث أولهم بل الأمر بالوجوب كما قال الإمام الشافعي لأن قوله عليه الصلاة
 والسلام من استحبر فليوترن فعله حس ومن لا فلاح ح دليل على عدم الوجوب فحمل الأمر على
 الاستحباب أو يقول تمام الكلام في الحلية وشرح الهداية للعبي (قوله والغسل بالماء) أي الطاق وإن صح
 عند باقي في معناه من كل مانع ظاهر من بل فانه يكره عليه من إضاعة المال بالضرورة وكأن الحلية (قوله اني
 أن يمسح الخ) هذا هو الصحيح وقيل يشترط الصب ثلاثا وقيل يحاويل عشر أو قبل في الاحليل ثلاثا وفي
 المذهب من استحالة (قوله فيقدر ثلاثا) وقيل بسبع الحديث الوارد في ولوع الكلب معراج عن المسوط
 (قوله كاسر) أي في تطهير النجاسة العبرانية قال في المراح لأن الولع غير مرضي والعاطش وإن كان مريضا
 فالمستغنى لبراء مكان بمراته اه (قوله صد أحد) أي ممن يحرم عليه جماعه ولو أمته المحوسبة أو التي
 زوجها الغير فأده ح (قوله أمامه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد (قوله فيتركه) أي الاستنجاء
 بالماء وإن تجاوزت المحرم وراحت على قدر الدرهم ولم يتعد سائرا أولهم يكفوا نصهم عنه بعد طلبه منهم
 في بقية الظاهر بخبره ويصل وهل عليه إعادة الاشياء ثم إذا امتنع عن الاستنجاء صنع بعده فميم وصل كاسر
 فأدعى في الحلية وذكرنا خلافا في غسل فرجهم اه (قوله كاسر) أي قيل سنن الغسل حيث قال وأما
 الاستنجاء فيتركه عليه الها أي سوله كذا أو أتى أو خشي بر رجال أو ساء أو خشي أو قال ونساء أو
 رجال أو خشي أو ساء أو خشي أو قال ونساء أو خشي أي خشي بر رجال أو ساء أو خشي أو قال ونساء أو
 له الخ) أي للاستحالة بالماء قال في شرح أسدي لان كشف العور هو ترك الحرام فاسق سواء تجاوز
 النجس المحرم أو لا وسواء كان الخاوضا كثر من الدرهم أو أقل ومن فهم عبره فافقه في الحلية في شرح المسألة
 عن البراز به أن النبي راح على الإبر (قوله لا لكشف الخ) أما لا تعوق فظاهر لانه أمر بطبيع ضروري
 لا يشكك عنه وأما الاعتساف فتدكره قيل سنن الغسل ويناهاك أن الصور إحدى وعشرون لا يعتسل
 فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجل وامرأة بين نساء فيجب حل كلامه عليه ما قطع اه ح أي لأن ظاهر
 الجنس الى الجنس أنصف وقد تنقل في الضرر لروم الاعتساف في الصورتين المذكورتين عن شرح القافية
 وقد نهاها عنه فله عن القيسق أو شراح المسألة قال انه غير مسلم لأن تركه النبي مقدم على فعل المأمور
 وللعسل خاف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع اه (قوله مسة مطلقا) أي في زمانا و زمانا الصلاة لعله تعالى فيه
 رجال يجيبون أن يظهروا والله يحب الطهر من قبل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل قبادة ان
 الله أنبي عليهم ما إذا تصنعون عند العائط قالوا تبس العائط لا تبس الا حجار ثم تبس العائط الماء فكان الجمع مسة
 على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زمانا لا في زمانا كما لا يبرور اه امراد
 ثم اعلم أن الجمع بين الماء والخمر أفضل ويلي في الفضل الاقتصاد على الماء يليه الاقتصاد على الخمر وتحصل
 المسألة بالكل وان تفاوت الفضل كما إذا دفع الأمد أو غيره (قوله ويجب أي يفرص غسله) أعاد الصبر على
 الغسل دون الاستحالة لأن غسل ما عدا الخمر لا يسمى استحالة وفسر الوجوب بذلك لأن المراد باله ما زاد
 من الدرهم بقرينة ما بعده قوله في المجتبى لا يجب غسل بالماء إلا إذا تجاوز ما على نفس الخمر وما حوله من
 موضع الشرح وكان الجواز أكثر من قدر الدرهم اه ولما قيد الشارح التمس بقوله مانع والشرح
 بالشيخين المحجة والخيم يجمع حلة الدر الذي ينطبق كافي المصاح (قوله ان حاروا في الخمر) يشتمل الاحليل وفي

بل مستحب (والمسئل)
 بالماء الى أن يفسد في قلبه
 انه طهر ما لم يكن موشوفا
 فيقدر ثلاثا كاسر (به)
 أي الخمر (لا كشف عورة)
 صد أحد أمامه فيتركه
 كاسر ولو كشف له صلو
 فاسته لا لو كشف لاغتسال
 أو عسوط كما يحبس ابن
 الشحنة (مسة) مطلقا
 يفتي سراج (ويجب) أي
 يفرص غسله (ان حاروا
 الخمر يحس مانع

التأخرانية وإذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم بحسب غسله هو الصحيح ولو مضى بالمدن قبل
بحرته قياسا على المقدسة وقبل لا وهو الصحيح اهـ أقول والظاهر أنه لو أصاب قلعة الأظفار القسدر المانع
فحكمه كذلك (تبيينه) مقتضى اقتضاهم على المخرج أى وما حوله من موضع الشرح كقوله ما أضاف
الجنبة التي يجب غسل الجوارز لذلك وإن لم يحوز العائط الضيقة وهي ما يضمن من اللبني عند القيام والبول
الحشنة خلافا للشافعية حيث كانوا يوجبون ذلك (قوله ويغتسل بالرجل) أى خلافا للمد والظاهر
أن ما حوز المخرج زاد على الدرهم في نفسه يفترض غسله إما قاروا زاد بضم ما على المخرج إلى ما يفرض
عندهما سواء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عندهما وبسقط اعتبار مدخله حتى لا يصح إلى ما على يده
من النجس وعند محمد يفرض غسله سواء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عدله ولا يسقط اعتباره ويضمن
لأن العوض عنه لا يستلزم كونه في حكم الناطق بدليل وجوب غسله في الحياضة والحض وفيما لو أصابه نجس
من غيره على الصحيح اهـ فوجع البرهان والصحيح قولهما فامسح بقلته وعلية الكثر والمنصف واستنويحه
في الحلية قول محمد وأيده بكلام الفخ حيث بحث في دليله ما يوجبون العرفى في مقدسته قال أصحابنا من
استحس بالاجزاء وأصابه نجس يسير لم يجز صلاته لأنه إذا جتمع زاد على الدرهم اهـ وقدمنا عن الاختيار
أنه لا يحوط وعليه ما لا يجب ليس غسل المتجاوز بغيره ولا الجميع بل المتجاوز أو ما على المخرج كما حرر في الحلية
أى لأنه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان علوا ثم قال إن قولهم وجوب غسل قدر الدرهم لقر به من
الفرض وهو الزاد على قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وأنه غير أثر عن أصحاب المذهب
لأن الحكم الشرعى لا يثبت بمجرد الزاد أى وقدمنا في الاحتجاج بحديث (قوله لصلاة) متعلق
بالمانع (قوله ولو زاد الخ استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج وجه أن تركه غسل ما على المخرج إما
لا يكره بعد الاستحجار كغيره لادعاء ما قاله الأصولي من أن النجس من المذى ونجاسته في الحلية (قوله وكره تحريم المباح)
كذا استدلوا في الحر للهى الوارد في ذلك أى فيما ذكره في الكثرة بقوله لا يعظم وروث وطعام وعين
أقول أما أعظم والروث للهى ورد بهما صرحا في صحيح مسلم لمسأله ابن الزاد فقال الحكم كل عام ذكر
اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كل لحيا وكل برة عامداوا بكم فقال الذى صلى الله عليه وسلم فلا
تستحقوا اجتماعهما فاعلموا أنكم وعال في الهداية للروث بالنجاسة وإلى به بشر قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث آخر أنها ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستحشاء يحرم استنجى به إلا
أن يكون في سمنه نى أيضا قال في الحلية وإذا ثبت للهى في مطعوم الجن وعامداواهم في مطعوم الأنس
وعلمت وادهم بالاولى وأما اليمين فهو الصحيح أيضا إذا بال أحدكم فلا يأخذ من ذكره نيبه ولا يستنجى
بميمه وأما الآخر والخرف فعلى الجبر بأنه بضر المقة دفعت في الضر فظاهر والظاهر عدم الكراهة
التحريرية وقد قال في الحلية ثم أقف على نص يفيد للهى عن الاستحشاء ما وأما الذى أقره فليثبت في
الصحيح من للهى عن أصابة المال وما حاق بالغير ولو جاز دار مسجد أو لك آدمي فليأخذ من التعدي المحرم
وأما الفهم فعلى الجبر بأنه بضر المقة كالزجاج والحرف وفيه ما علمته ثم في الحلية ويؤدوا عن اس
مسود رضى الله تعالى عنهما قال قدم وفد الحن على النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمسك أن
يستحوط اعطام أرونة أو رنة أو حجة ما الله سبحانه وتعالى جعل لها فوارقا قال النبى صلى الله عليه وسلم
عن ذلك قال أبو عبد والمجم الفهم اهـ (تبيينه) استفيد من حديث مسلم السابق أنه لو كان عظم ميمنة
لا يكره الاستحشاء تأمل (قوله يابس) فبده لأنه لما كان لا يفضل ميمنة مع الاستحشاء لأنه يحذف ما على
البدن من النجاسة المطة يحرقى بخلاف الرطبة فإنه لا يحذف فلا يصح به أصلا (قوله استنجى به) بالبناء
للمجهول (قوله البحر آخر) أى لم تصبه النجاسة (قوله وآخر) بالمد الطوبى المشوى (قوله ونزف)
فتح الحاء المحبة والزاي بعدها فى القاموس هو ما يجعل من طين يشوى بال نار حتى يكون نارا حلبة وتفسره

و يعتبر القدر المانع لصلاة
(فما واد موضع الاستحشاء)
لأن ما على المخرج ساقط
شراوان كثر ولذا لا تنكره
الصلاة منه (وكره تحريمها
بعضهم وطعام وروث)
يا بس كثره يابس وسج
استنجى به البحر آخر
(واجز ونزف وزحاح

في الامداد صغارا لمصاوغ الظاهر أنه أراد الحذف بالدال المحبة الساكنة لأنه كفي القاموس الرمي بصفة أو
قوة أو نحوها بالسبب فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله ونشئ محترم) أي ماله احترام
واحتباسا شرعا يدخل فيه كل متقوم المالة كقدماءه والظاهر أنه يصدق بما سويها لذكرها هنا تأمل
مرو يدخل فيه جزءا لا بدى ولو كثر أو مينا ولا يجوز كسر عظمه وصرح بعض الشافعية بأن من المحترم
جزء من متعلمه ولو لم يدره بخلاف المتعلم عن حيوان غير آدمي اهـ وينبغي أن يدخل فيه كرامة مسجد
والدال الثاني في محل محتم ودخل أيضا ما عزم من كقدماءه أو فصل الماء ويدخل أيضا الورق قال في السراج
قبل أنه ورق السكابة وقبل ورق الصبر وأيهما كان فإنه مكروه اهـ وأثره في البحر وغيره واضرما العسل في
ورق الصبر ولعلها كونه علفا للدواب أو بعونه فيكون ملونا غير منبذ وكذا ورق السكابة لصقائه وتقومه
وله احترام أيضا لكونه آلة لكتابة العلم ولذا لاله في التاتار حانية بأن تعظم من آدمي الدرس وفي كتب الشافعية
لا يجوز ما كتب عليه شيء من العلم المحترم كالحديث والفتوة وما كان آلة لذلك أمّا غير المحترم كقسطه قوادة
والتحليل علم تبدلها وشاولها عن اسم معاصم يجوز الاستعانة به اهـ ونقل القهستاني الجواز بكت
الحكميات عن الاسنوي من الشافعية أقروا قلت لكن يقولون عندنا أن الحروف حرمه قولي مقطعة وذكر
بعض القراء أن حروف الجماعة قرآن أولت على هود عليه السلام ومفاد الحرفة المكتوبة مطلقا وإذا
كانت الهاء في الاصل كونه آلة لكتابة كاذ كراهية في حرمها علم الكراهية فيها لا يصلح لها إذا كان
خالفا للجماعة غير متقوم كقدماءه من حوارها طرف البوال وهي إذا كان متقوما قطع منه قطعة لا فائدة لها
بعد القطع بكرة الاستعانة به أم لا الظاهر الثاني لأنه لا يسمي بغيره بقطعها لأن الظاهر كراهته ولو لا عذر
بأن وجد غيره لا نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبيه) ينبغي تقدير الكراهية فيها لغة فقهيا إذا أدى
إلى اتلافه أو ما استخفى به من قول أمي مثلا وكان يغسل بعده فلا كراهة إلا إذا كان شيئا غيبا تنقص قيمته
بغسله كما يغسل في زنا ما سحره قائله الهاء من تأمل (قوله ولا صا) أو ما وجد به با كاد موزر وجلة لا يتركه
كفي الامداد قد روى التميم الكلام على القادر بقدره العبر راجعه (قوله سقط أصلا) أي بالماوراء البحر
(قوله كبرص الخ) في التاتار حانية الرجل المريض إذا لم تكن له امرأ أو لا أمته له أسوأ وح وهو لا يقدر
على الوضوء قال يوصيه أبوه أو أخوه مع الاستعانة به لا يغسل فرجه ويسقط عنه والمرأ المريض إذا لم يكن لها
زوج وهي لا تقدر على الوضوء لوها بنت أو أخت فوضوها ويسقط عنها الاستعانة اهـ ولا ينبغي أن يهدأ
المريض بمجرد شلت يداه لا في حكم المريض (قوله وحق غير) أي كحرمه وما لم يضر ولو بلاذنه ومسه
المسبل لا شرب فقط وجدار ولو لم يهدأ أو داور وقيل علك مناعها كاس (قوله وكل ما ينفعهم) أي لا ينسى أو
جى أو دوام جوار ظاهره ولو لم يأت بالكل يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أي التحريم في المنهي
عنه والتزجيمية في غيره كالجلمح قراه أو لا مواد كره الزاهدي عن العلم من أنه يستحب ثلاثة أذكار فإن لم
يحدثه إلا بخار من أن يحدث ثلاثة أو خمس مرات بالجماسواهم الخرقه والعتن ويحرمهما لأنه روى في
الحديث أنه فورث الفقر اهـ قال في الحلية أنه غير طاهر الوجه مع مخافته لعامة الكتب وكذا قوله لا بما
سواها الخ فإن المكروه المتقوم لا مطلقا وما دكر من الحديث أنه أعلم به اهـ لمصا (قوله ودع فطر الخ)
كذا في البحر وأطرب في النهريان المسنون لعماره الإزالة وتحريم الجلمح بقصد بدنه بل لا يضر غاية الأمر
أن الأزالة بهذا الخاص هي وذال ينفي كونه مريلا وغيره يوصل إلى السمة في أرض موصوبة كالأرض التي لم
ارتكاب المهيى عنه اهـ قلت وأصل الجواب مصرح به في كافي النسفي حيث قال لا الهى في غيره فلا
ينفي مشروعية كالأرض المصوبة أو استنجى بغيره وقلت والظاهر أنه أراد بالشرع والعادة
لكن يقال عليه أن المقصود من السمة التراب وهو مناف للهى بخلاف الفرض فإنه مع النهى يحصل به
سقوط المطالبة بغيره فأنه يسقط به الفرض وإن أمم بخلاف ما إذا جدد به الوضوء فالظاهر

قوله متصل به هكذا يحمله
ولعل المصوب منه سلا
بالنصب صلة حقه الواقع
اسم ان اللهم الآن يصح
اسمها صير الشأن أو أنه
رسم على لغة بعبارة تأمل
اهـ مصنفه

(و) شيء يحرم (كحرفة
ديساح وبيع) ولا عذر
يسره أو مشاولة ولم يجد
ما يجازي أو لا صا بترك الماء
ولو شئت سقط أصلا كبرص
ومريض لم يجد من يغسل
جسده (ولحم وعسل
حيوان) وحق غير وكل
ما ينفع به (فالوضوء الخ)
مع الكراهة لحصول الانتفاء
وفيه نظر لما مر أنه حسنة
لغيره فينبغي أن لا يكون
مقبى لها بالمهيى عنه (كما
كره) تحريما

(استقبال قبلة واستدبارها)
 (أ) أحل (بول أو غائط) فلو
 للاستنجاء بكنهه (ولوى
 يتيان) لا طلاق للمسي (كان
 جاس مستقبلاً لها) غادلاً (ثم
 ذكر ما يحرف) ندبا لحديث
 العسبري من جلس يبول
 قبلة القبلة قد كرهها
 فاحرف عنها الجلال الهام
 يقم من جملة حتى يعفله
 (ان أمكده والافلا) ياس
 (وكسد ابكره) هسه تيم
 النحر عيسى وانتر حبيسة
 (للمر أمانه) صغر لول
 أو غائط عو القبلة) وكذا
 مدر حله البها) واستقبال
 شمس وقمرهما) أى لاجل
 لول أو غائط (بول وعائط
 في ماء ولو جاز) في الأصح
 وفي الخبر أنهم إلى الماء كسد
 تخرية وفي الحارثي
 تخرية

مطلب القول مرجع إلى
 الفعل

قوله كفى الهاية عبارة
 الهاية ولو غفل عن ذلك
 وجلس بفضي لحجته ثم
 وجد نفسه كذلك ولا بأس
 لكن ان أمكه الاعتراف
 بغيره فانه عند ذلك من
 موجبات الرجعة فان لم يفعل
 لم يكن به بأس اه مه

أه وان صح لم يكن له ثواب (قوله) استقبال قبلة) أى جهتها كفى الصلاة فيما ينظر ونص السامعية على انه
 لو استقباه احد سدرو وحول ذكره عنها وباللم بكنهه بخلاف عكسه اه أى ما عذر بالاستسقاء بالفرح وهو
 ظاهر قول محمد في الجامع الصغير بكنهه أن يستقبل القبلة بالفرح في الخلاع وهل يلزمه التخرى لو اشتبهت عليه
 كفى الصلاة الظاهر به وهو مترجع عن عين القبلة ويساها وغفل على طه عود التمسك بها ما ظاهر أنه
 ينعم عامه استدبار القبلة حيث أمكن لان الاستقبال الحش والله أعلم (قوله) واستدبارها) هو الوجه وهو
 عن أى حصة أنه يحل الاستدبار (قوله) بكنهه) أى تحريمه على ما في المأثر تركه أدب ولما في القدر أن
 من أدبه أن لا يستقبل القبلة لانه يكون عالماً مع كذب العورة حتى لو كانت مستورة فإساراً وأقوالهم بكنهه
 مدال جليل إلى القبلة في اليوم وعمره عدواً كذا في حاله واقعة أهله (قوله) لا طلاق للمسي) وهو قوله على
 الله عليه وسلم إذا بتم العائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا وأعرضوا والله المستبين
 له رواية بل الاستدبار وقول السامعي بعدم الكراهة في الأبيات أخذ من قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 رقيت لوما في بيت حصة قرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته يستقبل الله ثم يدير الكعبة
 رواه الشيخان ورجح الأول بان قول وهذا فعل والقول أولى لان الفعل يحتمل الخصوصية والعذر في ذلك
 وبانه محرم وهذا صحيح والمقدم وعامة في شرح المبينة (قوله) قبلة) صم القاف بمعنى اتجاهه ومن اه ط
 (قوله) يحرف عنها) أى يحمله أو قبله حتى خرج من جهتها والى كذا مع الامكان لا يسى في الحديث دلالة
 على أن المهي استبدال العين بكلاجه فادهم (قوله) حتى يعفله) أى يقضى في عدم بنية حتى يغفل
 واستقباه أو المراد شرار ما شاء الله تعالى من دونه الصغار ان الحسبات يذهب السبائ (قوله) والادار
 بأس) أى وابن بكه فلا بأس والمراد في الكراهة أصلاً ويحتمل أن العلى وابن لم يحرف مع الامكان فلا بأس
 كفى الهاية ونحوه ما لم يراده بخلاف الأولى كما هو الشائع في استعماله والى ذلك أشار الشارح أولاً بقوله
 ندبا (قوله) ودخل) الاشارة إلى الكراهة المذكورة في الاستسقاء الآية أى بخلاف كراهة الاستقبال
 والاستدبار فانها تخرية كالحص عليه أولاً وادهم ما قد يشوه من كل هذه الاشياء الآية مثلهما معنى
 ظاهر التشبيه (قوله) استسقاء) هذه الكراهة تخرية لانه وجود الفعل من المرأة ط (قوله) وكذا
 مدرجه) هي كراهة تخرية ط لكن قال الرزقي مبدأ في كتاب الشهادات انه بعد الرجل اليها ردها عنه
 وهذا يقتضى التخرى لم يجز اه (قوله) واستقبال شمس وقمر) لانهم ما من آيات الله الا فرقوا بين لاجل
 الملائكة الذين معهم مسراح وهل سبى عبد العلى عن الفتاح ولا يعده مستقبلاً للشمس والقمر ولا
 مستدبراً لله لا لتعلم اه أقول والظاهر أن الكراهة ههنا تخرية مالم يردنهم وهل الكراهة ههنا في
 العصر او الديان كفى القبلة أم في العصر فقط وهل استقبال القمر نهى اذ كذا لم أن والذي يظهر أن المراد
 استقبال عيسى عليه الصلاة والسلام جهتها ولو لم يأتوا له كان سار جميع من الصين ولو جاز بان كراهة وأن
 الكراهة اذ لم يكن في كبد السماء والادلا استقبال العين ولم يؤد بهما لغيره لاثراً بدت في نور الابصار
 قال واستقبال عين الشمس والقمر (قوله) في ماء ولو جاز) بالمعنى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الأوسط بسند صحيح والمعنى فيه أنه قد روى عنه أدى إلى
 تحميمه وأما الزا كذا القليل فيجزم البول فيه لانه يتحسس ويتلف ماليته وبعده باستسقاءه والبعوط في
 الماء أقم من البول وكذا اذا بال في ماء ثم صب في الماء أو مال بقرب النهر يجرى إليه فكذلك مضموم معهم من
 عنه قال! وروى في شرح مسلم وأما بعد ما من المستحب يتحرف في ماء قليل وهو حرام لتفتيس الماء وطلعه
 بالتحسين وان كان جاز بالناظر به وان كانوا كذا فلا يظهر كراهة لانه ليس به في البول ولا يتقاربه لكن
 اجتنبه أحسن اه كذا في الصياء المعوى شرح مذهب الحنفى (قوله) وفي البحر الخ) ذكره في بحث المياه

قوله بعبارة ينفى * (تنبيه) * يسبق أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في غيبته في البحر ولا يكرهه البول
 والتغوط فيه بالضرورة وله يكون الحلاء في دمشق وبحرها فان ماءها يجري دائما ولم يسلمنا عن أحد من
 السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه أن الماء الحار لم يدر نزوله من الخرن إلى الأسفل لم يمتد له حرمة
 الماء الحار لقرب اتصاله بالخاصة فلا يظهر فيه العلة المارة للكره فلا يبق معدا للاغتصاب به نعم ذكر
 سيدي عبد العلي في شرح الطريفة الحمدية أنه يظهر المعنى من التحذير في الحلاء فوق الانوار الطاهرة وكذا
 إجماعه الكف الماتخلاف إجماعهم إلى البر الذي هو تجمع المياه النجسة وهو المسمى بالماء وانه تعالى أعلم
 (قوله وعلى طرف غير الخ) أي وإن لم تصل النجاسة إلى الماء لعدم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الترافى
 المواردة للماء من إيداء الممارين بالماء وخوف وصولها إليه كذا في الضياء في الووى (قوله) أو تحت خضرة
 ممتدة) أي ثلاثا للثمر وتخصيصه بمداد المتداول المار دون الثمرة بلحق به ما ذكره بحسب ما لا يمتد زوال
 النجاسة عن طريقه وكيفية الأرض من بول ويدخل فيه الثمر المأكول وغيره ولو مشى مالا حرام الكلال
 والانتفاع به ولذا قال في العروة ولا على خضرة يتبع الناس بها (قوله أو في طل) أقوله صلى الله عليه وسلم
 أو الملاء الثلاثة البراق والماء أو دوا خضرة الطريق والعلل رواه أبو داود وأبو داود وأبو داود
 (فيه) يسبق تعيينه بما لا يمكن بحال الاجتماع على حرمه أو مكروهه ولا قد يقال بطلب ذلك منهم عنه
 ويقطع بالظن في الصف محل الاجتماع في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقار) لأن الميت أدي عبا يتأدى به
 الخ والفاخر أنها تغريمة لأنهم يصو على أن المار في سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى ط (قوله) وبين
 دواب لحشة حصول أديته هاولو تنقش وهو مشبه (قوله وفي مخرج) لثلا برجع الرشا على
 (قوله) وحر) بتقديم الجيم على الهمزة هو ما عتق من الوام والساع لاصها فاموس لقول تشادوى الله
 عنه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الحرة أو القنادة ما يكره البول في البحر قال يقال أنه
 مسكن الخ رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد تخرج عليه من الخبر ما يسهه أو برده عليه وقل أن سعد
 ابن عباد الخ وحر صلى الله عليه قتله الخ لأنه بال في بحر أرض حوران ونجاء في الصياء (قوله وثقب)
 الخرق النافذ فاموس وهو بالفتح واحد المتعوب وبالضم جمع ثقبه كالتعب بفتح القاف اه مختار فم هذا
 يعنى عنه ما ذكره وهذا غير المراد لك كالأص فيما يظهر (قوله زاد العبي الخ) أن قول يسبق أن يراد أيضا
 البول على ما منع من الاستنجاء لاحترامه كالعظم ونحوه كصرح به الشافعية (قوله به بر عليه أحد) هذا
 أعمن طريق الناس (قوله) وبحسب طريق أو قاذلة) قيد ذلك في العروة بقوله والهراهم من صوره
 إليها قال في الضياء أي إلى الطريق أو القاذلة والواو للعال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي أن بعد
 في أسفلها أو يقول إلى أعلاه يعود الرشا على (قوله) أو التكم عليهم) أي على البول والعائط قال صلى
 الله عليه وسلم لا يخرج من الرحا يصر من العائط كاشفين عن عورتهم ما يتخذان الله تعالى بمقتضى ذلك
 رواه أبو داود والحاكم وصححه ومصر من العائط أي باتانها والمقتض وهو الحوض وإن كان على الجموع أي
 مجرى كشف العورة والتحد ثبده بعض وجبات المات مكرهه (تنبيه) في عبارة العروة ولا يتكلم
 فيه أي في الحلاء وفي الصاء عن استئان أي لا يكره السكلام في الحلاء وطاهر أنه لا يحتج بحال قضاء
 الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المتمدن بهم وزاد في الامداد ولا يتنص أي لا يعذر كما إذا دخل دخول
 أحد عليه اه ومثله لا أولى ما لو شئ ونوع مجبور به يبره ولو فوصا في الحلاء لم يدخل بأى باسمه ونحوها
 من أدهم سر اعلة للصورة أو يتركها ما أعان لعل والدي يظهر الثاني لتصر بهم بتقديم الهى على
 الامر تأمل (قوله) وأن يبول قاضيا) ما ورد من الهى عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حدثكم أن الهى
 صلى الله عليه وسلم كان يبول قاضيا لا يصد قومه ما كان يبول إلا قاعا رواه أحمد والترمذي والنسائي وأسنده
 جيد قال الهوى في شرح مسلم وقدروى في الهى أحاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت طرد قال

(وعلى طرف غير أو يترأ
 حوض أو عين أو تحت
 شجرة عمرة أو في زرع أو
 في طل) يتنفع بالجلوس فيه
 (و يجب مسح درم صلى
 عبد وفي قبا و بن دواب
 وفي طريق الناس (و)
 في مهب ريح وحسرة فارة
 أوحية أو علة وثقب) زاد
 العبي وفي موضع يعبر عليه
 أحد أو يقعد عليه ويحسب
 طريق أو قاذلة أو خبيثة
 وفي أسفل الأرض إلى
 أعلاها والتكلم عليها
 (وأن يبول قاضيا)

العلماء كرهوا الاعتزال وهي كراهة تنزيه لا تشريع وأما قوله صلى الله عليه وسلم في السباطة التي رتبها للنور
فقد ذكر بعض أهل العلم طالع عليه بحاجته حتى حفره البول فلم يكتفه التبعاد اهـ وأما روى أنه صلى الله عليه
وسلم قال فأنما يخرج حجابهم من مرة ما كنه بعد المهر وأما موصوفوه بابل الركة أو لوجع كان أصابعه
والعرب كانت تشفي به أو لكونه لم يجد مكانا للفقود أو صله بينا العالمين أو غامض في الضياع **(قوله)** أو لم يعلمه
أو مجردا لانهم آمن على اليهود والصاري غزوه **(قوله)** الاعتزال يرجع إلى جميع ما قبله ط **(قوله)**
ويروى أنه قال قد رويوا في الحديث ويستحكم غيره بطريق الدلالة أفاده ح **(قوله)** الحديث الخ
لفظه كافي البرهان عن أي داود لا يقول أحدكم في مسجده ثم يغتسل أو يوضأ فيه فان عامه أو الوضوء منه
والعنى موضع الذي يغتسل به ما لم يجرى وهو في الأصل الماء الخارج ثم قبل الاعتزال ما كان مستعملا
والمغتنى عن ذلك إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول أو كان المكان صلبا فيه وهم المحتال به أو أصابعه منه
شيء يحصل به الوضوء كافي نهاية أي الأثر اهـ مدني **(قوله)** يجب الاستبراء الخ هو صلب البراءة
من الخارج شيء مما ذكره الشارع حتى يستيقن برؤاى الأثر وأما الاستبراء فهو استعمال الاحتراز أو الماء هـ
بذلك المقعد بالاحتراز أو بالماض حاله أو الاستبراء أو الاستبراء وهو استعمال الاحتراز أو الماء هـ
الأصح في تفسير هذه الثلاثة كافي العرفية وهما أن المرأة كالرجل في الاستبراء فانه لا يستبراء عنها
بل كما عرفت تصبر ساعة لطيفة ثم تستحب ومثله في الامداد وغيره بالوجوب والاحتراز وغيره بهم
بأنه فرض وبهمس لفظ ياتي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض الشافعية وبمحمده إذا لم يخرج شيء
بعده مندوب للمبالغة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه الأشياء من نحو المشي والتقصص أما
فرض الاستبراء حتى يطمئن قلبه برؤاى الوضوء فهو فرض وهو المراد بالوجوب ولذا قال الشرح لا يلزم
الرجل الاستبراء حتى يرؤاى البول ويطمئن قلبه وقال غيرنا بالزوم لكونه أقوى من الواجب لانه إذا
يقوت الجواز بقوته فلا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن برؤاى الوضوء اهـ **(قوله)** أو أنتم لان
العرف متضمنة للحاق إلى الدكر بالتمتع تحركه وتقدير ما يجري البول اهـ ضياء **(قوله)** وتختلف
الخ هـ وهو الصحيح في وقوع قلبه ما صار ظاهر حاله أن يستحي أن لا كل أحد على بحاله ضياء ذلك ومن
كان يطمئن بالاستبراء ليلتفتل نحو رقة مثل الشعر وتخشى في الليل الحليل فانه لا يتشرب ما بقي من أثر الرطوبة
التي يخاف خروجها وينبغي أن يعينها في المحل لتسللها في الرطوبة إلى طرفها الخارج والخروج من
خلاف الشافعي وقد جرب ذلك وجد أنه منوط بل المحل لكس الرطوبة أو إذا كان صائما ثلاثا بعد
صومه على قول الإمام الشافعي **(قوله)** ومع طهارة المفسول تطهر اليد هذا اختيار الفقيه أبي جعفر وقيل يجب
غسلها لأنها تنجس بالاستبراء وقيل يسن وهذا هو الصحيح كخبري سنن الوضوء فخرج وقيل في القية انه لو
استحى بالماء وبدمه خط مشدود لا يطهر طهارة اليد ما لم يجر اليد بالخط استبراء **(قوله)** ويشترط
الخ قال في السراخ وهل يشترط دهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يقدر بالرات بل يستعمل الماء
حتى تذهب الرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يعالج على طهارة قد طهر وقد ورد في الثلاث
اهـ والظاهر أن الفرق بين القولين انه على الأول يلزمه شيء من غسله أو مسح الرات على الثاني لا يلزمه
بل يكفي غلظة الظن تأمل **(قوله)** باب أخرى الخ أهل وجهه انه يخرج بإبعاده نفسه الشرح والداخل وهو لا يخرج
عن رطوبة العجاسة ثم أو يتعمد ولا عن خط البراز فيهما مشي البراز به مع التصريح بان المراد بوجه
السنة كره الشارع من الأضلاع ما دفع ما دفعه في الحلية من داء القول بالقبض على أن المراد بوجه
السنة هو إحال الصبي في الدبر مردد ذلك بأنه قد نص غير واحد من أعيان المشايخ الكبار على انه لا يدخل
الصبي في الاستبراء **(تتم)** اهـ أراد أن يشل اختلاعه ينبغي أن يقوم قبل أن يعطى الخارج ولا يصح شيء
عابه مع علمه وأما الرأس ولما علقه القسوة ثلاثي عليها ما دأب إلى الباب يد بالقبض قبل الدعاء هو

قوله وأما قوله الخ هو ما رواه
الشيخان عن حذيفة رضي
الله عنه انه صلى الله عليه
وسلم سباطة تقوم بمسح
فأما السباطة هي ملقى
التراب والقمامة تكون
بعداء الدور وإضافتها إلى
القوم ليستأصافهم
بل كانت مؤانها بحاجة في
محتاجهم ضياء اهـ منه

مطلب في الفرق بين
الاستبراء والاستبراء
والاستبراء

أو مضطربا أو مجردا من
قوله بلا اعتزال أو يقول
(في موضع ينوصا) هو
(أو يغتسل به) الحديث
لا يقول أحدكم في مسجده
فان عامة الوسواس منه

(مرو ع) يجب الاستبراء
بشيء أو يتعمد أو نوم على
شقه الأيسر ويختلف
بطباع الناس ومع طهارة
المفسول تطهر اليد بشرط
إزالة الرائحة عنها وعن
المحس إذا اعتزل والناس
همس عاقلون استحب
المتروك على وجه السنة
بان آخره انتقض والا

الصحيح فيقول بسم الله اللهم اى اعوذ بك من الحبث والنجاس ثم يدخل باليسرى ولا يكشف قبل أن يدنو
الى القوم ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يفكر فى أمر الا حرة كالعقود العلم فقد قيل انه يجمع
منه شئ اعظم منه ولا يرد سلاما ولا يعيب مؤدبا فان علس جده تعالى بقله ولا يبطر الى عورته ولا الى
ما يخرج منه ولا يبرق في البول ولا يطبل القود دانه تولد باليسر ولا يمتشط ولا يتنفض ولا يكثر الالتفات ولا
يعتب بسبده ولا يرفع نصره الى السماء وينكر وأسمه بما يتسلى به ويدى الحارح ويحتفى
الاستطراد عنه فادار عن بعض ذكره من أسطله الى الحشفة ثم يجمع ثلاثة أعشار يستعز به قل أن
يستوى قائما ثم يخرج برجله اليمنى ويقول غفر الله الجسد لله الذى أذهب عني ما يؤذي ويؤسك على
ما يبغي ثم يستبصرى فاذا استيقن بالقطع أو البول يقعد للاستنجاء بالماء وضعا آخر ويدأ بعمل يديه
ثلاثا ويقول قبل كشف العورة نسم الله العظمى وبمحمد وآله الجدة على دين الاسلام اللهم اجعلني من
التقواين واجعلني من المطهرين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم يقبض الماء اليمنى على رجليه
ويعلى الالهة وينسل مرجحا باليسرى ويسد بالقل ثم الدبر ورجح مقعدة ثلاثا بذلك كمرته ويأبى
فيمام يركب صائها يشف بخرقة قل أن يحمد كذا يصل الماء الى حوضه فيطهر ثم بذلك يده على حائط
أو أرض طاهرة ثم يمسحها ثلاثا ثم يقوم ويشف وجهه بخرقة نظيفة فان لم تكن معه فيمسح بسبده مرارا
حتى لا تبقى الابله تسبرة وبأس سرويله وبرش مية الماء أو يحشو بقلته ان كان يريسه الشيطان
ويقول الحمد لله الذى جعل الماء طهورا والاسلام نوراً فادأود ليل الى الله والجنات النعيم اللهم حسن
مرجى وطهر قلبي ومحسن دنوبي اه ملخص من العرفى به والاضاء (قوله نام) أى فرق وقوله أو شئ أى
وقدمه مثله (قوله على نجاسة) أى باسطة لماتى من التلق لو وضعت يداك على ما بين يديك نجس جاف
لا نجس قال الشارح لا بالنجاف تعجب بطوبى من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين رطبا اه
(قوله ان طهر عينها) ان ارباب العين ما يشتمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبره بكفى ولا يوضح اسكان
أولى (قوله نجس) أى مع تبرئه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أى النجاسة فى شئ رأى
منه جار بان باليد مع جار فاصاب الرشاش ثوبا انسان اعتبر لا اثر بخلاف ما اذا بال فى مائة كدانه اذا اصله
من الرشاش أكثر من الدرهم منع كفى الحاشية لكن ذكر مصاله لو التقت عدة فى الماء فاصابه منه اعتبر
الاثر طاق ولم يفصل بين الجارى وغيره وعمل اطلاقه يحول على ما ذكره فى التفصيل ويؤيده أنه
المنابذ من كلام صاحب الهداية فى مختارات النوازل اللهم الان يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب
البول الماء الراكد تبرز الفلن بان الرشاش من البول لصدمة الماء بخلاف ما اذا كان جاريا بان كلامه ما
يصدم الاخر فيعمل منه من الماء طلاء تدبر الاثر وامضى العذرة فالرشاش المتطابق لما هو من الماء قطعاً
سواء كان رويكداً أو جارياً ولكنه يحتمل ان يكون من الماء الذى أصاب العذرة أو من غيره فظاهر بقوة
وتعمده اعتبره الاثران الاصل الطاهرة هذا ما طهرت والله تعالى اعلم هذا وقد ذكر فى المية وغيره ان
الفضل التجسس فى الجارى وغيره وان احترازاً أى البت عدمه قال فى شرح المنية أى الجارى وغيره وهو
الاصح لان البقى لا يزيل بالنسك ولان الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أحواض الماء لامن أجواء
النش الصادق فيحكم بالغالب بالمظهر خلاه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب يحصل نظرياً شئ وهو
أنه هل المراد بالراكد القليل أو الكثير لم أره صريحاً ولا محالاً ح الطاهر الاول والا لما كان معنى التفصيل
قاصصاً وفيهم من يعمل شرح المية للاصح أن الماء القليل لا يتنجس فى آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ
ما من الخاب الا خرجت القوقع بلا فصل يكون طاهر لانهم لم يحكموا ان رشاش النجاسة الى الرشاش
لعدم زمان تسريه مع قسمة النجاسة مع عدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة فى آن الوقوع
أولى تأمل لتقاهر اه خاتمة وعلى ما ذكرناه من الفرق يظهر لتفصيل الحاشية معنى لا يدل على أن المراد

نام أو مشى على نجاسة ان
ظهر عينها نجس والا لا
ولو وقعت في غير فاصاب ثوبه
ان طهر أثره ان نجس والا لا

قوله فى مختارات النوازل
أقول ونص عبارة مختارات
النوازل هكذا الجارى اذا بال
فى الماء الجارى فاصاب
وشائسه الثوب لا يفسده
ما لم ينعق انه بول وكذا لو
رى نجاسة فى الماء فتنضح
منه فاصاب الثوب وان
كان الماء رويكداً يفسده اه

مه

بما كان بحيث لو قصر قطر
تجسس والالا * ولون في
مبتل نحو قول ان طاهر
نذونه أو أو أو تجسس والالا
* فارة وجدت في جرم مبتل
فخل ان متفطرة تجسس
والالا * وقع جرم في ان
قطر فخل الابد ساعه
وان كور اخل في الخلال ان
لم يظهر أثره * فارة وجدت
في فقه ولم يدر هل مانت
فيها وفي حرة أو ترى يحمل
على القصة * ثلاث قرب
من بين وعسل ودرس
أشمن كل حصه وخالط
موجد فيه فارة لضعها في
الشمس فان شرح منها
الدهن * من والاماني
بمال الج * هذا السبل أو
* تلطها فالدس *

٣ قوله وهذا هو المفهوم
الح وذلك حيث علل لعدم
التجسس بقوله لأنه اذا لم
يتقاطر به بالعصر لا يحصل
منه شيء وانما يتل ما يجاوره
بالدافوق ذلك لا يتجسس
به اه طاب الضمائر البارة
كها عاده على التجسس بفهم
مه أنه المعترف في التقاطر
وعنده دون الطاهر اه
مه

قوله فقرته هكذا يحل
ولعلنا نستعمله والابن
الشارح التي يبنى فمن
احول جرد اه مضمعه

مالا كذا القليل فأنامل (قوله لف طاهر الخ) اعلم أنه اذا لف طاهر حاف في حبس مبتل واكتسب الطاهر
منه احتكامه فيه المشاع فقلد يتجسس الطاهر واختار الحلواني أنه لا ينتجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل
منه شيء ولا يتقاطر لوصفه وهو الاصح كافي الخلاصة ونحوه يراه وهو المذكور في عامة كتب المذهب ما تو
وشر وحاول فتلاوى في بعضها بلاد كرخلاف وفي بعضه بالبطه الاصح وفي شرح المصنف اذا كان التمس
الاولا بالماء لنحو البول وبما اذا لم يطهر في الثوب الطاهر أثر الخامسة فوقيده في العنق انصاعا لما ينسج من
الطاهر شيء عند عصره ليكون ما اكتسبه بغير بدوه لأنه قد يحصل على الثوب وعصره وسرور من صغار ليس لها
قوة السيلان ثم يرجع اذا حل الثوب ويعد في هذه الحكم بالطاهر مع وجوده والماء حقيقة قال في البرهان
بعد غسله مافي العنق ولا يتحقق منه أنه لا يتحقق بانه يجر دونه الا اذا كان التجسس الرطب هو الذي لا يتقاطر
بعصره اذ يمكن أن يصيب الثوب الحاف قدو كثير من الخامسة ولا ينسج منه شيء بعصره كطاهر مشاهره
البرهان بعد غسله من غير أن يفتي بخلاف ما صححه الحلواني اه وأقره الشرنبلال وجهه طاهر والحاصل أنه
على ما صححه الحلواني الأصحرة الطاهر المكتسبات كان بحيث لو قصر قطر تجسس والالا سواء كان التجسس
النبتل يقتل بالعصر أو ادعى مافي البرهان العرة للتمس المشتل ان كان بحيث لو قصر قطر تجسس الطاهر
سواء كان الطاهر مع هذا الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر لم يتجسس الطاهر ٣ وهذا هو المفهوم من كلام
الزياهي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة المصنف هناك كالكبر وغيره سلاسل كلام
الخلاصة والحال في البرهان وغيره ما صرح بحله وهو وساقى تمام السلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله
ان بحيث لو قصر الخ) المتبادر منه عود العمارة الشرائط الى الطاهر فوافق مافي البرهان والشرنبلال والرباعي
الصغير في عصر وقطر التجسس والصغير في تجسس الى الطاهر فوافق مافي البرهان والشرنبلال والرباعي
ما فهم (قوله ولون في الخ) يحتمل قوله مثل عماء وهذا ما أخذ من شرح المصنف وقال بالبدل العادة حيث ذهب
الخامسة وان لم يقطر بالعصر أو لم أنت خبير بان الماء الجوار للخامسة حكمه حكمه من تعليل أو تجسس
ولا يراه الفريقين المبتل ببول أو عماء أو أنه بول تأمل (قوله ان متفطرة تجسس) لانه يفضل منها أخرا
بسبب الاقتران وانقلاب الجرم فخل لا يجب انقلاب الاجزاء الخمسة طاهر اه ح قال في الخاتمة وكذا
الكلب اذا وقع في غير تم تجسس ثم تحلل لا يحل أكمل ان لعاب الكلب أهله موانه لا يصبر خلا (قوله والالا)
أى لا يتجسس الحل اذ لم يفتي بعد التحلل والفارة وان كانت تحته قبل التحلل مثل الحر لكن التجسس
لا يترتب من له فاد القيت ثم تحلل الجرم طهر بالقلب العين بخلاف ما اذا وقعت في بئر فانما يتجسس مثلها فاما
الماء الطاهر فتؤخره وبسبب المرح وان لم تتفطر ولا ردما اذا تقصفت في الجرم لماعل من أن ذلك لا أثر
بعد التحلل لا يقبل خلا لا أثر في طهارة الحل ما فهم (قوله وفي جرم في الخ) وجهه كافي الخاتمة انه في
الكوز والمارات الراتحة تعرف التعريف انه صا ولا وأما القطر فاما الارزات فاما فلا يعرف التعريف
وتحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بطله قبل القاضي الامام يحكم بطله ان كان غالب طهارة ما دون سلاطرها
والالا اه (قوله ما فوجدت الخ) هو منه ملا حرق من بئرهم ملا فقه من تلك الحرة ثم وجد في القصة
فارة في نهاية الحديث القصة مما يهضم فيه المياض من غيره ويكون سبق الرأس اه (قوله يحمل
على القصة) هذا من باب الحوادث تصاف الى أقرب الاوقات اه ح وفي العنق أحد من حبس ثم من حب
آخر ما وجعل في الما من دوى الارباع فواف غالب ساعة الخامسة الا ما والا فان جرى ودع ثمره على أحد
الحسين على وان لم يقع على شيء والعاب الاختير وهذا كالمواضع والاولى كل منهما ما يقول ما كانت في حبس
وكلاهما طاهر (قوله فان شرح من الدهن) أى من جوفهما أو اذما بالفي جلدها (قوله بئر في اه)
أى هي الخمسة وكذا بقدر فيما بعده (قوله والالا) أى وان لم يجرح بها الدهن فان بقي ما دخل بها بحال الجسد
بفتح الجيم والميم أى جلدها فهو دليل انه غسل لان غسل اذ اصابته الشمس تلاحت أجزاؤه وغسلت به بنشها

بعض بخلاف اللباس فإنه يقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أماده ح في مال دائم يظهر الحال بذلك
وينبغي أن يصل فيه كدتمهات نقاع الفتح **(قوله يعمل بحبر الحرق مالم)** أي إذا حبره عدل بان هذا العلم
دبيح محسوس أو ميتة وعدل آخر أنه دبيح مسلم لا يحل لاه لماتم أتر الحبران في على الحرمة الأصلية لا يحل إلا
بالدابة ولو أحسب من ماعونها زان في على الطهارة الأصلية اه امداد وطاهره أنه بعد التها في الصورة
لا يعتبر القوي وسند كماله في الخطر والاباح قبل وصل اللبس عن سراح الهادة وبغيرهم فراحه
هناك **(قوله ألقها طاهر)** كمال اختناط طاهر مع ثوبين يجسبن وكذا بالعكس بالاولى **(قوله لا ألقها)** مثله
النسائي فإنه لا يتجرى فيه أيضا كالمسد كره الشارح في الخطر والاباح وذكر هناك أن اختلاط الذبيحة
الركية والميتة حكم الاول في ثم الفرق بين الثياب والاولى كافي الامداد أن الثوب لا يخلط فيه في ستر العورة
خلاف الماعن في الوضوء والعمل فإنه يخلطه التيمم ومافي حق الشرب فيغير مطاقله لا تحافله ولهذا قال
الاصم ودر شرب * ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مستلحق الثياب والاولى موافق لما في نور الايضاح
ومواهب الرحمن وبخلافه في الذخيرة وغيرهما لما صله أنه نغلب الطاهر في الاولى أو الثياب أو الذبايح
تجرى في سائر الاستبارة والاصم سطر اعتبارا للعالم والادنى الاحتياط لا يتجرى في السكلى وفي الاصم طرار
يتجرى في السكلى الا في الاولى لا يعبر الوضوء والغسل وسأني بسط في الخطر والاحاطة شأنا لله تعالى وهذا
بمحل ما إذا اطلق من شأنه امرأه أو أعتق من اماته أمة فإنه لا يجوز له أن يتجرى لوطه ولا يبيع وإن كانت
العلة للعدل ونظامه في الولول الحقة وغيرهن من كتاب القصر وراحه **(قوله يحرم أكل لحم أنثى)** عزاه في
التراجمية الى مشكل الآلة للطحاوى قال ح أي أنه لا يضر لانه يحس وأما الحيوان المنزلي فلا يضر
ذكره الشارح في شرح كراهية الوهبانية اه قلت ويقل في التاخرية عن صلاة الجلابي انه إذا اشتد
تعبه يحس ثم يقل التوقيع يحمل الاول على ما إذا لم يشدد ومثله في القصة لكن في الجوى عن النهاية أن
الاستحالة الى مسد لا يوجب الحاشية لاصح اه وفي التاخرية دود لحم وقم مرة لا يحس ولا تأكل مرة
ان تصعب الدود فيها اه أي أنه ميتة وإن كان طاهر اقل منه يعلم حكم البود في افواكه والتمار **(قوله شعير
الح)** في التاخرية ما إذا وجد الشعير في صر الابل والعجم وحمل ويحفظ ثلاثا يؤكل في موضع آخر لا يؤكل
قال في الفتح لانه لا صلاحية فيه ثم يقل في التاخرية عن الكبري أن الصبيح التمسك بالابتفاف وعدمه
ويستوى فيه العهر والحنى اه أي أن اشبع لا يؤكل منه ولا يأكل منه ما تحت شعوره في شرح الميقوما
ذكرنا علم أن قوله صلب مردوع صفة ناسية لشعر فاهم **(قوله مرارة كل حيوان كبوله)** أي ما كان كبوله
بحسب ما عاينا أو مخففا فهي كذلك لا فاهو ما قوم مردوع ما ذكره والوا دخل في اصعبه مرارة ما كول اللحم
يكره عدله لانه لا يبيع التدوي بوله لا عند أبي يوسف لانه يبيع وفي الخبر في الحاشية أن الفقيه ألبس كول اللحم
بائنا للحيادة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وفي ساق قول محمد لا يكره مطلقا الطاهر بوله بعده اه حاشية
(قوله جرنه كره) أي كسرقته وهي بكسر الجيم وقد نفخ ما يجره أي يتجره العيسر من جوفه الى موه
وأ كانه ناسيا كافي المعرب والقاموس وعلاه في الجنس بأنه واره جوفه ألا ترى الى ما واري جوف الانسان
بان كان مائه ثم فاه فكمه حكم بوله اه وهو يقتضى أنه كذلك وإن قام من ساعته لكن قال بعده في الصي
اراضع ثم فاه فاصاب ثياب الام او اذلى الدرهم مع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمنع ماله من الجش لانه لم
يتعسر من كل وجه فكان بحسب استدود بحسب البول لانه امتعيرة من كل وجه وهو الصبيح اه كذا في فتح
القدير وطاهره الملبس اعطاء الحر حكم هذا الثاني أحد من التلليل **(قوله حكم العصير حكم الماء)** أي في
انه تراله الحاشية الحقيقية انه اذا كان عسرا في عشر لا يجسب بوقوع الحاشية فيه في الماء اه ح في
أنه لو عصر العنب وهو يسيل ما دخره ولا يظهر أثر اللب لا يجسب عسره أي صيفه واني يوسف كافي المية
عن الخط **(قوله طرية الفرح طاهره)** ولما نقل في التاخرية أن طرية الولادة طاهره فوكر

يعمل بحبر الحرمة في الذبيحة
ويحسب رجل في ما موطه ام
* يتعسر في ثياب ألقها
طاهره في أو أن أكثرها
طاهر لا ألقها بل يحكم
بالاغلب الاضروزة شرب
* يحرم أكل لحم أنثى لا يضر
سمن وإن * شعير في بعر
أو روث صلب يؤكل بعر
عسله وفي شئ لا * مرارة
كل حيوان كبوله وجوه
كرهه * حكم العصير حكم
الماء ووطية الفرح ح
طاهرة خلافا لهما

المحلاة اذا خرجت من أمها وكذا البيضاء فلا يتنصصها النوب ولا الماء اذا وقعت فيه لكن بكرة التوضي به
للإختلاف وكذا الانقحة هو المختار وعمد هما يتنصص وهو الاحتياط اهـ قلت وهذا الدال يمكن معهما ولم
يخالفا وهو به الفرح مذي أو منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة بالطاهر الخ) هذا ما عليه الأكثر
وهو قول مجرود الفتوى عليه برأيه وقيل العبرة لما كان كل محسنا طاهر ونحوه والظاهر وقيل العبرة
للتراب وقيل العبرة بالبول أيهما كل محسنا طاهر ونحوه واختاره أبو الليث وصححه في الحائض وغيره ووافقه
في شرح المنية وحكمه بشاذبية الأقوال تأمل وصححه في المحط أيضا وعليه ما كان المحسنة لا تزول عن أحدهما
بلا تشطاط بخلاف السري في الذلجل في الطلح لا تطحن لا ينحس لان فيه ضرورة إلى إسقاط نجاسة لانه
لا يتبأ الا به سليمة (قوله شئ في جام ويحويه) أي كالماء شئ على ألواح مشرعة بعده شئ من رجله دور
لا يحكم بنجاسته له ما يعلم أنه وضع رجله على موضع للضرورة فخرج من التمس شئ في طي أو أصابه
ولم يصله وصلى فخر به ما لم يكن فيه أثر النجاسة لانه لا يمنع الآن عتاط أو في الحكم فلا يجب (قوله لانه
يصير الماء كذا) أي لانه بأخذه من الانبو يتبع زواله إلى الخوض فيصير كذا ورجعا كان على
يده محسنة أو على يد غيره فادخلها في الخوض في هذه الحالة فيتنصص فينبغي اذا أراد الاختدان في تنصص من
الخوض لان الماء اذا كان زائلا والعرضه تدارك وهو في حكم الجاري (قوله التكرار في الحمام) أي الدخول
البسه أو العادة لا ضرورة (قوله لا في فيه الطاهر مقول السكاية) أراد به التمسك أي لا يباع ولم يقل
مقالب الكيم مع أنه قلبه شيق إلى زيادة التساعد عن التصرح به لانه مما يطلب كتمانها ولا كان من سمائه
السركاني القاموس وعارة النفس اذ فيه ما يجب اخفاؤه والطاهر أنه يجب بالحياة ولذا قال العلامة
الرحلي وأما ما سمى به صلى الله عليه وسلم فهو السباح أي على وزن كلب وهو المفارقة بالجماع وانشاء الرجل
ما يحرق يسمى بوزن حفته ذلك ليس من هذا القبيل بل النسي يقتضي التحريم اهـ (قوله أرباب الفسقة
الخ) قال في الفقه وقال بعض المشايخ تذكروا الصلاة في ثياب الفسقة لا لهم لا بقون الخوض بل المصطفى به
صاحب الهداية الأصم أنه لا يكره لانه لم يكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع استعمالهم آخر هذا الفتوى
اهـ (قوله بالجماع في البول) ان كان كذلك لاشك انه نجس تاريخا (قوله ان غلب على طنه) عبارة
الحائض ان كان قلبه (قوله لا بالجماع في البول) كذا في الحائض وفي حصول العلوي وان علم
أنه لا يتبع ولا يبرح بالبول ولا بالقل ولو ما عدا سلام سلطان أو زوج أو والد له قدرة على المسح لا يلزمه ولا يثم
بتركه لكن الامر والنهي أفضل وان غلب على طنه أنه يصبر أو يثقله لانه يكون شهيدا قالته قالته حتى أقم
الصلاة أو أمر بالمعروف وانه عن المسكر واصبر على ما أصابك أي من دل أو هو ان اذا أمرت ان فلا تمن
عزم الامور أي من حق الامور ويقال من واجب الامور اهـ وعلمه فيه (قوله لا بالجماع في البول) أي في
قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه أول ما يجب عليه العبد في التبرؤ والطهارة بآداب من وفي قوله
صلى الله عليه وسلم أول ما يجب عليه العبد في القيام من عمله صلواته قال العراقي في شرح الشريعة
ولا يرضى حديث النعمان أول ما يقتضي بين الناس يوم القيامة في الدماء لجل الاول على حق الله تعالى
على العبد والتمنى على حقوق الآخرين فيما بينهم فان قيل أيجب عدم ما جاز أبان هذا أمر توقيفي وهو امر
الاحاديث دالة على أن الذي يقرع أو لا نجاسته على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا في شرح العلقمي
على الجامع الصغير ولا يخفى ما قد ذكرنا من هذه الخلة وقيل في كتاب الصلاة في رعاية الناس وحسن الختام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الصلاة)

(قوله شروع الخ) بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة توجه تعقد بها على غيرها (قوله
ولم تخل عنها شرعة مرسل) أي عن أصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والطهارة لآدم والطهارة لآدم

العبرة بالطاهر من تراب
أو ماء اختلط به يشترط
مشي في حمام ونحوه
لا ينقص ما لم يعلم نجاسة
نجس لا ينبتى أخذ
الماء من الأنوبة لانه يصير
الماء كذا التكرار في
الجماع ليس من المرأة لان
فيه اظهار مقول السكاية
في ثياب الفسقة أهل الذمة
طاهرة دياح أهل فارس
نجس بالجماع فيه البول
لبرقة يرى في ثوب غيره
نجسا ما نعت غلب على
طنه أنه لو أخبره ان لا يباح
والا فالامر بالجماع في
على هذا قول السكاية في
زماننا أولى احتياطيا لما ورد
أول ما ينبتى على الثوب
الطاهرة وفي الموقف الصلاة
(كتاب الصلاة)

شروع في المقصود وعمد
بين الوسيلة ولم تخل عنها
شرعة مرسل ولما صارت
قربة

٣ مطلب في الامر بالمعروف

٣ مطلب في أول ما يجب
به العبد

والفريق لم يقرب والعشاء لم يؤت عليهم السلام وجعت في هذه الامم تقول غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أي بواسطة استئصالها وانظر لما اخصص هذا الشرط مع انها لم تصر قربا بالاحتجاج سائر شرائطها وقد يقال المراد انما صار قربا بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستئصالها لانتظامها له في ذلك تعظيمه سبحانه بواسطة تعظيمها فأما وجه استحفاظه الله تعالى (قوله دون الاعيان) لانه قربا بلا واسطة (قوله لانه لم ينزل من مروه) أي باعتبار العمل وأما ما نظر لحكمه وهو الوفاء الافتراض فهي منسبة لانه من متعلق التذديق بحسب ما به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشوا الشارح إلى خلاف من يقول ان الاعمال من الاعيان كالبخاري وغيره (قوله وهي لعمدة الدعاء) أي حقيقة ذلك وهو ما عليها لجهر روجم به الجوهرى وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المحصورة وقيل انها حقيقة في تعزل الصلوات بالسكون العظماء الماتان في أعلى الفخذين اللذان عليهما اللتان يجازي لعمى في الاركان المحصورة لان المصل يحرك كعبه في ركوعه وهو هذه استعارة تصريحية في المرتبة الثابتة في الدعاء تشبها لاداعي في تشبهه بالركم والساجد وتعالى في الهمر (قوله فقلت الخ) اخذت الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كاصلاصا واصوم أي مقولة عن معانيها للعبارة إلى حقائق شرعية أي بان لم يبق المهي الاصل تمرعا أميعه أي بان يبق وزاد عليه قبود شرعية قبل بالاول واستظهر في العاية معالان بانها قد حشد بدون الدعاء في الأخرى قبل بالشأن وأنه اغماز يدل الدعاء في الاركان المحصورة أطلق الجزء على السلك في الهمر (قوله وهو الطاهر) الضمير للمقل المفهوم من ثقلت وقوله لوجودها على الظهور اه ح وعلم في الجبر بأن الدعاء ليس من حقيقة شرعا أي بناء على انه خلاف القراءة قال في المرو وهو موع وثالث فيه نظر لان الذي من حقيقة القراءة آية وان لم تكن دعاء تأمل (قوله هي) أي الصلاة الكاملة وهي الجنس المكتوبة (قوله على كل مكاف) أي بعينه ولا يسمي فرض عين بخلاف فرض الكفائية فانه يجب على جهة المكافئ كفائية بمعنى انه لو لم يبعض مني عن الباقي والآخر اكلهم ثم المكاف هو المسلم البالغ العاقل ولو اتى أوعدا (قوله بالاجماع) أي وبالكتاب والسنة (قوله فرض في الاسراء الخ) نقله أيضا الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح درر الحكم ثم قال واصل ما ذكره الشيخ محمد البكري فعند الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء اهتم اختلافوا في ائمة سنة كان الاسراء بعد اتفاقهم على ان كان بعد الائمة فزجمع بأنه كان في الهمزة نسبة ونقل ابن خزم الاجماع عليه وقيل بحسب سنين ثم اختلفوا في أي الشهور كان خرم ابن التسيرو والرومي في فتاوه بأنه كان في ربيع الاول قال الرومي بسنة سبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وخزم به انونوي في الروضة بعالق الراعي وقيل في سؤال وخزم الحافظ عبد العلي القندسي في سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اه (قوله وان وحال) هذا ما لعل على مفهوم قوله كل مكاف كانه قال ولا يفترض على غير المكاف وان وجب أي على الوالي ضربا من عشر وذلك ليحقق بقطعه وبعده لالاستصاها فاده ح وظاهر الحديث أن الاسراء بسبع واجب كالضرب والظاهر أيضا أن الوجوب باللعى المصطلح عليه لا بمعنى الاستراض لان الحديث طوى فاهم (قوله يدي) أي ولا يجوز الثلاث وكذلك المأمور به أن يجوزها قال عليه الصلوات السلام لمراد العلم بالآلة أن تقرب فوق الثلاث فانه اذا ضربت فوق الثلاث اقتصر الله من ان يسمي عن أحكام الصلوات للاستروء وطاهره أنه لا يصرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا تحبسه) أي عا ومعه قوله يدي أن يراد بالحبسة ما هو الاثم مما هو السوط فاده ط (قوله حديث الخ) استدلال على الصرب المطلق وأما كونه لا يحبسه فلان الصرب بماء ورد في جنابه المكاف اه ح وتمام الحديث وقد رواه في المضاجع رواه ابو داود والترمذي ولقطه علموا الصبي الصلاة اس سبع واضربوه عليها اس عشر وقال سس صحيح ويحجمها بس خزيمة والحاكم والبيهقي اه اسمعيل والطاهر أن الوجوب بعد استكمال

٤ قوله بواسطة الكعبة
يعني أن العبد أمر بالتوجه
بحسبه إلى الكعبة اه ح

بواسطة الكعبة كانت
دول الاعيان لانه بل من
فروعه وهي اعادة الدعاء
فقلت شرعا إلى الافعال
المأموه وهو الطاهر
لوجودها بدون الدعاء في
الاي والاخرس (هي فرض
من على كل مكاف) بالاجماع
فروض في الاسراء بسنة
السبت سابع عشر رمضان
قبل الهجرة ستة ونصف
وكانت قبله صلاتين قبل
طولع الشمس وقيل غروبها
ثمنى (واروجب ضربا من
عشر عليها يدي لا تحبسه)
لحديث مروا أولادكم
بالصلاة وهم أبناء سبع
وامر بوجهم عليها وهم
أبناء عشر

السبع والعشر بأن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كالأولى مدة الحضانة **(قوله قلت الخ)** مراده من هذين القولين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع الأمور التي ينهي عن جميع الميهايات **اه ح** أقول وقد قصر في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالعمل إذا جامع وعادته مصلحه بلا مشورة ولا أوكد الصرم المشقة عليه **(قوله عتانة)** بالتحفيف قال في العرب المجازين الذي لا يبالي ما صبح وما عطل له ومصدره الجور والمباينة اسم منه والفعل من باب طلب **اه (قوله أي تكسلا)** تصغير مراد **اه ح (قوله أي الحق أئق)** لا يقال أن حقه تعالى صبي على الله الحق لأنه لا تسامح في شيء من أركان الإسلام **اه اسمعيل (قوله ونييل يضرب)** فإنه الإمام المجبوبي **ح** عن المتخوط طاهر الخليفة أنه المذهب فإنه قال وقال أصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل بعدد ٣٠ ويحبس حتى يموت أو يتوب **(قوله وند الشافعي يقتل)** وكذلك مالك وأحمد في رواية عن أحمد وهي المختارة بعد ظهور أصحابنا أنه يقتل كفر أو فساد للث في المال **قوله ويحكم** بإسلامها **(الخ)** يعني أن الكافر إذا صلى بجماعة يتحكم بإسلامه بعد ما خلاصه للشافعي لأنه إن لم يسمع من الأئمة بخلاف الصلاة مفرد الوجود هاتفي سائر الأئمة قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة ما تولى من قسما فهو منافق والموارد لا إلا بالجماعة على الهيئة المنصوصة **اه** وروى طرف من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره إلا أنه قال فهو المسلم اسمعيل **(قوله بشرط أو دعة)** قيد الإمام الطبرسي في دفع الواسائل كون الصلاة في مسجد وعليه الشرط حجة لكن قال في شرح درر المعارف مسعود أثيره **(قوله في الوقت)** لأنه ما صلا المؤمنين الذكاة له وطاهره لم لو أدرك مباحرة لا يكفي لعدم كونه في الوقت وإن كانت آراء فقهية غير كاله فليس المراد من قوله في الوقت إلا داخل الانحصار منهم **(قوله وتماما)** تقييد ما قبله مع حجية الحد تراها بما لو كان أماما فالط لا لأن الانضمام يدل على إباحة دليل المؤمنين بخلاف ما لو كان أماما فإنه يمتنع نية الانفراد بجماعة **اه** أقول الاحتمال المذكور موجود في المؤثر إنما لا يؤولي أن يقال الإمام متبوع غير تابع والمؤثر تابع لأمته ما تولى أحكامه وما قبله الشارح ما مشوه من الظلم التي تعالاهم مع ودر وأجابه وصرح بجهلهم في عقد الفرائد يقال صلى الإمام لا يتحكم إلا بجماعة **اه** **(قوله الشيخ اسمعيل)** **(قوله وتماما)** لا يؤولي خلف الإمام وكثيره أم سلمة يكن إسلاما شرح هو الهادية عن المتلقي **(قوله)** وكذا لو أذن في الوقت لما ذكره مسئلة الصلاة أراد تقيم الأدغال التي يصير بها الكافر مساهدا كراهها

الأذان في الوقت لأنه من خصائص ديننا وشبهه أرشد عداو القسدة في المنع تعالاهم يكون الأذان في المسد طاب الحكم عليه بالإسلام لأنه بالهاتين في ضمن الأذان ليكون من الإسلام ما تقول لا لا مرق عند بين أن يكون في الوقت أو أخرجه بل هو الإسلام بالفعل ولذا شرح ابن الشحنة ما يتحكم الإسلام بالأذان في الوقت وإن كان عسويا يلحقه رسالة تنبأ صلى الله عليه وسلم إلى العرب لأن ما يصير به الكافر مسلما فسد أن قول وفعل ما تقول مثل كلتي الشهادتين فصل جهه أتمنالكوه بحمل اشتداهما وتجاهل بين العيسوي وغيره وقالوا لا بدع الشهادتين في العيسوي من أن يتبرأ من دينه لأنه بعد تقدما صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العرب يستعمل أنه أراد ذلك بخلاف غير ولا يحتاج إلى التبري وأما الفعل فلا مهم يدل على أنه لا مرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الإمام الطبرسي أيضا خلافا لما فهمه من وبيان ثم قال في المسألة أيضا وأما الأذان خارج الوقت فلا يكون إسلاما من العيسوي لأنه لا يكون من الأتوال إلا بعد دعه من التبري من دينه **اه** قلت وكذا لا يكون إسلاما من غير العيسوي أيضا لأنه قبله من العاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلما لأنه يكون مستمرا فحصل من هذا أن الأذان في الوقت من الإسلام ما بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والأذان خارجا من الإسلام بالقول لا كمالا محتمل الاستمرار لم يصير به الكافر مسلما مع أنه لو كان عسويا يبرأ من دينه فقد شرطه وهو التبري هاتين ما غنيت هذا التبرير في فصل بشرط في الأذان في الوقت المداومة لم يكن مرة بأقوال الكلام فيه **(قوله أو بعد التلاوة)** أي عند سماع

قوله بل مذكور هكذا يحمله بالذات العجوة وصوابه يعزى بالزاي من التعزير وهو التأديب دون الحدركاني للصبح **اه** معصية

قلت والصوم كالمسألة على الصبح كالمسألة انقضاء في من بالقرأه في حقلر الانتصار أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر ليألف الخير ويتلوا الشتر (ويكثر ساجدها) لتوثرها بدليل تعالى (وتاركها بعدا حجة) أي تركها لاساق (يحس حتى يصلي) لأنه يحس خلق العبد خلق الحق أئق وقيل يضرب حتى يسبل منه الهم وعند الشافعي يقتل بمسألة واحدة حد أو قبل كفرا (و يحكم بالإسلام فاعلها) بشرط أو أنه أن صلى في الوقت (مع جماعة مؤتمرا) مجتمعا وكذا لو أذن في الوقت أو بعد التلاوة

مطلب فيما يصير الكافر مسلما من الأفعال

آية سجدة رافيه أي لانهم من خصائصه فإنه سبحانه وتعالى أخبر عن الكفار بأنهم إذا قرئ عليهم القرآن
 لا يسجدون (قوله أو زكى الساعة) عبدة الطرسوس في تقلم الغرائز كافة لا في اعتراضه من وهان بأنه
 لاختصاصه بذلك وبأنه قال في الحاشية وأن صام الكافر أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم بإسلامه في طاهر الرواية
 اه وأقر من الشبهة وصاحب الهرم فليعلم أن ما ذكره الشارح خلاف طاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي
 الخ) محذور القبول السابقة في الصلاة على طريق اللبس والنشر المرتب (قوله أو منفردا) لأنه لا يختص
 بشريعتنا من الشبهة عن المتن وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومنه ما يحكم بإسلامه اتفاقا وحل قولهما على ما إذا صلى وحده أو في
 قوله على ما إذا صلى وحده لا أدان ولا إقامة فلا يحكم بإسلامه اتفاقا وحل قولهما على ما إذا صلى وحده أو في
 هما على ما إذا صلى معهما فإنه لا يثبت بغيره أيضا اه قلت لكن في هذا التوفيق نظر لما قبله من الشبهة
 عن صاحب الكافي من أنه لا يثبت وجود العادة على أكمل الوجوه لظاهر الاختصاص من هذه الشريعة اه
 ومعلوم أن الافتراء قصار (قوله أو أمانا) قد مضى وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في البحر في باب
 التيمم الأصل أن الكافر متى فعل عبادة فإن كانت موحودة في سائر الأديان لا يكون به مسلما كالصلاة
 مفردة أو الصوم والخ الذي ليس بكامل والصدقة ومتى فعل ما يختص بشريعتنا فليس الوسائل كالتميم
 فكذلك ومن المقاصد أو من الشعائر كالصلاة بحمالة والخ الكمال والأدان في المسجد وقراءة القرآن
 يكون به مسلما إليه أشار في المحجب وغيره اه أقول ذكر في الحاشية أنه بالخ لا يحكم بإسلامه في طاهر الرواية
 كبحر ثم ذكر أنه رأى أن على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلما أو لم يشهد المناسك أو
 شهد المناسك ولم يلبس يكن مسلما اه فليعلم أن هذه الرواية طاهر الرواية وأشار في الوجه الثاني إلى ضعفها
 واليه يشير إطلاق العلم الآتي وكأن وجهه أن الخ وهو وحود في غير شرعنا حتى أن الجاهلية كانوا
 يحجون لكن قد يقال أن الخ على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شرعنا صام مثل الصلاة إذا وجدت
 دم الشرط الأربع الساعات لانهم من خواص شرعنا على وجه الكمال فكذلك الخ الكمال والألفا
 الفرق بينهما والطاهر أنه لا تنافي بين طاهر الرواية وبين الرواية الثانية إذا جعلت الثانية مفسرة لبيان
 المراد من طاهر الرواية وهو الخ الغير الكمال فتأمل وفي فتاوى الشيخ قاسم عن خلاصة الموازل لا في
 اللبس قال وكذا لو أديت القرآن أو قرؤه لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا ظاهر عماد كره في البحر
 لما قالوا لا ينعى الكافر من تعلم القرآن لعلمه بما يدعى فافهم (قوله ونظمه صاحب الهرم الخ) أي قبيل باب
 قضاء القوائت (قوله على ما تقدم) أي بجماعة معتد بها (قوله أو ندى أيضا) بإسقاط ههنا أيضا للصورة
 ح ثم إن الذي رأيت في الهرم غير هذا البيت ونصه

أو ما لا أدان معناه أي ٥ أو قد عهد عند جماعة أي اه

ومعنى أي الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت أحسن لما قبله من اشتراط كون الأدان في الوقت لا بضمير
 فيه عائد إلى الوقت المذكور في البيت الأول ومن أن المراد مسجد التلاوة ومن إسقاطه مثله أن كذا علمت
 من أنها خلاف طاهر الرواية وأن صاحب الهرم اعترض على الطرسوس في ذكره قال لم أوهال به بل
 المذكور في الحاشية أنه لا يحكم بإسلامه بل كان في طاهر الرواية (قوله معا) المراد به أن يسجد مع من يصنع
 ثم هادته عليه بالإسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح أو سمع منطلق كبير ولذا كان في السفر مع كافي
 المرابطة حيث قال وأشهدوا على الدخا كان يؤذن ويقم كان مسلما سواء كان في السفر أو الحضر
 وإن قالوا معاه يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو يؤذن لأنه يكون ذلك عادة لم يكون مسلما اه وعزاء
 في شرح الوهبانية إلى محمد ثم طاهر هذا بعيد أنه لا بد أن يكون عاداته لكن قال في أدان البحر يعني أن يكون
 ذلك في العسوية أو ما قبلهم ويصح أن يكون مسلما بحسب الأدان اه قلت لكن قد علمت أن الإسلام
 بلا عمل لا فرق فيه بين كافر وكافر حلالا لما فهمه من وهان ما أن يحصل ذلك تنقيد الكون الأدان في

أو زكى الساعة صار مسلما
 لا لوصلي في غير الوقت أو
 منفردا أو أمانا أو أمدها
 أو فعل بقية العبادات لانها
 لا تختص بشريعتنا ونظمها
 صاحب الهرم فقال وكافر
 في الوقت صلى باقتداء بمهما
 صلاته لا مفسدا وأذن
 إرضاء لعنا أو كسر سوانا

قوله والزيادة هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح ولا
الزيادة

الوقت اسلاماً أو يكون ذلك رواية مجردة عما تأمل وراجع **(قوله كأن سجد)** يسكون البدل للضرورة أو
الوصل بنية الوقت أو منصوبة أي كسجوده والمراد سجود التلاوة **ح (قوله زكي)** تسكبه للوزن وهو
حال من ضمير سجد أي كسجوده للتلاوة حال كونه متطهر عن أركان الكفر **ح (قوله فسلم)** خبر كارجح
وزيد في الفاظ وقوع البند اسكر من صوفة بفعل أو يذهب العموم لأن المراد أي كافر كان عبسوا بأوعمة
قدما تقرر به هذان المواضع التي يجوز فيها زيادة النفاذ في الخبر كقولك وحل سألني فله درهم فافهم **(قوله)**
منفرد **(قوله)** الساكن على لغوية **ح** وسكت عن حقيقة سجد في سجود الصلاة **(قوله والزيادة)** أي كذا غير
السواثم وعلى أنشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقله عن النهر فالمراد بالكلية جمع أنواعها كجموع مقتضى
اطلاق الحاشية عن ظاهر الرواية **(قوله الحج)** بالنصب مفعول مقدم لقوله زد وتقدم بيانه **(قوله بدنة)** بحضة
أي بخلاف الزكاة فانها مالبة بحضة بخلاف الحج فانه مركب منها ما فيه من العمل بالبدن وما يقع المال
(قوله فلا نيابة فيها أصلاً) لأن المقصود من العبادة الدينية تعذيب البدن وقهر النفس الامارة بالسوء ولا
يحصل بفعل النائب بخلاف المالبة فيجوز فيها النيابة مطلقاً أي حال الاختيار والاضطرار لحصول المقصود
من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب بخلاف الركبة فيجوز فيها النيابة حال الضرر نظر إلى معنى
المسقة تنقيص المال لاجل الاختيار فنقل إلى تعذيب البدن كاترووف باب الحج عن الغير **(قوله أي بالنفس)**
الحج بيان لتعميم النبي المستفاد من قوله أصلاً **(قوله في الحج)** متفق عليه وصحت وكذا قوله في الصوم **(قوله)**
بالفدية متعلق بالعمير المستتر في صحت لوجهه إلى السبابة التي هي مصدر أي كصحة النيابة بالفدية وبديل
عليه يتعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن واعلم أن صحة الفدية في الصوم لها في مشروطة باستمرار
تجزئ إلى الموت ولو قدر فله قصى كسباني في كتاب الصوم **ح (قوله لأن)** أي العدية وقوله ولو وجد
أي اذن الشرع ما فدية في الصلاة **ح** وهذا تعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بالمال وبسببه أشار إلى
الفرق بين الصلاة والصوم بأن كلاهما ما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بأدوية الشئ الغاني
دون الصلاة وجه الفرق أن الفدية في الصوم إنما أُنشئت على خلاف القياس اتباعاً للنسب ولذا سميها
الاصوليون قضاء محتمل غير معقول لأن المفعول لقضاء الشيء لم يثبت في الصلاة لعدم النص فان قلت قد
أوجبتم الفدية في الصلاة بعد الإيصاء بما العجز عنها فقد جرت فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا
يمكن أن يكون ذلك بالقياس على الصوم لأن ما خالف القياس فليس به غير ما يقاس قلت ثبت لله دية في
الصوم يحتمل أن يكون معلاً بالجزء أو لا يكون فيه اعتبار بتعليقه بصحة قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيها
وباعتبار عدمه لا يصح فلما حصل الشك في العلة قلنا وجوب الفدية في الصلاة احتياطاً لما لا يتم فيه تكرب
حسنة مباحة لسيئة أو لقول بالوجوب أو لو أن الله تعالى ولو أن نصير بق القياس
لمخالفة بالشيء كقضى سائر الأحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصتها أو معناه في حواشيها على شرح المنار
للشارح **(قوله)** بهاتر ادفع العلم **ح** يعني أن سبب الصلاة الحقيقي هو زاد في العلم على العبد لأن شكر
المعبر واجب شرعاً وعقلاً ولما كانت التزم وأصغى الوقت جعل الوقت سبباً يجعل الله تعالى وعلمه به يستعمله
سبب الوجوب كقوله تعالى أتم الصلاة لولا الشئ فكان الوقت هو السبب المتأخر وتماثل حقيقة هذه
المستلثة في المطولات الاصولية **(قوله أي الجزء الأول الحج)** ادخلو كان السبب هو الكل لم تقدم المسبب على
السبب أو وجوب الاداء بعد وقته فتعين العض ولا يجوز أن يكون ذلك العض أول الوقت عند المزوم عدم
الوجوب على من صار أهلاً للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعه ولا آخر الوقت عند سببها بل لم أن لا يصح الاداء
في أوله لامتناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الاداء والاشروع عن الأعمى في
السبب هو الاتصال بالسبب كقضى المنار لا يسبح **(قوله والزيادة)** متصل به **(قوله)** معاملة شاملة فجزءها لا خير
فقوله بعد ذلك والآخر تكرار وكذا قوله سبب الجزء أول اتصال به الاداء والاختصار أن يقول سببها

كأن سجد في كسب
لا بالصلاة من فرد ولا الزكاة
والصيام المحرز * (وهي
عبادة بدنية محضة ولا
نيابة فيها أصلاً) أي
لأن النفس كصحت في الحج
ولا بالمال كصحت في الصوم
بالفدية للفقير لأنها إنما
تجوز بأذن الشرع ولم
توجد (سببها) ترادف النعم
ثم الخطأ ثم الوقت أي
الجزء (الأول) منه أن
(اتصل به الاداء الأعمى)
أي جزء من الوقت (تصل
به) الاداء (والا) يتصل
الاداء بجزء (و) بالسبب

جزء اتصل به الاداء من الوقت والا فعملته اه ح وسبقه اليه اس يحجب في شرح المنار **(قوله هو الجزاء)**
 الاخير (وهو ما يمكن فيه من عقد التجرعة فقط عددا وعند زمر ما يمكن من الاداء وهو اجمعوا ان خيار
 التأخير الى أن يلبس الاجماع الصلاة حتى لو أخر عنه بأنم اه اس يحجب **(قوله ولو ابصا)** أي اذا اتصل الاداء
 بأخر الوقت كان هو السبب ولو كان ابصا كوقت اصفرار الشمس فيصع اداء العصر فيه لما اتصل الاداء
 فيه صار هو السبب وهو أمور يادائه فيه فيكون أدؤه كلوجب بخلاف عصره كما يأتي **(قوله حتى تحجب)**
 بالرفع لانه نهر يسم على قوله فالسبب هو الجزء الاخير **(قوله افاها)** أي أي آخر الوقت ولو بقدر ما يسمع
 التجرع عنه عند علمنا الثلاثة خلافا لفرق في شرح المنار رلان أمير حاج أي يصعب عليهم القضاء
 لاحتياجهم الى الوضوء لان الجنون أو الانعاش ينقضه وليس في الوقت ما يسمعه وعلم منه أنه لو افاها وفي الوقت
 ما يسمع أكثر من التجرع تحجب عليهم ما لاته بالاولى وأنه لو لم يبق منه ما يسمع التجرع تحجب عليهم ما لاته
 كما في الحديث اذا انقطع للعشرة قال ح وهذا اذا زاد الجنون والانعاش على جس مسانوا والاوجب
 عليهم ما لاته ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسمع التجرع قبل وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي **(قوله طهرنا)**
 أي ولو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسمع التجرع عدا كان الانقطاع على العشرة أو الاربعين فان كان أقل
 والماضي قدر العمل مع مقدماه كان استقام وخلع الثوب والنسرة عن الاعين والتجرع عته لهم القضاء والا فلا
 اه شرح التجرع **(قوله وصي بلغ)** أي وكان بين بلوغه وأخر الوقت ما يسمع التجرع أو أكثر كما يفهم من
 كراهه في الحائض التي طهرت على العشرة ح **(قوله ومردأ سلم)** أي اذا كان بين اسلامه وأخر الوقت
 ما يسمع التجرع كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما نخصه بالذكر ليعصم قوله وان
 صلبا أول الوقت وصورتها المرتد ان يكون مسلما أول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت
 ح **(قوله وان ما بين أول الوقت)** يعني ان صلاته في أوله لا تنقطع عنهما الطالب والحالة هذه أمافي الصبي
 ملك ونها فلا وأما المرتد لم يطو بطلان ورتاد ح وفي الجبر عن الخلاصة فغلام صلب العشاء ثم احتل ولم
 يتبعه حتى طلع الفجر عليه اعد العشاء هو المتأخر وان اتبعه قبله عليه قضاء العشاء اجزا على و اتمعه عجزا لها
 أي اذ لم يفتها بعبادتها اه **(قوله وبعد خروجه)** أي خروجه الوقت بلا صلاة **(قوله ليثبت الواجب الخ)** لانه
 لو لم يثبت في جلة الوقت وثابتا تبين الجزء الاخير للبيعة لم يثبت الواجب بصفة النقص في بعض الصور
 كالوقت العصر **(قوله وانه الاصل)** والاول والعمال وهمرة ان مكسورة ح والعيمير يرجع الى ثبوت
 الواجب بصفة الكمال المترتب على كونه السبب هو جلة الوقت ط **(قوله حتى يلزمهم)** أي الجنون ومن
 ذكر بعده وكذا غيرهم ممن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه **(قوله هو الصحيح)** مقابله ما قبل ان الجنون ويحوى
 لو افاق أو طهر أو أسلم في ناقص كان ذلك الوقت ناقص هو السبب في حقهم لتعدراضافة السبب الى جلة
 الوقت لعدم أهليتهم للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء بتمامه كذا في وجوب الصحيح
 انه لا يجوز لانه لا ينقص في الوقت نفسه واما هو في الاداء فلهما فيه من التشبيه بعدد الشمس كجملته في
 التجرع وسبب ان تمامه **(قوله لانه لا خلاف في طريقه)** أي الطريق الا تبين قال في الحليسة فيكون
 العبرة بأول طلوعه أو استظانته أو انشاره اختلاف المشايخ كما في شرح الزايدى عن المحيط وفي خزنة
 الفتاوى عن شرح السر حصى على الكافي وذكر فيها أن الاول أحوط والثاني أوسع اه قال في البحر
 والظاهر الاخير لتعرفهم الفجر الصادق كما يأتي وورد في الهربان الطاهر الاول لما في حديث جابر بن
 الذي هو أصل الباب ثم صلى في الفجر يعني في اليوم الاول حين رزق وحرم الطعام على الصائم ويزق به
 برع وهو أول طلوعه اه ومثله في الشرب لا يلاية وزاد لا ياميه التجرع بل ان من شأنه ان يشاره لا يتوقف
 على ان يشاره بان يكون بعد مضى حاسب منه دليل لفظ الحديث قال ح وأعطى أن الاستطارة والانتشار يعني
 واحد كما يفيد كلام الشارع التي هما قولان لا لاناها ومما يقرر علم أن المراد أن لا خلاف في أوله وهو

هو الجزء الاخير ولو ابصا
 حتى تحجب على الجنون
 ومضى عليه افاها وحائض
 ونفسه طهرنا وصي بلغ
 ومردأ سلم وان صلبا
 أول الوقت وبعد خروجه
 يضاف السبب الى جملته
 ليثبت الواجب بصفة
 الكمال وانه الاصل حتى
 يلزمهم القضاء كامل هو
 الصحيح وقت صلاة
 الفجر قدمه لانه لا خلاف
 في طريقه

أصل طلوع الفجر الثاني وانما الخلاف في المراد من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به
الطحاوي وابن المنذر من أن عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت إلى ما عَنِ الاصطفاي من الشاذة
من أنه إذا أسفر الفجر بخرح الوقت وتصور الصلاة بعده إلى الطلوع فصلاها وهو يندفع قول القهستاني أن
تفي الخلاف في الطرفين من عدم التبعيض (قوله وأول من صلاها آدم) أي حين أنه طلع من الجنوبين عليه
الليل ولم يكن رآه قبل غاب فلما انشأ الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى ذلك وأقدمه في الحديث كرساه (قوله
وأول الحس وجوبا) قال الرجعي الطاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الوجوب بالحرارة ولا راعا أن

ليس (قوله لأنه أولها ظهورا) أي أول الحس به على أن أمانة حسبه بل إنما كانت من الظاهر من جهة
السر أعوان أمانته في الصبح كانت في غير صليحتها والمصلحة هي أن أولها من الداء والظاهر كذا في
السود (قوله ولا يخفى الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الحس وجوبا فكيف ينشأ الثاني
صلى الله عليه وسلم صليحة الأسراء مع وجوبه عليه ليلا وبين الجواب أنه لو كان وحده لا يجزئ الصلاة على
العلم بالكيفية لأن الخطاب بفعله قبل البيان به لا يتلوهما بقا الحسية في الحاشية وإنه لا يرد
البيان كذا كراهة الأصوليون فلا يلزم من الوجوب وجوب الاداء وإنما يرد في السوم على نفسه وروى
وجوب اداءه وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم كان بالموالاة وجوبه في العشاء في الأثر في الأثر أنه صرح
للإجماع على أن الصلاة بدور يوم ونحوه يلزمه القضاء اهـ (فرع) لا يبيح الله السائر في أول الوقت

ويجب إذا ضاق الوقت فله البيرى في شرح الشبهة من عدم التبعيض من كتب الأصول وقالوا في رتب
الفروع ما عتده اهـ قالوا كراهة تركه لصريحهم بانه لا يجب الاداء على النائم اتفاقا فكيف يجب عا سب
الانبيه وروى في لم في قصة التعرض عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم قال في الس في اليوم تعريض النائم
التعريض أن تؤخر الصلاة حتى يمشي في وقت الأخرى وتقبل السجدة الثانية بدل الأولى ويستند كراهية النائم
أنه لو لم يخاف ما أخره لآفة من وتمامه وقد دام قضاها قبل لا يحسن ولا يفتقر إلى البقاء في أكر في البراءة الصبح
أنه ان كان لم قبل دخول الوقت وأنه بعد لا يحسن وان كان لم بعد دخوله حيث اهـ وهو لا يقتضيه أنه
سومه قبل الوقت لا يكون مؤثرا واهـ فلا أخمؤا لم يأثم لا يجب انتباهه ولو وجب لكان مؤثرا لها وأما
بجاف ما دام بعد دخول الوقت يمكن حل ما في البيرى عليه (قوله تنبيه دا) بكسر التاء في القاموس
تعيد تنبيه اهـ وظاهر قوله في شرح الشعر يرى مكلفا ما انفق لكن الظاهر الأول لأنه ما لم يفتش
الامر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عند دالا) نسبة إلى التقرير لا الكلام إلى حق أمها

قال لأنه عليه الصلاة والسلام لم قبل الرسالة في مقام السؤم من أمته حتى قد الحزب في الأمر وأنه إلى
الجمهور واختار الحق أن الله سبحانه في الشعر برأه كان متعديا لما ثبت أنه شرع به على النصوص وليس
هو من توهمه وقد متناخه في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعدد في حواء) بكسر الحاء المهملة وتفتيح
الراء يصر في يد من الصرف وسكن فيه الغض والقصر وكذلك حكم قباه وطمعه بعضهم بقوله
حوا وقباد كروا بينهما * ومدأ وقصر وأصر في وأصر الصرا

وهو جيل يـ مو بين مكة ثلاثة أيام قال في المواهب اللدنية وروى ابن أبي عمير عنه برأه عليه السلام لم يكن
يخرج إلى حراء في كل عام ثم يأتى مكة فيه قال وصدي أن هذا الخبر قد ثبت على أنواع من الإقرار من
الساس والاتصاف إلى أنه والاكثر وعن بعضهم كانت عدلته عليه السلام في حراء التفر كراهة لمصا
(قوله من أول طلوع الخ) زاد لفظ أول اختيارا لما دل عليه الحديث كقوله ما (قوله وهو البياض الخ)
لحديث مسلم والترمذي والعلفلة لا يعمسكم من سحر وكم آداب بالول ولا النحر المستطيل ولكن النحر
المستطيل فانه من النحر صاد وهو النحر المستطيل في الأفق أي الذي يتسرع في أطرافه اسماء
الكتاب وهو المستطيل الذي يدور في الأفق السحاب أي الذي يتسرع في أطرافه (هاتمه)

وأول من صلاها آدم وأول
النحر وجوبا وقدم محمد
الطهر لأنه أولها ظهورا
وبيان ولا يخفى توقف وجوب
الاداء على العلم بالكيفية
فلذا لم يقض بعباسي الله
عليه وسلم الفجر صليحة ليله
الأسراء ثم هل كان قبل
البعثة منه بد بشرع آدم
المختار بعد لا بل كان يعمل
بما طهره من الكسوف
الصادق من أربعة أبراهيم
وعبره وصح تعدد في حواء
بحر (من) أول (طلوع
الفجر الثاني) وهو البياض
المستطيل لا المستطيل

مطالب في تعبد عليه
السلام قبل البعثة

ذكر العلامة المرحوم الشيخ خايل الكامل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخنا العلامة الحق
على أفندي الدخستاني ان التفاوت بين الفجر من وكدايب الشفق الاجر والايض انما هو ثلاث شروح
اه (قوله الى قبل) كذا أغفمه في البحر والظاهر انه منى على دخول العاية لكن التحق بعمدها كنما
غاية مد جسق فلا حاجة الى ذلك اه اعلم (قوله بالصم) أي وللدكا في انما من ح (قوله من
زواله) الاولى من زوالها ط (قوله من كذا اسماء) أي وسطها بحسب ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ
الظل مثليه) هذا المظهر الرواية عن الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومجيب ويناسب وهو المتوخى انيسة
واختاره الامام المحب في وعول عليه في وصفه والشرعية فاصح واختره اصحاب المتون وارضاء
الشارحون بقول الطحاوي وقوله ما تأخذ لا يدل على انه الذهب وما في الفضة من انه يبقى بقوله ما في
العصر والعشاء على في العشاء فقط على ما به وتعلم في البحر (قوله وبع) أي عن الامام ح وفي رواية
عنه أيضا انه بالليل يخرج ح وقتا ظهر ولا يدخل وقت العصر الا للثلثين ذكرها الزيلعي في غير موضع في الحاشين
المثل والمثل وقت مـ هل (قوله مثله) منصوب بلوغ المقدور والتقدير وعن الامام بلوغ الظل له ح
(قوله ووصف في الداب) وبما ان الدابة تكاد لم يظهر ضعف دليل الامام بل أدلتهم فية أيضا كما يعلم
من مراجعة المتنات وشرح الحلية وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قوله ما أنزل أحد هـ ما
الاضرو وقت من ضعف دليل أو تامل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قوله ما كما
(قوله وعليه عمل اس اليوم) أي في كثير من البلاد والا الحسن ما في السراج عن شع الاسلام الاحتياط
أن لا يخرجوا الظل الى المثل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤد بالصلتين في وقتها ما بالاجماع
والظاهر ان الزمان من تأخير العصر الى المثلين قوت الجماعة يكون الاولى التأخير لا اول الظل الاول بل يعلم
من اعتد ربحا قول الامام تـ ل ثم رأيت في آخر شرح الحلية ما قلنا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام مـ
يصل العشاء قبل ثياب الشفق الا به من الاضلال أن يصلوا وحده بعد البياض (قوله سوى فـ) يجوز
تو وهو الظل بعد الزوال يسمى به لانه ما يرجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل الزوال يسمى طلا
وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال ما قبل السراج ونهر (قوله يكون للاشياء قبل الزوال)
أشار الى أن اصاحه التي الى الزوال لا تدني من لاسطة طوله عند الزوال ولا تعد اضافة اليه كالحذر رأى خلافا
لشرح الجمع من ان السراج وتعد في المهر لان السراج كقول بعض المحققين استعمال اللفظ في غير ارض
له لا لعلاقه وهذه الاضافة محذوفة الى السراج في الحقيقة كالاشياء كاشخص ويحذف لالزوال
قلت لكن برؤا الظل لا يسمى فيا لا بعد الزوال كما علمت واهـ اعترض الزيلعي على التعبير في الزوال أي
مهر يجوز لعمري في الظل واستاد ما في الزوال مجازة على كما علمت لعمري أيضا ولا تسامح لانه ليس فيه
استعمال كذا في غير ما وصفت له والظاهر انه مراد القوس متاف حيث جعل في الكلام مجازين فاهم (قوله
و يختلف اختلاف الزمان والسكان) أي طول الوقت وافتد ما بالكتابة كما وصفت ح (قوله ولولا بعد
ما يبرز) أشار الى أنه ان وجد حصة بعد زواله في الارض قبل الزوال وينظر الظل مادام متراجعا الى الحصة
فإذا أخذ في زيادة حفظ الظل الذي قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد بن محمد بن سـ قبل القبلة ما دامت
الشمس على حاحسها اليسر ما الشمس لم تزل وان صارت على حاحسها الا ان فقد زالت وعرف في المفتاح الى
الاضاح فانه لا يبرح ما سبق عن البسوط من مـ في الحصة اسمعيل (قوله اعتره بقامته) أي بان يقف
معدلا في ارض مستوية حاسر عن رأسه الى الحصة سميت قبلا للشمس أو لظله ويجمع ظل الزوال كسـ ثم
يقف في آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فادام الملع الظل طول القامة ترتيب أو مـ سوى
ظل الزوال فقد شرح وقت الظهور ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يتكلم بدلها ستة أقدام ونصفه بقدمه
وتدبسة (قوله من طرفيها) حال من قوله بقدمه أشار به الى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامته

قوله كجاسق أي في الوضوء
في قوله تعالى الى المرافق
اه منه

(الى قبل) (طالع ذكاه)
بالصم غير منصرف اسم
الشمس (وقت الظاهر من
زواله) أي يسيل ذكاه عن
كد السماء (الى بلوغ
الظل مثليه) وعنه مثله
وهو قوله او زمر والاعنة
الثلاثة قال الامام الطحاوي
وبه تأخذ في غرر الادكار
وهو المتوخى وفي البرهان
وهو الظل لبيان حيز بل
وهو نص في الباب وفي الفرض
وعليه عمل الناس اليوم
وبه يبقى (سوى فـ) يكون
للاشياء قبل (الزوال)
و يختلف باختلاف الزمان
والسكان ولولا بعد ما يبرز
اعتبر بقامته وهي ستة
أقدام ونصف بقدمه ومن
طرفيها مـ (وقت
العصر

كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوي وعامة المشايخ ستة أقدام قال الزاهد ويحك الجمع
بينهما بان يعبر بـ ستة أقدام من طرف سميت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه أشار القائل اه
حلية أقول بيانه اذا وقف الزايف على رجله اليسرى ثم نقل اليه ووضع عقبها عند طرف ايمه اليسرى ثم
نقل اليسرى كذلك وهكذا استمرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سميت الساق يعني من طرف عقب اليسرى
التي كان واقفا عليها أولا كان ستة أقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف ايمها كان ستة أقدام ونصف قدم
ووجه ذلك أن المايلون أخذوا طول ارتفاع القامة موقدا لوجه اهلها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة
الافتقار عند طرف العقب في لاحظ الاول اعتبر نصف القدم التي كان واقفا عليها وقدر القامة ستة أقدام
ونصف ومن لاحظ الثاني اعتبر القدم المذكورة بنحاهما ودرى سبعه قواعلي كل ما مراد واحد وهذا الذي
قررناه هو الواقع لما رأيت في بعض كتب المقات وحاصله ان حسب كل القدم التي كان واقفا عليها كان
سبعة أقدام وان حسب نصفها كان ستة أقدام ونصفها لهم (قوله من) أي من نوع الظل مثله على
رواية التي (قوله الظاهر) بحث صاحب الهر حيث قال ذكر الشاذلية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة
والسلام بأمر من حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصر فقال اللهم انه
كان في طاعتك لو طاعتك فوسلك ما رددته عليه فحدث حتى صلى العصر وكان ذلك غيبا وبالحديث صحه
الطحاوي وعياض وأخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله من صوغه ثانيا لجوزي
وقوعه بالتأني اه قال ح كانه نظير الميت اذا أحياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقي من حياته في أي وقت
يعطيه حكم الاحياء وانظر هل هذا شامل لظلال الشمس من معر ما الذي هو من الغلطات الكبرى
لأساعة اه قال ط وانظروا أنه لا يعطى هذا الحكم لانه لما ثبت ادأ بدت في آس وجم كجوه واقعة
الحديث أن طالوعها من معر ما هو بعد مضى الليل بنحاه اه قلت على أن الشيعا سئل ودمحا سئل
الهر تبع الشاذلية بان صلاة العصر يعيوبة الشفق تصير قضاء وجوهه لا يهدأ ادأه ما في الحديث
خصوصية على كيايه عتوله عليه السلام أنه كان في طاعتك لو طاعتك فوسلك ما رددته عليه فحدث حتى
صوم من أفطر قبل ردها وطلعت صلاته المرسو لسلامه والوقت يعود لها كل والله تعالى أعلم (قوله وهي
الوسطى على المذهب) أي المدقول عن أئمة الثلاثة وقال الترمذي وعبره انه قول أكثر العلماء من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وعبرهم وصحت وعلى لانها بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار
ونظام الاستدلال على هذا القول من الأحاديث الصحيحة مبسوط في أول الحلية قال ح وهذا قول س ثلاثة
وعشرين قولاً مذكورة في الوهابية وشرحها (قوله واليه يرجع الامام) أي أي قولهما الذي هو رواية عنه
أيضا وصح حتى الجمع بان عليا القنوي ورد الحق في الغرض بأنه لا يساعده رواية ولا دراية الخ وقال لاجده
العلامة فاسم في تصح القنوي ان رجوعه لم يثبت لما له الكفاية من لدن الأئمة الثلاثة في اليوم من حكاية
القولين ودعى بعمل عامة الصحابة بحل الخلاف المقول قال في الاختيار الشافعي البياض وهو مذهب
الصادق ومعاذ بن جبل وعاشق موسى الله عنهم ثقات ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة عن ابن عبد
العزيز بن مبر والسبق الشفق الاخر الاعراب وعرفه له فيه وادانها عرفت الاضمار والاعتبار لا يخرج وقت
المغرب بالنسبة إلى الهداية وعبرها قال العلامة فاسم ثبت أن قول الامام هو الأصح ومضى عليه في البحر
في يده بما قدمه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام العصر ومن ضعف دليل أو تعامل بخلافه كان أربعة
لكن تعامل الناس اليوم في غلبة البلا على قولهما وقد أتته في الهر تعالى بقاية والوقاية والدرر والاصلاح
ودر والجارو الامداد والوهاب وشرحها الرهاق وغيرهم مصرحين بان عليه التوجه في السراج قولهما
أوسع وقوله أحوط والله أعلم به (تسبه) قد ستر بينا بالتفاوت بين الشافعيين ثلاث شرح كجايي الشعر
البحر (قوله من) أي من غرب الشفق على الخلاف في بحر (قوله ولكن الخ) جواب عن سؤاله قد

مطلب لوردت الشمس بعد
غروبها

منه إلى قبيل (العروب)
فلا غروبت ثم عادت هل
يعود الوقت الظاهر من
وهي الوسطى على المذهب
(و) وقت (المغرب منه إلى)
غروب (الشفق وهو الجرح)
عندهما وبه قالت الثلاثة
واليه وحج الامام كافي
شروح الجمع وقصيرا
مكار هو المذهب (و) وقت
(العشاء والوتر منه إلى
الصبح) (لا) يصح
أن يقدم عليها (الوتر) الا
مسا

مطلب في الصلاة الوسطى

تقدر لم لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته أجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب لا لكون الوقت بل يدخل وهذا على قوله
وعلى قولهما لأنه لا تسع العشاء ثم الخلاف يظهر في الوقت قدم الوتر عليها باسناد أو تدكر أنه صلاها فقط على غير
وضوءه لا بعده وعندهما بعد من روى لم يتعرض للمسقط الثالث وهو كون الفجر اثنتي عشرة تأميرا اجتمع
وجتى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه بأنه فرض على ط (قوله لانها فرضان عند الامام) لكن
العشاء فليق والوتر على وهذا لتعليل الحكمين المدكوكين في المان الاول كونهما من غسوة الشفق والفجر
وقولهما معا الثاني لصلواتهما باسنادا باسقاط الترتيب وان عدا وهو ما ظلم موقوف على ما ساقى تفصيله
في قضاء الفوائت ح (قوله كما عدا) فتم الساعات الموحدة فيكون اللام وألف من العباد المجتمعة الرأى لكن
ضبطها في القاموس بلا ألف وقال العامة تقول باعاز وهى مدينة الصقاله صغار فى الشمال شديدة البرد
اه (قوله فانها يطالع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه انه قد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل
قد وقت الفجر ايضا لان اندا وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعى سبق الظلام ولا ظلام مع
بقاء الشفق فاذا ح أثول الخلاف المقول بين مشايخ المذهب اعماها وفي وجوب العشاء والوتر فقط ولم ير
أحدا منهم يتعرض لقضاء الفجر في هذه الصلوة وانما الواقع في كلامهم بتمسكه بغير الان الفجر عندهم اسم
للبياض المتشرف الاقوى مائة الحدوث الصبح كبحر لا تقيد بسبق ظلام على ان لا يسلم عدم الظلام لها
ثم رأيت ط د كرىهوه (قوله فى أو بعينة الشتاء) صوابه فى أربعينية الصيف كما فى الباقى وعادة البحر
وغيره فى أقصر ليالى السنة وتعلمه فى ح وقول الهر فى أقصر أيام السنة سبق قلم وهو الذى أوقع الشارح
(قوله لا يتقدر لهما) هذا هو حذى نسخ المتى البحر قد ساقط من المتع ولم أر من سبقه إليه سوى صاحب الفيز
حيث قال ولو كان فى بلاد يطالع فيها الفجر قبل غسوة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وتبين
يجب وقد روى الوقت اه بقى الكلام فى معنى التقدير الذى يطهر من عبارة الفيز أن المراد أنه يجب
قضاء العشاء بان يقدر وأن الوقت أى سبب الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده فى أيام الجمال على ما يأتى لأنه
لا يجب بدون السبب فيكون قوله وقد روى الوقت واما عن قوله فى الاول لعدم السبب وحاصله أن لا نسلم لزوم
وجود السبب حقيقة بل يكتفى بتقديره فى أيام التساقط ويحتمل أن المراد بالتقدير المذكور وهو ما قاله
الشافعية من أنه يكون وقت العشاء فى حكمهم قد مر ما يجب عليه الشفق فى أقرب البلاد اليهم والمعنى الاول
أظهر كما يظهر لمن كلام الفتح الا فى حيث أطلق هذه المسئلة على أيام السجالات ولان هذه المسئلة نقلوا
فيها الاختلاف بين الاثنى عشر مشايخنا وهم الباقى والخالوا فى البرهان الكبير وفى الباقى لعدم الوجوب
وكان الخالوا فى يعنى بوجوب القضاء ثم وافق الباقى لما أرسل الى الخالوا فى من يسأله عن أسئلة صلواتهم
الجنس أ كفى فاجاب السائل بقوله من قطعته يده أو وجلسه كم فروض وضوته فقال له ثلاث فترات الحمل
قال فكذلك الصلوات فى الخالوا فى ذلك ما تسع سنه ورجع الى قول الباقى بعدم الوجوب وأما لبرهان
الكبير فقال بالوجوب لكن قال فى الظاهر بوجه وغيره لا ينوب القضاء فى الصبح لبقاء وقت الاداء واعتزله
الربيع بان الوجوب بدون السبب لا يمتل وانه اذ لم ينو القضاء يكون أداءه ضروريا وقوله أى الاداء فرض
الوقت ولم يقل به أحد اذ لا يبنى وقت العشاء بعد طلوع الفجر اجاب اه وأيضاً فان من جهة بلادهم
ما يطالع فيها الفجر كما غربت الشمس كفى فى الزمان وغيره طر يوجد وقت قبل الفجر يمكنه اداءه اذ اعلمت
ذلك ظهر الثالث من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء الاداء ولو كان الاعتبار بقرب البلاد اليهم لزم
أن يكون الوقت الذى اعتبر به الاداء هو وقت العشاء حقيقة بحيث تكون العشاء فيه اذ اجمع أب القائلين عدما
بالوجوب من روى بانها قضاءه وبقدر وقت الاداء وأيضا لوروى أن غيرهم يطالع قد مر ما يجب الشفق فى
أقرب البلاد اليهم لم اتحاد وقتي العشاء والصبح فى حكمهم وأن الصبح لا يدخل بطالع الفجر ان قلنا
ان الوقت للعشاء قضاء ولم أن تكون العشاء من روى لا يندى وقتها لا بعد طلوع الفجر وقد روى أيضا الى

مطلب فى فاند وقت العشاء
كاهل باعاز

(لوجوب الترتيب) لانها
فرضان عند الامام (وقاد
وقتها) كبايعا فانها
يطالع الفجر قبل غروب
الشفق فى أربعينية الشتاء
(مكانهم ما يقدر لهما)

ولا ينوي القضاء للقدوث
الاداء به أفتى السبرهان
الكبير واختاره الكمال
وتبعه من التصفي الأما
قصده نزع المصنف
الذهب (وقيل لا يكف
به عدم سبب ما به جزم
في الكثرة والدر والمشتق
وبه أفتى الباقى ووافقه
الحاوى والمرئى فى وجوب
الشرنسللى والخاصى
وأوسعا للمقال ومما
مذكركه الكمال

قوله وجواز الجرم علقا
على ثبوت الجسرور بنى
وقوله وانتفاء الدليل مبتدأ
وقوله على الشيء متعلق
بالدليل وقوله لا يستلزم خبر
البتدأ والصغير المستتر به
عائده عليه وقوله انتفاءه
مفعول يستلزم وصحبه
المعرب عائده على الشيء
وقوله يجوز علة لقوله
لا يستلزم وقوله وهو عائده
على قوله دليل آخر وقوله
وما روى معطوف على قوله
ما توافق وقوله وكذا قال
على الله عليه وسلم معطوف
عليه أيضا اهـ

(٢) قوله وصحبه المصوب
هكذا بخطه ومرويه وصحبه
الجسرور كلابتصقى اهـ

أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك لا يعقل فحين ما قلنا فى معنى التقدير ما لو وجد قبل
صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقضى على مذهبنهما رأيت فى الحديث كرماد كره الشافعية ثم
اعتبرته بان ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير فى خصوص ذلك الدليلان الوقت بختلاف كبر
من الاقطار وهما لم يدخلتا لوقته الجدا فهم (قوله ولا يوجب القضاء الخ) قد جاءت أسود الدار رابى ما به
من أنه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون أداه مصر وخالق معين أن يجعل كلام البرهان الكبير على
وجوب القضاء كان، قوله الحلو فى وقد يقال لا مانع من كون أداءه ولا قضاء كسبى بعض هذه ما روى
بعضها فى الوقت أداء وقضاء لكن المقول من المحيط وغيره أن الصلاة الواقعة بعضها فى الوقت وبعضها
خارجها يسمى ما وقع منها فى الوقت أداء وما وقع خارجها يسمى قضاء باعتبار الكل جزء زمانه فاهم (قوله
نزع المصنف الخ) أى جزم به وعدم عرض مقابلة بقل ولذا أسسه فى الامد الى الهم (قوله وأوسعا
المقال) أى كل من الشرنسللى والمرهان الحلى لكن الشرنسللى على كلام البرهان الحالى ومرويه لذا
نسب اليه الاسباع (قوله وسعنا ما ذكره الكمال) أما الذى ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد جزمه وثبوت
العشاء أفتى القالى بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كجاسة غسل اليدين من الوضوء عن مقلوبه آمن
المرفق ولا يرتبه تأمل فى ثبوت الفرق بين عدم جعل الفرض وبين عدم سببه الجمل الذى جعله على
الوجوب الخفى الثالث فى نفس الامر وهو ان تعدد المعربات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل
على الشيء لا يرد نيل انتفاء طراز دليل آخر وجوده وهو ما توافقنا عليه، أمه ان الأمر من فرض الله تعالى
الصلاوات حسنة ما أمر أولا بحسب ثم استقر الأمر على الحس شرعا لما لا خلاف لا يفهم من ظاهر
وفرضه اذ روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قال ما شئت فى الارض قال أول دعوت يوم يوم كسبة وقوم كسبه
ولم يسمعهم وسأوا بانه كائنكم ما بال رسول الله ذلك اليوم الذى كسبه أن كسبه ما يملأه من قوله لا تدروا
له رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثمانية عشر قبل مسيرورة الطلح لا وأول ما يوقس عليه ما يستند بان
الراجب فى نفس الامر حس على العموم غير أن قوله بهما على تلك الاوقات عند وجودها ولا يقطعها
الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم حتى صلوات كسبه الله على العباد اهـ وأما الذى ذكره البرهان
الحلى فى شرح المبينة فهو قوله والجواب أن يقال كاستقرار الامر على أن الصلاوات خمس فكذلك الاستقرار
على أن الوجوب أساسا وشروطا لا يوجدونهم او قولك شرعا لما الخ ان أدوت أنه علم على كل من وردى
شروط الوجوب وأسانيه سلمه فلا يقبل لعدم بعض ذلك فى حق من ذكره او أدوت أنه علم لكل فرد من
أفراد المكلفين فى كل فرد من أفراد الايام مطلة فهو ظاهر المطلقان الخاص لو ظهرت بعد طلوع
النهار لم يكن الواجب على ما فى ذلك اليوم الا أربع صلوات ودعوى وقت النهار لم يجب عليها فى ذلك
اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد أنه اذا ظهرت فى بعض اليوم أو فى أكثر مثلاً يجب على تمام
صلوات اليوم والليله لاجل أن الصلاوات فرضت حسا على كل مكلف فان قلت تختلف الوجوب فى حقيقة البدن
شرطه وهو الظاهر من الحيز فلما لك كذلك تختلف الوجوب فى حق هؤلاء فقد شرطه وسببه وهو الوقت
وأظهر من ذلك الكفاية إذا سلم بدورات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام فى حقيقة
مصاب اليه بتصميمه بخلاف هؤلاء لم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا تراض الصلاوات حسا
على كل مكلف فى كل يوم وليله والقياس على ما فى حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس وروى
الاسباب وان سلم ما ناهو فيما لا يكون على خلاف القياس والحدوث ودعى خلاف القياس فقد نسل
الشئ أسهل الدرس فى شرح المذايق عن القاصى عياض قال فلهذا حكم بخصوص ذلك الزمان شرعا لما
صاحب الشرع ولو وكما به لاجتهاد بالكانت الصلاة به عند الاوقات المعروفة وكفى بالابا صلوات احس
اه ولنى سلم القياس ولا بد من المساواة ولا مد اوقات ما نحن فى علمه من وجود زمان بقده والعهده فيه وقت خاص

والفاد من الحديث أنه بقدر لكل صلاة وقت خاص لم يفسد هو وقتا صلاة أخرى بل لا يدخل وقت ما بعده
 قبل مضي وقتها، والقدر له لو ادمت حتى صارت قصاصة كقبي سائر الأيام فكان الزوال وصير وقتا فاعل مثلاً أو مثلي
 وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر وجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدر بحكم الشرع ولا
 كذلك هذا الزمان المجرى دماً أو وقت المغرب في حقهم أو وقت الفجر بالاجماع فكذلك يصح القياس وعلم
 بما ذكرناهم الفرق بين من قطع يد أو رجلاً من الرقيق والكسبي وبين هذه المسئلة كذكره القائل
 وإذا سلمه الإمام الحلواني ورجم اليهم أنه انحصر فيه أمانته وذلك لأن العسل سقط ثم عديم شرطه لأن
 الحال شرط فكذلك انحصرت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً وكالم يقيم حاله دليل يجعل ما وراء
 المرقى إلى الأمام فوق الكعب بمقدار القدم خفافاً وفي وجوب العسل كذلك لم يرد دليل يجعل حزام
 وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خفافاً في وقت العشاء وكان الصلوات حسن بالاجماع على المكلفين
 كذا في بعض النسخ والوضو على المكلفين لا ينقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع أسباب الوجوب
 ونسأله في جميع ذلك لم تأمل المصنف والله سبحانه وتعالى الموفق اه كلام البرهان الحلبي وقد ذكر عليه
 الفاضل المحشي بالقصص وانتصر للحق بما يطول في حمله ذلك أنه قال لا ما فاداه ليس من باب القياس بل
 من باب الحسنة لانه وقول البرهان الحلبي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر لعشاء في وقت خاص مجموع
 وذلك لأن من يقدر يجعل لكل صلاة وقتاً يخصه لم يشاركها فيه غيره اه أقول لا يخفى أن القائلين
 بالوجوب عند تمام الصلاة وقتاً خاصاً لم يثبت يكون وعليه فاداه وخارجها قضاء كما هو في أيام
 النكاح لأن الحلواني قال بوجودها قضاء والبرهان الكبير قال لا يبرى القضاء لعدم وقت الاداء به صرح في
 الفتاوى أيضاً من الإلحاق دلالة عدم المساواة ولو كان يعزى إلحاق أو القياس لجعلها أوها وقتاً خاصاً
 تكون فيه أداه واعتادوه وجود الاحتياج فعلاً بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت
 والأثر كونه أداه وقتاً لم يثبت قول الرافعي أنه لم يقل به أحد أي كونه أداه لانه لا يثبت وقت العشاء بعد
 الفجر والاحسن في الجواب عن الحق الكمالين المأمور أنه لم يذكر حديث النبيل نقيض عليه مستلثنا أو
 يطبقه دلالة لا يعتاد كونه دليل على إقراض الصلوات الخمس وإن لم يوجد السبب إقراضاً لما لان قوله وما
 روى من مطوف على قوله ما قاطعت عليه أخبار الاسراء وما أورد عليه من عدم الإقراض على الحائض
 والكاظم يجب عنه عاقلة المحشي من رور ودالهن بأولهما من العموم هذا وقد أقر ما ذكره الحق بلجاء
 العلامات المحقة قال أس أمير حاج والشيع قاسم والحاصل أنهم ما قولان معهما ويتأيد القول بالوجوب بانه
 قاله الإمام محمد وهو الإمام الشافعي كما نقله في الخلية عن المتولي عنه (قوله ولا يساعده) الضمير وأجمعت إلى
 ما ذكره الكمال ح (قوله حديث النبيل) هو ما قدمنا في كلام الكمال قال الأسوي يستثنى هذا اليوم
 مما ذكر في المواقيت وقاس اليوم بالثالين له قال الرافعي في شرح المباح ويحرم ذلك في ما لم تكن
 الشمس عند قوم مدة اه ح قال في إمداد الفتاح قلت وكذلك قد وجب لجميع الرجال كالصوم والركن والحج
 والعمرة وأحوال البسمل والأحارة ونظراً ابتداء اليوم فمقدر كل فصل من الفصول الأربعة بحسب
 ما يكون كل يوم من الزيادة والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول بانه إذ أصح التقدير وقوله
 إجماعاً في الصلوات اه (تبيه) * ورد في حديث مروى عن أن الشمس إذا طلعت من معبرها تسير إلى وسط
 السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما دلتها قال الرافعي الشافعي في شرح المباح وبه يعلم أنه يدخل
 وقت الظهور بروجها لانه عبرة رواها وقت العصر أصار طلي كل شيء مثله والمغرب يعرف بها وقتها
 الحديث أنه لا يطول عصره من غير ما يطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف إلا بعد منتهى الانبهاها على
 الناس به بتدريج ما هو أنه لم يمتد قضاء الخمس إلا إلى ثلاثين فيقدرون عن يوم وإليه وأجمعت ما الحسن
 اه (قوله لانه واروجب) عليه لعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثلثة طهر) اه به أن الزائد أن

قوله وخارجها هكذا بخطه
 وأصل الأصوب وخارجها
 أي الوقت أو لم اه معصمه

قلت ولا يساعده حديث
 النبيل لانه وان وجب
 أكثر من ثلثة طهر

مطلب في طلوع الشمس
 من مغربها

اليوم كسفة قبل الزوال نحو نصف سنة ولا ينكر وفيه الظاهر هذا العدد فلناسب تغير الكل عام من قوله قد وجب أكثر من ثلثه عصر قبل صيرورة الليل مثلاً ومثلين لكنه ظاهر في المثلين لأنه أقرب من خمسة أسداس النهار بخلاف الليل والظاهر قوله في الشرع ليلية وإن وجب أكثر من ثلثها فثبته مثلاً قبل طلوع الفجر **(قوله ثلاث)** أي أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك **ح (قوله فيه)** أعرفي حديث الجبال **(قوله وأما فيها)** أي في مسائلنا وفي بعض التفسير فيها أي في العشاء والوتر **(قوله وقد فقد الامران)** أي العلامة وهي عيوبه الشفق قبل الفجر والزمان المعلوم وهو ما يقع الصلاة فيه أدام صيرورة الزمان الموحود قبل الفجر هو زمان المغرب وبعدمه زمان الصبح فلو وجد الزمان الخاص بالعشاء وليس المراد فقد أصل الزمان كما لا يخفى نعم إذا قلنا بالاعتقاد هنا يكون الزمان موجوداً قدر ما يكفي يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى أعلم **(*) (تتمة)** فلم أزم تعرض عدم ما حكمهم صومهم فيها إذا كان يطلع الفجر عند غروب تعب الشمس أو بعده زمان لا يقدر فيه الصائم على كل ما يقيم نيته ولا يمكن أن يقال وجوب صوم يوم الأة الصوم عليهم لأنه يؤدي إلى الهلاك فإن قلنا وجوب الصوم يلزم القول بالاعتقاد وهل يقدر عليهم ما قرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية لها أيضاً بقدر لهم ما عيس الكلال والشراب لم يجب عليهم القضاء فمتى دون الأداء كل يحمل فليست كل ولا يمكن القول لها بعدم الوجوب أصلاً كما عارضه الفاضل به فيقال إنه لا عدم الوجوب فيها عند الفاضل به عدم السبب وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهوده فمخيم لشهره وطلوعه غير كل يوم هذا ما ظهر في والله تعالى أعلم **(قوله للرجل)** يأتي بغيره **(قوله في الفجر)** أي صلاة الفجر وفي صلاة السنة قولان يأتي بالشرح ط **(قوله باسماء)** أي في وقت ظهور النور واكتشاف الطلعة متى به لا ينسفر أي يكشف عن الأشياء خلافاً للثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بفجره فإنه أعلم بالآخر وما أقره ذي حجة موروى الطحاوي باسماء صحيح ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثبتي ما اجتمعوا على الثبوت بالفجر وعلمه في شرح المسألة وغيرها **(قوله أو يعي آية)** أي آية **ب (قوله ثم)** بعده طهارة أي بعيد الفجر أي صلاته مع ترتيب القراءة المذكوورة بعده طهارة فلو فسده بفسادها أو طهر فساده بعلمه باسماء أو الحاصل أسداس النهار أن يكسده إعادة الطهارة ولو لم يحدث أكبر في النهر واقفستأنى وإعادة الصلاة على الحالة الأولى قبل الشمس **(قوله وقيل يؤخر جدا)** قال الجوهري هو طهر اطلاق الكتاب أي الكبر لكن لا يؤخره بحيث يقع الشفق في طلوع الشمس اه لكن في التفسير ان الزمان الأول **ح (قوله مطلقاً)** أي ولو في غير مزلعة ليعلمها هن على أنه زوهر في التلزم **م (قوله و)** في طهر الصبح مسد كراهه الحق به الجوهري مسد كراهته **(قوله بحيث يمتشي في الليل)** عارفاً بغيره ولهر وعبرهما وحده أن يصلي قبل المأل وهي أولى لما من مثل جيطان مصر يحدث القتل فيها سر به الموتها **ح** وقد يقال أن اعتبار المشي في الليل بيان لأول ذلك الوقت المستحب وما في الجوهري بيان في وقت ط من الجوهري عن الحزاة الوقت المذكور وفي الظاهر أنه يدخل في حد الاختلاف وإذا لم يمتد حتى يمارط كل شيء له فقد دخل في حد الاختلاف **(قوله أي لا يشترط الخ)** تفسيره لا لاطلاق عبارة اسم ما في شرح الجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة اه أي رواية البخاري كأن يصلي الله به وسلم إذا استأذنا برك بالصلوة وإذا اشتد طهر أمر بالصلوة المراد الظهر وقوله صلى الله عليه وسلم لم يشأه الحرم من حجهم هذا اشتد وأمر بالصلوة تنفق عليه وليس فيه تفصيل وعلمه في الزيادة وغيره **(قوله وما في الجوهري وغيره)** كأن شرح حيث قال بهما وما يستحب الإبرار ببلادة شرائط أن يصلي جماعة في مسجد جماعة وأن يكون في الصلاة الحاقوة أن يكون في مسجد الجوهري وقال الشافعي أصلي في بيته فدمه وإني في المسجد به جماعة أخرها اه **(قوله طوره)** ترفع في التطهير صاحب الجوهري عمداً على الإلحاق أو ودان في بيته يعلو كس في موضع تمام الجماع يعبه في أول الوقت فقط طهارة لولا ما يستحب له التأخير يلزم تركه لبلدة الله تعالى

مثلاً قبل الزوال ليس كسئلنا لا المفقود فيه العلامة لا الزمان وأما فيها فقد فقد الامر ان (والسبب) للرجل (الابتداء) في الفجر (بأسفار والحنث به) هو المحتوا بحيث يرتل أو يجمع آية ثم بعده بطهارة قوله وقد قيل يؤخر جدا ان الفساد موهوم (الالحاق بغيره) فالتعليق أفضل كراهة مطلقاً وفي غير الفجر الامثل لها انتظار فسرار الجماعة (وتأخير طهر الصبح) بحيث يمتشي في الليل (مطلقاً) كذا في الجمع وغيره أي بلا اشتراط شدة حر وحرارة باد وصد جماعة وما في الجوهري وغيره ان اشتراط ذلك مستور وفيه

تركها على المشهور لاجل المسخ والتواعد تأباه وبدله كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف
وعليه لتقليل الجماعة في مسئلتنا ينبغي أن يكون التأخير حراما بحيث تحقق قوت الجماعة اه وتقل بعضهم
مثله عن شرح تكملة الكثر الشيخ موسى الطرابلسي وقال على أنه مخرج صاحب البحر فنية تقدم أنه لو شرع
في الصلاة بحساسة قدرا ادهم ونشئ قوت الجماعة فخصي على صلاته اه أجمع أن التأخير لمسوية أو
واجب ولم يترك الجماعة لاجلها أقول قد يحل بان قول البحر لافرق بين أن يصلي بجماعة أولا بعد أنه يبد
له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو مفردا بان كان لا يتيسر له الجماعة وليس فمسا بخصي أنه يؤخر
وان لم يؤخر الجماعة كالأصفي والتظن في كلام الجوهر: والسراج في محله لان ما ذكره من الشروط الثلاثة
هي مذهب الشافعية مخرجوا في كتبهم ثم ذكر شرح الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول
الوقت أفضل الا اذا تعيى التأخير فضله لا تحصل بدونه فكثير الجماعة ولهذا كان أولى للنساء أن يصلي
في أول الوقت لانهن لا يخرجن الى الجماعة كدافي عيسوي شمس الأئمة وغير الاسلام اه والمتبادر منه انه
ادالم فخصد الصلاة بالجماعة لا يفسد التأخير بها اذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هناك صاحب عاية
الباب بان اعتنا مخرجوا ما استحب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم
والصريح مقدم عليه وتقدم الكلام عام ثم راجعه (قوله أصلا) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في
آخره من الخلاف (قوله واستحبنا في الزمان) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الشبا من من الاحكام
أنه لا يلبس لها الا براد وفي جامع الفتاوى انه رأى الهداية قبل انه مشروعه لانها تؤدى في وقت الطهر وتقوم
مقامه وقال الجوهر: وليس بمشروعه لانها تقام بجمع عظيم فتأخيرها مفض الى الحرج ولا كذلك الطهر
ومرافقة الخلط لاسلامه من وجه ليس بشرط اه (قوله لانها خالفة) علمت جوابه على أن القول الثاني
وهو المشهور أن فرض مستقل أكد من الطهر (قوله توسعة للحوال) أي لكرهايتها بعد صلاة العصر
وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتجمل لم يخفى في هذه الاستثناء ما سمعت الامايد على
تأخير العصر ولم يتقدم ما يدل منها على التجبيل الامايد صغيرة فاستحبنا التأخير ولو خابها البطر فكان
تجبل الصلوات كلها أفضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قرأ في الخبر أولى
وقدر وى عن أصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك ونظمه في الحلية (قوله في الاصح) صحه في الهداية وغيره
وفي الظهور بان أن مكنا طاله النظر فقد تعسيرت عليه الفتوى وفي المصا وبغيره وبه تأخذ وهو قول أختنا
اللائمة مشايخ بل وغيرهم كدافي الفتاوى الصوفا وفيها ينبغي أن لا يؤخر تأخير الا يمكن المسوف قضاء
ما فات اه وقبل حد التغير أن يبقى لافروب أثل من ربح وقبل أن يتغير الشعاع على المحيطات كافي الجوهر
ام صدر الزان (قوله وتأخير عشاء) أعلمه مظاهر ما في الهداية التقيد بعدم قوت الجماعة يؤخذ من
كلام المصنف في مسئلة لزوم العيم ثم نالاية (قوله في ثالث القيل) كدافي الكثر والحوار والخلاصة وغيره
وعادة الفدوري الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كافي الشربلاية عن البرهان والحاجة الى التوفيق بما
في البحر ولا يخفى الدور (قوله في الخاتمة الح) وفي الهداية وقبل في الصيف يجعل كذا لتقل الجماعة
(قوله كره) أي عجز عما كيانا في تقسيمه في المتي أو تترها هو الاظهر كذا كره عن الحلية (قوله لتقليل
الجماعة) يفيد أن المصلي في شبهة يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تألى رملى أو لأخوها لا يكره (قوله أما الاله
مباح) أي أمات أخبرها الى الصف فمباح لتعارض دليل الدب وهو قطع السمر المسمى ودليل الكراهة وهو
تقلل الجماعة مثبتة الابحة كما فاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن حواقالا كمال استحب
الزناخري الى النصف وقال انه لا وجه لبلال الاحاديث الصحيحة وساقها وقال اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب
الذي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كذا كره الترمذى اه (تسب) * أشرا الى أن علماء اشتهات
التأخير في العشاء هي قطع السمر المسمى عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان وكره اليوم قبلها بالحديث

(وجعة كظهر أصلا)
واستحبنا في الزمان لانها
خلفه (و) تأخير (عصر)
صفا وشاء توسع، لاسواق
عالم يتغير ذكاه بان لا تحار
العين فيما في الاصح (و)
تأخير (عشاء الى ثلث
الليل) فيده في الحلية
وغيرها الشتاء أما الصنف
يبدب تجبلها (فان آخرها
الى ما زاد على النصف) كره
لتقليل الجماعة أما المصباح

(و) آخر (العصر الى اصفرار ذكاه) فاصفرع فيه قبل التعريفه اليه لا يكره (و) آخر (المغرب الى استئناك النجوم) أي كثرتها (كره) أي التأخير لا المفضل لانه مأشوره (تحريرا) لا يبعد كسر وكونه على أكل (و) تأخير (الوتر الى آخر الليل لوانق بالاباء) والافضل اليوم فان أفاق وصل الى فاضل والحال أنه صلى الزكر أول الليل فانه الأفضل (و) المستحب تعجيل طهر شتاه) يوفق به الربيع وبالصيف انظر في (و) تعجيل (عصر وعشاء يوم غدير) تعجيل (مغرب

قوله ما فان الخ هكذا بخطه والذي في نسخ الشاوح أفاق بالهمز وهو الصواب الموافق لما في المصاحف والقاموس اه مصححه

بعد هالنهي التي صلى الله عليه وسلم - هما الاحد بثاني خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسلم بعد الصلاة يعني العشاء الاخير الا لاجد رجلين يصل أو مسافر وفي رواية أخر عمر اه وتدل الطحاوي وانما كره اليوم قبلها لمن خشى عليه موت وقتها أو موت الجماعة معها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فبإباحة النوم اه وقال الزياي وانما كره الحديث بعده لانه ربما يؤدى الى العز أو الى تفويت الصبح أو قديم الليل لمن له عاقبة وإذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والتذكر وحكايات الصالحين والثناء والحديث مع الضيف اه والمعنى فيه أن يكون اختتام الصلوة بالمادة كجعل الله أو ظاهرا للمعنى ما يدبره من الزمان ولما كره الكلام قبل صلاة الغفر وتعملة في الاداء أو يؤخذ من كلام الزياي انه لو كان لحاجة لا يكره وان خشى فوات الصبح لانه ليس في اليوم تفریط واعمال التفریط على من أخرج الصلاة عن وقتها بكفى حديث سلم لم يغاب على طنه تفويت الصبح لاجل لانه يكون تفریطا ثم (قوله وأخر العصر) مع ما هو على فعل الشرط والمراد باصفرار ذكاه تغيره بالعلو السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلته (قوله لا يكره) لان الاستمرار عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة مستعذ به فعل عواصر (قوله الى استئناك النجوم) هو الصلاة وفي رواية لا يكره ما لم يعب الشفق بحر أي الشفق الاحمر لانه وقت يختلف مع ما يقع في الشفق في الحارة - به ركاه والطاهر أن السنة فعل المغرب ورواه بعد مصباح الى استئناك النجوم فيكره بلا غيره اه قلت أي كره بحرير والطاهر أنه أراد بالباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التبر به ورائي فاستقر بنا (قوله أي كثرتها) بالقياس الى ما به واشتباها كانت تظهر صفة لونها وكلاهما حتى لا يخفى منه انتهى وهو بعد وقت كثرتها وانصهر به وهذا بعض اه (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام رائي (قوله تحريرا) كدافي البحر عن القيسية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي بشرط ان انكره اه في تأخير العشاء ترجمته وهو الاظهر اه (قوله لا يبعد كسر) ظاهر مخرجوه على الثلاثة أيضا لكن ذكر في الاحاديث تأخير العصر الى الاصفرار عن المراح أنه لا يباح التأخير لمريض وسفر اه ومثله في الحلية واقصر في الزيادة وغيره على ذكره الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عند كسفر ومريض وحضور ماء - ونسب اه قالت وبمعنى عدم الكراهة في تأخير العشاء ان هو في كسب الحاجات من المسافر والمريض تأخير المغرب لا يمنع بينهما بين العشاء فلا يفي الحلية وغيره اه أي بان صلى في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها وهو مجمل واروى من جعله صلى الله عليه وسلم بينهما سفر اكسب اه (قوله وكونه على أكل) أي لكره اه الصلاة مع صور طعام تعجل اليه نفسه وحديث اذ أتممت الصلاة وحضر العشاء ما يدور بالعيشة واما الشبان (قوله وتأخير الزكر الخ) أي يستحب تأخير اه قوله صلى الله عليه وسلم من حاف أن لا تؤخر من آخر الليل فليؤثر أوله ومن طلع أن يتيم آخره فليؤثر آخره الا ان صلاة آخر الليل مشهود فذلك أفضل ورواه مسلم والنسائي وغيره ما وجدناه في الحديث وفي الصحيحين اجمعين أو ترا ولا تكلم وترادوا الامر للبد بديل ما قبله بحر (قوله ما فان الخ) أي اذا أوتر قبل اليوم استميط على ما كتبه ولا كراهة فيه بل هو مستحب ولا يبعد الزكر لكن فانه لا ادمل المفاد يحدث للصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يبق بالانتباه بالتعجيل في حقه أصل كافي بالحليسة فاذا انقبت بعد ما جعل يغفل ولا تقونه الاصلية فلا تقول المراد بالافاضة في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد ماتت والتي جعلها هي أصلية التعجيل عند خوف الغوات على التأخير ما هو قوله (قوله بطي به الربيع الخ) فانه في البحر محتاوقا لم أذكره تعقبه في الامداد بان يجمع الروايات من انه كذلك في الربيع والخريف يجعل ما اذا زانت الشمس بحيث البحر محال للتعجيل (قوله يوم عجم) أي ثلاثية العصر في التعجيل وقت الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطيب وروى الحديث عن أبي سفيان أنه يندب التأخير في كل الاوقات واحتراره العشاء في شرح الجمع ودر الزكر والصلوة أنه الاحوط لخو ازاداه - به الزكر وقت لاقبله أي وفي نفيه الاحتمال وقوعه وقد يحال المراد بالتعجيل تأخيرها اقليل بعد العلم بدخول الوقت

ولهذا قال في الحلة المستحب تقدمها يوم غيم على وقتها المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أى شتاء
وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم أم لا وإن أوهمة عبارته لأنه غير المنصوص عليه ط (قوله بكرة
تزيها) أفادت المراد التخييل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير حاسة أو سكتة على الخلاف وأن مافى
القبية من استثناء التأخير القليل يجوز على ما دون الركنين وأن الزائد على القليل إلى اشتباك النجوم مكروه
تزيها وما لا يتصور بما لا يعدو كراهة في شرح المسية والذى اقتضته الاشواكر اهلة التأخير إلى ظهور النجوم
وما فيه مكروه فعمل على الإعادة وإن كان المستحب التخييل اه ونحوه ما قد منه عن الحلة وما في البر
من أن مافى الحلة مسمى على خلاف الأصح أى المذكور في المستقى بقوله بكرة تأخير المغربى رواية وفى أخرى
لما لم يبع الشفق والأصح الأول الالغز اه فيمنظر لان الظاهر أن المراد بالأصح التأخير إلى ظهور النجوم
أو إلى غيوبة الشفق فلا ينافى أنه إلى ما قبل ذلك مكروه وتزهي الترك المستحب وهو التخييل تأمل (قوله
وتأخير غيرهما) أى فى يوم غير يوم نوح الفجر كفى الأيام ويؤخر الظهور والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد
الوقت قبل مجئ الوقت المكروه كفى الامداد قال في النهر أما الفجر فله كثيرا من الجاعة وأما غيره فطعامه
الوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أى ما ذكر من التخييل فى يوم غيم والتأخير به (قوله وبه على رعية أو قاتنا)
أى بعدم ظهور الشمس أو التوقيت بالساعات الفلكية وبحود ذلك ط (قوله بكرة أى الحكم الأول) أى
المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا أو ليعاد إلى ثلث الليل وتقبل ظهر الشتاء الخ قال أبو السعود وهذا البحث
للغنى وأقر صاحب الهر ط (تمة) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واستبعاد دخوله كفى نور
الابضاح وغيره ولو شفى دخول وقت العبادة فأتى بها ما بأن به فهاهى الوقت لم يجز على الاستيفاء بحث
المية ويكنى فى ذلك أدان الواحد لعد لا ولا أخرى ويبنى على غالب طمس ما صرح به أتمسان أنه يقبل قول
العدل فى الدانات كالانحياز بحجة القبله والظاهر أن الحسنة والخل والحرمة حتى لو أخرجه بقوله بعد أو أمة
أو مجرد فى قنف بنجاسة الماء وحل الطعام وحسنه قبل ولو طاسقا أو مستورا بحكم رآه فى صدقة أو كذب
وبعمل به لأن غالب الرأى بغيره اليقين بخلاف خبر الذى حيث لا يقبل اه ومنه النص والاعتواء والافلان
فى الأصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجرى فيها هذا التفصيل وأنه تعالى أعلم ثم
وأثبت كتاب القول لم ين من معنى الحكم ما منه المؤذن بكنى انحياز بدخول الوقت إذا كان باعنا فلا عالما
بالاوقات مسلما ذكر أو يعتمد على قوله اه وفى صياح القهستاني وأما الاضمار فلا يجوز بقول واحد يدل
بالمسمى وظاهر الخواص أنه لا بأس به إذا كان له لا صدقة الخ (قوله وحكم الاذان كالصلاة الخ) لأنه سنة لها
قيدها (قوله وكراهة الخ) أو رد أن بعض الصلوات لا تعقد فى هذه الاوقات فلا يباينها التحريم بالكراهة
وأحلب عنه فى شرح المسية تبع الفهم بجوابه حيث قال استعمل الكراهة بما لم يعمى العوى فيشمل عدم
الجواز وغيره مما هو مطالب بعدم أو هو بالمسمى العرفى والمراد كراهة التحريم لما عرفت من أن الهى الظنى
التيوت غير المصروف عن مقتضاه بلبس كراهة التحريم وإن كان قطعى الثبوت بالتحريم وهو فى مقابلة
الفرض فى الزمة وكراهة التحريم فى رتبة الواجب والتزويه فى رتبة المسدود والهى الواردة ههنا الأول
مكان الثابت به كراهة التحريم وهى أن كانت لسان فى الوقت سمعت الصلوة فباسبه كمال والا فادت
الصحة مع الاساءة اه وقد أشار الشارح إلى الجوابين مقدما للثانى مع ما على الأول (قوله مطلقا) مفسره بما
بعده (قوله أو على حارة) أى إذا حصرته فى ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة أى إذا تأملت فيه والادلا
كراهة كسب كراهة الشارح (قوله وسجدة تلاوة) مصوب مطلقا الجواز والجور الذى هو خبر كال
المقدرة ح والأحسن وجهه عطف على صلاة نائب فاعل كراهة ليكون مقابلا للصلاة لأن سجدة التلاوة ليست
صلاة حقيقة ففاهم (قوله وسهو) حتى لو سها فى صلاة الصبح أو فى فصاعة تامة بعد العصر مطلقا الشمس أو
اجترعت السلام سقط عنه بخود السهو لأنه جبر المقصا المتكفى فى الصلاة هرى مجرى القضاء وقد

مطلقا) وتأخير قدر ركعة
يكراهه تأخير
غيرهما فيه) هذا فى ديار
يكتر شتاؤها وبسبب رعية
أو قاتنا أمافى ديارها ويراعى
الحكم الأول وحكم الادان
كالصلاة بتجيلا وتأخيرا
(وكراهة) تحصر بما وكل مالا
يجوز ذكره (صلاة) مطلقا
(ولو) قضاء أو واحدة أو
تلاوة (على جنازة وسجدة
تلاوة وسهو)

مطلب بشرط العلم
بدخول الوقت

وجب كاملا فلا يتأدى في ناقص حلية **(قوله لا شكرية)** هذا مذكور في غير محله والماسب ذكره عقب قوله الاتي وسبعة تلاوة لان عبادة القنية بكرة أن يجحد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه الغفل ولا يكرم في غيره اه وفي النهران عبادة الشكر لثمة سابقة في أن تصح أئتمان قولهم لان ما وجبت الصلاة وهذه توجب اه فحصل من كلام النهر مع كلام القنية أنهم انصروا مع الكراهة أي لانهم في حكم الصلاة ثم قال في النهرين المراح وأما يفعل عقب الصلاة فمن السجدة فمكروه اجتماعا لان العوام يمتدحون أنهم واجبة أوسمة اه أي وكل جائر أدى إلى اعتقاد ذلك كره **(قوله مع شروق)** وما دامت العين لا تتحرك بها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب أنه الاصح كفي الصرح أقول ينبغي تصحيح ما هو من الأصل للامام محمد من أنه ما لم ترتفع الشمس قد رجع فهي في حكم الطلوع لان أصحاب المتن وشوا عليه في لذة الصبح حيث جعلوا أول وقت من الارتفاع ولذا حرم به هاتين الفرضين والاضاح **(قوله بلا مؤثر من صاعها)** أقادان المسئلة في الميع لا الحكم بعدم الصلة عندنا فلا ستاعة من طلع الفجر للصلاة والمراد من الصلاة الصبح **(قوله بعد البعض)** أي بعض المجهدين كالامام الثاني هنا **(قوله كافي القنية وغيرها)** وعمره الحب المصنف إلى الامام حيد الدين عن شيخه الامام الحنوب في والي شمس الاثمة الحسواني وعمره في القنية إلى الحانواني والنسب مسقط ما قيل ان صاحب القنية نبه على مذهب المعتزلة من أن العائنه له انذار من كل مذهب ما به يوم والصبح عندنا بالطلوع واحد وأن تتبع الزه من سق اه **(قوله واستواء)** التعديل أولى من التعديل بوقت الزوال لان وقت الزوال لا تترك به الصلاة واجبا على غير الحلية أي لأنه يدخل وقت الظاهر بمرور في شرح القاية لغير جدي قد وقع في عموامات الفقهاء أن الوقت المذكور هو عند انصاف النهار أي أن تزول الشمس ولا يبقى أثر والشمس اعماها وقت انصاف النهار بلا فصل وفي هذا القول من الزمان لا يلبس اداهم لانه ما قبل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع خوف من هاتين هذه الزمان أو المراد ما به هو النهار السري وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا يكون فمف التنازل في الزوال زمان يعتد به اه اصحيل ونوح وحوى في القنية ولست اذ في وقت الكراهة عند الزوال قبل من نصف النهار إلى الزوال رواية أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قال حسن الدين الصالح وما أحسن هذا لان النهي عن الصلاة به بعد تنصو هاجسه اه وعرفي القنستان القول أن المراد انصاف النهار العرفي إلى انقضاء واهاله وبان المراد انصاف النهار السري وهو الصورة لسكرى إلى الزوال إلى انقضاء واهاله **(قوله الا يوم الجمعة)** لما رواه الشافعي في مسنده من أن الصلاة بعد ما لم ترتب تزول الشمس الا يوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع ذكر السب في له شواهد من قبلة اذا صحت قوى اه **(قوله المصحح المتمد)** اعترض بأن المتن والشروح على خلافه **(قوله وقت الحاي)** أي صاحب الحلية الصلاة المصحح ابن أمير حاج عن الحاي أي الحاي القدسي بكرايته به من سراج الهداية انصروا والقول للامام وأما عن الحديث المذكور بأحد حديث النهي عن الصلاة وقت الانسواء وانما انصروا وأجاب في الفصح بجعل المطلق على المقيّد وظاهره ترجع قول أبي يوسف ووافقه في الحلية في البحر اركان لم دهول عليه في شرح الحلية والامداد على أنه هذا ليس من المواضع التي يجعل فيها المطلق على المقيّد كما يعلم من كتب الأصول وأيضا فان حديث النهي مخصص وامسك به غيره فيقدم بخصه وانقضى الا على العمل به وكونه خاطرا والله ما مع علما ذاع من سنة الوضوء وتخصيصه بالسجود وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الحاطرة مدم على المصحح (تنبيه) علم مما قرأناه المنع بعد ما لو أن أنه محذور الكراهة من زيادة الصلاة في الاوقات المكروهة في حرم مكة استدلالا بالحديث الصحيح بنبي عبد مناف لا تجمعا أحد اطاف هذا البيت وصلى أية ساعة سامعن ابل أنظار هو ومقدمه بعد ما عير أوقات الكراهة لعلنا من مع علما اعنى ركعتي الطواف فيها وان حرز زواف الطواف بها خلافا لما لا يكاد يصرح به في شرحه للباب والله أعلم ثم رأيت ما ثبته عددا

لا شكرية (مع شروق)
العوام فلا يتعدون من
فعلها لانهم يتركونها
والاداء الجائر بعد البعض
أول من الترك كافي القنية
وغيرها (واستواء)
اليوم الجمعة على قول الثاني
المصحح المتمد كذا في الاشياء
وتنقل الحاي عن الحاي
أن عليه الفتوى

قال في الضياء مائه وقد قال أصحابنا في الصلاة في هذه الاوقات ممتوع بها بركة وغيرها اه ورايت في
الدايع ايضا مائه وهو ما ورد من النبي الامانة شاذلا يقل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم
الجمعة غير بابها ويؤيد من المشهور به اه وقوله الجمد (قوله وغروب) أراد به التعير كما شرح به في الحاشية
حيث قال صراحتا الشمس الى أن تعبر وغروبها (قوله العصر يومه) قيده لان عصره اسم
لا يجوز وقت التعير لشونه في اللمة كمالا لا تباد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله ولا يكره عمله)
لانه لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامره وقيل الاداء ايضا مكره اه كافي السنن والحاصل أنهم
اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء أو بهما فقبل بالاول وسببه في المحيط والإصاح الى
مشايخنا وقيل بالثاني وعليه مشي في شرح الطحاوي والتحقق والدايع والحواوي وغيره على أنه المذهب
بالحكاية بخلاف وهو الوجه عند مسلم وغيره عن أس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يربط الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان هام يقرأ بها لا يذكر
الله فيها الا بطلا اه سابقه وتعريف العصر لا يخفى أن كلام الشارح ما مر على الاول لا الثاني فاهم - قال في
القيمة ويستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كاجوب) لان السبب
هو الخلف الذي متصل به الاداء وهو بانها ناقصة وقد وجب بانها مبدئية كذا في ما مضى اه وقد وجب
كمال لان السبب فيه جميع الوقت حيث يحصل الاداء في قوة منه لكن الصحيح الذي عليه ما علقه من أنه
لا يقص في ذلك الخلف بنفسه بل في الاداء بملأه من الله بعيدة الشمس ولما كان الاداء واجبا في تحمل
ذلك القصاص أم اذا لم يزد فمما حال أنه لا يقص في الوقت أصلا وجب الكمال ولهذا كان الصحيح وجوب
القضاء في كامل على - نابع أو أسلف ناقص ولم يصل فيه كونه تقدم والحاصل يكفي الفتح أن معنى نقصان الوقت
نقصان ما قبله من فعل الاركان المستلزم لنتشه بالكفار لا نقص فيه بل هو كونه من الاوقات أعما
النقص في الاركان فلا يتأدى من ما وجب كمالا وهذا ايضا مبدئي للقول أن الكراهة في التأخير هو الاداء
خلاف ما مشي عليه الشارح وما ذكر في النهر بحثا لبعض الطلبة كدفع حوايه في شرح المسئلة وغيره
وأوفى عنه ما علقه على البحر (قوله بخلاف العصر الخ) أي فانه لا يؤدي في يومه وقت الطلوع لان
وقت الغمر كانه كامل فوجب كماله فمثل بطر الطلوع الذي هو وقت مسد قال في البحر ما قبله روى
الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعتي العصر قبل أن تغرب الشمس
فقد أدركها ومن أدرك ركعتي الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أوجب باب التواضع لما
وقع بينه وبين النبي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض من محاسن هذا
الحديث في صلاة العصر وحكم النبي في صلاة الغمر كذا في شرح العقاية اه على ان الامام الطحاوي قال
ان الحديث منسوخ بالنصوص الباهية فوادي أن العصر يدل أيضا كالغمر والارام العمل ببعض
لحديث وترك بعضه مجردا لما رآه من على كمال في الغمر بخلاف عصر وممنع أن القص فأن العصر
انداء والغمر بقائه فعمل فيه أو أغلب في البرهان أن هذا الوقت سبب وجوب العصر حتى يجب على من
أسلم أو بلغ فيه ويستحيل أن يكون سببا للوجوب ولا يصح الاداء فيه وتماهى حاشية نوح (قوله وينتقد
نفل الخ) لما كان قوله ذكره شاملا للمكره حقيقة والمنوع عن أي - منه الجملية بالاجزاء ط واعلم أن
ما يسمى صلاة ولو فيها ما فرض أو واجب أو نفل والاول على قطعي فالعمل في الزوايا القطعي تكفي به وتبين
فالكراهة منه لا الحجازة والهي المكتوبة بالنجس والجمعة والسجدة الأصلية والواجب ما لم يسه وهو
ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو غيره وهو ما يتوقف عنه فالاول الزوايا يسمى واجبا كذا يسمى فرضا
في ما هو الصلاة بالدين وسجدة الثلاثة والثاني سجدة السهو وركعتا الطلوع وقضاء ما قبله أسد والمذكور
والفلسفة وكذا قوله مؤكدة واعلم أن الاوقات المكروهة هي الاول السروق والاستواء والعروب

(وغروب العصر يومه)
فلا يكره فعله لادائه كاجوب
بخلاف الغمر والاحاديث
تعارضت قد اقتضت كإسقاطه
صدور الشريعة (وينتقد
نفل بشرع فيها) بكرة
العصر

تجتمعه مسجداً أشاره الى أنه لا فرق بين ماله سب أو لا يكفي البحر خلافاً للشافعي فماله سب كالزواجر وتجمعه
 المسجد (قوله وكل ما كان واجبا الخ) أي ما كان ملحقاً بالفلان ثبت وجوبه بعرضه بعدما كان فلا
 (قوله على فعله) أي فعل العبد والاولى اظهاره لا المسدود ويتوقف على الدور وكذا الطواف على
 الطواف وسجدتان السهو ترك الواجب الذي هو من جهته اهـ وبرد عليه بخلاف التلاوة فإنه يتوقف
 وجوبه على التلاوة وأجاب في المنع بأن وجوبه في التحقيق متعلق بالسماح لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك
 ليس بفعل المسكوب بل وصف خلقه في مختلف الدور والطواف والشرع ما نهاه ولولا تلك كانت الصلاة
 نفلاً اهـ قال في شرح المسألة لكن الصحيح أن سب الواجب في حق التالي التلاوة دون السماع والالتزم بعدم
 الوجوب على الأصح بتلاوته اهـ ويحوي في البحر وقد يجب ما به وإن كان فعله ليس أصله فلا لأن التمثل
 بالعبادة غير مشروع فكأن واجبة بتأجيل الله تعالى لا بالترام العبد وتعلمه في شرح المسألة (قوله ويركعني
 طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم أره صريحاً في وجوبه ما أخرجه الطحاوي
 في شرح الآثار عن معاذ بن عمرو أنه طاف بعد العصر أو بعد صلاة الصبح ولم يصل فاستل عن ذلك فقال
 ثم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى طلع الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى غرقت
 الشمس ثم أتيت مصر حاله في الخلية وشرح الألبان (قوله وسجدتي سهو) أقول تسع فيه صاحب المحتجب لم
 يظهر في معامله هو على إطلانه أو قد يبدى بعض الصلوات فإنه لا وجه لمكرهه سجود السهو فيما لو صلى الفجر
 أو العصر وسجدتيه أكد الوقفي بعدهما ما أتتوها بما به إذا حل له أداء تلك الصلاة كسب لا يجعله سجود
 السهو والواجب بغيره أو بعده اشتبه النوع الثاني من الأوقات بالنوع الأول فإن ذكر سجود السهو في النوع
 الأول صحيح وقدمه بخلاف ذكره بالأثر يقال إنه مقيد ببعض الصلوات وهي التي تكره في هذا النوع
 كالنعل والواجب عليه سبها بغيره فعليه بغيره وسجدتيه أيت الروحاني حرم بأن ذلك سهو فأمثل
 وراجع (قوله ولوسنة الفجر) أي ولو كان الذي شرع به ثم أسدسه الفجر فإنه لا يجوز على الأصح وما قبل
 من الحل مردود بكسائي (قوله بعد صلاة الفجر) متعلق بقوله وكركركه أي وكركركه نفل الخ بعد صلاة الفجر
 وعصر أي إلى ما قبل الطلوع والتعبير بقرينة قوله السابق لا بعد الفجر الخ ولذا قال الزاوي هذا المراد
 مما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء بأضواء كان قبل أن يصلي العصر اهـ (قوله
 ولو المجموعه بغيره) عراقي المراح إلى المجزئ وفي القبة إلى سجدة الأئمة الترجعاني وطهر الدين المرعشي
 وذكر في الخلية بحثاً وقال لم أره صريحاً وتعمي البحر (قوله ولو زرا) لأنه على قوله واجب يفوت الجواز
 بقوله وهو معنى العرض العلي وعلي قولهما سنة متخالفه لغيره هاهن السن ولذا قال لا تصح من قعود وعن
 هذا قال في القبة الفوت يقضي بعد العصر بالإجماع بخلاف سائر الأوقات (قوله أو سجدة تارة) لوجوبها
 بتأجيله تعالى لا بعد العبد كما لم يمتنع في معنى النفل (قوله لشغل الوقت به) أي بالفجر أي صلواته ففي
 العبارة استخدم اهـ أي لأن المراد بالفجر الزمن لا الصلاة ثم هذا له لقوله وكركركه وجواباً عما أورد من
 أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تطلع الشمس رواه
 الشيخان بغيره بغيره وجوبه أن الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تطلع الشمس رواه
 الفل ولا ما لحق به مما ثبت وجوبه بعرضه بعدما كان ملحقاً بالفلان ثبت وجوبه بعرضه بعدما كان ملحقاً بالفلان
 عن الأوقات الثلاثة فإنه اعني في الوقت وهو كونه مسبو بالأساطين في وقت الفرائض والروايل وتعلمه في
 شروح الهداية (قوله حتى لو في الخ) تفريع على ما ذكره من التعليل أي وإذا كان المقصود كونه
 الوقت مشغولاً بالعرض فقد راسخه تابعه فإذا أنطق ع انصرف تلوته على سنة لتسليد كوناً تبا للمشي
 منه فأمثل (قوله بلا تعيين) لأن الصحيح المعتبر عدم اشتراطه في السب والواجب وأما تعينه به بالنفل ومطابق
 المسألة لوجهه بركعتي بطل فقاء الليل فبني أمهما بعد العصر كانا من السمة على الصحيح ولا يصح ما به

تجتمعه مسجد (كل ما كان
 واجبا) لا لعينه بل (لغيره)
 وهو ما يتوقف وجوبه
 على فعله (كسجدتين
 وركعتي طواف) وسجدتي
 سهو (والذي شرع به)
 في وقت مسجود أو مكره
 ثم أسدسه (لوسنة الفجر
 بعد صلاة الفجر) صلاة
 عصر ولو المجموعه بغيره
 (لا يكره) قضاء فتقوله
 وزرا (سجدة تارة وسجدة
 جازية وكذا) الحكم من
 كركركه نفل وواجب عليه
 لا فرض وواجب لعينه
 (بعد طلوع فجر نسوي
 سنه) لشغل الوقت به
 قد راسخ لو في نطوعا
 كالسنة الفجر بلا تعيين

للكراهة أثناء **(قوله وقيل صلاة معرب)** عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك وأحد الوهابين من
 الشافعيين لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ما يثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يواطئ على صلاة المغرب بأحداه
 عقب العرب والقول أن عمر رضي الله عنه ما رأيت أحدًا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلهما
 رواه أبو داود وسكت عنه والبدوي في مختصره واستاده حسن وروى محمد بن أبي سفيان في مسنده أنه سأل
 إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال نهى عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم
 يكونوا يصلونها وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلاف الصحابة في ذلك ولم يعلل أحد منهم فهداهم به
 ما روى من فعل الصحابة ومن أمرهم صلى الله عليه وسلم بصلاتهم ما لا ينافي اتفاق الناس على تركه أهل الحديث
 المرفوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشهورًا من إمامنا في الحديث
 على امرئ أو يحمل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجمل المغرب وتعامه في أمره المرفوع هو **(قوله)**
للكراهة تأخيرها الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا بد برأفاد أنه ما دون الصلاة من غير تأخيرها
 وقدمنا أن الأئمة لم يكرهوا تأخيرها ما لم يشك في الحضور وأما في الأمرين **(قوله)** رأت من تأخيرها
 إذا تجوز فيها لا تدعى إلى السير فيراح معلوم وقدر أطال في تحقيق ذلك في التفسير في النور والبرهان
 * **(تنبيه)** في عبور فضله الثانية وصلاة الجنازة وسبعة الأوقات في هذا الوقت لا كراهة فيه ولا بأس
 بالجنازة ثم بالنسبة لطلب الأفضلية وفي الحاشية الفتوى على تأخيرها الجنازة عن سبعة أوقات وهي إذا
 تزوج من سعة المغرب لا تأكله بحر وصرح في الحاشية أنه يكرهها في الدوام والحدود وسبعة أوقات
 والمانعة لغير صاحب ترتيب وهو تقيده حسن وفي تركها الطواف فذكره في كراهة من صرح في الحديث
 من كلام المصنف أيضًا قال وقيل صلاة معرب موقوف على قوله بعد طلوع شروق في كراهة من صرح
 ما يكره في الأول ثم صرح في شرح الباب أنه لو طاف بعد صلاة العصر في ركعة قبل صلاة المغرب لم يكره
(قوله وعند خروج إمام) الحديث الصحيح وغيره ما إذا لم يصل أحدًا من أئمتنا من صلاة فدا
 نهى عن الأمر بالوقوف وهو فرض مما ظننا به أهل هذه الأقوال فجاءهم من أهل العلم كراهة الأمر
 أي بأبواب مالك وذكر ابن تيمية عن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر
 يدل على الحوار كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع ونظام الأدلة في شرح الموقوف بوجه الله ما يعملون
 على ما قبله بكرهه وما يكرهه فيه كما بنا **(قوله خطبة تنبأ)** أي بما التزم به المخطب في خطبته من ما إذا كان ذلك في
 وبعد جاسوا أمسك الخطيب عنها لم لا بحر **(قوله)** وسعيها أنها عشر أي في باب العشر وهو شافعية
 جده توفروا وأضحي وثلاث خطب الحزم ونتم وسكاح واستسنة أو كسوف والردت عند ذلك فخطب لم يرو
 في الجلالة والخطبة الكسوف والشافعي وأما ظاهر عدم كراهة التسلل فيها من الأمام فعدم روي
 عنده وبه صرح في الخطبة وكذا حاشية الاستسنة مذهب صاحبين وقال فيهم **(قوله)** في حديثه يضاف
 الفقهاني حيث نقل روايته عن الإمام عشرة وعية خطبة الكسوف ولعل من ذكره كراهة كراهية أو غيرها
 إلى هذه الرواية فصح كونها عشر أعدا ولا يخفى أن قوله خروج إمام من المحرقة وقيل أنه سار في رويها
 يناسبهما وهو ما عندنا من خطبة السكاح وخطبة تنبأ القرآن فادهم وعلة الكراهة في الخسوف فوجب الاستماع
 الواجب فيها كما صرح به في المجتبى **(قوله)** وقيل إنها أي قد الثانية التي لا تدرى حال الخدمة ط **(قوله)** من
 كراهية الهابة والصدور فإن صدور الشربة يقول تكرر الفاتحة وصاحب الهابة يقول لا تكرر كراهية
 المصنف ح **(قوله)** عند إقامة صلاة مكتوبة أطلقها ما أنه يتهدى في الحاشية والخلاصة وأقر في العت
 وغيره من الشرح بيوم الجمعة ترتبهم في شرح المدة وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره في الاستسنة فائدة
 ما لم يشرع الإمام في الصلاة لافق يعلم أنه يدركه في الركعة الأولى وكان يشرع في الصلاة بالحق والحق في الشرح
 الجمعة للكره الاجتماع لا يكره على الصلاة الصلاة لم يحصلوا شيئًا في باب ادائها في الشرح **(قوله)** أي

(وقيل صلاة معرب)
 لكرهه تأخيرها الإيسار
 (وعند خروج إمام) من
 الحجرة أو قبله للصعود
 لم يكن له حجرة (خطبة) ما
 وسعيها أنها عشر (إلى)
 تمام صلاته بخلاف فائدة
 فأنها لا تكرر وقيل
 المصنف في الجمعة بواجبة
 الترتيب والإكراهية به
 التوقيع بين كراهية الهابة
 والصدور (وكذا يكره)
 تعلق عند إقامة صلاة
 مكتوبة أي

أقامة امام مذهبه قال الشارح في هاشم الخزان نص على هذا ولا نأمنه على شخ القراء بالمسجد الحرام
 في شرحه على لمباب المسالك اه وهو مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد وسيد كرفي الادان
 وكذا في باب الامامة ما عالج نفسه وقد ألف جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين
 وغيرهما من تعداد الأئمة والجماعات وصريحوا بان الصلاة منع أول امام أمض ومنهم صاحب المسالك المشهور
 العلامة الشيخ زحاة الله السدي في نقد الحق اس الهمام فقد نقل عنه العلامة الحلي في باب الامامة أن
 بعضهم اجتمعوا على تحريم وجسمائة أنكر ذلك منهم الشريف العروفي وأن بعض المالكية في
 سنة خمس مائة وأربعين على المذهب الاربعوني نقل عن جماعة من علماء المذاهب انكار ذلك
 أيضا اه لكن ألف العلامة الشيخ ابراهيم البيري شارح الاشياء رسالة سماها الاقوال المرسية أثبت فيها
 الحوازي كراهة الاقتداء بالخالف لانه وإن راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكره مذهب
 كالمهر بالسلمة والتأمر بوجع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الأولى ورؤية السلام الثاني وغير ذلك مما يجب فيه الاعتدال واستحب وكذا ألف العلامة الشيخ
 علي القاري رسالة سماها الاهتداء في الاقتداء أثبت فيها الحوازي لكن في كراهة الاقتداء بالخالف اذا
 راعى في الشروط والاركان فقط وسيد أني غمامة ان شافه تعالى في باب الامامة (قوله حديث الخ) ورواه مسلم
 وغيره قال ط ويستثنى من عمومها الفاشة واحدا للترتيب فانما صلى مع الامة (قوله الاستسفر) لما
 روى الطحاوي وغيره من اس مسعوداه دخل المسجد وأقيمت الصلاة فبلى ركعتي الفجر في المسجد الى
 اسطوانة وذلك بمحض حذيفة في موسى ومثله من عرواني النردا عاوين عباس واس نكاحا أسد الحافظ
 الطحاوي في شرح الآثار ومثله من الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو بادر له تشهداه)
 مشي في هذا على ما عهده المصنف والشريفة التي تبعها لغيره لكن ضعفه في النهي واختار طاهر المذهب من أنه
 لا يصلي السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسأني في باب ادراك الفريضة ح قلت وسد كراهة تنويه
 ما عهده المصنف من ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تصح
 الا مع الفرص اذا ما ذوق في زوال يومها ح (قوله وماذا كرم من الحبل) وهي أب شرع يهاد قطعها
 قبل الطلوع أو يشرع بها ثم يشرع في الفريضة من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع ورده من وجهي الأول
 أن الامر بالشروع بالقطع فبحرعا وفي كل منهما قطع والثاني أب به محل الواحدة لسيرة في وقت الفجر
 وأنه مكره كما قدم ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) ألجبه لله أي المكتوبة الوقتية مثل
 الكراهة المطل والواجب والفاقتة ولو كان بهلا بين الوقتية ترتيب وكذلك أن في الوقتية العهد أي الوقت
 المعهود الكامل وهو المستحب المسائي في باب قضاء الفوائض من أن الترتيب بسقط بسبق الوقت المستحب
 ولو قال وكذا يكره غير الوقتية عند سبق الوقت المستحب لسكان أولى فأداه ح (تسبه) رأيت بخط
 الشارح في هاشم الخزان ولو بطل فلما الساعة الوقت ثم ظهر أنه ان أمر شعاعيهوت الفرص لا يقطع كالوقت
 ثم شرح الخطيب كذا في آخر شرح المسئلة فتأمل (قوله مطاوعة) أي سواء كان في المسجد أو في البيت
 بقدر ما يتصل في عقابه ح (قوله في الاصح) ردعي من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قناتها
 أو بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع)
 أي جمع العصر مع الظهر فقد عانى عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما)
 صبر التنبيه اجمع الى صلاتي الجمع الكائن بمرقة فقط لا مزدلفة أيضا وان أوهمه كلامه لعدم كراهة
 الفعل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا مرادة قوله ككما مر أي قرأني قوله ولو لم يجز
 ولو قدم قوله وكذا بعدهما ككما مر على قوله ومزدلفة لتسلم من الاثم ولو أسقطه أصلا لتسلم من التكرار ح
 ود كر الرجعي ما يفيد ثبوت الخلاف عدل في كراهة التثبيل بعصا صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن

مطلب في تكرار الجماعة
 والاقتداء بالخالف

أقامة امام مذهبه حدث
 اذا أقيمت الصلاة الصلاة
 الدلكونية (الاستسفر)
 ان لم يخف توب جماعة
 ولو بادر له تشهداه
 حاف تركها أصلا وما ذكر
 من الحبل مردود وكذا يكره
 غير المكتوبة عند ضيق
 الوقت (وقبل صلاة العبد
 مطلقا بعدهما بمسجد
 لا بيت) في الاصح (وبين
 صلاتي الجمع بعرفة
 ومزدلفة) وكذا بعدهما
 ككما مر (وعند مداومة
 الانبياء) أو أحدهما أو
 الرجوع ووقت حضور طلع

الذي حرمه في شرح الباب أنه يصل في سنة المغرب والعشاء والوتر بعده وقال كما صرح به ولا فاعداً إلى
 الحائض في مسكته تأمل (قوله ناقت نفسه إليه) أي اشتاق ح عن القاموس وأهمهم الله دائماً تشق
 إليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله وما يشعل بالله) فتح الغني المجتهد والبال القلب وبهذا معطاف العام
 على الخاص لشعره للبداهة وحضور العلم وانعكاس عليهم ما توقع التخصيص عليهم بما يخصهم في
 الأحاديث أماد في الحلية عليهم (قوله وبخل بحشوعها) على لازم على ملزوم فاهم قال ط وبخل الحشوع
 القلب وهو فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث أن الإنسان ليس له من صلاته إلا شبر ما استسر
 منها تارة يكون له عشرة أو أقل أو أكثر (قوله كأنها كانت في هذا التركيب أعز) ذكرتم في مائة
 المسماة بالعلم والجمية في أعراب الكلمات الغريبة أظهرها أن كأنها صمد والمصاحف واليه صبر يعود
 على الشاعل هو اسمها وما خبره وهي بكره موصوفه بكن التمام أي حال كونه الشاعل شراً منضجاً به
 الوجود والحاشي تعليق الكراهة على أي شاعل وحد لا يدور على قدر الوجود (قوله مدد) في قوله لا توت
 وقتاً) السيف يفتح الوب وكسر الختمة شددت وقد تفتت في أحدها عن زيادة المعاني أن باعاً ١٠٠
 الثاني في القاموس والاردها المنة ولا توت على ما ينظر وهي الشربة في الاستواء العروب بعد ١٠٠
 حر أو عصر قبل صلاة فجر أو معرب عند الحطب العشر عدداً ما مكتوبة في وقتها قبل صلاة
 عبد طر وبعدة هاتين سعد وقبل صلاة بعد أضحى وبعدة هاتين سعد من صلاتي بجمع عرفه واهم
 جمع مزدلفة عند مداهة بول أو عاظم أو كل منهما أوريج عند طام توفه عند كل ما يشعل إلى المال
 وما بعد نصف الليل لاداء العشاء لا ير عدداً. اليك بحوم لاداء المغرب قطع واهم بأقده باب الهوى
 المنة لا ولا على في الوقت ولهذا أن في الفرض والفعل في الوافي إلى في غيره واهم أن في الوافي
 دون أن في الفرض وما في معناه وبه صرح في العصابة وغيره بالمكن كون النهي في الوافي في الوقت
 انما يظهر الدال على ما يخص خصوص صلاة الوقت كما في الأخير من فان المكروه بهما الصلة الوقتية بعد وقتها
 فان في تأخير العشاء ما بعد نصف الليل الجاء في تأخير المغرب إلى الأثناء تشهد بهود كد صرحوا
 به وذلك خاص به أو قد سماه أن الصبح أنه لا كراهة في الوقت فيه وأن الأوجه كما حقق في البحر أنه لا كراهة
 كون الكراهة في كل من التأخير والاداء في التأخير فقط فاهمهم (قوله وكذا تكرار الخ) لم يذكر
 الكراهة في الزمان استطراد كراهة في المكان والافتعل ذلك لمكروهات الله لا (قوله كمنى كرهة
 الخ ٣) أي لما منه من ترك تعظيمه المأمور به وفعله وفي ضرب لا بد مع الناس من أن يروى عنه
 ليس له إلا ما حق العامة للمروءة والارواه اسم مجاز والترمذي عن ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهي أن يصل في مسجعه ما نزل في المبالاة والخزفة والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الأذن وفوى
 طهر بيت الله اه ومعاطن الأبل ما ذكرها جمع معطن اسم مكان والمزقة فلهذا الجمع معطن اه واهم بهما في
 إلى الماررة فتح الميم مع فتح الراء وصفها أيضاً موضع الجراحة أي فعل الجراح أي أقم به ما دنا (قوله
 ومقبرة) قلت البلاء ح واختار في عاتقه قيل لأن فيها عظام الموتى رصدهم وهو مشهور في معاني
 وتبيل لأن أصل عبادة الأصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد وتبيل لأنه تشبهاً بهم ودوا به بمعنى في الحلية
 ولا بأس بالصلاة فيها إذا كان فيها موضع أحد الصلوات ليس فيه مقبر ولا نجاسة كمنى الحلية ولا في التاب في قبر
 حاية (قوله ومغسل) أي موضع الاعتسال في بيته تأمل (قوله وحمام) لم يبين أحد ههنا أنه مص
 الاعتسالات والاشاء أنه بيت الشياطين فعلى الأول إذا غسل معه وصلاً لا تكرهه على الثاني تكرهه وهو الأولى
 لا طلاق الحديث الطوف موت لوقت ويحرم مسدداً لك في فخص أنه المنصوب به عدم الكراهة أن
 الصلاة حارة أي في موضع الجلوس الحائض في الحلية لا بأس ما في الحلية أنه ينظر على النسخ الثاني
 الكراهة حارة أي بأصواتها أي بالصوت الجاهل بل يحتمل فيها الكراهة مع ما لم يكن ويحتمل زواها

مطلب في أعراب كائنا
 ما كان

تفت نفسه اليه) كذا كل
 (ما يشعل بالله عن أفعالها
 وبخل بحشوعها) كائنا
 ما كان بعده وف ولا توت
 وضوا كذا تكره في أما كن
 كفوف كعبه وفي طريق
 ومربله ومجرة ومقبرة
 وسئل وحمام

قوله ان كأنها صمد والمقامة
 الخ هكذا يخطو ولا يحسن ما في
 هذه العاروس الطار تدبر
 اه

٣ أول قد قد الحديث
 السلامه بحكم الدين
 الطرسوس في طومته
 اه والذ فقال

في الرسول أحمد غير النشر
 من الصلاة في قاعة تعتبر
 معاطن الجمال ثم مضى

مربطة طريق ثم يجزوه
 وقويت الله والحمام
 والجدد على التمام
 اه منه

قوله وفيه تعار لوجهه
 ان الاستعمال عندنا مظهره
 اه منه

لان الشيطان كان بأفقه لما فيه من كشف العورات ويجوز ذلك والاول أشبهه ولولم يسق اليه الماس ولم يستعمل
 فالأشبهه ما لانه مشتق من الجنب وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعده لوانه حدادار للسكن كهيئة الجامع لم تكنه
 الصلاة أيضا اهـ (تنبه) يؤخذ من التعليل بأنه محل الشياطين كراهة الصلاة في معابد الكفار لانهم يأوي
 الشياطين كما صرح به الشافعية ويؤخذ بما ذكره عددا في البحر من كتاب الدعوى عند قول الكثر ولا
 يحلوا في بيت عدائهم في التنافية بذكره للمسلم الدخول في البيعة الكسبية وانما بكره من حيث أنه
 يجمع الشياطين لامن حيث أنه ليس له حق الدخول اهـ قال في البحر والظاهر أنها تعريضة لانه المرادة
 عددا لخالقهم وقد أفتيت به في بر مسلم لازم الكسبية مع اليهود اهـ فاذا حرم الدخول فالصلاة أولى به
 طهرهم من يدخلها لاحتلال الصلاة فيها (قوله وما عن واد) أي ما انخفض من الارض فبالغالب احتواؤه
 على خاصة ليحمله اليه السبل أو تأتي فيه ط (قوله وما عن ابل ونعم) كذا في الاحكام الشافعية في
 الحراة التي تسمى قديمة ثم نقل عن المتفق أنها لا تنكره في مريض العم اذا كان بعيدا من الخاصة وفي الحاية
 قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تقولوا في أعقاب الابل رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 وأخرجه أبو داود وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا في سائر الابل
 فانهم الشياطين وسئل عن الصلاة في مراض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت من بركه وأجرحه مسلم
 يمتنهما ومعاين الابل وطعامها على مكرها حول الماء والاولى الاطلاق كما هو ظاهر الحديث ومراض
 الغنم مواضع مبيتها اهـ والظاهر أن معنى كون الابل من الشياطين أنه خلقت على صفة تشبههم من الغور
 والأياء فلا يأمن المصلي من أن تغرق وتقطع عليه الصلاة كقوله بعض الشافعية أي يبيت به مشغولا خصوصا
 حال جهو دونهما فارتقا الغنم ويظهر من التعليل أنه لا كراهة في معائن الابل الطاهر قال شيخنا (تنبه)
 استشكل بعضهم التعليل بانها خلقت من الشياطين بمنايات المصطفى صلى الله عليه وسلم كما يصلي
 السائلة على نعيمه ورفق بعضهم بن الواحد وكونها مجمعة مجتمعت عليه من العار المصطفى الى تشويش
 القلب بخلاف الصلاة على الموكوب منها اهـ شجرنا ما في شرح المباح للمرمل (قوله وقر) لم أرض
 ذكره عندنا في ذكر بعض الشافعية أن نحو البقر كالعنم وحاشا لبعضهم (قوله وما عن دوا الخ) ذكر
 هذه البيعة في الحاوي القدسي (قوله وما عن طبل) موضع الخيل وعطفه على ما قبله من عطش الخاص على
 العالم ط (قوله وما عن حور) لعل وجهه شغل السائل بصونها تأمل (قوله وسئل) يحتمل عود الصبر
 على الاربعة لما ذكره أو على الكيف وحده أو بأنه باعتبار البيعة المسددة لغضاض الحاجة لعل وجهه أن
 السطوح حله حكم ما يختص ببعض الجهات كسائر المسجود (قوله وسئل واد) يعني عنه قوله وبلى واد
 لان المسبل يكون في بطن الوادي عالنا ط (قوله وأرض مقصورة) وألغير لاحد إلى قوله أو الهيراد
 العصب يستلزمه اللهم إلا أن يراد الصلاة بغير الاذن وان كان غير عاصم أو أنه السوط وعبارة الحاشي
 القدسي والارض المعصومة فان اصطاف بين أرض مسلم وكافر يصلي في أرض المسلم اذ لم تكن مزر وعدها
 مزر وعدها أو كافر يصلي في الطريق اهـ أي لانه في الطريق حقا كجلى مختارات الواصل وفيها سكره في
 أرض الغير لم يزر وعده أو مكره وبه الادا كانت بينهما صداقة أو رأى صاحبه الا بكرهه فلا بأس اهـ
 (تنبه) نقل سيدى عبد العلى عن الاحكام لوالده الشيخ اسمعيل أن النزول في أرض العيران كان لها طم أو
 حائل جمع معه والاولا والمعتبر في العرف اهـ قال يعنى عرف الناس بالرضا وعدمه فلا يجوز الدخول في أيام
 الربيع الى سائر الوادي بدمشق الا اذا نعت بها يطعمها العامة من هدم الجدران وحرق السياج فهو
 أمر مكره لم ثم قال في شرح المصطفى صلى الله عليه وسلم في أرض عصب لا بأس بالصلاة فيه وفي الواعان بى
 مسجدا على سور المدينة لا ينبغي أن يصلى فيه لانه حق العامة فلم يحسن الله تعالى كلبى في أرض معصومة
 اهـ ثم قال ومدرسة السليمانية في دمشق مدينة في أرض المرجة التي وقعها السلطان نور الدين الشهيد على

مطلب بكرة الصلاة في
 الكسبية

وبلى واد ومعاين ابل
 ونعم وقر زاد في الكافي
 ومراض دوا واصله بل
 وطاحون و كسيف
 وسئل واد وسئل واد
 وأرض معصومة أو أنه بى
 لومر وعده أو مكره
 وبخراة

مطلب في الصلاة في الارض
 المعصومة ودخول السابى
 وساء المسجود في أرض
 العصب

أبواب البيل وسبهاة غامضة أهل دمشق والوقف ثبت بالشهرة فذلك المادوس فتخولف في بنائها بشرط واقف
الأرض التي هو كص الشارع عاله لانه لم يكرهه وتقرر بما في قول غيرهم في قول آخر كما نقل في جامع
الفتاوى وكذا ما هو مأثور عن غيرهم بل هو كقولنا ومن هذا القليل بحجة التماس في الجامع الاموى ولا حول ولا قوة
الا لله اهـ (قوله لاستقر قلوبنا) أي سائرنا سائرنا من المصلى وسأفنى الكلام عليه ان شاء الله تعالى
باب ما يفسد الصلاة وما يكره (قوله ويكره اليوم الخ) قدمنا الكلام عليه (قوله ان ارتفاعها) أي قد روي
روح أو زعم (قوله وما رواه) أي من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم لم
إذا عمل السيرة يؤخر النهار الى وقت العصر فجمع بينهما يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين الله تعالى عن ابن
مسعود أنه ومن الاحاديث الدالة على التردد وليس فيها صريح سوى حديث أبي العباس عن عبد الله بن عبد الله بن
السلام قال كان في غزوة وكان اذا ارتحل قبل ربيع الشمس أخر الظهر الى العصر فجمع بينهما وإذا ارتحل
بعد ربيع الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين الله تعالى عن ابن
وإذا ارتحل بعد المغرب فجمع العصر والعشاء مع المغرب (قوله يجوز الخ) أي ما رواه حماد بن عمار في تفسير
يجوز على الجمع في الاوقات أي في الاولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ويجوز عمل غير الزاوي يجوز
وقت الاولى على التخوف كقوله تعالى فإذا باع أو أجلهن أي تأسر باع الاجل أو على أن طس ذلك ويدل على
هذا التأويل ما صرح به ابن عمر أنه رآه في آخر الشفق صلى المأمور ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق ثم
قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا غل به السيرة صرع هكذا وفي رواية ثم انصرف حتى يحسن ان
وصل العشاء تكف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في اليوم تقريظ لعمالكم فيما في القطة باب في حرمته
الى وقت الاخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السيرة روي مسلم ايضا عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
جمع بين الظهر والعصر والحج والاعشاء بالدية في غير خوف ولا مطر لا يخرج أهـ وفي رواية في الاثر
والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر فكل سواه عن هذا الحديث فهو حرام أو ما حدثت في القصة في ذلك
القديم فقال الترمذي فيه انه غير صحيح وقال الحاكم انه موضوع وعنه أبو داود وابن أبي شيبة في تفسير الفتوح حديث
فاخر وقد أسكرت عائشة حتى من يقول بالحكم في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود انه لما كان في
ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في الاوقات الا لاثنتين جمع بين الظهر والعصر من غير ان يركع
والعشاء معهما وكفى في ذلك الموضع الواردة تبعين الاوقات من الآيات والاشعار وتبين ذلك في
المأثورات كآية بلع وشرح المسية وقال سلطان العارفين سيدي يحيى الدين نعم الله وبلدي اذهب فانه
انه لا يجوز والجميع في غير وقتها ودفعه لان أو اذ ان الصلاة قد نزلت الاحلاف ولا يجوز ارجاع صلاة عن وقتها
الا صريحاً في ذلك انما ينبغي أن يصرح عن أمر ثابت ما يمتحن في هذا القول به من سم رائحة العلم وكل حديث
وردد ذلك محتمل أنه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بصحيح (قوله ما يجمع الخ) أي
ما يجمع أولاً قوله ولاحق الصادق بالفساد والخمرة فقط (قوله الاحاح) أي ما يجمع فيه
جميع (قوله يعرف) بشرط الاحرام والسلطان أو تأييداً واختصاصاً في الصلوات ولا يشترط ذلك
في جميع المرددة ط ذلك الاحرام على أحد القولين يسهـ (قوله عند الضرورة) ظاهر انه عند عدمها
لا يجوز وهو أحد قولين والمتأخر جوازها ما تناولوا بعد الوقوع كقوله في الخطبة ط وأما عند الضرورة
لا حاجة الى التقليد قال بعضهم مستند لما في الصلوات المسافر اذا عاد الموضع أو قطع الطريق ولا
يستأثره في جواره تأخير الصلاة بعد ولوى هذا المذهب بالائمه وهو يستبرأ به لكن الظاهر
انه أراد بالضرورة وما يوجب مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) قد شرط الشافعي لجمع التردد بضرورة
شروطهم الاولى وبيان الجمع قبل الرابع فانه لو عدم الفصل بينهما لم يفسد الصلاة ولو لم يفسد في جميع

بلاسة قلوبنا ويكره النوم
قبل العشاء والكلام المباح
بعد ما يرد طالع الفجر
الى ان يذهب لابس فيسببه
لماحتها قبل يكره الى طلوع
ذ كاه وقيل الى ارتفاعها
فيص (ولا يجمع بين فرضين
في وقت يعذر) سفر وعمل
سجداً للشهيد رماؤه
يجوز على الجميع فعلا وقتاً
(فان جمع فسد لو قدم)
الفرض على وجه (وجوز لو
عكس) أي آخره (وان
مع) طريق القصص (الا
طاح يعرفه فمردفة) كما
سبحي ولا بأس بالتقليد
عند الضرورة لكن بشرط
أن يترك جميع ما يوجب
ذلك الامام لما قد تضمنت
الحكم الملقق باطل الاجماع

قوله يجمع اسم للمردفة
اه منه

الثانية سوى نية الجمع قبل خروج الأولى ثم وبشرط أيضاً أن يقرأ الفاتحة في الصلاة ولو لم يقرأها أو أن يعيد
الموضع من سره أو أجنبه بغير ذلك من الشرط والاركان المتعلقة بذلك الفعل والله تعالى أعلم
(باب الاذان)

لما كان الوقت سبباً كمرئيه وذكر الاذان بعدد لانه اعلام بدخوله (قوله هو افسه الاعلام) قال في
الفائس آذنه الامرو به أعلمه وأذن تأديماً أكثر الاعلام اهـ فالادان اسم مصدر لان الماضي هنا
أذن المضاعف ومصدره التاذن ح (قوله وشراً اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر وما
على الالفاظ المحصورة اهـ أي التي يحصل بها الاعلام من اطلاق اسم السبب على السبب اسمعيل وانحالم
يعرف فالالفاظ المحصورة لان المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها لندل الاذان للورد ونحوه على ما يأتي

(قوله ليعم الفاتحة الخ) أي ليعم الاذان اذان الفاتحة والاذان يبيدي الحطيط وليعم أيضاً الاذان في آخر
ظهر الصيف أفاده ح أي أن العلم بالوقت فيها سابق عليه ولقائل أن يقول لو صرح كعبه بالوقت لم يرد
ماد كران الاصل في مشروعية الاذان للاعلام بدخول الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بقاء على
ما هو الاصل فيه والزم أن لو أذن لنفسه أو يبي جاءه مخصوص أو ادوا الصلاة علم بدخول الوقت لا يسمى
أذاناً شرعاً لعدم الاعلام أصلاً اهـ مشرووع قد ر (قوله على وجه مخصوص) أي من الترسلا والادارة
والالفة وتعدو من الترجيح والعم ونحو ذلك من أحكامه الالفة (قوله بالفاظ كذلك) أشار إلى أنه لا يصح
بالفارسا واهـ لم أنه أذن وهو الاظهر والاصح في السراح (قوله أذان جبريل الخ) في حاشية الشرح لم يسم

على شرح المعاجز على من شرح البخاري لا يجر أنه وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بكة قبل
الهجرة منها للعلماني أنه لما أمرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان قبله بفعله بالاول والدار فطلى
في الامر اذن حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالادان حين فرضت الصلاة والبرار وغيره
من حديث علي قال لما أراد أنه أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بآية يقال لها البراق تركها فقال الله أكبر
الله أكبر وفي آخره أشد الملك بيده أم أهل السما والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اهـ وذكر
في فتح القدير حديث البرار ثم قال وهو ع ربوبه وارض للعب العصب أن يدع الاذان كان بالندبة على ما في

مسلم كان مسلون حين قدموا المدينة يحتجون ويتعجبون الصلاة وليس ينادي لها أحد فتكلموا في ذلك
فقال بعضهم بسبب رواية الحديث (قوله ثم روى بعد الله من يذ الخ) ذكر القصة فيها ما ح عن السراح
وسأته في الفتح بإسنادها وفي هذه القصة أن عمر رضى الله عنه وأى ثلاثة اللله مثل ما رأى عبد الله من زيد
واستشكل انبائه بالربوبية في غير الالفة لا يسمع عليها حكم شرعى وأوجب باحتمال مقارنة الوحي بذلك
قال في حاشية المنهاج عن الحافظ ابن حجر ويؤيده مار وعبد الرزاق وأبو داود في المراسيل ابن عمر لم يروى

الادان بجاه جبريل النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى بذلك حاراعه الا اذان بالذ فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين أراد أن يعلمه الاذان أنه
بالبراق الخ فيمكن أنه عليه السلام في ذلك الموطن ولا يلزم شرعيته ولا هزل الارض اهـ وأجاب ح بانه
طس أنه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاول (قوله وسنه بقاءه) غير محمول على المضاعف اليه أي
سبب بقاءه واستمراره ط أي الذي يتعدو طلب الادان عند تحذره (قوله للرجال) أما النساء فيكره لهن

الادان وكذا الأمانة للاروى عن أنس وابن عمر من كراهتهما لهن ولا منى حالهن على الشر وروى صوفين
حرام امداد ثم الظاهر أنه من السعي اذا أراد الصلاة كما يس للبالغ وان كان في كراهة أدائه لغيره كلام
كأنه أي ما عسى (قوله في مكان عال) في القبة أو من الادان في موضع عال والأمانة على الارض وفي
أذان المعسر باختلاف المشايخ والظاهر أنه من الممكن العال في المغرب أبها كالمسني وفي السراح
ويبقى المود أن يؤخذ في موضع يكون أسع للعبان ورفع صوته ولا يتحدث فيه لانه يتردد اهـ بحر

(باب الاذان)
(هو) لغة الاعلام وشراً
(اعلام مخصوص) لم يقل
بدخول الوقت ليعم الفاتحة
وبين يدي الحطيط (على
وجه مخصوص، الفاظ
كذلك) أي مخصوصة
(سببه) بقاءه أذان جبريل
لبنة الاسراء وأقامته حين
امامته عليه الصلاة
والسلام ثم روى بعد الله
ان روى بآذان الملك النازل
من السماء في السنة الاولى
من الهجرة وهـ هو
جبريل قيل وقيل (و) سببه
(بشاء بدخول الوقت وهو
سنة) للرجال في مكان عال
(مؤكدة)

قلت والطاهر أن هذا في مؤذن الحى "أما من أدن نفسه وألجأه حاصر من فالتظاهر أنه لا يسر له المكالم
 العالي لعدم الحليجة تأمل (قوله) كالأجيب بل أطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد لواجتمع أهل
 بلدة على تركه فالتهم عليه ولو تركه سدوا ضرته وحسنوا علة المشايخ على الأول والقتال عليه لما أنه من
 أعلام الدين وفي تركه ما يستحق طأ به قال في العراج وغيره والقول ما يقتول بالان المؤكدة في حكم
 الواجب في حقوق الأثم بالترك يعنى وإن كان مقولاً بالتشكيك المنهر واستدل في النسخ على الوجوب بان عدم
 الترك مراد دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالزام أهل بلدة بالاحتامع على تركه إذا قام
 به غيرهم أى من أهل بلدة أخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة إلى كل أهل بلدة يعنى أنه
 إذا فعل في بلدة سقطت المغاتلة عن أهلها قال ولهم يكن على الكفاية ثم والمضى لكان سنة في حق كل أحد
 وليس كذلك إذا أدان الحى يكفى بكفاية أى أه قال في المهروم أو حكم البلدة الواحدة إذا اتسعت أطرافها
 كصمر والطاهر أن أهل كل محلة سمعوا الأذان ولو من محلة أخرى يسقط عنهم لا يلزم سماعها (قوله)
 لا هراثن الجنس الخ دخلت الجمعية بجرحه حاله السفر والحصر والاهرادوا لجماعة قال في مواهب الرحمن
 ولو بالاضاح ولو بمجرد أدائه أو قضاء سفر أو حصر أه لكن لا يكره تركه لصل في بيته في المصر لا أدان
 الحى يكفى بكفاية وفى الامداد أنه يفتى به بغيره أى تكفى بكفاية ويستثنى طهر يوم الجمعة في المصر لعدم
 وما يقضى من الفرائض في مسجد كاستيد كره (قوله) ولو قضاها قال في الدرر زلابة وقت القضاء وإن فات وقت
 الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم طيلصلها إذا ذكرها طاهراً ذلك وقتها أى وقت قضاها أه وهذا إذا لم يقضها
 في المسجد وعلى ما ساقى (قوله) لا به الخ تعييل لشعور القضاة وظهوره أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه
 وروح القهستانى لكن في انتراحه يفتى أن يؤدى في أول الوقت ويقم في وسطه حتى يفرغ التوضؤ
 من وضوءه والمصل من صلاته والاعتصر من قضاء حاجته أه والطاهر أنه أراد أول الوقت المستحب لما يأتى
 قرباً (قوله) حتى يبرده بالبدن المحجول وأتمله به قوله الماوى الأوقات وحكم الأذان كالمسألة تجميعاً
 وتأنيراً قال روح أفتدى وفى المبحث عن المفرد قال أبو حنيفة يؤدى لأخيه به طاعة وفى الطهرى في الشتاء
 حين تزل الشمس وفى الصيف يرد وفى العصر يؤخر ما يحجب تغير الشمس وفى العشاء يؤخر قليلاً بعد
 دهاب البياض أه قال القهستانى بعده ولعل المراد بالان الاستحباب والاقوت الجواز في جميع الوقت أه
 وحاصله أنه لا يلزم للمؤذنين الأذان والصلاة بل هى الأفضل لما أدن أوله وصلى آخره أى بالنسبة تأمل (قوله)
 لا يسر له مرها أى من الصلوات والأصوات المولود وفى حاشيته قال البحر الرملى رأيت فى كتب الشافعية
 أنه قد بس الأذان لغير الصلاة كفى أدن المولود والمهموم والمصرور والعصيان ومن سافخلقه من أسان
 أو جمعة وعدم تركهم الحش وعبد الخريق قبل وعدا من الملت القبر فاساعلى أول نحو وجسه لاندنيا
 لكن رده ان يخرج من العناء وعبد تعول العيال أى عذرتهم فى الخبر صحيح به أو أول ولا عذبه
 عداها أه أى لأن ما صعبه الخبر بلا مراض فهو مذهب للحنن وادان بعض عليه لأقدمه ساء فى الخطبة
 عن الحافظ اسعبدالر والاموال المشعر فى عن كل من الأتقال ربه أنه قال إذا صحت الحديث فهو مدعى على
 أنه من هائل الأعمال يحوز والعمل بالحديث الضيف كما مر أول كتاب الطهارة عداو زاد من بحرى الخفة
 الأذان والأقامة تخلف المسافر قال الذى أقول واد فى شرعة الاسلام بن فضل الطريق فى أرض فقر أى
 خالف بين الناس وقال المسألة على فى شرح المشكاة قالوا بسن للمهموم أى بأمر عبيد أى يؤدى أدناه
 بر يلهم كداع على رضى الله عنه ومقتضى الأحاديث الواردة فى ذلك فرأى أه (قوله) كره أى ووتر
 وج أركو سوف واسد سقاء وراوى موسى بن وايت بالان التامع لأغراض الوتر وإن كان واحداً عده
 كدعه يؤدى فى وقت العشاء كمن بادانه لا يكون الأذان لهما على الصحيح كدكره الزبلى أى بحر فافهم
 ليسكن فى التعليل تصور لاقضائه به الأذان ليس به الأمر أنس عليه يدوم وهو على ما ساقى التعليل بعدم

هى كالأجيب فى حقوق الأثم
 (المصراة) الجنس (فى)
 ونهوا لوضاء لانه سنة
 للصلاة حتى يبرده لالوقت
 (لا) بسن (لغيرها) كمد
 (به) إذا أدان

مطلب فى المواضع التى يندب
 لها الأذان فى غير الصلاة

وأبهمهم
 سن الأذان ليست فى نظمهم
 فى نظم شهر فن يحفظهم
 ابتداء
 مرض الصلاة وفى أدن
 الصغير وفى
 وقت الحسرى وللحرب
 الذى وقعا
 تخلف المسافر والغيبال
 ان ظهرت
 فاحفظ لسنة من للدين
 قد شرعا
 قلتو بزاوية نظمها
 بقول
 وزيد أربعة دهم أو غصب
 مسافر مثل فى فقر ومن مرعا

ورود في السنة تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كانه بالاول ولولم يذكّر البعض لنوهم خروجه مقصد ذكره
 التعميم لا التخصيص (قوله كالاقامة) أي في أنها تعاد اذ وقعت قبل الوقت أما بعد فلا تعاد ما لم يطل الفصل
 أو يوجد قاطع كما على كل ما سجد ذكره في الفروع (قوله خلا للثاني) هذا راجع الى الاذان قطعاً ما أنما
 يوسف بنحو الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه يكبر
 في ابتداء تكبيرتين كقبسة كلتاه ويكون الاذان بعده ثلاث عشرة كلته وهي رواية عن محمد بن الحسن
 قسماً في عن الرازي وتقل عن مالك أيضاً (قوله وبفتح راء) كراي قوله ولا ترجيع) تقل انه ملحق بخط
 الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعها الحفيد الهروي ما نصه فان قد روى عنه الحلاء قال اس الاتباري
 هو ام الناس يسمون الراعي أكرموا كان المراد يقول الاذان مع موقوفاً في مقاطعة والاصل في أكبر تكبير
 الراعي خولت حركة ألف اسم الله الى الراعي في ألم الله وفي المعنى حركة الراعي تحته وأن وصل بنية الوقت قبل هو
 حركة الساكن ولم يكسر حفظاً التعميم الله وتقل نقلت حركة النهي وتوكل هذا وح عن الظاهر
 والصواب أن حركة الراء صفة عراب وليس لهزم فالوصل ثبوت في الدرر منتقل حركتها بالهاء الفرق بين
 الاذان وبين الله طاهر فانه ليس لآله حركة عراب أصلاً وقد كانت لكتبات الاذان امر الله سمعت
 وقوفة اه وفي الامداد ويجوز انه أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يسمي على الوقف لكن في الاذان
 حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه أي للحدود روى ذلك عن النعمي موقوفاً عليه ومرفوعاً الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال الاذان حرم والاقامة حرم والتكبير حرم اه قلت والحاصل أن التكبير الثانية في
 الاذان ساكنة الراء الوقف حقيقة ووقعها خطاً أو ما لا تكبير فالاولى من كل تكبيرتين منه وجب تكبيران
 الاقامة بقيل بحركة الراء الفتح على بة الوقف وقيل بالصفة عراب وتوكل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام
 الامداد واليلى والبدائع وجماعتهم الشافعية والذي يظهر الارباب كره السلاخ عن الطبري
 قدماءه ولما في الاحاديث المشهورة للراعي أنه سئل السوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كمال
 الحافض بن حجر واما ما روى عن قول ابراهيم النخعي ومعهما كمال جماعة منهم الراعي وانما لا يرد لا عندنا
 المحب الطبري فقال، معناه لا يرد لا يرد أي هو وهذا الثاني مردود بوجوده أحدهما لانه تفسير الراوي عن
 النخعي والرجوع الى تفسيره أولى كما تقرر في الاصول فانه يخطأ لانه لم يفسره أهل الحديث وافقه ثالثاً
 اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في الصدوق والاول واما ما هو اصطلاح حدث فلا يصح
 الجزم عليه اه وتعمام الكلام عليه هالك فراجع على أن الجزم في اصطلاح الحاشية عند النخعيين
 حذف حركة الاعراب الحازم فقط لا مطلقاً وأما ما سجد عن النخعي رسالة في هذه المسئلة سماها تصديق
 من أشهر بفتح راء الله أكبر كثر بها الدلالة وحدها أن السنة أن يسكن الراء من الله أكبر الاول أو وصلها
 بالله أكبر الثانية فان سكتها كفي وان وصلها فأنى السكون حركة الراء العطف فان وصلها خالف السنة لان
 طلب الوقف على أكبر الاول صير كالساكن أصالة ولو لم يفتح (قوله ولا ترجيع) الترتيب أن يتخلف
 صوته بالثباتين فخرج مع دبرهم معالاتفاق الروايات على أن باللام يكن رجوع وما قيل الله وجع لم
 يصح ولا يثبت في أدان اللسان بالرجوع طرقة ولما في أبي داود عن أبي عمر عاصماً كان الاذان على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة واحدة والحديث ورواها بن خزيمة بن حبان قال
 اس الجوزي واسباده صحيح وما روى عن الترتيب في أدان أبي حمزة مرة واحدة وعارضا رواه الطبراني عنه انه قال ألقى
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفاً الله أكبر الله أكبر الخ ولم يدكر ترجيعاً وبقي ما تقدمه
 لا محذور وعامة الفقهاء وعبره (قوله فانه مكر وماتني) وانه في التهذيب خلاف لما في البحر من أن ظاهر
 كلامهم انه مكر ولا مكر وانه في السهر ويطهره خلاف الاول وأما الترجيع بمعنى التبعي ولا يبعث
 به اه وسأله الكرامات كونه مكرية (قوله أي نعي) لا يبعث وأن يكون بعد على التبعي لان ما روى

وقع بعضه (قوله) كالاقامة
 سلاً للثاني في الفجر
 بترجيع تكبير في ابتداءه
 وعن الثاني ثنتين وبفتح راء
 أكبر والهم بضم ونها
 روضة لكن في الطائفة
 معنى قوله عليه السلام
 الاذان حرم أي مقطوع
 المد فلا تقول الله أكبر
 لانه استعمله وانه لمن سري
 أو مقطوع حركة الآخر
 للوقف فلا يقف بالرفع لانه
 لمن لغوي فتاوى الصبرية
 من السباب السادس
 والثلاثين (ولا ترجيع)
 فانه مكر وماتني (ولا نحن
 به) أي نعي

مطلب في الكلام على
 حديث الاذان حرم

أى لتفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على العطف تركب اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتعافا
 لخل لا مع اسمها والصواب اتباع الأصل اسمها لكن يجمع هاهنا الصواب ما مع وهو عدم رسمه بالا مع فحين الرفع مع
 ما فيمن اثبات الماء الذى هو مرجوح ان المقوص المجرد من آل يترجح حذفه بانه فى الرسم كالوقوف اذا
 كان مرصوعا ويجوز واو الحلى بها بالمتكسر امح قلت وجمع اثنان ما على الفتح وجود الفاصل وهو
 أى وقد عالجوا المتاع الفتح فى عطف السبق فى ولا رجل وامرأة توجد الفاصل وهو الواو فاعلم (قوله) تغير
 كنهه) أى بر ياد حركة أو سرف أو مد أو غيرهما فى الاوائل والاخرى سنان (قوله) بلا تفيير حسن) أى
 والتعنى بلا تغير حسن فان تحسن الصوت مطلوب ولا تلزم بهما مجرى وضع (قوله) وقيل) أى قال الحلواني
 لأبأس ياد حال المدق الجمعائين لانهما عرذا كرو تغييره بلا بأس بدلى على أن الاول عدمه (قوله) وبترسل
 أى يتعمل (قوله) نسكتة) أى تسع الاجابة مدق فى ملاء على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما
 كأأه فى الامداد أخذ من الحديث وبه صرح فى التارخانية (قوله) وتبدب اعادته) أى لو تركه الترسيل
 (قوله) ولنفث) أى يتحول وجهه لاصدره قهستانى ولا تدميه نهر (قوله) وكذا فيها مطلقا) أى فى الامة
 سواء كان المجل متصفا ولا (قوله) ثلاثا يستدبر) تحليل لقوله قطعاً أى انتم فى القول بالالتفات خلفا لثلاثا يستدبر
 المؤذن أو المقيم القنلة ح (قوله) به الصلاة وفلاح) لفو نشر مرتب بهى يلتفت بهما عينا بالصلاة ويسارا
 بالفلاح وهو الاصح على القهستانى من المية وهو الصحيح على الجبر والتبيين وقال مشايخ مروءة وبصرة
 فى كل كدافى القهستانى ح قال فى العرف والثانى أوج، وردته الرضى به بخلاف الصحيح المقول عن الساف
 (قوله) ولو لو وحده الخ) أشار به الى رد قول الحلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفى البحر عن السراج
 انه من الادان لا ليجل المفرد بشئ، بها حتى قالوا الذى يؤذن للموذن بشئ أى يحول (قوله) معلقا
 للمعرد وغيره بالموذن وغيره ط (قوله) يستدبر فى المارة) يعنى ان لم يتم الاحلام بقول وجهه مع ثبات
 قد يعولم تركب فى زمعه صلى الله عليه وسلم ثلثة عشر ٣ قلت وشرح الشيخ اسمعيل عن الاوائل السبوطى
 اب اول من رقى منادى به لادان شرحيل من عام الراوى وبى سلمه للمار لادان نامره اوى ولم تكن قبل
 ذلك وقال اس سعد بالسند الى أم زبدى ثابت كان يلقى أطول بيت حول المسجد وكان ينادى بؤن فوقع من
 أول ما أذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على ظهر المسجد وقد رفع له شئ
 فوق ظهره (قوله) ويخرج رأسه منها) أى من كونها البنى آتيا بالصلاة ثم يذهب ويخرج رأسه من
 الكتفة اليسرى آتيا بالفلاح در وعبرها وهذا اذا كانت كوثان أمامنا فى الروم ويحويها بجانب
 كالكتوة اسمعيل (قوله) بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان شمله بعد الاذان ثم اعموهوا اختيارا الفصل بحر
 من المستصطفى (قوله) الصلاة من النوم) اعلم ان اليوم مشاوك كالصلاة فى أصل انخيرة لا قد يكون عبادة
 كاداً كانت وسيلة الى تحصيل طاعة أو تركه عصىة أو لان اليوم راحة فى الدنيا والصلاة تواحدة فى الآخرة
 فتكون أفضل بحر (قوله) لانه وقت نوم) أى حصن زبادة اعلام دون العشاء فان اليوم تملها مكره وبادر
 ط (قوله) ويحتمل أصعبه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم بالبرضى الله ع ما جعل أصعبك فى أدنك فانه
 أرفع لموتك وان جعل يديه على آذنه يغسل لانه بأحد وزهى الله ع صم أصابعه المار بعنو وصعها على
 آذنيه وكذا احدى يديه على مازوى عن الامام امداد قهستانى عن القنلة (قوله) وادانه الخ) تفرع على
 قوله ندى بالحق فى البحر والامرى فى الحديث المذكور لانه يدب بقرينة التعليل فلهذا اليوم يفعل كنه حسانان
 قبل ترك السنة كسب يكون حسنا قلنا الانادان مع أحسن فادان كنه فى الاذان حسنا كدافى السكافى
 اه فاعلم (قوله) فبما) فبده لثلاثا عدله أن تركه الامة يكره للمساو دون الادان وأن المرأة تقيم ولا
 تزود وأن الادان آ كدافى السنية تمها كجائى وأوا دجما أحكام الادان العشرة المذ كورة فى المسنى وهى
 انتمسة لقرائن وأنه يعاد ان قدم على الوقت وأنه يربأ بأمر دح تكبيرات وعدم الترتيب وعدم اللحن

٣ مطلب فى أول من بنى
 المائر لادان

يعبر كنهه فانه لا ليجل فعله
 وسماه كانه بالقرآن
 وبلا تفيير حسن وقيل
 لأبأس به فى الجمعائين
 (و بترسل فيه) نسكتة
 كل كنهين ويكره تركه
 ونسبب اعادته (و يلتفت
 فيه) وكذا فيها مطلقا
 وقيل ان المجل متصفا
 (وعناو سنانا) فقط لثلاثا
 يستدبر القنلة (بصلاة
 وفلاح) ولو وحده أولو
 لانه سنة الادان مطلقا
 (و يستدبر فى المارة) لو
 متبعة ويخرج رأسه منها
 (و يقول) ندبا (بعد فلاح
 أدان الفجر الصلاة تغير من
 النوم مرتين لانه وقت نوم
 (ويحتمل) ندبا (أصعبه
 فى) صماح (أدنه) فادانه
 بدو حسن وبه أحسن
 (والاقامة كالادان) فبما

والترسل والالتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في أذان الفجر وجعل أصبعيه في أذنيه ثم
استغنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة فباعتل الترسل بالحذر والصلاة خير من النوم بقدر
قامت الصلاة وذكر أنه لا يصح أصبعيه في أذنيه فثبت الأحكام السبعة مشتركة برده عليه الاستدلال في
المادة فأنما يتكبر في المادة فكل عليه أن تعرض لذلك اه ح والحاصل أن الإقامة تعالف الادان في
أربعة محامر وتحالفه يضاف موصاف سائر طرقته **(قوله لكن هي أفضل منه)** نقله في الجرح من الخلاصة
بلاذ كخلاف وذكر في الفتح أنها أنه صرح بظاهر الدين في الحواشي بقتل من المبسوطة بلها أ كدم
الاذان أي لأنه يستعطف في موصاف دون الإقامة كافي حتى المسافر وما بعد أولى الفرائد وثانية الصلاتين
بمعرفته قوله وكذا الإمامة عليه في الفتح بقوله لو لم يكن صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء الراشدون
وقول عرب ولا تخاف لا بد لا يستلزم تفصيله عليها بل مراده لا بد لا تسمع الإمامة لأمر تركها فيبدأ أن الأفضل
كون الإمام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو أحد قولين مصححين عند
الشافعية والثاني أن الأذان أفضل وبقول نساهما وقد حكى الثلاثة في السراج ثم ما استدله على
أصلية الإمامة على الأذان يدل على أفضلها أيضا على الإقامة لأن السنة أن يقيم المؤذن فافهم **(تسبه)** *
مقتضى أصلية الإقامة على الأذان كونها واحدة عند من يقول بوجوبه ولم أر من صرح به الآن يقال أن
القول بوجوبه لما نه من الشعائر بخلافها على أن السنة تقتضي فضل الواجب كغير أول كتاب الطهارة فتأمل
ثم رأيت صاحب الدائم عمن واجبات الصلاة الادان والإقامة **(قوله المقيم)** أي الذي يقيم الصلاة **(قوله)**
لم يدها في الأصح بخلاف ما وجد في الادان حيث تدب أعادته كما لا تكرر الادان مشروعة أي كما
في يوم الجمعة بخلاف الإقامة وعليه معنى الحاشية من أنه بعد الإقامة مسمى على خلاف الأصح ونعلمه في النهر
(قوله مرتين) راجع إلى قد قامت وإلى الملاحط **(قوله)** وبعد الثلاثين مراد أي الإقامة الأولى
ذكره عند قوله وهي كالادان ح ودليل الأئمة الثلاثة رواه البخاري أمر بل أن يشفع الادان ويوزر
الإقامة وهو محمول عندنا على أن يترصها بأن يحدسها أو يقرأها بسم الله بالصوت العبر المحتمل وقد قال
الطحاوي فوائد الأثر من بلال أنه كان يثني الإقامة حتى مات ونعلمه في الجرح وغيره **(قوله غير الزاكي)**
عنا رواه الامداد لأن يكون را كما مسافر الضرورة السير بل لا أدن وهو راكب ثم نزل وأقام على الارض
ويكره الأذان والركن في الحصر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لما سبه كافي السدائع اه **(قوله ما)**
أي بالأذان والإقامة لكن مع الالتفات لصلاة وفلاح كما مر **(قوله ترهما)** لقول الحجة الأحسن أن يستقبل
بحر ونهر **(قوله)** أعاد ما قدم فقط كقوله قدم الفلاح على الصلاة يعيده فقط أي لا يستأنف الأذان من أوله
(قوله ولورسلهم) أو ثبتت طاعن أو نحوها على نفسه ولأنه في الاعتراض على الصحيح سراج وغيره قال في
النهر منه التحضير للتعبد صوته **(قوله استأنفه)** إذا كان الكلام بسراجية **(قوله ويؤب)**
التوبيخ العود إلى الكلام بعد الإعلام بدور وتبدل توب الأذن كافي القصة عن الملقط لا بد في لحد
أن يقول في موقع العلم والحماح وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استفضل لنفسه اه بحرقه وهذا
خاص بالتبويب للأمر ويحرمه على قول أبي يوسف فافهم **(قوله في الادان والإقامة)** مسرعة في رواية الحسن
بأن يمكن بعد الادان قدر عشر آية ثم يتوب ثم يركع كذلك ثم يركع **(قوله في الكل)** أي كل
الصلاوات لظهور التواني في الأمور الدينية قال في العناية أحدث المتأخرون التوب بين الادان والإقامة
على حسب ما تفرقه في جميع الصلوات سوى المغرب مع أهل الأول هي الأصل وهو توب الفجر وما رآه
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه **(قوله لكل)** أي كل أحد وخصه أبو يوسف بمن يشتهل بحال
العامه كقاضى والمفتي والمدرس واختاره قاصحان وغيره من **(قوله)** ما نه أرفعه كتحته أو قامت قامت
أو الصلاة الصلاة ولو أحدثوا علما مخالفا لآل حازن من الجبتي **(قوله)** ويجلس بينهما لو تدمه على

(لكن هي) أي الإقامة
وكذا الإمامة (أفضل منه)
نق (ولا يضع) المقيم (أصبعيه
في أذنيه) لأنها لا تحض
(ويحذر) بضم الدال أي
يسرع فيها ولو رسل لم
يعدا في الأصح (ويؤب)
قد قامت الصلاة بعد
فلاحها مرتين) وعند
السلالة هي فردا
(ويستقبل) غير الزاكي
(القبلة) (وما) ويكره
تربها ولو قدم فيها مؤجرا
أعلا ما قدم فقط (ولا يشك
فيها) أصلا ولو دسلام
فان تكلم استأنفه (ويؤب)
بسبب الادان والإقامة في
الكل لكل بما نعرفه
(ويجلس بينهما) بقدر
ما يتيسر المأز من مرابها
وقت الدب

التوبيه لكل أولي كذا يومهم أن الجلوس بعدهم (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا الاستئناس
 يشترط بحسب لان التوبيه لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حادرون لضيق الوقت اه واعتصر في المهر
 بانه مساف قول الكل في الكل قال الشيخ اسمعيل وليس كذلك لما مر من العاية من استثناء المغرب في
 التوبيه وبه جزم في غرر الا ذكر والراهية والعرجدى واس. لكوعبرها اه قلت قد يقال ما في الدرر
 منى على رواية الحسن من أنه يحكى قدر عشرين آية ثم ينشأ بكامله آثار التوبيه في المغرب بلا فصل
 فإظهاره لا مانع منه وعليه يحمل ما في المهر فندر (قوله يسكت فائما) هذا عسده وبعدهما يفصل
 بحسبة جلسة الخطيب والخلاف في الأفضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للأقامة في غير موضع
 الا اذا كان وهو متفق عليه وتماشى البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في المهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم
 نقل عن القول البديع للخواص في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في أيام الساطن الناصر صلاح الدين
 بأمره (قوله ثم فيها مرتين) أى في المغرب كالمصرح به في الحرائر لكن لم يقوله في المهر ولم أروى غيره وكان
 ذلك كمن هو حاد في زمن الشرايح أو المراد به ما يفصل عقب أذان المغرب ثم بعده من العشاء إلى الجمعة
 والائتيم وهو المسمى في شق ند كيرا كالمسمى بعمل قبل أذان الظهر يوم الجمعة ولم ذكره أيضا (قوله
 وهو بدعة حسنة) قال في النهر عن القول البديع والخواص من الأقوال ان ابتداءه حسنة وحكى بعض
 المالكية الخلاف أيضا في تسبيح المؤذنين في الثلث الا تيم من الليل وأن بعضهم مع من ذلك وبه نظر اه
 ملخصا (قوله أخرى) ذكر السيوطي أن أول من أحدث أذان تيم معابو أمية اه قال الزيلعي
 في حاشية البحر ولم أروا صراحة في جماعة الاذات المسمى في ديار بابا بال الجوفى هل هو بدعة حسنة أو سيئة
 ود كراما لفعيلة بين يدي الخطيب واختلافوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية
 بانه المتوارث حيث قال في شرح قوله واذا أذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين
 باخط الجميع احرار الكلام فخرج العادة فان المتوارث فيه اجتماعهم لتلغ أصواتهم الى أطراف المصر
 الخاضع اه فله دليل على أنه غير مكره وان المتوارث لا يكون مكرها وكذلك يقول في الاذان بين يدي
 الخطيب يكون بدعة حسنة اذ يراه المؤمنون حسنا فهو حسن اه ملخصا قول وقد كرس بدعى عبد
 الهى المسئلة كذلك أخذ من كلام النهاية المذكور ثم قالوا لخصوصية للجمعة اذ الغرض الحسنة تحتاج
 لا اعلام (قوله لوجماعة الخ) أى غير المسجد بقره بما يدكره تيم بان أنه لا يؤخذ فيه الاثنته ثم هذا
 قد بدله راجعا صوته وقد كره في البحر بحثا وقال ولم أروى كلام أئمتنا واستدل لزوم المغير في الصحراء
 بتحديث صحيح اذا كنت في غمك أو باديك عادت للصلاة فارفع صوتك بالاداء فانه لا يسمع مدى صوت
 المؤذن انس ولا حن ولا ملدرا الاشبهه يوم القامة اه وأقر في المهر أقول بخلافه ما في القهستانى من أنه
 يجب على بلرم الجمهر بالاذان لا اعلام الناس ولو أذن لمعهم حاشا لانه الاصل في الشرع على كشف المباد
 اه على أنما استدله في بدو رفع الصوت المنفرد في بيته أيضا لتكثير الشهود يوم القامة الا أن يقال المراد
 بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه وعليه يحمل ما في القهستانى
 طائلا (قوله لا فاعادة) أى اذا أعيدت في الوقت والا كانت فائتة ط وفي الجنى قوم كروا واصدا صلا
 صوته في المسجد في الوقت فوضوا بجماعته ولا بعدون الاذان والاقامة وان وضوا بعد الوقت فوضوا في
 غير ذلك المسجد بالاذان والاقامة اه لكن سنة أن لا إقامة تعاد لو طال الفصل (قوله به) أى في الاذان
 (قوله لوفى مجلس) أنالوفى مجلسا صا لم يجلس أكثر من واحدة وكذلك لا أذن وأقام لها (قوله
 ومعه أولى) لانه احصاه الزوايات في قصاصى الله عليه وسلم فانه يوم الحندق في بعضها له أمر لالا
 وأذن وأقام للذكر وفي بعضها ن اقتصر على الإقامة فيما بعد الاولى فالأول زيادة أولى خصوصاً باب
 العداوة نعم لا الامداد (قوله و يقيم للكل) أى لا يسمي الإقامة للباقي لم يكره تركها كفى في الايضاح

(الافى المغرب) فيسكت
 فانما قد رثلاث آيات
 قصار ويكره الوصول
 اجاعا (قوله) التسليم
 بعد الاذان حدث في
 ويسع الاخرسة بعانة
 واحد وثاني في عيشه
 ليلة الاثني ثم يوم الجمعة
 بعده شمس بين حدث في
 الكل الا المغرب ثم فيها
 مرتين وهو بدعة حسنة
 (و) يسكن أن يؤذن ويقيم
 لعائنة) راجعا صوته لو
 بجماعة أو صحرا لا يبيته
 مفردا (وكذا) يسكن
 (لاولى الفوائت)
 لا فاعادة (ويجزيه
 السابق) لوفى مجلس ومعه
 أولى ويقيم للكل

مطالب في أذان الجوفى

(ثمة) يأتي في صلاتي الجميع بعره باذان واحد واقامتي وبجذلة باذان واقامة واحدة والطاوي اه كعروة
ورحمه ابن المهلم كسباني في باب ان شاء الله وبقي لوجع بين ما تقومون له لم اوه وظهر لي انه يأتي باذانين
واقامتين والغرض منه هو بين الجميع عز ذلة لا يخفى (قوله ولا يس ذلك) أي الاذان والاقامة وأمر الضمير
على تأويل المذكور ح وأراد في السببة الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كانه من الامداد (قوله)
ولو جماعة) أخذ من قول الغفر لا عاشره من غير اذان ولا اقامة حتى كانت جماعة من مشروعه وهذا
يقضي أن الممردة ايها كذلك لان تركهما كان هو السنة حال شرعية لجماعة كان حال الافراد أولى
اه قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضاً وكان الاولى للشارح أن يقول ولو مفردة لان جماعة من الات غير
مشروعة فحقن (قوله كجماعة صبيان وعبد) لانها غير مشروعة ولا يشترط فيها كتنكير التثنية بقى
عقبها عن الزيلي (قوله في مصر) شغل الممدور وغيره يلقى وفي القرى لا يكره بكل حال طهريه أي
لا قبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعد لقوله وقيل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان جهة تشو يشالخ)
انما ظهر أن لو كان الاذان لجماعة أماداً كان مفرداً ويؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا وفي الابدان انه
اذا شغل التغير يستلزم لغيره في المسجد لا يكره لان تمام العلة كفعاله صلى الله عليه وسلم ليلة التمرين
اه لكن ليلة التمرين كانت في المسجد (قوله لان التخير معصية) انما ظهر أيضاً لجماعة
لا المفردة ط أي لان المفرد يخاف في اذانه كجند مناه من العهستاني على انه اذا كان التغير يستلزم لغيره
لا يكره ذلك لجماعة ايضاً لان هذا التخير غير معصية وهذا يظهر من التعليق أن المذكور قضاء هاهم
الاطلاع عليها ولو في غير المسجد أفاده في ما غنى من قضاء الفوائت (قوله بلا كراهة) أي تخير عتلة لان
التبرية تاتى لتسلي العصرين اخلاصة أن غيرهم أولى منهم اه ح أقول وقد مضى أول كتاب الطهارة
الكلام في أن خلاف الاولى مكره ولا راجعه (قوله صى مراهق) المراد العاقل والبلوغ كاهو
ظاهر الجهر وغيره ويل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كفى الامداد وغيره وعلى هذا يصح تفرق وظيفة
الاذان بحر (قوله وعدو أي الخ) انما يكره اذانهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً
فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اه زيلي قلت برهانه الصي فان قوله غيره مقبول في الامور الدينية في
الاصح كجند مناه قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل وباتي تمام الكلام في ذلك (قوله)
ولا يحصل الا باذن) ذكره في الخبر بحثاً فقال وبني أن العبدان أدن لهسه لا يحتاج الى اذن مسيده وان
أراد أن يكون مؤدماً لجماعة لم يحز الا باذن سيده لاد ما صراها بجمدة لانه يحتاج الى مراعاة الاول وقت ولم
أره في كلامهم اه (قوله كاحير خاص) هو بحث صاحب النهر حيث قال ويصعب أن يكون الاحير
الخاص كذلك لا يحصل اذانه الا باذن مسدس أجو اه قلت بل صرحوا بأنه ليس له أن يؤذن بالموال اتفاها
واشتغالوا بالسي كجند كره في الاجازات ان شاء الله تعالى وهذا يؤيد بحث الجهر ايضاً فان العبد مملوك
المادة والزوجة ايضاً بخلاف الاحير (قوله دأعي) لا ردع له اذان ابن أم مكتوم الاعي فانه كان معه من
يحفظ عليه أوقات الصلاة متى كان ذلك يكون تأذنه مؤتأين الصبر سواء كرهه مع الاسلام معراج وهذا
بناء على ثبوت الكراهة في عدم السلام مع الاولاد وود (قوله علمنا بالاسنة والاقوات) أي سنة الاذان
وأوقاته المطاوعة على ما مر به انه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الغضب حيث قال لو لم يكن علمنا بأوقات
الصلاة لم يستحق ثواب المؤذن كفي الحانية في أحد الاجرة أولى ورد في الهربة البحر ما في اذان الجاهل
جهالة موقفة في العبر بخلاف غير المحتسب على أن عدم حمل أحد الاجرة على الاذان والامانة في المتقدمين
والمؤخرين بجوز ذلك على ما سبقت في الاحزاب اه أقول لا يلزم من حمل الاجرة الجمل بالضرورة
حصول الثواب ولا سيما اذا كل لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله لادنيا وهو والله لا يمتنع عليه
لوجه الله تعالى فهو كهاجر أم قيس واذا كان الجاهل المحتسب لا يبال ذلك لاجره هذا بالاولى كيم وقد

(ولا يس ذلك) (فيما اتصليه)
(التساة أداء وقضاء) ولو
جماعة جماعة صبيان
وعبد ولا بد من ايضاً
لظهر يوم الجمعة في مصر
(ولا فيما يقضى من
الفوائت في مسجد) لان
فيه تشويشاً وتعليلاً
(ويكره قضاؤها في لال
التخير معصية ولا يظهرها
راوية (ويحوز) بلا كراهة
(أذان صبي مراهق
وعبد) ولا يحصل الا باذن
كاجبر خاص (وأعي وويلد
زما واعراني) واعا يستحق
ثواب المؤذن اذا كان
عالم بالاسنة والاقوات ولو
غير محتسب بحر

مطلب في المؤذن اذا كان
غير محتسب في أدائه

ورد في عدة أحاديث التمسيد بالحنس منها ما رواه الطبراني في الكبير كفي الغص لا تذهب على كتاب المسك يوم
القبيلة ولا يوم لهم الفرج إلا كبير ولا يفرعون حين يفرع الناس وجعل علم القرآن فقام به يطالب
وجهه الله وما عسود ورجل ينادي في كل يوم وليلة جس صلاتي فطالب وجهه الله وما عسود ورجل لا يعرف
الديان طاعته به يوم قاتل ان كل قصده وجهه الله تعالى ليكبر اعانه الاوقات والاستعمال به بقل
اكتسابه على اكتسابه وعمله في هذا الاثر لا يعمله الا اكتساب عن اقامة هذه الوطعة الشريفة وتولا
ذلك لم يأخذ أحدا في الشواهد المذكورة بل يكون جميع بين عبادته وهذه الادوات والسعي على العمل واعمال
الاعمال بالنسبة (قوله ويكره أذان جب) لانه يصير داعيا الى ما لا يحب اليه واغامته أولى بالكراهة
وصرح في الخاتمة بأنه يحب الشهادة فيه عن اعطاء الحديث وطهره أن الكراهة تنوع بحسب (قوله
على المذهب) راجع لقوله واغامته حدث لأدائه وأما يجب فبكرهان منه ورواه واحدة كفي الصرح
(قوله بانه مؤذن أذان) الأول مخصص عليه والثاني الحق به في المرحا (قوله من حاهل تقي) أي حيث
لم يوجد في تقي (قوله ووعده) كثر به اخرا لا ساعة لقمة وشارى أنه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرار
(قوله يمتنع) ومثله محبوب ح (قوله ويعاد أذان جب) إذا انقضت في وقتها فاجروا كعب القاعد
والمتن والشرع في القابلة والوجوب في السك ناله غير متعدبه والسدد ماله متعدبه الا أنه ناقص قال
وهو الامع في المرحا (قوله لما سر) أي من قوله لشرعية تكرار (قوله لوت مؤذن) لم يقبل ومقيم
لا المؤذن هو المقيم شرعا كمن تقي فاقسم (قوله وعشيه) يصنعون وسكون الشين المجهين تعطل القوى
المحرمة والحاجة تصعب القلب من الجوع وغيره كقوله في الوصوه عن القهستان ح (قوله وحصه)
معدوم من روح التي في المعاني ح من القلموس (قوله ولا ملقن) لولا للعال ح (قوله وذهابه للوصوه)
ليكره الأولى أن يمتنع به بوضو لا أن يمتنع مع الحدث ثم زاد لانه أولى بدائع (قوله خلاصة) وهو
في الخاتمة في الفتح وجعل الوجوب على ظاهره واحتج الى الفرق بين نفس الادان فانه سبقه من استقبله
بعد الشروع فيه وقد قيل فيه انه شرع عليه ثم قنع بادر الى طيب السمعين قطعها للخطاة فقلون
الاذان الحق وقد نفوت دلالة الصلاة الا أن هذا يقتضي وجوب الاعادة فمن مر أنه يعاد اذانه لم
أي لعدم الاعتماد على قوله ولو قال قد ثبت منهم ان علم الناس حالهم وجبت والاكتسبت لتقع فعل الادان
باعتباره على وجه السبق فيبعد وعكسه في نسخة المذكورة وفي الخلاصة اه اقول يظهر لي أن المراد بالوجوب
المرود في تحصيل سمة الاذان وأن المراد أنه اذا عرص للمؤذن ما معه من الاتمام وأراد أن يحل يؤذن يلزمه
استقبال الادان من أوجه ان أراد اقامة سمة الادان فلو سعى على ملصق من أدان الاول لم يصح فلما قال
في انطباعه لو عجز عن الاتمام استعمل غيره اه أي لا يكون آتيا ببعض الادان (قوله وجز المصنف
اخ) أي حيث قال في ما قبله من اذان العصى الذي لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه
دقيق. وهذا كقول الجرحا من بعد المصنف فخره به ويؤيد ما في شرح المبته من أن يجب اعادة اذان
السكران والنحوه والهي غير العاقل لم يحصل المقصود لعدم الاعتداع على قولهم اه (قوله ذات
وكبره وفاق) ذكر الفاسق هنا في ما سبب لان صاحب الجرح جعل العقل والاسلام شرط صحة العقدالة
وانه كونه لغيره شرط لكل وقال فانما الفاسق والمراد بالجب صحيح ثم قال ويؤيد في أن يصح اذان
الغافق بالنسبة الى قول خبر والاعتماد عليه أي لا يقبل قوله في الامور والنسبة الى قول واحد الاعلام كما
ذكره في الجرحا وخاصة فيهم اذان الفاسق وانما يحصل به لاعازم في الاعتماد على قول قوله في دخول
الوقت بخلاف الكافر وعبر العاقل فلا يصح أصلا في الشرع الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم
أنه كبر في أن من القاصدين من سبب مؤذن قوله رجلا عاقل صالحا غلب بالنسبة والاوليات مواضاه عليه
بما سبب مؤذنه من سبب مؤذنه في الامداد ومقتضاه ان العقل غير شرط صحة الادان فيجب ادان غير

(و يكره أذان جنب واقامته
واقامة تحدث لأذانه)
على المذهب (و أذان
امرأة) وتعني (واسق)
وتوعلا سكنه أو في نادامة
وأذان من جاهل تقي
(وسكران) ولو عساح
كعتوه وصلى لا يستقل
(وقاعد الادان أذان
لنفسه) وراكب الاسافر
(و يعاد اذان جب) ندما
وقبل وجوه (لا اقامته)
لشرعية تكرار في الجمعة
دون تكرارها (تكرار)
يعاد (أذان امرأه) ويجوز
ومعنى وسكران وصلى
لا يعقل (لا اقامته) لما سر
وجب استقباله للملوك
مؤذن وغشيه ونحوه
وحصره ولا ملقن وذاهبه
للمرء وليس في حديث
خلاصة (لكن عبرى
المرئح يمدد وجرح
المصنف بمرءة أذان
مجنونه ومعنوه وصلى
لا يقبل ذات كافر وفاسق
لعدم قبول قوله في الذنابات
(و كرهه كرها) معا

العاقل كالجنون والمعتوه والسكران كما يصح أذان الفاسق والزأه والجلب ويدل عليه ما في البدائع من أنه يكره أذان الجنون والسكران وإن أحببنا إعادة في ظاهر الرواية وأنه يكره أذان المرأة والصبي العاقل ويحرم حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الإعلام وروى عن الإمام أنه تستحب إعادة أذان المرأة اه وعلى هذه الرواية منى الزبلي وذكر في البدائع أيضاً أن أذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز وبعد اذن ما يصدر لأن عقله لا يعتد به كصوت الطيور اه فخصت المأفأة من ما حرمه المصنف تعاليج وكذا ما قد مرناه عن شرح المبين من عدم صحة أذان غير العاقل كالجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحواشي والبدائع من صحة أذان السكسوى صلي لا عقل والذي يماهري في التوفيق هو أن المقصود الأصلي من الأذان في الشرع الإعلام بدخول أوقات الصلاة ثم صار من شعار الإسلام في كل بلدة أو ناحية من البلاد الواسعة على ما مر من حيث الإعلام بدخول الوقت وقوله لا بد من الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد مضى هذا الباب عن معيين الحكم ما نصه المؤذن يكفي استحواذه دخول الوقت إذا كان بالاعانة فلا يلزمها أوقات مسلمة ذكرها ويعتد على قوله اه والظاهر أن قوله ذكر اغشيه قد قبل خبر المرأة فجب أن يقال إذا تصدق المؤذن بهذه الصفات يصح أذانه والإعلام يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقدما أيضاً قبل هذا الساب أنه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فإنه لا يقبل أصلاً وأما من حدث أقامة الشعار المناسبة للأثم عن أهل البلدة فيصيح أذان السكسوى صلي الذي لا يعقل لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤذن بل ينظفه بأجس بخلاف الصبي العاقل لأنه قد يسمي من الرجال ولما عبر عنه الشارح بالمرأه وكذا المرأة فإن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة فإذا أدن المراهق أو المرأة سمع السامع يعتد به وكذا الجنون أو المعتوه أو السكران فإنه وحصل من الرجال ناد الأذن على الكيفية المشروطة فانتبهت الشعيرة لأنه إذا سمع غير العالم بحاله يعتد به وكذا الكافر ما اعتدوا به ذه الحبيسة صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لأن المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الإعلام فيعاد أذان السكسوى صلي الأصم كالمقدم من القهستاني ثم الظاهر أن إعادة أذانه في المؤذن الراتب أم لا يحضر جماعة عالون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق أو صبي يعقل لا يكره ولا يعاد أصلاً لحصول المقصود تأمل (تنبه) يؤخذ مما قدمناه من أنه لا يحصل الإعلام من غير العدل ولا يقبل قوله أنه لا يجوز الاعتماد على المبلغ الفاسق خلاف الإمام كما به عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقة فإنه أعلم (قوله لمسامر) أي سفر العوايا أو شربها كما في أي السعوط ط (قوله ولو منفرداً) لأنه إن أدن وأقام صلي خلفه من جنود الله ما يرى طرفاه واهد الزقاق وهذا ويحتمل أن المقصود من الأدان لم ينحصر في الإعلام بل كل مد من الإعلان وهذا الذي نشره الله كرائته وديسه في أرضه وتد كبير العباد من الجن والإنس الذين لا يرى شخصهم في الملوات فتح وفي تفسير الشارح بالمفرد ما نزل إلى أن لا يعطى له حكم الإمام من كل وجه ولذا قال في التاتارخانية عن الفتاوى العتائية ولو أدن وأقام في البصر له وهو مفرد فحكمه حكم المنفرد في أي مجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والخاصة اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد بني الكراهة الموحدة للأمانة والافتقار في الكثرة بعد ذلك بنده للمسامر وللصلي في بيشه في المصر قال في البحر ليكون الأدان على هيئة الجماعة اه ولما علمت أنه ليس المقصود منه الإعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أي أن كان جماعة والأفامر أطهر (قوله وجماعة) وعن أي حنفية قولوا كتبوا أذان الناس آخرهم وقد أساءوا فرب بين الواحد والجماعة في هذه الرواية عبر (قوله في بيشه) أي قمياً يتعلق بالبدن الداروا والكرم وغيرهما قهستاني وفي التفريق وإن كان في كرم أو ضيعة يتكفي بآذان القرية أو البلدة إن كان قرية أو بالأول واحد القرب أن يبلغ الأذان إليه معها اه اجتماع والظاهر أنه لا يشترط بسماعه بالفاعل تأمل (قوله له ما مسجد) أي فيه أذان وأقامته ولا يحكمه كالمسامر صدور الشريعة (قوله أذان الحلي

(لماور) ولو منفرداً (وكذا تركها) لا تركه لحضور الرفقة (بإتلاف مصل) ولو بجماعة (في بيشه) بصر أو قرية له ما مسجد ولا يكره تركهما أذان الحلي

يكفيه) لأن أذان الملهة وأقامتها كذا أنه وأقامته لأن المؤذن نائب أهل المصر كلهم كأي سائر اليه ابن مسعود حين صلى بعامةه والاسود يعبر أذان ولا إقامة حيث قال أذان الحى يكفى أو من رواه سبط ابن الجوزى فتح أى يكون قد صلى ثم ما حكم بحل الخلاف المسافر فانه صلى بدونه ما حقه فتحكالان المكان الذى هو فيه لم يؤذن به أصلا تلك الصلاة كفى وطاهره أنه يكفيه أذان الحى وأقامته هو أن كانت صلته فى آخر الوقت تأمل وقد علمت نصريح الكبر بنده للمسافر وللصلى فى بيته فى المصر ما مقصود من كفاية أذان الحى بنى الكراهة المؤنة قال فى البحر ومعهم وهما لم يؤذوا فى الحى يكره تركهما المصلى فى بيته به صريح فى المجتبى وأنه لو أذن بعض المسافر من سقط عن الناقب كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لما روى عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصل بين الأصابع فرجع وقد صلى فى المسجد جماعة ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى منزل بعض أهله فجمع أهله صلى ثم جماعه ولم يكره تكرار الجماعة فى المسجد صلى فيه وروى عن أسان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا قاموا فى الجماعة فى المسجد صلاوا فى المسجد مرادى ولأن التكرار يؤدى إلى تقابل الجماعة لأن الناس إذا علموا أنهم قد تمتمت الجماعة يتجلبون فيستكروا لا تأخروا أه دائع وسيندوا بدول جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فهاهم يصلون وحدنا وهو ظاهر الرواية طهره وفى آخر شرح الميعوض أى حقيقه لو كانت الجماعة أكثر من ثلاثة يكره التكرار والأدلة عن أبى يوسف فإدخاله تكبر على الشيعة الأولى لا تكرر ولا تكرر وهو الأصح والمعدول عن الحزب يختلف الشيعة كذا فى البرازية أه وفى التارخانية عن الولول الحيق به تأخذوا سبائى فى باب الإمامة أشاء الله تعالى هذه المسئلة زيادة كلام (قوله الألفى مسجد على طريق) هو ما يسهل له امام ومؤذن نائب فلا يكره التكرار فيه ما إذا وأقامته قبل هو الأفضل حاشية (قوله فلا بأس بذلك) الأولى حدوده لما علمت أنه الأفضل فهاهم (قوله حوهره) لم أره فيها أو غاد كره فى السراح (قوله مطاق) أى لحقه وحشة أولا (قوله كرهه لحقه وحشة) أى بان لم يرض به وهذا الاختيار نحو آخره زاد موسى عليه فى الدرر والحانية لكن فى الخلاصة بان يرض به يكره وحوال الرواية أنه لا بأس به مطلقا أه قلت به صرح الامام الطحاوى فى مجمع الآثار معزى بالآية الثلاثة وقال فى البحر ويدل عليه إطلاق قول المجمع ولا يكره التكرار ههنا عيرهم فى شرحه لا من ملك أنه لو ضر ولم يرض يكره تأخيرا فمفطر أه وكذا يدل عليه إطلاق الكافى معلا بان كل واحد ذكر فلا بأس بان يأتى بكل واحد وحل آخر ولكن الأفضل أن يكون المؤذن هو المقيم أه أى الحديث من أذن وهو يقيم ويحمله فى حاشية نوح (قوله كما كرهه الخ) ذكره فى روضة الساطع واختاره واحد اتخذه أهى به قد قامت الصلاة قبل يتهامش باوقبل فى مكانه اماما كان المؤذن أو غيره وهو الأصح كفى البدائع وقصر فى السراح الخلاف على ما إذا كان اماما أو غيره يتهامش موضع الدعاء بخلاف نهر (قوله وقال الحلوانى ندب الخ) أى قال الحلوانى إن الإحابة باللسان ممدونة والواحدة هى الإحابة بالقدم قال فى البحر وقوله بوجوب الإحابة بالقدم مشكل لأنه يلزم عليه وجوب الادامى أول الوقت وفى المسجد ادلاء به لا يثبت الذهاب دون أنه لا فوائى شهادات المجتبى سمع الأذان وانتظر الإقامة فى بيته لا تقبل شهادته بخرج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الأشع على هذا فى بدو بابا أه أقول والله التوفيق مقاله الامام الحلوانى مى على ما كان فى نوس السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وقد علمت تكرارها كما هو فى زنه صلى الله عليه وسلم ومن الخلفه بعد وقد علمت أن تكرارها لم يكرهه طاهر الزوايه الألفى رواية عن الامام ورواية عن أبى يوسف كذا قد صاه قريبا سبائى أن الزايع بعد أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه ياتم تقوى بينهما اتفاقا وحيد يجب السبى بالقدم للأجل الاداء فى أول الوقت أو فى المسجد بل لأجل إقامة الجماعة والأمر ونها أسسلا و تكرارها فى مسجد واحد جماعة أخرى وكل مهمام كروه الدال قال بوجوب الإحابة بالقدم لا يأتى بالتمك أنه جمع أهله فى بيته فلا يلزم شى من أحد وروى لا أقول أنه ذهب الامام الحلوانى أنه بذلك لا يزال نواب الجماعة

مطلب فى كراهة تكرار الجماعة فى المسجد

يكفيه (أو) فصل فى مسجد بعد صلاة جماعة فيه) بل يكره فعله ما وتكرار الجماعة الألفى مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهره (أقام عير من اذن يعينه) أى المؤذن (لا يكره مطلقا) وإن بحضوره كرهه لحقه وحشة كما كرهه مشبه فى أقامته (ويجب) وحو بالوقال الحلوانى ندب والواجب الإجابة بالقدم

قوله شيخنا الأشع المسرد شجبه اتوا الشيخ زبس نجيم صاحب البحر أه منه

وانه يكون بدعة ومكر وهنا بعد نتم قد علمت أن الصبح انه لا يكره تكرار الجماعة اذ لم تكن على الهيئة الاولى وسيأتي في الامامة أن الاصح لو سجد بأهله لا يكره ويُنال فصيلة الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فاعتنم هذا الخبر بالرغم من أن قوله قريب لبعض مشيخي (قوله من سمع الاذان) يفهم منه أنه لو لم يسمع الصبح أو لم يسمع منه لا يجب وهو ظاهر الحديث الآتي اذا سمع الاذان حيث عاق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وأنه يجب في جميعه اذ لم يسمع الا بصحة (قوله ولو سجد) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بل بحرص الخلاصة (قوله لاحاطة بنفسه) لان سمعها يسام من أهل الاجابة بالفعل فكذلك القول امداد أي بخلاف الحب فانه يخاطب بالصلاة ولا حديثه أنصف من الحميم والنعاس لا مكان اذ التمس بها (قوله وسمع حطة) أي حطة كانت ط وهذا وابعده معطوف على قوله ناطقا (قوله وفي صلاة جنازة) مستقط من بعض النسخ لفظ صلاتهم واقتلوا الصرع المحتى وعجابه الامداد وصلاة ولو حداه (قوله ومستترج) أي ثبت الخلاص (قوله وتعلم علم) أي شرعى فيما يظهر ولم يصرف في الجوهرة بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن) لانه لا يفوت حوزة قوله لان تكرار الاقراء اعماها ولا جرد لا يفوت بالاجابة بخلاف التعلم فعلى هذا لو قرأه تلميذا أو تلميذا لقطع سائقه (تنبيه) هل يجب بعد الاقراء من هذه المد كورات أم لا يعني انه ان لم يعلم الفصل فسمع وان طال فلا أحد ما يأتي لكن صرح في الفقه بأنه لو سلم على المؤذن أو المصل أو القارئ أو الخطيب عن أي حديثه لا يلزمه الرد بعد الاقراء بل يرد في نفسه وعن محمد بن زيد بعده وعن أبي يوسف لا يرد معاقته والصحح وأجمعوا أن المتعطل لا يلزم معاقته اه تأمل (قوله كقائه) أي ماها في القول لا في الصفة من رفعه ورتبوه (قوله ان سمع المسنون منه) الظاهر أن المراد اذ كان من موجبه بعض ايمان الجنس لا لبعض ولو كان بعض كلماته غير صحيحة ولو لم يسمع عليه الاية في السابق لانه حديثه ليس اذ ما سمعوا بكلمة كل كلمة كذلك أو كان قل الوقت أو من جنب أو امرأة ويجعل أن المراد ما كان مسنونا من أفراد كلماته فيجب المسنون مهادون غيره وهو بعد تأمل لانه يستلزم استماعه والاعمال به وقد كثر في السر أنهم صرحوا بأنه لا يجزئ سماع المؤذن داخل كقارئ وقدمه بأنه لا يصح بالقرآن وان علم أنه اذ في الاصح في هل يجب اذ ان عبر الصلاة كالادان للمؤذن أنه لا يتسوا الظاهر ثم ولما بلغت في حديثه كسر وهو ظاهر الحديث الا أن يقال أن الله لا يهديه وهل يجب التراجع اذا سمع من شافعي بناء على اعتقاده انه سجد محل تردد ذكر بعض الشافعية من سمع الاقامتين حتى يشبهوا واستوجه بعضهم انه لا يجب في الابداء كالأذان تكبير الكس قياسه على الابداء نفسه نظرا لانه لا فائده بخلاف ما نحن فيه فانه يجتهد به تأمل (قوله ولو تكرار) أي بأن اذن واحد بعد واحد اما لو سمعهم في آن واحد من جهات فسيأتي (قوله أحب الاول) سواء كان مؤذنه من بعده أو غيره بحرر الفتح كما هو غيبه ما في الجرايض التلويح اذ كان في المسجد أكثر من مؤذن اذ ذوا واحد بعد واحد فالجزمه للاول اه لكنه يحتل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالترجم أو على أن تكراره في مسجد واحد لوحي أن يكون إلا في غير مسجد بخلاف ما اذا كان من صلات مختلفة تأمل ويظهر في اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما هو من بعض الشافعية (قوله فيقول) أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المقي ما شاء الله كان وما به ينسأ في الكافي وصل في الحيط بأن يأتي بالخول فكم يمكن الصلاة والمشيئة يمكن العلاج اسمعيل والمنازل الاول فوح أمضى عم الاتيان بالخولة وان حالف ظاهر قوله عليه السلام فيقولوا بل ما يقول لكه ورد فيه حديثه فسر ذلك واهم مسلم واختار في الغرض الجمع بينهما معلا ولا حديث قال فانه ورد في بعضه صريحان اذ في الحديث على الصلاة قال صلى على الصلاة فلو لم يسمعه باسمه الاستهراء لا يثبت الاداء عن اعتبار مدعيه سمع اذ اعيا نفسه بخطاها وقد رآه من مشايخ الملوك من كان يجمع بينهما بعد هذه ثم يترجم من الحلول والاقوة يعمل بالحديثين وقد طال في ذلك وأمره في البحر والهر

(من سمع الاذان) ولو حثبا
لا حثبا ونفساء وسماع
نهطه وفي صلاة جنازة
وجماع ومستترج وأكل
وتعلم علم وتعلم بخلاف
قـرآن (فان يقول)
بلسانه (كقائه) ان سمع
المسنون منه وهو ما كان
عربيا لحن في ولو تكرر
أجاب الاول (الا في
الخبرين) فيقول (وفي
الصلاة خبرين النوم)

وغيرهما قات وهو مذهب طائفة العارفين سيدي يحيى الذي نص عليه في الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقت ومرت) تكسر الراء الاولى وسكن فتحها أي صرت خاتبة رأى خير كثير قبل بقوله لا مما سبى ولور وخبير
 يسود بانه درهم معروف وأحبب بادن من حفظ حجة على من لم يحفظ ونقل الشيخ السمعاني عن شرح الطحاوي
 ز يادته بالحق فلفقت (قوله باره) كذا قوله في النهر ولم أره مبالغة اخرج نسخة أخرى بم وأت بها
 سمع وهو يعني بالأفضل أن يبق للأجابه ليكون في كتاب واحد اهـ (قوله ولم يد كراخ) هو صاحب النهر
 قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة المقدم وقد أوحى السبوطي على أن يعنى في الحلية بنسبته معقال اذا
 سمعت النداء فقوموا فأنتم اعز من الله قال شارحها لماوى أي اسعوا الى الصلاة والاراد بالداء الاقامة
 والعزيمة بالغ الخ امر (قوله لم أر الخ) البحث لصاحب البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال
 بلوسكت حتى فرغ كل الاذان ثم احل قبل فاصل طويل صكتي في أصل سبعة الاحاء كجهاو طاهر اهـ
 واستبعد من هذا أن الجبل لاسبق المؤذن بل يعقب كل صلاة معه حمله منه قال في الفقه وفي حديث عرس
 أي امامة التخصيص على ذلك اهـ قلت وطاهره أنه لا تسكن المتأخرة لان الجواب يعقب الكلام بخلاف
 متناهية المقدري للامام (قوله وبدو الخ) أي بعد أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لما رواه مسلم
 وغيره ادا بعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة على الله بها عشار ثم
 سلوا في الوسيلة فأنتم امرة في الجنة لا تتبعي لا بعدد ومن عبد الله وأزجوا أو كون أمانه ومن سأل الله في
 الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وادعنا مقام محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة واد السبق
 في آخره ان لا تخطئ المبدأ وتسامه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج وز يادته للدرجاة الرفيعة
 وختمه بيا أرحم الراحمين لأصل لهم اهـ (تتمة) يستحب أن يقال عند سماع الاولى من الشهادة صلى
 الله عليه وسلم يا رسول الله وعبد الثانية فمما قرب عني بل يا رسول الله ثم يقول اللهم سمعنا وسمعنا البصر بعد
 وضع طغرى الامم على العين فانه عليه السلام يكون قائداً الى الجنة كذا في ذكر العباد اهـ فوسناني
 ويحوى في الفتاوى الصوفية في كتاب المراد من من قبل طغرى الامم عليه عند سماع تشهد أن محمد رسول
 الله في الاذان انما قائده ومدخله في صفوف الجنو تخافه في حاشي البحر الرمل عن المقاصد الحسنة للسهل
 وقد كذا في الخراج وطال ثم قال ولم يصح في المروغ من كل هذا شيء ونقل بعضهم أن القهستاني كتب
 على هامش نسخة من هذا المختص بالاذان وأما في الاقامة فلم يرد بعد الاستقصاء التام والتبني (قوله
 ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بان يقول تكبالت ط (قوله أحب بالمشي اليه) أي للثلاثه
 الجماعة في ثم كذا رواه انما فاهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ (قوله المطاوعة)
 أي طلب المحاب كقدمه (قوله بالسانه) أي لان الاحابة مدبو به على هذا القول كسر (قوله يقطع
 قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المساعدة للاجابة بعدم القعود لاجل القراءة لاختلال القعود بالسهل
 الواجب والا لا مانع من انقراعه ما شيا الا أن يراد به طاعها بالاحابة بالسانه أنه السكت لا يسانه النهر
 ولا قوله ولو بعدد لما علمت من أن الخلو في قائل سجد بالسانه فاهم (قوله ويحب) أي بالقدم
 (قوله لو اذن سجدة كيانى) أي عن التثنية في قوله هذا السجدة من بعض السجود (قوله ولو سجداً) أي
 لا يحب قطعها للمعنى الذي ذكرناه آ فاعلم بان في ما قدمه من أن احابة بالسانه مدبو به عند الخلو في فاهمه
 (قوله وهذا متفرع على قول الخلو في) تكرار محض مع قوله وعليه فقطع الخ ط (قوله والظاهر وجوب
 بالسان الخ) كذا فانه في فتح القدر بعد الاذانه لم تظهر مرة فترس تصرف الامر عن الوجوب وبارع في شرح
 المسئلة بما أوحى الحديث من قوله عليه السلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان له امر
 از ترمذيات في التواي يستعمل في المسح عاليا اهـ أقول فيه بطر لا ما ذكرنا به والصلوات وال

فيقول صدقت ومرت
 ويندب القيام عند سماع
 الاذان تارة ولم يذكر هل
 يستغنى فراه أو يخلص
 ولو لم يجز حتى يسرع لمره
 وينسقى تداركه ان قصر
 الفصل ودهو مد فراه
 بالوسيلة لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم (ولو كان في
 المسجد حبس سمع ليس
 عليه الاحابة ولو كان خارج
 أحب بالمشي اليه بالقدم
 ولو أحب بالسان لابه
 لا يكون محباً وهذا بناء
 على أن الاحابة المطاوعة
 بتدبها بالسانه كجهاو قول
 الخلو في وعليه (يقطع
 قراءة القرآن) كان يقرأ
 (بمنزله ويحب) لو اذن
 مسجده كيانى (ولو سجدة
 لا) لانه أحب بالخشوع
 وهذا متفرع على قول
 الخلو في وأما بعد ما يقطع
 ويحب بالسانه مطلقاً
 والظاهر وجوب بالسان
 لظاهر الامر في حديث ادا
 سمعت المؤذن يقولوا مثل
 ما يقول كجسط في البحر
 وأقره المصنف وقتوا في
 الزهر ما قلص المحيط وغيره

الرسالة لا لأجابه المدعى وجوه القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم فاقترن في الأصول نعم أخرج
 الامام أبو جعفر الطحاوي في كتابه شرح الآثار بسند ما لي عبد الله بن موسى قال كلفني علي بن الله
 عليه وسلم في بعض أسفاره فسمع من أبيه وهو يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
 فقال تشهد أن لا إله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم من السابعة تدركه فإذا صاحب ماشية أدركته الصلاة
 فنادى بها قال أبو جعفر فهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المادى عدل ان الامر بالاستصحاب
 والسبب كما ذكره الله في أدلوا الصلوات ويحوى اه عهده فريضة صاردة للامر عن الوجوب وه تأيد
 ما صرح به جماعة من أصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانها مستحبة وهذا طاهر في رجع قول
 الحلواني وعليه مشي في الحايقة والبيض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب دعائي
 الله وفي رواية فأجب وعليك السكينة يعني في ترجمته الادلة على وجوب الجماعة فالتأيد على قول
 الحلواني فمن على أن الاجابة لقصد الجماعة والذي ينبغي تحريه في هذا المثل أن الاجابة باللسان مستحبة وان
 الاجابة بالقدم واجبة ان لم من تركها تقوى يث الجماعة والابان أمكنها فاقمتها جماعة فتاب في المحدث اوفى
 بيته لا يجب بل تسحب من اغاها الاول الوقت والجماعة الكثير في المحدث لان تكرارها ما طهر ل (قوله بانه)
 متعلق بقوله ولو قال فخرج عليه في الهر بانه في الاول الخ لكان أولى ط أقول نعم وفي الهر بما أورده
 على قول الحلواني من الاشكال لمرور الاداء في أول الوقت وفي المحدث وقد علمت بجماعه (قوله على الاول)
 أي القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يراد السلام) لم أره في الهر واعباراً بتمني الحروف قال في المعراج
 وفي الخفة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يستعمل في شيء من الاداء والاقامة ولا يراد السلام أيضاً لان
 الكل يعمل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يراد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع عن القولين
 والالزام وسوجب ذلك في الاقامة مع أن أصل اجابة الاقامة مستحبة كأيامه وضلال عن وجوب ما ذكره فبالله
 لا ينافي الاجابة بأنه يمكن أن يجب ثم يرد السلام أو يسلم مثلاً عند سكات المؤذن لكلمة لا ينبغي له يتخلل
 بالنظم لان المشرع اجابة لا شوبها واعلم انما يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة أو قلنا بوجوب
 وجوبها لان الاقامة عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن لمدا في مجرده كقوله
 (قوله قال) أي في النهر (قوله اعجاب أدان مسجده) أي بالقدم وهو مشرع على قول الحلواني
 كما اشار اليه الشارح سابقاً فقله كأيامه ط (قوله قال اجابة أدان مسجده ما الفعل) قال في الفتح وهذا
 ليس مما نحن فيه اذ مقصود السائل أي هو يجب باللسان استعجاباً أو وجوباً والذي ينبغي اجابة الاول
 سواء كان مؤذن مسجده أو غيره فان معهم معاً احبهم اعتباراً كون اجابته مؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك
 جاز واعتماداً بخلافه الاولى اه لمصاح أقول والطاهر أن عدول الامام طهر الدين الى ما قاله من باب أسلوب
 الحكيم مبالغة في مذهب الحلواني ثم رأيت الرجحان أجاب ذلك (قوله اجاباً) فيدله قوله نداء أي
 الثاني باجابتها أجمعوا على الدب بولم يقل أحد منهم بان وجوب كافي في الاداء فلا ينافي قوله وقيل لا فاعلمهم
 (قوله ويقول الخ) أي كبروا أو دود بادن فادامت السجرات والارض وجماعي من صالحى أهلها (قوله)
 وبه حم الشهي) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجب ولا بأس أن يشتعل بالله اه ويمكن عمله على نفي
 الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة أو المراء اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجب بانها
 أفاده الشيخ اسمعيل (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب الهر أقول قال في آخر شرح المسألة أقام المؤذن
 ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصاح جاول تعداد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها ما مع كلام
 كثير أو عمل كثير مما قطع الجلس في سجدة السلاوة اه (قوله قد) ويكرهه الا تقاطعها وانما لك بقدم
 يقوم ابلغ المؤذن حتى على الفلاح انتهى هدي عن المعبرات (قوله في مسجد) لانه ادعى في المسجد
 الاول يكون منه بالإلحاد في المسجد الثاني والتفيل بالاداء غير مشروع ولا بد الاداء لعمركم وتأوه في

بانه على الاول لا يراد السلام
 ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها
 ويجب ولا يستعمل بغير
 الاجابة قال وينبغي أن
 لا يجب باللسان اتلفا في
 الاذان بين يدي الخطيب
 وأن يجب بقدمه اتفاقاً في
 الاذان الاول يوم الجمعة
 لوجوب السلي بالنص وفي
 التاخر حائفة لا يجب أدان
 مسجده وسئل طهر الدين
 عن سمعه في أن من جهات
 ما لا يجب عليه قال اجابة
 أدان مسجده بالفعل
 (ويجب الاقامة) ندبا
 اجاباً كالاذان) ويقول
 عند قد قامت الصلاة
 أقامها الله وأدامها وقيل
 لا يحسبوا به حم الشهي
 (مروغ) صلى السنة
 بعد الاقامة أو حضر الامام
 بعد الاقامة يسهلها رتبة
 وينبغي ان طال الفصل أو
 وجد ما يقطعها كما كل
 أن تعاد * دخل المسجد
 والمؤذن يقيم تعدد أيام
 الامام في صلاة * رئيس
 اغلظ لا ينظر ما يركب شررا
 والوقت تسع ويكرهه أن
 يؤذن في مسجد * ولاية
 الادان والاقامة لبيان
 المسجد

المسجد الثاني يصلي النافلة فلا يبقى أن يدعو الناس إلى المكتوبة وهو لا يساعدهم فيها اه بدائع (قوله مطابقة) أي علاؤا ولا في الاسماء ولد الثاني وعشيرته وأول من غيرهم اه وسيجيء في الوقتين القوم اذا عيوا مؤذونا وما وما كان أصح مما يحسنه الذي هو أولى ود كره في الفتح عن النوازل وأقره اه مدني (قوله الفضل الخ) أي أقول عمر رضي الله عنه ولا الخليفة لادست أي مع الإمامة كما قدمناه في السراج ان أما حقيقة كل بشر لادان والافامة بعينه (قوله وقد حققنا في الحراش) حيث قال بعد ما هدا وفي شرح الحارثي لا يحرر ٣ وما يكثر السؤال على هل بشر الذي صلى الله عليه وسلم لادان بعينه وقد أخرج الترمذي أنه عليه السلام أذن في سفر وصلي بأصحابه و حرمه البروي وقواه ولكن وجدني مسند أحمد من هذا الوجه ما يربط لادان فعلم ان في رواية الترمذي استصارا أو بمعنى قوله أنه أمر بلالا كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني كذا واعيا بشر الخطه غيره اه

(باب شروط الصلاة)

أي شروط حوازيها وصحة الانشروط كالتركيب والقدره والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المتقارنة للتعلم والمراد أصلا الشرط الشرعي لا العقلي كالحياة والعقل والخلع البسة كاحول اللباس الخاق به الذائق (قوله هي ثلاثة أنواع الخ) كذا في رد في السراج و بيان ذلك أن شرط انعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها أو مقارنا لها سواء استمر إلى آخرها أم لا فالوقت والحاجة متقدما عليها أو لسة والتحرر بمقتضى ما يلهو أو ما يشترط الدوام وهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمرا إلى آخرها أو ما يشترط البقاء متقدما في السراج بما يشترط وجوده سالة البقاء ولا يشترط فيه التقديم ولا المقارنة اه أي فقد يوجد في التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي أن هذه الأقسام متداخلة ويهاجم وخصوص مطلق فيجتمع في الظاهر والواقع والاستقلال فأنما من حيث اشتراط وجوده في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها أو ما يشترط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتحتهم أضافي انوقت بالنسبة إلى صلاة الصبح والحاجة والعبدس فانه يشترط في ابتداءها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وبغير شرط الانعقاد عن شرط الدوام وهي شرط البقاء في الوقت بالنسبة إلى رتبة الأصوات فانه شرط انعقاد عقلا ولا يشترط دوامه ولا وجوده سالة البقاء وبغير شرط المقابلة القراءة فانه يحدث في أنشأه أو يستمر إلى انتهائها وماها رغبة الترتيب في فعل غير مكر كالأقوة الأخيرة حتى لو بد كر سبعة صلابة أو تلوية هنيئها بعد التعدة لزم ما عاذه (قوله فانه ركن في نفسه الخ) كذا في القهستاني واعترض بأن الركن ما كان داخل المبادي فالشرط ما كان سارحا ما يسهل متنافيا ولا وجه لتخصيص كونه شرط في غيره بسبب وجوده في كل الأركان قد يرالان كل ركن كذلك نعم فقهر الركن إلى الأصلي وزادوه وما قد يسقط مناصر ودوم لوله بالقراءة فانه تنسقط عن المعتد في صميم ركن في حالة وزاد في حالة أخرى لال الصلاة ما عاذه اعتبار به حضور أو غيابه الشرح عز نازع ولكن وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أي انقضاء وذكر باعتبار الشرط وهو غير لكونه شرط (قوله لم يحرم اختلاف الإي) أي ولوي التشرع لعدم وجود الشرط وبسبب ولا يقال انه مقتضى المأمور لانه موجود كما لا يقرأه الإمام له فراه ط (قوله ثم الشرط الخ) أي بالكون وجعه شروط وأما ما يقع في جمعه أسراط ومه وقد حقه أسراطها وقد عسر الاول في القيام ومن نازع الشيء أو تزامنه في الجمع ونحوه ذلك إلى بالسلامة ومقتضاه أن لا يسهل لغة ما بالسلامة وهو ظاهر الصحاح أيضا والمقول في كتب الفقهاء من الاعتصام به والاعتماد على ما عاذه ذلك ونحوه من غير الشرط واعترض به جمع شريفة وهي مشقوفة لادان ٣ ووقع في السراج ما هوهم فاحتجته (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن ما عاذه بالشيء ما لم يكن بحد حلال ما عاذه يسمى ركن كذا كرو ع في الصلاة أو ما عاذه فاما أن رغبة كعند السباح للجل فيسمى عليه أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلا

مطلب هل بشر الذي صلى الله عليه وسلم لادان بعينه

مطابقة وكذا الإمامة وتعدلا
* الفضل كون الإمام هو المؤذن وفي الضياء أنه عليه السلام أذن في سفر بعينه وأقام وصلي الظهر وقد حققناه في الحراش (باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة أنواع * شرط انعقاد كنية وتحرر بمقتضى وقت ونسطة * وشرط دوام كطهارة وتوسعة وتواضع قبله * وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة ابتداء الصلاة وهو الضراعة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الأركان تقدر أو لا تقدر على اختلاف الأي ثم الشرط لغة العلامة اللزومية وشرعا لما يتوهم عليه أنشئ ولا يدخل فيه

قوله ووقع في المراجع أي حيث قال أسراط جميع شرط محرر كاجب على الإمام لغة اه

البقي بالجله كالوقت يسمى سببا ولا يوصل اليه فاما ان يتوقف الشيء عليه كالوصو والصلاة يسمى شرطا
 أو لا يتوقف كالإذن يسمى علامة كإسقاطه المرحدى فكان عليه أن يزيد لا يؤثر ولا يوصل البقي
 الخلة اسميل (قوله هي ستة) ذكر القهستاني أنهم أكثر من عشرة فإنهم القراءه على ما مروى وتقدمها
 على الركوع والركوع على السجود وما عاونه مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفائتة لدى ترتيب
 وعدم جاداة امرأه اه قلت وكذا ما بالوقت كما قال في الامداد وقد ترك ذكره في عدم المعتبرات
 كالقدوري والخنار والهادية والكزنجي كره له أول كتاب الصلاة وكان ينبغي لهم ذكره بالبينه المتعلم
 على انه من الشروط كافي مقدمة أبي الليث ومسيه المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله ولو شئت لم تصح صلاته
 وان طهره أنه قد دخل اه (قوله لا يدخل الاطراف الخ) هذه لتعريف البدن بالجسد تفسير مراد لان البدن
 اسم لما سوى الرأس والاطراف كاليد والرجل (قوله لانه أعاط) لانه ليس له قليل يعني عنه بخلاف
 الحديث قال ط وأما صرف الماء الكافي لاحد من الخصال لاحتصاصه بالطهارتين المائية في الخبث
 والترابية في الخبث (قوله كذلك) أي بنوعيهما والعليلة والخفيفة ح (قوله وتوبه) أراد ما لا
 البدن يدخله القلوة والحف والعلط عن الحوى (قوله وكذا ما) أي شيء من شأنه يتحرك بحركته
 كيدخله طر من على عقه وفي الآخرة خاصة ما يقع من تحريك موضع الخفاصة تحريك الصلاة مع الاطراف
 ما لم يتصل كإسقاط طرفه بحس وموضع التوقف والجهة طاهر ولا يمنع مطلقا أه ح عن الشرطاني
 (قوله كص) أي وكيفية وطول وخفة تحسب في تفسيره أه أوقف (قوله لم يستل) الأولى حذف
 اس وحوام لانه يمثل للمحمول في التعريف أي يقول كص عليه بحس لا يستل منه عه ط (قوله
 والا) أي وان كان يستل منه لا يمنع لاحل الخفاصة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلي (قوله كجب)
 نظير لا تخفى أي فان الخفاصة أيضا تنسب الى المحمول لا الى المصلي ولو كان تخفيل لا لم اشترط ان يكون
 الجنب مستكيا بنفسه بل لا يكون زمانا ملاع أنه غير بحس حقيقة فلو حل المصلي حبالا مع صلاته مطلقا
 لان الخفاصة محكمة فافهم (قوله وكاب ان شدة) لوقال وكاب ان يسل منه ما يقع الصلاة لكان أو لانه
 لو علم عدم السيلان أو حاله مدود انقروا المانع لا يعطى الصلاة وان لم يشده أه ح وقدم ما يحو قيسل
 فصل التمر من الخلف بؤ يده ما في الجرح من الطهر بؤلو جلس على المصلي صبي توبه بحس وهو يستل
 بعنه أو جام بحس حلاته لان الذي على المصلي مستعمل للتحس في صير المصلي حاملا للخفاصة اه
 أقول والطاهر أم مثله الكسب متبعية على أرح التحصيل من أنه ليس بنفسه احس بل هو ظاهر الطاهر
 كغيره من الحيوانات سوى الحسب يزول التحس بالمالوت وبخاصة ما طفي في معدته فلا يعاها حكمها كتجاسة
 بأهل المصلي كقوله حاملا لبعده من زنا صحتها ٣ دما لا لانه في معدته والشئ ما دام في معد لا يعطى له
 حكم الخفاصة كحلال المولود فأورده مصورة منها ولو لا تزول صلاته لانه في غير معدته كفي الجرح الخط
 (قوله في الأصح) يدل بقوله مع الصلاة مطلقا كفي الضرورة كانه متى على تجاسة أه ح (قوله وما ك)
 فلا يمنع الخفاصة في طرف البساط ولو صغر في الأصح ولو كان يقابو بسطه على موضع تحس ان صلح ساترا
 للعودة نحو زواصلة كافي البحر عن الخلاصة وفي القية قولي على زحاح نصف ماتحه كذا لو جعها يحوزها
 وأما المولى على لينة أو أجرة أو خشة على طه أو وثى بغط مصر أو غير مضرب فسيأتى الكلام عليه في
 ان مفاسد ان الصلاة ان شاعا لله تعالى (قوله أي موضع تديمه) هذا باتفاق الروايات بخروا أه ح لو
 كانت تقع تبه على أرض نجسة عند المدخل ولا يصح (قوله ان رفع الاخرى) أي التي تحتها نجاسة ما عدا
 (قوله اتها في الأصح) وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود أه ح أي لا يعلل رواية
 حوازا لا تنص على الأثني في السجود فلا يشترط طهارة موضع الابع لانه أقل من الدرهم كما يشترح المسية
 اكس لو سجد على نجس وهذا ما قد دله لا نوعه أي يوسف بن عبد السجدة فادأعاه على طاهر رجعت

(هي) ستة (طهارة بدنه)
 أي جسده لا دخول
 الاطراف في الجسد دون
 البدن طهارة (من حدث)
 بنوعيه وقدمه لانه أعاط
 (وخبث) مانع كذلك (وتوبه)
 وكما ما تحرك تحركه
 أو بعد صلاته كص عليه
 تحس ان لم يستل منه عه
 منسح والاكسب وكاب
 ان شدة في الأصح (وما ك)
 أي موضع قديمه أو
 احداها ان رفع الاخرى
 وموضع سجوده اتها في
 الأصح لا موضع يديه
 ووكبته

قوله يحل الخ بالصم والحاه
 انه حلة حاص كل شئ
 وصورة البص كاله أو ما
 في البص كله أه قاموس
 اه منه

٣ قوله مصورة هكذا يحطه
 بالشاذ المجتزأ وصورة بالاصاد
 الموهلة أي مسدودة بالصم
 بانكسر كما يؤخذ من
 القاموس أه مصورة

مطلب في سفر المودة

على الظاهر اذا ما عيبد
على نفسه كحسيني (من
الثاني) أي انحبث له وله
تعالي وثبأ بك طهر فبدنه
ومكانه أولى لأنهم ما أزم
(و) الرابع (سنة عورته)
ووجوبه عام ولولي الخلو
على الصحيح الآخر صم
وله ليس ثوب عكر في غير
صلاة (وهي الرجل ما تحت
سنة الى ما تحت ركعتيه)
وشرط أحسن ستر أحسن
مسكبه أيضا ومن مالك
هي القبل والذرية (وما
هو عورته عورته
الامة) ولو تخشى أو مدرك أو
مكاتبه أو أم ولد (مع طهرها
وبطنها)

عنده لا عدها والاول طاهر الرواية كافي الخلية (قوله على الظاهر) أي طاهر الرواية كافي البحر
لكن قال في منية المصلي قال في العيون هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الميث أن صلاته تفسد
وصحبه في العيوب اه وفي البحر وهو الماس لا يطلق عامة الثوب وأيده بكلام الحانسة قلت وصحبه في من
المراهب ونورا للاضاح والمنعوت غير هاتك كالمعقول وقال في شرح المصنف وهو الصحيح لان اتصال العضو
بالحانسة بمنزلة جلها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض (قوله الا اذا جعل على كفه) فيشرط طهارة
ما تحتها لانه موضع يده بل لانه موضع السجود ط أي كاذبا جعل على كفه تحتها خاصة (قوله كحسيني)
أي في سنن الصلوات (قوله من الثاني) زيادة توصي قال في النهر ولم يذكره في الكتان طهارة الثوب
والمكان من حدث لا يحظر سال ولذا قدم قوله من حدث ونحوه اذ لو اخذنا قوله أن يكون قبله في السك
اه (قوله لا بما أزم) أي أشد ملازمة للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدونه (قوله والرابع ستر
عورته) أي ولو جعل على لسه كنب حر حر وان أمه بلا عذر كالصلاة في الارض المصونة وسيد كر
شروط المهر والسائر (قوله ووجوبه عام) أي في الصلوات خارجا عنها (قوله ولو في الخلو) أي اذا كان
خارج الصلوات كستر حصرة لباس اجزاء في الخلو على الصحيح وأما قول في الخلو عر بانا لولي بيت
مطلوبه ثوب طاهر لا يجوز اجزاء كافي البحر ثم ان الظاهر ان الواجب ستر في الخلو خارج الصلاة
هو ما بين السر والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها ستر ما عدا ذلك وان كانت عورة يدل عليه ما في باب
الكرامات من القية حيث قال في غريب الرواية تعرض للمرأة كشف الرأس في مهرها وحدها فأولى
لها ليس حجاب قوي صف ما تحت عدها وما اه لكن هذا طاهر فيما يحصل نظره للمعاصم أم عايره كعلمها
وطهرها على يجب ستره في الخلو تحت طرطاهر الاطلاق ثم تأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان
كاد يرى المسور تجزئ المكشوف كبره يرى المكشوف تار كالأبد والمستور متأدبا وهذا الأدب واجب
مراعاة به القدرة عليه هذا ما ذكره الرباعي من أن غلبتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه فذلك في الصلاة
كأن في بيانه عذر كالمصنف له وانسبه تصحيح خلاف ما ما يذهبهم (قوله الآخر صم) كتموط
واستجابه وحكي في القصة أقوالا في ثورده لا اعتدال مغرد ما منها يكره ومنها أنه بعد ان شاء الله ومنها
لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة قوه ما يجوز في بيت الحمام الصغير (قوله له ليس ثوب عكر في الخ)
نقله في البحر عن المصنف ثم ذكر أنه في العيبة تلخيص القيد كروم خلافا لما لم ولم يتعرض لحكم
تأويله بالحانسة وانما طاهر أنه مكروه لانه استعماله لا يفيده وإذا كان مفسدا للثوب بحرمه وما في ح لا يقول
عليه اه وقد مر في الاستنباه كراهية بغيره فتعزته بجل الثوب بأولى فتأويله بلا حاجة أشد في الاولوية
(قوله لرجل) استتر أعز المرأة الامه والخمر وعن الصم كحسيني (قوله ما تحت سرته) هو ما تحت
الحط الذي عر المسرود ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذا في الرجدي اه اسمعيل السيرة يستمن العور دون (قوله الى ما تحت ركبتيه) زاد ما
قبل ان تحت من الظروف التي لا تصرف حوى فالركبة من العور وقرواية الدار طغنى ما تحت السرة الى
الركبة من المودة لكنه مفضل للاحتياط في دخول الركبة والحديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الركبة من المودة وتعلمه في شرح المصنف (قوله وشرط أحسن) هو شرط عده في صلاة
العرض لرواية الصحيحين لا يصل الى الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعده باستر المسكبي مسحب
(قوله ولو تخشى) ذلك في المهر الحشى المشكل الزرق كالأمة والخمر كالخمر (قوله أو مكاتبه) ومنها المسعدة
التي أعق بعضها عدا الامام ح (قوله مع طهرها وطهرها) البان ما لان من المقدم والظاهر ما يقوله من
الخنك كذا في انراش وقال الرجس الظاهر ما في البطن من تحت الصدر الى السرة جوهرة أي فاحادي
المدرايس من الظاهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما قاله من الخلف ليس من العور وأن

ما يتبع من زينة أه كلام المصنف (قوله وصوتها) عطف على المستثنى يعني أنه ليس بعورة ح
 (قوله على الراجح) عبارة الجرح عن الخلطة أنه لا شهوة في المهر وهو الذي ينبغي اعتناؤه ومقابله ما في النوارل
 بحمد المرأة عورته وتعلمها القرآن من المرأة أحب قال عليه الصلاة والسلام التسع للرجال والتسع للنساء
 ولا يحسن أن ينسبها الرجل أه وفي الكافي ولا تلبس حور الانصوتها عورته مني عليه في المحيط في باب
 الاثبات بحرق قال في الفتح وعلى هذا القول إذا جهرت بالقرعة في الصلاة وسدت كان متجها ولها معها عليه
 الصلاة والسلام من التسع بالصوت لا اعلام الامام بسهولة الى التصديق أه وأخره الزهرا الحلبي في شرح
 المدينة الكبير وكذا في الامداد ثم نقل عن ثقة العلامة المصنف ذكر الامام أبو العباس القريظي في كتابه في
 السماع والاعيان من لا طعة عنده ما اذا قلص صوت المرأة عورته بانو يدل ذلك كلامه لا ذلك ليس بصحيح فانا
 نعتبر الكلام مع النساء للإحسان وبما ورنهن عند الحاجة الى ذلك ولا يحيرهن رفع أصواتهن ولا تعطيهما
 ولا تلبسهن وقتما يعلمان ذلك من استقامته الرجال النهر ويحريك الشهوات منهم ومن هذا الجرح أن تودن
 المرأة أه قالت وبشراي هذا تعبير الدوازل بالجمعة (قوله ودراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله
 على المرحوح) قال في المرافع عن المسووط وفي البراء رواية عن الامام عورته أه قال في المصروف صحيح
 لهضم أنه عورة في الصلاة خارجها والمذهب في الترتيب لانه ظاهر الزوايا (قوله وتجمع المراءخ) أي سبي
 عه وان لم تكن عورة (قوله بل لحرف الفتنة) أي المحمورم قاموس أو الشهوة والمعنى تجمع من الكشف
 لحرف أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف تدبغ النظر اليه شهوة (قوله كسه) أي كما
 يبع الرجل من مس وجهه وكهناوس أن الشهوة الخ قال الشارح في الخطر والاباحة وهذا في الشبهة أما
 المحمور التي لا تشتهي فادع بمعاينة أو مس يدها أو مس أه ثم كان المناسب في التعديد كرمسته ليس
 يحد منه النظر أن يقول ولا يجوز النظر اليه شهوة كسواء أمن الشهوة الخ لا كلام النظر والمس
 مما يعرج الرجل عه ولا كلام فيما يقع هي عه (قوله لانه أعلا) أي من الأزار وهو على المس عدم أمن
 الشهوة أي بخلاف النظر فانه عدل لا من لا يتبع ط (قوله تمتع) أي بالمراسل والشهوة بخلاف النظر
 لغير الفرج الداخل لانه لا شهوة حواء الماهرة مطاقتا ط (قوله ولا يجوز للدخول الشهوة) أي الألاحدة
 كقضاء أو شاهد حكم أو وشه دعاهم إلى التحلل الشهادة وكما طبر يدن كساه هو نظر ولو عن شهوة يده
 السمة لاقته الشهوة وكذا امر يدن رائها أو مداتها إلى موضع المرض بقدر السرور كسائه أي في الخطر
 والتقدير بالشهوة فيدجوا زينة بوشن الكسب أي في الخطر تقيسده ما سروره وظهره انكراهه الألاحدة
 داعة قال في التائرجانية وفي شرح الكرخي النظر إلى وجهه الواحد فالخبرة ليس بحرام وإنه يكرهه غير حاجة
 أه (قوله بشهوة) لم أر تقسبها هاهنا والمال كور في المصاهرة به حين سنسرها لا نشار أو يادته أن كل
 موجود في المرأة الغافق بيل القاب والمدي تقيسده عبارة مسكن في الخطر أي يسل القاب مطاقتا أو بعله
 الانسبها أه ط قلت يؤيده ما في القول للمعترف في بيان النظر ليس يدي عدم الجبي بجان الشهوة التي
 هي مما ط الحزمه أن يفكر لطلب الانسان أو يسل بقلعه إلى اللذون عما شرب أنتم أن كثر ذلك المبالن
 وعدم الشهوة أن لا يفكر لطلبه إلى من شرب ذلك غير أنه من نظر إلى الشهوة الصنيع الوحدانية الحساء أه وسأني
 تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة (قوله كوجه أمرد) هو الشاب الذي سر طار له ولم تثبت
 لحنته قاموس قال في المقتطف العسلاد أه مع ما في الرجال ومن يكرهها انكمه حكم الرجال وإن كان صبيها
 في حكمه حكم النساء وهو عورة من ذمها قال السيد الامام أبو القاسم يعني لا يجوز النظر اليه عن
 شهوة أو ما الخافه والنظر اليه لا شهوة فلا بأس به ولهذا المزمع بالذم أه أقول وهذا شامل لمن يبت
 عداله بل بعض الفسقة يهمله إلى الأمر ذلك العذر والظاهر أن ضروروا شاروب بأذنه بلغ الرجال غير
 يدل هو بانه أهية وإن ارداه من غير نوعه استشهيه النساء أن لو كان صبي عورة لا شتهيت فيه بل حال

وصوتها على الراجح ودراعيها
 على المرحوح (ونعم)
 المرأة الشابة (من كشف
 الوجهه بين جال) لانه
 عورة بل (لحرف الفتنة)
 كسه وإن أمن الشهوة لانه
 أعلا ولذا ثبت به حواء
 المصاهرة كإثبات في الخطر
 ولا يجوز النظر اليه شهوة
 كوجه أمرد

مطلب في النظر الى وجه
 الامرء

والمراد من كونه صحابياً أن يكون جليلاً بحيث يطبع الباطر ولو كان أسود لان الحسن يحتاج إلى استحلاف
الطابع ويستفاد من تشبيه وجهه المألوف أنه المراد من حومة الظفر اليه شهوة أعظم الخيال من تشبيهه لثمة
نه أعلم بها ولا نه لا يحل بحال بحسب الخلاف المراد كما قالوا في الزبواطة ولد بالغ الساب في التعبير منهم
وسمهم الاثنان لاسنة فدارهم شراً على بعضهم قال اس الغطاء أجمعوا على أنه يحرم النظر إلى غير المتجني
بعضه التلذذ بالظر وتتمع البصر بحساسه وجمعوا على حراره بعير قصد اللذة والظر مع ذلك آمن الغفنة
(قوله فانه يحرم الخ) أنى بالفاء لانه دليل على التثنية ادا حرم مع الثقل في وجوده فاني وجودها بالفعل أولى
ح (قوله كما عده الكمال) أي بناء على ما يظهر من عبارته المحقولة عقب هذا قوله قال الخ وكان المناسب
أن يقول حيث قال (قوله لا عوره للصغير حداً) وكذا الصغير على السراح فيباح النظر والمس كفى المراح
قال ح وفسره شيخنا من أوسع ما دونها ولم أدرك من عراه اه أقول قد يؤخذ مما في حاشا الشرح لانه
وفيه وادام الخ الصغير والصغير عند الشهوة تبعاً لها لرجال والنساء وقد روي الأصل بان يكون قبل أن
يتكلم اه (قوله ثم قطعاً) قبل المراد أنه يعتبر بالردود وسحوله من اللبث والقبل وما حوله يعني أنه يعبر
عورته ما عدا من الكبر ويحتمل أنهم ما قبل ذلك من الخفف بالظر الما بعد عدم الاشتباه أخف اليهما
من البظر بعدوا بحرم ط (قوله ثم كمال) أي عورته تكون بعد العشرة كعورة البكر وفي الهر كان
يبنى اعتدال السبع لمرها بالصلاة ادا بلغ هذا الس ط أقول سيأتي في الحظران الامانة انفت
مد الشهوة لا تعرض على السبع في الزواجر ادا حرم من السرور والركبة لان طهرها وبطها عورة اه فقد
أعطوا بحكم الباطنة من حيث بلو عده الشهوة واختلاف في تقدير حده الشهوة قبل سبع وقبل تسع
وسبب أنى بان الامامة تعهد عدم اعتداله بالنسب بل الاعتبار أن تصلح للجماع بان تكون عملة صفة وهذا هو
المناسبت اعتداله فقدر (قوله إلى خمسة عشر) بصلوه خمس عشرة لان المعدوم من شدة كور اه ح ولا
يحي أن العادة بصير لذهنه والامامو بالغ بالنسب فلا يحل له النظر والدخول لانه مكاف كالأبغ بالاحتلام ولو
هنا قبل ذلك (تمة) سيأتي في الحظران البنية كرجل الجني في الاصم ولا نظر إلى بدن المسلمة وان
كل عضو لا يجوز النظر اليه بل الا فصال لا يجوز بعده كشمه عاتيه وشعر رأسه او علم ذراع أو متبسة
وساقه أو علامة ظهر رجلها دون يدها وان النظر إلى مائة الاحدية شهوة حرام وسيأتي في غم الفوائد المتعلقة
بذلك هذا (قوله وجمع الخ) هذا تفصيل ما أجله بقوله وسرعورته ح (قوله حتى انعقادها) موصوب
صها على معدوم أي وجمع الصلاة حتى انعقادها والحاصل أنه يجمع الصلاة في الابتداء ويرجع في انعقاد
ح (قوله قدر أدا عرك) أي بتمهية قال شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قد ثبتت خلا
لأركن على الصغيره للاحتياط والامانة فالتأخير والقيام المشرق على القراءة المسبوبة أكثر من ذلك ثم
ما ذكرناه ارجح قول أي يوصف واعتبر محمد أدا عرك حقيقة والاول التناول احتياطاً كفي شرح البنية
واستمر عباد الكثرة سبع أو أقل من قدر أدا عرك فلا يفسد ما قالوا الاكتشاف الكثير في الزمان
القليل عفو كالاكتشاف القليل في الزمان الكثير وعاد الأذى مع الاكتشاف وكما ظنت عند انما قال ح
واعلم أن هذا التفصيل في الاكتشاف الحاد في أنسها المارة أما المتأخر لا يتأخر ما يجمع انعقادها مطلقاً
اتفاقاً بعد أن يكون المكشوف ربع العود وكلام الشارح بهم أن قوله قدر أدا عرك قبله مع الاعتقاد
أيضا له (قوله الاصم) بلو بسدت في الحال عندهم قبله قال ح أي وان كل أقل من أدا عرك اه
وفي الحاشية ما طرح للفقيه في الترجمة أمام الامام أو في صا السبلة أو ما كان يحس أو حرمه على القبله أو
طرحوا زانه أو سقط عودونه أو اكتشف عورته ههنا اذ اتهم بذلك مسددة صلاته وان قل ولا يمان
أعزركا فذلك لانه اذا لم يكت بعد ولا يفسد في ولهم والزم في ملأه زوايه عن جملة مداه لكن في
الحاشية أيضاً ما يدل على عدم اشتراط دولة بلابح اه قال لو تحول إلى مكان يحس أن لم يكت في التجاسة قدر

فانه يحرم النظر إلى وجهها
ووجه الامر ادا شغل في
الشهوة أما بدونها فيباح
ولو جليلاً كما عده الكمال
فالغل الظلم موطن لعدم
شمية الشهوة مع عدم
النور وفي السراح لا عورة
للاصغير جداتهم ما دام لم يشته
فقبل ودر ثم تغلفا إلى شمس
سبب ثم كمال وفي الاشياء
يشغل على النساء إلى خمسة
عشر سنة حسب (و جمع)
حتى انعقادها (كشرب وربع
عضو) فقدر أدا عرك بالا
صنعه (من) عورة (عليلة
أو خفيفة)

أدنى ركن جازت صلته والأحلاق كذا في قصة المصلي قال وكذا الرفع فليعلم ما قدر وما منع أن أدى معهما
 وكما سدت وذكر نحو ذلك في الحلية عن الخبيرة والبراء وغيرهما ثم قال والأشبه الفساد مع التسديد إلا
 لحاجة كرفع يده عن الحرف الضيق ما لم يؤدركا كفي الخلاصة وتتمامه فيما اعتقده على البحر (قوله على المعتمد)
 ودعى البحر حيث قاله المصنف في العليقة ما زاد على الدرهم قياسا على الحاشية المعطلة كذا في البحر
 (قوله والعليقة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين الخليفة الأمر حيث إن حجة النظر اليها أشد وفي الطهري بحكم
 العور وفي الركة أخف منه في النفسد لورأي غير مكشوف الركة يسكر عليه مرق ولا يزعمه البحر في
 النفسد بعض ولا يضر به أن لم يورأ السوأة يؤدبه على ذلك الخ اه قال في البحر وهو يفيده أن لكل مسلم
 التعرير ما ضرب فإنه لم يقبده بالقاصي (قوله ما عدا ذلك) أمرد اسم الإشارة وإن تعدد المشار إليه أو يل
 المذكور (نقطة) أعضاء ورة الرجل ثمانية الأول المذكور وما حوله الثاني الإشارات وما حوله الثالث
 الذر وما حوله الرابع والخمس الابلتان السادس والسابع النفسد مع الركنين الثامن ما بين السرة إلى
 العانة مع ما حوله دال من الحبيب والنهر والمان وفي الأمانة ثمانية أيضا النفسد مع الركنين والابلتان
 والقل مع ما حوله والذر كذلك والطن والظهر مع ما بينهما من الحبيب وفي الخطة هذه الثمانية ويزادها
 ستة عشر أساقا مع الكعبين والشداب المسكرات والادنان والعصدين مع الرقبتين والدران مع
 الرسيين والصدر والزرأس والشعر والعنق وطور الكعبين يعني أن يزادها أيضا الكتفتان ولا يجعلان
 مع الظهر عضو واحد دليل أنهم جعلوا ظهر الأمانة عور دون كتفها وكذلك طنا القدمين عور في
 رواية أخرى وهي الأصم كذا مناه عن إعاة الحظير المصنف فتعبر ثمانية وعشرين كذا مرده ح قلت
 وقدمنا على الترتيب ما بين صدر الأمانة وشرها مائة وقدمنا أيضا عن القبة أن جميعها ورة مسنة قلة على
 أحد قولي وعليه نتردد الأمانة خمسة على الثمانية المسارة فتعبر أعضاؤها ثلثة عشر والله تعالى أعلم
 (قوله بالأجزاء) المراد بها الكبر والمصطلح عليها في الحساب وهي النصف والرابع والثلث الخمس
 انكشف ثمن هذه من موضع وثمن ذلك النفسد من موضع آخر يجمع الثمن إلى الأمن حسابا بكون
 ربعا يسير ولو انكشف ثمن من موضع من هذه ونصف ثمن ذلك النفسد من موضع آخر لا يجمع (قوله
 والافعال قدور) أي المساحنة فإن باع المجموع بالساحن ربع أدنى الأصابع للمكشف بعضها
 كالأفكال انكشف نصف ثمن النفسد ونصف ثمن الأذن من المرأة فإن جموعهما بالمساحة أكثر من ربع الأذن
 التي هي أدنى النصوص المسكفة وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في شرح المجموع مواضع لما في زيادة
 وقوله في البحر أنه تفصيل لأدليل عليه ممنوع كالحق في البحر ح قلت وعلى هذا التفصيل أعني اعتبار
 ربع أدنى الأصابع المسكفة لا ربع مجموعها مشى في القيمة والحلي شرح الوهابية والامداد شرح زاد
 الفهر للمصنف خصالا لا يابى وإن تعبه في المنع والبحر فتدبر وقد أوصح هذا كذا فيما اعتقده على البحر
 (قوله من غيره) أي عور أو غيره من الجواب لأن الأسفل وقوله ولو حكم أو ولو كانت الرؤية
 حكيمية كأي المكان المظلم أو المكان الخالي من العورة فيها شرط حكم في شرط سترها به ولا يصح كون
 المعنى ولو كان الستر حرك لانه يصير المعنى بشرط ستر العورة ولو كان ذلك الستر الشرط حكم وإذا ستر
 العور في الزمانة يتوب كان ذلك ستر حقيقة وحكم لا في حكم الشرع فقط فاجهم (قوله به يعني) لأنه روى
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف صأته لا يفسد صلته كأي الملبى وغيرها (قوله ولورأها من ربه) أي ولو حكم
 بأن كان بحيث لو سطر وأها كأي البحر وزيق القوم من الكسر ما حاط بانعقمه قاموس (قوله وإن
 كره) لقوله في السراج عليه أن يرتل ما روى عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله أصلي في
 قميص واحد فقال زده عليه ولو بشوكة يعجز ومفاده الوجوب المستلزم تركه لا كراهة وتولايه ما بمن
 صمما على أنهما لا يفسد فكأن هذا هو المختار في شرح الملبى وتتمامه فيما عايناه على البحر (قوله لا يصف

على المعتمد (والعليقة قيل
 ودبر وما حوله) والخليفة
 ما عدا ذلك من الرجل
 والمرأة وتجمع ما لا حوله
 عضو واحد والافعال قدور
 فإن باع ربع أدناها كاذن
 مع (والشرط سترها عن
 غيره) ولو حكم كحكم
 (لا) سترها (عن نفسه) به
 يفتى ولو أها من ربه لم
 تفسد وإن كره (وعاد
 سائر) لا يصف

ما تحته) بأن لا يرى ثلوث النشرة احتراماً عن الرقوة ونحو الزجاج (قوله ولا يصر انصافه) أي بالالة
مثلاً وقوله وتشككه من عطف السبب على السبب وعبارته شرح النية أمالو كل غلط لا يرى. مهون النشرة
الاله الصق بالعضو وتشكل شكله فصار شكل العضو ثم ثانياً فيبقى أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول الستر
اه قال ط و ما ظهروا هل يعزم النظر الى ذلك التشكك مطلقاً أو حيث وجدت الشهوة اه قلت يستقيم
على ذلك في كتاب الخطر والذي يظهر من كلامهم هناك هو الاول (قوله ولو حرر) نعمهم السائر قد في
الامداد لان فرض الستر قوي من منع نيس الحر في هذه الحالة (قوله أنوما كبراً) أي بحيث لا ترى
مما العورة (قوله ان وجد غيره) فبذلك عدم اجزاء الستر بالصافي وبفهمه انه ان لم يجد غيره وجب الستر
به وكأنه لان فيه تقابل الانكشاف اه ح قلت ومفهوماً أيضاً كافتضاء سباق السكارة في عدم السائر
أنه لا يجوز في الماء الكدر إذ لو حدث سائر مع ان كلام السراخ والبحر يفيد الجواز مطلقاً ثم رأيت صاحب
النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يردن بأن له ثواباً اذا لم يستوى في حقيقة الصافي
وغيره اه لكن قوله يستوى بين الصافي وغيره نظر لانه اذا جاز الستر بالماء الكدر مع القدرة على سائر
غيره صاوساً حقيقة فيتعين بعد التجز عن سائر غيره لان الماء الصافي غير سائر والآخر عدمه عدم الحر هذا
ود كفي البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجبازة وعليه في البحر بأنه اذا كان له ثوب وصلى
في الماء الكدر لا يجوز له الابعاء اقترض أي قدرته على أن صلى خلوح الماء بالثوب ركوعه وهو ذلك
قل الشياخ ايجعل في ذلك الكلامين نظراً لما كان تصوير ركوعه وهو في الماء الكدر بحيث لا يظهر
من بدنه شيء إذا سجد ما يدل على ما يقبضه العباس في استقراضه ان يرقى ما منع ذلك اه أقول ان فرض
امكان ذلك فديقاً لا يوجب ذلك سائر الاله حين وجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصح مستورا وصير كوصلي
عمر يا تمت خدمة مستورة الخواص كاهل أرفى مكان مظلم أو كجود شغل في كبس مثلاً وصلى فيه وان الظاهر
أنه لا يصح صلاته بخلاف ما أخرج رأسه من الكبس وصلى لانه يصير مستورا كجود وقف في الماء الكدر
ورأسه خارج وصلى على الجبازة ثم رأيت في الحاشية ان زاهد من كتب انكر اهية والاكتساب ما فيه
والمرضى ان لم يحرك من رأسه من الحلق لا يجوز صلاته لانه كالعاري اه أي انصلي تحت الحلقاء وهو
مكشوف العورة وبالاعانة لا تفصل لانه غير مستورا العورة وقد رأيت بما كتبه في مسئلة الكبس وبما جسد
والحاصل أن الشرط هو ستره والمحل لاستزاد المصلي في الخشوع في خلوته أو طهارة أو سعة وهو عريان
قداته مستورة عورة مكشوفة قلت لا يسمى سائر أو له لو عاين في ماء كدر فأنمل (قوله وحل تكبيرة
القائمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث قد استر صلى كيف كان أي في طهارة وفي صورة نعل
مراد معاد كره في البحر وصارته والا فضل ان صلى قائداً بيتاً وهو عريان في ليل أو نهار قالوا من المشايخ من
خصه باسمه أو بالليل صلى فمثلاً طهارة الليل تستر عورته ورد به لا يصح ثم ورد ما نرى من صحة
الاختبار والاضطرار اه ط (قوله في الجمع الاخير) هو شرح الملتقى لشعير زاده ح (قوله كفى الصلاة)
كذا في مئة امالي قال في البحر انه لا يختلف في الجسد والمزقه في تشره وهي تنور لانه (قوله قد في
مأذون حله) أي يضع يديه على عورته العلية والاولى لانه أكثر ستر مع ما في هذا من سائر جانب
الى القبلة البحر وسيلة لكن في شرح المسئلة الكبير ان الثاني أولى لونه استر فيه وهو انه كور في سراج
الوراية وغيرها اه قلت وهو الصواب لان من جعل مقعده على رجليه كفى تشهد الصلاة ظاهر عورته
العلانية لا يراه ركوعه واليهود أكثر ممن جعل مقعده على الارض كجود محسوس مشاهد من
جلس متره يظهرونه القبل اذا اعتفروا وادرجا سحر القسلة ولا جرم انه من عاين سراج الهواية
وغيرهم كصاحب الشريعة والامام والرواين ونور الابرار ولا يصح والاضطرار لا يوجب تركه
عليه في البحر (قوله وقاموا باسمه) كذا في التمهيد في من الزاهد في غلبته في البحر من مابق بجوار وقول

ما تحته ولا يضر انصافه
وتشككه ولو حرر أو طهارة
يقى في تمام صلاته أو طهارة
كدر الاضطرار وجد غيره
وهل تكفي القلة في الجمع
الاخير بحيث في الاضطرار
لا الاختبار (يصل قائداً)
كفى الصلاة قبل ما ذار حله
(مومياً ركوعه وسجود)
وهو أفضل من صلاته
قائداً ركوعه وسجود (فكفاً)
بمعناه أو (مركوع وسجود)

غادا كانت النجاسة في كل منهما أكثر من قدر الدرهم لكن لم تبلغ الربع تغير وان كانت في أحدهما
 أكثر من الآخر تساوى على الدم بل امرج بخلاف ما إذا بلغت ربع أحدهما التزحم ما بينهما الربع مقام
 الكل وتقر بالباقي طاهر مما قاما فاهم **(قوله)** انذار الخاف نظيره جرحه لئلا يسد الجرحه والالامه
 يصلى فاعدهم ومسالن ترك السجود أهو من الصلوة مع الجسد والجزء كذا اختار في الشغل على
 الدائر يلبي **(قوله)** لانه لماسطة الخ الاولى التعامل بقوله عليه الصلوة والسلام لتصلح حاض بعينه لا
 تعامل بههم ان كل ما سقطا ستره بعد الرق كالركن والساق يسقط بالصا وليس كذلك أفاده ح تأمل
 وفي أحكام العازلا ستر ونسب وحواف صلاته الصغيرة بعرقه مع استعماله لانه لا يخطأ مع الصا والاحسن
 أن تصلى بمسح لام الماؤمر بالصلاة للتعذر وتوفر على وجهه وأذاؤها بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا
 صلت بعرقه فماتت لا تؤمر بالاعادة استعمالا وان صلت بعرقه وقوم وقوم عصابة أو تدنوني كل موضع
 تعذر بالباقي الصلاة فهي تعذر على سبيل الاعتقاد اه **(قوله)** لا يجب لان ما دون الربع لا يعطى له حكم
 الكل واستر أفضل قليلا لا لكشافه يلبي عليه في الخليفة من المحيط والخالصة والسكافي **(قوله)** زاد
 الخليفة أي في شرحه الصغير **(قوله)** له لاقى سواء نستر الربع أو الأقل ط **(قوله)** وتأمل أسرار
 الى مكان الجوارح يحمل كلام الكمال على غير الرأس لانه أحق بدليل في صلاته المراهقة مع شغل الرأس
 دون غيره أفاده ح أقول والاحسن الجوارح يحمل على باقي العورة على سبيل الإفراد لا جسد أحواله أي اذا
 وجد ما يستتره بعض أفراده العورة تاب كالبستر أصغرها كالتقل أو أبرد أو أكثره واجب استعماله
 بدليل قوله بعده ويستتر القبل والذراع الخ وقوله في المهرج ولو وجد ما يستتره بعض العورة ستر الأقل
 والمهرج بالباقي اه وهو معنى في البحر على المتيقن ان كان عنده قطعة يستتر بها أصغر العورة ستر الأقل
 والأدلاء وحينئذ لا ممانعة بين كلامهم لا ديس فيه على هذا الخليفة في وجوب ستر ما دون ربع وهو
 من العورة حتى يحالف ما ممانعة من الباقي والمحيط والخالصة والسكافي أن ما دون الربع لا يعطى له
 حكم الكل وأما قول الخليفة وان قل فاحتاج لتقبل ولا فليعرض كلامه أن الله المذهب الهمم الان أراد
 ما يستتره كاملا كستره ملا والأدلاء وحدث المرأة ما يستترها من المهرج كونه حادثة قدر الخلف
 مثلا بعد كل البعد الزمانها سترها ما طهرت من ميسر الفتاح الاوليم **(قوله)** وقيل الأقل لانه يستعمل
 به القلة ولا يستتر بعينه والذراع يستتر باليتي يحجر عن السراخ **(قوله)** والتقليل أي للقول الأول بانه
 أخش الخ وهو ما ادعاه البهر وقوله والعقل الشئ لان ما ذكره الشارح أو لا ذكره في امر نابيا
 فاهم **(قوله)** لا لئلا عمارة البهر قاعا بالاعاء **(قوله)** ومن ستر الأقل اعلم العلة وهي زيادة العيش في
 الركوع والسجود أقول وهذا المعنى يظهر في عدم ترمها ما لو تعد ما دون حذيه الى العلة أو تعد ما كانه ديكاشي
 عليه فبما يستتره ستر الذراع لانه حكمه جعل الذكر والحصى تحت الفخذ من وأما الذراعان بسكشافه
 لئلا يمتد به ستره تأمل **(قوله)** فمده بالاصبع على قول المتأخرين والذراع عارة شرح المبين ويقدم
 في الاستعمال أعطى كالأوتار ثم انهم قدموا في الرد في المرأة بعد العسل والظفر ثم في كتمه الساق
 على السواء اه وأما قوله كاسو اتين أن يستحو الاية والامة فتأما في مقدم على الفخذ فاهم **(قوله)**
 أو يلقها كذا في شرح المبين والظاهر تقسيمه بما يلقها من الدرهم أو ربع الذراع والأدلاء كانت
 أكثر من الدرهم ودون الربع وادقها تقي أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لاسر عن الخلف وعبرها من
 انه لو لم يفرق لم يتغيره كل الربع يتغيره **(قوله)** ليعدهم لا صرح به في السراخ وأشار الى أن
 عدم التفرقة يكون حقه وبك **(قوله)** أو لعطش أي نحوه حالا أو ما لا على نفسه أو على من تلوه مؤتمه
 فانه لا يلزم اذ البكالت التماسه شرعا لانه يتوشف العذر وعدم وجوده ويحذف ذلك كافي الاحكامين
 البرهني **(قوله)** صل معها أو عاريا أي ان كل الماهر أقل من ربع الذراع والاتباع بصلاته بكسر

اختار الخاف (ولو وحدث)

المرة السابعة (ساراستر)

بذنه من ربيع وأسهل

سترهما) (ولو نكت ستر

وأسهل أعادت بخلاف

المراهقة لانه لماسطة لندر

الرق معدن والصلوات

(ولو) كان يستتر (أقل

من ربع الرأس لا) يجب

بل يبدل لكن قوله (ولو

وجد) المكاف (ما يستتره

بعض العورة واجب

استعماله) ذكره الكمال

وادلخلى وان قل به معنى

وجوبه مطلقا فأصل

(ويستر القبل والذراع) أولا

(ط) وجد ما يستتره أحدهما

قبيل (يستتر الذراع) لانه

أخش في الركوع

والسجود وقيل القبل

حكاها في البحر الاربع

والذراع الطاهر الخلاف

في الاولوية واستعمل في

أنه لو صلى بالاعاء تعين ستر

القبل ثم بعده ثم المراء

وطهرها ثم الركعة ثم الباقي

على السواء (وإذا لم يجد)

المكاف استتر (ما ينيل

به بحاشية أو بقية العدة

ملا أو لعطش (صلى معها)

أو عاريا

(قوله ولا إعادة عليه) أي إذا وجد المزيل وإن بقي الوقت فمستأنى (قوله وينبغي) البحث لصاحب الحلية وقال ولعلم لم يذكره هاهنا لعله من محاسن في التيمم وتبعه في الخروج فادهم (قوله من مزيل) أي الخامسة في مسئلتنا وقوله وعن سائر أي العورة في المسئلة التي قبلها (قوله كما) أي نظير ما في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فادهم (قوله ثم هذا المسافر) الأولى أن يقول وقدما بالمسافر وكأنه يشير إلى الرد ما في شرح الملبس من أن التقيد بالمسافر باعتبار العال بالاذن قريب منه وبين غيره (قوله لأن المقيم الخ) اسم أن صير الشك بدوفاً للمقيم يتعلق به بشرط والجله خبراً وصحبه على مسكه السائر وعادة القهستاني هكذا والتقيد بالمسافر لأن المقيم اشتراط طهارة ما يستر العورة وإن لم يكن عليه كما في النظم وغيره اهـ ح قلت فأسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى أنه لا تصح الصلاة المقيم بسائر محس وإن لم يكن الطاهر بما على أن المقيم لا يتحقق عجزه عن الماء أو غيره من المائعات المزيلة لأن المصروفه مطلق ووجود ذلك ولأن المزيل في التيمم في المصركن هذا أقول له ما والناهي به قوله حديث تحقق العجز كما ممة تضاداً بأن يكون هذا كذلك فادهم (قوله بالاحراع) أي لا يقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فإن المراد بالعبادة هنا التوحيد لا بقوله عليه الصلاة والسلام اعبدوا الله بالإنسان المراد توهمها ولا تعرض به للصحة وتعمق في ح (قوله وهي الإرادة) السبيلة لعلة الزم والعزم والإرادة الجازمة الواقعة والإرادة متصفة بوجوب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيره ما أي رخ أحد المستويين وتخصيصه بوقت وحال أي كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن الية تليست معطى الإرادة بل هي الإرادة الجازمة (قوله المرحة) نعمت للإرادة تصديه نفسيرها ح (قوله أي إرادة الصلاة الخ) ما عرف مطلق السبيلة من المعنى المراد بها ههنا الذي هو من شروط الصلاة ألا السبيلة عارضة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاختصاص لله تعالى على معنى أنه لا شريك معه في العبادة اهـ أقول ههنا أنهم أنما لا تصح مع الية ما مع أن الاختصاص شرط للأواب للصحة كسباني في الفروع أنه لو قبل شخص من الطهور ذلك دياراً صلى بهذه الية ينبغي أن يحز به لأنه لا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب فهدى يقتضي عجزه الشرع مع عدم الاختصاص فليست أم ثم رأيت الحزبي في حوائث الأشباه اعتبره بقوله فيه أن هذه العبادات قيم في عبادة ترتب عليها ثواب لا للمهيات المترتب عليها عقاب اهـ (قوله لا مطلق العلم الخ) أي ليست السبيلة مطلق العلم بالمولى أي سواء كان مع قدوم وإرادة جازمة أو لا وهذا رد على ما عن محمد بن سلمة من أنه إذا علم عدد الشروع أي صلاة صلى فهدى القدر يتوكد في الصوم كما أوضحه في الدرر وقال في الأحكام لكن في المقصاح وشرح اسم لأن أن مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فعل ثم أظهر أو عجز أو وهل أو قصه يكون ذلك به ولا يحتاج إلى نية أخرى للتعيين إذ أوصاها بالتعريض فمما أورده لم يوجد قصد إلى الكبر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اهـ ثالث وحاصله أنه السبيلة التي هي الإرادة الجازمة لما كملت لا يتحقق إلا بتوهم المراد وعلمه وكان ذلك شرطاً لصحتها شرعاً ولازماً لها لئلا تقتصر عليه (قوله والمعتبر بهما عمل القلب) أي أن الشرط الذي يتحقق به التقوية برفقها شرعاً العلم بالشئ بدهة الشئ ذلك العلم عن الإرادة الجازمة لا مطلق العلم ولا بمجرد القول باللسان والحاصل أنه معنى السبيلة المعتبر في الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن اسم سلمة كإفادته وأما قولهم لا يصح تفسير السبيلة بالعلم طارديه مطلق العلم الخالي عن التصديق بقرينة الاعتراض بالمواظفة لكن في جعله العلم من أمثال القلب مسامحة لأن العلم من الكيفيات الغشبية كما تحقق في وصعه (قوله إن سالت القلب) فلو قصد الظاهر وتألفاً بالعصر سهواً جزءاً كما في الرازي فمستأنى (قوله فيكفيه اللسان) أي بدلا عن البصر اعتبره في الحلية بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأي لأنه إذا سقط الشرط للجزء سقطت إلى بدل كفي التيمم أو لا بدل كستر العورة وتوهم سقطت الشروط كفي العاجز عن الطهورين فإتأ حد هذه إلا - ثانياً لا بد منه من دليل وأيسر هو ههنا فلا يجوز اهـ موضوعاً أو قرينة البحر ويؤيده

(ولا إعادة عليه) وينبغي
لرومهاو المحجز من مزيل
ومن سائر يفعل العباد كما
مرفق التيمم ثم هذا المسافر
لأن المقيم بشرط طهارة
السائر وإن لم يكن عليه مستأنى
(و) الخامس (النية)
بالاجتماع (وهي الإرادة)
المرحة لا لعدم تساويين
أي إرادة الصلاة لله تعالى
على الخلوص (لا) مطلق
(العلم) في الأصح ألا ترى
أنه يصح الكفر لا بذكر
ولو أنه يكفر (والمتبر بها)
عمل القلب لا لزوم للإرادة
ولا صيرة لذلك باللسان
إن خالف القلب لأنه كلام
لاية لا إذا عجز عن حضوره
له موم أصابته فيكفيه
اللسان معني (وهو) أي
عمل القلب

بحث النية

ملبس أتى في الفصل الآت من أن العار عن النفاق لا يلزمه تحريك لسانه للتكبير أو القراءة في الصبح لتعذر
 الأصل فلا يلزمه غيره لا بدليل اه وأما الجوزي فإنه صار أصلاً لا بدلاً وأقول فصلاً الأصل أبلغ من البدل
 فلا يجوز بالزأى بالأولى ولا يبعد القول بسقوط الأداء عن وصل إلى هذه الحالة فإن من لا تكلم معرفة أى
 صلاة يصلي غيره لا يجوز وسيد ذكر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتد على المريض أعداد الركعات
 أو السجدة لمعاس لمصلحة لا يلزمه الأداء (قوله أن يعلم عند الإرادة الخ) قال زليقي وأدناه أن يصبر بحيث
 لو سئل هو أم مكته أن يحبس غير فكر اه واعترضه في الخبر بأن هذا قول ابن سلمة ومقتضاه رد
 الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب جوازها بتمتددة بشرطها المتقدم وإن لم يقدر على
 الجواب بغير فكر اه أقول أنت خير مما قدمناه فإن قول ابن سلمة ولو لم يستحضر عند الشروع
 وليس في كلامه إلى أبي اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المتعارف في الية اللازم لها سواء تقدمت أو تأخرت
 الشروع ولقد عرفنا التوهم قال الشارح عند الإرادة أى الية ثم وأيت ط نبيه ذلك (قوله ولو سكون
 بالغض المسمى) مثل نوبت صلاة كذا (قوله لانه) أى المسمى (قوله في الاثبات) كالتعود والفسوخ
 ط (قوله وتصح بالحال) أى المضارع الموصوف بالحال مثل أصلى صلاة كذا (قوله وقيل سنة) عزاء في التحفة
 والاختصار إلى محمود صرح في الرد أن به لم يدكر محمود في الصلاة بل في الخلع خلو الصلاة على الخلع
 واعترضه في الحلية بما ذكره جماعة من شايخصان أن الخلع لما كان مما يتدفع فيه العوارض والموانع
 ويحصل بإعمال شاقنا مستحب به طلب التيسير والتسهل ولم يشرع منه في الصلاة ولا وقتها يسير اه
 فهذا صريح في نفي قياس الصلاة على الخلع اه وأقره في الجرو وغيره (قوله يعني الخ) أشار به للاعتراض
 على المصنف بأن معنى القولين واحد يسمى مستحباً باعتبار أنه أوجه علماً وأما سنة باعتبار أنه طريقة مستحسنة
 لهم لا طرقة لشيء صلى الله عليه وسلم كحجره في البحر (قوله أدام بنقل الخ) في الخبر عن بعض الحفاظ
 لم يثبت مع صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول بعد الاعتاج أصلى كذا ولا ين
 أعدم الحلية والتابعين زافاً في الحلية ولا يصح إلا ما يعلى الله عليه وسلم كالإمام إذا قام
 إلى الصلاة كبر (قوله بل قيل بدعة) فله في الخبر والضعف وقال في الحلية بل قاله الأشبه أنه بدعة مستحسنة صدق جمع
 المزينات لأنسان قد يعلب عليه بفرق حاطره وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الأعصار في عامة
 الأمصار فلا جرم أنه ذهب في السقوط والهداية والكافي إلى أنه إن فعله ليجمع عريته فقله حسن يندفع
 ما قيل أنه يكره اه (قوله وفي المحيط يقول الخ) هذا ما قيل قوله ويكون لفظ المسمى الخ وأشار بقوله
 كاسمجي في الخ إلى أن قوله يقول به اللهم إلى أي يد الخ ويسر طي وقوله منى إلى أن ذلك مقبس عليه وفيه
 ما ثبت وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك بقيد استئمان في الصلاة فإما لم يدكر كونه هذا اللفظ لا يتصور بت أو
 أنوى كعليه علمه المتأخرين من ما بين عامي وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو
 قبل الوقت) ذكر في الحلية من منة أنه قال أفرح خيفة وأجيد جورة تقديم الية للصلاة بعد دخول الوقت
 وقبل التكبير مالم يقطعها بعمل اه ثم قال ولم أقف على التسريح مما يشترط الوقت وهو أن يصح مشكل فإن
 المذهب أن التمسك لا يشترط مقارنة فلا يصح إحداها قبل الوقت واستصحاب الوقت والشروع واد
 دخول كغيرهما من الشروط وتدعى في الخبر والهر أقول أن كل المراد استصحابها بغير عز وجلها من
 فاسه إلى وقت الشروع كإقتضاه قوله واستصحابها إلى وقت الشروع وفيه أنه هذه بيقته من الكلام في
 الية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها إلى وقت الشروع وكإقتضاه ما نقله الشارح عن الردائع وهذه
 لا يصح إذا عرفت قبل الوقت لأن التمسك لا يشترط مقارنة للشروع بشرط عدم المسائل هو إلا
 يعني أنه عدم دخول الوقت منافية لغيره الوقت لانه لا يفرضه بل دخول وقته لم يمتل (قوله جاز)
 وأما اشتراطهم عدم انفصال بين النية والتكبير فالمراد به ما كل من أعمال الدنيا في الترتابيه وفي البحر

(ان يعلم) عند الإرادة
 (بداهية) بلاتأمل (أى)
 صلاة يصلى) فلو لم يعلم إلا
 بتأمل لم يحسن (والنلفط)
 عند الإرادة (مما مستحب)
 هو اشتراط وتكون بالخط
 الماضى ولو فرض سبباً لانه
 الاغلب في الانشأ آن
 وتصح بالحال فمستأنى
 (وقيل سنة) يعنى أحده
 الساب أو سنة علمائنا اذ
 لم يقبل عن المصطفى ولا
 الصحابة ولا التابعين بل قيل
 بدعة وفي المحيط يقول الإمام
 أنى أو بدأت أصلى صلاة
 كذا يسره إلى وقتها مسمى
 وسبجي في الخ (وعلق)
 تقديمها على التكبير) ولو
 قبل الوقت وفي البدائع
 نحن من منعه بزيادة الجاهة
 فلما انتهى إلى الإمام كبر
 ولم تحضره النية بان

المراد به الفاصل الأجني وهو ما يليق بالصلاة كالأكل والشرب والكلام لأن هذه الأفعال تعطل الصلاة فتبطل البيعة وأما المشي والوضوء طيس بأجبي ألا ترى أن من أحدث في صلاته أنه أن يفعل ذلك ولا يعمه من البناء اه (قوله ومعاده) أي مفاد ما في الدائع جواز تقديمه الاقتداء على الوقت كنية الصلاة أو المراد بتقديمها على شروع الامام وبأنى تعلم الكلام على ذلك ثم إن هذا المفاد ذكره في الهر بحثاً أو قال لم أرويه غير ما علمت أي لم يرويه بقا لم يرويه غير ما يفيد كلام الدائع (قوله يهنا) أي بين البيعة والتكبير (قوله) وهو كل ما عتق السلة أي جمع الذي سقته الحديث الساء على ما سلى احتراض المشي والوضوء لكن في هذه الكنية نظراً لأن القراءة تنعج البناء أيضاً والمظاهر أنها لا تفصل بين البيعة والتكبير ولا ولي ذكر مع البناء على سبيل الاستبصار كأنه قيل ما من الحرأفا (قوله ونسب الشافعي قرأنا) أي جمع ما عتق التكبير وبه قال الطحاوي ومحمد بن سلة وفي شرح المقدمة الكدانية للامعة الههستاني بحسب حضور القلب عند الخرجة فلو اشتغل قلبه بتفكير مسئلة متفلة في أثناء الأركان فلا تسحب الاعادة وقال القائل لم يقص أحدهم إلا إذا قصر وقيل يلزم في كل ركعة ولا يؤخذ السهو لأنه معقود عليه لم يستحق ثواباً في المبة ولم يعتبر بقول من قال لا تيمم صلاة من لم يكن قلبه فيها مع كافي الملتقط والخزانة السر ليجوز غير ما أعلم أن حضور القلب فرائضه عن غير ما هو ملابس له وهو العلم بالعمل بالفعل والقول بالصانع عن المصلي وهو غير المتهم بأن العلم بنفس اللفظ غير المراد بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بيمينتاتوه) لأن الجراء الحالى عن السلة لا يقع عبادة فلا ينشئ الناق عليه وفي الصوم جواز للصوم درهم حتى لو نوى عبادة الله بل أكبر لا يجوز لأن الشروع به بقوله الله فكأنه نوى بعد التكبير حتى يعبى البدائع (قوله إلى أن ركوع) فيه أن الركوع لم يصح على الركوع ولا عبره وإنما اختلفوا في التخرج على قوله في أنه ينتهي إلى الشاء أو الركوع أو الرفع منه أو العودة فأراه ح (قوله ركعى الخ) أي بأى يقصد الصلاة لا بغيره أو سعة أو عدد (قوله لفل) هذا بالانفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تهاجر بركعتين ثم نسي ثم اتهاجر بركعتين من السنة وكذا لو صلى أربع ركعات أو ركعتين بعد الغرور به يبقى خلاصة ترك الأربع الموى بها أحرطهر أذكره عبد السلة في صحة الجمعة فإذا تبين صحته لا ظهر عليه ما تبين من سنة الجمعة على قول الجمهور لأنه لا يعلو الوصف ويبيق الأصل وبه تنأى السنة كما سطر في الغرض وأقره في الخبر والمهرود داخلاً بالوقوف في الظاهر للجماعة فصار داسة لا تروى من سنة الظاهر لعدم كون الشروع مقصوداً (قوله على المعبر) أي من قولهم يصعب وإنما اعتد هذا لما في الحرص أنه طاهر إلى وابه وحده في المحيط قول عامه المشايخ ورجحه في النسخ ونسبه إلى المحققين (قوله أو تعينها الخ) لأن السنة ما لو طاب عليها المصلي صلى الله عليه وسلم في عمل مخصوص فادأ وقتها المصلي فيه فقدر فعل الفعل المسمى بسنة أو صلى الله عليه وسلم لم يكن يسمى السنة بل الصلاة تعالى وتعام تحققة في الغرض (قوله والتعيين) أي بالنية أو حوط أي لا اختلاف انتهى مع (قوله ولو لدنم التميمين الخ) دلوا فته عصر صلى أربع ركعات على ما عليه وهو يرى أن عليه الظاهر لم يجز كما لو صلأه قضاء على ما عليه وقد جهله ولما قال أبو حنيفة حين فاته صلاة واشتبهت عليه أنه صلى الجس ابتقى اه فتح أي لأنه لا يمكن تعيين هذه الفاتنة إلا بذلك وفي الأشياء ولا يسهط التعيين في الوقت لأن لو شرع فيه متفلاً صرح وأن كل حرماً اه (قوله عه دالية) أي سواء تقدمت على الشروع أو فاته ولو نوى فراه مبداً شرع فيه من نسيه طهه تطوعاً فأتمه على طهه فهو على ما نوى في الخبر (قوله ولو جهل العزيمة) أي فرضية الجس إلا أنه كان به إمناً واقتضاها غير عليه صأها لا يميز الفرض إلا إذا صلى مع الإمام ونوى صلاة الإمام بحرص الظهيرة (قوله ولو علم الخ) أي علم فرضية الجس لسلكها لا يميز الفرض من السنة والنواب (قوله جاز) أي مع عمله (قوله وكذا الوأف غيره الخ) يعنى أن من لا يميز الفرض من غير ما داوى الفرض في السلك جاز كونه أماً أيضاً يصح الاقتداء به لكن في صلاة لاسنة لها أي في صلاة لم يصل قلبها

مطلب في حضور القلب والخشوع

قوله عندله عقب اه منه

ومفاد مجواز تقديم الاقتداء أيضاً لم يحفظ (مالم يوجد) بينهما فاطهما من عمل غير لائق بصلاة وهو كل ما يجمع النساء وشرط الشافعي فرائضها يندب عنداً ولا عبرة بيمينتاتوه (عها) على المذهب وجوز الكسرى إلى الركوع (ركعى مطابق بنية الصلاة) وأن لم يقبل لله (للمل وسنة) راتبة (وتراوىج) على المعتد إذ تعينها بوقوعها وقت الشروع والتعيين أحوط (ولادنم التعيين) عند النية ولو جهل العرضية لم يجز ولو علم بغير الفرض من غيره أن نوى العرض في السلك حاز وكذا لو لم غيره في الصلاة قبلها

قوله أو تعينها هكذا تخطه والذي في نسخ الشارح إذ تعينها وهو الصواب تأمل اه مصححه

مثله في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه الغرض وصار ما بعده مفلا لا يصح اقتدائه المفترض به
 (قوله لغرض) معلق بالتعيين قال في الاشباه ولم أر حكمه في الغرض العين في فرض العين وفرض الكفاية
 في فرض الكفاية وأما العادة لترك واجب دلالة على أنها حارة لا فرض فعلية بيوى كونها حارة وأما على
 القول بان الغرض لابد من قطع الايام فلا يخفى في اشتراط نية الغرض فاه و نقل البري عن الامام السرخسي أن
 الاصح القول الثاني (قوله أنه ظهر) بهم المهر معقول التعيين أو على حذف الحاراي بأنه (قوله قرنه باليوم
 أو الوقت أول) أي لم يقره شيء مما أو شمل الإطلاق في هذه الثلاثة ما إذا كان ذلك في الوقت أو خارجا مع
 علمه بوجه أو مع الجهل بالمسائل تسع من ضرب ثلاث في ثلاثة ما أن قرنه باليوم بان يوى ظهر اليوم فيصح
 في الصور الثلاث تجسيد كره الشارع وأما ان قرنه بالوقت بان نوى طهر الوقت فان كان في الوقت مع قولاً
 واحدا وان كان خارجا مع العلم بغير وجه فيصح أيضاً على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدر وفي حاشيته عليها
 لان وقت العصر ليس له طهر ودرأه الطهر الذي يقضى في هذا الوقت وان كان خارجا مع الجهل فلا يصح كافي
 الفتح والحاشية والخلاصة توجهها بوجه جزم المصنف والشارح فيماني ساقى وهو الذي فهمه في التمرن عن عبارة
 الريلي بخلاف ما فهمه معاني البحر وهو اقتضاه إطلاق الشارع بها من أنه يصح ويقبل في المنية عن المحيط أنه
 المختار لكن رده في شرح المنية قال في الحاشية أنه غلط الصواب ما في المشاهير من أنه لا يصح وأما إذا قرنه
 بشيء بان نوى الظهر وأطلق فان كان في الوقت ففيه قولان يصح قبول الوقت طهر يوم آخر
 وقيل يصح تعين الوقته ومشى عليه في الفتح والمراح والاشباه واستظهره في الغناية ثم قال وأقول الشرط
 المتقدم وهو أن يعلم أنه أي صلاه صلى بحسب ما هذه المالات وغيره فان العدة عليه لحصول التعيين به
 وهو المقصود اه وان كان خارجا مع الجهل بوجه في الهرأت طاهر ما في الطهيرة أنه يجوز على الأرجح
 وان كان مع العلم به بحث اح ابد لا يصح حاله ط قلسه والظاهر لما مر عن الغناية وأما إذا نوى
 فرض اليوم أو فرض الوقت فسيبى في ما ساقى التسع ما فهم (قوله هو الاصح) قيد لقوله أولاً أي إذا نوى
 الظهر ولم يقره باليوم أو الوقت وكان في الوقت فالاصح العدة كافي الظهيرة وكذا في الفتح وغيره كما قد مرناه
 وهو رد على ما في الخلاصة من أنه لا يصح كفاية في العرو والبر لا على ما في الطهيرة ما فهم (قوله لكنه يعين
 الخ) أي من الصلوة يومها شاهد هاء اندو حود المراحم ما عده عدمه فلا يتوكل في ذلك منه طهر واحد
 فثبت فانه يكفيه أن يوى ما في ذمته من الظهر الثالث وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية ما فهم (قوله على المعتقد)
 مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط الترتيب كثره القوائيم تكفيه نية الظاهر لا غير اه أي لا يلزم تعين
 اليوم قياساً على الصوم (قوله والأصح) الخ أي فيما إذا وجد المراحم كظهر من يومين جهل تعينهما
 (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره ل تكفيه نية الطهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسجيء)
 أي ما صححه القهستاني في آخوالكتاب في مسائل شتى من مسائل الكبر ونقل الشارح هناك عن الاسماة
 مشكل ومخالفة ما ذكره أصحابنا كقاصحان وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا يصح معنى الملتقى
 هناك فقد اختلف المصنف والاشتراط أخو ط وسخر في الفتح هذا (قوله وواجب) بالجر عطفاً على قوله
 لغرض وقد عده من في الجر فاعلم أن سد من البطل والعبد وسكر الطواف ورادى الدر والجائزة لكن
 في الاسماء والحطلة لا يشترط لها نية الفريضة ان شرطها لها السيلة لانه لا يتقبل ما يذيق أن تكون صلاة
 الجائزة كذلك لانها لا تكون الا فرضاً كما صرحوا به ولذا لا نعد فلا اه ويؤيده نصهم على انه يوى فيها
 الصلاة تعالى والدعاء لا يثبت ولم يذكروا تعين الفريضة (قوله انه وثر) أشار الى انه لا يوى فيه أنه واجب
 للاختلاف فيه زاي أي لا يلزم تعين الوجوب وإس المراد منهم أن يوى وعونه لانه ان كان حقيقاً
 في ان يوى به لطاقات اعتقاد وان كان غيره لا ضرورة لذلك كره في البحر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح
 العربي من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه مطلقاً لنية مشكل لان طاهره أنه يكفيه نية مطلقاً الصلاة

قوله المشاهير كذا في
 النسخة المجموع منها والذى
 تحمله كلمة أخرى هم سواد
 المحدث من مقلد حرونها
 فانطلعت اه مصححه

(لفرض) أنه طهر أو عصر
 قرنه باليوم أو الوقت أولاً
 هو الاصح (ولو) الفرض
 (قضاء) لكنه يعين طهر
 يوم كذا على المعتقد والاصل
 نية أول ظهر عليه أو آخر
 ظهر وفي القهستاني عن
 المنية لا يشترط ذلك في
 الاصح وسجيء آخر
 الكتاب (وواجب) انه وثر

كان نقل الأثر يحمل على ما ذكرناه من الزيلعي من إطلاق نية الوتر وإذا قال بكيفية مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة بهمافرق دقيق ففيه إشارة خفية إلى ما قلناه تدبر (قوله أو ينذر) هو قد يكون مخبراً أو معلقاً على نحو شفاء من مرض أو قدوم حجاب أو الظاهر أنه لا بد من تعينه بذلك لاختلاف أسماه واختلاف أنواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفائه في الفرض بدون تخصيصه بنحو الظهور فأداه ح قلت هذا الغبايط بعد وجود المزاحم كالو كماله بنصرته ومعلق أو بدان مطلقاً على أمرين والأدلة كما قدمناه أن يقع الحجاب في قضاء الغائبة فادهم (قوله أو يجوز تلاوة) إذا تلاها في الصلاة أو غيرها فلا يلزم تعيين السجدة التلاوية لتوكرت التلاوة كسبأ في بابها إن شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيت في الهر بحثاً عكس ما ذكره الشارح ولعل الوجه ما بهما بالنسبة إلى جود الشكر فقط لأن السجود قد يكون سبباً كالتلاوة والشكر وقد يكون دونه كما فعله العلوم بعد الصلاة وهو مكروه كإتصافه الزاهدي فلما وجد المزاحم لا بد من تعيين لبيان السبب والوكان مكروها اتفاقاً وبتت على ذلك ما لم يرد في ذلك السجود أو بجمع لاحق له فأن كان سجوداً مشروعةً انتقص طهارته ونقص صلواته بذلك التمسك والادلال كما ذكره في ثمرة الاختلاف بين الإمام وصاحبه في مشروعية سجدة الشكر وعدمه فظهر أنه لا بد من تعيينها لغير المشروع عن غيره لا يقال إن النقل لا يشترط فيه التعيين كما هو وسجدة الشكر على القول بعشر وعيناً فلا يشترط تعيينها أيضاً لما قول هذا المخرج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنفي عنها المشروعية إلا بسبب عارض بخلاف السجود مخرج الصلاة ما ليس عادته في نفسه بل بعرض شكر أو تلاوة مثلاً فمطلق الصلاة يصرف إلى المفضل المشروع ولا بد من يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فإنه يصرف إلى غير المشروع لأنه لا يشترط في السبب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعة وليتخير عن غير من المزايا له في المشروعين تلاوة وسجوداً فاهم هذا ما ظهر في القاصر وأما سجود السهو فاداه ح أنه لما كان جائزاً لغيره وأوجب في الصلاة كان له ولا يشترط به أنعاص الصلاة كذلك له اه ثم رأيت في الأشباه قال ولا تصح صلاة مطلقاً إلا بنية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة كذلك سجدة الشكر وسجود السهو اه ولعل هذا ما هو الظاهر (تتمة) لم يذكر السجدة الأصلية وحكمها أم يجب بنيتها إذا فصل بينهما أو لا يحملها بركنة ولو اقل ولا خلاف في الفتاوى الهدية فتأمل (قوله فلا يصح الخطأ في عددها) الظاهر أن الخطأ غير قيدي في الاشتباه بالخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يصح تعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومساها في الادعاء بأن الوقت قد نزع أو القضاء بما أنه باق اه وقتل في جامع الفتاوى عن الحاشية أن الأفضل أن يحوى أحدًا ذاك كانت ثم قال وقيل بركه التلطف بالعدول عنه لاجتماعه اه ولا يخالف القول الثاني من أمله (قوله ويؤى المقدى) أما الإمام فلا يحتاج إلى نية الإمامة كما سألني (قوله لم يقبل أيضاً) أي كما في التكرار للمتنوعين وعبرهما (قوله صح في الأصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بحرف ولكن ذكر المسئلة الأولى في الحاشية وقال لا يجوز لأن الاقتداء بالإمام كما يكون في الفرض يكون في النقل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح المبسطة فظهر أن الحواش في البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيد قول المتنوعين بغيره أيضاً وكذا قول الهداية بغيره الصلاة ومناجاة الإمام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال في المسع أنه لا جاع وأما المسئلة الثانية فلا تخالف في المتن لأن فيها التعميم مع المتابعة ولهذا قال في الحاشية أنه لا بد من نية المشروع في صلاة الإمام صار كونه في فرض الإمام مقتدياً اه تدبر ومقتضاه أنه صح مشروعه وصار مقتدياً وإن لم يصح بركه الاقتداء لكن في الفتاوى الأولى المشروع في صلاة الإمام قال طهري الذي ينبغي أن يذكره على هذا وقتئذ تبين (قوله ولا يعلمها) أي بصلاة الإمام (قوله تنه الصلاة الإمام) الأولى تبعاً للإمام كما عبره الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) عليه نقول بخلاف الحق الأولى ولأنه لا يمكن أن يصح الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء مع ما الثاني لأن الاقتداء قد يكون لا اقتداء وقد يكون بحكم العادة فلا يصح مقتدياً بالنسبة إلى كافي

أو ينذر أو سجود تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) تعيين (عدد ركعاته) خصوصاً بهما فلا يصح الخطأ في عددها (و ينوي) المقدى (المتابعة) لم يقل أيضاً لأنه لو نوى الاقتداء بالإمام أو المشروع في صلاة الإمام ولم يعين الصلاة صح في الأصح وإن لم يعينها لجده نفسه الصلاة الإمام بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام وإن استقر تكبيره في الأصح لعدم نية الاقتداء

البداية وقبل اذ انظر ثم كبر صرح واستفحسه في شرح المنية لقيامه مقام النية قلت لا يخفى أما السلام عدد
 عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت السمت موجودة حقيقة **(قوله الا في جمعة)** استثناء من المتن
 أي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الامام **(قوله وحماز وعبد)** بقلهما في
 الاحكام عن عدة المفتي **(قوله لا يختصا بها)** أي الثلاثة المذكورة الجامعة فتكون بينهما جملة لنية الاقتداء
 قال في الاحكام يمكن في صلاة الجيزة بحيث لا أن يقال لما كانت لا تسكر ورواها الحق لولي في الامامة تكن
 الامع الامام اه فعل هذا بقيد ذلك عبر الولي فأولاهم من لا ولاية له ثم حصر الولي لانيه مع التعيين من نية
 الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في صلاة له لانه لا اعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقته **(قوله ولو)**
 نوى فرض الوقت الخ اعلم انه يتأخر في التاسع مسائل أيضا كاد كرمادسا بقالانه اما أن يقرن الفرض بالوقت
 أو باليوم أو يطلق وفي كل اماكن يكون في الوقت أو خارجا مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بان
 نوى فرض اليوم لا يصح باقسامه الثلاثة لان فرض اليوم متنوع ومثله ما لو أطلق وان قرنه بالوقت بان
 في الوقت حاز وهو ما ذكره المصنف وان خارجا مع العلم بخروجه فقال ح لا يجوز قلت وهو المسمى من قول
 الاشباع في البداية لنوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شئت في خروجه كما اه لكنه خلاف
 ما يفهم من قول الزبياني الآتي وهو لا يبعد طبعاً بل وان كان من عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزبياني
 يكفه ان يوي طهر الوقت مثلاً أو فرض الوقت والوقت ناقلاً جود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو
 لا يبعد لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة عبر الظاهر اه وفي التارخانية وان صلى بعد خروج الوقت وهو
 لا يعلم فنوى فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يتفاه قول الاشباع المأوفاً وان شئت في خروجه جاز
 وقد يجب بانه مبني على خلاف الصحيح وأما الجواب المتفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم
 خروج وقت الظاهر مثلاً ويوي فرض الوقت يكون مراده وقت الظاهر لا يعل بقاءه ومع هذا قلنا الصغرة
 لا يجوز في شئت بقاءه ونحوه يكون أولى بعدم الجواز فانهم **(قوله لا نهان بل)** أي لان فرض الوقت عندما
 الظاهر بالجمعة ولكن قد أمر بالجمعة لاسقاط الظاهر ولذا الوصل الطهر قبل أن تقوته الجمعة تعبت عنه خلافاً
 لردو الثلاثة وان حرم الانقصار عنها شئ من سبائك في الجمعة اعتماداً على أصل لا يدل وهو صريح في
 سموه ههنا ان شاء الله تعالى **(قوله في اعتقاده)** تفسير بقوله عنه فهو على حذف أي ط **(قوله ولو في)**
 الجمعة كذا في الشريعة لانه لم يظهر في وجهه اه ح أقول لعل المراد انه لنوى المعلوم ظهر الوقت يوم
 الجمعة حاز في بلا فرق بين أن يكون اعتقاده أنه ما فرض الوقت أو لا تظهر ما ذكره هو وأما ما في الظهور في
 صلاة الجمعة فلا تصح بكل الاحكام عن السامع وفيه عن فرض العار شرح المختار لنوى ظهر الوقت في غير
 الجمعة ان في الوقت حاز على الصحيح قوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة **(قوله وهو لا يعل)** أي لا يعلم خروجه
 وفهمه أنه لو علمه يصح كما تقدمناه عن الشريعة لانية **(قوله لا يصح في الاصح)** بل قد ماعن الحلية انه هو
 الصور خلافاً لاسمهم في البحر والوجه المحشى **(قوله وهو مثله فرض الوقت)** أي سئل طهر الوقت في أنه
 بعد دخوله الوقت وهو لا يعلمه لا يصح في الاصح كما تقدمناه بقاء التارخانية توالي بل خلافاً لما في الاشباع
 فانه خلاف الاصح كما علمت فانهم **(قوله الجواز)** مطلقاً أي وان كان الوقت قد خرج لانه نوى ما علية وهو
 مختص بل يشك في خروج الوقت اه زبياني أي بخلاف طهر الوقت لان الظاهر لا يخرج عن كونه طهر
 اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه طهر الوقت بخروجه لجهة تميزه طهر اليوم لا طهر الوقت لان
 الوقت ليس له الاقامة العهد للجنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية **(قوله لجهة القضاء بنية الاداء الخ)**
 هذا التعليق لما يظهر ان نوى الاداء أمراً لا يتعدى بنية الاداء ط والاسباب في الاشباع الشئ لنوى
 الاداء على ط بقاء الوقت فبين خروجه أو كذا عكساً ثم مثله ما قلنا في كسره الاراد بقوله كسب من
 نوى أداء طهر اليوم بعد خروج الوقت على ط أن الوقت باق وكسبه الاسير الذي اشتبه عليه رمضان في رمي

قوله عن السابعة هو شرح
 الهداية لشئح الاسلام
 العيني ونحوه اه منه

الافى جعوت حماز وعبد على
 المختار لا يختصا بها بالجمعة
 (ولو نوى فرض الوقت) مع
 بقاءه (بما زالا في الجمعة)
 لانها بدل (الآن يكون
 عنده) في اعتقاده انها
 فرض الوقت يظهر أي
 البعض فتعمر (ولو نوى
 ظهر الوقت بل ومع بقاءه)
 أي الوقت (جاز) ولو في
 الجمعة (ولو مع عدمه) بان
 كان قد خرج (وهو لا يعلمه
 لا) يصح في الاصح ومثله
 فرض الوقت ولا في نية طهر
 اليوم لجوازهم مطلقاً لجهة
 القضاء بنية الاداء كعكسه
 هو المختار

مطلب يصح القضاء بنية
 الاداء وعكسه

مطلب مضى عليه سنوت
وهو صلى الظهر قبل وقتها

(ومضى الجبارة: وي الصلاة
فله تعالى و) يوى أيضا
(الدعاء للميت) لانه الواجب
عليه

شهر أو صامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كمن نوى قضاء الظهر على طي أن الوقت قد خرح
ولم يخرج بعد ركعة الاسير لذى صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قدم صلى والصفة فيه باعتبار أنه أتى
بأصل التيمم ولكن أخطأ في العن والخطأ في مثله معفو عنه اه أقول ومعنى كونه أتى بأصل التيمم أنه قد مر
في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضر وصفه له بكونه أداء أو قضاء بخلاف ما إذا نوى صلاة الظهر قضاء
وهو في وقت الظهر ولم ينو صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لانه بنية القضاء صرح عن هذا اليوم ولم يوجد
فيه بنية الوقتية حتى يلزم وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيير وكذا لو أنه أداه وكانت عليه ظهر فاتته لا يصح عنها
وان كان قد صلى الوقتية لم يأنه في هذا ظهر الجواب من مسئلة كراهية بعض الشافعية وهو لم يصح عليه
سواء وهو صلى الظهر قبل وقتها صلى عليه قضاء ظهر واحدة أو السك فأجاب بعضهم بالرد على أنه
لا يشترط نية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضا على قبله وحالفه غيره وفي بعض المحققين منهم بأنه نوى
كل يوم صلاة ظهر مفرصة عليه بلا تقدير بالتي طن دخول وقتها الآن تعين ما قاله الأول وان نواها عن التي
طن دخول وقتها الآن وعبر عنها بالاداء أولا تعين الثاني أصرفه لاه القائبة بقصد الوقتية اه ولا
يجزئ أن هذا التفصيل موافق لقواعدها أما الأول فلما قدمناه من الزباني فمن نوى ظهر اليوم بعد
خروجهم أنه يصح لانه نوى ما عليه ولم يلزم حصد المراحم هنا حتى يلزم تعيين يوم القائبة فكعبه ما في دمه
كأمر عن الخطبة وأما الثاني فلما قرأناه لها ثم رأيت التصريح بذلك عند أبي الصرم وهو مال صام الاسير
بأنه نوى سبعمائة من أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فقبل نحو رصومي في كل سنة عما قبلها وقبل
لا خال في البحر وصح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان معها يجوز عن القضاء وان نوى في السنة الثابتة
مفسرا لاه قال في البدائع ومثله له أبو جعفر بن اقتدى بالامام على طي أنه زيدادها وعرج ورج ولو
اقتدى زيدادها وعرج ولم يصح لانه في الأول اقتدى بالامام الا انه أخطأ في طيه فلا بدح وفي الثاني
اقتدى زيدادها ويكفي زيدادتين أنه لم يقصد باحد فكذا هذا نوى صوم كل سنة عن الواجب عليه تعلقت
نيسه الواجب بما عليه بالاولى والثانية لانه ظن أنه الثانية فأخطأ في طيه فيقع عن الواجب عليه لا عما
طن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقصد كونه من سنة مخصوصة صرح عن السنة
الماضية وان كان نزل أنه لما بعد ما غنم هذا الخبر (قوله ومضى الجبارة) شرع في بيان التعيين
في صلاة الجبارة ط (قوله بنوى الصلاة لله الخ) كذا في المسئلة قال في الحلية وفي المحيط الرصومي والحقفة
والبدائع بنى أن يوى صلاة الجمعة فصولا العبدن وصلاة الجبارة وصلاة الوردان التعيين يحصل هذا
اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لأرب ويمكن أن يكون إشارة إلى أنه لا يوى الدعاء للميت فقط
فطر إلى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهذا أظهر مما في جامع الفتاوى
من أنه لا بد من سجدة واحدة للمصنف وأنه لو كان الميت ذكر أو أنثى يبيت في الصلاة وكذلك الذكر والأنثى والمصبي
والصبية ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي صلى عليه الإمام اه
طبتأني ويا فتري لما يؤيد الأول هو ادو كرح بحثناه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو لا كثر من
أراد ذلك الصلاة في جنازة بن نواها معا أو على أحدهما فلا بد من تعيينها ويؤيده ما ذكره الشارح عن
الاششاء (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الطي وتبعه في البحر والبر ووجه ما ذهب إليه الحق في
الهامم حسب قال المفهوم من كلامهم أن أركانها الدعاء والقيام والتسبيح بقولهم إن حقيقة نهاي الدعاء
وهو المقصود منها اه وفي التسبيح في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست تصلا لانه
لأقراءة فيها ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقة الدعاء كل وجوه باعتبار الدعاء فيها وان
قلنا لا ليس بركن فيها على ما انتزاعه في البحر ويذكره كاسب يأن في الجا وتوحد هذا الصبر في قوله لانه الواجب
بموجب الدعاء على القول بالركبة وظاهره واعتصم من بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على

القول بالسنة ولأن المراد بالدعاء مهية الصلاة لأنفس الدعاء الموحود مهيا لماعلمت من أن حقيقته الدعاء لأن
 ما لم يسل شافع للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وإن لم يتلفظ بالدعاء فكيف قيل لأن الصلاة هي الواجبة عليه
 هكذا ينبغي حمل هذا الخبر فافهم (قوله يقول الخ) بيان للنية الكاملة اهـ ح فاشترى جناتا لفتاوى
 الهندية عن الفهرات أن الامام والقوم يوتون ويقولون فويت أدعاء هذه الفريضة عدا مئة تعالي
 متوجه الى الكعبة مقتديا بالامام ولونفكر الامام بالغالب انه يؤدي صلاة الجيزة بصح ولو قال المقتدى
 اقتديت بالامام يجوز اهـ وبه نظر ان الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نية في
 قلبه أدعاء صلاة الجيزة كما تقدم من الحلية وأنه لا يلزم تعيين الميت أنه ذكر أو أنى خلافا لما مر عن
 جامع الفتاوى (قوله لم يحز) لأن الميت كالامام لحظا في تعيينه كالخطا في تعيين الامام اهـ ح أي لانه لما
 عين لم يمه و ان كان أصل التعيين غير لازم على ما مرته أيضا وفي ط عن البحر ولو نوى الصلاة عليه فله
 فاما ما زاداه وغيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان زاداه وغيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاما
 هو غير ما زاداه من صلاة السارية فاجت التسمية اهـ وعليه ينبغي تعيد عدم الجواز في مسئلتنا بعد الم بشر
 اليه تأمل (قوله وانه لا يصح) أي اذا عين عددهم لا يصح التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء
 واقع ما عين أو حاله الاداء كانوا أكثر مما عين وهذا معنى صحيح لهذه التركة لا شيء منه سوى التعيين في
 وجود الحسنان فافهم (قوله الاداء بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما ٣ فلو مقتدى قال أصلى على ما صلي
 عليه الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يصح وبني أن يفيد عدم الاجزاء اذ قال أي الامام أصلى على
 العشرة الموقوفة مثلا اذ قال أصلى على هؤلاء العشرة بيان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لو جود الاشارة
 اهـ يرى (قوله لعدم به الزائد) لا يقال مقتضا أن نصح الصلاة على الفرد الذي عينه عددا لا يقول لما
 كان كل يوصف بكونه زائدا على الغير بطا ط (قوله الامام يوصي صلاته فقط الخ) لانه مفرد في حق
 نفسه بحري يشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المألوف لا شيء من اختلاف
 المقتدى فالمتصور دفع ما قد ينوونهم من أنه كالقندي يشترط له نية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء
 لا شرا كما هي في الصلاة الواحدة والفرق أن القندي يلزم الفساد من جهة امامة فلا بد من التزامه كما يشترط
 للامام بنية امامة ان شاء الله كبريان والحاصل ما قاله في الاشياء أنه لا يصح الاقتداء الانبياء ونصح الامامة
 بدون نيتها خلافا للكره وفي فحصن الكبير اهـ لكن يستثنى من كانت امامة بطريق الاحتلاف فانه
 لا يصح اماما ما لم ينو الامامة بالاتفاق يخصه في حق المعارف في باب الاحتلاف وسببنا في هذا (قوله بل ليل
 الثواب) معطوف على قوله لصحة الاقتداء أي بل يشترط بنية امامة المقتدى ليل الامام ثواب الجماعة وقوله
 عند اقتداء أحد به متعاقب بنيت التي هي بانها فاعل يشترط المقتدر بعديل وقوله لانه معطوف عليه أي
 لا يشترط ليله الثواب بنية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عدده وقوله لانه ليله معطوف على قوله
 الثواب لو جود الية قوله لاني للجزا ولا يعني أن يشرط لاني في الجواز فافهم (قوله لو أم راحا)
 قبل قوله ولا يشترط الخ (قوله فلا يبحث الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال البحر لا شرط الحث
 أن يقصد الامامة بغير لو وحدهم بنوها اهـ لكن قال الاشياء ولو حلف أن لا يؤم أحدا فاعتدى به
 انسان صح الاقتداء وهل بحث قال في الحاشية بحث قضاء لادانة الاداء أشهد قبل الشروع ولا حث قضاء
 وكذا لو أم الناس هذا الخالف في صلاة الجمعة بحث وحث قضاء ولا يبحث أصلا ادأهم في صلاة الجيزة
 وبجده الآخرة ولو حلف أن لا يؤم فلا فأم الناس ولو بأن لا يؤم ويوم غيره فاعتدى به فلان بحث
 وان لم يعلم اهـ أي لانه اذا كان اماما لم يصح كمال امامة أيضا لا ادأهم أن يؤم الرجال دون النساء ولا
 يجوز من كفى المنفرد في وجهه حشده قضاء في السجدة الاولى أن الامامة تصح بدون نية كقائه وله ادأهم
 ما بالجملة مع أن شرط الجماعة لكن لما كان لا يلزم الحنف بدون التزامه لم يبحث في نية الاداء الامامة كذا

فيعول أصلى لله داعيا
 للميت (وان اشته عليه
 الميت) ذكر أم أنى (يقول
 فويت أصلى مع الامام على
 من يصلى عليه) الامام وأد
 في الاشياء بحث أنه لو نوى
 الميت الذكر فان انه أنى
 أو عكسه لم يجوز وانه لا يصح
 تعيين عدد الموتى الاداء
 ما أنهم أكثر لعدم به
 الزائد (والامام ينسوي
 صلاته فقط) و (لا)
 يشترط لصحة الاقتداء بنية
 امامة المقتدى بل ليسل
 الثواب عند اقتداء أحد به
 لانه كما يبحث في الاشياء
 (لو أم رجلا) فلا يبحث في
 لا يؤم أحدا ما لم ينو الامامة
 (وان أم نساء فان اقتدنت
 به) المراد (مخادبة لرحل

بقوله فلو مقتدى بالخ) لو
 كان الذي عين وأن طاق
 التعيين هو المقتدى دون
 الامام فلهما ما ذكر
 فاعتراض بعض الحنف بان
 نية تالعة امامة وقد
 عين امامة العشرة فصلاته
 غير صحيحة لعدم صحة صلاة
 امامة كخو طاهر ما بين
 عدم التأمل اهـ

لجميع صلاتها (من نية)
 اماميتها) لا يلزم الفساد
 بالحادثة بل الالتزام (وان لم
 تقدر محاذية اختلافيه)
 فقبل بشرط وقبل
 لا تجازة اجماعا وكلمة
 وعيد على الاصح خلاصة
 واشباهه عليه ان لم يتحد
 أحد تحت صلاته او الا
 (ونة استعجال الفدية ليست
 بشرط مطلقا) على الرابع
 قيل لو نوى ساء الكعبة أو
 المقام أو حجاب مسجد
 يحرمه مع على المروج
 (كسبة تدعى الامام في حصة
 الاقتداء) فانها ليست
 بشرط فلو تبه بطله زيد
 فاداهو بركه الاداءه
 باسمه وان عبره الاداءه
 بكمال كافتائهم في الحجاب
 أو اشارة كهد الامام الذي
 هو زيد الا اذا شره بصفه
 مختصة كهذا الشاب فاداه
 هو شيئا يصح وبكسبه
 يصح لان الشاب يدعى شيئا
 لعله

٢ مطلب اذا اجتمعت الاشارة
 والتسمية

٣ قوله انتهى تمام عبارة
 الهاديه بعد قوله والاشارة
 تعرف الذات الاخرى ان
 من اشترى مع اهل ان ياتوا
 فاداهو زوجا لا يعقد
 العقد لان اختلاف الجنس
 ولو اشترى على انه ياتوا
 أجبر فاداهو أحصم يعقد
 العقد لان اختلاف الجنس

طهره في تأمل (قوله في غير صلاة جنازة) أما ما لا يشترط نية امامتها اجماعا كما يذكره (قوله) لخصه صلاتها
 الاسم بالمقام لخصه اقتداها (قوله من نية امامتها) أي وقت الشروع بعبادته كسجد كرهه باب الامامة
 ويشترط حضور واحد البقية برواية (قوله لا واستغفره في الحر) (قوله لا يلزم الخ) حاصله أنه لو
 صح اقتداؤها بالنيق لم عليه افساد صلاته اذ احادته دون التزامه وذلك لا يجوز والزامها هو سبق امامتها
 (قوله ما اذا) أي عند وجود شرطها لا نية في باب الامامة (قوله كجنازة) فانه لا يشترط لخصه اقتداء المرأة
 بمسابقة امامتها اجماعا لان الحادثة بها لا فسادا (قوله على الاصح) كسوا مقالة عن الجمهور (قوله وعليه)
 أي على القول بان لا يشترط لخصه اقتداها نسبة امامتها يصح اقتداؤها لكن ان لم تتقدم بعد ولم تحاذ أحد
 من امام أو أموم يوم اقتداؤها لو غتصلاته او الا أي وان تقدمت وحادث أحد لا ينيق اقتداؤها وان لم
 صلاتها بكل الحلية فليس ذلك شرطا في الجملة والعقد فقط فافهم (قوله مطلقا) أي للقراب المشاهد وغيره لان
 أصابة الحلية تحصل بلاية العير وهي شرط فلا يشترط لها البية كافي الشرائط (قوله على الرابع) مقابله
 ما قيل ان الفرض أصابة العين للقراب واليه لا يمكن ذلك للعبد الام حيث البية فانتقل ذلك اليها (قوله
 لم يحتر) لان المراد ما كسبه العرصة لا الساء والشراب علامة عابها والمقام هو الشرط الذي كان يقوم عليه الحليل
 عليه الصلاة والسلام بعد ازالة (قوله مفرغ على المروح) كذا في البحر عن الحلية وهو ظاهر لان من
 اشترط بية الكعبة لا يجوز الصلاة بدونهما فاداهو في غيرها لا يجوز الصلاة بعدهما الا في وقت العلة أن الكعبة
 اسم للعرصة فاداهو الباء أو الحجاب أو المقام وقد نوى غير الكعبة أماعلى القول الرابع من أنه لا تشترط
 بينها فلا يصح بغيرها موقوف الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ اسمعيل بانه غير مسلم لما
 في الرابع من أن الاصل أن لا يولى الكعبة لاحتمال أن لا يتحدى هذه الحلية الكعبة فلا يجوز صلاته اه
 فان مفرغه اذ استقبل غير ما نوى لا يجوز صلاته لكن لا ينبغي أن ليس بيه لاله على انه اذا نوى النساء
 ويحرمه لا يجوز صلاته ليدل على أن الافضل عدم ذلك ماد كره الشارح تمام البحر والحلية فافهم نعم
 ذكر في شرح المبينة أن بية القبلة وان لم تشترط لكن عدم بية الاعراض معها شرط اه وعلمه فهو مفرغ
 على الرابع (قوله صح) لا بد نوى الاقتداء بالامام الموجود لا بصره بغيره بحال اسمه قال في الحلية لان العبرة
 بالنوى لا بالبري اه وبطهره من أنه لم يولد أو اقتدائه زيد لانه حازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم (قوله
 الا اذا عبره باسمه) أي لم يولد والاقتداء بالامام الموجود واسم النوى الاقتداء بغيره واسم النوى الاقتداء بالاسم
 الاداء فالاعتدال يد ويد أو نوى الاقتداء بزيد اه فانما يظهره بغيره ولا يصح الاقتداء بالغير فافهم
 حلية أي وهو قد نوى الاقتداء بغيره هذا الامام الحاضر (قوله الاداء) استثناء من عدم الحلية التي
 اتصفتها الاستثناء الاول (قوله كافتائهم في الحجاب) أي نوى الاقتداء بالامام القاض في الحجاب الذي هو زيد فاداهو
 غير محرم أو استنباط ان لا يشارع الى الحجاب في الحجاب وعلى كل فقد نوى الاقتداء بالامام
 الموجود فطعت التسمية (قوله أو اشارة) أي باسمه الموضوع له حقيقة وتوافقا لانه عرفه بالاشارة فطعت
 التسمية كمال الحجة بغيرها (قوله الا اذا اشارة الخ) استثناء من قوله أو اشارة (قوله فلا يصح) أو رد عليه أن
 في هذه الصورة واجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تلزم التسمية كما ثبت في هذا الامام الذي هو
 زيد وفي هذا الشيخ والحواش أن العلماء التسمية ليس مطلقا قال في البساية من باب المهر الاصل أن المسمى
 اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار فان الوصف يتبعه وان
 كان من خلاف حصة يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بمتابع له والتسمية تابع في التعريف
 من حيث انها تعريف الماهية فالاشارة تعرف الذات اه ٣ قال الشارح وهذا الاصل متفق عليه في
 السكاح والبيع والاحراء وانما يعود اه اذا عرفت ذلك فاعلم أن زيدا وعرجا وساحدا من حيث
 الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والاهتمام لان المخطط اليه العلم هو الذات في قوله هذا الامام

الذي هو بظهور ان المشار اليه عرو يكون قد اختلف المعنى والمشار اليه فلعنت التسمية وبقيت الاشارة معتبرة لكونها من جنس واحد ومعها الاقتداء واما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف الموصولة بها الصفات دون الذات ومعها من صفة الشيخوخة تباين صفة الشباب فكما بان جنس ما اذا قال هذا الشاب فظهر انه شيخ لا يصح الاقتداء به وصفه بصفة خاصة لا بوصف عام بل نفس الشيخوخة فقلنا قلنا الاشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلعنت الاشارة واعتبرت التسمية قالوا فيكون قد اقتدى بعبر موجود لكن اقتدى وريد فيمن غيره واما اذا قال هذا الشيخ فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ وصف مشترك في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالعلماء بالطرائق المعنى الثاني يصح ان يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في المشار اليه لعدم مخالفة هاتين بل بلغ أحدهما يصح الاقتداء بنظر بل قال هذه الكلية طالع أو هذا الجارح تطلق المراتو حتى العبد كصاحبها مع أن المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المعنى وهو الكعبة والجارح لكن لا كاف في مقام الشتم يطلق الكعب والجارح على الانسان بمجاز لم يحصل اختلاف الجنس فلم ينع الاشارة هذا ما ظهر للفرع السقيم من فنيص الفتاح العليم (قوله وفي المختار الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء امام مذهب فاداه غيره فقد نوى الاقتداء بمجموعهم فقلنا من المنية بما ادانوا الاقتداء و بدافا هو غيره (قوله ما قلنا كان الخ) استقطب هذه القائمين مسئلة الاقتداء شيخ لا سلام العبيد في شرح البخاري كأي أحكام الاشارة من الاشياء أصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وعلوم أنه قد نوى في المسجد النبوي فقد رآه غيره ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة به الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شأن بأجمع المسجد الموجود الا تسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد انفتحت الاشارة والتسمية على شئ واحد فلم تعلق التسمية بمحمل المضافه المذكور وفي الحديث فيما نرى يدينه وخصها الامام النووي بما كان في زمته صلى الله عليه وسلم علما بالاشارة واما حديث لونه مسجدى هذا الى معناه كان مسجدى فقد اشتد ضعف طرقه فلا يعمل به في فضائل الاعمال كاذكره المتناوئ في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه حمل الاشارة لخصوص الشقة الملو جودة فوضعت فلم يثقل بها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلنا وبؤيد ما ساق في الايمان باب اليمين بالشكول بعد ان قال لا أدخل هذا المسجد فدينه حصصه دخلها لم يبحث ما لم يقل مسجدى ولا نفيصت ~~وكذلك~~ الدار لانه قد عينه على الاضافه وذلك هو جود في الزيادة وقد يحجب بان ما نحن فيه من قبل الثاني وبؤيد أنه في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة فعلى ذكرها فهي لا تقتضي الشقة بل دفع أن يتوهم دخول غير المسجد المدعى من قبضة المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم لم تزد كرها أعجاب السيرة والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس من المبالج بالكسبر والشافرون لان ثبوتها منها طمى وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطا وان هم الطواف فيه مع الحرمه كما ساق في ان شاء الله تعالى في الخ (قوله كعس) أي كاستقبال عاجز عنها المرض أو عوف أو ادوا شتبا مذهب قدرته أو تحجر به قبله - كما (قوله والشرط) حصوله لا تحصيله (٣) أشار الى أن السبي والتناهيه ليست بالاعمال بالشرط هو لما قبله لا لطلبه الا اذا توقف حصولها عليه كفي الخلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصودا لان المحجولة هو الله تعالى ط والمراد أنه قد يسقط لانه ضرورة كفي الصلاة على البدن تخرج المحر وظهر ما مر في تفسير الركن الزائد كالترافه فكان المناسب للشارح أن يقول قدسية قابل اعجز بدل قوله يسقط للجزء والامكان الشرط كذلك (قوله لا ابتلاء) عليه لحذف أي شرطه الله تعالى لا اختيار المسكن لان طر والتمسك بالمعقد استدل الجبهة عليه تعالى يقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فمأمرهم على خلاف ما يقتضيه طهرهم اختيار الهم هل يعلمون أولا بل في البحر ح قلت وهذا مما اتى الله تعالى الملا تكة بالصوره ولا تخم حيث جعله قلة لسجودهم (قوله حتى لا يجد الخ)

مطلب ما ردى المسجد
النوى هل يأخذ حكمه
قوله ومعالم الخ بعضهم في ذلك
تحقيق ذا المسجد زاده
وبعد عثمان حيثما استمر
وبعد الوليد ثم المهدي
ودام هكذا الى ذ العهد
اه منه

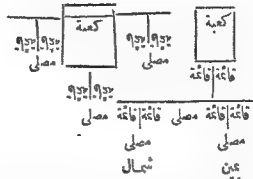
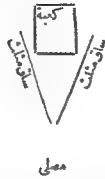
وفي المختار نرى أن لا يصلي
الا شط من هو على
مذهبه فاذا هو غيره لم يجز
(مائدة) بل كان الاعتبار
للتسمية بعد العلم بخص قواب
الصلاة في مسجد عليه
الصلاة والسلام عما كان في
زمنه فليحفظ (و) السادس
(استقبال القبلة) حقيقة
أو حكا كعجز والشرط
حصوله لا طلبه وهو شرط
زائد لا ابتلاء يسقط للجزء
حتى لو وجد الكعبة نفسها
كفر

مبص في استقبال القبلة
٣ قوله لا تحصيله لعلنا ههنا
والا فالتى في نسخا للشارح
التي يبدي لطلبه والمال
واحد اه يصح

تقرير على كون الاستقبال شرطاً لازماً، يحسب لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأموماً به كالتقدم كان المسجود لنفس الكعبة كقبره (قوله المكي) أى بالشرط له أى صلواته وكذا قوله وغيره واللام فيها معنى على أى طالع واجب عليه (قوله لثبوت قائمتها) أى قبله المدينة المنورة المفهوم من قوله وكذا المدعى وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوجه أن تكون على عين الكعبة لاحتفال كونها على الجهة (قوله بعم المعاص وغيره) أى المكي المشاهد للكعبة والذي يبدو فيها حائل لكدار ونحوه فبشرط أصالة العين بحيث لو وقع الحائل وقع استقباله على عين الكعبة (قوله وأقره المصنف) أى فى النسخ لكن قال فى شرحه على زاد الفقير إطلاق المتن والشروح والفناوى يدل على أن المذهب الرابع عدم الفرق بين ما إذا كان بينهما حائل أو لا اه وفى بعض وعسدى فى جوار النحرى مع إمكان صعوده لشكالك لان المصير الى الدليل الطى وترك القاطع مع امكانه لا يجوز وقد قال فى الهداية والاستحسان فى النحرى اذا امتنع المصير الى طى لامكان طى أقوى منه وكيف يترك اليقين مع الطى اه (قوله بان يبقى الخ) فى كلامه اعجاز لا يفهم منه المراد على أولأب السطخ فى اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عى والزاوية القائمة هى إحدى الزاويتين المتساويتين الحادثتين عن خط مستقيم قائم على خط مستقيم هكذا قائمتان قائمتا هما قائمتان ويسمى الخط القائم على الآخر مجموعاً وان لم يتساوياً بما كانت أمه من من القائمة تسمى زاوية قائمة وما كانت أكبر تسمى مفرجة هكذا واحدة مفرجة ثم اعلم انه قد كرى

(قوله مكي) وكذا المدعى لثبوت قبلتها بالوجه (اصابة عينها) بعم المعاص وغيره لكن فى البحر أنه ضعيف والاصح ان من يبدو بينها حائل كالصائب وأقصره المصنف قائلاً والسراد بقولى للمكي مكي يعان الكعبة (واخبره) أى عبر ما بينهما (اصابة جهتها) بان يبقى شئ من سطح الوجه مساماً للكعبة أولها واما بان يفرض من تلقا وجه مستقبلها حقيقة فى بعض البلاد خط على زاوية قائمة الى الاق ماراً على الكعبة وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين بعد وبسرة

المعراج عن شجعة أوجه الكعبة هى الحجاب الذى اذا توجه اليه الانسان يكون مساماً للكعبة أو هو امها تحقيقاً أو تقريراً بمعنى التحقيق انه لو فرض خط من تلقا وجهه على زاوية قائمة الى الاق يكون ماراً على الكعبة أو هو امها بمعنى التقريب أن يكون مختصراً بعضها أو عن هو امها بالانزول له المقابلة بالكتابة بالبقى شئ من سطح الوجه مساماً له أو لهما واما وبانه أن المقابلة فى مسافة قريبة قول بان تنقل قليل من الجبين أو الشمال مناسب لها وفى البعيدة لا تزول إلا بنقل كثير مناسب لها فانه لو قابل اسباب أخرى مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة بانقل أحداهما بمقدار ذراع وإذا وقعت قد درمىل أو فرسخ لا تزول إلا بمقدار ذراع أو نحوها ولما بعدت مكنة من ديار بعد ما فرط تحقيق المقابلة الهياق مواضع كثيرة فى مسافة بعيدة ولو فرضنا خطاً من تلقا وجه مستقبل الكعبة على التحقيق فى هذه البلاد ثم فرضنا خطاً آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من حاب عين المسقبل وقمناه لازول تلك المقابلة والتوجه بالنقل الى الجبين والشمال على ذلك الخط بطرأس كثيرة فلو اوضح العلماء القبلة فى بلاد قريبة عن حيث واحد اه وبقله فى الفخ والجر وغيرهما وشروح المسألة وهو هاد كرم الله وجهه فى إيراد الفقير وعادة الدرر هكذا أوجهها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان أو بقل هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان فى النماز ويخترجان الى العيسين كساق مثلث كما قال النضر بن التفتازانى فى شرح الكشف جعله معاً أنه لو انصرف عن العين انحرأ لا تزول عنه المقابلة بالكتابة حار وروى بهما قال فى الظاهرية اذا تبين أن أوتياسر تحوز لوجه الانساب مؤمن لان عند الشياطين أو التباير يكون أحد جوابه الى القبلة اه كلام الدرر وقوله فى الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لوجه لوصول اليه معوجاً لم يحصل قائمتان بل تكون أحدهما واحدة والاخرى مفرجة كما بينا ثم ان الطر بقية التى فى المعراج هى الطر بقية الاولى التى فى الدرر الا أنه فى المعراج جعل الخط الثانى ماراً على المصلى على ما هو المتبادر من عبارته وفى الدرر جعله ماراً على الكعبة وتصور الكيفيات الثلاث على الترتيب هكذا



(قوله مخ) فيه أن عبارة المخ هي حاصل ما قدمناه من المراح وأيسر مما قوله ما راعى الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما راعى لها طول الأعراف فيكون هو الخط الخارج من جيب المصلى والخط الآخر الذي يقطع هو المار عبر ضاعلى المصلى أو على الكعبة فيصدق بمصور ما أولاً وثانياً من اقتضاه على بعض عبارة المخ أدى إلى قصر بيانه على المسامحة تحفة قواهي استغفال العين دون المسامحة تقدراً وهي استقبال الجهة مع أن المقصود الثانية مكان عليه أن يختلف قوله من تلقا وجهه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبل من بلد له من الكعبة حقيقة ما يفرض الخط الخارج من جيبه واقفاً على عين الكعبة فهذا مسامحة لها تحقيقاً ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بمراسم كثيرة ففرضنا خطاً ما راعى الكعبة من المشرق إلى المغرب وكل الخط الخارج من جيب المصلى يصل على استقامة إلى هذا الخط الخارج على الكعبة فانه بهذا الانتقال لا نزول للمقابلة بالكعبة لأن وجهه لا يسامع من جهة أخرى يساراً من عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلاً لها ولا نكأن أن هذا عدل زيادة الجهد ماء سد القرب فلا يترك كخرقة ول الشارح هذا معنى التيامن والتياسر أي أن ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الجمع فرض الخط على الوجه الذي قربه هو المراد بما في الدرر عن التفسير به من التيامن والتياسر أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره لا شاك حينئذ في خروجها عن الجهة بالكعبة بل المقصود مما قدمناه من المراح والدرر من التقيد بحصول زاويتي قائمتين في انتقال المستقبل لعين الكعبة عيساً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت أحداهما قاعدة الأخرى مفرجة بهذه الصورة

مخ قلت فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة الدرر



مصلى

والحاصل أن المراد بالتيامن والتياسر الانتقال عن عين الكعبة إلى

جهة العين أو إلى أسوار الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يصرف في التماسك ولا بأس بالانحراف انحرافاً لا نزول له المقابلة بالكعبة بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامكاً للكعبة أو قال في شرح زاد المقر وفي بعض الكتب المتعمدة في استقبال القبلة إلى الجهة أو ما يل كثيراً وأقر بها إلى الصواب قولاً الأول أن تغرفه من الصيف في أطول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثنتين في الجانب الأيسر والثالث في الأيسر وبقية مد ذلك ولو لم يفعل هكذا وصل في مابين المعري يجوز وإذا وقع خارجاً عنها لا يجوز بالاتفاق اهـ المحصن في معية المصلى عن أماني الفتاوى حشد القبلة في بلاد يابغى سمرقند ما بين المعري من مغرب الشتاء ومغرب الصيف فارصلى إلى جهة تخرج من المعري من صدره صلاته اهـ وسيأتي في التمرين فسدات الصلاة التي تقدمت نحو يل صدره عن القبلة تبعه عدد فعل أن الانحراف اليسار لا يصح وهو الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانبها مسامكاً لعين الكعبة وأولها ثم أبان يحرر الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويخرج على الكعبة أو هو المسمى استيعاباً ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقبالها كما جاز

جبهة المحلى بل منها أو من جوانبها كإدلاله عليه قول الدر ومن حين المصلح فإن الجنب طرف الجنب فهو هما
 جبينان وعلى ما قررنا جعل ما في الغرض والجرح من الفتاوى من أن الاعتراف بالمفسد أن يحاذر والمشارك إلى
 المعارب اه وهذا غاية ما طهر في هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله تبصر) أشار إلى حجة لمفظة الذي
 قررناه وإلى عدم الاستحجال بالاعتراض ومع هذا نسو إلى عدم الفهم ما فهم (قوله يحارب الصابية
 والتابعين) فلا يجوز التحري معهما بل على اتباعهم ما يتبعونه ولا يعتمد على قول الفلكي العالم البصير
 الثقة أن فيها التحريم خلافاً للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية ما يابك أن تنظر إلى ما نقل
 أن قبلة أموي دمشق وأكثر مساجدها المبنية على سمت قبلة فيها بعض البحار وأصح قبلة فيها قبلة
 جامع الحنابلة الذي في سمن الجبل إذ لا شك أن قبلة الأموي من حين فتح الصابية ومن صلى منهم اليهود كما من
 بعدهم أهـ روتون وأدري من طسني لا ندرى هل أصاب أم أخطأ بل ذلك ربح خطأ وكذا خبر في اتباع
 من سلب (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو يحرم صبر في سائر نواحي الصبر بين الفرد بين والجرى
 إذا جعله الواقع خاف أذه البني كل مستقلاً القبلة أن كان ساحية الكوفة بغداد وهمدان ويجعله
 من يصري على عاقبه الأيسر ومن بالعرفى على كفه الأيمن ومن باليمن قبالة سمايلي جانبه الأيسر ومن بالشام
 وراه بحر قال ابن حجر وقبل يخبر به دمشق وما ظاهرها إلى الشرق قبلة اه وذكر الشراح لقبلة
 علامات أشرفها بالمدينة على سمت بلادهم مما أقدمناه من شرح راد الفقير والمدينة قائم علامة لقبلة يترقد
 وما كان على سمتها وفي شامية القتال قال البرجدي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف المقاع وما ذكره
 يصح بالنسبة إلى بقعة معينة وأمر القبلة غايضحق بقواعد الهندسة والحساب بان يعرف بعدد مئة عن خط
 الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المروض كذلك ثم يقاس بذلك القواعد ليعتقد سمت القبلة اه
 لكن قال الفهستاني ومهم من بناء على بعض العلما الحكمة ألا أن العلامة البخاري قال في الكشف أن
 أصحابنا لم يعتد به اه وأما في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعسداً آخر ليس بمعتبرة قال
 وعليه إطلاق عامة المتون اه أقول لم أرفى المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولما علم منتهى ربي على القبلة
 من النجوم وقال تعالى والنجوم لتتبع دوابها على أن يحارب الدنيا كلها نصبت بالبحر حتى متى كانت له في
 البحر ولا يخفى أن أقوى الأدلة النجوم والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها إنما هو عند وجود المخاريب
 القديمة فلا يجوز التحري معها كقوله اه لا يلزم تحفة السلب الصالح وجهاه المسلمين بخلاف ما إذا كان
 في المغارة فينبى وحوب اعتبار النجوم وبحوها في المغارة لتصرح علماء أو غيرهم بكونها عاملة معتبرة
 مبنية الاعتقاد في أوقات الصلاة وفي القبلة على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقب وعلى ما وضعوه
 لها من الآلات كالربيع والاصطلاب فأنهم لم تغد إليه في تغد غلبة الظن للعالم بها وعليه الظن كادبة في
 ذلك ولا رد على ذلك ما صرح به علماء أو ليس بعدم الاعتماد على قول أهل النجوم في دخول رمضان لأن ذلك
 مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث صوموا لرؤيته وتوابعه الهلال ليس متباعد على
 الرؤية بل على نواحيه فليكن وهي وإن كانت صحيحة في نفسها لكن إذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد روى
 فيها الهلال وقد لا يرى والشروع على الوجوب على الرؤية لا على الولادة هذا ما طهر الله وأعلم (قوله
 واليمن الأهل) أي أولئك يكن معهم يحارب بصدقته يسأل من يعلم بالقبلة ممن تقبل شهادته من أهل ذلك المكان
 ممن يكون بحضرته بان يصحكون بحيث لو صاح به سمعه أماعير العالم من أعلاما ينبغي سؤاله وأما غير مقبول
 الشهادة كالكافر والفاسق والصبي لعدم الاعتماد ما يتبادر فيلزم من أمور الدنيا ما لم يعلب على
 الظن صدقة في الفهستانية وقيل فيها قول الواحد العدل في النهاية وأما الذي يمكن من أهل ذلك المكان
 فلا أنه يحرم اجتهدا فلا يترك اجتهدا بجهاد غيره أو ما إذا لم يكن بحضرته من أهل المسجد أحد فانه يحرم
 ولا يجب عليه قرع الأبواب كسبائين وطاهر التمسيد بالأهل أو وجوب السؤال خاص بالحصر ما في معارضة

فتبصر وتعرف بالليل
 وهو في القسري والامصار
 يحارب الصابية والتابعين
 وفي المغلوز والبحار النجوم
 كالقطب واليمن الأهل
 العالم ما بين لوصاح به سمعه

لا يجب وفي الدائم ما يتخالفه حيث قال فان كل عاجز بالاشتباه وهو أن يكون في المفاضة في ليلة مظلمة ولا علم له
بالامارات الدالة على القبلة فان كان يحضره من سبأه مما لا يحوز له أن يتجربى بل يجب أن يسأل الخالق ما أنى
من أن السؤال أقوى من التجربى اه شرط في النخبة كون الخبير في المفاضة عالما بحيث يقل عن القيسه
أني بكرة هل سئل عن في المفاضة فاجابه رجلان أن القبلة في جانب وقعره في الجانب الا حانب أو قال كان في
وأني انهم ما به لمان ذلك يأخذ بقوله لسان المجتهدين والادلاء اه وشرط في الحانية والتجسس كونهم من أهل
ذلك الموضع حيث قال فان لم يكن من أهل ذلك الموضع وهم ما سار من مثله لا يلتفت الى قولهم لسانهم
يقولون بالاجتهاد ولا يتركوا اجتهادهم ما جاهد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط كونهم من أهل ذلك
الموضع كونهم عالين بالقبلة لان الكلام في المفاضة ولا أهل لها الا أن يراد كونهم من أهل النخبة فهم من
أهل ولا أهل له علم أكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن النخبة حتى لو كانوا أهل ولا علم لهم لكان لا يلتفت الى
قوله ما لما طأ انما هو العلم بقديكونان مسأله بله ولكن لما معرفة القبلة في ذلك المكان بكثرة
التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم بما يفوق على تجربى التجربى ثم اعلم ان ما نقلناه انما هو ابراهيم
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضى أن الاستدلال بالتجربى في المفاضة مقدم على السؤال المتقدم على التجربى فصار
الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحاضر اعلم يكون بالماريب القديعة فان لم توجد جاب السؤال من أهل
ذلك المكان وفي المفاضة التجربى فان لم يكن لوجوده فمهم أو لعدم معرفته ما جاب السؤال من العالم ما جاب لم يكن
متجربى وكذا التجربى لو سأل به ما لم يتجربى حتى لو أخبره به ما صلى لا بعد كفى البسوة ومما هو لم يسأله ويتجربى
أن أصاب سائر الادلاء وكذا الاعبى اه ومسائل التجربى ستأتي ويرجح البحر ما في الظهيرية من أنه لو صلى في
المفاضة التجربى والسجدة ههنا لكه لا يعرف التجربى فليس أنه أخطأ لا يجوز ولأنه لا سذر لاحد في الجهل
بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما ما دنا في علم الهيئة وصور التجربى الثواب فهو معدود في الجبل
بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي ان الذي يجب استقباله أو استقبال جهته هو العرصة وهي امة كل
بقعة من الدور واسعة لا يباهيها كفى الصحاح وغيره والمراد بها تلك البقعة الشريفة (قوله لا اله الا الله) أي
ليس المراد بالقبلة السجدة التي هي البناء المرتفع على الارض ولذا نقل البناء الى موضع آخر وصلى اليه لم
يجز بل يجب الصلاة الى أرضها كفى الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى السجدة
اذا وقعت من مكانها ان يارة أصحاب الكرام في تلك الحالة خلزت الصلاة الى أرضها اه وفي الحديث وقد
رفع الساعف عهدا من الزبر على قواعد الحليل وفي عهد الخراج ابعدها على الحلة الاولى وانا من يصالحون اه
قال وما ذكره في البحر نقله في التاريخ خاتمة عن الفتاوى العاتية قال الخبر الملى وهذا صريح في كرامات
الاولاء في ربه على من نسب امامنا الى القول بعدمها وسأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت السبب
(قوله ههنا من الارض السابعة الى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معن الله عنه ثم قال فلو صلى
في الجبال العاتية والاربعين السادة حاز كبرياء على سلعها وفي حودها مثال لو كان المعتمد بالبناء
لا العرصة لم يجز ذلك فانفرج جميع فاهم (قوله عند الامام) لان القادر بقدرته امره بالخبر عنه لدان العبد
يكاف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره خلافا لما ذهبوا عنه من انهما التوجه ان وحده موجه او بقوله ما جاز في المسئلة
والمنع والبر والفتح بالكتابة خلاف وهذا بخلاف ما يجوز عن الوضوء وحده من يوسسه حيث يلزمه ولا
يجوز له التيمم انما في طاهر المذهب وقيل على الخلاف أيضا وقد ساء الفرق في باب التيمم ثم راجعوا اذا كل
له مال ووجد أجيرا بأجر مثله هل يلزمه أن يستأجره بهما بما قاله في التيمم أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا
الزوم ثم رأيت في شرح الشيخ اجماع على الرخصة لكن بتقييد كون الاجرة ونصف درهم ولو طلب
نصف درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به أجر المثل كحضره وطلب في التيمم بنصفه ما ههنا (قوله
أو خوف مال) أي خوف دها به بمرق أو غير ذلك استل وسواه كان المال لكاه أو أمانة قايلا أو كبريا

(والمعتبر في القبلة)
(العرصة لا البناء) ههنا
من الارض السابعة الى
العرش (وقوله العاتية)
لمرض وان وجد موجهها
عند الامام أو خوف مال

مطلب كرامات الاولياء
ثابتة

ولم يعرفه الى أحد دلبر اجمع نعم سبأني في مسألت الصلاة أنه يجوز قطع الصلاة لضباع ما قيمته درهم له أو لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته أيضا قال في البحر ويشمل أي العذر ما إذا كان على لوح في المسجدين يخاف العرق إذا اعرف اليها وما إذا كان في طين وردغة لا يجد على الأرض مكانا يأسأ أو كانت الدابة جوارح أو نزل لا يمكنه أن يركب الا يجيب ولا يجد مضطجعا على الدابة ولو كانت مضطجعا عليه الصلاة على الأركان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر اه بشرط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال وبشرط في الصلاة على الدابة إيقافه ان قدر والابان على الصر وكان تذهب القاطلة ويطعن فلا يلزمه إيقافها ولا استقبال القبلة في الخلاصة وأوصي في شرح المنية الكبير والحاجة وقد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة للابن عساكر عن النزول من قدره صلى واقفا بالاعتزاز الذي يأتي وأن قد روي القعود دون السجود أو ما فاعدا وأنه لو كانت الأرض بدية مثله بحيث لا يعيب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد وسبأني تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والدواخل أشاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا) تعميم قدرة أي توجده العاجز الى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الرباعي ويسقط عنه أي في الجز الخوف من عدو أو سمع أو لص حتى إذا خاف أن يراد أن توجه الى القبلة جاز له أن يتوجه الى أي جهة قدر ولو خاف أن يراد العذر أن قد صلى مضطجعا بالاعتناء وكذا الهارب من العدو أو كباي صلى على دابته اه (قوله ولم يعد) لأنه لا ضرورة له صلى حتى الخوف من عدو ولا أن الخوف لم يحصل بعبارة أحد الخلاف القيد إذا صلى فاعدا فإنه بعد عنده الأعداء مما يوجب حتى الخوف من عدو ولا أن الخوف لم يحصل بعبارة أحد الخلاف القيد إذا صلى إذا لزم بين صلاته فاعدا أو الى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لا من جهة المخلوق تأمل (قوله هو) أي الحرى المفهوم من مسأله (قوله مما) متعلق بعبارة والذي مرهوا الاستدلال بالخارج وبأنهم والسؤال من العلم بما إذا أنه لا يخفى مع القدرة على أحد هذه حتى لو كان يصبر عنه من يسأله فقوى ولم يسأله أن أصاب القبلة حال حصول المقصود والالان قبلة الحرى مدية على بحر دشهادة القلب من غير أمارات وهل البالد لهم علم بحكمة القبلة المنبئة على الامارات الدابة عليها من التحريم وعبرها مكان فوق الثبات بالحرى وكذا إذا وجد الحار يب المصوبة في البلدة أو كان في الغارة والسماء مصيبة علم بالاسد تدل بالتحريم لا يجوز له الحرى لاند ذلك فوقه وعلمه في الحلية وغيره واستفد مما ذكر أنه بعد الجز عن الادلة المارة عليه أن يخفى ولا يقلد مثله لأن المجتهد لا يقلد المجتهد أو ادل بقبح تحريره على شيء فهل له أن يقلد زه (قوله ما ظهر تحوؤه) أي بعد ما صلى (قوله لما) وهو كون الطاعة بحسب الطاعة (قوله وان علم به) أي بجمته فافهم (قوله أو تحوّل رأيه) أي بان غلب على ظنه أن الصواب في جهة أخرى فلا بد أن يكون اجتنبه الثاني أو حج إذا لا ضعف كالعدم وكذا المساوي بما يفهم ترجيح الأول بالعمل عليه تأمل (قوله استدار وبني) أي على ما بقي من صلاته لما روى أن أهل قناه كانوا متوجهين الى بيت المقدس في صلاة الفجر فاجتنبوا تحوّل القبلة فاستداروا الى القلة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وما إذا تحول رأيه ولان الاجتهاد التجدد لا يسمحكم ما قبله في حق ماضى شرح المسقوف وبني لزوم الاستدوار على الفور حتى لو مكث قدر ركن سددت (قوله ولو بمكة) مان كان يحبو ساولم يكن يصبر عنه من يسأله صلى بالحرى ثم تبين أنه أخطأ بحجج وهذه والأوجه ما تمسرى في الحاشية (قوله ولا يلزمه ترفع أبواب) في الخلاصة إذا لم يكن في المجتهد قوم والمحدث في مصر في مسألة مظلمة قال الامام النسبي في فتاواه جاز اه وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن اجماع والأوجه أنه ما علم أن لم يسجد قوما من أهلهم فحينئذ لم يسجدوا لم يسجدوا فيه وبتدشونه وهم حوله في القرية وجب عليهم ليسألهم قبل الحرى لأن الحرى ملحق بالجزع تعرف انفسه بغيره اه ولا مضافة بين عدوا بين ماضى الخلاصة والكافي لأن المراد بالركن هو داخل المسازل

بكذا كل من سقط عنه
لأركان (جهة قدرته) ولو
صطحها بأجزاء لطوف
رؤية سددت ولم يعد لان
طاعة بحسب الطاعة
(وبعد روى) هو بذل
تعود ان يسأل المقصود
(عاجز عن معرفة القبلة)
بما لم يظهر تحوؤه ولم
يعد لما لم يأت علم به في
صلاته أو تحول رأيه ولو
في سجود هو (استدار
وبني) حتى لو صلى كل ركعة
لجهة حاز ولو بمكة أو مسجد
مقالم ولا يلزمه ترفع أبواب

مطلب مسائل الحرى في
القبلة

قوله أي على ما بقي هكذا
يعله وله صوابه أي على
مذهب تأمل اه مصححه

ولم يلزم الخرح من طاهمهم بتعسف الظالم والمطر وتعوشر الحية (قوله ومن جدوان) لان الحائض
كانت مقبولة لا يمكن تغيير الخرح من غير موافق أن يكون ثم هامة مؤدية فإزالة الخرح يجرى من الحائض
وهذا ما يصح في بعض المساحد ما في الاكثر فيمكن تغيير الخرح من غير موافق في الظلمة بلا اداء ولا يجوز الخرح
اسم على عن المفتاح (قوله ولو اعني الخ) فقل في شرح المسألة ولو اعني الاغنى وكفا على غير القليلة فله رجل هو
الى القليلة واقتدى به ان وجد الاغنى وقت الشروع من سأل له فليسا له لم تجز صلاته والواجب صلاة الاغنى
دون المقتدى لان عنده أن امامه بان صلاته على القاصد وهو الركنة الاولى اهـ ومثله في الغيب والسراج
ومفاده أن الاغنى لا يلزمه اساس الخرح اذ لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال مع امكانه وأصل القبلة
جائز صلاته والا فلا فيكون من المنية (قوله ولا يخبر تحول) أي الى القبلة مع علم المقتدى بحالته الاولى
وعادته في الخرح كسرى وأخطأ ثم علم بتحويله بقية من علم بحالته اهـ أي لعلمه بان الامام كان على
الحفاظ في أول الصلاة بخبر ومفاده أنه لو تحول لم يخبر أي بأصل جهة طهنا القبلة حاله في حاله لا اقتداء به ان يخبر
مثله وانتهى المسألة الثانية أمل (قوله بخبر) منقبا في تأمير وقوله لا تخبر متعلق بمعرفة حال من فاعل انتم
(قوله لم يخبر) أي اقتداء بان طهر أن الامام يحل في الصلاة عند الاستداس من غير خبر عما يتصور عند ظهور
الاصابة كما روينا في مواصلة الامام وهي صحيحة لتخبر به وان أصاب الامام حارث صلاته كما في شرح المسألة
(قوله استدراك المسوق الخ) لانه مفرد فيما يقضيه بخلاف الا لاحق لانه مفرد فيما يقضيه والمقتدى اذ اظهر
له وهو راء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدراكه خالف
امامه في الجهة قصدا وهو مفيد والاك من اصحاب صلاته الى الماهو غير القبلة عنده وهو فسد أيضا فكدلك
الا لاحق شرح المسألة في ما اذا كان لا حقا وسوقا وحكمه أنه ان قصي ما لحق به أولا ثم ما سبق به فان تحول
وأبى فيه ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدراك وأما ان قصي ما سبق به أولا ثم ما لحق به
فان تحول لم يأت به فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر على رأيه في الشروع وفيما لحق به
استأنف وهذا كما طهره وأما ان لم يستمر في الشروع وفيما لحق به فان تحول لم يأت به في قضاء ما لحق به في الجهة
امامه فيه تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح وأقره ط والحق (قوله ومن لم يقع خبر به الخ) في الخبر
والخليفة وغيرهما عن فتاوى الغنائم يخبر على لم يقع خبر به على شيء قبل بوجوه قبل يصلي الى أربع جهات وقيل
يخبر اهـ وروى في زاد القير الاول حيث حرم، وعبر عن الاخير بيقيل واختصار في شرح المسألة الوسط وقال
انه الاحوط وقيل ح عن الهندية عن المعمرات أنه الاصول طهر الاختار والشارح وطهر كلام القهستاني
نرجع الا خبره الذي يظهر فيه قال لو تخبر ولم يبين شيء فليصل الى أي جهة شاء كانت حائز ولو أخطأ
فيه وقيل ان لم يقع خبر به على شيء آخر الصلاة وقيل يصلي الى الجهات الاربع كافي في الظهيرة اهـ ومفاده أن
معنى التعبير أنه يصلي مرة واحدة الى أي جهة أراد من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة وأما
ما في شرح المسألة فكثير من تفسيره بقوله وقيل يخبر ان شاء الله صلى الصلاة أربع مرات الى أربع
جهات فالظاهر أنه من بعده لأن عبارة فتاوى المعاني السابقة ليس فيها هذه الزيادة م وبردها عليه ادا
صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث مرات الى غير القبلة فيما هو مسمى عما ترك المسمى مقدم
على فعل المأمور ولذا يصلي بالجماسة اذ لم من غسلها كثرة المأمورة استدراكا على أن المأمور به ما
ساقط لان التوجه الى القبلة اعم من توجهه عند القدر عليه وقوله لا يخبر هي جهة تحجر به ولو لم يقع خبر به
على شيء استوفى حقه الجهات الاربع فصار واحدة منها يصلي اليها وتصح صلاته وان طهر خطاؤه فيها
لانه أتى بما في وجهه وهذا الوجه يعزى القول الا خبر وهو التعبير على المعنى الذي كرهه عن القهستاني
وبعض ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط وتندبر ذلك بأنه في القول الاول الذي اختاره الكمال
في زاد القير وجه طاهر رأوا هو انه ما كانت القبلة عند عدم الدليل عليها هي جهة الخرح ولم

ومن جدوان ولو اعني
وسواه رجل ولم يفتد
الرجل ولا يخبر تحول
ولو انتم بخبر لا تخبر
ان أخطأ الامام ولو سلم
فتحول رأي مسبق
ولا حقا استدراك المسوق
واستأنف الا لاحق ومن لم
يقع خبر به على شيء يصلي
لكل جهة من احتياط
ومن تحول رأيه لجهة
الاولى

(قوله ويرد عليه الخ)
أجاب عنه شيخنا باب صلاته
الى أي جهة من الجهات
الاربعة لم تكن صلاته
القبلة من كل وجه كقوله
الحشي عن الخبر فمن قد
الماء المعلق ووجد سوز الحار
فانه يجمع بينهما في صلاة
واحدة في حالة واحدة حيث
قال ما قبل يلزم من هذا اداء
الصلاة بلا طهارت احدى
المرتبتين وهو مسلم للكفر
في معنى الجمع بينهما اداء
واحدة ولما كل منهما مظهر
من وجهه دون وجهه فلا
يكون اداءه بالطهارة من
كل وجه ولا يلزمه الكفر

يقع تحريمه على شيء صار فاد الشرط صحة الصلاة في غيرها كفاقد الطهورين لكن القول لا يحبر وهو
 وجوب الصلاة في الوقت مع التحريم إلى أي جهة شاء أحوط كما لو جد ثوباً أقل من ربعه طاهر ولم يحرم قوله
 تعالى فأينما أقبلوا وجه الله فإنه قبل رل في مسئلة اشتداه لقلة وطهر ما قدمه عن القهستاني اختياره
 يشعر كلام الجبر وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقدماً أول الكتاب عن المستصفي أنه إذا ذكر في
 مسئلة ثلاثة أقوال فالأول فالأول والثالث لا الوسط والله أعلم (قوله استدار) قال في شرح المبسوط واختلاف
 المتأخرين فيما إذا تحول رأيه في الثالثة والرابعة إلى الجهة الأولى فيسئل يتم الصلاة وقيل يسئل كذا في
 الخلاصة والأول أو حله ولما قدمه في الحانية لأنه يقدم الأشهر وحزم به القهستاني وتبعه الشارح
 (قوله استأنف) لأنه إن صعد إلى الجهة الثانية فقد جعلها في غير قبلة لأنها جزء من الركعة الأولى
 والجهة الثانية ليست قبلة لاركة الأولى بجميع أجزائها وإن صعد إلى الجهة الأولى فقد انحرف عما
 هو قبلته الآن اه ح (قوله وإن شرع) الصبر راجع إلى العجز أي إذا اشتد عليه القسوة ونحو
 عن معرفته إذا لدة المارة بقائه تحريمه ولو شرع لا تحريم فحصر صلاته ما لم يتيقن بعد فراغه أنه أصاب
 القبلة لأن الأصل عدم الاستئصال استعماله الحال فاد تبين بقياً أنه أصاب ثبت الجواز من الابتداء واطل
 الاستصحاب حتى لو كان أكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كذا في الحانية عن الجانية ولو تبين في
 أنه أصاب صلاته لا يجوز زحلاً لا يوقف لأن حاله بعد العجز أقوى به أم العجز على الضعف لا يجوز (قوله
 بخلاف الخ) أي لو وقع تحريمه على جهة وصل إلى غير ما كان يستأنف مطلقاً أي سواه علم أنه أصاب أو
 أنصاف في الصلاة أو بعده أو لم يظهر شيء وعن أبي حنيفة أنه يحسب عليه الكفر وعن الثاني يجوز به أن
 أصاب والأول يقتضي فيض والفرق لهما أن ما فرض عليه بشرط محموله لا يتحمله لكن مع عدم اعتماد
 الفساد وعدم الدليل عليه بخلاف جهة تحريمه اقتضت اعتماداً صلاته مصادراً لوصلي وعنده أنه يحدث
 أو أنونه بنفس أو أن الوقت لم يدخل فإن بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لأن عده أن ما فعله غير جائز
 بخلافه ووقفه التحريم ذاته لم يبق بعد الفساد بل هو شك فيه وفي عدمه فاد أظهر أصابته بعد التمام
 أو أن أحد الاحتمالين وتقرر الآخر بل لا لزوم بناء القوي على الضعف بخلاف ما دافع الإصانة قبل التمام
 كما شرح المسألة (قوله أو نوه) بالصبغ على اسم أو مثله الوقت ح (قوله ولو لم تسته الخ) ذكره
 هاهنا استيراداً وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وإن شرع لا تفرق لأنه مرفوض فيما إذا اشتد عليه
 القلة لا يكتفه ما يكون قوله ولو لم تنبه بما للمفهوم ثم مسائل التحريم تقسم باعتبار القسوة العقلية إلى
 غير من فحاله أما أن لا يشك ولا يغري أو شك وغري أو لم يغري أو يغري ولا شك وكل وجه على خمسة
 لأنه أما أن يظهر صوابه أو خطاؤه في الصلاة أو خايراً جهاً أو لا يظهر أم الأول فإن ظهر خطؤه قدمت مطلقاً
 أو دوابه قبل الفراعيل هو كذلك لأنه أقوى حاله والإصم لا يول بعد أو لم يظهر أو كان أكبر رأيه الأصابة
 وكذلك لا يفسد وحكم الثاني الصبح في الوجه كله أو حكم الثالث الفساد في الوجه كله أو لا أكبر رأيه
 أنه أصاب على الأصح إلا إذا علم يقيناً لأصابتة بعد الفراعيل والرابع لا وجود له خارجاً كذا في التمهيد وقد
 ذكر المصنف الثاني قوله ويغري غرض والثالث بقوله وإن شرع لا تخسر وذكر الثاني
 الأول قوله ولو لم تنبه الخ لكن عليه أن يقول أن ظهر خطؤه قدمت والأول قد حذف الرابع عدم
 وجوده هاهنا وهو ما في تقريره هذا الخ لما فهم (قوله مع امام) أمالوا ما مفرط صحت صلاة السكك
 ولا يتأخر في التفصيل (قوله من يقن منهم) التدقيق غير قيد بل عليه الطل كادية بدل عليه ما في الفيض
 حيث قال وإن لم يوجد معاً فمقتضىهم الإسلام من تقدم على إمامه أو علم الجماعة إمامه في صلاته وكذا لو كان
 عده أنه تقدم على الإمام أو على الجانب الآخر غير ماض إلى إمامه اه (قوله حاله الإداة) ظرف لقوله
 يقن بخلافه إمامه في الجهة مع ضلع المصنف عن قوله أو تدره عليه لأنه إذا تقدم على إمامه لم يحز سواه علم بذلك

مطلب إذا ذكر في مسئلة
 ثلاثة أقوال فالأول
 أو الثالث لا الوسط

استدار وإن تكررت
 سجدة من الأولى استأنف
 (وإن شرع بسلامة تحريم
 يجز وإن أصاب) لتركه
 فرض التحريم إذا
 علم أصابته بعد فراغه ولا
 يبعد اتفاقاً بخلاف مخالف
 جهة تحريمه فإنه يستأنف
 مطلقاً كصل على أنه يحدث
 أو نوه بنفس أو الوقت لم
 يدخل فبيان خلافه لم يجز
 (صلى جماعة عند اشتداه
 القبلة) ولو لم تستهه
 أصاب جازاً بالتحريم مع
 إمام (وتبين أنهم صلوا إلى
 جهات مختلفة فمن يقن
 منهم) بخلافه إمامه في الجهة
 أو تقدم عليه (حالة الإداة)
 إمامه بعد الصلاة (لم تقن
 صلاته)

حالة الاداء أو بعده بخلاف مخالفة نفسه لامامه في الجهة فانه لا يضر الاداء علم بمخالفة الاداء كادت عليه عبارة
 الفيض التي ذكرناها آ هاومناها قوله في الملتقى حازت صلاته من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه أو علم حاله
 وحالها وقضى العززان لم يعلم بخلافه امامه ولم يتقدمه جازوا الاداء (قوله لا اعتقاده الخ) ننشر مرتب (قوله
 كقولهم يتعين الامام الخ) تنع في ذلك النوع من المراج ونص عبارة المراج وقال بعض اصحابه أى الشافعي عليهم
 الاعادة لان عمل الامام في اعتقادهم متروك في الخطا والصواب ولولم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصلان
 فتوى الائتداء بواحد لا يعبث لا يجوز فكذا اذ لم يتعين عمل الامام اهـ وبه ظهر أن المساس بحذف هذه
 المسئلة بالكلمة الاكلام دخل لها بالاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاته من جهل حال امامه
 قياسا على ما لو جهل عنه فافهم (قوله فروغ) كان للناسيب ذكر هذه الفروع عند الكلام على السية قبيل
 استقبال القبلة كقول في الحرائق (قوله السية عندنا شرط مطلقا) أى في كل المبادات بالحق الاصحاب لا تركن
 وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيره فالاحرام والمعتدات شرط كالنية وقيل تركيتها أشباه وانما قال
 مطلقا ليشمل صلاة الجازة بخلاف تكبيرة الاحرام فانها تركن فيها اتفاقا تكسبها في فعله حـ واسئفى في
 الاسم من العبادات الاعيان والتلاوة والاذان فانها لا تحتاج الى نية كفى شرح البخاري للعسنى
 وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كفى شرح ابن وهبان قال وكذا النية لا تحتاج الى نية اهـ
 ويستثنى أيضا ما كان شرطه الالمامة والاتمهم والاستقبال القبلة على قول الكرخي المشترط نية والمعتد
 تلاوهه وكذا ما كان من عبادة كمع الحف والرأس وغير ذلك (قوله ولو بما يتعلق) أى لو كان هو أى
 المتولى الدول عليه بالسنة مما يتعلق بالاقوال كقوله أنت طالق وأنت طالق شاعرا بطلان السلاط أو
 المتعلق بالتعلق بالنسبة بل بالقول حتى لو نوى طلاقها أو اعتقده لا يصح بدون لفظ قال حـ فان قلت وقوع
 الطلاق متعلق بلفظ أنت طالق ولا عبرة بالنية لانه من صرح قلت هذا مسلم في القضاء وأما في الدنيا فهي معتبرة
 حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة اهـ أقول وكذا صرح بذلك في البحر والاشباه وعليه الفرو
 بين الصريح والكفاية أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج اليه في الثاني يحتاج اليه بها ما
 لكن احتياج الاول الى النية ديانة معناه أن لا ينوي به غيره معناه العرفي ولو نوى الطلاق من الوثاق أى العقيد
 لا يقع لصره اللفظ من معناه أما اذا قصد التلفظ بأنت طالق فخطا عليه زوجه ولم يقصده الطلاق ولا غيره
 فانما ظاهر الوقوع قضاء وديانة لان اللفظ حقيقة وهو بدليل أنه لو صرح بالعدد لا بد من جالو نوى الطلاق من
 العمل في دفع قضاءه ديانة (قوله والالا) أى والا يكن المولى مما يتعلق بالاقوال كالصوم لا يبطل بالمشيئة
 لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول ولو نوى الصوم وقال اسأله لانه لا يبطال قال في الاشياء ولو علمتها أى
 نية الصوم بالمشيئة سمحت لانها باعتبار طحال الاقوال والنية ليست منها اهـ (قوله الاعلى قول بحمدى الجمعة) عند
 لا يدرك الجمعة الا بالادراك وكيفية الامام فلو اقتضى بعدم وقوع الامام وأسمن ركوع الثانية بنوى جمعة
 وبها ظهر اعنده فتدوى الجمعة ولم يذهبوا نوى الظاهر ولم ينووه وهو مذهب الشافعي وعندنا جميعا جعتمنى
 صح اقتداءه بالامام ولو نوى سجودا سهوا على القول بطله فهو قضاء الحوى الحصر بمائل بنوى بها بخلاف
 ما يؤدى منها لو طاف بنية التعلو ع في أيام الحروق ع الفرض وما لو صام يوم السبت فتعاطف ظهر أن من
 رمضان كان مدم والموتى تجدركه نعتين فظهر أن العبر طالع يسو بان عن سنة الجبر وما لو صام عن كثرة فظهر
 أو اطافه قد روى العتق بحض في صوم الفضل والودود وم يوم بعينه فصامه بنية الفضل يقع عن الضرر كفى
 حلهم الترتبات اهـ أقول قد يجب أن المراد بالنية التى هي شرط الجمعة ما لم يكن النوى والذى الامن حيث
 الصفة بخلاف الجمعة فانها بخلافه للظاهر ذاتا وصفة فتدوى (قوله المعتدات العادة الخ) مقابلة ما في الانسباء
 عن الجنى من أنه لا بد من نية العبادات في كل ركعتين فافهم واحترز بذات الالهام على عمل واحد كالصوم

فسر وع في نية

لا اعتقاد مطلقا امامه ووتره
 فرض المقام (ومن لم يعلم
 ذلك فصلانه صحبة)
 كقولهم يتعين الامام بان رأى
 رجلين يصلان فاتمروا واحد
 لا يعبثه (فروغ) * النية
 عندنا شرط مطلقا ولو علمتها
 بمشيئة فلو مما يتعلق
 بأقوال كطلاق وعتاق بطل
 والا لا ليس لراى بنوى
 خلاف ما يؤدى الاعلى قول
 بحمدى الجمعة وهو ضعيف
 * المعتدات العادة ذات
 الافعال تنسحب نيتها على
 كلها افتتح خالصا حاطه
 الرياه

فانه لا تلتزم في الاكتفاء بالنية في اوله ويرد عليه الخ انه ذو افعال منها طواف الاضحية لا بدعيه من أصل
نية الطواف وان لم يعينه عن الفرض حتى لو طاف في خلاف أيامه وقع عنه والجواب أن الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كجهر ركن الحج باعتبار وكيفية بدو روح في نية الحج فلا يشترط تعيينه واعتبار استقلاله اشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف هار ما أوطأ السرى لا يصح بخلاف الوقوف بعرفة فانه ليس بعبادة لاداعي ضمن
الحج يدخل في نية وعلى هذا الزعم والخلق والسرى وأبضان طواف الاضحية يصح بعد التخلل بالحلق حتى
انه يحل له سوى النساء ولا يتحقق من الحج من وحده دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله) اعتبر
السابق) لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة بالطواف فيها الى ابتدائها فادار ع فيها حالها
عرض عليه الرأيه فهي باقية لله تعالى على الخلوص والالزام أن يكون به ضلاله وبعضها العبره مع الخ واحدة
بمع لوح من يعبره راء القصد وصف زائد لا يثبت به يؤخذ بمبدأ كرهه لو انه لو ادخلتها فيها ثم انما يخص
اعتبر السابق وهذا بخلاف مالي كان مائة على تخيرتها كثر راء وتكافى فاب الجزء الذي دخله الى راءه
حكمه والخالص له حكمه (قوله) والى راءه الخ) أي راءه الكامل المخط لا وابع من أصل العبادة و
لضعفه والافانخص لاجل الماسر راءه بأصا دابل أنه لا يثبت عليه واعا ياب بل أصل العبادة وسأني
في فصل اذا أراد الشرع في الصلاة أنه لو أطال الركوع لادراك الحائض قال أبو حنيفة أحاف عليه أمرا
عظيم يعنى الشرع الخفي وهو الرأيه كسباني تخفيفه (قوله) ولا يترك الخ) أي لو أراد أن يصلي أو يقرأ
خاف أن يدخل عليه الرأيه فلا يصح أن يتركه لأنه أمر موهوم أشباهه عن الولوالحيسة وقد سئل العارف
الحق شهاب الدين من السهروردى عما يصح في ترك العمل أخذت في البطالة وان علمت
داخلى المحب فأنه أولى فكتب جوابه بعمل وأسمعه الله من الحب اه مثال (قوله) لا راءه
الرائض في حق سقوط الواجب) أي ان الرأيه لا يبطل الفرض وان كان الاختصاص من جملة الفرائض
قال في مختلفات المزاويل واداملى راءه جملة فتقو زملاته في الحكم لوجود شرافة وأركانه ولكن
لا يصح الثواب والذي في التمهيد خلافه قال الفقيه أبو الليث في الوال قال بعض مشايخنا الرأيه لا يخل
في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن الرأيه لا يهون أصل الثواب واعا يهون تصاعف
الثواب اه يرى على الاشياء وسبباني تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب الحظر والباحة (قوله)
قبل لشخص الخ) قال في الاشياء وهذه المسئلة ليست بمصونة في مذهبنا وصرح به النووي وفواهدها
لا بأهاها أما الاجزاء فلا لاز راءه الفرائض في حق سقوط الواحد وأما عدم استحقاق الديار فلا
استحقاق على واجب ولا يستحق به الاخرة كالأب اذا استأجره له خدمة لا يستحق عليه الا حولا لا خدمته
واجبة عليه اه ح (قوله) الصلاة لارضاء المحصوم لا تنفذ الخ) لم يتعرض ليكون ذلك جائزا وطاهر
مختارات التوارل أن ذلك لا يجوز حيث قال يدعى أن لا يفعل ذلك ولعل ذلك من الله المطايع اه وفي
الولوالحيزة اداملى وجهه انه تعالى فان كان له خصم لم يحرم بيعه وبنيه فهو أحسن حسنة ودفع اليه
الاخرة أولى وألم يسر وان لم يكن له خصم وكان وحرمه اءه فلو يدفع اليه من حسنة نبي نوى أؤلم
يسر اه يرى على هذا طاردا الصلاة المذكورة أن يوى الصلاة لله تعالى لاجل أن يرضى عنه اختصاصه
وعدم حوازه لكونه مدعة بخلاف الصلاة لمحبة السعد أو يتوجه المذبوبات وأما الوصلى وهب نواها
للمصوم فانه يصح لان العادل أن يجعل ثواب عمله لغيره عمدا كماله أنى في باب الحج عن العبران شاعانه
تعالى (قوله) اه) أي في بعض الكتب أسماء من البرازيه وامل المراد منها الكتب السماوية أو يكون
ذلك حديثا نقله العلماء في كتبهم والذائق بفتح الون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قرطاس والقرطاس جس
شمراتو يصح على دوايق ودوايق كذا في الاشتهر جوى (قوله) ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة) أي
من الفرائض لان الجماعة فيها الذي في المواها عن القشيري سبعمائة صلاة مولة ولم يقدر بالجماعة

اعتبر السابق والى راءه أنه
لوشلا عن الناس لا يصلى
فاليعهم بحسبها ووجهه
لا فله ثواب أصل الصلاة
ولا يترك تخوف دخول
الراء لانه أمر موهوم
لا راءه في الفرائض في حق
سقوط الواجب قبل
لشخص أصل الظهر ولا
يدار فصل هذه النية ينبغي
أن تحزنه ولا يستحق للديار
في الصلاة لارضاء المحصوم
لا يتقبل يصلى لله فان لم
يعرف خصمه أخذ من
حسنة حاد به يؤخذ
لما في ثواب سبعمائة صلاة
بالجماعة ولو أدرك القوم
في الصلاة ولم يدركوا فرض
أم تراويج ينوي الفرض
فانهم فيه صح

(قوله) وهذا هو المذهب
المستقيم ان الرأيه الخ لعل
في الكلام سقطا والاصل
وان الرأيه الخ تأمل اه

شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن العالم ويخلف الحق بترحمته ط
 (قوله والاتق فلا تلووني فرضين) أي غير ثابت في حق من يكتب من الراوي لو قوعها قبل صلاة العشاء ووقت
 التراويح بعد صلاة العشاء على التمسك ط (قوله والمكتوبة) أي لقوتها لفرضيتها أي ناولوها مسلاة
 حقيقة والخارجة كفاية وليست بصلاة معاقبة (قوله ولمكتوبتين) أي أحدهما وقتتوا الأخرى لم
 يدخل وقتها كقولوني في وقت الظهر ط وهذا اليوم وعصره كذا في شرح المسقوشرح الأشباه لا يرى يدل
 عليه قوله إلا في أولها ثنية ووقتية الخ (قوله دلوقية) علله في الجملة أن الوقتية واجبة للعلم وغيرها
 لا اه وهو يشهد أنه ليس بصاحب ترتيب الألفاظ ثنية أولى كذا ينبغي بجر أقول هذه اللفظة انما كنتم
 لو أن بذكره بكتوبتين ما ينشئ الوقتية مع اللفظة وليس كذلك بل المراد بهما الوقتية مع التي لم يدخل وقتها
 كما علمت (قوله ولولا ثنية دلالوني) وكذا لو وثنية كالظهر والعصر في عرفه كما يحسنه البصري وقال
 ح لا العصر وإن صح في وقت الظهر في ذلك اليوم إلا أن الظهر واحدة التقدير عليها لا ترتيب كما تارة
 فانتبه لم يسقط الترتيب بما كان هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) نفع فيه البحر أخذ من تعليل
 المحيط للمعنى بأن الثالثة لا تنجز إلا بعد فضله الأولى قال في البحر وهو انما يتيم فيما إذا كان الترتيب بينهما
 واجبا اه أقول ماد كره في البحر ما أخذ من الحاشية ليكن في الحاشية قال بعده في قوله لم يكن الترتيب
 بينهما واجبا على ما يمكن أن يقال انما لا دلالة على تقديمها أولى اه وجرم بذلك الحاشي في شرحه الصبر
 حيث لا دلالة في هذه الترتيب باليسر واليسر وان يكن صاحب ترتيب اه فاهمهم (قوله فلما تلو الوقت
 منسما) وأما إذا زاد وقت الحاضرة فانه يجريه عنها حتى يكون عليه فضاء الثالثة كجلى الاجناس
 يبري هذا وقال ح بعد قوله لو الوقت منسما أي وكان بينهما ترتيبا ولو كان متصفا ولم يكن بينهما ترتيب
 لعت ينشأ كمرح في البحر اه وأقول لم يصح بذلك في البحر في هذه المسألة أنه تم صرح به في شرح المسألة
 بحثا ومبحث في الحاشية خلاصه فاهمهم ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فلما تلو الخ مراده في الغرض إلى المتيقن
 وأنه في السري وسواء في البحر إلى المتيقن كقوله أنه لا يصير شارعا في واحد منهما ثم قال وأما في
 الطوبى به أن يقرأوا ويتن اه أقول وكذا ذكر أولاني الحاضرة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في
 واحدة منهما ثم قال وفي المتيقن يصير شارعا في الأولى اه فتكوب رواية فإن الامام الفخراني في شرحه على
 تلخيص الجامع الكبير للعللاطى حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين مع اللفظة في الصلاة الحاقا للدفع
 بالرغم في التماس متغلب في غيرها الخ أي بنية الفرضين معان كانت في الصلاة كانت لغو بعدهما وهو رواية
 الحسن عن الامام وصو رة لو كبر بنوى طهرا وعصره على من يوم أو يومين علما أو لولهما أو لا يصير
 شارعا في واحد منهما بالنسبة بدليل أنه لو طرأ أحدهما على الآخر حرمه وأبطله أصلا حتى لو شرع في الظهر
 بنوى عصره عليه طلعت الشمس وصغر ثم وعه في العصر فإذا كان اكل منهما اقترن في الأخرى بعد ثبوتهما
 يكون لهما وقتة معهما على العمل استقراهما بالأولى لأن الدفع أشبه من الرد وهذا على أصل مجمل وكذا على
 أصل أبي يوسف لأن الترتيب بينهما بالحق في التخييس وأما بقاء وقتة واستوى باقي الأمرين ثم اطلاق
 الفرضين تناول ما وجد بهما يجب الله تعالى كذا كونه أو بالحب العبد كونه ذورا له أو قضاوما الخ به
 كفاذا انقل سواء كان من أحسن واحد كالطهرين والخارجتين والمسحورتين أو من جنسين كالظهر مع
 العصر أو مع النداء مع الجارية وتبين أن ناوى الفرضين في الصلاة متغلب بعدهما حلها لم يجد وان كانت بنية
 الفرضين في غير الصلاة كالأكل والصوم والحج والعمارة كانت معتبرة ويكون متغلبا في كلتا مرتين من
 جنس واحد ويكون معتبرا ط لخصا وتجاهلها معاشا على البحر يعلم أن رواية الجامع الكبير في اللفظة
 لرواية المتيقن دلالة بغير شارعا في الصلاة أصلا أو سلا أو جرح في البنية في فرضين كل منهما قضاء أو أحدهما أداء
 ولا شرع قضاء لم يدخل وقتها أو مدة أو مبدؤ أو غير من الواجبات وقيل بمرتب متغلبا لم يتمر القوت على

والاتق فلا تلووني فرضين
 ككتوبتين بوجاهة ولا مكتوبة
 ولمكتوبتين بنية وقتية ولو
 فانتبهين دلالة لومن أهل
 الترتيب والاعراف يحفظ ولو
 فانه وقتية فلما تلو
 الوقت منسما ولو فرضا
 ونفلا

ورواية الجامع الاضيق اذ اجمع بين فرض وتعلق طاه يكون مفترضا عند جماع قوله وقال محمد ان كانت في الصلاة تلتزم فلا يصبر شارعهما وان كنت في صوم أو زكاة أو حج فتدوم تعلق ع يكون مستغلا بخلاف حجة الاسلام والتعلق طاه مفترضا اتفاقا كما أوضحه الفارسي في شرحه والله أعلم **(قوله فالفرض) أي خلافا** لمحمد كما علمته آنفا **(قوله ولو باطلين)** قد تطلق النافذة على ما شغل السنن والمراعاة **(قوله فنهما)** ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حكم ما إذا نوى سنيين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم مرقاذا وافقه فان مسئلة التحية بما كانت ضاملا لمصلحة حصول المقصود اه أي فكذلك الصوم عن اليومين وأيده العلامة البرقي بأنه يجزئ به الصوم في الواجبين ففي غيرهما أولى لما في خزنة الاكل لو قال الله على أن أصوم حرجب ثم صام عن كفارة طهار شهر من متتابعين أحدهما رجب أحزأ بخلاف ما لو كان أحدهما رمضان ولونذوم صوم جميع غيره ثم وجب صوم شهر من عن طهار أو واجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان حاز من غير أن يتحقق شيء اه لكن ليس في هذا جرم بين نيتين بل هو نية واحدة أحزأ عن صوم بل يد بذكر الشارح هذه المسئلة لأن كلامه في الصلاة ولا تنفي عنها يمكن تصويره فيأولوى سعة الشاؤون التمسك بساعة على ما رجح ابن الهيثم من أن التمسك في حقاصة لا مستحب **(قوله فإدلة)** لأن صلاة طاعة وتلك ادعاء **(قوله)** ولا تطل نسبة القطع وكذا نسبة الانتغال إلى غيرها ط **(قوله ما لم يكبر)** بضم المعارة بأن يكبر ما باللفظ بعد شروع الفرض وعكسه أو أمانته بعد الوقتية وعكسه أو الاقتداء بعد الاطراد وعكسه وما إذا كبر بنية موافقة كأن نوى الظاهر بعد ركعة الظاهر من غير تلفظ بالنية فان النية الأولى لا تطل ويبنى عليها ولو بى على الثانية فسدت الصلاة ط **(قوله الصوم)** ونحوه الاعتكاف ولكن الأولى عدم الاشكال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

فالفرض ولو باطلين كسنة
فقر ونحوه مسجد فنهما
ولو باطلين وجازة فإدلة
ولا تطل بنية القطع ما لم
يكبر بنية معارة ولو نوى في
صلاة الصوم مع

(باب صفة الصلاة)

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد ان المراد بالصفة الاوصاف المصيبة للصلاة وهي الاجزاء العاقبة التي هي اجزاء الهوى من القيام والركوع والسجود لا ذاتها والمشروط وسببها ان الأولى خلاصة ط **(قوله هي لغة مصدر)** يقال وصف الشيء وصفا وصفته بعته والصفة كالعلم والسواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عما يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر هو وهو يدل على الذات بصيغته كاجر فانه يجوهر هو وفه يدل على معنى مقصود وهو الجرة والوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فترقوا بهما فقلوا الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالوصف اه **اصكن** كلام النقاموس يدل على اطلاق الصفة على ما قام بالوصف لعلها بصفة تكون مصدرا واسما والوصف صدوقه قال في الفتح والجرح ولا ينكر أنه قد يطلق الوصف براد الصفة يوم ذال يلزم الاتحاد لعلها لا شئ في أن الوصف مصدر اه وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسم بمعنى الصفة بخلاف الالفة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما في انتماء إلى اللفظة بمعنى واحد **(قوله وعرفا كصفة الخ)** مبني على عرف المتكلمين والافعال علمت أن الصفة تكون في اللفظة مصدرا واسما وهذا انصرف لصفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء مفعلة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالنشوء وبعضها السنية كالشاهو وبعضها التذنب كظفره الى موضع جوده في القيام واعاقد اربال المصاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لا صفة نفس الصلاة اه وهذا أولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هما الاوصاف المصيبة لها وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهوى الخارجية من القيام الجرح والركوع والسجود وكذا في النهر قال ط ووجه الاولوية انه لا يشتمل الواجبات والسنن والمدوبات اه وبه نظر فان الواجبات وغيرها يطلب من المصلى فعله اجزاء الصلاة دلل س الراد بالاجزاء ما توقف عليه صحتها ولو وجب الاولوية بآلة الصفة اقام بالوصف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب

(باب صفة الصلاة)
شروع في المشروط بعد
بيان الشرط هي لغة مصدر
وعرفا كصفة مشبهة على
فروض واجب وصفة
ومندوب

وتحويهما فلبست هي الصفة بل الموصوف وقد يجب بيان المراد أن هذه الأجزاء هي أوصاف المصلى وتنسب
 إلى الصلاة لكونها أجزاء للهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه ما لضافه في صفة
 الصلاة بآية الأولى والمراد بالصفة الخارجة مجاز القامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والخروجان الإضافية فيه
 من إضافة الجزأ إلى الكل لأن كل صفة مما يأتي في حيز الصلاة الخ هو زامو يدلما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا
 أن المراد من هذا الباب بيان هذه الأجزاء المتشوقة إلى فرض واحد وسنة لبيان نفس الفرضية والوجود
 والسببية التي هي صفات هذه الأجزاء إذ يبان في كتب الأصول والفروع تأمل **(قوله من فرائضها)** جمع
 فريضة أعني من الركن الدانحل الماهية والشرط الخارج عنها فيصدق على التحريم والقعدة الأخيرة
 والخروج يصنع على ما سبقت وكثيرا ما يطلق الفرض على ما يقابل الركن كالفرض عن القاعدة وقدمنا في
 أوائل كتاب الظاهر في شرح المسألة أنه قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام
 والركوع والسجود والقعدة وأشياء من التعضية إلى أن لها فرائض أخرى كاسباني في قول الشارح وبقي
 من العروض الخ أضافه **(قوله التي لا تصح بدونها)** صفة كاسباني في معنى الفروض ما تصح الصلاة بدونها بلا
 عذر **(قوله التحريم)** المراد بها جلة ذكر خاص مثل الله أكبر كاسباني مع بيان شروطها العشر من نطقها
 والتحريم يجعل الشيء محرما بسببها التحريم الإشهاد بالمباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات
 والثناء بها بالمعنى فستأتي وهو الظاهر برجدي وقيل للوحدة وقيل للمل من الوصفية إلى الاسمية **(قوله)**
 فائما هو أحد شروطها العشر من الآتية وسيد كره المصنف في الفصل الآتي **(قوله وهي شرط)** وإعالم
 يذكرها مع الشروط المأونة لاتصالها بجزئية الباب للدلالة على السراح **(قوله في غير جنازة)** أماعيا
 فيمركز أخفا كصفة تكبيراتها كاسباني في بابها ح **(قوله على القادر)** متعلق بشرط التعظيم بمعنى
 الفرض أي وهي شرط مقتضى طلبه ح أما الإحامي والآخرين لو اهتموا بالنية جاز لانها من أفعالها ما في
 وسببها يخرج عن الخط وسببها تمام الكلام في ذلك في الفصل الآتي **(قوله به يفتي)** الضمير راجع
 إلى الحكم عليها بالشرطية وهو معهود النسبة إلى القاعدة في قوله وهي شرط **(قوله يجوز بناء النفل على)**
(النفل) تفرسح على كون الفرض غير شرطية يقتضي صحة بناء أي صلاة في تحريمه أي صلاة
 يجوز بناء أي صلاة على طهارة أي صلاته وكذا بقية الشروط لكن مع إبداء العرض على عسيرة لان
 الفرض غير ممكن لأن المطلوب في الفرض تعيينه وتميزه عن غيره باخص أوصافه وجعل أفعاله وإن يكون
 عبادة على حد قول بني على غيره لكأن مع ذلك الغير عبادة واحدة يكفي بناء النفل على النفل قال في البحر فإيه
 يكون صلاته واحدة بدليل أن القعدة لا يفترض إلا آخرها على الصحيح وقولهم إن كل ركعتين من النفل
 صلاة بغيره لانه في أحكام دون أخرى اه ح **(قوله وعلى الفرض)** لأن الفرض أقوى يستتبع
 النفل اضطرط **(قوله لو كره)** يعني أنه مع جهته كرهه لا تفيه تأخير السلام وعدم كون الدخول تحريمه
 مستدرك وهذا في العدة دلوه بعد قعدة الفرض فراحلمسة بضم سادسة تلا كراهة **(قوله على الظاهر)**
 أي ظاهر المذهب بخلافه أصدر الإسلام حيث قال بالجواز فيها كفي البحر لكن ذكر في النهاية بعد عده
 الجواز في بناء الفرض على أنه المصدر الإسلام إن شاء الفرض على النفل لم يحرمه رواية ثم قال ولكن يجب
 أن لا يجوز حتى على قوله صدور الإسلام لانه يجوز بناء مثل فلا يجوز بناء الأقوى على الأدنى ولأن الشيء
 يستتبع مثله أودونه لاهما أقوى إلى آخرها أطالاه وتدعى بالمرح والعناية وهو ما ظهر عدمه يقول
 البحر ولا خلاف في جواز بناء النفل على الفرض عليه وسته **(قوله واتصالها الخ)** على مقدمة على
 المأول وهو قوله روى لها الشروط وهذا حاصل عبارة الرهان الآتية وهو جواب عن سؤاله مقدور وهو أن
 إذا كانت شرطا لم يروى لها الشروط والشروط تراعى للركان والجواب عما روي عن الشروط لها
 الظاهر والاعتقال ويحويهما لا يكون ذلك لاعتلال لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة **(قوله وقد)**

مطلب قد يطلق الفرض
 على ما يقابل الركن وعلى
 ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تصح
 بدونها (التحريم) فائما
 (وهي شرط) في غير جنازة
 على القادر به يفتي ويجوز
 بناء النفل على النفل وعلى
 الفرض وإن كره لا فرض
 على فرض أو نفل على
 الظاهر ولا اتصالها بالركان
 وروى لها الشروط وقد

منه الريلي أي منع ما ذكر من قوله روى له الشروط حدث قال في الرد على الشافعي القائل بركبة
 التجرعة وقوله بشرط لها ما بشرط للصلاة فهو كونه أو أحرم حاملًا للنجاسة وألقاها عند فراغها أو
 مكشوف العورة فترها عند فراغها من التكبير بعمل يسير أو شرع في التكبير قبل ظهور الرأى والصلوات
 طهر عند فراغها أو غيرها عن القبلة طهرت قبلها عند الفراغ منها أو ولئن سلم فأنما بشرط لما ينصل به
 من الأداء لا أن التجرعة بمن الصلاة اهـ (قوله ثم رجع إليه) أي إلى القول بجراعاة الشروط لها بقوله ولئن
 سلم الخ فإن وإن كان على سبيل الترتيل مع الحصر لكن قوله فأنما بشرط لما ينصل به من الأداء الخ صريح في
 لزوم مراعاة الشروط وقتها لا لهابل لا اتصالها بالقيام الذي هو ركنها أو فأنما بذلك قولنا لا نسلم أن
 الحر كذا تنضم مع السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فتوكل وإن سلم كلام فرعى قصد به ما بعده فعلم
 أن الباقي أراد بهذا الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التجرعة لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة
 وعادة ولو أحرم حاملًا للنجاسة فألقاها عند فراغها من التجرعة بقلص صلته لا اتصال النجاسة بمرعى القيام
 وكذا بقية المسائل المارة في عبارة الريلي ولولم يكن مراده ذلك لم يصح تمريره على فرض التسليم المذكور
 ثبت أن ما معناه أو لأرجح إليه ثانياً ما فهم (قوله سم) تصديق ما فعله الريلي من تقديم المجمع على أن ما
 حرى بالي قواعد علماء الماطرة وقوله في التلويح الخ أي تبادله وتصد بذلك الرد على من قدم المجمع على أن ما
 عكس ما فعله الريلي كما يعلم من كلام الجرحه ما فهم (قوله أكن تقول الخ) استدلال على المجمع وأما
 ما راجع إليه الريلي فله الاحتياط وقوله وعبارة البرهان الخ تقوية للاستدلال لأن قول البرهان وأما
 اشتراط لها الخ صريح في مراعاة الشروط لها وإن لم تكن كذلك اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وتوكل
 الشارح في خزائن الأسرار طاهر كلام الهداية والكافي وشروح المجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود
 شروط الصلاة حين التجرعة لا كونها كابل لا اتصالها بالركن وقصد من الريلي الاشتراط أو لا ما حصل
 كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت التجرعة سواء لم تكن كذلك أو لم تكن في الجواب عن استدلال
 الشافعي على تركها بجراعاة الشروط لها أن هذه الشروط لم تراعى لهابل لما اتصل به من القيام فإن
 طاهر أنهم سألوا لزوم المراعاة وقتها لكن معاً أن تكون المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح الشرع في
 الصلاة لئلا يفسد بها التجرع بتمام النجاسة فألقاها قبل الفراغ منها وكذا في بقية الفروع المارة وأقول هذا
 خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من نصريحهم بصحة الشرع في هذه الفروع حتى أن العلامة السكاكي
 صرح في معراج الدواية بأن فقرة الخلاف يساوي بين الشافعي في التجرع عنه تطهر في جواز ساء السجل على
 الفرض وتطهر أيضاً إذا كبر في يده بحاسة فلقاها عند فراغها من أعمهم إلى آخر الفروع المارة وقال في
 آخرها لا يفسد صلاته عند نسيء في السراج لكنه جعل الخلاف بين الإمامين ومحمد وأبو هريرة عن محمد
 فإن المشهور رأى القائل بركبة التجرعة هو الشافعي وبعض أصحابنا وبعبارة وقع القيد بهذا قوله ومراعاة
 الشروط الخ يصح مع قوله بشرط لها ما يقال لا نسلم أنه يشترط لها بل هو لما ينصل به من الأركان
 لا نفسها ولذا أنه ألتزم حامل بحاسة أو مكشوف العورة أو قبل ظهور الرأى أو غيرها فأنما هو استدلال
 بعمل يسير وهو الرأى والواستقبل مع آخر جزم من التجرع بغير ذكر في الكافي أنها عند بعض أصحابنا
 ركن اهـ وهو طاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع اهـ كلام الفقهاء فاطر
 كيف فهم أن مراد صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت
 التجرع وأن عدم صحته إنما هو في القول بركبته أو حتى لا بقوله وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام
 الهداية والكافي وغيرها كما تقدم عن المراتن وكذا كلام الجرحه الأهر صريح في صحة هذه الفروع حيث
 كان هذا هو المقول فاس لنا معدول وحيد يندرج في قولهم في الجواب عن مرعاة الشروط ليست لها بل
 لما ينصل به من القيام أي بشرط لصارفة من الطهارة وبهذا لا نحب للتجرع أهلاً ولا واجب للقيام المصل

معناه الريلي ثم رجع
 إليه بقوله ولئن سلم لم في
 التلويح تقديم المجمع على
 التسليم أولى لكن نقول
 الاحتياط خلافه وعساة
 البرهان وأما اشتراط لها
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار
 ركبته بل باعتبار اتصالها
 بالقيام الذي هو ركنها

بها إلى المتصل ما آخرها عند انتهاء اللفظ بما لا لا قيام المتصل بأدائها إلى انتمائها حتى يلزم مراعاة الشروط
 لها في معنى القيام المذكور كما فهمه الشارح من قول البرهان وإنما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره
 الشارح لكنه عبر عن ابدل صحة الفروع المذكورة عد بآؤ قال معناه أن الشروط التي راعها المصلي
 وقت التحريم ليست لها لما لا اتصال بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة
 الشروط وقتها صار مشأ أنهم أن ذلك لا يخرج عديم أو أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حقوق ذلك بان
 ذكرها وصار يمكن مع عدم اقتران التحريم بالشروط وبعبارة الحديث وعادة الشرط لما يتصل به من
 القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في الحرم يصل الماء على أصحها وصورة حكمه وغرس في الماء ورفع
 وصلى بالاعتناء بمجرده وسلانه وان كان حال التكبر غير متوضئ اه فهذا أيضاً صريح في أن الشروط إنما
 تجب مراعاتها مع الفراغ منها عد أو جرحه من القيام المتصل ما آخر التحريم فالشروط تراعى في وقتها
 لا لها تعالى ويمكن جعل كلام الزباني المار على هذا أيضاً ما يجعل قوله لما اتصل متعلقاً بقوله بشرط صلته
 لا لأنه حتى يكون المعنى بشرط في التحريم على ما يصلح من الوجهة وهو متوافق كلامهم وتصح مرادهم هذا
 ما طهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام) يشمل التمام منه وهو الالتصاق مع الاعتدال وغير
 التمام وهو الانحناء الاقبال بحيث لا تمايل يداير كتيه وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين فأدله وبكره القيام
 على أحد التقديم في الصلاة لا عدو وينبغي أن يكون بينهما مقدراً أو ربع أصابع السد لانه أقرب إلى
 الحشوع هكذا روى عن أن نصر الدوسي انه كان يفعله كذا في التكبير وروى اسمهم وأصوات الكعبين
 بالكعب أي يده الجاهة أي ظم كل واحد بحجاب الآخر كذا في رواية سمرقند وقوله على أصابع وجهه
 أرقبه لا عدو يجوز وقيل لا لكي القول في القسية ونحوه في شرح الشيخ السبيل (قوله بقدر القراءة
 فيه) ذكره في الشرح فلا يفتن لكن عرأ في الحرائث إلى الحواشي حيث قد هو بقدر آية فريضه بقدر الحاجة
 وسورة واجب لعل الفصل وأواسطه وقصاره في جهالها مسنون والزيادة على ذلك يحكي تهمه مذروب
 لكن في أحوال الناس الثالث من الأدلة قال أصحابنا لو قرأ القرآن كلف الصلاة وقصرها ولو أطال الركوع
 والسجود بها وقع قصرها اه ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع قصرها أيضاً وينافي هذا التقدير وتجب حجاب
 أن هذا قيل إيقاعه أما بعده فالحل مرض كأن القراءة قبل إيقاعه أو عت إلى مرض واجب وسنة
 وبعد يكون السكول مرضاً وتظهر ثمة ذلك في النوازل والعقبات ما قرأ أكثر من آية ثاب نواب الفرض
 وادترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائد على الآية قد ما طهر في مثله (قوله ركع) أي وقرأ في هو به
 قدر الفرض أو كان أكثر أو معة بأواخر القراءة (قوله إلى أن يبلغ الركوع) أي بلغ أقل الركوع
 بحيث تمايل يداير كتيه وعبارته في الحرائث من القبة إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كندر) أطلقه
 فشنل انذر المطلق وهو الذي لم يعبس به القيام ولا الفاعل وهذا أحد قولين والثاني الخبير ط وأبدل النذر
 في الحرائث بالواجب ويصل فيه قصاصاً أو قصده من الروائل فعل يفترض فيه القيام لوجه به أم لا الحائز
 بصله توقف فيه ط والرحي (قوله وسنة في الأصح) أما على القول بوجوبها فظاهر وأما على القول
 بسببها فإفراغة القول بالوجوب يقتضي في مرأى الفلاح أن الأصح جوازها من تهود ط أقول لكن في الحلبة
 عد الكلام على صلاتها ولو لم يوصل التراويح فاعداً لا عد قبل لا تخور فبما على سنة الفجر فاب كلامهما
 سنة وكذا سنة الفجر لا تخور فاعداً من غير عدد باجاءهم كالمورد رواية الحسن عن أبي حنيفة تكسر حبه
 في الخلاصة فكذلك التراويح وقيل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فان التراويح من غير أن تكون كسرها
 تخور التراويح بينهما ذلك قال القاضي وهو الأصح اه (قوله لا تدركه) وهو جرحه حقيقة وهو ظاهر
 أو سكتاً كالحصول له به أم شديد أو حلف بزيادة الفرض وكما سائل الآية في قوله وقد تختم الفجر داخل فانه
 يقطع من يد سقط مع القدرة على جيب العجز عن السجود كما يتصر به الشارح تبعاً للجرح وبزائدة أخرى

بحث القيام

(ومنها القيام) بحيث لو مد
 يده لا يزال ركعته
 ومفروضه وواجبه
 ومسبونه ومنذوبه بقدر
 القراءة فيه ولو كبر فأنما
 فركع ولم يقف صلات
 مائتة من القيام إلى أن
 يبلغ الركوع بكهية مقدمة
 في فرضه والحق به كذا
 وسنة جرح في الأصح لقادر
 ما به وعلى السجود

وهي الصلاة في السبقة الحاربه فانه يصلي فيها قاعدا مع القدرة على القيام عدا الامام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده أو مع الركوع كأي السبقة (قوله نذبا عماؤه قاعدا) أي لغيره من السجود أو ما عدا ذلك فأنما تكفي الجهر وأوجب الثاني زعموا لأن الثلاث لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه وبالنسبة للقيام وسيله إلى السجود والضرورة والسجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة النلاة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى بكفر بخلاف القيام وإذا انحرف عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أوردوا من الهمام أحاب عنه في شرح المدة ثم قال ولو قيل إن الأئمة أفضل للجهر وحسن الخلاف لكن ما وجهه ولو لم يكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي نذبا عماؤه قاعدا مع جواز ما نذبا عنه فأنما الجزء عن السجود حكما لأنه لو سجد لم يوفى الطهارة بالاختلاف ولو أوما كان إلا بخلافه عن السجود (قوله وقد

فلو قدر عليه دون السجود نذبا عماؤه فاصدا وكذا من يسئل جرحه لو سجد وقد يفتي القعود بكن يسئل جرحه إذا قام أو يسئل قوله أو يدور ببع حورته أو يصنع من القراءة أصلا أو من صوم رمضان ولو أضاعه عن القيام الخروج لجماعته في بيته فأنما يبقى خلافا للأشياء (ومنها القراءة) لقادرها بما كاسيحي وهو ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالافتداه بخلاف (ومنها الركوع)

يقتضيه القعود الخ) أي يلزمه الأئمة قاعدا لخلافته عن القيام الذي عجز عنه حكما لدوام لزوم فوات الطهارة أو السست أو القراءة أو الوضوء بالاختلاف حتى لو لم يقدر على القيام على الأئمة قاعدا بخلو كان بحال لو صلى قاعدا بسئل بوجه أو جرحه ولو صلى مستقبلا بسئل منه شيء فانه يصلي فأنما ركوع وسجود كالتص على المدة قال شارحها لأن الصلاة بالاستقامة لا يجوز بلا قدر كالصلاة مع الحديث فترجى ما فيه الإتيان بالركوع وعن محمد أنه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم اجاباه (قوله أو يسئل) من باب تنبيه ط (قوله أصلا) أمالو قدر على بعض القراءة إذا قام فانه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي قاعدا شرح المدة (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما لا يتم تبينه له الجماعة في بيته فأفاده أبو السعود ط (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لاجتماعه على أن الجماعة فرض عنه وقيل يصلي مع الإمام قاعدا بعد لأنه عاجز إذا ذلك ذكره في المحط وصححه الزاهد في شرح المستوفى قول ثالث من عليمه في الميغوث وأنه يشرع مع الإمام فأنما يفتي به إذا لم يجد وقت الركوع يقوم ويركع أي أن قدر وما مشى عليه الشارح تعالى ظهر جهله في الخلاصة أصح وهو يفتي قال في الحلية وأصله أشبهه لأن القيام فرض ولا يجوز تركه للجماعة قال في سبيل بعده عدا في تركها اه وتسمي الجهر (قوله ومنها القراءة) أي قراءة آية من القرآن وهي فرض على في جميع ركعات المل والوتر في ركعتين من الفرض كآياتها متناهي باب الوتر والنوافل وأما تعدي القراءة في الأولين من الفرض فهو واجب وقيل سده لأرض كاستحقة في الواجبات وأما قراءة فاتحة السورة أو ثلاث آيات وهي واجبة أيضا كآياتي (مرع) قد تفرغ القراءة في جميع ركعات الفرض إلى باع كالأستخفاف مسبوقة ركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين كما سيأتي في باب الاختلاف (قوله كاسيحي) أي في الفصل الآتي مع بيان حكم القراءة بتعبير العربية أو بالشواذ أو بالتواتر أو التحصيل (قوله لسقوطه بالافتداه بخلاف) في هذا التعليل إشارة إلى ما ذكره في الجهر من أن الركن الزائد هو ما سقط في بعض الضرور غير متحقق في ضرورته الركن الأصلي ما لا يسقط إلا اضرو وقت أو رد على تسمية الركن زائدا أن الركن ما كان داخل الماهية فكيف يوصف بالزيادة وأجيب بأنه ركن من حيث قسام ذلك الشيء في حاله وانتفاءه وانتفاءه من حيث قيامه مدونه في حاله أخرى فالصلاة ماهية باعتبارها به فيجوز أن يعتبرها الشارع نارة ذكركا أو أخرى باقيا لمهل أو رد على تفسير الركن الزائد بما عدا أنه يلزم عليه نتيجة فصل الرجل ركعا زائدا في الوضوء واجب بالزائد ما إذا سقط لا يتخلله بدل والمسيح بدل العسل ومثله بقية أركان الصلاة فانها تسقط في الخلط فلا يستبرأ بخلاف القراءة وأورد أن قراءة الإمام تخلط عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له أمام فقرأه لا إمام له فقرأه أو أجاب ح باب المراد بالاختلاف أي من فاته الأصل وجهها ليس كذلك اه وهو أحسن مما في ط من أنه ليس المراد في الحديث الخاتمة بل المراد أن الشارع مدحه عن القراءة واكتفى بقراءة الإمام عنه اه قال في البرهان قال أن قولنا لا نسلم سقوط القراءة فلا ضرورته ليس لم كونها زائدا اذ سقوطها بالضرورة

مبحث
القراءة

مبحث
الركن الأصلي
والركن الزائد

الاستعداد ومن هذا دعى ابن مالك أنه ركن أصلي اه أقول ولقائل أن يقول لانسلم أن الاستعداد ضروري وناذ
الضرورة العجز الميم لثقل الاداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعاً ولا يمنع لاي شيء عجزاً
الابتأويل وقد سألنا ابن مالك الجمل العجز في ذلك فكانه في البحر فلا تعتبر بخلافه وتواقة تعالى أعلم (قوله)
بحيث لو لم يديه الخ كدافي السراج وفي شرح المنية خطوطاً للرأس أي خطه شبه لكن مع ابتداء الظاهر
لأنه هو المفهوم من موضوع اللفظ يصدق عليه قوله تعالى أو كرو وأما كجمله وابتداء الصليب حتى يستوي
الرأس بالبحر وهو وحده الاعتدال فيه اه لكن شعبة في شرح المتناوحيات قال الركن عر بحقيق بما يسلط
عليه الاسم لأنه عبارة عن الانحناء وقيل ان كان الى حال القيام أقر بلا يجوز أن كان الى حال الركون
أقر ببأواه ونعمه في الامداد واختاره في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماء في كتب الاصول وفي
شرح الشيخ اسمعيل عن الخط وان طأ رأسه في الركون شعبة في شرح المتناوحيات قال الركن عر بحقيق بما يسلط
أنه يجوز زوى الحسن أنه ان كان الى الركون أقر يجوز وان كان الى القيام أقر بلا يجوز اه وفي
حاشية الفاتل عن البرجسدي ولو كان على قاعدة ينبغي أن يحاذي وجهته فقام ركنه بجعل الركون اه
قلت وله في محمول على تمام الركون والا فعدت حصوله بأصل طأة الرأس أي مع ابتداء الظاهر تامل (قوله)
ومنها السجود) هو لعل الخسوع فاموس وفسره في المغرب موضع الجبهة في الارض وفي العروة حقيقة السجود
وضع بعض وجهه على الارض مما لا يخفى فيه فدخل الان وخرج الحدو والفقن وأما دارف قديمه في
السجود فإنه مع روض القدمين بالانحاض أشبهه بالانحناء والجلال اه ونعمه فيما علقناه عليه (قوله)
بجبهته أي حيث لا عذر به أو أجادوا الاختصار على الان في شرطه العذر على الرابع كجمله أي قال ثم
ان اقتصر على الجبهة فوضع وجهه بها وان قل فرض ووضع أكثرها واجب (قوله وقد مر) بحسب سقاطه
لان وضع أصم واحد منهم ما يكفي كذا كره بعدد وأقاده لو لم يضع شيئاً القدمين لم يصح السجود وهو
مقتضى ما قدمناه فافان البحر وفيه خلاف سذكره في الفصل الآتي (قوله وتكرره تسجد) أي
تكرار السجود أمر تعبدى أي لم يسل معناه قول أكثر المشايخ تحفة اللابسلاء ويسئل ثني ترغيباً
للسلطان حيث لم يسجد مرة فحين يسجد مرتين ونعمه في البحر (قائدة) * سئل المصنف في أحد تناو
التمرناشيه هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى أحاط لم أقم عليه العلماء تناووى قولهم في الاصول الاصل في
المعصوم التعليل فإنه يشترط الى فضلية المعقول وقفت على ذلك في تناووى اس بحر قال خضيه كلام ان
عبد السلام أن التعبدى أفضل لأنه بمحض الاتفاق بخلاف ما ظهرت عليه فان لم يسه قد بلغه لتحصيل
فائدة ونظائره البلقبي فقال لاشك أن معقول المعنى من حيث الجله أفضل لان أكثر الشريعة كذلك وانظر
لبحر ثبات يكون التعبدى أفضل كالوضوء وغسل الجبهة فان الوضوء أفضل وقد يكون المعقول أفضل
كالطواف والزى فان الطواف أفضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء وقد اختار العلماء
في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت عليها أو لاوا لا كثر وعلى الاول وهو
المجيد لادالة استقرار اعاد الله تعالى على كونه سبحانه عالماً بالصالحات او ثانياً لما قد سطره ان ظهرت
حكيمه لادالة انه معقول والادالة انه تعبدى والله سبحانه أعلم بالحكم (قوله ثابت بالسنة) أي وبالاجماع
بحر وهذا لان الامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير) غير بالآخر بدون
الثاني ليشمل قعدة الظهر وقعدة المسافر لانها أخير فواست ناسية كدافي الدواية والمردوصه بانه واقع
أحر الصلاة والا لاخير يقتضى بغير غير وعلمه قال آخر عداً ألكه بهوس فله عداً بالبعث فليتأمل
امداد (قوله والذي يظهر الخ) يختلف في القعدة الأخيرة قال عنهم هي ركن أصلي وفي كشفه ابردى انها
واجبة لا فرض لكن الواجب هناك قوة الفرض في العمل كالزوى وفي الخزانة انما فرض وليس شرب ركن أصلي
بل هي شرط التحليل وشرط بأنهم افرض في الفح والتيسير وفي التناسيع أنه الصحيح وأشار الى الفرضية الامام

بحيث لو لم يديه نال ركنه
(ومنها السجود) بجبهته
وقد مر وضع أصم
واحدة منها شرط وتكراره
تعد ثابت بالسنة كعبد
الركعات (ومنها القعود
الاخير) والذي يظهر أنه
شرط

بحث الركون والسجود

مطلب هل الامر التعبدى
أفضل أو المعقول المعنى

بحث القعود الاخير

المحبوب في مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي بحسب الرفع من السجود دون توقف على القعدة
فهى فرض لا ركن اذ الركن هو المداخلة في المأهبة ومأهبة الصلاة تتم بدون القعدة ثم قال فعلم أنه انما
شرعت لأجل الاستراحة والفرص أدى حال من الركن لا الركن يشكر وعدم التكرار دليل على عدم
الركبة والقعدة به أن الصلاة أفعال موزعة للتعليم وأصل التعظيم بالقيام وزاد دليل كوع وبتأه
بالسجود فكانت القعدة مرادة للخروج من الصلاة فكانت لغيرها لا ليعينها بل لتكن من الركن ونعمه في
شرح البرز لشيخه جعل قال في الخروج ولم أر من تعرض لثمة الخلاف أى في أظهار كركن أولاً وبين في الامداد
المثيرة أنه لو أتى بالقعدة تأمناً اعتبر على القول بشرطية الاركنيتها وعرأه ال تحقيق والاصح عدم اعتبارها
كأنى شرح المسئلة قلت وهذا يؤيد القول بأنما ركن زائد لشرط خلافا لما شفى عليه المأهبة (قوله)
لأنه شرع للخروج فيه انما شرع لغيره قد يكون ركناً كالمقام فانه شرع وسبيلة للركوع والسجود حتى
لوعز عنهم ما يؤتى فاعدا وان قدروا على القيام (قوله) طمست من حلف الخ) فبدأ القراءة وركن زائد سمعناه
لو حلف لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يبحث فلا دلالة في ذلك على أن القعدة وركن زائد بل يدل على انها شرط
فالمناسب لما شرح أن يعكس بأن يد كرهذا ليل للشرطية ويد كرمافسبه هه لا لركبة تأمل (قوله)
لا يكفر مسكراً) انما ظهر أن المراد مسكراً فربما لا يقدّر لانه قيل بوجوده كفى القعدة وفى أوامهم مسكراً أصل مشروعيته
ويفى أن يكفر لشبوته بالإجماع بل معلوم من الدين بالضرورة فأدفع وبؤيده ما قالوا فى السبب الرواتب
من لم يرها حقا كفر (قوله) قد رأيت قراءة القعدة أى أدنى من يقرأه أى بان يكون قد رآه أسرع ما يكون من
الانهاض مع تصحيح الانقاط وليس المراد أنه في نفسه أدنى وأعلى ط (قوله) الى عدوه ورسوله) أشار به
الى أن المراد به التشهد الواجب، ثم علمه قال في شرح الميه توالمراد من التشهد والتأهبات الى عدوه ورسوله هو
الصحيح لما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله) وعدم فاصل) عطف تسمير على ما قبله (قوله)
ومنها الخروج أصعب الخ) أى يصعب المصلى أى فعله الاختيارى بأوجه كان من قول أو فعل ينافى الصلاة
بعد تمامها كأنى الخروج وذلك بأن يبني على صلته مسلماته رضاءاً ورفلاً أو يصحك فيقفه أو يحدث عدا أو
يتكلم أو يذهب أو يسلم تارة أو يقوم من مكانه أو أمر لأن الحاداة معاملة سكان الفعل موجودا من الرجل
بضعه كوجود من الرأف أو لم يكن للرجل فيه اختيار وتعامه في النهاية واحترق بضعه عما كان سماوا
كان سقعه الحديث (قوله) كعوله المأهبة لها) الاولى التغير بالامام بدل الكاف ليكون تفسير القول بضعه
الآن يقال أواد بالخروج بضعه الخروج باقظ السلام جلالاً لطلب على الكمال لانه الواجب وقوله كعوله
الخ معاداه يدل عليه قوله وان كره تخير بما فيه لا يكره الا بجماع السلام فافهم واحترق بالمأهبة عن نحو
قراءة وتسميع (قوله) بعد فعلها) أى بعد قعوده الاخير قد انشده وقيدناه لان الله بالمأهبة قوله بصلها
اتفاقاً ح (قوله) والصحيح الخ) اعلم أن كون الخروج بضعه صاعياً معصو عن الامام وانما استنبطه
البريد عن المسائل الاثنى عشرية الآية تبين بان مفصلات الصلاة ما بالامام لمخالفة فيها بالاطلاق مع أن
أركان الصلاة تمت ولو سبق الا بالخروج دل على أنه فرض وصاحبا لمصلحة لا مصلحتها كمال الخروج بالاصح
ليس فرضاً معاداه ما ورد الكرخى بانه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستنباط عطف من
البريد على أنه لو كان فرضاً كان لا يخص بمأهبة فهو السلام وانما حكم الامام بالاطلاق في الاثنى
عشرية لمعى آخر وهوان العواض فيها معبرة للعرض فاستوى في حدودها أول انه لا تزأر حها فان روية
المتهم بعد القعدة المأمرة للعرض لانه كان فرضه الميم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف
الكلام فانه فاطح لا يبرر الحديث العدهوا اتفقوا عليه ويحتمل ما طلة لامعة وتسميه فى ح هه او قد انصر
العلامة الشيرازى لانه يبرر في رسالته المسائل السبعة ان كيفية الاثنى عشرية بانه قد مضى على اقتصاص
الخروج بضعه صاحب الهداية وتبعه الشراح وعامة المشايخ وأكثر المحدثين والامام النسفى الى الوائى

لانه شرع للخروج
كالخروج للشرع وجميع
في البدائع أنه ركن زائد
لمنت من حلف لا يصلى
بالرفع من المصنوع وفى
السراجية لا يكفر مسكراً
(قدر) أدنى قراءة (التشهد)
الى عدوه ورسوله بلا شرط
موالاة وعدم فاصل لما في
الولول الجسة صلى أو بعا
وجلس لحظة عليها لانا
فما ثم نذ كرفلس ثم تكلم
فان كالا الجلستين قدر
التشهد بصحت والا لا ومها
الخروج بضعه) كعوله
المأهبة لانه بعد تمامها وان
كره تخير بما والصحيح أنه
ليس بفرض اتفاقاً فانه
الزبلى وغيره وأقره
المصنف وفى المجتبى

بحث الخروج بضعه

والكافي والكثير وشروحه وامام أهل السنة الشيخ أبو منصور والماتريدي (قوله وعليه) أي على الصحيح
الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وهاذا الخلاف بينهما يظهر فيما إذا سبق حدث بعد قعود قد
التشهد أو لم يتوصأ وبين يخرج بصره بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله
تخير المفروض) مسره ط بأن يميز المصعدة الثانية عن الأولى بأن يرفع ولو قليلاً أو يكون إلى القعود أقرب
قولاً من مصعدان ونقل الشرنبلالي أهمية الثاني ومسرره ح بأن المراد بالتمييز ما فرض عليه من الصلوات
صالحا لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضه فالتحسين إلا أنه كان يصاحف وقوله لا يجوز له أن البعض فرض
والبعض سنة وفوى الفرض في الكل ولم يعلم وفوى صلاة الإمام عندئذ انتهى الفرض لا يجوز له الفرض
دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضاً كذا في البحر فابس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي
بأن يعلم أن الفرائض مفروض وأن التسبيح سنة وهكذا خلافاً لما يوهبه ما في سنن والابيض وان كان في
مرحله مسرراً يرفع الأجر لم أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك كما حصل في الخرائن لأنه على التفسير
الآل يكون بمعنى افتراض المصعدة الثانية فلا يتحقق بدون رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني
برجع إلى اشتراط التعيين في السنة وقد مر ح في بحث السنة (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) أي
تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يمتد ذلك الركوع وان كان ركعاً ثانياً صحت صلاته لوجود اقتراب المفروض وزمه
سجوداً سهواً لتقدمه الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فإن سجدة ثانياً
صحت سابقاً وقوله والقعود الأخير الخ أي يفترض بقائه بعد جميع الأركان حتى لو تذكر بعده حدث ضلبي
سجدوا أو أعاد لقعوده وسهواً ولو ركع عطفاً مع ما بعده من السجود أو فيما أوثره فصل ركعة كما مر
في البحر وكان الأولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما دل في الخرائن ليعلم أنه فرض آخر ولا ترتيب فيه
بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقدم القعود على الركوع لأنه سدد كره في الواجبات وسأني هناك تمام
الكلام على ذلك كله (قوله وانتمام الصلاة والانتقال الخ) قال في الفتح وقد عمن الفرائض انتمامها
والانتقال من ركن إلى ركن قيل لأن النص الموجب للصلاة يوجب ذلك إذا لا وجود له لا بدون انتمامها وذلك
يستدعي الأمرين اهـ والطاهر أن المراد بالانتهاء عدم القطع بالانتقال المذكور أو الانتقال عن الركن
لأن الثاني مركب من ركنين لا يتحقق ما بعده إلا بذلك وأما الانتقال من ركن إلى آخر فلا يصلح بينهما واجب حتى
لو ركع ثم ركع يجب عليه سجوداً سهواً ولا يلزم ينقل من الفرض وهو الركوع إلى السجود بل أدخل بينهما
أجنباً وهو الركوع الثاني كما في شرح الميعود ينبغي إبدال الركن بالفرض كما عبر في المسئلة ليشمل الانتقال
من السجود إلى القعدة سواء على ما استظهره من أنها شرط لا ركن وإنما قدما تر جميع خلافه فاهم ثم إن
عدم الانتمام والانتقال المذكورين من الفروض يعني عنه ما ذكره المصنف من الفروض (قوله ومتابعته
لامامه في الفروض) أي بأن يتابعه أم أو بعده حتى لو ركع امامه وركع هو بعده يختلف ما لو ركع
قبل امامه وركع ثم ركع امامه ولم يركع ثانياً مع امامه أو بعده بطلت صلاته والمراد المتابعة عدم المتابعة
متابعته لامامه بمعنى تركه لله في الفرائض مع ما لا تله ولا يهزم واجبة كما في كرمي الفصل ألا في صدقته
وأعلم أن ما ينبغي على لزوم المتابعة الخ وأقرر بالفروض عن الواجبات والسنن فان المتابعة فيها ليست
بفرض فلا تنسدها إلا بتركها (قوله وصحة صلاة ما مضى رأيه) لأن العبرة لرأيه لما هو مضمون ساداً على
المعتمد ولو اعتدى بشيء من ذلك أو أصرأه صحت لا لوس ح منه عدم وسأني في باب الوتر (قوله وعدم
تقديمه عليه) أي بالعقب فيصنف عمل واحد أو تأخيره ولا بدست (قوله وعدم مخالفتها في الجهة) على
تقديمه من أي عدم مخالفتها في الجهة أو التصرى والشرط عدم العلم في وقت الاقتداء حتى لو لم
يعلم إلا بعد عدم الصلاة صحت كما مر في جهته وقد بان مخالفة التصرى لا يجوز مخالفتها في الجهة أمه قصد في داخل
الكلمة أو خارجها كما مر في قوله تعالى الخ وأطلق اهتماماً على ما تقدم ويأتي بطريقهم في الأطلاق

وعليه المحققون وبقي من
الفروض تمييز المفروض
وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود
والقعود الأخير على ما قبله
وانتمام الصلاة والانتقال
من ركن إلى آخر ومتابعته
لامامه في الفروض وصحة
صلاة ما مضى رأيه وعدم
تقديمه عليه ومخالفتها
في الجهة وعدم تذكر فائنة
وعدم مخالفتها

مطلب قصدهم بإطلاق
العبارة أن لا يدعى عليهم
الامن زاجهم عليه

بشرطهما وتعديل الاركان
عند الثاني والاعثة الثلاثة
قال المصنف وهو المختار
وأقره المصنف وبسطما في
الجزائ (وشرط في أدائها)
أي هذه الفرائض ثلث

وبه بلغت نيفا وعشرين
وقد نظم الشرنسلا في
شرحه للوهانية القرية
عشرين شرطا وانصروها
ثلاثة عشر فقال

شروط الخمس عشرين
بجمعها
مهدي حسنا مدى الدهر
ترجم

دخول الوقت واعتقاد دخوله

مطلب مجمل الكتاب اذا
بين بالظني فالحكم بعده
مضاف الى الكتاب

بمشرط القرية

قوله حطيت بالبناء للجهول
المحقق أنه متعذر
مخالف لما في المصباح
والقدموس ونص الاول
حطى عند الناس يحطى
من باب تعب حطه تروان
عدة وحفوة بنم الحاء
وكسرها اذا حسو وهو
مزنة فهو حطى على دمل
المعنى الثاني وحطى كل
واحد من الر وحين بعد
صاحبه كرضي واحتسنى
الح فليحذر اه

اعتقاد على التعدي في محله قال في الجرو قصدهم بذلك أن لا يدعى عليهم الامن زاجهم عليه بالركب ولعلم أنه
لا يحصل الاكثره المرجع وتسبق عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول
فهو أن يكون صاحب ترتيب في الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون الحاداة في مسلة مقالة قمشة تركه
تحرر أو ادعوى الامام امامته على ما سباني ح والشرط وان وقع في كلام مفردا الا أنه مضاف فيع
أوالسعود (قوله وتعديل الاركان) سيأتي تفسيره عند ذكره في واجبات الصلاة (قوله وبسطما في
الجزائ) حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكه غريب لم أومن عرح عليه والذي رحمه الجهم الوجوب
وحمل في القبح وتبعه في الجرو قال الثاني على الغرض العملي فيرفع الخلاف قلت أي وترفع وقدمه ح في
السهو بفساد الصلاة بتركه عند خلاها لهما متنبه اه وهو ما خوذ من النهر أقول والذي دعاه صاحب
الجزائ هذا الجمل هو التضيي عن اشكال قوى وهو أن ألويس أثبت الفرصة بعد حديث المصنف صلواته
وهو خير أحاد الدليل القطعي أمر بطاق الركوع والسجود فسلم الزيادة على النص الخاص بتغير
الواحد وأبو يوسف لا يقول به وادخل قوله بفرصة تعديل الاركان على الغرض العملي الذي هو أعلى
قسمي الواجب لنزع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علة ويبساه أن الغرض العملي هو الذي
يفوت الجواز بغيره كقوله مع الرأس بالربيع فسلم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف
وهما لا يقولان به لخلاف بانو يلزم الزيادة على النص أيضا لان مقتضى النص الاكتفاء بحسب ركوع
ومعجود فلا إشكال بان أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكره فيما علة على
الجز وهو أن المراد بالركوع والسجود في الآية عدهما معهما بالعمى وهو ما لو لم يحتاج الى البيان
فأولقنا افتراض التعديل لزم الزيادة على النص بحسب الواحد وعد أبي يوسف معهما الشرعي وهو غير
معلوم فيحتاج الى البيان وقد صرح في العاية بأن الجمل من الكتاب أدخلة البيان بالظني كان الحكم
بعد مضاف الى الكتاب لاني البيان في الصحيح ولذا قايما بفرصة القعدة الأخيرة الميزة بحسب الواحد ولم يقل
بفرصة ما فاتح بحسب الواحد أيضا لان قوله تعالى فارقوا ما تيسر خاص بالجمل اه فلهذا والحاصل أن
الركوع والسجود خاصان بذهما مجملان عندو هذا ندمع الاشكال من أصله لكن بقي الخلاف على
حاله والله أعلم (قوله أي هذه الفرائض) أي المذكورة في المتن لأن الصحيح في كلام المصنف راجع إليها
ويشمل القعدة الأخيرة على القول بركبتها كأند منها من ثمرة الخلاف (قوله فأتوبه) أي وبذكره
الغرض وهو الاختيار الآتي في المتن وكان عليه أن يذكره تأجيل قوله ولها واجبات بسلام عود الصمير
على المتأخر للموجس كآلة التركيب ح (قوله نيفا وعشرين) السبب بالتشديد كهمس ويخفف ما زاد على
العقد أي أن يدلف العقد الثاني وأزادها أحد أو عشرين شماسة تقدمت في المتن وهذا تأسيها واثني عشر في
الشرح بحسب ترتيب القعود فمصاه مستقلا بقتدما فافهم (قوله في شرحه للوهانية) وكذا في رسالته
المسماذ الكور زانه ذكر فيها هذا الظلم وزاد عليه علم الواجبات والسنة والمدو بان ومائل آخر
شرح الجميع (قوله القدر عشرين شرطا) بعضها فيما يتعلق بالظواهر بالهاشروط لاصلا واشترط لها
على ما شافوه الشارح لاقصاها بالاركان وقدمه السلام عليه (قوله ولعبرها) أي عبر الخبر عتقوه الصلاة
والكل في الحقة بشرط لعض الصلاة الأربعة الثلاثة تعشرا لمدخل فيها الخبر عتقها اصلها عتقها
(قوله شروط) مبتدأ متووع الابتداء به وصفه بقوله (تحرير) وقوله (حطيت) بالبناء للصعول زانه
الخطاب أو التكميل أي أعطيت حظوة انضم أو الكسر أي مكانة أو حظا (بجمعها مهدي) مقالة مصالحة
منصوب على الحال من الهاء (حسا) بفتح أوله ممدود قصر للصيغة حال أيضا وأمر موع على الوصفه أيضا
أو بالصم والقصر منصوب على التبرير (مدى الدهر) ظرف لقوله (ترجم) من باب مع أي تتلا وتصح
(دخول) شبرا مبتدا (لوقت) أي وقت المكتوبة ان كانت الخبر عتقها (واعتماد دخوله) أو ما يقوم مقام

الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شا كفيه لا تخبر به وان تبين دخوله (وستر) لعردة (وطهر) من حدث
 وبجسه مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا بشرط اعتقاد ذلك فلو صلى على انه محدث أو أتت به مثلاً محس
 في ان خلافه في بحر كبحر عند قوله وان شرع لا يخرج الخ قال ح وينبغي أن يكون الستر كذلك (والقيام)
 لقادر في غير بطل وفي سنة غير (المحرو) بأب لا تال يداه وكنيته كبحر فلو أدرك الامام ركعاً كبيراً خنيا لم
 نصح بغيره (وبسبب اتباع الامام) أنت خير بأب هذا بشرط صحة الاقتداء لصحة التحريم لانه اذا لم يبر
 المتابعة مع شرعهم فمفرد الكثرة اذ ترك القراءة أصلاً بطل صلاته نعم بشرط صحة التحريم بنية مطلق
 الصلاة ولم يكره وكان ينبغي أن يقول ونبذته أصل الصلاة الا أن يقال اتباع بالرغ بأسقاط العاطف
 فيكون بطلاناً بشرط أن يكون بغيره تارة بالامامة لا ساقا عليه (ونطقه) اعترض بان النطق وكن
 التحريم فكيف يكون شرطاً وأجيب بان المراد لفظه على وجه خاص وهو أن يسبح بنفسه في همس بها
 أو أوجها على قلبه لا تخبر به وكذا اجتمع أقوال الصلوات ثمانية وتعوذو بسم الله وقراءة تسبيح وصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وكعتق وطلاق ويحيى كآماده الناطم ط (وتعيين فرض) أي ثمانية ظهر أو عصر مثلاً
 (أو وجوب) كركعتي الطواف والعديد والوقوف والمردود وقضاء نفل أخذه واحترق به عن النفل فانه يصح
 بمطلق البسحق التلويح على المتمد كبحر في بحث النية (حذر) أي يسقط وأعاد يعلق به قوله (محتملة)
 ذكر) كانه أكبر ولا يصير شارحاً بعد ما في ظاهر الرواية على ما سأتى في أول الفصل الآتي (خالص عن
 مراده) أي غير مشوب بمباحته ولا يصح باستغفار نحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم متطافاً به يصح في الأصح
 كما الله كما سأتى (وسبيله) بالجر عطفاً على مراده أي خالص عن بسم الله فلا يصح الانتحاح ما في الصحيح
 كما فعله الناطم عن العاية وكذا يتعذر وهو قوله كسبب أي (عراة) نعمت لجله أي بمحتملة عريسة (ان هو
 يقدر) على الجهة العربية فلا يصح شروعه بغيرها الا اذا عزم بصح بالفارسية كالقراءة لكن سبب أي أنه يصح
 الشروع بغير العربية وان قدر عليها اتفاناً بخلاف القراءة وأن هذا مما اشتهر على كثيرين حتى الشربلاني
 في كل كتبه (وعن تركها) عطف على قوله عن مراده وكذا الجروان عن الأتية (أولها محتملة) قال
 الأظم المراد بالهاوى الالف النائية بالذات في اللام النائية من الخلافة فادخله الخالف أو الدائم
 أو المأكبر للصلاة أو حذف الهماس الجلالة اختلف في انعاده عنه وحل ذبيحة موصفة بغيره ولا يترك احتياطاً
 (وعن مد همران) أي همة الله وهمة كبراً طلاقاً للجمع على ما فوق الواحد لانه يصير استهما
 ونعمه كبر ولا يصح كبر كبراً فلا يصح الشروع به وبطل الصلاة لو حصل في أنسائها في تكبيرات
 الانتقالات (واباها كبر) أي وخالص عن مذهبه أكبر لانه يكون جمع كبر وهو الطفل فيخرج عن معنى
 التكبير أو هو اسم الحصى أو الشيطان فتثبت الشركة فتعذر التحريم فانه الناطم (وعن فاضل) بين النية
 والتحريم (بمعنى كلام) بدلان من فاضل على حذف العاطف من الثاني (مناس) نعت لفواصل اذا قوى ثم
 حيث يشابه أو بدنه كثيراً أو كل ما من اسماء وهو قدوا المحسة أو تناول من حارح ولو قللاً أو شرباً أو
 تكلم وان لم يفهم أو تفضع بلا عذر كبر وقد غاب البسحق قلبه لم يصح شروعه واحترق عن غير المايين كما
 لو توضع أو شئ إلى المسح بعد النية كبحر في محله (وعن سبق تكبير) على البنية خلافاً للكرخي كبحر أو سبق
 المقترن الإمام به فالوجه غرضه قبل مراعاة امامه لم يصح شروعه والاول أو في المايين في وجبه قوله اتباع الامام
 (ومثلك بعدو) بفتح أوله ٣ وضم ثالثة منيائاً للفاعل يعني أنت تعدوا اذا أويت معنى بعيد المأخذ من اللفظ
 فانك من خيار الناس وخير الناس من بعد طاهر الادب التماس العز من المنافع على نطقه ط أي لا يضيق
 العلم يلجئ إلى التبريع بعد المعنى (مدون) أي أخذ (هذي) المد كوران (مستقبلة) الالغوا
 لتفعلوا كبساح مصر (لعلك تحظى بالقبول وتشكر) بالساعة اعلم أو المنقول (ههنا) المتعرون
 بل في بغيرها) كنية مطلق الصلاة وتبريع المفروض كبحر واعتقاد طهارته من حدث أو نبت (واباطها)

وستوطهروا القسم المحرو

ونية اتباع الامام ونطقه

وتعيين فرض أو وجوب

فقد كسر

بجملة ذكر خالص عن

مراده

وبسم الله عراة ان هو يقدر

وعن تركها أو أولها محتملة

وعن مذهبات واباها كبر

وعن فاضل فعل كلامه بان

وعن سبق تكبير ومثلك

بعدو

قد نزلت هذي مستقبلة القبلة

لعلك تحظى بالقبول وتشكر

بجملتها العشرون بل زيد

غيرها

واباطها

قوله وضم ثالثة كذا

بالاصل المقابل على خط

المؤلف والتي في المصباح

الهم من باب ضرب ويقتضيه

صحيح القاموس انه مصححه

يرجو الجواد) كبراد كثير الجود (يعفر) أى فهو يعفر لراحته (وألحتهلم بعد ذلك) المذكور من البيان (لغيرها) أى غير التخر عنه وهو الصلاة (ثلاثة عشر) باسكان الشين لانه فى فتحها والتسوية لا غير ورة ط (المصلين) متعلق بقوله (أظهر) وهى (قيامكم) عند عدم عذر (فى المفروض) أى فى الصلاة المفروضة وكذا ما ألقى بهما من الواجب وسنة الفجر وذكر الصبر باعتبار كون الصلاة عملاً بمقدارية) على قول الامام المعتمد ط (وتقرأ فى نيتين مـ) أى من المفروض أى ركعته (تخير) أى مخيراً فى إباحة القراءة فى أى ركعتين منه والمقام إيسار الفرائض فلا بد أن تعين القراءة فى الاولين واجب (وفى ركعات الفل والوتر فرضها) أى فرض القراءة كأن فى جميع ركعات الفل لأن كل ركعة من مفصلة على حدة والوتر لأنه شبه السنين من حيث أنه لا يؤذن له ولا يقام وأعلم أن حكم المذبح وحكم الفل حتى لو نذر أو سح ركعات تسليمة واحدة نزهة القراءة فى أى ركعته لانه نقل فى نفسه ووجهه عوض ح (ومن كان مؤتمناً فى تلك) القراءة التى قلنا أنها فرض (يختار) أى جمع فذكره لغيره لأن قراءة الامام له قرعاً لقراءة فرض على غير المؤتمن عهدا فى موقع الاستئمان بما قد (وشرط مجود) مستدأ ومضاف اليه (القرار) خبر بزيادة الغاء (لحمية) أى يفترض أن يجود على ما يحدهه بحيث أن الساجد بالفل لا يتسفل رأسه أو بلغ مما كان عليه حال الوضع ولا يصح على نحو الارز والبرذ إلا أن يكون فى سجود جوارق ولا على نحو القمل والتلخ والقرش إلا أن وجد حم الأرض بكسبه (وقرب فهو حد فصل بحر) يعنى الحد الفاصل بين السجودتين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من اثنتى عشرة وهذا البيت ساقط من بعض السجود كره الساطم فى درالكوز مؤخر عن الذى بعده وهو الانسب وهو يعقد على طر كوع مسجدة أى يفترض عند القيام الركوع وكذا

يرجو الجواد فيعفر
وأزكى صلاته مع سلام
المصطفى
دخيرة تخلق الله الدين بنصر
وألحقتهلم بعد ذلك لغيرها
ثلاثة عشر للمصلين تطهر
قيامك فى المفروض مقدار
آية
وتقرأ فى نيتين من متخير
وفى ركعات الفل والوتر
فرضها

ومن كان مؤتمناً فى تلك
يختار
وشرط مجود فالقرار بجهة
وقرب فهو حد فصل بحر
وبعد قيام طر كوع مسجدة
وثانية قد رجع عنها تؤخر
على طهر كرف أو على فضل
قوله

إذا تطهر الأرض الجواز
مقرر

سجودك فى حال تطهر مشارك
لسجودك بعد أدائك على غير
أدائك أفعال الصلاة يقطعه
فدبره مفروض على ما مقرر
ويجوز أفعال الصلاة تعوده
وفى صمد معها المروح
بحر

السجود وكذا الترتيب للمعاد بالبعدية وبالعلم أى يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كسـ (وثانية) مبتدأ (فدفع) جملة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجملة خبر المبتدأ يعنى والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الاولى الى آخر الصلاة لان مراعاة الترتيب بينهما واحدة كما ساقى والارص فى عادة هذا المعنى أن الولاية الثانية قد رجع فيها التأنى وحاصل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكررى فى كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود على خلاف المتكررى فى كل ركعة كالسجودتين (على طهر) متعلق بقوله مسجدة كذا قاله الساطم والاولى ناعا عنه بقوله (ألقى الجواز) (كم) أى كفى نفسه (أعلى) مضى قوله (أولى كور عمامته) اذا تطهر الأرض) التى تحت الكعب أو فاصل الثوب (الجواز مقرر) لكن يكره أن كل بلا عذر كجلسه أى وحاصل البيت أن الفرض الثامن طهر موقع السجود ولو كان على شئ متصل بالمصلى ككعبه وقوبه لانه باتصاله لا بعد حائل بينهما وبين النجاسة (سجودك) مبتدأ (فى) أى على مكان (عال) أى مرتفع عن حد الجواز المقدر بنصف ذراع الذى لا يتغير بالضرورة السجود على أرفع منه (فظهر) الاول اثبات بالاولى وتكون بمعنى أو أى وسجودك على طهر متصل سلاتك (مشارك) لئلا (سجودتها) لازم بمعنى أى ينسب أن يكون ساجداً على تلك السجود على الأرض (عند أدائك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يعبر) والجملة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان العرض التاسع وهو أن لا يكون سجودك على ما تقع عن نصف ذراع الأرض ووجه (أدائك) مبتدأ وخبره محدود دل عليه خبر المتدأ (أدائك الصلاة) أى أو كلفها (بقطة) وسأى الكلام على خبرها (وتجرب مفروض) مبتدأ أى تجبر الجنس المفروض عن غيرهما وتقدم بانه وكان ينبغي ذكره فى شروط التبرية (عليك) متعلق بمجود خبر المبتدأ أو قوله (مقرر) وهو الخبر (ويجوز أفعال الصلاة تعوده) فاعل يجزم (وفى صمد) فى معنى الساطم وهو معنى ما خرو ح كذا قوله (عنا) أى عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (بحر) قال الساطم والخروج يصح المعنى فرض عدا امام الاعلم وهو المخرج سـ لانه ليس من أفعال الصلاة بساط الكلام عليه فى رسالة سميتها المائى الهية المقالة على الاثنى عشرية اهـ وتقدم بعض الكلام على ذلك والله الوفاق

(قوله الاختيار) بالرفع على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير باللام لأنه يلزم من الاستيقاظ الاختيار وح والتامس به ليسير إلى أن ما يحصل مع العفة والسهو لا يداني الاختيار فلذا قال أمالورك الخ حتى (قوله ذاهل كل الدهول) بأن كان قلبه مشغولاً بشئ غيره لاشأن أنه أتى بالركوع والسجود باختياره ولكونه ماعول عنهما وظاهره المأني فلو رجمه وكثيراً من أعضائه يعزله بحثاً عن آخره ولا شعوره بذلك قال ح والظاهر أن التامس كذا هاهل عليه اجمع (قوله أو تعدد الأخير) صفة لقول مطلق محدود أي أو تعدد القعود الأخير ح (قوله بل بعينه) وهل يسجد للسهو لتأخير الركوع الطاهر ثم مراجعته حتى (قوله على الأصح) أماني القوله فهو ما اختاره غير الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما ووص في الصلوة والنبط على أنه الأصح لأن الاختيار شرط أداء الصلاة ولم يوجب جملته اليوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد به لأن الشرع جعل التامس كالاستيقاظ في حق الصلاة والقراءة فتركوا الاستيقاظ في بعض الأحوال بخلافه بتقديمها في صلاة اليوم واستوجبه في الغف وأجاب عن تعليل القول الأول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو كاف الأثر أي لو ركع وسجد هاهل من فعله كل الدهول أنه تجزئه به اه قال في شرح المبدئ والجلوب أن تقع كون الاختيار في ابتداء الصلاة كما لو ادلسم أن الداهلي غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء أنه لو ركع وسجد هاهل اليوم يجزئ به وقد قال في المستقر ركع وهو قائم لا يجوز اجتماع صريح كلام ابن أسير ح في الحلبة ترجيح كلام الفقيه للجلوب الذي ذكره شيخه في الغف حتى رده ما في المبدئ ثم قال وقد عرف من هذا أيضاً جواز القيام في صلاة اليوم أيضاً وإن نص بعضهم على عدم جوارحه وتبعه في البحر لكن قد علمت في كلام الفقيه بما نقلناه عن شرح المبدئ الأول اتباع القول والله أعلم وأماني القعدة تفقد كفي الحلبة عن التحقيق للشيخ عبد العزيز الجاوي أنه لا نص فيها عن مجرد أنه قيل إنها يعتد بهم أو دلل في الحلبة الأولى اه على ما قدم من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني في المنة وقال شرها الشيخ إبراهيم اه الأصح وفي المنع أنه المشهور به من الشرب بل في نعله المار وفي نور الإيضاح (قوله تفسد أي الصلاة) (قوله لصدره) أي ما أتته (قوله فوائ) أي في صلاة اليوم (قوله ولو ركع الخ) ترجيح على مفهم قوله فان أتت بها أماني اعتد به فانه يفيد أنه لو لم يركع أو سجد اعتد به (قوله لحصول الرفع والوضوء) كذا في الحلبة والبر عن المحيط والأطوار كسر الاحتجاج ببل الرفع وقال ط ههنا على اشتراط الرفع في الركوع أماني القول بأنه سمة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قد مر في أوائل كتاب الفهارة الفرق بين الفروض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو الصلاة يسمى مرضاً بما هو ما يوفى الخوازم يوفى به كالوتر والآخر ما يوفى به بغيره وهو المراهة وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم اكفره جادوه والواجب بفساده وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض العقابي كسوم ورسائل واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على التهسين حيث قال تفسد ولا تطل اه قال الجوى في شرح الكرو والفرق بينهما أن الصلاة ما مات عنه وصف مرغوب والباطل ما مات عنه شرط أو وصكن وقد يطلق الفساد على الباطل مجازاً اه ووجه الرد أن أتمت سلم بفرق في العادات بينهما ما عرفت في المعاملات ح (قوله وتعدد جوارها) أي بترك هذه الواجبات أو عدمها وما في الزباني والرد والجنح من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالعادة ولو ترك السورة يؤمر به الجرمان الفاتحة وإن كانت كذا في الأحوال لا اختلاف في تركيتها دون السورة لكن وجوب الاعتناء بحكم ترك الواجب مطاعه إلا الواجب المنزكروا يظهر الأكدية في الأثر لأنه مقول بانسكبت اه قلت وبني عقيد وجود العادة قبل الدليل يمكن الترتيل له ولا محالاً ومن أسلم في آخر الوقت حصل قبل أن يتعلم الفاتحة فلا يلزم الاعتناء تأمل (قوله إن لم يعتد به) أي للسورة وهذا قيد لقوله والسهو إلا لا يجزئ في لغة وقيل لا في آخره

(الاختيار) أي الاستيقاظ
 أمالورك أو سجد هاهل
 كل الدهول أجزاء (هان
 أي بها) أو سجد هاهل
 قام أو قسراً أو ركع أو
 سجد أو تعدد الأخير
 مانحاً لا يعتد به ما أتت (به)
 بل يعتد به ولو القراءة أو
 القعدة على الأصح وإن لم
 يعتد به ففساداً وهو لا من
 اختيار فكان وجوبه
 كعدمه وإن الناس عنه عافوا
 فلو أتت بالسنة تركتاً فامنة
 تفسد صلاته لأنه زاد ركعة
 وهي لا تقبل الرفض ولو
 ركع أو سجد فمما فيه أجزاء
 لحصول الرفع (منه) وأوضع
 بالاختيار (ولها واجبات)
 لا تفسد بتركها أو
 وجوب باقي الصلاة مدوا السهو
 إن لم يسجد به وإن لم يعتد

مطلب واجبات الصلاة

العدة الاولى عمدا أو سلفا في بعض الاعمال فتعكر عدا حتى شهد ذلك عن ركن أو أحدى سجدة الى ركعة
 الاولى الى آخر الصلاة عمدا أو سلفا على النبي صلى الله عليه وسلم في العدة الاولى عدا أو زاد بعضهم خامسا
 وهو لو ترك الفاتحة عدا في سجدة ذلك كله يسمى سجدة عدا ولم يستثن الشارح ذلك لما سألني تضعيفه
 في باب سجود السهو ورواه العلامة قاسم أيضا ما لا يعلمه أصلا في الرواية ولا جهات الرواية وهل يجب
 الاعادة بترك سجود السهو لذكر كل توسيع أو طلعت الشمس في الغفر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب
 كما هو مقتضى إطلاق الشارح لأن القصص لم يجبر بحوا وان لم يأثم بتركه لم يمتثل (قوله يكون بأسقا)
 أقول صرح العلامة قاسم بجبر في رسالة المؤلف في بيان المعاصي بأن كل مكر وسحر يحملان الصعائر وصرح
 أيضا بأنهم شرط الاسقاط للعدالة بالصغيرة الاذمان عليها ولم يشترطه في فعل ما يحل بالمرء وان كان مساحا
 وقال أيضا أنهم أسقطوها بالا كل فوق الشيع مع أنه صغيرة فتنبى اشتراط الامر عليه قال وجوابه أن
 المسقطا لانه ساء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلاذمان كما أفاده في المحط البرهاني وليس يعتد اه
 وبه ما ظهر أكلام الشارح هنا ينبغي على خلاف المعتد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل نحو
 مدافعة الانجنيب في محال وجوب سجود أصلا وأن القصص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على
 المقتدى أيضا وأنه يستثنى منه الجمعة والعيد اذا أدب مع كراهة التحريم الا اذا أعادها الامام والقوم جميعا
 طرأ جرح أو قول وقد كثر في الاسماء اذا كثر في الاعادة بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون
 الاعادة سدوة بترك سنة اه ونحوه في القسوساني قال في فتح القدر والحق التفصيل بين كون ذلك
 الكراهة كراهة تحريم فيجب الاعادة أو تنزه فيستحب اه في هاشمي وهو أن صلاة الجمعة واجبة على
 الراعي للذهب أو سنة وكذا في حكم الواجب كافي البحر وصرحوا ففسقوا نكروا ما تغز به وأنه يأثم
 ومقتضى ما رأته لوصلي ما فربا يؤمر بأعادتها بالجماعة وهو مخالف لما صرحوا به في باب ادراك الفريضة
 من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر أقبلت الجماعة يتم ويقضى منطوقا به كالصريح في أنه ليس له اعادة
 الظهر بالجماعة مع ان صلاته مفردة مكر وهتج عا أو ترى من التحريم فيخالف تلك القاعدة الا أن يدعى
 تخصيصه بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة أو جزءا فلا يشمل الجماعة
 لانهم اوصفوها خارج عن ماهيتها أو يدعى تعيد قوليهم يتم ويقضى منطوقا به اذا كانت صلاته مفردة
 له درك عدم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته مفردة مكر وهتج والاقرب الاول ولذا لم يدكروا
 الجماعة من جهة واجبات الصلاة لانها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة يؤيد ما أصابهم قالوا
 يجب الترتيب في سورة القرآن فلو ترك أمسكوا ثم لكن لا يلزمه سجود السهو لاد ذلك من واجبات القراءة
 لان واجبات الصلاة كما ذكر في البحر في باب السهو لكن قولهم كل صلاة أدب مع كراهة التحريم يشمل
 ترك الواجب ونحو غيره يؤيد ما صرحوا به من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيصير مرة ثمة من صلى وهو
 حامل الصنم (تنبيه) يقتضي الجبر في باب قضاء القرائن وجوب الاعادة في أداء الصلاة مع كراهة التحريم
 بما قبل خروج الوقت اما منه قد تحسب وسأني الكلام فيه هناك ان شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف في
 وجوب الاعادة وعدمه ترجيح القول بالوجوب في الوقت بعده (قوله والمختار أنه) أي الفعل الثاني حار
 لاؤل بعلة الجبر: سجود السهو والاول يخرج عن العمد وان كان على وجه الكراهة على الاصح كذا في
 شرح الاكل على أصول البردوي ومقابله ما نقلوه عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واحتاران
 الهسمم الاول قال لان الفرض لا يشكروه وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركن
 لا الواجب الا أن يقال المراد بذلك امتناع من الله تعالى اذ يحتمل السكامل وان تأخر عن الفرض لمعالم
 سبحانه أنه يسوقه اه يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لا بكون الفرض هو
 الثاني دون الاول يلزم عدم سقوطه بالاول واما كذلك لان عدم سقوطه بالاول انما يكون بترك فرض

مطلب المكر وهتج محال
 الصغائر ولا تسقط به العدالة
 الا بالادمان

مطلب كل صلاة أدب مع
 كراهة التحريم تجب اعادة

يكون فاسقا آثم وكذا
 كل صلاة أدب مع كراهة
 التحريم تجب اعادة ما احتار
 أنه جابر الاول لان الفرض
 لا يشكروه (وهي)

لا يترك واجب وحدث استكمل الاول فراضه لاشك في كونه بمنزلة الحكم وسقوط الغرض وان كان
 ناقصاً بترك الواجب فاذا كان الثاني فرضاً يلزم منه تكرار الغرض الا ان يقال ان الغرض ماد كره
 والاجبى اكثراً ذلك بتكثير كياسة بيانه (قوله قرأة فاتحة الكتاب) هذا اذا لم يحف موت الوقت والا
 اكتفى بما به واحدة في جميع الصلوات وخص الردى الغفر به في القعدة بمجمل (قوله ترك اكثرها)
 يفيد ان الواجب الاكثر ولا يعرى عن تأمل بحر وفي القعدة انهم انتم انما واحدة عنده واما بعدهما
 ما كثرها وله الايجاب السهو بنسبتيه الباقي في الزاوي حكاه الشارح حارجه في قوله ما ط (قوله وهو
 أولى) لعله لما لم يطلبه المفيد للوجوب ط (قوله وعليه) أي وساع على ما في الجنب وكل آية واحدة وفيه
 طارلان الطاهر ان ما في الجنب مسمى على قول الامام بانهم انتم انما واحدة وذكروا الآية في ثلاث لا تشيد بترك
 شيء منها آية أو أقل ولو هو الا يكون آية انكها الذي هو الواجب كان الواجب صم ثلاث آيات فلو قرأهن
 كان نازكاً للواجب أفاده الرجح (قوله ككل تكبيرة عيده) وهي ست تكبيرات كياسة في فعله ح (قوله
 وتعديل ركن) عطف على تكبيرة أي وكل تعديل ركن ومثله تعديل القوة وتعديل الجلوس على ما يأتي
 قريباً ح (قوله واتيان كل الخ) بالرفع عطفاً على كل الاول أو بالجر عطفاً على كل الثاني والمراد أن من
 الواجب ان تيان كل فرض أو واجب في فعله وترك تكرير كل مهملاً أو فاد هذا المادية قوله كياناً أي في آخر
 الواجبات (قوله وترك تكرير كل) هكذا في بعض النسخ وعلت المراجعة والدي في عامة النسخ وترك كل
 ما سقط تكرير برقو به ما يجعل قوله ككل تكبيرة تطهير الآية في قوله بمجد ترك آية والمعنى كما يجعل
 ترك كل تكبيرة بمجد فدها ترك كل تعديل ركن بمجد وترك اتيان كل من التكبيرات أو والتعديلان
 جله وكذا ترك كل هذه المذكورة جله ولا يفي بمجه (قوله تعدل ثلاثاً قصاراً) أي مثل ثم يطرح وهي ثلاثون
 حوا ولو قرأ آية طو بلة قدر ثلاثين حوا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن ساقى في أصل بمجد الامام ان
 مرض القرأة آية وان الآية تعرف ما نقص القرآن مترجاة أقلها ستة أحرف ولو تعدد ركعات لم يلد الا اذا كانت
 كلها لا يصح عدم الصلوات ومقتضاه أنه لو قرأ آية طو بلة قدر غانية عشر حوا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات
 وقد يقال بالمشروع ثلاث آيات متوالي على النظم القرآن في مثل ثم يطرح ولا يوجد ثلاث والية أقصر منها
 فالواجب ما هي أو ما يبدلها من غير ما يبدل لثلاثة أمثال أقصر أي بحدوث في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثاً
 قصاراً ولم يقل تعدل ثلاثة أمثال أقصر آية على أن في بعض عبارات تعدل أقصر سورة فليأمل وسند كره
 في فصل الجهر في بادئ هذا البحث (قوله كره الخ) أي في مرجه الكبير على المسبوع وادونه وان قرأ ثلاث
 آيات قصاراً وكانت الآية أو الآيات ثبات تعدل ثلاث آيات قصاراً عن حد الكراهة المد كور يعنى
 كراهة الغريم قال الشارح في شرحه على الماتق ولم يره لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التعريم
 اه قلت قد صرح به في الدرر أيضاً حيث قال وثلاث آيات قصاراً ومقام السورة فكذا الآية الطويلة اه
 ومثله في الفضل وغيره وفي الترخية لو قرأ آية طو بلة كآية الكرى أو المدايسة البعض في ركعة
 والبعض في ركعتين اختلوا فعمله على قول أبي حنيفة لا يجوز لانه ما أتى آية تامة في كل ركعة وعلمتهم على أنه
 يجوز لأن بعض هذه الآيات بر على ثلاث قصاراً أو يبدلها فلا تكون قرأته أقل من ثلاث آيات اه
 وهذا يفيد أن بعض الآية كالاتي في ادا باع ذكر ثلاث آيات أو يكتفى (قوله في الاولين) ساقى عه
 قرأه وهم في قول المصنف قرأة فاتحة الكتاب وصم سورة ثلاث الواجب في الاولين كل صم صافهم (قوله
 وهل يتره) أي صم السورة (قوله المتار) أي لا يكره متر على أنه يكرهه خلاف السنة قال في المبنة
 وشرها فان صم السورة في الفاتحة ساهي يجب عليه بخلاف السورة في قول أبي يوسف ان أخبر الكوع عن
 مجله وفي أطهر الزوائد لا يجب بلان القرأة صم هامش وعمن غير تقدر والاقصا على الفاتحة مسون
 لا واجب اه وفي البحر عن غير الاسلام ان السورة مشروعة في الاخيرين فلا وفي الشريعة المتأخرات وفي

على ما ذكره في عدة مشر
 (قرأة فاتحة الكتاب)
 في مسجد السهو بترك
 أكثرها لا أقلها لكن
 في الجنب يمسح بترك
 آية منها وهو أولى قلت
 وعليه كل آية واجبة
 ككل تكبيرة عبد وتعديل
 ركن واتيان كل وترك
 تكرير كل كياناً فيلخص
 (وصم) أقصر (سورة)
 كالسورة أو مقام مقامها
 وهو ثلاث آيات قصاراً
 ثم طرشم عس وبسرشم أدس
 واستسكبر وكذا في كانت
 الآية أو الآيات تعدل
 ثلاثاً قصاراً ذكرها الخ
 (في الاولين من الغرض)
 وهل يكره في الاخيرين المتأخر
 لا وفي (جميع) ركعات
 (الخل)

مطلب كل شفع من التخل
صلاة

الحما وهو الاعم اه والظاهر ان المراد قوله فلا الجواز والمشرع يسمى عدم الحرمة فلا ينافي كونه
تخل الاول كما اده في الحلية (قوله لان كل شفع منه صلاة) كانه وانته اعلم انكم ممن انخر وج على
رأس الركعتين فاذا قام الى شفع آخر كان ثانيا صلاة على شفع صلاة ومن غم صرحوا انه لو نوى أو رعا
لا يجب عليه شفع عما سوى الركعتين في المشدور عن أصحابنا وأما القيام الى الثالثة فمبصرة بخبر عميد سدة
حق ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وتالوا بسحب الاستفتاح في الثالثة والتعود وعامه
في الحلية توسيعا في اضافي باب الوتر والوافل قال ح ولا ينافي بعدم افتراض القعدة الاولى وبسبب الذي
هو الصحيح لان السك صلاتا واحدة بالنسبة الى القعدة كالحق عند قول الكرمي رعا الصلوة (قوله
احتياطاً) أي لم يأتها ثباتاً لثبوت الصلاة فيه من أنه لا يؤخذ به ولا يقام أعطاه بحكم السعة في حق القراءة
احتياطاً ح (قوله وتعيين القراءة في الاولين) لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد بها
القراءة في الآية تعيين القراءة متطابقاً بما وجب وصح السو وقع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من
الفرض) أي الى ما عدا الثلاث وكذا في جميع الفرض الثلاث كالتعريف والجمعة ومقصود السفر (قوله على
المذهب) اعلم ان في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول ان محلها الركعتان الاوليان عينا
وصحيفة البدائع الثاني ان محلها ركعتان معهما عيرين أي فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور
في المذهب الثالث ان تعيينها معهما أفضل وعليه مشي في غاية الدين وهو صحيح والقول الاول اتفاقا
على أنه لو قرأ في الاخيرين فقط بصح وبارك سجود السهو لو ساءه لكن سببه الى الاولتين في الفرض عن
محله وتكون قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الاخيرين
أداء كذا في وابل الجهر وبه سجود السهو واطلاق في قراءته في الاخيرين هل هي قضاء أو أداء قد كسر
القدوري انهما ادعاء الفرض القراءة في ركعتين عيرين وقال غيره انها قضاء في الاخيرين استدل لا بعدم
صحة تأخير الماسافر ما لقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الاخيرين أداء
لجأ لانه يكون اقتداء ما لقيم بالفرض في حق القراءة فلا يجوز علم انها قضاء أو الاخيرين شأنها في القراءة
ووجوب القراءة على مسوق ادرك امامه في الاخيرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في الدرائع اه أقول لهما
اشكال وهو انه لا خلاف عدنا في فرضية القراءة في الصلاة العامة السك في تعيين محلها واصل الاقوال الثلاثة
أن تعيينها في الاولين فرض أو واجب أو سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحيد ولا يحملوا ما لم يردانه
فرض قطعي أو فرض محلي وهو ما يفوت الجواز بقوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة
كأحوال كوع عن السجود ولا تأمل بذلك عندنا تعيين المصير الى القول بالوجوب الذي عليه الثموني والذي
يظهر ان في المسئلة قولين فقط وأن القول الاول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الاوليان عا
معها ان التعيين معهما واجب وهو المراد بالقول الثاني ويكون تأخير القراءة الى الاخيرين قصاصاً من
تأخير السجود من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بان تعيين الاولين أصل وعليه
ما لقراء في الاخيرين ادعاء لقضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب الجهر في سجود السهو عن البدائع
وبدل لذلك أن صاحب المبدع ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في الحلية وهذا مد
القاتل باب محلها الركعتان الاوليان مساو قد عرف انه الصحيح وعليه مشي في الخلاف في الكافي وأما عدد
القاتل باب محلها ركعتان معهما عيراً أي بمقتضى ما يظهر قولهم ان القراءة في الاولين أفضل أنه ليس بواجب بل
الظاهر أنه سنة وعيراً أي بثمرة الخلاف تطهر في وجوب سجود السهو اذا قرأ في الاولين أو في احدهما
سهو والتأخير الواجب سهواً عن محله وعلى السنة لا يجب اه ملخصاً وهو صريح في أن الأقوال اثنان لا ثلاثة
وفي أن المراد بالقول بان في القراءة الاوليان عيراً هو الوجوب لا الافتراض وطهر هذا أن صاحب الجهر لم
يصب في بيان الأقوال ولا في التبريع عليها كالمص من غسل ببارنه على عير وجهها ومائة ربا ارتفع

الاشكال وانصح الحال والحاصل أنه قيل ان محل القراءة كتمان من العرض غير عين وكوم في الاولين
أفضل وقيل ان محلها الاولان معهما يجب كونها فيه وهو المشهور في المذهب الذي عابسه المتن وهو
الصحيح وعلت تبيده عامر في عبارة الجرح البدائع من مسئلة المسافر والمسبوق قال القهستاني انه الصحيح
من مذهب أصحابنا لا جرح قال الشارح على المذهب فاهم الجديته على التوفيق والهداية إلى أقوم طريق
(قوله على كل السورة) حتى ولو قرأ أحرفا السورة ساهيا ثم بد كر بقراءة الفاتحة ثم السورة يلزمه وجود
السهو بحر وهل المراد بالحرف حقيقة أو الكامة يراجع ثم أتيت في سهو الجرح قال هذا مروي قد مضى
القدر بان يكون مقدار ما يتأدى به ركن اه أي لان الظاهر أن العله هي تأخير الانشاء بالفاتحة والتأخير
اليسير وهو ما دون ركن معفو عنه تأمل ثم رأيت صاحب الحلية أي بما يحسنه شيعة الفتح من القيد المذكور
بمباد كروم من زيادة على التنبه في القعدة الأولى الموحية للسهر بسبب تأخير القيام على محله وأن غير
واحد من المشايخ قد راجع هذا ركن (قوله وكذا تكريرها المالح) فلو قرأها في ركعتين الأولى من مرتين
وجب سجود السهو لتأخير الواجب وهو السورة في ركعتي السجود وغيرها وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها في
الطهريه أما لو قرأها قبل السورة مرة وبعدة هامة لا يجب في الطهريه وان شئت في المحبوا الطهريه وبالحلاصة
وصححه الرازي لعدم روم التأخير لان الركوع ليس واجبا في السورة منه لوجع بين سور بعد الفاتحة
لا يجب عليه شيء كذا في الخبر هاتين سجود السهو قال في شرح المبسوط دلالا على ان الاقتصار على مرة في
الاخير ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود السهو بتكرار الفاتحة فبمساهلة أو لونه معد لا يكره ما لا يؤد إلى
التعطل على الجملة أو إطالة الركعة على ما نقلها اه (قوله في القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير
الساكن ومعنى كونه واجبا أنه لو ركع قبل القراءة صرح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع ان
يكون مترتبا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثله لانه فرض حتى لو وجد
قبل الركوع علم بصحة سجود هذه الركعة لان أصل السجود يشترط ترتبه على الركوع في كل ركعة ترتب
الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جمع ركعات الفرض بل في ركعتين منه بلاء معين أما القيام
والركوع والسجود فانها عبيدة في كل ركعة فتم القراءة فرض ومحلها القيام من حيث هو فادانق وقتها
بأن لم يقرأ في الأولى ليس صواب الترتيب بينهما بين الركوع وفرض السجود كما كان مذكرا ولكن فرضه هذا
الترتيب عارضة بسبب التأخير فلهذا لم يغلوا فيه واقتصروا على أن الترتيب بينهما لا ينافي لان بقاها القراءة
في الأولى واجب هذا الوضع ماحقة في الدور والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الأولىين
وغیره فيما لو أوقفه على الاخيرين وركع في كل من الأولىين بلا قراءة أصلا أما لو قرأ في الأولىين صار
الترتيب فرضا حتى لو تكرار السورة كما تعاد وقرأها ثم أعاد الركوع عا لا السورة للتحقق بما قبلها
وصارت القراءة كلها فرضا فليزم تأخير الركوع عنها بطهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود
القراءة فرض بعده فانها فتره قراءة السورة فانما قبل قراءتها تسمى واجبا وبهذا تسمى فرضا واجبا ثم يكون
الاصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضه عارضة كغيره مما هو واجب أو أحرفا في الاخيرين لكن قد يقال
ان هذا الترتيب يعني وجوب تعيين القراءة في الأولىين الا أن يقال لما كان هذا التعيين لا يجعل الامم ذا
الترتيب حياؤه واجبا حثرت (قوله أما فيما لا يتكرر) أي في كل الصلاة وفي كل ركعة فرض
وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود والقعود الاخير كما علمته آقاؤنا أيضا مع قوله وبقي من
المروض وبيانه انه لا بد على الخلاصة أن القراءة هجلا لا يكره في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع
غير فرض لان مرادها لا يتكرر وما عداها فتره تصرفه قبله بوجوب ترتيبها فلا مناقضة في كلامه فاهم
ما نثبت ذكر في الكافي الاسني من باب سجود السهو أنه يجب باشاءه فتره غير ركن بان ركع قبل أن يقرأ
أو بعد ذلك أو بركع لان مراعاة الترتيب واجبة عند حاله لا مراد ان ترك الترتيب يفسد ترك الواجب اه

(على كل السورة) وكذا
ترك تكريرها قبل سورة
الأولى (ورعاية الترتيب)
بين القراءة والركوع
و (فما يتكرر) أما فيما
لا يتكرر ففرض كماله في
كل ركعة

له تأمل وجه التأمل ان
كلام الهداية صريح في ان
الاعادة مبنية على ان الترتيب
ليس بضرعي وقد يجاب بان
الخلاف من العارفين ليس
مبنيا على ما ذكره لآل
التخلاف من طرف الهداية
مبنى على ان الترتيب ليس
بركني والتخلاف من طرف
الحاشية ليس مبنيا على انه
ركن بل على الارتعاض
اه منه

كالسجدة) أوفى كل الصلاة
كعدد ركعاتها

و وقع نظيره في التفسير مع أنه في الكافي ذكره ثاثة ترتيب القيام على الركوع والر كوع على السجود
مريض لان الصلاة لا توجد الا بذلك اه قلت أما على الجهر بأن قولهم هنالك الترتيب شرط معناه ان
الركن الذي قدمه يبايعه ويلزمه عادته من تباحي اذا سجد قبل الركوع لا يعتمد ذلك السجود والاجاع كما
صرح به في الهابة في شرط اعادته وقولهم في سجود السهو ان الترتيب واجب معناه ان الصلاة بعد اعادته
ما قدمه لا تقصد بترك الترتيب صورة الحاصل بل باده ما قدمه والحاصل ان افتراض الترتيب بمعنى افتراض
اعادته ما قدمه وهو وجه بمعنى يجب عدم الزيادة لان زيادة ما دوس ركعة لا تقصد الصلاة فكان واجب الا فرضا
بخلاف الاول وقد خفي هذا على صدور الشريعة حتى ظن ان الترتيب واجب مطلقا لا في تسكية الافتتاح
والقعدة الاخيرة وهو عيب لما علمت من كلام الهابة (قوله كالسجدة) السكاف استقصائية اذ لم يشكر
في الركعة سواء او مثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد من السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب بينهما بين
ما بعدهما واجب قال في شرح المبتدئ لو ترك سجدة من ركعة ثم ترك ركعة بعدها من قيام أو ركوع أو
سجود فانه يقسم اولاهما بقية ما قبله قبل فضائهما ما هو بعد ركعتين قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود
السجود فقط لكن الاختلاف في لزوم قضاء ما تركه ركعة فاصحابه كالوند كرهوا ركوع أو سجدته لم يسجد
في الركعة التي قبلها فانه يسجد ما هو قبل الركوع أو السجود المند كرهه في الهداية أنه لا يجب اعادته
بل تسحب معالها من الترتيب ليس بضرعي ما يشكر من الاعمال وفي الحاشية أنه بعدد الاعادة صلته
معالها بانه اوتقضى بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الزرع منه قبل الرض بخلاف ما لو ترك السجدة بعد
ما رجع من الركوع لانه بعد ما بالربع لا يقبل الرض اه ومثله في الفتح قال في الجهر فعلم ان الاختلاف في
الاعادة ليس بضرعي على اشتراط الترتيب وعنه بل على أن الركن المتد كرهه بل يرتفع بالعود الى ما قبله من
الاركان أولا اه تأمل والمعتبر ما في الهداية فقد خرمه في الكبر وغيره في آحواب الاختلاف وصرح في
الجهر بصرف ما في الخاتمة قد والتميز بالترتيب بينهما بين ما بعدهما للاختلاف في اعادتهما من ركعتين
الترتيب بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر ونه عليه في الفتح (قوله أوفى كل الصلاة كعدد
ركعاتها) أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزبلي بان ما يقضيه بعد مراع الامام أول صلته عندها
ولو كان الترتيب رسالكان آخر اه ورد في الجهر ما لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب الا شئ على
المسبوق ولا يقص في صلته أصلا فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اه وكأنه فهم أن مراد
الزبلي أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده ان واجب على غيره بل لم يستل
المسبوق وبيان ذلك أنه لو اقتدى في الثالثة بالباية مثلا لا يجوز له أن يصلي أول صلاة ما به الذي فانه ولو فعل
صدد صلته لا يفراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أذكره ثم اذا سلم بقضى ما فانه وهو أول
صلاته الامن حيث التقيدات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب رسالكان ما يقضيه
آخر صلته حقيقة من كل وجه ولا يفر السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من أن مراد الزبلي وهو وجوب
الترتيب على غير المسبوق ما في الفتح حيث قال أوفى كل الصلاة كل ركعات الا ضرورة الاقتداء بحيث يسقط
به الترتيب فان المسبوق يصلي آخر الركعات قبل أولها اه من ظن أن كلام الفتح يخالف اسكلام الزبلي
فقد وهم بم كلام الفتح أظهر في المراد فهمه بان قلت وجوب الشيء بما يصح اذا أمكن صده وعدم الترتيب
بين الركعات غير ممكن بان المعنى كل ركعة أي في الأولى وثانيتها هي الثانية وهكذا قلت عكس ذلك
لانه من الامور الاعتبارية التي تنبئ عليها أحكام شرعية اذا وجدها ما يقتضيهما فادعى على من الفرض
الزبلي ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين وهو المعنى الادب فق قصده بان تركهما القراءتوقر أيها
بعدمه الحق منذ بني على أحكام شرعية وهي وجوب الاعادة والام لجود ما يقتضيه ذلك الاحكام ولهذا
اعتبر الشارح صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال داو جب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة أوفى

بما أولا وهي الاولى سرورة لكنهما في الحكم ليست كذلك فكما أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بان أمره بان يفعل ما ينبغي على ذلك من قراءته أو ركعتين أو غيرهما بالترتيب بان يفعل ما يقتضيه بان يقرأ أولا ويحجر أو يسر وادخا فيكون قد عكس الترتيب حكوا لهذا غير المصنف كالكثير وغيره بقوله و رعاية الترتيب أى ملاحظته باعتبار الاتيان بما يجب أولا لا في الاول أو آخر في الآخر والحاصل أن المصنف في الامام أو أمام أو مأوم فلا يزال يظهر فيه ما ثمرة الترتيب بما ذكره ولو لمسلم لعدم ظهور الثمرة فيه كما ظهر في المأوم فإنه امام ذلك أو مسوق فقط ولا حق فقط وأمر كعب على ما سياتي بيانه في محله أما المذكور فهو تابع لاحكامه بحكمه حكمه وأما المسوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق فالواجب عليه الترتيب بعكس المسوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فإذا أدرك بعض صلاة الامام صام فعليه ان يصل أولا ما نام فيه بلا قراءة ثم يتابع الامام فلا يتابعه أولا ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جاز عندنا وان لم تركه الواجب وعند زفر لا تفصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المبسوط اذا بدى ما فاتته فانه يفسد صلاته وهو الاصح واللاحق اذا نادى الامام قبل قضاء ما فاتته لا يفسد صلاته الا في ركعة واحدة أو المراكب كقوله قد تارة الفجر صام الى ان سلم الامام بعد الاق ومسوق ولم يصل شيئا فيصلى أولا لركعة التي قام فيها بالانفراد ثم التي تسبقها قراءته عكس صح وان لم تركه الترتيب الواجب يجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا لادائه لمعركه الفجر أو ساهيا لعدم إمكان الجبر بهود السهو لان ختام صلاته وقع بمالحق فيه واللاحق مجموع عن بهود السهو لانه خلف الامام حكما فثبت له أن الاق بسويعه قد وجوب عليه الترتيب كما الرمو المسوق بعكسه وليس ذلك الامن حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصور فافهم **(قوله حتى لو سعى الخ)** تفرع على قوله كالجردة **(قوله لمن الاول)** ليس بقيد وخصه بالبعد هان الآخر **ط (قوله قبل الكلام)** المراد قبل اتيانه بخصه **ط (قوله لانه يتشهد)** أى يقرأ التشهد في عبده ورسوله فقط وبقية بالصلاة والذوات في تشهد السهو على الاصح **ط (قوله ثم يتشهد)** أى وجوبا وسكت عن القعدة لان التشهد يستلزمه لا لا في حد الامم تأمل **(قوله لانه يطل الخ)** أى لان التشهد يحى مع القعدة بقوله أى أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلوة أى السجدة التي هي من صاب الصلاة أى جزءها ولا يشترط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون الأخيرة بالانتماء سائر الاركان وأما بطلانها بالعود الى التلاوة فقال **ط** لان التلاوة قبلها وقعت في الصلاة أعطيت حكم الصلوة بخلاف ما ذكره كما أنه لا يقال لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلم تأخر القعدة عنها **(قوله أما السهوية)** أى السجدة السهوية والمراد الجنس لانها سجدة **ط (قوله وترفع التشهد)** أى تطله لانه واجب مثلهما تحب اعادةه وانما لا ترفع القعدة لأنها ركن فهي أقوى منها **(قوله بغير دفعه)** أى من السهوية بالعود ولا تشهد لم يفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب **(قوله بخلاف تلك السجدتين)** أى الصلوة والتلاوة فإنه لو سلم بغير دفعه منهما ففسد صلاته لرفعهما القعدة **(تبينه)** قد يشترط الى المشي باسم الاشارة الموصوع للمفرد كأنها ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أى بين الفارض والبرق وقول الشاعر
ان الفجر والشمرى وكلا ذلك وجه ووجه

(قوله وتعديل الاركان) هو سعة هدم ما في شجر الجرحى وفي شجر الكرحى واجب حتى تحب جدد السهو بتركه كذا في الهداية وجزم بالثاني في الكرحى والوفاء والمتى وهو مقتضى الاخذ كما يأتي قال في الجرحى وسد يصعب قول الجرحى **(قوله وكذا في الرفع)** أي يجب التعديل ايضا في القوم من الركوع والجلوس بين السجدتين وتضمن لتمام وجوب من القوم والجلوس أيضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيه ما وجب من **(قوله على ما خاضه السكال)** قال في الجرحى مقتضى الدين وجوب

حتى لو نسي بعضه
الاولى قضاه ولو بعد
السلام قبل الكلام لكنه
يتشهد ثم يجعد السهو ثم
يشهد دلالة يطل بالعود الى
الصلوة والتلاوة أما
السهوية فترفع التشهد
للقعدة حتى لو لم يجعد
ورفعه منها لم يفسد بخلاف
تلك السجدتين (وتعديل
الاركان أى تسكين
الجوارح قدر تسجيته في
الركوع والسجود وكذا في
الرفع مهما على ما اختاره
السكال

مصلب قد يشترط الى المشي
باسم الاشارة الموضوع
للمفرد

عليه أي بعد غامه كسائي متعين ما قاله ح من إرجاعه للقعود الأول أي في الفرض والسنة الموكدة لأنها في الغل مغلوطة وأقل الزيادة المغنونة لأوجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كسائي في الفصل الثاني (قوله وأراد بالاول غير الأخير) ليشمل ما دأب على أن يتركه من الغل تسليماً لمؤلفه فان ما عدا القعود الأخير واجب ومفهومه فرضية كل قعود أخير في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعد سجود السهو وإنه واجب لا فرض لمسائي من أنه رفع التشهد لا القعدة فمعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهو واجبة ح (قوله ويدعي بانه عارض) أي بسبب الاختلاف في المسافر يفترض قعود على رأس الركعتين لأنه آخر صلاته والمقيم بالاختلاف قائم مقامه ويفترض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قبل وجوب هذا أيضاً من المسوق كقولنا قدي بالامام في ثمانية المغرب فان القعود الثاني بعد الأخير فرض عليه بمقتضى الامام وحاصله أن قعود الامام الأخير يفترض على المسوق بمقتضى إجماعه لانه عارض بالاعتداء وأقول هذا خطأ فمنا في الخبر والبرهان قولهما أراد بالاول ما ليس بأخر إذا السوق بثلاثي إلى العيبة بعد ثلاث قعدت والواجب ما عدا الأخيرة اه يدل عليه مسائي في الإمامة من أن المسوق لو قام قبل السلام قبل قعوده دام قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما يتصور به الصلاة بعد رفع الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسبب الثاني تمام بيانه ولو كان القعود فرضاً عليه لما صح هذا التفصيل ونطقت صلاته مطلقاً فافهم (قوله والتشهدان) أي تشهد القعدة الاولى وتشهد الأخيرة وتوالت تشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب له أو أصل من المروي عن ابن عباس وغيره مثلاً لما بحثه في الخبر كسائي في الفصل الثاني (قوله يتركه بعضه ككاه) قال في الخبر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بتركه ولو قيل في ظاهر الرواية لانه كروا وحده مطلقاً فتركه بعضه كترك ككاه اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التورك على التي في تعبيره الثانية فاذ لو لم يكن اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار إليه في الجرح (قوله في الاصح) مقالته مائل به في معاداة الأخيرة (قوله في تشهد في المغرب) أي اقتدى به في التشهد الاول من تشهده في المغرب فيكون قد ذكر في التشهد من قوله وعليه أي على الامام سهو فحذف أي المأموم معه أي مع الامام ولو لم يكن المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لا سجود السهو رفع التشهد ثم ذكر أي الامام سجود تلاوة وسجد أي المأموم مع الامام لا سجود تلاوة ورفع القعدة ثم سجد أي المأموم مع الامام لا سجود السهو لأن سجود السهو لا يبدى الا اذا وقع حائلاً لفعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لا سجود السهو برفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين تشهد من المأقدمات من أن المسوق قضى آخر صلاته من حيث الادمال في هذه الحيلة ما صلا مع الامام آخر صلاته فانما يركع معاه كانت ثانية صلاته فبعد ثم يركع بقية قعداه ح (قوله ووقعه) أي له موم كذلك أي مثل ما وقع للامام باربعها فيما يقبضه وسجد له وتشهد ثم ذكر سجود تلاوة وسجد تشهد ثم سجد للسهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله وسئل التلاوة في ذكر الصلوة) أي في افعال القعدة قبلها واعاد سجود السهو (قوله اه) أي للامام والمأموم (قوله يدأوبع) وذلك أن ذكر الامام الصلوة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد ولا ارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو وتشهد لما قدمه او وقع مثل ذلك المأموم فتبأرأه خمسة قعدة لكن هذا إما يكون اذا تراعى ذكر الصلوة عن التلاوة به كالمعروض أو بالعكس بأن تراعى ذكر التلاوة عن الصلوة أو أماً اذ يذكره ما ما أأت بد كقول القعدة الأخيرة أو بعد ما قبل تشهد سجود السهو أو بعده فان ذكره ما قبل القعدة الأخيرة ليس هالك الثلاث عدات وان تذكره ما بعدها قبل تشهد سجود السهو فربح وان بعد خمس ومثله في المأموم وتكون عشرة ثم اعلم أن اداء كرهها مع يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من وكعت الصلوة ثلث الركعة أو ما بعدها واجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعتي قبل اقدم الصلوة كفي الخبر من باب سجود السهو ح (قوله سائر) أي

وأراد بالاول غير الأخير
لكن يرد عليه لو احتلف
مسافر سبقه لحديث مقبها
فان القعود الاول فرض
عليه وقد يجب بانه عارض
(والنشهران) ويصح
للسهو بترك بعضه ككاه
وكذا في كل قعدة في الاصح
اذ قد ينكر وعشر امكن
أول الامام في تشهد في
المغرب وعامه سهو فسجد
معه وتشهد ثم ذكر سجود
تلاوة فسجد معه وتشهد ثم
سجد للسهو وتشهد معه ثم
قضى الركعتين تشهد
وقعه كذلك فأت ومثل
التلاوة في ذكر الصلوة أو
فصا كرها أيضاً الهما
زيد أو بع أس لما روى
فصا

من أنه يسجد للسهو بعد التلاوية **ح** **قوله** تعدد التلاوية والصلية) يعني من تب فقط المرة المتقدمة
وهذه **ح** **قوله** (يبدت أيضا) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلوية أخرى فسجدها وتشهد ثم قبل أن
يسجد للسهو تذكر تلاوية أخرى أيضا وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فده ثلاث ومثله المأموم
فدهست وأما دلالة ذكر التلاوية الإبدت تشهد سجود السهو فانهما نصير نحائي صوراه **ح** أقول والذي
في غالب النسخ يبدتوب وصورته أن يترك بعد القعدة السابعة صليتين أخريين على التساقط ويسجد
بعد كل منهما فده أربع ثم يترك بقية آيات السجدة واحدة بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد
بعد كل منهما فدهست وعشرون فالمجموع ثلاثون وإذا وقع مثله للمأموم تصير ستين ثم إذا صم إليها
الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبيه ولو فرض ما تلحق ثمانية وسبعين وهي

المشار إليها في قوله الآتية ثمانية وسبعين كما صواب ما في غالب النسخ **قوله** ولو فرض ما أدركه الخ
صورته أدرك الأماه وهو في السجدة الأولى من الركعة الثانية هذين من غير سجود معه **ح** **قوله** فتقتضي
القواعد أنه يقضيها مرادها بالقواعد الواحدة متاعا أن آل الحسية تطال الجمع وتلك القاعدة هي
أن من فاته شيء من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه **ح** أقول عموم هذه القاعدة على هذا
الوجه لم أر من ذكره ثم وجوب غسل هاتين السجديتين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة وإن لم تحسبها من
الركعة التي يقضيها وأما لزوم قضائهما فإن أراد أنه يأتي بحاق في الركعة التي يقضيها مسلم أيضا وأما ما
أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كجوه المتبادر من كلامه فيحتاج إلى النقل والمنقول ووجوب
المتابعة وأنه يقضي ركعة تامة فقط قال في الحر قبل باب قضاء العوائت وصرح في الأخيرة فإن المتابعة بينهما
واحدة مقومة قضاء أنه لو ترك كمالاته فسد صلاته وقد قوت في ذلك مدة حتى رأيت في التخييس وعماز وجل
انتهى إلى الأمام وقد سجد سجدة فكيروني الاقتداءه ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابع في السجدة
ثم تابع في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام ونقض ماسم فيجوز الصلاة ألا أنه يصل تلك الركعة ثالثة
سجديتين بعد فروع الإمام وإن كانت المتابعة في شرع واحدة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر
فقد صرح بوجوب المتابعة ولم يذكر أنه يصل ركعة ثالثة ويسجد فيها ثلاث سجديات أو أربع فدهما
لم يتابع فيه على أن الواجب هو المتابعة وهي لا يمكن فصاها به في إتمام السجود لم يحب عليه لأنه لأنه
غير صحيح ومن صلاته وأما وجوب عليه لا يتحقق ما لم يصح بوجوب سجديتي السهو فيلزم اقتدائي
بإمام عليه سهو قل أن يسجد ولم يتابع لإمامه به يأتي بالسجديتين بعد فروع استحسانا لا في غيرهما
بقضا بالخير لا يسجدتين وبقي القصص لا يصح إتمام الجواب كذا قالوا وهذه العلة لا توجد فيها دلالة على
تغير بينهما لأن القضاة ساءه هالك من قبل إمامه هذا ما طور فيهم **قوله** (يزداد أربع آخر) وهذا
أيضا مفروض فيما إذا ذكر أحداهما بعد تشهد السهو وسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم يترك
الأخرى فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد وأما إذا ذكرهما معاً في الفصل ٣ المتقدم في التلاوية

والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره أربع وعشرون وعلى ما ذكرنا من التماس في تعدد التلاوية
والصلية ستا وعشرين **ح** أقول هذا على بعضه يبدت أما على بعضه يبدتوب وهي ثمانية وسبعون
كما مره على وعلى كلامه لا تنكس قد عرفت أن زيادة الأربع الأخيرة غير مسئلة لعدم وجوب قضاء
السجديتين ما لم يوجد مثل صريح فالقار أربع وسبعون نعم على ما قرره **ح** من الثمان في تعدد التلاوية
والصلية أراد جدان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستة وسبعين **قوله** (ولفظ السلام) فيه
إشارة إلى أن لفظا آخر لا يقوم مقامه ولو كان يصح حديث كان قادرا عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث
لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كالصلاة على العربية وإدخال بلفظ التشهد وقالوا لفظ
السلام لكن هذه الإشارة إنما هي لغيرها من المقول فانه سيأتي أن الزبلي يقل الأجماع أن السلام لا يختص

تعدد التلاوية والصلية
لهما أيضا يبدت أيضا
ولو فرض ما أدركه كلام
ساجدا ولم يسجد همامه
فتقتضي القواعد أنه
يقضيها مرادها أربع آخر
قد روي أن من نية على ذلك
والله أعلم (ولفظ السلام)
مرتبه فالتالي واجب

قوله أو أربع هكذا يحمله
والصلية الأصوب أو أربع
نأمل اه

قوله فعلى التفصيل المتقدم
أي بين أن يترك ركعتهما
قبل القعدة الأخيرة أو
بعدها قبل تشهد سجود
السهو أو بعده اه مثه

بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فتح (قوله دون عليكم) فليس واجب
عددا (قوله فلو أنتم به) إلى قوله ذكره إلى الشافعي (وحدثني بعض السمع وليس في نسخة الشارح التي
رجع إليها قال (قوله وتنفق قذوة بالاول) أي بالسلام الاول قال في التحسين الامام اذا ص من صلاته
فلما قال سلام حابر جل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلا في صلته لان هذا سلام الأخرى أنه
لو أراد أن يسلم على أحد في صلته سابها فقال السلام ثم علم فسكت فتفسد صلته اه رجنى (قوله خلاها
للتكلمة) أي الشارح التكلمة حيث صحح أن الصلوة انقطع بالسلام الثاني كما وجد قبله في بعض
النسخ (قوله وترأه فنون الوتر) انعم لفظا قراءة لشارة إلى أن المراد بالقنوت الدعاء لا طول القيام كما قيل
وحكاها في الجنتى وسجى في محله اس عند الرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على قول الامام وأما عدهما
مسة فالخلاف فيه الخلاف في الوتر كما ساقى في بابه (قوله وهو مطلق الدعاء) أي القنوت الواجب يحصل
بأي دعاء كان قال في النهر وأما خصوص اللهم انستعبد مسة فقط حتى لو أتى بعده ما زاد اجازعا (قوله وكذا
تكبير قنوته) أي الوتر قال في الخبر في باب سجود السهو ومما ألحق به أي بالقنوت تكبيره وختم الرابى
بوجوب السجود بركه وكذا في الطهارة أنه لو تركه لا رواية فيه وقيل يجب السجود باعتبار التكبيرات
العدد قبل لاه وينبغي جميع عدم الوجوب لانه الاصل ولادليل عليه بخلاف تكبيرات العبد اه (قوله
وتكبيره فركوع الثالث في الرابى) كذا عزاه إلى الرابى في النهروانية والشارح قال السيد أبو السموذى
حواشى مسكين في باب سجود السهو قال شيخنا ساعد وهدى في الرابى لافى الصلاة ولا في السهو
ولهذا سبق بطر ما قد ذكره الرابى بقوله ولوترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجود السهو فتوهم
أن هذه تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وإنما هي تكبير القنوت اه وكذا به الرجنى على أنه لا يجزى
فيه (قوله وتكبيرات العبدین) هي ست تكبيرات في كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا أحدها) أمادى كل
تكبير واحد مستقل (قوله كلفا التكبير في افتتاحه) أي افتتاح العبدون بقراءة الصلوات كالأ
السمع في نور الايضاح (قوله لكن الاشء وحوه) أي وجوب لفظ التكبير في كل صلاة حتى يكره
تجربا للشروع بغيره أنه أكبر كذا في شرحه على المتن (قوله والجهر للامام) اللام بمعنى على مثل وادأ أنتم
فأما واحترز به عن المفرد فانه يجزى الجهر والاسرار وقوله والاسرار للكل أي الامام والمفرد وتوله فيما
يجهر ويسرأ وبشرى أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر به وهو صلاة الصبح ولأولاد من المغرب
والعشاء وصلاة العید والجمعة والاربعاء والوتر في مصاد والاسرار يجب على الامام والمفرد فيما يسره
وهو صلاة الطهر والنصر والثالثة من المغرب والاحزاب من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء وفي
البحر لكن وجوب لاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المفرد فقال في الجراء الاصح وذكر في الفصل
الاستحباب الظاهر من الذهب ومنه كلامه تعرفه هالك (قوله فلو أنتم القراءة) في بعض النسخ فلو أنتم
الافتتاح وهذا مثال تأخير الغرض وهو الركوع هنا عن مجمله (قوله أؤذ كرا السورة الخ) مثال تأخير
الواجب وهو السورة عنه لفضله في العائقة والسورة بأحس وهو الركوع المفروض لوقوعه في أثناء
القراءة لانه لما قرأ السورة التحقت الغرض وبعد وجوب القراءة بغير الترتيب بها وبب الركوع فرضا
بجمله قبل وجودها فانه يكون واجبا كالفصل متعاقبة في تحت الأيام وسأله في ما قد تحقق آخر في فصل
القراءة والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يوجد له وقيل قد ذكر السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ
سورة أخرى لا يتحقق ركوعه كأي سهو الحلية عن الزاهد وعبد (قوله أعاد الركوع) مختص بالمسئلة
الثانية وتوله وسجد للسهو والجمع لله ثلاثين في التركيب حراز تولى قال صحتها أعاد الركوع عديد
للسهو ولم ينم هذا (قوله وترك تكبير ركوع الخ) بالرد عطف على آيات لا في ز يذرك ركوع أو سجود
تعبير الشروع لان الترابى في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فادار ادعى ذلك فقد ترك الواجب

على الاصح برهان دون
عليكم وتنفق قذوة بالاول
قبل عليكم على المشهور
هذا بوجه الشاذة خلاها
للتكلمة (و) قراءة قنوت
وكذا تكبير قنوته وتكبيره
ركوع الثالثة زيلسى
(وتكبيرات العبدین)
وكذا أحدها وتكبير
ركوع ركعتيه الثانية
كلفا التكبير في افتتاحه
لكن الاشء وحوه
كل صلاة بحر فلفظ
(والجهر للامام والاسرار)
للكل (فيما يجهر) به
(ويسر) وفي من الواجبات
آيات كل واجب أو فرض
في محله فلو أنتم القراءة
فمكت متفكر اس هو انم
ركع أؤذ كرا السورة
واكها فضها قائما أعاد
الركوع وسجد للسهو
وترك تكبير ركوع
وتثلاث سجود ترك قعود
قبل ثالثة أو أربعة

ويلزم منه ترك واجب آخر وهو ما مر أعني اتیان الفرض في محله لان تنكره الركون فيه تأخير السجود
عن محله وتثليث السجود فيه تأخير القيام أو القعدة وكذا القعدة في آخر الركعة الأولى والثالثة فوجب
تركها ويلزم من فعلها أيضا تأخير القيام إلى الثانية أو الرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلا أما
المسئلة الخفيفة التي استحبها الشافعي فتركها غير واجب دال على هو الأفضل كما سيأتي وهكذا كل زيادة
بين فرضين يكون معها ترك واجب دال على تركه في كلام الشارح واجب ابره وهو اتیان كل واجب وفرض
عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات في كلام الشارح واجب ابره وهو اتیان كل واجب وفرض
في محله الذي ذكره أولا لان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك هذه المذكورات وكان تركها واجبا ابره لانه
يلزم من الاختلال بهذا الواجب الاختلال بذلك الواجب وهو نظير عدم من العرائص الانتقال من ركن إلى
ركن فانه فرض لغيره كما قد مضى بانه فلا تنكر في كلامه فافهم **(قوله وكل زيادة الخ)** يحرك على مطلقا على
تنكر برسم طاع العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكون حتى لو شئت فتفكر سجود السهو وكما هو قوله
بين الفرضين غير قد دخل الزيادة في فرض وواجب كالزيادة بين التشهد الأول والقيام إلى الركعة
الثالثة كيمر والطاهر أن صغرة التشهد بعد السجدة الثالثة لا تأخر حتى ولو وقع من السجدة وقعد
ساجدا يلزمه السهو ومعه لم يفعل كيمر الساجدين على الملم تكبيرا القعدة لا يضر عن قراءة التشهد
الأول وسكوته في شدة قال ط استدل به أنه لو طال قيام الركوع أو الوقوف بين السجدة من أكثر من تسبيحة
بغير تسبيحة ساجدا يلزمه سجود السهو فليست به اه ولم يره إلى أحد منكم كيمر داس عبد الرزاق في شرحه
على هذا الشرح وقال كطالة وقوفه بعد الركوع من الركوع اه ولم يره أيضا ولم أر ذلك ابره وهو ما يحتاج
إلى نقل صريح يرد ما ثبت في سجود السهو من الخلية عن البخيرة والثقة بقلص عن رواية أنه قد كرم إلى
في رواه عن أبي حنيفة في شدة في الصلاة أو ركوعه أو قعوده أو سجوده أو قعوده أو قعوده
لاسهو عليه وأبى جابوس بين السجدة في فعله السهو لانه أن يعلى اللبث في جميع ما وقع من القيام بين
السجدة وبين الوقوف في وسط الصلاة اه وقوله لا سهو عليه به مخالف للمشهور في كتب المذهب ولكن
هذه رواية غير جيدة فليست تأمل وأبى في الجري باب الورك عند قول الكبر ويسع المؤتم فأن الورك
لا انفراج أطول انقسام في الركوع ليس بمشروع **(قوله وانصاف المقتدى)** ولو قرأ أحد امامه
كمر مختص عملا لا تقصد في الأصح كما سيأتي قبل باب الامامة فلا يلزمه سجود السهو ولو قرأ أحد الإمام لا سهو على
المقتدى وهل يلزم المقتدى إعادة الركعة من وجوب طوحوها وانعاز ما تسددها ولواحدات **(قوله)**
ومتابعة الامام) قال في شرح المسئلة خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية ذهبي موضوع الاقتداء
واخذ في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة بعد لا يتابع فيها بل يستمع ويصوت معها بعد اقراره
من الاذكار زيادة والحاصل أن متابعة الامام في القراءة والواجبات من عزاء حسير واجبة فان عارضها
واحدا لا يفيق أن يفوته بل يأتيه ثم ياتع كالأوامر الامام قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان
الاتيان لا يفرق المتابعة بالسكاة أو ما ياتي نحوها والمتابعة مع قطعته تعوته بالسكاة فكان تأخير أحد
الواجبين مع الاتيان مما لو سي ترك أحداهما بالسكاة بخلاف ما اذا عارضه كالأوامر الامام قبل
تسليم المقتدى فلا فالأصح أنه يتابعه لان ترك المسئلة أولى من تأخير الواجب اه لمصلحة كمر حاصله
أنه يجب متابعة الامام في الواجبات فعلا وكذا تركه كالبرم من فعله بخلافه الامام في الفعل كتركه القنوت
أو تكبيرات العيد أو القعدة الأولى أو سجود السهو أو التسلاوة فيتركه المؤتم أيضا وانه ليس له أن يتابعه
في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به بالصلاة فلا يتابعه بخلافه راد مسئلة أو زاده على أقوال الجماعة في تكبيرات
العيد من نوع أو نوع في تكبير الجماعة أو قام إلى الخامسة ساجدا أو أنه لا يجب المتابعة في السجود والركعة
ر كالتتابع في ترك دفع البدن في التحرر عقوباته وتكبير الركوع والسجود والتسبيح بها والتسبيح

وكل زيادة تفصل بين
الفرضين وانصاف المقتدى
ومتابعة الامام

مطالبة مهم في تعقيب
متابعة الامام

ومثل لما ليسوع الاجتماع فيه في شرح الكيدية من الجلبابي؛ يضابقوه كالفقير في الفقر والتكبير الخامس في الجبارة ورفع اليمين في تكبير الركون وعنه تكبيرات الجبارة قال والمتابعة فيها سائرة اه لمكن رفع اليمين في تكبيرات الجبارة قال به تيرمن علمائنا كافة بل فكونه مما ليسوع الاجتماع فيه محل نظر ولهذا قال الخبير الرمي في حاشية البحر في باب الجبارة انه يستف من هذا أن مما قاله أنه بل أن الأولى متابعة الحقيق للشافعي بالرغم من الاعتدال به ولم يؤه اه أي أن اختلاف أنشائه دليل على استجديده متأمل وقال الأولى ولم يجب لآن المتابعة إنما تجب الواجب أو الغرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لا في المقطوع نسخته) يكلو كبر في الجبارة فسادان الأول باختلاف في فعله صلى الله عليه وسلم مروى الجنس والسبع والنسب وأكثروا من ذلك لأن الأثر آخر فعله كان أو بما كان ياخذ ما قبله إلى الابداد (قوله كقبوت خير) فانه أمامه ما عود نسخته على تقدير أنه كل سنة وبعدم سببته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهير إلى الفخ في الدال فهو مثال للمقطوع نسخته أو بعدم سببته على سبيل الإبدال ح (قوله وانه تفرد) أي الصلاة جماعته في الفروض المراد بها صلاة الجمعة المتعينة أصلاً بالواقعها ثلاثة المارة والسادس في الحقيقة كما هو ترك الفرض لا ترك المتابعة لكن أسد الهالاه بالمعنى انه تركه وخص الفرض لانه لا سادس ترك الواجب أو السنة (قوله في الخزانة) واصوجوب المتابعة ليس على اختلاف بل هي تارة تفرض وتارة تحب وتارة لا تحب وفي تراقق ما يجب المتابعة في الفصل المتقدمة لا في المقطوع نسخته أو بعدم كونه سنة من الأصل كقبوت النحر وفي العبادة العامة دعوى النشر وع دون غير وفي البحر المسألة فيها ومن الأركب أو الشرائع مفيدة في غيرها اه (قوله قلت دباغت أسدولها) ترمي على مراده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة تحت آيات وقد دعا في المتن واجبا واحداً ولو كانا تكبيرات العيد ست وعندها واحد أكبر عليه عشرة وتعديل الأركان عده واحداً وهو واجب في الركون والسجود والرفع من كلهما يرد ثلاثة وهي ثلاثة عشر والواحد عشر ترك تكبير العائقة قبل سورة الأوابين والخامس عشر والسادس عشر رغبة القريب بين القراءة والركوع وفيما تذكر في كل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة في التشهد والناس عشر والتاسع عشر تكبيرة القنوت وتكبيرة ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبير ركوعه ثانية العيد ولها التكبير في الافتتاح ثم ذكر سبعة تحت قوله وبق من الواجبات الحمد ثم ثمانية وعشرون كما هو صريح في كلامه زيادة عن ما في المتن من الأربعة عشر في الأربعين وربعين واحداً دون صريح بطلان اسماءه أصلاً (قوله والاسم أ كثر من مائة ألف) قول أكثرها صريحاً لاجل حجية كشمع عرفه (قوله إذا أحدها) المراد به التشهد وهو واحد من جهة النوع أي أنه واحد من نوع الواجبات السبع وأربعين والأهوى في الحقيقة متعدد لأن هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وعشرون تشهداً (قوله من صريحه) أي من الواجبات هي تعدد العرب الأولى مع تشهدها وتركها قص من كتابه وترك زيادة فيه أي في أدائه كتابه لانه ذكر معظم لا يجوز أن يرد فيه بجسسه وترك زيادة عليه أي بعد ثمانية وهو لا يكون واجبا إلا في القعدة الأولى من غير المراتل (قوله في غما أو سبعين) متعلق بصريح وقوله كثر أي في كلامه حديث ذكر أن التشهد قد يتكرر عشراً ثم إذا زاد أعظم سبعين ثم أعادها تحت ثمانية وسبعين تشهداً كما هو في غمها من واحد عشر فما في الجنة الواجبات أن يرد كرهاً ما تحت ثمانية وتسعين وبأن ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب فيه القعدة وان تركها تركه فلهذا أو عليه في هذه خمس وتسعين تحت في كل صورة من الصور والتمانية والسبعين المارة في كل ما ذكره زاد واحد ما بين المرح لا هذه الصور است كل قعدة تها واحد من واحد سببها كل قعدة أولى أو بدون وهو ما كان قعدة أخيرة أو بعد سبعة صلياً أو تلاوة قاما فطره أو فرض قد ينفق عليه في كل قعدة واحد واحد من نوع الواجبات المذكور في بعض المراتل

لا في المقطوع نسخته أو بعدم سببته كقبوت خير وإنما تقديره في الفروض كما بس طناه في الخزانة قلت دباغت أسدولها ينفوا أو يدين وبأسباط أكثر من مائة ألفاً أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب خمسة تعدد المغرب بتشهداتها تركه بقص ٥٠٠ أو زيادة عليه في ٧٨ كصم والتسعين في الخبر فتصير فيلحق أي واجب يستوجب ٣٩٠ واجبا

وهو التمسك باستلزام ثلثمائة وتسعين واجبا يصلح لعراثم هذه الواجبات تستلزم على أكثر من مائة حجة
ما بين سهوية وصليبية وتلاوية كل حجة منها يجب دوا ثلاث واجبات العاها ينبغي وضع اليد ووضع
الركبتين على ما اختاره الكمال ورجمه في البحر وغيره واداصر ثلثمائة تدافع ثلثمائة وكذا يجب بين
كل حجة في سهوية والرفع والعلمانية فيه فتبلغ أكثر من ثلثمائة واداصر ذلك إلى ما مضى بلغ أكثر من مائة
واداصر بها في بقية النيف وأزاد من المارة تسلم أكثر من ثمانمائة وعشرين ألفا وسبعة مائة وكل واحد منها
يستلزم تركه حجة في سهوية وتتم دوا عدة وكل حجة يجب فيها العلمانية والرفع بينهما والعلمانية
والتمسك بالسهوية يجب فيه تركه نقص منه وزاد فيه أما الزيادة عليه فتجاوز هذه عشر واجبات فاداصر بها
في ثمانمائة وعشرين ألفا وسبعة مائة لغت مائتي ألف وسبعة وعشرين ألفا فاداصر إلى أن تستلزم المقتضى
لاما وما حصة في الغرض نصف السبع وعشرين وفي الواجبات السبع وأزاد من وجهه ذلك نيف وستون فاداصر
صرتها بما بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف ومائتي ألف ألف وعشرين ألفا فاداصر واجبات أخرى لم
يذكرها كالسجود على الأرض وعدم قراءة في الركوع وعدم القيام قبل التمسك أو قبل السلام وغير ذلك
تتصلح جلته بأصرب عدد كثيرا أكثرها مائة وعقيدة كيطهر ذلك إن أراد ضياع وقته وتولاها وروايات
كلام الشارح لكل الاعراض عن ذلك أول (قوله وسنها) تقدم الكلام في الوصو على السعة وتعرف بها
وتقسمها إلى السعة هدى وسنة زوائد والفرق بين الثانية وبين المسحوب والمسحوب وما في ذلك من الاستثناء
وعبر ذلك في مراجع (قوله لا يجب فساد ولا سهو) أي بحذف تركه القرض فاداصر فوجب الفساد وتركه
الواجب فاداصر فوجب سهو والسهو (قوله لو علمنا غير مستخف) فلو غير علم ولا إساءة أيضا بل يجب إعادة
الصلاة في قدماء في أول بحث الواجبات ولو مستخفا كفر إلى النهي البرازية لم يبر السعة فاداصر
استقصاها ووجهها أن السعة أحد الأحكام الشرعية المقتضى على مشروعيها بعد علمه بالدين فاداصر
ذلك ولم يبرها شيئا ناسا ومعتبرا في الدين يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ)
نص على ذلك في الفتحة في دفع التقرير بالاكتمال من كتب الأصول لكن صرح أحد بحديث في شرح ما روي
الإساءة أن حق من الكراهة وهو المناسبها القول بالهجر بتركها يستوجب إساءة في التضليل واللام
وفي أن لا يوجب ترك السعة المؤكدة كفر من غير الحرام وقد فرق بين ما مراده من الكراهة القهرية واللام إلى
شرح المسألة المنزلة في معنى دون المكروه وتخبر أو عوقب المكروه ثم بما يؤيد على ذلك ما في الجهر من الكشف
الكبري معناه إلى أصول أبي اليسر حكم السعة أن يندب إلى تحصيلها ولو بلام على تركها مع خوف غير
أه وعن هذا قال في البحران الطاهر من كلامهم أن الائم موطوءة الواجب أو السعة المؤكدة تفسر بحكم
بائتم ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح وتفسر بحكم بائتم ترك جماعة مع إساءة على الصحيح ولا شأن
أن الائم نهضة أشد من بعض فاداصر أن الائم السعة المؤكدة أخف منه إساءة الواجب أه لمحاو طاهره
حصول الائم بالترك مرتين يصح ما في شرح البحر بأن المراد بالترك لا على سبيل الإصرار وكذا ما روي
قريباً من الخلاصة وكذا ما مضى في سبيل الوضوء أنه لا يكره بالعمل مرارا متتالها ثم والاداء كما في
شرح الكفاية في الكشف وقال محمد في المصريح على ترك السعة بالاعتمال وأبو يوسف ما تأديب أه
في معنى جل الترك فيما مضى عن البحر على سبيل الإصرار وقد بقيت كلامهم (قوله على ما ذكره) والاداء
وهي أكثر كاسا في قد علمتها الشرع لا في مقتضى دوا وحسب (قوله ثلاثة
وعشرون) ثبت أنها في العدد خلاف المردوح (قوله لا يخرج) أي قوله أو قبل معها كالتمسك كراهة الشارح
في الفصل الثاني (قوله في الخلاصة الخ) حتى في الخلاصة أولا خلافا قيل بأنهم وقبل لا ثم قالوا أنوا اعتداه
أنهم لأن كل أحدا أه وحرم في الفقه وكذا في الموقلة لا شاربها أي لا يفسد تركه لا بد الاحتصاص
وعدم بالاداء سعة عاها إلى على الله تعالى وسلم دوا غير موهله بطريق جميع الدين لمركزة أه

مطلب من الصلاة

مطلب في قولهم الإساءة
دون الكراهة

(وسنها) ترك السعة
لا يوجب فساد ولا سهو
بل إساءة لو علمنا غير
مستخف وقالوا الإساءة
أدوم من الكراهة ثم هي
على ما ذكره لا في موضعين
(دفع الدين للغير) في
الخلاصة أن اعتد تركه ثم
(ونشر الأصابع)

والتعليل ان كروما خوس من الفخ وده في البحر بقوله بعدما قدمناه عنه فالحاصل ان القائل بالاثم ترك
الرفع بناء على انه من سن الهدي وهو شتم وكدة القائل بعدمه بناء على انه من سن الزا اذ عتزل المسحب
الحق لك لكن كونه ستمو كدة لا يستلزم الاثم تركه مرة واحدة بلا ضرورة في تعيين الترك لا بالاعتقاد
والاصرار وتوقيب كلامهم كانهما فان الظاهر ان الحامل على الاصرار على الترك هو الاستخفاف ببعض
التهاون وعدم المسئلة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا كان كفر اكابر خلا لما فهمه في الهرقدس (قوله
أي تركها بجاهلها) قال في الحلبة طن بعضهم انه أراد النشر تفرغ الاصابع وهو عاقل بل اراده الشرح
الطبي يعني برصعها موصو من لاصعوم من حتى يكون الاصابع مع الكف مستقلة لا قسلة ثم لا يخفى انه
لا تنوقف السمة على ضم الاصابع أولا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفرغ ولا مصومة كل الضم
ثم رجعوا لذلك مستقلا لما القلة فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا باطأ طي رأسه) أي لا يخفضه
والمسئلة في البحر من المتوسط (قوله بقدر حاجته للاعلام الخ) وان اذكره ط قلت هذا اذ لم يشع كما
سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة عند قوله وفاتم بقاعد وأشار بقوله والانتقال إلى ان المراد
بالتكبير هاما بيشعل تكبير الاحوام وغيره صرح في الضياء ثم علم ان الامام اذا كبر لا بد من وجوب
صلاته من قصد ما للتكبير الاحرام والا فلا صلة له اذا قصد الاعلام فقط وان جمع بين الامرين بان قصد
الاحرام فلا صلة له ولا من يملئ يتابعه في هذه الحالة لانه اذ قد يملئ يدخل في الصلاة فان قصد تكبيره
الاحرام مع التبليغ لا يصلح ذلك هو المقصود منه شرعا كذا في فتاوى الشيخ محمد بن محمد العزبي الملقب بشيخ
الشيح ووجهه ان تكبيرة الافتتاح شرط أو ركن فلا بد من تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة
وأما التجميع من الامام والتحييد من المبلغ وتكبيرات الانتقال مما اذا قصد جهاد كرا الاعلام فقط فلا
ساد للصلاة كذا في القول بالتبليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الجوزي وأقره السيد محمد أبو السعود في
حواشي مسكنه والفرق أن قصد الاعلام غير مقصد كالوسيلة بل غير أنه في الصلاة ولما كان المطلوب هو
التكبير على قصد الذكر والاعلام مادام يحض قصد الاعلام فكانه لم يذكر وعدم الذكر في غير التسمية
غير مقصد وقد أشبه بالكلام على هذه المسئلة في رسالتنا السمة تنبيه ذوي الاهتمام على حكم التمسح
خلف الامام هداوسا في أول الفصل انه لو لم يتكبر الاحرام تكبيرة الى كوع لعت بوضع شروعه
لان الخلل له ومقتضاه لو لم يمسح بالاعلام مع انصاعه أن يصح انهم شرط لركن والشرط يلزم حصوله
لا يتصحب به لكن سياق جوابه ثم هذا كما اذا قصد الاعلام بنفس التكبيرة أما اذا قصد التسمية وقصد
بالجهر بها لاعلام بان كانت لولا الاعلام لم يجهر وانه يأتي من اولي يجهر وهو المطلوب كما مر والزائد على ذلك
الحاجة لكونه مكرره لئلا يملك في طائفة أي السعود واعلم ان التبليغ عند عدم الحاجة اليه بان
يلهم صوت الامام مكرره وفي السيرة الجليلة تنفق الاثنا لارادة على ان التبليغ حيث شذبه عن مسكرة
أي مكرره وهو أبعاد الاحتياج اليه فمستحب وما نقل عن الطحاوي اذا نام القوم صوت الامام فقام أوذن
صدت صلاته لعدم الاحتياج اليه فلا وجه له ادعائه انه رفع صوته ما هو ذكر يصعق وقال الجوزي وأطس
أن هذا المثل مكدوب على الطحاوي فانه يخالف القواعد اه (قوله والتسمية) وقبل انها واجبة توسا أي
تمام الكلام عليه وعلى بقية السنين المذكورة في الفصل الآتي (قوله والتأمين) أي عصاة قراءة الفاتحة قال
في المسئلة واداء الامام ولا الضالين قال آمين اه ولا يخفى أن هذا هو المفهوم لكل أحد ما قيل لورث
الفاتحة وقر آمين س لا نؤا احدا الا أنه هل بين اليهود والتسمية والتأمين اه فيه نظر بالنسبة الى
توقفي في التأمين من الوارد في التأمين عقب الترافع خاص بمرامه الفاتحة أو لا مؤدو التسمية غير خاصين
هم والماهر أنه أي مما أمل (قوله وكونهم سرا) حمل سراجا الكون المحذوف ليفيد ان الاسرارها

مطلب في التبليغ خلف
الامام

قوله العزبي أقول ليس
هذا صاحب المتن فانه يحد
ان عبيد الله العزبي
التمرتاني اه منه

أي تركها بجاهلها (وإن
لا باطأ طي رأسه عند
التكبير) فانه بدعة (وجهر
الامام بالتكبير) قدور
حاجته للاعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالتبليغ
والسلام وأما المؤتم والمفرد
فيصم نفسه (والثناء
والتعويذ والتسمية والتأمين)
وكونهم (سرا) ووضع عييه
على يساره

وصكونه (تحت السر)

لرجال القول على رضى الله
عمن السنة ومنهما تحت
السنة وتلوث احفاد
الدم في رؤوس الاصابع
(وتكبر الركوع) وكذا
(الرفع منه) بحيث يستوى
قامتا (والسبع به ثلثا)
والصاق كعبه (واحد
ركبته يديه) في الركوع
(وتفرغ أصابعه) للرجل
ولا يثبت التفريغ الاها
ولا الصم الا في السجود
(وتكبر السجود وكذا)
مس (الرفع منه) بحيث
يستوى حالسا (و) كذا
(تكبره والتسليم فيه)
ثلا تا وضعية يديه وركبته
في السجود دار تلزم طهارة
مكانها صفا بجميع لا اذا
بعد على كنهه **=====** كما
(واقرش رحله اليسرى)
في تشهد الرجل (والجاسة)
من السجود ووضع يديه
فيها على غصديه كالشهد
للتوارث وهذا دائما غطله
أهل الثمن والشروح
كما في امداد المتاح
لشترسلا في قلت وبأى
معن بالعبه فاهم (والصلاة
على اليسرى) في الشهادتين
الاشدية وفرض الشاهدي
قول اللهم صل على محمد
وسمعه الى الشذوذ
وجملة الاجماع

٣ قوله واقرش هكذا
تخطه والى في امداد الشارح
واقرش لصيغة المصدر
وهو التمسك بالقبضة
والاحقة اه محمده

سنة أخرى فعلى هذا نسبة الاتيان لم يتصل ولو مع الجمهور ما ط عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قد
السكر بلاد كمرافقه (قوله للرجل) سبأ في الفصل بيان محترز وكيفية (قوله ولحوى الخ) بيان الحكمة
عدم الارسل (قوله وكذا الرفع منه) أشار الى أن الرفع مرموع بالعبث على تكبير قال في الخبر ولا يجوز
سروانه لا يكبره واما في التجميع اه لكن سذكر في الفصل الآتي القول بان سنة سوره أيضا الحديث
أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل ركوع وحض وعلى تأويل الحديث بان المراد بان تكبير كرميه
تعظيم يقال له هنا فهو زالحر لثلاثه صوت المصنف ذكر التجميع في السن لكن يفوه ذكره في الركوع
فالتأويل في عبارة الكبير طهر كما ونصفا في حواشي على الخبر هذا وتقدم أن مختار السكالك وغيره رواية
وجوب الرفع من الركوع والسجود والعامة أباية فيها وأنه الموافق للأدلة وان كان المشهور في المذهب
رواية السنة (قوله والتسليم به) الأولى ذكره بعد قوله وتكبر الركوع كالحقني ونيل سرمد بأن في
السجود ح (قوله ثلثا) فلو تركه أو قصه كرهه فيها كجسائي (قوله والاصاق كرميه) أي حيث لا عز
(قوله للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قبل لاخذ والتفرغ لمرأى تضع يدها على ركبتيه صاعدا ولا
تفرغ أصابعها في المراحط فهم وسبأ في الفصل أنهم اختاروا الرجل في خمسة وعشرين (قوله وكذا)
نفس الركوع اه راد لفظه نفس ثلاثيته هم أنه على تقدير مضاف أي تكبير الرفع يشكر مع قوله وكذا
تكبيره أولا لا شأن الى أن أصل الرفع سنة كلف الزبالي حتى أنه لو سجد على شيء ثم رجع من تحت جبهته وسجد
ثانيا على الأرض جاز وان لم يرجع اليه خلاف ما صححه في الهداية بقوله والأصح أنه اذا كان الى السجود
أقرب لا يجوز لانه بعد سجد او اذا كان الى الجلوس أقرب فلا يده بعد حالسا اه وإذا كان الرفع المذكور
فرضا لم يثبت أنه أن يكون بحيث يستوى حالسا بل قد يقيد بالشراح ذلك كمن يكبر مع قوله الآتي
والجاسة فالأصوب اسقاط قوله بحيث يستوى حالسا ويكبر مراد المصنف بالرفع أصله دون استواء حريا
على القول بمتو والاحتياط لا التمسك بالاستواء ولا تكرار أو قد مر تعميم وجوبه أو أنه في تمام الكلام عليه
في الفصل الآتي (قوله ووضع يديه وركبته) هو ما صرح به كثير من المشايخ واحترازه لفقهاء قول الثالث
الافتراض ومشي عابه الشترسلا في الفتوى على عدمه كفي التجسس والخاصة واحتراز في الحق الوجه لانه
مقتضى الحديث مع المواطعة قال في الخبر وهو أن شاء الله تعالى أعد الاقوال بالرفقة الاصول اه وقال
في الخلية وهو حش مش على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيد (قوله ولا يله) لأن وضعية يديه ليس فرض
فأدوا وضعية على محض كان لعدم الوضعية أصلا فلا يصير وهذا هو المشهور ولكن قدما في شرط الصلاة عن
المية أن عدم اشتراط طهارة كتمان ما رواه شاذة وأن الصحيح أنه تعد الصلاة كفي من الواجب ونور
الابيض والمية في الخبر وهو الماسد لاطلاق علمة الثمن وأيده بسلام الحاشية وفي شرح المية وهو الصحيح
لأن اتصال العضو بالخشاء بجزء أحدها وان كان موضع دلائل الأصول ليس يفرض اه (قوله الا اذا سجد على
كفه) أي على ما هو متصل به ككفه وماصل قوله لا لا اشتراط طهارة متعلق بالكس أو التأويل لا اشتراط
طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاصلا كما مر سجد على الخشاء (قوله ٢ واقرش رحله اليسرى)
أي مع بسبأ أي سواه كل في الفقه الأولى والآخرة لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من
قوله عليه الصلاة والسلام يجوز على حال كرمه موقوف وكذا فترس بين السجدين في فتاوى الشيخ فاهم
أن السجود والمية في شرح الشيا جدي عن البرجودي (قوله في تشهد الرجل) أي هو سنة بخلاف
المرأه فان اتزولا كجسائي (قوله ووضع يديه فيها) أي في الجلطة (قوله فاهم) لعله يشير به الى أنه يوجد
من كلامهم أيضا لسان هذه الجلطة مثل جلطة التشهد ولو كان فيها خالفه لاهاليه ودلائل كتابيو أن الجلطة
الاشدية متعلق الأولى في التزولا فلما أطلقوها علم أنها مناهل ولهاذا قال القهسبة ان هذا وجه ليس أي
الجلوس الملهود (قوله وسوره) أي بسببه قوم من الاعيان هم القه لوى وأبو بكر الرازي وابن المنذر

والخطا والبغوى وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما وافق الشافعى بغير (قوله
والدعاء الخ) ثم قبل السلام وسأنى فى آخر الفصل الآتى الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة
وتسبيح وغيرها (قوله لعبد) أى لوتيرة ومفرد لكن سألنى أن أتعهد أن المفرد جمع بين التجميع
والتعديد وكذا الامام بعده ما هو رواية عن الامام حزم بن النضر بن لى فى مقدمته (قوله وتغزى الوجه
بمنقوسه للسلام) ويس الدعاء باليمين ونسب الامام الرجال والخطبة وصالحى الجن الى آخر ما سألنى
الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته اسلام الامام وانظار المسوق سلام الامام كذا فى نو والابيض
وقد نأته أوصل السى الى احدى وحسين لكن عند بعض فى الضايح المستحبات ٢ (قوله ولها آداب)
جمع أدب وهو فى الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوستر بى ولو لم يطب عليه كالم يادة على
اللائق فى تسبيح الركوع والحجود كذا فى عاية النبيان والعباية وغيرها وعزى فى أول الخليفة
بمعاريفه متعددة وقالوا لظاهر مساوانه لحدوب (قوله تركه) أى ترك الادب الذى تضمنه لفظ جمعه
(قوله كتركه سنة الى واث) هى السنن العبر الى كده كسره عليه الصلوة والسلام فى لباسه وقد ما وقعوه
وترجوه وتعلموه بالابن الهندي التى هى من أعلام الدرس كالادان والجماعة وقابل الوعين الدفعل
ومنه المذهب والمذهب والادب وقدم تحقيق ذلك فى سنن الوصوة (قوله والى أربعة أه) أى طرده
قاموس (قوله والى تحجره) بكسر الحاء والجيم والراء المهملة ما بى يدل من ثوبك قاموس وقال ابن الجوزي
مألة المدح وحسن الانسان والمناس هذا ولأنه فسر الحاض عمادون الانا الى الشكش أو الصدر
والصدر أو صدر الشكش عانى الحاضر الى الضلع الحب ٣ واستغفره فى العزيمة ضمه فم قطع
مراى مجتزعة جزوهى معقد الازاو ولا يتخفى بعده (قوله التحصيل الحشوع) علة للتجميع لا المقصود
الحشوع وركب التكليف فاذا زك صار باطر الى هذه المواضع قصد أولافى ذلك خطاه عن الطرائق الى
ما يشعل وفى اطلاقه مشعول المشاهدة للكملة لا به لا من ما بهىه فوذا كان فى الطامم أو كان يصير يحافظ على
خطمة الله تعالى لا المداير عايات عامة فى الامداد واداء كالم المقصود الحشوع فاذا كل فى هذه المواضع
ما ينابيه بعمل الى ما يحصل فيه (تنبيه) * المقول فى طاهر الرواية أن يكون منتهى نصرته فى صلواته الى
محسب محبوبة فى الصبر وان عليه اقتصر فى الكبر وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالمعوى
والكرخى وغيرهما كالمعنى المطولات (قوله والمسائل فى عدد التثاؤب) بالهمز وأما الواو فمط كفى
المعرب وغيره وسأنى فى باب ما يفعله الصلاة أو يكره أنه يكره ولو نازج لانه من الشيطان والابياء
محفوظ من (قوله ولو نازج لشفقة بيسه) فى بعض الأصناف شفقة بصيغة المفرد وهى أحسن لان المتيسر
لذفع التثاؤب وأخذ الشفقة السلى ودها ثم رأيت التقييد بها فى الضياء (قوله يظهر بده اليسرى) كذا
فى النجاء المعروية فى الخليفة فى باب السنن والشاوخ عز المسألة الى المجتمع أن المقول فى البحر والهر
والنسخ المجتبى أنه على فاه يسد وقيل بيمينه فى القيام وفى غيره يساره اه وهكذا فى شرح الشيخ اسمعيل
وعبارة الشارح فى الطرائق أى يظهر بده اليسرى الخ ما سأل بادل اليسرى باليمى (قوله وقيل الخ) كاه
لا النعلة بى أن تكون باليسرى كالمخطاط فاذا كان قاعدا يسبل ذلك عليه ولم يرم به حركة الدرس
بجلا ما إذا كل قائما فله يلزم من التعطية باليسرى حركة اليمنى اتصالا لمحتما اه ح (قوله لان
التعطية الخ) علة لكونه لا يعطى بده أو لانه لا يعتمد عدم إمكان كظم بده ولذا قال فى الخلاصة أماد أمكه
وأخذ شفته بيسه ولم يعل فاه بده أو ثوبه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة (قوله فائدة) * رأيت
فى شرح تحفة الملوك المسمى حديه الصعلوك ما نصه قال الرازدى الطريق فى دفع التثاؤب أن يحط بنباله
أن الابياء عليهم الصلوة والسلام ما تنافوا قط قال القندورى جرساه مرارا وجدناه كذلك اه قلت وقد
جرته أيتافو حدته كذلك (قوله عبد الكبير) أى تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما سألنا) وه

(والدعاء) بما يستعمل
سواء من العبادتين
بقية تكبيرات الانتقالات
حتى تكبيرة الفنون
على قول والتسبيح للامام
والتعديد ليس به وتغزى
الوجه بية وبسرة للسلام
(ولها آداب) تركه لا يوجب
إسائة ولا ضاها كتركه
سنة الزوائد لكن فعلة
أفضل (نظره الى موضع
يجوده حال قيامه والى
ظهر قدميه حال ركوعه والى
أرسته أنه حال سجوده
والى حجره حال قعوده والى
مكبته الامم والابن سعد
السنن لاول والشافعية)
لتحصيل الحشوع (وامسالك
عدد التثاؤب) ولو باند
شعته بيسه (فان لم يقدر
غطاء ظهره) اليسرى
وقيل باليمى لو قائما والا
فيسر المجتبى (أو كاه) لان
التعطية بلا ضرورة
مكرهية (واخراج كفه
من كيبه عند التكبير)
لارجل الا فرودة كبره
(ودفع السعال ما سألنا)
لانه بلا ضرورة فقد حجبته
(والقيام) للامام وقوته
٣ قوله الضلع الحب هكذا
بعله والذى رأيت فى عدة
نسخ من القلوب الضلع
الحاف طير داه مصححه

في أوله أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصح شراؤه أو فسد الصلاة في أنشائها ولا يكفر ان كان جاهلا
 لانه حازم والاكثر للثقل في حضور الجملة وان كان في وسطه فان بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء
 كونه ذكرا والختار أنهم لا تنفسد وليس بعيد وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وما من عدم الفساد
 فيه صحة الشروع مما وان كان المذكي أكبر في أوله فهو خطأ مفقود وان تعمده قبل يكفر للثقل وقيل
 لا ولا يبيح أن يتخلف في أنه لا يصح الشروع وان في وسطه أو فسد ولا يصح الشروع وقال الصدوق الشهيد
 يصح ويصح بتقيده بما دل عليه بقصده المخالفة كجاءه عليه محمد بن مقاتل وفي المتن لا يفسد لانه اشباع وهو
 لغة قوم وقيل يفسد لان أكثر كلامهم ولدا ليس اه فان ثبت أنه لغة فالوجه الصحة وان في آخره فقد قبل يفسد
 الصلاة بتأنيده أن لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحاشية ملحوظات أبحاث هذه المسئلة في البحر والهر
 بعد قوله وكبر بلام دو ركع أو قول في الفساد بعد الهاء لانه يصير جمع لا يكسر ح به بعض الشافعية تأمل
(قوله وتعمده) أي تعمده المزمع من لفظ الجلالة أو أكبر ككفر لكونه استفهاما تعريضا لا يثبت بعده
 كبر بالله تعالى وفهامته كذا في الكفاية والأشهر من قول المبسوط ضعف عليه الكفران كل فاسد على أن
 الاكل اعترضه في العناية بأن يجوز أن تكون للتقرير ولا ككفر ولا فساد لكن يجب أن تصد التقرير
 لا بدع الفساد لما في شرح الميمون أن الانسان لا يصلح أن يقر بهه وان قرع برزله العادل لانه خطاب
 اه وعلى هذا فينفي أن يقال ان تعمده المذكي بالاكراه اذا قصده الشك لانه مما احتمل التقرير وأما الفساد
 وعدم صحة الشروع باعتبار أولية تعمده المذكور لانه تلحقا بمقتضى الكفر صار شراؤه فاسدا قال
 في الحاشية انه ما ط الفساده كذا في الصورة الاستفهامية فلا يصح في الحال من كونه علما بعمدها ولا دليل
 الفساد بكلام السام **(قوله وكذا الباقي الاصح)** صححه في شرح الله **(قوله فائما)** أي في العرض مع القدرة
 على القيام **ح (قوله ان الى القيام اقرب)** ما لا سائل يدركه ككبر وفي شرح الشرح الساميل عن
 الحجة اذا كبر في التعلق بحالة الركون لا لانتهاج لا يجوز وان كان التعلق عيجوز فاعدا اه فالتفرق
 يدوم من ماله كبر في التعلق عاذا ان القعود الحارح من القيام من كل وجه ما الركون فله حكم القيام
 من وحده دون وجهه ولما لو قرأ في لم عز تأمل **(قوله واهت به تكبيرة الركون)** أي لو نوى به التكبيرة
 تكبيرة الركون ع ولم سو تكبيرة لا فتتاح له في ما واهت به تكبيرة لا فتتاح لانه لا قصد من المذكي
 الحاصل دور شيء خارج عن الصلاة وكانت التعمدة هي المفروضة عليه لكونها شرط الصلوة في
 العرض لان التحمل له وهو أقوى من العمل بكونه يقرأه العاشقة المذكور وانما هو كالوظائف للركن جدا
 وللاصدراط اه صرف الثاني الى الركن بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط ما لا يكون فاسدا لادكر
 فصار كلاما متجيبا عن الصلاة لا يصح شروعه ككبر **(قوله والاجاز)** أي بأن كل أكبر رأيه أن مع الامام
 أو بعده أو لم يكن له رأى أصلا والجواز في الثالثة لحل أمره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح الملية
 أن كبر تأنيلا يقطع الشك باليقين ووقع في الغف هاسه وده عليه في الهر **(قوله ولو أراد الخ)** ذكر المسئلة
 الأولى في أفعال الاستدراك أو التائب ذكرها المصنف متد في الدنا **(قوله لم يصح شراؤه)** لان التائب ولا حانة
 آجيب عن الصلاة فسدان لها في شرح الشرح الساميل في مسدات الصلاة وقال اللهم صل على محمد
 وأهله أكبر وأراد به الجواب تصد ماله بالاجماع ولو اجاب المؤثر تصد أيضا وان أدن في صلته تصد
 اذا أراد الاداء اه **(قوله ويجزم الزام الخ)** أي في كنهان في الحاشية ثم اعلم ان المسبوق حذف
 التكبير سواء كان لا فتتاح أو في أنه الصلاة فالواحد الحديث ابراهيم النخعي موقوف عليه ومرفوعا لادان جزم
 والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الامام عن اشاع الحركة والتعقق بها الامراب عن
 الهر المفرط والمد الفاضل ثم انها مترفع بلا خلاف وأد الزام في المصبرات عن الحيط ان شاء الله رفع أو
 بالحرم وفي المتن الاصل في الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم والتعجب جزم اه **(قوله ومرفي)**

وتعمده ككفر وكذا الباه
 في الاصح ويستمرط كونه
 فائما فالوجد الامام
 واكبر أكبر متجيبا ان الى
 القيام أقصر من صوات
 نية تكبيرة الركون
(مرو ع) ككبر عالم
 بتكبير امامه ان أكبر رايه
 انه كبر فله لم يحرم والجار
 يحرم ولو أراد بتكبيره
 التجب أو ما به المؤثر لم
 يصح شراؤه ويصح رم الزاء
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاذان جزم والاقامة جزم
 والتكبير جزم مرفي

عالم في حديث الاذان جزم

الاذان) وقد متنا بقية الكلام عليه ههنا فراجع (قوله) وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير (كداني المهر
 عن جازي ياتي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى ان البيضا كانت شرطاً لصحة الصلاة وكانت الفريضة
 شرطاً لايضا على الصحيح وكانت البيضا مضافة على الفريضة فمادة الى وجودها حقيقة أو كياناً عزت عن
 قلبه ولم يوجد بعد ما فصل أحسن وما جازيهم أن الشرع يكون مباحاً وحدهما يعني أن الشرع وأما يكون
 مباحاً بوجود الفريضة (قوله) لم يجرأ أي أنه لما لم تستقل النية بكون الشرع مباحاً وحدها لم يوقف على
 الفريضة ما والشرع مباحاً ما لا يحددهما كأي الحرة والحلج اذا قوي الحلج لا يصير شرطاً له ما لم يلب ولو قوي
 ولم يلب أي ولم ينول بمصرحهما فمادهم (قوله) لتعذر الواجب وهو الفريضة بالتكبير والتكبير والفريضة (قوله)
 لكن يدي الخ) بناءً على البنية اذا كانت تكفي عن الفريضة اقتضى ذلك قيام النية مقام الفريضة وانما قامت
 مقامها الزم مراعاة شرط الفريضة في البيضة فبشرط في البيضة جبراً والقيام وعدم تقديمها على قيام مقام
 الفريضة لانها تالان غير العاشرين العاشرين لروى الصلاة فادعاه وخرم مع وكذا في القدم النية (قوله) والو
 قرأ في بيته فاصد الصلوات الحاضرة حتى لم يحضره النية وقت النسخ لمع العلم مع ما لم يوجد فاصل
 أحسن من كلامه ونحوه وبغير ذلك المشي هذا فقر وكل ما هو من تابع في هذا البحث صاحب الفريضة
 أقوه الحشون ولا يمتنع ما فيه من البنية بشرط مستعمل والفريضة بشرط آخر كقبة الشرط واداسق شرط
 لدعوا كقبة بما سواه من الشرط لا يلزم أن يكون قد أقيم بشرط آخر فلهذا لا شرط واداسق بشرط
 ولذا قال تعالى ولا يلزم غيره الا بدليل وذلك كذا عجز عن القيام أو عن استهتار مال الماء أقيم الفريضة
 والتراب مقامها للدليل بخلاف الفريضة ستر العورة فانه لا دليل على إقامة شيء منه فمستعمل بالكلية واكتفى
 بما سواه وادان كقبة يلبس الصلاة غير قائم مقامه الخ لم يلبس فكيف تقام البيضة مقامه لا بدليل مع
 أن الفريضة يلبس أثراً الى الخلق من البيضة (قوله) في الاشياء أقول عبارة الاشياء على ما رأيتها في عدة نسخ وما
 خرج أي عن القاعدة الاخرى بل لم يقرر يلبس الاشياء في التكبير فالاشتغال والتلبية على القول به وأما الفريضة
 فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المقتضى بدله قوله على القول به والاولى أحسن لموافقتهما
 ذكره صاحب الاشياء في بعضه قد قوله فرضها الفريضة بحيث نقول فمعه عدم الوجوب في الفريضة فخرم
 به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين الفريضة والتلبية فانه نص محمد على أنه شرط في التلبية وقال في المحيط
 يستحب في الصلاة كذا في شرح الباب المناسك ثم قال قلت فينبغي أن لا يلزم في الحلج بالاولى لان الفريضة
 فرض قطعي والتلبية أمر طرقي (قوله) قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبه في الجمع الى أبي حنيفة ومحمد في
 غاية البيان الى العلامة ثنائي في المبسوط الى أكثر مشايخنا ومعه في الهداية والثاني اختاره في الحاشية
 والخاصة والتخفيف والرائع والمحيط ما يندب بالربع عند بدءه التكبير ويحتمل معه عدمه وعاد الى الفريضة
 الى أنها باجابه لوجه في الحلج فمعه قول ثالث وهو أنه بعد التكبير والركل مروي عنه عليه الصلاة والسلام
 وما في الهداية أولى كفي البحر والبحر ولد اعتمد الشارح فافهم (قوله) هو المراد بالحادثة أي الواقعة في
 كتب طاهر الرأيه وبه بعض روايات الاحاديث كما ساعد في الحلج وتوق فيها وبغير روايات الزعم في
 التكبير بأن الثاني اذا كانت اليدان في الباب ليرد كما قاله الطحاوي أحداً من بعض الروايات وتبعه
 صاحب الهداية وغيره واعتدوا به اهم الهم التوقيق بأنه عند محادثة اليد للتكبير من السبع فتصل الحادثة
 فلا تدبر بالامام به وهو مرجح روايه أي اذا ودع في الحلج وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في
 شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجاهل (قوله) ويسمى الخ) ذكر في المبتدئين شرحها (قوله) أي
 الآية ههنا في الرفع وهذا كما في القيمة قبل فاعتمد في البحر منه العلية (قوله) في غيره) كل ركوع
 والسهو ودواعي الرفع (قوله) وقيل كل ركعة (قوله) والركوع عن أي حده أي أي المراءى في رفع يديه احدى وأدبها
 كل ركعة لان كل ركعة يات بها ركعة وفي المتن معني في الهداية وقال وعلى هذا التكبير ركعتين والركعتين

الاذان (و) انما يصير
 شارعا بالنية عند التكبير
 لانه) وحدهما لا يحددهما
 بل مباحاً (ولا يلزم العاشر
 عن النطاق) كآخره وأما
 (فخر يلبس لسانه) وكذا في
 حق القراءته هو الصحيح لاعتد
 الواجب لا يلزم غيره الا
 بدليل وكذا في البيضة يمكن
 يثبت أن يشترط فيها القيام
 وعدم تقديمها على قيام
 الفريضة ولم يرد ثم في
 الاشياء في فاعدها لتابع
 تابع فافهم في فريضة في
 تكبيره وتلبية لافريضة
 (ورفع يديه) قبل تكبير
 وقيل معه (ماساً) باماميه
 سمعت أذنيه) هو المراد
 بالحادثة لانها لا يتحقق الا
 بذلك ويسمى كل ركعة بالركعة
 وقيل خديه (والركعة) ولو
 أمة كفي المهر لكن في النهر
 عن السراج أنهما كل ركعة
 وفي غيره كالحركة (ترفع)
 بحيث يكون رؤس
 أصابعها (حدها) منكسبها
 وفيه في كل ركعة (وصح
 شروعه)

القرآن الذي تنوزله الملائكة بالاتفاق هو المتوسط في مصاحف الأئمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار وهو الذي أجمع عليه الأئمة لشرحه وهذا هو المتواتر جملة وتفصيلا فوفقا للبيعة إلى العشرة غير شاذ وانما الثالث خذوا رواة العشرة وهو الصحيح ونعم تحقيق ذلك في تناوئ العلامة قاسم **(قوله)** كالتهجي

قال في الوهبانية

مطالب في بيان التواتر
والناش

وليس التهجى في الصلاة بفسد * ولا يجزئ عن واجب الدرك فاذكروا

والله أعلم في القضية قال الشرنبلالي في شرحه أصولها شخص قال في صلته سبحانه سبحة الحائز له بالتفهيم أو قال أعود بالله الم بال شى طان لا تفسد لك في البرازية خلاه حيث قال تفرد به بعد قراءة الفاتحة من كلام الناس اه وهذا ذكره البرزقي في كتاب الطلاق قال اس السجود وهو ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة سجودا في القضية اه وص في الامداد في باب سجود الثلاثة عن التهجيس والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يجزئ عن القراءة في الصلاة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يشد لأنه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءة سمات الحروف لا أسماءها من سبب به حاء ألف فون وهل حكمهما كذلك أمه **(قوله)** وتجوز الخ في العنصر من الكفاية ان اعتاد القراءة بالمعاصرة أو أدا أن يكتب مصحفه لم يعم وان فعل في آية أو آيتين لاف كتب القرآن وتفسير كل

كالتفهيم وتحوذ كتابة آية أو آيتين بالمعاصرة لا أكثر ويكره كتاب تفسيره من (ولشرع) مشوب بمحاشية كتبه ودوسيلة وحولته (والله اعلم) أو ذكره (الله) بالبرج بخلاف (الله) ففما به يجوز بينهما في الأصح كأنه (وضع) الرجبيل (يمه) على يساره تحت سرته أحاديسها بتسميه وأبهاه) هو المختار ونفع المرأة والنحس

حروفه وحده اه **(قوله)** يكره الخ بخلاف ما نقله عن الشيخ وأيت بخط الشافعي حاشي الحرائر عن حصار المجتبي ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصنف كابتدائه البعض ورخص فيه الهسدواني والظاهر أن الفارسية غير قيد **(قوله)** عثوب) أي مخلوط **(قوله)** وسأله) علمه في المنع من أن يسأله للتبرك وكذا قال بارك في هذا الأمر وطاهر كلامه الباقي ترجعه في الخلية أنه الأنسب ويقال في أهر تهيجه عن السراج ورواها في المرتبة فيقول في البحر عن المجتبى والمجتبي الجوز وبوجهه بهذا كراهه بدليل جوازها على الوجه المشروط فيها المذكور الخالص اه وحزمه في المقاومة الوهبانية وعزاه إلى الامام ونقله في شرحها عن الامام الحلواني وطهر المدرس المرتبة في القاصي عبد الجبار وشهاب الامامى وجعل الأول قول صاحب توميقا الزواني فاهم **(قوله)** وحوله) أي لناداعه في المعنى فكأنه قال اللهم حولي عن معصيتك وقوني على طاعتك لأنه لا حول ولا قوة الا بالله **(قوله)** أو ذكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي **(قوله)** في الأحص) كذا في الخلية عن المحيط والشيخ وغيرهما خلافا لما صحه في الجوهرية وهو ادعاء على مذهب سيديوه من أن أصله بالله قد ثبت بأوجوه عنها الميم وعد الكوفي أصله بالله اما بما يحير فقد ثبت الجملة الا الميم فيكون دعاء لثناء ورد بقوله في الآية اللهم ان كان هذا هو الحق الآية وعلمه في ح **(قوله)** كالأية) فأنه يصح الشروع بها فاقترن **(قوله)** أحاديسها) أي مفصله وهو هو يصح سكون أو يصح في فتح القاء وس **(قوله)** بمصروم امه) أي يعلق الحصر والاهام على الرسع ويسمى الاصابع الثلاث كما في شرح المسبحة ويحوى في البحر والنهر والمراج والكفاية والعن والسراج وغيرها وقال في البدائع ويعلق بها امه ويضمه ويضمه الوسيط والمضمة على معصية وتبعه في الخلية وقوله في شرح الشيخ السجود عن المجتبى **(قوله)** هو المختار) كذا في العن والتبيين وهذا احتج به من المشايخ ليكون جامع بين الأخذ والوضع المروى في الأحاديث وعلا بالمذهب احتياطاً في المجتبى وغيره قال سيدي عبد العلي في شرح هدية ابن العباد وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجيب والقائل بالاختيار يريد أخذ الجميع لأخذ بعض ووضع البعض ليس أخذاً ولا وضعاً بل اختار عدوى واحد منهما ما وافقه للبيعة اه فاذكروا الله يقول في المراجع بعد قوله ما من عن المجتبى والمبوط والظاهرية وقيل هذا حارج عن المتأخر والأحاديث فلا يكون العمل احتياطاً اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الامداد اه الاعتراض ثم قال في هدية على هدية في أن يقل بصفة أحد الحديثين في وقت وصلة الآخرة فيكون جامعاً بين

الرويين حقيقة اه أقول رد عليه انه في كل وقت عمل واحد - ما يكون تاركاً فيه العمل - لا يخرج الوارد في الاحاديث ذكر كفي ببعضها الوضوح في عنها الاخذ - الايمان الكيفية والدي استحسبه المناهج - فيه العمل - من حاجته الدلائل أن في الاخذ وصعاً وزيادته والقاعدة الاصولية أنه متى أمكن الجمع بين المتعارضين طاهراً لا يدل من أحد - حاشاً أمل (قوله الكف على الكف) عزاه في هامش الخزان إلى العروبة (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ الملية وفي بعضها على ثديها في الحلية وكان الاول أن يقول على صدرها كما تراه الجمل العبري على ثديها وان كان الوضع على الصدر وقد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالعادة (قوله كما ذكر ع) هذه كاف المبادرة تصل بمحوسم كما تدخل نعلها في معنى اللب (قوله لا ارسال) هو طاهر الرواية يروى عن محمد في الروايات يرسلها حاشاً النساء - افرع منه بضع شاة على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في طاهر المذهب وسنة التزادة عند محولية (قوله في مجمع الانهر) ومثله في شرح العقاب لنملا على القاري كما نقله في حاشية المنى في باب الفز والوافل (قوله ما هو الا هم) أي من العلم الحقيقي والحكمي فان القول في العلم وفي الفرضين ما لم يتم العلم والحدوث كالقيام ط والطاهر ان لا اضطرار كذلك لانه خلاف من التقسيم ردي (قوله قرار الخ) اعلم انه جعل في الدائع الاصل على قولها الذي هو طاهر المذهب أن الوضع سنة القيام له قرار كجمل وبعدهم جعل الاصل على قولها انه سنة فلم يجد كرمسون واليه ذهب الحلواني واليه رخصي وغيرهما في الرواية أنه الصحيح ومشي عليه في الجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصلين في علمها أصلاً واحداً وتبعه ثلثه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام أنه ذكر في موضع أنه على قولها يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم وثق بانه ذلك لاختلاف الاصلين لان في هذه القومة ذكر كرامسونيا وهو التمسح أو التمسك كما مشى عليه في المنتقى اه بهذا كثر يقتضي تعارها ما يؤيده كلام السراج الا في كانه ذكره لو لم يأت أيضاً ما قال في الرواية ويرسل في القومة اعترضه في الفقه أنه انما يتم اذا قبل ما التمسك والتمسح ليس سنة فهو باطل في الانتقال اليها لكنه خلاف طاهر المذهب في عدم التمسك بالركوع والبول وبه يدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان الله كرمطو لا يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى ما ناله في البحر فليأمل (قوله بعد كرمسون) أي شروع في صاكن أو واجداً أو سنة سبعة على البرجندوى (قوله لعدم القرار) ليس على الاطراف والقولهم انهم اهل الباطن ولو سبعة سن له أن في عدم التمسك بالركوع في قوله نجول في السموات والارض والهم اعرف في راجي من السجود تين من ومقتضاه أنه يعتمد بديه في الباطن ولم أزل صرح به بأمل لكه مقتضى اطلاق الاصلين البار من ومقتضاه أنه يعتمد بديه في الباطن لا يثبت ذكره ط والرحني والساجني بحثا (قوله ما لم يدل العلم يصح) أي فان أطال لكثرة القوم عليه يصح وهذا معنى على الاصل أنه سنة قيام له قرار على أنه مستقبل بعد كرمسون وهذا يدل على أن أم حاشاً لان الأصل واحد كذا (قوله سبحانه اللهم) شرح المعاني في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو طاهر الرواية بدائع لانه لم يقل في المشاهدة كافي فالاولى تركه في صلاة كما نقله في المروى بلاز نادون كان نساء إلى الله تعالى بحر وحل ستمية إشارة إلى أن قوله في الهداية لا في في انما اثنى لافهمه لكن قال صاحب الهداية في كتابه مختارات المرائين وقوله وحل تارك لم يقل في الفاضل في المشاهدة برماز وفيه فهو صلاتها التمسك اه (قوله الا في الحلية) ذكره في شرح المسئلة وغيره مره إلى أحد لم أره لم يرد في ما تقدم من الهداية ومختارات الموازل (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ (قوله الا في الباطن) حل ما ورد في الاحاديث لها دية ردهم الجساعا واختاروا المتأخرين أنه يقول قبل الانتاح معراج وفي المسئلة وعددها يقول قبل الانتاح يعني في الباطن ولا يقول بعد الباطن بالاجماع اه لكن في الحلية قال أن قراءته قبل الباطن أو بعدها

الكف على الكف تحت

ثم في الكلام عن من التكبير

بلا ارسال في الاصح (دعو

سنة قيام) فظاهره أن

القاعدة لا يصح ولم أره ثم

وأيت في مجمع الانهر المراء

من القيام ما هو الا هم لان

القاعدة يدل كذلك (له قرار

وبه كرمسون يصح حاشاً

النساء وفي القوم وسكبرات

الجماز لا) يس (في قيام

بين ركوع وسجود) لعدم

القرار (في لا من تكبيرات

الهد) لعدم الله كرمالم

يعال الضام فيع سر حاشية

(وتر) كما ذكر (سجك

الهم) تارك كرجل شاة

الا في الجازة (مقتصرا

عليه) فلا يضم وجه

وجهي الا في المسئلة ولا

فدبقوله وأول المسلمين

قبل التسليم لم يثبت عن أبي صلى الله عليه وسلم ولا من أصحابه اه وفي الخرائص وما ورد من قول علي الباقية بعد
 الشافعي الاصح اه وقال في هادشه صححه الزاهد في غيره (قوله في الاصح) وقيل تفسد لانه كتب ورد في
 البحر تعال عليه بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما ما بأنه اعيا يكون كذا باذا كان مخبراً عن نفسه
 لا تالياً لغيره بافتصاد عند الكل اه (قوله في الهراخ) لتليل لتحويل الشارح عبارة المصنف لان
 قسمة ما اثنى الاتيان بالشافعي في الحاشية وان بدأ بالامام بالقراءة وهو صعب لانه لم يصر عنه بقول وجهه انه
 اذا امتنع عن القراءة فبما دلت على أن يجمع عن الشافعي أقول ما ذكره المصنف من أنه في الدرر وقال في الحديث وصححه
 في النخبة وفي المصبرات وعليه الفتوى اه ومشي عليه في سبب المصلي والشارح في الخرائص وشرح للفتوى
 واحداً فاصحاحاً حيث قال ولو أدرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال اس الفل لا يثنى وقال غيره يثنى
 وينبئ التصليل ان كل الامام يجر لا يثنى وان كان يسري يثنى اه وهو نسخة اشيع الاسلام شوهر زاد ووجهه
 في النخبة بما صاحه أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بضر بل ينسب تعظيماً للقراءة فكان سبعة عشر
 مقصوداً لاجل عدم قراءة المأثور في غير حالة الجهر لا لوجوب الامانة بل لان قراءة الامام له قراءة وأما
 الشافعي فهو مقصود لانه ليس ثناء الامام ثناء المأثور فادتركه بل لم يتركه سمع مقصوداً لاجل انما صحت
 الذي هو سبعة عشر بما صحت في حالة الجهر اه فكان ما عظم ما مشى عليه المصنف فاهم (قوله اوساجدا)
 أي السجدة الاولى كيجي المية وأشار بالثقة يدبراً كها اوساجداً الى انه لو أدركه في إحدى القعدة من
 فالاول أن لا يثنى لفصل فصلين بزيادة المشاركة في التعود وكذا لو أدركه في السجدة الثانية ونعمانه في شرح
 المية (قوله باقاً اعود) أي لا يقرأ أستبدلوا مشى عليه في الهداية ونعمانه في البحر والي بابي (قوله)
 وهو كالنارح لان سر حاله في الشافعي والعمود فكانه ما تعاقب به فأنشده التاريخ هو وتعلق علمي
 فاكتر باسم وعدل عن قول البحر فهو من التنازع في جمع الوجود مع أنه يقع في كل معمول والمفعول
 له والتبرير وكذا الحال خلافاً لما في معلى أماده ح (قوله ذكر ما الخلق) أي في شرح المية وقوله والتعود
 اعما بعد افتتاح الصلاة فلا يسهو بمحتقراً فاتحاً لينة وقد عد ذلك كذا في الخلاصة ففهم منه انه لو ذكر
 قبل اكمالها يتعود وجيداً بدني أن يستأنفها اه وهذا العهد في غير محل لان قول الخلاصة تحقيراً لاجل انما
 معاه شرح في قرأتها اذا انشروع فاحتمل التعود والالتزام فرض الغرض بالسبعة عشر لم يأت ترك الواجب
 فان قراءة المنة أو أكثرها ثمانية وجبة السهو على أنه في شرح المية أيضاً بعد ما مضى ورقة وصعب
 قال وذكر الفقهاء أبو جعفر في المأثور ان كبير وتعود في الشافعي لا بعد وكذا ان كبير وبدأ بالقراءة يسي
 الشافعي والتعود التسمية لفوائدها ولا سهو عليه ذكره الزاهد اه فقوله وبدأ بالقراءة الخ مؤيداً لما
 فاهم (قوله ولا يتعود الخ) يحتمل قوله لقراءة قال في البحر وقد بقراءة القرآن لا في التليد يتعود
 اذا قرأ على أسناده كانه في النخبة وطاهر ان الاستعداد لم يشرع الا بعد قراءة القرآن أو في الصلاة وقد
 نظر طاهر اه قال في البر وأقول ليس ماني التسمية في المشرع وعينه وقد ما قبل في الاسنان وعنده اه أي
 نفس لقراءة القرآن شرط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يحسب فيه الوسع وقواني هذا وأشار الشارح
 بقوله أي لا يسلك في هذا الجواب طرمان الحسن أيضاً فصل دخول الخلاء اكن بالخط اعود بالتمسك
 الحدث والحاشية تأمل ثم ان حادته في هذه كذا اذا قال الخ لعل بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد به قراءة
 القرآن يتعود قبله لا لاية وان أراد افتتاح الكلام بقرأة التليد على الاستعداد يتعود قبله لا لاية يديه
 قراءة القرآن لا يرى لو ادرك حلاً أراد أن يسكن بيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعود قبله وعلى
 هذا الخبائير أراد بذلك القراءة بغير أوامتح الكلام جاز اه خلاصاً وصاحبه انه اذا أراد أن يثنى
 اثنتين أو ثلاثاً كان له في السجدة فان قصد به انصرافه وتعود قبله والادلاء كونه في التسمية في افتتاح الكلام
 كالتليد حتى يسلم في ولد درسه لا يسلم ولا يتعود وكذا لو قصد بالنداء الشكر وكذا اذا تكلم بعد مراهوم

في الاصح (الاذا) شرع
 الامام في القراءة سواء
 (كان مسبوفاً) أو مدركا
 (و) سواء كان اماماً يجر
 بالقراءة) أولاً (د) له
 (لا يأتينه) أي في السبعين
 الصغرى أدرك الامام في
 القيام يثنى ما لم يقرأ بالقراءة
 وفيه في الحاشية يثنى ولو
 أدركه اكن اوساجداً
 اب أكبر رأيه انه يتركه
 آتية (د) كما استفتح
 (تعود) لفظاً أعود على
 المندم (سراً) فيد
 للاستفتاح أصابعه
 كالنارح (امسرة) ولو
 تذكره بعد الضاحية تركه
 ولو قبل اكمالها وتود يثنى
 أي يقرأ هذا كره الخاف
 ولا يتعود التليد اذا قرأ
 على أسناده مدحيرة أي
 ليس بالحق

(نفاقي به المسبوق عند
قياسه لقضاه ماياته)
لقراءته (الاعتقادي)
لعدمها (و يوحى) الامام
التعويذ (من تكبيرات
العبد) لقراءته بعدها (و)
كما تعويذ (سبحي) غدير الموت
بالفعل البسجلة لمطلق
الذكر كفاي ذبيحة وضوء
(سراق) أول (كل ذكر كمة)
ولو جهر به (لا تسن) بين
الفاطحة والسورة مطلقا
ولو سرية ولا تكرا تفاقا
وما صحه الزاهد من
وجوبها ضعفه في البحر
(وهي آية) واحدة (من
القرآن) كله (أزلت
للفضل بين السور) فنافي
التمسك بعض آية اجماعا
(وليست من الفاتحة

مطلب لفظة الفتوى أكد
وأبلغ من لفظة الحثا

مطلب قراءة البسجلة بين
الفاطحة والسورة حسن

القرآن فلا ينسب التعويذ بالاولى فكلام التفسير في التعويذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي
استثناه قبل اخلاصها لهم (قوله ما أتى به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تقر بها على قوله لقراءة
بما على قول أبي حنيفة وعبدان التعويذ تسبع القراءة ما عند أبي يوسف فهو تسع للثلاثة بعده أتى به المسبوق
بعد الثناء مرتين حال اقتدائه وبعد قراءة القضاء وأتى به المعتدي المذكور لأنه يثنى كإتيائه الامام والمفرد
ويأتى به الامام واقتدى في العبد بعد الشاء قبل التكبيرات ومضى عليه في المبين في الخلاصة ان الاصح
لكن مختار فاضحان والهداية وشروحه والاكث والاختيار وأكثر الكتب هو قولهما انه تسع القراءة
وبه نأخذ شرح المبينة (قوله ولا تعويذ سبي) فلو سمي قبل التعويذ أعاد به مرة لعدم وقوعها في محلها ولو بسببها
حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها الفوات محلها لم يجر ولا فهم قوله حتى فرغ كتحقيد ما فهم
(قوله غير الموت) هو الامام والمفرد ادخل المعتدي لأنه لا يشرأب دليل أنه قدم أنه لا يتعويذ بغير (قوله
كفاي ذبيحة وضوء) فان المراد بالنسبة قهها مطلق الله كفره وتمثيل المعنى (قوله سراق أول كل ذكر كمة) كذا
في بعض السمع وسقطا سرام بعضه ولا بد منه قال في الكفاية عن الجبتي والشائث أنه لا يجره بها في الصلاة
عندنا خلافا لما شاع في حارج الصلاة اختلاف الروايات والمشايع في التعويذ والتسبيحة قبل يفتي التعويذ دون
التسبيحة والصحيح انه يفتي بغيرها ولو لم يكن تسبع امامهم من القراءة يجره ويرون بها الا حرفة فانه يحضنها اه
(قوله ولو جهر به) رد على ما في المبين أن الامام لا يأتى بها اذا جهر بل اذا ساق ما عاها فاحش بجر وأوله
في شربها ما لا يأتى بها جهورا (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتر أن يقال لا يسمى لكه عدل عنه لا يجره
الكرامة بخلاف يفتي السنية ثم ان هذا قولهما وصححه في البدائع وقال محمد تسن اسما لان جهر بجر
ونسب اس الضياء في شرح العزوف في الاول الى أبي يوسف فقط وقال وهذا قول أبي يوسف وذكر في المعنى أن
الفتوى على قول أبي يوسف أنه يسمى في أول كل ركعة وتضعفها وذكر في الخط الحثا قول محمد وهو أن
يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وقرواية الحسن من زياد أنه يسمى في كل ركعة الاولى لا غير
واما الخبر قول أبي يوسف لا لفظة التوى أكد وأبلغ من لفظة الحثا ولا قول أبي يوسف وسقط خبر
الامور واسما كذا في شرح عدة المصل اه ما في شرح انعمو به ووقع في النهر حاشطاً وخل في العقل
ايضاح في شرح العزوف فاجتنبه ما فهم (قوله ولا تكرا متخفا) ولهذا صرح في التفسير والتجني ما انه ان
سمى بين الفاتحة والسورة المقررة سراق جهورا كن حسانا عند أبي حنيفة وروحه الحق اس المهمام
وتليده الحاشية للاختلاف في كونها آية من كل سورة بجر (قوله وما صحه الزاهد من وجوبها)
يعني في أول الفاتحة وقد صحه في باقي ايضاح في حدود السهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهد وأقربها وقال
في شرح المبينة انه لا يحوط لان الاحاديث الصحيحة تدل على موطنه ما به الصلاة والسلام ما عليها جعله في
الوهابية قول اكثر من أي ما على قول الحلواني ان أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فاذا كانت منها
تجب لها السكن لم يسلم كونه قول اكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في حدود السهو ان هذا كله
بخلاف ظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من أماسة لا واجب ولا يجب بتركها شي
قال في النهر والحق أنهم هو لان مرتختان الا ان المتون على الاول اه أقول أي ان الاول من ضمن حيث
الرواية والاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها
ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتاويج أنهم ليست من القرآن في
المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف جدا (قوله أزلت للفصل) وذكر في أول
الفاطحة للتبرك (قوله ما في المل بعض آية) وأوله الله من سلمها وحوا وقوى سلب وهو تفريع
على قوله أزلت للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في النهر بعد قول الحلواني أكثر المشايخ
على أنه من الفاتحة فمن قبل بوجوبها وجعل في التفسير رواية الثاني عن الامام به أحده وهو أسوأ اه

وما نقله من الحواشي ذكره القهستاني عن المحيط والشمسية والخلاصة وغيرها **(قوله ولا من كل سورة)**
 أي تلاها يقول الشافعي إنما آتيت كل سورة ما عدا سورة **(قوله في الأصح)** قيد لقوله وبليست من الفاتحة
 وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة إلى قول الحواشي المتقدم لآل قول الشافعي اذ لم يحرم عديمه بك
 التصحيح للإشارة إلى مذهب العبير بل إلى المرحون في المذهب ولم أر لأحد من مشايخ القول بأنها آية من
 كل سورة وإنما عارفي البحر وغيره إلى الشافعي فقط فأنهم **(قوله فمحرم على الحسب)** أي وما في معناه
 كالخاض والفسل وهذا لوعي ضد التلاوة **(قوله احتياطاً)** عليه للمسلمين وذلك أن مذهب الجمهور
 أنهم من القرآن لتواترها في محلها أو خالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرماً على الحسب نظراً إلى مذهب
 الجمهور وعدم حوازل اقتصار عليها في الصلاة نظراً إلى شبهة الخلاف لأن موضوع القراءة ثابت بيقين ولا يسهو
 بما فيه شبهة **(قوله ولم يكفر حادها الخ)** حوايل عاقيل من الاشكال في التسمية إنما إن كانت متواترة
 لزم تكفير مسكرها ولا يلزم قراء أو الجواب كقوله التحريم أن القطعي إنما يكفر مسكرها إذا لم تثبت فيه
 شبهة قوية كاسكاركي وهادقو جسد وثلاث من أنسكروها كمالك ادعى عدم قوته كونها قرأ في
 في الأوائل وإن كانت فيها التسمية واستثنى الافتتاح مع في الشرع والمثبت بقوله إجماعهم على تكفيرها مع
 أمرهم بتكريرها صاحب نوجب كونها قرأ بأول الأقسام لا يسوغ الإجماع لتحقيقه في الاستسادة والحق
 أنهم من القرآن لتواترها في المصنف وهو دليل كونها قرأ ولا سلم توقف ثبوت القرآن به على قوازل الاندثار
 بكونها قرأ قابل التسمية فيها هو قرأ تواترها في محله فقط وإن لم يتواتر كونه في محله من القرآن اهـ وقوله
 ولا سلم الخ وإنما التسمية كلام المسكرين أن تواترها في محله لا يستلزم كونها قرأ ما لم يندس قوازل الاندثار
 بقرأ بينها والحاصل أن قوازلها في محلهما أثبت أصل قرأ بينها وأما كونها قرأاً بمتواترها فهو متوقف على تواتر
 الاندثار به ولذلك يكفر مسكرها بخلاف غيرها لتواتر الاندثار بقرأ بينهما ووقع في البحر بها اضطراب وخلل
 بينه وبين ما افترقه عليه وهو ما عرفت ربه يعلم أنه كان على الشارح أن يبقى المتن على حاله وبسبب قوله لا خلاف
 مالك ليكون حوايل أسكار مالك أيضاً قرأ بينها لأن الشبهة لم تثبت بانكاره بل هي ناشئة قبله من جهة أخرى
 فتدبر **(قوله وقرأ أعدهاو حوايل)** الوجوب يرجع إلى القراءات العديدة وأشكالها أنه يلزم تركها
 إلا إعادة تعلمها كالفاتحة خلافاً لما في التيسير والبرهان والفتحة وإن كانت لا تختلف في تركبها
 إلا أنه يظهر في الأتم لا في وجوب الإعادة كما قدمناه أول بحث الواجبات **(قوله سورة)** أشار إلى أن الاصل
 قراءة سورة واحدة في جامع العناوي روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لأحب أن يقرأ سورةتين بعد
 الفاتحة في المكتوبان ولو فعل لا يكفر وفي الروايل لا بأس به **(قوله لا بالمسلمون)** وهو الفرق من طوال
 الفصل في العمود والفهر وأوساط في العصر والعشرون وقصارت في المغرب ط **(قوله وأسن)** هو ستة للعديث
 الآتي المتفق عليه كافي شرح المبيغونية واتفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر **(قوله بعد)** هي أشهرها
 وأقصها وقصر وهي مشهورة بمعناها استقب ط **(قوله وإمالة)** أي في المد لعمد أنها تها في القصر ح حقيقة
 الإمالة أن يضي الفاتحة نحو الكسرة ثم إلى الألف إن كان مدداً ألف ثم إلى الياء ثم في **(قوله ولا تفسد الخ)**
 أشار به إلى أن الكلام في بني العباد لا في تحصيل السبعة فإن السبعة لا تحصل إلا بالآلة الأولى كما أفاده ط
(قوله عدم تشديد واحد) أي حاله كون المد مدداً واحداً لا لكل منه ضرورة أن الأولى
 المد مع التشديد بلا حذف ولا يفسد على المعنى به عندنا لأنه لغة فيها حكاها الواحد ويلا منه هو وحده في القرآن
 ولأنه وجهاً كما قال الحواشي إن مدداً مدونة فاصدين أحابتان لانه مدني آسن فاصدين وأسكر جماعة من
 مشايخنا كونها العنوحكم بفساد أصلا بصحرو الصورة الثانية المد مع حذف الياء بلا تشديد ولو حوده في قوله
 تعالى ولا تأمن على الأمداد فاقوى كلامنا مع الجمع وهذا لأنه لو تقي بالمجامع أي التشديد والحذف تصديكا
 بمعناه بعدد ولو كانت مع الحواشي ما بأن آسن بالمدحاليين التشديد والحذف لم التكرار لأنه اللغة القصبي

ولا من كل سورة في
 الأصح فمحرم على
 الجنب (ولم تجز الصلاة
 بها) احتياطاً (ولم يكفر
 جاحدها شبهة) اختلاف
 مالك (فيهاو) كاسمي (قرأ)
 المصلي لو أملاً أو مفرداً
 العائده (و) قرأ أعدها
 وحويل (سورة أو ثلاث
 آيات) ولو كانت الآية أو
 الآيتين تعدل ثلاث آيات
 قصار انتفت كراهة التحريم
 ذكره الحلبي ولا تنفي
 التسمية إلا بالمسلمين
 (واثن) بمد وقصر وإمالة
 ولا تصد بجمع تشديد أو
 حذف ياء

المتقدمة فاهم (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد بلا حذف الباء وهو أمين لعدم وجوده في القرآن أو مع حذف الباء لا التشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي وولدك لم يذكر في الخبر والنهر هذا وذكر في الحلية الأولى لغة ضمة فة فقال ونصروا تشديداً لم يلمح حكاه بعضهم عن ابن الأنباري واستقصفت ويظهر أن الاشتباه فساد الصلاة اه (قوله أو مجمعهما) أي مع التشديد وحذف الباء وهو آمن فانه مفقود لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكرتمناه أوجه خمسة صحيحة وثلاثة مفقودة وبقي ناسخ وهو آمن بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفقود لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح وجد أو قصر معهما الاستوفى ح فاق وقد ذكره التاسع مع التماس في البحر وقال ولا يبعد فساد الصلاة بهما (قوله الامام سراً) أشار بالأول إلى خلاف ما في تخصيص المؤتم بالتأمين دون الامام وهو رواية الحسن عن الامام والثاني إلى خلاف الشافعي أنه يأتيها كل منهما مبره أو قوله كما موم ومطرف دخل اتفاقاً على أن الكافي (قوله ولو في السرية) أي إطلاق الأمر في الحديث الآتي وهذا واضح إلى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرته (قوله ولو لم يمتله) أي من مقتضاته بان كان مثله في ترسان الامام يسمع قراءته وأن ذلك لا يقتضي تأمين مثله القريب من الامام بمؤمن لان المساط العلم تأمين الامام (قوله في نحو جمعة وعيد) أشار نحو أن التثنية بتدليله والعيد كجوع في الحو وهو غير قيد كجوع في الشر لا لية قوله ينبغي أن لا يختص بمهايل الحكمة في الحاجة والكثرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشخصان إذا أمر الامام فامروا به من وافق تأميه تأمين الملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينها لكن في سق الامام بالشارع لان النص لا يستلزمه وفي سق المأموم بالعارة لانه سبق لاجله بحر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي ان الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم فادام يسمع لفظة ولا الضالين كني لان الشارح طالب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود ونظام الأدلة في المطول وتوطينه هذا أن من كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته أو أسلاً لا يؤمن كافي البحر أي لعدم سماعه موضع التأمين اللهم الآن يسمع من مثله كجهر في السرية (قوله وقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة تقول آمين من وافق تأميه تأمين الملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان ملياً وفي شرح مسلم للروى الصحيح الصواب أن المراد الموافقة لا الملائكة في وقت التأمين وقيل في الصفقة والخشوع والاخلاص ثم قبل هم الحطة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي خرواق قوله قول أهل السماء (قوله مع الاحتياط) فأدأ السنه كون ابتداء التكبير بعد الخرواق وانتهاه بعد استواء الطهور وقيل انه يكبر قائماً أو هو الصحيح كافي المصنفين وتما في القهستاني (قوله ولا يكبر الخ) مثاله أب قول وأما يكبره بولك فحدث الله أكبر يكبره التاء المثناة لا انتقاء الساكنين ح وفي القهستاني وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل للتكبير بالترعة وهذا رخصته وتواضعه في الوصل وفي شرح المسألة وعن أبي يوسف أنه قال بدوا وصوت ورجعاً ركعت اه وذكر في التاترخانية تفصيلاً لحسابه وأنه اذا كنت آخر السورة ثناء مثل وكبره تكبيرا أو وصل أولى والافضل أولى مثل ان شئت هو الا بترقيقه ويفصل ثم يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار به إلى ان هذا القول خلاف المتعمد المشار اليه قوله أو لا ثم كبره كجهر مع الاحتياط فانه ظاهر في أنه يتم القراءة معهما بعد الفراغ منها لفظاً للركوع مكبراً أو الأولى أصح كفي المسألة ويكون الشارح قد بينه على القولين وأب الأول وهو المتعمد والتا صعباً بوجوه ذكرها وأدأه إشارة طليق في كلامه محتمل كما لا يخفى على ذوي الكمال فاهم (قوله ويسن أن يلقى كعبه) قال السيد أبو السعود ودكافي السجود أيضاً وسق في السنة أيضاً اه والذي سبق هو قوله واصاف كعبه في السجود سند اه ولا يخفى أن هذا

بل بقصر مع أحدهما
أو عدم معهما وهذا مما
تفردت به غيره (الامام
سراً كالموم ومطرف) ولو
في السرية اداسه ولو من
مثله في نحو جمعة وعيد وأما
حديث إذا أمن الامام
فأمروا في التعليق بمعلوم
الوجود فسلاب توقف على
سماعه منه بل يحصل تمام
الفاصلة بدليل ادخال
الامام ولا الضالين فتقولا
آمين (ثم) كما مرغ (يكبر)
مع الاحتياط (الركوع)
ولا يكبره وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف أو كلمة
فاته حال التحصيل لا بأس به
عند البعض منة المصلي
(ويضع يديه) معتمداً بها
على ركبتيه ويخرج
أصابعه) لئلا يمكن ويسن
أن يلقى كعبه

سحق نظر فان شراحنا لم يذكروا ذلك لافي الدراخا ولا في الدر المنثور ولم اراه ابره ايضا فانهم نهر بما بينهم
 ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصافي الكعبين ولم يذكروا تغير وجههما بعد الاصل بشاؤهما
 ملصقين في حالة السجود ايضا تأمل هدا وكان ينبغي أن يدرك لفظ يس عند قوله يضع يديه ليعلم أن
 الوضع والاعتقاد والتفرغ والاصاف والمصب واليسط والتسوية كلها من كافي القهستاني قال ينبغي
 أن يراعى فيها صفة مستقلة أصابها من عاسة كافي الرازي اه قال في المراج وفي الجنب هذا كله
 في حق الرجل أما المرأة فتجني في الركوع سيرا ولا تفرح ولكن تصم وتضع يدها على ركبتيها وضعا وتجي
 وركبتها ولا تجافي عن صدرها لان ذلك أسير لها وفي شرح الوجيز الجنب كالمراة اه (قوله) وبص ساقه
 فعملها مشه القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه بحر (قوله) وأقله ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا وأقله
 تسبيحه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا غير أن أقله سرع الحافض أي في ثلاث لا نزع الحافض سماي
 ومع هدا فهو بعيد جدا فانهم ويحتمل أن يكون أقله غير المتدبر المحروف والواو لعل والتقدير ويسبح فيه
 ثلاثا وهو أقله أي والحال أن الثلاث أقله وقوع مجي الحال من السكرة قد جعلها على صاحبها وهذا
 الوجه أهدأ شيئا حفظا منه تعالى (قوله) كره ترجيا أي بناء على أن الأمر بالسبح للأنحاء بحر وفي
 المراج وقال أبو طمغ الحلي تليد أي حذيفة أن الثلاث فرض وعند أحد يجزئ مرة كنسبح السجود
 والتكبيرات والتسبيح والدعاء من السجدين فلو تركه عدا بطلت ولو سهوا في الأولى القهستاني وقيل يجب اه
 وهذا قول ثالث عندنا في الحامية أن الأمر به والمواظبة عليه مقتضيان على الوجوب فنبقى روم سجود
 السهو والأعاد ولو تركه ساهيا أو عاذا أو وادعة على هدا البحث العلامة إبراهيم الحلي في شرح الملية أيضا
 وأباح في الخبر أنه عليه الصلاة والسلام لم يتركه للأعرابي حين علمه هدا صاف للأمر من الوجوب
 لكن استثنى في شرح الملية ورد هدا واجب عليه بقوله وأما قال أي يقول لأعمالهم ذلك أن أولم يكن في
 الصلاة واجب خارج عما عليه الأعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاعل فهو من السور أو ثلاثا بل ليس
 بما عليه للأعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هدا كذلك اه والحاصل أن في ثلث التسبيح في
 الركوع والسهو ثلاثة أقوال عندنا أوجهها من حيث الدليل الوجوب غير مجاهلي القواعد المذهبية
 ينبغي اعتمادها اعتمادا الهام ومن تبعه رواية وجوب القوم والجلسة والعلمانية فيها كالمراة أما
 من حيث الرواية فالراجح السنية لانهم المصريح به إلى مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره أن يقص عن
 الثلاث أو أن الزيادة تسخمة بعد أن يتختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اماما فلا يقول وقد مناهى
 من الصلاة عن أصول أبي اليسر أن يحكم السنة أن يدب إلى تحصيلها ويلازم على تركها مع حصولها ثم يسير
 وهذا بعيد أن كراهة تركها فوق التنزيه وتحت المكروه فتجر بما هو بهذا ضعف قول الجران الكراهة غنا
 للتنزيه بل أنه منسوبان نعم لثاوح وضير مقدم (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سحجان في العظيم
 الآن كان لا يحسن الطاعة فينبغي له الكريم لثايجرى على لسانه العزيز من فتسديه الصلاة كذا في شرح
 در البحار في حفظ طان العامة عنه غناون حيث يؤمن بدلا الطاهر أي منجدة (قوله) ويكره تجر عما
 لما في الدائع والبشرية عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن أبي ليلى عن ذلك فذكر هدا قال أبو حنيفة
 أنشدني عليه أمر أعلينا بعض الشراك وروى هشام عن محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك
 والشافعي في الجديد ونوم بعضهم كلام الامام أنه يصير مشركا فافق بابا حنيفة وليس كذلك وانما أراد
 الشراك في العمل لا في الركوع كأنه تعالى وآخوه العا ولا يكفر لانه ما أراد التذلل والعبادة وقامه
 في ندبية والبحر (قوله) طلة ركوع أو تراة وكذا القعود لا يحل السلام ود كفي السراح أن به
 خلاها وأشار إلى أن الكلام في المصلح ولو انتظر قبل الصلاة في أداس البرازي لو انتظر الإقامة لم يركل الأساس
 ابتداء سجود ولو احدث بعد الاجتماع لا الاداء كاداعرا شريرا اه (قوله) أي ان عره عراف في شرح الملية

ويصوب ساقه (و يسبط
 ظهره) ويسوي طهره
 يجره (عبر افع ولا مسكن
 وأعو يسديه) وأقله
 ثلاثا ولو تركه أو نقصه كره
 تنزهه لو تركه تجر بما طلة
 وكوع أو قراة لا دلالة
 الجاني أي ان عره

مطلب في طلة الركوع
 للجاني

الى اكثر العلماء اى لا ينتظار محنته يكون التردد اليه لا التقرب والاعانة على الخير (قوله والادلاء بأس)
 اى وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقصد ارمال يتقسل على القوم بان يريد تسبيحة
 أو تسبيحين على المعتاد ولا فطلا بأس تفيد في العبال أن تركه أفضل ويسقى أن يكون لها كذلك فان غسل
 العبادة لا يرفعه شبهة عدم انحصار الله تعالى لاشك ان تركه أفضل لقوله عليه الصلوة والسلام دع ما بين يديك
 الى ما بين يديك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة فبعبه اعانة على التسكيس وترك المبادرة والتهوؤ
 للصلاة قبل حضور وقتها فالاولى تركه شرح المية (قوله ولو اراد التقرب الى الله تعالى) اى خاصة من غير أن
 يتفاح قلبه شئ سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون حيث يدهو الافضل لكسبه عابه
 التردد وعكس أن يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لا من اعادة عباد الله على طاعته فيكون الافضل
 تركه لما فيه من الشبهة التي ذكرها شرح المية ملخصا أقول قصد الاعانة على ادراك الركعة مطلوب وقد
 شرحت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتفاقا وذكرنا في غير على الخلاف اعانة اللباس على ادراكها لانه وقت نوم
 وفعله كما فهم الحصة ذلك من فعله عليه الصلوة والسلام في الميت ويكره الامام أن يسبحهم عن اكمال السنة
 ويقل في الحديث عن عدي بن الساري واحق واراهيم والثوري أنه يستحب للامام أن يسبح خمس تسبيحات
 ليدرك من خطه الثلاث اه فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاني فهو أفضل بعد أن لا يحيطر سله التردد اليه
 والاحياء منسوخه ولهاذا نقل في المعارج عن الجامع الاصغر انه مأخوذ لقوله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى وفي آذان التارخية قال وفي المنتقى تأخير المؤدب وطول بل القراءة لا ادراك بعض اللباس حرام
 هذا اذا مال لاهل الدين بطول بلا وتأخير اشق على اللباس فالحاصل أن التأخير القليل لاعانة أهل الخير غير
 مكروه اه قال و يظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراكه مكروه لرفع الامام رأسه قبل ادراكه
 بطلن أنه ادراك الركعة كما يقع لكثير من العلوم فيسلم مع الامام ساعة طه ولا يتمكن الامام من أمره
 بالاعادة أو الانعام (قوله واعلم الخ) قد مر في تحت الواحبات الكلام على المتابعة بما لا يرضى عليه وجها
 هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة في السن والتقيد بالاركان حاصيه
 بطريق ان الرفع من الركوع أو السجود واجب أو سنة وانما المتابعة لم تعرض لها المصنف ههنا حتى
 يكون كلامه معينا على ما لم كان ينبغي ما فعله وجب متابعته على قوله ويسبح فيه ثلاثا فانه مسنة على المعتمد
 المشهور في المذهب لا يرضى ولا واجب كما مر فلا ترك المتابعة الواجبة لاجلها تأمل (قوله وحب متابعته)
 اى في الاصغر من الر واثنين كفى الفجر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع المأموم رأسه من الركوع أو
 السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات ح (قوله فيغود) اى يقتضى لوجوبه متابعته لمامه في الحال
 الركوع وكراهة متابعته فلو لم يدارك ركبة ركعة الفجر بيم (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده تنجم
 للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) اى ولو حالف أن يفوز الركعة الثالثة لم تنفع الامام
 كما مر به في الظهور به ويشمل ما طافوا لوقد تدهى في انتهاء التمهيد الاول والاخير فحين قد قدم امامه
 أو سلم ومقتضاه أنه يتم التهدي ثم يقوم ولم أره مرعا ثم رأيت في النسخة: فلا عن أبي الليث المحتار عدى
 أنه يتم التمهيد وان لم يفعل أحراه اه وثله الجذر (قوله لوجوه) اى لوجوب التمهيد كفى الحائضه غير عها
 ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سجد ركعتين الا بغير المطالب فاهم (قوله ولو لم يتم حائز) اى صريح كراهة
 التخرىم كما أهاده حوازه ط والرجح وهو مفاد ما في شرح المية حيث قال والحاصل أن متابعته الامام في
 الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا يسقى أى يفوته بل يأتي به ثم يتابعه لان
 الاتيان به لا يفوته والمتابعة بالكيفية والممازح والواجبات مع قطعته تفوقه بالكلية فكان تأخير أحد
 الواجبات مع الاتيان بها أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة فلا ترك السنة أولى من
 تأخير الواجب اه أقول طاهر ان انعام التمهيد أولى لا واجب لكن لا يقال أن يقول ان المتابعة الواجبة

والامام لا بأس به ولو اراد
 التقرب الى الله تعالى لم يكره
 اتفاقا لكه ماذر وتسمى
 مسئلة الرياء فينتج التخرى
 صها (و) اعلم أنه مما يستحق
 على لزوم المتابعة في الاركان
 انه (لرفع الامام رأسه)
 من الركوع أو السجود
 (قبل أن يستم المأموم
 التسبيحات) الثلاث (وجب
 متابعته) وكذا عكسه
 فيعود ولا يصير ذلك
 ركوعين (بحلاف سلامه)
 أو قيامه لثالثة (قبل انعام
 المؤتم التمهيد) فانه لا يتابعه
 بل يتم لوجوه ولو لم يتم جاز
 وسلم والمؤتم

هامة لها عدم التأخير ولهم من اتمام التشهد تركها بالكيفية فينبغي التعليل بان المتابعة للذ كوراعا
 تحب اذ لم يعلموها واجب كما ورد السلام واجبو بسقط اذا عارض وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا
 أنه يجب اتمام التشهد ولكن قد يدعى عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذ لم يعارض وجوب المتابعة
 نعم قولهم لا يتابعه يدل على تقامر وجوب اتمام وسقوط المتابعة كدما شرع به على ما يعرض بعده وكذا
 ما قدمناه من الظاهرية وبشيء قد قولهم ولولم يتم حازمه مع صريح الكراهة الشعر يستوى بدل علمه أيضا
 تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة فيصالح يصح التعليل كما قدمناه فتدبر (قوله في أدعية
 التشهد) يميل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صريح في شرح المسية (قوله مسية) أي فائلا جميع
 التعليل جده وأما أنه لا يكبر حاله الزرع خلافا لما في المحيط من أنه مسية وان ادعى الطحاوي فواتر السجل به لما
 روى أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعطاء بن رافع رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون بعد كل
 خض وروى فقد أحاب في المعراج بان المراد بالتكبير الدكر الذي فيه تعظيمه تعالى جبابير الروايات
 والآثار والاحتمار اهـ (قوله لو أبطل الدوا لهما) ما قاله جده فتدبر لكن في مسية المصلى في سجدة
 القاروي ربح أن لا يفسد قال الحلي في شرحه القرب المحرر والظاهر أن حكمه كحكم الانعاش واستحسبه
 صاحب الفتن بل قال في الحلية وقد ذكر الحلو أن ابن الصنعمان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي
 لعدة بعض العرب ثم نقل عن الحدا في اختلاف الشيخ في الفساد ما دلل البون لما في انعت وفي دينكم وفي
 المنوش (قوله قولان) فمن قال ان الهاء في سجدة السكت يقف بالجزم أو أنها كناية أي صبر يقولها
 بالتحريك والانسباع وفي الفتاوى الصوفية المستحب الثاني خزانة وذكر الشارح في مختصر الفتاوى
 الصوفية من طاهر المحيط التغيير ثم قال أوهي اسم لاصبر فلا تنسك بحال وهذا الوجه لا يبلغ لابل الاطراف في
 أسماء الله تعالى أحكم من الاصمار كذا في تفسير النسي راد في المحيط ولان تحريك الهاء أقل وأشق وأفضل
 العبادة تسبقها اهـ لمصالحا حاصل أن القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت بصير افعلا
 تحرك الا في البرج فيحصل أن يكون مراد القائل تحريكها في الوقف الروم المشهور بعد القراءة اذا كانت ان
 هو من أسماءه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لاند من صحتها واشباعها التظاهر
 الواو الساكنة ولسد سد الفرسالة حقق فيها مدح السادة الصوفية في أن علمها بالعبادة في
 اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم طاهر لاصبر ونقله عن جماعة منهم الصام في حاشية البيضاوي وألغى في
 شرح الدلائل والامام العزالي والعلوف الحلي وغيرهم لكن كونه المرادها حلا لا الطاهر ولهذا قال في
 المعراج عن الفتاوى الجديدة الهاء في سجدة السكت والاستراحة لا للكتابة كذا نقل عن الثقات وفي المسألة في
 انها للكتابة وقال في آثاره خاتمة وفي الاضغ الهاء للسكت والاستراحة وفي الحجة في قولها بالجزم ولا يبين
 الحركه ولا يقول هو اهـ (قوله وقال يصح التعميد) هو رواية عن الامام أيضا والهال الفضلي والطحاوي
 وجماعة من المتأخرين معراج عن الظاهرية واشتاره في الحماوي القديس وشي عليه في نو الايضاح لكن
 المتروك على قول الامام (قوله حذف اللهم) أي مع اثبات الواو في رابعه وهي حذفه أو الاربعة في
 الاصلية على هذا الترتيب كما أمده العطف ثم (قوله على المعتد) أي من أقوال ثلاثة منه صحيحة قال في الحراش
 وهو الاصح كما في الهداية والجمع والمقتضى صحيح في المبسوط أنه كالواو وصح في السراج مع الشيخ الاسلام
 أنه كالا مام قال الباقي والمعتد الاوّل اهـ (قوله يسمع) بنسبة اليه كما يحمد أي لكونه ماس
 السميع والتعميد قال ط ولا يسمي التشهد في الذي يحلف الاول اذ لو خضع لافاد اختلاف المراد (قوله
 مستويا) والله أكيد ما طاق التقيام بما يكون ماسا تواءم الشقين وانما ذكره لفظه الأكثر من عهد ليس
 بمستدرك كما طه قهستاني والله أسير والمراد منه التمدل كما أفاد في العبادة (قوله لما لم من أنه سمع) أي
 عن قوله ما من واجب أي في ما حذره الكبر وتليده أو مرض أي على ما قاله أبو يوسف ونفسه الطحاوي

في أدعية التشهد تابعه
 لان اسنة والناس عنه
 عطفون ثم رفع رأسه
 من ركوعه معها
 في الوالوجية لو أبطل
 البون لا ما تفسد وهل
 يقف بحزم أو تحسرك
 قولان (ويكتفي به الامام)
 وقال يصح التعميد سرا
 (و) يكتفي بالتعميد المزمع
 وأفضله اللهم رسواك
 الجسد ثم حذف الواو ثم
 حذف اللهم فقط (ويجمع
 بينهما لو منفردا) على المعتد
 يسمع وأفعلا يحمد
 مستويا (وقوم مستويا)
 لما من أنه سمع أو
 واجب أو مرض

عن الثلاثة **(قوله ثم يكرر)** أي ثم للأشعار بالاطمئنان فانه سنة أو واجب على ما اختاره الكمال **(قوله مع الحور)** بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الحور ورواهاؤه عند انتهائها شرح المبين وغير السجود قائما مستويا لا تحسب الثلاث يدركها أو لا تحسب على ما في الترخاوية لوصلي فلما تكلم بذكره ترك ركوعا كان كان صلى صلاة العلماء الاتقية أعادون على صلاة العوام دلالة العالم التي بخط السجود قائما مستويا والمعنى بخط مخفي أو ذلك ركوع لان تلبس الاصحاب محسوبين الى ركوع اه تأمل **(قوله واضعها)** ركبته ثم يديه قدما الخلاف في انه سنة أو فرض أو واجب وان الاختيار عدل الاقول وهو اختيار الكمال ويضع اليدين مهيما أو لا ثم اليسرى في القهستاني لكن الذي في الحزان واسمه ركبة ثم يديه الآن بعسر عليه لأجل خفاء أو غيره فيد باليدين ويقدم اليدين اه ومثله في البدائع والتارخاوية والمعراج والبحر وعصيرها ومقتضاه أن تقديم اليدين انما هو عند السجود الذي الى وضع اليدين أو لأجله لا يمين في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لعسر ذلك **(قوله مقدما أيضا)** أي على جهته وقوله لمسا أي لقرينه من الارض وما ذكره مأخوذ من العر لكان في البدائع ونها أي من الس أن يضع جهته ثم أي بعد وقال بعضهم أنه ثم جهته اه ومثله في التارخاوية والمعراج شرح الطحاوي ومقتضاه اعتمادا تقدم الجبهة وأن العكس قول البعض تأمل **(قوله يبين كفيه)** أي بحيث يكون امامها هداه أذنيه في القهستاني وعبد الثالث افعى يضع يديه حدود مسكبه والاولى مع مسكبه والثاني مع مسكبه البصري واختار الحق اس الهام سبعة كل منهما بناء على أنه عليه الصلاة والسلام هل كالأحاديث قال الأب الأول أفضل لان فيه زيادة الحسنة المسبوبة اه وأثر شرح الحديث والشرائلي **(قوله اشار الى آخر الركعة ماؤها)** فكيف يجعل رأسه بين يديه عند الركعة فكذلك عند السجود شرح عن البسيط وبقي الركعات لحة بالاولا التي فيها الترخعة **(قوله ضامأ أصابع يديه)** أي لما مضى اجناب بعضها بعض قهستاني وغيره ولا يندب الصم الا هنا ولا التفريح الا في الركوع كفي الرابى وغيره **(قوله لتوجه القبلة)** فانه لو فرحها يني الاجهام والخصر غير متوجهين وهذا التعديل عر ابي هاشم الحرائش الى الشئ وغيره قال وعليه في البحر بان السجود تنزل الحق بالصم بل أكثر **(قوله)** وبكسر ثم وضعه أي يرفع في النهوض من السجود توجهه أو لا ثم يديه ثم ركبته وهل يرفع الا ان قبل الجبهة أي على القول بأنه يضع قبلها قال في الحلية أنفع على مرجح يديه **(قوله أي على ما صلبه)** وأما لانه ولا يجوز الاقتصار على ما جاءهم بحر **(قوله حدها طولا الخ)** الصدع يضم الصاد ما بين العرب والادن والتعقب بالسكر عر القاموس وبق المعاج قاموس وهذا الحد زافي هاشم الحرائش الى شرح المبينة عن التخصيص ثم قال وقبل هي ما اكتشفه الحبيد وقبل هي ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا أوضح والمعنى واحدا **(قوله ووضع أكثرها واجب الخ)** اختلاف هل الفرض وضع أكثر الجبهة أم يضعها أو قل قولان أرهما الثاني نعم وضع أكثر الجبهة واجب للمواطنة كالحور في العروق والمعراج وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط احكاما فاد انقص على بعض الجبهة ما زان قل كداد كره أو نحو حزان **(قوله)** كبعضها وان قل لما كان وضع ما دون الأكثر متعاقبا على فرصته جعله مشبهه وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الأكثر بمادونه في الفرصة **(قوله كحورنا في شرح اللقي)** حيث قال واليه مع رجوع الامام كالي الشربلاية من البرهان وعليه القوي كافي الجمع وشروحه والرفاية وشروحه والجوهره وصدر الشريعة والعون والحور والهر وعبرها اه وذكر العلامة تقاسم في تصحيحه أن قوله ما رواه عنه واب عليها القوي هذا وقد استشكله الحق في القهستاني القول بعدم حوار الاقتصار على الان يلم منه الزيادة على الكتاب بحر الواحد يعني حدث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وقال الحق انه مقتضاه ومقتضى المواطنة في وجوب ما جعل قوله على كراهة الترخيم وقوله ما على وجوب الجمع لا تقع الخلاف وأقره في شرح المبين واد في البحر وزاد أن الدليل يقتضي وجوب السجود على الان أيضا كما هو ظاهر السكر

(ثم يكرر) مع الحسور
(ويسجد واضع ركبته)
أولا تقر بهما من الارض
(ثم يديه) الا لعدو (ثم
وحده) مقدما أيضا
مر (بين كفيه) اعتبرا
لا حرا لركعة نازلها صامسا
أصابع يديه لتوجه القبلة
(وبعكس ثم وضعه) وسجد
بانه) أي على ما صلبه
(وجبهته) حدها طولا
الصدع الى الصدع وعرضا
من أسفل الحاجبين الى
التعقب ووضع أكثرها
واجب وقيل فرض
كعضها أو قل (وكره
انتشاره) في السجود على
احدهما ونمنا لا كقائه
بالانف بلا عدو واليه مع
رجوعه وعليه القوي كما
حرراه في شرح الملتقى

والصنفان الكراهة عند الاخلاق المحرم، وبه صرح في المفيد والمزيد في الثاني البدائع والتحفة والاختيار
من عدم كراهة ترك المحرم على الانف صنف اه وهذا الذي خط عليه كلام صاحب الحلية فقال بعد
ما أطال في الاستدلال فالاشبه وجوب وضعهما معاً وكراهة ترك وضع كل تحريم بما اذا كان الدليل باهضاه
فلان أساسنا قوله اه والله سبحانه أعلم (قوله وفيه الخ) أو في شرح الملتقى وكذا دل في الهداية وأما وضع
القديم فقد ذكر القُدوري أنه فرض في السجود اه فاداهم دور مع أصابع رجله لا يجوز كذا ذكره
الكرخي والجصاص ولو وضع احدهما جاز قال فاصبحان ويكره مودع الامام الترمذي أن البسدين
والقديمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا في النهاية والعناية
قال في المجتبى قلت طاهر ما في مختصر الكرخي والمحيط والقُدوري أنه اذا وقع احدهما دون الاخرى لا يجوز
وقد رأيت في بعض النسخ مبررات اه ومشي على رواية الجواز ومع احدهما في الفيض والحلاصة
وعبرهما صارت في المسئلة ثلاث روايات الاولى فرصة وضعهما الثانية فرصة احدهما الثالثة عدم الفرضية
وطاهر ما نهى عنه قال في الجرد ذهب شيخ الاسلام الى أن وضعهما سنة فتكون الكراهة تربية اه وقد اختلف
في العدة بهذه الرواية الثالثة وقال أنها الحق وأقر في الدرر ووجهه أن السجود لا يتوقف تحققه على وضع
القديمين فيكون افتراض وضعهما جازياً على الكفاية بغير الواجب لكن رد في شرح المبسوط قال ان قوله هو
الحق بعد عن الحق ونضده أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفي بل لا يتوصل الى الفرض الا بهو
فرص وحيث تطارت الروايات عن اثبات وضع البسدين والركبتين سنة ولم ترد رواية نهى عن فرصتين وضع
القديمين أو احدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع المصطفية وهذا الوجه ترويه عنهم رواية كيف والروايات
بعدم توافره اه وقد يمدح في شرح الجمع لمصنف حيث استدل على أن وضع البسدين والركبتين سنة من
ما به السنة خاصة بوضع الوجه والقائم على الأرض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهد من أن طاهر
الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو وضعهما في حال سجود لا يجزى به ولو وقع
احدهما جاز وقال في الفيض وبه يفتى دوا قال في الحلية والوجه على موال المساق هو الوجوب لما سبق
من الحديث اه أي على منوال ما حقه شخص من الاستدلال على وجوب وضع البسدين والركبتين وتقدم انه
أسدل الاقوال فكذلك وضع القديمين كذلك واختاره أيضاً في الجرد والشرع بالية قلنا ويمكن
حل كل من الروايتين السابقة بغير عمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز وضعهما على عدم الحل
لا لعدم الصحة وكذا في الترمذي وشيخ الاسلام فرصة وضعهما لا ينافي الوجوب ونصيرج القُدوري
بالفرصة يمكن تأويله فالفرض قد يعلق على الواجب تأمل ومما مر عن شرح المسئلة للبحث فيه محال لان
وضع الجميع لا يتوقف تحققه على وضع القديمين بل توقفه على الركبتين والبسدين أبلغ دعوى فرصة وضع
القديمين دون غيرهما ترجيح بلامرج والروايات المتطابقة بما هي في عدم الجواز كما يظهر من كلامهم لا في
الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كماله كماله يفتى التعديل بالفرضية الا عن القُدوري وللهاد والله
أعلم قال في الجرد كراهة القُدوري ان وضعهما فرض وهو ضعيف اه والحاصل أن المشهور في كتب
المذهب اعتماد الفرضية والا من حيث الدليل والقول اعدم الفرضية وله قال في العناية والدرر انه
الحق ثم الوجه حل عدم الفرضية على الوجوب والله أعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو
القبلة) قال في البرار به والمراذع وضع القدمين مع الأصابع أو جزم من القدمين مع أصابعهما واحدة أو
طهر القدمين لأصابعهن وضع مع ذلك إحدى قدميه مع والا اه قال في شرح المسئلة بعد نقله ذلك منهم
منه أن المراذع وضع الأصابع لوجهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا وهو وضع طهر القدمين وجب
غيره تبرؤهم مما يجب التمسك به قال أكثر الناس معاً ابواب اه أقول وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو
وضع طهر القدمين مع الأصابع بان كان المكان صيفاً أو وضع احدهما دون الاخرى اضيق بما يجوز قولهم على

وفي فرض وضع أصابع
القدم ولو واحدة نحو
القبلة ولا لم تجز والناس
صغاراً (كما يكره)

قدم واحد وان لم يكن المكان مسبقا بكرة اه فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم واغا الكلام في الكراهة بلا عذر ولكن رأيت في الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية تبدل أو العاطفة اه لكن هذا ليس صريحا اشتراط توجيه الاصابع بل المصريح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يصكره تركها كقول البرجندي والقهستاني وسيأتي غامه عند تعرض المصنفه قريبا **(قوله تنزيها)** لما كان في المثلث اشتباه فانه جعل الكراهة في الاتصال على أحد ههنا وفي السجود على الكور واحدته في الاولى تحررية وفي الثانية تنزيها أشار الى توجيهه وقد أفاض في البحر ط **(قوله كبر)** اليه يعني على كافي أي السجود وهو يضع الكف على القاموس والذي في الشرح المسمى على الواجب عن عصم انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة ط **(قوله بشرط كونه)** أي كون الكور الذي يسجد عليه على الجبهة لا فوقها ولما كان الكور مفردا مضافا بمزجها تروم أنه اذا كانت العمامة ذات كوا أو كرومها على الجبهة وكرومها أرفع منه على الرأس وهكذا انه يصح السجود على أي كرومها انبه على دفعه بقوله بشرط الخ وهذا معنى قوله في الشرطية لا في أي دور من أدوارها نزل على جهته لا جلستها كايه ههنا بعض من لا علم عنده اه فتقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه اذا كان على الجبهة أكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى يتعرض اليه بان العلة وجد ان الجهم ولا تنقيد بكور واحد وان هذا المعنى لا يتوهمه أحد ويدل على أن مراد الشرع بالمثل ما قلناه آخر عبارته حيث قال وقد نبهنا بما ذكرنا فيها حسنا وهو ان سجدة السجود على الكور اذا كان على الجبهة أو بهنها أما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته الارض على القولين منها ولا تنقذ على مقابلته لا تصح اه فافهم **(قوله كبر)** أي في قوله وقبل فرض كبرهها وان قل ح **(قوله أي ولم تصب)** الاولى حذف الولا لبيان لقوله مقتضا ط **(قوله على القولين)** أي يجوز الاتصال على الالف **(قوله على سجده)** أي يحمل السجود الذي هو الجبهة والالف معطوف على قول المصنف بشرط **(قوله وأن يسجد على الارض)** تفسيره ان الساجد لا يخلو بالغل لا ينشغل رأسه بأناغ من ذلك فصح على طسطة وحصره وحفظه وسير وبرهانه ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كسباط مشدودين استجار ولا على أرز أو ذرة أو لافى جوالى أو نبل لم يلبده وكان يعيب في وجهه ولا يسجد عليه أو شيش الان وجد سجده من ههنا على الارض على الطراحة الفطن فان وجد اعظم جازوا لا ما بحر **(قوله والناس على ما يكونون)** أي عن اشتراط وجود اعظم في السجود على نحو الكور والطراحة كما يعلون عن اشتراط السجود على الجبهة في كروا للعمامة **(قوله صح)** أي لان اعتبار الكبر تعالى على المسلى يقتضى عدم اعتبار ما حاله يصير كأنه يسجد بلا سائل ولا يجوز من المصنف حكمه كالأيجوز بكفه **(قوله المنسوط عليه ذلك)** الاشارة الى الكم أو باضل الثوب **(قوله والا لا)** أي وان لم يكن طاهرا لا يصح في الأصح وان كان في الرغبتان صح الجوارفاته ليس بشئ نعم **(قوله يصح اتفاقا)** أي ان أعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نزل هذه المسئلة بتصورها وانما رأيت في الشرح ما يدل عليها حيث قال ان كانت النجاسة في موضع سجود من أي خفيف قروا شيئا احدهما أن صلاته لا تجوز لان السجود ككالتبام وبه قال أبو يوسف ومحمد وقرن لان وضع الجبهة عندهم فرض والجبهة أكثر من قدر الدرهم اذا استعمله في الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر حاز عند أصحابنا الثلاثة عند زور لا يجوز والامتناع في الصلاة والوايه الثانية من أي حصة أن صلاته جائزة لان الواجب عنده في السجود أن يسجد على طرف أظفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقوله وان أعاد الخ يدل على ما ذكره الشرح لا في الأولى لان هذا في السجود على النجس بلا سائل لكن في المنقذ شرحها بما عاينه فانه قال ولو يسجد على شيء نجس تغد صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو أعادها وقال أبو يوسف ان أعاده على طاهر لا تغد وهو انشاء على أنه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنه وعندهما تفسد الصلاة فساد تجزأ وكونها لا تجزأ اه لمصا وفي مسند الفتح لا يصح أو أعاد على طاهر في طاهر

تنزيها بكور ومما منه
الاله ذو (وان صح) عندما
(بشرط كونه على
جهته) كلها أو بعضها كما
مر (اما اذا كان الكور
على رأسه فقط وسجد
عليه مقتضا) أي ولم
تصب الارض جهته ولا
أنفسه على القولين (لا)
يصح لعدم السجود على
محله وبشرط طهارة المكان
وأن يسجد بحجم الارض
والناس عنه ما يكون ولو
يسجد على كنه أو فاضل فوبه
صح لو المكان المنسوط
طهرك (طاهرا) والا لا
مالم بعد سجوده على طاهر
يصح اتفاقا

وكذلك حكم كل متصل ولو
بعضه كذلكه في الاصح
وغضه لو بسط ولا ركضه
لكن صح الخس في أنها
كتفذه (وكره) بسط ذلك
(ان لم يكن غمزة تراب أو حصاة)
أو حوا رد لانه توسع
(والا) يكن زوما فاذالم
يخصب أذى (لا) بأس به
فيكره تزويج وان ساءه كان
مما حوا في الزلعي ان دفع
قربان وجهه كرو عن
عملته لا يصح الحل عدم
كراهة بسط الحرمة ولو
بسط القبا جعل كفه
تحت قدميه سعد على ذلك
لانه أقرب للتواضع (وان
يصدق للرحام على ظهر)
هل هو قيد احترازي لم أره
(مصل صلته) التي هو فيها
(عاز) للضرورة (وان لم
يصلها) بل صلى غيرها ولم
يصل أصلا أو كان فرجة
(لا) يصح بشرط في الكفاية
كون ركبي الساجد على
الأرض

(٣) قول الشارح هل هو
قيد احترازي (الخ) أي لم يرد
تقييد المرب بالظهور اتفاق
فيوافق ما - ينقذه أم
احترازي فيكون في المسئلة
قولان اه

الرواية وروى عن أبي يوسف الجواز اه والخلاف على هذا الوجه هو المذكور في الجمع والمظومة
والكافي والدرر والمواهب وغيرها وكذا في بحث النسي من كتب الأصول كالدار والتحرير وأصول غير
الاسلام وأما على الوجه الذي ذكره في السراج فقد عرفنا في شرح التحرير إلى شرح القندوري على مختصر
الكرنخي وعزنا في الحاشية إلى الزاهدي والمحيط من النوائد مع الإبان للوضع ليس باستعمال للتجاسة حقيقة
فانطلعت درجته من الحل فلم يفسد لكنه لم يقع معذبه اه لكن يكفي ما كونه ماق في السراج رواية النواذر
وما في عمدة الكتب وظاهر الرواية يكفر عن الامداد وبه صرح في الحاشية والسادس ويؤيد ما صرحوا
به بلا نقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن والمكان ولو فرضنا دعاء على مكان يحس لانه قد
صلاته وفي الخاسية اذا وثق المصلي على مكان طاهر ثم تحول المكان نحو ثم عاد إلى الأول ان لم يركع
على التماس مقدار ما عكسه فبداه أدى ركعتين صلته والا فلا اه وهذا كله اذا كان السجود
أوالقيام على التجاسة بلا حائل مفصل وقد علمت مما تقدم من الفقه عدم اعتبارهم الحائل المتصل حائلا
اشبهه للمصلي ولذا وقام على التجاسة وهو لا يفسد صلته وكذا في السجود ولو أعسر حائلا أصبحت
صعدته بدون عائلتها على طاهر فعمل أن ما ذكره الشارح سي على ماق في السراج وقد علمت أنه خلاف ماق
عمدة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل) أي يصح السجود عليه
بشرط طهارة ما تحت (قوله ولو بعضه الخ) كذا أضافت الصحة في كثير من الكتب وأدنى القصة أي يكره أي
لما حوا من مخالفة المأثور وقال في الفقه ينبغي ترجيح الفساد على النكف والمجد قال في شرح المصنف ماق
الفقيه هو الوسط أي وخبر الأمر وأساطها (قوله لو خذ لو يذر) أي بركة كافي المية لكن قال في الحاشية
والبري ينبغي أنه لا يجوز بالعدو السريع الجزأ لا ليلامه بأشياء ماق في ضمنه من الإجماعه كالتلصص بالزوم إلى
وجهه أيسجد عليه ويخضع رأسه من المعلوم أن الزحام ليس بعدد جزأ لا ليلامه بالسجود اه قلت الطاهر
أنه يجوز له ما يأتي من نحو رذته على طهر مصل صلته بغيره زامل والظاهر أن هذه المسئلة مفروضة على
تقدير الإمكان والألا فسجد على المجد غير ممكن عاذ (قوله لا ركعة) أي وعدوا بدونه لكن يكفيه الإجماع
لو عدوا زلعي وغيره (قوله أنها كتفذه) أي يصح بعدد والخلاف سي على أن الشرط في السجود وضع
أكثر الجهة أو بعضها وان قل ومعلوم أن الركعة لا تستوجب أكثر الحصة وقد علمت أن الأصح هو الثاني
طدا يصح الحل الجواز (قوله وكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به أما المفصل فلا يكره كإباني
(قوله لانه ترد) أي ينكرو بذكره فخر عبال قصد ذلك (قوله والا يكره) أي وان لم يكن قصد ذلك تردوا
وكان ينبغي التصريح بما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح - مدوا ما بعده التوقيع من
مدارهم في بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار إلى كل منها على حالة كل موقع به في
الجريدة الحاشية (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه من العمامة فاه لبيان المال (قوله وصح
الحاشي الخ) حيث قال وأما على الحرق فتعوهها الصبح عدم الكراهة في الحديث الأصح اه عليه الصلاة
والسلام كان تحمله الحرة يسجد عليها وهي حصر صغير من الخوص ويحكى عن الإمام أنه يعرف المسجد
الحرام على الحرة فيها رجل فقال له الإمام من أسأت فقال من خوارزم فقال الامام حاه لتكبر من ورائي
أي تأملوا من أسأت لمواهل تتسلون على السوازي في بلادكم قال فمد فقال تحرق الصلاة على الحشيش ولا
تجوز رها على الحرق فالحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء يفسد من الأرض مما لا يتحرك بحركه المصلي
بالاجماع اه (لكن الاضطرار) عدا السجود على الأرض أو على ما تده كأي نوال الإيضاح ومنية المصلي
(قوله لانه أقرب للتواضع) أي لقر به من الأرض وعلى التبراز به أصابا قبل قبل مساقط الزبل وطهارة
موضع التيميم في القيام ثم وافا وموضع السجود مختلفا لأنها تأتي بالآص وهو أقل من البرهم اه
(قوله لم أره) أصل التوقف للشر لال وهذا له على القول بالشرط أن يكون السجود على ظاهر مصل

(٢٧١) سجود الثاني على ظهر الثالث وفي قوله وثقل لا يحز به الخ في العارضة معاول أصلها هكذا قيل لا يجوز إذا كان

سجود الثاني على ظهر الثالث
يجوز أن كان سجود الثاني
على ظهر الثالث اهـ

(هـ) قوله لكن ليس هذا
موجود الخ هذا ما ذكره
أولاً بقوله على أنه ليس
في القهستاني عدم اشتراط
الظهور فيه فلو كان القهستاني
ذكر المسئلة بقوله لكن في
الزاهد يجرى على المعنيين
والى كتب بعد ذلك وهذا
على السخنة التي كتب عليها
الحصى وأما نسخة الشارح
التي بأيدي طابست فيها تقديم
لعماد غير كافي وقد ذكر
القهستاني المسئلة على هذه
النسخة بقوله لكن في
الأصل الخ اهـ

وشرط في الجئسي سجود
المسجود عليه على الأرض
فالشروط خمسة لكن نقل
القهستاني الجواز ولو الثاني
على ظهر الثالث وعلى ظهر
غير المصلي بل على ظهر كل
ما كولد على غير الظهر
كالقذير للغير ولو كان
موضع سجوده أرفع من
موضع القدمين يجزى
لبنتين منصوبتين جاز
سجوده (وان كتر لم)
الارحة كما مر والمراد
لبنته بجاري وهو ربيع
ذراع عرض ستة أصابع
ففسد اذا وطأها نصف
ذراع ثلثة عشرة أصباعاً ذكره
الحلي (ويظهر عنده في
غير رجة) ويأيد بطلان
نسخه) لظاهر كل عضو

صلاته وهو الذي مشى عليه في الترتيب كونه في الملتقى والكبال واس الكبال والصلوات الواجبات وغير هاولا
يجوز أن معاهم الكتب معتبر ما أساقى عن القه- تافى عدم اشتراط الظهور وعدم اشتراط المشاورة
في الصلوة وقول آخر مخالفاً في عامة الكتب أنه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهور فاهم
(قوله بشرط في الجئسي الخ) عرصفه في المراح بقل (قوله لكن الخ) استدل على الجئسي بصلة القهستاني
هذا إذا كان ركعته على الأرض والافلا يحز به وقيل لا يحز به وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما
جاء في الكفاية وفي الكلام إشارة إلى أن السجود المتأخير أن يزل الزمان في الجلابي وإلى أن لا يجوز تغيير
الظهور لكن في الزاهد يجرى على العبد والركعتين بعد على المختار وعلى اليدين والكعبين مطلقاً وإلى
أن لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الأصل أنه يجوز على الجئسي وفي تيمم الزاهد يجرى على
ظاهر كل ما كوله (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي ما سجود على يديه أو على عقب رجليه لكن ليس هذا
موجود في صلاة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالقذير) أي قد يسهل كسر (قوله ولو
كان الخ) المسئلة المذكورة في عامة المندولات في القهستاني والحلية وعرضاها في المراح على ميسوط شيع
الاسلام وكان ينبغي للعصم تقديم على المسئلة التي فيها لالان تلك مسئلة من هذه كما أشار إليه الشارح
(قوله منصوبين) أي موصولة أحداهما فوق الأخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لمخالفته
لما أورس فعله صلى الله عليه وسلم (قوله كسر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع ح
(قوله عرض ستة أصابع) أي قدر عرض ستة أصابع مضموم بعضها إلى بعض لا يطولها (قوله ثلثة
عشرة أصبعاً) بدل من نصف ذراع ح فالمراد بالذراع ذراع الكراس وهو ذراع اليدين ثلثة عشر ياباً
ترداه في تحت المباد (قوله ذكره الحلي) أي ذكره في تصديف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره
وفي وجه التحديد فقال الله أعلم بذلك (قوله في غير رجة) يجعله قيد الظاهر العبد من قطعاً بالمعنى قال
في البحر أحذام الحلية وهذا أولى بما في الهداية والكافي وإن يابى من أنه إذا كان في الصف لا يحل طله
عن هذه لال الأبداء لا يحصل من سجود واحد أو ما يحصل من أظهار العبد اهـ (قوله ويكره أن يفعل
ذلك) كذا في التحسين لأصحاب الهداية وقال الرمي في حاشية البحر الظاهر أنه سنة به مخرج في زاد القير
اهـ قلت ونقل الشيخ اعين في التصريح بأنه سنة عن البرجدي والحاوي ومثله في الصياء المعوى والقهستاني
عن الجلابي وقال في الحلية ومن سجد السجود أو سجدة أصابعه نحو القبلة لم يأت صحيح الجاوي وسن أن داود
عن أبي جعفر رضي الله عنه في صلاة السجود أن الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع يده غير مفرش ولا
فأصابعه أو استقبل بأطراف أصابعه وجلبه إلى القبلة اهـ وقدمنا أن في موضع القدم ثلاث روايات الفرضية
والجواب والسنة أن المراد موضع القدم وضع أصابعها ولو واحدة أو المشهور في كتب المذهب الرواية
الأولى وإن أبى أمر حاج روى في الحلية الثاني يوضح به باب توجيه الأصابع نحو القبلة ستة فثبت ما قدمناه
من أن الخلاف السابق في أصل الوضوء لا في التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا فلو واحد اختلافاً لم يمشى عليه
الشارح تعالى شرح المسئلة يؤيد ما قلناه أن الحق أبى الهمام قال في زاد القير ومبها أي من سن الصلاة
توجيه أصابعه وجلبه إلى القبلة ووضع الركبتين واحتافت في القدمين اهـ فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم
بأن توجيه الأصابع سنة وذكر الخلاف في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة أو فرض أو واجب فاعتزم هذا
الخير برأى في أمر من سجد عليه والحمد لله رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه يسد الصان الكعبين ولم
يذكر وأدلت في السجود وقد تقدم أنه يرمي بما يفهم منه أن السجود كذلك إذ لم يذكر أو يفرق بينهما جرد الركوع
والأصل بقاؤهما كما كذلك تأمل (قوله كسر) أي يظهر ما مر في تسبج الركوع من أن أخله ثلاث
وأنه لو تركه أو قصه كره يرمي بوقوع الخلاف في ذلك (ولا تبدي عضديها) كتب في هاشم الحرائر أن

نفسه بتلاف الصفوف فأن المقصود اتخاذهم حتى كأنهم جسد واحد (ويستقبل بأطراف أصابعه وجلبه القبلة ويكره أن يفعل) ذلك
كما كرهوا وضع قدماء روى أخرى بلا عدد (وبسبعه ثلاثاً) كسر (والمرأة تحضض) فلا تبدي عضديها (والتصديق عليها فيجذبها) لأنه أستر

٤ (قوله لا تقبوه عنه كيف

الحج) أي كيف تبعه ٥٥
انقروا عدو الحال ان الصلاة
والتسبيح والتكبير مشمل
الثابت بالنسبة إلى الصلاة
والتسبيح مع موجودة على
صفة الثابت بالنسبة

يحول على الفعل (ويكبر

وبعده) ثانية (مطلعا

ويكبر للهوض) على صدور

قدمه (بالاعتماد وقود)

استراحة ولومعل لايس

ويكره تقديم احدي وجاله

عد الهوض (والركعة

الثانية كالاولى) (غير

أنه لا يأتي بشيء ولا تؤذيهم)

لذم بشرع الامرة (ولابسن

مؤكدا (رفع يديه الا في

سبع مواطن كقوله بناء

على أن الصفا والمروة

واحد نظرا للسعي ثلاثة في

الصلاة تكبيرة افتتاح

وقوف وهيدو خمسة في

الحج (استلام) الحمر

(والصفا والمروة) وعرفان

والمجران) ويجمعها على

هذا الترتيب بالترتيب

صحيح والنظم لابن الفصيح

فتح قوف عد استلم الصفا

مع معرفة عرفات الحمران

(والرفع بمحذاه أذنب)

كالحرمة في الثلاثة لأول

(و) أما (في الاستلام)

والرى (عند الجرتين) الاولى

والوسطى فانه (يرفع محذاه

مكبيو يجمع على اطمع

٣ قوله وجسمه الحج هكذا

بجمله والذى في نسخ الشارح

وخسعة في الحج فاعلمه سقط

من قوله لفظا في مصحح

والا سلمت تشع لك سعي وصرى ونحى وعظمى وعصى واذا سجد قال اللهم لك سمحت و بك آمنت ولك
أسلمت وحدوحى لى خلقه وصور وشق سمعو بصرة تبارك الله أحسن الخالقين والوارد في الرفع
من الركوع انه كان يذمل ع السموات والارض ومن عاشت من شيء بعد أهل الشاء والجد أحد ما قال
العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لمحتفل ولا ينفق ذا الجدة لنا الجدروا مسلم وأوردوا
وعبره هو بين السجدة لله اللهم اغفر لي وارحني وعافني واهدني وارزقني رواه أنوداد وحسنه النورى
ومعجمه الحما كذا في الخليفة (قوله يحول على الفعل) أي تهجد أو غيره مؤنثا وكسبى هاشميه ورد
على الرباى حيث خصه بالتهجد اه ثم الحلى المذكور صرح به المشايخ في الواردى الركوع والسجود
وصرح به في الخليفة الواردى القوموا جلسوا وقال على انه ان ثبت في المكتوب لا يمكن في حاله الانفراد أو
الجماعة والمأمورون بمصروون لا يتفانون بذلك كما هو عليه الشافعية قولا ضررى التزاموا لم يصرح
به مشايخنا القواعد الشرعية لا تنوع كنف ٤ والصلوات والتسبيح والتكبير والقراءة كانت في
السنة اه (قوله بلا اعتبار) أي على الارض قال في الكفاية أشار به الى خلاف الشافى في موضعين
أحدهما يعتمد يديه على ركعتيه عدا وعده على الارض والثاني الجلسة الخليفة قال شمس الاثني الخلوانى
الخلاف في الأفضل حتى لو لم يكن مذهبنا لأبأس به عند الشافى ولو لم يكن مذهبنا لأبأس به عندنا
كذا في المحط اه قال في الخليفة والاشبه أنه سنة أو مستحب عند عدم العدم فكم فعله ثبت ما لم يكن ليس به عند
اه وتعمق في الجواب يبرق قولهم لأبأس به يعلب فباتر كه أولي أقول ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح
في الواجبات حيث ذكر ميثا تركه قود قبل ثابته ورافعة قال يحول على التقوى والطول ولذا ثبت
الجلسة هنا بالخليفة نأمل (قوله بغير) أي من الارزك والواجبات والسبحر (قوله ولا يسن مؤكدا)
قديه ثلاثا في الرفع في الدعاء والاستعا على سبائى أتم مستحب (قوله الا في سبع) أشار الى أنه لا يرفع عند
تكبيرات الانتقال خلافا للشافى وأحمد فكمه عندنا ولا يفسد الصلاة الا في رواية مكحول عن الامام وقد
أوضح هذه المسئلة في الغنى وشرح المية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد) ذكر ذلك في موضعين
كلام المصنف والظلم الا في حيث عدها ثمانية بين ما ورد في الحديث من عدها سبعة بين الوارد فطره في
السعي المصنف للصفا والمروة عدا واحد والمصنف والظلم نظرا الى أنهم اثنان فصارت ثمانية والوارد
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات
العبادة وذكر الاربع في الحج كذا في الهداية والاربعة عدا استلام الحمر وعدا الصفا والمروة وعند
الموقفين وعند الجرتين الاولى والوسطى كذا في الكفاية قال في فتح القدير والحديث غير يسبم هذا اللفظ
وقدر وى الطبراني عن ابن عباس رضى الله عنهما عن صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن
حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام ويظفر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يتوم على المروة
وحين يقسم الناس عشية فمرفق بجميع المعاني حين يرى الجرة اه ولا يخفى عليك أن تفسيرا ورد
بما في الهداية هو الواقع لكلام الشارح بخلاف ما في الغنى اذ ليس به عدا الصفا والمروة واحد بل ليس
فيه ذكر القنوت والعدا فاهم (قوله وخسعة الحج ٣) أي بناء على عد المصنف والظلم أما بناء على ما في
الحديث المذكور في الهداية فهو اربع فاهم (قوله وبالظلم) أي من بحر الكمال وذكر كسبه على
ترتيب حروف فقهى صحيح ولهذه

ارفع يديك لدى التكبير مفتحا * وقامتوا به العبدان قدوصفا

وفي الوقوف ثم الجسرتين معا * وفي استلام كذا في مرفق توصفا

(قوله كالحرمة) الاولى استقامه لانها من جملة الثلاثة فليس فيها تشبيه الشئ ببعضه تأمل (قوله الاولى

والوسطى) أما الثانية فلا يدعوا به هالان الدعاء بعد كل روى بعده روى والى ايدى روى يوم الجبر (قوله

من قوله لفظا في مصحح

نحو (الجزر والكمبوت) أما عند الصالح والمؤثر فان (ف) يرفعهما كالدعاء (والرفع فيه في الاستسقاء مستحب فيسقط بديه) هذا أصله
 (نحو السماء) لانها قلة الدعاء يكون بينهما فرحوا لاشارة بمسجته لعدد كبره وبكى والسبح بعده على وجه سنة في الاصح شرب لاية
 وفي جزر الدعاء أربعة دعاء روعة (٣٧٤) يفعل كلهم ودعاء روعة يجعل كفي لوجهه كالسبع من الشئ ودعاء تضرع بقدر

الحصر والصبر يحلق
 ويشير بوجهه ودعاء الحمية
 ما يفعله في نفسه (ويعد
 فرائض من إحدى الركعة
 الثانية يفرش) الرجل
 (وجه اليسرى) فيجعلها
 بين اليدين ويجلس عليها
 ويصم رجليه اليمنى
 ووجهه أمامه في المصوبة
 (نحو القبلة) وهو السنة
 في الفرض والعل (وضع
 يده على هذه اليمنى ويرى
 على اليسرى ويسقط
 أصابعه) مفرجة قليلا
 (حاصلا أطرافها عند
 ركبته) ولا يأخذ الركعة
 هو الاصح لتوجهه للقبلة
 ولا يشير بساتره عند
 الشهادة وعليه الفتوى
 كفي للولواط بقول الخبيس
 وعنده المفتي وعامة
 الفتاوى لكن المعتد
 ما يحسنه الشراح ولا سيما
 المتأخرون كالكمال والحنبل
 والهيتمي والناقاني ونحو
 الاسلام الجديعهم أنه
 يشير بقلبه عليه الصلاة
 والسلام ونسوه لحمد
 والامام في منى دور الجبر
 ونسجه عن الادكار المفتي
 به عند ما يشير بإصبعه
 أصابعه كلها في الشرائع
 عن البرهان الصريح أنه يشير

نحو آخر) راسع للاستسلام وقوله والكعبة راسع للرحى رواية يرفع بديه في الرمي نحو السماء (قوله
 كالدعاء) أي كغيره من المطلق للدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة وقوله الرفع في
 الاستسقاء ما مستحب كغيره في القصة خائس (قوله فيسقط بديه) هذا أصله كذا روى عن ابن عباس
 من فعل النبي صلى الله عليه وسلم خيفة عن نفسه السنان ولا يدا - معاني المستخلص للامام أبي القاسم
 السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدع مستقبلا ويرفع بديه بحيث يرى باض ابطيه لتمكن حله على حالة
 المأتم والجدور باده الاهتمام كفي للاستسقاء فالقول والبطع الى العلة وهذا على ما عداها ولا قال في
 حديث العيصي كان لا يرفع بديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع بديه حتى يرى باض ابطيه
 أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح المبينة وثله في شرح الشرع (قوله لانها قلة الدعاء) أي كقائمه لثلاثة
 فلا توهم أن المدعو جليل وعالي حية العلو (قوله ويكون بينهما روعة) أي وان قلت بقية (قوله الدعاء
 أرعد الخ) هذا مروي عن مجرى الحفيفة كآراء الياف في البحر عن النهاية وكذا في شرح المبينة عن المنسوط
 (قوله دعاء روعة) نحو طلب السجدة فيفعل كلهم أي يسهط بديه نحو السماء ح (قوله ودعاء روعة) نحو
 طلب التجانس المارح (قوله يجعل كفي لوجهه) الذي في البحر يجعل طهر كفي لوجهه ومثله في شرح
 المبينة وكما طهر سنة طلت من ظم الشارح وهذا معي ما ذكره الشافعية أنه يسكن لكل داع روعه بطن
 بديه لاسمات دعاء يحصل شئ وطهره ان دعاء روعه (قوله ودعاء تضرع) أي اظهار الخضوع والذل لله
 تعالى عن غير طمس حنة ولا خوف من ربه ونحو الهى بأهل الدباس الفقير المسكين الحقيق (قوله
 ويحلق) أي يحلق الاطراف والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح المبينة يعني ليس يرفع لاني
 الرفع اهلا (قوله بين اليدين) الا طهر تحت آية (قوله في المصوبة) أي الاصابع الكائنة في الرجل
 المصوبة قال في السراج يعني رجليه اليمنى لان ما أمكنه أن وجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح بان
 المراد اليدين في المفتاح والخلاصة والحرابة نقوله في الدرر جليله بالمشية فيه الشك لار توجيه اصابع
 اليسرى المتفرعة نحو القبلة تكافؤ كذا في شرح الشيخ اسمعيل لكن نقل القهستاني في منى الفتوى عن
 الكافي والخفة ثم قال في جزر اليسرى الى اليمنى وأصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه تأمل
 (قوله هو السنة) ولو روع أو تورك حال السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المقتدر قبل في النفل
 بقدر كفي شاه كالرخص (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كأيأخذها في الركوع لان الاصابع نصير
 ووجهه الى الارض خلافا للعلو والنفي للافضلية لاعداد الجواز كما فاده في البحر (قوله متورك) ٣
 بان تخرج رجلك اليسرى من الحجاب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ويسبوه بحمد والامام)
 وكذا نقوله عن أبي يوسف في الامالي كقائمه هو منقول عن أئمتنا الثلاثة (قوله في منى دور البصائر) وشرحه
 الخ اصحابنا نقالي لان في هذا النقل النصريح بانما يحسنه الشراح هو المفتي به لكن الصواب انما نقوله
 بأساطير اصنام كقائه بحال الماركة في منى دور البصائر وشرحه من عار في دور الجوار ولا نقدر لانه توحش
 ولا يشير والفتوى - لانه وعار في منى دور الافكار ولا نقدر يا فتية مثله توحش كما عهده أجدر انما
 لا تدعى في أحد أحواله وحس لا يشير عند التهليل بالسابعة من اليمنى بل بيسط الاصابع والفتوى أي المفتي
 به عند ما لا تدعى أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثه توحش كما قاله الشافعي وأجد
 في الحديث أنما سامة يرفعها عند الدعاء ويصعها عند الابتن وهو قول أي حية فتوحش وتكثرت به الاشارة

٣ قوله متورك هكذا نسخة ولا وجود له في نسخة أخرى من نسخ الشارح ولغيره اه وصححه قوله ولا تدعى مضارع والانتباه
 بمضمون الالمانية وقوله ولا تدعى مضارع مرفوع ولا يادى أشار فالاول الى خلاف الاء ام أحدو بالثاني الى خلاف الثاني في كذا واصلاحه ولف
 عند المتكلمين الاشارة الى الاختلاف بصريح الكلام على طريقة صاحب الجمع اه م

والاخبار والعمل به أولى اه فهو صريح في أن الملقى به هو الاشارة الى السجعة عند الاصابع على الكيفية
 المذكورة لأمه ناسها فانه لا اشارة مع السجعة بل اشارة الى في مية الملقى فان اشار بقدر الحصر والنصر
 وحق الوسطى بالاهام ويقوم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عند بابيه اختلاف
 صحيح في الخلاصة والبراز به أنه لا يشير ويصح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملقطة وغيره وصفها أن يتحقق
 من يده اليمنى عند الشهادة بالاهام والوسطى ويقبض النصر والحصر ويشير بالسجعة أو بعقد ثلاثة
 وتجب أن يقبض الوسطى والنصر والحصر ويصبر رأسه على حرف مفصل الوسطى الاوسطا
 ويرفع الاصبع عند النقي ويصعها عند الاثنان اه وقال في النسخ الكبير قبض الاصابع عند الاشارة
 هو المروي عن: بمجدي كيفية الاشارة وكذا عن أبي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن كرمين
 المشايخ لا يشير أصلا وهو خلاف الدراية والرواية فمن يجد أن ما ذكر في كيفية الاشارة قول أبي حنيفة اه
 ومنه في دفع القدر وفي القهستاني وعن أعيننا جواز أنه سنة بحلق اهام اليمنى ووسطها على مسطرة أسها
 برأسها ويشير بالسبابة اه وهذه القول كلها صريحة في الاشارة المسوية الملهي على كيفية خاصة
 وهي العقد أو الخلق أو أماروابة بسط الاصابع طيسم الاشارة أصل اولها قد قال في الفتوح وسر المسية
 وهذا أي ما ذكر من الكيفية يستخرج تصحيح الاشارة أي مفرغ على تصحيح رواية الاشارة وليس لمقول
 بالاشارة دون تخليق ولها دامت الاشارة هذه الكيفية في عامة الكتب كالدائع والهايم ومعراف
 الدراية والخبر والطهري وفي دفع القدر وشرحي السبق والقهستاني والخاصة والموشرح للملقى للمسمى
 معر إلى شرح القاية وشرحي رد البحار وغيرها كذا كرت عدا رتهم في رسالة سيمتدع وقد ورد في عقد
 الاصابع عند التشديد وحوت مية ان ليس لساوي قول في الاول وهو المشهور في المدعي بسط الاصابع
 بدون اشارة الثاني بسط الاصابع اليه في الشهادة في عقد عدها ويرفع السبابة عند النقي ويصعها عند
 الاثنان وهذا ما اعتد المتأخرون لشوته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة ولصحة نقله عن
 أئمتنا الثلاثة قلنا قال في الفتوح ان الاول خلاف الدراية والرواية وأما عليه عامة الناس في زماننا مع الاشارة
 من البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به سوى الشارح مع النشر نلال عن البرهان العلامة ابراهيم
 الطبراني صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر وإذا عارض كلامه كلام جهور الشارحين من
 المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولي فعلا العمل على ما عليه جهور العلماء لاجهور العوام ما ح بفسد
 من ظلمة انتقاد وحيرة الاوهام واستغنى صاحب التحقيق في هذا المقام فانه من مع الملك العلام (قوله) بسجته
 وحدها) فكره أب يشير بالسجتي على العفر وغيره (قوله) وقولنا (الح) هذا الاحتراز عما يصح على كل
 القائل بأنه قد قال بالابه لا يشير بسجته وهو خلاف الواقع كالمصرح به بقدر الاشارة والى تحصيل
 من كلام البرهان قول ملقى من القولي وهو الاشارة مع بسط الاصابع بدون عقد وقد علمت أنه خلاف
 الملقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن رد البحار وشرحه خلاف الواقع ولعله قول عن يعلم
 فمن قاله يستعفي البرهان ومشي عليه الناس في عامة البلاد ان وأما المشهور والمقول في كتب المذهب وهو
 ما منعتوه تعالى أعلم (قوله) وفي الحيط سنة) يمكن التوفيق بينهما غير مذكور ط (قوله) كما يحتج
 البعض) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال بالانتهاد تشهد اس مسعود أولى في عقد الخلاف في
 الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشديد واجبا وعرفوا تشهد اس مسعود فكان واجبا ولها قال في
 السراج ويكره أن يرد في التشديد حوا أو يتدنى بحرف قبل خوف قال أبو حنيفة ولو نقص من تشهد به
 أو زاد به كل مكره لان أذكار الصلاة مختصرة فلا زاد عليها اه والكرهية عند الإطلاق للتحريم
 (قوله) وجزم (الح) وكذا جزم به في النهي والخبر الرمي في حواشي البحر حيث قال أقول الظاهر أن الخلاف في
 الاولوية هو على قولهم التشديد واجب أي التشهد المروي على الخلاف لا واحد منهما موقوف على اعادة تنصيب

مطالع مفهوم في عقد الاصابع
 عند التشهد

عسجته وحدها ردها
 عند النقي ويصعها عند
 الاثنان واحتراز في الجمع
 عما قبل لا يشر لانه خلاف
 الدراية والرواية بقولنا
 المسجعة مما قبل به قد عند
 الاشارة اه وفي النقي عن
 التحفة الاصم أنها مسجعة
 وفي الحيط سنة (ويقر)
 تشهد اس مسعود وجوبا
 كما يحتج في البحر لكن كلام
 غيره بقيد منه وخم شيخ
 الاسلام الجديان الخلاف
 في الاصابة ويحوي مجمع
 الانهر (و يعقد بالفاط
 التشهد) معناه سارادته
 على وجه الانشاء كانه
 يحى الله تعالى وسلم على
 نبيه وعلى نفسه وأبائيه

نم رأيت في التفرير بما قلته وعليه فالكره السابقة تنزجيه اه أقول يؤيد بما في الحليسة حيث ذكر ألقاط التشهد المروي عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا الملوود من نظائرها حتى لا يشبهه على الزهادين الخ (قوله لا الانخيار عن ذلك) أي لا يقصد الانخيار والحكاية عما وقع في المراح منه صلى الله عليه وسلم وروى به سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتعلم بيان القصص شرح ألقاط التشهد في الامداد فراجع (قوله العاضرين) أي من الالام والمأموم والملائكة قاله النووي واستقصاه السروحي ثم (قوله لا حكاية سلام الله تعالى) الصواب لا حكاية بسلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط (قوله يقول بسلام في رسول الله) نقل ذلك الرازي من الشافعية ورده الخافضا من حرق فتخرج أحاديثه بأنه لا أصل لذلك بل ألقاط التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعنده ورواه اه ط عن الزرقاني قال في التحفة نعم إن أراد تشهد الاذان صح لا صلى الله عليه وسلم أذن من قضي سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سائفة الأكرع رضي الله عنه قال خفت أن زوال القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله المظهر المجزئ على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما لحقه كالنور والسنن والرواتب وانظر صاحب البحر فهو ليس حكم المذخور وقضاء النفل الذي أفسدوا الظاهر أن حكم النفل لأن الوجب فيه ما عارض ط (قوله اجماعاً) وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد وعند الشافعي على الصحيح أنهم مسموعة فيه الجمهور ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم إن كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة فتم من حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاده على هذا فقد خالف الاجماع بحرقه في الشارع أن ما ذهب اليه الشافعي يخالف الاجماع فانهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما نقل على أن الحمد كره القاضى الامام وقيل ما لم يؤخره إذ أراد أن يركب ويحبس ولو زاد حرفاً واحداً رد السكت في البحر وذكر أن ما ذكره المصنف هاهنا المختار كما في الخلاصة وانتزاع في الحاشية اه وصرح الرازي في السهو بأنه الاصح وكلام الحلي في شرح النسبة الكبير يقتضي ترجحه أيضاً لكن ذكر في شرحه اصغيراً ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح قال الخير الرمي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجحه ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة لا في الترخاينة عن الحادى اه على قوله ما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله جديجيد (قوله على المذهب المفتي به) لم أومن صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وإنما الذي رأيت ما علمته اه نقا (قوله لا تأخير القيام) يجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح النسبة (قوله سكت اتفاقاً) لان الزادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كغيره لا بتأنيش من الصلوات والثناء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله القعود واجب عليه متابعاً لامامه (قوله بترسل) أي يتمهل وهذا ما صححه في الحاشية فشرح المصنف بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال هي صحيح أيضاً قال في البحر وروى في الادعاء بما في الحاشية كالا يقتضي ولعل وجهه كجلى الهر أنه يقتضى أخيراً أنه حق التشهد وياتي فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس أخراً قال ج وهذا في تعدد الالام الأخيرة كغيره صرح قوله بغير عهده سلام امامه وأما ما علمناه من القعدات حكمه بالسكوت فلا يخفى اه ومثله في الحليسة (قوله وقيل بترك ركعة الشهادتين) كذا في شرح السيوطي في البحر والحلي والشمسية يكرران التشهد بل (قوله واكتفى بالفرض) فيه لأنه لا في الغل والواجب تحب الفاتحة واسورة أو نحوها (قوله على الطاهر) أي طاهر الرواية ورويه كلاماً رافقاً بربنا (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم الهاسورة لا بأس به لان القراءة في الاخير بين مشروعة من غير تقدير ولا ابتصار على الفاتحة تمسكون لا واجب فكان الاصح خلاف الاول وذلك لا ينافي المشروعية والاماحة بمعنى عدم الانتم في النفل والترك كما تقدمناه في أوائل بحث الواجبات واه فمع ما ورد في الهرها

(لا الانخيار) عن ذلك ذكره في المجتبى وطاهره أن ضمير علينا للعاصرين لا حكاية بسلام الله تعالى وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه أي رسول الله (ولا يزيد) في الفرض (على التشهد في القعدة الاولى) اجماعاً فان زاد عمداً كرهه فحبب الاعادة (أو ساهياً) وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد فقط (على المذهب المفتي به) لا يخص الصلوة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل امامه سكت اتفاقاً وأما المسبوق فيترسل لغيره عند سلام امامه وقبل يتم وقبل بترك ركعة الشهادة (والسكتي) المفترض فيه بعد الاوليين بالفاتحة فانها مسبوقة على الطاهر ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة الفاتحة

على الجرمين دعوى المنافاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا مقابل طاهر الرواية وهو رواية الحسن عن
 الامام وصححه ان الهمام ايضا من حيث الدليل ومشي عليها في المسئلة فأوجب معهود السهو وترك فراغت
 سائبا والاساعة تركها عند الكن الاصح عدمه لتعارض الاشواك في الحقي واعتمد في الحليسة (قوله
 وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قد وتسبيحة) قال شيخنا وهو أئبق بالاصول حلية
 أي لأن ركن القيام يحصل بالماحر أن الركعة تتعلق بالادنى (قوله ولا يكون مسيأ بالسكوت على المذهب
 الخ) اعلم أنهم انفقوا في طاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة أفضل وعلى أنه لا تقتصر على التسبيح لا يكون
 مسيأ وأما لو سكت فصرح في المحيط بالاساعة وقال لان القراءة فيها مائة على سبيل الذكر والثناء ولهذا
 ثبتت الفاتحة للراءة لان كذا هذا كروثا وان سكت بعد أساءة ترك التسبحة ولو ساء بالاسهو عليه وصرح
 غيره بالتخيير بين الثلاث في طاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والعصم جواب ظاهر
 الرواية لما روينا عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما انهما كانا يقولان المثل بالخير في الاخيرين
 ان شاء قرأ وان شاء سكت وان شاء سجد وهذا باب لا يدرك بالقياس فالروى عنهما كالروى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اه وفي الحاشية قوله للاعتقاد في الخبر هو الصحيح من الرواية وروى ذلك في الحلية بما
 لاخر يدعيه فارجع اليه والحاصل أن عند صاحب المحيط يكراه السكوت لترك سنة القراءة والقراءة عنده سنة
 لكن لما ثبت على وجه المذكور حصلت السنة بالتسبيح فخير بينهما وهو ما مشى عليه المصنف والقراءة أفضل
 بالطريق التسبيح وسنة النظر في السكوت حتى لو سكر لكان الأفضل ولو سكت أساءة ترك السنة وما يقوم
 مقامها أو ما دعيه صاحب المحيط فلا يكراه السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصاروا القراءة أفضل بالنظر
 الى التسبيح وإلى السكوت فقد اتفق على الكلي أنه أصلية القراءة وانما اختلفوا في مسيئتها به على كراهة
 السكوت وعدمها وقد علمت أن الصحيح المعتمد التخيير بين الثلاثة به تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال أولا
 ان الفاتحة سنة على الظاهر فانه متى على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد
 على المصنف السكوت وقال انه لا يكون مسيأ به فاشتم هذا الخبر بر الفرير يدوم فاته عن البدائع والخبر
 والحاشية رأيت فيها وفي غيره ما ذكرنا من صوابها في علقته على البحر فلا يعتمد على ما نقل عنها في القائلان
 فاعلم ثم اعلم ان اتفاقهم على أفضلية الماشية لا ينافي التخيير ادلا بما مع من التخيير بين الغاضل والاخذ
 كالحاق مع التخصيص * (تنبيه) * طاهر كلام المتون وغيره ان الفاتحة مقرأة على وجه القرآن وفي
 القهستاني قال علموا بانها مقرأة بنية الشاعلا القراءة اه وقيل في المجتبى عن شمس الائمة أنه الصحيح ٣ لكن
 في النهاية قال يروى أن يوسف يسجد ولا يقرأ الفاتحة على وجه الشاعلا القراءة به واحد بعض
 المتأخرين اه وفي الحليسة لكن قدما أن الصواب أن الفاتحة لا تخرج عن القرأة بنية بالية (قوله وهو
 الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الطاهر والعصر
 في الركعتين الايتين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب بقدر المواظبة على
 ذلك وهي بالترك دليل الوجوب والجواب أن التخيير المروى صارف لها عن الوجوب لانه حكم المرفوع كما
 قدما به ويدار على العيني وان الوهم (قوله الاكثر) انما خصه بالذكر لا لشارته الى نفي القول
 بالتوركة كهم مذهب الشافعي والافا حكم القعود لا يخص بذلك كما مر فاهم (قوله وصل على النبي صلى
 الله عليه وسلم) قال في شرح المدة والمختار في منتهى الكفاية والغنية والمجتبى قال سئل محمد عن الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك جدي محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جدي محمد
 وهي المواظبة على التسبيح وغيرهما (قوله وصح في البدائع العالين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت
 الخ وأما بقوله كصاية فلم تثبت قال في الحلية وفي اصحاب ابن هبيرة تحكية الصلاة المذكورة من محمد

وصحح العيني وجوبها
 (وتسبيح ثلاثا) وسكوت
 لدها في النهاية قد تسبيحة
 فلا يكون مسيأ بالسكوت
 (على المذهب) اثبت
 التخيير عن علي وابن مسعود
 وهو الصارف للمواظبة
 من الوجوب (ويقل في
 القعود الثاني) الاكثر
 (كالاول وثشهد) أيضا
 (وصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم) وصح في
 العالين

(قوله لكن في النهاية قال
 الخ) استدل على ما تقدم
 فانه يفيد ان قراءة الفاتحة
 بنية الشاعلا والمذهب
 فاستدل عليه فانه
 ذكر في النهاية انه رواية
 عن أبي يوسف اه

زيادة في العالمين بهد قوله كباكرت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الإفصاح زيادة في العالمين بعد كباكرت أيضا وهي مد كوزة في بعض أحاديث هذا الباب لكن لا يحضر في الآتي من رواها من الصحابة ولا من خرجها من الحفاظ ولا تنويع في نفس الأمر اه وأشار الشارح إلى هذا حيث عبر بالزيادة لا التكرار ارفاههم (قوله وتكرار انك جدي محمد) استدلال على ما نقله الرزقي وغيره عن محمد في كيفية الصلاة المذكورة من الانتصار على المذهب جدي محمد في آخرها قطعاً مع أنه في التحذير قطعاً عن محمد مذكورة وتقدم انما العيصي كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على ما قبل مع وفادته أنه لم يصح بدله لم تنويع في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنهاج للزملي قال النووي في الدار كل وز ياده وارحم محمد ا وال محمد كزيت على ابراهيم بدعة واغترض نوروده في عدة أحداث صحح الحفاظ كما بعد ما ترجم على محمد وروى بعض محقق أهل الحديث ما وقع لعالمهم وهم بانها لو كانت ضيقة لكها بدنة الصغف ولا يعمل ما يؤيد قول أبي زرعة وهو من أقواله بعد أن ساق ثلاثة الأسانيد وبين صفها واولي المعارج اضعف الأحاديث في ذلك أي أشد ضعفها وبما تقرر علم أن سبب الاسكار كروا الدعاء لاجل ما ثبت هذان طريق يعتد به والباب ما أتباع لما قاله اسعد البر وغيره من أنه لا يدعي صلى الله عليه وسلم بالخط الرحمة فان أراد الباقي امتناع ذلك مطلقاً فالأحداث الصحيحة من تحت في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم أقروا قال ارجى وارحم محمد اولي بشرك عليه سوى قوله ولا ترجم معاً أحد واحصوا لها لا يمنع طمأنينة كالصلاة والوسيلة والقمام المحمود لئلا يـ ممن عود العائدة صلى الله عليه وسلم ياد ترقبها التي لانها به لها والباقي زيادة فانه على ذلك اه والحاصل أن الترحم بعد التشهد لم يثبت وان كان قد ثبت في غيره مكل حاشا في نفسه (قوله ولو ابتداء) أي من غير تعينه صلاة أو سلام ود في كفي الحجر والحلبة أن الكراهة في الابتداء مفق عليها وتعقده في النهر ما عماره الزبلي في آخر الكتاب يقتضي أن الخلاف في الكل فانه قال باختلاف في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمد ا قال بعضهم لا يجوز لانه ليس بمبادل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى من يدرجته الله تعالى وانتخاوه السرخسي نوروده في الآثار ولا عتب على من اتبعه وقال أبو حنيفة وأما قول وارحم محمد المتوارث في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتسببهم الصلاة بالجنو الفظان اذا استوى إلى الله لا يصح قيام أحد هاهنا تمام الآخر ولذا أخر عليه الصلاة والسلام الاعرابي على قوله اللهم ارحم محمد ا فاهمهم (قوله ذكره الرزقي الشافعي) أي في شرحه على مناهج النووي ونصه والافضل الاتيان بالخط السادة كماله اس طهره وصرح بدع و به أفي الشارح لان فيه الاتيان بما أمر به وزيادة الانحاز بالواقع الذي هو أدب وهو أفضل من تركه وان تردد في أفضلته الاسدي وأما حديث لا تسيدون في الصلاة فاطل لأصله كقوله بعضه أخرى الحفاظ وقول الطوسي انها مبطلة غلط اه واعترض بان هذا محال فندهم للمسلمين قول الامام من أنه لو زادني تشهده أو نقص فيه كان مكرها قلت فيه نظر فان الصلاة زائدة على التشهد واستتمه سمعني على هذا عدم ذكره في أو شاهد أن محمد عبد مرسوله وأنه يأتي مع ابراهيم عليه السلام (قوله لمن أبصا) أي مع كونه كد باز (قوله والصواب بالواو) لانه وادى العيصي من سادس وقال الشاعر وما سودني علم عن روائه * أبي الله أب أسمو بام لأب

وتكرار انك جدي محمد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء ونوب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو أفضل من تركه ذكره الرزقي الشافعي وغيره وما نقل لا تسودني في الصلاة فكذب وقولهم لا تسيدون بالنسبة لمن أبصا والصواب بالواو ونص ابراهيم لسلامه عليا أولاً بهما المسلمين أولاً المطلوب صلاة يتخذ بها تحليلاً

مطلب في حوار الترحم على النبي ابتداء

مطلب في الكلام على التثنية في كباكرت على ابراهيم

واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئنا مسلمة لك والعرب من در يتعدون بما بهما جميعا عليها السلام فقط - ما
 اظهره في هذا مجازة على هذين الفعلين منه والثالث أن المخلوق صلاية يتخذ الله تعالى بها نبياسا صلى الله عليه
 وسلم خليلا لا يتخذ ابراهيم عليه السلام خليلا وقد استجاب الله تعالى دعاء عباده فاختاره الله تعالى خليلا
 أضافه في حديث العجيبين ولكن صاحبكم خليل الرحمن وأجيب بأجوبة أخرى منها أن ذلك لا يوتى والتشبيه
 في الفضائل بالآباء معروفي به ولعله شأنه في الرسل وكونه أفضل شعبة الانبياء على الراجلين واقتضاه
 في معاملة الملأه المشار اليه بقوله تعالى ملة ابيكم ابراهيم ولدوا م ذكره الخليل المشار اليه بقوله تعالى واجعل لي
 اسنادا صدق في الآخين وللأمر بالاقتداء به في قوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا **(قوله)** وعلى الآخر
 الخ أي الوجه الثالث وهذا أيضا جواب عن السؤال المشهور الذي ورد العلماء قديما وحديثا وهو أن
 القاعدة أن التشبيه في الغالب يكون أعلى من المشبه في وجه التشبيه مع أن القدر الحاصل من الصلوات البركة
 لنبياسا صلى الله عليه وسلم ولا أنه أعلى من الحاصل لابراهيم عليه السلام وآله بدلالة رواية السائي من صلى
 على واحدة صلى الله عليه عشرين صلاة وحط عنه عشرين سيئة وتروى عنه عشرين صلاة ولم يرد في حق ابراهيم
 أو غيره مثل ذلك والخواب أن المراد صلاة خاصة يكون بها نبياسا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اختار ابراهيم
 خليلا أو التشبيه براجع لقوله لا وعلى آل محمد أو أن هدا من غير الغالبان المشبه به قد يكون مساويا للمشبه
 أو أدنى منه فكيف يكون أو صرح لكونه حسبا لمشاهدا ولكن كونه مشهورا في وجه التشبيه فلا لا نحو مثل قوله
 كشكاة أو يس يقع نور الشكاة من بوره تعالى والثاني كنهان تعليم ابراهيم وآله بالصلاة تعليم وإصعيب أهل
 الملل فحسن التشبيه لذلك يؤيده ختم هذا الطلب بقوله في العلم المبين ونعم له في الحلية وأجيب بأجوبة أخرى من
 أحسنها أن التشبيه في أصل الصلاة لا في القدر على قوله تعالى يا أبا حنيفة لك كما أوحينا نال في روح وكتب عليكم
 الصلوات كما كتب على الذين من قبلكم من أحسن كما أحسن الله اليك وهذا التشبيه كبر الالب أي كملت
 على ابراهيم صل على محمد الذي هو أفضل منه وقبل الكفاية للتعليل **(قوله)** (علا) مفقولة لأجله لا تخير أي
 قائما بصحتها لأجل العمل بالأمر القطعي الثبوت والملازمة فهي فرض على كل واحد لا على كل واحد وأما
 ما قاله أحس بر الطبري من أن الأمر لا يستلزم إصعيب وإدعى القاصي إصعيب الإجماع عليه فهو بخلاف
 الإجماع كذا كره القاصي في شرح دلائل الحبرات **(قوله)** ثاني الهجرة) وقيل ليله الأسراط **(قوله)** مرة واحدة
 اتفاقا والخلاف في إيرادهما في الوجوب كما يأتي فأده ح **(قوله)** (ولو بلغ في صلته الخ) أي بلغ بالنسب واللا
 بطالت على أن عباد الله هم هكذا لوصل في أول ما يوصله أجزائه الصلاة في تشهدده عن الفرض ووقعت فرضا
 ولم أر من نه على هذا وقد مر نظيره في الإبداء بغسل اليدين اه أي حيث يوجب الغسل المسنون عن غسل
 الحسنة أو الوضوء أو قولوايت النص صرح بذلك في المذبح شرح الجمع حيث قال وقال أصحابنا هي فرض
 العمر ما في الصلاة أو في خارجها ومثله في شرح دور البحار والحديرة قال ح بق ما دأب في القعدة الأولى
 أو في أثناء أفعال الصلاة ولم يصل في القعدة الأولى يظهر أنه يكون مؤديا لفرضه وأتم كالمصلاة في الأرض
 المعصومة اه لكن ذكر الرجوع عن العلامة العبري أن المكاتب لا يفرض عن الفرض الإبتية ولا بد أن
 يصل بنية أدائها به لا نهاريصة كما قالوا شروط البنية الفرض تدعى البنية حتى لو صلى ركعتين بعد
 العمر لا يسقط بها الفرض ما ينويه اه أقول وبه نظر لما علمت أن فرض العمر أي بفرض فعلها في
 العمر مرة كسجدة الإسلام وما كان كذلك فاشترط قصد الله به فصع وان لم يوافق فيه نية بنية بنية
 كالخروج على فرض يصح وإن لم يعب العريصة وقد صرحوا أيضا بأن الإسلام يصح بلا نية أي لا يفسد العمر
 فالقياس على صلاة العمر قياس مع الفارق وتندر **(قوله)** لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصل على
 نفسه لا بد من إجماع صا ولا داخل تحت صيغة كما هو التبادر من تركيب صلواته عليه وقال في الهم
 لا يجب عليه سبعا على أن يأثم الذين أمروا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يأثم الناس

وعلى الآخر والتشبيه
 ظاهر أو راجع لآل محمد
 أو المشبه به قد يكون أدنى
 مثل مثل نوره كشكاة
 (وهي فرض) علا بالأمر
 في شعبان ثاني الهجرة
 (مرة واحدة) اتفاقا (في
 العمر) ولو بلغ في صلته
 مايت عن الفرض غير بعيدا
 وفي المجتبه لا يجب على النبي
 صلى الله عليه وسلم أن
 يصل على نفسه (واختلف)
 الطحاوي والكرخي

مطلب لا يجب عليه أن
 يصل على نفسه صلى الله
 عليه وسلم

مطلب في وجوب الصلاة
عليه كمالا ذكر عليه الصلاة
والسلام

(في وجوبها) على السامع
والداعى (كلمة كرم)
صلى الله عليه وسلم
(والمختار) عند الطحاوي
(تكراره) أى الوجوب
(كلمة كرم) ولو اتحد المجلس
فى الأصم لا لان الأصم
بقتضى التكرار بل لانه
تعلق بوجوبها بسبب متكرر
وهو الذكر المتكرر
بتكراره بعد ديننا بالترك
فتعصى

مطلب هل نفع الصلاة
لصلى الله عليه وسلم

يا عبادى كما عرف فى الأصول اه والحكمة فيه والله تعالى أعلم انهم ادعوا وكل شخص يحول على الدعاء
لنفسه وطلب الخير لها فلم يكن فيه كلفة ولا إيجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيعاجبه كلفه ومشتقة على
النفس ومنافرة لطبعها لتحقيق الانبلاء كما عرف فى الأصول وأما قوله تعالى ادعوا فى استجب لكم ونحوه
فليس المراد به الإيجاب والذل وذلك ورد فى الحديث القدسي من شئله ذكرى عن مسئلتى أعطيتني فوق ما أعطى
السائلين ح لمخاضا (قوله في وجوبها) أى وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام لان
المراد بقوله تعالى وسلم أى لفرضاته كمالى النهاية عن مبسوط شمع الاسلام أى فالمراد بالسلام الانقياد
وعزما القهستانى فى الاد كترس (قوله والدا كرم) أى إذا كرامته النشر بع صلى الله عليه وسلم ابتداء لافى
صلى الصلاة عليه كاصرح به فى شرح الجمع وفيه كلام سيأتى (قوله عدد الطحاوي) فيسببه لان المختار
فى المذهب الاستصحاب ونسج الطحاوي جماعة من الحنفية والجلبي وجماعة من الشافعية وسكن عن المعنى
من المالكية واس نطق من المالكية وقال اس العربي من المالكية انه الاحوط ذكر فى شرح الفاسي على
الدلائل وبأنى أنه المعتمد (قوله تكرر أى الوجوب) قصد القرائن فى شرح مقدمة أن اليه وجوب
التكرار عدد الطحاوي يكونه على سبيل الكفاية لا العيب وقال فاداصل عليه ببعضهم وسقط عن السابق
لحصول المقصود وهو تعطيله واطهار شره عند ذكره صلى الله عليه وسلم اه وتامه فى ح (قوله فى
الأصم) صحه الزاهد فى الحديث لكن صحه فى الكفاية وجوب الصلاة من كل مجلس كسجد التلاوة
حيث قال فى باب التلاوة وهو كمن سمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تزل الصلاة الامر فى التبع لآن
تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التى هم قوام الشريعة فالو وحسب الصلاة بكل مرة لا فضى الى
المرح فغير أنه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتمشيت كالملافة فى حب التمسك فى كل مرة الى
الثلاث اه وحاصله أن الوجوب يتدخل فى المجلس فيكتفى بجمرة العرج كمالى السجود لأنه يندب تكرار
الصلاة فى الخماس الواحد بخلاف السجود وما ذكره فى الكفاية فله صاحب الجمع فى شرحه عن شرح فخر
الاسلام على الجامع الكبير حازماته لكن بدون لفظة التصحيح وأنت تشير بان تصحيح الزاهدى ليعارض
تصحيح النسفى صاحب الكفاية على أن الزاهدى خالف فيه حيث قال فى كرامته القبة وقيل يكنى فى المجلس
مره كسجد التلاوة به يطفى اه وأورد الشارح فى الحرائر أن الذى يظهر أن معنى الكفاية هى على قول
الكرخى اه وهذا غير طاهر لانه يلزم منه أن يكون الذكر من قاعة لا وجوب التكرار كما ذكره
المجلس المتحد فيجب معرفة واحدة وأنه لا يبقى الخلاف بينه وبين الطحاوي الا فيما اذا اتحد المجلس والمقول
حلافه وأوردنا مع ذلك فى شرح الجمع أن التدخل يوجد فى حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم حق اه وقد عجم بان الوجوب حق الله تعالى لان المصلى يتوهم أنه لا الامر على أن المختاره درجة
مهم أبو العباس المبرد وأبو بكر بن العربى أن نفع الصلاة غير عائله صلى الله عليه وسلم بل للمصلى فقط وكذا
قال السوسى فى شرح وسطا ما ان المقصود بها التقرب الى الله تعالى لا كسائر الادعية التى يقصد بها المنفعة المردوة
له اه وذهب القشبرى والقرطبى الى أن البغى لهم اوعلى كل من القوا به ففى عبادة يشترط ان الله
تعالى والعبادة لا تكون حق عبده ولو لم أها حق عبده فيسقط الوجوب للرجح كما مر لان المرح ساقط
بالص ولا ح فى إبقاءه الدين وقد عزم هذا اقول أيضا لتحقيق أى الهمام فى راد الفقرفة ال معتنى
الدليل افتراضها فى العمر مرة واجبا كمالا كرا الآن بتحد المجلس ويستحب التكرار كما ذكره عليه سلمه
انعتت الاقوال وأحسان اه فقد اصح لك أن المعتمد فى الكفاية وسعت قول القية ما به يبقى وأنت
حبيب باب العموى أكد أعاط التصحيح (مرع) اسلام يحجر عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
هسدية عن العرايب (قوله لان الامر الخ) مرتبطة قوله وان تناو تكرر الخ وهو جواب عن سؤال
تقر به ان قوله تعالى ولعل عليه أمر والاصل أن الأمر عبدا لاية تعصى التكرار ولا يتحملها والجواب أن

التكرار يجب بالآية والا كان فرضاً وخالف الأصل المذكور وانما وجب بالحديث الوحيد لا آية للادلة
 على سبيل الدكر للوجوب والوجوب يشكر ويشكر وسبه **(قوله)** لانها حق **(عبد)** علت ان نطاميه **(قوله)**
 كالشميت طاهره انه يقضى كاصلا وتحرره فلا قدماعن الكافي انه كاصلا يجب في المجلس مرة وقيل
 الى ثلاث ومثله في الغفر والجعر وفي شرح تلخيص الجامع الاصم انه ان زاد على الثلاث لا يشتمل وانما يجب
 التثنية اذ اجد العاطس وسبأ في تمام الكلام عليه في باب الخطر والايحة ان شاء الله تعالى **(قوله)** بخلاف
 ذكره تعالى أي فله لا يقضى اذ افاضت لان حق الرب تعالى كما يفهم من تعليل الشاوخ في مقابله ووجه أنه لا يلزم
 من كونه حقه تعالى انه لا يقضى بدليل الصوم ونحوه ح قال الزاهد في العلم اذا تكرر اتم الله تعالى
 في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثلثه على حد قولهم انه لا يبق ديبا عليه وكذا في الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركه تبتق وذا عليه لانه لا يجوز تجديدتم الله تعالى الموجه لثلاثة فلا يكون
 وقت لثلاثة كقضاء الفاتحة في الاخير بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح المسية
 وحاصله ان لما كان ثلثه الله تعالى واحدا كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله ثابا قضاء عماره كه أوله لان الشئ
 في مجلسه لا يمكن أن يصاحبه غيره عليه وعرضه في المجالس جميع الاوقات وان كان وقتا لاداءه لكن ليس
 مطالب بالاداء لانه خصه في الترتيب اه أي والدم يكس مطالبا بالاداء يجب ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ
 دمه لكن قديقال كان الترتيب رخصة يكون علمه غير مقودا اتي بالعرف يكتفون آتيا بالواجب عليه
 ويكون اداءه الواجب عليه كالسافر يرخص له الاطفال فاذا صام يكون آتيا بالعرف عنوان لم يسو الفرض
 ومثله قراءة الفاتحة في الاخير من الفرض بالي يرخص له في تركها واذا قرأها لا تقع قضاء عمارته في
 الاولين **(قوله)** وعليه الفتوى عراف الشرنبلالية في شرح المجموع وفي الخزان ووجه المرجحسي بانه
 المختار للفتوى وجعلها الساعات قول علماء العلماء اه **(قوله)** والمعتد من المذهب قول الطحاوي قال في
 الخزان وصححه في التحفة وغيره هو عليه في الحاوي قول الاكثر وفي شرح المسية اه الاصم الحنار وقال العبد
 في شرح المجموع وهو مذهب وقال الباقي وهو المذهب من المذهب وهو مذهب في الجرم **(قوله)** ووجهه في
 الجعر أي تعالى ان أمير حاج من التحفة والحيط الرضوي ح **(قوله)** كرمه وابعاد وشقاء أسرح كثير
 يسد رحله ثقات ومن ثم قال الحارثي في المسية ولا يصحح الاسماعص كعب بن عجرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احمر والنمر فصره بالمراتي في درجة قال آمين ثم ارتقى الثانية وقال آمين ثم ارتقى
 الثالثة وقال آمين فلما رآه رسول الله قد صعد من شأما كان معه فقال ان جبريل عرض علي فقال
 نعم من أدرك رمضان فلم يغفره فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال بعد من ذكر عندده فلم
 يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدرك أي به الكبر يتقدم فلم يدخله الجنة فقلت آمين
 وفي رواية يصل لم يصل عليك فابعده الله وفي أخرى صحها الحارثي كرمه أنصر رجل وفي أخرى سندها حسن شقي عبد
 ذكر عندده فلم يصل عليك من البر المزدولان جهر **(قوله)** وبجمل وجهه اه أي في قوله عليه الصلاة
 والسلام الخيل من ذكر عندده فلم يصل علي رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المبتدئ عليه الصلاة
 والسلام من الجنة أن أد كرمه الرجل في يصل علي رواه السيوطي في الجامع الصغير **(قوله)** وهو المالح
 الطاهر أ ب المراد به كراهة التحريم لم يفي كراهة الفتاوى الهندية اذ افق الناحي الثالث صرح الله تعالى أو
 صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يريد اعلام المشتري جودة ثوبه بذلك مكر وكذا الحارثي لانه يأخذ
 لذلك غنا وكذا الفتاوى اذا قال ذلك عند دفع شقاه على قصدر ويحب وتوسيه يأثم وعن هدايمع اذ قدم واحد
 من الطعام الى مجلس فسمع أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم اعلما بقدمه حتى يفرح له الناس أو
 يقوموا له يأثم اه **(قوله)** وسنة في الصلاة أي في تعود أحبير مطلقا وكذا في تعود أولي المواد غير
 الروابت أمل وفي صلاة الجنائز **(قوله)** ومسحبة في كل أوقات الامكان أي حيث لا مانع ومن العلماء على

لانها حق عبد كالشميت
 بخلاف ذكره تعالى
 (والمذهب استحياء) أي
 التكرار وعليها فتوى
 واعتمد من المذهب قول
 الطحاوي كذا ذكره
 الباقي تبعا لمذهب
 الحلي وغيره ووجهه في
 الجعر بأحد الحديث الوعيد كرم
 وابعاد وشقاء وبجمل وجهه
 ثم قال شكوت فسرنا في
 العسر وواجبا كعاد كرم
 على الصحيح ومن أمانه دفع
 الاحتماعه ونحوه وسنة
 في الصلاة ومسحبة في كل
 أوقات الامكان

مطلب نص العلماء على
 استحباب الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 مواضع

استحبها في مواضع يوم الجمعة لياتها وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند
الصباح والمساءلة وعند دخول المسجد والخروج منه وعند سد باب قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند
الصداء والمروءة في حطة الجمعة وغيره او عقب صلاة المأذون وعند الاقامة وأزل الدعاء وأوسطه وأخره وعقب
دعاء القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والانفراق وعند الوضوء وعند طيب الاذن وعند
سبيل النبي وعند الوفا ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداعا وانتهاء وعند كفاة السؤال والفيا ولكل
منه ودارس ومدروس وخطيب وخطاب ومتروك ومرتجى في الرسائل وبين يدي سائر الامور الهامة
وعند ذكر أو سماع اسم صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند حسن ان يقول بوجوبها كذا في شرح القاسمي على
دلائل الخيرات من لصاوعا على المصنوع عليه في كتابنا **(قوله ومكره في صلاة غير تشهد آخر)** أي ومكره
قنوت وتر فانه امر وعقبة آخره في الصلاة لا في الاستسقاء واصح وكذا في غير صلاة الجنازة فنفس فيها
(تبيه) نكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجناح واجبة الانساب وشهرة المبيع
والعزوة والتجبد والدع والعلاس على خلاف في الثلاثة لا في غير شرح الدلائل ونص على الثلاثة عند ما في
الشريعة فقال لا يذكره عند العطاس ولا عند دمج البضعة ولا عند التجم **(قوله فلهذا استثنى في البراء)**
أقول استثنى أي شاملا لذكره أو سماعه في القراءة أو وقت الخطبة أو جواب الانصاف والاستماع فيه وفي
كرامية الفتاوى الهادية ولو لم اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقر بالاجب أن يصل وان كان ذلك بعد
دراسته من القرآن فهو حسن كذا في السابح ولو قرأ القرآن فغري اسم النبي فقرأه القرآن على دأله فيه
ويطه أو صل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان صرح بفعل فهو أفضل والدلائل
عليه كذا في المائتة اه **(قوله ما في تشهد أول)** أي في غير الوالد فله وابد كراهية صلى الله عليه وسلم
والصلاة فيه تكثره بغير ما فصل عن الوجوب **(قوله ثلاثة تسلسل)** عليه الثاني أي لا في الصلاة عليه ولا في تحميم
ذكره ولو قلنا بوجوبها استدعت صلاة أخرى وهما حراما وفيه حرج ومأعلة الا ان الله في ما ذكره في قوله
ولهذا استثنى أي ولكن كراهتها في تشهد غير آخر استثنى الخ ونبه على أن قوله وحسن ما لم يجر عطائه تشهد مع
قطع الطعن عنه دليل العلة الثانية فانه الثاني فقط والاتصال وثلاثة تسلسل بالعطف على العلة الاولى
وبدليل أن العلة الاولى لاتصلح للحكم الثاني **(قوله بل خصه في دور البخاري)** أي خص قول البخاري
بالوجوب بما ذكره اما بوجوبه على الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تتأخر
عن ذكره وحاصل الجواب تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المأذونة بذلك فان لفظ
الجبيل من ذكره عند الصلاة على الدار كراهية من الموصولة بحسب الشخص الذي وقع الذكر في ضربه
ويستدعي أن يكون الدار كراهية والاقبل من ذكره وأجاب ح ما لا الدار كراهية لدلالة المسألة وتؤيد
يدع بان المصنوع من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تطهيمه والدار كراهية الا في مقم التعظيم ولا كراهية
الصلاة بل يلزم السامع لتأجيل بالتعظيم من كل وجه تأمل لكى هذا يشمل الدار كراهية وفي معنى الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في عر الامكار شرح دور البخاري فهو قول آخر يختلف لما شئ عليه
الشارح أولا من الوجوب على الدار كراهية والسامع وبه صرح اس السامع في شرحه على مجمع ومنه ما شئ
عليه اس في شرح الجمع ونبيه المصنف في شرحه على زاد الفقه من تخصيصه الوجوب على الدار كراهية
بالدار كراهية لا في معنى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بل يظهر أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل
إلى تمام الدار كراهية هذا اسم معنى على تكرار الوجوب في المجلس الواحد وقد ما ترجع التداخل والاكثاف
بمرور عليه فإراد التسلسل من الصلاة دعوى **(قوله وازعاج الاعصاة)** قال في الهدى يرفع الصوت عند سماع
القرآن والوعظ مكره وما يحد له ليس بوجوب الوجدو المحبة لا أصل له ويصح السويصة من رفع الصوت
وتغريق الشيل كذا في السراجية اه **(قوله وحرر أم القدر)** أي لا تقبل والقول ترتب العرص

مطلب في المواضع التي
تكررها الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم

ومكره في صلاة غير
تشهد آخر وهذا استثنى
في البراء قول الطحاوي
ما في تشهد أول وصح
صلاة عليه لثلاث تسلسل
بل خصه في قدر البخاري
الدار كراهية من ذكره
عنده فاحفظ وازعاج
الاعضاء برفع الصوت في
واما هي دعاء له والدعاء
بكون بين الظهر والمغاربة
كراهية له السامع في كراهية
العقاقور وأنها قد تدر
كراهية التوحيد مع أنها
أعظم منها وأصل الحديث
الاصحابي وغيره عن أنس
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى على مرة
واحدة فماتت به نجاته
عنه وجوب ثمانية صلاة

مطلب في أن الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم هل
تؤد أم لا

المعاملين الشيء على الشيء كترتيب الثواب على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها أو كاستيفاء
 القبول كالمصرح به في الولوالحية قال لا بد القبول له شرط صعب قال الله تعالى اعيايتقبل الله من المتقين أى
 فينقض على صدق العزيمة بعد ذلك بتفضل المولى تعالى بالارواح على من يشاء بعض فضله لا يعاجل عليه
 تعالى لان العبد اعياجه لمفسد والله غنى عن العالمين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة
 ونحو الامتناع الشوكه يشكها بعض فضله تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق قال تعالى انى لا يصعب
 عمل عامل منكم وعلى هذا عدم القبول لبعض الاعمال اعماه لعدم استيفاء شروط القبول كعدم
 الحضور في نحو الصلاة وعدم حفظ الخوارق في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحج أو عدم
 الانحلال مطلقا ونحو ذلك من العوارض وعلى هذا معنى أن الصلاة على النسي صلى الله عليه وسلم قدره عدم
 اثنائه لعدم علمها العارض كاستعمالها على محرم كامرأ أو لا تباينه من نكاحه أو زواجه أو غيره كأن كان
 التوحيد انتهى أى فضل مهوراتى بها فاعا أو زواجه لا نقل وأما ما ادخلت من هذه العوارض ونحوها فالظاهر
 القبول ضمنها بخلاف الوعد الصادق كغيرها من الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكونه وقع في كلام
 كثير من ما يقتضى القبول مطلقا في شرح الجميع لمصعبه ان تقديم الصلاة على صلى الله عليه وسلم على الدعاء
 أقرب إلى الاجابة لما عدها من الدعاء على المكرم لا يستحب بعض الدعاء ويرتفعه اهـ والله في شرحه
 لا بد من ملك وغيره وقال العاصي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو اسحق الشاطبي في شرح الاضية الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجابه على القطع فاد اقتصربها السؤال شفقت بفضل الله تعالى به فمقتل وهذا
 المعنى مذكور عن بعض السامع المالح واستشكل كلامه هذا الشيخ السوسى وعبره ولم يجدوا له مستندا
 وقد لو اوان لم يكن له قطع لاجراءه في قلعة الظن وقوة الرأيه اهـ وذكر في الفصل الاول من دلائل الحبر ان قال
 أبو سليمان الداراني من أراد أن يأل الله حاجته فليكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته
 ولتجرب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل الصلوات وهو كرم من أن يدع ما بينهما اهـ قال
 القاضي في شرحه ومن غلام كلام أبي سليمان عند بعضهم كل الاعمال فيها المقبول والمردود لا الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فانهم مقبولة غير مردودة وروى الساجي عن اسعاس اداد دعوت الله عز وجل
 فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه أكرم من أن يقبل
 بعضا من ربه ضامد كرحمته عن الشيخ أبي طالب المكي وجملة الاسلام العراقي وقال العراقي لم أجده مرهوعا
 واعماه موقوف على أبي الرداء ومن أراد ان يادع على ذلك فليرجع إلى شرح الدلائل والذي يظهر من
 ذلك أن المراد بقبولها قطعا أنه لا ترد أصلا مع أن كل الشهاد قد ترد لدل الاستسكان السوسى وغيره والذي
 ينبغي حل كلام السامع عليه لما كتبت الصلاة دعاء والدعاء مقبول ومنه المراد وأن الله تعالى قد
 يعيب السائلين بغير ما دعاه وقد يعيبه بغير ما يقتضى حكمته نحو حجب الصلاة عن عموم الدعاء لان الله تعالى قال
 ان الله ولا تكتبه يسألون على النبي لفظ المضارع القيد لا سقرار التجردى مع الانتاج بالجله الاجمعة
 القيد للتوكيد وابتدأهم بآيات يادعوا لتوكيد وهذا دليل على أنه سبحانه لا يرال مصابها في وسوله صلى الله
 عليه وسلم ثم أتى سبحانه على عماده المأو به حيث أمرهم بالصلاة أيضا ليجعل لهم بذلك زادة فصل وثرف
 والا فانى صلى الله عليه وسلم مستمع لصلواته سبحانه وتعالى عليه فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه
 تعالى مقبولا قطعيا أى مجابا بالاجابة سبحانه وتعالى بانه يصلى عنه بغيره سائر أنواع الدعاء وغيره من
 العبادات وليس في هذا ما يقتضى أن المؤمن يثاب عامه أولا بآيات بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول
 غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كيقدمه علم أنه لا شك في كلام السامع وأوله
 سادنا وهو اخاره تعالى الذى لا ريب في مفاغته هذا الثمر العظيم الذى هو من فضل الفتح العام
 ثم رأيت الرجى قد كرمه (قوله فقيده المأمول) أى قد الثواب الذى يؤمله العبد بوجهه وهو ما يحو

فقيده المأمول بالهـ رسول
 (ودعا) بالعربية

قوله فليكثر بالصلاة قال
 القاضي السامع في المفعول
 للتوكيد ويحتمل أن تكون
 متعلقة بمحذوف أى فليكثر
 الجمع بالصلاة أو يكون
 فليكثر مضمنا على طلب الجمع
 ويعود ذلك اهـ منه

الدنوب بالقول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وتعلمت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء
 مجازاً قطعاً (قوله وحرم غيرها) أقول نقله في النهي عن الأمل القرافي المالكى معناه بالشماع على ما ينافي
 التعظيم ثم رأيت السلامة للقافي المالكى نقل في شرحه الكبير على معاقبته المسماة جوهر التوحيد
 كلام القرافي وبيد الأعمدة بالجهولة للدلول أنشد أن تعليل مجوازاً شاملاً على ما ينافي جلال الربوبية ثم
 قال واستمرز ما ذلك عداً على مدلوله الحيوز استعجاله مطلقاً في الصلاة وغيره إلا أن الله تعالى قال وعلم آدم
 الأسماء كلها وما أنزلنا من رسول إلا لسان قوميه اه لكن المقول عندنا الكراهة فقد قال في غرر
 الأفكار شرح درر الصار في هذا المحل وكره الدعاء بالجمعة لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يصح
 كفى القاموس الكلام بالجمعة ورأيت في الولوالجية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عند عبد الله
 تعالى واقعة تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أحرى إلى الإجابة ولا يقع غيرهما من
 اللسان في الرضا والجمعة لهم وقع كلام العرب اه وظاهر التعليل أن الدعاء بغير العربية يتخلف الأول
 وأن الكراهية تنزيهية قد تقدم أول الفصل أن الأمازم جمع إلى قولها عدم جواز الصلاة
 بالترجمة الفارسية إلا عند العجم من العربية وما صحه الشرع بالفارسية يؤكد جميع أذكار الصلاة فهي
 على الخلاف فعدمه نص الصلاة بمطلقاً خلافاً لما كلفه الشارح هناك والظاهر أن الجمعة عنده
 لا تنفي الكراهة وقد صرحوا في الشرع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكره سوى
 ما تقدم ولا يبعد أن يكون الله بألف الفارسية مكرراً وشاعراً بحال الصلاة وتزجها تارة جهالة أهل
 وإبراهيم (قوله لنفسه وأبو به وأستاذ المؤمنين) احتج به بما إذا كانوا كفاراً بأنه لا يجوز الدعاء
 لهم بالعبرة كما ينافي خلاف ما لدعاهم بالهداية والتوفيق كانوا أحياء وكان ينبغي أن يدوج
 المؤمنين والمؤمنات كما فعل في المسئلة لأن السمة التعظيم لقوله تعالى واستغفر لذنوب المؤمنين والمؤمنات
 ولقد ثبت من صلى صلاة يمدح فيها المؤمنين والمؤمنات فهي خداح كافي الجور ونحوه السمة مغري
 ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اعط لامة محمد عطرة طاهرة وقرباية أنه صلى الله عليه وسلم
 معمر حلا يقول اللهم اغفر لي فقالوا بحسن لو عمت لاستعجب لك وفي أخرى أنه ضرب مبتكب من قال
 اغفر لي والرحمى ثم قاله هم في دعائهم فأناب الدعاء الخاص والعالم كأي السما والأرض وفي البحر من
 الخاوي القدسي من سنن القعدة الأخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه وأستاذيه
 وجميع المؤمنين اه قال وهو يفيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي وأستاذي لا يفسد مع الاستاذ
 ليس في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لي (قوله) ويحرم سؤال العادة مدى الدهر إلى قوله
 والحق هو أيضاً من كلام القرافي المالكى نقله عن النهي وتقبله أيضاً العلامة القافي في شرح جوهر
 التوحيد فقال الثاني من الحرم أن يسأل المستجيبات العادة وليس ينبغي ولا ينافي الحال كسؤال الاستئمان
 عن النفس في الهوا لبأن الأشتاق أو العافسة من المرض أيد الدهر لينفع بقراءه وحواشيه أيداً
 دلت العادة على استعمال ذلك أو لئلا من غير جماع أو ثمار من غير أمحار وكذا قوله اللهم أعطني خير
 الدين والأخوة فإنه حال فلا بد من أن يراد بخصوص غير منازل الأنبياء ومراتب الأنبياء ولا بد من ذكره
 بعض الشرور ولو سكرات الموت وحثاً لقبه كالمعول الثالث طلب في أمر دل السمع على يقينه
 كقوله وسالوا لخصداً دينياً أو خطأ ما لمع أنه عليه الصلاة والسلام قال رفع من أمي الخطأ
 والسيار وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة تكون تحصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أو أحب علينا
 الصلاة والكتابة لا يثرب بالخطأ العدو بمالاتفاق الزاوا والنجح يجوز اه لمصالح القافي ورد هذا
 بعضهم بإقناعه عن العزم من عبد السلام أنه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح
 قبل والشرعية أي لا أحسن الدعاء بورد في القرآن والسنة فمنه مد بالأنواع ما لا يفيك في

مطلب في الدعاء بغير
 العربية

وحرم غيرها ثم لنفسه
 وأبو به وأستاذ المؤمنين
 ويحرم سؤال الهامة مدى
 الدهر أو خير الدارين ودمع
 شرهما والمستجيبات
 العادة كقول المائدة قبل
 والشرعية

مطلب في الدعاء المحرم

عنه ولو كان الدعاء بتعجيل الحاصل منه بالمساخ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء به
بالوسيلة ولا بقول المؤمن أهدنا الصراط المستقيم ولا لمن الشياطين والكافرين وبحو ذلك مما يحبه اظهار
العجز والعمودية أو الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم أو حب الدين أو البرعة عن عمل الكافر بن ونحوهم
بمخالفة قول الرجل اللهم احل لي رجلا ويحويه مما لا فائدة فيه أو ما به تحكّم على الله تعالى كطلب ما ليس أهلا
لنبيه أو ما كان مستحيلا فانه من الاعتداء على الدعاء وقد قال تعالى أذعوا ربكم فضرعوا خيفة انه لا يحب
المعتدين وروى عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سمع الله يقول اللهم اني أسألك القصر الأبيض
عن عبي الحجة اذا دخلتها فقال يا نبي الله الحجة وتعدّون من النار واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (قوله والحق الخ) ردعي الامام القرافي ومن
تبعه حيث قال ان الدعاء بالمعفرة لا يكفر كفر لطلبة تكذيب الله تعالى فيما أخبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين
بمعفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكديرا للاحاديد الصحيحة المصروفة انه لا بد من تعذيب طائفة من
المؤمنين بالنار بدفونهم ونحوهم منها شفاعة أو بغيرها واما من تكفر للقرابين بتكذيب خبر الاحاد
والقطايع واقصه على الاول صاحب الحلية الحق اس ما برحاح وما افسه في الثاني وحقق ذلك بانه مبني على
مسئلة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد فظاهر ما في الوقف والمقاصد ان الاشاعة فانه لو لم يجز
لانه لا يعد تعذيبا لجواز ذكر ما صرح الفقهاء في غيره بان التعقيب على عدم جواز موصح الحسني بانه
الصحيح لا يستحالة عليه تعالى قوله وقد قدمت اليكم بالوعد ما يدل القول الذي وقوله تعالى ولن يخلف الله
وعده أي وعيده واعيان به العبادة خاصة فقد الدعاء بجوزي الاول لا الثاني والاشية ترجح جواز الخلف في
الوعد في حق المسلمين حاصدون الكفار وتوفيقا في أدلة المانعين المتقدمة وأدلة المشيبي التي من أنصاف قوله
تعالى ان الله لا يعجز أن يشرك به ويعجز ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي والذين آمنوا مني يوم
يقيم الحساب وأمر به نبي الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واسجدوا لله وحده والمؤمنين والمؤمنات وعلوه عليه
الصلاة والسلام كافى جميع ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر له ان شئت ما تقدم من ذنبه وما تأخر
ما أسررت وما أعلنت ثم قال انهم الدعاء لا مقي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لماد عليه
اللفظ بوضعه للعوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصروفة بان المؤمنين من
يدخل النار ويعاقب بها على ذنوبه لان العرض جواز معفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الحزم
بوقوعها لجميع وحواز الدعاء مبني على جواز وقوعها على الجرم بوقوعها داخل مستقلا أطال به في
الحلية وحاصل أنه ما دل من النصوص على عدم جواز خطف الوعيد بخصوص تغير المؤمنين أو ما حق المؤمنين
هو حازر متغلا بجوز الدعاء بشمول المعفرة لهم وان كان عروا وقع النصوص الصحيحة المصروفة بانه لا بد من
تعذيب طائفة منهم وحواز الدعاء ينسب على الجواز اعتقلا لكن ردعه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة
لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل القرافي عن الابي والمووي انه قد اذ الجاع على انه لا بد من وجود الوعيد في طائفة
من العصاة واذا كمال كذلك يكون الدعاء بمن تولوا اللهم لا توجب علينا الصوم والصلاة أيضا بالرمم
جواز الدعاء بالمعفرة لمن مات كافر أيضا الآن يقال لعلماء المؤمنين بذلك اظهار الفرق الشفقة على
اشوائه بخلاف الكافر من يتغلا لا توجب علينا الصوم ارفع الدعاء عند الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم واطوار التصحر من الطاعة فيكون علينا بذلك كافر اعل ما احتار في الجحيم وقال انه الحق وتجره
الشارح ليكمه مبني على جواز الغفوس التبرك عقلا وعليه ينسب القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت
أن الصحيح خلاصه فالدعاء به كفر لعدم جوازه متغلا لا شرعا والتكذيب به المعصية القطعية بمخالفة الدعاء
للمؤمنين كما علمت فالحق ما في الحلية على الوجه الذي نقلناه عن الاعلى ما به ح فاهم (قوله ودعا لادعية
الذكورة في القرآن والسنة) عدل عن قول الكثر بما يشبه القرآن لان القرآن مجز لا يشبهه مني وأجاب

مطلب في طلب الوعيد
وسم الدعاء بالمعفرة للكافر
وبجميع المؤمنين

والحق حرمه الدعاء بالمعفرة
للكافر لالكل المؤمنين
كل ذنوبهم بحر (بالادعية
المدكورة في القرآن
والسنة لا بما يشبه كلام
الناس) اضطر فيه كلامهم
ولاسما المصنف والمختار كما
قاله الحاشي أن ما هو في
القرآن أو في الحديث

في البحر بأنه أطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لقراءة القرآن اه ومفاده أنه لا ينوي القراءات في المراج
 أول الباب وتكره قراءة القرآن في الزكوة والسجود والشهادتين باجتماع الآية الأربعة لقوله عليه الصلاة
 والسلام ثبت أن أقرأ القرآن أركبها أو أسجد أو ركعتين اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث
 السنن جملته من الأدعية المأثورة تتكفي سهولة من أسجد ركعها اه (تنبيه) ينبغي أن يدعى في صلاته
 بدعائه محفوقاً وأما في غير ما يدعى في الصلاة فلا يستعمل الدعاء لأن حفظه يذهب بركة القلب هندية
 عن المحيط واستعملها وحفظه من ظهر قلبه (قوله لا يسجد) أي مطلقاً سواء استعمل طلبة من العباد
 كما عرفت أو لا كما ذكر في من يقرأه وقائماً وهو ما وعد سهاو بصلواته وميرد على الفضلي في اختياره الفساد
 عما ليس في القرآن مطلقاً وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بالمسحول من العباد بما إذا كان
 مأثوراً وهو مني على قول الفضلي قال في النور والمذهب الاطلاق (قوله ان استعمال طلبة من الحلق) كما عرفت
 لعلمي أو أحرر ولا يسجدوا لم يكن في القرآن خلافاً للفضلي (قوله ولا يسجد) مثل اللهم ارزقني
 وقضاء وعدساو صلاة أو رزقي ثلاثة (قوله والائتمه) أي مع ركعة التحريم ط (قوله ما لم يتدركه سجدة
 أي صليبه ففسد الصلاة لوجود القاطع المانع من إعادة تلاوه الدعاء المذكور بخلاف التلاوة بقوله سهوية
 لأنه لا يتوقف صحة الصلاة على سجودها انتهى الصلاة وإن لم يسجد دهمالائتمه واحدتان ولما لم يكن بل
 لم يسجد هما هو لولاه بعد قطع الصلاة كالمسلم وهو إذا ركع سجدة تلاوة أو سهوية تمت صلاته لحروبه
 منها بعد تمام الأركان وأما قولهم ان التلاوة كالمسحولة في أنها ترفع القعدة والتمتع والركعة إذا
 فعلهم اقل حروجه من الصلاة سلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه قد ذكر التلاوة بها خطاً صريحاً
 عليه الحق فاجهم (قوله ولا تسجد الخ) تفريع على المتأخر السابق (قوله مطلقاً) أي سواء كان في
 القرآن كما عرفت أو لا كما عرفت ولا في غير القرآن لا يسجد لطلبها من العباد من يسجد للدنيا والآله
 وما في الظاهر به من الفساد به اتفاقاً من احتراق قول الفضلي أو هو وعديل ما في المحتج وفي
 آخر باب وأما في اختلاف المشايخ ونعماء في البحر والبر (قوله وكذا الرزق) أي لا يسجد إذا رزق بما
 يستعمل من العباد كما رزق الخم أو رؤيتك بخلاف ذلك وتوحيلاً هذا التفسير في الخلاصة هو الأصح وفي
 النور وهذا التخرج ينبغي اعتباره اه قلت وكذا لو أطلقه لأنه في القرآن وأرزانوا أنت خير الرازيين وحمل
 في الهداية الرزقي ففسد القول بهم رزق الأمير الخيد قال في الفتح ومع عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة
 هو الله تعالى ونسبته إلى الأمير محذور قال في شرح المسبقة ان الرزق عند أهل السنة ما يكون عدداً للعباد
 وليس في وسع الخلق الاصلاح كماله ولذا لو قد به قال الرزقي ما لا يفسد بخلاف ما ذهبوا إليه كرهى
 أو أجمع على ينبغي أن يفسد يقال أكرم فلا تلاوة أو لم عليه إلا أنه في المحيط ذكر عن الأصل أنه لا يفسد لان
 معتدلى القرآن إذا ما ابتلاه أكرمه ونعمه وكذا لو قال أما في حال لا يسجد وأما قوله أصلي أمرى في العار
 ان الاطلاق الأصح يستعمل طلبه من العباد اه ملخصاً (تنبيه) في البحر عن تساوي الخلق قال اللهم
 العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلا يعنى طلباً بغير الصلاة اه أي لا بدعاء بغيره وان
 استعمال من العباد فساداً كالمأول لأنه غير مستعمل بديل ولعلهم لعمدة الله والملائكة والانس أحرر بأمر الله
 على الطائفة مني في القرآن فاجهم (قوله حتى يرى بياض خده) أي حتى يراهم بياض شانه أطهر ح وفي
 البدائع ينبغي أن يدل على تحويل الوجه في التسليم ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض شانه الأيمن وحسب
 يسلم حتى يرى بياض خده الأيسر (قوله ولو عكس) بأن يسلم عن يساره أو لا عمد أو يسلم حتى يرى بياض شانه
 أي فلا يسجد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدبره لئلا) أي أو يسلم حتى يرى بياض شانه الأيمن مقابلة ما في
 البحر من أنه ينبغي له ما لم يجرح من المسحور أي وان أسد بر الفيلة وعديل الشارح نافي القسمة من أن
 الصحيح الأول وغير الشارح بالأصح دل الصحيح والجامع به سهل (قوله ودر) أي في الواجب بات حيث قال

لا يسجد وما ليس في أحدهما
 ان استعمال طلبه من الحلق
 لا يسجد ولا يسجد لوقبل
 قدر التمسك والائتم به ما لم
 يتدركه سجدة فلا تسجد
 سؤال المسفرة مطلقاً ولو
 لعلمي أو لم يروكذا الرزق
 ما لم يقسده بحال ونعمه
 لاستعماله في العباد بما إذا
 (ثم يسلم عن يمينه يساره)
 حتى يرى بياض شانه ولو
 عكس سلم عن يمينه فقط ولو
 تلقاه وجهه سلم عن يساره
 أخرى ولو نسي اليسار أتى
 به ما لم يستدبر القبلة في
 الأصح وقطع الفخر عنة
 بتسليم واحدة برهان وقد
 مروى في التاتخانية ما شرع
 في الصلاة

قوله إذا ما ابتلاه فأكرمه
 الخ هكذا خطه والتلاوة
 إذا ما ابتلاه به بدأ كرهه
 ونعمه اه مصححه

وتنقص قدوة بالأول تسبل عليكم على المشهور بعد ما خلا فالتمسكم له أه أي فلا يصح الاقتداء به بعد ما
 لا يفضله حكم الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو إذا سجد له بعد السلام بعد الوضوء بها ط **(قوله مشي)**
 أي أمشي وإن لم يتحرك فإنه يعطى على هذا كبر أو منه قوله تعالى فأكبر ما طاب لكم من النساء منى أو
 يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيها مشي مع الموالاة والسلام والسجود ط وأما القيام
 والركوع فإنه وإن سكر في الصلاة الأثناء مع الفاصل ولا يسجد بها **(قوله)** وتتقبل الركعة سجدة حتى
 لو سجد في الفرس مقام قبل السجود الأخير يسقط فرضه إذا قبل الركعة سجدة **(قوله)** إن أتم أي المؤتم لان
 متابعة الإمام في السلام وإن كانت واجبة فليست، أول من تخلف الواجب الذي هو فيه ح وهل اتفق
 التشهد واجب أو أولى قدمها الكلام فيه فيما مر عند قول المصنف ولو رجع الإمام وأسلم قبل أن يتم المأموم
 التسبحات **(قوله)** ولا يخرج (المؤتم) أي عن حومة الصلاة فعلية أو سلم حتى لو فقهه قبله انتقض وضوءه وهذا
 عند ما خلا فالمحمد **(قوله)** خصوصاً سلام الإمام الخ أي مما هو منتم لها لا مسددها لو سلم بعد القعدة أو تكلم
 انتهت صلاته ولم يفسد بخلاف الفقهية أو لأحدث العدل بتفاهة الصلاة لأنه لا يفسد الجزء الملاقاة من
 صلاة الإمام ويفسد ما قبله من صلاة المؤتم لكنه إن كان قد حصل المفسد بعد تمام الأركان فلا يضره
 كسلام أو تكلم بخلاف الآخر **(قوله)** عدا أي لم يكل بلاصة فله أن يبي يفتواً ثم يسلم ويتشهد
 المؤتم **(قوله)** لا يسلم أي الإمام أو المؤتم لم يخرج جميعها اتفاقاً حتى لو فقهه المؤتم لا تنقض طهوره **(قوله)**
 ولو أتم الخ أي لو أتم المؤتم التشهد بان أسرع به وخرج منه قبل تمام امامه فأتى بالخبر ح من الصلاة
 كسلام أو تكلم أو قيام جازي يفت صلاته لحصوله بعد تمام الأركان لأن الإمام وإن لم يكن أتم التشهد
 لكنه أتم قدره لأن الموضع من القعدة لا بأسع مما يكون من قراءة التشهد وقد حصل وانما كره المؤتم
 ذلك لترك متابعته الإمام فلا عذر له به كوف حدث أو نحو ح وقت جعة أو مرمو وما روى يده فلا كراهة
 كالمسأني قيل ما بال استخلاف **(قوله)** ولو عرض صاف أي بعرضه كالمسائل الاثني عشرية والباب فقهه
 أو أحدث عمداً لا يفسد صلاة الإمام أيضاً كالم **(قوله)** تصد صلاة الإمام فقط أي الصلاة لا يؤمر له لما
 تكتمل خرج من صلاة الإمام قبل عروض المنيق لها **(قوله)** مع الإمام متعلق بالخبر بحمة فإن المراجع لها
 المصدر رأى يتخير مع الإمام وانما حصل الخبر في شهادته لا في المنيق فيلزم الواجب واحدة عن الإمام بخلاف
 السلام فإن روايته منه أحد أهم المنيق ح **(قوله)** وقال الأفضل فيه ما مره فأما خلاف صاحبين
 في الأفضل وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الترويج بالمقارنة في إحدى الروايتين عن أبي
 يوسف ويكون سبباً عند محمد كالأدلة وفي الفقه ستافي وقال السرخسي إن قوله أدق وأجود وقولهما
 أدق وأحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في محبة الشروع وقوله وفي الفضيلة قولهما أه وفي
 السائر حاشية عن المتقي القاري على قوله بمقارنة حلقته والخاتمة والأصح والبعيدة على قولهما أن يوصل
 المعتدي هجر الله وإياه أكبر وتطهر فأشاد الخلاف في وقت أدراك فضيلة تكبيره إلا امتناع بعدد بالمقارنة
 وعدهما إذا كبر في وقت الأضواء يسيل بالشروع وقيل قراءة ثلاث آيات أو كالمعتدي حاضراً وقيل يسع
 لو عاباً وقيل بأدراك الركعة الأولى وهذا أوسع وهو الصحيح أه وقيل أدراك المنيق وهو المختار خلاصة
 واقتصر على ذكر الترخيع والسلام فأما أن المقارنة في الأعمال أفضل بالإجماع وقيل على الخلاف كافي
 الحلية وغيره عن الحقائق **(قوله)** هو السهولة قال في البحر وهو على وجه الأكمل أن يقول السلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته فإن قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أو ما كان نازكاً للسهلة
 وصريح في السراح بكرة الأخير أه قلت تصريحاً بذلك لما في كراهة غيره أيضاً مما حالف السهولة **(قوله)**
 وإيه معطوف على قوله بكرة لأنه صريح به الختاذي أيضاً **(قوله)** أي في سلام التحليل بخلاف الذي
 في التشهد كإتيان **(قوله)** وهذا الحلبي يعني المحقق ابن أمير الحاج حيث قال في الحلية شرع المنيق بعد قوله

منى ولو واحد حكم المتني
 فيحصل التحليل بسلام
 واحد كما يحصل بالمشي
 وتتقبل الركعة سجدة
 واحدة كما تنقيد بسجدة
 مع الإمام إن أتم التشهد
 كالم ولا يخرج المؤتم نحو
 سلام الإمام بل فقهه
 وحده بعد الانتهاء حرماً
 فلا يسلم ولو أتته قبل امامه
 فتكلم جازوكره ولو عرض
 صاف يفسد صلاة الإمام
 فقط كالخبر ع مع الإمام
 وقال الأفضل فيه ما مره
 فإثبات السلام عليكم ورحمة
 الله هو السنة وصرح
 الختاذي بكرة عليكم
 السلام (و) أنه لا يقول
 هسا (وبركانه) وجعله
 النووي بدعاً وزده الحلبي

مطلب في وقت أدراك
 فضيلة الاقتراح

النور واني ابدء به ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث ما ناهى لكنه منع عقبي هذا فانما اجابه
 في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود ثم
 قال اللهم الآن يحسد بشدة وداوان صح بخبرها كملشي عليه النووي في الاذكار وقبه أمل اه (قوله)
 وفي الحاروي أنه حسن) أي الحاروي القدسي وعبارته ورايد بعضهم وبركانه وهو حسن اه وقال أنصاف
 يحمل آخرو ويوبركانه (قوله أنخطض من الاول) فأدأه يحضض سموته بالاول أيضاً أي من الزائد على
 قدر الحاجة في الاعلام فهو خطض نسي والافه في الحقيقة جهر لما رآه أنه يجهر حسماً الا أنه يجهر بالناسي
 دون الاول وقيل أنه يحضض الثاني أي لا يجهر به أصلاً ولا يضع الاول لحاجة المتدبر الى جماع الثاني أيضاً لأنه
 لا يعلم أنه بعد الاول يأتي به أو يجحد قبله لسهو حصل له فأداه فشرح المبدئي في البدائع ومهما أي السن أن
 يجهر بالتسابيح ولما دلالة الجهر عن الصلاة لا بد من الاعلام اه فادهم (قوله ويؤي الخ) أي ليكن
 مع الصلاة مني ذلك كسائر السن ولما ذكر شيع الاسلام أنه اذا سلم على أحد فخرج الصلاة بيوى السنة
 وبه اندفع ما أورده صدور الاسلام من أنه لا حاجة للإمام الى البتة لا يجهر وبشير اللهم فهو وقالبه اه
 جهر لمخواجه المدع أنه لا يلزم من الإشارة إليهم بالمخاطبة حصول البتة فامة القرية فلا بد منها أقول وأيضاً
 فاب التحليل من الصلاة واجب بالسلام كان المقصود الاصل منه التحليل لا الخطاب الصلي فليكن الخطاب
 مقصوداً أصلاً لزم البتة فامة السنة الزائدة على التحليل الواجب اذ لو هال في السلام فجرد التحليل دون
 التحية فندبر (قوله السلام) مع قول يوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله بمن معني صلته) هذا قول
 الجاهل وقيل من معني المسجد وقيل أنه دم كسلام الله عليه (قوله أوساء) صرح به بحمد في الاصل وما
 في كثير من الكتب من أنه لا يوي حين فزماً، أمسي على عدم حضوره الجماعة فلا تخالفه ثم حالان المدار
 على الحضور وعدمه حتى لو حضر ختافي أو صبيان فواهم أيضاً حلقه ويجوز لكن في المهر أنه لا يوي النساء
 وأن صبر لكرافة حضورهن (قوله فيم الخ) ولما ورد اذ قال العبد السلام عالياً وعلى عساده
 الصالحين أصابت كل علة صالح في السماء والارض (قوله والحفاة) بالجر عطفاً على من ولم يقل الكتبة
 ليشمل من يحمله أعمال المكلف وهم الكرام الكاتبون ومن يحطل من الجن وهم المعتبات ويشمل كل
 محل من المير لا كتبة له أمد في الحلية والبروقية كلام يأتي على أن الكلام هنا في الامام ولا يكون صيا
 (قوله فيهما) أي في الجير واليسار (قوله بالانية عدد) أي للاختلاف فيه فقبل مع كل مؤمن انسان وقيل
 أربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك ونحوه في شروح المسئلة (قوله كالأبناء
 بالانبياء) لان عددهم ليس معلوم قطه فيبقى أب قال أصبت جميع الانبياء أولهم آدم وآخرهم محمد عليه
 وعليهم الصلاة والسلام معراج ولا ينبغي اعتقاد أحسم مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفاً أو الرسل
 منهم ثمانمائة وثلاثة وعشرون لأنه خبر واحد (قوله وقدم القوم) أي المبررين من جنس نبي الله عليه
 عليهم والعلف المعارة وعبر بالقوم أي جرح الجنس فانهم ليسوا أصل من الله وأشار بذلك الى مقاله فخر
 الاسلام من أن للبداءة أن في الاهتمام ولما قال أصحابنا في الوصايا بالاول انه يدعى بأبائه الميت (قوله)
 من اتقى الشرك فقط الاول أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً أو لا
 ح (قوله كجاني النزع الروضة) أي روضة العلماء للرد وسنتي حدث قال أجمع الامة على أن الانبياء
 أفضل الخلق ثم أو أن يدعيه الصلاة والسلام أفضلهم وأفضل الخلق بعد الانبياء الملائكة الاربعة
 ووله العرش والروحانيون ورضوان وملائكة وأن الصحابة والتابعين والشهداء وماوا الصالحين أفضل من سائر
 الملائكة واختلفوا بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة
 أفضل اه لمصلحة لوصاله أنه قسم البشر الى ثلاثة أقسام نوحاً كالسباع أو ساط كالصالحين من الصحابة
 وغيرهم وعوام كجاني الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كاللائكة المذكورة وغيرهم كجاني

وفي الحاروي انه حسن
 (ومن جعل الثاني أخفض
 من الاول) خصه في المنية
 بالامام وأشره المصنف
 (و بنوي) الامام تعطليه
 (السلام على من في عينه
 ويساره) ممن معني صلته
 ولوجنا ونساء ما بالسلام
 التشهد فيم لعدم الخطاب
 (والجاءت فيهما) بالانية
 عدد كالانبياء بالانبياء
 وقدم القوم لان المختلوات
 خواص هي آدم وهم الانبياء
 أفضل من كل الملائكة
 وعوام بن آدم وهم
 الاتقاء أفضل من عوام
 الملائكة والمراد بالانبياء
 من اتقى الشرك فقط
 كالمسئلة كجاني النزع
 الروضة وأشره المصنف

مطلب في عدد الانبياء
 والرسل عليهم الصلاة
 والسلام

مطلب في تقصير البشر
 على الملائكة

الملائكة وجعل خواص البشر أفضل من الملائكة تعالىهم وعلمهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم
أفضل من باقي البشر وأوساطهم وعولمهم وبعدهم أوساط البشر فهم أفضل من عداشوا خواص الملائكة
وكذلك عوام البشر عدا الامام كأوساطهم والافضل بعده خواص البشر ثم خواص الملك ثم باقي البشر
وبعدهم اخواص البشر ثم خواص الملك ثم أوساط البشر ثم باقي الملك (قوله قلت الخ) حاصله أن القهستاني
جعل كلام من البشر والملك قسمين خواص وأوساطا وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملك
وأوساط البشر أفضل من أوساط الملك في كلامه لغيره بشرى تب وسكت عن عوام البشر لاختلاف السابق
وبه ظهر أن هذا غير مخالف للعلم من الروضة نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى
الاتفاق وماها أول إذا المسألة ملاية وهي غريبة أيضا كائن على شرح الأشعية بل قال في شرح المنية
وقدر وى التوقف في هذه المسألة أى مسئلة تفضيل البشر على الملك عن جماعة منهم أوجه عدة لعدم القاطع
وتقوى اضم علم ما يحصل لما لجزء بعلمه إلى الله أسأل والله أعلم اه (قوله وهل تتبر بالخطبة قولان) فقبل
هم الحديث الصريحين يتعارفون فيكم ملائكة لا إلى ولائكة بالهار ويتعمنون في صلاة الصبح وصلاة
العصر وصلاة الذين بالوا فيكم بئس اللهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي يقولون أنبياءهم وهم يملكون
وتركاهم وهم يملكون عياض وغيرهم عن الجمهور أنهم المخطئة أى الكرام الكاثبون واستظهر القرطبي
أنهم غيرهم وقيل لا يتغيران مادام حي الحديث أنس برسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الله تبارك وتعالى
وكل عبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فإذا مات قالار ساقطان فلان قتادس لنا بعدد على السماء ونزل الله
عن جبريل سمائي ملو آمن ملائكتي يسجوني فيقولان فقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضي بمساوق من
نملقي بسجوني فيقولان فاسكبون ويقول الله تعالى تو ما على قبر عدى فكبراني وهلازني وادكراني
واكتدالك لعمدى الى يوم القيامة وتعلمه في الحلية (قوله ويفارقه كاتب السيدات عند جماع وخسلاء)
تشرح في ذلك صاحب البحر والمصريح به في شرح الجوهر والكتب القافى أن القارون في هذه الحالة الملكان
ورأدتهما يكتبان ما حصل منه بعد فراقه بعلامته على الله تعالى لهما ولكنه لم يتد في ذلك إلى دليل
وذكر في الحلية أن الخزم به يحتاج إلى ثبوت يفسده وأما ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال إذا
أراد الدخول في الخلاه بسط رداءه ويقول أيها الملكان الحافظان على جلساهما في عاهدتانه تعالى
أن لا تشككم في الخلاه دكر شيئا الحامد أنه ضعيف اه ح لمصدا (قوله وصلادة) يعنى أن كاتب
السيدات يفارق الإنسان في صلته لأنه ليس له ما يكتبه ذكر القرطبي ورد في الحلية كأنه ح (قوله والمختار
الخ) مقابل ما يأتي عن حاشية الاسماء وكذا ما في النهر من أن القلم واللسان والمدا والريق (قوله استأثر) أى
اختص (قوله نعم الخ) لا يحسن الاستدراك به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله تكتب فيرق) قال
في الحلية ثم قيل أن الذي يكتب فيها الخطبة دواو من ريق كاهو المراد من قوله تعالى وكاتب مسطور في ريق
منشور في أحد الأقوال لكن المأثور عن على رضي الله عنه أن الله ملائكة يملون بشئ يكتبون به أعمال بني
آدم فلم يعنى ذلك والله سبحانه أعلم اه (قوله بلا حرق كشون في العقل) يؤيده ما قاله العراقي في المكتوب
في اللوح المحفوظ أيضا به ليس حروا وانما هو ثبوت المسامحة في كتبون في العقل قال في الحلية لكن
صرف اللفظ عن طاهر يحتاج إلى وجود صاوف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد الظاهر كقوله تعالى
أنا كنا نستسمن ما كنتم تعملون ورسول الله هم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسرار من سماعة عليه الصلاة
والسلام صرف الانظام أى تصونها فيعمل على طاهر ولكن كيف ذلك صورته وجنسه مما لا يعلمه
اللا اله تعالى أو من أطلع على شئ من ذلك اه لمصدا وتما في ح (قوله وهو أحد ما قيل الخ) راجع إلى
قوله تكتب في ريق فقط كما أماده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح اليساوري) قتله في الحلية عن الحسن
ومجاهد والعصا وغيرهم ذكر قبلة عن الاختيار أو محمد ادرى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس أنه

مطلب هل تعتبر الحفلة

قلت وفي مجمع الانهر تعما
لقهستاني خواص البشر
وأوساطه أفضل من
خواص الملائكة وأوساطه
عند أكثر المشايخ وهل تعتبر
الحفلة قولان ويفارقه
كاتب السيدات عند جماع
وخلاء وصلادة والمختار ان
كيفية الكتابة والمكتوب
فيه مما استأثر الله بعلمه
نعم في حاشية الاشياء
تكتب في ريق بلا حرق
كتبون في العقل وهو أحد
ما قيل في قوله تعالى والطور
وكاتب مسطور في ريق منشور
وصحح اليساوري في تفسيره
أنهما يكتبان كل شئ

مطلب هل يفارقه الملكان

قال الملايكة لا تكتب الامامية احرأوزر (قوله حتى ائمنه) هو الصوت الصادر عن طسعة الشخص في
مرصه لعصره اول عصره اولنا من على ما مرط في جانب الله تعالى وتشار من هذه الغاية الى ائمنه ما يكتبان جميع
الضرورات ايضا كالنفس وحركة النفس وسائر الروق والاعضاء ما دعه ح عن الثاني (قوله يكتب
المباح كاتب السبائات) نفس لما اجبل في العبارة السابقة حيث سببها كما في كل شيء الهما ما ذكره انما في
تفصيله وبسبب لار المكتوب ثلاثة اقسام مادية احرأ وما فيوز وما لا ولا فافيه احرأ كاتب الحسدات
والباقي لكاتب السبائات (قوله ويحيى يوم القيامة) ونزل في احوالها وقيل يوم الجس وهو ما ثور
عن ابن عباس والكلبي وذكر في الخليفة عن الاحتيار ان الاكثر من على الاول وعن بعض المفسرين انه
الصحيح عند الحقين فلذا منى عليه الشارح (قوله الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله الخ) أي
الشيء اذا احسنته وهو كاتب يحق العباد والعقوبات انما فاما بالعبادات ادعاء واعتقاد وهو المتعددا
ميعاتب على ترك الامرين ونجاسة في ح ونقل عن الثاني ان اعمال الكافر التي يعان هو ائمن احسنة
لا تكتب له الاداء ائمن فيكتب له فوايما عليه في الكفر من الحسدات اه وفي حقه ان هذه الحسدات
ما راجع (قوله وفي البرهان الخ) الحديث يتفقون المتقدم والمرادهم الحفظة الذين هم المعقولة لا الحفظة
الذين هم المكتشفة فماده ح (قوله وان ابايهم مع امس ادم بالبر) أي مجميعهم الامن حفظة الله
تعالى مسمه واندر على ذلك كما اندر ملك الموت على بطر ذلك والظاهر ان هذا من الغرر في الاخر لا به
لا يفارق الا دعى فافهم (قوله روى مع الميم) يعني آمن القري صارا لبايما لا يدرك كثير من المؤمنين وهذا
طاه الحديث (قوله وسميها) فيكون معلما مضارعا فبدا الاسلام من القري الكافري على طريق الاستمرار
التعديدي ح وصح بعضهم هذه الرواية ورجمه وفي رواية فاستسلم كل الشفاء (قوله ويرى المؤمن الخ)
أي يرى يدعي ما قدم من به التقوم والحفظة مبهامه (قوله ان كان الامام ميا) أي في الائمة الاولى أي في
جهتها (قوله والا) صادق باعذاره وليست مراد طه كره اندر ح (قوله اذا لا تكتبهم) فاما ان الزنادقة
حفظة دانه من الاسواء حفظة الاعمال وهو ما قولنا كما لم يكن الصحيح ان حسان الصلي له والاد
نواب العليم ولذا ذكر الثاني انه تكتب حسنة انه قد تصاد انه كاتب حسنة (قوله وله) أي تسميهم وتقدم
الكلام عليه في خطبة الكتاب (قوله هرا) أي ما ذكر من البرية وفي الخليفة عن مدراء الاسلام هذا شيء تركه
جميع الناس لانه فاما روى أحد شيئا قال في غاية البر وهذا حق لان البقية السلام صارت كائش رسة
المسوخة ولها الوسايت ألوف ألوف من الناس أي شيء فويت بسلا من لا يكاد يحجب أحد منهم عاده طائل
الا الفقهاء ومهم نظرها (قوله لا بقدر اللهم الخ) الرواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد الا يعتذر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام بارتك
يادا الجبال والكرام وأماما ومن الاحاديث في الاداء كترقيب الصلاة لا دلالة له في الايمان بها
قل السبل يحمل على الاتيان بها بعدها لان السبحة من لواحق الفريصة قوتوها هو ما كملنا اقل تركن
أعجوبة ما فيها ليعلم بعد ما يطلق عليه أنه عيب الفريصة قوتوها عايشة لا دلالة له في الايمان بها
بعضه بل كان به قد مر ما سببه ونحوه من القول بقر ما لا يفي في العجيب من أنه هل الله تعالى به وسلم
كان يقول في ذكر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له
لا مانع لما عفت ولا معطي لا ممتنع ولا يقع داله في ذلك الخ وحده في شمس المية وذلك في النعم من باب
الوتر والواصل (قوله واختاره الكمال) فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول الباقي ورواه
شرح الشرح همدس أن الشيعي لم يسمع من أحد من سون ثم قال وعدى أي قول الخواص لا بأس
لا يمارض القليل لان المشهور في هذه المارة كونه ثلاثة أو في مكان هرا أثبت الاول أن لا يقرأ قبل
النسبة ولو فعل لا بأس فانه قد مر سقوط النسبة بذلك حتى لا يصلي بعد الاوراد في خمسة لعل وحده السنة واندا

حتى ائمنه قلت وفي تفسير
الذي ما على يكتب المباح
كاتب السبائات ويحيى
يوم القيامة وفي تفسير
الكنز روى المعروف
بالاخوس الاصح ان
الكافر ايضا تكتب اعماله
الا ان كاتب الهي كالشاهد
على كاتب السبائات وفي
البرهان ان الملايكة لا يبال
فيهم لانه الهما روات
ابايس مع امس ادم بالبر
وولده بالليل وفي بعض مسلم
اه حكم من أحد الاقد
وكل ائمنه بقر يس من الحس
وغير به من الملايكة قالوا
واياك يا رسول الله قال
واياي ولكن الله اعلم
عليه ما سلم روى مع الميم
وصيها (ويرى) الموت
(انسد) لام على امامه في
السنة الاولى ان كان
الامام (ميا) لاف في الثانية
ووهو ميا لاف في الثانية
المفسر د الحفظة فقط لم
يقول المكتشفة لم المبراد
لا تكتبهم هو ما مر في
صا هذا كائش رسة
المسوخة لا يكاد يسوي أحد
شأ الا الفقهاء ومهم نظرها
وتكره تأخير السنة الا قد
اللهم أنت السلام الخ قال
الحلواني لا بأس بالنسب
بلاوراد واختاره الكمال

قالوا لتسكن بعد المرض لا تسقط لكن ثوابها أقل فلا أقل من كون قراءه الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك تليذه في الحلية وقال فيقول الكراهة في قول الباقي على التزمه لعمد دليل التخرجه حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لا في وقتها المنون ثم قال هو افاض سبحانه الكلام فيها اذ اصاب السبحة في محل المرض لا يتناقض كذا الشيخ على أن الاصل في السبحة حتى سعة المهر بالمعول أي فلا يكره الفصل بسبحة الطريق (قوله قال الحلي الخ) هو معنى ما قاله السكالي في كلام الحلواني من عدم المعارصة ط (قوله اترتمع الخلاف) لانه اذا كانت الزيادة مكرهة تنزهها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حفظي الخ) فوجب آحي بن القواين المذكورين وذلك باب المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد أي القابلة التي يتعداها اللهم أنت السلام الخ لما علمت أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو اوفاه به في المقدار بلا زيادة كثيرة تأمل وعليه فالكراهة على الزيادة تنزهية لما علمت من عدم دليل التخرجه فاهم وسيأتي في باب الوتر والنوازل ما لو تسكنك بين السنة والغرض أو كل أو شربوا أنه لا بأس عندنا الفصل بين سنة الفهر وعرضه بالصحة التي يعلمها الشاصبة (قوله والمعوذات) فيه تبارك فان المراد الانحصار والعوذتان ط (قوله ثلاثا ولا ثلاثين) تنازع فيه كل من الاعمال الثلاثة نقل (تنبيه) لو زاد على العدد قبل يكره لانه سواء أدب وأبدانه كذا وما يدعي فأنونه أو مفتاح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحصل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى من شاء حسنة فله عشر أمثالها والواجب ان يراد بالثلاث عشرة أو ازيد أو تعدد فلا يستدرا كمد على الشارع وهو مجموع اه لمخلص نسخة من بحر (قوله يكره للامام الانتفل في مكانه) بل يقول بخيرا كما ينبغي من السبحة وكذا يكره مكانه في مكانه مستعمل القلة في صلاة النوازع بعدها بكل شرح المدة عن الخلاصة والكراهة تنزهية كما دللت عليه صارت الحلية (قوله لا لا مؤتم) ومثله المفرد لما في السنة وتوسرها أمما للقدسي والمتمه ردهم ما ان لثلاثا أو اقل الى النوازع في مكانه الذي صلباه في المكتوبة شارح والاحسن أن يتلو عا في كل آخر اه (قوله وتقبل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل الماعين للسلك في الصلاة العبد عن الامام وذكرة في البدائع والتخيرية عن محمد ونص في المحيط على أنه السبحة في الحلية وهذا معنى قوله في الحلية والاحسن أن يتلو عا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتلو عا في منزله أو لم يتلو عا اه فدل على أن دلالتا ليس من كلام الحلية وفي الحلية قلت يستعمل أنه لا جليل التفل أو الورود اه فدل على أن دلالتا ليس من كلام الحلية وفي الحلية صرح في أنه للتفل (قوله وخبره الخ) الصبر المرمو بالامام لكن التعبير الذي في السبحة هو انه كان في صلاة لا تنقطع بعدها فان شاعا تخبر عن نفسه أو يساره أو ذهب الى حوائجه أو استقبل الناس بوجهه وان كان بعدهما فلو ع وقام بصلاته يتقدم أو يتأخر أو يتخبر عيسا أو شملا أو يذهب الى بيته ويتلو عة اه وهذا التعبير لا يخالف ما مر عن الحلية ثلاثة لبيان الخوازم ذلك لبيان الاصل ولما عا في الحلية وغيره بان ليس فصلا على اليسار لكن هذا لا يخص بين القلة بل يقال له في بين المعالي بل في شرح الحلية أن انحرافه عن نفسه أولى وأبد يتعدى في صحيح مسلم وصحيح في البدائع التسوية بدينه لو قال لا المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي استهائه في الصلاة يحصل بكل منهما وقدم ما بين الحلية أن الأحسن من ذلك كله ان يتلو عا في منزله لما في سني أبي داود بناسد صحيح في البدائع في بيته أفضل من لانه في مسجد في هذا الزاوية المكتوبة قلت والافتراف في كسبه أن في باب الورود والنوازل مع زيادة آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة غيره أو يساره فقد صرح الامران عنه صلى الله عليه وسلم وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذي وذكر النووي انه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فالجيب أفضل له موم الاحداث المصحة بفضل الجيب في باب المسكوك ومعهما كذا في الحلية (قوله ولودون عشرة) أي ان لا يستعمل مطلق لا يفضل فيه بين عدد و عدد على ما ذكره في الخلاصة وغيره والافتراف الى ما ذكره بعض شرح المقدمة من

مغلب فيما لو اراد على
العدد الوارد في الناييم
عقب الاله

قال الحلي ان أريد بالكراهة
التنزيهية ارفع الخلاف
قلت وفي حفظي محمله على
القابلة ويستحب أن يستعمل
ثلاثا ويقرأ آية الكرسي
والعوذات ويسمع ويحمد
ويكر ثلاثا ولا ثلاثين
تقام المائتين يدعو ويحتم
سبحان ربك رب العرش
الجليل ويكره للامام التمسك
بمكانه لا يؤتم وقيل يستحب
كسر الصفوف وفي الحلية
يستحب للامام التمسك
لجيب القبلة يعني يسار
المصلي لتفضل أو ورد
وحيره في المدة من تحريكه
بعد أو شملا وأماما وحافا
ودهاه ليدته واستتماله
الراس بوجهه ولودون
عشرة مالم يكن بحسنة

مصل

أن الجماعة أن كانوا عشرة يثبث بهم الترخيم منهم على حمة القلة والافلاتر يحرم القلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره الأصل في الفقه وهو رجل يجهل لاثنيه اللفاظ أهل الفقه فلا عين أن يقاد فبالمسألة أصل والذي هو موضوع كتب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حمة المسلم الواحد أرجم حمة القلة عبر أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يثبث اليه بل هو عن جمعه فلو كانا اثنين كان خلفه فليثبث اليهما لا لاطلاق المذكور اهـ ونازع في الامداد بأنه ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح القدوري عن حاشية الدرية عن أبي حنيفة فليثبث (قوله ولو بعد على المذهب) مصرحه في التشبيه أخذ من اطلاق محمد في الأصل قوله اذا لم يكن بمحمد اثنو رجل يصلي ثم قال في التشبيه وهذا هو طاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه بكره وان كان بينهما صفوف واستظهر اس أمير حاج في الخلاصة بخلاف هذا فقال الذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بمحمد اثنو رجل حاس طهره الى المصلي لا يكره للامام استتعال القوم لانه اذا كان سعة للمصلي لا يكره للرورو ورواهه مسكدا هنا وقد مر حواياته لوصلي الى وجهه انما يتبينها ثالث طهره الى وجه المصلي لم يكره واهل محمد لم يقدروا بذلك لعدم اهـ لمصافاهم والله تعالى اعلم

ولو بعيدا على المذهب

(فصل)

(ويجوز الامام) وجوا

بحسب الجماعة فان زاد

عليه أساءه ولو اتهم به بعد

الفاخرة أو بعضها سراً أعادها

حجراً لا يحرم لكن في آخر

شرح المنبأ انتم به بعد

الفاخرة يجوز بالسورة

ان قصد الامامة والاولاد

يلومس الجهر (في الفجر

وأولي العشائين أداه

وفناء وجمعة عيدين

وتراد يجوز بعدها أي

في رمضان فقط للتوارث

(مسألة في القراءة) لما فرغ من بيان حمة الصلاة وكيفية توافرها وانضها وواجباتها وسنها ذكر أحكام القراءة في فصل على حدته زيادة أحكام تتعلق بمداون سائر الأركان (قوله ويجوز الامام وجوا) أي جها واجبه على أنه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة تامة للجهر ولا يخفى أن لا يلزم من انصاف الجهر مع سدس الوصلين أن يتصف كونه بحسب الجماعة بالواجب بضائمه لو جعل حاله من غير وجوا بالاول وباسم افعال لم يرد ذلك ولا داعي الى حل الكلام على ما يستدل به مع تبادر غيره فاهم (قوله) فان زاد عليه أساءه وفي الزاهدي عن أبي جعفر لو زاد على الخاصة فهو أصل الاداء أجده نفسه أو ذى غيره نهستانى (قوله أعادها جها) لان الجهر فيما بين صار واجبا لا اقتداء بالجمع بين الجهر والخاصة في ركعة واحدة فتنبج بجهر ومعه أنه لو اتهم بعد قراءة بعض السورة أنه بعد الفاتحة والسورة فلا يرجع ح (قوله) لكن الخ استدل على قوله ولو اتهم به وهذا قول آخر وقد سكت القولي القهستاني حيث قال ان الامام لو حافت بعض الفاتحة أو كلها والمفرد ثم اقتدى به رجل أعادها جها كما في الخلاصة وقيل لم به وجهر فيما بين من بعض الفاتحة أو السورة كلها أو بعضها كما في المدة اهـ وعزاني القهستاني القول الثاني الى الفاضل عبد الجبار وثاوي السعدى ولعل وجهه أن فيه الفجر زمن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن مجله وهو موجب للسجود والسهو فكان مكرها وهو أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كونه ذلك الجمع شديدا غير مطرد لئلا ذكر في آخر شرح المسألة أن الامام لو بها تغافت بالفاتحة في الجهر به ثم تذكركم بالسورة ولا يجب ولو حافت بآية أو أكثر بتمها جها ولا يعيد في القهستاني ولا بخلاف أنه اذا جهر بأكثر الفاتحة فيها تخافتة كما في الزاهدي اهـ أي في الصلاة السرية وتكون القول الاول نقله في الخلاصة عن الأصل كما في البحر والاصل من كتب طاهر الرواية لا يلزم منه كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب طاهر الرواية ودعوى أنه ضعيف رواية ودراية غير مسلمة فاهم (قوله ان قصد الامامة الخ) فزاه في القصة التي فتاوى الكرماني ووجهه أن الامام منفرد في حق نفسه ولذا لا يبحث في لزوم أحد امالم بمو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة الا لآلية ولا تفقد الصلاة بمجاهدة المرأة الا بالنسبة كما مر في بحث النسبة وسد ذكر في باب الوتر عدد ذكر كراهة الجماعة في التطوع على سبيل التذاعى أنه لا كراهة في الامام ولم بمو الامامة فاما كمال كذا فكيف يلزمه أحكام الامامة بدون التزام فاهم (قوله وأولي العشائين) ينبغ الى الامام في ركعة الثانية نهستانى والاشارة للحرب والجمعة (قوله أي في رمضان فقط) مأخوذ من اصعب في الحج حيث قال ودال الوتر يكون بعد التراويح لا بعد الجهر في الوتر اذا كان في رمضان لا في غيره كما

قلت في تفسيره بعد هذا

لجهره فيه وان لم يصل
التراويح على الصحيح كما
يجمع الاثر في تفسيره في التفسير
تبعاً للقاعدة لا سهو
بأنه في غير الفرائض
كبدن ووتر في الجهر افضل
(و بسري وغيرها) وكان
عليه الصلاة والسلام يجهر
في الكل ثم ترك في الظهور
والعصر لدفع أذى السكندر
كافي (كتفسير بالجار) فانه
يسر (ويجهر بالمفسر في
الجهر) وهو افضل ويكنى
بإدائه (ان أدى) وفي
السري يضافت حتماً على
المذهب (كتفسير بالليل)
منفرداً ولأول جهر لتعبه
الفصل للفرض في الجهر
(ويجهر بالمفسر في حتماً)
أى وجوباً (ان أدى)
الجهرية في وقت الحائض
كان صلى الله عليه وسلم
طالع الشمس كذا ذكره
المصنف بعدد الواجبات
قلت وهكذا كراهي الملك
في شرح المسائل من بحث
القضاء (على الأصح) كما في
الهداية لكن تعقبه غير
واحد وهو محذور فيمكن
سبق ركعتين الجمعة فقام
يقضها بتجوير (و) أدنى
(الجهر اسماع غيره)
أدنى (الحائض اسماع نفسه)
ون يقره فلو جمع وجعل
أو رحلات فليس يجهر
والجهر أن يسمع الكل
خلاصة
٢ مطلب في الكلام على
الجهر والحائض

أما هذه من تنبيه في جهره وهو وارد على إطلاق الزايع في الجهر في الزايد كان اماماً اه حذف كلامه على أن
مراده في منته بقوله بعد هذا كونه في مضاف كجهر المسنون أهم من أن يكون بعد التراويح أو لاوه سقط
ما يأتي عن مجمع الاثر ولكن برده عليه أنه يقتضي أنه لو صلى الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وان لم
يكن على سبيل التسامح ويحتاج الى مقسول صريح وإطلاق الزايع يحالفه وكذا ما يأتي من أن المتفضل بالليل
لأول جهر شامل (قوله قلت الخ) علمت أنه غير وارد (قوله نعم في التفسير) فيه أن التفسير شافعي صرح به
بمعنى خلافه (قوله وبسري غيرها) وهو الثالث من المغرب والآخر بان من العشاء وكذا جهر ركعات
الظهور والعصر وان كان يجره فمثلاً لما لا كافي الهداية (قوله وهو افضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة
ولهذا كان أدواً بآذان وأقامة افضل وروى في الخبر أن من صلى على هيئة الجماعة صلت صلاته مغفوف من
الملائكة (قوله على المذهب) كذا في الجهر أذاع على ما في العباد من أن طاهر الولاية أنه خير أن يقول ما في
العبادة صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والبراج وقيل في التتارخانية عن الحجة أن لا سهو عليه اذ جهر
فيما صحت لانه لم يتركه واجبا عليه في الهداية في باب سجود السهو بان الجهر والحائض من خصائص
الجماعة وقال الشرح انه جواب طاهر الولاية وأما جواب رواية الواحد فانه يلزمه السهو وفي الخبر اذ اذ
جهر فيما صحت عليه السهو وفي طاهر الولاية لا سهو عليه نعم صحيح في الدرر تبة الفتح والتبيين وجوب الحائض
وشى عليه في شرح المبني والبحر والنهر والمصنف في الفتح كانت الحائض واجبة على المفرد ينسب أن
يجب سري كها السجود اه شامل (قوله فلو لم) أى لو صلى المتفضل بالليل اماماً جهر ومقتضاه أن الوتر في غير
رمضان كذلك لان كلامهما تنكره فيه الجماعة على سبيل التداخي وبدونه لا وادوا حب الجهر في العمل بحسب
في الوتر كما فهمت عبارة الزايع أفاضه الرخى (قوله ويجهر بالمفسر الخ) أما الامام فمقدمه أنه يجهر أداءه
وقضاء (قوله في وقت الحائض) فديده لانه ان قص في وقت الجهر خير كالأجنى ح (قوله عد طالع
الشمس) لان ما بها وقت جهر في غير فيه لكن في بعض نسخ الهداية بقوله طالع الغمر (قوله كافي الهداية)
قاله بالان الجهر مختص امام الجماعة حتماً أو بالوقت حق المفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما
(قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخزانة هذا ما صححه في الهداية ولم يوافق عليه بل تعقبه في العادة ونظر
فيه في الفتح وبحث فيه في المأية وحوزة سر وأنه ليس بصحيح رواية ولا رواية وقد اختار شمس الأئمة وغير
الاسلام والامام الترمذي وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالاداء قال فاصحاب هو الصحيح وفي الهندسية
والكافي والمرو هو الأصح وفي الشرح لنسب إليه الذي ينسب أن يقول عليه ود كروحه اه وأجيب عن
استدلال الهداية منع الجهر لحوا أن يكون الجهر المحرر سبب آخر وهو موافقة الاداء اه (قوله كن
سبق ركعتين الجمعة الخ) أى انه اذا قام يقضي باليل لم يلزمه الحائض بل له أن يجهر فيها لوافق القضاء الاداء مع
أنه قضاء في وقت الحائض تعلم ان الجهر لم يخص بسببه بالجماعة أو بالوقت بل بسبب آخر خلافاً لما في
الهداية فهذا المسئلة دليل لما رجحه الجماعة وهذا التفرط روجه قضاء على الجملة وان كان احكام
كذا لو سبق ركعتين العشاء ويحذر ولا المقصود ان الجهر في القضاء في وقت الحائض لا مطلقاً فاهم
(قوله وأدنى الجهر اسماع غيره الخ) اعلم انهم اختلفوا في حدود وجود الترافعة على ثلاثة أقوال فشرط
الهداية والفتاوى لوجودها خروجه صوابه على أن أدنى من قال الشافعي وشرط بشرط يسمى وأحد
خروج الصوت من النعم وان لم يصل الى أدنى لكن بشرط كونه مسموعاً في الجملة حتى لو أدنى أحد صمته الى
فيه يسمع ولم يشترط الكرخى وأبو بكر الديلمي السماع وكفاية تصحيح الحروف واختار شيخ الاسلام
وقاصبان ومصاحب البيهقي في قول الهداية وفي كذا في حراج البراءة ونقل في الفتى عن الهندواني
أنه لا يجوز به ما لم يسمع أدناه من يقر به وهذا الجماع ما مر عن الهندواني لا ما كان مسموعاً له يكون
مسموعاً على من يقر به في الحائض والبحر ثم انه اختار في الفتاوى أن يقول الهندواني وشرحه محمد بن بله على أن

(ويجري ذلك المذكور
 في كل ما يتعلق بسلوك
 كعبية على ذبيحة
 ووجوب عبادة تسلاوة
 وتمانق وطلاوة استشه
 وغيره ما يطلق أو استثنى
 ولم يسمع نفسه لم يصر في
 الاصح وقيل في نحو البيع
 بشرط سماع المشتري
 ولو لم يكن سورة أو لسي
 العشاء) مثلاً ولو وجدنا
 قرأها وجوباً وقيل ندبا

انما هو سماع بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع وذكروا في البحر تعالى عليه أنه خلاف الظاهر بل الاقوال
 ثلاثة وأيد العلامة مخبر الدين الرمي في فتاواه كلام الفتح بما لا مزيد عليه ما رجع اليه وذكروا أن كلامنا من قول
 الهدواني والكرخي معصيان وأن ما قاله الهدواني أصح وأرجح اعتماداً أكثر على ما عساه وبعثنا به
 طهر لك أن ما ذكره هنا في تعريف الجهر والمخافة ومثله في سهو المنة وغيره مما سمع على قول الهدواني أن
 أدنى الحد الذي توجه فيه القراءة بعده خروج صوت يصل إلى أذنه أو يلوحي ككل كان هناك مانع من
 صمهم أو جلبة أصوات أو نحو ذلك وهذا معنى قوله أدنى المخافة اسماع نفسه وقوله ومن قره به تصرح
 باللازم عادة كالمسروق في القهستاني وغيره أو من قره به أو هو أوضح وينتج على ذلك أن أدنى الجهر اسماع
 غيره أي ممن لم يكن بقره بقره بقره بالمقابلة ولذا قال في الخلاصة والمخافة في الجامع الصريح أن الامام إذا قرأ في
 صلاة الخفية بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا والجهر أن يسمع الكل اه أي كل النصف الأول
 لا كل المصلي بل دليل ما في القهستاني عن المسعودية أن حوز الامام اسماع النصف الاول اه وبه علم أنه
 لا إشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي كلام الهدواني بل هو مفرغ عليه دليل أنه في الجراح يشمله عن
 الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهدواني فقد ظهر بهذا أن أدنى المخافة اسماع نفسه أو من قره به
 من رجل أو رجلين مثلاً ولا خلاف في تعميم الحروف كلها ومذهب الكرخي ولا نعتبه في الاصح وأدنى
 الجهر اسماع غيره من أيس بقره كاهل النصف الأول ولا خلاف في ذلك فافهم وأسمع بحرف في العلم وقد
 اصحاب فيه كثير من الادغام (قوله ويجري ذلك المذكور) يعني كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه
 أو من قره به (قوله لم يصر في الاصح) أي الذي هو قول الهدواني وأما على قول الكرخي فيصير وان لم يسمع
 نفسه لا كفتانه فيصير الحروف كالمسروق (قوله وقيل الخ) قال في الشرح مقرر بالي القاصي علاء الدين في شرح
 منتهى القامه الاصح عدلى أن في بعض التصرفات يكتب بسايعون في بعضا بشرط سماع غيره مثلاً في السمع لو أدنى
 انشترى جهانه الى دم البائت وسمع يكتي ولو سماع البائع نفسه ولم يسمع المشتري لا يكتي وفيما إذا أحلف لا يكلم
 ولا ما يمداه من به بحيث لا يسمع لا يتحدث في به نص عليه في كتاب الايمان لأن شرط الحديث وجود الكلام
 معه ولم يوجد اه قال في النهر أقول يعني أن يكون الحكم كذلك في كل ما يتوقف ثامه على القول ولو بشرط مبادلة
 كالسكاح اه ولم يعزل الشارح في هذا القول صريحاً في بقاء تعاقب حديث قال في البيع في البيع والركا
 صريحه في الكافي إشارة إلى ضعفه كافي الشربلية لكن الاول ارتضاه الحلية والجهر وهو أوجه دليل
 المسئلة الموصوفة في كتاب الايمان لأن الكلام من الكلام وهو الجرح سمى به لأنه يؤثر في نفس السامع
 فتكليمه فلا لا يحصل الا بسماعه وكذا اشتراط سماع الشهود كلام العاقد في السكاح وسماع
 التلاوة في وجوب السجدة على السامع وبحر ذلك مما اشترط به سماع الغير تأمل (قوله لا) زاده ليم
 ما لوز كهاني ركعتوا أحد قولهم أي فيهم أي الثالثة أو الرابعة بخبر ولهم غير العشاء كما هو والله لو فر كهاني
 إحدى أوليها يأتي معاني الثالثة ولو لم يسمعا معاني في الثالثة فاشترطوا سورة وفات الأخرى وسجدوا لم يسموا
 ساهوا ليم بالعبادة السرية فانه يأتي في الأحرار ما زاداه ط والله خص المصنف الله سبحانه كره
 لمكان قوله سجد في الأخرى بين الأحرار من غيره داداً أن الشارح إلى التعميم فاهم (قوله ولو دعا) هذا
 ظاهر إطلاق المتن وبه صرح في البر ولم يعزه إلى أحد وكان أنه أحد من الإطلاق والاصح في الفتاوى
 والشرح ويتحقق أن وضع المنة في النسب تأمل أنه أدنى الخطر الرمي (قوله وهو) بلوقيل ندبا أشار إلى أن
 الاصح الوجوب بذلك لا محذور أشار إليه في الجامع الصريح حيث عبر بقوله قرأها فغذا طبر وهو أكمن
 الامر في الوجود وصرح في الاصل بالاستحباب قال في غابة البان والاصح ما في الجامع الصريح لانه آخر
 النص في ورد في الفتح ما في الاصل أصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وكوب الاختصار أكثر دقة في
 البحر بأنه في انصار الشارح لا في غيره فكان المذهب الاحتياط قال في البر ولا ينبغي أن أمر المنة بدائش عن

أمر الشارح وكذلك الخبره ثم قال في الحواشي السعدية النما يكون دليلا إذا كان مستعملا في الأمر الاتباعي وهو ممنوع وتقول لا يجوز أن يكون المراد الاستجاب وتكون القرينة عليه مافي الأصل كما رأيت في بعض من قوله افتش ربه إلى السرى ووصفه على هديه وأما ذلك اهـ والحاصل أن اختيار صاحب الفتح والبحر والبر الدلالة صريح كلام محمد **(قوله مع الفاتحة)** أشار به إلى شيئين الأول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على المتشوع وهو أحد قولين وينبغي ترجيحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وميمه قولان أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجب كما هو الأصل فيها لأنه في البحر والنهر **(قوله لا الجمع الخ)** أشار به إلى أن قول المصنف جهر أو أجمع إلى الفاتحة والسورة معا وجعله إلى يلي طاهر الرواية وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الترمذي أنه يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الإسلام النظار من الجواب ونهر الإسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشنيع لأن السورة تلتحق بموصفا تقديره بحر ومفاده أن الجمع بين الجهر والجماعة في ركعة مكرهة وإنما إذا كانت القراءة في محلها غير ملتحقة بما قبلها ويرد عليه ما قدمنا من المزور وأول الفصل متأمل **(قوله ولو نزل كرها)** أي السورة **(قوله فقرأها)** أي بعد دعائه إلى القيام **(قوله وأعاد الركوع)** لأن ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا في الركوع وبالله ماله لأن الترتيب بين القراءة والركوع فرض كسريانه في الواجبات حتى لو لم يعد بعد تصد مسألته بل لو قام لأجل القراءة ثم بدله فسد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قيل تفسد وقيل لا والقوى بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود لأجله ولو تكرره في ركوعه ولو عاد لا يرتفع هو ماد كبرانه أن القراءة تسقط فرضا أما القنوت إذا أعيد يقع واجبا وبيان ذلك أن القراءة وان انقسمت إلى فرض وواجب وسنة لا أنه مهما أطال يقع فرضا وكذا إذا أطال الركوع والصعود على ما هو قول الأكثر والأصح لأن قوله تعالى فاقروا ما تيسر من الجواب أحد الأسر الآتية بخلافه فقام طافا قصد في كل فرض منهما قرا يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة أن جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكره وجعله فوق ذلك إلى حد كذا سنة لأنه يقع أول آية بقروها فرضا وما بعد هالي حد كذا واجب وما بعد ذلك إلى حد كذا سنة لا مانع اعتبره بالواجب ما بعد الآية الأولى معصيا لها لقلب الفرض واجبا وان اعتبره ما بعد فرضا كان الواجب بعض الفاتحة وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب إلى حد السنة فلي أمل كذا في شرح المنية من باب سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاختاره **(قوله لا ركوعا تكرارها)** أي وهو غير مشرور وهذا هو القراءتين فالوجه لا تكون فصلة في النهاية لأن ما قبلها الكسب على مافي النهاية شيخ الإسلام الحق أبو السعود قلت لا ينبغي أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبة بل ذلك على وجه المدخل في طاهر الرواية وان كانت واجبة على رواية الحسن من زاد في هذا إذا قرأ الفاتحة ثم لم يتعمى انصرمها إلى تلك الركعة وأنت خير بالباططاهر الرواية أي الذي هو عدم إعادة الفاتحة في مسئلتنا على رواية الحسن غير حسن اهـ أي بخلاف السورة فإن الشفع ليس بجعل لإداء السورة بخلاف أن يكون محل القضاء تمامه في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله ولو نزل كرها)** أي الفاتحة **(قوله لا الركوع)** انظاره أنه ليس بقدر حتى لو نزل كرها في الركوع فكذلك لا تقدم أنه لو نزل في السورة في الركوع أعادها وأعاد الركوع والفاتحة أولى لأنها أكد حتى **(قوله وأعاد السورة)** لأنها شرعت تالية لفاتحة حتى **(قوله على المذهب)** أي الذي هو طاهر الرواية عن الإمام وغيره رواية عنه ما يطلق على ما سمع القرآن ولم يشهده من خطاب أحد وخرم القدوري بإيه الصريح من مذهب الإمام وهو الذي ينبغي بأنه أقرب إلى القواعد الشرعية لأن المطلق يصر في الأدنى وفي الجرمه نظر بل يصر في الكلام قلت وهو مدفوع بأن براءة الدلالة تنويع على الكامل والامر مرضية العلماء أتت في الركوع والصعود قال في شرح المنية على هذه الرواية لا يجزى صدقه ثم نظر لأنه لا يشبه قصد الخطاب الخبر بأمل وفي رواية مثاله عنه وهي قولها ثلاث آيات قصار أو آيات طويلة **(قوله وعرضا)**

(مع الفاتحة جهر أو لاخريين) لأن الجمع بين جهر ومخافتة في ركعة شنيع ولو نزل كرها في ركوعه نزلها وأعاد الركوع (ولو نزل الفاتحة) في الأولى (لا) بفضها في الأخيرة بل الزوم تكرارها ولو نزل كرها قبل الركوع فقرأها وأعاد السورة (ومرض القراءة آية على المذهب) هي لغة العلامة وعرضا

مطلب تحقيق مهم فيما لو نزل كرها لم يقرأ فعدت في القراءة فرضا معصيا كون القراءة فرضا وواجبا وسنة

طائفة من القرآن مترجمة الخ) أى اعتبر لها مبدءاً ومقطعاً وهذا النوع يفصله في الحلية عن حاشية
الكشف لانه لا يدس المهلواني وتقبل في النهر عن شرح الشاطبية للجعبري ما يرجع اليه وهو أنها قرآن
مركب من جبل ولوقد بذا ومبدءاً ومقطعاً من سورة (قوله ولو تقدير الخ) أشار إلى الراد على البحر حيث
اعترض التعريف للذ كوربان لم يلد آية ولها جزاء الامام بها الصلاة وهي حصة أحرف ووجه الراد أن لم يلد
أصله لم يولد فهو سنة تقدر لكن الذي رأيت في الحلية البحر عن الحواشي المذكورة أقفاها ستة أحرف سورة
والردى غير محرم في النهر قبل أن لا يمتنع وما بعده ومن ثم قبل أن الاختلاص أروح وقيل حسن فيوز
أن يكون ما في الحواشي بساء على الأول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لأنه في معنى تصح الصلاة
بأن (قوله فالاصح عدم العصة) كذا في المية وهو شامل لمثل مدهامتان ومثل ص وقون لكن ذكر في
الحلية والبحر أن الذي مشى عليه الاستيعاب في الجامع الصغير وشرح الطحاوى وصاحب البدائع الجوزاني
مدهامتان عنده من غير حكاية بخلاف (قوله الا اذا حكم حكم) صورته علق عقده بصلة من صلاة صحيحة
فصلى مدهامتان غير مكررة أو مكررة فتراعا إلى ما يرى صحة الصلاة بذلك ففضي بعبقده فيكون قضاء بعضه
الصلاة صالحة فتصح اتفاقاً لأن حكم الحاكم في المجتهد يبرئ الخلف أفاذه ح (قوله لانه بز بدلى ثلاث
آيات) تعليل للذهبي لأن نصف الآية الطويلة اذا كان بز بدلى ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما فعل
قول أبي حنيفة المكتني بالآية الأولى ح قال في البحر وعلم من تعديهم أن كون المقروء في كل ركعة نصف
ليس شرط بل أن يكون البعض يبلغ ما بعد بقراءة فارتاعراها اه اقول ويستأن أن يكون الاكتفاء
بما دون الآية مفعراً في الرواية الثانية عن الامام لأن الرواية الأولى التي تقدم أنها ظاهر الرواية فلا بد من آية
تامة تأمل (تبيين) أن لم ندر أدنى ما يكفي بحمد قدوس الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كبره أنه مذكور
إلى العرف لا إلى حد حروف أنصارية وعلى هذا الرأى أراد قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد
أن يقرأ من الآية الطويلة قدر ثلاثة آيات ما يسمى بقراءة فارتاعراها ولما فرضوا المسئلة بالآية الكسرى
وآية المائدة وفي التناوخانية والمراح وغيرهما لوقر آية طويلة كآية الكسرى أو المائدة البعض في ركعة
والبعض في ركعة اختلوا فيه على قول أبي حنيفة فيسأل ليجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة ويستمر على أنه
يجوز لأن بعض هذه الآيات بز بدلى ثلاث قصار أو بعدله لا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اه لكن
التعليل الأخير بما يفيد اعتبار العدد في الكلمات أو الحروف ويشبهه قولهم لوقر آية تعدل أنص سورة جاز
وفي بعض العبارات تعدل ثلاثاً نصراً أى كقوله تعالى ثم نظر ثم عسى وبسر ثم أدبروا وكنى وقدروه من حيث
الكلمات عشر ومن حيث الحروف ثلاثون ولوقر الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ
مقداره هذه الآيات الثلاث على ما سلفوا اقتصر على همد المقدار في كل ركعة كنى عن الواجب ولم أر من
أعرض شئ من ذلك ما تأمل (قوله وحفظها) أى الآية فرض عن أى فرض ثابت على كل واحد من
المكافئين به كما أشار اليه في شرح التمر من حيث فرق بينهما وبين فرض الكفاية بأن الثاني فتحتم مقصود
حصوله من غير نظار بالذات إلى فاعله الأول فاعله منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من عين
مخصوصة كالغرض على الذى صلى الله عليه وسلم دون آية آمون كل عين عين أى واحد واحد من المكافئين
اه وانظروا أن الاضافة معهم من اضافة الاسم إلى صفة كعميد الجموع ووجه الجماع أى فرض متعين أى
ثابت على كل مكلف بعينه فرض الكفاية معناه فرض ذك كفاية أى يكفي بحصوله من أى فاعل كان تأمل
(قوله) ونظراً جمع القرآن الخ) أقول لا مانع من أن يقال جميع القرآن حيث هو بسمي فرض كفاية
وإن كل بعضه فرض عين وبعضه واجباً كأن حفظ الفاتحة بسمي واحد وإن كانت الآية بها فرض
أى بسطها المفروض فافهم (قوله وسنة عين) أى بس لعل واحد من المكلفين بعينه وفيها إشارة إلى أن
السنة قد تكون سنة غير وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح أنه عين وصلاتها جميعاً في كل

طائفة من القرآن
مترجمة أقفاها ستة
أحرف ولوقد بذا كام يلد
الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
العصة وإن كررها مراراً
الا اذا حكم حكم ما ييجوز
ذكره القهستاني ولوقر
آية طويلة في الركعتين
فالاصح العصة اتفاقاً لانه
بز بدلى ثلاث آيات قصار
قاله الحاشي (وحفظها
فرض عين) متعين على كل
مكلف (وحفظ جميع
القرآن فرض كفاية)
وسنة عين أفضل من

مطلب في الفرق بين فرض
العين وفرض الكفاية

مطلب السمة تكون سنة
عين وسنة كفاية

مخلة سنة ككتابية (قوله وتعلم الفقه أفضل مما) أي من حفظ باقي القرآن بعد قيلم البعض به ومن المتفعل
 ومراعاة ما تقدم من أن أصل ما يحتاج إليه في تفسيره الأدهر مرض عبي ح (قوله وسورة) أي أنصرف سورة
 أو ما في يوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أي تحريماً كما أنه يكره نفس شيء من السنة
 تنزيهاً كما في شرح المنقبي ط (قوله أي حالة قرار أو قرار) أي حالة أمة أو مجلته وعبر عن المجلة بالقرار بالفاء
 لأن في السفر تكون غالباً من الحرف كما في شرح الشيخ أجماع (قوله كذا أطلق الخ) وهو أن عبارة الخالجه
 لم يصرح فيها بقوله معاقوا عاذ كرمه السفر عبر مفيد ففهم منها الاطلاق كما شرع به إرات المتون والام
 بشأن ادعاء تعقيد ما عساه في من التفصيل وانما صرح المصنف بالاطلاق لاختيار المباح في مسجده من باب
 الحر (قوله وروى في البحر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية أن المسافر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء
 ثم قال وهذا إذا كان على مجلته من السير فإن كان في أمة أو قرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج واشتد لانه
 عليه مراعاة السمع الخفيف وروى في البحر ما لا أصل له يعتمد عليه في الرواية والزيادة أما الاول فلأن
 إطلاق المتون في العام الصريح حاله الامس أيضاً وأما الثاني فلانه إذا كان على أمن ما كان عليه فسبق
 أن يراعي السمع والسفر وإن كان في الزمان الخفيف لكن التوحيد بقراءة البروج لانه من دليل ولم
 يقل اه وهو محض من الحلية وأحياناً في البحر بما حاصله أن السنة للقيم في قراءة الفجر أن يكون من
 طوال الفصل وأن لا يصح مقدار الآية المقر ومن حيث العدد عن أو يعني آية في الركعتين بل تكون
 من أو يعني إلى مائه كما يأتي مع ما لا يقب من البحث والمسافر إذا كان في أمة أو قرار أو كان كل من المقتسم
 لكن لا سفر أو يقرأ في الخفيف من معاقول لا يجوز له الفطر وإن كان في أمة أو فاسب أي يقرأ نحو سورة
 البروج والانشقاق مما هو من طوال الفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا يمكن
 مراعاة السمع الخفيف أي الخفيف بعدم اعتناء العدد الخاص به وصول سنة الفقرة من طوال
 الفصل فليس مراده التوحيد بعدد آيات السور بل بكونها من طوال الفصل أي وسنة القراءة في الفجر
 من طوال الفصل مسجلة لا تحتاج إلى دليل ثم ما في الهداية قد أقر عليه شرهوا ليلو وغيره ولا دليل
 على تعقيد إطلاق ما في المتون والجامع اه أقول وهذا انما يأتي إذا كان قول الهداية يقرأ في الفجر نحو
 سورة البروج واشتد معناه أي يقرأ في الركعتين أحدهما فمجالاً كلامه والام يصل تخفيف من حيث
 العدد لأن الانشقاق خمس وعشرون آية والبروج اثنا عشر ونوب ذلك قول المسية بقراسرة
 البروج أو مائتها فانه ظاهر في أن المراد فرة أمة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من
 طوال الفصل كلام سنعه من لدخل الخفيف في شرح المسية على جعل الاوسط في الحضر وطول السور
 وهو قول صاحب الجمع في شرحه فيقرأ أو ساطع الفصل وعابه للسمع الخفيف وعابه في الشر بل لا يلة
 أن هذا الحل لا ياسب ما في الهداية لأن الانشقاق من طوال الفصل قد يعال بال تخفيف من جهة
 الاكتفاء بسورة واحدة من الفصل في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المصنف في المدة المذكورة في الحضر في
 كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل (قوله وجوباً) أشار به إلى عدم ما أورده في البحر بأنه لو قال بعد الفاتحة أي
 سورة شاء لكان أولى لا يوجبهم أن يقرأ الفاتحة مسنة مضر ح قوله وجوباً بالعدم التوهم المذكور لأن
 المعنى أن سنة القراءة في السفر أي سورة شاء مضمومة إلى الفاتحة الواجبة بالقصد بسبب التخفيف في السور
 بعد الفاتحة أو لا وروى السورة واجبة أيضاً (قوله وفي الضرورة بقدر الحال) أي سواها كان في الحضر
 أو السفر وإطلاعه بشمل الفاتحة وغيرها لكن في الكافي ما كان في السفر في حالة الضرورة وإن كان على
 في هذه من السير وأحياناً من عدو أول صل يقرأ الفاتحة وأي سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة وإن خاف
 من الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولما قيل أن يقول لا يختص التخفيف للضرورة وبما سوره فقط بل
 كذلك الفاتحة كما إذا استدعى من عدو قرآية مثلاً ولا يكون مسبباً كذا في السير بل لا يلة أقول

التفعل وتعلم الفقه أفضل
 مهمما (وحفظاً فافتحه
 الكتاب وسورة واجب على
 كل مسلم) ويكره من شيء
 من الواجب (ويس في
 السفر مطلقاً) أي سواه
 قرار أو قرار كذا أطلق في
 الجامع الصغير وروى في
 الحر وروى في الهداية
 وغيرها من التفصيل وروى
 في التفسير وحرر أبو ماني
 الهداية هو الحر (الفاتحة)
 وجوباً (وأي سورة شاء)
 وفي الضرورة بقدر الحال
 (و) يس (في الحضر)
 لا مام ومفرد

وقول السكاكي بقدمه ولا يفته الوقت يشتمل الفاشحة وله أن يقرأ في كل ركعة مائة إن خاف فوت الوقت
 ما لم يأت به هل هو في كل صلاة أو خاص بالفجر فيه خلاف سكاكي القبية وقال في آخر شرح المنها وتقبل برأي
 سنة القراءة في غير الفجر وإن خرج الوقت والأظهر أن رأي قدر الواجب في غير هالان الاختلاف به بعد
 عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت ١٥ أي هانه في غير الفجر غير مفسد اتفاقاً فذكر أن له الأذنين
 على الفاشحة وتبسيطاً واحداً وتترك الشعائر والتعريف في سنة الفجر أو الظهر ولو خاف فوت الجماعة لانه إذا حاز
 ترك السنة لا دون الجماعة فترك سنة السنة الأولى ١٥ (قوله ذكره الحلبي) ونقله الزاهد في الفرة
 عن الجرد بقوله قال أبو حنيفة والذي يصلي وحده بمائة الإمام في جميع ما وصفنا من القراءة سوى الظهر قال
 الزاهد في هذا على أن أقرأ السنة سنة يستوي فيها الإمام والمفرد والناس معه عاقلون (قوله طول
 الفصل) بكسر الهمزة ج طو بل ككبريه وكرام واقتصر عليه في الصحاح وأما ما للضم فلم يرحل الطويل كما
 صرح به ابن مالك في مثله والمفصل به الضاد المهملة هو السبع السابع من القرآن سمى له أكثره قوله
 بالسبعة أو أقله السبع خمسة ولهذا سمى بالمحكم أي أو اختلف في أوله قال في البحر والذي عليه أصحابنا أنه
 من الخيرات ١٥ قال الرملي ويظهر أن أبي شريف الأقوال فيه بقوله

مفصل قرآن بأوله أتى * خلاف مصافات وقاف وسبع
 وجاءت بمائة وصفة لها * وفتح ضي حج رانها المصحح

وزاد السيو على في الاقتان قولين وأوصله إلى أبي مشرق ولا الرحمن والاسنان (قوله إلى آخر البروج)
 عزاء في الخبرين في شرح الكبر للشيخ ما كبر وقال بعده وفي النهر لا يحسن في دخول العاية في المعاي ١٥
 فالبروج من الطوال وهو معاد عارة الهداية المدكورة آ بها لكن مفاداً نقلاً عنه مدها عن شرح المنية
 وشرح الجميع أنهم من الأوساط وقوله في الشرب لا ينعى السكاكي بل نقل القسطنطين عن أبي الكافي حروج العاية
 الأولى والثانية وتعليقه مسودة لم يكن من القصار وتوقف في ذلك كله صاحب المطبوع قال المأثرة بذلك
 بل يحتاج إلى شيء في ذلك من خارج والله أعلم إلى أن العاية تحتل الدحل والمار وحدهم (قوله في
 الفجر والظهر) قال في النهر هذا من ألف سكاكي في ما أصلى من أن الظهر كالصباح السكاكي لا أثر على ما عليه
 المصنف ١٥ (قوله وبقية) أي باقي الفصل (قوله أي في كل ركعة مسودة بمائة ذكر) أي من الطوال
 والأوساط والقصار ومقتضاه أنه لا نظر إلى مقداره عين من حيث عدد آيات مع أنه ذكر في النهر أن أقرأه
 من المفصل سنة والمفصل ما لم يصيب سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعة مسودة
 الفاشحة وتقرأ أربعين أو سبعين واقتصر في الأصل على الآثريين وفي الخبرين ما بين السنين إلى المائة والنسك
 ثالث من فعله عليه الصلاة والسلام وقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعة في ظاهر الرواية كما
 في شرح الجامع اقتضاهما وحزمه في الخلاصة وفي المصنف وغيره يقرأ أربعين في المغرب خبر آيات
 في كل ركعة ١٥ أو ثل كون المقر ومن سور الفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المدكور في المتن
 كالمقدور في الكثرة والجمع والوقاؤه النقاء وغيره أو حصر المقر وبعدده على ما ذكره في النهر بل ربما
 عليه مخالفة في المتن من بعض الوجوه كإتيان عليه في الخلية فإنه لو قرأ في الفجر أو الظهر سورتين من طوال
 المفصل لم يبدل على مائة آية كالمصنف والواقعة أو قرأ في العصر أو العشاء سورتين من أوساط المفصل
 تزيد على عشرين أو ثلاثين آية كالعاشية والفجر يكون ذلك مع أفضالاً على ما في المتن لا على الرواية
 الثانية ولا تحصى المواضع التي روايتيها إذا كانت السورتان أو خمسة بعدد ذلك كورد يفرع على ما مر
 عنهم من أن المأثرة من السورة أي أن تكون قراءة السورتين أو أكثر من ذلك المقدار حجة في السنة
 لأن آية تفرع من كل سورة مهما على ذلك المقدار مع أنهم صرحوا بأن الأصل في كل ركعة أن يأتوا سورة
 ثمة والذي يسمى السورة إليه أنهم ما روايتيها احتار أصحاب المتن أحداً مضافاً إليه في متن

ذكره الحلبي والناس معه
 غايلون (طوال المفصل)
 من الخيرات إلى آخر البروج
 (في الفجر والظهر) معها
 التي آخر لم يكن (أوساطه
 في العصر والعشاء) بآية
 (قصاره في المغرب) أي في
 كل ركعة سورة بمائة ذكر
 ذكره الحلبي

الملتقى ذكر أول أن السنة في الفجر حصراً أو رسول آية أو سون ثم قال واستحسنوا أطوال الفصل مبهات في
الظاهر هذا ذكر أن الثاني استحسن فمتر جعل الرواية الأولى لتأيد به بالأثر الأول عن عمر رضي الله عنه أنه
كتب إلى أبي موسى الأشعري أن أت الفجر وأظهر بطوال الفصل وفي العصر والعشاء باسماً وطوال الفصل
وفي المغرب بقدر الفصل قال في الكافي وهو كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف
الاستحسان اهـ **قوله** واختار في البداية عدم التقدير (الح) وعمل الناس اليوم على ما حاذوا في الدلائل
ومل والطاهر أن المراد عدم التفرع بمقدار معين لكل أحد وفي كل وقت كما يفهمه تمام العبارة بل نازلة بقصر
على أدنى ما ورد كاقصر سورة من طول الفصل في الفجر أو أقصر سورة من قصار عصره في مسبق وقت أو نحوه
من الاعتداء لانه عليه الصلاة والسلام قرأ الفجر بلغة مؤدبة لم يسمع بكاء من خشية أن يسبق على أمه
ونازلة قرأ أكثر ما ورد إذا لم يعمل القوم فليس المراد العشاء أو ادولوا بالعشر ولذا قال في البحر عن السدائع
والخلاف فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ أمه أو ما يخفى على القوم ولا يشغل عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا
في الخلاصة اهـ **قوله** (والإمام) أي من حيث حسن صوته وقبحة **(قوله)** وفي النجاة اسم كتاب من كتب
الفتاوى **(قوله)** (يبي) أي بأن تكون من التسل والاسراع **(قوله)** (لبلال) لعل وجه التقدير أنه عادة
المتبحرين كثرة القراءة في تسبدهم فلهذا الإسراع ليعصوا ما ورد من القراءة تأمل **(قوله)** (كأنهم)
أي بعد أن بعد أقل مد قاله والقراء والاحرام ترك الترتيل المأمور به شرعاً ط **(قوله)** ويجوز بالروايات
(السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما يصح عليه أهل الأصول ط **(قوله)** (العريضة) أي بالروايات العريضة
والامالات لأن بعض السفهاء يقولون مالا يحلو ويعقون في الآثم والشقاء ولا ينبغي لأئمة أن يحضروا العوام
على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ أحد منهم مثل قراءة أبي جعفر وإمامه وعلي بن حمزة والكافي مسبحة
لديهم فلهذا يستحسنون أو يضخون نوات كل كل القراءات والروايات صحيحة وصحيحة ومشبهاً اختاروا
قراءة أبي عمر وخصص عن عاصم اهـ من التنازع حاشية في فتاوى النجاة **(قوله)** (وطلال الح) أي بطلانها
الإمام وهي مسبوقة بواجباً عالة على أدول الكعبة الأولى لأن وقت الفجر وقت نوم وعفلة وقد علم من
التقييد بالامام ومن التعليل أن المفرد يستوي بين الركنين في الجميع اتفاقاً شرح المسألة أقول وعاصم
أن الإطالة المذمومة سنوية أحسن ما هو مشهورة في التنازع علم أن ما في شرح الملتقى في معنى من أنهما واجدة
اجتماعاً رباً أو مستحق فخر وقال ثابته السافاني في شرح الملتقى لم أحده في الكتب المشهورة وفي النسخ
(قوله) (قد والثلث) بأن تكون زيادة على الأولى على ما في الثانية قد نزلت مجموع ما في الركعتين كلتي السكاتي
حيث قال الثلثان في الأولى والثالث في الثانية قوله في الحلية والبحر والذوق **(قوله)** (قبل الصبح) كذا
في الحلية معر بالي المجهول وحكاية البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا طيد ولا عبارته هكذا وحده
الإطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشر إلى ثلاثين وفي الأولى من ثلاثين إلى سبعمائة
وأرجع الحاشية الأولى بالنصف في القول الأول لأن المراد نصف المدة وفي الأولى وهو نزلت المجهول ع ولا
وجه لعدم مقابلة أو طال في ذلك فراجع له لكن قد يقال أن مراداً خلاصة التحبير يبي جعل في زيادة قد نزل
نصف ما في الأولى أو نصف ما في الثانية فإنه إذا قرأ في الأولى ثلاثين وفي الثانية عشر من طال زيادة قد نزل
ما في الثانية ولو قرأ في الأولى سبعمائة وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الأولى ومن دأب على القول الأول
فتأمل **(قوله)** (ندبا) راجع للقولين يعني أنه قد نزلت في كل بيان للأولى فإن لم يراعها فهو بخلاف
الأولى وهو معنى قوله لا بأس به ح **(قوله)** (لو غش) بأن قرأ في الأولى باربعين وفي الثانية ثلاث آيات
لأمر به وبوراد لا تترك كذا في الخبر وغيرها **(قوله)** (فقط) لما احتمل أن يكون الفجر مجرد مثال لا تقيد
أردته بقوله كذا في النهر **(قوله)** (حتى التراويح) عزاء في الخبر إلى أن الحاشية طوطها هذا أن الجماعة لا بد من
على الخلاف كما في جامع المحو في كس في نظم الرندوي في الألفاظ على توية القراءة مع ما أورد في الحلية

واختار في السدائع عنه
التقدير وأنه تائب بالوقت
والقوم والإمام وفي الحلية
يقرأ في المرس بالتربص
سوا حراً وث التراويح من
وفي النسخ لا بلاله أن
يسرع بعد أن يقرأ كما
يفهم ويجوز بالروايات
السبع البكن الأولى أن
لا يقرأ بالمرعية بعد التمام
حسبانه التبريم وتلك
أولى الفجر على نائيتها
بغير الثالث وقبل النصف
ندبا لو غش لا بأس به
فقط وقال محمد أول السك
حتى التراويح

قوله وحمل من حشره
والكسائي كذا بالأصل
المقابل على خط المؤلف
ومقتضاه أن الكسائي غير
حسب من حشره أنه فوجها
يفهمه أن شلوكا ولعل
الواو زائدة فراجع اهـ
مصححه

قوله أردته بقوله أي قد نزل
ولهذا سقطت من قوله
وأراجع اهـ مصححه

لأن أمرها سهل واختاره أو اليسر ومشي عليه في خزانة الفتاوى، مكان الظاهر عدم الكراهة اه فعول
 الصبر وأطلق في جامع البحر في الخ واستظهاره قريباً من فضله أنه أراد خلاف ما في المتن من التقيد بما
 وردت به السنة نعم كلامه في طائفة الأولى على الثانية، فمقتضاه العكس فكان على الشارع ذكر ذلك عند
 قوله وتعالى أولى الفجر (قوله) قال في شرح المسبحة والواضح كراهة طائفة الثانية على الأولى في العمل أيضاً لحالها
 بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كقوله فاعاد بالاعتذار وهو أمّا طائفة الثالثة على الثانية
 والأولى فلا تذكر لمكانه شفع آخر اه (قوله على بالثنتين) يعنى في صلاة الفجر والسورة الثانية أطول
 من الأولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت ح وهو مدفوع شرعاً فمقتضاه لا يادع مادون ثلاث آيات
 أو نقصانه كالعدم فلا يكره ح عن الحلبيه (قوله على طريق الفرضية) أى بحيث لا تصح الصلاة دونها
 يقول الشافعي في الفاتحة (قوله ويكره التعبير الخ) هذه المسئلة مفرعة على ما قبلها لأن الشارع إذا لم يعين
 عليه شيئاً نسب إعماله كرهه أن يعبر وعلة في الهداية بقوله لم يادع من غير السابق وإيهاماً لتفضيل (قوله بل
 يندب قراءته) أحاديثاً قال في جامع الفتاوى وهذا الأصل الورى بحمالة وان صلى وحده، فقرأ كم يشاء
 اه وفي فتح القدر لا يرد مقتضى الدليل عدم الدوام أو المداومة على عدم كراهة حقيقة العصر يستحب
 أن يقرأ ذلك أحاديثاً كماله أن يقرأ في لزوم الإيهام ينتفي بالترك أحاديثاً ولا قالوا السنة أبقر أفرد على الفجر
 بالكامرون والالتصاف وطاهر هذا القائل والمطابقة إذا إيهام المدة كورمتب بالنسبة إلى المصلى نفسه اه
 وفيه تضاد لخصائص الكراهة بالتمام وبأنه في البحر إن هذا أصح على أن الإيهام التفضل والتعدي
 أمّا على ما قبله بل المستحب من غير السابق فلا فرق في كراهة المداومة في المفرد والامام والسنة والفرض
 فتكره المداومة طائفة الصريح في غاية البيان من كراهة المواطة على قراءة السور الثلاث في الورى أع من
 كونه في رمضان أم لا اه وأجاب في البحر بأنه قد دل على ما المثلث ص والطاهر أنهم مائة واحدة لا ثلاث
 فيجوز ما في الفتح أقول على أنه في غاية البيان يصح بالنسبة إليه كقوله أيضاً إيهام البحر السابق بقرول
 بقراءته في صلاة أخرى وأيهاد كقوله في البحر الصوابية أنه لا يسن أن يقرأ سورته معينة على الدوام إلا
 فيمن بعض الناس أنه واجب اه وهو لا يؤيد ما في الفتح أيضاً هذا هو الطحاوى والاشيبي الكراهة بما
 إذا رأى ذلك حتماً لا يجوز فيه أم لو قرأه لغيره عليه أو تبرأه عنه عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن
 بشرط أن يقرأه غيرهما أحاديثاً لا يظن المحال أن غيره لا يجوز واعتصر في الفتح أنه لا يشرع به من
 الكلام في المداومة اه وأقول حاصل معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه إن
 رأى ذلك حتماً يكره من حيث تعبير المشروخ والإيكره من حيث إيهام المحال وهذا الخ لا يتأيد أيضاً كلام
 الفتح السابق ويندفع اعتراضه لاحق قد مر (قوله ولا فاتحة) بالصبر معطوف على محذوف تقديره
 لا غير الفاتحة ولا فاتحة وتوهم في السرية يعظم معنى في القراءة في الجهرية نادى، والمراد التعريض بخلاف
 الامام الشافعي وروى ما نسب لمحمد (قوله اتفاقاً) أى بين أئمة الثلاثة (قوله وما نسب لمحمد) أى من استجاب
 قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً (قوله كما سطره السكال) حاصله أن محمداً قال في كلّه إلا أن لا يرى القراءة
 خلف الامام في شيء من الصلوات بجهره أو يصر ودهوى الاحتياط بموجبه الاحتياط ترك أقرءه لأنه
 العمل بأقوى الدليل وقد روى الفساد بالقراءة عن عدمه للعداء فأقواها المانع (قوله ما يفسد) هذا
 ما قبل الأصح (قوله وهو) أى الفساد المفهوم من تفسد (قوله مروى عن عدمه للصعاب) قال في حارث
 وفي السكوت ومع المؤمنين القراءة ما نوع من تعبد بقرآن كبار الصعاب منهم المرتضى والى أدله وقد ورد
 أهل الحديث أسامهم (قوله ويصتاد أسراً) وكذا إذا جهر بالأولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطالب
 بها أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والأول يخص الجهرية والثاني لا يجزى على إطلاله فيجب
 السكوت عند القراءة طائفاً اه (قوله أياً تزعج) أى في نواحيه تعالى أو تزعج أى تخويع من عقابه

صلى بالثنتين ولا يثنين
 شيء من القرآن لصلاة على
 طريق الفرضية بل تعين
 الفاتحة على وجه الوجوب
 (ويكره التعيين) كالسجدة
 وهل أتى الفجر كل جمعة
 يندب قراءته ما أحسبنا
 (والنوم لا يقرأ مطافاً) ولا
 الفاتحة في السرية اتفاقاً
 وما نسب لمحمد ضعف كما
 بسطره السكال (ما قرأ كره
 تعريماً) وتصح في الأصح
 وفيه والجارح من بسوط
 خروجه زاده انتفسد
 ويكون فاسقاً وهو مروى
 عن عدمه للصعاب فالمنع
 أحوط (بل يستسمع) إذا
 جهر (ويثبت) إذا أسر
 أقول أي هير: رضى الله
 عنه كأنه قرأ خلف الامام
 نزل وإذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا (وان)
 وصلية (قرأ الامام آية
 ترغيب أترهب) وكذا
 الامام لا يشتغل بغير
 القرآن

تعالى فلا يسأل الأول ولا يستعفي من الثاني قال في الفتح لا نعلم الله تعالى وعده بالرحمة إذا استمع ووعده حتم
واحبة لدفعه للمشاقلة عمنه يبرمج ومها (قوله وما ورد) أي عن حديثه فترضى الله عنه أنه قال صلى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة إلى أن قال وما يربا به رجة لا توقف عندها بآل ولا نابة راب الأ
وقف صندها وتعد أن يحرقه أو داود وتعلم في الحلية (قوله حل على الظلم مقروفا) أفاد أن كلامه في الأمام
والمعتدى في الفرض أو النفل سواء قال في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكر ما من أنه صلى الله عليه
وسلم لم يقم له ميا كذا الاثمن بعده إلى يومنا هذا من كان من الحديث ولأنه تنقل على القوم يكره وأما في
المنطوق فإن كان في التراجع وكذلك وأن كان في غيرهما من وائل الليل التي اقتضى به فيها واحد أو اثنان
فلا يتم ترك الترك على الفعل لما روي عن حديث حديثه السابق اللهم الا إذا كان في ذلك تنقل على
المعتدى وفيه تأمل وأما المأموم فلأن وطيفته الاستماع والانصات فلا يشترط معانته لكن قد يقال أما
يتم ذلك في المعتدى في الفرائض والتراجع أما المعتدى في السابقة للمذكورة إذا كان أمامه لم يجعله لا عدم
الانحلال عما ذكره لمجمل على ما رآه هذه الحالة اهـ (قوله كالم) أي في غير ما في أصل ترتيب أعمال
الصلاة من حل ما ورد في الأدعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة والجلوس بينهما على المنظر وأما
مستثناه من غير ما فهم (قوله ولا يأتي بما يمتنع من الاستماع الخ) أي في باب الجمعة أن كل ما حرم من الصلاة
حرم في الحلية يصح من كل وشرب وكلام ولو تسبعا أو ردا سلام أو أمرا يجرى في الأصل الحليط لأن الأمر
بالعرف منها لا عرف بين قريش وعبد في الأصح ولا بد من خبر من يجرى فلا بد من خبره لأنه يجب لحق آدمي وهو
محتاج إليه والاصناف لحقة تعالى ومناه على المسامحة للأصم أنه لا بأس بأن يسمع رأسه أو يذعه مدروية
مسكوكه ويجب الاستماع لطلب كطلة كالحاج وختم وعبد على المعتد اهـ (قوله ويصلى الله) اهـ
عطف نفسه على قوله بنفسه وهذا مروي عن أبي يوسف وفي حجة الفتح أنه الأصواب (قوله في افتراض
الاصناف) عبر بالافتراض تعالى الله بعبادة وعبد في الأمر لو حوب قال ط وهو الأول لأن من كرهه
تحريرا (قوله يجب الاستماع للقراءة مطلقا) أي في الصلاة وما راجعها من الآتي وإن كانت واردة في
الصلاة على ما مر بالعبارة العموم اللفظ للخصوص البتة ثم هذا حديث لا عزولنا قال في القصة نصي. مرقا في
البيت وأهلهم مشغولون بالعمل بعدد ورون في ترك الاستماع افتقروا العمل قبل القراءة أو لا وكرهوا
الفقه صدقوا القراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة من أجل بكتب الفقه بمحرم حصل بقرآنا في كنه
استماع القرآن فالتمس على القارئ وعلى هذا الوجه على السطح والناس يأمرونهم أن لا يكون سمعهم
لا عارضهم عن استماعه وأولاه يؤذونهم بما يقطعهم تأمل في شرح المبينة الأصل أن الاستماع لا يترك فرض
كفائية لأنه لا فامة حقة. بل يكون ملتبسا بالية غير مضيق وذلك ليحصل بانسانه البعض كافي رد السلام حين
كان لرعاية حق المسلم كتنفيذه البعض عن السبل الآتية يجب على القارئ احترامه ما لا يشترطه الأسوق
ومواضع الاشتغال فادق أمها كان هو المصير لحرمته تكون الأتم عليه دون أهل الاشتغال به الجرح
وتعلمه في ط ونقل الجوى عن أستاذة قاضي القضاة يحيى الشهر بمقتضى زاده أن له وساهة سقنم أن
استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ) أفاد أنه يكره تركه أو عليه يحسب حرم
القبية بالكرامة ويجعل له عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الحواجز الدالة بظنظره فاصطبر بانقرأ
في الأولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية إن لم يحسن نهر لأن التكرار أو بوس القراءة فسكوسا
بنازه وأما لو حتم القارئ في ركعة فبأن يقرأ ما يقرأ من البقرة (قوله وأن يقرأ في الأولى من سجدة الخ)
قال في الهرو وينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورة وتكرارها مكره وعبد لا كثر
اهـ نكس في شرح المبينة عن الحلية الصحيح أنه لا يكره وينبغي أن يراى بالكرامة المفسرة الفهرية فلا ينافي
كلامه لا كثر ولا نول الشراح لا بأس تأمل ويؤيده قول شرح النيسية يجب ما مر وكذا لو قرأ في الأولى من

وما ورد حل على النفل
منه دايكر (كذا الخطبة)
فلا ينافي ما يفتى الاستماع
ولو كفاية أو دوسلام (وان
صلى الخطيب على النبي صلى
الله عليه وسلم الا إذا قرأ آية
صاوا عليه يصلى المستمع
(س) بنفسه وينتسب لسانه
علا بأمرى صاوا وأصوات
(والعبد) عن الخطيب
(والقريب سببان) في
افتراض الاصناف (فروع)
يجب الاستماع للقراءة
مطلقا لأن العبارة للعموم
اللفظ لا بأس أن يقرأ سورة
ويعبد هال الثانية وان
يقرأ في الأولى من سجدة وفي
الثانية من آخر

(فروع) في القراءة خارج
الصلاة

مطلب الاستماع للقرآن
فرض كفاية

وسط سورة أو من سورة أولها تم قرأ في التأسيس وسط سورة أخرى أو من أولها أو وسط قصيدة الأصح أنه لا يكره لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولومن سورة الخ) واصل بما قبله أي لو قرأ من محلي بأن انتقل من آية إلى أخرى من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما آيات ما كثر لكن الأولى أن لا يفعل بلا ضرورة لأنه يوم الأعراس والتزويج لا يشرع شرح المبدية والتخالف فرض المسئلة في القرآن كمنه لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا ضرورة فإن سهائت ذكر يعود مرعاة الترتيب الأولى بالتشريح المبدية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة فيبحث بلان منه الطالة الركعة الثانية الطالة كثيرة فلا يكره شرح المبدية إذا كان سورةتان قصيرتان وهذا في ركعتين أما في ركعة ويكره الجمع بين سورتين بينهما سورة أو سورة وفي التأسيس إذا جع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه لا بأس به وقد كرسج الإسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية وفي شرح المنسبة الأولى أن لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر (قوله وإن قرأ أمسكوسا) بالفتح أو في الثانية بسورة أو على محقق في الأولى لأن ترتيب السور في القراءة واجب التلاوة والماجوز لا معار تسهيلها لسورة التعليم ط (قوله إلا إذا اختلج الخ) قال في شرح المبدية وفي الروايات الجعية يحتمل القرآن في الصلاة أو من غير المنعوتين في الركعة الأولى برغم محقق في الثانية بالفتحة وتسمى من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال الرجل أي الحائض المفتح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وند في الثانية والمعنى عليها (قوله ألم تر أوتيت) أي نكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر) أي ثم أعاد أن النكس أو الفصل القصير عما يكره إذا كان عن قصد ولو سها ولا كما في شرح المبدية وإذا انفتحت الكراهة فاعرضه عن التشرع عنها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك تلك السورة ويفتح التي أرادها يكره اه وفي الفتح ولو كان أي المقتر ومحرفاً واحداً (قوله ولا يكره في الفتح) من ذلك عزاء في الفتح أي الخلاصة ثم قال وعزى في هذه الكيفية نظر فانه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بالسورة التي سمع على الانتقال من سورة إلى سورة وقاله إذا ابتدأ سورة فاقها على نحو حاجين معهما ينتقل من سورة إلى سورة في التمسك اه واعترض أصحابنا ثم نصروا بالقراءة على الترتيب من واجبات القراءة ولو كان يكره فكيف لا يكره في العمل وأما جواب ما كان الدغل لتأنيده نزلت كل ركعة منه فلهامسة فلا يكون كماله قرأ انسان سورة ثم سكت ثم قرأ ما فوقه فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذلك في بعض النسخ على أنه مند أو بتقدير مضاف وما بعده خبر أي وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وثلاث زيادة للمادة حال أي والصلاة ثلاث آيات الخ (قوله أو فصل الخ) لعله لأن التخرؤ والاعجاز وقع بذلك القدر لا بالآية والأصلية ترجع إلى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة لا أكثر مند أمم أخرى الأكثر آيات كما في شرح المبدية من الحائض (قوله وبسطه في الخرائط) أي بسط ما ذكر من هذه الفروع مع زيادة عليها كرها في أثناء الكلام وتعام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها ميسر ط في شرح المبدية بعها في فتح القدير والله تعالى أعلم

﴿باب الامامة﴾

هي مصدر قولك دلال أم الناس صار لهم اماما يشعرون في صلواته فقط أو بها وفي أوامر ونواهيه والاول ذو الامامة الصعري والثاني ذو الامامة الكبرى والباب هاهما معقودان لا ولي لنا كانت الثانية من المباحث الفقهية حقيقة لأن القيام لمن فروض الكفاية وكانت الأولى تابعة لها ميسرة عليها تعرض لشيء من مباحثها هو سبقت في علم الكلام وإن لم تكن منه بل من متماماته لظهور واعتقادان فائدة ههنا من أهل اندك كالعلماء في الخلفاء السدس ويحسد ذلك (قوله والكبرى) استحقاق تصرف علم على الامام أي على الخلق وهو متناقض تصرف لا استحقاق لأن الاستحقاق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا يعلم الا لما يرى أن يقال

ولو من سورة كان بينهما آيات ذاك سكر ويكره الفصل بسورة قصيرة وإن يقرأ أمسكوسا إلا إذا اختتم بقراءة من البقرة وفي القنينة قرأ في الأولى الكافر وفي الثانية ألم تر أوتيت ثم ذكر بينهما وقيل قطع ويكره ولا يكره في العمل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قد وأقصر سورة أو فصل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة لا أكثر وبسطه في الخرائط (باب الامامة) هي مسفرة وكبرى والكبرى استحقاق تصرف علم على الامام وتحققه في علم الكلام

علم كذا الامام ومعه فها في القاصد بانها راسية عامة في الدين والدنيا لا خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم لخرج
 النسوة لكن النبوة في الحقيقة غير داخله لانهم ائمة بشرع كما يعلم من تعريف النبي صلى الله عليه وسلم واستحقاق النبي التصرف
 العام امامة مترتبة على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ثبت عليه اعمى النسوة ونخرج بقيد العموم
 من الفضلاء والاموال وتولا كالت الي راسية عند التحقيق ليست الا لاستحقاق التصرف ادعى نصب أهل الحل
 والعقد لا لام ليس الا اثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا افاده لسلامة الكلام ان أبي شريف
 في شرحه على كتاب المسيرة لشجرة الحق الكلام من الهمام (قوله ونصه) أي الامام المعلوم من المقام
 (قوله أهم الواجبات) أي من أهمها التوقف كما بمن الواجبات الشرعية عليه ولد اقل في العقد التسمية
 والمسلمون لا بد لهم من امام يقوم بتفديد احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتخير جوب وشهم وانحد
 صدقاتهم وتهر المغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجوع والاعياء وقبول الشهادات القائمة على
 الحق وقتر ورج المعار والسماع والدين لا ولياء لهم وقسمه الى سائر اه (قوله ولد اقل تموله) فانه
 صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء ولبس الاربعاء او يوم الاربعاء ح عن المواهب
 وهذا السيرة باقية الى الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) أي لان
 الكافر لا يولي على المسلم ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية
 فرع للولاية القائمة فتموله الصبي والمجنون ولان النساء امرن بالقرار في البيت فكان ينبغي حاشا على امر
 واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال كيف بلغ قوم غلبكم امرأه وقوله قادر اقل على كنفه
 الاحكام وانصاف المظلومين الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجواهرها كسر
 وقوله ترشبا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا نعمن ترش وقد سلت الاصارا لخالقة ترش من عدم الحديث
 وبه يطل قول الصراية ان الامامة تصلى في غير ترش والكعبة من القرشي أولى بها اه السكركن
 ح عن شرح عدلة النفي (قوله لاهاشية الخ) أي لا يشترط كونه هاشميا أي من اولاد هاشم من عبد
 مناف كما قالت الشيعة نفي الامامة أي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علو بأي من اولاد علي
 ابن أبي طالب كما قال به بعض الشيعة فيمالة سلافة بني العباس ولا معصوما كما قال الامامية - والاشا
 مشيرة أي الامامية كذا في شرح المقاصد وكان الاولى أن يكره لا يفهم أن كل واحد من هذه
 الثلاثة قول على حدة فان عوارنه توهم أنهم قول واحد ح (قوله ويكره تقليد الفاسق) أشار الى أنه
 لا تشترط عند التوجه في المسيرة من الشروط وعبر عنها بالامام العزالي بالورع وزاد في الشروط العلم
 والكفاية قال والطاهر أنما أي الكفاية أهم من الشجاعة تنقسم كونه دارأي وشجاعة كذا لا يشترط من
 الاقتصاد واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجويز الجوش وهذا الشرط يعي الشجاعة بما شرطه بالهور
 ثم قال واذ كثير الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة لرد واجتماع هذه الامور في
 واحد يمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره أو بالاستغناء عن العلماء وعند الحنفية ما رست
 العدل الشرط للصحة فيصيح تقليد الفاسق الامام مع الكراهة واذا قلنا قد لا يشترط ولا يشترط ولا يشترط
 يستحق العزل ان لم يستلزم فنهو يجب أن يدعى له ولا يجب الجروج عليه كذا عن أبي حنيفة وكلمته فاطم في
 فوجهم هو ان العصابة صلو اخلاب بعض بني أمية وقالوا الولاية عنهم وفي هذا نظر لا يتبين أن أولئك كانوا
 ماو كنفهم او انتمعت تصح هذه الامور للصر وقول من شرط صحة الصلاة خلف امام عاد الستم وصار
 الخال عد التعلب كالم يوجد ووجد ولم يقد على تولية لعله الخوة اه كلام المسيرة للمحقق ابن الهمام
 (قوله ويعزل له) أي بالفسق لو طرأ عليه المراءاته يستحق العزل كما علمت أنه اولادهم يقتل بعزل (قوله
 وتصح لطفه متعلب) أي من تولي بالعمور والعامة بلا مائة أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط انماارة
 وأعاد ان الاصل فيها أن تكون التقليد قال في المسيرة ويثبت عقد اماما با استخلاف الخليفة باه كجعل

مطلب شروط الامامة
الكبرى

ونصب أهم الواجبات قادا
قدومه على دفن صاحب
المجرات ويشترط كونه
مسلم حاد كراة قلا بالعا
قادر شيا لاهاشية اعلاويا
معصوما ويكره تقليد
الفاسق ويعزل به الالفة
ويجب ان يدعى له بالصلاح
وتصح سلطه متعلب

أبو بكر رضي الله تعالى عنه وأما يبيع جماعة من العلماء وأما من أهل الرأي والتدبير وعبد الأشعري
يكنى الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه يشهد بشروط الانتكاز وقدر شرط
المعتبرة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد ونحوه اهـ **(قوله للضرورة)** هي دفع
الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم اجمعوا وأطيعوا وأولوا أمر عليكم عند حشي أجده ح **(قوله وكذا ص)**
أي تصح سلطته للضرورة ولكن في الظاهر لا حقيقة قال في الأشباه وصح سلطته بظاهره قال في البرازية
مات السلطان وانتقلت الرعية على سلطته من بعده ينبغي أن تفوض أمور التقليد على واليه وهذا
الوأي نفسه بجمالين السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الازد
بالقضاء والجمعة هي لا ولا يهله اهـ أي لا بهذا الوالي لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح ذاته بالقضاء
والجمعة لكن ينبغي أن يقال إنه سلطان إلى غاية وهي باو غ الامس للاحتياج إلى عزله عند تولد من السلطان
إذا بلغ تأمل **(قوله أن يفوض)** بالنسبة للمجهول والفاعل هم أهل الحل والعقد على ما مر به لا الصبي لما
علمت من أنه لا ولا يهله وضم يفوض معنى يلقى تعدي يلقى والافيهو تعدي بالي **(قوله في الرسم)** أي في
الظاهر والضرورة **(قوله كافي الاشياء)** أي في أحكام الصبيان وعلت عبارته **(قوله وديها)** أي في الاشياء
عن البرازية أيضا وقد ذكرنا بعد ما مر بنحوه وفتاهاهم وذكر الجوى أن تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون
الا إذا عزل ذلك الوالي نفسه لان السلطان لا يدخل الاميز نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال ان
سلطنة ذلك الوالي ليست مطلقة بل هي مقيدة بعدد صغار السلطان فإذا بلغ انتهت سلطته ذلك الوالي كإفناء
آهـ **(قوله بط الخ)** هكذا نقله صاحب النهر عن أخيه صاحب البحر ولا يظهر الاثر بقا للاقتداء وذلك
لان الامامة مصدر الابعي للمجهول لان الامام هو المنع وبطل على ذلك تعريف اب عرفة بأنها ابتاع التابع الامام
في جزء من صلته أي أن يتبع بعض الواحد أو أقالا لم يالكور ان كان مصدر رباط المبنى للمعلوم فهو صفة
المؤتمر فيكون بمعنى الانضمام أي الاقتداء وان كان مصدر المسمى للمجهول فهو صفة صلاة المؤتمر لانها هي
الروية وعلى كل حال لا يسلغ تعريفه بالامامة بل للاقتداء اهـ ط عن ح وأقول بقي للربط معنى ثالث
هو المراد به بند قبل البرادوهو أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك أن الامام لا يصير
اماما الا بالارتباط المتقدم بصلته بصلته نفس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذي هو
الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط بصلته بصلته حصل له صفة الاقتداء واستقام وحصل الامامة صفة
الامامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم **(قوله بشرط عشرة)** هذا الشرط
في الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط الامامة فتدعيها في قولنا انصاح على حدة فقال بشرط الامامة
للرجال الاصحاء سنة اشياء الاسلام والابوع والعقل والذكورة والبراءة والسلامة من الاعذار كالزنا
والفأفأوة والتمعة واللعن وقد شرط كطهارة وتستر عورة اهـ احتراز بالرجال الاصحاء عن النساء الاصحاء
فلا يشترط في امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاصحاء ولا يشترط في
امامهم العصاة لكن بشرط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتمر أو مساويا ح أقول قد علمت مما
قدمناه أن الامامة غاية الاقتداء فبما يصح الاقتداء لم تثبت الامامة وتكون الشروط العشرة التي ذكرها
الشارح شروط الامامة أيضا من حيث توقف الامامة عليها كأن السنة المذكورة تصلي شروط الاقتداء
أي بالاذل يصح الاقتداء بدونها بالسنة عشر كما بشرط لكل من الامامة الاقتداء لكن لما كانت العشرة
قائمة بالمقتدي والسنة قائمة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والسنة شروطا للامامة فاهم واعم
تجر بر هذا المقام وقد تضمنت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد علمتها به يشعر كعقد الزواج تصددا

تأخر مؤتمر وعلم انقال من به اتهم مع كون المكانين واحدا

للضرورة وكذا ص ويبنى
أن يفوض أمور التقليد
على وال تابع له والسلطان
في الرسم هو الولي في الحقيقة
هو الوالي لعدم صحته
بقضاء جمعة كافي الاشياء
عن البرازية وفيها لو بلغ
السلطان أو الوالي يحتاج
إلى تقليد جديد والعمرى
ربط صلاة المؤتمر بالامام
بشرط عشرة

قوله يشهد أي حضور اه
مه

وكون امام ليس دون تبعه * بشرط اركان ونسبة الاقتداء
 مشاورة في كل ركن وعلمه * بحال امام حل أم سائر معه
 وأن لا تتعدي التي معه اقتدت * وحجة ما صلى الامام من ابتدا
 كدال اتحاد القرص هذا تسلمها * وبشرط للامامة في المدا
 بلوع واسلام وعقل وكورة * قراءة بمن مقدس عسدره ندا

(قوله نية المؤتم) أي الاقتداء بالامام أو الاقتداء به في صلاته أو الشروع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية
 صلاة الامام بشرط النية أن تكون مقاربة للضرورة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يصل إليها أو ينجر
 فاصل أحسن كناية في النية ح (قوله واتحاد مكانهما) فلو اقتدى رجل راكب أو بالعكس أو راكب
 راكب دابة أخرى لم يصل لاختلاف المكان ولو كان على دابة واحدة صلح لاختلافه كمن الاله ادوب. أي وأما
 إذا كان بينهما حافظ فسيأتي أن المعتد اعتبار الاشتباه بالاتحاد المكان ويجرح قوله بأنه باقية الاله وسأين
 تحقيق هذه المسألة بحالها في علمه (قوله ولا تنهما) أي واتحاد صلتهما في أن ينجر والاتحاد بأن يكده
 الدخول في صلته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام مضمومة لصلاة المعتدي اه فدخل اقتداء المعتدل
 بالاعتراض لمن لا يفرض عليه لو في صلاة الامام الفترض صحت فلا يزال الفل مطلق والفرص مقيد
 والطاق جزء المقيد فلا يعبره كأي شرح المذمومة في قوله ولا يصح قوله وأن لا يكون مصلحا مغيرا
 اه وهو أولى من عبارة الشارح فافهم (قوله وحجة صلاة امامه) فلو تبين فساد هاتين مقام الامام أو بسا
 لصحة مدة السمع أو لوجود الحديث أو غير ذلك لم يصح صلاة المعتدي لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحة زعم
 الامام مأسدة في زعم المعتدي لانه على الفاسد في زعمه ولا يصح وبه خلاص وصحح كل أمال وفسد في زعم
 الامام وهو لا يعلم وعلمه المعتدي صحت في قول الأكثر وهو الأصح لأن المعتدي يرى جواز صلاة امامه والمعتبر
 في سقوط رأي نفسه حتى (قوله وعدم محاذاة امرأة) أي بشرط وطها لانه (قوله وعدم تقديمه عليه اعتما)
 الماوسا وامرأان تقدمت أصابع المعتدي لغير قدمه على قدم الامام ما لم يبق قدم أكثر التقدم كطباي وفي
 اعداد الافتاح وتقدم الامام بغيره من عقب المعتدي شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب المعتدي غير متقدم
 على عقب الامام لكن قدمه أطول فتكون أصابعه أقدم أصابع امامه يجوز لكل كان المعتدي أطول من
 امامه في سجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فاللفظ التقدم الواقع في المتن غير مقصود حتى (قوله
 وعلمه باقية لانه) أي سماع أو رؤية للامام أو لبعض المتقدمين حتى وإن لم يتحد المكان ط (قوله
 وبحال الخ) أي علمه بحال امامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده وعدم اتصاله بالبيعة وتكبيره في
 مصر أو غيره ولو حاز بها لامتد لان الظاهر أنه مسافر ولا يجعل على السهو وكذا لو أتم طلاقا وبأى تسامه
 ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قوله ومشاورة في الأركان) أي في أصل دعاء الإمام من أن يقيم معه أو

نية المؤتم الاقتداء واتحاد
 مكانهما وصلاته وحجة
 صلاة امامه وعدم محاذاة
 امرأه وعدم تقدمه عليه
 بعقبه وعلمه باقية لانه
 وبحال من إقامة أو سفر
 ومشاورة في الأركان
 وكونه مثله أو دونه فيها
 وفي التمسك بالأساطيف
 البحر

به لادخله الا إذا ذكره امامه فيها لأول طاهر والثاني كالزوم امامه ورفع تكبيره هو يصح والى الثالث عكسه
 ولا يصح الاداء ثم وفي ركنها حتى أدركه امامه فيصيح لوجود المنفعة التي هي حقيقة الاقتداء وقدر حقيقة
 الكلام على المنفعة في أو آخر واحسان الصلاة راجعه (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الأركان حال
 الأول اقتداء بالركع والسجد مثله والموى جماعة له ومثال الثاني اقتداء الموى بالركع والسجد واحسنه
 به عن كونه أقوى حاله معها كقضاء الركن والسجد بالموى مما ح (قوله وفي الشرائط) عطف على
 صيا أي وكون المؤتم في الامام أو دونه في الشرائط مثال الأول اقتداء مستجمع الشرائط به والعباري بمثله
 ومثال الثاني اقتداء العاري بالمتكسي واحسنه به عن كونه أقوى حاله معها كقضاء المتكسي بالمتكسي
 ح أقول وفي القصة عن تأسيس الطر ويصيح أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحرة للرأس اه أي لا بد غير
 حرة وفي حق الامة فهو كركس الرجل تأمل (قوله كما ساطي البحر) المراد ما ذكره من الشروط العشرة

لكن ليس هذا موجودا في أصل نسخ البحر وانما وجد من بعض نسخهم مع ما الى خط مؤلفه (قوله) في
 وشوئنا (الح) وفيه معناه انضمام الحاصصين في البضاوى ح (قوله) نظام الالفه) بتحصين التعاهد
 بالالفه في اوقات الصلوات بين الجبرانيين والالفه تضم الهمز تاءم الاختلاف ح عن القلموس (قوله)
 هي اضل من الاداب) أى على المتمدن وقيل بالعكس وقيل بالسواة (قوله) خلافا لشافعي) فقدمنا الاداب
 عن مذهبه فويل مصححين الاول فتولوا الثاني عكسه (قوله) وتقول عزالخ) أى لا دلالة فيه على أفضلية
 الادان لان مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الحليفة به والاعاءة تمنعه عن مرافسة الاوقات فلذا اقتصروا على
 الامامة (قوله) وقال بعضهم الخ) ذكره العبر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال في العبر وقد كتبت اختارها
 لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا العقل والله الموفق اه قلت ومفادها أنها افضل من الاقتداء (قوله)
 قال الزاهد الخ) توفيق بين القول بالسنبق القول بالوجوب الاتي بيان أن المراد منهما واحد استدلنا
 استدلالهم بالاعتبار الوارد في الحديث يدل على ترك الجماعة وفي النهي عن الميعة الجماعة واجبة وسئلوا
 بالسهة اه وهذا كجوابهم عن رواية سنة الورع أن نحوها ثبت بالنسبة قال في النهي أن هذا يقتضى
 الانقضاء على أن تركه كراهة بلا عذر وجوب انما هو أنه قول العراقيين والحراسانيون على أنه يأثم اذا اعتاد
 الترك في القضية اه وقال في شرح المسئلة الاحكام يدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعرر وترد
 شهادته وبأن الجبرانيين بالكسوت عنه وقد يوفق بان ذلك مقيد بالدائمة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يشهدون الصلوات في الحديث ألا خير صلوات في يومهم كما يعاينها طاهر اسد المذايع نحو
 فلان يأكلون البراءة غلبت عليهم فواجب الحضور وأما ما وجد في المسئلة المذكورة التي تقر به الموافقة اه ورد
 عليه ما من النهي إلا أن يجب بأن قول العراقيين يأثم ترك كراهة متضمنة على القول بأنها فرض عين عند
 بعض مشايخنا كقوله الرباني وغيره وأعلى القول بأنها فرض كراهية كقوله في القضية عن الطحاوي والكشي
 وجاعة فاذا تركها السكوت مرة بلا عذر أو توافقت (قوله) بشرط) سواء على القول بوجوب العبد ما على القول
 بغيره ما من الجماعة فيها كالحليفة والبحر ثم قال في العذر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من
 القول اه أى شرط الصحة وهو واحدة أو ستة فافهم (قوله) ستة كذابه) أى على كل أهل محلة في مسألة
 الصلي من بحث التراويح من أن أقامت بالجماعة ستة على سبيل الكراهية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة
 فقد تركوا السنن أو أضاف ذلك وان تحلص من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الضلعة اه (قوله) على
 قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلها واحدة في بيته وهما قولان صحيحان وسأني قبل ادراك الفرصة
 ترجع الثاني بأنه المذهب (قوله) وفي غيره الخ) كراهة الجماعة به هو المشهور وقد كرهه القدرى في تحفه
 ودكر في غيره عدم التكراهية وقد في الحليفة يحمل الأول على المواطعة والثاني على العمل أحيانا وسأني
 تجاهه إن شاء الله تعالى (قوله) على سبيل التداي) ما يقتضى أربعة أو خمسة أو واحد (قوله) وسنخفه) أى
 قبل ادراك الفرصة * (تنبيه) * قال في الحليفة وأما الجماعة في صلاة الحسوف فظاهر كلام الحليم الذي
 من أهل المذهب كراهته أو في شرح الزاهد وقيل حادثة عند الكهال الستاسة اه (قوله) ويكره) أى
 تحريم القول الكافي ليجوز الجمع واليباح وشرح الجامع الصغير أنه يدعه كذا في رسالة السدي (قوله)
 بادان واقامة الخ) صانته في الخرائج أحسن مما هو انصها بكرة تنكر الجماعة في مسجد محلة بادان واقامة
 الادان صلي جماعة أو أعلامه أو أهله لكن محاذاة الادان ولو كرر أهله بدونهما أو كان مسجد طر يق جاز
 اجنا على مسجد ليس له امام ولا مؤذن وصلى الناس فيه وجاها فأن الأفضل أن يصلي كل من بقى بادان
 واقامة على حدة كفى أمالي فاصبحان اه ونحوه في الدرر والمرداد مسجد المحلة له امام وجماعة ما لم يمت
 كفى الدرر وغيره ما كان في المنع والتقييد بالمعجز المحض بالمحلة اخترت السار ع وبادان الثاني ما تراز
 مع الادان في مسجد المحلة جماعة غير ادان حيث يباح اجنا اه ثم قال في الاستدلال على الاسم الشافعي

قيل وشوئنا ناركوا
 مع الزاكين ومن حكمها
 نظام الالفه وتعلم الجاهل
 من العالم (هى) أفضل من
 الادان عندنا خلافا
 لشافعي قاله العبي وقول
 عر لولا الخلافة لانت أى
 مع الإقامة اد الجمع أفضل
 وقال بعضهم أحسن
 تركت الفتحة أن يعتني
 الشافعي أو قرأه ابى
 أبو حنيفة باختيار الامامة
 والجماعة ستة مؤكدة
 لشر حال قال الزاهد
 أرادوا التنا كيد الوجوب
 الانجعة وعد بشرط وفي
 التراويح ستة كراهية وفي
 وتر رمضان مستحبة على
 قول وفي وتر غيره منقطع
 على سبيل التداي مكرهه
 وسنخفه ونكره نكره
 الجماعة بادان واقامة
 في مسجد محلة لا في مسجد
 طريق أو مسجد لا امام له
 ولا مؤذن

قوله التي تقرب منه
 المواطعة) أى ما لم
 على الجماعة كلهم مخرج
 في بعض ما راخهم اه

مطلب في تنكر الجماعة في
 المسجد

ان الثاني للكر اهتصاصه ولما أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقدم صلى أهل المسجد فرجع الى منزله فجمع أهله وصلى ولوحظ ذلك لثلاث الاغارة في بيته على الجماعة في المسجد ولان في الاطلاق هكذا تقبل الجماعة بمعنى فانهم لا يجتمعون اذا جاءوا أو انهم لا يفوتهم وأما علمه والشارع وانس فيه سواء لانه خاص به بفريقين دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة الشكر اوفى مسجد المحلة ولو دون اذان و يؤيد ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف لحكاية الاجماع لما ذكره من هذا ذكر العلامة الشرح ورحمة الله السدي تليد المحقق ابن المهام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرم من الصلاة بأعنة متدقوا جاءت مترتبة مكرها فاقوا وتعلل ببعض مشايخنا اسكانه صرحنا بحصر الموسم بمكة سنة ٥٥١ مهم الشريف العروى يود كراهة فتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل اسكان ذلك أيضا عن جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية وحصره والموسم سنة ٥٥١ اه وآراء الرافعي في حاشية البحر

لكن بشكل عليه أن يحو له هذا المسكن أو الخفى ليس له جماعة فمعلومون فلا يصدق عليه أنه سمع رجلا على هو كعبه شارح وقد مر أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيما جاءه فقبله أهل هذا وقد منى باب الاذان عن آخر شرح المنية عن أبي يوسف أنه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكرهوا الا تكره وهو الصحيح وبالعدل عن الحرافة يفتن الله في البراء به انتهى وفي التنازع بينه وبين الولوالجة وبه أخذ (قوله وأقاه انبار) الحديث اثنان ما فيهما جماعة أحدهما السوطي في الجامع الصغير ورمز له في قال في البحر لانهم ما أعوذ من الاجتماع وهما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة اه أي ما أقاهما ثلاثا صالحون للاثامة سوى الامام ومثلها العبد لقولهم بشرط لهما ما بشرط للجمعة صحه وأداء سوى الحنفية

وادم (قوله ولو عيرا) أي ولو كان الواحد المقتدى صائما قال في السراج لو صلى جماعة وأتم صليا يعقل حدث اه ولا عبرة بغير العاقل بحر قال ط ويؤيده أنه يحصل ثواب الجماعة باية - دلهما المتفصل بالمتفرض لان الصبي متفرض ولم أر حكمه اقتداء المتفرض به بل هو على المنفرد فبحر اه قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التذاع لحديث العيصين عن أنس رضي الله عنه ان - دته ملكه ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم ما فعله فكل من قال فوموا لاصلي نكم فقامت الى حصرها فادقوا سوط من طول ما لبث اه - دته عمامة فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصغفت انا واليتيم وراهوا الجوز من وراءه فقلت سار كعتي ثم انصرف فلم يكن الا ابتداء أفضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القسبة وان تلف العمامة في أهله في البيت والاصح أنها كاهما تنافي في الجدا في الاضحية اه (قوله وأهله لأمه الجني) لانه مكاف بخلاف امامه الملك فانه متفرض وامامة جبريل بخصوص النعيم مع احتمال الاخذ من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أشباه) عارضا في بحث أحكام الجاني ومنها لعقادة الجماعة بالجند ذكره الان سوطي عن صاحب القلم المر جاني من أجدانهم سديا حديث أجدان من سمعوا في قصصا ط وفيه رواية لم يروى الله صلى الله عليه وسلم صلى أفرقه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما يحب أن تؤمننا في صلاتنا قال صفوها تخلفه ثم صلى بنائم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالاثنتين ذكره على ذلك لو صلى في حضرة ابدان واقامة نفردا ثم خلف أنه صلى بالجماعة لم يثبت ومما صححه الصلاة تناف الحنفية - كرفي أحكام المرحان اه أقول وما نقله عن السبكي مأخوذ من حديث ابن المدا اذ اند وأقام صلى خلفه من جنودا في الماربي طراهه واه عسدر الراق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قد منى باب الاذان التصريح عن التنازع حاشية باب حكمه حكم المفرد في الجهر وانما فتوى به - لم تأمل بحث تنافه في الصلاة عند ولولا سبوا والاعمال مدية على العرف عندنا وهو مفرد عراه وترعا الاخذ أحكام الامام على أنه مرفي الفصل السابق أنه لا يلزم الجهر الا اذا نوى الامامة وكذا مرفي شر وط الصلاة أنه لا يثبت في اليوم أحد - دلهما انبو

(وأقاه اثنان) واحد مع الامام ولو عيرا أو ملكا أو جناسا مسجد أو غير، ونقص امامة الجني أشياء وقيل واجبة عليه العامة أي عامة مشايخنا وبه جزم في الخلعة وغيرها

٣ قوله لث هكذا بالنسخة المتأخرة على خط المؤلف والذي في التسلا في على الجازي في باب الصلاة على الحصر ليس بضم اللام وكسر الباء الموحدة أي استعمال وليس كل شيء بحسبه اه وكذا هو بالسبكي في الترمذي وأبي داود اه صححه

الامام وليس في الحديث التصريح بالاعتدائه وان كان المراد ذلك فخلل انعتاد الجماعة بالاعتدائه الملائكة
والحن انما يستلزم احكامها اذا كانوا على صورة طاهرة وله سد الوصل حتى امر أو وجد تدليلا ليرمها
الاعتدال كما في الحاشية الا اذا اُثرت كفاي الفسخ أو شاء على صورة آدمي كما في الحديث كذا يقال في امامة الجني
واثمه اعلم (قوله قال في الصراح) وقال في البر هو اعدل الاقوال وأقواها وله افعال في الاجناس لا تقبل
شهادته اذا تركها استخفا وبخانة اماسها أو تناوب كون الامام من أهل الاهواء ولا راي مذهب
المعتزدي متقبل اه ط (قوله ثمرة الخ) هذا ما على تحقيق الخلاف اما على ما مر من الزاهري ولا خلاف
(قوله بتركها مرة) أي بلا عذر وهذا عند الرازي وعبد الحارث اساتين انما يأثم اذا اعتاده كما في القصة وقد
مر (قوله بالعين) فبده لان الرجل قد راد به مطلق الذكر باله أو غيره كما في قوله تعالى فان كانوا لا يفترون
وكفاي حديث الخلفاء الفرائض بأهلها ما بقيت الاول رجل ذكر ولا تدينه كرههم أن راد به البالغ
بناء على ما كان في الجماعة من عدم قورينهم الامن استعد للعرب دون الصغار ما هم (قوله الاحرار) فلا
تجب على القن وسباني في الجملة لأن له مولا وجب قبوله يهرو ويحفي البحر اه تلمس وينسب حوران
الخلاف هنا ايضا تأمل (قوله من غير روح) قيد لكونه ماسم بشؤ كدة أو واجبة فباخرج برفع الاسم
و يرضى تركه او لكونه بقوته الاصل بدليل أنه عليه الصلاة والسلام قال لا أم مكتموم الا عجبنا
استأذني في الصلاة في بيت ما أحد لك رخصة قال في الفتح أي تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها
لا الايجاب على الاعي لانه عليه الصلاة والسلام رخص له ان يتركها اه لكن في والاذن
وادا قطع عن الجماعة لغير من أعارها أو كانت بغير حضورها ولا العذر يحصل له نواها اه والطاهر ان
المراد به العذر والمانع كالرضو والشجوخة والعمى يحل على عذر الطر والطمس والبرود والعمى تأمل (قوله ولو
فاته مذنب طمنا) فلا يجب عليه العاقبة في المساجد بخلاف بني أصحاب ابل ان أي مسجد الجماعة آخر
فحسن وان صلى في مسجد حبه فردا فحسن وذكر القدر ويجمع باهله ويصلي بهم يعني بربال ثواب
الجماعة كذا في الفتح وانه عرض الشربلاني بان هذا في جواب الجماعة وأجاب ح بان الجواب عند
عدم الحرج وفي تبعه على الاماكن القاصية ح لا يجزى مع في بجاروه مسجد من بمخالفته قوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اه ووجه ان طاهره اخلافة الدب ولو لم يكن قريبا وقوله
مع في بخاروة الخ قد يقال عليه فيما اذا كان في جماعة الا ترى أن مسجد الحى اذ لم تقم به الجماعة وتقام في
غيره لا يربأ أحد من مسجد الجماعة اهل على أنهم اختاروا في الاصل هل جماعة مسجد حبه أو جماعة
المسجد الجامع كما في البحر ط قلت انك في الحاشية وان لم يكن المسجد بزه مؤذن فانه يذهب اليه ليس يؤذن
فيه ويصلي وان كان واحدا لا المسجد بزه حقا عليه ويؤدى حقه مؤذن مسجد لا يتحصر مسجد أحد قالوا
هو يؤذن ويقوم ويصلي وحده وذلك احسن أن يصلي في مسجد آخر اه ثم ذكر ما مر من الفتح ولعل
ما مر فيما اذ صلى فيه الناس في غير بخلاف ما اذا صلى فيه أحد لان الحق تعين عليه وعلى كل يقول ط
قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله وعده) قال في القصة الا المسجد الحرام ومسجدنا صلى الله عليه
وسلم وعده في آخر شرح المسبة الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد الاقصى أيضا لانها في
المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بانف وفي المسجد الاقصى بمجموعة اه
وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قبله آغا (قوله وعده وزن) قال في المغرب المتعبد الذي لا حلال له من
داهي جسده كآب الداء تبعده وعدا لطبا هو الرمس وبعضه فرق وقال المتعبد المشخ الاعضاء والرمس الذي
طال مرضه وقال في رمل الزمان الذي طال مرضه زمانا وقيل الرمس عن أي حيلة المتعبد والاعى
والطواع ايرس أو اداهما أو الفلوح والاعى ح الذي لا يستطيع المشي والاشل اه (قوله ومفوض) (قوله
هو من بالغ وهو استرخاء لحسنى الانسان لا تعصب بل عصى بدهمه مسائل الروح فاموس (قوله

قال في البحر وهو الزاح ع:د
أهل المذهب (فتس أو
تجب) غرة تطهر في الاثم
بتركها مرة (على الرجال
السهلة المالبين الاحرار
القادرين على الصلاة الجماعة
من غير حرج) ولو كانت مذنب
طلها في مسجد آخر الا
المسجد الحرام وعده
نفسا على مريض
ومعه دوزن ومقطوع يد
ورجل من خلاف (أودل
قط دكره الخاذاي
ومفوض وشيخ كبير عاخر
وأعوى)

وان وجد قائدا وكذا الزمن لو كان غيبا له مركب وخادم فلا يحب علم ما عنده من سلافا لها محاسبة عن الجماعة
 وذ كرفي القنع أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المستأور في الصلوات
 المشهورة وتختلف مجلسية (قوله ولا على من حال يبعو بينهما مطروطين) أشار بالحيلة إلى أن المراد المطر
 الكثير كما يفهمه في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردة فقال لا أحب تركها قال بخلافه لو طأ الحديث وحصة يعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابلت النعال
 فالصلاة في الحال والله هذا الاراضى الصلاب وفي شرح الزهدي عن شرح الثوري وأما في كونه
 الامطار والشلوح والارواح والبرد الشديد وعدا وحي أن حبيبه ان اسند التأذي يرد وقال الحسن أدت
 هذه الرواية أن الجمعة في ذلك سواء ليس على ما طهه البعض أن ذلك عذر في الحسنة لا يثبت ما سئل في
 الجمعة لانها من آكد الفرائض اه وفي شرح الشيخ عجل عن أبي الملقن الشافعي والشافعي وأما
 النعال جمع نعل وهو ما عا من الارض في صلاة وما حمله هاهنا كرا لا أدنى بل من سبب اختلاف النعوش
 طام انفس الماعز قبل النعال الاحدية (قوله ورد شديد) لم يد كرا لانه لا يدأ صلا من أرض كثره من
 علما انما وعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل عالب في صلاة المطر وقد كسبوا منه نسبة الارادهم قد قال
 لو ترك الامام هذه السنة وصلى في أول الوقت كان الحر الشديد عدرا تأمل (قوله وطامة كذلك) أي شديدة
 والظاهر أنه لا يكاد إلى اية ادخو سراج وان أمك بذلك وأن المراد بشدة الطامة كونه لا يصير طر يفسه
 إلى المسجد فيكون كالأعلى (قوله ورخ) أي شديد أيضا بما يظهر تأمل وانما كان دوالا بسلا فقط له علم
 مشقة وفيه دون الجار (قوله وخوف على ماله) أي من لصر وعروا والجماع غلق الدكان أو البتة شيلا
 ومنه خوفه على تلف طم في غدا أو شرب في توم تأمل واطر هل التقيد بما لا لا حرا من مال غيره
 والظاهر عدمه لان دفع الصلاة ولا سيما كان أمينة له كودية أو غارة أو وحن مما يجب عليه
 حفظه تأمل (قوله أوسر عرم) أي اذا كان معسر ليس عنده ما يوفى عرمه الا كان طائسا (قوله ذو
 طالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله الانحسار) وكذا الرخ (قوله وواذنه) أي أو أقيمت الصلاة يخشى
 أن تعزبه القافة تعز أو أما السعير نفسه فليس بعد كل القيبة (قوله وقباضه عرم) أي يخشاه له بعدية
 المشقة الوحشة كذا في الامداد (قوله تتوقه نفسه) أي تتأقمت تارعه الصبح سواه كان عشا أو غيره
 لنهال ماله امداد مثله الشراب وقرب حضو رة كضو رة في بياضه لوجود العلة وبه صرح الشافعي (قوله
 وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة عن الايصاح وتكرار صفة محبة تقوته ولم أر هذا القيد له وهو من رضى العدة
 لحم الاثمة فيمن لا يحضرها لا شعرا أو فاته في تكرير الفقه لا بعد ولا قبل شهادته ثم مرهله انما أنه
 يعذر بتعاليه مكرر اللغة ثم وقع بينهما يحمل الاول على المواظبة على الترتب ثم اوما الى انى على غيره وهو دا
 ما معنى عليه الشارح في قوله أي الا الخ (قوله لا يبعد ويرد) الاول بالان والثنائي بالراي (قوله
 بحبه عنه الخ) صرح بذلك في الجرح الزاوية قال الرضى قالوا هذا مما يملو ويكتم لان الفاعل متصلا بدون
 لاخذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم ويرى بما جحدون للاساس دية لم يفعله فوصلا إلى ماله اه (تم) *

وان وجد قائدا (ولا على
 من حال يبعو بينهما مطر
 وطين ويرد شديد وطامة
 كذلك) و ربح ليلاتها
 وخوف على ماله أو من عرم
 أو ظالم أو مدافعة أحد
 الانبياء واراد سفر وقباضه
 عرم يض و حضو رطام
 تتوقه نفسه كره الحدادى
 وكذا اشتغاله بالفقه
 لا يعرفه كذا حزمه الباقى
 تبعا للمنهى أي الا اذا
 وأب تكسلا لا بعد
 ويعر ولو أخذ المال
 يعنى بحبه عنه مدة ولا
 تقبل شهادته الا بتأويل
 بدعة الامام

بجوع الاعذار التي مرمتها وشرعها عشرين وقد علمتها بقولي

أعدا ترك جماعة عشرين قد * أودعها في عقد بطم كالدر
 مرض واضعادي و زمانة * مطروطين ثم برقد أصغر
 قطع لم يجل مع يد أودونها * فلع وبغز الشيخ قد راسه
 خوف على مال كداس طام * أودائن وشهني أكل قد حصر
 والربح ليلاطمة تبرض دي * ألم مدافعة لول أو در
 ثم اشتغال لا يعرف الفقه في * بعض من الاوقات صدمعني

ثم المقيم على المسافر ثم الحر الأصلي (٤١٢) على العتيق ثم المقيم عن حدث على التميم عن جنانة * (قائدة) * لا يقدم أحد في التراجع

الاخر من ومنه السبق الى
الدرس والافتاء والعهود
فان استوفى الى ما اقرع
بينهم اه كلام الاشياء
وفي الفصل الثاني
والثلاثين من مختصر
التراخية وفي طلبة العلم
يقدم السابق فان اختلفوا
وتمة يسهل فيها والا فترع
كجميعهم معا كفي الحرفي
والعرق اذا لم يعرف الاول
ويجعل كلهم ما قوامها
وفي محاسن القسرا لابن
وهسان وقيل ابل يكي
لشبه معلوم حازن يقدم
من شاء وأكثر من شاعرا
على تقديم الاسبق وأول
من سبها ب كثير (مان
استوفى واقرع) يسي
المستويين (أو الجواني
القوم) فان اختلفوا اعتبر
أكثرهم ولو قدموا غير
الاولى أسوأ اسلا ثم (و)
اعلم ان (صاحب البيت)
ومثله امام المسجد الراتب
(أولى بالامانة من غيره)
مطلقا (الأب يكون معه
سلطان أو فاضل فيقدم
عليه) لعدم ولايتها
وصرح الختاذي بتقديم
الوالي على الراتب (والمستبر
والمستأجر أحق من
المالك) لما (ولو أم قوما
وهم له كارهون ان الكراهة
لفساديه) أولاهم أحق
بالامانة نفسه كره) له ذلك

(قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل حماسا وبجرا وخلافا ولو كان الجامعة مسافرا من قلب تأمل وهذا ما دام
الوقت باقيا والامانة بهم اقتداه المسافر بالمقيم في الرابعية كإياي (قوله ثم المقيم عن حدث على التميم عن جنانة)
جنانة كذا أجاب به الخوافي كفي التتميم وخبره في الفيض وجامع الفتاوى كذا في الاحكام الشيخ اسمعيل
ومثله في التراخية ولعل وجهه أن الحدث أنف من الجبانة لكن في منسبة المفتي التميم عن الجبانة أولى
بالامانة من التميم عن حدث ونقله في النهر عنهما مقتصر على مولد وجهه أن طهره أقوى لأن طهره
أول على اصطلاح الحدث (قوله ومنه) أي من المرح (قوله والافتاء) الأولى الاستفتاء (قوله والعهود) أي
بين يدى القاصي (قوله أقرع بينهم) أي اذا تساوا أو الطاهر أن هذا على سبيل الأولوية (قوله كفي
الحرفي والعرق) التسمية أن الترتيب اذ لم يعلم كان كلغة لاني العرعة أو صافها لانه لا يفي الحرفي والعرق
ح (قوله معلوم) أي وطاعة من جهة الواقف أو من الطلبة أماده ح (قوله حازن يقدم من شاء) لانه
أن لا يقرعهم أصلا ح (قوله وأول من سبها) كبر قال السهمي وفي جوهر العتيد يروي أن أنصارنا
سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجاءه رجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ثقيفي هات
الانصارى قد سبقك بالمسئلة فأجلس كما نبذ الانصارى قبل حاجتنا فاعلم أنه سنة النبي صلى الله
عليه وسلم واس كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره من عكن الفرقين في المعلوم وغيره فها اذا
خضر ما رجعني أي يقرع لوله معلوم ولا يقدم من شاء بامل (قوله أقرعهم) كرههم لا يظهر هذا الا في المنصب
والادكلى صلى خلف من يخاروط لكن فيه تكرر الجماعة وقد مر ما ب (قوله أسوأ بالامانة) قال في التراخية
ولو أن سبها في الغزو الصلاح سواء الا أن أحدهما أقرع قدم القوم الاخر فقد أسأوا وتر كوا السسة
ولكن لا يأتون لانهم قدموا وجلاصا وكذا الحكم في الامانو والحكومة أما الخلافه وهي الامانة الكبرى
الا يجوز أن يتركو الافضل وعليه اجماع الامانة فاهم (قوله مطلقا) أي وان كان غيره من الحاضر من من
هو أعلم وأقرع منه وفي التراخية جماعة أضاف في داود بن يث بنقدم أحدهم يعني أن يتقدم المالك فان قدم
واحدا منهم اعلم وكبر فهو أفضل وإذا تقدم أحدهم جاز ان الطاهر ان المالك باذر اضربه كراماته اه (قوله
وصرح الختاذي الخ) أضاف ان هذا غير خاص بالسلطات العام الولاية ولا بالقاضي الخاص الولاية بالاحكام
الشريعة بل مثلها والوالي وان الامام هو الراتب كصاحب البيت في ذلك قال في الامداد ما إذا اجتمعوا فالسلطان
مقدم ثم المقيم ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجر أو كذا يقدم القاضي على امام المذهب (قوله والمستبر
والمستأجر أحق) لان الاعادة تملك للمبايع والمعبر وان كان له أن يرجع بخلاف المرحول كونه مارجع في
المستبر أحق والكلام في ذلك لانه اذا رجع لم ينق العارية وسحب جنته من ماله عن موهوبه فاهم (قوله
لما) أي من قوله له موم ولا يتهاول كونه غير ماس بسلطان الماربعوم الولاية بموجبها لا ماس وهذا ما يسا
كذلك فكان عليه أن يقول لان الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك ح (قوله حدث الخ) هكذا رواه في
الهر بالمعنى وعرا الى الخطي صاحب الخليفة مع انه في الخليفة كرمع لا ولا في العرعهما (قوله والكرهه
عليهم) حرم في الخليفة بان الكراهة الاولى غير مجدية الحديث وتروى في هذه (قوله ويكرهه) كرهه في
الاصل امامة غيرهم أحب الى تعرض المتي والمراع ثم قال فيكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم ثم رتبها
أمكن الصلاة خلف غيرهم فهو أصل والاقتداء أولى من الاقترا (قوله ولومعنا) يلزمه استعمال اللفظ
في حقيقته وبجواز ما لم يعتق عبادة ارما كان اللهم الا ان يكون من قبل عموم الجاز بان ربا بالبعد من
انصف بالرفق وفتا سواه كان في الحال أو في الماضي ح (قوله واهله) أي لولى سبب كراهة الممتق ما قدمه اه الخ
وان تقديم الحر الاصلي من ذوب اليهود كرهه وتبرجها فقال ان الكراهة الخ وفي نسخة والعسلة أي
واله في كراهة ماله المتق أن الحر الاصلي أولى بالامانة ماله لا يثني في الوصية متعلبا بدمه المولى لم يفرع

للتعريف حتى (قوله وإعرابي) نسبة إلى الأعراب لا واحده من لفظه وليس جمع العرب كما في الصحاح لكن في
الرضي الظاهر أنه جمع فهستانى وهو من يسكن البادية عربياً أو عجمياً بجر ونقصه في الصحاح ماehl البدو
من العرب (قوله ومثله الخ) يعني إلى أن الأعرابي لا يشمل الأعجمي والأفلاس ومنه العلة في الكثرة غالبية
الجهل (قوله وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة وله في المرافعة من يرتكب الكبائر كتاب
الحجر والزاني وآكل الربو بخودك كذا في البرجدي اسمعيل وفي المراح قال أصحابنا لا ينبغي أن يقتدى
بافلاسق إلا في الجمعة لأنه في غيرهما ما غيره اهـ قال في الفتح وعليه فذكر في الجمعة ما تعددت أقامته في
المصر على قول محمد المفتي به لأنه يسبيل إلى التحول (قوله وعنده الأعمش) هو سي البصري لا يؤمن إقامته
وهذا ذكره في النهج أعاد من تلمذ الأعمش بأنه لا يتوق النجاسة (قوله أي غير الفاسق) تسم في ذلك
صاحب البحر حيث قال قد كراهة إمامة الأعمش في المبط وغيره بان لا يكون أفضل القوم فإن كان أفضلهم
فهو أولاه ثم ذكر أنه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والأعرابي وولد الزنا وإن عني البرهانه في الهداية
على كراهة لعلة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تبخير الجمعة ومقتضى الثابتة ثبوت الكراهة مع انقضاء
الجهل لكن ورد في الأعمش نص خاص هو استعماله صلى الله عليه وسلم لاس أمهكم وم وعثمان على المدينة
وكانا عجميين لأنه لم يبق من الرجال من هو أصل من هذا هو الماسد لا طاعتهم واقصا رهم على استثناء
الأعمش اهـ وحاصله أنه قوله إلا أن يكون عالم القوم خاص بالأعمش أمافه فلا تنقضي الكراهة بعلمه لكن
ما جئنا في البحر مرجح في الاختيار حيث قال ولو عرفت أي علة الكراهة بان كان الأعرابي أفضل من
المصري والعهد من الحر وولد الزمان ولد الرشدة والأعمش من البصري فالحكم بالفسد اهـ وهو في شرح
المنقح للمعنى وشرح درر البحار ولعل وجهان تغيير الجمعة بتقدمه بزول إذا كان أفضل من غيره بل التغير
يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد علوا كراهة تقديمه بانه لا يهتم لأمر دينه وبأن في تقدمه للأمامة تعظيمه
وقد وجب عليهم أنه امتنعوا ولا ينبغي أنه إذا كان أعلم من غيره لآثر ولد العلة بأنه لا يؤمن أن يصلي بهم بغير
طهارة فهو كالمبتدع نكروه أمامته بكل بل مضي في شرح المنيعة على أن كراهة تقدمه كراهة تخبر بها
ذكر ما قال ولد الخزانة لعله أصله ما لا نرواه عن أحمد فلا حاول الشارح في عمارة المصنف وحل
الاستئصال غير الفاسق وأنه أعلم (قوله أي صاحب بدعة) أي محرمة والافقة تكون واجبة كصعب
الأدلة للرد على أهل الفرق الصالحة ونسب التوالمهم للكتاب والسنة ومدونة كأمثا تخبر ما طود دراسة
وكل احسان لم يكن في الصدر الأول ومكرهه كخوفه المساجد ومساحة كالتوسع بلدي المأكل والمشرب
والأشياء كما في شرح الجامع الصغير للعناوي عن ثم ذيب النور ومثله في الطريقة المحمدية للبركلي (قوله وهي
اعتقاد الخ) هو هذا التعريف في هامش الحزبان إلى الحفاظ اس بحر في شرح النجاة ولا ينبغي أن الاعتقاد
بشيء ما كان معه على أولافان من تدبى عمل لا بد أن يعتقده كمن مع الشيعة على الرحيل وانكارهم السمع على
الحفصين ومحمد ذلك وحيد تدبى ساوى تعريف الشعي لها بانما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل أو حال بدوع شبهة واستحسان وحمل دياتقوا ما وصرا المستقيما اهـ
فادهم (قوله لا يعانده) أمالو كان معاندا للأدلة القطعية التي لا شبهة له فيها أصلا كان كالرا الحشر وأحدث
العالم بخود ذلك هو كافر قطع (قوله بدوع شبهة) أي بان كانت فائدة كقول مسكر الرؤي بأنه تعالى
لا يرى جلاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر بها) أي بالبدعة المذكورة المنيعة على شبهة
إدلائه لاف في كفرنا على ضروريات الاسلام من حدوث العالم وحشر الاجساد وفي العلم بالخزيات
وان كان من أهل القبلة الماط طول عمره على الطاعات كما في شرح البحر بر (قوله حتى الخواص) أولادهم
من خرج عن معتقده أهل الحق لا خصوص الفرق الدس خو جوا على الإمام على وصى الله تعالى عنه وكفروه
فيشمل أولاده والشبيبة وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا في غالب النسخ وأية كذلك في الحاشيات يحصا

(واعرابي) ومثله تركبان
وأكراد وعلي (وفاق
وأعمى) ونحوه الأعمش ثم
(الآن يكون) أي غير
الفاسق (أعلم القوم) فهو
أول (وبدع) أي صاحب
بدعة وهي اعتقاد خلاف
المعروف عن الرسول
لا يعانده بل بدوع شبهة
وكل من كان من قبلنا
(لا يكفر بها) حتى الخواص
الذين يستحلون دماءها
وأموالنا وسب الرسول
ويسكرون صفاته تعالى
وجولوز ريته

مطلب البدعة خمسة أقسام

الشارح وميثاق الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً فالصواب وسب أصحاب الرسول وقيدهم الخشعي
 دعي الشخص لما سألني في باب المرتد أن سألهم ما أو أحدهما كافر أقول ما سألني محمول على سهمه بالإشهاد فلما
 صرح به في شرح المبتدئين أن سألهم ما أو أحدهما كافر خلافتها ادانها على شبهة لا يكفر وإن كان قوله كثيراً
 في حديثه لأنه لم يسكر ونجاسة الإجماع بأنهم هم العصاة وكان شبه في الجملة وإن كانت باطلة بخلاف من
 ادعى أن علياً له وإن جبريل غلط لأنه ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاحتداد بل محض هوى وتوهم فيه
 فراجعه وقد أوضحت هذا المقام في كتابي تبشير الولاة والحكام على أحكام شامة خير الامام أو أحد
 أصحابه الكرام عليهم وعالمهم الصلاوة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) علة أقوله لا يكفر سألهم
 الحق ابن الهمام في أواخر التحرير وجهل المبتدع كالتعديله ما نفي ثبوت الصفات زائدة وعذاب القبر
 والنسبة فخرج من ترك الكبر والروية لا يصلح عذر الموضوع الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة
 لكن لا يكفر إذ تمسكه بالقرآن أو الحسد يت والعقل والهمى عن تكفير أهل القبلة والإجماع على قبول
 شهادتهم ولا شهادة لكافر على مسلم وعدمه في الخطابة ليس لكفرهم أي بل تدينهم شهادة الزور بل كان
 على زعيمهم وأولئك أنه محقق وأورد أن استباحة المعصية كفر وأجيب إذا كان عن مكابرة وعدم دليل
 بخلاف ما عن دليل شرعي والمبتدع مغلط في عكسه لا مكابرة والله أعلم بسرا عاده اهـ (قوله وهو ما من
 كفرهم) أي معاصي مشر أهل السنة والجماعة من كفر الخوارج أي أصحاب البدع أو المراد معاصي الجماعة
 وأطاعتهم بعد ذلك فاعلم أنه قد نقل في الخبر عن الخلاصة فروعا تدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل
 أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المأموه من الذين ضرورة الخطأ بهم (قوله
 كقوله جسم كالأجسام) وكذا لو لم يقل كالأجسام وأما قول كالأجسام فلا يكفر لأنه ليس فيه الإطلاق
 لفظاً للجسم الموهوم لتقصير فيه بقوله لا كالأجسام فليقل لا يجرد الإطلاق وذلك معصية وتوهم في الخبر
 (قوله وسكره الصديق) لما فيه من كذب بقوله تعالى لا يقول لأصحابه ح وفي القمع عن الخلاصة
 ومن أنكر خلافة الصديق أو عرفه كافر اهـ ولعل المراد أنكاراً استغما فها الخلافة فهو محالاً مابع
 العصاة لا أنكاراً وجوداً هاهما بحر وبني تقيد الكفر بانكاراً خلافة عماد الحق عن شبهة
 عن شرح المنية بخلاف انكار عصية الصديق تأمل (قوله أصلاً) تأ كيد وليس المراد به في حبه كذا ولا في
 حالة كذا الذي هنا أحوال ح (قوله وولد الزنا) ادليس له أب يربو بؤده ويعلم مغياب عليه الجمل
 بحر وألفظ للناس عنه (قوله هذا) أي ما ذكر من كراهة إمامة ولد كورس (قوله له وجد يرههم) أي
 من هو أحق بالإمامة منهم (قوله بحر بحثاً) قد علمت أنه واقع لله يقول عن الاختيار وغيره (قوله نال
 فضل الجماعة) أي أدان الصلافة خلفه الأولى من الانفراد ليس لا يزال كما ينال خلفت في ورع عدا من
 صلى خلفه لم يبق فكما حصل على خلف نبي قال في الخطبة يومه الخرجون ثم أخرج الحاكم في مستدركه
 مرويات سرك أي صلى الله صلاتكم فليؤمكم شيوخكم فأنتم ووركم فيما بينكم وبين ربكم اهـ (قوله
 وكذا أنكره خلف أمرد) الطاهر أنه تزججه أيضاً الطاهر أيضاً كما قال الرقي أن المراد أنه من الوجه
 لأنه يحصل الغشوه وهل يقال لها أيضاً إذا كان أعلى القوم تنبى الكراهة فإن كانت علة أنكره مشقة
 الشهوة وهو الظاهر فلا وإن كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلافة خلفه ولم يتأمل والماهر
 ذا العذر الصريح المشتهى كالأمرد تأمل هذا وفي حاشية المنقذ عن الفتاوى العظيمة سئل الإمام الشافعي
 عدا الحسن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوزت الآلات ولم يثبت عداؤه
 وهل يجر بذلك من حد الأمردية وتخصيصاً قد ثبت له شراف في ذمة تؤدب به ليس من مستدري المحمي
 فهل حكمه في الإمامة كالمرحال الكاهن أم لا أحاط سئل العلامة الشافعي عن رجل من المعروف باب الشلبي
 من تأخرى علمه الحظيفة من هذه المسئلة جاب بالحوال من غير كراهة وما هلكه فذوه والله أعلم وكذا

لكونه من تأويل وشبهة
 بدليل قبول شهادتهم
 إلا الخطأ بسنة وما من
 كفرهم (وإن أنكر بعض
 ما علم من الذين ضرورة
 كفرهم) كقوله إن الله
 تعالى جسم كالأجسام
 وإنكاره عصية الصديق
 (ولا يصح الانتداع به أصلاً)
 فلا يخطأ (ولد الزنا) هذا إن
 وجد فيه وبالافلا كراهة
 بحر عداؤي الخبر عن الخطبة
 صلى خلفه سابق أو مبتدع
 بالفضل الجماعة كذا أنكره
 خلف أمرد

مطلب في إمامة الأمرد

سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلي فأجاب كذلك اه (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع أو العقل كما سجد كره في الجرح ط (قوله ومفلوح وأرض شاعر رصه) وكذلك أعرج يقوم ببعض قدمه والانتداء بعمره أولى تاريخا حسنة وكذا أجدم يرجدى ويحبوب وحائن ومن له بدو احدى احدى الصور مئة من الخطة والظاهر أن العلامة الفقرة ولذا قيد الارض بالشروع ليكون ظاهرا ولعدم إمكان كمال الطهارة أيضا في المفلوح والاقطع المحبوب ولكن اهتدوا للاحق أي بنول وبحوره (قوله وشارب الخمر قوله) ومن صنع (تكرار مع قول المتن فاسق ح) والنفام من ينقل الكلام بين الناس على جهة الاسد وهي من الكبر والمعجز على الانسان قبولها والمراد من يصدق أن يراه الناس سواء تكلف تحسين الطعنان أولا والمنصع من يشكك تحسينها وأخص بمناقضه ط (قوله ومن أم باخرة) بأن استؤجر ليل على امامامة أشهر أبدا وليس مما شرطه الواقع عليه فانه صدقة ومعونة له رضى أى شبه الصدقة وبشبه الاحوة كما سببه أى شاء الله تعالى في الوقف على أن المفتي به ذهب المتأخرين من جواز الاستتجار على تعليم القرآن والامامة والاذان للصبر وتمتصلا بالاستتجار على الثلاثة الجردة وبقي الطعنان مبالا صرو وقاله ما لا يجوز أصلا كما استحقته في كمال الاحارة ان شاعته تعالى فاهم (قوله أكن في وز الجرح) هدا هو العمد لان الحق يقبح خيرا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عدله مراعاتوا صم الخلاف حاز والافلاذ كره السردى المتقدم كره ح قلت وهذا بناء على ان العبرة ترى القصدى وهو الاصح وقبل لرأى الامام وعليه جماعة قال في الهابة وهو أنيس وعده فيصع الاقتدا وان كان لا يحتاط كما يأتى في الوز (قوله ان يتقن المراعاة بكرة الخ) أى المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسك ما هو ظاهر سياق كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية أيضا حيث قال وما الانتداء بالخالف في الفروع كالتشافي فهو ربما يعلم مما يهدد الصلاة على اعتقاد الملة تدعى عليه الاجماع اعم الاختلاف في الكراهة اه فبعد بالمفسد دون غيره كما ترى وفي رسالة الاهتداء في الاقتداء على الفرائض ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان محتاطا في موضع الخلاف والا فلا والعسى انه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معهما هم المواضع المهمة للبراعة ان يتوصا من الفصد والجملة والى والزاعف وبحود ذلك لا يباحونه بعد معكروه عند ما رفع اليد في الانتقال وجهر البسملة واختلافها بدوا مثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكاهم يسع مذهب ولا يتعمد مشر به اه وفي حاشية الاشياء للبحر الرملى الذي يدل به ما طرأ في القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اه وبحث الحشى انه ان علم انه وادعى في الفروض والواجبات والسكنى فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح ومن يدرشأ كره لان بعض ما يجب تركه عند ما ينس فعله مدها والظاهر انه يفعلها وان علم تركها في الاخير من فقط ينبغي أن يكره لانه اذا كرهه اعدا احتمال ترك الواجب بعد تحققة الاول وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدى به لان الجماعة واحدة فتقدم على ترك كراهة التز به اه وسبقه الى بحود ذلك العلامة البيرى في رسالته حتى ادعى أن الابرار افضل من الانتداء به قال اذ لا ريب أنه يأتى في صلاته بما يجب الاعادة عنه وما أوتى شجب لكن رقت عليه ذلك غير مفر من رساله أيضا وقد أجمعنا ما يؤيد بالرد نعم تغسل الشيخ خير الدين عن الرملى الشافعى أنه مشى على كراهة الاقتداء بما قال حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي افضل من الابرار وحصله فضل الجماعة به أدنى الرملى الكبير واعتمدا المستكر والاستوى وغيرهما قال الشيخ خير الدين والحاصل أن عندهم في ذلك اشتدالا وكل ما كان لهم علة في الاقتداء صاحبه ومساو أو فضلية كان له عليه عليهم وقد سمعت ما عده الرملى وأثنى به والفقهية أقول لمثل قوله فيما يتعلق باقتداء السابق بالشافعى والفقهية المصنف يسلم ذلك مشر

وان لم يلى فقه الحنفى * لامر ابد اتفاق العالين

وسفيه ومفلوح وأرض شاعر رصه وشارب الجرح وأكل الربا ونظام ومراء ومنصمع ومن أم باخرن فهستافى زادا من كاله ويخالف كشافى لكن فى وتر الجرحان يتقى المراعاة لم يكره أو عدهما لم يصح وان سئل كره

مطلب فى الانتداء بشافعى ونحوه هل يكره أم لا

اه لمصا أي لأجدال بعد اتفاق على المذهبين وهما على "الحطية" يعني به نفسه ومولى "الشاذلية" جهما
 انه تعالى فحصل أن الانتداء المألف المرامي في الفرائض أصل من الأشراداد المصنوعة والافتداء
 بالموافق أفضل بقي ماذا تقدمت الجماعات في المسجد وسقت جماعة الشاذلية مع حضوره نقل ط عن
 رسالة لا نسبح أن الأفضل الانتداء بالشاذلي بل بكرة التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه
 عدنا على المعتد إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أدت الجماعة على وجه مكروه ولا نه
 لا يتناول الحنفية حالة صلاة الشاذلي ما أن تستعمل بالر والتب ليعتزل الحنفية وذلك معنى عنه لقوله صلى الله عليه
 وسلم إذا أتيت الصلاة إلا الصلاة المكتوبة وأما أن يجلس وهو مكروه أيضا لعرضه عن الجماعة من غير
 كراهة في جماعتهم على الخار اه وعنه في مشايخه المدعى عن الشيخ والده الشيخ محمد أكرم وخاصة الشيخ
 السيد محمد أكرم ميرزا شاه والشعاع جعل الشرواف فانهم رجحوا أن الصلاة مع أول جماعة أهمل قال وقال
 الشيخ عده الله العفيف في فتاواه العفيف عن الشيخ عده الرجل الرشدي وقد كان شيخا مشايخ الأمام مرقى
 بلد الله الطرام الشيخ علي بن حار الله من طهارة الحنفية لا يزال يصلي مع الشاذلية عند تقدم جماعتهم وكن
 أقندى به في الانتداء هم اه وحالفهم العلامة الشيخ إبراهيم اليربي بصله كراهة الصلاة بهم لعدم
 مراعاتهم في الواجبات والسنة وأن الأفراد أفضل لو لم يذكروا مذهبهم وخالفهم أبا الصلاة الشيخ
 ردة الله السدي ثلثان العلم فقال الاحتياط في عدم الانتداء به ولو لم يراعوا وكذا العلامة في الاعتدالي
 القاري فقال بعدم مقدمته من عدم كراهة الانتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام فكيف زماننا لا أفضل
 الانتداء بموافق سواء تقدم أو تأخر على ما يستعمله السليبي وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين
 والقدس ومصر والشام ولا عيب في شدتهم اه والذي يدل اليه القلب عدم كراهة الانتداء بالجماعات
 يكن غير مراعى في الفرائض لأن كثيراً من الصناديق التابعة كافوا في تعجبهم من وهم يصلون خلف امام واحد
 مع تباين مذاهبهم وأنه لو انتظر امام مذهبهم بعد عن الصوف لم يكن اعتراض الجماعة عليهم أنه يريد
 جماعة كل من هذه الجماعة أو كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها في الباب
 وأنه أعلم بالصواب (قوله تعالى) أخذ في البحر من الأمر بالتخفيف في الحديث الثاني قال وهو لا ريب
 الاصراف ولا حلال الصر على العبر اه وجزم به في النهر (قوله زائد) أي قدر السنة) عزاء في البحر في
 السراج والمفردات قال ود كرمي أنفق بحثا لا يثبتوهم بعض الأمة فيقر أسير في الغمر كبرها اه
 (قوله لا طلاق الأمر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين الأصلي أي حكم الناس بالتحفيف فانهم من النصف
 والقيم والكبير وإذا أصلى لفه فليطوّل ما شاء وقد تسمع الشارح في ذلك صاحب البصر واعتوضه الشيخ
 اسمعيل بأن تعليل الأمر بما ذكره من كراهة إذا رضى القوم أي إذا كانوا محصورين ويمكن جعل
 كلام العري غير المحصورين تأمل (قوله وفي الترمذ لئلا يخل) مقابل لقوله زائد أي قدر السنة وحاصله
 أنه يقرأ بقدر حال القوم مطاوعا ولو دون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلا يخالفه العبارة في
 السراج والخبرات كبره وأما ثانيا فلا بد القدر المسنون لا يزال بدعي صلاة أمعهم لأنه كان في صلاة الله
 عليه وسلم عليه ما ينبغي تدبيره الصغيف والقيم ولا يتركه الأذنة الضرورة وأما ثالثا فلا بد قراءه معاذنا
 شيئا فهو ما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أفتأت أنت يا معاذنا كانت زائدة على القدر المسنون فان
 الكيف في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فإنه على الله عليه وسلم نهي عنه
 وقراءته هي السورة بلا بد من كون سامعيه غير ما كان دأبه في القراءة وقراءه معاذنا قاله صلى الله
 عليه وسلم ما قال كانت بالقرعة على ما في مسنده ما إذا احتج بالقرعة فخر رجلا في مجلس وحده أو صرف
 وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أتممت بآمر فاجر أو أتممت بآمر فاجر أو أتممت بآمر فاجر أو أتممت بآمر فاجر
 والآل أي ادعى شيئا لم يكن كالتعدي من آراء قوم ما كان الله رمتحقا فيهم لا كسل فيهم فأمريهم بذلك

مطلب إذا أصلى الشاذلي
 قبيل الحنفية هل الأفضل
 الصلوة مع الشاذلي أم لا

(د) يكره غير بما يتناول
 العلامة على القوم زائدا
 على قدر السنة في قراءة
 وأذكار رضى القوم أولا
 لا طلاق الأمر بالتخفيف
 فهو في الترمذ لئلا يخل
 حديث معاذ أنه لا يزال بدعي
 صلاة أمعهم مطلقا وإنما
 قال الكمال الضرورة
 وصح أنه عليه الصلاة
 والسلام قرأ بالعودتين
 في الغمر حين جمع بكاهن

كعادته صلى الله عليه وسلم قرأ ببلغة وثنتين في الشعر فصار غ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاهم في غيبته
 أن تغتفر أمه اه مصحفة قد طهرهم كلامه أنه لا ينقص عن السنون الا لضرورة فكفر عنه بالعقودتين بكاهم
 الصبي وطهرهم من حديث معاذ أنه لا ينقص عن السنون لضعف الجماعة لأنه لم يبعث له دون السنون في صلاة
 العشاء بل نهم من الزيادة عليه مع تحقق العددي في قومهم اه تطهره الشريفة من الحديث وحل عليه كلام
 الكل غير طاهر ثم ذكر في البحر باب الوتر والنوازل عند الكلام على التراويح معزى بالاحتجائي أن الحسن
 روى عن الامام أنه انقضى المكتوبة بعد الفاشحة ثلاث آيات قد أحسن ولم يستأه لكنه لا ينافي
 ما قلناه لأنه أحسن بقرأة القدر الواجب ولم يستأه في كل صلاة فمما لا شك فيه (قوله) ويكره
 تحريما صرح به في الفتح والحر (قوله ولو في التراويح) أضاف أن الكراهة في كل ما شرع به جماعة
 الرجال فمرادون فلا (قوله لانهم لم يشرعوا في ذلك) قال في الفتح واعلم أن جماعة من أصحابنا لا يكرهون
 صلاة الجنازة لا بأس بها فلو تركوا التقدم مكره وهذا لا ينافي مع العمل المكروه لغيره أوزك الفرص
 لتركه موجب الاول بخلاف جماعة من غيرهم ولو سلموا في رادى فقد تسقط احداهم فنكون صلاة
 الباقيات بغيره لا تتفعل بغيره فيكون فراع ما لم يشرعوا في غيرهم فلو سلموا في رادى فقد تسقط احداهم فنكون صلاة
 الخاصة بالسجدة ترك القعدة الأخيرة اه وله في البحر وغيره ومعه أنه جماعة من أصحابنا لا يكرهون صلاة الجنازة
 واجبة حيث لم يكن غيرهم ولعل وجه الاحتراز من فساد فرضية صلاة الباقيات اذا سقطت احداهم وفيه
 أن الزوال لولا ما ينقرون بغيره بل ذلك فيلزم عليهم وجوب جماعة من أصحابنا أن المصرح به أن الجماعة
 فيها غير واجبة فتأمل (قوله لا تعمد) لانهم لو تعمدوا لوقعت فلا كرها ط (قوله صلاة) فيه
 لأن الرجال لم يشرعوا في صلاة ح (قوله لا اذا استغفروا) استثناء من قوله لا تعمدوا هذا ليس خاصا بالجنازة
 بل غيرهما ثانيا (قوله تعمدوا الصلاة) أما الرجال والامام لم يعمدوا في الصلاة بل انقلبت من روض الى
 والمقدمة فلا يشرع في غير صلاة كاملة فاذا انقلبت الى غير صلاة تعمدوا في غيرهم من روض الى
 فرض آخر كجلى الجرح وظاهر التعليق يقتضى الفساد ولو كان ساءت شعرا فإعادة أو السوء ط والظاهر
 التعليق بان الامام يصير مقتدا بغيره فتعبد صلاة من شمله بل باستحالة من لا يصلح لإمامة فتعبد صلاته
 فكذلك من خلفه رجعت (قوله تعبد الامام) بالامانة الفوقية لا بالمال الامام وهو جاهل بحقيقته اه وقال
 ملا على القاري يجوز التذكير لانه مصدر بمعنى الفعل أى المقتدى به اهوى في المهرموس يؤتم به ذكر كمال
 أو أتى وفي بعض النسخ الامام وتروى له اه هو الصواب لانه اسم لا وصف اه (قوله وسطون) في الحرب
 الوسط بالتحريم ليسمى لعين ما بين طرفي الشيء كترك الدائرة بالسكون اسمهم لم يدخل الدائرة مثلا ولذا
 كان طرفا الاول يجعل مستد أو ماعلا وبغيره لان في ضياء الحلو الوسط بالسكون طرف مكال وبالفتح
 اسم تقول وسط رأسه مدهى بالسكون وقع الطاء ههنا الطرف وادخلت السين وسط الطاء وقلت وسط
 رأسه مدهى بهذا الاسم اه قلت وعليه فيكون هذا الفتح والسكون لانها ادخلت في نصف الصف صدق انها
 في الوسط بالسكون وأنهم اعين الوسط بالفتح بل ويكون نصه في الاول على العربية وفي الثاني على الحامية
 لانه معنى متوسط فاهم (قوله ولو تعمدت) أضاف أن وقتها وسطها واجب كما صرح به في الفتح وأن
 الصلاة يجبها وأنهم اذا توسطوا لانزول الكراهة وانما أورد والى التوسط لانه أثقل كراهية من التقدم كما
 في السراج بحر (قوله في مقدمه من) ادخل في وسطهم قدمت صلاته بجماعتهم له على تقدير ذكره ح
 أى وقد تقدم صلاتهم أيضا (قوله في وسطهم) أشار به الى أن التشبيه بين العراء والنساء ليس من كل وجه
 بل في الاشراد وقيام الامام في الوسط والافانعة صلاتون تعودوا هو أفضل والنساء فاعتلت بكفى البحر (قوله)
 ولو يجوز (اليا) بيان لا إطلاق أى شابة أو عورتا لها أوليلا (قوله على المذهب المتقربة) أى مذهب
 المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون بخلافه للذهب الامام وصاحبه فانهم

(و) يكره تحريما (جماعة
 النساء) ولو في التراويح (في
 غير صلاة جنازة) لانهم
 تشرع مكره فلو انفردت
 تفوتن بفرع احداهم
 ولو أمت بهما رجلا لا تعمد
 لسقوط الفرض بصلاتها الا
 اذا استغفروا الامام وخلفه
 رجلا ونساء فتعبد صلاة
 الكل (ان فعلن تعبد
 الامام وسطون) فلو
 تقدمت أمت الا خلفي
 فتعبد منهن (كالعراء)
 فتوسطهم امامهم ويكره
 جماعة من غيرهم (ويكره
 حضورهن الجماعة) ولو
 لجمعتهن ودعوا (مطابقا)
 ولو يجوز (اليا) على المذهب
 المتقربة لفساد الزمان

نقلوا أن الشافعية منع مطلقا اتفاقا وأما الجوزية فطها حضرة الجماعة عند الامام الأبي الظاهر والعصر والجمعة أي
 وعندهم مطلقا لا يقتنع الجائر في الكل بخالف للكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال في النهر
 وفيه نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه اعلمها القيام الحامل وهو موطئ الشهوة بساء على أن
 الفسقة لا يتشرون في المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء مأثوب فاذا فرغوا من اتيارهم في
 هذه الاوقات لم يبق فيهم كافي زمانا ليعلم خبرهم اياها كان المدح فيها أطهر من الظهور اه ذات ولا يفي
 ما فيه من الثبوت به الطائفة وقال الشيخ ابي عبد الله وهو كلام حسن الى العاية (قوله واستثنى السكالي) أي
 مما أفتى به المتأخرون لعدم العلة السابقة في حق الحكم به على قول الامام فاهمهم (قوله ليس معهم رجل
 غيره) طاهره أن الخلوة لا يجنبه لا تنفي بوجود امرأة أجنبية أخرى وسنفي بوجوه ودخل آخر أمل (قوله
 كآخذه) من كلام الشارع كآخذه في عدة نسخ وكذا يحطه في الحزن حيث كثره بالاسود وأما إذا كان المراد
 بالمرح ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة لا تخت وصاعوا والصهر كآخذه تأمل (قوله أو زوجته أو
 أمته) بالمرح عطف على رجل أو محرمة لا بالمهر عطف على أخذت ما علمت انه ليس من المتن وسنفي بوجوه لا يخلو
 دعوى تغليب الحر فاهمهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا لو احتج بروحه به لا يخلو كآخذه
 بأن حتى (قوله أما الواحدة فتأخر) فلو كان مع رجل أيضا فيمنع عنه والمرأة خلفه ولو دخلان
 يقسمهما خلفه لمولر أن خلفهما معتر وتاخر الواحدة فتأخر إذا اقتدت برجل لا بامرأة فلهما عن البرجدي
 (قوله على المذهب) خلافا لما على محمد من انه يجعل أصابعه عدع في الامام يجر وبأمره الامام ذلك أي
 بالوقوف عن يمينه ولو بالسرور وأشار اليه بيد واحدة من يمينه ان عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه
 وسلم فقامه عن يمينه سراح (قوله بل بالقدم) فلو كانا بالقدم وقمع وجوده مقدمات على كون الاقتدى
 أطول من امامه لا بهر ومعنى المجازاة بالقدم المجازاة بقدمه فلا يضر تقدم أصابع المقتدى على الامام حيث
 خلا باله بقدمه ما لم يقمش التفاوت بين القدمين حتى لو شئ بحيث قدم أكرت قدمه المقتدى اعطيم قدمه لا يصح
 كما أشار اليه بقوله ما لم يقدم المخرج قال في البحر وأشار الى مصنف أي أن العروة اعلمه بالقدم لا للرأس ولو كان
 الامام أقصر من المقتدى يقع رأس المقتدى قدام الامام يجوز بعدد أن يكون مجازاة بقدمه أو أمته أو آخره
 وكذا في مجازاة المرأة كما سافى وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا أو برة لاساق والركبت والاصم والمزحم
 أ كثر قدم المقتدى لا تفسد جلالة كافي انتهى هذا كراهة الشارع ليس به الفال انتم كآخذهم رضى
 فاهمهم وفي القهستاني هذا في غير المومي والعسرة في المومي للرأس حتى لو كثر رأسه خلف امامه وهو لا قدم
 وحليه مصر ولى العكس لا يصح كآخذه رضى عنه انتهى أقول وبني أن لا يكون قوله رأسه خلف
 امامه مقيدا بل كذلك لاداساؤه على قياس ما تقدمه وبني أنه أن يكون هذا في المومي المقتدى يصح أو
 بموم مثله وكان كل منهما قاعدة أو مة تلقيا ورجلا الى القلة أو المولى جند به شرط كون الموم مصلحا
 حلف طهر امامه ولا عسرته للرأس أصلا * نبيه * افراد القدم في كلام الشارع كبره بفيد أن الله اذا
 تقرب برأحه قولهم رضى عنه طاهره أن لو كان مقمدا على قدم واحدة فاعبره لها ولعل في القدمين فان كانت
 احدهما متعادية والاخرى مة آخره فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى مقمده فهل يصح مدارا للمعاذبة
 أولا نظرا للتعقيد محل طهره والظاهر الثاني من حكايا الساطع على المسح بآلة الواساوا كانت أحدى روى قوائم
 الصديق الحل والآخر في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية أحدا لا يرجح * فرج * قال في
 منية الحق اقتدى على سلع وقام بحمد رأس الامام ذكره الواو ان لا يجوز وأسر حتى يجوز (قوله
 كراهة اتفاقا) الطاهر أن الصكره تترجم بآلة المياه في الوارفة وغيرهما على المناقشة وتقر في الركني
 جاز وأما كراهة التزويج عن محرد كن قدمه في أول بحثه في الصلاة فذكر عاريتهم في أن الاساءه
 دون الكراهة وأخص منها وقياها ما في ادب كراهة التخصيم وأخص من كراهة التزويج ما جرحه

واستثنى السكالي بحثا الجائر
 المتغايبة (كآخذه ما علمت
 الرجل لون في بيت ليس
 معهم رجل غيره ولا
 محرم منه) كآخذه (أو
 زوجته أو أمته أو إذا كان
 معهم واحد من ذكر أو
 أمه في المسجد) يكره
 بجر (ويقف الواحد) ولو
 صبا أما الواحدة فتأخر
 (مضافا) أي مساويا
 (ليس امامه) على المذهب
 ولا عبرة للرأس بل بالقدم
 ولو صغرا فالاصم ما لم يقدم
 أ كثر قدم الموم لا تفسد
 (فلو وقف عن يساره) كراهه
 اتفاقا (وكذا) يكره خلفه
 على الاصم

مطلبه للامانة دون
 الكراهة أو آخرها

أن يصفى الصف الأول خرا إذا خاف ابتداء أحد قال عليه الصلاة والسلام من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذى مسلما أضعفه أحر الصف الأول هو أخذ أو خيفة ومجد وفي كراهة ترك الصف الأول مع امكانه خلاف اه أي لو تركه مع عدم خوف ابتداء وهذا لو قبل الشروع ولو شرعوا في الصف الأول حر حنه خرق الصفوف كما رأيت في يوافي حاشية الاشياء للصموي عن المصبرين عن الصادق وإن سبق أحد إلى الصف الأول فدخل وجلا كونه منسا أو أهمل علم ينبغي أن يتأخرو يقدمه تعظيما له اه فهذا يشد حوازا لا ينال بالقرب بلا كراهة خلافا للشافعية وقال في الاشياء أنه لا يصح ابتداء ونقل العلامة البرقي في وعائذ على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤمنون على أنفسهم ولو كانهم خصاصة وما في صميج مسلم من أنه عليه الصلاة والسلام أتى بشراف فشر منه ومن عيسى أم حرا القود وهو ابن عباس وعن يسارة أشياخ فقال عليه الصلاة والسلام أعلام أتأذني في أن أهمل هؤلاء فقال العلامة لا والله فاعطاه العلامة ادلا وب أن مقتضى طلب الأذن ضرورة في كراهة وإن حار أن يكون غيره أفضل اه أقول وينبغي تعظيما له إيمانا بما عارض تلك القصة متأهرا أفضل منها كاترام أهل العلم والاشياخ كما فاده الفرع السابق والحدوث فاهما يدلان على أنه أفضل من القيام في الصف الأول ومن اعطاه الأمان له الحق وهو من على اليمين فيكون الابتاز ما قر به انتقالا ن قر به إلى ما هو أفضل منها وهو الاحتزام المذكور أمالوا في مكانه في الصف سلم من ليس كذلك لا يكون أعرض عن القرية بل ادعاه وهو خلاف المطلوب شرعا وبذا في أن يحمل عليه ما في الهرم من قوله واعلم أن الشافعية قد كروا أن الاشياء بالقرب مكرهة ولو كان في الصف الأول لم أقيمت أقرب وقوا عندنا لا اله اه (تسمية آخر) قال في الحر في آخر باب الجمعة تكلموا في الصف الأول فيقبل وهو خاف الإمام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة أنه أحد العقبة إلى الثالث لأنه جمع العامة في الدخول في المقصورة ولا تنوع العامة إلى بيل فضيلة الصف الأول اه أقول والمباشر أن المقصورة في زمانهم اسم البيت في داخل الجدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء الجمعة ويجمعون الناس من دخولها خارجا من الدخول في هذا اختلاف في الصف الأول هل هو ما يلي الإمام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فاختار الفقهاء بالشافعية توسعة على العامة كما لا يفتونهم الفضيلة يعلم منه بالاول أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المدينة خارج الحائط القبلي يكون الصف الأول فيها ما يلي الإمام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجها مع أن أول الجسد أرى أن غرضه فلا ينقطع الصف به إنما كما لا ينقطع بالمبر الذي هو داخله في أيقاظه وصرح به الشافعية وعليه الموقوف في الصف الثاني داخله أجل استحكا الصف الأول من خارجها يكون مكرها وبأنه قد من يعرف الصف الأول بها هو نصف الإمام أي لا خلف مقتدا آخر من قام في الصف الثاني بعدد باب الممر يكون من الصف الأول لأنه لا يس خلف مقتدا آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جائزة) أمهات فاسرها اطهارا أو صلح لانهم شفعوا وهو أخرى بقول شفاعتهم ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فصل الأول امتنعوا على التأخر عند قائمتهم رجحتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني أفضل من الثالث وفي الجواز إلى الاندراج أو دخل بمسألة مع رجحتي (قوله كره) لا ر فيه تركه كالأكل الصفوف والمباشر أن لوصل فيه المبر في مثل يوم الجمعة لأجل أن يصل صوته إلى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) هل الكراهة فيه ترجية أو تحريمية ويرد إلى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه ففعله الله ط بقره لا يرى الترجية بعدما أحرم هل ينشئ اليه المأمور أو صرح بتجاوز طاهر الإطلاق نعم ويهدمه من جهة من الصف كقوله ما ه فانه ينبغي له أن يحبه لا تنق الكراهة عن الجادب فتنه لفي الكراهة عن نفسه أو في مقتضى ثم ردت في مفسدات الصلاة من الحائض من المذموم أن كان في الصف الثاني من أو في حقه في الأول من في اليه ما ه صلته لأنه مأه ورعاية قال عليه الصلاة والسلام ثم تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث ففسد اه أي لأنه على كثير وطاهر التلليل بالامر أنه يطلب به المسمى اليه تأمل (قائه) قوله في الاشياء إذا غزوا

مطلب في جواز الابتاز بالقرب

مطالب في الكلام على الصف الأول

في غير جائزة ثم وثم ولو صلى على رؤوف المحبدين وجد في صفه كما كرهه كقيامه في صف نصفه مبرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية قال السيوطي في بسط الكف في انعام الصف

الامام را كما شرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير اصيل من وصل الصف اه اأما لم يدرك الصف
 الاخير فلا يقف وحده بل يتخلى اليه ان كان فيه درجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح الميعية الا ان ترك
 المكره أولى من ادراك الفصيلة تأمل وشهد له أن أبانكر تروى الله عنه ترك دون الصف ثم دب اليه
 فقال له صلى الله عليه وسلم ذلك الله حرموا لا تعد (قوله وهذا العمل مفقود الخ) هذا ذهب الشافعية لان
 شرط فصل الجماعة عدمه أن تؤدي بلا كراهة وتعد بانال التصعيف ويلزم مقتضى الكراهة أو الحرمة
 كإصلاحها في أرض معصومين حتى ونحوه ط (قوله لتقصيرهم) يريد أن الكلام ذميا اذا مرعوا وفي
 القنية قام في آخر صف وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلذا دخل أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه
 أسعفا حرمه نفسه فلا يأثم المار بين يديه بل عليه ما في الفردوس من اس عاصر عمله صلى الله عليه وسلم من
 انظر الى مرجعة في صف عليه ذهابه فان لم يفعل فخر ما لم يخطأ على وقته فانه لا حرمه له أي لا يخطئ المار
 على رقبته من لم يسد الفرجة اه (قوله أليسكم ما كفى في الصلاة) المعنى اذا وصح من يريد التذوق في
 الصف يده على مسك المصل لانه ط عن المأوى (قوله لا تسقط في الغير) أي تقلاص وقع الفرد يرتب قال
 ومان أن يصح له رياه بسبب أن يتحرك لاجل ذلك اعانة على ادراك الفصيلة وإقامة لسد الفرجات
 المأمور به في الصف والا حديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدراك
 على ما استنبطه في الجرد الفصح الحديث بأنه يخالف للمعقول في المسئلة وعصاة المصنف في الخ بعد أن ذكر
 لوجوده آخر متأخر الاصح لا يفسده لانه وفي القنية قبل كل مفرد يقدم بتقديم ماره أو يدخل رجل مرجة
 الصف وتقدم المصل حتى توسع المكان عليه صدف صلاته ويني أن تكث ساعة ثم يذوق قدم رأى نفسه وعاله
 في شرح القدوري بانه انما للعبد أمر الله تعالى أقول ما تقدم من تصحيح صلاته تأخر عما يفيد تصحيح
 عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره لا يفسد صلاته ولم يصل بين كون ذلك ماره أم لا لان
 يعمل على ما اذا تأخر بامره فتكون مسئلة أخرى تأمل اه كلام المصنف وحاصله انه لا فرق بين المسائلتين
 الا أن يدعى حل الاولى على ما اذا تأخر عمدا الجذب بدون أمر والثانية على ما اذا تصح ماره بنفسه سد في
 الثانية لانه امثلة أمر المخلوق وهو فعل مضاف للصلاة ف الاولى (قوله هل فرق) قد علمت من كلام
 المصنف انه لا فرق بين أمرهما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما وان تأخر الامر في
 احدهما هو الفرق وهو اجابته أمر المخلوق فيكون وصوع المثلتين تخلفا وهذا قد ذكرنا في
 شرح الوهابية فامر من القنية ونشرح القدوري ثم رده بان امثاله انما هو رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلا يصح اه لكن لا يخفى انه تنق الممانعة بين الفرعين طاهر وقا ان لا حرج بحرم بعض الفرق
 الذي ابتداء المصنف فلذا قال لا حرج ورحم في مكرهات الصلاة وقد مضى انما في القنية بما شرح المنية
 وقال ط لو قيل بالتفصيل بين كونه امثلة أمر الشارع ولا يفسد وبين كونه امثلة أمر الدال على مراعاة
 لما طهر من غير نظر لأمرا الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله طاهره بم العبد) أشار به الى أن البلوغ
 مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ليبيي مسكهم أولوا الاحلام والهبي أي العاون خلافا لما نقله
 ابن أبي حنيفة حيث قدم الصبيان الاحرار على العبد البالغ اه ح عن العراهم بتقديم البالغ الخرج على
 البالغ العبد والصبي الخرج على الصبي العبد والحره البالغ على لامة البالغه والصبي الحره على الصبي لامة
 بحر (قوله ولو واحد حل الصف) ذكره في البحر بحثا قال وكذا لو كان المقتدى رجلا وصبياه فهو ما خافه
 لحديث أس صفة أمهات الوالدين وراهوا الجوز من ورائها وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانما انحرطت
 كأنه بعد ان للعبد المذكور (قوله انما بشر) لان المقتدى اما ذكر أو أنثى أو ثوب وعلى كل طابع أولا
 وعلى كل ما حر أولا اه ح قدم الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبد البالغون ثم صبيانهم ثم الاسرار
 الخلفاء الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء الخلفاء الكبار ثم صغارهم ثم الحرار الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار

وهذا العمل مفقود للفضيلة
 الجماعة الذي هو النضر
 لا لاصل ركة الجماعة
 تنضم فيها غير موكها وبركتها
 هي عود ركة الكامل منهم
 على الناصر اه ولو وحد
 فرجة في الاول لا لاساقه
 خرق الثاني لتقصيرهم وفي
 الحديث من سد فرجة
 عفره وصح شياؤكم
 أليسكم ما كتب في الصلاة
 وم هذا يعلم جوهل من
 يستحسن عند دخول داخل
 يحبه في الصف ويظن اه
 رياه كما بسط في البحر لكن
 فعل المصنف وغيره من
 القنية وغيرهما محال له ثم
 نقل تصحيح عدم الفساد في
 مسئلة من جذب من الصف
 فتأخره هل ثم فرق طبعه
 (الرجال) طاهره بم العبد
 ثم الصبيان طاهره
 تعددهم ولو واحد داخل
 الصف ثم الخسائي ثم
 النساء قالوا الصفوف
 المكة انما عسر

ثم صاعده حتى إلى الخلية (قوله لكن لا يلزم الخ) جواب عما قلناه من الحلة من جعل الخ ثوبين أو بعضه صوف
 لأن المراد بيان الصوف المتكسرة على الترتيب المذكور في المتن وأن لا يصح كلها في الامداد من أنه لا يصح
 بمخاطاة الخ حتى مثله ولا تخوم عنه لاحتمال أوثق المتقدم وأسد المتأخرين ثم قال فيشرط أن تكون الخسائي
 صغلا واحدا بين كل اثنين فرجة أو حائل لجميع المخاداة وهذا مما من الله بالنسبة له اه فمأذره الشارح
 جواب لا اعتراض فاقهم وقد ظهر أن الصوف الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سيأتي اشتراط التكيف
 في اعداد صلاته من حالته امرأه والخسائي كالمرة كافي الامداد والتقدم في حكم المخاداة بل هو من أمردها كما
 في البحر فينبذ فلا يشترط جعل الخسائي صغلا واحدا الا اذا كانوا بالعين فيجعلهم صغلا واحدا الاخر والعين
 سواء بشرط الفرجة أو الحائل اما ما يبين من تسعة يجعل أحواضهم صغلا آخر ثم أرفأهم صغلا ثالثا ثم
 للجزية لا يعدم الفساد بمخاداة بعضهم لبعض أو بالتقدم بخلاف البايعين معهم وعيا فتكون الصوف أحد
 عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى فاقهم أقول وقد مر في الفتية بيان اقتداء الخسائي بثلاثة في رواية باه وأما
 رواية الخوازمي استحسان لا قياس اه ويلزم رواية الجوزانية لا تفسد صلاته بمخاداة ثلثة ولا ثمانية
 عليه باغناؤه وعي هذا فلا حاجة إلى ما سار من الامداد ثم حرم الشارح في سياقه في البحر رواية عدم
 الخوازمي (قوله وخصه الزباني الخ) حيث قال العتري في المخاداة الساق والركب في الاصحوب بعضهم
 القدم اه فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل بعض القدم فسدوا كان بعض قدمها صلاته بقدمه
 ساقه وكعبه على الاصحوب لا فسدوا كان بعض قدمها صلاته بقدمه ساقه وقدمه ساقه
 مثلا تأمل هذا ومقتضى قوله وخصه الزباني أن قوله ولو بعض واحد حرم بمخاداة الزباني ويكون قولنا
 ثالثا في المسئلة كما بعده في البحر وظاهر كلام الزباني أنه ليس في المسئلة قول ثالث والالذ كره في المراد بالعضو
 من الرجل تقدمها من الرجل أي عضو كان على ما صرح به في النهاية وقصده شرط المخاداة لعل في الساقول كل
 الأعضاء أو بعضها فانه ذكر في الخلاصة صاعدا على فوائد القاضي أبي علي النسفي رحمه الله تعالى المخاداة
 بمخاداة عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل بمخاداة الأسفل لم يمان كان يعمد
 الرجل شيئا بمخاداة صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون قدم المرأة صلاته للرجل لا المراد به أن
 بمخاداة عضو منها قدم المرأة لا غير بل بمخاداة غير قدمها شيئا من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا
 في فتاوى الامام قاضي حنبل في أواسطه فصل من يصح الاقتداء به ومن لا يصح وقال المرأة اذا صلبت مز وجهاني
 البيت ان كان قدمها بمخاداة قدم الرجل لا تخوم صلاته ما بالجماعة وان كان قد ماها شلت قدم الرجل انما
 طوية تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جائز صلاته لان العبرة بالقدم ألا ترى أن من لم يحرّم
 اذا كان رجلا مخرج الحرم ورأسه في الحرم يخل أخذه وان كان على العكس لا يخل انتهى كما في النهاية
 ومقتضى السراح وآثره وفي الفتية ثانيا المخاداة أن تساوي قدم المرأة شيئا من أعضاء الرجل أو قدمه أو
 مفهومة على ما نقل عن الطبري يساوي قصير قدمها لعضو غير مفسدة اه فتدبر بتبما ذكر ما يوجد
 المخاداة بالقدم من مثله الظلة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين القدم والعضو وقد تقدم بلا
 لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقتد به متأخرة عنه بقدمها صلاته ما بالجماعة وان كان قد ماها شلت قدم الرجل انما
 لقدمه أو غيره في حالة الركوع أو السجود لان المانع ليس بمخاداة أي عضو منها لا يوجب فساد صلاته ولا نداء
 قدمه لا يوجب فساد صلاته بل المانع بمخاداة قدمها بغير عضو منه (تنبيه) اعترض في البحر بقوله انما
 ذكرها الزباني بأنه فاسد لأنه لا يشمل التقدم وقد صرح بإيراد المرأة الواحدة تسعة صلاته ثلاثة أو ثمانية
 الصغى عن غيرها ومن عن يسارها ومن خلفها قالوا تسعة صلاتها في المخاداة في المخاداة انما يفسد
 تقوم بمخاداة الرجل من غير حائل أو قدمه اه وأجاب في المبر بان المرأة انما تسد صلاته من خلفها اذا كان
 بمخاداة كائيد به الزباني ود كره في السراح أيضا وصرح الحاكم الشهيد في كتابه اه ويدخله

لكن لا يلزم محصية كلها
 أمهالة الخسائي بالاص
 (وادا حادثه) ولو بعض
 واحد وخصه الزباني
 بالساق والكعب

قربا **(قوله امرأة)** مفهومة أن محاذاة الخنثى المشكل لا تعد دونه صرح في التناخية **(قوله ولو أمة)**
 وثلهما الخنثى كقصد من الإمداد ح ولا وجه للإمالة موقولها ولو أمة الصبر ط وعبارته في
 الخرائط ولو جرحه أو زوجته وخرج به الإمداد **هـ** **(قوله كنت تسع مطلقا)** يقصره لاحقة قال في العر
 واختلافوا في حد المشبهة وصحح الزاوي وغيره أنه لا اعتبار بالنس من السبع على ما قيل أو التسع وإما المعتبر
 أن تصلح الجماع بأن تكون علة ضخمة والعلة المرأة التامة الحلق **هـ** كلام الشارح غير معتد لانه
 قد وجد خصوصا في هذا الزمان بتسع لا تطلق الوطء ط **(قوله أو فرجة تسع رجلا)** معطوف على
 حائل لكنه منون لوصفه بالجله **ح** وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل أو أساهل
 قبل لا تفسد وكذا إذا مات أمه أو بنتها هذه الفرجة **هـ** واستشكل في البحر بما انفقوا على نقله عن
 أصحابنا من أن المرأة تفسد صلاتها فرجها من جانبها واحد عن يمينها واحد عن يسارها وكذا المرأة أن
 والاث وكذا تفسد صلاتها من خلفها **هـ** أو واحدة تفسد من خلفها صلاتها ولو كانت اثنتين صلاتا رجلين ولو
 ثلاثا صلاتا لثلاثة إلى آخر الصوف ولو كن صفاتين الرجل والامام لا يصح اقتداءه بالرجل قال ووجه
 اشكاله أن الرجل الذي هو خلفها أو الصف الذي هو خلفه بينه وبينها فرجة قد رتب له الرجل وقد جعلوا
 الفرجة كالحائل فمن عين جانبها أو خلفها فعين أن يجعل على ما إذا كان خلفها من غير فرجة كما دالها
 بحيث لا يكون بينه وبينها قدم مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسطا الصف تفسد صلاة واحد عن
 يمينها واحد عن يسارها واحد خلفها إذا شامدون السابق ففسد شرط أن يكون من خلفها اتحادها
 للاحتراز عن وجود الفرقة وكذا صرح به الزاوي والحاكم الشهيد **هـ** لمخصوافة قد مضى وقدره في بيان
 النهو أو فادي النهو أيضا أن اشتراط اتحادها للفساد ليس بخاصة بدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء
 كذلك أي غيب لم يحد من صفوف الرجال فلا سداد والحاصل أن المراد من إفساد صلاة من خلفها أن
 يكون محاذيا لها من خلفها أي بأن يكون مسامتا لها غير معروف تنهاية أو يسره قد رتب له الرجل لا مطلق
 كونه خلفها والمراد بالمرء من تعبد الرجل على المحاذاة ما ذكرنا وليس مراده بالحاداه ما هو به الخشع من قيام
 الرجل خلفها بأن يكون وجهه إلى ظهرها فرجها من يمينها بحيث لا يكون بينه وبينها قدم مقام الرجل لا مرادهم
 أنهم تفسد صلاة من خلفها ولا بد من وجود فرجة بين الصفتين أكثر من قدم مقام الرجل
 وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على حواه بآية السراج وغيرهما بما فيه النص صرح
 بالصوف يعلم أن مراده اشتراط محاذاتهما من خلفها في الصف أثناء بيعتين جاعا على ما ذكرناه واللازم أن
 لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة رجال من الصف الذي خلفهم
 فقط دون باقي الصفوف فافهم **(قوله في صلاة وان لم تتحد)** أشار إلى تعميم الصلاة بمجاد كره القصة التي بقوله
 فرضة أو بآله واجبة أو سنة أي تطوع أو بفرضة حتى الإمام تطوع في حق المتقدمين قال وفيه إشارة إلى
 أن محاذاة الجنب ولا تفسد لان صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة **(قوله على الصحيح)** متناقض بمجود في تقديره
 فسدت صلاتها **هـ** وهذا بناء على قولهما أنه لا يعمل أصل الصلاة بطلان وصفها فإذا لم تصح صلاتها
 ظهر أصبحت فلا هي متخذه من حيث أصل الصلاة وان زاد عليها الإمام بوصف الفرض فتقوله وإن لم تتحد
 يعنى صورة تناقضها وأما على قول محمد بأنه يبطل الأصل بطلان الوصف فلا تفسد صلاته من حاذية لانها
 ليست بمصلحة وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسأيت الكلام فيه وأما ما في الخبر من قوله أنه مفرغ على
 بقائه أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكأنه سبق فلم لا الاقتداء بصح واما ما سدت بنتها المرفوعة في
 اقتداءه في أصل صلاة الإمام وهو النقل وإن زاد عليها الإمام بوصف الفرض كما قلنا فأداهما حتى **(قوله)**
(وسيجيء) أي في قوله وإذا سدت الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه **(قوله مطلقا)** وهي ما عهد بمجاداة للرب
 سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والعبد والأياء للعدو بحر **(قوله خرح الجنان)** وكذا إحدى التلاوة كما

(امرأة) ولو أمة (مشبهة)
 حالا كبت تسع مطلقا
 وثان وسبع لوصفة
 أو ماضيا كحوز (ولا حائل
 بينهما) أقله قدر ذراع في
 غاطق أصغر أو فرجة
 تسع رجلا (في صلاة) وإن
 لم تصدرك بينها طهر أو صلى
 عصر على الصحيح سراج فانه
 يصح نقله على المذهب بحر
 وسيجيء (مطلقا) خرح
 الجنان (متركة)

[illegible]

فمحاذاة الحاصية لملل أيس
في مسلاتها ٣ مكرره
لامسند فتح (شجرة) وان
سبقت ببعضها (واداء) ولو
حكما كالحقبي بعد ذراع
الامام بخلاف المسبوقين
والحاداة في الطوريق
(وانحدرت الحفصة) فلو
اختلفت في حروف
الكعبة واليه فمطامه فملاسد
(مسدت مسلاته) لو مكافا

٣ مكرهه لا مفسد كذا
بالاصل وفي بعض النسخ
مكرهه لا مفسد والاوى
زيادة التاء اهـ

ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التحليل إشارة إلى اشتراط العقل والبلوغ فإن انحلت
انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تصح صلاة الصبي بالحداد على هذا اهـ **(قوله)**
ان نوى امامتها قال في البحر هذا القيد مستعنى عنه ذكر الاشتراك السابق وأقول بخلافه أنه لا يفهم
منه اشتراط السن وان استلزمه بعد العلم بذلك شهر **(قوله)** لا بعده ظاهره ان صلاته مع المجازي صحيحة في هذه
الصورة لانه يتغير في المقام لا يتغير في الابتداء ط أقول وفي القية رافض إلى شرف الأئمة ونسب الامام
امامة النساء تعقب وقت الشروع لا بعده اهـ وظاهره ان ذلك شرط في صحة اقتدائهن ولو نوى امامة المرأة

بعد شروعه لم يصح اقتداؤها فلا تصح صلاة من حادثة تأمل **(قوله)** على الظاهر هو استظهار من صاحب
البحر بعد سكايته وروايتين في المسئلة ونوبه أن الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط
قبل **(قوله)** علمت نية فلا تصح المسئلة ولا في المربة لعدم صحة اقتدائهما **(قوله)** فسدت صلاتها ظاهره
انها لا تغير شرعة في الفرض ولا في نفل أيضا وحكى في القنية الثاني روايتين أي رماه على ما سيأتي من أنه
إذا صدق الاقتداء هل يصح شروعه في صلاة نفسه أم لا وسيأتي الكلام عليه * (تنبيه) * ظاهره اطلاقه أنه
لا تصح صلاتها بالنية الامام امامته في الجمعة والعدين أيضا فان النسبة شرط فيها أيضا قال في النهرونية قال
كثير الا أن لا أثر على عدمه فيها وهو الأصح كافي خلاصة وجعل الباقي الأكثر على الاشتراط وأجروا
على عدمه في الجازية اهـ وظاهره رد العبري في صلاتها على المرأة المخدومة أي لامام وللمتدائم الوقت
غير مضافة لاحد صم اقتداؤها وان لم يزلها الا ذاتي امامة النساء كفاي القهستاني وحديثه لا بشرط صحة
اقتداء المرأة الإمام امامتها الا اذا كانت مخدومة والا فلا بشرط وقدم المصنف في بحث البنية أنه باختلافا
وقدمها هناك عن الحلبة أن بشرط أن لا يتقدم بعد وتجدد أحد من امام أو مأمور فان تقدمت وحللت
لا يبق اقتداؤها ولا تتم صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول أبي حنيفة الاول وظاهره أن قوله
الاخير اشتراط البسمة مطلقا والعمل على التأخر كالاختي ولهدا أطلق في من المختار قوله ولا تدخل المرأة
في صلاة الرجال الا ان ينوي الإمام ومثله في من المجمع **(قوله)** كالأشياء اليها بالناحية الخ قال في الفتح وفي
الدخيرة والمخيط اذا حلته بعد ما شرع ونوى امامتها لا يمكنه التأخير بالتمتع بخطوة أو خطوتين للكره
في ذلك فتأخيرها بالثلاثة أو ما يشبه ذلك فادام فعله تأخر فيلزمها التأخر وان لم يفعل فقد تركت حيث
فرض المقيم فتفسد صلاته اهـ واستفيد من قوله بعد ما شرع انه لو حصر قبل شروعه ونوى
امامتها معاذيها وقد أشار إليها بالتأخر تصد صلاته فلا إشارة بالتأخر عما تنفع اذا حضرت بعد الشروع
بأول امامتها قال ط وانظروا ان الامام ليس بقيد اهـ أي لو اخذت المقدرة بعد الشروع وأشار إليها
بالتأخر ولم يتأخر وفسدت صلاته ودونه وبني ان بعد هذا في الشروط بان يقال بل بشرط اليها بالثلاثة اذا حضرت
بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة الباعة أم غير مقيمة مكنته فحصة المقام تأمل **(قوله)** وشروطها
كونها عاقلة) مستعنى عنه قوله في صلاة لان الجنون فلا تصح صلاتها شهر وقدماء عن القستاني **(قوله)**
وكونها في مكان واحد) حتى لو كان أحد هما على مكان عاقل فامتنع الا حصر على الأرض لا تصح صلاته شرح
المنة وهذا وان كل معلوم ان المخدومة الآن المشايخ ذكره أيضا طائر عن المصراع **(قوله)** في ركن كامل) أي
في أداءه ركن بالفعل عند مجدد عند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الحاشية المخدومة فسدت أو كثر قال
في البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره **(قوله)** فالشروط عشرة) بل أكثر برادة ما قدم من كوابل الذي
حاذته مكلفا ونز بآدم ما قدم من عدم الإشارة إليها بالثلاثة اذا حضرت بعد شروعه **(قوله)** الصبح المشهي)
انما قد بدلت لانه يحمل الخلاف والاهير لا يفسد بالاتفاق **(قوله)** غير معاول بالشهوة) أي يستعذ الفساد
الشهوة ولذا أحد باب العوزان وهما والمجرم كله وبنة وأما عدم الفساد في لم تنبع حد الشهوة كنت
سبع فمقصودها من درجة النساء وكان الامر بتأخيرهن غير شامل لها ظاهر اهـ ما طهر في تأمله

والالا (ان نوى) الامام وقت
شروعه لا بعده (امامتها)
وان لم تكن حاضرة على
الظاهر ولو نوى امرأة
معينة أو النساء الا هذه
عملت بنسبه (والا) ينوها
(فسدت صلاتها) كالأشياء
اليها بالتأخير فلم تتأخر
لتركها فرض المقام فصح
وشروط كونها عاقلة
وكونها في مكان واحد في
وكن كامل فالشروط عشرة
(ومخاداة الامر الصبح)
المشهي (لا يفسدها على
الذهب) تذهب لما في
جامع المحمود ودر والبحار
من الفساد لانه في المرأة
غير معاول بالشهوة بل يترك
فرض المقام كالحققة ابن
الهام

(قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد بالمرأى الثاني الشامل للبالغة وغيرها كأن المراد بالمرأى ما يشابهها أيضا
وأما الرجل فإن أراد به البالغ اقتضى بغيره صحة اقتداء الصبي بالمرأى وأن يذهب كراهة
عدم صحة اقتداء الصبي بالمرأى وكلاهما غير واقع والصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء كراهية
وخشي ولا رجل يصح ح عن شعبه السبيد على الصبر أقول والحاصل أن كلام الامام والمحققين إنما
ذكر أوأى أو خشي وكلمة ما بالمرأى أو غير ذلك كراهية الصبي لا يصح اقتداءه بالمرأى
والأقوى البالغة تصح اقتداءها بالمرأى مطلقا قطع مع الكراهية ويصح اقتداءها بالرجل ولا يشك في ذلك
ويكره لاحتمال أن يفتن بالمرأى قصصا مائة لا لا يفتن مطلقا لا للرجل ولا للمرأة لاحتمال أن يفتن
وذكر كونه مقتدى ويصح اقتداءه بالرجل لا بالمرأة ولا يفتن مطلقا لا للرجل ولا للمرأة ولا يصح اقتداءه
كذلك كراهية مائة مائة من ذكر أوأى وخشي ويصح اقتداءه بالمرأة مائة مائة كان أي تصح اقتداءه
للمرأة فقط أما الصبي فمستعمل ويصح اقتداءها بالرجل وإن كان خشي تصح اقتداءه بالمرأة لا بالرجل
له ذكر أو خشي مائة مائة ويصح اقتداءه بالمرأة مائة مائة لا يفتن مائة مائة لا بالرجل ولا بالمرأة
(قوله روى) ما لا خلاف أن الرجوع إلى الاقتداء بالصبي قال الاسترغشي الهـ إذا أم في صلاة الجنازة ينبغي أن
لا يجوز وهو الظاهر لأنهم من مرض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الفرض ولكن يشك في ذلك السلام
إذا سلم على قوم مرتضى جواب السلام اه أقول مقتضى تعليله أنه لا يستلزم الوجوب من السالمين
به لأنه على الجنازة وحده فمضاعف كونه اماما وقد ذكر في شرح الفهر برأيه لم يقف على هذا في كتب
المذهب وإنما ظاهر أصول المذهب عدم السقوط اه أي ولو لهم بالصبي ليس من أهل الوجوب
أقول ويشك في ذلك ما مر من مسألة السلام وتصر بهم عوار إذا الصبي المراهق لا كراهية مع أنه
قبل بان الأذان واجب والمشهور أنه سنة وكذا في رواية من الواجب في حق الأئم وتصر بهم بالمرأة لا
صلى به منشور يوم الجمعة صلى بالامام حاز وتصر بهم بالمرأة لا كراهية مع أنه لا يشك في أن
يعلم أنهم أممور بها وكذا ما صرح به الاسترغشي من أن الصبي إذا غسل الميت طار أي يدسه
الوجوب مستقط الوجوب بصلاته على الميت أولى لأنها دعا وهو أقرب للأحابة من المكلفين وأهل معنى
قولهم أنه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف به ولا ينافي ذلك وقومه وأحسا وسعوط الوجوب عن
المكلفين بغيره بل بذلك ما صرح به في الفقه من باب المرتضى منهم اتفاقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين
يقع فرضا ولا يلزمه فحيد اقتدار آخر بعد البلوغ حتى على قول من يفتي بوجوب الاعتكاف على الصبي
كالسافر لا يجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال إن ذلك في الألام لا لأنه لا يتقبل به فلا يقع
الأمر فضلا ما قول المراد ثبوت أنه من أهل الأداء لفرض وقد ثبت بذلك فيقال مثله في الصلاة الجنازة لا لا يفتن
م أيضا قالوا كراهية بانه وخطه بموتيته ورده السلام دليل على ألا كراهية بصلاته على الإمامة به بشكل
ما لو صلى في الوقت ثم بلغ فيه فانه بعد ذلك الوقت لا يكون له كراهية بصلاته على الإمامة به بشكل
فيه مانع لزومه عاداتها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس سببا للوجوب وبكأنه صلى
قبل سبب الوجوب متى حقه فلم يكن جعلها فرضا أم صلاها الجنازة فان سببها وجوبها وهو موجود قبل
بلوغه فمكن وقوعها فرضا ثم تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يرد أنه لو حج ببلوغه المصحح
بعد البلوغ لأن صحة الإسلام من شرطه البلوغ والحج به بخلاف الحج بالنبل ومن هذا يظهر أنه لا تصح الإمامة
في الجنازة أيضا وإن قلنا بصحة صلاته وسعوط الواجب بها عن المكلفين لأن الإمامة العامة من شروط نعمتها
البلوغ وهذا ما ظهر في نفي ربه هذا الجمل فاعتقه فأنك لا تطهر به في غير هذا الكتاب والجواب أنه إن كان
(قوله ونزل على الأصم) قال في الهداية وفي الترويح والسنة المطهرة جزء مشاع ولم يجوز مشاعا
ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بن أبي يوسف ومحمد واختاره أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه

(ولا يصح اقتداءه بالرجل
بإمرأة) وخشي (وصي
مطلقا) ولو في جنازة نزل
على الأصم (وكذا لا يصح
الاقتداء

مطلب الواجب كناية هل
يستقط بغير الصبي وحده

والمراد بالسنة المألفة السن الرواب والعيدى احدى الروايتين وكذا الوز والكسوفان والاستسقاء
عندهما مع (قوله) بمجنون مطبق (بكسر الباء) النسبة مجازاً به لان المطبق هو الجنون لا المجنون فهو كقولك
ضرب فلان المؤلم هو الضارب لا الضرب وبالعالم يصح الاقتداء به لانه لا صلاح له لعدم تحقق السبق ولعدم
الطهارة (قوله) في غير حاله افاقتهم) وأما في حالة الافاقة فيصير كباقي الجرح من الخلاصة وطاهره لانه لا يصح عالم
يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقه ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علمت افاقته
بعد جنونه أن يصح ولا ضرورة باحتمال عود الجنون استصحاباً للاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض
(قوله) أومعته) وهو الباطن العقل وقيل الدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي
(قوله) ومعدو بمثله الخ) أى ان تعدد مدعوها وان اختلف لم يجز كباقي الزملي والفق وغيرهما في السراج
ما فيه ويصل من به ساس البول خلفه مثله وأما اذا صلى خلف من به السلس وفلان ويح ليجوز لان الامام
صاحب مدرس والمؤمن صاحب مدر واحد اهـ ومثله في الجوهرة وطاهر التعليل المذكور ان المراد من اتحاد
العدو اتحاد الان لا اتحاد العيين والالكان يكتفى بالتمثيل أن يقول وأما اذا صلى خلف من به انقلبت ربيع
ولكان عليه أن يقول في التعليل اختلاف مدعوها وهذا في الضرر وطاهره أن سلس البول والجرح من
قبيل التحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اهـ أى لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما محدث
وبحسب وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في النهي ذلك بأنه يقتضى جواز اقتداء مدعى سلس
بذي افلات وليس بالواقع لاختلاف مدعوها اهـ وهو مسمى على المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر
ما في شرح الميمية الكبير وكذا صرح في الحاشية بأنه لا يصح اقتداء مدعى سلس بذي جرح لارقاء أو بالعكس وقال
كهو المذهب فانه يجوز اقتداء مدعو بمثله اذا اتحد مدعوها لان اختلف اهـ وبه علم أن الحسن مافى
البرهان كانه ينبغي للشارح مسامحة على عذبه وان ما قاله هاتان مع فيه صاحب البحر وكذا ما شى عليه في
الخرائن حيث قال اقتداء المدعو بمثله صحيح ان اتحد مدعوها كدى سلس بمثله أو بذي جرح أو انطلقا لان
اختلف كدى افلات بذي سلس لان مع الامام حدثا وبحسب اهـ فانه خلاف المذهب كما علمت (قوله)
ومافى الخ) مبتدأ خبره قوله الاتى أى الاحتمال الحضي أى مافى الخ) مفسر بكذا (قوله) الاقتداء
بالحالب) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء (قوله) أى الاحتمال الحضي) أى
واحتمال ذكره المتدبر وأما الامام ثم انه دافى الصلاة طاهر وقد صرح به في النسبة بقوله ومن جوز
اقتداء الصلاة بالصلاة فقد علمنا فاحش الاحتمال اقتداءها بالخاص اهـ وأما في المستحاضة فشكل لان
المستحاضة حقيقة لا تختص أن تكون حاضاً لكن تجاوزها على مشقة الحضي أو أربعين في الفساح الا
ان برادهم نحو المبتدأ قبل تمام ثلاثة أيام فانهم ابتدأوا الصلاة بمجرد دخولها الدم ثم ان ثلاثاً بها والاقست
فهي قبل الثلاث لا يحتمل حالها الحضي والاستصاغة وكذا الاعتداء اذا تجاوز الدم على عذبه فانها لا يحتمل أن
يقطع لعشرة فتكون حاضاً أولاً كثر فتكون مستحاضة فلا يجوز لئلا الاقتداء بما قاله الرضى الذي واره
في الجنبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة لا يجوز والضالة بالصلاة لا يجوز كالحضي المشكل بالمشكل اهـ وهذه
لاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر بحجة وتبعوه عليها تأمل اهـ لكى السى في القصة انى موافق
لما هاهنا وقد ذكر في القصة روايتين في الحضي المشكل (قوله) ولو انشئ) أى الاحتمال ح (قوله) بغير
حافظ لها) شمل من يحفظها أو أكثر ماله كالحض مسمى على البحر الاى عدمه من لا يحسن القراءة
المقرؤة وعند الشافعى لا يحسن الفاتحة (قوله) ولاى ناخرين) أما اقتداء أسوس بأوسى وأى باهى
صحيح ط عن أبي السعود (قوله) صمعه عكسه) تفريع على التعليل لان قدرة الاى على التفرقة دليل على
انه أقوى حالاً من الاخرين صمعه اقتداء الاخر به دون عكسه ومفهومه انه اذا لم يقدر صمعه اقتداء كل منهما
بالآخر تأمل (قوله) اتفاقاً) بخلاف الاى اذا أم أبوا فافترافان صلاة الكل فادعه عدد الامام لان الاى يمكن

بجنون مطبق أو مستطاع
في غير حاله افاقتهم وسكران
أو معته ذكره الحطبي
(ولا طاهر بمعدو) هذا
(ان فارت الوضوء الحدث
أو لم أعليه) بعده (ومع)
لوقوعه على الانقطاع وصلى
كذلك) كذا قد اختلفت
أمن خروج الدم وكذا قد
امر أن يثلمها وصلى بمثله
ومعدو بمثله وذى عذرين
بذى مدعو لا عكسه كذا
انقلبت ربيع بذي سلس لان
مع الامام حدثا وبخسب
في الختي الاقتداء بالمعاني
صحيح الثلاثة الختي المشكل
والضالة والمستحاضة أى
لاحتمال الحضي فلو اتقى
مع (و) لا حافظ أى من
القرآن بغير حافظ لها
وهو الاى ولا أى بأوس
أقدرة الاى على التفرقة
صمعه عكسه (و) لا مستطوع
عورة بملأ دلوان العاوى
مر ما لو لا بسبب صلاة الامام
ومثاله جائزاً اتفاقاً
قوله بالخالف كذا الخطبة
والذى في نسخ الشارح
بالمعاني واحله الاصول
تأمل اهـ

والاقتداء لا يصح بان قوي بامه مسلانه على غيره (قوله بئلهما) وكذا الحق بمسوق وعكسه ح (قوله
 الاقتداء في موضع الافراد) هذا يعبر في اقتداء المسوق بمسوق وألا حق وقوله كعكسه يعنى الافراد
 في موضع الاقتداء يعبر في اقتداء اللاحق بالحق أو مسوق فان اللاحق اذا اقتصد الاقتداء بعبر اماله
 وكأيه انفراداً ولا يصح امامته ثم اقتدى بمصانه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بئلهما) أى
 ولا يصح اقتداء مسافر بئلهما والحق ويبان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت قائماً بان يوى
 الإقامة أو بان يتقدي بئلهما بغير تغيير تعالاهامه ويتم ببقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر
 في ذلك كغيره فلا يعكس انما لها باقامة أو غير هاتين انما يقضيها في بلد مو كعتين ماداً اقتدى به بعد الوقت بئلهما
 أحرم بعد الوقت أو قبسه لا يصح لماتلاً ولما يأتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لماتلاً (قوله فيما
 يتغير بالسفر) احراز عن الفخر والمغرب فانه يصح في الوقت وبمده اعدم تغيره (قوله فخرج) معطوف
 على قوله أو قبسه لان أو العاطفة قائمة مقام الحال وهو أحرم وقوله فاقضى معطوف على أحرم (قوله بل ان
 أحرم) أى المسافر المقدري بالمقيم وعبر ما حرمه بدل اقتدى لئنه على ان مجرد ادراك القرع في الوقت كلف
 في صحة الاقتداء ولزم الانعام فاهم (قوله فيكون) تغيره على عدم التغير ح (قوله ما يقتضيه) البناء
 للتصوير (قوله في شفع أول أوتان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الأول يكون اقتداءه
 مقصوراً بمتن في حق القعدة الاولى فانه اعرض على المسافر لانهم آخوص صلاته بنقل في حق المقيم لانهم الأولى
 في حقهم وأطلقوا الفصل هذا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان العمل الزيادة والواجب زاد على الفرض
 واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداءه مقصوراً بمتن أيضاً في حق القعدة لانهم اعرض بالنسبة إلى صلاة
 المسافر بنقل بالمقيم سواء أقر في التيمم أو لا ويسى وهو ظاهر أوفى الاخرين بفعالان يحملها الاوليان فتعاقبهما
 فتحلوا الاخر بان عندهما كلاً ولا بد اقتداءه المتنقل بالفرض لما في النهاية من أن ما أخذت حكم الفرض تبعاً لصلاة
 الامام ولذا الواجب بعد الاقتداء بغيرها أرى دعا * (تنبيه) يؤخذ من هذا ان لو اقتدى بمقيم بمسافر وأتم
 بهم بلانية اقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه متغلباً في الاخرين فيه على ذلك العلامة الشريفة في رسالته
 في المسائل الاثني عشرية وذكر أنها وقتته ولم يرها في كتاب قلت وقد نقله الرملى في باب المسافر عن
 الظهيرية وسند كراهته أيضاً (قوله ولا يزل راكب الخ) وكذا عكسه وهو العلة في هذه المسائل اختلاف
 المكان وانما صح لو كان معه على دابة واحدة لا تحاده كمال الامداد أو يضاف في اقتداءه لا يزل راكباً مع آخر
 وهو كونه اقتداء من ركع ويصحب بركب - لا اذا كان الراكب ومياً أيضاً ثم ان هذا دليل على أن
 اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الحائل لا في
 اختلاف المكان كسائر ما يتحققه معون الله تعالى فاهم (قوله ولا عبر الاثني عشر) هو بالاثني عشر بعد الايام
 من الثلث والخمسين قال في المغرب هو الذي يقول لسانه من النبي الى الله وقيل من الراى الى العن أو الايام
 أو الاربعة اذ في القاموس أو من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافاً لما في الخلاصة من الفصل من
 انما يامرون ان ما يقوله صارعة ومثله في الترخائية وفي الظهيرية وامامة الاثني عشر يجوز وقيل لا يجوز في
 اختلاف من الفضلي وطره اهتمامهم بالصوت كذا اعتهدوا صاحب الحلية قال لما طلعة غير واحد من المشايخ
 من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيره ولما خزنة الاكل وتكره امامة العاقبة اهـ ولكن الاحوط عدم الصحة
 كمشى عليه المصنف وطعمه في مظلونه متفحمة الاقران وأقرب به الخير الرملى وقال في فتاواه الراجح المقتضى به عدم
 صحة امامة الاثني عشره ممن ليس به تبعوا أباب عنه أيات منها قوله

امامة الاثني عشر للمعاري * تجوز بعد البعض من كبار

وقد أباه أكثر الاصحاب * لما فيه من الصواب

امامة الاثني عشر للصحيح * فائدة في الراجح انصح

وقال أيضاً

بئلهما لما تقدر أن
 الاقتداء في موضع الافراد
 مفسد كعكسه (د) لا
 مسافر بئلهما بعد الوقت
 فيما يتغير بالسفر) كالظاهر
 سواء أحرم المقيم بعد الوقت
 أو قبسه نزع فاقضى
 المسافر (بل) ان أحرم (في
 الوقت) فخرج مع (وأنه)
 تبع الامامه أما بعد الوقت
 فلا يتغير فرضه ويكون
 اقتداءه بمتن في حق قعدة
 أو قراعتا قعدة في شفع
 أول أوتان (و) لا يزل
 راكب ولا راكب راكب
 دابة أخرى دابة مع
 (و) لا غير الاثني عشر) أى
 بالثني عشر (على الاصح) كمال
 الجرح عن الجنتي وحس والحلى
 وابن الشحنة به بعد بدل

جده

مطلب في الثلث

(قوله دائما) أي في تمام الليل وأطراف النهار فإدام في التصحيف والتعلم ولم يقدر عليه فسلاته من ثمره وان
 ترك جهده فسلاته فاسدة كافي المحيط وغيره قال في التفسير قوله من شكل صدق لأن ما كان خافا فاعند
 لا يقدر على تعبيره اه وتعام في شرح المسبة (قوله حسما) أي إذا احتما فهو مفروض عليه ط (قوله
 ولا يؤم الامه) يستعمل أن يراد المثلية في مقام الالتصاح اقتداء من بدل الزمان الملهمة على ما عجمه من بدلها
 لا ملو أن يراد المثلية في خصوص الالتصاح فلا يقدر من بدلها عينا لا من بدلها ماه اوهذا هو الطاهر كأخلاف
 العلوق في ارجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أي يحسن ما يتقنه هو به أو يحسن القرآن
 وهما من على أن الامه اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مستعرج على ما ذكرنا ترك جهده فسلاته من أنه
 ما دام في التصحيف ولم يقدر عليه فسلاته حائرة وان ترك جهده فسلاته فاسدة ولا بد أن يضم تنزيده على ذلك
 بقدره في قراءة قدر الفرض مما لا يخفى في بيان قدره عليه وترأى بالجملة الاقتداء لا بد الجهد لا يفتي (قوله
 أو ترك جهده) أي وصلى غير مؤتمر ولم يقدر على قراءة الفروض مما لا يخفى به أمالوا اقتدى أو قرأ أمالوا خ
 فانه تصح وان ترك جهده (قوله) ووجد قدر العرص الخ أي وصلى غير مؤتمر لم تراو الاصناف وفي
 الولو الحسنة ان كان يحسن أن يتقدم القرآن آيات ليس فيها الحروف بعد الاخذ الحركات فانه لا بد
 قراءتها في الصلاة اه (قوله) وكذا من لا يقدر على التلخيص من الحروف عطفه على ما قبله سلفه على
 أن اللحن خاص بالسبب والراء كما يعلم مما مر عن العرب وذلك كزهر الزهر والشبان الزهر والأمين
 وابلك تأيدوا بالانستين السرات فأنت فكل ذلك حكمه ما مر من بدل الجهد وانما الاداء صاع الا انه
 (تمه) ٣ سئل الخبر الملى عبادا كانت التسمية سيرة فاجاب بانه لم ير هلاختا وصريح التسمية بانه
 لو كانت سيرة ياب في الحرف غير صاف لم تؤخر قال وقوا عدلا تأه اه وبالله أفتي بتلخيص المرجح
 الشيخ اسمعيل الحائلي مفتي دمشق الشام (قوله) باي وجه كان أي سواء كان له ذل أو لا له الام لا لانه
 كالمزاد والحق أو لقل قدره فيه بالسبب الى التفتدي كما يدوروا اعزى أو أفقر فذكر فيه ذلك كقول
 والامه ولا اختلاف الصلوات كالمثل في المقترض ويحسد لك من المسائل المارة (قوله) في صلاة نفسه أي
 في صلاة مستقل من حق نفسه غير تابع فيها لادام لا فرسا وفلا تكبد عليه تفصيل الزيادة زده ح
 وكذا يدل عليه تعليل الشارح وحكاية لا قول باقلا فلا (قوله) وهي غير صلاة الافراد لانها احكاما
 غير احكام التي قصدتها وحاصلها أنه ادا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله) وادعى في امرائه
 المذهب أي ما صحه في المحيط ومضى عليه المصنف في منته (قوله) لكن كلام الخلاصة الخ عبارة ملاه
 وفي كل موضع لا يصح الاقتداء هل يصير شارعا في صلاة نفسه عند مجمل أو بعدهما يصير شارعا اه (قوله) ولت
 وقد ادعى أي صاحب البحر فيما رأى في مسئلة المجادة عند قول المتقي صلاة وقوله بعد تصحيح السراج
 بجمله أي خلاف ما ادعى في البحر أنه المذهب والاولى حذف الباء وأبد الهمزة التقوية لانه مقول
 تصحيح وقوله أنه المذهب بمفعول ادعى والحاصل أن صاحب البحر نقل فيما مر عن السراج أنه لو اقتدب المرأ
 في الظاهر وهو يصل العصر وحده نفلت صلاته على الصحيح وقال لان اقتداءه وان لم يصح فرضا يصح فلا
 على المذهب من كتاب بقاء الفل على الفرض امره صريح في أنه اذا ادرك الاقتداء بالعصر لم يفسد الشروع
 بل بقي الاقتداء بالفل والام تصد صلاته بمجاهدة الله وتصريحه بان هذا هو المذهب مناقض لما ذكره من أن
 المذهب ما في المحيط من عدم صحة الشروع (قوله) وجنبه فلا شمله الخ أي حتى اذا اختلفت كلام الجرح
 نقل ما هو المذهب ولا يمكن افعال أحد المتقنين بالشيء بالقرآن على الباقي مما ياسب كلامه أو يعمل
 به أو يفتي به من أجل ما صحه في المحيط من عدم صحة الشروع أصلا على ما ذكرنا كان هذا الاشارة
 شرط أي أو نحوه مما يلزمه فساد صلاة المتقدي ويجعل ما صحه في السراج من صحة الاقتداء بالنفل ومصاد
 الوصف أي العريضة فقط على ما ذكرنا كان لاستلاف الصلواتين فلو فقه في صلاة به لا ينقص وضوءه في

دائما حتما كالأص فلا
 يؤم الامثلة ولا تصح
 صلاته اذا أمكنه الاقتداء
 بمن يحسنه أو ترك جهده أو
 وجد قدر الفرض مما لا يخفى
 فيه هذا هو الصحيح المختار في
 حكم الالتصاح وكذا من لا يقدر
 على التلخيص من الحروف
 الحروف أو لا يقدر على
 اسراج الفاء لا تكرار
 (و) اعلم انه (ادامه)
 الاقتداء بأي وجه كان
 لا يصح شروعه في صلاة
 نفسه لانه فصل المشاركة
 وهي غير صلاة الافراد
 (على) الصحيح محيط وادعى
 في الصرائر (المذهب) قال
 المصنف لكن كلام الخلاصة
 يفيد ان هذا قول مجتهد خاص
 قلت وقد ادعى فيما مر بعد
 تصحيح السراج بخلافه أن
 المذهب نقل ما ينفل تأمل
 وحينئذ فلا تشبهه ما في
 الريلاني انه متى سجد لعقد
 شرط كطاهر بعد دور لم
 تتعد أصلا وان لا اختلاف
 الصلواتين تتعد فلا غير
 مضمون وثمرة الانتفاص
 بالقهقهة (و) يمنع من
 الاقتداء
 ٣ مطالب اذا كانت الصلاة
 يسيرة

الوجه الاول وينتقض في الثاني ثم اعلم انما ادعى الشارح انه الاشبه قدردة في البحر حيث قال و يرد هذا
 الفصل ما ذكره الحاكم في كافي من ان المرأة اذا فوت العصر خافت على الطهر لم تحض صلاتها ولم تفسد
 على الامام صلاته اه وهو صريح في عدم صحة نشر وعيها لاختلاف الصلاتين وقال أي الحاكم في موضع
 آخر رجل قارئ دخل في صلاة أي تطوعاً أو في صلاة امرأه أو حنب أو على غير وضوء ثم أقسدها فليس
 عليه قضاء لانها لم يدخل في صلاة تمام اه فعلم بهذا أن الهدف يصح الخطأ من عدم صحة الشروع لان
 الكافي جع كلام محمد في كسمة التي هي طاهر الرواية اه كلام الخبر أثول ثم ظاهر الفرع الاول مؤيد لما في
 الجيعا وخالف ما مر من المراح وأما الفرع الثاني فلا بل الامر فيه العكس لان قوله ثم أقسدها صريح في
 صحة الشروع وقوله لانه لم يدخل في صلاة تمام يؤيد ذلك لانه بعيد دحوله في صلاة نافلة أي في نفل غير
 معصون ولذا قل ليس عليه قضاء وها وهذا الفرع رد على ما صله الزيلي لان الفساد فيه لفقد شرط مع أنه
 مع شروعه كملت ثم رأيت الرجتي ذكر نحو ما ذكره وثله الحد والحاصل أن في المسئلة روايتين احدهما
 صحة الشروع في صلاة نافلة وعلمها في السراح والفرع الثاني من فرعي الكافي والثانية عدم صحة أصلاً
 وعلمها في المحيط والفرع الاول وهي الأصح كأي الفقه الثاني عن المصنفات ذكر في الهر أن ما في السراح
 جزم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث نسوة فانه جمع اقتداء بجمع من خلفه
 والادوية تفصيل لبدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما اتفقوا على نقله عن أصحابنا من أن المرأة الواحدة
 تفسد صلاة رجلين من جانبها ورجل خلفها والثنتين صلاة اثنين من جانبهما واثنين خلفهما والثلاث صلاة
 اثنين من جانبهن وسلاة ثلاثة ثلاث من خلفهن إلى آخره المرفوع ولو كان صف من النساء في الحال
 والامام لا يصح اقتداءه لجال بالامام و يجعل حائل (قوله بلا حائل) قبل الجمع وقوله أو ارتفاعهن بالجر
 صلت على حائل وبعبارة مفتاح السعادة وفي الباب سبع ولو كان صف ال حاله على الحائط وصف النساء أمامهن
 أو كان صف النساء على الحائط وصف ال حال خلفهن ان كان الحائط مقدار فامة ل حال حازن صلاتهم وان
 كان أقل ولا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفي حائل تفسد صلاتهن خلفهن ولو عشرين صفاً
 ولو كان بينهما وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائل مقدار مؤخر ال ل أو مقدار خمسة مصوفة
 أو حائط قد ذكر اه وحاصله أنه اذا كان صف النساء أمام صف ال حال جمع الادا كان أحد الصفي على
 حائطه لم يتبع قدر فامة أو كان بينهما حائل مقدار مؤخر رجل البعراً وخشيه مصوبة أو حائط قد ذكر اه
 وهذا تخالف لما في الحائطة والأحرع وغيرهما وهو قول ما على طهر طرفة المحتد و بعد انهم من تحتهم نساء
 آخر أنهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قدامهم نساء فانهما فاسدة لانه تحلل بينهما وبين الامام
 صف من النساء وهو مانع من الارتفاع اه وفي الولا الحقيقة قوم صلو على طهر طرفة المحتد وتحتهم قدامهم
 نساء لا تجز بهم صلاتهم لانه تحلل صف من النساء مع اقتداءهم وكذا الطريق اه فهذا باطلا صريح
 بان الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المراح عن المسوطان كل صف تام من النساء وراءهن
 صف من الرجال سدست تلك الصفوف كأي الاستحسان والقياس أن لا تفسد الصلاة صف واحد ولكن
 استحسنت الحديث عمر فروق وهو قولنا عليه من كل بسمو بين الامام نهر أو طرفي أو صف من النساء فلا
 صلاته اه فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر في صف النساء والالف سدست صلاة الصف الاول من الرجال
 فقط لكن كونه صار ثلاثاً من خلفه من صف النساء كأي القياس فظهر أن ما ذكره الشارح من اعتبار
 الحائل والارتفاع انتهى دور الالف الزام من النساء كالألحسدة والثنتين أما الصف وهو خارج عن
 القياس اتباعاً للآثره ما طهر وتدر والله أعلم (قوله وطريق) أي باعد أبو السعود عن شبهة ط قلت
 وبهم دلالتهم التي يرفع في عدة كتب بالطريق العام وفي الترتيب الطرية الطرية في مسجد الزايط والخان
 لا يبع لانه ليس بطريق عام (قوله تعز في علة) أي عز و به عن بعض النسخ والجملة تختص في الدور

مطلب الكافي للما
 جمع كلام محمد في كسمة
 التي هي طاهر الرواية

صف من النساء بلا حائل
 قد ورد ذراع أو ارتفاعهن
 قد رفاصة الرجل مفتاح
 السعادة (و) طريق تجزى
 فيه جملة) آله يجزها الشور

هو الذي تجري فيه الجاه والافوار اه وهو جمع وقر بالقاف قال في المغرب او كثر استعماله في حل البغل
 أو الجار كالوسق في حل العبر (قوله) أو من تجري فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تجري فيه جملة
 ط وأما البركة أو الخوض فان كان بحال الوضوء في حياض تتسع الجانب الآخر لا يمنع واليمنع
 كذا ذكره الصوفى اسمعيل من المحيط وحاصله أن الخوض الكبير المذكور في كتاب الطهارة يعم أي عالم
 تتصل الصفوف حوله كأي (قوله) ولوز ورفا) بتقديم الزاى السفينة الصغيرة كأي القاموس وفي المتن قطع
 إذا كان كالمصق الطريق يمنع وإن بحيث لا يكون طريق مثله لا يمنع سواء كان فيه ماء أو لا وقال أبو يوسف
 المهر الذي عثى في بطنه جبل وفيه ماء يمنع وإن كان بامساؤه لم يمتنع الصفوف جاز اه اسمعيل (قوله) ولو
 في المسجد) صرح به في الدرر والحانية وغيرهما (قوله) وخلاء) مالم المكان الذي لا شيء به قاموس (قوله)
 أو في مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاضل في مصلى اله لا يمنع وإن كثر واختلف في المنع لصلاته
 الحنازة وفي الروايل جعله كالصحن والمسيحون كرا لا يمنع الفاضل إلا في الجامع القديم بخوارزه فأنه به
 كان على أربعة آلاف استطوان وجامع القدس الشريف أعني ما شغل على المساجد الثلاثة الأربعة
 والصغرى والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح النسبة وأما قوله في الدرر لا يمنع من الاختلاء الفضاء
 الواسع في المسجد وقيل يمنع اه فانه وإن أجاد أن المنع عدم المنع لكنه محمول على غير المسجد الكبير جدا
 كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وصحت الراجح عدم المنع معا لما يتوقف على نقل صريح فافهم
 * (تتمة) في القهستاني اثنت العشرة أو الاصح أنه كالمسجد وله يجوز الاقتداء به بلائذ أهال الصفوف
 كأي المنية اه ولم يدرك حكم الدار عليه اجمع لكس طاهر التقيد بالعمارة والمسجد الكبير جدا أو الدار
 كالبنت تأمل ثم رأيت في حاشية المدنى عن جواهر الفتاوى أن صاحبنا سئل عن ذلك فقال إنه لا يعمده
 وقدره بعضهم يستثنى ذراعا أو بعضهم قال إن كانت أربع ذراعا فهي كثيرة ولا تصغر فيه وهذا هو المختار اه
 وحاصله أن الدار الكبيرة كالعمارة والصغيرة كالصحن أو المنارة في قدر الكبيرة أربع ذراعا أو كثر في
 البحر عن المجتئ أن ماء المسجد له حكم المسجد ثم قال به على أن الاقتداء من جهة الخلقاء السادة ونية الامام
 في الخراب صحيح وإن لم تتصل الصفوف لأن الصحن فناء المسجد وكذا الاقتداء من الجانب الواسع السفلية صحيح
 لأن أبوابها في فناء المسجد الخ ورأيت غلام عبوانه وفي الخرائن فناء المسجد هو ما تتصل به وليس يسه
 وييسر طريق اه قات يظهر من هذا أن مدوسة الكلاسة والسكاك ليعمن فناء المسجد الأموى في
 دمشق لا بابها جاني فاطم وكذا المشاهد الثلاثة التي فيها بالولى وكذا ساحة باب البريد والموايد
 التي فيها (قوله) يسع صفين) نعم لقوله خلاء والتقدير بالصحن صرح به في الخلاصة والقيس والمبشئ
 وفي الواقيات الحاشية وخزانة الفتاوى وبه بقي اسمعيل على الدور من تقسيمه هذه المسألة بما عي
 الاصطلاف غير المعنى بتأمل (قوله) إذا اتصلت الصفوف) الاستثناء عما إلى الطريق والهر دون
 الخلاء لأن الصفوف إذا اتصلت في العمارة لم يوجد الخلاء وتأمل وكذا الواصف والى طول الطريق مع ادالم
 يكن بين الامام والقرعة مقدار ما تجري فيه الجاه وكذا يبي كل صف وصف كأي الحانية وغيرهما * (ذراع) *
 أو أم في العمارة وخلفه صفوف مكبر الصفاة الثالث قبل الأول يجوز فيه من باب مسائل متفرقة (قوله)
 مطابقا) أي ولو كان هناك طريق أو من راح (قوله) كأن قام في الطريق الخ) وصو رما اتصل الصفوف
 في المهر أن يغزو على جسره وصو رما فوقه أو على سبع ممر بوطه فيه ح أو لوهذا في حق من لم يكن
 بمحاذ الجسر أمالو كالو محاذ به ولم يكن يسو بين الصف الآخر فصاعدا كثير يسع الاقتداء ثم طاهر إطلاقهم
 أنه إذا كان على المهر جسر فلا يمتنع اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع دمشق الذي في دمشق
 (قوله) وكذا اثنتان عند الثاني) والاصح قولهما كأي السراج وكذا الامام كاجمع عند الثاني في الجمع وفي
 المحاذ انتهى لو كان ثنتين تسد مسلة شرايين خلفهما إلى آخر الصفوف قال في المنصورة الذهبية

(أو من تجري فيه السفن)
 يوزوز أو في المسجد) أو
 (تلاه) أي صاه (في العمارة)
 أو في مسجد كبير جدا
 كمسجد القدس (يسع
 صفين) فأكثرا إذا اتصلت
 الصفوف فيصير مطلقا
 كأن قام في الطريق ثلاثة
 وكذا اثنتان عند الثاني
 لا واحد اتفاقا لانه لكرامة
 صلته صار وجوده كعدمه
 في حق من خلفه (والخائل
 لا يمنع) الاقتداء (الملم
 بتمهال امامه)

مقالة أبي يوسف واثنان في الجمعة جمع وكذا * سد الطريق ومحاداة النسا

* (تمة) * صاوفي العصر اعرف وسط الصفوف فرحلة بهم فيها أحد مقدر حوض كبير عشر في عشرين كانت الصفوف مصلة حوالى الفرس تحو رصلا من كان وراءه المالو كانت مقدار حوض صغير لا تفتح جهة الاقتداء كذا في القريض ومثله في التاتر حانية (قوله بسماع) أى من الامام أو المكبر تناو سانية (قوله أو روية) ينبقى أن تكون الروية كالسماع لافرق فيها بين أن يرى ائمة ثلاث الامام أو أحد المقدين ح (قوله في الاصح) بسماع على أن المعتبر الاشتباه وعدمه كى بأن لا يمكن الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أى مكان المقذور والامام ومصلحة أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهوه انه لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط لم يمتنع الاقتداء لكن المانع باختلاف المكان فقط فيه كلام بأتى (قوله كهمسجدو بيت) فان المسجد مكان واحد وان لم يعترف به الفصل بالخلافة الا اذا كان المسجد كبيراً واحداً وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لا حكم العصر اه كذا مناه من القهستاني وفي التناو حانية عن الجيحد ذكر السنن حتى اذا لم يكن على الحائط العربي باب ولا تقب وى راية يجمع لاشتباه حال الامام وقدر راية لا يجمع وعليه عمل الناس بكه فان الامام يقف في مقام إبراهيم و بعض الناس وراه الكعبتين الجانب الآخر ويهيم بين الامام الكعبة ولم يهيم بهم أحد من ذلك اه وهذا يعلم أن المسبر اذا كان مسدودا يجمع اقتداء من يصلحه بعدمه عدم الاشتباه فلا ملأ أفتى بالجمع وأمره على باب يمين علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف) أى في الطريق أو على جسر النهر ما به مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحد احتكاكاً يمنع كسر وكاه أو اذا لم يخال في كلام المصنف كما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر اذ لو ربه الحائط فقط لم يناسب ذكر هذه الكلامها تأمل (قوله قد ر) غير انهما الخائل بينهما لم يحتج بثبته حال الامام ومع الاطلاق لا بغير اختلاف المكان قال فاصبحان اذا قام على الجدار الذى يكر بين داره وبين المسجد ولا يشبه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداء وان كان لا يشبه حال الامام لا بين المسجد وبين سطح داره كثير التحال فصار المكان مختلفاً أبقى البيت مع المسجد لم يخل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه حال الامام اه اقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقاً وما إذا اتحد مكان حصل اشتباه مع والادوا مائة عن فاصحان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشرب لا يخل) حيث ذكر أن ما قلعه عن الحايصة من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصريح لما في الظاهر به من أن الصريح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه بسماع أو روية لا يتقارنه لا يجمع جهة الاقتداء في الصريح وهو اشتباؤه من ائمة الحلولى اه وحاصل كلام الشربى لا أن الاختلاف لا يشابهه عدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه مع سواء اتحد المكان أو لا والادوا وعمره العلامة توح أفسدى بان المشهور من ذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند اختلاف المكار والمكان في مثلية الظاهر به يختلف كما صرح به فاصحان بالصحيح أنه لا يصح اه أقول وبؤيه أن الشربى لا يقفه من حفي الادما بأنه لا يصح اقتداء الراجل بالراكب وعكسه ولا الراكب بالراكب لا اختلاف المكان الا اذا كانت ايكاد امامه وكذا ماد كروه من أن من سبقه الحداثا مختلف غيره ثم نوصاً يلزمه العود الى مكانه ليتيم مع خليفته كل بينهما ما يمنع الاقتداء لا يختلف المكار وأما صحته في الظاهر به في مسئلة السطح والطاهر أنه بداهة على ما اذا كان السطح متصلاً بالمسجد هياد يصح الاقتداء به ويكون في الحايصة ميباع على عدم الاتصال المذكور وبديل أنه في الحايصة على المسجدة كثر التحال وتختلف المكان أى لكون حصن الدار ماصلاً بين السطح والمسجد فيغير أنه لو اذ كان اصح الاقتداء هو بيا مائة البدائع حيث قال لو كان على سطح مسجد المحمدية لم يه ايس

بسماع أو روية ولو من باب مشبكتين يجمع الوصول الى الاصح (ولم يختلف المكان) حقيقة كهمسجدو بيت في الاصح قيسية ولا حكم عند اتصال الصفوف ولو اتحد من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجر لاختلاف المكان بدر وجههما وأقره المصنف لكن تعقبه في الشربى لا يخل عن البرهان وغيره

بينهما طريقا قدي به صم اقتداؤه عند بلانه اذا كان متصلا به ضار تبعا لسطح المسجد و سطع المسجد له
 حكم المسجد فهو كاختدائه في جوف المسجد اذا كان لا يشبهه حال الامام اهـ واذن ترى كيف حال
 الصفة بالانصال كما قال في الحاشية لعدم ما بعدهم وقد خرم صاحب الهداية في مختارات الوازل بأن العسيرة
 لا لا يشبهه ثم قال بعدهم وان قام على سطع داره واقتدى بالامام ان لم يكن بينهما حائل ولا شارب بصح اهـ وحين
 حل ما في الظاهرية على ما دام لم يكن حائل كاختدائه صم لا يتعدا المسكن وأماماته له الشرع فلا ينفك عن الردهان
 فليس فيه تصحيع الاقتداء بخلاف المسكن لانه يتصل بالحائط لا يتخلف المسكن كدفعه عن قاصيه ان وفي
 التتارخانية وان صلى على سطع بيته المتصل بالمسجد كشمس الائمة الخواص انه يجوز لانه اذا كان متصلا
 بالمسجد لا يكون أشد سالما من منزل يبيع بين المسجد حائط ولو صلى وجعل فيه مثل هذا المنزل وهو يتبع التكبير
 من الامام أو المكبر يجوز وكذلك القيام على السطح اهـ وقد تحرر بما تقرر من ان لا يشبهه حال المسكن مانع
 من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وانه عند الاستنباط لا يصح الاقتداء وان اتخذ المسكن ثم انشأ له البيت حتى تفر
 كذلك فاختار ذلك **(قوله)** أن الصم اعتبار الاستنباط فقط أي ولا يبره باختلاف المسكن سواء على ما فهمه
 الشرع فلا ينفك عن ذلك بغير ادعاء علمت أن لا يتصل بالمسكن مانع واعمال الراد التوقيف بين رواية الحسن
 عن الامام أن الحائط يمنع الاقتداء ورأيه الاصل انه لا يمنع فقبيل انه بإمكان الوصول منه وعدمه واختار
 شمس الائمة اعتبار الاستنباط وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد عناه أيضا عن مختارات
 الوازل والبدائع قال في الحاشية لان الاقتداء اعتبارا بغير وقوع الاشتباه لا ينعكس التامع الذي يصح هذا الاختيار
 ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والباس بصلواته ويحس تعلم أنهم
 ما كانوا يتكلمون في الوصول اليه في الحجرة اهـ **(قوله)** ومقتضى السعادة في بعض النسخ زيادة فتخرج
 الفتاوى والفتاوى الحاشية **(قوله)** ومع اقتداء متوسمي بينهم أي عدهما سواء على أن الحاشية عندهما من
 الاتساق وهما الماء والارباب والطهارتان سواء وقال محمد لا يصح في غير ذلك الجواب على أن الحاشية
 عندهم من الظاهرين ولم ينه القوي على الضعيف وتأمنا في الأصول بغير **(قوله)** لا ينعكس أي مع مقتضى
 أموال كل معصية فلا يصح الاقتداء وهذا يقتضي على فرع ادعاء التوسمي المقتضى عليهم ما في الصلاة
 لبره الامام صدق صلاته لانه قد عده صلاتا ما لم يوجد الماء وعذر زهر لا ينفك وبني على السداد على
 ما اذا ظن علم امامه لان اعتقاده صلاتا ما لم ينفك ذلك في الفقه وأقر في الحاشية والتحرير في الهبر
 وتبينه الشرح لم يجعل على البطلان بان امامه قادر على المساءلة اهـ أي في كل اعتقاده صلاتا
 صلاتا ما لم ينعكس على القدرة المذكورة وينبغي كماله في الحلية تقديرا له بل لا يمكن انكاره فقد الماء أما
 لو كان له عذر عن استعماله لمرض أو نحوه يصح الاقتداء مطلقا لان وجود المساعدة لا ينعكس عليه **(قوله)** (فيه) *
 ذكر في النهرين الجرحا أن المراد بالفساد هنا قد اذ الوصف حتى لو تهاه المقتضى انتقص وضوء عدهما
 خلافا لمحمد قال وينبغي على ما اختاره الزيلعي أن يطل الاصل أيضا اذا افساد اقتد شرط وهو الطهارة اهـ
 وتقدم الكلام على ذلك **(قوله)** ولومع متوسمي بـ ورجحان أي ولو كان بينهم حاشية التهم والوصوف
 يسو ومشكلون في لادوجه لم ينعكس لومعهم أنه لو أذاهما الوصف أو لا لم يصح الاقتداء في أدائهما ما
 بالنهي وحده لعدم تحقق أداء الغرض به أهله ط **(قوله)** ولومع على جبرية الاثر قوة في الجرحا على ضعف أو
 جبرية زاد لادوجه لم ينعكس هنا أيضا لان المسح على الجبرية أولى بالخوارق كالمسح على الجرحا على أنه استعد في
 النهرين على ما سأل له لم ينعكس ما بالاولى أي قد نزل دلالة لا مبطنة أهمل **(قوله)** واثم فاعاد أي فاعاد
 ساجد أو موم وهذا عمد ما خلافا لمحمد وفسد افتاءه بكونه يركع ويحذفه لانه كان موميا لا يركع
 والخلاف أيضا فبعد التمسك أمامه يجوز زانهما في الترابيح في الاصح في العار **(قوله)** لا ينعكس على الله
 عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشيته روح وغيره هو الغرض امامه في الاحتكام **(قوله)**

أن الصم اعتبار الاستنباط
 فقط قلت وفي الاشباه وزواهر
 الجواهر ومقتضى السعادة
 أنه الاصح وفي الهبر من
 الراد أنه اختيار جماعة من
 المتأخرين (ومع اقتداءه
 متوسمي) لا امامه (فيهم)
 ولومع متوسمي يسو ورجحان
 بجبرية (وغسل باسم) ولو
 على جبرية (فانما بقاعد)
 يركع ويسجد لانه صلى الله
 عليه وسلم صلى آخر صلاته
 فاعادهم قيام وأبو بكر
 يلهيهم تكبيره وبه سلم
 جواز رفع المؤذنين أصواتهم
 في جمعة وغيرها يعني أصل
 الرفع أماما تعارفهم في زمانها
 فلا ينعكس

اذا اصباح ملحق بالكلام قال في الفتح بعد وسبأ في أنه اذا ارتفع بكلامه بلغة تفسد لانه تعرض
 لظهورها ولو صح حـ ا فقال واما صيته فسد وهو بمنزلة ههنا معلوم أن قصد العجب الناس به ولو قال العجبوا
 من حسن صوته وتغير برى فيه أـ سد وحصول الحروف لازم من التلحين اه ملحقا واقره في النهر
 واستحسنه في الحاشية وقال وقد أجاد فيما روى وأجاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الحلي في رسالته
 القول بالبيع في حكم التبليغ بأنه مصرح في السراخ بان الامام اذا جهر فوق الحاشية فقد أساء اه والاسافة
 دون الكراهة ولا توسع الاساد وتباس على الكراهة فظاهر لان حداد كـ يصعب لانه يتغير بغير متنه
 والمفسد للصلاة الملقو لا عزمة القلب على أن القياس بعد الاربعاء تعميقة قطع فليس لاحد بعد هـ أن يقيس
 مسئلة على مسئلة كما ذكره اس يحتم في رسالته اه أقول فيه نظران الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجرد
 الزرع حتى يرتفع عليه ماني السراخ بل يضاف على زيادة الزرع الملقق بالصباح حيث قال فانهم بالعون في الصباح
 ز ياد على حاجة الابلاغ والاشتغال بتغير مرات العمل اظهار الاسافة العميلة لا إقامة للعقد والصباح ملحق
 بالكلام وقوله وقاسه الحـ كلامه ما ظن ان ماد كـ قد لـ أي يوسف حدثني عليه عدم الفساد في الواقع
 المصلي على غير امامه أو أصحاب المؤذن أو أخبر براميسه فقال الحمد لله أو بما يجبه فقال سبحان الله على قصد
 الجواب ويحذر لأن مما سبأ في مفسدات الصلاة للمذهب الفاسد في الكل وهو قولهم لانه تعليم وتعلم في
 الاولى وبما سبأ في قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فان ساط كونه من كلام الناس عندهما
 كونه لفظا قد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا عند ذلك وكونه لم يتغير بغيره ممنوع ألا
 ترى أن الحبيب اذا أقر على قصد الشاه حارو قد أوردوا على أصل أي يوسف المذكور أشياء كقولنا يا يحيى
 خذ الكتاب بانـ به يحيى وغير ذلك مما سبأ في محله وحيث كان ساط الفساد عندهما كون اللفظ أصديبه
 معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يدرج تحتها أفراد خيرة مهام استأنهدهم اذا شئت أنه
 اذ لم يقصد الكـ بل بالع في الصباح لأجل تحري العمل والاعجاب بذلك يكون قد أفاضه معنى ليس من
 أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تسريح بما قصمه كلام المتفسد أول عليه دالة المساواة
 فالق ما تاه الحق اس الهمام ومن تابعه من الاتهام كـ بسطت ذلك قد عا في رسالة يحيى بن عيسى ذرى الادهام
 على حكم التبليغ خاف الامام فادهم وقد مسائل متعاقبة بالتبليغ أيضا في أول بحث سن الصلاة فراجعها
 (قوله وقائم بأحد) القائم هـ اضا صادق بالرائع الساجد والموحي ح وفيه من القساموس والحدب
 خروج الظهور ودخول السدو والمان من ذلك فرح اه (قوله على المعتمد) هو قولهما وبه أخذ عامة
 العلماء خلافا لمحمد وصح في الظاهر به قوله ولا يخفى ضعفه فانه ليس أدنى حال من القاعد ونماه في البصر
 (قوله وغيره أولى) مبني أو أخبر أي غير الامر ح كافي البحر وغير خاف أن هذا الحكم لا يخص الامر بل غير
 كل من التميم والقاعدوا الاحدب كذلك ح (قوله وموم مثله) سواء كان الامام موميا فاعلم أو قاعد امير
 (قوله الا أن يوى الخ) فانه لا يجوز لقوله حال الموم بحر (قوله وموم مثله) لا يقال العدل مـ بغير
 الفرض لان الفعل مطلق والفرض مقدر والمطلق جزء المقيد فلا يغير شرح المسئلة والقرعة في الآخر بين
 وان كانت فرضا في الفصل وفلا في الفرض الا أن صلته بالافتداء أخذت حكم الفرض تبعا لصلته بالامام
 ولذا لو أفسد هابدهم الافتداء بقصصها أو بها كانه ماضى الهاية (تبيه) هـ قال القهستاني وفي قوله
 ومثقل بفترض اشارته الى أنه لا تذكر جماعة العدل اذ أدى الامام الفرض والمقضى الفصل وبما المكروه
 ما اذا أدى الكل ففلا اه قلت ويدل به ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أمانا فلا يصح الافتداء
 باعتراض على أنها تراويح بل يصح على أنها فعل مطلق ح (قوله في الصحيح حاشية) أقول قد رددت في الحاشية
 في باب صلاة التراويح فقال ان تراويح التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان حـ وان يوى الصلاة أو
 صلاة التراويح اختلافاً المشايخ به كأخلافهم في سن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السن بذلك وقال

مطلب في رفع المبلغ صوته
 زيادة على الحاجة

مطلب القياس بعد عدم
 الاربعاء متقطع ليس
 لاحد أن يقيس

اذا اصباح ملحق بالكلام
 قح (وقائم بأحد) وان
 بلغ حده الركوع على
 المعتمد وكذا بامرح وغيره
 أولى (وموم مثله) الا أن
 يوى الامام مصلحاً والمؤتم
 قاعد أو قائماً أو المختار
 (ومثقل بفترض في غير
 التراويح) في الصحيح حاشية

منهم لا يجوز وهو الصحيح لانهم ائمة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة لغيره عن العهدية وذلك بأن ينوي
 السنة أو متابعه التي صلى الله عليه وسلم كقلى المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح معتدياً بنى صلى المكتوبة
 أو بنى صلى بأداة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اهـ ومثله في الخلاصة والظاهر به واستدل كل في
 الجرح قوله مقتدياً بنى المكتوبة بانه بناء الضم على القوى أى ومعه تضام الجواز واحاط في الشر من الالة
 بأن ذلك ليس في عبارة الحاشية قلت وكأنه ليس في نسخة لاسقاط الكاتب والاقتذار بأنه فيها وأجاب
 أيضاً بالمراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب أنه بنى فصح عدم الجواز على القول
 بالاشتراط بنية التبعين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الجواز لا يخفى ان الامام حيث
 كان في قضا أو متفلاً فلا آخر لم توجد منه بنية التراويح فلا يتأدى بسببه وان عيها المقتدى بما صرح به العلامة
 قاسم في فتاواه إلى هذا في سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بمقتضى أو يقتضى فلا حرماً لظاهره أن
 تخصيص التراويح بالرد كفي غير هذه وانما خصصها في الحاشية ليكون الباب معقوداً بها تأمل في العلم أن له ذكره
 المصنف بما نقله في مقدمته في شروط الصلاة بقوله وكفى بطلان بنية الصلاة لنقل وسهولة تراويح وذكر
 الشارح هناك أنه المعتبر بقوله الهال عن البحر أنه ظاهر الرواية وقوله عامة المشايخ ومعهم في الهداية
 وغيره وأورد في محقق الفقه وسببه إلى الحقيقة قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيره ما عترض وبغيره
 ومثلهما في السنن الرواتب كما يفيد عبارة الحاشية تأمل (قوله) وكأنه لا ينافي ما لم يأت في ذلك المصنف في
 منعه وتقدم هذا التعليق في كلام الحاشية على أنه لا يشترط بنية التعيين في التراويح وغيره من السنن
 ومفهوم كلامه أنه أراد مراعاة الصفة تبييناً لقوله بأن سوى السنة أو بنية التي صلى الله عليه وسلم فافهم
 (قوله) بنية راسية أي بشرط أن يصلح به سلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى على مقالته يصح
 مطلقاً نفي قول ثالث وهو أنه لا يصح مطاوعة تعمله في ح (قوله) وهو مفسر لانه لو كان مساهداً لا يصح
 اقتداؤه بغيره روح الوقت بغيره في الرابعة وقوله بعد العروب طرفاً لا قدرى وقوله بنى متعلقاً بالمقتدى
 وقوله أحرم قبله أي قبل العروب مقيماً كان أو مسافراً اهـ ح وبغيره هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول
 الصالحين بنى عليه معتقداً قول الامام ولا يضر الخلف بالاداء والقضاء ط (قوله) لا لا يخاد أي اقتداء
 صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصور الثلاث أمافي الأولى فظاهر وأمافي الثانية والابن ما يقبضه ذكر واحد
 منهم هو الترتيب نفس الامر واعتقاد أحد الجماعة بينهما لا سحر وجوبه أمر عارض لا واجب فثبت ان
 الصلاتين وأما الثالثة فلان كلامهم عصر يوم واحد نعم صلاة الامام أداء حيث أحرم قبل العروب وصلاة
 المقتدى قضاء حيث أحرم بعد وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء به لا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء
 وبالعكس ح (قوله) وإذا ظهر حديث امامه أي شهادة الشهود أنه أحللت وصلى قبل أن يتوصلاً أو بانخباره
 عن نفسه وكان عدلاً لا لبس في الخبر عن السراج (قوله) وكذا كل مقتدى رأى مقتداً أشار إلى أن
 الحديث ليس بقيد لوقال المصنف كقلى المهر ولو ظهر أن امامه ما جمع صحة الصلاة لكان أولى لشميل ما لو أشل
 بشرط أو وكفى والى العبد يرى أن مقتدى حتى لو علم من امامه ما يقتدى به ما عدا الامام حلاله أعادوا
 عكسه لا إذا كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقتدى بما خرافاً اقتصر قدم وكل منهما ينزعم أحدهما أن مقتدى
 له سداً لانه على كل حال كفى المهر عن البرزخية (قوله) بطلت أي تبين انها لم تعد ان كان الحديث سابقاً
 على تكبير الامام أو معاراة التكبير المقتدى أو سابقاً عليها به تكبيره الامام وأما إذا كان متأخراً عن تكبيره
 المقتدى فانه لا يعتد أو لا يتم فعل عند وجوه الحديث ح (قوله) لم أعادتها المراد له إعادة الاتيان بالفرص
 بقرينة قوله بطلت لا الصالح عليه أوى الاتيان على المؤدى لخلل جبر الفساد (قوله) لم تعينها أي نصن صلاة
 الامام والأولى التصريح به وأشار به إلى حديث الامام ضامن ادائين المراد به السكينة بل التمسح بمعنى أن
 صلاة الامام معتمة لصلاة المقتدى ولما اشترط عدم معارضة ما عدا صلاة الامام بحت صلاة المقتدى

وكأنه لا ينافي على هيئة
 مخصوصة وبما وسعها
 لحاصل الجرح من العهدية
 «(دورح)» صح اقتداء
 متفلاً بمتفعل ومن يرى
 التوراجاً بمن يراه سنة
 ومن اقتدى في العصر وهو
 مقيم هذه العروب بمن أحرم
 قبله لا لا يخاد (وإذا ظهر
 حديث امامه) وكذا كل
 مفسد في رأى مقتدى
 (بطلت) لم أعادتها
 لتعنيها صلاة المؤمن صفة
 وقسداً (كجاءهم الامام
 اخبار القوم اذا أمهم

الامام آخروا وادسدت صلاته وسدت صلاة المقتدى لانه متى فسد الشيء فسد ما في صحنه **(قوله)** وهو يحدث
 الخ أي في اعتقاده أما لو كان سده ونحوه على اعتقاد المقتدى من لا يلزمه الاختيار في التنازلية عن الحق
 ينفي كلامه أن يحترض ملامسة النساء ومواضع الاختلاف استطاع اه **(قوله)** أو فاند شرط عطاف
 عام على خاص قال في الامداد وقد باطهر بالبلاغ بفوات شرط أوركن إشارة إلى أنه لو طرأ المفسد لا يعيد
 المقتدى صلاته كالواحد الامام أوسعي إلى الجمعة بعد ما صلى الظهر بحمالة وسعي هو دوغم مفسد صلاته
 فمعا كافي الغناية وكذا لو عاد إلى محو التلاوة بعد ما نقرتوا كما سدره اه قلت ومثله ما سدر كره في
 المسائل الاثنى عشرية لو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها فأنما ينطل صلاته
 وحده وكذا اذا جده ولو لم يسو ولم يسعد القوم ثم عرض له ذلك كافي الجرح فهدجه مائل تفسد معها لا
 الامام مع جفوة صلاة المزمع ولا تنقض القاعدة السابقة ذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد
 دراع الامامة فلا امام ولا مؤتمري الحقيقة والله أعلم **(قوله)** وهل عليهم اعادتها الخ أي لو طهر بظلمتها
 ما خابرها وهذا تعميل لقول المصنف بل لم اعادتها **(قوله)** قيل للفسقة أي وشربا أو فاسق غير مرة وولي
 الديانات وهو محمول على ما اذا كان علما كما يشير إليه قوله ما عثره وقوله في النهج عن البراءة وبان احتل انه
 قال ذلك في قراعا عادوا **(قوله)** لان الصلاة دليل الاسلام أي دليل على أنه كان مسلما لو أنه كذب بقوله انه
 صلى بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام مسروعة فيجبر على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر أول كتاب الصلاة أنه
 لا يحكم باسلامه ما صلا الا اذا صلاها في الوقت معتقدا بمتماثلات ما اذا صلاها اماما أو مع والدان ذلك في
 الكافر الأصلي المعلوم كمر وماه بالس كذل كما ف من جها ما له تشهد له بالاسلام اذا استقبل قلنا كافي
 الحديث بل بمجرد النقاء السلام كفي الآية ولما قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار به مسلما فاهم
(قوله) بالقدرة الممكن متعلق باخبار وقوله على الاصح متعلق بلزم **(قوله)** لو لم يصيب أي على وجهين وقال
 ح وان تعين بعضهم زنه بخاره **(قوله)** والا أي وان لم يكن نواميين كلهم أو بعضهم لا يلزمه **(قوله)**
 ويصح في جميع الفتاوى وكذا صححه الاهد في الفقه والحدوي وقال واليه أشار أبو يوسف **(قوله)** مطلقا
 أي سواء كان الفساد محتاجا عليه أو متفعا عليه كافي الفقه والحدوي فاهم **(قوله)** لا تكون عن خطأ محرومة
 أي لانه لم يعتمد ذلك صلاته غير محرومة ولم يعطها ثانيا لعله بالفسد أو اماما صلاتهم فأنها وان لم تصح أيضا
 لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه ابتيازهم اعدم تعمد فاهم **(قوله)** لكن الشروح الخ أي
 كالمصراع فانه شرح الهداية وقوله في البحر أيضا من المجتبى شرح القس دوري لراه دي تأمل **(قوله)** تفسد
 صلاة الكل أي عده وعددها صلاة القارئ فقط لانه نازك مرض القراءة مع القدرة وله أن الاميين أيضا
 تركها مع القدرة عليها كما قادر من على تقديم القارئ حيث حصل الاتفاق في المأزعة والفرقة في الجماعة
 شرح المسئلة وأشار بقوله تفسد ما قبل القارئ من روعه في صلاة الامام واذا شاء وان القراءة تفسد
 ويصح في الشريعة عده فلا تنقض طهارته بالافقة وتغافل في الريلي والبحر **(قوله)** على المذهب وجهه
 أن المرائض لا يتحقق مع الخلل في العلم والجهل بحر واذا لم يشترط العلم بالربة أو في ريلي **(قوله)** في
 الاخيرين أي سواء قرأ في الاولين أو في احدهما أو في الاولين والاولى خلاف رور ورواية عن أبي يوسف
 والاحيرين اتفاقا كلواستختلف في الاولين ذكره ح في الباب الثاني **(قوله)** لم يروحه نصه وهو
 الاختلاف وهو الصحيح وقيل تفسد عده وهي من الاثنى عشرية ح عن الهداية **(قوله)** ولو زهرا
 أي ولا تقدر في حق الامي لانعدام الاهلية وقاسم من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم اماما صلا الامام
 لانه على كبر وصلاة القوم مبنية عليها بحر **(قوله)** ويحدث الخ يحترق قوله واذا انقضى الخ واستمرز بالصح
 عن قول أبي حارم لا تحوز صلاة الامي قياسا على المثلثة الاولى لعدم ثبوتها على القراءة بالانقضاء بالقارئ ويصح في
 الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منهم ماربة في الجماعة اه وحاصله أنه ايمانه بتردده على القراءة بالانقضاء

مطلب المواضع التي تفسد
 صلاة الامام دون المزمع

وهو يحدث أو حن أو فاند
 شرط أوركن وهل عليهم
 اعادتها ان عدلا لم ولا ندت
 وقيل لا للفسقة ما عثره ولو
 زعم أنه كافر لم يقل مه لان
 الصلاة دليل الاسلام
 وأشير عليه بالقدرة الممكن
 لانه أو بكتاب أو رسول
 على الاصح لو معين والا
 لا يلزمه بحر من المعصراع
 ويصح في جميع الفتاوى عده
 مطلقا لا يكون عن خطأ
 محرومة لكن الشروح
 مرتبة على الفتاوى واد
 اقتضى أي وفازي ما في
 تفسد صلاة الكل للقدرة على
 القراءة بالانقضاء ما بالقارئ
 سواء علم به أو لا فاهم
 على المذهب أو استخلف
 الامام أميني الاخيرين
 ولو في التشهد اماما مده
 نصح لم يروحه نصه تفسد
 صلاتهم لان كل ركعة
 صلاة فلا تحل لوص القراءة
 ولو تقديرا وصحت لوصلي
 كل من الامي والقارئ
 وحده في الصحيح بخلاف
 حقه والاممي بعد افتتاح
 القارئ اذ لم يقرب وصلي
 مقفرا

حيث ظهرت منه جارية في الجبابة كما أشار إليه في الكفاية وتظاهر أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من أحدهما لا تنكح فيه ويدفع مافي ح من أن ما ذكر من الهداية يقتضي أنه لو اتسدى أي يثمل واصل زاري وحده لا تعد صلاة الامين لظهور وعندهما في الجبابة اه ويدفعه أيضا مافي القبح عن الكافي إذا كان يجوز أنه قارئ ليس عليه طهارة فتاواه لأنه لا ولاته له عليه ليلومه وإنما ثبت إقداره إذا صدفه حاصر ما عاونا اه وفي شرح المنبسط عن الحما إذا كان القارئ على باب المسجد أو بجوار المسجد والامين في المسجد يبلى وحده عزات لا خلاف وكذا إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة الامين حاز ولا يقبل فراغ القارئ بالانتهان أو ما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاتهما متوافقة ذكر القاضي أبو حازم أنه لا يجوز وفي رواية يجوز لأنه لم يظهر من القارئ وعفة أداء الصلاة بالجماعة اه فإذا رغب الامين في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طهارة يبلى وحده أو يقتدى بأي آخر وأصله لا بد من رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهي التي مر تصحيحها عن الهداية فاهم وعلم أن ما صححه الشيخ أرح هنا مخالف لما مر في الاصح من أنه متى أمكنه الاقتداء لم يمتدأ بل **(قوله فانه يتسدى في الاصح لما مر)** أي من قوله لا للعدو على القراءة بالانتهان والقارئ وتصح هذه المستلذه كره في الهاية وهو يخالف لما قبله الذي صححه في الهداية فان ما قبله لما لم يأت على علمه أو افتخ الامين أو بالانكسار أو بالعكس ووفق في القبح يحمل مافي الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاثة وفيه نظر فان تعليل الهداية بعدم ظهور الرعفة في الجماعة يشعل بصورة العكس أيضا بخلاف مافي النهاية المبنى على اعتبار القدرة على القراءة بالانتهان وان يظهر من صاحب الرعفة الجماعة ويظهر أن هذا المبنى على قول القاضي أبي حازم وذكر العلامة فوح أن الذي بعد كلام أن قول الذي تحصل لسان هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن الموجب لفساد صلاة الامين ترك القراءة مع القدرة على ما بعد طهور الرعفة في الجماعة أو البس به حتى صاحب الهداية ومن حاذروه وأن بعضهم ذهبوا إلى أن الموجب لفساد هاترك القراءة مع القدرة على ما بالانتهان والقارئ سواء ظهرت الرغبة في صلاة الجماعة أولا واليه مال صاحب الهاية ومن عاصروه والتحقين الاول الذي في الهداية وله هذا الخط كلام أكثر العلماء عليه ثم أيده بما مر في مسند الكاتب عن شرح الميمن أن الانكسار بالصحيح أولى من الاصح لان مقابل الاول فاسد ومقابل الثاني صحيح فمقابل الاصح موافق فائق الصحيح دون العكس والانكسار اتفاقا على أنه صحيح أولى **(تمت)** تقدم أنه لا يصح اقتداءه أي بالحرم أو القدرة الامني على التحرر عن وضعه عكسه فالأخس أو أحوالا من الامني فخره به الاحكام المذكورة **(مخرج)** سئل العلامة فاسم في فتاواه عن رجل أخس أدرك بعض صلاة الامام وانه البعض فاجاب بان صلاته فاسدة عندئذ الامام حاضرة عند أي يوسف وقول الامام هو الصحيح اه ثم رأيت الله في الشريعة من مهابي الامني **(قوله واعلم أن المدرك الخ)** حاصله أن المتسدى أو بعبارة أصح المدرك ولا حق فقط ومسروق فقط ولا حق ومسوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسوقا وهذا على ما مر به المدرك تبعا للجزء والدرجى صلاها كاملة مع الامام أي أدرك جميع ركعاته لم يسهل مع سواء أدرك معه التحرر أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الاولى إلى أن يفتدعه القعدة الأخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على مافي النهر من تعريف المدرك عن أدرك أول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا عليه فيقال للمتسدى اما مدرك أو مسروق وكل منهما لاحقا ولا يعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يسوق كل شيء على الأسر **(قوله من فاتته الركعات الخ)** المراد بالفوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بان لم يصل معه شيئا منها أو صلى بعضها بدخل فيه المقيم المتسدى مسافر فانه لم يقه شي من صلاة الامام أو اقتداءه ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا في اقتبائها هذا ما طهر في تدبره **(قوله بعد)** استثناءه متعلق بقوله فاتته ثم ان كان اقتداء وفي أول الصلاة قد يقوته كها بان نام عقب اقتداءه إلى آخره أو قد يقوته ببعضها وان كان اقتداء وفي الركعة الثانية مثلاً قد فاته بعضها ويكون لاحقا لمسوقا

فانه يتسدى في الاصح لما مر
(ر) اه لم أن (للدول من
صلاة كاملة مع الامام
والاحق من يات) (الركعة
يسيرا أو به) (الركعة
(الركعة الثانية)

ه ما لم يتسدى في الاصح أو في
من الاصح

اه في أحكام المدرك
وتدبره واللاحق

والاول لاسحق فعلازم على تعريف النهر المار بكونه كالا حقا فانهم (قوله بعدز) متعلق بظانته أيضا
(قوله وزجة) بان زجه الماس في الجملة مشافلم بقدر على أداء الركة الاولى مع الامام وقدر على الباقي
بصياهم يتابعه (قوله وسوق حدث) أي لو تم ترك الامام ادا أدى المستكمل بعضها حال الذهاب الى
الوضوء ط (قوله وصلا تتوقف) أي في الطائفة الاولى وأما الثانية فسوقة اه ح (قوله ومستم الخ)
أي فهو لاحق بالنظر لآخرتين وقد يكون مسبقا أيضا كما دافاه قول صلاة امامه المسار ط (قوله فانه)
يقضى ركة) لان الركوع والسجود قبل الامام هو مستقل مافي الركة الثانية في الاول ومافي الثانية الى
الثانية ومافي الرابعة الى الثالثة فثبت عليه ركة متوالية لاحق بها هذا وقد كرى الحائض وغيرها المسألة على
نخبة أوجه ٣ الاول أن ير كعب وسجد قبل الامام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بماء بعده وهو ظاهر الثالث
أن ير كعب معه وسجد قبله فانه يقضى ركعتين لانه يلحق بسجدة فانه في الثانية ركوعه في الاولى لانه كان معبرا
ويعبر ركوعه في الثانية لوقوعه فغير ركوعه الاول بلا سجود يقضى عليه ركة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام
معتبر ويلحق به سجود في أربعة الامام بصير عليه السابق والرابعة يقصمها ركعة من لان سجود في
الاولى يعود فتقل سجود الثانية في الاولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لانها بقيت قياما وركوعا بلا سجود
ثم لم يركع في الثالثة معه وسجدة له اعماردها فادخل في الرابعة كذلك انتقل سجودها الى الثانية وبطلت
الرابعة فتدلى ركعتين ويقضى ركعتين بالقرعة الرابعة أن ير كعب قبله وسجدة فانه يقضى أربع ركعات
بلا قرعة لان السجود مع الامام اذ لم يتقدم ركوع معه يعتبر معه من الخامس أن يأتي بماء قبله ويتركه الامام
فيه ولو هو حاضر لركعه بكرة اه ملخصا أقول وانما يتم بطل في الوجه الثالث سجود الركة الثالثة في الثانية بل
بطلت لانها لم يبق فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركة الاولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما
يؤخذ من موع في التنازلية فيسجد لور كعب مع الامام ولا يقدر على السجود حتى قام الامام صلى معه الثانية
وسجد فيها أربع ركعات يكون سجودا منهن الاول وسجد الركة الثانية لان القيام والركوع الثاني لا يحسمان
من الصلاة لانهما حاصلان تمام الركة الاولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسوق) أي في
الفرع الرابع المذكور فانه اذ قضى ما فاته بركوع وسجود للسجود اسما فيه وتعتبر در صلوه كان مسادا
ونوى الاقامته يتابع امامه قبل قضاء ما فاته فافهم وبخالف اللاحق في صور أحد كور في الظهر وقال في
البدائع ولو نوضا اللاحق وقد فرغ امامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها مائة للامام فيها هو أعلى من
القبعة وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم تنازع) عطف على يبدأ (قوله ان أمكها ادراكه) قيد لقوله
ويبدأ ثم يتابع وقوله والاتباع الخ تصرح بمفهوم هذا الشرط وهو وجوب الصواب ابدان قوله ان أمكها
ادراكه بقوله ان أدركه مع اسقاط ما بعده حتى التعبير أن يقول ويبدأ بقضاء ما فاته بلا قرعة عكس المسبق
ثم يتابع امامه ان أدركه ثم مسبق به الخ في شرح المنفوخ حكمه فانه يقضى ما فاته أولا ثم يتابع الامام اذ لم
يكن قد فرغ اه وفي التنازلية اوضا وجع يبدأ بحلقه الامام به ثم ابدأ أولك الامام في شيء من الصلاة
يصليه معه اه وفي الجرو حكمه أنه يبدأ بقضاء ما فاته بالعدد ثم يتابع الامام ان لم يفرغ وهذا واجب
لا شرط حتى لو عكس ومع فلو لم يبق الثالثة واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قرعة فادفع عن مسألي
مع الامام الرابع عنوان فرغ مع الامام صلاحه او وحده بلا قرعة أيضا فلو تابع الامام ثم قضى الثالثة بعد سلام
الامام مع وأتم اه ومثله في التشرلية وشرح الملقى الباقي وهذا محل مما عجل التنبيه عليه جميع
مخشي هذا المكان والجدة لهم الصواب (قوله ثم ماسق به ما الخ) أي ثم صلى اللاحق ماسق به بقرعة
ان كان مسبقا أيضا بان اتقضى في أثناء صلاته الامام ثم ماسق به وهذا يدل على قسم الرام وهو المسوق
اللاحق وحكمه أنه يصلى اذا استيقظ مثلا ما فاته ثم يتابع الامام فيما أدرك ثم يقضى ما فاته اه بيانه
بكل شرح المية وشرح المجمع أنه لو سبق بركعة من ذوات الأربع ولم يركع بين يصلى أولا ما فاته فيسه

مطلب في المراتب الركوع
أو أتمه وادامه مع
الامام أو قبله اه ح
يعلم ركة فانه وزجة ح ح ح
حدثت بعد الاخير وهو متعم
اقيم مساهروا وكذا الاحد
بأن سبق امامه في ركوع ح
وجود فانه يقضى ركة
ركعة ثم يؤتم فليأت
بقراءة قرآنه ولا يركع
فوصية إقامة به ردا
بقضاء ما فاته عكس لما يروى
ثم يتابع امامه ان أدركه
ادراكه والا بانه ثم يصل
ما فاته فيه بالقرعة ثم ماسق
به ما ان كان مسبقا أيضا
سجدة الاولى أن ير كعب
وسجد قبل الامام لا يركع
ان ذلك فمسا لانه لان
المسوق اذ لا يفرغ ركة
عن امامه وسجد صلاحه
لا يقول في الركوع وان سجد
ليسا ركة فانه لان من
أركان الركة الفاعل أيضا
وهذا ناسخ امامه فيسجد
حالفه في سجد ركة
والسجود اه ح ح

ولو عكس صح وأتم ترك الترتيب (والسبق من سبعة الأمام ما أو بعده وهو مفرد) حتى يثنى ويعتقد بقراءة الإمام ثم أتم الصلاة في الاعتداد بها كراهتها مفتاح السعادة (٤٤٠) (فيما يقضيها أي بعد متابعتها لإمامه ولو قبلها لا يظهر الفساد بقضي أول صلاته في

سقوط قراءة وآخرها حتى تشهد فذلك ركعة من غير غير يأتي بركعتي بطائفة وسورة وتشهد بينهما وبراءة الراي في النجاة فقط ولا بعد قبلها (الأي أو سم) فكذلك أحداهما لا يجوز الاقتداء به (و) أصح استخلافه في حدوده لأجله القضاء واستثناء أصلا كما زعم في الاشتباه لم يوسى أحد المسبوقين بقضي ملاحظا للاختلاف لا اقتداء صح (و) ثابها (ياي) بتكريرات التفسير في اجاء (و) ثالثها (لو كبر يوسى استئناف صلاته وقطعها بغير مسانعة واطاعها) للاول

٣ قوله لا مناسية امامه أي بالطريق التي ركعة الاولى التي صلاها الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به فلما يقرأ على رأسها كاعتل امامه اه منه

٣ قوله فاشترى بقى الحاصلة أن صور العكس حجة في جلة الصور والمكة ستة بهذه الصورة

لم أدرك سبق

د	د	س
د	س	د
د	د	س
د	س	د
س	د	د
س	د	س

ثم ما أدرك مع الإمام ثم ما سبق به فصل ركعة عماما مع الإمام وقعة متعاقبة له لأن ثابته امامه ثم صلى الاخرى عماما فهو بعد لان ثابته ثم صلى التي ثابته وهو بعد متعاقبة لامامه لأن اربعة وكل ذلك غير قراءة لانه، فقد صلى الركعة التي سبقها بقراءة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد فراغ الإمام اه (قوله ولو عكس) أي ما يبتدئ عماما فيه ثم ما سبق ثم عماما أدرك أو يبتدئ ما سبق ثم عماما أدرك ثم عماما أو يبتدئ ما سبق ثم عماما ثم عماما أدرك كذا شرح المجمع ٣ قلت وفي صورتان من صور العكس أيضا أن يبتدئ عماما أدرك ثم عماما ثم ما سبق أو يبتدئ عماما أدرك ثم عماما (قوله صح وأتم) أي خلاها من غير اعتداله يصح وعدا يصح لان الترتيب من الركعات ليس يفرض لانها على كبري جميع الصلاة وانما هو واجب (قوله والمسبوق من سبعة الإمام ما) أي لكل الركعات بان اقتضى به بعد ركوع الاخيرة وقوله أو بعده أي بعد من الركعات (قوله حتى يثنى الخ) فربح على قوله مفرد فيما يقضي بعد فراغ امامه بآتي بالشاء والقول به لا قراءة أو يقرأ لانه يقضي أول صلاته في حق القراءة كما يأتي حتى لو ترك القراءة صحت ومن أحكمه يشاء من أنه لو حادته مسوقة في قضاء ما سبق به لا في صلاته وأنه يتبعه من يقرأ لا ما هو يلزمه الحجة اذا سأل فيها يقضي كما يأتي وغير ذلك مما يأتي متناوضا وقد أوضح أحكامه في الجرح في الباب الثاني (قوله أي بعد متعاقبة لامامه الخ) متعلق بقوله يقضي أي أن محل قضاء ما سبق به امامه وهو بعد متعاقبة لامامه فيما أدركه عكس اللاحق كما سلكي هالو عكس بأن صلى ما سبق به ثم ناسع امامه فطه قولان معهما واستظهر في الخبر ونسبه الشارح القول بالقضاء فاللواقة القاعدة أي قولهم الاضداد في موضع الاقتداء فسد كركسه لكن في حاشيته للغير المولى أن الاول أي عدم الفساد أقوى لسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسمعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه وبه حرم في البعض (قوله ويقضي أول صلاته في حق قراءة الخ) اه انزل محمد بكلي مسبوط السرحي وعليه انقصر في الخلاصة شرح العلامة في الاستحباب والفتح والهدى والعبر وغيرهم ودكر الخلاف كذلك في السراح لكن في صلاة الجلالة أن هذا قولهما ونسبهما في شرح الشيخ اسمعيل وفي البعض عن المستفي في أدركه في ركعة الراي يقضي ركعة من بقائه سورة ثم تشهد ثم يأتي بالثالثة في النجاة خاصة عند أي حد فسهة وقال ركعة غائبة وسورة تشهد ثم ركعتين وألاهما بفاتحة سورة وثانية بما في النجاة خاصة اه واطهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله) وتشهد بينهما) قال في شرح المسئلة ولولم يقعد حازا احتجنا بالاقبال لم يلزمه سعة والسهو لكون الركعة أولى من وسه اه (قوله الا في أربع) استثناء من قوله وهو مفرد فيما يقضي (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداءه بغيره كفي الفتح وغيره ولا ساجدة التي رادته لان المفرد كذلك (قوله وان صح استخلافه الخ) أي اذا سبق امامه حدث استخلافه يصح ودكر هذه المسئلة في الضرر واعتراضه في الجرح بأن الكلام في السوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه وهو واجب عن الغير بما أشار إليه الشارح قوله في حدوداته الخ يعني أن الصبري قوله وان صح استخلافه عائد إلى السوق من حيث هو لا يقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلام به لانه في حالة القضاء لا يمكن استخلافه (قوله ولا استثناء أصلا الخ) يعني أي ما في الاشياء من أن قولهم لا يجوز الاقتداء بالسوق يستثنى منه أنه صح استخلافه ليس في شأنه لأن صحة استخلافه ما عاين قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به بعد ولا استثناء والمجس صاحب البحر حديث اعترض على الضرر بما مر وقد جرم في أشباهه (قوله لم يوسى الخ) حاصلة أنه لو اقتضى ثلثا ما امامه فصل بعض صلاته لما فاما إلى القضاء ليس أحداهما مع ما سبق به فملاحظا للاختلاف لا يقتضي الاقتداء به صح كذا في الحاشية والفتح خلافا لما ظهر القيد قوله شيء على ما في الوهابين من الفساد وخبره في جامع الفتاوى ودون ابن المصنف يجعل الثاني على الاقتداء أو كونه قولاً شاداً لا يعمل به فاهم (قوله اجاءا) أي مع أن المفرد لا يأتي مع احد

أى حنيفة وجهه الله تعالى ح (قوله بخلاف المفرد) فانه لا يصير مستأنفا لان الثانية عين الاولى من كل وجه
 أما المسبوق فنكون قد انتقل عن صلاة وهو مفرد فيها من وجه الى صلاة وهو مفرد فيها من كل وجه فصارت
 الاولى (قوله ولوقبل اعتدائه) متعلق بسهو أى ولو كان سهوا مامه حصل قبل اعتدائه له لان السهو أو رث
 نقدا على غير نية الإمام وهو قد بنى تحريمه على ما قبله من النقصان فى صلاته أيضا ولما لم يصح له معجب
 عليه السجود فى آخر صلاته كما يأتى لان ذلك النقصان لا يرجع سواه (قوله فعليه أن يعود) أى مالم يقصد
 الركعة بسجده كىأتى واذا عاد الى المتابعة وتوضأ ما فعله من قيام وقراءة وركوع ولو تفرغ قبل صيرورته
 مفردا حتى لو بنى عليه من غير عادته فسدت صلاته كإلى شرح المسئلة (قوله وينبى أن يصير إلخ) أى
 لا يقوم بعد الصلاة أو التسليم حتى يلى يتقارع فراغ الامام بهما سكما فى البيض والغف والخبر قال
 الرندى يسقى فى النظم بمكث حتى يقوم الامام الى تطوعه أو يستد الى المحراب ان كان لا تطوع بعدها اه
 قال فى الحلية وليس هذا لازم بل المقصود ما يفهم أن لا سهو على الامام أو وجده ما يقطع حصة الصلاة اه
 وقيد فى الفتح بعبارة اقتضى من يرى سجود السهو بعد السلام أمانا اقتضى من رآه فلا وعرضه
 فى البحر مان الخلاف بين الأئمة انما هو فى الاوليه من غير ما اختار الامام الشافعى أن يسجد بعد السلام سجلا
 بالباطر طالدا وأطلقوا استظهاره اه وفيه بعد ما انظر مراعاة المستحب فى مذهبه (قوله ان قبل تعود
 الامام إلخ) فليست يعود الامام لانه لو عود رأسه من السجدة قبل امامه وتعد قدر التشهد وقام قبل أن يسجد امامه
 قدر التشهد لم يعتبر تعود حتى لو كان مدر كوسلم فى هذه الصورة ولم تصح صلاته ثم المراءى بقدر التشهد قدر
 قراءته الى عبده وسوله بأسرع ما يكون لا قراءته بالفعل كما يرى فى بعض الصلوات (قوله لا) أى لا يتعدى
 أداءه قبل تعود امامه من قيام وقراءة ولما يتعدى أداءه بعدة قال فى الفتح وقام قبله أى قبل قدر التشهد قال
 فى المواصل أن قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تحوز به الصلاة والادلاء فى المسبوق ركعة أو ركعتين
 فان كان ثلاث فان وجد منه قيام بعد تشهد الامام حاز وان لم يقرأ لانه سيقرب فى اللاحقين والقراءة عرض فى
 ركعتين اه ونعامة سهو المسئلة وشرحها مبنى هذا على أنه لا يعتد بقيامه قبل فراغ امامه فكانه لم يقم
 وبعده بغير قائمات فان وجد منه حيثما انقراؤه اقامه حاز والادلاء كفى الرملى (قوله ذكره شريفا) أى
 قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد ولو حجب ما يتبعه فى السلام (قوله كوف حدث) أى خوف سقى الحدث
 (قوله وتروح) صط على حدث (قوله وجعوه بعد وعود) معطوفات على جرح (قوله ونعامة) معطوف
 على حدث وكذا مرووح (قوله فان فرغ إلخ) أى اذا قام وود قعود امامه قدر التشهد فعصى ماسبقه وفرغ
 قبل سلام امامه ثم تابعه فى السلام قبل تفسده قبل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداء به بعد المخالفة مفسدا
 لكن هذا مفسد بعد الفراغ فهو كعدم الحدث فى هذه الحالة فهو وبحر ومقتضى التعليل أن المتابعة اما
 كانت فى السلام فقط كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا فلو قصد متابعته فى القعدة والتشهد فتسلا لانه يكون
 اقتداءه قبل الفراغ (قوله ولولم يعد) بمقابل قوله فعليه أن يعود (قوله قيد السهو) أى قوله وعلى الامام
 سجود ناسوه (قوله فوضت المتابعة) لان المتابعة متى انقضى الفرص فرض أمافى الصلاة وطاهر وأما فى التلاوة
 فلا تخرج القعدة والعقد فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا لم يتقدم امام اليه بسجدة
 يصير مفردا و برفض فلا يتابع امامه فسدت صلاته وقد أطلق الفساد فى الفتح وغيره لكن فصل فى
 الخيرة فى ذكر التلاوة به بأنه ان لم يتابع الامام فى السطران وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من
 القعدة الثانية مقدار ما تحوز به الصلاة حازت صلاته والاملا لان مود امامه الى التلاوة ارتفع القعدة
 فصار كأنه قام الى خلفه ماسبق به قبل فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك فى الصلاة لانها ركن
 وعدم المتابعة فيها مفسدة مطلقا بخلاف التلاوة لانها واجبة تأمل (قوله وهذا) أى عود المسبوق
 ومتابعته لا امامه فى السهوية والصلاة والتلاوة ح (قوله مطلقا) أى تابع أولم يتابع لانه انفراد عليه

بخلاف المفرد كما سبق
 (و) وإيهما (لوقام الى
 قضاء ما سبق به) وعلى الامام
 سجدا سهوا (ولوقبل
 اعتدائه) فعليه أن يعود
 وينبى أن يصير حتى يفهم
 أنه لا سهو على الامام ولو
 قام قبل السلام هل يعتد
 بلذاته ان قبل قعود الامام
 قدر التشهد لا وان بعده نعم
 وكذا شريفا لا لدركوف
 حدث وتروح وقت غير
 وجعوه بعد وعود وعلم
 سدة سحر ومرو وما بين
 يديه فان فرغ قبل سلام
 امامه ثم تابعه به صحت
 (ولم يعد كان عليه أن
 يسجد) لسهو (فى آخر
 صلاته) استصحابا بقيد
 بالسهو لان الامام لو تذكر
 سجدة صليبة أو تلاوة
 فرضت المتابعة وهذا كما
 قيل بقيد ما قام اليه بسجدة
 أما بعده فتفسد فى الصلاة
 مطلقا وكذا فى تلاوته وسهو

ركن المجدد والقعدة وهو عاجز عن متابعته بعد كمال الركعة فتح وجهر **(قوله ان ناس)** لما في المتابعة من
رفض ما لا يقبل الرضح **(قوله والالا)** أي وان لم يتابع فمهما لا تقصد أمافي السهو به فلا تمل واجبة
ولا ترفع القعدة وتمازج التشهد وهو واجب أيضا ونزل المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد أو أمافي
التلاوة فلا تمل واحدة وتوردها القعدة كان بعد استحكام إفراد المسوق فلا يلزمه أ هـ أي لا يلزمه
حكم الإمام في رفع القعدة كقولنا إن أمامه بعد انماها أو راح إلى الحجة بعد ما صلى ثم الظهر بمجماعة ورفض
في حقه لاحقهم ونعما في الفقه وهو البدائع **(قوله ولو سلم ساهيا)** قيد بدلا ولو سلم مع العلم على طين
أن عليه السلام معه وهو سلم عند نقض كفي البحر عن البهري **(قوله لزمه السهو)** لأنه مفرد في هذه
الحالة ح **(قوله والالا)** أي وان سلم معه أو قبله لا يلزمه لأنه مقتضى عاين الحائتين ح وفي شرح الحديث
عن أبيه ان سلم في الأولى معارفا للسلام فلا يسلو عليه لأنه مقتضى به وبعد به لم يلزمه بعد أ هـ ثم قال وحمل
هذا إيراد ما يعقبة بفتحها وهو باد والوروع أ هـ قلت يشير إلى أن العاين لزم السهو لأن الله عليه وسلم
الأمم وهذا مما يعقل عنه كثير من الناس فليست به **(قوله ان بعد القعود)** أي وجود الإمام القعدة الأخيرة
(قوله نقض) أي صلاة المسوق لأنه اقتداء في موضع الإفراد ولا إحداه المسوق به يرميه مقصد كمر
(قوله والالا) أي وان لم يقعد وتابعه المسوق لا يفسد صلاته لأن ما قام إليه الإمام على شرف الأرض ولعدم
تمام الصلاة فابقيدها واحدة فقلت صلاته تغلوا من صم النهار أدسة بفتح المسوق أن يتابعه ثم بقى
ما سبق به وتكون له ماله كالأمام ولا قضاء عليه ولو أنه لم يشرع في قضاء رخصتي **(قوله ولا يشبهه)**
المسجد وفي القيسر وفي لا يمسد به يقى وفي البحر عن الظهيرية قال الفقيه أبو الليث زماما لا يفسد
لأن الجهل في القراءات أ هـ والله أعلم

(باب الاستحلاف)

مناسبة للإمامة طاهر قولنا ترجم به عادلا عما في الهداية وغيره من الترجمة باب الحديث في الصلاة لأن ما
ترجمة بالسبب لا بالحكم والاول أولى لأنه ترجمة بالحكم ولما كان الاستحلاف مشروطا بكون الحدث غير
مانع لإنهاء ذكر الشارح شروط البناء له في الحقيقة بناء من الخطبة على مسالة الإمام **(قوله كون الحدث)**
مطلوبا هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كإتيان في الشرح شرح بالآون ما أحدث عداياي ما لا
كان بسبب شعبة أو عضة أو سقوط حجر من رجل مشى على نحو سطح فاهم **(قوله من بدنا)** استراخ عاددا
أه انه من خارج نخلة ما يعقوفه اطلاق الحديث على الشخص وهو تسامح على أن الخاصة المأمومة غير سق
حدث يمنع النساء سواء كانت من بدنه أو من خارج كاتى البحر وأصل الخاصة غير الخلة لأن الكل في الحديث
وقد قال أكثر زيه من الجنون فإنه حدث من غير الدين إذا كان من الجلس لأمراض والا كان من المدن
كالانتهاء تأمل **(قوله غير موجب لعسل)** حرج ما إذا انزل بتفكير رجوعه **(قوله ولا يندر وجود)** حرج
بحر القهقهة والانباء **(قوله ولم يؤذوكم مع حدث)** حرج ما إذا سجدت ساجدا مع رأسه فامسدا
الاداء أو قرأها بها **(قوله أو مشى)** حرج ما إذا قرأ أ بيا **(قوله ولم يفعله منافيا)** حرج ما إذا حدث
بعد السجود **(قوله أو فعله منه بد)** حرج ما لو تجاوز ما غير بشرى أبعد منه بأكث من قد صفي بيا
عذر **(قوله ولم يتراخ)** أما لو تراخى قدر أذكر كن بعد ترك حجة أو رول دم فانه يبي وكذا كل حدثه
بالنوم فكان زماما ثم ان شاء سادها بالكت لو جود أذاه معهما مع الحدث والساكن حال وغيره وقضايا
شرح المبة **(قوله كفى مدتمعه)** وكروية التيمم ما عورح وقت استحالة بحر **(قوله ولم يندكر)**
فاتت أ لم ألوته كرها فلا يصح أوه حتم بل قدوة لاره ان قصاها عقب التذكر كرها المشروع وسدت
الوقية وان أرحا حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب دفع الباء عاهم **(قوله ولم يتم المؤثر)**
غير مكانه المؤثر يشمل الإمام الذي سجد الحدث واستخاف فانه وتخير بطلته ما إذا توصوا وكان امامه لم يرفع

ان ناس والالا ولو سلم ساهيا
ان بعد ما لم يزمه السهو
والالا ولو قام امامه نداء
فتابعه ان بعد القعود ففسد
واللاحق بقصد الحامسة
بعد قعود لو سلم الإمام السهو
فجعله فتابعه بان أن
لا سهو فالاستحلاف الفساد
لا قدر انه في موضع الإفراد
(باب الاستحلاف)
اعلم أن طراز الباء ثلاثة
عشر شرطاً كون الحدث
مطلوباً بان بدنه غير موجب
لعسل ولا يندر وجوده ولم
يؤذوكم مع حدث أو مشى
ولم يفعل منافياً أو فعله
منه بد ولم يتراخ بالاعتذار
كتر حجة ولم يظهر حدثه
السابق كفى مدة مسحه
ولم يندكر فائتة وهو ذو
ترتيب ولم يتم المؤثر في تفسير
مكانه ولم يستخف الإمام

من صلاته فعيانه أن يعود ويتم صلاته خلف إمامه ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما النذر فيغير بين العود وعدمه **(قوله غير صالح لها)** كسوى وأمر أو أوى فإذا استخلف أحدهم فسدت صلاته وصلاؤه قوم لأنه على كثير ليس من أعمال الصلاة وسأى تمام الكلام على هذا الشر وطا كلها **(قوله سبق الإمام حدث)** أي حقيقة أو بالوطن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسيأتي أنه تصد صلاته وإن لم يخرج من المسجد إذا استخلف لأنه على كثير **(قوله لا اختيار للعبد فيه الخ)** صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما ما يشمل المصلى وغيره وعد أبي يوسف المراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لأوصاف المصلى حدث بعينه بأنه أصابه ندقة أي من طين فشجته لا يبي عندهما ويبي عنده أي يوسف لأنه لا صنع له فيه وصار كالسماوى ولهما أنه حدث حصل لصنع العباد ولا يعل وجوده فلا يخلق بالسماوى ولو وقع عليه مد من سطح أو كان يصلى تحت شجرة فتوقع عليه الكسوف أو السفر جل شجته أو أصابه شوك المسجد فادخل يي لأنه حصل لصنع العباد وتبل على هذا الخلاف لأن السقوط بسبب الأوصاف والأمان وقال في الظاهر به ولو سقط من السطح مدر فتع رؤسهم ان كان يجر ومار استقبل الصلاة إلا لأبي يوسف وان كان لا يجر ومار قيل يبي الخلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الحير الرمى بعد كلام الظاهرية أقول عليه أن الصحيح عدم الشاعه طاقار يقاس عليه وقوع السطرحة فان كانت من هاهنا في الخلاف والاقية يبي بل اختلاف الصحيح أنه على الخلاف اه **(قوله كسر جلة الخ)** تمثيل للمنى وهو ما به اختيار العبد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سطرحة أو طول من سلع ثم نقل صحيح عدم البناء اداسية ما حدث من عهاته أو تصحه ونقل الرمى عن شرح المبينة أن الظاهر عدم الساعى التخصيص دون العباس وما في الشريعة الزلقة وتبعه المحقق من أنه في البحر صحيح الساعه مباسس بالواقع ما هوهم **(قوله غير مانع للثناء)** نعم لحدث وخرج به ما إذا كان الحدث مانعا للثناء بان كانت الحدث واحد من أعداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار إليه بقوله كما قدمه ح **(قوله لا ياتي بالسلام)** قال اس الكلال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للإمامين هذا الاختلاف لهما في وجوب التليم اه وأزاده الرذعلي صدر الشريعة وصلاؤه وسر وحيث عللا بأنه لم تتم صلاته لأن الحروح لصع مرض عنده ولم يوجد وعندهما تمت أي فلا يستأنف وزده في البعقونية أوصابان هذا فنقول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخ وهو أن الحروح يصح وليس يفرض اتفاقا **(قوله استخلف)** أشار إلى أن الاستخلف حق الإمام حتى لو استخلف القوم بالخليفة تخليه عن اقتدى بحايته ثم سدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قيل أن يقوم مقام الاول وهو أى الاول في المسجد وان قدم القوم واحدا أو تقدم له عدم استخلاف الإمام حاز ان قام مقام الاول قبل أبي بحر من المسجد ولو خرج منه سدت صلاته الكل دون الإمام كذا في الحاشية ولو تقدم رجلان فالاصح سبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة بالكثر ولو استويا سدت صلاتهم رثاه في البحر **(قوله أي جازة ذلك)** حتى لو كان المساعى المسجد فانه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كذا كره الزيلعي وان لم يكن في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستصفي ومظاهر المتون أن الاستخلاف أفضل في حق الكل كما في شرح النجمل لابن الملك من أنه يجب على الإمام الاستخلاف صيانة لصلاة القوم به نظر بحر وتوجب عهده بمناي الهر من أنه يفي بوجوهه من صدق الوقت **(قوله ولو في جنازة)** هو الاصح غير عن السراح **(قوله بإشارة)** متعلق بقوله استخلف قال في الفتوح والسنة أن بهله محدود وبالظاهر أخذ بانقذه بهم ان ردف **(قوله ولو لم يجر)** أشار إلى أن استخلاف المدرك أى كما يأتي مع بيان ما بهله بالمسوق **(قوله ويشير الخ)** هذا إذا لم يعلم الخليفة أمدا علم الإجابة إلى ذلك بحر **(قوله لسجود)** أي ترك سجود كذا ما بهله من المعطوفات ح **(قوله ما لم يتقدم الخ)** تخصيص شافى المتى كالهادية واصله أن سدة الموقوف

غير صالح لها **(سبق الإمام حدث)** سمى لا اختيار للعبد فيه ولا في سبه كطرفه من شجر فوكذبه من عوطاس على الصحيح **(غير مانع للثناء)** كاتذمه **(ولو بعد التشهد)** لباتي بالسلام **(استخلف)** أى جازة ذلك ولو في جنازة بإشارة أو حجاب ولو استسبق ويشير بأصبعه ليقاوم كعة وأصبعه لركعتين ويضع يده على ركبته لغير ركوع وعلى جهته لسجود وعلى ظهره لركعة أو على حبه ولو سانه لسجود تسلاوة أو صدره لسهو **(ما لم يجاوز الصفوف)** لوفى العصر **(ما لم ينفذ)** في هذه البسرة أو موضع السجود على المعتمد

ان ذهب عنده أو بسرة أو خلف أو أمان ذهب أمانا فذهب السرة أو موضع السجود ان لم تكن له بسرة قال في
 الفتح أنه الوجه وفي البدائع أنه الصحيح قال في البحر فإني الهداية من أن الامام اذا لم يكن بين يديه بسرة
 فالتعريف شبهة واد الصفوف خلفه ضعيف اهـ لكن قال الحبر المولى أن أغلب المكتتب على اعتماد ما في
 الهداية فكيف يكون ضيقا (قوله كالنهر) فان التعريف به موضع سجود من الخواب الاربع الا اذا
 مشى أمامه وبين يديه بسرة فيعطي لها اسمها لكم المسجد بحر عن البدائع (قوله ما لم يتفرح من المسجد)
 ما اذا فرح بطلت الصلاة بل يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في أثناءهم الا ان المناسك الخروح
 وهذا صدهما وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره في الخلاصة جعل التهمة
 قواها ما هو مذهبنا قول محمد كذا في الشرح لامية ح والمراد بطلان الصلاة اتصال القوم والخليفة دون الامام
 في الاصح كإني البحر وغيره لانه صار في حكم المفرد (تسميه) في التسمية عن شرح بكر وشيخه من المصاحف
 العظام كسجد المصور يوم سجد بيت المقدس حكمها حكم العصر اهـ (قوله أو الجبانة) هي المصلى
 العام في العصر لمعرب (قوله أو الدار) كذا أطلقها في الزايع والبحر والطاهر الأبرار من الله عز وجل لما
 قدمناه في مواضع الاقتران أن الصغيرة كالسجود الكبيرة كالصغر أو أن الخراف في تقدير الكبيرة أو بدون
 ذراعتا مل (قوله أو كان يصلي فيه) أي في أحد المد كورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي البحر أو
 المسجد ويحوي أي ما اذا تجاوز مخرج الامام عن الامام في الاطلاق المثلث حتى لو اقتدى به انسان فادام
 في المسجد أو في الصفوف قبل الوضوء عيار اهـ (قوله ولم يتقدم أحد ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خطبة اذا
 قدمه الامام أو أحد القوم أو تقدم بنفسه كقادمه من النهر (قوله مقامه) معقول للصفوف أي قائما
 مقامه لا لقوله يتقدم إذ لا يقل تقدمت مقامه بل ولا قدمت مجلس يمرر لعدم اتحاد مقامه اهـ وقدر مقامه
 مقامه لانه لا يصير خطبة فقل ذلك لك هذا اذ لم ينزل الخطبة في الامامة من ساعته لما في الخاتمة وغيره امام
 أحدث تقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد انقضى الامامة من ساعته صار اماما فمفسد
 صلاته من كان يتقدم عليه بقا وابوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاول ونحو الاول فقل أن يصل الخليفة
 الى مكانه فمفسد صلاتهم خلقو مكان الامام عن امام وشروط جواز صلاة الخليفة في القوم أن يصل الخليفة في
 الخراب قبل أن يخرج الامام من المسجد وادنى الخليفة الامامة من ساعته ونحو الامام من المسجد قبل أن
 يصل الخليفة الى الخراب لم يفسد صلاتهم لانه ما نزل المسجد عن الامام اهـ (قوله ما بالامامة) فبذلك لما في
 الزايع ان يغتفر الواباة على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم يسو الامامة ومقتضاه أنه لا يكون قيامه ام الاول
 بدون السمة (قوله وان لم يجاوز المخرج) أي يجاوز الحد المذكور وهذا ما باله على مفهوم قوله ولم يتقدم أحد
 الخ بعض الله على امامته ما لم يتقدم أحد الى مقامه ما بالامامة فاذا تقدم قد خرج الاول عن الامامة وصار
 مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تدكر الخ) تطر بع على المفهوم المذكور وهو أنه اذا
 تقدم أحد الى مقامه قد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد وعنده أو لا
 وقوله لانه صار مقتديا بقوله لم يفسد صلاة القوم أي لانه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد
 ونحوه فلا يصح لهم كلامه أو حديثه العمد ويحوي واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أن استخلاف
 لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ذلك ولما اقتضى به اسباب من ساعته قبل الوضوء فانه يصح على الصحيح كإني
 الخطأ ولما قال في القاهرية والحاجية ان الامام لو وصافى المسجد وخلفه فإني في الخراب ولو يؤدركا فانه
 ريثما الخليفة ببقية الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتروضا ثم رجع الى المسجد وخلفه لم يؤد
 ركها الامام هو الثاني اهـ ووفق في البحر بحمل ما ذكرنا من أن ما دام لم يتم الخليفة مقام الاول ما بالامامة وما
 ما على ما دام مقامه وفوق الامامة اهـ فانما السبب في التمهيد والحاجة وقد يجب بانه لا يخرج عن
 الامامة وهو في المسجد ما لم يتم الثاني مقامه فان قام مقامه ما بالامامة ار اماما لكم مع ما يؤدركا لم تتأ كدامته

كالنهر (وما لم يخرج من
 المسجد) أو الجبانة أو الدار
 (لو كان يصلي فيه) لانه على
 امامته ما لم يجاوز هذا الحد
 ولم يتقدم أحد ولو بنفسه
 مقامه ما بالامامة وان لم
 يجاوز حتى لو تدكر ما
 تسلم لم تفسد صلاة القوم
 لانه صار مقتديا ولو كان
 المانع في المسجد

من كل وجه حتى اذا توصى الاول قبل خروجه من المسجد تنقل الإمامة اليه لعدم تأكد الإمامة الخليفة بخلاف ما اذا نقل منسباً أو أدى الثاني وكان الإمامة تثبت للثاني قطعاً لا انتقالاً * (نبيه) * علم محاصر أن شروط الاختلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المأهولة الثاني أن يكون قبل تجاوز الإمامة الحد المذكور الثالث أن يكون الخليفة صالحاً للعلاقة وأحكام الاختلاف صيرورة الثاني اماماً وخروج الاول عن الإمامة صيرورته في حكم المقتدى بالثاني وأن الثاني اعصابه اماماً ويخرج الاول عن الإمامة باحد أمرين اما بقيام الثاني مقام الاول بسوى صلاة الإمام أو بخروج الاول عن المسجد حتى لو استغفر رجلاً وهو في المسجد بعد ولم يقم الخليفة بمقامه فهو على امامته حتى لو جامع رجل فاقضى به صح اقتداؤه ولو أقصد صلاته فسدت صلاة الجميع ونظام في الدائع * (فرع) * في التنازع بينه عن الصيرورته في قوم ما على شافق جدل فالقصة التي لم يدر أي أم ميت ولم يستخلفوا أحد في الحال فسدت صلاتهم (قوله) لم يخلف للاختلاف (للمصر) من أنه حائل لا متعين ولأنه باق على امامته فليخلف المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تصدح وتقام عن امامه ولو حدث في بعض السجدة زيادة وهي فلو استخلف لم تصدح صلاته (قوله) واستثناه أفضل أي بأن يعمل على قطع الصلاة ثم يسرع بعد الوضوء بسلامة من الكفاية في ساجدة أي بالهدوء عن شيخه فلو لم يعمل ما يقطع الصلاة لعله لا يذهب على الفور ووصاً ثم كبر بنوى الاستئناف لم يكن مستأنفاً بل باباً اهـ قلت هذا طاهر في المفسر لأن ماواه وعين صلاته من كل وجه بخلاف الإمام أو المقتدى تأمل (قوله) ان لم يكن تشهد يعني ان لم يكن قد فسد التشهد ولو حصلت بعده لا تصدح صلاته لانها قد تمت حتى على القول بفسادها فلو حصل بعد التشهد ولو حصلت بعده لا تصدح صلاته والاحتلام فلا الموصوف بها لا يحل على اضطراب أو مكث يصير به مؤذناً عن الصلاة مع الحدث وكيفما كان المانع منه وجود كفاية البحر وغيره لكن اعترض بان الراد وجوده على بناء الصلاة بعد ولا عمن هؤلاء كقوله شرح العلامة المحدثي (قوله) أو خروجه من المسجد الراد تجاوز الحد المتقدم أهم من أن يكون في صغرة أو مسجد أو جبانة أو دار (قوله) نفل حدث بان خرج منه مني فطلى أنه دم مثلاً وظاهره أنه لو لم يكن المكان دليل بان شئت في خروج ويجوز تحريمه قبل مطاقه بالانحراف لاجتماع القياس لكن لم أره مقولاً بالبحر وقد بطل الحديث لأنه لو طلى أنه اذتم بالوضوء أو أن مدة صلاته انقضت أو أن علمه فائتة أو رأى سراجاً لم يظنه ما هو متهم أو حرة في ثوبه فظنها حرة فأصرف تصدعاً بالانحراف وإن لم يخرج من المسجد لانه انصرف على سبيل الرض ولهدا التوقف ما توهمه يستعمل وهذا هو الاصل والاختلاف كالخروج من المسجد لانه على كثير قبيل يخرج أو لو استخلف فذهب أنه لم يحدث فسدت صلاته وإن لم يخرج من المسجد لجود العمل الكثير من غير عدد بخلاف ما اذا تحقق ما توهمه من العدد فان العمل غير مفسد لقيام العدد مكان الاختلاف كالخروج من المسجد حتى انجلى عنه قصد الاصلاح وقيام العدد كذا في الصاية (قوله) أو احتلام الخ الحسن أو موجب غسل لبس الخ الحيف تستأنف وأراد بالاحتلام الاسم لان خروج المني به يوم لا يسمى احتلاماً أو فادأب اليوم نفسه صير مفسد لكن هذا اذا كان غير عزم على حاشية فوحده في اليوم اما بعد أو لا فالاول بعض الوضوء مع البناء والثاني تسليماً بالابتناء والوضوء ولا يمنع البناء كالدم أو فائماً أو كلاً أو ساجد أو ما يقض الوضوء ولا يمنع البناء كالبرص اذا صلى مضطجاً امام ينقض وضوءه على الصحيح وله البناء غير العمد لا يمنع البناء فلو انما فاسد بعض الوضوء أو لا بعد العمد اهـ ملخصاً (قوله) لندرتها أي ولقلة المباح في وزنه الخلف العمد (قوله) اذا حصر بكسر تاءه وبفتح أوله أو ضمه مسبباً للفاعل أو المفعول وبناء في الضر (قوله) عن قراءة قدره (رض) فلو قرأ ما تحوز به الصلاة لا يجوز للاختلاف بالاجماع كافي الهداية والبرر وكثير من كتب المذهب قال في الجرد كراهية المصافحة قيل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعلمه لما مر حواه في دفع المصلي على

لم يخلف للاختلاف
(واستثناه أفضل) بخروا
عن الخلاف (ويستعين)
الاستخفاف ان لم يكن تشهد
(ليكون أو حدث عدا) أو
خروجه من مسجد نفل
حدث (أو احتلام) نوم
أو تفكير أو نظر أو مس
بشعر أو أغماء أو نهيقه
لندرتها (وكذا) يجوز له أن
يستخاف اذا حصر عن
قراءة قدره والمفسر وض
لحديث أبي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه

امامه بانهم اتفقدوا على الصحيح سوا قراء الامام ماتحوز به الصلاة ولا فكذا هنا يجوز الاستغفار مطلقا اه
 وايضا في الشرع لا يلبس على سرح الخلع الصغير ان الاستغفار هنا لا يفسد كالغفر والغفر لو افسد فليس
 لانه على كثير بل لانه غير محتاج اليه وهما محتاج اليه اه قال في الشرب لا يلبس والاحتياح للاتبان بالواجب
 او المأمون اه وبه يذهب مائة الهرم من التفرقة بينهما بان الاستغفار هنا على كثير لا مائة اه قلت وقد
 يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتبان بالسلام اما المأمون فلا يمكن حمله في قوله في الهداية
 ماتحوز به الصلاة على ما شمل الواجب كما تقدمنا اول باب الامام من حمله قول الكافي بتقديم الاعمال بشرط
 حفظ ماتحوز به الصلاة على ما شمل عدم الكراهة تأمل **(قوله فانه لمسا احس)** اه اوله البداهة فانه كان
 يصلي بالاناس جماعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه وهو حمله على الله عز وجل
 خفة فحضر فلما احس الخ **(قوله لمسا فعله)** أي النبي صلى الله عليه وسلم وما كان جائز له ان يكون بغير الصلاة وهو
 الاصل لكونه قدوة لهم بدائع **(قوله ولا انفسد)** أي لانه يدر وجوده فكان كالجنان وقيل لانه يهمل
 قراءة صدها ما في البحر والظاهر ان عندهما روايتين **(قوله وبكس الحسلاف)** أي يجوز الاستغفار
 بعد جملة الاعداد امام ط **(قوله لو حصر)** أي منع عن المضى في الصلاة بسبب طول الخ **(قوله لم ازم)** كذا في
 شرح الملتقى للمنافي عن بعض الاماثل بلقطا هدم مسقط لم تظفر حقها اه ورأيت من ادعى الحزائم
 بخط الشارح قلت طاهر كلامهم لا لتعلمهم بوجوبه يعني الاستغفار على خلاف القياس اه افوز
 وزو يذهب مائة العبريت قال وقيد بالمع عنها أي عن القراءة لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فامسها
 رجلا لم يجز ولو قعد وأتم صلاته جاز اه فأما أنه لو جزع القيام أو عن الركوع والسجود ولو جزع يتم
 فأجازوا فإتداه القيام باقائه فلا حاجة الى الاستغفار فاهم **(قوله ولا يستخلف الخ)** أي ولا ينبغي
 لو كان مفردا لانه صار أميا فاطل صلاة القوم ط عن البحر أقول لم ار هذا العبارة في البحر وكتبت في سابقه
 ما لم يدرك حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته أمامهم فطافها طاهرا لان امامهم صار أميا وأما صلاة
 الامام في الفصل السابع من الصحيفة أن القارئ اذا صلى بعض صلاته فبقي القراءة صارا أميا مذبت عنه
 وبسببها وعلى قولهم لا يفسد وينبغي عليها الاحتسابا وهو قول زرر اه **(قوله عطف على النبي)** أي
 على ما دخل عليه حرف النبي في المتن وهو قوله لو نسي **(قوله لو نسي)** أي من سبق حدثه دفعا في أمالو كال
 منه ومن خارج لا ينبغي بحر **(قوله اذا لم يضطر له الخ)** قال في الحاشية قال الامام أبو علي النبي ان يجزى بها
 من ذلك لم يفسد صلاته والابن ذكر من الاستنجاء وغسل الخاضعة تحت القميص ومذبت وكذا المرأة لها
 أن تكشف عورتها وأعضائها في الوضوء اذا لم تجد بدلا من ذلك وقال بعضهم اذا كشف عورتها في الوضوء
 لا ينبغي وكذا المرأة والعجمي هو الاول لان جواز السوء لا يفسد صلاته عليه من أن تكشف عورتها في
 الوضوء فافهم اه قال توح افندي ويصح الرأي الثاني والاعتماد على الصحيح قاضي حارثي واهمدا
 اختاره المصنف يعني صاحب الدور له لكن في الفتح عن الزبلي أن الفساد مطلقا طاهر المذهب **(قوله)**
لادائه ركعا هذا يقتضي أن الحدوث سبق في حالة القيام لان القراءة لا تكون ركعا في غير ثم رأيت في المنبر
 عن المصنف حدثني في قيامه تسبيحا ما أوجابنا لم يفسد ولو قرأ أسبعت ولو أحدث في ركوعه أو سجوده
 لا يفسد بالقراءة اه ورأيت في كافي النسفي في الحفاظ **(قوله لمع حدث أومشي)** بشرط ما ح **(قوله)**
في الاصح اه علق قوله قرا أو بقوله بخلاف تسبيح ومقابلته كافي النسفي أنه لو قرأ بغيره لا يفسد رأي لا بدليل
 بالنسب وقيل لو أحدثوا ركعا ووقع رأسه فالتسبيح القليل حمله لا يبي اه يعني وان أراد به سدا لرفع
 البصر اه لا داعي الى الامتناع وان لم يسبح كما يعلم مما سياتي **(قوله لا يوجب النساء الاشارة)** كذا في متن
 البرز ومثله في الحاشية والسر السراج واستشكله الشرع لا في عدمه في المرأة الاشارة وعسى له ما اذا طلب من
 المصنف شي فاشارة بغيره أو لا تسجدوا بانهم ابرحاح ذكر في الحاشية أن القول بالفرد في رد

المصلي السلام يعلم يعرف ان أحدا من أهل المذهب نغله بل المقول عنهم عدمه وقال في الجرائد الحق
وانقاد كره بعض المشايخ استنباطا كليا يأتي بيانه في الباب الآتي قال الشرنبلالي فلا يبعد أن يكون عدم
الفساد لطالب الماء لاشارة كرد السلام وغيره بها وأجاب الرجعي بأن طلب الماء لاشارة وقوله به يصير
بمجموع ذلك عملا كإزالة عقده أو حاله وهو مناف للصلاة كالشرايع المعاطاة وأساس هذا كرد السلام
بالاشارة قل تدبر (قوله بالمعاطاة) فبعدمه لظهور الفساد لايجاب القول بدر (قوله للمعاطاة) علة
للمستثنى قال في الشرنبلالي قوله تدبر على أحد تفسيرين العمل الكثير اه وهو ما رواه زرارة عن بعد
لا يشك أنه ليس في الصلاة (قوله أو لنسيان) هو وما بعده عطف على المستثنى وهو قدر اه قال في شرح
المبية ولو وحق في الحوض موضع التوضي فتجاوز إلى موضع آخر أو لعزوك في مكان الأول بغيره والأول ولو
فقد راح الحوض وفي منزله ماء آخر يسهل أن كان البعد قد روي لا تفسدوا أكثر مسدود وان كان عادته
التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب إلى الحوض بغيره ولو كان الماء بعيدا وبقره بترك
البئر ان التزم جمع الماء على الحمار وقيل لا يمنع أن عدم غيره (قوله على المختار) أي وان لم يكن عدده ماء
غيره كعلت فاهمهم (قوله الألهذر) وكذا لو تفكر في غيره يقدمه للصلاة إذا لم يسهل بقاءه حال تفكره في الصلاة كما
في التنازلة (قوله توضأ) أي أن وجد ماء أو التيمم كما يعلم من قولهم في التيمم أعبد ولو باعرا على قلت بل
صرح به في البدائع وما قال لأن ابتداء الصلاة بالتيمم جائز بالماء أو التيمم ثم وجد الماء فان وجد
بعد ما عاد إلى مقامه استقبل وان قبله في الطريق فالتيمم كذلك وفي الاستحسان يتوضأ ويبي (قوله
مورا) أي لا يمكن قدر إذا عرك بلا عذر كما لم يمتدحه (قوله بكل سنة) أي من سن الوضوء لأن ذلك من باب
الكمال فكانت روافقه فيحصل كماله في العمل بالأصل بدائع فلو غسل أو بعلا بغير تنازلة (قوله بلا كراهة)
لكن تقدم أن الاستئناف أفضل (قوله كالمفرد) أفاد أن الكلام الأول في الإمام وأما المفرد فذكره
(قوله وهذا كاه) أي تخيير الإمام بين العود إلى مكانه وعدمه (قوله والأعاد إلى مكانه) أي الذي كان فيه
أو في مكانه مما يصح به الاقتداء لأنه لا خلاف في خروج الإمام وصار مقسدا بالجماعة كالم (قوله ولو
ببهم ما منع الاقتداء) لا بشرط الاقتداء باتحاد البقعة بدائع (قوله كالمقتدى) أي أصالة (قوله أن تعبد
بغيرها بما فيها) أي يتأق الصلاة كالفقهاء فلو تعبد بها بعد جواسه قدر التشهد فصلاته تامه وان لم يصل وصوته
لوجودها في أداء الصلاة دون وضوء القوم لم يوجبهم بها يحدث امامهم وتما في الجرد يأتى (قوله
ولو بعد سق حدثه) نص عليه الزيلعي ولم يجلد فيه خلافا في الحديث من أنها تبطل بعده لعدم
الخروج بعده لا بعدهما ووجه الحديث في الجرد أنه إذا أتى بمافي بعده سق الحدث فقد خرج منها فصنعته
(قوله غت) أي صحت دلالة أنها باقية ترك الواجب ط (قوله نعم أعاد) أو وجوبا ط (قوله ولو وجد
الماء) أي سوى الحدث السماوي المتقدم لأنه وان كان مضافا إلى سالك الشرايع اعتبره غير مضاف أفاده
ح (قوله بلا صعه) مقابل قوله ان تعمد الخ (قوله ولو بعده نظلت) أي بعد العود قدر التشهد ووشل
ما لو سلم الإمام وعليه سهو معرض واحد مما يجزى ما من سجدة بطلت والأول ولو سلم القوم قبل الإمام بعد
ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد مما بطلت صلته دون القوم وكذا إذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم
ثم عرض له بحر (قوله في المسائل الثاني عشرية) استشهدت هذه النسبة وهي خطأ أعداء أهل العربية لأن
الأعداد المركبة العلى إنما يسبب إلى صدره فتقول في خمسة عشر عملا رجل أو غيره جسي وعبر العلى لا يسبب
إليه بحر ونهر (قوله عنده) أي عند أي حصة فوجه بطلانها عدمه على ما خرج اليردني أن الخروج من
الصلاة يصح للمصلي فرض عنده لأنه لا يمكن أداء فرض آخر إلا بالخروج من الأولى وما لا يوصل إلى الفرض
إلا به يكون فرضا وقال الكرخي هذا خطأ لأن الخروج قد يكون بحصة كالحديث بعده ولو كان فرضا
لأنه يصح ما هو فرض وهو السلام فلا خلاف فيهم في أن الخروج يصح بعده ليس فرضا وإنما قال الإمام بالباطل

بالمعاطاة) للمعاطاة) وما روي
مما إلى آخره لا قد روي
أو نسيان أو زينة أو كونه
بشران لا يستفاد من الغناء
على المختار (أو مكنت قدر
أداءه ركن) وان لم يشو الأداء
(بعد سبقي الحدث) إلا
أو لو كنتم مومرا عاف (واذا
سأله البناء توضأ) مورا
بكل سنة (وبى على ما مضى)
بلا كراهة (ويتم صلته
بغيره) وهو أولى تغلبا للمشي
(أو يهودى مكانه) ليقدر
مكانها (كشرد) فانه غير
وهذا كاه (ان مرغ خطفته
والإعاد إلى مكانه) فحقاق
بينهما ما منع الاقتداء
(كالمقتدى) إذا سجد
الحدث (ان أعلم الله) ان أعيد
علايته أحيانا بعد سجدة قدر
التشهد (ولو بعد سبقي
حدثه) تمت ان تمام فرائضها
نعم تعاد لسرترك واجب
السلام (ولو وجد للمنافي
بلا صعه) قل التسعود
بطلت انما قالو (بعد
بطلت) في المسائل الثاني
عشرية بعده وقاد صحت
المسائل الانتاعسرية

في هذه المسائل احدى آخره أن العوارض الالتمعية للفرض كقوله المتبهم ما كان فرضه التيمم
 وتبع الى الصورة وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فإنه فاطم لا يعبر والحدث العهد والقفوه ونحوه
 منه لا يلا عيرة وأيد في البحر على الجنى بان عليه المحققين من أصحابنا أنه صحيحه من الأدلة لكن قد عرفت
 في فرائض الصلاة عن المسائل المهمة التي على الاثنى عشر من العلامة المشرباني أن يمد كلام الردي بناته
 قد عرفت على انقراض الحروف وحصول صاحب الهداية وتعبه الشراح وعلمه الشارح وأكثر المدعى والامام
 السبكي في الوافي والكافي والكروشي وحصول صاحب الجمع والمعلم اهل السقا الشرح اومرصور المازندراني **(قوله)**
 ورجمه الكمال الخ **(أقول)** ان الكمال لم يرجح قولها ماصري بجوابه البحث في حبه كلام الامام على ما به كلامه من
 الردعي والكسحي كما وصحته في ما اقتضته على البحر **(قوله)** وفي السرمداني فوالا طاهر فواهم **(أقول)** عزنا
 دلائل السرمداني في رساله الى البرهان ثم رده انه لا وجه لظهوره فضلا عن كونه ظاهر لأنه استدلال على دلالة
 ليس به دلالة عليه من قال السرمداني بعد ما طالع في ردده من المقرر طلب الاحتياط في حقه انه اذ لم يثبت له
 الكافي هو وليس الاحتياط بالقول الامام الاعظم استعمله اقلت وعيا المتون **(قوله)** ان كان اولي الال
 كلامه هو ثم ان قوله ولو لوالده بعد غلطه وفروض في غير المسائل الاثنى عشر به مع أنه مخصوص بموافقة
 الخوف من المريدان لا يتقربها **(قوله)** وأما مسألة الخ **(أقول)** جوابا أو رده لا يلي على الكسري أن
 التقيد بالتيمم غير مقتضى لان المتوهم في طلب التيمم لو رأى الماء في صلاته طالت أوصاله لم يعلمه فادعى على
 الماء ياد أنه وصلا الامام ثمة لعدم قدرته فلو قال والمقتضى لمعلمه وأجاب في البحر بأن المقتضى لم يطل
 صلاته أصلا وصار في ذلك البحر بأن المصنف استعمل الطلاب بالمعنى الاعمو وهو اعدام ان فرض بق
 الاصل أولا ثم قال فالاول ما قاله العيني ان مسألة المقتضى بغيره ليس فيها اختلاف زور والخلاف في هذه
 المسائل معروض من الامام وصاحبه اه **(أقول)** الشارح ورد قلبه فلا طر جواب البحر انشأ وقد عرفت
 ما به افاده **(قوله)** فيها خلاف **(أقول)** أي حيث قال بعدم الفساد كما قدمه ما في الناس السابق **(قوله)** كما
 مري به **(أقول)** ومما يضاف انه اذ لم يجد ماء اصل الركنين بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالاشبه الفساد اسرارة
 الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم يتيممه واصل فانه الى الركنين وتنع في فتح القدر وشرح المسألة
 وقوله بأن اصابه ذلك فيما اذا كان من البرد بطلان المسح السابق ولو لم يتأتم بمسح آخر به
 الحنف كالخبره وكان اما اسعد عدم التقدير في من القيد **(قوله)** الاصنع **(أقول)** بان عدم سوره الانزاله
 من قارئ فظن انهم قد اساءوا واحترزه على اوجه فطاه به تعلم من القارئ لانه يكون علا كثيرا به يحرج
 من الصلاة نصه ولا يفتي الخلاف **(قوله)** ولو كان الاي الخ **(أقول)** أشار الى أن المراد بالاي أي من أن يكون اماما
 أو مخرجا أو مقتديا بالاي أو قارئ **(قوله)** على ما عليه الأكثر **(أقول)** لان الصلاة بانها حقيقة فوق الصلاة بقرعة
 سبكا لا كونه الصلاة بحر وقيد به من المقتضى انقضى ليست الاستحباب **(قوله)** قال الفقيه الخ **(أقول)** هو
 الامام أبو الاليت وصرح به في ما هاتفي خزانة السروحي في الجوهره لا تبطل احكاما رسول وحزم به في
 الولو الحقيقة **(أقول)** قال في البحر وجهه أن خراة الامام رفعت عنه تكامل أول الصلاة آخرها وبما الكمال
 على الكمال حاوره **(قوله)** تعبه به الصلاة بان يكون طاهر أو نجس أو عده ما يظهره أو ليس به ذلك لأن
 رده طاهر نهر بل كان الطاهر أقل أو كان كانه عدا لا تامل لان المؤمن به السر بالطاهر فكان وجوده
 كعدمه ولو قال يجب بدل نصيب السكان أولى لان عدايته تشمل ما كان كانه عدا اذا لم يصح ويصح أنه
 لو صلى على ما لا طهر لم يفسد ما عليه بل هو غير أو اجدود **(قوله)** أو أفتت الامة في صلاة للذي
 قال نجسا الحر دم السيد محمد أمير بروجي في حاشية نه الى راي آخر ليد كر كثير من الشراح هذه المسألة
 ملحمة بالمائة التي عشرين روية تتلوهان فرض السرقة لا لولها مقتصر من وقت عتة الامة ولو يكون
 عاملا برضاها والقاطع في أو انه ممد في غير أو انه ممد بل وهو ان أو انه لانه يسد تمام الاركان بصد

ورجمه بالكله مال وفي
 الشر بلبلية والاطهر
 قولهم سبالصحة في الاثنى
 عشر روية ما ذكره بقوله
 (كأن تبطل) لو مرجع بالفاء
 سبكي الدرر لسكان أولى (بقدره)
 التيمم على الماء وأما
 مسئلة روية الماء وصى التيمم
 يتيم الماء فيها خلاف زور
 فقط وسبق فلان (ومضى)
 مده مسحه وحدها ولم
 يجب تلجرحه من ردوا
 فيبقى (على الاصح) كالمس
 في انه (وتعلم أي آية) أي
 تذكره أو حذاه بل يصنع
 (ولو كان) الاي (مقتضى)
 بقاء في على ما عليه الأكثر
 اكس في الظاهر به صحيح الصحة
 قال الفقيه به واحد
 (وجود العارسي سارا)
 صح به الله لا فونه لوملي
 بنجاسه فموسم ما رايها
 أو اعتقت الامة ولم يتفق
 (ورجوع المسامح

صلاتها وان لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري اذا وجد في بال فرض السترة لم يقبل الشرع مكان وجود الثوب في هذه الحالة بعين المختلة فكان مطلقاً وقد ذكرنا في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قالوا اعتقت الامة في صلاتها أو بعدما أحدثت فيها قبل أن تتوضأ أو بعده تنقعت بعمل رقيق من ساعتها وبت على صلاتها وان أدت ركبا بعد العلم بالعق بصلاتها او القياس أن تبطل في الوجه الاول أيضاً كالمر يات اذا وجد ثوب في صلاته وجه الاستحسان أن فرض السترة مهافي الصلاة وقد أثبت به العربان لزومه قبل الشرع وفيها يستعمل كالتيمم اذا وجد بهاء ما انتهى وعلم من كلامه صحة صلاتها واعتقت بعد التشهد ولم تستتر اهـ أقول وقد يجب بان الاصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناءها يصح المصلى بفسدها اذا وجد بعد التشهد لانه لا يصح وهذا المعنى موجود في مسلتنا هذه لا يقال ان ترك التمسع في الحال مفسد لصلاتها بصلتها لا ما تقول الفساد مستند في سببه الاول وهو لزوم السترة بالعق فكيف نزع الحنف بعمل يسير فانه يصنع المصلى مع انهم لم يعتبره وبلى اعتبره والسبب السابق وهو لزوم الفصل بالحدث السابق هذا ما طهره في مقامه **(قوله خفيه الواحد)** قال في النسخ هو اولى مما وقع في السكر لفظ اللثني لان الحكم كذلك في الواحد لما تفرس من أن نزع الحنف ناقص **(قوله بعمل يسير)** بان كلب واسد لا يحتاج به الى المعالجة بالرغم **(قوله تتم اتفاقاً)** لانه روح يصنع **(قوله وتدره نوم على الاركان)** لان آخر صلاته أقوى ولا يجوز تناوله على الضعيف بحر **(قوله وتدره كراثة الخ)** أي تد كراثة مائة عليه ان كان مفرداً أو أماً أو على امامه ان كان معتمداً بقوله وهو أي من عليه الغائبة مطلقاً في السراح ثم هذه الصلاة لا تبطل بصلها عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة ان مصلى بعدها خسر صلوات وهو يد كراثة ثمة لبجائزته اهـ قال في البصره كالمسب لها في سالك الإعلان اعتماد على ما يد كره في باب القوائ **(قوله وتقديم القارئ)** أمية أي فيما كان القارئ اماماً مسبقه الحدث **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان بعد القعود فتد أو تشهد أو قبله بقية القول استخرو به أن استخلاه قبل التشهد مفسداً اتفاقاً سواء كان في الركعتين الاولى أو في الاخيرين ولم يقرأ في الاولى أو واحداهما ذكر القارئ في كل منهما خلافاً لرواية عن أبي يوسف كلب قبل هذا الباب وليس هذا ما نحن فيه لان الخلاف في الاثني عشرية مصوب عن أبي حنيفة وصاحبه وذلك فيما بعد التشم فقط فالصواب حذف الاطلاق وأن يقول قبل لادساد بالاجماع اهـ أفاده ح **(قوله وهو الاصم)** قال في المهر واستناره أبو جعفر وغيره الاسلام وصحبه في الكافي وغيره وقال في النسخ وهو المختار **(قوله لانه عمل كثير)** أي ولا ضرورة البسه هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح غيره **(قوله من الثلاثة)** وهي الطلوع والاسنواء والعروب **(قوله بان نفي الخ)** اشارة الى ادعاء ما أورده في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوع الغل مثله ثم بلغ بعد القعود لم تبطل اتفاقاً اماماً بعده اعدم دخول وقت العصر وأما عندهما فاعدم قولهما بالفساد في جميع هذه المسائل ما بين تصور المسئلة بخلاف **(قوله بان لم يعد الخ)** اشارة الى أن الامر موقوف ماذا انقطع بعد القعود دام وقتاً كاملاً بعد الوقت الذي مصلى فيه بظهوره انقطاعه هو برعب بظهور الفساد عند أبي حنيفة فبعضه او لا بمجرد الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني مصلى صحبه بحر **(قوله وكذا شروح وقته)** لان المنة أن طهارة المدة ودخول وقت **(قوله العشرين)** لانه زاد على الاثني عشر ساعة مسائل وهي وجود ما من يل به بحاسة التوب وتقع الامة وتدر كراثة على امامه ودوال الشمس في العبد ودخول وقتس الاوقات الثلاثة في القضاء والشتم بخروج وقت العذور وقد حاول في البحر وأرجع الاولى والثانية الى المسئلة العاري ومسائل دخول الاوقات المكره الى المسئلة الطلوع والاخيرة الى ظهور والحدث السابق في مسئلة مضى مدة المسع وبقي مسئلة تد كراثة على امامه وأرجعها الى المشي الى تد كراثة عليه ومسئلة زوال الشمس في العبد وأرجعها الى مسئلة الطلوع ولا يصحني ما في ذلك من التكليف على أن الفساد في الاولى والتائب لوجود الساع زوال الوقت لا لوجود الثوب بانه كان

خفيه الواحد (يعمل يسير)
فلو بكثير تتم اتفاقاً (وقدرة)
موم على الاركان وتد كره
فائتة عليه أو على امامه وهو
صاحب تزيين (ووقت
تسع (وتقديم القارئ أمية
مطلقاً وقيل لا مطلقاً (وكان
استخلاه (بعد التشهد
بالاجماع وهو الاصم) كما
في الكافي لانه عمل كبير
(وطلوع الشمس في الغدير)
وزوالها في العبد ودخول
وقت من الثلاثة على مصلى
القضاء (ودخول وقت
العصر) باق في فعدنه
الى ان صار الظل مثله (في
الجمعة) بخلاف الظاهر فانها
لا تبطل (وزوال هسدر
المعدور) بان لم يبدى الوقت
الثاني وكذا شروح وقته
(وسقوط جيرة عن يده
(واعلم انه لا يتقلب
الصلاة في هذه المواضع)
العشرين (نقلا

هكذا ولو سبقه الحدث في الركوع عرفع رأسه فالتسليم لله من جده قد وثق ولو رفع رأسه من السجود وقال
الله أكبر مريده أن أدرك ركعتين فسجد وان لم يرد له الأداء فبغيره روايتان عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو
أحدثا ركعتين مع ما لا ينبغي لأن الرفع يحتاج إليه للانصراف فمجرد لا ينعى فالتسليم مع ظهر
قصد الأداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجدة فرفع مكبرا ولو أتته أو لم يتوشح أسجدت لأبى
الانصراف اه وحاصله أنه يرفع رأسه معها أو مكبرا بقصد على رواية أبي يوسف سواء أداها الأداء أو لا
الاداء في الانصراف لأن التسليم والتكبير الذي هو أماره قصد الأداء لا يعارض صريح قصد الانصراف
وأن مجرد الرفع بلا تسليم أو تكبير ولا مية أداء فبغيره فسد لأنه يحتاج إليه (قوله قد يفسد) أي أي قصد الأداء
أو رفع مكبرا أو الاعتناء بما قبله أو أمله والظاهر تقييده بأصابعه أو مع مستويا لئلا يتصرف عن القسوة
(قوله ولو تد كراخ) قيد بالركوع أو السجود ولأنه لا بد كراخ السجدة في القعدة الأخيرة فبغيرها أعاد القعدة
ثم ولا ينها مشرعت الاحتيا لفعال الصلاة واحترز بالسجدة عنه لو تد كراخ الركوع أو لم يقرأه ورتبه
النها أعاد لأن الترتيب فيه فرض بحر (قوله ما يخطئ من ركوعه) هذا احتيا على قول من خردوا ما على قول
أبي يوسف فإنه بعد الركوع على سبيل الافتراض لما أن الغنم مفرصة عنه ح (قوله أو دفع من بعده)
قيد بالدفع لأن الصحيح أن السجود لا يتم إلا بالرفع حتى يصل إلى قرب الجالس حتى يقوم (قوله ما يخطئ) فأد
أن يدعوها عقب التد كثير واجب في العز عن البقرة أن بقى السجدة للركعة عقب التد كرويه
أن يؤخرها إلى آخر الصلاة بقضائها اه (قوله لا توطئه) أي سقط وجوب إعادة المني على وجوب
الترتيب فإن الترتيب فيما شرع مكررا من أفعال الصلاة واجب بآثاره كعدمه أو يسقط بالنسيان ويحبر
بسجود السهو (قوله ولو أخرها) هو مفهوم قوله عقب التد كراخ المرح (قوله قضاها قضا) يعني من
غير إعادة ركوعه ولو بسجود أو انقضاء أو وجوبه أو لا بد بالانقضاء أي أداء القعدة الأخيرة أو بعدها أعادها
انقضاء ما قبله ما هو عليه وسجد السهو ترك الترتيب فيما شرع مكررا ط (قوله كياس) أي قيل قوله
واستباحه أفضل (قوله تعني المأموم للإمامة) حتى لو أقصد صلاته ثم تفسد صلاته الثانية ولو أقصد الثانية
تفسد الصلاة الأولى لقول الإمامة أنه فان جاءه الثالث أو تدمر سجد الثانية ثم أسجد الثانية فصالوا الإمام
لنفسه فان أحدث الثالث قبل ركوع أحدهما سجد صلاته الأولى لانها ما صار مقبلا بينه
فأخرج الإمامه من المسجد حتى تناسل المكالم فيفسد الاقتداء له وان شرطه وهو اتحاد البقرة ولو جزم
أحدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاته لأن الرابع صار اماما لهم لتعديمه ولو رجعا فان قدم
أحدهما لا تخول خروج الثالث من المسجد وهو الإمام والأصعب صلاتهما لأن أحدهما لم يصرا اماما
للتعارض بالامرج في الثالث اماما إذا خرج فان شرط الاقتداء وهو اتحادا تنفع فسد صلاتهما بدائع
(قوله بلاينة) متعلق بقوله تعين (قوله على الأصح) أو قيل تفسد الصلاة الإمام فقط وقيل صلاتهما ح (قوله
بقاء الإمام ما لا يخ) قال في الخبرين لأن تعين الواحد للإمامة إنما كان للحاجة إلى اصلاح الصلوة في جملة
امامهما فإصداها بقي مقتضى الإمامة في السجود فسد صلاته (قوله ما لا يخلفه) أي قبل الغنم
تدرك التمام والاكسار ما يصنع ط (قوله للمارس) هو قوله لقضاء الإمام الخ ح (قوله للمارس) أي عند
قوله أو يكث قدرا أو يكون بعد سبق الحدث من قوله لا اندركونهم ورافع ح

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره منها)

الفساد والطلان في العبادات سواء لأن المراد من ما خروجه الباءة عن كونها أداها بسبب دوافع بعض
المرائين وغير واعية بقوت الوصف مع بقاء الفرائض من الشروط والأركان كذا ذكره اختلاف المعاصرات
على ما عرف في الأصول شرح المنية (قوله عقب ما لا يخ) أي أن المفرد عوارض على الصلاة لكن
مما يصح ما أدى كسقي الحدث التد كور في الباب السابق ومما لا يرى كالتكلم وكحوه مما يأتي هذا

تفسد (ولو تد كرا) المني
(في ركوعه أو سجوده) أنه
ترك (سجدة) مصلية أو
تلاوية ما يخطئ من ركوعه
بلا دفع أو دفع من سجوده
(سجدها) عقب التد كرا
(أعادهما) أي الركوع
والسجود (بدا) لسقوطه
بالنسيان وسجد السهو ولو
أنه لا تخول قضاها
فقط (ولو لم يقرأ) فقط
(ما سجدت الإمام) أي
ونحوه من السجود والاهو
على أمه كياس (تعين
المأموم للإمامة لو صلح لها)
أي لإمامة الإمام (بلاينة)
له عدم المزاحمة (والا) يصلح
كسقي (فسد صلاته)
المقتدى اتفاقا (دون
الإمام على الأصح) لبقائه
الإمام اماما والمؤتمرا بلا
إمام (هذا إذا لم يستخلفه
فان استخلفه الصلاة الإمام
والمستخلف) كما هما
(ما طلة) اتفاقا (ولو لم)
وجمل (بلا فسادا) وخارجا
من المسجد تفسد الصلاة الإمام
ويبقى على صلاته وسجدت
صلاة المقتدى للمارس
(أنفسه وعاف يكتفى إلى
انقطاعه ثم يتوضأ ويصلي)
للمارس
(باب ما يفسد الصلاة وما
يكره منها)
عقب ما لا يخلفه الاضطراب
بالاختيار

عقب أحدهما بآذ حروف يسين وجسه تقدم الأول على الثاني وبنه النهر بأن الاصغار أرفع في
 العارضة أي أنه الأصل في العروض أهاه ح (قوله بفدها التسكيم) أي بفدها لافومثلها وهو المسمو
 والتلاوة والشكر على القول به ط عن الجوى (قوله هو الملق بحروف الخ) أي أدنى ما يقع اسم الكلام
 عليه المركب من حرفين كفى القهستاني من الخلابي وقال في الحروف المخطوطة والصح السمو ع المسمى مسد
 عندهما خلافاً للابن يوسف لهما أن الكلام اسم لحروف متعاقبة مسمو عنه مخرج الكلام لأن الهمام
 بهذا وقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي أن يقال إن أدنى ما حرفان أو حرف معهما كح
 أمر أو كذا ف كان صد الصلاة بها ظاهر اه أقول وقد يقال إن حروف وأمره متظلم من حروف
 تقدر اغترام احذفت لاسباب صناعية فهو داخل في تعريف الكلام المد كور بل هو كلام يحوي دلالة
 الشارح فيه بذلك ولم ينه على أنه بحث صاحب الجرد بوقد ظهر من هذا أن الحرف الواحد الممل
 لا يسمى كلاماً لا يدخل في قول الهندية والبرقي أن الكلام مفيد قليلاً كان أو كثيراً كالأصح فاهم
 (قوله ولو استعطف بكبا الخ) أي بما ليس له حروف مهملة كحرف في المعتاد في الهندية ويبرأ به ما في
 الشارح بقوله لأنه صوت لا لهاه اه ح لكن في الجوهرة أن الكلام المفيد يعرف من متعاقبات الناس
 سواء كانت حروف أم لا حتى لو قال ما يساق به الحارص دت اه وذ كراني بلى فيه خلافاً لما قاله
 قول الكثر والاختصاص بلا عدد ولو وضع في الصلاة كان مسموعاً ط والاولا والمسموع ما به حروف مهمة اه
 بعضهم يحوف وتف غير المسموع بمخلصة واليه مال الحلواني وبهم لا يشترط الصمح المسموع أن يكون
 له حروف مهمة والذهب شواهر زاده على هذا انه طرأ أو غيره أو دعا بما هو مسموع اه لكن
 ما صرن تعريف الكلام عندهما يؤيد أن المسموع ماله حروف مهمة وبه في حذف البسائط وانما في
 وشرح المية وانما الصنم اسند كل الشرن بل في عدم الفساد بما يساق به الجار بأنه يصدق عليه تعريف
 العمل الكبير لا في (قوله عمده وسهوه الخ) فيقد أن بينهما معرفة بعد الفقد مع أنه أسباب أضافي لهما
 لا يفيدان الصلاة ولو أنقطع قوله سبحانه يكون عمده وسهوه بدلائل التكلم ليس من هذا ح (قوله
 أو ناسيا) أي أن يفتد كلام الناس ناسيانه في الصلاة وتختلف في الفرق بين السهو والناسي في شرح
 الثور بلا أمر حاج ذهب الفقهاء والاصوليون وأهل اللغة إلى عدم الفرق وقرئ الحكيمان السهو
 زوال الصورة عن الذكر كتحققها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مامه فيحتاج في حصولها إلى
 سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان ذكره كزوال السهو عنه كما كان ذكره أو ما لم يكن ط والنسيان
 أنقص منه مطلقاً اه (قوله أو ناسيا) هذه إحدى المسائل التي جعرا من الباشم في حكم البقطن وهي
 جسر وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على الملتقى نظاما (قوله أو ناسيا) بأن لم يعلم أن التكلم مفيد
 ح (قوله أو ناسيا) بأن أراد قراءة أو ذكر الخ على لسانه كلام الناس ويأتى بيان ذلك في القارئ
 (قوله أو ناسيا) أي بأن ذكره أحد عليه ولم يقل أو مضطراً ليجل عليه حال أو عطاس أو جشاة لا به غير
 مفيد لتعدد الأثر أعز في البحر ودخل في التكلم المد كقوله التروا أو التحيل والى روبره به د
 كافي الخبي وقال في الأصل لم يحزم من أناني أن أشبه التسبيح به اه قال في المهر وأقول يجب حل ما في
 الخبي على البطل من أن لم يكن ذكر أو تريح أو تسمى إن غير البدل بحرم على الجس قراءته اه (قوله
 هو المختار) راجع إلى التعميم المد كقولك لا بالنسبة إلى جميع أفعاله إلى قوله أو ناسيا من حيث اختلافه
 هذا قال في المهر وبالفساد اه قال كثير من المشايخ وهو المختار خلافاً لما اتهمه من الإسلام اه وأما
 السائل لم أر من ذكر بها خلافاً عدل في اختلاف غيرها (قوله ومع من أمتي الخ) قال في المهر ولم يوجد
 به في القبط في من كتب الحديث بل الموجد من أن الله موضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
 عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ح (قوله ومع من أمتي الخ) وهو الحكم

(بفدها التسكيم) هو

الطريق بخرى - بي أوحى

ولومهم كح وق أمر اولي

لست نكف كذا أو هرة أو سوا

جارا لا يفيد لانه صوت

لا لهاه (عمده وهوه

قيل هو دة مدر التمدد

سببان) وسوا ك ناسيا

أو ناسيا أو ناسيا أو ناسيا

أو ناسيا أو ناسيا أو ناسيا

ومع من أمتي الخطأ والمحول

على رفع الاسم

مطلب في الفرق بين السهو

والنسيان

قوله أو ناسيا - لا كذا يتخلل

والاولى حذف أو كذا وفي

الشارح اه معصمه

الاخرى ولا يزال الدين وهو الفساد لا يلزم تعميم المقصود ح عن الخبر (قوله وحديث ذي الدين)
اسمه الخ باق وكل في يده أو أحادها طول ولغظله أقصر الصلاة أم بسبب قال أنس ولم تقصر قال بل
سبب يا رسول الله ما لي على التوم فقال صدقوا ليس ما هو، وأنى نعم زباني ط (قوله ما هو ح حديث
مسلم الخ) هو ما حرج مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذ عتس رجل من التوم فقلت له يرسلك الله منى القوم، أصابهم فقلت وأنت في أمه ما شأنا بك
تغارون لي بما عاينتم من يديهم على أنفاسهم فلما رأيتهم يصعدون سكنت فلما لي رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعاني فباني هو وأنى ما رأيت مما لا يله ولا يسهل أحسن تعاليمه جوانه ما كره ولا يكره
ولا شئ ثم قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ما هو التسمية والتكبير وقراءته أن
كدا في الفتح وشرح المكية ومع الصح أن حديث ذي الدين رواه أبو هريرة وهو من أحاديث الإسلام وروى
بحواله ابن رويه عن غيره ولم يكن حاصرا وقتها من الزباني قال في الخبر وغيره من حديث مسلم ح
بأننا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أره حواشيا
أقول أظن أن صاحب الخبر إنما عليه حديث ذي الدين من حديث معاوية بن الحكم الذي رواه غيره
مسلم في الجمع (قوله صاحبها) يحى عنه قوله على ط أنكأها (قوله أو على ط) وهو صريح في قوله
إسناد فاهم (قوله إنما أروى بحديثه) أي ياب كل يصلي العشاء فعلن أنهم التراويح ومثله الموصول زكاة من
الظهور صلى على ط أنه مسافر أو أنه أجدة أو غير (قوله أو صلى قائما) أي على ط أنه إنما الصلاة (قوله
فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على أنه إن فذاهر رأينا السلام على ط أنه أروى عنه فانه قصد
القطع على ركعتين بكذا فظن أن كآها فانه قصد القطع على أربع ما يارطه وما السلام فأسأله
اعلمنا فغيره فهو في القعود لأن القعود على القيام ولذلك اعترف به فأنشأ في الصلاة زواله
القيام فيها طه السلام اه ح (قوله مطلقا) فسر قوله وإن لم يقل عليكم قوله ولو سألها ح (قوله والسلام
القيام الخ) هذا ما حرج في الخبر بحثنا رأينا صرحه في الدواعي ووقف به من الذكر وغيره من إطلاق
الفساد بالسلام ومن ما في الجمع وغيره من تقديمه بالعدم يحمل الأول على الأول والآخر على الثاني ودل في
قوله إن عدم المألوس أنهم أروى بحديثه لا يعمد السلام كغيره فلا يعمد (قوله لا يعمد) أي يفسدها
وذلك السلام يفسدها فلا يعمد إلى أي حقيقة فانه يفسدها فلم يعرف بقوله إن أحسن أهل المذهب وإنما
يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الطحاوي أنه قول أنكأها ثلاثون صلاة الفاضل
فهم من قولهم ولا يرد بالآثار أنه مذكور كذا في الحلية لابن أمير سراج الحلي واستدل في الخبر على قوله فانه لم
يعرف الحلية بقوله صاحب الجمع وهو من أهل المذهب المشهور وغيره من أن لو صرح في السلام فسدت وقيل وعلى
المذهب وأما استنبط بعض المشايخ مخالفة الطهريه وغيره من أنه لو صرح في السلام فسدت وقيل وعلى
هذا فتقدم أيضا لا يرد بالآثار وبذلك لعدم الفساد عليه الصلاة والسلام وله كبر وأه أو دارود ومجده
في الترمذي وصريح في المسألة مذكور أي ترجيح عليه الصلاة والسلام تعاليم الجوار فلا يوصف عليه
بالكره كحقيقة في الحلية اه (قوله قالوا فتقدم) فيها بما في ماد كوفي الخبر بها من أن المناهر
استواء حكم الرتب المصنفة وبالي وهو عدم الفساد لأن حديث الوارد في ذلك وجوه كان الخ في مسأله فاني
أذكر في أن من هذه التماثل الأولى من تعليل الربا في وغيره بأنه كلام من في ذلك الزمان بل لا يعمد
أنما فتدبر والله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح في هامش الخزانة (قوله مذكور) فانه
الخبر في ط وصححه التصريح بالآثار في نصها (قوله ومن دور ما في الخ) على مصروع رأيت أي أظهر
والحي وغيره الذي أذكره صاحب ولا يفسد قوله وإن يابده تعميم لأنه من كلام صاحب الأمر كسنة في فاهم
(قوله لا كره) مفسرهم بالواضحة لا يذكرا أنه تعني ويد كره السيرة والعنايه أنهم فيكره السلام

وحديث ذي الدين
مسوخ بحديث مسلم
صلاصه لا يصلح فيها شئ
في كلام الناس إلا السلام
سأله (قوله لا يصلح أي
للخروج من الصلاة قبل
انتهائها على ط أن كآها) ولا
يفسدها (قوله خلاف السلام على
الركعتين) للغة أو على ط
أن لم يرد بحديثه أو مسلم
فأنشأ في غيره زكاة
يفسدها) ط أن كآها لم يقل
عليكم (قوله والسلام
التيمة مذكورة طه أو سلام
التحليل إن عدم
السلام ولو سهر (بأسانه)
لا يعمد بل كره على المعتمد
نعم لو صرح في السلام قالوا
لقد كرهه لأنه على كثير
وفي الخبر من صدور الذين
الفرق
سلاما مذكور وعلى من
سنة
ومن عدم ما يرد في سنن
ويشمر
مصل وتال ذا كره وحديث
بنايل الواسع التي يكره
فيها السلام

على مشعل يد كرائه تعالى دأى وجهه كان رحنى (قوله خطيب) بجمع الخطب ط (قوله ومن يصنى
 البهم) أى الى من ذكر ولولى المصلى اذا جهروا وداخلى فى التالى ط (قوله مكرهه) أى لجهله
 أو بفهمه (قوله حالى لقضائه) قاسم بعض من اجاز الولاية والامر على القاضى قال شمس الاندلسى
 الصح الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاة والمحموم لا يسلمون على القضاء والفرق السلام تحية
 الراتبين والخصوم ما تقدموا الى القاضى راو بن يحلف الرعية على هذا وحلى القاضى لازمة بالخصوم
 يسلمون عليه ولو لماس الامير لفضل الخصومة لا يسلمون عليه كذا فى الثامن من كراهية التنازحية ومقتضى
 هذا أن الخصوم اذا حاولوا على الحق لا يسلمون عليه نأمل (قوله ومن يحثوا فى الفقه) عبارة البهرى العلم فى
 الضاعدا كذا العلم بقديم كل علم شرعى (قوله أيضا) بوصول المهمة للضرورة ط (قوله مدرس) أى شيخ
 درس العلم الشرعى بقوله بعد كراهة أيضا (قوله الفاتيات) جمع فتية المرأة الشابة وهو محوارة على
 الجوز بن مروحوا من صاغتها عند من الشهوة (قوله ولعاب) بصم اللحم وتشددها عن المهملة جمع
 لعاب (قوله وشبهه) بكسر الشين أى شبهه بظلمة فاهم بالمراد من يشابههم فى مدسهم من سائر أرباب
 المعاصى كمن يلعب بالغمارة ويشرب الخمر أو يعتاب الناس أو يطير الجسام أو يفتى فقهه بلع الشفارح
 المختلف فيه على أماد أو قهقهة بالاولى وسما فى فى الخطر والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق لوسعه بالاولى
 اه وفى وصول العلم ولا يسلم على الشيخ الممازح والكذاب واللاعى ولا على من يسب الناس أو يظفر
 وجوه الاجنبات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يعنى أو يطير الجسام ما لم تعرف توهم ويسلم على قوم فى
 معصية وعلى من يلعب بالشمارخ غباو بأن يشغلهم بمشاهم فيه عداوى حبيفة وكراهية عندهما بتحقير الهمم
 وظاهر قوله ما لم تعرف توهم أن المراد كراهة السلام عليهم فى غير حالة مشرة المعصية أى فى حالة مباشرة
 فيها خلاف الماد كور (قوله يمتنع) اظهاهم منه ما من مقدمات الجناح ط (قوله ودع كرا) أى الا اذا
 كان لا حاجة اليه ولا يكره السلام عليه كسما فى باب الخطر والاباحة (قوله وكشف عورة) طاهره
 ولو انكشف لصوره ط (قوله حال التعوط) مراده ما بين البول ط (قوله الا اذا كانت الخ) أظار
 ما وجه ذلك مع أن الكراهة انما هى فى حالة وضع اللقمة فى الفم كما ظهر مما فى حمار اغتصب يكره السلام على
 العارض من الجواب حقيقة كالمشغول بالاكل أو الاسترخاء أو شرا كالشغل بالمال أو قراءة القرآن
 ولو سلم لا يستحق الخواص اه (قوله وقد ردت عليه المدفعة على استناده كفى القنينة للمعنى ومطير الجسام
 وأخفها فقلت كذلك استناد الخ) هكذا وحديث بعض السبع وهو من تنمة عذارة صاحب الهر والبت
 المد كور من علمه (قوله كذلك استناد) فيه أن المعصية رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبى صلى الله عليه
 وسلم ح عن شعير الخواص أن المراد السلام عليه فى حالة اشتغاله بالعلم كذا فى قوله يعلم أنه داخل فى
 النظام السابق قوله مدرس وكذا المعنى ومطير الجسام داخل فى قوله وشبهه تحلفهم كسما عليه ولكن
 العرض كذا وقع التصريح به كانهم والافاقى الطعام السابق أشبهه متداهله يعنى ذكر بعضه ان
 بعض وعن هذا زاد شمس الجليل الشهاب أحد المبنى كذا تلهه رحنى حتى أشبهه أحرفها بقوله

ورددت زبدى وشع ملحاح * ولاع وكذاب كذب بشع

ومن يطير الناس فى السوق علما * ومن دأه سب الامام ويردع

ومن حلسوا فى مسجد لسلاتهم * وتبجحهم هذا بعض سمع

ولانس من لى هالك مروحوا * مكر عارفا باصاح تحلى وترفع

(قوله وصرف فى الصبح الخ) أى تغلىن روضة الزندىسى وذكر ح عبارة وحاصلها أنه يأثم بالسلام على
 المشعوب بالخطية أو الصلاة أو قراءة القرآن أو مودة كراهة العلم أو الادان أو الاقامتونه لا يجب الرد فى الاول
 لانه بطل الصلاة والخطية أو الصلاة أو كون فى الناقى لا يمكن الجمع بين فضيلتي الرد وما هم به من غير أن يؤدى

خطيب ومن يصنى الهمم

ويسمع

مكرهه حالى لقضائه

ومن يحثوا فى الفقه دعهم

لبطعوا

مؤذ أيضا أو يقيم مدرس

كذا الاجنبات الفيات

أسمع

ولعاب شفرخ وشبهه يحلفهم

ومن هو مع أهلته تتدع

ودع كرا أيضا وكشف

عورة

ومن هو فى حال التعوط أشنع

ودع آ كرا اذا كرت

بأنها

وتعلم أنه ليس بمع

وقد ردت عليه المدفعة على

استناده كفى القنينة والمعنى

ومطير الجسام وأخفها فقلت

كذلك استناد من مطير

فقد استناد والزيادة ومع

وصرف فى الضياء بوجوب

الردى بقضاهو بعلمه فى

قوله سلام عليكم

مطلب المواضع التى لا يجب

مصاردا السلام

الى قطع شئ من عادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظام اه قلت لكن في البحر في الرأى ما عاينه فانه قال بذكر السلام على المصلى والقارئ والمجالس لهضاء أو البعث في الفقه أو التعليل ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومقاده أن كل عمل لا يشترع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشرع شرح الفقهاء عدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضى اذا سلم عليه المحرمين والامتناع من الفقه ما دام عليه تلبيده أو غيره أو أن الدرس وسلام السائل والمستعمل قراءة القرآن والدعاء حال شمله وأما السبب في عدم التسليم أو قراءة أو ذكر حال الذكر اه وفي البرازية لا يجب الرد على الامم والمؤذن والمحلب بعد الثاني وهو الصحيح اه وبني وجوب الرد على الفاسق لان كراهة السلام عليه لا رجوع ولا ساقى الحرب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطى المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها هذه الشارح في حاشي الخرائق فقال

رد السلام واجب الا على * من في الصلاة أو كل شئ لا
أوسر ب أو قراءة أو أدعية * أو ذكر أو في خطبة أو تلبية
أو في قضاء حاجته الانسان * أو في القامسة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شبابة يخشى بها افتتان
أو طاعة أو ناس أو تائم * أو حاله الجماع أو تحاكم
أو كان في الحمام أو مجربا * أو ماحدين معه هتفروا

محرم السب (والبحر)
بحر (بلا در) أمية
من شأن طبعه فلا (أو)
بال (غرض ص) دلو
لتحسين صوته أول يندى
امامه أول السلام أندى
الصلاة له لا على الصحيح
(والدعاء مما لا يه كلاماً)
شأنه لا ينادى (والا يرد)
في قبوله أنه ما عصر
(والله) هو قوله أنه يندى
(والثاني) أي أو ثم

(قوله محرم الميم) كانه لعمدة السنة على هذا أو دفع الميم بالنون ولا يعرف كان يحرم الميم في الفقه المنة أيضاً اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم الانتون بنو خير ج في معنى اللبيب على سبيل ال أو در مصنف أى سلام الله لكن قال في الظهير به ولعلنا الام السلام عليكم أو سلام عليكم بالنون وبنو هـ بن ك يقول الخيال لا يكون سلاماً اه وذ كرى في التواريخ ان بعض أصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لا يحق ويكره رقية أمحات السلام في كل طفل والاباحة (قوله والتعظيم) هو أن يقول أح بالفتح والصم بحر (قوله بحر) يعلم حكم الردع عليها بالاولى لكن يوم أن الردع لو كان بدو يفسد بدو في ظاهره ما في النهاية عن الخياط من أنه لم يكن مدفوعاً إليه بل لاصلاح الخلق لا يمكن من القراءة ان ظهر له حروف بحروفه اح اصح وسكت لذلك كان الفقيه عايداً على الزاهد يقول بقطع الصلاة بعد ما لا يحرف من هجاء اه أى والصحيح خلافه كما رأى (قوله بان شأن طبعه) أى بان كان مدفوعاً إليه (قوله على الصحيح) لانه يجعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كل شئ لسانه وان لم يكن من الصلاة لكنه لاصلاحها من هجاء صم شرح المسبة عن الكفاية لكنه لا شغل ما لو كان سلاماً في الصلاة أوله يندى امامه الى الصواب والقياس الفساد في الشكل الا في المدحوع اليه كما هو قول أبي حنيفة وجماعة لانه كلام والكلام مفيد على كل حال كيمرو كانهم عدلوا بذلك عن القياس ومحمود عدم الفساد به اذا كان لغرض صحيح لوجود نص ولعله ما في الحلية عن س من ما سمع عن علي رضى الله عنه قال كان لى من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدح لاه مدخل بالليل ومدخل بالانهار فكيف اذا أتته وهو يلى بهن ورواية سد وجه المعنى في الحلية على اختلاف الحالات والله تعالى أعلم (قوله وان شاء عايداً بسمه كلاماً) هو ما ليس في انشراح ولا في السنن ولا يستعمل طابعه من العاديات وديهما أو استعمال طابعه فيفسد كل البحر عن التحسين وقد تم الكلام عايداً في سنن الصلاة فراجع (قوله خلاف الشافعى) أشار الى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور كرويه أنه دخل في الكلام هي التبيين في ما بين من الخلاف (قوله والتاؤامخ) قال في شرح المسبة قال أنزل ففخ الهمة وتشديد الواو منه توجة وصم اللهم واسكن الواو أو قال أبعده الهمة اه وقد عرفت الحلية في ثلاث عشرة اعتقادات في البحر (قوله والتأيف الخ) قال في الحلية أف اسم يعمل

على المذهب) لأنه يقصد
الجواب صار ككلام
الناس (وكذا) يقصدها
(كل مقصده الخواص)
كان قبل أمم الله له
قوله لا اله الا الله أو ممالك
فقال الخليل والبعال
والجبر أو من أين جئت
فقال ويتر معلة وقصر
مشد (أو الخطاب كقوله
ليس اسمي يحيى أو موسى
يا يحيى عند الحكمة وقوة)
أو ممالك ليس كقوله
عنا طبلان اسمي مدللان
أولن بالباب ومن ذهبا
كان أمما (عروج) وسمع
اسم الله تعالى فقال جعل
جلاله أو إلى صلي الله
عليه وسلم صلي عليه أو
قراءه فالامام فقال صدق
أنه ورسوله فصدق ان قصد
جوابه ولو سمع دكر
الشيطان طاعة فصدق
وقبل لا ولو حو قل
لدفع الوسوسة ان لا مورد
الذي يتفقد لا مسود
اذ حو ولو سقط شيء من
السطح جعل أو دغا لاحد
أو عليه فقال أمي تفقد
ولا يفقد الكل عند الثاني
والصحيح قولهم لا يفقد
المتكلم حتى لو امتثل أمر
غيره فقبل انه تقدم مقدم

والاسترجاع قول الله وأما إليه راجعون ثم التمس بذلك قوله ما خلا في يوسف كما مضى في الهداية
والكافي لان الاصل عنده أن ما كان ثناء أو قرأ بالانبياء بالنسبة تعددها شعير كافي النهاية وقيل انه
بالافتقار وبسبب غاية الشان الى عامة المشايخ وفي الحاشية انه الظاهر ان كذا في البحر انه لو أمر بتعريفه
فقال الحمد لله فهو على التلافي ثم قال ولعل الفرق على قوله أن الاسترجاع لاظهار المصيدة واشترعت الصلاة
لأجله والحمد لاظهار الشكر والصلاة شرعت لأجله اه قلت وهو مأخوذ من الحماية وفيه نظر اذ رخص
هذا الفرق على قول أبي يوسف لا يتقاضى الاصل المذكور فالله في ما في الهداية وتعددها من أن الفرق الأول
على الخلاف أيضا والله آمين على ما في شرح النسبة الكبرية تأمل (قوله على المذهب) رد على ما في الظاهر في
من تعصم عدم الفة اذ فانه يصح مخالفة المشروعي ما في الحديث من أنه لا ما دشيم من الادكار التي يقصد
ها الجواب في قول أبي حنيفة وصاحبه فانه يخالف المعتون والشروع والفة لوي كذا في الحاشية قوله والبرهان
(قوله لانه لم) يبار لوجه الفساد به فانه المناط كونه لفظا مقصدا معي ليس من أمثال الله لانه
لا يكون وصح لا فاد ذلك فتح (قوله كل مقصده الخواص) أي عندهما الصبر وقلة الشكاه كلام الناس
بالصدق وروح الاقتراء يقصد الخطاب والجواب على ليس بما مضى فسادا فاما كذا في عر الا فكل والله في
الندوة ث قال زيد التوحيد ويحوله ان الجواب على ليس بما مضى فسادا فاما كذا في عر الا فكل والله في
ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذ يقصده الخواص فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن ثناء قوله الخليل
والعمال والجبر بدال ما قد مضى من التمايم أن الاصل في دق يوسف أنما كان ثناء أو قرأ بالانبياء
بالفوة عندهما انهم يقرءون ممالك فقال لا بل والقراءة بعد الصلاة قد صدق الله قوله لا يقرءون
أما لو أحبب من غير ما روى بالحمد أو معجبة النسيب أو التلافي لا تقصده لانه لا يوافق ما لم يكن قرأ بالانبياء
يقصد الخواص على ما لو سمع على استاذ في التلافي على قصد اعلامه أنه في الصلاة كذا في يوسف ثناء امامه
وان لم يرضه تغييره بالية بعد هما الا أنه حارس القياس بالحديث الصحيح اذ ايات أحد كذا في يوسف ثناء امامه
فيلزم قال في الصريح والحق الجواب ما في الحديث لو سمع أو لم يرضه عن بعض أو أمر به بدون
عندهما انه قلت والظاهر أنه لو لم يرضه ولكن جهر بالقراءة لا تفقد لانه لا يوافق ما لم يكن قرأ بالانبياء
أو لا امر به بعد دفع الصوت تأمل (قوله أو الخطاب الخ) هذه فساد لا تمازج وهي أو دعه عن أصل
أي يوسف فانه قرأ لم يوضع خطا على خطه المولى وقد أخرجه بقصد الخطاب كونه قرأ واحده لزم من
كلام الناس (قوله كقوله لي اسمي يحيى أو موسى) يعني عن قول الله من خاضعوا لله فلا يفتخر بها
تفقد وان لم يكن الخطاب معي في هذا الاسم اذ اقصه تطا ط (قوله أولي باله الخ) احول وجعله من
الخطاب مع أنه ليس به أداة دعا ولا خطاب أنه في معنى قوله أدخل (قوله يفسدان قصروا به) ذكر في
البحر انه لو قال مثل ما قال المؤذن ان أراد جواه تفقد وكذا لو لم يكن له ثناء لان الظاهر أنه اذ اذنه الحاشية
وذكر ان ادفع اسم النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فسادا فاما كذا في يوسف ثناء امامه
التفصيل في سمع الحاشية فقال الحمد لله تأمل واستنبذ انه لم يقصد الجواب في قصد الامامه ولتعظيم
لا تفقد لان نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم لم يلائم في الصلاة كذا في شرح النسبة (قوله
وقيل لا) جزمه في البحر والظاهر أنه معي على ما دلل بقصد احوال والأشكال عليه ما مضى تأمل (قوله
فصل) يشك عليه ما في البحر لولده ته عقر بأوصافه وحج وقال اسم الله قبل تعدد كلابي وقيل
لانه ليس من كلام الناس وفي الصواب وعلمه الفتوى وحج في الظاهر وكذلك لو قال يارب كذا في الله شريعة
اه (قوله فقال آمين) قدمها الكلام به قريبا (قوله ولا يفقد الكل) أي الا اذ قد فسادا فاما كذا في يوسف ثناء امامه
(قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالفعل وهو له ما في قوله لا يقرءون وهو ما في الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم
بحر المؤذن في التكبير ان يدخل في جمل أمر المؤذن أن يحجر بالتكبير ويركع الامام للحال جهر المؤذن

ان قصد جوابه فسد صلاته **(قوله)** أو دخل مرفقا (المعتمد به عدم الفساد ط **(قوله)** وم) أي في باب الإمامة عند قوله ويصف الرجال وقدمنا عن الشربلاني عدم الفساد وقدم تمام الكلام عليه هناك **(قوله)** وبأن أي في هذا الباب عند قول المصنف ورد السلام بيده **(قوله)** وفحاه على إمامه لأنه تسلم وتعاين من غير حاجة بحره وهو شامل لبعض المقتضى على مثله وعلى المفرد وعلى غير المصلي وعلى إمام آخر ولحق الام والمفرد على أي شخص كان أن أراد به التعليم لا التساوة **(قوله)** وذكر الأخذ أي أخذ المصلي غير الإمام بفتح من فتح عليه فسد أيضا كما في الجرح من الحلاصة أو أخذ الإمام بفتح من ليس في صلته كما في بعض القبة **(قوله)** إلا إذا ذكر الخ قال في القية لا نخرج على الإمام دفع عليه من ليس في صلته ونذكره أن أخذ في التساوة قبل تمام الغفغ لم يفسد والاتفسد لأن ذكره يضاف إلى الغفغ اه محرف قال في الحلية وجه نظر لأنه ان حصل التذكري والغفغ معاً يمكن التذكري ما شاع الغفغ ولا وجه لاسد الصلاة بتأخير شروع في القراءة عن تمام الغفغ وان حصل التذكري بعد الغفغ قبل انتمامه فالظاهر ان التذكري ما شاع وهو مبحث اضافته التذكري اليه ففسد بلا توقف لا شروع في القراءة على انتمامه اه ملخصا فاشو الذي ينبغي أن يقال ان حصل التذكري بسبب الغفغ ففسد مطلقا أي سواء شرع في التساوة قبل تمام الغفغ أو بعد بل وجود التعليم وان حصل تذكري من نفسه بسبب الغفغ لا يفسد مطلقا وكوب الظاهر انه حصل بالغفغ لا يؤثر بعد تحققه أنه من نفسه لا ثالث من أمور الديان لا القضاء حتى يبي على الظاهر الآخر أي أنه لو فغغ على إمامه فأفسد القراءة لا التعليم لا يفسد مع أن طاهر حاله التعليم وكذا لو قال من قال المؤذن ولم يفسد الإجابة فليست أم **(قوله)** مطلقا وسرهما بعد **(قوله)** بكل حال أي سواء أقر الإمامة أو رما تجوز به الصلاة أم لا انتقال إلى آية أخرى ثم لا تكرر الغفغ أم لا والاصح **(قوله)** إذا داسمه للمؤتم الخ في الجرح من القبة ولو سعه للمؤتم من ليس في الصلاة دفعه على إمامه يجب أن تسقط صلاة السلك لأن التامقين من جرح اه وأقر في النهرو وجعله أن المؤتم لما لم ينح من جرح بطلت صلته فادفع على إمامه وأخذ به بطلت صلته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سعه من حصل ولو غير صلته دفعه لا تبطل وهو باطل كالأجنبي إلا أن يراد قوله من غيره على صلته اه **(قوله)** وبسبب الغفغ لا القراءة هو الصحيح لا قراءة المقتضى منهى عنها والغفغ على إمامه بفتح من غيره **(قوله)** بكرة أي بفتح من ساعته كما يكرهه الإمام أن يبعثه اليه بل ينقل إلى آية أخرى لا يلزم وصلها ما يفسد الصلاة أو إلى سورة أخرى أو يركع إذا قرأ قدر الغرض كما حرمه الرياضي وغيره من رواية نقد المستحب كل عه الكلام بأنه الطاهر من الدليل وأقر في البحر والنهر وباعه في شرح المينور ع قدر الواجب لشدة نكاهه **(قوله)** أو أرى كلفه فارسية كما في شرح الميعوهي بدالهمز وكسر الراء جمعى ثم كانه مقدم **(قوله)** لأنه من كلامه بدليل الابتداء **(قوله)** لأنه قرآن هذا طاهر في ثم وكذا في أرى على رواية ابن القرآن اسم للمعنى أماعلى رواية أنه اسم للطعام والمعنى فلا **(قوله)** وتبع في آية آخر الانشاء أي حصل قال سم ولم يفسد صلته فقل من اعتاده في كلامه اه قال في الحارثي وبعده انشاء أي انشده عليه بالحكم الم يكن سبق فلم **(قوله)** مطلقا أي سواء كان كبيرا أو قاعا لا عمدا أو ناسيا ولذا قال ولو سمعه ناسيا لم يفسد ما لو قال في فيه فقل فمعلقا ما تلعبها كلى البحر **(قوله)** الخمسة بكسر الخاء وتشد بديا الميم مكسورة ومفتوحة ح **(قوله)** فاه الباقي أي في شرح الملتقى ورواه في القالب الصحيح أن كل ما يفسد به الصوم ففسد به الصلاة اه وعليه مشى الراي في الحلاصة والبدائع قال في النهرو جعل في الحلية هذا قول البعض وقال بعضهم ما دون ملء الفم لا يفسد ومن بين الصلوات الصوم وما في الريلق أوى **(قوله)** أما المصنف سد أي أن شروقه قدره الثلاث للترايبات كافي غيره كذا في شرح المية وفي البحر المحيط وغيره ولو سمع العلك كثيرا وسدت وكذا لو كان في فيه أهلية فلا تكها فان دخل في حلقه ما بهت شي من غير أن يلوها لا يفسد وان كثر ذلك فسدت اه **(قوله)** كسك الخ أفاضل المسد لما لمع الكثير أو وصل على

أو دخل ففسد الصلح
أحد فوسله فسد بل
بمكت ساعة ثم يقدم برأيه
فوسلاني معبر بالزاهد
ومروى بقية وقيدة صد
الجواب لأنه لو لم يرد جوابه
بل أراد اعلامه بأنه في
الصلاة لا يفسد انشاقا
ملاكم ولا في (وفحه على غير
إمامه) إلا إذا أراد تلاوة
وكذا الانشاد إذا نذر
ففسد قبل تمام الغفغ
(بجلاف فحه على إمامه)
فانه لا يفسد (مطلقا)
لأنه لا يفسد بكل حال إلا إذا
سمعه المؤتم من غيره حصل
وفحه به ففسد صلاة السلك
وبسبب الغفغ لا القراءة
(ولو حرم على لسانه تم)
أو أرى (ان كان بعنادها
في كلامه ففسد) لأنه من
كلامه (والا) لأنه قرآن
(واكتسبه وشرب مطلقا)
ولو سمعه ففسد إذا كان
من أسنانه ما كقول دون
الخمسة كافي الصوم هو
الصحيح فاه الباقي (فانها)
أما الغفغ ففسد كسك في
فيه يتلوه

الأكول إلى الجوف خلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو أن كل شياً من الخلاصة تلغ عنها فدخل
في الصلاة فهو جلاوتها في غيرها لتعلمه لا تفسده لانه ولو أدخل الغائب أو الكافر فيه ولم يفسده ولكن
بصلته والخلاصة هي إلى حوزة تفسده لانه اه (قوله) وبفسدها (الح) أي بان يوصله بقلعه مع
التكثير لا انتقاله من كور قال في البحر بان صلى ركعتين الفاه مثلاً ثم اضمم العصر أو التلح في ذكره فان
كل صاحب تراب كان شاعراً في التطوع عده مباحلاً فله عدل يمكن بان سقنا لفق أولئك كثره مع
شروع في العصر لانه قوي تحصيله بالنسب يحصل فخرج من الأول فطاط الحروج من الأول معه الشروع
في العابر ولومن وجهه فلو كان مفرداً فكبر بنوى الاذاعة وعكسه أو املأه من اذاعة الأول وبان شاعراً
في الثاني وكذا النوى فلا أو واجباً أو شرع في جازة حتى ما خرج فكبر بنوى أو الثانية بغير مسأله
على الثانية كذا في دفع القدير اه (قوله) أو عكسه بالنسب عطف على مفرد (قوله) تتلوه في الظهر
(الح) أي يتبع التكبير كما قال في البحر يعني لو صلى ركعتين من الظهر فكبر بنوى الاذاعة فله العابر
وعنه بالية سد ما زاد أو يحسب به الثاني كعتي لوصلي ثلاث ركعات بعدها ولم يقد في آخرها حتى صلى
رابعة فقد الصلاة لعل الثانية (قوله) مطاع أي سواء اتقل إلى المبراة أو المنة فقلن اللفظ بنية
كلامه من الصلاة الأولى صبح الشروع الثاني (قوله) أي ما يقرأ في حقه ليشمل الحاربان فله اذقرأ
ما به من رتي في البحر (قوله) طلقاً أي قليلاً أو كثيراً أو مفرداً أو مبالغة أو مفرداً أو مبالغة أو مفرداً أو مبالغة
(قوله) لانه تعلم ذكر والى حصة في علو الفساد وجهي أحدهما أن حل المخفف والعلوي وسلب
الأوراق عمل كثير والثاني أنه تلقى من المصنف صارت كما إذا تلقى من غيره وعلى الثاني لا فرق بين المودع
والمحول له وعلى الأول يقرأ ويصح في في الكافي بعبارة المصنف السرخسي وعلمه لم يكن مادراً على
القراءة الامن المصنف صلى بالقرعة كالفصل ثم اختار به وصح في الفاهيرة عدمه من انطوائه اه (قوله)
الوجه الأول الضعيف بحر (قوله) الا اذا كان (الح) لان هذه القرعة مضافة إلى جعلها إلى التلحين من المصنف
ويجوز المطر بلا حل غير فسداهم وجهي الفساد وهذا السند ضعيف اطلاق المصنف وهو قول الرازي
وسمع السرخسي وأبو نصر الصفار وخزبه في الفقه والتمية والنيين قال في البحر وهو وجهي كذا يعني اه
فله اخزبه الشارح (قوله) وقيل (الح) تنقيداً لخر لا طلاق المصنف وعبارته الخ في شرح المصنف
في الكتابين القليل والكثير وقيل لا فسد ما يقرأ في الفاهيرة وقيل ما يقرأ أو هو الا بطر لانه بدار
بما تجوز به الصلاة عدده (قوله) وهما (الح) أي تجوزهما الصالحان بالكراهة (قوله) لان التلحين لم يكره
في كل شيء هاهنا كل ونسب كما يفعلون بحر عن شرح الجامع الصغير انما صحاح و يؤيده في البحر قتيب
كتاب القرى قال هشام أبت على أبي يوسف يعني محسوسين بغيره فقاتل أبيهم والحد يد باق له ذات
سفبان ونور سبذكر هاذل لانه تشبه باليهان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالعل
التي اقامته وانهم ليس باليهان ان تفسد اشار إلى أن صورته المنة فيما حلق به صلاح العباد لا يضر فان
الارض مما لا يملك قطع المسافة البعيدة منها الاسم والروع اه وبدا اشار أيضاً إلى أن المنة ناشئة من أصل
العمل إلى صورة التلحين لا فسد (قوله) ليس من أعمالها احترار عالوا زانر كعوا أو نحوها اه فله
عمل كثير غير فسد لكونه مبالغاً في عرض لان هذا سبيل ماذون الركعة فاه والاهم الامعة فاه
عن هذا القيد على تعريف العمل الكبير بمجاد كراهة المصنف تأمل (قوله) ولا لاصلاحاً حرجه الوضوء
والمسألة في الحديث فاهم الا فسدانها ط قات ويسمى أن زادوا على فسدوا فاه من قتل الحية أو
المقرب به حل كبير على أحد الطرفين كنهاني الآن يقال انه لا بأس به لانه لا يكره قد يؤدى إلى افسادها
تأمل (قوله) وفيه أنوال خمسة أحدها ما لا يشك (الح) صحته في ادراغ وانها نرى في قولنا الجحى وفي الحديث انه
الاحسن وقال الصد والشهيداه الصراف وفي الحاشية والاصح انه لانه لاهمة وقال في البحر وفي غيره

(و) يفسدها انتقاله من
صلاة إلى غيرها ولو
من وجهه حتى لو كان مفرداً
فكبر بنوى الاقتداء
أو عكسه صار مستأنفاً
بجلاصه الظهر بعد ركعة
الظهر اذا تعلق بالية
بغير مستأنفاً مطلقاً
(وتراه من مصنف) أي
ما به قرآن (مطلقاً) لانه
تعلم الا اذا كان حاضراً
شراً وقرأ بالحل وقيل
لا تفسد الابنية واستظهره
الحاشي وجوزوا الشافعي
بلا كراهة وهما بالاشبه
بطل الكتاب أي أن فسد
فان التلحين به لا يكره في
كل شيء بل في المدة وفيما
يقصد به التلحين في البحر
(و) يفسدها (كل عمل
كبير) ليس من أعمالها ولا
لا صلاحاً وفيه أقوال خمسة
أصحها

مطلب في الشبه باهل
الكتاب

رواها للحنى عن أصحابنا حجة القول الثاني أن ما يعمل عادة بالدين كثير وإن عمل بواحدة كالتعميم وشد
 السراويل وما عمل بواحدة قليل وإن عمل بما كمل السراويل ونس القاسوة وزعمها الأداة تكرر ثلاثا
 متوالية ومعه في البحر بأنه قاصر عن إعادته لا يعمل بالبدل كل دفع والتفصيل اثنا عشر لمرار الثلاث المتوالي
 كثير ولا يقلل الرابع ما يكون مقصود الله تعالى أن يردله بحجاس على حدة قال في التلخيص حجة وهذا
 القائل يستدل بأمر أصناف الخمسة أو غيرها أو قلها بشهوه أو مص صي نديها وأخرج التي تتصل صلاتها
 الخامس التفويض إلى رأى المصلي فإن استكره فكبره ولا يقلل قال القهستاني وهو شامل لكل
 وأثر إلى قول أبي حنيفة فإنه لم يقدر في مثله بل يفرض إلى رأى المبتلى اه قال في شرح المبينة ولكه غير
 مضبوط وتفويض مثله إلى رأى العوام لا ينبغي وأكبر الفروع أو جميعها مفرغ على الأول والطاهر
 أبناهما ليس حار حار الأول لأن ما ينام بالدين عادة يغلب طين المطر أنه ليس في الصلاة وكذا قول
 من اعتبر التكرار ثلاثا متوالية فإنه يغلب الطين بذلك بلد الاختار وجه والمشايع اه **(قوله لا يشك الخ)**
 أي على لا يشك أي بل بطن طاعا لشرح المبينة وما يجبي عمل والصغير في نسبه عائدا إلى وبالطاهر بل يشك
 والمراد به من ليس له علم بشرع المصلي بالصلاة كالحلية والعرفي قول الشارح من بعيدة البلدائع
 والهراشوة البس لا القرب لا يخفى عليه الحال عادة فاهم **(قوله وإن شئت)** أي شئت عليه وتردد **(قوله)**
 لكه بشكل بمسألة المس والتفصيل أي ما لم يمس المصلحة شهوة أو نهماه ونهاها صلاتها بعد ولو يورد
 منها على يساقي في الفروع مع وجوه وأصل الاستشكال لأصحاب الحلية وتوع في البحر ليس المراد صلاة
 المنفل والماس فإنه لا يخفى فسادها على أحد من الناس فاهم **(قوله لا تفسد الخ)** تفريع على أصح
 الأقوال خلافا لماز ومي مجهول عن أبي حنيفة أنه لو رجع بعده عن ركوع وعند الزعم منه فسد لأن المفسد
 أعماه العمل الكبير وهو ما عمل أب فاحله ليس في الصلاة وهذا الزعم ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره
 لاه فعل وأد ليس من ثبات الصلاة شرح المبينة وتسميتها ككثير من الزوائد بخلاف المصطلح لأنما في
 الاصطلاح تكبيرات العبد **(قوله ولا يفدها سجود على محسن)** أي بدون حال أصلا ولو سجد على كفه أو
 كسجد السجود لا الصلاة حتى أو أعاده على طاهر حاز كجذمه الشارح في فصل إذا أراد الشروع لكن قد رما
 هناك أن الحائل المتصل لا يعتبر حال انتعنه للمصلي والزم أن لا يصح السجود معه ولو على طاهر وزم
 صحة الصلاة مع القيام على محسن تحت حقه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع **(قوله في الأصح)** وهو طاهر
 الرواية كفي الحلية والسادس والامداد وقال أبو يوسف إن أعاده على طاهر لا تفسد وهذا بساء على أنه
 بالسجود على الجس تفسد السجدة لا الصلاة عنه وذهبهما تفسد الصلاة لفساد جزم أو كونها انحرى
 كفي شرح المبينة ودكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر حاز عدة أعفائها الثلاثة خلافا لزم
 وقدمه في فصل الشروع أو هذه رواية النوادر وإن عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الأولى **(قوله)**
 على الطاهر أي طاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود ينسقط قتل وضعه أصلا غير
 مفسد فكذلك ما عمل على محسنه لكن قد مضى في أول باب شروط الصلاة تعميم الفساد عن عدة كتب
 النهر أنه المناسب لإطلاق عامة المتن وعلاه في شرح المبينة أن اتصال العصى بالخطاة بجملة حلها وإن كان
 وضع ذلك العصى ليس يفرض وهذا علم أن ما مضى عليه هاتان العادرتين كجذمه في فوج أودى **(قوله)**
 عبد الثاني أي أبي يوسف وقبل أن أباح يفتح مع محمد حلية **(قوله في السك)** أي كل المسائل المذكورة من
 الكشف وما بعده وقد ذلك في شرح المبينة في آخر الكلام على الشرط الثالث إذا كان بعمر معه قال
 أما ما حصل من ذلك أصحها فالصلاة تفسد في الحال صدق في الحقيقة أه ومضى عليه الشارح
 في باب شروط الصلاة في الحلية وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الأول وقد قدم هناك تمام
 الكلام على ذلك فراجع **(قوله وصلاته على مصر)** أي خطها وأما ما زاد أن كان النجس المتبقي في

(ملايشك) سببه (المطر)
 من يعبد (في فاعله) أنه
 ليس فيها) وإن شك أنه
 فيها أم لا فقليل لكه
 يشك في مسألة المس
 والتفصيل فتأمل (لا تفسد
 برجع يديه في تكبيرات
 الزوائد على المذهب) وما
 روى من الفساد فاذ (و)
 يفدها (سجود على محسن)
 وإن أعاده على طاهر في
 الأصح بخلاف يديه وركبته
 على الطاهر (و) يفدها
 (أدامكن) حقيقة اتفاقا
 (أو تمكسه) منه فتوهو
 قدر ثلاث تسبيحات (مع)
 كسجدة أو تحاسة)
 مانعة أو وقوع زجعه في
 صعب نساء أو أمام امام
 (عبد الثاني) وهو المختار في
 الكل لأنه أحسن وقاه
 الحلية (وصلاته على مصر)
 مصر بمس الطائفة)
 بخلاف غير مصر

وضع قبله أو جهته أو في وضع يديه أو ركبته على مامر ثم هذا قول أبي يوسف ومن محمد بن عيسى وروى
 بعض المشايخ يجعل الأول على كون الثوب في خط مصره والثاني على كونه في خط طاقمه وهو ما كان
 جوابه في خط طاقته وسبب لانه كثر بين أسافلهم محسن وأعلامه طاهر فلا خلاف حديثه في الجمع
 ومنهم من جعل الاختلاف فقال محمد بن عيسى بن كنفه كان وعد أبي يوسف لا يجوز وفي التبريد الأصح
 أن المصير على الخلاف ومفهومه أن الأصح في غير المصير بالجواز اتفاقا وهو أن قول ثالث وفي المذاهب
 بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا الوصل على غير الرخي أو باب أو ساط غلط أو مكعب أو غير طاهر
 وباطنه غير عدل أبي يوسف لا يجوز نظر إلى اتحاد المجل ما سوى طاهره ما طهره كالثوب بالصنوبر والحدود
 يجوز لانه صلى في موضع طاهر كثر طاهر تحت ثوب يحصر بصلاب الثوب الصنف في لانه طاهر فلا
 الرطوبة إلى الوجه الآخر وطاهره ترجع قول محمد وهو الأشهر في الحلية في حديثه في قوله لا يجوز
 أبي يوسف أنه أثرب إلى الاحتياط وتماهي الحلية وقد كرى الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 البسة أو لا يجوز في قوله على ظاهرها كذا وكذا الحلية كانت في خط طاقته في كرى الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 الوجه الذي فيه الحلية والوجه الآخر والوجه الآخر في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 الاختلاف المار بين ما وأنه في الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 الخ) قال في الحلية وإذا أصابت الأرض بحماسه ففرشها بلباس أو حصص صلي عليها حار وليس هذا كذا وب
 ولو فرشها بالتراب ولم يطير ان كان التراب قليلا بحث لو استشره بغيره لانه في الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 قال في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 الخاصة على تقدير ان اهانته لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 ان المار إذا كانت الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 لعدم صلاح ذلك الثوب بل كثر سائلا فليس المانع هو نفس وجوده في الحلية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 كحاشية في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 لا يفسد على التمسك كسب في المكر وهات (قوله في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 المذهب أنه إذا حول صدره حدث وان كان في المسح إذا كان من غير عدد كما عليه عامة الكتب وأما قوله
 في شمل ما قول أو كثر وهذا بالاختيار والأمان ليست في حداد ركن حدث ولا خلاف في شرح الحديث من أصل
 المكر وهات (قوله في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 وقوله وبعده حدث أي بالاتفاق لان اختلاف المكان يطل الابدور والمجمع تباين أكله وما في
 أظرفه فكانت واحدة فلا تفسد ما دام في لانه كان اماما واستخافه كانه آخر ثم علم أنه يحدث في نفسه
 وان لم يتخرج من المسجد لان الاختلاف في غير موضع متاف كالروح من المسجد واعتبر في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 ولم يورد كذا الوصل أنه افتتح بلا وضوء فافترق في علم أن كل من توفد في نفسه وان لم يتخرج من لانه امره
 على سبيل الرخص ومكان الصلوة في الحكم المسجد وتعلمه في شرح المذهب في آخر النظر في الراجح
 وتقدم في الباب السابق (في حديثه) ذكر في الحلية في باب المحدث أن لو استبرأ من الحدث قبل نيل الحدث
 ثم تبين خلافه حدث وان لم يتخرج من المسجد وعاله في شرحه بأن استبرأ من الحدث قبل نيل الحدث
 فكانت مفسدا وهو محال للمصير في عامة الكتب أن لا يجعل على ثوبه أي في الإلزام للمذهب الأول
 (قوله وان كثر) أي وان مشى في موضع كثير على هذا الحال وهو مستدل بقوله وهكذا (قوله لم
 يتكلم في المكان) أي بان يخرج من المسجد ويتجاوز الصلوة والصلوات الخمسة في ذلك في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه
 في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه في حديثه في قوله لا يجوز في لانه

ومسوط على محسن ان لم
 يظهر لون أودج (وتحوي
 صدره عن القسلة) اتفاقا
 (بغير عدد) فلا وطن حديثه
 فاستدبر القلة ثم علم عدمه
 ان قل خروجه من المسجد
 لا يفسد وبعده فحدث
 (فروغ) مشى مستقبل
 القبلة هل تفسد ان قدر
 صفته وتنفذ دور كثر ثم
 مشى ووقف كذلك وهكذا
 لا يفسد وان كثر ما لم يتكلم
 المكان

مطلب في المشي في الصلاة

وقيل لا تغسل حلة العذرة

ما يستدر القبلة احتسافا
 ذكروا القهستاني وهل
 يشترط في المغسل الاختيار
 في الحائضه نعم وقال الخطي
 لان من دفع أو جففته
 الدابة خطوات أو وضع عليها
 أو أحس من مكان الصلاة أو
 مص دبرها ثلاثا أو مرة نزل
 لها أو مسها بشيء أو
 قتلها بدم أو فسدت لالو
 قياته ولم يشتمها والفرق
 أن في تقبله معنى الجراح
 * معه عزمي به طائرالم
 تغسل ولو انساها تغسل
 كغيره ولو مرة لأنه متعصية
 أو أذيت أو لامة وهو
 على كثير

(٣) قوله أبارزة هو نضلة
 ابن عبد الله لم يدعوا شهيد
 فتم مكنة ثم تحول إلى البصرة
 ثم فخرانسان ومات بها
 أيام يزيد مع أوبة أوفي
 آخ شرافة معاوية كذا
 ذكره الحافظ ابن عبد البر
 في الاستيعاب وذكر ابن
 حجر بن عدي أنه كان
 من ساسكي المدينة ثم
 البصرة وفخرانسان وذكر
 الخطيب أنه شهد مع علي
 رضي الله تعالى عنه قتال
 الخوارج بالهروان وغزا
 بعد ذلك خراسان فمات بها
 أو قال أبو علي محمد بن علي بن
 حجر المروزي قبل أن مات
 بباصور وقيل بالبصرة
 وقبل غزاهذين بمسستان
 وهرة وقال شليف فمات
 بفخرانسان بعد عدة أربع

استلاف المكان بمجل ما لم يكن لصلاحه وهذا إذا كان قد اصفوف أمال كل أماما فلو وضع سجوده
 فان بقدر ما يدوم بين الصف الذي يليه لا تغسل وإن أكثر صدق وان كان يتقدمه طالع بموضع سجوده فان
 جاوزه صدق والا فلا والبيت للعرضة المسجدة على السبي وكالعصر اعتمد غيره اهـ قوله وقيل لا تغسل
 حلة العذرة أي وان كثرت واختلط المكان لمساق الحلية عن النخبة أنه روى أبا بركة (٣) رضي الله
 عنه صلى ركعتين أخذت بقباده من ثم أنسل من يده مضى الفرس على القبلة قدمه حتى أخذ بقباده ثم جرد
 ما كصلى عليه حتى صلى على ركعتين الباقية قال محمود السير الكبير وهذا أخذ من لدس في هذه الحديث
 فصل من المشي القابل والكثير منه القبلة في المشايخ من أخذ بظاهره ولم يقل باصفاد قل أكثر استسما
 والقباح الفساد إذا كنز الحديث خص حاله العذرة بعمل ما ينسب في غيرها وحكي الامام السعدي عن
 آتة الجوارح ما إذا مشى مستقبلا وكان غز أو كذا الجراح وكل ما سافر فيه عبادة وبعض المشايخ
 أو قال الحديث ثم أخذوا في تأويله وقيل تأويله ادم بحاور أصفوف أو موضع سجوده والاسدند وقيل
 ادم بك متلاحق بل خطوة ثم خطوة فلو لم لا تغسل وان لم يستدر القبلة لأنه عمل كثير وقيل تأويله
 إذا مشى مقدار ما بين الصبي كالأول حين رأى فريضة في الصف الأول فبقي الباقية لها فان كان هو في الصف
 الثاني لم تغسل صلاته وإن كان في الصف الثالث فسدت اهـ ملحه أو نص في الظاهر على أن المختار أنه إذا
 كثر تغسل هذا وذكر في الحلية أيضا في فصل المكرهات أن الذي تقتضيه القواعد المذهب المستندة إلى
 الأدلة الشرعية هو وقوعه في التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشي لا يغسل أماما أن يكون بلا عذر أو بعد
 فالأول أن كان كثيرا متواليا تغسل وان لم يستدر القبلة وان كان كثيرا متفرقا لم يغسل في ركعات أو
 كل فليلا ما استدر بها صلاته على ما في الأصرون والأدلة كالمعارف أن ما أعيد كثيره كره قليله
 بلا ضرر وان كان بعد رواه كالمعارف عدم سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يغسل هـ لم يكره قل أو أكثر
 استدر ولو لا أن كان بعد ما ذكره استدر به صلاته قل أو أكثر وان لم يستدر بركاب لم يغسل ولم يكره وان
 كان كثيرا متلاحقا أو ما عدا التلاحق ففي كونه مفسدا أو مكرها مختلف وتأمل اهـ لمصاوال
 في هذا الباب والذي يظهر أن الكثير من التلاحق غير مفسد ولا مكره إذا كان بعد مطلقا اهـ (قوله)
 وقال الخطي (الظاهر اعتدال الفرق بين عليه ط (قوله خطوات) أي مشى بسبب الدفع أو الجلب
 ثلاث خطوات متواليات من غير أن يركب نفسه وفي الصريح الظاهرية وان جسدته المدا بحتي أزالته عن
 موضع سجوده فسد اهـ (قوله أو وضع عابها) أي جله رجل ووضع على المدا بحتي ودوا الطاهر أنه لكونه
 عملا كثيرا تأمل وأما الورع من مكانه ثم وضه أو ألقاه ثم قام ووقف كأنه من غير أن يتحول من القبلة فلا
 تغسل كأي التناخبة (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كأي الجرح ط أقول لم
 أدر ذلك في الصريح وأما التحويل فمفسد إذا كان قد أدر أو كرس ولو كان في مكانه فظاهر الأطلاق وأن الغلبة
 اختلاف الممكن لو كان قد بدأ بكونه عملا كثيرا تأمل (قوله أو مص دبرها ثلاثا الخ) هذا التفصيل
 مكره في الحائض والحائض وهو من على فسيح الكبير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وانس الاعتماد
 عليه وفي الجمع انخرج الذين صدقوا لا يكون رضاعا ولا يملك بقدرة بعدد صحته في المراح حلية ونجر
 (قوله أو مسها الخ) حتى التميز أي يقول أو مس أو قبلت بالسنة لم يحرم كطائفة السابقة لأنه معطوف
 على دفع الواقع صليته والمشهد كراهي الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فمسها فزوجه تغسل
 صلاته ولو لم يمسها وكذا لو قبلها أو بهنو أو بهر شهوة أو مسه الإله في معنى الجماع أمالوالت المرأة المصلى
 ولم يشتمها لم تغسل صلاته اهـ (قوله والفرق الخ) فندخ وجه الفرق على الحق ان الجماع وكذا على
 صاحب الحديث والبحر وقال في شرح المبسوط أن الفرق في الخلاصة إلى الفرق بان تقبله في معنى الجماع يعني أن
 الزوج هو الفاعل للجماع فاتباعه بدواعة في معناه ولو جاءه ما ولو بين القعدين تغسل صلاته كذا ادخلها

صلاته (قوله فخصب متابعتها) فاولم يتابعه صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويجوز
 السهو بعد الفراغ من قضائه (قوله وعدم اعادته الخلو) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته تركن أداء
 ما يجزى جميع الى ترك الشرط وهو الاختيار (قوله وفقهه امام المسبوق) أي اذا فقهه امام بعد
 فقده قدر التثنية دعت صلاته وصلاة المدرك خلفه وفسدت صلاته للمسبوق خلفه فلو وقع المفسد قبل تمام
 أو كونه الاداء فام قبل سلام امامه وقيد الى كفة مسجد لتأكد انفراده يكفر في الباب السابق (قوله في
 التكبير) أي تكبير الافتتاح أما تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والعاصد يرتفع على صحة الشروع
 فادهم (قوله يكسر) أي في باب صفة الصلاة ح (قوله بالالحن) أي بالسمات وحاصلها كل في الفتح اشباع
 الحركات لراحة النغم (قوله ان غير المعنى) كالأقراء لجند وبه المعلى وأشجع الحركات حتى أتى الواو بعد
 الدال وبه بعد اللام والمعوذ ألف بعد الزاء ومثله قول المانع وبالك الحامد بألف بعد الزاء الارب
 هوز وح الهم في الصالح والقاموس واس الزوجية يسمى ربنا (قوله والالاح) أي وان لم يعبر المعنى فلا
 مصاد الا في حرف مدولي ان غش فانه يفسدون لم يعبر المعنى وحروف المد والي هي حروف الهمزة الثلاثة
 الالف والواو والياء اذا كانتا كمثوقيه لم تحرك تحسبهما اولي تحسبهما هي حروف علة وليس لمد
 (تة) فهم محاذ كراء القراء بالالحن اذا لم تغير الكلمة عن وضعها ولم يحصل ما يطول الحروف
 حتى لا يعبر الحرف حرفين بل مجرد تحسب الصوت وتزوي القراءة لا ضرر بل يوجب عندنا في الصلاة
 وخارجها كذا في التنازعانية (قوله ومما زلة القارئ) قال في شرح المبينة اعلم ان هذا الفصل من المهمات
 وهو مني على قواعد شافعية الاختلاف لا يتصور انهم لم يسألوا قاعدة بيني لم يسألوا اذ علمت تلك القواعد
 علم كل فرع على أي قاعدة هو مبني ونخرج وأمكن نخرج ما لم يذكر مقول ان الخطأ ما في الاعراب
 أي الحركات والسكون وبديل في تصحيح المفسد وقصر الممدود وعكسهما أو في الحروف وضع حرف
 مكان آخر أو زباده أو نقصه أو رفعه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل كذلك أو في الوقف ومما زله
 والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كقوله بعد في جميع ذلك سواء كان في القرآن
 أو لا الا ما كان من بديل الجمل مفصولا بوقف تام وان لم يكن التعبير كذلك ما لم يكن مثله في القرآن والمعنى
 بعد متغير تغيرا فاحشا يفسد أيضا كقوله العار ما كان هذا العراب وكذا اذ لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له
 كالسرايل واللام مكان السراير وان كان مثله في القرآن والمعنى بعد لم يكن متغيرا فاحشا يفسد أيضا
 عند أي حذبة في مجده وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعموم الباي وهو قول أبي يوسف وان لم
 يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى بخلاف ما كان قوامين بالخلاف على العكس فلهذا ترى عدم
 الفساد لعدم تغير المعنى كثيرا وجود التمثل في القرآن عدم موافقة المعنى بعدهما فلهذا قواعد الائمة
 المتقدمين وأما المتأخرون كان مقاتل واس وسلام واهم جعل الرهدوا في نكر الخي والهندوا في واس
 الفضل والحواف في معوا على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا ولو اعتقاده كفر الان أكثر الناس
 لا يبرون بين وجه الاعراب قال فاصبحان وما قاله المتأخرون أو سجع وما قاله المتقدمون أحوط وان كان
 الخطأ بادال حرف يحرف فان أمكن الفضل بينهما بلا كافة كذا الصامع الطاهيان قرأ الطالحت مكان
 الصالحات ما فحقوا على أنه مفسدون لم يكن الا بئسمة كالتامع الضاد والصادم السين فأكثرهم على
 عدم الفساد لعموم الباي وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبعضهم قرب الحرف وعدمه
 ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالاولي الأخذ به بقول المتقدمين لا يصح أن قواعدهم تكون
 قواعدهم أحوط أو أكثر الفروع المد كور في التناوي نزهة عليه اه وتعو في الفتح وسبأ في غامه (قوله
 فلو في اعراب) ككسر قواما مكان فتحها وفتح باع بعد مكان ضمها ومثال ما يفسد ما يحسن الله من عباده
 العلم بهم هاء الجلالة وفتح همزة الجاء وهو مفسد عند المتقدمين واختلاف المتأخرون فذهب

فخصب متابعتها وعدم اعادته
 الخلو الآخر بعد أداء
 سجدة صليبة أو تلاوة
 نذكرها بعد الخلو
 وعدم اعادته ركن أدائها
 وفقهه امام المسبوق بعد
 الخلو الآخر ومما زله
 الهم في التكبير يكسر
 ومنها القراءة بالالحن ان
 غير المعنى والالاح حرف
 مدولي ان غش
 لا يراية ومنها زلة القارئ
 فلو في اعراب

مطلب مسائل زلة القارئ
 قوله كذلك أي وضع كلمة
 أو جملته مكان أخرى أو
 زباده أو نقصها أو رفعها
 أو تأخيرها اه مه

الشرح قال في شرح السبقوان ترك كلمة من آية عالم غير المعنى مثل وحزاسنة ثلها ترك سنة الثانية
لا تفسد وان غيرت مثل خالهم يؤمنون ترك لافانه يفسد عند العامة وتقبل لا والاصح الاول **(قوله)** أو نقص
حرفا اعلم أن الحرف ما ألت يكون من أصول الكلمة أو لا وعلى كل ما أن يعبر المعنى أو لافان غير نحو خافنا
بلاؤه أو جعلنا بلا حيم نفسد عند أبي حنيفة ونجد ونحو ما خلق الله والآخر يحدف الواو قبل ما خلق نفسد
قالوا وعلى قول أبي يوسف لا تفسد لان المقروء هو جود في القرآن ثانية وان لم يغير كالحذف على وجه الترخيم
ليسروا ما الجأرت في العرمة ونحو ما مال في ما مال لا يفسد اجاعا ومنه حذف الياء من تعالى في تعالى جدرسا
لا تفسد اتفاقا كفي شرح المبينة ومنه في التثنية بدون حكاية الاتفاق **(قوله)** أو قدمه قال في الفتح
فان غير نحو قوسرة في قوسرة فسدت والافلاحة قد حذفت لافي يوسف اه ومثاله ان حرت بدل انفحرت
(قوله) أو بدله يا نحو هذا اما أن يكون عجزا كاللغ وقد سلك في باب الامامة واما أن يكون خطأ
ويستد فاد المعبر المعنى فان كان مثله في القرآن نحو ان المسائل لا يفسدوا ونحو قياهم بالقسط وكذلك
الشرح لا تفسد عندهما وتفسد عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن
مثله في القرآن أو لو قرأ أصحاب السيرة بأشياء المجردة اتفاقا فاعلم في الفتح **(قوله)** تخوم ثمرة (الح)
لفو ونشر مرت **(قوله)** الاما ينق (الح) قال في الحانية والخلص لا اصل فيما اداد كرسا مكان حرف وغير
المعنى ان لم يكن الفصل بينهما بلا مشقة تفسد ولا يمكن الا بمشقة كالمطامع الصاد المجتبي والمذامع
السبين المهملي والطامع التائه قال أكثرهم لا تفسد اه وفي خزنة الاكل قال القاضي أبو عامر ان
تعتمد ذلك تفسد وان جرى على لسانه أو لا يعرف التغيير لا تفسد وهو المختار عليه وفي البرازيه وهو أوعدل
الافا بل وهو المختار اه وفي التثنية خاصة عن الحارثي حتى عن الصغار أنه كان يقول الخطأ اذا دخل في
الحروف لا يفسد لان فيه ابواب عامة الماس لانهم لا يغيرون الحروف الا بمشقة اه وفيما اذا كان بين
الحرفين اتحاد الحرف ولا قرينه الا أن فيه ابواب عامة كالمساكن الصاد أو الزاى المحضه كان اللاد أو الظاء
كالم الصاد لا تفسد عند بعض المشايخ اه قلت ويبنى على هذا عدم الفساد في ابدال التاء سببا والقاف
هسمة كالجوه لعدة عوام زمانا سافهم لا يعرفون بهما يصعب عليهم جدا كالمال مع الزاى ولا يساع على
قول القاضي أبي عصم وقول الصغار وهذا كله قول المتأخرين ودخلت أنه أوسع ولو قول المتقدمين
أحوط قال في شرح المبينة وهو الذي صححه المحققون وهو ما عساه فاعمل بما تختار والاحتياط أولى
سما في أمر الصلاة التي هي أول ما يحاسب العبد عليه **(قوله)** وكذا لو كرر كلمة الخ قال في الظهيرية
وان كرر الكلمة ان لم يغير المعنى لا تفسد وان تعبر نحو رب العالمين ومالك مالك يوم الدين قال
بعضهم لا تفسد والصحيح أنهم تفسد وهذا اصل يجب أن يتأني فيه لان بدقته وانما تقع التفرقة في هذا
بمعرفة المصنف والمضاف اليه اه قلت طاهره أن الفساد موطوع بمعرفة ذلك ولو كان لا يعرفه أولم يفسد معنى
الاضافة وانما سبب اسائه الى ذلك أو قد مجرد تكرير الكلمة للصحيح بخلافه وهو ما ينبغي عدم الفساد
وكذا لو لم يفسد شيئا لأنه لا يفسد الاضادة وتجهل التأجيل على احتمال الاضادة في احتمال الاضادة الأولى الى
محدود دل عليه ما بعده كالجوه مقرر في قولهم يا يزيد يا علي بعد الموت وعد الاحتمال ينبغي الفساد لعدم
تيقن المطامع لفسد الاضادة كل الى ما يله فلا سلك في الفساد بل يكفر هذا ما طهره في أمه **(قوله)** كقول
الح) هذا على أربعة أوجه لان الكلمة تأتي فيهم اما أن تعبر المعنى أو لا وعلى كل ما أن تكون في القرآن
أو لافان غيرت أو فسدت لكن اتفاقا في نحو لعلنا الله على الواحد وعلى الصريح في مثال الشرح لو جرد في
القرآن وقيد الفساد في الفتح وغيرهما الدال على تحقوقها اما أن لو وقف ثم قال في جبات فلا تفسد وادام تعبر
لا تفسد لكن اتفاقا في نحو الرحمن الكريم وثلا في الثاني في تنوع وان المقيس في سببتي على ما مر وهذا
الوسع تعبير السبب نحو مرر اسمه يان تفسد اتفاقا وكذا عيسى ابن ايمان لان تعده كثر بخلاف

مطلب اذا قرأ آيات جدد
بدون ألفا تفسد

أو نقص حرفا أو قدمه أو
بدله يا نحو تخوم ثمرة اذا
أثروا فسدت تعالى جدرسا
انفحرت بدل انفحرت يا ب
بدل أو لم يفسد ما لم يغير
المعنى الاما يشق تمييزه
كالفاد والظاه أكثرهم لم
يفسدها وكذا لو كرر كلمة
وصحح الباقي الفسادان
غير المعنى نحو ورب رب
العلي للاضافة كقول بدل
كلمة تكلمت تفسير المعنى نحو
ان الفاعل لي جنات وعقابه
في المطاوعة ولا يفسدها
نظرة الى مكتوب وفهمه

وليس تعلمها وان كره (ومرود

ماز في الصلوة أوقى مسجد
كبير بموضع سجوده) في
الاصح (أو) مروره بين
يديه) الى حائط القبلة (في)
بيت (مسجد) صيرفاته
كبقة واحدة (مطلقا) ولو
امرأة أو كلبا (أو) مروره
(أسفل من المكان أمام
المصل لو كان يصلي عليها)
أي المكان (بشرط محادة
بعض أعضائه المار بعض
أعضائه وكذا سلع وسرير
وكل مرتفع) دون فائقة
المار وقيل دون السترة كما
في حرر الادكار (وان أم
المار)

قوله عن التقبيل عبارة
التقبيل والصحيح مقدار
منتهى بصره وهو موضع
سجوده وقال أبو نصر مقدار
ما بين الصنف الأول وبين
مقام الامام وهذا هي الأول
ولكن بعبارة أخرى وفيما
فرأى على شيخنا معراج الأخت
ان يسر بحيث يقع بصره
وهو يصلي صلاة الخلق من
وهذه العبارة أوضح اه
ما في التقبيل لصاحب
الهداية فانه كيف جعل
الكل قولا واحدا وانما
الاختلاف في العبارة لا في
المعنى فهذا دليل واضح
على ما قاله المحقق الشرح
أكمل الدين في العبادية
اه منه

موسى بن لقمان كفى الفخر والله تعالى أعلم (قوله ولو استغفما) أشار به الى نفي ما قبل انه لو استغفما تغفد
عند محمد قال في الجبر والنجس عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولو شبهة الاختلاف قالوا ينبغي للفقهاء أن لا يضع حرمه
تعلقين يديه في الصلاة ثم رعايق بصره على ما فيه ففهمه بدخل فيه شبهة الاختلاف اه أول قوله مد
لانه محل الاختلاف (قوله وان كره) أي لا شتعاله بالنجس من أعمال الصلاة أو ما لو وقع عليه نظره بلا قصد
وفهمه فلا يكره (قوله بموضع سجوده) أي من موضع قدمه الى موضع سجوده كفي البذر وهذا مع القبول
التي بعدهما هو للآثم والافساد مع مطلقا (قوله في الاصح) هو المختار من الاستقواء فانه يجان
ومصاحب الهداية واستحسنه في المحيط وجمعه الرابعي ومقابلته ما صححه التمرناشي وصاحب البدائع واختاره
نفر الاسلام ورجمه في النهاية والفتح أنه قد رايق بصره على المار لو صلى يتشوع أي ميا بصره الى
موضع سجوده وذكر جمع في العناية الأولى الى الثاني يحمل موضع السجود على القرب بصره وفاقه في البصر
ومع الأول وكنت فيما علقته عليه عن التجسس ما يدل على ما في العناية رابعه (قوله الى حائط القبلة)
أي من موضع قدمه الى الحائط ا لم يكن له سترة ولو كانت لا يضرار ورواهما في ما أتى به (قوله في
بيت) ظاهره ولو كبر اوقى القهستاني وينبغي أن يدخل فيه أي حكم المسجد ادير الدار والبيت (قوله
ومسجد صغير) هو أقل من ستين ذراعا وقيل من أذير وهو الحنزا كما أنشأوا به في الجواهر فتنا (قوله
فانه كبقة واحدة) أي من حيث انه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صفين مائة من الاستدانة ثم تلاه من مكان
واحد بخلاف المسجد الكبير فانه جعل في مائة ما أكد اه اعلم بجمع ما بين يدي المصل الى حائط القبلة
كما كانوا اختلفا المسجد الكبير والصغير فانه لو جعل كذلك لم يلزم الحرج على المارة فاذر على موضع
المصود هدهد اما طهر في تقر به هذا المصل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق وأشار به الى الزرع على
الظاهر ية يقولهم بقطع الصلاة ثمرو المار أو النكس والجار وعلى أحد في الكسب الاسود والى أن
مارو في ذلك منسوخ كحقيقة في الحليسة (قوله أو مرود الخ) مردوع بالعطف على مرود ماراى
لا يفسدها انما مرود ذلك وان أم المار قوله بشرط الخ قد لاثم كما تقدم قال القهستاني والذ كان
الموضع المرتفع كالسلم والسرير وهو بالضم والشد شديد الاصل فارسي معرب كفي الصحاح أو عر في من
ذكر المتاع اذا قنضت بعرضه فوق بعض كفي القنابس اه (قوله بعض أعضائه المار الخ) قال في شرح
المسبة لا يخفى أن ليس المراد محادة أعضائه المار جميع أعضائه المصل فانه لا ياتي الا اذا التحم مكان الرد
ومكان الصلاة العلو والتسهل بل بعض الأعضاء بضاهره يصدق على محادة أو أس المار قدنى المصل
اه لكن في القهستاني ومحادة الأعضاء للأعضاء يستوي به جميع أعضائه المار هو الصحيح كفي التتمة
وأعضاء المصل كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها يقال اه أخرى كفي النكر ما في وجهها شاهر بأنه لو حادى أهلها
أو وصفها لم يكره في الزاد ا يكره اذا حادى صفة الاسفل الصف الاعلى من المصل كما اذا كالمار على
مرس اه تأمل (قوله وقيل دون السترة) أي دون ذراع قال في البحر وهو غاط لانه لو كنت كالمار
كره مرود الزاكر اه ومنه في الفتح (قوله وان أم المار) مبالغة على عدم الفساد لا لاثم لا يستلزم
الفساد وطاهر اه أي أم وان لم يكن للمصل سترة وقد كرم ما يفيد انضواؤه لاثم على المصل لكن قال في
الحليسة وقد أضاف بعض الفقهاء أن هذا صورا أو بهاء الأولى أن يكون للمار سد وحسن المارو بين يدي
المصل ولم يتعرض المصل لذلك يختص المار بالاثم من مـ ان يستعقب ما هو أي أن يكون المصل تعرض
للمرود المار ليس له مندوحة عن المارو ويختص المصل بالاثم ون المار * الناشئة أن يتعرض المصل
للمرود وكون للمار سد وحدة فذات المار أو المار لم يتعرض له المارو ورواه ما كان أن لا يفعل
* الرابطة أن لا يتعرض المصل ولا يكون للمار سد وحدة فلا يثم واحدهما كذا نقله الشرح في الدين
دقيق العبد روجه الله تعالى اه قامت وظهر كلام الحليسة أن قواعد مذهبه لا توجب حجب كره وأقره

وهذا ذلك بعضهم الى البدائع ولم أره مبالوا كان بهالم بقله في الحليبة عن الشافعية فاتهم والظاهر أن من
 الصورة الثانية ما أوصى عبد ماب المسعودي فامة الجلاء لأن المار أن يمر على رقبته كما يأتي وأنه لو صلى في
 أرضه مستقبلا لغير بق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأمو بالوقوف وان لم يجد طريقا آخر
 كما يظهر من اطلاق الاحاديث ما لم يكن مصطرا الى المرو وهذا ان كان المراد بالندوة مكان الوقوف وان
 لم يجد طريقا آخر أم ان أو يدها يتسر طريقا آخر أو امكان مرور من حالف المصل أو بعد انعمو بدهما
 عدم ذلك كما يتبين فيقال ان كان المار ندوة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضا والاين
 الصورة الثانية و يؤيد التفسير الاول قوله وأما المار لم يروى مع امكان أن لا يقطع وكذا تعليمه كراهية
 الصلاة في طريق العامة بأن يمنع الناس عن المرور ان مفاده أنه لا يجوز لهم المرور والامتناع الا ان
 يراد به منع المحسب لا الشريع وهو الاظهر وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته بمنزلة من
 صلى خلف فرجه الصف فلا يعيرون من المرور لتعديده اليه كما في (تبيينه) ذكر في حاشيته المذني لاجتماع
 المار داخل الكعبة وخلق المقام وحاشية الطاف المار وى أجسد أو يردا دوس المطلب بن أبي وداعة أنه
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمال ياب ياب سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما ستره وهو يحمل
 على الطائفتين فيما يظهر لان الطواف صلاة صانكون بين يديه صفوف من المصلين انتهى. وشك في الأمر
 العميق وحكامه الذين جماعة عن مشكلات الآثار للخصاوى وبقله الملاحة الله في منسكه الكبير
 ونقله سنان أمدى أيضا في منسكه اه وسأيت ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج
 (قوله حديث البراء الخ) ذكر في الحلية أن الحديث في الصبحين بلفظ الويعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
 لكن ان يقف أو يعي خبره من أن يمر بين يديه قال أبو النصر أحسدروا أنه لا أدري قاله أو بعين وما أو
 شهرا أو سنة قالوا وجه البرار وقال أو يعي خبره فافق بعض روايات البخاري ماذا عليه من الأثم اه
 والخريف السنة سمعته باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك) لفظ في هذا السببية (قوله ولو ستارة ترفع)
 أي تزل بجرح رأسه اذا سجد هذه الصورة ذكرها سعدى جلى جوا من صاحب الهداية حيث اختار
 أن الحد موضع السجود كما شئ عليه المصنف فلو رد عليه أنه مع الحائل كجدار أو أسطرا أو ذكره من الحائل
 لا يمكن أن يكون في وضع السجود حاجب سعدى جلى ياه يجوز أن يكون ستارة معلقة اذا ركع أو سجد
 يجوز كها من المصلي ويريلها من موضع معجود ثم تعود اذا قام أو قعد اه وصورته أن تكون الستارة
 من ثوب أو نحو معلقة في سقفه ثلاثه مصل في أيامها اذا سجد تقع على ظهره ويكون سجودها جاعها
 واذا قام أو قعد سلت على الأرض وسترة تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ) كان تأمفر جفة عليها قال في
 الفتية قام أي خال الصف في المسجد يسجد بين الصفوف مواضع خالية فلا تدخل أن يمر بين يديه فيصل
 الصفوف لانه أسطحة حرة نفسه فلا يأت المار بين يديه بل عليه ما ذكر في الفردوس رواية ابن عباس رضى
 الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال منظر الى فرجة في صف فلا يدها بنفسه فاهم فاهم فاهم
 مار فاصط على رقبته فانه لا حرمه أي لم يخط المار على رقبته من لم يسد الفرجة اه قلت وليس المراد
 بالفتي الوط على رقبته لانه قد يردى الى ثقله ولا يجوز بل المراد أن يحط من فوق رقبته وإذا كان له ذلك
 فله أن يمر من بين يديه بالاولى فاهم ثم هذه المسئلة بحلة الاستئذان قوله وان أتم المار وقد عثت التفصيل
 المار واستثنى أيضا ما قدمه من داخل الكعبة وخاف المقام وحاشية الطاف (تمة) في رواية النهر
 الكبير ليس بستره فكذلك الحوض الكبير والبرسترة أو الدار و بين يدي المصلي ما كان معه شئ يصعب
 يده ثم يمر ويأخذه ولو مران ان يقوم أحدهما امامه ويمر الآخر ويفعل الآخر هكذا جاز وان معه
 دابة أو راكبا أو ثمن نزل وتستر بالله أو تمر لم يأت ولو مر دجلان متحاذيين فالحديث على المصلي هو الا أن تمة
 أنزل وإذا كان معه عصا لا تقف على الأرض بنفسها فامسكها يده ومن خلفها هل يكن ذلك أم أزه (قوله)

حديث البراء لو يعلم المار
 ماذا عليه من الوزر لو قف
 أربعين حرفا (في ذلك)
 المار ولو لا حائل ولو ستارة
 ترتفع اذا سجد وتعد اذا
 قام ولو كان فرجة فلا تدخل
 ان يمر على رقبته من لم يسدها
 لانه أسطحة حرة نفسه فتبه
 (ويؤثر)

قوله ليس بستره الظاهر ان
 هذا مغرض فيما اذا كان
 في مسجد صغير أم في المسجد
 الكبير أو العصره فهو
 وان لم يكن ستره لا يمكن
 المكروه هو المار ورفي
 موضع سجوده أو قريبا
 منه ومن خلف الهرس
 الكبير يكون بعيدا من
 المصلي تأمل اه منه

ندبا) حديث اذا صلى أحكم طيل الى ستره ولا يدع أحد امر بين يديه رواه الحاكم وأحمد وغيرهما
 ومصرح في المدة بكرة هجرته كهاجرته ترفع يده والصارف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود عن الفضل
 والعباس وأبي الهيثم عن أبي علي وسليمان بن أبيه في حديثه صلى في حجره ليس بين يديه ستره وما رواه أحمد أن ابن
 عباس صلى في صلاه ليس بين يديه شيء في الترس ليلية (قوله وكذا المنفرد) أما المنفرد فستره الامام
 فكيفه كإبائي (قوله ونحوها) أي من كل موضع يخاف فيه المروءة قال في البحر الحلية ما يندب بالعمامة
 لان الخلل الذي يقع فيه المروءة والبالوا لا الظاهر كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المروءة أي موضع كان
 اه (قوله بقدر ذراع) بيان لاقلها ط والطاهر أن المراد به ذراع اليد كصرح به الشافعي وهو شران
 (قوله وغاص اصبع) كذا في الهداية لكن جعل في البدائع بين العلق قولاصيغوا ولا يندب بالعرض
 وظاهره أنه المذهب بحر ويؤيده أو رواه الحاكم وقال على شرط مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال يكره من
 السترة قد تدور نحو الرجل ولو بدقه شعرة أو خرقه بصم الميم وهو زقسا كقوله كراهة الميم الميم الميم الميم
 آخر وحل البحر كالحلية (قوله يقر به) متعلق بقوله يبرز أو يحدو وصفه لسترته أو من معها (قوله دون
 ثلاثة أذرع) الاولى أن يدل دون قدر ما في البحر الحلية السنغال لا يزيدا ينسوي بها على الأربعة
 أذرع ط بقي هل هذا شرط فحصل سه الصلوات السترة حتى لو زاد على ثلاثة أذرع تكون صلاته إلى غير
 سترته أم هو ستمسقطه لم أره (قوله والاي أفضل) صرح به الرافعي (قوله ولا يكره في الوضوء) أي وسع السترة
 على الأرض اذا لم يكن عزاء وهذا ما انتاره في الهداية ونسبه في غاية التبر إلى أبي حنيفة توشهد وصحبه
 جماعة منهم قاصحان معالايه لا يصعد المقصود بحر (قوله ولا لحط) أي الحط في الأرض اذا لم يجد ما يده
 سترته وهذا على إحدى الروايتين أنه ليس بمسئوب وشي عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لأنه
 لا يحصل به المقصود اذ لا يظهر من بعد (قوله وتقبل يكره) أي من كل موضع لحط أي يحصل به السعة من
 الوضوء كما نقله القدوري عن أبي يوسف ثم قيل يصح طولا لا عرضا ليكون على مثال العزوة وليس الحط بغيره
 ان رواية الثانية عن محمد بن حنبل في حديث أبي داود فان لم يكن معصفا فليحط خطوه هو صيف لسكره وانه صلى
 في المصائل ولما قال ابن الهمام والسنة الأولى بالاتساع مع الله يظهر في الجبهة اذ المقصود جمع الحط طر برط
 الحيلال به كي لا يفسد كذا في البحر وشرح المسبقة قال في الحلية وقد يعارض تضعيفه بعضهم أحمد واسحاب
 وغيرهم اه (قوله فيحط طولا الخ) قال في شرح المنية وقال أبو داود قالوا الحط بالمول وقالوا العرص مثل
 الهلال اه وذكر البووي الأول المختار لصير شبه ظل السترة بحر (تدبر) لم يذكره واما اذا لم يكن
 معه ستره فعوب أو كتابه مثلا هل يكره وضعه بين يديه والظاهر لم يكره فلو خضع من تعليل ابن الهمام المأذ بها
 وكذا لو سطره صلى عليه ثم المفهوم من كلامهم انه عند ما كان العز لا يكره في الوضع وعند ما كان الوضوء
 لا يكره الحط (قوله وقد يفتي) أي اذا لم يكن بين يديه ولم تكن لسترته أو كانت ومصر يده وبها كافي الحلية والبحر
 ومفاده انه المار ولم تكن ستره كما قدمناه وفي التاترا حنيفة واذا دعه جعل آخر لا بأس به سواء كان في
 الصلاة أو لا (قوله فلو ضربه الخ) أي اذا لم يكن دعه الا بذلك لان الشافعية صرحوا بانه يلزم اللداع تحري
 الأسهل كفي دفع الصائل (قوله خلافا لما الخ) أي ان المفهوم من كتب مذهبنا ما يعوله الشافعي خلاف
 قولنا فانهم صرحوا في كتابنا انه رخصه والعز بمعدم التعرض له بحيث كان رخصة بتقديره مص السلامة
 أماده الرجعي بل قولهم ولا تزد على الاشارة صريح في أن الرخصة هي الاشارة والافاقلة غير مأذون بها أصلا
 واما الامر من عند حديث طابقا له فانه شيعيان فهو منسوح لما في البايع عن السرخسي ان الامر بالمحلول
 على الأبرار من كان العمل في الصلاة بما اه فاذا كانت المقالة غير مأذون بها بعد ذلك تخرج من طاعة يرويه
 موجبها من دية أو قود فافهم (قوله أو جهر قرائته) خصه في البحر بما بالصلوات الجهرية ولو سجد بحرية
 سواه على طائر اذ يادهم وقع الصوت من أصل جهره وانما ظهر في قول المبررة لان هذا الجهر مأذون به فلا

ندبا بدائع (الامام) وكذا
 المنفرد (في الصلوات) ويحده
 (سترته بقدر ذراع) طولا
 (وعاقط اصبع) لندبو
 لاساطور (بقربه) ون ثلاثة
 أذرع (على) حده (أحد)
 حاجبيه (لا بين عينيه والابن)
 أفضل (ولا يكره في الوضع ولا
 الحط) وقيل يكره فيحط
 ما ولا وقيل كالشراب
 (ويده) هو رخصه فتركه
 أفضل بدائع مال الباقي
 للومعه مما لا يفتي عليه
 عند الشافعي رضي الله عنه
 خلافا لنا على ما يفهم من
 كتبنا (تسليم) أو جهر
 بقراءة

يكروه على أن يظهر الربيع عفو والمكر وقد مات تجوز به الصلاة في الأصح كافي وهو الحرف إذا جهر في السرية
بكلمة أو كتيبن حصل المقصود ولم يلزم الحدود وتندر (قوله أو إشارة) أي باليد أو الرأس أو العين (قوله
ولا يراودها) أي على الإشارة بما ذكره لا يدور بأخذ الثوب ولا بالصرب الجميع كافي القهستاني عن
الترمذي و يؤخذ منه فساد الصلاة به. هل كثير بخلاف قتل الحية على أحد القول فيه كما يأتي (قوله لا
مهما) أي لا يحجم بين التسييع والإشارة لأن باحدهما كفاية فكمه كافي الهداية زمانه خلافا لما في
السر من سلبية ٣ فانه يحرر بغيره في الهداية كما أهداه الشارح في هاشم الخراساني (قوله لا يبطل على بطن) أي
بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي البحر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه إذ بطن
اليمنى على ظهر اليسرى أقل عملا فكان هذا محل الشارح على تعبير العبارة والتصيص على محل الكراهة
وهو الضرب بطن على بطن رجلى (قوله لا لكل) أي للمقتدين به كلهم وعليه فلو لم يرق في الآية الصافي
للمعتمد الصعي لم يكره إذا كان للإمام سيرة وظاهر التعميم شمول المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره
الاكتفاء ما لو لم يدرع أمامه والأخاف أنه وقديقال ما دونه التيه على أنه كالدرك لا يطلعه مصب سيرة
قبل المشي في الصلاة كان يلزم أن يصير مفردا بلا سيرة بعد سلام أمامه لأن العبارة لو كانت الشرع وهو
وقته كان مستترا سيرة أمامه تأمل (قوله ولو عدم المرواخ) أي لو وصل في مكان لا يخرسه أحد ولم يوجبه
الطريق لا يكره كما قال في اتخاذها لمحاب من المارقات في البحر عن الحلبة ويظهر أن الأولى اتخاذها في هذا
الحال وإن لم يكره التردد لمجرد أن خروجه وكف صرعهما واهما وجمع خاطره بربط الخيال اه وتيسر
فقط ولم يروا الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكرهة تسترعو بدونه لأنه أعد
للمروءية ولا يجوز شغلها بما ليس له حق الشغل كافي الحجة وظاهره أن الكراهة للتحريم ونعاه في البحر
(قوله هذه ثم التبرية الخ) قال في البحر والمكره في هذا الباب فويل أحدهما ما يكره تحريم ما هو المحمل
عدا خلافه قسم كافي وكذا العزم ذكر أنه في نية الواجب لا يثبت الإجماع بنبه الواجب يعني بالهي الغنى
الثبوت والدلالة فان الواجب يشهد بالامر الغنى الثبوت والدلالة ناسبا للمكره وقد يربط مرجعه إلى
ما تركه أولى وكثيرا ما يطعنونه كذا كره في الحلبة في هذا كروا مكرهوا فلا بد من الفارق لأنه فان كان
نبيا طلبنا بحكم بكرة التحريم إلا صار في الهي عن التحريم إلى الله - د - وإن لم يكن الدليل نبيا بل كل
مفيد للترك الغير الجازم هي برهية اه فلتو يعرف أيضا دليل نسي خاص بأن تصير ترك واجب
أو ترك سمة فالاول مكره ونحو مما والثاني لم يجرى له لكن تتفاوت التبرية في الشدة والقرب من التحريم
بحسب تأكد السنة فان مراتب الاستعجاب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض فكذا إذا دأبها
كما أفاده في شرح الميوسيات في أخوال المكرهات تمام ذلك (قوله والامتزج به) واجب إلى قوله فان نبيا
أي وإن لم يكن نبيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم وإلى قوله ولا صار في أي وإن كان نبيا ولو كان وجد
الصارف له عن التحريم فهي جميعا برهية - ك - كالمخلص من عبارة البحر فاهم (قوله تعري بالهي) الأولى
تأخير عن المضاف اه ط (قوله أي إرساله باللسان معتاد) قال في شرح المسبب السدل هو الإرسال من غير
لسان صرورة أن إرساله بلسان القميص ونحوه فلا يسمى سدا اه ودخل في قوله ونحوه عذبة العامة
وقال في البحر ومسر الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه من جانبيه إذا لم
يكن عليه سروا بل اه فكرهته لاحتمال كشف العروق وإن كان مع السراويل فكرهته لا تشبه
بأهل الكباء فهو مكره ومعلقا فصوله كان للعباءة وأعيه اه ثم قال في الصراط ظاهر كلامهم يقتضي أنه
لا فرق بين أن يكون الثوب محفوظا من الوقوع أو لا فغنى هذا تكره في الطبائس الذي يجعل على الرأس
وقد صرح به في شرح الوفاية اه أي إذا لم يدعه على عموه أو لا سدل (قوله وكذا القضاء بكم في الروا) أي
كالاتية الرومية التي يجعل لآكامه حرق عدد على العضا إذا أخرج المصلح باليمن الحرق وأرسل الكرم إلى

(أو إشارة) ولا يراودها
عندنا قهستاني (لاهما)
فانه يكره والمرأة تصفق
ديطن على بطن ولو صفق أو
صحتلم يفسد قدر كالسنة
تتارخا سنة (وكفت سيرة
الامام) للسكل (ولو عدم
المروءة الطريق حازر كها)
وهما أولى (وكره) - هذه
تم التبرية التي مرجعها
خلاف الأولى فالنارز
الدليل فان نبيا طي الثبوت
ولا صار في قصر بنية والا
فترهية (سدل) تعري بما
لهي (ثوبه) أي إرساله
باللسان معتاد وكذا القضاء
نكم إلى رواه كره الحلبي
مطاب مكرهات الصلاة
مطلب في الكراهة الشرعية
والتمهيدية
٣ قوله خلافا لما في
السر سلبية فانه قال وقال
في الهداية قبل يكره فتوهم
أن عبارة الهداية قبل بالياء
المنشأة تحت وليس كذلك
بل هي بالياء الموحدة. صل
بما قبله وهذا الظاهر يدرأ
بالإشارة أو يدفع بالتسامح
لما روينا من قبل ويكره
الجمع بينهما لأن باحدهما
كفاية اه كسدا بخط
الشارح في هاشم الخراساني
اه منه

ورأته مثلاً فإنه يكره أنه الصديق السدل عليه لأنه أضعف من غير ليس لأن ليس الكتم يكون بإدخال اليد فيه
وتعلمه في شرح البنية (قوله كشد) هو شيء يعتاد وضعه على الكتف كأي العزود لأن نحو الشال (قوله ما
من أحدهما يكره) أي المصالح في البحر حيث ذكر في الشدة أنه إذا أرسل طرفه على صدره وطرفاً على ظهره
يكره (قوله ولا يخرج صلاة في الأصح) أي إذا لم يكن للكبر ولا يصح أنه لا يكره قال في البحر أي يخرج عما والا
فمقتضى ما مر أنه يكره نزعها اهـ وما مر هو قوله أنه لا يصنع أهل الكتاب قال الشيخ اسمعيل وجه بحث لأن
الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر به كونه في الصلاة فلا يظهر التشبيه وكراهته خارجاً عنها
اهـ (قوله وفي الصلاة) استدراك على قوله وكذا القبلة الخ ح لكن قال في شرح المسبقة وفي الخلاصة المصلي
إذا كان لا بأساً به أو فرجاً ولم يدخل يديه في الكراهة والمتحار أنه لا يكره ولم يوافقه على
ذلك أحد سوى البرازي والمصنف الذي عليه فاصبحان والجوهر أنه يكره لأنه إذا لم يدخل يديه في كيه صدق
عليه اسم السدل لأنه لو سال الثوب يدون أن يليه اهـ قال في الحرائر بل ذكر أن وجهه ما لو أدخل يديه
في كيه ولم يشد وسطه ولم يزرأزراه فهو مسمي عليه يشهد السدل اهـ قلت لكن قال في الحاشية به ولم
يظهر بعد أن يكون تحتها قميص أو ثوبه مما يستر البدن بل اختلف في كراهة شاد وسطه إذا كان عليه
قميص وهو في العناية أنه يكره لأنه لا يصنع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اهـ وجزء في نور الإيضاح
بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل كيف أنه الثوب وشعر البدن من السمسمة مل
وجتى ولهذا قال في البحر ولا يلحق ما به اهـ بل الاوسط اسم لما من الجوهر من أن يمسد إدخال يديه
به مكره (قوله أي رده) أي سواء كان من يديه أو من خلفه عند الانحناء للوجود بحر وحجراً والخبر
الزمي ما به يدان الكراهة فيه تعريفة (قوله ولولتراب) وقيل لأبأس بصونه عن التراب بحر عن الجتنى
(قوله كشمركم أو ذيل) أي كلو دخل في الصلاة وهو مشركه أو ذيله وأشار بذلك إلى أن الكراهة لا تنقص
بالكف وهو في الصلاة كما أفاده في شرح المسبقة لكن قال في القبية واختلاف فيمن صل وثبت فيه لم يعمل
كان بعمله قبل الصلاة أو هيئت ذلك اهـ ومثله ما في شرح الوصية ثم عمل لأدراك الركعة مع العلم وأدخال
في الصلاة كذلك ولنا بالكراهة قول الأضلل إخوانه ما به ما يعمل قليل أو تركه ما لم أره إلا ظهر الأول
بدليل قوله لا في ولو سقطت قاسوته فاعتدتها أفضل تأمل هذا وقد لا كراهة في الخلاصة والمثبتان يكون
رادعاً كما في المرتين وظاهره أنه لا يكره إلى ما دونهم ما قال في البحر والظاهر الإطلاق اصدق كمال الثوب
على الكل اهـ ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنية الكبير أن التقييد بالرفق اتفاقاً قال وهذا
لو شعر ما صارح الصلاة ثم شرع فيها كذا له أحوال شعر وهو مباح فيه لأنه عمل كثير (قوله وجبته) هو
مصل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد لله صلى لا بأس به أصله ما روى أن
الذي صلى الله عليه وسلم عرق في الصلاة فسلط العرق عن جسده أي مسحاً لأنه كان يؤذيه فكان مفيداً
وفرض الصيف كان إذا قام من المسجد فطعن ثوبه بجمعة أو بسرة لأنه كان مفيداً كالتابع صورة وأما
ما ليس بمفيد فهو العلب اهـ وقوله كالتابع صورة يعني كناية صورة الآلة كأي الحواشي السعدية
طاب من نفسه فتراب ولا يرد ما في البحر من الحلية من أنه إذا كان يكره وضع الثوب كالتابع لا يكون مفيداً
من التراب علة مفيدة (قوله لله) وهو ما أخرجه القضاة على أنه صلى الله عليه وسلم إن الله كره
لكم ثلاثاً العلب في الصلاة والرفق في الصيام والصحن في المقابر وهي كراهة تحريم كأي البحر (قوله لا
الحاجة) كحل بدنه شيء أكمل وأمره وسلت عرق يولموشه على قلبه وهو بدون غسل كثير قال في
الفيض الحلبي يتوحد في ترك ثلاث مرات يفسد الصلاة أن يرفع يده في كل مرة اهـ وفي الجوهره عن
أبي تاري اختلفوا في الحلق هل الذهاب والجوع معاً أو الذهاب مجرد والجوع آخرى (قوله ولا بأس
به خارج صلاة) وأما ما في الهداية من أنه حرام فقال السروحي فيه نظراً لأن العتسار حاشته به أو بدنه

كشد ومنديل برسله من
كتفيه هل من أحدهما لم
يكره كلمة هسفو وخارج
صلاة في الأصح وفي
الخلاصة إذا لم يدخل يديه في
كم الفرج المتحرار أنه لا يكره
وهل يرسل الكم أو يمسك
شلاف والاحوط الثاني
فمسبقة في (د) كره (قوله)
أي رفعه ولولتراب كشمركم
أو ذيل (وجبته) أي شبهه
(ويجسده) أي شبهه
الحاجة ولا بأس به خارج
صلاة

خلاف الاولى ولا يحرم والحديث قد يكون في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الهمزة
الموحدة وسكون الذا الموحدة والخدمة والابتدال وعطاب المهمة علمها عطف تفسير وهي بفتح الميم وكسر هاء ام
سكون الهمزة وانكر الهمزة في الكسرية قال في البحر وقصرها في شرح الوفاية بما يباس في يمينه ولا يدعيه
الى الاكبر والظاهر ان الكراهة تنزيهية اه (قوله لم ينع من القراءة) قال في الحلية الاولى ان يقول بحيث
يغتنم من سنة القراءة كذا كرفي بالصلة حتى لو كان لا يتخللها الا بكثرة كلف السداع ثم قول فاضحان ولا
ناس ان يصلي وفي محذوهم اه واذنبر لا ينع عن القراءة بشراى ان الكراهة تنزيهية اه (قوله ولو
منه) بان سكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرأ بشرح المنية (قوله لتكسل) أى لاجل التكسل بان استعمل
تعليله ولم يرها امرامها في الصلاة ثم كمال ذلك وهذا معنى قولهم نهوا بالصلوة ليس معناه الاستغفار في الصلاة
والاعتقار لانه كفر شرح المنية قال في الحلية وأصل التكسل ترك العمل لعدم الإرادة ولو لعدم القدرة فهو
الجز (قوله ولا بأس به للتدلل) قال في شرح المنية فيه إشارة الى أن الاولى أن لا يقع له وأن يتدلل ويتشع
بقوله فانهم ممن أفعال القلب اه وقصه في الامداد بما في التجهيز من أنه يستعمله ذلك لان معنى الصلاة
على الخشوع اه ثالثا وانما في أن الخشوع من أفعال القلب كالحرف أو من أفعال الجوارح
كالسكون أو مجموعهما قال في الحلية والاشبه الاولى وقد حكى إجماع العارفين عليه واسب من لونه مظهر والذل
وغض الطرف وبعض الصور وسكون الأطراف وحسن تدبيرة القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن
تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى العتبية على أنه لو فعله لعدم ولا يكره الاذعية التفضيل المذكور
في المزدور وحسن وعن بعض المشايخ أنه لاجل الحرارة والضعف مكره وهو جعل الحرارة عذرا وليس به عيب
اه لمصاح (قوله ولو سقاه قلنونه الخ) هي ما يلزم في الرأس كلفي شرح المنية والمخطف قلنونه ساقط من
بعض النسخ والمشقة كره في شرح المنية فجا يفسد الصلاة على الخشوع في الدروع والانتراكية والطاهر ان
أضاليا عاداتها حيث لم يفسد بتركها التدلل على مام (قوله وصلاته مع مداومة الانشراح) أى البول
والعاطا قال في الخزان سواء كان يفسد بتركها أو لا يفسد بتركها فله طهارة لم يخف موت الوقت وانما انما
رواؤه اذا لا يخلل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حلق حتى يتخلف أى مدافع البول ومنه
الحاقب أى مدافع العاطا والحلق أى مدافعه وما قبل مدافع الرءاه وما ذكره من الانشراح مدافع في شرح
المنية وقال لا ينافي الكراهة التعريضة في ماداشي قوت الجماعة فلا يجوز جماعة يفسد بتركها
يقطعها اذا رأى على وجهه سعة قدر الدرهم لعلها ولا يكاد كانت النجاسة أقل من الدرهم والاصواب
الاول لان تركه سعة الجماعة أولى من الانبائ بالكراهة كالمقطع غسل قدر الدرهم فانه واجب ففسده أولى
من فعل السنة بخلاف غسل ماله ماله منه سبب فلا يترك السنة أو كذا لاجله كذا حقه في شرح المنية
(تنبيه) ذكر في الحلية بحثان شوف موت الجماعة كوف موت الوقت في المكتوبه: ذكر ان الكراهة
جارية في سائر الصلوات ولو تعاقبا (قوله وعقش شعره الخ) أى صفر وقطعه والمراد به أن يجده على هامته
ويشده بهن أو أن يلف ذواته بحول رأسه بلفظه النساء في بعض الأوقات أو يجمع الشعر كما من قبل
الفتاوى يشده بخصية أو خرقه كلابيب الارض اذا وجد وجيع ذلك مكر وملا روى الطبراني أنه عليه
الصلوات السلام نهى أن يصلي الرجل ودا معة وقص وأخرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم أمرت أن
أبعد على سبعة أعضائه وأن لا تكف شعره ولو نأشرح المنية نقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيهية
ثم قال والاشبه بسبب الاحداث أنها تحریم الانبائ على التبريه إجماع فتعني القول به (قوله ما فيها
فسد) لانه عمل كثير بالإجماع شرح المنية (قوله لا بأس به) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أن ذرعى الله عنه
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا حتى سألته عن مع الحصة قال واحدة أو دوع وروى في السنة عن
ه عقيب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تسخ الحصى وأنت تملى ما كنت ولابد فاعلا واحد شرح المنية

مطلب في الخشوع

(وصلاته في ثياب بذلة)
(يلبسها في بيته ووجهه)
أى خدمة ان له تغييرها
والالا (وأشدرهم)
وتغوى (في فمهم لعمه من
القراءة) فلو أنه تفسد
(وصلاته حراما) أى كاشفا
(رأسه للتكسل) و (لا)
بأس به (للتدلل) وأما
للهانة ثم ما كفر ولو كانت
قلوبه فاعادتها أفضل الا
اذا احتاجت لتكوير أو
عمل كثير (وصلاته مع
مداومة الانشراح) أو
أحدهما (أول الخ) للنبى
(وعقش شعره) لا بأس به
كفها ولو يجمعه أو أدا حال
أطرافه في أصوله فيسب
الصلوات ما فيها يفسد
(وقلب الحصى) للنبى

الكرخي نعا كست الاحكام اه كلام الهر والحاصل أن الاعتناء بكره الشين للهى عنه ولان فيه ترك الجلسة المسموعة فليس عاقبه الطحاوى وهو الاصح كان مكرهاً حتى بمالوجود الهى عنه بخصوصه وكان يلقى الله الذى قاله الكرخي مكرهاً ونجهاً ترك الجلسة المسبوبة لآخر بما لعلم الهى عنه بخصوصه وان عرقه عاقبه الكرخي اعكس الحكم المذكور فوات وفي الممر بعد ما مضى بمجرى عن الطحاوى قال وتفسير الفقهاء أن يصح ألبته على عقبيه السجدين وهو عقب الشيطان اه وعراه في الدائم إلى الكرخي وقال وهو عقب الشيطان الذى نهى عنه في الحديث اه أى فيما أخرجهم مسلم عن عائشة أنه كان يهوى عن عقب الشيطان وأب يقتل لرجل ذراعاً فتراش السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بصم وسكوب وهو مكره أيضاً كإلى الحلية وغيرهما وقال العلامة فاحم في ذواؤه وأما نصب القدمين والجوارى على العقبيه مكره وفي جميع الجلسات بخلاف نعه ما لا ذكره للسوى عن الشافعى في قول إياه يستحب بين السجدين **(قوله)** واقتراش الرجل ذراعاً (الخ) أى سبطهما في حالة السجود وقيد بالرجل اتعا ليد الشرا آه والآن المرأ يقتل قال في العرقيل وانما نهى عن ذلك لان ما صفة السكسان والناور بحاله مع ما مضى من التشبه بالسباع والكلاب والظاهر أن مقتضى النهى المذكور من غير صراحة اه **(قوله)** وصلاته إلى وجهه انسان في وجهه العارى ذكره عثمان رضى الله تعالى عنه أبى سئل الرجل وهو يصلى وحكا القاصى مباح من عامة العلماء ونماضه في الحلية قال في شرح المنية وهو محل ما رواه البراء عن أبى السالى عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً يصلى إلى رجل طاهر أبى بعيد الصلاة يكون الامر بالأعادة لانه الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أدب مع الكراهة وليس الفساد اه والظاهر أنها كراهة تحریم لاذكر ولما في الحلية أن يوسف قال ان كان حاله عليه وان كان علماً أدبته اه ولانه يشبهه صراحة بصورة **(قوله)** كراهة استغفاله الصبر لانه صلى وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله ط **(قوله)** ولو بعد احوال قال في شرح البدو قول كل بهما ثالث طهره إلى وجهه المصلى لا يكره لاشغافه سبب الكراهة وهو التشبه بمادة الصورة اه وطاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في طهه القيام كفى بالنهر والحلية واستظهره في الحلية بأن القاعد يكره ستره للمصلى بحيث لا يكره المرور وراءه فكذلكها يكون حائلاً قلت لكن في السحيرة نقل قول محمد بن الأصل وابى شاه الامام استقبال اساس وجهه اذ لم يكن بمحض الرجل يصلى ثم قال ولم يهمل أى محمد بن سادا كان المصلى في الصف الاول والاحير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وحده الامام في حالة قيامه يكره ولو به ما صغوف اه ثم رأيت الخبر الرملى أحل بما لا يدوم الارادوا لظاهر أمر من شرح المسمى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل **(قوله)** كراهة أى في مفسدات الصلاة فتأمل الكراهة فيه تسمية **(قوله)** وحالة من رأسه قال في الامداد به وردا لآخر عن عائشة روى الله عنه لو كذا في تكبير الرجل المصلى قال تعالى مادته الملائكة وهو قائم يصلى فانحرأ بهلى يجب السلام بعد السلام من الصلاة كرا الخطاى والطحاوى أنى صلى الله عليه وسلم ودعى ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في جميع الروايات اه **(قوله)** ما قبل الخ هو ما عوده فيما تقدم قبيل قوله وفيه على امامه وقد سماها كضعفه عن التبريلانية ح **(قوله)** خلافاً لما روى عن البحر (أى في باب الإمامة) وقدم الكلام عليه هناك راجعه **(قوله)** ترك الجلسة المسبوبة على لكونه مكرهاً وتكرهه لادليس فيه نهى خاص ليكون شرعاً يحظر **(قوله)** بعد عذر (أما فلا لانه الواجب بترك مع العذر فإلى أولى وعليه يحل ما مضى مع من سجد من صلاة عليه الصلاة والسلام من ما أو تعلمها المواز يحظر **(قوله)** لانه عليه الصلاة والسلام الخ) فنهى في شئ المبيح عن ابن الهمام وفي البحر عن صاحب الكفر وغيره ورد به على ما قيل في وجه الكراهة أنه فعل الجبارة تعنى في شرح الميه أن الجاوس على الر كتيه أى لانه أقر بآلى التواضع تأمل **(قوله)** والتشاوب في المصاحح التأوب بالذوا والوا على وحى مختار الصحاح تشاوبت فالدوا لاقتل تشاوبت

(واقتراش) الرجل
(ذراعاً) للهى (وصلاته
الذراع انسان) ككرهه
استغفاله فلا استقبال لوس
المصلى فالكراهة عليه والا
فعل المستقبل ولو بعد احوال
حائل (ورد السلام بيده)
أو برأسه ككرهه (فرع)
لا بأس بتكبير المصلى وحالته
رأسه كالأول طلب منه شئ
أزوى دونهما وقيل
أجدها ولم أتبع أولاً وقبل
كم صليته فاشار بيده أنهم
صاوار كعتين أو ما قبله
تقدم فتقدم أو دخل أحد
الصف فوسع له روا
قتلته كره الحلي وغيره
خلافاً لما روى عن البحر
(و) كرهه (التربيع) تنزيهاً
لترك الجلسة المسبوبة
(بغير عذر) ولا يكره
خارج جهانه عليه الصلاة
والسلام كان جل جالسه
مع أصحابه التربع وكذا
عمر رضى الله تعالى عنه
(والتشاوب)

وهو كافي الحليسة والجبر النفس الذي يطلع منه الفهم لرفع البحار الخفيفة في عضلات الفلك وهو يشأ من امتلاء المعدة ونقل الرذن اه قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كافي حديث البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال التناثر من الشيطان فادناثاب أحدكم فليكلم ما استطاع وفي رواية لمسلم فليكن يده على فيه فان الشيطان يذره والحق باليد الكرم وهذا الم يكنه كلفه أي رده وحسنه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان أمكنه عند التناثر أن يأخذ منه بسبه ولم يفعل وغشى فله يده أو شو به بكرة كداروي عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أن تعطية الفهم منهي عنها كرواه أبو داود وغيره وإنما أضيفت للضرر ولة لاضرورة اذا أمكنه الدفع ثم في الجحى يعطى ما به يسه ويسل بينه في القيام وفي غيره يساره اه قلت ووجه التيسر أظهر لانه لدفع الشيطان كافر وهو كراه الحث وهي باليسار أولى لكن في حالة القيام لما كان الجسم من دفعه باليسار كراه العمل بخلاف البدن كانت الجوى أولى وقد ساقى آداب الصلوة عن الضياء أنه يظهر اليسرى وفي الحلية عن بعضهم أنه يخبر بينهما وأنه لن يدب اليه بحريسه يظهرها أو يسطوا باليسرى يظهرها اه ولم أر من تعرض للكرهه هاهنا هي غير بعيدة وأثر جهالة أنه تقدم في آداب الصلوة أنه يندب كلفه عند التناثر وحيث تركه الكلام مدحوا ما لا تأثر نفسه ان كان طبعه لا يسهه فلا بأس وان تعمد به في أن يكرهه بحال لا يثبت وقد سرق أن العبث مكرهه فغير بما لا يراه من غيرها خارجها (قوله ولو أوجها) أي لا طلاق الحديث المأثور في بعض الروايات بالصلاة تكون الكراهة فيها أشد لانتها في بينهما تأمل (قوله والابتداء يحفو طوع منه) قد ساقى آداب الصلوة أن أخطأ ذلك بالله يخرج في دفع التناثر ب (قوله المسمى) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة ولا يعض يده رواه ابن عدي الأن في سديم من ضعف وعلى في الدائع بان السبلة أن يرمي بصرة الى موضع سجوده وفي التعويض تركها ثم الظاهر أن الكراهة ترجية كدائي الحلية والبحر وكأنه لانه انتهى ماضي ابتداء في الصلوة عن التحريم (قوله لا الكلال الحشوع) بان خاف موت الحشوع بسبب ربه بما يفرق في الحاطر ولا يكره بل قال بعض العلماء انه الاول وابن سعيد حليغو يخرج (قوله لا الصلوة للقدم) ولوراثته ثم طه أرضه كانه رايه واحد في خلاف مكان المسجد وأدبره وان كان كذلك لولا لا يخلل داو فلا يثبت موضع القدمين وان كان باقي يذنه خارجها أو الصلوة كالجلاء في الحرم وأسسها جرحه فهو صيد الحرم فيه الجرح بعجز (قوله مطلقا) واجمع الى قوله وقيام الامام في الحراب وصر الاطلاق بما بعده وكذا سواء كان الحراب من المسجد كالجرح العادة المستمرة أولا كافي البحر (قوله عال بالتشبهان) قد سدل الكراهة وحاصله انه صرح بمحمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يفصل باختلاف المشايخ في سببه ما قيل كونه بصريمة أو عنهم في المكان لان الحراب في معنى بيت أو حور ذلك من مع أهل الكتاب واقتصر عليه في النهاية واختاره الامام السر حسي وقال انه لا وجه وقيل اشتباهه على من في عيسو يساره على الاول بكرة مطلقا على الثاني لا يكره عند عدم الاشتباه أو الثاني في القصر بان امتياز الامام في المكان المطلوب وتقدمه واجب وغايته اتقان الذين في ذلك واتصاف في الحليوة أو يملك بان يذنه في البحر بان مقتضى طهارته راية الكراهة مطلقا وبان امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا زوف في مكان آخر لهذا قال في الولوالجية وغيره اذ لم يصدق المسجدين خلف الامام لا ينبغي له ذلك لانه يشبه تلبس المكاتب انتهى معنى وحقيقة اختلاف المكان تتبع الجواز تشبهه باختلاف وجوب الكراهة والحراب وان كان من المسجد بصورة وهيئة اقتضت تشبهه الاختلاف اه لمصلحة قلت أي لان الحراب أعاني عسلا من قبل قيام الامام ليكون قيامه وسط الصف كالجرح السبلة لا لا يقوم في دالته فهو وان كان من خارج المسجد لكان يشبه مكانا آخر وأثر الكراهة ولا يعني حسن هذا الكلام ما فهم لكن تقدم أن التشبه بما يكره في الموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقا بل هذان الموم تأمل هذا في حاشية البحر الرمل الذي يطهر من كلامهم انها كراهة غير به تأمل اه (تسبيه)

قوله وحيث قد تركه الكلام مندوب هكذا بخطه وفيه نظر لا ينبغي اه

ولو أوجها ذكر مسكين لانه من الثمان والاثني عشر موطون منه وتعمد من فيه) للنهي الا لا كلال الحشوع (وقيام الامام في الحراب لاجل حورده فيه) وقد ما من جرحه لان العبرة بالقدم (مطلقا) وان لم يشبهه حال الامام ان على التشبه وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي الكراهة (واقتصر الامام على الدكن)

في معراج البراءة من باب الامامة الاصح ما روي عن أبي حنيفة أنه قال أكره للامام أن يقوم بين السارين
أو زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لانه يختلف على الامامة وفيه أيضا سنة أن يقوم الامام في الوسط
الصف الأتري أن الحار بمناصب الاوسط المساجد وهي قد عنت لتمام الامام اه وفي التنازلية
ويكره أن يقوم في غير المحراب بالضرورة اه ومقتضاه أن الامام لو ترك المحراب قام في غيره بكره ولو
كان قيامه وسط الصف لانه خلاف على الامامة وهو ظاهر في الامام الراي تبخون وغيره والمفرد فاعتقته هـ
الفائدة ثمانية وثم السؤال عن حاله لو وجد نص فيها (قوله للنهي) وهو ما خرجهما لكم أنه صلى الله عليه
وسلم نهى أن يقوم الامام فوق ربي الناس خلفه وعلوه مائة تشبه باهل الكتاب فانهم يتحدون لتمامهم
ذلك ما يعجز وهذا التعليل يقتضي انه لا يترجم في الحديث يقتضي انه لا يتجرع لانه لا يجوز جصاصه تأمل ولى
قلت لعل المصنف لم يفسر النبي بما ذكر تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كافي الباعث قال في
البر والامام أن التجمع قد اختلف في الامامة في العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اه وكذا رآه
في الخلية (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية لانه وان لم يكن فيه تشبه باهل الكتاب لكن فيه ازدراء
بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه فأداه في شرح المنسوبة كالمشارح أخذ التجمع تبعاً للدرهم قول
البدائع جواب ظاهر الرواية اقرب إلى الصواب ومغايرة قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه
ومضى عليه في الحاشية قال لا دلالة عليه على المشايخ قال ط ولعل الكراهة تزجئة لان الهوى ورد في الاول
فقط (قوله وهذا كله) أي الكراهة في المسائل الثلاث لا يكتبون من ظاهر كلام المصنف من ان قوله عند
عدم العذر قيد لقوله وكره عكسه فقط فافهم (قوله بكلمة وعيد) مثال للمذموم وعلى تقدير مضاف أي
كره جمعة وعيد (قوله فلو قام الخ) تفريع على عدم الكراهة عند العذر جمعة وعيد قال في المعراج
وذكر شيخ الاسلام انما يكره هذا اذا لم يكن من عذر أماداً كان ولا يكره كأي الجمعة فإذا كانت القوم على
الرف وبعضهم على الارض فليسبق المكان وحكي الخواص عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطابق عند
الضرورة وان ساق المسجد على القوم اه وبه علم ان قوله والامام على الارض أي معه بعض القوم (قوله
كلوا كال الخ) محذور قوله وانظر اذا الامام على المكان قال في البحر قيد بالافراد لانه لو كان بعض القوم مع
الامام قبل يكره الاصح لا به جرح العادة في جوامع المسلمين في أغلب الامصار كما في المحيط اه وظهر
انه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخلًا فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أي في الافراد في مكان مرتفع
وهذا حكمه في البحر تعال عليه مذهبا لثاني وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج ما نصه
وقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اراد الامام تعاليم القوم أفعال الصلاة أو اراد المأموم تبليغ القوم
فحينئذ لا يكره عنده اه وبه علم انه كأيكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان
وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله وقده الخ) أي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو
صلى على رؤوف المسجد وجدني محبة كما كرهه كفاية في صف خلف صف فيه درجة اه ولعله يشير بذلك
الى انه لو لم يجد المأموم كور كان انفراد المأموم مكرها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القيسية فاه
عزى الى بعض الكتب أن جماعة لم يجدوا الصف في درجة قبل يقوم وحده وهدر وقيل يجب واحدا من
الصف الى نفسه فيقف بجنبه الاصح ما روي هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع عن جامع رجل والاجدب
البرجل أو تخلف في الصف ثم قال في القيسية والقيام وحده أولى في زماننا العلية الجبل على العوام فاذا جاز
تفسد صلاته اه قال في الحاشية قلت و ينبغي التفويض الى الراي المتلى قال وروى عن لايتأدى ليس
أوصد افتراجه أو علم الجنبه والا فردد اه قلت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهان في شرح منظومته
(قوله ولدا قال الخ) أي لم يدكر الحديث لمسلم (قوله وليس فقه غمائل) عدل عن قول غيره تصاور
لماني العرب الصورة علم في ذي الروح وغيره والتمثال صاحب بيت في ذي الروح وبني أوسع ذي الروح

لتهى وقد ارتفع
بذراع ولا بأس بما دونه
وقبل ما يقع به الامانة
وهو الاوجه ذكره الكمال
وغیره (وكره عكسه) في
الاصح وهذا كله (عد
عدم العذر) بكلمة
وعيد فلو قام على الرؤوف
والامام على الارض أو في
المحراب فليسبق المكان لم
يكره لو كان معه بعض
القوم في الاصح وبه جرح
العادة في جوامع المسلمين
ومن العذر ارادة التعلیم
أو التسليم كإسقاط في البحر
ونسد ما كراهه القيام في
صف شط صف فيه درجة
لهي وكذا القيام منفردا
وان لم يجد درجة بل يجذب
أحدا من الصف كره ان
الكمال لكن قالوا في زماننا
تركة أولى لهذا قال في
البحر يكره وحده الاداء لم
يجد درجة (وليس فوب
فيه غمائل) ذي روح
(وأي بكرة

لا يكره قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لا تكرر ضرورة الرأس وفيه خلاف كافي اقتضاها كذا في الجمل قال
 في البحر وفي الخلاصة تكرر التصاوير على التوب صلى فيه أولا انتهى وهذه الكراهة تخرج عتبة وطاهر
 كلام المورق في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان وقالوا وصاهم على ما بين أوله يرد به
 حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في توب أو سباط أو دودهم واداموا حاشا وجرها
 اه يعني أن يكون حراما لا مكرها وان ثبت الاجماع وقطعية الدليل في تواتره اه كلامه في سباط
 وطاهر قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسمية مكرها قالت لكن مراد الخلاصة اللسان المصرح في
 المتن بدليل قوله في الخلاصة بعد ما أمادا كان في يده وهو يصلي لا يكره وكلام المورق في هل لا يكره
 ولا يكره من حرمه ضرورة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صعبة كالتصوير على النور
 كانت اليد أو مستعرة أو ما انتفع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولو تكررت لانتفاء حرمة التكرار
 لخلق الله تعالى وهي موحدة في كل مذكرة كراهة الصلاة لانتفاء حرمة التكرار في التسمية
 بأن فاعنهم هذا التكرير (قوله فوق رأسه) أي السقف سراج (قوله قال) أي مرسى في حداد أو
 أومره وع أو على كافي البية وشهها أقول والاعلم أنه لا يلحق به العيب وان لم يكن كذلك فيروى
 به تشبه بالانصاري ويكره التشبه في المذموم وان لم يقصد تكريم (قوله موصوف) أي بحيث لا يقره
 ولا يشكك عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة معلقة أو على سباط مفروش لا يكره لان
 وطاهر بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لا تعظم لها (قوله والاطوار الكراهة)
 لكن كراهية أسير لانه لا تعظم فيه ولا تشبهه سراج وفي البحر والواو أشدها كراهة ما يكون على القوس
 المصلي ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه يساره على المصلي ثم ما يكون خلفه على الخائط أو
 اه قلت وكان عدم التعظيم التي خلعه وان كانت على حائط أو سترة أن في الدارها استهنا عليها يعارض
 ما في تعظيمها من التعظيم بخلاف ما على سباط مفروش ولم يسجد عليها ما يستهنا من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن كراهة في المسائل كلها ما لا تشبه على خلاف ما يأتي (قوله ولا يكره) قد رواه
 مع قول المصنف الآتي لا تطول الفصل فيكون الآتي ذا كبراهة لهم (قوله تحت يده) وكذا ان كانت
 على سباط يوطأ أو مربعة يشكك عليها كافي في البحر والمروعة وسادة لا تكراهة في البحر (قوله
 الخ) أشار بذلك إلى ما في العادة الأولى من الإشكال وهو أنه إذا كانت في يده فبعضه عن سبطه أو سرجه
 مكره وبغير الصورة في بعض الأقسام إلا براد أن لا يمسكها بل تكون معلقة بيده ويجوز ذلك كذا في شرح
 المية وأراد بخود لما عايناه في الصورة كانت حرسومة في يده وفي المراج لا تكرر أمامة من في يده
 بالتصوير لا يكره في البحر من المحيط وطاهر هذه عدم الكراهة ونو
 كانت بالشم وبغيره عدم حاشيته أو فسخناه في أحزاب الاجناس راجعة (قوله غير مبيح) الظاهر أن
 المراد به ما يأتي في تحريم الصلوات (قوله وبغيره) أي مفاد التعظيم بانهم مستورة (قوله لا يستكره
 أوصرة) بان يصلي معه صرة أو كس فيه دناب أو دواهم فيمصر صرا ولا تكرر لاستقرارها بغيره وقته
 انتهى لو كانت مكشوفة تكرر الصلاة مع أن الصغيرة لا تكرر الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة يرد به
 الصورة في البيت شر (قوله أو توب آخر) بان كان فوق التوب البري فيه صورة توب سائر له ولا تكرر
 اتصاله به لا تبارها بالتوب شر (قوله لا تنبى الخ) هذا أصح مما في القهستاني حيث قال بحيث لا يدو
 لما طرأ لا يتغير بلبس كافي الكرماني أو لا يدوله من بعد كافي اعطاهم قال لكن في الحرابة ان كانت الصورة
 متداوية يكره وان كانت أصغر لاه (قوله أو معلق على الرأس) أي سواء كان من الأصل أو كان لها رأس
 ونحوه وسواء كان الطلع تحفا خفيفا على مبع الرأس حتى لم يرق له أو ثرا أو طاية بغيره أو فسخه أو بغيره
 لا تكرر بدون الرأس عادة أو ما دفع الرأس عن الجسد يحيط به بقله الرأس على حاله فلا يكره الكراهة لان

فوق رأسه أو بين يديه
 أو بحدائه حبة أو بسرة
 أو على موهده (تثال)
 ولو في وسادة منصوبة
 لا مفروشة واختلاف فيها
 اذا كان التثال خلفه
 والظاهر الكراهة
 ولا يكره لو كانت تحت
 قدميه أو على جلوسه لانها
 مهانة (أو في يده) عبارة
 الشئ بيده لانها مستورة
 بشبه (أو على خافق) بعض
 غير مستبين قال في البحر
 ومفاده كراهة المستبين
 لا المستمر تكس أو صرة أو
 توب آخر أو ثرا والمصنف
 (أو كانت صغيرة) لا تنبى
 فاصفيل أعضائها للماطر
 فأنما هو على الأرض
 ذكره الخليل (أو معلقة
 الرأس أو الوجه)

البايرون وهو معلق فلا يتحقق القطع بذلك وقد بال رأس لانه لا اعتبار بأزلة الحاجبين أو العينين لانها
تعبس بدونها وكذا لا اعتبار بقطع اليد أو الرجليين بحر (قوله أو مجموعة عضواً) تعميم بعد تخصيص
وهل مثل ذلك ما لو كانت مقبولة البطن مثلاً والظاهر أنه لو كان التجب كبيراً لظهر به بقصاحهم والأدلة
كلوا كان التجب لوضع عصا غسلكم كمثل صور الحبال التي يلعب بها الاطفال مع صورة تامة تأمل (قوله
أو ليعردي روح) انقول ان عباس السائل فان كنت لا بداعلا فاصح الشجر وما لا فسر له واداء الشجيات
ولا فرق في الشجر بين المنخر وغيره خلا لما جاهد بحر (قوله لانها لا تعد) أي هذه المذكرة وإن وجد
فلا يحصل التشبه فان قيل عند الشمس والقمر والكواكب والشجر الحصراء فليست عينه لا تخاله فعلى
هذا ينبغي أن يكون استكمال عينه هو ما لا يشاهد معراج أي لا ثم عين ما بعد اختلاف ما لصورها واستقل
صورها (قوله وغيره من الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة واداء
مسلم وهذا الشارح في الجواب عما يقال ان كانت هذه الكراهة مما يكره المخل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله
اللائكة لان شتر القاع يتعنه لا تدخله اللائكة يعني أن تكرر ولو كانت الصورة مهيأة لان قوله ولا صورة
ذكر في سياق النبي وتم وان كانت العلة التشبه بعادتها لا تكره الاداء كانت امامه أو فوق رأسه والحجاب
أنه لا يلهي الأمر الأول وأما الثاني فيجوز أشد به الكراهة فغير أن عموم النص الماد كونه مخصص بعين
المهابة ليس يروى ابن جابر والنسائي أسانيد جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تدخل
فقال كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه مساوير فان كنت لا بداعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأدأ واجعلها
سطلانم رد على هذا ما إذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع أنها لا تمنع دخول اللائكة
وليس فيه أشد لان عبدة الأصنام لا يسيحون عليها بل يصوبونها ويوجهون إليها الأبن يقول مما هو ضرورة
الشرع بعادتها حال القيام والركوع وتعليم لها أن سجد عليها اه لمخلص الحليسة والبحر أقول الذي
يظهر من كلامهم أن العلة أماله تعليم أو التشبه بتقدمه فهو التعظيم أهم كمال كانت عينه أو سائر
أو وضع سجود فانه لا تشبه به بل فيه تعظيم وتشمه فهو أشد كراهة ولهذا اتفقت
رتبته كبحر وغيره بريل عليه السلام معلول باله تعليم بدليل الحديث الآخر وغيره فعدم دخول اللائكة
انما هو حيث كنت الصورة معطلة وتعاليل كراهة الصلاة باله تعليم أو أي من التعليل بعدم الدخول لان التعظيم
قد يكون عارصاً للصورة إذا كانت على بساط مغروش تكون بهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل
على ذلك البساط وسجد عليها تكرر لان فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن اللائكة لا تمنع من الدخول بذلك
الفعل الهامض وأما ما في الفتح عن شرح عتاق من أنهم لو كانت خلفه أو تحت رجليه لا تكره الصلاة ولكن
تكره كراهة فجعل الصورة في البيت الحديث بظاهر الامتناع من الدخول ولو بهانة وذكر اه جعله في بساط
مغروش وهو خلاف الحديث المخصص كاهم (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قد بينهم إذا لحظت لا يهتدون
الانساب العدد الجماع والخلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد بالخطئة ما هو أهم من الكرام
الساكنين والذين يحفظونهم من الجن نهنروا بطر ما قد سماه قبل فصل القراءة (قوله معناه عياض) أي وقال
ان الاحاديث مخصصة بتعريف هو ظاهر كلام علماء اهل طاهره أن ملائكة كراهة في الصلاة لا يكرهوا غيره
وقد مر في الفتح وغيره ان الصورة الصغيرة لا تكره في البيت قالوا قل أنه كان على حاتم أي هرير قد باتت
اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كرهها فاقوا في البيت لانه يكون ستر القاع وكذا المهابة كاهم وهو صريح
قوله في الحديث المار أو قطعها وسأدأ واجعلها سطلانم ما من شرح عتاق فقد علمت ما به (تسبه) *
هذا كله في اقتداء الصورة وأما فعل التصور فهو غير جائز مطلقاً لانه مصاهرة خلق الله تعالى كاهم (حاشية) *
قال في المهر حق وفي الخلاصة لم رأى صورة في بيت غيره أن ير لها أو ينبغي أن يحب عليه ولو استأجر صوراً
ولا جرح لانه عليه مصيبة كذا عن محمد ولو هدم بيتاً به تصاور من قيمته خالياً عنها اه وسياق في باب

أو مجموعة ولا تيش بدونه
(أو ليعردي روح لا يكره
لانها لا تعد وشهر جبريل
مخصص بغير المهابة كما
سماه ابن السكال واشتلف
المحدثون في امتناع ملائكة
الرجح على القديين دفعه
عياض وأنبشه الروي

متفرقات البوع مشاوشر حاماته (اشترى ثورا أو فرسان خرف لاجل استئناس الصبي لاربع)
 ولا قيمة (فلا يبيع من ماله وقيل بخله) يصع ويصن قنينة وفي آخره الجني عن أبي يوسف يعوف ببع
 العسة وأن العسم الصبيان اه (قوله ذكره تنزيها) كذا عز في البحر إلى الحلية لا بأس سراح ثم قال
 لكن طاهر قول النهاية لا بأس انهم يتجرعوا أحاف في البربان الكروية ترهبها برصاح أي غير مستوى
 الطرقي واعتزله الريل بال العالب اطلأهم غير المباح على الحرمان أو المكره ونحوها وان كان يطلق على
 ما ذكرته ويؤيده قول اللؤلؤة النبي عليه لكن قال بحسبه فوح أدلى له أجد الهني ص ص مصرعها
 عندي من الكتب اه ولذا انتصر غيره على التأمل بأنه ليس من أفعال الله لا ذلول كان فيه نهي خاص
 لذكره ومذكر في الحلية فيما رواه الأصماني نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم من عد الاتي في
 المكتوبة ورخص في السجدة أي الباطلة لكن قال في الحلية ان ثبت هذا في حق القول بعدم الكراهة
 في الباطلة والآخر مع القول بعدمه طالعرا دام الترتيب اه وحيث لا نهي ثابت يعين تأويله في
 النهاية بما في البحر ولما شى به الشارح قدس (قوله الباطل) أي باصا به وبسببه عكها كبحي البحر
 (قوله ولو فلا) بيان للامتنان وهذا ما تفاق أصحابنا في طاهر الرواية وعن الصحاح في معسر طاهر الرواية
 صرحا أنه لا بأس به وقيل الخلاف في الفرائص ولا كراهة في الوافق أو قبل في النوافل ولا خلاف في
 الكراهة في الفرائص غير (قوله فلا كراهة) هذا طاهر الرواية وهو الأصح كراهة بعضهم نهرو يدل
 للأول أنه أخرجه الترمذي وحسنه النووي اسنادا صحيحا قالت قال لدا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليك أن تسبح والتقدس واعتقدت بالامتنان من الله ولا بأس مستطافان ولا تهن فتسبح الرحمة ونماحه
 في الحلية (قوله كراهة الخ) أي في الصلاة وهذا ما تفرقه باليد قال في البحر أم الحمر برؤس الاصابع
 أو الحنطة بالقلب وهو غير كراهة اتفاقا والعدا بالسان مفيد اتفاقا اه وما قيل من أنه يكره ما قبل لادله
 بالجنوع فيه طاهر كفي الحلية (قوله لا بأس باتحاد المسجدة) بكسر الميم آلة التسبيح والذي في البحر
 والحلية والآخران في بدورهم قال في المصباح اه حذو حذاه طوله فهو يقسم كونه امرئ وقال الأزهري
 كونه ولد أو جمع هائل عرفه وغرف اه والمشهور نزع اطلاق السجدة بالنص على الباطلة قال في المغرب
 لانه يسبح فيها ودليل الجواز رواه أبو داود والترمذي والنسائي وام حذو حذاه طوله فهو يقسم كونه امرئ وقال الأزهري
 عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرئ أو بين يديه أوى وحضته به
 فقال أخبرني بما هو أسبر عليك هذا أو أفضل فقال سبحان الله عددا ما اتى في السماء وسبحان الله عدد
 ما اتى في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والجسد مثل ذلك والله أكبر
 مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك والحوال ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم يبق ما عن ذلك وإنما أشهد هالي ما هو
 أسبر وأفضل ولو كان كرهه السبب لهذا ذلك ولا يزيد السجدة على مصحوب هذا الحديث الا بضم اليموي في
 شحا ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المبع فلا حرج أن نقل تحاذيه أو العمل بما جاء من الصوفية للاختيار
 وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسجدة فلا كلام لئلا يكون هذا الحديث أيضا شهدا لصحة هذا الذي ذكر
 المصنف عن ذلك كبرج من هذه الصفة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلية والآخر (قوله لا كراهة قتل سدة
 أو عقيب) لخبر الشيخين ادهوا الاسوديين في الله لا اله الا الله وقال قنبر بن وهب وأما قتل العلة والعريث مسباني
 (قوله ان خاف الاذى) أي بان مرتب بين يديه وخاف الاذى والاكراهة في البحر عن الحلية ويستحب
 قتل العقب بالعدل اليسرى ان أمكن لخديث أبي داود كذلك ونحس عليه الحلية (قوله اذا الامر بالإبادة)
 جواب عما قيل لم يكن قتلها مباحا لا بالمرأ القتل ط (قوله فالاولي الخ) أي حيث كان الامر بالقتل
 لمقتل ما يتحس منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحلية البصاة التي تحس مستوية لانه انما اتى قوله عليه
 الصلاة والسلام اقتلوا العظيمة والابتر واياكم والحسية ايضا فان من الحن تحس الحيط وقال الطحاوي

(د) كره تنزيها (عدالاتي)
 والصور والتسبيح باليد في
 الصلاة مطلقا ولو فلا بأس
 خارجها فلا يكره كراهة عليه
 أو بعزمه آياه وعليه
 يجعل ما به من صلاة التسبيح
 (مفع) لا بأس باقتناء
 المسجدة عبر رياء كسب عاق
 البحر (لا يكره قتل حبة
 أو عقيب) ان خاف الاذى
 اذا الامر بالإبادة لانه منفعة
 لئلا يولي ترك الخ البصاة
 لحرف الاذى (مطلقا) ولو
 بهل كثير

طالب الكلام على اتحاد
 السجدة

قوله عن بسيرة بضم الباء
 اشارة للتحفة ومفع السبب
 صلية اه منه

لا بأس بقتل الكل لأن النبي صلى الله عليه وسلم عهدهم الحرب أن لا يدخلوا بيوت أمته فادخلوا فقد نقضوا
 العهد فلا ذمة لهم والاولى والاعذار والاذنار فيقال ارجع يا ذن الله فان أبي قتله اه يعني الانذار في غير
 الصلاة بحر قال في الحلية ووافق الطحاوي وغير واحد آخرهم شخصاً يعني أس الهمام فقال والحق أن الحبل
 ثابت الآن الاول الامساك بحمايه علامة الحرب لا لعمرة بل لدفع الضرر والموتهم من جهتهم اه والطفتان
 بضم الطاء المهملة واسكان الفاء لطلعت الاسودان على ظهر الحية والابرة الا في قيل هو جسر كانه مقطوع
 الذنب وقيل مصنف أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحبل ملأقت اه (قوله على الاظهر) كذا
 قاله الامام السرخسي وقال لانه عمل رخص فيه للمصلي فهو كالمشي بعد الحدث بحر (قوله لكن صحح
 الحلي الفساد) حديث قال تعالى ابن الهمام فالحق فيما يظهر هو الفساد الامر بالقتل لاستلزام صحة الصلاة
 مع وجوده كافي صلاة بالخوف بل الامر في مثله لا بإحاطة مباشرة وان كان مفسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن
 الهمام في المسبوق البحر والنهر وأقره عليه وقالوا ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما
 عليه علمه وقوله مشروح الحليم الصبر وموسط شيخ الاسلام من أن الكثير لا يساح اه (قوله الى ظهر
 فاعاد الخ) قيد بالظهر احترازاً عن الوجه فانه انكره اليه كما روي قوله يتحدث امله الى أنه لا كراهة لو لم
 يتحدث بالاول ولما زاد الشارح ولو في شرح التبية أأده نقي قول من قال بالكراهة بحضرة المصنفين وكذا
 بحضرة النائمين وباري عنه عليه الصلاة والسلام لا تلووا خلف يائمه ولا متحدث بضعف وصح عن عائشة
 رضي الله عنها قالت كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها أو ما عرفت فيه وبين الله به
 ما إذا أراد أن يوتر يغضى فوترت روي في الصغير وهو يقتضى أنها كانت واقفة في سجد البراءة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ثبت أن أصلي الى التمام والمتحدثين وهو محمول على ما إذا كانت لهم أصوات
 يخاف منها التعاطي أو الأشعل وفي النائمين اذا نائم طهور شيئاً يفضله اه (قوله مطلقاً) أي مطلقاً وغيره
 مطلق وأشار به الى أن قول الكثر وغيره معلق غير قيد في شرح المسبوقه عدم الكراهة أن كراهة استقبال
 بعض الاشياء باعتبار التشبه بعداها والمخفف والسبب في بعدهما أحدوا استقبال أهل الكتاب للمخفف
 للقرعة مثلاً لا للعبادة فوعند أبي حنيفة يكره استقباله للقرعة أو اذا قيد بكونه معلقاً كونه السيف آلة الحرب
 مما سبب لحال الانبثال الى الله تعالى لانها حال الحارب مع النفس والشيطان وعن هدا سعى الخراب اه
 (قوله أو شمع) بفتح الميم على الوجوه السكنون صيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو
 الخمار كافي غاية السباب وينبغي الاتفاق عليه فيما لو كان على غايته كاهو المعتاد في ليالي رمضان بحر أي في حق
 الامام أما المقابل لهامن القوم متلفه الكراهة على مقابل المختار وروى (قوله لان الجوس الخ) عليه لثلاثه
 قبله ط (قوله قتيبة) ذكر ذلك في القسمة في كتاب الكراهة فوضه الصحيح أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه
 نبع أو سراج لانه لا يهدده أحد والجوس يعيدون الجرا لانا الموقدة حتى قيل لا يكره الى الدار الموقدة
 اه وطاهر أن المراد بالموقدة التي لها لهب لكن قال في العايات بعضهم قال تكره الى شمع أو سراج ك
 لو كان بين يديه كقوله في سراج أو سراج اه وظاهر أن الكراهة في الموقدة متعلق عليها كالخمر
 تأمل (قوله الماس) عليه لعدم الكراهة وهو كونه ما يهانه ح (قوله بكرة اشتمال الصلابة) لهيه
 عليها الصلاة والسلام تنهاه أن يأخذ بثوبه فيحبل به جسده كما من رأسه الى قدمه ولا يرجع جانباً بحر
 يدهم سعى به لعدم مخرج منه يده كالخمر الصلابة وقيل أن يشتمل ثوب واحد ليس عليه أو رده
 اشتمال اليهود زباني وطاهر التعليل بالنهي أن الصلابة تنجز بحركة كالمشي في نظائره (قوله والاختيار)
 انتهى الى صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس أو تكرر برعايته على رأسه وترك وسطه مكشوقاً وقيل
 أن يشتمل برعايته فعلى أنه ما للحر والبرد أو لئلا يكره ما ذكره من تحريمه أيضاً الماس (قوله والتأني)
 وهو يعطية لانهم في الصلاة لأنه يشبه عمل الجوس حال عبادتهم السير ان زباني ونقل ط عن أبي

على الاظهر لكن صحح الحلي
 الفساد (و) لا يكره (صلاة)
 الى طهر فاعد أو فاعاد ولو
 يتحدث (الاذا خيف العاط)
 يتحدث (و) لا (الى) مصنف
 أو سيف مطلقاً أو شمع أو
 سراج أو نار توقد لان
 الجوس احاطة به الجوس
 لا النار الموقدة قسمة (أو على)
 بساط فيه تأني لانه يصعد
 عليها الماس (فروع) *
 يكره اشتمال الصلابة
 والاعتبار والتأني

السجود أنتم انحرى بحجة (قوله والتفهم) هو اتراح التهامه بالنفس الشديديا بعد عود وحكمه كالتمضم في
تفصيله كما في شرح المسألة أي قال كان لا بد من خرحه حرمان أو استمراد، وفي بعض النسخ والتمم والمراد
به ليس الحائض في الصلاة لعقل قليل (قوله وكل على قليل الخ) تقدم العرق بعبء من الكبر (قوله
كتمرض لعقله الخ) قال في المهر وكره قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحسن وأرى ذلك سهل
لا بأس، ولعل الامام انما سادته والذين سادوه من التزه عن أصابة الدم في القتال أو فوبه وإن كان معوقا معه
هذا إذا تعرضت القمل وبحوها بالادى والا كره الاحد فصلان غير موهودا، ثم سارح المسألة في أمامه ولا
باس بالقتل بشرط تعرضه بالادى ولا يعارضها في المسألة بطريق الدس أو عسر، إلا إذا دعا على طهارة أنه
يظهر ما به انقراض من الصلاة وهذا التفعيل يحصل الجوع من ما سبق عن الامام أن يدفعه في الصلاة أي
في غير المسجد بين ما وروى عنه أنه لو دم في الصلاة أساءه، وفي الامداد عن اليسوع لا يسوي طي عن
اسماعيل وطرح القمل في المسجد كان متاحرا لمسألة، وإن كان حيا في كتب المال كيفة كذلك لا،
فيه تعديله بالجويع بخلاف البرعوث لانه يأكل القرباب وعلى هذا يحرم طرح القمل في حيا غير المسجد، أ
أه قال في الامداد والمصرح به في كتابه لا يجوز القساة شرعا، وفي المجمع أه قالت الطاهر أن المهر
تقدر المسجد والظاهر صحه عندنا أن لا يفسله رائحه ادا مات في الماء يفسده (قوله ويرتل...
ومستحب) السنة فمما يستهدى وهي المؤكدة وسنقولنا والمستحب غيره وهو المندوب أو حها
في بيان وقد يطلق عليه سنة وقد مر ما يتحقق ذلك كما في سنن اليمامة قال في الخبر: وقوله وعلى بساط طه...
تصاو والحاصل أن السنة ان كانت في كدة قوله لا يبعد... وتر كها مكرها في سائر...
مؤكدة وتر كها مكرها في سائر... أو أمما المستحب أو المندوب فينبى أن لا يذكره في أصله إن أولهم المستحب يوم
الاصحى أن لا يكل أول الامس أخفجه ولو أكل من غير هالم يكره، لم يلزم من تركه المستحب ثواب الكراهة
الأنه يشكل عليه قوله لم المكروه تبرهنا من سعة الخلاف الأولى ولا ثبت ترك المسألة... خلاف الأولى
أه أقول لكى صرح في الجري صلاه العبد صمدية لا يكل أنه لا يلزم من تركه المستحب ثواب الكراهة
ألا لا يلزم دليل خاص أه وأشار الى ذلك في التفرير الأولى بان خلاف الأولى ما ليس فيه عسر
كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تبرهنا أه والطاهر أن خلاف الأولى أهم من تركه، وروى بها
خلاف الأولى ولا تعكس لأن خلاف الأولى فلا يكون مكرها... لا دليل خاص كترك صلاه العبد وبه
ينفاهر أن كون تركه المستحب راجع الى خلاف الأولى لا يلزم منه أن يكون مكرها ولا يصح حصول
الكراهة حكم شرعى فلا بد له من دليل وإقنه تعالى أعلم (قوله وحل العامل) أي لغير حاشية (قوله وأورد
الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكرها وقد ورد في الصعيين وغيرهما عن أبي حمزة أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يصلى وهو حامل أمامة بنت زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضعها وإذا قام
حملها وقد أجيب عنه ما حو به من أنها ما ذكره الشارح أنه منسوخ عماد كره من الحديث وهو من وديان
حديث أن في الصلاة ثلاثة أركان قبل الهجرة وقعة أمامة بعده وهو منها ما في البدائع أنه في الله عليه وسلم
لم يكره ذلك لأنه كان محتاجا لا لعدم من يحفظها ولا تشريع بالفعل أن هذا غير فسد ومثلا أضاف
زمانا لا يكره لو أحده ما فعله هذا الحاجة أمما بدونها فذكره أه وقد أطال الحق ابن أمير خ في الحليسة
في هذا المجل ثم قال أن كونه للتسريح بالفعل هو الصواب الذي لا بد له من كذا كراهة الأولى فإنه ذكر بعضهم
أنه بالفعل أقوى من القول فلهذه دلالة لبيان الخواص التي تسمى طاهر وما في حوجه من الحاشية، ففوقه
لكونه في معدة، وإن ثاب الطفال وأ... سادهم طاهر حتى تتحقق بحاشتها وانفعال الدال...
متوالية تطل الصلاة فلا ينال القول القليل الى غير ذلك وتعامه فيه... (تمة) في من المكروهات
أشبهه أحد كراهي المينون والاصح وغيرهما من الصلاة بحصر ما يشعل الدال ويحل بالشيوخ كرامة

والتمتع وكل حمل قليل
بلا عذر كمرض لفملة
قل الاذى وترك كل سنة
ومستحب وحمل الطفل
وما ورد أصح حديث أن في
الصلاة لشعلا

مطلب في بيان السنة
والسحب والمندوب والمكروه
وخلاف الأولى

والهو واجب ولذلك كرهت بحسرة طعام نحل اليه به وسبأ في كتاب الحج قبل باب القرآن بكرة للمصلي
 جعل يحرم عليه حلقه مثل قبايه ومما ياتي الخرافة نفعه الألف والفم والهرولة للصلاة والاستكاء على حائط
 أو عصا في الفرض بالأعداد لا في النفل على الأصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه ما يروى من الفساد
 وأعمال القراءات كسماوات القراءة في غير حاله القيام ورفع الرأس ووضع قبل الامام والصلاة في سفن النجاسة
 كقبة وحمام إلا داعل ومصلاته ولا تثبت لأوصلي في موضع روح الشياطين أو كان في القسيرة وضع أعد
 للصلاة ولا يقربوا للنجاسة فلا بأس في الحاسة اه وتقدم تمام هذا في بحث الأوقات المصروفة وفي
 القهستاني لا تكره الصلاة في جهة قبر إلا إذا كان بيديه بحيث لو صلى صلاة الحاشعين وقع نصرته عليه كفي
 جابر المصبرات اه **(قوله)** ويأجر فنعها أي ولو كانت فرضا كفي الأمداد **(قوله)** لنحو مثل حبة أي بان
 بقية ما به دل كثير بما على من من تصح ما به اه **(قوله)** وتذاته أي هم ما وكذا الحرف ذت على غنم
 نور الأيضاح **(قوله)** ومورد قد الطاهر ثم قد ما بعد من فوات ما قد تدرهم سواء كان ما في اقتدره
 أوله ويرجى **(قوله)** وصاع ما قد تدرهم قال في مجمع الروايات لا ما ذونه غير فلا قطع الصلاة لأجله
 الكند كرى الطيف في الكعالة أن الحاشين بالله ان يحرق قطع الصلاة أولى وهذا في مال البر ما في ما
 لا يقطع والأصح جوارهم بما اه وتعلم في الأمداد والى متى عاب في الفح التقييد بالدرهم **(قوله)**
 ويستحب لدفعه الأشنشين كذا في مواهب الرحمن ونور الأيضاح لكمه بحال لما ذكره ما عاب الخزان
 وشرح المبيّن أن أنه كان ذلك بشهله أي يشعل قلبه من الصلاة ونحوه عا فأتها ثم لا تأملع الكراهة
 التحريم ومقتضى هذا أن القطع واجب لا مستحب ويدل عليه الحديث المار لا يجل لأحد يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يصلي وهو حاق حتى يخفف اللهم إلا أن يصلي ما عاب على ما إذا لم يشهله لكن الطاهر أن ذلك
 لا يكون موقفاً للقطع فأتاه ثم رأيت الأمر نسل إلى عدم ما من حجب القطع كها قال وقضية الحديث
 فوجه **(قوله)** والغرض من الخلاف عارضته في الخزان ولا زلة للحاجة غير مائة لاستحباب الخوف ومن
 الخلاف وماها أتم لشهله له وما إذا لم ته امره أجنبية **(قوله)** أن لم يحفل الخ راحه لقوله والغرض من
 وأما هذه المذهب فالأشبه بغيره ما من شرح المبيّن أن الصواب أنه يقطعها وإن كانت الحاجة كما قطعها
 له في نذر الدرهم **(قوله)** ويجب الطاهر من الاعتراض ط **(قوله)** لا نفعها هو سواء استعانت بالمصلي
 أو لم يعنى أحد في استعانتها أقدر على ذلك ومثله خوف تزدى أعنى في نقر مثلاً اعلى على طه سقوطه
 إمداد **(قوله)** لا لئلا أحد يؤيد الخ المراد من الأصول وإنه لو وطأه سرية أنه ينبغي له وجوب الإجابة
 بصداقه مع حاله السد والجواز ط قلت لكن ظاهر الغنى أنه ينبغي للعارض به صرح في الإمداد قوله أي
 لا يجوز زفقه ابتداء أحد يؤيد به من غير استعانتها وأما علة لا قطعها لا يجوز ولا يصرفه وقال الطحاوي
 هذا في الفرض وإن كان في ماله أن علم أحد يؤيد به أي الصلاة ما لا بأس أن لا يعجب وإن لم يعلم بجيبه اه
(قوله) لا في النفل أي فيجب وجوباً ولو لم يستغفر لانه عاب في إسرائيل على تركه الإجابة وقال صلى
 الله عليه وسلم لما دعاوا كان قهها لأجاب أمه وهذا لم يعلم أنه يصلي فإن علم التحب الإجابة لكم الأولى كما
 يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فإن علم تفصيل الحكم المستثنى ط وقد يقال لا بأس ما دفعه ما تروهم
 أن عليه أساقى عدم الإجابة تكونه عقوقاً فلا يفيء ذات الإجابة أولى وسبأ في تمامه في باب ادراك الفريضة
(قوله) وبكره الخ المأمر عن من بيان الكراهة في الصلاة تشرع في بيان ما حاربها ما هو من قوا بها بحر **(قوله)**
 تحريماً لما أحرجه الله عنه صلى الله عليه وسلم إذا أتيت العاقبة فلا تقبلوا القه ولا تستدروها
 ولكن شرفوا أودن في أو لهذا كل الأصح من الروايتين كراهة الاستدراك لا تستدروها
 استقبال الله ما شرح يعقب الرجل والمرأة والطاهر المراد بالقه قهتها كافي الصلاة وطاهر
 الحديث المار وأن التقييد بالهرج يفيد ما من به الشافعية أنه لو استقبلها بصدده وحول دكره لم يكره

ويباح قطعها للصوت حبة
 وتذاته وفور قدرونياع
 ما قد تدرهم له أوله
 ويستحب لدفعه الأشنشين
 والغرض من الخلاف أن لم
 يجب قوت وقت أو جماعة
 ويجب لأغاة مله وف
 وغريق وحرى للسداء
 أحد يؤيد به بلا استعانة إلا
 في النفل ما علم أنه يصلي
 لا بأس أن لا يعجب وإن لم يعلم
 أجابه وبكره شرعاً
 استقبال القه بالفرج
 ولو في الحلاء بالمديت
 التوقر وكذا الاستدراك
 في الأصح

الاستباح به كما إذا دهن في الجهر **(قوله ولا تطينه بنحس)** في الفداوى الهدية يكره أن يطين المسجد بطين
 قبل عمله بنحس يحلاف السرقين ادخله فيه الطين لأن في ذلك صرورته وهو يتحصل غرض لا يحصل إلا به
 كذا في السراجية اه **(قوله والفضد)** ذكره في الأشباه ونحوه في إياه له وأما الفضد في إياه له ويبنى أن
 لا فرق اه أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يجر حية الرج من البر كذا في الأشباه واختلف فيه السلف
 فقيل لا بأس وبقي يخرج الاحتجاج إليه وهو الأصح جوى عن شرح الجلع الصغير للفر تاشي **(قوله)**
ويجوز الخ) لما أخرجه المذرى مروى عنه وأما سدكم ومجايبكم ومجايبكم ويعكم وشراء كور رفع
 أصواتكم وسبل سبوحكم وقامة حدوكم وجروها في الجمع واجملوا على أبوابها المظاهر بجر والمظاهر
 جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل إياه ينظف به كذا في الصباح والمراد بالجرمة كراهة التجرى
 لظنية الدليل وأما قوله تعالى أن طهرنا بيتنا الطيبين الآية فيتمتع الطهارة من أعمال أهل الشرك تأمل
 وعابه وقوله ولا يكره أي تزيتها تأمل **(قوله وصلاته)** أي في السبل والحب الطاهر من أهل مخالفة
 اليهودية ترشاه وفي الحديث ما لوفى نعم الله ولا تشبهوا باليهود رواه الطبراني كذا في الجامع الصغير رازا
 لصحة وأشد منه جرم من الحيلة أنه يستولو كن عشي على الشوارع لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه
 كانوا يمضون في طرق المدينة ثم يملأون بقلبتهم إذا تخفى ثوبيت فرش المسجد يبيتني عديمه وان
 كانت طاهرة وأما المسجد النبوي فقد كان يفرقوا بالحصاني منه صلى الله عليه وسلم يحلوه في زمانا ولعل
 ذلك محل ما في عدة المفتي من أن دخول المسجد من غير طهارة من سوء الأدب تأمل **(قوله لا يكره ما ذكر)** أي من
 الوطء والبول والتغوط نهر **(قوله فوق بيت الخ)** أي فوق مسجد البيت أي موضع أعد للبول والوطء
 بأن يفضله محراب ويدفع ويطلب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهو مندوب لكل مسلم كذا في الكرماني
 وفيه فقهستانى وهو كذا قال على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره كذا في جامع البرهانى معراج **(قوله به يفتي)**
 خرابه) عبارة النهاية والختار للفتوى أنه مسجد في حق جواز الانتداء الخ لكن قال في الجواهر أنه يجوز
 الوطء والبول والتغلي ببول لا يفتي ما به قال الباقون بعد ذلك فيفتي أن لا يجوز أن يحكم ما يكونه غير
 مسجد وإنما طهر فائدة في حق بقية الأحكام وحل دشوله للجنب والمناض اه ومقابل هذه المختار
 ما صححه في المطايع في الصلاة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه ناه الشريعة أن صلى العبد له حكم
 المساجد ونماه في الشريعة لا يلة **(قوله كفاها مسجد)** هو المكان المتصل به ليس يدنو منه بغيره طرق فهو
 كأنه فصلانتهما جازة وعيد فمما ذكره من جواز الانتداء وحل دشوله للجنب ونحوه كذا في آخر شرح المنية
(قوله ورباط) هو ما بين السكتين فقرأه الصوفى يسمى الخاقان والتكية وحتى **(قوله ومدروسة)** ما بين
 السكتين طلبة العلم ويحصل لهامدرس ومكان للدرس لكن إذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد
 وفي وقف القصة للساحد التي في المدارس مساجدا لهم لا يجوز للناس من الصلاة بها وإذا أغلقت يكون
 فيها جماعة من أهلها اه وفي الخلق قد اوردوا مسجد لا دعون الناس من الصلاة فيها كانت الدار لو
 أغلقت كأنه لجماعة من فيها فهو مسجد جماعة تشبهه أحكام المسجد من حرم البيع والدخول والاملا
 وإن كانوا لا دعون الناس من الصلاة فيه اه **(قوله ومساجد حياض)** مسجد الخوض مصطفا تصفونها
 بحسب الخوض حتى إذا قوضا أحدهم الخوض صلى فيها اه ح **(قوله وأسواق)** أي غير ما قد يجعلون
 مصطفا للصلاة فيها وذلك كاتى يجعل في أسواق القوار **(قوله لا قوارع)** أي فاتها ليست كذلك كوان
 قال في آخر شرح المساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة فواتة في حكم المسجد لكن
 لا تعتكف فيها اه **(قوله ولا بأس الخ)** في هذا التعبير كما قال شمس الأئمة إشارة إلى أنه لا يؤجر ويكفبه أن
 يتصور أسارى أس اه قال في النهاية لأن لفظة لا بأس دليل على أن السجدة غير لال الناس الشدة اه
 ولها قال في حظر الهدية عن المهرات والصرف إلى الفقراء فصل وعابه الفتوى اه وقيل يكره لقوله

ولا تطينه بنحس (ولا
 البول) والفضد (يهو لوفى
 إياه) ويجوز ادخال صبيان
 ومجايب حيث علمت تصيبهم
 والا فيكره ويبنى لانتدائه
 تعاهد تعاهد ونحوه وسئل
 فهو ما أفضل (لا يكره
 ما ذكر (فوق بيت) جعل
 (في مسجد) بل ولا يكره
 ليس (بمسجد) (و) اما
 (المتعد) أصلا تنجاسة أو
 عهد (مسجد في حق
 جواز الانتداء) وإن فصل
 الصفوف رفقا بالناس
 (لا في حق غيره) به يفتي
 نهاية (على دشوله للجنب
 وحاش) كذا هو
 ورباط ومدروسة ومساجد
 حياض وأسواق لا قوارع
 (ولا بأس بقضه) خلا محرابه
 ما يكره

مطلب كذا لا بأس دليل
 على أن السجدة غير لال
 الناس الشدة

التكليف بدقائق القوش
وبحوها خصوصاً في جدار
القبلة قاله الحلي وفي
حظر المنسوي وقيل كره
في المزارع دون السقف
والأثر انتهى وظاهره أنه
المزاد بالمزارع جدار القبلة
فليقتض (بعض وما ذهب)
لو (بأنه) الحلال (الامن)
مال الوقف) فانه حرام
(ومن متولي لو تفعل)
القش أو البياض إذا
شعب طمع الظلمة فلا بأس
به كافي والاداء كان لاحكام
البناء أو الوقف فعل مثله
لأنهم أنه يعمر الوقف كما
يكنون وعماه في البحر
* (وروي) * أفصل
المساجد مكية ثم المدينة
ثم القدس ثم ثم اثم الاقدم
ثم الاعلم ثم الاقرب ومسجد
استادته لدرسه أو لسماع
الانتباه

• ما لب في أفضل المساجد

صلى الله عليه وسلم من أثرها الساعة أن تزين المساجد بالحدوث وتبلى يستحب لها من تعظيم المسجد
(قوله) لأنه يلهي المصلى أي فيخلل خشوعه عن النظر إلى موضع سجوده وهو قد صرح في البدائع في
مستحبات الصلاة أنه في الخشوع هو لو يكون منتهى انصرافه إلى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الاشياء
أن الخشوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا هي في طعنهم (قوله) ويكره الكتاب
(الخ) تخصيصاً للمني المتروك في الباب بالمشتر ولهذا قال في الفتح وعندنا لا بأس به وفيه من الكراهة
التكليف بدقائق القوش وبحوها خصوصاً في المزارع (قوله) وبحوها) كذا في نسخة تورباض
بحوها سيدي داخ اه ط (قوله) وظاهره الخ أي ظاهر التعديل بأنه يلهي وكذا الخواص السقف والآخران
سببه عدم الإلهاء فيقيد أن المكره جدار القبلة بقسمه لا من جهة الإلهاء لا تخص الأمام بل من جهة ما على السقف
الأول كذلك ولذا قال في الفتاوى الهدية وكره بعض مشايخنا الدش على المزارع وطاعة القبلة لا بدخل
قلب المصل اه وانه يقال في حفظ الجملة أو البصرة لأنه يلهي القريب منه (قوله) ولو لم يملكه الخ لا يخ
الشريعة أمالوا في ذلك ما لا يخبرنا أو مالا من ما لم يثبت والغالب في كرهه لأن الله تعالى لا يري في الإلهاء
ذكره تأويل بتمه على القبلة اه شرنبلالية (قوله) إلا إذا جف الخ أي أن ياتى أحييت عداؤه أو لا
وهو من من عن العمارة ولا يصحها كفى القهستان عن الهامة (قوله) وعنه في (ر) - بيتة في قوله وا
بالمسجد اذ قدس غيره موجب للصحة إذا كان معد للامتثال لا زيداً للاحقة ولا بأس - وأما من
المسجد داخله فيقيد أن تزين خارجة مكره وأما من مال الوقف فلا شأن له لا يجوز السجود فيه فلهذا قالوا لم
الغناء فيه خصوصاً إذا قدس به حرم أو باب الوظائف كما شاهدنا في زماننا (قوله) وأفضل المساجد مكية
(أي مسجد مكة) وكذا ما بعدنا في قوله الاقدم ح وفي تفسير في المقاصد لله لا أنه أحسن أعمد أن أفضل ما بعد
الأرض البكة لأنه أول بيت وضع للناس ثم المسجد الحبيب مه لأنه أقدم مسجد مكة ثم مسجد المدينة لانه
صلى الله عليه وسلم صلاته في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة في سواه والزم المسجد الحرام جوى المحراب
السرى واختلاف في الراد من المسجد الحرام الذي فيه المصاحف المذكورة قبل قباع الحرم وقيل الكعبة
وما في الحرم البيت وقيل الكعبة وما حولها من المسجد وخبر به الروى وقال ابن الصغار وقال الشيخ
ولي الدين العراقي ولا تختص التضعيف بالمسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد
فيه بل المشهور عند أصحابنا أنه يعم جميع مكة بل جميع حرمها الذي يحرم مسجد كحرمه الروى انتهى
ما أفاده شيخ مشايخنا محمد بن طهيرة القريشي الحنفى المكي اه لمصنفه رتبته هذه المصاحفة منة بالقرص
لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا إلا المكتوبة والأوقع
التعارض بينه وبين الحديث الأول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كفى الحلية من
غاية السرور وحي وعامة فيها (قوله) ثم القدس لأنه أحد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها والمخصوص
على المضاغة فتم (قوله) ثم ثانياً بالقصر والمدمصر وغير مصرف والقف معلومة ط لأنه المسجد الذي
أسس على التقوى من أول يوم (قوله) ثم الاقدم ثم الاثقل كذا في الحلية من الإجماع والذي في الصريح
القدس ثم الجوامع ثم مساجد الخ لا تخاف لانه لا يخفى لانه لا يخفى كضم الدائم لكن لها
اعلم معلوم وذن ثم مساجد النبوت لانه لا يجوز الاشتكاف فيها إلا لاساء اه وفي القواعد ستان مساجد
الشوارع هي التي نسبت في الحضارى بما ليس لها مؤذن وامام وأما ما كان في الجلال اه والحاصل أن بعد
القدس الجوامع أي المسجد الكبير والجامعة للجماعة الكثير لكن الاقدم ما أفضل كمسجد قديم
الاعتماد أي الأكثر جماعة فالاعتماد ثم الاقرب فالأقدم وفي آخر شرح المدينة بعد قوله ما من الحرم الإجماع ثم
الأقدم أفضل لسببه حكم الاداء كان الحادث أقرب إلى ية فاه أفضل ح مدابقة حقيقة فهو كما ذكرنا
الوادعات وذن الحامد بوجه ما عني وغيره ما أن الاقدم أفضل ما استوى بالقدم فالأقدم فلو استويا

فيه او قوم أحدهما أكثر وان كان فقها يقتدى به يذهب لأقل جماعة تكثير الاسباب والاعتبار والاضطرار
 اختيار الذي امامه أفتى وصح ومجديه موار قل جمعه أفضل من الجلب وان كثر جمعه اه لمصاحبه اه
 أن في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لسكر عبادة الحائبة هكذا اذا كل في منزله مسجدان يذهب الى ما كان
 أقدم الخ وطاهره ان هذا التصديق في مسجد الحى تأمل **(قوله أفضل اتفاقا)** أى من الاقدم وما بعده لاجرازه
 فضائق الصلاة والسماع ط **(قوله)** ومسجد حبه أفضل من الجامع أى الذى جامعته أكثر من مسجد
 الحى وهذا أحد قولين حكمهما فى القية والثانى العكس وما هنا جزم به فى شرح انبية كلهم وكذا فى المصنفى
 والحائبة بل فى الحائبة لم يكن لمسجد منزله وذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه حقا
 عليه فيؤديه **(قوله)** والصحيح الخ قدما الكلام مستوفى على هذه المسئلة فى شروط الصلاة قبل بحث المسئلة
 دراجعه **(قوله)** ونيل ان تحطى هو الذى اقتصر عليه الشارح فى الخطر حيث قال مرع بكرا اعطاء سائل
 المسجد الا اذا لم يتحضر فاب الداس فى المتأول ان عليه ان يصدق بجماعة فى الصلاة قد حقه الله تعالى بقوله ويؤذن
 الر كانه وما را كونه ط **(قوله)** وان شاذ صالة هى الشئ الضايف وان شاذها السؤال عنها وفى الحديث ارا
 رأيت من يشتد ضالة الى المسجد فولو الارذها الله عليه **(قوله)** وأشعر الخ قال فى الضياء الله وى العشر من
 أى من آت الا لسان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنه حسن وتبين قبح ومعه ان
 الشعر كالتبر محمد بن محمد بن يدم حير يدم ولا بأس باستماعه بالاعراب وهو اشاد الشعر من غير ملن
 ويحرم هو مسلم ولو عادى قال صلى الله عليه وسلم لا يلى خوف أحدكم فيما خبره من أن يثلى شعرا مما
 كل منه فى الوجها والحكم ود كرم الله تعالى وصفة التقى فهو حسن وما كان من ذلك الا لطلال والارمان
 والاثم حرام وما كان من هو وصفت حرام وما كل من وصف الحدود والقدود والشعور بمكره وكذا
 صاله أبو الليث الحر قدى ومن كثر اشاد وان شاذ حير تبرل به مهماته ويحمله مكسلة تعص مرواته
 وترد شهادته اه وقد سابقته الكلام على ذلك فى صدور الكاتب قدس لرس المصنف هذا وقد أوحى الامام
 الطحاوى فى شرح مجمع الآثار أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن تشد الاشعار فى المسجد وأن تناع فيه البيع
 وأن يثقل فيه قبل الصلاة ثم وقع بينه وبين ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم وضع لحسانه برا يشد عليه الشعر
 يحمل الاول على ما كثر فى شئ يتعمقه ويحوى مما به صرر أو على ما به لى على المحقق يكون أكثر من
 فيه تشاغله قال وكذلك الهى عن البيع فيه هو الذى يعلب عليه حتى يكون كاسوق لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يمه عليه ان يصفى العمل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لحلف العال بسب كرهه فكذلك البيع واشاد
 الشعر والتخلق قبل الصلاة مع اعاب عليه كرهه وما دللاه **(قوله)** ورمع صوت يذكر الخ أقول اضطرر
 كلام صاحب البرازى فى ذلك فادارة انه حرم وتارة قال انه حار وى الفتاوى الخ يرمى من الكراهية
 والاستحسان اه فى الحديث انتمى طالب الجهر به يحوون ذكرى فى ملاذ كرهه فى ملاذهم ومروا
 الشجان وهما كاحاديت اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بل ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
 والاحوال كاجمع بذلك بين احاديت الجهر والاختفاء بالقرافه ولا يعارض ذلك حديث خير الدكر الخ لانه
 حيث شيب الزيادة وتادى المصلين أو البيلم فان خلاصا ذكر فقال بعض أهل العلم ان الجهر أفضل لانه
 أكثر عملا ولتعدي فانه الى السامعين ووقط قلب الدكر فيجمع همه الى المكر وبصرف سمعه اليه
 ويطرد الموم ويزيد النشاط اه لمصاحبه ونعم الكلام اه كراجمه وفى حاشية الجوى عن الامام
 الشيرازى أن جمع العلماء ملفاوت المفا على استحباب ذكر الجماعة فى المساجد وغيره الا أن يشوش جهرهم
 على بائع ومصل أو تاذى الخ **(قوله)** والوضوء لانه ماء مستقد طعافعب تنزبه المسجد على كجيب تنزبه
 عن الجاه والبايم بدائع **(قوله)** الايماء اعد ذلك انظر هل يشرط اعداد ذلك من الواقي أم لا وفى حاشية
 المرنى عن الفتوى العفيفية ولا يطن أن محلول يترزضهم بجزر الوضوء أو غسل من الجمانية فيه لا حريم

مطلب فى انشاد الشعر

أفضل اتفاقا ومسجد حبه
 أفضل من الجامع والصحيح
 أن ما خلق عبدا لربه
 ملحقه فى القسيلة ثم
 تحرى الاول وأولى هو مائه
 فى مائه ذراع ذ كرمه لى
 فى شرح باب المساجد
 ويحرم فيه السؤال ويكره
 الاعطاء مطلقا وبطل
 ان تحطى وان شاذ ضالة
 أو شرا لا مائة د كروفع
 صوت يذكر الا لا متفردة
 والوضوء الايماء اعد ذلك
 وعرض الاشجار الاله مع
 طاف فى رفع الصوت بالذكر

مطلب في العرس في المسجد

كتقبل تزوتكون للمسيح
وأكل روم الاغتفاب
وعريب وأكل نحو روم
ويعصمه كذا كل مؤذو
باسانه وكل عقد الاغتفاب
بشرطه والكلام المباح
وقد عفي الظهيرة بابي بليس
لاجله لكن في النهس

زمنهم يحرم عليهم السجود فيعامل بها ملتها من قهرهم البصاق والمكث مع الجنبات فيه ومن حصول
الاغتفاب فيه واستحباب تقديم النبي بيا على أن الله داخل من مسجد مسجدين له ذلك اه (قوله كتقبل
ن) الرب فتح النوب كسرناه و الزاى المجمع ما يجلب من الارض من الماء يقال من الارض صارت ذات تز
كذا في الصحاح قال في الخلاصة عرس الاشجار في المسجد لا بأس به اذا كان فيه يقع المسجد بان كان
المسجد دائر والاعمال امانات لا تستقر بدونها وبدون هذا لا يتواراه وفي الهندية عن العرب ان كان
لنفع الدار بظله ولا يشق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان يقع بنفسه يرفع أو يثمه أو
يفرق الصفوف أو كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه هذا وقد رأيت رسالة للسلامة
ابن أمير حاج بخطه متعلقة بعرس المسجد الاقصى وقد بها على من أفتى بجواز فيه أحد من قولهم لم يؤخر عرس
شجرة للمسجد فخرتها المسجد فردد عليه بان لا يلزم من ذلك حل العرس الا للعتزال المذكور لان حيث لم يعد
للاصلا وتحوها وان كان المسجد واسه أو كان في العرس فم ثمرته والالزم ايجاز قلعته من ولا يجوز اعادة
أصل القول عليه الصلاة والسلام ليس لعرق طامس حق لان الظاهر وضع الشيء في غير محله وهو كذا كذلك الخ
ما أظلم به ورأيت في آخر رساله بخط بعض العلماء انه وافقه على ذلك انما عفى اس أف شريف الشامي
(قوله وأكل روم الخ) وادار ذلك يعني أبي يسوى الاغتفاب يندخل ويدكره تعلقه بقدر ما هو
أو يصلح ثم يفعل ماشاء ما سوى همدية (قوله وأكل نحو روم) أي كسر ولا يحرمه بماله وأخيه كرمه
للعديت الصريح في النهي عن قربان آكل النجوم والبصل المسجود قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري
قلت هذه النوى أذى الملائكة وأذى المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل النكل سواء رواية
مسجد بالجميع فلا بد ان شذو يلحق بمصاص عليه في الحديث كل ماله وأخيه كرمه ما كولا وغيره وبما
خص النجوم به بالكر وفي غيره أضافها له بل والكر انما اشكره أكلهم اه لو كان ذلك أطلق بعضهم بذلك من
بهم بحر أو بحر له وأخيه وكذلك الغصاب والسجدة والمسجود والارض أولى بالانفاق وقال يحنون
لا ترى البيعة عليهم اواضح بالحديث وأطلق بالحديث كل من أذى الدار بلسانه وبه أبي بن عرويه
أصل في أبي كل من يتأذى به ولا يعد أن يعد للمعد وربا كل ماله ربح كرم قلنا في صحيح ابن حبان عن المديرة
اس شعبة قال ان النبي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ربح النجوم فقال من آكل النجوم فانه يند
يده فاذن خلفا فوجد من معه فاذن قال ان الله عز وجل في رواية العطار في الاوسط اشكيت صد دري
فا كتبه وفيه ربه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وليقعد في بيته صريح في أن كل هذه الاشياء
عذري في الخلف من الجماعة وأيضها علان أذى المسلمين وأذى الملائكة فالنظر الى الاولى بعد في ترك
الجماعة وحضور المسجد وبالطرائق الثانية بعد في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ملحسا أقول
كونه عذر بذلك ينبغي تعقيد مما اذا أكل ذلك بعذر أو أكل ما به سائر دخول وقت الصلاة لئلا يكون
مناشر لما يقع من الجماعة بمصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر أن المراد به عقد سبالة الجرح نحو البيعة
تأمل وصرح في الاشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد وسبأ في النكاح (قوله بشرطه)
وهو أن لا يكون التجارة بل يكون محتاجة لنفسه أو عياله بدون حضور اللفة (قوله ان يحل لاجله)
فانه لا يباح الاتفاقيات لان المسجد ماني لا مواله وفي صلاة الخلا في الكلام المباح من حديث الدار
يجوز في المساجد وان كان الاولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترمذي همدية وقال البرقي ما يصح
وفي المارول ومن الناس من يشتري لهو الحديث المراد بالحديث الحديث المنكر كالحديث في المسجد
يا كل الحسنات كذا في النبي الحاشيش انتهى قصد أجاد أن المذبح خاص بالمؤمنين القول أما المباح فلا
قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأدون شرع لان أهل الصلاة كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون
ويخفون ولهذا لا يعمل لاحد معه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤمن هذا أن الامر المذموم عمنه اذا

وجده في الرسول بقصد العبادة لا يشاؤه اه **(قوله الاخلاق أوجه)** بحث مخالف للمعتول مع ما فيه من
شدة الخرج ط **(قوله)** وتخصيص مكان لنفسه لا يخل بالحشوع كذا في القصة أي لانه اذا اعتاده ثم صلى
في غيره ينفى بالله مشغولا بالاول بخلاف ما اذا لم يأنف مكانا لعبا **(قوله وليس له الخ)** قال في القصة في
المسجد منع معين لو اطلب عليه وقد شغل غيره قال الاوزاعي له أن يزعم وليس له ذلك صديدا اه أي لان
المسجد ليس لمكانا لا يحصر في النهاية كالشئ ينفى تقيد بمكانا في بقع من على نيتا للعباد لا يملكه كل مقام
للموضوع وللأول لا سيما اذا وضع فيه موهبه لتحقيق سبق بده تأمل وفي شرح السير الكبير للسرشمسي وكذا كل
ما يكون المسلمون فيه سواء كان في الراباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول يعني أو غير ذلك
حتى لو ضرب سلطانا في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للأخر أن يحول فأن أخذوا موضعها
فوق ما يحتاجه فلا يجر أحد الزائدين ولو اطلب ذلك منه وجعل أن أراد إعطاء أحد من مدون الأسس فله ذلك
ولو نزل فيه أحد من أفراد الدري أخذوا ولو فرض على أن ينزل فيه آخر فلا يملكه اعتراض على بده بد أخرى
مخلة بالاحتياج لها الا اذا قال إنما كنت أخذته لهذا الأسس تحريمه لئلا ينسب ما إذا حلف على ذلك له الخراج لانه
تبين أي بده فيه كانت يد أمره وحاجة الأمر مع غيره من إثبات اليد عليه اه لمصالحا قال الخير الرمي ومثل
المسجد مقاعد الاسواق التي يتخذها المتروكون من سبق لها فهو الاحق بمواضع وليس لمخذه هان أن يزعمه لاحق
له فيها ما دام فيها فقام على السوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما هو عليه في كتبهم اه
والمراد من التي لا تصرف الاموال لأزعم القاعد فيها مطلقا **(قوله واذا ضاق الخ)** أقول وكذا اذا لم يبق لكن
في قعره قطع الصف **(قوله بل ولاهل الخ)** قال في القصة وكذا الاهل الخلة أن عدم من ليس منهم من
الصلاة فانه اذا ضاق بهم المسجد اه **(قوله ولاهم نصفه قول)** أي ولو لا نصب قاض كما قدمناه من العناية
(قوله لا تدرس أو ذكر) لانه ما يولد ذلك من حاز فيه كذا في القصة **(قوله فاستماع الغلظة أولى)** الظاهر أن
هذا الخاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية يقولون في معانيها الشرعية والاعتباط بمواعظها الحكمية
اذ لا شأن أبس له في قدرته على ذلك يكون استماعه أولى بل أو جب بخلاف الجاهل فانه يفهم من المعلم والواعظ
ملا يفهم من الغارر فكان ذلك لا أنفع له **(قوله ولا يدعي الحكاية على جدونه)** أي شوفا من أن تسقط
وتوطأ بجر من النهاية **(قوله حة نش)** كرم الطوطا قاموس **(قوله لثنتيه)** جواب سؤال حاصله أنه
صلى الله عليه وسلم قال في الطير على مكانها فانه العن مخالفة للامر فاجاب بأنه لثنتيه وهي طلبة
والحديث مخصوص بهير المساجد ط

* (باب الوزر والبواهل) *

الوزر بفتح الواو وكسر هاء الضم والواو فل جمع ناله والفل في اللغة ال باده وفي الشرع باده زيادة عبادة
شربت النالنا عينا ط **(قوله كل سنة ناله)** قدمنا قبل هذا الباب في آل المكرهات تقسيم السنة الى
مؤكد وغيره او بسلطان ذلك أيضا في سنن الوضوء والكل يسمى باصله لانه زيادة على الفرض لتكميله
ومراده الاعتذار عن ترك التصريح بالسنة في الترجمة مع أن الباب يعقود لسانهم أيضا **(قوله ولا عكس)**
أي لعو بالان القصة يجوز على الضرر القواعد المطقة والمراد وبس كل ناله سنة فان كل صلاة
لم تقلب عينها ناله وليست سنة بخلاف ما طاب بهما كصلاة الليل والصحى مثلا فاهم **(قوله هو مرض)**
علا أي يفترض عليه أي عليه بمعنى أنه يعادل معاملة الفرائض في العمل بانه تركه ويخوف الجوار
بطونه ويجب ترتيب وقته او نحو ذلك فمقره عمله لا يترجمول عن القاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض
علا وعلم فرض علمه فقط فالاول كالمهات الخس فأنهم فرض من جهة العمل لا بجل تركه كما يخوف
الجوار بطونه يعني أنه لو تركه واحدة منها لا يصح فعل ما بعده اقل قضاء التروكة وفرض من جهة العلم
والاعتقاد يعني أنه يفترض عليه باعتقاده حتى يكفر باسكارها والثاني كل تركه فرض علمه كتركه

مطلب فحين سبقت بده ا
مباح

الاطلاق أوجه وتخصيص
مكان لنفسه وليس له أزعاج
غيره منه ولو لمدرسا اذا ضاق
فلمصلى أزعاج القاعد ولو
مشغولا بقرعة أو درس بل
ولاهل الملهة منع من ليس
منهم عن الصلاة بلهم
صبيحتون وجعل المسجد
واحدا وعكسه للصلاة
لا درس أو ذكر في المسجد
عظيمة وقصر أن يستماع
الغلظة أولى ولا ينبغي الحكاية
على جدونه ولا بأس برمي
عش شفاش وحام لتقته
* (باب الوزر والبواهل) *
كل سنة ناله ولا عكس (هو)
فرض علم

مطلب في الفرض العلمي
والعمل والواجب

وليس يفرض علما أى لا يفترض اعتقاد حتى أنه لا يكفر مسكرا فليس دليله وشبه الاختلاف فيه ولا يسمى
 واجدا نظيره مع مذهب الرأس فان الدليل القطعي أفاضل المسع وأما كونه قدر الزرع فانه على لكونه قائم
 عند المجهد مع دليله القطعي حتى صار قريبا من القطعي فسمياه فرضا أى علميا بمعنى أنه لم يرد على حجة لوزنه
 ومعهم شبهة متعارفة الجواز وليس فرضا علميا حتى لو أنكره لا يكفر بخلاف ما لو أنكر أصل المسع وبه
 علم أن الولد نوعان أيضا لأنه كما يطلق على هذا العرض الغير القطعي يطلق على ما هو دونه في العمل وقوف
 الستة وهو ما لا يفوت الجواز بفرضه كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات العيسدين وأكثر الواضحات
 من كل ما يحجر لسوء السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كقصدناه عن التنازع في بحث
 فرائض الوضوء فراجعهم **(قوله)** واحبا اعتقادا أى يجب اعتقاده وظاهر كلامهم أنه يجب اعتقاد
 وجوهه لا دليل يجب عليه اعتقاد وجوهه لما يمكن إيجاب فعله له لا يجب فعل ما لا به تقده واحبا وثلا أنسكا
 قولها ما سميته وجوب قضائه كما يأتي و يدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب أن حكمه المبرم ومسا
 لا علميا على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه لازم وعلميا على التيقن يفيد أنه يعلم طبيعة أى أنه
 واجب والاعتقاد قولهم على اليقين وجب تدقيق قول الريلي أن اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفى
 لأن يجب بان المراد ليس يفرض حتى لو لم يعتقد وجوهه لا يكفر لان الوجوب يطلق بمعنى الفرض أى ما
 مرفعية أمل **(قوله)** وسنة ثوبان أى ثبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الزرع
 من لم يزره ليس ملى ثلاثة ثلاثا رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أوتر وأقبل أن تعصوا
 رواه مسلم والامراء وجوبه ما في شرح المنية **(قوله)** بن الروايات أى الثلاث المروية عن أى حنفية فإنه
 روى عنه أنه مصر وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أول من التفرق بمرجع الكل إلى الوجوب الذي مشى
 عليه في الكفر وغيره قال في البصر وهو آخر أقوال الامام وهو المصحح بما والاصح ثمانية وهو الظاهر من
 مذهبه مبسوط اهـ ثم قال وأما عندهم فسنة وعلا واعتقاد اودا لا لكها آ كذا سائر السن المأونة **(قوله)**
 وعليه الخ أى على ما ذكر من التوفيق فانه لو حلت رواية الفرض على طاهره لم يتم إختار حادثة ولو كانت
 رواية الواجب على طاهره وهو كون المراد بالواجب ما يندرج فيه وهو ما لا يفوت الجواز بفرضه ولا يعمل
 معاملة الفرض لم أن لا يفسد الفجر بتد كره ولا عكسه ولو حلت رواية السنة على طاهره لم يتم أن لا يقضى
 وأن يصح قاعدها أو كلفى تهرى مع المصنف ونشر من تباههم **(قوله)** فلا يكفر حادثة أى حادثة أصل
 التواتر اتفاقا لان عدم الاكتفاء لازم السنية والوجوب كما صرح به في فتح القدير حيث قلت والمراد الجود مع رسوخ
 الأدب كأن يكون لشبهة دليل أو نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السن طار وأحاطا ثم والا
 كمالهم علوهم أنه ترك استغنا كما عرفت في البحر إلى التخصيص والنوازل والخطا وقوله في شرح المنية
 ولا يكفر جاسده الا ان استغنى ولم يره فقال في المعنى الذي مر في السن اهـ وأزاد عاشره وأبى بقول هذا
 عمل النبي صلى الله عليه وسلم وألا أدله ثم أعلم أنه قال في الاشياء وكفر بالكل أصل الوتر والاشبهة اهـ
 ومثله في التنية ومفهومه أن الرادها هو وجوهه وبو بده تعليل الزايل يشوبه بحجر الواحد فان الثابت
 بحجر الواحد وجوهه لا أصل مشروعيته بل هي ثابته باجتماع الامعة معلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض
 المحققين في الشافعية بأن أسكر مشروعية السنن الزاينة أو صلاة العيسدين يكفر لانها معلومة من الدين
 بالضرورة وسأيت في سنن الفجر أنه يحشى الكفر على مسكرها قلت والمراد بالأسكار سوع زويل وألا
 فلا خلاف في مشروعيته وقد صرح في البحر في باب الاجماع بأن مسكر حكم الاجماع القطعي يكفر به
 الحنفية وطائفة وقالت طائفة لا مصرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف الخواص
 والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والاصوات الخمس وأشواها يكفر مسكرا وملا فلا
 كشكاد الخ بالوطء قبل الوقوف واعطاء الناس الحد وتبعوه أى بما لا يعرف كونه من الدين الا بالخاص

وواجب اعتقاد اوسنة
 ثوبان) بهذا وتفاوتين
 الروايات وعليه (هـ)
 يكفر) يضم مسكون أى
 لا ينسب الى الكفر
 (جاسده) وتذكر في الفجر

مطلب في منكر التواتر والسنن
 أو الاجماع

ولاشبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ومحوه يعلم الخواص والعوام أنهم من الذين بالضرورة ينبغي الحزم
بتكفيره مكرها ما لم يكن من تأويل بخلاف تركها ما نهان كان عن استخفاف كافر بكفره ولا أن يكون
كسلا أو مقادرا استخفاف فلا هذا ما ظهر والله أعلم (قوله مفسده) أي الفجر والفجر عرق دبل هو
مثال (قوله كعكسه) وهو ترك الفرض فيه ح (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم صبر وزيادتها
ست أو ما عدم السبب فلا يصح ههنا أن فرض المسئلة فيما داند كره في الفجر أو تركه الفجر به رضى فادهم
(قوله خلافا لها) ولا يجوز أن الفساد لا نسنة عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لوجه فلا يستدل على
قول الامام وإنما أتى به بطور الى قوله اتفاقا بعد سكايته الخلاف فيما قبله أي أنه يقضى وجوب الاتفاق ما عده
قطا غير وأما عند هؤلاء فظاهر الرواية عنهما فلو عليه الصلاة والسلام من بام عن وتر أو نسبه له صلته إذا
ذكره حتى البحر عن المحيط واستشكه في الفتح والنهر بان وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في
البحر بما ذكر من المحيط قلت ولا يخفى ما فيه فان دلالة الحديث على وجوب القضاء بما عرفت في الاشكال
الأن يجب بانهم لما ثبت عندهم دلائل النسبة قاله ولما ثبت دليل القضاء قاله أيضا اتباعا للنص وان
خالفا القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجب ان تصح على الرحلة بلا عذر وعدها ما كان سنة لكن
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتقل على رحلته من غير در في الليل وإذا بلغ الوتر تركه فيوتر على
الأرض يمر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا) واجمع للمسائل الثلاث ح وانما الخلاف في
حسن في تركه في الفرض وعكسه وفي قضاءه بعد طلوع الفجر ومضات العصر وعادته بفساد العشاء حتى ان
أى حاله على القول بسببه لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتدكر ولا يقضى في الوقت قبيل المد كورس وبعاد
لو طهر فساد العشاء دون (قوله كالعرب) أما جد أب القعدة الاولى فيه واجبة وأنه لا يصلي بها على النبي صلى
الله عليه وسلم ط (قوله حتى لوسى) تفر ريع على قوله كالعرب ولو كان كائنفل لعاد قبل أن يقيم مقام البه
بالسجود لان ترك ركعتين من العمل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود) أي اذا استتم فاعلم ان شاء بفرض
القيام (قوله كاسمى) أي فى باب سجود السهو ولكنهم عهنا دم الفساد ونقل عن الجراء ما حق
(قوله ولكنه) استدراك على ما تروهم من قوله كالعرب من أنه لا يقرأ السورة في الثالثة (قوله احتياطا)
أي لان الواجب تردد بين السنة والفرض وبالطريق الى القول بحب القراءة في جميعه وبالطريق الى الثاني لا يقب
احتياطا شرح المسية (قوله واسنة السور والثلاث) أى الأعلى والكافرون والاختصاص لكفى في المائة أن
التعبد على الدوام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز ما قرأ بمأوربه الا تأرا احتياطا فلا
مأطة يكون حسبا يمر وهل ذلك في حق الامام فقط أو اذا رأى ذلك حسبا لا يجوز غيره فساد السلام فيه
قبل باب الامامة (قوله زيادة المعوذتين الخ) أى في الثالثة بعد سورة الاخلاص قال في البحر عن الحلبي وما
وقع في السن وغيرهما من زيادة المعوذتين أسرها الامام أجودا من معنى ولم يخترها أكثر أهل العلم كذا كره
الترمذى اه (قوله دكر) أى وجوب ما يفسد قولنا كفى في الواجبات وقدمها ههنا من البحر ما ينبغي
ترجمه عنه (قوله راضا بديه) أى سنة الى حدها أدبه كتكثير الاحرام وهذا كافي الاعداد عن مجمع
الروايات لو في الوقت أمضى القضاء بعد الساس ولا يرجع حتى لا يطلع أحد على تقصيره اه (قوله كاسمى) أى
في فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسبح ربك الا سبع (قوله ثم بعد) أى يصح عيه
على سائر كافي حالة القراءة ح (قوله وتبيل كالداعى) أى عن أبي يوسف أنه يرضعها الى صدره ويطاوعها
الى السماء امدادوا لظاهره بيقعها كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وثبت فيه) أى فى
الوتر أو الصبر الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة القنوت الذى هو واجب عنده ومقتضى الغشبي
انه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس ويبقى تصححه بحر قال في المغرب وهو المشهور
وقوله دعاء القنوت اضافة بيان اه والله في الامداد ثم القنوت واجب عند مسنة عندهما كالحلاف في الوتر

مفسده كعكسه) بشرطه
خلافا لهما (و) لكنه
(يقضى) ولا يصح فاعدا ولا
واكتافا (وهو ثلاث
ركعات تسليمة) كالغرب
حتى لوسى القعود لا يعود
ولو عاد ينفي الفساد كما
سبحه (و) لكنه (يقرأ
كل ركعة منه فاتحة الكتاب
وسورة احتياطا والسنة
الاسود الثلاث وزيادة
المعوذتين لم يخترها الجمهور
(ويكبر قبل ركوع ثالثته
وامعا بديه) كاسمى بعد
وتبيل كالداعى (وقفت فيه)

كفى الجبر والبداية لكن ظاهر ما في غير الافكار عدم الخلاف في وجوب عندنا انه قال القنوت عندنا واجب وعندنا مكمل متعجب وعندنا ما في الاما من بعد اجدسه تأمل (قوله) ويسن الدعاء المشهور قدما في بحث الواجبات المتعرج بذلك عن الهرود كفي الجبر عن الكرخ ان القنوت ليس فيه دعاء مؤثقة لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان المؤقت من الدعاء يذهب برقة القلب وذكر الاستيعابي انه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء مؤثقة ما سوى اللهم انما تستعينك وقال بعضهم لا فضل في التوقيت ودخفي شرح المسئلة نيكابا المأثور اه والظاهر ان القول الثاني والثالث متعذران وما حملهما فيه قد ظاهر الرواية بعبر المأثور كما يفيد قوله ان يلحق وقال في المحصول النسخة يعنى من غير قوله اللهم انما تستعينك الخ والاهم اهد بالحق اه لفظا يعنى بيان المراد مخفي ظاهر الرواية ولا يكون هذا القول حاويا له ولا قال في شرح المسئلة والصحيح ان عدم التوقيت فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه وعما جرى على الساب ما يشبه كلام الناس الدار المؤقت ثم ذكر اختلاف اللفاظ الواردة في اللهم انما تستعينك الخ ثم ذكر ان الاولى ان يضم اليه اللهم اهدني الخ وانما عاذا هذا في فلا توقيت فيه ومنه ما عني ان عمرائه كان يقول بعد عذابك الحمد بالكفار ملحق اللهم اعط للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ان النبي قالوا هم واصل ديات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقا تلون او يابط اللهم خالف بين كلمتهم ووزل اقدارهم واقرل عليهم بأسلك الذي لا ردة عن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه الترمذي انه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم ان اعوذ برسالك من مضطك وبمع فاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احمي ثناء عليك أنت كما أنت عليه في نفسك وغير ذلك من الادعية التي لا تستعمل كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتاني الدنيا بحسنة الآية وقال ان واليها يقول اللهم اغفر لي يكرهها لانها قيل يقول يارب ثلاثا ذكره في النسخة اه أقول هذا فيبدأ ساقى البحر من قوله ذكر الكرخي ان مقدارا التقيام في القنوت مقدار سورة اذا اسمها انشئت وكذا ذكر في الاصل اه بيان للافضل او هو معنى على القول بان القنوت واجب وهو طول القيام للدعاء تأمل هذا وذكر في الحاشية ان ما مر من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم ان اعوذ برسالك من مضطك الخ حاشية في بعض روايات النسائي انه كان قوله اذا فرغ من صلاته وتبوء ضيعه (قوله) وضع الجند قال في المحصول الجند في ان عذابك الجند ثابت في رواية الطحاوي وفي الجبر انه ثابت في مراسيل أبي داود وبه اندفع قول الشعبي في شرح القباية انه لا يتوله (قوله) وملحق بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هاهو المشهور ونص عبر واحد على انه الاصح وقال بفتحها ذكر ما س قتيبة وغيره ونص الجوهري على انه صواب كذلك في الحاشية قلت بل في القاموس الفتح احسن أو الصواب تأمل (قوله) بمعنى لاحق) أي أنه من لاحق الزيد بمعنى لاحق الجرد وفي التبريلانية ان الطرزي صحح ان المراد ملحق الفاسق بالكفار والاولى احتراز عن الاصحاب ونعمامه فيها قلت واهل مذهبهم المطرزي وهو صاحب المغرب تلميذ الشيخ شمس وشيخ صاحب القبة بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال من ان عصاة المؤمنين يخلدون في النار كالكفار (قوله) كانه لانه كانه ههنا كذا في البحر لكن فيه أنه ورد في نسخة البراق له جناح يحفظهما أي يستعين على السبر ط (قوله) على الاصح) كذا في المحط وفي الهداية أنه المختار ومقابلها في النسخة واستحسن الجهر في بلاد الشام لا اتمام ليعطى اوصل بعضهم من ان يعلم القوم فلا فضل للامام الاخفاء والافالجهر اه قالت هذا التخصيص لا يخرج عما قلناه وفي المسئلة من اختار الجهر اختاره دون جهر القراءة (قوله) ولو اماما قال في الخرائن اماما كان أو مؤتمرا ومطردا أداء أو قضاة في رمضان وغيره (قوله) حديث الخ) اذا كان الجماعة ليست واجبة ط (قوله) متى غيره (أولى) وبوجه الاولوية في السنة متحدة في الغرض والعل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة ط لا يلا امامه بوجه سبعة (قوله) ان لم يفتح الخ) بلو رأاهم ثم غلب الاصح أنه يصح الاختصاص لانه يجوز ان يتوضأ

ويسن الدعاء المشهور
ويصل على النبي صلى الله
عليه وسلم به يبقى وضع
الجند بالكسر بمعنى الحق
ملحق بمعنى لاحق وتنفذ
بدال مهملات بمعنى نسر ع
فان قرأ بذال محبة فسدت
خاتمة كانه لانه كلمة مهملات
(حاشية على الاصح مطلقا)
ولو اماما حديث خبر الدعاء
الحق (وضع) الاقتداء فيه
في غيره أولى ان لم يفتق
منه ما يفسد هائي اقتداءه
في الاصح

احتياطاً وحسن الظن به أولى بحر عن الزاهدي (قوله كما سماه في البحر) حيث ذكر أن الحاصل أنه إن علم الاحتياط منه في هذه المسألة كراهة في الاقتداء به وإن علم عدمه فلا يحتجوا لم يعلم شيئا كرهتم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد المقتدى ولا اعتبار الاعتقاد الإمام حتى لو اقتدى بشايعي أو أمس أمره ولم يتوصفاً لا أكثر على الجواز وهو الأصح كأي الفتح وغيره وقال الهدواني وجاعلة لا يجوز ووجه في النهاية بأنه أقدس لأن الإمام ليس يحصل في زعمه وهو الأصل فلا يصح الانتداء به وردان المتعريف حق المقتدى رأى نفسه لا بهر به وأنه ينبغي جعل حال الإمام على التقليد ثلاثاً لم الحرمته نصلاً له بلا طهارته في زعمه أن قصد ذلك أه قال في المهر وعلى قول الهندواني يصح الاقتداء به وإن لم يحيط أه وظاهر الجواز وإن ترك بعض الشرط وعدم الكذب ذكر العلامة نوح أنسدي أن اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وأما الخلاف المارفي اعتبار رأى الإمام أيضاً فالحنسفي إذا رأى في ثوب إمام شافعي ميلاً لا يجوز الاقتداء به اتفاقاً وإن رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور ولا يصحده البعض لأنها مانعة على رأى الإمام والمعتبر رأيهم أه وفيه نظر يظهر مقررها هذا وقد سئلنا عن أبحاث الاقتداء بالخالف في باب الإمامة (قوله بشايعي مثلاً) دخل فيه من يعتقد قول الصادقين وكذا كل من يقول بسنيتيه (قوله على الأصح فبهما) أي في جواز أصل الاقتداء به بشايعي وفي اشتراط عدم فصله خلافاً لما في الأرساد من أنه لا يجوز وأسلاً باجتماع أصحابها لأنه اقتداء المفترض بالمتفعل وخلافاً لما في الرازي من أنه يصح وإن فصله وبطل مع بقية الوزر لأن إمامه لم يخرج من سلامته وهو بمنزلة كماله في إمام قدر عفت ومعتنى كونه لم يخرج من سلامته أن سلامه لم يفسد ولو لا ما معه بحسب من الوزر فكانه لم يخرج من موهبته أه على قول الهدواني فريضة قوله كذا لو اقتدى الخ ومقتضاه أن المعتبر رأى الإمام فقط وهذا مخالف ما قدمناه آنفاً في نوح أنسدي (قوله للاتحاد الخ) على لسان الاقتداء ورد على ما مر من الإرشاد بما نقله أصحاب المتأوي عن أبي الفضل أنه يصح الاقتداء بالاب لا بغيره احتياج إلى نسبة الوزر هاهنا اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبار مجزئ اتحاد البنية أه واستشكل في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتفعل وإن لم يحيط بحاطره عبد النية صفة البنية أو غير هابل مجرد الوزر كجواهر ظاهر إطلاق النصيب لتقرر النفاذ في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجيب أياً من أن الإمام أنقضى الوزر وهو برأيه من جواز الاقتداء بكن على الظاهر خلف من يرى أن الركوع سنة وإن وادعية التطوع لا يصح الاقتداء به بهر اقتداء المفترض بالمتفعل أه ولم يدكر الشارح تعاليل اشتراط عدم الفصل بسلام أكتفه أهما أشار إليه فسله من أن الأصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام فاطع في اعتقاده فيسبب اقتداءه وإن صرح به مع أنه لا مانع منه في الابتداء كما أفاده ح (قوله ولا ينبغي) أي لا جليل الاختلاف المفهوم من قوله وإن اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوزر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قوله أنه لا ينبغي أنه واجب أنه لا يلزم تعيين الوجوه بالامعة من ذلك لأنه إن كان حادثة لا ينبغي أن ينوبه لبطان اعتقاده وإن كان غيره فلا تفرق ثالثاً النية بغير (قوله لا اختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو على الحدس قطعاً وعلى الوزر قد مرها بقوله ولا لو حذف هذا ما صير لهم من الكفاف ط (قوله وبأن المؤمنين الخ) هذا من المسائل الجنس الثانية التي يفعلها الوزر إن فعلها الإمام وما شئ عليه المصيبة حاله كرهوا واختار كأي البحر عن المحبط وعبارة المحبط كأي الحامية قال أبو يوسف يس أن يقر المقتدى أيا صا هو الحمار لأنه دعاء كسائر الأدعية وقال مجمل لا يقر أبول ومن لأنه شبهة القرآن واحتياطاً أه وهو صريح في أنه شبهة للمقتدى لا واجب إلا أن يكون مبني على ما مر من الجبر من أن القوت سبعة رهها (قوله ولو بشايعي الخ) أي ويقت بدعاء الاستعانة لا دعاء الهداية الذي يدعو به إمامه لأن المتابعة في معطى القوت لا في خصوص الدعاء كسائر الشيع أو السبعة ومن الشيع الجدي وإن توقف في معنى التسمية لا (قوله لا يجوز) لأنه يجتهد فيه قدما معنى هذا عند قوله في آخر واجب الصلاة متابعة الإمام بمعنى المجتهد بدلاً من المطلق سمعه أو بعدم

مطلب الاقتداء بالشافعي

كما سطره في البحر (بشايعي)

مثلاً (لم يفصله بسلام)

لأن فصله (على الأصح)

فيما للاتحاد أن يختلف

الاعتقاد (و) لهذا يسرى

الوزر لا للوزر الواجب كما

في العبدس) للاختلاف

(ورأى المأموم يقتول

الوزر) ولو بشافعي يقتل

بعد الركوع لأنه يجتهد

بغيره (لا الفجر)

سببه كقنوت فجر اه وقدمها هك من أمثلة المجتهد فيه سجدنا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العبد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراءى وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لا في الدعاء فلما دلت سنة المتقدم لا واجب (قوله) لأنه منسوخ (قوله) صواب على كبر سبب في الحجاز حيث لا يتابعه في الخامسة بجر (قوله) بل يقف وقيل بقية نزل بليل الركوع وقوله : لا إلى أن يذكره بمشرب الالية (قوله) مرسله (قوله) لأن الوضوء سنة قيام طويل يمد كرمه سوس وهذا الذي كرس بمسوس معدنا (تسمية) قال في الهداية دلت المسئلة على حوازل التمسك بالجمعة وأما علم المقتدى ما يترجم به صلاصلا أنه كالفسد وغيره لا يجره انتهى وجه دلالتها أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في أنه سكنت أو لا بجر (قوله) نعمان (قوله) لأنه لم يشرع إلا في بعض القيام يترجمه إلى ما هو قيلم من وجهه ووجه وهو الركوع وأما تكبيرة العبد فانه اذا تكبيرا في الثاني من أركبها لم يخصص بعض القيام لأن تكبيرة الركوع وتوفي في حال الاحتياط وهي نحو وتس تكبيرات العبد باحسان الحجة فإذا جاز واحدة منها في بعض القيام من غير حرار أداء الثاني مع قيام العبد ثلاثين بجر أو ثلث وهو مأخوذ من الحلية وأصله في الدائع لكن ماد كرس أنه يأتي بتكبيرات العبد في الركوع وان سرح به في الدائع والتشيرة وغيره مما يخالف الصريح به صاحب الدائع فله في وصل العبد من أن الإمام لو تدرك ركوع الركعة الأولى أنه لم يكبره بغيره ونقص ركوعه ولا بعد القراءة تختلف المقتدى لو أدرك الإمام في الركوع وحده فوتر الركعة بركع ويكبره والفرق أن جعل التكبيرات في الأصل القيام المحض ولكن المقصود الركوع القيام في حق المقتدى لصروجه وجوب المتابعة اه فاطر إلى ما بين الكلامين من التدايع وعلى ما ذكر في الدائع ثانياً في شرح المبتدع في قنوت التكبير حيث يرض الركوع لأجله بين القنوت يكون تكبير العبد مجمعا عليه ودون القنوت أو قول قد صرح في الحلية من باب صلاة العبد بأن ما في الدائع ثانياً رواية الوادوان ظاهر الرواية أنه لا يكبره بمعنى في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضاً هناك وعليه فلا إشكال أسداً لا فرق بين القنوت فاهم وإنه أعلم (قوله) ولا يعود إلى القيام) أرقت هو وإن لم يفتت قد حصل القيام بركع رأسه الركوع فله هده قنوت قيام يكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن القيام لازم والصوت ملازم فاطلق الأثر في نقل مهال المروم (قوله) لا يجوز فرض الفرض الواجب يعني وهو مطلق للصلاة على قول وموجب للاستاء على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب سجود السهو ح (قوله) ليكون ركوعه بعد قراءة ثالثة أي ولم ينقص ركوعه بخلاف ما يورد كراهية أو السورة حيث يعود ينقص ركوعه لأن العود صارت قراءة السكرك فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرضاً فارتفع ركوعه فلم يركع طالت ولو ركع وأذكره وجل في الركوع الثاني كأن عدواً ثلاث ركعة بجر ملخصاً لأن الركوع الثاني هو العلة بركعة وقفاص الأول بالعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فانتدبه وجل لم يدرك الركعة فلا هذا الركوع وهو وانفصله ح عن البحر وتعهط فيما ختمه أو يخل فاهم وقدمنا في فصل القراءة بيان كرس القراءة تقع فرضاً لا مودعاً بجمعه (فرع) ثم ترك ذلك ورددوا العاتقة وقت ثم تدكر يعودوا بقراءة السورة ويعيد القنوت والركوع معراجاً وشابن بجره (قوله) لواله عن محله) تقليل لما فهم قبله من العود الإردع وهي ما أتت في الركوع أو بعد الرجوع منه أو أعاد الركوع أو لا وما دلت بهت أسلاً كما حققه ح (قوله) قطعاً وتابعه) لأن المراد أن قنوت هذا الدعاء الصادق على القليل والكبير ومآته به منه كاف في سقوط الواحد وتكبيره مدبوب والمابعة واجبة متركب المدبوب الواجب حتى (قوله) ولم يقرأ الخ) أي لو ركع الإمام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من الصوتان خاف فوت الركوع بركع ولا يفتت ثم بركع حاشية وعبرها وهل المراد ما يسمى وناوخص الدعاء المشهور والظاهر الأول (قوله) بخلاف التشهد أي ما كان الإمام لو سلم

لأنه منسوخ (بل يقف ساكناً على الأظهر) مرسله (ولو سبه) أي القنوت ثم تدكر في الركوع لا يفتت فيه لقنوت محله (ولا يعود إلى القيام) في الأصح لأن فيه فرض الفرض الواجب (فان عاد اليوقت ولم يعد الركوع لم تقصده لأنه) ليكون ركوعه بعد قراءة ثالثة (وسجد السهو) تمت أولاً لرواه عن محله (ركع الإمام قبل فراغ المقتدى) من القنوت قطعه و (تابعه) ولم يقرأ شيئاً تركه أن خاف فوت الركوع معه بخلاف التشهد

أوقام للثالثة قبل اتمام المؤتمر التشهد بالآية تاعمل به لوجوه كقائه في فصل الشروع في الصلاة (قوله)
 لأن الخلف الفالح هذا التعليق على لاقضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد منع من شرح المسئلة أن متابعه الامام
 في الفراغ والواجب من غير تأخير واحتمال يعارضها واجب فلا يفوت به بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما اذا
 عارضها سنة لأن ترك السنة الأولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آتينا وحديثه وجه الفرق
 بين القنوت والتشهد هو أن قراءة القنوت سنة كقدمنا لنصرح به عن المحيط والمتابع في الركوع
 واجبة فإذا خلف مؤتمرا ترك السنة الواجب وأما التشهد فاجبة واجب لا بد من بعض التشهد ليس يشهد
 فيه مؤتمرا فالتابعة في القيام أو السلام لأنه عارضها واجب تأكد ما تنلس به قلبها فلا يفوت به لاجلها وإن
 كانت واجبة وقد صرح في الطهارة بأن المعتدي يتم التشهد إذا قام الامام إلى الثالثون خاف أن يفوته
 معه وإذا قلنا بقراءة القنوت للمعتدي واجبة فإن كان قراءته حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت
 والآخر متأخر كدوت رجع المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المعتدي هل يقرأ القنوت أم سكت فافهم (قوله)
 في ثانيته أو ثالثته) وكذا الوشك أنه في الأولى أو الثانية أو الثالثة بحر (قوله كرو مع القنود) أي بقيت
 ويقعد في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال أنها هي
 الثالثة وتلك كانت ثالثة (قوله في الاصح) وقيل لا يقتضي الشكل لأن القنوت في الركعة الأولى والثانية
 بدعوى وجه الأول أن القنوت واجب وما زددس الواجب والدعة تأتي به احتياطاً بحر عن المحيط (قوله)
 ورع الحلي تكرارهما) حيث قال إلا أن هذا الفرق غير مفيد إذا عبره بالعين الذي طهر خطوه وإذا كان
 الشك في سبب لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضع عكسكم لا بعد الساهی بعد ما تم ذلك وقد صرح في
 الخلاصة عن الصدرا الشهد بان الساهی بقيت تامها كان ما مرر واية فهي غير موصوفة للدرابة اه قلت
 وكذا رجع في الحلي نوال البحر نحو ما مرر (قوله بقيت مع امامه فقط) لأنه آخر صلاته وما يقضيها أو لها سكت
 حق القراءة وما أشبهها هو القنوت وإذا وقع قنوته في موضع عكسكم لا يكره لأن تكراره غير مشروع
 شرح المنية (قوله ولا يقتل بعمره) أي غير التور وهذا في القول الشافعي رحمه الله أنه بقيت الفجر (قوله لا
 لازله) قال في الصالح البازلة الشدة بد من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من أشد البراءل أشاء (قوله)
 بقيت الامام في الجهرية) بواقة منافي الجهر والسر دلالة عن شرح القاية عن العامة وإن نزل بالسبب بازلة
 قنيت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسمعيل عن السنة إذا وقعت
 بازلة قنيت الامام في الصلاة الجهرية لكن في الاشياء عن العامة قنيت في صلاة الجهر يؤيده ما في شرح المسئلة
 حيث قال به ذلك لم فتكون شرعية أي شرعية القنوت في البراءل مستقر وهو محتمل قنوت من قنوت من
 الصلوات بدو فاته عليه الصلوات والسلام وهو مذهبا وعليه الجهر قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي إنما
 لا يقتضيه دنائي صلاة الفجر من غير بلية فاه وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأما الصوت في الصلوات كلها البراءل فلم يقل به إلا الشافعي وكانهم حاولوا رد عليه عليه الصلوات والسلام
 أنه قنيت في الطهر والغشاء كما في سلم وأنه ثبت في المغرب أيضا كما في الجارية على السمع لعدم ورود المواطة
 والتكرار الوادي في الجهر عليه الصلوات والسلام وهو صريح في أن قنوت البازلة عدد باختص
 بصلواته لغير دون غيرهما من الصلوات الجهرية أو السرية وهو عاده أن قوله بان القنوت في الجهر مسوخ
 معناه سمع وم الحكم لا نسخ أصله كأنه عامه فوح أدري وطاهر تنبذهم بالامام أنه لا يقتضي المفرد هو
 المعتدي مثله ثم لا وهل القنوت هاتل الركوع أم بعدم زرو الذي يطهر إلى أن المعتدي يتابع امامه إلا إذا
 جهر فيؤمن وأنه بقيت بعد الركوع لاقوله بدليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الجهرية والنصرح
 بالقنوت بعد الركوع حله علما على القنوت البازلة ثم رأيت السربلاني في مراقي الفلاح صرح بما بعده
 واستظهر الجوى أنه قنيت ولا يظهر ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد عدا أن هذا لم يقل به إلا

لأن الحالة معياهم من
 الأركان أو الشرائط مسدة
 لأخي غير هادور قنيت أولى
 التور أو ثابته وهو المقيت
 في ثالثته أمالوشك أنه في
 ثابته أو ثالثته كرو مع
 القنود في الاصح والفرق
 أن الساهی قنيت على أنه
 موضع القنوت فلا يكره
 بخلاف الثالث ورع
 الحلي تكرارهما وأما
 المسبوق بقيت مع امامه فقط
 وصير مدركا بدرك ركوع
 الثالث (ولا يقتل بعمره)
 اللبازلة فقتت الامام في
 الجهرية وقيل في الكل
 مطلب في القنوت للمازلة

اشاعى وعزاه الى جمهور أهل الحديث فكان ينبغي عروهم ثلثا وهم أنه قول في المذهب **(قوله)**
 حسن يتبع فيه الامام أى يفعلها المؤتمن ان فعلها الامام والادلاح قال فى شرح المذبة والاصل فى هذا النوع
 وجوبه متبعة الامام فى الواجبات فلا وكذا ذكر كان كانت معلومة أو تولى به لم يبرهن فعلها مخالفة فى الفعل اه
(قوله فنون) يخالفه ما فى الفتح والظاهر به والفيض ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام القنوت أتى به
 المؤتمن ان أمكنه مشاركة الامام فى الركوع والالتزام بوقد أعادى الفتح ذكر هذا الفرع قبل قضاء الغواث
 ثم أعقبه بما ذكره الشارح من أن يظلم الرنديسى الذى يظهر التفصيل لأن فيه سرائر الفصليتين
 تأمل **(قوله وتعود أول)** الظاهر أنه يستظهر امامه الى أن يصير الى القدم أقرب لاحتمال عودته ثم يتابعه لأن
 الامام اذا عاد حديثه تفقد صلانه على أحد القولين وبأنهم على القول الآخر وليس المعتمد ردى أن يتعد ثم
 يتابعه لأنه يكون مالا يحجرهم على الامام فعمله ومخالفة له فى فعل على خلاف ما اذا قام الامام قبل خراع المقتدى
 من التشهد فإنه يتبعه لأن فى اتعاضتها لا مامه فيها فعله الامام فافهم **(قوله وتكبير عید)** أى اذا لم
 يأت به الامام فى القيام أو فى الركوع لا يأتى به المؤتمن فافهم ويبحث فى شرح المسئلة أنه ينبغي أن يتبعه المؤتمن
 فى الركوع لأنه مشروع وعيسه ولأنه لا يكون مخالفا لمامه فى واجب على ثم أجاب بأنه انما شرع فى الركوع
 للمسوق تحصيل الثمانية الامام فيها أتى بها عليه تحصيل الحافضة قال وهذا فى تكبير ان الربعة الثالثة
 وأما تكبيرات الأولى فى الاتيان بترك الاستماع والانصات **(قوله وأربع لا تسبح)** أى اذا قام الامام
 لا يتبعه فيها القوم والاصل فى هذا النوع أنه ليس له أن يتابعه فى البدع والنسب وما يتعلق به بالامامة
 شرح المسئلة **(قوله زيادة تكبير عید)** أى اذا زاد على أقوال الصحابة فى تكبيرات العبد وكان المقتدى يسبح
 التكبير معه بخلاف ما اذا كان يسبح بممن المؤيد لاحتمال أن العطا مشرح المسئلة **(قوله أو جارة)** أى
 ما زاد على أربع تكبيرات **(قوله وركن)** كزيادة سجدة ثالثة **(قوله وقيام خامسة)** داخل تحت قوله
 وركن تأمل قال فى شرح المسئلة ثم فى القيام الى الخامسة ان كان قد عد على الرابعة تطهر المقتدى فاعاد ان سلم
 من غير إعادة الشهود سلم المقتدى معه وان قيدا الخامسة فسدت صلاته ثم جدد ولا يفع المقتدى أشهده وسلاما وحده
 الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيدا الخامسة فسدت صلاته ثم جدد ولا يفع المقتدى أشهده وسلاما وحده
 اه **(قوله وثمانية فعمل مطلقا)** أى فعلها الامام أولا والاصل فى هذا النوع عدم وجوب الملتزمة فى السنن
 فلا يفتك ذكرها وكذا الواجب القولى الذى لا يلزم من فعله مخالفة فى واجب على كالشهادة تكبير التسمية
 بحسب الزعم والقنوت وتكبيرات العید من اذ يلزم من فعلها مخالفة فى الفعل وهو القيام وركوع الامام
 شرح المسئلة **(قوله الزعم)** أى دفع الدبب للخرعة **(قوله والثناء)** أى ديانته مادام الامام فى الخاتمة وان
 كان فى السورة فكذلك أى يوسف خلافا لمحمد وقد عرف أنه اذا أدركه فى حجر القرائة لا يشي كزنى الفتح
 أى بخلاف حالة السركاشى عليه المصنف فى فصل الشروع فى الصلاة وقد ما هناك تصححه وأن عمله
 الفتوى فافهم **(قوله وتكبيرات)** أى الذى ذكره أو رفع منه **(قوله وتسبح)** أى اذا تركه
 الامام لا يترك المؤتمن التعميد **(قوله وتسبح)** أى فى الركوع والمجود ديانته المؤتمن مادام الامام معها
(قوله وتشهد) أى اذا تمجد الامام ولم يقرأ التشهد يقرؤه المؤتمن أما لو ترك الامام التسجدة الأولى فإنه
 يتابعه يكبر **(قوله وسلام)** أى اذا تسكلم الامام أخرجه من المسجد يسلم المؤتمن أما اذا أحدث عدا أو
 قهقهه ما لم يؤتمن لا يسلم لفساد الحزب الاخير من صلاتهما ط **(قوله وسن مؤكدا)** أى اشد ما يؤكدا به
 أنه طلب طلبا مؤكدا زيادة على بقية الدواخل ولهذا كانت السجدة المؤكدة قربة من الواجب فى ركعتي
 الاثم كفى الجرم ويستوجب تركها التضايل واليوم بخلاف القوم يرى على سبيل الاصرار لانه ذكره
 شرحه وقد ما غلبه الكلام على ذلك فى سنن الوضوء **(قوله بتسليمه)** ما من عاشر عرضى الله عنها كان
 الذى ملى الله عليه وسلم صلى قبل الظاهر أربعة أو بعده ركعة تير بعد المغرب تسبيح وبعد العشاء ركعتين

فائدة * خمس يتبع
 فيها الامام قنوت وتعود
 أول وتكبير عید وسجدة
 تلاوة وسهو وأربعة
 لا تسبح فيها زيادة تكبير
 عید أو جارة وركن وقيام
 خامسة وثمانية فعمل مطلقا
 الزعم للخرعة والثناء
 وتكبير انتقال وتسبيح
 وتسبح وتشهد وسلام
 وتكبيرات شريفة (وسنن)
 مؤكدا أربع قبل الظاهر
 (و) أربع قبل (الجعنة)
 أو تسبح (بعد بتسليمه)
 ما بتسليمتين

مطلب فى السنن والواض

وقبل الفجر ركعتين وامسلا وأبو داود عن حبل وعن أبي أيوب كان يصلي التي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة نفع أبواب السماء فيها فأجاب أن يصعد بها على الصالح فقلت أي كلهم فزاعة قال نعم فقلت تسليمة واحدة أم بتسليمتين فقال تسليمة واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه ثم فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحد منهما ما رواه روى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس كل الذي صلى الله عليه وسلم ركع قبل الجمعة أو بعد الجمعة في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أو يعاروا مسلم زبلي زاد في الامداد وقلوه صلى الله عليه وسلم إذا سلمت بعد الجمعة فصلوا أو يعاروا بكل من شئ فصل ركعتين في المسجد ركعتين إذا رجعت رواه الجماعة لا البخاري **(قوله)** لم تنب عن السنة) ظاهر أن سنة الجمعة كذلك ينبغي تنقيده بعدم العذر للحدوث المذكور أنها كذا يحسنه في الشرع فلا بد وسذكر ما يريده بعد نحو ترتيب **(قوله)** (ولذا) أي لعدم الاعتداد بتسليمتين لما يكون بتسليمة **(قوله)** (لو نذرنا) أي الأربع لا بقدر كونها سنة وعامة الدور ولو نذر أو صلى أو يعاروا بتسليمة فصل أو يعاروا بتسليمتين لا يخرج من النذر والعكس يخرج كذا في الكافي اهـ وأستطاع الشارح قوله بتسليمة ما أشار إلى أنه غير قد كما يظهر مما يأتي عند قول المصنف وقضى ركعتين ولو في أو بعالم **(قوله)** (لغير النقصان) أي ليقوم في الآخر مقام ترك منه ركعتين وعليه بحمل الخبر الصحيح أن فرضة الصلاة والركعة غيرهما إذا لم تتم تكمل بالتلوع وأوله السبق بأن المكمل بالتلوع هو ما نقص من سنتها المطلوب فيها أي فلا يقوم مقام الفرض للحدوث الصحيح صلاة لم يتهاون بدعائه من سبغت حتى تتم بفصل التيميم من السجدة أي لا تامة لمرضة صليت باقية للمركبتين أصلها وظاهر كلام العراقي الاحتساب بطلان حرق عليه السلام العربي وغيره لحدوث أحد الظاهر في ذلك اهـ من تحمة من غير محل سواد كرتنحو في الضياء عن السراج وسيد كر في الباب الآخر أي أنها سنة صلى الله عليه وسلم لا زيادة للركعات **(قوله)** (لقطع طمع الشيطان) بأن يقول أنه لم يترك ما ليس فرض فكيف يترك ما هو فرض ط **(قوله)** (ويستحب أربع قبل العصر) ليجعل للعصر سنة واحدة لا يترك في حديث عائشة المار بحرق قال في الامداد وغيره بحرق الحسن والقدر والمصلي بين أن يصلي أو يعاروا ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار **(قوله)** (وان شأركت) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل العشاء أو يعاروا قبل ركعتين وبعدها أو يعاروا قبل ركعتين اهـ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المؤكنتين **(قوله)** (حرمة الله على النذر) فلا يدخلها أصلا وذو نية تكفر عنه وتبطل به رضى الله تعالى عنه خصمه ما هو محتسب ان عدم دخوله بسبب قوته لما لا يرتب عليه عقاب ط أو هو شأركت بانه يحتقره بالسعادة ولا يدخل النار **(قوله)** (من الآثار) جمع أواب أي راعى الله تعالى بالنذر والاستعفاء **(قوله)** بتسليمة أو تنتين أو ثلاث) حرق بالاول في الدور والثاني في العرفية وبالثالث في التنجيس كجلى الامداد لكن الذي في العرفية يقتضيه ما في التنجيس وكذا في شرح حذر والبحار وأما الخبر الرملي في وجه ذلك أنه لما زاد عن الأربع وكان جمعها بتسليمة واحدة خلاف الأصل المتأخر وأن الأصل ما عتد أي بحيلة ولو سلم على رأس الأربع لزم أن يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحشية فكان المسحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نطق واحد قال هذا ما طهر لي ولم أره لغيري **(قوله)** (الاول أودج وأشق) لما فيه من زيادة تحبس النفس بالبقاء على تحريمه واحدة وعطف أشق عطفا لا زجلا ملزما وفي كلامه إشارة إلى اعتبار الاول وقد علمت ما فيه **(قوله)** (ول يستحب المؤكدة) أي في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء والسبب بعد المغرب **(قوله)** (اختار الكمال) ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحب هل هي أربع متتالية غير ركعتي الزاوية أو أربع متوالية في الثاني هل تؤدى معهما بتسليمة واحدة أو لا فقال جماعة

لم تنب عن السنة ولذا لو نذرنا لا يخرج عنه بتسليمتين وبعدهما يخرج (و ركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء) شرعت الهدية لغير النقصان والقبلة لقطع طمع الشيطان (و يستحب أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها بتسليمة) وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله على النار (وستبعد العرب) ليكن بين الآثار (بتسليمة) أو تنتين أو ثلاث والاول أودج وأشق وهل تحسب المؤكدة من التسبوت ويؤدى بكل تسليمة واحدة واختار الكمال نعم

لا وانشأوه أو اذلى أو عابثة سليمة أو تسليمة وقع من السوء والمدوب وحق ذلك بالعلم به عليه
وأقره في شرح المية والبحر والنهر **(قوله)** وحررنا مائة ركعتين **(الح)** فإنه ذكر أنه ذهب طائفة إلى تدب فعلهما
وأنه أنكره كثير من السلف وأصحهما وأمالك واستدل ذلك بحاشيته أن يكتب سوادا لحدائق ثم قال
والثابت بعد هذا هو في المدوسة أمانيات الكراهة فلا لأن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير
المعرب فقد قدمنا من الغنية استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل إذا تجاوزت مائة ٥٥ وقد مداني
واقبت الصلاة بعض الكلام على ذلك **(قوله)** آكد هامة الفجر لمافي الصبح عن عائشة رضي الله
صها لم يكن إلى صلى الله عليه وسلم على شيء من الواغف أشد تعادلا معه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا
الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود ولده عوار كعتي الفجر ولو طردتكم الحسل عير **(قوله)** في الأصح
استخس في الفقه فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الخواص في ركعتي المغرب فإنه صلى الله عليه
وسلم لم يدهم سواها في الأحضار ثم التي بعد الظهر لأن سمة متفق عليه باختلاف التي قبلها لانه لم يزل الفصل
بين الأدات والقامة التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد
العشاء وقيل الظهر وبعده بعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر آكد وصححه المحسن وقد أحسن
لأن نقل المواظبة الصريح عليها أقوى من نقل موافقته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر
٥٦ **(قوله)** حديث **(الح)** قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن بها مائة ركعتي الفجر وقال عليه الصلاة
والسلام من ترك أربعا قبل الظهر لم تله شفاعتي ٥٧ قال ط والله للتغير عن الترك أو شعاعه الخاصة
بزيادة قدر رات وأما الشاعة المعطى فعامة لم يجمع المحققون **(قوله)** وقيل بوجوبها وهو ظاهر النهاية
وغيرها خزانة قلت واليه ميل كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما ميل على وجوبها من ساق المسائل التي
فرعها المصرب ووفق به وبين مافي أكثر الكتب من انه مائة ركعتي الفجر الواجب وأما
عبادته ركعتيها مائة ركعتيها مائة **(قوله)** اتفاقا أما على القول بالوجوب فظاهر وأما على القول
بالسنة ففي الأغلب بالوجوب ولا كديتها ط وهذا قد ذكر في البحر الاتفاق من المصلحة وأقره لكن
بازرع به في الامداد والمان الخواص على القول بالسنة وان عدله ما على القول بالوجوب بواحد في
ذلك إلى مافي الإيلي والبرهان من التصريح بينه ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى مافي حكاية الإجماع على
عدم الخواص وإيس الإجماع الأعلى تأكدها ٥٨ لكن يحتمل ما يذكره من بعض الحائمين من الفرق بينها
وبين التراجع في أنها لا تفصح قاعدة الانتهاء ستمؤ كدية بل خلاف تأمل **(قوله)** على الأصح عزاء المصنف
في التبع إلى باب التراجع من الحائنية أقول والودى في الحائنية هناك لوصلي التراجع قاعدة أقل لا يجوز بل
عد ولما روي الحسن عن أبي حنيفة لوصلي سنة الفجر قاعدة بلا مدبر لا يجوز فكذلك التراجع لأن كلامهما
ستمؤ كدية فيل يجوز وهو الصحيح والفرق أن سنة الفجر ستمؤ كدية بل خلاف والتراجع دونها في
التأكد لا يجوز التسوية بينهما ٥٩ فأتت ترى أنه اعماحهم جواز التراجع قاعدة لا عدم جواز الفجر
مقتضى كلامه تسليم عدم الخواص في سنة الفجر تأمل **(قوله)** ذكر **(الح)** الطاهر أن معناه أنه يتركه لو
اشتغاله بالامتناء لأجل حاجته إلى الاجتماع عليه وبقى أنه يصلح إذا فرغ من الوقت وظهر التفرقة بين
سنة الفجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لأن ماس الشعار في آكد من سنة الفجر ولذا يتركها
لوحاف موت الجماعة وأما ط أنه ينبغي أن يكون مقاصي ومطالب العلم كذلك لا سيما المدرس أقول في
المدرس نظر بخلاف الطالب إذا خلف موت المدرس أو بعضه تأمل **(قوله)** ويحصى الكفر على منكرها أي
مسكر مشرو عتيها كان انكاره شبهة أو تأويل دليل والافني الحرم الكفر لا سكاره معاه به ما لو من
الدين بالضرورة كالمدهاء أول الباب **(قوله)** وتقضى أي في يسيل الروال وقوله معناه تنازع بقوله تقضي
وقامت ولا تقضى إلا مع حيث فأت وقعتها أما إذا كانت وحدها لا تقضي ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال

وحررنا مائة ركعتين
خفيفتين قبل المغرب
وأقره في البحر والمصنف
(و) السنن آكد هامة
الفجر اتفاقا ثم الأربع
قبل الظهر في الأصح حديث
من تركها لم تله شفاعتي
ثم الكل سواء (و) بل
بوجوبها لا يجوز صلاتها
قاعدة) ولا راكبا اتفاقا
(بلا عذر على الأصح ولا
يجوز تركها عالم صلو
مرجعي الفتاوى بخلاف
باقي السنن) فله تركها
لحاجة الناس إلى قنواه
(ويحصى الكفر على
منكرها وتقضى) إذا كانت
معها بخلاف الباقي ولو صلى
ركعتين طلوعا مع طأت
الفجر لم يطلع فإذا طالع
أولى أو بعد وقوع ركعتان
بعد طلوعه لا تجز به عن
ركعتيها على الأصح

ولونه اعلی الصبح اُراهه ح وسننه عليه المصنف في الساب الآتي **(قوله تحنيس)** فيه أنه في التحنيس صحيح في السنة الأولى الاخرعة للابان السنة تطوع وتؤدي بقية التطوع وصحيح في الثانية عدمه مع الايمان السنة ما واطلب عليها النبي صلى الله عليه وسلم وهو اوله كانت تحريمه مستنداً بغيره كس صاحب الخلاصة في صحيح عدم الاجزاء في الأولى والاجزاء في الثانية ولا يخفى ما فيه فانه اذا أجزأت الثانية يلزم اجزاء الأولى بالآتي وإذا قال في النهرو ترجع التحنيس في المشتكى أوجه **(قوله وعلى ثمان)** كنهان عدد وليس بسبب أو في الأصل منسوب إلى الثمان لانه الجزء الذي صير الله سبحانه فهو منها فحق وأولها أنهم يغيرون في السبب وحذفوا منها السدوي بإدنى النسب وعوضوا عنها الألف كما جعلوا في المذهب إلى الثمان وثبتت بأثره عند الأئمة كما ثبتت بإيه القاضي فتقول ثمانى بسوء وثمانى مائة وتسقط مع التوسيع عند الرفع أو الحذف وثبتت عند الصب فلموس **(قوله لانه لم يرد)** أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم انه زاد في ذلك والاصل في التوقيف كما في فتح القدير أي تمام الوقوف على دليل المشرع ولا يعمل فعله لم يذكره أي اتفاقاً كما في منية المصلى أي من أئمتنا الصلاة نعم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية لئلا يقال بعضهم لا يكرهوا البسه ذهب شمس الأئمة السرخسي ومعه في الخلاصة في صحيح في البدائع الكراهة قال عليه السلام المشايخ ونظامه في الحلية والجبر **(قوله والافضل فيما)** أي في صلاتي الليل والنهار الرابع وعساوة الكثر راع بدون أن هو الاظهر لانه غير مخصص للوصفة والعدل من أربع أربع أي ركعتين راع أي كل أربع ركعات بنسابة **(قوله قبل وبه يفتي)** عراقي المعارع إلى اليون قال في الهرورده الشيخ قاسم عا استدله المشايخ للايمان من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركع في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أو بعلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يعطينهن من حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً وكانت الدوا عن ثنتين تحفيضا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتل أبي راذبه شفع لاوز وتر تحت الاربع بزيادة مفصلة لأنها أهم أكثره شفع على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم إنما أجزأت على قدر نصليكم الزيادة ونظام السلام على ذلك في شرح المصنف غيره **(قوله ولا يصلي الخ)** أقول قال في الجفر باب صفة الصلاة أن ما ذكره سلم في مسائل الظهور لمصروا به من أنه لا تطال شفعه الشفع بالانتقال إلى الشفع الثاني فما هو أول أفسدها قضى أو عا لوز الأربع بغير قبل الجمعة بغير لها وأما الأربعة بعد الجمعة بغير مسلم فأنها كغيرهن السنن فانهم لم يثبتوا لها تلك الأحكام المذكورة اه وفي الحلية وهذا يؤيد ما يفتي به الشريفة من جوازها تسلم من لعد **(قوله ولوندر)** نص عليه في التقيت وجهه أنه بغير عرض عليه الافتراض أو الجواب أهاده ط **(قوله لا كل شفع صلاة)** قدما بيان ذلك في أول بحث الواجبات والمراد من بعض الأوجه كما يأتي ثريما **(قوله وقيل الخ)** قال في الجبر ولا يخفى ما فيه والظاهر الأول زاد في الفهم ثم عزاه عليه وسكب ما في التقيت قبيل * (تبيح) * بقي في المسئلة قول ثالث خرمه في منية المصلى في باب صفة الصلاة حيث قال أما إذا كانت سنة أو لانه لا يندى كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي بالثنا والاعتدال أن كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شواحه الأصح أن لا يصلي ولا يستغنى في سنة الظهر والجمعة وتكون كل شفع صلاة على حدة ليس مطرد في كل الأحكام ولذا التزم القعدة الأولى لا تفيد دخلا في الحمد ولو وجد السهو على رأس شفع لا يبي عليه شفع آخر إلا بهطل السجود ولو وقع في وسط الصلاة فقد صرحوا بصيرورة السك صلاة واحدة ثبت حكمه بوجوع السجود وساطة يقال هذا أيضا لا يصلي ولا يستغنى ولا يتعدى ولو وقع في وسط الصلاة فلا الأصل كون السك صلاة واحدة للإتصال واتحاد الجهر فهو مسئلة الاستمالة ووجهه است مروية عن المتقدمين وأما هي اختيار بعض المتأخرين بم اعتبارها كون كل شفع صلاة على حدة في - في الفقه احتسابا ولو كان في عدد له وم الشفع الثاني قبل القيام بالركعة بين الأمر وعدمه لا يلزم بالثنا ولذا يقطع على رأس الشفع إذا أقمت الصلاة أو حرج الحطيم وكذا في إعلان الشفعة وخيار الحيرة بالشرع في

مطلب في لفظة ثمان

تحنيس لان السنة ما واطلب عليه الرسول بغير سنة متدأ (وتكره الزيادة على أربع في غسل النهار وعلى ثمان ليلا بسلامة) لانه لم يرد (والافضل فيما الرابع بسلامة) وقال في الليل المأى أفضل قيل وبه يفتي (ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى في الأربع قبيل الظهر والجمعة بعدها) ولو صلى ناسيا بغيره السهو وقيل لا ينبغي (ولا يستغنى إذا أتم إلى الثالثة منها) لأنها لتأكدها شتت الغرضه (وفي السواني من ذوات الأربع يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغنى) ويتعدى ولو نذر الان كل شفع صلاة (وقيل) لا يأتي في السك ومعه في التقيت (وتكره الزيادة على السجود أحب من طول القيام) كما في الجبري

مطلب قولهم كل شفع من الرجل صلاة ليس مطردا

الشفع الآخر لان كلامي الشفعة وانما لم ترد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سبل
 المصالح من شفع الى شفع ادلا بكم بالفاسد مع الشك اه لمصلحة لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار
 الخيرة غير صحيح لما علمت مما قدمناه نقض البحر والخليفة من أنهم لا يسلطان بالانتقال الى الشفع الثاني
 وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلت أيضاً ذلك اعماذ كرو في سنة الظهر ولم يشتهه للاربع
 التي بعد الجمعة (قوله ويرجعه في البحر) حيث حرم تعارض الادلة كحديث مسلم عليه بكثرة السجود
 وحديث آخر ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضاً أصل الصلاة طول الوقت أي
 طول الصلاة بتمامها ورواه أحمد وأبو داود ثم قال والذي طهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود
 أصل لان القيام اعترضه وسيلة اليها ولا يسقط عن عزه ولو لا تكون الوسيلة أفضل من المقصود
 ولانه وان لم ين فيه كثر القراءة لكنه لا يركن زائد بل اختلف في أصل ركبتها وأجمعوا على ركبتها الركوع
 والسجود وأما التهاويل في القيام عن القراءة فيما يدرك في الفرض اه لمصلحة قوله من ثلاثة أوجه
 الاول أن القيام وان كان وسيلة الا أن أصلية طوله لكثرة القراءة فيه وهي وان بلغت كل القراءة تقع
 فرضا بخلاف التسبيحات الا أن كون القراءة كرايا مما لا نزاع في الفضيلة الثالث موضوع
 المسئلة البطلان وبمقتضى القراءة في كله اه لمصلحة قلت وأما تعارض الأدلة فيجب عنه بالمراد بالسجود
 الصلاة أقوى دليل أيضاً على أصلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل لا يقل ولا كان لا يزيد
 على إحدى عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله) ونقل عن المصالح (الح) اعتراض على العمري بضامته
 قال اختلف البطلان عن محمد في هذه المسئلة فنقل العلوي عنه في شرحه الا تارة طول القيام أحب أو يقل في
 المجتبى عمداً والعكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال اكله ورد من الليل بقراءة من القرآن فالفضل أن
 يكثروا عدد الركعات والاعطال القيام أصل لان القيام في الاصل لا يعتل ويصح اليه زيادة الركوع
 والسجود اه ووجه الاعتراض ان مقتضى كلامه انه لا قول في هذه المسئلة لان المذهب للمذهب بل القولان
 فيها محمد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف يحمل قولين تأمل (قوله) وصححه البدائع) وبصاره
 قال أهما ساطول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والصحيح قولنا ثم قال وروي عن أبي
 يوسف أنه قال في آخر ما مر وطاهر كلامه أن هذا قول اثنين الثلاثة حيث لم يترص الخلاف الشافعي
 ويؤيده من الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييد لما في المصالح وأمر بالثبوت إشارة الى ما على المصالح من
 الاعتراض حيث ناسخ شعبة صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام المصالح بل هو قول
 الكل كما مر ولذا قال الحارثي الميلى أقول كبري خالف الجهاينة تعاليفه ويجعله متنا والمتون موضوعه
 لقول المذهب اه والحاصل أن المذهب المعتدل طول القيام أحب ومعهناه كما في شرح المنيب انه اذا أراد
 شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه صلاة كعتين مثلاً
 في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب التمر والذي
 يظهر من كثرة ذكره وسجوده أفضل لان أفضل القيام اعما كانت باعتبار القراءة والقرعة اه ح من
 بعض الهوامش وسالفة الرجحان بان الاخير من كونه هو القاري كما هو الحكم بين قصد عبادة وعز
 صباهم أن الطريقة أن العلة اذا وجدت في بعض الصور وتطرد في ذاتها بل (قوله) ويسجد سجدة كتب
 الشارح في هامش الحارثي أن هذا رد على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنهم استخفوا (قوله) ويسجد (المسجد) فأما
 أنه على حد صدق مضاف لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت المالك
 يحكي المالك لا يبيت به من الخلية ثم قال وقد حكى الاجماع على سبيلها غير أن أهما بأكبر هونها في الاوقات
 المكروهة تفيد على عموم الحائط على عموم المصالح اه (قوله) وهو ركعة ثلث في الفقه سنان وركعتان أو
 أربع وهي أفضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الصبح أو العصر فانه يسجد وهلل ويصلي على النبي صلى

وجهه في البحر لكن نظر
 فيه في النهر من ثلاثة
 أوجه ونقل عن المصالح
 أن هذا قول محمد وان
 مذهب الامام أفضل
 القيام وصححه في البدائع
 قلت وهكذا رأيت به خفي
 المجتبى من محمد فقط فتنبه
 وهلل طول القيام الاخرس
 أفضل كالكافي لم أره
 (ويسجد) لرب المسجد
 وهي ركعتان

مطالب في تحية المسجد

الله عليه وسلم فإنه قد تشدد في حق المسجد كما دخل المكتوبة فإنه غير أمور بها حيث دخل في النهر ناشئ
 اه (قوله وأداء الفرض أو غيره الخ) قال في النهر وبوبها كل صلاة صلاها عند الخوض فرضا كانت
 أوسع في البناء معزبا إلى مختصر المحيط أن دخولها بنيت الفرض أو الاقتداء بوبها وانما يؤمرهم إذا
 دخله لغير الصلاة اه كلام النهر والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلي فيه ليكون ذلك تحية
 لله تعالى والطاهر أن دخولها بنيت صلاة الفرض لا مأم أو مفرد أو بدعة الاقتداء بنوب هذا أصلي عقب
 دخولها ولا لزوم لها بعد الجلوس وهو خلاف الأولى كما يأتي ولو كان دخولها بنيت الفرض مشلا لكان بعد
 زمان يؤمر بها قبل جلوسه كالوكان دخولها لغير صلاة كدرس أو ذكر وبما قرأه علم أن ما نقله في النهر عن
 البداية لا يخالف ما قبله غاية أنه يعبر عن الصلاة بنيتها على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل الصلاة
 يصلي وليس معناه أن الصلاة المذكورة تنكفي عن التحية وإن لم يصل كما هو مع طاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم
 (قوله بنوب هذا الصلاة) قال في السلك المشتمل داخل المسجد بالفرصة غير ما للتحية قامت تلك الفرصة
 مقام تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد في الدائم وغيره ولو نوى التحية مع الفرض فطاهر ما في المحيط
 وعبره أنه يصح عنده ما وجد لا يكون دخلا في الصلاة فانه سم قالوا لو نوى الدخول في الطهر والتطوع
 يجوز عن الفرض عبد أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي سفيان عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله
 الفلي في الصلاة حسنات مختلفان لا ربحان لاحدهما على الآخري الخبر يفتي فواهما تعارضت النيتان
 فلهنا ولا يوجب أن العرض أقوى فتدفع نية الأولى كن نوى حجة الإسلام والتطوع اه مضافا له في
 البحر أثول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف لا يجري في مستثلاثان الفريضة إذا قامت مقام التحية وحصل
 المقصود من التيق التحية معطو لا لأن المصداق عليه المسجد بأي صلاة كانت ولا نوى تحية معصية مستقلة لا إذا
 دخل لغير الصلاة كخرج يتدافوا فاهم الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسطها فما لم يكن
 ما يوجبها آخر على قول محمد بخلاف ما إذا نوى فرض الطهر وسنته مشلا لم يلل لقاتل أن يقول أن
 الأولى أن نويها بذلك الفرض ليحصله فوام أي يوي بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية لله تعالى
 أو تعظيم بتمتلت سقوطها به وعدم طلبها بالاسلم الثواب بلا قصد هائم رأيت الحق أن يحرر من الشافعية
 كتب عبد قول المباح وتحصل بفرض أو بغيره ما هو له لم يوجب له لأنه لم ينته حرم المسجد المصدرة
 أي يسقط طلبها بذلك أم حصل ثوابها فالوجه توقفه على البينة لحديث عمالها بالحيات وزعم أن
 الشارح أقام فعل غيره لمقام فعلها يحصل أي الثواب وإن لم ينو بعدون قبل أن كلام الجمهور يقتضيه
 ولو نوى عدمه لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أيضا بما يحتمل بعضه في سنة الطواف وانما صرحت بنية
 ظهر وسنة مثلا لا تم المقصود قلنا ثم بخلاف التحية اه وقوله وانما صرحت بالخروج عن ما يحتمل أولا أيضا
 والله المجد فان ما له لا يخالف قواعد مدحها (قوله ونكفيه لكل يوم مرة) أي إذا تكرر دخولها لعذر
 وطاهر إطلاقه أنه غير بين أن يؤدى في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فانهم
 قالوا في الحاكم إذا دخل المسجد للحسب من إنشاء على التحية عند دخوله أو عند خروجه وحصول المقصود كما في
 العاية وأما حديث الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان الأولى لحديث
 ابن جابر في صحيحه بأبدا من المسجد تحية وإن تحية ركعتان فمركبها ونعماء في الحلية (قوله وفي الصياء
 الخ) معناه وقال بعضهم من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد ما لم يحدث أو لم يسجد أو نحوه يستحب له
 أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وتعدا
 معوه عن القصة تاني (حاشية) يستثنى من المساجد المساجد الحرام بالنسبة إلى أول دخولها فإني الحرم
 ما تحية الطواف وفيه تأمل كذا في الحلية وتولع وجه التأمل إطلاق المسجد في الحديث المار وفي النهر
 وانفوا على أن الإمام لو كان يصلي المكتوبة أو أخذ المأثور في الإقامة أنه يتركه وأنه يقدم الطواف عليها

وأداء الفرض أو غيره
 وكذا دخولها بنيت فرض أو
 اقتداء (بنوبها) بلاية
 ونكفيه لكل يوم مرة ولا
 تسقط بالجلوس عندنا بحر
 قلت وفي الصياء عن القوت
 من لم يتمكن منها لحديث أو
 غيره يقول مدحا كتمان
 التسبيح الأربع أربعا

قوله الآتي هكذا يخطئه
 وفيه أنه نسبة إلى جمع أئمة
 ومنعه إلى المصاح ونص على
 أنه إنما ينسب إلى الفرد
 فإل أنسب بضمين
 وبفتحين اه معصية

بخلاف السلام على النبي صلى الله عليه وسلم اه قلت لكن في باب المسائل نشره من تلاه على القاري ولا يستعمل تحية المسجد لان تحية المسجد الشريفة هي الطواف ان اراده بخلاف لم يرد واداء تحية المسجد حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الآن يكون الوقت مكروها اه وظاهره انه لا يصلي مردي الطواف التحية أم لا لانه لا يرد له وجهه اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذا الوصل سواء الازدواج لان السنة الفضل بقدر اللهم أنت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة في محلها السنون كما قيل صل الجهر بالترامة (قوله وقيل تسقط) أي قبيدها ولو قيلت ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تلاوة أو أنه لا يؤمر بها على هذا القول تأمل (قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرج إلى ما صحه في المات تعال القبة لان جزم الخلاصة بقوله أعادها بقيد أنها تسقط بقريضة قوله بعده لا تسقط أي لا يطل كونهما سنة فانه يفيد أن الأعادة لبطان كونهما سنة والالم تصح المقابلة تأمل (قوله ولو حجيء بمعلم الخ) أفادت العمل بالمات إنما ينقص فوائده أو بطلانها وكان بلا عذر أو الحصر المعلم وخاف دهاب لانه لو اشغل بالسنة البعدية فانه يشاغل به بصلها بالادلة عزوي ترك الجماعة ففي الأخير السنة أولى الا اذا حاف هو بتأخير روح الوقت شانه بصالحا ثم يأكل هذا ما طهرني (قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بقريضة مقابلة (قوله وقيل تكون) حكى القولين في التفسير قول بعض من هذا الثاني قبيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تخصيصه وينفهر له انه الاصح وأن القول الأول بجي على القول بانها تسقط بالعمل المات وهو ما مكاه المشاوخ قبيل الآن يدعي تخصيص الخلاف السابق بالسنة القبلية وهذا البعدية لكن بعده أنه اذا كان الاصح في القبلية أنها لا تسقط مع امكان تاركها بان تعاد مقاومة لغرض تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان التدارك فالتأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في العزم من الخلاصة السنية وكفى الفخر فرعا لنكافورون والاخلاص والايان بهم الأول الوقت وفي بيته والاعلى باب المسجد الخ وقال في شرح المنهوه والذي يدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكبت المؤذن من صلاة الغفر وتبين له الغفر فلم يركع وكفى حقه في ثم اضطلع على شقة الاعمى حتى ياتيه المؤذن للامامة فحضر حتى يقف عليه اه وتماهوه (منه) (تنبيه) صرح الشافعية بنية الفضل بين سنة الغفر وموضع هذه الضبعة أخذ من هذا الحديث وسجوه وظاهر كلام علماءنا خلاصته لم يذكرها بل رأيت في موطأ الامام محمد رحمه الله تعالى ما نصه أخبر ما قاله من رابع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الغفر ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شانه فقال رابع قلت بهصل بين صلانه فقال ابن عمر وأي فعل افضل من السلام قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق ملا على القاري وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أصلا من سائر ما يخرج من الصلوة من الفعل والكلام وهذا لا ينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يصطليح في آخر التمجيد وتارة أخرى بعد ركعتي الغفر في بيته للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح المنهاج روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الغفر اضطلع على شقه الاعمى فبين هذه الصحبة بين سنة الغفر وفرضه بذلك لا مره صلى الله عليه وسلم كما روى أبو داود وغيره من حديث لا بأس به خلاصته نازعه وهو مرعي في نهجها بالمسجد وتغيره خلاصته من نهجها بالبيت وقول ابن عمر انه يركع ركعتي الغفر ثم اضطلع على شقه الاعمى وان كان ركعا من مسجودها لهما لانه لم يلزمهم ذلك وقد أمرت ابن حزم في قوله بوجوبه وانما شرط صلاة الصبح اه ولا يجزى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء الا كبار الذين باعوا المبلغ الاعلى لا سيما من مسجودا للزمامه صلى الله عليه وسلم حصر او سافرا وابن عمر المتفحص عن أخواله صلى الله عليه وسلم في كمال التسرع والاتباع فالصواب جل اسماؤهم على العهد السابقة من الفصل وعلى فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس أمره صلى الله عليه وسلم على تقدير جهة صرحوا ولا تلويعا على فعله بالمسجد اذا رايت كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ركعتي الغفر لم يطلع على جيبه

(ولو تكلم بين السنة) والغرض لا بسنة فعلها ولكن بقص فوائدها وقيل تسقط (وكذا كل عمل يشاقق الشريعة) على الاصح فنية وفي الخلاصة لو اشعل بسبع أو ثمانية أو كل أعادها ببقية أو شربة لا تسقط ولو حجيء بمعلم ان خاف دهاب حللته أو بعضها تلاوه ثم حسن الا اذا حاف صوت الوقت ولو أخرها لا آخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون (مروغ) الاسفار بسنة الغفر أفضل وقيل لا بد من السن وأبي بالمذود

محبت مهم في الكلام على الضبعة بعد سن الغفر

فهو السنة وقيل لا أراد

النوازل ينذر هاتم يصلها
وقيل لا ترك السنن
وأما حقا ثم والاكتسر
والأفضل في النقل غير
التراوع المنزل الا الحرف
شغل عنها والاصح اضلة
ما كان أخشع وأخلص
(ونذير كعتان بعد الوضوء)
نمسي قبل الخفاف كافي
الشرية لآلية عن المواب

مطلب في الكلام على
حديث النبي عن الدرد

(١) قوله وكذا صلاة
الكسوف لانها تصل
بمعناها وحديثنا في نسخة
المؤلف لكن بغير تحمله
ما يصح وكذا نسخة
المجلس لان الأفضل في
الجمعة التكبير قبل الوضوء
فيخرج وقوع سنن في المسجد
صارت جملة السنن
تسعة ولم أر من تعرض
لجمعها هكذا من علماء وقد
نظمها يقول

وإذاني بال تافقت على التي
يقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراوع كسوف تحة
وسنة حرام طواف بكعبة
ونفل استكاف أو قدوم
مسافر

ونافع فوث تسعة
يقول الفقير محمد علاء الدرس
عائدين بن المؤلف هكذا
وحدث هذه السقطة في
البيضة وبنى الخاقها هنا

(٢) مطلب سنة الوضوء

الا عن فاما على محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شاع في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى
على هؤلاء الا كبار الامهات اه وأراد بالمقيد ما من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطراره
عليه الصلاة والسلام إنما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع وان صحيح الحديث الامر به الحال على أن ذلك
للتشريع يجعل على طاب ذلك في البيت فقط توفيقا من الله تعالى أعلم (قوله فهو السنة) لان النذر
لا يخرجها عن كونها سنة كما لو شرع معهما قطعها ثم أداها كانت سنة وادعت وصف الوجوب بالقطع خبر
عن عقد الفرائد (قوله أراد النوازل الخ) في الفتحة أداء الفل بعد الدرد أفضل من أدائه بدون الدرد اه
قال في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحهم النبي عن النذر وهو مخرج لقول من قال لا ينذرهما
لكن بعضهم جعل النبي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعرض للعبادة فلم يكن
مختصا وجهه قال بدرد هوان كانت تمر واجبة الشرع عن التشرع في النذر يكون واجبا فيحصل
له ثواب الواجب بخلاف الهل والاحس عند العبد الضعيف ان لا ينذرها حتى وجاع عهد النبي يتبين
اه أقول لفظ حديث النبي كاره البصري أيضا في صحيحه عن ابن عمر بن أبي سلمة النبي صلى الله عليه وسلم عن
النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الخيل والتبادر منه اعادة النذر المعلق كل شيء النبي صلى الله عليه وسلم
فيه على كذا وجه النبي أنه لم يحصل من سابق العوض حيث جعل القرية في مقابلة الشفاء ولم تسمع
نفسهم بدون المعلق مع ما يعم من اجرام اعتقاد التأثير للسفر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه
لا يرد شيئا الخ ما من هذا الكلام قد وقع موقع التاميل للنهي بخلاف الدرد المخير فانه تبرع بمحض بالقرية لله
تعالى والزام للشرع بما صاها لالتفقه بدونه ويكون قرية والتأويل على أن هذا النذر قرية عند ما صرح به
في فتح القدير فقبل كتاب المحل لوراد تعجب من الاعتصاف ثم أسلم بمره موحد النذر لان نفس الدرد
بالقرية بقرية فيقبل بالردة كسائر القرب اه والمراد الدرد المخير لما قلنا على أن به شرح البخاري
جاء النبي في الحديث على من يعتقد أن الدرد وثق فيحصل عرضه المعلق عليه والظاهر أنه نعم لقوله
وانما يستخرج به من الصلوة لله أعلم (تيسره) قيد بالوادل وأعاد أن الأفضل في السن عدم نذرها
واعل وجهه أن السن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل الفرائض أو غيرها والمطلوب من آية الصلاة
الله عاب وسلم على الوجه الذي كان يفعله عليه ولم يقل أنه كان ينذر هوانا قيل بالتم التكون هي السنة
ما الأفضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والاكتسر) أي أن استخف به بقوله فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا
لا أفعله شرح المني وغيره وهذا في الترتيب أو ما لا يتكافأ تقديم الكلام عليه ألب الباب (قوله والأفضل في
الفل الخ) سئل ما بعد الغريضة وما قبلها الحديث الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في
بيته ما لا المكتوبة ونشرح أو داود صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجده هذا المكتوبة وبتمامه
في شرح المبسوط حيث كان هذا أفضل من راعي عالم لم يره مخوف شغل عن لذه بيته أو كان في بيته ما يشعل
ياه وقل تشويه فيصالحه حيث في المسجد لان اعتدال الحشوع رزح (قوله غير التراويح) أي لانها تقام
بالجماعة وتجمعها المسجد واستثنى في شرح الحديث أيضا تحية المسجد وهو ظاهر أقول وثنى أيضا تركها للأحرام
والطواف فان الاول أصلي في مسجد عبد المقاتل ان كان يكفي للباب والنايسة عند المقام وكذا تركها لتقديم
من السفر بخلاف انشائه فانها أصلي في البيت كما أتى وكذا نهى العتكف وكذا ما يحايض موتها بالتأخير
(١) وكذا صلاة الكسوف لانها تصل بجمعها (قوله ونذر) وكذا (٢) بعد الوضوء) حديث مسلم
ما من أحد من مؤيدي الوضوء يصلي ركعتي قبل يتلبوه وجهه عليها الواجب له الجفمات ومثل
الوضوء العسل كانه ط عن الشربة لاي يقرأ فيها الكافر ونوالا خلاص كافي الشاء وانظر هل
توجب عدم صلاة غيرهما كالتحية أم لا ثم أتى في شرح باب المسائل أن صلاة ركعتي الاحرام مستقلة
كصلاة استجار فتؤخرهما لا لا تقرب بضعتهما بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما

مسألة على حدة كالحقة في الحجة اهـ (قوله ونذب أو بع الخ) نذهاه والراجح كتحريمه في العنقوبة
والحاوي والشرعة والغناح والتبذير وغيرها وقبل الاستحسان في صحيح البخاري من انكار ابن عمر اهـ
اسماعيل وبسط الأدلة على استحسانها في شرح الميقاتي يقرأ فيها سورتي الفصحى في الشريعة أي سورة
والشمس وسور الفصحى وظاهره الاقتناع عليها ولو صلاها أكثر من ركعتين (قوله من بعد الطلوع)
عبارة شرح المبين أو ارتفاع الشمس (قوله وقتها المختار) أي الذي يختار ويرجع إليها وهذا عازم في
شرح المسألة إلى الحاوي وقال الحديث زيد بن أرقم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين
ترمض الفضال وواهم مسلم وترمض بفتح التاء واليم أي تبرك من شدة الحر في أخفافها اهـ (قوله وفي المنية
أقلها ركعتان) نقل الشيخ اسمعيل مثله عن العزيز بن الحارثي والشرعوا السمرقندية وما ذكره المصنف
مشي عنيه في التبيين والفتاح والبرودايل الأول أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بأكثر من ركعتين في صحيح
البحاري ودليل الثاني أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الله أي يعايز عباد الله وأهم مسلم وغيره
والتوقيع ما أنشأه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمال (قوله وأكثرها ثمان
عشر) لم يروا الترمذي والسائي بسند فيه ضعف أصلي لله عليه وسلم قال من صلى الصبح ثنتي عشرة
ركعة هي الله قصر من غيب في الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يورث العمل به في الفضائل مثل شرح
الميقاتي وأكثرها ثمان وعشرة في الحلية إلى الإمام أحمد وعنده بعض السادة إلى الأكثر (قوله كفي
الذخائر الأشرية) اسم كخلاص التخصيص في الأعراف الهقبية (قوله اثبتوه الخ) جواب عما أورد كذب
يكون أوسطها أفضل مع أن لا أكثر من ثلث على الأوساط وزيادة وبعيد يادقصة (قوله كأفاده ابن حجر الخ)
حيث قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا من صلى الاثني عشر بتسليمة واحدة فأن تقع بقلاطعا
عند من يقول أن أكثر سنة الصبح ثمان ركعات فأما إذا صلاها فإنه يكون صلى الصبح وما زاد على الثمان
يكون له فضلا طالعاً تكون صلاة اثني عشر في حقة أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد اهـ أقول
وحاصله أن من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت زيادة عندنا وصلها اثنتي عشرة بتسليمة لا تقم
سنة الصبح لينة متلافى المشروع والأفضل عنده صلاته اثنا عشر ركعات وأما على قول من يقول أكثرها اثنا
عشر ركعة لحواز العمل بالضعيف في مسائل الأعمال كما سرتكون هي الأفضل كقولنا ركعتين أو
أربع تسليمة عند الكل ولخصه أن كون الثمانية أفضل متى على القول بأنما أكثرها لعدم ثبوت زيادة
وحديث ولا يخفى عليه ما في كلام الشارح حيث مشى على أن أكثرها اثنا عشر ركعة وجعل أوسطها
أفضل على أي ما قد لا ان الثمانية هي الأكثر فتبيند أصليتها على الاثني عشر بماد أصلي الاثني عشر
بتسليمة واحدة تقع فلا طالعاً لا يوافق قواعدنا من قبل تقع مما نرى على قواعدنا كما هو صلى الله عليه وسلم
ركعات مثلاً وقد على رأس الزاوية فإن الركعتين الزاويتين لا تعبر ما قبلها عن صفة الغرضية للصحة الباء على
نحوه انقراض والعل عندنا وثبة العدد لا تقصر ولا تفرط إذا أصلي الصبح أكثر من ثمانية بغير الزيادة فلا
طالعاً لا السك بالفرق بين وصلها وصلها مع في وصلها كراهية الزيادة على أربع تسليمة واحدة في فعل
المراد وهو مكره وإن لم يزد على أكثر الصبح فلا يظهر حجة إذ كون الثمانية أفضل وقد أجاب بعض
الشاذية بأن أفضل الثمانية لا تتأخر أي لأنها ثابتة بالأحداث الصحيحة فيجب فيها الاتباع لا خلاف
الزيادة عندنا لكن برده على أن صلاة الأكثر متعجمة للأوسط الذي فيه الاتباع الآن بين الأضاعلي
القول بأن الثمانية هي الأكثر وعلى أنه وصلها أكثر بتسليمة تقع فلا طالعاً لا يحاوي أو يقال بمعدلات كل
شطع من الثمانية أفضل من كل شطع من الزائدة لا ينظر إلى المجموع فقد أغاب ما تحرى هو والله أعلم (قوله
ركعة السورة والقوم منه) عن مقام من المقدم قال فالرسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد عند
أهله أفضل من ركعتين يركعهما بعدهم حين يريد سفره رواه البخاري وعن كعب بن مالك كان رسول الله

مطلب سنة الصبح

(و) نذب (أو بع قصاصاً
في الصبح) على الصحيح
من بعد الطلوع إلى الزوال
ووقتها المختار بعدد ربع
النهار وفي المنية أقلها
ركعتان وأكثرها ثمان عشر
وأوسطها ثمان وهو أفضلها
كفي الذخائر الأشرية
لثبوته بفسله وقوله عليه
السلام وأما أكثرها فبقوله
وقط وهذا وصلي الأكثر
بسلا واحد لما لو وصل
فكل ما زاد أفضل كما أفاده
ابن حجر في شرح البخاري
ومن المدويان ركعة السورة
والقودوم منه

مطلب في ركعتي السورة

وبما ينزل أمره كما آتاه به الخلف وبعض أكابر السلف ونعمائه في تحفة من حروذ كرات الفضل من الثامن
 الأوسط السادس الرابع والخامس الحبر المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان يسلم نصف
 الليل ويقوم ثلثه ويصلي سجدته اهـ وبمجموع في الحلية (تتمة) ذكر في الحلية أيضاً ما حمله أنه يكره قول
 تهجداً بآتيه بلا عدله صلى الله عليه وسلم لا يصح ما بعده الله لا تكن مثل فلان كالم يقول الليل ثم تركه
 متفق عليه فينبغي للمكاف الأخدس العمل بما يطيقه كثبت في الصحيحين ولما قال صلى الله عليه وسلم أحب
 الأعمال إلى الله أن أدومها وأبقل رواه الشيخان وغيرهما (قوله واحياء ليلة العبدس) الأولى ليلتي بالنية
 أي ليلة عبد الغفور ليلة عبد الأحمى (قوله والصف) أي واجبه ليلة الصف من شعبان (قوله والأول) أي
 وليلتي العشر الأولى الخ وقد وسط الشربل في الامداد ما حقه من هذه الليالي كلها افرأه
 ويكون بكل صلاة تم الليل أو أكثره نقل عن بعض المتقدمين قبل هو الامام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر
 ذلك نصف الليل وقال من أحيا نصف الليل فقد أحيا الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من إطلاق الاحاديث
 الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت ما أعلم صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح في صلاة واحدة
 الاكثر أو النصف لكن الاكثر أثر سأل في الحقيقة ما لم يثبت ما يقتضي تقديم النصف اهـ وفي الامداد
 ويحصل القيل بالصلوة تغل فرادى من غير عدد مخصوص وبقرأة القرآن والاحاديث وسماها هو بالتبنيع
 والثناء والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل ذلك في معيل الليل وقبل ساعة منه وعن اس
 عباس رضى الله عنه ما صلاة العشاء جماعة والزعم على صلاة الصبح جماعة كما قاله في الحديث
 وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى
 الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله اهـ (تتمة) أشار بقوله فرادى الى ما ذكره بعدى تمهينه وقوله ويكره
 الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي في المساجد ونعمائه في شرحه موضح بكرة ذلك في الحياوى
 القدسي وقال ماروى من الصلوات في هذه الاوقات يصلى فرادى غير الترابيح قال في البحر ومن هنا يعلم
 كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رحبى أول جمعة وأتم بدعته وما يحتمل أهل الروم
 من نزوها فخر عن حنبل والفكر الكراهة فيباطل اهـ قلت وصرح بذلك في البراءة كما سيذكره الشارح
 آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحاً للمنية وصرح بان ماروى فيها ما طرأ موضوعه من طائفة الكلام فيها
 خصوصاً في الخلية والعلامة في الحديث القدسي فيها تصنيف حسن سبحانه ودع الرائب عن صلاة الرغائب أحاط
 به بهال كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذهب الاربعة (قوله ومناهكة الاستخارة) عن جابر
 عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الاستخارة في الامور كلها كما يعلم السورة من القرآن
 يقول اذهب أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقل اللهم انى استجيرك بعلمك وأسئلك
 بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت
 تعلم ان هذا الامر خير لى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وآجله فاقدر له ويسره لى ثم
 بارك لى فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شئ لى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وآجله
 فأمره لى وامر فى نفسه ما قدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قالو يسمى حاجته واما الجأفة الا سلبا
 شرح المنية (تتمة) معنى فاقدره افضله وهدمه وهو بكسر الدال وضمها وقوله أو قال عاجل امرى شل من
 الراوى قالوا لى فى أجمع بينهما فيقول وعاقبة امرى وعاجله وآجله وقوله ويسمى حاجته قال ط أى
 يدل قوله هذا الامر اهـ قلت أو يقول بعده وهو كذا وكذا وقوله الاستخارة فى الخلع وهو تفعل على
 تعيين الوقت وفى الخلق يستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمد لله والصلوة والادكار ثم يقرأ الى كلمة
 الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص اهـ وعن بعض السلف انه يربط فى الأولى ولى يحلق ما شاء
 ويختار لى قوله يعلم وفى الثانية فما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي أن يكرهها سبعاً لما روى اس

مطلب في احياء ليلتي العبدس
 والنصف وعشر الحجة
 ورمضان

واجب ليلة العبدس
 والنصف من شعبان والعشر
 الاخير من رمضان والأول
 من ذى الحجة فيكون بكل
 عبادة تم الليل أو أكثره
 ومناهكة الاستخارة

مطلب في صلاة الرغائب

مطلب في ركعتي الاستخارة

السبي يأتي إذا همت بحر فاستحوذ بك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الحيرة فيه
ولو تعددت عليه الصلاة استحوذ بالقاء اهـ ولخصا وفي شرح الشريعة المسمى عن الشيخ انه ينبغي ان
يسلم على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في نفسه مياضا أو خضرة ذلك الامر خبير
وان رأى فيه سوادا أو حمرة فهو شر ينبغي ان يحتجب اهـ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يفعلها في كل
وقت لا كرامة فيه أو في كل يوم أول ليلة من رمضان في كل أسبوع أو جمعة أو شهر أو عام وحديثها حسن
لكثرة طرقه وهم من زعم وصعدا ومن ساقوا بل لا يشاهي ومن ثم قال بعض المحققين لا يسبح بعظم فعلها
ويركها إلا المتهاون بالدين والطعن في نعيم إيمانها تعبير العظم الصلاة إنما تأتي على ضعف حدتها فإذا
ارتقى الى درجة الحسن أثبتها وان كان بهذا ذلك وهي أربع بتسليم أو تسليمتين يقول فيها ثلثمائة مرة
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وفي رواية زيادة لا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة
خمس وسبعين مرة بعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منسوخا من السجدة وفي
الجلوس بينهما عشر اعشر بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه
عن عبد الله بن المبارك أحد اصحاب أبي حنيفة الذي شاركه في العلم والزهو والورع وعلمها انقصر في اقبية
وقال انها المتعارف من الروايات والرواية الثانية أن تقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة
الدقيقة تأتيهم بعد الرفع من السجدة الثانية واقتصر عليها في الحايي القدسي والحلي والجرجاني حديثها أشهر
لكن قال في شرح المبينة ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر الجرجاني وهي الواقعة
لدها لعدم الاحتياج فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندها اهـ قالوا لعله اختارها في القينة
لهذا السبب علمت أن ثبوت حديثها يشترط ان كان فيها ذلك الذي ينبغي فعله مرة واحدة مرة (تمة) قيل
لان عباس هل لم يله هذه الصلاة سورة قال النكاشي والنصر والكاظم والاختصاص وقال بعضهم الأفضل
بحواليد الحشر والصاف والعماد للامامة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يسبح الى ركوع
والسجود ثم التسبيحات المقدمة ولا اله الا الله يصلحها قبل الظهور هدية عن المصنفان وقيل لان المبارك
لوسها فسجد هل يسبح عشرا قال لا عما هي ثلثمائة تسبيحة قال الدلائل في شرح المشكاة مفهومه
انه ان سهاو قص عدا من محل معين يأتيه في محل آخر تكمله للعدد المطلوب اهـ قلت واستفد انه
ليس له الرجوع الى المحل الذي سهاو وهو طاهر وينبغي كما قال بعض الشافعية أن يأتي بما زل كما يليه ان
كان فيه قصر فتسبيح الاعتدال يأتيه في السجود أما تسبيح الركوع يأتيه في السجود أيضا لا في الاعتدال
لانه قصير قلت وكذا تسبيح السجدة الاولى يأتيه في الثانية لا في الجلسة لان تطوي بها غمرة مشروعة عندما
على ما مر في الواجبات وفي القينة لا بعد التسبيحات بالا صانع ان قدرا أن يحفظ بالقلب والاعين الاصابع
ورأيت لعلامة فاس طولون الدمشقي الحنفى رسالة سماها في الترشيع في صلاة التراويح يحطه أسند بهان
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال فيها بعد التشهد قبل السلام اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى
وأعمال أهل القبول ومساخنة أهل التوب وتوهم أهل الصبر وجد أهل الحسنة وطاب أهل الرغبة وتبعد أهل
الورع وعرفت أهل العلم حتى أحاط اللهم اني أسألك مخافة تتحيز في من معاصي حتى أعمل بطاعتك ولا
أستحق به رسالتك وحتى أبا محض التوبة بخودك وملكك وحتى أناضلك المصيبة تسبيلك وحتى أقول قلبك في
الامور حسن ظن بك سبحانه خالق النور اهـ (قوله وأربع صلاة الحاجة الخ) قال الشيخ اسمعيل ومن
المدربان صلاة الحاجة قد كرهها في التجميع والمثلث وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحواشي وشرح
المبية أماني الحايي قد كرمها ثلثاء شرفه كقوبين كيتبتها بما فيه كلام وأما في التجميع وغيره قد كرمها
أربع ركعات بعد العشاء وان في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى العائنة مرة وثانية الكرسي ثلاثا وفي كل
من الثلاثة الثانية يقرأ العائنة والاختصاص والجمودتين مرة مرة كس له مثلهن من ليلة القدر وقال مشايخنا

مطلب في صلاة التسبيح

وأربع صلاة التسبيح
بثلثمائة تسبيحة وتصلها
صلية وأربع صلاة الحاجة
قبل ركعتان وفي الحايي
انها اثنا عشر بسلام واحد
وبسلامه في الخزانة
(وتلغرض القراءة)

مطلب في صلاة الحاجة

صليا هذه الصلاة فقصت حوائجنا من كوفي الملتط والتجسس وكثير من الفتاوى كذا في خزنة الفتاوى
وأما في شرح المصنف ذكر أنهم لو كتمانوا الأحاديث في هذا كوفي التوقيف والزهبي كافي البحر وأما شرح
الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد
من بني آدم فليتم وضوءا وجلسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينبئ على الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله المخلص الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسأله موجبات
رحمته ومغفرته وأتم غفرته وتوفيقه من كل أبواب السلامة من كل أئمة الهدى في الدنيا والآخرة ولا ما إلا رحمة
ولا حاجة هي إلا رضا الأضيته بأرحم الراحمين اه أقول وقد عرفت في آخر الحلية فصلا مستقلة للصلاة
الحاجية وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والأدعية وأطال وأطال كمل هو عادته وجه الله تعالى فليأجره
من أراد (حاشا) ينبغي للمسافر أن يصلي ركعتين في كل منزل قبل أن يفد كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم
نص عليه الإمام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر أيضا أنه إذا ابتلى المسلم بالقتل بسبب أن يصلي
ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون آخر هذه الصلوات الاستغفار ذكر الشيخ السهمي عن شرح الشريعة
من المدونات صلاة التوبة وصلاة الولدين وصلاة ركعتين عند نزول العرش وركعتين في السرور مع الصلاة
والملاحين يدخل بيته ويخرج قوسا عن فتحة المدخل والمخرج والله أعلم (قوله علم) أي مرض من جهة
العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكفر ساجد هاتوق ع الحلاف فيها بعد أي بكر الاسم وسفيا من عينة وغيرهما
سنة وعند الحسن البصري وزير والمعبر من المالكة مرض في ركعتين في رواية عن مالك في مرض في ثلاث
وعند الشافعي وأحمد والمعجم من مذهب مالك مرض في الأربع وعشمة في الحلية (قوله ملقا) أي في
الاولين أو الآخرين أو واحدة واحدة ط قلت وقد تفرغ القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما
مر في باب الاختلاف بين الأصناف مسوقا بركعتين وأشار له لم يقرأ في الاولين (قوله على المشهور)
ردا قيل إنهم في الاولين فرض وما قيل إنهم ما فضل لكس قدمه في وجبات الصلاة أنه لا فائز بالفرض
في الاولين وإنما ذلك منهم صاحب البحر من بعض العوائق وقد ما تتحققه هناك فافهم (قوله الله نغرد)
أي ولوحك كالإمام لا يقرأه أبوه أو يكون غير نابع لغيره فخرج المقتدي ولا تفرص عليه القراءة في الفسل
ولو كان مقتديا بغيره فرض كتابه في باب الإمامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل لازم القراءة في كل الفسل
فأصير لربم الرابعة للمؤ كدلة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى منها
ولا يستغفر إذا قام إلى الثانية يقولون كان كل شفيع منها صلاة لصلي واستغفر وهذا الاعتراض لصاحب البحر
وقد يجب عنه بما أشار إليه الشارح هناك من قوله لا نهى التأتأ كلها أشبهت الفريضة يعني أن القياس فيها
ذلك لكن لما أشبهت الفريضة روي فيها الجائز ما وجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود إلى القعدة إذا
تذكرها بعد تعلم القيام قبل السجود وقضا ركعتين فطأ أو صد هات على ما هو ظاهر الرواية كما سبقت في نظر
الأصل ومعها من الصلوات الاستفتاح نظر التشبه كما فعلوا في التور على أن تكون الفسل كل شفيع منها صلاة ليس
على إطلاقه بل من بعض الوجوه كما سيأتي والآن أن لا تصح بأربعة بترك القعدة الأولى منها مع أن
الاستحسان أنها تصح اعتبارها بالفرض خلافا لمحمد بن لو تلو ع بركعات أو ثمان فقدموا واحدة فلا يصح
أنه لا يجوز كافي اختلافه لأنه ليس في الغرائض من يجوز إذا أوها بقعدة فيعود بالامر به إلى القياس في
البدائع وسيأتي فيه تصحيح خلافه أيضا (قوله ولزم نال الخ) أي لزم المصنف حتى إذا أفسده لزم قضاءه أي
فصله ركعتين وإن نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وإن كان المقام لها قال في شرح المنية عالم
أب الشروع في فعل العبادة التي تلزم بالمدونة وتوابعها على ما بعده في الصحة من وجوب إتمامه
وقضائه من عدد ما وعندهما مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحنن
البصري ومالك والنخعي وغيرهم شرح الوصية وحده الثلاثة وعيادة المريض وسفر العروجهيها

ع- الصلاة (في ركعتي الفرض)
مطلقا ما تعين الأولين
فواجب على المشهور (وكل
الفسل) لا المفرد لأن كل
شفيع صلاة لكنه لا يبرم
الرابعة المؤكدة فتأمل
(و) كل (الزني) احتياطا
(ولزم فسل شرع فيه)
بتكبيره الاحرام

لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لذاته ونحو ما لا يتوقف ابتداءه على ما بعده في الصحة فهو الصدقة
 والقرء وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على
 قولهما اه ***(تنبيه)*** ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وأن أفسده الحال وفي المراح
 من الصعري لو أفسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أمالوا اختيار المصنف ثم أفسده عليه القضاء قلت
 وهكذا في الصلاة ولشمرت في النفل ثم حاصت وجب القضاء اه ومثله في شرح الشيخ اسمعيل وجه السيد
 أبو السعود على النفل المقتنون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المصنف كأيان **(قوله)** أو بقبيل الثالثة
 أي وقد أدى الشفع الأول صحبها ما إذا أفسد الثاني زمة قضاءه قطعاً ولا يسري إلى الأول لأن كل شفع صلاة على
 حد نفسه **(قوله)** شروعا صحبها احترزه عن اقتدائه متفلا بنحو أي أو امرأه كأيان وقوله قصدا احترزه عما
 لوطن أن عليه من ضا ثم ذكر خلافه كأيان **(قوله)** إلا إذا شرع الخ أي لا يلزمه قضاء ما قطع وجوهه كأي
 البدائع أنه ما التزم إلا إذا هده الصلاة مع الإمام وقد أداها **(قوله)** بعد تركه أي ترك ذلك الغرض بأنه
 عليه لم يله **(قوله)** أو تلوعا آخر وكذا وأطلق ما لم يوقضه ما قطع ولا غيره **(قوله)** أو في صلاة طان
 معطوف على قوله متفلا وهو مستثنى أيضا وصورته كأي التماسية عن العيون برواية أبي سماعة عن محمد
 ابن الحسن قال رجل أتبع الطهر وهو نفل أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته برتبة التطوع ثم ترك
 الإمام أنه ليس عليه الظاهر فرض صلاته فلا تنس عليه ولا على من اقتدى به اه لكن ذكر في البحر باب
 الإمامة عند قوله وقد اقتداء رجل بأمر أوصى أن نفل المقتدى في هذه الصورة مضمون عليه بالفساد حتى
 يلزمه قضاءه بخلاف الإمام اه ويمكن الجواب بأمراده بالفساد إذا فسد المقتدى صلاته فيلزمه القضاء
 بأفساده دون أفساد إمامه ولا يخالف الفاسد تقدم لكن المبادي من كلام السراج أن المراد أفساد الإمام ما قال
 ولو شرح الطائ منهم لم يجب عليه قضاءها بل خروج حد أصح بالثلاثة ويجب على المقتدى القضاء اه فاما
 أن يؤزل أيضا بقليل أو العهور رواية ثانية غير ما مشى عليها الشارح فاهم **(قوله)** أو أي الخ محترزه قوله شروعا
 صحبها لأن الشروع في صلاة من ذكر غيره صحيح وجب فلا محل لاستثنائه إلا بالطريق التي جرد المثلث أذليس فيه
 ذلك القيد فاهم قال السيد أبو السعود يسفي في الإحوج القضاء ساعة ما سبق من أن الشروع
 يصح ثم تفسد أداها وأن القرء اه **(قوله)** يعني وأفسده في الحال أي حال التذكر وهذا راجع
 إلى مسألة الظان فقط قال في المنع واحترزه بقوله قصدا عن الشروع طان إذا طان أنه لم يصل فرضا شرع
 فيه تترك أنه قضاءه صار ما شرع فيه فلا يجب اتعاهم حتى لو بضمه لا يجب القضاء وفي الصعري هذا
 إذا أفسد الصوم النفل في الحال أمالوا اختيار المصنف ثم أفسده عليه القضاء فالوهكذا في الصلاة كذا في
 البتية اه أقول وعر بعض المشي أيضا إلى شرح الجامع القهستاني لكن على التحيس مسألة الصوم
 بأنه إما مسمى عليه صار كأنه قوي المضي عليه في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع
 يجب عليه اه وحاصله أنه إذا احتار ما مضى على الصوم بعد التذكر وكان في وقت السنة صار بمنزلة إنشاء
 بنية جديدة يلزمه وهذا لا يتأني في الصلاة فالحاقها بالصوم مشكل طينائل **(قوله)** أمالوا اختيار المصنف
 الطاهر أن ذلك يكون بمجرد القصد وبمعاملته وصل ط عن أبي السعود عن الحوى أنه لا يكون مختارا
 للمضي إلا إذا قصد الركعة بجمدة أقول لهم الحوى ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة لا تخفى بملوحيه نظر
 فتدبر **(قوله)** على الطاهر أي طاهر الرواية عن الإمام وعنه أنه لا يلزمه ما شرع في هذه الأوقات
 اعتبارا بالشروع في الصوم في الأوقات المكروهة والفرق على الظاهر صحة تسمية ما حاصره وفي الصلاة
 لا إلا بالسجود ولو لم يحدث بمجرد الشروع في الصوم بخلاف ما يصلي كسبائي أن شاء الله تعالى خبر **(قوله)**
 لا ينعذر استثناء قوله حرم أي أنه عند العدول لا يحرم أفساده بل قد يباح وقد يستحب وقد يجب كقوله
 في تركه ركوات الصلاة من العذر ما إذا كان شروعه وقت مكروه وفي الدائم الأصل عدنا أن يقطعها

أو بقبيل الثالثة شروعا صحبها
 (قصدا) إلا إذا شرع متفلا
 خطب مفترض ثم قطع له
 وانه قد يوافق ذلك الغرض
 بعد تركه أو تلوعا آخر
 أو في صلاة طان أو أي أو
 امرأة أو محدث يعني
 وأفسده في الحال أمالوا اختيار
 المصنف ثم أفسده عليه القضاء
 (ولو عند شروعه وطلوع
 واسنؤه) على الظاهر فان
 أفسده حرم لقوله تعالى
 ولا تبطئوا أعمالكم (الابعد

واب أنتم فقد أسألو قضاء عليه لأنه إذا ما كوجب فإذ أقضه ما زمة القضاء اه قال في الجرح ويشق أن
 يكون القتل واجباً وجاعاً المكر ومحترماً وليس بإبطال العمل لأنه بإبطال ليقضه على وجهه أكمل
 فلا بعد إبطالاً (قوله) وجب قضاءه أي ولو قاعه به ذر ولو كان لكرهه الوقت كإعانت قال في الجرح ولو قاضاه
 في وقت مكره أو آخر أو ما لم يوجب بالقضاء إذا ما كوجب يجوز تركه أي أنها في ذلك الوقت (قوله)
 وسجيء أي في كتاب الاعتقاد ذكر في البحر شيأ من أحكامه هل يجره (قوله) ويجمعها أي النوازل
 التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تلزم بالنسب ولو تنوقب ابتدأها على ما بعده في الصفة بما تقدمناه
 تر يباين شرح المية (قوله) من النوازل الخ هذا الكلام عزله السيد أبو السعود إلى صدر الدين
 العرو هو من النوع المسمى عند المولدين بالمواليو بحر البسيط (قوله) قاله الشارع هو سديما
 بمحصل الله عليه وسلم لأنه الذي شرع الأحكام ويجمع ما قبله الجنس السام (قوله) طواف أي يكره
 التمام سبعة أشواط بالشروع فيه بمجرد الدية إذا شرع به فإن عليه كافي شرح الباب (قوله) مكره
 سيذكر في شرح باب الاعتكاف فلا من المصنف وغيره أنما في بعض الاعتبار أنه لا يلزم بالشروع
 مفرغ على الضعيف أي على رواية تقدير الاعتكاف الفل يوم أماعلى ظاهر الرواية من أن أفله لا عاة
 فلا يلزم بل ينتهي بالخروج من المصدق لكن ذكر في الدائع أن الشروع يسلمه بقدر ما اتصل به
 الاداء ولم يخرج فواجب الاداء القدر ولا يلزم أكثر منه اه فمائل نعم سدد كفي الاعتكاف عن
 الفتح أب اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع (قوله) اهواه (قوله) قال في لباب الماسك لوفى
 الاحكام من عبادة تعيين حجة أو عجرة مع وزيموله أن يجعله لا يما شله قبل أن يشرع في أعمال أحدهما اه
 وهذا ظاهر الجمع والعبرة وإن استلزم ما ندفع التكرار كقوله ح (قوله) وقضى ركعتين هو ظاهر الرواية
 وصح في الخلاصة رجوع أبي يوسف عن قوله أولاً قضاء الأربع إلى قوله ما هو بآثارهم لأن الوجوب
 نسب الشروع لم يثبت وشعالب إصابة المؤدى وهو حاصل يتعلم أن كعتين فلا يلزم الزيادة بالضرورة بحر
 (قوله) لوفى أربعاً قيد به لأنه لو شرع في الفل ولم ينلوا يلزمه الأربعتان اتفاقاً وقيد بالشروع لأنه لو يذر
 صلاة وقوى أو بعالمه أربع بلا خلاف كافي الخلاصة لأن سب الوجوب بسبه هو الضرر بصيغة موضع بحر
 (قوله) على اختيار الحلوى وغيره حيث قال في شرح المية أما إذا شرع في الأربع التي قبل الظهر وقبل
 الجمعة أو بعدها تم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه قضاء الأربع باتفاق لأنهم لم يشرعوا في الاستسقاء واحدة
 فانهم لم تقبل عنه عليه الصلاة والسلام الا كذلك حتى يتغيره صلاة واحدة ولا يصلي في القعدة الاولى
 ولا يستغنى في الثالثة ولو أخسر الشفع بالسبع وهو في الشفع الاول منها ما كمل لا تسلم منه وكذا الأخيرة
 لا يسل جبارها وكذا دخلت عليه امرأته وهو فيها كمل لا تسلم الحلو ولا يلزمه كمال المهر لو طافها بخلاف
 ما لو كان فلا آخر من هذه الأحكام تنعكس اه وذ كفي الجرح أنه لا يجب بالشروع فيها الأربع كعتين في
 الاصح لأنه بالشروع صار يتغيره الفرص لكن ذكر في الجرح قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها الأربع كعتين في
 ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنها تفل وتظهر الهداية وغيرها ترجمه (قوله) في حلال) يقيد به لأنه لو قص
 بين آخر القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء لأن الشفع الاول قد تم بالقعدة الثانية لم يشرع
 فيه سبباً وقد ذكره المصنف بذكره ولا تضاه لو تعددوا للتشهد تم قض (قوله) أو الثاني أي وكذا
 يقضى ركعتين أو أتم الشفع الاول بقعدة ثم شرع في الثاني فقصه في الثالثة قبل التهمة يقضى الثاني فقط
 لتام الاول لكن يسق وجوب إعادة الاول ترك واجب السلام مع عدم إيجاره وسجود وهو كالحكم الحكم
 في كل صلاة إذا تم ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم اه الآن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه اه على
 الفساد وعدمه والاعتداع على ما أتى به بجماع الكراهة فانه لا كراهه (قوله) أي وتشهد لأول
 قبل قوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعدة والتشهد سواء قرأ أو لم يقرأ أو لم يقرأ أو لم يقرأ

ووجب قضاءه ولو ساد
 بقصر فعله كنسبهم رأى ما
 ومصلحة أو صالحة كانت
 واعلم أن ما يجب على العبد
 بالترام نوعان ما يجب بالقول
 وهو التندر وسجيء وما
 يجب بالفعل وهو الشروع
 في النوازل ويجمعها قوله
 من النوازل سبع تلزم
 الشارع
 أخذ ذلك مما قاله الشارع
 صوم صلاة طواف حجة
 رابع مكره عزة امرأه
 السابغ وقضى ركعتين
 قوى أربعاً شريعة وكذا
 على اختيار الحلوى وغيره
 ونقض في خلال الشفع
 الاول أو الثاني أي
 وتشهد لأول

(الاول) فيه صورتان أيضاً يسلر منه قضاؤه فقط اجزاءاً أيضاً لا فساداً بترك القراءة في ركعة منهن، والفساد
 الشرع وعدم صحة الشرع في الثاني عند مجدوليتهما معهما اداء الثاني عندهما قولاهما أو الاول واحد
 الثاني تحت صورتان أيضاً لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي أولاء أو ثانبته بعض
 الشفع الاول عند الامام ومجد الفساد الشرع وعدم صحة الشرع في الثاني وعد أبي يوسف بقضي أنهما
 لصحة الشرع في الثاني وفساد الاداء بهما ترك القراءة قولاهما (يعمل في الثاني قيد لقوله واحد الثاني
 ويحتمل كونه قيد الهذ الصور أي بعضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سأتى ويحتمل كونه
 قيد الركعتين أي بعضي ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لان الاول الخ) تعليل لزم قضاؤه ركعتين لا غير على
 قول الامام في جميع هذه الصور بالإشارة إلى أنه فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
 لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد الشرع عنه فهو مه أنه اذا لم يطل الاول يصح بنيه الثاني عليه ومعنا أن
 ترك القراءة في ركعة أو في ركعتين بعد صحة الشرع مفسد لا داعي له وجب القضاء فإدخاله في تعليل
 المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله أو تركها في الاول وقوله أو
 الاول واحد في الثاني لأنه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فعلى الشرع بنيه
 يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بدو لم يلزم قضاؤه بل لزم قضاء الاول لا غير وأما فهم التعليل
 المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير باقي الصور وهي قول المصنف أو الثاني أو إحدى الثاني أو إحدى الاول
 فإنه في هذه الصور لم يطل الشفع الاول عند الامام فثبت الشرع ومع شرعه في الثاني ليس كما لم يركع
 فيه أو في ركعة منهن قضاؤه فقط ولم يترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء الثاني
 وصحة أدائه ما فهم (قوله فهذه تسع صور) لان المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ إحدى
 في المواضع الثلاثة تصدق على الركعة الاولى من الشفع أو الثانية فترد ثلاثاً شروراً أخرى (قوله لو ترك
 القراءة في إحدى كل شفع) أي في ركعتين من شفعيه كل ركعة من شفعين بان تركها في الاولى مع الثالثة
 أو الرابعة أو في الثانية مع الثالثة أو الرابعة فلهذا أربع وقوله إحدى الاول فيه صورتان لان هذه الواحدة
 إما أولاء أو ثانبته في هذه الست يقضي أن يعايندهما أو ركعتين فقط عند مجد بناء على أنه لما لم يفسد
 الشرع بترك القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك لم يصح عند الشرع في
 الشفع الثاني منها وأما عند ما لا تفسد الشرع بذلك فصع الشرع فلم يفسد بناء كل من الشفعين لفساد
 أحدهما وكون الواجب قضاءه أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أي حيف فمما أتى لفساد المار
 لكن أنكر أبو يوسف على مجد وإيه ذلك عن أبي حنيفة وقال روي عنه أنه يلزم قضاء ركعتين ومجد لم
 يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب ما أبو يوسف إلى السيان وما رواه مجد وطاهر الرواية واعتده المشايخ
 وهذه إحدى مسائل ست رواها مجرى الجامع الصريح عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنكرها أبو يوسف
 وغلبه في الجبر (قوله وبصورة القراءة في الكل) أي كل الركعات وانما يذكرها لانتهاجها وصحة الكلام
 فيها يلزم قضاؤه لفساد بترك القراءة لكن هذه الصورة هي أتمة القسمة العقلية لانه لا يتصور ما أن يكون قرأ
 في الاربع أو ترك في الاربع أو في ثلاث وتحتسب اربع صور فهذه ست وترك في ركعتين أي في الاولى مع
 الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة أو في الثانية مع الثالثة أو مع الرابعة أو في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً
 لو ترك في واحدة فقط وتحتسب اربع فهذه ست عشرة صورة قد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيرة إلى
 القراءة بالحق وإلى عدمها بلا وإلى عدم ما يجب قضاؤه في جانب كل صورة بأدراك الهدى على مداها بآخذاً
 الثلاثة بالترتيب على أصولها بالمرافاة كتبت أتمتها بيسر عليك استعرجاً بصورته هكذا

الاول) فقط (أو الثاني
 أو إحدى) ركعتي (الثاني
 أو إحدى) ركعتي (الاول
 أو الاول واحد الثاني
 لا غير) لان الاول لم يطل
 لم يصح بناء الثاني عليه
 فلهذه تسع صور للزوم
 ركعتين (د) قضي (أربعاً)
 في ست صور (لو ترك القراءة
 في إحدى كل شفع أو في
 الثاني وإحدى الاول)
 وبصورة القراءة في الكل
 تبلغ ستة عشر

فيه فرضاً (قوله متيق وأجوبة الخ) أي كافي نظير من الفرض إلى باقي فأن القعدة الأولى فيها وجبة
لا يسل بتركها أو الغريضة التي يسل بتركها انتهى الانحصر (قوله وفي التشرع) في بعض الأنص
التشرع بتقديم الرأى على الشر وفي بعضها التوسيع بالوابد والراعه والمشهور باسم كتاب شرح الهداية
للسراج الهندي (قوله من خلاص الحمد) لأنه يقول طسباد الشفيع تركه فعدته كاهو القياس وقد مر لكن
قوله صحيح على أن ما زاد على الأربع كالاربع وسبع وثمان الاستحسان فيه وهو قول بعض المشايخ وقد
علت اختلاف الصحيح به (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك القعدة أو أوسهوا به في العمد يسمى
سجود عذر عن الترويض أني أن العمد عدم السجود في العمد ط (قوله ولا يشي ولا يتعوذ) لأنهما
لا يكونان إلا في بداء الصلاة فهم لا يكون صلاة على حدة إلا إذا قعدوا فلا أول فلما لم يعد جعل الكل صلاة
واحدة ح (قوله) ويتنفل الخ أي في غير سنة الفجر في الأصح كأنه المصنف بخلاف سنة التراويح لأنها
دون باقي التأتا كدفع مع فاعدا وان سالف المتوارث وعمل السلف في الجرد ودخل فيه النفل المذكور فإنه إذا
لم ينص على القيام لا يلزم القيام في الصحيح كافي الخبارة وقال في الإسلام أنه الصحيح من الجواب وبطل بزمه
واختاره في الفتح بحر (قوله قاعدة) أي على أي حال كانت وانما الاختلاف في الأفضل كياتي (قوله
لامضطبعاً) وكذا التوسيع مع تخفيف رياض إلى كوع لا يصح بحر وما ذكر من عدم صحة التفضل لمصلحة
صدايقون عذر منه في الجرد عن الكل في شرحه على المشارف وصرح به في النفل وقال السالك في الفتح
لأصل الجواز في مذهبه وانما يسوغ في الفرض حالة الجرد عن القعود لكن ذكر في الأداد أن في المراح
إشارة إلى أن في الجواز خلافاً عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداءه وإنه) منصوبان على الظرف الزمانية
ليأتها مع الوقت أي وقت ابتداءه وقت بناء ط (قوله وكذا ابتداء الخ) فصله بذلك المصنف من خلاف
الصاحبين قال في الخزانة ومضى الماه أن شرع قائماً بقعد في الأولى أو الثانية ولا عذر واستحساناً خلافاً
لهما لو لم يذكره عند الأصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه اتفاقاً كما توسع في قاعدة ما ذكرنا
قوله الخبي وبغيره اه وكتب عند قوله الأصح في ما شاع به من عدم الرد والوقاية والقبالة وبغيرها حيث
جزوا بالكرهية (قوله في الأصح) راجع إلى قوله لا كراهة كماله ما فهم (قوله كركه) وهو ما توسع
قاعدة ثم قام به يجوز اتفاقاً وهو عليه صلى الله عليه وسلم يكون عائشة أنه كان يعقب النطاق فاعداً فقراً
وردمتي إذ بقي عشر أيام ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وفي التخييس الأفضل أن يقوم
فقراً شيئاً ثم يركع لمكون موافقاً له وتولم يقرأ ولكنه استوى قائماً ثم ركع حازون لم يستوى قائماً وركع
لا يجز به لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعدة اه بحر (قوله وبه) أي في البحر (قوله أجزع غير الذي
صل الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه أن ناطته قاعدة مع القدرة على القيام كانت
قائماً في جميع مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثني رسول الله أن قلنا صلاة رجل قائم على نصف
الصلاة وأنت تسمى قائماً قال أجل ولكني لست كأحد منكم بحر لما صأى لا يشرع ببيان الجواز وهو
واجب عليه (قوله على النصف الأبعد) أما مع العذر فلا ينقص ثوابه عن ثوابه قائماً حدث البخاري في
الجهاد إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً حتى وحكي في النهاية الإجماع عليه
وتعقب في البحر بحكاية الروى عن بعضهم أنه على النصف من العذر أيضاً ثم نقل عن الجني أن أسماء العاخر
أفضل من صلاة قائماً لأنه جهد المثل قال ولا يخفى ما به من الظاهر أسأله كافي النهاية اه لكن ذكر
الفتاوى في ما في الجني ثم قال للمكي في الكشف أنه قال الشيخ أبو عبد الله في جميع عبادات أصحاب الأعداء
كل يوم وبغيره تغرم مقام العبادات الكاملة في حق أولئك المأمورين في حق إحراز الفضيلة اه أقول وهو موافق
لغول البعض المأثور وبغيره حديث البخاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى فاعداً فهو نصف أجر القائم
ومن صلى قائماً فهو نصف أجر العاد ومن بدّل فيه العجز وإن الصلاة قائماً لا تصح عند بلاده ورد قد

متيق واجبة والحاقه هي
الغريضة وفي التشرع
صلى ألف ركعة ولم يقد
الأي آخرها مع خلافاً
لحمد وسجد للسهو
ولا يشي ولا يتعوذ بالمعظ
(ويتنفل مع قدرته على
القيام قاعدة) لامضطبعاً
الأبعد (ابتداءه و) كذا
(بناه) بعد الترويع بلا
كرهية في الأصح كركه
بحر وفيه أجزع غير الذي
الله عليه وسلم على النصف
الأبعد

جعل له نصب أخر القاعد في هذا المقام زيادة كلام يطلب مما اعتقده على البحر **(قوله ولا يصلي الخ)** هذا
اللفظ وما بين أبي شيبه عن عمرو طاهر كلام محمد أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك صافح
(قوله في القراءة الخ) لما كان طاهر الحديث غير مراد اجاءع لان الظاهر والعصر يصلان بعدهنهما وجب
حمله على أصح الخصوص في الجامع الصغير أو ادلا بصلى بعد الظهور فإله تكتب مهابتة وقور كعتن
بغير قراءة لتكبر مثل الغرض وقال بحر الاسلام لو حل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل أو على قضاء
الصلاة عند نوم الفساد كان صحيحا شهر وما ذكره من تكرار الصلاة كان مع الجماعة في المسجد على هيئة الأولى
المعبر لقاصحيات ثم قال في البحر فالجواب أن تكرار الصلاة كان مع الجماعة في المسجد على هيئة الأولى
فمكره والألفان كان في وقت يكره التفل فيه بعد الغرض فمكره تأمده الصبح والعصر والألفان كان للحل
في المؤدى فان كان ذلك المخلل محققا ما ترك واجب أو بارئ كان مكره غير مكره بل واجب كالمصريح به
في الهندسية وقال انه لا ينالوه الهسى وان كان ذلك المخلل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكره اه
(قوله الهسى) غلة لقوله ولا يصلي الخ والنهي ولفظ الحديث المذكور **(قوله وما نقل الخ)** جواب
عن سؤال وارده في الوجه الثالث فان هذا المقول ينال حل الهسى عليه ادب عبد أن يكره ماصلا الامام أولا
مستثلا على خلل محقق من مكره أو ترك واجب بل الطاهر أنه أعاد ماصلا غير الدال احتياط وتوهم الفساد
دساقى حل الهسى في مذهبه على الوجه الثالث والخواب ولأنه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثاناه لوصح
بقوله ان كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات بثلاث فسدت كأنه في البحر من مآل الفتاوى أى
و يكون حينئذ إعادة الصلاة لمجرد توهم الفساد غير مكره ويكون الهسى محمولا على غير هذا الوجه لكن
لما كانت الصلاة على هذا محتملة لوقوعها غلا والتفل بالثلاث مكره نقول انه كان يضم الى البحر والوتر
ركعة على احتمال محتملا كان ماصلا ولا تقع هذه الصلاة بزيادة الركعة على رأس الثالثة لا تبطلها
وعلى احتمال سادس وقع هذه ركعة فصاروا بذكر ركعة عليها لا تبطلها وقد تقرر ما دار بين وقوعه بعدة
وواجبا لا يترك بخلاف ما دار بين وقوعه مسقو واجبا لكن لا يفتى عليه أن الجواب عن الارادته الأولى
وأما الثاني فهو مقرره لكنه لا يحصى لعدم ثبوت صحة العقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء لتوهم الفساد
كما قاله بحر الاسلام وقاصحيات فكان ينبغي للشارح الاعتصام على الأول لكن رأيت في فصل قضاء الغزوات
من التتار حاشية أن الأصح هو أن هذا القضاء لا به صلاة الغزوة والعصر وتدفعه كثير من السلفا شبهة
الفساد اه وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على الوجه الثالث **(قوله ويقعد في كل نفل الخ)** أى لافي
حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من جهة السابقة فكان ينبغي ذكرها فنقل قوله ولا يصلي الخ **(قوله كفى
التشهد)** أى تشهد جسد الهوات وأشار الى أنه لا خلاف في حالة التشهد كفى البحر **(قوله على المختار)**
وهو قول زور رواية عن الامام قال أو القيت وعليه الفتوى وروى عن الامام تغيير بين الفسود والتركيب
والاحتساء وتما في البحر وأما في البر أن الخلاف في تعيين الاصل وأنه لا سلب في حصول الجواب على أى
وجه كان **(تتبعه)** قبل طاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على عديه كفى حال التشهد لكن
تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يديه على يساره الخ من مجمع الأنهر أن
المراذم القيام ما هو الامام لان القاعد يفضل كذلك أى يضع يديه على يساره تحت ستره وفي حاشية المدنى
و يؤيده من صلاة القارى عند قول القابة في كل قيام أى حقيق أو حكمي كما دأب على قاعدا **(قوله
و ينفل المقيم را كالم)** أى بلا عذر أطلق النفل ضمن السبب أو كدة الاستانة الفجر فمكره وأشار به
المقيم أن المسافر كذلك الأولى واحتراز بالهش عن الغرض والواجب باوجه كالوتر والمدسور وما تروى
بالشروع والامام ذلك ملائمة لآفة وسجدة تليق على الارض فلا يجوز على الثانية بلا عذر لعدم المرجح كفى
البحر **(قوله وا كما)** فملا تلاوة صلاة المائى بالاجاء بحر عن النبي **(قوله شارب مصر)** هذا هو المشهور

(ولا يصلي بعد صلاة)
مفروضة (مثلا) في
القراءة أو في الجماعة أولا
تعاد عند نومهم الفساد
لهمى وما نقل أن الامام
قضى صلاته فان صح
نقول ان يصلي المغرب
والوتر أو بما ثلاث فعدت
(ويقعد في كل نفل)
في التشهد على المختار و)
ينفل المقيم (را كالم)
(مصر)

(قوله بين وقوعه سنة
وواجبا) لعزل المصواب
بدعة بدل واجبا تأمل اه

مطلب في الصلاة على الدابة

وندهما يجوز في المصركن بركاهة عند محمد لأنه يمنع من الخشوع وغماء في الخلطة (قوله محل العصر)
 بالسبب بدل من خارج المصركه واندته شمول خارج القسرية وخارج الاختيسية ح أي المحلل الذي يجوز
 بالمسافر قصر الصلاة فيه وهو العصر بحر وقيل اذا جاوز ميل وقيل من حين أو ثلاثة فمستأني (قوله مؤثرا)
 بالهمزة في آخره أكثر من الباء قال في المغرب تقول أو ما أت اليه لأؤميت وقد تقول العرب أومي بترك
 الهمزة (قوله ولو وجد) أي على شيء وضعه عند أو على السرح اعتبر بما بعد أن يكون محبوه أو مفضل
 (قوله إلى أي جهة توجهت دأته) دل على إلى غير ما توجهت دأته لا يجوز لعدم الضرورة بحر من
 السراح (قوله ولو ابتداء عدنا) يعني أنه لا يشترط استحقال القبلة في الابتداء لأنه لما سأل الصلوة إلى غير
 جهة الكعبة جاز الافتتاح إلى غير جهتها بحر واحتتر من قول الشافعي رجعه الله إلى أنه يقول يشترط في
 الابتداء أن توجهها إلى القبلة كما في الشربلية ح قلت ود كفي الخلطة ص غاية السرو ح أن هذا
 رواية أس الماركة ذكرها في حوامع العقه ثم ذكر بعد بقا الأحاديث أن الأشبه استحباب ذلك عند عدم
 المخرج على العبادة أس ثم قال على أن ابن المنذر الشافعي قال عند أبي حنيفة وأبي ثور ففتح أولا إلى
 القبلة فثمما ثم صلى كيف شاء اه (قوله أو على سرحه الخ) مثله أن كاتب الدابة للصلاة وهو طاهر
 المذهب وهو الأصح بخلاف ما إذا كانت عليه نفسه فإنه لا ضرورة أن يقيم أو سقط ما في النهي من أن القياس
 يقتضي عدم المص على ما عليه ط قلت وعلى ما يعلل العمل النجس (قوله ولو يرها الخ) ذكره في النهي بثنائنا
 من قولهم ادخلوا رجلا أو مورا دأته فلا بأس به ادله يمكن كثيرا قلت ويدل به أيضا في الأخيرة كانت
 تناسق مع قسم الميسر وقولها والناو ساقا هل تفسد قال أن كل معصية وط فمعه به ونجسه بالانفسد
 صلاته (قوله ثم نزل) أي يعمل فأدلى بان وجهه ما بعد من الجواب الاسترخاع (قوله وفي عكسه) ما رجع
 فوضع على الدابة فتح (قوله لا الأول الخ) وذلك لأن أحوام الركاب بعد تحمير الركوع والصعود
 لقدرة على النزول فادأته ما صبح وأحوام النازل انقعد وحبالها فادأته على نزل م من غير عسند
 بحر (قوله أنهم على الدابة) لأنه مشعر وعدها راجعا كما إذا انتفضها ثم تعبرن الشمس فاه يتها هكذا
 تحبب (قوله وعليه أكثر) عرفت الحر وغيره ما لا يورد ذكر الرخى أن الأول سي على قوله ما يجوز اهافي
 المص والثاني على قوله بشره بقوله في التحبب في فصل القهقهة ولو افتخ صلاة التلوع خارج المصرا كما
 ثم دخل المص ثم تعقل لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه اعتبار بالابتداء لا انتهاء اه (قوله)
 وبينى فأشمال الخ) أي إذا نزل في مسئلتى المتى (قوله ولو ركبا الخ) أعلامه المتى السابقة لم ذكر لها تعليل
 آخر لكن ذكر في الجبر أنه رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلى ووضع على السرح لا يبي مع أن العمل لم
 يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحل الخشى كلام الشارح على صورته ما إذا افتخ ركبا ثم نزل أي بأنه
 إذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لأن الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه يخص ووضعه على الدابة لا يفسد
 لأنه لم يوجد منه العمل اه قلت لكن قوله لا يفسد يحتاج إلى نقل ما راجع وأما قول الشارح بخلاف
 النزول لا يحل له على هذا الجمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض والواجب على
 الدابة كما سببه عليه وقوله هذا كما في الفرائض واعلم أن ما عدا السوا من الفرض والواجب ما رواه
 لا يصح على الدابة إلا الضرورة وكوف لص على نفسه أو دأته أو ثوبه أو نزل وخوف سبع وطى ويحرم
 يأتى أو الصلاة على المحل الذي على الدابة كالصلاة عليها في موضعها بشرط أن يهاججه فاقبله أن أمكنه والا
 فقد رد الامكان وإذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها إذا نزل على أبقائها والآن كان خروجه من عدي يصلى
 كيف قدر كفى الامداد وغيره ولا إعادة عليه إذا قدر بمنزلة المربى حابى تواسع من التقيد بالاجماع أنه
 لا اعتبار له بالركوع والسجود وإنما قل الشيخ اسمعيل بن الحبيب لا تجزى على المجلس الواقف أو النازل وان
 صلى فأشمالا لأن يكون عند الخوف في المفاز بالاجماع اه (قوله رده) احتراز عما إذا لم يقدر والاجمع

محل العصر (مؤثرا)
 ما وجد اعتبر بما دأته
 انما سرت بالاجماع (الى)
 أي جهة توجهت دأته (ولو)
 ابتداء عدنا أو على سرحه
 بحسب كثير عند الأكثر ولو
 سيرها بعمل قليل لا بأس به
 (ولو افتخ) السفل (راكبا)
 نزل بين وفي عكسه (لان)
 الأول أدى أكمل مما وجب
 والثاني بعكسه (ولو افتخها)
 خارج المص ثم دخل المص
 ثم على الدابة (بأنه)
 (وقيل لا) بل نزل عليه
 الأكثر قاله الحلبي وقبل ثم
 راجعا ما يبايع مره فمستأني
 وبينى فأشمال القبلة أو
 فأخذ ولو ركب تفسد لانه
 عمل كثير بخلاف النزول
 (ولو صلى على دابة في شق)
 (فمحلى وهو يقدر على)
 النزول بنفسه (لا تجوز)
 الصلاة عليها

لان قدرة الغير لا تعتبر كسبباً في لكن في شرح الشيخ اسمعيل عن المجتبي وان لم يقدر على القيام أو النزول عن
 دابته أو الوضوء أو الالباغية وله خادم يخلصه منه يلزمه في قولهما وفي قول أبي حنيفة نظر والامع الزوم في
 الاجنبي الذي يطعمه كالماء الذي يعرض للوضوء اهـ وبأن تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة)
 وكذا قوله في الأولى وانما يقدره لقوله الآت تكون عدان الحمل المكنص عليه الشربل ط (قوله
 عدان الحمل) أي أرجله التي كأ رجل السرير (قوله بان ركز تحت خشبة) الأولى التعبير بالكف فانه
 متطير لا تضر ط وهذا لو بحث في قرار الحمل على الأرض لاعلى الدابة فيصير بمنزلة الأرض زيلي منضم
 الفرصة فيه فأنما كفى نور الانضاح (قوله على الجملة) هي ما يؤلفه من الخفة يعمل عليها الانتقال من غرب
 (قوله أو لا تسير) كذا في الزيالي والحال يؤمنه في الجر عن الطهارة (قوله فهي صلاة على الدابة) أما إذا
 كانت تسير فطاهر وأما إذا كانت لا تسير وكانت على الأرض وطرها على الدابة مشكل لأنها في حكم الحمل
 اذا ركز تحت خشبة فتكون كالارض وقد فرق بانها اذا كان أحد طرفيها على الأرض والاخر على الدابة لم
 يصرف قراره على الأرض فقط بل عليها وعلى الدابة بحال الحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
 الأرض فقط بواسطة المشية لاعلى الدابة تأمل وسية في ما لو كان كلهما على الأرض (قوله المدكور في التيمم)
 بان يحاف على ماله أو نفسه أو يتقاف المرتأمن ماق ط (قوله لاني غيرها) أي في غير صلاة العذر رح (قوله
 وطيب يعيب الوجه) أي أو يطلع عليه أو يلف ما يسطع عليه ما يجرد ندوة فلا تتبع له ذلك والذي لادابته
 يصلح فأنما في الطين بالاعاء كافي التيمم والمراد به (قوله لان قدره الغير لا تعتبر) أي عدوه وعددهما
 تعتبر كافي الحر وفي الحائض والكاف ولو كانت الدابة جوارحاً لول لا يملكه الركوب الا بيمين أو كمن شيئا كبيراً
 لو نزل لا يملكه أب يركب ولا يخدم بعينه تحوز الصلاة على الدابة اهـ وظاهر المسئلة الأولى أنها على قوله وظاهر
 الثانية أنها على قولهما أن يرجع قوله ولا يخدم بعينه على المد ثلثي ويكون كل منهما على قولهما تأمل
 وقدمنا في رابع المجتبى أن الامع عددهم الزوم والوجود أجنياً يطعمه فهو حبيط دلاً فاق وهو مقتضى
 ما قدمناه انضاح باب التيمم أن العارض استعمال الماء بنفسه ولو جدم تلمه طاعته كمدوه وولاه
 وأجبره لزمه الوضوء اتفاقاً وكذا عسرهم لو استعان به أعاه كروجه في ظاهر المذهب بخلاف العارضين
 استعمال القبلة أو التحول عن الفرائض النجس فانه لا يلزمه عدوه والفرق أنه يتخاف عليه من زيادة المرض في
 اقامته وتحويله لاق الوضوء الى أحماد كراهته منك فراجع مع مسد كره في باب صلاة المريض وعلى هذا
 ولا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الأرض بل وجدتهنا يطعمه ولم يكن من مصالحه بيزوله
 ز ياد مرض وأما ما في الخائب فتغيره ان أنه لو حل امر أنه الى القرية لها أن تصل على الدابة اذا كانت
 لا تقدر على الركوب والبرول اهـ بحول على ما إذا لم ينزلها وزوجها بقية ما في المنسفن أن المرأة اذا لم يكن
 معها محرم تحوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اهـ وهذا أولى مما في الجرم يراجع ماق
 الحائض على قوله ومافي الدابة على قولهما لكونه خلاف الطاهر والمخالفة لما قدمناه عاتم هذا التحريم (قوله
 حتى لو كالح) تفرغ على العذر لاعلى مسئلة القدرة بقدرة الغير لا بة كلف تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة
 وقعت اصحاب البصري سفر الجمع أهـ وذكر أنه لم يركبها وأنه يبقى الحوازم أو من مقصود كتب بها
 علقته عليه أنه يقال بخلافه لان الرجل هذا قد زل البرول والمجز من المرأة فأنهم الامس الآت يقال ان
 المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منسقوط الحمل أو عقر الدابة أو موت المرأة فهو عذر راجع
 اليه كونه على نفسه أو ماله * (تنبه) في حق ما لم يذكره وهو أن المسافر اذا لم يجز عن النزول عن الدابة
 لعدم من الاعذار المسووق كان على رجاء زوال العذر قبل خروجه الوقت كالمسافر مع ركبا لحال الشرب من
 له أن يصلي العشاء مشاعلى الدابة أو المحمل في أول الوقت اذا خاف من النزول أم يؤخر الى وقت نزول الجراح
 في نصف الليل لأجل الصلاة والذي ينفه في الأول لان المصلي انما يكلف بالارض وكان والشروط عدداً اذا الصلاة

اذا كانت واخفصة الآن
 تكون عدان الحمل على
 الأرض) بان ركز تحت خشبة
 (وأما الصلاة على الجملة ان
 كان طرف الجملة على الدابة
 وهي تسير أو لا تسير
 فهي صلاة على الدابة
 فتجوز في حالة العذر
 المدكور في التيمم (لاني
 غيرها) ومن العذر المطر
 وطيب يعيب الوجه
 وذهاب الرشاة ودابة لا
 تركب الا بعنه أو بيمين
 ولو جرداً لان قدره الغير
 لا تعتبر حتى لو كان مع أمه
 مثلاً في شق محمل واذا نزل لم
 تقدر تركب وحدها جازله
 أيضاً كما أعاده في البصر
 ولا يخفى

مطلب في القادر بقدرة غيره

الا اذا كان له من جسم خاص غيره **(قوله)** كالأندريغ فقرأه **(الح)** لان التزام الشيء التزاما لا يصح الا به فصار
 كأنه نذر أن يصل بغيره فاستور العورة وكعتن لان الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شططعا وقرأه **(ق)** ثوب
 وكذا الوندري ثوبا يلزمه أربع ركعات كفى الجمع وعلمه في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل
 الثلاث لا تباين فيهم الحمد والفرق فيه وهو ابن المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا نصف ركعة أي
 يلزمه ركعة لان الأندريغ كركعة فكانت نذر ركعة وهو التزام لآخر أيضا كما علمت **(قوله)**
 وأهدره الثالث أي أهدر الدوزغ بغير ظهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر بمعية موصى ما في النقص أن المعتد
 الاول **(تنبه)** نذر أن يصل الظهر ثمانيا وأوان ين كالمصا عشرين أي يضم العن أوجه الاسلام مرتين
 لا يلزمه الزايله ان التزام غير المشروع فهو نذر بمعية بحر والفرق أن الصلاة لا قراءة أو غيرها باتكون
 عبادة لأمر أو أي ولعدم ثوب **(ك)** كذا بلا طهارة لقول أي يوسف بشر وعنه بقا القادر الطهور من أعاده
 في الحر أقول والتفصيل الماربات التزام الشيء التزاما لا يصح الا به يعني عن ابداء الفرق مع شموله للنسب
 ركعة أو نصفها تأمل **(قوله)** أو نذر **(الح)** كالأندريغ الصلاة بجميعه كذا إذا هاق في القدس مثلا وفي غيره من المساحد
 حاز لان المقصود من الصلاة القربة وهي حاصله في أي مكان وتقدم قبل بلب الأثر أفضل الاماكن **(قوله)**
 لانه أي الحضيض المفهوم من فضله السابق **(قوله)** لانه نذر بمعية لان يوم الحضيض منافي للصوم العبادة
 بخلاف صوم القدس بانه يارذله قابل للأداء ولكن صرف منه مانع مما يؤمنع الاداء فوجب القضاء
(قوله) التراويح جمع تراويح بحيث لا يرفع من الاستراحة بعد هاتين واعا أخرها عن النوافل لكثرة
 شعبها اختصاصها بما دأبها بجماعة وأحكام آخر ولذا أوردها في ألبانها صاها أحكامها الامام حسام الدين
 وتنه العلامة فاسم **(قوله)** سنة مؤكدة **(قوله)** في الهداية وغيرها وهو المروي عن أبي حنيفة مؤكدة كرفي
 الاختيار أو أي يوسف سأل أبا حنيفة عنها وما فعله وقال التراويح سنة مؤكدة كقولهم بحر جمع من تأفاه
 نفسه ولم يكن فيهم تدعا ولم يأمره الا في أصل له وفيه عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي قول
 القدوري انتم استخفتمكم كما فهمه في الهداية عنه لانه انما قال يستحب أن يستمع الناس وهو يدل على أن
 الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة كداني العباية وفي شرحه حنيفة المعلى وحكي غير
 واحد الاجماع على سننها وتعلمه في الحر **(قوله)** لمواظبة الخلفاء الراشدين أي أكثرهم لان المواظبة
 عليها وقعت في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه وروى في ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا الانكسار
 وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بانواحد
 كما رواه أبو داود ومحمد **(قوله)** اجماعا راجع الى قول المتن في حال والسمع وأشار الى أنه لا اعتداد بقول
 الروافض المناساة الى حال فقط على ما في الدرر والكنى أو أنها ليست نسبة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما في
 حاشية نوح لانهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يقولون على كل ولا سنة ويكرهون الاحاديث البعيدة
(قوله) بعد صلاة العشاء قد رلفها صلاة آتاة الى أن المردا ما عشاء الصلاة لا وقتها الى ما في الهرم أن المراد
 ما بعد انقراض محباتي لوبي التراويح عليها لا يصح وهو الأصح وكذا ما عا على سننها كما في المصاحف
 فكانهم أطلقوا السنة بالعرض **(تنبيه)** تقدم في بحث الدية الاختلاف في أن السنة لا ميمان التعيين
 أو يكفي لها مطلق الدية والأصح الثاني والاحوط الاول وتقدم عام الكلام فيه فراهمه بعد اهل بشرط
 أن يحدد في التراويح على شكل شفع ينفذ في الصلاة الصحيح يوم لانه صلاة على حد وفي الحاشية الأصح لا فان
 السك لم يعللها واحدة كداني التنافية وطاهره أن الخلاف في أصل النيقو يظهر لي التصحيح الاول لانه
 بالسلام يخرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله ميمان النية ولا شأن له بالحوط طر وحاصل الخلاف فيه
 وجه الحاشية الثاني أن نوى التراويح كما هاجد السمر على النسب الاول كالجرح من منزله بصدولة
 الغرض مع الجماعة ولم تحضره البسطة انتهى الى الامام **(قوله)** الفجر هذا آخر وقتها ولا تخلف فيه

كالأندريغ فقرأه أو عرانا
 أو ركعة وكذا نصف ركعة
 عند أبي يوسف وهو المختار
 (واهدره الثالث) أي محمد
 (أو) نذر عبادة (في مكان كذا)
 فاداء في أقل من شربة حاز
 لان المقصود القربة بخلاف
 لزوم الثلاثة (ولو نذر
 عبادة) كصوم صلاة (في غد
 خاص فيه يلزمها قضاءها)
 لانه يمنع الاداء لا لوجوب
 (ولو) نذرها (يوم حبسها
 لا) لانه نذر بمعية التراويح
 (سنة) مؤكدة لمواظبة
 الخلفاء الراشدين (للمواظبة
 والنساء) اجماعا (وقتها
 بعد صلاة العشاء) الى
 الفجر (فصل التراويح)

بحث صلاة التراويح

كفى النهر (قوله في الاصحاح) أي من أقوال الثلاثة الأولى أن وقتها الليل كله قبل العشاء وبعده وقبل الوتر
وبعد لائها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره أنه يدخل وقتها من غروب الشمس الثاني أنه
ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ووجه في غاية البيان أنه المأثور المتواتر الثالث ما مشى عليه المصنف
تعالى كونه في الكافي في الحديث والحقائق والحقائق بغير (قوله في الأصحاح) أنه لا يوافق فيه بعض الخ
تفرع على الأصحاح لكنه مسمى على أن الأصل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف سيأتي فقوله أو ترجمه
أي على وجه الأصلية وكذا على القول الأول من الثلاثة المارقة ما على القول الثاني من أن ما يوافق فيه بعض الخ
وجاه في الجماعة بأنه لا يمكنه إلا أن يكون به بعد الوتر وما قرأه ظهر أن ما في البحر من جعله التفرع على
الثالث كائناً في صوابه كالأول كما شئ عليه الشارح هـ واطهر غيره في الخلاف أيضاً في المصنف اهـ والوتر
أوصى بعضه واندكر بعد الوتر وصلى الباقي على الأول والثالث دون الثاني (قوله) ولا نكرهه بعد في
الاصحاح) وقيل نكرهه لأنهم اتبعوا للعشاء وصارت كسنة العشاء والجواب أنهم وإن كانت تعاليمهم لكسها
صلاة الليل والأصل فيها أن نكرهه لا يكرهه ما هو من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يترجمه في خشية
الفتوح عن الابداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة التأخير
حتى يحد من قول الشارح لا يكرهه أن المنع كراهة التحريم لأن كلاً لا بأس بذلك على أن خلاصه أولى
وأيضاً كل ما هو بخلاف الأول مكرهاته بل إن الكراهة لا بد لها من دليل خاص يكرهه بها مراراً في
رسالة العلامة فاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لائها قيام الليل اهـ فافهم (قوله)
ولا وده) بيان لقوله أصلاً أي لا يجتمع ولا وده ط (قوله في الاصحاح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل
وقت تراويح أخرى وقيل ما لم يضر أشهر فاسم (قوله) فإن قضاه) أي مفتردا بغير (قوله) كسنة مغرب
وعشاء) أي حكم التراويح في أن لا تقضى إذا ماتت الخ حكم بقية فواتب الليل لأنهم لم يأنلوا القضاء من
نوازل الفرض وسنة الفجر شرطها (قوله) والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح
سنة من فواتر كهو واحد كرمه بخلاف صلاة الجماعة فاسنة كفاية فواتر كهو السكناً أو أماً لا يختلف
فتأخر جسد من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفصيلة وإن صلى إحدى البيات بالجماعة في بناه لأفضل
جماعة المسجد وهكذا في المكتوب بأن كفاية المسبوق هو المراد أن جماعة كفاية لاهل كل مسجد من البلدة أو مسجد
واحد من أئمة من أهل البيت الأول واستظهر ط الثاني ويظهر في الثالث لقوله والمسبوق حتى
لوزن أهل محله كلهم بالجماعة وقد تركوا السنة أو أسأوا اه وظاهر كلامهم هنا أن المسنون كفاية أقامتها
بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها جماعة في بيوتهم ولم تقم في المسجد أم السكناً وما قدمنا من المنية فهو في
حق البعض المختلف عنها وقيل إن الجماعة فيها سنة عين من صلاة وحده أسأوا من صليتها في المساجد وبه
كان يقضى طهر الدين وقبل تستحب في البيت إلا لقيه عظيم بقدره يكون في حضور وترغيب غيره والصحيح
قول الجمهور أن جماعة كفاية وتعمد في البحر (قوله) وهي عشرون ركعة) وقول الجمهور وعليه عمل الناس
شرافاً وراعيين مائة وستة وثلاثون ركعة في الفجر أن مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والثاني
مستحباً وتعمد في الضرر كرت حواه جماعته عليه (قوله) المكمل) بكسر الميم وهو التراويح المكمل
بفتحها وهي المراتب مع الوتر ولما لم يأن تكمل الوتر وإن صليت قبله وفي الظهر ولا يخفى أن الوتر واجب وإن
لمت أيضاً الآن هذا الشهر بذكره زيد به هذا المكمل فتكمل اه ط (قوله) صحت بكرة) أي
صحت عن السكناً وتكرهه إن تعددها وهو الصحيح كافي في الحاشية في المصنف اهـ والصلوات في صلاة الجماعة
من عدم الكراهة وأما لا يخفى ما بينه المتواتر مع قصر بهم بكرة إلى زيادة على ثمان في مطلق
المطلوع ليلها أو أولى بغير (قوله) يعني لم أر من صححه اهـ واللفظ هنا الجماعة مع في البحر عن الزاهد
في الوتر أو جماعة لا ينفقه وتواحدة وأما إذا صلى العشر من سجده كذا فقد قام عليه في البحر مع مرجح

في الاصحاح فوافاه بعضهما وقام
الامام إلى الوتر أو ترجمه ثم
صلى ما فاته (ويستحب
تأخيرها إلى ثلث الليل)
أو وافاه ولا نكرهه فيه في
الاصحاح) ولا تقضى إذا ماتت
أصلاً ولا وده في الاصحاح
(فان صحتها كانت فضلاً
مستحباً وليس بتراويح)
كسنة أو سب وعشاء
(والجماعة فيها سنة على
الكفاية) في الاصحاح فلو
مركباً أهل مسجد أو أئمة
نزل بعضهم وكل ما شرع
بجماعة المستحب فيه أفضل
قاله الحاشي (وهي عشرون
ركعة) حكمتهم مسأوة
المكمل للمكمل (يعشر
تسليماً) ولو فعلها بسلجة
فان تعدل لكل شفع صحت
بكرهه والأدب من شفع
واحد به يقضى

في الخاتمة وغيرها بالاصح مع ان تقدمنا في الدافع والحلاصة والتتارخاية أنه لو صلى التطوع ثلاثاً أو
سبباً أو ثماناً بعد تواجده فالصحيح أنه بقصد استحبابها ولو قد مضى وقتها وحدهم قد اختلف التعصيف في الزائد
على الاربعة باسمه فقرة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو بقصد طيبته (مروع) شكواهل صوابه
تسليمات أو عشرين أصلاً باسمه أخرى فرادى في الاصح فلا يحاط في كمال التواضع والاحتياط عن التفضل
بالجاءه وكذا لو تكرر التسليم بعد الوتر عند اس الفضل وقال انه قد شهد بجوابه أن يقال تصلي جماعة
وهو الاظهر لأنه جاء على القول المخالف في وقت اول وسلم الامام على رأس ركعة ساجد في الشفع الاول ثم صلى
ما بقي قبل بقصى الشفع الاول فقط لعمدة شروعه فيما بعد وقيل بقصى الكل لأن سائر الاول لم يجر جمعه
حرمه الصلاة لكونه سهواً وكذا كل سلام بعده يكون سهواً لما عني على السهو الاول فقد تكرر القصة على
الر كعتين في الشفع كراهة نفسد بأسرها الا اذا تعدد السلام أو فعل بعده ما ينافي الصلاة أو علم أنه سها
ونعاه في شرح المنية وظهر في رغبة القول الاول لأن سلامه وان لم يجر جمعه لكن تكبيرة على قصد
الانتقال الى الشفع الآخر لم يجر جمعه عن الاول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه (قوله مجلس) ليس المراد
حقيقة الجولوس بل المراد الانتفاء لا يجره من الجالوس ذكر أو ساجد أو ساجدة ما لم يفرغ من تكبيرة
أو أداء في شرح المنية والجر (قوله ذهاباً) وما يفيد كلام الكرمين أنه سنة تعقه الربلي بأنه مسح لاستنوبه
صرح في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاصح قول الكثر بعد كل أربعة أو قول المنية والفر بين كل
ترويحيتين لانه أنه ان جلس بعد التسليم الاول بين كل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة أو أربعة
غدت في أحد المتعديين كما في قوله تعالى لا يفرق بين أحد من رسله أي بين أحد واحد ولا ساد في ذلك ما فهم
(قوله وكرابن الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدل عليه في النهج بما في الخلاصة من أن أكثرهم
على عدم الاحتجاب وهو الصحيح اهـ أتولدها سبق نظرها في عبارة الخلاصة هكذا الاستراقة على حسن
تسليمات اختلف المشايخ فيها وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اهـ فان مراده بحسن تسليمات حسن
أشفاق أي على الركعة العاشرة كصحة في شرح المنية لاجس ترويحيات كل ترويحجة أربع ركعات فقد
انضم على صاحب النهج بالترويحجة ما فهم (قوله بين تسبيح) قال القهسب ثانی ويقال ثلاث مرات
سبحان ذي الجلال والإكرام سبحان ذي الرقة والعلمة والقدرة والكبرياء والمجربون سبحان الملك الخ
الذي لا يعتد بسو ح قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله يستغفر الله سبباً لاجل الجنة وهو ذنب من الماركا
في تسبيح العباد اهـ (قوله وصلاة فرادى) أي صلاة أربع ركعات فرادى ست عشرة ركعة قال العلامة فاسم ان
زادها مفرد لا بأس به وهو مستحب وان صابوها جماعة كما هو مذهب مالك كره الجوف في النهج وأما
الصلاة فقل مكرهه وقيل سنة وهو ظاهر ما في الدراج وأهل مكة يعاقدون وأهل المدينة يصلون أربعاً اهـ
(قوله انهم ذكره الخ) لأن الاستراحة مشروعة بين كل ترويحيتين لا بين كل طلبة (قوله ولهم خمسة) أي
فراصة الختم في صلاة التراويح سنة وصح في الخاتمة وغيرها وعرف في الهداية إلى أكثر المشايخ وفي المكافي في
الجمهور وفي الريهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمقول في الآثار قال الربلي ومنهم من استحباب الختم في
ليلة السابح والعشرين رجاءاً بآل الله التذللان الاحتياطاً ظهرت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة يقرأ
في كل ركعة عشرين آيات ويحويها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التحصيف لأن
عدد ركعات التراويح في الشهر ست مائة ركعة وعدا أي القرآن ست آلاف آية وثبت له ومافي الخلاصة من
أنه يقرأ في كل ركعة عشرين آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابح والعشرين ويحوي في النقص فيه بغير أن
توزع بعشرين أصغر ينقص الختم في الثلاثين لأن يكون مع صم الوتر لكن في الحاشية قد ورد به في بعض
تخصيص التراويح ونعاه في شرح الشيخ اسمعيل وفي شرح المنيختم اختم قبل آخر الشهور قبل لا يكون له
ترك التراويح مما ينافي لأنهم ثبت لاجل ختم القرآن مرة قاله أبو علي النسفي وقيل يصلها بغير آياتها

(بجلس) ندبا (بين كل أربعة)
قدورها وكذا بين الخامسة
والوتر) ويحسرون بين
تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة
فرادى نعم تكبره صلاة
ركعتين بعد كل ركعتين
(والختم) مرة سنة ومربعين
تفضيلة وثلاثاً أفضل (ولا
يترك) الختم (لكن في الاختيار
القوم)

يشغل عليهم وأقره المصنف وغيره وفي الجنب عن الإمام لو ذكر أن لا تنقص أو آية طوبى في الفرض فقد أحسن ولم يسو ما طمحت بالتراويع وفي هذا يلزم من إلهادي أمي أبو الفضل الكرماني والبري أنه إذا قرأ في التراويع الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره من لم يكن عالماً بأهل زمانه فهو جاهل (وإني الإمام والقوم بالثناء في كل شفع وزيد) الإمام (على التشهد الأول) على القوم وبأنى بالصلوات ويكتفي بالله صل على محمد لأنه الفرض عند الشافعي (ويترك الصلوات) ويحجب المذكرات هزيمة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطهارة وتوسيم واستراحة (وتكره قاعداً) زيادة تأكدها حتى قبل التمام (مع القدوة على القيام) كما يصحركم تأخير القيام إلى ركوع الإمام للتشبه بالمؤمنين (ولو ترك الجماعة في الفرض لم يصالوا التراويع جماعة) لأنها تابع فصله وحده يصلح به (ولو لم يصلها) أي التراويع (بالإمام) أو صلها مع غيره له أن (يصل الوتر) معه

(٣) قوله لا يمكن لأبداً منه الخ الفهر في سنة الأول وأرجع إلى الصحيح وفي تركه إلى التحريم وفي سنة الثاني إلى عدم تركه أهـ

ما شاهد كره في الفخيرة أهـ (قوله الأفضل في زماننا الخ) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة حايض الحظ وجبه اشعار بان هذا مسمى على اختلاف الروايات فقد تعتبر الأحكام لاختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالجواب أن الصحيح في المذهب أن الختم سنة (٣) لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم منه تغيير القوم وتعليل كثير من المساحد خصوصاً في زماننا لظاهر اختيار الأصح على القوم (قوله وفي الجنب الخ) عبارة على ما في البحر وللتأخرون كما في فتون في زماننا بشلات آيات قصار أو آية ما يلي حتى لا يلزم تعطيلها فان الحسن روى عن الإمام أنه أن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسو هذا في المكتوبة ما طمحت في غيرها أهـ (قوله وآية أو آيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بدليل عبارة الجنب والاملاود ذلك كره كثير مما في المكتوبة شرحها في بحث صفة الصلاة لقرأ مع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرة ثم يخرج عن حد كراهة التحريم وإن قرأ ثلاثاً قصاراً أو كانت الآية أو الآيات تعدل ثلاث آيات قصاراً خرج عن حد كراهة المكتوبة كونه ولكن لم يدخل في حد الاستحباب وبني أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ لأن الآية السمة قراءة الفصل وقوله هنا لا يكره أي لا يكره بمالاً لتزجها أو أن في الفرائض تنزيه ما فهم هذا وفي التجنيز واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة القبل أي الباء فمضاهم بعده وهذا أحسن إثلا يشغل قلبه بعدد الركعات قال في الحلي وعلى هذا استقر على أن كثر المساحد في دياره إلا أنهم يبدون بقراءة سورة النكاث في الأولى والاخلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في السابعة عشر سورة وثق وفي العشر بالاخلاص أهـ زاد في البحر وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل وسورة واحدة لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها أهـ فلت لكس الأحوط قراءة العصر وتبت في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة والتؤدة في الشفع الثاني وهو بعض أنتم ما يقرأ بالعصر والاخلاص في الشفع الأول من كل ترويجة والنكاث والاخلاص في الشفع الثاني (قوله وزيد الإمام الخ) أي ما أتى بالصلوات بحر (قوله ويكتفي بالله صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الأول أخذ من التعليق لأن الصلاة على الآل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تسنعه في التشهد الأخير وقبل تجب عنده (قوله هدمر) فتح الهاوسكون الدال المجتهد فتح الراء سرعة الكلام والقراءة فاموس وهو منصوب على البسدي بقس المسكرات وبحو زالقاع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع وقدمتها سدوة به يعلم أن المراد بالنكثرات مجموع ما ذكره من كراهة يراهم ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعداً) أي تنزيه المأى الحلية وغيره ما من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك إلا بعد لانه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قبل الخ) أي قاساً على رواية الحسن عن الإمام في سنة الفخر لا أن كلامه ماسية مقودوا الصحيح الفرق بان سنة الفخر مقودة بالأخلاف بخلاف التراويع كفي الثانية وقد مناعا عنهما في بحث سنة الفخر (قوله كأكبر الخ) طاهره انها عبارة لامة المذكورة وفي البحر عن انما تنبيه بكرة لا يقتضي أن يعبر في التراويع ما إذا أراد الإمام أن يقرأ بمقرع لأن فيه اظهار التكامل في الصلاة والتشبه بالمؤمنين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وجهاً ما دامه إذا لم يكن لكسلى بل لكسبه ونحوه ولا يصحركم وهو كذلك أهـ (تنبيه) قال في التنزيهية وكذا إذا دعا له اليوم بكرهه أن يصل بل يصرف حتى يستيقظ (قوله لأنها تسع) أعلن جامعها تبع جماعة الفرض ما لم يتم الإجماع الفرض ولو أتممت جماعة وحدها كانت بخلاف الفل والوارد بها فلم تكن مشروعة أما لو صليت بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فله أن يصل مع الجميع ذلك الإمام لأن جماعة مشروعة وله الدخول فيها معهم أعدم المندوحة لظاهره في وجهه وبه طهرات التأهيل المذكور لا يعمى المصل وحده وطهره التفريع وتوله فصله وحده الخ فافهم (قوله ولو لم يصاه)

الح) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر عن القنينة كذا في متن البرور لكن في التواريخ عن التهمة أنه سئل
 على من أوجب من صلى الفرض والتراويح وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع الإمام فقال لا اه ثم
 رأيت القسستان في ذكر تخصيص ما ذكره المصنف ثم قال لكنه إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه فقوله
 ولو لم يصلها أي وقضى الفرض معه لكن ينبغي أن يكون قول القسستان مع احترازه عن صلواته منعه
 أو مصلحتها جامعاً مع غيره صلى الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله في الح) الذي يظهر أن جماعة الوتر تسع
 لجماعة التراويح وان كان الوتر نفسه أصلاً فإنه لأن سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالانتر تابعة للتراويح
 على أنهم اختلفوا في افضلية صلواتها بالجماعة بعد التراويح كأي (قوله أي بكرة ذلك) أشار إلى ما قالوا من أن
 المراد من قول القدوري في مختصره لا يجوز الكراهة لعدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه
 لا يكره ما يؤدى في الخلقة عما اخترجه الطحاوي عن المصنوع من غير مخرمة قال دعوا يا بكرة رضى الله تعالى عنه لئلا
 فقال عمر رضى الله عنه أي لم أوتر مقام وصفها وراهة فعلها بالثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخره ثم قال ويمكن
 أن يقال الظاهر أن الجماعة غير مستحبة ثم إن كل ذلك أحكاماً لا يعمل غير كان ما يحاط به مكرهه وان كان
 على سبيل الموطأ كان بدعي مكرهه لا خلاف للتواتر وعليه يعمل ما ذكره القدوري في مختصره وما
 ذكره في غير مختصره يعمل على الأول والله أعلم اه قلت ويؤيده أيضاً في السدائع من قوله أن الجماعة
 في التطوع ليست بسنة إلا في قيام رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة ثم إن كل مع الموطأ
 كان بدعيه مكرهه وفي حاشية البحر للغير المولى على الكراهة في الصبيحة والنهاية بأن الوتر نفل من وجهه حتى
 وجبت القراهة في جميعها وتؤدى بغيران وأقامته والنفل بالجماعة غير مستحب بل لم تفعله الصبيحة في غير
 رمضان اه وهو كما صرح في أن كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداخي) هو أن يدعو بعضهم
 بعضاً كالقريب وسره الوالي بالكثر وهو لازم معاه (قوله أربعة واحد) أما اقتداء واحد أو اثنين
 بواحد ولا يكره ثلاثة واحد بمثل لا يجرى عن الكافي وهل يحصل هذا الاقتداء فضيلة الجماعة طاهر
 ما ندعاه من أن الجماعة في التطوع ليست بسنة فبدعيه تأمل في لواقدي به واحد أو اثنين ثم جاءت
 جماعة اقتدوا به قال الرجعي به في أن تكون الكراهة على التأخير اه قلت وهذا كالمولى كان السك
 متغايين أما لواقدي متغايين بمقتضى فلا كراهة كما ذكره في الباب الآتي (قوله في صلاة غائب) في
 حاشية الاشياء للمصنف هي التي في رجب في أول ليلة جمعة منه قال اسأل الحاج في المنحل وقد حدثت بحمد
 أو جماعة عثمانين من الهجره وقد وصف العلماء كتاباً في انكارها وذهبوا تسميتها عليها ولا يعتبر بكثرته
 القاضى لها في كثير من الامصار اه وقدم بعض الكلام عليها بعد قوله واحكاماً لسليلة العبد (قوله
 وراهة) هي ليلة الصنف من شعبان (قوله وتقدر) الظاهر أن المراد من الليلة السابع والعشرين من رمضان
 لما قد متل عن الرباعي من أن الاخبار اختلفت عليها (قوله الا اذا قال الح) لانه لا حرج مع صاحب سنة الا
 بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن الدوام المقدس دون الامام والا كان اقتداء بالذبح بالندوة ولا يجوز
 ثم إن بناء القوي على الصعيح انما عجم اذا كانت الفضة ذائبة فلو عرفت بالندوة كان ما لا دوا من هذا على
 شرح الملية للدر كالفعل ط عن أبي السعود (قوله فالتأخ) لم يقل عبارة البرازية في بناءها وصاحبها ولا
 ينبغي أن يتكفل لانtram ما يمكن في الصدور الاول كل هذا التكفل لأقامة أمر مكره وهو أداء النفل
 بالجماعة على سبيل التداخي ولولا أنه لم هذه الصلوات لولا لمع الناس أنه ليس من الشارع حسن اه
 وظاهر أنه بالدر لم يجرى عن كونه أداء النفل بالجماعة (قوله وفي التواريخ) عارضتها بقلع الحيط
 وذكر القاضى الإمام أفعلى النسفي حين صلى الصلوات والتراويح والوتر في منزله ثم أقوماً آخرين في
 التراويح وقوى الإمامة كرهه ذلك ولا يكره تماماً مومين ولزم بنوا الإمامة وشروع في الصلاة فاقترى الناس
 به لم يكره لواحدهما اه قال ط وهل إذا قد ردى حتى نوى سبباً لجمعه البعدية بشايعى صلى الطهور

• طلب في كراهة الاقتداء
 في النفل على سبيل التداخي
 وفي صلاة الغائب

في لوز كها السك هل يصلون
 الوتر بجماعة فليراجع
 (ولا يصلى الوتر ولا)
 (التطوع بجماعة خارج
 رمضان) أي يكره ذلك ولو
 صلى سبيل التداخي بان
 يقضى أربعة بواحد كالي
 البرور لا اختلاف في صحة
 الاقتداء اذ لا مانع من روى
 الاشياء انما لا يكره
 الاقتداء في صلاة غائب
 وراهة وقد رآه اذا قال نذرت
 كذا ركعة بهذا الإمام جماعة
 اه فلو شك في عبارة البرازية
 من الامامة ولا ينبغي أن
 يتكفل كل هذا التكفل
 لا مكرهه وفي التواريخ
 لولم يوا الامامة لا كراهة
 على الامام لم يخطأ (وبه)
 أي رمضان (يصلى الوتر
 وقيامه بها) وهل الأفضل
 في الوتر بالجماعة أم المنفرد

عدها كبره نظر الاعتقاد الحق لانهم اقبل منه على المعتز او لانكبره نظر الاعتقاد الامام حوره اه وظهروا
الاول لان الارحمان العبري للاعتقاد المتدني وهذه الصلافة في اعتقاد مكرهه (قوله تصحيح) روح الكمال
الجامعة؛ هل صلى الله عليه وسلم كاب او قهرهم من بين العدي في تأخروهم من المصاحف في التراويح كالنواير كالتراجم
فكل ان الجامعة هي جامعة ذلك كله الوتر بحر وقشره الخ المتواضع ان الجامعة فيها افضل الاناس سبها ليست
كسبها جامعة التراويح اه قال الحبيب الراملي وهذه الذي عليه علمه من الناس اليوم اه وقوامه الخشوع ايصابه
مقتضى ما مر من ان كل مائمه عجماء طالع السعد افضل به

(باب ادراك الفريضة)

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكما سأل الجامع بحرفه ومعار
أقول وهو في الحقيقة تجميع لمبادئ الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختار انبوائ الوالفة. وتوجه
فصل ادراك الجامع موضوع لثم (قوله شرح البادله الخ) أي شرح بالفريضة للبادله والدوروك بالاداء لان
الاداء كما سيذكر في الباب الاتي فصل الواجب في وقتها للعمل والدور وقت لهما والقضاء عمله خارج وقته
قال حنوفه في مسائله والشارع في نفل لا يقطع مطلقاً. ثم رجع المفهوم (قوله والقضاء) يعني اذ شرع في
صلاة قضاء ثم شرع في الاداء طاعة لا يقطع وانما احكامه على هذا لانه اذ شرع في قضاء فرض واقبت
الجماعة في ذلك الفرض بعينه وقيل كما ذكر في البحر بحثا وخرجه في امداد الفتاح اه ح أقول وخرجه
المحدثي ايضا وانما ما نقله في الشرط اورد به والذي اورد به معر بالتحلل لصلوة لشرع في قضاء الفوائت ثم
انتمى لا يقطع كالقبل والسدورة كالفائت اه (تسبيه) * لو فاتت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائتة
فان كان صاحب ترتب قصي وان لم يكن فهل يصح ليكون الاداء على حسب ما وجب وليس من خلاف
مالك فان الترتيب لا يسقط عنه ولا اعاد المذكو بعد ادائه بمقتضى لاحراز فصل الاداء للجماعة مع جواز تأخير
انقضاء ما كان تلاعبه قال الخبر المثل في آراءه فنقل عن الشافعية انه يتلافى الترجيع به واستعفاؤه الثاني قلت
ووجهه طاهر لان الجماعة توجب عدداً أو في حكم الواجب ولا يترك للاجل اسم الفاعل التي قيل بعد ادائه
بوجهها ومراعاة خلاف الامام مالك من جهة الالاف في نظري الواجب لال السجدة (قوله أي شرع في

نصيبه لكن قبل
 شارح الوهابية ما يقتضى
 أن المذهب الثانى وأقره
 المصنف وغيره
 * (باب ادراك الفريضة) *
 (سرع فبسا أداءه) خرج
 السائل والمنذور والقضاء
 غائلا لا تعلمها (مفسر دائم
 أجبت) أو سرع في الفريضة
 في أهله أو أئامه المأذون ولا
 الشروع في مكاب وهو في
 غيره

سواء قدينا لكفة بسجدة أو لا أو أب كل وجه احراز الجساعة لانه لا يوجد مخالفة الجساعة مع ما يعارض أي
 بخلاف ما إذا كان في مسجد واحد فان في عدم قطعه مخالفة الجساعة مع ما يؤيد ما ذكره ط
 من أنهم صرحوا بطلب الجساعة في مسجد آخر ما تته فيها هو فيه وان الجساعة واجبة ولم يتقدم سجده وان
 القطع لا يكال كمال فلا يظهر الفرق وبين الدعاء أن الجساعة وان كانت معطوفة واجبة لكن عارض
 وجوبها مودة القطع مسقط الوجوب وترح القطع لا كمال إذا كان في عدم القطع مخالفة الجساعة مع ما لا
 هذه المخالفة منه أيضا هو القطع أو في ذلك أماد الم قد وجد مخالفة المذكورة يبقى الوجوب سابقا بحجته
 القطع لترح الحاضر على الجمع وعدم ما يرحح جانب المسح هذا ما ظهر في تدبره **(قوله يقطعها)** قال في المصباح
 بقض الصلاة منفردا لاجتماعه اه وطاهر التعليل الاستحباب وليس المراد بالحوار مستوى الطرفين
 وقديما قال احراز الجساعة واجب على اعدل الاثر في اقتضه وجوب القطع وقد يقال انه عوض الشرع
 في العمل ط **(قوله لا يثبت الخ)** أي هو يشترط أن يكون له ما سأل هذا وان تقدمت في سكر وهن
 الصلاة قبل قوله وكما يستقبل الفلاة أو ما قالوا من أنه اذا جاز القطع فيها فالحال للدينان لا عاقص عز زيادة
 احسان الجواز لفحصه على وجهه ككل أولى لان صلاة الجساعة تفصل صلاة الفسح خمس وقربا به يسبع
 وعشرين درجة **(قوله وأخاف صاع درهم من ماله)** قال في الظهيرية لم يفصل في الكتاب بين المال القليل
 والكثير وعامة المشايخ قدروه بدرهم ذل خمس المائة السرخسي هذا حسن ولا ما ذكر في كتاب الحالة
 والكتبة أنه ان لم يطلب مسرعه بالباقي فاشوقه فاد اجاز حسن المسلم بالباقي فجاز قطع الصلاة مع تحمكه
 من قضائها أولى والصحيح أنه لا فصل بين ماله وماله غيره اه **(قوله لا مكان قضائه)** هذا التعليل يفيد جواز
 قطع الفرض للضرورة ح عن الامداد ثلث عوضه أن الفرض أقوى منها بخلاف الغل ط **(قوله لا يجب)**
 أي يفترض **(قوله لا يجيبه)** ظاهره الحرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط **(قوله الآن يستحبته)** أي
 يطلب منه العفو والاعانة وظاهره ولو في أمر غير مهالك واستعانة غير الابوس كذلك ط والحاصل أن
 المصلحة متى سمع أحد يستحبون لم يقصد بالدعاء وكان أجيد او ان لم يعلم ما حل به أو لم يكن له قدرة على
 اعانته وتحمكه وجب عليه اعانته وقطع الصلاة فرضا كانت أو غيره **(قوله لا يجيبه)** عبارة التخصيص عن
 الطحاوي لأناس أن لا يجيبه قال ح وهي تقتضي أن الاجابة أفضل تأمل اه قلت ومقتضاها أن اجابته
 خارج الصلاة واجبة أيضا بالاولى والظاهر أن سجدة اذا تأذى به ترك الاجابة لكونه عقوقا تأمل هذا وذكر
 الرجبى ما عدا أنه لما كان بالوالدين واجبا وكان مفلة أن يتوهم أنه اذا اذناه أحد هما يكون عليه بأس في
 عدم اجابته مع ذلك بقوله لا بأس ترجيح الامر الله تعالى بعدم قطع العادة لان بداعه مع علمه بأنه في الصلاة
 معصية ولا طاعة لخوف في حصية الخالق ولا يجوز اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يجيبه لما علم في
 قصة حرج الرهب ودعاء أمه عليه ماله من العناء لعدم اجابته لها ليس كما لا بأس بها لخلاف الاول لان
 ذلك عمره طردما بل دللنا في معنى بحب الطاهر أن هداهه **(قوله)** قل عن خط صاحب انصر على
 هامة أن القطع يكون سواما وما هو مستحب واجبا لحرام غير عدو والمباح اذا حق وقت مال
 والاستحباب القطع لا يكال والواجب لا يجانب نفس **(قوله هو الاصح)** وقيل قد ورد في الحديث أن
 الظاهر أنه لا خلاف ها وانما ذكر والخلاف فيما اذا قام الى الثالثة ولم يقسدها بسجدة اه وحشد

فالاول ارجاع التصحيح الى قوله تسليمة واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما قال لكن تسليمة
 واحدة وهو صريح في شرح الجامع الصغير وان شاء الله تعالى قال في الاستاذ هو هذا أصح فاد كبر فاما
 يدوي الشرع على صلاة الامام بقض الاول في حين سر وعنه في صلاة الامام فهو غير في رفع اليدين كذا قاله
 الامام جليل الدين الصيرفي في شرحه اه **(قوله وهذا أن لم يتدالخ)** حاصل هذه المسئلة شرع في فرض تأقيم
 قبل أن يسجد للاولى وطلع واقتدى فان سجداها فان في ما يقتدى ما يسجد للثاني انما سجدا آخر

(يقطعها) لعذر احراز
 الجساعة كذا ثبت في كتابه أو
 فادقدها وأخاف ضياع
 درهم من ماله أو كان في
 العمل فحي بحضارة وخاف
 فونهل قطعه لا مكان قضائه
 ويجب القطع لحواسها
 غير في أو حرق ولودعاه
 أحد أو به في الفرض
 لا يجيبه الآن يستحبته
 وفي الفصل ان علم أنه في
 الصلاة دعاه لا يجيبه
 والا اجبه فانما لان
 القعود مشروط للتحلل
 وهذا اقطع للتحلل ويكتفي
 تسليمة واحدة هو الاصح
 غاية (ويقتضى بالامام)
 وهذا (ان لم يقسده الركعة
 الاولى بسجدة)

مطلب قطع الصلاة يكون
 حراما ومباحا ومستحبا
 وواجبا

وكتبت ان تم تكس في حكم صلاحه من كل وجه ولم يكن في التسليم على الركنين ابطال الالهة واطال وصف
 السنية لما هو أقوى من منع امكان تذوكرها بالقضاء بعد المرض لا بخدومه وقدر ثم اعلم ان هذا كما
 لم يعم الى الثالثة اما ان قام الهابة بها السجدة في رواية الوادر بصيف الهاربة وبسم وان لم يقبضها
 بسجدة قال في الحايه لم يدرك في الوادر واختلف المشايخ فيه قيل يقبضها أو يعاين صيف القراءة وقيل يعود الى
 القعدة وسلم وهذا شبهه قال في شرح المنقذ الواجه ان يقبضها ان كانت صلاة واحدة فظاهر وان
 كانت كبريه من الوادر كل شفع صلاة فالتقسيم الى الثلاثة كالخبر عن المتدأ اذا كان أول ما يخرج من شفعها
 فكذلك انها اه (قوله وكره تخرج بالهسي) وهو ما في ابن ماحس أدركه الاذان في السجدة ثم خرج لم يخرج
 لحاجة وهو لا يرد الرجوع فهو مطلق وأخرج الحنفية الا الحارثي عن أبي الشعثاء قال كضع أي هريرة
 في السجدة تخرج رجل حين أدن المؤذن للعصر قال أنهر ربه أما هذا فضع أي أيا القاسم والموقوف في ذلك
 كالمروج بحر (قوله من مسجد أدن فيه) أعلقه فمثل ما إذا أذن وهو فيه أو دخل وهذا الادان كأي العر
 والهبر (قوله والمراد) بحث صاحب الخبر قال وأما ظاهر أن مرادهم من الادان فيه هو دخول الوقت
 وهذا الخسوة أدن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج
 أو مكث بالصلاة كإشهادهم بعض الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصحيح
 لا يخرج ثم جرع وصلى معهم ينبغي أن لا يكون أوله كانه مقولاه وخرج بذلك في الهدى لانه كلامهم
 عليه (قوله الان ينظم به أمر جماعة أخرى) بان كان اماماً أو مدنياً يفرق الناس بعبادته لانه ترك صورة
 تكميل معنى والعبرة بالمعنى بحر وظاهر الاطلاق أنه الخروج ولو عند الشروع في الإقامة وصرح في
 متن الدرر والافتقار في شرح الوفاة (قوله أو كان الخروج لمسجده الخ) أي وان لم يكن اماماً ولا مؤذناً
 في الهابة قال في البحر والاحتيا ما به ادخروا جميعه مكره بحر عاوا الصلاة في مسجد به مسدودة فلا يرتكب
 المكره لاجل المدب وللدليل يدل عليه اه قلت لكن ثقة مسأرة الهابة هكذا لان الواجب عليه أن يصلي
 في مسجد به ولو صلى في هذا المسجد فلا رأس أصلا به صار من أهله والوصول أن لا يخرج لانه يتهم اه
 ومثلت المراسم تأمل وقد بقوله ولم يواجب به تعالفا في شروح الهداية لا ان لو صلا في مسجد به لا يخرج
 لانه صار من أهل هذا المسجد لدخول ثمانية (قوله أو لاستاد الخ) معافى على حيه أي أو لمسجد أستاذ
 قال في المراسم ثم للمنفعة جماعة مسجد أستاذ لاجل درسه واسماع الاخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل
 بالاتفاق لتحصيل الثواب اه ومثله في الهابة وظاهره أنه امتلحج ادخس في موان الدرس أو بعضه
 والافلاو أنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مباح تعلمه بل في حاسبة أبي السعود أن ما أورد في الصري
 مسجد الخ وادها (قوله أو لحاجة الخ) بحث صاحب المنهاج أنه أخذ من الحديث المار (قوله بل تركه
 للجماعة) يعني أن في الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد في كراهة الخروج من
 حيث دانه وأما من حيث شبهه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه مكره بمعنى أنه لو صلى وحده لم يخرج
 يكره ذلك لان ترك الجماعة مكره لانهم واحدة أو صفة تمؤ كدرة بقية به (تسبه) يعلم من هانوس
 قوله وأصل ثلاثها أنهم هم اقتدى متغلا أن من صلى مفرد لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة
 أدت مع كراهة التخرج ثم عاذه أوراد ابن الهمام وغيره مع كراهة التز به استب الاعادة ولا سئل
 كراهة ترك الجماعة على القول بستانها أو وجوب الوجود الاثم على القولين الا أن يتعاب بعمل ما به على
 ما اثار كها بعدد ورواختلف ما يشار من كلامهم وقد اتهم الكلام على ذلك واجبات الاستدلال
 بطريق جوابي شافط تأمل (قوله الاعد الشروع في الإقامة الخ) طاهر الكراهة ولو كان مقيم جماعة
 أخرى لا في حوز به تهمه قال الشيخ اه عمل وهو الذكور في كبرى الفتوى والتمسعة فعدت أدن من
 صلاته مفردا فاداس حرر بها اختلاف ما عر الدرر وشرح الوفاة فهم المستثنان مما تقدم فبالاذا

مطلب في كراهة الخروج
 من المسجد بعد الادان

(وكره) تخرج بما لا يهي
 (خروج من لم يصل من
 مسجد أدن وبه) جوي
 على الغالب والمراد دخول
 الوقت أدن فيه أولا
 (الان ينظم به أمر جماعة
 أخرى) أو كان الخروج
 لمسجده ولم يصل فيه أو
 لاستاذ لدرسه أو لسماع
 الوعظ أو لحاجة ومن
 عزمه أن يعود نهر (و) الا
 (لمن صلى الطهر والعشاء)
 وحده (مرة) فلا يكره
 خروجه بل تركه للجماعة
 (الاعد) الشروع في
 (الإقامة) ويكره له الفتنة
 الجماعة بلا عذر بل يقتدى
 من قلا

قوله ابطالها هكذا يحمله
 ولعل صوابه ابطال بالرفع
 كلابغني اه محصيه

المسلم (و) (ال) من صلى
 النجور والعصر والغروب مرة
 فيخرج مطلقا (وإن أقيمت)
 لصلاة الفل بعد
 الأوليين وفي المغرب أحد
 الخطور من البتراء وخالفه
 الإمام بالانحياز وفي النهر
 ينبغي أن يصحب نحو وجهه لأن
 كراهته مكته بالاصالة أشد
 قلت أماد القهستاني أن
 كراهته للنفث بالامثال
 تنجيسية وفي الصمعات لو
 اتقيد فيبسه لأشبه (وإذا)
 خاف موت) ركعتي (العصر)
 لأشبهه استبراء (كها)
 لكون الجماعة تكل (والا)
 بانو جادراك ركعتي
 طاهر المذهب وقيل
 اتشبهوا بغيره المصنف
 والنهر ينالني بماء البحر
 لكن مضعف في النهر (لا)
 بتركها بل يصلم باعتداب
 المسجدان وجدتهما

مطاب هبل الاساعدون
 الكراهة أو نحو

كالمقيم جماعة أخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهما فيما إذا كان صلى وتداشنته ذلك على بعض
 الشراح والمراد بتعظيم الجماعة من ينظمه أمرها نحو المؤذن والامام كأمير والمراد به هنا المؤذن لأن الامام
 لو صلى مفرد لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى مذهبهم (قوله للمسلم) أي من قوله أحرار المسلم والجماعة ح
 (قوله وإن أقيمت) بيان للاطلاق والحاصل أنه لا يكره المروج بعد الاذان بل كان صلى وحده في
 جميع الصلوات الا في ظهر والعشاء فإنه يكره المروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله * (تنبيه) *
 المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة على الهداية لا معنى الشروع في الصلاة كما مر (قوله التبراء)
 تصغيرا للبراءة وهي التي كرهها الواحد التي لا تامة لها والثلاث تسلمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي ماطلة
 كما مر عن الضر وإن كانت ثلاثا لم يلزم الامام وقيل لا يلزم شيء وقيل وسدت مضمي أو بما كونه لا
 كفى الجهر وقد سماعه أنه لو اتسدى مفاها لا حوط أو إجماعا أو نهارا كان فيه علة الامة الامام (قوله أشد)
 أي من التفتل بعد الفجر والعصر من التبراء لقول الخط لان مخالفة الجماعة موزع عليه قالت لكن صرح في
 مختارات المواليد باب المروج أولى لان هذه الجملة أقل كراهة تأمل (قوله ثلث الم) وادعى قوله وفي
 العرب أحد الخطورين وعلى قوله أشد فإنه يقتضي به هوم في الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي
 التجريمية لكن قال ح مافي القهستاني مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان
 ما يثبت علة فاصح من شرح الجامع السبعين بأنهم أحرار فأنى الجهر والظاهر في الهداية أن المشايخ
 يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم ممن عن التبراء وهو من قيل طي الشوت قطعي الدلالة فيفسد كراهة
 التبريم على أصولنا (قوله وفي الصمعات الم) من كلام القهستاني قصده تأييد ما ادعاه من كون
 الكراهة ترجيحية للهوى ومعى الاساعده ح قلت لكن قدمنا في سنن الصلاة الخلاف في أن الاساعده
 دور الكراهة أو نحو ووجه ما يثبت لدون التجريمية أو نحو من التجريمية (قوله وإذا صاف الم)
 علم مما دافع على طه الأولى نهر وأدار كت طوف حوت الجماعة فأولى أن تترك طوف خروج الوقت
 ط عن أبي السعود (قوله تركها) أي لا يشروع فيها وليس المراد بقطعها المصراع أن الشارح في النفل
 لا قطعها مطلقا بل في المبرهات من قوله ولو قيد الثانية بما فيها السجدة غير صحيح كما عليه الشيخ اسمعيل (قوله)
 لكون الجماعة تكل (لا) لا تفضل الموضع مفردا بسبع وعشرين من ضغفالات سبع ركعات الفجر صعبا واحدا منها
 لانها أضعاف الموضع والوحيد على الترك للجماعة أن منعه على ركعتي الفجر وتعلمه في الفجر والبحر (قوله)
 بانو جادراك ركعتي تنويل بعبارة ثلثي والاقتداء ومنها القول الثاني (قوله وقيل التشهد) أي إذا
 وحال ذلك الامام في التشهد لا يتركها بل يصلم وان علم أنه تفوته الركعتان معه (قوله تبعا لبحر) فيه
 أن صاحب الجرد ذكر أن كلام الكزيمي في التشهد ثم ذكر أن طاهر الجامع الصغير أنه لو وحال ذلك
 التشهد فقط ترك السجود قبل من الخلاصاته طاهر المذهب وأنه وحده في الدائع ونقل عن الكافي والخط
 أنه يأتي ما بعده هذا خلافا لما ذهب إليه سوى حكاية أقول بل قد كرر قبل ذلك ما يدل على اختباره لظاهر
 الزواية حيث قال وإن لم يكن مانع من موت الركعتين أحرز أحقه ما هو الجماعة (قوله لكن ضحني في
 البهر) حيث قال أن نحو على رأي ضعيف اه ذلك لكون قوله في فتح القدير مجلسين من أمه أن أدرك
 ركعتين الطهر ثلاثة أدرك فصل الجماعة أو نحو أو ما كذا طه عليه محمد وفاقا لما عليه وقد لو أدرك
 التشهد يكون ذلك كافيا على قولهم قال وهذا يعبر على ما قيل أنه لو وحال ذلك التهديف بالنسبة للفجر
 على قول محمد والحق بخلافه لمن محمد على ما ينقصه اه أي لأن المداور على أدراك فضل الجماعة وقد
 انفقوا على أدراكه بدلالة التشهد صان بالسة اتفاقا كما ذكره في الشرح لآلية أيضا وأقره في شرح المدة
 وشرح نعيم الكروية للدرر لوجه أدري ونحوها للشيخ اسمعيل ونحوه في القهستاني ونحوه في الشارح
 في وقت الصلاة (قوله عند باب المسجد) أي خارج المسجد كما مر في القهستاني وقال في العناية لانه

لوصلاها في المسجد كان مستغفرا فيه عند اشتغال الإمام بالغريضة وهو مكره وإن لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلحها في المسجد خلف ساري يمن سوارى المسجد وأشدها كراهة أن يصلحها لخالطها لأصناف مخالطها للجماعة والذي يلي ذلك خلف الأصم غير ما تلى اهـ ومثله في النهاية والمعراج (قوله والآخر اهـ) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة صلاتها في المسجد ينبغي أن لا يصل في فيه الدلم يمكن عند بله مكان لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة متفاوتة فإن كان الإمام في الصفي فصلاته أياها في الشورى انخفض من صلاتها في الصفي وعكسه وأشد ما يكون كراهة أن يصلحها لخالطها لأصناف كما يفعله كثير من الجهلة اهـ والحاصل أن السنة في سنة العمران تأتي في رتبة والأفان كان عند باب المسجد مكان صلاتها فيه والاصلاها في الشورى أو الصفي إن كان المسجد موصلا والخالط الصنف سدس رتبة لكن فيما إذا كان المسجد موصلا وضمان الإمام في أحدهما كرفي الخط أنه قبل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لأنهما كسكان واحد قال إذا اختلف الشيخ فيه فالأصل أن لا يفعل إن قال في الهروية إعادة أنها رتبة اهـ لكن في الحلية قلت عدم الكراهة أوجه للاستار التي ذكرها اهـ ثم هذا كله إذا كان الإمام في الصلاة أما قبل الشروع وبأن ينها في أي موضع شاء على منسبة قال الزبلي وأما بقية السن أن أمكنه أن يأتيها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد ثم اقتدى وإن خلف قوت تركه اقتدى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في الفتح وما من العيبه سمع من الزاهد أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم يقطعها يجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة فذهب الإمام السرخسي بأن ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب من السدس ونص محمد بن المدور لا يؤدي بعد الغمر قبل المألوغ وأيضاً شروع في إعادة بقصد الإقصاد فإن قيل لو جملة أخرى قلنا إن طال العمل مسمى وردت المفردة مقدم على جلب المصلحة اهـ وقوله ثم ذكر الغريضة أي بنوى السنة أو لاو يكره ثم بنوى الغريضة بقلب وكبر بلسان فيصير مستتلاصا إلى الفرض وفي هذا إبطال لها ضمنا فالظاهر أنه مسمى أيضا. يظهر قول العلامة القندي أنه لو فعل كذلك ثم قضاه بعد ارتفاع الشمس لا يرد شيء مما ذكر اهـ فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المية في ألا يدل عليه قول الكوفي باب ما يشهد الصلوات ففتح العصر وأما يتعلق بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يقصد بالشروع في تغييره اهـ (تنبيه) قال في القبة لو خاف أنه لو صلى سنة العصر بوجهها تفوته الجماعة ولو اقتصر فيها بالفتاح وتوسعة في الركوع والعبادة يذكرها الله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة مما لا يرد ذلك الجماعة فسهة السنة أولى ومن القاضي الرضوي لو خاف أن تفوته الركعتان صلى السجدة وترك الشاء والتعود وسنة القرأه يقتصر على آية واحدة يكون جميعا بينهما وكذا في سنة الظهر اهـ وفيه أيضا صلى سنة الظهر وأنه الغمر لا يعيد السنة إذا قضى العصر اهـ (قوله ولا يقضي الا بطريق التبعية الخ) أي لا يصح سنة الغمر إلا إذا تمت مع الغمر يقضيها جماعة أو قبل الزوال وأما إذا تمت بدوها لا يقضي قبل طالع الشمس إلا بالاجماع لكراهة الدفن بعد الصبح وأما بعد طالع الشمس فكذلك عدسهما وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إلى الزوال في الضرر وتبين هذا رأي بعض الاتفاق لأن نوله أحب إلى دل على أنه لو لم يفعل لألزم عليه ولا لا يقضي وإن قضى فلا بأس به كذا في الخبرية ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف أنه لو قضى كان بطلا ممتدا أو سدة كذا في العناية يعني بفساد ردها سنة عمدة كذا في الكافي سمع (قوله انقضاء موصلا) ممتد في التبعية وأشار به في الحاشية إلى أن التبعية في القضاء فقط طيس المراد أنه يقتضي بعه تعالى بل نقضى قبله تعالى قضائه (قوله لا بعده في الأصح) وقيل يصح بعد الزوال ثم لا يقتضي مقصوده أجماعا كما في الكافي سمع (قوله نور والجمهر) وهو ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قضاهم الفرض غدا ليلة التمرين من ارتفاع الشمس بكرة واه سلم فيه ديت طولي والعرض رول الساعات آخر الخليل كذا كره في المعراج باسمعيل (قوله في الوقت المهيول) هو ما ليس وقت غريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال

والآخر كراهة الان ترك المكروه
مقدم على فعل السنة ثم
ما قبل يشرع فيها ثم يكره
لغير غريضة أو ثم يقطعها
ويقضيها بعد ذلك
المفسدة مقدم على جلب
المصلحة (ولا يقضيها إلا
بطريق التبعية له) قضاء
(فرضها قبل الزوال لا بعده)
في الأصح لو وردت اختيار
بقضائها في الوقت المهيول

وليس عندنا وقت مفضل سواه على العقيم وقبل مثله ما بين باو غ الظل مثله الى المثلين (قوله بخلاف القياس)
 متعلقين بمرور أو بقضاء ما فهم وذلك لان القضاء مختص بالواجب لانه كما سبذ كره في الباب الا ان قيل
 الواجب بعد وقته لا يقضى غيره الا يسمى وهو قد دل على قضاء سنة الغمر بمقتضاه وكذا ما روى عن عائشة
 في سنة الظهر كائناً ولم نقول لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت حتى ما وراء ذلك على العدم كافي الفتح
 (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الاربع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى معر وظاهره أنه لم يره
 في البحر من قولنا لا يصح ما قد ذكره في القهستاني يمكن لم يره الى أحد وذكر السراج الحانفي أن هذا
 مقتضى ما في المتن وغيره لكن قال في روضة العلماء انها تسقط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال
 اذا خرج الامام فلا صلاة الا المكتوبة اه وعلى أقول وفي هذا الاستدلال نظر لانه اعيا بدل على أنها
 لا تلي بعد نحو وجهه لا على انها تسقط بالسكينة ولا تقضى بعد الفراغ من المكتوبة والا لزم أن لا تقضى سنة
 الظهر أيضاً فإنه ورد في حديث مسلم وغيره اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة نعم قد يستدل للفرق
 بينهما شيء آخر وهو أن القياس في السن عدم القضاء كما روى قد استدلل فاضحان لقضاء سنة الظهر بمقتضى
 عائشة رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاها من بعده فيكون
 قضاؤها ثابت بالحديث على خلاف القياس كافي سنة الغمر كما صرح به في الفتح فالقول بقضاء سنة الجمعة
 يحتاج الى دليل خاص وعليه فتخصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة ليست كذلك فتأمل
 (قوله ما نهى عن صلاة ركعة ما لم يكن لوجه الجمعة) بيان لوجه الجمعة بين سنة الظهر وسنة الغمر ومفهومه أنه يأتي بها وان
 أقيمت الصلاة اذا علم أنه يدرك معها ركعة الاولى بعد أن لا يكون مخالفاً للصواب بالاحاطة كما مر ويشكل عليه
 ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع بعد الاقامة للمكتوبة لكن نقضنا ذلك عن عدة كتب تخصيص
 الكراهة المذكورة باقامة صلاة الجمعة والفرق أن التخلل عند هذا لا يتخلل على ما بين من مخالطة الصلوات لكثرة
 الزمان بخلاف غيرهما من المكتوبات (قوله على أنها سنة) أي اتفاقاً وما في الحاشية وغيرهما من أنها تغل عنه
 سنة بعدها ومن تصرف المصنفين لان المذكور في السنة الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق
 على قضاها هو اتفاق على وقوعها سنة كالحققة في الغمر وتوقع في البحر والنهر وشرح المذنبه (قوله في
 وقته) فلا تقضى بعده لا تبعاً ولا مقصوداً بخلاف سنة الغمر وظاهر البحر الاتفاق على ذلك انكر صرح في
 الهداية بان في قضاها بعد الوقت تبعاً للعرض اختلاف المشايخ ولما قال في النهر ان ما في البحر سهو وأجاب
 الشيخ اسمعيل بأنه بناء على الاصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير الحديث
 وفي المغاومة وشرحه الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون عن كل من الامامين روايتان
 ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتن لكن رجع في الفتح تقديم اليمين كعبه في الابداد وفي
 فتاوى المتأخرين أنه المختار وفيه بساط شيخ الاسلام أنه الاصح لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلهن بعد الصلاة وكذا في أبي حنيفة وكذا في جامع فاضحان اه
 والحديث قال الترمذي حسن قريب فتح (قوله وأما ما قيل العشاء فندوب) يعني قد علم حكم سنة الغمر
 والظهر والجمعة ولم يبق من النواقل القليلة الا سنة العصر ومن المعلوم أنها لا تقضى لكراهة التخلل بعد
 صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقضى لانهم استدسوا به أقول وفي هذا التعليل بطر لانه لو فهم أن قضاء سنة
 الغمر والظهر ليس بينهما ولو كانتا سدوتين لم تقضيا وليس كذلك لان قضاءهما ثابت بالنص على خلاف
 القياس فينبغي ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قصاه المندوب فنقول وبه وهذا
 ظاهر لما في قول الامدادان التي قبل العشاء عند سدوتين ولا مانع من قضاها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو
 قضاها لا تكون منكروه بل تقوم فلا مستحب الا على أنها هي التي كانت من محلها كما قال في سنة التراويح
 (قوله ولا يكون مصداقاً لجماعة الخ) فلو خالف لا يصلي الظهر جماعة لا يصح بالذات ركعة أو ركعتين اتفاقاً

بخلاف القياس فغيره عليه
 لا يقاس (بخلاف سنة
 الظهر) وكذا الجمعة (ما نهى
 ان خاف فوت ركعة
 يتركها) ويقضى (ثم يأتي
 بها) على أنها سنة (في وقته)
 أي الظهر (فيل شطعه)
 من سجدة وبه يفتي جوهرة
 وأما ما قيل العشاء فندوب
 لا يقضى أصلاً (ولا يكون
 مصداقاً لجماعة) اتفاقاً (من
 أدرك ركعة

وفي الثلاث الخلاف الآتي وهذه المسئلة موضعها كحباب الأمان وذكرها هنا كالتوسط لقوله بل أدرك
 فضلهما خذ بما يتوهم أن بين أدرك الفضل والجماعة تلازما فأنتاح إلى دفعه أضاف في البحر (قوله من ذوات
 الاربع) ليس قبله إلا الشئ والثلاث كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث (قوله
 لكنه أدرك فضلهما) أي الجماعة اتفاقاً أيضاً لأن من أدرك آخر الشئ فقد أدركه وقلة السلف لا يدرك الجماعة
 حيث نادوا الإمام ولو في التشهد مفر (قوله اتفاقاً) أي بين محمد وشيخيه وانما خص في الهداية بمحمد
 بالذكر لأن عندهما أدرك في تشهد الجماعة لم يكن مدر ك الجماعة فقتضاه لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لأنه مدرك
 للأقل فدمع ذلك الوهم بذكر محمد كما كان في الفتح والبحر (قوله دون المدرك) أي الذي أدرك أول صلاة
 الإمام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فإنه أفضل مما فاتته التكبيرة فضلاً عن فاتته ركعة أو أكثر وقد
 صرح الامام بكونه بان فعل المسوق أداءه فصر بخلاف المدرك فإنه أداء كامل (قوله واللاحق كالمدرك)
 قال في البحر وأما اللاحق فصرح بان ما يقضيه بعد فراغ الإمام أداءه شبه بالفضل وهو كالمال الذي يلي أنه
 كالمدرك لكونه خلف الإمام حكماً ولهذا لا يقر أيقضي أي يعتب في عيبه ولو حافظ لا يصلح بجماعة ولو أنه
 مع الإمام الأكثر اه قلنا يؤيد معاصر في باب الاختلاف من أنه لو أحدث الإمام عدداً من القعدة
 الأخيرة ففسدهم إلا المسوق لا المدرك وفي اللاحق يصححان وظاهر البحر والتهر هنا نأيد الفساد وقد منا
 ما يقويه أيضاً (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاث كذلك وأما مدرك ركعتي الشئ
 فأنظر أنه لا خلاف فيه كفي مدرك الركعتين من الرباعي (قوله وصع في البحر) أي بما اتفقوا عليه في
 الأمان من أنه لو سلف لأبى كل هذا الرغبة لا تبحث إلا بأكله فان الأكثر لا يقيم مقام الكل (قوله
 وإذا أمن فوت الوقت الخ) أي بان كل الوقت بائناً لكرهه فيه كفي فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف
 مسبوقة لعبارة الذكر وقال الرباعي وهو كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل معقول أن التطوع على وجهين سنة
 مؤكدة وهي الرواتب وعصير مؤكدة وهي ما زاد عليها المصلى لا يتصلها ما أن يؤدى الفرض بجماعة أو
 مفردا فان كان بجماعة فإنه يصلح السنن الرواتب قطعاً ولا يختبر فيها مع الامكان لكونها مؤكدة فان كان
 يؤديه مفرداً فذلك الجواب في ربه وقيل بغيره والاول أحوط لأنهم أسرع في جعل الفرض قطعاً طمع
 الشيطان من المصلى وبعد خبر نقصان تمكن في الفرض والمفرد أحوج إلى ذلك والنسب الوارد بهما لم يفرق
 فيجوز على إطلاقه إلا إذا خاف الفوت لأن أداء الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب فيختبر
 المصلى فيه مطلقاً اه أي سواء عمل الفرض مفرداً أو بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجمال
 في عبارة الأكثر زاد على ما قبله وأبى بالسنن ولو صلى مفرداً قصر بجماعها أجله فافهم (قوله مشكل بمصر)
 أي من أنه إذا حل في وقت ركعتي الفجر مع الإمام بترك سنته وإذا خاف فوت ركعة من الظهر بترك سنته
 فكيف يقال أنه بآتي بالسنن فأنته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في البحر وكذا صاحب النهر والشبح
 اسمعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وإن فاتت الجماعة أي أنه إذا دخل المسجد ورأى الإمام صلى وأراد
 أن يصل وحده لفوت الجماعة فإنه يصل السنة المراتبة لكونها مكملته والمفرد أحوج إلى ذلك وبعبارة الدرر
 صرح في ذلك وصفاً من فاتته الجماعة وأراد أن يصل الفرض مفرداً هل بآتي بالنسب قال بعض مشايخنا
 لا يأتيهم إلا أنهم التماساً يؤتى بها إذا أدى الفرض بالجماعة لكن الأصح أن يأتيهم لو أن فاتته الجماعة إلا إذا خاف
 الوقت فيترك اه فتوهم أن المراتبة بآتي بالنسبة وإن لم من الاتيان بها فتوهم أنها الجماعة في غاية
 العجب وأجيب عنها التجب من أن الشئ لا يلى لم يترضى في حادثة على الدرر وليان هذا الإشكال هو لو قد
 قرأ ظهر الرباعي كلام الدرر بمحو ما ذكرنا ثم قال فافهم ذلك وكن على به برفقة فان صاحب النهر والمع
 قدرة لظاهر مطلق هذه المسئلة خالفاً لما حاشا (قوله وقت) وكذا لو لم يقبل بل انخطأ في رفع الإمام قبل ركوعه
 لا يصير مدر كاً لهد الركعتين مع الإمام فتح ويوجد في بعض النسخ وقت بلا عدد رأى بأن أمكه إلى ركوع

من ذوات الاربع) لانه
 مفرد، بعضها) لكنه أدرك
 فضلهما) ولو نادوا بالشهد
 اتفاقاً لكن ثوابه دون المدرك
 لفوت التكبيرة فالاول
 واللاحق كالمدرك لكونه
 مؤتمراً (وكذا مدرك
 الثلاث) لا يكون مصلاً
 بجماعة (على الاظهر)
 وقال السرخسي للأكثر
 حكم الكل وضعفه في البحر
 (وإذا أمن فوت الوقت
 تطوع) ماشاء (قبل الفرض
 والا) بل يحرم التطوع
 لفوته الفرض (وإذا
 بالسنن) مطلقاً (ولو صلى
 مفرداً على الأصح) لكونها
 مكملات وأما في حق عليه
 الصلاة والسلام فلا بد
 التبرجات ثم قول الدرر وإن
 فاتته الجماعة مشكل بما
 مر فذكر (ولو اقتدى بالإمام
 وأمسح فوقف حتى رفع
 الإمام أو سلم يدرك) المؤتم
 (الركعة)

موقوف ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زعمه فنداهذا أمكع الر كوع ولم يركع أدرك الر كعة لانه أدرك
الامام في حاله حكم القيام **(قوله لان المشاركة)** أي أن الاقتداء متابع على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا
مشاركة لا في حقيقة القيام ولا في الر كوع ولم يدرك معه الر كعة فلم يتحقق منه سمي الاقتداء بعد خلاف
من شاركه في القيام ثم تخط عن الر كوع لم يتحقق سمي الاقتداء منه لم يتحقق حره فهو م ولا ينقض به ذلك
بالتخلف لتحقيق سمي الاقتداء في النشرع اتفاقا وهو بذلك والا نتي كذا في المعنى وحاصله أن الاقتداء
لا يثبت في الاقتداء على وجه يدركه الر كعة مع الامام الا اذا ركب من القيام أو تخلف في حكمه وهو الر كوع
لوجود المشاركة في أكثرها اذا تحقق معه ذلك لا يصره التخلف بعده حتى اذا أدركه في القيام وقف فصحى ر كوع
الامام وورع فركع هو صحيح لتحقيق سمي الاقتداء في الاقتداء بذلك حقيقة اللاحق والارزم انفعاله اللاحق
مع أنه لم يتحقق شرعا فادهم **(قوله فيأتيهم اقل الفراغ)** المراد أنه يأتيهم اقل متتابعة الامام فيما بعده حتى لو
تأخر الامام ثم أتى بعد فراغ امامه ما كان صح وأتم ترك واجب الترتيب والاعمال بالفرغ لعلبته
لمسوق طه اعياى أتى بمسوقه بعد فراغ امامه ما فهم **(قوله يدرك الر كوع)** أي في مسئلة المني
وحاصله أنه اذا لم يدرك الر كعة لعدم متابعته له في الر كوع أو لم يدركه الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له
القطع كما يذهب عليه بعض الجهلة لضعفه وهو يجب عا متابعته في السجدة وان لم يتسأله كالأقتداء به
بعد ورع من الر كوع أو وهو ساجد بكل العر **(قوله وان لم يتسأله)** أي من الر كعة التي فاتته بل يرمه
الاتيان من تأتاه بعد الفراغ **(قوله ولا تفقد ر كعها)** أي السجدة لان وجوب الاتيان من سها اعما هو
لوجوب متابعته الامام لا يكون في الغالبه كما يجب متابعته المسوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته
والا بهان السجدة ان استأنف الر كعة التي فاتته لان السجود لا يصح الا من الر كوع صحح ولذا زعمه
الاتيان بركعة تامة **(قوله فاولم يدرك الخ)** الانصر اسقاط هذا الاقتضال قوله لكه اذا سلم الامام فقام
وأقرب ر كعة الخ **(قوله وقد ترك واجبا)** وهو متابعته الامام في السجدة من ر كوعه وليس المراد أنه اذا أتى
بركعة تامة بعد الامام ولم يقض السجدة بل أيضا يكون ترك الواجب كما هو مذهبهم ما فهمه الشارح في واجبات
الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيه الا بذلك قد لا يوافق على ما قلنا عبارة
الجنين فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة لم يفرغ الامام فقام وقضى ما سبق به تجوز
الصلاة الا أنه صلى تلك الر كعة الفاتية بسجدة ثم بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة من شرع واحد في
تلك السجدة اه وقد أورد هذا ذلك فراجع **(قوله صر كوعه)** أي لتحقيق الاقتداء بمركبة في
الاقتداء بحركة من القيام فلا يصره التخلف بعده كما مقرر به **(قوله وكه تخريما)** أي للمشي عن مسابقة
الامام **(قوله قد قدر الفرض)** الذي في الشبهة ثلاث آيات أي قد ركب الواجب وانما أخره عن غير قصد وأنه يسقى
الاكتفاء بقدر الفرض كما يحسنه صاحب البهر والحرير الزمى وتبعهما الشارح **(قوله والالا)** أي وان لم يلحقه
امامه في باي رفع رأسه قبل أن يركع الامام أو لحقه ولكن كان ركوعه المقتدى قبل أن يقرأ الامام مقدار
الفرض لا يجزئ به اه ح أي فعله أن يركع ثانيا ولا يطلت كافي اذ امداد **(قوله ولو وجد الموتر الخ)** امداد
أن الر كوع على كلام المنع غير قابل المراد كل ركن سبقة الماء وم به بكل العر **(قوله من الثانية)**
الاولى حذف عن **(قوله وتامة في الخلاصة)** لم أر هذه المسئلة فيها من به امداد كره في المير قوله وذكرى
الحلصلة أب المقتدى نوبت بالركوع والسجود قبل امامه فالتسعة على خمسة أوجه حاصله أنه اما أن يأتي
بما قبله أو بعد أو أدركه ر كوعه والسجود قبله أو عكسه أو يأتي بما قبله ويدرك في كل الر كعات وفي
الازل يقضى ر كعتين في الثانية ر كعتين في الرابعة أو به اذ تراعى الشكل ولا يشرع عا يسه في الثاني والخامس
وجه ايه المقتدى اذا ركب رأسه من السجدة قبل امامه فلما أطال الامام طنا أنه بعد ثانية مسجد معناه نوبى
بم الاول أو لم تكن له بية كانت من السجدة الاولى وكذا نوبى الثانية والمتابعة ترجع الى المتابعة ولو بية

بمعنى اللفظ ومعنى الصيغة
وفي تعريف الاداء والقضاء

غيرها المحققان في الثانية لا غير كانت عن الثانية ١٥ وذكر المحشى توجيه الاولى وقد منه من ضحافى
أو آخر باب الامامة واقفه أعلم

(باب قضاء الفوائت)

أى فى بيان أحكام قضاء الفوائت والاحكام تتم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المنز وكان الخ) لان
فى التعبير بالفوائت اسداد له وثبها وفيه إشارة الى انه لا يصح للمكلف قبل هو ملما له در مسجع بحلاف
المنز وكان لان فيه اسداد التركة المكلف لا يابى برحتى وتقدم أول كتاب الصلاة الكلام فى حكم حادها
ونازكها واسلامها عليها (قوله اذا تأخير) علة للعلة ط (قوله لا تزول بالقضاء) وإعازة زول ثم التركة
فلا يعاقب عليها اذا عاها وتم التأخير باقى بحر (قوله لم يأتى) أى بعد القضاء أما منه والتأخير باقى فلم
تصح التوبة منه لان من شرطها الاقلاع عن العصية كما يحق فاهم (قوله أو الخ) ساعلى أن المبرور
منه يكفر الكافر وسأى فى غمائه فى الخ من شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أى حرمان تأخير الوقتية عن
وقتها وأما قضاء فوائت بصورتها تأخير للسعى على العيال كما سجد كره المصنف (قوله العذر) كذا خاف
المسافر من المصروف أو قطع الطريق جازله أن يؤخر الوقتية لأنه بعدد بحر عن الواجب لم يفتت هذا حيث
لم يحكم عليها أصلاً ما لو كان لا يجابى على الداء ولو هو ما وكذا لو كان عكس صلاته ما عدا أولى غير القلة
وكان يعين فلو قام أو استقبل برأه العذر صلى على ما قدر كما يحضره (قوله وخوف القابلة الخ) وكذا خوف
أعداء السرح رأسه وما ذكره من أنهم يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طسوة على هذا لعد عدم
الخوف عليه كالأختي (قوله يوم الحدوث) وذلك أن المشرى شاعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع
صلات يوم الحدوث حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بالافاد ثم أقام صلى الطهر ثم أقام صلى
العصر ثم أقام صلى المغرب ثم أقام صلى الصبح عن فتح القدير (قوله ثم الااء فعل الواجب الخ) أعلم أنهم ٣
صروحان الاداء والقضاء من أقسام الماء ورويه الأصم قد رآه لفظه أعنى ما ترك من مادة أم وقد رآه
الصيغة كاقبى الصلاة وهي جد الجهر وحقيقة الطلب الحازم بخافى غير هو وأما لفظ الامر فقد اختلفوا
فيه أيضاً التحقيق وهو مذهب الجمهور أنه حقيقة فى الطلب الحازم أو الراجح فإطلاق لفظ أمر على الصيغة
المستعملة فى الواجب أو اللدب حقيقة فالمدوب مأزوجه حقيقة أو كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وهذا
الاعتبار يكون المسدوب ادعاء قضاءه لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضمراً بالانفصال لا يفتن بالتترك
اشتمس القضاء بالواجب وهو ما شرع ويمن العمل فأفسده فانه صار بالشرع واجبا فيبقى وهو ما طرأ
الاداء يشمل الواجب والمدروب والقضاء يختص بالواجب ولهذا صرحوا بصدور الشريعة بان الاداء تسليم عين
الثبات الامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والراى الثالث بالامر ما علم ثبوته بالامر يشمل انقضاء لما ثبت
وجوه له ولم يقبل الوقتية لم ادعاء غير الوقت كذا الذى كانوا الامان والمسدوبات وتقام تحقيق ذلك فى
التأويل وهذا المعتبر برطهر أن تعريف الشارح للاداء تعاملاً للشرع بخلاف التحقيق (قوله فى وقت) أى
سواء كان ذلك الوقت الامر أو غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون أداء الا اذا وقع كل
الواجب فى الوقت مع أن وقوع التحريم فبعضه كان أداءه بقوله والتحرير بعد قضاءه يكون أداءه بقوله
بالتحريم فمعلق ببيكون والباء السببية والباءى قوله بالوقت بمعنى وفى ولو قال ثم الاداء استداه فعل الواجب
وقته كفى البحر لا سعى عن هذه الجهة ١٥ ح وما ذكره من أنه بالتحريم يكون أداءه عند ما هو مخرج به فى
التحرير ذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم قل عن المحيط أنما فى الوقت ادعاء الباقي قصاود كط
عن الشارح فى شرحه على المتن ثلاثة أقوال فراجع (قوله والاعاء فعل منه) أى مثل الواجب ويدخل
فيه العمل بعد الشروع به كما مر (قوله فى وقته) الاولى استعاضة له بآخره الوقت يكون إعادة أيضاً بدليل قوله
وأما بعد مد ما فى زمانه بالوقتية غير السداد فى البحر وعدم جهة الشروع به وغير عدم جهة الشروع

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المنز وكان طلباً بالسلم
تعبيراً اذا التأخير بغيره
كسبب لا زول بالقضاء بل
بالتوبة أو الخ من العذر
العذر وخوف القابلة موت
الولد لأنه عليه السلام
أمرهم المحدث ثم الاداء
فعل الواجب فى وقته
بالتحريم فقط بالوقت
يكون أداءه عند ما هو مخرج به
عند الشارح والاعاء فعل
منه فى وقته لخلل غير الفساد

٢ مطلب فى تعريف الاداء

١ قوله خلاف التحقيق
قال شيخ الطاهر أن ما قاله
الشارح تبعاً للجمهور
التحقيق لان ما ذكره المحشى
دل الإعلى مدعاه لا يليق بـ
غاية ما يمدد إطلاق لفظ
الامر على صيغة طلب
الفعل لا دل هذا النفل
يقال له مأزوجه حقيقة
مسكوت عنه وبعبارة تكبر
من الأصوليين مقيدة
بالواجب أيضاً كفعل
الشارح وشمول ادعاءه
المحشى ههنا الشرح
الدين حيث خال فى الاعاءة
وان لم تكن واجبة بان وقع
الاول اقصا لافساد الاندمل
فى هذا التقسيم لانه يتسمم
الواجب وهي ليست بواجبة
١٥ وقد أمر الشارح على
هذا التعريف العلامة
السدى أيضاً ١٥

وتركه الشارح لانه أراد بالفساد ما هو الاغم من أن تكون معتقدة ثم تفقد أول ثم تعد أصلا ومنه قول
الكبير وقد اقتدع رجل بأمره أن يحرم ما ذكره في ذكره من إعادة هو ما مضى عليه في التحريم
وذكر شارحه أن التقيد بالوقت قول البعض والامتناع الميزان لإعادة في صرف السرعة أتيان بفسل النفس
الاول على صفة الكمال بان وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا على وجه القصد وهو
قصان فاحش يجب عليه إعادة وهو أتيان مثل الاول دايم صفة الكمال اهـ فانه يفيد أن ما قبله خارج
الوقت يكون إعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن إعادة لا يخرج عن أحد قسمي الأداء والقضاء اهـ أقول
لكن صريح كلام السمع أن كل الذي في شرحه على أصول غير الاسلام البردوي عدم تقيد بها بالوقت وتكون
الحال غير الفساد وانما هذا يكون خارجة عن القسمين لانه عرفها بانها فعل ماضى أو لامع صريح من الحل
ثابت فان كان كاتوا واحدة بان وقع الاول فادعى داخلة في الاداء والقضاء وان لم يكن واجبة بان وقع
الاول فادعى الا فسادا لا تدخل في هذا القسم لانه تقديم الواجب في استيفاء واحدة وبالاول يخرج عن
العهد وان كان على وجه الكراهة على الاصح فالقول الثاني بمسألة الخبر كالجبر وسعد السهو اهـ
(قوله اقول لهم الخ) هذا التعديل على ادق قولهم ذلك لا يفيد أن ما كان فسادا لا يعاد ولا أن إعادة مخصوصة
بالوقت بل صرح بمدد ما بين اعادة الوقت إعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب إعادة في الوقت ومده
فما نسب ما فعله في الجرح حيث جعل قولهم ذلك تعاد للتعمر بفحيت في وقت التعمر في الوقت مع أن قولهم
بوجوب إعادة مطلق قامت بوجه ما قدمناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البردوي من التصريح
بوقوعها بعد الوقت (قوله أي وجوب في الوقت الخ) لم أر من صرح بذلك التفصيل سوى صاحب الجرح حيث
أسقطه من كلامه الصريح حيث ذكر في القصة عن البردوي أنه إذا لم يتم ركوعه ولا سجدة بوجوب إعادة في
الوقت لا بعده ثم ذكر عن الترجيح أن إعادة أولى في الحال اهـ قال في الجرح على القولين لا وجوب بعد
الوقت ما لحاصل أن من ترك واجبا من واجباته أو أركب مكرها فاجب عليه وجوب ما أتى به في الوقت
فان شرح ثم ولا يجب عليه القصد بمدد ما فعل فهو أفضل اهـ أقول ما في القصة من على الاختلاف في
أن إعادة واجبة أو لا وقد ما عن شرح أصول البردوي التعمر بما فيها إذا كانت لحلل غير الفساد لا تكون
واجبة من الميزان التصريح بوجوبها وقال في المراجع وفي جامع الترمذي لو صلى في ثوب فسد ضرورة بكره
وتجب إعادة قال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي الميسر ما يدل على الأولوية
والاستحباب فانه ذكر أن القوم عيرون بركن عدها بتركها لا يفسد الاول وإعادة اهـ وقال في شرح
التحرير وهل تكون إعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح أصول غير الاسلام بانها ليست واجبة وأنه
بالاول يخرج عن العهد وان كان على وجه الكراهة على الاصح وأن الثاني بغيره الجبر والوجه الوجوب
كما أساء إليه في الهداية وصرح به السفي في شرح المسار وهو موافق لما عسى السرخسي وأبو اليسر ترك
الاستدلال بقرينة إعادة ما زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخ المصنف يعني اسألهم
لا إشكال في وجوب إعادة أدهو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحرير ويكون خارج الاول لان
الفرض لا يترك وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وبه أنه لا يلزم ترك الركن لا الواجب الا أن
يقال ان أراد أن يفعل امتثال من الله تعالى فيجب الكمال وان تأخر عن الفرض لمسا لم يسهل ان يوقعه
انتهى ومن هذا يظهر أن أداء ما لا يعرض هو الاول فالإعادة قسم آخر غير الاداء والقضاء قلنا الثاني
فهو أحدهما اهـ أقول تلخص من هذا كله أن الاجز وجوب بالاعاءة وقد علمت أنهما مدد البعض خاصة
بالوقت وهو ما عني علي في التحرير وعليه فهو موافق في الوقت ولا يسمى بدم إعادة وفيه يعمل ما مر عن
القصة من أن يرى وأما على القول بانها تكون في الوقت ومده كما قدمناه عن شرح التحرير وشرح البردوي
فان تكون واجبة في الوقت ومده أيضا على القول بوجوب ما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح

قوله كل صلاة أدت مع
رأه التحرير وما أدى
يجو با في الوقت وما بعده
مدى

تكون مستحبة جميعا عليه يجعل ما عمن القيمة عن التبرجاني وأما كونها واجبة في الوقت مندوبة
بعده كما فهم في الخبر وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرابطة في حاشية البحر عن خط العلامة
المقدس أن ما ذكره في الخبر يجب أن لا يعتمد عليه لاطلاق قولهم كل صلاة أدت مع الكراهة سببا
الاعادة اهـ قلت أي لانه يشمل وجوب الوقت وبعده أي بدله على أن الاعادة لا تخص الوقت وظاهر
ما قدمنا عن شرح الفهر رز جبهه وقد علمت أن يضار جميع القول بالوجوب فيكون المراد وجوب الاعادة
في الوقت وبعده ويشير اليه ما قدمناه من الميراس في قوله يجب عليه الاعادة وهو اثبات مثل الأول ذاتا مع صفة
الكمال أي كما لم يقصدها وذلك بوجوب الاتيان بها كما في الوقت وبعده كما مر ثم حدثت كان
الضعفان بكذا تحريم لم يأت بكذا في الصلاة من فخر القدير أن الحق التفصيل في كون تلك الكراهة
كراهة تعزيم فحجب الاعادة أو تنزيه فحجب اهـ أي تنحجب في الوقت وبعده أيضا * (بنبيه) يؤخذ
من لفظ الاعادة من تعزيم فحجب كما مر أنه يوجب بالثانية اعراض لاولها فرض ما عاده فعله ثانيا
أما في القول بان الفرض يسقط بالثانية بظاهر وأما على القول الآخر فلان المقصود من تكرارها إثبات
بغير نقصان الاول فالاول فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الاول ذاتا مع ضرورة ما وصف الكمال ولو
كانت الثانية فلا لزوم أن تحجب الاعادة في تكرارها الا اذ مع وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره ولا يلزم
من كونها فرضا عدم سقوط الفرض بالاول لان المراد أنهم اتكفوا بعد الوقوع أعاقله والفرض
هو الاول وحاصله توقف الحكم بفرضية الاول على عدم الاعادة وله نقض كلام من عليه محذور السهو
بحر جبهه خروا حوفا وكفساد الوقت مع تذكر الغائبة كما سيأتي وكوقف الحكم بفرضية ما عمن في
طريق المزدلف على عدم اعادتها قبل الفجر وهذا ظاهر التوقيع بين القولين وأن الخلاف بينهما يقتضي
لان القائل بأبواب الفرض هو الثانية أراد به بعد الوقوع والآخر الحكم بطلان الاول ترك ما ليس
بمركب ولا شرط كما مر عن الفخر ولزم أيضا أنه يلزمه الترتيب في الثانية لوقوع كراهة في العصال على الظن أنه
لا يقول بذلك أحد وطريق ذلك القراءة في الصلاة فالفرض معها آية واللائحة واجبة والرائسة وما دلت
الاباطرة على ما تامل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الكل فرضا وسقط الحال القيلام
أو الركوع أو السجود هذا نهاية ما تقرر من دفع الملك الوهاب فاعتمده من مفردات هذا الكتاب والله
تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقبل فعله أنه ما على المرجوح من أنه يجب بسبب
حد بدلا عما يجب الاداء وعنه ما في الخبر وكتب الأصول (قوله واللائحة الخ) أي كما في قول المصنف الاستي
وقضاء الفرض الواجب واللائحة الخ وقول الكثرة قصي التي قبل الظاهر في وقتها قبل سبعة وكذا الخ
العقهاء القضاء على الخ بعد سادس بجواز ايسر له وثبت بصير بحر وده قضاءه في الخبر وقدمه واجبه كون
الفصل لا يسمى قضاء وان تلباه مناموره بحقيقة كما هو قول الجمهور وأند يستحق اعادة عقبة كما إذا أتى
بالأر مع فصل الظهور أما إذا أتى بعد عقبة قضاءه لا شك أنه ليس وقتها وان كان وقت الظهور فحسبهم
(قوله اداء قضاء) الواو بمعنى أو ما عدا ذلك هو فصل ثلاث صور ما إذا كل السك قضاء اوله قضاء
والبعض اداءه والكل اداءه كالثاني مع الترتيب ونخل هذه الخ من انترابهم لو بنى الترتيب - لو ان
لازم فائدة كراهته لم يصل الفجر يصلح ان يكون كالانمام يجب ان يصل عن سرح الله ان يرى قوله يهت
الجواز بقوته المراد بالجواز الصلة لا الخلق وأما أن المراد بلزوم الفرض العمل لله هو أقوى فسمى الواجب
(1) وهو ما دس من سادس كذا والشرعية وشرطا كالخيط وواجبا كالخبر كذا وصحبه الخبر (قوله
لله ان يهت من ما من صلوات) تمام الحديث أن سبب ادائه كراهه الا وهو يصلح مع الانمام ما يصلح الذي هو
فيها ثم يأتي الذي ذكره ثم بعد الذي صلى مع الانمام عن الضرر وذكره في الفسخ احسن لاف في حض
ألفاظه مع بيان من خرج به واللائحة في توقيت بعض رواه وفي نفعه ووقفه ذكر أن دعوى كونه

والله اعلم
وقته واطلاقه على غير
الواجب كالتي قبل الظهور
بجواز الترتيب بين الفروض
الجسمة والوز اداء وقضاء
لازم بقوت الجواز بقوته
لغير المشهور من لم عن
صلاة ويثبت الفرض
العمل

ار قوله وهو ما دس من سادس
الخ أي لان من سادس فرضا
لم رد الفرض الاعتقادي
اذ لا دليل عليه لان كونه
فرضا على طعن في ثبوته
فلا عن الاضطراد ومن
عبر بالواجب أراد أقوى
فوعيه لانه حكم بطلان
الصلاة بكونه وهو لازم
أقوى بمعنى الواجب وهو
الفرض العملي ومن عبر
بالشرط أراد ما يشترط
الجواز بقوته لان الشرط
الاصطلاحي لا يسقط
بالسقوط المذكورة اهـ

مشهور و امر دونه الخلاف في رفعه فضلا عن شهرته و طال في ذلك و الذي حط عليه كلامه المسئل من حيث
 الدليل الى قول الشافعي باستحباب الترتيب (١) و ردد عليه في شرح المبته و البرهان بالحاصله شرح فاضل و رادعه
 ان شئت (قوله و قضاء الفرض الخ) لو قدم ذلك أول الباب أو آخره عن التفرع الخ كان أنسب و أيضا
 قوله و السنه يومه العموم كالقرض الواجب و ليس كذلك و لو قال و ما يقضى من السنه يومه الف و هو رمي
 قلت و أو و دعيه الزمانه عندهم سنة و قضاؤه واجب في ظاهر الرواية لكن بحاج بان كلامه معنى على قول
 الامام صاحب المذهب (قوله الواجب) كذلك و قوله الخ و ما يقضى عليه و قضاء المثل الذي أسدده ط (قوله وقت
 للصلاه) أى لصحته و ما و ان كان القضاء على الفور الاعد و ط و سائر (قوله الا الثلاثة للمبته) و هي الطلوع
 و الاستواء و العروب ح و هي محل للمثل الذي سرع به و ما تم أسدده ط (قوله كاسر) أى فى أو فوات الصلاة
 (قوله في غير) أى بل في سده ساد و قضا كإباني (قوله من ند كر) أى فى الصلاة أو قبلها (قوله لوجوه)
 أى الزمر بعد أى عند الامام يعنى أنه فرض على أسدده (قوله اذا ضاق الوقت) أى عند الفوائت الوقتية
 أما الفوائت بعضها مع بعض و ليس لها وقت مخصوص حتى يقال بسقط ترتيبها بضيقه ط و لو لم يمكنه ذاه
 الوقتية الامع الخفيف في قصر القرائه و الاعمال يرتب و يقتصر على ما تجوز به الصلاة تعرض المحتج
 و فى النهج و يعتبر الضيق عند الشروع حتى لو سرع فى الوقتية مع ند كر كما التفتة أطال حتى ضاق لا يجوز
 الا أن يقضه ما تم شرع فيها و لو سرع بأسبوا المسألة بمجاهد كرهت فقه جارت اه (قوله المستحب)
 أى الذى لا كراهة فيه فقهنا في وقتل أصل الوقت و نسبه الطحاوى الى الشيخين الاول و الاول الى مجرود الظاهر
 أنه احتج بـ عن وقت تغير الشمس فى العصر اه القول بسقوط الترتيب اذ لم تأشير طهر الشاه أو
 المغرب مئلا عن أول وقتها ثم رأيت الزيلعي يخص الخلاف بالعصر و لذا قال فى البحر و تطهر ثم ربه فبالوند كر
 الطهر و علم أنه لو صلاه يقع قبل التعير و يقع العصر أو بعضه على الاول يصلى العصر ثم الطهر بعد
 العروب و على الثاني يصلى الطهر ثم العصر و اختار الشافعي صاحبان فى شرح الجامع و فى المنسوط أن أثر
 مشيحه اه أنه قول علمائنا الثلاثة صحيح فى المحيط الاول و وجهه فى الظاهر به بحاق المنقح ' من أنه اذا افتح
 العصر فى وقتها ثم اجرت الشمس ثم كر الظاهر ضى فى العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب
 اه قال فى العبره ثم اذا قطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث ند كر فى ظاهر الرواية و ثبتت رواية
 أخرى زعم المصير بها اه أقول فى هذا الترجيح نظر و وجهه ما فى شرح الجامع الصغير لقاصحان حيث
 قال اعراض المسئلة فى العصر لعمرة آخر الوقت بعد ما آخى فى حكم الترتيب غروب الشمس و فى حكم
 حوا و تأخير العصر تعير الشمس و على قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعند وقت يمكن أداء
 الصلاتين قبل التعير لزمه الترتيب و الا فلا و عند ماذا يمكن من أداه الطهر قبل التعير و وقع العصر أو بعضه
 بعد التعير يلزمه الترتيب و لو أمكنه أداه الصلاتين قبل العروب لكن لا يمكن الفراغ من الطهر قبل التعير
 لا يلزمه الترتيب لانه ما بعد التعير ليس وقتا لا داعى من الصلوات العصر يومه اه ملصوبه علم أن ما فى
 المتن لا خلاف فيه لانه ما ند كر الظاهر بعد التعير لا يمكن صلاته و به فدل التفتة العصر و ان كان ادتها
 قبل الظهر بأسباب الارق و وقت الند كر ما قدماه آف فاعض الفتح فيما أطال الصلاة ثم ند كر القائمة عند
 ضيق الوقت و على أيضا أن المسئلة ليست مسببة على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فانه بارأى
 الزيلعي هو قول ثمانية الثلاثة كظم عن المنسوط و ان عابيه أكثر المشايخ وهو فتوى مشايخ المتور و لما
 جزم به فقهاء النفس الامارة فاصحان بلفظ عند ما تقتضى أنه المذهب و ان نسب القول الاخر الى الحسن بن
 شرح فى شرح المبته و الزيلعي ما رواه عن محمد و عابيه يجعل ما من بين الطحاوى و قد مر أنه لو ند كر
 الفجر عند ضيق الوقت لم يلزم أن الصلاة تدعى مكرهه بل فى التارخية أنه يومه اعندهما و ان حاف
 درت الجمعة الامام ثم يصلى الظهر و قال محمد يصلى الجمعة بقبض الفجر فمبطل الجمعة عدوا فى ترك

(و قضاء الفرض الواجب
 و السنة فرض واجب
 و سنة) الف و بشر مرتب
 و جميع أوقات العصر
 وقتل قضاء الا الثلاثة
 للمبته كظم (و ليرتج)
 تفرع على الفروع (بحر
 من ند كر أنه لم يوز) لوجوه
 منه (الا) استثناء من
 الفروع فلا يلزم الترتيب
 (اذا ضاق الوقت المستحب)

١ قوله و ردد عليه فى شرح
 المبته الخ حاصله أن من قال
 بوقتة قال بوجوه على اس عر
 و لا ضرر به حيث تم قبل
 مخالفة أحد من الصحابة
 و جده فى حكمه حكم المرفوع
 و أما الطعن فى بعض الروا
 فليس يلقى عليه ل و نق أيضا
 كما عرف به الحق و لا يخفى
 أن الطعن نفي للعدالة
 و التوثيق اثبات والاثبات
 مدم على النقيض
 يصح اثبات الفرض العملى
 هذا الحديث والله أعلم اه

الترتيب ومجده حله عذرا مكدل كذا ها اه وقد ذكر في التاخرية عذرا لمحا وليس فيها التحصيم الذي
 ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتباره ما عليه أكثر المشايخ من أن المعتبر أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة
 والله أعلم (قوله حقيقة) غير مستصفاً أي ضاف في نفس الامر لا طوا بأي تبحر في قوله ط من عليه
 العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) تهليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاف الوقت لكنه اعياى باست
 اعتبار أصل الوقت وعكس أرى بحاجب من معناه تفويت الوقتية عن وقتها المستحب ح ولا يخفى أن هذا
 لا يسمى تفويتاً بل هو تهليل ذكر المشايخ لما هو المذهب كقولهم (قوله ولو لم يبع الوقت كل الفوات)
 صوره عليه العشاء والوقت مثلاً لم يصل الفجر حتى في من الوقت ما يبيع الوزر مثلاً وقرص الصبح فقط ولم
 يبع الصلوات الثلاث وظهر كراهتهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوزر وصرح في المحتى بأن
 الأصح جواز الوقتية ح عن البحر لكس قال الرجوع الذي رأيت في المحتى الأصح أنه لا يجوز الوقتية اه
 قلت واهت المجتبى رأيت به مثل ما مر الاله في البحر وكذا قال القسطنطيني في الوقتية على الصحيح (قوله
 يكره الى الطالوع) يعني بعد ما تابوا ذلك وهكذا اذا كان في كل مرة ط من أ ب الوقت لا يسهلها ثم ظهر
 فيه سعة الى أ ب فظهر بعد ذلك في الاعادات ضيقة حقيقة بعد الوقتية ثم صلى الفائتة واد طهر بعد اعادته
 أنه يسهلها صلى الفائتة ثم الوقتية كافي الفسخ (قوله أو نسبت الفائتة) معطوف على قوله صاف الوقت وجبه
 أن فرض الكلام ٣ حينئذ كراهته لم يوزر مكان يفي الحصف حذف التذكرو حله أنه يسقط الترتيب
 اذا نفي الفائتة وصلى ما هو من سائر ما من وقتية واثنية وأحرى وكذا يسقط بنسب ان حدى الوقتين كما
 لو صلى الوزر سابقاً لم يصل العشاء ثم قالوا لعلهم لم يوصلوا العشاء بلا وضوء والوزر والسنة
 به بعد العشاء والسنة لا للوزر لأنه اذا ناسأ أن العشاء قد تمت فسقط الترتيب فأداه ح قلت وأظن أنه أيضاً
 ما في البحر من الخ طار صلى العصر ثم نبه له أنه صلى الظهر لا وضوء بعد الظهر فقط لأنه نزل الناس (قوله
 لأنه عدو) أي لا بالنسب عدو مما يوصل مسقط للتكليف لأنه ليس في وسعه يجر (قوله أو ماتت ست) يعني
 لا يلزم الترتيب بين الفائتة والوقتية ولا بين الفوات اذا كانت الفوات ستاً كذا في النهر ما بين الوقتين كما لو
 والعشاء فلا يسقط الترتيب من هذا السقط كما لا يخفى ح وأطلق الست وشمل ما اذا تمت حقيقة أو حكماً كما في
 القسطنطيني والامداد ومثلاً الحكمية ما اذا ترك فواصل بعد جس صلات اذا كراهه فان الحسن فسد
 فساداً موقوفاً كسب أي بالمرور فائمة فتدحوا وكما أحسنه الموقوفه فائمة حكماً فقط وذكر في الفسخ والبحر
 انه لو ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري أيها أولى قبل يجب
 الترتيب بين المتروكة وبين ما سبها من صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر لا احتمال أن يكون ما صلاه أولاً هو
 الآخر فيعده ثم صلى المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لا احتمال كون المغرب أولاً فيعده ما صلاه
 أولاً وقبل يسقط الترتيب بينهما صلى ثلاثاً فقط وهو المقتل بالاحتياط للترتيب فيما يلزم به أن تسير
 الفوات كسب مع منعه ان يسقط ثبت ما ليسع أولى اه ملخصاً وعنه هناك ولاشئ نزل الى
 هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقاده) خرج الفرض العلمى وهو الزوال بالترتيب به وبين غيره وان كان
 فرضاً لكنه لا يحسب مع الفوات ح أي لأنه لا يتصل به أكثر المفصلة للسقوط لانه من تمام وظيفة
 اليوم واليلة والكثرة لا تصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للزورنى
 ذلك امداد (قوله لا تشولها في حد التكرار الخ) لا يكون واحداً من الفروض مكرراً فيصلى ان يكون
 سباً للتحفيز بسقوط الترتيب الواجب بينهما ففسها ونبهاو بن أعياها وادروا ولو وجب الترتيب حيث
 لا فصى الى المرح (قوله يجر وح) منطلق فتاب (قوله على الأصح) استخره على صحيحه الزاى من ان
 المعتبر كون المقتل بعد الفائتة سنة أو وقتاً لا سباً لصلواتها بل فاته صلاه وتكرهه بعد شهر فصلى بعدها
 وقتية كراهة الفائة أخر أنه على اعتبار الاوقات لا التحال يوم ما أكثر من ست أوقات فقط الترتيب أى

حقيقة اذ ليس من الحكمة
 تفويت الوقتية لئلا يركب
 الفائتة ولو لم يبع الوقت
 كل الفوات والأصح جواز
 الوقتية بحيث يوقه ط من
 عليه العشاء حتى وقت
 الفجر فصلاه وقتية سعة
 يكره الى الطالوع وفرضه
 الاخير (أو نسبت الفائتة)
 لانه عدو (أو ماتت ست
 اعتقاده) لا تشولها في
 حد التكرار المقضى
 للمرح (بمحروك وقت
 السابعة) على الأصح
 ٣ (قوله حينئذ كراهته لم يوزر
 مكان الخ) فيه موضوع
 المسئلة قوله الترتيب الخ
 أى هذه الجملة وقوله فخير
 الخ يفرع على الجملة
 المد كونه قوله الا اذا ضاف
 الوقت الخ مستثنى من الجملة
 الاولى لاص قوله صلى لم يجر
 حتى يرد ما ذكره قوله أو
 نسبت عطف على ضاق خربا
 فعلاوته مستقيمة لا اعتبار
 عليها اه

مع صحة الصلوات التي بينهما السقوط والترتيب فيها بالنسبان وعلى اعتبار الصلوات لا تحرب به لان الفائدة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بوقت صلاتا توصلح في المحيط بانه طاهر الرواية وصحة في الكافي وهو الواقع لما في المتنود به اندفع ما يحسبه الريلي وغيره وتعمده في العروا وحتر به أصابعاروى عن محمد بن اعتبار دخول وقت السادسة في المعراج من اعتبار دخول وقت السادسة كما أوضحه في البحر (قوله) ولومعرفة أي يسقط الترتيب بضرورة الفوائت ستأولو كانت متفرقة ككل ترك ملاصحة من الملا من ستة أيام وصلى ما بينهما أساسا للفوائت (قوله) أو قد عني المعتمد الخ) كترك ملاصحة شهر بقاء أقل على الصلاة ثم ترك فائتة واحدة فان الوقفية حاضرة مع ذكر الفائتة الحادية لاصح ما بها إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان السقوط انقضى الحادثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زحاله عن التماس بالصلوات فلا يجوز الوقفية مع ذكرها وهو صحة الصدر الشهيد وفي تحمسين وعليه الفتوى ود كرى الجنة أن الأول أصح وفي الكافي والمعراج وعيا به الفتوى قد اختلف الصحاح والفتوى كالأيت والعمل عاوان في اطلاق المتن أول البحر (قوله) أو طس طامعنا الخ) هداما ما رابع ذكره الريلي وحزمه في الدور وجعله في الترخيم بالنسبان وقال به ليس مسقطا لانه لا يتوهم ثم قال ود كر شارحا لهداية أن فساد الاثان كل قوما كعدم الطهارة استندع الصلاة التي بعده وان كان مسقطا كعدم الترتيب فلا فرق وعليه مرقعي أحد ههنا وصل في الظهور بلا طهارة ثم صلى العصر ذكرها أعاذ العصر لان فساد الظهور قوي وأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب تأييدها وصل في هذه الظهور بعد هدم العصر ولم بعد العصر حتى صلى المغرب ذكرها أعاذ المغرب بوجوب الترتيب لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة عدمه فلا يستدفع فساد المغرب وذكره الاستيعابي في أصله وهو أنه يلزمه اعادة ما لا ذكر الفائتة ان كانت الفائتة تحت اعدادها بالاجماع والاملا ان كان يرى أن ذلك يحتر به اه قال في الفتوى يؤخذ من هذا أن مجرد كون الخ لم يمتددا به لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد به ابتداء لا يعتبر الظن وان كان محامدا بغيره في المجتهد به يستلزم اعتبار ذلك الظن لربادة الضعف فساد العصر هو المجتهد به ابتداء وقد اذاعه بعد بذلك ما عتبر به اه أي اعتبر به الظن من الجاهل وبه تصرح بان يحمل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتعمده في الظهر هداوتنا اترض في البحر ما من الفرعي بان المصلي لا يحلوا ما أن يكون حقيقا فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه المهر ب أيضا وأشاعا في لا يلزمه العصر أيضا وأعاذ فلا مذهب له بل مذهب مذهب مفتيه فان استفتي حقيقا أعادها أو شاعا لا يعيد ههنا ولم يستفت أحدًا وصادق العصمة على مذهب مجتهد لا عادة عليه اه ولا يخفى انه بحث في المقول فان ما مرع شرع الهداية من حكم الفرعي مد كور أيضا شرح الجامع الصغير لا مام فاصحاحا وذكر في الشريعة انه مروى من مجروح راي انتشارا حانية الى الامم وقد تنوع التبر بل لا صاحب البحر لكن قال ان هو صوغ المسئلة في عالم لم يقاد مجتهد ولم يستفت فيها صلواته صحتا لمصادقتها هداية اه مالمو كل حقيقا لا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه الخ وبه تغار لا فرق بين حقيقا وبين العصر والمهر بصادقة كل منهما اه عصمة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عالمي استفتي حقيقا أو التزم التعدد على مذهب أي حقيقة معتددا بصدقه هل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في الظهر ما عناه ان قول البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ مجموع لان امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب فظنه عدم وجوبه فاذا كان حاله ذلك ثم علم لا يلزمه اعاده المغرب ولو استهوى حديدا فادابا لا علة تجميع فتواه اه (قوله) عار العصر أي ان كان يظن أنه يحتر به كالمروا طلقه لعله من التحويل بعده (قوله) لانه أي حوز العصر مجتهد به أي يتي على المجتهد به سدا وهو حوز الظهور عند الشافعي كما مر في مرقعي الصفح (قوله) وفي المجتهد الخ) ليس ههنا مسقطا حاسما لما علمت من أن الظن السابق

ولومعرفة أو قد عني
المعتمد لانه متى اختلف
الترجيح خرج اطلاق المتن
بحر (أو طس طامعنا) أي
يسقط لزوم الترتيب
أيضا بالنسب المجتهد بصل
الظهور ذا كثر اثره
المهر بصد طهره فاداضى
المهر ثم صلى العصر ذكرها
الظهور جاز العصر اذ لا فائتة
عليه في طه حال اداء العصر
وهو طس متبيلانه مجتهد
فيه وفي المجتهد من جهل
فرسية الترتيب يطق
بالناسي واختره جماعتهم
أفتخاري

وعليه يفرج ما في القبة صبي باغ وثالث الفجر وعلى الظهر مع ذكره مذكور ولا يلزم الترتيب بهذا العذر (ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد سقوطه كثرتم) أي الفوائت (يعود الفوائت إلى القلة) سبب (القضاء) لبعضها على المتبدلان (٥٣٩) الساقط لا يعود (وكذا لا يعود)

الترتيب بعد سقوطه بغير
المسقطات السابقة من
النسيان والضيق حتى لو
خرج الوقت في خلال الوقت
لا تفسد وهو مذهب الأصح
يجتنب لكن في الهر والسراج
عن الدواب لومسقطا للزمان
والضيق ثم ذكر واتسع
الوقت يعود انما فأنحوه
في الاشياء في بيان الساقط
لا يعود لمجرور (وفساد)
أصل الصلاة بترك الترتيب
موقوف عند أبي حنيفة
سواء طعن وجوب الترتيب
أولا (وان كثر)

أما يعتبر من الجاهل بل اعماقل كلام المحتج بشيئ من الجرم من أبل العن المتعبر
ليس مسقطا ولا يعالاه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر عليها أصحاب المذون
فأهم (قوله) وعليه يفرج ما في القبة) اعلمكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجمل كافي الهرح
قلت لكن في هذا الخبر يخالفه ما في الفهر فالتا بالاجماع فكيف علم بمرمه الترتيب اعتبار الجمله مع أنها باطية
المسئلة الاولى السابقة تحت قوله أو طعن طامعتبرا واطاعا أنه متى على القول باعتبار طعن الجاهل مطلقا
كما يأتي بانه قريبا (قوله) ذكرتها متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله
بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوائت إلى القلة (قوله) بسبب القضاء ليعصها) كما إذا ترك رجل صلاة
شهره لا ثم قضاء الاصله ثم صلى الوقتة إذا كررها فمأخوذة اه بحر وقد رضاء البعض لانه لو صلى
الكل عاد الترتيب بعد الكل كما في الفهستك (قوله) على المنذر) هو أصح الروايتين وصححه أعاض
الكافي والخطوط في الفهر وغيره وعليه الفتوى وفي ليعود الترتيب واختاره في الهداية ورد في الكافي
والتيه وأطال ديسه في البحر (قوله) لان الساقط لا يعود) وأما إذا قضى الكل فاطهر أنه يلزمه ترتيب
حده فلا يقال أنه عاد تأمل (قوله) يجتنب عبارة كافي البحر ولو سقط الترتيب لصح الوقت ثم خرج
الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقتة لا تفسد على الأصح وهو مذهب الأصح لا فاص وكذا
لو سقط مع التباين ثم ذكر لا يعود اه باختصار (قوله) عن الدواب) اقتصر على بعض اسم الكتاب
للاختصار وانما معراج الدواب وهو شرح الهداية للكا وكثيرا ما يطلقون عليه لمص المهرح (قوله)
لمجرور) الفهر برأى الخلاف لعقلى في ضيق الوقت فانه في المحتج مصرح بان عدم العود فيما إذا خرج
الوقت وما في الدواب مصرح بان العود فيما إذا اتسع الوقت أي طهر أي فيه سعة فلا مائة مائة فهو كذا في
الذكر بعد النسيان وانما في المحتج يجوز على ما إذا ذكر بعد الفراغ من الصلاة دليل أنهم اتفقوا في
المسائل الاثنى عشر فعلى أنه لو تركها فهو صلى فان كان قبل القمودة والنسيان بدلت انما فأنحوه
كان بعد قبل السلام طاعت عدله ولا عددها وما في الدواب في مجمل على ما إذا ذكر قبل الفراغ منها كذا أنه
ح ثم لا وفي التحقيق صيق الوقت ليس مسقطا حقيقة وانما قدمت الوقتة بعد الجز من الجمع بينهما المقوتها
مع قضاء الترتيب كما صرح به في البحر عن النسيان وفي أن يقال مثل ذلك في النسيان على هذا الوسط
الترتيب بين فائتة وقتية لصيق وقت أو نسيان في فيما بعد تلك الوقتة (قوله) أصل الصلاة) تسع ديه
الهر والصواب وصف الصلاة قال في البحر وقد فساده الفرصة فانه لا يطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهم الله تعالى وعد مجزورة الله تعالى يطل لان الخبر عمة معدت للفرض فابطلت الفرصة
بطلت الخبر عمة أصلا ولها مائة معدت لاصل الصلاة بوصف الفرصة فلا يمكن من ضرورة طالع الوقت
بما لا لاصل كذا في الهبة فانه تظهري اقتصاص الطهارة بالهبة كذا في العاية اه ح (قوله)
عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفاسدات (قوله) سواء طعن وجوب الترتيب أولا) خلافا لما في شرح
الجمع عن الخط ما أنه لا بعد ما سلاها إذا كان عد المصلي إلى الترتيب ليس واجب والأعاد الكل فقد
نص في البحر على صفه ود كفي النقص أن تعاليم قول الامام يتعلم بالاطلاق وأقر في الهر لا يقال فيه اختلاف
لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالنظر المتعبر وأن الجاهل يلحق بالناسي لا نقول انما معاصره فيما إذا
ترك صلاة ثم صلى بعدها إذا كرر الامور تركه قطعه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يتردد
كل الفاسد فيها كالم ٣ من شرح الهداية توضيح الهداية فهم (قوله) فان كثر) أي انما الله التي

٣) قوله كالم عن شرح
الح) قد مر فيما نقل
عن شرح الهداية التثني
للفساد الضعيف بعدم
الترتيب وقد ذكر الاستيعاض
اه اذا كانت القائمة يجب
قضاؤها بالاجماع والا
لا يعتبر الطعن ومقتضى هذا
ان تفسد أولى الوقتان
ها فقط لا ما به أولى
يكون ما تبليها غير مجتمعة على
قضاءه وهذا مقتضى ما ذكره
الكمال أيضا حيث قال بل
ان كان المجتهد فيما ابتداء
لا يعتبر الطعن وان كان مما
يتبني عليه ويستتبعه اعتبر
ذلك الطعن فان المجتهد فيه
اعتاده في صورة مسئلتنا
انما هو الاولى من الوقتان

وما بعد دها من عا وناوع اها فيكون الطعن فيه معتبرا وحيد سكون هذه المسئلة بمخالفها تقدم اه وقرن شيئا بين هذه الصور وفيه
ما تقدم بان فيما تقدم لم يكن هناك صلاة تجمع على مسالها حيث أعاد المتروكة وأما ما سلم فنحصل اعاده المتروكة وحيث لم تعد المتروكة يقال كل
الاصول هي مجتهد فيها ابتداء ويستتبعه على المجتهد اه

صلاها تاركها التراب بآب صلاها قبل قضاء الفائتة ذكرها هو هذا التفرع ليسان قوله موقوف
 وتوجهه أنه إذا عطف صلاها ولو تراءى كما صلى بعدها وتيمم وهو ذكر تلك الفائتة صحت تلك الوقتية فسادا
 موقوفا على قضاء تلك الفائتة فإن قصاها قبل أن يصلي بعدها حسم ما لو أن صلاها بانأنا وقبلت الصلوات
 التي صلاها قبل قضاء الفائتة فلا وإن لم يقصها حتى خرج وقت الخامسة وصارت العواصم مع الفائتة مستأ
 انقلت صحيحة لأنه ظهرت كثرته في حديثه في تركها أو المأخذ في الترتيب وبما وجه ذلك في الجرح وغيره
 قال ط وقيدوا أداء جلسة بتذكر الخامسة فلم يتبدد كرها سقط لاسان ولو تد كرفي البعض وسعى في
 البعض يعتبر المذكر كونه من لم يجدها صحت ولا يعارض لاسان في مسلماتنا (قوله وصارت العواصم) أي
 الحكمة وفي نسخة الفروا سدى الموقوفة (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عامة
 الكتب كالمبسوط والهداية والسالكين والربيع وغيره أن صحة الكل موقوفة على أداء ست صلوات بعد
 المتروكة وأدعى في الجرح أنه خطأ وحقق في دفع التشديد بأن الصحة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على
 أدائها أو عترضه في الظهر بأن دخول وقت السادسة بعد المتروكة غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة
 لأن ذلك تصير العواصم مستأكل صرح به في معراج الدراية نعم بيان أن ما ذكر في عامة الكتب من أداء
 السادسة أعما هو تصير العواصم مستأكل صرح به في معراج الدراية نعم بيان أن ما ذكر في عامة الكتب من أداء
 الامداد من المعراج أيضا وبمعجم الروايات والتراجمية والسفاني فاصحاح وحاصل ذلك كما ملخصه
 الشارح رحمه الله تعالى بعد ادعى في النهوض للمعراج كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قصي أتركه قبل خروج
 وقتها لا تفسد ماؤذيات في تصح لوقوعها غير خاطئة ومن تصير الفوائت ستأكلها مع كونها فائتة ما بقي
 الوقت إذا احتمل الأداء على وجه الصحة فاعلم اه (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول
 وقت السادسة وهو الظاهر خلافه في البعض ولا على أدائها خلافا لما هو عليه ظاهر ما في عامة الكتب (قوله ما من
 لم تصرنا) أي أن بعض الفائتة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط
 وهو مسمى على ما مشى عليه كعادة الكتب من اشتراط أداء السادسة فوجدته السادسة إذا أداها صحت الخامسة
 التي قبلها فهي صلاها تصح سجود الفائتة إذا قصاها قبل أداء السادسة فصدت الجلسة التي قبلها وهذا صلاها
 أخرى تفسد سجدا ما على اعتبار خروج وقت الخامسة كالمشى عليه الشارح والمصحح والمفسد صلاها واحدة
 وهي الفائتة فإذا قصاها بعد صلاها الخامسة قبل خروج وقتها أفسدت الجنس التي قبلها وإذا صحح الوقت ولم
 يقض صحت الجنس أي تحققت صحة الجنس والاصح صحة حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة
 فاعلم (قوله وعليه صلوات فائتة الخ) أي أن كل ما يقدر على أدائها لم يول بالانحياز فيلزمه الإيصاء بالاداء ولا
 يلزمه أن قلنا أن كانت دون ست صلوات لقوله عليه السلام فإن لم تستطع فائتة أحق بقول العدم مع وكذا
 حكم الصوم في رمضان أن أطرفه المسافر والمريض وما قبل الإقامة وأصح وتعمق في الامداد (قوله
 يعطى) بالنسبة للمجهول أي يعطى عنه وليه أي من له ولاية التصرف في ماله بوصاية أو وراثته فليعلم بذلك من
 الثالث أن أوصى والأول لم يرد ذلك لأنه لا مصادفة فلا بد منها من الإحاطة بالخصوص فإن الشرط في سقط
 في حق أحكام الدنيا لا يتعدى إلى حق العباد فإن الواجب فيه وصوله إلى مستحقه لا غير وهذا الظاهر به
 العبر من أخذ من الإقصاء ولا رصاصير أم عليه الحق بذلك أمدا ثم اعلم أنه إذا أوصى بقدر الصوم بحكم
 ما جاوز على ماله منصوص عليه وأما إذا لم يوص في عموم الوارث فقد قال مجدي في إيراد أن يجزى به أن
 شأنا لله تعالى في حق الإيجز بالنسبة لعدم النص وكذا عاقبة ما يشبهه فإدا أوصى بقدره الأصل لا يلزم
 الحظوظ مما لا يصوم احتياطا لاحتمال كون النص فيه محللا بالغير فتشمل العمل له إلا لو لم يصحح معاولا
 تكون التقدير برامبتدأ أصل ما لا يصدق في كل ما يشبهه كذا في إيراد الموص به يدية لصوم فلهذا جرح مجدي
 بالآول ولم يعبر بالآخرين من علم أنه إذا لم يوص هدية الصلاة فالتيمم أقوى واعلم أن الأصل أن المذكور وما أورثته

وصارت الفوائت مع الفائتة
 مستأكلها صحتها بخروج
 وقت الخامسة التي هي
 السادسة الفوائت لأن
 دخول وقت السادسة غير
 شرط لأنه لو لم يخرج يوم
 وأدى باقي صلواته قبلت
 صحيحة بعد طلوع الشمس
 (والا) ما لم تصر مستأ
 (لا) تظهر صحتها على نصيب
 فلا وهم يقال صلاها تصح
 خسا أو أخرى تفسد خسا
 (وليوات) وعليه صلوات
 فائتة وأوصى بالفائتة
 يعطى

مطلب في إسقاط الصلوات
 من الميت

من كتب علمائنا وعوام أولاد الرصوص بقضية الصوم يحوز أن يذبح عنه وليه أو للتباعد من التقيد بالولي
أنه لا يصح من مال الأجنبي وبغيره ما قالوه بما إذا أوصى بحقة القرض فتبرع الوارث بالبح لا يجوز وأن لم
يوص بتبرع الوارث ما بالبح بنفسه أو بالاحتجاج به من حل لا يجوز به وطاهر أنه لو تبرع غير الوارث لا يجوز به
ثم وقع في شرح نور الايضاح للشرى لى التعبير بالوصى أو بالأجبي فتأمل وغام ذلك في آخر رسالتنا السمتة
شفاه العليل في بطلان الوصية بالحنث والتهايل (قوله نصف صاع من م) أى أو من ذبيحة أو سويقة
أو صاع قرأ أو زبيب أو شعير أو قديمة وهى أفضل عندنا لا سراً بها بسد حاجة الفقير ما إذا تم من مذهب الصاع
ر سعة مد مشق من غير تنكو ميل قدوة مسحه كسواحه في ذكائه الطر (قوله وكذا الحكم للورث) لأنه فرض
على عده مثلاً ما هما ط ولا رويته في سورة التلاوة أنه يجب أو لا يجب كفى بالبح والنصح أنه لا يجب كفى
الصبر فيه لم يعمل (قوله وانما يعطى من ثلث ماله) أى لو زادت الوصية على الثلث لا يلزم للورث اخراج الزائد
الباخرة للورث وفي القصة أوصى ثلث ماله إلى صلات عمره وعليه دين فأجاز العزم وصيته لا يجوز لأن الوصية
مستحقة على الدرس ولم يسقط الدرس باحوته اه وصفاً أوصى بصلوات عمره وعمره لا بدوى الوصية باطله ثم
رمزان كان الثلث لا يفي بالصلوات حاز وان كان أكثر من ماله بحر اه والطاهر أن المراد لا يفي بعبدة الظن
لأن الفروض أن عمره لا بدوى وذلك كأن يفي الثلث نحو عشر مائة من ماله وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا
القول الثاني طاهر لأن الثلث إذا كان لا يفي بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث قد بان بغير الزائد
عليه بخلاف ما إذا كان يفي به أو يزيد على ما كان أوصى به لا يفي زائد في الامداد ولم يوص بشئ وإذا دل على التبرع
(قوله ولو لم يترك ماله الخ) أى أصلاً أو كان ما أوصى به لا يفي زائد في الامداد ولم يوص بشئ وإذا دل على التبرع
الخ وأشار بالتبرع إلى أن ذلك ليس بواجب على الولي وص عليه في تعيين المحارم فقال لا يجب على الولي فعل
الدور وان أوصى به المثلث الوصية بالتبرع والواحد على الميت أن يوصى بمائتي مائة عليه أن يوصى بالثلث
عنه ما أوصى بأقل وأمر بالدور وتركه بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أتم ترك ما وجب عليه اه
وبطاهر حال وصايا أهل زنا ما كان الواحد منهم يكون في ذمته لوات كثيرة وغيرهم من كذا وضاح وأعيان
ويوصى بالثلث بغيرهم بسيرة ويجعل ماله وصية لغيره اقراة لحنث والتهايل التي نص علمائنا على عدم صحة
الوصية فيها وإن القرعة تشي من الدنيا لا تخور وأن لا تخذوا المولى آثمان لأن ذلك يشبه الاستئجار على
القرعة وهى الاستئجار عليها لا يجوز وكذا ما أشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب
واعا أفنى المتأخرين يجوز الاستئجار على تعليم القرآن لأعلى التلاوة وله بالضرر وهو خوف ضياع
القرآن والضرر رفق حوار الاستئجار على التلاوة كما أوضحت ذلك في شفاه العليل وسأني بعض ذلك في باب
الاحارة الفاسدة إن شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع من ماله الخ) أى أو قديمة ذلك والقرن
أن يجب ماعلى الميت ويستقرض بقدره بأن بقدره كل شهر أو سنة أو بحسبه فذكره وهو ما طار
أبني عشرة سنة للذكر وتسع سنين للإناث لأنها أقل مدة بلوغها يجب على كل شهر نصف صاع من ماله
التمشي مدد ما لا ينصف لصاع أقل من ربع مدد شلع كفارة بصلوات لكل يوم وليلة بحسب مدد ثلث
ولكل شهر أر. جون مدد أو ذلك نصف صاع أو لكل سنة تسع عراقي يستقرض قتراه يدفعها الفقير
ثم يستوفيها منه ويتسلمها لنتم الهمة ثم يدفعها للفقير أو فقيراً حو هكذا بقية على كل مرة فارة
سنة وإن استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره بعد ذلك بعد الله وله كفارة أصنام ثم للاصحة ثم لا بد من
لك لا بدى كفارة الإيمان من عشرة مائة كين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم لأص
على الحدود بها بخلاف دية الصلاة فإنه يجوز إعطائه دية بصلوات لو لم يكن كفاً أو وطاهر كلامهم أن لو كان عليه
زكاة لا تسقط عنه بدور وصية لغيرهم أو مدد وجوباً بدور وصية بأشراط جميع المات عمداً فلا بد منها
من الفعل حصة أو حكمة بأن يوصى بأخراجها فلا يبرم الوارث ماله في ذلك ثم رأيت في صوم المسراح

لكل صلاة نصف صاع
من ماله كالفطرة (وكذا
حكم الورث) والصوم واجب
يعطى (من ثلث ماله) ولو لم
يترك ماله لا بد من فرض وارثه
نصف صاع مثلاً يدفعه
لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث
ثم يوصى حتى يتم ولو قضاه
ورثته بأسره

مطلب في بطلان الوصية
بالحنث والتهايل

النصر يحوز ثبوت الوارث بسراجها وعليه ولا بأس بإدراكه إلى أن كفايته ينبغي بعد عدم ذلك أنه
يتصدق على الفاعل شي من ذلك المال أو بما أوصى به الميت كان أوصى (قوله بجز) الظاهر أنه
بضم الباء من الإزالة يعني أن الصلاة لا تقطع عن الميت بذلك وكذا الصوم مع الوصية وحل ثواب ذلك
الميت مع أنه لا يصح أن يجعل ثواب عمله غير معدا كإسباقي في باب الحج عن العيران شاع الله تعالى (قوله لأنه
يقبل السبابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع ماليه وبدنيه ومركبة منها
فالعبادة المالية كالزكاة تقع فيها البداية حالة العجز والقدرة والمدينة كالصلاة والصوم لا تقع فيها البداية
مطلقا والمركبة منها كالحج أن كل فلتا تقع فيه البداية مطلقا وإن كان فرصا لا تقع الاعتناء العجز
الدائم إلى الموت كإسباقي بانه في الحج عن العيران شاع الله تعالى (قوله بجز) هذا ثاني قولين حكاهما في
التنزيلات يبدون ترجيح وظاهر العجز اعتماذه ولاولهما مع أنه يجوز كمن يجوز في صدقة الفطر
(قوله حاز) أي بخلاف كفارة اليمين والظهار والادعاء تاريخية (قوله ولو أدى عن صلاته في مرضه
لا يصح) في التنزيلات عن النكتة سئل الحسن بن علي عن العبد من الصلاة في مرض الموت هل يجوز
فقال لا وسئل أبو يوسف عن الشيخ الفاني هل تحسب عليه الغدبة عن الصلوات كتجب عليه عن الصوم وهو
حي فقال لا اه وفي الفتنة ولا فدية في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم اه أقول ولو جحد ذلك أن
النص انما ورد في الشيخ الفاني أنه يعطى ويصدق في حياته حتى إن المريض أو المسافر إذا أفاطر يلزمه
القضاء أدرك أياما آخر والادلائل عليه فان أدرك ولم يصم لزمه الوصية بالعبادة بحسب قدره وما قالوه
ومقتضاها أن عيرا شيخ الفاني ليس له أن يفدي عن صوم في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل
وجهه أنه مطالب بالقضاء اذا قدر ولا فدية عليه إلا بتحقيق العجز عنه بالمرض أو غيره بخلاف الشيخ الفاني
فانه تحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه يفدي في حياته ولا يتحقق عجزه من الصلاة لأنه يصلي بما
قدروا به ومبارك الله ما عجز عن ذلك سقط عنه ما كثر ولا يلزمه قضاءها اذا قدر كإسباقي في باب صلاة
المريض وبما قرأنا بظاهر أن قول الشارع بخلاف الصوم أي فانه له أن يفدي عن حياته خاص بالشيخ
الفاني تأمل (قوله ويجوز تأخير العوائت) أي الكثرة الماسة لقطع الترتيب (قوله لعذر السبي) الإصادة
البيان ط أي بربي وبهضي ما قدر بعد راعه ثم وثم إلى أن تتم (قوله وفي الخواص) أعظم مما قبله أي
ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما الطفل فقال في المختصر إن الاشتغال بقضائه الفوائت أولى وأهم
من المواعيل الأسبب المفروضة وصلاة الصبح وصلاة التسبيح والصلاة التي روي فيها لحار ط أي
كتحية المسعد والاربع قبل العصر والسجدة بعد المغرب (قوله وجدة التلاوة) أي في خارج الصلاة أمامها
على الفور وفي الحياة فمن باب سجدة التلاوة عن شرح المراهدي أدناه هذه السجدة في الصلاة على الفور وكذا
حارجها عند أبي يوسف وعند محمد بن علي التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة والصوم والكهنة والبدن
المطاعة توال كالأول والخروج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة وقريظان وقيل قضاء الصلاة على التراخي اتفاقا
والأصح عكسها (قوله والبدن المطلق) أما المعين بوقت فيجب أدائه في وقته إن كان معاقا في غيره ولا يكون
قضاء ط (قوله وصفي الخواص) قال في البحر بعد ذلك ذكر الوالجب من الصوم أن قضاء الصوم على
التراخي وقضاء الصلاة على الفور والاعذر اه (قوله بالجهل) لا حكم الشرعة كوجوب الصوم وصلاة
ور كانه (قوله أسلم ليه) أي هلك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فإذا جاءه في دار الحرب رجل واحد فعليه
قضاء ما تركه بعد عددهما وهو إحدى الروايتين عن الإمام وفي رواية الحسن ع لا يلزمه حتى يخرج من دار
عد لابن مسلمان أو رجل واحد أو ثلث وأما العدة التي في البسوط انهم شرط عسدهما وروي أبو حنيفة في
عرب الرواية انهم شرط عسدهما حتى إذا أخرجه من حل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد أو الصلاة لزمه
تأخره (قوله أو دليل) أي دليل العلم وهو الكون في دار الإسلام لا شهادة أو الفرائض من أسلم بها

لم يحز) لانها عبادة بدنية
(علاوة الحج) لأنه يقبل
العبادة ولو أدى لنفسه
أفضل من أن يصح صاع البحر
ولو أعطاه الكل حار ولو أدى
عن صلاته في مرضه
لا يصح بخلاف الصوم
(ويجوز تأخير الفوائت)
وابن حنبل على الفور
(لعذر السبي على العيال
وفي الخواص على الأصح)
وسجدة التلاوة والبدن
المطلق وقضاء رمضان
موسع ومضيق الخواص
كذا في الجته (ويعد
بالجهل حرب أسلم ليه
ومكسدة فلا قضاء عليه)
لأن الخطاب بما يلزم العلم
أود أسلم ولم يوجدا
بعض من دما فاته

١ ومنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكاثر الاصل (د) لنا (يلزم باعادة فرض) اذاه ثم (٥٤٣) (ارادة معوثاب) أى تسلم (فى الوقت

لانه حجة بالردة قال تعالى ومير

يكفر بالاعتان وقد حده

عجله وحالف الشافعى دليل

حيث وهو كافر قلنا اقامت

عائنين وجزاء احباط

لزمه قضاء ما نزل (قوله ومنها) منصوص لطرف لقوله فاته ح والصحيح للردة المفهوم من قوله مرشد (قوله
ولا ما قبلها) عطف على ما فاته وأعاد لا النافية له كبد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يعيد ما آذاه قبلها
بدليل العطف المذكور ٣ لانه مقابل للمعطوف عليه ويدل على قوله الا الحج لان معمله اذا آذاه قبلها
يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فاته قبلها لكان حق التعدير أن يقول أو قبلها عطفاً على زمنها العامل

فجر الجمعة أن أراد تسهيل الأمر يقول أول فجر مثلاً فإنه إذا صلاه أصبح ما يليه أول أو يقول آخر فجر فإن ما قبله يصير آخر أو لا يصير كمن الترتيب لسقوطه بكثره الفوات وقيل لا يلزمه التعيين أيضاً كمن صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصطفى مسائل شتى آخر الكتاب تعال الكثر وصححه القهستاني عن المنية لكن استشكل في الاشتباه وقال أنه مخالف لما ذكره أصحابنا كقضاة حنابلة وغيره والأصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في المتن في هذا وهو الاحوط وبه جزم في الحق كما تقدم ما في بحث البهقي من جزم به صاحب الدرر أيضاً (قوله لم يصح) لأن كل رمضان سبب لصومه فصارت كل شهر من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد يصح وإن لم يصح القضاء عن اليوم الأول وأول الثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الأذان أنه يذكر قضاءه لثلاثة في المسجد وعلامة الشارح بما هي أن التأخير مصيبة فلا يظهر هو ظاهره أن المنوع هو القضاء مع الإطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في الحق قلت والظاهر أن ينبغي هنا الوجوب وأن الكراهة تنعزج لا لإظهار المصيبة مصيبة حديث الصحابي بل لآتي معنى الإجماع بين وأما المأثر أن يعمل الرجل بالأسل علاتهم يصح وقد ستر الله عنه فيقول عات السارحة كذا وكذا وقد بان يستتر به ويصير يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

* (باب جود السهو) *

(قوله من أصابته الحكم إلى سب) قال في العناية وهي الأصل في الأصناف لأن الأضواء لا تختصص وأقواء اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس سبباً له وهو متعلق به والحكم هما الوجوب وأجيب بأنه معنى قدره صاف أي وجوب جود السهو تأمل (قوله وأولاه الفوات) أي قرينه ما على طريق التعميم ولذا عداه بالعلوم والادب من الولي بمعنى العرب والدين كأي القاموس فيمضي إلى المفعول الثاني أي لا بالنسبة يقال أوليت بزمان عمرو أي قرينه منه (قوله لانه لأصلاح ما فات) أي ما ترك من الواجبات في عمله كما أن قضاء الفوات لأصلاح ما فاتت به فله يصدره (قوله وهو) أي السهو (قوله) واستبعد الفقهاء خبر عن هو وما عطف عليه أي معنى هذه الثلاثة واحد عدد الفقهاء وقد كرا الشك نظر وفي الصرح الخبر لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي وفي جمع الجوامع السهو العقل من المعلوم فيتم له بآتي نسيان زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال العورة عن الذكر كمنع وقائمتها في الحائط والنسيان زوالها عما عاين فيحتاج في تحصيلها إلى سبب جديد (قوله والاطل الخ) حاصله أن ما يحيط بالبال ولم يصل إلى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل تحت فيه أحدها ما على الأخرى طر حو حوهم والراجحة طن فان زاد الراجح لا جزم فهو غلبة الطن (قوله يحمله) أي لسهو الآتي بيانه في قوله بترك واجب سوا ح وذكري المحط عن القدر الذي أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيره لأنه لا يبرهن في الصلاة

فصحت كالماء في الخمر ويشهده الأمر في الأحاديث الصحيحة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد بآثم ترك الواجب وترك سجود السهو بحر وفيه تفاوت بل بآثم ترك الجارية كما لا خلاف على السأهي نعم هو في صورة العمد طاهر ويصح أن يرتفع هذا الأثم بإعادتها خبر (قوله بعد السلام) متعلق بمعدود حال من فاعل يجب لا يحسب لما يأتي من أنه لو سجد قبل السلام كره ترجيحاً منه بصحة ما نقل في تعبد السلام بالواحد لما يأتي من أنه إذا سلمت بركعة السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور منهم شيخ الإسلام وغيره السلام وقال في الكافي أنه الأصوب عليه الجمهور واليه أشار في الأصل اه إلا أن مختار فجر الإسلام كونه بآثم وجوبه من غير احتياط وبآتي بالنسبة بين وهو اختيار شمس الأثر وقد روي الإسلام أي فجر الإسلام وصححه في الهداية والطهارة والمفيد والسياسة كذا في شرح المسية قال في الجوز عن أي الثاني في السأخ إلى عاتهم فقد تعارض الدليل عن الجمهور اه (قوله على عاتهم) احتراز عما اختاره غير الإسلام

لومين ومضامين هو اللاحق
ويشئ أن لا يطلع غيره
على قضائه لأن التأخير
مصيبة فلا يظهرها
* (باب سجود السهو)

من إضافة الحكم إلى سببه
وأولاه بالفوات لانه
لأصلاح ما فات وهو
والنسيان وأول واحد
عذرا فقهه والطن الطرف
الراجح والوهم الطرف
الوجوب (يجب له بعد
سلام واحد) من عاتهم فقط

قوله زوالها عما عاينها
هكذا يحتمل لعل الأولى
بما قبله زوالها عنهما ما
أي زوال الصورة عن
الذكر والحفاظة ما تأمل
اه مصححه

من أصحاب القول الأول كالمتمم في الحلية اختار الكرخي ونظر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الأصوب وفي الكافي على أنه الأصواب قال نضر الإسلام وبنى على هذا أن لا يخبر في هذا السلام يعني يكون تسليمة واحدة تلقاها وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اهـ والحاصل أن القائل بالتسليمة الواحدة قائلون بانها عن اليمين الآخر الإسلام بهم فإنه يقول أنها تلقاها وجهه وهو المصرح به في شرح الهراية أيضا كالمراع والعناية والفتح (قوله لأنه المهود) تعليل لكونه عن يمينه وقوله به يحصل التعليل لتعليل لكونه واحدا وبأن وجهه قريب (قوله يجوز عن الجنب) عبارة الجرح والذي بنى الاعتناء به بهج الجنب أنه يسلم عن يمينه فقط وقد نفي في الجرح ويعد في الهر وغيره أن هذا القول قول ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يسلم تلقاها وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير الإسلام فقط كما عاينته عند خلافه في عز وهذا القول إلى الجنب حتى يرد ما قيل أن تصعب الجنب لا يراعى ما عليه الجمهور والذي هو الأكثر تصحيحا الأصوب والصواب ما فهم (قوله وعليه لو أن الخ) هذا جعله في الجرح لرواه أو استظهر في الخبر أنه مفترع على القول بالواحدة وتعمه الشارح ويؤيده ما هو عليه القول بالواحدة من أن الإسلام الأول اثنتين التعليل والتجبة والسلام الثاني التجبة فقط أي تجبة بقية القوم لأن التعليل لا يتكرر وهما سقطا معي التجبة عن الإسلام لأنه يقطع الأحرار فكانت من الثانية السجدة وعليه ما قلناه من أن الأحكام قال في الحلية بعد عزه ذلك إلى غير الإسلام حتى أنه لا يأتي بعده سجود السهو كما فعله في الأخيرة عن شيخ الإسلام ومشي عليه في الكافي وغيره اهـ وفي المراع قال شيخ الإسلام لو سلم تسليمتين لأنى تسجد السهو بعد ذلك لأنه كالكلام اهـ قلت وعليه فيجب زلة التسليمة الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية وفي المحيط وروى عن أصحابنا أنه لا يخبر به ويعد به بحر (قوله في غير الخ) أي فاقبل اتفاق النصاب وقال بعد الدال زياده (قوله يرفع التشهد) أي فقرأه حتى لو سلم بعد ردي من سجدة السهو وصحت صلته ويكون نازكاً لوجب وكذا يرفع السلام أمداد (قوله اقونها) أي لأنها أقوى منه لسكونها فمرسا (قوله فانها ترفعها) أي القعدة والتشهد لأنهما أقوى منهما لكونها نازكاً والقعدة طعن الأركان أمداد ولأن الصلوة ركناً أصلي والقعدة ركناً فليس في باب صفة الصلاة أو لأن القعدة لا تتكون إلا آخر الأركان وسجد الصلوة بعدها حتى صحت من كونها آخر (قوله وكذا التلاوة) لأنها آخر القراءة وهي ركناً وأخذت حكمها بحر أي تأخذ حكمها بعد سجودها أمّا قوله فانها واجبة حتى لو سلم سجدة واحدة صلته صحيحة بخلاف الصلوة فانها ركناً أصلي من كل وجه كما سيأتي بتطبيقاتها فيما ذكرنا من ما لم يوافق السورة فتدكرها في الركوع بعد وقراءتها أخذت حكم الفرض وارتفع الركوع فليمره أعاده (تنبه) يدكر في التلاوة أن العود إلى قراءة التشهد في القعدة الأخيرة إذا سجد يرفع القعدة كالعود إلى التلاوة يدكره الخواص والمرتضى وذكر كراس الفصل أنه لا يرفعها وفي واقعات المايطي أن الفتوى عليه اهـ (قوله إذا كان الوقت صالحاً) أي لاداء الصلاة عليه (قوله وأجرت في القضاء) كذا في الغم والحرج والتفسير وهو ما فهمه أنه لو كان يؤدي العصر فاجرت الشمس لا يسقط سجود السهو لأن ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها. كذا السجود وسهوها بخلاف الغائبة الواجبة في زمن الكرخي في الإمداد عن الدراية المصرح به أنه إذا اجرت مع السلام من فائتة أو حاضرة تجزأ عن الكراهة وهذا يقتضي أن القضاء ما عجز عنه يؤدى به ما في الغنة ولو صلى العصر وعلم به فاصفرت الشمس لا يسجد لله يومئذ أي في النداء على هذا ما لا يحد ثبوتها في النكاح بخبري بحر في القضاء وقد وحيث كاه فلا تقتضي بالانصاف اهـ تأمل (قوله ما يقطع السجدة) كذا في موضع منافق أمداد (قوله بعد السلام) تدفع به كل من طاعت واجرت ووجد كذا في كلام الأمداد (قوله سقطا عنه) لأنه بالعود إلى السجود يعود إلى حصة الصلاة وقد شرط صحتها بانواع الشمس في الخبر ومثله خروج وقت الجمعة والعيد

لأنه المهود وبه يحصل التعليل وهو الأصح بحر عن الجنب وعليه لو أنى تسليمتين سقطا عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكذا تنزيها وعندما قبله في النصفان وبعد في الزيادة في سجد القصاص بالقصاص والدال بالدال (سجدتان) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقونها بخلاف الملبسة فانها ترفعها وكذا التلاوة على المختار ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعدة الأخيرة في المختار وقيل فيها احتياطاً إذا كان الوقت صالحاً فسلو طلعت الشمس في الفجر وأجرت في القضاء أو وجد منسماً يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح

وكذا اذا وحده ما يقطع الناء وأما في اجراء الشمس في القساء فكذلك وأما في الاداء فلا يعود ذلك الوقت
المكروه ومعه الصلاة لا كراهة تأمل في اذا سقط السجود فهل يلزمه الاعادة لكون ما أداه أولاً وقع
ما قبله بلا حار والذي ينبغي أنه ان سقط فصنع كحدثه لا يلزم الاداء تأمل (قوله وفي القنعة الخ) أقول
عبارة القنعة من نعم الاختصار عرقتين وسهاتم بنى عليه ركعتين بسجود السهو ولو بنى على الفرض تطوعاً
وقد سهوا في الفرض لا يسجد اهـ والظاهر أن الفرق هو أن بناء الفل على الفل يصير به صلاة واحدة
بخلاف بناء الفل على الفرض ولما كان السهاتم مكرهه إلا أن الفل صلاة أخرى غير الفرض ولا يمكن أن
يكون سجود السهو صلاة واقعا في صلاة أخرى مقصودا وان كانت غير الصلاة فبأنه ولد لا يسجد أولاً
لما بنى الفل بعد اتمام مؤخر السلام عن محله عدوا له بعد لا يصحبه سجود السهو بل يلزم فيه الاعادة حيث
كانت الاعادة واحدة لم يبق السجود واحسان سهو في الفرض لأنه بالاعادة يأتي بحسبها فيه والسجود خارج
عما فات فاقم الاعادة اذا وجبت الاعادة سقط السجود ففعل هذا لا يرد ما سألني أنه لو فقد في الرابعة ثم
قام وسجد لسهاتم صم بها سادسة لتصله إلى الركعتين فلا يزال هذا الفل غير مقصود فكيف له سد صلاة
أخرى ولأنه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عدوا لم تكن الاعادة عليه واحدة فله سجود السهو هذا ما ظهر لي
وأنت تعالى أعلم (قوله ترك واجب) أي من واجبات الصلاة الأصلية كل واجب ادرك ترك ترتيب السور
لا يلزمه شيء مع كونه واجباً ويجوز أن يراد بالواجب في الرواية ما عليه من سجود السهو في الصلاة
حازماً بأنه لا اعتدال على ما يحلله وصحة في الولو الحية أيضاً وقد يجب بحسب ما سألني أن ما كانت الزاوية أربعة أخذت
حكمها تأمل واحترق بالواجب عن السنة كاشفاً للتعد ونحوها من الفرض (قوله قبل الألف أربع) أرسل
أشار إلى صفة السهو والاداء في الصلاة لمخالفة المشهور في تسمية سجود السهو وان ساء القائل به سجود
وقد رده العلامة فسم به لا يعلل أصل في الرواية ولا وجه في الرواية اهـ وأجاب في الحاشية عن وجوب
السجود في مسئلة التفكير عدماً وجب ما يلزم من ترك واجب هو تأخير الركن أو الواجب عما قبله
فان نوع سهو في ركع السهو ولترك واجب بعد (قوله وتأخير سجدة إلى ركعة الأولى) الظاهر أنه هذا الفيد
اتفق في سجدة القائل به والظاهر بين الركعة الأولى وغير هاتيك ركعة وكذا لا يظهر لقوله إلى آخر الصلاة وجه
لا يلو أن حالي الركعة الثانية لكان كذلك عنه على ما يظهر ط (قوله وان تكررت) حتى لو ترك جميع
واجبات الصلاة سهواً لا يلزم إلا السجدة بجز (قوله لان تكراره غير مشروع) سألني أن السجود يتابع
امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما ناله سهواً به يسجد أيضاً وقد تكررت وأجاب في الدائع بأن المسبوق فيما يقضى
كله بغير دفعها صلاتاً حكيماً وان كانت الركعة واحدة وتعامه في الركعة (قوله بخلاف ترك واجب) أي
مرتبطه على وجه التمسك به وليس المراد اتعاق الخوى ط أي لو لم يتركه لم يتعد السجود أي ذلك

وفي القنعة بنى الفل على
فرض سهاتم لم يسجد
(يسترك) متعلق بيجب
(واجب) بحسب في صفة
الصلاة (سهواً) فلا يسجد
في العمل قبل الألف أربع
ترك الركعة الأولى وصلاته
فيه على الذي صلى الله عليه
وسلم وتذكروا عدا حتى
شبهه عن ركعتين وتأخير
سجدة الركعة الأولى إلى
آخر الصلاة (نهر) وان
تكرروا لان تكراره غير
مشروع (كركوع)
متعلق بترك واجب (قبل
قراءة) الواجب لوجوب
تقديمها

كركوع (قوله لوجوب تقديمها) أي تقديم قراءة الواجب أما قراءة الفرض فتقدم على الركوع عرض
لا يخبر بسجود السهو والخبر في أن تقديم الركوع على القراءة مطلقاً هو حبس سجود السهو لكن اذا ركع
ثم قام فقرأ ثم أعاد الركوع صحت صلاته والأصدي أن ما ذكره قبل القراءة أصلاً ما ظهر وأما إذا قرأ
الفاطحة ثم لا ثم ركع فقد كرر السورة بعد فقرأه ولم يعد الركوع فلات ما قرأنا الفاتحة بالقرعة الأولى
فصالحاً بكل فرضا فنقض الركوع ما دام بعد نفسه صلاته بما كان قرأ الفاتحة والسورة ثم ما قد قرأه
سورة أخرى لا يرفض ركوعه كما قبله في الحاشية عن الزاهد وغيره وقد طهر اب ايقاع الركوع قبل القراءة
أصلاً أو قبل قراءة الواجب يلزم سجود السهو ولكن إذا لم يعد الركوع سقط سجود السهو له ساداً الصلاة
وان أعادته صحت بسجود السهو وعلى هذا التقرر برضا قدس الشارح مع العارضة في واجبات الصلاة حيث
عدها التي يجب بين القراءات الركوع باطر إلى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادته ما تقدم
وبما صرح به شرح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تقدم الصلاة باطر إلى الاكتفاء بما

قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم **(قوله ثم انما يتحقق الترك)** أي ترك القراءة بمعنى قولنا على وجه
لا يمكن فيما لتدراك **(قوله عاد)** أي إلى القيام ليقرأ **(قوله ثم أعاد الركوع)** لأنه لما عاد فقرأ وقعت
القراءة فصار لا ينافية كون الفرض مهما آت وأحسد والواجب وسنة لا معار أو أقل الفرض آية
ويجب أن يجعل ذلك الفرض الفاتحة والسورة وليس أن تكون السورة من طول المصطل أو أوسطه
أو قصار متى لوقرأ القرآن كما وقع مرصا كأن الركوع قد تيسر في فرض وتطول به بقدر ثلاث سعة
كما حققه في شرح المكية وقدمه في فصل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه بالحق بمثل الركوع ويعلم هذا
الركوع فليعلم اعادته متى لو لم يعد بعد بطلت صلاته بل ذكر في شرح المكية أنه لو قام لأجل القراءة ثم بداه
فسعد ولو لم يقرأ بعد الركوع قال بعضهم تفيد أنه لما انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وإن كان
البعض يقول لا تنفسه اه وهذا كله بخلاف ما لو ترك القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد
وقبيل لا يرتفع ركوعه وما السهول المصنوع إذا أعيد يقع واحمالا مرصا كما في شرح المكية وأما إذا
عاد لقراءة سورة أخرى فلا يرتفع ركوعه كما قدمناه لأنه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده
إلى القراءة غير مشروط كما إذا عاد إلى القنوت بل أول والله أعلم **(قوله يمسد السورة أيضا)** أي لتقع
القراءة من مرة **(قوله وتأنس في قيام الخ)** أشار إلى أن وجوب السجود ليس لحصول الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بل لتكميل الواجب وهو تعقيب الشهادتين بما لا فاصل حتى لو سكنت يديه السهو كما قدمناه
في فصل إذا أراد الشروع قال المقدسي وكما لو قرأ القرآن هاء وفي الركوع يلزم السهو مع أنه كلام الله
يعلى وكما لو ذكر التسبيح في القيام مع أنه توحيد لله تعالى وفي المآتب أن الإمام رجح أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم في المأم فقال كيف أو حب السهو على من صلى على فقال لأنه صلى عليك سهوا فاستحسنه
(قوله وفي الركوع الخ) حرم الصنف في مئة في فصل إذا أراد الشروع وقال أنه المذهب واختاره في
الحرية والجملة قوله المنة والظاهر أنه لا ينافي قول الصنف بما تقدم ذكرنا بل وقدمه من القاصي الإمام
أنه لا يجب المأم بل وعلى آل محمد وشرح المكية الصغير أنه قول أكثر وهو الأصح قال الخبر الزملي فقد
اختلف الأصح كثر وبني رحيمة ما غلبه القاصي الإمام اه وفي التناجاة عن الحارثي وعلى قولهما
لا يجب السهو مالم يبلغ إلى قوله جدي محمد **(قوله والحجر فيما يحدث فيه للإمام الخ)** في العبارة قلب وصوابها
والجهر فيما يحدث لكل مصل وعكسه للإمام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر ومال إليه في الفتح
وشرح المكية والبحر وانهم والخليفة على خلاف ما في الهداية والرياض وغيرهما من أن وجوب الجهر
والخفية من خصائص الإمام دون المفرد والحاصل أن الجهر في الجهر لا يجب على المفرد الخفا وأما
الخلاف في وجوب الاختفاء ففي السرية وطاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التناجاة
عن الحديث وكذا في النجاة وشرح الهداية كأنها تامة والكفاية والعبادة ومراح الدلالة وصرحوا بأن
وجوب السهو عليه إذا جهر فيما يحدث رواه البوادري فعلى طاهر الرواية لا سهو على المفرد إذا جهر
فيما يحدث وبما عايناه على الإمام فقط **(قوله والأصح الخ)** صحه في الهداية والفتح والتبيين والبيان
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز معه من الكبير يمكن وما تصحبه الصلاة كغيره من ذلك صفة
آية واحدة وعدهما ثلاث آيات هداة **(قوله في الفصل)** أي في المسئلة بين سئلة الجهر والاختفاء **(قوله)**
قل أو كثر) أي لو قلنا قلنا القهستاني والمتبادر أن يكون هدي في سورة أن يسمى أن عايناه في خبر قصدا
وأما إذا علم أن عليه الجماعة فيعبر لتبيين السكاهة فليس عايناه في اه **(قوله وهو طاهر الرواية)** قال في
البحر ويحيى عدم المدلول عن طاهر الرواية القهستاني في التقاضي من أصحاب الفخاوي اه زاد المصنف في
نسخه را عايناه على الأول مع الالتهادية وأما تعين كثير من كل حال كيف يعدل عن طاهر الرواية
الذي هو غيره صواب المذهب إلى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا يجب من كل حال كصاحب

ثم انما يتحقق الترك بالسجود
فلو ترك ركوعه بعد الركوع
الركوع عاد ثم أعاد الركوع
الأنه يند كمر الفاتحة
بعد السورة أيضا وتأنس
فيما إلى الثالثة من باده على
الشهد بقدر ركن وقيل
بحرف وفي الركوع الأصح
وجوبه بالله صل على
محمد (والجهر فيما يحدث
فيه) للإمام (وعكسه) لكل
مصل في الأصح والأصح
تقديره (بقدر ما يتحوزه
الصلاة في الفصلين وقيل)
قائله فاضبحا (يجب)
السهو (عما) أي بالجهر
والخفية (مطلقا) أي على
أكثر (وهو طاهر الرواية)
واعتد المسألة (على
مفرد)

الهداية والزيغ وإن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الخرج ومعه الرواية الأخرى
 لتسهيل على الأمة كله من نظير ولذا قال القميساني يجب السهو بمعاينة كذا لكن فيه شدة وقال في
 شرح المبينة والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير عما حوز به الصلا من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في
 موضع الجاهل متغير إضافتي حديث أبي خنيفة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في
 الأولين بألف القرآن وسورتين وفي الآخرين بألف الكتاب ويسمى الآية أحياناً اه وفيه التصريح بأن
 ما صحه في الهداية ظاهر الرواية أيضاً فإن ثبت ذلك فلا كلام ولا هو حجه بصحة ما قلنا وتأييده حديث
 الصحيحين وقد قدمنا في إيجاب الصلاة عن شرح المبينة أنه لا يسن أن يعدل عن الرواية أي الدليل إذا وافقها
 رواية (تمه) وقد مر حروانه إذا جهر سهواً بشئ من الأدعية والأشياء ولو شهدناه أنه لا يجب عليه السجود
 قال في الحلية ولا يجرى القول بذلك في التشهد من تأمل اه وأقر في الجهر هذا وقد قدمنا في فصل القراءة
 الكلام على جد الجهر مراراً (قوله متعلق يجب) أي المد كقول السب (قوله إن سجد امامه) أما
 لو سقط عن الإمام بسبب الأسباب بان تكلم أو أحدث متعمداً أو خرج من السجدة بان سقط عن
 التقدي بغير الطاهر أن المقتضى يجب عليه إعادة الكلام إن كان السقوط بفعله العمد لتقرر المقصود
 بلا عذر من غير ذلك تأمل (قوله لو جوب المتابعة) هل هو جوبه على التقدي سهواً وإمامه لأن المقصود دخل
 في صلاته أيضاً لا يتبطلها بإسالة الإمام (قوله لا يسهوه أصلاً) قبل لا مائة قوله أصلاً وليس شئ بل هو
 تأكيد لشيء الجواب لا معناه لا قبل السلام لزوم مخالفة الإمام ولا بعده بخروجهم من الصلاة بسلام الإمام
 لأنه سلام جمعي لا سهو عليه كإحدى الجهر لكن قال في المهر فإقل أن يقول لا تسلم أنه يخرج حتمها تسلامه
 وقسبق خلاف من لا سهو عليه فكيف بمن عليه السهو وحيداً فميكه أن أي هذا الجهر اه قلت قدّم
 الشارح في فوائض الموضوعاته لوقته بعد كلام الإمام أو سلامه عمد أسدنت لها وأنه في الأصح وقد منها ذلك
 تصح من الغف والخاتمة على خلاف ما صحه في الخاصة من عدم الفساد ولا شأن بفساد طهونه من مبنى
 على عدم خروجه من الصلاة بسلامه أو كلامه معهما من مبنى على ما صحه في الخاصة ولذا قال في المهر
 بعد فعله المسألة بأنه يخرج بسلام الإمام كذا قبل وفيه تأمل بل الأولى التمسك بما روى عن عمر رضي الله
 عليه وسلم ليس على من خلف الإمام سهو اه (تنبه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعد
 لثبوت السكر اهتمت بعد الجهر (قوله والمسبوق بسجدة مع الإمام) قد بان السجود لأنه لا يتابعه في السلام بل
 يسجد معه ويشهد فإذا سلم الإمام قام إلى انقضاء فأسلم فإن كان علمه أسدنت والاولا يسجد عليه إن سلم
 سهواً قبل الإمام أو بعده وان سلم بعد ذلك لم يكن منفرداً جديراً بغيره وأراد بالمعية المقارنة وهو باد الوقوع
 كما في شرح المبينة وفيه لو سلم على طعن أن عليه أن يسلم فهو سلام عديغ النساء (قوله سواء كان السهو
 قبل الاقتداء أو بعده) بيان لا إطلاق وشمل أيضاً ما إذا سجد الإمام وحده ثم اقتدى به قال في الجهر أنه
 يتابعه في الأخرى ولا يفتى الأولى كإلا يقضي ما لو اقتدى به بعد ما سجدهما (قوله ثم يقضي ما فانه) ولهم
 يتابعه في السجود وقام إلى قضاء ما سبق به فانه يسجد في آخر صلاته استحضاراً لا التحريم فقد في فعل
 كأنها صلاة واحدة بغيره فاهم (قوله ولو سهواً) أي فيما يقصده بعد ذراع الإمام يسجد
 فإنه لا ينافي مدفوعه والمفرد يسجد لسهو وإن كان لم يسجد مع الإمام لسهو ثم سهواً أيضاً كذا في سجدة
 عن السهو وإن لم يتكرر ويغني في شرح المبينة (قوله وكذا لاحق) أي يجب عليه السجود
 بسهو امامه لأنه مقتضى جميع صلاته بدليل أن لا تفرقة عليه ولا سجوداً بما يقصده بغير (قوله لكنه يسجد
 اح) أي بدأ أعضاء ما فانه ثم يسجد في آخر صلاته لأنه التزم بمناهضة الإمام فيما اقتدى به على نحو ما صلى
 الإمام وأنه اقتدى به في جميع الصلاة يتابعه في جميعها على نحو ما أدى الإمام والإمام أدى الأول والأول
 ويسجد لسهو في آخر صلاته كذا لاحق وآء المسبق وقد التزم بالاعتداء به متابعة به بقدر ما هو صلاة

متعلق يجب (ومتقد
 بسهو امامه ان يسجد
 امامه) لو جوب المتابعة
 (لا يسهوه) أصلاً والمسبوق
 يسجد مع امامه مطاقاً
 سواء كان السهو قبل
 الاقتداء أو بعده (ثم يقضي
 ما فانه) ولو سجده يسجد
 ثانية (وكذا لاحق) لكنه
 يسجد في آخر صلاته

الامام وقد أدرك هذا القدر فتابعه ثم انفرد بحر (قوله ولو سجده مع امامه أعاده) لانه في غير أوأه ولا
تفسد صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسوقا بثلاث ولا حقا ركعة تسجد امامه السهو فانه يضي ركعة
بلا فراق له لاحق ويشهد بسجدة السهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلي ركعة بقرعته ويقعد لانها
ثانية صلاته ولو كان على العكس تسجد السهو يردا لثالثة كذا في المحيط بحر (قوله والمخبر الخ) ذكر في
البحر أن النعم المقتدى بالسافر كالسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشغل بالانحرام وأما اذا غام
الى ان تمام صلاته وسها فدكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ وذكر في الاصل أنه
يلزمه السجود وصححه في الدائع لانه انما اقتسدى بالامام بقدر صلاته فالامام اذا انقضت صلاته فنفرد وانما
لا يقرأ بآياتهم لان القراءة عرض في الاولين وقد تراء الامام بهما اه قال في النهر ومن ذا علم أنه كاللاحق
في حق القراءة فقط اه أقول وقد قدمت بقية مسائل المسوق واللاحق قبل باب الاختلاف (قوله ولو
علم) كالوزير فلا يعود فيه اذا استتم فالحق على قولها يعود لانه من الغل ط (قوله أما الغل ويعود الخ)
حرمه في المراح والسراح وعلمه ان وهذان بان كل شفع منه صلاة على حدثه لا سيماعلى قول محمد بنات
القدمه الاولى منه فرض مكات كالاحرة وميها يقعد وان قام وسكن في انقطاعه فبها ولا وكذا في شرح
التمر ثاني قبل يعود قبل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كانه طلوع وكذا الوزير عند سجود علمه في النهر
لكن في التتار حاشية عن العناية قبل في التطوع يعود عالم يقيد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه واقره في
الامداد لكن حاشية منه تأمل (قوله عالم يقيد بالسجدة) أي يقيد الى ركعة التي قام بها (قوله عاد اليه)
أي وهو بانهر (قوله ولا سهو عليه في الاصح) يعني اذا عاد قبل ان يستتم فالحق وكان الى القعود أقر بأنه
لا سجود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختار في الوالجب وجوب السجود وأما اذا عاد وهو الى القيام
أقرب عليه سجود السهو كافي في الايضاح وشرحه بالحاكية بخلاف فيه وصححه اعتماد ذلك في الفتح بحاشية
الكفا ان استوى المصنف الاسفل وناظره بعد من هو أقرب الى القيام وان لم يستمر وهو أقرب الى القعود
ثم اعلم ان صلاة القراءة تورب عن القيام في مرض يصلى بالانحرام حتى لوطن في حالة التشهد الاول انما احاطة
القيام فقرأ ثم ذكر كرا يعود الى التشهد كافي في البحر عن الوالوية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مع الله ما في
الهداية ان كان الى القعود أقر بعاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقر بعاد ولا سهو عليه السهو وهو
مروي عن أبي يوسف واختاره شيخنا بحار وأصحاب المتن كالكنز وغيره ومضى في نو الايضاح على الاول
كلمتصفت فالتواهب الرحمن وشرحه البرهان قال واصرح ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام
الامام في الركعتين فاند كز قبل أن يستوي قائما فليجلاس وان استوى قائما فليجلس ويسجد وسجد في
السهو اه قلت لكس قال في الحاشية ان يصح فيه يقيد تعين العمل به لولا ما في شونه من النظر فان قيل سجد
جاءه البطي من علمائه الشيعة جارحوا أكثر من موقعه وقال الامام أبو حنيفة في دعواه أيت كس بدعنه
فلا حرم اه قال شحافي التريب واصفى ضعف انتهى فلا تقوم الخ في حديثه اه (قوله أي وان
استقام قائما) اذا دل في قوله والاباء بدخلة على قوله لم يستقيم وهو في أضواء كان اثباتا طاه ط (قوله
لترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعدما استقام قائما ثم ما اذا عاد بعد ما صار الى
القيام أقرب على الرواية الاخرى ولما قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب سجدة اشتغافا في ساد صلاته
فهذه العبادة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسينا) أي ويا تم كافي الفتح ولو كان اماما لا يعود
معه القوم فتتبعها للحنافاة ويلزمه القيام الحال شرح المدة عن القنينة (قوله لا أخير الواجب) الاولى ان
يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو لترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حقه الكمال) أي ما حاصله
أن ذلك وان كان لا يحل لكنه بالعلة لا يحل ما عرف أن ياد ما دون ركعة لا يفسد وتؤا في شرح المدة بما
قدمناه ان احس القنينة يفسد عدم الفساد بالعود وأبدى في العرا ضابطا في المراح عن المجتبي لو عاد به

ولو سجد مع امامه أعاده
والقسم خلف المسافر
كالمسوق وقيل كاللاحق
سها عن القعود الاول من
الفرض ولو علمه أما الغل
يعود عالم يقيد بالسجدة
ثم كذا عاد اليه وتشهد
ولا سهو عليه في الاصح
يسمى قائما في ظاهر
المذهب وهو الاصح فتح
والا أي ان استقام
قائما لا يعود لاشتغاله
بعرض القيام (وسجد
للسهو) لترك الواجب
(مما عدا الى القعود) بعد
ذلك (تفسد صلاته) في فرض
الفرض لما ليس بفرض
وصححه الزبلي (وقيل لا)
تفسد لكنه يكون مسينا
ويسجد لتأخير الواجب
(وهو الاشبه) كما حقه
الكامل

والانصاب بخطا قبل يشهد له ضا القيام والعص لا يلبس يوم ولا ينقض قيامه بقوله لم يؤمر به كى ينقض
الركوع لسوءه اخرى لا ينقض ركوعه اه وبحث فيه في المهر راجعه (قوله) وهو الحق بحر) كائن
ووجه معارضه الصغ اوما في المتقين ان القول بانفساد غلظ لانه ليس يترك بل هو تأخير ككلو سهان
السوء فترك فانه مرض الركوع عو يعود الى القيام وبقوله ولو سهان القوت فترك فانه لو عادت
لا تنقض على الاصح اه لكن بحث فيه في المهر بابا المهر فانه اذا عادت ركوع السوء صارت مصادقا عاد
من فرض الى فرض وكذا في العمود لانه شبهة القرأ انما عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طيلة
يجمع فرضا اه واقره في المهر وشرح القدسي اقول وفيه بطرفان الموت الذي قيل انه كان قرا نا
واصح هو الدعاء المفعول وهو سنة فلا يلزم قراءته بل يقرأ تأخير ما يكونه عالي فرض وهو القيام مجموع
بل عاد الى القيام الذي هو الركوع عند بل الى الركوع لم يرض به وولد لاجل القوت فمكن به
تأخير الفرض لا تركه به بل عوده الى القوت وفي ثلثة اسم بحث في عوده الى القوت فمكن به (قوله)
وهو في المهر المشرع) انما ذكر من معارضه العود الى القوت بعد القيام والحلف في الفساد عادت اعماهو
في الامام وانما دعا المقتدى الذي سمى القنود مقام وامامه قاعده فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه عبر
مهر سراس في عوده ورضه الفرض بل نال في شرح المبسطة في القنود المقتدى لوبس التمهيد في القنود
الاولى ذكره بعد ما قام عادت به وعوده يشهد بخلاف الامام والمهر دال ومهر المهر على ادراك الامام في
القنود الاولى قد عده عوقبا لتمامه في سرع وسوق في الشهادة به يشهد تعال الشهد امامه فكذلك هذا
اه (قوله) وان حلف قوت الركعة) أي الثالثة مع الامام ط (قوله) وطاهره) أي لتعليل السراح بان القنود
فرضه وكذا تعدل القيمة المقتدى كراه (قوله) وطاهره) أي لتمامها (الح) لم يرض حكمه في السراح والطاهر
الاسماء بالاسم المطول في الصلاة يتوهم الامام والمهر والمقتدى عاينا وقوله فرض في الفرض
معناه ان في ثلثة الفرض ولو بعد تباين الامام لا قبله وانس المراد المشاركة في فرضه فسه ط قلف وعلى
ما سنشعره الشارع مع المهر بشكل العود الى قنود التمس بعد الناس فاقام الفرض مع امامه فثأمل
(قوله) ولما لم يرضه حالفه) لم يطاع عاينا ولكن نهى في آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المسألة
عامة فكيفه ان شاء الله تعالى (قوله) ولو سهان القنود الاخير) اراد به القنود المهر ووصا كان آخر
الصلاة ينهل فغو القنود اعادة في البحر (قوله) كذا أو معصه) ككلو جلس جلسة خفيفة أقل من قدر التمهيد
وادا عاد احسنت له الجلسة الاولى حتى لو تألف كذا الخسبي بقدر التمهيد ثم تكلم جائز صلته بحر (قوله)
بمهر به) أي في الركعة التي قام بها ولا يحضره غيره عاينا كذا بحر فانه بعدد الاعتدال به دا
الصحة وكذا في المهر وقصده انه لا يمنع ان يكون قد قرأه أو في الخلاصة بخلاف ولما استشكل في البحر
بان الركعة في الهي الاقرعة مغيرة فمكن ان يصادق ركعة مغيرة ففسد قال في المهر الا ان يترك فانه
يعد ركعة في الركعة المارة في الركعة بخلاف الحاليه في الركوع ع (قوله) وسعد الله بهو) لم يحصل به
الاداء كان الى العود أقرب أو لا وكان به في ان لا يسجد بها اذا كان الا أقرب كفاي الاولى لماسبق قال في
الخطابي المهر فيمكن ان يفرق بينهما المهر ليس من القنود وان جاز ان يعطيه حكم القنود الا ليس
قاعده حقيقة فاعتبر حاسب الحقيق فيما اذا سهان القنود الثانية وعلى حكم القاعدتي السهو عن الاولى
في طاهر القنود التي لا توجب الواجب الفرض بحر (قوله) تأخير القنود) على في الهداية به آخره وحادثة لو اراد
الاعتصم وهو الفرض يعني القنود الاخير وهو أول من حله على مع المهور ركوت المراد السلام أو
هو اياها شكل الفرض المهر (قوله) علمه أو ما عا) اشار الى ما في البحر من انه لا فرق
بين المهر والعود في العلم والاول طاهر اريد من المهر هو اعاد المهر ولما قال في الخلاصة
ان المهر والعود علمه أو ما عا لم يسمه ماله من الخلاصة بل سمى به دال (قوله) وبحر) طاهره فانه راجع

وهو الحق بحسب وهذا
فمفسر المزمع أما المؤتم
فيه وسدسهما وإن حلف
وبن الركعة لال السور
فرض عليه بحكم المسألة
سراج وطاهره أن لو لم
يبلغت بحرقته وفيه كلام
والله اعلم أئها وجد في
الواحد فرض في الفرض
نهر ولما جاز سائلة حارة
راجعها (رؤسها عن
العمود (الاحسن) كله أو
بعضه (عاده) وكفى كيون
كلا الجلسين قولنا الشاهد
(ما لم يقدرها سبعة) لال
مادون الركعة بحمل الفرض
وحدد السهولة أخيرا القود
(وان قدما) سبعة غلما
أو أسايا أو أسايا أو موحدا
(تخول مرضه) لا (روا)
الطبعة من محمد و به حق

لكل المتن يكون محمداً فالتأويل لا يوافق ذلك بل إعلان القرية وكلما اطل الفرض عنده اطل الاصل
 فتعين أن يكون زاجداً لقوله برهعه كور المتن اخذ قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم اطلاق الاصل وقول
 محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اهـ حـ وعليه فضم السادسة بمعنى على قولهما فقط كإص عليه في الخلية
 والمبدع مع واللا اطلاق القرية عند محمد والايهام في اوقع في كلام الشارح ووقع في كلام المصنف أيضاً
 فالحسن قول الكبر بطل فرضه برهعه وصارت بفلا قوله برهعه بطل (قوله لا عام الشيء
 باسمه) أي والرفع آخر السجدة اذ الشيء اعلم بغيره في انه دعوى الوجود قبل امادته وأدركه امامه مع ما ولو ثبت
 بالوضع لمجاوذاً ل كل وكن اذ قبل الامام لا يحوز بحر (قوله فلو سجد ما حدث) أي في سجدته المتن وهذا بيان
 لثمة الخلاف في أن السجدة قبل يتم بالرفع أو بالرفع (قوله فلو سجد ما حدث) لأنه ما حدث بطلت السجدة فكانه
 لم يسجد في موضع أو سجد في موضع واحد (قوله لا حتى قال الخ) ودلائل المعارض قول محمد مع اعلى قول أبي
 يوسف قال زهارة بن بطلانها الحديث وهي بكسر الراء وسكون الهمزة بكلمة متولها لا عام عند استصحاب
 الشيء واعمالها أبو يوسف على سبيل التكميل والتجسس شرح المسببة وقد ل الصواب بان يتم ولو لا لاس
 بحالصة شعر من العرب وقوله صدق أي ما قاله اذ هو ماها أبو يوسف فسادته على مدحه (قوله
 والعبارة للإمام) أي في العود قبل التمسيد وفي مدحه ط (قوله لم تقصد صلاتهم) لأنه لما دعا الإمام إلى العدة
 أو تقضى ركوعه غير ناقض ركوع القوم أيضاً لأنه لا معنى عليه في لهم زيادة سجدة ودلائل بقدر السجدة
 بحر عن الخط وهذا التغاير ظهر لور كع الإمام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا ودسوا في أذانهم ركعة
 على ما ينظر وفي الفتح ولا يتابعونه اذ ما هو اذ عاد لا يبدون ان تشهد ط (قوله لم تقصدوا السجدة) أي مدحه
 لما في المتن لو دعا الإمام إلى القعود قبل السجود وسجد المقتدرى عدان نفسه وفي السجود وحده خلاف والاحوط
 الاعادة اهـ بحر أقوله بمعنى التغاير البار فانما ركوع القوم بغير ناقض ركوع الإمام أنه لا فرق بين
 العدة وغيره فإلية أم (قوله) في يفرع اعلى قوله والعبرة بالإمام ما في الخبر عن الحائفة في أنه لا فرق بين
 وسلم قبل ان يقدر الخامسة سجدته ثم في ركعهم اذ سجدت سجدتهم بها (قوله ولو في العصر والعصر) أي مدحه
 أن المراد بالسادسة ركعة أو ثلثها أو اقله في العصر رابعة وأخيرة بالجملة الرد على ما في السراج من انه ماء العصر
 وما في فاصحابه ان ثلثها الفجر لكرهه التقليل بعد ما عارضه في الخبر بل في المسألة الثانية انما
 على الرابعة وثمة الخامسة سجدته فمضت ولو في الاوقات المكررة ووجه لا فرق بينهما اهـ وأورد في الخبر
 أيضاً أنه اذا لم يقعد وبطل فرضه كما لا يصح في العصر ولا كراهة في التقليل فله ثم أحاط به يمكن جملة على
 ما اذا كان يقضي عصرًا أو ظهر بعد العصر (تسمية) لم يصرح بالمغرب كصرح بالفجر والعصر مع أنه
 صرح به في قوله الثاني ومقتضاه أنه يصح في الرابعة الخامسة لكن في الأخيار لا يصح في الأخرى لم يصح على
 كراهة التثنية لمهاوع كراهة ما لو لمطامها اهـ ذات وقت اهـ أنه اذا سجد في صلاة سلم ثم رآه
 لها الثلاثين ثم سجد في المغرب وقد يجب بتأسيس اليه الى ان سجد الكراهة بختمه على السجدة الثالثة
 ضرورة في قطع الصلاة والسلام وامانه لا يصح اليه الخامسة فظاهر لا يكون تعدياً بالركعة فلا وجه لعدم كراهة
 المغرب كجعل الشارح ثم أثبت في الامداد قالوا سكنت عن المغرب لانها ما روت أو بانها تضمن بها (قوله ان
 شاء) أشار إلى أن الصبح غير واجب وهو دون كراهة في السجدة الثانية في صلاة الوضوء في الاصل ما في والو حرب
 والاول أظهر كافي الخبر (قوله لا تختص الكراهة الخ) جواب عما قيل ان التثنية بعد العصر والعصر والفجر
 ذكره وفي غيره او ادلم كرهه لكن يجب اتصافه بعد الشروع فيه بكيفية قلت ولو بعد العصر والآخر وقت
 ان يتبين ان بعد العصر والاول والخوار أنه لم يشرع في هذا التثنية قصد اتمام كونه من الكراهة وجوب
 الاتمام لما في ذلك من قدر الكراهة الصبح والخلاف في الاول كما في الحديث (قوله لا لأن الفضل) أي الفضل
 براء القعود لا يصح في السجدة الثالثة والاربعاء في وقت الصلاة ولا في وقت ركعة في صلاة التثنية في صلاة التثنية

لان تمام الشيء آخره - او
 سجد ما حدث قبل رفعه فوضاً
 وفي خلافاً في يوسف حتى
 قال زهارة بن بطلانها
 الحديث والعبرة للإمام حتى
 لو دعا ولم يعلم به القوم حتى
 سجدوا لم تقصد صلاتهم ما لم
 يسجدوا والصحيح دونهما
 أي حصل ترك القعود لا الخبر
 وقد في الخامسة بسببه فلو لم
 سجد فرضه (وصيه السادسة)
 وفي العصر والعصر (ان
 شاء) لا تختص الكراهة
 والاعمال بالقصد (ولا يسجد
 للسهو على الاصح) لان
 نقصان الصلاة لا يفسد
 (وان تعدى الرابعة)

مثلا فقد تشهد (ثم قام عاد وسلم) ولو سلم فقام مع ثم الاصم أن يقوم فتنظر فيه فان عاد تبعوه (وان سجد لقام معه سلوا) لانه ثم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام (وضم اليها سادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب واربعة في الفجر به يبقى (لتصير الركعتان له نفلًا) والضم هاء أكد ولا عهدة لوقوع ولا بأس بانعامه في وقت كراهة على المنعقد (وسجد للسجود) في صورتين لنقصان فرضه بآخير السلام في الاولى وتر في الثانية (و) الركعتان لا ينويان عن السعة الواحدة بعد الفرض في الاصم لان المواظبة عليهما انما كانت بشرع فمبنيان على الوقت ولواقدي بهما معاهدا ايضا وان أسد قضاها به يبقى رقابة (ولو ترك القعود الاول في النفل

وجب عليه سجود السهو فلما لم يجب عليه السجود تنظر لهذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نفلا انما تحققت الفدية بتقصيد الركعة بسجدة والضم فالفدية معارضة ط (قوله مثلا) أي أو قعدة في ثالثة الثلاثي أو في ثالثة الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عاد وسلم) أي عاد الجلوس لما أمر أن مادون الركعة يحصل الفرض وفيه اشارات الى أنه لا يعيد التشهد وبه صرح في البحر قال في الامداد والعرد والتسليم بالاسنة لان السنة التسليم جالسا والتسليم حال القيام غير مشروط في الصلاة المطلقة بالاعتذار وبأنه على الوجه المشروع ولو سلم فقام لم تقسم الصلاة وكان تارك السنة اه (قوله ثم الاصم الخ) لانه لا اتناع في البرعة وقبل يتبعونه مطلقا عاد أولا (قوله فان عاد) أي قبل أن يقبل الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم فساد الوضوء لا بقصده كذا أي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه أشار في البحر ح (قوله وضم اليها سادسة) أي بدأ بها على الاظهر وقبل وجوبها ح عن البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار الى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات المكرهه وغيره لما أمر أن التقلص اليها كالمكرهه لو كان قصد الاقلال هو العجز عن القيام وعليه الفتوى يحتجى وأنه لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلا للزيلي ولذا سوى بينهما في الفتح وصرح في القيدس بان الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله والضم هاء أكد) لان فرضه قد تم بوقوع هاتين الركعتين بان لا يسجد السهو لزم ترك الواجب والجلوس من القيام وسجد السهو لم يؤد بسجود السهو على الوجه المذكور فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد السهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرصة لم تقم لاحتياج الى بذل الركعتين هاء ح عن الدرر (قوله ولا عهدة لوقوع) أي لا يلزمه القضاء ولو لم يضم وسلم لانه لم يشرع به مقصودا كاملا (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضمني في وقت مكرهه كالعصر والفجر لم يكره والمفتد الجمع أنه لا بأس به قال في البحر يمتن أن الاولى تركه ظاهره أنه لم يقل أحد بوجوبه ولا بأس به اه وقد يقال ان الوقت المكرهه لو كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأسا صرحوا بغيره في البأس لذلك لا يكون الاولى تركها بل الاولى فعلها دليل قولهم لم يشرع في ركعة طالع الفجر فالاولى أن يتها لانه يتعل بعد الفجر قصد الان بفرق بان ابتداء المشروع في التمتع هو هنا مقصودا كما كانت حرمة سجده في مسانئته لكن قد يقال ان عدم الاتمام بما يلزم منه ترك السجود الواجب أو فعله على الوجه المبسوط كاملا في علة كون الضم هاء أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكرهه خلاف الاولى لانه لا يجوز دمها بها كاملا (قوله في صورتين) أي ما اذ لم يسجد الخامسة أو سجد (قوله وتر في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون يربو بين قعدة الفرض صلاوة هاء وان كان سلامه على رأس الستة من حرام من جميع الصلاة لكن فاته السلام المخصوص اه ح (قوله والركعتان الخ) لم يدرك حكم ما يتناول فخلا في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبلية الظهر اذ لم يكن صلاها قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة انه لو نظر لان الشروع فيما كان نحره عقيبته أمعايته أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصد الى التفتاة بخلاف الركعتين هاء طالع لم يشرع فيما قصد الا وحدث لهما تعذر بمبنيان أو قد مر في باب النوازل أنه لو صلى ركعتين من التهمة فظاهر وقوعهما بعد طلوع الفجر أو انما من سنة الفجر في الضم بخلاف ما لو صلى أو بعظهر وتوعد ركعتين منهما بعد الفجر لانها ليستا بفجر هاء بآندة أم (قوله ولو ائقدي به الخ) أي لو ائقدي تحصى بالذي قد صلى الاربعة ثم قام وضمت سادسة صلاهما الى الركعتين أيضا أي مع الاربعة الاولى أن يقول صلى الاربعة أيضا لان صلاة الركعتين محل وفاء بعد أبي يوسف صلى ركعتين فقام بناء على ان احرام الفرض يتعلل بالانتهال الى النفل وعند محمد ستاد هو الاصم لانه لو انقطعت الفريضة لاحاج الى تكديره بسديدة فداشراف على السك ح عن العزم لمصا (قوله وان أسد) أي المفتدي الركعتين قضاها فقط لانه شرع في هذا النفل قصد احكامه مهيأ عليه بخلاف الامام لشروعه فيه ساهيا

وهذا كماه فيما إذا قدم الامام في الرابعة فان لم يقعد بصلية المقتدى سنا كما إذا أسد هما كافي القهسستانى من
 الجبال انه التزم صلاة الامام وهي ستر ركعات فلا كافي الحر (تتمه) لواقدرى به مفترض في قيام الخامسة
 بعد القعود قدر انشده لم يصح ولوعاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فندس عرق الفسل فكان اقتداءه
 المفترض بالمتفلي ولم يقعد قدر انشده صرح الاقتداء لانه لم يخرج من الغرض قبل أن يقبدها المسجدة بحر
 عن السراح (قوله سهوا) قيد البطل الى قوله سجدا لانه قوله ولم يفسد وهذه المسئلة تقدمت بعينها باب
 النوازل ح وقدمنا الكلام عليه اهـ ذلك ما فرجه (قوله وقد مننا) أى عد قول المتنبه اعين القعود الاول
 (قوله وقيل لا) أى لا يعود بعد ما استتم قائما كالغرض وقد مننا في التنازحامة صححه قال في شرح المسئلة
 واختلاف فيما اذا أجزم بنية الاربع فان نوى ثنتين عاد اتفاقا (قوله معجده) أى لسهو (قوله بعد السلام)
 وكذا قبله كما يقبده ما يدكر من التعليل وكان المصنف يقبده بها للحلاصة لكونه في السعة في محل السجود عندنا
 لا لكونه العدة به أولى كما قبل فاهم (قوله عليه) أى على ماصلى ط (قوله نحر عا) لما أتى س أن يقض
 الواجب لاجو ز (قوله لا يطل سجدوا الخ) وقض الواجب وإبطاله لاجو ز الا اذا استلم فصححه نقض
 ما هو موقوف بحرج عن النسخ أى كفى مسئلة المسافر الآتية قال ح قال شيخنا اهـ انى الباء على الطفل وأما الباء
 على الغرض فبها كراهتان أشر بان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في البلى بلا نحر بمعية بذرة
 اهـ قال ط وهذا الأخير يظهر أيضا في مثل العمل على مثله اذا كان نوى أول ركعتين اهـ تأمل (قوله)
 بخلاف المسافر الخ) أى لو كان مسافرا مسجدا لسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لانه لو لم يرد وقدر ان انعم بنية
 الإقامة طلعت سجده لانه وفي الباء نقض الواجب وهو أدى فيتمجمل دفعا للآ على بحر (قوله وسجدوا) أى من
 ليس له الباء وهو باطله يشعل المفترض وبخلافه ما قدمه أول الباب على القيمة من أنه لو نوى الفسل على
 فرض سهاه لم يسجد وقدمنا الكلام عليه (قوله والمسافر) الاولى أن يقول كالمسافر لانهم قوله على
 التنازل فيه خلاف ما عرفت بخلاف ما يفهم من البحر أفاده ط قلت بل مخرج في الامداد (قوله على المختار)
 وقبل لا يعود لانه وقع خارجا بحسب وقته بعدد ح عن الامداد (قوله بحر من الصلاة الخ) هذا عدهما
 وأما بعد سجده فانه لا يخرج جهنم أصلا كافي البحر وغيره (قوله ان يسجدوا الخ) أفادات هي التوقف انه
 بحر جهنمهم كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمتها بالسجود بعد دخوله وجهه بها ولو ربه تفسيرا آخر وهو
 أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عقابته ان سجدت تبين انه لم يسجد وان لم يسجد تبين أنه أحسب من وقت
 وجوده وتقيامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أى بعد السلام وقبل السجود فيكون فرض المسئلة أمثال السلام
 فلا شئ في أنه يصير فرضا لانه لم يخرج من حزمة الصلاة تعا قوا كذا بعد السلام والسجود لانه في حزمة
 الصلاة اتفاقا أما على قول بجد صاهر وأما على قوله ما بلانه عاد الى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الأخيرة
 هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في نعي السح كذا في عامة البيان وهي
 الصواب لان المذكور في عامة الكتب كالمسألة وشروجهما والكافي وصاحبان وعدهما عدم انتقاض
 الظاهر وتوعد عدم صيرورة الفرض أو بعد عدهما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدهما وعاد كروا
 هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء مع عدم مكانة في غيرها أم الخاء الفصـ في المسائل الثلاث كما حصل
 المصنف فهو د كرو في غاية البيان كما قلناه على البحر وكذا في حق الوقاية والرد والمقتضى وقد عبر واحد
 على غايلهم وكذا قال القسطنى ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرط ثان
 وفي الوقاية هـ ساهو مشهور اهـ وأراد بالشرطين قوله ان عاد الى السجود والا فلا والحاصل أن الصواب
 أن التزمير أى يقول كافي السكال سلام من عليه المير يخرج جهنمها حرمة ما عدهما ساجدا لا بالمحدد
 فصح الاقتداء ان يسجد بعد الاقوال ولا يعال وهو من القهقهة ولا يعبر عنه أو يعابية الإقامة اهـ وعبد
 بحر يصح الاقتداء عا ملقا ويصل الوصو ويسير الغرض أو بها بخلاف في المسائل الثلاث لكن المسئلة

سواء مسجدا ولم تقصد
 استسنا) لانه كما شرع
 ركعتين شرع أربعاً أيضاً
 وقدمنا أنه يعود ما يقعد
 الثالثة بسجدة وقيل لا
 (واذا صلى ركعتين) مرضا
 أو فلا (وسواءهما مسجدا
 له بعد السلام ثم أراد به
 شفع عليه لم يكن له ذلك)
 البناء أى يكره له تحريما
 لئلا يبطل سجوده بلا
 ضرورة (بخلاف المسافر)
 ادنوى الإقامة لانه لم يكن
 بطات (ولو لم يلبس له)
 من الباء (صح) بدو له لقاء
 النحر بمعية (يسجد) هو
 والمسافر (سجدوا) هو
 على المختار (للبطالة) يوقوه
 في خلال الصلاة (سلام من
 عليه يسجدوا) يخرج
 من الصلاة خروجا موقوفا
 ان يسجد عاد إليها الا على
 هذا (يصح الاقتداء به
 وبطل وصوه بالقهقهة
 ويصير فرضا ربه بنية
 الإقامة فان سجدوا لسهو في
 المسائل الثلاث (والا)
 يسجد (لا) تثبت الاحكام
 المذكورة كذا في علم
 الكتب

الاولى عندهما على التفصيل - بل المد كوردون الاخيرتين فاحراز التفصيل في المسائل الثلاث يكفل المصنف غاطم بخلاف العامة السكت **(قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ)** أي ذكر الشريطين وهما قوله ان بعد والا لغلط في المسائلي الاخيرتين لانه عندهما لا تفصيل فيه او انما التفصيل للمد كور في الاولى فقط كذا كرأى ما في الفقهية ولا نثبت سقوط السجود بعد السجود لفوات حرمة الصلاة لانها كلام بالحكم القض عنده وعدمه عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوى بحر أي لانه عند مجزئ لم يجرح بالسلم عن حرمة الصلاة فانقصت طهارته وعندهما خر من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود الباقي وهو الفقهية لانها كلام كلوسلو وأحدث عندنا فأن سلامة لم يبق موقوفاً عليه الحدث وأما في نية الإقامة فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي الجراح سواء سجداً أو لا لانه لو تغير به أصبحت نيته له ولو أصبحت لو تمت السجدة في وسط الصلاة ولا يتعدى أصار كأن لم يسجد أصلاً ولو أصبحت أصبحت سجوداً وعبر ونهر وحاصله أنه لو صح سجود لسقط وما يؤدى تصحيحه الى ابطاله فهو باطل وفيه دوراً أيضاً فصح ما ابراز به أنه عندهما لم يخرج من الصلاة ولا يعود الا بعد عادى سجود السهو ولا يمكنه العودة الى الأبد تمام الصلاة ولا يمكنه ان تمام الصلاة لا يعود الى السجود فغالبوا وقالوا بيباه أنه لا يمكنه العودة الى سجود لان سجودها يكون حاراً والجواب بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل ان تمام بقاياه تمت صلاته وخرج منها قطعاً لدور اهـ والحاصل أنه حيث لم يمكنه العودة الى السجود لم يمكنه أن يعود الى الصلاة متى حار حازها بالسلام حراً وأما حق السجود وقع لغيره كسجود بعد الفقهية في المسئلة التي قبلها أو بعد الحدث أو بعد ولدا صرح الكمال وغيره من الشراح كما صاحب النهاية والعمامة وقاضيان بأنه لا يتغير فرضه بنية الإقامة لان انسيب لم يحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك هذا التفرع يسقط ما ذكر في الامداد من ضمرا لما في غاية البيان في هذه المسئلة بما صرح به أن عدم صحة نية الإقامة عما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد فصحت نيته منافي للدراية اذا سجد في الإقامة صحت اهـ فكذلك هو الاثر في الشافعي وقول الكمال ان السجدة لم يحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصر بحسن سلام من عليه السهو لا يتغير حرمه بها ولم يلم صاحب الجفر في قوله لا يقع في خلال الصلاة أن نية الإقامة بعد سجود له لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما حققته من أنه اذا سجد وتروى لعمرك أنه لم يسجد ولم يعد الى حرمة الصلاة ولم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد أو أعاد لها فصحت نيته بخلاف ما في الدراية أو لا ثم سجد فانه لا يعود اليها لما علمت من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسائلين وأما ما ذكره الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصر به من سلام من عليه السهو لا يتغير حرمه بها أي حراً وأما ما بل يخبر حرمه على احتمال العودة أن يمكن وهما يمكن السجود والمذكور وقولهم تضع نية الإقامة بعد السجود ويلغو السجود لوقوعه في خلال الصلاة صحت لان العام السجود فيه لم يكن سبباً ليجابه المقتضى لا دور كافي من شأنه سبب تصحيح النية ولو جسد للاتمام وتصحح النية بلا سبب دعي استحباب السجود بخلاف مسئلة فان فيها يلزم من صحة النية أن تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة أو اذا لم يعد اليها لم تصح نية الإقامة قبل الدور وتعدت بغير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخاً من أصحابنا الجليلين قد روى عنه في الحديث وأيدهم **(قوله)** يسجد للسهو ولو لمع سلامة لا قطع أي قطع الصلاة لعدم العود اليها بالسهو فزيد بالسهو ولا نية لولس لم ذكر أن عليه سجدة تلاوة أو قراءة التهاد الاخير سئل عنه لان سلامه قد فسرجه من الصلاة ولا نية لصلاته لانه لم يبق عليه من ترك الصلاة بل تكون باقية التارك الواجب وكذا لو سلم وعليه تلاوة وسهر يتداكر اليها أو للتلاوة وسقطت الا اذا بدكر أنه لم يشهد ولو سلم وعليه عليه فقط أو سلمية وسهر يتداكر اليها أو للصلوة فما حدثت سلامته ولو عليه تلاوة بنية ما فسرجه كما في الكمال أو للصائت فسرجه أيضاً وهذا في السابقة طاهر لانها لو كن وأما في التلاوة فبما مضى مما مر أنها لا يفسد وهو

وهو غلط في الاخيرتين والصواب أنه لا يطل وضوء ولا يتغير فرضه سجداً أو لا يسقط السجود بالفقهية وكذا بالنسبة للشافعي في خلال الصلاة وتغايه في البحر والنهر (و) يسجد للسهو ولو لمع سلامة (أو) لا يقطع لان نية تغيير الشرع (أو) ما لم يتحول عن القبلة (أو) يتكلم

الواني بما اذا حضر جمع كثير والا فلا داعي الى الترك ط **(قوله)** واذا شئت ان تترك تركه هو تساوي الامرين بحره وقدمنا
(قوله) في صلته قال في جمع التقدير فيه لانه لو شئت بعد الفراغ منها أو بعده ما قد قدر ان يتسبب له لا يستبرأ
اذا وقع في التعيين بقا بان ترك بعد الفراغ أنه ترك تركه ولو شئت في تعيينه قالوا يسجد سجدة ثم يقعد
ثم يصلي ركعة يسجدتين ثم يقعد ثم يسجد للسجود ولا احتمال أن المترك الركوع يكون السجود لغايبه
دلا عليه من ركعة يسجدتين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستمالات الكلام في الشك بعد الفراغ وهذا
تيقن تركه كغيره أنه شئت في تعيينه ثم يستثنى ما في الخلاصة لو أخرجه عدل بعد السلام أنك صليت الظهر
ثلاثا وشئت في صدقة بعد احتياط لان الشك في صدقة شئت في الصلاة **(قوله)** لم يكن ذلك عادة له هذا قول
شمس الأنفة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الخبر على أنه لا شبهة قال في الحلية وهو كذلك وقال
نظر الاسلام لم يبق له في هذه الصلاة واحتار من الفضل **(قوله)** وقيل الخ ثمة خلاف تظهر فقيل له في
صلاته أول مرة واستقبل ثم لم يسهل في قول السرخسي يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل
له مرة واحدة العادة انما هي من المعادة أي والشرط أن لا يكون متادله قبل هذه الصلاة وكذا على قول
غير الاسلام خلافا لما وقع في السراحي أنه يخبري كما يخبري على القول الثالث كل في العرف في صلاة الظهر
سهو فاحتج **(قوله)** كصلى أشار بالكمية الى أن الشك في العدد يوجب الصلة كالو شئت في ثالثة الظهر أنه في
العصر وفي الثالثة أنه في التطاوع وفي الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك ونعم في البحر
(قوله) استأنف بعد صلته مضاف الخ ولا يحرج مجرد البية كذا قالوا وطاهر أنه لا ندس العمل دلو بان عاف
وأكلها على غالب طه لم تطل الاثنتا عشرة سجلا ويومه أداء الغرض ولو كانت غفلا يفتي أن يلزمه قضاءه
وان أكلها لوجوب الاستأنف عليه بحر وأقره في البحر والمقدسي **(قوله)** وان تركه شكك بان عرض له مرتين
في عمره على ما عليه كثرهم أو في صلته على ما اختاره غير الاسلام وفي الجني وقيل مرتين في سنة فلو علم على
قول السرخسي بحر ونهر **(قوله)** البحر الخ أي في تكليفه بالعمل بالبحر **(قوله)** والا أي وان لم يعلب على
طهنتي ولو شئت أنها أولى الظاهر أو ثابته يجعلها الأولى ثم بعد الاحتمال أنها الثانية ثم صلى ركعة ثم قعد لما
قلنا ثم صلى ركعة وبعد الاحتمال أنها الرابعة ثم صلى أخرى وبعد ما قلنا بما في بارع فقد انقضت
مفر وقتان وهما الثالثة والرابعة وقد تأبوا حبثان ولو شئت أنها الثانية أو الثالثة أو غيرها قد سلمت أخرى
وقدمت الرابعة وتعد ونعم في البحر وسيد كرس السراح أنه يسجد للسجود **(قوله)** ولو واجبا معطوف على
من زوف أي مرضا كان القعود ولو واجبا أو اذا كان مرضا ولو واجبا فكذلك على حذف جواب الواسطة
والتعجيل بالمرأى المذكور والمخوف هذا وقول الهراية والوفاية يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلته
يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا نسب الى الفتح الى القصور واعتذر عن البحر بان بدله خلافا له
بنه على أحد القولين وان كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن في القسستاني من المعمرات أن الصحيح
أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه مضمّن ترك الواجب واتباع البدعة والاولى من الثاني ثم قال لكن
فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح ماصرحوا به في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب
يأتي به احتياط بخلاف ما تردد بين البدعة والسنّة **(قوله)** واظم الخ قال في المسقوشرحها أنه غير الأصل
في التفكير أنه ادعى من عهده أن ركعة أو ثلاث أو ركوع أو سجدة أو أص أداه واجب كالتقعود
بقره السجود لا تعلم ذلك ترك الواجب وهو الاتيان بالركن أو الواجب في سجده وان لم يعمه شيء من ذلك
فان كان يؤدى الاركان ويتفكر لا يلزم السهو وقال بعض المشايخ انتم التفتكركن عن القراءة أو عن
التسبيح يجب عليه سجدة السهو والافلا على هذا القول ولو سلم عن تسبيح الركوع وهو ركع ثم تلايحه
السهو ودعى القول الاول لا يلزمه هو الاصح اه وبه علم أن قول المصنف والتسبيح من غير خلاف الاصح
وقول البعض ودخل في قوله أو عن أداه واجب ما هو عليه من السلام لخلاف الظاهر ولو شئت بعد ما قد قدر

(واذا شئت) في صلته
(من لم يكن ذلك) أي
الشك (عادة له) وقيل من لم
يسأل في صلاة قضا بعد بلوغه
وعليه أكثر المشايخ بحر
عن الخلاصة (كم صلى
استأنف) بعد منافي
وبالسلام فاعدا أولى لانه
المحلل (وان كثر) شكه
(عمل بالعبادته) كان
له ظن للرجوع (والأخذ
بالاخذ) لتيقنه (وقعد في
كل موضع توهّم منه موضع
قعوده) ولو واجبا لئلا
يصير نارا كمرض القعود
أو واجبه (و) اعلم أنه
(اداءه ذلك) الشك
فنفكر (قد أداه) كمن ولم
يشع على حالة الشك بقراءة
(والتسبيح) ذكر في الخبر
(وجب عليه سجدة السهو
في جميع (صور الشك)

التمسد أصلي ثلاثاً أو أربعاً حتى شعله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته فقلعه السهو اه وعليه في
 البداع بأنه أخر الواجب وهو السلام اه وطاهره لزوم السجود وان كان مستعلاً بقرعة الادعية أو
 الصلاة وهو مبنى على ما قاله شمس الاثمن أنه ليس المراد أن يسجعه التفكير عن ركن أو واجب فان ذلك
 يوجب مجدي السهو والاجماع وإعماله رادنه شغل قلبه بعد أن يكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان
 ومثله ما في السديرة من أنه لو كان في ركوع أو سجود مطول في تفكيره وتعبير حاله بالتفكير فقلعه بسجود
 السهو استحساناً لأنه وإن كان تفكيره ليس الاطالة الغليظة أو الركوع أو السجود وهذه الأدلة كارسلة لكنه
 أخر واجساً أو ركلاً سبب إقامة السجدة بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت
 والحاصل أنه اختلاف في التفكير الموجب السهو وقبل ما نزم منه تأخير الواجب أو الركن عن محله بأن قطع
 الاشتغال بالركن أو الواجب قد أداه ركن وهو الأصح وقيل بمجرد التذكير الشاغل للقلب واليد بقطع
 المأو اتوجهه كانه اذا تفكر في فعل هذه الصلاة أو ما يتفكر في صلاة بها هل صلاها أم لا في المحيط أنه ذكر
 في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان أخر فعلاً كلو تفكر في أمر من أمر والذنب احتج أخر كما وفي رواية
 يلزمه لتمكن النقص في صلاته لأنه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعرجوا صلاته هذه بخلاف أعمال
 الذم ما به لا يجب عليه حفظها ولا تظهر في الحادثة الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا
 يلزمه السجود أيضاً واستظهر أيضاً القول الأول بان المزمع لما كان فيه تأخير الواجب أو الركن عن
 محله اذا ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب أصلاً ونظام الكلام جم وفي فتاوى العلامة قاسم **قوله**
 سواء عمل بالتحري) أي بأن علم على طه أنه الركن الثانية متلاذذ قوله أو يبنى على الأقل أي بان لم يعلم على
 طه متى وأخذ بالقل **قوله** (لكن في السراج الخ) استدراك على ما في القم من لزوم السجود في الصورة من
 قوله مطلقاً أي سواء تفكر في ركن أو لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تحرى
 وعلم على طه متى زعمه لا يندبه ولا يظهر وجه لاحتياج السجود عليه الا اذا طال تفكيره على التفصيل في المسار
 بخلاف ما دأب على الأقل لان عدم احتمال الزيادة كما أضاف البحر **قوله** (أخبره عدل الخ) تقدم أن الشك
 خارج الصلاة لا يبر وأن هذه الصورة مستثناة وقد ما عدل ان أخبره عدل ان زعمه لا يندبه قولهما ولا يعتبر
 شكهما وان لم يكن المحبر عدلاً لا يقل قوله امداد وطاهر قوله أعاد احتياطاً للوجوب لكن في التتارخانية
 شك الامام فآخبره عدل ان يجب الاحتياط لهما لانه لو أخبره عدل يستحب الاحتياط اه فتأمل **قوله** ولو
 اختلف الامام والقوم أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كأن قالوا صليت ثلاثاً أو قال بل راعاً ما لو اختلف
 القوم والامام فرب يقمهم ولو اوحداً أخذ بقول الامام ولو تيقن واحداً بالتمام واحداً بالنقص وشك
 الامام والقوم فالأخذ على المتيقن بالنقص فقط ولو تيقن الامام بالنقص لم يمسح الاعادة الا من يتيقن منهم
 بالتمام ولو تيقن واحداً بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى أن يسجدوا احتياطاً ولزم
 لو اختلف بالنقص عدلان من الخلاصة والغض **قوله** (نعم) شك الامام فقط الى القوم ليعلم من ان قاموا قام والا
 فعدلاً بأبى به ولا سهو عليه علم على طه في الصلاة أنه أحث وألم يحسم ثم طهرت لادعائه كان أدى كما
 استأمر والامضى تتلوا حابة **قوله** (وقت أيضاً الأصح) وقيل لا يفتن لان الفتون في الثانية بدعة
 والجواب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي باحتياطاً كما مروى في الوقت في الأولى والثانية سهواً فقدم
 المصنف في باب الوتر أنه لا يفتن في الثالثة وترجى خلاصه **قوله** (شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته بخبره
 وعبره وان ظاهره ان الشك في جميع هذه المسائل ونوع في الصلاة ويدل عليه مقول الخبر في أحوال العاردين
 كان ذلك أول مرة استقبل الصلاة بالإجارة المضي ولا يلزم الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل وبخلافه
 ما في الخلاصة حيث قال شك في بعض وضوءه فهو أول شك مسلسل ما شك فيه وان وقع له كثير لم يلتفت اليه
 وهذا اذا شك في شلال وضوءه بعد الفراغ لم يلتفت اليه اه لكن يستل العلامة قاسم في تناوبه

سواء عمل بالتحري أو يبنى
 على الأقل فحق لتأخير
 الركن لكن في السراج
 أنه يسجد للسهو في أخذ
 الأقل مطلقاً وغلبة الظن
 ان تفكر في ركن
قوله (فرو ع) أخبره عدل
 بأنه ماضى أو راعاً وشك في
 صدقه وكذبه أعاد احتياطاً
قوله واختلف الامام والقوم
 فالو الامام على يقين لم يعد
 والا أعاد بقولهم **قوله** (شك أنها
 ثانية الوتر) ثم ثلثة فتت
 وقد ثم صلى أخرى وقت
 أيضاً الأصح **قوله** (شك هل
 كبر لا فتاح) أولاً أو
 أحدث أولاً أو أصابه بحاجة
 أولاً أو مسح رأسه أولاً
 استقبل ان كان أول مرة
 والا **قوله** واختلفوا وشك في
 او كان السجود ظاهر الرواية
 البناء على الأقل وليسك
 بالاشبه في قاعدة اليقين
 لا يزل بالشك

عن شك وهو في صلاته أنه على وضوء أم لا فأجاب بأنه إن كان أول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والا
مضى في صلاته (قوله وظاهره الرواية السابقة على الأقل) كذا عزاه في البحر إلى الدائم ولم أره فيها غير اجماع
والذي في لباب المناسك ولو شك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يثبت على غالب طئنه خلاف
الصلاة وقيل إذا كان يكثر ذلك يتجرى ١٥ وما خرج في الباب عزاه في البحر إلى عامة المشايخ وأنه تعالى أعلم

(باب صلاة المريض)

قيل المريض مفهوماً مضر وروى ادلاشك ان فهم المراد منه أجل من قولنا له معنى يزول بدخوله في بدن الحى
اعتدال الطابع الاربع فيؤلى الى التحريم بل انحنى نهر (قوله من اضافة الفعل لقائه أو يحمله) كل
فاعل محل ولا عكس فان المريض محل للصلاة فاعل لها والحيضة محل للحركة وليست فاعلة لها ح (قوله
ومناسبتها) لم يبين وجه تأخيرها عن سجود السهو ويذهب في البحر بقوله والسهو أهم وقع الشبهة
المريض والضعف فكانت الحادثة الى بقاءه أمس بقدره ح (قوله فتأخر) أو كان حقاً أن يذكر مع
سجود السهو لئلا يسهو في صلاة أو كان كلامهما مثل جزء الصلاة أو لأن كلامهما سجود يرتفع على أمر يقع في
الصلاة متأخراً عنه الآن سجود السهو يختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أو أصح (قوله
كأنه) قسمه الى مسألتين في التيمم أو قدر على بعض القيام فلم ح (قوله لمريض حقيق) الخ قال في
البحر أراد ان يعتذر التعمد الحقيقي بحيث لو قام سقماً بديل أنه عطف عليه التعمد الحكي وهو خوف
زيادة المرض وإحلفوا في التعمد وقيل ما يصح الاعطال وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقماً وقيل ما يجزى عن
القيام نحو اتجه والإصباح ليقفه سرور القيام كدافى النهاية والمجته وغيرهما ١٥ فقوله وأنته هو في
التعمد أى في غير عبارة المصنف لما عرفت ان المراد في كلامه كذا كذا الحقيقي بديل عطف الحكمى عليه
وما يقرر طهره في كلام الشارح ح جعل الحقيقي والحكمى وصفين للمريض عنهما إضافة ثالثا ليعذر
لان المريض فيه حقيق وكذا قوله وحده ان كان الصبر به المرض الحقيقي فليس ذلك تعريفا للمريض بل
يعريف للمريض ما تقدمنا وان كان لثمة فرائد كور فقد عرفت أن المراد في كلام المصنف الحقيقي وهو
ما لو قام لسقماً اللهم الآن بعد ما عرفت ان التعمد المصحح للصلاة فاعدا كما هو المراد من قول البحر واختاروا الخ
فأفهم وقد يأتى الحد مع التيمم في الشك عليه فيصعب عود ما عرفت ان المرض أى القدر المميز بين ما تصح
به الصلاة فاعدا وما لا تصح ما يقفه بالقيام ضرر وهو شامل حيث لا إذا تعدد القيام حقيقة بالهوى المأزور
حكي أو ما إذا لم يمكن القيام أصلاً فهو مفهوم بالاولى (قوله قلها أو دها) صفتلرض والمرض الامراض دها
سبب أى الكلام عليه في قول المتن ولوعرض له مرض منها ولا يثبت قوله أو دها تقييده بقوله كأنه المراد
بعدم تعدد كل القيام لواقع بعد عرض المرض (قوله أى الفريضة) أراد بها ما يشعل الواجب كالوتر
وما في حكمه كسنة الفجر احترازاً عما عدا ذلك من النوافل فانها تحوز من تعدد بلان تردام (قوله خاف) أى
عليه على طهره يتجرى سابقة أو أخباراً يوجب سقماً أو دها (قوله بقيامه) متعلق بحال أو بزيادة أو بقاء
على سبيل التنازع (قوله أو وجد ان قيامه) أى لاجله الماشدداً وهذا ما قبله وما بعده داخل في أمراد
الصبر المذكور في قوله وحده الخ فأفهم (قوله سلس) كقبح ح (قوله أو تعدد عليه الصوم) الاول أن يقول
لصوم باللام التحليلية أى تعدد القيام لاجل الصيام وجزالة البحر ودخل تحت الجز الحكي ما لو صام
وهو على قاعداً وان أمطر صلى فأنما بصوم ويصلى فاعداً (قوله كاسر) أى في باب صفة الصلاة حيث قال وقد
يقضه أقمه فكأن يسئل حله إذا قام أو سلس لوله أو يدور ربع عورته أو يصعب عن القراءة أو لا أوصى
صوم وسجد ولو أوصى عن القيام الخروح ليعاقله في التيمم فمراده بقى خلافاً لاشاء ح أقول
وقدمناه الله أنه لم يلق بقدره في أو عداً كذا كذا حال لومى فاعداً يسئل لوله أو وجهه ولو لم يقبل
صلى فأنما كوعر يجرى لان الاستماع لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيتحريمه الا لبيان بالاذكار

(باب صلاة المريض)

من اضافة الفعل لقائه أو
محله ومناسبتها كونه عارفاً
سمواً أو فأنحى سجود
التلاوة ضرورة (من تعدد
عليه القيام) أى كسبه
(المريض) حقيق وحده أن
يقفه بالقيام ضرر به يفتى
(قلها أو قها) أى الفريضة
(أو) حكمي باب (حاف
فيادته أو طهره بقيامه
أو دوران رأسه أو وحده
قيامه أو ما شئت) أو كان
لوصلى فأنما سلس لوله أو
تعدده عليه الصوم كسراً
(صلى فاعداً)

(قوله العائز الاربع)

هى الصفراء والسوداء
والناجم والدم اح

كافي المنيّة وشرحها ومن العجز الحكمي أيضا ما خرج بعض الولد وخاف خروج الوقت لتصل بحب لا يلحق
الولد ضرر والوقوف العبد لتوصل فائما أو كان في خياله لا يستطيع أن يقيم صلته وأن خرج لا يستطيع
الصلاة لظن أو مظهر من به أدنى علة تخاف أن نزل عن المحمل في الطريق يصل الفرض في محله وكذا
المريض الزاكن لا إذا وجد من ينزله بحر **(قوله ولو مستندا الخ)** أي إذا لم يلقه صر به دليل ماصر **(قوله)**
أو أنسان عير في العناية والفح وغيرهما الخادم بدله قال ح وده ان القادر بقدرة العير عار عدا الامام
الا أن يراد بالعير غير الخادم بأمل اه أقول قد مضى باب التهم أن العاخرين استعمل الماء فمسلو وجو
من يلزمه طاعة عبده ولده وأجير لزمه الوضوء اتفاقا وكذا عيرهم من لو استعمل به أنه علة في ظاهر المذهب
بخلاف العاخرين استقبل القبلة أو التحول عن الفرائض الخس فانه لا يلزمه عده والفرق أنه يخاف عليه
زيادة لمرض في قامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يتغير بزيادة المرض يلزمه ذلك وقد مضى بحث الصلوة
على الأدلة من باب التوالف عن الجنب ماله وان بقدر على القيام أو الزول عن دأته أو الوضوء بالإبالة
وله حاد ذلك منافعه يلزمه في قوله نظر والاصح الزوم في الجنب الذي يطمعه كالماله الذي يعرض
لوضوء اه ولا يخفى أن هذا حيث لا يطمع بغير القيام فلا يتخالف ما قد مناه اتفاقا وبه يظهر أن المراد
بالمال من يطمعه أعم من الخادم والاجنب ما أعيد اعتبار القدرة بقدرة العير عند الإمام طه ليس على
المطالبة بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في الجنب وفي قوله نظر أو يحول على ما دلل بتيسره ذلك
الابكفة ومثقة لا يلزمه الا انتظار الحصوله فليأمل **(قوله كيف شاء)** أي كيف ينسره به بغير ضرر ومن
ترسع أو غيره أمداد **(قوله على المذهب)** حرم به في العرو والاضاح وجمع في البدائع وشرح الجمع
واختاره في العرو واله **(قوله مالهيات أولى)** جمع هية وهي ما كيفية القعود قال ط وبه أن الأركان
اعما سقطت لتعسر هال وكذلك الهيات اه تأمل **(قوله قبل وبه يفتي)** قاله في التحسين والخلصة
والولو الخ لانه يسر على المريض قال في العرو لا يخفى ما به بل لا يسر عدم التيقيد بكيفية من الكيفيات
فالمذهب الأول اه وذكره أنه في حالة التمسك بجلوس كيجلس للتشهد بالاجماع اه أقول يعني أن
يقال ان كل جالوس كيجلس للتشهد يسر عليه من غيره أو مسوا بالعير كل أولى والاحتياط لا يسرى
جميع الحالات ولعل ذلك يحمل القولين وانه أعلم **(قوله ركوع)** متعلق بقوله صلى ط **(قوله على المذهب)**
في شرح الحلول في فصل الصلوات لوقد روي بعض القيام دون غنامه أو كونه بقدر على القيام بعض
القرائة دون غنامه أو تركها كبر فائما أو قرأ ما قدر عليه ثم عدا بحر وهو المذهب الصحيح لا يروى
خلافه عن أصحابنا ولو نزل هذا حقت أن لا يجوز صلاته وفي شرح القاصي فان عجز عن القيام مسددا
قالوا يقوم متكئا لا يجزى به الا ذلك وكذا لو عجز عن القعود مسددا أو قالوا بقدره تتكئا لا يجزى به لادلك فقال
عن شرح الفرائض وهو في العداية ترك يادفوك ذلك لو قدر أن يتعدى على عدا أو كل واحد من الواكفا ماله
قد روي القيام اه **(قوله لان البعض معتبر بالكل)** أي أن حكم البعض حكم الكل عمو أم من قدر
على كل القيام يلزمه فكذا من قدر على بعضه **(قوله بل تعدى السجود كاه)** نقله في الجرع الباء الخ
وغيرها وفي الشريعة قبل بحقه من اح ان يعدل وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة صلى فاعدا
يؤمن ولو صلى قائما ركوع وقعود أو بألسجود آخره والاول أفضل لان القيام والركوع عظم شرعا
ببعضهما بل يكونا وسيلتين إلى السجود اه قال في العرو لم أر ما داندته الر كوع دون السجود وكانه
غير واقع اه أي لا منه في عجز عن الركوع عجز عن السجود فنهال ح أقول على فرض تصوره ينزوي أن
لا يسقط لان الركوع وسيلة إليه ولا يستداه القعود بعدة الوسائل كما سما الركوع السجود مسددا
تعدو القيام **(قوله لا القيام)** معدا على الضمير المروى عن المتصل في قوله لا يزاوله هو مع كونه في
عبارة المتبلا ماض ولا توكيد **(قوله أرما)** حقيقة الإيهام طأطأة الرأس وروى بغير تحريك كنهانته

ولو مستد إلى وساده
انسان فانه يلزمه ذلك على
الغنا (كيف شاء) على
المذهب لان المرض أسفه
عنه الأركان فاليات
أولى وقال زفر كالتشهد
قبله وبه يفتي (ركوع
وجود وان قدر على بعض
القيام) ولو متكئا على عدا
أوحا (قام) لروا بقدر
ما يقدر ولو قد رآه أو
تكرهه على المذهب لان
المريض معتبر بالكل (ول
تعدا) ليس تعددها
شرطا بل تعدد السجود

قوله وفي فسيه أي الامام
اه مه

في الامداد عن الضر والمقتضى (قوله أو ما قاعدا) لان ركنية القيام للتوصل الى السجود فلا يجب دونه
وهذا أول من قول بعضهم صلى قاعدا الذي يفترض عليه أن يقوم للقراءة فإذا جاءه أو أن الركوع
والسجود أو ما قاعدا كذا في النهر أقول التعبير صلى قاعدا هو ما في الهداية والقدرى وغيرهما وأما
ما ذكر من افتراض القيام فلم أره لغيره فيما عندي من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل بان
القيام سقط لانه وسيلة الى السجود بل صرح في الحلية بان هذه المسئلة من المسائل التي سقط فيها وجوب
القيام مع ابتداء الحج الحقيقي والحكمى اهـ ويلم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود سقط أن يركع قائما
وهو خلاف المنصوص كما علمت فأنتم ذكرتم المسئلة في الزهدى أنه لو لم يركع قائما والسجود حاشا
ولو عجز لم يعز على الاصح اهـ وحزم به الواجب لكن ذكر ذلك في النهر وقال الا أن المذهب الاطلاق
اهـ أي لو لم يركع قائما فافهم انما ظاهره أن ما ذكره هاهنا هو مقتضاه (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح
المنية لو قبل اب الائمة أفضل للغرض من الخلاف اكان موجبا ولكن لم أر من ذكره اهـ (قوله لقربه
من الارض) أي فيكون أشبه بالسجود منع (قوله ويجعل سجودا خفض الخ) أشار الى أنه يكفيه أدنى
الاتحاد عن الركوع وأنه لا يلزمه تفريج جسده من الارض بقاى ما يمكنه كما بسطه في العنصر الزاهدى
(قوله فانه يكره تحريا) قال في البحر واستدل للكره في الجملة بنهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل
على كراهة التحريم اهـ وتبعه في النهر أقول هذا محمول على ما إذا كان يعمل الى وجهه شيئا يسجد عليه
بإتلاف ما إذا كان موضوعا على الأرض يدل عليه ما في المتن حيث نقل عن الاصل الكراهة في الأقل ثم قال
فان كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد عليها حذفت لانه قد صرح أن ألم طم كانت تسجد
على مرفقة ٣ موضوعة بين يديها العلة كانت هي لم يعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اهـ فان
مفاد هذه اقبالية والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الأرض المرتفع ثم رأيت القسستانى صرح
بذلك (قوله بالامام للسجود) هذا ليس بالزوم والاقبال ولا يرجع الى وجهه شيء اهـ ح ولعل وجهه ما قال
الاشارة الى كراهته سواء كان بفعله أو فعل غيره (قوله لأن يسجدت في الارض) هذا الاستثناء مبنى على
أن قوله ولا يرفع الخ شامل لما إذا كان موضوعا على الأرض وهو خلاف المتأخر بل المتأخر كون الرفع
محمولا بسده أو غيره. وعليه فالاستثناء متعلق لا بخصوص ذلك بالموضوع على الأرض وإذا قال الزايلى كان
ينبغي أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والافاء اهـ وحزم به في شرح
المنية واعتضه في النهر بقوله وعدى به نظرا لان خفض الرأس بالركوع ليس الائمة ومعلوم أنه لا يصح
السجود بدون الركوع ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اهـ أقول الحق التفصيل وهو ان كان
ركوعه سجودا لاء الى رأس من غير اختنا وميل الظهر فهذا اعم لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الائمة
مطلقا وان كان مع الاختنا كان ركوعا لم يعتبر حتى انه يصح من المتطوع القادر على القيام في شئ ينظر ان كان
الموضوع مما يصح السجود عليه كتحريكه ولم يرد ارتفاعه على قدر لينة أو لينة فهو سجود حقيقى فيكون
راكعا مساحدا لا مؤثما حتى انه يصح اقتداء القائم به وإذا قدر في ذلك لانه على القيام بينهما قائما وان لم يكن
الموضوع كذلك يكون مؤثما فلا يصح اقتداء القائم به وإذا قدر فيها على القيام استأنها قبل يظهر لى أنه لو كان
قادرا على وضع شيء على الأرض مما يصح السجود عليه أنه لم يرد ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة
ولا يصح الائمة مع جميع القدرة على ما لم يشترط تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله والابتعض) أي
لم يتخفف رأسه أو أصابعه بل صار بأخذهما رفعه ووضعه ثم نه للركوع والسجود وأخص رأسه لم يملك
سقط خفض السجود مساو بالخفض الركوع لم يصح لعدم الائمة له اهـ أو السجود (قوله وان تسدر
العمود) أي عموده بنفسه أو مستند الى شيء كالحجر (قوله ولو سجد) كالجود على القوم ولكن راع الطيب
المباين عني وهو أمره بالاسئلة أي أيا ما جاز أن يستاقى ويؤمن لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس يحرم عن

كاف (لا القيام أو ما)
بالهزم (قاعدا) وهو أفضل
من الائمة قائما تقربه من
الأرض (ويجعل سجوده
أخفض من ركوعه) لزوما
(ولا يرفع الى وجهه شيئا
يسجد عليه) فانه يكره
تحريما (فان قبل بالبناء
للجهول ذكر العيسى
(وهو يتخفف برأسه
لسجود) أكثر من ركوعه
صح) على انه اعماء لا سجود
الآن يسجد في الأرض (والا)
يتخفف (لا) يصح لعدم
الائمة (وان تعذر القعود)
ولو سجد (أو ما مستلقيا)
على ظهره

٣ قوله مرفقة هي المذبة بكم
الميم كفى الحلية اهـ منه

البذائع وسأقي **(قوله ودله نحو القبلة)** في البحر من الخلاصة متوجه نحو القبلة ورأسه إلى المشرق
ورجلاه إلى المغرب **أقول** هذا يتصور في بلادهم الشرقية كبحارى وما والاها من قبائلهم لحمة العرب
تلك البلاد المغربية ما في بلاد الشاممة ونحوها والاستلقي متوجه نحو القبلة يكون العرب بينه والمشرق
عن يساره به اندفع اعتراض بعض المحققين على ما في الخلاصة **(قوله لكرهه الخ)** هي كراهة تنزيهية ط
(قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجعل وسادة تحت رأسه لأن حقيقة الاستلقاء تتبع الإيماء على الأفعال
بالمصرح **بحر (قوله العين أو الأيسر)** والأي أفضل وبه ورد الأثر ما د **(قوله والأول أفضل)** لأن المستلقي
يقع أعيناه إلى القبلة والمضجع يقع مخراها **بحر (قوله على المعتد)** مقابلة ما في القبة من أن الظاهر
أنه لا يجوز الاستلقاء على الجانب للقادر على الاستلقاء قالى النهر وهو شاذ وقال في البحر وهذا الظاهر
شذو والظاهر الجواز اه وكذا ما روى عن الإمام من أن الأفضل أن يصلى على شدة العين وبه قالت الأئمة
الثلاثة ووجه في الحيلة لظاهره من قوله دليله مع اعتراجه من الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور
من الروايات **(قوله بان زادت على يوم وليلة)** أمالو كانت يوما ليلة أو أقل وهو يعقل فلا تقطع بل تقتضى
انقفاؤه هذا أصح دلالاته بقدره على الصلاة بل يومه القصص حتى لا يرمه بالإصعاب كالصائم إذا أظهر
ومات قبل الأئمة على الزمانى قال في البحر وينبغي أن يقال بحمله ما دالم بقدره مرضه على الإيماء بالرأس
أما أن قدر عليه به وعجزه فإنه يرمه بالقضاء وان كان وسعنا لظاهره فإنه في الإصعاب لا طعام عجزه اه فلت
وهو ما نحن ذم الغرض فانه قال ومن تأمل تعاليل الإصعاب في الأصول اتقدح في ذمها بحاج القضاء على هذا
المريض اليوم وليلة حتى يرمه بالإصعاب أو قدر عليه بطريق وسقطه أن زاد اه **(قوله في طاهر الرواية)**
وقيل لا يسقط القضاء بل تخويعه إذا كان يعقل ووجه في الرواية وهو من أهل الترجيح لكن حالف نفسه
في كماله العجز صحح الأول كرامة أهل الترجيح كقضاء صواب وصاحب المحيطة وشيخ الإسلام وغيره بالإسلام
ومال إليه الحق ابن الهمام في عبارته التي نقلناها ها مشي عليه المصنف لأنه طاهر الرواية ولما في الامداد
من أن القاعدة للعمل بمعية أكثر **(تنبيه)** جعل في السراح المسئلة على أنه ردة أو جأه زاد المرض
على يوم وليلة وهو لا يعقل للقضاء أصح والأدو يعقل قضى إذا صرح أصح أو جأه زاد المرض
وهو لا يعقل على الخلاف **(تنبيه)** في العرض المسئلة في الصلوات حالة الحياة كحلال الصوم اه
وقد مر الشرح قبل هذا الباب وأوصاه **(قوله لا يكتفى الخ)** بل لا بد معه القدرة **(قوله وأما الخ)**
الأولى ذكره قبل قوله وان تعدد الإيماء الخ لا يوجب سقط الصلاة ومما نله سقطت الأركان **(قوله سقطت)**
الشراها أي لا يستقبل بوسعة الوقت والظاهر من الحديث لا يركن في وقت وكذا الظاهر من الحديث لان
فأذا ظهر من يوشع عند الإمام وينشع عزمها وانتهى به مصل أفاده الرجى لكن سيبأني في مقابلة
البدن والرحا يصح أن يصلى بلا طهارة **(قوله بالأولى)** لأن البحر من تحصيل الشرائط ليس فوق البحر
من تحصيل الأركان فلهذا لم يرض على التحول إلى القبلة بنفسه ولا يعبره صلى كذلك ولا إعادة عليه
بعد الزه في طاهر الجواب كالمعجز عن الأركان بدافع وعلمه في البحر وسبأني آسباب مالو كان
تحت ثياب نجسة **(قوله ولا يبعد)** أي في سقوط الشرائط أو الأركان لغز ومما يوافق في خلاف مالو كان
من قبل العبد على ما مر تنصيصه في الطهارة وسئل المخرج عن القراءة وفي البحر في القيسة ولو اعتقل
لسانه يوما وليلة صلى صلاة لا حرج ثم انطلق لسانه لا تفره الإعادة اه والظاهر أن قوله يوم وليلة لأنه
محتمل فهوهم لزوم الإعادة الزائدة بل ذلك لا تقوم إعادة له وله في حد التكرار **(قوله ولو شاءه)**
على مريض الخ أي بار وصل إلى حال لا يمكنه سقط ذلك وليس المراد بمجرد الشك والاشتباه لأن ذلك يجعل
لاصحح **(قوله)** أي أن يجز به قد يقال أنه تعام ونعم له وهو معس كما قد قرأ من المعنف وأعلمه من
القراءة وهو في الصلاة ط قات وميد يقال أنه ليس بتعالم وتعلم بل هو تذكير أو إعلام فهو كلام المبلغ

(ورجلاه نحو القبلة)
غير أنه يجب وكيفية
لكراهة مسد الرجل إلى
القبلة ويرفع رأسه يسيرا
ليصير وجهه إليها (أو على
جنبه الأيمن) أو الأيسر
وجهه إليها (والأول أفضل)
على المعتد (وان تعذر
الإيماء) برأسه (وتكررت
الفوائد) بان زادت على
يوم وليلة (سقط القضاء
ضنه) وان كان يهضم في
طاهر الرواية (وعليه
الفتوى) كإلى الظاهر به لأن
يجرد العقل لا يكتفى لتوجه
الخطاب وأفاد بسقوط
الأركان بسقوط الشرائط
عد العجز بالأولى ولا يبعد
في طاهر الرواية بدائع
(ولو شاءه على مريض
إعداد إلى أركان والحدود
لعباس يطعمه لا يلزمه
الاداء) ولو أداها تلقين
ذيرة يشي أن يجز به

قوله بعض المحققين هو
الحق أم أمير حاج في الحلية
اه منه

وقلبه وساجبه) خلافاً لغيره
(ولو عرض له مرض في
صلاته يتم عاقده) على
المعتمد (ولو صلى فاعدا
بركوع وهو فصيح
ولو كان يصلي (بالاعاء)
فصيح لا يبي الا اذا صح
فصل أن يوم الركون
والسجود لا يكون يوم
مضطجعاً ثم قدر على السجود
ولم يقدر على الركوع
والسجود) فانه يستأنف
(على المختار) لان حالة
السجود أقوى فلم يحز
بنائه على الضعيف
(وله المتعلق الاستكشاف على
شيء) كصاحب جدار (مع
الاعاء) أي التمس بسلامة
كراهة ودونه بكرة (وله
الاعتقاد) بلا كراهة مطلقاً
هو الاصح ذكره الكمال
وعيره (صلى الفرض في
فلك) صار قاعداً بالاعتذار
صحة (لعامة العجز) وأسأه
وقال لا يصح الاعتذار وهو
الاطهر وهات (والمر بوطه
في الشط كالشط) في الاصح
(والمر بوطه بلغة الصراة
كل الرجح بحر كها شديداً
وكالسنونو الا كمالا فاقه)
ويلزم اسمة بالقلعة عند
الاعتذار وكذا دلوات ولأم
توماي ملكين

مطلب في الصلاة في السفينة

٣ قوله لم يؤذركم بالاساء
الح) هكذا نسخة المشي
بالساء ولعل الصواب لا يات

١٠١

بانتقالات الامام فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الح)
الاولى ذكر قبل مسئلة القنية لارتباطها بمقتضاها فحصل ما وقع في المتن بعد اعادة القنية غير مناسب (قوله
حلالا لغير) بعده يوم يحينه فان عجزه عن ركوعه ما عجزه قبله بحر (قوله يتم عاقده) أي ولو فاعداً مومناً
أو مستلقاً (قوله على المعتمد) وعن الامام أنه يستقبل لان عجزه عنه اعتدلت بموجبه الركوع والسجود ولا
تتوز بالاعاء قال في البحر والصحيح المشهور هو الاول لان ساء الضعيف على القوى أولى من الابتناء بالكل
صعباً (قوله بي) أي على ما صلى يتم صلاته قائماً عذماً وقال بحر يستقبل ساء على عدم صحة اعتداله القائم
بالقاعده وقد مره (قوله ولو كان يصلي بالاعاء) أي قائماً أو قاعداً أو مستلقاً أو مضطجعاً كما هو
فضية الاطلاق ح (قوله فصيح) أي قدر على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً ح (قوله لا يبي) لان
اعتداله الركوع والساجد بالمومني لا يعوز كذا البناء درر (قوله الا اذا حصل أن يوم الح) لانه لم يؤذ
ركام بالبناء واعاءه بحر دخره فلا يكون ساء القوى على الضعيف بحر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائماً
أو قاعداً بقصد الاعاء ثم قدر قبل الاعاء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً اما اذا افتتح مستلقاً أو
مضطجعاً ثم قدر قبل الاعاء على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح
لان حالة السجود أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليه بالاولى تأمل (قوله
وله المتعلق الح) لعل وجهه ان المتعلق قد يكثر كالتعبد ويؤدي الى التمس فلم يكره الاستكشاف لان
الفرض فان زمسه يسير ولا يافتراض ان عجزه قد مره مومناً وان ذلك ظاهر انه لا يكره الاستكشاف تأمل
(قوله ودونه بكرة) أي طافاً بالاحصاء اسمة الادب شرح الموقر وغيره وطاهره أنه ليس منه شيء خاص
فتكون الكراهة تنهية تأمل (قوله والاعتذار) أي بعد الانتحار قائماً (قوله لا كراهة مطلقاً)
أي بعد ودونه أمام العذر فافتحاً أو ما دونه بكرة بعد الامام على اختياره صاحب الهداية ولا يكره على
اختياره في الاسلام وهو الاصح لانه غير في الابتداء بين القسم والاعتذار فكذلك في الانتهاء أو اما الاستكشاف لم
يعرفه ابتداء بالاعتذار بل يكره فكذلك الانتهاء أو ما عذراً فافتحاً أو ما دونه بكرة بعد الامام على اختياره
قائماً وهذا انصاف في الركعة الاولى والثانية ما في الشرح الثاني فنفسي أن يعجز زعمدهما أيضاً غير سبسة
الطاهر والجمعة وتعمية في شرح المسئلة (قوله حار) أي سائر استتراراً عن المربوط (قوله قاعداً) أي بركع
ويسجد لأمومناً فافتحاً بحر (قوله لعل العجز) أي لان دوران الرأس فيها اب والعالب كالمحقق فاقم
مقاهه كالسفر اقيم مقام المسئلة في اليوم مقام الحدث شرح المسئلة وابتدأ ذكر المسئلة في الصلاة في السفينة في
بالصلوة المربوض (قوله وأسأه) أشار الى أن القسم أصل لانه أمدن من شبهة الخلاف وانروح أفضل
ان أمكته لانه أمكن لقله بحر وشرح المسئلة (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية تعدد سوق الأدلة والاطهر أن
قولهما أشبه ما لا حرم أن في الحواشي القسوية به بأخذها (قوله والمر بوطه في الشط كالشط) فلاتجوز الصلاة
فيها قاعداً فافتحاً وطاهر ما في الهداية وغيرهما الحواشي قائماً مطلقاً أي استقرت على الأرض أو أوصرح في
الايضاح بعد في الثاني حيث أمكته الخروح الحياق لها لاندائتهن وأخاؤ في المحيط والدائع بحر وعزاء
في الامداد أصالي في جميع الروايات عن المصنف وخبره في رواية الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها
سائر تقع أمكان الحروح الى البر وهذه المسئلة الاس عنهما فاولون شرح المسئلة (قوله في الاصح) احتراز عن
قول البعض بانه لا فرق بين ما وس السائرة كفي النهر (قوله والامكان لاقمة) أي ان لم تحركها الريح شديداً
بل يسير اعينكمها كالواقفة فلاتجوز الصلاة فيها قاعداً مع القدرة على القيام كفي الامداد (قوله ويلزم
اسمة بالقلعة الح) أي في قولهم جميعاً بحر وان عجزه عن الصلاة على الصلوات فامداد عن جميع الروايات ولعله
بما لم ينفخ خروح الوقت لما تقرر من أن قلته الماخزية قدرته وهذا كذلك والافعال الفرق دلية أمل
واعلم انه لا اسبقال لانها في حقها كالبيت حتى لا يتعلق فيهما مومناً مع القدرة على الركوع والسجود

مخلافاً ركب الداية كدافى الكافى شرح الملية **(قوله من يوطئ)** أى مقروئتين لانهما لا اقتراح صارتا
كشيء واحد وان كانتا متصليتين لم يحولان تحال ما بينهما من غير ذلك جمع الاقتداء وان كان الامام فى
سعية وافقوا المقتدون على الشط فان يدعوا طريق أو قد نهر عظيم لم يصح بحر وسقط اجماع كلام على الصلاة
على الداية والنجلة فى باب الواصل **(قوله من منى أو نعى عليه)** الخنوث آفة تسلب العقل والنجمة آفة
استمره ط **(قوله وقت صلاة)** مرفوع على أنه فاعل زاد أو منسوب على أنه طرف لادو فاعل زاد ضمير المصنوع
ح عن القهستافى واعتبر الزيادة لاوقات على قول الثالث وهو الأصح وعد الثاني بالاعطاش وكل رواية عن
الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أخاف من العبد بعد قتل حروح الوقت سقط القضاء عن الثاني لا الثالث
بحر والمراد بالساعات الأزيمة لا متعارفه أهل النجوم در رأى من سكوت الساعة خمس عشرة درجة فالمراد
عند الشافعى الزيادة بشئ من الزمان وان قل كما فى عرزالاد كار والبرجدى اجماع **(قوله ان لا فاقته وقت)**
مه لود مثل أن يحبس عنه المرض بعد الصبح مثله فيقول قليلاً ثم يعاود ويصلى عليه تعتبر هذه الافاقه فيبطل
ما قبلها من حكم النجاسة اذا كان أقل من يوم وبسببها وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم لكنه يعقبه بقصة فيحكم
بكلام الاضغاث من جمعى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ح عن البحر **(قوله لا يصنع العباد)** أى وسقط القضاء
حرف بالارتداد حصل فاقته بما هو عليه فلا يقاس عليه ما حصل بعده وعند محمد يسقط القضاء بالبعث والدواء لانه
مباح مفسر كالمريض كفى البصر وعذره والظاهر أن عذبه الدواء على التبع عطف تفسيره وان المراد شرب
الغسل لاجل الدواء أما لو شربه للسكر فيكون معصية تصح كالجروا أنه لو شرب الخمر على وجه مباح كالكراه
يكون كالصحيح يرى فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط العضاء بالفرع من مسح أو أدى كجمله ولهم
انفسه معصية عليه وهو مرض أى فهو مما سوى **(قوله كالنوم)** أى لا يسقط القضاء باصلا لانه لا يمتد
بوماولية عال بالاحراق فى القضاء بخلاف الاعمال لانه مما اعتد عاده بحر **(قوله ويوجه حراجه)** لم يذكره فى
الكافى والغنى والعروا والبر فكان عريف كجانبى **(قوله ولا يتيم)** معاصى خاص على عام **(قوله وقبل لاصلاة)**
عليه اختار صاحب الدر فى شتمه وشرحه فقال قطعت يداه ورجلاه من المرقق والكعب لاصلاة عليه كدافى
السكاكى وقبل ان يود من يوصيه يأمره ليعدل وجهه ووضع القطع ويضع رأسه والاصح وجهه وورأسه
فى الماء أو يمسح وجهه ووضع القطع على جدار فبلى كدافى التتواصية اه **(قوله أو يمسح وجهه الخ)**
أى ان لم يقدر على الغسل بالماء ساء على أنه لاجراجه وبه علم أن قول المصنف وبوجه حراجه ليس قيد
لان المدار على الجزع من الطهارة ولذا استشهد فاصحاح على ما اختار ومن سقط الصلاة عن المريض العاجز
عن الاء بالرأس وأن مجرد العقل لا يكفي لتوجها لخطاب مجاز كرمحمد فبى قطعت يداه من المرقق
ورجله من السابق لاصلاة عليه **(قوله وقيل الخ)** هو القول الذى انفسى فى عبارة الدرر **(قوله بلا على)**
كثير **(قوله أمره الطيب)** أو كان ماهر فى الساحة قصر **(قوله والا)** أى لا يلزمه الادعاء به نزل بالتأخير
بحر **(قوله أمره الطيب)** أى المسلم الحادى كاد كروفى الصوم **(قوله لبر ع)** فتح الماء او معة وسكون
الراى والعين المجتهدة فى القاموس من غز الحاحم شرط ويجوز أن يكون بالموت والعين المهمل ح **(قوله من)**
ساعته المراد ما ان يكون بحيث لو توفى وصلى يخرجه من النجاسة المبرر لما يعقل براع من الصلاة كالمس
نحره وقيل باب الاعتصام **(قوله الا نيلمة مشقة بغير يكة)** عداه البحر عن الخلاصة الا أنه يرد ادعاء
اه والظاهر أنه غير قيد كاشاوا اليه الشارح بل الراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر فى القيام اول
الباب واهته على أعلم

(باب معود التلاوة)

تقدم فى الباب السابق وجه تأخير عن معود السهو **(قوله من اضافة الحكم الى سببه)** الحكم هو وجوب
السجود لا السجود ولو قال من اضافة المعنى الى سببه لكأن أولى أو أن الحكم بمعنى الحكموم ط **(قوله)**

مر يوطئ صح والا ومن
جس أو نعى عليه ولو يفرغ
من سبع أو أدى (بوماولية
قصى الخمس وان واد وقت
صلاة) سادسة (لا البحر
ولو افاق فى المدة فان لا فاقته
وقته معلوم قصى والا
زال عقوله بغير أو حرس)
أوداه (لزمه القضاء وان
طالت) لانه يصح العباد
كالنوم (ولو قطعت يداه
ورجلاه من المرقق والكعب
وبوجه حراجه بلى بحر
طهارة ولا يتيم ولا يعدهو
الاصح) وقد مر فى التيم
وقبل لاصلاة عليه وقبل
بأمره غسل موضع القطع
(مرو ع) أمكن
العريق الصلاة بالاماء
بلا على كثير لزمه الاداء والا
لا أمره الطيب بالاستلقاء
لبرع الماء من عينه صلى
بالاماء لان حرمة الاعضاء
كترمة النفس ***(مر يرض)**
نحتة نياب بحسنة وكلنا بسط
شياء تنقص من ساعته صلى
على حاله وكذا يؤم يتيمس
الا أنه لحقه مشقة بغير يكة
(باب معود التلاوة)
من اضافة الحكم الى سببه

يجب) أى وجوب بلومس في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المختصر الايهما وقبل يجب قبضته الثاني
 بالقول اعد أليق نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاته فرض أو صوم يوم لأنه المأمور تأمل رخصي ثم رأيت
 مصر صانه في التنازع حاشية مع عدم الوجوب (قوله سب تلاوة) اخترعوا على كتبها أو نهجها فادخلوا السجود
 عليه كما سباني (قوله أى أكثرها الخ) هذا اختلاف الصبي الذي حزمه في نور الابصار في السراج وهل يجب
 السجدة بشرط قراءة جميع الآيات أم يصحها بختلاف والصحيح أنه إذا قرأ حرفاً السجدة وقبضه كلمة أو
 بعده كما يجب السجود والافلا وقيل لا يجب إلا أن يقرأ آية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية
 السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اهـ لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضى
 أنه لا بد من قراءة الآيات بنهما كما يفهم من إطلاق المتن ويأتى تريماً يؤيد أنه لا يقال سباق الكلام
 قرينة على أن المراد بقوله إلا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود وإطلاق الحرف على الكلمة شائع
 في عرف القراء قوله من أربع عشرة آية) يدلان على أنه في قوله تلاوة آية) (تتبعه) * السجود في سورة
 النمل عند قوله تعالى ليرب العرش العظيم على قراءة العلامة بشد لا وعند قوله تعالى الآية السجدة وعلى قراءة
 السكاني بالتخفيف وفى ص صد وحسن ما كتب وهو أول من قول الرى بلى صد وأبى لساند كره وفى حم
 السجدة عند وهم لا سأمون وهو المروى عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي عند أن كتب إياه
 تعدون وهو مذهب على ومروى عن ابن مسعود وأبو عمرو بن يحيى الأول لا احتياط عند اختلاف مذاهب
 الصحابة لأنهم لم يوجبوا تعدون فالتأويل لا سأمون لا يضر بخلاف العكس لأنهم لم يوجبوا تعدون
 سب الوجوب فتوجب بقضائى الصلاة كانت صلاة ولا نقص بمقتضاه أصلاً كما رآنا البصر عند الدافع
 امداد المحصودين موضع السجود في قبضة الآيات فراجعوه والظاهر أن هذا الاحتياط مبني على أن
 السبب تلاوة آية تامة ككلها ظاهر إطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يسهل على الآيات ولا يتيسر إذا كانت
 النائية متعاقبة الآية التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا يأتى بامر عن السراج من تصحيح وجوب السجود
 بقراءة حرف السجدة مع كنه قوله أو بعده لا يقال ما فى السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مرعى الامداد
 بيان لموضع وجوب الاداء أو بيان لموضع السجدة فلا يقال أن الاداء لا يجب فور القراءة كما سباني وما مرعى
 ترجيح مذهبهم من قولهم لأنهم لم يوجبوا تعدون فتوجب الوجوب وقد كره له أضافى الفتح وغيره يدل على
 أن الخلاف يساو بين الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة إلا عند
 ابتهاج الآيات الثانية احتياطاً كما صرح به في الهداية وغيره لأن الوجوب لا يكون إلا عند وجوبه ولو
 محذوراً بعد الآيات الأولى لا يكفي لأنه يكون قبل ما هو به ظهر أن ما فى السراج خلاف المذهب الذي مشى
 عليه الشراح والمتون تأمل (قوله لا فترانها بالركوع) لأن السجدة في فترت بالركوع نت منازعة عن
 السجدة الصلاة بكل قول تعالى وأجدي وأركبي بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحد) حيث اعتبرنا كلامه
 حدى في الجمع ولم يعتبر السجدة ص كفى غرض الانكار (قوله ونفى مالك) وجود المفضل) أى من اجترأ أن
 الاختلاف فيه سورة التجم والاشفاق فالحق يمكن أن يكون السجود عند إحدى عشرة (قوله بشرط سماعها)
 فلا يجب على من لم يسمعها وإن كان في مجلس التلاوة وشرح المدينة (قوله والسبب التلاوة الخ) أى التلاوة
 الصريحة هو الصادر عن له أهل البيت كذا كره غير واحد من المشايخ حلية وسأنى بمختره في قول المصنف
 فلا يجب على كافر الخ قات وينبى أن براد قد أخرجوه كونهما لا يخرجهم الحوازم تلاوة ما ترون من تلافي
 ركوعه وأجوده أو تشهد فانه لا يعود عليهم بتلاوتهم غيرهم عما كسبه أى ثم أعلم أن التلاوة سبب في حق
 التالى وبراءة تأتى في السماع أو قبل هو شرط في حق السماع لا سبب ومجھے في السكاني والمطيا والطهيرية
 وقيل هو سبب ثاب في حقه واليه ذهب في الهداية والمدايع وسببته الشارح على ترجيحهم كذا في المتن أن
 تأويل السجدة أحد ثلاثة البلاوة والسماع والاعتناء وظاهر أنها أسباب ثلاثة وبصر في الحليسة

(يجب) سبب (تلاوة
 آية) أى أكثرها مع حرف
 السجدة (من أربع عشرة
 آية) أربع في الصف
 الأول وعشر في الثاني
 (منها أولى الخ) أما
 ثانيته فصلانية لا فترانها
 بالركوع (وص) خلافاً
 للشافعي وأحد من مالك
 وجود المفضل (بشرط
 سماعها) فالسبب التلاوة

واختار المصنف ما في الكافي وزاد عليه شيئا آخر وهو الالتزام بالسبب عند شيئات التلاوة والالتزام كما
صرح بذلك في المنع وصرح أيضا بان السماع شرط في حق غير الثاني وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن
لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الالتزام شرط أيضا كالسماع كما يظهر قريبا (قوله وان لم يوجد
السماع) أي بالفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الأصم ولا فكونه بحيث يسمع نفسه لولا العرواض أو يسمعه
من قرب إذ أنه في شرط كونه مذهب الهندواني وهو الصحيح خلاف الكرخي المكتفي بتصحيح الحروف ح
قلتوه صرح في الحاشية (قوله في حق غير الثاني) أي عند فقد الالتزام فإنه لا يشترط سماع المؤتمر بل ولا
حضوره عند تلاوة الامام كسابقه واعتزل التقيد بذلك اعتمادا على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله)

ولو بالفارسية) مبالغة على ما أفهمه كلامه من وجوبه على السامع فيعمل وجوبها عليه ولو تأتت بالعربية
بالأولى لأجل قوله والسماع شرط اذ لا يظهر فيه الأولوية فافهم (قوله اذا أخبر) أي بآية جديدة سواء
افهمها أولا ولا وهذا عند الامام وعندهما لم يعلم السامع أنه يقرأ القرآن لم يمتد له الاطلاع على الفض وبه يعنى
وفي المهرج السراج أن الامام رجع الى قولهما وسامعهما عليه الاعتماد اه والمراد من قوله ان علم السامع أن
يفهم معنى الآية كافي في شرح الجمع حيث قال وجبت عليه سواء عدهم معنى الآية أولا وعده وقالوا ففهمها
وجبت والادلالة اذ افهم كل سماع للقرآن من وجه دون وجه اه لمخصا ما وكات بالعربية فانه يجب

بالاتفاق ففهم أولا لكن لا يجب على المعنى ما لم يعلم كافي الفخ أي وان لم يفهم (قوله وان شرط الالتزام)
أي ان سجد هذا الامام والادلت به وان يفهمه امه شرح المصنف (قوله فانه سب) صوابه فانه شرط ليوافق
قوله أو بشرط وقوله أيضا أي كأن السماع شرط نعم صرح في المحرر بان السبب شيئات التلاوة والالتزام
كما قدمنا عليه بقوله أو الالتزام معطوف على قوله تلاوة أي ما كان مراد الشارح موافقته كالعليه
أن سقط قوله بشرط والا كان عليه أن يقول فانه شرط لوجودها أيضا (قوله ولم يحضرها) أي بان تلاها
قل أو يحضر ويقتهى به (قوله للمتابعة) في البحر عن التجنيس الثاني والسماع ينظر كل مهمل في اعتقاد
نفسه ما فينا في المحرر ليست تحده عندنا خلافا للشافعي لان السامع ليس بتابع للثاني تحقيقا حتى يلزمه العمل
برأيه لانه لا شركة بينهما اه وظاهره أنه يقع بهما لو كافي الصلاة لكونه تابعا لتحقيقه فأفاده ط وقد
تقدم في واجبات الصلاة أنه تحب المتابعة في المجتهدية لا في المقتلوع سخته أو بعدم شيكز بادة تكبيرة
خامسة في الجازة وكتبت العصر وقدم الكلام على ذلك هناك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهدية أي

عما لا احتسابه مساع تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي المصلي صلاته سواء كان هو أو المؤتمر الثاني أو كان
امامه أو مؤتمرا بما به دليل قول المتن فيما سباني ولان المؤتمر لو كان السامع في صلاته والأولى إسقاط المصلي
ليعود الصبر على المؤتمر الثاني لا ليترك قول المصنف الآتي ولان المؤتمر المح والامام المصلي يشمل المصلي غير
صلاته كاملا غير امامه وقتده ومنفرد مع أنهم كغير المصلي أصلا قسم المحرر كما أفاده ح أي فانهم
يسجدون بعد الفراغ من صلاتهم كسابقه ذلك في قول المتن ولو سمع المصلي من غيرهم يسجد بهم بل بعدها
وبأن تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لا يخرج ثلثي) وهم الامام ومن معه ويسجد بالاسم غير
محمود ربه من القراءة في هذه الصلاة عما لم يجر على المتقدمين فالظاهر التحليل بما في شرح المسألة وغيرها
بأنه ان سجد الامام يلزم اسقاط المتنوع تأملا والاربع في الحقيقة محلها من ليس معهم في صلاتهم لم يدم
بحر ما نظر اليهم لانه يجر له من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل) أي المحرر معهم أي في صلاتهم
سقطت السجدة عنه تعالى لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة أخرى غير ركعة التلاوة (قوله المحرر

فيما عن القراءة) قال المرحوماني وعدى انما يحب وتؤدي فيه بحر عن الزلي قلت وفي التشهد بحث
مقدسي أن لا يندرجها في الركوع أو السجدة يمكن بخلاف التشهد وعن أبي بكر المراد بقوله تؤدي
ويعانه يؤتمر في ذلك الموضع الذي تلاها ولا بعده لكن في الامداد وقال المرحوماني عليه السجود يؤدي

وان لم يوجد السجدة
كتلاوة الأصم والسماع
شرط في حق غير الثاني
والبفارسية اذا أخبر (أو)
بشرط (الالتزام) أي
الافتداء (بمن تلاها) فانه
سبيل وجوبها أيضا وان لم
يسجدوا لم يحضرها للمتابعة
(ولو تلاها المؤتمر لم يسجد)
المصلي (أصلا) لا في الصلاة
ولا بعده (بجسلاف
المحارح) لان الخبر ثبت
باعتين ولا يعدوهم حتى لو
دخل معهم سقطت ولا
تجب على من تلا في ركوعه
أو سجده أو تشهد للهجه
فيما عن القراءة

بالاصطاف ولا تشد سجدهم بشاد سجده وفي الوادر يتقدم ويصطفون خلفه وتغامى في الامداد **(قوله في الاصح)** قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما صحح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحان رب الاعلى وأيقلا قال ماشاء محاوره كسجد وجهي الذي خافه وصوره وشق سمعه ونصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين وقوله اللهم اكسبني عدلك ما أحرا وضع عبيها وزرا واجعلني عدلك دخلا وتجاهلي كاشف لمن عدلك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما تزين ذلك اه وأقر في الحلي والجرو وغيره **(قوله لا تلمس أجزائهم)** أي من حس أحراء الصلاة أو المراد في بعض المواضع كإذ التفت في الصلاة فافهم ذلك في الجرح وغيره فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه **(قوله كلاصم)** نية على بعيد الخطور بالنال ليعلم غيره بالاولى ح **(قوله اذا تلا)** أما اذا أوى قوما سجدا فلا تجب عليه امداد من التلاوة خاتمة **(قوله كالجذب)** طاهره أنه ليس أهلا للوجوب أداءه وليس كذلك حتى يتم السكران والناثم كل منهما ليس أهلا لإداعاءه استوجب الوقت تأمل **(قوله والسكران)** لانه اعترضه قبله فانما حكر حركه وهذا تلزمه العبادات كفي الخط ومقاده لو سكر من مباح كالأصابع لقمة أو كره عليه لم تجب عليه اذا تلاها أو سمعها كان بحال لا يعبر ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتد كره بعد الصلوة حلية **(قوله والناثم)** أي اذا أخبر به قرأها في حالة النوم تجب عليه وهو الاصح تارة ثانية وفي الدراية لا تلزمه وهو الصحيح امداد فيه الاختلاف التصحيح وأما زوجه على السامع منه أو من المعنى عليه ومقل في الشرع لانه أيضا اختلاف الرواية والتصحيح وكذا من الجنون وسبأ في بانه قريبا **(قوله لا تلمس أجزائهم)** أي لاصلة أي لوجوبها بتقدير مضاف وفي بعض السجلات لها أي للإدعاء والقضاء وهذا طاهر في الجنون المطبق أمان لم يرد حذونه على يوم وليلة بقتضائه الوجوب كسبأني **(قوله ولا تجب تلاوتهم)** أي وتجب على من سمعهم سبأ تلاوتهم ح **(قوله يبي المدكورن)** أي الأصم والفسا وما بينهما **(قوله ناز الجنون)** هذا ما شئ عليه في الجرح عن البدائع قال في الفتح لكن ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب السماع من مجنون أو نائم أو طير لأن السبب سماع تلاوة صحيح فمقتضاها التمييز ولو وجد هذا التعادل بقيد التفصيل في الصبي فليس هو المعتبر ان كان غير أوجب السماع معه والأدلاء واستخدمه في الحلية **(قوله المعلق)** ما كسر كافي للعرب وفي القاموس ألقه عطاء ومنه الجنون المطبق والحلي المطلقة اه والمراد به الملازم المعتد والذي حوره ابن الهمام في التحرير وقهر القدير وتده في البرانة والامتداد المسقط في الصلوات اصير وزنه استاعد مجدود في الصوم سبأ رافق الشهر ليهن زيارته وفي الزكيات سبأ رافق الحول اه ويظهر منه ومن قول المصنف على من كان أهلا لوجوب الصلاة التلاوة كالمصنف في ذلك لكن المراد به سبأ على ما ذكر في الدرر وتبعها الشارح مما زاد على يوم وليلة وكان لا يروى فانه جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصر وهو ما لا يد على يوم وليلة وكما لا يجب برهاني وهو ما لا يد على ذلك السكندر قول وكاملا مطبعا وهو ما لا يد على ذلك ولا يروى والحاصل اصحاب الدرر على ذلك التقدير هو التوفيق بين كلامهم فانه قيل عن تجب الجامع عدم الوجوب السماع من الجنون وعن المائدة التي وجوبه والاداءه اذ افسر مكان يوم وليلة أو أقل بقره المسجد تلاها أو سمعها أي وادأجت عليه تجب على من سمعها به بالاولى ثم ذكر في الدرر وأن القاصر يجب السجدة بتلاوته عليه وعلى من سمع منه وهو ما في الوادر والكامل الغير المطبق لا يجب عليه بتلاوته بل على سماعه وهو ما في الحلية والمطلق لا يجب عليه ولا على سماعه وهو ما في الحلي وقدر جري أشارح على هذا التفسير والتوفيق **(قوله لا يجب تلاوته)** أي على من سمعه كالا يجب عليه تسبأ **(قوله لا يدم)** أهلية بردها به المعنى فانه يجب على من سمعه عدم أهلية ط **(قوله تلزمه تلاوة أو سمع)** أي لانه أهلا لوجوب قضاء الصلاة أو لا تمتد زمت من سمعه بالاولى كما مر وفي من الشئ سمع من كل من وجب عليه

في الاصح (على من كان)
متعلق بيجب (أهلا لوجوب
الصلاة) لانها من أجزائهم
(أداءه) كلاصم اذا تلا (أو
قضاء) كالجذب والسكران
والناثم (ولا تجب على
كافرو صبي وجنون وحائض
ونفساء قسروا أو سمعوا)
لانهم ليسوا أهلا لها
(وتجب تلاوتهم) يعني
المدكورين (خلا الجنون
المعلق) فلا تجب تلاوته
لعدم أهلية من لو قصر حذونه
مكنا يوما وليس له أو أقل
تلزمه تلا أو سمع

بالسمع من العبر وجب على العبر بالسمع منه بالاعكاس **(قوله وان أكثر)** أي من يوم وليلة يعني
ولم يكن مطلقاً قرينة المقابلة وهذا ثالث الانقسام **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما حرره منسوخ وصاحب
الرد وهو ما مر وحاصل ما ذكره الشرح في حاشيته عليه ما ذكره من تقسيم الجون إلى ثلاثة
أقسام تختلف لكل الامور أي انه قسمها فقط بطبق وغيره وان تفسيره المطلق على الأول وغيره
مسلم لان ما من ساعة الا يربح حيزه وان في السماع من المجموع روايتين معصيتين بحكماهما في الحوارة
فالوجه في التوفيق أن يحصل ما في الحاشية على رواية وما في التخصيص على أخرى اه **أقول** والظاهر
أن هاتين الروايتين في الحنون المطلق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ اسمعيل
من تقييده بالمطلق بدليل ما قدمناه عن الشيخ وكذا ما في الحوارة حيث قال ولو سمعها من بام أو معصي
عليه أو مجنون فيفسد روايتان معهما لا يجب اه فان المنور غير المطلق ليس أدى حلال من الباطن
والمنع عليه خلاف في الجاري فيها حاربه أيضاً الشك كل منهم من أهل الوجوب مكان الظاهر الاطلاق
بلا تبيد عطيق أو غيره **(قوله وبقل الوجوب الخ)** يعني ما قدمناه أنه هوهم أنه في الحوارة انقصر
على الوجوب **(قوله من الصدى)** هو ما قبله مثل صوتك في الخيال والظاهر ويحويها كافي المصاح
(قوله والظاهر) هو الاصح من باقى وغيره وقبله في الحاشية ذكرنا مع ما يأتي من شأنه ذكره تنبيهاً على
الأول وبختم في رواية الانضاح **(قوله ومن كل نال حراما)** تكرار مع ما يأتي من شأنه ذكره تنبيهاً على
أن الأولى أن يدكرها ح **(قوله ولا ياتحصى)** لانه لا يقال قرأ القرآن وبما قرأ الجميع ولو فعل
ذلك في الصلوات لم يطلع لاه الحروف التي في القرآن ولا سبوع في القراءة لانه لم يقرأ القرآن امداد من
التحسيس والحاشية ولا يجب بالكتابة بحرف **(قوله ولا من المؤتمر الخ)** أي لا يجب على من سمعها منه سواء كان
امامه أو المتقرب منه ولا يجب عليه بحرف **(قوله بخلاف الخارج)** أي عن صلاة المؤتمر التالي اماما كان
أو مؤتمراً أو مسجداً أو غير محل أصلاً كانه مناهة فدقوه ولولا المؤتمر ح **(قوله على المختار)** كذا في الهمز
والامداد وهو ادعاء محمد وعبد الله بن يوسف على الفور وهو روايتان عن الامام أيضاً كذا في العناية قال في
الهمز يبقى أن يكون على الخلاف في الاثم وعدمه متى لو اداهها بعد مدة كل مؤتمراً تلقاها فاصابها اه قال
الشيخ اسمعيل وفيه نظر أي لا الظاهر من الفور أن يكون تأخيرها قضاء قلت ليس سديد كذا في ارجح
في السمع الاجماع على أنه لو راحي كان أداءه مع أن المخرج أنه على الفور أو تأخيرها وهو نظير ماها تأمل
(قوله تبرها) لانه يقول الزمان قد نساها ولو كانت الكراهة تنجزية لوجبت على الفور وليس كذلك
ولذا كرهه تنجزية تأخير الصلواتية وقت القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما اذا كان الوقت
مكروها كوقت الطلوع **(مرع)** في التنازع حاشية يستحب للثاني أو السامع ادائه بحكمه المبحود أو يقول
سمها وأطعنا من الزنا وبأول المنابر **(قوله ويكفيه الخ)** مكره مع ما قدمناه في قوله خلافاً لغيره بمقنونة
التحسين **(قوله وتسقط بالحيض)** تسع في ذلك صاحب النهر حيث قال وهو حواشيها أو آخرتها حتى حاصت
سقطت وكذا الروايات وهذا تلاوتها كذا في الحاشية اه **والذي في الحاشية** المراد أن أداءه في آية السجدة في
صلواته لم يسجد حتى حاصت سقطت عنها السجدة اه ومثله ما سدر كرهه الشارح عن الخلاصة فعلم أن
المراد بالسجدة الصلواتية وهي الآتية في قول المتن الا اذا سقطت عن الحيف الخ فلا يلزم لذكرها هنا
نعم في التحسين ما يدل على سقوطها بالحيض مع طاقاته قال اذا قرأت آية السجدة ولم تسجد لها حتى حاصت
سقطت لآب الحيف بالحيض وجوبه ابتداءً وسكداً بها وهو نظير المسلم اذا قرأها ثم اراد تسقطت معصية اذا سلم
لا يجب عليه لان الكفر بابها تداءع كذا به اه **وتأمل** **(قوله والردة)** به ان وقتها العمر وما في وقتها
لا يسقط من المرتد اذا سلم كالحج وكصلاة ما لا يفسد في وقتها تأمل وأجاب بعض الخدائن ان
السب في الصلاة تنقضت بعد الاسلام ولا كذلك هو والتلاوتو كذا في اعتبار القدرة على المراد والواضحة في

وان أكثر تلاوته بل تعلم
من سمعه على ما حرره
منسوخاً ولكن حزم
الشرع لا باختلاف الرواية
وبقل الوجوب بالسمع
من المجنون عن العشوى
الصبرى والحوارة قلت
وبختم القهستاني (لا)
تجب بسماعه من الصدى
والظاهر ومن كل نال حراما
ولا ياتحصى أشباه (لا)
(من المؤتمر) كان السامع
(في صلواته) أي صلاة المؤتمر
بخلاف الخارج كالمؤتمر
على التراجيح على المختار
وبكره تأخيرها من غيرها
ويكفيه أن يسجد عدة
ماتليه باليمين ويكون
مؤدباً وتسقط بالحيض
والردة (ان لم تكن صلواتية)

فعلی الفور لصبر و نه اجتناب و یا تم تأخیرها و یقضیها لادام فی حرمۃ الصلاة ولو بعد (٥٦٩) السلام فتحتم هذه النسبة هي الصواب

الحکم بعد السلام ط و نه أن الکلام فی سقوطها عن لم یسجد لای عدم وجوب الاعداد علی من سجدها
بل ما یکن منه نظیر من ترك صلاة ثم اراد قد من قبل سجود السهو أنه یجب علیه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة
وقه تعنی ذلك لزوم السجدة معها له (قوله فعلی الفور) هو شرط مقدر تعذر ما كان صلیه و علی
الفور ح تم قد مر ان الفور عدم طول المدة فی التلاوة والسجدة قراءه أكثر من آيتين أو ثلاث علی ما یسأل
حلیة (قوله و یا تم تأخیرها) لانها وجبت معها من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها
ووجب أدائها معضا كفی البیان ولذا كان اختار وجوب سجود السهو لو تركها بعد سجدها كما قد مر
فی بابہ عند قوله بترك واجب وصارت كل أثر السجدة الصلیة عن فعلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر
القراءة فی الاثر بین علی القول بوجوبه فی الاول لیر وهو المعتقد أما علی القول بعدمه معها فهي أدا فی
الاثر بین حلیة قد فی بابیات الصلاة فیهم (قوله ولو بعد السلام) ی ماسیما دام فی المسجد ورویه
لا یسجد بعد السلام ماسیما تأخر حلیة (قوله ثم هذه النسبة هي الصواب) أي قول المصنف صلیه و رد الله
واو وحذف التاء واداكوا قد حذفوا فی نسخة المدرك فی الموثق كنسبة الرجل الی امرأة فقالوا یصری
لا یصری كمن لا یجتمع أن فی نسبه المأثرت و یقولون امرت فکف نسبه المأثرت الی المأثرت فتح (قوله و من
جمعها) الجمع عسر شرط الطریق الی الانتداب لئلا یشرط هو الاقتداء وان لم یستعمل لم یحضرها كما قد مر
الشارح لكن قید بالسمع لیمتأنی التفصیل لاسی (قوله ولو باقدا ثمه) أي ولو صار التالی اماما بسبب
اقتداء السامع به بان تلاها هو مقدر فاقدی به (قوله سجده) قیده لان الامام لو لم یسجد لا یسجد
المأمور و من جمعها لانه ان سجدها فی الصلاة حده خالف امامه وان سجده بعد الفراغ فهي صلاة
لا تقتضی حارجا یسجد (قوله لا یسجد أصلا) أي لای الصلاة لا یسجد فیهم (قوله كذا أطلق فی الکفر)
أي أطلق قوله ولو اتوا ثم بعد سجود الامام ثمیل ماذا اقتدی به فی الركعة التالی تلاها و یسجد فیه
فی التبرأ بالاول فاختار الایمان و اما التالی فظاهر اطلاق الاصل أنما كذلك لانها لا یسجد الا بعد الصلاة
صلاة فلا تقضی حارجا واختار الزدی یخصمه بالاول وحل الاطلاق علیه وهو ظاهر ما فی الهدایة اه
أي حیث قاله لا یسجد و كما هو ابداء ذلك الی (قوله وكذا الخ) أي یسجدها ولكن بعد الفراغ من
الصلاة وهذا مقابل قوله كذا أطلق فی الکفر و هو من البقایة و أصلا حادوا الغفغ و شرح الحلیة وكذا فی
الواجب وقاله الا ظهر و تعنی فور الاضاح وقد عرفت ان اطلاق الکفر والاصل محمول علیه وقد مر
صاحب الکفر یحمل اطلاقه علیه فی كنهه الکافی وصاحب الفارادی (قوله ولو تلاها) أي المصلی غیر
المقتدی بقوله قوله ولو تلاها لم یسجد أصلا (قوله لم یسجد) أي من قوله لصبر و نه خاض الصلاة (قوله واداكوا
لم یسجد ثم الخ) أدا انه لا یقضیها فالشرح المسبوق كل سجدة وجبت فی الصلاة لم تؤد فم اسقطت أي
لم یبق السجود لها مشروعا فلو ان سجده اه أقول و قد ادل بر كع بعد ما علی الفور والادخلت فی
السجود وان لم یزها كسبائی وهو مقدر یضاعا اذ تركها بعد اجتنابی سلم و شرح من حرمه الصلاة أما
لو یسجد لو تركها ولو بعد السلام قبل أن یفعل ما یسأل فی ما یسجد للسجود كما قد مر (قوله الا اذا قدس)
أي قبل سجودها او الا اذا قدس ط (قوله فلو الخ) طاعره أن عبر الصلاة لا تسقط ما لم یسجد
وقدمنا الکلام فیه (قوله لم یسجد) لان الفساد لا یفسد جمیع أجزاها الصلاة وانما یسجد والحر المقتان
بجمیع البناء علیه یجوز القیة (قوله وبخالفه) أي یخالف ما فی المتی والبعث والحجاب لصاحب المهر
(قوله الا أن یسجد الخ) عبارة الحلیة صریحة فی ذلك و نه ما صلی التلوع اذ قرأ آیه و سجدها ثم قدس
صلاته وحب علیه ناصوا هو ان لم یعاد تلك السجدة اه و نه فی الفیض والبراریة (قوله وتؤدی
ركوع وسجود) أو قال فی الحلیة والاصل فی أدائها السجود وهو أفضل ولو ترك لها علی الفور
حاز والا اه أي وان فات الفور لا یصح أن یركع لها ولو حرمه طاعة صلاة تدل علی ذلك بلها من یسجد

وقولهم صلاة خطأ قاله المصنف لكن فی الغایة أنه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبر من صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقدا ثمه (فانتم به قبل أن یسجد) الامام لها (سجد معه و) لو اتیم (بعد له) یسجد أصلا كذا أطلق فی الکفر بما الاصل (وان لم یقصد به) أصلا (یسجد) وكذا لو اقتدی به فی ركعة أخرى علی ما تناهت البرودی و غیره وهو ظاهر الهدایة (ولو تلاها فی الصلاة سجدها) و یسجد بها لم یسجد فی التلوع و اذا لم یسجد ثم قتلوه التوبة (الا اذا قدس الصلاة بعد ما لم یسجد) فلو یسقط عنها السجدة ذكر فی اختلافه (و یسجد حارجا) لانها لو قدس لم یبق الا یسجد التلوة ولم یسجد صلیه و لو بعد ما سجدها لم یسجد فیه (قوله وكذا الخ) القیة یخالف ما فی الحلیة (ولو تلاها فی نقل فادسه قضاء دون السجدة الا أن یسجد علی ما لا یسجد کل یسجد فیه (وتؤدی برکوع وسجود) (قوله ولو سجدها علیه) أقول قد فرق شعبا فی المسائلین بان سبب السجدة والتلاوة وهو عمل الردة تحط الاعمال طابعت التلاوة التي هی سبب سقطت السجدة

(٧٢ - (ام عابدین) - اول) بخلاف الصلاة سببها الوقت وهو ليس بعمل حتى يقال بطلان الردة و أيضا السجدة حصل للمناف وهو الردة قبل صبر و نه اذ یسجد بخلاف الصلاة فیه مجرد خروج الوقت وصارت الصلاة دينیاً فیه و حصول ردة بعد ذلك لا تسقط تأمل اه

خاص بها كياناً تغيره وفي الحلية ثم اذا سجد أو ركع لها على حدة فوراً يعود الى القيام ويستحب أن لا يعبه
 ما ركع على يقرأ آيتين أو ثلاثاً معاً ثم يركع اه وان كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة
 أخرى ثم يركع ونعمانه في الامداد والبحر **(قوله وكذا في سارحها الخ)** هذا ضعيف لما قدمناه من الدائع
 من انه لا يجوز في القيام ولا السجود وما رواه الى ان يركع في سجدة واحدة مع صاحب التره وخال في القبل لان
 الذي رأى منه في سجدة من البرازية هكذا روى في غير الطاهر أن الركوع يسوب بها خوارح الصلاة أيضاً
 اه سقط من كلامه لفظة غير وما في الحرم أن فاحصاً استأثره يسوب بها فبه أن عذرة الحساب هكذا
 روى أنه يجوز ذلك ولا يخفى أنه مشعر بتبعه لا باعتباره فلهذا **(قوله لها أي للتلاوة)** لو أحرار الشارح
 قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجدتها الى هذا فكان أولى ط **(قوله على الفور الخ)** دلوا انقطاع الفور
 لا يدلها من سجودها من حرمة الصلاة وعلى ذلك الدائم ثم بأن ما صارت دينا والذين يرضى بحاله
 لا يباع، والركوع والسجود عليه فلا يتأدى به اليه اه **(قوله على الطاهر في الحرم)** أي من
 الدائع والمتأخر من عبارته أنه استظهر من صاحب الدائع أنه ظاهر الزاوية وفي الامداد الاحتياط قول
 شيخ الاسلام خواهر زاد من انقطاع الفور بالثلاث وقل شمس الأنسمة الخواني لا يقطع ما يقرأ أكثر من
 ثلاث وقال الكيل من الهام قول الخواني هو الزاوية اه قلت وصرح في شرح المبسطة بأنه الأصح رواية
 فان محمد انص إلى أنه اذا نوى هذا السجدة آياته من آخر السورة أي كسورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل
 ان شاء الله السورة وركع لها وان شاء الله سجدة ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومثله في الفقه ليس في
 البحر عن المجتبى أن الركوع عن سببها شرط البسوة وأن لا يفصل ثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر
 السورة اه ومقتضاه أن الخلاف فيه في وسط السورة وان هدموا فاقية وبه صرح في الحلية من الاصل
 وغيرهم ذلك بعد ان الفرق ط هو الوجه قلت قد وجه بان قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها
 اتمام للسورة وعدم رخص بانها مكان في قراءتها زيادة طلب تم فصل خلاف الثلاث من وسط السورة
 فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرنا بحث فاصلة تأمل **(قوله أي كون الركوع لسجود التلاوة)**
 الاولى قول الامداد أي نوى أداءها هي اه ثم ان التبعة جعلها عند اراد الركوع فلو نواها فيه قبل يجوز
 وقبل لا ولو بعد الزرع منه لا يجوز بالاجماع **(قوله على الزاوية)** وقبل لاحاحه الى البسوة عند الفور وجعله
 القهستاني رواية عن محمد **(قوله بالاجماع)** كذلك في الدائع ليس كذلك في البسوة بان الخلاف ثابت أيضاً
(قوله ولو نواها في ركوعه) أي عقب التلاوة ح عن البحر **(قوله لم تجزئه)** أي لم تجزئ بسبب التلاوة ولا
 تدرج في سجودها وان نواها المؤتم به لانه ما نواها الامام في ركوعه تعجب لها افاده ح وهذا في القهستاني
 واختار في أن نية الامام كناية في الركعة فلو لم يوافق مقتضى لا يوافق على رأي يسجد بعد سلام الامام
 وبعد القعدة لا شربة في القعدة اه **(قوله ولو ركعها)** أي القعدة قد سجدت صلاته لان التلاوة به تزعمها
 كاصلي، بخلاف السهوية كالحرفي السهو **(قوله ويخفى حله على المحورية)** البحث لم احب التره ولعل
 وجهه انه ذكر في التارخا حياً به لو تها في السرية الاولى أن يركع الثلاثا يتس الامر على القوم ولو
 في المحورية فالسجود أولى اه فانه يفيد بسبب الامام كناية بعدم علمهم بما قرأه الامام سرا ولو لم يجزهم
 الركوع عنها كان التباس الامر عليهم أعظم ولم يكن في ترك الركوع علة فان جعل كلام القمية هما
 على المحورية لكون المؤتم غلباً بالتلاوة فادرك ما سجد فوراً يلزمه أن يسوب بها فيه احتياطاً لا احتمال أن
 الامام نواها فيه فالذي يسجد بعد سلام الامام أماني السرية فهو ما وروى كنهية بنية اماماً ادلا عليه تلاوة
 امامه حتى يؤتم بالسجود ولو لم يسجد سلام الامام وأحاط ح بأنه يمكنه أن يجزئه الامام بعد السلام قبل تسكيم
 المقتضى وسر وجهه من المسجد أنه قرأها ولو نواها في الركوع اه وتأمل والاولى أن يسجد على القول بان نية
 الامام لا تنوب عن نيته ثم والمتأخر من كلام القهستاني السابق أنه خلاف الأصح حيث قال على رأي وتأمل

غير ركوع الصلاة
 وسجودها في الصلاة
 وكذا في خارجها ينوب عنها
 الركوع في طاهر المروى
 برأيه (لها) أي للتلاوة
 (و) تؤدي (بركوع
 صلاة) اذا كان لركوع
 (على الفور من قراءة آية)
 أو آيتين وكذا الثلاث على
 الطاهر كفي البحر (ان نواها)
 أي كون الركوع لسجود
 التلاوة على الزاوية
 (و) تؤدي (سجودها)
 كذلك أي على الفور
 (وان لم يوافق بالاجماع ولو
 نواها في ركوعه ولم يوافقها)
 المؤتم لم تجزئه يسجد اذا سلم
 الامام ويعبد القعدة ولو
 تركها سجدت صلاته كما
 في القمية ويخفى حله على
 المحورية

ح قوله يعود الى القيام
 ظاهر التقيد بقوله على
 حدة لو نواها في حين
 ركوع الصلاة أو سجودها
 لا يستحق الفصل اه

(قوله نعم لو ركع وسجد لها) أي الصلاة فلو أبا أي سجود المقتدى عن سجود التلاوة ثلاثة تبعها لمجدد
 امامه لما رأى نفاذها تؤدى بسجود الصلاة فورا وان لم يسو الطاهر أن المقصود من الاستدراك التنبه على
 أنه ينبغي للإمام أن لا يسو بها في الركوع إلا في سجودها وبها في السجود أول ينوها أصلا لا حتى
 المؤتم لان السجود هو الأصل فمختلف الركوع فإذا رواها الإمام فليس هو بها المؤتم لم يحضر ثم لا يفتي
 أن إصاح الضمير في قوله لها إلى التلاوة لا يصح الاشتراك لإحسانه لها فهم (قوله ولو سجد لها) أي للتلاوة
 وفي أغلب النسخ ولو ركع لها أو ما هنا هو الصواب الموافق لما في الخبر أنه (قوله لا يفرد ركعة) لان
 سجدة للتلاوة وسجدة تختم الركعة ط (قوله ولو جمع المصلي) أي سواء كان اماما أو مؤتمرا أو مفردا أو غير مصل أصلا
 من غيره أي ممن ليس معه في الصلاة سواء كان اماما غير امامه أو مؤتمرا بذلك الإمام أو مفردا أو غير مصل أصلا
 اه ح ونحو في القهستاني وهذا صريح بوجوبه بالسمع من المؤتمر بغير امام السامع بخلاف المؤتمر بامامه
 لكن صرح في الامداد أنهم لا يجب السماع من مقتد امام السامع أو امام آخر اه نعم في الهبة وتشرح
 النية فتوجب على من سمعها من المؤتمر ممن ليس في صلاته اجازة اه وهذا موافق للاولى البراءة ادعائها لانها
 المؤتم لا يجب عليه في الصلاة اجازة وكذا على الإمام والقوم اذا جمعهم له وأما بعد الصلاة فكذلك صحتها
 وقال مجمل بمرهم لتحقيق السجود والتلاوة الصحيحة في حق المؤتمر والسمع في حق الإمام والقوم ولذا
 تفرق من جمعهم وهو ليس في صلاتهم الا أنهم لا يتكلم في الاداء فيها فتجب حالها كمالها سواء سارح عنهم
 ولها ما أتت هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لان تلاوة المؤتمر بحسب بقية صلاته وان تحمله لعله الإمام
 ولا تؤدى بعده ومن مشايخنا من قال بان هذه القراءة مهيبة صحتها حكم لها بأنه محذور عليه فيها في
 حال بالاول يقول يجب على من سمعها من المؤتمر ممن لا يشار كفى صلاته لانها ليست من أفعال الصلاة في
 حقها ومن حال الأخير ينقول لا يجب باختلاف أفعال الاختلاف العارف اه ملخصا والطاهر أن الثاني
 ضعيف ولم يرد في النهاية حتى نقل به الإجماع كعلمته ولعل ما في الامداد منى عليه مما نقل (قوله لانها غير
 صالحة) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه هو حود في الصلاة فلا تكن اجنبية
 لتكون السبب غير أجنبي قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكأن أجبنا بحسب التلاوة وتشرح المسألة
 (قوله لسمعها من غير مجبور) فدل على أن المراد من العير في قول المصنف من غير ما يشاء المقتدى بامام
 آخر فوجب السماع معه أنه مجبور لأن الأثر في قول المصنف من غير ما يشاء المقتدى بامامه
 لكن علمت أن من حال الأخير يقول بعدم الوجوب بالسمع من المؤتمر مطلقا (قوله لله) علة للعقاص
 وذلك أن الأمر بامام الركن الذي هو يسو ونهاله إلى آخره يقتضي الهبة عن الاشتغال بالاداء ما وجب
 بسبب حار عن الصلاة فيها لله صلى على كل عر لا فاكول (قوله لما سر) من قوله لانها باقية الخ (قوله
 اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعاد (قوله غير المؤتم) صادق بامام والمفرد واحتراز من المؤتمر أنه
 يسجد هاهنا هاهنا لا تلاوة لتبصر صلاته لان التي لا تلاوة يعتد بها لا تستنع الحارحية اه ح (قوله ولو وجد
 سماعتها) أي اذا تلاها المصلي وسجد لها لعله عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الزاوية أو بعده وهو
 أحد روايتي وبه جزم في السراج بحر (قوله دون الخ) هو ظاهر الزاوية وهو الصحيح وفي رواية النواذر
 تطالبه الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول مجتهد ودهم الا به زيادة داد والطاهر أن الادعاء بوجوب الكراهة
 المهرم كراهة مقتضى الهبة المذ كوتأمل (قوله لثابتة بغير امامه) لان المصلي سواء كان له امام أو لا
 اذا تابع أحد اغنياء له سجدت صلاته والمتابعة ههنا وان كانت ليست اقدار حقيقة ولذا صح متابعة المرأة
 من زوجها في السماع على الثاني لكن المتابع في كل شيء محسوسا لم يتحقق المتابعة المعنوية في محلها أثبتت
 الابداء الحقيقي فاستدركت الصلاة لان متابعه المصلي لغير امام مفسدة ولذا قال في الخبر يرد دعواه والمتابعة إلى
 التحديد وأجيب بالاولى ولقد قلنا في زيادة سجدة واحدة شبه المتابعة بغير امامه معادلة لصلاته اه (قوله

نعم لو ركع وسجد لها
 باب الصلاة وسجد لها
 فصل القوم انه ركع في ركع
 وضعه وسجد لها ومن
 ركع وسجد سجدة أجزاءه
 عها ومن ركع وسجد
 سجدتين وسدت صلاته
 لانه انفرد ركعة ثامة (ولو
 سمع المصلي) السجدة (من
 غيره لم يسجد فيها)
 لانها غير صالحة (ط)
 يسجد (بدها) لسماعها
 من غير مجبور (ولو سجد
 فيها لم تجزئه) لانها ناقصة
 لله صلى وآتي بها
 الكامل (وأعاد) أي
 السجود لها اذا تلاها
 المصلي غير المؤتمر ولو نه
 سماعها - راج (دونها)
 أي الصلاة لان زيادة سجدتين
 الركعة لا يقيد اذا تابع
 المصلي الثاني فسد ثباته
 قبرا ما ولا تجزئه جمع
 تحميم وغير (وان تلاها
 في غير الصلاة) مسجد

ثم دخل في الصلاة متلاها فيها) أي تلا تلك الآية تبعها أضاف الصلاة سجدة للآخرة الثانية سجدة أخرى لان
الآخرة لا يكون تبعاً للصلاة (قوله) كفته واحدة هذا ظاهر الرواية وفي رواية الواد لا تسكبه الواحدة
ومشأه الخلف هل بالصلاة بدول المجلس أو لا (قوله) وان اختلف المجلس كذا في النهر عن البدائع
ومشأه في الدور وشرط في الجهر اتحاده قال الرمي في حواشيه ومثله في غاية البيان والهاية في زباني والطاهر
أن فيه اختلافاً وينبغي ترجيح ما في العصر اهـ قلت لكن في الشرب لا يلا ما يفيد عدم الخلاف حيث جعل
قوله وان اختلف المجلس مبيهاً على فرض تسليم الواحد رواية الواد وهو أن المجلس بالصلاة تدول كحالات
مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تسع احدهما الاخرى وأما على الطاهر فالمجلس مفردة حقيقة وموحداً
فلولم يحد ولو جعل العمل بهما الصلاة لا تخرجه الصلاة عن عاقلها كقوله في غاية البيان والرباعي اهـ (قوله) سقطنا
لان الخلافية أخذت حكم الصلاة تسعة سقطت تعالها ح (قوله في الاصح) وفي رواية الواد لا تسقط
الخارجية لان الصلاة تسعة سقطت تعالها على هذه الرواية ح عن الشرب لا يلا (قوله) كثر من مرتين الاولى
قوله فيا تم تأخيرها والثانية قوله أتم فلهما التوبة ح * (نقته) لم يرد كره كس مسئلة المتلى أي لولاها
في الصلاة مفردة ما تم أعادها بعد السلام وقيل يجب أخرى قال الرباعي وهذا يرد رواية الواد
وقيل لا يجب ووقف الله بمعمل الاول على ما إذا سلك لان الكلام يقطع حكم المجلس والناس على ما دام
يسكنهم وهو الصحيح إلا أن يدنر ولولم يسجد لها حتى سلم ثم تلاها سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى
شرح المنيعة عن الحاشية (قوله) ولو ذكرها في مجلسي ذكرت) الاصل انه لا يتكرر الوحد الا بأحد
أمر ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الاولان فالمراد بهما الاختلاف للمنفرد والمندمج حتى
لولا سجدة ان القرآن كلها أو بعضها في مجلس أو مجلس وجبت كلها أو بعضها في مجلس حتى لا يتكرر
منه إلى آخر ما كثر من خطوتين كفي كثير من الكتب أو بأكثر من ثلاث في الخط ما لم يكن للمجلس حكم
الواحد كالسجد والبيت والسفينة ولو حالوا والصبر اذ ما سئل في الصلاة كما هو حكمي وذلك ما مشأه
عمل بعد في التعرف فقام المسألة كقولنا ثم كل كثيراً أيام مضطجها وأرضعت ولدها أو أفسد في بيع أو
شراء أو سكاك بخلاف ما إذا طال جالوسه أو قرأه أو سجع أو وهل أو ألقى قمعة أو شرب مشربة أو نام فأعاد
أو كان جالساً فقام أو مشى خطوتين أو ثلاثاً على الخلاف أو كان قائماً فقام فعد أو بالرد فركب مكانه فلا يتكرر
سجدة لمصداً (قوله) بل كفته واحدة) ولا يدب تكرارها بخلاف الصلاة على الصلى الله عليه وسلم كما
سأفتي (قوله) وفي الجهر التلاوة يقرأ حوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لافي السبب حتى
لو سجد للاولى ثم أعادها لم يمتد أخرى كذا الشرب والربا في شل في الجنبي يجر ونحوه الرمي بأن المبادرة
الى البسادة أولى ولا يمنع من قول البعض لنفسه ومثله في شرح الشيخ امه عجل وقال ولا سيما إذا كان
نفسه المصير من شتمل الذهاب كما يتفق في الدروس (قوله) والاصل أن مسأها أي السجدة وهذا الخصمان
والقياس ان تكرار التلاوة بسبب الجوب بشرية لا يلا (قوله) دفعاً للصرح) لان في استحباب السجدة
لكل تلاوة خالصاً موصلاً للمعلن والمتعلن وهو معنى بالنص بحر (قوله) بشرط اتحاد الآية والمجلس
أي بان يكون المكرر آية واحدة في مجلس واحد ولو تلا آيتين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين ولا
تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لانه ما يكون اتحاد السمع في بعضه استسراط اتحاد الآية يتو أشأراني
أبدى في التحدث الآية والمجلس لا يتكرر الوحد وان اجتمع التلاوة والسماع ولوم جماعة في البدائع
لا يتكرر ولو اجتمع بهما الوجوب وهما التلاوة والسماع بان تلاها ثم سمعها أو بأية مكررة أو يتكرر
أحدهما اهـ وفي البرازية سمعها من آخر أو بأية واحدة كفته سجدة واحدة في الاصح لاتحاد
الآية في المكان اهـ زعموه في الحاشية فعلى هذا لو تراها جماعة سمعها بعضهم من بعض كفته واحدة
(قوله) وهو تداخل) الصحيح راجع الى عدم التكرار المفهوم من قول المصنف وفي مجلس واحد لا إلى

ثم دخل في الصلاة متلاها فيها) (سجدة أخرى) ولولم يسجد
أولا كفته واحدة لان
الصلاة أقوى من غيرها
فستسبغ غيرها وان
اختار المجلس ولولم يسجد
في الصلاة سقطنا في الاصح
وأم كثر ولو كررها في
مجلسي تكررت وفي
مجلس واحد لا يتكرر
بل كفته واحدة وصلها بعد
الاولى أولى كفته وفي الجهر
التأخير أحوط والاصل
أن مسأها على التداخل
دفعاً للصرح بشرط اتحاد
الآية والمجلس (وهو
تداخل في سبب) بأن
يجعل الكل تلاوة واحدة

تكون الواحدة سببا
والساقية بها هو ألقى
بالعادة لان تركها مع وجود
سببها شفع (لا) تدخل
(في الحكم) بأن تجعل
كل تلاوة سببا للعبادة
فتدأخلت السجدة
فاكتفى بواحدة لانه ألقى
بالعبادة لان التزجرو هو
بجر بواحدة يحصل
المقصود والكريم وهو
مع قيام سبب العبادة
وأما الفرق بقوله (متوب
الواحدة) في تدخل
السبب (بما قلها) وما
بمدها) ولا تسوب في
تدخل الحكم الاعيانها
حتى لو نفي عنه ثم روي في
الجلس حديثا (و) اسداه
(التسوب) داهبا وآيا
(واستثناء من نفس) شجرة
(الى آخره) وسببه في نهرا
حوض تبديل للجلس
أو الآية (فعب) عبادة
أو عبادة (أخرى)
تخلافه بواحدة بيت
وسببه ساقية

قوله السداه كذا هو مروي
بالمذاهب الاصل المأخذ على
نحو المؤلفين وافي بأن
وفي المصباح السدي وزان
الحصى من الثوب بخلاف
لعمدة وهو ما عطلوا في
السمع اه ففاده ان ما يقصر
اه معص

التدخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله ذكر الم) تفريع صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية
جعل الكل كتلاوة واحدة ففهم (قوله لان تركها الم) عليه المحذوف تقديره وانما يجعل من التدخل في
الحكم مع تعدد الاسباب أفاده ط (قوله لانه ألقى بالعبادة) عليه لقي وقوله لانها لارجح عليه لانه
والحاصل انما ينقل بان تدخل في الحكم في العبادات لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العادة
المطلوب تكثيرها مع قيام سببها فعلمنا الكل سببا واحدا لانه ألقى بها أما العقوبات فانها سببها
على الذم والعقوبات لا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع بل يحصل المقصود منها في الذم وهو الزجر
بعبادة واحدة مع حوزة المولى تعالى في الآخرة وان تعدد السبب (قوله وأما الفرق) أي بين
التدخل في وجه الفرق أنا لمجددنا الاولى سببا والساقية تعالىها كان أي ما وجد بعد السبب بخلافه
في الثاني فان لاسباب في على حالها لا بد من المصعد بعد تمام الاسباب ح (قوله حديثا) أي لو وجد
سبب مع ظهوره لم يحصل المقصود وهو الارحاض الزا بالحد الاول بخلاف حد الفرق اذا أقدم مرتبة
قد مر الى بعدلان العارقد اندم الاول ظهوره بركته بجر (قوله داهبا وآيا) أما اذا كان يدبر
السداه على الفاتحة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بجر عن الفضيلة ويظهر في قريب (قوله)
وانتقله من عصا الى أخرى أي سواء كان ترسأ أو بعد على الصحيح وفي الوانها الحامية ان أمكه
الاتقال من يدور بول كفته بواحدة لاتحاد الجنس والاداء لاجل اه وهذا ما أتت به خمس الآية الخلواني
وعبره من الأتمسة ط عن حاشية الى بلع الشاشي (قوله أو حوض) قال بمجدد كان عرض الحوض
وطوله مثل طول المصعد وعرضه لا يتكرر والوحوب والصحيح أنه يتكرر رحانية (قوله بتدليل للجلس)
أي في حق الثاني أو الآية أي في حق السامع كذا في شرحه على الملتقى قات الطاهر ان يقال أو التلاوة بتدليل
الآية لار السبب في حق السامع هو التلاوة كما جرى على أنه مخالف لقول المصنف الآية لا يعكسه فانه مسمى
على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجب بأنه مسمى على سببية السماع ولما
كان تدليل السماع بتدليل السمع في قوله أو الآية بتدليله أو السماع تأمل (قوله فعب عبادة
أو سجدة) أي بتدليل التلاوة وقوله أو أخرى صفه عبادة بتدليله أو سجدة بصفة غيرها أي آخر
ففيه حذف الصفة لتدليلها بل والقام المحذوف بين المعلوم عليه وصفه (قوله بخلاف زوا بالمسجد) أي ولو كبرا
على الواحدة وكذا البيت وفي الحاشية والاحصاة الا اذا كانت الدار كبرية كذا والاسطفا اه حاشية وطاهر
أن الدار التي دونها الحكم البيت واد اشتملت على يوف ثم قال في الحاشية ثم الاصل على ما في الحاشية
والاحصاة أن كل موضع يصح الاقتداء به من يصلي في طرفه من جعله مكانا واحدا ولا يتكرر الوجوب
فيه وما لا يعلى حد الذي كانت الشجرة أو تسد به الثوب أو التردد في الدابة أو حول راس الطين ويحذف ذلك
فيه اه حكم المكان الواحد كالسعد يعني أن لا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة اه قلت هو بحث
وجبه لكس طاهر اخلافتهم بخلافه ولعل وجهه أن انتقال من عصا الى عصا والتسبب ويحذف ذلك أعمال
أحدية كثيرة يختلف سم المجلس حكم كالسلام والا كل الكثير ليس من سم المجلس يختلف حكمه مباشرة
عمل بعد في العرف قطعا لما قلناه ولأن أن هذه الاعمال كذلك وان كانت في المسجد أو البيت بل يحتاج
به حقيقة لان المسجد مكان واحد حكماء هذه الاعمال المشتقة على الانتقال يحتاج حقيقة بخلاف الا كل
فان الاختلاف في محكمه وعلى كل يشكر الوجوب ولذا اقتضى الوانها الانتقال من عصا الى عصا وما اذا
استأنح الى رول تقدمه أي لكون عملا كثيرا والحاصل أنه على حكم المكان الواحد كالسعد والبيت
لا يصح الانتقال به أبدا كثر من ثلاث خطوات انتهى بقرن بعمل أحده بعد في العرف قطعا لما قلناه كذا في الدابة
والسببية بخلاف بجر المشي من غير عمد بل بطلاق كلامهم بتدليل على أن ذلك العمل الاحصائي كالا كل
الكثير والبيع والشره يصرفه اولو بدون معنى وانتقال حيث لم يقدوه بغير المسد والبيت ومعه ضاه

تكرار الوحي بل وصل بين التلاوتين بعمل دينوي كلباطة وسجدة ولو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في الدائع في تحقيق اختلاف المجلس حكماً بالبيع ونحوه ألا ترى أن القوم يحسبون أن درس العلم يكون مجلس الدرس ثم يشتغلون بالسكاح فيصير مجلس السكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالا كل فيصير مجلس الاستكمال صار تسديسه هذه الأفعال كتبدله بالذهب والرجوع اه وعلى هذه أعمار عن النفع من اه إذا كان يدير السداة على الدائرة وهو حالي في مكان واحد فلا يتكرر فيه فطر إلا أن يجعل على ما دالم فيحصل بين التلاوتين بعمل كثير من ذلك والألفا الفرق بين إدارة الدائرة كثير وأرباب الاكل الكثير واضاع الواجد ونحوه مما يحار أنه يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا جلس للتسوية وقرأ امرار الا تكون التسوية فاصلة ليكون المجلس لها وعليه يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما طهر في غير في هذا الخلق والله تعالى أعلم (قوله ودفع قليل) احتزبه عن الفهم الكثير الذي يدق فاطما المجلس عرفا كغيره بخلاف ما اذا طال - لوسسه أو قرأه أو وسع أو هلهل كما قدمناه أو عطا أو درس في التاتارخانية (قوله وقيام) أي في عمله ومثله لمشي وتلوين أو تلا على ماسر (قوله ورد دسلا) أي وتسميت عاشر بخلاف ما لو تكلم كليات أو شرب عرمان أو عقد نكاحا أو بيعا فانه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المية (قوله وكذا دابة) أي سائرة ح (قوله لان الصلاة تجمع الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان مع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر وهو قول أبي يوسف وهو الأصح خلافا لمحمد بن عدي يتكرر الوحي ب: يتكرار في ركعتين شرح المية (قوله ولو لم يصل يتكرر) لان سيره ما ضاف المحقق يجب عليه صحتان ما تألفت بخلاف سير السجدة ح عن الدرر (قوله كما يتكرر) أي على السامع دون الثاني وفي عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تكرر بمجلسه من سامع أو نال تكرار الوحي ب عليه بدون صاحبه (قوله وعلامه يمشي) أقول ومثله لو كان راكعا لم يأت شرح تخلص الجامع لو كان المصلي على الدابة في محل وكروها من رايا بعد الوحي ب في حقه وشهد في حق عديله لاختلاف المكان في حق السامع اه أي الا اذا انتدى وفي الحانيتها وكان كل منهما يصلي صلاة نفسه متلا أحدهما آية مرتين والأخرى آية أخرى مرة وسبع كل من الآخر يصلي الاول سجدة فإن احداهما في الصلاة أقرأه والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانها لا تكون صلاته وعلى الثاني سجدة في صلاته لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوة صاحبه على رواية البوادرواحدة في طاهر الرواية وعليه لا اعتماد لان السامع مكانه واحد وكذا الثاني اه (قوله يتكرر على العلامة) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب لان الصلاة تجمع المتفرقات (قوله لا يتكرر) أي على السامع (قوله على المفتي) راجع الى صورة العكس فقط وقابله ما صحه في الكافي من تكرار على السامع أيضا لان التسوية السببية حقه أيضا لكن بشرط السماع وجميع في الهداية والحانية الاول قال في الماسيع وعليه الفتوى قال الفقير وبه تأخذ شرح المية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة يتكرر عند ذكر اسم الشريفا أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الاول ذكر هذه المسئلة بعد قول المتروكوكرها في مجلسين الخ كما جعل في الخبر قال في شرح المسئلة وعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عدد كراسته على القول بوجود حكم السجدة في عدم تكرار الوحي ب بعد اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرر بمسئلة أو ما يدكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرر بمسئلة ثم غير ثلاثة اه (قوله وقال المتأخرون يتكرر) قال في البحر وقد سائر حجه اه ونقدم هذا البحث في فصل اذا أراد الشروع وقدم ماهاك زجج الاول وصحبه في الكافي ح وخزم باب الهمام و زاد الفقيه (قوله لا مع الخ) وقيل مرة في الى العشر وقيل كذا على ح واما يجب تشبيهه اذا جاز الله تعالى بكيفية شرح تخلص الجامع (قوله لان فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لان فيه ههههه من

ودفع قليل ككل اقمته
وقيام ورد سلام وكذا دابة
يصلي عاها لال الصلاة تجمع
الاماكن ولو لم يصل يتكرر
(كما يتكرر) لو تبدل مجلس
سامع دون تال) حق لو
كرها را كاهي وعلامه
عشيت يتكرر على العلامة لا
الراكب (لا) يتكرر (في
عكسه) وهو تسدل مجلس
الثاني دون السامع على
المفتي وهذا يفترج
سببة السماع وأما الصلاة
على الرسول صلى الله عليه
وسلم وكذلك عند المتقدمين
وقال المتأخرون يتكرر
اذا تلا داخل في حقه وق
العباد وأما العطاس فالاصح
أنه ان زاد صلى الثلاث
لا يهتبه من الصلاة (وكره
ترك آية سجدة وقراءة باقي
السورة) لان فيه قطع نظم
القرآن

القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه من أركان السجدة وذلك ليس من أفعال المؤمنين ثم (قوله)
 وتعبير تأليفه عطف تفسير ح (قوله مأموره) قال تعالى ما دافع أمهات مع قراءه أي تأليفه فضع
 الدائع (قوله ومقاد الخ) هو صاحب النهر أحد اسماء من الجامع الصفة يروى عن الدائع فافهم (قوله)
 لا يكره مكسبه) قال في الدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لأنهم القرآن وقرأه أعضاء
 من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اه وظاهره أنه لا يكره لما تحرر عما لا يتبرأ منه جعل قراءة
 الآية كقراءة السور فلا كراهة في قراءته وقراءة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونذبح الخ
 وقد كرر ما را أن ترك المذبح لا يلزم أن يكون مكرهًا وتزجها لا بدليل فتأمل هذا وفي البحر وقد عدم
 الكراهة في الحامية بأن يكون في غير الصلاة اه أما ما يفكره فمستأنف فالتصريح بوجوهه في الخبر حيث
 قال قالوا ويحب أن يكره في حالة الصلاة لأن الاقتصاد على آية واحدة في الصلاة مذكوره اه ومقتضاه أن
 الكراهة فيها غير معتبرة لكون الواجب هو قراءة ثلاث آيات لا للآية في الشرح (قوله قلها أو بعدها)
 أخذنا التعيين من قول الحامية أن قرأها آية أو آيتين فهو أحب وكذا في الدائع مع أن الإمام محمد قال
 أحسن أن يقرأ قلها آية أو آيتين كأي البحر وأنها لم يعمدوا لتعيين من عزم التعديل إذ دفع الوهم
 لا يخص ما قلناه أو الظاهر أن مثل ذلك ما إذا قرأ آية قبلها أو آية بعدها وتشهدها عبارة الحامية (قوله واستتمه)
 على صفاته تعالى من زيادة الفضيلة باعتبار المذبح كروا باعتبار من حيث هو قرآن بحر ويستند فلا يشك
 ما ورد من تفصيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاختصاص تعدل لثلاث القرآن وتغوز ذلك (قوله)
 واستحسن اختلافها الخ) لأنه لو جهر بها صلواته وجبا عليهم شرب أو بما يشكسا لرب عن أدائه فيكون في
 المعصية فإن كانوا معتمدين جهر بها معصرين البدائع قال في الحظ شرط أن يقع في ظنه أن لا يثق عليهم أدائه
 السجدة فلو وقع أخفاها اه وبني أنه لا بد من العمل بالهمم أن يخطئهم (قوله واختلف التخصيص الخ)
 أثول صحيح عدم الوجوب في الخبرين والانتزاعية وكذا في القصة من الخطأ ومشى عليه في الحلية ثم قال
 المصنف في الخ اختلاف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الأفاضل وهو مشكل لأن
 السماع في حق السامع شرط أو سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد للوجوب الذي هو المشرط والمساب
 وجوابه أن الأصح عدم الوجوب كأي مجمع الفتاوى طيبك هو المعتبر على تقدير كون المحدث الوجوب بوجوه
 أن المتشاغل لم يسمع الآية بعرضه أن يسمع واللاتقنه أن يكافيه زحله عن تشاغله عن كلام الله حل
 جلالة اه ما في المنع لخصا (قوله من كل واحد حقا) لما تقدم أن الموجب السجدة تلاوة أو كراية مع
 حجب السجدة وانظر أن المراد باطراف السكامة ويكون الحرف الحقيق مع هو بالاولى ح وقد سما
 تمام الكلام عليه (قوله فقد أضاف) أي صاحب الحاشية تعليقه المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة)
 أي هذه فانه مهمة أي ينبغي أن يصرف المسلم مهمته إلى تعلمها لحدود كل مهمة أي كل واحدة منهم وتفرقة
 (قوله أي السجدة) بدل المهمة جمع آية (قوله ولأنه) بالسكروا المدوي بعض السمع أولا والمعنى واحد
 وهو أنه أولا يسرد هاتوا لثمة ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما أورد الكمال
 من أنه إذا قرأ في مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظام القرآن وقد مر أن اتباع النظام أموريه وأطلق البحر
 فإن قراءة آية من السورة غير مكره وكما سطر عليه عن البدائع وهو بطول لأن ما في قراءة آية واحدة أماد أقرأ
 آيات السجدة وصم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظام ولما حدث تأليف جديدة بقوله الرضى عن المقدسي
 لهذا أنجب الشارح تبعها لم يحتمل ما في الكفاي على ما إذا سجد لكل آية بعد قراءتها ما لا يكره لانه لا يلزم
 منه تغيير النظام لحصول الفصل بل كأي آيتين بالسجود كحاشي ما إذا قرأها أو سجدة لم يقرأها يكره قالت
 لكن تقدم قبل فصل الأقران أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات ولو كان صم آية إلى
 آية من محل أحرم مكرها لم كراهة سم آية الكرسي إلى المعوذات لتعين لفظ مع أنه لا يكره لما عرفت بدليل

وتعبير تأليفه واساع
 الدائم والتأليف مأمور
 به دائع ومفاد أنه
 الكراهة تحريرية (لا)
 يكره (عكسه) لكن
 (نصب آية أو آيتين
 إليها) قلها أو بعدها
 وهم التفصيل أن الكل من
 حيث أنه كلام الله عز وجل
 وإن كان لعمومها زيادة
 فضيلة باعتبارها على صفاته
 تعالى واستحسن إحداها
 عن سماع غير متين
 للسجود وأختلف التخصيص
 في وجوب العمل بمشاعل
 العمل ولا يسمعها والراجح
 الوجوب زحله عن تشاغله
 عن كلام الله فلو سماعها
 لأنه تعرضه أن يسمع (ولي
 سمح آية سجدة) من قوم
 (من كل واحد منهم) حقا
 لم يسجد لأنه لم يسمعها من
 تأليفه فقد أضاف أن اتحاد
 الثاني شرط به (مهمة لكل
 مهمة) في الكفاي قيل
 من قرأ أي السجدة كأي
 مجلس وسجد لكل منها
 كسما الله ما أهله وظاهره
 أنه يقرأها ولا يشك
 ويحتمل أن يسجد لكل
 بعد قراءتها وهو غير مكره

مطالب في سجدة الشكر

ان كل عمل يقرأ الفاتحة وسورة أخرى أو آيات أو ولو كان ذلك تعبيراً للنظم لكرهه فالاحسن الجواب بما
 في شرح السمت من أن تغيير النظم لا يحصل باسقاط بعض الكلمات أو آيات من السورة لا بد كركعة أو
 آية فكلاهما لا يكون قراءته مشروطة متفرقة من أثناء القراءتين للتأليف والنظم لا يكون قراءة آيتين كل سورة
 معياره اه وحاصله أن الشكر وساقط آية السجدة من السورة مع صم ما يسهلها في ما قبلها لانه تعبير
 للعلم امام آياته متفرقة فلا يكره كلاً ولا يكره صم سو ومتفرقة بدليل ما ذكرنا من القراءات في الصلاة وحيث
 فلا كراهة في قراءة آيات السجدة فلا يحصل كلام الكافي على طاهره والله تعالى أعلم (قوله وسجدة
 الشكر) كان الاولى في تغيير الكلام عليها عند انهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تحدثت منه
 بعمه طاهرة أو رزقه الله تعالى مالا أو ولداً أو اندعت عنه نفقة ويجوز ذلك بسجدة آية يسجد لله تعالى
 شكر مستعمل القلب بحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر ويرفع رأسه كأي سجدة التلاوة سراح (قوله به يفتي)
 هو قولهما وأما بعد الامام فقل عنه في المحيط أنه قال لا أراها واجبة لان الوجوه لو حست في كل لحظة فلا
 نعم الله تعالى على عبده متواترة وبه تكلف ما لا يطاق وعلى في الدخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئاً
 وتكلم المتقدمون في معناه فقل لا يراها شيئاً ولا شكراً بالمال بتمامه الصلاة كأي سجدة عليه الصلاة
 والسلام يوم الفجر وقبل أو أدنى الوجوه وقبل في المشروعية وأن فعلها مكره ولا يثاب عليه بل تركه أولى
 وعرف في الماضي أن الاكثر من باب كالمستند الاكثر من ثبوت امره بانه في الامام به فذلك والافضل من
 مساوية السابقين بمحمل والاظهر أنهم المستحبة كأي عليه سجدة لا يثاب عليها غير ما حديث وفعله انبو
 ذكر وعرف على الاصل الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسبة كأي الحلية لمصلحة أو تمام الكلام فيها
 وفي الامداد فراجعها في آخر شرح المبين قد وردت في روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام ولا يخفى عنه
 لما في من الخضوع عليه القوي وفي فروق الاشياء سجدة الشكر حادثة لصدقه واجبة وهو معنى ما روى عنه
 انه السبت مشروعة وحووا وبها من القاعدة الاولى والمقدمة أن الخلاف في سببها في الجواز (قوله لكنها
 تكره بعد الصلاة) الصبر للسجدة مطلقاً قال في شرح المبين آحو الكلب عن شرح القدوري في زاهد أي أما
 بعير بسبب فليس بقرنه ولا مكرهه ولا يفعل بحبيب الصلاة فمكره لان الجهل لا يتقدمه اسمة أو واجبة وكل
 مباح يؤدي اليه فيكره وانتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تكرهه ما لم يرد فعلها الى اعتقاد الجهلة سيما
 كالتي يفعلها بعض الناس بعد الصلاة أو آيات من فواظب عليها بعد صلاة الوتر ويذكر أن لها أصلاً وسدراً
 قد كثر له ما هافت كها في شرح المبين أو أما ما ذكر في الصبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لفاطمة رضي الله تعالى عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين الى آخر ما ذكر حديث موصوع باطل
 لأصله (قوله فمكرهه) اظهر أنها تخبر به لأنه ينقل في الدين ما ليس منه ط (قوله لا يكره للامام الخ)
 لانه ان ترك السجدة لها فقد ترك واجباً وان سجدت على المقدس شرع المبينة (قوله وتكون سجدة وعيد)
 أشار نحو أن أب الطاهر مثلاً وأثبت جمع عليهم فهي كذلك أفاده ح (قوله الا أن يكون الخ) باب كانت
 في آحو السورة أو في اسمه أو في الوسع أو كره لها دوراً كبريائه قال ح لكان ينبغي أن لا يوجب في
 الركوع لمعنيين من المذموم المتقدم عن القنية أي انه يلزم المؤتم بالموهبة أو بصاناً بأن بها بعد سلام
 الامام وسجد الفعدة (قوله سجد) أي قوته أو تحتها تارة (قوله وسجد السامعون) أي لا غيرهم بخلاف
 الصلاة تارة وفي البدائع ولو تلاها الامام على المبر يوم الجمعة وسجدوا معه من سجدتها الماروي
 أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة على المبر فعل وسجد وسجد السامعون اه والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافر)

قد راجع صلاة النائم المقصود من الباب والسفر له قطع المسافة من غير تقدير والراصد سفر حاص وهو
 الذي تعتبره الاحكام من قصر الصلاة واجبة السفر واستدامة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب

كبر وسجدة الشكر
 مستحبة به يفتي لكنها تكره
 بعد الصلاة لان الحلة
 به قد وثبتت اسمة أو واجبة
 وكل مباح يؤدي اليه
 مكرهه ويكره للامام أن
 يقرأها في ضيقة وهو
 جعة وعيد الا أن تكون
 بحيث تؤدي ركوع الصلاة
 أو سجدة أو تلاوة على المبر
 سجد وسجد السامعون
 (باب صلاة المسافر)

الجمعة والعدين والأضحية وحرمه انخروج على الحرم من غير حرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء)
 أي الصلاة التي شرطه أي المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السقر لا المسافر ط عن الجوى (قوله
 أو يحله) فان المسافر يحل لها أو من اضافة الفعل الى ماعله وقد قدمنا في أول باب صلاة المريض أن كل ما حل
 يحل ولا يحس ح (قوله ولا يحس) شروعه في وجهه أخيره عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض
 في كل ط أي العروض المنكبس بحلاف السهو والمرض فان كلامهم عارض سماوى (قوله لا يعارض)
 استماع من قوله عارض قوله مباح أي الأصل في التلاوة العبادة لا يعارض بخلافه أو سمعة أو حاسبة
 فتكون معصية وفي السفر الانابة لا يعارض بحج أو وجهه فيكون طاعة أو تحوط وطريق فيكون
 معصية (قوله فلا أنحر) أي تكون الأصل فيه الراحة فانه دون الأصل فيها العبادة (قوله لانه يسفر)
 بفتح الباء من الثلاث ط عن القهستاني (قوله عن أشلاق الرجال) أولاه يسفر عن وجهه الأرض أي
 يكشف وعلمه فاعلمه أي أصل الفعل وبحور أن تكون على ما به باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين
 فأكثر غالباً فكل منهما يسفر عن أخلاق صاحبه أو أنه يكشف للأرض وهي تكشفه ح (قوله من
 نحو من عبادة وضع اقامته) أرادنا العبادة ما مثل بيوت الأخبية لأن ما عارفه وضعها قال في الامداد
 وبشرط معارفها ولو لم يفرقوا نزلوا على ماء أو شطاب يعتبره طارقه كداني في جميع الروايات ولعله ما لم يكن
 صحتها واسعا جدا اه وكذا ما لم يكن المانع من العبادة المسح وأسأل الله أن يشترط مفارقة ما كنت من فواضع
 موضع الإقامة كبرض المصر وهو مأول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى
 المتصلة بالريف في الصبح يحل في السنين ولو لم يصلة بالسنة لانه يستمن المدة ولو سكنها أهل البادية
 جميع السنة أو بعضها ولا يبرسكني الخفظة ولا أكره اتفاقا قداما أو الفناء وهو المكان المعدل صالح
 المذكور كض الدواب ودس الموقد أو الماء التراب فان اتصل بالمصر اعتبر بمجاوزه وان انفصل بعلوة أو خرقة
 فلا يأتى في يحل في الجمعة فتضع اقامتها في الفناء ولو لم يفسد لا يجوز ع لآن الجمعة من مسائل البلد يختلف
 السفر كحاجة قلة الشرب لا في قسائنه وسبب أن في يوم أو القرية المتصلة بالقبعة دون الرض لا تعتبر بمجاورتها
 على الصبح كقلى شرح المدة أن قول اذا علمت ذلك ظهر لك أن من راد الحفاة إلى دمشق من روض المصر وأن
 خارج باب الله إلى قرية القدم من مائه لانه مشتمل على الجبابة المتصلة بالمعمران وهو معدل الرض والحاح
 الشريف فانه قد يستوعب روضهم من الجبابة إلى ما يحاذى القرية المذكورة على هذا لا يصح القصصه
 للمصالح وكذا المربة الحضره فانهم مدة لقصر النياب وكفى الدواب وزول الاسم كرمليحوا وصدرا نادر
 به على ما حقهما الشرنمالي في رسالته أن المسألة تختلف باختلاف كثير المصر وصحة ولا يلزم تدبره بعلوة
 كذا وي عن محمد ولا يزال أو ميلين يروى عن أبي يوسف (قوله من جاد نحو وجهه) قال في شرح الهداية
 فلا يصح مسافر أقل أن يفرق عمران ما ح ح فمن الجباب الذي نحو حتى لو كان متخفلة بطله عن المصر
 وقد كانت متصلة به لانه يسافر ما لم يحاذوا ولو جازوا العمران من جهة حروجه وكان يتراءى له من
 الجباب الآخر يصح منه امر اذا اعتبر بجانب وجهه اه وأرادنا الجباب في المسألة ثلثين ما كان عامرا أما
 لو كانت الجباب حوالا ليس بها عورة ولا بشرط مجاوزتها في المسألة الأولى ولو لم يصلها به لا يحس في على هذا
 لا بشرط مجاوزة الأرض التي في فتح غاسبون الاما كان له أية فائنة كمعده الامم والناصرية تتخلف
 ما صار منها سائتي ومراوح كالانه التي في طريق الرود ثم لا بد أن تكون الخلق في المسألة الثانية من جانب
 واحد ولو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزة لما في الادوار حاداه من أحدهما به فقط لا بضره كما
 في قاضيه وعبره اه والطاهر أن محاذات القبعة المتصل كما عداها العمران في هذا الراد الجانب البعيد
 أو ما يسدل القرية بعلوه فليظفر في الموضع من جهة المربعة الحضره فوق الشرف الأجل من العلويين
 فان المربعة أسفل من موهي من الشاء فليذكر ادواها هو فانه به مجاوزة في البركة ليس من العلم مع أنه

من اضافة الشيء إلى شرطه
 أو يحله ولا يخفى أن التلاوة
 عارض هو عبادة والسفر
 عارض مباح الأبعاض
 لدأخر وسببه لانه يسفر
 عن أشلاق الرجال (من
 نوح من عبادة موضع
 من حاب خروجه
 وان لم يحاذوا من الجانب
 الآخر وفي الجانية فان كان
 بين الفناء والمصر

منفصل عن العمران بمزارع وقهض اراع فهل بشرط أن يجاوز ما يجاوز به من المرحلة لقرهامة أم لا فليشرح
والظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروج وجه لا من جانب آخر **(قوله أقال من غلوة)** هي ثلثمائة ذراع
إلى أو بعينها فهو الأصح بحسب الجتنى **(قوله قاصدا)** أشار به مع قوله شرح إلى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد
ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البرهان وأشار إلى أن النية لابد أن تكون قبل الصلاة فإنا قال في التقديس
إذا انقضى الصلاة في السجدة حال إقامة في طرف الجردة فبلغت الرجوع ونوى السفر يتم صلاة التمتع عد أبي
يوسف خلافه لما دلل أنه اجتمع في هذه الصلاة ماوجب الأجر وما يمنع من جملها وجب الأجر احتياطا اه
والتحاشي شرط قصد ولو كان مستقلا رأيه فلا نفع له غيره فالاعتدال بنية التمتع كجاسته في وعليه خرج في البحر
ما في التقديس لو جله آخر وهو لا بد من أن يذهب معه يتم حتى يسير ثلاثا بقصر لأنه إيمه القصر من حين حل
دولوى قصر من يوم الحبل صم الا اذا ساره أقل من ثلاث لانه تبين أنه مقيم وفي الأول أنه مسافر اه وأشار إلى
أن الحرم وجمع قصد السفر كاف وادرجع قبل تحمله كجاسته حتى لو سار يوما ولم يكن صلى به لم يزد من رجوع
رصد قصر كجاسته في العلامة قاسم **(قوله ولو كافر)** به أنه يشمل العمى أيضا مع أنه سأل في الفروع ما يدل
على أن نية السفر غير معتبرة كجاسته في هذه **(قوله لا قصد)** بأن قصد بالنية وهو ينشأ من الأقال مقيم بالها
بلعه ابتداء أن يذهب إلى بلدة يبعو ينشأ من الأقال مقيم بالها **(قوله لا قصد)** بأن قصد بالنية وهو ينشأ من الأقال مقيم بالها
طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم ما يتم وإن طالت المدة أو المكث أمان الرجوع فان كانت مدة سفره صرا
(قوله مسيرة ثلاثة أيام والسيالها) الأولى حذف اليا في كاهل في السكر والجانب الصبر الا بشرط البر فيها
مع الأيام وليد قال في التامع المراد الأيام النهار لأن الليل للاستراحة ولا يترجمه هم وقال أو ليلها بالهطف
ما لو كان أول أو لاشارة إلى أن يصح قصد السفر بها وإن الأيام غير مديدة تأمل **(قوله أقال من غلوة)** أيام السنة
كذا في البحر والبرور عراف في المراح إلى الغنى في فهمها وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بأن الظاهر
أما هو أهمل أطرافها بحسب ما يصادف من الوقوع مع ما هو لا وقصر أو اعتدال ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي
الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان كون الشمس في الجبل أو الميزان وعليها تنسب التقسائي ثم قال وفي شرح
الطحاوي أن بعض مشايخنا قدروه بأقصر أيام السنة **(قوله ولا يشترط الح)** ادلاله للمساير من العزل لا لكل
والشرب والمساللة أكثر التها حكم كله قال المسافر اذا بكر في اليوم الأول وسأله وقت الزوال حتى راع
المرحلة فنزلها للاستراحة فانتهى بهم بكر في اليوم الثاني وسأله ما بعد الزوال وول ثم بكر في اليوم الثالث
ومشى إلى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الأئمة السرخسي الصبح أنه يصير مسافرا عند السعة كما في الجوهرة
والبرهان امداد ومنه في البحر والفتح وشرح المسية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة إشارة إلى أنه لابد أن يقطع
في ذلك اليوم الذي ترك في أوله الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وهذا
يظهر لك أن المراح من التذمر بأقصر أيام السنة إنما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في
ههلم اليوم من أقصر أيامها فلا بد أن أقصر أيام السنة في بلاد له أو قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل ما يزن
أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعزاف
حيث أطلقت فتعمل على الشائع الغالب دون الحظي البادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وص أي بحسبة
التقدير بالراح وهو فرسين الأول اه قال في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير
ثلاثة أيام لأن المعتاد من السفر في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في البسوط اه
وكذا ما في الفتوح أنه قيل يقدر بأحد وعشرين فرسا أو قبل بمائة مشرو قبل بمائة مشرو وكل من قدر
منه اعتد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه أي بناء على اختلاف البلدان حكى فائق قدروا ما يلبس من أقصر الأيام
أو بناء على اعتبار أقصر الأيام أو طولها أو ماله تدل عليها وعلى كل فهو صريح بان المراد بالأيام ما يقطع فيها
أنزال المعتادة فاهم **(قوله بل إلى الزوال)** فان زوال أكثر النهار الشري الذي هو من الظهر إلى العروب

أقل من غلوة وليس بهما
مربعة يشترط مجاوزته والا
فلا (قاصدا) ولو كافر أو من
طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر
(مسيرة ثلاثة أيام والسيالها)
من أقصر أيام السنة فلا
يشترط سفر كل يوم إلى
الليل بل إلى زوال

وهو نصف النهار الفلسكى الذى هو من الطالع الى العروب ثم من الغبر الى الزوال فى أقصر أيام السنة
 مصر وما سواها فى العرض سبع ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة أيام عشر وساعة وربع ويختلف
 بحسب اختلاف البلدان فى العرض ح قلت ومجموع الثلاثة أيام فى دمشق عشر وساعة والثلاث ساعة
 تقرىبالا من الغبر الى الزوال فى أقصر الأيام عداست ساعات وثلاث ساعة الا درج وقدره او ابا اعتبار
 ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثني وعشرين ساعة ونصف ساعة تقرىبالا من الغبر الى
 الزوال سبع ساعات ونصف تقرىبالا **(قوله ولا اعتبار بالفراسخ)** الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف
 دراع على ما تقدم فى باب التيميم **(قوله على المذهب)** لا بد لك وفى طاهر الزاوية اعتبار ثلاثة أيام كفى
 الحنية وقال فى الهداية هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ من تقديرها بالفراسخ ثم اختاروا فضل أحد
 وعشرون وثلاث غايمة عشر وفضل خمسة عشر والعنوة على الثلاثة الا وسطوا فى المختار فتوى أغنى عن الزم
 على الثالث وجهه الصحيح أن الفراسخ تختلف باختلاف الطريق فى السهل والجدل والبر والبحر بخلاف
 المراحل معراج **(قوله بالسير الوسط)** أى سير الابل ومشى الاقدام ويعتبر فى الجبل عما يناسب من السير لانه
 يكون صعبا وداهيا طويلا مضيقا وعرا فيكفى مشى الابل والادام به سربا يجرها فى السهل وفى الجبل
 يعتبر اعتدال الريح على الفتى به امداد يعتبر فى كل ذلك السير المعتاد به وذلك منه فوم عدد الناس فيرجع
 اليهم عندا الشبهة بدائع وشرح سرب البقر بحر الجبله وهو ملائمة أخطأ السير كأن أسره سير الفرس والبريد
 بحر **(قوله فوصل)** أى الى المكان مسافة ثلاثة أيام بالسير المعتاد بحر وظاهره أنه كذلك لو وصل السرى من
 يسير بكرامة لكن اذ تعد فى الفجر بانقضاء صلاة المشقة وهى العاشر فى القصر **(قوله قصر فى الاول)** أى ولو كان
 اختارا السالك فيه الا قصر من صحيح خلافا للشافعى كفى البدائع **(قوله صلى الفرض الى باقى)** خبرين فى قوله
 من صحيح واختار به الفرض عن النسب والوروث ما عصى الفرض بالمغرب **(قوله وجوبا)** يفكره الانعام عدنا
 حتى روى عن أبي حنيفة أنه قال من أتم الصلاة بعد أساءه ما عالى السنة شرح المسبوقية تفصيل سباني فاتهم
(قوله لقول ابن عباس ان الله فرض الحج) لفظ الحديث على ما فى الفتاوى عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على
 لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم فى الحضر أربع ركعات وفى السفر ركعتين وفى الحوف ركعة واحدة وفى حديث
 عائشة فى الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر وفى لفظ
 البخارى قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فهذا هو الذى صلى الله عليه وسلم فرضت أو زهوز كرس صلاة
 السفر على الاول **(قوله لان الركعتين)** بدل من قوله ولذا عدل المصنف قال فى البحر ومن مشايخنا من لقب
 المسئلة بأن القصر عدل ما عصى الا كمال ونقصه قال فى البدائع وهذا التاقيب على أصلها على أن لا ركعتين
 فى حقه لانه ناقص حقيقة عدل ما عصى الا كمال ليس وحده فى حقه بل أساءه بخلافه
 للسنة ولأن الرخصة ما يمانع من الحكم الاصلى ما رضى الى تخفيف ويسر ولم يوجب حده من التيميم
 المسافر رأسا اذا الصلاة فى الاصل فرضت ركعتين ثم زيدت فى حق المقيم كإزوته عاشت ترمى الله تعالى عهدها فى
 حق التيميم وجد العبد يركس الى العطا والشدة ولا الى السهولة واليسر لم يكن ذلك رخصة فى حقه أى صا لولم ي
 فهو بحال وجوده بعض معانى الحقيقة وهو التيميم انتهى **(قوله لانه تواتر النهار)** انما سميت بذلك لفرسها
 من النهار برقوقها عاقبه والا مسمى ليلة لانها تارة تامل **(قوله وسد اجتماع الأدلة)** أى بان بدعها
 يدل على أن صلاة ركعتين فى السفر أصل ومنه على أن ذلك عارض فاداجات الأدلة على احتداد
 الاوامر زال التعارض اصكنا لا يفتى أنما نقله عن شراح البخارى من الجمع بجماد كره على مذهب
 الشافعى من أنها قصر لا تمام لان العمل على ما استقر عليه الامر ودرجى هذا الجمع فرضها تواتر بالسفر
 وحصر آخر قصرها فى السفر وهذا خلاف مذهبا وبأى هذا الجمع ما قدمنا من حديث عائشة فى الفتاوى
 عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلا وأما الآية فالمراد بالقصر قصرها فيه صلاة الصلاة وفعلها

ولا اعتبار بالفراسخ على
 المذهب (بالسير الوسط مع
 الاستقراءات المعتادة)
 حتى لو أسرع فوصل فى
 يومين قصر ولو لم يوضع
 طريقان أحدهما مدة
 السفر والا حوا قبل نسى
 فى الاول لا الثانى (مسلى
 الفرض الى باقى وركعتين)
 وجوب بالقول ابن عباس ان
 الله فرض على لسان نبيكم
 صلاة التيميم أو بها والمسا
 ركعتين ولذا عدل المصنف
 من قولهم قصر لان الركعتين
 ليستا قصر حقيقة عدل ما
 هم انما فرضه والا كمال
 ليس رخصة فى حقه بل أساءة
 طت وفى شرح البخارى ان
 الصلوات فرضت ليستة
 الاسراء ركعتين سفر
 وحصر الا لا عسر بلما
 ما حمله الصلاة والسلام
 وأطمان بالدينه زيدت الا
 القصر لاسلوب القراءة فيها
 والمعسر لانها تواتر النهار
 فلما استقر فرض الزاوية
 خفف منها السفر عند
 نزول قوله تعالى فليس عليكم
 جناح أن تقصروا من
 الصلاة وكان قصرها فى
 السنة الى اربعة من الهجرة
 وبمسئلة تجتمع الأدلة
 كلامهم غفيرة

وقت الحرف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم **(قوله ولو كان عاصيا سفره)** أي بسبب سفره بان كان مبيعا سفره إلى العصية ككسافر لقطع طريق مثلا وهذا في خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بان عرضت العصية في أمائه فانه يحل وفاء **(قوله ان القبح المجاور الخ)** هو ما يقبل الانكسار كالبيع

وبالتكس فكذلك الامكان قطع الطريق والسرقة مثلا بلا غرر والعكس بخلاف القبح لعيوضه كالسكر أو شره كبيع الحرفه بعدم المشروعية وتعلم بيانه في كتب الاصول **(قوله حتى يدخل موضع مقامه)** أي الذي طارقه بيوتة سواء دخله بيقال لاجنبا أو دخله لقضاء حاجة لان مصره متعين للاقامة ولا يحتاج

إلى سجنه وهره ودخل في موضع المقام ما ألحق به كالرض كما أفاضه القهستاني **(قوله ان سار الخ)** قبل قوله حتى يدخل أي ايدوم على القصر إلى الدخول ان سار ثلاثة أيام **(قوله ولو اتى الخ)** أي ولو في المغارة وقياسه أن لا يحل فارهة في صان ولو يدهور بان يدهور بان لا يقبل القبض قبل استحكامه اذ لم يتم حلة فكانت الاقامة بعض السر المراض لا ابتداء لاجل الاتمام فأفاده في الفتح حيث بحث فقال ولو بقيت له ليلة لمفارقة البوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام لاستكمال سفره ثلاثة أيام بدلي ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد تمت

العمل لحكم السفر في ثبوت حكمه ما لم تثبت عمله لحكم الإقامة احتياجا إلى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب الجرح وخصي غايه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله المصر مطلقا واعتصره في الممر ان ابطال الدليل المعين لا يثبت علم ابطال الدليل اهـ أقول ويظهر في الجواب ان العمل في الحقيقة في المشقة وأقيم الضرورة ما هو لا يكتفي بتعيينها لا بشرط ابتداءه بشرط بقاءه فالاول بمفارقة البيوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام والثاني لاستكمال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الاول ثبت حكمها ابتداءه فلا يقصر بمجرد

معرفة العمران نوبا ولا يدم الا بالشرط الثاني فهو شرط لاستحكامها فافاده على ذلك السفر فتمسكه تمامه بل بقاؤه حلة أقوم ايا القبض فحل الاستحكام رمي فعله في الاندفاع على الصحة ولو حوشر طه ولما وصل بعد ثم رجع فقصها مقصوده كما تقدمه فادبره **(قوله ولو في الصلاة)** نعم ما اذا كان في أولها أو وسطها أو آخرها أو كان مفردا أو قهرا أو كأمسوقا بحر وشمل ما اذا كان عليه سجود وسجود ولو في الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أمالوا بها بينهما فلا تنص فيه بالنسبة لهذه الصلاة ولا يغير من صحتها

إلى الاربع كما أوضحناه في ما فهمهم **(قوله اذ لم يجرح وقتها)** أي قبل أن يجرى الإقامة لانه اذا نواها بعد صلاة ركعتين خرج الوقت فتحوّل مرصدا إلى الاربع أمالو حرج الوقت وهو فيها ثم يجرى الإقامة فلا يتحول في حق تلك الصلاة يكفي الخروج عن الخلاصة **(قوله ولو لم يكن لاحقا)** أما لاحقا اذا أدرك أول الصلاة والامام مسافر وأحدث أو ما فاتته بعد فراغ الامام فدوى الإقامة لم يتم لان الاحاق في الحكم كأنه ناه الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتجرى في حق الامام فكذلك في حق الاحاق بحر عن الخلاصة فتصدق حكم

اللاحق بكونه جرفا عن الامام وقد تركه الشارع **(قوله حقيقة أو سكنا)** تعمير لقوله بوى **(قوله ولو دخل الحاج)** أي في أول سؤال أو قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد إلى الحج **(قوله وعلم الخ)** أي علم أن القادة انما يخرج بعد خمسة عشر يوما عزيم أن لا يخرج الا معهم بحر من المحيط وانما كان ذلك نية للاقامة حكما لا حقيقة لانه يجرى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة لنية الإقامة تلك المدة تأمل **(قوله وعلم الخ)** متعلق بما قبله كلام المصنف لا كلام الشارع لانه لا يخرج عن كونه شرطاً لصحة النية **(قوله صالح لها)** هذان

سار ثلاثة أيام والاصح ولو في المأزق فيمن البحث ما قدمه بحر وقد سماجوابه والحاصل أن نية الإقامة

(ولو كان عاصيا سفره)

لان القبح المجاور لا يعدم

المشروعية (حتى يدخل

موضع مقامه) ان سلامة

السفر والافئيم عادية

العود لعدم استحكام السفر

(أو يجرى) ولو في الصلاة

اذا لم يجرح وقتها ولم يكن

لاحقا (اقامة نصف شهر)

حقيقة أو حكما لما في

الزيادة وغيره لو دخل

الحاج الشام وصل إلى

لا يخرج الا مع القادة في

نصف سؤال أنه لانه كادى

الاقامة (موضع) واحد

(الخ) انها من مصر أو قرية

أو محضره دارها وهو من

أهل الانحية (مقصود

قوى) الإقامة في (أقل منه)

أي من نصف شهر

(أو) فوى (فبه تكتب في) خبر

صالح كرجع أو خزيمة (أو)

فوى فيه لكن (بموضعين)

مستقبين ككلمة وى فلو

دخل الخاصمكة بأيام العشر

نصحه بته لانه يحرج الى

مى وعرفه صار ككلمة

الافامة في غير موضعها

و بعد عوده من مى نصحه كما

لوفوى مية باحد هذه أو

كان أحد هاتين المادتين

بحسب تحبب الجمع تعالى

سألا كانه اتحادا (أو)

يكن مستقلا برأيه كعبه

وامرأة (أو) دخل بلد قوم

(بوها) أى ملة الافامة (أو)

نزلت السيفر غدا أو

بده (ولوق) على لانه

(سب) الآن يعلم تأخر

الاقامة نصف شهر فخر

(وكذا) يصلى ركعة تسبيح

(عسكرو) دخل أرض حوب

أو حاصر حصانا (بها) بخلافه

من دخلها بأمان فانه يتم

(أو) حاصر (أهل) بغيره في

داره في غير موضع بسنة

الافامة مذمومة فان رددت

القرار أو الفرار بخلافه

٣ (قوله على ليس بغير

الخ) قال شيخنا علاه

الرجح الظاهر بقاء التقييد

على حله لا بالافامة تكون

لاهل المدخل بالافامة أهل

المعنى بالاسمة والظاهر من

حال المسلمين أن عبدوا أهل

العدل ثم قال شيئا أو أيضا

المبسوط ليس بمأبى عمل

بأطلاقه وإفادة (أما) بل

لا تطلق لا بعدد حتى أن يقيده

اه تأمل

ظاهرو لو لم يسمعوا هذه الشروع في محترضا تقدم ط (قوله فوى) أى فى نصف شهر (قوله كجر)
قال فى المحتى والملاح سائر الأعداد الحسب وسهينة أى الصليبت بطن اه بحر وطاهر ولو كان ماله وأهله
معه فيها ثم رأى شمر بحافى المراح (قوله أو خزيمة) أى ليس لها أهل يسكنونها (قوله أو فوى) أى فى
صالح لها (قوله موضعين) أى فى قريتين المصرين والقريتين والمصر والقريتين بحر (قوله ولو دخل
الخ) هو مدمستة دخول الحاح الشام فانه يصير مقبلا كما وان لم ينزل الاقامة وهذا ما سادحكروا نوى
الافامة لا تعلم ان يفسر مادام غارما على الحرج وحل خمسة عشر يوما فأداه الرجح قبل هذه المسئلة كانت
سبما لفق عيسى بن ابرار وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث قال قد دخلت مكة فى أول العشر من ذى الحجة
مع صاحبى وعزمت على الافامة شهر اختلفت أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبى حنيفة فقال أى أعطأت
ما لم تخرج الى مى وعرفت فلما رجعت من مى يد صاحبى أن يخرج وعزمت على أن أصاحب به رجعت
أقصر الصلاة فقال لى صاحب أبى حنيفة أى أعطأت فأنك مقيم بمكة ففلم تخرج به الا بغير مسافر اقلت
أعطأت فى مسئلة فموضعى فرجعت الى مجلس مجدواش تحت بالفقته قال فى الدائع وأما أو ردنا هذه
الحكمة فانه لم يبلغ العلم بغيره معاملة على طله اه بحر أقول ويظهر من هذه الحكاية أن ينسبه
الافامة لتعمل عملها لا بد رجوعه ولو حدة عشر يوما بالانيسر وح فى أثناءه بخلاف ما قبل خروجه
الى عرفان لانه لما كان غارما على الحرج فقبل تعلم نصف شهر لم يصرفها ويحمل أن يكون جديدا
الافامة بعد رجوعه وهذا سقط ما ورد الى القارى فى شرح الدالامين أن فى كلام صاحب الامام
تصار صاحب حكاه أو بانه مسافر وثابا بانه مقيم مع أن المسئلة تصالها والمفهوم من المتن أنه فوى فى
احداها نصف شهر مع شىء لا يصير خروجه الى عرفان اذ لا يشترط كونه نصف شهر مشهورا بالبحث
لا يخرج فيه اه لمحاووصه السقوط أن التالى لا يشترط اذ لم يكن من عزما طرود الى وضع آخر
لانه يكون بأولى الافامة فموضعى به بعد رجوعه من مى عرفت بته لعزمه على اقامة نصف شهر فى مكان
واحد والله أعلم (قوله كجوزى) أى بمدة واحدة اه فان دخل أولا الموضع الذى فوى المقام به نهار الا بغير
مقبلا وان دخل أولا ما لوى المنب فيه يصير مقبلا ثم اخرج الى الموضع الآخر لا يصير بمسافر الا ان
موضع اقامة الرجل حيث يبيت به حابة (قوله أو كان أحد هاتين المادتين) كما قريه التى قربت من المناس
تبحث بسمع الداء على ما بأتى فى الجمعة وفى الصلوة كن الموضعان من مصر واحد أو قريه واحدة وانما جهة
لانهم ساجدون حكاه الا ترى أنه لو خرج اليهم سائر الى مصر اه ط (قوله بحيث تخ) حينة نفسير
للتسبية ح (قوله أو لم يكن مستقلا برأيه) عطاف على قوله أن فوى أقل منه صورته فوى التاسع الافامة ولم
يبدوها لتوقع أو لم يدركه فانه لا يمت اه ح والمسئلة أنى مع بيان شروطها والخلاف فيها (قوله أو دخل
بلدة) أى لقصاصحة أو اختار رقة (قوله ولم يوها) وكذا اذا فواذ هو قربت بغيره كفى البحر لا
حاته تنافى عزمه (قوله كجر) أى مسئلة دخول الحاح الشام (قوله أو حاصر حصانا) أى شاربى الى أنه
لا فرق فى الحاصرة بين أن تكون للعدوية أو الحصن بعد ما دخلوا المدينة كفى البحر ومثل ذلك لو كانت
الحاصرة للمصر على سطح الصرطان اسطع البحر حكاه دار الحرب جوى عى شرح الطام الهاملى ط (قوله
فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان بحر عن الهابة ط (قوله فى غير مصر) بدل من
قوله فى دارنا أو متعلق بمقدوف على أنه سامن فاعل حاصر لامتاع ببحاصر لثلازمه نعلق حى جومخد
اللفظ والمعنى يعامل واحد ثم اعلم أن التقييد بدار المصر وقع فى الحاح الصغير والهادى والا كثر وعبرها
وهو بوجهه حينة الافامة فلو لوى المصر وحاصره واصحابه فان فى المراح نكس طلاقا مدم كوفى البسوط
بدل على أنه ليس كدرا لوان طلاق فى بيته وكذا نص فى امة على أنه ليس ٣ زيد كقوله تسبى الى ليل
الأتى ود كرجعته الشربة الى مى عابى فى مشه (قوله التردد بين القرار والقرار) الاول بالعاف والانى

الانحية) كعربوزك
(نوها) في المغارة فانها
تصيح (في الاصح) وبه يبقى
اذا كل عدد منهم من الماء
والسكالا ما يقضيهم ملتبها
لان الاقامة أصل الاداء
قصد واموضعها بنهما مائة
السفر فيصرون ان ثروا
سفر او الاولون في غيرهم
الاقامة معهم لم يصح في
الاصح والحاصل ان امرؤ
ان غلام مسنة له وتامنة
واستقلال الرأي ردت
السير واتحاد الموضع
وصلاحيته فمتنا في (ولو
اتم مسافرا تمسك في)
العدة (الاولى تم فرضه
و) لكنه (أما) بواعدا
لتأخير السلام ورك
واجب القصر وراغب
تسكينها امتاح العقل ونخلط
الغفل بالفرض

(قوله مشكل) قال شيخنا
لا شك كمال أصلا بل يقال
قيمان حاله من غير ما فيه
لانه اما ان لا يدركه أصل
الحرب فيصير في يد كره
فمنتهى سوء وانساب
ادراكهم يابا لانه حيث
كانت اليد اوسع تكون
سبلوهم فانه انه وهو
وحيب جدوا به في بعض
ولعل في المسألة رايين
فيجعل ما في التنازع على
الاشارة بالانعام اه

بالعاء أي فكانت حالتهم تنافي عن محتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة لحدسكرا لاحتمال وصول
المدد للعدو أو وجوده كمدة في الفتح وفي العرص التحيص ادخل واعلى مدينة الحرب ان اتخذوها او
اتمو الا بل أرادوا الاقامة بها شهر أو أكثر قصر والبقاء ادا حاربهم يحاربون بها بخلاف الاول اه
(تنبيه) ه لو انزلت الاسير من الكفار وتوطن في غلر ونوى الاقامة فيه نصف شهر لم يصير مقبها كجاءوا
باسلامه فهو بمنهم ه يندم سيرة السفار لم تعتبره كدافي الخلاصة والخاصية ووجه الاول كما يفهمه كلام
الفتح كون حاله مترددا لانه ادا وجد امرؤ في غلر تعلم المرحح بيا الثالث في شكل وحله في شرح المسية
على ان المراد من قولهم لم تعتبره أي نية الاقامة لانه في الاقامة في غلر في التنازع من المحيط بانه
يصر وكر اجعل في السيرة حكم المسئلة الثانية كالاولى ه لزوم التنازع فيهما (قوله الانحية) جمع
شبهه كك افعال في العرب هو الحميم الصوف (قوله كعرب) الماء بقول غيره كعرب لما في العرب
انهم هم الذين استوطنوا المدن والقرى امرؤ في الارباب أهل البلد (قوله في الاصح) وقيل يتصرفون
لانه ليس موضع الاقامة متجدا (قوله لان الاقامة أصل) علة لقوله ه انصح أي ينهم الاقامة قال في البحر
وطاهر كلام الدراع ان أهل الانحية لا يحتاجون الى نية الاقامة فانه جعل المأوى لهم كلاما صوابا والقرى
لاهلها وان الاقامة للرحل أصل والسفر عارض وهم لا ينوبون السفر وانما يتنازعون من ماء الى ماء ومن
مرعى الى آخر اه (قوله بينهما) أي بين موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا سافرا) به مسابقة
مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح في الاصح) وروى عن أبي يوسف انه يصير مقبها ح عن البحر
(قوله والحاصل) أي من كلام المصنف لكن اشترط ترك السير لم يظن من كلام المصنف تأمل (قوله مسنة)
رادى الخلية شرط آخر وهو ان لا يكون حاله معافاة لغز بته قال كاصبر حواه في مسائل اه أي كسئلته من
دخل بالمد لمصلحة وسئلة العسكر فاهم ثم شرط الاعتماد بتحققة مدة السفر والاداء لم يزم على الرجوع
الى باده قبل سيرة لانه تألم على قصد قطع السفر فاهم يتم كيمر وكذا الرجوع الى البلد لا حاجة لتسبها كما
سدد كره (قوله وترن الدار) أن اذا كان في مغارة ونوى الاقامة بها لم يسخن لهم مصر أو قرية أو مالوا
وجدت هذه الامور وتدخل مصر أو قرية فهو يسير ما طلب من ابل او نحوه فبقي أن تصح بيته حلبة (قوله
وصلاحيته) أي صلاحية الموضع للاقامة (قوله ان قصد الخ) لان القعدة على رأس الركنين فرض
على السافر لانها آخر ملاته قال في العرو وأشار الى أنه لا بد أن يقر في الاولين فالترك فيها أو في احدهما
وقرأ في الاخير لم يصح فرضه اه وأطلقه فمثل ما اذا وى أو ما أو تركت في خلاها ما افاده في الدور من
انستراط البعير كعتي لما في الشرب لانه من أنه لا يشترط نية عدد الدار كعتي ولما صرح به الزيلعي في باب
السهم أن الساهي لو سلم لا قطع بسعد لانه نوى تهر المشروع فتلغو كجاءوا في الطهر سستانا ونوى مسافر
الطهر أو بقا أو فده أو السعد في شجرة قلت لك في كرفي الجوهره أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند
محمد (قوله لتأخير الدار) أي تصح ما قدم في سجدو الدار وان يقول ان تركه السلام فانه كرهه ادا صلى
بمسألة بعد القعود الاخير يصح اليها ان سجدوا بسعد للسهم لانه تركه السلام وان كروا عند أن يقيد
النام بعبادة بعد السهم لتأخير السلام أي سلام الفرض ومسئلتا نظيرا الاولى لا الثانية فادام الحق
تات لك ما هذا طاهر (قوله وترك واجب القصر) الاضافة ثانية أي واجب هو القصر ومن اضافة الصفة
للمرء صرف كمر دة فغنى أي القصر الواجب وفيه التصريح بانه غير فرض كما يفهمه ما يفهمه عن شرح المسية
ان كان الواجب ما يصح الفرض لما صواب تعداها هم ثم ان ترك واجب القصر مستلزم ترك السلام
وذكره العقل ونخلط العقل بالفرض وطاهر كلامه أنه أي تركه زيادة على انهم هذه الوازم تأمل (قوله
واجب تسكر الخ) لان الماء الغفل على الفرض كرهه وهما في نخلط العقل بالفرض حتى لك قول
السائر في شطاط الغفل بالفرض يقتضي أنه غير ما قبله ويزم أن امتاح العقل بتسكيره مسنة فانه واجب مع

أن شاء الله على النفل غير مكروه أماده ط (قوله وهذا) أي ماذ كرم اللوازم الاربعة ط (قوله بعد أن
فسر أساءه أتم) وكذا صرح في البحر بتأنيده فسلم أن الاسماء كلها كراهة التحريم رضى (قوله واستحق
النار) أي إذا لم يتب أو يعف عنه الزير العفار ط (قوله وصار الكل نفلا) أي بتقيده الثالثة بتجدة
لتمكيد من العود قائلها وهذا عند فهمه بأنه على أنه إذا بطل الوصف لا يبطل الأصل خلافاً لما جحد (قوله لترك
القدرة) على لطلان الفرص ثم العقد وان كانت فرصاً الفعل أيضاً الكمال في ثبوتها في آخر الشفع تصير
الخاتمة هي الفرض كما ينه في باب النوازل (قوله الاداوى الاقامة قبل أن يقبل الثالثة سجدة) أي فإنه إذا
نواها جحد بحيث يثبت ويتحول فرضه الى الرابع ثم أن كل قرأ في الاولى يغير فيها الاحرام والاقراء أقسام
من الاولى وهذا كله سواء بعد القعدة الاولى أو لا فالاستثناء في كلامه واضح الى المسائلين وأما اذا وى
بعد أن يقبل الثالثة سجدة ط كان قد القعدة الاولى فقد علمت أنه تم فرضه الى كعتين ولا يتحول الى سبب
انهم اثنى ولو أنه دعا لاثنتي عليه وان لم يقبل بطل فرضه وضم اليها أخرى لصير الرابع باطلاً خلافاً لما جحد كما
مر هذا خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أجاد به الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أى بطلان ما ووقوفه
لا بانا الا لم يصح نيته (قوله ولا يرب) أي النفل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة فصار نفلاً وهذا
يحيى على مذهب أى يوسف أن السجدة تتم بالوضع والعصم مذهب محمد من أنه لا تتم الا بالرفع في هذه
الصورة فيقلب فرضه أربعاً في الاصح اه ح أى سواء بعد القعدة الاولى أو لا وأما على قول أبي يوسف
فإن قدرتم فرضه الى كعتين والاقبال الكل نفلاً قوله صار نفلاً خاص بما إذا لم يقبل (قوله ما دام المقيم
الحج) أى بعد سلام الامام المسافر ولو قام قبله فوى الامام الاقامة قبل أن يقبل للمأموم ركعة سجدة رضى
ما أتى وناقله وان لم يفعل صدق وان نوى بعد لا يتابعه ولو تابعه صدق كفى الفتح (قوله في الاصح) كذا
في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو وصدف الاستثناء به لوجوب السهو استثناء
بعضهم مذهبهم أن يجمع عليه شربلاًة (قوله وقيل لا) أي قبل أن القعدة الاولى ليست فرضاً عليه اه ح
(قوله أن لا لم) يفتح الهمزة قبل من الحائجة على حذف مضاف أى كلام الحائجة ح ثم ردها لخاصة أنه إذا
كان يشترط لصدقة الاقتداء لم يحال الامام من كونه مسافراً أو بعيداً لا يكون لقول الامام أفعالاً كهم
فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء (قوله ليسك الح) أورد ذلك نسو الا في النهاية وانسراح والمتاحية
بما في اشترط العلم بحال في الابتداء (قوله ليسك الح) أورد ذلك نسو الا في النهاية وانسراح والمتاحية
ثم أحاطوا بما رجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشترط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء
فثبت لم يرد له المزمع انما بحال كل الانضمام وروى بالتحالف فافهم وانما يجب مع كون مصلح
صلاتهم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لأنه لم يثبت في ثبوتها بغيره وانما يسألونه بكل البحر
اولاً أنه إذا سلم على الركنين فالتأخر من حاله أن مسافر حاله على الصلاح فيكون ذلك مندوباً بالواجب سالانه
زيادة اعلام كفى العاية أقول لكن حمل على حاله على الصلاح بما في اشترط العلم نعم ذكر في البحر عن المنسوط
واقعية ما حاصله أنه إذا سلم على منى أو فري فركعتين وهم لا يدروا حاله فسلامهم فسد وقول كافر المسافر
لأن الظاهر من حاله من كان في موضع الاقامة أنه مقيم والساعة على الظاهر واجب حتى تبين خلافه أما
إذا سلم خارج المصر لا يتقدمه نحو رالاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اه والحاصل أن بشرط العلم
بحال الامام إذا سلم عليهم كعتين في موضع اقامة والا فلا (قوله أن شروع) أي لا احتمال أن يكون معهم
لا يعرف حاله ويشكك لا يقتضيه مصادقته قبل اخلاء الامام هذا السلام (قوله في الاصح) وقيل به النسابة
الاولى قال المقدسي و ينفى تر حجة في زماننا ط (قوله لم يصر مقبلاً) فلو أنهم القيمون صلواتهم معه صدقت
لأنه اقتداء بالمفترض بالتأثير طهر به أى اقتداء بما تبعه أفعالهم ومنازلتهم واقرباءه ولا خلاف أنه
الخبر الزولى (قوله وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا انعكاس مسئلة المقي وقدره في الذكر وغيره ليس

وهذا لا يحصل كالحرف
التهستاني بعد أن فسر
أساءه بآثم واستحق النار
(وما زاد قبل) كصلى الفجر
أو ما (وان لم يقبل بطل
فرضه) وصار الكل نفلاً
اتركنا القعدة المفترضة الا
إذا وى الاقامة قبل أن
يقبل الثالثة سجدة لكنه
يعيد القيام والركوع
نوعه نفلاً لا يرب عن
الفرض ولو وى في السجدة
صار نفلاً (ومع اقتداءه
المقيم بالمسافر في الوقت
وبعد ما إذا قام) المقيم (الى
الانعام لا يقرأ) ولا يسجد
للمسافر (في الاصح) لأنه
كالاتق والقعدة فان فرض
عليه وقيل لا يقسمه (ونب
للامام) هذا بخلاف الحائجة
وبرها أن العلم بحال الامام
شرط لا يمكن في حاشية الهداية
الهدى الشرط العلم بحال
في الجلة الا في حال الاقتداء
وفي شرح الارشاد نسق
أب يفجرهم قبل سرعه والا
فهو سلامه (أب يقول) بعد
التأسي في الاصح (أعوا
صلواتكم واني مسافر) يدفع
نوم أنه سها ولو وى الاقامة
لا تتحققها لا ابنه صلاه
المقيم لم يصر مقبلاً وأما
اقتداء المسافر بالمقيم

(قوله وأسير) ذكر في المتن أن المسلم إذا أسره العدو أن كان مقصده ثلاثة أيام قصر وإن لم يعلم ساءه فإن لم يتدبره وكان العدو مقبلاً أو وان كان مسافراً أقصر ويبقى أن يكون هذا إذا تحقق أنه مسافر والياكون سكن أئجه الظالم لا يقصر إلا بعد السفر ثلاثة أيام يعني أن يكون حكم كل تابع يسأل متوجعاً أو أخيراً على بحره والاعلى بالأصل الذي كان عليه من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال بحلة السؤال مع عدم الاختصار شرح الزبدي (قوله وغيره) أي وسر قال في الجرح اعبط ولودخل مسافراً فصار مأخوذاً فغيره وجبته فإن كان معسراً فصره لا يثبت الإقامة ولا يحل للطالب جسده وإن كان موسراً ان عزم أن يقضى دينه أو لم يعزم شيئاً قصر وإن عزم وافتدأ أن لا يقضيه أتم اه قوله ان عزم أن يقضى أي قبل خمسة عشر يوماً كما في الفتح (قوله وتليد) أي إذا كان يرتفع من أستاذ وحتى والمراد به مطلق المتعلم مع معاه الملائمة لا خصوص طالب العلم مع شيخه فقات ومثله بالاولى الابن البار السالغ مع أبيه تأمل (قوله ومستهجر) كان على الشارح أن يقول وأسروا دنان وأسأح (قوله ثلث) تخلص لحاصل ما تقدم ليلى عليه حكم الحادثة (قوله وله بان جواب حادثه خيرة كريد) بكسر الكاف المعجمة المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم والحادثة هي تعرف الجيش لما صار عليهم من العسلة والهجرة حتى تشتتوا في كل جانب وفانت المعية والارتقاء فصار كل مستقلاً بنفسه وذاالت التبعة وحتى (قوله على الاصح) وقيل يلزمه الاتمام كالنظر للحكمي أي عوت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر الرواية كما في الخلاصة بحر (قوله ودعا الصار عنه) لأنه مأثور بالقرص مهي عن الاتمام مكان مصطر فلو صار مصره أربعا باقاً بالأصل لا بعلة لحقه صرع عظيم من جهة فقير بكل وجه وخود فوجر شرعاً بحصول الوكيل فانه أن لا يبيع فيه دفع الضرر بالامتناع وإداعا على ظاهر أمره كان الضرر ناشئاً من جهة ومن الموكل من وحده فيصع العزل سكاماً قصد البحر لمصاع المحيط وشرح الطحاوي (قوله مسمى على خلاف الاصح) قال في البحر وذكر ان كل مع ماله في السفر فاعمن مقيم والعدوى الصلاة يثقل بضره رها حتى لو سلم على رأس التركتين كل ما به عادة تلك الصلاة مسمى على غير الصلوات فرض عدم علم العبد أو على قول الكل علم اه (قوله والقضاء الخ) الماسب ذكر هذه المسئلة مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من مروه (قوله سفر او حصر) أي فلو كانت صلاة السفر وقضاها في الحصر قضها مقصورة كالأداء وكذا كانت حاضرة تقضى في السفر تامة (قوله لانه بعد ما تقرر) أي بحروح الوقت فإن الفرض يدخروح وقته لا يتغير بما وحب أم أن له فانه قابل للتغير بنية الإقامة أو أنشاء السفر وماقتضاه المسافر بالمقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشكل على هذا المريض إذا كانت صلواته مروه الذي لا قدره على القيام فانه يجب أن يقضى في الصلاة فالتألاس الوجوب بقيد القيام غير أنه رخص له أن يفعلها حاله عند الضرر وسعدا ذلك في بيانه ما حله العذر والسبب الرخصة بتعين الأصل ولذلك يفعلها المريض فانه إذا كانت من زمن الصحة أملاً لتمامها فانه ما لا يشك في ابتداءه وشأنه العاطا اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله مسافر الساعداً قصر) أي إذا نوى السفر يصير مسافراً ويقتصر قال في شرح للمعية قبل هذا أنه يمكن في ولاه ما إذا طاف في ولاه وهو بقصر والاصح أنه لا فرق بين الذي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحسين مسافر وإن المدينة لم يكن موهراً أو التناقل لا يقصر هو ما صرح به في البراءة بمن أنه إذا حرج لنفسه أحوال الرعية وقد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد مسيره سفر حتى انه في الرجوع قصر ولو كان من مدفن وسافر واعتنازل على ما لا يخرج الولاية بحرية مصره لأن هذا قيل في قوله الاصح مع عدم الرواية عن أحد من الأئمة الثلاثة ولا يسمع اه (قوله صان مقبلاً على الواجب) أي بنفس الزوج وان لم يتقدم وطأ أو لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً أو المسافر فانه تأخير بعضه بنفس الزوج إذا ما كان في القهستاني ح وحكى الى يلقي هذا الواجب يقبل فقلنا هو ترجع المقابل فقلنا مختلف الترجيح ط

وأسير وغيره وتليد
(مع زوج ومولى وأسير
ومستأجر) لف ونشر
مرتب قلت فقيد المعية
ملاحظة تحقق التبع مع
ملاحظة شرط آخر محقق
لذلك وهو الارتقاء في
مسئلة الجدي و فاعلم
في المرأة وعدم كونه العدد
وه بان جواب حادثه خيرة
كريدستة ثمان وألف
(ولابد من علم التابع بنية
المتبوع فلو نوى المتبوع
الإقامة ولم يعلم التابع أو
مسافر حتى يعلم على الأصح)
وفي البعض وبه يفتى كما
المحيط وغيره دعا للضرر عنه
فما في الخلاصة عبد أم مولا
هو المولى الإقامة فإن أتم
صحت صلته ما ولا لا مسمى
على خلاف الأصح (والقضاء
يحسب) أي يشانه (الأداء
سفر أو حصر) لانه بعد
ما تقرر لا يتغير غير أن
المريض يقضى فائنة الصلة
في مرضه ما قدره (مروه)
سافر السلطان قصر
زوج المسافر بلاد صابر
مقيم على الواجب طهرت
الحائض وفي بقصرها
يومان

عليه القعود الاول ويتم احتياطيا ولا يتم بغيره أصلا وهو مما يبايع * قال لنسائه من لم يندرسن كم ركعة فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت احداهن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم يطقن لان الاولى صحت الزنى والثانية تركته والاشياء اليوم الجمعة والرابعة للمسافر والله اعلم

(باب الجمعة)

بثلاثين الميم وسكونها هي فرض عين (يكفر جادها) لثبوتها بالدليل القطعي كحقيقة الكمال وهي فرض مستقل أكر من الظهر وليست بدلا عنه كحرره الباقى مع السرى الدين بن الشحنة

٣ (قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه الخ) قال شيخنا الاختصاصي المراد من الذكر هل هو الصلاة أو الخطبة وعلى كل فالأمر بفرضه الصلاة أو أعلى نفسه به بالصلاة طاهر وأما على التفسير الثاني فالاول وذلك لان الخطبة لم تقصد لدائم بل هي من فرائض الصلاة لازمة أنها شرط للصلاة وحيث فرض السلي التام فلا يمرض للمتنوع المقصود أولى

أقول قد يقال لا يصبر مقبما اذا كان مراده الخروح قبل نصف شهر تأمل (قوله تتم في الصبح) كذا في الظاهرية قال ط وكأنه يسقط الصلاة فيهما صلى لم يعتبر حكم السفر فيه فلما تأملت للاهله اعتبر من وقته (قوله كصبي بلغ) أي في أثناء الطريق وقد قيل لقصدته أقل من ثلاثة أيام فانه يوم لا يعتبر ماضى لعدم تكليفه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يقصر قال في الدرر لان نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل بخلافه وقيل يقصر ان ١ والخيار الاول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشربلا يقول لا يخفى ان الحائض لا تخرج من رتبة الذي أسلم فكان صحتها القصر مثله ١هـ وأجاب في شرح النجاة بان ما هنا مما هو بخلافه ١هـ أي وادى كل منهما من أهل السنة بخلاف الصبي لكن متعاهن الصلاة مالم يصحها فاعتدتها من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله عبد الخ) أي اذا سافر العبد مع سيده فنوى أحدهما الإقامة (قوله والا) أي وادى بها في خدمته يفرص عليه القعود على رأس الركعتين ويتم احتياطيا به مسافرا من وجهه مقبم وجهه شرح النية (قوله ولا يتم الخ) في شرح الحلية قوله هذا فلا يجوز له الاختداء بالمقبح مطلقا بل يعلم هذا ١هـ أي لا في الوقت ولا بعد ولا في الشفع الاول ولا الثاني ولعل وجهه كأفاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطيا أن تكون القعدة الثانية في حق فرضها حاله بالمقبح وقعدا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا الخاقان للمسافر اذا اتى بغيره لم يقدر اقتداءا لم تعرض بالمشغل في حق القعدة الاولى ١هـ أقول لكن قول شارح المبسوط على هذا الخ يظهر منه انه يفرع من عسده على وجه البحث والا فادى رأيه معقولا في الترحابة عن اجتماعه ان لا يكن لها بآية وهو في أي حصة من كل صلاة يصاح واحد يصلى أو يعاود يقصده على رأس الركعتين ويقرأ في التخييب وكذا اذا اقتدى عساير يصلى معركتين وفي قراءته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بغيره فانه يصلى أو يعاود بالاتفاق ١هـ (قوله وهو مما يبايع) أي من جهات يقال أي شخص يصلى فرضه أو يعاود يعترض عليه القعود الاول كالنبي وأى شخص لا يصح اقتداءه بالمقبح في الوقت وأى شخص ليس بمقبحه والمسافر ويقال في صورة التهاوي أي شخص يتم أو يعاود يقصر يوما ط (قوله لان الاولى صحت الزنى) وهي صادقة لانه فرض على ويجعل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم قوله ليم العمل ط (قوله والثالثة يوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر الى الورود كذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مما يشبهه السفر أن في كل منهما يصف الصلاة ابتداء لعرض لكنه هنا في خاص وهو الظهر وفي السفر في عام وهو كل رابعة ما تقدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وبالسنة والاجماع (قوله كحقيقته الكمال) وقال بعد ذلك واعما أكثر ما به نوعان الاكثر المانع عن بعض الجهلة أنهم ينسبون الى مذهب حنفية عدم ادتراسها ومنشأ تطلهم قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة مرة ولا عدله كره حازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهر لمسايق (قوله آكمن الظهر) أي لانه ورد فيها من التهديد بما يردى الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه وادى أجسادها كوجهه فيعاقب على تركها أشد من الظهر وثابت عليها أكثر ولان لها شرط البسطة للظهر تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) نصريح بمفهوم قوله وهي فرض مستقل لكن هذا الخ لا يصلح مقدمه المصنف في بحث المبتدئين بآب شروط الصلاة وعارضة مع الشرح ولو نوى فرض الوقت مع رقا مجاز الان الجمعة لا يبدل الا أن يكون عسده في عدم فاداهم فرض الوقت ككله رأى البعض شخص ١هـ وكتبتاه ذلك عن شرح النية أن فرض الوقت صدر بالظهر لا بالجمعة ولكن قد أسمر بالجمعة لا سقطا أظهور ولذا لو صلى الظهر قبل أن تقونه الجمعة صحت عندنا

خدا لا تزول الثلاثة وان حرم الانتصار عليها اهـ والحاصل أن مرض الوقت عدنا الطهر وعدز فر الجاعة
كمصرح به في المعنى وغيره فيما سأتى حتى الباقي في شرح الملتقى وأما قوله عد طهله ذكره في شرحه عن
القائه وجماد كراه طهره ضعفه (قوله وفي البحر الخ) سابق الكلام على ذلك عند قول المصنف وتزدي في
مصر واحد بمصاع كثيرة (قوله وبشرط الخ) قال في البحر وله اثرنا وجوب وأداعتها ما هو في المصلى
ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح بانشاء شرطه وبعدهما شرط الوجوب وبطلانها في بعض
فقال **ووجه صحيح بالسلو غ عند ذكر *** مقبوم ودون عقل لشرط وجوبها
ومصر وسلطان ووقت وخطبة * واذن كذا جمع لشرط أدائها

ط عن أي السعود (قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بم) احتزنا
عن أصحاب الاعتذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني (قوله ولعله فتوى) كثر
الفقه الخ (قوله) وقال أبو شعاع هذا أحسن ما قيل فيه في الوالو الحية وهو صحيح بحر وعلمه مشي في الوفاة ومضى
التأثير وشرحه وقدمه في الضرر على القول الآخر وطاهر ترجمه وأبده مصدر الشر بعبارة بقوله لظهور
التواني في أحكام الشرع سيما في إقامة الحدود في الأمصار (قوله وطاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية
والحد الصحيح ما اختار صاحب الهداية أنه الذي له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم الحدود وتريه صدر
الشرع بقله عد اعتذاره عن صاحب الوفاة حيث اختار الحد المتقدم فظهر التواني في الأحكام من بعض بأن
المراد القدرة على إقامة على ما صرح به في التفضي عن أبي حنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سكان وأسواق ولها
رسان وقبيلها والي يقرر على أنصاف المظالم من الظالم بحسبته وعلمه أو علم غيره مرجع الناس إليه فيما يقع من
الحوادث وهذا هو الأصح اهـ الآن صاحب الهداية ترك ذكر السكان والربا حتى لان الغالب أن الأمير
والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود لا يكون إلا في بلد كذلك اهـ (قوله له أمير
وقاض) أي مقبيل فلا اعتبار بقاض يأتي أحيانا يسمى قاضي الناحية ولا يدركه المقتضى الكفاية بل
القاضي لأن القضاة في الصدر الأول كان وظيفة الأمير حتى لو لم يكن الوالي والناظر مقبيل الشرط المقتضى
كفاية الخلافة وفي بعض القديري أنه يكفي بالقاضي عن الأمير من شرح الملتقى قال الشيخ بعمل ثم المراد من
الأمير من يحرم الناس ويجمع المفسد ومن يقرى أحكام الشرع كذا في الزاقي وحاصله أن ينفذ على
أنصاف المظالم من الظالم كالمسرة في العناية اهـ (قوله بتراب الخ) أمر الضمير تبعها لا إجابة لعودته على
القاضي لار ذلك وظيفته بخلاف الأمير لما هو في التعديل ينفذ رد على صدر الشر بعبارة كفاية لعودته على
الشيخ اسمعيل عن الدهاوي ليس المراد تنفيذ جميع الأحكام بالحق إلا الجاهة أقيم في عهد أعلم الناس وهو
الحجاج وأنه ما كان ينفذ جميع الأحكام بل المراد وأنه أعلم اقتداره على ذلك اهـ وقوله منسلة في حاشية أبي
السعود عن رسالة العلامة فوج أعزى أقول و يؤيد أنه لو كان الاختصاص ههنا بعض الأحكام بخلاف كون
البلد مصر على هذا أقول الذي هو طاهر والرائد لم أن لا تصح جمعة في بلد من بلاد الإسلام في هذا الزمان
بل فيما قبله من أزمان متدين كون المراد الانتداع على تنفيذ الأحكام ولكن ينبغي إرادة أكثرها والافتقد
ينفذه على الحاكم الانتداع على تنفيذ بعضه للمعنى ولا وجه في أيام القسطنطينة نصيبه فقهاء البند
بعضهم على بعض أو على الحاكم بحيث لا يقر على تنفيذ الأحكام فهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي
عسكره على أن هذا عارض فلا يثبت والموالات الوالي أو أمير عسكر ليست له بوجد تخد من له حق إقامة الجاعة
نصب العامة لهم خطبة للصورة كفاية أي مع أنه لا أمير ولا قاضي ثم أصلا وجه طاهر جعل من يقول
لا تصح لجمع في أيام الفتنة ثم إنما يصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كاستند كرهه في (قوله كذا
حروبا الخ) وهو حاصل ما تقدمه من شرح الحديث (قوله وفي القهستاني الخ) تأيد لعدالة وعادة انهم سلفي
وتقع فرصات التصببات جو انقضى الكبيرة التي فيها أسوان قال أبو العلاء مره د بلا خلاف إذا أد الوالي أو

وفي البحر وقد أقيمت مرارا
بعدم صلاة الاربع بعدها
نية آخر طه خوف اعتقاد
عدم فرضية الجمعة وهو
الاحتياط في زمانها وأما
من الاحتياط عليه مفسدة
مهما فالاولى أن تكون في
بيتسه خفية (وبشرط
لتصحتها) سبعة أشهر الاول
(المصر وهو ما لا يسع
أكبر مساجده أهـ له
المكلفين بم) وعليه فتوى
أكثر القوله بحيث يظهر
التواني في الأحكام وظاهر
المذهب أنه كل موضع له
أمير وقاض ينفذ إقامة
الحدود كما حرمه فيما
عاقصه على الملتقى وفي
القهستاني أن اد الحاكم
ينها الجميع في الرستاق
اذ بالجامعة اتفاقا على ما فيه
السرخصي

٣ قوله وتصح مرضا
القصاص والقرى القصاص
جمع قصبة وهي القرية
فيكون عطى القرى عليه
عطى نفسه اهـ

القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لان هذا محتم وحيثما اتصل به الحكم صار مجعاً عليه وفيما ذكرنا
 إشارة إلى أنه لا تخوف في الصعوبة التي ليس فيها ما ضومس وخطيب كما في المضمرات والطاهر أنه أو يده
 الكراهة لكرهه البطل بالجماعة ألا ترى أن في الجواهر لو صلا في القرى لم يهره أداء الظهر وهذا في متصل
 به حكمهم فان في فتاوى الديباري أذا في مسجد في الرسة اتقوا ما من الامام وهو أمر بالجمعة اتفاقاً على ما قال
 السرخسي اه فاهم والرسة اتقوا في القرى كما في القساموس * (تنبيه) * في شرح الوهبانية قضاء زماننا
 يحكمون بصفة الجمعة عند تجديد هاتين موضع بان يعاقب الواقف حتى يعبده بصفة الجمعة في هذا الموضع ويعد
 أقامته عليه بالشروط يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بانه على عتقه على بصفة الجمعة في هذا الموضع وقد
 سمعت ووقع العتق فيكم بعنقه فيتمتع بالحكم بصفة الجمعة يدخل ما يأتي من الجمع تبعاً اه قال في المهر
 وفي دخول ما يأتي من التدر اه أقول الجواب عن نظره أن الحكم بصفة الجمعة يسمى على كون ذلك
 الموضوع مجعاً لا قامة عليه وعتق بصفة الجمعة لا فرق فيه بين جمعة وجمعة فتدبر وطاهر ما من العتق
 أن مجرد أمر الساعات أو القاصي بناء المجتهد وأدائها بصفة حكم رافع للخلاف بلا دعوى وحاشية وفي
 قضاء الاشهاد أمر القاضي حكم كقوله سلم الحدود إلى المدعي والامر بدفع الدين والامر بصفة الخ وأقوى
 أن يجعيل ما تزوج القاضي الصغير حكم رافع للخلاف ليس له بغيره (قوله) وإذا اتصل به الحكم (الخ)
 قد علمت أن عبارة القهستاني صريحة في أن مجرد الأمر رافع للخلاف بقاء على أن مجرد أمره حكم
 (قوله) أولاً) زاده لا إشارة إلى أن قول المصنف ما اتصل به ليس قيداً احترازياً كما في الشرح لآلية (قوله)
 كسره (الخ) (الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد خطأ صاحب الشريعة قال لا فعل قول
 هذا القائل لا تخوفاً قامة الجمعة بخلاف في مصلى العبدلان بن المصلى وبين المصلى رافع ووقفت هذه
 المسئلة مرة وأقوى بعض مشايخ زماننا عدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان أحد المالكين ترك جواز
 صلاة العبد في مصلى العبد بخلاف لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكذا أن المصلى أوقفه شرط جواز
 الجمعة فهو شرط جواز صلاة العبد اه (قوله) والمختار للفتوى (الخ) اعلم أن بعض المحدثين أهل الترتيب
 أطلقوا القدماء على تقدير مما عاينوا وقد انحرز المذهب الامام محمد وعنه قدروهم على جملة أقوالهم في تقديره
 ثمانية أقوال أوسعها ملوكة ميلان ثلاثة في سبع فوجان ثلاثة سمع الصوت سمع الاداء والتدبير
 أحسن من التحديد لا يوجب ذلك في كل مصر وإنما هو بحسب كبر المصلى وصحة بيانه أن التقدير بعلة
 أو لم لا يصح في مثل مصر لان الفرافة والتراب التي تلي باب المصلى يد كل مصلح على رافع من كل جانب
 نعم هو ممكن لئلا يولان القول بالتعدد بمسافة تعريف التعريف المتفق على ما صدق عليه ماله المصلح
 المصلى قد يصح الاتية على أن الصاعداً أعدا في الموتى وحوايج المصلى كرض الجبل والدواب وجمع
 العساكر والحروح للرمي وغير ذلك وأي موضع يحتمل بمسافة تسع عساكر مصر ويصلح ميدان الجبل
 والقرى وروى البطل والسدق البار ودواختا والمدافع وهذا يدل على رافع فظهر أن التحديد بحسب
 الامصار اه المصلى من تخفة أعيان العبيد بصفة الجمعة والحمد لله في الفناء للعلامة الشربلاني وقد سجد
 في الجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بعض أمراء زمانه وهو في مصر يدهم ويدهم نحو ثلاثة
 أو أربع فراسخ وشي أقول به طهر محتمل في تسمية السلطان سليم خرجة دمشق وكذا في مسجد بصالحية
 دمشق فانهم من فناء دمشق بما فهم من التربة سمح الجبل وانما حصلت عن دمشق فمزارع كذا هاتر بية
 لانها على ثلاث فراسخ من البادية وانما عرفت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصلى على أن مسجد
 مني بامر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور في مسجد الحامية الذي بناءه الملائكة الشرف وأمره كافي
 محتمل على مصر تأمل (قوله) وأمره اعلم أن المراه لا تكون سلطاناً بالاعتقال تقدم في باب الامامة فمن
 استرأط الد كور في الامام فكل على الشارح أن يقول وأمره أي ولو كان ذلك المتعبد أمره ح

وإذا اتصل به الحكم
 صار مجعاً عليه فيلحق
 (أو صاؤه) بكسر الهمزة
 (وهو ما) حوله (أصله)
 أولاً كما حرره ابن الكمال
 وغيره (لاجل مصلحه)
 كد من الموتى وكرض الجبل
 والمختار للفتوى تقديره
 بفسر من ذكره ولو أوجب
 (و) الثاني (السلطان)
 ولو لم يملكه أو أمره فيجوز
 أمره

مطلب في بصفة الجمعة مسجد
 المرجة والالحية في دمشق

والمراد ما يتعلق من مقتضى شروط الامامة وان رضيه القوم وفي الخلاصة المتعلبة الذي لا عهد له أى لا مشور
 له ان كان سره فبما ليس الرعية سيرة الامراء يحكم بينهم بحكم الولاة تحوز الجمعية بحضوره بحر اه ط
 (قوله باقامتها) أى اقامة الجمعية وقوله لا اقامتها أى لا اقامة المرأة الجمعية ح (قوله واموره باقامتها) أى
 الجمعية وتدل الامر دلالة قال في البحر ولا يخفى ان من قوض اليه امر العامة في عصره لا اقامتها وان لم
 يقوضها السلطان اليه صريحاً كفى الخلاصة العبرة لاهلية السائب وقت الصلاة لا وقت الاستدانة حتى
 لو أتمر الصبي والذي وقض اليهما لجمعية فلع وأسلم لهما باقامتها لانه قوضها اليهما صريحاً بخلاف ما اذا لم
 يصرح لكن طاهر الحامية أن هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لوقوع التلويح بض باطلا وعليه
 فالمعتبر الاهلية وقت الاستدانة اه لمصالحات لكن في رسالة الشرنملاي عن الخلاصة ما نصه العبرة للاهلية
 وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضي خلافه اه (قوله وان لم تحضره) سكتته
 وأقتضيه لانها يستند ان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلاً عن غيره ولا بشرط القضاء الحربية ط (قوله
 واختلاف الخ) ليس ذلك اختلاف ما بين مشايخ المذهب من أهل التخرج أو المتردد من جهة واحدة ولا بين
 المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل يملك الاستدانة) أى بلا إذن من السلطان أما الاذن ولا
 خلاف فيه (قوله قبل لا مطلقاً) قاله صاحب البحر حديث قال ان الاستخلاف لا يجوز للحطة أصلاً ولا لاهل
 ابتداء بل بعدما أحدث الامام الاداء كل من دون ابن السلطان بالاستخلاف اه (قوله وقبل ان لا ضرورة
 حاز الخ) قائمه اس كمال باشا حيث قال ان كمال ذلك ضرورة كسفته عن اقامة الجمعية في وقتها حال النفوس
 الى عدمه والاولى وان لم يكن ذلك لضرورة أصلاً أو كان لعدم ولكن يمكن ازالته وعذره وقامه الجمعية بعدة قبل
 خروج الوقت لا يجوز النفوس الى خطيب آخر ثم قال واقامة الجمعية عبارة عن أمر من الخطبة والصلاة
 والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني طاهر اذن الاستخلاف لا اقامة الجمعية لا اختلاف الحطة لا الصلاة
 كقولهم البعض اه مع لمصاح (قوله وقبل ثم الخ) قائمه قاضي القضاة محمد الدين اس بن حاشي معونه
 قال شارح المباهج ان ابراهيم الحاي وكذا صاحب البحر والهر والشري لان في المصنف والشارح (قوله
 بلا ضرورة) الاولى أى يقولون لا ضرورة لانتعاض معنى الاطلاق ط قال في الامداد بعد كلامه اذا علمت
 حوز الاستخلاف للحطة والصلاة مطلقاً ودور غير محال المحصورة والعسوة جواز الاستخلاف للصلاة
 دون الحطة وعكسه قائم انه اذا استتاب لم يرضه فبالسائب يحطوب ويصلى بهم والامر به طاهر وأما
 اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما ان يكون من عذر وعهدها أو دله كان بعده فكل من
 من صلح لا اقتداء به يصح استخلافه وأما اذا كان قبله بعد الحطة فشرط كون الحطة قد شهد الحطة أو
 بعضهم أهل البيت للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في كتاب أدب القاضي أى لان أداء
 الجمعية على شرف الفوان لتوقه بوقت يعرف الاداء ما نصه في درر شرح الهداية أى يكون ذلك اذا
 بالاستخلاف دلالة لعمامة بغيري الأمور من العواض المانع من اقامتها كترض وحدث كفى البدائع
 (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في أى وقت كان فليكن الامر به اذا ما بالاستخلاف دلالة (قوله كل
 من ملك الخ) هو صريح في جواز استدانة الخطيب مطلقاً وكالصرح بحر (قوله الخعة) نعم المولى وسكون
 الجيم طلب الكفاية موضعاً فاموس وهى هاء عالم الكتاب ح (قوله لا يجرى حاش) نعم الحبيب والزاء ح
 وهو أحدث ووح مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ) حاصله ان الاذن من السامان انما
 يشترط في أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كماله أى اذن له بمرور ذلك العبره له أيادى لا آخر ولم
 حوا ليس المراد ان السامان اذا اذن باقامتها في مسجد صار كل شخص أو كل حبيب ما دونها بان يقيمها
 ذلك المسجد بدون اذن من السلطان أو من ماله كقولهم فانه كلامه يدل على ذلك نص عبارة اس
 جى باش التي قلها صاحب البحر وهى قوله بعد كلامه وان قد عرفت هذا حتى يتبين ما يعنى في زمانه اهـ

مطلب في جواز استدانة
 الخطيب

باقامتها لا اقامتها (أو
 ماموره باقامتها) ولوعدا
 ولعمل حاشية وان لم تجز
 استدانة وأقتضيه (واختلف
 في الخطيب المقرر من جهة
 الامام الاعظم أو من جهة
 غيره هل يملك الاستدانة في
 الخطبة فقط لا مطلقاً) أى
 لضرورة أو لا الا أن يفرغ
 اليه ذلك (وقيل ان الضرورة
 جاز) والا (وقيل نعم)
 يجوز (مطلقاً) بلا ضرورة
 لانه على شرف افوات
 لتوقه فكان الامر به اذا
 بالاستخلاف دلالة ولا كذلك
 القضاء (وهو الطاهر)
 من عباراتهم في البدائع
 كل من ملك الجمعة مائة
 اقامة غيره وفي العمدة في
 تعدد الجماعة لا يشر
 انما يشترط الاذن باقامتها
 بعد اتمام المسجد لا يشترط
 بعد ذلك بل الاذن مستحب
 لكل خطيب وعامة في
 البحر

من استاذان السلاطين في امة الجمعة في يستخدمون الجوامع فان اذنه فانتهى ذلك الموضوع له به صح
لاذن رسل الجاهل على ربه في خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن يصاحبه ان يستقبله وحاصله انه لا تصح اقامتها
الا على اذن السلاطين بواسطة او يدعون ائمة بدون ذلك ولا يجوز في ما ذكره الشارح عن السراجية
ان وقع في تناوئ اس الشاى ما هوهم ما هوهم كلام الشارح حدث سئل عن تعريفه حوامع لوامخطباء ليس
لاحد منهم اذن من خرج من السلاطين مع علم السلاطين بذلك الشرع واقامة الجمع والاعاد في جوامعهم فهل
يكون ذلك اذنا لالة صاحب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد حوت العادة بان من يبي جامعوا اراد
اقامة الجمعة استاذان الامام فاذا اذن اول مرة فقد حصل به العرض والاذن بعد ذلك اه ملخصا
لكن يمكن جعله على ما مر أي فلا يشترط اذن السلاطين ثانيًا بل كل خطيب له ان يسبب لالكتفاء بالاذن
اول مرة وتاؤه أعلم **(قوله وما يقسده الزيلعي)** أي من أنه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا احدث قال في البحر
لادبيل عليه والطاهر من عملاتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه صلواته وصاحب
الدرر كما قدمته له لكنه ناقض بقوله سمعت قال بعده ولا ينبغي أن يصلى غير الخطيب لان الجمعة مع انطباع
كثير واحد على ان ينفى ان يقعها اثنان وان فعل حاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطيب
صلى بان السلاطين وصلى بالغ حاز كذا في الملامسة اه قال الشربلاني في رسالته فهذا نص منه على
جواز الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قدمه من المصوص عليه اه وبه
نفسه ذكره آخر الباب **(في تنبيهه)** احب بعضهم عن الزيلعي بان كلامه مبني على القول بالاستتابة عند
الضرورة وهذا غير صحيح فان هذا القول لا يكل بائنا كالتاثير والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست مقولة
في المذهب بل هي اختلاف من المتأخرين وهذا الزيلعي حكى به كلامه على أحداه على أن اشتراط
الائمة بالضرورة وانما هو للخطبة لا للصلاة كما قدمناه في عبارات كمال والكلام هنا في الصلاة لان سبق
الحدث لا يستوجب الاستتابة في الخطبة لاعتناءهم بها **(قوله وما ذكره من خسر)** أي من أنه ليس له
الاستتابة الا اذا اذن من قبله ذلك ح قلت وهو القول الاول في المتن **(قوله وما ذكره من الكمال)** وكذا رده في
شرح المدة والبحر والتهذيب والمختار الامداد وغيرها **(قوله لا يشترط)** أي لا يشترط الاذن من السلاطين واستند
في ذلك الى أشياء منها ما في الخلاصة ان له أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في
شرح المبسوط على هذا عمل الامم غير تكثير اه نعم اشترط ان كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن
يكون لضرورة وهو القول الثاني في المتن كما قدمناه وبه على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أي
السلاطين في الجامع الا عدرو يستخلفون امير في اقامة الجمعة اه وقدر عليه الشربلاني في رسالة بحافي
التتار حاشية عن الخطيب امام خطبته تنو في غير وشهد الخطيب تولم بعزل الاول ولكن امر رجلا أن يصلى الجمعة
بالدس صلى جاز لا لمسانة له الخطبة فكأنما خطب بهه ولو أن القادم الذي قول شهد خطبة الاول وسكت
عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم قدومه وصلاته حادثة لانه على ولا يتعلم بطهر العزل اه قال فهذا نص في
صحة صلاة الاصيل بحضرته عليه لعزل اه أقول وفيه نظر لان الاول ليس بالتعبد به بل هو باق على
ولا يتلوه لان قوله لم يظهر العزل له معناه ما لم يعزل بالقل وليس المراد به عليه بالعزل والناقض قوله قدس له وهو
يعلم قدومه والوضع في الرماح البدائع عن الدوادر أنه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني وان الثاني اذا
أمر الاول بالعلم الخطبة يجوز والاول سكت حتى أتتها أو حصر بعد فراغ الاول من الخطبة لا يجوز والجمعة
لانهم الخطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور الثاني حتى خطب وصلى والاول سكت لانه لا يعزل
الا لعلم كالمكيل اه وهذا شرح في صحة الخطبة والصلاة من ائمة بحضره الاصيل وذكر في منية
المفتي على أنه بعد اذن الخطيب لم يجز الا اذا انتهى به من له ولاية النجعة اه ومثله ما ذكره الشارح
عن الشربلاني **(قوله أنه)** أي الاستخلاف حازر مطلقا أي سواء كان ضرورة أو لا كما يعلم من عبارة

وما يقسده الزيلعي لادبيل
له وما ذكره من خلاصة
وتفسيره رده ابن الكمال
في رسالة خاصة برهن فيها
على الجواز بلا شرط
وأطعن فيها أو أبدع ولكن
من الفتوى أودع وفي
جميع الاثر أنه جائز مطلقا
في زماننا وقع في ارض
جس وأر بعين وتعمامة

جميع الانهر ح (قوله اذن علم) أي لكل خطيب أن يستنبط لكل شخص أن يخطب في أي مسجد أراد
ح أقول لكن لا ينبغي الى اليوم الادب بعدموب السلطان الا ذن بذلك الا اذن به أيضا سلطان زمانا نصره
الله تعالى كما يشته في تنقيح الحاشية وسند كوفي باب العبد عن شرح المسية ما يدل عليه أيضا فاشته **(قوله**
وعليه الفتوى) لعل المراد تنوي أهل زمانه فليس ذلك تخصيما معتبرا اذ ليسوا من أهل التصحيح **(قوله**
لوصلي أحد صغيرا اذن الخطيب لا يجوز) طاهره أنا الخطيب يخطب بنفسه والا خر صلي ملاذنه ومنشله
مالو خطب بلاذنه الى الحانية وغيره خطب الاولاد الامام والامام حاصر لم يخر اه ولا يابيه ما قدمه
عن التارخاية من أنه لما شهد الحطبة وكما يخطب بنفسه لان الحطبة هناك كانت عن له ولايتها كانت منه
(قوله اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المأذون وذلك لان اقتدائه به اذن دلالة بخلاف
مالو حصر ولم يقتدوا عليه فصاره مخالفا لما ساقه ثم اذ كان حضوره مدون اقتدائه به متراذبا ففهم منه
أنه لا يجوز خطبة غيره بلاذن الاول في خلافه ففهم منه الجواز فاده **ط (قوله ويؤيد ذلك الخ)** أي يؤيد
الجواز اذ اقتدى به بعاءه في أن اقتدائه به دليل الاذن لاهم وان تو راجعة لكن بدون شرطاته فتنظرا
داولم يكن اقتدوا دما يلزم أن يكون مؤديا معهم الفعل بجماعة وهو غير جائز وهل المسلم انما يعمل على
الكمال فيكون اقتداءه اجازة لفعله لان الاجازة لاحقة كالاذن السابق ونظيره اذا أحاز سباح الفضولي
بالفعل يجوز ويجزى حضوره وسكونه وقت التقديلا يدل على الرضا فافهم **(قوله مات والى مصر)** وكذا لو لم
يحصر بسبب الفتنة بذائع **(قوله جمع)** بتشديد الميم أي صلى الجمعة بخليفة من أي من عهده لم يفل موت
أو المراد من كان يحلفه ويقوم مقامه ما انخاب أو من أقامه أهل البلد بخليفة بعده على أن يأتممهم والآخر
(قوله أوصاحب الشرطة) جمع شرطى كتركوجهى قاموس وفي المغرب الشرطة بالسكون وبالحركة تغيير
الجند أو أول صكتية تحضر الحرب والجمع شرط وصاحب الشرطة في باب الجمعة رآه أمير البلدة كما مر
بحارى وقيل هذا على عادتهم لان أمو والدين والدنيا كانت حديثا الى صاحب الشرطة فاما الأت فلا اه
(قوله أوالقاضي المأذون في ذلك) قيد به لى فى الخلاصة ليس للقاضي إقامته اذ لم يؤمر وأصاحب الشرطة
وان لم يؤمر وهذا في غيرهم قالى الطائرية أما اليوم فالقاضي يقيمها بالان خلفاء بأمرهم بذلك قبل أراد به
قاضي القضاة الذي ية الله قاضى الشرق والغرب فاما في زماننا فالقاضي وصاحب الشرطة لا يوليان ذلك اه
قال فى البحر وعلى هذا فالقاضي القضاة يصير أن يولى الخطيبا ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستخلف للقضاء
وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا بالادب السلطان لان قوله قاضى القضاة اذن بذلك دلالة
كما صرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا لكن فى التجسس ان فى إقامة القاضى
روايشين وبرواية المصنف فى قد بارادالم يؤمر به ولم يكتبه فى نشور وهو يمكن جعل ما فى التجسس على ما اذا
لم يول قاضى القضاة أمانا وتولى أغنى هذا اللفظ عن التجسس عليهم **(قوله والقاضى القضاة انما تسلّم الخ)**
أخسدهم كلام البحر على كماله لكن فيه ٣ أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر
عن الظهير برأى قاضى الشام ومصر فان ولاية مستقدم ذلك القاضى العام وتكونه مأذونا بالاستخلاف
أى استخلافه وتوليه به فى لاهه وتولوا بها بالمرء منه اذ به بأقامة تاجه بخلاف ذلك القاضى العام الذى أدبه
السلطان بأقامة مصالح الدين ونصب القضاء فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك انه جرت
العادى في هذه الدولة العثمانية بان كل من تولى خطبة لا بد أن يرسل الى به هذا السلطان خفيا والله تعالى ليعزوه
مها ولو كان القاضى أو الباشا مأذونا فامته الصبح أن يولى الخطيب والحاصل أن المراد على الادب والعماء يعلم
ذلك من جهة فان قال افاذون بذلك مستند لان مجرد تولية القضاة أو الامارة لا يكون اذنا فامته تعالى
لنعتي به كتم عن التجسس الا اذا قوض السلطان اليه أمو والدين والدس كما كان في زمانهم كما مر عن المغرب
والظهير به ثم رأيت في نسخ الجماعة معزى بالى رسالة الامه ص لا ينبغي أن يه ذامبا مستند في قاض مؤضله

اذن علم وعله ما الغنى وفى
السر اجية لوصلى احديهم
اذن الخطيب لا يجوز الا اذا
اقتدى به من له ولاية الجمعة
ويؤيد ذلك أنه يسلم أداء
الفعل بجماعة وأقره شيخ
الاسلام (مات والى مصر
لجمع خليفته أو صاحب
الشرطة) بفخض طائفة
الديانة (أو القاضى
المأذون به في ذلك الجاز) لان
تقويض أمر العلامة اليهم
اذن بذلك دلالة فاقاضى
القضاة بانما أن يقيمها
وأن يولى الخطيب بلاذن
صرح ولا تقر بالباشا

٣ (قوله فيه أن قاضى
القضاة الخ) فيه ان المداور
على عموم التسويص فى
أمور الدين والدين ولولى
بلدة واحدة لا تولى الى أمير
البلدة الموقوس اليه أمور
الدين فانه يقيمها ولا شرط
وبمعوم أمارة له العشرق
والمغرب اه

الامور العامة بأمان فوض له السلطان قضاء بلاد الحنك فهاجما صرح من مذهب امامه فلا لعدم الاذنه صريحا ودلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله اعلم **(قوله وقالوا يقيمها الخ)** تنبيه لعبارة التي فانه لم يرد بها ترتيبهم والمعنى انهم صرحتون بترتيب العصاة في ولاية الترويح وبقبضهم الا بعد ندوة الاقرب اذ ورنه لا يجزئونه الا بذاته هذا ما طهر لي وهو مفاد ما في الخبر عن الجمعة فراحه لكن تقديم السطرى على القاضي يخالف لما صرح به في صلاة الخساسة من تقديم القاضي على السطرى فتأمل **(قوله مع وجود من ذكر)** أي ادا كانوا مادونين بكم من أن من ذكره اقامته بالاذن العام أمافي زمانه غير ما دوين **(قوله)** فيجوز للصورة) وثله ما لو مع ٣ السلطان أهل مصر يجمعهم الصراوات وعنايتهم أن تصح مع اهل وحل يصلحهم الجمعة ما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصر السبب من الاسباب فلا تكفي الجهر لمصاعن الخلاصة (تنبيه) في معراج الدراية عن السوط البلاد التي في أيدي الكفار بلاد الاسلام لان بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاء والولاة فسلطون يطبقونهم عن ضرورة أو بدونها وكل مصر فيه والسبب منهم بجوزة اقامة الجمع والاعباد والحدود فتقيد القضاء لا يتلاءم المسلم عليهم ولو اولا كعاز يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضي فاضيا تراعى المسلمين ويحببهم أن يتأسوا والسا مسما اه **(قوله في الموضع)** أي موسم الحاح وهو سوقهم ويحتفونهم في اليوم وهو الامام متعرب **(قوله)** فقط) أي فلا تصح في أي غير أيام اجتماع الحاح فيها العقد بعض الشرط **(قوله لا لوجود الخليفة)** أي الساطن الا فقام فاموس **(قوله أو في الجاز)** وهو السلطان بمكة اذ في البر رأى شريف مكة الحاكم في مكة أو ولد بنتوا الطائف وما يلي ذلك من أرض الجاز **(قوله أو العراق)** كما يبردا ما على أي ما سؤن بذلك **(قوله أو مكة)** مكرم أمير الخجاز الآن يراد أن يصح به **(قوله وكذا كل أنيسة الخ)** قال في الاعباة وفي كلام الهداية اشارة الى أن الخليفة واند اطال اذا خاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لان امامة غيره ما يستجوز ما مره امامه تته أو في وان كل مسافرا اه أقول مقصدا أن الجواز في قول المصنف هو جاز بمعنى في هي الوجوب مع أن من شروط وجوبه اقامته ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها وجوبه امامه اذا كان مسافرا ولا أن يصر مقبلا فقامتها ولا يلزم أن يضامن كون المصر من جهة ولايته أن يصير مقبلا ما صوله اليه الا على قول من ذهب بكف مناهي الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الخواص السعدية اعترضه بقوله دلاله ما ذكره على ما ادعاه من وجوب الجمعة على الخليفة مادام طاف ولا يته غير طاهرة اه وبه طهر أن الجواز في كلام المصنف على معناه يدل عليه ما في دفع القدم من قوله والخليفة وان كان قصد السفر للجمع فالسفر بما يرضى في التمر لا لأنه يحسب حجتا اه فاقهم **(قوله وعدم التعميد)** أي عدم اقامة العدم الا لكونها ليست بحجر بل لتخفيف على الحاج لاشتغالهم بامور الحج من الرى والحلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لانه لا يتفق في كل سنة هجوم الجمعة في أيام الرى أمال بعد فانه في كل سنة سراح وأيضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظاهر والبالبراع الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيده فتصير هذا أن الجمعة اذا اقيمت يجب أن تعجب على المقيمين من أهل مكة اذا خرجوا للجمع خلافا لما يحسب في شرح المنية بل الظاهر وجوب اقامتها عليهم تأمل (تنبيه) ظاهر التعليق وجوب العيده مكة وتدد كمر السيرة في كتاب الاضية أنه هو من أذكره من المشايخ بل يصلها بها قال والله اعلم ما السبب في ذلك اه فلما لعل السبب أن من له ولاية اقامتها يكون حاضرا في **(قوله لا يجوز ولا من الموضع)** هو المسمى أمير الحاج كما في مجمع الزهد أقول كانت عادة سلاطين بني عثمان أيدهم الله تعالى أنهم يرسلون أمير اولونه أمو والحاح فقط غير أمير الشام والاسجوا أو أمير الشام والحاح واحدا على هذا الاقرب من أمير الموضع وأمير العراق لان كلامهم له ولاية عامة فاذا كن من عموم ولايته اقامتها لجمعة في بلده يقيمها في أي أيضا بخلاف من كان أمير على الحاح فقط ويوصف ماد كرهه قول الشارح بما لغيره انصرو ولايته

وقالوا يقيمها أمير البلد ثم السطرى ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاة (ونصب العامة) الخليفة (غير معتبر مع وجود من ذكر) امامهم فيجوز للصورة (وإجاز) الجمعة (يعنى في الموسم) فقط (لوجود الخليفة أو أمير الجاز) أو العراق أو مكة ووجود الاسواق والسكك وكذا كل أمانة توليهم الخليفة وعدم التعميد على التعميد (لا يجوز ولا من الموضع) انصرو ولا يته على أي أو الموضع حتى لو أدن له جاز (ولا يعرفات)

٣ قوله ما لموضع الساطن الخ) وقيل شيخا عن عقد اللاتي أنه لو تعدد الاستبداد من السلطان كما في هذا الزمان من عدم الثغاف السلاطين لثل تلك الامور واجتمعت الناس على شخص ليعلمهم جاز اه

الخ فافهم **(قوله لانهم غافرة)** أي بره لا أنفة بها خلافاً منى **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان المصر كبيراً أو لا
وسواء فصل بين مهابيته من كبير كخدا أو لا وسواء قطع الجسر أو بقي متصلاً وسواء كان التعدد في مسجدين
أو أكثر هكذا يفتا من الفسخ ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد في دار الحسبة كيدل عليه كلام السرخسي
الآتي **(قوله على المذهب)** فقد ذكر الامام السرخسي أن المذهب من مذهب أبي حنيفة فجواز افتقار
مصر واحداً في مسجدين وأكثر هو ما تأخذ لطلال لاجعة لا في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرنا من دفع
البدائع من أن ظاهر الرواية يجوزها في موضعين لا في أكثر وعليه الاعتماد اهـ فان المذهب الجواز
مطلقاً غير **(قوله فيها المخرج)** لان في الراجح اتحاد الموضوع حواشياً لاستدعائه لتطويل المسافة على أكثر
الحامس وليس بجدد بل عدم جواز التعدد بل فيصية المصرو وقد عديم اشتراطه لاسمائه اذا كان مصر أكبر
كمصرنا كما قاله الكمال ط **(قوله وعلى المرجوح)** هو ما مر من البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين
(قوله لمن سبق شرعية) وقبل يعتبر السابق بالفراغ وقبلهما الاول أصح بغير عن القبية أي أصح عند
صاحب القول المرجوح قال في الحاشية وقد ذكرنا تحت شجائعي الكمال في هذا كتابه فكتبنا إلى وأما
السبق ولا شاك عندنا في اعتبار اولها وجوهل يعتبره مع النحول على تردد في حاشي لان سبق كذا هو
بتقدم دخول ٣ تمامه في الوجود أو بتقدمه ضاؤه كل محتمل اهـ **(قوله صلى بعدها آخر ظهر)**
غير على على المرجوح عريفه أنه على الراجح جواز التعدد لا يصلح بالفعلى ما قدمه عن البصر من أنه آت في ذلك
مراراً خوفاً اعتماد عدم فرضية لاجعة وقال في البصر انه لا احتياط في عملها لانه العمل بالقوى الدليل اهـ
أقول وبه يطر بل هو الاحتياط بمعنى الحرج من العهد يبقين لان جواز التعدد كان أن رجوعاً أقوى
دليلاً لكن فيه شبهة أقوى لان خلاف مروى عن أبي حنيفة أيضاً خاشره الطحاوي والترمذي وصاحب
المنار وجهه العناية بالظهر وهو مذهب الشافعي والشافعي وعين مالته واحداً في روايتين عن أحمد كذا كره
المقدسي في وسائله نور التبع في طهر لاجعة قال الاستبصار من الشافعية أنه قول أكثر العلماء ولا يخطئ عن
صاحبنا ولا ينبغي تخوّر تعددها اهـ وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع
الفقه أنه أظهر الرواية يسيب عن الامام قال في المهر في الحاشية القدسي وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي
وبه تأخذ اهـ فهو جيد فنقول نعمت في المذهب القول بصحبه ولذا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط
لان الخلاف في جواز التعدد عده قوي وكون المصالح الجواز للمصرو والمفتوى لا يجمع شرعية الاحتياط
للافتوى اهـ قلت على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه أولى فكيف مع خلافه في الافتوى الحديث
المتفق عليه في اتقي الشهاب استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بصحبه من يقضى صلاة عمره مع أنه لم يفتنمها
نبي لا يكره أنه لا أحد بالاحتياط وذكر في القبية أنه أحسن ان كان في صلاته خلاف التمسك وبكتفنا خلاف
من مروى في المقدسي عن الحظي كل موضع وقع الشك في كونه صراحتي باسم أن يصلح بعد لاجعة أو بها
بنية الظاهر احتياطاً حتى أن قول تقع الجمعة متوفاها يخرج جوت من عهدة فرض الوقت بانه المظهر ومثله في
الكافي في التمسك بالتي أهل مروى بامامه الجمعة من مباح اختلاف العلماء في جوازها أمر أنهم بالاربع
بعد احتياطاً اهـ وقوله كثير من شراح الهداية وغيرهم هاوندا ولو هو في الظاهر يتوفاً كثير مشايخ
بحار على عليه ليس من العهد يقدس من قبل المقدسي عن الفسخ أنه يلقى أن يصلح أن يقرأ بها ويهيأ آخر
فرض أدركت وقتها ولم تؤدّه ان تردّد في كونه مصر أو أدركت الجمعة كرهه من الحق اس حاش قال
ثم قال وما نذهب الحرج من الخلاف انه وهم أو المقتضى وان كان المصالح صحة العدد فهي نفع بالصرم ثم ذكر
ما يوجب عدمه في الروايات وجهه من أحسن وجهه ذكر في البهر لا يرد في التردد في مباح على القول بجواز التعدد
حرجاً عن الخلاف اهـ وفي شرح الباقى هو المصالح وبالجملة قد ثبت أنه يفتى الايجاب بهذه الاربع بعد
الجمعة لان في الكلام في تحقيق أنه واجب أو يدوب قال المقدسي ذكر ابن الشاذلي عن جده التصريح

لانهم غافرة (وتؤدى في مصر
واحد بمواضع كثيرة مطلقاً
على المذهب وعليه الفتوى
شرح الجمع للحنيني وإمامة
فتح القدر بدعها المخرج وعلى
المرجوح واجبة لمن سبق
تقرى بمقتضى سد باب العبادة
والاشتباه بصلى بعدها
آخر ظهر وكل ذلك خلاف
المذهب فلا يقول عليه كما
حرج في البصر وفي مجمع
الانتماء من غير ما يطلب
والاحوط بنسبة آخر ظهر
أدركت وقتها

مطلب في نسبة آخر ظهر بعد
صلاة الجمعة

(قوله بتقدم دخول الخ)
أي دخول جلته بمعنى أنه
استدأ أولاً ونعم كذلك
محلل تقدم الاضاعة من
الدارقة على أولية المصم
قطاً اهـ

بالندب وبحث فيه بأنه ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر
 الوحوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد أنه يعلم أنه لم يتجزى عن السنة أم لا عند قيام الشك لا وعند
 عدمه نعم ويؤيد التحصيل تغير المتركي بلا نكاح كلام القديس المذكور اهـ ونظام تحقيق المقام في رسالة
 المقدسي وقد ذكر شدته متافيا بمداد الفتاح وإما ما نأخذ في ذلك مدع ما هو به كلام الشارح تبعاً للبحر
 عدم فعله ما علمنا من أن أدى إلى فساد فعل جهازه والكلام عند عدمه قوله قال المقدسي نحن لا نأمر
 بذلك أمثال هذا العوام بل ندل عليه ما نلوا من ولو بالنسبة لهم اهـ وأنه تعالى أعلم (قوله لا وجوبه عليه
 يا آخر الوقت) قال في الحاشية في هذا التعليل نقل من المذهب الطهرى والشمس وحو به وسعاً
 إلى وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي تصل به الإداة إلى ما يؤدى إلى آخر الوقت من الجزء الأخير
 للسببية اهـ أو لم يمكن أن يجاب بأن قوله والاحوط به أن يظهر أدركت وقته وأحوط بالنسبة إلى ما إذا
 نوى أن يظهر وجب على أداءه أو ثبت في ذمته فإن ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم صحة الجمعة لا وجوب أدائه أو
 زبونه في ذمته لا يصح كون الأفي آخراً ولو أنه بعد نيل الوقت لا وجب على يقيد لا لا وجوب بدخول الوقت
 بخلاف وجوب الإداة على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب ووجوب الإداة لكن الأولى أن يذكر ولو
 أصله أو ولم يؤدّه لم يخرج من النسخ لانه إذا كان عليه ما ظهر فاشتبهت كانت هذه الجمعة صحيحة بقى نفس الأمر بصرف
 ما فوى إلى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا يصرف إليه بل يقع فلا لا أن آخر ما ظهر أدركه لو ظهر يوم الجمعة
 ناسراً من أن الوقت بعد الظهر أصالة في يوم الجمعة فلا يلزم وكذا إذا كان طهر الجمعة سقط عنه صلاة
 الجمعة لأنه يصير آخر ظهر أدركه طهر يوم الخميس فلا يصرف إلى طهره وقت عليه قبله الإداة قوله ولم أنه
 وأهل الشارح أشار إلى هذا بقوله فتابعه وفيهم (نقطة) * قال في شرح المنها الصبر والاولى أن يصلى بعد
 أحدهم ثم يتم الأثر بعد هذه الساعة أى نية آخر ظهر أدركته ولم أنه لم يترك من سببه الوقت فإن صحبت الجمعة
 يكون قد أدى ما شاعلى وجهها والوقت صلى الظهر مع سببه يبنى أبى يقرأ السورة مع الفاتحة في هذه
 الأثر مع أن لم يكن عليه قضاء من وقت وصلاة السورة لا يصح وأن وقعت فملا بقراءة السورة واجبة اهـ
 أى وأما إذا كان عليه قضاء فلا يصح السورة لأن هذه الأثر مع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصلى بعد
 الجمعة عشر ركعات أو بعد استأثر بها آخر ظهر أدركته سببه الوقت أى لا يحتمل أن الفرض هو الظهر
 وتقع الركعات منه سببه المدينة والظاهر أنه يكتفى بنية آخر ظهر عن الأثر مع سنة الجمعة إذا صحبت الجمعة لأن
 المتمدعاً شرط التعيين في السنن وإن لم تصح بالفرض هو الظهر وتقع الأثر مع التى صلاها قبل الجمعة
 عن سنة الظهر لئلا يترك طولاً لنفسه صلاة الجمعة وجماع الخطبة صلى أو بعد أخرى فالأولى صلاة
 العشرة (قوله شبه) في بعض النسخ فتبوهى صحبة لا ما ذكره ونص عبارة القديس (قوله وقت الظهر)
 فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا يمتنع في سائر أحوال وأحوال الله سبب الوجوب وشرط لصحة المؤدى
 وشرطه للجمعة ليست كشرطه لغيره فإنه يجوز الوقت لا في صحة الجمعة لأداء ولا قضاء بخلاف
 غيره المدينة (قوله مطلقاً) أى ولو بعد الفجر وقد ذكرنا شاهد كفى ما لو ع الشمس في صلاة الفجر لم يربطه
 في المسائل الاتية عشرية (قوله على المذهب) ردنا في النوازل من أن المقدسي إذا زجه السان لم يستطع
 الركوع والعصر حتى فرغ الإمام ونخل وقت العصر فإنه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله
 الخطبة فيه) أى في الوقت وهذا أحسن من قول الأكثر والخطبة فيها الإلتزام بصحة على اشتراط كونها
 في الوقت (نقطة) وفي العصر يكتفى بشرط في الخطبة أن يبأهل للإمام في الجمعة اهـ لكن ذكر قوله
 ما يحال فيه حديث زاذ وقد علم من تغاير يعهم أنه لا يشترط في الإمام أن يكون والخطبة وقد مر في
 الخلاصة بأنه لو خلاصه يبادى السلطان صلى الجمعة وجب بالغ يجوز اهـ وسيد كرا الشارح أن هذا هو
 اشتراط (نقطة) لم يقيد الخطبة بكونها بالعرصة كما جاء على قدمه في باب صلاة الأئمة أنها غير شرط ولعم

لأن وجوبه عليه ما سأل الوقت
 فتبعه (و) الثالث (وقت
 الطهر قبل الصلاة)
 (تخرجه) مطلقاً ولا حقا
 بعد نيل يوم أو رجعة على
 المذهب لا الوقت شرط
 الإداة لا شرط الانتحاح
 (و) الرابع (الخطبة
 فيه) فلا تخلف فيه وصلى
 يوم تصح

(و) الخامس (كونه اقلاما)

لأن شرط الشيء سابق عليه
(بعضه جماعة تعدد)
الجمعة (هم ولو) كانوا (صما)
أويساما ولو غلب وهدم
بحر على الاصح (كفي البحر
عن الطاهر) برية لأن الامر
بالسعي للسد كليس الا
لإستماعه للمأمور بجمع
وحرمة في الخلاصة بأنه يكفي
حضور واحد (وكفت
تعمده أو نهله أو تبذره)
للمصلحة المفروضة مع
الكرهية وقال لا بد من ذكر
طول وأقله قدر التشهد
الواجب (سما ولو جدد
لعماده) أو نجما (لم يرب
صما على السذهب) كفي
القبعة على الذبحة لكره
ذكر في النجاشي أنه ينوب
فتأمل (و يسن خطبتان)
خطبتان وتكرير بإدتها
على قدر سورة من طوال
المفصل (مجلسه بيمجا)
قدور ثلاث آيات على
السذهب وتأوترها مسموعة
على الاصح كتركه قراءة
قدور ثلاث آيات ويجوز
بالنسبة لا كالأولى

مؤوله لا الامر بالسعي أي
للسد كجاء مصرح به في
الشرح اه معصية

٣ (قوله قال الله تعالى بعد
الح) أي يقول هذا للفظ
الذي من جملة لفظ بعد
وليس لسطيعه طرفا يقول
كأنهم اه

القدوة على العبر عنه خلافا لما حدث شرطها الا عند العبر كالخلاص في الشرع في الصلاة (قوله
والخامس كونها اقلاما) أي بالافاضل كثير على ما سياتي وهي شرط الاعتقاد في حق من ينشئ التجربة
للمصلحة لكل من صلاها لذل قالوا لأحدث الامام تقدم من لم يشهد بها جازاته بان شعر بمصلحة تلك التجربة
المشقة ولو أسددها الخليفة فالقياس أن لا يسهل عليهم الجوزاته لما قام مقام الاول
الحق به سكا ولو كان الاول أحدث قبل الشرع تقدم من لم يشهد بها بحر فتملصا (قوله تعدد الجماعة
بهم) بان يكونوا ذكورا بغير عاقلين ولو كانوا معدودين سغروا مرض (قوله ولو كانوا أونياما) أشار
إلى أنه لا يشترط لصحتها كونهم اسموعا لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بدعاه أو أمار أو أجزأت وانما هو
أنه يشترط كونهم اجورا بحيث يسمعهم ان كان عدده اذام يكن به مانع مخرج المصلحة (قوله على الاصح الح)
ترتفع في الحلية أصالي المراح والتدني بالبحر وخزمه في البدائع والتبوير وشرح المصلحة قال في الحلية
لكن هذا الحد في الروايات عن أشاء الثلاثة والاخرى أتم أعبر شرط حتى لو غلب وهدم أو زاد شخصيا يعني
الكمال اعتمادها ٢ (قوله لأن الامر بالسعي ليس بالاستماع) كذا قال في النهر وانه أن الشرط الحضور
كأمر الاستماع فكان المناسب أن يقول لأن المأمور بالسعي بجمع تأمل (قوله وخزمه في الخلاصة الح)
مضى عاينه نور الابضاح وقال في شرحه وانما أنعم الله لانه مطوق فيقدم على المفهوم اه أي فهو من
قوله لم يشترط حضور جماعة أنه لا يصح حضور واحد وقول صاحب الخلاصة مطوق بغير واحد أو اثنين
وغلب وعلى الثلاثة حاضرون وجب فانه حاضرون لجماعة شرط مطوق أيضا لأن الجماعة من
الاجتماع وتبقى الوحدة قد جمعت شرطها الا بغير من عدده اذام تأمل (قوله وكفت تجميد الح)
شروع في ركن الخطبة بعد بيان شرطها وذلك لأن المأمور به في آية ما سعى طلاق الذكر الشامل للقبيل
والسعي المأمور به صلى الله عليه وسلم لا يكون سعيًا لعدم الاجمال في لغة الذكر (قوله مع الكراهة)
ظاهر القصة اني أنها تترجمه تأمل (قوله وأقله الح) في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الذكر وقبل
قدور التشهد من قوله التحيات لله أي قوله بعده ورواه (قوله بيشما) أي نية المطالب (قوله أو نجما)
الأولى أن يقول أوسع لعمدا (قوله على المذهب) وروى عن الامام أنه يخزح (قوله لكرهه ذكر)
أي المصنف حيث قال ولو غلب على عبد البزيع فقال الحمد لله لا يعلى في الاصح بخلاف الخطبة اه قال مفاده
أن حمد العباس يكفي لها قال ح ويمكن أن يجاب بأنه مبسوط على الرواية التي قدمناها (قوله و يسن
خطبتان) لا ينافي ما مر من أن الخطبة بشرط لأن المسنون هو تكراره امرين والشرط احداهما (قوله
على المذهب) وقال الطحاوي يشهد من موضع جالس من المبر بحر (قوله وتكرره بإدتها الح)
عبارة القصة اني وزادة التطويل مكرهة (قوله كثر كرهه قراءة قدور ثلاث آيات) أي كرهه الاقتصار
في الخطبة على نحو تسبيح تونج ليله لا يكورد كراطر بلا قدر ثلاث آيات أو قدور التشهد الواجب وليس
المراد أن ترك قراءة ثلاث آيات مكره ولا المصريح به في المتن والمواظبة وفوقه الواجب وعبرها أن من
السن قراءة آية أو قال في الامداد وفي الخطبة يقرأ في الخطبة سورة من القرآن أو آية بالاختيار قد قوترت
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يخلو سورة أو آية ثم قال واذا قرأ سورة تامة
يتعدون يسمى قبلها وان قرأ آية قيل يتعدون ثم يسمى وأكرهه قالوا يتعدون ولا يسبحوا والاختلاف في
القراءة غير الخطبة كذلك اه ملخصا بعد أن الاشارة صريحا إلى الآية مكرهه وقد مر (تسبيح) جوت
المعادة اذ قرأ الخطيب الآية أنه يقول ٣ قال الله تعالى بعد أو ذليل من الشيطان الرجيم من على صالحا
الح وفيه لم يقرأ أن أو ذليله من مقول الله تعالى وبهم ربنا بعد ذلك يقول قال الله تعالى كلاما بآله
بعد تولى أو ذليله الح ولكن في حصوله سنة الاستعداد ذلك نظر لأن المطلوب إنشاء الاستعداد فيقول تعالى
كذلك بل صارت بحكمة قصودا لم نقلها وذلك يسأل الانشاء كالأجاني والأولى أن لا يقول قال الله تعالى

مطابق في قول الخطيب قال الله تعالى أو ذليله من الشيطان الرجيم

ولشيخ مشايخنا العلامة سميعيل الجراحي شارح الخزانة رسالة في هذه المسئلة لا يتصرف في الآن ما قاله فيه
 مراجعها (قوله ويدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتعوذ سرًا ثم يحمد الله تعالى والثناء عليه وسأله هادي
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والخطبة التذكير والقرآن قال في التعنيس والثانية كالأولى إلا أنه
 يدعو للعالمين بمكان الوفا قال في البحر وظاهره أنه بسن قراءة آية فيها كالأولى اهـ (تبيين) ما يفعله بعض
 الخطباء من تحويل الوجه جهة المسلمين وجهه اليسار عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة
 الشامية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لثلاثتهم أنه سمة ثم رأيت في منهاج النووي قال ولا
 يلتفت بميم وسيم إلا في شيء قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اهـ وبوخد ذلك عدنان من قول
 البدائع ومن السمة أن يستقبل الناس بوجهه ويسندوا القبلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتخطب
 هكذا اهـ (قوله والعلمين) هما حجة والعلماء رضي الله تعالى عنهما (الطائفة) سمعت من بعض شيوخ
 أنه كان قول الالخطبة يقولون هذان من حيث يقولون وأرض عن يحيى يسئل الجزء والعلماء بالمال آل
 على حجة رواية ما عندهم مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وأدخلت بصرف (قوله وحوزة القهس تاني الخ)
 عبارة ثم يدعى لسلطان الزمان بأهل الاحسان مختبأ في مدحه محبة قالوا أنه كفر وخسران في الترغيب
 وغيره اهـ وأشار الشارح بقوله وجوز أني جعل قوله ثم يدعى الخ على الحواز لأن النسيب لأنه حكم شرعي
 لا بد منه من دليل وقد قال في البحر أنه لا يستحب لروى عن عماله حين يسئل عن ذلك فقال أنه محدث
 وأما كانت الخطبة عند كبار اهـ ولا ينافي ذلك ما تقدمه الشارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء له
 بالاسلام لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعى لعموم المسلمين
 فان في صلاحه صلاح للعالمين وما في البحر من أنه محدث لا ينافي مع أن سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء
 له ولا سيما بالصالح والصبر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن أبا موسى
 الأشعري وهو أمير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصدوق فأكره عليه تقديم عمر فسئل عن ذلك فأنكر
 المنكر فقال إنما ذكرت تقدمك على أبي بكر بغير واسطة وعرفه والصلابة بعد متوفرون لا يكونون على
 بدعة إلا إذا شهدت لهم فتوا هذا الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقدّم فقط وأيضًا فان الدعاء لسلطان
 على المابر قد صار الآن من شعار السلطنة فمن تركه بحثي عليه ولما قال بعض العلماء لو قيل إن الدعاء واجب
 لما قيل تركه من الفسقة عالمين يبعد كتمان له في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن من المتقدمين من
 على ما كان في زمانهم من الجارفة في وصية من السلطان العادل الأكرم شاهنشاه الأعظم مالك رقاب الأمم
 في كسب الرتبة من التتارخانية يسئل الظاهر هل يجوز ذلك فقال لا لأن بعض ألفاظه كفر وبعضها كذب
 وقال أبو منصور ومن قال لسلطان الذي بعض أفعاله ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصائص
 الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به وأما مالك رقاب الأمم فهو كذب اهـ قال في البرازيه
 فلما كان آفة واورزمن يتعبدون عن الحراب يوم العدو والجمعة اهـ أماما اعتدق زمان من الدعاء لسلطان
 العثمانية أيدهم الله تعالى كسلطان البرين والبرين وناعهم الحرمين الشريفين فلاما معهم والله تعالى
 أعلم (قوله في خدشه) هو الخلة التي تكون في المسجد قال السيوطي في عاشيته على سنن أبي داود الجندع
 هو أرباب الصغير الذي ركوب داخل الثب الكبير وميه تصم وتفتح اهـ وفي القاموس المبدع كسب الخزانة
 اهـ مدني (قوله عن عبيد المير) قد ندعه قال في الصرح لم يكن في جهة أو يابسته مذكرو صلاته في
 انحراب قبل الخطبة (قوله وليس السواد) اقتصد بالخطباء ولما توارث في الأعصار والأعصار بغير عن
 الخنوي القدسي قالت الظاهر أن هذا خاص بالخطيب والأما المنصوص أن يستحب في الجمعة والعديد من أسس
 أحسن الشلب وفي شرح اللقي من فضل الله اس وسحب الأيض وكذا الأسود لأنه شعاري العباس
 ودخل عليه ما لا بد السلام مكة وعلى رأسه حبة سوداء اهـ من رواية لابن عدي كل له عمارة سوداء

ويدأ بالتعوذ سرا ويندب
 ذكر الخلفاء الراشدين
 والعلمين لا الدعاء لسلطان
 وجوزة القهس تاني ويكره
 تعريما وصية بعلم الس فيه
 ويكره تكلمه في الألام
 بغير عرف لأنه منها ومن السبا
 بلوس في خدشه عن عبيد
 المير وليس السواد

٣ (قوله على أنه ثبت الخ)
 قضية كلامه الاستدلال
 من الآثار على جواز الدعاء
 لسلطان وجب الخزانة
 فيفسد جواز ذكر الخلفاء
 الراشدين في الخطبة ولا
 يافى أن يقاس عليهم
 غيرهم من السلاطين بل
 هو دليل على ما تقدم من
 قول الشارح ويسدب
 ذكر الخطبة الراشدين
 والله أعلم اهـ

يلسهافي العديدين ورجمها خلفه **(قوله وترك السلام)** ومن العريبي ما في السراج انه يسحب للإمام اذا
 صدر المنع وأقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استدرهم في صعوده اه محرقلت بعبارة في الجوهرة
 ويروي أنه لا بأس به لانه استدرهم في صعوده **(قوله وطهارة وستر عورة قائما)** جعل الثلاثة في شرح المنية
 واجتمع انه نفسه مصرح في منى الملقى بسنة الطهارة والقيام كافي كثير من الغفريات وأما ستر العورة
 فصرح بأنه سنة أيضا في نواحي الايضاح والمواهب مصرح في الجميع وغيره مكره ترك الثلاثة لعل معنى سنة
 الستر مع كونه واجبا ما جهل لو في خلافه على الصحيح الا لعرض صحيح هو الاعتدال بعلم وجوب باعادتها
 لو اكتسفت عورته محبوب رجم ونحوه وكذا الطهارة من الجبابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فصع
 خطبته وان أتم فلو سجد او يدل على ما قبله ما في الدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا بشرط حتى أن
 الامام اذا خطب حنبلا أو محدثا ٣٤ لم يعتبر بشرط الجوار للجمعة اه وفي القيص ولو خطب محدثا أو حنبلا جاز
 وبأتم اتم إقامة الخطبة في المسجد اه وبه طهران معنى السنة مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه
 وان كان في نفسه واجبا كذا لو ظهر ذلك عدم من واجبات الطواف لاجل اجتناب التكرار كعمد انه واجب في
 جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هدا ما طهر في غائتمه قال في شرح المنية فان قيل
 من المعلوم يقينه انه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه
 وعادته وأدنه لا دليل على انهما عملهما لخصوص الخطبة **(قوله الاصلا)** ولذا لا يشترطها ستر وطهارة الصلاة
 كالسنة قبل الطهارة وقصرها **(قوله ل كس طهرافي الثواب)** هذا أثر يل ما ورد به الاثر من ان الخطبة
 كس طهر الصلاة فان مئة تصاه أتمها بمقام ركعتين من الطهر كما قامت الجمعة تمام ركعتين منه فيشترط لها
 شرط الصلاة كالحق قول الشافعي **(قوله سار)** أي لا بعد العسل ما سلاله من أعمال الصلاة ولكن الاولى
 اعانها كالمطلوع بعد ما أوأصد الجمعة أو سدت بدكره اتمتها كافي البحر **(قوله ما طال)** الظاهر انه
 يرجع في الطول الى نظر المجتلي ط **(قوله لكن سبي ما ع)** استدرك على لزوم إعادة الخطبة يعني قد لا تلزم
 إعادة بان يستنبت شخصه فيقبل أن يرجع لبيته **(قوله وأظها لثلاثة زجال)** أطلق فيهم فقتل العبيد
 والمسادين من المرضى والاميين والخرس لصلاحتهم للامامة في الجمعة اما الكل أحد أول هو منهم في الاخي
 والآخر فصلها ان يقتدي بغيره فوقعه او احرز بالرجال من النساء والصبيان فان الجمعة لا يصح معهم وحدهم
 لعدم صلاحيتهم للامامة في بحال بحر عن المحيط **(قوله ولو غيرا لثلاثة الذين حضروا الخطبة)** أي على رواية
 اشترط حضور ثلاثة في الخطبة ما على رواية عدم الاشتراط أصلا وأنه يكفي حضور واحد طهر **(قوله)**
 سوى الامام هدا عذري خيفة وروح الشاؤون دليله واختاره المحبوب في الاستسقي كذا في صحيح الشيخ قائم
(قوله مص فاسعوا) لان طلب الحضور الى المكة مائة لفظا الجمع وهو الواو يستلزم اكرامهم أن يكون
 مع الامام جمع وتما في شرح المنية **(قوله ما نظروا)** أي نذرهم معهم من غير التصويبه هدا
 النظر بعبارة ان هذا السرط رجم الجماعة لا يلزم بقاؤه الى آخر الصلاة لا يلزم سرط ما بعد الا لشرط
 دوام كخطبة أي شرط انعقاد التحريم عتقهما ونزما انعقاد الاداء عذري خيفة ولا يتحقق الاداء الا
 بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود لو نفروا بعد التحريم قبل السجود وسدت
 الجمعة مستقبل الطهر بعدهم ونهضها يتم الجمعة وتما في البحر وغيره **(قوله ولا)** أي لكون المراد الى حال
 أني بالثلاثة فادناه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل أو دحلان لا يعتبر ولو قال ما نظر
 واحد منهم لكان أولى فأداه في البحر في ان يقال ان العدد اذا سد في جوده كسر العدد وتا به فلا
 دلالة على اشتراط الدكرية نه لفظ ثلاثة ولو سلم ما عذري خيفة مطلق الله كونه لا يبعد الرجوع الى ط
 ما طهر والاحصر ان يقول وان بقوا بعد صدمه على ما عذري خيفة منظره والاول وهو ثلاثه زجال **(قوله)**
 أو عداوا وكذا لو نفروا الى آخر ركعة فاحرموا وأدركوه به كافي البحر **(قوله وأدركوه كما)** تقليد حسن

وترك السلام من خروجه
 الى دخوله في الصلاة وقال
 الشافعي اذا استوى على
 المنبر سلم يجتبي (وطهارة
 وستر) عورة (قائما)
 وهل هي قائمة مقام ركعتين
 الاصح لا ذكره الزيلعي
 كس طهرافي الروايات ولو
 خطب حنبلا أو محدثا
 جاز ولو وصل بأجنبي فان
 طال بأن رجع لبيته
 فتعدى أو جامع واقتل
 اسبق خلاصة أخبار وما
 لطلاب الخطبة سراج
 لكن سبي ما ع لا يشترط
 اتحاد الامام والخطيب (و)
 السادس (الجماعة أو أهلها
 ثلاثه زجال) ولو غيرا لثلاثة
 الذين حضروا الخطبة
 (سوى الامام) بالنص لانه
 لا يضمن المدا كرهوا الخطيب
 وثلاثة سواء خص فاسعوا
 الى ذكر الله (ما نظروا)
 فسلم صعوده وقبالة
 التحريم (عادت وان بقي
 ثلاثة) رجال ولما أتى ما شاء
 قوله فان اعتبر بطا
 ما فعله الامام من الخطبة
 جسا أو محدثا اعتبر به
 به من حيث كونه شرا
 له من الجماعة بمعنى انه يحزى
 ويكفي وان كان مرتكبا
 لحرم لو كان لاعداه معه

أوتفروا بعد مقتوده) أوعدوا أوذكروا كذا وتنفروا بعد الخطبة وصلى بالخيرين (لا تبطل) وأتمها) جمعة (و) السابيع (الاذن العام) من الامام وهو يحصل بفتح أبواب (٦٠) الجامع للواردين كافي فلا يضر غلق باب القلعة له رؤا ولعاده قد علة لان الاذن العام مقر لا له وغلقه

موافق لما في الخلاصة خلافا لما هو مذهب طاهر الجرجاني الهبر (قوله أو تفروا الخ) يعني عنه قوله أو لا تولوه غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمها جمعة) أي ولو وحده فيها لا يتم عدوا ولم يأت غيرهم (قوله الاذن العام) أي أن يأتى الناس أو دعا ما يأتى الجميع احدا ممن تصعب الجماعة من شغل الموضع الذي تصلى فيه وهذا امر من عصر الاذن العام لا يشترط كذا في البرجندى اسمعيل وإنما كان هذا بشرط لان الله تعالى شرع الدماء لصلاة الجمعة بقوله فاسعوا الذي ذكره الله النداء لا يشترط وكذا يسمى جمعة لاجتماع الجماعات فيها فانقضى أن تكون الجماعات كلها مأدوبين بالحضور وتحقيق المعنى الاسم بدائع واعلم أن هذا الشرط لم يرد كفي ظاهر الرواية ولا يرد ما يرد كره في الهداية بل هو مد كوفي والمراد من معنى علمه في الصكوك والواقعة والمقتضى وكثير من المعشرات (قوله من الامام) قيل به بالغرض في المثال لا في الاصل والاعمال اذ لا من مقيمه الماني البرجندى من أنه لو أعلق جماعة باب الجامع وصلوا فيه الجمعة لا يجوز اسمعيل (قوله وهو يحصل الخ) أشار به إلى أن لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين من خلاف يصرمع نحو النساء لحوف الفتنة ط (قوله لان الاذن العام مقر لا له) أي لا هل القلعة لانها في معنى الحصن والاحسن عود الضمير إلى المصير المفهوم من المقام لانه لا يكتفي بالاذن لاهل الحصن فقط بل بشرط الاذن للجماعات كلها كما مر من البدائع (قوله وغلقه لمع العدول الخ) أي أن الاذن هاهنا موجود قبل غلق الباب لسلك من أراد الصلا والذي يصير معاه ومع المعايين لمع العدو (قوله لم يكن أحسن) لانه بعد عن الشبهة لان الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لان الدماء لا لا يشترط كمرورهم بها قبل غلق الباب وقت الدماء وقيل في من سعى الدماء وأراد الدماء بالمال يتكده المتناول لمع حال الصلاة متحققا ولذا استظهر الشيخ اسمعيل عدم الصحة ثم رأيت منه في شرح التلخيص أن الرواية العلامة بعد البرس الصحة وانها علم (قوله وهذا أولى بمافي الجبر والخ) مافي الجبر وانهم هو ما مر منه في المتن قوله فلو دخل أمير حصنا أي أنه أولى من الخرم بعدم الاعتقاد (قوله أو قصره) كذا في الزباني والمرور وغيرهما وذكر الرواية في حاشية الدرر أن الماسد السابق أو قصره بالمع بدل انقاف قلت ولا يعني بعده عن السابق وفي الكافي التعمير بالادوية قال والاذن العام وهو أن يفتح أبواب الجامع ويؤذن الناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجعلوا البحر وكذا السلطان اذا أراد ان يصلى يتعميره في ارضه أو فتحها أو أذن الناس ادعاء ما حاجت صلاته شهدتها العامة أو لا وان يفتح أبواب الدار واغلق الابواب وأجلس السوابي ليعموا عن المتناول لم يتجزأ لاشتراط السلطان للتحرر عن نظريته على الناس ولا يتصل الا بالاذن العام اه قلت ٢ ويشق ان يكون محل البراع ما اذا كانت لا تقام الا في محل واحد أو لم توجد فلا لانه لا يتحقق التفويت كإعادة التعميل تأمل (قوله لم يعتد) يجعل على ماذا مسع الساس ولا يضر اغلاق قلع عدو أو لعاده كأم ط ثالث ويؤيد قول الكافي وأجلس البوابين الخ تأمل (قوله وأذن الناس الخ) مفادها اشتراط علمهم بذلك وفي مع المعاه وكذا أي لا يصح لو جمع في قصره لشبهه ولم يعلل الباب ولم يجمع أحد الا أنه لم يعلم الناس ذلك اه (قوله وكذا) لانه لم يقض حق المسجد الجامع زباني ودرر (قوله لا الامام الخ) ذكره في المجتبى ٢ واعلم وصف التسعة بالاختصاص لان المد كوفي المتأخر احد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا صحتي كانه علمه الشارح اه ح (قوله اقامة) خرج به المداور وقوله عصر أخر ح اقامة في غيره الاما اسدني وقوله فان كان يصوم الدماء ح (قوله يصوم الدماء) أي من الماسر بأعلى صوت كفي التهستاني (قوله وقدمنا الخ) فيه امر من الزباني الجدية في حد الدماء الذي تصح إقامة الجمعة ٣ والكلام هاهنا في حد المكان الذي من كان فيه يلزمه الحضور إلى المصير لصلاته

لمع العدو لا للمصلي نعم لو يقع لكان أحسن كفي مجمع الاثر ومع بالشرح دعوى المذهب قال وهذا أولى بمافي العصر والخ فاحفظ فلو دخل أمير حصنا أو قصره (وأعلق بابا وصل إلى جامعاه لم يصعد) ولو تصعدوا ذن للناس بالمتناول كذا وكذا فالامام في دينه مودنه الى العامة محتاج سبحانه من تزعمه الاحزاب (وشرط لا تترصعا) تسعة شخص هما (اقامة يصير) وأما المتصل عنه فوات كان يصوم الدماء يجب عليه عدمه وما به يبقى كذا في المتن وقدمنا عن الزباني الجدية بغيره

١ (قوله ولما استظهر الخ) ما هو كلام المشي اعتبار هذا البعث لكن قال شيخنا المعبر كلام الشارح وحاصل العلق وقت الصلاة لان الابحاث لا يعمل بها كان المنصوص بجلادها ٢ (قوله وينبغي ان يكون الخ) هذا بحث مسد لا يصادم الخ لاق عبارات الفقهاء ومن المعالوم الحكم لا يحد من التعليل فالخلق الاطلاق وعدم الانقضاء وان تعددت اه ٣ (قوله والكلام ههنا في حد الخ) يحصل عبارته

الاعتراض على الشارح بد كراهة الزوال الخ تسع ارايها مع اختلافها في هذا الاختلاف لا يصبر لانه يلزم من كون عدد السكان يصح اقامه الجمعة أن يجب على ساكنه كون يعمل الشارح به بنده وسببا يؤيد هذا الجواب ما قاله المشي نفسه بعد بحثنا قوله وانما صحت في الدماء وهو غير بانصر عيب من كونه من صلها اه ٧ مطلب في شروط وجوب الجمعة

نعم في التواريخ عن المديرة أن من بينه وبين المصطفى بن عيسى بن مضر وهو المختار للفنوى **(قوله)**
 ورجع في البحر الخ) هو ما استحسنه في البدائع ويصح في مذهب الرضوي قول أبي يوسف وهو ما على من
 كان داخل حدا لأمة أي الذي من قارته يصير مسافرا وأدامل إليه يصير مقيما وعلمه في شرحه المسمى
 بالبرهان بأن وهو ما يقتضيه باهل المصروف والخارج عن هذا الحديث أهله اه قلت وهو ظاهر المتن وفي
 النجاشية انه أصح ما قيل وفي الحاشية المقيمة في موضع من اطراف المصرا كان بينه وبين عمران المصروف من
 مزارع لاجعة عليه وان باعه الداء وتقديره بعد غلوة أو ميل ليس بشئ هكذا رواه أبو حنيفة عن الاماميين
 وهو اختيار الحلواني في التواريخ في موضع رواية أصحابنا لا يجب الا على من يسكن المصرا أو ما يتصل به فلا
 يجب على أهل السواد ولو قرىبا وهذا أصح ما قيل فيه اه وبه جزم في التحنيس قال في الامداد تنبيه قد
 علمت بنص الحديث والاروال وابان عن أئمتنا الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح أنه لا يبرئ ولو
 النداء ولا بالفلاة والامبال ولا على من مخالفة غيره وإن صح اه أقول وينبغي تقييد ما في الحاشية
 والتاريخية بما إذا لم يكن في مائة اصل لمصر أم ما تصح أقامته في الفلاة ولو من مائة صلا عن عر إذا صححت في
 الفلاة لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يضلها لانه من أهل المصرا يعلم من قليل البرهان والله
 الموفق **(قوله ووجه)** قال في النهر فلا يجب على المريض سواه من أرضه أو ما كان في الاغلب علا من مخرج المقعد
 والاعى ولما عطفها عليه فلا تكرر في كلامه كما توجه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركبه في القنينة
 هو كالأعلى على الخلاف إذا وجد قائدا وقبل لا يجب عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالمقعد على المشي فتجب
 في قولهم ونعيمه السروجي بانه ينبغي تصح عدمه لان في التزامه الركوب والحضور بادة المرض قلت في
 تصح عدمه الحواب كان الامر في حقه كذلكا حاشية **(قوله والحق بالمريض الممرض)** أي من يقول
 المريض وهذا في المريض صائما بحر وجه في الاصح عليه وجوه **(قوله والاصح الخ)** ذكره في السراج
 قال في البحر ولا يخفى ما به اه أي لو جرد الرق فيهما والمراد بالمرض من أعقب نصه وصار يسي كافي
 الحاشية **(قوله وأجير)** مفاده أنه ليس المستأجر به وهو أحد قولين وظاهر المتن يشهد له كافي البحر
(قوله بحسبه لو بعيد) فان كان قدر ربع النواحي عتبه ربع الاجرة وليس للأجير أن يطالبه من الربع
 المحاط بقدر اشتد له بالصلاة تاريخية **(قوله ولو لأدب)** أي بأصلا وليس المراد بالادب الذنوب بالتحارة
 فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عمارة البحر **(قوله ورجع في البحر الخبير)** أي بانه جزم به في الظهيرة
 وبانه أبقى ما لو اعد اه قلت ويؤيده أنه في الخويرة أعاد المسئلة في الباب الآتي وختم بعدم وجوبها
 عليه حيث ذكر أنه من لا يجب عليه أصلا لا يجب عليه العبد الا ما أولئك فانما يجب عليه إذا أدب له مولاه
 لا لجهة ولأن له بالعبادة يوم مقامها في حقه وهو ظاهر بخلاف العبد ثم قال ويبقى أن لا يجب عليه كالجعة
 لأن منافعه لا تضرب لمالكه بالاذن فحاله بعد ملكه فله أن يرى أنه لو جاز بالاذن لا تسقط عنه حجة الاسلام
 اه ولا يخفى أنه إذا لم يجب عليه بخير لانه فرع عدمه الجوب وفي البحر أضافه ليجل الخلو روح البها إلى
 العبد من بالاذن مولاه في التحنيس على من رماه أو أوصت له وكذا إذا كان يملك دابة أو في عهده
 الجامع ولا يخفى بحقه في الآسالة له ذلك في الاصح **(قوله محققة)** ذكره في النهر بحثا لخراج الحق المشكل
 وقوله الشرح اجمع على ان يرد في قبل معناه انه لا يبرئ من مقتضى وجوب ما عليه أقول في هذا بل يقتضي عدم
 خروجه إلى صاحب الحال ولذا لا يجب على المرأة عليهم **(قوله ولا يسأل صاحب)** أي الجارية بل هو امرطا
 التكليف بالمرأة إذا كانت كاهن كالا سلام على ان الجارية تنقض بقيد الصحة لانه مرض بل قال الشافعي وأما
 أمراض الدفوس جنونا * **(قوله فتجب على الأعداء)** وكذا أصح في البصر فيها يظهر أما الأعمى فلا
 وان قدر على ما يستمرع أو باحوذ دمه وان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر على ما أقيمت وهو حاصر في
 المسد وأجاب بعض العلماء بانه ان كان مظهره والظاهر الوجوب لان العلة لخرجه وموتف وأقول بل

ورج في البحر اعتبار
 هو عليه بنية - لا كالمسألة
 (وجه) وألق بالمريض
 الممرض والشيخ الفاني
 (وجه) والاصح وجوبها
 على مكاتب وممرض وأجير
 ويسقط عن الآخر بحسبه
 لو بعيدا والاروال أدب له
 مولاه وحسب وقيل بغير
 جوهرة ورجع في البحر
 الخبير (وذكر كونه محققة
 وبوجه وعقل) ذكره
 الزاوي وغيره وليس
 خاصية (وجوده بصر)
 فتجب على الأعداء

(وقدرته على الشيء) جزم
 في الجريان سلامة أحدهما
 له كافي في الجواب لكن قال
 الشئني وغيره لا يجب على
 مفلاح الرجل ومقتوعها
 (وعلمه حبس) وعدم
 (خوفه) عدم (مطر
 شديد) ووجل ونج ونحوهما
 (وقائدها) أي هذه
 الشروط أو بعضها (ان)
 اشتار العزم (صلاها
 وهو كلف) باع عاقل
 (وقفت فرضا) عن الوقت
 للابعد على موضوعه
 بالنقض وفي البحر أي أضل
 الالمرأة (أو يصلح للإمامة
 قبله من صلح لغيرها) غارت
 لتاسر وعبد ومرض
 وتنفذ (الجمعة) أي
 بحضورهم بالطريق الأولى
 (وحرم) لأن لا بد له صلاة
 الظهر قبلها (أو بعدها) لا
 يكرهية (في يومها) بحر
 لكونه سببا لنفوت
 الجمعة وحرام (فان فعل ثم)
 ندم (سعى) عبره أنما
 للآية ولو كان في المسجد
 (قوله بل يظهر وجودها)
 (الخ) الحق عدم الوجوب
 وان أنفت المسئلة
 على الفقه لا يشترط
 اطرافها سبل في الحكم
 فيه على الأدب الأتري إلى
 المسامحة فإنه لم يقل أحد
 بوجود الصوم على بيان
 انتفت المسئلة

يظهر في وجوبها على بعض العسيمان الذي عشي في الاسواق ويعرف الطريق بلائولا كالمثمن يعرف أي
 مسجد أو أدامه لا سؤل أحد لأنه حيث كثر بعض القادر على الخروج بنفسه ولو عا لجمعة مشقة أكثر من
 هذا تأمل (قوله وقدرته على الشيء) فلا يجب على المتعذر أن يجد سائلا اتفاقا فإنه لا بد غير قادر على السعي
 أصلا لا يعجز في هذا الخلاف في الاعي كآب عليه التفتتني (قوله أحدهما) أي أحد الرجلين ح والمناسبات
 أحدهما (قوله لكن الخ) أحاب السيد أو السعد جعل ما في البحر على العرج العبر المانع من الشيء وما هنا
 على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقديره بكونه مظلوما كذا يكون معسرا فلو سار قادرا على الأداء
 وحسب (قوله وعدم خوف) أي من سلطات أو أص منخ قال في الامداد والحق به المقتضى اذا نال الحبس كما
 حار له التيمم به (قوله ووجل ونج) أي شديدين (قوله ونحوهما) أي كبر شديد كذا صدر في باب الإمامة
 (قوله أي هذه الشروط) أي شروط الافتراض (قوله ان اشتار العزم) أي أصلا لجمعة لأنه يخص له في
 تركها إلى الغلور فصارت الظهر في حكم رخصة والجمعة عزيمة كالظطر للمساو هو رخصة والصوم عزيمة
 في سعة لأنه أشق فاهم (قوله مانع عاقل) تفسير لما كان حرجه على ما فاتها عزيمة ونقلا لاجنوب فإنه لا صلاة
 له أصلا يعجز عن الأداء (قوله لا يعود على موضوعه بالنقض) يعني لو لم يقل وتوعدا فرضا بل أتى بماء صلاة
 الظهر لعاد على موضوعه بالنقض وذلك لأن صلاة الظهر في حكم رخصة فاد أي بالعزيمة وتحمل المشقة مع
 زوال إيماءه بالظهر بعدها لجمعة مشقة وعصا الموضوع في حكمه وهو التسهيل ح قلت فالمراد بالوضع
 الأصل الذي ي عليه سقوط الجمعة وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر للمولى
 في جانب العسر قال في البحر لا يؤول نحو زه وقد تعطلت مساهمه على المولى لوجوب عليه الظهر فتعطل
 عليه ما دامه ثانيا في جانب النظر صرا (قوله وفي الخ) أخذ في العزم طاهر فلو فهم أن الظهر لهم
 رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة أضل الالمرأة لأن صلاتها في بيتها أو أصل وأثره في الظهر ومقتضى
 التسهيل أنه لو كان بها لصح جدار المسجد بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أضل لها أيضا (قوله من
 صلح لغيرها) أي لإمامة غير الجمعة وهو على تقدير مضاعف والمراد الإمامة لغيره حال فرج الصبي لأنه مستلزم
 الإلهية أو أن لا يتم التصالح اماما لرحال (قوله وتنعقد بهم) أشار به إلى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال
 بصحة إمامته وعدم الاقتداء بهم في العدد الذي تنعقد بهم الجمعة وذلك لأنهم لما صلحوا للإمامة فلا بد صلحوا
 لا اقتداء له أولى صاية (قوله وحرم الخ) عدل عن قول القدرى والكزركة ولأن إمامه لا بد من كون
 المراد حرم لأنه ترك الفرض القطعي بانفاقهم الذي هو أكثر من الظهر عجز أن الظهر تقع صحيحة وإن كان
 مأمورا بالاعراض عم أو أعاب في البحر فإن الحرام هو ترك السعي المقتضى لها أما صلاة الظهر فلهما عجز
 مفعول الجمعة متحقق تكون حراما فاستبعبه بعدها للجمعة فرض كإصراره وانما تركه الظهر قبلها لأنها
 قد تكون سببا لنفوت باعتناءه وإمامته (قوله لا يكره) أي لا يكره ترك الصلاة على سبيلها لعل ترك الجمعة أه
 لمحاو استخسمة في الظهر (قوله لم لا عذر له) أمال العذر فيسحب له تأخيرها إلى فراغ الامام كما في (قوله
 ولا يكره) بل هو مرض عليه لفوات الجمعة قال في البحر من صلى الصلاة غير مكروهة وتقويت الجمعة حرام وهو
 مؤيد لما قلنا أه يعني أن الكراهة ليست لثبات الصلاة بل لخارج عجزه وكونه سببا لنفوت الجمعة
 بدليل أنه لو صلاها بعد وقت الجمعة لم يكره عليها بعد ما لم يجب وقد يقال مراد العادة بعدم الكراهة عند
 الاشتداد في صحة الجمعة فيكون المراد منها بعد صلاته للجمعة لا بعد وقتها تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف
 ساله من الظهر أي الظاهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق بل يومها ما له لزوم فلهما لم يكره بل يجب على
 ذي ترب فاهم (قوله بحسب) أمالو كذا في قوله لا يكره أدم صحة الجمعة معها (قوله لكونه سببا) قد علمت
 ما يد من بحث صاحب البحر ح (قوله وهو) أي التفتتني (قوله باعلاية) أي لأن السعي مقتضى
 للهرول مع أن الطاهر انتهى إليها بالسكينة والوقار ح وكذا اختار التبعي به في الآية بالبحث على

الذهب البهائي والله أعلم والاولى أن يقول عبره لانه لو كان في المسجد الخ كامل في البحر والنهر أو يقول
ولانه بالطاهر على اثباته قولهم لم يبطل الأباشر وع) ينبغي تفسيده ٣ بحال اذا كان صلى في مجلسه أو مالو قام
منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاته لاجتماع الامام يبطل بغير دسيسة تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ)
ولو شرك فيها طاعة لعلب كما يفاد من البحر ط وقبه أن ما ذكره في البحر بالطرائق الى الابواب وهل يتأني
ذلك صاحب تأمل والنظاره الاكتفاء بذلك ولو كل الاغلب الحاجة لتحقيق السعي اليها وان كان لا جواب له
تأمل (قوله أومع فراغ الامام) وثله بالاولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها لانه في الصور وتين لا يكون
سعيها البهائي ولكن هذا مسلم لو كان على ما يذكرون والادلاء بالمسبب اسراج هذه المسائل بقوله بعدد الامام فيها
تأمل (قوله أومع فراغها أصلا) أي لعدرا وغيره وكذا التوجه البهائي والامام والسام فيها الا أنهم خرجوا منها
قبل انما هي الساتية بالصحيح أنه لا يبطل طوره بغير السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الطاهر بالسعي
الى الجمعة (قوله يقتضي ما كان ادرا كها) كذا في البحر وأيد في النهر عما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما
نعرفه (قوله لا يصح أنه لا يبطل سراج) تبس في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لا قال في البحر وأطلق
أي في البطلان فبطل ما ادعى بذكره بعد المسافة مع كون الامام فيه الوقت للخروج أو لم يكن شرع وهو قول
الشيخين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه البهائي لم تمت بعد حتى لو كان بينه وبين السراج وسبع
الجاعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الطهر في رة نطل الطاهر على الاصح ايضا ما ذكرنا اه ثات
ومثله في شرح الهداية كانه باليه والسكينة والعراف (قوله يبطل طهره) أي وصف الفرضية
وصار تغلب بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عند هذا خلافا لمحمد (قوله ولا طهر من اقتدى
به الخ) لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ ولا يضر المأموم بغيره من الجحاط أي لا يقال الاصل أن صلاة
المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموؤه نظارتها في باب الامامة
مهما اولد الامام والعبد بالله تعالى ثم سلم في الوقت بمره الا عذرة القوم ومهما اولس القوم قبل الامام
بعد فقهه قدر التشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرة أو سجده للسجود ولم سجده معه ثم
عرض له ذلك نطل صلاته بعده فاهم (قوله أذكر كها أولا) أي ولو كان عدم ادراكها البطلان المسافة
لما علمت من أن التقييد ما كان ادرا كها بخلاف الصحيح فاهم ثم ادلى بذكره أو نداه له الرجوع مرجع
لزمه اعاد الطاهر كما في شرح المبسطة (قوله لا فرق بين معذور وغيره) قال في الجوهرية والعبد والمربض
والسافر وغيرهم وافق الانتقاض بالسعي اه وعرفا في البصائر غاية الدين والسراج ثم استشكل ما
المعذور وليس مأمو بالسعي اليها طاقا بسعيه لا يبطل طهره بالسعي ولا بالشرع في الجمعة لان الفرض
سقط عنه ولم يكن مأمو رابضة فتكون الجمعة نفلا كما قاله بزم والشافعي قال وطاهر ما في الجملة أن طهره
اعيا يبطل بحضوره لاجل بغير دسيسة كفي غير المعذور وهو تخف اشكالا اه قلت ويجب عيماء
الرباعي والفتح أنه اعترض له تركه العبدود بالاتهم التحق بالصحيح (قوله على المذهب) صارت شرح
المبسطة هو الصحيح من المذهب ثم قال فلا فرق هو يقول ان حرصه الطهر وقد اذ في وقته فلا يبطل به غيره وولنا
أن المعدود وانما فرق غيره انترخص بترك السعي فاذ لا يترخص التحق بغيره اه (قوله لعدو دور) وكذا
غيره بالاولى نهر (قوله وممعون) صرح به كالكثر وغيره مع دخوله في المعدود ولما قلنا انها لمره لانه ان
كان طالما قد فعل ارضاء تصحبه والا مكه الاستعانة اه قال الخبر الرمي وقدر ما لا يعيب للمعاقم
والعلة للطالبي في عارضهم بحق أهل كره (قوله تعريما) ذكر في الحديث أنه طاهر كالهمم قلت بل صرح به
القهستاني (قوله أداء طهر جماعة) مفهوما أن القضاة بالجماعة غير مكروه في البحر ويصدق طهر لا في
غيره حالنا أن يواوجه اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لاجمة عليهم فكان هذا اليوم في
حقهم كغيره من الأيام شرح المبسطة وفي المراجعي الخت من لا تجب عليهم الجمعة لعدو الموضع لو الطاهر

لم يبطل الا بالشرع ع قصد
بقوله (البا) لانه لو خرج
لحاجة أومع فراغ الامام
أول بقهها أصلا لم تبطل في
الاصح والبطلان به مقتضى
ما كان ادرا كها بان الفصل
عن باب (داره) والامام
مها ولو لم يدركها بعد
المسافة فالاصح انه لا يبطل
سراج (سئل) طهره لا أصل
الصلاة ولا طهر من اقتدى به
ولم يسع (ادركها أولا) بلا
فرق بين معذور وغيره على
المذهب (وكرر) تحريما
(ادور وممعون) ومساير
(اداء طهر جماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعدها

٣ (قوله يأتي تفسيده) قد
يقال لاحاطة الى التقييد
والطاهر الاطلاق لان
حكمهم على المسجد بكونه
بقية واحدة في بعض الاحكام
كسجود التلاوة لا يجب
بشكره الاية فيسبب الامرة
واحدة يقتضي الاطلاق اه

بجماعة (قوله لتقبل الجماعة) لأن المعذور قد يقصد به غيره فيؤدي إلى تركها بحر وكذا إذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة غير ما تركها يصلي معها فهم (قوله وصوره المعارضة) لأن شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدي إلى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم حتى (قوله تعاق) لئلا تتجمع فيها جماعة بحر عن السراح (قوله الإجماع) أي الذي تقام فيه الجماعة فان دفعه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يعلق أيضا بعد إقامة الجمعة للالتصاف فيه أحد بعد الآخر لأن يقال إن العادة الجارية هي اجتماع الناس في أول الوقت فيعلق ما سواه مما لا تقام به الجماعة ليضطر إلى الجعي واليهو على هذا فيعلق غيره إلى الفراغ منها لكن لا داعي إلى دفعه بعد ما سبق معاقب في الوقت المصغر ثم كل هذا ما لا ينعكس في المع من صلاة غير الجعوظاظهارا لثبات كدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيه لعدم التقابل والمعارضة المذكورين ويؤيد ما في القهستاني عن المصنفات بصلوات وحداسا استحبابا (قوله بغير أذان ولا إقامة) قال في اللؤلؤا لجمعة ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذون ولا يقف في سجن وغيره صلاة الظهر اه قال في البر وهذا أولى مما في السراح معزى إلى جوع التفريق من أن الأذان والإقامة غير مكر وهي (قوله ويستحب للمريض) عبارة القهستاني المعدود وهي أعم (قوله وكذا) ظاهر قوله يستحب أن الكراهة تنزيهية ينهر وعليه في شرح البر للشيخ اسمعيل عن الخط من عدم الكراهة هنا فانجول على نفي التحريمية (قوله ومن أذكرها) أي الجمعة (قوله أو يسجد سهو) وفي تشهد ط (قوله على القول به) أي على القول بفعله في الجمعة المختار بعد التأخيرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعديد لتوهم الزيادة من الجهل كدافي السراح وغيره بحر وليس المراد عدم حوازه بل الأولى تركه كيبا يقع الناس في فئة أن السجود عن العزم فهو له في الإصباح لا س كل (قوله يشبهها جعة) وهو مخير في القراءة إن شاء جهر وإن شاء خافت بحر (قوله خلافا بعد) حيث قال أن أدرك معركوع إلى مكة الثانية من أهل الجمعة وأن أدركها بعد ذلك صلى عليها الظهر لأنه ممن وجوه وطهر من وجه لغوات بعض الشرائط في حقه معصلي أو بها اعتدال الظاهر وقيل لا محالة على رأس الركعتين اعتدال الجمعة بقراءة الأخرى لا احتمال العيلة وتولها أنه مدرك للجمعة في هذا الحالة حتى تشتط له نية الجمعه في ركعتين ولا وجه لما ذكرنا من مخالفتان لا يسي أحدهما على تحريمه إلا تحريم كذا في الهداية (قوله نكر في السراح الخ) أنزل ما في السراح ذكر في عيد الظهيرية عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصير مدركا بلا خلاف وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقا لما) علمت أنهم اعتدوا بسبب طهر من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهير به معر بالمتنقي مسامر أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد صلى أو بعيا بالنكبر الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو يخص ما في المتن مقتضى الجملة على ما إذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أمّا إذا لم تكن واجبة لم يتم طهرا اه وأجاب في الترتيب الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد دعا للأمر أن صاحب المتن يحرم به لا اعتباره إياه والمسامر لا لا قيد اه قلت ويؤيد ما من الهداية من أنه لا وجه صدها بساء الظاهر على الجمعة لانهم ما يخالفان على أن المسامر لا ترم الجماعة واجبة عليه ولذا احتج ما منه أو أيضا المسامر إذا صلى الظهر قبلها ثم صلى بها صل ظهره وان لم يدركها فكيف إذا أدركها لا يصلح بل يصلحها طهره والظاهر لا يطل الظاهر فاما الأمر في النهرو وجه تخصيص المسامر بالذكر كدفع قوم أنه يصلحها طهره مقصورة على قول محمد لأن فرض الأمر ركعتان منه على أنه يتهاون باعتدال جعة امامة قائمة مقام الظاهر والله أعلم (قوله إن كن) ذكره باعتبار المكان ط (قوله إذا أخرج الإمام الخ) هذا لفظ حديث ذكره في الهداية مردوخا لكن في الفتح أمره عري وبالمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة عنه فنه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كانوا يكرهون الصلاة والسلام بعد خروج الإمام والحاصل أن قول الصحابي يجب تأخره بعد ادائه بمقتضى آخون اسمه اه (قوله ولا صلاة) شهى السجدة تحتية المسجود بحر قول

لتقبل الجماعة وصوره المعارضة وأما إذا كان المساجد تغلق يوم الجمعة إلا الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم الجمعة) فانهم يصلون الظهير بعير أذان ولا إقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها إلى فراغ الامام وكره أن يؤخر هو الصحيح (ومن أذكرها في تشهد أو يسجد سهو) على القول به فيها (بجها جعة) خلافا للجمعة (ب) يتم في العدد اتفاقا كذا في عهد النفع لكن في السراح أنه عند مجده لم يصير مدركا له (ويومى جعة لا ظهرا) اتفاقا فانوى الظاهر لم يصح اقتداؤه ثم انظروا أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم بعد هذا (ادخل الإمام) من العجوة أن كمال والإقامة للصعود شرح الجميع (ولا صلاة

ولا كلام الى تمامها) وان

كان مبادى ذكر الظلمة في
الاصح (خلا قضاء مائة
لم يسط القرب بينها
و بين الوتية) فانما لا تكره
سراح وغيره لمرو ودية
الحمة والا لا ولو ح وهو
في السنة أو بعد قيامه لئلا
يغل ينم في الاصح ويحطب
القراءة (وكل ما حرم في
الصلاة حرم بها) أي في
الحطبة خلاصة وغيرها
يصرم كل وشرب وكلام
ولو تسبعا أو دس سلام أو
أمر امرؤ بل يحب طه
أن يستمع ويسكت (لا
مرفق بين يديه) أي في
الاصح يحيط ولا يد تحذر
من خيف هلاكه لانه يجب
لحق آدمي وهو محتاج اليه
والاصات لحق الله تعالى
ومنه على المسامحة كان
أبو يوسف يعطى كله
ويصحه ولا يصح أملا أس
بان يشير برأيه أو بهند
و يؤه مسكر والصواب
أن يعطى على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد جماع اسمه
في نفسه ولا يجب تسميت
ولاد سلام يفتي وكذا
يجب الاستماع لاسائر
الحطبة كحطبة نكاح
ونخطه عند وخته على المناء
وقالا نأس بالكلام قبل
الحطبة وبعدها إذا جلس
عند الثاني والحلاف في
كلام نعلق بالآخرة أما
ميرة فبكر واجتا وعلى هذا

محمية الرمي أي فلا صلا تقرأه وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة ومجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل محبة
مكر وههنا حتى يجب قضاءه إذا قطعوه بحب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكر وفي ظاهر الرواية ولو أتى من غير
عوده ما زنه بالشروع فالمراد الحزمة لا عدم الانقضاء (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس أما التسميع
ونحوه فلا يكره وهو الاصح بكلي الداية والعامة يقر كذا رابح الأحوط الامتنان ومحل الخلاف تسبل
الشروع أم بعده فالكلام مكر ومخير عما فاسده في البدائع بحر ونهر وقال القائل في مختصر مواد
شروع في الدعاء لا يجوز للقوم ومع الدين ولا تأمين باللسان جهرا بل بالصلاة ذلك أن أو تسبل أسأولا والاثم
عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك إذا ذكر صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه
بالجهر بل بالقاب وعليه الفتوى رمل (قوله الى تمامها) أي الحطبة لكن قال في الدرر لم يسئل الى تمام
الحطبة كاتال في الهدا يقلل صرح في المحيط وعاية البيان أنهم يكرهان من حين يخرج السلام الى أن يفرغ
من الصلاة (قوله في الاصح) وقيل يجوز بالكلام جازد كرم ط (قوله فانما لا تكره) بل يجب فعلها
(قوله والا لا) أي وان سقطا الترتيب تكره (قوله في الاصح) عزاء في الجهر الى التواخل والمشتق ولم
بذكر مسألة الطفل وفي الشرح لسانه من الصعر وعليه الفتوى قال في الجهر وما في الفسخ من أنه لو خرج وهو
في السنة يقطع على رأس ركعتين منه عفاء وعزاء فصاحبا الى الموارد اه قلت وقده ساقى باب الدالة
الفر بضة ترجع ما في الفسخ أيضا وإن هذا كله حيث لم يبق في الثالثة والاثم قيدها بسجدة أتم والا فليقل يتم
وقيل يقلدو يسئل قال في الحاشية وهذا أشبه لمكر ربح شرح المسبة الاول وتماهها كراجه (قوله)
ويحذف القراءة) بان يقتصر على الواجب ط (قوله ولو تسبعا) أي ولو كان لكلام تسبعا أو ذكر في
حين التفرج مع على متى المتى نظر لانه لا يجوز في الصلاة تأمل (قوله أو أمر الجهر) إذا كان من
الحطبة بخدمة الشارح (قوله بل يجب عابه) أن يستمع طاهره أنه يكره الاشغال بما يفتوت السماع
وان لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث قال اذا استماع فرض كلفي الحطبة أو واجب كلفي صلاة
المسجودية أو مسجودية ما شعور بان اليوم عدا الحطبة مكرهه اذا عاظ عليه في الزهري اه ط قال في
الحاشية قلت ومنع النبي صلى الله عليه وسلم قال ادعس أحدكم يوم الجمعة وليخول من يجلسه أحرمه الترمذي
وقال حديث حسن صحيح (قوله في الاصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا دعي عن القهستاني (قوله ولا يرد)
أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الاولى صرده قال في البحر لورأى رجلا عدا برهاف وقوعه
بها ورأى عقر ما يد الى انسان وأنه يجوز له أن يحد من وقت الحطبة اه قلت وهذا حديث ثعلبي الكلام
ادلو أمكن يعمر أو تكرير عزاء الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مبني على خلاف الاصح المتقدم قال
في الفسخ ولو كان بعد الاصح الحطبة ففي حزمة الكلام خلافه كما في قراءة القرآن والنظر في الكتب
وعن أبي يوسف أنه كان يعطى في كل يوم بمسح بالخط والاحوط السكتونه يفتي اه (قوله في نفسه)
أي بان يستمع نفسه أو يصح الحروف فانهم يفسرون به وعن أبي يوسف قلبا تمار الامر الى الاصات والصلاة
عليه على أنه عليه وسلم كلفي الكرماني قهستاني خيل باب الامانة واقتصر في الجوهر على الاشهر حيث قال
ولم يعلق لانه لا يرد في غير هذا الحال والسماع نفوت (قوله ولا دسلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه
فرض فلياد اذا كان السلام مأدونا به مشرعا وليس كذلك في حاشية الحطبة بل يركب بسلاما مما لم يلا به
يشعل خاطر السامع عن الفرص ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الحطبة فنع (قوله)
ونستم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرا الخ وأما إهداء الثواب من القارئ
كقوله لا اله الا الله جعل ثواب ما قرأه لا يجب على السامع لانه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله من
الجوهر أن عند مسجود الامام يقطع الصلاة والكلام وبعدهما حروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع
الكلام (قوله عند الثاني) راجع الى قوله وإذا اجلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله وانحلاف (قوله)

فالتربية المتعارفة (الم) أي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أصبوا الامام بخطب فقد عرفت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التحفة أن ذلك بدعة لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكن بحسب نكث الآية على ما يندب لكل أحد من كثرة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم ونكث الحجة على تأكد الانصاف المفقوت تركه لفضل الجمعة بل والموقف في الائمة بعد الان من العلماء أقول يستدل بذلك أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستصلي السجدة عدا وادته تحطس في حق الوداع بقياسه أنه يندب للخطيب أمر غيره بالاستصان وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره في خبر البدعة أصلا اهـ وذكره في الخبر المرقى عن الرمي الشافعي وأثره عليه وقال أنه لا ينبغي القول بحجزة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتواضع الامة وتطاهرهم عليه اهـ ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهنتي الخنقي أقول كونه ذلك متعارفا لا يقتضي جواز عدم الامام القائل بحجزة الكلام ولو أمر امره أو رد بسلام استدل بالاجماع ولا عبرة بالعرف الحديث اذا خالف الصلح لان التعارف انما يصلح له دليل على الحل اذا كان عاملا من عهد الصحابة والمجاهدين كما صرحوا وبقياس خطبة الجمعة على خطبة من قياس مع العارف فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد يتخلرون خروج الخطيب منهم برون اسماءه بخلاف خطبة من طينأمل والطاهر أن مثل ذلك يقال ايضا في ثقب المرقى الاداب للمؤذن والطاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لان نسبة الاذان الذي يندب الخطيب تحصيل اذان المرقى فيكون المؤذن محبا لاذان المرقى واحبة الاذان من يذكره وهذا لا يقال ان دان الاول اذالم يكن جهرا يسمعه القوم يكون مخالفا للسنة فيكون المستبره هو الثاني فمثل (قوله من الترضي) أي عن الصحابة عند ذكر اسمائهم وقوله ويصومون للدعاء لاساطع عند ذكره كل ذلك باطل وان مرفوعة كجهوم عند في بعض البلاد كبلاد الروم وما هو معتد بها بعدنا ايضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم صدقوا الخطيب مع خطب الحروف والتعظيم (قوله اتفاقا) هذا اظهر مما في الخبر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله ونعامة في العر) لم يدكر في الخبر بعده الاما فادع بقوله والحب ط (قوله الاب يمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام بخطب على الشرع مع حقيقة فيستدل بالكون المرقى مخالفا لحديثه بقوله به اهـ وأصواتا ما على قول الامام من جعل قوله بخطب على الخروج للخطبة بقرينة ما روى ادنا من الامام فلا صلاة ولا كلام ويكون مخالفا لحديثه الذي يرويه ويكره فانهم (قوله وجب سعي) لم يقل اعترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول أو الثاني أو العبرة لدخول الوقت بغير حامله أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في المزمع من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول بوجوبه كصلاة العصر فرض اجبا مع الاختلاف في وقتها (قوله وتزل السبع) أوداه كل على باقي السعي ونهضه اتباعا لآية تهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة اذالم يشغله بغيره يندب التهر بل على الاول نهر قلت وسيد كر الشارح في آخر السراج الفاسد أنه لا بأس به لتعليل النهي بالانحلال بالسعي اذا انتفى (قوله وفي المسجد) أوعلى بابته بغير (قوله في الاصح) اهـ في شرح المسئلة وانتفاؤه في المراد بالاذان الاول فقبل الاول باعبار المشر وعنده هو الذي يندب المصلين الذي كان أولا في زمرة عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى أحدث عثمان الاداب الثاني على الروايتين سعي كثير الناس والاصح أنه الاول باعبار الوقت وهو الذي يكون على المارة بعد الزوال اهـ والزوراء يلد اسم موضع في المدينة (قوله مصحفا طلاقا للحزمة) قلت سيد كر المصنف في أول كتاب الخطر والاباحة كل مكر ومحرمة بعد محمد وصدقهما الى الحرام أقرب اهـ فم قول مجرور وابيهما يأسد كر ههنا لثبات شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحزمة على السبع وقت الاداب مع أنه مكر ومقتر بما رواه اندع ما في غاية البيان حيث اعترض على

مطلب في حكم المرقى بين
يدى الخطيب

فالتربية المتعارفة في زماننا
تكره بعد لا عند ههنا أما
ما يفعله المؤذنون حال
الخطبة من الترمي ونحوه
فكرهه اتفاقا ونعامة في
العصر والعجب أن المرقى
ينهى عن الاصبر المعروف
بقتضيه حديثه ثم يقول
أنه وارجح الله فالتا لا
أن يحكم على قوله ما نسته
(ووجب سعي الجاهل وتزل
السبع) ولومع السعي وفي
المسجد اعلم ووزر (بالادان
الاول) في الاصح وان لم
يكن في زمن الرسول بل في
زمن عثمان وأما في الخبر
محنة طلاقا للحزمة على
الذكورة فخر بما

الهداية بأن السبع جاز لكنه يكره في شرح الطحاوي لأن النهي لعم في غيره لا بعدم المشروعية
(قوله) يؤذن ثانياً يديه أي على سبيل السنية كما يظهر من كلامهم رضي **(قوله)** أضاف (الخ) هذه الألفاظ
تظهر إذا قرئ الفعل بالبدل للفاعل أي ما إذا قرئ بالبدل لمفعول وهو الظاهر فلا يظهر ط قلت وعبارة الدور
أذن المؤذن **(قوله)** ذكره القهستاني وذكر بعده أيضاً ما صوب إليه أو ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون
دليل عليه كلام شارحيه اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلام شرح الهداية تخلقه قال في العناية ذكر
المؤذن بلفظ الجمع أخيراً للصكلام مخرج العادة ما التوارث في أذان الجمع واجتماع المؤذنين لتبلغ
أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع اه ومثله في النهاية والكفاية ومعارض الدرية قلت والعلامة المذكورة
انما تظهر في الأذان الأول مع أنه في الهداية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع في المؤذنين **(قوله)** المبر بكسر الميم
من البر وهو الارتفاع ومن السنة أن يغلب عليه اقتداه به صلى الله عليه وسلم بحر وأن يكون على يسار
المراب قهستاني ومنه صلى الله عليه وسلم كان ثلاث دوح غير المسماة بالسراج قال ابن حجر في الصحفة وبحث
بعضهم أن ما اعتدلت الشمس الزوال في الخطبة الثانية إلى درجة سطح ثم العود بدعة قهشندية **(قوله)** فإذا
أنتم أي الامام الخطبة **(قوله)** أقيمت بحيث ينقل أول الأمانة بآخر الخطبة وتنتهي الأمانة بام الحطاب
مقام الصلاة فيقرأ في الركعتين سور واجعة والمناقض ولا يكره غيرهما في شرح الطحاوي وذكر
الزاهد أنه يقرأ فيهما سور وقال على والعلامة قهستاني في البحر ولكن لا يوجب على ذلك كلاً يؤتى إلى
حمر الداء وثلاثه العامة حتما اه وصريح الكلام على ذلك في فصل القراءة معتد قوله ويكره التعيين
(قوله) بامر الله نيا أمنا يعني من منكر أو أمرهم ويرى فلا وكذا وضوء وغسل وظهر أنه محدث وأوجب
كأمر بخلاف كل أو ثوب حتى لو طال الفصل استأنف الخطبة كما مر فاهم **(قوله)** لانها أي الخطبة
والصلاة كشي واحد لكن كونها مشروطاً وطولاً لتحقيق للمشروط بدون شرطه فالمسألة أن يكون
فاعلمها واحدا ط **(قوله)** وصلى بالغ أي بادن السلطان أيضاً والظاهر أن اذن الصلوة كلف لانه مأذون
باقامة الجمعة في الغف وغيره من أن اذن الخطبة ادب بالصلاة وعلى القلب اه فيكون مفقوداً إليه أقامتها
ولان تقر ربهما اذ نية بانه غيره دلالة العلم السلطان ماله لا تصح امامته ثم على القول بالشرائط الاهلية فثبت
الاستدانة لا يصح اذ نية مولا بدله من اذن جديد بل وقعوا لله أعلم **(تنبيه)** ذكر القهستاني وغيره أن
هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدور في عدم تحويره استأناف الخطبة غير الصلاة قبل سبق الحدوث
وفيه نظر اذ ليس صريحاً أن البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحاً ودلالة كآثر ربه
شديراً وأيت ح ذكره **(قوله)** هو المختار وفي الجدة أنه لا يجوز في فتاوى العسفران الحطاب بشرط
فيه أن يصلح للامامة وفي الظاهر بل لو خطب صلى اختلقت المشايخ فيه والخلاف في صبي يعقل اه والاكثر على
الجواز سمع **(قوله)** لا بأس بالسراج أقول السفر غير قيد بل مثله ما إذا أراد الخروج إلى موضع لا تختص
على أهل الجمعة كفي التنازح **(قوله)** كذا في العناية وذكره في الفتاوى وقال له استسكه نفس الأئمة
الخلاوي مان اعتساراً خروفت أي يكون فيما بغرداً دأته والجمعة بما يؤذيهم الإمام والناس وبني
أن يعتبر وقت أدام حتى إذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الداس يعني أن يلزمه شهود الجماعة اه قلت
وذكر في التنازح ع الشهد اعتبار الداء قبل الأول وقيل الثاني واعتمده في الشر نزالية **(قوله)** وقال في
شرح المبية تأييداً لفي الظهيرة فأدبه أن ما في الحايضة يعط وطه والله في شرح المبية بقوله لهم وحواها
قبله ونوجه الحطاب بالسبي إليها بعده اه قلت ويبقى أن يستثنى ما إذا كانت فتوة وقتها صلاها ولا يمكنه
الذهاب وحده تأمل **(قوله)** القروي يفتع القاف نسبة إلى القرية وأراد به المقام أما السار وقد ذكره
(قوله) لا يلزمه لأنه في الأول ما ساروا أحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفيه امر دور عن الحائز **(قوله)**
لكن في النهر اه مثله في الفيض يستثنى بعد ما في المتر بقبل **(قوله)** لزمته أي أدامت إلى دخول وقتها وكذا

(ويؤذن) ثانياً (يديه)
أي الحطاب فأدب وحده
الفعل أن المؤذن إذا
كان أكثر من واحد أذنا
واحداً بعد واحد ولا
يجمعون كفي الجلابي
والقهستاني ذكره
القهستاني (إذا جلس على
المنبر) ما أتم أقيمت ويكره
الفصل بامر الله نيا ذكره
العيني لا ينبغي أن يصلى
غير الحطاب (لانها كشي
واحد) فان فعل بالخطب
صلى بادن السلطان وصلى
بالغنى (هو المختار) لا بأس
بالسفر ربهما إذا خرج من
عمران المصر قبل خروج
وقت الظهر كذا في العناية
لكن عبارة القهشندية
وغيرها باقظ دخول بدل
خروج وقال في شرح المبية
والصحيح أنه يكره السفر
بعد الزوال والخبر أن يصلحها
ولا يكره قبل الزوال
(القروي) ما دخل المصر
يومه أو نوى المكث ثمة
ذلك اليوم (لزمته) الجماعة
(أو نوى الخروج من
ذلك اليوم قبل وقتها أو
بعد لانه) لكن في النهر
أن نوى الخروج بعده لزمته
والألا

فالعبرة للزلب

وفي شرح المنتبهان قوى
المكث الى وقتها زمتيه
وقيل لا (ك) لا سلم (لوقدم
مسار يومها) على عزم أن
لا يصرح يومها (ولم ينو
الاقامة) نصف شهر
(تخطب) الامام (يسيف
في بلدة ففتحه) ككتبة
(والالا) ككدينة وفي
الحاوي القدسي اذا
فرغ المسودون قام الامام
والسيف في يساره وهو
مكتفي عليه وفي الخلاصة
ويكره أن يتكفى على
قوس أو عصا (مردع) *
سمع السند وهو بأكل
تركه ارفاق موت جمعة
أو مكتسبة لا جماعة *
وستتقضى سبب يريدها
وحوادثه انهم مضمومة
الجمعة بالوفاء السبب اليها
و بعد تعلم أن من شرك في
عبادته فالعبرة للزلب
الافضل حاق الشعر وقلم
الظفر بعد ما لا بأس
بالخطي ما يأخذ الامام في
الحجامة ولم يؤد أحد الا
أن لا يحسد الاخره آمنه
فتخطي البها الصلوة
ويكره الخطي السؤل بكل
حال وبثب ما لا يرام من
ساجدة لا يرام وقال المنس
جسوس الامام الى أن يتم
الصلوة وهو الصبح وقيل
وقت العصر واليه ذهب
المشايخ كقبي التلحاحية

يقال بمبدأ كرمه (قوله وفي شرح المنتبه الخ) وتصور ان دخل القروي المصر يوم الجمعة فان نوى المكث
الى وقتها زمتيه وان نوى الخرج وقيل دخوله لا تارمه وان نواه بعد دخول وقتها تارمه وقال الفقهاء أبو البث
لا تارمه وهو مخير اذ اخذنا (قوله سيف) أي متقلده ككالي البحر من المجرى وبخالفه ظاهر ما يأتي
عن الحاوي لكن وفق في النهر بإمكان ما سمع مع التقليد (قوله في بلدة ففتحه) أي بالسيف ليرجمهم أنما
فتحت بالسيف فاذا رجعهم عن الاسلام فذلك ما في أيدي المسلمين في تلوينكم حتى ترجو الى الاسلام دور
(قوله ككتبة) أي فانما فتحت عنوة كما قاله أو حنفية فمالك والأوزاعي وقال الشافعي وأحمد وطائفة ففتحت
صلحا يجعل عن تلوينكم القضا (قوله ككدينة) فانما فتحت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ)
استشكاه في الحليسة فانه في رواية أي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكفا على عصا أو قوس
اه ونقل القسطنطيني عبد الحظ أن أخذ العصاة كالقيام (قوله اسلم ففتحت جمعة أو مكتوبة) عزاه في
التنزيحية الى فتاوى أبي البث ثم ان قوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بتعزج وقته لا يوثق جاعتها لانه
يمكنه صلاتها وحده ولا كل أي الذي قيل اليه اليه وبخاف ذهابه عنه في ترك الجمعة كجزم في بابها
لكن بشكل ما من وجوب السعي الى الجمعة بالاذن الاول وترك السبع ولو ما شىء الى المراهبة كل على شاق
السعي فأمل (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقري فاموس (قوله مال ثواب السعي) أما
الصلوة فيسأل فويلها على كل حال ط (قوله من شرك في عبادته) كالسفر للجمعة والخروج والصلوة لا سقاط
الفرض والرفع منه في الناس ونحو ذلك مما لم يكن متعمضا لوجه الله تعالى (قوله فالعبرة للزلب) الظاهر أن
براديه الاعطى الذي هو قصد العبادة لان قوله انهم مضمومة لجمعة الخ فيسأل لو كانت مضمومة مقصوده
الحوادث وتوابع القصد بالثواب وهذا التفصيل مختار الامام الراي أصاوعه من الشافعية واختار
منهم العز بن عبد السلام عدم الثواب لما قرأ في ذلك في الخطر ولا باعنا شاء الله تعالى (قوله لا افضل
الخ) في التلحاحية ويكره تقيام الاطعام وقص الشارب في يوم الجمعة قتل الصلاة لم يسمع من معنى الحج وذلك
فصل الفراع من الحج غير مشروع اه وسباني غمام الكلام على ذلك وبيان كيفية التقيام وما قيل فيه
طبايا وثرا في الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤد أحد) باب لا طابوا بالاجساد وذلك لان
الخطي حال الخطبة على وهو حرام وكذا اذا دعا المزمع لم يستحب تركه على فعل المستحب ولذا
قال عليه الصلاة والسلام الذي رأى يخطي الناس ويقول افسحوا المجلس فدايت وهو يحمل ما روى
الترمذي عن معاذ بن أنس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطي وقاب الناس يوم الجمعة
اخذت جسر الى جهنم شرح المسية (قوله ويكره الخطي للسؤل الخ) قال في النهر والمختار ان السائل ان
كل لا يرام من المصل ولا يخطي الرقاب ولا يسأل الحافط لا يرام لا يسمه فلا بأس بالسؤل والاعطاء اه
ومثله في البراءة وفيه ما لا يخفى ولا اعطاء اذ لم يكرهوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو بصير العياض
أرجو أن يعرف الله تعالى بخبر جهنم من المسجد وعن الامام خلف أسألو بلو كست فاصلا قبل شهادة
من تصدق عليهم اه وسباني في بابيا المصرف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من قوت يومه بالفعول أو بالقوة
كالصاع المكسبو اه بتمعطيات علم بحاله لا علمه على الحرم (قوله ومثل عليه السلام الخ) ثبت في
الصحيح وغيره جماعة صلى الله عليه وسلم وسأله لادافه ما عسى له وهو قائم على يسأل الله تعالى شيئا
لا أقبله الا يقرى بعد رداء الساءة أو قال يصحها أو من يصحها أم أيما يسأل أسأله على المسير الى ان
يقضى الصلاة ثم وثقت في صحيح مسلم في حديث أسأله في الصلاة في المارح يسأل الله عليه
لا بأس بالعبادة وما روى السكوت اه وفي حديث آخر أن أسأله عن يوم الجمعة وتوجه ما حكاه وغيره وقال
على شرط الشيخين وعل هذا هو مراد المشايخ وقيل ط عن الرقاق أن هذين القولين مضمومان من اثنين
وأولهم قولها وأنها قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء مجزا اه ثم الظاهر أن ما سأل في مختلف

وفيما يشتر بعض المشايخ انه الجمعة فحصل أمر يومها من المطلب في الصلوة على سأل المسجد ومطالب في ساعة الاجابة يوم الجمعة وقتها

وقتها بالنسبة الى كل بلد وتوكل خطيب لان الهاء في بلدة يكون لبلد اخرى غير هاء وكذلك وقت الظاهر في بلدة يكون وقت عصر في غير هاء ما قالوا من ان الشمس لا تتحرك درجة الا وهي تطعم عذوقهم وتجب عذابا آخرين والله اعلم **(قوله** فقال يومها) تمام كلامه لان معرفة هذا الليل ومضاه لصلاة الجمعة **(قوله** في أحكاما) يغني عن أحكام ما نزل في من الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها في أحكام يوم الجمعة **(قوله** فراءة الكهف) أي يومها ذليلها والافضل في أهلها ما مدان الجبر وحذر من الاهمال وأن يكثر ما بهما للعب الصبح ان الاول يصي عليه من النور وما بين الجنتين ونظر الداربي ان الثاني يصي عليه من النور وما بين بني البيت العتيق اس سحر **(قوله** ومنهم) كأنه في الجوى **(قوله** ويكره افرادها بالصوم) هو العقد وقد أمر به أولا ثم نسي عنه ط **(قوله** فقد وهم) ولذا ذكر عباده ومثباتها ليعلم موضع الوهم وما بهما من انفراد كان، صها على علم ما يقدم وهي أحكام يوم الجمعة لاختصاص أحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط الجساعة لها او كونها الاثني عشر الامام وكونها بالمشروط وقراءة السورة المخصوصة ما لا يتحرر به السفر فلما بشرطه واستمان العمل لها والخطيب وليس الاحس وتقليم الاظفار وحلى الشعر ولكن بعدها أفضل والجهور في المسجد والتكبير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا بين الابرار بها ويكره افرادها بالصوم وافرادها بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة الباطل وقت الاستواء على قول أبي يوسف الصحيح المتمد وهو خير أيام الاسوع يوم عرسه وساعة احبته وتجمع فيه الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلة آمن من فتنة القبر وهذا ولا يتصور فيجبهم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه آخر من الجن وفيه برزخ أهل الجنة وهم سمعاه وتعالى اه ح قلت وتوكله لا يسن الابرار ما تقدمت في أوقات الصلاة أنه قول الجمهور وقدما انضات حج قول الامام بكراهة الباطل في وقت الاستواء يومها وهم **(قوله** وأما الميت من عذاب القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال مسكر وسكره وسنة القبر حق لكن ان كان كافرا دانه يوم القيامة ورفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فذهب الحزم منه لا يزال وحل الروح مع هذا الجسم في تمام الروح مع الجسد وان كان طارعا وهو المؤمن المطيع لا يعذب بل له صفة يتجدد ذلك ونحوه والله اعلم بهدو ويصعدوا لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ما لا يجوز وان مات يومها أو ليلتها يكون له عذابا ودعوة صفة القبر ثم يقطع كذا في المعتقدات المشيخ أبي العباس السفي الحنفي من حاشية الجوى لمصدا **(قوله** ولا تسحر) في جامع اللغة سحر الزور اجزاء ح **(قوله** وفيه يزور أهل الجنة رحم تعالى) المراد بالزيارة الرواية له تعالى وهذا باعتبار بعض الاحصاء والخص براه في أقل من ذلك والبعض في أكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يزرنه الا في مثل أيام الاعياد عند العمل العام وتعالى في ط أنه تعالى أن يحيا الناس أهل رؤيته آمين

باب العيدين *

تثنية عيدوا صلاه ودقات الواو يله سكونهم بعد كسرة هاء ح وفي الجوهرة ما عتبه للجمعة ط اعرافه هو أمها يؤدان بجميع عظيم ويجوزهم ما نزلوا في ط شرط لاحدعه اما بشرط فلا يحسب الحداثة وتجب على من تعجب عليه الجمعة وقد تمت ليلة القدره وكرهه رقرعها اه **(قوله** سعي باله) أي سعي العبد في الاسم لان الله تعالى فيه عوائد الاحساب أي انواع الاحداد العائدة على عاده في كل علم منها الفطر بعد الملع عن الطعام ومنه ذن الفطر وتنام الملح ملواف الر باره لحوم الاضاح وغير ذلك ولان العادة في الفرح والسرو والاشاط والحبور عا لا بسبب ذلك **(قوله** أذنة ثولا) أي جوده على من أدركه كسبت انما هي فافسلة تقا ولا يفتواها أي وجوهها بحر ٣ والله أصد البارة كأن يجمع مريض ناسا أو يطالب أو لا يوجد أو يستعمل في الخير والشر فاقوس وممربث كان على انما عا ومسلم به انا ولا يتطهر وكذا

مطلب ما يخص به يوم الجمعة

فقال يومها وذكري
أحكامنا الاشبه بها
اختص به يومها فسرلة
الكهف فيه ومن فهم
عطفه على قوله ويكره
افرادها بالصوم وافراد
لنسه بالقيام فقد وهم
ويستجمع الارواح
وتزار القبور ويؤمن الميت
من عذاب القبر ومن مات
فيه أو في ليلة آمن من
عذاب القبر ولا تعجزه
جهنم وفيه يزور أهل الجنة
رحم تعالى

(باب العيدين)

سعي به لان شه يومه هو اذ
الاحساد ولعوده بالسرو
عابا وخافوا ولا يستعمل

٣ مطالب في الدال والطيرة

مطلب يأثم بترك السنة
المؤكدة كالواجب

في كل يوم فيه مسرة ولنا قيل
عبدو عبد وعبد من جمعة
وجه الحبيب ويوم العيد
والجمعة
فلما لم يعلم يلزم الصلاة
أحد ما قيل في الصلاة
الجمعة وقيل صلاة العيد كذا
في الفهستان عن الخمر تسمى
قلت قد واجعت التمر تسمى
فراشته حكاية من مذهب
العمرو بصورة التمر يض
عنه وشرع في الأولى من
الجمعة (تجب صلاتها)
في الأصح (على من يجب
عليه الجمعة بشرائطها)
المتقدمة (سوى الحطأة)
فإنها سنة بعدها وفي القية
صلاة العبد في القرى تركه
تحرى ما أتى لأنه اشتغال بما
لا يصح لأن المصير شرط الجمعة
(وتقدم صلاتها على
صلاة الجنائز إذا اجتمعا)
لأنه واجب عينا والجنائز
كهاية (وتقدم صلاة
الجنائز على الخطبة) وعلى
سنة المغرب وغيرهما والعبد
على الكسوف لكن في
البحر قبيل الأذان عن
الحلي الفتوى على تأخير

مطلب يأثم بتركه
من صلاة عبد أو جنازة
أو كسوف أو غرض أو سنة

حديث كان يحبه إذا تخرج لحاجته أن يجمع ما أراد شداد جميع أنسجهما السوطي في الجامع الصغير
ووجهه أن الغال أهل ورواه الغير من الله تعالى عند كل سبب ضعف أقوى بخلاف الطيرة (قوله في كل
يوم) أي زمان (قوله وجه الحبيب) أي يوم رؤيته والآن وجه الحبيب ليس زمانا (قوله عن مذهب
العمري) أي مذهب غيرنا ما مذهبنا ما دروم كل منهما قال في الهداية بالآثار الجامع الصغير بعد أن
اجتمعا في يوم واحد فالسنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما أه قال في المعراج احترازه عن قول
علاء تحزى صلاة العبد عن الجمعة ومنه على واس الذي يقال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعبد معذور
وعن على أن ذلك في أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة أه (قوله في الأصح) مقابلة القول بأنما سنة
وصححه السني في المدافع لكن الأول قول الأكثرين كقبيصة الجبتي وخص على تضعيفه في الحطية وهو البدائع
والهداية والخميط والمتاروك الكافي النسفي وفي الخلاصة هو المختار لأنه صلى الله عليه وسلم وأطب عليها وسماها
في الجامع الصغير سنة لا بد وجوبها اثبات السنة حلية قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن
المراد من السنة المؤكدة دليل قوله ولا يترك واحد منهما وكبحر ح في المبسوط وقد ذكرنا مرارا أنهم
بجزلة الواجب عدا ٤ ولما كان الأصح أنه يأثم ترك المؤكدة كالواجب أه وسبأ في تقدير ذلك
في تكثير التشريق وفيه كلام سنعه (قوله بشرائطها) متعلق بفتح الأول والضمير للجمعة وشمل شرائط
الوجوب وشرائط الجمعة لكن شرائط الوجوب عشرين قوله على من يجب عليه الجمعة في المراد من قوله
بشرائطها القسم الثاني فقط وأما من الثاني الحطية واستثنى في المحررة من الأول المماثل إذا أدله
مولاه أنه تركه العبد بخلاف الجمعة لأن أهله لا يتركها وهو المظهر وقالوا بنفي أن لا تجب عليه العبد أيضا لأن
مناقعة لا تصير مملوكه بالآثار أه وخبره في العراق وفي إمامة الأثران الجماعة في العبد تسن على
القول بدنيها وتجب على القول بوجوبها أه وظاهره أنهم أخرج شرط على القول بالسنة لكن صرح بعده
بأنه شرط لصحة على كل من القولين أي فتكون شرائط الجمعة اثنتان مائة وحده السنة أو لا كانت بفلا
مطابقا تأمل أكن اعتراض ط حاذ كره المصنف بأن اجتمع شرائطها للجمعة التي هي جمع الواحد هـ جامع
الامام جماعة كقبيصة النهر (قوله فأنما سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنها داهية لا شرط وأثم بعدها لا قلها
بجلاف الجمعة قال في البحر حتى ولو لم تجب أصلا مع وأسأه ترك السنة ولو قدمها على الصلاة صححت وأسأه
ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العبد) ومثله الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أي على أنه عبد والافه ونفل مكره
لادائه بالجماعة ح (قوله لأنه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله ما على سبيل الوجوب المصالح عليه
وذلك في العبد وما على طريق الفرض وذلك في الجنائز فهو من عموم الجمار ط (قوله والجنائز كهاية) فيه
أن العبدان ترجع إلى الجنائز العينية فهي تركت عليه بالفرضية فالأول أن يعمل بان العبد يؤدي مجمع
عليه بخشي ففرقه ان اشتغل الامام بالجنائز أه قلت بل الأولى التعليل بحرف التشو يش إلى الجماعة
بظهورها صلاة العبد ثم رأيت كذلك في حاشيا البحر عن القية (قوله على الخطبة) أي خطبة العبد وذلك
نفر صته أو سنة الخطبة كداية في سنة المغرب ط (قوله ويبرها) كسنة الطهر والجمعة والعشاء (قوله
والعبد على الكسوف) لأنه وإن كان كل منهما يؤدي مجمع عليه لكن العبد واجب والكسوف سنة ح
هذا وفي السراج أن كان وقت العبد والمصالح بالالكسوف لأنه بخشي ففرقه وإن ساقط صلى العبد ثم
الكسوف أن يفي ما يوصل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون إلا في آخر يوم من الشهر والعبد
أول يوم أو يوم العشرة فلا يجمع وقد روي أنها كسفت يوم مات إبراهيم اس رسول الله صلى الله عليه وسلم
وموته كان يوم العشرة وبيع الأول على أن الفقهاء قد يذكرون مالا لا يوجد عادة ٣ أقول الفرصين رجل
بأن تركه لا تجوز أه قلت ومنه قولهم لو تيسر الكفار ٤ يش دلل على أن السبيل قد يتصور ذلك في الحكم
بأن يتركه ولو على رتبة وجوبه وشعبات شيع العبد في آخره من كل البرازية (قوله على الحلي) أي

العلامة المحقق محمد بن أبي جراح صاحب الحاشية شرح المسألة (قوله عن السنة) أي سنة الجمعة كما هو به هالة
 ونزل على هذا ترويح عن سنة المغرب لانها أكد اه واهم (قوله الحاشية) أي السنة بالصلوة أي صلاة
 الفرض (قوله لكن في آخره) استدل على الاستدراك وعلى قول المصنف وتقدم على صلاة الحاشية ط
 (قوله ينبغي الخ) عبارة الاشياء اجتماع جوارفة خمسة تحت الجبارة وأما إذا اجتمع كسوف وجعة وأعرض
 وقتل أو دوى ينبغي تقديم العرض ان ضاق الوقت والام الكسوف لانه يخشى قرانه بالاحتلاء ولو اجتمع عيد
 وكسوف وجب تقديم الحاشية وكذا الاجتماع مع فرض وجسوت لم يخف خروج وقتها وبني أيضا
 تقديم الحسوف على الزوال والتراجم اه وفيه مخالفة للمصنف حيث تقدمه الجبارة على السنة وهو خلاف
 المصنف به كما علمت وعلى المبدوء بحث مخالف لما ذكره المصنف به بالدرر ومن حيث تقدمه الكسوف على
 الفرض وهو بحث أيضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع أن العيد واجب تقدم
 به الاولى بتقديم فرض الوقت وفي الجوهري من باب الكسوف إذا اجتمع الكسوف والجبارة بنى بالجبارة
 لانها بارض وقدي يخشى على الميت التعيير اه أي لعل صلاة الكسوف وقدي يقال تقدم العيد للايجب
 الاستنباط لانه يؤدي بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضا على الكسوف ولنا خاص صاحب الاشياء تقدم
 فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله أيضا ان ضاق الوقت تقدم فرض المغرب بل وقت ضيق كما يجتمع
 وهو ظاهر ثم رأيت مبرح في جواز الترخاصة وقال به دورى الحسن أنه يخبرناهم (قوله وتنب يوم
 الفطر الخ) الدرب قول البعض وعد المصنف العمل سابقا من السنن والصحاح أن الكل سنة لخصوص
 الحال فهستأنى عن الزاهد ط وزاد في الجرح من النبي وأما ما لم يستقبل الاشارة على المسح قال
 نوح أمدى وحاصله نحو رابطا لاسم المسح على السنة وتبعه ولهذا أطلق في الهداية اسم المسح
 على العمل ثم قال ليس فيه العمل اه وفي القهستاني أيضا أن هذه الامور مدبوقة قبل الصلوات من آدابها
 لاس آداب اليوم كالآداب لكان في الصفحة أن في غسلة اختلاف الجمعة اه (قوله حاشية) قال في مع
 التقدير يستحب كونه ذلك المعلوم حلوا المائي الخاضعي كان عليه الصلوة السلام لا يعود يوم الفطر حتى
 يأكل ثمران أو يأكلهن ورا اه قلت فانتظر أن التمر أفضل كإقتضاه هذا الخبر فان لم يجد يأكل
 شيئا حلوا ثم رأيت في شرح المسألة (قوله ولوفوروا) كذا في الشرح لانية ولعله يشير إلى أن ذلك ليس من
 سنة الصلوة بل من سنن اليوم لا في الكل ببادرة في قبول ضيافة الحق سبحانه وإلى أمثلة أمره بالافطار
 بعد امتهال أمره بالصيام تأمل (قوله واستبكه) لانه مدبوبة السنة سائر الصلوات اعتبار ومفاده أن
 المراد به الاستبكال عند القيام إلى الصلوة به مستحب كقوله نادى من الوضوء وكذا عند الاجتماع بالباس
 وعليه مستحب قبل التوجه إليها أيضا أما السؤال في الوضوء فله مستحب كذا ولا نحو صديقه له وجبه
 (قوله وغيره أيضا) قال في الجوهري طاهر كلامهم تقديم الحسن من الشباب في الجنبه وان يدعى وان يكن
 أيضا والتدليل على ذلك به قد دوى البيهقي أنه عليه الصلوة السلام كان يلبس يوم العيد بدو جرحه في انفض
 الخلة الجرحه بغيره من نو من ابن من مائة خطوط حرو وخر لا تنها أخرجت فليكن يحمل الزبدة أحدها
 اه أي أحد الثوبين الذين هما الخلة أي ولا يعارض ذلك حديث الهبي عن ليس الاخره وقال به قدم
 على الفعل والحال على المبدأ اذا تعارضت فاد الميعار بالمال المذكور اه برادقوسه إلى أن شاء
 أنه تعالى تمام الكلام على ليس الاخره في كتاب الحفا والامانة (قوله مع غيره) جواب سؤال التردد
 كيف مع عطف أداء الفطره على المدسود بان مع وجوبه فاحباب بالالكلام هنائي الاداء قبل الحروج
 والواحدة مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الحروج
 ه (قوله في بكاهة ثم) أي القعدة للترتيب والترجيح في تراخي الحروج عن الجميع يدل على أن المراد
 فعل جميع ما ذكره به بخلاف ما لو أتى بالزاد أو بالفعل الفاء به انهم تعقبه على أداء الفطره فتتبع

من السنة وأقر المصنف
 كانه الحاشية بالصلوة
 لكن في آخر احكام دين
 الاشياء ينبغي تقديم الجبارة
 والكسوف حتى على
 الفرض ما لم يرض وقتها بل
 (وتنب يوم الفطر كله)
 حاولوا ولوفوروا (يا قبل)
 خروجه إلى (صلواتها)
 واستبكه واقتضاه
 وتطيه عمله ربح لا لون
 (وليسه الحسن ثابته) ولو
 غير ايض (وأداء فطرته)
 مع عطفه على أمثلة لان
 الكلام كله قبل الحروج
 ومن ثم أتى بكاهة ثم
 خروجه) أي بعد تراخي
 من جميع ما ذكره (ما شأني إلى
 الجبارة) وهي

مطلب يطلق المستحب على
 السنة وبالعكس

تختلف ثم ولما قال لبيد تراخيه عن جميع ما مر والاظهر أن يقول ولبيد ههنا على العلة السابقة وقد يقال
 حذف العاطف لانه بمعنى العلة الاولى فالشبهة تدل منها التوضيح فافهم هذا والمصرح به أنه بسبب أداء
 الفطر في الطريق وهو متوجه الى المصلي وما هنا هوهم خلافاً مما قيل (قوله المصلي العام) أي في الصحراء
 بجرع من المغرب (قوله الواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه المرتب على ما ذكره ولا توجه المقيد
 بالمشي ولا توجه التوجه الى خصوص الجبابة وهذا اكتمل الجواب عن السؤال المقدر (قوله هو الصحيح) قال في
 الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق المسجود كثرة الزحام والصحيح هو الاول اه
 وفي الخلاصة والحاشية السنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستحلف غيره بصلي في المصر بالاعطاء به على
 أن صلاة العبد في موضعين حائرين بالاتفاق وان لم يستحلف فذلك اه فوج (قوله ولا بأس باخراج مبر
 اليها) عراقي الفرز الى الاختيار (قوله لكن في الخلاصة الخ) وشبهه في الحاشية فأنما قال ولا يخرج المبر
 الى الجبابة يوم العيد واحتجاف المشايخ في سنائه في الجبابة قيل يكره وقيل لا دليل كلامه على أنه لا خلاف
 في كراهة ائتماره الى اعيان الخلاف في أنه يجب أو يمكن جعل الكراهة على التهمة وهي مرجع
 خلاف الاولى الخالف من كلة لا بأس غالباً لا تخالفه فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي بساؤه حسن
 في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف
 الطريق ولأن فيه تكثير الشهود لأن أمكنة القرية تشهد لصاحب المنيعة (قوله والغنم) طاهره
 ولولعير أمير وقاض ومفت وماي كذاب الخلف من قصره على يحو هو لا يجوز على الدوام ويذكره مافي النهر
 عن الذرية أن من كان ينجح من الهضبة كان ينجح يوم العيد وهذا أولى مما في التهمة سألني حيث خصه
 بندي سنان ومن المدرو بات خلافاً للصحيح في مسجده ط (قوله لا تسكر) خبره قوله والتهمة وإنما قال
 كذلك لأنه لا ينبغي يحفظ مهائش عن أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القية أنه لا يقبل من أحدنا كراهة وعن
 مالك أنه كرهها وعن الأوزاعي أنها بدعة وقال الخفص أمير صاحب بل الاشبه أتمها حارثة متعجبة في الجلة
 ثم ساق آثاراً بأسناد صحيح عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمعاملة في البلاد الشامية والمصرية عديمات
 عليها ونحوه وقال عكس أي لا يلحق بذلك في المشروعية والاحتساب لما بينهما من التلازم فإن من قبل طاعته
 في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركاً على أنه قد ورد الله بالبركة في أمور شتى ويؤخذ منه استحباب الدعاء بها
 ههنا أيضاً اه (قوله في طريقة) ليس التقديره لإحترار عن البيت أو المصلي وإنما هو لسان المخالفة
 بين عيد الفطر والاضحى من السنة في الاصحى التكبير في الطريق كما سيأتي فافهم (قوله قلها) طرف
 لقوله ولا ينبغي لإحترار عما بعد ما كان في تفصيلا كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل)
 المراد يتعلق بالمعنى أي أنه يسبدهما معاً في الاطلاق في التكبير أي سواء كان سرّاً أو جهراً وفي التنفل
 سواء كان في المصلي اتفاقاً أو في البيت في الاصح وسواء كان من يصلي العبد أو لا حتى ان المرأة إذا أرادت
 صلاة العصر يوم العيد تصليها بعد ما صلى الامام في الجبابة فأما في البحر (قوله كذا تدركه المصنف بها
 للبحر الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم الفطر وعسدهما يكبر ويتخذ وهو
 إحدى الروايتين عسدهما والأصح ما ذكرناه لا يكبر في عيد الفطر اه فاما إذا الخلاف في أصل التكبير في
 صفته وان الاتفاق على عدم الجهر به ورد في موضع التقدير بأنه ليس بشئ إلا مع من ذكرناه تعالى في وقت
 من الاوقات بل ان يقاته على وجه البديهة فهو الجهر به لنفسه قوله تعالى واد كررك في نفسك فقتصر
 على ورد الشرع وهو الاصحى لقوله تعالى واد كررك الله في أيام معدودات ورد في البحر في الفقهين صاحب
 الخلاصة أعلم به بالخلاف وبأن تخصيص الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول لما
 الخلاصة يشعره كلام الحاشية فاقال ولا يكبر يوم الاضحى ويجهر ولا يكبر يوم العطر في قول أبي حنيفة
 لكن لا شأن له الحق ابن الهذلي لم يسمعه بالخلاف أيضاً كما في رواية البيهقي المراد من في التكبير

المصلي العام والواجب
 مطلق التوجه والخروج
 اليها أي الجبابة لصلاة
 العيد (سنة وان وسعهم
 المصنف الجاهل) هو
 الصحيح (ولا بأس باخراج
 من يها) لكن في الخلاصة
 لا بأس بئنا تدون ائتماره
 ولا بأس بعوده كما ينبغي
 كونه من طريق آخر
 وطاهره الشبهة واكتار
 الصدقة والغنم والتهمة
 نقبل انهم منا ومك
 لا تسكر (ولا يكبر في طريقها
 ولا ينبغي قبلها مطلقاً)
 يتعلق بالتكبير والتنفل
 كذا قرره المصنف تبعاً
 للبحر

التكبير بصفة الجهر ولا خلاف في جواز بصفة الاختفاء اهـ فاذا كان الخلاف بين الامام ومناصبه في
 الجهر والاختفاء في أصل التكبير وقد حكم الخلاف كذلك في البدائع والسرّاح والجمع ودرّ الجار
 والمتقى والرد والاختصار والمواهب والامداد والابحاح والتلخيص والتبيين ومختارات
 الدوازل والكفاية والمفراج وعزافي النهاية الى البسوط وخفّة الفقه ما زادت الفقهاء هذه مشاهير كتب
 المذهب مصرحت بخلاف ما في الخلاصة بل حتى القهستان عن الامام روايتي احدهما انه يسر والشيء انه
 يحجر كقولهما قالوهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله في النهر وقال في الخليفة واختلاف في عهد العطار عن أبي
 حنيفة وهو قول صاحب اختيار الطحاوي انه يحجر وعنه انه يسر وأغرب صاحب التصانيف قال يكبر
 في العبد يسراً كما أغرب من عزاني أبي حنيفة انه لا يكفر في الفطر أصلاً ورواه الامع كما هو ظاهر
 الخلاصة اهـ فقد ثبت ان ما في الخلاصة غير صحيح مخالف للمشهور في المذهب فاقوم وفي شرح المسألة الصعير
 و يوم الفطر لا يحجر به عنده وعددهما يحجر وهو رواية عنه والخلاف في الاضلة أما الكراهة فمهمة عن
 الطبري اهـ وكذلك في الكبير وأقول الفتح ادلا بجمع عن ذكر الله تعالى الخ وهو مقول في البدائع وغيره ان
 الامام في بحث تكبير التثنية هذا وقد ذكر الشيخ فاسم في تحصيله أن المعتز يقول الامام (قوله) لكن
 تعقبه في النهر) أقول لم يتعقبه من بحالته نقول كلام الجهر وأقره من ذكر قوله أن الخلاف في الجهر
 وعنده وعزاني معراج الدراية والتجسس وعاية البيان والزيابي (قوله) زاذ في البهال الخ) أي زاده على
 ما في النهر التصريح به سنة عندهما أي لا يستحب والا فدل على انه في النهر مباح خلاف بين الامام
 ومناصبه لكنه لم يصرح به سنة أو مستحب فاقوم (قوله) ووجهه) أي هذه الرواية (قوله) يقتصر على
 مورد الشرع) وهو ما في الجرح من القينة التكبير جهراً في غير أيام التثنية لاسن الاشارة العذر أو
 الاوصاف وقاس عليه بعضهم الجرح والحواف كلها اهـ زاد القهستان في اوعلا شراً (قوله) وكذا الايدخل
 الخ) لما في الكتب الستة عن اسـ اسـ رضى الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم جرح صلى يوم العيد
 لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعدهما يجوز عليه في الصلاة لما روى اسـ اسـ عن أبي سعيد الخدري روى
 عنه انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئاً فادرجع الى قوله صلى ركعتين كذا في
 فتح القدير قال في فتح العطار أقول وهكذا استدلاله الشراح على الكراهة وعده في كونه مفيداً للمدعى
 نظراً لان غاية ما به اسـ اسـ اسـ حتى أنه عليه الصلاة والسلام جرح صلى يوم العيد ولم يصل الخ وهذا
 لا يقتضي أن ترك ذلك كل عاقبة وبطل هذا لا يثبت الكراهة ادلا بدلهما دليل خاص كذا كره صاحب
 الجرح اهـ قلت لك في ذكر العلامة فوج أمدى اوجه الاستدلال ماد كره وفي كراهة التثنية بعد
 طواع الضرباً كرهين وكعتين أنه صلى الله عليه وسلم كان جرحاً صلى الصلاة فعدم دله يدل على
 الكراهة فاقول لها الفقه مرية بالحوار اهـ قلت هذا مسلم فيما اذا تكرره ذلك أنما عدم الفصل مرة
 فلا وليس في حديث اسـ عن اسـ الماريا فيسند انكارها بهم (قوله) بأربع) أو بركعتين والاول أصل
 كما في القهستان (قوله) وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتثنية (قوله) لغواص) الطاهرات المراد من
 الدرس لا يؤرخ عندهم الجرح فلا كساح في معنى هم الى تركه أصلاً ط (قوله) أصلاً) أي لاسر ولا جهر
 في التكبير ولا قبل الصلاة سجداً أو بيت أو بعدها مع صدق التثنية ط أقول وظاهر كلام الجرح زاد
 التثنية بخائسه واستشهد به بمناصب التجسس في الحواشي ان كالي العوام اذا صلوا الجهر عبد طوع الشعر
 لا يعتون لانهم سموا دما معوا تركوها أصلاً وأدأها مع تجوير أهل الحديث لها أول من تركها أصلاً (قوله)
 وفي هاشمه الخ) تقدم الكلام على هذه الصلاة في باب الوافل وأد المراد براءته عليه الصلح عن شعير واليه
 القدر السابع والعشرين من رمضان ثم انما حقه قال الرجعي هو من الحواشي المودعة في التوفيق بذلك
 الحجة اجماعهم على حصة العمل بالحدث الموضوع وقد صرح على وصح حديث هذه الحواشي وافقه لا يقل

لكن تعقبه في المهرورج
 نقيضه بالجهر زاذ في
 البرهان وقال الجهر به سنة
 كالأصفي وهو رواية عنه
 ووجهها ظاهر قوله تعالى
 ولتكملوا العدة ولتكبروا
 الله على ما هداكم ووجه
 الاول أن ربح الصوت بالذكر
 بدعة فيقتصر على مورد
 الشرع اهـ (وكذا)
 لا يتقبل (بعدها في صلها)
 فانه مكروه عند العامة
 (وان) تفعل بعدها في
 البيت جائز بل يجب تدفيل
 باربع وهذا الخاص أما
 العوام فلا يعتون من تكبير
 ولا تدفيل أصلاً فله رغبتهم
 في الطواف بغير وفي هاشمه
 يحط بقتله وكذا لا تعتون
 وراءه ودرلان عليا روى
 الله عمرواً روى جلاصلي بعد
 الحمد يقبل أمّا قننه بأمر
 المؤمنين فقال أحرف أن
 أخذ تحت الوعيد قال الله
 تعالى أرايت الذي ينهى
 عبداً إذا صلى ورويتها

من الهوامش المجهولة سيما ما كان من جهة ظاهر اوقوله لان علم الخ تعاليل لما في الخبر وظاهر هذا الاثر تقرر
 الكراهة عندهم في الصلوة وأنها تنزيمية والامامة لا يجوز الاقرار على المنكر اه لا يرد ما من عدم
 منهم من صلاة الفجر عند طلوع الشمس لان ذلك لحرف تركها صلاة مع التارك في محظور أعظم والله أعلم
 (قوله من الارتفاع) المراد به أن تبصر في بلي (قوله قدر روح) هو انما عشر شربا المراد به وقت حل النافلة
 ولا يمانية بينهم مخالفا لما في القهستاني ط * (تنبيه) * يندب تجبيل الاصحى لتجيبيل الاضاحي وتأسيس
 القطر ليؤدى الفطره كفى الخبر (قوله بل نكون فلا محرم) لانهم قبل دخول وقتها لم تصر واجبة كالموصل
 طهر اليوم عند طلوع الشمس فلا يباي ما تقدم في أوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء
 والعروب لا يعتقد شيء من الفرائض والواجبات الفاتنة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بغير بضعة لم يكن
 دخلا في الصلاة فلا تنقض طهارته بالقهقهة بخلاف ما لو شرع في التطوع فادهم (قوله باسقاط
 العاية) أي عمل وتتموا الصيام الى الليل قال القهستاني طزول ليس وقتها لال الصلاة الواحدة لا يعتقد عند
 قيامه اه قال ط وهذا مرداني أ المراد بزل الاستواء أو أطلق عليه لاجل جوده (قوله وسدت) أي
 سد الوصل واه قلت فلاتعاقبان كان الروان عمل انعم وقدرا للتشبه وعلى قول الامام ان كل بعده ط
 قلت وهذا ذكره الشارح بخلافه كالمسائل الاثني عشرة وقال ولم أره (قوله في الجمعة) أي اذا دخل
 وقت العصر وما ط (قوله وقدمناه) أي في باب الاحتلاف (قوله ويصل الامام هم الخ) ويكنى في حاجتها
 واحد كفى الخبر ط (قوله شيا قبل الروان) أي فان الامام وكذا المزمع التسعة قبلها في طاهر الرواية
 لانه شرع في أول الصلاة امداد ومبتهر والمزاجية على تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التوقف
 يأتي الامام به دلالته سورة القراءة (قوله وهي) لا تكبر ان هدا مذهب اس مسعود وكبر اس اصحابه
 ور رواية عن اس عباس وبه أخذ المثلثة وروى عن اس عباس أنه يكبر في الاولى سبع ما في الثانية تسعا
 وفي رواية حساسه ثلاثة أصابعه في تكبيرة الافتتاح وتكبر بالركوع والثاني زوائد في الاولى خمس وفي
 الثانية خمس أو أربع ويبدأ بالتكبير في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لأمر الخلفاء من
 بى الامام والمذهب الاول اه قال في الظهيرية وهو أويل ما روى عن أبي يوسف ومحمد فاهما فعلا
 ذلك لان هرون أمرهم اه ما نذكر تكبيرة جده فعد ذلك امتثالا له لا مذهبا واعتقادا قال في المعراج لاس
 طاعة الامام فيما ليس بمصنع واجبة اه ومهم من حرم باب ذلك رواية عنه ما بل في الحديث وعن أبي يوسف
 أنه رجع الى هذا ثم ذكره واحد من المشايخ أن المثلثة العمل برواية ابادة أي زيادة تكبيرة في عبد الفطر
 برواية القصص في عبد الاصحى عمار بن رواحة بن يثغتة غلى الاصحى لاشتغال الناس بالاصحى وقيل لتجيبيل
 لحق القراء فيها بدو تكبيرة وتعامه في الخلية وحل الساعى جميع التكبيرات المروية عن اس عباس على
 الزوائد ما خلا ما حله عليه والمذهب عندنا قول اس مسعود وما روى اس عن العامة بقول اس
 عباس لاسرأ ولادهم اخفا به كان في زمينهم أمافي زمانا فقد زال ما عمل الا بجماع المذهب عندنا كذا في
 شرح الميهود كفي الخبر أن الخلاف في الاولوية ويحوى الخلية * (تنبيه) * يؤمن قول شرح المنية
 كان في زمين الخ أن أمر الخليفة لا يبق بعد موته أو عزله كما صرح به في الغناوى الخبر به وبى عليه أنه
 لو نهي عن صماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبق فيهم بموته والله أعلم (قوله ولو زادنا على الخ) لانه
 ترجح لامامه فثبت علمه تابعتهم ورأيه رأى الامام لقوله عليه الصلاة والسلام اعلموا انما جعل الامام ليؤتم به
 فلا تتخاهوا وعلب مقامه ظهر خطوه يقين كالتابع ما وجد اوليا يظهر الخطا في المجهلات وأما ادنا من
 أو الائمة اه فقد ظهر خطوه يقين فلا يزمه انما مولود الوقتى من برع بديه عبد ال كوع أو بمن يقبث
 في العصر أو بمن يرى تكبيرات بلما في جملة ايتاءه لظهور خطه يقين لان ذلك كما مسود حبدان أو قول
 بزخده ان الخطا اذا التقى ساعى في صلاة الجيزة يدعى به لا يمتد فيه وهو جبره مسود حبدان قد قال

من الارتفاع) قدر روح ولا
 تصح قبله بل تكون تقلا
 محرم الى الزوال باسقاط
 العاية (فوزالت الشمس
 وهو في اثباتها سدت) كما
 في الجمعة كذا في السراج
 وقده ساء في الاثني عشرية
 (ويصل الامام هم كعب بن
 ما) باقبل الرواى وهى
 ثلاث تكبيرات في كل
 ركعة ولو زادت

مطلب تب طباعة الامام
 فها ليس بمعية

مطلب أمر الخليفة لا يبق
 بعد موته

في المدرك (قوله لأنه مسوق) أي وهو مسوق فمع ما يقضى والذكر الفاتح يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف
 الفصل فتح قلت فعل هذا إذا أدرك مع الإمام ما لا يقضى عن رأي نفسه بنى أن لا يقضى بعده شبه أفتنته
 اه حلية (قوله يكبر حتى يكبر) أي إذا قام إلى قضائها أمال الركعة التي أدركها مع الإمام فبنى أن يكبر فيها
 التفصيل المار من أدراكه كل التكبير أو بعضه ثلاثا ولا يكاد في الحلية (قوله ثلاثا إلى التكبير) أي
 لأنه إذا كبر قبل القراءة فركع الإمام بعد القراءة ثم نوى التكبير نوى إلى التكبير قال في العرو لم يقل
 به أحد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير معه موافقا لقوله على رأي الله عنه فكان أولى كذا في المحيط وهو
 مختص لقوله من المسوق يقضى أول صلاته في حق الأذكار اه به تنبيه به قد علمت أن المسوق يكبر
 برأى نفسه أما لاحقا فإنه يكبر على رأي أماله لأنه خلف الإمام حكما بحر عن السراح (قوله لم يكبر بالمرح)
 مر توطئه ولو أدرك الإمام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤخر) يعني عمدا فإنه لا أولى حديثه (قوله ويكبر
 في الركوع على الصحيح) كذا قاله المصنف في نفسه ومخالفا لقوله العرو لو أدركه في القيام لم يكبر حتى ركب
 لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في اليهود كرفي الحلية قبل يكبر في الركوع وقيل لا وقوا في
 المحيط اه قال ما كانه لأن التكبير جاء من جهته (قوله لا تباين بالواجب) وهو التكبير أولى من المسنون
 وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ط ومفسر الركني الواجب بالمائة من المسنون بالثبات بالتكبير في بعض القيام
 أي لا التكبير بكني إبقاء في الركوع لكن كونه في بعض القيام سنة تأمل (قوله في طاهر الرواية) تبع
 فيه المصنف في الموضع الذي في البحر والحلية أن طاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع ولا يعود إلى القيام رادى
 الحلية على ما ذكرنا الكرخي ومضى عليه في السدائع وهو رواية الدوادور يعود إلى القيام ويكبر ويعد
 الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن ثم صرح بمثله في البحر والمحيط والفتح
 والتكبير في باب الوتر والوسائل وذكر الفرق بين التكبير حيث يركع الركوع لاحده وبين القنوت
 يكون تكبير العبد يجمع عليه دون قنوت الوتر وذكر أنه في البدائع هناك مخالفا لما ذكره في هذا الباب
 ولكن حيث ثبت طاهر الرواية لا يعدل عنه على ما في المتن فالفرق بين التكبير بين القنوت حيث لا يأتي به
 في الركوع أنه لم يشرع الا في عمل القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عاد يعني الفساد) سبع فيه صاحب النهر
 وقد علمت أن العود رواية الدوادور على أنه يقال عليه ما قاله أس الإمام في ترجيح القول بعدم الفساد وهو الدوادور
 إلى القول الأول لعدم استتم قائمات في ركع الغرض لاجل الواجب وهو لا يعمل وهو بالصفة لا يتصل
 (قوله وركع يديه) أي ما ساء ما به من محقق أدنه ط (قوله في الرواية) قبله لا لا حترار عن تكبير الركوع
 الثاني فإنه ألحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضا مع أنه لا ركع فيه غير ركع في الجهر من التكبير في الركوع
 بالثبته اعترضه في الأمر لثبوت الكمال صرح في باب سجود السهو بأنه لا يجب ترك تكبيرات الانتقال إلا
 في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله لا تنفي صله) أي والركع سنة في غير
 محله ودخل أولى ط (قوله ولما أرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويقع بهما بعد الثالثة كقوله شرح المدينة
 لأن الوضوء سنة قيام طويل بعد ركعتين (قوله هذا يختلف) أشار إلى ما في البحر من المبسوط من أن
 هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بركعة الزم وقتها لأن المقصود إزالة الاشتباه (قوله ولو خطب قاهما الخ)
 وكذا لو لم يخطب أصلا كما تقدمت في البحر (قوله ليس فيها ويكره) أي لا التكبير وعدم الجلوس قبل
 الشروع بها من جهة سنة خلاف في خطبة الجمعة (قوله قبل عشر) أي بناء على القول بأن لكل ركعة خطبة عددا
 وعلى قوله بآب لا لا سنة فخطبة كسأني (قوله واستقامه) أي ساء على قوله ما من أن له خطبة (قوله
 الألب التي تكتو عرقها الخ) وأما التي هي إحدى عشر في الخطبة فليس بها تأدية لأن التأدية تقطع بأول ركني ط
 (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن جميع الروايات وقال في الحلية أنه ليس للتكبير عدد في طاهر

القيام (و) لكن (ركع) ويكبر في الركوع) على
 الصحيح لا الركوع حكم
 القيام فالإتيان بالواجب
 أولى من المسنون (كلوا)
 ركب الإمام قبل أن يكبر
 الإمام يكبر في الركوع ولا
 يعود إلى القيام ليكبر في
 طاهر الرواية فلو عاد يفسد
 الفساد (ورفع يديه في
 الزوائد) وإن لم يركع
 طاهر الرواية فلو عاد يفسد
 صلاها (و) ركب يديه في
 لأن أحد الركنين سنة في
 محله (وليس بين تكبيراته
 ذكر مسنون) ولذا يرسل
 يديه (ويستحب بين كل
 تكبيرتين مقدس ثلاث
 تسبيحات) هذا يختلف بركعة
 الزماد (ويستحب
 بعد هاتين طهنتين) وهذه
 سنة (فلو خطب قاهما
 صرح وأمله) ترك السنة
 وما نسمن في الجفوة بركه
 يسمن فيها ويكره (و)
 الخطب ثمان بصل عشر
 (بدأ بالتعميد في) ثلاث
 (خطبة) جمعة (واستقامه
 ونكاح) ويبنى أن تكون
 خطبة التكسوف وختم
 القسرات كذلك ولم أزه
 (ومسدا بالتكبير في)
 خمس (خطبة العبدس)
 وثلاث خطب الحج الآن
 الشري كما هو معرفة بركعة
 بالتكبير ثم باللبسة ثم
 بالحلة كذا في حواشي الألبان (واستحب أن يتنقح الأولى تسعة تكبيرات تشرى) أي متتابعات
 (والثانية سبع) هو السنة (و) أن يكبر قبل نزوله من المبرأ ربع عشرة) وأداه صوته عليه

الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الحطية التكبير ويكره في الاضحية أكثر من الفطر اه قلت واطلاق
 العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقيد جوارحه في السنة وقاله الشافعي رحمه الله تعالى **(قوله لا يحبس عندنا)**
 لان الجالس لا يتطرق فراغ المؤذن من الادان والادب غير مشروط في العبد ولا حادثة في الجالس معراج
(قوله لم يؤذها) لم يؤذها بنحو ما في قوله عليه وسلم كان يحطب قبل الفطر يومين يأمر بانحواها
(قوله ولا يمسكها) هو من قوله كلام الحر حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الحطية اذا رأت حاجبة الى
 معرفة بعض الاحكام فانه يعلمها ايها في خطبة الجمعة خصوصاً في زماننا الكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن
 يعلمهم بها أحكام الصلاة كإلا يخفى اه **(قوله مع الامام)** متعلق بمعدو حال من صير فالت لا تفتل لان
 المعنى أن الامام اذا هو فالت المقدري لانها لو تفتل الامام والفتنة تقضي كما يأتي فأفاده في معراج الدوابية
(قوله ولو لم يمسكها) أي بعد أن تدخل في معراج الامام وفرغ منها الامام **(قوله في الاضحية)** مقادله ما حكاه في
 الجرحا من أبي يوسف أنه اذا أسد هاهنا الشرع وتفتل لان الشرع كالدرف في الاحتياط **(قوله ولو لم يمسكها)**
 أي في سورة الانفساد وقوله واجد في ياد في الالة لا لا احتراز عن العمل فانه يجب قضاء ما لا يسقط ط **(قوله)**
 اتفاقاً وانما خلافه عند وفي الجمعة يحرم **(قوله صلى أربعاً كالضحية)** أي سجدتها كالتي القهستاني وليس
 هذا قضاء لانه ليس على كبريتها ط قلت وهي صلاة النحر كالتي الحليسة عن الحاء فقرة تبعها للسداد
 كالضحية معناه أنه لا يكبر فيها الزوال مثل العبد نامل **(قوله بعد ركعة)** دليل فيه ما ادعى من حرمان الامام وما
 اذا غم الزوال فشدوده بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الماس أو لاه في يوم غيم ومهر أمها وقعت
 بعد الزوال كفي الدرر وشرحه الشيخ اسمعيل ووه من الخطة امام على العبد على غير وصوتم على بذلك بل أن
 يفرق الناس قوساً ويعدون وان يفرق الناس لم يمد بهم وعازرت صلاتهم صيانة من السلب ونحو ما لهم **(قوله)**
 فقط) راجع الى قوله بعد ولا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح بعدو الى قوله من العبد ولا
 تصح فيما بعدو ولو بعدو كفي الجرح ط **(قوله وحكي القهستاني قول)** ثم قال ولعله مبني على اختلاف
 الروايات ويؤيده ما في كذا الطم أن صلاته ولو ما واحد في الاصول ونوم من في مختصر الكرخي اه
 * (تنبيه) ذكر في المحتج عن العبادي أي ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأما الحنفية قالوا بان تفتل
 اليوم الاول تنقض لكن لم يذكر في الكتب المتبعة اختلاف في هذا كفي الجرح **(قوله لكن هنا)** أي في
 الاضحية **(قوله يجوز رداً في الخ)** وتكون فيه بعد اليوم الاول قضاء أيضاً كفي أضحية البدائع وراي
(قوله لا يدرع الكراهة) أثبت في المحتج والجوهرة والبراز وغيرها الاساءة بالادب غير عددوه يعلم
 أنهم كراهة تحريم تأمل وملي قلت اطلاق الكراهة على الجرح والدرر بل والتحرير ما الاساءة مقسمة في
 سبب الصلاة الخلاف في أنهم ادون الكراهة أو لأش ووجه ما بينهما ما تادور التحريم وتواش من الترجمة
(قوله اتفاقاً) أعني الفطر قد عانت ما بين من الخلاف في أصل التكبير أو في صفته وهي الجمهور **(قوله قبل)**
 وفي المصلي) قال في الغيبة وفي رواية لا يعطه ما لم ينته الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة
 جهراً اه وخبر في البدائع الاول وعلى الساس في المساعدة على الرواية الثانية بجر **(قوله لافي البيت)**
 أي لا يس والاهود كرم مشروط **(قوله يدب تأخيراً كما هنا)** أي يدب الله سبحانه فيظهر انما
 من صحيحه أن يدب فان الاختار عن الصلابة توافرت في سبع الصلابة عن الاكبر أو طفل على الرضا
 غذا في الامم في قهستاني من الزهدي ط **(قوله وان لم يسج)** يحمل المعمر والعروى وتقدم في غاية البيان
 بالمصري وذكر أن القروي يدوم من الصلابة لان الادب حديث في القري من الصلاح بجر **(قوله في الاضحية)**
 وتقبل لا بد من تأخير في حق لم يصح بجر **(قوله لم يكبره)** قال في الجرح وهو متحجب ولا يلزم من ترك
 المستحب ثبوت الكراهة اذا لا بد من دليل يابس اه **(قوله أي تأخيرها)** تتبع في حب الهه وأشار

لا يحبس عندنا معراج
 (و) أن (يعلم الناس فيها
 أحكام) صدقة الفطر
 ليؤذها لم يؤذها بنحو
 تعابهم في الجمعة قبلها
 ليحرق حواشيها ولم أره
 وهكذا كل حكم اختص اليه
 لان الحليسة شرعت لتعليم
 (ولا يمسكها وحداً فالت
 مع الامام) ولو لا الاضحية اتفاقاً
 في الاضحية كفي تيمم الجرح وفيها
 يلزم أي رجل أسد صلاة
 واحدة عليه ولا قضاء (و) لو
 أمكنه الذهاب الى امام آخر
 عمل لانها (تؤذي عسر) واحد
 (بواضع) كثيرة (انما هنا)
 فان سجد صلى أربعاً كالضحية
 (وتؤخر بسدو) كطر
 الى الزوال من العدم فقط
 فوفتها من الثاني كالاول
 وتكون فضله لا أدناه كما
 سيجيء في الاضحية
 وحكي القهستاني قول
 (وأحكامها أحكام الاضحية
 لكن هنا يجوز تأخيرها
 الى آخر ثالث أيام النحر
 لا يدرع الكراهة وبه)
 أي لا يدرع (بدونها)
 فالعبد هنا سبب الكراهة
 وفي الفطر للحصة (ويكبر
 جهراً) اتفاقاً في الطريق
 قبل وفي المصلي وعليه عمل
 الساس اليوم لافي البيت
 (ويدب تأخيراً كما هنا)
 واسم بعض في الاضحية ولو أكل
 لم يكبره أي تأخيرها (ويعلم
 الاضحية في تكبير التمسك بقر)

مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذا لا بد من دليل خاص

يوم عرفه في قيرها تشبها
بالواقفين ليس بشيء هو تكبر
في موضع النبي فتم أنواع
العبادة من عرض واحد
ومستحب فيفسد الإباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في
مسكين وقال البيهقي
لواستسقاء الشرف ذلك
اليوم ولسماع الوفا بل
وقوف وكشف رأسه بل
بلا كراهة اتفاقا ويجب
تكبير للتشريق في الأصح
للأمر به (رمية) وإن زاد
عليها يكون فضلا قاله
العيني صفته (الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد) هو
المأثور عن الحليل والمنار
أن الذبيح اسمعيل وفي
القماموس انه الأصح قول

مطلب في تكبير التشريق

مطلب يطلق اسم السنة
على الواجب

وقال المنار أن الذبيح

اسم

نه إلى ثبوت كراهة التزييه وبه نظر لما علمت من كلام الجرجاني وقول البدر أن شاء ذاق وإن شاء لم يذق
والأدب أن لا يذوق شيئا إلى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناولوه من الغرائب اه (قوله في الخطبة)
متعلق بـعلمو يعني تعليم تكبير التشريق في الجملة التي قبله إلا حتى لأن الله سبحانه يوم عرفه تكبيرا
الجري (قوله يوم عرفه) الإضافية لأن عرفه قاسم اليوم وعرفان اسم المكان سبب لثبوت (قوله في غيرها)
أي غير عرفه وأراد بها المكان نحو زوال المراد كذا في شرح المنحة اجتماعهم عشية يوم عرفه في الجوامع أوفي
مكان خارج البلد تشبهون بأهل عرفه اه (قوله وقيل يسبق) لعلم المراد من قول الهادي عن أبي يوسف
ومجدي غير رواية الأصول أنه لا يكبر لما روي أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفقه وهذا بعيد
أن مقابله سر وابه الأصول الكراهة ثم قال وهو الأول حسمه الفلسفة باعتقاده بتوهم من العوام ونفس
الوقوف وكشف الرأس يستلزم التشبه وإن لم يقصد فالحق انه ان عرض الوقوف في ذلك اليوم سبب توجيه
كالاستسقاء مثلا لا يكبره أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه إذا تأملت وفي جامع الترمذي لو
اجتمعوا الشرف في ذلك اليوم يأنى بعمل عليه لا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كأي البدور
بل في الخبر أن طاهرا ماني غاية البيان أنها تخير بمسبة وفي الهراس عباراتهم باطنة ترجع الكراهة وشذوذ
غيره (قوله وقال الباقي الخ) ما شذوذ من آخر عبارة الفقه المتقدمة والحاصل أن المكروه وهو الخروج مع
الوقوف وكشف الرأس بلا سبب موح كاستسقاء أو مجرد الاجتماع عليه في طاعة تدون ذلك فلا يكبر
(قوله ويجب تكبير التشريق) نقل في الصحاح وغيره أن التشريق قد بدد اللحم وبه سميت الأيام الثلاثة
بعد يوم النحر: قول الحليل س أجدوا نضر س شبل عن أهل اللغة انه التكبير فكان مشركا بينهم أو المراد
هنا الثاني والأدلة فيه بداية أي التكبير الذي هو التشريق وبه يدفع ما قيل ان الامة على قولهم حاله
لأنه يرقى أيام التشريق بعد يوم نومه في الأحكام الشريعة اسميل والبحر (قوله في الأصح) وقيل سنة وصح
أي لكن في الفقه أن الأكثر على الوجوب وحرق في الخبر أنه لا خلاف لأن السنة المؤكدة والواجب
متساويان في سنة في استحقاق الأثم بالتارك قلت وبه نظر لما فهمناه من بحث سن الصلاة أن الأثم في ترك
السنة أخف منه في ترك الواجب وحرقوا به ما أن المراد من ترك السنة التارك بلا دعوى سبيل الأصغر كذا في
شرح الخبر برهانا ثم تركه امرأة وهذا مخالف للواجب فالاحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب
وقد سمعنا الكرخي سنة ثم قصره بالواجب فقال تكبير التشريق سنة ماضية بقوله أهل العلم وأجمعوا على
العمل بما هو مطلق اسم السنة على الواجب حائر لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو البراءة الحسنة وكل
واجب هذا صفة اه قلت ومنه إطلاق كثير على القعود الأول أنه سنة (قوله للأمر به) أي في قوله تعالى
واذكروا لله في أيام معدودات وقوله تعالى وذكروا الله في أيام معدودات على القول بأن كلهما أيام
التشريق وقيل المعدودات أيام التشريق والمصلوات أيام عشرين ليلة وعظامه في البحر (قوله وإن زاد)
الخ) إذا زاد قوله مرة بيان الواجب فكذلك ذكر أبو السعود أن الجوى نقل عن الفراء حصارى أن الإنسان
مرتب خلاف السنة اه قات وفي الأحكام عن البرجدي ثم المشهور من قول علماء أنه يكبر مرة وقيل
ثلاث مرات (قوله مصنفه الخ) فهو ثمانية أربع تكبيرات ثم تحميدة وتواخيهره واجب وقيل سنة
فهي تسمى (قوله هو المأثور عن الحليل) وأصله تحميد بل عليه السلام لما حاه بالفردا عافى الصلاة على إبراهيم
فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر فلما علم اسمعيل
الفداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحققين كأي الصحيح رأي هذه الصفة
ثبتت أما التكبير على الصفة المذكورة فيمن رواه ابن أبي شبة اسمعيل عن اسمعيل أنه كان يقول ثم
هم عن الأصحاب وقوله في الفقه ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثا في الأول كما يقول الشافعي لا يثبت له
(قوله والمنار أن الذبيح اسمعيل) وفي أول الخلية أنه طاهر النعول اه قات وبه قال أجدو رجحه غالب

المحدثين وقال أبو حاتم إنه الصحيح والبضاوي أنه الاظهر وفي الهدى أنه الصواب عدله الصعبة والتابعين
 فمن بعدهم والقول بأنه أصح مردود بأكثر من عشرين وجهاتهم ذهب اليه جماعة من الصعابة والتابعين
 وسببه القرطبي إلى الأكثرين واختاره الطبري وحزمه في الشفاء وتماه في شرح الجامع الصغير للعلقي
 عند حديث الشيخ أصح قال في البحر والخفيصة ما تلون إلى الاول ورعه الامام أبو الليث السمرقندي في
 البستان بأنه أشبه ما للكاتب والسنة أما الكاتب فعوله وسد ينه بذكر عظيم ثم قال بعد قصة الدخ وبشرناه
 بأصح الآية وأما الخبر فاروى عنه عليه الصلاة والسلام ما ان الذي يحيى يحيى أباه والله واجمع ل
 واتفقت الامة أنه كان من ولد اسمعيل وقال أهل التواتر مكتوب في التواتر أنه كان أصح ما من ذلك
 فيها أمارة اه ونقل ح عن الخفاف في شرح الشفاء ٣ أب الحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء
 اسمعيل يعقوب فانه من اخبار الله تعالى أما ما يات يعقوب من صلب اسمعيل لا يتم استلزامه بذكره فانه قد
 حيث أنه أي لانه أمر بذكره صغيرا إلا يمكن أن يكون الأمر بعد ح و يعقوب من صلبه فاهم (قوله)
 ومعه اه أي في العربية (قوله) عقب على فرض عبي) مثل الجمع نحو ح به الواجب كالوزن والعديد
 والنعل وعد البليين يكبرون عقب صلاة العيد لا ذنبا جماعا كالجمعة وعليه ثواب السابح موجب اتباعه
 كما أتى وخرج بالعي الجنازة فلا يكبر عقبها فأدعى الص (قوله) بلا فصل عمع الباء) فلو خرج من المسجد
 أو نكلم عمدا أو ساهدا أو أحدث عمدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القلزم وإسبا ولوا أحدث ساسا
 بعد السلام الأصح أنه يكبر ولا يخرج للظاهرة فتح (قوله) أدى جماعا) خرج القضاة في بعض الصور كما
 يأتي والافراد ومنه خلاهما كأي (قوله) أوقفى مبالح) الفعل مبنى للجهول مع عوف على أدى
 والمستهلزم باقية فائتة غير العيد قضاها في أيام العيد قضاها في غير أيام العيد فائتة أيام
 العيد قضاها في أيام العيد من علم أحر فائتة أيام العيد قضاها في أيام العيد من علمه ذلك ولا يكبر إلا في
 الأخير فقط كذا في البحر فعوله أوقفى فيها أي في أيام العيد احتراز عن الناس وقوله منها أي حال كون
 المقصود أي أيام العيد من أيام العيد احتراز عن الاول وقوله من علمه أي حال كون أيام العيد التي تقضى
 فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من علم الفوات احتراز عن الثالثة اه (قوله) أيام وقته)
 صليها لوجوب تكبير الترتيب في القضاء المذكور ح (قوله) كالأصحية) ماله اذ لم يفعلها في أول يوم
 يفعلها في الثاني أو الثالث اذا كانت من ذلك العام خلاصا أصحيتها علم سابق (قوله) الأصح) فان
 الأصح أن الحرة ليست شرط حتى لو أم العبد فهو واجب عليه مع تأخير التكبير بحر (قوله) آله من
 بخر عرفة) أي في ظاهرها وإياه وهو قول عروعي وعن أبي يوسف من ظهر الترو وهو قول السمرقندي
 ثابت كأي الجماع فستأني (قوله) وهي غمال) باظهار الأعراب أو بأمر بالمقوص ط وتقدم ساني باب
 النوازل اشتقاقا وعرايه (قوله) وهو حو به على امام) تقدير المتداعير لازم لأن الجار والمجرور متعلق بقوله
 فيه يجب ولكن قدره بعد الفصل (قوله) مقيم بمصر) فلا يجب على ترو ولا مسافر وأوصل المسافر وفي
 المصر جماعة على الأصح بحر عن البدائع أي الأصح على قول الامام والظاهر أن صلاتا ترو بيني وبين المصر
 كذلك تأمل قال القهستاني والمتأدوان يكون ذلك القيم محيى فإذا صلى المريض بجماعتهم تكبروا وكفى
 الجاني (قوله) على مقتد) أي ولو متغلبا بمقتد اسمعيل على انقبة (قوله) مسافر الخ) ليس للاحتراز
 بل لأن غيرهم بالاولى (قوله) بالتبعية) راجع إلى الثلاثة ط (قوله) فتأخر) لا صورته مارة كأي الكافي
 والتبيين (قوله) ويجب على قيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الشرح لئلا يفتقد في عند قول الضرور على
 امام مسافر أو ترو على هذا يجب على من اقتد به من المقيم فلو جاد الشرط في فهم اه قلت ولا رد
 عليه قولهم بالتبعية لأنهم جميعا اذا كان الامام من أهل الزجوب دون المؤتم تأمل لكن في حاشية أبي السعود
 عن الحزبي ما صه وفي هداية الما طي اذا كان الامام في مصر من المصر صلي بالجماعة وخلفه أهل مصر

ومعناه مطيع الله عقب
 كل فرض) يعني بلا فصل
 مع البناء (أي جماعا)
 أو قضى مهامها من علمه
 لقيام وقته كالأصحية
 (مستحبة) خرج جماعة
 النساء والعراة لا العبد في
 الأصح جوهره آله (من
 بخر عرفة) وآخره (إلى
 مصر العبد) بادخال الغاية
 وهي غمال ملوان وهو حو به
 (على امام مقيم بمصر
 و) على مقتد (مسافر أو
 تروى أو امرأه) بالتبعية
 لكن المراد تأخرت ويجب
 على مقيم اقتدى به ان
 (وقال بوجوبه)

٣ (قوله) ان الاحسن
 الاستدلال الخ) قال شيخنا
 لا يتم الاستدلال بهذه الآية
 الا اذا ثبت تقسيم البشارة
 على الامتحان وهو الواقع
 فان ما عداه مبشر به قبل
 مجئ بدليل قوله تعالى
 حكاية عن زوجة ابراهيم
 قالت يا لوليتا آله وأنا محزور
 الآية فهو هذا كان عقب
 قوله آماني وبشرناه الخ
 ثبت المراد من آله أعلم
 بالصواب اه

١ مطلب كلمة لا بأس قد
تستعمل في المدح

موركل فرض مطلقا ولو
مفردا أو مسافرا أو امرأة
لانه تبع للمكتوبة (الى)
عصر اليوم انما سمى
(آخر أيام التشرى
وعليه الامداد) والعمل
والفتوى في علمه الامصار
وكافة الاعصار ولا بأس
به عقب العيد لان السليبي
تأويله موجب تسامهم
وعليه الطيور والباع
العامسة من التكسيري
الاسواق في الايام العشر
وه تأخذ بحر ومحتى وغيره
(وبأى المؤتمرة) وجوا
(وان تركه آمنه) لادائه
بعد الصلاة قال أبو يوسف
صليت بهم العرب يوم عرفة
فسهوت أن أتذكر فذكر
هم أبو حنيفة (والسبوي
يكبر) وجوبا كاللاحق
لكن (عقب القضاء) لما
فانه ولو اكبر مع الامام لا تفسد
ولو لم يفسد
الامام بسجود السهو
لوجوبه في غير عتباتهم
بالتكبير) لوجوبه في
يوم (عنه) بالتكبير (لوجوبه)
امددهما خلاصة فتوى
الاولا لجلية لبدأ بالتلبية
سقط المحذور والتكبير

مطلب في ازالة الشبهة
والاعطوف في عشر ذي الحجة

فلا تكبير على واحد منهم عند أى حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد الامام المسافر دل عليه مساق
كلامه اه (قوله موركل فرض) بأن يأتي به بلا فصل مع البناء كسر ط (قوله لانه تبع المكتوبة)
يجب على كل من يجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه الاعتدال) هذا بناء على أنه اذا اختلف
الامام وصاحبه طاعة لقوة الدليل وهو الاصح كفى آخر الحاشي القندى أو على أن قولهما في كل مسألة
مروى عنه أصا ولا حكيك يفتى بقوله غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتح من ترجيح قوله هنا ورد
فتوى المشايخ بقولهما بحر (قوله ولا بأس) (١) كلمة لا بأس قد تستعمل في المدح وكفى البصر
من الجسائر والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله موجب اتباعهم (قوله فوجب) الطاهر أن المراد بالوجوب
الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البصر المحتى والبخيرون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدى بجماعة
فاشبهت الجمعة اه وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع العامة) في المجتبي قبل لاني حنيفة
يفي لاهل الكوفة وغيرهم أن يكبروا أيام العشر في الاسواق والمساجد قال امدم ذكر العقبة أبو الليث أن
ابراهيم بن يوسف كان يفتى بالتكبير ثم قال العقبة أبو حنيفة والى عسدى أنه لا ينبغي أن تمنع العامة معه
لقلة من عتسهم في الخبر وبه تأشد اه وأما ذى القعدة أولى (قوله بحر ومحتى) الاولى بحر من المجتبي ط
(قوله وبأى المؤتمرة) طاهر ولو كان مسافرا أو قرويا أو امرأة على قول الامام مع أنه يقدم أن الوجوب
عليهم بالتلبية لكن المراد أن وجوبه عليهم تسع لوجوبه عليهم فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه
الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تبعه تأمل (قوله لادائه بعد الصلاة) أى دل عليه بخلاف الامام بخلاف
سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف) ط
الحكاية من الفتاوى الحكيمة أنه اذا كبر الامام لا يسقط عن المتقدمين والعربى مخالفة قدر أبو يوسف
عبد الامام وعلمهم مرة الامام في قامة حيث نسي ما لا ينبغي عاقدين عليه خافه وذلك أن العادة نسيان
التكبير الاول في الفجر فأجاب بعد ثلثة اوقات فلا زلاده بعد العهد منع (قوله لا تفسد) لانه ذكر وعن
الحسن يتابعه كفى المحتى ولا يعيده بعد الصلاة كفى خزنة الفتاوى اسمعيل (قوله ولو لم يفسد) لانه
خطاب الحليل عليه السلام وعن محمد لا تصد لانه يحاطب الله تعالى بها مكات ذكرا كفى المجتبي اسمعيل
قلت الاولى التعاليل بما أنى من أنها تشبه كلام الناس ادلا شكا أن قول ليل الله ليل ليل لا شريك لك
الخطاب لله تعالى (قوله لوجوبه في غير مجتبي) أى في حال شدة غير مجتبي التي يحرم من اولها يصح الاقتداء
فيها (قوله في حرمتها) المراد به عقبها فلا فصل حتى لا يصل سقا كسر (قوله لعدمهما) أى لعدم
وجوبهما في غير مجتبي لافى حرمتها (قوله سقط السهو والتكبير) لان التلبية تشبه كلام الناس وكلام
الناس يطعن الصلاة كذا هو وسجود السهو لم يشرع الا في غير مجتبي غير التكبير لم يشرع الا بامتناع
وقد زال الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من ما يرد جلا عليه بقوله ليلك وقد قال في
البداية اذا قال اللهم اعطى درهمه وزوجى امرأته تفسد صلاته لان صيغته من كلام الناس وان خاطب الله
تعالى به وكان مقفدا بصيغته اه فافهم والله أعلم (حاشية) قال في شرح المبلى وفي المصبرات عن ابن
الملك في تعظيم الاطفال ولاحق الرأس في العشر أى شرى الجملة قال لا تؤخر السجدة وتورد ذلك ولا يجب
التأخير اه ومما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر وأراد به عسكم أن
يهيى فلا تأخذن شعر ولا يقبلن طفره هذا محمول على السجود دون الوجوب والاجماع فظهر قوله ولا يجب
التأخير الا فى الوجوب لا يساقى الاستحباب ويكون مستحبا لان استلزم زيادة على وقت اباحة التاخير
ونهايت ما عاون الاربعين فلا يصح وقفا قال في القبة الاتصال أن يسلم أطعموه وقص شاربه ويحلق عاتيه
ويطاف به يداه الى كل أسوة وعن الاقنى كل خمسة عشر يوما لا عذر في تركه ورواه الاربعين ويستحق
الوعيد الاول أهله وانما الثانى الاوسط والاربعون الابد اه

(باب الكسوف)

أى صلاته وهي سنة كسب أي والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر والمتعدي يقال كسفت الشمس
كسوا وكسفتها الله تعالى كسفا وتعامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أى في أب كلاً من العيد
والكسوف يؤتى بالجماعة ثم بالآذان ولا إمامة وقوله أو التضاد أى من حيث أن الجماعة في العيد شرط
والجمهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح أولاً للإنسان حاله في السور والفرح وحالة الحزن
والترحم وقدم حالة السور على حالة الترحم مع (قوله الشمس والقمر) نف ونشر مر تال في الحلية
والأشهر في السنة الفقهاء متخصيص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وأدى الجوهرى أنه الأصح
وقيل هما فيهما سواء اه وفي القهستانى وقال ابن الأثير إن الأول هو الكثير المعروف في اللغة وإن ما وقع
في الحديث من كسوفه ما هو مخصوص بما ظلت عليه (قوله من علك أقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية
الأصول لكل إمام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده أو الصحيح طاهر الرواية وهو أنه لا يقيمها إلا الذي يصلي
بالتاس الجعة كذا في الإبراهيم نهر (قوله بيان المستحب) أى قوله يصلي بالتاس بيان المستحب وهو فعلها
بالجماعة أى إذا وجد إمام الجماعة لا لا تستحب الجماعة بل يصلى فرادى إذا لم يجمعها غيره كما علمه (قوله رده
في البحر) أى نصريح الاستيعاب بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الإمام والوقت أى الذي يباح فيه النطاق
والموضع أى يصلي العيد أو المحدث الجامع اه وقوله الإمام أى الاقتداء به وحاصله أتم اتعهم بالجماعة
وبدوم أو المستحب الأول لكن إذا صليت بجماعة لا يقيمها إلا السلطان وما يؤيده كبراً أو طاهر الرواية
وكون الجماعة مستحبة في رده على ما في السراج من جعلها شرطاً لصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلو
احتجبت فصل بعد صلاة العشاء أو ابتداء الصلاة أو سترها بحجاب أو حائل صلى لا الأصل، فأقولون
غرت كسفة أسلم من الدعاء وصلى المغرب وجهره (قوله وإن شاء أو راء أو كثر الخ) هذا غير طاهر
الرواية وطاهر الرواية هو الركنان ثم للدعاء أن تتلى شرح المسألة فقلت نعم في المراسم وغيره لو لم يجمعها الإمام
صلى الناس فرادى ركعتين أو أربعاً بعد ذلك أفضل (قوله أى بركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة
ركوعان والأدلة في الفقه وغيره (قوله في غير وقت مكره) لأن التوافق لا يأتى في الأوقات المهيى عن
الصلاة فيها أو هدماً فله جوهره وما عمن الاستيعاب من جعله الوقت مستحباً قال في البحر لا يصح قول ط وفي
الجوى عن البرجمدى عن الملقط إذا اكتسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوهم وصلوا (قوله لا إذا
الح) نصريح جماعة من قوله كأنه ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف بجهر وعن محمد روايتان جوهره
(قوله ولا خطبة) قال القهستانى ولا خطب بعد ما يبال بخلاف كفى الخطبة والمخيط والكافى والهداية
وشروحها لكن في السلم خطب بعد الصلاة بالآذان ونحوه في الخلاصة وقاصيحتان اه وعلى الثاني يندى
ما مر في باب العيدين عند الخطب عشر السك المشهور الأول وهو الذى في المتن والشروح وفي شرح المسألة
أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر ومأزود من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات أبى بكر رابعه وكسفت
الشمس فأما كان رابعه من قال أنها كسفت لونه لأنهم مشرو عنه ولا خطب عليه الصلاة والسلام
بعد الصلاة ولو كانت عليه كسفت لونه كالأصل والدعاء (قوله وبادى الخ) أى كبروا مسلم في تحمده كفى
الفتح (قوله الصلاة جامعة) ربهما أى أحضر الصلاة في حال كونهم جامعة ترويه جماعة على أن تداءوا بالخبر
ونصب الأول مفعول فعل بخذوف ورفع الثاني مبدئاً أو محذوف أى هي جامعة وعكسه أى حصرت الصلاة
حال كونهم جامعة فتجوز (قوله لا يجتمعوا) أى إذا لم يكونوا مجتمعين معاً (قوله ولا يطيل فيها الركوع
والسجود والقراءة) بل ذلك في الشرب لا لئلا يبرهن أى لو رددنا الحديث المذكور في الفقه وغيره
ذلك قال القهستانى ومقرأ أى في الركعتين مثل البرق أو الجهر، كفى التحف والاعلان على أنه
يقرأ ما أسبغ سائر الصلاة كفى الخطا اه ويجوز تطويل القراءة وتخصيف الدعاء بالعين وإدخاله

(باب الكسوف)

مما سببته إماماً من حيث
الاتحاد أو التضاد ثم الجهور
أنه بالكاف والهاء للشمس
والقمر (يصلى بالتاس من
علك أقامة الجمعة) بيان
للمستحب وما في السراج
لأن من شرط الجماعة ألا
الخطبة رده في البحر عند
(الكسوف ركعتين) بيان
لأقلا وان شاء أو راء أو
أكثر كل ركعتين شامخة
أو كل أربع بخمسة وصفها
(كالفضل) أى بركوع
واحد في غير وقت مكره
(بلا أدان) ولا إقامة
(ولا جهر) ولا خطبة
ويأدى الصلاة جامعة
يختتمها (و يطيل فيها
الركوع) والصود
(ولقراءة) والادعية
والأذان كل

أحد هما طول الأثر لئلا يستحب أن يبقى على الخشوع والحلوف إلى ابتلاء الشمس فأى ذلك دحل فقد
 وجد حويرة قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الإمام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا
 للسنة ثم قال الحق أن السنة التطويل والمدوب بغير دأب تباع الوقت إلى الصلاة والدعاء كفى السر بلالة
 (قوله الذى هو من خصائص البالد) صفة تطاول المفهوم من قوله ويطلق كايظهر من كلام الجبر ومطاهره
 أن هذه الأدعية والادكار أى ما فى نفس الصلاة غير الأدعية التى يأتى بها الصلاة لأن الركوع
 والسجود لا تنشر فمما القراعة فلم يبق تطاولها إلا بزيادة الأدعية والادكار من تسبحة وتعوذ وأمل
 (قوله ثم يدعو بعد) لأنه السنة فى الأدعية بغيره وأعله احتراز عن الدعاء قبله لأن يدعو فيها كملت: أمل
 (قوله أو نائما) قال الحوائى وهذا أحسن ولو عتمد على قوس أو عصا كل جسد ساولا بعد المساء
 للدعاء ولا يجرى كذا فى الخط نهر (قوله يؤمنون) أى على دعائه (قوله كلها) أى المراكيل الابتلاء
 لا ابتداء شرب بلالة عن الحويرة (قوله على الساس مرادى) أى ركعتين أو أربعين أو سبعين أو تسعة
 والنسبة صيغها فرادى كفى الأحكام عن البرحمى (قوله فى منازلهم) هدا على ما فى شرح الطحاوى
 أوفى ما سجدتهم على ما فى المظهر بغيره فى الخط إلى خمس الألف تسعة مائة (قوله تفرز أعين الفتنة)
 أى فتنة التضديع والتقدم والمأزعة فيها كفى البهاى قوس شاذ وأدعى أو مصلو عاتية والصلاة أفضل
 سراجية كذا فى الأحكام للشيخ السمعيل (قوله كالسوف للقمم) أى حيث يصلون فرادى سواء
 حصر الإمام أولا كفى البرحمى السمعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاة ليس فيه تصريح
 بالحاجة وهو الأصل عدمها كفى الغفغ وفى الجرح عن المجتبى وقبل الحاشية تجارته بدال كمال البيت
 سنة اه (قوله والعرج) أى السوف العلبين العرجى ودرر (قوله روم الدعاء برفع الطاعون)
 أى من عوم الأمراض وأراد بالدعاء الصلاة لأجل الدعاء قال فى البر فاد الاجتماع على كل واحد ركعتين
 يؤمى معارقه وهذا منه من حواشى العنوى اه (قوله أى حسنة) كذا فى البرقلت والبدعة
 ذكر فيه الأحكام الخمسة ذكر أصحابه فى باب الأمانة قال فى البر وليس دعاء برفع الشهادة لأن أثره لا يثبت
 اه قلت على أن الأمانة ما إذا أقرط وأضر كالمطر المدمر مع أن المطر رمة قال السيد أبو السعود عن شبهه
 ومن أدلة مشروعية أن غاية أمره أن يكون كلاما لا يردود وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العاقبة
 فيكون دعاء برفع المنشأ (قوله وكل طاعون وباء) لأن الوباء اسم لكل مرض علم نهر والطاعون المرض
 العام بسبب وجر الحنج وهذا بيان لشمول الطاعون فى عوم الأمراض المدروس عليه عند ما واصل
 ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله ونما فى الأشاء) أى فى أوجها وأطال الكلام فيه (قوله
 واختار فى الأسرار وجوها) قلتور يحكى إليه دائع لا لمرضى فى الحديث لكن فى العناية أن العناية
 على القول بالبقية لأنها ليست من شعائر الإسلام فأنما يوجد بعراض لكن صلاها الذى صلى الله عليه وسلم
 فكانت سنة فى الأمر للدند وتزاد فى الغفغ (قوله حسنة) الظاهر أن المراد من الدند ولهدا قال فى
 الدائع أن حبسه لقول عاب الصلاة والسلام أداؤهم من هذه الأجزاء فأنما دعاء إلى الصلاة (قوله وكذا
 البقية) أى صلاة الرجوع وما عطف عليه فأنما حسنة ح (قوله واختلف فى سنة صلاة الاستسقاء) أى فى
 أسئل- نشر وعينها أو كونها جماعة كيانا فى فاهم (قوله فاد آخرها) أى وقدم ما اتفق على استلهم مع
 اشترأ كهم فى كون كل منهما على صفة الاحتجاج والحضور
 * (باب الاستسقاء) *

الذى هو من خصائص
 البالد ثم يدعو بعدها
 حالبا مستعمل القسلة
 أو فأنما مستعمل الناس
 والقوم يؤمنون (حتى
 تنه على الشمس كلها وان لم
 يحصر الإمام) للحملة (على
 الناس فرادى) فى مشارهم
 تحسروا عن الفتنة
 (كالسوف) القم
 (والرج) الشديف والطا
 القسوى يتم أو الصوة
 القوى ليللا (وانزع)
 الغالب ويعد دلت من
 الآيات المحسومة كالأز
 والصواعق والنمل والماء
 الدائم وعوم الأمراض
 ومنه البلاء برفع الطاعون
 وقبول ابن جرير بدعة أى
 حسنة وكل طاعون وباء
 ولا عكس وتام فى الأشاء
 وفى العبنى صلاة الكسوف
 سنة واختار فى الأسرار
 وجوها وصلاة السجود
 حسنة وكذا البقية وفى
 الغفغ وانتلف فى أسرار
 صلاة الاستسقاء عطلأ آخرها
 * (باب الاستسقاء) *
 (هو دلتاه)

هولة طاب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرط طاب امرال المطر بكيفية مخصوصة عند
 شدة الحاجة بأن يحس المطر ولم يكن لهم أو دنتوا بالروائح أو بشر بوجوهها أو يسقوا مواشيهم ووزعهم
 أو كان ذلك إلا أنه لا يكتفى فإذا كان كذا بالاسم سقى كفى الجميع فاستغنى (قوله هو دعاء) وذلك أن يدعو

الامام قائم يستقبل القبلة زاهدا وبه والناس فهو مستقبلي القبلة يؤمنون على دعائه ما لهم اسقنا عينا
 معينا ثم يأمر بعائده فاجلوا سحابة طيما وانما واما شهبس واجهها كفى البرهان شر ملاحية وشرح
 ألفاظه في الامداد وادفنه ادعية أخرى (قوله واستغفر) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء
 بخصوص العبرة أو راد الدعاء طلب المطر خاصة ذكر من قبيل عطف الخاص ط (قوله لانه السبب
 بدليل انه رتب ارسال المطر عليه في قوله تعالى استغفر واركنكم الآية (قوله الاحسان) كان على
 المسبب ان يقول له صلاة الاحسان كما قال الكثر وغيره ح وهذا قول الامام وعل محمد صلى الامام أو
 ما هو كعين كافي الجمعة ثم يحط أي بسبب له ذلك الاصح أن ما يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أي
 الجماعة سائرة لا مكرهه وهذا موافق لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشروعية
 وحزمه في غاية البيان مغزى بالشرح الطحاوي وكلام المسنف كالكنز بعيد عدم المشروعية كافي
 البحر ونعمه في البحر وظاهر كلام الفخر جبهود كفي الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام مقبوعين حيث
 الدليل ما في كتابه بالاعتويل اه وقال في شرح المية الكبير بعد سورة الاحداث والآثار الخاصة أن
 الاحداث لما خلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها في وجه ولا يبعد انساب السنة بل يقل اوحدة نسبتها
 ولا يلزم منها قوله بأنها بدعة كما قلناه بعض المتخصصين له وقائل بالحوار اه قلت وظاهر أن المراد
 به الدب والاستعاب لقوله في الهداية قلنا له عليه الصلاة والسلام مردور كه أخرى فليكن سنة اه
 أي لا بالسنة ما واطع بما هو الفعل ثم رفع الترك أخرى بعيد الدب أمل (قوله كالعبد) أي ما أصل
 بهم ذكر كعين يحرم فبما ما انظره لا أن ولا إقامة ثم يحط بعد هذا قائم على الارض معتدا على قوس أو
 سيف أو عصا خطية في عدم محمود خطه واحدة عبد أي يوسف حلية (قوله خلاف) في رواية كاس عن
 محمد بن كابر وان كافي العبد والمشهور من الرواية بعده أنه لا يكبر كافي الحلية (قوله خلا لاجل الحمد) ما به يقول
 يقبل الامام وداعه ذات من صدر من خطه ما كان مراعاة له اعلاه أسفله واسفله أعلاه كان مقدورا
 جعل الاعيان على الانس والانس على الاعيان وان كان قد جعلها بعبادة حاروا الطهارة اخلا ليعون أي
 يوسف واثبات واختار القدر في قول محمد لا عليه الصلاة والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح
 درر البحار في انهم وما القوم فلا يقبلون أردتهم عند كافة العلماء لا فاما لاك (قوله الاحضور دعي)
 أي مع الناس كفي شرح المسجع لاس له وطاهره ثم سمعهم من الخروح وحدهم وبه صرح
 المراجع لكن مع في النهج ما احتمل أن يسبقه واقفة من معناه انعم (قوله وان كان الراجح) انما
 المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال سنة استدعاء الكافر بعد الجهور لانه المسدورة ولا لا بدعوا لانه
 لا يبره لانه وان أقره أنه في ملأ صومعها لا يقرب فقد نص افراد من ادعى في الحديث من أن دعوا
 الماطور وان كان كافر استباح جميعه على كفرا الدعوة حوزة بعضهم لقوله تعالى كذا عن اس
 رب أنظر فقال تعالى ان من المطر من وهذا الحديث واليه ذهب أبو القاسم الحكيمة أبو النصر البصري
 وقال الصدوق الشهدو به في كافي شرح العقائد بعد وفي النقص الزاوية أنه انتهى على أنه
 يجوز أن يقال يستحب دعاء اه وعلى المهر من قوله أي يجوز ولا وان لم يقع فهو بعيد الحسنة
 الجواز ثم قال المانع لا يقول به مستحيل عقلا أمل (قوله في الآخر) وهو دعاء أهل النار تخفيف
 العذاب بدليل صدق الا وهو ودال الذي في السطر ثم دعاهم ادعواكم يحض عواصم من الاستعاب
 قالوا ثم نلت تايكم رسلكم باليمان قالوا في قالوا ادعوا ومادع الكافرين في الصلاة (قوله نروح
 جميع) أقول أن كافي رحمه الله ولا في شرحه لا ما له وعليه في عيرهما (قوله ويخرجون) أي إلى
 العصر كافي الناسيع اسمعيل وهذا في غير أهل المساجد الا في كافي (قوله وسلا ملاح) أنه
 في الترتيب على النهاية مع أي في الهاء تنزل إلى الصلاة فافترقا به لما في الخوف الامان والطفة الامعان

واستغفر) لانه السبب
 لارسال المطر (سلا
 جماعه) مسبوقة بل هي
 جازمه (و) سلا (حسنة)
 وقلا فعل كالمندوهل
 يكبر لانه وانما خلاف (و)
 بلا (قلب وداعه) خلافا لعمد
 (و) لا (حضور دعي)
 وان كان الراجح أن دعاه
 الكافر قد يستجاب
 استدعاه وأما قوله تعالى
 ومادع الكافرين في الانبي
 ضلال في الآخر نروح
 جميع (وان لم يأمروا دعي حان)
 فهي مشروعة للمنفرد
 ونحو الخوف وفي ظاهر
 الزاوية الصلاة أي جماعة
 (ويخرجون ثلاثة أيام)
 لانه لم ينقل أكثره نرا
 (مناصحت) واستحب
 للامام أن يصرهم بصيام
 ثلاثة أيام قبيل الخروج
 واثبتية ثم يحضهم في
 الرابع (مشافى في باب
 غلبة أو مرة متدلي
 مواضع حاشى أنه
 كسبي رؤسهم
 ويقدمون الصديق ك
 يوم تلي هو يومهم
 مطالب هل يستحب دعاه
 الكافر

وَيَسْتَقِرُّونَ لِلْمَسْكِينِ
وَيَسْتَقْسِقُونَ بِالضُّعْفَةِ
وَالنَّشِيجِ) وَالْجَبَّارِ
وَالصَّابِقِينَ وَيَعْدُونَ
الْأَطْفَالَ عَنْ أَهْلِيهِمْ
وَيَسْتَحِبُّ اخْتِرَاجَ الدُّوَابِّ
وَالْأَوَّلَى خُرُوجَ الْإِمَامِ مَعَهُمْ
وَأَنْ يَخْرُجُوا بِأَنَّهُ أَوْ بَعِيرُ
أَذْهَبَ جَارٌ (وَيَعْتَمِدُونَ فِي
الْمَسْجِدِ بَعْدَ نَوَيْتِ الْمُقَدَّسِ)
وَلَمْ يَذْكُرِ السَّيِّدَةُ كُنْهَهُ
لِضَعْفِهِ وَإِنْ دَامَ الطَّارِقُ حَتَّى
أَصْرَفَ الْأَبَاسَ بِالسَّاعَةِ
وَمَرْفَعِهِ حَيْثُ يَفْعُ وَاسِ
سَقُوا قُلُوبَهُمْ وَجِهَهُمْ
أَنْ يَخْرُجُوا سَكْرًا لِقَاءَ اللَّهِ عَالِي
(بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ) *
مِنْ أَسْمَاءِ الشَّيْءِ لَشَرْطِهِ
(هِيَ جَائِزَةٌ لِعَدِّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عِدَّةً هَمًّا) أَيْ
عِنْدَ أَيْ حَقِيقَةً وَتَحْجِزُ
وَحُجْمًا لِقَاءَ اللَّهِ ثَلَاثًا
(بِشَرْطِ حَضْرَةِ عَدُوِّ)
بِقِيَامِهِ لَوْ لَوَاعَى لَمْ يَطْعَمِ
شَلَاةً أَعْلَاوًا

(قَوْلُهُ وَالَّذِي يَطْلُرُ إِلَى الْخَلْقِ)
الْمُفَاسِّرُ أَنْ هُوَ الْمُرَادُ
الْعَلَمَةُ الشَّرِيعَةُ بِإِلَاقَةِ الدَّرَجَةِ
عَلَيْهِ مَا قَالَهُ الْعَلَمَةُ الْمُشْهَرَّةُ
فَإِنَّهُ يَدْعُو كَمَا عَلِمَ الْعَلَمَةُ
الشَّرِيعَةُ ثَلَاثًا وَشَدَّةَ طَعْنِهِ
وَأَحَاطَتْهُ الْكَتَبُ الْقُرْآنُ
يَهْتَمُّ أَنْ يَسْبُوحَ بِطَوْلِهِ
مَثَلًا هُوَ الْخَوْفُ وَالَّذِي
أَوْقَعَ الْمُشْهَرَّةُ فِي هَذَا الْخَلْقِ
الْمُفَاسِّرُ لِقَوْلِهِ الصَّلَاةُ

وَالنَّهَارُ الْقُرُونُ فَيَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْرَأَ قُرْآنَ هَذَا فِي مَذْهَبِ مَا قَالَهُ الْخَلْفَاءُ وَفِي سَائِرِ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّهُونَ
وَذَكَرُوا فِي الْمَرْحُومِ مِثْلَ مَا فِي النِّهَايَةِ عَنْ خِلَاصَةِ الْإِمَامِ الْعَزَّازِيِّ وَلِذَا عَرَفَ فِي شَرْحِ حُرِّ وَالْجَبَّارِ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُهُ
قِيلَ يَقُولُهُ أَنْ: إِمَامُ الْإِسْلَامِ السَّاسِ الْخَلْفَاءُ لَكِنَّهُمْ هُومُ أَنْ يَقُولَ فِي مَذْهَبِهِمَا * (تَسْبِيحًا) إِذَا دَامَ الْإِمَامُ بِالصَّيَامِ فِي غَيْرِ
الْيَوْمِ الْمُبْدِيِّ وَحَسْبُ الْقَدَمِ فِي بَابِ الْعَدَمِ أَنْ طَاعَةَ الْإِمَامِ فَهِيَ لَيْسَ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ (قَوْلُهُ) وَيَعْدُونَ
الْأَطْفَالَ (وَمِنْ شَرِّ طَهَارَاتِ الْعَالَمِ إِلَى أَهْلِهَا) (قَوْلُهُ) وَيَسْتَقْسِقُونَ بِالضُّعْفَةِ (الْخَلْفَاءُ) أَيْ يَدْعُوهُمْ كَمَا فِي الْهَرَامِ أَيْ
لِلدَّعَاةِ وَالسَّاسِ بِمُؤْمِنٍ عَلَى دَعَائِهِمْ لِأَنَّ دَعَائِهِمْ أَثَرُ الْإِلَاحَةِ وَفِي خَيْرِ الْعَارِي وَهَلْ زُرْتُمْ وَتَصَرُّوْنَ
الْإِضْعَافَ لَكُمْ وَفِي خَيْرِ مَعْدِي لَوْلَا شَبَابُ شَحْمٍ وَمِنْ خَيْرِ زَعْمٍ وَخَيْرِ زَعْمٍ وَأَطْعَامُ الرِّصْعِ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ
صَافِي الْخَطْبِ الصَّحْحُ أَنْ يَنْبَغِيَ الْإِنْبَاءُ قَالَ جَعَّ هُوَ سَائِمَانٌ عَلَى اللَّهِ عَلَى نَبِيٍّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ بِسَبْقِ
فَادَّاهُ مِنْ رَاوَعَةٍ مَعْصُومَةٍ وَأَتَمَّهَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَوْ جَعَّ وَتَقَدَّرَ سَبْقُ لَكُمْ مِنْ أَحْلَ شَأْنِ التَّجَسُّدِ (قَوْلُهُ)
وَيَعْدُونَ الْأَطْفَالَ (الْخَلْفَاءُ) أَيْ يَكْتُمُونَ الصَّحْبَ وَالْعَوَّلَ بِكَيْفُونِ أَقْرَبَ بِالْإِزْقَةِ وَالتَّخْشُوعِ (قَوْلُهُ) كَانَهُ
الضَّيْقُ) كَذَلِكَ فِي الْخَرِّ وَاعْتَرَضَ فِي الْأَمْدَادِ بِهَ غَيْرِ طَاهِرٍ لَمْ يَنْهَ هُوَ مَقْبُولٌ بِالْبَيْتِ الْمُتَوَرِّقِ لِإِسْخَافِ زَوَارِجِ الْخَلْقِ
وَعَدَّ رَجَائِعَهُمْ حَمَلَتِهِمْ مِنْ بَيْتِهَا رَاسِعَ الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ يَمِيقُ الْإِجْتِمَاعَ لِلْإِسْتِغْنَاءِ فِيهِ لَا يَسْتَعْتِجُ
وَيَسْتَعْتِجُ الرِّجَّةَ فِي الْمَدِينَةِ بِالنَّوْزَةِ بِعَرِّ حَصْرِهِ وَمِنْ هَذِهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ حَادَةٍ تَوْفَرُ الدُّوَابِّ
بِالْبَابِ كَمَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْأَخْصَى أَهْلُ مَحَلِّهِ (قَوْلُهُ) لَا يَلْبَاسُ بِالْإِعْلَانِ بِحَسْبِ الْخَلْفَاءِ أَيْ يَقُولُ كَمَا عَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِيمَانُ وَالْبَيَانُ لَعَلَّ اللَّهُ يَسْمَعُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْأَعْرَابِ وَطُرُقِ الْأَوْدِيَةِ وَمَا بَاتَ الشَّيْءُ وَنَامَ
السَّكَاةُ فِي الْأَمْدَادِ (قَوْلُهُ) شَكَرًا لِقَاءَ اللَّهِ عَالِي أَيْ وَسَيَرُّ دُونَهُ مِنَ الْمَطَرِ كَمَا فِي السَّرَاحِ وَمِنْهُ أَيْ وَاسْتَجِبَ
الدَّعَاةُ عِدْرُ زَوْلِ الْعَيْشِ وَأَنْ يَجْرَحَ إِلَيْهِ عِدْرُ نَوَالِهِ لَصَبِّ حَسْبِهِ وَمِنْهُ وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ سَمَاعِ الرَّعْدِ سَجْدَانِ مِنْ
يَسْجُدُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِفَةِ مَوْنٍ يَقُولُ الْإِيمَانُ لِقَائَتَانِ نَاضِلَتِ لَهَا تَلَهَّجًا بِكَيْفِ عَدْلِهِ وَعِلْمِهِ وَأَنْ يَقُولَ
ذَلِكَ وَيَسْتَحِبُّ لَهْلُ الْحَصْبِ أَنْ يَدْعُو الْأَهْلَ الْجَدْبَ أَهْلُ مَحَلِّهِ وَتَقَامَلَهُ ط

(بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ)

مَسَابِقَةٍ أَنْ كَلَامَ صَلَاةٍ الْأَسْقَاءُ وَالْخَوْفُ شَرُّ عِلَاضِ خَوْفِ الْإِلَهِ فِي الْأَوَّلِ سَاوَى وَهُوَ انْقِطَاعُ
الطَّارِقِ وَأَرَادَهُ وَهُوَ الْخُتْبَاءُ وَهُوَ الْجَاهِدُ لِلشَّيْءِ عَنِ الْكُفْرِ كَمَا فِي النَّهْرِ وَالْخَرِّ (قَوْلُهُ) مِنْ أَسَافَةِ الشَّيْءِ
لَشَرْطِهِ) كَذَلِكَ الْجَوْهَرُ كَمَا فِي الْإِلَاقَةِ وَكَذَا الْجَوَّارِ مِنَ الْخَوْفِ وَوَقَعَ فِي الشَّرِّ بِالسَّلَاةِ
بِأَنَّ الْأَوَّلَ بِالْعَرَاةِ الْكَيْفِيَّةِ فَاصْرُفَ لَهَا هَذِهِ الصَّفَتَيْنِ طَاهِرًا الْعَدُوَّ وَالشَّيْءَ بِالْمَطَرِ إِلَى أَصْلِ الصَّلَاةِ
سَبَبِ الْخَوْفِ أَهْلُ قُلُوبِهِ يَطْلُرُونَ أَصْلَ الصَّلَاةِ هُوَ أَوْ تَقَدَّرَ مِنْهَا بِشَرْطِ الصَّلَاةِ مَا كَانَ حَازِمًا
عَنِ الشَّيْءِ غَيْرِهِ مَوْجُودًا مَا كَانَ مَوْصِلًا إِلَى الْجِلَّةِ كَالْوَقْتِ سَبَبِ الْإِلَاقَةِ وَفِي الصَّلَاةِ الْإِيمَانُ تَوْفَرُ عَلَيْهِ كَالْوَقْتِ
لِلصَّلَاةِ فَشَرُّهُ وَالَّذِي يَطْلُرُ أَنْ الْخَوْفُ سَبَبُ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ وَحُضُورُ الْعَدُوِّ شَرْطٌ كَمَا فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ فَإِنْ
الْمَشَقَّةُ سَبَبُ لَهَا وَالسَّفَرُ الشَّرْطُ وَجِدَتْ لِقَاءَ الْإِلَاقَةِ الْخَوْفِ أَرَادَ بِالْخَوْفِ الْعَدُوَّ سَبَبُ طَاهِرًا مِنْ أَرَادَهُ حَقِيقَةً سَبَبُ
سَبَبِ الْكَيْفِيَّةِ لَا يَشَرُّطُ تَحَقُّقُ الْخَوْفِ فِي كُلِّ وَتَلَهَّجَ سَبَبُ الْمَشَقَّةِ وَتَلَهَّجَ الْعَدُوِّ مَقَامُهُ أَتَمُّ الشَّرِّ مَقَامُ
الْمَشَقَّةِ قَالَ فِي الْمَرْحُومِ وَفِي مَسْوَطٍ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمُرَادُ بِالْخَوْفِ صَرَفُ الْعَدُوِّ لِحَقِيقَةِ الْخَوْفِ لِأَنَّ حَضْرَةَ
الْعَدُوِّ أَتَمُّ مَقَامُ الْخَوْفِ عَلَى مَا عَرَفَ مِنْ أَصْلَانِهِ تَلَقُّقُ الرِّخَصِ بِطَرَفِ السَّفَرِ أَهْلُ (قَوْلُهُ) نَسْلَامًا
لِلْإِسْلَامِ أَيْ أَيْ يَوْسُفُ لَهُ أَنْهُ الْإِسْلَامُ عَنِ الْقِيَاسِ لِحَاقِ نَسْلَامِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِلَاقَةِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
وَسَلَامٌ وَهَذَا الْمَعْنَى الْعَدَمُ بَعْدَ وَلِهَذَا أَنْ الْعَصَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَقَامُوا هَذَا مَعْلًا مَا أَلَاةُ الْإِسْلَامِ دَرَرُ
(قَوْلُهُ) يَشَرُّطُ صَرَفُ عَدُوِّ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَشَرُّطُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ مَا لَوْ بَعِيدًا لَمْ يَحْزَنْ كَمَا فِي الدُّرَرِ (قَوْلُهُ)
عَلَى طَرَفِهِ أَيْ عَلَى حَصْرِهِ بِمَا أَوْسَادَ أَوْ عِبَارًا بِطَرَفِهِ غَيْرُ ذَلِكَ دَرَرُ (قَوْلُهُ) أَعْدَادُ) أَيْ الْقَوْمُ إِذَا صَلَّوْهُ
بَعْدَهُ لِدَهَابِ الْحَيَّةِ وَحَازَتْ صَلَاةَ الْإِمَامِ كَمَا فِي الْحَيَّةِ وَاسْتَنْبَحَ فِي الْعَفْصِ مَا أَظْهَرَ الْحَالَ قَبْلَ أَنْ يَحْجُوزَ

(أوسيع) أودية عظيمة ونحوها وما نحو ذلك الوقت كفي جميع الأنهر ولم أره لغيره فاحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري العيسى أنه ليس شرط الاعتدال بعض حال الاعتدال الحرب (يصلح) الإمام طائفة بأزاء العدة) أوهايا له (وصل في أخرى ركعة في الثاني) ومنه الجمعة والعيد (وركتين في غيره) لزوا (وركتين في الجمعة الأخرى) فصل بهم مابق وسلم وحده وذات (اليه) بدأ (وجاءت الطائفة الأولى وأنما أصلاهم بلا قراءة) لأنهم لا يقرؤن (وسلوا ثم جاءت الطائفة الأخرى وأنما أصلاهم بقراءة) لأنهم مسوقون وهذا أن أزعوا في الصلاة خلف واحد والأفضل أن يركبوا كل طائفة أمام (وان استند خوفهم) ونحوه عن التبول (صاوا) ركبا (مراوى) (الاندا) كان رديا للأمام فيصع الاقتداء (بالأمام إلى جهة قدرتهم) للصورة (وركتين في غيرهم) (والاستبح في الحرة أمكه أن يرسل أعضاءه معاً صلى بالأعضاء

المصنفون الصفوف لهم البناء استعسانا كن انصرف على ظن الحدث بتوقف الفساد اذا ظهر أنه لم يحدث على مجازاة الصفوف اسمعيل (قوله أوسيع) من عطف الخاص على العام واعتراض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشرح نيل أنه عطف ماس لار المراد اول من بني آدم (قوله ونحوها) كعرف وعرق حوهره (قوله وحل) أي قرب ح (قوله قاتل الخ) مراده هذا النقل أن بين أي ماني جمع الأنهر لا يعمل به لأنه قول البعض ولما لم يلائم لاطلاق سائر المترو ح قلت وهذه العارة محلها عطف عبارة مجمع الأنهر وتوجد في بعض النسخ عطف قوله وركتين في غيرهما وكأنه من هو السباح (قوله يجعل الإمام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة ونحوها ست عشرة رواية واختلف العلماء في كيفيةها وفي المستصحب ان كل ذلك حائز والسكالم في الأولى والأقرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية امداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بينهما اذا كان العدة في جهة القبلة أو لا على المعتد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأشار بالعيد إلى أنهم لا تقتصر على المراض ط (قوله وركتين في غيره) أي وثلاثين كما لم يرد حتى لو عكس مسند كافي البراءة أشار بقوله لوما ط وتوجيه في المأدود وغيره (قوله وحدث) أي هذه الطائفة بعد السجدة السابقة في المأدود وحدثت في غيرهم وقوله اليه أي نحو العدة ووقف ما زاولوا مستدبراً القبلة فاستأذوا الواجب أن يدعوا صلاة لوركتين وانطلقت عمل كبير حوهره وسباني (قوله) ندبا لأنما أصلاهم في مكانهم حدث ط (قوله وحل في النافعة الأولى) أي في أي موضعها حتى لو أنتم مكانها ووقفت النافعة الثانية باراء العدة وصح هذا الأصل الاتمام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف قليلا لا مشي بشي أو أخرى فيه الحلال فمن سبعة الحدث وشي في الكافي على أن العدة أفضل فأداه أو السهود (قوله لأنهم لاسفرون) ولهذا كانت معهم امرأة تقصد صلاتهم حادثة منهم بحلاف الطائفة المسبوقه كفي البحر وعم كلامهم المقيم خلف المسافر حتى يقضي ثلاثا بلا قراءة أو كان من الطائفة الأولى وقراءة أو كان من الثانية والمسوق أو أدركه ركعتين الشفع الأول فهو من أهل الأولى والآخر الثانية الشابة غير (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه ما يحتاج إلى التوليد أو الأماما واحدا وكذا لو كان الوقت قد صدق عن صلاة أمامي كفي الحوهره قلت ويمكن أن يكون هذا مراد صاحب مجمع الأنهر فيما تقدم من (قوله فالأفضل الخ) أي صلى الإمام بطائفتين يسألون ويدهبون إلى جهة العدة ثم تأتي الطائفة الأخرى فيأمر رجلا يصلي بهم (نقطة) حل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلاف الشافعي وذلك لأن الأمر به في الآية لا بد منه لئلا يفسد أعمال الصلاة فلا يجب مهاجرتي الشرب ملازمة عن البرهان (قوله ويجوز الخ) بان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صاوا) ركبا أي ولوع السيرة فلو بين هار كبا لولا لا تخو من صلاته لعدم ضرر والخوف فيه وتعمه في الأمد (قوله فيصع الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله لا يعلم أي الاعاء بالركوع والسجود (قوله وسد بشي الخ) لأن المشي فعله حقيقة يعقوه وهو صاف للصلاة بخلاف ما إذا كان ركبا طابا بالافعل الدانية حقيقة وإنما يصعب المعنى التيسير وادبها العبداء قبلت الاعاء الله من الامداد عن جميع الروايات ومنه في الدائع وسع علم أنهم تصعد بالمشي طالبا أو معلا أو من ماد كره ح عن مجمع الأنهر بقوله بشي أي هروب من العدة لا المشي نحو والرجوع اه لا ينافي ذلك لأن الامداد ردا للهروب تصعد خلف بالاولى لعدم ضرر والخوف بخسرى الزاكب وقوله لا المشي نحوه والرجوع ومعنى قول الشارح لم يراضطاف أي لوجه الصلوة واخو العدة ووجه الصلوة واللفظ الاسم في في العسائر ان لم فاهم (قوله وركتين) أي ابتداء على الأرض فاستأذ (قوله ملقأ) أي لاصناف أو عهه لان الركتين على كثير وهو مما لا يحتاج إلى خلاف المشي فإنه أمر لابد منه حتى يصطفوا بالاعاء والركوب على كل من الدائع (قوله كرمية منهم) ذكره في الزيلعي والحرط على قليل وهو غير معدوفي كرمية العمل التليل طر

فان من وآخرون يبري بالقوس يحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله واللاتعص) وسبقه الطالب لتحقيق العذر ط
 (قوله والسائق) بالفاء ولا أوردناه بما يفسره قال في المراح في المختلفات لو كان في المسألة قبل الشروع
 وكذا الوقت يخرج بوجوه الصلاة إلى أن يفرضه فإمن القتال (قوله يجرأهم) أي بعد ذلك وال
 سن الرخصة ط عن أي السوء أي ضل كل طائفة في ما كانت تأمل ولو كانوا يجرأهم فإمن القتال
 التناحية (قوله جاز) أي لهم الإصراف في أنه لو لوجود الضرورة ط عن أي السوء (قوله لا تشرع
 صلاة الحرف للعاصي) لأننا لم نرعتلن بقتال أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لأن بعاديه أأاده أو
 السوء عن شيء قامت به داخلاً في القصر في السفر فأنه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز
 على إطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الحرف لأنها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعلمه بسفره
 دليلنا اسمع لي والفرق أن الباء للسببية فتبين أن نفس سفره مصيبة كمن سافر أقطع الطريق مثلاً بخلاف
 في الطائفة فأنه ثبت أنه لو سافر للجمع مثلاً وعصى في أثناءه لا يصلي بهذه الكيفية والظاهر أن المراد بالعاصي
 من كان قتاله مصيبة سواء كان سفره أو لماعة وحيداً ولا فرق بين التعمير بالباء أو في قنبر (قوله في
 أربع) أي في أربع مواضع فلا ينافي في الامداد من شرح المقدس أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً
 وعشرين مرة (قوله ذات الرقاق) أي رزق ذات الرقاق وأصح الأقوال في وجهه تمهيداً ما رواه الجاوي
 عن أبي موسى الأشعري قال سرحنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ستة نفرين بنا بغير نعمة ففقت
 أقدارنا وموتت قدامي وسقطت أطفاري وسكنا على أطعارنا لم نر فيهم غزوة ذات الرقاق لما كانا
 نعصب على أرحامنا المرق ط عن المواهب اللدنية وقالوا بفتح الصاد أنهم كانت بعد الحرق خلساً فإلما في
 الكافي والاختيار جالعاً عن أهل السير كما حققه في الفتح (قوله بطن بطن) بالخاء المعجمة اسم موضع
 ط (قوله وعدنا) وزن عمنان قاله وس (قوله وذئب) بفتح الذال والراء وباللاد المهملة وهو ماء على
 بريد من المدينة وتعرف بعرو العانة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله
 تعالى أعلم

(باب صلاة الجنازة)

نرحم له صلاة تأتي بأشياء زائدة عليها بعضها شر وط كالعلم ولو بعضها مقدمات كالتكبير والتوجيه والنطق
 وبعضها منتهات كالدين وأشهرها أن الميت صلاة من كل وجه وإنها تعلقت ما تخبرنا بغير الشيء وهو الموت
 والماسة خاصة بما قبلها وهي أن الحرف في القتال قد يفرض أن الموت (قوله لسنه) هو الجارة بالغع يعني
 الميت ط (قوله والكسر السرير) قال الأزهري لا بد من جنازة حتى يشهد الميت عليه بمكة ما مداد (قوله
 وقل لعتان) أي الكسر والغع اعتان في الميت كما يفيد قول القاصوس جبر ومجبر سنة وجهه والجملة
 أي بالكسر الميت ويغتمع أو بالكسر الميت والغع السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت اه
 تأمل (قوله وقل عديسة) لأنه قطع أو الحدالة عن الحي والمقالة عليه من مقابلة العدم والمكسوة على
 الأول من مبالغة التصاد أفاده ط وقوله تعالى شاق الموت والجملة ليس صريحاً في الأول لأن الحاق يكون
 بمعنى الاتحاد ويحتمل التقدير والاعدام مقدوره طلاد ذهب أكثر المحققين إلى أن الثاني كما قلناه في شرح العقائد
 (قوله ووجه المنحصر) بالساعة مع قول فيه أي وجهه ووجه من حضره الموت أو لم يكن، والمراد من قرب
 موته (قوله وعلا من الخ) أي علامة الاحتضار في الغع وزاد على ما هنا أن تمجد بجلدة تخصه لا شمار
 الحديبية ما رواه (قوله المقلة) أصاب على الظن في أنه لا يعمى الجملة (قوله وحاز الاستغناء) أحاده ما شأنا
 بما رواه المر لأنه أسير لروح الروح وتوقع في الغع وغيره ما لا يعرف الا بشيئا والله أعلم بالأسرار
 ولكنه أسير لمتعضيه وشده عليه وأجمع من قرأ أصواته بجر (قوله ليتوجه المقلة) عبارة الغع ليعبر
 وجهه إلى المقلة دون السماء (قوله نزل على حاله) أي لو لم يكن مكن لقباً أو متوجهاً (قوله والمرجوم لأوجه)

والألا تصح صلاة الميت
 والسائق وهو يضرب
 بالسيف * (مروغ) *
 الزكيات كان مطبوها
 تصح صلاته وإن كان طالبا
 لا تعد خوفه * شرعوا
 ذهب المدون يجرأهم
 ونكسهم جاز * لا تشرع
 صلاة الحرف للعاصي في
 سفره كافي الظاهر به وعليه
 فلا تصح من العادة صرح أنه
 صلاه الصلاة والسلام
 صلاه في أربع ذات
 الرقاق و بطن بطن وعنه
 وذئب فرد

(باب صلاة الجنازة)

من إضافة الشيء لسنه
 وهي بالغع الميت والكسر
 السرير و قيل لعتان والموت
 صفت وجودة خلقت
 ضد الحياة وقيل عديسة
 (وجه المنحصر) وعلا من
 استرحه ذمه وأمر حاح
 مخبره وانحساف صدده
 (المقلة) على عينه هو السنه
 (وحاز الاستغناء) على ظهره
 (وقد ما إليها) وهو المعتاد
 في زماننا (أو) لكن (يرفع
 رأسه قليلاً) ليتوجه المقلة
 (وقيل بوضع كاتيسر على
 الإصبع) صححه في المتن
 (وان شق عليه تركه على
 حاله) والمرجوم لأوجه

مراج

ليظفر وجهه وهل يقال كذلك فمن أوردته لحد أو قصاص لم أزه (قوله ويلقى الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لقتلوا منكم لاله الا الله فانه ليس مسلم يقولها بعد الموت الا بحسنه من النار واقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفائزين والاصح مسلم ولو لم يبق يدخلوا لو بعد طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوباً) في القصة وكذا في الهاية من شرح الطحاوي الواجب على اخوانه وأصدقائه أن ياتوا به اه قال في البرهان في الرواية من أنه مستحب بالاجماع اه فتنه (قوله بذكر الشهداءين) قال في الامداد ما اقتصرت على ذكر الشهادة تبعاً للحديث الصحيح وان قال في المستضي وغيره ولفظ الشهداءين لاله الا الله محمد رسول الله وتعالى في الدرر بان الاولى لا تقبل بدون الثانية ليس على اطلاقه لان ذلك في غير المؤمنين ولهذا قال لا يحرم التسابعة وقول جميع بقول محمد رسول الله اه اذ لان القصد موته على الاسلام ولا يسمي مسلماً الا من دونه وبه مسلم واعما المراد من كلامه بلاله الا الله ليحصل له ذلك الثواب اما الكافر فيلقنهما طعاماً لفظ أشبه لوجوبه واد لا يصير مسلماً الا معهما اه قالت وقد تيسر الية تعبير الهاية والوقاية والبقاء والكر بتلقي الشهداء وفي التنازحانية كل أنوف حص الحد بالقبول المريض بقوله أنه تعذر الله الذي لاله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وكان يقول معهما على أحد قوله والثاني فوجدوا الثالث أن المريض ربما يفرغ عن الماشي رأى فيه علامة الموت ونزل أثره الملبت بنأقوده (قوله عنده) متعاقب ذكر (قوله قتل العرغرة) لانها تكون قرب كون الروح في الخلقوم وحينئذ لا يمكن الطلق مما ط وفي القاموس من عرعر جاده ففسده بعد الموت اه قالت وكانها مأخوذة من عرعر بالماذا في وقت ما فمكة يدبر روحه في حلقه (قوله واحتساب في قول توبة اليأس) ما ياء المنة الخيبة بعد الرجاء ووقع الامل من الحياة وبالوحدة الخيبة والمراد به الشدة وأحوال الموت ويحتمل مد الزحمة على انه اسم فاعل واسكانه على المصدرية بتقدير مضاف (قوله والخنار الخ) أقول قال في أواخر البرازية قيل توبة اليأس مقبولة لا يمكن اليأس وقيل لا تقبل كإيمانه لا تعلق سوى به من أخر التوبة إلى حصر الموت من المسئلة والكفار ومن مات على الكفر في قوله وايست التوبة بالآية كفي الكشاف والبصاوي والقرطبي وفي الكبير لا يرى قال الحق وقرب الموت لا يعلم من قبول التوبة بل المانع منه شهادة الا هو الذي يحصل العلم بعده على سبيل الاصطلاح وهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنينة والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس بجماع عدم الاشتياور حرج الخ من الموت وعدم ترك التوبة وهو العزم بطريق التصحيح على أن لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس ان أو يدب اليأس ما ينة أسباب الموت بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كمن اعتان عنه قوله فليكن ينفهم إيمانهم لما رواه أناسنا وقد ذكر في بعض الفتاوى أن توبة اليأس توبة فان أريد ما أس ما ذكرناه فاعلمه ما علمه وان أريد به القرب من الموت فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاينة الهوى والمسلو في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة لا يمكن لان الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ بما عارفه فافانفس عارف وحاله حال العاقل والبقاه أسهل والدليل على قبولها مع مطابقة الاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملحها وظاهر آخر كلامه ما اختيار التمهيل وعزمه الى مذهب المتأخريين الشيخ عبد السلام في شرح مطبوعه مؤلفه الفتاوى وقال بعد الاشارة لا تقبل حال العرغرة توبة ولا غيرها قوله الدوى اه وانتصر الثاني المدعى على القارى في شرحه على بدء الامتناع باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله قبل توبة العبد ما يعرفه أو داود فانه يشبه توبة المؤمنين والكفار واد تصر قول بعض الشراح التمهيل بختاراً عن تحريم من الحصة وجميع من الشافعية كالسيوطي والباقيين بأنه على تقدير رجوعه يحتاج الى طهوه وحسنه اه والحاصل أن المسألة طيبة وأما إيمان اليأس لا يفي في نفسه فاقوس أي ان شاء الله تعالى تعلم الكلام على ما في الرد (قوله مسلم

مطلب في تلقب المختصر
الشهادة

(ويلقى) ندماً وقيل
وجوباً (بذكر الشهداءين)
لان الاولى لا تقبل بدون
الثانية (عنده) قبل العرغرة
واختلف في قبول توبة
اليأس والماتوقول توبته
لا يمكنه والفرق في
البرازية وغيرها (من)

مطلب في قبول توبة اليأس

مطلب في التلخيص بعد الموت

غير أمرهم) للتأخير
وإذا قالها مرة كلفه ولا
يكفر عليه ما لم يتكلم
ليكون آخر كلامه
لا اله الا الله ويدبر فراه
يس والردع (ولا يلق بعد
تليده) وان جعل لا يه
سبه وفي الجوهرة
مشروع عند أهل السنة
ويكفي قوله باعلان ما
فلان اذكر ما كنت عليه وقت
رصبته بالله وما بالاسلام
دينا بعد ريبنا قبل
يا رسول الله فالتكلم بحرف
ايمه قال يسأل آمم
وحواء ومن لا يسأل يه
أن لا يلقى والامم أن
الايمه لا يستلون ولا أطفال
اؤمنين وتوفوا الامام في
أطفال المشرق ويحلهم
خدم أهل الجنة ويكرهه
الموت وتماضي النهر

مطلب في سؤال الكسبي
هل هو عام لسلك أحد أو لا

مطلب ثمانية يستلون في
نورهم

مطلب في أطفال المشركين

غير أمر) أي من غير أن يقول قل وهو مصدوم مضاف إلى مفعوله (قوله لا لا يضرب) أي ويردها دور
(قوله ويندب قراءة يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ وأعلى مرتاكم يس سمعها من سنان وقال المراد به
من حصر الموت وروى أبو داود عن مجاهد بن السبعي قال كانت الانصار اذا حصر واتر وأصد الميت
سورة القدر الا أن مجاهد مضطرب حاية (قوله والردع) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انهم من
عليه خروج روحه مادام (قوله ولا يلق بعد تليده) ذكر في المصراع أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي
الحجازية والكافي في الشرح الزاد الصفا أن هذا على قول المعتزلة لان الاعياء بعد الموت عندهم مسخيل
أما عند أهل السنة والحديث أي لقوا وماكم لاله الا الله محمول على حقيقة لان الله تعالى بيحه على ما جاهد
به الا تاروقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه أمر بالتأخير بعد المدة فيقول باعلان من فلان اذكر ذلك
الذي كنت عليه من شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق والدار حق وأن العرش حق
وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يمتحن في القبر ويرى انما نصرت بالله رب بالاسلام ديننا محمد
صلى الله عليه وسلم يبايأنا فتر أن اماما ولا كسبة فتسلفو بالمؤمنين انوا اها وقد اطل في الفض في
تأخير رجلا وناكم في الحديث على حقيقة مع التوفيق بين الادة على أن الميت يسمع أولا كما سيأتي في
باب البيه في السر والقتل من كتاب الامم الكسبي قال في شرح الميعان الجوهرة على أن المراد منه مجازة
ثم قال والامم لا يه عن التلخيص بعد الله في لاه لا مروه بل ينفع فان الميت يستأس بالكر على ما ورد
في الاثار الخ قلت وما في ط عن الرباعي لم أره ميسه وعما الذي فيه قيل باقر فظاهر ما روى باوقيل لا وقيل
لا يؤمر به ولا يه عنه اهو ظاهر استدلالة الاثار اختياره فاهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشار إلى أن
سؤال القبر لا يكون لسلك أحد ويحالفه ما في السراج كل دور وح من يسأل الميت في القبر باجماع أهل
السنة ولكن يلقن الرضيع ذلك وقيل لا يسألهمه تعالى كما أنهم يه في المهد اها لكن في حكاية الاجماع
وطرقة ذكر الحافظ ابن عسك البراء الا تاروقد على أنه لا يكون الا مؤمن اوصاف من كان منسوب إلى
أهل الجنة فظاهر الشهادة دون الكافي الجاحد وتعضد القم لكن ردعاه الحافظ السبوي وقال ما قاله
ابن عسك الجوهرة الارح لا أقول واه ونقل العظمى في شرحه على الجامع الصغیر أن الرجا أيضا اختصاص
السؤالهم به الامم متلا فاما ما ظاهره من القيم بقيل أيضا عن الحافظ ابن عسك القلاني أن الذي يظهر
اختصاص السؤال بالكسبي وقال يسمع عليه سبحانه يعي الحافظ السبوي ثم ذكر أن من لا يسأل ثمانية
الشهيد والمرط والمطهر والميت ومن الطاعون بغير ما اذا كان صابرا محسنا والصدق والأطلة والميت
يوم الجمعة والجنات والقارى كل ليلة تارك الملك وبصهم صم البها السجدة والقارى في مرضه وانه قل هو
الله أحد اها وأشار الشارح إلى أنه مراد الاعياء عليهم الصلاة والسلام لانهم أولي من الصديقين (قوله
والاصح) ادكر ما بين الهمام في المسيرة (قوله وتوفوا الامم الخ) أي في أنهم يستلون في أنهم في الجنة
أو السارقا قال الهمام في ما يراة وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنة أو لا وقد تردد
فيهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أحاديث مرصه فاسيل بغرض أمرهم إلى الله تعالى وقال محمد بن
الحسن اعلم أن الله لا يعذب أحد ابلاد اها وقال تليده ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالامم
عن الكلام في حكمهم في الاخرة مطلقا عن قائمهم بن محمد وعروة بن الزبير عن رؤس التابعين وعسبرهما
وقد ضعف أبو الركان الذي رواه الترمذي عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عن أنهم في المشنة لظاهر
الحديث الصحيح انه أعلم عما كانوا عليه وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذهب اها كثر أنهم في الدار
التي في التوفيق الثالث الذي سمع أنهم في الجنة حديث كله ولود ولد على العطرة وعيل اليها من محمد
ابن الحسن ومهم أقوال أخر صفة اها (قوله وتماضي في النهر) حديث قال ويكرهه في الموت لاصور ربه
لا يه عن ذلك فان كل ولا بد من اللهم أحبي ما كانت الجنة خير ال ونوفي اذا كانت الوفاء خير ال

وكذا في السراح اه (قوله وسيجي في الحظر) أي في كتاب الحظر والاباحة ويعبر به بكتاب الكرامة والاستعداد وسقط من أغلب النسخ لفظ في الحظر (قوله ولد الاختراع) أي لكونه في حال زوال عقله يغتفر ما صدره اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتحكم بذلك قعدان الم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فاد ذلك الوقت وقت عروصه (قوله ذكره الكمال) وقال آية الله عنهم اختاروا تخياله في حال الموت والعدد الضعيف وإن هذه الكلمات فوض أمره إلى الرب العلي الكريم متوكلاً عليه طال الله حلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالوت على الاعيان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وفي العدد الذليل أقول مثل قوله مستعجلاً بآية الله تعالى وحوله (قوله لجاء) تشبيه على بفتح اللام فجمها وهو صفت الجدة أو العمام الذي عليه الانسان بحر (قوله تعسداً له) ادلوزك قطع معطوف لثلاث يدخل فاه الهوام والماء عند عله امداد (قوله ثم قد أعضاؤه) أي الثلاث في مقوساً كما في شرح المبة وفي الاداد وتل مفادله وأعضاؤه ما برقسا عدة اعضائه وساقه لعدة وحده لطفه ويردها إلى السهل له وله وادراج في الكفن (قوله ويوضع الخ) يتكلم ما من أن توجه به على عيه عو السلة لأن هذا النوع لا يكون الامع الا بعد انشاءه لأن قال أن ذلك عند الاحتضار في حركات الروح وهذا بعده (قوله لا يستقيم) لأن الحديديد يع لمع اسر به وان لم يوجد موضع شيء تقبل له اده (قوله ويخرج من عنده الخ) في الهرو ويذهب أحوال الحاض الخ في نور الايضاح واختلف في أحوال الحاض الخ (قوله ويعلم به جبرانه الخ) قال في الهاية فان كان عالماً أو راهداً أو بمن يتبرك به فقد استغنى بعض المتأخرين الداعي الاسوي لجذاته وهو الاصح اه ولكن لا يكون على حصة التعظيم وتعامه في الاداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه ابو داود عنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلبة من ارباع اصرف قال ما ترى لطلبة الاداء حدث بيته الموت فاذا ما ما سادوني حتى أصلى عليه ومخولاه فانه لا ينبغي لطلبة فقسلم أن تحسب بين طهر أي أهله والصارف من وجوب التجبيل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتفل بالانجاء وقد قال الأطباء ان كبر سنهم يمي موتون بالسكة طاهر ادمون أجساداً لانه يسر ادراك الموت الحقيقي في الاعلى أو فاضل الاطباء فنعين الأخر منهم إلى طهور القلبين نحو التعر امداد وفي الجواهر: ما من طاعة تترك حتى يتقن بونه (قوله) ويقرأ عدة قرآن الخ في بعض السجود ولا يقرأ الرواها واباسفا طه لا في لم أرها في سجدي من العهستاني ولا في الفوف ولا في الجهر من يد كها لا في مخافة بين ما في التبع وما في الرياء ولا يحتاج إلى تفسير صاحب البحر برفع الروح فاهم والأدب يذكرها والبحث عند قول المصنف الآتي ثم ما ذكره قراءة القرآن عه (قوله قلنا الخ) أقول راجعتا لتعريف ما فيها كماله أهملنا في هذا الصنف أن قوله إلى العسل سقط من نسخة صاحب الهرو واه الشارح بالمراسحة أمينة السبع مع في شرح درر البحار وقرأ عنه اقرآن إلى أن يرفع اه ونه في المصراع عن المتقن قال عنه وأهملنا كرهوا انقراة عه مونه حتى يعمل فأدخل ما في النبي على ما قبل الموت أن المراد بالرفع روح الروح والله أعلم (قوله قيل يتحاسة حيث) لأن الأتحي حيوان ذوى نفس بالموت كسائر الحيوانات ودول عامة الناس في ذنوب الظاهر بدائع وهيمه في الكفاي قلت ويؤيده خلاف محاسبة حالته وكذا قوله لم يوقع في بئر قبل عمله نكسه أو كذا الرجل ميتاً قبل عمله صلى به لم تصف صلاته وعلمها بما يظهر بالعمل كراهه لا مسلم ويدل على كذا ما يحس السر ولو بعد عنه كذا من ادلك كاه في الطهارة (قوله وتنبأ حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الإصح كور سائته منة ملاه ونسجداً أطلق محاسبة الانها لا تخفى من الخامسة عايات لكن يرافقه ما من الهروع الآن يقال بياض ما على قول العامة قال في من القدر وقد روى في حديث أبي هريرة عن عبد الله بن أبي بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حدثت اه وفي الحلية ودأجرح الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تجسوا

وسيجي في الحظر) وما ظهر منه من كليات كفرة يعترف في حقهم ويعاملهم معاملة موت المسكين) جلا على أنه في حال زوال عقله ولد اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات تشدد عليه وأعضاؤه عياه) تحسبها وبقول محضه بسم الله وعلى ملا رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعد له لقائك واجعل ما خرج إني به مني ما خرج عه ثم قد أعضاؤه ويوضع على صدره أو حديد لئلا يتنفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحاض والد فساء والحب ويعلم به جبرانه وأقر ماؤه ويسرع في جهازه ويقرأ هذه القرآن إلى أن يرفع إلى العسل كما في القهستاني من بالمتن قلت وأيسر في المتصالي العسل بل إلى أن يرفع فقط وهره في الهرو برفع الروح وعبرة القراءه عند حتى يعمل وسأله الشرع بالإتي في امداد الفاح به بالقرآن عن محاسبة النفس بالموت قبل محاسبة نيت وقيل قد شو عليه فيبي جوازها في مطالب في القراءه والمنت

موتاكم فان المسلم لا يجنس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم في شرح القول بأنه حدث اه
 قلت ويظهر لي امكان الجواب بان المراد في النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترازا عن
 الكافر فان نجاسة دأمة لا تزول بعلمه وبما يدل ذلك أن المراد في النجاسة مطلقا لا يتم أنه لو أصابه نجاسة
 خارجة لا يجنس مع أنه خلاف الواقع فتبين ما قلنا وجبت فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته
 بنجاسة حدث فتأمل ذلك باصناف **(قوله)** كقراءة الحديث فإنه اذا جاز للحديث حدث أنصهر القراءة بقواها
 عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب أن يقول كالقراءة عند الجانب لان حدث الموت موجب للفعل
 فهو أشبه بالحياة وإن لم يكن حيا بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المعامل وزوال العقل قبل
 الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء أن يكون القيلس في حدث الحى غسل جميع البدن واقتصار على
 الأعضاء للعرض انكره كل يوم بخلاف الحياة والموت شبه الحياة في أنه لا يتكرر فادعوا بالقياس فيه لانه
 لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت أن كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده
 وإن كان نجسا كرهت وعلى الأول يعمل ما في النفس وعلى الثاني ما في البلى وغيره وكذا لا يعمل الكراهة
 اذا كان قريبا منه أما اذا عده بالقراءة فلا كراهة اه ثاب والطاهر أن هذا أيضا لا يمكن الميت مسحي
 ثوب يستريح به لانه لوصل فوق نجاسة على حائل من ثوب أو حصر لا يكره فيما يظهر فكذلك اذا قرأ بعد
 نجاسة مستورة وكذا ينبغي تعميم الكراهة بما ذكرناه اه وفي القصة لا بأس بالقراءة كما أوامش اذا لم يكن ذلك الموضع
 النجاسات كالتبخل والمرح والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الجسم فأن لم يكن فيه أحد من شوف العورة وكان
 الحمام مظهر الا أن من يرفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فأن يرفع نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا
 بأس بالسج والتسليم والتهليل وأرفع صوته اه وفي القصة لا بأس بالقراءة كما أوامش اذا لم يكن ذلك الموضع
 معدا للنجاسة فان كان يكره اه وفيه لا بأس بالنجاسة دأمة البلوعة اذا لم تكن بقره اه فحصل من ههنا أن
 الموضع ان كان معدا للنجاسة كالفرج والمسلخ كرهت القراءة مطلقا والافان لم يكن هناك نجاسة ولا أحد
 مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وإن كان فانه يكره مع الصوت فقط ان كانت النجاسة تقريبا فتأمل **(قوله)**
 كمن (من) هذه الكاف الدالة على ما تسمى كاف الماددة مثل سلم كمن دخل كفي المعنى أي انه لو وضع على السرير
 عقب تيقنه وانه وقده القدر وري بما اذا أراد وضعه الاول أو أنه كافي الزباني **(قوله)** في الأصح وفي موضع
 الى الالة طولا وقيل عرضا كافي الزباني فانه في البحر **(قوله)** بجم أي مضروبه اشار الى أن السرير يجرى قبل
 وضعه عليه نعليه اوزالة لارتخا الكبرية منه **(قوله)** الى سبع فقط أي بان تدار المجرى حول السرير مرة
 أو ثلاثا أو جسا أو سعا ولا يرد عليها كافي الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا يرد على حسنة **(قوله)** كمنه
 فانه يحمر وزا أيضا **(قوله)** وعصمونه أعاده قوله سابعة أو يحصر عنده الطبط **(قوله)** هي ثلاث الخ
 قال في الفتح وجب ما يحمر الميت ثلاث صدور حروجه لازالة الرخصة الكبرية وعده غسله وعده
 تنكفيه ولا يحمر خلفه ولا في القبر لما روي لانه الحارة فتصوت ولا يار اه **(قوله)** عبارة في الزباني الخ
 أشار الى العار من أن يقول المصنف الى تمام غسله غير قبل لانه يظهر بعلمه مرة ولا يتوقف على التمام
 طاهر **(قوله)** وتستر عورته المعلقة فقط أي القمل والدموع له فانه أسرى ويطلان الشهوة والظاهر أنه
 بيان للواجب بمعنى أنه لا يأم بذلك لانه لا يكون المطلوب الاقتصار على ذلك تأمل **(قوله)** يحمر الزباني وغيره
 والاول صححه في الهدايا وغيره ولكن قال في شرح الميعاد الثاني هو الماء خذ به لقوله عليه السلام لا تلووا السلام
 اعلى لا تطير الى حدس ولا ميت لان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولا يجوز مسسه حتى لو ماتت بين رجال
 أحاب معهما رجل بجرعة ولا يمس الخ وفي الشرع لانه وهذا شامل للمراة والرجل لان عورة المرأة طاهرة
 كالرجل الرجل **(قوله)** لها ليس بقيد والمراد ما عجز المس ط **(قوله)** لم يرد الا على كماله طر يه وهذا
 التاميل أن الصغير الذي لا عورة له لا يرد دم سفره ط **(قوله)** ويجرد من ثيابه ليحكمهم التطيب لان

بالمالحاصل في القراءة
 بالميت

تراءة المحدث (في موضع) كما
 ت (كاتبس) في الأصح
 على سرير بجم (زنا) الى
 جمع فقط فتح (كمنه)
 عدمونه هي ثلاث
 خلفه ولا في القبر (وكره)
 راءة لقراءته الى تمام
 سله عار الزباني حتى
 غسل وعبارة البرق غسل
 سله وقستر عورته
 لعلة فقط على الطاهر
 ن الرواية (وقيل طلة)
 لعلها في الخليفة (وصح)
 محمه الزباني وعصيره
 (ويصلها تحت خوصة)
 له ثمة (بعد الف) خوة
 مثاه على يده طرمسة
 للمس كالمطر (ويجرد)
 ثيابه

المقصود من القبل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى تحبس بالمسألة تحبس به بدنه ثانيا
 بشعاسة الثوب فلا يقبل العسل فيجب التحرز بذلك في العباية وطاهره أن الوجوب على طاهره (قوله كما
 مات) لانا لثياب تحبس عليه فيسرع اليه التعير بحر (قوله من خواصه) لما روي أبو داود أنهم قالوا
 بحرقه كبحر دمو فانا أم بعسله في ثيابه وسمعه من ناحية البيت انما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثيابه قال ان عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح قول هذا أن عادتهم كانت بحر بدمواتهم للعسل في
 زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المذتراد في المراح وعسله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه
 وسلم كان طاهرا حيا وميتا (قوله ويؤمر بالصلاة) حرج اصى الذي لم يزل لانه لم يكن بحيث يصل
 قاله الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوصو سنة العمل المفروض لا حيث لا نطق لكون
 الميت بحيث يصل أولا كافي الجوارح شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن الجوارح وصالوات الصبي الذي
 لا يعقل الصلاة بوضا أيضا على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنها لا توصات (قوله المرح) اد
 لا يمكن انزع الماء أو يعسر ميت كان زلي (قوله بحرقة) أي يجعلها للعسل في أصعبه مع م أن سانه
 ولهاته واشتهر وينظفها بحرقه أيضا بحر (قوله وزعمه العمل اليوم) فانه تمس الاعتناء بالوفاى كافي
 الامداد عن التنازخانية (قوله ولو كان جبالا) هل أو السوء وعن شرح المكر للشيلى أن ما ذكره
 الخطاى أى في شرح القدرى من أن الجلبية معصوم ويستثنى غريب من مخالفة العامة الكتب اه قلت
 وقال الرملى أيضا حاشية البحر الملاحق الموت والنسوح والفتاوى يشتمل من مات جننا ولم أرض صرح به
 لكن الاطلاق يشتمل والعلم يقتضيه اه وما قوله أبو الوفاء عن الزبائى من قوله لازم بمسألة واستثنى
 ولو جسام صريح في ذلك لكن لم أره في الزبائى (قوله اتفاقا) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسى (قوله
 ويد أو حوجه) أى لا يعمل يده أولا الى الزبدى كالجنب لانا الجلب يعمل نفسه يديه يحتاج الى
 تطهيرها أولا والميت يعمل يده العاقل (قوله ويصغر رأسه) أى في الوضوء وهو طاهر الرواية كالجنب بحر
 * (تبيينه) لم يذكر الاستحالة لاختلاف فيه فمد هما يستثنى وعداى يوسف لا وصورة أن يلب العاقل
 على يده حرقه ويعمل السوء لأن مسها حرام كالطر حويرة (قوله على) نعم الميم اسم مفعول من الاغلاء
 لامن العلى والعلى لان لازم واسم المفعول انما يسمى من التعدى ح وانما طلب تحميمه لانه فى الشطيف
 (قوله ورق السق) بضم الون وكسر هاء وسكون الداء الموحدة وكفى على من القاموس وفى
 التذكرة السدر بحر مع روف وهو السق وحق ورقه يلهم الحراخ وقاح الاوساخ وينقى البشرة
 وينعمها ويشد الشد من خواصه أنه يطرد الهواء ويشد العصب ويغنى الميت من السلاء اه وفى
 القاموس أيضا البق حل السدر وبه علم السدر هو الشعر والسق التمر فاضاه اروق الى الحق لا دنى
 ملايسة وتغري السدر بالورق بيان لمراد منه فلا حرج في التعير قول المراح السدر بحرقه السق والمراد
 ورقه اه (قوله مسكون) في انشر لاله أنه يحوز الرأى السكون والمم كفى العداح (قوله الاستان)
 بضم الهمزة وكسر هاء كفى القاموس ويده النكل وغيره غير المطعوم (قوله والاشغال على) أى
 اغلا وسطال الميت يتأذى بما يتأذى به الحى ط وفاد كلامه أن الحار أصل سواء كل علم ومع أولا
 نهر (قوله بالحطامى) في الصباح أنه مشد الباء وكسر الحاء كزرم الفتح (قوله بنت العراق) طبيب
 الزائجة يعمل على الصابون نهر (قوله هذا الخ) الاشارة الى قوله ويعمل رأسه ولحيته بالحطامى الخ (قوله
 ويصغر الخ) هذا أول العمل المراد وما قوته وصغ عليه من على الخ وقوله والا ففراخ وقوله وعسل
 رأسه بالحطامى فعمل قبل الترميم الا سمعنا الشرط لانية ويفعل هذا قبل الترميم الا ترميم لما عاه
 من الدون اه ط قلت لكن صرح البحر وانهم وعد برهما أن قوله وصغ له ماء على الخ ليس حار حاض
 هذه السلات الثلاث لا يتقبل وهو جبال لبنان كيفية الماء أى لبن الماء الذى يعمل وهو كونه معلى

(كلمات) وغسله عليه السلام
 في قصده من خواصه
 (ووضا) من يؤمر بالصلاة
 (بلا مضمضة واستنشاق)
 للصرح وتيل بقلان بحرقه
 وعليه العمل اليوم ولو كان
 جنبا أو ساء أو طسا فغلا
 اتفاقا تيمنا للامهارة كما
 في امداد الفتح مستند من
 شرح المقدسى ويسدأ
 وجهه ويصغر رأسه (ويصغ
 عليه ماء على يسار) ورق
 السق (أو حوض) نعم
 فسكون الاشنان (ان تيسر
 والامه حاص) مغسلى
 (ويغسل رأسه ولحيته
 بالحطامى) بنت العراق
 (ان وجدوا لاق الصابون
 ويحوه) هذا لو كان ساء
 شعر حتى لو كان أمردا أو
 أجدا لا يفعل (ويصغر
 على يساره) ليه بدأ يمينه
 (يعمل حتى يصل الماء

الى ما يلي الخشب منه ثم على عينة كذلك ثم يجلس مسنداً) بالبناء المعلوم (اليوم مع طهرون فيقوا من خرج منه يغسل ثم بعد اعتداده (يفضحه على شقة لا يسرو يغسله وهذه) غسلة (٦٣٢) (ثالثة) ليحصل المسنون (ويصعب عليه الماء عند كل اصحاء ثلاث مرات) الماصر (وان زاده لها

أوتقص حاز) اذ الواجب مرة (ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه) لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل انتخبه بالموت كسائر الحيوانات المذمومة الا ان المسلم يظهر بالجلوس كرامته وقد جعل بحر شرح يجمع (ويشبه في ثوب ويجعل الحوط) وهو يفتح الحلة (الطير المركب من الاشياء الطيبة عسرة عسرة ان وروس) لكرامته الرجل وجهها في الكفن جهل (على رأسه ولبته) ندما (والكاكور على مساجده) كرامة لها (ولا يسرح شعره) أي يكره تحريماً (ولا قص طفره) الا الكسور (ولا شره) ولا يتحن ولا رأس يجعل القمان على وجهه وفي مخالفة كدر وقبل وأدروم ووضع يده في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابى ملك (وعن زوجهم من صلها وسهلا من الطرائف الى الاحص) سية وقالت الائمة الثلاثة يجوز لاربعها غسل فاطمة رضي الله عنها ما ساء هذا يجوز على بقائه زوجية لقوله عليه السلام كل سموتسب يقطع ماوت الاسمي وسمى من ان تعص الحيلة اسكر عليه شرح الجمع للعيبي

سدر لا ياردا ولا قرا حاكوكا قال في الفتح وادافر عن الوضوء وغسل رأسه ولبته بالماء ثم يفضحه الخ وهله في الخوهره ثم اخذها في شئ وهو أي الهداية ثم يغسل في العسلات بين القراح وغيره وهو طاهر كلام الحاكود كرشح الاسلام أن الاولى بالقراح أي الماء الخالص والثانية بلغة في سدر والثالثة بالتي فيه كاهور قال في الفتح والاولى كون الاولين بالسدر كطاهر الهداية يساني أي داو بسدر صحيح ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين والثالث للماء والكاكور (قوله الى ما يلي الخشب منه) طاهر الخشب أي السرير ومنه بيان لما لو المراه الحالب الاسهل وكأني لم مصرحه بالابتنوهم أن المراه حالب الخشب وحوز العلى تحت طاهر الملهة ولا يطهر من جهة ٣ المعنى والاعراب لا يخلو (قوله كذلك) بان يغسله الى أن يصل الماء الى ما يلي الخشب منه وهو الحالب الاسهل وهذه غسلة ثانية كافي الفتح والجرح وأعاد لا يركب على وجهه ليعسل طهره كافي شرح المبسطة عن غيبة العروحي (قوله رويها) أي معها روي (قوله وما سرح منه يغسله) أي تطافه بحر قال الرمي أي لشرط طهر في توضئه ثم يغسله حاز وهذا ما لا يتوقف فيه اه وفي الاحكام عن اغطاب مع مسائل ويكن وفي كتاب الصلاة للغس اداسا قل أن يكفن غسل وبه لا اه قلت وسأني تعلم في بحث الصلاة عليه (قوله ليحصل المسنون) وهو ثلث العسلات المستوعات حدها راد (قوله الماصر) أي من قوله ليحصل المسنون ط (قوله وان زاد) أي عند الحاجة لكن ينبغي أن يكون وثراذ كرفش شرح مختصر الكرخي شرح المبسطة (قوله حاز) أي مع ذكره بلا حاجة لانه اسراف أو مستحب (قوله ولا يعاد غسله) صم العين قبل والفتح أيضا على أن أصيب الى الموصول أي كاتوب شلائف والى غيره صم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لأن الموت حدث كالحارح والململ يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الحارح بحر ولا نخرج عن التكليف بعض الطهارة مخرج المبسطة (قوله بل لئلا يغسل بالموت) قدما الكلام فيه قرر بما (قوله وقد حصل) أي الغسل ونظرة النخاسة بعده لا يعادل غسل موضعا (قوله وشفق ثوب) أي كى لا تنل أ كفته وهو طاهر كالمبدل الذي يجمع به الحى بحر (قوله ندما) ولحم الى قوله ويجعل والاول ذكره باصقه ط (قوله على مساجده) مواضع محمود مع مسجد بالفتح لا غير وهو الجاهل والافغ والبذان والكشأن والقدمات فتح وسواء فيه الحرم وغيره فطيلو يغطي رأسه امداد النثر حابية (قوله كرامة لها) فانه كان يهددهم الاعضاء مختص برادة كرامة وسبابة لها من سرعة الفساد درر (قوله أي يكره تحريماً) لما في القصة من أن الترييب بعد موتهم والامشاط وطمع الشعر لا يجوز نهر ولو قطع طفره أو شعره أدرج معاً في الكفن فلهستاني عن العتاني (قوله ولا بأس الخ) كذا في الرابي وشاير الى أن تركه أولى قال في الفتح وليس في ادول استعمال القطن في الرواب الطاهرة وعن أبي حنيفة أن يجعل في فخريه يوجه وقال بعضهم في صمهاه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في اظهريه وأستجعله على العلماء اه لكن قال في الحلية انه قول عن الشافعي وأي حصة طافوا أنه وقع ليس صحيح اه (قوله وعنه زوجهم الخ) أشار الى ما في الخبر من أن من شرط العاقل أن يجعل له البطر الى الموصول فلا يغسل الرجل المرأة بالعكس اه وسأني ما اذا ماتت المرأة قبل زوجها أو بالعكس والطاهران هذا شرط لوجوب غسل أو باؤه لا يقتضيه (قوله لامن الفلار البها على الاحص) عراف الخ الخ القصة وبتل عن الحلية ادا كان لمرأى محرم معها يسده وأما الاحصى فمرقة على مذوء بعض نصره عن ذراعها وكذا الرجل في امرأته الا في بعض النصر اه والى وجهه أن البطر أنعم من السر حازر شبهة الاختلاف والله أعلم (قوله قال الخ) قال في شرح المجمع لمصنفه طاهر فوضي الله تعالى عما غفلتم عنها أي حاضنته صلى الله عليه وسلم وروى عم انهم رواية العسل لعل رضى الله تعالى عنه على معنى التهيئة والقيام التام

٣ (قوله العمى والاعراب) أقامهم جهة لاعم ان دلل حال ال عمل الطرف الملازم للاصادة وأمان من جهة العلى دلاهم عدم استراط بأسبابه وصول الماء الى من أطباء المعنى في يعمل حتى يصل الماء الى انشئ إلى الجانب الأيمن الذي إلى الجانب الأيسر وهو السرير اذ

أم الولد) والمدر بنو المكاتبه
ولا يسلو ولا يسلهن على
المشهور مجتني (والمتبر)
في الزوجية (مساحتها
لعله طهارة العسل لا) حالة
(الموت فيمنع من عسله ولو)
بأن قبله منه أو (أودت
بعده) ثم أسلمت (أو مست
أبيه بشهوة) لزوال السكاح
(وحالها) غسله (لأنه)
زوج المحوسبة (فإن
أسلمت) بعد غسل مسها
حيثما اعتلوا بحالة الحياة
(وجرد رأس آدمي) أو أحد
شقيه (لا يسل ولا يسل)
عليه بل يدين إلا أن يوجد
أكثر من نفسه ولو لأراس
(والاضل أن يسل الميت)
بما كان بشي العاقل
الاحراز أن كان غيبه
والا لا تتعنه عليه ويقتى
أن يسل حكم الحال
والخلاف كذلك سراج (وان
عسل) الميت (يعبر
نمته آخر) أي لملحارته
للاستعاضة الغرض عن ذمة
المكاتب

٣ قوله وفيه أن أخذ الإحرة
الح) قال شيخنا حاصل
ما يقال في هذا المقام أنه
يجوز وأخذ الإحرة على الطاعة
أوجدت الصرورة اليه ما لم
يتعنه وأما ما تدعي صا
كأنه نوات الزكوات
لا يجوز وأخذ الإحرة بالاتفاق

بأسبابه ولن تثبت الرواية فهو مختص به ألا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك أجابه
بقوله أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن طامعز وحلت في الدنيا ألا تفرقا دعاؤه والخصومة
دليل على أن الله عندهم عدم الخوازه قلت ويدل على الخصومة أية الحديث الذي ذكره
الشارح ومسر بعضهم السببية بالاسلام وانتقروا والنسب بالانساب ولو بالمصاهر نزل الرماح ويظهر
أن الأولى كون المراد بالسبب القرابة النسبية كزوجية والمصاهر والنسب القرابة النسبية لانسبية
الاسلام والانتقوى لا تنقطع عن أحد فثبت الخصومة في نسبه ومسه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر
رضي الله تعالى عنه فتروحت أم كاثوم بنت علي لذلك وأما قوله تعالى فلا تساب بهم فهو مخصوص بعير
نسمه صلى الله عليه وسلم بالبيع في الله والآخره وأما حديث لا أغني عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك
إلا أن يملكه الله تعالى فإنه يرفع الأجواب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذلك الأقارب وغنام الكرام في ذلك
في رسالتنا لعلنا نطهر في دفع النسب الطاهر (قوله وهي لا تمنع من ذلك) أي من تسهيل زوجها داخل بها
أولا كفى العجز ومنه في العرص المقتضى قلت أي لا تمنعها: دعا الوفاة لم يدخل بها وفي البدائع المرأة
تعمل ز - وهالان ما تدعى من مسعدة بالسكاح فتبقى مابق السكاح والسكاح بعد الموت باق إلى أن تنقض
الزمنة بخلاف ما دامت فلا يسلها لأنها مائة السكاح لعدم الحمل صا أو جديا وهذا إذا لم تثبت اليينية
بينهما في حالة الزوجان تثبت بان طهارة ما نال أو لا تثبت مان لا تسهله لا ارتفاع الملك لا بانه الح (قوله
ولو ذمية) الأولى ولو كانت لا لا ترضع عن الجوسية إذا سلم زوجها فثبت له كفى العجز إلا إذا أسلمت كما
يأتى (قوله بشرط طهارة الزوجية) أي إلى وقت العسل وبأن يمتنزه (قوله ولا يسلون) تبسب فيه النهر
والصواب يسله ط وهو كذا في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا يلق فيها الملك ببقائه بعدة لان
الملك فيها ملك عبي وهي تعتق بموته والحرية تنافي ملك العبي بحلال المسكوحة المستعدة من حريته الإنسانية
ملك السكاح حال الحياة وأما المدبره لا تمنع من عدمه فليعلم ولا تسهله بالأولى وكذا الآية لأنها زالت عن
ملكه بالزنى إلى الزونة ولا يباح لامة العبر من ضرورة بدائع ملحة أو أم المكاتبه لأنها صارت بعدد
الكتابة حرة بداحا لا ورقمنا لا أي بعد الأداء ولذا حرم عليه وطرفها في حياته ونظم عقرا كما في أبيه
إن شاء الله تعالى (قوله ولا يسلون) لأن الملك يسل عتقه بجملة (قوله في الزوجية) ليطهر وجهه في تقدير
الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الأصلية للزوجية لا للزوجية أه والاحسن
التعدير بمافي العراس والعرويه هما وهو أنه بشرط طهارة الزوجية عند العسل وبه يظهر التفرع عما
زاده الشارح (قوله لو بأن قبل مونه) أي بأي سبب من الاسباب يردم أو يتم كماله أو طلاقا ما لم
لا تسهله وإن كانت في العدة فتح أي بعد طهارة الزوجية عند العسل ولا بعد الموت واحتر زعموا طهارة جرمها
ثم مات في عتقه فأنه تسهله لأن زيل ملك السكاح بدائع (قوله بعده) أي بعده (قوله لزوال السكاح)
لأن السكاح كان قائما بعد الموت وانقطع بالزوجة وبأن يشهوة الموجب تحريم المسوسة على أصول الناس
ومروعه ولو كان المتبر طهارة الموت حيثما الموت كماله من طهارة تسهله (قوله لجوازها الح) الإوفى
حل التركيب بقوله وحالها لا ترضع عن الجوسية تسهيل لأهل الح (قوله لا ترضع عن الجوسية) فإنه لو أسلمت
بعده وكان حيا في السكاح ويحل ليس فكذلك إذا أسلمت بموته (قوله ولو لأراس) وكذا يسل ولو
وحد الصف مع الرأس بحر (قوله لتعديه عليه) أي لأنه صار واحدا عليه ولا يجوز رأيه الإحرة على
الطاعة كالمصدة ٣ وفيه ما أخذ الإحرة على الطاعة لا يجوز معها المقدمين وأحارها المتأخر ونسب على
تعليم القرآن والأذان والامة للصبر ورة كافي في سله ومقتضى عدم الخوازه وان وجد غيره لانه طاعة
تعيه أولا ولا يختص عدم الجواز بالاجتماع الاستعجار على السبب عجزا عما قاما كغيره من القهستاني

الاحارار وعبادة الشفع ولا يجوز الاستنجاء على غسل الميت ويجوز على الجبل والدين وأحار وعبادهم في الغسل أيضا اه فلنأمل (قوله ولدا) أي لكون التنية ليست شرطاً للصحة الظاهرة بل شرط لاسقاط الغرض عن المكلف (قوله ولدا) أي في تحصيل العمل المنسوت والا فالشرط مرفق كأنه يشير بإبداء أنه لو جرد في المعامل يسقط عنه المنسوت فضلاً عن الشرط تأمل (قوله وتعليقه) أي أنه ليس الغرض بقوله لا تأمر بالمعنى أي ولم يقل في التعليق لأنه لم يظهر ط * (تنبيه) * اعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التنجيس ولا بد من النية في غسله في الظاهر وفي الحلية إذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا يوجب غسل الميت إلا تأمر بالاعمال وذلك ليس يغسل وفي النهاية والكتاب وغيرهما أنه لا بد منه إلا أن يحركه بنية الغسل وقال في العاية ومنه نظر لأن الماء من بل يطهره، وكما يجب البنية في غسل الحلي فكذلك الميت ولذا قال في الحلية تمت غسله أهلهم من غير نية الغسل آخرهم ذلك اه وصرح في التحرير والاسيحي والمفتاح بعدم اشتراطها أيضاً وقد في شرح القدير بقوله الظاهر اشتراط طهارة لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته هو بشرط صحة الصلاة عليه اه وبهذا شارح الحلية بان ما مر عن أبي يوسف يفيد أن الغرض من غسل الميت ما حتى لو غسله لتعليم العيركي وليس فيه ما يفيد اشتراط البنية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق العقاب تركها وقد تقر في الأصول أن واجب العير من الاعمال الحسية بشرط وجوده لا بحدوده كالسعي والظاهرة ثم لا يزال نواب العباد يندونها اه وأما الباقي وأيد بحلي المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد من غسله لأن الخطأ يتوجه إلى بني آدم ولم يوجبهم غسل اه فخلص أنه لا بد في إسقاط الغرض من الفعل وأما التنية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صرح بتسليم الذممة زوجها المسلم مع أن البنية شرطها لاسلام يسقط الغرض عما يفعله ما يدون ينقو والتبادر من قول الحلية آخر أنهم ذلك بقى قول المحيط لأن الخطأ يتوجه إلى بني آدم ظاهر أنه لا يسقط بفعل الماء ورد عليه فصفة حطالة عسيل الملائكة وقد يقال إن عليهم ذلك كاب بطريق البينة تأمل وسببنا في تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في أحكام الصغار بأن الصبي إذا غسل الميت جاز اه ومثله ما سنده كره عن السماع من أنه لو ماتت امرأة بغير حال ومعه من غير مشقة عاوه الغسل ليس لها بوجوب علم أن البلو غ غير شرط (قوله وفي الاختيار) استيفاء منه أنه بشرعة قد وثق وأنه يسقط وإن لم يكن العامل مكافئاً وأما ما رواه أبو داود أنه لا بد من العلم عليه السلام عليه ط (قوله فان في دارنا) أماد يذكر التفصيل في المكان بعد انتفاء العلامة أن العلامة مقدمة وقدها يعتبرها المكان في الصحة لأنه يحصل به غلبة الطين كافي للبر عن الردائع وفيها أن علامة المسلمين أو به الختان والحضاب وليس السواد وحلق العانة اه ثلث في زماننا ليس السواد بل سبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الأكثر) أي في الصلاة مرتين، بقوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحلية ما كان المسلمون علامة ولا اشكال في اجراء أحكام المسلمين عليهم والأفلا المسلمون أكثر على عليهم وبسوى بالدلالة المسلمين ولو الكفار أكثر وفي شرح مختصر الطحاوي الاستيعاب لا يصح ما هم أكثر من المسلمين ولا بد من وفوق في مقام التبركين اه قال ط وكيفية العلم لا أكثر أبهى بعض عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم) فقيل لأصل لأن ترك الصلاة على المسلم شرع في الجلالة كالدعاء ووطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على الكفار لأنهم مشروعة أقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً وقيل يصلي ويقتد المسلمون لأنه إن مجرد التعيين لا يجزئ القصد كافي للدائع قال في الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلي عليهم في الحالة الثانية أيضاً أي حالة ما إذا كان الكفار أكثر لأنه حيث قصد المسلمي فقط لم يكن مصلياً على الكفار والآن يجوز الصلاة عليهم في الحالة الأولى أيضاً مع أن الاتفاق على الحوازي ينبغي الصلاة عليهم في الأحوال الثلاث كما كانت به الأئمة الثلاثة وهو أوجه فضاء لحق المسلمين بلا تأمر كتابه منى عنه اه ملخصاً (قوله ويجزئهم) بالمرعط فاعلى الصلاة فيه بخلاف أيضاً (قوله كدس ذمة) جعل الأول مشبهاً بهذا لأنه

(و) لذا قال (ولو جندمت في الماء فلا بد من غسله ثلاثاً) لا تأمر بالاعمال في غسله في الماء بنية الغسل ثلاثاً وفيه غسله بعد أن تم بلوه عليه بلا إعادة غسله مع وإن لم يسقط وجوبه عنهم فذكر وفي الاختيار الأصل فيه غسل الملائكة لا آدم عليه السلام وقال الولد هذه سنة موناكم * (فروع) * لو لم يدور مسلم أم كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى عليه والا * اختلط موناك بكفار ولا صلاة اعتبر الأكثران استواءوا غسلوا واختلف في الصلاة عليهم ويجزئ دفنهم كدفن ذمية حبل من مسلم قالوا والاحوط دفنهما على حدة ويجعل طهرها إلى النقلة

لارواية فيه عن الامام بل فيه اختلاف المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختلف فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم ندفن فيه قارباً من جهة الجانب الوليد وبعضهم في مقابر المشركين لان الوليد في حكم حرمهما مادام في طهارتها وقال وائل بن الاسقع يتخذونه سائمة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والطاهر كما أفصح به بعضهم أن المسئلة مصورة فيها اذا فزع فيه الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله) لان وجه الوليد لظاهرها أي هو الوليد المسلم تعالى عليه في حالي القلة هذه الصفة ط (قوله) يعمه المحرم الخ أي يعم الميت الأصغر من المذكور الأثني وكذا قوله فلا تحنن أي والشخص الاجنبي الصادق بذلك وأما دافن المحرم لا يحتاج الى حرقه لانه يجوز له مس أعضاء النجس بخلاف الاجنبي الا اذا كان الميت أمة لأمه كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع النجس داخل في الإسلام ولا كافر ولا صيدية صغيرة ولو معهن كافر علمه المسلم لان نظر الجنس الى الجنس أحق وأب من رفاق في الدين ولو معهن صبيحة لم تبلغ حد الشهوة وطاقت غسله علمها غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها وكذا في المرأة فتوتت من رجالهم امرأة كافرة أو صبي غير مشتمس كتابها في الدائع (قوله) لو سرقها المراد به هلمس بالغ حد الشهوة كي يعلم مجامعها (قوله) والاكتعير أي من الصغار والاعترقال في النجس الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما في الحال والنساء وقدر في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله) لم يقع دعاء الخ قال في الفتح ولو لم يوجد ما يقيم الميت وصلوا عليه ثم جحدوه غسلوه وصلوا عليه ثانياً عند أبي يوسف ووجهه يغسل ولا تعاد الصلاة على من كسره ونقي منه عضول يغسل فانه يصل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبع لا يصل اه (قوله) وقيل لا أي يصل ولا يصل عليه كما علمت قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الخي فان الخي لو تم لفقد الماء وصل ثم جحد لا يصل ثم رأيت في شرح المسئلة بقلان السروحي أن هذه الرواية موافقة للاصول اه وفيه استسماز ترجعهم لما قلنا

(حاشية) يذهب الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله يجب وأما من امداد والاولى كونه أقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل اهل الاما والزرع وفي الغسل وان حضر اذ رأى ما يجب الميت ستره أن يستمره لا يحدث لانه عيبه وكذلك اذا كان عيباً ثابتاً بالوت كسواد وجهه وعيوبه ما لم يكن مشهوراً بدعة فلا بأس بذكره تقدير ما لم يبدعه وان رأى من أمارات الخبر كوضاعة الوجه والتبسم وبحوه استحب اطهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح المسئلة (قوله) ويس في الكف الخ أصل التكفيع فرض كتابته وكونه على هذا الشكل مسنون شره لالة (قوله) أي للرجل (قوله) ازاد الخ هومن القرن الى القدم والقدم من أصل العنق الى القدمين بلا دخيل وبين واللفافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وترط من الاعلى والاسفل امداد والنخريص الشق الذي يمل في قبص الخي لينسج لاشمش (قوله) وسكره العمامة الخ هي بالكسر ما يلف على الرأس ماموس قال ط وهي محل الخلاف وأما ما يلف على الحشبة من العمامة والزينة ببعض حتى يهوس المكروه بخلاف المسئلة ثم انه يكره ديبه كل ما كان للريبة اه (قوله) في الاصح هو أحد تعجيبين قال القهستاني واستحسن على الصحيح العمامة يعمهم بما يذب وبلف ذنبه على كورته من قبل يديه وقيل يذب على وجهه كفي الترنش وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمهم بكل حال كفي الخيط والاصح أنه تكرر العمامة بكل حال كفي الزاهدي اه (قوله) ولا بأس بالزيادة على الثلاثة كذا في المهر عن أبيه البان وقيل قوله عن الجني الكراهة لكن قال في الحلية عن أبيه خير فمعز بالي عصام أنه الى خمسة ليس بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بان ابن عمر كفن ابيه واقفا في خمسة أبواب فص وعلمه ثلث اقامه وأدار العمامة الى تحت حكه رواه سعيد بن منصور اه قال في البحر بعد قتل الكراهة عن الجني واحتج في روضة الرند وسنن ما اذا وصي بأن يكفن في أربعة أو خمسة فإنه يجوز بخلاف ما اذا وصي ان يكفن في ثوبين فانه يكفن في ثلاثة ولو وصي أن يكفن بألف درهم كفن كفواً وسقط اه تأت الماهر أن الاستسماة في الرخصة قطع انوكره

لان وجهه الوليد لظاهرها
ماتت بين جال أو هو بين
نساء يعمه المحرم فان لم يكن
فلاجنبي بحرقه ويوم الخ في
المشكل لو مراهما والا
فكعبه يغسله الرجال
والساعة يعم لفقد ماء وصل
عليه ثم جحدوه غسلوه
وصلوا ثانياً وقيل لا (يرسن
في الكفن له ازار وقبص
ولفافة وتكره العمامة)
الميت (في الاصح) يجتبي
واستحسنها المتأخرون
للعلو والانراف ولا بأس
بالزيادة على الثلاثة

مطلب في الكفن

لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ الاقل تأمل **(قوله ويجسن الكفن)** بان يكفن بكفن مثله وهو أن ينقل الى ثيابه في حياته للجمعة والعربون في المرات ما تلبس من يارأبوعها كذا في المراح وقول الحدادي وتكره المعلا في الكفن يعني زيادة على كفن المثل ثمر **(قوله حديث الخ)** وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أهله ويجسن كفو وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سرعا وجسم بين الحديثين بان المراد بجسنة ما ضو ونظافة لا كونه تحتنا طيبة وهو في معنى ما مر من التبر **(قوله)** وينتفخون المراد به الفرح والسرو حديث وافق السنة والواز ياروقا كانت الروح لكن للروح نوع تعلق بالحسد **(قوله ولها)** أي ويسس في الكفن المراد **(قوله أي قصص)** أشار الى تزاودهما كما قالوا وقد فرق بينهما بان سبق الذرع الى الصدور والتمصص الى المسك فاستأنى **(قوله وجار)** بكسر الخاء ما تعلى به المرأف رأسها قال الشيخ اسمعيل ومما داره حالة الموت ثلاثة أذرع بذراع الكر يارسرسل على وجهها ولا يلبس كذا في الايصاح والعتابي اه **(قوله وخوقة)** الاولى أن تكبر من الشديدين الى العزدين ثمر عن الثانية **(قوله وكفاية)** أي الاقتصار على التو به الكفن الكفاية لانه أدنى ما يلبس حال حياته وكفه كسونه بعد الوفاة يعتبر بكسونه في الحياة ولهذا تجوز وصلاته فيه بلا كراهة مع مراح وحالته أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفيه بلا كراهة فهو دون كل السهو هل هو سنة أيضا أو واجب الذي يظهر في الثاني ولذا كره الاقل منه كأي كره الشارح وقال في الجرح قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حال الاختيار لان في حال حياته تنحو وصلاته في ثوب واحد مع الكراهة قالوا اذا كان بالمسائل له والورثة كثره فكفن الكفاية أولى وعلى القلب كفن السنة أولى ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أثواب وليس له غيرهما عليه من أن يباع مهابوا حدادين ان انشأ ليس واجب حتى ترك للورثة عند كثرتهم والذين أولى مع أنهم صرحوا بجاني الحداد صفة أنه لا يباع حتى منها والذين كفى حالة الحياة أو أفاض له ثلاثة أثواب هو لا يلبسها بترع عنه حتى يباع اه ما في الجرح وهو مأخوذ من الفخ وقال في الفتح لا يبعد الجواب اه وذا الجواب بعضهم بان يفرق بين الميت والحي ان عدم الاختصام حتى لا احتياجه ولا كذلك الميت اه أقول أنت تدعيران الاشكال بانهم تصرعهم بعدم الفرق بين الحي والميت فأنى يصح هذا الجواب يصح على ما قاله السيد في شرح السراجين من أنه اذا كان الميت مستعرقا لمعالمهم من تكففيه مجازا على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدار المشتق وهل للعرماء المع كفن المثل قولان والصحيح نعم اه وهذا في سكب الانمراكن قال أيضا لا ترى أنه لو كان للميتون ثياب حسنة في حال حياته وبمكنه الاكفاه بمادونها ببيعها للقاصي ويقضى الدين ويشتري بالباقي ثوبا يسسه فكذا في الميت المدون كذا اختاره الحصاف في أدب القاصي اه ثم رأيت منه في حاشية الرمي عن شرح السراجية المعنى ضوء السراج للكلابادي وحديثه بلا اشكال وجواب به علم أن ما مر من الخلاصة في الصحيح وقد سبق بحمل ما في الخلاصة في الحي على ما ادل يكف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما ادل من نعم العرماء قال في شرح قلنا المظوم صحيح العلامة حيدر في ترجمه على السراجية المعنى بل السكاة بالورثة تكففيه كفن المال ما ينفعهم العرماء اه ذلت والظاهر أن المراد بهم الميع الرضا بذلك ولا يكف يسوع للورثة تقديم المسون على الذين الواجب ثم ان هذا مو يلبس بعضا من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند الاختيار ثم رأيت في شرح المتقدمي قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم **(قوله في الاصح)** وتقبل قصص ولغاظة يلبى قال في الجرح وبني عدم التخصيص بالازارو والعامة لان كفن الكفاية معتبر بأدى ما يلبس الرجل في حياته من غير كراهة كما عليه في البدائع اه **(قوله ولها ثوبان)** لم يبينها كراهية ومسرهما في الفخ الغصص والعامة ويعنيها في اكثر بالازارو للفاضة قال في الجرح والظاهر كما تقدم عدم التمييز بل ما يقص ولزار ارازان والثاني أولى لان فيه زيادة في ستر الرأس والعنق **(قوله ويكره)** أي عند الاختيار **(قوله وأتله ما يميم)**

ويجسن الكفن لحديث حسنوا كفن الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتغاضون ويجسن أكفانهم ظهيرة (ولها درع) أي قصص (وازار وجار) ولغاظة وسرعة بطم نديها (وطمها) وكفاية له زارو لغاظة في الاصح (ولها ثوبان وجار) ويكره أقل من ذلك (وصكفن الضرورة لهما ما وجسد وأتله ما يميم

البدن) ظاهر أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوابه وإن ما دون ذلك بمنزلة العدم وأنه لا يسقط به
 الفرض عن المكلفين وإن كان سائر العورة مالم يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن الضرورة مالا يصار إليه
 الاعتدال المجزأ لا يناسب تقييده بشئ ولذا عبر المصنف بما يوجد من ما يعم البدن هو كفن الفرض كما صرح
 به في شرح النية فيسقط به الفرض عن المكلف لا بعد كونه عند الضرورة لأنها تقدر قدرها ولا لما
 استشهد مصعب بن عمر رضي الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده إلا غرة أي كساء مخطوط فكان إذا غطى بها
 رأسه يبتذل جلادو بالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم به طهر رأسه وأسمعه وأجابه بالادحوا لأن يقال إن
 مالا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجبستر باقيه بنحو حشيش كالادحوا قال الزبيلي بعد
 سورة حديث مصعب وهذا دليل على أن ستره ووجهه لا يكفي خلافا لما في (قوله) ثم يصح
 أي الميت أي يلبس القميص بعد نشفه بحرقه كمر (قوله) ويلف يساره ثم يعمه الصميران للأزار وأشار
 به إلى أن كلام الأزارو اللقافة يلف وحده لانه أمكن في السرا (قوله) ليكون الأيمن على اليسر) اعتبارا
 بحالة الحياة إمداد (قوله) تحت اللقافة) الأوصع تحت الأزار (قوله) ثم يفعل كمر أي بان توضع بعد اللباس
 الفرع وانما على الأزار ويلف يساره الخ قال في التبع ولم يذكر الحرقه وفي شرح الكنز فوق الأكرافان
 كبلات مشروعة منها ما بين يدي المرافة إلى السرور فيسأل ما بين التشد إلى الركبة كيلا يتسرب الكفن عن
 التخرين وقت المشي وفي التمهنة بما الحرقه فوق الأكرافان عند الصدر فوق الثديين اه وقال في الحرقه
 وقول العبد في ربط الحرقه على الثديين فوق الأكرافان يحتمل أن يراد به تحت اللقافة وفوق الأزار
 والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار تلبس القميص ثم الحرقه فوقه ثم بما الحرقه فوق القميص اه
 ومقادير هذه العبارات الاختلاف في مرصها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله) وخشيت مشكل كمر أهيه
 أي يكفن في حصة أبواب احتياط لانه على احتمال كونه كمر اه لا يذاد لاضر قال في لهر لا أنه يجب
 الحبر والمصفر والمرغف احتياطا (قوله) والحرم كالحلال أي يعطى رأسه ونظيب أكرافه خلافا
 للشافعي رحمه الله تعالى (قوله) والمرافق كالباغ) المذكور كالأثر كالأثرين ح قال في البدائع
 لأن المرافق في حياته يخرج فيما يخرج فيه ما لا يقع عذقه كذا يمكن في أيكفن به (قوله) ومن لم يرافق الخ
 هذا لو ذكر قال في الزبيلي وأدنى ما يكفن به الصبي ثوب واحد والصيدة ثوبان اه وقال في البدائع
 وإن كان صبي لم يرافق فان كفن في حقين أزار ورواه غسن وإن كفن في أزار واحد جاز وأما الصغيرة فلا
 بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول في قوله غسن أشارة إلى أنه لو كفن بكفن البالغ فيكون أحسن
 لما في الحياة عن الحامية والحلاصة الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الحسن أي يكفن فيما يكفن فيه البالغ
 وإن كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه إشارة إلى أن المراد من لم يرافق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله) والسقط
 يلف) أي في خوفه لانه ليس له حومة كاملة وكذا من ولده متبادئ (قوله) ولا يكفن) أي لا يراعى فيه مسمة
 الكفن وهل النبي يعمي الهنبي أو يعمي بني الروم الظاهر الثاني ولي تأمل (قوله) كالغمر من الميت أي
 لو وجد طرف من أطراف إنسان أو نصفه مشقوقا طولا أو عرضا ياب في حقه الأداة كان معه الرأس
 فيكفن بكافي البدائع قال وكذا الكافر لو له روح محرم مسلم بهله ويكفه في خوفه لابل التكفين على وجه
 السنة من باب الكرامة اه (قوله) ميبوش طرى) أي بان وجد موشبلا كفن (قوله) لم يتفجع) قبله
 لانه لو تفجع يكفن في ثوب واحد كما صرح به هذه الظاهر أنه بيان للمراحم قوله طرى كما تشهده المقالة
 بقوله وإن تفجع (قوله) كالذي لم يبدن) أي يكفن في ثلاثة أثواب (قوله) مرة بعد أخرى) أي لو بيش ثابا
 وثالثا وأكثر كفن كذلك مادام طر يامن أصل ماله عند ما لو مد ثوبا لا اقبض العرما اتركة ولا يسترد
 منهم وأقبضهم على كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء وأصحاب الأوصال لأنهم أحاب سبب الأخر (قوله)
 أحد عشر) المذكور منها متاجرة الجل والمرأوا الحنثي والموشوش الطرى والمتفجع ود كفي الشرح

البدن وعند الشافعي
 ما يستر العورة كالخ
 (تبسط اللقافة) أولا
 ثم تبسط الأزار عليها
 ويقمص ويوصع على
 الأزارو يابساره ثم يعمه
 ثم اللقافة كذلك ليكون
 الأيمن على اليسر (وهي
 تلبس الفرع ويجعل شعرها
 صفيحتين على صدرها
 فوقه) أي الفرع (والتحار
 فوقه أي الشعر تحت
 الإضافه) ثم يفعل كمر
 (ويعد الكفن أن تحذف
 اقتساره وخشيت مشكل
 كمر أهيه) أي الكفن
 والحرم كالحلال والمرافق
 كالساق ومن لم يرافق ان
 كفن في واحد جاز والسقط
 يلف ولا يكفن كالمشوم
 الميت (و) آدمي ميبوش
 طرى) لم يتفجع) يكفن
 كالذي لم يبدن) مرة بعد
 أخرى (وإن تفجع كفن
 في ثوب واحد وإلى هنا من
 المكفون أحد عشر
 والثاني عشر الشهيد
 ذكره في الجنتي

وودنا منى، معهن برود
وكان وفي النساء بحر
ومن عظم وعظمى لجواره
بكل ما يتجرؤ عليه حال الحبا
وأحب البياض أو ما كان
يصل فيه (وقضى من لامل
له على من يحب عليه نفقته)
فان تعددوا فعلى قدر
ميراثهم (واختلف في الزوج
والفتوى على وجوب كفنها
عليه) عند الثاني (وان
تركت مالا خاتبة ووجه
في البحر بانه الظاهر لانه
ككسوتها (وان لم يكن ثمة
من يحب عليه نفقته في
بيت المال فان لم يكن بيت
المال معمورا أو منتظما
(فعلى المسلمين تكفيته)
فان لم يقدر واسألوا الناس
له فوباها فضل شئ ود
للمصدق ان علم والا كفن
به مثله والا تصدق به مجتبي

عطلب في كفن الزوجه
على الزوج

سنة الحرم والمراق ذكروا ثنى ومن لم يراق كذلك والسقط لكن علمت أن المراهقة لم ينص على حكمها
وتدمناع الدائع اتب آخري وهما من ولادتنا والكار (قوله ولا بأس بالبح) أشار إلى أن خلافه أولى
وهو البياض من اقطن وفي جامع الفتاوى وبحر زان يكفن الرجل من الكفار والصوف للسكن الاول
القطن وفي الناجية ويكره الصوف والشعر والجلود في المحيط وغيره ويستحب البياض اجمعيل (قوله
برود) جمع بر بياض من بر ود العصب عرب ثم قالوا لعصب من برود البين لانه يعصب غزله ثم يصبح ثم
يحال في فيه وأما البرد بالهاء فكساء مربع أسود صعب (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أى وفي كفن
النساء واحترز عن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأحب البياض) والجديد والغسيل به سوا غير (قوله
أو ما كان يصل فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لامل له) أمان له مال فكفنه في ماله يقدم على
الدين والوصية والارش إلى قدر السعة لم يتفق به حق العبر كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الحبا في بحر
وزبان وقدمنا أن العار من الورع تكفيته على زاده على كفن الكفاية (قوله على من يحب عليه نفقته)
وكفن الصد على سنده والمرهون على الزمان والمبيع في يد الدائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما
كانت العفة واجدة عليهم فتح أى فأنها على قدر الميراث فله أح لا بد أو أح شقيق فعلى الاول السدس والثاني
على الشقيق أو ثلثه متى اعتصار الكفن بالثقة لانه لو كان له اس وبنت كان علم ماسوية كالثقة إذ
لا يعتبر الميراث في العفة الواجبة على الفرع لاصله ولذا لو كان له اس مسلم واس كافر فعلى علم ماسوية مقتضاه
أيضا أنه لو كان للميت أب واس كفه الابن دون الاب كإي العفة على التماسيل الآية في باحسان شاء الله
تعالى * (تنبيه) * لو كانت الحاصر من ماله ليرجع على العائش منهم بخصته ولا يرجع عن أن أفق بلادان
القاضي حاوى الزهدى واستنبط منه الخير الرمى أنه لو كفن الزوجه عير زوجها بالاندة والابن القاضى
وهو متبرع (قوله وانما خفي في الزوج) أى في وجوب كفن زوجها عليه (قوله عبد الثاني) أى أبى يوسف
وأما عبد محمد فلا يلزمه لا يقطع الزوجية بالموت وفي البحر عن الجتنى أنه لا رواية عن أبى حنيفة لكن ذكر في
شرح الميعة عن شرح السراجية لصفه أن قول أبى حنيفة كقول أبى يوسف (قوله وان تركت مالا الخ)
علم انه احتاطت العار أن يبحر بر قول أبى يوسف في الحاية والحلاصة والطوبى به أنه يلزمه كفنهما وان
تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجسس والواجبات وشرح الجمع لاصنفه اذ لم يكن لها مال فكفنها
على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح الجمع لاصنفه اذ ماتت ولا مال لها على الزوج المورس اه ومثله في
الاحكام من البتة بزيادة الفتوى ومقتضاه أنه لو مورس الايزه انقضا وفي الاحكام ايضا عن العرب
كفنها في ماله ان كان والا فعلى الزوج ولو مورس في بيت المال اه والذى اختاره في البحر وزمه عليه
مورسا أولا له امال اولاد ككسوتها وحى واجبة عليه مطلقا قال وصححه في نفقات الولو الجلية اه قلت
وعاينها اذ ماتت المرأة ولا مال لها قال أبى يوسف بحر الزوج على كفنها الاصل فيه أن من يبحر على نفقته
في حياته يبحر عاينها بعد موته وقال محمد لا يبحر الزوج والصحيح الاول اه فليتأمل * (تنبيه) * قال في
الحلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بهما مانع مع الوجوب عليه حال الموت من نشو زها أو موعرها
وبحو ذلك اه وهو وجبه لانه اذا استمر لزوم الكفن بالزوم العفة سقط ببايقطها ثم اعلم أن الواجب
عليه تكفيته أو تجهيزها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية وحوط وأمره ففسل وجل ودفن دون
ما يتدفع في زمانه من مهلب وقرا عومعين وطعام ثلاثة أيام وبحودك ومن فعل ذلك بدون رضاعة الورثة
المدعى به في ماله (قوله وان لم يكن بيت المال معمورا) أى بان لم يكن فيه بيت أو منتظما أى مستقيما بان
كل عامر ولا يصرف في معارضة ط (قوله فعلى المسلمين) أى العالمين به وهو مرض كفاية بأن يتر كج جميع
من علم به ط (قوله فان لم يقدروا) أى من علم بهم بان كانوا اقراء (قوله والا كفن به مثله) هذا لم يذكره
في الجتنى بل زاده عاين البحر عن التجسس والواجبات قلت وفي مختارات النوازل لصاحب الهادية قبر ميات

يجمع من الناس الذراهم وكفوه وفضل شيء أن عرف صاحبه رد عليه والابصر إلى كفن فبأخر أو
 يتصدق به (قوله وطاهر الخ) أي ظاهر قوله أو ما وجدنا صاحب الهر لکن قال في مختارات النوازل
 بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدور كفايته اه فتأمل ثم رأيت في الاحكام عن عمدة المفتي ولا
 يجمعون من الناس الا قدور بواحد اه (قوله لا يلزم تكفيله) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب
 للميت والحي وادنه يكفن به الميت لانه مقدم على الميراث لکن الا اذا كان الحي مضطرا اليه ليلد أو سبب يخشى
 منه التلف كالوكان للميت ما هو المفضل للميت قدم على غسله شرح المسألة (قوله ولا يخبر الكفن
 عن ملك المتبرع) حتى لو أقر من الميت صرح كان للمترع لا للورثة فظهر أي أن لم يكن وجهه لهم كافي الاحكام
 عن المحيط (قوله صفتها الخ) ذكر صفتها وشرطها وذكرها وسنها وكيفيتها والاحكامها قال القسستاني
 وسبب وجوبها للميت المسلم كافي انطلاقة وقتها وقت حضوره ولما قدمت على سعة المغرب كافي الخ راية اه
 وفي البرق ويشدها ما أسد الصلاة الامانة كافي الدائع وتكره في الاوقات المكرهة وهتولوا أحدث الامام
 ما يختلف غيره فيها جاره والعجم كذا في التمهيد به اه (قوله بالاجماع) وما في بعض العناوين من أنها
 واجبة فالمراد لا تراض لکن في القسستاني عن العلم قبل انهاء المسألة اه قلت يمكن تأويله بثبوتها
 بالسنة كافي نظرا لکن ينافي التصريح بالاجماع الآن يقال ان الاجماع سند السنة كقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على كل روماجرو ما قوله تعالى وصل عليهم فقل انه دليل الفرصة لکن رد كافي النهر
 باجماع المفسرين على أن الأمر به هو الدعاء والاستغفار للميت اه هذا واستشكل المحقق اس الهمام
 في التحرير وجوب ما سبقوا به على الصلي قال والجواب أن المقصود الفعل لا يدفع الواجب لفظ الوجوب
 اه أي لان الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم وذكر شارحه المحقق اس أميراح أن
 سقوطها بفعل الصلي المغير هو الاصح عند الشافعية قال ولا يخفى هذا مقولا فمما وقت عليه من كتبها
 وانما ظاهر أصول المذهب عدم السقوط اه وأيضا نعام السكلام فربما (قوله وشرطها) أي شرط صحتها
 وأما شروط وجوبها فهي شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم بعونه
 تأمل (قوله ستة) ثلاثة في المتن وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور الميت وكونه أو كثره امام المصل
 وزاد ايضا سماعه وهو بلوغ الامام ثم هذه الشروط راجعة إلى الميت أما الشروط التي ترجع إلى المصلي
 فهي شروط بقية الصلوات من العاهة الحقيقية بدائنها أو مكاما والحكمة وستر العورة والاستقبال والسنة
 سوى الوقت (قوله اسلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحد أو به أو لدار أو للسباي كإسائتي والمراد
 بالميت من مات بعد ولادته حيا لا بلقي أو قطع طريق أو مكافرة في مصر أو قتل لاحد أو به أو قتل لنفسه كإيائتي
 بان ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه انتراب) أي ما لم يهل عليه انتراب فانه يخرج ويصل ويصلي
 عليه بجمرة (قوله ويصلي على قبره الا غسل) أي قبل أن تنفصع كإسائتي عند قول المصنف وان دون بلا
 صلاة هذا رد كافي في البحر هال ان الصلاة ما دون غسل رواية اس سماعه عن محمد وأنه صحيح غاية
 البيان مع باقي القدوري وصاحب النخبة أنه لا يصلي على قبره لانها لا غسل عبر مشروعة ومضى وأيضا نعام
 السكلام عليه (قوله وان صلى عليه أولا) أي ثم تذكر أو أنه دون غسل (قوله استسحانا) لان ذلك الصلاة
 لم يعتد به التارك الطهور مع الامكان والا زال الامكان وسقطت بقية العمل حويرة (قوله وفي القبة
 الخ) مثله في المفتاح والمختار مع باقي الخبر يداهم لکن في التنازعية مثل فاضل عن طهارة مكان
 الميت هل تشتط لجزاء الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجبارة لا شئ به يجوز والا فلا رواية له داود بنبي
 الحواز وهكذا أحباب القاضي بدر الدين اه وفي ط عن الحراني اذا نجس الكفن بخامسة الميت لا يصير
 دعهما لغيره يحل الكفن للميتس ابتداء اه وكذا التخصيص بينه بما يحرمه من ان كان قبل أن يكفن
 غسل وبعده لا كذا في مائة في العمل بقية مداني القبة بغير الخامسة الخارجة من الميت (قوله أعيدت) لانه

مطلب في صلاة الجنائز

وظاهره انه لا يجب عليهم الا
 سؤال كفن الصلوة
 الا لا كفاية يقولان في مكان
 ليس فيه الا واحد ذلك
 الواحد ليس له الا ثوب
 لا يلزمه تكفيله به ولا
 يخبر الكفن من ملك
 المتبرع (والصلاة عليه)
 صفة (افرض كتابه)
 بالاجماع فيكثر منكرا
 لانه أنكر الاجماع فنية
 (كدفه) وغسله وتجويزه
 فانه ارض كفاية (وشرطها)
 ستة (اسلام الميت
 وطهارته) ما لم يهل عليه
 التراب فيصلي على قبره بلا
 غسل وان صلى عليه
 أولا استسحانا وفي القبة
 الطهارة من الخامسة في
 ثوبه بدن ومكان وستر
 العورة شرط في حق الميت
 والامام جميعا صلوات بلا
 طهارة والقوم هاء عديت

لا صحة لها بدون الطهارة واذ لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم بحر (قوله وبكسره لا) أي لاتعاد لصحة
صلاة الامام وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله يكلوا من امرأة) أي أمتد جلوس صلاتها تصح وان لم يصح
الاعتداع (قوله ولو أمة) ساقط من بعض السنف (قوله لسقوط مرها واحد) أي بشخص واحد وجل
كان أو امرأة فهو تعليل لمسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحلية وهذا نبي أنه لا يجب صلاة
الجناء قتيها اه ومنه في البدائع (قوله وفي من الشرط بلوغ الامام) الاول ذكر ذلك بعد تمام
الشرط ولا شرط سابق زائد على السنة فادعهم واما أمر بالتأمل لانه مذكور بحال الانساقال قال الامام
الاستر وشي في حجاب أحكام الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واداء أم في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يجوز زوجه
الظاهر لانها ليس فروض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الغرض ولكن يشكل رد السلام اداسلم على قوم
فردصي جواب السلام اه أقول حاصله أنهم الانساقط عن البالغين بفعله لان صلاتهم لم تصح لفقد شرط
الاعتداع وهو بلوغ الامام وصلاؤه وان صح شاكسه لا تقع فرضا له ليس من أهله وعليه فاولى وحده
لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأه وصلت اماما أو وحدها كأمراة يمكن بشكل على ذلك مسئلة السلام
وكذا جواب تعيينه الميت مع أنه فرض أيضا وقد ساعى البحر يرفر ييد السنك كالسقوط الصلاة بفعله وعن
شارحه أنه يراه وأن ظاهر أصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الأحكام عن جامع الفتاوى سقوطها
بفعله كرجال الامام ونقل بعده عن السراجية أنه بشرط بلوغه قلت يمكن حل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه
اماماد لا ينافي السقوط بفعله كقبي التيسيل ورد السلام وكونه ليس من أهل أداء الغرض لا ينافي ذلك كما
حققتنا في باب الامامة بنقله ولا يصح اعتداع رجل ماض أو ترجمه (قوله حضوره) أي كاه أو أكثره
كالصنف مع الرأس كاس (قوله ووصه) أي على الأرض أو على الأيدي قر يباهها (قوله وكونه هو أو
أكثره أمام المصلي) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره لانه قد حصره ولانه احتراز عن كونه خلفه مع أنه
يؤهم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس كذلك فقد ذكر القهستاني عن الخصفة أن وكها القيام
ومحاذاته الى خمسين أمرا الميث اه لكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً لاداء السبعة
المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحداً والاعتدال واحد منهم يدل ماسبقاً من التخيير في موضعهم
صفاط ولو أعرض تأمل ثم رأيت في ط ثم قال ان هذا ظاهر في الامام لان صف الموقن قد يصح عن المحاذاة
(قوله ولا تصح) يدل في غير زمان الشرط الثلاثة الأخيرة على اللفظ والشر المرب (قوله في عوداية) أي
كمعمول على أيدي الناس ولا تخوف في المختار الامس عدوا مداعن الى يلي وهذا الوجهات على الأيدي
ابتداء أما لو سبق بعض التكبيرات فانه يأتي بعد سلام الامام بمعاذاته وان وقعت على الأيدي مثل أن توضع
على الاكتاف كما يأتي (قوله لانه كلاماً من وجه) لا شرطاً هذه الشرط وعدم محبتها بفعلها أو فقد
بعضها (قوله اعتباراً على الصبي) أي بالمرأة وهذا لانه قوله وجهه ان كان اماماً من كل وجه لم يصب
على الصبي وبحره (قوله على الخائى) يشهد بالبايع تخفيفاً أو تصح وتكسر فونها وهو أضعف ملك الحبشة
اسمه أضعف قلموس ود كرفي المغرب أنه تخفيف الياء بما عاين الثقات وأن تشدد الجيم بسم خطأ وأن
السبي في أحممة تصح (قوله لعوية) أي لم ادم بمجرد الدعاء وهو بعد (قوله أو خصوصية) أولاه ورفع
سريه حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرته فتكون صلاته من خلفه على ميت يراه الامام وبحضرته دون
المؤمن وهذا غير مانع من الانتداء فتح واستدل لهدس الاحتياط بما لا يرد عليه فارجع اليهم جملة
ذلك أنه قوي خلق كثير من أصحابه صلى الله عليه وسلم من أعزهم علماء القراءه ولم يقل عنه أنه صلى عليهم
مع حوصه على ذلك حتى قال لا يموت أحدكم الا آذنتموني فان صلاتي عليهم جملة (قوله وصحتلو
وصعوا الخ) كذا في البدائع وصرف في شرح المسئلة في التلخيصية فان وضعوا رأسه على يمينه بسلام الامام
اه دافاً أن السنة موض رأسه على يمين الامام كما هو المعروف الا أنه ولهدا على في البدائع لا لئلا يقول

مطلب هل يسقط قرص
الكفاية بفعل الصبي

وعكسه لا يكلوا من امرأة
ولو أمة لسقوط فرضها
فراحد وفي من الشرط
بلوغ الامام تأمل وشرطها
أفضا حضوره (وضعه)
وكونه هو أو أكثره (امام
المصلي) وكونه للقبلة لا
يصح على غائب ومجمل على
نحو دابة وموضع خلفه
لانه كلاماً من وجهه
وجبه لصحتها على الصبي
وصلاة الذي صلى الله عليه
وسلم على الخائى لعوية
أو خصوصية وصحت لو
وضعه والرأس موضع
الرجاسي وأساقا ان
تعهد وأولو أسقطوا القبلة
صحت ان تحروا والافتتاح
المعادنة (وكها)

شيات (التكبيرات) الاربع

فلاولى ركن أيضا شرط
فلا لم يجز منه أخرى عابها
(والقيام) فلم يجز فاعدا بلا
عسذ (وسنها) ثلاثة
(التعميد والثناء والدعاء
فيها) ذكره الزاهد وما
فهمه السكالم أن أن الدعاء
ركن والتكبيره لاولى شرط
ورده البحر بغير معهم
بخله (وهى مرض على
كل مسلم مات شلا) أو بمة
(بما وقطاع طريق) فلا
يسلوا ولا يصل عليهم (إذا
قتلوا فى الحرب) ولو بعده
صلى عليهم لانه حداد
قصاص (وكذا) أهل
عصه

(قوله) وقد يقال بفعل
الامام الخ قد يقال
مقتضى هذا أن يفعله
الامام القرامه من المسوق
فى كل صلاة تبطل بخروج
وقتها بخلاف الجروح قبل
اتمام المسوق بخلى صلاة
الغير والمجعة ويمكن أن
يقال أعمال بفعل الامام
القراءة بما ذكر لان
الغير يقتضى للصحة خلط
بخلاب الجساسة لكن
يشكل على هذا صلاة
العبد فانها تبطل بخروج
الوقت ومسح ذلك لا يقتضى
والخلط لها بالنسبة لهذا
المسوق عسدهم على
الاصح ويمكن أن يجعل على
قول الثاني من ان الشرع

لتعيرهم السنة المتوارثة وما تفعله قول الحساوى القدسي وضع رأسه مما يلي عين المستقل مما فى شاة
الرجح من خلاف هدايه نظر راجعه (قوله شيات) وأما فى القهسة فى عين التحفة من زيادة
الحاذة الى حزم من الميت فالتدبير يظهر كونه شرطاً لا كفاية له (قوله فاعدا) أى لكونه لا كفاية له
لوقها لا أخرى أيضاً بغير مكره ثلاثاً لانه لا يجوز رجوعه الى المحيط (قوله لم يجز فاعدا) أى ولا ركا
بلا عذر) فلو تدر الترتول لغيره أو لمطر حازت ركا لولا كان الذى من بضا على فاعدا والاس قواماً حزمهم
عندهما وقال محمد شحري الامام فقط حليسة (قوله التعميد والثناء) كذا فى العصر من المحيط ومقتضى
قول الشارح ثلاثة أن الشاء غير التعميد مع أنه يجب أن يفسر الشاء بقوله سبحانه اللهم وبحمدك فعلى أن
المراد بهما واحد على ما يأتى بيانه وكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
وما فهمه السكالم) تبعه شارح المنية لبرهان الحلبي وابن امير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقوله لم
حققتها والقصور منها الدعاء (قوله والتكبيره لاولى شرط) قال لانه التكبيره لا حرام (قوله وروى البحر
بغير معهم بخله) أما الاول ففى المحيط أن الدعاء مستغرق لهما من المسوق يقتضى التكبير نسفاً بغير دعاء
بدل عليه وأما الثاني فمما من أنه لم يجز أخرى عابها وقوله من أن التكبيرات الاربع قائمه مقام أربع
ركعات اه قلت ما لانه من الجميع من أن الدعاء سنة قال فى الحلية به نظر طاهر فقد صرحوا بآخرهم بأن
صلاة الجنائز هى الدعاء الملبث اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسوق يقتضى التكبير نسفاً بغير دعاء
فقد قال فى شرح المنية ان الامام بفعله منه أى فلا يفتى بركيته كما يحمل عسده القراءة هى ركن أيضاً اه
لكن يحمل القراءة فى حالة الانتداء أما بعد الفراغ فبأنى المسوق بها ٣ وقد يقال بفعل الامام الدعاء من
المسوق لضرورة وتبعية صلاته لان الكلام فيما اذا خضع رفع الجارية أو بالتكبيرات نسفاً تأمل أقول
وقد قدم فى باب شروط الصلاة أن المصلى سوي مع الصلاة فنعنى الدعاء الملبث وعالاه الشارح هذا بيانه الواجب
عليه وقوله هذا من الزايعى والعز والنهر هدموا مؤيداً اختاره الحق وانه الموقر وأما عدم حواز
بهاء أخرى عابها لكونها قائمه مقام ركعتيها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركنين كل واحد لاشان أنها
تغير بغير بدل من فى الصلاة ولانها صحت برفع الأيدي هى شرط من وجوب ركن من وجهه قد روى (قوله وهى
مرض على كل مسلم مات) لفظ على معنى اللام التعاليم لعل ولتكبروا لله على ما هداكم أو متعلق بمحذوف
خبر بيان للضمير المتدا أو متعلق به لانه عائد لانه لا معنى المصدر والتقدير والاصالة على كل مسلم مات فرض أى
مفترض على المكلف ولو أن سقط الشارح لفظ فرض لكن أنصوب لانه قد تم تصريح المصنف به ولانهم
تعلق الجارية بغيره فيشد المعنى بتدبر (قوله خلا ربعة) بالجرح على أن خلا حرف استثناء (قوله بة) هم قوم
مسلمون خرجوا طاعة الامام بغير حق (قوله ولا يعلوا الخ) فى نسخة ولا يعساون وهى أصوب وأما
بعدوا ولم يصل عليهم اهانة لهم وزجر لغيرهم من عملهم وصرح بى عليهم لانه قيل بى مسلمون ولا يصل
عليهم للفرق بينهم وبين الشهيد كذا فى الزايعى وغيره وهذا القول رواية توبه مباشرة الى صحتها لكن معنى
عليها فى الدور والوقاية وفى التناسخ بوقوعه فى الفتوى (قوله ولو بعد الخ) قال الزايعى وأما اذا نالوا بعد
نوبت بد الامام عليهم فأنهم مسلمون ويصلى عليهم وهذا تفصيل حسن أخسده كبار المشايخ لان قتل فاطم
الطريق فى هذه الحالة حد أو قصاص ومن قتل بذلك بعسل ويصلى عليه وقتل الناعى فى هذه الحالة للسياسة
أو لكرس شوكتهم فيلزم مرارته لعوده الى العادة اه وقوله أو قصاص أى ما كان ثمناً بما سبقت الحد
كفطه على مجرم وقتله عماد كرى بانه وقد علم من هذا التفصيل انه لو مات أحدهم حتماً لم يقبل الاخذ أو
بعده يصلى عليه كما يحكى الخليفة وقالوا لم يصر بماتات وفى الأحكام من أن الميت ولو تلو فى غير الحرب أو
ما تروى بصلى عليهم اه وهو مسمى فى المغالوب (قوله وكذا أهل عصه) اصم فسكور وفى نسخة عبيد وفى غاية
ان الاثيرة لعبيد والنصب للمهاجرة والمدا لعدة والعصى من يعين قومه على الظلم والذى يعصب اعصته

ونه الحديث ليس منمن دعالي عصابة أو قاتل عصابة قال في شرح درر البحار وفي النواريلو جعل مشايخنا
 القتلين في العصابة في حكم أهل البقي على هذا التخصيص وفي المعنى جعل الدرر والكلابا يرى
 كالإنسان وكذا الواقبون الباطرون إليهم مال أصابهم حذر أو غيرهما أو في تلك الحالة ولو ما قوا بعد ففرقهم
 يصلي عليهم اه قال ط ومثلهم سعد وحرام مصر وقبس ويمن بعض البلاد اه أقول واطاهر اه هذا حديث
 كمال النبي من الفريقين بل ينفى أحدهما على الآخر وقصد ألا حرم الدماء عن نفسه بل بقدر الممكن يكون
 المدافع شهيدا وفي شرح ملامه سكب ما يؤيده وراجع (قوله ومكارم في مصر ليلابلاج) كذا في الدرر
 والبحر وعبرهم والمكارم بالياء الموحدة المتعبد اسمعيل والراية من وقف على عمل المصر يمرض لمعصوم
 والظاهر أنه هدامي على قول أي يوسف من أنه يكون قاطع طريقا إذا كان في المصر ليلابلاج مطلقا أو نهرا
 سلاح عليه الفتوى كسباني في بابه أو شاء الله تعالى وعلى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه إذا
 طهر عليه قتل أحد حتى وقتل فله يحد حتى يتوب أو أخذ مالا قطع من تخلاف وإن قتل معصوما قتل
 حدا على ما سبأ في تفضيله في محله حيث كان حدا القتل لا يصلي عليه وبما قرأه طاهر أن قوله سلاح غير قيد
 لأنه إذا وقف في المصر ليلابلاج قاتل لا فرق بين كونه قاتلا بسلاح أو غيره كسفر أو عصا والله أعلم (قوله خلق غير مرة)
 هو غدا صيغة المبالغة وقد مر المسقف في باب البعثة إذا كان ذلك في المصر وعبارته مع الشرح ومن تكرر
 الحاق بكسر الون منه في المصر أي خلق مراراد كره مسكين قتل به سيايسة لسياسة الفساد وكل من كان
 كذلك بدوع شره أو قتل والاب خلق مرة لأنه كالتقتل بالقتل وطاهر قوله ما نعتق مرة أن التكرار يحصل بمرتين (قوله
 حاكمهم كالبيعة) كذا في البحر والربلي أي حكم أهل عصبه ومكارم وخلاف حكم البيعة أنهم لا يسلون
 ولا يصلي عليهم وأما في الدرر من قوله وإن سئلوا أي البيعة والقطاع المكارم فإنه مبني على الرواية الأخرى
 وقد تنازع فيها (قوله لا يفتي) لأنه فاسق غير ساعد في الأرض بالفساد أو كل باعيا على نفسه كسائر ساق
 المسلمين بل (قوله روح الكمال قول الثاني الخ) أي قول في يوسف أنه يعزل ولا يصلي عليه اسمعيل عن
 حرمة الفتاوى وفي القهستاني والكفاية وغيرهما على الإمام السعدي الأصغر عدي أنه لا يصلي عليه لأنه
 لا توبة له قال في البحر فقد اختلف المصنف لكن تأيد الثاني بالحديث اه أقول فدية قال لا دلالة في الحديث
 على ذلك لأنه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام صل عليه والظاهر أنه امتنع زجر العير من مثل هذا
 الفعل كما امتنع عن الصلاة على المدفون ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة إلا مساواة بين صلته
 وصلاة غيره دل على أن ما كان ذلك سكن لهم ثم أرى في شرح المصنف بحث كذلك وأيضا هل تعامل به لا توبة له
 مشكل على قواعد أهل السنة والجماعة لا طلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر
 مقبولة قطعا وهو أعظم وزر وأولع المراد ما إذا تاب إليه الناس كما إذا فعل نفسه ما لا يعيش معه عاكس كسرح
 مرق في ساعته والقاعى عجز أو أرتاب أمالو حرج نفسه وبقي حيا أياما متلاحمة تاب ومات يفتي بالجزم بقول
 قومه ولو كان مستحقا لذلك الفعل أد التوبة من الكفر حيث قد مقبولة فصلا عن المعصية بل تقدم الخلاف
 في قول توبة العاصي كله اليأس ثم اعلم أن هذا كله من قتل نفسه بعد أمالو كخطأ فاته يصلي عليه بلا
 خلاف كذا مر في الكفاية وغيرهما وبأنه مع الشهاد (قوله لا يصلي على قاتل أحد أبو به) الطاهر
 أن المراد أنه لا يصلي عليه إذا قتلته الإمام قصاصا أمالومات تنفعه يصلي عليه كفى البيعة ويصومهم ولم أره
 صريحاً في إجماع (قوله وألحقه في البحر بالبيعة) أي لا يحد ما سلكه كذا فهمت ثم أرى أنه ط لكسب
 أن عباده البر هكذا كالبيعة ومن هذا النوع الحاق قاتل أحد أبو به اه وعليه يكون المستثنى
 أن من أرتعه تأمل (قوله وقال آت) بلغ في كفاها وهو قول الأئمة الثلاثة رواية عن أبي حنيفة كذا في شرح درر
 البحار والاول طاهر الرواية في الحروف حاشيته للرواية بما ييسر أدمه أن الحنفى إذا اتهم بالشافعي

(مسكابر في مصر ليلابلاج)
 سلاح وصفاق خلق غير
 مرة حكمهم كالبيعة
 من قتل به (ولو) عدا
 عسل ويصلي عليه
 يفتي وإن كان أعظم
 زرا من قاتل غيره دور
 لكال قول الثاني بما في
 سلم أنه عليه السلام أتى
 رجل قتل نفسه فلم يصل
 عليه (لا) يصلي على (قاتل
 أحد أبو به) أهانته وألحقه
 بالبر بالبيعة (وهي) أرتع
 كيجرات كل تكبيرة فاتحة
 قام ركعة (بر) يدبه في
 لاوي فقطم وقال أنه بلغ
 كاهار ويثي بعدها

سوله الدرر والكلابا
 والكلابا يرى نسبة إلى محلي
 حداهما بجارى والاخرى
 يساور أبو السعود عن
 طقات عبد القادر اه

والذي في البدائع ولا يجر بما يغرب عنه كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه الخافضة وهل يرفع صوته بالتسليم لم يتصر له في طاهر الرواية وذكر الحسن من زباد أنه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان التسليم مشرووع عقب التكبير بلاصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اهـ (قوله وعن الشافعي المأخوذة) وبه قال أحمد لان ابن عباس صلى على حيازة فجهز بالفتحة وقال عدا جعلت ليعلم أنها سنة محمد بن نوح وعروا به وعلى وأبي هريرة بن قبة قال مالك في شرح الملية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها حديث تقوم مقام الشاء على طاهر الرواية من أنه يسكن بعد الأولى التحميد (قوله وتكره بنية القراءة) في الجهر عن التحنيس والمحيط لا يجوز لانهم لا يقرأها الفاتحة حاز أي لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره أو أراد بالجواز الصحة على أن قول القسبة لو قرأها الفاتحة حاز أي لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره أو أراد بالجواز الصحة على أن كلام القسبة لا يعمل به اذا عارضه غيره فعول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز قرأها بنية منظر طاهر لماعلمته وقوله يقول مسددا على القارئ أيضا يستحب قرأتها بنية الدعاء وغيره من خلاف الامام الشافعي فيه نظرا ايضا لانها لا تصح بعده الا بنية القراء أو ليس له أن يقرأها بنية القراءة وتركه مدهسه لم يراى مذهب غيره كما يقرره أول الكتاب (قوله وأفضل صفوها آخرها الخ) كذا في القسبة وبحث فيبقى الحلية ما يطلق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وبها طهار التواضع لا تنويع على التأخر اهـ أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المعلقة لان المتبادر من قوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثه صفوف عفر له رواه أبو داود وقال الحديث حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولودا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثه صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم أحدهم للصلاة ويقف وراءه ثم ثمان ثم واحد اهـ ولو كان الصف الأول أفضل في الحيازة أيضا لكان الأفضل جعلهم صفوا واحدا ولو تكره قيام الواحد وحده كما ذكر في غيرهما ما طهر لى (قوله لانه ماسوح) لان الآثار اختلفت في هل رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي الجس والسبع والتبع وأكثر من ذلك الألب آخره عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان باحمالها الملقح عن الاهداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النخاشي كبر أربع تكبيرات ونبت عليها إلى أن توفي فصحت ما قلها ط (قوله فيمكن المؤتمخ الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقا بالقطع والانتظار أردته ببيان المراد منه ط (قوله به يفتي) وبحث في دفع القدير بان الفقه في حمة الصلاة بعد فراغها ليس بطلان لطلقاتها الخطأ المتابعة في الحامسة بخروج عن الامام أنه يسلم للعال ولا ينتظر تحقيق العنافة ط (قوله هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وبسوى الافتتاح الخ) لحوازان تكبيرة الامام للافتتاح الا تسوا خطأ المبلغ بقل ذلك في الخبر عن شرح الجمع المذكور بصفة فالواو تغلق في باب صلاة العدة بصيغة تيل وكلا الصيغتين مشعر بالصف كيف وهو لا وجه له نظره لانه ان كل المراد أنه بسوى الافتتاح يجوز ادخل الرابعة كجهاو التبادر لم أن يأتي بعدها ثلاث تكبيرات آخر لان بنية الافتتاح انصحج صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا حاجة لها بالنبات بعدها لانها أو كان والا كانت بيته لعوا فكان الواجب عددها وان كان المراد جميع التكبيرات فمن أين يسلم أن المبلغ يز يدعى الرابعة حتى ينوي الافتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ بما طهر وقت ان زادوا قيل ان ثابت قتلها لم عليه أن ينوي الافتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة ثلاث تكبيرات أيضا والالم يكن لهدا البسة فائدة وأنه في غير صلاة الجماره يأتي بتكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك قال في تكبيرات العدة كما شأنا باله في بابه ولم أرم تعرض لشي من ذلك ثم طهر أنه يمكن أن يحذف باختصار الشق الاول وان فائدة أنه اذا زاد حامسة مثلا احتمل أن تكون التحريم عوانه سيكبر بعدها ثلاثا أخرى وهكذا في السادسة السابعة فاداسلم احتمل أن أربعاقل السلام هي الفرائض الاصلية وأن ما عليها زائدة عطفا واحتمل أن أربعا من الائمة هي الفرائض الاصلية قوما بعدها زائدة عطفا فادانوى تكبيرة الافتتاح فيها

وعين الشافعي الفاتحة في الأولى وعدها بخو في نسبة الدعاء وتكره بنية القراءة احدهم ثبوتها فيها منه عليه السلام وأفضل صفوها آخرها طهارا للتواضع (ولو كبر امامه وسلم تسليما) لانه ماسوخ (فيمكن المؤتمخ حتى يسلم معه اداسلم) به يفتي هذا اذا جمع من الاماء ولومن المبلغ تابعه بسوى الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد

زاد على الأربع الأول فدينغه ذلك بعض الصور بلا ضرر والله أعلم **(قوله ولا يستغفر فيها الصبي)** أى فى
 صلاة الجارحة **(قوله)** ويجنون ومعتوه هذا فى الأصل فان الجنون والعته الطارئين نداء بالسوء عا بسقطان
 الذنوب السالفة كفى شرح الملية **(قوله بعد دعاء بالغيب)** كذا فى بعض نسخ الدرر وفى بعضها بدل دعاء
 بالغيب وكتب العلامة فوح على نسخة بعد انما تخالف فى الكتب المشهورة ومنافضة لقوله لا يستغفر
 لصبي ولهذا قال بعضهم انما يتخفيف من بدل اه وقال الشيخ اسمعيل بعد كلام والحاصل ان مقتضى متون
 المذهب والفتاوى وصريح غير الراذى كالأقتصار فى الطفل على اللهم اجعله لنا فرطاً الخ اه قلت حاصله
 انه لا يأتى نسي من دعاء بالغيب أصلاً بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل فى الحلية عن السدائى والمحيط وشرح
 الجامع لقاضيها ما هو كالصرح فى ذلك من اجسه وبه علم أن ما فى شرح السيق من انه يأتى بذلك الدعاء بعد
 قوله ومن توبته منافضة على الإيمان مبنى على نسخة بعد من الدرر فتسدر هذا وما مر فى المأثور فى دعاء
 بالغيب من قوله وصبروا وكبروا أى فى ما نطق قولهم لا يستغفر لصبي كقوله ما لهم **(قوله أى سابقاً الخ)** قال فى
 العرب اللهم اجعله لنا فرطاً أى أجراً يتقدمنا وأصل الفرط والغرط فمن يتقدم الواردة اه أى من يتقدم
 الخاصة الواردة فى المسألة بله لهم ومعه الحديث أى فرطكم على الخوض واقتصر التارح على المعنى الثانى
 الذى هو الأصل لما فى البحر انه انسابها الثلاثى تكرى مع قوله واجعله لنا فرطاً اه قال فى الذى فى البحر
 وغيره تفسيره بالتقدم لبيى مصالح والديه ذى دار القرار **(قوله وهو دعاه)** أى للصبي أيضاً أى يهود دعاه
 لوالديه ولهم صلباً لانه لا يبيى المسألة مع الطما أو مصالح والديه ذى دار القرار الا اذا كان متقدماً فى الخسبر وهو
 جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاجلاء ولا يقع للميت فيه ط **(قوله لا سيما وقد قالوا الخ)** حاصله أنه
 اذا كانت حسنة أى ثوابه يكون أهل الاجزاء والثواب واجب أن يكون ذلك دعاه أيضاً لئلا يتفق به يوم
 الجزاء **(قوله واجعله دنواً)** فى الهداية والكافي والكترو غيرهما واجعله لنا فرطاً أى ما يدخل المصدر فانه يستعمل اسمها
 والوقاية كها **(قوله ذخيرة)** أشار إلى أن المراد بالذخيرة الاسم أى ما يدخل المصدر فانه يستعمل اسمها
 ومصدراً كقوله فى القاموس ذخيرة أى ما يدخل المصدر واختره وأخذه والذخيرة مأدح كالذخيرة
 جمع أذكار اه قال العلامة اسبحر شمس تقدمه لوالديه شئ مفيد يكون أمامهما مدخول الوقت كسبتهما
 له بشفاعتهما كما مر اه **(قوله مقبول الشفاعة)** تفسير لقوله شفعا بالساء المقبول (نقطة) فى بعض
 الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه وطوا سلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفعاء وأجرًا وتقل به وازينها
 وأفرغ الصبر على ثلومهما ولا تقنعهما معده وأعطر لولاه ط أقول رأيت ذلك فى كتب الشافعية لكن
 بآداب قوله وأعطر لولاه بقوله ولا تقنعهما أى وهذا أولى ما مر من أنه لا يستغفر لصبي وقال فى شرح الملية
 وفى المفرد يده ووالدى الطفل وقيل يقول اللهم تفل بهما وأعلم به أسرهما ولا تقنعهما بعد اللهم
 اجعله فى كفالة إبراهيم وإسماعيل وألقه بصلحى المؤمنين اه **(قوله دنيا)** أى كونه بالقرب من الصدر ومذوب والا
 فمعها ما تجزم من الميت لا بد من هاتقته فى من الخلق ويطهر أن هذا فى الامام وحيث ادم التمسعد للوقت والا
 وقف عند صدر أحدهم فقط ولا ببعض الميت كفى النهر ط **(قوله للرجل والمرأة)** أراد الدكر والانتى
 الشامل للصغير والمهيرة ط من أى السعد ودوح الشافعى رحمه الله يقف عند رأس الرجل وبجى المرأة **(قوله)**
 والشفاعة لاجله) أى ان الصلى شافع للميت لاجل ايمانه فاسب أن يقوم بعد ان يحمله **(قوله والمسبوق)** أى
 الذى لم يكن حاضراً كبر الامام السابق ط **(قوله بعض التكريرات)** ما دق لا تفل والا أكثر ط أما المسبوق
 بالكل وبأنى حكمه **(قوله لا يكرى فى الحال)** فلو كبر كحصر ولم ينظر لا تسعد عدما لكن ما أداه غير معتبر
 كدأى الخلاصة بحر ومنه فى الفتح وقصة عدم اعتبار ما أداه أنه لا يكون شاعراً بآثار الصلوة فحينئذ
 فقد ما الشكر مع أن المسبوق فى الفتنة أنه يكون شاعراً عليه فيعتبر ما أداه وهذا لم أرى أن يصح عنه وتبره
 نهر وأجاب الجوى فى شرح الكبر بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شربه ولا من اعتباره شربه وعادته

(ولا يستغفر فيها لصبي
 ويجنون) ومعتوه لعدم
 تكليفهم (بل يقول بعد
 دعاء السالين اللهم اجعله
 لنا فرطاً) بفتح تى أى سابقاً
 الى الخوض لبيى المسألة
 وهو دعاءه أيضاً فانه فى
 الخبر لا سيما وقد قالوا
 حسنت الصبي له لا لا يوبى به
 بل لهم ما ثواب التعلیم
 (واجعله دنواً) بضم الدال
 المعجمة ذخيرة (وشفعاء
 مشفعاء) مقبول الشفاعة
 (وقوم الامام) ندبا (بجدها
 الصدر) معاً (للرجل
 والمرأة) لانه يحمل الايمان
 والشفاعة لاجله

ما إذا لا ترى أن من أدرك الامام في السجود مع شروحه مع أنه لا يعتبر ما إذا من السجود مع الامام بل عليه
اعادته اذا قام الى قسمة ما سبق به للاختلاف في ما في الخلاصة والقبية اه لكن فيه أن تكبيره للافتتاح هنا
بغيره تركه فلو صرح وعنه ما يلزم اعتباره الآن يقال ان لها شقين كما مر فنصحه شر وعنه من حيث كونها
شرطا ولا يبرها في تكميل المدة من حيث شتمها بالركعة فلو اقلنا يصح شرعهم او بعده ما بعد سلام
امامه والله أعلم (قوله والمسبوق الم) هو من تيمم التعليل أي لو كبر ولم ينظر لكان كالمسبوق الذي شرع
في قضاءه ما سبق به قبل الفراع من الانقضاء ط (قوله وقال أبو يوسف الم) قال في الهاية تفسير المسئلة على
قوله انه لما جاء وقد كبر الامام تكبيرا بالافتتاح كبر هذا الرجل للافتتاح فاذا كبر الامام الثانية تابعه وما لم
يكن مسبوقا وعده لا يكبر للافتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير
تكبيرا للافتتاح في حق هذا الرجل ويصير مسبوقا بتكبيره يأتي به اندسلام الامام اه (قوله كذا لا ينظر
الحاصر الم) أأدنا نشه أن مسئلة الحاصر تقاسق ولذا قال بل يكبر أي الحاصر ما هو المراد منه من كان
حاضرا وقت تحريك الامام في سجود في صلاة الامام كما يأتي عن الجني أن أي كان متبعا لأصله
كما يفيد قول الهندي عن شرح الجامع لقاضين وان كان مع الامام متعاضدا ولم يكبر معه أو كان في النية بعد
فأخرا لتكبيره فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لا لما كان مستعدا لجعل غيره المشارك اه
(قوله في حال التحريم) مفهومه أنه لو طأته التحريم وحصر في حالة التكبير الثانية مثلا لا يكون مدركا
لها بل ينتظر الثالثة ويكون مسبوقا بتكبيره بل لا واحدة عندهما لكن الطاهر أن التحريم في غير ٢ لما
مسأ في مسأ للكرار والرجل حاصره فانه يكون مدركا لها وبو بدله لعل المارة فاصحاح والاشق
عنه من الفتح تأمل (قوله لانه كالدرك) قال في فتح القدير يفيد أنه ليس مدركا حقيقة بل اعتبر مدركا
لحضوره التكبير دفعه للعرض حقيقة ادراكه الركعة في مله مع الامام ولو شرط في التكبير المعينة ضاف
الامر جردا للعلاب وأخرالية قليلا عن تكبير الامام واعتبر مدركا لحضوره اه (قوله ثم يكبر الم) أي
المسبوق والحاصر وله ما طأته حاقه مخفاه لان المراد بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريم فعاد أي في حال
يفتحه أي لأن بر ادما اذا حصر أكثر من تكبيره فكبر واحدة فانه يكبر بعد السلام ما طأته على ما سأل في تأمل
واحد عن الاطلاق كأن كبره الامام الاولى دون الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الامام الرابعة كافي
الحلية والهر هذا في نور الاصلاح وشرحه ان المسبوق يوافق امامه في دعائه ولو علمه بسماعه اه ولم يدرك ما دالم
يعلم وطاهر تقيده بالموافقة بالعلم انه اذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبير الثانية والثالثة مثلا يأتي به مرتبا أي
بالتسليم ثم الصلاة ثم اللمعة تأمل (قوله نسقا) بالتحريك أي متتابع في بعض النسخ نرى وهو معناه (قوله
على الاعناق) مفهومه أنه لو رقت باليدى ولم توضع على الاعناق أنه لا يقسم التكبير بل يكبر وهو ظاهر
الرواية وعن محمد ان كانت الى الارض أقرب يكبر والا فلا مدح ومثله في البرازية والعهو وبخالفه ما في البصر
من الظهور به أنهم لو رقت باليدى ولم توضع على الخفاف لا يكبر في طاهر الرواية لكن قال في الشريعة لايسة
و ينسب أن يقول على ما في البرازية ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح اذا كان الميث على أيدي الناس لانه
يعتبر في القاء ما لا يعتد في الابتداء اه (قوله وما في الجني من أن المدرك) أي الحاصر وسماه مدركا لانه
بغيره يكبر وعبارة الجني هو جسد واقف حيث يجز به السجود في صلاة الامام فكبر الامام الاولى ولم يكبر معه
فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان كبره معه وقضى الأولى في الحال وكذا ان يكبر في الثانية والثالثة
والرابعة يكبره بقضى ما طأته في الحال اه (قوله شاذ) لمخالفة ما نص عليه غير واحد من أنه يكبر ما طأته بعد
سلام الامام أأداه في الهر (قوله ولو ما الم) هذا في الخلاف بينهما بين أبي يوسف كافي الهر (قوله
لندرك الدحل الم) لما مر أن المسبوق ينتظر الامام ليكبر معه بعد الرابعة لم يبق على الامام تكبير حتى
ينتظره لبتاءه وجهه قال في الدرر والاصل في الباب عسدهما أن المقتدى يدخل في تكبيره الامام فادامه ع

(والمسبوق) ببعض
التكبير ان لا يكبر في الحال
بل (ينتظر) تكبير الامام
ليكبر معه للافتتاح لما مر
ان كل تكبيرة ركعة
والمسبوق لا يبدأ بمعاها
وقال أبو يوسف يكبر حين
يحصر (كلا ينظر الحاصر)
في (حال التحريم) بل يكبر
انفاق التحريم لانه كالدرك
ثم يكبر ما طأته بعد
الفراع مستقابا لدعاء ان
شتم ما روى الميث على
الاصاق وما في الجني من
أن المدرك يكبر السجل
للحال شاذ ثم (مسأ)
حاء المسبوق (بعد
تكبيره الامام) فاعاقته
الصلاة لاعتذر السجود في
تكبيره الامام وعسأ أبي
يوسف يدخل لقاء التحريم
فاداسم الامام كبر لانا

(قول المصنف كذا لا ينتظر
الحاضر) الذي في نسخ
المسئ المجردة لا الحاصر
بدون تشبهه وكذا في بعض
نسخ الشرح وعليها
فالتشبيه ظاهر اه
٢ قوله لما سأل في قبالي
كبر الم) قال شيخنا دلالة
ما ذكره من التصريح على
ما دعاه غير طاهرة لا محال
أن يكون قوله والرجل
حاصره الم مقيد بحضوره
وقت التحريم اه

الامام من الاربعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف يدخل اذا بقيت الخربة كذا في الدائم اه (قوله كفى الحاضر) أي في وقت التكبيرة الاربعة فقط أو التكريات كلها لم يكبرها مع الإمام وأشار بالتشبه تبعاً للبدائع إلى أن مسئلة الحاضر متماثلة (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة المسوق خلاف المسألة عليه في المتن (قوله ذكره الحلي وغيره) عبارة الحلي في شرح المبتهات وانه بعدما كبر الاربعة فاته الصلاة عند مجاوعه أبي يوسف يكبرها إذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وذ كرفي في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكرنا أيضاً في الفتاوى الهديّة عن المخبر أنّه الأصح وعليه الفتوى لكن ما مضى عليه في المتن صرح في الدائم بأنه الصحيح وشبهه في الدرر وشرح المقدسي ونور البضاح ثم نقل في الامداد عن الخنيس والولاء الحبّة أن ذلك رواه عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال وقد اختلف الصحاح (تنبيه) هذا كما في المسوق وأما الحاضرة وقت التكبيرة الاربعة فانه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع إلى أنّه لا يخفى كذا معنا وبه صرح في الهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط وكبر الامام أو دعا والرجل جالس حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الإمام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنّه لا يكبر وقد مات اه أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم فوات الصلاة في الحاضرة متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبه وأن الفوات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن الفتوى بعدم الفوات وهذا هو المناسب لأن من تقرّر أن قولهم أسألت عن قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبق عنده فتوى الصلاة فالحاضر بالاولى وأما على قولهما فما صرح به في الهداية وغيره من أن الحاضر بمنزلة الدائم عندهما وهذا حاصر وقت الرابعة فيكبرها على سلام الإمام ثم يقضى الثلاث فوات محلها وجبته في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكبر قولهما بخلافه بل قولهما كراهة دليل أنه ظاهر برواية الحسن فقط ولا كان المناسب مقابلة بقولهما ولا همزة في الخابط نحو الرواية وعناية البيان إلى أبي يوسف بل أطلقوهما بل هو رواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنّه يدخل ٣ معه وهذا قد أقول أبي يوسف كقولهما وأن الخامسة في رواية الحسن فقط (تنبيه) نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال في الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسئلة الحاضر لا المسبق وقد يقال انه اذا كان حاصراً لم يكبر حتى كبر الامام ثم من أو لا فلا شأن أنه مسبق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدر كدني أبي يكون مسئلة المسبق وأن يكون المرقى من الحاضر وغيره في التكبيرة الاولى وهذا لا يخفى اه وأقول أن ما في الحقائق محمول على مسئلة المسبق فالحاضر من أن الحاضر فدهو أبي يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسئلة الحاضر فانه اواقعة كما علمناه وأما قوله وقد يقال الخ فاصله أنّه لا يتحقق مسئلة الحاضر الا في حصر وقت التكبيرة الاولى فكبرها فقبل أن يكبر الإمام الثانية أم لا فتشغل حتى كبر الامام الثانية أو أكثر فهو مسوق لاحاضر وبه يطرأ فانه اذا كان حاصراً حتى كبر الامام تكبيراً ثانياً يكون مدر كاً للثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الامام الثالثة فهو يكون مسبقاً بالاولى فدائماً بعد سلام الامام مسبقه من الاماني كونه حاصراً في عصره هائل على دائماً فاته في البحر عن الوافعات أن أنه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الامام فثبت كبراً لا ينفك عنه - حاول يكبر بالاولى حتى يسلم الامام لأن الاول ذهب بمحلها فكما تضاءل المسبق لا يشغل بالقضاء قبل فراغ الامام اه فاطر كيف جعله حاصراً وسوقاً لو كان مسبقاً فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينتظر تكبير الامام الثالثة كما صرح فاعتم تخير ربه المقام (قوله اول من الجمع) لأن الجمع مختلف فيجب (قوله وثم الاصل أفضل) أي يصلي أولاً على أصلهم ثم يصلي على الذي يليه في الفصل وقده في الامداد فله أن يكبر حتى أي الاصل على السابق ولو مفضل أو سابق بيان الترتيب (قوله وان جمع حاز) أي بانصلي على الكل - لا واحدة (قوله معاً واحداً) أي كى جماعة وفي حال حياتهم عند الصلاة ذائع أي بان يكبر رأس كل عند وحل

كفى الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلي وغيره (واذا اجتمعوا الجسائر وأسرار الصلاة) على كل واحدة (أولى) من الجمع وتقديم الاصل أفضل (وان جمع) حازتم ان شاء الله الحاضر صفوا واحداً وقام عدد أفضلهم

٣ (قوله انه يدخل معه) قال شيخنا العمل في الكلام حدما والاصل انه لا يدخل معه والمخبر بذلك قول الحلي فأما ما ذكره في غاية البيان بقوله عن أبي يوسف الخ ليس قوله بل هو مجرّد رواية ومدحه غير ذلك أمهل والله أعلم اه

وان شاء (جعلها صفا
 مما يلي القسلة) واحدا
 خلف واحد (بحيث يكون
 مدر كل جازة) مما يلي
 الامام (ليقوم بجذاء صدر
 الشكل وان جعلها درعا
 فحسن حصول المقصود
 (وراعى الترتيب) المعهود
 خلفه حالة الحياة في قرب
 منه الا فضل فلا دخل الرجل
 مما يليه بالصبي ولحقه
 ما يبالغه في الحقيقة والصبي
 الحار يقدم على العبد
 والعبد على المرأة وأما
 ترتيبهم في قبر واحد ضرورة
 وبكسر هذا فجعل
 الفصل مما يلي القبله ففتح
 (وقدم في الصلاة عليه
 السائلان) ان مصر أو
 نية) وهو (بر المصير) ثم
 القاصي) ثم صاحب الشرط
 ثم حليته ثم حجة القاصي
 (ثم امام الحى) ويسمى امام
 وذلك أن تقديم الولاية واجب
 وتقديم امام الحى مذوق
 فطاش شرط أن يكون أصل
 من الولي واد لولي أولى
 في المختار ونشر الجمع
 للصفين وفي الدراية امام
 المسجد الجامع أولى من
 امام الحى أى مسجد جمعة
 ثم (ثم الولي)

المطالب في بيان من هو أحق
 بالصلاة على الميت

٣ صاحب تعقيب أولى الامر
 واجب

الاستحقاق يكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا) إذ كفى البدائم التعقيب بين هذا
 والذى قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أن الشافعي أولى لان
 السنة في قيام الامام بمجاء الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اه (قوله درعا) أى شبه الدرع بان
 يكون رأس الثاني عند مسك الاول بنائغ (قوله حصول المقصود) وهو الصلاة عليهم دور والاحسن ما في
 البسوط لان الشرط أن تكون الشماز أمام الامام (قوله ففتح صدره) أى ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره
 أى في صورته ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره ففتح صدره
 أفضلهم كقوله ما ليس أحد هم أقرب ودراحت اختلاف في أنفعل وان تساوقم أسهم كفى الحلية
 وفي الجرح الضيق وفي الجرحين يقدم أكبرهما ساقوا وأولهما كفه عليه الصلاة والسلام في قتلى
 أحد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أى ولو نال العبد بالفتح يقدم بالاول وهو المشهور وروى الحسن عن
 العبد ولو كان الحر صيا اه قال ط و فاد أن الحار البالغ يقدم بالاول وهو المشهور وروى الحسن عن
 الامام أن العدا إذا كان أصغر قدم فتح اه (قوله ضرورة) أى ما ترمي إليه لا بد في إثبات في قبرها بصر
 الأول ثم لا يجوز جذاذ الساعية به والزعر الا ضرورة فوضع بهم من الراب أولين نصير كفة برس ويجعل
 لرجل مما يلي القبلة ثم الاعلام ثم الحلي ثم المئزر الملقى (قوله أو ثابته) الأولى ثابته ح أى كغيره في
 النعش وغيره (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الشرع لا بد من طاهر كلام الكمال ثم صاحب الشرط غير معين
 المذوق وفي الجراح ما يفيد أنه هو حيث دل الشرط بالسكون والحركة جازا الجسد والمراد أمير الملة كأمير
 بجارية اه وأما ط يجعل أمير الملة على الولي من رب الساطن لأم الساطن اه ههنا وتقدم في
 السعة تقديم الشرط على القاصي ومما يخاف ولم يؤمن به عليه السلام (قوله ثم قبله) كذا في
 نهرا أى خاتمة صاحب شرط كغير المتبادر وبهنا بحث قدم القاصي على صاحب الشرط كان المناسب
 تقديمه ما يقتضيه على خاتمة صاحب الشرط فالناس قول القاصي ثم حلية الولي ثم حلية القاصي اه وشبه
 في الاما دس الريلقي (قوله ثم امام الحى) أى القاصي وهو امام المسجد الخاص بالحلة وأما كمال أولى لان
 الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فبني على صلي عليه بعد وفاته قال في شرح الحلية فعلى هذا لو لم انه
 كان غير راض بحال حياته ينبغي أن لا يصح تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه بلوجه صحيح والا
 فلا تأمل (قوله به ايهام) أى في كلام المصنف ايهام التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن
 القاصد الاصولية أن اقتران في ا كذا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية
 واجب) لان في التقديم عليهم اذ راعهم ٣ وتقدم أولى الامر واجب كذا في القاصي وصرح في الوثائق الجية
 والاوضح وغيرهما في حوت تقديم الساطن وعلم في المتبع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي
 هو أولى وأوثق من أنفسهم فيكون هو ايعا كذلك اه (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية
 ثم قبله وهو حسن ونفع في النهي (قوله امام المسجد الجامع) عبر عنه شرح الحلية بامام الجمعة * (تدبيره)
 وامامهم معنى الجازة الذي شرطه الواقف وحله معلوم من وقته وهل يقدم على الولي كلام الحى أم لا
 للفتق أن هذه الصلاة له في حياته خاصة بامام الجمعة الذي يظهر انه ان كان مقررا من جهة
 القاصي فهو كتابه وامن جهة الساطن فكان جدي فأفاده في الخبر وحاقه في النهي فان مر في باب الامامة
 من تقدم على الرب دل امام الحى يقتضى تقديمه ما عليه واستظهر المتقدم انه كالأصبي مطلقا لانه اعني جعل
 الجبر ما من لاوله أو قول بعدا لولي لما يأتي من الأصل ان الحق الولي وأما تقدم عليه الولاية وامام الحى
 الما من التمايل وهو غير موحود بما يورث القاصي لا لاستحقاق الوظيفة لاجلها بل لتابعها والزم ان كل
 من قرره القاصي في وظيفة الملة أب يكون تابعا معه مقدم على امام الحى والفرق بينهما بين الامام الرب
 هاهنا ولما يربط له الامامة في حياته بخلاف الرب ههنا ما يربط له الامامة في حياته (قوله ثم الولي) أى ولي الميت

الله كرا البالغ العاقل فلا ولاية لأمه وأوصى ومعه وكنى الامداد قال في شرح المنية الاصل ان الحق في الصلاة
 للولي ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لان هذا حكم يتعلق بالولاية
 كالانكاح الا ان الاستحسان وهو ظاهر الرواية تقدم السلطان وتقوم لماروى ان الحسين قدم سعد بن
 العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما تقدمت وكان سعيد واليا بالدي بولامرضى الوجود في تقديم الولاية
 وامام الحنفي **(قوله بترتيب عصوة الانكاح)** فلا ولاية للنساء ولا لزوج الا انه أحق من الاجنبي وفي
 الكلام مزار ان الابدأ أحق من الاقرب العايب وحده العيبة هنا ان يكون يمكن تغوته الصلاة اذا حضر
 ط عن القهستاني زاد في الجروا لا ينتظر لباس قدومه قلت والظاهر ان ذوي الارحام داخلون في الولاية
 والتقديم بالعصوة لاخراج النساء فقط منهم أول من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيده تعسير الهداية بالولاية
 النكاح تأمل **(قوله بغيره على الابن اتفاقا)** هو الاصح لان الاب فضيلة عليه وزائدة من الفضيلة والزيادة
 تميزت جفافا استحقاق الامامة كافي سائر الصلوات يحرم عن البدائع وقيل هذا قول لمجدد عندهما الا ان
 أولى قال في الفتح وانما قدمنا الاسن بالنسبة قال عليه الصلاة والسلام في حديث التسعة لشكاهم اكبرهما
 وهذا بعيد ان الحق لان عندهما الا ان السنة أن يقدم هو أباه وبدل عامه قولهم سائر القرابات أولى من
 الزوج ان لم يكن له منها فان كان فالزوج أولى منهم لان الحق للاس وهو يقدم أباه ولا بعد ان يقال ان
 تقدم على نفسه واجب بالنسبة اه وفي البدائع وللأس في حكم الولاية أن يقدم غيره لان الولاية وانما
 صرح عن التقدم لثلاثين بغيره ولم يسقط ولايته بالتقديم **(قوله الا ان يكون الخ)** قال في الجروا كان الاب
 حاهلا والاب عليا يعني أنه يقدم الاب الا ان يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم
 احتياجها له واعتراض في النهر بما مر من ان امام الحنفي لا يقدم على الولي اذا كان أفضل قال ثم على القدوري
 كراهة تقدم الاس على أبيه ما ذهبنا مستحفظا وهذا يقتضي وجوب تقديمه عاقله اه قلت وهذا فيدلنا
 ان لما عن الشيخ **(قوله فالاب أولى)** في نسخة والاسن أولى ولها كتب الحنفية فقال اى ادخلت المساواة
 في الدرجة والقرب والقوة كاش أو خوس أو عين فالاسن أولى اقول الا ان يكون غير الاس أفضل اه اى
 قياسا على تقديم الاب الفضل على أبيه بل هذا أولى ولو كان الاصغر شقيقا والا اكبر بالاصغر أولى بخفي
 الميراث حتى لو تقدم أحد اقل من الآخر **(قوله فاب لم يكن في فالزوج ثم الجيران)** كذا في وضع
 القدر وهو موصى في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جازا وهو مقتضى اطلاق ما قدمناه عن القهستاني من ان
 الزوج أحق من الاجنبي فهاهنا أولى من قول النهر والزوج والجيران أولى من الاجنبي اه وشمل الولي
 مولى العتاقة وابنه ومولى الموالاتهم أولى من الزوج لاقطاع الزوجية بالموت يحرم **(قوله ومولى العبد)**
 أولى من ابنه المحرم وكذا من أبيه وغيره قال الزيلعي والسيد أولى من قريب عبيده على الصحيح والقرب أولى
 من السيد المعلق اه فغنى القهستاني من ان اس العبد وأباه أحق من المولى على خلاف الصحيح **(قوله لبقائه)**
 ملكه اعترض على ما في شرح الهامليقة ان السيد لا يعمل آمنه ولا أم ولد ولا مدبرته لا قطاع ملكه من
 بالموت اه اقول لا ان الحجة للثبوت لا تقبل الملك لكن الرادقاء الملك كالتقديم في المحرم ولما يلزمه تسكين
 عبده كالزوج مع ما في الزوجية انقطع الموت كجاء ان نفاذ التمسك لما فيه من المس والنظر المحلوس
 لا يراعي فيه الملك الحكمي لصحة نفارقه التسكين والولاية الصلاة وما ظهر في **(قوله والفقير على بطلان)**
 الوصية عزافي الهداية الى العفر ان اى لو اوصى بأب يصلى عليه غيره له حق التقدم أو: أن يعسله
 فلان لا يلزم تنفيذه وصيته ولا يعطى على ذلك وكذا على الوصى بأن يكون في ثوب كذا أو يدفن في
 موضع كذا كما جاء في الحديث كذا في شرح درر البحار أن تعليق تقدم امام الحنفي عامر من ابل المسترضيه
 في حياته يهزم ان الموصى له يقدم على امام الحنفي لا اختياره صريح الا ان المذ كوفي المتفق ان هذه الوصية
 باطلة اه فتأمل **(قوله ومثله كل من قدم عليه من باب أولى)** طاهره أن السلطان أن يأتى بالصلاة

يستترتب عصوة الانكاح
 الا الاب يقدم على الاس
 اتفاقا الا ان يكون علما
 والاب جاهلا فان أولى
 فان لم يكن له ولي فالزوج ثم
 الجيران ثم مولى العبد أولى
 من ابنه المحرم ملكه
 والفقير على بطلان
 الوصية بعسله والصلاة عليه
 وله اى للولي ومثله كل
 من يقدم عليه من باب أولى
 الا ان يهزم

فيها) لأنه دفعه فبعثه إلى طائفة (المرأه) (٦٥٠) (ان كان هناك من يساويه) أي ذلك المداوى ولو أصغر سنا (المنع) لما ركنه في الحق

أما العبد فليس له المنع
(فان صلى غيره) أي الولى
(ومن ليس له حق التقدم)
على الولى (ولم يتابعه) الولى
(أعاد الولى) ولو على غيره ان
شاء لأجل حقه لا لسلطان
الفرص ولذا قلنا ليس ان
صلى عليها أن يعبد مع الولى
لان تكرارها

(قوله) انما يقدم بعرض
السلطنة والامام قد يقال
ان تقديم ما دون السلطان
واجب أيضا وليس الولى
المراضة لان في التقدم على
المذون ازدياد بالسلطان
كالتقديم عليه نفسه ويؤيده
ما تقدم منا ويقدم
السلطان أو تابعه الخ أعاده
شيئا وعليه فتكون
الاولوية باقية بالنسبة لمن
فوق الولى من الولاة وما
دونهم لم يحل لعدم وجود
العللة المذكورة تأمل اه

قوله عند حضوره اه
يوجد هنا عبارة تخطئه نسبة
على اثباتها في الهامش
ونصها قلت لكن ذكر في
النهاية عن المنسوط بعد
ما ذكره أن تأويل صلاة
الهداية على النبي صلى الله
عليه وسلم أن أبكر رضى
الله تعالى عنه كان مشغولا
بتسوية الأمور وتسكين
الفتنة فكانوا يصلون عليه
قبل حضوره وكان الحق له
فلم يرغ على غيره ثم يصل

لاجنبي بلاذات الولى وورد ذكره في الحليسة بخلافه على أن الحق ثابت بالسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام
الحلي فليس له الاذن لان تقدمه على الولى مستحب فهو كما كبيرا لاخون اذا قدم اجنبيا فلا ضرر منه فكذا
لولى اه أقول وفى كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث لما قدمنا من شرح المتيقن أن الحق في الاصل
لولى وانما قدم السلطان في ظاهر الرواية لثلاثة زواجر: وتقدموا واجب وقدم امام الحلي لان الميت رضى به
في حياته ومثله ما في الكافي حيث علم لما يأتى أن لولى الاعادة اذ أصلى غيره بقوله لان الحق للاولياء
لانهم أقرب الناس المداوى وأولاهم به غير أن السلطان وأولاهم ٣ انما يقدم بعرض السلطنة والامامة اه
وبهذا تقدم الاول في تأمل (قوله) أي في الصلاة على الميت وفسر الاذن بتفسير آخر وهو أن ياذن
للناس في الاصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا يذن لهم أن يصرفوا الا اذنه وكذا يأتى معنى آخر
وهو الاعلام بوجوبه لصلواته بغير لكن يعنى المعنى الاول في عبارة المصنف للاستعانة كورد بخلاف
عبارة الكزن والهداية (قوله) فذلك ابطاله) أي بتقدم غيره هداية طاردا لابطاله فلهذا عنه أي غيره (قوله)
ولو أصغر سنا) فلا كما شق بغيره فالأسن أولى لكونه قد تقدم أحدًا فلا ضرر منه ولو قدم كل منهما واحدا فن
قدمه الاسن أولى بغير (قوله) أما العبد فليس له المنع) ولو كان الاصرق شقيقا ولا كبيرا لم يقدم الاصرق
أحد فليس إلا كبر المنع بوجوبه فان كان الشقيق عائدا ككتابي انسان ليتقدم فلاح لا يلبس معه والمرضى
في المنكر كاصح يقدم من شامو ليس إلا بعد منعه (قوله) فان صلى غيره) الاصرق أن يقول فان صلى من ليس
له حق التقدم اه ح (قوله) من ليس له حق التقدم الخ) يبين لغير المضاف الى صميم الولى أن يخرج به
السلطان ونحوه وما دام الحلي فان صلى أحدهم لم يعد الولى كجائى لتقدمه عليه (قوله) أعاد الولى) مفهومه أن
غير الولى كالسلطان لا يعيد اذ أصلى غيره من ليس له حق التقدم معه الا أن يراد بالولى من له حق الصلاة
وعليه فكانت الاولى أن يقول أعاد من له حق التقدم لكن اختلف فيما أصلى الولى فهل لم يقله كالسلطان
حق الاعادة في الهابة والعناية ثم لان الولى اذا كان له الاعادة اذ أصلى بغيره مع أنه أدنى بالسلطان والقاضى
بالاولى وفي السراج والمستصفي لاوفق في البحر يحمل الاول على ما اذا تقدم الولى مع وجود السلطان ونحوه
والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر بان السلطان لا يحل له عدم حضوره ما خلا ٣ عند حضوره
اه والذي يظهر من ما في السراج والمستصفي لما قدمناه عن الصكافى من أن الحق للاولياء وتقديم
السلطان ونحوه لعراض وأن دعوى الاولوية غير مسلمة وظاهر الاسن فان الحق له ابتداء ولكنه يقدم
أياه لمرة لا لثبوت وأما تأكيد صاحب الصرماني النهاية والعناية بجائى الفتاوى كالحلاصة والولوالجبة
وغيرهما من أن لولى السلطان أو القاضى أو امام الحلي ولم يتابعه الولى ليس له الاعادة لانهم أولى منه اه
ففيه نظر لا يلزم من كونهم أولى منه أن تثبت لهم الاعادة اذ أصلى بحضورهم لانه صاحب الحق وان تركه
واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير الولى أو السلطان أعاد الولى لان
الحق للاولياء وصلى الولى لم يجوز لاحد أن يصلى بعده اه ونحوه في الكبر وغيره وقوله لم يجوز لاحد يشمل
السلطان غير أئمة في غاية البداهة قال ماضى هذا على دليل العلم من عدم حتى لا يجوز الاعادة للسلطان ولا لغيره
اه وما تبسب ان المراد بالولى من له حق الولاية بعده عطف السلطان قبله على الولى وقيل في المراح عن
النجاشي أن للسلطان الاعادة اذ أصلى الولى بحضوره ثم قال لكن في المانع ليس للسلطان الاعادة ثم يرد رواية
المانع فراجع وهذا عن ما قلناه باعتباره بغير هذا المقام والسلام (قوله) ان شاء الخ) وأما ما في التقويم
من أنه لو صلى غير الولى كانت الصلاة باقية على الولى ضعيف كافي النهر (قوله) ولذا الخ) على لقوله لا لسلطان
الفرص أي فان الفرض لم يسقط بالولى كان صلى أو لا أن يعبد مع الولى وهو مدار في الصرماني غاية
البيان من أن الاولوى موقوف على أعاد الولى تبين أن الفرض ماضى ولا يسقط بالولى لكن قال العلامة

أحد بعده اه فورا بعد أن السلطان الاعادة ولو لم يكن حاضرا في ما قاله في البحر وما قاله في النهر الألب قال ان الولاية كانت المقدسية
للعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى قبل أبي بكر والسكلام فيما أصلى الولى فلا ممانا ولو لم يكن محتاجا الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه

المقدس ان مافي غاية البيان موافق للقواعد لان التنفل بها غير مشروع عندنا وذلك نظير وهو المجتمع
 الظاهر ان اذا قبلها اهم يحتاج الى الجواب بما قاله في البحر وهو صعب فالاحسن الجواب عما قاله
 المقدس بان اعادة الولى ليست تفلان صلاته غيره وان تأدى بها الفرض وهو حق المثل لكنها مائة لبقاء
 حق الولى فيها فاذا أعادها وقعت فرضا مكمل للفرض الاول نظير اعادة الصلاة المؤداة بكرة فان كلامهما
 فرض كما يقتضيه محله وحيث كانت الاولى فرضا طليبا لم يمتى أولا ان يعيد مع الولى لان اعادته تكون تفلانا
 من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق هذا ما لم يمتى فتأمل **(قوله غير مشروع)** أى عندنا بعد ما كان
 خلافا لما في روجه الله والا حلة في الماتوات **(قوله أو أمام الخ)** نص عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه
 وكذا صرح في الجمع وشرح بأنه كالسلطان في عدم اعادة الولى وبه ظهر ضعف ما في غاية البيان من أن
 لولى الاعادة فولى امام الخ لا فولى السلطان لان الزجرى له اعادة في البحر **(قوله لانهم أولى الخ)** الاولى
 أن يقول أيضا ولان متابعتها بالصلاة لا تكون صلاة لوله أو من ليس له حق التقدم وتابعه لولى ط **(قوله)**
 بأن لم يحضر الخ لانه لاحق لولى عند حضرة السلطان ويحرم وقد علمت ما به **(قوله أو حاضر)** يعنى بعد
 صلاة الولى وان وصلى **(قوله أو المولى الخ)** تسمى بغيرهم قوله بأن لم يحضر من يقدم عليه وهذا ما وافق
 به صاحب البحر بين عباراتهم وقد علمت بحرير القلم انما **(قوله وفيه)** أى في البحثي وهذا العبارة عزها
 اليه في البحر اكنى لم أجدها فيه والذى رأيت في البحثي هكذا اورد في قبل الصلاة فولى عليه من لا ولاية له
 وصلى عليه ما يترق اه والمراد صلى عليه لولى ان شاء لاجل حقه لا سقاط الفرض فلا ينفى ما مر وكذا
 يمكن تأويل قوله كعدم الصلاة كما فاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة
(قوله وأهيل عليه التراب) مان لم يهل أخرح وصلى عليه كما قدمناه بحر **(قوله أو بها للا غسل)** هذا رواية
 ابن سماعة والصحيح أنه لا يصلى على قربة في هذا الحالة لانها باسلا غير مشروعة كدفي غاية البيان لكن في
 السراح وغيره قبل لا يصلى على قبره وقال الكرخى يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يعدها التراب الشرط
 مع الامكان والا تن زال الامكان سقطت فرضية السسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاولى نهر
 * (تنبية) ينبى أن يكون في حكم من دفن بلا صلاة تردى في نحو بر أو وقع عليه ببيان ولم يمكن اخواجه
 بخلاف ما عرق في بحر عدم تحقق وجوده امام المولى تأمل **(قوله أو بمن لا ولاية له)** متعلق بمحذوف
 حال من صيرهم العائد الى الصلاة وهذا مكرر بما قبله من البحثي **(قوله صلى على قبره)** أى اقترافا
 الاوليين وجواز في الثالثة لانها لاحق لولى أهاده ح أقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه
 كلوهم لان حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وانما الاختلاف في الوصف وهو الحكم وهو كاطلاق
 الانسان على ما يشمل الأبيض والأسود ما فهم **(قوله أو الاصم)** لانه يختلف باختلاف الاوقات حر أو بردا
 والميت وهو الاول لا الميت بحر وقبل يقدر بثلاثة أيام وقبل عشرة وقبل شهر ط عن الجوى **(قوله)**
 وظاهر الخ أى طاهر قوله ما لم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب على الطن نفسه ط **(قوله)** كانه تقديما
 للمانع الخبر محذوف أى كانه قال ذلك تقديما أى انه دار الامر بين التفسخ المقتضى عدم الصلاة وبين
 عدمه الموجب لها باعتبار المانع وهو التفسخ ط أقول وفي الحلية نص الاجماع على أنه لا يصلى عليه
 مع الشك في ذلك ذكره في القدر والمز يدوجوام الغتة ومعاملة الكتب وعلمه في الخط وقوع الشك في
 الجواز اه ونعاهم بها **(قوله بغير عدد)** راجع الى المستثنى لولى را كالتعذر الترو لطن أو طار
 جاز وكذا لولى الولى فاعد المرض والناس خلفه قياما عذرهما وقال محمد تجز به دون القوم بناء على الخلاف
 في اقتدارهما القادر القاعد بحر والتعذر بالولى لا لاحق له فلو صلى غيره من لاحق له اماما قاعدا لعذر
 فالظاهر أن الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما بحثه السيد أبو السعود أهاده ط **(قوله وقبل)**
 تزجها) رحمه الله تعالى ان الهمام وأطال وواحدة تلي هذه العلامة من أمير حاح وخالفه تلي هذه العلامة

غير مشروع (والا) أى
 وان صلى من له حق
 التقدم كقاض أو نائبه
 أو امام الخ أو من ليس
 له حق التقدم وتابعه
 الولى (لا) يعيد لانهم أولى
 بالصلاة منه (وان صلى
 هو) أى الولى (بحق) بان
 لم يحضر من يقدم عليه
 (لا يصلى غيره بعده) وان
 حضر من له التقدم لكونها
 بحق أمالولى الولى بحضرة
 اساطن مثلا أعاد السلطان
 كفى المقتضى وغيره وحكم
 صلاة من لا ولاية له كعدم
 الصلاة أصلا فيصل على
 قبره ما يترق (وان دفن)
 وأهيل عليه التراب (غير
 صلاة) أو بها للا غسل
 أو بمن لا ولاية له (صلى على
 قبره) استحسانا (ما لم يغلب
 على الطن نفسه) من غير
 تعذر هو الاصم وطاهر أنه
 لو شك في نفسه صلى عليه
 لكن في النهر من محمد
 لا كانه تقديما للمانع
 (ولم تجز) الصلاة عليها
 راكا ولا قاعدا (بغير عدد)
 استحسانا (وكيف
 تعز بها) وقيل تزجها

مطلب في كراهة صلاة
 الجواز في المسجد

لمسجد جماعة هو) أى

الميث (فيه) وحده أومع
القوم (واختلف في
الخارجية) عن المسجد
بحده أومع بعض القوم
(والخيار الكراهة) مطلقا
خلاصة بناء على أن المسجد
انما بنى له مكتوبة وتوابعها
كأنه يد كروندريس علم
وهو المواسق لا ملاق
حديث أى داود من صلى
على ميت في المسجد

١ (نسوله من كان خارج
الخ) أى مع الميث وقوله
ومصرى فسق من كان داخله
أى وحدهم دون الميت أه
٢ (قوله والأثر الملع الخ)
قد فرق شيخنا بين الصلاة
للاستسقاء وبين صلاة الجنائز

أنه وإن كان كل دعاء لكن
لما كان لصلاة الجنائز
مخالفات معينة في ذلك
الزمان ومكاناته المدة
الجنابة مستلزمة في تلك
الأماكن دون المساجد كال
هذا الفرد من الصلاة وهو
صلاة الجنائز غير مقصود
لواقنين والمدار على القصد
بدل عليه قوله انما بنيت
المسجد لما بنيت له أى
للمسجد الباني أه

منابهم إذا قال اسئمت
فلا تاتي المسجد يتوقف
على كون الشاتم يهتدف
ان تاتيه بالعكس

٣ (قوله لما بنى الخائى)
أخذ كرمونه الى أصحابه
أولا أصحابه فالتقى ذكر
للموتى معنى اللام أه

المحافظة التي قاسم في فتاواه رسالة خاصة فرج القول الاول لا خلاف للمنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على
جنازة في مسجد وقال الامام لطحاوى الهى عنها وكراهيتها انولى في حنيفة ومحمد وهو قوله أى يوسف
أضواء مطال وحقق ان الجواز كان ثم نسخ وتبع في الجهر وانتم له أيضا بسندى عبد الغنى في رسالة سماها
نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أى المسجد الجامع ومسجد
الجملة فهتافى وتكره أضافى للشارع وأرض الناس كفى المنة الهذبة عن الغفلة تركه الصلاة
عليها في المسجد بكمادها لهابه كقوله الشيخ قاسم (قوله أوع القوم) أى كلاً أو بعضها على أن ألقى
القوم جنبه أه ح (قوله ما قلنا) أى في جميع الصور المتقدمة كفى الفسخ عن الخلاصة في مختارات
الروايل سواء كان الميت به أو خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد
(قوله بسا على أن المسجد الخ) أما إذا علمنا خوف تلوث المسجد بلبائمه إذا كان الميت خارج المسجد
وحده أومع بعض القوم أه ح قال في شرح المنية والبيمار في المبسوط والمبسط وعيا به العمل وهو
المختار أه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة لهما بالافتقار لكن رد في الجهر وأجاب في
الجهر بحمل الاتفاق على عدم الكراهة فسق من كان خارج المسجد وبما فسق من كان داخله ثم
اعلم أن التعليق الاول به خطأ اذ لا شك أن الصلاة على الميت بدله وذ كروما بمسألة المسجد ٣ والاريم
المنع عن الصلاة به لغير الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم أن رجلا شدد في المسجد
مناله فقال صلى الله عليه وسلم لا أحدث اغنايت المساجد لمساكنه فليست له (قوله وهو الواقد الخ)
سدا في النسخ لكن فيه نظر لان قوله في المسجد يحتمل أن يكون طرما على أوبت أولها على الاول لا يكره
كون الميت به والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره إذا فقد أحد دعاءه على كل
وهو مخالف لاجتماع من اطلاق الكراهة وأجاب في الجهر بأنه لما لم يمت دليل على واحد من الاحتمالات بعينه
قالوا بالكراهة بوجود أحد دعاءها إما كان أه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لانه اذا طرقة
الاحتمال سقطت الاستدلال ولكن لا يجزى أن المتبادر لعة وعرفا من نحو قولك صرت زيدا في الدار فمات
الطرف بالفعل وأما أنه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فعلى لازم
نقد كراهة الصلاة على الميت من الجامع الكبير وشده في بابا لحث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له
أثر في المفعول كاعلم والده وقد يكون كالضرب القتل فإذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلا فانما يتحقق
يكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المستنوم به أيضا أولا لان الشتم هو كالمشوم بسوءه كمر
يقوم بالناس كروا أثره في المذكو ولا نه يتحقق شتما في حق الميت والعائب يعتبر مكان الفاعل وأما
القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق يكون المفعول به فيسوءه كالمفاعل فيه أيضا أم لا لان هذه
الاصول لها آثار تقوم بالفعل بغير شرط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لان من ذبح
شاة في المسجد وخارجه يسمى ذابحاً في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الرامي الى صيد في الحرم يكون
قاتلا لصيد في الحرم وإن كان حال الرمي في الحل أه لمخاضو عنام تحقيقه هناك فراجعه اذا علمت ذلك
ولا يخفى أن الصلاة على الميت فعل لا أثر له في المفعول وأما بقوله بالمصلى فقوله من صلى على ميت في مسجد
يقتضى كون المصلى في المسجد سواء كان الميت به أو لا يكره ذلك أحد من مطوق الحسد بثوابه
ماد كره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بنى ٣ النجاشي الى أصحابه
خرج فملى عليه في المصلى قال ولو حازن في المسجد لم يكن للفرج معنى أه مع أن الميت كان خارج المسجد
وقى ما إذا كان المصلى خارجه والميت به وليس في الحديث دلالة على عدم كراهة ان المفهوم هذا غير
معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لانه اذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وان لم
يكن هو يجمع أن الصلاة كرو دعاء يكره مدخاله فيه فالاولى لانه ثبت محض ولا يصح على كون كراهة

الصلاة خشية تأويل المسند وهذا التقرير ظهر أن الحديث مؤيد لقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما تقدمناه فثبت هذا التقرير بالرغم من دفعه المولى على أن تصنف خلفه والمجتهدين على ذلك **(قوله في الصلاة)** فذكر رواية ابن أبي شينة ورواية أحمد وأبي داود وفلاحي له وإن ما جبه فليس له شيء وروى فلاحي له وقال ابن عبد البر هي خطأ فاحش والصحيح فلاحي له ونعمان في حاشيته فخرج أن قد روي في الحديث من غير مصرود ولا مقرور ما يعيد لأن سلب الإجماع لا يثبت استحقاق العقاب لجواز الإباحة وقد يقال إن الصلاة فيها سبب موضوع للأواب وسبب فعلها لا يكون إلا باعتبار ما يعتقده من أن ما يقوم ذلك وفيه نظر كما في القبح وكذا يقال في رواية فلاصلاة لانه علم فعلها أنها صحيحة فهو في مثل الصلاة بالمسجد لا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لأصلاة كاملة فلا تنافي وثأصل الأواب وبه اندفع في الجرم أن هذا الرواية تؤيد القول بكراهة التحريم **(تتمة)** أما ما ذكره في المسجد فلا يرد ما كان لا من الاعذار المطردة في الخشية والاعتساف كفي المبدوط كذا في الحلية وغيره والظاهر أن المراد اعتساف الرئي وتقصيره من حق التقدم ولغيره الصلاة مع تبعاله والالم أن لا يصليها معه وهو بعيد لأن إثم الإخلال الصلاة أو تفريط بالعدد تأمل واطظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعدد غيره أو تحسب سببا لمراسم الواضع التي كانت يصلي عليها ما في حجرها في المسجد لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولم أن لا يصلي في غيره قد نزع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فوصل عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصالح لعدم الخاصة وعدم حاجتهم نعالهم المتخسرة مع ما قد مضى رهاها في الشارع وإذا صاق الأمر أنسج فذهب في الانتفاء بالقول بكراهة ما انتبه الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهوام وإذا كان ما ذكرناه عذرا فلا كراهة أصلا وأنه تعالى أعلم **(قوله)** ويعسل ويصلي عليه أي وكيف لم يصرح به لعله مما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل **(قوله)** إن استعمل لا يعني ٣ ما فيه من التسامح به

لأن ترتيبه الموت على الولادة أي في قوله عليه من مفيد الحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده - كان ينبغي أن يقول كالتكرار ومن استعمل صلى عليه ولا شرب لآلية **(قوله)** بالبناء لافعل لأن أصل الإهلاك الاستعمال وضع الصوت عند ذوق الإهلاك ثم أطلق على ربه الإهلاك وعلى وضع الصوت مطلقا أو منه أهل الحرم بالحق أي وضع صوته بالآلية واستعمل الصبي إذا وضع صوته بالكاء عدولادته وأما البني للجهول فيقال استعمل الإهلاك أي أبصر كذا يقال من العرب **(قوله)** أي وبدمه ما يدل على حياته أي من بكاء أو تحريك لمضغ أو طرف ويحتمل ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كأي الجبر وفان في الشرب بالآلية هي الحياة المستقرة فلا عبرة بالانقضاء وبسط البدو قضاة الحال هذه الأشياء حركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو دبح رجل لحب أو وهو يغزول لم ير المذبح لأنه في هذه الحياة حكم الميت كأي الحوهره أقول وما تقدمناه من البدائع مشي عليه في القبح والصبر والعلو ويمكن حله على ما في الشرب لآلية تأمل **(تتمة)** قال في البدائع ما منه ولو شهدنا القابلة أو الألام على الاستهلاك تقل في حق العمل والصلاة عليه لأن سحر الواحد في البدائع بقوله إذا كان عدلا أو ما في حق الميراث فلا يقبل قول الألام لكونها متممة بتجربها للعلم إلى نفسها كذا شهادة القابلة عدل أبي حنيفة وقال القابلة إذا كانت عدلة لها وظاهر ما شرط من سبب الشهادة عدله في الميراث وبه صرح في الجرم من المتبني بلقا وعن أبي حنيفة **(قوله)** بعد دخروح أكثره متعلق بوجدان روح رأسه وهو يصح ثم ما ذكره لم يرث لم يصل عليه ما لم يخرج أكثره به حيا بجر من الميت وحده لا كثر من قبل أن يرث لم يرث ومن قبل الرأى صدره نهر عن مية المفتي **(قوله)** حتى لو خرج أي فلو أخرج حياته عند دخروح الألف من الدلف لكان الواجب الدية فأجاب العرة في هذه الحالة متى على أن هذا الخروح كدنه فان العرة إنما تنجب فيمن ضرب بطن الحامل حتى أسقطه ميتا دية بجه قيسل خروح أكثره في حكم ضربه وهو في بطن أمه

فلا صلاة له (ومن ولدان يعسل ويصلي عليه) ويرث ويرث ويسمى (إن استعمل) بأبائه لا يفعل أي وجدته ما يدل على حياته بعد خروح أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصح فذهب به رجل

قوله الذي هو خلاف الأولى هكذا فعله ولعل صوابه التي هي الخالاه نعت الكراهة التسمية لا لا قولهم اللهم الآن يكون التشديد باعتبار أنها حكم تأمل اه

مصححه

(قوله) لا ينبغي ما في الخ (قوله) شيخنا هذه المسألة من المستفاد من قوله ولدان أمه مطلق حياة وقوله إن استعمل معناه وجدته ما يدل على الحياة المستقرة وهي المعبرة كما يأتي للمعنى عن الشرب لآلية فالتمصيل صحيح لأن لما عرفت من أن المداو على الحياة المستقرة وأبست المستقرة كذلك بل هي عامة اه

بخلاف ذلك بعد خروج أكثره فإنه واجب القود و بما قرأه ظهر صحة التفسير وعلى التشنيع فافهم
 (قوله فعلية الغرة) هي نصف شربة الرجل أو الجنين ذكر أو شربة المرأة أو أنثى وكل منهما جسمائة
 درهم وهي خسون ديناراً كلياً حتى في محله هذا وما ذكره الشارع نقله في البحر عن المبتني بالمجته لكن ذكرنا
 في كتاب الجنائيات في أوائل فصل ما يجب القود من الجنين والتناخية أن عليه الدية لكن ما قرأه رأه أنفاً
 يؤيد ما هنا ويراد بالدية العرة متأمل (قوله عليه الدية) طاهر قوله بمات أن الموت بسبب القطع وعليه
 طاهر دية النفس إن كان القطع خطأ والأوجب القود لكن عبارة البحر عن المبتني ثم مات وعليه فإن كان
 موته لا بسبب القطع فالواجب دية الأذن وإن كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرجب
 إنما وجبت الدية لا المقاص للشبهة حيث حرمه قبل تحقق كونه ولما اه فليتامر وفي الأحكام الشيخ
 العمل عن التذنب لدن السبب ثم زجل قطع أذن إنسان وجب عليه جسمائة دينار وقطع رأسه
 وجب عليه خسون ديناراً و ما قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت بسبب الغرة وهي خسون ديناراً اه
 (قوله والادستهل غسل ومي) شمل ما تم خلع ولا خلاف في غسله والميت وفيه من خلاف واختاره به غسل
 وياف خرقه ولا يصل عليه كفي المراح والفتح والحانية والعزاز بقوله الطهر برتبة لاية وذ كرفي شرح
 الجمع لمصلحة أن الخلاف في الأول أو الثاني لا يعمل إجماعاً اه واغترى البحر نقل الإجماع على أنه
 لا يعمل بحكم على مافي الفتح والخلاصة من أن المختار غسله بأنه سبق نظره مافي التي تم خلع أو سومن
 الكاتب واعتصر في التهربان مافي الفتح والخلاصة تعبر مافي المراح إلى الميسر والمحيط اه وعلت نقله
 أيضاً من الكتب المذكورة وقد كرفي الأحكام أنه خرم به في عدة الفتى والفيض والجموع والمستفي اه
 ثبت كان والد كور في عامة الكتب والناسب الحكم بالسوء على مافي شرح الجمع ٣ لكن قال في
 الشرب لاية يحكي التوقيع بأنهم في غسله أو أدا العسل المرافي به وجه السوء من أبنائه أو أدا العسل في الحلة
 كسب الماء عليه من غير وضوء وترتيب الفعل كسب الماء ابتداء سدر وحض اه قلت ويؤيده قولهم
 ويلقي خرقه حيث لم يراعوا في تكفيمه السوء فكذلك غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله
 الآتي وإذا استبان بعض خلعته غسل لأن علته أن الخلاف فيه خلافاً لمافي شرح الجمع والبحر (قوله
 اكراماني آدم) عليه المثل كما يعلم من البحر ويجمع جملته على لقوله يفتي به (قوله وخشر) المناسب تأخيره
 عن قوله هو المختار لأن الذي في الظاهر به والمختار أنه يعمل وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه إن نفع فيه
 الروح خشر والاول الذي يقتضيه مذهب أصحابنا أنه استبان بعض خلعته فاه يحشر وهو قول الشعبي
 وابن سيرين اه ووجهه أن تسميته يقتضي خشره ما إذا فادها لئلا ينفذ في الخشر ما به وذكر العاقبة
 في حديث سموا أساطمكم فأنهم فرطكم الحديث فقال فادته سأل بعضهم هل يكون السقط شافعاً ومضى
 يكون شافعاً هل ومن مصيره عاقلة تأمن ظهور الخلل أم بعضهم أر بعة أشهر أم من نفع الروح والجواب
 أن العبرة بظاهره وظاهره وخلفه وعدم ظهوره كلياً ربه شمس كرفي (قوله ولم يصل عليه) أي سواء كان تاماً
 الخلق أم لا ط (قوله ادا غسل) نفسه (أما إذا فصل كما إذا ضرب ظنهما فافتح جدينا ما تافانه برث
 و برث لأن الشارع علماً أوجب العرة على الضارب فقد حكم بحجانه نهر رأى برث إذا مات أو ممتاً لا قبل
 انفصله (قوله كسى سبي مع أحد أبو به) وبالأولى إذا سبي معهما والجنون البالغ كالمص في الجنين بلالية
 ولا فرق بين كون السبي مختاراً ولا يلاين موته في دار الإسلام أو الحرب ولا بين كون السبي مسلماً أو ذمياً
 لأنه مع وجود الأبوين لا عبرة بالدار ولا بالسبب بل هو تابع لأحد أبويه إلى البالغ مالم يتحدث إسلاماً وهو مختار
 كما صرح به في البحر اه ح وقال الحق اسامير حاح في شرحه على التحريم فصل الحاكم بعد ذكره
 التبعة ماله الذي في شرح الجامع أنه بر لغير الإسلام ويستوى فيبطل أن يعقل أو لا يعقل إلى هذا أشار

فعلية الغرة وإن قطع أذنه
 فخرج جسمائتان عليه
 الدية (والادستهل غسل
 رسي) عند الثاني وهو
 الأصح فيفتي به على خلاف
 ظاهر الرواية اكراماني
 دم كافي مافي البحار وفي
 النهر عن الظهري و إذا
 استبان بعض خلعته غسل
 وخشر هو المختار (و ادوح
 في خرقه ودين ولم يصل عليه)
 وكذا لا يرث ادا غسل
 بنفسه (كسبي سبي مع أحد
 أبويه)

(قوله لكن قال في
 الشرب لاية الخ) هذا قول
 للشافعي الجار في غسل من
 لم يستتم خلعته ولا يصلح أن
 يكون قوماً بين صاحب
 المجمع وغيره كقائد يوهب كما
 لا يفتي على من قتله أدنى
 تأمل اه

في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه أو أسلم أحد أو يه يجعل مسلماً تبعاً لغيره
 كالصغير عاقلاً أو لم يكن لان الولد يبيع خير الابوين ديناه و ذكر الخبير الرمي أنه لو سعى مع الحداني الاب لا
 يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) تصریح بالمقصود من التشبيه (قوله لا العتيق) والا كما نوفي النار
 مناهم وهو أحد ما قيل ففهم وتغله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقد من انعامه فيما مر أول هذا الباب
 (قوله ولو سعى بدونه) أي بدون أحد أو يه بان لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراء بالعبص ما يتحمل
 الحكمة لما في سبأ أحكام الصغار ولو دخل حر في دار الاسلام فمات سبي انه لا يصير الا من مسلماً بالدار أو ا
 وفيه وإذا سبي المسلمون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل آباءهم دار الاسلام وأسلموا
 فأنشأهم صاروا مسلمين باسلام آباءهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا بعيد تغير المستفاد عما
 اذا لم يسلم أبوه (قوله تعال الدار) أي ان كان السابي ذمياً أو لاسابي ان كان مسلماً كذا في شرح المذبة واقصر
 في الجرح على تبعية الدار قال لان ما تبعه السابي اعم اطهر في دار الحرب بان وقع صبي في سهم رجل و مات
 الصبي يصلي عليه بعمالة السابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحمولون من بلاد بلد فلا بد من الحمل
 حتى يسمى سبياً ولو وجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العذوة إذا أسرته
 فهو سبي وهي سبي وبالسبت الحرب إذا جعلتها من بلاد بلده سبية اه فغلب الجرح في دار الحرب في النجدة
 دون الاسير تأهله ثم ذكر الامام السرخسي في آخر شرح السيرة الكبير ما يدل على كون ذلك شرطاً حار
 من مفهومه فانه قال لو سعى بدار الحرب لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً تعال الدار أو يقسم
 الامام العناني أو يبيعها في دار الحرب فيصير مسلماً تعال الدار لا تأثيراً لتبعية لعمالك فوق تأثير التبعية
 لدار فان كان المالك ذمياً بان ملكه بشراً أو رخص فكذلك يحكم باسلامه حتى لو مات يصلي عليه ويحضر
 الذي على بيعه لانه صاير محرراً بقية السلبين فقدم ملكه بالحرازم اياه فصار تمام الاحراز بالبيعة والبيع كتمامه
 بالانحراج الى داره ولو دخل الذي دار الحرب فاصاروا شرح صغير الى داره فهو مسلماً بغير الذي على بيعه لانه
 انما ملكه بالاحراز داره صار كمن قبل بان قال الامير من اصاب وأساقه وله فاصاب الذي صير ليس معه أحد
 أو يه فهو مسلماً لانه اعدا لجمعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دراهم ما بان ما شترى صغيراً من مما يليكهم
 لانه ملكه بالعدو لا بغيرنا فاذا أخرجه اليك لم يكن مسلماً اموال الشاري منهم مسلماً فانه اذا أخرجه الى
 داره واوجده حكم باسلامه وتبعه المالك اعم اطهر في هذا فاذا كان المالك مساماً فملكه أولئك تبعه تعال أو ذمياً
 فهو مثله اه لمخصوص حاصله أنه انما يحكم باسلامه بالانحراج الى دار الاسلام تبعاً لدار أو بالملك بقسمه أو يبيع
 من الامام تعال الدار أو مسلماً أو العاني لو دمه أو الله أعلى قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالبيعة
 والبيع كتمامه بالانحراج أي الذي ادا ملكه يحكم باسلامه مقل الانحراج فاذ مات في دار الحرب يصلي عليه
 فافهم (قوله أو يه) أي سعى باحد أو يه أي معهما ح (قوله فاسلم هو) أي أحد أو يه ح أي فان انص
 يصير مسلماً لان الولد يبيع خير الابوين ديناه والفرق بين كون الولد محرراً أو لا كما هو نقل الخبر الرمي في باب
 سكاح الكافر قولي وان الشلي أفتى باسقاط عدم التغير لكن صرح السرخسي في شرح السيرة بان هذا
 القول خطأ وسبب أن تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى أقول و بقي ما لو سعى مع أبوه أو أحدهما
 فماذا ثم أخرج الى دار واحد فهو مسلماً لانه يجهت ما في دار الحرب حرح عن كونه تعالجهما بخلاف ما لو ماتاهما
 الانحراج أو القسمة أو البيع كذا في شرح السيرة الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله أو أسلم الصبي لان كلام
 غير العاقل غير معتبر لعدم صوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يعصم اسلامه
 بنفسه وعزاه في النهي الى ذلوى فائز الهداية ودره في العتبات بان يعقل المانع والمضار وان الاسلام هدى
 واتباعه خير له وصرف في الغرض بان يعقل صفته الاسلام وهو ما في الحديث ان نؤمن بالله ولا نكتموك فيه
 ورسوله واليوم الآخر والقدر خير له وشره قال وهـ دادايل على أن يجرى قول لانه الا انه لا يلزم الحكم

لا يصلي عليه لانه تبع
 له أي في أحكام الدنيا
 لا للعقي لمسار انهم خدم
 أهل الجنة (ولو سعى بدونه)
 فهو مسلماً تعال الدار أو لاسبي
 (أو يه فاسلم هو أو) أسلم
 (الصبي وهو عاقل) أي ابن
 سبع سنين (يصلي عليه)
 لصيرورته مسلماً فالو لا
 ينبغي أن يمثل العاني من
 الاسلام بل يدكر عهده
 حقيقته وما يتبع الاعاب به
 ثم يقال هل أنت مصدق
 بهذا فادانهم انما اكتفى به

أن يجعل بضمزة كلمة من جنس موت يمر **(قوله ولو به كره)** لأنه إذا دل على ما ثبت وأضرار بالمتبعين يمر **(قوله)**
 إذا خفف الخ فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على صلاة الجنائز والجنائز على الخطبوا القاس تقدم بها على
 العبد لكنه قدم مخافة التشويش وكذا لا نعلمهم في آخر بات الموقوف أنه أصل الصلاة العبد يمر عن القنينة
 ومغادرة تقديم الجمعة على الجنائز لعلها المذكورة ولا تفرق بين عيني بل المتفرق على تقديم منتهى علمها ومغادرتها
 في أول باب صلاة العبد **(قوله جالس قبل وضعتها)** انتهى عن ذلك كافي لسراخ ثم ومقتضاها أن الكراهة
 تمر بميزمى **(قوله وقيام بعده)** أي يكره القيام بعده وصحها عن الأصحاب كفي الجنائز والعتابة وفي الجبا
 خيلافه حيث قالوا الأفضل أن لا يجلسوا حتى يسقوا وأما في التراب قال في البحر والاول أولى لما في البسائر
 لا بأس بالجلوس بعد الوضع لما روى عن عباد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يضع
 الميثاق في الخد فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر يقال هو يدى هكذا يصنع عونا لما قال صلى الله عليه وسلم
 وقال لأصحابه خالفوه هم أي في القيام فلذا كرهوه مضاهة أئمتنا كراهة تمر به وهو مقيد بعدم الحاجة
 والصبر وروى **(قوله وما ورد فيه)** أي من قوله صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الجنائز تقوموا لها حتى تخلفكم
 أو توضع أرح قال النووي في شرح مسلم هو ضم التمام وكسر اللام المشددة أي تمر به ورواهما ثابتن
 صحها مدني **(قوله منسوخ)** أي ما رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والطحاوي من طرق عن علي قام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قدوس وسلم بعدها وقال قد كان ثم نسج ح المية **(قوله لا نهائسوة)** يشير
 إلى ما في صحيح البخاري عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتباع الجنائز قال علي الاتباع
 لا يقع إلا على التالى ولا يسمى المتقدم بأعلا هو مشوع والامر للبدل لا للوجوب للإجماع وعن علي قدمها
 بين يديك واجعلها نصب عينيك فانها هي موعظة وقد كرهت وتغافل في شرح المنية **(قوله الآن لا يكون)**
 خلفها نسائه الظاهر تقييده بما إذا خشي الاختلاط به من أو كان فيها بائحة بغيره من نسائه تأمل **(قوله)**
 ويكره من وجهن تمر بها أقوله عليه السلام أوجعن مازوران غير ما جوارات رواه ابن ماجه
 بسند ضعيف لكن بعده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذى أشارت اليه عائشة فقوله لو أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعدى لم يهنسهن من أن يلبسنه منهن وهذا في نسائه زمانها لما حكى
 بسندنا وأما في العيصين عن أم عطية بنت نضال اتباع الجنائز ولم يعزم عليها أي أنه منى تريحه فينحى
 أن يخضع بذلك الزمن حيث كان يباح لهم الحروح للمساجد والعباد وتغافل في شرح المنية **(قوله وترى)**
 النائحة وكذا الصائحة شربا ليلية **(قوله ولا تترك اتباعها لاجلها)** أي لاجل النائحة لأن السنة لا تترك بما
 اقترن من الدرع ولا رد الويل محبت ترك حضورها لصدمة فيها للفارق بأنهم لو تركوا المشي مع الجماعة
 لزم عدم اتقامها ولا كذلك الولية لوجوبه يأكل الطعام طعن أي السعد والظاهر أن المراد باتباعها
 المشي معها مطلقا لا خصوص المشي خلفها بل يترك المشي خلفها إذا كانت بائحة لمسح عن الاختيار
 ويحصل التوفيق **(قوله ولا يمشى عن عيناها يساهم)** كذا في القمق والبحر وفي القهستان لا بأس به فإد
 أنه خلاف الاول لأن فيه ترك الذروب وهو اتباعها **(قوله جاز)** أي بلا كراهة حاية **(قوله وفيه فضيلة)**
 أيضا أخذ من قوله لمن المشي خلفها أفضل عدما **(قوله ان تساعد بها)** أي بحيث يعدم ما فيها وحده
(قوله أو تقدم الكل) أي وترى كرها خلفهم ليس معها أحد **(قوله أو ركب أمامها)** لأنه يصريح بطلعه
 بانارة العبار أما الركب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كافي البحر **(قوله كره)** الظاهر أنه أتى به من روى
 أقول لكن أن تحقق الضرر بالركوب أمامها وهى يمر عيسة تأمل **(قوله كما كره الخ)** قيل تمر بما وقيل
 تترجما كافي البحر عن الغاية وفيه عهاو ينبغي لمن تبع الجنائز أن يعطى الصمت ويصم عن الظاهر به فان
 أراد أن يذكر كرامته تعالى يذكره في نفسه أقوله تعالى أنه لا يحب المعتدين أي الحاهر من بالدعاء ومن
 إبراهيم أنه كان يذكره أن يقول الرجل وهو عسى معها المستغفر والله عفر الله لكم اه قلت وإذا كان هذا

ولو به كره (وكره تأخير
 صلاته ودفعه إلى عليه
 جمع عظيم بعد صلاة
 الجمعة) إذا خفف فوترها
 بسبب دفعه قنينة (كما كره)
 لتبعها (جالس قبل وضعتها)
 وقيام بعده (ولا يقوم
 من في المصلى لها إذا رآها)
 قبل وضعتها ولا من مرت
 عليه هو الجنائز وما ورد فيه
 منسوخ زيلسى (وننب
 الشى خلفها) لأنها مشوعة
 الآن يكون خلفها نسائه
 فالمشى أمامها أحسن
 اختيارا ويكره من وجهن
 تمر بما وترى النائحة ولا
 يترك اتباعها لاجلها ولا
 يمشى عن عيناها يساهم
 (ولو مشى أمامها جاز وفيه
 فضيلة أيضا) (و لكن ان)
 تساعدونها أو تقدم الكل
 أو ركب أمامها (كره) كما
 كره ما وضع صوت يذكر أو
 قراة تمتع

طلب في فن الميت

(وحفر قبره) في غير دار
(مقدار نصف قامته)
فان زاد خسن (ويحدولا
يشق) الا في أرض وخوة
(ولا يجوز ان يوضع فيه
مضربة) وما روي عن علي

قوله فالاولى اناطة اعمل
للهاب لو طمانه مصدرا ط
وهو ثلاثي الله - م الا ان
يكون من قبيل قولهم خطا
مشهور الخ تامرسل اه

معجمه

في البناء والذكر في اخل بالبناء الحادث في هذا الزمان (قوله وحفر قبره) شر وع في مسائل الدفن وهو
فرض كفاية ان امكن اجلا عليه واحتر ز بالامكان عا اذا لم يمكن كقولنا في سلبية كجاء في ومقاده أنه لا
يجزى دفنه على وجه الارض ببناء عليه كذا كره الساجية ولم أره لا تختص بها أو أشلوا فارد الضمير إلى
ما تقدم من أنه لا يدفن في قبر الاضروء وهذا في الابتداع كذا بعده قال في الفتح ولا يحظر قبره في آخر
الان إلى الاول بل يفيقه عظم الان لا يوجد فتضم عظام الاول ويجعل بينهما حفرين قريبين بكرة الدفن في
الفساق اه وهي كبيت مقعد بالبناء يسج جماعة قياما لالتفات السنة امداد الكراهية فيما من وجوه
عدم الجود دفن الجماعة في قبر واحد بالاضروء واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجر وتصيبها بالبناء عليها
بحر قال في الحاشية صوصا ان كان فيها ميت لم يبل وما يفعله جهلة الحفارين من نبش القصور التي لم تبل
أو رماها وادخل بجانبهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المصلحة لجمع ميتين فاكثرا ابتداعا في
قبر واحد فصد دفن الرجل مع قريبه أو صديق في تلك المقبرة مع وجود قبره وان كانت مما يتبرك بالدفن
فيها فضلا عن كون ذلك ونحوه مما للنسب وادخل البعض على البعض قبل البلاع ما فيه من هتك حرمة
الميت الاول وتفرق اخواته فالخدر من ذلك اه وقال الزيلعي ولو بلى الميت وصاوترا باجاذ في غيره في
قبره وزعموا السابعة اه قال في الامداد ومقالة ما في الترانسية اذا صار الميت ثانيا في القبر يكره دفن
غيره في قبره لان الحفرة مبنية وان جموع اعطاه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجيران الصالحين ولو قدم موضع
طريح يكره ذلك اه قلت لكن في هذه المسئلة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالسلا لا يمكن ان يعد لكل
ميت قبر لا يدفن فيه غيره وادخل الاول ترا بالاسمي في الامصار الكبيرة للجامعة والازم ان يتم القصور السهل
والورع على ان المنع من الحفر ان لا يبق عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في
جعل حكاما لكل احد تأمل (تنبيه) قال في الاحكام بالأسباب ان يقبر المسلم في مابو المشركين اذ لم يبق
من علاماتهم شي يخل في خزنة القتاري وان يبق من عظامهم شي ينش وترفع الاسلحة وتقتض مسجد الماروي
ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل مقبرة المشركين فثبت كذا في الواقع اه (قوله في غير دار)
بقي عنهما اني مشا (قوله مقدار نصف قامته) أو الى حد الصدرون زاد المقدار فامة فهو احسن كما
في الذخيرة فعلم ان الذي نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما جديهما شرح السبب وهذا احد العمق والمقصود
منه المبالغة في ستم الرأفة ونش السباع في القهسة اني يطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف
طوله (قوله يحد) لانه السنة وصفت ان يحفر الذي يحفر في جانب القبلة منه حفرة في موضع فيها الميت
ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلية (قوله ولا يشق) ومنه ان يحفر في وسط القبر حفرة في موضع فيها الميت
حلية (قوله الا في أرض وخوة) فخير بين الشق واتخاذ تابوت ط عن البر المتي ومثله في البر ومقتضى
المقالة انه يحدو موضع التابوت في الحسد لان العدول الى الشق يخوف التبرك بالحد كصرح في الفتح فاذا
وضع التابوت في الحسد امن التبرك على الميت فلم يكره حفر الحسد عن الشق ولم يحتمل الى التابوت الا ان
كانت الارض ندية يسرع فيها بالامت قال في الحلية عن الغاية و يكون التابوت من رأس المال اذا كانت
الارض رعدة أو ندية مع كون التابوت في غيرهما كره في قول العلماء فامة اه وقد يقال موضع التابوت
في الشق اذا لم يكن فوقه بنه للاربع من الميت في التراب اما اذا كانه سقف أو سنام مقود موقه ككعبور
بلادنا لم تكن الارض ندية ولم يحد بكرة التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ان قال في الحلية ويكره ان
يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو مخدة أو حصير أو نحو ذلك اه ولعل وجهه انه اتلاف مال بلا روية
فالكره مخترع عيب ولا يحد بكرة ولا يجوز (قوله وما روي عن علي) يعني من جعل ذلك نهرا ثم ان السارح تبسع
في ذلك للمصنف في نحو ما لذي وجدته في الظهور عن عائشة وكذا عزا الى الظهور بقى لغيره والهر قال
في شرح المسبة وما روي انه جعل في قبره عليه الصلاة والسلام قط غفيل لان المدينة جنت وقيل ان العباس

وعايناهما فاندسها مشران تحتها لقطع التنافع وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويطرحها فقال
 مشران والله لا يلبسك أحد بعده أبدًا لقها في القبر **(قوله فغير مشهور)** أي غير ثالث عنه أو المراد أنه لم
 يشترعه فيه بل العناية ليكون اجاعا منهم بل ثبت عن غير متلف في شرح المسألة وكروا بن عباس أن باقي
 تحت الميت شي رواء الترمذي وعن أبي موسى لا تجعوا على و بين الأرض شيأه **(قوله ولا بأس بالتخاذل)** تأتوت
 الخ أي برخص ذلك عند الحاجة ولا كره كما قدمنا أن فلان قال في الحلية نقل غير واحد عن الإمام ابن الفضل
 أنه يجوز في أراضيهم لخاوتها وقال لكن ينبغي أن يفرش فيه القرباب وتطلى الطليقة العليا بما يلي الميت ويجعل
 اللين الخفيف على عين الميت ويساره لصبر عنزة الجعد المراد بقوله ينبغي من كراهة صبحه بغير الإسلام وغيره
 بل في السابيع والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم يثقبوا الرخصة في الخفاف من حديد بشي ولا شلن في
 كراهته كاهر ظاهر الوجه اه أي أنه لا يعمل بالأبالا فيكون كالاجع المبلوغ منها كأيان **(قوله)** أي
 للميت كما في الجرا والبرجل ومغومه أنه لا بأس به للمرأى مطلقا فهو صريح في شرح المسألة فقال وفي الرحا
 واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت لنفسه يعني ولو لم تكن الأرض رخصة فإنه أقرب إلى السترو والضرع من مها
 صد الوضوء في القبراه **(قوله كراهة الأرض)** أي وكراهة ندية قبره في الجعد أو في الشق أن كانت ندية أولم
 يكن للشق سقف كقدمناه **(قوله أن يفرش فيه)** أي في القبر أو في الجعد كأيام **(قوله وأني في الجبر)** فإني
 الفتح وعن أحمد بن حنبل ليس بوجوب المشافهة كذلك كان قبر يمان دار الحرب والاشدين لوجوب لبقده
 الجبر وقد في اه **(قوله أن لم يكن قبر يمان البر)** الفاهر تقديره بأن يكون بينهم وبين البرية ندية بتبر الميت فيها
 ثم رأيت في نور الابيض التعبير بخوف السرور به **(قوله في الدار)** كذا في الحلية عن منية المفتي وغيره وهو
 أنهم من قول الفتح ولا يدين صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه ما ذلك خاص بالانبياء بل ينقل إلى مقابر
 المسلمين اه وفتشناه أنه لا يفر في مدفن خاص كما يفعله من يبي مدسوة ويحويها ويبي بغير جهاد فتأمل
(قوله بأن يوضع من جهتها) يتمحل أي فيكون اتخذ له مستقبل القبلة حال الاختلاف الشافعي وأحمد
 يستحب السال ما نوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلم من قبل رأسه وتهدوا بين الأذلة في شرح المشافهة
 ولا يضر عندنا كون الداشل في القبر أو شافعا واختار الشافعي الزور وتعلمه في الجبر **(قوله الجعد)** وكذا
 لو كان القبر شافعا فغير مسقف أم الماسقف فيسب في السال **(قوله وبالله)** راد على ما في الكثر والهداية وهو
 ثابت في لفظ الترمذي والاولى لفظ لان ما جبه وفي لفظه زيادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكري
 البدائع عن الحسن بن أبي حنيفة قالوا والمعنى بسم الله وضعت على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الإمام أبو
 منصور والمتريدي ليس هذا دعاء الميت لانه ان مات على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يبدل حاله
 وان مات على غير ذلك لم يبدل أبصا ولكن المؤمنون شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفائه على الملئ وعلى هذا
 جرت السنة اه حلية **(تنبيه)** في الافتقار على ما ذكر من الورد اشارة إلى أنه لا بأس بالاذن عند ادخال
 الميت في قبره كما هو المعتاد الآن وقد صرح ابن حجر في مشاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه يستحب اعالى
 نديمه بالمولود الحافط الحاشية الامر بابتدائه فلم يصب اه وقد صرح به عن علمائنا وغيرهم بكرة المصافقة
 المعتادة عقب الصلوات مع المصافقة وما ذاك الا لكونهم لم توتر في خصوص هذا الموضع فالمراد طبة علمها
 فيه قهرم العوام بانها مسفة ولما سمعوا عن الاجتماع لصلاة الرغائب التي أحدثها بعض المتعبدس لانهم لم توتر
 على هذه الكيفية في تلك الدال المخصوصة وان كانت الصلاة خسر مرسوم **(قوله وجوبا)** أي أخذ من قول
 الهداية بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يحده المخرجون وفي الفتح أنه غير واجب واستؤثر له
 يحدث أي داود والنسائي أن رجلا قال يا رسول الله ما الكثرة قال هي تسع قد كرمها استعمل البيت الحرام
 قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت وجهه أن ظاهره التسوية بين الحية والموت في وجوب استقباله لكن
 صرح في الحفة بأنه سنة كأيان عقبه **(قوله ولا يبين لوجه البها)** أي لو دمن مسندرا لهوا أو حالو التراب

فغير مشهور ولا يؤخذ به
 ظهر به (ولا بأس بالتخاذل
 تابوت) ولو من حجر أو
 حديد (له عند الحلية)
 كراهة الأرض (و) من
 أن (يفرش فيه القرباب
 مات في سفينة غسل
 وكفن وصلى عليه وألقي
 في البحر ان لم يكن قريبا
 من البحر ولا ينبغي أن
 يدفن الميت (في الداروا)
 كان صغيرا) لاخصاص
 هذه السنة بالانبياء والاهات
 (و) يستحب أن (يدفن)
 من قبل القبلة) بأن يوضع
 من جهتها ثم يحتمل
 فيه الجسد (و) أن يقول
 واضعه بسم الله وبالله
 وعلى مله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ووجه البها)
 وجوبه ينبغي كونه صلى
 شته الامن ولا يبين لوجه
 البها (وتحل العدة)

لا ينش لأن التوجه إلى القبلة سنقوا النش حرام بخلاف ما إذا كان بعد إقامة النش قبل أهالة التراب فإنه زال
 ووجه إلى القبلة عن منعه حلية عن الخفة ولو بقي فيه متاع لسان دلالة بالنش طهرية **(قوله)**
(لا استعانة بها) لأنها بعد خلوف الأثر عند الجمل **(قوله)** وسوى القبر عليه أي على المدبان يستمن
 جهة القبر ويقام القبر في محامته من شرح الجمع **(قوله)** والقبص قال في الحلية وتسد الفرح التي بين اللين
 بالمدور والقبص كذا يسدل التراب منها على الميت ونحوه على استحباب القبص فيها كالأبن اه **(قوله)** لا
 الأسحر بعد المهرم وتشد يد أشهر من التخفيف مصاح وقوله المطبوح صفة كاشفة قال في البسائر لا نه
 يستعمل لازمة ولا حلة لميت الهول أنه بحاسته لساير كره أن يجعل على الميت ثيابا لا يكره أن يبيع
 قبره بنار ثيابا **(قوله)** لوجه الخ قال في الحلية وكرهوا الأجر وأواح الحشب وقال الامام القزويني هذا
 إذا كان حول الميت فلو فوه لا يكره لأنه يكون عصمة من السبع وقال المشايخ بخاري لا يكره الأجر في
 بلد تنسأ الحلة إليه لضعف الأوامر **(قوله)** عدد لينا الخ نقله أيضا في الأحكام عن الشافعي عن شرح مسلم
 بلغنا يقال عدد الخ **(قوله)** وحل ذلك أي الأجر والحشب **(قوله)** وبهي قبرها أي ثوب ونحوه استحبابا
 حال ادخالها القبر حتى يسوى اللين على المد كذا في شرح المنية الامداد ونقل الخبر إلى أن الزبلي صرح
 في كسب الحسني أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن الترفيع بحمله على ما إذا غلب على القبر أو على الميت وهو أقرب
 منتم تأمل **(قوله)** كطر أي ورد وحروث فستاني **(قوله)** عليه أي على القبر أو على الميت وهو أقرب
 لفضاء الأول أقرب بمعنى **(قوله)** وتكرهوا الزيادة عليه لما في صحيح مسلم عن جابر أنه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يجصص القبر وأن يبنى عليه زاد أبو داود وأبو داود وأبو داود عليه حلية **(قوله)** لأنه بمنزلة البناء كذا في
 البسائر وظاهره أن الكراهة تنعكسة وهو مقتضى النهي المدكور ولكن نظر صاحب الحلية في هذا
 التعديل وقال زوروي عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رشح على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصاهم وهو مرسل صحيح فحمل الكراهة
 على الزيادة الناشئة وعدمها على القبلة البالغة مقدار شبر أو ما فوقه قليلا **(قوله)** يستحب حبة أي
 بيده جميعا جوهرة قال في المغرب حيث التراب حيا وحونته حذو إذا قصصه ورسمته اه ومثله في القاموس
 فهو ولوى وبأفهم **(قوله)** قبل رأسه ثلاثا لما في أبي ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحفي عليه من قبل رأسه ثلاثا شرح المسية قال في الجوهرة يقول في
 الحية الأولى منها خلفا كوفي الثانية وفيها بعد كوفي الثالثة ومنها خرجكم تارة أخرى وقيل يقول في
 الأولى اللهم جاف الأرض عن حنبيه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء له وحده وفي الثالثة اللهم وجهه من
 الطور العبر وللمرأة اللهم أدخلها الجنة جنتك اه **(قوله)** وجاوس الخ لما في أبي داود كان السبي
 صلى الله عليه وسلم أذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأبيكم واسألوا الله له التثبيت فإنه
 الآن يسئل وكال ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وحاشاها وروى أن عمرو
 ابن العاص قال وهو في سياق الموت إذا ماتت فلا تصحبني فاتحوا لا بارها إذا قفتموني فسر على القبر شتان ثم
 أقبر واحول قبري قدما يضر جزرو ويقسم لجها حتى استأنس بكم وانظر ماذا أراجع رسول ربى جوهرة
(قوله) ولا بأس برش الماء عليه بل ينبغي أن يسكب لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد بن جابر وابن ماجه
 وقبر ولده إبراهيم كل واحد في مرأسه وأمره في قبر عثمان بن مظعون كل واحد بالبرزاق فانتى ما عن
 أبي يوسف من كراهته لانه يشبه التطين حلية **(قوله)** للمسي هو ما روى محمد بن الحسن في الاستئذان شعبنا
 أبو حنيفة قال حدثنا شيخنا لم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نسي عن ترسيم القبور وتخصيصها
 لمداد **(قوله)** ويسمى أي يجعل ترابه مرتفعة عليه كسليم الجبل لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستمرا به قال الثوري واليوس وما لك وأجدوا الجهور وقال الشافعي الله طيب

لا استعانة بها (وسوى
 اللين عليه والقبص
 لا الأسحر المطبوح
 وانحطب لوجهه آمافوه
 فلا يكره ابن مك (هاتمة)
 عد ولبنات لحد النبي عليه
 السلام نسع مسمى (وجاز)
 ذلك حوله (ناروشوة)
 كالسابق (وسوى) أي
 يغفل (قبرها) ولونش
 (لاقبه) الامداد كطر
 (ويقال التراب عليه وتكره
 الزيادة عليه) من التراب
 لانه بمنزلة البناء يستحب
 حشبه من قبل رأسه ثلاثا
 وحاوس ساعة بعد دفنه
 لدعاه وقراءة بقدر ما يضر
 الجوزو ويفرق لجه (ولا
 بأس برش الماء عليه)
 حقا لقرابه من الانداس
 (ولا برش) للمسي (وسمى)
 ندبا

أى التريبع أفضل ونعمه فى شرح المسبة (قوله وفى الظهيرة وجوبا) هو مقتضى النهى المذكور
ويؤيد معنى البداهة من التعليل بأنه من منبج أهل الكتاب والتشبههم فيما منه بمنكره اه لكن فى
الهر أن الاول أولى قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذى استدله الشافعى على التريبع
فكون النهى مصر واهن ظاهرة فاقبل (قوله قدوس) أو كتر شيئا قليلا بائع (قوله ولا يصح)
أى لا يأتى بالخص بالفتح ويكسر فاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أى يحرم للرفق بكونه لا يحكم
بعد الله من وأما قبله طيس بقراءه اذ حق الاحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء اذا كان المبني
المشايخ والعلماء والسادات اه قلت لكن هذا فى غير المقابر المسبلة كالا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ)
الماسب كرهه عقب قوله ولا يأتى لان عبارة السراجة كانقله الرضى ذكر فى تجر بدأى الفضل أن تظن
القبور ومكرهه والمشاورة لا يكره اه وعزاه اليها المصنف فى المصباح أو ما الباء عليه فلم أؤمن انما اخرجوا
وفى شرح المنية من منية الفتى المتأخر لا يكره الطلوع أى حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبعة
أو نحو ذلك لما روى جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شخص من القبور وان يكتب عليها وان يبنى
عليها وارامه وغيره اه ثم فى الامداد من الكبرى واليوم اعتادوا التسميم بالبن ميانة لا بقرع البن
ورأوا ذلك حسا وقال صلى الله عليه وسلم ما رأه السمر حسنا فعند الله حسن اه (قوله لا بأس
بالكتابة الخ) لان النهى عنوان مع وجود الاجماع العملى بما قصد أخرج الحاكم النهى عنهم
مطرق ثم قال هذا لا سند صحيحة وليس العمل عليها فان أئمة المسلمين من الشرف الى القبر مكتوب على
قبرهم وهو على أخذنه الخلف عن السلف اه ويتقوى بما أخرجه أو داودا ساجدا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جرحا موضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال أتعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من
مات من أهلى مات الكتابة طريق الى أن تعرف القبر جهنم يظهر أن عمل الاجماع العملى على الزخرفة فيها
ما اذا كانت الحاجة الى الكتابة فى الجلالة كما أشار الى فى الحديث بقوله وان استعمل الى الكتابة حتى لا يذهب الأثر
ولا يمتن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عرف فلا اه حتى أنه يكره كتابة شئ عليه من القرآن أو الشعر أو طرأه
مدح له ونحو ذلك حلية ملصقا قلت لكن بازع بعض المحققين من الشافعية فى هذا الاجماع بأنه أكره
وان سلم ففعل بجمته عند صلاح الزمنة بحيث يفسد فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعلق ذلك
منذ أرمدة الأثرى أن الباء على قبورهم فى المقابر المسبلة أكثر من الكتابة عليها كالموشاة وقد عاها
بالنهي عنه فقد كاتبة اه فالحسن التمسك بما يقيد جل النهى على عدم الحاجة كالحاكم * (نقطة) *
فى الاحكام عن لغة تذكره المستور على القبور اه (قوله الخلق آدمى) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا
دفن بلا غسل وأصله وضع على غير عيه أو الى غير القبلة فانه لا يمش عليه بعد اهالة التراب كجر (قوله
كان نكون الارض معصومة) وكذا داسقط فى القبر متاع أو كفن شوب معصوب أو دفن معمال قالوا ولو
كان المال درهما يجر قال الربى واستغنيد معصوب احداثه الفتوى امرأة دعت مع بنتها من المصاغ
والامتنعة المستركة انما عيبه الزوج أنه ينش لحقه واذا تالفت به قضى المرأة حصته اه واحترق
بالمعصومة بما اذا كانت وفقا لى التارخانية أتفق مالا فى اصلاح قبر لخاصة وجل ودفن فيه ميتة وكانت
الارض موقوفة ضمن ما أتفق فيه ولا يحق لميت من مكانه لانه دفن فى وقف اه وعبر فى البعض قوله ضمن
قيمة الحفر فاقبل (قوله وأخذت بشعفة) أى بان اشترى أو صادف من قيامته ثم علم الشفيع بالشر اه فملكها
بالشعفة (قوله ومساوئه بالارض) أى لثروع وقملا لان حقته فى العلمها وطرأه طاهرها طاهره ترك حقته
باطنها ان شاء الله فاهض (قوله كما زرع) أى القبر ولو غير معصوب وكذا عيب وزدن غير عليه كفى
الزبلى أى أيضا قدما الكلام عليه (قوله من الابسر) كذا قيد فى الدررولى طرأه (قوله ولو باله كرس)
بان مات الولد بعم او هي حبة (قوله قطع) أى بان تدخل القابلة يدها فى الفرح وتقطعها بالة فى يدها بعد

وفى الظهيرة وجوبا
قدوسه (ولا يصح)
لنهي عنه (ولا يأتى ولا
يرفع عليه بناء وقيل لا بأس
به وهو المختار) كفى كراهة
السراجية وفى جنازتها
لا بأس بالكتابة ان احتج
اليها حتى لا يذهب الأثر
ولا يمتن (ولا يخرج
منه) بعد اهالة التراب
(الا) لخلق آدمى كزبان
تكون الارض معصومة
أو أخذت بشعفة) وبغير
للمالكين اخراجه ومساوئه
بالارض كما زرعوه والبناء
عليه اذ لم يوصوا بالزبلى
(حائل ماتت وولدها حي)
يضطرب (شق بطما) من
الابسر (ويخرج ولدها)
ولو باله كرس وخيف على
الام قطع وأصح

لوميتا ولو ميتا) لوجه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا) أي ولو كنت حيا ليجوز تقطيعه
 لان موت الام به موهوم فلا يجوز قتل آدمي حيا لم يوهوم (قوله ولو بلغ مال غيره) أي ولو ائتماله كافي
 الفتح وشرح المتن ومفهومه أنه لو ترك ما لا يضمن ما يبلعه ولا يبق اتفاقا (قوله والا لولم) لا، وان كان
 حكمة الذي أعلى من صيانة المال لكنه أزال احترامه بتعديده كفي الفتح ومفاده أنه لو سقط في حوض قبل ان تعد
 لا يبق اتفاقا فلا يبق الحى مطلقا لفضائه الى الهلاك لا لجزد الاحترام (قوله الاتباع أفضل) أي اتباع
 الجائز فلا نه بالحق واليت مال الثواب المتربط عليه أكثر ط (قوله أو جوار) سيأتي باب الروضة للاقارب
 وغيرهم أن الجوار من لصق به وقال من يسكن في محلة، وبمعهمهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي
 الجار إلى أو بعين دار من كل جانب اه قلت والصحيح قول الامام جاسباتي ههنا ابا الله تعالى وهل
 يفيد هذا بالملاصق أيضا الظاهر نعم المالم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصى يجعل على العرف
 والجوارع والملاصق أو من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بمحلها ما يكون حده الى الا يعين كافي
 الحديث والله أعلم (قوله يندبده في مهمونه) أي في مائة أهل المكان الذي مات فيه أو مثل وان نقل
 قدر ميل أو مياين الأنا س شرح المنقوي في الكلام على ثلث ولد اصغر أمره صلى الله عليه وسلم يدين
 قتل أحد في صاحبهم مع ان قبرة المدينة مقربة ولذا دفت الصابية الذين فقروا مشقق عداؤها ولم
 يدفنوا كاهم في محل واحد (قوله ونجيلة) أي يجعل جهازه عقب تحقيق موته ولذا كرم تأخير مسلايه ودفنه
 ليصلي عليه جيع عليهم بعد صلاة الجمعة كما مر (قوله لم يجز ذكرا) أي ما لم يكن الميت صاحب بدعة لم يردع
 غيره كقوله لا أس بنقله قبل دمه قبل مطلقا وقيل الى ما دون مدة السفر وقده بمقدور ميل
 أو مياين لان مقابر البلد بميايات هذه المسافة فذكره فيما زاد قال في المهر عن عقدا الفرائد وهو الظاهر اه
 واما نقله بعد دمه فلا اتفاقا قال في الفتح واتفقت كلمة المتأخرين في امره أن يدين ابنه لو هي غائبة في غير بلدها فلم
 تفسر وأرادت نقله على أنه لا يسهل ذلك فتجوز شروط بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقله بعقب
 ويوسف عليهم السلام من مصر الى الشام ليكون مع آتاهم ما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه
 شروط كونه شرعا اه لمصاوتهم عليه (قوله لا بالاعلام بونه) أي اعلام بعضهم بعبادة وضواحقه
 هذا يغوي كونه به فهم أن ينادى عليه في الأثر فقالوا لا لأنه ينسب اليه الجاهلية والاعم أنه لا يكره إذا لم يكن
 معه تنويه به ذكره وتوقيع بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى ولان بن دنان الفلان لان نبي الجاهلية ما كان
 فيه قصد الدوران مع الصحيح والنباح وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منامن
 صرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية تشرع المية (قوله وبارئاته) تبع فيه صاحب النهر
 واعتز به ح باس مقتضاه أنه ما وليس كذلك في القاموس وثبت الميت وثروته بكتبه وعددت بحاشيته الخ
 (قوله من تعزى الخ) تجمله فأعضوه من أبيه ولا تكونوا قال في المغرب تعزى واعتزى انتسب والعرا اسم
 من المراد بدعوى قهرهم في الاستعانة بالفلان أعضوه أي قولوا له اعضض بأبائيك ولا تكونوا عن الاب بالهن
 وهذا أمر تأديب ومالعة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن يكون المراد بدعوى الجاهلية بها
 ما قدمه عن شرح المتن أولى (قوله وتعز به أهله) أي تصيرهم والدعاء عليهم به قال في القاموس العزاء
 الصبر أو حسمه وتعزى انتسب اه فالمراد بالاول وفيما قبله الثاني فافهم قال في شرح المنسوبة وتسحب
 التعزى به للرجال والنساء اللاتي لا يبقن اقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أشاع صبة كساه الله من خلائق
 الكرامة يوم القيامة رواه ابى ماجة وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابدا له مثل أجر رواء الترمذي
 وابى ماجة والنسبة أي يقول أعظم الله أجرنا وأحس عزناك وعفرتك اه (تنبيه) هذا الدعاء
 با طلم الاجر المروى عن مصلى الله عليه وسلم لما عزى معاد ابا مريم بقتنى ثبوت الثواب على المصيبة وقد
 قال الحق في المصيبة في المسابقة قالت الحنفية ما ورد به المصع من وعد لن رزق وعدا الثواب على المسابقة

مطلب في الثواب على
 المصيبة

وعلى أُم المؤمن وأُم طفله حتى الشوكه يشاكيها بعض فضل وتعالى لمنه تعالى لا بد من وجود طوعه الصادق
 اه وهل بشرط الثواب المبرأ لا قال ابن حجر ووقع لغز من عبد السلام أن المصائب عليها الأواب فيها لأنها
 ليست من الكبب بل في الصبر عليها فإن لم يصبر كُفِرَ بالذنوب إذا بشرط في المكفر أن يكون كسبا كالبراء
 فالجرح لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى ورد بتصریح الشافعي رحمه الله بأن كل من المجنون والمرضى
 المعالوب على عقله أجور من المكفر عنه بالمرض فحكم بالأجور انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر وبؤيده
 خبر العيصين ما ذهب المسلمون من نصب ولا وص ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكه يشاكيها إلا كفر
 الله بهم من خطا فامع الحديث الصحيح إذا مرض العبد أو سافر كنبه مثل ما كان عمله محببه فمما عليه أنه
 يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض ففسلا من الله تعالى فن أصيب وصبر يحصل له
 ثوابان لنفس المصيبة والصبر عليها ومن انتفى صبره فإن كان لعذر كما نون فكذلك أوله وخرج لم يحصل من
 ذنبك إلا ما ينشئ اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على الصية إذا انتفى لعذر كخون وأما
 التكفير بها فهو حاصل بلا شرط **(قوله)** يا فتاح طام لهم قال في القمع ويستحب لجيران أهل الميت
 والآخر ماء بالاعادة ثم طعام لهم بشيهم وهدم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا آل جعفر طعاما
 فقد تساهموا بمشاكلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم ولا يبر ومعرفة ويلج عليهم في الأكل كل الحزن
 عنهم من ذلك ينفعون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيف من الطعام من أهل الميت لأنه شرع في
 السرور ولا في الشرور وهي بدعة مستعقبة وفي الامام أحمد وابن ماجه باسناد صحيح من جبر من عبد الله
 قال كاعدا الاجتماع على أهل الميت وصنعهم الطعام من الساحة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في
 اليوم الأول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى التبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع
 الصلوة والقراءة للقرآن أو قراءة سورة الانعام والاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قرأة القرآن
 لاجل الأكل يكره وفيها من كل الاستحسان وان اتخذ طعاما للقرآن كان حسنا اه وأطال في ذلك في
 المراجع وقال وهذا العمل كماله في الساحة والرا فيه يفتقر زعمنا لأنهم لا يريدون مهاجرة الله تعالى اه ويبحث
 هافي شرح المصيبة راضة حديث جبر المراجع حديث آخر به أنه عليه الصلاة والسلام دعاهم أقربا لميت
 لما رجع من دفنه فجلسوا وحى به الطعام أقول وفيه نظر فان واقعتما لا عموم لها مع احتمال استخاص
 بخلاف ما في حديث جبر على أنه يبحث في المقول في دها ومده غير ما كالمصافة والحسالة استدلالا
 بحديث جبر المذكور وعلى الكراهة فلا سيما إذا كان في الوقت معار أو عاتع مع قطع النظر عما يحصل
 عند ذل من الغالب من التكرار الكثيرة كقائد الشروع والقائد بل التي لا توجد في الأوراح وكذا في المعلوم
 والاعتناء بالاصوات الحباب واجتماع النساء والمردان وأخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما
 هو شاهد في هذا الزمان وما كان كذلك فلا شئ في حرمته وبطلان الوصية ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم **(قوله)** يا جالسوها أي للتعزية واستعمال لباسها على حقيقتها لأنه خلاف الأولى كما صرح به في
 شرح المستوفى الأحكام عن خزانة الفتاوى الجالس في الصية ثلاثة أيام للحال ساعد الوصية فيه ولا تجالس
 النساء قطعا اه **(قوله)** في غير مسجد أما فيه فيكره كفي الجرح من الجنى وحرمه في شرح المبين والفتح لكن
 في الطهارة لا بأس بالجلوس في البيت أو المسجد والناس بأقربهم وبغيرهم اه قلت وما في الجرح
 من أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس لما قتل جعفر وزيد من حلفتوا الناس بأقربهم وبغيرهم اه يحجب عنه باب
 جالس على الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية بقوله الامداد وقال كثير من متأخري أئمتنا يكره الاجتماع
 عند صاحب الميت ويكره الجلوس في بيته حتى يأتي اليه من يعزى بل إذا مرض ورجع الناس من الدفن
 فليفرقوا ويشتعل الناس بأه وهدم وصاحب البيت بأمره اه قلت وهل تنهى الكراهة بالجلوس في
 المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا قاموا في الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا الظاهر لا يكون الجلوس

وباتخاذ طعام لهم والجلوس
 لها في غير مسجد ثلاثة أيام

مطلب في كراهة الضيافة
 من أهل الميت

(قوله) وفي البرازية ويكره
 اتخاذ الطعام في اليوم
 الأول والثالث الخ عيارة
 البرازية ويكره اتخاذ
 الطعام في اليوم الأول
 والثالث الخ نعل
 لفظ الشافعي سقط من نسخة
 النسخي اه

مقصود التميز به لا القراة ولا سيما اذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور المدنورة ولا
 حول ولا فوق الابواب **(قوله وأولها أفضلها)** وهي بعد الدفن أفضل منها قبله لان أهل الميت مشغولون قبل
 الدفن بتجهيزه ولان وحشيتهم بعد الدفن لفرقة أكثر وهذا اذا لم يمتهم جوع شديد والاقامت لتسكينهم
 جوهرة **(قوله ونكره بعد ما)** لانهم يتجدد الحزن مع والظاهر انها تنزيهية ط **(قوله الا لعائب)** أي الا لأن
 يكون المعزى أو المعزى غائبا فلا بأس به جوهرة قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم غزاة الغائب كما صرح
 به الشافعية **(قوله وتكره التعزية ثانيا)** في التنازعانية لا ينبغي أن يعزى مرة عن عزى مرة أخرى واه
 الحسن بن أبي حنيفة اه امداد **(قوله وعند القبر)** عزاء في الحلية الى المتقي بالعين المعجم وقال وشهد
 له ما أخرج اس شاهدين عن ابراهيم الترمذي عند القبر بدعة اه قات لعل وجهه أن يتأرب هناك القراءة
 والدعاء للميت بالتثبيت **(قوله وعند باب الدار)** في الظاهر يؤيكره الجلوس على باب الدار للتعزية لانه عمل
 أهل الحاشية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد الجحيم من ريش البسط والقيام على قوارع الطريق من أقمع
 القاصم اه بحر **(قوله)** يقول أعظم الله أحرك أو يجعله عظاما بادة التوار والدرجات وأحسن
 عزاء بلد أي جعل سائر أوصيائه حسنا اس بحر وقوله وغفر ليلتك يقول ان كان الميت كافرا وكافوا الا فلا كافي
 شرح الميت وفي كتب الشافعية يؤيكره المسلم ما كافر أعظم الله أحرك أو صبرك والكافر بالمسلم غفر الله ليلتك
 وأسكن عزاء **(قوله)** في زيارة القبور أو لا بأس بما يل تدب في البحر من الجنبى فكان ينبغي التصريح
 به لا مره في الحديث المذكور كافي الامداد واز في كل أسبوع كافي مختارات النوازل قال في شرح باب
 المناسل الان الاصل يوم الجمعة والاثني والخميس فقد قال المحمد واسمع الموتى يعلمون بزيارهم يوم
 الجمعة وما قبله وما بعده فحصل أن يوم الجمعة أفضل اه وفيه ويستحب أن يزور شهداء جليل أحلما
 روى ابنه في شدة أن صلى على الميت يوم الجمعة ما أسعد على رأس كل حول فيقول
 السلام عليكم بحاصرتهم مع عني الدار والاصل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهر منكرا لا تنقوته الظهور
 بالمسجد النبوي اه قلت استفيد منه تدب الزيارات بعد ما هو هل تدب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة
 الى زيارته خليل الرحمن وأهله وأولاده وزيارة السيد البدوي وغيره من اكابر الكرام أم صرح به من
 اعتدوا مع بعض أئمة الشافعية الا ان يارته صلى الله عليه وسلم قياما على منع الرحلة له في المساجد الثلاث
 ورد العز الى بوضوح الفرق ط ماعداتك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا مانع في الرحلة لها وأما
 الاولياء فانهم متفاوتون في القرب من الله تعالى ونفع الزايرين بحسب ما عارهمهم وأسراهم قال ابن حريق
 فتاويه ولا تتوكل على الله عند ما من مسكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لان القربان
 لا تتوكل لئلا يذلل على الانسان فعلها واسكاها الدعوى وانزالتها ان أمكن اه قلت يؤيده ما مر من عدم
 ترك اتباع الجواز وان كان معها اساموا وأخت تأمل **(قوله ولو لقتناء)** وقيل تحرم عليهم الاصح أن الرخصة
 ثابتة لهم بحر وحزم قد شرح المنية بالكرامة لمصر في اتباعهم الجنازة وقال الخبر الرمي ان كان ذلك التخييد
 الحزن والكماء والتدب على ما حزن به عاشتهن فلا تجوز وعلم حصل حديث لعن الله قراوات القبور وان كان
 للاعتناء والرحم من غير بكموا والتبريل بزيارته وبالاحسان فلا بأس اذا كن بجائز وتكره اذا كن شواب
 كنعوا والجامعة في المساجد اه وهو توقيف حسن **(قوله)** يقول الخ قال في الغفر والسنة في زيارتها قائما
 والدعاء عندها قائما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى القبور ويقول السلام عليكم الخ في شرح
 الباب للاحلا على القاري ثم ان آداب الزيارات ما قالوا من أنه يأتي الزاير من قبل وحلى الترتي لان قبل رأسه
 لانه اتعب لبر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابلا بصره لكن هذا اذا أمكنه والا فقتد بئث عليه الصلاة
 والامام قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخوها عند رجليه من آدم ما أن يسلم بلفظ السلام عليكم
 على الصحيح لايحكم السلام فانه ورد السلام عليكم دارنوم مؤمنين واما ان شاء الله بكم لاحقون وسأل الله

وأولها أفضلها وتكره
 بعدها الا لعائب وتكره
 التعزية ثانيا وعند القبر
 وعند باب الدار ويقول
 عظم الله أحرك وأحسن
 عزاء له وغفر ليلتك
 وزيارة القبور ولو لقتناء
 حديث كمتهمتكم عن
 زيارة القبور الا في زيارتها
 ويقول السلام عليكم دار
 نوم مؤمنين واما ان شاء الله
 بكم لاحقون

مطلب في زيارة القبور

لنا ولكم العافية ثم دعوا فاعطوا مولا وان جلس يجلس بعد أو ترميما بحسب محنته في حال حياته اه
قال ط وانما هذا ما تقدم أو هو من ذكر الا لازم لانه اذا سلم على الدار فاول ساكنها ذكر المشيئة للتبرك
لان الحقوق تحقق والمراد العرف على أم الحلال تصح المشيئة (قوله ويرأس) لما ورد من دخول المقابر
فقر أسورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات تحرق في شرح الباب ويرأس القرآن
ما تيسره من الفاتحة وأول القرعة الى المغفون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك
وسورة التكاثر والاختصاص اثني عشر ٣ مرة وأحدى عشر أو سبعاً أو ثلاثاً ثم يقول اللهم أوصل ثواب
ما قرأته الى فلان أو اليهم اه (تنبيه) صرح علماء وثاني باب الحج عن الغير بأن للامانة أن يحصل
ثواب له لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها كذا في الهداية بل في ركعة التلوة تامة عن المحيط الا فضل لمن
يتصدق به ثلاث بنوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وهو مذهب
أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يصل
ثوابها الى الميت عند هذا بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وعمد في فتح القدير
أقول لما مر من الشافعي هو المشهور عنه والى حرم المتأخر ومن الشافعية وصول القراءة فليتتبع
كاتب يحضره أو دعي له عنهم ولو عاين بالان يحل القراءة تبارك الرحمة والبركة والدعاء عنهم ارجى للقول
ومقتضاه ان المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابه له ولهذا اختاروا في الدعاء اليهم أوصل مثل ثواب
ما قرأه الى فلان وأما صديقه أو صلي اليه في البحر من صام أو صلي أو تصدق وجعل ثوابه لغيره
من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابه اليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وجدنا علم
أنه لا فرق بين ان يكون الجملة له مبتأوا حيا أو متاهلاً لا فرق بين أن يسوي به عند الفضل للغير أو يطوله
لغيره ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا طلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الغرض والفعل اه وفي جامع المتساوي
وقيل لا يجوز في الغرض اه وفي كتاب الروح للحافظ أي عبد الله بن مسعود في الحديث الشهيديان تيم
الحوزة ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب الى الحي فيحصل له ما لا طلاق قول أحد فحصل الخير ويحصل
نصفه لاسبه أو أمه أو قبل لا يكون غير محتاج لانه يمكنه العمل بنفسه وكذا الاختلاف في اشتراط نسبة ذلك عند
الفعل فيقبل لا يكون الثواب له فله التبرع به وهذا معلن أراد كاهداً من ماله وقبيل ثم لانه اذا وقع له
لا يقبل انتفاعه منه وهو الاول وعلى القول الاول لا يصح اهداء الواجب لان العامل يسوي القربى بها
عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجزى عن العاقل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للحيين وقالوا
نأق الله تعالى بالقرو والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بنفسه بل يقطعه كالأول اعطى
فقد رابطة ان كل ان السهم تسترط ذلك في حديث الطح من العبر ونحوه ثم اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه
لغيره لم يكف كالنوي أو سبب أو يعلق أو يصدق أو يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه كمن علمه أحد
ولا مانع منه ويوضح أنه لو أهدى الكل الى أن يمتنع لكل منهم ربعه فكذلك أهدى الربع لواحد أو ثلثي
الباقى لنفسه اه لمخالفت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ لاهل القرعة الفاتحة هل يقسم الثواب
بيهم أو يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملاً فأجاباه أني جمع ما الثاني وهو الا لائق به التفضل (نقطة)
ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة للتي صلى الله عليه وسلم
لان جنبه الزبني لا يجزى عليه الا بما اذن فيه وهو الصلاة على وسؤال الوسيطة قال وبالغ السبكي وغيره
في الزد عليه بان مثل ذلك لا يحتاج لانتهاز الا ترى أن ابن حجر كان يعتبر عنه صلى الله عليه وسلم عمر ابد
موته من غير وصية ورحاب الموفق وهو طمعة الجدية عنه سبعين حقوقاً من السراج صمد صلى الله عليه
وسلم أكثر من عشرة آلاف حقاً ونسب عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية
الشهاب أحمد بن الشاذلي شيخ صاحب البحر فقلنا عن شرح الطيبة للوبري ومن جهة ما نقله أن ابن عقيل من

مطلب في القراءة لمحب
واهداء ثوابه

ويرأس وفي الحديث
من قرأ الاختصاص أحد
عشر مرة ثم وهب أجرها
للأموات أعطى من الأجر
بعد الأموات

٣ قوله اثني عشر مرة
هكذا بخطه وموابه اثني
عشر مرة وكذلك قول
الشارح أحد عشر مرة
موابه إحدى عشر مرة
كلا يخفى اه مصححه

(قوله وعلى القول الاول)
موابه وعلى القول الثاني
وكذا قوله وعلى الثاني موابه
على الاول تأمل اه

مطلب في اهداء ثواب
القراءة للتي صلى الله عليه
وسلم

الحاجة قال فاستحب اهداؤه الى الله عليه وسلم اه قلت وقول عليا عليه السلام ان يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه الى صلى الله عليه وسلم فانه احق بذلك حيث اقتضت الحاجة في ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدله بعض الماتعين من انه يحصل الحاصل لان جميع افعالهم في ميزان عيب عيبه لا مانع من ذلك فان الله تعالى أخبر بانابه صلى عليه ثم أمر باناله بالسلا عليه بان يقول اللهم صل على محمد وآله أعلم وكذا احتلف في اطلاق قول الجبل ذلك يادق شرفه صلى الله عليه وسلم فمغ منه شيخ الاسلام اللبقي والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل وأجاب ابن حجر المشرك في الفتاوى الحديثية بأن قوله تعالى وقول رب زدني علما وحده بمسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياتر يادق في كل خير دليل على ان مقامه صلى الله عليه وسلم وكاله بقل ان يادق في العلو والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاءه في البيت وزدني شرفه وعظمه واعتبره تشرعاً في شغل كل الابداع وبذل على ان الساعات لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في شطبي كتابه الروضة المنهاج وسوقه اليه الحاجي وماسح البهي وقد ردت على الباقين واس جرح الاسلام القاياني ووافقه صاحبه الشرف المنشاوي ووافقه ايضا صاحبه الامام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليه ما بالملحة حيث جعل كل ما صرح من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل أبدا افضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وزدته تشرعاً في تكميل ما وأزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الرادقة من الاسباب المتضمنة لفضل هذه الكيفية على غيره من الزاد كصلاة التثنية وغيرها وهذا التصريح من هذا الامام الحق لفضل طلب الرادقة صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محدود او اوقعهم ايضا صاحبهم شيخ الاسلام ذكرنا اه ملخصا (قوله ويجزى قبره الفسفة) في بعض النسخ ويجزى قبره لنفسه ان ألفتة حذر مصدر مجرور بالباء مضاف الى قبره ولا بأس به وفي التناوخانية لا بأس به وبوجهه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والزبيح بن تميم وغيرهما اه (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المبسوط وقال لان الحاجة اليه متحققة فالباختلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس ما يأتى من ربك وقوله يكره الخ قال في الفتح ويكره الخ لولس على القبر ووطوء وحيد مما يصعب من دفن تحول آثاره خلق من وطء تلك القبر والى ان يصل الى قبره يسكنه ويكره النوم عند القبر وضعا الحاجة بل أولى وكل ما لم يعلمه من السنة والمعروف منها ليس الا بانه ما رواه السماع عندها فافهم اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيره والوجد طر بقاء وقع في قدامه محدث لا عشي عليه ولا فلا بأس به وفي خزنة الفتاوى وعن أبي حنيفة لا وطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعده ولا يقبل ان يعمل بغيره بل بالأسان القصور وهو يقرأ أو يسبح أو يدعواهم اه وقال في الحديث وتكره الصلاة عليه والى لو ورد النهي عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي انه جعل ما ورد من النهي عن الجلوس على القبر على الجلوس اقتضاها الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيره جعابن الاثار وأنه قال ان ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم يزرع بما صرح به في النواذر والخفة والبدائم والجمط وغيره من أن أبا حنيفة كرموط والقبر والقعود والنوم أو وضعا الحاجة عليه وأنه ثبت النهي عن وطئه والمشي عليه ونعاه فيها وقيد في نور الابصار كراهة القعود على القبر بما اذا كان لغير قرعة قلت وتقدم انه اذا على الميت وصار الزام مجوز وعما السماع عليه يقتضاهما جواز المشي فوقه ثم رأيت العمري في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي الماروم قال صلى الله عليه وسلم اكره العلماء ولا سيما يذهب أبي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم والتجديد بالكره لا ينافي الحرمة ويتوقف على وقوعه بان ما عزا له الامام الطحاوي الى اثنتي عشرة من جنس الخلق على الجلوس اقتضاها الحاجة يرايه نهي التحريم وما

ويجوز قبره لنفسه وقيل يكره
والذي ينبغي أن لا يكره
تهمة نحو الكفن خلاف
القبر يكره المشي في طريق
فان الله محدث حتى اذا لم
يصل الى قبره الا بطوء قبر
تركه

ذكره غير من كراهة الوطء والقبح والمخبر انه كراهة التزويج في غير قضاء الحاجة فغاية ما فيه اطلاق
 التكرار على ما يشاء المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكر وهات الصلاة وتنتي كراهة مطلقا
 اذا كان الجلوس للقراءة كإتياء لله سبحانه أعلم (تمة) بكرة انضاطع النبات الرطب والحشيش من القبرة
 دون اليابس كفي البحر والبر وشرح المسئلة في الامداد بانه مادام وطيا يسبح تعالى في قبره الميت
 وتزول بذكره الرحمة اهـ وبحرفي الحانية أي أول دليله ما ورد في الحديث من وصعه عليه الصلاة والسلام
 اخرج يد الخضر بعد شفاها نصفي على القبرين الذين بعد بان وتعليه بالخفيف عنهما ما ليسا أي تخفف
 عنهما بركة تسبيحهما اذ هو أكمل من تسبيح اليابس لما في الاضطر من نوع حديق عليه فكراهة قطع ذلك
 وان ثبت بنفسه ولم يترك فيه تغو يثبث الميت يؤخذ من ذلك ومن الحديث تدب وصع ذلك للاتساع
 ويقاس عليه ما اعتد في زماننا من وضع أغصان الامم ونحو موصر ح بذلك أيضا جاعل من الشافعية وهذا
 أولى مما قاله بعض المالكية من أن التخفيف عن القبرين انما حصل بركة بعده الشريعة فعلى الله عليه وسلم
 أو دعائه لهما فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر الحارثي في صحيحه أن بركة الخصب رمى الله عنه أو رمى بان
 يجعل في قبره يدان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمسحب كونه غير اشرار من الميت (قوله لا
 ايلاس القبرين عند القبر) عبارة في الايضاح وشرحه لا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتأدية
 القراء على الوجه المطلوب بالسكينة والذوق والاتعاها (قوله عظم الذي يحترم) فلا يكسر اذا وجد في قبره
 لانه لما حرم ايدؤ في حياته لم يمت وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته حاية وأما أهل الحرب فالاحتج
 الى نيتهم فلا بأس بآثار خاتمة عن الحجة فتشترى وزرع العظام والاثار وتخذم مقبرة المسلمين أو مسجدا
 كل في الواقعات اسمعيل (قوله انما يعذب الم) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت ليس يعذب بكاء أهله
 عليه وقال عامة العلماء لقوله تعالى ولا تزوروا زواجرى وتأويل الحديث أنهم سمى في ذلك الزمان كانوا
 فوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك يجز عن الظاهر وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث
 الدب والنياحة وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك المبر على قوم يكرهون
 على يهودي فقال له بعدد و بهم يكون عليه اه اسمعيل (قوله هـ) فنهى الميم وسكون الهاء
 ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شي مما يدل أنه على العهد الا في الذي بينه وبين
 ربه يوم أخذ الميثاق من الاعيان والتوحيد والتبرك باسمه تعالى ونحو ذلك ح (قوله برحى) أي بمفاده
 الاباحة أو الدب وفي البرازية قبيل كج الحيات وذوكر الامام المصنف لو كتب على جهة الميت أو على
 عمامته أو كفته عهد له برحى أن يعقر الله تعالى الميت يجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هـ رواية في
 تنوير ذلك وقد روي أنه كان يكتب ما على أعقاب افراس في اصطبل الفاروق حبس في سبيل الله تعالى اه
 وفي فتاوى الحق بن بحر المكي الشافعي سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لاله الا الله والله أكبر لاله
 الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد لاله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم ما طر
 السهو انت والارض عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم اني أعهد اليك في هذه الحياة الدنيا ان أشهد أنك انت
 الله الا الله انت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تسكني الى نفسى
 تترى من الشر وتبعدنى من الخير وألا ألقى الارحمتك فأجعلنى على عهدك نور يوم القيامة انك
 لا تخلف البعادل يجوز ذلك أصل فاجاب بقوله نقل بعضهم عن فولاذ الامور للترمذي ما يقتضى أن هذا
 الدعاء أصل وأن القبة ابن عجيل كان يأمر به ثم أقر بجواز كتابته على الميت في باب الزكوة قوله
 بعضهم فيه نظر وقد أقر ابن الصلاح بانه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكوف ونحوهما مشروفا من
 صديد الميت والقياس المدكور ممنوع لان القصد من التبرك بالاسماء المعظمة باقية على حالها
 فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بانه يطلب معه مفرد لان مثل ذلك لا يحجب الادامع عن النبي صلى الله

مطلب في وضع الجريد ونحو
 الآمن على القبر

• لا يكره الدفن ليلا
 ولا الجلوس القارئين عند
 القبر وهو المنكر • عظم
 الذي يحترم • انما يعذب
 الميت بكاء أهله اذا رمى
 بذلك • كتب على جبهة
 الميت أو عمامته أو كفته
 عهد له برحى أن يعقر الله
 للميت • أو صي يصنعهم أن
 يكتب في جبهة وصدره بسم
 الله الرحمن الرحيم ففعل ثم
 روى في المنام فسئل فقال
 لما وضعت في القبر جاءتنى
 ملائكة العذاب فماروا
 مكتوب باعلى جبهتي بسم الله
 الرحمن الرحيم قالوا أمنت
 من عذاب الله

مطلب فيما يكتب على كفن
 الميت

عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وتقدمنا قبل باب المياه من الفقه أنه تركه كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على النهر والماء والبارد والجدران وما يطرش وما ذاك الاحترام من تشبیهه ونحوه مما فيه اهانة فالتفت ههنا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو ينقل فيه محدث ثابت فتمتأمل ثم نقل بعض المحققين عن فوائده الشرح أن مما يكتب على جهة التيميم بعد مد اليد بالاصبع المسحة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدرة لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد العسل قبل التكفين اهـ والله اعلم

(باب الشهيد)

آخره من ملا الجواز مقبولا به مع أن المقتول ميت باجله لا اختصاصه بالفتية التي ليست بعينه منهن (قوله) فعيل الخ) وهو ما من الشهود أى الحضور أى الشاهدة مع المشاهدة بالبر أو بالبصرة فاستأنى (قوله) لأنه مشهود به بالجنة) أفاد أنه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستأنا الضمير المجرور وهذا على أنه من الشهود أو ما على أنه من الشهود فلا ن للملازمة تشهدا كراماته (قوله) لأنه الخ) هذا على أنه من الشهود أو ما على أنه من الشهود فلا ن له شاهد يشهد له وهو دم وجهه وألانه شاهد على من قتله الكفر (قوله) هو الخ) أى الشهيد في العرف ما ذكر وهو ترفيفه باعتباره الحكم الاتي أعني عدم تعبيله وترغيبه بالجنة لأنه أهم من ذلك كما سأتى (قوله) كل مكلف) هو البالغ العاقل خرج به الصبي والمجنون ويصلان منه خلافا له ما لان السيف أقوى عن العسل لكونه طهرا ولا ذنب للصبي ولا الجنون وهذا يقتضي أن يقدى الجنون بمن بالغ كذلك والادلاء طاعة احتياجه الى ما يظهر ما مضى من ذنوبه الآن يقال دامنا على جونه لم نؤخذ بعلمه لى عدم قدرته على التوبة بغير ولا يتجنى ان هذا مسلم فيما اذا عين عقب المعصية أم لا معنى بعدها لم يقدر عليه على التوبة فلم يعمل كان تحت المشقة منهن (قوله) مسلم) أما الكافر وليس يشهد وان قتل لخلافه فافترقه المسلم تعبيله كغيره وما ط عن القصة تافى عبر ظاهر (قوله) طاهر) أى ليس به جناية ولا حيز ولا بهاس ولا انقطاع أحدهما كجواهر المتبادر وهذا استشهد الخب عسل وهذا عدد مثلا ما هما اذا انقطع الحيز والبهاس واستشهدت به في هذا الخلاف وان استشهدت قبل الانقطاع تسلم على أصح الروايتين عنه كفى الضمير ان ههنا تافى وسامه أنها تسلم قبل الانقطاع في الأصح كما بعد وفى رواية لا تسلم قبله لأنها تسلم لم يكن واجبا عليها كقولنا نقطع قبل الثلاث طاعة التسلم بالاجماع تافى المراجع والمراجع (قوله) ما لحائض) المراد من كانت من ذوات الحيض لا من انصفت بالحيض الثلاث تافى قوله لعدم كونها حائضا فافهم واقتصر في التفرع مع على بعض أفراد المحترزات لخفاضة ما فيه من التفصيل ولم يفصل في الفساده لان البهاس لاحد لا في (قوله) والا) أى وان لم تره ثلاثة أيام لا تسلم بالاجماع كقوله لماء أن نافع السراج والمراجع غيبي الامداد من أن الحائض تعسلى سواء كان القتل بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره ثلاثة أيام فهو سهو أو سقطا وصوابه أو قبله بعد استمرار الخ فتمتبه (قوله) ولم يعد الخ) استدلال الامام على وجوب العسل لمن قتل جناية صاعص معصلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل خطبة من ابن عمر الثقفي ان صاحبكم خطبة تغسله الملازمة صا أو لا وجهه فقالت نوح وهو جنب فقال عليه الصلاة والسلام لذلك غسلت الملازمة وأورد الصالحان أنه لو كان واجبا لوجب على بنى آدم ولما اكتفى بفعل الملازمة والجواب بالجمع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدل تفة آدم المارة لان الواجب نفس العسل وأما العسل فيجوز أن يكون أيا كان كفى المراجع واعترضه في البحر بان هذا العمل عبده للعبادة لا للموت اهـ أى واد كان للعبادة كجواهر ظاهر قوله في الحديث لذلك غسلت الملازمة لم يحسن الاستدلال بقصة الملازمة لان تعسليهم لا آدم كان للموت لا للعبادة لكن فيه أنه اذا وجب للعبادة كان كوجوبه للموت دللت القصة على الاكتفاء بفعل الملازمة لا كمن تقدم في بحث العسل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تعسليها لا لأمر بابه بجره كفى المساء بنية لا سقطا الفرص عن ذمة المكلفين لا لظهوره بل وصل عليه بإعادة تعسليها صح وان لم

(باب الشهيد)

فيعمل بمعنى مفعول لأنه مشهود به بالجنة أو ما على أنه صديقه فهو شاهد (هو كل مكلف مسلم طاهر) فالخائض اب رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا علم كونها حائضا ولم يعد عليه السلام غسل خطبة المحسوبة بفعل الملازمة بدليل قصة آدم

يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة إلا أن يفرق بانه واجب على المكلفين إذا لم يفسله
غيرهم لتقيام فعله مقام فعلهم ولذا صرح نقسبيل الذي أوالصلي لمسلم مات بين ساء ليس معهم سواهما كما صرح
على أن فعل الملائكة باذتن الله تعالى فهو اذن من صاحبها حتى بالاكتفاء عن فعل المكلفين والاسماع على
القول بتسكينهم وبمئة تين ناصلي الله عليهم وسلم اليهم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء بفعلهم وأما
وقوعه في الماء فليس فيه تعسبل من أحد فلم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة بكلوجهه مكلف ٣
بلاية فانه يجزى طهارته لا لاسقاط الفرض عن خشفه فصع الصلاة عليه وان لم يسقط الفرض عننا فإذا
وجب إعادة غسل العريق أو تحريكه عند انحلاله بنية الغسل فيكون فعلا منافيا. فمطاه الفرض مما لا بدونه
لم يحصل فعل مناولا بمن يلب عننا فاضع الفرق هدا ما طهر لي فاغتتمه فانه نفيس (قوله قتل ظلما) لم يقل قتله
مسلم كافي الكثران الذي كذلك وقد لا يقتل لانه لو مات خشف أبوه أو ترد أو غرق أو غرق أو هدم لم يكن
شهيدا في حكم الدنيا ما وان كان شهيدا إلا آخره كما سيأتي وبقوله طلمنا ما يأتي من أنه لو قتل بعد أو قصاص
مثلا لا يكون شهيدا بعد غسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه أو ماله أو السلب أو أهل الذمة فانه شهيد
لكن لا يشترط كون قتله بحد في البحر من المحيط واستشكافي المبروي يأتي جوابه (قوله يترحق) تفسير
لقوله فلهذا (قوله محارسة) أي شلاهما كافي النهاية وهذا في غير من قتله باغ أو حربي أو فاعط طريق
بقريئة العطف التي واستترزها عن المقتول بنقل فانه لا لوجب القصاص عسده (قوله أي بما لوجب
القصاص) أي فالرا دم ما ليرق الا حرا بعد دخل فيه لتأرو القصاص كافي الفتح (قوله بل قصاص) أي بل
وجبه قصاص أشاره إلى أن وضع المسئلة فحين علم قتله بخصر حبه سراح الهادبة إذا لقصاص الاعلى
قاتل معلوم خلا ما لم يصدر التسمية كحققة في الدرر وأما إذا لم يعلم فانه يسألي أنه يسئل لكن كان عليه
أب ين يد أو لم يجب به شيء أصلا كقتل الاسير مثله في دلوا لخر ب عدائي خيفة وقتل السيد بعد عدد الكل
كافي شرح النية (قوله حتى لو لوجب الخ) تفرع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المبالى يجب بنفس
القتل العدد لان الواجب به القصاص وانما سقط بعراض وهو الصلح أو شبهة الآية فلا يحصل في الرواية
المتأثرة كافي الفتح ما خلاصل أنه اذا لوجب بقتله القصاص وان سقط لعارض أو لم يجب بقتله شيء أصلا فهو
شهيد كما ثبت أما اذا لوجب به المال ابتداء فلا رد له بأن كان قتله شبهة العدد كضرب بعضا أو خطا كرحي
فرض فاصلته أو ما جرى نحره كسقوط طائر عليه وكذا اذا لوجب به القصاص لوجب المبالى بنفس القتل
شرعا وكذا لو وجد مدبر حاول لم يعلم فانه سوا عوجبت به القسامة أو لاهو الصلح لاحتمال أنه لم يقتل طلمنا كما
سيأتي وهو الذي حققه في شرح الدرر اه لمصانم القهستاني وشرح المسية (قوله أو قتل الاب ابنه)
أو قتله شخصاً آخر برثه إلا ما يجر كما اذا قتل زوجته وله مهول وان الولد استحق القصاص على أبيه فيسقط
الابوة (قوله ولم يرث) بالبلاء لا لمعول وتشديد المثلة آخره أشار إلى أن شرط عدم الابوة ليس خاصا
بشهادة الممر كقول الماقتل عرو على غسلاتها ما لتوا عثمان أجهزها في مصر عرو لم يرث بل ينسل كافي
البدائع وسجي عيان الارثاثة (قوله وكذا يكون شهيد الخ) أي بشرط أن لا يرث أيضا (قوله أو فاعط
طريق) والمكافرون في المصر ليلابنة قطع الطريق كافي البحر عن شرح الجمع من قتلولو يعير بعدد
فهو وشهيد كقولته القطاع وكذا من قتله القصوص ليل كاسياني وذ كرفي الجرح أنه زاد في المحيط سبيلوا عيا
وهو من قتل مداعها ولو عن دعي فانه شهيد بأي آله قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة أي من قتله باغ أو
حربي أو فاعط طريق وقال في المهر كونه شهيدا وان قتل يعير بعدد مشكل جد الوجوب الدينية بقتله فتدبره
محمد النظر فيه اه قلت يمكن حمله على ما إذا لم يعلم فانه بما كلفوا شرح عانه قطع طريق أو لصوص أو
نحوهم وفي البحر عن المجتبى إذا لقتل تسريتان من السليبي وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجلاوا عن قتل
من الفريقين قال محمد لا يثبت على أحد ولا كفارة لاتهم داهون عن أنفسهم ولم يذ كرحم العسل ويجب أن

(قتل ظلما) بفسير حق
(محارسة) أي بما لوجب
القصاص (ولم يجب بنفس
القتل مال) بل قصاص حتى
لو وجب المال بعراض
كالصلح أو قتل الاب ابنه
لا تسقط الشهادة (ولم
يرث) فالوارث تغسل كما
سجيء (وكذا) يكون
شهيدا (لو قتله باغ أو حربي
أو فاعط طريق

(قوله مكلف بلائمة) قد
تقدم ان المدار في اسقاط
الفرض على حصول الفعل
منا وأما النسبة فهي شرط
لثواب فقط فثبت لا يكون
قوله فله مكلف الخ مناصبا
تأمل اه

ولو تسبوا أو يغير آله
 جارحة فان مقتولهم
 شهيد بأي آله تسبوا لان
 الاصل فيه شهاده اعدوهم
 يكن كالهم قاتل سلاح أو
 وجده بحاصه متافيه مكرمهم
 المراد بالجرحة علامة القتل
 كروح الدم من عينه أو
 من أذنه أو ساقه مصادا
 من أنفه أو ذكره أو دبره أو
 حلقه حاملا أو يترع عينه
 ما يصلح للكفن ويراد
 ان نفس ما عليه عن كفن
 السنة (و يفص) ان زاد
 (ل) أجل ان (يتم كفه)
 المسنون (ويصل عليه بلا
 صل ويدفن بدمه ونيايه)
 الحديث زماوهم بكموهم
 (و يفصل من وجد قتلا في
 مصر) أو قرية (فيماء) أي
 في موضع (تجفبه الدية)
 ولو في بيت المال كلمة قول
 في جامع أو شارع (ولم يعلم
 قاتله) أو علم ولم يحسب
 القصاص فان وجب كان
 شهيدا ان قتله المصوص
 ليس في المصر فانه لقاسمة
 ولاديه فيه لعدم بان قاتله
 المصوص غاية الامرائ
 عيسه لم تعلم ما يحفظ فان
 المامس به عاقلان أو قتل
 بعد أو قصاص)

يفسوا لان قاتلهم لم يظلمهم اه ومفاده أنه لو كانت إحدى الفرقتين طالمة للأخرى بان علموا حالهم
 لا يعمل من قتل من الأخرى وان جهل قاتله عينا لكونه مدافعا عن نفسه موجبا لقتله (قوله ولو تسبوا)
 لان موته يكون مضافا اليهم ولو أوطأ أو دابة مسلما أو فر واداة مسلم فرمته أو رموا بارافق سفينة فاحترقت
 ونحو ذلك فهو شهيد بالمال وقتل بالثلاث دابة مشرك ليس عليها أحد أو دابة مسلم أو رمينا اليهم فأسلم أو نفر
 المسلمون منهم فالجرح هو الذي يثبت في أرباب الخصوم فقاتلهم يكن شهيدا لثلاثة في وسفطان فله يقطع النسبة
 اليهم وتعمى في الجرح (قوله المراد بالجرحة علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجرحة الباطنة وما ليس
 بجرحة أصلا كخنق وكسر عضو فيه أو شدة في أذن أو في قول الهداية وغيره أو وجد في المركة وبه أثر
 اه فالويل يكن به أثر أصلا لا يكون شهيدا لان الظاهر أنه لشدة خنقه استحاج قلبه فخرج أي ولم يكن بفعل مضاف إلى
 العدو بدائع (قوله كروح الدم الخ) أي ان كان الدم يخرج من شخاربه بمنظر ان كان موضع اضرع منه
 الدم من غير أن ينفذ في الباطن كالأنف والذراع والبرم يكن شهيدا لان المراد بقتل بالعرف وقيدول دمالشدة
 الفزع عقدي يخرج الدم من البرم من غير جرح في الباطن فوقع الشلل في سقراط العسل فلا يسقط بالشلل وان
 كان يخرج من أذنه أو عينه كان شهيدا لانه لا يخرج من موضع معادة الا لآفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على
 رأسه حتى خرج منه الدم وان كان يخرج من فم أو من أنفه لم يكن شهيدا وان كان يعالج من جوفه
 كان شهيدا لانه لا يصعد الجرح في الباطن وانما يخرج بينهما بول الدم بدائع فالنار من الرأس صاف
 والصاعد من الجوف على جوفه وتوضع العلق والجملد واستسكن في الفمخ بان المرق في الجوف قد يكون
 رقيقا من قرحة في الجوف على ما تنقسم في الطهارة فلا يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد احتمالات اه
 (قوله صافيا) قتله أو حلقه وكذا قوله الا في قتله داو قيه قلب والصواب كرجاء في الاول وصافيا
 في الثاني كما علم بمقتضى آتيا (قوله يترع عنه الخ) شرع في أحكامه والمراد بما يصلح للكفن مثل الفرو
 والحشو والقاسوة والخنف والسلاح والبرع والسرور بل ولا يلزم في الاشبه كالتي الهندية عن الهندواني
 وكذا لا يترع الفرو والحشو اذا لم يوجد غيره كما أورد في الامداد (قوله ويراد ان نفس) في المحيط قيل ان
 قولهم يراد وينقص معناه يراد بوجده تكميلا بما يقص ما شأوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يراد
 ادخل وينقص اذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا السبب قوله ليم كفه فمستأنى قال في الجرح وأشار إلى أنه
 يكره أن يبرع مع جميع ثيابه ويجتد الكفن ذكره الا في الجرح اه (قوله الحديث الخ) أي لقوله صلى الله
 عليه وسلم في شهاده أحد زملوهم بكموهم ودمائهم رواه أحمد كذا في شرح المسية ثم ذكر دليل الصلاة عليه
 أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهاده أحد وساق أحاديث وقال كل مهات سلم لم يترق الى درجة الصحة
 وليس بنازل عن درجة الحسن ويجمعوهم ارتق البها قطع تعاضد ما في الضار عن جوارحه عليه بانها
 مشبهة ونواف ونعامه فيه والتمثيل للنف والكلام جمع كام بفتح فسكون الخرج (قوله أي في موضع تجب
 فيه الدية) فالمراد بالمصر والقرية ما يشمل ما تربيتهما من حال وجد في مفارقة ليس بغيرهما عرا فان
 لا تجب فيه قسامة ولاديه فلا يفصل لو وجد به أثر القتل كالتي الجرح من المراح (قوله ولم يعلم قاتله) أي مطلقا
 سواء قتل بجانيه جبال لقصاص أو لاله دم تحقيق كون قتله ظلما لوجوب الدية ولما كان مفهومه أنه ان علم
 لا يعمل مطلقا لا يصح أن الأخلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل بمقتل
 أو خطأ فكذا أي يعمل والا فلا وكان المصنف أطلقه عن التقييد استعما بغيره من قوله قتل ظلما الخ (قوله
 كمن قتله المصوص الخ) أي سواء قتل سلاح أو غيره وكذا من قتله قطع الطريق خارج المصر بسلاح
 أو غيره فانه شهيد لان القتل لم يحلف في هذه المواضع بدلا وما لم يجر عن البدائع لان وجب قطع الطريق
 القتل المال كالتي البدائع (قوله وليحفظ الخ) أصل ذلك لصاحب الجرح حيث قال بعدم مراعى البدائع
 وجمعا يعلم أن من قتله لا يصر في يشه ولم يعلم قاتله معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولاديه على

أي يغسل وكذا يشعر

أو أفراس سبع (أوحج

واوت) وذلك بأن كل

أشرب أو لم أو ندأوى

ولو قسلا (أو أوى خبة أو

مضى عليه وقت ملائق و

يعقل) و يقدر على أدائها

(أو قفل من المعركة) وهو

يعقل سراء وصل حيا و

مان على الأيدي وكذا لو

قام من مكانه إلى مكان آخر

بدائع لأخوف وطء التليل

أو أوى بأمور الدنيا وان

بأمور الآخرة) يصير

مرتتا (ع) ومجد وهو

الاصح) جوهرة لأنه من

أحكام الاموات (أوباع

أو اشترى أو تكلم بكلام

كثير) والاداء هو ذاك

إذا كان بعد انقضاء

الحرب ولو دما) أى فى

الحرب (لا) يصير مرتتا

بشيء مما ذكر وكل ذلك

فى الشهاد الكامل والا

فالمرت شهاد الآخرة

وكذا الحب ونحوه ومن

قد العذر أو فاضل نفسه

والعريق والحريق

والعرب والمهدوم عليه

والأولون والمطعون

(قوله وهذا القيد الدخ

أشاد بعز وهذا القيد الدخ

هذه الكتب إلى الرد على

بعض الشراح من الذرية

ببه وبى قوله للتدراوى

ملاحيثا اه

(قوله فتقول أى يوسف أنه

لا يكون الخ) الصواب

استهاط لا تأمل اه

مطلب فى تعداد الشهداء

أحد لهما على البيان إذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم أن قاتله المصوص وان لم يثبت عليهم لقراهم فليحفظا
هذه فان المباس عن غايلون اه قلت ووجاهة الفظة اطلاق ماسيا فى القسامة من اداو جد قتل فى دار
نفسه ما لديه على غايلون وشمول آرمين قد هلك مجاز كرهنا فلدا كفى التنبيه عليه (قوله أى يغسل)
أفاد أنه معطوف على صفة من قتلوه ويغسل من وجدا لال هذا القتل ليس نظرو وهو المناط اسمعيل
(قوله أو حرج) غسل ماضى مبنى المعقول وهو معطوف على قتل وقوله وارث البناء للمفعول أى حل من
المعركة ريثما أى حى بخلاف النهاية الرث البالى الخلق أى صار خاتفا فى الشهادة وقومعنا الشرعى ما مائة بقوله
باباً كل الخ لم لأنه حصل له بذلك رفق من مرافق الحياة لم تنق شهادته على جده فهو بمنزلة الذى كانت فى
شهادته أحد الذين هم الاصل فى حكمه لان تولد العسل على خلاف القياس المشروع فى حق سائر أموات
بى آدم فربما فيه جميع الصفات التى كانت فى المقيس عليه وتعلمه فى شرح المسية (قوله ولو قسلا) يرجع إلى
الار بعقله أفاده الحرج ط (قوله أو أوى خبة) بلادى القصر يتعدى بالى وأنكر بعضهم تعديته بنفسه
وقال الاخرى انها لفظة فصيحى كجاء كرامى الاين أفاده القهستانى والراد هلمه ادا مر بت عليه خبة وهو فى
مكانه والا نهى مسئلة العقل من المعركة أفاده فى البحر (قوله وهو يعقل) فالويل يعقل لا يغسل وان زاد على
لوم وليه يعقل (قوله) يقدر على أدائها) كذا قيدته الزبلى وقال حتى يصعب عليه القضاء بتر كذا يدركون بذلك
من أحكام الدنيا وتعفى الدرد فى القى والض والله أعلم بهتونهما فى البحر (قوله أو قفل من المعركة) ومن
المكان الذى حرجه كفى السابيع اسمعيل (قوله وكذا الخ) أى بالولى (قوله لأخوف وطء الخليل)
قبل قوله أو نقتل من المعركة فليثبت لايكون النقل منافيا للشهادة وهذا القيد مذكور فى شرح زبادات
والكافى والمبسع وأبى مالك وغيره رالا ذكار والزبلى والنور وغيرهما اسمعيل وكذا فى الهداية والبدائع
معلل بأنه ما مال شيئا من راحة الدنيا (قوله وهو الاصح) ذكر فى البحر عن المحيط أن الظاهر أنه لا خلاف لقول
أبى يوسف انه لا يكون مرتتا إذا أوى بأمور الدنيا أو قول محمد بعده فيما إذا أوى بأمور الآخرة كما
فى وصية سعد بن الربيع وخبره فى النهروان ذكر ط وصية سعد بن سيرة الشافى حاصلها أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أرسل اليه من يظهر حاله فقال فى فى الاموات فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم على السلام
وقوله ان سعد بن الربيع يقول جزاك الله خالصا مبرى نياهاى أمته وقوله فى أبجد وج الجن والنجى قول
على السلام وقوله لم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان شأنا من الجن والنجى
عليه وسلم مكر وهوىكم على طرف ثم لم يرج أنه ان (قوله أن تكلم بكلام كثير) يمكن حله على كلام أبى
نوصية توفيقا بينهما لكس ذكر أبى بكر الرازى أنه لو أكثر كلامه فى الوصية غسل لام إذا طالت أشبهت
أمور الدنيا يحرجه عن غايه البيان قلت يمكن حله ما ذكره الرازى على الوصية بأمور الدنيا دليل مابر من وصية
سعد قال فيها كلاما طويلا (قوله والادلا) أى وان لم يكن كثيرا ككلمة أو كلمين ولا يكون مرتتا (قوله
وهذا لكه) أى كون ماذكر فى بيان الارتشاح وحال العسل دور (قوله ادا كان الخ) هذا الشرط يظهر من
قتل بمادة أو أمان قتل يصيرها كن قتل طلمبا ليعاير فيه بل ان ارتشاح غسل والا لا ولد لم يجسد به هناك
(قوله وكل ذلك) أى ما قد سدم من الشروط وهى ست كفى الدائع العقل والوعو والقتل ظله وأن
لا يصعبه عوض ماء والطهارة من الحدث لا يكون عدم الارتشاح ط (قوله فى الشهاد الكامل) وهو
شهاد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا يعلم العسل الانحاسة أصابته غدرمه كفى أى السجود وشهادة
الآخرة قبل الاواب الموعود للشهادة أفاده فى البحر ط والمراد شهاد الآخرة من قتل مظلوما أو ماثل
لأعلاء كلمة الله تعالى حتى تقتل فلو قاتل لعرض دنوى وهو شهاد دنيا فقط تحرى عليه أحكام الشهادة
للدنيا عليه فالشهادة ثلاثة (قوله ونحوه) أى كالجنون والصلى والمقتول ظله اذا وجب قتله مال (قوله
والمعاون) وكذا من مات فى زمن الطاعون بعيره اذا قام فى بلد مصاب واحتسب ان له أحرار شهيد كفى حديث

البحاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يستل في قبره أجهوري (قوله والنفساء) ظاهره سواها وقت
الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله والميت ليلة الجمعة) أخرجه جيبدين زنجوي في فضائل
الاعمال عن مرسل أبياس بن بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد
أجهوري (قوله وهو يطلب العلم) بان كان له اشتغال به تأليفاً أو تدريساً وحضوراً فيما يظهر ولو كل يوم
درسا وليس المراد الاجتماع ط (قوله وقد عدهم السبوطي الخ) أي في التثبيت نحو الثلاثين فقال السن
مات بالعلم واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من القول أو الفرق أو الالهام
أو بالجانب وهي فروج تحدث في النمل الجانب بوجع شديد ثم تنفتح في الجانب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع
كالخروجي المذخور وكسر الكسائي الجنب والمعنى أنهما ماتت من شئ مجموع فيها غير مفصل عنهما من
جمل أو بكارة وقد تنفتح الجنب أيضاً على قوله قال صلى الله عليه وسلم أعياناً ماتت بجميع فهي شهيدة أو بالنسب
وهو داعي صيب الرئة وأخذ الدن من في العفان والاصفرار أو في العربة أو بالصرع أو بالبحي أو دون
أهل أو ماله أو دمه أو مظلة أو بالعشق مع العفاف والكرم وإن كان سيئة حراماً أو بالشرق أو بامتناس
السبع أو بحبس سلطان ظلماً أو بالضراب أو توارباً أو لغشة هامة أو مانعاً على طلب العلم الشرعي أو
مؤذنة تسيباً أو تاجراً صديقاً من سبي على أمر أنه ولا هو ما ملكت يمنة يقيم فهم أمر الله تعالى ويطعمهم
من حلال كان حقاً على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمباذ في الجبري الذي
حصل له غثيان والنفى بميدى التي له أجر شهيد ومن ماتت صابرة على العبرة لها أجر شهيد ومن قال كل يوم
خسوا عشر من مرة اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت ماتت على فراشه أهله الله أجر شهيد ومن صلى
الفجر وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور سفر ولا حصر أكتب له أجر شهيد والتمسك بسبقي صد
هنا أمتي له أجر شهيد بمن قال في مرضه أو بعين مرة لا اله الا انت سبحان اني كنت من الظالمين مات
أعلى أجر شهيد وابن يئ برئ معفورا له وحديث أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً ط أقول وقد
نظمها العلامة الشيخ علي الاجهري المالكى وشرحها شراح طيغاذ كرنحو الانشائي أيضاً لكنه زاد
على ماها من مات الطامحون كثر أو بالخرق أو مرابطاً أو بقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة
فمات يعمد أن يكون هو المراد بقوله فيما مر أو بالصرع ومن مات على طهارة فمات ومن عاش مداريا
مات شهيداً أخرج به الديلمي ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرج به الطبراني ومن سأل القتل
في سبيل الله صادقا مات أعطاه الله أجر شهيد ورواه الحاكم وغيره ومن جلب طعاماً إلى مصر من أمصار
السيل كان له أجر شهيد ورواه الديلمي ومن مات يوم الجمعة كافر أو سئل الحسن عن رجل اغتسل بالثلج
فأصابه البرد فمات فقال يا أيها الناس شهداء أخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات
من آخر سورة الاحقار كل الله به سبعين ألف مصلو عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيداً
ومن قالها حين يمسي كان ثلثه الماتة حتى يصبح اه وبذلك زادت على الأربع وقد عدها بعضهم أكثر من
سبعين وذكرها الرخمي مسبوقة من رابعه (خاتمة) ذكر الاجهري قال في العارضة من غرق في قطع الطريق
فوشهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس يشهد بان مات في معصية بسبب من أسباب
الشهادة له أجر شهيد وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل على فرس معصوب أو كان يوم في معصية فوقع
عليه الميت فلهم الشهادة وعليه اثم المعصية انتهى ثم نقل عن بعض مشيخه أنه يؤخذ منه أن من شرف
بالجرفات فوشهيد لانه مات في معصية لا بسبب اثم فطريقه بانه مات بسبب لال الشربة بالجرف معصية لا لاثم
شرف خاص قالو يتردد المشرق في مات بالولادة من الزمان في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب ولا
تكون شهيدة أم لا واطاهر الاول اه وجزم الرمي الشافعي بالثاني وقال أي فرق بينهما وبين من وكب

والنفساء والميت ليلة الجمعة
وصاحب فان الجانب ومن
مات وهو يطلب العلم وقد
عدهم السبوطي نحو
الثلاثين

مطلب المعصية هل تنافي
الشهادة

الجهر لعصبة نوسا رما بقاء أو بأثره بحلاى ما دارك الجهر في وقت لا تسير فيه السفن أو تسببت امرأته في القاه جعلها لامع صبان بالسبب اه مخصا قلت الذي يظهر تقييد ركوب البحر أو السفر عما إذا كان تغير معصية والا كان معصية لكونه سببا لامع معصية هو كمن قاتل عصبة بفرح ثم مات فلنا سببا منقلبه عن بعضهم من تقييد السفر بالأباح والله أعلم

(باب الصلاة في الكعبة)

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها إذا دخلها أو قدم الأول للكره وتوجهه (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن التطهر بماء البحر والطهور ماء أو الحل مبتدئه (قوله يصح فرض ونفل فيها) أي في جوفها وعند ما لا يصح الفرض فيها لأنه إن كان استقبل جهة كما مستدرا جهة أخرى ولما أن الواجب استقبال جهة منها يعني وعن واجباتين بالجزء قبله فالشرع في الصلاة الواجبة إليه وهي صار فله فاستدرا بارغم لا يكون مفيدا وعلى هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة إلى جهة أخرى لم يصح لانه صار مستدرا إلى الجهة التي صارت قبله في حقه يبين ولا ضرورة بخلاف المحرم لأن ما تحول عما لم يصح قبله لا يبين بل باجتهاد لم يعمل ما أدى بالاجتهاد الأول لا ما أدى باجتهاد لا يقض باجتهاد مثله بدائع لمخصا (قوله هي العرصه الواسعة) أي لا البناء دليل أنه لو قبل إلى عرصه أخرى صلى اليه لم يجز ولأنه لو صلى على أبي قبيس جازت بالاجتماع مع أنه لم يصل إلى البناء بدائع والعرصة ما يكون كل مرة من الدور ليس فيها ماء فأمس (قوله وإن كان السقاء) بفتح العين المسموعة فأمس أو بكسر هاء ما بدا لها انظرها فأمس (قوله وإن كان السقاء) أي الصلاة فوقها (قوله لله) لأن من السبع التي هي من السبع على الله عليه وسلم وجهها الطرسوس في قوله

(باب الصلاة في الكعبة)

في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (يصح فرض ونفل فيها وفوقها) ولو بلا ستر لأن القبلة عندنا هي العرصه والها هو العنان السماء (وإن كان السقاء) للهسي وترك التعظيم (منسرفا أو جماعه وان) وصلية (اختلفت وجوههم) في التوجه إلى الكعبة (الأذا جعل قفاه إلى وجهه أمامه) فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنسه لم يكره هي أو يبع (ويصلي) تحلقوا حولها ولو كان بعضهم أقرب إليهم أمامه أن لم يكن في جانبهم لأنهم حكوا ولو وقف مسامتا لركن في جانب الإمام وكان أقرب لم أوه

نهي الرسول أجد خير البشر * عن الصلاة في بقاع تعتبر
معاطن الجبال ثم المقبرة * من ربه طريقتهم ومجرده
وفوق بيت الله والحمام * والحمد لله على التمام

(قوله وإن اختلفت وجوههم) شامل لست عشرة صورة ومخالفة من ضرب أربع وجوه المؤتم وقفا وميمنة ويساره في مثله من الإمام ح قلت ويشمل ست عشرة صورة أيضا مخالفة من ذلك بالغير إلى المتقدمين بعضهم مع بعض كما أشار إليه في البدائع حيث قال وكذا إذا كان وجه بعضهم إلى طهر وبعض وطهر وبعضهم إلى طهر وبعض لو جود استقبال القبلة (قوله في التوجه إلى الكعبة) زاده للإشارة إلى أنه ليس المراد اختلافت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجعة ط تأمل (قوله إلى وجهه أمامه) أي بأن يتوجه إلى الجهة التي توجه إليها الإمام ويكون متقدما عليه فيها سواء كان ظهره مسامتا لوجهه أمامه أو ظهره أمامه أو يساره عينا أو يساره لأن الجهة المتقدم عنها اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح الملتقى لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الإمام ستره بأن يعلق ثوبا أو ثوبا ط أي لمنع عن المواجعة (قوله هي أو يبع) يعنى الجوانب من كل الموتر والإمام فلا ينافي ما مر من أنما تستشرافهم (قوله ويصلي وتحلقوا حولها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق سائر الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ومنها هذا أو الأفضل للإمام أن يقف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله إن لم يكن في جانبه) أما إذا كان أقرب إليهم أمام في الجهة التي يصلي إليها الإمام بأن كان متقدما على الإمام بعد ثم يكون ظهره إلى وجه الإمام أو كان على عين الإمام أو يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره إلى الصف الذي مع الإمام ووجهه إلى الكعبة فلا يصح اقتداؤه ولأنه إذا كان متقدما عليه لا يكون تباينه بدائع (قوله لتأخره) أنه لصحة صلاة الأعراب إليهم أمامه إن لم

يكن في جانب الامام لان التقسيم انما يظهر بعد اتحاد الجهة فاذا لم يتحد لم يتحقق تقدمه على امامه والمسلم من جهة الاقتداء هو المتقدم ولم يوجد وعافر ربه ظهر ان الاولى في التعليل ان يقول لعدم تقدمه لان جهة الاقتداء لا تتوقف على التأخير بل تكون مع المساواة كما سر في محله **(قوله)** وينبغي الفساد احتياطاً (الح) البحث للشيخين بل في حاشية المرو وكذا الرمي في حاشية الجرو مباه ان مقتضى اذا استقبل ركن الحجر مثلاً يكون كل من جانبيه جهة فاذا كان الامام مستقبلاً لباب الكعبة وكان المقتدى أقرب اليها من الامام لا يصح لان المقتدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة عينه لما كانت جهة امامه تر بحث احتياطاً تقدم على مقتضى الفساد على مقتضى الصحة مثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين من جانبيه أقرب الى الكعبة وعبارة الغير الرمي أقول رأيت في كتب الشافعية ولو فوجها الامام أو المأموم الى الركن فكل من جانبيه جهة وأقول ولا شيء من قواعدنا بأياه فلو وصلى الامام الى الركن فكل من جانبيه جهة فيظهر الى من عن يمينه وشماله من المقتدين فن كان الامام أقرب منه الى الحائط أو بجوانبه له فصحة يصح صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام الى الحائط فصلاته فاسدوه به بتضع الخلق في الصلوة حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اه **(قوله)** وكذا الاقتداء من خارجها بما قام فيها (الح) أى سواء كان معه بعض القوم أو لا قال في الامداد ولعل اشتراط فتح الباب ليدل انتقال الامام بالنظر الى وجه انتقاله بالتبليغ والباب معلق بالمنازع من جهة الاقتداء لعدم المنافع منه كقصدناه في شروط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره ذلك لارتفاع مكان الامام قدر القائمة كغيره على ذلك ان لم يكن معه أحد ط أقول ولم أر من ذكر عكس المسئلة وهو ما لا كان المقتدى بها أو الامام خارجها والظاهر الصحة بل يمنع منها مانع من التقدم على الامام بعد اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة لسدي عبد العتي سماها نفى الجعية في الاقتداء من جوف الكعبة ذكر فيها أنه سئل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم بالخواز وبعضهم بللمع ولم توجد منصوصة وأجاب هو بالخواز ورد ما سند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي من الشافعية في كتبه اعلام الساجد بأحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأي ما ذكر من الجوازه قلت ولما سمعت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف اجتمعت في منى سقى الله هدهم بعض أفاضل الروم من قضاة المدينة المنورة وسألني عن هذه المسئلة فلتسأله ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقتدى يكون أقوى من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام في جهة أخرى لان الحجر من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة سمع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكره من القوة لا يؤثر في مانع التساوي في الواجب وهو استقبال المؤمنين الكعبة وبأن الخلق حول الكعبة عادة قد عمن عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كل الامام خارج الحجر ولم يسمع عن أحد من المجتهدين أن يمنع بعدهم أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعاً على الصحة وما أن الحجر أى بعضه ليس

من الكعبة على سبيل القطع ولذا انصح الصلاة مستقبلاً اليها وما هو

على فاذا وجدت شروط الصحة الشرعية لا يحكم بالفساد

لا مخرطي بعد تسليم أصل المسئلة والا

فهو غير مسلم لمصالحات

وأقنه تعالى

أعلم

وينبغي الفساد احتياطاً
لترجيح جهة الامام وهذه

صورته



امام مؤتم

(وكذا لو قد وامن خارجها
بإمام فيها والباب مفتوح
صح) لانه كقيامه في الحراب

* فهرسة الجزء الاول من حاشية قد المحتار على الدر المختار *
* (لعلامة السيد محمد أمين المعروف بام عابدين) *

مطلب في الفرق بين الصدقة والقصد والعزم	٧٨	مطلب في فضل صبح الصلاة	١٠٦
مطلب الفرق بين الطاعة والقرية والعبادة	٧٨	مقدمة	١٢٩
مطلب سائر جمعي باقي لا بمعنى جميع	٨٠	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر	١٢
مطلب في دلالة الموهوم	٨٢	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	١٠٣
مطلب في مفاعع السواك	٨٥	مطلب فرض العين أفضل من فرض الكفاية	٢٣
مطلب في الوضوء على الوضوء	٨٨	مطلب في التيميم والرمل	٣
مطلب كفاية لا بأس قد تستعمل في المندوب	٨٨	مطلب الصبر أنواع	٢
مطلب قد يطلق الجائر على ما لا يمتنع شرعا فيشمل المكروه	٨٩	مطلب في الكفاية	٣١٥
مطلب في تصريف قولهم معريا	٨٩	مطلب في الكلام على انشاء الشعر	٣٦
مطلب الفرق بين المندوب والمستحب والنفل والتأخير	٩١	مطلب يجوز تقليد الفضول مع وجود الأفضل	٣١
مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها وهل يفرق بين التنزيه وتلايف الاولى	٩١	مطلب في الاحتياط فيه من رواية الامام عن بعض الصحابة	٤١
مطلب في تميم مندوبات الوضوء	٩٢	مطلب في مولد الاثني عشر ومدة حياتهم	٤٩
مطلب الفرض أفضل من النفل الا في مسائل	٩٢	مطلب في حديث اختلاف أمي رجة	٥٠
مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالعين	٩٣	مطلب مع عن الامام أنه قال اذا صبح الحسني فهو مذهبي	٥٠
مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن	٩٤	مطلب رسم المفتي	٥١
مطلب في مباحث الشرب قائما	٩٥	مطلب في طبقات المسائل وكتب طاهر الرواية	٥١
مطلب في العروة والتجديد	٩٦	مطلب اذا تعارض التصحيح	٥٢
مطلب في التمسك بمذهب	٩٦	مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا	٥٥
مطلب في تعريف المكروه وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه مشتمل على تنزيها	٩٧	مطلب في حكم التقايد والرجوع عنه	٥٥
مطلب في الاسراف في الوضوء	٩٧	مطلب في طبقات الفقهاء	٥٧
مطلب فواقد الوضوء	٩٨	* (كتاب الطهارة) *	٥٨
مطلب في حكم كى الحصة	١٠٣	مطلب في اعتبارات المركب التام	٦١
مطلب يوم من به اختلاف ورجح غير ناقض	١٠٤	مطلب في تعبد مطيعه السلام بشرع من قبله	٦٧
مطلب لفظا حيث موضوع للمكان ويستعار لجهة الشيء	١٠٤	مطلب ليس أصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الفرة والتحصيل	٦٧
مطلب يوم الايام اعتبارا بضع	١٠٥	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء فور على فور	٦٩
مطلب في تدبير مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب مكروه مذهبه	١٠٨	مطلب الفرق بين يوم الجمار والجمع الخ	٦٩
أبحاث العمل	١١١	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط	٦٩
		مطلب في الفرض القطعي والظني	٧٠
		مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة أقسام	٧١
		مطلب في السمة وتعرف بها	٧٦
		مطلب المختار أن الأصل في الأشياء الإباحة	٧٨

باب المسح على الخفين	١٩٠	مطلب سنن العسل	١١٥
مطلب في المسح على الخلف الخفي القصير من الكعبين اذا شيط بالشخصير	١٩١	مطلب في شعير الصاع والمد والرطل	١١٦
مطلب تعرضا لحديث المشهور	١٩٣	مطلب في رطلو به الفرح	١٢٢
مطلب اعراب قولهم الآن يقال	١٩٤	مطلب يوم عرفة أفضل من يوم الجمعة	١٢٥
مطلب نواقض المسح للضرورة	٢٠١	مطلب يعلق البعثة على ما يشمل الشتاء	١٢٦
مطلب الفرق بين الفرض العملي والاقبال	٢٠٣	باب المياه	١٣١
والواجب		مطلب في حديث لا تسهر العنب الكرم	١٣٢
مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر أو معرف	٢٠٥	مطلب في مسألة الوضوء من الفساق	١٣٣
باب الحيض	٢٠٦	مطلب حكم سائر المائعات كالماء في الاصح	١٣٥
مبحث في مسائل المتخيرة	٢٠٨	مطلب في أن التوضؤ من الحوض أفضل رغباً	١٣٦
مطلب لو أتى مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب للتيسير كان حسناً	٢١١	للمتزاوية بيان الجزء الذي لا يضر	
مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره نجاسة	٢١٨	مطلب الاصح أنه لا يشرط في الجريان المدد	١٣٧
مطلب في أحوال السقطة وأحكامه	٢٢١	(تمه) مهم في طرح الزيل في القسطل	١٣٨
مطلب في أحكام الآيسة	٢٢١	مطلب لو دخل الماء من أعلى الحوض وشرح	١٣٩
مطلب في أحكام الممدور	٢٢٢	من أسفله فليس يحار	
باب الاحتباس	٢٢٥	مطلب بظاهر الحوض بمجرد الجريان	١٤٢
مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم	٢٢٢	مطلب في الحاق نحو التخصة بالحوض	١٤٣
مبحث في بول الفأر وبول البع وبول الهرة	٢٢٣	مطلب في مقدار التذرع وتعيينه	١٤٣
مطلب اذا صرح بعض الأئمة بقيسدهم بصره غير بخلافه وجب اتباعه	٢٣٥	مبحث الماء المستعمل	١٤٤
مطلب في العفو عن طين الشارع	٢٣٦	مطلب في تفسير القربة والثواب	١٤٤
مطلب العرق الذي يستقطر من وردى الجرح بحس حرام بخلاف التوشادر	٢٣٧	مطلب مسألة البئر يحتمل	١٤٧
مطلب في حكم الصبغ والاختصاف بالصبي أو الحناء النجسي	٢٤٠	مطلب في أحكام الدبابة	١٤٨
مطلب في حكم الوشم	٢٤١	مطلب في المسئلة والزيادة والعنبر	١٥٣
مطلب في تطهير الدهن والعسل	٢٤٤	مطلب في التداءى بالمحرم	١٥٣
فصل في الاستنجاء	٢٤٥	فصل في البئر	١٥٤
مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل	٢٤٦	مطلب مهم في تعرض الفاسحة	١٦٠
مطلب القول مرجح على الفعل	٢٥٠	مطلب في الفرق بين الروث والخث والبعر	١٦١
مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستبراء	٢٥٢	والخرو والتجو والعذرة	
		مطلب في السور	١٦٢
		مطلب الكراهة حيث أطلقت والمراد منها التحريم	١٦٤
		مطلب ست قورث التسيان	١٦٤
		(باب التيمم)	١٦٧
		مطلب في تقدير العاوة	١٨٠
		مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن	١٨٠
		مطلب فاقد الطهورين	١٨٤

٢٥٦	مطلب في الامر بالمعروف	٣١٧	مطلب كرامات الاولياء ثابتة
٢٥٦	مطلب في أول ما يحاسب به العبد	٣١٨	مطلب مسائل الضرى في القبلة
٢٥٦	(كتاب الصلاة)	٣٢٠	مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة أقوال فالأول
٢٥٨	مطلب فيما بصير الكافر به مسلما من الافعال		الاول أو الثالث لا الوسط
٢٦٢	مطلب في تعدد عليه السلام قبل البعثة	٤٢١	فروع في النية
٢٦٤	مطلب لوقت الشمس بعد غروبها	٣٢٤	باب صفة الصلاة
٢٦٤	مطلب في الصلاة الوسطى	٣٢٥	مطلب قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن
٢٦٥	مطلب في فاق وقت العشاء كاهل بلغار		وعلى ما ليس بركن ولا شرط
٢٦٧	مطلب في طلوع الشمس من مغربها	٣٢٧	بحث اقيام
٢٦٧	مطلب يشترط العلم بدخول الوقت	٣٢٨	بحث القراءة
٢٦٧	مطلب في تكرار الجسادة والاقداة بالخالف	٣٢٨	بحث الركن الاصل والركن الزائد
٢٦٨	مطلب في اعراب كائنا ما كان	٣٢٩	بحث الركن والسجود
٢٧٠	مطلب تكرار الصلاة في الكسبية	٣٢٩	مطلب هل الامر بالتعبدى أفضل أو المعقول
٢٨٠	مطلب في الصلاة في الارض المقصورة ودخول		المعنى
	النسائين وبناء المسجد في أرض العصب	٣٢٩	بحث القعود بسجدة
٢٨١	باب الاذان	٣٣٠	بحث الخروج يصنعه
٢٨٢	مطلب في المواضع التي يتدب لها الاذان في غير	٣٣٢	مطلب قصد هم باطلاق العبارات أن لا يدعى
	الصلاة		علمهم الامن وراحمهم عليه
٢٨٣	مطلب في الكلام على حديث الاذان بحزم	٣٣٢	مطلب بمجل الكتاب اذ ين بالظني فالحكم بعده
٢٨٤	مطلب في أول من يقرأ الاذان		مضاف الى الكتاب
٢٨٦	مطلب في اذان الجوق	٣٣٢	بحث شروط التسمية
٢٨٧	مطلب في التأذن اذا كان غير محتسب في آذانه	٣٣٥	مطلب واجبات الصلاة
٢٩٠	مطلب في كراهة تكرار الجسادة في المسجد	٣٣٦	مطلب المكروه تحرر عما من الصغار ولا تسقط
٢٩١	مطلب هل يشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان		به العداة الا بالادمان
	بنفسه	٣٣٦	مطلب كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تجب
٢٩٤	باب شروط الصلاة		اعادتها
٢٩٦	مطلب في ستر العورة	٣٣٨	مطلب كل شفع من النفل صلاة
٢٩٨	مطلب في النظر الى وجه الامرء	٣٤١	مطلب قد يشار الى المنى باسم الاشارة
٣٠٤	بحث النية		الموضوع للمفرد
٣٠٦	مطلب في حضور القلب وانخسوع	٣٤٢	مطلب لا ينبغي أن يعدل من الرواية اذا رواه عنها
٣٠٩	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه		رواية
٣١٠	مطلب يضي عليه سنوات وهو يصلي الطهر	٣٤٦	مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام
	قبل وقتها	٣٤٧	مطلب المراد بالمتجدد فيه
٣١٢	مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسمية	٣٤٩	مطلب سني الصلاة
٣١٢	مطلب ما زنى في المسجد النبوى هل يأخذ حكمه	٣٤٩	مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة
٣١٢	مبحث في استقبال القبلة	٣٥٠	مطلب في التبليغ خلف الامام

٣٨٩	مطلب هل يفارق المسلم مكان	٣٥٢	آداب الصلاة
٣٩١	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التيسير	٣٥٢	فائدة لدفع التثاؤب بحبرة
٣٩٢	مطلب الصلاة ٣٩٢ فصل في القراءة	٣٥٣	فصل في بيان تأليف الصلاة في انتهائهما الخ
٣٩٣	مطلب في الكلام على الجهر والخفاية	٣٥٤	مطلب في حديث الأذان حرم
٣٩٥	مطلب تحقيق مهم فيما لو ترك ركوعه إن لم	٣٥٦	مطلب الفارسية حسن لغات
	يقر أعاد تقع القراءة فرضا وفي معنى تكون	٣٥٧	مطلب في حكم القراءة بالناوسية أو التوراة
	القراءة فرضا واجبا وسنة		والاحتيل
٣٩٦	مبحث في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٣٥٧	مطلب في حكم القراءة بالشاذ
٣٩٦	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كتابية	٣٥٨	مطلب في بيان التواتر والشاذ
٤٠٢	فروع في القراءة خارج الصلاة	٣٦١	مطلب لفظة الفتوى كدوا ببلغ من لفظة المختار
٤٠٢	مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية	٣٦١	مطلب قراءة البسملية بين الفاتحة والسورة حسن
٤٠٣	باب الأمانة	٣٦٤	مطلب في إطالة الركوع للعباق
٤٠٤	مطلب شروط الإمامة الكبرى	٣٧٥	مطلب مهم في عقد الأصابع عند التشهد
٤٠٧	مطلب في تكرار الجاهة في المسجد	٣٧٨	مطلب في جواز الترحم على النبي ابتداء
٤١٣	مطلب البدعة خمسة أقسام	٣٧٨	مطلب في الكلام على التشبيه في كماله ليت على
٤١٤	مطلب في امامة الاسرد		أبراهيم
٤١٥	مطلب في الاقتداء بشاقي ونحوه هل يكره أم لا	٣٧٩	مطلب لا يجب عليه أن يصلي على نفسه صلى الله
٤١٦	مطلب إذا صلى الشاقي قسلا الخفي هل		عليه وسلم
	الأفضل الصلاة مع الشاقي أم لا	٣٨٠	مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه
٤١٨	مطلب هل الاساءة دون الكراهة أو أغش منها		الصلاة والسلام
٤١٩	مطلب في كراهة قيام الإمام في غير المحراب	٣٨٠	مطلب هل نفع الصلاة عند المصلي أم له
٤٢٠	مطلب في أجواز الألبان بالقرب		وللمصلي عليه
٤٢٠	مطلب في الكلام على الصف الأول	٣٨١	مطلب نص العلماء على استصحاب الصلاة على
٤٢٦	مطلب الواجب كفاية هل بسطة ما يفعل النبي		النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع
٤٢٩	مطلب في الانثغ	٣٨٢	مطلب في المواضع التي تكرر فيها الصلاة على
	وحده		النبي صلى الله عليه وسلم
٤٣٠	مطلب إذا كانت الشعة بسيرة	٣٨٢	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه
٤٣١	مطلب الكافي للعالم جمع كلام محمد في كتبه		وسلم هل تزدأ أم لا
	التي هي مظاهر الرواية	٣٨٤	مطلب في الدعاء بغير العربية
٤٣٥	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٣٨٤	مطلب في الدعاء المحرم
٤٣٥	مطلب القياس بعد عصر الاربعاء منعاه منقطع	٣٨٥	مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمعفرة
	فليس لاحداث يقين		للكافر وجميع المؤمنين
٤٣٧	مطلب المواضع التي تفسد بها صلاة الامام	٣٨٧	مطلب في وقت ادراك ضيعة الافتتاح
	دون المؤتم	٣٨٨	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة
٤٣٨	مطلب الاخذ بالصحيح أول من الاصح		والسلام
٤٣٨	مطلب في أحكام المبوب والمذكور واللاحق	٣٨٨	مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٤٣٩	مطلب فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو جها	٣٨٩	مطلب هل تنعير الحفظة
	مع الامام أو قبله أو بعده		

٥٠٢ محبت مهم في الكلام على الضبعة بعد سنة القهر
 ٥٠٣ مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
 ٥٠٢ مطلب سنة الوضوء
 ٥٠٤ مطلب سنة الضحى
 ٥٠٤ مطلب في ركعتي السفر
 ٥٠٥ مطلب في صلاة الليل
 ٥٠٦ مطلب في احياء ايامي العيدين والنصف وعشر
 الحجة ومضان
 ٥٠٦ مطلب في صلاة الرغائب
 ٥٠٦ مطلب في ركعتي الاستحواة
 ٥٠٧ مطلب في صلاة التسبيح
 ٥٠٧ مطلب في صلاة الحلحة
 ٥١١ محبت المسائل الستة عشرية
 ٥١٥ مطلب في الصلاة على الدابة
 ٥١٧ مطلب في القادر و قدره
 ٥١٩ محبت صلاة التراويح
 ٥٢٣ مطلب في كراهة الاقتراف في النفل على سبيل
 التداعي وفي صلاة الرغائب
 ٥٢٤ باب ادراك الفريضة
 ٥٢٥ مطلب قطع الصلاة بكون حراما ومباحا
 ومستحبوا واجبا
 ٥٢٦ مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة
 مكروهة
 ٥٢٧ مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان
 ٥٢٨ مطلب هل الاساءة دون الكراهة أو أفش
 ٥٣٣ مطلب في أن الامر بكون يحيى المأخوذ بمسئتي
 الصبيعة وفي تعريض الاداء والقضاء
 ٥٣٣ باب قضاء الفوائت
 ٥٣٣ مطلب في تعريض الاعادة
 ٥٤٠ مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت
 ٥٤١ مطلب في بطلان الوصية بالحنات والتهابيل
 ٥٤٣ مطلب اذا سلم المرء هل تعود حسنه أم لا
 ٥٤٤ باب سجود السهو
 ٥٥٨ باب صلاة المريض
 ٥٦٢ مطلب في الصلاة في السفينة
 ٥٦٣ باب سجود التلاوة
 ٥٧٦ مطلب في سجدة الشكر

٤٤٢ باب الاستخلاف
 ٤٤٧ المسائل الاثنا عشرية
 ٤٥٠ اغترأى مصل تفرض عليه القراءة في أربع
 ركعات الفرض
 ٤٥١ اغترأى مصل لا سلام عليه
 ٤٥٢ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
 ٤٥٣ مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
 ٤٥٤ مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
 ٤٥٥ مطلب المواضع التي لا يجب فيها ارداد السلام
 ٤٦٠ مطلب في التشبه بأهل الشركاب
 ٤٦٢ مطلب في المشي في الصلاة
 ٤٦٥ مطلب مسائل زلة القارئ
 ٤٦٧ مطلب اذا قرأ تعالى جلدك بدون ألف لا تفسد
 ٤٧١ مطلب مكروهات الصلاة
 ٤٧٢ مطلب في الكراهة الشرعية والتنزيهية
 ٤٧٣ مطلب في الخشوع
 ٤٧٤ مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبعدة كان
 ترك السنة أولى
 ٤٨٠ مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
 ٤٨٢ مطلب في بيان السنن المستحب والمندوب
 والمكروه وخلاف الاولى
 ٤٨٤ مطلب في أحكام المسجد
 ٤٨٥ مطلب كذا بأس دليل على أن المسح غير
 لان بأس الشدة
 ٤٨٦ مطلب في أفضل المساجد
 ٤٨٧ مطلب في انشاد الشعر
 ٤٨٧ مطلب في رفع الصوت بالذكر
 ٤٨٨ مطلب في العرس في المسجد
 ٤٨٩ مطلب بمن سبقت يده الى مباح
 ٤٨٩ باب الوتر والنوافل
 ٤٨٩ مطلب في الفرض العلى والعلى والواجب
 ٤٩٠ مطلب في منكر الوتر والسنن أو الاجماع
 ٤٩٣ مطلب الاقتداء بالشافعي
 ٤٩٥ مطلب في القنوت للنازلة
 ٤٩٦ مطلب في السنن والنوافل
 ٤٩٩ مطلب في لفظة ثمان
 ٤٩٩ مطلب قولهم كل شفع من النفل صلاة ليس
 معاردا ٥٠٠ مطلب في تحية المسجد

٥٧٩	(باب صلاة المسافر)	٦٢٤	باب صلاة الخوف
٥٨٥	مطلب في الوطن الأصلي ووطن الإقامة	٦٢٦	باب صلاة الجنائز
٥٨٨	باب الجمعة	٦٢٧	مطلب في تلقين المختصر الشهادة
٥٩٠	مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرحمة والصالحية في دمشق	٦٢٧	مطلب في قبول ثوبه اليأس
٥٩١	مطلب في جواز استنابة الخطيب	٦٢٨	مطلب في التلقين بعد الموت
٥٩٥	مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة	٦٢٨	مطلب في سؤال المالكين هل هو عام لكل أحد أو لا
٥٩٧	مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم	٦٢٨	مطلب عما لا يستأون في قبورهم
٦٠٠	مطلب في شروط وجوب الجمعة	٦٢٨	مطلب في أطفال المشركين
٦٠٦	مطلب في حكم المرقبي بن يدي الخطيب	٦٢٩	مطلب في القراءة عند الميت
٦٠٨	مطلب إذا شرب في عبادته فالعبرة لا لأغلب	٦٣٠	مطلب الحاصل في القراءة عند الميت
٦٠٨	مطلب في الصدقة على سؤال المسجد	٦٣٣	مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع إلا سبي ونسي
٦٠٨	مطلب في سادة الأجابة يوم الجمعة	٦٣٥	مطلب في الكفن
٦٠٩	مطلب ما يخص به يوم الجمعة	٦٣٨	مطلب في كفن الزوجة على الزوج
٦٠٩	باب العبدین	٦٣٩	مطلب في صلاة الجنائز
٩٠٩	مطلب في الغلو والطيرة	٦٤٠	مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي
٦١٠	مطلب يأثم بترك السنة المؤكدة كالأوجب	٦٤٨	مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت
٦١٠	مطلب في ما يرجح تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو تكسوف أو فرض أو سنة	٦٤٨	مطلب في تعظيم أولى الأمر وأجيب
٦١٠	مطلب الفقهاء قديز كرون مالا يوجب إعادة	٦٥١	مطلب في كراهة صلاة الجنائز في المسجد
٦١١	مطلب يطلق المستحب على السنة والعكس	٦٥٢	مطلب مهم إذا قال إن شئت دلاني على المسجد يتوقف على كون الشئ فيه وفي إن قلته بالعكس
٦١٢	مطلب يجب طاعة الأمام فيما ليس بمعصية	٦٥٦	مطلب في حق الميت
٦١٤	مطلب أمر الخليفة لا يبق بعد موته	٦٥٨	مطلب في دفن الميت
٦١٧	مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة إذا بدلها من دليل خاص	٦٦٢	مطلب في الثواب على المصيبة
٦١٨	مطلب في تكبير التشرى بق	٦٦٢	مطلب في كراهة الضيافة من أهل الميت
٦١٨	مطلب يطلق اسم السنة على الواجب	٦٦٤	مطلب في زيارة القبور
٦١٨	مطلب المختار أن الذبيح اسمعيل	٦٦٥	مطلب في القراءة للميت وأهله وأولاده
٦٢٠	مطلب كلمة لا بأس قد نزلت في المندوب	٦٦٥	مطلب في أهداء ثواب القراءة لأبي صلى الله عليه وسلم
٦٢٠	مطلب في إزالة الشعر والظفر في عسري	٦٦٧	مطلب في وضع الجريد ونحوه على القبور
٦٢١	الحجة	٦٦٧	مطلب فيما يكتب على كفن الميت
٦٢٢	باب الكسوف	٦٦٨	باب الشهيد
٦٢٢	باب الاستسقاء	٦٧١	مطلب في تعدد أدا الشهادتين
٦٢٣	مطلب هل يستجاب دعاء الكافر	٦٧٢	مطلب المعصية هل تنافي الشهادة
		٦٧٣	باب الصلاة في الكعبة

